

ولا والله اني لا اشتهو الدوا انما مولود وان سئل ولم يصحوا منه لم يجز ان يفرج الوالد
 ولده لا يفتقن لا جبر وقال انك لا يفتقن قيدا بالذبح لان لو فتق من ذبا بالسيف لا يفتق
 ان قال انه فتق ولده عددا بل ما هو بل عجز العجز عن ان يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق
 ان يكون من ذبا بالسيف لا يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق
 لا يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق
 فتق ابيه عددا والفتق لا يفتق العجز في ثلث سنين لا في احوال اس سكت كمن يفتق

ويخبر السيرة
 ان يفتق
 يفتق من ذبا

ورواه غير مستان فان كان سادس نفسه فلهما على الدوا طعم لانه لا يفتق
 لكنه يفتق ويغرب ويؤدبه لانه اذ يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق من ذبا بالسيف
 او جره السهم فلهما لانه اذ يفتق من ذبا بالسيف لا يفتق من ذبا بالسيف

طالع خلسه
٣٥

سبحان الله رب العالمين

صغير كرونة او اربله
بسم و شرايحه
١٣

باع الوحي بالاصح
بسم الله الرحمن الرحيم
١٥

عقار النسخه

صغير به زنايله
افضل اوله
١٥

اقرار ما ٢ مدهج قبل او كنه
كذلك ٢ مدهج اوله
٢٠٨

نوحى بخاربه ولا عوده
زبد و نوحى بكاره در درم و نوحى ديون

جميع ما في الاموال

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بغير اغناء ذم الاستغادة



الشرقة لستقل

قال في الخط وشهور الكفار بعد علم السلون فان لم يعرفهم السلون
يسأل السلون عن عدول المستوكين ثم يسأل او يكلم من يشهد له ان
الشركية احدي سوري ما يتوقف عليه الشبهة فذكر كذا فاعلم ان
وقال في الفناوي الكبرى تفرق في شهاد في حادثة فتر كنه ان يترك
بالامانة في بانه و يكون ذلك صاحب بقطعة مربعة



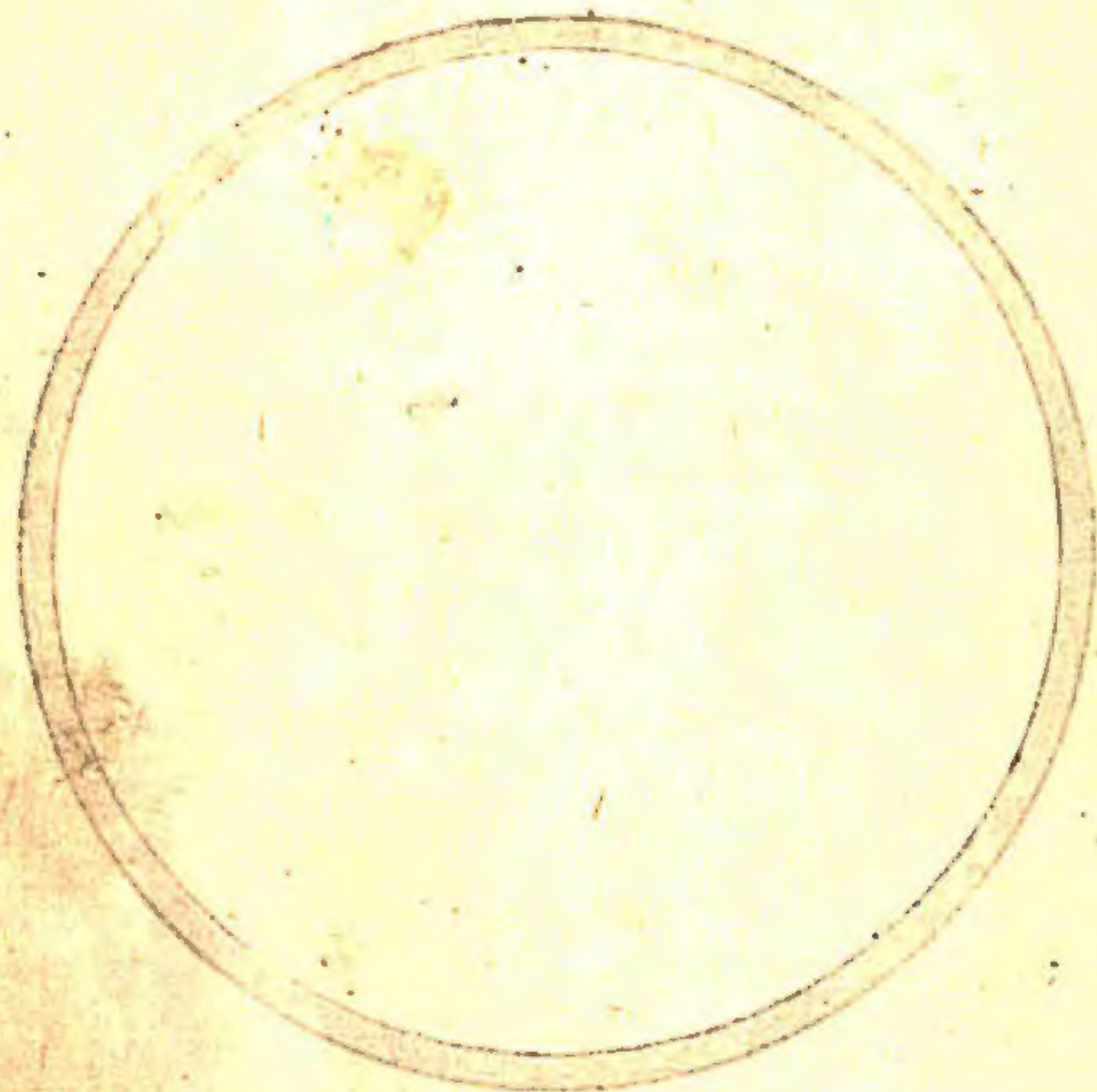
بسم الله الرحمن الرحيم
من وقف حقة مولانا صاحب الخزانة
ساحب ذيل الكود والاحسان متور مصابح المقاصد انوار العنايه
نفعه معاد المصنف بمفتاح الكفايه جامع محاسن العلم والعمل حارر جامع البر
الامل الا وهو غادر الاستغادة الحاجي بسم وقطع خبر الحزم والبر الكبر
من هو على كل شيء قدير حرم القصر الكبري وقطع
محمد بن الحسن و فاف الحزم الكبري

عوله



٢٢٥

11



Handwritten text in Arabic script, enclosed within a rectangular border. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines. The script is cursive and appears to be a form of Ottoman Turkish or Arabic. The paper is aged and shows signs of wear, including discoloration and small stains. A small, light-colored rectangular label is visible on the right edge of the page, partially overlapping the border.

A large, empty circle with a dark, textured border, centered on a light yellow background. The circle's border has a slightly irregular, hand-drawn appearance. The background is a uniform light yellow with some minor texture.



كتاب الطهارة فصل في الماء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا تعد ولا تحصى... فصل في الماء... المأ الذي يتوضأ به ثلثة الماء الجاري والماء الركد...

أخلفوا



أخلفوا المحدث ونفى ما هو منسوب عنك وإن كان المعنى قد لا يخرجك من هذا القول من هو قوله... فصل في الماء... المأ الذي يتوضأ به ثلثة الماء الجاري والماء الركد...

أي إذا كان بينهما شقاء

الاستحباب هو أن يكون الماء من تحت الأرض...

واغتسل الماء في الهواء

Table with 2 columns and 3 rows, likely a library or archival record.

فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان تحت لورفع الماء الغسل عضو ينقطع جريه
 ثم فصل قبل ان يعود غسله اليه يجوز فيه التوضي وان كان شق طع ولا فصل قبل ان
 يعود اليه الغسالة لا تتوضا فيه الا ان مكث من كل غرضين مقدار ما قلنا وان راد
 التوضي فيه يجعل وجهه الى مورد الماء ويجعل النهر من قدميه ان كان صغيرا واختلفوا في
 كراهة النبالة الماء الجاري والامح هو الكراهة نظرنا في جرفته واشتلت فشقته فضا
 بعض الماء دخل في الثنية ثم خرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير ان كان يقع
 فيها من الماء المستعمل لا يستقر جاز ولا فلا الجنب اذا قام في المطر الشديد متجرا بعد ان غطى
 واستنشق حتى اغسلت اعضاءه جاز لانه ماء جاري **فصل في**
الماء الراكد يجوز الوضوء والغسل في الحوض الكبير واختلفوا في حله قال بعضهم
 اذا كان الحوض كمالا اغتسل انسان في جانب يضطرب الطرف الذي يقابله الا يرتفع ولا
 ينخفض فهو كبر وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين في عشرة فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا
 ذراع الكبراس هو الصحيح لان ذراع المساحة في المسوحا التي واختلفوا في قدره قال بعضهم
 ان كان كمالا لورفع الماء بقله لا يتغير ملحة من الارض فهو عتيق رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه وقال بعضهم ان كان كمالا لو اغترف لا يصيب يده وجه الارض فهو عتيق حتى لو كان
 عشرة عشر واسفله اقل منه جاز فيه الوضوء ويعتبر فيه وجه الماء فان قل ماؤه وانتهى الى موضع
 هو اقل من عشرة عشر في جوفه الوضوء وان كان الحوض مقبلا واختلفوا في مقدار ان كان كبر حتى
 يكون كبيرا وانقضى ما قبل ان يكون حوله ثمانية واربعين ذراعا وفي الملتقط يعتبر ستة وثلاثين
 ذراعا ولو كان الحوض سقفا وكثر اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف
 جاز الوضوء حوض كبير الجمد وثقل كان الماء تحت الجمد غير ملتزم بل جاز فيه الوضوء وان كان
 ملتزما بالجل لا لانه يحرك بالتحريك فان حرك الماء عند ادخال كل عضو من جاز وان خرج الماء من الثقب
 وانسبط على وجه الجمد بقدر ما لورفع الماء بقله لا يتغير ملحة من الجمد جاز فيه الوضوء ولا فلا وان كان
 الماء في الثقب كمالا في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشرين في عشرة حوض كبير في عشرة
 قرضا انسان في المشرقة او اغتسل ان كان الماء منفصلا بالاولاج منزله التابوت لا يجوز فيه الوضوء
 واقصا لما في المشرقة بالماء الخارج منها لا ينفذ حوض كبير انشعب منه حوض صغير فتوضا انسان في
 الصغير لا يجوز وان كان الماء الحوض الصغير متصلا بالحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال المشرقة بها
 من الماء اذا كانت الاولاج مشدودة حوض كبير وقعت فيه نجاسة ان كان من ثقب العدة ونحوها يجوز
 الوضوء في موضع العدة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنجس الى ناحية اخرى بيته وبين النجاسة
 اكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غير مرسدة كالبول ونحوه على شاخ العراق من المرسدة سوا
 قال مشايخنا ومشايخ بلج جاز الوضوء في موضع النجاسة واجمعوا على انه لو توضا انسان في الحوض الكبير

واقيش

المشرقة بالفتح بوزن طرود كذا وفي حواشي
 اولها بوزن اجم حوضا ربح كذا
 وقيل هو حوض في المشرقة كذا
 فاعلم ان كذا من حوض المشرقة
 في المشرقة

او اغتسل

او اغتسل كان لغرض ان يغتسل في موضع الاغتسال عظيم يسهل في السيف ورائحة الدواب فيه
 ثم دخل فيه الماء وامتلاء ينظر ان كانت النجاسة في موضع دخل الماء فاكل النجس وان لم يكن ذلك كان
 نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا يظهر بعده لك وان لم يكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء
 في مكان طاهر هو عشرة عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا والجمد المتخذ منه طاهر
 ما لم يظهر فيه اثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصا راد بها في اربع وقعت فيه نجاسة
 ثم دخل الماء ان صار الماء الجدي عشرين في عشرة قبل ان يصل الى النجس ثم وصل الى النجس كان طاهرا
 حوض صغير يتنجس ماؤه فدخل الماء من جانب خرج من جانب قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله يصير
 طاهرا لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال ابو بكر بن سعيد رحمه الله
 لا يظهر حتى يخرج منه ثلث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس خندق طوله مائة ذراع
 او اكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء ولو بال فيه انسان يتنجس من
 جانب عشرة اذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق كثير النجس ولو بسط يكون
 في عشرة ويجوز التوضي في الحوض الكبير المتنجس اذا لم يعلم نجاسة لان تغييره لا يجهه قد يكون بطول
 المكث اذا ورد الرجل ماء فاخبره مسلم انه نجس لا يجوز ان يتوضا به لك الماء قالوا هذا اذا كان
 الجرح علة فان كان ناسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية المستور بمنزلة الفاسق
 رواية بمنزلة العبد حوض صغير كثر منه رجل نهر او جرى فيه الماء وتوضا ثم اجتمع ذلك الماء في
 مكان آخر فكثر منه رجل آخر نهر او جرى فيه الماء وتوضا جاز وضوء الكل وتاويله اذا كان بين المكانين
 قليل مسافة وفي مشكلة الحفرين لو كان بينهما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله
 ابن ابي ربيعة بن يحيى وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالأول الذي استعمله الاول يرد
 عليه ما جازى قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة
 فالأول الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه ما جازى يجمع في المكان الثاني ويصير مستوعلا فلا
 يظهر بعده لك الماء الطاهر اذا كان في موضع هو عشرة عشر وقعت فيه نجاسة ثم لجمع ذلك الماء
 في مكان هو اقل من عشرة عشر يكون طاهرا وهو كان الماء في مكان ضيق هو اقل من عشرة عشر
 وقعت فيه نجاسة ثم انسبط ذلك الماء وصار عشرة عشر كان نجسا العبرة في هذا الوقت وقوع
 النجاسة حوض اعلاه ضيق واسفله عشرة عشر وقعت فيه نجاسة فيتنجس اعلاه ثم انتهى الى
 موضع هو عشرة عشر يصير طاهرا ويجعل مكان النجاسة وقعت في الحاله كالحوض المنجل اذا كان الماء
 في ثقبه وثقبه اقل من عشرة عشر يتنجس ما كان في الثقب فان قل الماء وتسلط ظهر وقال بعضهم
 لا يظهر عن لاله الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انسبط وصار عشرة عشر في عشرة ويتنجس ان يكون
 الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس اعلاه الحوض اكثر من الماء في اسفله ووقع الماء
 النجس في اسفله جملة كان نجسا ويصير النجس غالبا على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس

سار

في استل المحض على التلحيق والتفريق كان طاهرا كالتلحيق الياس اذا كان فيه نجاسة حتى
دخول الماء طاهرا واجتمع الماء في مكان طاهر هو عشر ثم تعدى ذلك الى موضع النجاسة والله اعلم
فصل في البئر يحتاج الى معرفة حكم البئر ومعرفة حكم الواقع فيه اما
الاول قال مالك رحمه الله عنه البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة ما لم
يطعمه او لونه او ريحه وقال الشافعي رحمه الله عنه اذا بلغ ماؤه قليبين لا يفسد بوقوع النجاسة
عندنا البئر بمنزلة الحوض الصغير يفسد ماؤه بوقوع النجاسة فيه الصغير الا ان يكون كبيراً عشر في
عشر ثم لا يورثه بطلها ان جعلت او سمع او عني مقدار ما لم يصل اليه النجاسة كان طاهرا
وان خربت اعين ولم يحل او سمع من الاول فحوها نجس وقهرها طاهراً فاما ما عدا ذلك
الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة البئر وكذا يورثه نجسها من عشرة وعشرين وكذا يخرج
عشر ثم لا يورثه بطلها عدا بغيره ذلك لا يخرج منه شيء ويصح ان يكون بين البئر والنجاسة من الماء
ما لا يصل النجاسة الى البئر والماء وقد في الكتاب خمسة اذرع او سبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم
وصول النجاسة وفي ذلك اختلاف بين الامامية والشافعية **فصل في البئر** فيما يقع في البئر
الواقع فيه انواع منها ما لا يفسد ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض ما الاول الذي
الظاهر اذ وقع في البئر لطلب الماء والتبرد وليس على اعضائه نجاسة وخرج جافاً فانه لا يفسد والماء
طاهر وطهور ولا يخرج منه شيء وكذا الواقع في الشاة وخرجت جافة الا ان هناك يخرج عشرون النسلين
التلحيق ليطهر حتى لم يخرج شيء وتوضا جاز وقد في كتاب الاحسن ان يخرج منها دلاء ولم يدر وعن
محمد رحمه الله في كل موضع يخرج لا يخرج اقل من عشرين دلاء لان الشرع لم يرد بغير ما دون العشرين
وكذا الحمار والبغل اذا وقع في البئر وخرج جافاً ولم يصل الماء الواقع وان اصاب يخرج جميع الماء
وكذا الواقع في البئر ما يورث من الجاهل والبقر والطيور والجمجمة وان كانت مخلاة
نوقعت في البئر وخرجت حية لا يتوضا من ذلك البئر استحسانا احتياطاً وثقة وان توضا جاز كالو
شربت من انا وكذلك سكان البيت كالفار والهرم والحية اذا وقعت وخرجت حية عندا حشفه
رضي الله عنهما يخرج منها دلاء عشرة او اكثر كراهة السور وان لم يخرج وتوضا جاز وكذا الصبي اذا دخل
يد في البئر وفي الاثنا لا يتوضا منه استحسانا ما لم يخرج وان لم يخرج وتوضا جاز وماما يفسد
ما البئر فهو على نوعين احدهما يخرج فيه كل الماء والثاني يخرج فيه البعض اما الاول اذا وقعت
فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشرية التي لا تحل شربها او الدم او البول او القيح او الحماوية
فهو سواكنا بول ما يورث من الجاهل وما لا يورث من الجاهل وكذا لو ماتت فيها شاة او ما هو مثله في الجنة كالطير
الآدمي او مات فيه ماله دم كالفار ونحوها اذا انتفخت او نفخت او وقع فيها ذئب الفارة او فئحة
من لحم الميتة او وقع فيه كلب او خنزير او غائات ولم يصب الماء الواقع لم يفسد الخمر ولا
عنه نجس والكلب كذلك وهذا لا يسل الكلب انتفض واصاب ثوبا او اكثر من ذلك المذموم يفسد

البئر من دماء الجاهل

البئر من دماء الجاهل

اولان

اولان ماؤه في النجاسة وسبيل السباع بمنزلة الكلب كذا في توضا فيه طاهرا او غسل لان الماء
المستعمل في اقامة القرية او اسقاط الفرض نجس في اظهر الروايات عندا حشفه رضي الله عنه
وكذا الواقع في المحدث في البئر لطلب الماء وعلى اعضائه نجاسة بان لم يكن مستجيبا او كان مستجيبا
بالجرف فانه يخرج كل الماء وان لم يكن على اعضائه نجاسة عن ابي حنيفة رحمه الله فانه ثلاث دلاء
والا فطهران يصير الماء نجسا يخرج الرجل من الجنابة لم يتنجس بالماء النجس حتى لم يفيض
حله قارة القزان وتوقع المايض بعد انقطاع الدم وليس على اعضائه نجاسة ففي كل رجل الخب
وان وقعت فيه قبل انقطاع الدم وليس على اعضائه نجاسة ففي كل رجل الطاهر اذا انفس
للتبرك لا يخرج عن الحوض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا وتوقع في البئر خربة
او خشبة نجسة يخرج كل الماء والروث واخرا البئر بمنزلة البول وعن محمد رضي الله عنه
التينة والتينان عفوا وبول الهرم والفارة وخرها نجس في اظهر الروايات بفسد الماء
والثوب وبول الخفاش وخره لا يفسد الماء والثوب لتعدله الاخر عنه وخره لا يورث
لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله لتعدله الاخر عنه وتوقع
بغير الغنم والابل في البئر لا يفسد ما لم يتنجس والمفاحش ما يستكره الناس واليسير يستعمله وقبل
ان كان لا يسل كل شيء يخرج او يخرج من فوهة اخرى وعن محمد رحمه الله ان اخذ دمع وجه الماء
فهو كثير ومستوى فيه الرطب واليابس والصحيح المكتسب المص كان ذلك او في المفارة في يعلو
من جرف الدابة ثم يعود حكمه حكم الروث والبعر خرو ما يورث من الجاهل من الطيور لا يفسد الماء الا
الدجاجة المخلاة وفي رواية البئر والابرة بمنزلة الدجاج وذوق سباع الطير يفسد النج
اذ انفس ويفسد ماء الاواني ولا يفسد ما البئر وهو الطيور في الماء يفسد الماء ومستوى فيه
المبرى والجرى وموت ما لا دم له كالسمك ونحوها كما لا يفسد الماء لا يفسد من كالعصير
وكذا الضفدع بزية كانت او حربة فان كانت الحية او الضفدع عظمه لها دم سبيل يفسد الماء
وكذا الوزغة الكبيرة رواية عن ابي يوسف رحمه الله جملها لا يورث في الجاهل اذا وقع في الماء ان كان
مقدار الطير يفسد وان كان دونه لا يفسد ولو سقط في الماء طير لا يفسد الماء شعر الخنزير اذا وقع
في الماء يفسد لان نجس العين وشعر الادمي طاهر في ظاهر الرواية وعلى قول من يقول ما نجس لا
يفسد ما لم يكن كثيرا اكثر من قدام المذموم عرف الاثان وليها يفسد الماء لا يفسد الثوب ما لم يتنجس
منزله سور الحمار وعظم الميتة وصورها وشعرها وقرونها وطلعها وخرها اذا ايسر لم يبق عليه
وسمي لا يفسد الماء المحرق اذا غسل اطراف اصابعه ولم يغسل اعضاها اما اشار الحكم في المخفر
الحا انه يصير مستعملا وعن ابي يوسف رضي الله عنه لا يصير مستعملا ما لم يغسل اعضاها ما وكذا اذا
غسل الطاهر شيئا من غير اعضائه ونحوه كالحبث والفضا اذا وقع في البئر فارة او فارة او ثلاث فارات
يخرج فيها عشرة دلاء او ثلثون دلاء لان الفارة لا يكون فوق الجرد ثم في الجرد لا يخرج اكثر

اول النجس

اذ وقع

وذكر في

غدا

والسوطان والحية وكانا يعيشان في
الماء لا يفسد ماء الاواني وغيره
وتحوت ما لا يورثه كالبقرة والخنزير

الوزغة والكبيرة
او اذا وقع في الماء
ويورثه كالبقرة والخنزير

البئر من دماء الجاهل

من عشرين أو اثنين وان وقع فيها أربع فارتفع على قوله أبي يوسف رضي الله عنه الأربع
كاللثة وعلى قوله محمد رحمه الله الأربع كالحسن وفي الحسن ينزع منها أربعون أو خمسون فذلك
في الأربع فاذا أوجب نزع بعض الماء بعد من اللثة فالمعتبر في ذلك وهو هذا البرهان جازي
عظم سبع فيها عشرين وهو من لوم جازي لمصلحة المقصود وإذا نزع الماء حكم بطهارة البدن حكم
بطهارة اللثة والماء يتبعه كمن غسل يده من نجاسة بفقده وحكم بطهارة اليد حكم بطهارة العرق
وكذلك جازي الخراف أصار خلا حكم بطهارة ما فيه حكم بطهارة الجنب وفي كل موضع نزع جميع الماء
فأيسر الطرق في ذلك أن يجاب بقبضة ويوصل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزع فيها دلاء
ثم ينظر كم انتقص فننزع الباقي بحسابه لك ولا يجب نزع الطين لكان الجرح وما ينزع من اللثة
يظن بر المسحوطا يطبخ ماء أو فاردوا نزع الماء بعد زمان وقلة ماء أو الماء أخلف في
منهم من قال بغير الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزع ذلك القدر بقي مقدار ذراع أو ذراعين
بصر الماء طاهر وطهورا وثمرة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فغيره من القدر ويجعل الماء
أكثر ما ترك منهم من قال ينزع كل الماء منهم من قال ينزع مقدار الماء الذي بقي عند الترك هو الصحيح
إذا وصلت ذراعا أو ذراعين ثم غسلت ذلك الشعر لم يصل الماء مستحلا وإن غسل رأسا عليه شعر طويل
بصل الماء مستحلا بغير الشعر لأن النابت من الرأس مع الرأس دام متصلا به فصير الماء مستحلا بغيره
خلافا للمسئلة الأولى عظم القليل إذا لم يكن عليه دسوخة وغسل لا يفسد الماء القليل ويباح الاستئذان به
في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما عظم الإنسان إذا وقع في الماء لا يفسد لأنه طاهر كجميع
أجزائه إنما لا يباح الاستئذان به كرامة له الميت المسلم إذا غسل بوقع في الماء القليل لا يفسد والكافر
يفسد وإن غسل بغيره جازي الشط إذا استعمل حكم الكبر أن وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد لأن
لم يستعمل بفساد الماء وإن غسل بغيره وإن وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا سالت الدم الفرة
إذا أكلت طعاما فسقط من فيها شيء لم يكن أكله وكذا لو لحقت عضوا لا يصل قبل أن يغسل ذلك العضو
وهذا كذا فارة فشرت من آثار في فور ففسد وإن شربت بعد ساعة لا يفسد ولو وقعت الحرة في
جبت ماء فأخرجت حية من ساعة فوضا انسان بذلك المأجاز يتران وقعت في كل واحد منهما برة
ومات فأخرجت من البر ونزع من أطبها وهو صبت في الأخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما في نزع
فيها شاة وماتت بغير وجهيها نزع أربعين ذراعا نزع أربعين ذراعا نزع أربعين ذراعا نزع أربعين ذراعا
المقيد راء وكذا الثوب إذا انجس وجب غسله ثلاث مرات فغسل مرة ومرة ومرة فجاز له غسل الثوب
بغير وجهيها فارة ميتة أن كانت متخفة يعاد صلو ثلاث أيام وليا لها وإن كانت غير متخفة يعاد صلو
يوم وليلة في قوله أبي حنيفة رضي الله عنه وكذا لو أوطأ ببل وقع في البر فأخرج ميتا بعد أيام ولا يرد
أنه متى مات بعد الوقوع أن كانت متخفة يعاد صلو ثلاث أيام وليا لها وإن لم تكن متخفة يعاد صلو
يوم وليلة فارة ماتت في جبت فوقع فطره من ذلك الماء في برفانه ينزع من البر عشرين ذراعا

عظم الغير

كان النار

كان النار وقعت في البرهان وقعت النار في الجنب تسخت ثم صب قطرة من ذلك الماء في بر
فانه ينزع جميع الماء كان النار وقعت منه في البر تسخت سقطت من الحاجة في مرة واحدة لا يفسد
ذلك وكذا السخلة إذا سقطت من الماء مبتلة لا يفسد وكذلك الأثنية إذا خرجت
من الشاة بعد موتها إذا ماتت القرب والمقود أو الجناء في الأنا لا يفسد وإن وقعت فيها حية فأن
نهبها نزع منها دلاء ثم في رواية ينزع منها عشرين أو ثلثون وفي رواية أن ينزع أقل من عشرين
إذا وقع في البر صائم بترصفات نزع منها عشرين ذراعا في ظاهر الرواية الصغرة والمصفورة وعشرين
النار لا تنالها في الجنة والحامة والدرشان بمنزلة السور ينزع منها أربعون أو خمسون ذراعا
فإذا انفسخ شيء من ذلك نزع جميع الماء الباطن ولا ذلك كان صغيرا فهو كاللجاج ينزع منها أربعين
أو خمسون وإن كان كبيرا فهو كالحمل العظيم ينزع كل الماء المستوفى في بر عند وضعه رحمه الله
كل الماء عند صاحبه أن كان استنجى بذلك الماء فذلك وإن لم يكن استنجى على قدامه لا يكون نجسا كمن نزع
منها عشرين ذراعا ليعصم الماء طهورا فارة ماتت في دهن يفسد الدهن وإن كان الدهن جامدا فهو
حمله ويستفع بالباقي الكلا وكل شيء وإن كان ذابا لا يفسد به في الأبدان إلا أن يغسل في تلي أبي
يوسف وطريق غسله ياتي بعد هذا فارة وقعت في ثوب وماتت نزع منها عشرين ذراعا فان نزع منها
دواء صب في بر طاهر كان حكمه الثاني ما كان حكم الأولى قبل نزع هذا الدواء كان لمصوب
هو الدواء الأول ينزع من الثانية عشرين ذراعا فان صب الدواء الثاني من البر الثانية تسعة عشر
صب الدواء العاشر ينزع من الثانية لعشر هو الصحيح لأن الأولى كان تطهر قبل نزع هذا الدواء
باحد عشر فلما الثانية فلو نزع الدواء الأخير من البر فادام الدواء الأخير هذا البر لا حكم بطهارة
ماء البر حتى لا يجوز التوضي ماء البر وإن نزع من البر ما كان حكم بطهارة البر فارة ماتت
ماء وصبت ماء البر في جبت ينزع أكثر مما صبت منه من عشرين ذراعا عن أبي يوسف رحمه الله نزع المصوب
وعشرين ذراعا هو الأنا كما لبر في حكم البعير والبعيرين فأروى عن أبي حنيفة رحمه الله رجل نزع ماء من
انسان فيبسل البر لا يفسد شيئا ولو صبت ماء الآنية ضمن لأن ماء الآنية ملوك ماء البر غير ملوك
فصل في ماء الحمام ودخل الحمام مشرع للرجال والنساء جميعا خلافا لما قاله بعض
الناس مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتوضأ للدين ولبلد رسول الله عنه دخل حمام
لكن اغتسل إذا لم يكن فيه انسان كشف العورة منه أخرج من الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج
الحمام لا بأس به عند عامة العلماء واختلفوا في الماء الذي صب على وجه الحمام وأصح ما قيل فيه
وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله أن ذلك الماء طاهر ما لم يعلم أن فيه جنبا حتى
يخرج أن من الحمام وقد دخل جليله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلى جازوا فخرج الحمام
طاهر عند من لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فإن دخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة أن كان الماء
ساكنا لا يدخل فيه شيء من نوبه ولا يفرق انسان بالقصعة يتجسس الحوض بقصاعهم ولا يترك

جبت

من الاثيوب ما او على العكس خلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس والحوض وان كان لنا برزخ
 يقصا عنهم ولا يدخل الماء من الاثيوب خلفوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس البرزخ اذا اتى في الارض
 في لا يتنجا على قلى محرم رحمه لا يظهر ابدا حتى لو اخذ منه شراكة فعل كان نجسا وعلى قلى ابي
 وعامة المشايخ يغسل ثلاث مرات ويعصر كل مرة او يجفف في كل مرة فظهر وكذا الفعل الجديده
 اذا اصابه ما وجس ينشرب على قلى محرم لا يظهر ابدا وعلى قلى ابي يوسف اذا دخله في الماء الطاهر ثلاث
 مرات وجفف في كل مرة ويتنجس من دخول الحمام ان يكثرت كذا معان فان من غير سر فحوض الحمام اذا
 ودخل فيه الماء لا يظهر من المخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم اذ خرج منه مثل ما كان
 فيه مرة واحدة يظهر لغيره الماء الجاري عليه والا والحرط **فصل** في الماء المستعمل
 اسنوا صحنانا في الرواية الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا ينجس طهورا ولا خلوفا في طهارته
 وفي السبيل الذي به يصير الماء مستعلا وفي الوقت الذي يخلو الماء الحكم الاستحباب اما الشبهة تفقوا
 على انه يصير مستعلا اذا استعمله للطهارة واختلفوا على انه هل يصير مستعلا بسقوط الفرض اذ اتم
 ينوي لك او قصدا للتبرؤ او لخراج الدوسر البتة قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله يصير مستعلا
 وقال محمد رحمه الله في المشهور عنه لا يصير مستعلا واما وقت ثبوت حكم الاستعمال المنعول على انه
 مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال بعد انزل من العضو اختلفوا في بعضهم يصير مستعلا
 وان كان في الصلابة بعد بليل ان الحدث اذا غسل ذراعيه وامسك انسان يد تحت ذراعيه و
 يد لك الماء لا يجوز مروي ذلك عن اصحابنا وكذا الحديث اذا غسل عضو قبل ان يجمع في مكان غسل
 عضوا آخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع البلخي رحمه الله وقال بعضهم لا يصير مستعلا ما لم يستقر في مكان يسكن
 عن القرائن واما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال ابو حنيفة رحمه الله وابو يوسف رحمه
 في المشهور عنهما هو نجس وقال محمد رحمه الله طاهر فان اصابته لك الماء ثوبا ان كان ذلك به الاستنجاء
 واصابه اكثر من قد لا يبرم لا يجوز فيه الصلوة غسلا وان لم يكن ذلك ما الاستنجاء وعلى قلى ابي
 حنيفة وابي يوسف لا ينجس ما لم يتنجس ولا فاحش عندا حنيفة رحمه الله ما يستنجسه الناظر قبل ان
 كان ريع الثوب فهو كثر وقال ابو يوسف ان كان شبرا في شبر فهو كثر وفي رواية محمد عن ابي يوسف
 رحمه الله يتنجد بالماء قبل ان يزداد ريع الكم وريع الذيل لا يجمع الثوب الحدث والنجس اذا دخل
 في الاناء الا غترق وليس عليه نجاسة لا نفسا ولا وكذا اذا وقع الكوز في الحب فادخل يدك في الحب الى
 المرفق لاخراج الكوز لا يصير الماء مستعلا وكذا الجنب اذا دخل رجله في البئر لطلب الدلو لا يصير مستعلا
 لكان الضرورة الجنب الخ لا يغيره لا يبرده المضمضة لا يصير مستعلا في قول محمد رحمه الله وكذا لو
 اخذ الماء فيه وغسل اعضاءه بذلك الماء او اخذ الماء فيه ولا يبرده الاية كان طاهرا وطهورا وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا ينجس طهورا هو الصحيح اما لا نه صلا مستعلا بسقوط الفرض ولا نه خالطه البراق فلا
 يكون طهورا ولو ادخل يدك او رجله في الماء للتبرؤ يصير الماء مستعلا لا نفعا في الضرورة ولو ادخل الخ

و يصيبها
شئنا

راسه في الاناء ويديه المسح لا يصير الماء مستعلا في قول ابي يوسف رحمه الله قال محمد رحمه الله
 في كل شئ يغسل يديه الغسل اما ما يمسح لا يصير الماء مستعلا وان اراد به المسح وقال محمد رحمه
 الله طهر على يديه جباير فمهما في الاناء او غس يديه في الاناء لا يجوز ويصير الماء مستعلا
 الجنب اذا شرب الماء قبل ان يتيمض من يديه عن المضمضة قالوا ان كان فيها لا يتوب ولا ينجس الماء
 مقاصدا يصير الماء الى كل النعم وان كان بها هلا ينوي في الجاهل بعث للماء غصا فيصير الماء الى كل النعم
 انتضاح الغسل التي لا ناء ان كان قليلا لا يغسله حقا القليل ان لا يستبين موانع القطر في الماء
 كما يطهر وان كان يستبين ذلك فهو كثر ولا بأس بالتوضي والغسل ان ينجس بالماء بل ينجس ان
 الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره التوضي دون الغسل **فصل**
 ما قلنا الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستغنى فيبقى اثر الوضوء على اعضاء غسالة للثوب من الماء
 الاول والثاني والثالث فاسد وما يصبغ ثوب الغسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتفاظ به
 يكون عفوا والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتبارا بغيره الى الحدث اذا استنجى فاصاب الماء
 ذيله او كفه ان اصابه الماء الاول والثالث يتنجس كساسة غليظة فان اصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة
 الماء المستعمل ويكره شرب الماء المستعمل الحدث اذا قوضا في رضى المسح لا يجوز في قوله ابو حنيفة
 ابو يوسف رحمه الله لان عندنا الماء المستعمل نجس وان قوضا في ناء في المسح جاز عندنا ويمكن
 التجرد في المسح كما يصير الماء مستعلا بان الله الحدث والجنبه يصير مستعلا بالغسل الاكل قبل
 الطعام ويعد وكذا لو اغتسل الاحرام والاسلام والوضوء على الوضوء وصلوى الجمعة وصلوى العيطة
 وابله عرفة وكذا اذا غسلت المرأة لجفن او فاس او غسل ميتا ثم اغتسل فان الماء يصير مستعلا
 في هذه الوجوه لا فامة القرية ولو قوضا الطاهر لا زالة الطين او العجين والماء ان اغتسل الطاهر
 للتبرؤ لا يصير الماء مستعلا في هذه الوجوه الصبي العاقل اذا قوضا او اغتسل يديه بالنظير ينبغي
 ان يصير الماء مستعلا لا نه نوى فيه معصية **فصل** في ما لا يجوز به التوضي لا يجوز
 التوضي في الفواكه وتغير ان يبق التفاح او السفرجل ثوبا عا ثم يغمس في حوض منه الماء وقال بعضهم
 تفسير ان يبق التفاح او السفرجل ويغسل بالماء ثم يغمس في حوض منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضي
 لانه ليس بمطلق ولا يجوز التوضي بما الباطن والقفا والمقنن ولا بما الذي يسيل من الكرم في
 الربيع كذا ذكره شمس الدين الحلبي ولا ماء الورد والزعفران ولا بما الصابون والجرى اذا ذهبت
 رقة وصارت خينا فان بقيت رقة ولطافة جاز به التوضي وكذا لو طبع بالماء ما يقصد به المبالغة في
 التنظيف كالمسح والحوض وان تغير لونه ولكن لم يذهب قبه يجوز به التوضي وان صار خينا مثل
 السويق لا يجوز به التوضي ولو قوضا ماء السيل لا يجوز وان خالط التراب اذا كان الماء غالبا وقفا اذا
 كان ارجحا وان كان خينا كالطين لا يجوز به التوضي وكذا التوضي بماء الزعفران والزعفران الصغير
 يجوز ان كان رقيقا والماء غالبا وان غلبه الحرق وصار مماسكا لا يجوز به التوضي ثم عند ابي يوسف

وبق الله

ما لا يجوز به التوضي

رحمه الله يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد رحمه الله يعتبر
الغلبة بتغير اللون والطعم والريح ويجوز التوضيح بالماء الذي اتى فيه الجوز والباق لا يثبت وغيره
طعمه ولو لم يكن له لم يذهب ريقه ولو طبع فيه الحص او الباق فلا يوجب بغيره لا يجوز
التوضيح وذكر المناط في ذلك المذهب فقه المأوى يسلب عنه اسم المأوى به الوضوء وكذا لو اكل الجوز
بالماء وتغير ريقه جاز به التوضيح وان صار خنيا لا يجوز وكذا الذي اتى في الخارج في المأوى اسوة لكن
لم يذهب ريقه جاز به التوضيح وقوم وقع التبع في المأوى صار خنيا جاز به توضيحه في موضع الجوز ما
الا انه ريقه ينكسر برك المأوى وضوء وان كان الجوز على وجهه المأوى قطعها ان كان كبر لا ينكسر
تجربته المأوى لا يجوز وان كان قليلا لا ينكسر تجربته كجوز منزلة ما كان على وجهه المأوى وخشب
تجربته المأوى لا يجوز بل التوضيح ولا فلا وهو توضيح بالبلع ان كان يذوب ويسيل المأوى على اعضاءه ولا
فلا وان اكل الجوز المأوى الجوزي ورجل اسفل منه يتوضأ ان لم يتغير لون الماء وطعمه او ريحه كجوز
ولا فلا وكذا لو صب خبثه في الخمر فخرج من الخمر عظيم ورجل اسفل منه يتوضأ او يشرب جاز ان لم يظهر اثره في
ذلك اذا كان على يده نجاسة فسمها خمر فمبلولة ثلاث مرات حتى عن الفقيه الى جعفر عليه السلام
يطهر اذا كان المأوى على يديه ولا يجوز التوضيح من الاشارة ولا بغيرها من المأوى كالحل والمزج
الا بنبيذ التمر فانه يجوز به التوضيح عند عدم المأوى في قولنا في حقيقته الاول وجوده مع التيمم
في قوله ونفس النبيذ ان يلقي التمر في الماء فيخلطه ولا يصير خنيا ولا سكران فان صار سكران
بحل شره فلا يجوز به التوضيح وان طبع ادى في طبعه الصحيح انه لا يجوز التوضيح وعلى قولنا ان يوسف ثم ولا
توضيحا بنبيذ التمر وهو على قوله الحنفية الاخر وعلى قول محمد رحمه الله ومن التيمم فان كان معه سور
لا يقيم ولا يلتفت الى نبيذ التمر ان سور الحمار كان طهورا في الاصل ولما صار مشكلا بشر الحمار او انبيذ
التمر ما كان طهورا في الاصل وفي رواية يجمع بين الكل وما حل شره اذا اصاب ثوبا لا ينفسد الماء اذا
اختلط بالخطا والمزج جاز به التوضيح ويكون **فصل** في الاسرار سور طاهر
لا كراهة فيه وهو سور ما ياكل لحمه من الانعام وسور الادي على اي صفة كان وسور مكر وهو
سور سواكن الميت كالغارة والحجة والوزغة والحرف في قولنا في حقيقته ومحمد رحمه الله واختلف الشايع
في بول الحرة والغارة ومنهم من جعله عفو اذا اصاب ثوبا لا ينفسد من قذره بالكثير الفاخر والصحيح
انه منفسد وسور الرجلجة الخلافة مكر وكذا سور سباع الطير وسور كس وهو سور الخنزير وسور
الكلب وسور سباع الهش كالاسد والتمرد وكهذه ذلك وسور مشكوك وهو سور الحمار وبول البغل
في الشك قال بعضهم الشك في طهارة موضع في الماء القليل يفسد وان اصاب الثوب والميت لا يفسد
والصحيح ان الشك في طهارة موضعها طاهر في ظاهره ولا يفسد الماء والثوب وكذا في شئ الا يمتنع
الحلول في ان عرفها كس وانما جعل عفو في الثوب والميت لمكان الضرورة وفي طهارة لبن اذا نزل في
واما سور الفرس عن اي حقيقته رحمه الله فيه روايتان واظهرهما انه طاهر وطهور وهو قولهما ثم

في قولنا في حقيقته الاول وجوده مع التيمم
في قوله ونفس النبيذ ان يلقي التمر في الماء فيخلطه ولا يصير خنيا ولا سكران فان صار سكران
بحل شره فلا يجوز به التوضيح وان طبع ادى في طبعه الصحيح انه لا يجوز التوضيح وعلى قولنا ان يوسف ثم ولا
توضيحا بنبيذ التمر وهو على قوله الحنفية الاخر وعلى قول محمد رحمه الله ومن التيمم فان كان معه سور
لا يقيم ولا يلتفت الى نبيذ التمر ان سور الحمار كان طهورا في الاصل ولما صار مشكلا بشر الحمار او انبيذ
التمر ما كان طهورا في الاصل وفي رواية يجمع بين الكل وما حل شره اذا اصاب ثوبا لا ينفسد الماء اذا
اختلط بالخطا والمزج جاز به التوضيح ويكون **فصل** في الاسرار سور طاهر

الانسان
المارة

السور

السور الطاهر منزله المأوى المطلق وان استعمل الكرم مع القدره على المأوى المطلق صح طهارته ويكون
المشكوك كجم منه ومن التيمم لا يكفي باحد ما وصلى لا يجوز صلواته **فصل** في النجاسات
التي يمسبب الثوب والخفا والميت اوالة ريق النجاسة على ضربين فليطو خنفة الخنفة لا يمنع ما لم
والغليظة اذا دلت على قذرها الدم يمنع جواز الصلوة واختلفوا في مقدار الدم ان اعتبروا ما
بسطا الصحيح ان في المسجدة كالغدة والروث ولم الميتة تعتبر ريق الدم وفي غير المسجدة
كل من البول والدم يعتبر القدر بسطا واختلفوا ايضا في الدم الذي يقد فيه قال شمس الدين رحمه الله
رحمه الله يعتبر فيه الكبر واما البلدان ان كان في البلد واما في مختلفه ثم النجاسة الغليظة لا يشبهه
في نجاستها ثبت نجاستها بدليل مطلق به كل من البول والدم المسفوح ولم الميتة وبولها لا يوجب نجاسة فاما
الروث واختلفوا البقر عندنا في حقيقته نجاسة غليظة وعند صاحب حقيقته لا فرق عندنا بين الكلب
وغير الكلب وفي كل ما يعتبر فيه الفاخر فهو مقدار الربع في قولنا في حقيقته ريقه رحمه الله
وقال ابو يوسف شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع وبول ما يوجب كل نجاسة في قولنا في حقيقته وايي
يوسف نجاسة حقيقته لتعارض الادلة وقال محمد طاهر القدره ونحو الكلب جميع السباع نجاسة
غليظة وخرق ما يوجب لحمه من الطيور طاهر الا داله راحته كرمته كرم الدجاج والبط والاوز فنجس
نجاسة غليظة ريق سباع الطير كالباري والحمار لا ينسد الثوب واختلف المشايخ في بول الحرة
والغارة اذا اصاب ثوبا بعضهم يفسد اذا دلت على قذرها الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا
وقال بعضهم يفسد اذا فحش ويظهر الضرورة في التحقيق لا في سلب النجاسة دم السمكة وايضا في الماء يفسد
الثوب في قولنا في حقيقته ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف يفسد في حقيقته والحالة والوزغة يفسد الثوب والماء
ودم البقر والبغض والبرغوث لا يفسد عندنا **فصل** في النجاسة التي لا يفسد الثوب والنجاسة التي لا يفسد
صلواته وملازمة ولا يمتنع من الدم في عرقه للملكية بعد الذبح لا يفسد الثوب وان شرب من بول
يفسد الثوب في الفحش ولا يفسد القدر الدم الذي يطهر على رأس الحج واشتغ ولم يسلب النبيذ في قولنا في
يوسف وقال محمد رحمه الله نجس ما الطائفة نجس قبا سا وليس نجس نجسنا وهو ريقه اذا فحش في
بيت فاصاب الطائفة في بولها يفسد نجسنا ما لم يظهر ريق النجاسة منه وكذا الاصطبل اذا كان
حارا وعلى كونه طائفة او متباينة اذا كان عليه طائفة ففوق الطائفة وتطهر منه كذا للعلم اذا برئ
منه النجاسة ففوق حيطانها وكذا ما وتطهر كذا اذا كان في الاصطبل الكوز معلق فيه ما فترج من اسفل
الكوز في القياس يكون نجسا لان البيلة في اسفل الكوز صار نجسا نجسا الاصطبل وفي الاستحسان لا يتنجس لان
الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فافترج منه يكون طاهرا اذا صلى ومنه شعرا لا دمي فذكرنا انه يجوز
صلواته ولو قلع انسان منه او قطع اذنه ثم اعادها على مكانها وصلى في سنة او اذنه في مكة يجوز
في ظاهر الرواية وكذا الذي صلى في عرقه فلا دة فيها سق كلبا في بول صلاته وما يظهر ذلك بالبايع
طهره بالذكي ذلك شمس الدين رحمه الله في قوله بشرط ان يكون الذكي من اهلها في محلها وهو ما بين الكلبة

الثوب
اثر

وان كان قد استهل
ولم يخف ؟

فيه طهر في الصلاة فيصلى كما قال الله تعالى في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة
يطهر في الصلاة في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة
او العتبات الخمسة بعض اعضائها نجسها بلسانه حتى ذهب اثرها من كذا السكين اذا تجسس فنجسه بلسانه
او نجسه برفقه وكذا الصبي اذا قام على نكاحه ثم مضى الى امره اذا صلى فنجس بظلمة نجس
وطهره طاهر جازت صلواته في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة
والجسد كله صلى فنجس بظلمة طاهر وطهره كذا لك ونحوه نجس طهره في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة
وذكر في الخبر ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف لا يجوز صلاته في القصر وقوله اوجب الاغتسال
الارض والسمك اذا اصابها النجاسة واصابها المطر ولم يبق لها اثر فطهرها اذا صلى فغسله بركه من
الكل طهرت صلاته لا تقع المراجعة اذا ذهبت نجاسته فغسلت في ذلك الموضع ثلثا بطاهر وطهره
استطاع وسعها ويصح ان يكون طاهر ما دام كحج منه الماء المكون بلون النجاسة اذا كان على بدن الرجل
نقطة بيضاء كجها من الرطوبة ولم يذهب الجلاء عنها فوضاها على الجلاء جاز وان لم يصب الجلاء
لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن للجماد اذا وقع في الملاحة وصار ملحا كان اكل طاهر على كله في
محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله نجس وكذا العذرة اذا حرقت وصارت رطبا والطين
اذا اجعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهر الجلاء المذوق اذا اصابته النجاسة ان كان طيبا لا يشف
النجاسة لصلابة بطهر الغسل في قوله وان كان نجس النجاسة ان امكن عصره فغسل ثلثا وعصر في كل
مرة فطهر وان كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف رحمه الله غسل ثلثا وكفى في كل مرة في قوله لا تجد في الصلاة صلاة ولا صلاة
لا يطهر ابدا وعلى هذا الخلاف اللهم اذا طبخ بالخرق والحديد اذا اتم طهرا البقي عند محمد رحمه الله لا يطهر ابدا
وعند أبي يوسف رحمه الله على اللحم في الماء الطاهر ثلثا في طهر الحديد يبق بالماء الطاهر ثلثا ويرد في كل مرة
في طهر وكذا الصبي من البردي اذا اصابته النجاسة ورجل يد لا يطهر عند محمد رحمه الله يغسل ثلثا وكفى
في كل مرة فطهر وقد ذكرنا هذا في شرح الشرح والشرح والشرح لا يطهر الا خلافا لانه لا يشف النجاسة
وعن محمد رحمه الله جلاء الميت اذا ايسر رفعه في الماء يغسله في موضع جازت صلاته وان كان اكثر من
الدرهم اذا دبر بالرماد او بالماء او بالسحرة وما ينعم من القضا يخرج عن هذا الاكل فهو باع النجاسة
اذا اصابته النجاسة فاصابه المطر بعد ذلك كان ذلك معتزله الغسل وكذا الارض اذا اصابها النجاسة
ثم اصابها المطر كان ذلك معتزله الغسل وان لم يصب المطر فالارض بطهر الخفاف دام بقاء النجاسة
وتخلعوا في الشجر والكل ما دام قائما على الارض بطهر الخفاف ويعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الحيوان
حكمها حكم الارض اذا تجسس نجس وذهب اثرها اما الحجرة ان كانت مفروشة حكمها حكم الارض بطهر
بالخفاف وان كانت مفضوعة تغسل ومحو لمن مكان في مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي
على الارض جازت الصلاة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليها المصلي لا يجوز وبالسائط
الذي بعض طهراته نجس جازت الصلاة على الطاهر منه سواء كان من جهة الطرف الاخر من جهة الاصل

و عندای یوسف:

لان البساط منزله الارض فشرطه انه مكان المصلح كحلقه اذا صلى في ثوب طاهر طهره
 نجس ليس للطاهر فالق الطرف النجس على الارض ان كان ما على الارض يحركه لا يجوز
 صلاته اذا اراد ان يصلي على ارض عليها نجاسة فليسه بالتراب نظر ان كان التراب قليلا بحيث
 لا يستقيم سجدة واحدة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا كمثل الجذع النجاسة كجوز الحجاز اذا
 النجاسة ان كان حجر الا بشرط النجاسة كحجر الزمردان ان كان شربه يطهر الارض
 اللين اذا اصابته نجاسة وهو غير مفرغ من شربه يطهر النجاسة وان كان مفرغاً من شربه
 عليه بعل النجاسة جازت صلاته لانه صار كوجه الارض فان وقع بعد ذلك هل يجوز سجدة فيه
 رواه ان اذا قام المصلح على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكن على النجاسة
 متدار ما يمكنه فيه اذا اراد ان يركع جازت صلوة والا فلا اذا صلى معه ثلثة مسلك ان كانت
 الثلثة باسفة جازت صلاته لانهما بمنزلة المذبة وان كانت رطبة فان كانت نالجه دابة
 مذبوحة فصلوة جازة لانهما طاهر وان لم يكن مذبوحة فصلوة فاسدة والمسلك خلاف ذلك
 حال يؤكل الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بان المسلك دم لانهما وان كانت دما فغير
 نصير طاهر كمد العذرة القبيحة اذا بال في الثوب تحت المرأة الثوب كخرقة مملوءة نجاسة
 ان كانت النجاسة قد عشت ولم يبق بلها قبل الصلوة لا يجوز لا يتنجس الخبز لان النار اكلت
 البلة صار كالارض اذا عشت الشمس من الصلابة النجاسة لا يتنجس الخبز لان النار اكلت
 ان كان الخبز خبز حنطة او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الدار او الجاوس يتنجس لان ذلك
 مشفأ اذا صلى معه دون يتنجس بانهما الصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان لكل دم واحد
 وان صلى في ثوبه في طاق واحد كالقيص ونحوه عليه نجاسة اقل من قدر الدم قد نزلت النجاسة
 الى الجانب الاخر فلو جمعوا يكون اكثر من قدر الدم لا يمنع الصلاة في ثوبهم وليس هذا كالنجاسة
 في ثوب واحد لو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين جمع كما في ثوب واحد ولو صلى
 في ثوب على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدم ولم يجمعوا يكون اكثر من قدر الدم فانه جمع بينهما
 وينبغي جواز الصلوة ولو صلى في ثوب ذي طافتين فاصابت النجاسة احد الطافتين ونزلت الى الآخر
 على قوله ابي يوسف هو ثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة وعلى قوله محمد رحمه الله منع وقيل ان كان
 يمنع عندهم وقيل ابي يوسف او مع وقيل محمد حوط فاما اذا كانت البطانة نجاسة دون الظهارة او
 كان الخشوك كس الا حوط قوله ابي يوسف لما الذي يسيل من فم النائم طاهر هو الصحيح لانه متولد
 من اللحم اذا جعل السرقين في الطين وطين به شيء فيس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس السرقين
 الجاف والتراب النجس اذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس لم يرفعه اثر النجاسة ولو وقع
 على النجاسة ثم ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قيل بان يتنجس الخ اصلي مصادر من مشاة ميتة
 وصلى معها جازت صلوة وكذا لو اصلي المئانة وبغوا جعلها اللبن والسمين جاز وكذا الكثر وكل

المكره
 ما كره

ما يمنع

وهو في ثوب
 الاية المذرة

ما يمنع عن الفساد يخرج من حلقه كل فهو باع كان ذلك بالتراب والشمس كقوله
 ابي يوسف رحمه الله الكثر لا يقبل الدباغ لانه يثقل اللحم اذا دخل المرارة في اصبعه لقرحة يكون ذلك
 في قوله الى حنيفة رحمه الله لان عندك لا يباح التماوى ببوله ولو كان له الخف اذا اصابته النجاسة
 ان كانت النجاسة مستحسنة كالعذرة والروث والمني يطهر الخف اذا عشت وان كانت النجاسة
 رطبة في ظاهر الدابة لا يطهر الا بالفضل وعن ابي يوسف اذا مسحه على وجهه المبالغة بحيث لا
 لها الاثر يطهر وعليه الفتوى لعدم البلوى وان لم يكن النجاسة مستحسنة كالخمر والبول لا يطهر
 الا بالفضل وعن ابي يوسف رحمه الله اذا التقي عليه التراب في ثوبها لم ينجسها الا بغيره معنى المستحسنة
 يؤخذ به والثوب لا يطهر الا بالفضل الا المني فانه يطهر الفرق لانه رقيق بمنزلة البول في نجس
 محلا لامة البخاري قال في رواية الشيخ القاضي الامام الى على النسفي انه سئل الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل عن المرأة اذا اصاب الثوب من بولها الفرق كمنى الرجل قال لا يطهر لان
 منى الرجل منه غليظة ومنى المرأة رقيق اصفر كالبول فلا يطهر الا بالفضل ثم قال هذا لامة قال
 الله تعالى ستاذه قاضي يدع الصحيح انه لا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة والبول لا يطهر عن جمع
 ذلك الا بالفضل وهو موضع الحجة ثلاث مرات ثلاث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه
 يجوز اذا كان الما متقاطرا اذا اصاب الثوب منى ففرق حكم بظاهره فاصابه ما بعد ذلك الصحيح
 انه يجوز نجاسة الارض اذا اصابها النجاسة نجاسة خفيفة هبثها ثم اصابها الما بعد ذلك الصحيح
 انها لا تكون نجاسة وكذا لو جفت الارض وهبثها النجاسة ثم رش عليها الا باس من التراب الطاهر
 اذا جعل طينا بالانجس او على العكس الصحيح لان الطين نجس ايها كان نجسا خف بطانة ساقه
 من الكس فدخل في خرقه ماء نجس يغسل الخف وكذا باليد وملا ثلاث مرات واهراق الماء
 يصير طاهرا لانه انما هو طين اذا دح شاة وسما السكين بصوفها يطهر اذا هبثها ثم وكذا
 السيف اذا اتجس لم ينجس ببوله خرقه وذهب ثوبه ثوبه ثوبه رطبة فالتقى عليها
 وصلى ان كان ثوبا يمكن ان يحمل من عرضه ثوبين كالثوبين يجوز في ثوب محمد رحمه الله وان كان لا
 يمكن ان يحمل من عرضه ثوبين لا يجوز وعلى قوله ابي يوسف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل يجوز صلوة وقال شمس الامة الحلو اني لا يجوز الا ان يلقى على هذا الطرف الطرف الاخر
 فيصير منزله ثوبين وان كانت النجاسة باسفة جازت صلوة على كل حال لانه لا يلتصق بالثوب
 الملقى عليها اذا نام الرجل على فراشه فاصابه منى وطين فغرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم
 يظهر اثر البلية لجسد لا يتنجس به انه وان كان العرق كثيرا حتى يبتل الفراش ثم اصاب بالالفراش
 جسد وظاهر اثره في جسد يتنجس به وكذا الرجل اذا غسل رجله وشي على ارض نجسه بغير ثوب
 فابتل الارض من بول رجله واسود وجه الارض لكونه نظرا اثره ببول الارض في رجله فصل
 جازت صلوة وان كان الما في الرجل كثيرا حتى يبتل الارض وابتل وجه الارض فصار طينا

الما وجلس عليها

ثم اصاب الطين رجله لا يجوز صلوة قيل ان كانت النجاسة في الارض رابسة فتر عليها رجل
 مبلولة لا ينجس رجله وان كانت النجاسة في الارض رطبة ورجله باس ينجس الرجل رجل
 دخل مريطا فاصاب رجله من الارض شي فصل في الارض لا باس به ما لم ينجس لعموم البلوى
 وعن محمد رحمه الله رخص في الارض حتى قدم الذي لما راى فيه من البلوى وان اصاب الخف
 منه شيء يعتبر فيه قدر المربع والمراد من المربع ربع ما دون الكعبين ما فوقهما لان ما فوقهما
 زيادة على الخف اذا استنجى الرجل وجري ماء الاستنجاء تحت رجله وهو مخفان لم يدخل
 ماء الاستنجاء في خفه لا باس به ويظهر خفه بتعا الطهارة موضع الاستنجاء كما قلنا في عرق
 النقرة اذا اخذها بيد نجسة وغسل يد ثلثا اذا ظهرت يد يظهر العرق بتعا الحصى من
 البردى اذا ينجس ان كانت النجاسة رطبة بغسل بالمال ثلثا ويقوم على الحصى حتى يخرج الماء
 من ثقبه وان كانت النجاسة قد سست في الحصى ثلثا حتى يلبس النجاسة ويترك الماء
 ولو كان الحصى من القصب كذا انه يغسل ثلثا فظهر البساط النجس في التي اذا الجاري
 فخرى عليه الما ليلية يظهر اذا ينجس وهو مفرغ من ان كان قد ما مستورا يغسل ثلثا
 يظهر من ان كان جديا يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة اذا ينجس اليد من نجس نفسها ثلثا
 من غير خرز ربي انما الدهن في يد على قياس قوله ابي يوسف رحمه الله اذا امتخط الرجل في
 فرائضه انما الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا اذا وجد الشجر بعامل
 او الغنم يغسل ثلثا ويكمل وان كان في اجناب البقرة يوكل اذا احرقت الرجل راس شاه قد لمحت
 بالدم ولم يغسله وطخه في قدر حار ولا يغسل المرقعة اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا
 وان لم يكن من الدم المسفوح لا يكون نجسا الكا يراى اوقع في قدر ومات فيه ان وقع حاله القليل
 فاكل فاسد يهرق جميع ما كان فيه وان وقع بعد ما سكن عن القليان يغسل المرقعة في غسل اللحم
 الذي كان فيه ويوكل اذا اصاب المطبخ في القدر كان الخل غلظا فاكل نجسا لا يظهر اربا وما
 روى عن ابي يوسف رحمه الله فعلى ثلاث مرات لا ينجس به وكذا المظنة اذا اظلمت في الخمر لا يظهر
 ابدا قال ابو نازح رحمه الله وعندنا اذا صبت فيه الخمر وترا حتى صار لكل خلا لا باس به ولو صبت الخمر
 على خطه يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة البعر اذا وقع في الخمر عند الغلب في من ساعة لا باس به
 وان تبيت البعر اللين يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك اذا صلى على الدابة وفي سرجه نجاسة ان كان
 من عرق الدابة لا باس به لانه مشكل لا يمنع الجواز وان كانت من دم او غيره اكثر من قدر الدم
 لا يجوز بغير الفارة اذا وقعت في خطه وطخت الخطه لا باس به بكل الذي الا ان يكون كقيل
 يظهر اثره بتغير الطعم وغيره حتى يخلط به الفارة ان كان البعر على صلاته يرمى البعر ويؤكل
 الخبز خمر صبت في قدر الطعام ثم صبت فيه الخمر وصار حاضا بحيث لا يمكن اكله طهره وهو فيها
 حرمه الخمر لا باس به اكلها وعلى هذا في جميع المسائل اذا صبت فيه الخمر وصار خلا لا باس به اكلها فارة

وقعت

وقعت في خمر فاستنجت قبل ان تفتت صار خلا لا باس به اكله وان تفتت ثم استنجت ثم صار خلا
 خلا لا ياكل اكله وكذا الكلب اذا وقع في خمر ثم ختم ثم كحل لا ياكل اكله لان لعاب الكلب طاهر فيه
 فانه لا يصير خلا الخمر اذا صبت في خمر صار خلا اختلوا فيه قال بعضهم كحل اكله وكذا الكلب
 الخمر النجس اذا صبت في خمر صار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير من الخمر اذا غسل ثلثا وكما
 عتقا مستعلا يظهر وكذا لو صبت فيه الخمر يصير طاهرا ان العصب اذا اغلا واشتد وقد بان
 وسكن عن القليان واشتد ثم صار خلا ان ترك الخمر حتى طال ملكته وارتفع بخار الخمر
 راس المدن يصير طاهرا في غير من يقل بتطهير النجاسة بما سوى الماء من الماء يات وكذا النجس
 الذي اصابه الخمر اذا غسل الخمر في القدر الذي في الخمر صار الخمر خلا اختلوا فيه والصحيح
 انه طاهر اذا لم يبق فيه رائحة الخمر وكذا البصل الذي في الخمر ثم كحل لان ما فيه من رائحة الخمر
 صار خلا النجس اذا ينجس في الطين ان كان التبن قايما يرى عنه كان نجسا ان كان كثيرا
 والا فلا اذا صلى في قيص من غير راي ان كانت الركبة والسرقة مستورة من جازت صلاته و
 كذا التي كانت الركبة مستورة والسرقة مكشوفة وعلى العكس لا يجوز فكذا في صلى على هذا الوجه في
 ان اذ ولحلان السرقة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على قوله من كحل الركبة عضو
 كاملا اما على قوله من كحل الركبة مع الفخذ عضو لا يفسد صلوة لان الركبة لا يبلغ ربع الجمل
 النجاسة اذ دخل الحمام وانزوت وصبت في الخمر ينجس بطهارة الاناء وان لم يصبر مروي عن ابي
 عن ابي يوسف رحمه الله وان لم يكن الرجل مستنجيا فلو خشي اذ شرب الخمر فنام فسال عن فيه شيء
 على وصادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ركه ينبغي ان يكون طاهرا في قوله ابي حنيفة في
 يوسف رحمه الله ويظهر النجس بريقه اذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصيب به الثوب ثم يغسل الثوب
 فيطهر كالمرة اذا انقضت نجسا نجسا اذ شرب الخمر وصلى ثم يجز صلوة ان كان ما اصابه الخمر
 اكثر من قدر الدم وان كان اقل من ذلك جازت صلوة وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات
 جازت صلوة في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وكذا اذا قال الرجل صلى فوجد في
 الوجه الارض اذا انجفت بول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رطبة يغسلها ثلثا
 فيطهر وان كانت صلبة قالوا يغسلها عليها وبذلك ثم تشف بصوف او خرقة فينعل ذلك ثلثا
 مرات فيطهر وان صبت عليها ما وكثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق نجسا ولا في ما تركت حتى
 جفت فيطهر اذا كانت النجاسة تحت القدم اكثر من قدر الدم منع جواز الصلوة وان كانت النجاسة
 تحت كل قدم اقل من قدر الدم وجعت يصير اكثر من قدر الدم ثم يجمع ويغسل الصلوة وكذا ان كان
 النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين ولا ينجس كانه لم يقع العضو على النجاسة
 هنا كما في صلى رافعا إحدى قدميه جازت صلوة وهو وضع القدم على النجاسة لا يجوز ولا
 ينجس كانه لم يقع ولكن الصلوة في سبع مواضع في قارح الطريق لانه يصير غاصبا حتى لا ينجس في

معاطن

الاول والمنزلة والمخرجة والمخرج والمقتل والحمام لان هذه المواضع لا تخ عن النجاسة
غالباً فان غسل في الحمام موضعاً ليس فيه ما يثقل على الصلاة لا بأس به وكان واحد من الزهاد
يفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحمامي لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلوة في
المقبرة لانه يشبه باليهود وان كان فيها موضع اعاد للصلوة ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس
ومنها الصلوة على سطح البيت وادابته الكعبة لما فيه من ترك العظم ولا بأس بالصلوة والجلوس
على الخشب والحصى والبسط والموادي ولو صلى على وجه الارض وبسط كفه على الارض
لمسا به الوجه عن التراب ولم يرفع حرك الارض وبرحها فيجوز على الكمال لا بأس به ولو كانت الارض
نجسة فخلع ثيابه وقام على ثيابه جازاً ما اذا كان الفعل طاهر وطهراً طاهر فظاهر وان كان
ما يلي الارض منه نجساً فذلك لا يضره بطلان ثوبه في طهارة ثوبه لا بأس به على الطاهر قد
مر وان كان الرجل في ثوبه ارضي ملكه لا يجوز فكذلك لو بسط كفه على موضع النجاسة وجوز على
كفه لا يجوز ذهاب المستراح اذا جلس على ثوبه بنفسه الا ان يظن بغيره بكونه الصلوة في الثلج
اذا كان ثوبه يستقر فيه الجبين لانه منزله الارض وان كان يغيبه الجبين ولا يستقر
يجوز كالمسجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوج وكل ما لا يستقر فيه الجبهة كاللحم والجلود
ويجوز على الخنطة والشعر لانه يستقر فيه الجبين ويجوز على ما تحته ولو سجد على ظهر الميت ان
كان على الميت لبد لا يجزى الميت جازت صلواته لانه سجد على اللبد وان كان يجزى الميت
لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يصلي في طين وورده لان فيه تلويح الوجه والثوب واذا كانت
الارض ندية بحيث وقع جبهته عليها لا يتلوه لا بأس به ولا بأس بالصلوة على العجلة ان كانت
موضوعة على الارض لها بمنزلة السرور وان كانت في عنق الدابة وهي تسير ولا تسير في صلوة على
الدابة اذا صلى في ملك الغير فهو على وجهين ان كان المسلم او كافراً كان كافراً لا يجوز لانه
لا يرعى بصلوة المسلم في ارضه وان كانت مسلم فان كانت من ردة او مكر وبها يصلي لانه لا
يرضى به صاحب الارض فان لم يكن من ردة لا يضره الصلوة لا بأس به لان صاحب الارض
قد لا يأتى بل بين ان يصلي في الطريق وبين ان يصلي في ارض غيره من ردة كانت الصلوة في
الطريق الحلال لان له حقاً في الطريق ولا حق له في ارض الغير التمسك اذا احتجبت واصابها
المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات سطوتها اذ افق الرجل جبهته فوجدتها قارة ميتة ان
لم يكن للجبهة ثقب بعيد كل صلوة صلاها من حين لبسها وان كانت للجبهة ثقب بعيد كل صلوة
صلاها لثلاثة ايام ولما فيها في قوله اي حيفه رحمه الله وعندنا لا بعيد الا ان يعلم الوقت
الذي مات فيها كما قلنا في البئر ولو شرع في الصلوة وفي كفه فخرجه فمات فلما فرغ من الصلوة
نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم تغلب ظنه انها ماتت في الصلوة لا يلزمه الاعادة وان غلب
على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمه الاعادة اذا شرع الرجل في الصلوة فراه في ثوبه نجسا

اقول

اقول من قد علم ان كان مقتدياً وعلم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامته
في الصلوة او يدرك جماعة اخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلوة ويغسل الثوب في موضع قطع
للكمال وان كان في آخر الدنيا ولا يدرك جماعة اخرى صلى على صلاته وهو اراه في ثوب
اما من نجاسة اقل من قد علم ان كان مقتدياً وعلم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامته
ومنها الصلاة امام انما منع فصل الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا يجوز صلوات الامام
وان كان من مذهبهما على العكس فكذلك على العكس اذا رآه الرجل في ثوب غير نجاسة اكثر من
قد علم ان كان في ثوبه انه لو اخرج يده لكان يغسل النجاسة فانه نجس ولا يسعه ان
يخرج وان كان في ثوبه ان لا يلتفت الى علامه وسعه ان لا يخرج ولا امر بالمعروف على هذا
اذا اكتشف ما بين السرة والعانة قدر الربع يمنع جوارب الصلوة ولا تكشف ربيع عضو كال
والمراد خلع جميع البدن من ذلك الموضع رجل صلى في ثوبه واحد محل الجنب جازت صلواته
وان كان يصبر يقع على عورة في الدكح سوا كان عرض اللحية او لم يكن وعورة لا تظهر
في حقه انما يظهر في حق الغير لو وقع نظر المصلي على عورة الغير نفس الصلوة في قوله اي حيفه
رحمه الله وان كان نظر المصلي الى فرج امرأة لشهوة حرمت عليه امها وابنتها ولو نظر الى فرج ام
امرأة بشهوة حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأة التي طلقها طلاقاً رجماً يصير رجلاً
ولا يفسد الصلوة في الوجوه كلها في قوله اي حيفه الله من النجاسة اصاب ثوبه لسان اقل من
قد علم ان كان في ثوبه ان لا يلتفت الى علامه وسعه ان لا يخرج ولا امر بالمعروف على هذا
الصلوة واذا بسط الثوب الطاهر اليأس على ارض نجسة مبتلة وظهرت البتة في الثوب لكن لم يصبر
وطبأ ولا يحال في عصر سبل منه شيء متقاطر كن موضع الندوة يعرف من مائر المرافق الصحيح انه لا يصبر
فكذلك لو اصاب الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس رطب مثل قطرات الندوة في الثوب الطاهر لكن لم يصبر
بحال في عصر سبل منه شيء متقاطر لا يصبر نجساً باب

الوضوء

اي التفصيل في الوضوء سبعة فصل في هذه الوضوء وفصل فيما يقضيه وفصل في النوى
وفصل في هذه الغسل وفصل فيما يجزى فصل في المسح على الخفين وفصل في الميض وفصل في الوضوء
الاعضاء المرفوعة والوضوء انواع ثلثة فمن وهو وضوء الحدث عند القيام الى الصلوة ولا يجزى
الوضوء للطوائف ان طاف بالبيت وبدونه جاز طوافه ويكون تاركاً للواجب ومنه وضوء نوى ذلك
غير محدود فمنها الوضوء للنوم اذا اراد النوم يسجد ان توضع يدها تحتها على الوضوء في تفسير
ان يتوضأ كلما احس بالكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد شاد
الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا اضحك فقهرة ومنها الوضوء لغسل الميت من ثوب
الوضوء كثر فيها الاستحباب اذا اراد ان يتوضأ بعد ما احلث فانه يغسل موضع النجاسة فان
ترك الاستحباب بالما واستحب الحج والمندحار لا يعتبر فيه العدد انما المعبر فيه الانقاء والاستحباب

ان

الرواية

بالا بعد الاستنجاء بالحجر ادب عندنا وبغسل يديه واختلفوا انه يغسل يديه قبل الاستنجاء ان
والا فانه يغسلها مرتين من قبل الاستنجاء ومرت بعد وتسمى واختلفوا ايضا في وقت التسمية
والا فانه يسمى مرتين من قبل كشف العورة ومرت بعد لتفاد من الاستنجاء وترا العورة ولا
من الاستنجاء في حشف الخرج والنوم وان جاوزت النجاسة موضع السرج ان كان المجاوز اكثر من
قدرا للدم يغترف غسلها بالما وان كان دونه فادونه لا يغترف غسلها بالما في قوله ابي حنيفة
رحمه الله وابي يوسف فان لم يغسل النجاسة وصلح جاز وبغني ان مشى خطوات ثم يستنجى معوض
الاستنجاء بالما ان روي موضع الاستنجاء كل الارض حتى تم التطهير يستنجى باصبع او باصبعين
او ملته ببطون الاصابع ليرى بها الحزاز عن الاستنجاء بالاصبع والكرامة في ذلك كالرجل الا انها
تقعده من فرجة بين رجلها وغسل ما ظهر منها ولا تدخل الاصبع في فرجها لما قلنا وفي الاستنجاء
الاول وقبل بالثاني ويدبر الثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يغسل الرجل بالحجر الا ان يغسل
بالثالث لان في الصيف خصيتاه متدليتان فلما قبل بالاول لم يتلخخصيتاه فلا يغسل ولا كذلك
في الشتاء والمرأة تغسل ما تغسل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صياها لا يغسل ان يقوم عن
موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك الموضع كخرقه كلابا يغسل الما الى باطنه فيفسد صومعه ولا يتنفس
في الاستنجاء وهذا الاستنجاء بالما افضل ان مكنته ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف
العورة يستنجى بالحجر ولا يستنجى بالما قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصور فاسقا وبالحج في الاستنجاء
في الشتاء فرق ما يبالغ في الصيف فان استنجى في الشتاء بما يستنجى به في الصيف في الصيف لا
ان ثوابه لا يبلغ ثواب الاستنجى بالما البارد يستنجى البسري فان شئت يد البسري ولا يجدي من صب الماء
عليه لا يستنجى الا ان يغسل على الاستنجاء بالما بيد اليمنى وان كان على صفة نهج جاز فان شئت يداه
ويخرج عن الرضوخ واليمين مع ذراعيه مع المرفعين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلاة وكذا
قالوا في المرفوع اذا لم يكن امرأه يخرج عن الرضوخ وله ان واج فانه يوضئه الا انه لا يمس فرجه الا من
له وطء والمرأة المرفوعة اذا لم يكن لها زوج يخرج عن الرضوخ ولها ان تلت ولخت يوضئها ويسقط عنها
الاستنجاء اذا اراد المتوضي ان يغسل يديه بالخطا لا تأخير البسري ويصبه على اليمنى ثلثا ثم اليسرى
وان لم يكن معه اية صغيرة فانه يغترف من التور باصابع يده اليسرى مضومة لا بالاكف ثم يغسل يده
يضع الما على جبينه حتى ينجس الما الى اسفل الذقن ولا يضع على خطه وعلى انفه ولا يضرب على جبينه ضربا
عنيفا يغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على اصل الذقن ولا يجبا يصل الى الماء
الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلا يتبدل المنابت ولا يجبا يصل الما الى داخل العينين ومن الناس
من قال لا يضع العينين في الصم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الما الى اشغاره وجوابه عينه فان كان الرجل ملتحبا
لا يجع غسل الشعر من الذقن وكذا الرجل لرجل شعره ذبا وبين وشذ محال الراس وان سلها
وكذا الحرم اذا تلبك رأسه فوصل الما الى اصول شعره كفاه كما في شعر اللحية ولا ينس تحليل اللحية في قول

يدبر الجوز

ابي

ابي حنيفة رحمه الله وسحبان يحج ثلث اللحية او بعضها في بعض الروايات يسحب كلها وهو الامح يغسل الخ
المنكشف بين العنار والاذن في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله فان الما على
شعر الذقن ثم حلقه لا يجع عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب الشارب او سحر راسه ثم حلق
او قلم اظفارهم لا يلزمه الاعادة وهو كان به فرجة فادفع جلدها ولطراف الفرقة متصلة بالجلد
الا الطرف الذي كان يخرج منه القبح في غسل الجلد ولم يصل الما الى ما تحت الجلد غير ظاهر فلا يغترف
غسله اذا اغتسل المرأة من الحيض او الجنابة وفي نظارها تجبر والحجاب زاد الطيان او الصبياع اذا تق
واغتسل وفي نظارها تجبر او طين وما اشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يتم غسله ووضوءه لا ذلك
لا منع وصل الما الى باطنه واجعل على ان الذقن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لا نه سوله من ذلك الموضع
وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه وذكر المناط من راحته ان الطعام منع تمام الغسل الا ان يخرج الطعام
ويجرب الما على ذلك الموضع لا غلظة اغتسل من الجنابة ولم يصل الما تحت الجلد وغسل ما فضل الجلد عن
راس الحشفة وما يخرج منه البول عن راس الحشفة يخرج عن الجنابة لان ذلك خلقه وعن بعضهم انه لا
يخرج وكذا ما يكون على البدن يقال الفارسية فلتفاج لا يمنع تمام الغسل لانه تولد من البدن وتنتقل
البدن وتكون على بدنه خبز مضموع قد جف وبس والغسل لا يخرج عن الجنابة حتى يدلك ذلك الخبز
ويجرب الما تحت لانه لا يخرج منه وهو كان على موضع اعضائه فخرج نحو الدمل وعليها جلد رقيقة تنضج
وامر الما على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتها وصلح جازت صلاته وهو كان في اصبعه خاتم كان
واسعا لا يحتاج الى تحريكه وان كان ضيقا لم يحركه روى الحسن عن ابي حنيفة وابي سليمان عن ابي يوسف
رحمه الله ومحمد رحمه الله انه يجوز ان يغسل في الضيق لا بد من التحريك ثم يسحب براسه فوضوء سنة بالحد
مرت ولحق وقال الشافعي رحمه الله يسحب ثلاث مرات فثلث مياه وغسل الوضوء لا لا يكون ولكن لا يكون
سنة ولا ادبا ومقدار المرفوع من راس الراس ثلثة اصابع فان مسح باصبع واحد فقط او بطنا وجنا او فرج
ذلك في ثلث من موضع جاز وان مسح باصبعين يجوز الا ان يسحب بالاجسام والسبابة مفتحة حينئذ
مع ما بينهما من الكف على راسه فيجوز ويكون ذلك غزله ثلثة اصابع وان مسح ثلثة اصابع موضوعة
غير ممدودة روى هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف وابن رستم عن محمد رحمه الله انه يجوز والاستنجاء
في مسح الراس منه وصورة ذلك ان يضع اصابع يده على مقدم رأسه وكفيه على خدييه ويعدا الى اقماره
فيجوز وشار بعضهم الى طريق آخر احتراز عن استعمال الما المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة في
فيجوز الاول ولا يصير الما مستعملا ضرورة اقامة السنة فان مسح ثلثة اصابع ممدودة غير ممدودة
على الشعر ان وقع على شعره راس جاز وان وقع على شعره جبهة او رية غير الراس لا يجوز لان
ما على الراس يكون من الراس ولهذا حلف ان لا يضع يده على راس فلان وقع على شعره راسه
حشفت تحت المرأة في الحمار ان وصل الما الى الشعر جاز ولا فلا وقال بعضهم ان كان الحمار يركب
غير يغسل لا يجوز لانه لا يقبل الما وقال بعضهم ان ضربت يدها منبلولة فوق الحمار حتى يصل الما الى شعرها

الاستنجاء بالما

ابو النضر

وضوء يده

جاز ولا فضل ان يمسح تحت الخمار مسح الاذنين والراس والدم مسح على الرأس مسح على الاذنين
 لا يوجب ذلك عن مسح الرأس ولم ينقل عن اصحابنا رحمهم الله ادخال الاصبع في صمغ الاذنين
 وعن ابى يوسف رحمه الله كان يفعل ذلك واما مسح الرقبة ليس بواجب ولا سنة وقال بعضهم
 سنة وعند اختلافنا لا فائدة في ان كان فعله اولى من تركه ولو غس راسه في انا جاز عن المسح
 في قوله ابى يوسف رحمه الله وقد مر قبل هذا ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب وسمى عند غسل
 كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا فرغ من الوضوء
 يقوم ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضلة وضوء
 قايما والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوء للصلوة
 ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلثا واختلفوا انه هل يمسح راسه في الوضوء قبل الغسل
 قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح **فصل** فيما سقط الوضوء
 الغايط سقط الوضوء قل اوكثر وكذا البول والريح من اللب وهو يخرج من الخرج من الذكر
 او من قبل المرأة لا يسقط للنفاسة اذ يخرج من قبلها راح قال الشيخ الامام ابو حفص البخاري
 رحمه الله هو حديث وعنه محمد انه سئل عنه فقال ان كان موجد فمحدث وقيل ان كان مسموما
 او متسقا فمحدث والا فلا قال اكثر حتى يستحي لها ان توضع وتخرجت الدودة من قبل المتسقا
 فهو بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها الدود اذ يخرج من اللب فمحدث وان خرج من قبل
 المرأة والمذكور فذلك وكذلك الحصى ولو سقطت الدودة من الخرج لا ينقض التيمم والدم والصدأ
 اذا سئل عن الخرج ينقض الوضوء وان علا وانتفخ ولم يسيل لا ينقض الوضوء ولو انفق عليه ترايا
 ووطا او مخرج حرقه ثم ان كان كمال الوتره يسيل ينقض الوضوء والا فلا والريح عا ينقض
 وكذا ان نزل الدم من الرأس لما لان من الخنف ولم يظهر على الذنبه ينقض الوضوء ولو اذ
 ملاء الفم طعاما او ما تنقض الوضوء فان لم يملأ لا ينقض واختلفوا في ملاء الفم قال بعضهم ما لا يمكن
 ان يمسكه الا بكلفة ومشقة يكون ملاء الفم وقال بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملاء الفم وان
 قاصر بين امرين او مالا يجمع ذلك يكون ملاء الفم ان قيل سكوت الغنيان مجمع وان قاء دما ينقض الوضوء
 وان لم يملأ الفم في قلة الخفيفه وابي يوسف رحمه الله وان قابليا ملاء الفم لا ينقض في قوله
 ابى حنيفة ومحمد رحمه الله ولو كان الرجل غلظ وخرج البول من احليله وبقي ما عقبه ينقض
 وكذا ان خرج البول من الفرج الداخل المرأة دون الخارج ينقض الوضوء ولو كان في بطنه جايقة
 وسقط منها دودة لا ينقض الحيض ولا يخرج منه ما يشبه البول ان كان قادرا على امساكه ان
 امسكه وان شاء ارسله فهو بول يسقط الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا يسقط ما لم يسيل
 واذا تبين الخشني انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الخرج وان من انما امرأة فالفرج الاخر منها
 بمنزلة الخرج لا يسقط الوضوء ما خرج منه ما لم يسيل ولو كان كذلك الخرج يخرج له راسا واحدا

ولو نزل البول من
 الى الاحليل ولم
 يخرج من الخرج
 في

خرج

يخرج منه يسيل بخر البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل بخر البول فالاول بمنزلة الاحليل
 اذ اظهر البول على راسه سقط الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل اذا دخل في احليل
 قطنه وغيبها ثم خرجت واخرجها تنقض الوضوء ولو كان طرف منه خارجا لا سقط الوضوء
 وانما قطنه احليله دهنا ثم عاد لا وضوء فيه بخلافه اذا احتقن بهن ثم عاد وهو داخل في
 دبر شيئا فطرف منه خارج ثم اخرج لا وضوء عليه قال ابو حنيفة اذا لم يكن عليه بلة فاك
 تنقض الوضوء وكذا ان عمل شيئا فطرف منه خارج ثم خرج ان عليه بلة تنقض الوضوء والا فلا
 وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم ان خرج من اذنه او اذنه لا وضوء عليه وكذا المادون
 خرج من الفم تنقض الوضوء لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الاصل الى الحرف وانه مخرج
 النجاسة اما الاذن ينزل من الدماغ وكذا ما يخرج من الخرج النجاسة وكذا السعال اذا عا من
 الانف بعد ايام لا ينقض ولا احتشت المرأة في الفرج الخارج وباتل الجانب الداخل بطلت طهارتها
 لان الفرج الخارج منها بمنزلة الاحليلين يعتبر الخرج من الفرج الداخل واذا خرج البول من الفرج
 الداخل وباتل ما كان في الفرج الخارج سقط الوضوء الدودة اذا سقطت من الاذن والانف
 لا تسقط الوضوء والغريبي العين بمنزلة الخرج فما يسيل منه سقط خلاف الدم رجل يسيل الدم من
 احليله تنقض الوضوء والدم سايل ثم احتبس الدم وسيل من الخرج الاخر تنقض الوضوء ولو كان له
 جديري بعضها يسيل وبعضها ليس يسيل فسال التي لم يكن سايل تنقض الوضوء وانما بمنزلة الفرج
 لا بمنزلة الفرج وكذا اذا خاف الرجل خروج البول خشى احليله بطنه وهذا القطنة يخرج منه البول
 فلا بأس به ولا تسقط وضوء حتى يظهر البول على القطنة وان باتل الطرف الداخل من القطنة فذلك
 ما لم يسيل الطرف الظاهر منها الباطن النجاسة ينقض الوضوء استحسانا وتفسيرها ان يبشرها يخرج
 وان شربته لثة ولا في فرجه فخرجها وقال محمد رحمه الله لا يسقط الوضوء ما لم يعلم بالخروج والاعفاء
 سقط الوضوء في الاحوال كلها قل اوكثر وخروج المني لا عن شهوة بان سقط من مكان منقوع او ما اشبه
 ذلك لا يجزئ الغسل وينقض الوضوء والذي ينقض الوضوء وهو ما رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الذي
 وهو ما رقيق يخرج بعد الجماع اذا مسسته العلقه وملا من الدم تنقض الوضوء لا ينقض شق الخرج
 منها دم سايل وانفراد اذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا يسقط وان كان كبيرا يخرج
 منها دم سايل فهو بمنزلة العلقه ولا يخرج من الرجل وفيه دم فان كان الدم غالبا تنقض الوضوء وان كان
 على السوا فذلك لا استحسانا وان عرق شيئا في علقه او من اسنانه لا وضوء عليه وكذا اللال لا نه
 ليس سايل القهقهة في صلاة لها ركع ويجوز سقط الطهارة والصلوة فضا كان او نكلا ولا يسقط
 الطهارة وخارج الصلوة ولو قهقهة في سجدة التلاوة او في صلوة الجنان فبطل ما كان فيها لا يسقط
 الطهارة والصلوة بطل الصلوة ولا بطل الطهارة والتيمم لا بطل الصلوة ولا الطهارة والقهقهة
 ضحك لها صوت مسموع يرد اسنانه او لم تبد روجه الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله والضحك ما

عليه بلة

بلك

اذا اشرف في الركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءه او صلاهما ثم ضحك فقهه في ركعة عليه الوضوء
 في الصلاة وبطلان التيمم كما سئل الوضوء وكذا صلى الفريضة بالحياء بعد وقته فيها انقضت وضوءه
 لانها ذات ركعة ويجوز وقام الاجماع مقام الركوع والسجود وكذا صلى المكتوبة او التطوع واكرابج
 المصبر والقرية فقهه فيها استقص وضوءه وان كان في صرا وقرية لا يسقط في قول الحنفية لانه
 ليس في صلاته وكذا في افتتاح التطوع واكرابج المصبر ثم دخل المصبر فقهه لا وضوء عليه في قول الحنفية
 رحمه الله وكذا صلى في المصبر ركعة تطوعا واكرابج ثم خرج من المصبر بعد السفر فقهه لا وضوء عليه في قول
 الحنفية وكذا صلى اكرابج وهو من زم من الحد والمداينة واقعه او ساير ما وعد به وهو في كراه
 الى القبلة والافضل ان كان عليه الوضوء اذا خرج الامام عن صلواته لا على وجه القطع بل
 على وجه الاضمار بان فقهه او حدث متعمدا ثم فقهه المأموم لا يسقط وضوء المأموم لان الجرائ
 الذي لا يتغير فقهه والحدث المتعمد من صلوات الامام قد فسدت بنفسه فسدت له الجرائ من صلاة
 المأموم ولهذا لو كان المأموم مسبقا فيفسد صلواته المسبوق فاذا فسدت صلوات المأموم يسقط
 طهارته بالقبضه وان حكم الامام او لم يتعمدا بعد التشهد ثم فقهه المأموم لا يسقط طهارته بالقبضه
 لان سلام الامام وكلامه لا يخرج المقتدى عن الصلاة في الصحيح من الجواب فاذا فقه المقتدى في
 صلاته اسقطت طهارته ولهذا حكم الامام او لم يتعمدا بعد التراجع من التشهد كان على المقتدى
 ان لم في الطهرين والرايين عن الحنفية رحمه الله ولو فقه الامام او حدث متعمدا الا سلام على المقتدى
 ولو فقهه التعم دون الامام تمت صلاته وانقضت طهارته ولا يسقط صلوات الامام ولو فقهه التعم
 بعد التشهد الامام تمت صلواته وانقضت طهارته وكذا لو فقه الامام والقوم معا صلاة الكل
 واشتقت طهاره الكل ولو لم يعلم المقتدى قبل سلام الامام بعد ما قد قلد التشهد ثم فقهه لا وضوء عليه
 لانهم خرجوا عن الصلاة قبل خروج الامام فلا يسقط طهارته ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس
 او عند غروبها سوى عصر يوم لم يكن دخل الصلاة الصلوات فلا يسقط طهارته بالقبضه وكذا في التطوع
 عند طلوع الشمس وعند غروبها ثم فقهه كان عليه الوضوء مسافرا في ركعة من الظهر بغير قراءه او صليها او
 قعدا في التشهد ثم ضحك فقهه كان عليه الوضوء في قول الحنفية واي يوسف رحمه الله لان الخربة
 باقية وكذا المقيم اذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءه ثم فقهه وكذا الرجل اذا صلى ركعة من الفجر ثم طلعت
 الشمس فقهه في قيا من قولنا في حنفية وكذا لك المصلي المكتوبه اذا انذلك فائنه ثم ضحك فقهه وكذا
 الرجل اذا نوى امامة النساء فحاجات المرأة وقامت كعبه واقترنت به ثم فقهه الرجل كان عليه الوضوء
 قال شمس الامنة الطحاوي رحمه الله هذا اذا وقعت كعبت الامام وكبرت تكبيره بعد تكبيرة الامام فاما اذا
 كبرت مع الامام لا تسقط كعبته الامام فلا يسقط طهارته الامام وهو وقت المرأة كعبت الامام
 ثم ضحك فقهه فقهه روايتان في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلواته وفي رواية عليها الوضوء
 اذا سلم الامام ثم يذكر ان عليه سجد التلاوة ثم ضحك فقهه كان عليه الوضوء في رواية كذا في الصلوات

الرواية

ركعة

اذا اشرف

اذا اشرف في الركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءه او صلاهما ثم ضحك فقهه في ركعة عليه الوضوء
 مسافرا في الظهر ركعتين ولم ثم نوى الا قامة ثم فقهه لا وضوء عليه وفيه الاقامة بعد السلام يكون
 قطعاً للصلوات المصلي المتحرى اذا علم في الصلوات انه صلى الى غير القبلة فعنى على صلواته بعد العلم فسدت
 صلاته فان ضحك فقهه لا وضوء عليه في رواية وما راجح الحنفية اذا انقضت مكة مسجدة في الصلاة ثم فقهه
 لا وضوء عليه وكذا لو مسح الجباير اذا ابرأ ثم فقهه لا وضوء عليه الصحيح اذا افتتح المكتوبة قاعدا او مضطجعا
 ثم فقهه كان عليه الوضوء في رواية وكذا القاري اذا اقتدى بالاحقر والآخر من الصحيح اذا اقتدى
 بالمحقر ثم فقهه كان عليه وكذا المتوفى اذا اقتدى بالتيمم والمتوفى يرى الماء والامام لا يرى ثم ضحك
 المتوفى كان عليه الوضوء وكذا لك المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا
 يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء وان كان الامام يعلم انه افتتح الصلوات الى غير القبلة وضحك
 المقتدى لا وضوء عليه وكذا اذا كان المقتدى يعلم الا على الامام فائنه والامام لا يعلم فضحك المقتدى
 كان عليه الوضوء رجل صلى يقوم فقهه لا تشهد ولم يشهد ولم ضحك الامام ثم ضحك القوم فان
 الامام بعيد الوضوء ولا بعيد القوم في قوله الى حنفية واي يوسف رحمه الله الا في اذا قعد سورة
 في الصلوات ثم فقهه روى عن اي يوسف رحمه الله ان عليه الوضوء القاري اذا صلى ركعة ثم وجد
 ثوبا ثم فقهه في رواية لا وضوء عليه لانهم يبق في الصلوات وفي رواية عليه الوضوء وكذا الا اذا اجلس
 بغير ثياب ثم اعتقت ويلى علم بالحق ثم ضحك فقهه في رواية لا وضوء عليها وفي رواية عليها الوضوء
 رجل افتتح العصر خلف من يصلي الظهر والمقتدى لا يعلم كان شارعا في التطوع ويؤمن بالمقتضى وان فقهه فيها
 كان عليه الوضوء رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوب يومه وهو اكرها وكان في صلاة العيد فزال
 الشمس وكان في الجمعة فدخل وقت العصر وصلى ومقامه طاهر وضع سجود بخس ثم فقهه كان عليه
 الوضوء اذا حدث الرجل في الصلوات فوضا للبناء ثم فقهه كان عليه الوضوء **فصل**
 في النوم يحكم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على اربعة اقسام اما الاول فظاهر المذهب ان النوم
 في الصلوات لا يكون حدثا تاما قايما او اكما او ملجئا الا ان يكون مضطجعا او متكيا او مضطجعا
 على نزعين ان غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو نائم ما في سبقة الحديث يتوضاوي
 يعني وان تعذر النوم في الصلاة مضطجعا تائه يتوضاوي وسبق في الصلاة قايما او قاعدا في
 مضطجعا وان نام فيها سقط وضوءه وكذا نام ساجدا في الصلاة ذكرنا انه لا يكون حدثا في ظاهر
 الرواية فان تعذر النوم في سجودا سقطت طهارته ونفسه صلواته ولو تعذر النوم في قامة او ركعة
 لا يسقط طهارته في قولهم واما الوجه الثاني اذا نام خارج الصلوات على هيئة الركوع والسجود
 قال شمس الامنة الطحاوي يكون حدثا في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجدا على وجه السنة بان كان
 رافعا يديه عن خلفه كما فيا عضديه بحيث ترى من خلفه غفر ابطمه لا يكون حدثا
 وان كان على غير وجه السنة بان الصلوات بطنه بغيره واقرش بذكره كان حدثا وان كان

ان يكون في الصلاة والشافعي ان يكون
 خارج الصلاة اما الاول

الصلوات

رجل اذا صار مغشيا عليه ثم افاتى فوجد عذبا قالوا لا غسل عليه وكذا السكران اذا افاتى ثم جث
مذبا وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم سببه ما يجرد من اللذة والراحة التي تخرج منها الشهوة
اما الاغما والسكر ليس من اسباب اللذة اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا
جدنا مناهما وكل واحد منهما شكر الآخر لانهما لم يكونا ذلك منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله عليهما الفضل الحياطا وقال عمر بن الخطاب كان لما غلظت اسن من الرجل وان كان في فراش
اصفر فهو من المرأة وقال بعضهم ان وقع طولا فهو من الرجل وان وقع مقعرا فهو من المرأة وعلى ذلك
ثم ما الاعتسال والغسل للمرأة لانه من الحاجات الدارة فيكون منزلة الماكول والملبوس الكافر
اذ الجنب ثم اسلم قال الشيخ الامام شمس الدين محمد بن عبد الله عليه الفضل قال رجع ولو جاشت الكفون
ثم طهرت من جيفتها ثم اسلم لا غسل عليها واشار الى الفرق في السير قال لان السيوف حتى الجنب هو
الجنب والجنب ما يستدام فكان لولا ما حكم الا بقاء فصدركا انه اجنب بعد الاسلام اما السبب
في حق المرأة انقطاع الحيض وذلك ما لا يستدام فلم يوجد سبب في الاسلام وقال بعضهم لا غسل لها
وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحرث اذا اسلم ثم اراد ان يصلي كان عليه الوضوء قال
لان السبب في حق المحرث هو القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنب فان
ثم لم يوجد سبب في الاسلام وهذا فصل اربعة الاطوار الثاني ما قلنا والثالث الصبي اذا بلغ با
الاختلام والاربع المرأة اذا بلغت الحيض فلو افترقا المرأة اذا بلغت بحد الغسل وفي الصبي الجنب
والاخط وجوب الغسل في الفصل كلها المرأة اذا اجنبت ثم حاضت ان شأت اغسلت وان شأت
لخرت لاغتسال لانه لا فائدة في التعجيل فانها ان كانت تخرج من الجنابة لا تخرج من الحيض حكمها
واحد اذا امنى لرجل من غير شهوة فاشتا لا غسل عليه في حق ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله
وان بالرجل يخرج منه منى ان كان ذكره منتشرا كان عليه الغسل الا فلا الرجل اذا كان عرا ب
بشق فقط شهوة فاقال انه ان سأل بذلك لتسكين الشهوة ولا تقول هو ما جرد على ذلك وعن ابى حنيفة
رحمهما الله انه قال حسبه ان يجي راسا براس الجنب اذا اراد ان ياكل ويشرب لا يستحب له ان يغسل يده وناه
وان تركه لا بأس به واختلفوا في الحائض فالبعض يرى الجنب سواء قال بعضهم لا يستحب هذا لان الغسل
لا يزيل نجاسة الحيض من الثم والبدن بخلاف الجنابة وتتبع الجنب ان يدخل صبيحة في سترته عند الاغتسال
وان علم انه يصل الى اليها من غير ادخال الاصبع لجزاءه ومن لم يلم في المسجد ينبغي له ان يخرج من محاضته فلو كان
ذلك في جوف الليل وخاف الخروج يستحب له ان يتم اذا قوضا المحرث والغسل الجنب بعد البلوغ ثم رآه على ذكره
بالا يعلم انه ما او بول فانه بعيد الوضوء وان عثر من له ذلك في الصلوة والسيطان يوسوسه بذلك
كثيرا وهو لا يتيقن النجاسة فانه مغمى في صلوة ولا يسلط اليه حتى يتيقن انه بول ويتبع لمن ابتلى بذلك
ان يتبعه بالحق اذا رأى بالاجل ذلك من الملامل اجل **فصل في المسح**
على الخفين المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء رحمه الله باناء مشهوره قوية من التواتر وروي

عن ابن عمر

عن ابن عمر بن مالك بن نبي الله عنه انه سئل عن المسح على الخفين فقال المسح ان تجلب الخفين ولا تطعن الخفين
ويصح على الخفين وعن ابى حنيفة رحمه الله انه قال ان اسند ان يفضل الخفين تجلب الخفين ويرى المسح على
الخفين وعن الكرخي انه قال من اكل المسح على الخفين كغشي عليه الكفر وكل من اكل ذلك من الحيابة وهو انهم
تقد رجع عنه قبل موته وكلف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صليما لقطع المسافة والمشى المتتابع عادة ويستمر
الكعبين والخطا وصحة المسح ان يضع اصابع يده اليمنى على قدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على
مقدم خفه الايسرى ثم الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه وان بدا من صلي الساق وما الى
الاصابع جاز ولا يس فيه التكرار وان مسح برؤس الاصابع جاز في صلي الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبلغ
ما ابتلى من الخف عند الوضوء مقدار اللب و لا اكثر من ثلثة اصابع من اصغر اصابع اليد وان مسح باصبع او
اصبعين لا يجوز **فصل في مسح بالابهام والقبالة** ان كانا مفتوحين جاز لا يابيهما مقدارا واصبع اخر قد ذكرنا
هذا في مسح اليدين وان مسح باصبع واحد لم يلحق الخف ثانيا وثالثا ان مسح كل مرة غير الموضع الذي مسح
جاز كما نه مسح بثلثة اصابع ويجوز المسح على الخف بل الغسل كانت البيلة قاطرة او لم يكن فلا يجوز بل
بعد المسح في غير ما اذا قوضا مسح الخف بيلة بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف بيلة
بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لان مسح الخف بيلة مستعمل بخلاف الاول ولا يصح بعد وضوء لمن ومن المقم
يوم وشدة ومن المسافر ليلة ايام ولما يلها يعتبر المدة من وقت الحدث لا من وقت البلوغ لا من وقت المسح
عندنا ونفسر ذلك ان المستم اذا حدث بعد طلوع الفجر قوضا وادام على وضوء الى الضحى لم يسخ فيه ثم حدث
بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل وقت العصر قوضا فانه مسح الى بعد الزوال من الغد في وقت الحدث
بعد البلوغ اذا انقضت الوضوء وهو على وضوء فانه نزع خفيه وغسل رجليه خاتمة وان انقضت المسح
وهو حدث فانه نزع خفيه وسبق الوضوء ونزع خفيه قبل انقضاء المسح او نزع احد الخفين وهو على
وضوء فانه نزع خفيه وغسل رجليه فان نزع بعض الخف فان خرج اكثر الغيب الى الساق فهو نزع له والحق
خرج الكل في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف رحمهما الله اذ خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخرج الكل على
محدث رحمه الله اذ انقيت الخف مقدرا ثلثة اصابع من ظهر القدم لا ينفق مسح ولو كان صدرا والقدم في
موضع والغيب كخرج ودخل لا ينفق مسح اذ اليسر كعبا لا يرى من كعبيه وقد مره الامم ان اصبع
جاز المسح عليه وهو منزلة الخف الذي لا ساق له ولا يمس خفا انفتح خرزه او اصابه شئ منه ثلثة
اصابع اذا دخلت الا انه لا يرى شئ من قدميه جاز عليه المسح لان ما نفع انكشف ما يجسسه ولم ينكشف
وكذا اذا ظهر اصبع اليه وان كان طول الخرق اكثر من ثلثة اصابع ومقتلحه اقل من ثلثة اصابع
جاز المسح عليه وان كان انضاحه ثلثة اصابع ظهر منه لثا ثلثة اصابع من اصغر اصابع الرجل لا يجوز ذلك
الثلثة اكثر القدم فاذا ظهر لك الجنب فغسله في غير الخف اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلا القدم
واسفله فان كان الخرق في موضع الغيب ان كان خرج منه اقل من نصف الغيب جاز عليه المسح وان
كان اكثر لا يجوز وعن ابى حنيفة رحمه الله في رواة اخرى مسح حتى يبدو اكثر من نصف الغيب ولو كان

الرجل اعرج مشى على صهوة رديمه وقد ارتفع العقب عن موضع عقبة الخف كان له ان يمسح ما لم يخرج
 قدمه الى الساق ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب اذا وضع القدم
 عاد والعقب لموضع هذا ما لا بأس به يجوز عليه المسح ولو قطعت رجله ان بقي من ظهر القدم مقدار
 ثلثه اصابع فليس عليها الخف جاز له ان يمسح على الخف اذا كان مسحه تقع على جميع الباقي وان كان الذي
 بقي من ظهر القدم اقل من ثلثه اصابع لا يجوز عليه المسح وكذا لو بقي على العقب مقدار ثلثه اصابع وان
 من قبل الاصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح لان محل المسح المتقدم دون المأخر وكذا لو قطعت رجله من الكعب
 لا يمسح لان محل القطع واجب غنما فيجب عليه غسل الرجل الاخرى ولو لم يكن له الا رجل واحد فليس
 عليه الخف جاز له ان يمسح ولو ظهر من الخف الخصر والوسطى والابهام من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح
 ولو ظهر من الخرف الابهام ويشتد ثلثه اصابع من غير ما جاز عليها المسح يعجز عن هذا غسل الاصابع
 ويستوى فيه الصغير والكبير **ولو كان** في احد الخفين خرق قد اصابه وفي الاخر قد اصابه من جاز المسح
 عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قد اصابه وفي خرقه مثل ذلك وفي جانبته مثل ذلك
 كل ذلك كان في الاسفل من الساق لا يجوز لانه اذا جمع صغيره قد ثلثه اصابع وان غرق ذلك في
 الخنجر يمسح المسح لان في الخنجر كحل في صلاحيتها القطع المسافة بخلاف النجاسة المسفرة في الثوب
 فانها تجمع كانت في ثوبه ثوبين وكذا النجاسة تحت القدمين اذا كانت تحت كل قدم اقل من ثلثه اصابع
 وعند الجمع تصير اكثر وكذا لو كانت النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خفا خفين لان المانع منه
 استعمال النجاسة الكثير ولا يعتبر الخرف في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرف او في المراء في
 على الخنجر من زله الرجل لا يستأثما في الحاجة لا تبر الخف اذا احتاج الى المسح فحاضر الماء او اصابه مطر
 وابتل جاز وكذا لو اصابه من جاز ان يمسح جاز للساق اذا انقضت مده مسحه وهو مكان في هذا الرجل
 من البرد جاز ان يمسح مكان الضرورة وان كان لا يخاف على رجله من خفيه ويغسل رجله ما مسح الخف اذا
 ام الغسل جاز بخلاف صلاح الخرج السائل اذا ام التمسح مسح الخف اذا حدث في صلواته فانصرف لصلواته
 ثم انقضت مده مسحه قبل ان يتوضا كان له ان يغسل رجله ويغسل على صلواته كالمصلح اليتم اذا حدث
 في صلواته فانصرف ثم وجدها كما لو ان يتوضا ويغسل على صلواته ما مسح الخف اذا كان مسافرا فاقام بعد ما
 استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويغسل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدة الاقامة
 والمقيم اذا سافر بعد استكمال مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لانه لا انقضت مدة الاقامة
 تحت حكم الحدث السابق في الرجل فيلزمه غسل رجله لا يلزمه غسل ساير الاعضاء وان سافر قبل استكمال
 مدة الاقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان يمسح مدة السفر ثلثه ايام ولياها وان سافر
 بعد الحدث وبعد المسح فذلك عندنا ان شرط جاز المسح على الخف ان يكون لا يمسح الخف على طهارة كان
 قبل الحدث سوا البس خفه بعد ما توضا وغسل رجله او غسل رجله او لا ثم لبس خفيه قبل الحدث وغسل
 احدى رجله وليس الخف عليها ثم غسل الرجل الاخرى وليس الخف عليها ثم اكل الطهارة قبل الحدث **ولو كان**

خف

خف واسع الساق ان لم يمسح من قدمه خارج الساق في الخف مقدار ثلثه اصابع سوى اصابع الرجل جاز
 وان بقي مقدار ثلثه اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثه
 اصابع كلها من القدم لا اعتبار للاصابع ما مسح الخف اذا دخل المأخذه وان لم يمسح من جلده قدر ثلثه اصابع او
 اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يبطل حكم المسح وان ابتل جميع القدم
 وبلغ الماء الكعبين بطل المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه ما مسح الخف اذا انقضت مده مسحه
 في الصلاة ولم يجد ما فاتته معنى على صلواته لانه لا فائدة في قطع الصلاة لان الحاجة بعد انقضائها
 الى غسل الرجلين فلو قطع الصلاة وهو على غسل الرجلين فانه يتم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا
 معنى على صلواته من المشايخ من قال بفساد صلواته والاصح الحديث اذا تيمم عند عدم الماء وليس الخف جاز
 ما فاتته ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود نصير محدثا بالحدث السابق وكما يجوز المسح
 على الخف يجوز المسح على الجوار اذا كان يضر المسح على الجراحة وان كان لا يضر المسح على الجراحة لا يجوز
 على الجوار **وكذلك** لا يضر المسح اذا كان المقصد والجراحة في موضع لوجل الدبابة اقله ان يشدها
 بنفسه وان كان لا يمكن جاز له المسح على الجبير والدبابة وان كان لا يضر المسح على الجراحة وان اصاب
 على الجبير هل يشترط فيه الاستيعاب كذا الشيخ الامام المعروف بجاهل اذ الى انه لا يشترط فيه الاستيعاب
 وان مسح على الاكثبان وان مسح على النصف وما حذوه لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو مروي عنه الحسن
 عن ابي حنيفة والمقصود ان يؤم غير وقبل ان يغسله الدم لا يؤم غيره لانه يخاف خروج الدم وقيل لا
 يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الخرج السائل اذا منع خروج الدم بولج الدبابة لا يكون صاحب
 جرح سائل والمقصود ليس صاحب جرح لا يمسح من منع الدم بصبابه او غيره فلهذا كان له ان يؤم
 رجل احدى رجله فوجه يحمل عليها الجبير على غسل رجله الصحيحة ليس الخف عليها ثم احدث فانه لا يمسح
 على الخف لانه لو مسح على الخف مسح على الجبير والمسح على الجبير كالمسح على الجوار فلهذا كان له ان يؤم
 ويغسل المسح وليس الخف عليها كان له ان يمسح لانه ليس الخف عليها بعد الغسل رجل بالحدى رجله ثم يغسل
 رجله وليس الخف عليها ثم احدث مسح على الخنجر واصل صلوات فلما نزع الخف وجد البثرة قد انقضت
 من سائلها الدم ويطلب مسحه وهو لا يعلم انها متى انقضت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بنظر ان كان
 راس الجراحة قد انقضت وكان الرجل ليس الخف عند طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الاخر فانه
 لا بعد الفجر وبعد ما بعد من الصلوات وان نزع الخف من الجراحة بملولة بالدم فانه لا بعد
 شيئا من الصلوات اذا مسح على الخف ثم تعشيره الجوار الظاهر من الخف وبقيت الباطنة لا يلزم ما عاده
 المسح لان الخف حكم التركيب صار كشيء واحد فلا يلزمه اداة المسح صاحب الجبير اذا مسح على الجبير
 وليس الخف عليها ثم احدث مسح على الخف ثم سقطت الجبير عن يده بطل المسح على الخف رجل باصبعه
 اوجه ادخل المراء في اصبعه ويحجها ويضع القرحه فتوضا ان مسح عليها جاز كان الضرورة
 وكذا لو كان على يد او رجله جراحة او فحده وجها كان له ان يمسح عليها وكذلك المقصود قبل هذا

الحا
المسح

فانما
 في الجوار
 في الجوار
 في الجوار

اذا مسح جميع المواضع الذي اخذته العصابة حتى عن القاضى الامام ابن على التمسني رحمه الله
 لا يجوز المسح على عصابة المقصد ويجوز على خرقه المقصد يقال ما ياخذ العصابة يغسل ويغسل
 المسح على العصابة ايضا وعليه الاعتماد اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة بعد ذلك
 الاولى ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعيد اجزاء لان المسح على الاولى كان غزله الغسل لهذا
 لا توقف بوقت فصار كما لو مسح راسه ثم خفف كخلاف ما لو مسح الخف وسقط فليس خفا اخر لا يجوز
 المسح على الثاني وان مسح على الجوزين فهو على وجهه ان كانا رقيقين غير متعلين لا يجوز المسح عليهما
 في قولهم وان كانا ثخينين متعلين جاز المسح عليهما في قولهم ثم على رواية الحسن يعني ان يكون الفعل
 الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ الفعل الى اسفل القدم جاز والثخينين ان يعم على السابق ان
 غير شدة ولا سقط ولا ينشف وقال بعضهم لا يشقان اي لا يشق الجوز لك الى نفسه كالديم
 والضرم وان كانا ثخينين غير متعلين لا يجوز المسح عليهما في قولهم ابى حنيفة رحمه الله وفي قول
 صاحب الجوز وعن ابى حنيفة رحمه الله انه رجح الى قولهما قبل موته ويجوز المسح على الخف الذي يكون
 من اللبد وان لم يكن متعللا لا يمكن قطع المسافة به وكذا على الخف الذي يقال بالفارسية بين
 بندوه وان يكون مشقوقا مشدودا وما نقلنا الفارسية جروق ان كان يتصل القدم لا يرى من العقب
 ولا من ظهر القدم الا قد اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية
 وهو قول عامة المشايخ رحمه الله لا يجوز وبعضهم جوزوا ذلك لان علم الناس يسافرون بغيرها
 في بلاد المشرق ويجوز المسح على الجرموقين اذا لبسها من غير خف فظاهرهما في قطع المسافة غزله
 هذا اذا كان الجرموق من الاديم او الضرم فان كان من جلادى سمي بالفارسية كشت فكذلك وان كان
 من الكتان لا يجوز عليه المسح وان لبسها على الخفان لا يخلو ان لبسها بعد لبس الخفان واحداث
 ومسح على الخفان او لبسها بعد ما حدث قبل ان يمسح على الخفان لا يجوز المسح على الجرموقين والاجماع
 وان لبس الجرموقين قبل ان يحدث مسح على الجرموقين عندنا خلافا للشافعي وان لبس الخفان فوق
 الخفان فهو على هذا المصنف ايضا وليس الخفان وليس الجرموقين جاز له ان يمسح على الخف
 الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق وليس الخفان وليس عليهما الجرموقين ومسح على الجرموقين
 ثم نزع الجرموقين فانه يعيد المسح على الخفان وان نزع الخف الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف
 البادى وعلى الجرموق الباقي وروى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله انه يمسح على الخف البادى لا غير
 وعن ابى يوسف رحمه الله في رواية ينزع الجرموق الباقي يمسح على الخفان **باب**
 التيمم في الباب غصلي فصل في صورة التيمم وفصل في جوزه التيمم وفصل في الجوز من التيمم
 وفصل فيما يشق التيمم اما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يمسح يديه على الصعيد في بعض الروايات
 يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول ان يكون على اللين والثاني ان يكون على وجه الشدة وهذا
 اولي لم يدخل التراب في اشيا الاصابع ثم قال ابى يوسف رحمه الله يغسل يدها ويدها وهو لازم ان

من قول لا يشقان اي لا يشق الجوز لك الى نفسه كالديم

المسح على الجرموق

فصل

فعل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما في مسح يدها وجهه ثم يضرب يديه مرة اخرى على الارض ثم
 ينفضهما ثم يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح برؤس الاصابع الى المرفق
 يمسح المرفق ثم يدها الى بطن الساعد ويدها الى الكف ثم يمسح الكف بطن كفه اليمنى قال بعضهم
 لا يمسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى
 ونفعل ما فعل ابى حنيفة ولم يذكر في الكتاب تحليل الاصابع ولا بد منه لقيم الاستيعاب وان تم
 باصبع او اصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الداس وان مسح وجهه وذراعيه وضرسه
 واحد لا يجزئه وكذا تعلق في التراب فاصاب وجهه وكفيه وذراعيه جاز وهو تام في هبت
 النخ او هدم حائط فاصابا لغير وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح يديه وكذا لو ذر
 رجل على وجهه ترابا لم يجز فان مسح يديه به التيمم والغير عليه جاز في قول ابى حنيفة
 رحمه الله واستنعاب العضوين شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين و
 العيين ولم يتحول الخاتم ان كان منيفا وكذا المرأة السواد لم تجز بشرط شئان اللية والعين
 عن استئصال اللاما اما اللية اذا نوى به التطهير جاز ولا يشترط فيه التيمم للجناية او اللوض
 وقيل بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله اذا تيمم بريد او وضوء اجزاه عن الجناية وان نوى
 التيمم لمطلق الصلاة او التطوع او المكتوبة جاز له ان يصل بذلك التيمم اية صلاة كانت
 وكذا لو تيمم لصلاة الجنازة او السجدة الثلاث وهو مسافر جاز له اداء الصلاة بذلك التيمم
 وهي تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب وعن المصنف ولزيارة القبر ولدفن الميت وللذان او
 الاقامة او لدخول المسجد لوجه بان دخل المسجد وهو متوضئ ثم لحداث او لس المسح
 وصل بذلك التيمم لاختلافه فيه قال عامة العلماء رحمه الله لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد البجلي
 رحمه الله يجوز وكذا تيمم للسلام او لدخول السلام لا يجوز له اداء الصلاة بذلك التيمم وهو تيمم السلام
 للسلام واسلم لا يجوز له اداء الصلاة بذلك التيمم في قول ابى حنيفة رحمه الله وكذا لو تيمم
 بريد به تعليم القرآن لا يجوز له اداء الصلاة بذلك التيمم في ظاهر الرواية ويجوز التيمم للوضوء
 والجناية والحيض عند عامة العلماء رحمه الله وهل يشترط طلب الجواز في الغرانا بيشترط وفي
 الغلوات لا يشترط الا ان يغلب على ظن المسافر انه لو طلب الجواز او اخبر بذلك فيمنع بغيره
 عليه الطلب غنا او يسارا على قدر غلوة ولا يبلغ ميلا كيلا يضرب بنفسه او يصحابه ومن خرج من
 المصر الى اسود الاخطاب والاحتياش والطلب للابنة فخصه الصلاة فان كان الما قريبا منه
 لا يجوز له التيمم وان خاف خروج واختلوا في حال القربة قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا
 على انه يجوز للمسافر ان تيمم اذا كان بينه وبين المأميل ولا شئ في الزيادة عن ابى حنيفة و
 ابى يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله يجوز اذا كان الما على قدر ميلين وهو اختار الفقيه
 ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله وعن اكثر خي الله قال اذا خرج للمقيم من المصر ومن اسود لا

لم يجز

او لم يمسح

وان كان على شئ من ذلك لا يجوز اذا كان
 تيمم المسافر ان كان في حاله
 ولا يجوز التيمم ان كان في حاله

خطاب

والتي هي اجزاء التيمم
والتي هي اجزاء الوضوء
والتي هي اجزاء الطهارة

اول الاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوت لاهل المأوى قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد
لخفا اكثر المشايخ اذا كان هذا في المقيم فافانك في المسافر قليل السفر وكثيره سواء في التيمم
الصلاة على الدابة خارج المصرا فما الفرق بين التيمم والركعة في قصر الصلاة والافطار
والسجدة على الخطين ولو كان مع المسافر ما وهو يخاف على نفسه العطش جازله التيمم وتوراي
مع رفيقه ماء فان كان في غلب ظنه انه يعطيه لا يجوز له التيمم بل يسأل فان لم يعط فغيره
استام عنه ولا يجعل بالتيمم فان باعه مثل الفتن او غبن يسير فان كان معه مال زيادة على الحاج
اليه في الزاد لا يتيمن وان باعه ثمن غالي يجوز له التيمم واختلعه في حيا الغالي عن ابي خنيفة ر
ان كان لا يسمع الا بصعق القبة فهو غالي وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقوم المقصود فهو غالي
ويعتبر قبة الماء في قرب الموضع من الموضع الذي يعرفه الماء ولو كان في رحله ماء وزعم قد مضى
واسر الحق في محله للهدية او ما شبه ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم قال الجليلي
في ذلك ان يهيم من غير ويسلم قال مكي نارضى الدين الا ان هذا ليس صحيح عندي فانه لو راى
مع غيره ماء يبعه مثل الفتن او غبن يسير لم يمتنع من الشرا ولا يجوز له ان يتيمن فاذا تمكن من الرجوع
في العبة كمن يجوز له التيمم وتوراي مع رفيقه ماء فتيمن قبل ان سال وصلى جاز فان ساله بطلبك
فاعطاه المأوى من الاعادة وان ساله فاني تيمم وصلى ثم اعطاه المأوى لا يلزمه اعادة الصلاة
ولو كان معه سور خار فانه يجمع بينه وبين التيمم فان توفى بسور الحار وصلى ثم تيمم وصلى تلك
الصلاة الصحيحة انه لا يلزمه الاعادة وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم توفى بسور الحار وصلى لا يلزمه
الاعادة والتيمم وصلى ثم اهرق سور الحار يلزمه اعادة التيمم والصلاة لا يخالف ان سور الحار
كان طاهرا وطهورا جماعة من المتيمين اذا ارادوا في صلاتهم قدروا ما يكفي لاحد منهم ان كان الماء
مباحا فسدت صلوات الكل وان كان ملوكا لرجل فقال للملك ان تحت كل واحد منكم او قال من شأ
منكم فليتوضأ فسدت صلواتهم وان قال تحتكم جميعا لم يفسد صلواتهم للمساواة اذ اشرع في الصلوة
بالتيمم ثم جاء انسان بوعه ماء فانه غشي في صلاته فاذا سلم يساله ان منع جازت صلواته وان اعطاه
بطلت صلاته ومن حذر اذا راى في الصلاة مع غيره ماء وفي غالب ظنه انه يعطيه بطلت صلاته التيمم
اذا صلى يقوم متيمم ركعة فجارجل معه كوز من ماء يكفي لاحد منهم قال هو لفلان لرجل من التيمم
صلاة ذلك الرجل ونفى القوم على صلاتهم فاذا فرغوا سألوا ما ان اعطى الامام توفى الامام و
استقبل الصلاة واستقبل القوم معه وان منع الاعام والقوم فصلا فاكمل تامة ولو ان الذي
جاء الكوز قال للمتيمين قبل الشروع في الصلاة من شأكم فليتوضأ به استغنى عنهم ولو قال هو حكم
او هو حكم لا يستغنى عنهم قوم من المتيمين شرعوا في الصلوة فجارجل ماء يكفي لاحد منهم وقال من يريد
منكم الماء يستغنى عنهم قوم من المتيمين التيمم الجنبه ومنهم تيمم للوضوء ولما هم متوضئون فجارجل
كوز من ماء يكفي لاحد منهم وقال هذا الكوز من الماء لو شأكم فسدت صلوات المتيمين عن الحديث

ولم يفسد

ولم يفسد صلوات المتيمين عن الجنبه لوجود القدر على الماء لكل واحد من الفريقين الاول دون الثاني
ولو كان الامام متيمم للحديث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الامام ولو كان الامام متيمم للجنبه
والما لا يكفي للجنبه فصلا الامام ومن خلفه من المتوضئين والمتيمين للجنبه تامة لعجزهم عن
الطهارة بالماء فسدت صلاة المتيمين للحديث لعدم تيممهم على الطهارة بالماء وان كان الماء يكفي للجنبه
فان كان الامام متوضئا فصلا وصلى المتوضئون تامة وصلوات المتيمين فاسدة وان كان الامام
متيمما عن اي شيء كان فسدت صلاتهم رجلان يصليان احدهما عربيا والآخر شيعيا فجارجل في الماء
معي ماء فتوضأ بهما المتيمم ومعى ثوب تحت ارجلها العاري فسدت صلاتهما كذا قاله الامام ابو بكر
محمد بن الفضل يتيمن من على الماء وهو نائم ذكره بعض الروايات ان على قول في خنيفة رحمه الله
تيممه ومن ينبغي ان لا يشقض عن الماء لكل لا تفرق بينه وبين غيره ماء ولا يعلم به كوز تيممه عندا لكل
انما الخلاف بين ابي خنيفة وابي يوسف عما اذا تيمم وفي رحله ماء ولا يعلم به ثلثه في السفر جنب
وحائض وميت وغد ماء قدرا ما يمكن لاحد منهم فان كان الماء ملوكا لاحد منهم فهو ولي به وان كان
الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم وبماح التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان الجنب اولي لان غسله
فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اما ما للمرأة فيغسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ومن
كان لا بأس الا بغيره لا ينفع الا بالحق لا ينفع الا بالحق لا ينفع الا بالحق لا ينفع الا بالحق لا ينفع الا بالحق
مكتفي لاحد منهم قالوا الرجل اولى لان الميت ليس من اهل قبل الهبة والمرأة لا تصلح امامة الرجل
قال مولا رحمه الله وهذا الجواب انما يستقيم على قول من نقله ان هبة المشاع فما تحتل القسمة لا يفسد
المالك وان اتصل بها القبض اليسا فاذ انتهى الى يمينه لم يفسد ولو كان له ان يتيمن لعجزه عن استعمال
الماء وكذا لو كان معه دوز شأ قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل يصلح لذلك وان كان معه منديل
لا يتيمن ولو كان مع رفيقه دوز ملوك لرفيقه فقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم ادفعه اليك
المستحب له ان ينتظر فان تيمم ولم ينتظر جاز وكذا لو كان عربيا ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر
حتى اصلي ثم ادفعه اليك يستحب له ان ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلى عربيا جاز في قول
ابي خنيفة رحمه الله ولو كان مع رفيقه ماء فقال له انتظر حتى فرغ من الصلاة ثم ادفعه اليك
لانه ان شغل وان خاف خروج الوقت ولم يتيمن ولم ينتظر لا يجوز له الاصل عندا في خنيفة ر
ان في الملوك لا ثبت القدر بالبدل والاباحة وفي الماشيت القدر والاباحة المصلي التيمم
اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة وهو وجد في خلا الصلوة فسدت صلواته
وكذا لو وجد بعد الفراغ من الركعة قبل الشهود وكذا لو وجد بعد الشهود قبل السلام عندا في
خنيفة وان وجد بعد ما دعا الى سجود السهو فسدت صلاته في قول ابي خنيفة رضي الله عنه وان
وجد قبل ان يعود لا يفسد عندا لكل المصلي التيمم اذا حدث في صلاته فانصرف لتيمن الا انه لم
يجد ترويا فلم يتيمن حتى وجد ماء ذكره بعض العلماء فجمع من الفتاوى انه يتوضأ مني فلا يفسد

التي هي اجزاء التيمم
والتي هي اجزاء الوضوء
والتي هي اجزاء الطهارة

المسئلة كذا في فعل مع الخف وذكر الحاكم الشهيد في المختصر انه توفوا وسبق الصلاة وذكر
شمس الاعمال في الخلائي في شرح كتاب الصلوة وقال كان الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله يقول حدثني
رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه توفوا ويبنى وقال هذا اقيس عند هبة لان اقتدا المتوفى
بالتيمم يجوز عندك وكذلك بنا الوضوء على التيمم فيحمل ان ما ذكره الحاكم الشهيد قوله محمد رحمه الله
ساق في حيفه في شرح في الصلوة بالتيمم ثم سبقه الحديث فوجدناه قد ما يكفي للوضوء فانه توفوا
به ويبنى ذكره القائل في الفتاوى قال وهذا القول الاخر لم يرد في الله عنه وهو رواية عن
ابي حنيفة قدس الله سره المصلي بالوضوء اذا سبقه الحديث فذهب لتوفوا فلم يجد ما قسم ثم قبل
انصرافه الى مكان آخر مما توفوا به ولا ينصرف الى مقامه ثم وجد الماء توفوا واستقبل
الجنب اذا كان في جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع غسل ما
بني فانه تيمم ويصلي لانه لو غسل غير موضع الجراحة ربما وصل الى الجراحة فضره لاجرم وانما يمكنه
ان يغسل غير موضع الجراحة ويسبغ الجراحة بالماء ان كان لا يضر السجود او يعيقها فخره وسجود على الخربة
فصل وان كان اكثر اعضاءه جرحا بان كانت الجراحة على راسه وسائر جسده صحيح فانه يلع الراس
ويغسل سائر الاعضاء مع موضع الجراحة لان الاكثر حكم الكل وكذا لو كان محدثا بجراحات فان
كان اكثر اعضاءه وضوءا جرحا شتم ولم يستعمل الماء وان كان اكثر اعضاءه صحيحا غسل الصحيح مع موضع
الجراحة ان امكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على راسه ووجهه وبدنه وليس على غيره
جراحة باح له التيمم وعلى عكسه لا باح له التيمم وقبل يعتبر اكثره في الاعضاء حتى لو كان على راسه وجهه
ولديه جراحة وليس على غيره جراحة لا باح له التيمم اذا لم يكن الاكثر من كل عضو جرحا وان استوى
الجرح والصحيح بكماله فانه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه لو لم يكن الجرح
عند خوف الهلاك او تلف عضو باح له التيمم عندنا اذا اختلفت زيادة المرض واذا اختلفت زيادة المرض
تيمم الجنب الصحيح في المصراة اذا اختلفت الهلاك من الغسل جاز له التيمم في قولهم واما الحديث في المصراة
اذا اختلفت الهلاك من التوفى اختلفوا فيه وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح انه لا باح له التيمم
قال المشايخ انهم في ديارنا لا باح ان تيمم لان في عرف ديارنا الغسل الحام يعطى بعد الخروج فيمكنه
ان يغسل الحام ويعمل بالمسح من جدي ان حصة يجوز له التيمم لان لا غسل يضر ولا يغسل
على الوضوء الا بشقة لا باح له التيمم المسافر اذا امر في الغلات بماء موضع فيجاءه كونه لا ينقص
تيممه والصلح ان توفوا منه لانه وضع للشرب للوضوء والمباح في نوع لا يجوز استعماله في نوع آخر الا
ان يكون الاكثر استعمالا بكثرته على انه وضع للشرب والوضوء جميعا فيجوز توفوا ولا تيمم وذكر
القاضي الامام ابو علي النسفي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان الماء الموضع للشرب
يجوز منه التوفى والوضوء للوضوء لا يجوز منه الشرب الا في ديارنا اذا كان منه الكاف
الوضوء والصلوة تيمم ويصلي بالاباء ثم بعد ذلك يخرج وكذا الرجل اذا قال لا غير ان توفوا

في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله

جسده

جسده او تملكه فانه يصلي بالتيمم ويصلي منزله للمجوس في المصراة المجد ما وجهه من
تظليفا فانه تيمم ويصلي بالتيمم ولا توفوا بظيافا لا يصلي في قوله ابي حنيفة
ويجوز في الله عنهما والجمع على ان لا يصلي وهو مشي ولا الساج وهو ساج ولا الساج
وهو قصر بالسيف وان كان الوقت وهو جسد الرجل الطاهر في مكان نجس يصلي بالاباء ثم
بعد كان ذلك الوقت في المصراة في السفر قال محمد بن الفضل لا يصلي بالتيمم اذا اراد ان يصلي
فلم يجد ماء فافترض ثم علم انه كان سرايا فسدت صلواته جاوز موضع صلاته اول مجاوز
وهذا حسن مسال المحطاهن ومنها اذا اراد ان يصلي على ثوبه فظن انها نجاسة فانصرف في الغسل
ثم علم انها لم يكن نجاسة ومنها اذا اظن انه ترك مسح الراس ولم توفوا في ذلك ثم علم انه قد كان
توفوا في مسح راسه اذا اظن في الظاهر انه لم يصلي التيمم فانصرف ثم علم انه صلاها ومنها ما صح الخبر
اذا اظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم ينقض فسدت صلواته في هذه الوجوه بالاستدراك
جاء موضع صلاته اول مجاوز وتعارف هذا الجنس مسئلتان الاولى اذا اظن في صلاته انه
رفعها فنصرف ثم علم انه لم يعرف والثانية قوم صلوا في الجماعة فلو اساءوا فظنوا عدا فانصرف
بعضهم ليقوم بازار العلة ثم علم انه كان غيبا بالودا بان جاوز موضع صلاته فسدت
صلواتهم ولا فلا المصلي بالتيمم راي سرايا ان كان اكثر رايه الله ما باح له ان ينصرف وان
استوى الظن ان كل له قطع الصلوة وآية اخرج من الصلوة ان ظهر ان كان ماء يلزمه الاعادة
والا فلا المتوفى اذا افاض بالتيمم ثم انقضت ماء ولم ير ماء فسدت صلاته المتقدمون
صلوة الامام التيمم اذا امر بالماء وهو يقيم سقن تيممه في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقبل لا ينقص
عند الكل كما لو كان يظن ان في موضع بغير ماء ولم يعلم به من غير الماء الا الله لا تغفل على
استعمال الماء نفسه ان لم يكن هناك احتجنا له التيمم بالاتفاق وان كان معه احد يعينه على
استعمال الماء ان كان المعين خرا او امرته جاز له التيمم في قوله ابي حنيفة رحمه الله وان كان معه
ملاوا اختلاف المشايخ وله في قوله ابي حنيفة رضي الله عنه قال بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل
ان كان المعين يعينه بغيره لا يجوز له التيمم عند الكل ومن هذا الجنس ما سأل الجاهل عن
انه اذا كان لا يعتمد على توجهه الى القبلة بنفسه وغمر من توجهه الى القبلة ومنها اذا كان على فراش
نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر ثم غمره احد يحمله واجمعوا على انه لا يجوز عن القيام بنفسه
وتمه احد يعينه فاصلي قاعدا جاز على هذا الخلاف لا يجوز له التيمم وقيل لا يجوز له التيمم عند ابي
حنيفة رحمه الله لا يلزمه الجمعة والحج والعبادة اذ هو مجتهد في صلاة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل انه لا جمعة عليه عند الكل ينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعة ولا خلاف وذكر
القاضي الامام علي السعدي ان الكل على الخلاف المسافر اذا لم يكن على طم من الماء فالتيمم ويصلي بالاباء
محذرا سرايا الاماء في ذلك الوقت وان كان على طم من الماء استحب له ان يغسل لكن لا يغسل في الماء غير

اب

فانه يحتمل خرقه او تراب ويصلي لان المسح يعمل النجاسة وان كان لا يستصحبها وان صلى ولم يسجد
وهذا والاستنجاء بالخرق سواء اذا طهرت المسافر من جنسها واباها اقل من عشر فحتم ان صلت بذلك
لا تقيم حل للزوج ان يطأها عند الكل وان لم يقبل لا ذكر لها في الاصل واختلف المشايخ فيه قال بعضهم
حل للزوج وطأها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله ولا حل عندهما لان عندهما لا ينقطع حتى يرجع قبل
الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله ينقطع والاحوط ان لا يطأ المسافر اذا لم يجد الماء ووجد الثلج ان كان
في ذلك في مكان البود وزمانه يجوز له التيمم لان التوضي بالثلج لا يكون الا بشرط ان يسيل الماء على
اجزائه ويقططر منه وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضي بياح له التيمم **حل لم**
يحدث الا سور كليب فانه يقيم لانه لم يكن مكان وجوده كعدمه جنب من مسجد فيه عيب ما لا يحرم ما
غيره لا يباح له ان يدخل المسجد عندنا من غير تيمم وقال الشافعي رحمه الله يباح للاجنبين ولا يباح
للقعود **وقال** ان كان الرجل في المسجد فقلبه النوم والحلم بكلمة فانه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم
وقال بعضهم يباح **وقال** في المسجد كونه المقتضفة والوضوء في المسجد الا ان
يكون شدة مطر اشد من ذلك لا يصلي فيه او توضع في ثاء وقدمه فقل هذا ولا يترك في المسجد كونه
البواري ولا تحت الحصى لانه امرنا بتعظيم المساجد وصونها عن النجاسة فيأخذ النجاسة بثوبه ولا
يلقيها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان له لقاء فوق الحصى او من لا لقاء تحت الحصى لان
البواري ليست مسجد حقيقة وما حكمها مسجد جسمه فان لم يكن فيه بول او يدخنة في التراب او
الطين ولا نثرها على وجه الارض ولا يترك على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة
وغيرها ويكفي مسح الرجل من الطين والردقة باسطه المسجد او يحيط به وان مسح بقطعة حصى طمأه
في المسجد لا يصلي عليها الا ان لا يفعل وان فعل فلا بأس به وان مسح بتراب المسجد كان الطمأ
مجموعا في الحجة غير منقطع لا بأس به وان كان منسبطا مفردا يكره لانه بمنزلة ارض المسجد ولا يحل
لخشبة من موهجة في المسجد لا بأس به لان الخشبة ليست من المسجد وان كان في المسجد غش خطا
لا بأس به ان يرى به تنزيها المسجد ولا يحرق في المسجد بؤرة لانه لا يحرر تدخل فيه النساوان والصبيان
فيذهب حرمة المسجد ومبانيه ولو كان البئر قدما بئر كبريت من زم وان حفر في المسجد بئر فقل
فيه شيء ان حفر اهل المسجد رجل اخر اذن اهله لا يضمن الحافر وان حفر بئر اذن اهل المسجد
يضمن الحافر ما تلف فيه سواء كان البئر يقرب المسجد ولا يضر كالحفرة في ملاك الغير غير انه
وكما هو على رجل ليس من اهل المسجد قد بنا او بسط فيه حصى فلف به انسان كان ضامنا في قول
ابي حنيفة ولكن غير المسجد لانه يشبه البيعة ويشغل مكان الصلاة الا ان يكون فيه
استنقعة للمسلمين ان كانت الارض نزه لا يستقر اساطينها فيغرس فيها الشجر ليقول البئر ولا بأس
بان يتخذ في المسجد بيت وضع فيه الحصى ومناج المسجد به جرت العادة من غير ترك ولا يجوز ان
يتخذ المسجد بقاء فيه من غير عتد فان فعل بعذر جاز ويصلي في كل يوم تحية المساجد في كل

لا في كل

لا في كل مرة ولو تعلق ثوبا بالمصلي شيء من بوي المسجد وحصى فخرجه ولم يتعد ذلك
لا يحل عليه الاعادة لانه يسير لا يعتبر ويكن ان يحيط في المسجد لان المسجد اعد للعبادة دون الاشارة
وكذا التوراة او الفقيه اذا كتب اجرا والمعلم اذا علم القبيح ان جروان فعلوا بغير اجر فلا بأس
وعن محمد بن سله رضي الله عنه اذا تعدل الرجل في المسجد خطا لم يحيط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان
والتقارب لا يدعى التوب دقا فاحشا يقرب به المسجد لا بأس به لان فيه ضرورة ولا بأس بالجلوس
في المسجد بغير الصلاة لكن لو تلف به شيء ضمن قيل لا بأس بالغير بان ينام في المسجد ويكن الجلوس
في المسجد للصبيته بلله ايام او اقل وفي غير المسجد رخص للرجال بلله ايام والتراب اولى ويكن
اتخاذ الضيافة في المسببة من التركة ان كان في الدارث صغيرا او غائبا ولا بأس للمعتكفين ببيع
وشر في المسجد وكما في صلاة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامة المشايخ
رحمهم الله يكره الا من عذر مطر ونحوه سواء كان الميت والقوم في المسجد وكان الميت في المسجد
والقوم خارج المسجد وكان الميت خارج المسجد والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجوب
وهو اذا كان الامام والميت وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره
لان سبب الكراهة ادخال الميت في المسجد واختلفا في مكانين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا
على كل حال لان العادة جرت في السلف صلاة الجنائز باعداد موضع على حدة فلم يكن ذلك
لما اعدوا لها موضعا على حدة مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حتى العاتق
ينبغي ان يكون الجواب الفصل ان كانت الملائكة تحت حق وبني مسجد باذن الامام جازت
الصلاة فيه لان الامام ان يجعل الطريق مسجدا فهذا اولى وعن ابي يوسف رحمه الله ذكر النافذ
في المواقعات اذ انبى في ارض الغصب مسجدا او حاما او حائطا لا بأس بالصلاة في المسجد فلا يشترط
الحمام والحائزات ويحيط الحائزات لشراء الطاع واما الصلاة في ارض الغير ان كانت كذا فيمكن
لانه بائني ذلك ومصرفه وان كانت مسلم فان لم يكن من موهبة ولا مكره فلا بأس به لان صاحبها
لا يضره به وان كانت من موهبة او مكره فان كان بينهما صداقة ويحبها وكان صاحبها حسن الخلق
يرضى بذلك لا بأس به اذا كان منزله الرجل مسجدا بذهول الى مكان اقدم وان كان في سوا ذلك
للا مكان اقرب من منزله فان سوا فهو مخير وان كان قوم احدهما اكثر فان كان فقها يذهب
الى الذي عجزتة قومها قل ليكن الجمع سببه وان لم يكن يذهب حيث احبته ينبغي ان يكون الجواب على
الفصل ان كان هو من يوم الناس فذلك لا وان كان ممن تصدى بغيره خطا مكان امامه
اصح واقفه رجل صلى في المسجد الجامع بكثرة الجمع ولا يصلي في مسجد الى فانه يصلي في مسجد منزله وان
قوله اقل وان لم يكن مسجد منزله مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله ويؤذن فيه ويصلي وان كان
واحدا لان المسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن مسجد لا يحضر مسجد احدا الى يؤذن
ويقيم ويصلي وحده فذلك احب من ان يصلي في مسجد اخر رجل فانه الجماعة في مسجد حية فان ذ

او مودة

الى مسجد اخر من جهة جماعة فهو حسن وان صلى في مسجد اخر من جهة جماعة فهو حسن وان دخل من اهل
 وصلى فيه باهله فحسن ذلك دخل المسجد ثم اقيم في مسجد اخر لا يسمع من خارج منه حتى يصلي في الجماعة
 اذا كانت الجماعة في صلوة في مسجد فليصلها في مسجد ولا يتبع للساجد قبل ان يدخل مسجد الجماعة
 على الوجه الذي قلناه هنا اذا كان الرجل من غير الناس فاما اذا كان عالما او عارفا بذهب الى المسجد
 ويصلي فيه ويتبعه ان يكون الجواب على التمسك ان كان رجل من محسن الصلاة فذلك لك وان كان من
 يلحق الصلاة فالافضل له ان يطلب غيره ويتبعه وان فاته التكبيرة الاولى في مسجد او في
 او مكان فالافضل ان يصلي في مسجد ولا يتبعه في مسجد اخر لا يسمع من خارج منه فضيلة الجماعة
 في مسجد فلا تترك حتى مسجد وان افترق الصلوة في مسجد ثم اقيم في مسجد فاليها لا يقطع الصلوة
 ويصلي الجماعة ما لم يصلي كل صلوة وان افترق الصلوة في منزله ثم سمع الاقامة في مسجد او مسجد
 آخر فانه يتم الصلوة اذا كان امام الحي زائدا او اكل الربوا له ان يتحول الى مسجد اخر من غير بني
 مسجدا جمعه الله تعالى فهو الحق الناس من جهة وعارفة وبسط البراري والمصير والمقتاديل و
 الاذان والاقامة والجماعة ان كان هلا لك وان لم يكن فالراي في ذلك اليه التبان
 ومصلحة الجماعة لها حكم المسجد عند اداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم يكن الصفوف متصلة في
 حكم المسجد في حق المروءة وحرمة الدخول للجنس ففان المسجد له حكم المسجد حتى لو قام في قبة المسجد
 واقتداء بالامام صح اقتداه وان لم يكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائكة اليه اشار محمد رحمه الله
 باب صلوة الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطافات والسنة وان لم يكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار
 الصيافة الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطافات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس منها وبين المسجد
 طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الصيافة متصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق
 فيها اتصال الصفوف فعل هذا يصح الاقتداء من قام على الدكاكين التي يكون على باب المسجد لانها من المسجد
 متصلة بالمسجد رجل اخر يراي فاصحبا وهم حايطة المسجد فانه يومر بالتسوية ولا يقضي التفتي
 ان كان اخر يراي فاقوم يومر بالتسوية وهو حايطة الدار رجل ملكا له اخر فيها بئر انفق
 قوم صلوات في الصحرا جماعة وسط الصفوف موضع مقدار رجوعه في اربعين ثم يتم فيه الخطبة في صلوة
 اذا كانت الصفوف جملة ذلك الموضع متصلة لان الصفوف اذا كانت متصلة وذلك الموضع يكون
 الكل في حكم المسجد وان فيها مسجدان كانت الدار اذا اغلقت كان المسجد من كان في الدار فهو مسجد جماعة
 يثبت فيها الحكم المسجد من جهة السبع وحرمة الدخول للمسجد اذا كان لا ينعون الناس من الصلوة
 وان كانت الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا افترق بها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة
 وان كان لا ينعون الناس من الصلوة فيه ولا يسمع من سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل
 لانهم ان يؤخروا الصلوة الى ثلث الليل ولا يقرء اكثر من ذلك الا اذا شغل الوقت ذلك ان
 ذلك مقتدا في ذلك الموضع يجوز ان يرد من الكتاب فيقول قبل الصلوة وبعد ما دام الناس يصلون

فيه

فهو مسجد ليس له امام ومؤذن معلوم ويصلي الناس فيه فوجا فوجا جماعة الافضل ان يصلي كل
 فريق باذان واقامة على حدة مسجد كبير من كل من يدعى المصلي في اى مقدار يكن المروءة ولا يكره
 عن ان يصلي من سلام انه قد تم تحسين ذراعا فمادون ذلك يكن وقال غيره مقدار ما يكون بين
 الصف الاول والحايطة الذي عليه الحراب يكن وفما وراء ذلك لا يكن وبقيته مسايل المسجد ما يتج
 كتاب الوقف ان شاء الله تعالى **باب الاذان**
 الاذان سنة اداء المكتوبة بلجماعة عزوف لك بالسنة واجماع الامة وانه من شعائر الاسلام
 حتى لا يمنع اهل صراقة او حيلة اجبرهم الامام فان لم يتعلوا قائلهم واهلية الاذان بعد
 معرفة القبلة والعلم عواقب الصلوة لان السنة في الاذان استقبالا للقبلة ابتداء وانها تنحاز
 الى معرفة القبلة والاذان شرع لاحضار الناس الى المسجد لاداء الصلوة واعلامهم بلحظ وقت
 الصلوة واباحة الافطار وحرمة الاستحسان فاذا لم يعرف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة ف
 مولا نرضى الله عنه فجعلت الباب على فصلين **فصل في معرفة القبلة** وفصل
 في معرفة الدقائق وذكر مسايل اشتباه القبلة ومسايل الاوقات بعد ما اما الاول انفقوا
 على ان القبلة في حق من كان بمكة عن الكعبة فيلزمه التوجه الى منها ثم تعين كل قوم منها مقام فلا اهل
 الشام الركن الثاني ولا اهل المدينة موضع الحطيم والميزاب لاهل اليمن الركن الثاني ولا اهل الهند
 بين الركن الثاني الى الحجر ولا اهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم واختلفوا في قبلة من هو
 خارج عن مكة قال مولا نا ابو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عن الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه
 التوجه الى جهة الكعبة وجهه الكعبة بالليل فالليل في الاقصاء والمشرق والمغرب التي فيها الصحا
 والمبايعون رضي الله عنهم حين نزلوا العراق جعلوا قبلة اهلها بين المشرق والمغرب لذلك قال ابن خزيمة
 رحمه الله ان كان العراقي جعل المغرب عن يمينه جعل المشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله وانما
 فالاذن لك القول عن مولا نا عنه اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابعدتها قبلة لاهل
 العراق وجن فخر خراسان جعلوا قبلة اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب الشتاء فعلمنا انما هم في
 اتباعهم في استقبالا الحارث المصنوعة فان لم يكن فالسؤال عن الامل اما في البطار والمغارة فليل القبلة
 النجوم لا روى عن عمر رضي الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما يستدلون به القبلة وعن ابن مسعود
 انه قال في قبلة اهل الرى اجعل الجدي على منكبك اليمين واخلف المشايخ فيما سوى ذلك من الاجزاء
 قال بعضهم اذا جعلت بياق نعش الصغرى على اذنك اليمنى فليلك القبلة وقال
 بعضهم اذا جعلت الجدي خلفك اذنك اليمنى فليلك القبلة وعن عبد الله بن المبارك وابن مطيع وابي حاد
 وسلم بن سالم وعلي بن يوسف انه قال اقبلتنا العقرب وعن بعضهم اذا كانت في ربيع الجوزاء ففي اخر وقت
 الظهور استقبل الشمس بوجهك فليلك القبلة وعن العقيبة ابن جعفر رضي الله عنه اذا كانت استقبل
 المغارب وقت العشا الاخير يكون فوق واسلك بجانب من قبلها بوضع زوال الشمس من اسلك

الاذان

الجدد كوكب من نبات نعش
 الصغرى قريب من القطب
 مولا نا حوله ثمن دوات

فما متعيا بلان قال الذي عن مينك فقال له الشر الواقع والذي عن يسارك فقال له الشر الطائر
وهو اسرع مما سقوطا فاذا سقط الذي عن مينك فسقط يكون كذا منكك الا من اذا
الشر الطائر كان سقوطا في وجهك كذا عنك البني فالقبلة ما بينهما قال الفقيه ابو جعفر
قبلة كذا راي على قمتنا وعن القاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله ما هو قريب هنا فانه قال
القبلة ما بين الشرين الشر الطائر والشر الواقع وهو الذي سمى الناس في ما رواه بابه وهو
عند نفع العيب وقت الغشا الاخر يكون كذا في سائر بين الشر الطائر والشر الواقع قريب
من عشر روي راي في راي العين فاذا راي على راسك يكون القبلة بينهما وعن الشيخ الامام ابو منصور
الماتريدي قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في المولايام السنة واجعل لذلك
علامة ثم انظر الى مغرب الشمس في اقصايام السنة واجعل لذلك علامة ثم راع الظلين عن مينك
والثالث عن يسارك فالقبلة عند ذلك وهذه الاقاويل بعضها قريب من بعض واقرها الى التفتيح
ما قال الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله رجل اشبهت عليه القبلة فاجبر
رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يجري الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع لم
يكن لهما انهما يقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع
عليه ان يخذلن بقولهما ولا يجوز له ان يخالفهما لان اهل الموضع يكون عرف قبلة من غير عادية
فكان خبرهما عن علم رجل دخل في الصلوة بالحرق واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم بذلك
محو وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلوة فصلوة الاصل جازية وصلوة
الداخل فاستد وعنه اي يوسف رحمه الله يجوز صلوة الداخل ايضا الا على اذ اصل ركعة الى غير القبلة
فجاء رجل وجعله الى القبلة واقدى به فهو على وجهين ان كان عجمي ففتح وجهه من يساره عن
القبلة فلم يسأل فسدت صلوة الامام والمفتي وان لم يكن عجمي من يساره جازت صلوة الامام
وسدت صلوة المفتي لان المفتي زعم انه بني صلوة على صلوة كان ولها الى غير القبلة رجل
صلى الى غير القبلة متعمدا روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكفر وان صابا القبلة وبه اخذ الفقيه
ابو الليث رحمه الله وكذا اذا صلى في الثوب الخس وبغير طهارة وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك
بنا ويل قوله تعالى فاينما توجه وجهك لا يكون كافرا قال شيخنا رحمه الله القاضى الامام
علي السعدي وشمس الامة الخواص اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر وكذا اذا صلى في الثوب الخس لان
الصلوة الى غير القبلة جازية حال الاختيار وهو المتطوع على الدابة ومن العلماء من جوز الصلوة في
الثوب الخس فلا يحكم بكفره اما اذا صلى في غير الطهارة متعمدا فانه يكون كافرا قال شمس الامة الخواص
يكون زنديقا لان احكام يجوز الصلوة في غير طهارة فيكون مستحفا فانه تعالى رجل صلى في ليلة
مظلمة بالحرق فبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلوة لانه ليس عليه ان يفرج ابواب الناس
للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة من الجبل لان الحوايط لو كانت متفشرة لم تكن

في دارنا

تميز الحجاب

الانفس والاشياء

تميز الحجاب عن غير من يكون منه هامة فذهب مجاز له الحري المصل اذا نوى تمام ابراهيم لم يمس
القبلة بغير انية قال الفقيه ابو احمد الباقلي رحمه الله ان لم يكن الرجل اتي مكة اجزاء لان عنك
والبيت واحد وان كان اتي مكة لا يجوز لانه عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلاة الا ان
يزيد به الجنة فممن يجوز صلوة وتكون ان القبلة محراب يجب لا يجوز صلوة لان الحجاب
ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجعت وجهي للصلوة لا يترتب عن نية القبلة وبعض سائل
السنة ما في باب فتاح الصلوة انشا الله تعالى واما معرفة الاوقات فالوقت الحرج
حين تطلع الفجر المستطير الفجر ان ياتي العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو وكذا الفجر
وبعقبه ظلام ولا يخرج به وقت العشا ولا يثبت شي من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
يستطير ويتعرج في الاق لا يزداد حتى ينشأ سمي مستطير ذلك يثبت احكام النهار من جرم الطعام
والشراب للصائم وجاز اداء الفجر واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس ولما وقت الظهر انفقوا
على ان اول وقت الظهر حين تزول الشمس وتختلف في آخر الوقت للظهر فقال ابو حنيفة رحمه الله
اخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال صاحباه حين صار ظل كل شيء
مثله سوى في الزوال وطريق معرفة زوال الشمس في الزوال ان تغرب خشية مستوية في ارض
مستوية فادام الظل في الانقصاص فالشمس في حد لا ارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم
ان الشمس زالت فاجعل على راس الظل علامة في موضع العلامة الى خشية يكون في الزوال
فاذا ازداد على ذلك فصارت الزيادة مثل ظلي اصل العود سوى في الزوال كخرج وقت الظهر
في قوله ابي حنيفة رحمه الله وعندنا اذا صارت الزيادة مثل الزوال كخرج وقت الظهر وعندنا
رحمته انه جعل معرفة زوال الشمس طرعا اخر وهو ان تقوم الرجل مستقبل القبلة فادام الشمس
على حاجبه الا يسرها الشمس لم يزل واذا صار الشمس على حاجبه الا يمن علم ان الشمس قد زالت او
وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها حين يغرب الشمس ويكره التأخير الى
غروب الشمس وتختلف في ذلك الغيرة قال بعضهم هو الغيرة في ضوء الشمس الذي يكون على الحيطان قال
بعضهم هو الغيرة في قمرها واذا غرقت الغيرة فان ينظر الى قمرها ان مكنته ان سقط لا قمرها لم يخرج
عينا علم ان الشمس قد غرقت وان لم مكنته النظر علم ان الشمس لم تغرب ولا وقت المغرب حين
غرب الشمس واخرها حين تغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله عنه وفيها مقدار ما تمكن فيه من
اداء ثلث ركعات حتى لو لم يكن بعد غروب الشمس من اداء ثلث ركعات ولم يصل ثم صلى بعد ذلك
فامضا لا مؤدبا واذا وقت العشا حين تغيب الشفق لا خلاف فيه واذا اختلفوا في الشفق قال
ابو يوسف رحمه الله والشافعي رحمه الله في الحرج وقال ابو حنيفة في البياض الذي يلي الحرج حتى
لو صلى العشا حين ما غاب الحرج ولم يغيب البياض المعترض الذي يكون بعد الحرج لا يجوز عنده
ثم تاخير العشا الى ثلث الليل يستحب والي نصف الليل مكروه والا ففضل في صلوة الفجر التوبة غدا

البيت

الاول

ظل

العمل سوى في

مباح والي آخر الليل

والمصالح

يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان ولا ينه عن شيء الا ما يشاء الله تعالى
 في زماننا ونحوه كل بلد ما تعارفه اهل تلك البلد ويجوز تخصيص كل من كان مشغولا
 بالمصالح المستطاعة بزيادة الاعلام ولا يجمع في الاذان عندنا وصورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين
 من من كان هو المعتاد ثم يأتي بها من ياتي اذا سلم رجل على المودن في اذانه او عطس رجل على
 تعالى او سلم على المصلي وعلى من يقرأ القرآن وعلى الامام وقت الخطبة فرفع المودن عن الاذان
 والمصلي عن الصلاة والقارئ عن القراءة هل يتركهم رد السلام وتسميت العاطس بخير
 ذلك روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان السامع يرد السلام في نفسه ويستتمه في قلبه ولا
 يلزم شيء من ذلك اذا فرغ عما كان فيه وعن محمد رحمه الله انه لا يفعل شيئا من ذلك في الاذان
 والصلاة وقراءة القرآن فاذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام ويستتمه ان كان حاضر
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعد هو الصحيح لا يعمل
 على ان المنعوط لا يلزمه رد السلام في الحال ولا بعد لان السلام حرام فلا يجزأ الرد وعن
 ابي حنيفة رحمه الله في المجرى اذا عطس الامام في الخطبة كحنا الله تعالى في نفسه ولا يجهر
 وان عطس غيره لم يستتمه وعن محمد رحمه الله اذا عطس الامام كحنا الله تعالى في نفسه ولا
 يجزأ شقيقه فاذا فرغ من الخطبة كحنا الله تعالى بلسانه وان عطس غيره وحنا الله تعالى
 فانه لا يستتمه ولو سلم على القاضي او على المندس قالوا لا يجزأ الرد ولا يردن بالانارسية ولا بلسان
 آخر غير العربية فان علم الناس انه اذا ن قبل انه يجوز ويجوز السلام على من كان في الحمام ان كان
 متبرزا وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا سلم على المصلي فان المصلي يرد السلام بعد الفراغ قال ابي حنيفة
 رحمه الله تأويله اذا سلم على المصلي وهو يعلم انه في الصلاة بان رآه جالسا او نحوه ذلك وسلم
 فلهما يرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا اذا سلم على المنعوط فاد

افتتاح الصلوة افتتح الصلوة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان وسائر العوائق
 يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلوة والحزم اما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه
 قال بعضهم ان كان يصلي الى الجراب لا يشترط وان كان يصلي الى المصراع يشترط فاذا انوى القبلة
 او الكعبة او الجهة جاز اما نية الصلوة امر لا بد منها والكلام في ذلك في مواضع الاصل في اصل النية
 والثاني في وقتها والثالث في كيفية اما اصلها ان تقصد قلبه فان قصد قلبه وذكر بلسانه
 كان افضل وعندنا ثلثا نفي رحمه الله لا بد من الذكر باللسان واما وقت النية اجمع اصحابنا رجل
 على ان لا يفضل ان يكون مقارنه للشرع ولا يكون شاربية متاخرة وعن الكشي رحمه الله
 انه يجوز نية متاخرة عن التهمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء النشأ
 وقال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى ان ركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع
 فان نوى قبل الشروع روي عن محمد رحمه الله انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر

او العصر

لان النوى

او العصر الامام ولم يستعمل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة
 لم يحسن النية جازت صلواته بذلك النية وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وروى عن
 محمد بن سلمة رحمه الله ان كان عند الشروع بحيث لو قيل آية صلوة يصلي يجيب على البداهة من غير
 تفكير في نية تامة جازت صلواته ولو احتاج الى تأمل وتفكير يجوز وانما كنية النية لا يخلو
 ما ان يكون متفردا او مقبلا وكل ذلك على وجهين اما ان يكون مقبلا او متفردا مؤذيا
 وقامينا فاستعمل يجوز صلاة نية الصلاة وكذا الترابيع وسائر السنن عند مشاء يحتاج
 وان كان مقبلا فاما ان كان متفردا لا يكتفه نية الصلوة لان الفرض مشروع كما ان النفل مشروع
 فلا يتعين الفرض ولا يكتفه ايضا نية الفرض انواع فلا بد من تعيين فان نوى فرض الوقت
 لا يجوز ان لا يجمع لان العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا الوقت لا حرم لو كان عند
 فرض الوقت المجمع جاز وان لم يفرغ من الوقت في غير يوم الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز ان
 هذا الوقت كما قبل ظهر هذا اليوم قبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت وعصر الوقت
 ولم ينو اعدا ذلك كانت نية نوى اعدا ذلك كانت نية نوى اعدا ذلك كانت نية نوى اعدا ذلك كانت نية
 في الوقت فاقص على بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ونوى
 فرض الوقت لا يجوز ايضا لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون هو العصر فاذا نوى
 فرض الوقت كان نوايا للعصر وعلق الظهر لا يجوز نية العصر ولو كانت النوايا كثيرة قال
 بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لان نية قضاء الفائتة لا يتعين البعض ونوى
 ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لان عند اجتماع الظهر في الذمة لا يتعين احدهما ولا يخلو
 الوقت عنزلة اختلاف السبب اختلاف الصلوة فان راى تسهلا امر سري او ظهر عليه او
 اخر ظهر عليه فاذا انوى الاوكل صلى فابليه يصير او لا وكذا لو نوى اخر ظهر عليه صلى فيما
 قبلها يصير اخر افرق بين الصلوة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففصلا يوما
 ولم يعين جاز لان في الصوم السبب واحد هو الشهر كان الواجب عليه اكمال العدد اما في الصلوة
 السبب مختلف وهو الوقت واختلاف السبب خلف الواجب فلا بد من تعيين كل جزء من كل جزء
 قضاء يومين من رمضان يحتاج الى تعيين وذكر في المشتق عن ابي حنيفة رحمه الله رجل فاته
 عصر يوم ففصلا اربعاعا عليه وهو يرى ان عليه الظهر لم يجز عزلة ما هو على اربعاعا قضاء
 عما عليه وقد جعل الصلوة التي عليه لم تجز حتى يتبين ما يتبينها ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله
 رجل فاته صلوة من يوم واشتبهت عليه انها آية صلوة كانت فانه يصلي صلاة كل اليوم لم يخرج
 عما عليه رجل افتتح المكتوبة وقرأ لها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة
 لان قرأها المكتوبة لكل جزء من اجزاء الصلوة متعذرا فيشترط قرأها المكتوبة مع الحزب الا انه وكذا لو
 شرع في التطوع فقرأ لها مكتوبة كانت صلواته تطوعا لما قلنا ولو كبر للتطوع ثم كبر نوي

مطلب
في نية صلوة الجمعة

اراد الرمان على كل يوم

نفسا ما عليه بنية الاداء

به الفرض فيصير شارعا في الفريضة وكذا المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق فشارك في صلوة
فكبر ينوي به الاستقبال فيصير شارعا كما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق كحكم صلوة المفرد
يجوز الاقتداء بالمتقدم ولا يجوز بالمسبوق فكان منزلة الفرض مع التطوع وتلك المنزلة التي
ظهر يومه وعند ان وقت الظهر لم يخرج وقدر الوقت فويظهر اليوم جاز له بالخروج
الوقت فقرر ظهر اليوم في حقه فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ما عليه الا انه قضى عليه بنية
الاخذ بجوز الاداء ان الاستدلال اشتبه عليه رمضان فحري شهر فقام نوى صومه بعد رمضان
جاز وهذا نصا بنية الاداء وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون
قضاء ولا اداء هذا اذا كان مفردا فان كان اماما فهو منزلة المفرد وهو كان مقبدا فانما
ينوي ما ينوي المتفرد وينوي الاقتداء ايضا لان الاقتداء لا يجوز بدون البنية فان نوى الاقتداء
ولم يعين الصلوة لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في التطوع وقال بعضهم يجوز
وكذا لو قال نويت ان اصلي مع الامام وذكر في باب الحديث اذا اقتدى بالامام ينوي صلوة الامام
ولا يعلم ان الامام في نية صلوة في الجمعة اخراجه ايها كانت له نوى الخلق في صلوة الامام
مقبدا ياب فيصير شارعا في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى
فاذا من الجمعة لا يجوز لان خلا في الفرضين مع الاقتداء ولو لم نوا الاقتداء لكنه نوى صلوة
الامام او نوى فرض الامام لا يعبر اقتداء في الا ان ينوي فرض الامام مقبدا به او ينوي
الشرع في صلوة الامام لانه لما نوى الشرع في صلوة الامام صار كأنه نوى فرض الامام
به وقال بعضهم اذا نوى الشرع في صلوة الامام لا يكون مقبدا به والا حسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام وك
الامام فكبر مع الامام يجوز ويكون مقبدا به والا حسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام وك
نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا يكون الجمع
الامام وهو نوى الاقتداء بالامام في صلوة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك
ورجحوا بنية الجمعة حكم الاقتداء والله اعلم ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطب بها له انه زائد على
يجاز اقتداء في ولو نوى الاقتداء بالامام وهو يرى انه زيد فاذا هو عزم اقتداء في لان
العبادة لما نوى لا يري وهو قد نوى الاقتداء بالامام ولو قال اقتديت بزيد ونوى الاقتداء
بزيد فله ان يصح اقتداء في لان العبادة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد هذا كما في الصوم
اذا قال نويت ان افصي صوم يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم اخرا لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
من الصوم وهو ان عليه صوم يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم اخرا لا يجوز ولو نوى الشرع في صلوة
الامام والامام لم يشرع بعد وهو علم بذلك يصير شارعا في صلوة الامام اذا شرع الامام
لانه ما قصد الشرع في صلوة الامام لئلا يفتقد الشرع في صلوة الامام اذا شرع الامام
ولكن نوى الشرع في صلوة الامام على ان الامام قد شرع ولم يشرع الامام بعد اختلفوا فيه

الا حسن ان يقول نويت ان اصلي
ما يصلي الامام

قال

بالا بعضهم لا يجوز اقتداء كما ان المتبدي يرى شخص الامام فقالا قد ثبت هذا الامام الذي
فقط لا نه جعفر جاز وكذا لو كان في آخر الصفوف لا يرى شخص الامام فقالا قد ثبت بالامام الذي
هو قائم في المحراب الذي هو عبادة فانما هو جعفر جاز ايضا لا نه عزيمته بالاشارة فلعل التسمية
وتبقى المتبدي عند كثرة القيم ان لا يعين الامام لكن يقول نويت الاقتداء بالامام القائم
في هذا المحراب فما يصلي الامام فانما يصلي تلك الصلوة فاذا نوى ذلك جاز وكذا في صلوة الجماعة
لا ينبغي ان يعين الميت بان نوى الصلوة على فلان الميت لان المتبدي اذا كان بعينه من الميت
احتمل ان يكون الميت غير ذلك ولكن ينبغي ان ينوي الاقتداء بالامام في الصلوة على الميت الذي
يصلي عليه الامام المتبدي في السنة يحتاج الى ان ينوي ربعة اشياء ينوي الصلوة ويعين الصلوة
وينوي الاقتداء وينوي القبلة والافضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فاذا نوى الا
حين وقت الامام موقفا الامامة جاز عند كثرة المشايخ والمفرد يحتاج الى ثلث نيات
نية الصلوة لله تعالى ويعين نية الصلوة ينوي في نية الكعبة ينوي عزيمة الكعبة لا البناء
فان نوى الصلوة ولم ينو الصلوة لله تعالى كان شارعا في النقل لان المسلم لا يصلي لغيره تعالى
ولكن نية نية اية صلوة لا يجوز في الفرض لما قلنا والامام ينوي ما ينوي المفرد لا نه مفرد
في نفسه فلا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى ان لا يؤتم فلان بخلاف ذلك واقصد بمر جاز
رجل لم يعرف ان الصلوة الحسنة فرض على العباد الا انه كان يصليها في وقتها لا يجوز وعليه
قضاء ما لانه لم ينو الفرض وكذا اذا علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة
ولم نوا الفريضة في جميعها لا يجوز المكتوبات وان نوى الفريضة في الكل جاز وان كان لا يعلم
ان بعضها سنة وبعضها فريضة فصل في فصل الامام ثم فصل في الامام جاز وان كان يعلم الفرض
من النوافل الكلي يعلم ما في الصلوة من الفريضة والسنة جازت صلوة لانه نوى الفرض في
صلوة وان ام هذا الرجل غير وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصل في نوى الفرض في الكل
جازت صلوة اما صلوة القوم فكل صلوة ليس لها سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء لا يجوز
صلوة القوم ايضا وكل صلوة قبلها سنة مثلها كصلوة الفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم واذا تمت
السنة لمن اراد الاضاح فكبر ويقرأ بنية قصير شارعا في الصلوة واختلف في وقت الرفع وكيفيته
اما وقت الرفع هو حاله التكبير متعارفا له بداهة عند بياحه وختمه عند ختمه وكيفيته ما قاله القيع
ابو جعفر قال يقضى ولا اصابعه ويصليها فما اذا كان التكبير يشر اصابعه ولا يخرج بين اصابعه
من التفرج ولا يصليها كل القيم انما يخرج بين اصابعه كل التفرج ونعم كل الضم في السجود في رفع
يديه جذا اذنه وتشرط ان يامنه شحمة اذنه واصابعه فوق اذنه والمرة يرفع اليدين كما يرفع
الرجل في رواته الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد بن مقاتل الرازي ترفع المرافعة ثم
تسكبها ويروي في ذلك حديثا في ذلك اورد في السجود تكبيرة الافتتاح عندنا شرط وقال الشافعي

نوع

قدوم المتبدي في التبرج جال
ان سويك انوارا

قدابه

المفرد على اليمين

مطل

مطلسم
الامام يروي ما يروي العز

في

في

وكان في الاختلاف يظهر في بيان الفعل على حركته الغرض عند الجوز وعند لا يجوز وان
الصلوة بالتحديد والميل او بالسبب فقال سبحانه الله او قال الله اجل وقال الله اعظم وقال
الله والرب اعظم ونحو او قال لا اله الا الله او قال لا اله غير وتبارك الله في صلوة
وكذا لو قال اللهم يصير شاربعا عند الغفلة وكذا لا استغفر الله او قال اللهم اغفر لي لا يصير شاربعا
فما جاز دينا ولا نقلا ولا كلبا او قال لا اله الا الله او قال لا اله الا الله او قال لا اله الا الله
حينئذ ومحمد وجمعه الله اما على قوله اني يوسف رحمه الله اذا كان كسرا للكبير لا يصير شاربعا
الا لفظ التكبير وكذا قال بالفارسية خذاي بزرگشت وقال خذاي بزرگ او قال بنام خدا
بزرگ يصير شاربعا في الصلوة في قوله اي حينئذ رحمه الله وقال لصلحاء لا يصير شاربعا
اذا كان كسرا للعربية وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية عند اي حين
رحم الله الجوز وان كان كسرا للعربية وعند ما اذا كان كسرا للعربية لا يجوز ويستصلحونه
كذا ذكره شمس المصطفى رحمه الله وعلى هذا الخلاف جميع اركان الصلوة من الشهادتين
والدعاء وسبحة الركوع والسجود ان قال بالفارسية يارب بيا مرزا اذا كان كسرا للعربية
يستصلحونه وعند لا يستصلحونه كما في ليس عربي كالتركية والمزجية والمغربية والبطنية
ويبقى على قراءة القرآن بالفارسية مسأيل ثلثة احدها هذه والثانية اذا كتبت تفسير القرآن
بالفارسية عند اي حينئذ رحمه الله يكن مسأله للماضي والجسد وعلى قوله اهل المدينة لا يكون
وقل صاحب رحمه الله في هذا مشبهة والصحيح ان قولها كقولها لانها بالحداد الاحياء
والثالثة الا اني اذا تعلم تفسير سورة من القرآن نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند اي
حينئذ يخرج من ان يكون امينا لا يجوز صلوة الا بقرأة ما تعلم وهو قوله اي يوسف رحمه
رحمهما الله لان قولها فممن لا يحسن العربية كقول اي حينئذ رحمه الله وعلى من لا يقرأ القرآن
عن القاضى الامام اي على النسخ في صلوة الجنازة ولقد في الامام يجوز ويصح الا قد في قوله
اي حينئذ رحمه الله سواء كان كسرا للعربية او لا كسرا وعند ما اذا كان الامام كسرا للعربية
لا يجوز ان يدعو بالفارسية ولا يجوز صلوة ولا صلوة القوم وان كان كسرا للعربية يجوز
صلوة وقدنا من كسرا للعربية به باطل ويصير مضطربا وحظ فعل هذا في الكتوبة ان كان الامام
لا يحسن العربية واقتضى به من كسرا للعربية يجوز في قوله اي حينئذ رحمه الله وعند ما يجوز في قوله
الفارسي اذا اقتضى الا في الله اعلم وفي آية السجدة بالفارسية على قوله اي حينئذ رحمه الله
وعلى من سمعها السجدة علم السجدة انما آية السجدة اول يعلم وعلى الثاني ان يحسن السماع انما آية
السجدة وعلى قولها ان كان كسرا للعربية لم يكن تلاوة اصلا وان كان كسرا للعربية لم يكن
في حقه ولما السماع ان علم آية السجدة بقرأة السجدة والا فلا تكبير المصلي مع الامام
فان قال المصلي الله اكبر وقوله اكبر ومع قبل قوله الامام ذلك قال القتيبي ابو جعفر

يحيى لو قالوا اكبر او اكبر
طلب الجلال لا يصير شاربعا

على الجوز بان ارسله

رحم الله

رحم الله الاصح انه لا يكون شاربعا عندهم وكذا لو ادرك الامام في الركوع فقال لا اله الا
ان قوله الله كان في قامة وقوله اكبر ومع في ركوعه لا يكون شاربعا في الصلوة واجمعوا على
ان المصلي لو رفع من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شاربعا في ظهر الركوع
واذا رفع من تكبيرة الافتتاح ياتي بالشأ نقل سبعا نك الله اما ما كان ومنفردا او مقبلا
واذا اكبر المصلي قبل تكبيرة الامام هل يكون شاربعا في صلوة نفسه اشار في الاصل الى انه
يكون شاربعا وفي رواية النواجز لا يكون شاربعا حتى لو مضى فقفه لا ينقض طهارته قيل
ما ذكر في الاصل قوله اي يوسف رحمه الله وما ذكر في النواجز قوله محمد رحمه الله يجعل الا قدنا
من ليس الصلوة بمنزلة الا قدنا بالمحيط والمحار ونية لا يصير شاربعا وابو يوسف يقول
المحيط والمحار ما يصلح اما ما له اصلا بخلاف الرجل وكما في من التكبير يرفع اليمنى على اليسرى
تحت الشرة وكذا في تكبيرة العبد وتكبيرات الجنازة والقنوت ويرسل في القنوت بين الركوع
والسجود ولا يقول ويحذف سجدتي الى آخر لا قبل الشأ ولا بعد وعن اي يوسف رحمه الله اذا رفع
من التكبير يقول ويحذف سجدتي الى آخر لا قبل الشأ ولا بعد وعن اي يوسف رحمه الله اذا رفع
وتسلي وتحياتي وما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا احيى المسلمين في
بعض الروايات وانا اول المسلمين وعند اي حينئذ رحمه الله لو قال لا اله الا الله قبل التكبير
في اجزاء الغالب من حسن والافضل في تكبيرة الافتتاح في قوله اي حينئذ رحمه الله ان يكون
تكبير المصلي مقارنا لتكبير الامام وعلى قوله صاحبه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقارنا للامام
لا يصير شاربعا في الصلوة في احاديث الروايتين عن اي يوسف رحمه الله وعلى قوله محمد رحمه الله
واختلفوا في تسليم المصلي عند اي يوسف رحمه الله بعد الامام وعن اي حينئذ رحمه الله فيه
روايتان في رواية سلم مقارنا لتسليم الامام قال القتيبي ابو جعفر المختار ان ينظر اذا سلم
الامام عن يمينه سلم المصلي عن يمينه واذا رفع عن يساره سلم المصلي عن يساره فان لم يكبر
المصلي مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محذورا ثواب تكبيرة الافتتاح
ولا نقوله في الشأ وجل ثناء ذلك وقاد ذلك المصلي الامام في الركوع فانه تكبير الافتتاح قايما
وترك الشأ وكبر ويركع وادرك الامام في السجدة فانه يكبر الافتتاح قايما وباتي بالثناء
ثم تكبر ويسجد وكذا لو ادرك الامام في السجدة وهو ادرك الامام بعد ما اغتسل بالقرأة
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا ياتي بالثناء بل يستمع وقال غير ياتي بالثناء وينبغي
ان يكون الخواب على التفصيل ان كان الامام يحسن القرأة لا ياتي بالثناء وان كان ليسر بالقرأة
يأتي بالثناء وان المسبوق لم يات بالثناء في اول الصلوة فقام الى قضائ ما سبق ذكره في الكسرة
انه ياتي بالثناء عند محمد رحمه الله ولم يذكر فيه خلافا وبعد الفراغ من الشأ يعوذ اما ما كان
او منفردا فلا يعوذ ان كان مقبلا في قوله اي حينئذ رحمه الله والمسبوق اذا قام

الصلوة في

في

نيات

مطل

مطل

الى قضاء ما سبق قالوا ان يعود كان حشا والمخار فيه هو النطق المنقول عودا بالله من الشيطان
 الرجيم وقال الفقيه ابو جعفر المختار قوله استعبد بالله من الشيطان الرجيم ليكون مؤثما
 ككتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ثم يشرع في القراءة ان
 كان اماما او منفردا وان كان مقبلا لا يقبل ان كان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري
 بغيره لا يصح الاقتداء به وفيه لا يصح الاقتداء به لا يصح الاقتداء بالمرأة
 ولا بالجنون للطبق فان كان كجنا وبغيره يصح الاقتداء به في زمان لا فاقه ولا يصح الاقتداء
 ولا بالقيبان ولا بقوله المبلغ يصح الاقتداء بالقيبان في التراجع والسنن المطلقة ولا يصح
 اقتداء القاري بالاتباع ولا بالآخرين ولو صلى الا في وحده وجنبه قاري يصلي تلك الصلوة
 لا يجوز صلوة الا في وان لم يكن القاري في الصلوة جازت صلوة الا في ولا يصح اقتداء الا في
 بالآخرين يصح اقتداء الآخرين بالاي اذا اقتدى بالقاري ففعل سورة في وسط الصلوة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يفسد صلوة لان صلوة كانت بغيره وقا
 غيره بفساد صلوة لانه تقوى حاله ولا يصح اقتداء الكاسبي القاري ولا اقتداء بغيره بفساد الصلوة
 ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت يصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعد وكذا المقيم
 اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فامسافر واقضى به في هذا العصر لا يجوز اقتداء
 ولا يصح اقتداء الزاعم والساجد بالموجي ويصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع وسجد ولا يصح
 اقتداء المفترض بالمستعمل وعلى العلي كجوز اقتداء المفترض للمفترض عند اختلاف الفرضين
 بان كان احدهما يصلي الفرض الظاهر والآخر يصلي العصر وكذا صاحب الظهور الام لا يصح الاقتداء
 او الامام يصلي الجمعة والقوم يصلي الظهر وكذا ظاهرا الا في وقتهم فوضان مختلفان و
 اختلاف الكائين منزلة اختلاف الفرضين بان ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى وتكون الاجل
 ان يصلي ركعتين ورجل آخر يركع ركعتين ثم اقتدى احدهما بالآخر لا يجوز وكذا
 اقتدان يصلي ركعتين فقال رجل آخره على ان اقتدى ذلك المسافر ثم اقتدى احدهما بالآخر
 جاز وتكون الاجل ان يصلي ركعتين في رجل آخر خلفه قال والله لا يصلي ركعتين فاقضى
 الخالف بالناذر جاز وكذا اقتدى الناذر بالخالف لا يجوز ولو ان رجلين طاف كل واحد منهما
 فاقضى احدهما بالآخر في ركعتي الطواف يصح اقتداء في منزلة اقتداء الناذر بالخالف
 رجلان كل واحد منهما ان يصلي ركعتين فاقضى احدهما بالآخر صح منزلة اقتداء المتطوع
 بالمتطوع ولو ان حلقا من المذهب في التيمم يركع مذهبيا في يركع ومحمد رحمه الله
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يصح اقتداء في كل واحد منهما يحتاج الى تيمم الوقت
 فلم يختلف بينهما رجل شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد رجل آخر شرع في ركعتين تطوعا
 ثم افسد فاقضى احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز وكذا لو اقتدى احدهما برجل يصلي ذلك

الاي

وهو ان

ولو ان قوما افسدوا التطوع مع الامام ثم افسدوا ما اقتدوا بالامام في قضاء تلك الصلوة
 واقضى بعض القوم بالبعث مع اقتدائهم وجوز اقتداء الموقوف بالمقيم في قوله اي حقيقه
 اي يوسف رحمه الله وجوز اقتداء ما سجد الحق وكذا اقتداء القائل بالماضي وصاحب
 الحج بمثله ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق بمثله ولا اقتداء للآخر بمثله وامام
 المقتصد غيره قد مر قبل هذا انه اذا كان يامن خرج الدم يجوز ما مائة الاحكام
 للقائم بمنزلة اقتداء القائم بالقاعد ولا يصح اقتداء القائل بالركب امامة الا في غير الا
 تقع ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لان ما يقوله صانعة له وقال غيره
 لا يصح وصلاة الامام في هذه المسائل جازة الا اذا كان الامام اميا واقضى بها القاري
 فان صلوة الا في لا يجوز وكذا الاخرين اذا اقتدى به الا في فانه لا يجوز صلوة الاخرين
 ايضا وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء به لكون المقتدى شارعا في صلوة نفسه في رواية
 باب الحديث لا يصير شارعا وكذا في رواية الزيادة حتى لو فقد لا يتقضى طهارته وفي
 رواية باب الا اذا يصير شارعا قيل ما ذكر في باب الحديث قوله محمد وما ذكر في باب الا اذا
 قوله اي حقيقه واليوسف رحمه الله بناء على ان فساد الجملة يوجب فساد الجمعة في قوله محمد
 وعلى قوله لا يوجب والقاري اذا اقتدى بالاي ذكر الكرخي انه يصير شارعا في الصلوة ثم اذا
 جاء اول القراءة ففسد صلوة وقال غيره لا يصير شارعا في الصلوة اصلا مشا وشرع في قضاء القضاة
 فقام مقيم عليه تلك الغائبة واقضى بالمسافر ثم سبق الامام الحديث فذهب ليقضاه في التيمم
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فسدت صلوة المقيم لا ترحل كان اماما من
 الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر في قضاء الغائبة واما صلاة المسافر فظان كان اختلاف
 المقيم فسدت صلوة وان لم يستخلف لا يفسد لان استخلافه منزلة استخلاف المرأة في نظر المسئلة
 الرجل اذا ام نساء ففسد الحديث قد مر ليقضاه ولم يستخلف امرأة فسدت صلوة النساء ولم
 يفسد صلوة الرجل فلهذا الرجل الذي ام نساء لحدث ولم يستخلف واحد منهما في رجل خرج
 الامام عن المسجد ذكره النوادر وان صلوة الرجل لا يفسد لانه لم يرض باما هما وروي عن
 عن اي حقيقه رحمه الله انه قال يفسد صلوة الرجل وذكره في الامانة لظواهر رحمة الله ان شجنا
 كان يميل الى هذا امام سبقة الحديث في الصلوة فاقضى به رجل قبل ان يخرج من المسجد
 عن الفقيه ابو جعفر انه كان يصح اقتداء في اشياء في الاصل الى هذا يصح الاقتداء باهل الا
 الالهية والمقدسة في الارضين العالي وهي يقول يخلق القرآن وفي بعض الروايات الا الخطا
 وكذا المشبهة لا يجوز الصلوة خلفهم اما من سواهم مع الاقتداء بهم ويكره اقتداء من كان
 معروفا بكل الرجل والفسق مروي ذلك عن اي حقيقه وعن اي يوسف رحمه الله لا ينبغي
 للقوم ان يؤتموا صاحب خمر في الدين وان صلى رجل خلفه جاز قال الفقيه ابو جعفر يجوز

باج الحنفية

الذي يجوز له ان ياتى من غير ان يركع
 من وراء الامام في ركعة

مر

لكن قد ثبت واحدة منهما

هو

ان يكون مراد ابي يوسف رحمه الله الذين يتأخرون في ذلك الكلام وعن ابي يوسف
رحمه الله من طلب الدين بالمصنوعات فقد ثبت في ومن طلب المال بالكنيا في فقد افسد من
طلب غير الدين فقد كذب واما الاقتداء بشعوب المذهب قالوا لا بأس اذا لم يكن متصفا
ولا شاكيا في ايمانه ولا متخيرا فاجتبا عن القبلة ولا شك انه اذا اجاز والمغارب
كان فاجتبا وان يكون متوفيا من الخارج من غير السبيلين ولا يترضا بالاعليل الذي
فيه النجاسة والقاسق اذا كان يوم وعجز القوم عن منعه حكم الناس فيه قال بعضهم في
صلوة الجمعة يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامة لان في الجمعة لا يوجد غير من شرط
السنة والجماعة ان ترى الصلوة خلف كل بر وفاجر اما في غير الجمعة من المكتوبات فهو
يسهل من ان يتحول الى مسجد اخر فلا يتم ذلك لان قصص الصلاة خلف تقي اذا صلى الرجل
خلف فاسي او مبتدع يكون محررا ثواب الجمعة ما روينا من الحديث لكن لا يقال من يصلي خلف
تقي قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف تقي عالم تكافا صلى خلف نبي من الانبياء كجلان
بما في الفقه والصلاح سوا الا ان لخدمته اقرانهم اهل المسجد الاخر ولم يقدروا الا قد
اساؤا ولا يأتون وكذا الرجل اذا قلنا لفضا وهو من اهل وغير افضل منه وكذا الولي اما
الخليفة فليس لهم ان يوفوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلفا خاصة وعليه اجماع الامة وان
اختار بعض القوم لهذا والبعض لهذا فالعبرة لا اجتماع الاكثر رجل لم يوافقوا ولم يوافقوا
ان كانت الكراهة لفساد فيه او لا نعم لحي بالامامة منه كونه ذلك وان كان هو الحق الاما
لا يكون لان الجاهل والناسي يكره العالم والصلح رجل لم يوافقوا قال كنت محميا فانه غير
على الاسلام ولا تقبل قوله وصلاحه جائزة وكذا في قال صليت بكم المدة على غير صورة وهو
ماجن لا تقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجه التورع والاحتياط اما في
صلاحهم العبد اذا قلنا على ناحية فقلنا هم جائزة صلاحهم ولا يستغنى بقوله لا يجوز قضاء
بقوله المحذور في العفوا اذا صلى بالناس جائزة صلاحهم وهو قضي وشي لا يجوز ويجوز امامة
الاعراب ولا يخفى ما لم يمتدح وولدا لنا وغيرهم اولي وقد مر في الاذان لا بأس بالرجل ان يأم
الناس وعلى عهده قضا ويؤا لها مشورة بالثبات لنا فوصل في ابعده خاتم فيه صورة صغير
او صلى ووجه دبرهم عليها فاشيل المصدي اذا رأى على ثوب الامام نجاسة اقل من قدر المص
وعند النجاسة جواز الصلوة وعند الامام انها لا يمنع جائزة صلوة الامام ولا يجوز صلوة
المصدي لانه يعتقد فساد صلاة الامام وفساد الاقداء به وهو كان رأى الامام ان النجاسة
المثيلة بغير الا انه لم يعلم بالنجاسة وفي رأى المصدي انها لا تمنع جائزة صلاة المصدي لانه
يعتقد جواز صلوة الامام ووجه الاقداء به المتفعل اذا اقصى بالمعنى فاحذر الامام
ويخرج عن المسجد ان استخلف المصدي فسدت صلاتها وان لم يستخلف بجازت صلوة الامام

بما

رجوع

لا تامة

وفسدت

وفسدت صلوة المصدي وهي مسألة النساء وسواء كانا المصدي بالمسافر بعد خروج
الوقت فاحذر الامام فهو على هذه الوجه وان يكون الامام في مكان اعلى من القوم على
العكس لا يكره ذلك في النوادر وعليه عامة المتأخرين ولا ارتفاع المكون مقدرا بقامة الوسط
ذلك الكبري رحمه الله اذا كان من الامام وبين المصدي طريق ان كان متصفا لا يترفع العجلة
والاوقار لا يمنع الاقداء وان كان واسعا بين منه العجلة والاوقار منع فان قام المصدي في
عرض الطريق واقتدى بالامام جاز ويكره اما الجواز فلا نه اذا قام في الطريق لم يبق بينه وبين
الامام طريق يمر منه العجلة فان قام رجل اخر خلف المصدي وراء الطريق واقتدى به لا يمنع
اقتداء لان صلوة من قام على الطريق مكره نصارى في حق من خطفه وجوزه كعدمه وكان
على الطريق بلنه جائز صلوة من خلفه لان الثلثة ضعف في بعض الروايات وعند اتصال
الصفوف لا يبغي الطريق حايلا وكذا لو كان خطفه اثنان على قياس قول ابي يوسف رحمه الله
يجوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد بن الحسن لا يجوز صلوة من خلفهما وهو قام الامام في الطريق
واستطاع الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن من الامام وبين من خطفه في الطريق
مقدارا يمر منه العجلة جائز صلواتهم وكذا فيما بين الصف الاول والصف الثاني الى آخر الصف
ولو كان بين الامام وبين المصدي من يجري فيه التورع يمنع الاقداء كقول النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام نزل او طريق او صف من النساء والنهار المطبق
والطريق المطلق ما يكون كبير وحدا كبيرا قلنا وان كان بينهما حايط ذكر في الاصل انه لا يمنع
الاقداء لما روي ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجر عائشة رضي الله عنها والناس
في المسجد يصلون يصلونه وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الحايط منع الاقداء لما روي عن
عمر رضي الله عنه انه قال من كان بينه وبين امامه نهر او حايط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر
في الاصل محمول على ما اذا كان الحايط قصيرا استه مقدار الفرجة بين الصفين ذراع او ذراعين
كما يكون بين المسجد المصفي والمستوي وما ذكر في النوادر محمول على ما اذا كان الحايط من الحجر
او المنداسته يكون اوسع من الفرجة بين الصفين فان كان الحايط كبيرا او عليه باب مفتوح
او ثقب او اذ الصلوة الى الامام ممكنة فلا يشته عليه حال الامام بسماح او رقة فتح الاقداء
في قولهم وان كان عليه باب مشدودا وعليه ثقب صغير مثل البجعة او اذا وصل الى الامام لا
يمكنه لكن لا يشته عليه حال الامام بخلافه ذلك شمس لا تدرى لعل الله العبر في هذا
الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا تمكن الوصول الى الامام لان الاقداء متابعه مع
الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا الاحتياط واما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي في حجر عائشة رضي الله عنها والناس يصلون يصلونه ويحرم علم انهم ما كانوا يتمكنون
في الوصول اليه في حجر عائشة وهو قام على سطح المسجد فاقتدى بالامام في المسجد فهو على هذا التفصيل

فمن

الوجه الثاني

الوجه الثاني

المبذرة المارة
نحو 2

جائز الشراء
نحو 2

انما ان كان السطح باباً في المسجد ولا يشبه عليه حال الامام مع الاقتداء في قومه وان لم يكن له
باب في المسجد كان يشبه عليه حال الامام مع الاقتداء في قومه وان اشبه عليه حال الامام مع
قلنا هو قام في الميمنة فمقتدياً بابا امام في المسجد وان قام على الميمنة الذي يكون بين داره و
بين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام مع الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد
لا يصح اقتدائه وان كان لا يشبه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كسر
المتخلل فكان المكان مختلفاً اما في البيت مع المسجد يتخلل الا الحائط فلم يختلف المكان وعند
اتحاد المكان يصح الاقتداء اذا اشبه عليه حال الامام وهو قام خارج المسجد على مكان متصل
بالمسجد وقد مر قبل هذا وكذا لو كان في المسجد الجامع ثم خرج ان كان صغيراً لا يصح وان كان
كبيراً على التفسير الذي ذكرنا يصح ولو صلى في الجبانة صلى العبد بالناس جازت صلواتهم وان
كان بين الصفوف فضاء واسعاً لان الجبانة عند دار الصلاة لها حكم المسجد وان اقتدأ به
في الصفح آيينه وبين الامام مقداراً لا يمكن الاصطفاق صح الاقتداء وقال بعضهم ان كان بين
وبين الامام اقل من ثلثة اذرع لا يصح الاقتداء قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد كثر قدامهم
نساء او طريق لا يجوز صلواتهم لان الطريق وصف النساء من الاقتداء فان كان ثلثاً في ظاهر
الرواية بنفس صلوات ثلثة من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف يجوز صلوات الباقيين وان كان
صفوا واحداً بنفس صلوات الكل وفي بعض الروايات ان كان ثلثاً فهو صف حتى لا يجوز صلوات الكل
وان كان الذين فوق الظلة جذاً منهم من جهة نساء جازت صلواتهم من كان على الظلة لانه ليس
وبين الامام نساء ولا حفاة هناك كان الحائط فلا يفسد صلواتهم كرجل وامرأة صلياً صلوا
واحد بينهما حائط جازت صلواتهما الصلوة على الرفوف التي يكون في المسجد ان كان المسجد
مكافئاً في بعض المسجد يكون وان كان لا يجزى لا يكون اذا ضاق المسجد على القوم لا بأس بان يقوم
الامام في الطاق مكان العذر وان قام من غير عذر كمن المعتدي اذا تقدم على امامه ثم تجزى
صلواته ولو كان المعتدي اطول من الامام ولا يفسد عند المسجد يقع قبل رأس الامام جازت
صلواته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدماً جازت تقدم الزوج لا يجوز صلواته
بالجماعة وان كان قدماً خلف تقدم الزوج الا انها طويلة يقع رأسها في المسجد قبل رأس الرجل
جازت صلواتهما لان العبد للقدم الا ترى ان حديد الحرم اذا كان رجلاً خارج الحرم ورأسه
في الحرم يحل الخذة وان كان على العكس يحل وكذا لو كان رأس الامام وسجوده في الطاق قبل
خارج الطاق لا يكون وان كان قدماً في الطاق يكن اذا فرغ الامام من التشهد فاراد ان يسلم
فقال السلام اقتدى به رجل قبل ان يقول عليكم لا يكون شارباً في صلوات الامام لان قوله
السلام كلام تام الا ترى ان المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره فقال السلام ثم يذكركم في الصلوة
حسبك فانه يكون خارجاً عن الصلوة اذا اقتدى بالامام لا يندري انه مقيم او مسافر قالوا

لا يصح

الاقتداء

سنة اذا قام الامام الى

سنة لو رفع الامام رأسه الى الركوع
قبل ان يسجد

لا يصح اقتدائه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلوة بالجماعة وكذا تعيين الامام من التشهد
اذا اراد ذلك الامام في الركوع فكيف يكتم يكن شارباً في الصلوة الا ان يكون الى القيام اقت
لان محل كبرية الاقتداء هو القيام اذا انتهى الى الامام في الركوع فكيف يندبه بكبرية الركوع
ان كبره هو قيام جازت صلواته ويكون كبرية الاقتداء وان كبره هو الركوع لم يجز لما ذكرنا
ان محل الاقتداء هو القيام اذا صلى بالناس في المسجد في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الامام
عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد كمن الناس فيه ذكر الصلوة المشهورة في واقعته
وقالوا قرب الاقارب الى الصواب يقال ان كان الامام في المقصورة والقوم يسري خاصة يجوز
وكذا لو كان الامام يسجد بالناس يسري خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم
يسجد منارة لا يجوز فكذلك في سجد التلاوة اذا قرأها من بين مرتبة في هذا المكان ومن في ذلك
ففي كل موضع يصح الاقتداء لا يتكدر الوجوب اذا صلى على النابتة جماعة جازت صلوات الامام
ومن كان معه على اية ولا يجوز صلوات غيره في ظاهر الرواية اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان
يرفع المقتدي من التشهد فان المقتدي يتم التشهد يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يرفع التشهد
من التشهد فانه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل ان يرفع المقتدي من التشهد الذي يكون بعد
التشهد وقبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة
التشهد واجبة وهذا يلزمه السهو بركه ساهياً بخلاف الدعاء والصلوة على النبي عموماً ولو سلم
الامام قبل ان يرفع المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد كلام بمنزلة السلام وان اخذ الامام
شعباً قبل ان يرفع المقتدي من التشهد فانه لا يتم التشهد وهو مع الامام رأسه في الركوع وسجد
قبل ان يسجد المقتدي ثلثاً اختلفوا فيه الصحيح انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتر
بالسنة وقال بعضهم ثم التمسح ثلثاً لان من العلماء من لم يجوز الصلوة مالم يسبح ثلثاً وتوكل
الامام في الوقت قبل ان يرفع المقتدي من التشهد فانه يتابع لان القنوت ليس وقتاً ولا تشهد
وتوكل الامام في الوقت لم يرفع المقتدي شيئاً من القنوت انه خاض في الركوع فانه يركع
ان كان لا يخاف يفتت ثم يركع وتفرغ المقتدي من التشهد قبل فراغ الامام وذهب آخرون
جازت صلواته لان تمام الصلوة متعلق بالقنوت وقويت فتد الامام في حق المقتدي كمن القنوت
ولم يركع حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يفتت لان القنوت بين الركوع والسجود ليس لها
حكم القيام وسجد السهو في آخر الصلوة رجل صلى وحده فقام وقادوا به بعدما صلى الرجل
ركعة او ركعتين ثم سبق الامام الحديث فآخروا واستخلفوا وجداً من القوم ولا يندري الامام
الثاني كم صلى الامام الاول ولم يبق عليه ولا يعرف القوم ايضاً وقد خرج الامام من المسجد
قالوا ان كان الامام سبعة الحديث وهو قائم فان الثاني يصلي ركعة وتعد تلك التشهد
قوم ويتم صلواته ولا يتابع القوم في ذلك لكن يسكت القوم الى ان يرفع الامام الثاني

من صلواته فاذا فرغ قام القوم وتكون صلواتهم وطنا لان الامر كمثل انه كان يقيم على الامام
الا ولآخر الركعات فحين صلى الثاني تلك الركعة فتم صلوات الامام فلو احدث به بعد ذلك فما
يقى من صلوات القوم بنفسه صلواتهم ولا يستعملون ايضا بالقضاء وحدا قبل ان يفرغ الثاني من
صلواته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدا فلو اشتغلا بالقضاء قبل ان يفرغ
صلوات الامام بنفسه صلواتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا رجل صلى على الامام في المغرب ثوب
المنطوق فصل الامام اربع ركعات وتعد على رأس الثالثة وتابعة للمعتدي في ذلك قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل بنفسه صلوة المعتدي لان الرابع وجبت على المعتدي بالشرع و
على الامام بالقيام اليها فصارت ركعة واجبة على نفسه اربع ركعات بالشرع فاعتدى فيها بغير
فلا يجوز صلوة للمعتدي والمعتدي اذا أتى بالركعة والسجدة قبل الامام هذه المسئلة على خمسة اوجه
اما ان يأتي بالركعة والسجدة قبل الامام او بعد الامام او في الركعة قبل الامام وسجدة الامام
او في الركعة مع الامام وسجدة قبله او في الركعة والسجدة قبل الامام ثم يركعه الامام في
آخرها في الركعات كلها فاما في الركعة والسجدة قبل الامام في الركعات كلها فيجب عليه ان يصلي
ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلواته لان الركعة والسجدة في الركعة الاولى قبل الامام لم تقع
فلما فعل ذلك في الركعة الثانية انتقل الى الثانية فصير ركعة واحدة في الركعة الاولى فصير ركعة تامة
كنا الركعة والسجدة في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فصير ركعة واحدة في الركعة الاولى فصير ركعة تامة
الى الثالثة فصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركعة وسجدة فضلي ركعة بغير قراءة ويتم صلواته
اما اذا ركع مع الامام وسجدة قبله عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر بركعة
فاذا سجد قبل الامام لم تعتبر سجدة ثم ركع في الثانية مع الامام وسجدة قبله انتقلت السجدة من
الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانه لم يثبت قيام الركعة في الركعة
ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجدة قبله لم تعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت
السجدة في الرابعة الى الثالثة وبطلت الركعة في الرابعة فصير ركعة واحدة في الركعة الاولى فصير ركعة تامة
بغير قراءة وما اذا ركع قبل الامام وسجدة معه يجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة لان السجدة
مع الامام لا تعتبر اذ لم يقدمه ركعة فيلزمه اربع ركعات وان ادركه الامام في الركعة السجدة
في آخرها يجوز لانه انما هو واجب لانه يركع وان ركع مع الامام وسجدة معه جازت صلواته
اذا صلى الامام اربع ركعات وتعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا لا يتابعه للمعتدي
بل يكتف جالسا فان عاد الامام الى المعتدي لم يبعد الخامسة بالسجدة ولم يمس المعتدي معه وان
قعد الامام الخامسة بالسجدة لم يمس المعتدي ولا ينظر الامام فان حكم الامام بعد ما قيل الخامسة
بالسجدة لا يلزمه شيء في قوله الى يوسف رحمه الله وعلى قوله في ركعتين اذا زاد الامام
في صلواته سجد لا يتابعه للمعتدي لانه خطأ لاجتماع ولا متابعة في الخطا بخلاف ما اذا ادرك الامام

مسألة فلو زاد في الركعة والركعة

التعليل

التعليل الاول في ذلك ان لا يركع فان المعتدي يتابعه ولا يتعد وكذا لو زاد في ركعات العبد
يتابعه المعتدي في ذلك الا اذا لحق بالامام اقاويل الصوابه صلى الله عليه وسلم وشجع المعتدي الكبير
من الامام بنفسه لا يتابعه ولا يركع في صلاة الجنازة خمس لا يتابعه للمعتدي وكان الامام
صلى رباعية ولم يتعد على رأس الركعة وقام الى الخامسة ساهيا وشجع المعتدي ولم يقل ان
تعد الامام الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسدت صلواته جميعا رجلا انتهى الى الامام بعد
ما ركع الامام ومنع من الركعة فكثير المعتدي للافتتاح وركع وسجد سجدتين مع الامام لم يكن
المعتدي مدركا لتلك الركعة لا عرف ولا بنفسه صلواته وكذا لو ادرك الامام في السجدة الاولى
فكره وركع وسجد سجدتين لم بنفسه صلواته بخلاف ما اذا ادرك الامام بعد ما ركع وسجد سجدتين
واحدة ورفع رأسه من السجدة فاعتدى به الرجل وركع وسجد سجدتين من تحت بنفسه صلواته
لان المعتدي اذا شرع في صلوات الامام بعد ما رفع الامام رأسه من الركعة قبل ان يسجد وبعد
ما سجد ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم يكن السجدة محسوبة
من صلواته فلم يجز منه الا زيادة ركعة فلم بنفسه صلواته اما اذا شرع في صلوات الامام بعد ما رفع
الامام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان يتاخر زيادة ركعة وسجدة
وزيادة ركعة تامة في الصلوة مخرجة للفساد وجعل ذلك الامام في قيام الركعة الاولى وركع
مع الامام ولم يتعد على ان يسجد مع الامام حتى لو قام الامام الى الثانية وركع وركع المعتدي
معه ثانيا وسجد اربع سجرات للركعتين جميعا كانت السجدة ان منها للركعة الاولى ولم يعد الركعة
الثانية كلها لانه لا لم يسجد للركعة الاولى حتى ركع ثانيا فاذا سجد اربع سجرات فالسجدة ان منها
التي تحتها بالركعة السجدة الاخرى فاذا سجد سجدتين والسجدة بركعة الركعة لا يعتبر
كان عليه قضاء الركعة الثانية للمعتدي اذا ركع مع الامام فذلك الامام انه ترك السجدة على
الى القيام والمعتدي كان في آخر الصفوف فظن ان الامام لم يخط السجدة فسجد للمعتدي سجدتين
والامام في القيام بصلواته مع الامام ويكون يتاخر بركعة لان الامام لم يعد الى القيام ان
الركعة التي اتي بها الامام وصار كما لم يركع مع الامام من الركعة الاولى الى السجدة من
وكان عليه قضاء ركعة وكان المعتدي في ركعة حتى قعد الامام السجدة وادرك المعتدي في
الركعة جاز ولا يكون مستوفيا ركعة الامام شاركه في الركعة وان لم يكن المعتدي اذ رفع رأسه
من السجدة قبل الامام واطال الامام السجدة فظن المعتدي ان الامام في السجدة الثانية فسجد
ثانيا وكان الامام في السجدة الاولى قالوا ان ثوبى متابعة الامام او ثوبى السجدة التي فيها
الامام او ثوبى السجدة الاولى جاز وان ثوبى للمعتدي السجدة الثانية وكان الامام في الاولى رفع
الامام رأسه من السجدة وخط السجدة الثانية فقبل وضع الامام خيمته على الارض للسجدة
الثانية رفع المعتدي رأسه من السجدة الثانية لا يجوز سجد المعتدي وكان عليه إعادة ذلك

المسجد حتى لو لم يعد فسدت صلواته رجل أدرك الإمام في الركوع فإنه يركع ولا ياتي بالشاء
 في الركوع بل ياتي بالتسبيحات لأن لثنا سنة والتسبيح كذلك والتسبيحات في محلها في
 بالتسبيح وكذا أدرك الإمام في الركوع في صلوات العيد فإنه ياتي بتكبيرات العيد في الركوع
 لأن التكبير واجب والتسبيح سنة والاستغفار بالواجب ولو الإمام إذا فرغ من الصلوات
 له أن يتحول إلى موضع القبلة وكذا لو أراد أن يتطوع بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة
 من لا يشق عليه على القوم ويستحب له أن يتحول إلى موضع القبلة ويصلي في موضع القبلة لأن
 للمؤمن فضلا على اليسار ويمين القبلة ما يكون كذا يسار والمستقبل ويسار القبلة ما يكون
 بخلافه من المستقبل **و** في المسبوق رجلان سبعا بعضه صلوات
 فقاما إلى قضا ما سبعا وقضى أحدهما بالآخر فسدت صلواته المندى قرا ولم يقرب رجل
 اقتدى بالإمام في ذوات الأربع فحدث الإمام وتقدم هذا الرجل والمندى لا يدرى أنه
 كم من الإمام ولم يبق عليه فأن المندى يصلي أربع ركعات وتقدم في كل ركعة تحياتها
 إذا طوى الإمام أن عليه سهوا فبيد للتهوي بركة المسبوق في ذلك ثم علم أن الإمام لم
 يكن عليه سهو فيه روايتان أشهرهما أن صلوات المسبوق بنفسه وقال القنية أبو جعفر
 الكلي لا يفسد وإن لم يعلم أنه لم يكن على الإمام سهوا ففسدت صلوات المسبوق في قول الإمام
 إذا سبقه الحدث في ذوات الأربع واستخلف مسبوقا بركعتين فإن للمسبوق يصلي
 ركعتين ويقعد حتى يتم صلوات الإمام ثم يقوم لقضاء ما سبق وذلك هذا المسبوق صلى
 ركعتين ولم يقعد فسدت صلواته كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فحدث المسافر واستخلف
 المقيم فصل المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلواته لأن الخليفة قائم مقام الأول لم يفرغ
 عن صلوات الأول والأول لو ترك هذه التعداد فسدت صلواته فكذا إذا ترك الثاني للسهو
 بركعة إذا سلم مع الإمام ساهيا لا يلزمه سجدة السهو لأنه مقتضى بعد ذلك لم يعد الإمام
 كان عليه السهو لأنه صار منفردا بالمسبوق إذا شك في صلواته بعد ما قام إلى قضا ما سبق
 أنه سبق بركعة أو ركعتين فذكر يتولى الاستقبال يصير رجلا عن صلواته وكذا المسبوق
 إذا سلم مع الإمام ناسيا فظن أن ذلك فسد فذكر يتولى الاستقبال فإنه لا يكون
 خارجا لأن صلوات المسبوق كجاء صلاة المفرد الأثرى أنه يصح لا يفتد بالمفرد ولا
 يصح بالمسبوق ومن كان في صلاة فذكر يتولى صلوات أخرى بأن كان في الغرض فذكر يتولى
 التقل أو على العكس فإنه يصير رجلا عما كان منه أمام صلى يقوم فسبقة الحدث في
 استخلف بخلافه كالمثاني أنه لم يقبل الجرح فسدت صلوات الأول والمثاني والقوم في
 أن الإمام المندى سبقه الحدث وخارج من المسجد قد كفايته فسدت صلواته خاصة
 لأنه لما خرج من المسجد صار كالحج من القوم وأن تذكر الإمام الأول فاقته قبل الحج

أن يجزى الجواب والتمسح
 في بين الصلاة

لا يفسد وإن لم يعلم أنه لم يكن على الإمام سهوا ففسدت صلوات المسبوق في قول الإمام

من المسجد

من المسجد فسدت صلواته وضلته القائل والقول باجماعهم لأن الإمام الأول ما دام في المسجد
 مكانه قائم في الجواب فإذا فسدت صلواته فسدت صلواتهم جميعا إذا تذكر الإمام فاقته بعد
 السلام وظنه مسبوق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا رواية لها عن
 أن صلوات المسبوق لا يفسد كما لو ارتد الإمام بعد السلام وظنه مسبوق رجل صلى يقوم
 صلاة الجرح فسلم واجد من القوم بعد الفراغ من التشهد فطال الإمام الدعاء وآخر السلام
 إلى أن طلعت الشمس فسدت صلوات الإمام ولم يفسد صلاة من سبقه بالسلام وكذا لو
 تذكر الإمام تلاوة بعد سلامه هو المندى في سجدة الإمام السلام بعد سلامه هو المندى وكذا
 المندى ظهر فإذا أدرك الإمام الجمعة لا يفسد صلواته من علم إذا لم يدرك الجمعة وكذا المسبوق
 بركعة إذا قام إلى قضا ركعة بعد سلام الإمام ثم تذكر الإمام تلاوة وسجد لها لا يفسد
 صلوات المسبوق إلا إذا أتبعه في السجدة إذا سلم الإمام الظهر أربع ركعات وقعد على
 إلى البقرة وقام إلى الخامسة ساهيا فخا إنسان وأخذت به في صلوات الظهر قال الشيخ الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل قدس سره من يخرج بعد الصلاة لأن الإمام ما لم يقعد الخامسة بالسجدة
 تكون في حركته تلك الصلوات إذا قام الإمام إلى الخامسة وتابعه المسبوق إن كان الإمام
 على الرابعة فسدت صلوات المسبوق وإن لم يكن قد سلم نفسه صلاة المسبوق حتى يقعد الخامسة
 بالسجدة فإذا أقبلها بالسجدة فسدت صلوات الكل لأن الإمام إذا أقبل على الرابعة تمت صلواته
 في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق متابعتها وإن لم يكن الإمام قد سلم على رأس الرابعة يكون في
 حكم الصلوات بالاولى وهذا قالوا أن الإمام إذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام إلى الخامسة
 لا يفسد المندى ما لم يقعد الإمام الخامسة بالسجدة بخلاف ما إذا أقعد الإمام على رأس الرابعة
 الإمام إذا لم يقعد المغرب على رأس الثالثة وقام إلى الرابعة فسدت صلواته وسلم قبل أن
 يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسدت صلواته لما قلنا رطلان صليبا في الصلاة وأتم أحدهما
 بالآخر وقام على غير الإمام فأتا ثالث وجذب المومئ إلى نفسه قبل أن تكبر الاضاح حكمي
 عن الإمام أبي بكر بن طرخان أنه لا يفسد صلوات المومئ جذاث الثالث إلى نفسه قبل التكبير
 بعد لأن الثالث لما توجه إلى الصلاة وقام مقام الصلاة صار ذلك المومئ مسجدا لم يكن
 الثالث كالباطل في صلواته وقال غيره من المشايخ إذا جاز الثالث لا يجذب المومئ إلى نفسه لكن
 يتقدم الإمام ويقوم في موضع سجدة فيصير الثالث مع من كان على من الإمام خلفا الإمام
 لأن الإمام ما لم يجاوز موضع سجدة لا يفسد صلواته إذا اقتدى المستقل بالمفترض فحدثت
 المفترض من وخرج من المسجد فسدت صلاة الإمام ولا يفسد صلاة المستقل رجل صلى المغرب
 في منزله فخا رجل وأقعد به يصلي المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة ناسيا لم يقعد على
 الثالثة وتابعه المندى قالوا فسدت صلاة الإمام والمندى ولا يقال صلوات الإمام انتهت

صلى يوم صلاته أو لم يصلي
 من الشهد والحمد والإمام الدعاء وآخر السلام
 إلى أن طلعت الشمس

أدى التشنج من الغرض أو

فثلاثة قولاً في حقيقتهم ولي يوسف رحمهما الله فنبغي ان لا يفسد صلوة المتيقن والواجب
 عنه ان صلوة الامام وان صادقت فلا الا انها كانت فرضاً فصارت في الحكم مشغولة من جهة
 الفرض الى جهة التعلل ويصير كأنه صلى صلواته في غير وقتين فيصير المتيقن صلياً صلوة واحدة
 بامانين من غير عند الحديث فلا يجوز وكذا في فعل الامام على الثانية حتى تمت المغرب للامام
 لان ركعة الامام في الرابعة كركعة على حدة فاذا سلم يصير صلياً ركعة واحدة للسبوق اذا لم
 مع الامام على من ان عليه ان يتم مع الامام فهو سلام عند ما ينع البناء مساً في ركعة فيكون
 مساً في الركعة فاحذر الامام واستخف السبوق وهذا الامام للوضوء في الركعة الاولى
 والامام الثاني في الركعة الثانية ايضاً ثم جاز الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله اذا حضر الامام الاول يتيقن بالثاني فاذا صلى الامام الثاني الركعة
 الثانية تعذر التسليم في الركعة الاولى مساً في الركعة الاولى اذ ركعة اول الصلاة حتى يسلم بالركعة
 ثم يقوم الثاني ويصلي ثلاث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني
 ولا يتغير من الركعة الثانية السبوق اذا بدأ بركعة فانه قال يكون ذلك لانه خلف
 السنة ولا يفسد صلوة السبوق اذا تعذر مع الامام كيف يفعل في الركعة الاولى والصحيح انه يسلم
 بالركعة حتى يفرغ من التسليم عند سلام الامام المتقدم الذي عليه سبوا والامام لا يأتي بالركعة
 في التسليم الذي يكون قبل سجود السبوق اذا ادرك الامام في الركعة التي يجزئها الا يأتي
 بالركعة فاذا قام الى قضاء ما سبق في الركعة الاولى ويغوي للركعة وعن أبي يوسف رحمه الله يسجد
 عند الدخول في الصلاة وعند الركعة السبوق بركعتين اذا ترك الركعة في الركعة ففسدت صلاة
 ويحذف منها بالامام بعدما ادرك الامام بعض الصلاة ثم قام ما يقضيان فسجدوا ثم انزلوا بركعتين
 فظهر ان صاحب حديثه في بقاء ما مضى صلياً ولم يقتصر بحجوز صلوة مساً في الركعة بالتميم بعد ما صلى
 الامام ثلث ركعات عليه سبوا والامام وبأربعة المتيقن ثم قام فقام في ركعة ما سبق بركعة صلاة
 في مسأله الشك والاختلاف بين الامام والقوم في الركعة الاولى

و اذا شك الله في الركعة الاولى في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم
 فيصلي ركعة ويقعد ويكسر شك بعد السلام انه صلى ثلاثاً أم أربعاً كما يجوز بنا على الظاهر ولو
 شك بعدما فرغ من التسليم روي عن محمد بن حماد انه انتم صلاة أيضاً ولا شيء عليه رجل صلى ركعة
 فلما سلم اخبر رجل عدلاً انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المتيقن ان صلى أربع
 ركعات لا يفتن الى قول المخبر وان شك المتيقن في الركعة صادقة أم كاذبة روي عن محمد بن حماد
 انه يعيد صلاة احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين يعيد صلوة ولا يمكن المخير
 علة لا يميل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثاً قال
 الامام صليت أربعاً فان كان الامام على يقين في إعادة الصلاة بعلوم وان لم يكن على يقين يلحق

يقولهم

يقولهم ويحكمون

يقولهم فان خلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثاً وقال بعضهم صلى أربعاً والامام مع لخبث القوم
 يركع بقول الامام وان كان معه واحد كان الامام فان عاد الامام الصلاة واعاد القوم معه
 متتابعاً به صح اقتداءهم لان الامام ان كان هو المصدق كان هذا اقتداء المتسفل بالمتسفل ان
 لم يكن صادقاً كان هذا اقتداء المقتدرين وهو استيقن ولطم من القوم انه صلى ثلاثاً واستيقن
 واحداً صلى أربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان قول المستيقن
 بالنقصان عارضة قول المستيقن التمام والظاهر بعد النزاع هو التمام فلا يعاد على المستيقن
 بالنقصان الا إعادة لان عينه لا تبطل بيقين غير وان كان الامام استيقن انه صلى ثلاثاً
 كان عليه ان يعيد القوم لانه يتيقن بالنقصان ولا إعادة على الذي يتيقن التمام لما قلنا
 ولا استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت
 اعادوها احتياطاً وان لم يعيدوا لشيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبرنا
 بذلك رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك الركعة في ركعة واحدة ولا يدري من
 اية صلوات تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهما نفسان بترك الركعة في ركعة واحدة
 وتذكر انه ترك الركعة في ركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر وتذكر انه ترك
 الركعة في أربع ركعات يعيد صلوة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الفجر والوتر والمغرب ولو
 اجتمع اهل قرية على ترك الركعة لزم الامام في جميعهم فان ايقنوا قائلهم وان ايقنوا عن اداء
 السبوق قال الشيخ في كتابه ما يقابلهم كما يقابلهم على ترك الركعة ايضا وعن عبد الله بن مبارك انه قال
 لو اتكلم اهل البلد بالسبوق قائلهم الامام كما يقابلهم المحدثين امام صلى المغرب فقال بعض القوم
 صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلما الفرقين عند ثبوت الخطأ في الركعة الاولى
 الامام معهم فان عادوا مرة اخرى مع الامام قالوا صلوة من يقول صلى الامام ركعتين في صلاة
 لا احتمال ان الامام كان مشغولاً في الثانية وصلاة الفرق الاخر والامام جازية ولو كان خطئه
 سبوقاً فالتدبير به في الثانية لا يجوز صلوة رجل صلى الوتر فشكل وهو قائم ثم صلى فانه يلحق
 بالاقول احتياطاً ان يقع تركه على شيء ويتعدى كل ركعة ويعاد في كل ركعة اما القنوت قال
 ابنه لم يفتن في الركعة الاولى لا غير وعن أبي خنيس الكبير رحمه الله انه يفتن في الركعة الثانية
 ايضا ولا يخطئ القاضي الامام ابو علي السبوق رحمه الله واجمعوا على ان السبوق بركعتين اذا
 فتش مع الامام في الركعة الثالثة لا يفتن من اخرى وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل انه في مسألة الشك لا يفتن من اخرى وروي القاضي الامام ابو علي السبوق رحمه
 بين الشك والسبوق لان قنوت السبوق مع الامام وقع في موضعه لانه كان قائماً
 فلا يفتن من اخرى لان تكرار القنوت ليس بمشروع اما في مسألة الشك لم يفتن
 بفتح الاول في موضعه ففتن من اخرى وتكرار في الثالثة القنوت ولم

مطلب
 لو اشتهع اهل قرية من الركعة الاولى

يقول القرآن أو من الفاحشة دون السورة فيكون ركعة واحدة فانه يعود الى القيام ويعود
وتعقب ويركع لانه عاد الى القيام كما هو في حكم الفريضة فان نقص ركعة ولو نسي القنوت
فذكر في الركعة فيه روعا من ان يصحح انه لا تعقب في الركعة ولا يعود الى القيام وان
عاد الى القيام وقت ولم يعد الركعة لم يفسد صلوة لان ركعة قائم لم ينقص ومن
يقضي الصلوات يقضي الاوقات بقوتها لان فضلها الذي وجب ولا يعيدون القنوت
ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الخ وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله
يقول الامام ابي حنيفة ويكره ثلثا وخلفوا انه هل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت
قال بعضهم لا يصلي واخلفوا انه هل يصلي القنوت ويخاف ويحمله الامام عن المحدث
او لا يحمله لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله ان الامام يحرك القنوت
ويخبر المومنين ان شاء فاعلم ان شاء واذا قرأ ان شأخبر وان شأخاف وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عنده عن الامام وكنا المحدثي لانه ذكر كسائر الادراك
وشاء الا فتاح وتكبير في الركعة والسجود وبعضهم جعلوا القنوت عند قراءة الفاتحة تحمله
الامام عن المحدثي ويكره مصلي الظاهر اصل ركعة بنية الظاهر ثم شك في الثانية انه
في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظاهر قال ابو بكر محمد بن الفضل
والشك ليس بشئ رجل صلى ركعتين ثم شك انه فيم أو مسافر فسلم في صلاة الشك ثم علم
انه فيم فانه يعد صلوات القنوت لان هذا سلام على من صلى العشاء اذا انكر انه ترك سجدة
واجبة فلا بد من ركعة في صلاة الظهر او من العصر الذي هو منها فانه يحرك فان لم يتحرك
على شئ يتم العصر وسجدتين واجبة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعد الظاهر احتياطا ثم يعد
العصر فان لم يعد لا شئ عليه ولا يفتن ثم انه لم يكن تكبيرا لافتح لم يقرب ان كان كبر جازله
المضي وان كان ادى وكذا جعل الفجر اذا شك في سجوده انه صلى ركعتين ام ثلثا فلو ان كان
في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلاة لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة
لا انها ثانية فيكون ولو كانت ثالثة من وجه لا يفسد صلاة ثم عند محمد رحمه الله لانه لما ذكر في
السجدة الاولى ان نقصت تلك السجدة اصلاحا وصارت كأنها لم يكن كما ذكر في الحديث في
السجدة الاولى من الركعة الخامسة وسئل عن رجل كان هذا الشك في السجدة الثانية
فسدت صلاة له لاحتمال انه قد انقضت بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالثالثة قبل اكمال
المكتوبة فيصلي المكتوبة ولو شك في صلوة الفجر في قيامه انها الاولى من صلواته ام ثالثة قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يمكنه اصلاح صلواته بان يرفع ما هو من القيام
ويعود الى السجدة فان كانت هذه الركعة ثالثة بعد رخصتها بالعود الى السجدة وقت صلواته
ثم يقوم فصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة بآية الكرسي والكاتب وسورة معهما ثم يشهد ويسجد في

من لم يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الخ

وهو كل استعجاب عند أهل العراق
فإنما قالها أبو يوسف تهما قال
الشيخان بالخير والبر
لذا في سورة
الأنعام

السهو لان تلك الركعة ان كانت في الاولى لم يأت بشئ من صلواته سوى المكتوبة في جميع اركانها
ولا تعبد فيها لانه في حال ركعتان وفي حال لا يركع شئ فلا تتعدان شك ولا يد
انه صلى ركعتين واجبة فان شك في حالة القيام يمكنه اصلاح الصلاة بعود وتعبد قدر
الشك ثم يقوم ويصلي ركعة وتعبد ثم هذه الركعة وسجد السجدة في آخر خلاف ما اذا شك
انها ثالثة ام الاولى هناك لا يتم ركعة ثم يعبد قدر الشك لا يركع كمالها ثالثة ولو
امر بالمضي فيها بنفسه صلاة فلا بد ان كان العود الى السجدة اما في الفصل الثاني شك انه ادى
الركعة الثانية او لم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الاولى ام الركعة الثانية فكيف
ما كان لا يفسد صلاة باتمام هذه الركعة واذا اتها بعد هذا الشك لاحتمال انها ثانية
ثم يقوم فصلي ركعة اخرى وان شك وهو ساجد ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية
يمضي بها سواء كان شك في السجدة الاولى ام السجدة الثانية لانه ان كانت الاولى لم يركع
المضي بها وان كانت ثالثة لم يركعها واذا ارفع راسه من السجدة الثانية يعبد قدر
الشك ثم يقوم ويصلي ركعة ويكبر على قلته في الصلاة انه لم يحدث او انه لم يركع يتقن ذلك
لا شك له فيه ثم يتقن انه لم يحدث ويتقن انه قد مسح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ينظر ان كان ادى ركعا حال ما كان متيقنا بالحديث وعدم المسح فانه يستقبل الصلاة
وان لم يؤد ركعا يمضي في صلاة ولا شك في صلاة انه هل كبر للافتتاح ام لا هل صابت النجاسة
ثوبه ام لا هل مسح راسه ام لا ان كان ذلك او من يستقبل الصلوة وان كان يقع له هذا ذلك
كثير لجازله المضي ولا يركع الوضوء ولا غسل الثوب لا امام اذا قام الى الخامسة ناسيا قبل
ان تعبد على راس الركعة في وقت لا يرجع ثم عاد الامام الى السجدة ولم يعد للمحدثي وقيل
الخامسة بالسجدة جازت صلوة الامام واخلفوا في صلاة المحدثي والاعاد فلاحظ الامام
اذا علم ان شئ من الظن ان كان لا يعرفه فطوى الركعة ليذكر الجدل تلك الركعة لا بأس
به لا ترا عانة على الطاعة لكن يطوى قدر ما لا يتقن على القوم بان يركع تسبيحة او تسبيحتين
على المعتاد لان زيادة على ذلك يصير سببا لتفرق الجماعة وكنا نطوى القراءة في الركعة
الاولى ليلدك القوم تلك الركعة لا بأس بان يطوى مقدار ما لا يكون سببا لتفريق الجماعة
وكنا لا بأس المؤذن ان يكرر الاقامة لادراك القوم مع الجماعة من ان هذا اذا كان
الامام لا يعرف الشخص الذي يحكي الى الصلاة فان كان يعرفه لا يطوى الركعة لانه شبه الميل
والاشراك لغيره تعالى في الصلاة وتقرن سابل الربا ياتي في فصل القراءة ان شاء الله تعالى
رجل دخل في صلوة الظهر ثم شك انه هل صلى الجهر ام لا فخرج من الصلاة يتقن ان لم يصلي
الجهر ثم يعد الظاهر لا بد ان يستيقن بعد الفراغ من الصلاة انه لم يصلي الجهر صارا كما مر متيقنا
في ذلك الوقت كالمصلي بالسمع اذا ادى شيئا فظن انه سربا فخرج من الصلاة ظاهرا كان

بان يتم ركعتين

ام لا هل حدث

من طوى الركعة كغيره من الركعات
ان يركعها امامه لا يركعها

الجهر فانه يصلي

صلى السابعة وهو اكثر ما فعل جازت السابعة في قولهم وعليه قضاء الخلل لمركبة واختلفوا
في السادسة قالوا بحقيقة رحمه الله لا يعيد السادسة ابرحنته فرق وقال قبل خروج وقت
السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل خروج وقت السادسة الفوات خمس فلم
تسقط الترتيب واما بعد خروج وقت السادسة فلو وجبت عليه اعادة السادسة كانت
الفوات ستا وتسقط الترتيب فيسقط اعادة رجل ترك صلاة يوم وليمة ففعل في الغد
مع كل صلاة من الغد صلاة فالفوات كلها جائزة ولها اخرها اما الفوات ان بدأ بها
لا يجوز وان بدأ بالفوات فالوقتيات كلها فاسد الا العشاء والاخر وان كان عالما بان
فاسد ايضا وهذه المسئلة توافق قوله من يقول ان الترتيب فاسد لكثرة الفوات في غير
بعض الفوات وبقيت الفوات قل من يستعجل الترتيب ولا يعيدهم لا يعيد هو المختار
رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يذكر ايتهما كانت تجزئها ولم يقع حركته
على شيء فانه يبدأ بايهما شاء فان بدأ بالظهر فعلى الظهر ثم العصر قالوا بحقيقة رحمه الله يعيد
الظهر وقال صاحباه لا يعيد بهذا المسئلة استدل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في
الرجل اذا ترك صلاة في يومين مختلفين قال يلزمه الترتيب لا يجوز له الوقت قبل قضاء الترتيب
الا اذا كانت المتركة اكثر من خمس ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر من
يومين مختلفين على كون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين اكثر من ستين في
اليومين المتجاورين لو كانت الاولى في الظهر يكون الظهر مع ما بعد ها الى العصر من اليوم الثاني
ست صلوات كان ما كانت الوقت كان قل من يستعجل الترتيب فكلما اذا تذكر صلاة نسيتها قبل
شهر تكبر مراعاة الترتيب على في اكثر المشايخ لا يجب ويجوز اداء الوقتية قبل قضاء تلك المتركة
وهكذا روى عن ابي يوسف الطحاوي رحمه الله وقال الشيوخ الامام ابو حنيفة ومالك بن نافع
وتكرار ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة ايام على قول ابي يوسف ومالك جميعا
يفضي ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما قال في الظهر والعصر انه يفرضها ولا يعيد الا في
منها واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم يفرض مع صلوات الفوات على قولها رجل
افتتح العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه تم العصر
نفى الظهر لانه لا افتتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر كجوز قضاء اولي وقت افتتح العصر في اول
الوقت فاطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه لا افتتح العصر
في اول الوقت وهو اكره ان لم يصل الظهر فاما التي غربت الشمس كجوز عصر لان شروعه في العصر
في اول الوقت وهو اكره ان لم يصل الظهر لم يصح وهو افتتح العصر في اول وقتها وهو اكره ان لم يصل
الظهر لم احرق الشمس فانه ينقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى لان شروعه لم يصح وهو اكره ان
في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو ممكن من اداء الظهر قبل تغير الشمس الا ان عصر ان يفرض

وقال يعيد السادسة

عصر

عصر يقع بعد التغير لزمه الترتيب عندنا لا يجوز اداء العصر قبل قضاء الظهر وعلى قول الحسن لا يلزم
الترتيب الا اذا تمكن من اداء الصلوتين قبل التغير وقوله في صلاة من يوم وليمة ولا يذكر ايتهما
صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يعيد صلوات يوم
وليمة ولو نسي صلاتين من يومين لا يديه بخاروي ابي سليمان عن محمد بن حماد انه يعيد صلوات
يومين رجل افتتح العصر وهو اكره ان لم يصل الظهر او صلاها على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر
واعادة العصر فان قضى الظهر ولم يعيد العصر وصل المغرب جاز المغرب عليه اعادة العصر اما
اعادة العصر لانه صلاها عليه فليحتمل عليه يعيد واما جواز المغرب فلا نه صلاها وليس عليه ان يعيد
يعيد قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا او كان مجتهدا وذكي ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى
الترتيب يلزمه اعادة العصر وعن الحسن من ترك الترتيب شرطا فهو بمنزلة الناسي رجل ترك
الظهر وصلّى بعدها ست صلوات وهذا اكره المتركة كان عليه قضاء المتركة لا غير قال ابو يوسف
ومحمد جميعا الله يفرض المتركة حشا بعدها ولو صلى بها متركة خمس صلوات ثم قضى المتركة
كان عليه اعادة الخمس التي صلاها في قولهم رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد
صلاة الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الاول جائز وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسد وكذا
ما سوى الفجر من سائر الايام لانه صلاها قبل الوقت وصلّى الفجر من اليوم الثاني ان كان النسي
من ترك الترتيب لا يجوز لان عليها قبلها من اليوم الاول اذا رجع صلوات وصلّى الفجر بعد اليوم
الثاني من كل يوم جائز سواء كان الرجل الترتيب ولا يرى لكثرة الفوات رجل ترك الصلوات شهر
او سنة ثم اشتغل باداء الصلوات في وقتها ثم ترك صلوات في وقتها وهو اكره المتركة الصلاة
ولما قبلها من الفوات اختلفوا في جواز الوقتية قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات عليه صلوات
واوصى بان يطعوا عنه صلواته اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله وعليه
اكل مكوكب نصف صاع من الخطة والوصية كذلك واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلاة
قال محمد بن منان ومحمد بن سلمة يقوم وقال البلخي رحمه الله لا يقوم وكذا قال عطاء بن ابي السرحان
يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر عظيم اجمل بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر
اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه اعادة العشاء قال بعضهم عليه اعادة العشاء هو المختار وان
استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعا وهذا واقع محمد بن حماد سألها ابا حنيفة في
اجابة ما ذكرنا فاعاد العشاء رجل يفرض صلاة عمر مع انه لم يقم شيء منها قال بعضهم بانه يمكن
لانه اخذ بالاحتياط لكن لا يفرض بعد صلاة العصر ولا بعد صلوات الفجر لانها تنزل بها صلواتها علم
في الاستحباب من لا يصلي اماما له في الاصل لا يصلي خلفه امام سبقه
الحديث تقدم الامام رجل ولا يقوم رجل ولا يؤكل ولا يطعمهما ان يكون اماما لا اماما هو الذي
قدم الامام لانه ما دام في المسجد كان حتى الاستحباب له وان تقدم رجل من غير تقدم لحدوثها

صلاة

المكتوبة ثم

وقال بعضهم بانه لا يمكن

تفسير الاسماء ان با
شود وبقوله الى الخراب

مقام الامام قبل ان يخرج من المسجد جاز ولو خرج الامام عن المسجد قبل ان يصل هذا الثاني
 الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلوات الرجل والقوم ولا يفسد صلوات الامام الاول رجل
 صلى بوجه واحد واخرج من المسجد فسدت صلوات المقتدى دون صلوات الامام اما من
 تقدم من آخر الصف فخرج من المسجد فان نوى الثاني ان يكون اماما من بعده ونوى
 ان يؤتم من خلفه كان جازت صلاة الخليفة وصلاة الامام الاول ومن كان على بين الخليفة
 وعلى يساره في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لانهم صاروا اماما
 الامام وان نوى الثاني ان يكون اماما اذا اقام مقام الاول فخرج الامام الاول قبل ان
 يصل الثاني الى مقام الاول فسدت صلواتهم لانه كما خرج الامام الاول فدخل مكان الامام عن
 الامام فشرط جواز صلوات الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج عن المسجد
 الامام اذا البحت واستخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد
 لم يعم استخلافه ونفس صلوات القوم في قولنا الى خلفه والى يوسف رجما الله وفي ما
 صلوات الامام روايتان والاصح هو الفساد امام سبقه الحديث فاستخلف رجلا واستخلف
 الخليفة غيره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الامام يخرج عن المسجد
 ولم يلحق الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز ويصير الثاني يقدم نفسه او يندلج اماما
 الاول وان كان غيره ذلك لم يخرج اماما ثم انه رغب في استخلف غيره فقبل ان يخرج الامام عن
 المسجد ظهر انه كان ماؤه لم يكن دما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان
 ادى ركعا من الصلاة لا يجوز للامام ان يلحق الاما مرة فانه لانه يقتدى بالخليفة لان
 الخلافة تاكلت باذا ركني وان لم يؤد ركعا لانه قام في المحراب قال الى خلفه وابو يوسف رحمه الله
 له ان يلحق الامامة من اخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل كانه لم يحول وجهه عن القبلة
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه تحول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحديث فيفسد صلوات الكل
 عند محله رحمه الله ولو قلنا انه شرع على غيره وضوءه علم قبل الخروج انه على الضوء روى عن الحسن
 رحمه الله انه يستقبل الصلاة وان قلنا انه لحظت فاستخلف رجلا فخرج من المسجد علم انه لم يكن
 حدثا فسدت صلاة الكل هو الصحيح قلنا الامام انه احدثا وضوءه فانصرف وعظم القوم
 رجلا فما استيقن الطهارة فسدت صلوات الكل فخرج الامام عن المسجد ولو لم يخرج الامام اذا صار
 مطالبا بالركعة فذهب استخلف غيره لا يعم استخلافه انما يجوز الاستخلاف بعذر يخرج اليه ولو كان
 اذا اصابه وجع البطن او المثانة او غيره ذلك وكذا العجز عن القيام بذلك السبب فيفسد صلواته بعد
 لا يجوز امام سبقه الحديث فاستخلف رجلا وقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل ان يخرج عن المسجد
 او احدث متبعا قالوا يضر ولا يضر غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة
 ولو بدا الاول ان يقتدى في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني وهو مضى الاول في المسجد

مطلب

امام قوم اذ وف ما خالفه غيره

وخليفة

وخليفة قائم في المحراب لم يؤد ركعا تأخر الخليفة وتعلم الامام الاول فخرج الاول
 من المسجد فوضا ثم رجع الى المسجد وخليفة لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني وان نوى الثاني
 بعد ما تقدم الى المحراب ان لا يخلف الاول وصلى صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاة من اقتدى
 به رجل صلى في المسجد فخرج من المسجد فخرج من المسجد فخرج من المسجد فخرج من المسجد
 الى اخره في صلاة ثم خرج الاول كان الثاني يكون خليفة الاول عند اصحابنا وكذا لو
 نوى الاول في ناحية من المسجد فخرج يقتدى ان يقتدى بالثاني لان الثاني صار اماما
 له عينه ولم يفتنه اذا احدث الامام واستخلف رجلا فخرج من المسجد لم يفسد الثاني ثم
 جا الاول بعد ما تقدم قبل ان يقتدى الثاني مقام الاول فقدم الثاني لا يجوز تقديمه
 جا الاول فوضا بعد ما قام الثاني مقام الاول جاز للثاني ان يقتدى بصلوات الامام انما احدث
 فخرج من المسجد علم انه لم يثبت يستقبل الصلاة وان علم قبل الخروج اني على صلاة فاقول الحمد
 رحمه الله يستقبل قلنا الامام انه احدث فاستخلف رجلا ثم احدث الاول فبعد او يكمل قبل ان
 يخرج من المسجد فسدت صلوات الكل كما لو فعل ذلك قبل ان يستخلف لخطا وان احدث غيره بعد
 يؤد الخليفة ركعا ينبغي ان يبعد الاول استخلافه حتى يكون رجل صلى بغيره في الصلاة فاحديث
 وتقدم امامه خطوتين قبل ان تقدم لخطا ان تقدم مقدار ما لو اخرج عن الصفوف فسدت
 صلواته بغير التقدم بالتأخر في حق هذا الحكم والبيت بمنزلة المسجد المقتدى اذا شك في اقام وضوء
 اقامه يجوز صلاة ما لم يستيقن ان الامام تركه عضوا من اعضائه ولو كان الاحكام يبنى على الظاهر
 فالظاهر هو الاقام باب

الحديث في الصلوة

وما كان فيها وما لا يمكن في الباب فصل اربعة فصول فيما يلي في الصلوة وما لا يمكن فصل
 فيما بين جبه السجود وما لا يجوز فصل فيما ينقطع الصلوة وفصل فيما يجمع المضي ولا يجمع البناء اما الذي
 يكمل هذا الذي والسجود في صلاة المكتوبة والنظير في قولنا الى خلفه رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا بأس به في المكتوبات والنظير قالوا ان غرض من الاصابع لا يكون واختلف المشايخ
 في كراهة غدا السجود خارج الصلوة ويكره ان يعتكف بوجهه او يسجد او يجثو وان يكف في
 ولا بأس ان يفتن بوجهه بوجهه بوجهه في الركوع ولا بأس ان يمسح جبهته من القرب
 والخشيش بعد الفراغ من القبلة في كراهة اذا كان يضر ذلك ويستعمله عن الصلوة وان كان
 لا يضر ذلك يكون في وسط الصلوة ولا يكمل قبل الشروع في السلام ولا بأس ان يمسح العرق عن
 جبهته في الصلوة ويكره ان يشبك اصابعه ويخرج وان يمسح يده على جبهته وان يمسح يده
 ويسم بان تحول بعض وجهه عن القبلة فاما ان ينظر بوجهه عن يمينه ولا يحول وجهه فلا بأس
 به ويكره ان ينظر في الترتيبات بين السجدة وتفسيره ان يمسح اليدين على الارض ويثبت
 فخذه وقيل ان يمسح اليدين على الارض ويثبت يدا ما من فضيلا وان ان يرفع اليدين عن الارض

فاحدث وليس غيره

على صدره

ان تخرج في الطلوع لا على وجه التكبر جاز ولا غير شئ من ذلك
ولا يثبت ولا يعطى فانه لا اذ اقله الا اذا اقله التثاوي فحينئذ يقع يد على الفم ولا يعطى
ولا يعرض عليه ولا يعل الحصى الا اذا كان لا يملكه السجدة فسوف موضع سجوده مرة او
مرتين لا يات به ولا يات بقل العقب والحمة الجني وغير الجني في الصلاة بعد الاخذ وقبل
قيل هذا اذا لم يخرج الى المشي والمعالجة فان احتاج الى المشي والمعالجة الكثير فسدت صلواته
فقال الحسن لا يترك السجدة حتى يخرجها وان احتاج الى المعالجة لم يفسد صلاته ويكون ان اخذ العلة
ويستلمها لكن يترك السجدة حتى يخرجها ويتركها عن ان اخذ قلة او غير ثا
فتلكها او فيها قد شاء ولا يترك في الصلاة ويكون ترك الطائفة في الركوع والسجود وهو
لا يتم صلواته ولا يخرجها وهو ان يستدل به بالمدخل ويترك وسط راسه وكذلك عطف
شعره على وسط الرأس ويستحب وكلمة القراءة في سجدة القيام وكذلك سجد التوب في الصلاة
وهو ان يجعل التوب على رأسه أو عنقه ويترك جانيبه امامه على منبره ولكن الصلاة في ازار
واحد من غير عذر ولا يات ان يصلي في ثوب واحد متوشجا به ويكون لبسه القما وهو كل
الثوب تحت الابط الايمن ولا يطرح جانيبه على عاتقه الا يسير في الركوع صلى في ثوبين
يديه في كفيه ويستحب بالمنطقة تحافة السجد ويكون ان يصلي وبين يديه او فوق رأسه او على
عنقه او ساوره او في ثوبه ثوبا وفي السجدة رويان والعجيب انه لا يكون على السجدة اذا
لم يسجد على السجدة وهذا اذا كانت الصورة كبيرة فتدور للناظر من غير كلف فان كانت صغيرة
او نحو الايسر لا يات به ولا يات بالصلوة على الفرض والسط والبسطة والصلوة على الارض او
على ما يشتهه الارض افضل ويكره ان يطول الركعة الاولى في التطوع ويكره تطويل الثانية على
الاولى في جميع الصلوات ويكره تكرار الصورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا يات بذلك
في التطوع ويكون نزاع القيس والعلسوس ولبسهما وطع الخف في الصلاة بغير سبيل ان يتم
طيبا وان يرفع ثوبه او يرفع في الصلاة مرة او مرتين ولا يفسد صلواته ويكره الدخول
في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان استحاضه ذلك يشغله عن الصلوة فطمأناه ان يمس عليها
اجزاء وقد شاء وكذا في اصابة بعد الاضاج ويكره ان يخرج في اصابع يده او حمله عن العنقه في
السجود وغيره ينبغي ان يكون متجه بصره الى موضع سجوده ولا يرفع رأسه الى السماء ويكون ان يصلي
خلف الصلوة في اذان جلي الصلوة في سجدة ويكره التردد بين يدي الصلوة وبين يدي المار بين يديه
ولا يمايله ويكون ان يصلي وقبلة قيام او قدام سجدة في ركعة الحسن عن اخيه رجاءه
وفي الجامع الصغير قال لا يات ان يصلي الى ظهر رجل فاعيدت قالوا تاويل رواية الحسن
فعلوا صلواتهم بالحديث فربما يفسد ذلك سببا لتقطع الصلاة ويكره ان يصلي وبين يديه تنوير
او كان فيه نار موقدة لا نه نيشة عبادة النار وان كان بين يديه سلاح او قنديل لا يكون

يكره ترك الركعة في الركوع والسجدة
او عاتقه

لان لا يشبه عبادة النار ولا يات ان يصلي وبين يديه او فوق رأسه مصحفا وسيفه على
وما اشبه ذلك ويكون ان يصلي وهو يمشي على طريقه واسطوانة من غير عذر ولا يات بذلك
في التطوع ولا يصلي وفي فيه درهم او دينار لا يفسد عن القراءة وان منعته عن القراءة لا يجوز
صلواته وكذلك ان يصلي وفي يده ما يفسد ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع او على الارض
في السجدة من غير عذر ولا يسجد رافعا إحدى قدميه عن الارض وان رفعها لا يجوز صلواته
فصل ما بين جلي السجدة والاذن وجب اذا صلى فلم يدر ان لا تأصلي لم اربعا
قال ان كان ذلك اول ما سجد مستقبل واجتنب في تفسير ذلك قال بعضهم الى ما سجد في هذه
وقال بعضهم اول ما سجد في غير ركعة عليه التماسيح وان لم يركع في غير ركعة يجزى واحدا بركعتين
تليه فان وقع ركعة على ركعة يصيب اليها اخرى ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم سقطت
وسلم وسجد سجدته وان وقع ركعة على ركعتين يصلي ركعتين يصلي ويسلم ويصلي ويسلم وان لم يقع
ركعة على شئ يخذل بالاذن في صلاته ويجزى كانه صلى ركعة فيصلي ركعة احتمال انه صلى ركعتين ثم
يضيف اليها اخرى ثم يعيد ويسلم ويسجد ويسلم ويجزى السجدة وتعلق شيئا منها اذا قصد تمامها
وقام فمما جلي فيه وهو امام ان منفردة اذ اقام اذ استتم قائما او كان الى القيام او قايما
لا يعود الى العنق وان لم يكن كذلك فعدوا سجدة واحدة اذ اقام على ركعته ليسقطه عد
وعليه السجدة ويستوي فيه العنق الاول والثانية وعليه الاضحية وان رفع اليقه من الارض
وركعاه على الارض لم يربحها الا سجد عليه وهكذا روي عن ابى يوسف رحمه الله وفيها اذا جهر
وهو امام فما خافت منه قل ذلك او كثر في ظاهر الرواية وفي التواجد لا سجد عليه ما لم يخاف
معدا ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف في قصره عند اخيه رحمه الله وعندنا ثلاث
باب في صلاته واكثر طوله وذكر شمس المنة المجلد في حرم الله في ظاهر الجواب الجهر والمخافة سوا
في كل ذلك سهوا وان كانت ركعة فلا يسجد على المنفردة في شئ من ذلك لا نه مخافة الجهر والمخافة
وهذا بولجان روح المنفردة اذ اظن انه امام في كل سجدة الا اقام يلزمه سجود السهو منها اذ
ترك الفاتحة في الاولين واجدتها او ترك السجدة في الاولين واجدتها يلزمه السهو منها
اذ اقل في الاولين وفي اخلاها الفاتحة ثم الفاتحة ثم السجدة وفي الفاتحة ثم السجدة ثم
الفاتحة لا يسجد عليه وقيل انه يلزمه السهو عن ابى يوسف رحمه الله لا يلزمه السهو في ذلك
قراءة الشهد ناسيا في العنق الاول في الثانية وتلك هي بعد السلام يلزمه السهو عن ابى يوسف
رحمه الله لا يلزمه السهو وكذا في بعض الشهد ساها يلزمه السهو في ظاهر الرواية قالوا
ان كان المصلي اماما يات بغيره الى يوسف رحمه الله وان لم يكن يات بغيره محذرا له في
عليه السهو فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في العنق الاول في قوله الى خيفه والى يوسف
رحمه الله وفي قوله محذرا له في العنق الثانية والاحتياط ان يصلي في العنقين ولا يلزمه

لانه

لان لا يشبه عبادة النار ولا يات ان يصلي وبين يديه او فوق رأسه مصحفا وسيفه على
وما اشبه ذلك ويكون ان يصلي وهو يمشي على طريقه واسطوانة من غير عذر ولا يات بذلك
في التطوع ولا يصلي وفي فيه درهم او دينار لا يفسد عن القراءة وان منعته عن القراءة لا يجوز
صلواته وكذلك ان يصلي وفي يده ما يفسد ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع او على الارض
في السجدة من غير عذر ولا يسجد رافعا إحدى قدميه عن الارض وان رفعها لا يجوز صلواته
فصل ما بين جلي السجدة والاذن وجب اذا صلى فلم يدر ان لا تأصلي لم اربعا
قال ان كان ذلك اول ما سجد مستقبل واجتنب في تفسير ذلك قال بعضهم الى ما سجد في هذه
وقال بعضهم اول ما سجد في غير ركعة عليه التماسيح وان لم يركع في غير ركعة يجزى واحدا بركعتين
تليه فان وقع ركعة على ركعة يصيب اليها اخرى ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم سقطت
وسلم وسجد سجدته وان وقع ركعة على ركعتين يصلي ركعتين يصلي ويسلم ويصلي ويسلم وان لم يقع
ركعة على شئ يخذل بالاذن في صلاته ويجزى كانه صلى ركعة فيصلي ركعة احتمال انه صلى ركعتين ثم
يضيف اليها اخرى ثم يعيد ويسلم ويسجد ويسلم ويجزى السجدة وتعلق شيئا منها اذا قصد تمامها
وقام فمما جلي فيه وهو امام ان منفردة اذ اقام اذ استتم قائما او كان الى القيام او قايما
لا يعود الى العنق وان لم يكن كذلك فعدوا سجدة واحدة اذ اقام على ركعته ليسقطه عد
وعليه السجدة ويستوي فيه العنق الاول والثانية وعليه الاضحية وان رفع اليقه من الارض
وركعاه على الارض لم يربحها الا سجد عليه وهكذا روي عن ابى يوسف رحمه الله وفيها اذا جهر
وهو امام فما خافت منه قل ذلك او كثر في ظاهر الرواية وفي التواجد لا سجد عليه ما لم يخاف
معدا ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف في قصره عند اخيه رحمه الله وعندنا ثلاث
باب في صلاته واكثر طوله وذكر شمس المنة المجلد في حرم الله في ظاهر الجواب الجهر والمخافة سوا
في كل ذلك سهوا وان كانت ركعة فلا يسجد على المنفردة في شئ من ذلك لا نه مخافة الجهر والمخافة
وهذا بولجان روح المنفردة اذ اظن انه امام في كل سجدة الا اقام يلزمه سجود السهو منها اذ
ترك الفاتحة في الاولين واجدتها او ترك السجدة في الاولين واجدتها يلزمه السهو منها
اذ اقل في الاولين وفي اخلاها الفاتحة ثم الفاتحة ثم السجدة وفي الفاتحة ثم السجدة ثم
الفاتحة لا يسجد عليه وقيل انه يلزمه السهو عن ابى يوسف رحمه الله لا يلزمه السهو في ذلك
قراءة الشهد ناسيا في العنق الاول في الثانية وتلك هي بعد السلام يلزمه السهو عن ابى يوسف
رحمه الله لا يلزمه السهو وكذا في بعض الشهد ساها يلزمه السهو في ظاهر الرواية قالوا
ان كان المصلي اماما يات بغيره الى يوسف رحمه الله وان لم يكن يات بغيره محذرا له في
عليه السهو فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في العنق الاول في قوله الى خيفه والى يوسف
رحمه الله وفي قوله محذرا له في العنق الثانية والاحتياط ان يصلي في العنقين ولا يلزمه

او خافت فيما جهر فيه
قل ذلك ان كره

السهو

بتكرار الشهادتين في العقد الثانية وكذا بالسورة ساهيا فلما قرأ البعض تلك فانه يقول
 الفاتحة ثم السورة ويسجد السجدة وان قرأ الفاتحة ونسي الباقي لا سهو عليه وان
 الاكثر فعليه السهو اما ما كان او متوقفا وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لا سهو عليه
 في ظاهر الرواية ولو قرأ الفاتحة او آية من القرآن في العقد او في الركوع او في السجدة
 او قرأ الشهادتين في الركوع او في السجدة كان عليه السهو وان زاد في العقد الاول على
 الشهادتين قال اللهم صل على محمد بن محمد يلزمه السهو ولو وقع في الثانية قدرا للشهادتين ثم تلا الفاتحة
 فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله في رواية لا سهو عليه اذا ترك العقد الاول في وقت
 الأربع او الثلاث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا يفسد صلاته في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله ويلزمه السهو ولو ترك في الغنوت فذلك في الركوع او بعد ما قاء
 من الركوع لا يفسد وعليه السهو ولو نسي عن تكبيرات العبد يلزمه السهو ولو زاد في
 ركعا او سجدة لم يفسد صلاته ولو نسي عن تكبيرات العبد يلزمه السهو ولو زاد في
 الصلوة ثم شك أنه هل كبر لا افتتاح ثم تذكر أنه كان كبران شغله التفرغ عن دأريه
 من الصلوة كان عليه السهو ولا فلا ولا شك في تكبير الافتتاح فاعاد التكبير والتسليم
 تذكر كان عليه السهو ولا يكون النافذة استقبالا وقطعا لا وفي وقتها فظهر من سئل
 أنه في العصر فضلي كمة أو أكثر ثم تذكر أنه كان في الظلم لا سهو عليه لأن تمكن لم يشغله عن
 ركوع أو شك في ركوعه أو سجوده وطال تفكده كان عليه السهو ولو صلى وحده فسقط الحديث
 فذهب ليوسف ثم شك أنه صلى ثلثا أو ربعا وشغله ذلك عن وضوء ساعة ثم استيقن فأنم
 وضوء فعليه السهو لأنه في حرمة الصلوة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة
 الأداء ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمه وحط ثم استيقن فأنم الصلوة لا يلزمه السهو
 لأنه شك بعد الخرج من الصلوة وإن شك في ذلك بعد ما تعدد قدرا للشهادتين وشغله الشك
 عن السلام ثم تذكر فسلم كان عليه السهو وإن افتتح الصلوة فقرأ الشهادتين في قيامه قبل أن
 يشرع في قراءة الفاتحة عامدا أو ساهيا لا سهو عليه وإن جاز العود أو التسمية أو التاكيد
 لا سهو عليه وإن قرأ في الأربعين السورة ولم يقرأ بقية الكتاب أن يقرأ الفاتحة في الأخير
 إن شاء وإن قرأها لا يكون قضا وإن ترك السورة في الأولين قضاها وعليه السهو ولو
 في الأخير نسي ولم يقرأها قضا قال أبو حنيفة رحمه الله بغير قراءة السورة ولا يكره قراءة
 الفاتحة رجل صلى يوم فلما صلى كسفت وسجد السجدة الثانية شك أنه صلى كمة أو ركعتين
 أو شك في الرابعة والثالثة فخطأ إلى من خطفه ليعلم أنهم إن قاموا قضاها وإن تعدد بعد
 تعدد ذلك قال لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع اليدين في تكبير
 الافتتاح ولا يترك ثناء الافتتاح والتعوذ والتأمين ولا يترك التسمية في الركعة الأولى

كذا في الملاحظة وقع في بعض نسخ
 في العقد بسجدة لا في

ولا يترك

لا يترك مع الله لم يترك من ترك الصلاة ولا يترك من ترك التكبيرات في الركوع والسجدة ولا يترك
 في الركوع والسجدة ولا يترك رفع اليدين في التكبيرات في الركوع والسجدة ولا يترك
 الافتتاح أو قرأ الفاتحة أعادها ساهيا فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة
 مرتين الثالثة أو الرابعة ساهيا لا سهو عليه ولو لم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني
 ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله انقل إلى أن كان متعمدا فقد ساء وإن كان ساهيا كان عليه
 سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يخرج عليه في العود ولا سجود عليه في
 السهو وعليه الاعتماد من عليه سجود السهو في صلوات الجرا إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس
 بعد ما تعدد الشهادتين سقط عنه سجود السهو وكذا في سجدة أو قضا الفاتحة فلم يسجد حتى
 اجتمع ثلث الشمس وكذا في الجمعة إذا خرج منها كل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام سقط السهو
 افتدى ما سلم وعليه سجود السهو إن سجد الامام في السجدة الأولى فلا وسجد السجدة
 بغير الافتداء على كل حال إذا لم يسجد الامام السهو يسجد للمعتدي إذا سلم المصلي عن يساره
 قبل السلام عن يمينه لا سهو عليه وسلم عن يمينه إذا قعد على الرابعة قدرا للشهادتين تذكر بعد
 السلام أنه لم يشهد قال أبو يوسف ينعى ويشهد وقال في الحسن رحمه الله لا يشهد
 اذا ترك صلوات الليل ناسيا قضاها في النهار وأما قضاها ساهيا كان عليه السهو في
 أن يجزى ليكون القضاء على وقت الأداء وإن لم يلائم صلوات النهار بخلاف ولا يجزى ساهيا
 كان عليه السهو لو لم في التطوع في الليل جازت سجدة ساء وإن كان ساهيا فعليه السهو
 إذا لم يقرأ شيئا في الشفع الأول يقرأ في الشفع الثاني بقية الكتاب وسورة ويكرهها في قولهم
 للسهو أن يقرأ السجدة الصليبية أصح الملاق عن موضعها كان عليه السهو إذا سلم المسبوق
 ساهيا يلزمه السهو قبل هذا إذا سلم بعد الامام فإن كان سلم مع الامام لا سهو عليه للصلي إذا
 ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى قرأ ساجدا ساهيا يجوز صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد جرحا
 وعليه السهو إذا زاد على الشهادتين ولا يكره أو لم يتم الصلوة على النبي عليه السلام روى الحسن
 عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يلزمه السهو إذا صلى العصر حسا وتعد في الرابعة قدرا للشهادتين
 قال لا يضيف إليها أخرى لأن الشغل بعد العصر مكره ولا سهو عليه لغزائ محله لأن محله آخر
 الصلوة وقد انتقل من العصر إلى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد رحمه الله أنه يضيف إليها السجدة
 وعليه الاعتماد لأن التطوع أغايل بعد العصر إذا كان عن اختيار أما إذا لم يكن عن اختيار
 فلا يكره وكذا قالوا فيمن زاد أن يتطوع في آخر الليل فلا يصلي ركعة طلع الفجر الا فضل له أن يتمها
 لما قلنا اذا بدأ بقراءة السورة في الركعة الأولى والثانية فقد جاز ساهيا كان عليه السهو
 إذا سلم في الرابعة بعد ما تعدد الشهادتين لم يشهد فانه يشهد وسلم ثم يسجد سجدة السهو
 ثم يشهد ثم يسلم إذا نسي الشهادتين في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة الشهادتين فلما قرأ بعض

بعض

سلم قبل تمام التشهد فسدت صلوة في قول أبي بصير رحمه الله لأن قعوده الأول لا ينفذ
إلى قراءة التشهد فإذا سلم قبل تمام التشهد فسدت صلوة وقال محمد رحمه الله لا يفسد صلوة
لأن قعوده الأول لا ينفذ فسدت صلوة بالعود إلى قراءة التشهد وأما ارتقاء بقدر ما قرأ ثم يرفق
اصلا لأن محل قراءة التشهد المعتقد فلا ضرورة إلى رفعها وعليه الفتوى وعن هذا
اختلف المشايخ في مسألة لا رواية لها إذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركب فذكر في ركعة
فانصب على القراءة ثم ندم فسيجد ثم يعيد الركعة قال بعضهم يفسد صلاته لأنه لما انصب
قائما للقراءة ارتفع ركعته فان لم يعيد الركعة قال بعضهم يفسد صلوة وقال بعضهم لا يفسد
كل الركعة أو لم يرتفع اصلا لأن الرفع كان لأجل القراءة فإذا لم يعيد صلاته لم يكن
إذا أراد أن تعاد في صلاة سورة فخطأ فقرأ سورة أخرى لا يفسد عليه إذا شك في سجود
السجدة سجدة أو سجدةتين وظال ففكر ثم تذكر لا يفسد عليه المسجود إذا لم يبايع
الامام في سجود السجودين في صلاة فسدت سجدة أو سجدةتين في صلاة الأولى وإن لم يشبه
فيما قضى وخرج عن صلوة سجدة السجود الذي كان مع الامام استخبايا ولو تابع الامام في
سجود السجودين سجد فيهما يفتي بأنه سجد فيهما سجدة واحدة في صلاة لم يفسد
الثاني ايضا سجدة الثاني سجدةين كما هو ذلك الامام إذا سلم وعليه هو تمام المسجود
إلى قضاء ما سبق فقرأ ركعة ولم يسجد حتى سجدة الامام للسجودين بوجه السجود
ويقعد معه مقعدا والتشهد لأن يتخلله لم يتأكده لاجرم في سجدة يتابع الامام لأن التلاوة
قد تأكله ثم إذا عاد إلى قضاء ما سبق قبل التيقيد بالسجدة يعيد القيام والركعة لأن قيامه
وركعة قبل سجدة الامام للسجودين يفتي بالتأدية فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للسجود
أن يقوم إلى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل أن يفرغ الامام من التشهد فإ
مسألة على وجهي أما إن كان المسجود ركعة أو ركعتين وثلاث فان كان مسجودا
ركعة إن وقع من قرائته بغير فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة جازت
صلاته في معنى ذلك وإذا لم يقع من قرائته مقدار ذلك بغير فراغ الامام والتشهد في
على ذلك فسدت صلاته لأن قيامه وقرائته قبل فراغ الامام من التشهد يعتبر قاذرا حتى
على ذلك فقد ترك من الصلاة ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسجودا ركعتين لأنه ترك الركعة
في سجدة واحدة ولو كان مسجودا ثلاث كان فرضه ركعتين وفرض القيام في ركعة فيظهر أن
كان قام بعد فراغ الامام من التشهد في قومة وقراء في الآخرين بمقدار ما يجوز للصلاة
قد غفلت صلوة وأن ركعة في الأولى قبل فراغ الامام من التشهد ونقض على ذلك فسدت
صلاته رجل صلى المغرب ركعتين وقعد فقد التفت نظرته ثم أتت الصلاة فسلم ثم قام
وكبر ثم نوى السنة ثم تذكر أنه لم يتم المغرب بعد ما سجدة السنة أو قبل ذلك فسدت

انزادة

المغرب

لأنه

المغرب أنه استعمل السنة قبل اكتمال الفريضة وهو على المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر فظن أن صلوة
قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى الثانية ركعة وقعد فقد التفت نظرته إلى المغرب
والأول لأن فيه للمغرب ثانياً لم يقع في الأولى فإذا صلى ركعة وقعد ثم صلوة ولا
فلا والله للمغرب صلى ركعة فظن أنه لم يكبر إلا فتاح فافتحها وصلى ثلاث ركعات جازت
صلوة لأنه في المن الثانية بعد على الثانية وهي السنة خفيفة وهو على المغرب ركعتين فظن
أنه لم ينته فافتحها وصلى ثلاث ركعات لا يجوز صلوة لأنه في الأولى فإذا لم يقعد على راس
الاعتدال في المرة الثانية فقد ترك الاعتدال على راس الثانية فيفسد صلوة إذا صلى الظهر بغير
وتذكر بعد السلام أنه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلوة فصل على راسه ثم ذهب
فسدت صلوة لأن نيته استقبل الظهر لم يصب لأنه كان في الأولى فصارت الأولى المكتوبة
بالتأدية قبل اكتمال المكتوبة فيفسد صلوة رجل صلى العشاء فسلم على راسه ركعتين على ظن أنها
ركعة أو سلم في الظهر على أن ركعتين على ظن أنها جمعة أو المقيم سلم على راسه ركعتين على ظن
أنه مسافر فإنه يستقبل الصلوة ولو سلم على راسه ركعتين على ظن أنها أربعة فإنه يفتي على
صلاته ويسجد بسجدة لأن في المسألة الثالثة سلم مع عمله أنه صلى ركعتين فكان عامداً في
السلام على راسه ركعتين فيسقط صلوة أما في المسألة الرابعة سلم على راسه ركعتين على
ظن أنه صلى أربعاً وكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على راسه ركعتين فلا يبطل صلوة
عن محمد رحمه الله أنه لا ينبغي كالأول أنه لجحد فأنصرف ثم علم أنه لم يجحد عند ما كان له
أن يفتي على صلوة ما لم يخرج من المسجد وعند محمد رحمه الله لا ينبغي ذلك في هذه المسألة
الأربع إذا رفع رأسه عن الركعة من الركعة الثالثة فقد كان لم يسجد في الثانية إلا سجدة
واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثالثة ثم يسجد للثالثة سجدةين ثم يتم صلوة لأن
عوده إلى السجدة المتركة لا يرضى الركعة يلزمه السجدة أنه آخر السجدة في الركعة الثانية
عن محمد رحمه الله أن تذكر هوناً في الثالثة أنه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه يسجد السجدة
المتركة ويتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والأربعة بركعة واحدة كما لا تذكر في الركعة
والركعة قبل رفع الرأس قبل الاعتدال وكان عوده للسجدة المتركة قضاء للركعة فيقف
مخلفاً ما بعد تمام الصلوة إذا سلم ناسياً عليه سجدة الثلاث فيسجد هاتماً خرج عن الصلوة قبل
أن يعيد التشهد فسدت صلوة لأن السجدة يرفق في رواية كالعود إلى السجدة الأصلية
يرفع السجدة بالتأدية والركعة وهو خيار شمس الخ من السجدة حتى يما العود إلى سجدة السجود
لا يرفق السجدة بالتأدية والركعة إذا سلم للامام وعليه سجدة الثلاث في مكانه بعد ما
تفرق القوم فإنه يسجد الثلاث ويقعد فقد التفت نظرته فان سجدة الثلاث ولم يقعد فسدت صلوة
لا يرفق الاعتدال ولا يفسد صلوة القوم لا يقطع الامام المسافر إذا صلى ركعتين وسجد

المسافة

إلى سجدة الباقية

وقد نظر ائمة من تحت القميص وراى عور المصلي لا يفسد صلاته ولو قبلت المصلي امرأة او
 يشبهها لم يفسد صلاته اذا نام المصلي مضطجاً متعباً فسدت صلاته ولو غسى الصلوة
 ولم يتعد ثلث نفسه حتى اضبط اختلافوا فيه قال بعضهم يتحقق طهارته ولا يفسد صلاته
 وله ان يتوضأ ويغسل وقال بعضهم لا يفسد صلاته ولا يتحقق طهارته كما انام في السجود
 ومن نام في ركوعه او سجوده ان لم يتعد ذلك لا يفسد صلاته وان تعد فسدت في السجود
 ولا يفسد في الركوع وقد كتب على يد ابي الهيثم او في شيء لا يستبين لم يفسد صلاته وان كتب
 على الارض سبباً فسدت صلاته اذا اكثر وضوءه على ما فسدت صلاته اذا اكثر وضوءه على
 من الخارج سبعة وابتلعها فسدت صلاته في رواية وكان في فيه هليجته فلا كلها فسدت
 صلاته وان لم يلكها ودخل فحرفه منها شيء يسير لم يفسد صلاته وكذا لو ابتلع دماً خرج من
 اسنانه لم يفسد صلاته اذا لم يكن ملاء الفم وكذا لو اقل من ملاء الفم فادخله فحرفه وهو
 لا يملك اسنانه لا يفسد صلاته ولو اذ من راسه اذ حقه او اكل رجل ماء الذي قد على راسه
 فسدت صلاته قبل هذا اذا شاول الغارورة فصب الذهن على يد وكان في يد نسيج راسه
 او لحيته لم يفسد صلاته ولو سلم انسان على المصلي فاستأجره السلام بزيه او بيده او بغيره
 لا يفسد صلاته وان ثقت ثلاث مرات فسدت صلاته وكذا قتل القملة من العنق او من الكتف
 صلاته ولو شئ من صلاته مقدار ضئيف واحد لم يفسد صلاته وان كان مقدار اثنين ان شئ
 ضر واحد فسدت صلاته وان شئ الى ضئيف وقف ثم شئ الى ضئيف فسدت صلاته ولو رفع
 المصلي من مقامه ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة لا يفسد صلاته ولو طلب من المصلي ان
 يشا فادعى المصلي بزيه فسدت صلاته ولو رفع المصلي القبلة في المشرك لا يفسد صلاته
 فكذلك في صلاته فتدرك حديثاً او شعراً او اشياء كلاماً من ثبوتهم بذلك لا يفسد صلاته
 ولو انكشف بضع شعر المرأة او ساقها في الصلوة فسدت صلاتها والمصلي في الصلوة انكشف
 ما فوق الاذنين لا يفسد صلاته ولو انكشف ما فوق الكتفين لا يفسد صلاته ولو انكشف
 رجليه ساقاً ليس من رجليه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله وهو رواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله فبرأهما ليس بعورة حتى يطلع الحرق وقد انما كشف في جوف صلاتها
 وكذا في قدماها وسانان والصحيح ان يكشف رجع القدم في الصلوة في الكف والوجه ليس
 بعورة وكذا في الرجل والمرأة عورة حتى يطلع الحرق في كشف رجع القدم في الصلوة وفي رواية
 انه كذا مع الفخذين وضوءه وكذا الذكر من المصليين وضوءه في رجليه وضوءه في
 في رواية اذا انكشف رجع القدم في الصلوة والصحيح هو الاول للصلي اذا سبقه الحدث فذهب
 لتوضأ فاكشف عورته في وضوءه او كشفها في وضوءه قال القاضي الامام ابو علي النسفي ان لم يجد ثياباً
 من ذلك لم يفسد صلاته وان وجد ثياباً بان ثكن من الاستنجاء غسل من وضوءه النجاسة التي

في رواية اذا انكشف رجع القدم في الصلوة والصحيح هو الاول للصلي اذا سبقه الحدث فذهب
 لتوضأ فاكشف عورته في وضوءه او كشفها في وضوءه قال القاضي الامام ابو علي النسفي ان لم يجد ثياباً
 من ذلك لم يفسد صلاته وان وجد ثياباً بان ثكن من الاستنجاء غسل من وضوءه النجاسة التي

فأما

فأما عورته فسدت صلاته وكذا المرأة اذا سبقها الحدث في الصلوة واحتاجت الى البناء لها ان
 كشفت عورتها وعضائها في وضوءه ونسب المدام بعد ذلك وقال بعضهم المصلي اذا كشف
 العورة في وضوءه يستقبل الصلوة ولا يفسد صلاته وكذا المرأة اذا كشفت عورتها في الصلوة فسدت صلاتها
 والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها في وضوءها طاهر
 وليس هذا كما لو كشفت العورة في الصلوة الا ترى ان من سبقه الحدث في الصلوة فرفع خفيه
 وتوضأ وارتفع خفيه في الصلوة ففسدت صلاته وكذا ما سجد الخف اذا انقضت مكة مسجدة في الصلوة
 ففسدت صلاته ولو سبقه الحدث في الصلوة فذهب للوضوء ثم انقضت مكة مسجدة كان له ان يرتفع
 خفيه وتوضأ ويغسل ولو صلى رجل مكشوف الرأس وهو يجدها من ان كان على وجهه القليل والضئيف
 لا بأس به وان كان على وجهه التهاون يكن ولو صلى رجل مكشوف الرأس الى المرفعين كان من سبقه الحدث
 في الصلوة له ان يستقي الماء من البئر وتوضأ ويغسل اذا لم يكن عند ما الخروء كالكبري والقدور
 ان لا يستقيا ويغسل الماء الى شئ الى ثوبه ما وجد ما وجد الى آخره فانه يستقبل الصلوة ولو
 سبقه الحدث في الصلوة فذهب لتوضأ وضوءه ففسدت صلاته فانه يستقبل الصلوة ولو سبقه
 الحدث ويغسله فذهب الى الماء فافواه ان كان مؤنة التوضأ والاستقاء قل من مؤنة الذهاب
 الى الماء فانه يستقي ولا يذهب الى الماء المصلي اذا اقام ملاء الفم يتحقق طهارته ولا يفسد صلاته
 به ان يتوضأ ويغسل وان اقل من ملاء الفم لا يتحقق طهارته ولا يفسد صلاته فان اقل من ملاء الفم
 لم يسلعه ولم ينجبه وهو يقبل على ان نجبه ففسدت صلاته وان لم يكن ملاء الفم لا يفسد صلاته في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ونسب في قوله محمد رحمه الله والاحتياط قوله الامام اذا حضر من الغراء
 فاستخلف غيره قبل ان يقبل مقدار ما يحوز به الصلوة جاز في قلبه خيفة رحمه الله ولا يفسد
 صلاته واما النفس من حيث القطع اذا اكمل في صلاته عامداً او ناسياً او ناسياً او ناسياً او ناسياً
 قبل ان تتعدى النسيء فسدت صلاته وكذا اذا سلم على انسان او ردة السلام وكذا اذا
 ان سلم على احد ساجداً فقال السلام ثم علم فسكت ففسدت صلاته ولو كبر في صلاته فان سال
 دفعه من غير صوت لا يفسد صلاته وان ارتفع صوت فحصل بخرق ان كان من ذكر الجنة
 والذمار لا يفسد صلاته وان كان من نوح او صبيبة يفسد صلاته وكذا اذا قال لا اله الا الله
 في صلاته وقال آه او آه يفسد صلاته ان كان من نوح او صبيبة وان كان به شر من ذلك
 الامتناع عنه يكون عفواً كما في عطس وحصل بخرق كحشي او ثواباً فارتفع صوت فحصل
 بخرق فم يفسد صلاته ولو لدخول عرقاً او صاباً وجع فقال اسم الله قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ففسدت صلاته ويكون من الاثمين وهكنا روى عن ابي
 حنيفة رحمه الله وقيل لا يفسد صلاته ليس من كلام الناس فان تخلف ان كان بعد لا يفسد
 صلاته وان كان بغير عذر يفسد ولو عطس المصلي فقال له رجل برك الله فقال المصلي

مطالع

بيت

في رواية اذا انكشف رجع القدم في الصلوة والصحيح هو الاول للصلي اذا سبقه الحدث فذهب
 لتوضأ فاكشف عورته في وضوءه او كشفها في وضوءه قال القاضي الامام ابو علي النسفي ان لم يجد ثياباً
 من ذلك لم يفسد صلاته وان وجد ثياباً بان ثكن من الاستنجاء غسل من وضوءه النجاسة التي

ان ارتفع صوت في الصلوة فحصل بخرق او
 ان وقع من ذكر الله او ان روى من روى او
 سمعته بغير صوته وكذا الرقابة او ان
 صوته وقال آه او آه عند الحمد

المصلي فسدت صلاته لانه اجابه فلو كان يجب المصلي العاطس رجل آخر في الصلاة فلما
 المصلي فقال له رجل ليس في الصلاة بركاء الله فقال المصلي ان امين فسدت صلاة العاطس
 لانه اجابه ولا يفسد صلاته غير العاطس لان تا مينة ليس بجواب وهو عطس رجل فقال
 المصلي بركاء الله فسدت صلاته لانه خاطبه وهو عطس فقال رجل في الصلاة الحمد لله
 روى عن محمد بن حماد انه قال لا يفسد صلاته وان راد به الجواب وان قال بركاء الله
 فسدت لان لا ولا يجيد وليس بجواب وهو عطس المصلي ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله
 لا يفسد صلاته لان هذا ليس بكتاب من العاطس غير هو قال بركاء الله فسدت
 ويصح ان لا يفسد كما روى في دعاء آخر المصلي اذا فتح على من ليس المصلي ان اراد به قراءة القرآن
 لا يفسد صلاته عند كل واحد وان راد به تعليم ذلك الى رجل يفسد صلاته لانه ليس من اعمال
 الصلاة ثم يفسد صلاته بالفتح من او يشرط فيه التكرار فيه واما ان لا يفسد
 فان فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فخذ المصلي بركاء الله فسدت صلاته لانه يعلم وان فتح
 المصلي على امره ان كان ذلك قبل ان يفعل مقدمات الجوزية الصلوة ولم يتعلل الى آخره
 جاز ولا يفسد صلاته لانه لا يفسد صلاته او لم يأخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مقدار الجوزية
 به الصلوة فان يتعلل الامام الى آية اخرى لا ينبغي ان يفتح فان فتح واراد به التعليم فسدت صلاته
 وان خذا الامام بركاء الله فسدت صلاته الكل وان قال الامام مقدار الجوزية الصلوة الا انه لو
 لم يتعلل الى آية اخرى حتى فتح المصلي خلفه فيه والصحح انه لا يفسد صلاة الفاج وان اخذ
 الامام بركاء الله فسدت صلاته ولا يفسد صلاته ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ اليه
 الى التعلل لانه يفتح ان كان قرا مقدار الجوزية الصلاة او يتعلل الى آية اخرى المصلي اذا اخبر
 بركاء الله فقال الحمد لله واخبر بركاء الله فقال سبحان الله او بركاء الله فقال لا اله الا الله وقال الله
 البكران لم يرد به الجواب لم يفسد صلاته في قوله وان اراد به الجواب فسدت صلاته في قوله الى
 حنيفه ومحمد بن حماد الله وقيل لو قال لا اله الا الله او قال صلى الله على محمد وقال الله اكبر فسدت
 صلاته في قوله ولو اخبر بركاء الله فقال لا اله الا الله وانا اليه راجعون ان اراد قراءة القرآن
 فسدت صلاته لانه يفسد صلاته في قوله وان اراد به الجواب فسدت صلاته عند كل واحد وهو الظاهر
 ولو كان من بين كتاب وضع وعنده رجل اسمه يحيى فقال يحيى هذا الكتاب يقولون ان رجل احد
 من يحيى فقال هذا لك يمشك يا يحيى او كان في السفينة وانه خارج عنها فقال يا يحيى اركب معنا
 ان قصرت قرآن القرآن لا يفسد صلاته وان قصده الخطاب يفسد في قوله وهو قال انا زعيم
 الا على واراد به الاجابة عن نفسه كما قال زعمون عليه اللعن يصير كركا وبطل صلاته وهو قال
 المصلي من اين جئت فقال المصلي في غير مظلة وقصر وشيك ان اراد به الجواب يفسد صلاته ولا
 فلا يفسد الباب على المصلي ويروى من خارج فقال ومن حمله كان منا فاراد به الجواب

سنة

سنة

والاذن

والمؤمن فسدت صلاته لانه اجابه فلو كان يجب المصلي العاطس رجل آخر في الصلاة فلما
 المصلي فقال له رجل ليس في الصلاة بركاء الله فقال المصلي ان امين فسدت صلاة العاطس
 لانه اجابه ولا يفسد صلاته غير العاطس لان تا مينة ليس بجواب وهو عطس رجل فقال
 المصلي بركاء الله فسدت صلاته لانه خاطبه وهو عطس فقال رجل في الصلاة الحمد لله
 روى عن محمد بن حماد انه قال لا يفسد صلاته وان راد به الجواب وان قال بركاء الله
 فسدت لان لا ولا يجيد وليس بجواب وهو عطس المصلي ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله
 لا يفسد صلاته لان هذا ليس بكتاب من العاطس غير هو قال بركاء الله فسدت
 ويصح ان لا يفسد كما روى في دعاء آخر المصلي اذا فتح على من ليس المصلي ان اراد به قراءة القرآن
 لا يفسد صلاته عند كل واحد وان راد به تعليم ذلك الى رجل يفسد صلاته لانه ليس من اعمال
 الصلاة ثم يفسد صلاته بالفتح من او يشرط فيه التكرار فيه واما ان لا يفسد
 فان فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فخذ المصلي بركاء الله فسدت صلاته لانه يعلم وان فتح
 المصلي على امره ان كان ذلك قبل ان يفعل مقدمات الجوزية الصلوة ولم يتعلل الى آخره
 جاز ولا يفسد صلاته لانه لا يفسد صلاته او لم يأخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مقدار الجوزية
 به الصلوة فان يتعلل الامام الى آية اخرى لا ينبغي ان يفتح فان فتح واراد به التعليم فسدت صلاته
 وان خذا الامام بركاء الله فسدت صلاته الكل وان قال الامام مقدار الجوزية الصلوة الا انه لو
 لم يتعلل الى آية اخرى حتى فتح المصلي خلفه فيه والصحح انه لا يفسد صلاة الفاج وان اخذ
 الامام بركاء الله فسدت صلاته ولا يفسد صلاته ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ اليه
 الى التعلل لانه يفتح ان كان قرا مقدار الجوزية الصلاة او يتعلل الى آية اخرى المصلي اذا اخبر
 بركاء الله فقال الحمد لله واخبر بركاء الله فقال سبحان الله او بركاء الله فقال لا اله الا الله وقال الله
 البكران لم يرد به الجواب لم يفسد صلاته في قوله وان اراد به الجواب فسدت صلاته في قوله الى
 حنيفه ومحمد بن حماد الله وقيل لو قال لا اله الا الله او قال صلى الله على محمد وقال الله اكبر فسدت
 صلاته في قوله ولو اخبر بركاء الله فقال لا اله الا الله وانا اليه راجعون ان اراد قراءة القرآن
 فسدت صلاته لانه يفسد صلاته في قوله وان اراد به الجواب فسدت صلاته عند كل واحد وهو الظاهر
 ولو كان من بين كتاب وضع وعنده رجل اسمه يحيى فقال يحيى هذا الكتاب يقولون ان رجل احد
 من يحيى فقال هذا لك يمشك يا يحيى او كان في السفينة وانه خارج عنها فقال يا يحيى اركب معنا
 ان قصرت قرآن القرآن لا يفسد صلاته وان قصده الخطاب يفسد في قوله وهو قال انا زعيم
 الا على واراد به الاجابة عن نفسه كما قال زعمون عليه اللعن يصير كركا وبطل صلاته وهو قال
 المصلي من اين جئت فقال المصلي في غير مظلة وقصر وشيك ان اراد به الجواب يفسد صلاته ولا
 فلا يفسد الباب على المصلي ويروى من خارج فقال ومن حمله كان منا فاراد به الجواب

ارزقني او قال الله

المصلي او سوسه الشيطان فقال الاول
والاول ولا قوة الا بالله ان كان لا يفسد
لا يفسد وان كان لا يفسد

عنه فعدو له فقال الرجل زيت بكسر التاء او قال لامرأة زينت فتح التاء كحلته يتم
من الخطا ما يتم من الصواب وان غير المعنى تغيرا فاجتبا بان فراء وعصى آدم ربه فغضب ثم ادم
الربا وقرأ المائدة في المصنوع ونصب الجواهر او قرأ المائدة في المصنوع ونصب الجواهر
وقال في خلقنا منخ القاف وجعلنا منخ اللام واقرأنا منخ اللام ومن يغفر الذنوب منخ القاف
يعلم تأويله الا الله منخ القاف ولا يغفر لكم بالله العود من غير المعنى وكسر اللام وان الله يرى من
المشركين ورسوله بكسر اللام والرسول وان خير المذبحين منخ القاف والاشبه ذلك ما لم يغير يكرر
اذا قرأ خطا فسدت صلوة في قوله المنعدين واختلف المشايخ والمتأخرون في ذلك قال محمد
بن مقاتل وابو نصر محمد بن سلام وابو بكر بن سعيد الطنجي وابو جعفر العتبي في الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام اسمعيل بن ابراهيم بن شمس اللغة الطاطي لا يفسد صلوة وما
قاله المتقدمون الخطا لا يفسد صلوة يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن وما قاله المتقدمون
او مع لان الناس لا يميزون بين اعراب وعرب فلا يفسد الصلاة وهذا على قول ابي يوسف
ظاهر لا يفسد الصلاة اعراب عرق في سائل منها اذا قال الرجل لا يركب انت وركب وركب
عند سبع الطلاني نصب العجلة اعرابا لم يغيرها وما قاله غيره انا قاتل اباك في قوله محمد بن
لا يفسد شيء ويجعل على الوعد قال انا قاتل ابيك يكون اقرارا على نفسه بالقتل في قوله محمد
رحمه وفي قوله ابي يوسف لا يفسد شيء في قوله محمد بن ابي بكر انا قاتل ابيك رأسك رأس خرا
او اعرابا ولا يفسد شيء في قوله ابي يوسف رحمه سوى بين الكل ولا يفسد وفي قوله محمد بن ابي بكر
في الوجه الثالث ثم بعد هذا تذكر ما يل هذا الفصل على قول القاضي الامام شمس اللغة في
بكر الترخي لا يفسد شيء في قوله محمد بن ابي بكر رحمه اذا قرأ اياك تصد بكسر الكاف او قرأ انك تصد بكسر
التاء فسدت صلوة في قوله المتقدمين ولا يفسد عند المتأخرين وقول ان الله لا يخلق الميعاد
يرفع الدال او بكسر الدال لم يفسد صلوة عند الكل وقول ذلك كفرا اياكم بكسر الالف او قال
لم يفسد اياكم بنصب الالف لم يفسد صلوة واما الوجه الثاني اختلف المشايخ في قول القاضي
الامام لا يفسد صلوة تخفيف الشدة الا في قوله وبالعالمين او قرأ اياك تصد بغير تشديد
صلوة وعامة المشايخ رحمه على ان ترك التشديد عند قوله الخطا في الاعراب لا يفسد صلوة
في قول المتأخرين وقول القراء انما قرأوا في الصلوة بالتشديد لا يفسد صلوة وقول اياك
تستعين بغير الجر لا يفسد صلوة لا يفسد المعنى وكما قرأوا في الصلوة المستعمل في الصلوة
لا يفسد صلوة لا يفسد المعنى وكما قرأوا في الصلوة المستعمل في الصلوة المستعمل في الصلوة
تصدق واشتد من الدال حتى يصير واو لم يفسد صلوة وكذا قرأوا في الصلوة المستعمل في الصلوة
واما اذا الخطا في حرف مكان حرف في كلمة ولم يغير المعنى ان قرأ ان السليمان ان السليمان وما
اشبه ذلك لم يفسد صلوة لانه لا يغير المعنى ثم الخطا ما يتم بالصواب وكذلك لو قرأ اياك

مكان

وقرأ المائدة في المصنوع ونصب الجواهر

في ان المصنوع اذا غير بعض الحروف لا يفسد الصلاة وان
سبقت الاكساع على الآيات انظر الى ما في هذه الصفحة
وبعد ما من السجدة ونأمل في ان من
الامور البرية

مكان او اياك لم يفسد وعن ابي يوسف رحمه الله يفسد صلوة لانه ليس في القرآن وان ذكر حرفا
مكان حرف غير المعنى بان يمكن الفصل بين الحرفين من غير شدة كالطاء مع الصاد في قول الطالاني
فسدت صلوة عند الكل وان كان يمكن الفصل بين الحرفين لا يفسد صلوة كالطاء مع الصاد والصاد مع
السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ رحمه الله قال اكثرهم لم يفسد صلوة ومن المنصور العراقي في كل
كلمة فيها عين وواو قاف وطاء او تاء وفيها سين وصاد فقرأ السين مكان الصاد والصاد مكان
السين جاز لا اقر الطحايات لله بالطاء او قرأ الطحايات لله بالذال قال القاضي الامام لا يفسد صلوة
وقول انا تصد لله بالسين او قرأ لا يغوث ويغوث وقرأ بالصاد لا يفسد صلوة وهو في العمل
بالسين قال شمس الامام السرخسي رحمه الله ولا يفسد في لا يفسد صلوة وقول الامام اضطررت
بالطاء يفسد صلوة وكذا اذا قرأ الامام اذا طرقت بالذال مكان الصاد يفسد صلوة وقول انا
او مع الصاد الا ما اضطررت لم لا يفسد صلوة وقول اصا طرقت بالصاد لا يفسد صلوة وكذا هو قول
اساتير التاء لا يفسد صلوة وقول اخا سينا وهو حبيب بالصاد لا يفسد صلوة وكذا هو قول اخا سينا
بالعين مع السين يفسد صلوة وقول اخا سينا وهو حبيب بالصاد لا يفسد صلوة وقول اخا سينا
باللام يفسد صلوة وقول يترى بالآ لم يفسد صلوة وقول الفان طير الطاء يفسد صلوة
وقول لا انشام لها بالسين يفسد صلوة وقول لا انفصال لها باللام لم يفسد صلوة وقول
وعند الوجوه بالذال يفسد صلوة وقول انتم اشد خطا بالطاء لم يفسد صلوة وقول ان
خلف الخيفة بالذال يفسد صلوة وقول يوم يتقيش البقشة الكبرى بالذال يفسد صلوة
وقول في يوم ذي مشقة مشقة بالقاف يفسد صلوة وقول امش من الغين يفسد صلوة
وقول اذ اذعي الله وحده كفهم وعن الغين يفسد صلوة وقول انتم اظلم والحق بالذال
لا يفسد صلوة وقول والحق بالذال والقاف يفسد صلوة وقول العاديات ظمما بالطاء يفسد
صلوة وقول يوم تخرج الارض والجبال بالذال يفسد صلوة وكذا هو قول في انما لا يفسد
صلوة وقول اخا سينا بالذال يفسد صلوة وكذا هو قول في انما لا يفسد صلوة وقول
فراها خادجة بالذال لا يفسد صلوة وكذا هو قول في انما لا يفسد صلوة وقول
فليعبدوا رب هذا البيت الذي قالوا في قوله عز وجل ما قرأ اياك استعين واياك تصد وقول
فظمتم تنكروا في تنكروا الحار او تنكروا بالعين او تنكروا يفسد صلوة وقول ابل الساعة
مؤيدتم بالذال او قرأ بالصاد او قرأ بالطاء يفسد صلوة في الوجهين وكما هو قول في انما لا يفسد
بالصاد لا يفسد صلوة وكذا هو قول فان عصى بالسين وقول البعظ بهم الكفار بالصاد او
بالذال لا يفسد صلوة وقول انتم اشد خطا بالطاء لا يفسد صلوة وقول انتم اظلم والحق بالذال
ما يشاء وتختار فراءه بك بالصبغ يفسد صلوة وقول ليسون ثيابا يفسد بالذال والذال
يفسد صلوة وقول ان مؤلا يجنون العاجلة يفسد صلوة وقول يغوثون برجال

الصلوات

فراها خادجة

فراها خادجة

نبا

قرا

ظاهر الاثم بالظن او بالافتاد وضرب نفسه صلاته قرأ وجعلوا الله مما ذروا من الحزب بالظن او بالافتاد
مما ضار نفسه صلاته قرأ وان كان الاعين بالظن او بالافتاد كان الدال نفسه صلاته قرأ وظان عليها
طاعت بالافتاد ما نعت نفسه صلاته قرأ لغيره مع الله قول الذن قالوا ان الله فقير وقفت
عليه لا يفسد صلاته قرأ عز عليه ما عنته وقف عليه قرأت انت طلت للناس وقفت عليه
وقال الله لا يتخذوا خفي قف عليه او قلوا انهم من اهلهم ليقولون فوقف عليها وقرأ ثم نزل
عنه وقالوا ما علم فوقف عليه او قلوا انهم من اهلهم فوقف عليه ان وقف لا يقطع النفس
في هذه المواضع لا نفسه صلاته قرأ من عنتنا من قدينا وقف عليه قال هذا وقف من قرأ
انتم فمضى فوقف عليه وابتدأ بقوله اني كبرت قال فوقف على ذلك بكف ويطل صلاته قال في صلاته
مبين وقف عليه وابتدأ بقوله اقلوا يوسف لا ياتهم ولا يفسد صلاته قرأ العزب ان يكون
هذا الغراب العزب قال العفة ابو جعفر نفسه صلاته اذا قرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن
نفسه صلاته وكذا لو قرأ اذكر في الكتاب ادر يس اذكر ليس اذكر ليس نفسه صلاته وكذا لو قرأ الى ان
ان يسك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان نفسه صلاته قرأ من يؤمن بالله وعمل صالحا يات به
جنات تجري من تحتها الانهار نفسه صلاته قرأ يدخلون في دين الله اهلها يتخلون بالافتاد ونفسه
صلاته انعت عليهم قرأه باللام انعت نفسه صلاته واذا قرأ عيسى بن لقمان نفسه صلاته لانه نسبة
الى الاب وليس له اب وقد قرأ موسى بن مريم لا نفسه صلاته لان كلاما في القرآن وليس فيه
نسبة مريم ام له الى الامم فلا نفسه صلاته وقد قرأ موسى بن عيسى لا نفسه صلاته في قوله ولما جدي
الرواسين عن ابى يوسف رحمه الله وعليه العامة وقد قرأ عيسى بن عمران نفسه صلاته وقد قرأ
بن لقمان قال العفة ابو جعفر والمقاضي الامام ابو جري رحمه الله لا نفسه صلاته لا خلاف في
عيسى بن الاب لان عيسى لا اب له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى بن اب له لانه اخطا في
اسم الاب وموسى بن لقمان كلاما في القرآن فلا نفسه صلاته وقد قرأ عيسى بن سارة نفسه صلاته
وكذا لو قرأ من ابنه عيلان نفسه صلاته لانه قرأ ما ليس في القرآن وان اخطا في القراءة ولم
يكن المسئلة فيما ذكره من المشايخ ينظر ان كان الخطا في الاعراب فقد ذكرنا انه ان لم يفسد صلاته
صلاته عند الكل كما قرأ ان المسلمين والمسلمة بصلواتها وان فحش بان قرأ ما لم يذكره بكف فذلك
عند المشايخين والاعادة لخطا وان خطا بذكر حرف كان حرفا في نفسه المعنى والى قوله
يكون في القرآن جازت صلاته عند الكل كما قرأ ان المسلمين ان الظالمين وانهم يختلف المعنى
ما قرأ في القرآن كما قرأ انوا قايدين بالقسط ولا تذ على الارض من الكافرين عددا كما قرأ
الحى القيام فسدت صلاته في قوله ابى يوسف في قوله ابى حنيفة رحمه الله لا نفسه ولا يفسد
المعنى ولم يكن قرأها التي في القرآن كحان يقرأ فصح لا يصحاب لتغير نفسه صلاته عند الكل
يغير حرف في حرف خلاف ما قال ابو منصور العراقي ولا يعتبر بعد الفصل بين الحرفين لا يفسد

في اذا قرأه موسى
وقال كان يفسد صلاته
وان كان يفسد صلاته
صلاة من قرأه
بن الرواسين عن ابى يوسف
صلاة من قرأه

الحاج كما قاله محمد بن سلمة انما العبرة لا تفادى المعنى في قوله ابى حنيفة رحمه الله
المثل عند ابى يوسف رحمه الله وقول انه ظن ان لن يتحول بل كان يحوز قال ابى القاسم الصفا
البلخي لا نفسه صلاته لان التحول والحوادث معناه ما واحد وكذا لو قرأ من سورة القاب
اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلاته لان لم يرفع ثوبه حتى يركع وثياب اهل الجنة
لا يكون كذلك وقال بعضهم لا يفسد صلاته لان الرفع عبارة عن نفس الشيء يقال ثوبت ثياب
الرفعة اذا كان عليه جديدا وقد قرأ الخدي بن ابي حنيفة رحمه الله بالحاء والراء قال بعضهم يفسد
صلاته لان الحرف قطع والحرف يقطع وقال بعضهم لا يفسد لان الحرف هو التمييز التمييز
يكون قطعاً ولا يكون فاذ اقرأ الحرف الله كان معناه حقه هذا الاخذ حيث اخذ برأيه
ولم يخذ برأى السامري قرأ فعرزنا مكان فعرزنا قال بعضهم يفسد صلاته لا خلاف في
لان العزب زاهاته والمعرز كذا ثم وقال بعضهم لا يفسد لان في رواية الحنفية والاكفاء عمادى
الحنف كرامة قال الله تعالى في سورة مائدة يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله في كل صلاة
كلمة تقولون حين انتم تتغير المعنى ومثله توجد في القرآن لا نفسه صلاته في قوله كما قرأ
والمر بالمعروف والنهي عن المنكر زيادة الآية او قرأ انا رادى اليك زيادة دال او قرأ
فجوا يا حسن منها او ردة وهما يتقربا او ردة كذا او ردة من يعمله ورواه يذخره نارا
يذخرهم بزيادة ميم قال عامة المشايخ رحمه الله لا يفسد صلاته في قاي بن قريه ابى حنيفة رحمه الله
في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأ والليل اذا بعثى والليل اذا بعثى والليل اذا بعثى
ان تتغير المعنى بزيادة واو او قرأ ايس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسدت
صلاته لان جعل حجاب القسم مما يفسد صلاته وان نقص حرفا عن كلمة ان لم يتغير المعنى لا يفسد صلاته
في قوله كما قرأ ولقد جاءهم رسولنا بالبينات ولقد جاءهم رسولنا بحرف التاء او قرأ انا انما انت من
المسجون ما انت الا بشر مثلنا كحرف او قرأ فسبحان الذى بيك ملكوت كل شئ قرأ سبحان الذى
بيدك ملكوت كل شئ وكذا كل ما جاء في القرآن بالاولى والماء ويذخره ما اذا قرأ بغيره لم يفسد صلاته
ان حذف حرفا أصليا من كلمة وتغير المعنى نفسه صلاته عند ابى حنيفة رحمه الله كما لو قرأ وما من زنا
كحرف او قرأ او قرأ وليقولوا درست بغيره او قرأ ما خلقنا انعاما بغيره او قرأ وجعلنا ابن
مريم كحرف جيم او قرأ والليل اذا بعثى والليل اذا بعثى كحرف او قرأ ما خلق
لان اوله فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير حيا القسم ويصير نفي بعد ما كان اثباتا لو تعد به
يكفر فاذا جرى على سائرته سموا خطا نفسه صلاته قالوا على قاي بن قريه ابى يوسف رحمه الله لا يفسد
صلاته لان الحرف في القرآن وكذا كانت الكلمة لا يفسد حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأ
قرأنا عياها قرأنا عياها العيا او قرأ كحرف الباء نفسه صلاته اما لتغير المعنى او لانه يصير
في الكلام وكذا لو حذف الحرف الاخر نحو ان يقول ضربا الله مثلا كحرف الباء فان كان الحذف على

ان وكذا في قاي بن قريه

ابى حنيفة رحمه الله

ان قدم حرفا مكان حرف

وجه الترجيح لا يفسد صلاته بشرط ان يكون بعد لفظ في سماء والا علام وان لا يكون الاسم
بل يكون ذابعا او خاسيا فيجوز في الاخر كما في قوله يا مالا لك يا مال لان الترجيح نوع من الخصا
قال يا حارث مكان يا حارثه ويا عاتش مكان يا عاتشه كان وسيل الله صلى الله عليه وسلم
بعاشه صلى الله عليه وسلم عنها يا عاتش وان قدم حرفا على حرف في كلمة كما في قوله انكسفت مكان
او انكسرت من قوسه مكان قوسه او قرا والعصران الانسان لغيره من مكان خسرته صلاته
لان بالمعنى والتاخير غير المعنى وان خطا بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى
والثانية لا يوجب قبلها في القرآن نفس صلاته في قوله كما قرأ ان النجار لفي خيام او قرأ ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات مكان الصالحات وان كان بينهما موافقة في المعنى الا ان الثانية ليست
في القرآن بان قرأ طعام النجار مكان طعام الا يتم لا يفسد صلاته في قوله ابي حنيفة ومحمد
وكذا في قوله ان ابراهيم لا يراه خليم وعنه ان يوسف رحله فيه روايتان وان كانت الكلمة
الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى في المعنى او مخالفة فان كانت
موافقة لا يفسد صلاته في قوله كما قرأ الخليم مكان العليم او ما اشبه ذلك وان كانت مخالفة
كما في قوله عذرا علينا اننا كنا غافلين مكان الغافلين او قرا الشيطان على العرش استوى وما اشبه
ذلك او ختم آية الحجارة بآية العذاب او على العكس قال عامة المشايخ يفسد صلاته وهو قوله
ابي حنيفة ومحمد هما الله وعن ابي يوسف رحله فيه روايتان والصحيح هو الثاني ولا يخبر
بخلافه ما اخبر الله تعالى وهو قوله الله ربكم قالوا نعم قالوا يفسد صلاته فكذلك قوله في الايام
وبل ربي كيف يحيى الموتى قالوا نعم قالوا نعم او قالوا لم ياتكم رسل انكم تقولون عليكم آيات نبيكم
ويذهبونكم لقاء نبيكم هذا قالوا نعم او قالوا نرى اذ وقع على نبيهم قال ليس هذا بالحي قالوا نعم
او قالوا نعم ليرضوا الذين كفروا على النار ليس هذا بالحي قالوا نعم يفسد صلاته لان بل اذا ذكر
عقب النقي يرا دبه ردة النقي والتعديت في الاثبات ونعم يكون تصديقا في النقي بقوله الرجل
لغيره لم اعطك كذا ام ابعاك هذا العبد بالف ان قال بل يكون ردة النقي وتصديقا للآيات
معناه لا بل اعطيتني ولا بل بعثتني وان قال نعم يكون تصديقا في النقي معناه ما بعثتني ولا اعطيتني
فاذا اختلف المعنى اختلفا فافحشا يفسد صلاته وان اراد ان يقول كلمة خرج على لسانه شرط كلمة
اخرى فخرج وقرا الا ورا وكع ولم يتم الشطران فاشطر من كلمة لو انها لا يفسد صلاته بل يشطرها
وان ذكر شطرا من كلمة لو انها يفسد صلاته بشرطها والشرط حكم الكل هو الصحيح وان ذكر آية مكان
ان وقف على الاولى وقفا تاما وبدا بالثانية لا يفسد صلاته كما في قوله والذين والذين وقف
ثم ابتدأ بلفظنا الانسان لا يفسد صلاته وكذا في قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقف ثم
قرا اولئك ثم شرع البرية وانهم يقف وقفا موصولا انهم يتغير المعنى بالثانية كما في قوله ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات فلم يحزنوا الحزن او قرأ وجن بومئذ عليها غير اولئك ثم الكافرون

تأجيله ان ياد اذ كرت النسي
يراد به نفي النسي والصدوق والآيات
ونعم كمن تصدق في النسي

حقا

ان من كل من آتاه الله
من غير الله

حقا لا يفسد صلاته وان تغير المعنى بان قرأ ان الا براد ليحيم وان الخطا في نعيم او قرأ ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية او قرأ وجن بومئذ عليها غير اولئك هم المؤمنون
حقا يفسد صلاته لانه اخبر بخلاف الخبر الذي تعالى وقال بعضهم لا يفسد صلاته لعموم البلوى
والاولى اصح وان ترك كلمة من آية ان يتغير المعنى كما قرأ وما يدرى نفس انكسفت على وترك
الا يفسد صلاته لانه فهم ما فهم بدون الترك وكذا في قوله والذين تبعوا هذا هم بعد ما جازوا
من العلم وتركوا من آية وقرأ وجن آية قبلها ولم يذكر السبعة الثانية لا يفسد صلاته وان تغير المعنى
بترك الكلمة بان قرأ لهم لا يؤمنون وتركوا لا او قرأوا اقر عليهم القرآن لا يسجدون وترك
لا يفسد صلاته عند العامة لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى ولا عتق ذلك بقر فاذا اخطأ
نفس صلاته وقيل لا يفسد صلاته فيه بلوى وضروقة والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في آية
فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن او لم يكن ان كانت في القرآن ولا تغير المعنى
بان قرا لا يفسد صلاته الا الله وبالله الدن حسنا وبالله العزى او قال ان الله كان غفورا
رحيما عليما والله غفور رحيم او قرأ وان تعلم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا يفسد صلاته
في قوله وان كانت الزيادة تغير المعنى ويصحح في القرآن كحان بقدر من آمن بالله واليوم
الاخر وعمل الصالحات وكفر فلم يحزن عندهم يفسد صلاته او قرأ الذين آمنوا بالله ورسوله وكفر
اولئك سوف نوفيهم اجرهم او قرأوا آمنوا بالله واستغنى وامن وكذب الحسنى او قرأوا الذين
كفروا وكذبوا باياتنا وامسوا اولئك أصحاب النار لانه لا يفسد صلاته لا يفسد صلاته
وان لم يكن الزيادة موجودة في القرآن وتغير المعنى بان قرأ ولما نودى هذا نيام وعيسى ام
كاسم المعنى على المعنى يفسد صلاته لانه تغير في الحقيقة لا يفسد صلاته
هو الاصل في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى ان قرأ كذا من قوله اذا انحر
واستجدا وقرا لها فافحشا فافحشا وان لا يفسد صلاته لانه ليس فيه تغير المعنى بل
هذه زيادة تشبه القرآن وما تشبه القرآن لا يفسد الصلوة مروى ذلك عن ابي حنيفة
وان ترك آية من سورة وقدر مقدار الجوز به الصلوة جازت صلاته وان وصل في غير موضع
وفصل في غير موضع فيذكر الجوز ان لم يتغير المعنى بغير فاحشا بان وقف على الشرط وابتدا
بالجاء فقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقف على الشرط وقفا تاما ثم ابتدا باولئك ثم
خير البرية او قرأ من عمل الصالحات من ذكر او انى وهو من وقف عليه ثم ابتدا فلحجته حتى
ليسته او فصل من النقيض والموصوف بان قرأ انه كان عبدا وقف ثم ابتدا بقوله شكروا فافحشا
هذا لا يفسد صلاته وكذا في قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقف ثم ابتدا بقوله شكروا فافحشا
وكان كان لا يفسد صلاته لان معنى الفصل والوصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى
تغير فاحشا كحان بعباد الله لا الله وقف ثم ابتدا بقوله الا هو او قرأوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات

ان من كل من آتاه الله
من غير الله

من تأمّل اختلافوا فيه والصحيح هو الوجوب وهو لا بالفارسية عليه وعلى من سبها المسجد
فيم السامع أو لم يسمع إذا أخبر السامع أنه قرأ أنه السجدة وهو ينجي القرآن لا يجزئ السجدة و
فيم السجدة لا تقطع الصلوة لأنه قرأ الحروف بما لم يقرأ في القرآن لكن لا يوجب عن القراءة
لأنه لم يقرأ القرآن ولا يجزئ السجدة بكفاية القرآن لأنه لم يقرأ ولم يسمع ويشترط إذا
السجدة ما يشترط للصلوة وطهارة الثوب والبدن والمكان وسر العورة واستقبال القبلة
ولا يجوز ما يمتنع مع القدرة على الماء وبطلان ما يبطل الصلوة من الكلام والحديث ولا يبطلها اتخاذ
المرأة وإن تروى أن يوقها وإن يخطئ فيها لا يفسد طهارته ولا يجوز لأحد أن يقرأ في الأوقات المذكورة
إلا أن يتلف ذلك الوقت فإن قرأ في وقت مكره أو قرأ عند طلوع الشمس أو عند غروبها عند
الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر لا يجوز ولا يجوز إذا أوجها في موضع محبس وإن كان
محوه على من طهر ولا يتكسر الوجوب بتكسر اللسان في سجدة الأولى أو لم يسجد إلا إذا أتى
المجلس والمجلس لا يجزئ كل أئمة أو شريفاً وقام وشي خوطب أو خطوبين أو كان راكعاً
فترأى أو نازلاً فركباً أو يتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية إذا كانت الدار كبيرة كدار
السلطان وإن يتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكسر الوجوب وإن انتقل فيه
من دار إلى دار في كل موضع يقع الاضداد في كل مكان واحد ولا يتكسر الوجوب وهو لا يتكسر
ثم نام مضطجعا أو كل واشتغل بالتجارة ثم أعادها يتكسر الوجوب ويشترط السجدة لا تقطع
المجلس بخلاف سائر الدابة إذا لم يكن الصلوة وإن قرأ على عشرين ثم انتقل منه إلى عشرين أعادها
اختلفوا فيه والصحيح أنه يتكسر الوجوب وكذا لو قرأها مرة في الدوس أو تسديدة الثوب
أو بدو رجلها أو الذراع في موضع اختلفوا فيه قال محمد رحمه الله إن كان عرض الحوض في طهارة
مثل طول المسجد فإنه لا يتكسر الوجوب والصحيح أنه يتكسر إذا كان وإن كان كل واحد
منهما فعلى صلاة نفسه أو أحداهما أنه السجدة مرتين ومع صلاحه وصلاحه قال الله سجدة
أخرى من قسمها الأولى سجدة ثانى سجدة لقراءة تسجدة يوجب بها في الصلوة لأنه قرأ الله السجدة
في الصلوة مرتين فلا يلزمه إلا سجدة واحدة بعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة لقراءة صلاحية لأن
ما وجبت بقراءة صلاحية لا تكون صلاحية فلا يوجب بها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة يقرأ
يوجب بها في الصلوة وهل يتكسر الوجوب إذا سمع من صلاحية ذكر في النوادر أنه يتكسر ويسجد سجدة
إذا فرغ من الصلوة لأن ما وجبت بقراءة صلاحية لا تكون صلاحية وإنما يكون عليه الوجوب بقراءة
صلاحية لأن مكان صلاحية مختلف خمسة وأربعين سجدة ضرورة وجوب الصلاة فلا يلزمه إلا سجدة
في غير ذلك وفي ظاهر الرواية لا يلزمه قراءة السجدة وعليه الاعتماد لأننا إن نظرنا إلى مكان
السامع فكانه واجبا في نظرنا إلى مكان الثاني فكانه جعل مكانا في حقه فيجعل كذلك
في حق السامع أيضا لأن السماع بناء على اللسان اختلفوا على أنه إذا اختلف مجلس السامع في غير

يقوله عز وجل ان الله يخفى لكا قال عامه العلماء رحمه الله لا ينسد صلاته لما قلنا من المعنى
وقال بعضهم ينسد وأما حكم التخفيف والتشديد فله فقهنا ذلك كما فيه قول القاضي الامام رحمه الله
من العلماء من قال ترك التشديد اذا كان تغيير المعنى تغييرا فحشا كما لو قرأوا قلنا عليهم الغافر
بالتخفيف وقرأت التفتيح مرة بالسود بدون التشديد وكذا في اياك تغيبنا اياك
نستعين ينسد صلاته ويتبعى ان لا ينسد لانه لو زاد حرفا لا يغير المعنى لا ينسد الصلوة
كذا اذا شدد وأما ترك التبدل لم يغير المعنى كما في قوله انا انزلنا انا اعطينا اياك لا ينسد
وان غير المعنى كما في قوله دعاؤنا بخبرنا واشبه ذلك اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك
التشديد اذا غير المعنى وان كان الرجل عن الحسن بعض الحروف ينبغي ان يتجمل ولا يعود في ذلك
فان كان لا يبتلي لسانه في بعض الحروف ان لم يجد له ليس فيها تلك الحروف يجوز صلاته ولا
يأم غيره وكذا الرجل اذا كان لا يفهم في موضع الوقوف ويخجل عند القراءة لا يؤم غيره وان
وجد انه ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك
الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته لانه ترك القراءة مع القعدة عليها بخلاف الاخرين اذا أصلي
وجن حيث يجوز صلاته وان كان يتعد على ان يفتدي بغيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون
قرأ في صلوة ما ليس في مصحف الامام كوصف عبد الله بن مسعود واي بن كعب رضي الله عنهما ان
لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا أميلا ينسد صلاته لانه من كلام الناس وان
كان معناه ما كان في مصحف الامام يجوز صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قياس
أبي يوسف رحمه الله ما عند أبي حنيفة فلا يجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ولا يرد رحمه الله يجوز
بلفظ العربية فلا يجوز بغيرها ولا يقال كيف يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
وروي الله صلى الله عليه وسلم وعنه في قراءة القرآن بغيره لاننا نقول انما لا يجوز الصلوة بما كان في مصحف
الاول لان ذلك قد يشترط على عبد الله بن مسعود اخذ بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره اهل
الكوفة اخذوا بقراءة الثانية وفي قراءة عليهم فابا غسان رضي الله صلى الله عليه وسلم في تلك القراءة
كذا ذكر الطحاوي واذا قرأ القرآن في صلوة بالامكان ان يغير الكلمة ينسد صلوة كاعرف فان كان ذلك
في حروف المد واللين وفي اليا والالف والواو لا يغير المعنى الا اذا خشي عند المشايخ رحمه الله الخطأ
في غير الفتح لا ينسد الصلاة لان عنك الكلام لا تنقطع الصلاة اذا لم يكن عبد الله بن مسعود لانه
سند قراءة القرآن وانما ينسد الصلاة بالخطأ في الفتح لانه عند لا يجوز الصلاة بدون الفتح
قوله بالامكان في غير الصلوة اختلفوا في جوازها وما المشايخ رحمه الله في ذلك ولا يروى الاستماع
لا تشد الشدة ما شئت في وقتهم كذا الترجيع في الاذان قلتم قبل هذا في المسائل
يتعلق بقراءة القرآن في الصلاة ويجوز على من وجب عليه الصلاة اذا قرأ السجدة او غيرها من
يجب عليه الصلاة في الصلاة لا يجب حين لو فاسد وكذا في غير صلوة لا يجب اذا سمعها من غير ان يسمعها

مراد از جمله سالیانه مالیات بر مصرف (VAT)

مستقیم

والجواب على الثاني يتكرر على السامع بتكرار التلاوة أما إذا اختلف مجلس الثاني
دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الجواب على السامع **رجل** تلى آية السجدة من
في الصلوة في ركعة واحدة لا يتكرر الجواب وإن قرأ من بين في الركعتين في القيام فليكن
الجواب والقيام من خلف المأموم إذا قرأ آية السجدة فسمعها الإمام والمأموم لا يجزئ السجدة
لا في الصلاة ولا إذا قرأها منها وقال محمد رحمه الله سجدة إذا قرأها من الصلوة وإن سمعها
رجل ليس معهم في الصلوة ذكر في النوادر بل عليه أن يسجد قبل هو قول محمد رحمه الله وإن سمعوا
بمن ليس معهم في الصلوة سجدة إذا قرأها من الصلوة فإن سجدة في الصلوة لم تجزهم ولم يفسد
صلاتهم **رجل** قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وخرج في الصلاة فقرأها مرة أخرى فانه سجدة
سجدة أخرى في الصلاة **رجل** قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلوة
ثم قرأها مرة أخرى سجدة واحدة في الصلاة ويسقط عنه الأولى في ظاهر الرواية ولا
يسقط في رواية النوادر **رجل** قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكان من
لغيره فانه سجدة أخرى في ظاهر الرواية فكل هذا إذا سلم وكلم ثم كلم ثم قرأها مرة أخرى
في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى سجدة واحدة ويسقط عنه الأولى
رجل سمع آية السجدة من رجل وسجد معها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها مرة أخرى سجدة واحدة
وقبل على رواية النوادر لا تجزئ إلا عن قراءة وتلاوة آية السجدة في الصلوة وسمعها أيضا
من رجل ليس في الصلوة قرأها معه أجزاء سجدة واحدة وإن سمعها من ذلك الرجل قبل قراءته
أو بعد ها سجدة أخرى إذا خرج وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وإن سمع المصلي آية السجدة
من رجل وقرأها هو فسجد لم يحدث فذهب إلى البناء عاد فسمعها من ذلك الرجل مرة أخرى
قالها يسجد سجدة أخرى إذا خرج لا يخلو في المكان حقيقة وقيل هذا على رواية النوادر وعلى
هذا قالوا قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد لم يحدث فذهب إلى البناء عاد فقرأها فانه يسجد
سجدة أخرى ويسوي بينهما ولا يفرق بينهما في وجوب السجدة من إذا قرأ الإمام سجدة وسجد
ثم اقتدى به رجل آخر لم يسجد ها فيما يقضي وعن أبي يوسف رحمه الله إذا سجد الموقوف مع الإمام
ثم قرأها فيما يقضي لم يسجد ولم يسجد ها مع الإمام ثم قرأها فيما يقضي يسجد **المصلي** إذا قرأ
آية السجدة على المائدة مرارا وخلفه رجل يسوق المائدة يسجد **المصلي** سجدة واحدة والسائق يسجد
كل مرة إذا قرأ **المصلي** على المائدة عشرة مرات **رجل** آخر على المائدة قرأ ذلك وسمع كل واحد
منها تلاوة واحدة كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته وعشرة سجرات لتلاوة صاحبه وهذا
على رواية النوادر أما في ظاهر الرواية ركعة سجدة واحدة لتلاوة **رجل** قرأ آية السجدة على الأرض
ثم ركب ليس له أن يركبها إذا ركبا كان له أن يركبها قال شمس الأئمة للعلامة
رحمهما هنا في ركبة خارج للصرف إن كان في المصلي في تلاوته ولا يجزئ في قلوبا خيف

وقد ذكرنا كما تم ثلاث ركعات كان لصان يركبها إذا ركبا كما يجب **رجل** قرأ آية السجدة
في الصلوة فإن كانت السجدة في آخر السورة أو قربها من آخرها بعد آية أو آيتين في آخر
السورة فهو بالخيار إن شاء ركع بها يركب التلاوة وإن شاء سجدة يعود إلى القيام فتتم السجدة
وإن وصل بها سورة أخرى كان أفضل وإن لم يسجد التلاوة على التوجه حتى يتم السورة ثم ركع
وسجد للصلوة يسقط عنه سجدة التلاوة لأن هذا القدر لا ينقطع من القراءة الغورية وقد
ركع لصلاة على الفور وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة ويكرى في السجدة السجدة للتلاوة
أولم يوفكنا إذا قرأها آيتين وجعلوا على أن سجدة التلاوة ينادي بسجدة الصلاة وإن
لم يوف التلاوة واختلفوا في الركعة قال الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي أنه لا بد للركع
من السجدة حتى يركب عن سجدة التلاوة وعن غيره من علماء الحديث أنه إذا قرأ بعد السجدة ثلاث
آيات وركع بسجدة التلاوة ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي أنه إذا قرأ بعد
السجدة ثلاث آيات ينقطع الغيرة ولا يركب الركعة من السجود وقال شمس الأئمة للعلامة
رحمهما لا ينقطع ما لم يقبل أكثر من ثلاث آيات وإذا سجدة للتلاوة يركب مع الخطأ ولو
قال الحمد رحمه الله كبر للرفع أيضا وقوله لا سجدة ما يقبل في سجدة الصلاة هل يصحح
إذا حتم القرآن وسجد كل سجدة ثم أتمها في مكانة فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى أو
قوله الإمام آية السجدة وبعض القوم كان في الركعة فذكر الإمام السجدة وحسب من كان
في الركعة أنه كبر للركعة فركعها ثم قام الإمام من السجدة فذكر فظن القوم أنه رفع رأسه
من الركعة فذكر فركعها فركعها ثم إن لم يركعها على ذلك لم يفسد صلاتهم لأنهم ما زادوا
الركعة وبزيادة الركعة لا يفسد الصلوة **المصلي** إذا قرأ آية السجدة فادرك أن يخرج ساجدا
فذكرها فذكر في الركعة أنه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه وأتم الصلاة آخره **المصلي**
إذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع الثاني إن قصد بها اتباع الثاني ففسد سجدة **رجل** سمع السجدة
من رجل فاستسجد أن يسجد مع الثاني ولا يرفع رأسه قبله **رجل** قرأ آية السجدة في غير
الصلوة فأراد أن يركع بسجدة روى أنه يجوز ذلك **فصل** التطوع إذا قرأ آية السجدة سجدة واحدة
ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاءها لا تفرقة إعادة تلك السجدة وكذا المرأة إذا قرأت
آية السجدة ثم ارتدت والعبادة بها ثم أسلم لم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة إذا قرأت
آية السجدة في صلاتها فلم يسجد ها حتى حاضت سقط عنها **رجل** قرأ آية السجدة لم يركعها سجدة
سجدة الشفقتين وأما الجهاد في صحيح الحروف وحصل به صوت مع جوار وغيره إذا قرأها ذكر
إلى **رجل** سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم خرافا ليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها
من نالي وكذا إذا قرأ **رجل** سجدة فسمعها رجل من صلاة ليس عليه أن يسجد ومن قرأ آية
السجدة عند نائم أو أغمى فلم يسمع ولو لا أنه نائم أو أغمى لم يكن على النائم والاعمى سجدة

الركعة بالركعة والركعة بالركعة
وبإيه طرف خارج

في الصلوة

ولا سلام في سجدة التلاوة وقد وجد التلاوة في غير القبلة جاهلا قال هذا الكتاب مخبر واداد
اذا كان مخبرا قل ان يقال السجدة وينبع آية السجدة وان قرأ الله السجدة وحدها في غير القبلة
لا يكون المستحب ان يقول معها الله او يتبين ويكون للامام ان يقول الله السجدة في صلوة
مخافتها الا ان يكون السجدة في آخر السجدة مسألا كيفية القراءة وما يكون فيها وما يجب
ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عرفة لك بفعل الصلاة رضى الله عنهم والسجدة قراءة
المفضل بتيسر الامر عليه وتخييفا على القوم واما القراءة في الغرض بخواتيم السورة روى
محمد بن حماد انه لا يكره لما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه قرأ في الفجر في السفر
قل ادعوا لله او ادعوا للرحمن لا ربه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة قل يا اهل
الكتاب تعالوا الى كلمة بيننا وبينكم وفي غير الروايات لا يوجبها بأس ان يقرأ من أول
السورة او من وسطها او آخرها وان قرأ آخر السورة في ركعة يكون ان يقرأ آخر سورة اخرى
في الركعة الثانية قال بعضهم لا يكره وان اراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين او سورة
تامة فأكثرها آية أصلها قراءة وان اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المائدة او ثلاث آيات
اختلفوا فيه والتجسس ان قراءة ثلاث آيات او اربع اذا بلغت آيات مقدار نصف سورة من
القرآن المعتبر كثر الا لا كثر الكلمات وعند الحروف اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة
فالمستحب ان يكون على الطهارة مستقبلا للقبلة لا يسأله حينئذ ان يكون آياتا بالنعظيم
على وجه الكمال ثم يتعبد كما ذكرنا وبكيفية التعبد من واجبة لا تحتاج الى التعداد عند افتتاح
كل سورة ثم يقول بسم الله الرحمن الرحيم والتسمية عند ليست من الفاتحة وما في سورة العمل
من القرآن عند الكل ولا يجوز للحائض والنفساء والحجبة قراءة بسم الله الرحمن الرحيم اذا قرأ
قرآنا وينبع من بينها ولا بأس بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التبرك لا على وجه
قراءة القرآن وكذا اذا خبر بخبر يسر فقال الحمد لله رب العالمين لان هذا القدر كثر في كلام
الناس واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه التثنية ويكره قراءة القرآن في موضع الخياشام
كالغسل والمخج والمسلخ وما اشبه ذلك واما قراءة القرآن في الحمام ان لم يكن فيه احب مكشوف
العورة وكان الحمام ظاهرا لا بأس ان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في
نفسه ولم يرفع صوته لا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتكبير وان رفع صوته بذلك واما قراءة
الماشي والمختر فان كان متبهما لا يشغله العمل والمشي جاز ولا فلا في كل ما في قراءة القرآن
عند الصلوة قال ابن حنيفة رحمه الله لا يكره ان يقرأ الحمد لله لا يكره وسأله عن الخلاء يقول محمد
بن حماد واعدادوا اجلاس القاري في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص ففاحية
الكتاب وغير ذلك رجاء ان يؤمن المؤمن بذلك وقراءة القرآن عن المصحف والى من قراءة
القرآن عن ظهر القلب روى عبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال

سأله عن كيفية القراءة وما يجب
وقال لا بأس بالقراءة في غير القبلة
والرواية في الصلاة ان يقرأ ما يشاء
حيث شاء من غير صلاة ولا صلاة على التاليف
يجوز من غير صلاة ولا صلاة على التاليف
لا بأس ان يقرأ في غير القبلة ما يشاء

وهو الصحيح
والاجاب قراءة ثلاث آيات اول الفاتحة

والقراءة عند ليست من الفاتحة

قراءة الاشي والحرف

الثالث

افضل

افضل عبادة التي قراءة القرآن نظرا لان فيه جمعا بين العبادتين وهو النظر في المصحف
وقراءة القرآن في كل وقت في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا والادوية ان يقول على وجه
لكون اقرب الى المقطم ولا بأس بالتسبيح والتكبير والتسبيح مضطجعا والادوية ان يقول على وجه
عليه السلام رجل يقرأ القرآن ويحبه رجل كتب الفقه لا يمكنه ان يستمع كان لا يتم
على القاري انه قد اتي موضع تشتغل الناس بعمالهم ولا شيء على الكاتب ولكن يصغر المصحف
وان يكتب بعلم دقيق اجترأ عن المحقق المصنف واسود وصار كمال لا يمكن ان
يعرفه يجعله خزانة طاهر ويدفن في ارض مخافة ان يفسدها النجاسة وكان كتابه القرآن
على ما يقرن ويبيضه وكما يقر على الجدران والحائض عن بعض عند البعض ولا بأس بتد
هيب المصحف وتفضيذه عند خضوعه لله وعن ابن يوسف انه كره ذلك وكلمة في السجدة
والتسبيح وسأله عن ذلك ولا بأس بتدفع المصحف واللوح الى الصبيان من لا يباح له
مس المصحف يكتب القرآن وان كانت الصحيفة على الارض لا يمسها يد وهو قول محمد بن
الحسن وسأله عن ذلك ولا بأس بالمحاض والمصنف اذا كان في خريطة او غلاف مشرور ويكون
ان ياحسبه في ظاهرها والادوية ولا بأس ان ياحسب كتب الفقه بكم وان كان لا يخلو عن آيات
لكن الحاجة ولا بأس بالمحاض والمصنف يعلم القرآن حرفا ولا يعلمه آية تامة ولا
لا ينبغي للمحاض والمصنف بقراءة التوراة والانجيل والزبور لان كل كلام الله تعالى واخبر
في قراءة القرآن والصحيح انه لا يكره رجل يعلم من القرآن ما يجوز به الصلاة كان يعلم الباقي
وتعلم الفقه والاحكام اولى لله من صلاة القطع رجل قرأ القرآن في غير الصلوة فلا انتهى
الى قوله يا ايها الذين آمنوا رفع راسه وقال لبيك يا سيدي الاول انه ان لا يفعل ذلك ولا
فعله في الصلوة نفس صلوة وهو الصحيح الذي والادوية اذا طلب تعليم القرآن تعلم وكذا اذا
طلب الفقه والاحكام رجاء ان يتبدى الى الحق لكنه منع من المصحف حتى يغسل فاذا اغتسل
لا منع بعد ذلك وتعلم المرأة القرآن من المرأة خير من تعلمها من الاخرى لان تعلمها عورة و
على المؤمن ان يعلم عتق من القرآن ما يحتاج اليه لاداء الصلوة رجل يقرأ القرآن في كل
فنه ورجل يسمع ان علم السامع انه لم يفته الصواب لمصلحة الحشدة كان عليه ان يعلم
وان علم انه لا يعلم ويصير ذلك سببا للخطوة والمنازعة لا بأس ان يترك رجل قرأ القرآن
كله في يوم واحد كان قراءة القرآن له اولى من قراءة سورة الاخلاص خمسة الا في الحاجة
ختم القرآن ما لم يخفى في غير ما قاله ابن عيسى لحاصل القرآن ان ختم القرآن في كل اربعين يوما
من رجل قرأ في صلوة في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية فاحية الكتاب
وشيء من القراءة ليكون لا مفر تلاوة قال بعضهم بعيد في العود بربنا الناس في الركعة الثانية
ولا تقرأ شيئا من البقرة مراعاة للنظم والترتيب فيكون في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان

وهو

القرآن

سورة الاحزاب
بالخلة والها مع ما ثبت من صحف

السور من اجل هو الصدق
سورة الاحزاب من السور التي فيها
من غير قياس

الصلوة من اجل ما ذكر في آياتها
من غير قياس

والرضى ما قول الذين من نبي
موت

نيت الاقامة لا يبع الا في موضع

وعند ختم القول بالجماعة واستحسنة المتأخرين فلا يبع ذلك وقراءة سورة الاحزاب
ثلاث مرات عند ختم استحسنة مشايخ العراق الا ان يكون الختم في الكتوبة فلا يكره
الا خلاص ولا يكره في الكتوبة والمجمعة في بيتهم متحفظان بنبوت المسلمين لا يخلو ذلك
باب صلاة المسافر اذا تجاوز المقام غير ان
يصير قاصدا فليس ثلاث ايام وليا لها سير الا بل ومشي لا قدام يلزمه قصر الصلوة وحسن
تلك الصلوة اما شرطها وجهان لان السفر فعل فلا يوجب مجزئ السنة فشرط ان
النية باد في فعل بخلافه اذا ائوى الإقامة حيث يصير مقيما مجزئ السنة لان الإقامة ترك
الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل واما التقدير بغير ثلاث ايام وليا لها في ظاهر
الرواية لقوله ثم يصح المقيم فيها وليا لها والمسافر ثلاثة ايام وليا لها جواز المسح لكل مسافر
ثلاثة ايام لا دخال للاف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير لا في مدة السفر بغيره وانما
اعتبر مشي لا قدام وسير الا بل لانه الوصل وانما ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يركل
في كل يوم وليا له الا مرة يسير الايام ويسير بالليالي وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام وليا لها
بجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمادونها وفي البحر ثلاثة ايام وليا لها في البحر
بعد ان يكون الراح مستوية غير غلبة ولا سائلة وبعضهم قد ادعى في مدة السفر ثلاث مرات
وبعضهم قد ادعى بالفراسخ وبعضها قريب من بعض وتعتبر مجزئة وعمران المصير من الجانب الذي
خرج ولا تعتبر مجزئة اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كان في الجانب الذي خرج مجزئة متصلة
عن المصير في القديم كانت متصلة بالمصير بقصر الصلاة حتى تجاوز تلك المجزئة وهل تعتبر مجزئة
الفتا ان كان بين المصيرين قنطرة او قل من قدر على ولم يكن بينهما حوزة او كانت المسافة بين
المصيرين قنطرة قدر على تعتبر مجزئة وعمران المصير ولا تعتبر مجزئة القنطرة كذلك اذا كان هذا
الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر وان كانت القرى متصلة بغير قنطرة تعتبر مجزئة والقرى
هو الصحيح وان كانت القرى متصلة بقنطرة المصير لا يضر للمصير تعتبر مجزئة القنطرة ولا تعتبر مجزئة
القرى الرجل اذا قصد بلد والى مفصل طريقان لطريقا مسير ثلاثة ايام وليا لها والآخر في
نسلخ الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا للسافر اذا تجاوز عمران مصر فلما جاوز بعض الطريق
شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا له بان كان موالا
يكون فيه او لم يكن موالا ولكنه تاهل فيه وجعله دارا يصير مقيما مجزئ الغرم الى الوطن لا بد
سفر قبل الاستحكام حيث يسير ثلاثة ايام وليا لها يعود مقيما يتم صلواته الى الوطن وانما خرج
منها الى السفر بعد ذلك يعتبر الصلاة فاذا انتهى الى مفصل ان كان ذلك وطنا اصليا له ويسير
ما قلنا ثم الصلاة لا تضر مقيما مجزئ النحر على السفر الذي قلنا وان لم يكن وطنا اصليا لم
فانه بفضل الصلاة ما لم يتوالا إقامة بخمسة عشر يوما ثم نية الإقامة لا يبع الا في موضع الإقامة

في كل يوم وليا له الا مرة يسير الايام ويسير بالليالي وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام وليا لها

بجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمادونها وفي البحر ثلاثة ايام وليا لها في البحر

بعد ان يكون الراح مستوية غير غلبة ولا سائلة وبعضهم قد ادعى في مدة السفر ثلاث مرات

وبعضهم قد ادعى بالفراسخ وبعضها قريب من بعض وتعتبر مجزئة وعمران المصير من الجانب الذي

خرج ولا تعتبر مجزئة اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كان في الجانب الذي خرج مجزئة متصلة

عن المصير في القديم كانت متصلة بالمصير بقصر الصلاة حتى تجاوز تلك المجزئة وهل تعتبر مجزئة

من

من تمكن من الإقامة وموضع الإقامة العراق والبيوت المخذلة من الحج والمند والمند والبيوت
والأخيرة والبيوت المخذلة اذا دخلوا دار الحرب الحاربة وقروا الإقامة بها ثم يصح بينهم وكذا
اذا نزلوا في بيوت الكفرة في ظاهل الرواية وكذا الرواية اذا كانوا يطوفون في القفار
ولهم خيام وخبيبة وعن أبي يوسف ان نزلوا موضعاً كثيراً وكلاً ونصبوا الخيام ونزلوا
الاقامة خمسة عشر يوماً وكلاً يكفيهم لتلك المدة صاروا مقيمين وكذا التركة والآخر
ومن دخل دار الحرب امان ونزل الاقامة في موضع الإقامة صحته نية الكافر اذا اسلم في دار
الحرب ولم يتعرضوا له فهو على إقامة وان علم اهل الحرب اسلامه فحررهم يريد سفر ثلاثة
ايام وليا لها ثم يعتبر نية وكذا الاسترخاء والحرب اذا انقضت عنهم ووطن على الإقامة خمسة
عشر يوماً في دار الحرب لم يكن مقيماً الكوفي اذا ائوى الإقامة ببلدة ومضى خمسة عشر يوماً لم
يصير مقيماً وان لم يكن بينهما مسير سفر لم يتم نية الإقامة في خمسة عشر يوماً وان
تأهل بها كان كل واحد من المقيمين وطناً اصلياً له ومن كان مواليا عليه فالنية في السفر
والإقامة نية من بل عليه كالمرة مع زوجها والعبد مع مولاه والجندى مع الامير الذي كره
عليه والامير مع الخليفة والنجير مع استيخان واما الغرم اذا تعلق به صلحته منه في السفر فلا يزم
ان جئته ان كان الغرم قادراً على قضاء ما عليه ومن فصل ان يقضى دينه قبل ان يقضى خمسة عشر يوماً
فالنية في السفر والإقامة نية المديون فان لم يكن قادراً فالمعتبر نية الحاجب بحكم الاسترخاء
الحرب حكم العبد ولا تعتبر نية الرجل الذي يفتك بالوالي والخليفة ليؤتى به الله فهو بمنزلة الامير
وكذا كان العبد من مواليين في السفر فمضى احد المواليين الإقامة دون الآخر فان كان بينهما
في الخدمه فان العبد يصلي صلاة الإقامة اذا خدم المولى الذي نوى الإقامة واذا خدم المولى الذي
لم ينو الإقامة يصلي صلاة السفر واذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى اياماً
ثم اخبر المولى كان عليه إعادة تلك الصلوات وكذا المرأة اذا خرجت زوجها بنية الإقامة منذ
ايام من عاودة الصلوات في ظاهل الرواية عن أبي يوسف ومحمد حمدا الله العبد اذا ام
مولاه في السفر نوى المولى الإقامة صحته نية حتى يسلم العبد على ارباب الكهنة كان عليهم الصلاة
تلك الصلوة وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من قيم والمعيد كان في الصلاة متقلب
رضه او باع حتى يسلم على ارباب الكهنة كان عليه إعادة الصلاة لانه سلام عده وقد صار العبد مقيماً
تبعاً للمشتري فاذا ام العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى
الإقامة صحته نية في حقه وفي حق عبيده ولا يظن حتى تقوم في قول محمد حمدا الله فيصلي العبد
ركعتين ويقدم واجتاز من المسافرين يسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويصلي كل واحد منهما
صلواتاً رغباً وهو نظير ما صلى مسافر جماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة اخبر الامام
وقدم مقيماً فانه لا يعقل فرض القوم اربعا فكل ذلك ها هنا ثم ما اذا يعلم العبد ان المولى

الحجازية

نهاية

كنتين

انما لا قامة قال بعضهم يقوم المولى بازاله العبد فيصلي جميعه او لا ويصلي سبعية ثم
 اربعة اصابع ثم يصلي اربعة الاصابع الكافر اذا اسلم وبينه وبين مقصد اقل من ثلثها ايام
 كان حكمه حكم المقيم وكذا الصواب اذا كان في السفر مع اميه ثم بلغ الصبح وبينه وبين وطنه اقل
 من ثلاثة ايام كان مقيما هكذا قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال غير من
 المشايخ اذا بلغ الصبح يصلي اربعة ايام اذا اسلم الكافر يصلي ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين
 فاما المسلم للسافر اذا ارتد والعباد بالله ثم اسلم من ساعته وبينه وبين وطنه اقل من ثلثة
 ايام بقي مسافرا في السفر تطليقة باثنتي عشرة ايام او ثلاثا او اربعة او خمسة او ستة او سبعة
 والمرأة اذا طلقها زوجها في السفر تطليقة باثنتي عشرة ايام او ثلاثا او اربعة او خمسة او ستة او سبعة
 وبين وطنها اقل من ثلاثة ايام فاما قبل انقضاء العدة في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوج اذا
 كان الرجل مقيما في اول الوقت فلم يصلي حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلوات السفر وان لم يبق من
 الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الا ترى انه لو مات واغنى عليه اثم او لا ارجح جنونا
 مطبقا او جازما المرأة او صارت نفسها في آخر الوقت يسقط كل الصلوة فاذا سافر سقط بعض الصلوة
 ولو كان مسافرا في اول الوقت ان صلى صلوات السفر ثم اقام في الوقت لا تغير فرضه وان لم يصلي حتى اقام
 في آخر الوقت سقط فرضه اربعة ايام لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كالأربع
 الصلوات في آخر الوقت واسلم الكافر او طهرت الحائض والنفساء ولم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه
 الحجة او افاق الجوف او المني عليه اذا تعرض شيئا فثبنا في آخر الوقت بحكم الصلوة عليه فكذا الاقامة
 وان اقام بعد الوقت بقضى صلوات السفر المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه شهوة بعد نية في
 هذا الصلوة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو بنية الاقامة ويقلب فرضه
 ويصير السجدة في خلاص الصلوة فيسقط وقال محمد رحمه الله بنية الاقامة لان عند سلام من عليه
 السهو لا يخرج من حرمة الصلوة فصارت كالنوى الاقامة قبل السلام واذا اجتمعت نية ثم صلى اربعة
 وسجد السهو بعد الفراغ وان سجد السهو ثم نوى الاقامة بنية نية ويصير صلواته اربعة وسجد السهو
 او سجد واحد او نوى الاقامة في السجدة لانه لا يسجد السهو عادت حرمة الصلوة فصارت كالنوى الاقامة
 في الصلوة مسافرا على ركعة فاسافر واقعدى به ثم احدث الامام واستخلف هذا الرجل يخرج الامام
 ليؤموا ونوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة ايضا ثم عاد الامام الاول الى الصلوة ما اذا استعمل
 الامام الاول والثاني قالوا يصلي الامام الاول والثاني من الركعة الثانية فاذا فعل الامام
 الثاني فذلك السجدة يقوم استخلف خلا احدث اول الصلوة يسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصلي
 ثلث ركعات والامام الاول ركعتين لانه لا يصلي ركعتين خارج من الاقامة مسافرا في ركعتين فاما
 الى الثالثة ناسيا بعد ما قصد ذلك السجدة ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة او في ركوعها فانه يجوز ويقعد
 وان تذكر بعد ما قصد الثالثة بالسجدة ثم صلواته اربعة فكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر

وان كان في حجة او في يوم من ايام الحج

وان لم

وان لم يكن قد عد على الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود وان لم يعد حتى يتدبرها بالسجدة
 نسدت صلواته ولو كان هذا المسافر في الركعة في الركعتين الاولتين او في احداهما
 ثم قام الى الثالثة وقرا الفاتحة في الركعة الاولى خيفة وان يوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة
 في الثالثة يجوز صلواته ولو قرأ في الثالثة ويكفي ثم نوى الاقامة في الركعة الاولى جازما ايضا
 سافرا ثم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جازحل وقتك بفتح اక్షان
 وان سب الامام الحديث فاستخلف هذا الرجل الذي امدى به فتذكر الخليفة الله لم يصل
 الظهر نسدت صلواته لان الوقت ليس بيقين عند شروعه ولو تذكر هذه الغاية بعد الفركعة
 قبل الشروع لا يصح شروعه فاذا تذكر في خلاص الصلوة يفسد صلاته وان تذكر الامام انه
 لم يصل الظهر لم يفسد صلواته سبعة الحديث او لم يسيغه لان الوقت كان في وقت شروعه
 وتذكر الغاية في ذلك الوقت عن الشروع فكذا اذا تذكر في خلاص الصلاة رجل صلى في منزله
 الظهر وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصل العصر في سقر في ذلك اليوم ثم تذكر انه ترك شيئا
 في منزله فخرج الى منزله لاجل ذلك ثم تذكر انه صلى الظهر والعصر بغير جهارة قالوا يجب عليه
 ان يصلي الظهر ركعتين والعصر اربعة لان صلوات الظهر صارت كما لو لم يكن وصارت دينيا
 في الذمة في آخر وقتها وهو كان مسافرا في آخر وقت الظهر فصارت في ذمة صلوات السفر اما في
 العصر خرج وقتها وهو مقيم فيجب عليه صلوات الاقامة مسافرا على شهر اجمع الصلوات ركعتين
 قال ابو حنيفة رحمه الله يصلي ركعتين مغبرا ولا يعد غيرها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يصلي
 ثلثين مغبرا ويصلي الصلوات الغشاء والخبر والظهر والعصر بعد المغرب الاول مسافرا ثم قوما
 سافرا في احدث واستخلف مسافرا في الثانية الاقامة لا يتغير فرض من خلفه من السافرين
 وقدرى الامام الاول الاقامة بعد ما احدث قبل ان يخرج من المسجد صاوية وفرض القوم
 اربعة فان استخلف الامام واحدا من القوم ثم خلفه صلوات الاقامة مسافرا في الظهر ركعتين
 قوام الى الثالثة ناسيا او سجد فاسافر واقعدى به في تلك الحالة فصلوات الداخل موقوفة
 ان عاد الامام الى المقعد فسلم فصلوات الداخل تامة لان الامام في حرمة الصلوة حين اقبل به
 وان لم يعد ونوى الاقامة في قيام الثالث يتقلب فرضه وفرض الداخل اربعة لان نوى الاقامة
 وهو في حرمة الصلوة وتباعد الداخل في الركعتين ثم يقضي ما فات من ذلك ركعتان لان صلوات
 المقعد صارت اربعة ايضا مسافرا ثم قوما مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الاقامة في الركعتين
 الاقامة بل ليتم صلوات المقيمين لا يصير مقاما ولا يتقلب فرضه اربعة اجماعا من المقيمين خلف
 مسافرا لا يقرأ عليهم فيما يقضون كذا ذكره الكرخي وكذلك السهو ولا يصلي جديما بالآخر امير
 خرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم اين الله بهم فانهم يصلون صلوات الاقامة في ذلك فان
 طالت المدة وكذا في الكتب في ذلك الموضع فاما في الرجوع ان كانت مدة السفر قصيرة

الاول

لا يفتقر
 ما صلى من ركعات الصلوة ركعتين

الصلوة والافلا العباد اذا خرج مع مولاة ولا يعلم خبره المولى فانه يسأله فان خيرا فانه يسير
 من السفر صلى صلى المسافر من وان كان دون ذلك صلى صلى الامة وان لم يحضره ذلك
 ان كان معيا قبل ذلك صلى صلاة الامة وان كان شافرا قبل ذلك صلى صلاة السفر بعد
 الحيرة من حقه وكذا الاخير مع من استمر وقيل المولى اذا اوى الى اقامة امانه فظهر فيه في حقه العبد
 اذا لم يظهر به اما اذا اوى الى اقامة في نفسه ولم يلفظ ثم لم يظهر به فانه لا يظهر له ذلك
 في حق العبد وجعل خرج من محار الى امانة لا يظهر فيه قال بعضهم يكون سندا وهو ظاهر لان
 المولى لا يسير في اقل من ثلاثة ايام ومن كان مينة الى بخا لا ينبغي ان يكون ذلك كوني فيه
 عليه امانة من يخرج من حجة عن ابي يوسف رحمه الله انها تقصر الصلاة الا ان يتولى ذلك
 وكذا في حجة النفل الا ان يحضرها زوجها وكذا في ان يتولى السفر عند البعض وقال الشيخ
 الايام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يخرج في صلاة السفر ولا في قصرها ولا يسافر المرأة
 بغير حرم ثلثة ايام وما فرقتا اختلفا في ايات فيما دون ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله
 اكره لها ان يسافر يوما وحدها روى عن ابي حنيفة رحمه الله وقال الفقيه ابو جعفر الثقف الروي
 على الثلث فاما دون الثلث قال ابو حنيفة رحمه الله هو هون من ذلك ولا يكون عليه ذلك
 ذلك ما يكون في الثلاث وقال احمد لا بأس للمرأة ان يسافر مع قوم صالحين بغير حرم في كل يوم
 لم يفرق بين حرم وكذا المعنى والشيخ الكبير الذي يقول حرم والحارم التي لم يكن اذا كانت
 مستحباتا لا يسافر بغير حرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصير في قولهم ولا يجوز للكتوبة الا ان
 عندهن من الاعذار ان يخافن من نزول الدابة على نفسها او على امانة من معهن او كان طين
 ورمح لا يجد على الارض كما ناياسا او كما ينزل الدابة حيفا لولا ان لا يمكنه التركيب لا يعين
 او كان شيخا كبيرا لولا ان لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يمشي فيجوز الصلوة على الدابة في هذه الاعمال
 لقوله تعالى فان ختم رجلا او رجلا ناوله الاعادة اذا قد غفر له الموضع اذا صلى
 بالاربعاء ثم قد فاق صلى على الدابة لمطر ان لم يتعد على ايقاف الدابة يجوز الايام على الدابة اذا
 كانت الدابة تسير طين قد على ايقاف الدابة لا يجوز الايام على الدابة اذا كانت الدابة تسير وطحا
 يستطير الاركان عن الالك يستطير عن الاجراف الى القبلة الرجل اذا حمل امراته من القرية الى
 المصير كان لها ان تصل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تعقد على الركوب والمزول وكذا الرجل
 اذا خاف ان صلى قايما يراه سبع او عدو ولا صلى قاعدا لا يراه كان له ان يصلي قاعدا وكذا اذا خاف
 ان صلى قاعدا يراه سبع او عدو جاز له ان يصلي مستلقيا اذا صلى على الدابة في محل وهو يمشي
 على المزول لا يجوز له ان يصلي على الدابة اذا كانت الدابة واقفة الا ان يكون الحمل على عيدين
 على الارض واما الصلوة على الجملة ان كان طرف الجملة على الدابة وهي تسير ولا تسير
 في صلوة على الدابة يجوز له العبد ولا يجوز في غيرها وان لم يكن طرف الجملة على الدابة

سنة في زمان بكر السن
 في سنة

جوازات
 في الفرس او
 في الدابة او غيرها
 في الفرس او غيرها

جازت

جازت وهي منزلة الصلوة على السري قد مر قبل هذا والله اعلم **باب**
صلوة المريض قال رحمه الله عن صلوة المريض ما استطاع لقوله عم ابراهيم بن حصين صلى
 قايما فان لم يستطع فقايدا فان لم يستطع فعلى الجانب توجها في ان قد على القيام والركوع
 والسجود يصلي قايما بركوع وسجود لا يجزئ الا ذلك وان عجز عن القيام وقد على الركوع والسجود
 يصلي قاعدا بركوع وسجود لا يجزئ الا ذلك وان عجز عن الركوع والسجود وقد على التمتع
 يصلي قاعدا بالاربعاء ويجعل السجود نصف من الركوع وكذا العجز عن الركوع والسجود وقد
 على القيام يصلي قاعدا بالاربعاء لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط المقصود سقط الوسيلة
 وان صلى قايما بالاربعاء جاز عندنا والسجود ان يصلي قاعدا بالاربعاء وقال في رحمه الله لا يجوز له
 ترك القيام اذا قد عليه ثم انما سقط عنه القيام اذا كان يزداد ضعفه او وجعه بالقيام
 فان لم يكن كذلك كان يلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قد على بعض القيام ون
 انما قال الفقيه ابو جعفر يقول قد ما يقدر فاذا عجز يتعدى حتى لو قد على ان يلبس قايما ولا
 يقدر اكثر من ذلك كبر قايما ثم يتعدى فان لم يقم خفت ان لا يجوز صلوة وان كان لا تقدر على
 القيام الا متكئا قال ابو جعفر متكئا لا يجزئ الا ذلك ويجلس المريض في صلوة كيف يشاء في
 رواية محمد بن عن ابي حنيفة رحمه الله وروى الحسن بن ابي حنيفة انه يترفع عند الاضحا وعند
 الركوع يقرب من سجدة اليسرى وعن ابي يوسف رحمه الله انه يركع مترجعا الا حديثا اذا كان قايما
 ركعا يسير يلبسه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه اذا عجز المريض عن الاربعاء بالاربعاء ظاهر
 الرواية سقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الايام بالعنين والماجين ثم اذا خفت مرضه هل
 يلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان
 دون ذلك يلزمه كما في الاغواق قال بعضهم ان كان يتعذر لا يسقط عنه الفرض والاول اصح
 لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب ذكر محمد بن النوار من قطعت يده من البرقعة و
 قدماه من الساقين لا صلوة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب كل من لا يقدر على
 اذا ركن الا يجزئ سقط عنه ذلك الركوع ومن اتلى ان يؤدى بعض الركوع مع الحديث
 ويكون القراءة وبين ان يصلي الاربعاء يتعين عليه الصلوة بالاربعاء لا يجزئ الا ذلك لان الصلوة
 بالاربعاء اهون من الصلوة مع الحديث او بدون القراءة لان الاولة يجوز خالفة الاختيار ومحمد
 النطوع على الدابة والصلوة مع الحديث او بدون القراءة لا يجوز الا بعدد والمشي بين الشجرين
 يتعين عليه ما لو كان صلى قايما او قاعدا لا يجزئ الا ان سلق على قفا لا يسيل فانه تقوم
 بركوع ويسجد لان الصلوة مع الحديث لا يجوز من غير عذر في الاستلقاء ايضا لا يجوز من
 غير عذر فاستوى في ذلك مع الحديث لما فيه من كبر الدركان وعن محمد رحمه الله في
 النوار انه قال يصلي مضطجعا يوجى ايا من يرضى تحته ثياب نجسة ان كان لا يستطيع شئ الا

٥٦
 حاشية

فيتجسس من ساعته يصلي على طاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني لكن بجمعة زيادة مشقة بالحوادث
 مرتين على طاله فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة على طاله فقامت فقامت ركع
 وسجد بالايما فسدت صلاته لانه استقل الى الثالثة قبل ان ياتى بالركعة ولولم يكن في الركعة
 الرابعة وانما كان في الثالثة فظن انها ثمانية واخذ في القراءة ثم علم انها ثمانية لا يعود الى
 التشهد بل يقضي في قرائته وسجد السجدة في آخر الصلوة رجله عبد بن يوسف لا يفتد على الوضوء عن
 سجدة رجله بحسب على المولى ان يوفيه لانه ما دام في مكانه عليه تعاقد ميت عليه صلوات
 فاية فقضاها الواحدة بامر لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الواحدة عن الميت ابن
 جاز والفرق ان الصلوة عبادة لا تتعلق بها بالمال فلا تجزى بها النيابة اما الحج والى
 بغيره فلا يتعلق بالمال فلا يجزى بغيره فالحق التسبب فيها بالمباشرة كما في الذبح فالك وقيام
 المربي في الصلوة على قفاه ورجلاه نحو القبلة وعندنا لسان في سجدة قيام على جنبه الا يمن
 كما يرضع في الثدي وعندنا ان فعل ذلك يجوز والاولى لتعلم صلى الله عليه وسلم يصلي في
 قايما فان لم يستطع فقاغا فان لم يستطع فعلى قفاه يرمى ايما فان لم يستطع فانه تعالى
 حتى العند منه وعندنا ليرفع قيام على قفاه ايضا لانه ليس يخرج الرفع رجله صلى الله عليه وسلم بقيام
 ونكح ويجوز ثم يوضو وصار الى حالة الايما فسدت صلاته في قوله الى حنيفة رحمه الله ذكره
 في النوا وروى ان حنيفة ابتغيت حجة للركوع والسجود فلا يجوز بغيرها رجل صلى الله عليه وسلم ركع
 جالسا فلما صدق الركعة الرابعة منها قرا ركع قبل ان يشهد قال هو عزلة القيام وقضى
 وهذا كان حين رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية فولى القيام ولم يقرأ ثم علم ان
 يعود ويشهد لان سجدة البنية لا يصير قايما المربي لا يخرج عن الايما فخر في راسه عن حنيفة
 رحمه الله انه قال يجوز لانه لم يوجبه الفعل وان علم **باب**

الامر

عبادة

بتبويه

وقال الشيخ الامام ابو بكر بن النضر
 لا يجوز سجدة

فمنه المجمع هو المعتمد صاحب المصنف

المتقلب الذي لا مشور له

الشرع شرط وهو العلامة وتسمى الشرع الحاس
 وهي اعلاها وتسمى الشرع شرطا في اصطلاح الفقهاء
 تكون اعلاها لا يجوز عليه من الولى شجرة ٢٢
 اقامة

الامر والحكم فيما بينهم حكم الامانة يجوز من المجمع وليس القاضى ان يصلي الجمعة بالناس اذا لم يوج
 ويجوز لصاحب الشرط وان لم يوجبه وهذا في عرفهم والى المصنف امانات فاجاز من المجمع ان يصلي
 هم الجمعة خليفة الميت وصاحب الشرط والقاضى جاز لانه فوض لهم امر العادة والى الجمع
 العامة على تقديم رجله يامن القاضى ولا خليفة الميت ثم يجوز لم يكن جمعة ولا يكون
 قاض ولا خليفة الميت فاجمع العامة على تقديم رجله جاز كان الضرورة وكذا ان خليفة
 وله امر او كذا على الاشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم اذن لا يجوز
 المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يغيروا والجماعة شرط الصلوة الجمعة لا لها شرط الانعقاد ولا
 ثم عندنا في حنيفة رحمه الله لا يتم الانعقاد قبل التيقيد بالسجدة وعندنا ما يتم الانعقاد بمجرد
 الشروع وقاية الخلاف انما يظهر فيما اذا انصرف الناس عن نوى الايام وقل الجمع فيها لانه
 سوى الامام عندنا في حنيفة رحمه الله لا يشترط الاقامة والحزب لا في الايام ولا في
 المصنف عندنا ويشترط الذكر والبلوغ والنضال اذا امر على صريح اسم الله ان
 يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصبي اذا امر ثم ادرك وكذا اذا استغنى
 صبي ان يضرب ثم اسلم النضال وادرك الصبي ثم تجزى حكمها وهو قيل للنضال اذا استل
 فصل بالناس واقضى وقيل للصبي اذا ادرك فصل بالناس واقضى جاز في الاول حين
 امر لم يكن اهلا فلا يملك الاستقبال في المستقبل واما في الفصل الثاني اضافا لتعليقه الى
 الاهلية والتقليد يحمل الاضافة فيصغى تقليد وعن بعض المشايخ اذا امر الصبي والنضال
 يوم الجمعة ورضى اليه امر الجمعة فاسلم الذمى وادرك الصبي كان ان يصلي الجمعة بالناس
 وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التقوى من اهل الامام اذا حدثت بعد ما صلى ركعة من
 الجمعة فتقدم واجاز من القوم لا بتقديم احد لا يجوز صلواتهم وان قدم واحد من اهل السلطة
 من نوى اليه امر العامة جاز وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز
 لا صلاح صلواتهم فان حكم الذي قدمه الجمع او خطبة فقهية فامر غير بان جمع بالناس لا يجوز لان
 الامام لم يتوجه المقدم الى القوم وانما جاز تقديمهم لا صلاح صلواتهم فاذا خرج عن صلوات الامام
 لم يبق اما ما فلا يصح امر وليس على المقدم الجمع ولا على من لا حضور الجماعة عندنا فيها بنا وان
 جاز ولا وكذا الذمى في قوله الى حنيفة رحمه الله وان وجدنا يدا وقال محمد رحمه الله لا يجرى اذا وجد
 قايما يلزمه والفرق محمدان لا يجرى قايما في السعي لانه لا يجرى فاذا وجد قايما يلزمه الجمع
 اذا اضل الطريق اما المقدم على من السعي فلا يلزمه والشيخ الكبير الذي ضعف عن السعي
 لا يلزمه الجمعة كما لم يرضى والى ان مع عبد عن الجمعة والجماعات والعبد بن وعلى الكاتب
 الجمعة وكذلك معقن البعض اذا كان سعى والعبد الذي حضر مع مولاه بان المسجد لحفظ
 الثانية وليس على العبد ما دون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة الجمعة وقال الشيخ الامام

لان في النضر

الا انا ٦٤

واقر الخ من المجمع طاعة موسى الامام عند

صيرت ضريبة اي او صيرت
 مولى الامام

أبو جعفر الكبري رحمه الله المتأخر عن الأئمة من حضور الجمعة وقال لا يؤتى لها
 رحمه الله ليس له أن ينعى الأجير في المصير حضور الجمعة لكن يسقط عنه الأجير بعد اشتغال
 بذلك إن كان بعيدا وإن كان قريبا لا يخط عنه شيء من الأجر وإن كان بعيدا واشتغل
 قبل أربعين يوما من خطبته عن الأجر فإن قال الأجير خطبته عن أربعين يوما واشتغل في الصلوة
 لم يكن له ذلك قال أبو جعفر رحمه الله وإلى المصير إذا عمل وأمر فلا بان يصلي الجمعة بالبناء
 وصلى الظهر هو في منزله لا يخطب في خطبته ويخطب بنفسه وصلى بهم الجمعة أجزأه ولجزأهم
 الخليفة إذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو من غير مناصر ولا يجمع
 بها وهو سافر وإن كان صلوة غير مجوز ياذن بصلوته وأولى الإمام إذا منع أهل مصر
 أن يجمعوا لم يجمعوا كما أن له أن يصير موضعها كان له أن يجمعهم وقال الفقيه أبو جعفر
 رحمه الله هذا إذا أتاهم مجتهدا بسبب من الأسباب أو إذا أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن
 يكون بمصر فاما إذا أتى متعتا أو اضرا بهم فلم يأن يجمعهم على رجل يصلي بهم الجمعة
 وقوان إماما مقتصرا لم يفر الناس عنه خوف عطفوا ما أشبه ذلك ثم عادوا إليه فأنهم
 لا يجمعون إلا بأذن من نائب من الإمام إذا أراد الرجل أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به
 إذا خرج من غير أن المصير قبل خروجه وقت الظهر لأن الجمعة إنما يجب في آخر الوقت وهو
 مسافر في آخر الوقت القروي إذا دخل المصير يوم الجمعة إن نوى أن يثبث ثم يوم الجمعة لم يركب
 الجمعة وإن نوى أن يخرج من المصير في يوم ذلك قبل دخول وقت الصلوة أو بعد الدخول
 لا الجمعة عليه لأن في الفصل الأول صار كل رجل من أهل المصير في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني
 لم يصير قولا صلى مع ذلك كان ما جاز إذا قدم المسافر يوم الجمعة على غرض أن لا يخرج يوم الجمعة
 لا يركب الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين من مصر في حديث
 أبي يوسف رحمه الله ولا يجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله وروى أصحاب
 الأئمة في عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز في مسجد بن من مصر ولحد إلا أن يكون بينهما
 فركبهما وكان حكمه حكم مسجد بن فإن لم يكن بينهما قصر فليجمع بينهما فإن صلوا معا فصلت
 صلواتهم جميعا وعن محمد رحمه الله جواز الجمعة في ثلاث مواضع وهي لا يجب عليه الجمعة من أهل
 القرى والبادي لهم أن يصلوا الظهر جماعة يوم الجمعة بأذان وإقامة والمسافر وإن دخل في
 يوم الجمعة في مصر يصلون فرائد وكذلك أهل المصير إذا أتاهم الجمعة وأهل السجون والمعتقلين
 لهم الجماعة المسببة إذا نام في صلوة الجمعة ولم يثبت حتى خرج الوقت فسدت صلواتهم لأنهم
 كان قضاء الجمعة لا يجوز وهو يثبت بعد فراغ الإمام والوقت قائم أي الجماعة في الوقت وإن
 خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا إذا خرج
 الوقت بعدما قعدت الصلاة قبل السلام في قول أبي حنيفة عن أبي يوسف رحمه الله الإمام

يؤز الجيم في موضعين ولا يؤز في ثلاث
 موضع ١١

إذا عزله

إذا عزله كان له أن يصلي الجمعة بالناس إلى أن يلبس الكساء أو يلبس عليه الأمير الثاني
 فإذا جاءه الكساء أو علم بتقدم الأمير بصلوته باطله وإن صلى صاحب الخطبة والآن على حاله
 حاليه حتى يغزو رجل تذكر يوم الجمعة والإمام في الخطبة أنه لم يصل الغزاة بعد فمضى
 الغزاة لا يسمع الخطبة لأنه لا يسمع وقضى الغزاة بعد ما تنويع الجمعة إذا أتت في صلوة الجمعة
 أن عليه جزمومه أو فائده أخرى فهو على وجهي إن كان الوقت حال الاشتغال بالفائقة يخرج
 الوقت مضى الجمعة عندا لكل لأن الترتيب يسقط عند مضى الوقت وإن كان في الوقت سعة
 بحث علم أنه لا يشتغل بالفائقة لأن تنويع الجمعة فإنه يقطع الجمعة في قوله وقضى الفائقة وإن علم
 أنه لا يشتغل بوقت الجمعة لكن يمكنه إذا أداها الظهر في آخر الوقت اختلصوا منه قال أبو حنيفة وأبو
 يوسف رحمه الله يقطع الجمعة ويقضى الفائقة ويصلي الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمه الله غشي
 في الجمعة ولا يقطع إذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسجد فلا أن يخطب يؤذي الناس لا يخطب وإن كان
 لا يؤذي أحدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسدا لا بأس أن يخطب ويدعو من الإمام وذكر الفقيه أبو
 جعفر عن أصحابنا رحمه الله أنه لا بأس أن يخطب ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكون إذا أخذ لأن المسلم
 أن يتقدم ويدعو من الحراب إذا لم يكن الإمام في الخطبة ليستسمع المكان على من يحكي بعد وينال الفضل
 القريب من الإمام فإذا لم يفعل الأول قد مضى ذلك المكان من غير عذر وكان الذي جاء بعد
 أن يأخذ ذلك المكان أما من جاء والإمام يخطب فعليه أن يستقر في موضعه من المسجد لأن
 مشيه وتقدمه على حالة الخطبة وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا بأس أن يخطب ما لم
 يخرج الإمام أو يخطب في خطبته أو يخطب في فضل وهو أن الذين من الإمام أفضل أم البنا
 عنه قال الحسن بن سعيد اللؤلؤي الذين أفضل وقال بعضهم التبا هذا فضل فلا يستمع من الخطيب
 في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام
 فانه سجد على شيء من الناس فإذا رأى قومة يسجد على ظهر رجل جزأه وإن وجد فرجة يسجد على
 ظهر رجل لم يجز وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله وقال الحسن بن سعيد لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال
 رجل ركع ركعتين في الجمعة مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة رحمه
 الله يسجد سجدة من الركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قومة وإن نوى حين يسجد للركعة
 الثانية بطلت نيته وكان من السجدة الأولى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله هذا على إحدى الروايات
 عن علماءنا رحمه الله فاما على الرواية الأخرى السجدة الثانية الثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله إن ركع مع
 الإمام في الأولى ولم يسجد ركعة معه في الثانية وسجد ركعة في الثانية تامة وقضى الأولى بركعة في
 السجدة أو أتم الجمعة ثم حضر في السجدة فإنه يصلي في صلواته لأن افتتاحه قد مضى وكان عزله
 رجل من الإمام أن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه أن يجزأه قبل الدخول في الصلوة على حجر
 والآن لا رجل يذني بالإمام يوم الجمعة ينوي صلوة الإمام فظن أن الإمام يصلي الجمعة

وان سجد

الحمد لله
الفضل يوم القيمة

الخلافة

باشرفاظ

مطلب
الاستشفاء من مرض الزكام وذكر انه
اخضر من الاضغاث وصاله بضمه الاض
افضل

۱۱۱

عليه والى عظم الناس فليعلم الاجتماع والابصاف فاذا اخذ في صلح الظلمة والتأليه فلا بد
بالكلام حينئذ قال خمس الاية الخلو في دعاء الله الصحيح عندنا انه من كان قريبا من الامام
يسمع ويسكت من اول الخطبة الى آخرها واستماع الخطبة افضل من رد السلام وتتميمها
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف وهو في الطحاوي ربح اذا اقال الخطيب
في الخطبة يا ايها الذين آمنوا صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه ومشايقه قالوا يا ابا عبد الله
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بل يستمع ويسكت لان الاجتماع فرض والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
مكتوبة بعد ذلك المألة وذكر في النواجر عن ابي يوسف رحمه الله اذا خطب الامام يوم الجمعة
ثم تلاوا فاتحة الكتاب ركعتين خفيفتين او طويلتين قال امر به عادة الخطبة وان لم يعبدها
اجزأه وكذا ما فتح الصلوة فاقصد بها بان لم يعبدها على راس الركعتين صلى اربعاً فانه بعد
الخطبة والركعة بعدها اجزأه وكذا في افتتاح الجمعة ثم تذكر ان عليه في يومه فانه يقضى الفاتحة
ويتم الخطبة وان لم يعبدها اجزأه ويقضى الامام في الجمعة في كل ركعة بفاتحة الكتاب
سورة شاء وكبرها واخلفوا في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الجمعة روى انه
كان يقرأ في صلوة الجمعة سورة الجمعة والثانية روى انه كان يقرأ باسم ربك الاعلى وال
أفك حديثا لقابلية **باب في صلاة العبد**
وتكبر في يوم التشرع في كل خروج الى صلوة العبد الا على من عجب عليه الجمعة ويشترط العبد
ما يشترط الجمعة من المصير والسيطان والاذن العام الذي شترت به الخطبة والخطبة في صلوة
العبد بخلاف الخطبة في الجمعة من جهتين احدهما ان الجمعة لا يجوز بغير الخطبة وصلوة العبد
يجوز بغيرها والثاني ان في الجمعة يقدم الخطبة على الصلوة وفي العبد يخرج عن الصلوة فان قدم
الخطبة في صلوة العبد جاز ايضا ولا عار للخطبة بعد الصلوة ويخطب في صلوة العبد خطبتين
كما هو المعتاد وكلمت بينهما خمسة وخمسة عشر في الخطبة في العبد بن وكبر في ذلك في كل ركعة
الرواية التي ينبغي ان لا يكون اكثر من الخطبة التكبير وكبر في عيدا الا في كل ركعة في خطبة
الخطبة ولا يخرج المني الى الجنابة يوم العبد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على
العهد خلفاءه في يومهم واختلف المشايخ في بنا المني الى الجنابة قال بعضهم لا يكون كذا يحتاج
الى اجزأه وقال بعضهم يكون ويخطب قايما او على ركبته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
يكبر من يومه الى العبد يوم الاضحية وكبر في ذلك ولا يكبر يوم الفطر عندنا في حنيفة رحمه الله
وهل يكبر في يوم العشرة الا ساقى قال الفقهاء ان جعفر سمع ان مشايخنا يرون ذلك بدعة
والسنة ان يخرج الامام الى الجنابة ويستخف غير يقضي في المصير العسفا والمرضى والافراء
وتصل في الجنابة بالاقواء والاضواء وان لم يستخف اجزا كان له ذلك ولا يخرج الشرايط
من النساء في جميع الصلوات واما العجائب قال ابو حنيفة العبد في العبد بن والاضواء والاضواء لا يخرج

الخطبة

عن ابي جعفر ارسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمعة
والان فبان ان

في صلاة العبد

جنازة صحابة

حنيفة

في الجمعة

في الجمعة والعصر والمغرب وقال ابو حنيفة ان يخرج الى الجمعة في جميع الصلوات واجتمعوا على
ان العبد لا يسافر في غير حرم ولا يكون رجل شاكرا كان او شيخا ولها ان تصاعق الشيوخ ولا
خرج العبد الى العيد بن والجمعة بغير اذن المولى واذا اذن له مولا ما خلفوا فيه قال بعضهم
له ان يخطب ولا يخرج وقال بعضهم عليه ان يخرج اذا اذن له مولا وان لم ياذن له المولى ان
يعلم العبد انه لا يذنه ياذن له لا ينبغي له ان يخطب عن الجمعة والعبد بن وان علم انه لو استأذن
يكون ذبا فانه لا يشهد الجمعة والعبد بن وكذا المرأة اذا ارادت ان تصوم تطوعا بغير اذن
زوجها ان عثا لها هل يزوجها زوجها ياذن لها كان لها ان تصوم وتعت صلت العبد
بعدها ارتفعت الشمس فندرج او يخرج الى ان يروى ولا فضل ان يحل الاضحية ويخرج الفطر
وليس بصلوة العبد اذ ان واذا مكره في الجمعة لا يطوع في الجنابة قبل صلوة العبد وكان
يتطوع بعدها والفضل ان يصلي اربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى اخلفوا
فيه قال بعضهم يكن ويخرج الى الجنابة ولم يذكروا الايام في شي من الصلوات ان شاء الله عز وجل
بيته وان شاء صلى ولم يضر في الاضحية له ان يصلي اربع ركعات يكون ذلك له صلوة الضحية الروي
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من ثمر صلوة العبد يصلي اربع ركعات يقرأ في الاولى سبح
ربك الاعلى وفي الثانية الشمس ويحسبها في الثالثة والليل اذ انقضت وفي الرابعة والضحى وفي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمنا جليلنا وفنا الجرح لا رجل الحديث في الجنابة قبل صلوة العبد
ان خاف فوات الصلوة في الغسل بالي هو كان له ان يصلي التيمم بالاضحية وان احدث بعد اذ
كان له ذلك في قوله ان حنيفة رحمه الله وعن كل في صلوة العبد بعد ما صلى ركعة لا فضا عليه
في قوله ان حنيفة رحمه الله قال الفقهاء ان جعفر سمع في المسألة ثلثين حنيفة ومن لم يجبه على
قوله صاحبه يلزمه القضاء على مسألة اخرى اذا احدث في صلوة العبد ولم يجبهما عندنا في
رحم الله تيم لان علة اذ لم يجبه عليه القضاء في تيمم بقراءة الصلوة اصلا وعندنا في رواية
الصلوة مكتوبة القضاء فلا يتم واما كبر في صلوة العبد ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه يكبر
في العبد بن تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية تكبير الا فتاح وتكبير الركوع منها
فكون الا يزيد ست تكبيرات في كل ركعة ثلث تكبيرات وقوله في بين القرآن بين يديا التكبير
في الركعة الاولى والثانية في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ
اصحابنا لان الجهر التكبير بدعة فلا يذنب الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس
رضي الله عنهما في المشهور ولبيان في رواية يكبر ثمانية عشر تكبير الا فتاح وتكبير الركوع
منها فكون الا يزيد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية وفي رواية ثلثة عشر ثلث
اصليات وعشر في ركعة في الاولى وخمس في الثانية ويبدأ بالتكبير في كل ركعة وعن ابي
يوسف رحمه الله في روايته كما قال ابن عباس والامة في رواية تكبرون على ابي ابن عباس رضي الله

في ذلك

يكبر

لأن الحائض طهر عليهم ذلك وأخذوا بالرواية الأولى في عيد الأضحى في الثانية في عيد الفطر
 أبو جعفر رحمه الله سوي بين تكبيرات العيد ومن تكبيرات أيام التشريق فقال في تكبيرات
 أيام التشريق يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد الصلاة من يوم عرفة
 ومن أخذوا بالآخر في تكبيرات أيام التشريق فقال لا يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع
 بعد صلاة العصر من أيام التشريق لقوله تعالى وإذا ذكرنا الله في أيام معدودات وإذا
 به أيام التشريق ويرفع يديه مع كل تكبير في صلاة جوفاء ولا صلاة في تكبير
 المكع وان صلى خلف إمام لا يرى رفع اليدين في التكبير برفع المصنوع ويقول في العيد
 في كل تكبير بفتح الحاء والياء والياء والكسرة عن شاة الإفصاح وإن أدرك
 الإمام في التشديد وبعد السلام في سجود الشهور فانه يصلي ركعتين ويكبر في الثانية فان كانت
 صلاة الفطر في اليوم الأول بعد صلاة في اليوم الثاني وإن كانت غير عيد لا يصلي في اليوم
 الثاني فان كانت في اليوم الثاني بعد صلاة في اليوم الثالث فان كانت في اليوم
 الثالث بعد صلاة في اليوم الثالث بعد ذلك أيام من الأضحية العيد يوم الفطر على من
 لم علم بذلك قبل الفطر إلى إعادة الصلاة وإن علم بعد الفطر لم يخرج من العدة وإن لم يعلم حتى
 زالت الشمس من العدة خرج وإن كان ذلك في عيد الأضحى فعل بعد الفطر في صلاة الفجر من الأضحية
 فخرج من منى فخرج من العدة وصلى وكذا إن علم في اليوم الثاني من الأضحية لم يزل التسليم في الت
 الشمس خرج من العدة وصلى لم يزل إن علم بعد ما زالت الشمس في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك
 وإن علم يوم الخميس أو الزوال في الأضحية لم يزل إن علم في اليوم الثاني من الأضحية لم يزل التسليم في الت
 يجوز فخرج من العدة حتى يزل التسليم في صلاة العيد وأما كالمصلي الجمعة والمكتوبة خلف صلاة العشاء
 لأنها ليست أصلي من كل وجه قال بعض المشايخ وفي الروايات الظاهرة إذا صلوا على جنازة وكان في
 القابر كجوز في الأضحية لا يجوز ولا التسوية في صلاة العيد وصلى الجمعة والمكتوبة وحلق الطمع
 سوا وشأنها قال لا يجزئ للمسلمين والجمعة كالأضحية في الفضة والله أعلم
باب في غسل الميت
 من الصلوة على الجنائز والتكفين بغير ذلك كل مسلم مكلف قبل الفطر والضحى من غسل الميت
 بوشم يغسل فكله أهل البقي أو قطاع الطريق وأهل الحرب بسلاح أو غيره وكذا المسلم إذا قتل نفسه
 في قول أبي جعفر رحمه الله غسل وصلى عليه إذا مات لا يمان من يؤذن في صلاة الجنائز
 يؤذن ويكبر التلاوة في السجدة وكيفية الغسل أن يجرد الميت جردا ويضع على عنقه خرقة قد
 ذراع يستمر من عنقه إلى كتفه ويستمر كفيه في رواية الحسن عن أبي جعفر رحمه الله لأن النظر إلى عورة
 الميت حرام لقوله النبي صلى الله عليه وسلم لا ينظر إلى عورة الميت ولا ينظر إلى عورة غيره
 بخرقة يسر أهله وجدها ثم يغسل بالماء الفضة لكونه يغسل الشوة بيد ولا يمسها بل يجلس في ذلك

لا يغسل الميت بغير ماء
 وإن فاتت في اليوم الأول بعد صلاة
 عليه قال فان فاتت في اليوم الثاني

ويغسل

ويغسل سائر تلك الخرقه كالأضحية عن غير خرقه كما مات المرأة بين جانبتيها الجنين
 بخرقة عند الضرورة ثم يوضو وضوء الصلوة إلا إذا كان صغيرا لا يغسل ولا وضوء ميتا بالمال من
 اعتبار ما لا يغسل في جوفه ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال لا يغسل الفاسل خرقه في
 يسجد بها استنائه ولها به ولته ويدخل في مخزبه أيضا وعليه الناس اليوم ثم يغسله كما هو المعروف
 السقط الذي لم يتم أعضاء لا يغسل عليه باتفاق الروايات ويختلف في غسله والمخار أن يغسل
 ويدفن مغطى في خرقه وإن سقط العظام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يغسل عليه وفي تيميمه
 كلام إذا جرى الماء على ميت أو ما به مطر عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يغتسل عن الغسل فأن أمرنا
 بالغسل وأما المطر وجران الماء ليس يغسل الغريق يغسل ثلثا في قول أبي يوسف رحمه الله عن محمد
 في رواية إن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو يغسل ثلثا وغسل في رواية يغسل
 من واحد إذا غسل الميت ثم خرجت منه نجاسة لا يغسل الصغير والصغير إذا لم يبلغ فاحده
 الشق يغسلها الرجل والنساء لا له ليس أعضاء حكم الموت وفي ذلك من قال قبل أن يكف من
 أبي يوسف رحمه الله أنه أن يغسلها الأجنبي الكسبي والمجرب كالغسل في الحمام يغسل في
 ثيابها إذا كان للمرأة محرم يمسها باليد وأما الأجنبي يخرج عنه على يد غيره يغسل عن خراجه وكذا
 الرجل في امرأة الأفي فحق البصيرة فترى من الشابة والجوزة رجل مات ولم يجدوا ما يغسلون
 صلوا عليه ثم وجدوا ما يغسلون يغسل عليه ما ياتي في قول أبي جعفر رحمه الله وعنه في رواية يغسل
 ولا يعاد الصلوة بمنزلة جنب يتم وصلى ثم وجد ما بعده ذلك وعن محمد رحمه الله في ميت دفن قبل
 وأهالي عليه التراب قال يغسل على قبره لا يشي عن محمد رحمه الله في النوازل إذا كفن الميت في
 عفره لم يغسل ذلك العفر وإن بقي أصبع وخود ذلك لا يغسل ميت غسله أهله من غير نية الغسل
 الجنائز ذلك إذا مات الرجل وليس له رجل تيمم أمه أو أمه غير تيمم أو غيرها لا من يعين غيره ويغسل
 الأمه مولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله والمصنف أن يغسل رجلا إذا مات الرجل
 عن امرأة قبلت ابن الميت وإن تلبت والعباد بالله أو وقعت الحرة بينهما سبب من الأساة
 لم يجز لها أن يغسله إذا طاهر الرجل عن امرأة ثم مات عنها كان لها أن يغسله منكحة الرجل
 إذا اندجبت بزوج وخل بها حتى جئت عليها العدة ثم فرق بينهما ورجع إلى الزوج الأول في
 عنها وهي في العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن يغسله وإن نفقت عنها في جوفه أو عذرها
 كان لها أن يغسله رجله أمران فقال أحمد بن حنبل قال مات قبل أن يتبين لم يكن له أحد
 منها أن يغسل ولها الميراث وعليها عدة الوفاة والطلاق إذا مات الرجل عن امرأة الجني سببه لا
 يغسله فإن سلمت كان له أن يغسله إذا مات الرجل عن امرأة ولحقها في عذره لم يغسله وإن نفقت
 عنه أختها كان لها أن يغسله إذا مات الرجل فأمات أمهات الجنان كل واحد منهما ميتة أنه
 نكحها وخلها ولا يعلم أيهما الأولى لم يغسله ولحق منها ميراث امرأة واحد منهما وشي

يغسل

ان يكون غاسل الميت على الطهارة ولكن ان يكون حيا ايضا وجنبا ولا بأس بخلع الحايض الحية
عند وقت الموت امرأة ماتت والحمد لله في بطنها قال محمد رحمه الله يسقط بطنها كخرج
الملك لا يسع الا ذلك اذا عاش المخرج في المذقة يوما غسل وان عاش اقل من يوم لم يغسل
قول محمد رحمه الله وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا خرج الرجل فحاله في الامم ما
غسل الا ان يسقط في الموضع الذي خرج فيه فيموت فلا يغسل ومن اوصى بوضوءه غسل قال الفقهاء
ابو جعفر رحمه الله انما يبطل الشهادة بالوضوء اذا اذنت الوضوء على كلبين اما الكلبة والكلاب
لا يبطل الشهادة ومن قتل في حال الحرب يغسل نفسه بان اصابته سهمه او سيفه غسل في كل حال
رحم الله ولا يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله ويغسل من قتل المحرم وكذا في جرح الجارية في قول
ابي حنيفة رحمه الله لان هذا القتل يوجب البتة عند من قتل السبع او جرح بالناقل ولو قتل
من جرح ومات تحت خدم او قتل بخصا من جرح او قتل انسان واضاع عن نفسه او اياه غسل
قتل ابنه او قتل المرأة زوجها او لها منه ولد لم يغسل لان قلبه وقع موجبا للقتل وانما جرت
اليد في القتل استغناء القصاص في غسل الميت استعمال القطع في الروايات الظاهرة وعن ابي
يوسف انه يعمل القطع المخرج في موضع ريقه وعصم قالوا جعل في مخرج اذ فيه ايضا وقال بعضهم
يجعل في ذنبيه ايضا وهو مخرج كغيره من المخرجين ان ينظر الى ثيابه في حياته يخرج
الجمعة والعيدون فذلك كغير مثله اكثر ما يغسل فيه الرجل ثلثة اثار ليس بها عامه عند
واستحسنها المتأخرون وهو روي عن عمر بن الخطاب رحمه الله عنه ربه اخذ ما لك رحمه الله واذا في الرجل
فان كان يغسل ولما ذبحه يربط فرق نديها وبطنها وكفى لكفاية لها ثلثة قميص واذا ذبحها
فان كان بالمال كثره وبالورثة ثلثة فكل من السنة اولى وان كان على العكس كفن الكفاية اولى
والمرحوم في الكفن بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة والاحسن ان يغسل فيهما الكفن
البالغ وان كفن في ثوب واحد وجاز ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك مالا
فالكفن على من كسبه عليه النفقة فيجوز الا الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله
يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى اذا انشئت الميت وهو طير كالكفن ثانيا
من جميع المال فان كان قد قسم ماله فالكفن يكون على الوارث دون الغرماء واصحاب الوصايا
وان لم يغسل التركة عن الدين فان لم يكن الغرماء فمقتضى دينهم يدعى بالكفن وان كانوا فقولا
ديهم لا يسترد منهم شيء لولا ذلك الميت مقتضى الرجل اذا مات ولم يترك شيئا له خاله وص
ومولا الذي اعتقه قال محمد رحمه الله كفته على خاله وعن ابي يوسف رحمه الله في النجاء اذا مات
المرأة وترك ابنا وابنا فكلتها عليها على قدر عوارضها وان لم يترك الميت مالا ولم يكن هناك
الحاكم عليه نفقة فيجوز ان كان كفته على الناس فان لم يقدر فاسألوا الناس فرق بين هذا
ومن الحي اذا لم يجد ثوبا يغسل فيه ليس على الناس ان يسألوا له ثوبا لان الحي يترك على السلب

وكفن السنة للمرأة ختنة
فجاء في قيص واذا ذبحها

نفسه

نفسه بخلاف الميت رجل مات في مجدهم فقام لخدمهم جمع الوارثين لتكفينه ففضل من ذلك
شيء ان عرف صاحب الفضل رقة عليه وان لم يعرف كثر به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفها الى
الكفن يتصدق بها على الفقراء رجل كفن ميتا من اهل بيته وجبا الكفن في يد رجل كان له ان
ياخذ منه لانه ما زال من كلهم الى الميت وان كان وصيه للورثة وكفته الودعة فالورثة لحي
وكذا الكفن ميتا فان رقة السبع كان الكفن له لانه بقي على ملكه حتى غراب وميت ومها ثوب
واحد ان كان الثوب كالمحيط فله غيرهم ان يلبسه ولا يلبس به الميت لانه محتاج اليه وان كان
بلكا للميت والحي ولم يترك ثوبا للميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث من كبر على النفقة
في جوفه كالا داء العام والعمى والجنون والخلع والالام لا يجزى على الكفن ثوب الجنائز اذ
الحرف ولم يبق صلاحا لما اخذ ليس للثوب ان يتصدق به بل سبعة ويصرف عنه في ثوب
آخر كجواز الاستحسان على رجل الجنائز وخبر القبور ولا يجوز على غسل الميت بعض المشايخ جواز
ذلك ايضا ثم السنة في رجل الجنائز عندنا ان نجعلها اربعة نفر من جوانبها الادع يطوف
كل واحد منهم على جانبها الادع يضع مقدمها على عنقه ثم يخرجها على عنقه ثم يضعها على سائر
ثم يخرجها على سائر روي ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عن علي بن ابي طالب انه فعل ذلك
ان يضعها على اصل العنق ويقوم بين العودين ويسير بالجنائز وشي بها الجنائز ولا يبطأ
كيلا تحرك الميت والشي خلف الجنائز افضل ويجوز المشي اماها ما لم يتبعه ولا ينبغي ان يقدم
كلم ولا بأس بالركب في الجنائز والمشي افضل ولكن ان يقدم الجنائز في الدفن والنجس
الصالح وشق الجيوب ولا بأس بالركب بار سال الادع فان كان مع الجنائز نائحة او صبيحة
فان لم يتجر فلا بأس بالمشي معها ويكون رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله تعالى في ذلك
في نفسه وعن ابي اسيم رحمه الله كانا الكرمون ان تقول الرجل وهو شي مما استغفر والله عز وجل
لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغلظين اهلها واذا كان القوم في المصلى في الجنائز
قال بعضهم يقومون لها اذا اذلقها قبل ان يضع الجنائز عن اعناق الرجال وقال بعضهم لا يقومون
وهو الصحيح وهذا شيء كان في الامم ثم نسخ اختلاف الروايات فمن هو الحق بالصلوة على الميت
ذكر في شرح الصلوة لشمس الائمة الحلواني رحمه الله امام الحي اولى من الميت له ان يقدم و
يغسل من غير تقديم لحيته في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله الا باولى ولا يقدم امام الحي
الا باذن الاب وعند عدم امام الحي ابي الميت اولى من سائر العصبات وذكر الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل السلطان الحي بالصلوة على الميت اذ حضر ثم امام الحي ثم الولى ولا يقدم
لغيره السلطان وغير امام الحي الا باذن الذي قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله اذ حضر السلطان
يقدم الاولياء فضل عليهما وان حضر والى المصطفى القاضى فالولى اولى ان يقوم عليهما وان لم
يخصر الوالى ولا القاضى حضر صاحب الشرط وامام الحي فصاحب الشرط اولى ان يقوم وان كان

ويؤم

عن القوم

لما جاءوا
من ركبته

البصر خليفة ولم يحضر اليه وخلفه خليفة اولي بالتقديم من القاضي وصاحب
 الشرط وان لم يحضر اليه ولا الخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشرط وحضر الاولياء وامام
 الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحي وان لم يحضر امام الحي وحضر المودن فليس على الاولياء
 تقديمه وان حضر اليه الخليفة والقاضي وصاحب الشرط وامام الحي والاولياء فاني الاولياء
 ان يقدموا الحنا من هؤلاء ولابدوا ان يقدموا فلم ذلك ولم ان يقدموا من شأوا ولا يقدم
 احد من هؤلاء الا باذنهم وهذا كله قياس قول ابي حنيفة والي يوسف وزفر جميعهم الله به
 لاختلاف الحسن مات الرجل وله اخفان الاب ولم فالأكثر اولي فان اراد الأكثر ان يقدم
 غيرهما فلا يصح ان ينعى ان قدم كل واحد منهما رجلا لآخر فالأكثر اولي وكذا
 الابن الأكبر مع الأصغر وكذا ابنا العم عند عدم غيرهما فان كان الاخ الأصغر لاب
 وام والأكبر لاب فالأصغر اولي فان كان الأصغر قد عم غير طين للاخ الأكبر ان ينعى
 لا يراد الحي للاخ لاب مع الاخ لا يعلم فان كان الاخ لاب ولم غابا فليكن ان يقدم
 ان مات فلان فالاخ لاب ان ينعى عنه لان الغائب بمنزلة المعدم وحده الغيبة فيه ان
 لا يقدم ان يقدم فيلزم ذلك الصلاة ولا ينتظر الناس قدومه وعن محمد رحمه الله امرأة ماتت لحي
 اب وابن وزوج فالأب لحي بالصلاة عليها من الابن ان كان من غير الزوج فان كان الابن
 من الزوج فالأب لحي من الزوج وعن ابي يوسف رحمه الله امه ماتت وحضر جنازة لها
 الزوج وابن المولى والمولى حاضر ولم يحضر جنازة لها فان المولى لحي من الزوج عند مات
 واختصم في الصلوة عليه المولى وابن العبد وابنه ومما حار ان المولى لحي بالصلاة عليه
 وكذا المكاتب اذا مات من غير وفاة وان تركه وفاد ان ادبت كتابه او كان المال حاضر
 لا يخاف عليه التلف فالابن لحي بالصلاة عليه ويكن ان يقدم وجبه وهو اب المكاتب
 وان كان المال غائبا فالمولى لحي بالصلاة عليه ولا ترفع الايدي في كبريت الجنائز الا في
 كبريت الافتتاح عند مشا جنازة بعض مشايخ بلخ وقال بعض مشايخ بلخ ترفع الايدي فيها
 رجل ادرك اول التكبير في صلاة الجنائز ولم يكبر حتى كبر الامام كبر هو ولا ينظر بكبر الامام
 الثانية فان مجلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم كبر الا في
 حتى لم الامام لانه كبر الامام كان قضا والمفتدى لا يشتغل بقضا ما سبق به قبل فراغ
 الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام اربع كبر هو الافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم
 كبر ثلثا قبل ان يرفع الجنائز متبعا لادعاء فيها فاذا رفعت الجنائز من الارض قطع عن
 الخليفة اذا لم يكبر حتى كبر الامام اربع كبر الثانية كبر الثانية وان كبر مع الامام التكبير
 الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة بكبرهما ثم كبر مع الامام وكذا كبر الامام على جنازة بكبر
 او تكبر من خارج لا يكبر هذا الرجل حتى كبر الامام فكل مع الافتتاح ويكون مسوقا

عأكبر


ما كبر الامام قبله خلاف من كان حاضرا ايما في الصلوة لم يكبر الافتتاح مع الامام تغافلا
 او كان في البنية فانه يكبر ولا ينظر بكبر الامام وكذا كبر الامام في صلوة الجنائز خمس
 الى خمسة رحمه الله فيه روايتان واختاران لا يتابعه في التكبير الخامسة وينظر فاذا سلم
 سلم معه كل كبر على جنازة امرأة فحضر جنازة رجل فكل من يرمي ويؤي ان لا يكبر على الجنازة
 فقد خرج عن صلوة المرأة الى صلوة الرجل وان كبر الثانية شوي بها عليها لم يكن خارجا
 من صلوة المرأة الى صلوة الرجل الا ان شوي بها الصلاة عليه وحده عنزة ما هو شرع في
 فريضة فلما صلى بعضها كبر في الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى التطوع
 كذا كبر على جنازة فاني جنازة اخرى فانه ينعى في الاولى ويستقبل الصلوة على الثانية
 فان كبر فهو على الرجل وان شوي الاولى او ثلثها او لم يوشيا كان في الاولى الا اذا
 كبر شوي الثانية لا غير فانه يصح خارجا عن الاولى عن ابي يوسف رحمه الله اذا كبر شوي
 التطوع وصلاة الجنائز جاز على التطوع اذا صلى للمريض على جنازة قاعدا وهو وبها والقوم
 خلفه قيام جاز وقال محمد رحمه الله لا يجوز ان ينعى في صلوة الجنائز بالادعية المعروفة
 ولا يقرأ فاتحة الكتاب فيها فان قراها بينه وبينها ولا بأس بمرور قراها بينه وبينها
 ذلك قال شمس الداعية الحلواني رحمه الله من اصحابنا من قال قرا الفاتحة في الشفع الثاني من
 ذوات الأربع يكون على وجه الدعاء والثناء لا على وجه القراءة عن محمد رحمه الله اذا بشرى
 الرق للصغار في دار الحرب مات منهم في دار الحرب لا يصلى عليه اذا ارتد او وجان والعباد بالله
 والمرأة حامل فوضعت اولها ماتت اولها لا يصلى عليه وحكم الصلوة عليه خالف حكم الميراث
 رجل مات في غير بلد فصلى عليه ثم جاء اهله فحملوا الى منزله ان كانت الصلوة عليه باذن السلطان
 او القاضي لا يعاد اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس وعند طلوعها وعند الزوال لا يعاد بعد
 ذلك اهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب فزارها يصلى عليهم
 وكذلك قطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان خذتم الامام قتلهم يصلى عليهم
 وحكم المقتولين بالعصبة حكم قطاع الطريق والمكاتبون في المصرا والليل منزلة قطاع الطريق التي
 صلبة الامام عن ابي حنيفة فيه روايتان روى ابو سليمان عنه انه لا يصلى ومن قتل مظلوما
 يصلى عليه ولم يغسل ومن قتل مظلوما غسل ولا يصلى عليه رجل صلى على جنازة وهو لم يقطع لم يأم
 بذلك ان تابعه صلى معه لا يعيدها اليه وان لم يتابعه فاني كان المصلي سلطانا والامام
 الاعظم والقاضي او والي المصرا وامام حية ليس اليه ان يعيدها في ظاهر الولاية وان كان
 غيرهم فله الاعادة جناية تشاجر فيها قوم قاتل ليس يولي صلى وتابعه بعض القوم
 في الصلوة عليها فضلا ثم تامة وان جثا لولاء اعاد الصلاة ولا ينوي الامام الميت
 في تسليم الجنائز بل ينوي من عن يمينه بالتسليم الاولى ومن عن يساره بالتسليم الثانية

الامام

خلافه

لغات

کے



يسئل شهادة او لا يقبل فانه شهود المصنوع ولا يقدر في الشك لانه لا يختار رجل راى هلال الفطر
 فشهد لم يقبل شهادة شرا كان عليه ان يصوم فان فطره ذلك كان عليه القضاء دون الكفارة وان
 راى هلال رمضان وحده فشهد ولم يقبل شهادة عليه ان يصوم وان فطره ذلك الصوم كان
 عليه القضاء دون الكفارة وان فطره قبل ان يرد القاضي شهادة فخلعوا فيه في الصحيح انه لا يحكم عليه
 الكفارة ومن راى هلال رمضان في الربيع حتى ولم يكن هناك والى وقا فوفان كان الرجل معه
 يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان اخبره ان بروية الهلال لا بأس ان يفطر ولو اصاب من الشهر
 يوما بشهادة واحد لم ير هلال شوال لم يفطر ولا حتى يصوم يوما آخر في قول أبي يوسف والي
 حينئذ لم يملكه لانهم لم يفطروا ولا شهدوا ولا حتى وشهادة الالحاد لا يصلح حجة في الفطر
 وان كانا معا من شهادة رجلين فطر فاذا اصابوا اثنين يومين عن القاضي الامام ابو علي السجستاني
 انهم لا يفطرون وان كانا معا من شهادة رجلين في قول أبي يوسف وجهاه انما يقبل شهادة رجلين
 على هلال الشك اذا اجمعا في رواية في غير الهل فان كان شهادتهما في البلد والبلد كثير
 الاهل لا يقبل منهما قول واحد ولا اثنين وانما يقبل في جماعة لا يقبل من اجمعهم على الكذب عن محمد
 في التواتر في اصحاب اهل مصر شهر رمضان على غير روية الهلال في ثمان وعشرين يوما ثم راوا هلاله
 شوال قالوا ان كانوا علقا شعبان لم يوفوا ثلثين يوما ثم عليهم هلال رمضان ففطروا في هذا
 والى ما رواه سفيان بن عيينة عن ابن عمر بن الخطاب في رواية ففطروا في هذا الشهر في اصحاب
 اهل تلك البلد يوم الجمعة واهل تلك البلد اخرى تسعة وعشرين يوما للرواية ففطروا من صام تسعا
 وعشرين يوما قضا يوم ولا غير ذلك خلافا للطالع في ظاهر الرواية وهكذا ذكر شمس الدقنة
 المحلوي وقال بعضهم يقبل خلاف الطالع اهل تلك راوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما
 فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين اهل تلك راوا الهلال في ليلة كذا ففطروا في يوم ففطروا
 وفي اليوم يوم الاثنين من رمضان فلم ير الهلال في تلك الليلة والسماعية لا يباح الفطر عند
 ولا يترك التراجع في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بروية ولا على شهادة غيرهم ولما
 حكم بروية غيرهم اذا شهدوا هلالا علقوا في يوم اهل تلك شهرهم على ان قاض الكفاية عند شهادتهم
 بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي شهادة جماعة من القاضي ان يقضى شهادة جماعة لان قضا الثمان
 حجة وقضى القاضي شهادة الواحد على هلال رمضان فصاموا ثلثين يوما ولم ير الهلال في السماء
 ففطروا في ذلك ان على قولنا في حقه لا يفطرون ومن خالفهم ففطروا في يوم واحد ففطروا في يوم واحد
 اذا شهدوا الشهود على هلال رمضان في الايام التسعة والعشرين ثم راوا هلال رمضان قبل صومهم
 ان كانوا في هذا الموضع فغنى ان لا يقبل شهادة من لا يملك الشهادة كما كان قضا عليهم وان جازي
 كان يقبل جازي شهادة من لا يملك الشهادة في الفطر في قولنا لا يفطرون ولا يصومون به
 ولا يفطر من الليلة المستقبل قالوا ان من شهد هلالا في ليلة كذا ففطروا في تلك الليلة وان راوا قبل

ان كان من اهل
 المدينة
 في يوم
 من ايام
 رمضان

التماس فهو مسئلة الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رحمه الله في رواية كان بجدة خلف الشمس
 ليلة المستقبل وقال حسن بن زياد ان غاب بعد الشفق فهو ليلة الماضية وان غاب قبل
 الشفق فهو ليلة الآتية وعند روية الهلال كبر الاشارة اليه كما يجعله اهل الجاهلية في
 رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاز يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم
 الاضحية لا يجوز الضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي بن ابي طالب في يوم من يومكم كان
 ذلك محتمل كحتمل انما اذ به ذلك العام دون الايداد اسلم الحرف في دار الحرب ولم يعلم ان يوم
 رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ما مضى ويلزم له الصوم في المستقبل والمكسب العلم
 بالخير والشر على من اوجله وامرأته وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا يشترط فيه العدالة
 والحرة والمبلوغ وان كان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى بعد الاسلام علم ذلك اولى
 يعلم اذا اشتبه على الاصيل اسلم في دار الحرب شهر رمضان فحرم شهر رمضان ان واقع صوم
 صوم شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل رمضان لا يجوز ذلك الا انما لا يسبق ان جاز
 وان صام شهر رمضان جاز وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم يقض القضاء
 ومثلنا قالوا هذا اذا نرى ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز
 اذا صام شهر رمضان في العدد وصلاحه الايام للقضاء اما اذا وقع الصوم في شهر
 وشوال كان نقص من رمضان يوم يقضى يومين ايضا من الايام العدد وهو ما كان يوم
 البعد وان واقع صوم شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان يوم يقضى خمسة ايام ايضا في الصحيح
 العدد واربعة ايام ليوم الحج وايام التشرى رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنين في رمضان
 في اليوم الاخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضا الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء
 ما بين ذلك من السنين الماضية قالوا هذا اذا افاق قبل الزوال اما اذا افاق بعد الزوال كجمل
 كانه لم يبق في هذا الشهر وهذا اذا ابلغ عاقل ثم جن اما اذا ابلغ مجنون ثم افاق في رمضان في
 بعض الشهر عن أبي يوسف رحمه الله ان هذا والنقص الا ان سأل يلزمه القضاء ويستوي بين الجنون
 الطاري والمقارن وعن محمد بن عيسى هذا لا يلزمه القضاء ما كان مجنونا فيه كالصبي اذا بلغ في نصف
 الشهر والمكافرا اذا اسلم رجل جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان افاق شيئا منه فعليه القضاء
 وان غنى عليه في رمضان كله فعليه قضاء وقال الحسن البصري لا قضاء عليه في الايام كما في الجنون
 المشعوب وان غنى عليه في اول السنة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نرى
 الصوم في تلك الليلة قبل الاغواء في ذلك في الكتاب وجعله نوبا بعد لم انما يجعل نوبا
 بعد لما اذا كان اهلا يصوم منه ليلة اما اذا لم يكن اهلا في تلك الليلة فان غنى عليه في آخر يوم
 من شعبان وقام الاغواء عليه فقص في ذلك اليوم ايضا غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف
 النهار او اسلم النصارى فانه لا ياكل بقية يومه ويلزمه صوم ما تبقى من الشهر ولا يلزمه قضاء

قول علي بن ابي طالب في يوم من يومكم
 ذلك العام دون الايام

ما مضى وان كان كل يومه لم يكن عليه قضاء وان كان في كل يومه لم يكن كالتساقط
 الصوم قبل الزوال لا يجوز صوما عن الغرض غير ان الصبي يكون صائما عن التطوع لانه كان
 اهلا للتطوع في ذلك اليوم بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز صوم الصبي عن
 الغرض وقيل جازية في الكافر ذلك واليه اشار في المتفق وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر
 في ذلك اليوم يتا في صلا الصوم اما الصبي في ذلك اليوم لا يتا في وجود اصل الصوم كالحمل وعن
 النية في كل يوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذلك البلوغ في كل يوم بمنزلة الوجود في كل يوم
 في كل اليوم ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين الجنون اذا افاق في يوم من رمضان
 قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فوكل الصوم جاز عن الغرض لان الجنون اذا لم يستوعب كون
 بمنزلة المبرح لا يقع الوجوب فكان وجود النية في كل اليوم كوجودها في الكل ولا يلزم
 الفصل في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رحمه الله
 حتى في فطره لزمه القضاء خلافا لابي حنيفة لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار في حكم
 النية فلما في حكم الاهلة **الفصل الثاني** في النية لا يقع
 الدخول في الصوم الا بالنية عندنا وعند فرج الله اذا كان صحيحا مقصدا ثم انما يصح
 منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم وعندنا لا يكفي نية واحدة
 لجميع الشهر ويجوز الصوم بطلق النية والنية قبل الزوال ونية صوم آخر عندنا وعندنا
 رضي الله عنه لا يقع الا بنية الغرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا
 والنفذ المعبر بطلق النية ونية التطوع اذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الذي نذره
 كان موقفا عن كل صوم ليس في وقت معين كالقضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز
 بنية مطلقة للرضي والمسا في ان نوى في رمضان عن واجب آخر كان صومه عاريا عند ابي
 حنيفة رحمه الله وعند صاحبه يكون عن رمضان وان نوى التطوع في رمضان مع الحنيفة في
 روايتان في رواية تقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان ونوى قضاء رمضان في التطوع
 كان عن القضاء في قول ابي يوسف رحمه الله انه اقوى وعند محمد يقع التطوع لان النيتين هما
 ففي مطلق النية تقع عن التطوع ولا يوجب حمله ما قلنا لان نية التطوع للقطع غير محتاج
 اليها فلو ثبت نية القضاء تقع عن القضاء ونوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان
 عن القضاء استحسانا وفي القياس كون نطقا وهو قول محمد رحمه الله لان النيتين قد نطقا
 فصارتا صام مطلقا وجه الاستحسان ان القضاء اقوى لا تخفى الله تعالى وكفارة الظهار
 حتى له فترجح القضاء عن محمد رحمه الله فمن نذر صوم يوم بعينه فوكل النذر وكفارة العيدين
 تقع عن النذر كل صوم لا يتا في النية من الليل كالقضاء والمنذور نوى مع طلوع الفجر
 جاز لان الواجب قران النية بالصوم لا بتقديره لنية الفطر في النهار ولا يفيطر عندنا خلافا

الشافعي

لشافعي رحمه الله اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحد فارد ان يقضيهما في يومين
 او في يوم واحد وجب عليه قضاء من هذا الصوم وان لم ينو ذلك لجزائه وان كانا من رمضان
 ينوي قضاء رمضان الا في اوله فان لم ينو ذلك اختلف للشافعي فيه والشافعي انه يجزئه اذا افطر
 من رمضان متعمدا وهو فقير فصام لخطا وسبب يومه القضاء والكفارة ولم يعبث اليوم القضاء
 جاز ذلك لانه ذكره الفقيه ابو الليث وصار كانه نوى القضاء في اليوم الذي وسبب يومه عن
 الكفارة اذا نوى في رمضان قبل ان يغيب الشمس ان يصوم غدا قائما واعني عليه او غفل عن الصوم
 حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائما في الغد لان نوى بعد غروب الشمس ان يصوم غدا
 اذا ارتد عن الاسلام والعباد بالله في اول يوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فوكل
 الصوم قبل الزوال فيصوم ما كان فطره عليه القضاء دون الكفارة من غير اومسا فلم ينو
 الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف رحمه الله يجزئها والشافعي
 الحسن رحمه الله الصائم بالتطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم
 قال فرج الله لا يكون صائما ولا قضاء عليه ان افطر وقال ابو يوسف رحمه الله يكون صائما على
 القضاء رجل اذا فطر في رمضان سنة تسعين ومائة قال ابو حنيفة يجزئه وان صام شهر
 عليه وهو يرى انه رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة يجزئه وان صام شهر
 تنوي القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة رحمه الله يجزئه وهو يرى
 انه افطر ذلك قال الجوزي **الفصل الثالث** في الغد الذي يوجبه الا فطر
 وفي الاحكام المتعلقة به رجل خاف ان لم يفيطر يزاد عليه وجبا اجماعه شك كان له ان يفيطر
 وكذا الحال والمريض اذا خاف على نفسه او ولدها وكذا الامه اذا ضعفت الطبخ والمجنون غفل
 الشباب وكوخ ذلك ان كانت حاله خافت على نفسها فافطر ففعلها القضاء دون الكفارة وكذا
 اذا لم يجد حجة فافطر لغيره بالحقا قالوا ان كان ذلك البدل ينفعه فلا بأس من تركه الرجل اذا شك
 بان آفة العتق وهو يخاف الضعف على نفسه فله ان يفيطر مقصدا كان وصافرا رجل لو صام في غدا
 لا يمكنه ان يصلي قايما وان لم يصم عكسه ان يصلي قايما فانه يصوم ويصلي قايما بين العبادتين
 رجل اذ غشي غيبنا فطر على ظن ان يومه يوم المرض وما حقه فيه كان عليه الكفارة وكذا اذا فطرت
 المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم تحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الا فطر
 في يوم ليس فيه شبهة الا بلحمة قال محمد رحمه الله هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر
 فان نوى الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء والكفارة المسافر اذا تذكر شيئا قدسية
 في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لانه مقيم عند الاكل حيث رخص
 سفره بالعبادة الى منزله وبالقيا من هذا الصائم المطلق اذا دخل على بعض الخواص فحسب له ان
 ياكل لا بأس بان يجيبه وان كان صائما عن قضاء رمضان كن له ان ياكل وهو يفيطر رجل يلا في امره

في العذر الذي يبيح الافطار وما يتعلق

ان لم ينظر فلان فان كل فلان منقطعاً فغير صحيح وان كان صائماً عن القضا
لا ينظر رجل فطره رمضان لم يرض كان عليه القضاء لا يجوز له الغدنة فان مات قبل
ان يرض الا شئ عليه لانه لم يرضه عن من ايام اخر عليه ان يرضى بالغدنة ويعتبر ذلك
من ثلث ما له عندنا وان لم يرضه عن الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غيرهما عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله اذا افطر ابا ما مع انا ما مات لانه القضا بقدر ما صح لانه
لم يرضه على القضا الا بعد ما ادرك اذا وجب على الرجل القضاء بان نظر بعينه وبغيره
ولم يقنع حتى يخرج وصار شيخا فانما يجب له ان يرضى به يجوز له الغدنة ولا يجوز الغدنة عن صوم
هو اصل نفسه وهو صوم رمضان عند وقوع اليا من عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع
من الحنطة ويجوز فيها ما يجوز في صدقة الفطر الا ان في الغدنة يجوز طعام الا بلحة كلها
شبعان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة النسي والمثل ان لم يجد
ما يكفر به وهو مخير ولم يقنع حتى صار شيخا فانما لا يجوز له الغدنة لانه الصوم هنا بذل عن
غيره ولهذا لا يجوز المعسر الى الصوم الا عند العجز عن التكثير المال والغدنة لا يجوز الا عن
صوم هو اصل رجل نظر الى صائما ياكل ايسا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل
لست بصائم فاكل ثم تذكر انه كان صائما فسد صومه في قولنا يرضى به لانه لم يكن
ناصيا عن اكل حيث اخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قولنا يرضى به لانه ناسي وعن ابي
صايما ياكل ناسيا هل عليه ان يكفر بذلك قالوا ان كان شائبا بقدر على انعام اليوم مخير وكان
شيخا متعينا لا يكفر لان الشيخ لا يقدر على الانعام فتركه حتى اكل ثم تكفر ولا تقصم المرأة
نطقها الا باذن زوجها ان ملكته وطها ولها ان لم يطرها وكذا المملوك الا اذا كان غائبا
ولا ضرر له في ذلك فان احرمت غيره اذن زوجها قالوا له لا يخطبها وكذا الاجير اذا كان يرضى
في الخدمة وكذلك في الصلوة **الفصل الرابع** فيما يكره للصائم وما لا يكره من صفة الصلاة
للصائم لانه يرضى الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه قيل هذا اذا كان يرضى
بصفة غيره اما اذا لم يرضه غيره او كان اسود فسد صومه اما الاسود فانه يوجب يرضى
الى الجوف واما اذا كان يرضى ولم يرضه غيره فلا يرضى به واطلاق محمد رحمه الله في كتاب
دليل على ان لكل واحد يكره للمرأة ان تضع يديها على ما اذا كان لها منه ثوب وكذا اذا
ذاقت شيئا يفسد لانه فيه ترفضا الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سبي الخلق
لا يرضى المرأة ان تدفق المرأة بلسانها ويكره للصائم ان تدفق العسل والذهن لم يعرف الجيد
من ارضى عن الشرى وسمح للصائم بجعل الاطوار قبل طلوع اليوم واخير الجود وورد
الاخبار في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب جعل الاطوار ولا ياكل حتى يغلب على ظنه غروب
الشمس وان اذن المؤذنون للترتيب ولا بأس بالسواك حال طيب الياسين لغداة والعشي

المريض

عندنا

عندنا وعنده الشافعي رحمه الله يكن في العشي وقال ابو يوسف رحمه الله يكن المبلول بالمالا
فيه ادخال الماء في الغم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لان المقصود هو التطهير
وكان منزلة المغمضة واما الرطب الاضمر ولا بأس به عند الكل الصائم اذا سافر عنها الى شئ
له ان يطره لان الوجوب كان ثابتا فلا يفسد بفعل ما شئ بلختياره اذا اصبح المسافر صائما
فدخل مصر او مصر اخرى يولى الاقامة كان له ان يطره لانه اجتمع حكم الاقامة والسفر في هذا
اليوم فيخرج جهة المقامة ولا بأس للصائم ان يتبيل ويأشرب اذا امكن على نفسه ما سوى ذلك
ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه يفسد صومه ولو امارى عن عيشه في
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتبيل وهو صائم وكان القيلة والمباشرة ان لم يامن على شئ
ما سوى ذلك وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كان المباشرة الفاحشة وهي ان يمس وجهه فوجها
متحج من وجهه في رواية انه يكن المعانقة والمصافحة ايضا وعن ابي حنيفة رحمه الله ان اخذ
الماء بيمينه ثم تجده او يصب الماء على راسه ان يتبيل التوب يلفظ وهو لا يستظلال
بشئ ولا بأس بالكل للصائم وكان وجد طعمه في ظفيرة وكذا اذا اذ هن شاربه وكذا الحمامة
لا روى عن رسول الله عليه السلام انه اجتمع وهو صائم ويكره ان يصوم يومين لا ينظر لهما
وكذا الصوم الفصال وهو ان يصوم السنة ولا يطره الايام المنبهة والافضل ان يصوم
يوما من ينظر يوما ويكره صوم السبت وهو ان يصوم ولا يسكر لانه فعل الجحش ولا بأس بصوم
الجمعة عندنا في حنيفة رحمه الله لا روى ان ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يصوم الجمعة
ولا ينظر ويكره صوم يوم البئر فذو المهرجان لان فيه تعظيم ايام بيننا عن تعظيمها فان
وافق يوما كان يصوم قبل ذلك لا بأس به ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع
عشر والخامس عشر لا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال صوم هذه الايام صوم النبي
القرشي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم هذه الايام من كل شهر ويقول هو صوم
الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة المتوكتب والالحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم
عرفة كان في الحضر وفي السفر اذا كان يتوى عليه ويكره صوم يوم عرفة بعزات وكذا الصوم
يوم التروية لانه يخرج عن اداء الفالح ويكره النساء ان يصومن اذا احلن الصوم لان فيه
اهلاك النفس وان لم يكن كذلك فالصوم للمساكين افضل عندنا وان لم يكن رفقا ما عانتهم
مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل واما صوم البسة متتابعة منهم من كره ذلك
ومهم من لم يكرهه وان قد قها في شوكا فلي بعد عن الكراهية والبسة بالنضار واقر ب
الى الجواز والاكل قبل الصلوة في يوم الاضحى فيه روايتان والحنابلة ان لا يكره ويستحب
الامتناع الصوم العيلة وايام التشريق ان صام فيها كان صائما عندنا خلافا للشافعي

الصائم

بكرة

بعد الفطر

بكرة

واستحب ان يصوم قبل يوم عاشوراء يوما ويوما بعد ليكون تحالفا لاهل الكتاب ومنهم من
شعبان ووضعه برضا من هو حسن واما صوم يوم السبت وهو اليوم الذي شاك فيه
الله من شعبان او من رمضان فان نوى في هذا اليوم من رمضان كونه لقوله عليه السلام
من صام يوم السبت فقد عصى ابا القاسم وقوله عليه السلام لا تقبل من رمضان يصوم يوم
ولا يومين وكان فيه شيئا من الوافق فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويصومون يوما
قبل يوم الفطر فان صام ثم ظهر انه من رمضان الجزاء فان ظهر انه من شعبان كان تطوعا فان
افطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى من وجه آخر كماله فان ظهر انه من
رمضان جاز عن رمضان كما في صام رمضان بنحو وجب له اذا كان مسافرا فيقع على
نوى في قول ابي حنيفة رحمه الله وان ظهر انه من شعبان اختلف فيه قال بعضهم يكون تطوعا
لان الصوم في هذا اليوم منى فلا يتبادر اليه الوجوب قال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه ادى
الي وجب في يوم كونه التطوع بخلاف يوم العيد واصل الكراهة لا يمنع الجواز كالمصلاة
في الاضحية المصونة وان لم يستيقظ عن نوى الوجوب كما لا بد ان كان من رمضان فان
نوى التطوع يوم السبت اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روي عن ابي عبد الله
رضي الله عنه انما كانا يصومان يوم السبت والشك في ذلك عليه السلام فقد عصى ابا القاسم بحمل على يوم
الغرض فان ظهر انه كان من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا فان
كان عليه القضاء لانه شرع في مفسد من المظنون وان نوى ان يصوم عن رمضان ان
غدا ورمضان وان كان غدا شعبان فهو صائم عن القضاء وعن الوجوب كونه على كل واحد
من البينين بكونه فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال وفيه
يكنى الجواز الغرض وان ظهر انه من شعبان لا يسقط الوجوب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع
فان افطر لا قضاء عليه لانه شرع في التطوع مستقلا لا من وجه وان نوى ان يصوم عن رمضان
ان كان غدا رمضان وان كان شعبان فهو صائم عن التطوع لكن ايضا لانه نوى الغرض من وجه
يوم السبت وان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان وقبل على فعله رحمه الله لا يكون صائما كما
اوضح في الصلاة بنوى الطهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله وان ظهر انه
من شعبان فافطر بنحو ان لا يلزمه القضاء وان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من
رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم لم يكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال ويجوز في
الافضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصوم قبل ذلك فان كان يصوم الخميس ويوم الجمعة
فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد بن مسلم الفطر افضل لقوله عليه السلام من صام
يوم السبت فقد عصى ابا القاسم واختلف من التثنية بالوافق وقال نضر بن يحيى الصوم افضل
لحديث علي وعائشة رضي الله عنهما والصحيح ما روي عن محمد رحمه الله انه يصوم يوم السبت ولو

غيره

غيره من غير ان يصوم قبل يوم عاشوراء يوما ويوما بعد ليكون تحالفا لاهل الكتاب ومنهم من
شعبان ووضعه برضا من هو حسن واما صوم يوم السبت وهو اليوم الذي شاك فيه
الله من شعبان او من رمضان فان نوى في هذا اليوم من رمضان كونه لقوله عليه السلام
من صام يوم السبت فقد عصى ابا القاسم وقوله عليه السلام لا تقبل من رمضان يصوم يوم
ولا يومين وكان فيه شيئا من الوافق فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويصومون يوما
قبل يوم الفطر فان صام ثم ظهر انه من رمضان الجزاء فان ظهر انه من شعبان كان تطوعا فان
افطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى من وجه آخر كماله فان ظهر انه من
رمضان جاز عن رمضان كما في صام رمضان بنحو وجب له اذا كان مسافرا فيقع على
نوى في قول ابي حنيفة رحمه الله وان ظهر انه من شعبان اختلف فيه قال بعضهم يكون تطوعا
لان الصوم في هذا اليوم منى فلا يتبادر اليه الوجوب قال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه ادى
الي وجب في يوم كونه التطوع بخلاف يوم العيد واصل الكراهة لا يمنع الجواز كالمصلاة
في الاضحية المصونة وان لم يستيقظ عن نوى الوجوب كما لا بد ان كان من رمضان فان
نوى التطوع يوم السبت اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روي عن ابي عبد الله
رضي الله عنه انما كانا يصومان يوم السبت والشك في ذلك عليه السلام فقد عصى ابا القاسم بحمل على يوم
الغرض فان ظهر انه كان من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا فان
كان عليه القضاء لانه شرع في مفسد من المظنون وان نوى ان يصوم عن رمضان ان
غدا ورمضان وان كان غدا شعبان فهو صائم عن القضاء وعن الوجوب كونه على كل واحد
من البينين بكونه فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال وفيه
يكنى الجواز الغرض وان ظهر انه من شعبان لا يسقط الوجوب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع
فان افطر لا قضاء عليه لانه شرع في التطوع مستقلا لا من وجه وان نوى ان يصوم عن رمضان
ان كان غدا رمضان وان كان شعبان فهو صائم عن التطوع لكن ايضا لانه نوى الغرض من وجه
يوم السبت وان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان وقبل على فعله رحمه الله لا يكون صائما كما
اوضح في الصلاة بنوى الطهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله وان ظهر انه
من شعبان فافطر بنحو ان لا يلزمه القضاء وان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من
رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم لم يكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال ويجوز في
الافضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصوم قبل ذلك فان كان يصوم الخميس ويوم الجمعة
فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد بن مسلم الفطر افضل لقوله عليه السلام من صام
يوم السبت فقد عصى ابا القاسم واختلف من التثنية بالوافق وقال نضر بن يحيى الصوم افضل
لحديث علي وعائشة رضي الله عنهما والصحيح ما روي عن محمد رحمه الله انه يصوم يوم السبت ولو

وكذا الاحتياط في كل ما يتعلق بالصوم
فان قالوا وشكوا في كل ما يتعلق بالصوم

فضل الماء

بما يوجب الصوم

الفصل في التكفير عن نسيان الصوم
دون الكفارة والثاني بوجوب القضاء والكفارة ويدخل فيه مسائل الظن والمعنى وما
يجب القضاء دون الكفارة اذا جامع نكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة
او خيفه رحمه الله بقوله او لا عليه القضاء والكفارة لان الجماع لا يكون الا بانشار
الالة وتلك اشارة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم
يكون بالايلاج وهو كان نكرها في الايلاج وليس كل من يشتر الله بجماع وكذا اذا قبل
امرأة مشبهة فانما هو معها بشهوة فامتنع عليه القضاء دون الكفارة لكونه قضاء للشهوة
بصفة النقصان والحيض والنفسان فيفسد الصوم بوجوب القضاء دون الكفارة وهو اكل
مكروه او خطا ما لم يفسد الصوم فحصل لما يجوز عليه القضاء دون الكفارة وقال بعضهم بان
عصم حتى وصل المأخضة ان زاد في المصصة على الثلاث ووصل المأخضة ففسد الصوم وقال
ابن ابي ليلى ان نكح المرأة المكنت لم يفسد صومه وان نكحها لم يفسد صومه وقال
بعضهم لا يفسد صومه عن الحسن وهو قولهما بان ان كان فاكرا صومه فسد صومه وان
ناسيا لا شيء عليه وقال الشافعي رحمه الله ان صبأ مكنا في طهارة لا يفسد صومه وان اكره حتى
اكل بنفسه فسد صومه وان كان ناسيا ففسد صومه في طهارة لا يفسد صومه عندنا خلافا لثوري
والشافعي رحمه الله وكذا النجاسة والمجنونة اذا جامعها زوجها عليها القضاء دون الكفارة
وقال زفر رحمه الله لا يفسد صومه لانه في معنى النسيان وانما نقول بانه حصل قضاء للشهوة
على وجه لا يغلب جوده من وقوع مثله في القضاء ففسد الصوم لان في الناس العذر من قبل
منه للمنى ومصلح من قبل العبد اذا اوج رجل خطا عليها القضاء والفصل في الصوم بغير طهارة
كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج فان علم الانسان على الجماع في رمضان
ان نكحها عليها القضاء وان لم ينزل لا غسل عليها ولا قضاء اذا اوج قبل طلع الفجر فمأخض
الخروج واثن بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاجلالم وان بدا الجماع ناسيا او اوج قبل طلع
الفجر ثم طلع الفجر والناسي يذكر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية
وان دام عليها حتى نزل ما في اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل
الحكم الابتدائي لا كفارة عليه لان دخول الفرج او لا لم يكن على وجه التعبد وقال بعضهم
ان مكث ولم يركب لا كفارة عليه وان حرك نفسه بعد الذكر وبعد طلع الفجر عليه القضاء
والكفارة وهو نظير ما اذا اوج امرأته ثم قال لها ان جامعك فانت طالق فان نزع نفسه لا يثبت
وان لم ينزع ولم يركب حتى نزل ما في وان نزع لا يثبت ان حرك نفسه بغير الطلاق ونصير
مرجعا بالحرمة الثانية وكذا قال لا يثبت ما اذا اوج ان جامعك فانت حرة ان نزع نفسه
على الفور لا يعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عتقت بالحرية ووجب لها العرق ولا حد عليها

مطلوب بان حصل قضاء الشهوة
و اما قول بان حصل قضاء الشهوة
و بان
منه ان
قلت ان ان علم الرجل من الجماع
والنكاح

وان لم يركب

٦٨
سنة السحر
الوحدان الذي يوجب
وسط الغم الى حجب

ولم يركب لا يثبت ولا يعتق وكذا هنا الحنيفة ترجب القضاء وان كان ناسيا لا يثبت القضاء
المعصية والوجوب والقطر في الاذن اما الحنيفة والجمهور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح
البدن وفي القطر والسقوط لانه وصل الى الجوف والجمهور ما فيه صلاح البدن وعن ابي
يوسف في السقوط والوجوب والحنيفة الكفارة لانه وصل وكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول
لان الكفارة مجلبة لقطر وضوء ومعنى ولم يركب وان قطره ابطيله لا يفسد صومه في
قول ابن حنيفة رحمه الله اذا صبغ في ابطيله دهن وصل الى المثانة كان عليه القضاء والصحيح
قول محمد رحمه الله قال الحنفية ابن بكير البلخي رحمه الله الخلاف فيما اذا وصل الى المثانة اما ما دام
في قبة النكاح لا يفسد صومه بالاتفاق لانه في حنيفة رحمه الله ان المثانة ليس لها منفذ فاما
مخرج منها البول بطريق الترشح وهذا كلام يرجع فيه الى الطب وقد دخل معه او خرج منه
او دم رعان خلقة فسد صومه ومن الناس من قال في نزع فاه ففسد خلقة او مقل في فيه
فا بطله كان عليه القضاء القائلون اذا اكلوا لا يفسد صومه لقوله عليه السلام من قاذف فاضا
عليه فان عاد الى جوفه فهو على وجهين ان كان ملا الفم واعاد فسد صومه في قولهم لان
ملاء الفم له حكم الخارج فاعادته بمنزلة الاكل وان عاد بنفسه فسد صومه في قول ابي يوسف
لانه عاد الى جوفه ما له حكم الخارج ولا يفسد في قول محمد بن يحيى هو الصحيح لانه كما لا يمكن الاحتراز
عن روجه لا يمكن الاحتراز عن عوده فجعل عتقا وان لم يكن ملا الفم ان عاد لم يفسد صومه
في قولهم عند محمد رحمه الله لعدم الفعل وعندي ابي يوسف رحمه الله لانه ليس له حكم الخارج وان عاد
فسد صومه عند محمد بن جعفر الفعل ولا يفسد في قول ابي يوسف لان القليل ليس بخارج فلا
يتصور دخاله والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله وان بقي ان كان ملا الفم فسد صومه لقوله
عليه الصلوة والسلام من تقا فعله القضاء ولا كفارة عليه لان فساد الصوم عرفي قضائي
بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة واذا فسد صومه لا يأتى فيه العود والاعادة وان
لم يكن ملا الفم فسد صومه عند محمد رحمه الله لظاهر الرواية وعندي ابي يوسف رحمه الله لا
نفسه لان ما دون ملا الفم لا يسمى قيا مطلقا وان عاد الى جوفه لا يفسد صومه لان ما دون
ملاء الفم ليس بخارج حكما وان اعاده عن ابي يوسف رحمه الله رواية في رواية لا يفسد لانه
لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الخارج والاعادة
عادة فذكر فيضا لمخالفا ملا الفم وان نسا ملا الفم بلغا لا يفسد صومه خلافا لابي يوسف
رحمه الله وهو ما على الخلاف في اسقاط الطهارة صائم على الابريسم فادخل الابريسم في فيه
خرجت خضرة الصبغ او صفرة او حمرة او خلط بالريق فضا والريق اخضر او اصفر او احمر
فا بطله وهو ان يفسد صومه اذا اكل الصائم ما لا ياكل عادة كالخضرة والنعناع والقطن
والخشيش والثراب والكاغد والبراق الذي جعله في كفه ثم ابتلعها والسفرجل اذا لم يكن

هذا كلام يرجع الى الطب

ابتداء

صوم

معدن كما هو مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه فان
يقاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة التام اذا شرب فسد صومه وليس
هو كالتام لان التام اذا اكل الطين فسد صومه فان لم يكن يبيحه من نسي التسمية وان اكل مية
تد تدفدت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم يكن يتدفت فعليه القضاء والكفارة
جميعا وانما ما يوجب القضاء والكفارة اذا اصبحت صائما مع امراته متعرا عليه القضاء
والكفارة اذا اكلت الخشخشة انزل ولم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة
عندنا وللشافعي في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قولنا لا يجزي في قولنا يجب ثم قال
ان كانت غنية تجزى عنها الزوج كمنع والاغتسال وان كانت فقيرة تجزى عنها ولا تجزى الزوج
لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا يجزي فيه العياضة وان كانت المرأة مكرهة
عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الاغتسال طاعة بعد ذلك لانها
بعد فساد الصوم وانما معها في ذبحها او جامع امه في ذبحها معها عليه القضاء والكفارة انزل
اولم ينزل في قولنا لا يجزي عنها الزوج كمنع والاغتسال وان كانت فقيرة تجزى عنها ولا تجزى الزوج
في رواية كذا في رواية لا يلزمه الكفارة انما اذا اكل متعرا ما يتعدى
او يتدوى به كالحب والاطعمة والاشربة والادوية والالبان عليه القضاء والكفارة عندنا
وكذا اذا اكل حليجة او مسكا او كافورا او غالية او عرقا او خذ الحليجة بنيه وجعل فيها
ولا يدخل فيها في جوفه لا يلزمه القضاء وان جعل فيها نارا او سكر يلزمه القضاء والكفارة
وكذا اذا اكل شيئا من ورق الشجر ما ياكله الناس وكذا الخيل والاربعاء وما العصفور وما الزعفران
وما الباقلا والبطيخ وما القنار والقند وما الارزجوز والمطر والنج والبرد اذا تعدد ذلك وكذا
اذا اكل طينا او كل الطين لا يوجب القضاء والكفارة وفي الطين اليابس يوجب القضاء والكفارة
انه قال يجب القضاء والكفارة فقال محمد بن الحسن في الرقيات الصائم اذا اكل الطين يجب عليه القضاء
دون الكفارة الا ان يكون من طين لا يرمى فان فيه القضاء والكفارة لانه يؤكل للدواء وما
الطين الذي يقلى فيؤكل عن محمد بن ابراهيم قال لا ادري وكذا اروي عن ابي يوسف رحمه الله قيل معنى
قوله لا ادري الا لا تدري ان الله يتدوى به لم لا وفي ظاهر الرواية يجب الكفارة لانه يؤكل عادة
وان اكله مضافا في بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله لا يجب الكفارة وعنده محمد رحمه الله يجب
وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا يجب الكفارة باكل العجوة وفي ذوق اللذة اذا التمس
يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الخطة كاسي في قولنا لا يجزي عنه الزوج كمنع والاغتسال وان كانت فقيرة تجزى عنها ولا تجزى الزوج
الخطة فاكلها عليها القضاء والكفارة وان مضى جنة الخطة لا يفسد صومه لانه لا يشي المصنع كذا
قلنا في التسمية وان اكل جنة غيب ان مضى عليه القضاء والكفارة وانما يتلها ان لم يكن معها
فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان معها فنفى عنها الخلاف المشايخ في وجوب الكفارة وفي قولنا

التعديت يشبه التعديت
للدواء

بمعنى قوله لا ادري اي لا
تدري ان يتراوى آه

والجوزة

والجوزة الرطبة كفارة لانها يؤكل كاسي واما الجوزة الرطبة ان يتلها عليه القضاء دون الكفارة
لانها لا يؤكل كالتام اليابس منه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة الجوزة وكذا القندق والفسق
ان كانت رطبة فهي بمنزلة الجوزة وان كانت يابسة ان مضى عليها ان مضى عليه القضاء والكفارة اذا
كان فيها اللب لا قلنا في الجوزة وان يتلها ان لم يكن مشقوقا الرأس فلا كفارة فيه عندنا الكفارة
كان مشقوقا فكل ذلك عند العامة وقال بعضهم ان كانت ملحقة فيها الكفارة وان لم يكن ملحقة
لا كفارة فيه وان يتلها فكل ذلك عند العامة وقال بعضهم ان كانت ملحقة فيها الكفارة وان لم يكن ملحقة
الجوزة في شرا الرمانه وشجرها وان يتلها الرمانه واليبس القضاء دون الكفارة لانها لا يؤكل كالتام
وان يتلها بطيخة صغيرة او خروجة صغيرة او حليجة روي هشام عن محمد بن حماد انه ان عليه الكفارة
وان اكل شحما غير مطبوخ لخلطه في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو اكل في
ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه ما يستوفى الطبع وفي بعض الروايات عليه
القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان اكل الحما غير مطبوخ عليه القضاء
الكفارة اذا اقيمت لغة السحر في فيه غلط الفجر ثم ابتلعها او اخذ كسرة من خبز ثيابا كلبا وهي
ناس فلما مضى ذكر انه صائم فابتلعها مع ذلك الصوم لخلط المشايخ على اربعة اقسام قال بعضهم
لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان يتلها لا كفارة عليه وان اكلها من
فيه عليه الكفارة وان اكلها من ثيابها عاده لا كفارة عليه وهو الصحيح اذا شرب على يمين ان الفجر
لم يطلع او اخط على يمين ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طلع والشمس لم تغرب عليه القضاء
فيهما لم يخرج المناقض ولا كفارة فيها لكان عندنا ان شحرا وهو شاك في طلوع الفجر
فالمستحب ان يبيع الاكل فان اكل وهو شاك في صومه تام وان شك في غروب الشمس عليه
ان يبيع الاكل فان اكل وهو شاك في صومه القضاء وخلصنا في وجوب الكفارة وان شحرا
وكذا روي ان الفجر طلع قال شحرا رحمه الله عليه ان تغضي ذلك اليوم وان افطر وكذا روي
ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لانها انما كانت ثابته وقد انقضى اليه اكثر من نصف
بمنزلة اليقين اذا شهد بان ان الشمس قد غابت وهذا خرافة انما لم تغرب فطر ثم ظهر انها
لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق واذا شهد بان ان الشمس قد غابت فطر ثم ظهر انها
لم يطلع فافطر ثم ظهر ان كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الايمان
ولا يعارضها الشهادة على النفي كما في حقوق العباد وان شهدوا على طلوع الفجر ثم اخرجوا
انه لم يطلع فاكل ثم ظهر ان كان قد طلع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد ليست حجة تامة
بل هو شرط الحجة وقد دخل عليه جماعة وهو شحرا رحمه الله عليه فقال في الرجل اذا اكل اصاب صائما
وهو في غفلة فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان كاهل الاول قبل طلوع الفجر وكلمة الثاني كان بعد
قال الحاكم ابو محمد رحمه الله ان كانا جماعة وصلى في صلاة لا كفارة عليه وان كان واحدا عليه الكفارة

وان مضى ان كان
اللب عليه القضاء والكفارة
لانها لا يؤكل كالتام
وان اكلها من ثيابها
عاده لا كفارة عليه

صام
الحصة
الخط

ثم اعادها وابتلعها عليه الكفارة
وقال بعضهم ان يتلها قبل
ان يخرجها

ب

على الطلوع

طلوع

عدلا كان وغيره على ان شهادة الواحد لا تسبيل في مثل هذا اذا قال الرجل لامرأته انظر لي
 ان الجرح طالع او غير طالع فطهرت فرجعت وقالت لم تطهر فجامعها وجماعهم طهر ان الجرح كان طالعا
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان منتهى ما يثق به لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على تعيين
 من الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان فطرت مع العلم بالطلوع اذا افطرت رمضان في يوم
 ولم يكفر حتى افطرت في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وان فطرت في رمضان عليه اكل فطر كفارة
 قال محمد رحمه الله بكيفية كفارة واحدة **الفصل السابع** فيما يستقط الكفارة
 وما لا يستقط المسافر اذا قدم مضر وهو صائم في رمضان فانتي ان صومه لا يجزئ فافطر بعد
 ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يثبت بذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف وجمعا
 لان قوله بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجزئ فوردت شبهة فيه وكذا في اصبح المقيم صليبا ثم
 فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح اذا افطرت مريض
 لا يستطيع معه الصوم سقط الكفارة عند اختلاف الروايات فلهذا لا يصل عندنا انه اذا صار في
 آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول اليوم سباح له الفطر سقط عنه الكفارة وذكر في المنعني
 انه اذا افطرت في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى عليه ساعة لا كفارة عليه ولا فطر في اول النهار
 ثم اكرهه السلطان على السفر لا سقط عنه الكفارة في ظاهرها رواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله انه يستقط عنه الكفارة ولو سافر بختياره لا يستقط عنه الكفارة اذا اكل او شرب
 او جامع ناسيا فظن ان ذلك فطر فاكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسديا سافسان ذلك
 شبهة فان كان بلغه الحديث ولم ان صومه لا يستقط النسيان وروى عن ابي يوسف وجمعا
 ان عليه الكفارة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا كفارة عليه هو الصحيح روى عن القتي
 وهو اكره لصومه او ناسي او غفل فظن ان فطر ففطر بغير نية الى الجوف واللباغ من اصل الشعر
 فاكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضا والكفارة على كل حال وفي بعض الروايات فرق بين العالم
 وبين الجاهل واوجب الكفارة على العالم لا على الجاهل وكذا في الذي ندعه القتي فاكل متعمدا عليه القضا
 والكفارة ان كان عالما في قوله وان كان جاهلا فكل ذلك في قوله ابي حنيفة خلا لا يبي يوسف فطر
 محمد رحمه الله مضطرب وان اجتمع في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة وان كان جاهلا
 فكل ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله في ظاهرها رواية وعن محمد رحمه الله ان استغنى فقها فافطر
 ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح وان اجتمع فظن ان ذلك فطر او التحل وادخل في
 فظن ان ذلك فطر فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يقله كذا الفطر فافطر فعليه الكفارة
 لان هذا شيء لا يكون منقطع الحال وان جمع في الحجة حديثا عرفنا بانه فلهذا لا وان لم يعرفنا تأويله
 قال ابو حنيفة رحمه الله عليه الكفارة كما كان عالما قال ابو يوسف رحمه الله لا كفارة عليه ولو كان
 هذا الجاهل متعمدا عن الحجة وانتي له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا الذي انفصل

فيما يستقط الكفارة في الصوم وما لا يستقط

او اذ هن

او اذ هن نفسه او شارب ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فانتي له
 فحينئذ لا يلزم منه الكفارة روى ابي عاتق فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله
 عليه السلام الغيبة يقطع الصيام وقوله عليه السلام ثلث يقطع الصيام ويتقصر الصوم الغيبة
 والغيبة والنظر الى ما ليس بالمرأة واعتمد على الحديث ولم يعرفنا تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجة
 سرائر الحجة كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال لا يفتي بغيرها او يتوى لان العلماء
 اجتمعوا على ان العمل بظاهر الحديث وقالوا ان راد به ذهاب الخبر وليس في هذا قول معتبر فعندنا ظن
 ما استدلوا به دليل فلا يورد شبهة وان استدل فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك متعمدا عليه
 القضا والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعامة وان اوج شبهة او شبهة
 ولم ينزل لا يستصومه ولا يلزمه الفصل فان ظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك متعمدا ان كان
 عالما عليه القضا والكفارة وان كان جاهلا عليه القضا دون الكفارة وان تابع مسلكه ولم يغيبها
 من يترك او ادخل خشية ولم يغيبها من يدع او ادخل اصبعه في بئر ثم اكل بعد ذلك متعمدا فاكل
 جاهلا عليه القضا دون الكفارة وان كان عالما عليه القضا والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة
 فانزله او فطر فانزله فظن ان ذلك فطر فاكل متعمدا فهو غيرة القتي وقال بعضهم ان كان عالما
 عليه القضا والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضا دون الكفارة **فصل**
 فيمن يجب عليه النسيئة ومن لا يجب غلام بالغ في رمضان في نصف النهار او فطر في اسلم
 فانه لا ياكل بقية يومه وكذا المرأة ان طهرت من الحيض والتقياس بعد طلوع الفجر او بعد الحيض
 اذا افاق والمساافر اذا قدم مضر بعد اكل والمقيم اذا شرب بعد طلوع الفجر وهو يعلم به والذي
 اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت وظهر له انما تغيب كل من صار على صفة في آخر النهار كان عليها
 في اول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عند اختلاف الشافعي وجمعا
 من فطر خطأ بان غفص او دخل الماء خلقة او اكل متعمدا او مكرها او اخطى يوم الشك ثم ظهر انه
 من رمضان يلزمه النسيئة وجمعا على انه لا يجب النسيئة على الحائض والنفساء في الحيض والنفا
 ولا على المريض والمسافر **فصل** في التذنب بالصوم روى عن ابي حنيفة رحمه الله قال قال الله على صوم
 السنة فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ويتقصر تلك الايام وعليه كفارة الغيبة
 ان نوى الامين في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال الله على صوم سنة ولم يعين ليصوم سنة بالجملة
 ويتقصر حسا وثنتين يوما ثلثون يوما ان رمضان وخمسة ايام فضا عن يوم النحر ويوم النحر وايام
 التشريق وقال الله على صوم سنة متتابعه فهو قوله فلهذا على صوم هذه السنة بعينها لا يلزم
 فضا شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا يخرج عن شهر رمضان وقال الله على ان احرم الشهر
 فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه وكذا قال الله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين
 خلقه ان عفى سنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل الامين وقال الله على صوم شهر فعليه صوم

الثامن

شهر قال وروى الله على صوم شوال وذي القعدة وذي الحجة فها هي الاهلة وكان ذوالقعدة
 وذي الحجة ثلثين ثلثين وشوال تسعا وعشرين عليه صوم خمسة ايام يوم الفطر والاضحى واما
 البشرك لانه ان لم يصوم ثلثة اشهر فعينه وقد صام ما سوى هذه الايام الخمسة
 وروى الله على صوم ثلثة اشهر فعينه للصوم شوال وذي القعدة وذي الحجة وكان ذوالقعدة
 وذي الحجة ثلثين ثلثين يوما وشوال تسعا وعشرين فعليه قضاء ستة ايام وروى الله على
 ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يشك الله تعالى وازاد به العيين فقدم فلا يصوم
 من رمضان كان عليه كفارة العيين ولا قضاء عليه لانه لم يجد شرط البشرك وهو الصوم بنية
 الشك ولو قدم فلا يصوم قبل ان يتيقن به الشك ولا يتيقن به عن رمضان يتيقن به
 لوجود البشرك وهو الصوم بنية الشك والجزاء عن رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع
 وليس عليه قضاء وعن جعفر قال قال الله على صوم مثل شهر رمضان قال لا ارا ذلك في
 الهجر بانه ان يتيقن بان رآه في التتابع ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم
 متفرقا وعن نوري بالنذر عينا فانظر فعليه القضاء والكفارة وقال ابو يوسف عليه القضاء
 دون الكفارة ان نوى النذر والعين جميعا وان نوى العيين بجهل الكفارة دون القضاء وروى
 اراد ان يقول الله على صوم يوم محرم على لسانه صوم شهر رمضان كان عليه صوم شهر
 وكذا اذا اراد شيئا محرم على لسانه الطلاق والعتاق والنذر والنذر ان يصوم ابدا فقص
 عن الصوم لا يشترط له بالمعينة قال له ان يقطر ويظم لكل يوم نصف صاع من بر لا يستعين
 انه لا يغير على قضاء وان لم يغير على ذلك لعسرته يستغفر الله وان لم يغير لشدة القسيف
 وجرم كان ان يقطر ويظم زفان لشيء حتى يتركه فقصي كان كل يوم يوما اذا لم يكن
 نذر بالابد ولا وجب على نفسه حجا وعلم انه لا يملكه ان يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه
 ان يامر غيره بان يحج عنه وجعل على الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز طين اضاقة الى وقت
 فصام قبله جاز في قوله الى حقيقته والى يوسف جها الله خلافا للمنفعة فوجه الله اذا
 اوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت ايام بعضها لان تلك السنة تلج عن ايام البيض
 فصلا لا يجاب ولو قالت الله على ان اصوم يوم جفني او يوما اكل فيه لا يصح النذر لانها
 اضاقت لنذر الى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كالمواضعات الى الليل وكذا قالت الله
 على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يصح ما اكلت وبعد ما حاضت لا يجزئ في قوله
 محمد جها الله وعلى قول ابو يوسف رحمه الله بجهل القضاء وان قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قوله
 محمد جها الله ولا رواية فيه عن غيره وكذا نذر شيئا بان يصوم يوم كذا او غدا فوافي يوم
 جفنها عليه القضاء عند ابو يوسف رحمه الله خلافا لغيره فكذا اذا نذرت صوم القديمي
 حاضرا اذا اوجب على نفسه صوم شهر فأت قبل ان يفي شهره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن

الفضل

الفضل يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه ان يفي بذلك فقطع عنه كل يوم نصف صاع من الحنطة
 ويستوي في ذلك ان كان الشهر بعينه او غيره بعينه قال ابن عمر على هذا في باب الاعتكاف اذا
 اوجب على نفسه اعتكافا فأت قبل ان يعكف يلزمه ان يفي بذلك فقطع عنه بعد موته
 عن كل يوم نصف صاع من الحنطة واذا اثبت هذا في الاعتكاف فكل ذلك في باب الصوم وذكر
 بعض اصحابنا عن ابي جعفر الكوفي قال هشام عن محمد بن عمار في رجل اوجب على نفسه صوم شهر
 فأت من ساعته وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه ان يفي به فقال هشام قلت محمد
 فان كان الشهر بعينه قال فكل ذلك عند ابو يوسف فقال هشام فقلت له عاقولك فيه قال
 عني انظر رجل قال الله على ان اصوم هذا اليوم امس وامس هذا اليوم لزمه صوم اليوم
 ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم غدا لزمه صوم اول الاثنين الذي تقوى به فان كان
 اول الاثنين الذي تقوى به اليوم وقال له بعد الزوال لا شيء عليه ولا نذر صوم الاثنين
 والخميس فصام ذلك من كفارة الا ان يتيقن الا بذكر وجب صوم هذا اليوم شهر رمضان ما
 تذكر منه في ثلثين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم خميس يصوم كل خميس حتى يفي شهر رمضان
 الا اوجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام وكذا لو قال الله على ان اصوم يوم الاثنين سنة
 كان عليه ان يصوم كل اثنين يمر به الى اثنين وعن الحسن رحمه الله انه قال يصوم ثلثين
 مثله لك اليوم وكذا لو كان يصوم يوما ويوما لا يلزمه صوم الا ان يتيقن الا بذكر وجب صوم
 الله على ان يصوم كذا كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما وكذا لو كان يوما يلزمه صوم
 احد عشر يوما وكذا لو قال يصوم عشرة يوما فهو على ثلثة عشر وكذا لو قال يصوم على شهر
 عندنا والآخر هو العكس وكذا لو قال الله على ان اصوم يومين متتابعين من اول الشهر والآخر
 كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر وكذا لو قال الله على ان اصوم جمعة ان اراد به
 يوم الجمعة يلزمه سبعة ايام وان اراد يوم الجمعة يلزمه يوم وان لم يكن له نية يلزمه سبعة
 ايام لان الجمعة تذكر ويروى ما يوم الجمعة وتذكر ويروى بها ايام الجمعة وفي الثاني غلب
 استعمالها فيصير المطلق اليه رجل قال الله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة
 لم تجز وكذا وجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة لجزءه من يفي قال الله على ان اصوم شهرا وما
 قبل ان يفي لا يلزمه شيء وان يفي يوما لزمه ان يفي جميع الشهر وقال محمد جها الله لزمه ان يفي
 بقدر ما حجه كالمريض اذا فاته صوم رمضان ثم صح ولها ان وجب النذر مضاف الى وقت العتمة
 معنى فصامه كانه قال بعد الصحة لله على ان اصوم شهرا ثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف
 الى دار العتمة فيقتدر بقدره **فصل في الاعتكاف** الاعتكاف سنة
 شرعية يجزئ النذر والعقوبات بالشرط والشرع فيه اعتبارا ببيان العبادات ولا يكون الا
 بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ثم انما بشرط الصوم في اعتكاف او جبا على نفسه فاما

انه يلزمه ويلزمه بيا

الدفع هو العزم

النقل

فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية في المخرج عن حيفه رحمه الله انه بشرط وعن ابي
حنيفة رحمه الله في رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان و
اقامة وهو الصحيح لقوله عليه السلام لا اعتكاف الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في
المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو من الحرم وبطأ الحرام ومنزل الاحقة ثم بعد مسجد النبي
عم لانه افضل المساجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في حرمه وجملة روضته بعد ذلك
ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس
يعتكف المرأة الا في مسجد يتها يعني موضع صلواتها في بيتها وقال الشافعي يعتكف الا في مسجد حرمها
وعندنا لا يعتكف في مسجد غير حرمها ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة لا زفة شرعية
كالجمعة والحاجة الطبيعية كالسبل والغائط واذا خرج لبول أو غائط لا يكتف في منزله بعد الفراغ
من الظهور وبنا في الجمعة حتى تروى الشمس فيصلي قبلها اربعاً وبعدها اربعاً أو ستاً ولا يكتف الا في ذلك
أما بعد ما اربعاً أو ستاً لان الآثار قد اختلفت في السنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال
ابو الحسن الكشي رحمه الله باني الجمعة في مقدار ما يقضي قبلها اربعاً أو ستاً وبعدها اربعاً أما قبلها
اربعاً أو ستاً اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد رحمه الله اذا كان منزله بعيداً من
الجامع حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل النداء وهو الصحيح وان اقام
في المسجد الجامع يوماً ليلة لا يفسد اعتكافه ويكون له ذلك ولا يفسد له المعتكف من رمضان وشهر
جذارة وتخرج المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي
لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم وعلى هذا الخلاف اذا خرج ساعة بعد الفجر لم يقرب
عن الاجابة لانه لا يغلب وقوعه فصار كأنه خرج بغير عذر الا انه لا يأنم في الخروج بعد الفجر
وكذا اذا خرج بغير عذر ناسياً بطل اعتكافه وان كان ساعة في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا اذا
انهم المسجد فانتقل الى مسجد آخر او خرج السطان مكرهاً او خرج الغريم او خرج هو لطلب
محبته الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة رحمه الله واذا جامع المعتكف ليلاً او نهاراً
او ناسياً فسد اعتكافه وان كان الجامع ناسياً لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب
في معتكفه وان اكل او شرب في النهار ناسياً لا يفسد اعتكافه وان باشر بما دون الفرج فانزل
فسد اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد ولا يفسد كماله لا يفسد الصوم ويكون للمعتكف
الباشرة الفاحشة وان اكل من على نفسه ما سوى ذلك وباح للقيام اذا امر بنفسه ما سوى ذلك
لان الاعتكاف مما عتد ليلاً ونهاراً فباحه الدعاء قد يصير سبباً للوقوع فيما هو من خطره
الا اعتكاف وهو الجامع اما الصوم لا يعتد ليلاً فباحه الدعاء لا يصير سبباً للوقوع في المحرم الذي
هو يفسد الصوم ولا باس للمعتكف ان يبيع ويشترى ارباب الطعام وما لا يفسد اما اذا اراد
ان يخذل من اعتكف له ذلك ولا يمتنع في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف بنبات ولا جمل

ورواية لا يصح الا في المسجد الجامع

المخرج

مسند

ولا بأس

ولا بأس للمعتكف ان شام في المسجد واخرج راسه من المسجد الى بعض اهل بيته وان غلبه في
المسجد في ناره لا بأس به لانه ليس فيه تلويث المسجد وضوء المسجد نيران كان بائناً في المسجد لا يفسد
الا اعتكاف وان كان الباب خارج المحرم فذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المردن لان
خروجه الاذان يكون مستقناً عن الاجابة اما في غير المردن ففسد الاعتكاف لان الخروج من
المسجد ان كان ساعة ففسد الاعتكاف في قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا قول الكل
في حق الكل ويجوز الاعتكاف المنقطع اقل من يوم ولا يبطل الخروج لعبادة المريد في رويته
لا يجوز اقل من يوم ويبطل لعبادة المريد ولا بأس للمعتكف ان يعتكف باذن سيده والمرأة
باذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزوج فان اذن الزوج بالاعتكاف لم يكن له ان يمنعه
بعد ذلك فان منعها لا يمنع منعها والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن منع منه ويكون سبباً
في ذلك والكتابان يعتكف بغير اذن المولى وليس المولى ان يمنعه اذا أصبح صلياً عن المنع
ثم قال في بعض النسخ ان يعتكف هذا اليوم لا يصح تدرج في قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذلك قبل الفجر ولا عليه ان يعتكف وكذا اذا أصبح فطره
غير اوى للصوم ثم قال قبل الفجر لا يعتكف هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصوم
وان لم يفعل فعليه القضاء في قوله ابي يوسف وكذا اذا أصبح للقيم غير الصوم في رمضان
ثم سوي الصوم ثم اقل لا كفارة عليه في قوله ابي حنيفة اذا اخرج من البيت الاعتكاف فخرج
لزمه الاجرام لانه لا شافيهما فيجمع الا ان يخاف فوات الحج فيدفع الاعتكاف لان امر الحج
لا يمكن قضائه في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمرة ثم يستقبل الاعتكاف لتركة الشايع با
اذا غشي على المعتكف اياماً او اصابه غلبه ان يستقبل الاعتكاف اذا ابر الفوات الشايع وان
صار غشواً ثم افاق بعد حين يجب عليه القضاء لكن حين وعليه الغوايت ثم افاق بعد حين
واذا احسب على نفسه الاعتكاف ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم سقط عنه الاعتكاف لان
العتكاف القربة قربة فيبطل بالردة كسائر القربا اذا قال الله على ان اعتكف شهر لزمه اعتكاف
شهر لا يام والليالي متابعاً في ظاهر الرواية بخلاف ما اذا ائذ ان يصوم شهر لزمه لا يلزمه
التابع فان نوى بالشهر الايام دون الليالي لا يصح نيته وان قال الله على اعتكاف شهر لزمه
دون الليالي لزمه كما قال الله على اعتكاف ثلثين يوماً يلزمه اعتكاف ثلثين يوماً
بالليالي فان قال الله على دون الليالي يجب نيته وان قال نويت الليالي يلزمه بالليل والنهار
رجل قال الله على ان اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو شيئاً عليه وكذا
فان اعتكاف يوم قد اكل منه لا يصح تدرج ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين في شهر
الا اعتكاف يومين في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف لا يصح تدرج
وكذا قال الله على ان اعتكف ثلاث ليال في شهر يلزمه اعتكاف ثلاثة ايام ولياليها وكذا قال

المخرج

لم

الله على ان اعتكف يوما مع نذر يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس
 وتقال لله ان اعتكف يومين فمنه الاعتكاف بليتها بدخول المسجد قبل غروب الشمس
 ويكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا
 في الايام الكثر يدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تقدم عليه وهذا تمام التتابع
 في الليلة التي اهل فيها الهلال من رمضان وعن ابى يوسف رحمه الله ان الاعتكاف
 يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل اصلا وعنه في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة
 السابع وفي رواية اذا نذر ان يعتكف شهر من الاعتكاف بالليل يدخل المسجد قبل غروب
 الشمس واذا قال اياما ما يبدأ بالتمار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر ان يعتكف
 رمضان مع نذر فان اعتكف فيه اجزاه فان صام رمضان ولم يعتكف عليه ان يعتكف
 شهر آخر يصوم عند ابى حنيفة ومحمد جميعا الله وهو حديث الروايتين عن ابى يوسف رحمه
 وفي رواية اخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحمه الله فان اعتكف في رمضان
 قضاء لا يجوز عنه تاخرا فان هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصوم رمضان
 بقي الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جاز واذا اوجب على نفسه اعتكافا ولم يعتكف حتى
 مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الحنطة وقد ذكرناه وان كان من رمضان وقت الحجاز
 ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف ايام العيد قضاء في وقت آخر لان الاعتكاف
 لا يكون الا بالصوم والصوم في هذه الايام حرام وان نوى الامين كفر عن عهده لعقوبة
 البر وان اعتكف فيه اجزاه وقد ساء وقد نذر ان يعتكف رجب فحجلا شهر اقبله يجوز في قول
 ابى يوسف رحمه الله خلا فالحمد لله وعلى هذا الخلاف اذا نذر ان الحج سنة كذا في سنة
 قبلها او نذر ان يصلي ركعتين يوم الجمعة فصيلهما يوم الخميس واجمعوا على انه لو قال الله على
 ان اتصدق بدينارين يوم الجمعة فتصدق بها يوم الخميس وكذا لو قال الله على ان يصلي
 ركعتين في مسجد المدينة فصيلهما في مسجد آخر جاز وقال زفر رحمه الله ان كان هذا المكان
 دون ذلك المكان لم يجز واجمعوا على ان النذر هو كان مطلقا بان قال اذا قدم غائيا وشيئا
 من غيري فلا داعي ان اعتكف فحجلا شهر اقبل ذلك لم يجز اذا سكر المعتكف ليل لم يسد اعتكافه
 لانه يناول محظورا للدين لا محظورا للاعتكاف فلا يسد اعتكافه كالأكل مال الغير اذا اعتكف
 الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لا شيء عليه وروى الحسن بن زياد عن
 ابى حنيفة رحمه الله عليه ان يعتكف يوما اذا نذر المرأة اعتكافا في شهر ثم طهرت فانها تصلي تلك
 الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال اذا قال الله على ان اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم
 انه قد مضى فلا شيء عليه يريد بها اذا اوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاولى
 الرجل ان يعتكف في رمضان عشر لاروي عن رسول الله عليه السلام انه كان يعتكف من كل

رمضان

فقد تم

رمضان عشر اياما كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشر من روى انه عليه السلام اعتكف
 العشر الاوسط فلما فرغ من اعتكافه اتاه جبريل عليه السلام وقال ان ما تطلبه ربي يعني
 ليلة القدر الخبر ان ما طلبت في العشر الاخر واستدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة
 وعشر قد روي عن ابى حنيفة رحمه الله انه قال ليلة القدر في رمضان ولا يدري اية ليلة هي وما
 وما يتاخر في الشهر عنه ليلة القدر قد روي في السنة قد يكون في رمضان وقد يكون في غير
 رمضان وروى عن ابى يوسف ومحمد جميعا الله انما قال لا يتقدم ولا يتاخر ولكن لا يدري اية
 ليلة هي ولما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف فقال ابراه في النصف من رمضان انت طالق
 ليلة القدر عند ابى حنيفة رحمه الله لا يقع الطلاق ما لم يبين رمضان من السنة المستقبلة لا سيما
 ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية يكون من
 في النصف الاخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يبين رمضان من السنة الثانية وعلى قولها اذا مضى
 النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الاخر في السنة الاولى فقد
 وقع الطلاق ولو كانت في النصف الاول فقد وقع الطلاق ايضا في السنة الثانية في النصف
 الاول وقال بعض الناس ليلة القدر قبل ليلة من رمضان وقال الحسن ليلة سبعة عشر
 ليلة سبعة عشر وقال زيد بن ثابت رحمه الله ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة ليلة من عشرين
 واكثر الا قال على انها ليلة سبع وعشرين حتى عن ابى بكر الوديق انه قال ان الله تعالى سمى كل ايام
 هذه السورة على ايام شهر رمضان فلما انتهى الى السابع والعشرين اشار اليها فقال هي حتى مطلع الفجر
 وقبل ليلة القدر ليلة ليلة سابعة لا حارة ولا باردة تطلع الشمس صبيحتها ليس بها شعاع كانهما
 وانما الخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع عليها عن هذه الجحيم والحياء والياء والكل والظلمة
 في طلبها رجاء ان يتركها كما اخفى الله تعالى الساعة ليكون على حذر من قيامها بغتة والله اعلم
فصل في صدقة الفطر صدقة الفطر لا يجب الا على الحر المسلم الغني الذي هو
شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نقدا او ما يبيح قيمته قيمة البضاي فاضلا عن مسكنه ولباسه
بنه واثا به وقربه وبهلاجه ولا يعتبر فيه وضع الفل وماراد على الدار الواحدة والاشجار
الثلاثة من الثياب معتبر الغني وكذا الزيادة على فريضة الغازي والزيادة على الواحد من
الدواب غير الغازي من فرس او حمار للبهقان وغيره وكذا الغادم وكذا الفقة لاهله فادام
ما زاد على نسخة في نسخة من رواية واحدة وفي التفسير الاجاديت ما زاد على الاثنين من المصنف
لكن نحن القراءة ما زاد على الواحد في كل ذلك معتبر في الطب والادب والفقه كما معتبر
في الغنى وللاربع ما زاد على ثمنين والله الخاثرين ويعتبر قيمة الكرم والضيعة عند ابى يوسف
وهلال او ثوب او شئ ثوب سنة يساوي نقدا فانه كلام والظاهر انه لا يعتد ذلك من الغني عن
ابى يوسف رحمه الله في وجوب صدقة الفطر ان يملك ما وراء النصاب للفقير ونفقة عياله

ليلة

الله الامام وبل على ان ليلة القدر ليلة
 سبع وعشرين

الليلة الاخرة

وقال الشافعي يجب على العبد وقيل
 عنه المؤن والحق
 القيعن والارار والعامر والارار
 وستة واحدة

سنة وإذا كان له دال لا يسكنها ويأجرها أو لا يؤجرها تعتبر بهما في الغنى وكذا إذا سكنها
 وفصل عن سكنها شيء يعتبر فيه الفاضل في النصاب ويتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب
 الفطر والاضحية وحرمة وضع الأوك في وجوب نفقة الأقارب وعند الشافعي لا يشرط
 الغنى لوجوب صدقة الفطر فعند يجب على الفقير الذي له وقت يوم ويحب الصدقة على الصبي
 المجنون إذا كان لها مال عند أبي حنيفة رحمه الله وإلى يوسف ويحب على المملوك إذا كان غنيا
 وعن محمد بن الكلباء أبلغ مجموعا فصدقة فطر على أبيه وإن لم يملك مئبعا ثم حبس لا يجب على أبيه لأن
 ولاية الأب على الولد لا توجب ولا تعود بالمجنون ولو كان للولد الصغير الذي عنه الأب من مال
 الصغير حبسا في قول أبي حنيفة وإلى يوسف رحمه الله وكذا هو في قول أحمد بن حنبل من مال
 نفسه وإن أدى من مال الصغير فمن وهو قول الشافعي وأما الأصح فأنه لم يكن الصغير لا يجب
 على الأب أن يغني عنه وإن كان له مال لا يجب على الأب أن يغني عنه من ماله في ظاهر الرواية
 ويرى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب وكذا هو في قول أبي حنيفة رحمه الله
 يرى من أبي حنيفة وإلى يوسف رحمه الله أنه لا يغني اعتبارا بصدقة الفطر وليس على الأب
 أن يؤدى الصدقة عن ماله إلا ابنه الصغير من ماله نفسه ويؤدى من مال الصغير إن كان له مال
 وكذا المغنوة في قول أبي حنيفة وإلى يوسف رحمه الله وقال محمد بن حنبل لا يؤدى لأبيه ولا
 مال الصغير وليس على الجنان يؤدى الصدقة عن ولا دأبه المعبر إذا كان الأب حيا باتفاق
 الروايات وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية لأن ولاية الجنان ثبت بواسطة الأب
 فكانت فدية بعد وفاته الأب عند ما في ظاهر الرواية وعلى الأجل أن يؤدى صدقة الفطر عن نفسه
 وأولاده الصغار ولا يجب عليه أن يؤدى عن أولاده الكبار ولخوانه الصغار ولا عن قرابة وإن
 كان في عياله ولا عن والدته وإن كانا في عياله وقال الشافعي رحمه الله إذا كان الأب ميتا
 معبر الجب على الابن ولا يخرج الأجل الصدقة عن زوجة وعن أبي يوسف إذا أدى عن زوجته عن
 أولاده الكبار جاز وإن لم يؤد ذلك لأنه عن زلة المأذون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤدى
 عن مملوكه المذمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله لا يجب عن ماله الكفار ولذا قول
 عليه السلام إذا عن كل حر وعبد صغير أو كبير يؤدى أو نصر أو مجوسي يصف صاع من براء صاع
 من شعير أو غير ذلك يجب صدقة الفطر عن عبيد التجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ويجب عن
 منقريه وأمهات وأولاده عندنا خلافا للمالك ولا يجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم
 الملك له حقيقة وأد كثر الكاتبين في الرق لا يجب على المولى ذكره السنين الماضية ولا صدقة
 الفطر إذا كانوا المذمة لأن المكاتب إذا لم يملك له التجارة لم يعد له حالة التجارة
 حتى يجب عليه صدقة الفطر المستقبل لأن التجارة لأن الكاتب إذا بطلت صفة التجارة مع
 بقا الملاك فيه فصار كالمعتق ثم ترك المذمة ولا يؤدى عن الأبق ولا المغنوب نحو

وعلق في المذهب الذي يفتى

الذي

الذي لا يئس وخلف الغاصب فإن عاد الأبق من الأبق أو رد المغنوب عليه بعد ما مضى
 يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى وعن أبي يوسف أنه لا يجب عليه صدقة ما مضى ذكره في
 المفتى ولا يؤدى عن عبده المأسور ويؤدى عن المهرين إذا كان فيه وفاء وعن أبي يوسف
 في الامالي ليس على الراهن أن يؤدى صدقة الفطر حتى يفتكه فإذا افتكه أعطى ما مضى لأن
 الرهن قبل الفكاك متردد بين أن يبقى للراهن الفكاك ومن أن يصير للرهن مستوفيا دينه
 من ما أتته بالهلاكة فصار كما يبيع بشرط الخيار يجب عليه صدقة فطر عبده المستاجر وعبد المأذون
 وإن كان على العبد دين مستغنى لا يجب صدقة الفطر عن عبيد عبده المأذون لأنه إذا كان على
 المأذون دين لا يملك المولى عبيد وإن لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا يجب صدقة
 الفطر عن عبيد التجارة وإن اشتراهم المأذون للمذمة يجب أن لم يكن على المأذون دين وإن
 كان عليه دين فعلى الاختلاف وهو كان العبد موصى بخدمة كان صدقة الفطر على مالك الرقبة
 وكذا العبد العادي تراو الودية والعبد الجاني عدا أخطأ لأن ملك المالك إذا زول بالدفع إلى
 المجنى عليه مقصور على الحال لا قبله والعبد كان مبيعا مبيعا فاستأفى يوم الفطر قبل قبض
 المشتري ثم قبضه المشتري وأحقته فالصدقة على البائع لأن ملك البائع كان ثابتا قبل القبض وإنما
 ثبت للمشتري عند القبض مقصورا عليه وكذا إذا اشترى يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرد
 البائع لأن حق البائع ما انقطع بالقبض لبقائه ولا يرد الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار
 وإن لم يسترد البائع وأحقته المشتري فصدقة الفطر على المشتري لأن ملك المشتري لم بالاعتاق
 كما يتم باستقام الخيار في بيع فيه خيار إذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر وفي البيع لا حد ما مضى يوم
 الفطر ثم تم البيع أو انقضى فصدقة الفطر على من يصير العبد له فكذلك زكوة التجارة إن كان
 اشترا للتجارة وعندنا فخر رحمه الله صدقة الفطر على من كان العبد ملكه يوم الفطر لوجوب السبب
 في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة ولنا أن المالك متردد بين أن يكون للبائع أو للمشتري لأن
 الرد خيارا والشرط فسخ من كل وجه وقال الشافعي رحمه الله على من كان له الخيار فإن كان الخيار لها
 فعلى البائع وإن لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى يفي يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك
 فالصدقة على المشتري لأن ملك المشتري تم بالقبض وإن مات قبل أن يقبضه المشتري فلا صدقة
 على ولديه وإنما لم يرد قبل القبض بعيب خيار زكوة فصدقة الفطر على البائع وإن رد
 بعد القبض بعيب خيار زكوة فالصدقة على المشتري لأن السبب في ذلك هو ملك المشتري فثبت الصدقة
 فلا يسقط باتقاض السبب بعد ذلك ولا يجب عن الحمل وهذا الوجه إذا لم يؤم الفطر فانت حن
 فأيوم الفطر عن العبد ويجب صدقة الفطر عليه قبل العتق ولا فصل ولو كان العبد للتجارة
 يجب على المولى زكوة التجارة إذا تم العمل بالخيار والبيع من يوم الفطر إذا كان المالك بين
 رجلين ليس عليه صدقة الفطر لأنه لم يملك ولجئنا بها جملنا كما ولا ذكر في بعض الروايات

وعلق في المذهب الذي يفتى

خلاف بين خيفة وصاحبه على قولنا في خيفته رحمة الله لا يجب وعلى قولنا يجب بناء على ان
 التوضيح مبادلة عندنا في خيفته لا تقسم خيفة واحدة الا برضاها فلا يكون الملاك ثانيا لكل
 واحدة منها قبل القسمة وعندنا انما افران تقسم القاضية جبراً خيفة واحدة فكان الملاك ثانيا قبل
 القسمة ولكن كان الصليين رجلين لا يجب الصلوة عليهما في قولهم جميعاً وقال الشافعي يجب
 الصلوة عليهما وإذا كان لا بن رجلين بان جازت الجارية رجلين فادعياه او ادعيا
 ليطأ قال ابو يوسف يجب على كل واحد منهما صلوة كاملة وقال محمد يجب عليهما صلوة واحدة
 ولا يجب صلوة الفطر على الكافر عن عبد السلام ورواه المسلم ويجب الصلوة على من سقط عنه الصلوة
 لم يرضى وكبر ويؤذي صلوة الفطر عن نفسه حيث هو عن عبد حيث هم وفي تركي المال
 مكان المال ويجوز ان يعطى الوكيل عن رجل جامع او على العكس ثم عندنا الواجب نصف
 صاع من بلاء صاع من تمر او غيره وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من تمر او دقيق او زبيب
 او سوي او صاع من تمر او شعيرة في قولنا في خيفته قال ابو يوسف وقال محمد ان يبيع من الشعيرة
 وقال الشافعي لا يجوز الدقيق والسويق والواحد من الخبز من تلكه في الكتاب في خلاف
 المشايخ وبعضهم جوزوا ذلك وبعضهم لم يجوزوا الا على اعتبار القيمة وهو الصحيح عندنا لان الخبز من وزن
 والمخطة مكيلة فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقطر فلا يجوز عندنا الا باعتبار القيمة وفي
 ادنى اقل من نصف صاع من المخطة يساوي صاعاً من الشعيرة لا يجوز في الصاع ثمانية ارطال مما
 يسوي كبله ووزنه نحو العدين والمائتين فان كان يسع فيه ثمانية ارطال من العدين والمائتين
 فهو الصاع الذي يكال المخطة والشعيرة والمتر هذا اذا اعطى صلوة الفطر بالصاع فان اعطى بالوزن
 من غير المخطة يجوز في قولنا في خيفته واي يوسف وقال محمد لا يجوز لان الفطر وروى بالصاع
 وهو كمال يختلف وزن ما يدخل فيه فان كان المخطة بيرة وكان وزنها اكثر فكان المعبر هو
 الكيل وفيما ان المختلفين في الصاع قد روي بالصاع بالوزن بغيره ثمانية ونصف خمسة ارطال في
 رطل فان كان تقدير الصاع بالوزن لا يجوز الا اعتباراً بالوزن ويجوز ان يعطى فقرا اهل الذمة و
 يكن لا يجوز صرفها الى المستامين ويجوز ان يروجه الغني وعن ابي يوسف اذا قضى لها بالنفقة
 لا يجوز وعن ابي يوسف الدقيق احب من المخطة لانه اقرب الى التفتيح واللدائم احب الى من الكيل
 وقال بعضهم المخطة احب من اللدائم وتبعي ان يكون المخطة اولى اذا كان في موضع يشترط فيه
 بالمخطة كما يشترط باللدائم ويجوز تعجيلها بغيره او بغيره من ابي خيفة في رواية يسهل او
 سنتين وقال بعضهم اذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها وقال
 خلف بن زبيب يجوز اذا دخل رمضان وهكذا ذكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو الصحيح عندنا
 فيجعل الزكاة بعد ملك النصاب وقت وجوبها مال علوق الفجر من يوم الفطر حتى ان مات
 قبله لا صلوة عليه من اهل اسلام كان عليه صلوة الفطر وعندنا الشافعي رحمه الله يجب عند غروب الشمس

ابي بابا
 محل

الصاع ثمانية ارطال ما يسوي
 كبله ووزنه

لاخير

من رمضان واحداً قبل خلق العبد افضل ولا يسقط بنا خبر الاداء وان اقتصر بنا
 بالذمة دون المال بخلاف القولين **الترافع**
 الترافع سنة مؤكدة للرجال والنساء وتوافرها المطلق عن السلف من ذلك تاريخ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ومن ابي الحسن عن ابي خيفة رحمه الله انه سئل لا ينبغي تركها
 وقال قوم ان تركها سنة للرجال والنساء وقال قوم منهم ليست سنة اصلاً لان النبي عليه السلام
 اقامها في بعض الليالي ولم يوافق عليها ثم اختلفوا في تركها في السنة والجماعة فاجابوا
 عن رسول الله عليه السلام انه قال في شأن روضات من الله عليكم صيامه ومن ترككم قيامه
 وقيل واظبط عليها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم اجمعين وقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء من بعدي واقامها ازواج النبي عليه السلام نحو عائشة سلمة اقامت سنة خلفه في كل
 عام سلمة اقامت جماعة النساء اقامتها ثم اتم الحسن البصري وكان يفتي في صومها واشي على عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه بالخبر فقال انما هو من تركها في سنة او في عام يوافق النبي عليه السلام خشيته
 ان كتب علينا انما في حديث روى عن النبي عليه السلام ثبتت ايام سنة وسجدة طواها
 بالجماعة وقال مالك والشافعي في القديم الا بغيره افضل كسائر السنن لا انه اقرب الى الاطهر من
 ما بعده من ايام وعن ابي يوسف انه قال من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في سجدة
 فالأفضل له ان يصلي في البيت الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر اقامها بالجماعة بمكة من كان
 الصلابة وخيارهم رضي الله عنهم اجمعين والظاهر منهم انها افضل وقال بعض العلماء اذا اقام
 في البيت محله وتلك الجماعة كان ميسراً تاركاً السنة والحاصل ان الجماعة على وجه الكفاية ان
 تركها اهل المسجد طم فقد اساءوا وتركوا السنة وان اقيم الترافع في المسجد بالجماعة وتكليف
 رجل من اهلها الناس وصلى في بيته يكون تاركاً للفضل ولا يكون ميسراً ولا تاركاً السنة وان كان
 الرجل من فقهاء بيته وبكر الحج يحضره ويصل عند خيفته لا ينبغي له ان يترك الجماعة لان تركها
 الجماعة وان صلى بجماعة في البيت الخلف فيه المشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة لا سيما
 قال القاضى بن علي الشافعي رحمه الله ان اقامها بالجماعة في المسجد افضل لان فيه تكثر الجماعة وكذلك
 في الكسوفات وقد كان لغيره قارباً فالاحسن والافضل له ان يصلي بجماعة نفسه ولا يتبدل
 بغيره وكان للرجل ان يسافر جلياً منه في بيته لا يستجار الامام فاسد لما قالوا الترافع
 بالكون فصل كل ايام تسليمه بعضهم جوزوا ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب ان يصلي كل ايام
 تركه ليكون منافقاً عمل اهل الحرمين فلما اجاز الترافع بما بين على هذا الوجه يجوز ان يصلي
 الفرقة لخصم والآخر الترافع وكبر صلى الامام واجل الترافع في مسجد في كل مسجد على وجه الكمال
 اختلف المشايخ فيه حكى عن ابي بكر الاسكاف انه لم يجوز قال ابو بكر سمعت ابا نصر انه قال يجوز
 لاهل المسجد بين جميعاً كما لو اذن المؤذن وقام وصلى ثم اتى مسجد آخر واذن وصلى معهم فانه

قال الامام في
 الترافع سنة مؤكدة

تفصيل

والجماعة فضيلة اخرى فاذا صلى
 في البيت جماعة فقد حاز فضيلة اهل
 الجماعة وترك العفيدة الاخرى

لا يكون له ما يكتسب اذا اذن وقام ولا يصلي معهم كذلك في التراويح **فصل** في سجدة التراويح من غير سجدة
 وحده يكن كما لو اذن وقام من غير سجدة وحده فاختار الفقيه ابو الليث قوله ابي بكر
 هذا اذا اتم الناس مرتين فان لم يكن اماما وصلى التراويح في سجدة جماعة ثم ادرك جماعة
 اخرى مسجد اخر فدخل معهم صلى بالناس كما لو صلى المكتوبة ثم ادرك الجماعة جاز ان يصلي ثم
 الاذ يجزوا للصلاة مسأله التراويح مجتمعا فصولا بشروطها ان شاء الله تعالى **فصل**
 في مقدار التراويح مقدار التراويح عند اصحابنا والشافعية ما روي الحسن عن ابي حنيفة قال
 القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصلي اهل كل مسجد في سجدة ثم كل ليلة سوى الاربعة
 عشرين ركعة خمس ركعات بعشر تسليمات سلم في كل ركعتين وقال مالك لا يصلي ستة وثلاثين
 سوى الاربعة روى عن عمرو بن دينار انها كانت في ثمانين ركعة وروى عن عيسى بن عباس
 انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر رمضان ثم يوتر ثلاث
 بعد ما خسر رمضان بالذكر والظاهر انه اراد به التراويح وهو المشهور عن الصحابة والتابعين
 وما روى مالك بن عيسى وهو محمل على انها كانت في ثمانين ركعة اربع ركعات تراويح
 فرائد كما هي في هذه المدينة فان صلاة الجماعة ستة وثلاثين ركعة قال مالك لا بأس به عند الشافعي
 وعندنا ان صلاة الجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ستة وثلاثين فرائد في كل ركعة
 وان صلى الزيادة جماعة يكن بنا على ان لا تستعمل الجماعة غير التراويح مكررة عندنا وعند الليثي
 وكل ما صلى الامام ركعة ينتظر قاعدا بين الترتين مقدار ركعة ويخطب بين الترتين
 الخاصة والوتر مقدار ركعة ثم يوتر هكذا روى الحسن عن ابي حنيفة وانما يستحب الاستظهار
 من كل ركعة لان التراويح ما خرج من الركعة فيفعل ما قلنا خفيتم للاسم وهو في الاستظهار
 ان شأخ وان شاء هل وان شأخ في ذلك فعل فخرج من قوله عم المشغل الصلوة
 في الصلوة واهل مكة يطوفون البيت بين كل ركعتين اسبوعا واهل المدينة يصلون في ذلك
 اربع ركعات فصارت تراويح اهل مكة مع الاربعة ركعات عشرين وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون
 من الترتين تسع وثلاثين فان استدل على اربع ركعات تسليمات يوم يشرح بين كل ركعتين اختلاف
 فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه مخالف لفعل اهل الحرمين وان صلى بين كل
 ركعتين فرائد فرائد لا بأس به يستحب فيه الامام وغيره **فصل**
 في وقت التراويح اختلف المشايخ في وقتها عن الشيخ الامام اسمعيل انما هي جماعة سواء انه
 جميع الليل الى طلوع الفجر وقتها قبل العشاء وبعد العشاء ولا بأس بها سمعت قيام الليل كان
 وقتها الليل وعامة مشايخنا قالوا وقتها ما بين العشاء والوتر من صلواتها قبل العشاء او بعد الوتر
 لم يؤد لها في وقتها ولا يكون تراويحا لان التراويح عرف بفعل الجماعة فكان وقتها ما صلوا فيها
 وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي الصحيح انه لا يصلي التراويح قبل

في مقدار التراويح

التراويح ما روي عن الامام

وقت التراويح

العشاء

العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحا وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر جاز ويكون تراويحا لانها تتبع
 العشاء ومنعلة السنة رجل دخل المسجد فوجد الناس يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافترق
 التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك على قوله من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجدتم في الوقت
 وهو لم يصل العشاء فصلوا الوتر معهم لا يجوز وقت في قولهم وقوله في المكتوبة وعندنا انه قبل الوقت
 ثم ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز بخلاف عليه في غيره ولا يصلي الى غير القبلة متعذرا فظهر انه
 كان مستقبلا للقبلة قال بعضهم يجزى بغيره كما قرأ الله تعالى اذا لم يتأول فانيما نزلنا فقم حيا
 فان تأول لا يصير كما قرأ ولا يجوز صلواته وان اصاب القبلة ويستحب تأخير التراويح الى ما بعد
 نصف الليل قال بعضهم لا يستحب كما لا يستحب تأخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قال لا بأس به
 وهو الصحيح وقوله صلى العشاء في منزله ثم اتي المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في التراويح
 فصلوا معهم ثم ظهر انه كان عشاء جاز عند البعض انه مستقبل فاذى بالمعزة من فاذا قامت التراويح
 لا يقضي جماعة وهل يقضي بغير جماعة قال بعضهم يقضي في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى
 وقال بعضهم تقضي ما لم يغرب شهر رمضان وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح لا فسادون سنة المغرب
 والعشاء وذلك لا يقضي اذا قامت بغيره فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضي بجماعة وهو جاز
 فضاها بعد الوقت لا يقضي كما بات فان قضاها وحده كان تلاما مستحبا ولا يكون تراويحا كسنة
 المغرب والعشاء وان تكرر الليل انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية فاداء القضا بنية التراويح
 يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح وانما سائر السنن اذا تركها بعد نية فسد وان
 تركها بغير نية استخفا فانها ما يكون ميسرا **فصل** في نية التراويح ان
 نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهور او فرض الوقت عند
 اداء الظهور وان نوى الصلوة او صلوة التطوع لاختلاف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبة
 قال بعضهم يجوز اداء السنن بنية الصلوة ونية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لا يصلون
 مخصوصة فخرجت عادة الصفة للخروج عن العبد وذلك بان نوى السنة او نوى متابعتها النبي
 عليه السلام كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله في سنة الفرائض لا يتأدى نية التطوع
 وانما يتأدى اذا نوى السنة او نوى الصلوة متابعا للنبي عليه السلام فعل هذا اذا صلى التراويح
 متبذرا عن نية المكتوبة او نوى يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز قلنا
 لو كان الامام يصلي التراويح فاقضى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز كما هو
 انقضى برجل يصلي المكتوبة فزوي الا فداؤه ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام فانه لا يجوز
 ولا يقضى بامام يصلي السنة الثانية او العاشرة او المقتضية الاولى او الثانية
 جاز لان الصلوة واحدة وليس عليه ان ينوي السنة الاولى والثانية الا نوى في نية نوى
 بعد السنة الاولى والثانية جاز وكان ثالثة وكذا لو اقضى في اركعتين بعد الظهر

الذي يصلي التراويح
فان اخبرنا الراوي

الظاهر من التراويح
فانما يكره الامام ان يستحب

في نية التراويح

من يؤدى الأربع قبل الظهر صح اقتضى تحذف الأولى ولما صلى يا امام في التراويح والمقتضى
تدعى سنة العشاء فان لم يكن صلى السنة بعد العشاء حتى قام الامام الى التراويح جاز لا التراويح
في هذا الوقت سنة العشاء فلم يخلف صلى ما ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم
ام قوما اخر في التراويح ونوعا لا ما عندهم ولا يكن للقوم ولو لم ينو الائمة اولا وشيخ في الطواف
فاقتضى به الناس في التراويح لم يكن لواحد منها ولو صلى من التراويح تسع تسليحات وشيخ
في التراويح واقتضى به رجل في التراويح علم الامام انه صلى تسليحات لم يحز للمقتضى ما نوى في
نوى التراويح والامام نوى التراويح وكذا صلى التراويح بينة التراويح من صلى التحريم لم يكن محسبا
عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح اوقية السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل الشفع من
التراويح ان ينعى التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل شفع منها صلى على حدة والاصح انه لا
يحتاج لان الكل بمنزلة صلى واحد **والفصل** في مقدار القراءة في التراويح
اختلف فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدارا يقرا في صلى المغرب لان التطوع اخذ على الكسب
ينبغي اخذ المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا المقدار لا يحصل الختم في التراويح
مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدارا يقرا في العشاء قال بعضهم يقرأ في كل
ركعة من عشرين آية الى المشرق وقال بعضهم وهو رواية الحسن بن علي حيفه رحمه الله يقرأ في كل
ركعة عشرين آيات وهو الصحيح لان فيه كسفا على الناس ويحصل السنة وفي الختم من واحدة
لان عدد ركعات التراويح في ثلثين ليلة ستائة وآيات القرآن سنة الف مائة فاذا قرأ في
كل ركعة عشرين آيات حصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين شفع الامام وغيره اذا قرأ
التراويح وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن يقضي عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة عشرين آيات جازا
للفضيلة وفي الختم مرتين والظاهر ان كل ركعة من عشرين آيات في كل عشرين آيات وعن ابي
حيفة رحمه الله انه كان يختم في شهر رمضان احدى مئتين خمسا مائة في الدنيا والمئتين في الايام
واحدة في التراويح وعنه انه صلى ثلثين سنة الف مائة العشاء واذا اضد الشفع من التراويح
وقد قرأه هل يعيد باقر قال بعضهم لا يعيد يحصل الختم في الصلوات الجائز وقال بعضهم يعيد
بطلان القراءة لان المقصود هو القراءة ولا مضاد في القراءة ولو حصل الختم لمكان يتبع من قبل القرآن
في بقية الشهر وان ختم في التاسع عشر حصل بعدة لا يقضى العشاء من غير تراويح لا يكون لما ذكرنا
ان المقصود هو الختم ويكون ان يجعل الختم القرآن في ليلة احدى وعشرين وقبلها وكل ما قلنا
الحسن وكذا المرقا الانعام في ركعة واحدة اذ كان على القوم وهو كان من بعض القرآن في
سائر الصلوات بان كان القوم على من القراءة في التراويح ولا يأتين به لكن يكون لهم نوا الصلوات
لا قبل الختم وقد ذكرنا ان السنة في الختم في التراويح وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل فيحصل
الامام للفرصة قرأ على حدة او بخط مقر المصنف في الفرصة والبعض في التراويح قال

۱
درآمد از بیخدا و بیخدا

في مقدار الغرائف

والحق في التراجع

۱
اذا كان الميراث

میں

ببطل ما هو الخف على القوم وشمل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ان يزيد عليها
ام يقتصر قال ان علم الله لا يشغل على القوم من هذه الصلوات والاستغفار وان علم الله يشغل على
القوم لا يزيد عن بعض المشايخ من لم يكن عارفا باهل زمانه فهو جاهل وما ياتي بالتشاك في كل شئ
واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة او آية وقراها بعد ذلك فالمستحب له ان يعيد القرآن
ثم المقرئ ليكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي للقوم ان يعيدوا في التراويح الخوش خوفا من
يعدون الدروس خوفا من الامام اذا كان يقرأ بصوت خشن يشغل عن المشيوع والتدبر والتفكير
وكذا لو كان الامام جانا لا بأس بان يترك مسجدا وكذا لو كان غير ما خف قوله واحسن لا يفضل
تعديل القراءة بين التسليما فان ظنك باسهم اما في التسليمة الواحدة لا يستحب تطويل القراءة
في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات وتطويل الاولى على الثانية في القراءة لا بأس
به بل المختار ذلك عند محمد وعبد بن حنيفة وابي يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهور
العصر وحكي ان المشايخ جعلوا القرآن على خمسية واربعين ركعة واعلموا ذلك في المصاحف
حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر وفي غير
هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشرين الايات وجعلوا ذلك ركعة الميعاد في كل ركعة من التراويح
والقراءة المسنون **فصل في المشاك في التراويح** اذا سلم الامام في ركعة فحقها
بعض القوم على ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام ما كان عندك في قول أبي بن
ولا ينع عليه بقول الغير وان لم يكن الامام على يقين ياخذ بقوله من كان صادقا عنه وكذا في فرج
الاختلاف بين الامام ومن جميع القوم ان كان الامام على يقين ياخذ بقوله من كان وقوع الشك
انه صلى تسعة تسليمات او عشرة تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى لان
الزيادة على التراويح بالجماعة ما يمكن اذا اتفقوا بان زيادة ورواها في زيادة تراوكتا وهذا يصلون
التسليمة الاخرى في التراويح فلا يكون كالمنطوع بعد العصر لما يمكن اذا شئ مع العلم بما اذا
شرع في المنطوع بنية العصر ثم علم انه قد ادى العصر فانه يتم صلواته ولا يكون كذا هنا وقال بعضهم
يبتدون في يصلون تسليمة اخرى فرادى فرادى احتياطا هنا **فصل في الشهوة**
اذا صلى الامام اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يتعد في الثانية في القياس فيشك صلواته وهو
قول محمد بن جريرهما الله ويلزمه قضاء هذه التسليمة وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي
الاستحسان وهو ظاهر الروايتين عن ابي حنيفة وابي يوسف لا يفسد واذا لم يتسدد لختلفوا
في قول ابي حنيفة وابي يوسف هما الله انها تنوب عن تسليمة او تسلمتين قال الفقيه ابو
الليث تنوب عن تسليمتين لان الاربع لما حاز وجبان تنوب عن تسليمتين كمن وجب على
نفسه ان يصلي اربع ركعات تسليمتين فصل اربع تسليمة واحدة وكذا في الامالي عن ابي
يوسف يجوز فكلنا هنا وكذا في الاربع قبل الظهر ولم يتعد على راس الركعتين حاز استحسانا

مطلوب

والله اعلم بالصواب

سید کاظم عید جی

ولا يصلون سبعة اخري
احثا زاعن الزيادة
بما اذ اخرج والاصح
انهم

قال الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في التواضع تنوي الاربع عن تسليمه
 واحد وهو الصحيح لان العقد على راس الثانية في وقوعه في التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان يند
 صلاته اصلا كما هو وجه القياس وانما جاز استحسانا لا اخذنا بالقياس فقلنا بفساد الشفع
 الاول واخذنا بالاستحسان في حق بقا التحريم واذا بقيت التحريم مع شروعه في الشفع
 الثاني وقلنا انها بالعقد تجاوزت حليمة واحد وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل عن رجل قام
 الى الثالثة في التواضع ولم يقعد في الثانية قال ان يترك في القيام ينبغي ان يعود ويقعد ثم
 ما لم يقعد الثانية بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع الثالثة ويحذف ان اضاف اليها ركعة اخرى
 كانت هذه الاربع عن تنويحة واحد يعنى عن ركعتين هذا الذي ذكرنا اذ اصل اربع ركعات
 ولم يقعد في الثانية وان يقعد على الثانية قبل الشبهة لم يخلو فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن
 تسليمه واحد وعلى قول العامة يجوز عن تسليمين وهو الصحيح لا يجمع للفرق ولم يخل شيء
 فيجوز كالواحد على نفسه ان يصلي اربع ركعات تسليمين فصل اربع ركعات بتسليمه واحد
 فعلى الثانية فانه يجوز فكلما هما وان صلى ثلاث ركعات بتسليمه واحد فهو على جهتين اما
 ان يقعد في الثانية او لم يقعد ان يقعد عن تسليمه ويكفي عليه قضاء ركعتين لانه شفع في الشفع
 الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا افسد الشفع الثاني تركه الرابعة كان عليه قضاء ركعتين
 فان لم يقعد في الثانية ساهيا او عامدا لا اذ في القياس وهو قول محمد بن فرجهما الله واحد
 الروايتين عن ابي حنيفة فيفسد صلواته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير واما في الاستحسان هل
 يفسد صلواته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد لا يحكي
 عن شيء وقال بعضهم يحكي عن تسليمه واحد وعلى هذا الخلاف اذا تفصل ثلاث ركعات لم يقعد
 في الثانية على قول الفريق لا يجوز وجه قول الفريق الثاني ان التطوع معتبر المكتوبة ولو صلى
 المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكله التطوع يجوز عن تسليمه لانه لم يقم
 الرابعة الى الثالثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك العقد المشروعة
 وهي العقد على راس الثانية والعقد على راس الثالثة غير مشروعة في التطوع فصلا كما تقدم
 اصلا فلا يجوز تحلاف ما اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد على راس الثانية لان العقد على راس الرابعة
 مشروعة فجازت ولم يحكم الثلاث عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الا ان يكون
 يلزمه للثالثة شيء ان كان ساهيا لا شيء عليه لانه مظنون وان كان عامدا يلزمه ركعتان
 في قول ابي يوسف لان عقد التحريم لم يفسد فمعه شروعه في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة يج
 لا يلزمه شيء لانه شرع في الثالثة تحريمه فاسد قياسا وانما بقى المشروع في الشفع الثاني
 عند اذ فعل الشفع الثاني في موضعه واما على قول الفريق الاول كما جاز الثالث عن تسليمه
 واحد هل يحكي لجل الثالثة شيء ان كان ساهيا لا يحكي ان كان عامدا يحكي عليه ركعتان

الاول

في قول

في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان شروعه في الشفع الثاني قد صح وفسد الشفع
 الثاني بقوله الى اربعة فلو لم يركعتان على هذا اذ اصل التواضع عشرة تسليمات كل تسليمه
 ثلاث ركعات فلم يقعد في كل الثلاث على راس الثانية في القياس وهو قول محمد بن فرجهما
 واحد الروايتين عن ابي حنيفة عليه قضاء التواضع لا غير واما في الاستحسان في قول ابي
 حنيفة على قوله من قال لا يجوز ذلك عن التواضع عليه قضاء التواضع وهو يلزمه للثالثة
 على قول ابي حنيفة لا يلزمه ساهيا كان عامدا وعلى قول ابي يوسف ان كان ساهيا فلك
 وان كان عامدا عليه على التواضع عشر ركعات ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول
 من قال يجوز عن التواضع في قولها هل يلزمه قضاء شيء اخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان
 عامدا عليه قضاء عشر ركعات ركعة اخرى على ركعات ركعات بتسليمه
 واحد وعلى قول كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الاربع اذ يقعد على راس الركعتين من قال
 يجوز عنه عن تسليمه واحد يقول هذا يجوز عن تسليمه واحد وعلى قول العامة انه يجوز عن
 تسليمين وهو الصحيح هنا يجوز ايضا كل ركعتين عن تسليمه واحد وهو الصحيح وقال بعضهم
 في الزيادة على اربع ركعات خلاف بين ابي حنيفة وصاحبه اذ اصل ركعات بتسليمه
 واحد ساهيا وقعد في كل ركعتين على قول صاحبه يجوز عن تسليمين لان عندنا الزيادة على
 الاربع مكررة فلا يوجب الزيادة على التواضع وعلى قول ابي حنيفة يحكي عن ثلاث تسليمات
 وذلك ست ركعات لان عندنا الى الست تسليمه واحد لا يمكن باتفاق الروايات وانما صلى
 ثمان ركعات بتسليمه واحد وقعد في كل ركعتين على قول صاحبه يجوز عن تسليمين لان
 ما زاده على الاربع مكررة عندنا وعند ابي حنيفة في رواية الجامع الصغير يجوز ثلاث تسليمات
 لان الزيادة على الست مكررة وفي رواية الاصل يجوز عن اربع تسليمات لان على رواية الاصل
 الى الثمان غير مكررة وما زاد على الثمان مكررة وان صلى عشر ركعات بتسليمه واحد وقعد في كل
 ركعتين عندنا يجوز عن اربع ركعات وعند ابي حنيفة في الرواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات
 وفي روايات الظاهر يجوز عن اربع تسليمات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز
 عن الكل عند العامة وعند البعض يجوز عن تسليمه واحد كما في الاربع وان لم يقعد في كل ركعتين
 وقعد في آخرها في القياس وهو قول محمد بن فرجهما الله يفسد صلواته ولا يجوز عن شيء وفي
 الاستحسان على القول الصحيح يحكي عن تسليمه واحد كما صلى اربع ركعات بتسليمه واحد ولم يقعد
 في الثانية في الصحيح ينبغي عن تسليمه واحد كذا هما امام شرع في القول على انه اتم التواضع
 فلما صلى ركعتين تذكر انه ترك تسليمه سلم على راس الركعتين ثم يحكي ذلك من التواضع لانه
 ما صلى فيه التواضع في امانة الصبيان في التواضع اختلفوا فيه
 قال شيخ العراق وبعض مشايخ بلخ لا يجوز هذا لبعضهم يجوز عن تسليمين يحكي الله سئل

ل

في رواية واحدة لا يجوز التواضع على ركعتين
 واما عندنا ان يقعد في كل ركعتين يحكي الله

وامامة الصبيان في التواضع

في اداء التراويح فاعلوا

عنها قال يجوز اذا كان ابن عشرين وقال شمس الآية السحر في الصحيح انه لا يجوز له غيره
وصلاية ليست بصلوة على الحقيقة فلا يجوز له ما عدا ما عدا المجنون وكان الامام الصبيان يجوز
لان صلاة الامام مثل صلاة المقتدى **وقد** في اداء التراويح فاعلوا
اتفقوا انه لا يستحب غير ذلك واختلفوا في الجواز قال بعضهم يجوز في غير ذلك واستدلوا بما روي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه صلى سنة الجواز عدا من غير ذلك يجوز في ذلك التراويح اذ كل
واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اداء التراويح قاعدا بغير غيره وفيه قولان التراويح
بين سنة الجواز وهو الصحيح الا ان ثوابه يكون على النصف من صلاة القيام ووجه الفرق ان
سنة الجواز مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد وفيها فلا يجوز السنة فيها وان صلى
الامام التراويح قاعدا بعدد او بغير عدد فذلك قوم قيام اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
لا يصح اقتداء القيام بالتراويح في قول محمد رحمه الله صحيح في قول ابي حنيفة وابي يوسف جميعا الله
كما في المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القيام بالتراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم هو
فعل واحد اقتداء فيهم فاذا قاموا كان اولها الجواز واصح اقتداء القيام بالتراويح لا خلاف فيها
يستحب للقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يتعدوا اجزائهم عن ضرورة الحاجة وقال القاضي الامام
ابو علي النسفي رحمه الله الحاصل ان الامام اذا كان قاعدا يستحب القيام للقوم في قول ابي حنيفة
وابي يوسف جميعا الله الامم عند قول محمد رحمه الله يستحب لهم القعود في قول ابي حنيفة
عن محمد رحمه الله انه سئل عن الرجل اذا اتم قاعدا في شهر رمضان ايقوم للقوم قال نعم في قول
ابي حنيفة وابي يوسف جميعا الله ذكر قولها خاتمة قال بعض المشايخ انما ذكر قولها لان
عند الامام يصح اقتداء فيهم بالتراويح قال بعضهم انما ذكر قولها لان عند المستحب للقوم ان يتعدوا
ويكون المقتدى ان يتعدى في التراويح فاذا زاد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكامل
في الصلوة والتسوية للمنافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة فامسكوا بها وكذا اذا عليه
القوم يكن له ان يصلي مع امة بل يصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع القوم ثوابا في صلاة
وتراية التذوق وكذا انه صلى على السطح في صلاة الجواز قوله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا انزلوا
وكذا يكن ان يصنع بك على الارض عند القيام بل يقوم بوجوه لان في وضع اليد على الارض تشبها
بالمناقبين وكن عند الركعات في التراويح لما فيه من اظهار الملالة وكذا يكون ان يقول عند
المجوع والعطش ائت هذا لم يكتب علينا **وقد** في التراويح فاعلوا ان اداء
الوتر في رمضان الجماعة افضل ام الا في غيره وطعن في الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي
عنه كان يؤتم في الوتر في الجواز الاداء بالجماعة كما في افضل اعتبارا بالكتبة واذا قامت
الامام يفتي المقتدى ام يفتي عن ابي يوسف رحمه الله انه بالخيار ان شاء فتت
وان شاء امن ووجه في رواية يفتي المقتدى الى قوله ان عدا بك بالكتبة لم يفتي يفتي

الايات و
يكره ان يؤخذ التراويح بالصلوات
هذا لم يكتب علينا
في الوتر

وعند

وعند محمد رحمه الله لا يفتي المقتدى ثم ما دام يصنع في رواية عنه يسكت الا ان يبلغ الامام
من وضع الدعاء حينئذ يؤتمن واختلفوا ان الامام يجزئ القنوت بام لا يجزئ بعض الروايات
لا يجزئ في قول محمد رحمه الله في رواية ابي يوسف رحمه الله وفي بعض الروايات الخلاف على العكس
وقيل ان كان غابا للقوم لا يعلمون دعاء القنوت بام الامام ليحكم القوم وقيل ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يجزئ من الصلابة وضوا الله عنهم فلو ادعاه القنوت من قول ابن رواح
كان القوم يعلمون القنوت لا يجزئ الامام لان الاصل في الاداء والدعاء هو الاختفاء
واختلفوا انه يربط يديه في القنوت بام يفتي عن محمد بن معاوية بن قمار في قول ابي حنيفة
وابي يوسف جميعا الله يرفع يديه اذا اكبر للقنوت ثم يربط يديه في القنوت والمختار عندنا
ان يرفع يديه في التكبير ثم يعيده في القنوت كما في القراءة وقدر هذا فيما تقدم ولا يصح
على النبي عليه السلام في القنوت قالوا لا يصح في القنوت الاخير وكذا هو صلى الله عليه وسلم
في القنوت الاول ساجدا لا يصح في القنوت الاخير وكان الامام يفتي في التوبة
بين الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا في تكبيرات العبد بين امانتي
تكبيرات صلاة الجنائز اذا اكبر الامام خمسا لا يتابعه المقتدى في قوله ابي حنيفة ومحمد
جميعا الله لان ذلك منسوخ واذا اقتب في الركعة الاولى او الثانية ساجدا لا يفتي
في الثانية لان تكرار القنوت غير مشروع وان شك انه قنت في الثانية ام لا يجزئ فان لم
يختم رآى قنت ختم الله له ثم يفتي وقد صلى خلف من قنت في صلوة الجواز يفتي لان القنوت
في صلوة الجواز منسوخ وقال ابو يوسف رحمه الله يفتي والله علم **كتاب**
الزكاة قال رضي الله عنه ان يكون فرض على الخاطبة اداء اموالها بامامها كما في مالها النامي
عوان الساعة ومال التجارة واما الساعة في الرابعة التي تكفي بالزكاة يطلب منها العين وهي
النسل واللبن فان علفها في مصر او غير مصر فهو غنوة وليست لساعة وان كان يعلفها في بعض
السنة وشيئها في بعض السنة فالغير من ذلك لا كثر السنة فان كانت رابعة في نصف السنة
لم تكن ساعة وان كانت التجارة فزاعها سنة اشهر او اكثر لم تكن ساعة الا ان يعزى ان
يجعلها ساعة بمنزلة التجارة اذا اراد ان يستخيره سنين فيستخير فيقول للتجارة على حاله الا
ان يعزى ان يخرج من التجارة للخدمة وما يطلب منه المنفعة دون العين كالحمار والحمل
فليست ساعة فان راد صاحب الساعة ان يستعملها او يعلفها فلم يفعل حتى حال الحول كان فيها
زكاة الساعة لانها كانت ساعة فلا يخرج من ان تكون ساعة بخروج النية من غير فعل وكذا هو في
ساعة في حال عليها الحول كان عليه زكاة لانها كانت ساعة فبقى على ما كان فستوان لم ينو
وهو اشترى ساعة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب النماء من البهائم لا من العين وكذا
السوايم واما ثما وذكروا مع الاثبات في حكم الزكاة سوا

بخنا
في التراويح

بنت حاض على التي طعنت في السنة
بنت ليون على التي طعنت في السنة

في سنة الا بل ليس فما دون خمس من الابل السابعة زكوة في العشرين سنة وفي العشرين سنة
خمس عشر سنة شياء وفي عشرين سنة شياء وفي عشرين سنة بنت حاض على التي طعنت
في السنة الثانية وفي بنت وثلثين بنت ليون وفي التي طعنت في السنة الثالثة وفي بنت
اربعين حقة وفي التي طعنت في السنة الرابعة وفي إحدى وستين حقة وفي التي طعنت
في السنة الخامسة وفي بنت وسبعين بنت ليون وفي إحدى وتسعين حقة وفي بنت
فاذا زادت على مائة وعشرين يستأنف الفريضة في كل خمس من الزيادة شاء مع الابل
المعظم ففي مائة وخمسين حقة وفي مائة وثلثين حقة وفي مائة وثمانين حقة وفي
خمس مائة حقة وفي بنت شياء هكذا الى مائة وخمس واربعين حقة فيها حقتان وبنت
حاض وفي مائة وخمسين حقة فاذا زادت على مائة وخمسين يستأنف الفريضة
في كل خمس من الزيادة شاء مع الابل ان يبلغ الزيادة خمسا وعشرين حقة فيها
بنت حاض مع الحقات الثلث التي كانت وفي بنت وثلثين من الزيادة بنت ليون وفي بنت
واربعين حقة في مائة وستين حقة وفي بنت حقات الى مائة في كل خمس حقة ان شاء
ادنى عن المائتين اربع حقات وان شاء ادنى خمس حقات ليون عن كل اربعين بنت ليون فاذا
زادت على ذلك يستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الحيات في جنس هذه المسائل في كل سنة
عندنا من عليه **فصل** في حقة البقر ليس بما دون الثلثين من البقر
صلة وفي ثلثين من البقر السابعة تبع او تبعة وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي التي
على الاربعين عن ابنة حقة رحمة الله ثلاث روايات في رواية في إحدى واربعين سنة
وبع عشر سنة او سنة وثلث عشر تبع هكذا وروى الحسن عن ابنة حقة رحمة الله انه لا شيء
في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها سنة وربع سنة وفي سنة
بن خمس عن ابنة حقة رحمة الله انه لا شيء في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين ففيها تبعة
او تبعة وانما هذا ابو يوسف رحمه الله والشافعي رحمه الله اتفقوا على انهما زاد على الستين اذ
تسع وتسع وتسعون سنة وفي كل ثلثين تبعة او تبعة وفي سبعين حقة سنة
وتبع وفي ثمانين مستثنان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة سنة وتبعان وفي مائة وخمسين
مستثنان وتبع وفي مائة وعشرين ان شاء ادنى ثلاث مستثنان وان شاء ادنى اربع تبعة والحديث
عن زلة البقر **فصل** في حقة الغنم ليس بما دون الاربعين من الغنم صلة
وفي اربعين شاء شاء الى مائة وعشرين فاذا زادت ولحق فيها ثلث شياء الى اربع مائة
ففيها اربع شياء ثم في كل مائة شاء ولا يؤخذ في زكوة الغنم في رواية الاصل الا في التي طعنت
طعن في السنة الثانية وروى الحسن عن ابنة حقة وهو قول ابى يوسف ومحمد والشافعي
رحمهم الله يجوز اخذ الخبز من الثمن كما يجوز في الاضحية والجمع من الثمن هو الذي ينبغي

في حقة الغنم

في حقة الغنم

التي هو الذي طعن في السنة الثانية
التي هو الذي طعن في السنة الثانية

عليه

عليه اكثر السنة ولا يؤخذ من المعز الا في قولنا اخذنا المذكور الا في سنة وقال الشافعي
لا يجوز اخذنا المذكور الا ان يكون الكل ذكرا ولا يؤخذ في الاكل الا الوسط من ارفع اذنها
واذن ارفعها وان عليه الزكوة ان يرفع الاربع ويسترد الفضل على الوسط او يرفع الاكل
ويرد الفضل الى الوسط المتولد من الظبي والغنم اذا كان الام من الغنم فهو من الغنم عندنا بحسب
هذا الزكوة يعتبر الام كما تعتبر في الرق والحبر وكذلك المتولد من البقر الا بهي ولا يؤخذ في الغنم
فصل في الحملان والفضلان والعجائيل لا يجب فيها الزكاة ولا تعد
في النصاب عندنا في حقة الاخر رحمة الله وعلى قولنا في النصاب ما يجب في الكبار
واختلفت الروايات عن ابى يوسف رحمه الله والمسئلة معروفة فان كان في النصاب سنة
يجب فيها ما يجب في الكبار في قولنا الا ان عندنا ما يجب فيها ما يجب في الكبار اذا كان العدد
الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان لم يكن يؤخذ الحقة في غير تفسير رجل مائة في
سبعة عشر حقة مستثنان يجب فيها مستثنان في قولنا فان لم يكن الا سنة واحد عندنا في
حقة ومحمد رحمه الله يؤخذ تلك السنة لا غير وكذا الحال الحول على ستين من العجائيل و
فيها تبعة واحد عندنا في حقة ومحمد رحمه الله يؤخذ ذلك التبعة لا غير وكذا حال الحول
على ست وسبعين فصلا فيها بنت ليون يؤخذ ذلك لا غير ويحتسب على الرجل في الساعة
العياء والعجاء والصغير ولا يؤخذ شيء منها وهو قول ابى يوسف رحمه الله ليس في الابل والبقر
والغنم والتمشي شيء لانه ليست اسماؤه وكذلك مقطوع القوائم ولا يؤخذ التي ولا كيلة و
المالخص وفل الغنم لا بها من الكرام وقد ينسأ عن اخذ الكرام ولا يؤخذ الحرم ولا ذات غرائض
الا ان يشاء المصدق رجلان بينهما غنم كل شاء بينهما روى هشام عن محمد بن ابى
حيفة انه قال عليها شاتان وكذا كان الثمانون بين اربعين رجلا لرجل منهم من كل شاء
نصفها والنصف الباقي بين تسع وثلثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول محمد
رحمة الله وهكذا روى عن ابى يوسف رحمه الله قال في الكتاب ولا يفرق بين الجمع ولا يجمع بين
شفرق وتفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس الساعي ان يجعل كل اربعين
في مكان ولاخذ من كل اربعين شاء وتفسير اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين اربعون شاء
كل واحد منهما عشر من ليس المصدق ان يجمع بين الكل ولاخذ منها شاء قال ومكان بين رجلين
فانما ترلجان بالسوية قالوا اذ بذلك اذا كان رجلان احدى وستون من الابل لاخذها
ستون ثلثون والاخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منها بنت حاض وبنت ليون فان كان واحدا
منها ارجح على شريكه بحصة ما اخذ الساعي من الماشية في قولنا ان حقة رحمة الله
في الحقل الكيل الساعة اذا كانت ذكرا وانما نأخذها انما حقة في قولنا ان حقة رحمة الله
ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاققها واعطى ربع عشر فتمتها قالوا هذا في فارس

في الحقل

العرب

لا نها لا يتفاوت فاجتبا اما في فرايبنا تقوم ويخرج من كل مائة درهم خمسة دراهم وان كان لكل انا فامع الى خيفة رجلاه فيه وعلشان وان كان لكل ذكر له في ظاهر اولى عنه لا يجزى المصلحة وفي النوادر يجب على قولنا في يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله لا زكوة في الخيل قالوا والمفتوي على قولها واجمعوا على ان الامام لا يأخذ منه صدقة الخيل جليل

فصل في مال التجارة قال التجارة نوعان احدهما ما خلق ثنأ وهو الذهب والفضة وزكوى الذهب والفضة ونصا بها ما قال في الكتاب في كل مائة درهم خمسة دراهم وفي كل عشرة من مثقال ذهب نصف مثقال فضة وكان اول من يكون مفعولا كان وغير مفعول خليا كان للرجال او للنساء عندنا بتلك كان وبسكة تعتبر في الذهب وزن المئاة قبل وزن الدرهم وزن سبعة وربعين ان وزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل مائة تعتبر وزن ذلك البلد وعلى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان يوجب في كل مائة درهم بخارية وفي الفطارية خمسة منها وقيل انها اعترفت في بلادنا بغيرها الا انها وقتر واشترى بها الخسيس في القيس منزلة الدرهم في ذلك الزمان وبها أخذ شمس الأمانة المملوكي وشمس الأمانة السرخسي وفيما سواها من الدرهم لا يجزى الزكوة عند الكل الا ان كان النصف في كل درهم فضة او بلغ قيمتها مائة درهم او عشرة من مثقال فان كان الغرض اياها ففي منزلة الفلوس والفلوس منزلة الصغائر ان نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائة درهم يجب فيها الزكوة والا فلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا تكون للتجارة الا بالائنة والبيع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينزل حكم البلد حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عتق خطاؤه مع بره فان لم يدفع يكون للتجارة ولو كان القتل عتقا مضوحا من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه يرد عن القصاص عن المقتول ولو ورث ما لا ونواه للتجارة لا تكون للتجارة وان ملك ما لا ائنة او وصية في التجارة عند قبيل العبة والوصية لم تكن للتجارة في قول محمد رحمه الله وعلى قولنا في يوسف لم تكن للتجارة وعلى هذا الخلاف للمرويني والخلع وبذلك الفصل عن دم العبد ان نوى التجارة يكون للتجارة في قولنا في يوسف رحمه الله لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد كان كسبا وليس لربا على مائة درهم وعشرين من مثقال من ذهب في قولنا في خيفة رحمه الله ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهم او اربع مثاقيل فيجب في الزيادة ربع عشرها ويكمل بنصاب الفضة بنصاب الذهب بالفضة ويخرج للتجارة ايضا الا ان عندنا في خيفة رحمه الله يكمل بنصاب الفضة بنصاب الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبه باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك مائة درهم خمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة درهم عندنا في خيفة رحمه الله يجب الزكوة وعندنا لا يجب لم يكن للذهب عشر مثاقيل اشترى بخادما للخدمة وهو يورى انه لو صلب بخا يبيعه فحال عليه الحول

ونصاب الذهب

لا زكوة

لا زكوة فيه وكذا واشترى خولق بعشرة آلاف درهم ليولجها من الناس فحال عليها الحول لا زكوة فيها لانه اشترىها للغة وعنده انه لو وجد بها يبيعها لا يعتبر وكذا الحال اذا اشترى البلاء للكداء او الكاري اذا اشترى خمر الكد او اشترى الصباغ عصفرا او عسرا او الصبغ ثيابا للناس لا يخرج من حاله عليه الحول كان عليه الزكوة وان لم يبق لذلك العين ترفى الحول كالصانين والحرفين زكوة فيه لانه لا يبقى بعد العمل كان الاخرى ما بلا بالمنفعة ولا يعد من مال التجارة وكذا النحاس اذا اشترى وبأنا للبيع واشترى لها جلا لا وعقار فان كان لا يبيع ذلك مع البعثة الى المشتري لا زكوة فيها وان كان يبيعها مع الدابة كان فيها زكوة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى قولا يوقد واشترى الرجل اذا حال عليها للتجارة ثم اجن مخرج من ان يكون للتجارة لانه لا اجن فقد قصده بالمنفعة واشترى قدرا من صنف مسكيا ويولجها لا يجب فيها الزكوة كما لا يجب في ثوب الغلة ولو دخل من ارضه حقله بطلع قيمتها مائة نصابا يوقد ان يسكبها ويبيعها فامسكها لا يجب فيها الزكوة كما في الميراث ويعتبر في الزكوة كمال النصاب طرف الحول وعدم الا بقطاع فيما بين ذلك وقصا ان النصاب خلا الحول عندنا لا يمنع وهذا في كل النصاب خلا الحول بطل حكم الحول رجل له غنم للتجارة يساوي مائة درهم فمات قبل الحول فسلخها وبيع جلدها حتى بلغ جلدها نصا باقم الحول كان عليه الزكوة ولو كان له عصير للتجارة فمات قبل الحول لم يصار خلا يساوي فيها باقم الحول لا زكوة فيه قال لان في الفصل الاول الصوف الذي تبي على الشاة منقوع في الحول يباع في الفصل الثاني هالك كل المال فبطل حكم الحول الا ان هذا الجاهل ما روي ان جماعة رحمه الله عن محمد بن ابي اسحق بن عبيد بن ابي رستم فخر بعد ما مضت اربعة اشهر فلما مضت سبعة اشهر او ثمانية اشهر لا يصار خلا يساوي مائة درهم فمات السنة كان عليه الزكوة لانه عاد للتجارة على ما كان وهو لم يخر لا زكوة عليه ولو دخل اجره اربعة ونواه للتجارة كان للتجارة رجلا له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كان قيمة اقل من مائة درهم وان قوم بالدينار كان قيمة اكثر من مائة درهم فمات السنة كان عليه الزكوة ان كان اشترى بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان اشترى بالدينار يقوم بالدينار وان كان اشترى بالدينار غير الذهب والفضة يقوم بالنقد لغايبه الميراث الذي هو منه العبد فان كان العبد في المغارة يعتبر قيمته في قربة النصارى الى ذلك وقال ابو خيفة رحمه الله اذا جنى عليه الزكوة في احد الحرمين ولم يجزى الاجرة الاخر كان عليه الزكوة وما ذكرنا من قولنا في يوسف رحمه الله ذلك قوله الاول ولو اشترى من عشرة اخرج للتجارة لا يجب فيها الزكوة وكذا واشترى بقدر التجارة ونزاعها في اربعة عشر اشهر كان فيها العشرة اربعة عشر درهم رحمه الله اذا اشترى للتجارة اربعة عشر يجب فيها الزكوة مع العشرة اذا اشترى بخلا للتجارة بغيره فمات ما تاد درهم حال عليها

اذا اشترى بغيره من الناس فحال عليها الحول لا زكوة فيها

ما لا زكوة له من المال الذي اشترى به

وان كان الحول

الحول وهو لا يساوي ما تسمى مضرية وقال محمد رحمه الله لا يكون عليه حتى يساوي ما تسمى
 درهم مضرية وكذا في اشتراطه بمائة وتسعين درهما والذقيمة ثم صار يساوي ما تسمى درهم
 مضرية حتى قال محمد رحمه الله يعتبر الحول من حين صار يساوي ما تسمى درهم مضرية فالحال
 ان في عين الذهب الفضة تعتبر الزن في غير الذهب الفضة لا يجب ان يكون ما لم يبلغ قيمة
 ما تسمى درهم مضرية هذا اذا كان المال عينا فان كان دينا قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية
 الاصل الدينون مثله قوي وهو يدل على ما في التجارة والقرض بين وسط وهو يدل على ما في التجارة
 كمن يبايها ليدفعه وعنده الحول ودارا للسكنى وفيه ضعف وهو يدل على ما ليس له كالمهر
 الوصية وبهذا الخلع والمصلح عن دم العبد والموت في الدين المعنى يجب ان يكون اذا حال عليه الحول
 وتراعى الا اذا كان يقبض اربعين درهما وكل ما قبض اربعين درهما لم يضره درهم وفي
 الدين الوسط لا يجب الا اذا لم يقبض ما تسمى درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويقتل بما
 مضى من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا يجب ان يكون ما لم يقبض
 ما تسمى درهم وحول الحول بعد القبض ومن الساعة منزلة عن عبد الحول من وفاء ما تسمى
 درهم دينا على رجل يحال عليه الحول لا يكون عليه حتى يقبض ما تسمى درهم ويعتد بما مضى من الحول
 قبل القبض وعن ابى حنيفة رحمه الله في رواية اخرى لا يجب ان يكون حتى يحول الحول بعد القبض
 وهو في سائمة كان عليه ان يكون اذا حال الحول فريما ولم ينو على قوله ابى يوسف رحمه
 الله الدينون كلها سواء يجب ان يكون قبل القبض وكما مضى شيئا بلزعه اذا كان
 ذلك القدر قبل القبض وكذا الاذن الكتابي فان في بدل الكتاب لا يجب ان يكون ما مضى
 من الحول قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وفيه الف درهم فاعقده احدا
 وهو معتبر فاختار له اسكنا يستعمل العبد فقبضت سبعة بعد سنين لا يكون عليه ما لم يحل الحول
 بعد القبض ولو تزوج امرأة على بل بغير عينا فقبضت خمس من الابل لا يكون عليها ما لم يحل الحول
 بعد القبض ولو تزوجها على بل بعينها فكذا الجارية قوله ابى حنيفة رضي الله عنه يعتبر الحول
 بعد القبض وقال ابو يوسف رحمه الله يجب ان يكون حكم الحول الماضى ولو تزوج امرأ
 على اربعين شاة ساعة فقبضت رجل عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكوة
 النصف الباقي ولو كان المهر عبدا فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول كان عليها المهر
 ولو تزوجها على ما تسمى درهم دفع الهائم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكوة المائتين
 وفي دية المستولى ان قضى القاضي بالدية من الدائم او التامين وقبضت دية المستولى بعد
 الحول على قول ابى حنيفة رحمه الله لا يجب ان يكون ما لم يحل الحول بعد القبض كما في تزوج امرأة
 على بل بغير عينا وقبضت تعتبر الحول بعد القبض اذا جردت او عبد ما تسمى درهم لا يجب ان يكون
 ما لم يحل الحول بعد القبض في قوله ابى حنيفة رحمه الله فان كانت الدار او العبد للتجارة وقبض

اربعين

اربعين فدراهما بعد الحول كان عليه درهم يحكم الحول الماضى قبل القبض لا حتى دار التجارة
 بمنزلة ثمن التجارة في الصحيح من الرواية وفي التجارة المستوفى بخاطم اذا عجل الاجر في
 المال في يد الاجر سنين حتى يبيع الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه قال ان كانت الاجرة من
 الدائم او الدنانير كان زكوة ما على الاجر لا زكوة ما على القبض وعندنا انفساخ الاجارة لا يملك
 مد عين المتعوض وانما يلزمه او غيرها فكان بمنزلة دين له فله بعد الحول وقال الشيخ
 الامام الرازي رحمه الله على بن محمد الزيد في رواية ومجاعة الشيخ حكى ان زكوة ما يجب على المستاجر ايضا
 لان الناس يفتنون مال الاجارة دينا على الاجر وفي بيع الوفاء الممنوع بغيره فله زكوة
 الثمن على البايع وعلى قول الشيخ الامام الرازي رحمه الله ومجاعة الشيخ حكى رحمه الله
 يجب على المشتري ايضا وفيه نوع اشكال وهو انه لو اعتبر دينا عند الناس ينبغي ان لا يحل الحول
 على الاجر البايع لانه مشغول بالدين فلا يجب على المشتري والمستاجر ايضا لان اعتبار
 دينا للمستاجر فليس ينتفع في حقه لا يمكنه المطالبة قبل نسخ الاجارة ولا الملك حقيقة وكما
 هذا بمنزلة الدين على الجارية وقوله لا يجب ان يكون ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت
 الاجرة عينا ونحو العين في يد الاجر في وقت انفساخ الاجارة يسقط الزكوة عن الاجر لان
 سمي عليه عين ما لا يكون رجل له ما يملك درهم في يده وما به لغيره من له على غيره في حال
 الحول زكوة عظام ان عليه الزكوة وهو يحل على ما اذا كان الدين بدلا مال التجارة ويكون
 الدينون مثله قويا بالدين ويحل له على رجل مائة درهم في حال الحول الا شهر ثم استفاد الف
 ثم الحول على ما تسمى لا يجب عليه الزكوة الا ان لم يأت من الدين اربعين درهما فضا عدا
 في قول ابى حنيفة رحمه الله لانه لا يجب عليه زكوة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم
 يجب عليه الا اذا كان من الاصل لا يجب عن الفانك رجل له دين على رجل وفيه من الشئ وماله
 يقبضه في حال الحول ثم قبضه الموهوب له كانت الزكوة على الواهب من الموهوب له ويحل في القبض
 الدين من الزكوة اذا كان مطالباً من جهة العباد كالقرض ومن البيع وضمان المثلف وشره
 الجارية ومهر المرأة كان الدين من القرض او من الوكيل او الموزون او المقياد او المحدث
 سكاك اخرج او صلح من دم عبد وهو حال واجل فان كان مال فاضلا عن الدين كان عليه زكوة
 الفاضل اذا بلغ نصفاً او ان لم يدر دين بعد وجوبه لا يسقط الزكوة وجوباً الزكوة
 في النصاب وبيع الزكوة بان استهلك النصاب بعد الحول يبيع الزكوة فيه المالا الظاهر بالدين
 وقال ابو يوسف رحمه الله تقبل الزكوة في النصاب مع الزكوة ودين الزكوة لا يبيع اذا ملك الزكوة
 ما تسمى درهم خمسة دراهم وفي غيرها حوالان قال ابو حنيفة رحمه الله عشرة دراهم لان معنى الزكوة
 الاول زكوة خمسة للمائتين ولا يجب عليه خمسة الا ان كان زكوة لان عندك لا يجب ان يكون
 فمادون الاربعين فحق الحول الثاني وما له ما تسمى سوى ان كان لا يبيع عليه خمسة

الاجرة

يستوى

اذا زكوة ١٢٠
 طهر

اخرى وقال ابو يوسف ومحمد هما الله السنة الاولى خمسة دراهم وثمن درهم لان عندنا
 بحسب الزكاة في السورتي ماله في السنة الثانية ما شان الاثمن درهم فلا يجب عليه في السنة
 الثانية شيء وان ملك الرجل الف درهم وفيه عليها ثلثة احوال كان عليه للحملة الاولى خمسة
 وعشرين للحمل الثاني ثلثة ابي حنيفة زكوة تسعائة وستين لان عندنا لا يجب الزكاة فيما
 دون الاربعين والحمل الثالث زكوة تسعائة وعشرين ثلاث عشرة وثمانون وثمانون
 في السورتي ايضا فان ضاع منها ثمانية وثني ما شان وكان عليه خمسة دراهم لا غير كان له ملك
 الاماني درهم وكان عليه زكوة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثمانية دراهم وفيه عليها ثلثة
 احوال ثم يفيض منها ما بقي درهم قال ابو حنيفة ربع نكول السنة الاولى خمسة دراهم والسنة الثانية
 اربعة وعشرون مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين هلاكه النصاب يعطى
 الزكاة سقط الزكاة هلك بعد طلب الامام والساعي وقبله عند مشايخنا وهل ياتم بتأخير الزكاة
 بعد التمكن من ذلك الكسبي رحمه الله انه ياتم وهكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المشافعة ومحمد بن
 من اخرا لكونه من غير عند لا يقبل شهادة من عرف محمد بن الحنفية بين الحج وبين الزكاة فقال لا ياتم
 الحج وياتم بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فياتم بتأخيرها ما لم يخالطها حتى الله تعالى
 وروى هشام عن ابي يوسف انه لا ياتم بتأخير الزكاة وياتم بتأخير الحج لان الزكاة غير موقوفة
 اما الحج فربضة يتعلق اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى يدرك الوقت في المستقبل رجل
 ملك ما بقي درهم ففيه عليها حلال ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة الاولى صلا
 مانعا لوجوب الزكاة في السنة الثانية وهو حال الحمل على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء
 الزكاة ثم استعاد ما بقي درهم وحال الحمل على المستفاد لا يجب عليه زكوة المستفاد لان زكوة النصاب
 الا ودين في ذمته شفع زكوة المستفاد وهو ملكه نصيبا وترجع امرأة على حجة وحال الحمل على النصاب
 لا يجب عليه الزكاة لان وجوب الحج حتى المرأة مانع وجوب الزكاة وهو يجب عليه كفارة عين
 او جهازة وحمل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والحراج ومنع صدقة الفطرمات
 من غلة الزكاة سقط الزكاة ولا يصير دينيا في التركة الا انه لو وصى باداء الزكاة يجب
 تنفيذ الوصية من ثلث ماله والزيادة بمنزلة الموت وهو آخره كونه المالك حتى من يورثه
 من الوارث وان لم يكن عند مال الزكاة ان يسفر من داء الزكاة فان كان في اكثر رايه الله
 اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لقضاء دينه بقدر على ذلك كان لا فضل له ان يستقرض
 فان استقرض وادى ولم يقدّر على قضاء الدين حتى مات يرجح ان يفيض الله تعالى دينه في الآخرة
 وان كان اكثر رايه الله اذا استقرض لا يقدّر على قضاء الدين كان لا فضل له ان يستقرض
 لان خصوصه محتاج للدين كان اشد رجلا له عبد للتجارة وعلى العبد دين لم يجب عليه زكاة
 العبد بدين الدين ولو كان العبد لخدمته كان على المولى صدقة فطرته ورجله الف درهم

فاغضب

فاعطى من رجل الف وَاغضب منه رجل اخر هذه الالف والغاصب الثاني ايضا الف درهم
 فاستهلك الثاني الغصب حال الحمل على مال الغاصبين ثم ابرأهما المقتضين منه كان على الف
 الاقل زكوة الف ولا زكاة على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغولا بالدين اما الثاني فعرض
 الغصب وليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولا بالدين قبل ابراء فلا يكون سبيبا
 للزكاة رجل عليه الف درهم رجل وكفل به رجل غير من الاصيل والكفيل لكل واحد منهما
 الف درهم فحال الحمل على مالهما ثم ابرأهما منه صاحبا للدين لا زكاة على واحد منهما لان كل
 واحد منهما كان مطا لبا بالدين ولا يرجع احدهما على صاحبه رجل النقطة الف وَاغضب فها سنة
 ثم نصاف بها وله الف درهم فحال الحمل على الف كان عليه زكاة الف استحسانا لان الدين
 ليس بواجب لاحتمال ان صاحب النقطة يجبر المصدقة ولا نه ليس هذا احدا يطالبه من
 الظاهر لا يستهلك النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب الفهمان واستبدال مال التجارة
 بمال التجارة ليس يستهلك وفيه مال التجارة استهلاك واستبدال الساعة بالساعة مثلا
 واقرض النصاب بعد الحمل ليس يستهلك وان تولى مال على المستقرض وكذا لو عار
 الثوب للتجارة بعد الحمل ولا يجب الزكاة على المحضون اذا كان مطبقا وجب على المعنى عليه
 وان استوعب الاغذية حولا كاملا ولو جرت في اول الحمل ثم افاق قبل ان يتم الحمل كان عليه
 الزكاة لان المحضون ذالم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة
 وعن ابو حنيفة رحمه الله اذا بلغ الصبي نحو ثمان افاق بعد سنين يعتبر الحمل من يوم افاق ولا
 يعتد بما مضى من الحمل قبل الافاقة وفي الذي جرت في اول الحمل افاق في السنة يعتد بما مضى
 من الحمل قبل الافاقة والمذبحون ومنزلة العائل رجل اودع ماله رجل لا يعرفه رجل
 بعد سنين واخذ ماله لا زكاة عليه ولا رده رجل لا يعرفه ثم نسي سنين ثم نسي بعد ذلك عليه
 زكاة ما مضى وان سقط ماله في الحرم وصل اليه بعد سنين لا زكاة عليه ما مضى وكذا المفقود
 المحج اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا الذي ذهبه العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد
 سنين والمذبحون في القلاء اذا نسي مكانه وان دفعه داره او دار غيره ونسي مكانه ثم وجد
 بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ في المذبحون في الكرم والارض اذا نسي
 مكانه والمذبحون المحج بمنزلة السابق في الجحان كان القاضى علم بالدين روى هشام عن محمد
 رحمه الله انه نصيب وان لم يكن القاضى علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يجرها حتى مضت السنون
 روى هشام انه لا يكون نصيبا واكثر المشايخ على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين المحج نصيبا
 ولم يفصل قال تميم لانه الشراعي الصحيح جواب الكتاب ليس كل قاضى جليل ولا كل بيعة
 تعقد وفي الجحون بين يدى القاضى ذلك لكل احدا بخلاف ذلك وان كان المذبحون يعرفون بالدين
 ونحوه فلا يدين لم يكن نصيبا وان كان المذبحون مقرر الا انه مضمون نصيب وان كان على

ان الاول الغاصب
 الثاني المقتضين منه
 كان على الف

ك

كان
 في سنة
 في سنة

منس في نفسه القاضى وهو مكره يكون نصا باق قول الى حقيقه واي يوسف الاطرافهما الله
 وان كان مقبولا فلما قدر الى القاضى تحققت قضاة عليه البينة ومضى زمان في تعديل الشهود
 ثم عدلوا سقطت عنه الزكوة فيما كان مقرا قبل المصنوعة وهو كان الدين على مكي فقرر
 المدعيون الى مصر من انصار فعليه الزكوة فيما يقبض منه لانه قد روى على ان يطلبها
 بذلك وكلا وان لم تعد على طلبه وعلى التكميل فلا زكوة عليه وعلى ابن السبيل زكوة ماله
 فاذا روى على التصرف بنائه رجل يزوج امرأة على الف يدفع اليها ولم يعلم انها ماله فالحال
 عندها ثم علم انها كانت ماله زوجت نفسها بغير اذن المولى وردت الالف على الزوج وعي
 عن ابى يوسف انه لا زكوة على واحد منهما وكذا رجل خطب لحيه انسان فقبض عليه بالدية
 وخرج مع الدية اليه فمال الحول لم يثبت لحيه وردت الدية لا زكوة على واحد منهما وكذلك رجل
 اقر رجل بدين الف درهم فذبح الالف اليه ثم تصادفوا بعد الحول انه لم يكن عليه دين زكوة
 على واحد منهما وكذلك رجل وجب له الف الف درهم في البيع فباعه بعد الحول بقضا
 او بغير قضاء واسترد الالف لا زكوة على واحد منهما ورجل اشترى عبدا للتجارة يساو مائة
 درهم بمائتي درهم ونفذ الف الف ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البايع زكوة
 المائتين وكذلك على المشتري اما على البايع فلا زكوة عليه عند واما على
 المشتري لان العبد كان للتجارة وبويعه عند البايع انفسح البيع والمشتري اخذ عوض العبد
 ما بقي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البايع زكوة المائتين لانه ملك الف الف ومضى
 الحول عليه عند وبانفساخ البيع لان ماله دين بعد الحول فلا يسقط عنه زكوة المائتين ولا زكوة
 على المشتري لان الف الف من ماله الى البايع فلم يملك المائتين حولا كما لا وبانفساخ البيع استفاد
 المائتين بعد الحول فلا يجب عليه زكوة رجله على رجل الف درهم دين وقيل بما روى عن ابى
 او بغيره من ولاصيل والكفيل لكل واحد منهما الف درهم فمال الحول على مالهما لا زكوة على
 منهما لان كل واحد منهما كان مطالبا بالالف وكذا غصب رجل الف من رجل فمال الحول غصب
 الالف من الغاصب سئلها وكل من غاصب الف فمال الحول على مال الغاصبين كان على
 الغاصب زكوة الف ولا زكوة على الغاصب الثاني لان الاول هو من الغصب يرجع على الغاصب
 الثاني اما الثاني فوضوح يرجع على الاول وانما فارق الكفالة وان كان في الكفالة بما روى
 الكفيل يرجع على الاصيل لان في الغصب ليس له ان يطالب بها جميعا بل اذا اختار تضمين احد
 بين الاخر اما في الكفالة له ان يطالب بها جميعا فكان كل واحد منهما مطالبا بالالف ورجل على رجل
 الف فمال الحول ثم ابرأ المدعيون سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل الف فمال الحول عليها فان
 رجل ثم ان صاحب المال ابرأ المستهلك سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل الف فمال الحول عليها فان
 مال الحول ثم ابرأ المستقرض عن القرض سقطت عنه الزكوة وكذلك رجل عند متاع التجارة

الزكوة
 لا تكون
 الا على
 ما روى
 عن ابى
 يوسف

حال عليه

حال عليه الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الف سقطت عنه الزكوة لان من عليه
 الزكوة له ان يبيع مال الزكوة ويقر منه بعد الحول فاذا اصاب مال الزكوة ديناسيبه عليه
 صار كأنه كان ديناس من اصل وفي الدين مالم يقبض لا يلزمه الا اذا اذا سقط الدين
 سقطت الزكوة ورجل له غنم سائمة اشترها رجل للسائمة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها
 لا زكوة على المشتري فيما مضى وسبقيل حولا بعد القبض لانها كانت مضمونة على البايع بائنه
 وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر الغصب الا انه ينفذها من المالك ثم ردها على
 المالك بعد الحول لا زكوة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهنا عند رجل
 والراهن مائة الف فمال الحول على الراهن من بين المائتين كان على الراهن زكوة ما كان
 عنده من المال الا الالف التي هي دين عليه ولا زكوة في غنم الراهن لو كانت مضمونة
 بالدين فزكى بين الدائمين وبين السائمة الدائمين اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب
 مقر الغصب كان على صاحبها الزكوة اذا قبض فيما غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة
 وان كان الغاصب مقر رجل له الف درهم مضى عليها شهر ثم ان صاحب الالف لرجل
 متاعا قيمة الف ثم ابرأه صاحب المتاع عن ضمانه قال فزكى سقطت حولا بعد ابراء وقال
 ابو يوسف رحمه الله اذا حال عليها الحول منذ ملكها كان عليه زكوة **فصل**
 في اذا الزكوة اذا الزكوة على دين من اذا بعد الحول وجب ويجعل الزكوة قبل الحول اذا
 اراد الرجل اذا الزكوة الواجبة قالوا الا فضل هو الاعلان والاعلان في المطوعات
 الا فضل هو الاخفاء والاثار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الا فضل
 لصاحب المال الطاهر ان يؤدي الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هو ولا يصنعون الزكوة حولا
 فاما الخراج فانهم يصنعون مواضعه لان موضع الخراج المتأثرة وهو لا معا لفقته ثم يخرجون بيضة
 الاسلام قال ويكن الخراج الصدقة الى فقراء بلذ اخرى الا ان يخرجها الى قريته هكذا روى
 ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابى حنيفة رضي الله عنهم وروى الحسن عن ابى حنيفة
 رجل يبت زكوة ماله الى فقراء مصر اخر غير المصر الذي هو فيه قبل عام الحول ثم تم الحول على المال
 في البلدا الذي بعث اليه فانه يجوز له ذلك رجل له مال في بلد يريه في غير المصر الذي هو فيه فانه
 يصرف الزكوة الى فقر المصر الذي فيه المال دون مصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكوة
 وصية للفقراء فانها يصرف الى فقر البلدا الذي فيه الميت رجل له أخ فقضى القاضى عليه بفقته
 فكساء واطعمه شوي به الزكوة قال ابو يوسف رحمه الله يجوز له ان يبيع حله في الكسوة
 ولا يجوز في الاطعام وقول ابى يوسف رحمه الله ان يبيع حله في الاطعام ولا يجوز في الكسوة
 بها على الفقراء تطوعا فلم يصدق المأمور حتى يوفى الا من زكوة ماله من غير ان يلفظ به فزكى
 تصدق به المأمور جازت عن الزكوة وقال ان دخلت هذه الدار فله على ان تصدق بعنه

الف درهم

في

سما

وكذا الامور بان يصدقها على ما كان الدين
 الزكوة في تصدق المأمور جازت عن الزكوة

الاول

المائة فدخل الدار وهو يروي عننا الدخول ان يتصدق بها عن الزكاة ثم يتصدق بها ثم يخرج
 عن الزكاة لان في الفصل الاول ينال الوكيل كيد الموكل ودفعه كدفع الموكل فاذا روي الزكاة
 كان عما روي اما في مسألة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا
 يصح رجوعه رجلا ان دفع كل واحد منهما ان كان مال له الى رجل ليؤتيه في حياضها فمالها ثم
 تصدق ضمن الوكيل مال لا يضمن وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل وقاد
 مختلفة فحط انزل الوقت وغلات الوقت كان ضامنا وكذا الباع والميسر اذا دخل
 امرالى الناس والطمح اذا دخل حطة الناس الا في موضع يكون الطمان ما ذونا بالخطوط
 من عليه الزكاة اذا اشك انه هل ادى الزكاة ام لا قال ابن الجوزي ان الزكاة كما انك
 في اداء الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة يخرج الوقت فانه لا يلزم فيه
 الا ما من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله غير عليه
 وان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده ان كان قايما في نفسه ان كان هالكا فان لم يكن
 في قايمة من عليه الزكاة او في قبيلة اخرج من هذا الرجل فذلك ليس له ان يأخذ ماله
 واخذ ضامنا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى ترجح ان يحل له ان يأخذ رجل دفع زكاة
 ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولده نفسه الكبريل والصغير والامر به ونهيه محرم
 جاز ولا يسقط لنفسه شيئا من الزكاة بان يروي عنه الزكاة من مال نفسه فاذا لم يروي
 فانه لا يرجع على الامر ما يشترط الرجوع وكذا لو قال لا غير هب لفلان درهم او قال المني
 له لرجل عوض الهب عن هبة من ماله ففعل الامر ولا يرجع على الامر ولو قال لا غير
 اتفق على عيالي او اتفق في بناء دار او ليس بينهما خلط ولم يذكر الرجوع فانفق المأمور قال
 شمس الامية المسمى رحمه الله يرجع على الامر وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي
 لا يرجع بغير شرط والمديون اذا امر بطلان قضاء دينه فعرض المأمور يرجع على الامر بغير شرط
 وفي الجدييات والعتا المالية اذا امر بغير اداها عنه فاذا المأمور قال الشيخ الزاهد على
 ابن محمد البرزوي يرجع المأمور على الامر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطلقا من جهة العيا
 حشا قاله ومن ثم الجدييات والمدين من الناس على السوية يكون ملجونا لاداءه اذا
 اخذ السلطان لمصادره فقال الرجل خلعني ولا يسير بي لكا فاداه من غير ذلك فاداه
 المأمور مالا وخلق الامر اختلوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المسلمين الا بشرط الرجوع
 وقال بعضهم في الاسير يرجع وفي الذي اخذ السلطان لا يرجع الا عند شرط الرجوع وقال من
 الامعة الشريفة رحمه الله يرجع في المسلمين وان لم يشترط الرجوع عاملا للخارج اذا اخذ الخارج
 من الكارون شيئا لا يرضى غايبة ظاهر الدفاعة لا يرجع وذلك في التقاضي لا في اللبس رحمه الله
 انه يرجع ويأخذ العاقل الخارج من الجاني لا يرجع وعال الجاني اذا اخذ الجاني من المستاجر

بالنذر السابق

ان

اجارة

اجارة طوبى له او ممن سكن الدار او الخافق بالغلة قالوا هذا وهو اخذ الخارج من الكار
 سوا رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء ثم ادى الامر بنفسه ثم الوكيل قال لا يصح
 رحمه الله يضمن الوكيل علم باداء الموكل او لم يعلم وعن ابي حنيفة رحمه الله ان علم من وان لم يعلم
 لا يضمن رجل وجبت عليه زكاة المائتين فاقر خمسة من ماله ثم ضاعت عنه تلك الخمسة لا يسقط
 الزكاة وكذا مات صاحب المال بعد ما اقر الخمسة كانت الخمسة من امانه عن هشام رحمه الله قال
 سالت محمدا عن رجل قال ما تصدقت الى اخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا
 يحضر النية قال لا تجزئه قلت فان اخرج الله اثم وصرفها في مكة وقال هذا من الزكاة فيحل بصلته
 ولا يحضر النية قال لا تجزئه ان يخرج اثم اهلكته اوديعه عند الموضع فدفع القيمة الى صاحبها
 فقبره في الحفرة يريد به الزكاة لا تجزئه وكان الاجتهاد في منع الزكاة وابطال الشفعة في
 قول محمد رحمه الله خلا لا يبيد رحمه الله رجل ادى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل
 الزكاة ثم ظهر فيها درهم سقوتم لم يكن الخمسة زكاة لبقصان النصاب وان راد يستر الخمسة
 من الفقير ليس ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم يكن ظهور ان الصدقة وقعت بطلان فان رد الفقير
 باحتساره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا يصح رده وان دفع خمسة من
 بعد الحول الى رجل وامره بان يتصدق بها عن الزكاة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهما سقو
 كان له ان يستره من الوكيل رجل فلان ماله خمسة مائة فاذا زكاة خمس مائة ثم ظهر ان ماله
 اربعة مائة كان له ان يجعل الزيادة من السنة الثانية لان الزيادة ان يقع زكاة امكن جعلها
 بغيرها فيحل بصلته وكذا التاجرا اذا امر بالصدقة بماله فاخذ العاقل منها اكثر من ماله على
 فلان ان ماله اكثر فظهر ان كان قل يجعل الزيادة السنة الثانية وان علم العاقل بمقدار ماله
 واخذ منه الزيادة جواز لا يجتنب الزيادة من الزكاة لانه ما اخذ الزيادة على وجه الزكاة لانا
 اخذ ظاهرا **فصل** في هبة الدين من المديون بنية الزكاة اذا اوجبت
 من المديون بعد الحول سوى به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز ونفي الزكاة من الزكاة
 استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو هبة الدين سوى به زكاة مال عيبي عند الوهاب لا يسقط
 عنه زكاة ذلك المال وكذا الوشي به زكاة دين آخر على غيره وكذا هبة الدين من المديون
 بنية الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤذيا ويسقط عنه الزكاة وكذا هو هبة كل الدين
 من المديون ولم يتوبه الزكاة كان زكاة هذا الدين استحسانا كما لو كان النصاب من الفقير
 بعد الحول ولم يتوبه كان مؤذيا قاسا واستحسانا وان هب من المديون خمسة من الدين
 سوى به زكاة المائتين لا تجزئه عن المائتين قاسا واستحسانا وهل يسقط عنه زكاة الخمسة
 وهو ممن دسم في القبا لا يسقط وفي الاستحسان يسقط فلو هب خمسة من المائتين ولم
 يتوبه قال ابو يوسف رحمه الله لا يسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو هب من المديون مائة

ان
في

عشا فوجاه صاحب

خمساً وتسعين وثقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكوة في قول أبي يوسف رحمه الله
 وجب من المديون ما تدبره وتسعين تسقط عنه من الزكوة درهم ويؤدى أربعة وعشرون
 تسقط عنه زكوة ما وهب له وجب خمسة يسقط عنه زكوة الخمسة وهو من درهم وان
 وجب التسقط زكوة المائة وان وهب لكل ولم ينو شيئا او نوى لتطوع يسقط زكوة الكل والله اعلم
فصل في تجزئ الزكوة بجوز التجزئ بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله ولا
 بجوز التجزئ بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد ولا يجوز عن نصيب كثر رجل له مائة درهم
 منها خمسة وعشرين منها واستغنى في السنة فماله في الزكوة الف درهم لا يجوز ما تجزئ في ذلك
 ما بقي درهم فجزئها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يد الزكوة ثم استغنى في عام الف درهم
 ما تجزئ وكان له خمس من المال فجزئها من نصابين عنهما وعاش في بطونهما ثم تجزئ
 الجزأين جزءا عما تجزئ وان تجزئ عما تجزئ في السنة الثانية لا يجوز رجل له الف بيض والفضة
 فجعل خمسة وعشرين من البيض ففعلت البيض قبل الجزأين جزءا عما تجزئ عن السود وكذا تجزئ
 عن السود فضاغت كان عن البيض والجزأين معا عند ثم هلك الجزأين كان نصف
 ما تجزئ عما بقي وعليه تمام زكوة ما بقي وكذا الهادي الزكوة عن حبله لئلا يعلو كماله
 عنها وفي النوازل اذا تجزئ لحد ما بين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الجزأين من التجزئ
 عن الباقي وعليه زكوة الباقي وكذا كان عند الف درهم ومائة دينار فجعل عن الدنانير
 قبل الجزأين دينارين ونصفا ثم ضاع الدنانير قبل الجزأين على الدرهم جزأين من الدراهم
 اذا كان يساوي خمسين درهما وتجزئ خمسين درهما من الدراهم قبل الجزأين هلك
 الدراهم جزأين من التجزئ عن الدنانير ببقية وان لم يملك لحد ما حتى حال الجزأين ثم هلك المال الذي
 تجزئ عنه كان التجزئ عن المالين وكذا كان له خمس من المال يساويه ولا يعون من الغنم فجعل
 زكوة لحد الضعفين وجزأين من التجزئ على نصف التجزئ من التجزئ زكوة عن الباقي ولا يشبه
 هذا الدراهم والمداين لان في الدراهم والدنانير كل حد ما بالآخر فيقسم البعض الى البعض
 فكانت جزأين وجزأين السوايم وكان له الف سود والف بيض فجعل عن الجزأين من التجزئ
 المال الذي تجزئ عنه قبل الجزأين من التجزئ عن الباقي وكذا في التجزئ لحد ما في التجزئ
 تجزئ عام يملك فبطل تجزئها وكذا في الف درهم بعد الجزأين فضاغت الف وله دين على
 رجل لم يكن المؤدى زكوة عن دينه وكان الاداء والهلاك قبل الجزأين جزءا عن دينه
فصل في موضع عن الزكوة مصرفا ان كان ما ذكر الله تعالى في قوله انما
 الصلقات الاية والفقير عندي في حقيقته رحمه الله من ليس له نصاب وعنده ما يملكه ولا يسأل الناس
 ولا يسكن هو الذي يسأل الناس ولا يجزئ ثوبا ولا تجزئ السائل ممن كان عندك ثوب يوم

تجزئ الزكوة

عن

الضيف
نصاب

العوض من الزكوة
 ولا يسأل الناس
 ولا يسكن هو الذي يسأل الناس

عند البعض

عند البعض فقال بعضهم لا تجزئ السائل ممن كان كسوبا او مملوكا خمسين درهما ولا يجوز صرف
 الى من لا تجزئ السائل ممن كان كسوبا او مملوكا خمسين درهما ولا يجوز صرف الزكوة الى من لا تجزئ السائل
 اذا لم يملك نصابا وان كان له كسب يساوي ما بقي درهم الا انه يحتاج اليه للدين والاحتياج
 والاحتياج لا يجوز صرف الزكوة اليه وكذا لو كان عندك من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان
 لا يحتاج اليه وهو يساوي ما بقي درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه ولا له اخذ الزكوة وان كان
 عند طعام شهو وهو يساوي ما بقي درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه وان كان الكسوف شهر لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وان كان عند طعام سنة وكذا لو كان له كسب الشتا يساوي ما بقي درهم
 وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له اخذ الزكوة وكذا لو كان له حوت او دار غلة يساوي
 ثلثة آلاف وغلتها لا يجزئ لقوتها وقوت عياله لا يجوز صرف الزكوة اليه في قول الجليلي
 كان له صيعة يساوي ثلثة آلاف ولا يجوز منها ما يملك له وعياله اخذها فيه قال محمد بن
 مقاتل يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار فيها بستان والبستان يساوي ما بقي درهم قالوا
 ان لم يكن في البستان ما فيه مائة من الدار من المطبخ والمغسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة
 اليه وهو غير له من مائة من مائة من الدراهم الذي له دين من رجل على انسان اذا احتاج الى النفقة
 يجوز له ان يأخذ من الزكوة قدر كفايته الى طول الاجل وكذا المسافر الذي له مال في بلد
 يجوز له ان يأخذ من الزكوة مقدار البلاء الى وطنه وان كان الدين غير من طب فان كان
 من عليه الدين غير يجوز له اخذ الزكوة في أصح الأقاويل لا لأنه غير له من السبل وان كان
 المديون مؤثرا غير فالاخذ له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بينة حاضرة
 وان لم يكن له بينة عادلة لا تجزئ له اخذ الزكوة ما لم يرفع الامر الى القاضي فحلقة فادخله
 بعد ذلك تجزئ له اخذ الزكوة وعلى هذا قالوا ان الدين الحقد انما لا يكون نصابا اذا اطلقه
 القاضي وحلقة ما قبل ذلك لا يكون نصابا حتى يقر بقبض منه او يعين درهما يلزمه او ان
 ويجزئ دفع الزكوة الى فقير زجها مؤثر في قوله اني حقيقته ومحمد رحمه الله فرض لها النفقة
 او لم يرض ولا يجوز الى صغير ماله غنى فان كان الدين كبير جاز ولو دفع الزكوة الى بنت
 غنى يجوز في رواية عن أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وكذا لو دفع
 الى فقير له ابن مؤثر قال أبو يوسف رحمه الله ان كان ثوبا في عياله لا تجزئ وان لم يكن
 ولا يجوز لمن عليه الزكوة ان يدفع زكوة ما له الى جليل ولا الى مدبر ولا الى أم ولا له ولا
 الى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم وتعني البعض عند أبي حنيفة بعقل المكاتب ولا يجوز الدفع
 الى عبد مولا غنى ولا الى مدبر ولا الى أم ولا له فان دفع وهو يعلم ثم علم الجزاء في قوله
 اني حقيقته ومحمد رحمه الله ويجزئ الدفع الى مكاتب غنى علم بذلك او لم يعلم ولا يجوز الدفع
 الى بني هاشم ولا الى ماله فان دفع وهو يعلم ثم علم جاز ولا يجوز صرف الزكوة اليهم

ولا الى موالهم لا يجوز صرف كذا في العيين والنهار والعقل وجزا الصدقة عشر الا في غلة
 الوقف وعن ابى يوسف رحمه الله في رواية يجوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم منزلة
 الوقف على الاغنياء وان كان الوقف على الفقراء ولم يسمي ما شمل لا يجوز صرفها الى غيرهم
 وموالهم وبها شمل الذين لا يحل لهم الصدقة الى عباين وآل علي وآل عبيد والجمع قوله
 الحارث بن عبد المطلب لا يجوز الدخ الى العتي وان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه
 كان غنيا يجوز في قوله ابى حنيفة ومحمد رحمه الله وهو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف الى ابيه
 وابنه جاز عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر
 حريما كان او غير ميثا فان صرف الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كان كافرا جاز في رواية
 الاصل من ابى حنيفة رحمه الله انه لا يجوز ولا دفع الزكاة الى شخص يظن انه فقير فاذا
 هو غني جاز في قوله ابى حنيفة ومحمد دفع الزكاة الى فقير مديون ليقضي به دينه افضل من
 الدفع الى فقير آخر لا يجوز الدفع الى العتي وهو من يملك نصبا با مالا فاضلا عن سكرته واثاره
 ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه ونياب بغيره ولا يجوز الدفع الى الولاد والولد
 اولاده من قبل الذكر واللات فان سفلوا ولا الى والديه ولجده وجدة وان سفلوا
 من قبل الالباء والامهات ويجوز في سائر قراية نحو الاخوة والاعراب والاعمام والعمات
 والاحوال والحالات وقد دفع الى اخيه ولما على وجهها من مبلغ نصبا با وان كان الزوج مليا
 مقرا ولو طلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكوة اليها وان كان فقيرا او غنيا الا
 لا يعطى لو طلبت جاز الصرف اليها ولو بنى مسجدا بنية الزكاة لا يجوز وكذا الحج والعمرة واعيان
 العبد وكذا في قضى دين ميت او حي بغير امر من وهو قضى دين فقير امره جاز ولو كان ميتا
 لا يجوز ولا يعطى الرجل زكوة ماله زوجة عند الكل وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند ابى
 حنيفة خلافا لصاحبه ويجوز اعطى الشبهة عن الجهاد والنفقة عن المضروبة والبرع المصوغ
 وان كانت نعمة المصوغ اكثر في قوله ابى حنيفة وان كان المصوغ اقل قدر من الواجب لله سائر
 الواجب في القعدة لا يجوز الا عن قدره واذا دفع الكوفة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقض الفقير
 او يقضها للفقير من له ولاية على الفقير نحو الاب والوصي يقضان للصبي والمجنون وكذا ان
 في عياله من الاقارب والاجانب الذين يعولونهم والمعتق يقض للقط ولو دفع الزكاة
 الى مجنون او صغير لا يقبل فادفع الصغير له ابيه او وصيه والوالد لا يجوز كالكوفة في زكوة على
 دكان ثم جاز فقير وقبضها فانه لا يجوز ولو قبض الصغير وهو امره جاز وكذا لو كان يعقل
 القرض بان كان لا يبرى به ولا يخلع عنه ولو دفع الى مجنون فقير جاز ولو دفع قوم زكوة
 اموالهم الى من يخلها الزكاة لعقده فقير فاجتمع عندنا الاجماع اكثر من ما تقي دريم والواكل
 اعطى زكوة قبل ان يبلغ ما في يده لاخذ ما تقي دريم جازت زكوة من اعطى بعد ما اجتمع

ان وقت على التوراة لا يدخل في زكاة
 ومطالع
 وجوهها غير ال عباسي وآل علي وآل
 عفيف وآل جعفر وولدها رشب
 عبد الملك

عند الاخذ

عند الاخذ ما تقي دريم لا يجوز الا ان يكون الفقير مديونا هذا اذا كان لاخذ اخذ الاموال
 با امر الفقير فان اخذ بغير امره جازت زكوة الكل لان لاخذنا ذالم لم يكن با امر الفقير كان لاخذ
 وكذا عن البايعين فما اجتمع عندنا لاخذ يكون مال البايع جازت زكوة الكل كما لو دفع
 رجل ما تقي دريم او اكثر فزكوه ماله الى فقير واحد يملك ان يعطى الفقير اكثر من ما تقي دريم وان
 اعطاه جاز عندنا هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فدفع اليه مقدار ما هو قضى به دينه لا يبقى
 له شيء او يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مديونا لكن كان مديونا جاز ان يعطى له
 مقدار ما هو قضى به على عياله نصيب كل واحد منهم دون المائتين والدفع الى فقير واحد يقضيه
 عن السؤال في ذلك اليوم افضل من التبرع على الفقير ولو وضع الزكاة على كفة فانتبهها الفقير
 جاز ولو سقط ماله من يد فقير فزكوه من يبره جاز ان كان يعرفه والمال قائم وعن ابى يونس
 اذا تولى الرجل ان يخير ولجأ اليه عليه دين فزكوه ماله فجاء المعطي بالفقير فزكوه ماله
 مائة كل ما وزن مائة دفنوا اليه قال يحيى بن ابي ابي اذا دفع الالف في مجلس واحد
 والالف كان حاضرا في المجلس وكان الالف غائبا ونوى ان يعطى الفا فاقى ما تقي دريم فزكوه
 ثم بعث الى ثمان مائة فزكوه جاز المائتان من الزكاة والمبايع تطوع السلطان الجابر اذا
 اخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلغا فيه والصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر انه يسقط
 الزكاة عن رباها ولا يؤمن بالاداء ثانيا لان له ولاية الاخذ فصح اخذها وان يضع الصدقة
 في موضعها وان اخذها بيات واخذ مالا بطريق المصادرة ونوى صاحبها عند الدفع ان
 اخذها منه قال بعضهم لا يصح وقال شمس الدين السرخسي الصحيح انه يجوز وصيقت عند الزكاة
 ويجوز دفع القيمة في الزكوات والتصدق عندنا **فصل في الصدقة رجل قال**
 ان يجوز من هذا الغم فله على ان تصدق بهذا الدرهم خيرا ثم اراد ان يتصدق بالقيمة
 لا بالخبر جاز رجل في يده درهم فقال له على ان تصدق بهذا الدرهم فلم يتصدق حتى هلك
 سقط التصدق لم يملك وتصديق بمثلها جاز ايضا وقد قال كل منفعة يقبل الى من ماله
 فله على ان تصدق بها فويل فلان شيئا كان عليه ان يتصدق به كاليارسل التصدق وان لم
 يملك شيئا كان اذن له ان يأكل من طعامه فليس عليه ان يتصدق بشيء لان في الفصل الا الى
 ملك التادير ما اضيف اليه التصدق فله فيه الوفا وما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم
 التصدق وقد لا ان فعلت كذا في صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الدينون
 في التصدق وقد قال ما في صدقة وعلى فقرا مكة فتصدق على فقرا بلذ اخرى جاز لان الصرف
 الى الفقير صرف الى الله تعالى كما لو تصدق بصوم او صلوة بمكة فصام وصلى ببلد اخرى جاز عندنا
 وقد قال ان زكوة في الله ما تقي دريم فله على زكوة عشرة غللك ما تقي دريم كان عليه زكوة
 المائتين خمسة وبطل القدام الزيادة لا نه خلاف المشرع وقد قال ان فعلت كذا فالغدرهم

دفع

لشئ

في الزكاة

من مالى صدقة فنقل ذلك وهو لا يملك الامانة درهم الفصح انه لا يلزمه التصديق لا بما ملك
لان فيما م يملك لم يكن التذمة مضافا الى الملك ولا الى سبيل الملك فلا يصح كماله قال المالى في الملك
صدقة وليس له مال لا يلزمه شيء رجل قال اكلت اللحم فقلت على ان تصدق بدينهم عليه
كل اربعة درهم لان كل حله وقد قال كل اربعة درهم ما فعلى درهم كان عليه لكل اربعة درهم
ولا يلزمه بكل مصدق درهم رجل سقط عنه شيء فقال ابن وجدته فقلت على ان تصدقني هذا
على بنا السبيل فوجدت كان عليه الوفا بالصدق فان وقف على من يجوز له صرفه الذي ذكره اليه
من الاقارب والاعيان **فصل في العشر والخراج الاراضى**
عشرية وخراجية وارض العرب كلها عشرية وارض تامة والنجار و مكة والمين وطائف
والعمان والبحرين قال محمد بن ابي عبد الله في مكة وعذنايين الى اقصى حرجة اليمن
ومصر وسواد العراق فاسبق منها من انهار الا اعاجم خراجية وهذا السواد طولا من كل ارض
الى عبادان وحل حرمها من منقطع الجبل من ارض طولان الى اقصى القادسية المنقطع بعذنايين
من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلد تحت شجرة ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية
كان يصل اليها ماء الخراج وما الخراج الانهار التي خرجها الا اعاجم والبحرين واليمن
والجبل والمغرب خراجية في قول ابي يوسف وكل بلد تحت شجرة فله الخراجية في ارض خراج
وكل بلد تحت شجرة وقسمها الا اعاجم بين الغائبين فهي عشرية وكل بلد تحت شجرة في سلم
اهلها قبل ان يحكم الامام فبهم شيء كان الامام فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغائبين بثلث
عشرية وثلث شاء من عليهم وبعدها ان كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وثلث شاء
الخراج ان كان تسبق باء الخراج وارض الجبال التي لا يصل اليها الماء عشرية وما ابقى الا اعاجم
ان ابقى باء الخراج فهي خراجية وما لا يصلها ماء الخراج واجبي بيروا وقناة ينظر الى ما حولها من
الارض ان كان حولها ارض خراج فهي خراجية وان كان حولها ارض عشرية فهي عشرية وخراج
الارض نوعان خراج معاشية وهو ان يكون الواجب شيئا من الخراج نحو الخس والسدس
وما اشبه ذلك وخراج وطيفة وهو ان يكون الواجب في الذمة يطق بالتكليف من الانتفاع
بالارض في كل جريب يصل للتذمة في كل سنة فغير خطية او شعيرة درهم الفقرة ثمانية ارباب
والكدرم بوزن سبعة وقد ذكرنا تفسيره والكريب شعيرة ذراعا في ستمين ذراعا بلذعان الملك
وقد راجع الملك يزيد على ذراع العامة بقية من قبضات الرجل الوسط وفي كل جريب يصلح
السلطان خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم وعرف ذلك بتوظيف عامل عمرى الله ولجاء
ما فعل عاله وفي ارض الغفران والبستان بقدر ما يطيق والى نصف الخراج مقدرا بالطاقة و
البستان كل ارض محوط منها اشجار متفرقة يمكن زراعتها وخط الاشجار وليس في الاشجار
التي يكون على المشاة شيء فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعتها فهي كرم فان كانت

الحق

في العشرة والاراضي نوعان
عشرية وخارجية وارض العرب
كلها خارجية

۱۵۰

۴۷

خارج الارض نوعان

۴۰۰

الارض

الارض لا يطعن ان يكون الخارج خمسة دراهم بان كان الخارج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز
النقصان عرفة لك حتى يصير الخارج مثل نصف الخارج وان كانت الارض بطبق الزيادة
ففي كل بلد فيها تولى من الامام لا يجوز تغيير ولا زياد في قولهم وان لم يكن فيها تولى
من الامام على قول ابى يوسف وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله ليس الامام ان جعل
الخارج اكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد له ذلك ارض خرجها وطيفة اغصبها غاصب
فان كان الغاصب طيفا ولا يئة للمالك ان لم يزد عما الغاصب فلا خارج على احد فان زعم
الغاصب لم ينقصها الزيادة فالخارج على الغاصب ان كان الغاصب مولا الغاصب كان
للمالك يئة ولم ينقصها الزيادة فالخارج على رب الارض وان ينقصها الزيادة عند ابى
حنيفة فالخارج على رب الارض قل النقصان وكثيرا له اجرها من الغاصب بثمان النقصان
وعند محمد رحمه الله ينظر الى الخارج والنقصان فانهما كان اكثر كان ذلك على الغاصب كما
النقصان اكثر من الخارج فقدر الخارج يؤدى الغاصب السلطان وينفع الفضل الى صاحب
الارض وان كان الخارج اكثر يدفع الكل الى السلطان وتبيع الوفا اذا قبض المشتري فا
لمشتري بمنزلة الغاصب ان اجر ارضه للخارج او اعار كان الخارج على رب الارض كما كان
دفعها من ارضه الا اذا كان كرها او طار الخرجا فلتعا فان جارة ذلك واعازته باطل لان
لجارة وقعت على استهلاك العين وكذا جارة العشرة كان العشرة ربا الارض في قول
ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحبها على المستاجر وان اعار رضة العشرة فتمرها المستجير عند
ابى حنيفة رحمه الله رواه ثمان وان استاجر او استعار ارضا يصنع الزراعة فغرم المستاجر
او المستجير فيها كمال ما جعل بها ربا بان كان الخارج على المستاجر والمستجير في قول ابى حنيفة
ومحمد لا نهضت كرها وكان خارج الكرم على من جعلها كرها فان غصبت رضة عشرة فزعم
ان لم ينقصها الزيادة فلا عشرة ربا الارض وان نقصها الزيادة كان العشرة ربا الارض
كأنه اجرها بالنقصان باع ارضا ايضا خراجية اخلفوا فيه قال بعضهم ان في السنة
تسعون يوما الخارج على المشتري والافضل البايع وقال بعضهم ان في السنة ما يمكن المشتري
من الزراعة اي رطل فكان وبلغ الزرع مبلغا يبلغ قيمته ضعف الخارج كان الخارج على المشتري
والافضل البايع وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يمكن المشتري ان يزرع فيها الدخن ويملك
او يبلغ مبلغا قيمة ضعف الخارج الموجب بالخارج على المشتري واختاروا المقتوي القول الاول
وقال يشتري ارضا خارج ولم يكن يشتري مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فالخارج السلطان
الخارج من المشتري لم يكن المشتري ان يرجع على البايع لانه ظلم ومن ظلم لم يبرأ ان يظلم غيره ويجل
بايع ارضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد ثمنه باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت
سنة ولم يكن ملك احد منهم فلنه اسحقه لخارج على احد منهم قالوا الصحيح في هذا ان يملك المشتري

نہ

المع

1

الآخران بقي يد ثلثة اشهر كان الخراج عليه رجل باع ارضا فيها زرع لم يبلغ ثباتها
 الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انفق على الزرع في
 الفقه ابو الليث ان هذا منزلة ما باع ارضا فارغا وباع معها حنطة مخصوصة هذا الذي
 ذكرنا اذا كان لا يخلو من الخراج في السنة فان كانوا اخذوا في اول السنة على سبيل الجمل
 فلا يخص فلم لا يجزى على الباقي ولا على المشتري رجل له قرية في ارض خراج له فيها بساتين
 يستغلها او لا يستغلها لا يجزى فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار حطة في مصر لم يصار
 المسلمين جعلها بستانا او غير من فيها حنطة او خراجا عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الارض
 تبع للثوبان جعل كل دار بستانا فان كان في ارض العشر فيها العشر وان كان في ارض الخراج
 فيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سبيل لا يؤخذ الا ما مضى في قولنا الى حنطة السلطان
 اذا جعل الخراج لصاحب الارض وقوله عليه جاز في قولنا الى يوسف رحله خلافا لمحمد بن
 والقوي على قولنا الى يوسف رحله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسليم
 للقضاة والفقهاء ولا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
 ممن عليه كان على صاحب الارض ان يتصدق به وان يتصدق بعد الطلب يخرج عن العهد
 اشترى ارضا خراج فجعلها دارا او بستانا وكله عليه خراج الارض كما عطلها والسلطان
 ان يحبس غلة ارض الخراج حتى يخط الخراج في خراج المنطقة اذا هلك الخراج قبل الحصاد بانه
 لا يمكن دفعها كل الحق والمغرب والبلد يسقط الخراج فان هلك بما عكس الاجل زرع ككل اللؤلؤ
 ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير وفي ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط
 وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب ربا الارض يسقط وما كان من نصيب الكار سقى ذمته
 ربا الارض لان في نصيب الكار والارض منزلة المستاجر وكان العشر على صاحب الارض
 خراج المقاسمة منزلة العشر لا ان يجزى من الخراج قلنا يبارق العشر في العرف هذا اذا
 هلك كل الخراج فان هلك الاكثر بقي البعض سقط ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ تغير
 ودور من كبح تغير درهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك كبح نصف الخراج ولا يسقط
 الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن منه من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج
 فيجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا هلك ثماره بانه ان ذهب البعض وبقي البعض اذا
 بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر كبح عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما كبح
 نصف ما بقي وكذا الرطاب السلطان اذا اوجبت خراج ارضه ذكر في البيهقي لا ينبغي له ان
 يتقبل لا نفقة في الجماعة فان كان مصر فاكان له ان يتقبل ويصرف خراج الارض والجزية وما
 يرخد من ضار في بني تغلب القنالة وذرايعهم وكل ما يورث منقعة الى عامه المسلمين بخراج
 والسلاح والعدو والعدو في عمارات الجسور والقناطر وخرق القنار العامر وبناء المساجد والبقعة

عليها

عليها والبقعة والبقعة رجل غرس ارضا خراج كرمها لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض
 الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى ان يثمر الاشجار ومن كان
 له ارض ان عقران فزراع فيها الخجوب كان عليه خراج العقران وكذا اذا قطع الكرم
 وزرع فيها الخجوب كان عليه خراج الكرم واذا بلغ الكرم واثمران كانت قيمة الثمرة يبلغ
 عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه
 مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ تغيرا ودورما لا ينقص عن غير تغير
 ودورم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان فان كان في ارضه اجرة
 فيها صيد كثير ليس عليه الخراج فان كان في ارضه قصب وطرقات او مشرب وطلاق او شجر
 لا يثمر ينظر ان كان ملكه ان يتبع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وان
 كان لا يتبع على اصلاح ذلك لا كبح عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض خراج منها
 ملح كثيرا وقليل فكذلك ان قلنا ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ما اخرج كان عليه الخراج
 وان كان لا يصل اليها ما اخرج او كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا كبح الخراج وان كان
 في ارض الخراج قطعة سيجة لم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه
 والمدون لا منع وجوب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع بالدين اذا اشترى ارضا ولم ينفقها
 او قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا كبح عليه خراجها لان الخراج لا كبح بدون التمكن
 اذا غرس صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما يتفق في عمارتها يدفعها الامام الى غير مزارعة
 بالنصف والثلث والربع ويكون الغلة لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويسلكها
 حتى وان لم يجد الامام من اخذها مزارعة يولجها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض
 يؤدي الخراج وان لم يجد من يستاجرها يتبعها فيكون الثمن لصاحب الارض يؤدي عنه
 الخراج ويسلك الفضل وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما يتفق في
 عماره الارض فضا لان الامام ما يورث تغيير بيت المال باي وجه يهتبه له قالوا هذا قول
 ابى يوسف ومحمد جميعا الله اما على قولنا الى خيعة رحمة الله لا ينبغي ولا يولج لان ذلك
 يخرج عن المحر على الجرا العاقل البائع باطل وكذلك قرية فيها ارض مائتا رايها او غاب عنها
 وعجز اهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يتبع ما قلنا فان
 اراد السلطان ان يأخذها لنفسه يتبعها من غير ثم يشري من المشتري قوم اشترى ارضيعة
 فيها كرم واد ارض فاشترى ارض الكرم واجرا الارض فارادوا قسمة الخراج قالوا ان كان
 خراج الكرم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكرم كانت كرمها في الاصل لا
 يعرف الا كرمها والاراضى كذلك ينظر الخراج الكرم والاراضى فاذا عرفت ذلك تقسم
 جملة خراج الضيعة عليها على قدر حصصها قرية خراج ارضها على النفاذ فطلب من كل

لا يملك الارض ولا يملكها
 انما يملكها

منه

قرية

وخارج الاراضى كذلك كان الحكم على ان
 كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكرم
 معلوما

تكون العشرة صاحب الأرض كما في الجارة وعند ما يكون في الزرع كما في الجارة وإن كان
 البلد من قبل رب الأرض كان العشرة صاحب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله وإن لم ينقص
 الزراعة فعلى الغاصب زرع **فصل** في خراج الدار الجزية يؤخذ من الفقير
 المعقل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال منقصة لك أربعة عشر درهما ومن الغاني
 في الغنى ثمانية وأربعون وكل في الفقير وسط الحال والغاني قال بعضهم من كان له مال
 درهم فهو فقير ومن كان له مائة درهم إلى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن كان له أكثر من
 آلاف إلى ما لا يتناهى فهو غني في الغنى والمعقل هو الذي يتقدم على العمل وإن كان لا يحسن
 الحركة ومن لا يتقدم على العمل ولا يملك مالا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء ويجوز الجزية
 على مولى القوي عندنا الذي أن كان غنيا في بعض السنة فقوله في المعقل قالوا إن كان
 في أكثر السنة غنيا يؤخذ منه جزية لا غنيا وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية القوي ولو
 كان غنيا في النصف فقوله في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولا يمنع أهل الجزية عن أداء
 الجزية فاتهم الإمام الذي إذا جعل الجزية لستين ثم أسلم بوجه عليه جزية سنة واحد وإن
 الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يؤخذ عليه شيء وهذا على قول من يقول بجواز الجزية في أول
 السنة وهو الصحيح **فصل** في إحياء الموات ذكر في شرب الأضل أرض الموات
 ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح عن أبي يوسف رحمه الله أرض الموات أن تقع الإمام تلك
 عنقه ولم تقسم الأراضي بين القبايل وتزكها مسألة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فأنشأ
 ولم يقسم يكون مواتا وعن رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمر الذي يصح ضيعة وسطا
 قالوا بل يصح ضوته تكون من الغراب وما وراء ذلك يكون مواتا إذا لم يكن مغبرا ولا قنا أهل
 القرية ومن محمد رحمه الله فعلى المصنف من وراء القرية لمن الأراضي العامة وقال أبو عبد الله
 الجرجاني فعلى المصنف على زيادة أبي الناس عدة من غير أن يحدد نفسه هذا إذا لم يعرف أنها
 كانت ملكا لأحد فإن عرف أنها كانت ملكة لكن لا يعرف مالكها في الحال ذلك لما سأل الإمام
 ابن أبي السري عن استاذ الحاكم الإمام أنه لا يجوز للإمام أن يبيعها إلى رجل ويأذن له بالبيع
 فبعضهم إحياءها إلى نخل وبنها عن محمد لا رضى إذا كان لها آثار عارة من شاة ونحوها
 ولها أرباب لكن يعرفون أنها لا يسع لأحد أن يحبسها ويملكها أن يأخذ منه ثوبا أو رطل من الذهب
 يوسف إلى محمد بن سنان إحياءها وليس الإمام أن يخرجها من يدك وعليه فيها خراجان شاة
 عن محمد بن القصور الجزية والنوازل من الجزية إذا رفع الرجل منها التراب والمقاها في أرضه قال
 إن كانت قصورا ونوازل من خربت قبل الإسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بملكها وإن كانت
 خربت قبل الإسلام وكان لها أرباب لكن لا يعرفون لا يسع لأحد أن يأخذ منها شيئا بمنزلة
 دونهم وتيسل الإحياء عن محمد إحياء الأرض لا يكون بالمسقي والكتاب وإنما يكون بالقابض البلد

والنداعة وفي ظاهر الرواية اذا اخبر بها ولو كان بها وسقاها يكون احياء وان كان بها ولم يتبق
او سقى ولم يكن بها يكون احياء وان خوطها وسقاها بحيث يعظم الماء ويكون احياء وانما الحيوان
يكون احياء وصورة الحيوان في الجمل انما هو في الارض موافق لخطوطها عليها خطير ولا يعرفها ولا يحسها
فان فعل بها ذلك فهو خلق به لا ثلاث سين فهو والناس فيه سواء لا يكون له حق بعد
ثلاث سين وحكم التعريف اعم قبل ثلاث سين وقرى ابن شجاع عن ابي يوسف عن
ابي حنيفة رحمه الله اذا اخبر للموت بين الماء وساق اليها او جرى اليها عينها وفي القفا
انما تلك الموت لحواشيها ثلثة اما ان يني ويكرها ويحري اليها الماء ومن احياء اضافة
بغير ذن الا امام لا ملكها في قول ابي حنيفة وقال صاحبها يملكها في قولنا طبع القافض في قوله
بغير ذن الا امام في ذلك اذا احياء رجل انما هو ان ليس لها شرب وخبرها من اهل العامة
حافها غير مملوكة وساق اليها ما يلفها من الماء ينظر ان كان ذلك لا يضرب العامة كان
ذلك فان كان يضرب العامة ليس له ان يفعل ذلك ولا للامام ان ياذن له بذلك وكذا
ليس للامام ان يزيل في النهر العظيم كمن او كمن يني وكان يضرب العامة وفي النهر الخافض للموت
ليس له ان يفعل ذلك اضرب صاحب النهر ولم يضرب ان خافه النهر ملك فلا يملك خفرها
شعبها وفي نوادر دين رستم للعالم ان يعطى من الطريق الحادة لحد البيوع عليه ان كان لا يضرب
بالمسلمين وكان كان يضرب ليس له ذلك وليس له الخليفة قاضي السلطان ان يجعل ملكا ان
خرقها عند الحاجة ويبنى بناء في ارض للموت في بعضها او ذرع فيها رعا قليلا كان ذلك
احياء لذلك البعض دون غير الا ان يكون ما عدا اكثر من النصف فكون احياء في كل
في قول ابي يوسف رحمه الله قال محمد اذا كان الموت في وسطه ما احياء يكون احياء في الكل
وان كان الموت في ناحية لا يكون احياء لما بقي شجرة في ملك رجل لا يعرف غارها ليس
لاحياء ان يحيطها بغير ذن وكذا كل ما كان له ساق كالخيش والشواك الاخر وفي قوله
وان كان ذلك كله فان لم يكن له ساق فكل الحيوان يخذها وان لم يكن موضع الشجرة
ملك لا يملكه ينسب له قرية او اهلها بان كان فناء فلا بأس ان يخطب ما لم يعلم انه ملك
وكذا الزرع والكبريت والتمار في البروج والادوية وكذا ان في ارض رجل ملحعة فخذت
من ذلك الماء لا ضمان عليه كانه اخذها من جوف ارض وان صار الماء ملحا فلا سبيل لاجل
عليه ومن اخذ كان ضامنا لانه لم يبق ماء بل صار من اجزاء الارض وكذا النهر اذا انشق
فجره الماء بطريقين واجتمع في ملك انسان فخذ ذراع او اكثر لم يكن لحيوان يخذ من ذلك الطريق
وان اخذ كان ضامنا لان الطريق بعد اجتماع في ملك رجل صار من اجزاء ملكه وفي قوله
الاصل اذ لم يستل بالتراب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصاحب الارض وكذا النخل
اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحبها لارض يتخلف في الصيلة اذا باعها واقت في ارض

وان لم يجبه بعد
لث سنتين

في قوله

لا يملك

انسان او شجر وان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر وكذا الصيلة اذا تلفت في
ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع الفواح لا يصير ملكا لصاحب الارض وانما يكون
للمن اخذ وكذا الصيلة اذا رمي وقع في ارض انسان ولا يدرى من رماه لا يكون لصاحب
الارض وانما يكون لمن اخذ وكذا الصيلة اذا ضرب صيدا آخر واقفا في ارض رجل وكذا
لو نصب سيطا فاعتلق بها صيدا فانه لا يكون لصاحب السطاط فانما يكون لمن اخذ
الصيلة اذا اجتمع في جوف انسان او اجتمع بغير حيا له لا يصير ملكا له وكذلك ما القى
المطر والشجر اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاجزاء والرجل اذا كان له
ارض وكسبها منه لرجل شجر فثبت من غرق تلك الشجرة ثالثة ارضه كانت ثالثة
لصاحب الشجر ولو لم يقطعها لانه من اجزاء ملكه ولو ان رجلا احياء ارضا كان مقبضية
وزرعها ثم جاز رجل فادعى انها ملكه ردتها اليه عليه لان الارض بالاجزاء لا يرد من
ملك المال فخذ على المال ويكون الزرع للزارع الا ان مقدار البذر والجرأ
او اشباه ذلك بطريق ويتصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد جميعا الله كان
ارضا وزرعها ولو احياء ارضا مبنية ياذن للامام وزرعها ماء العشر ثم باعها مع الفرج
ان كان الزرع قد اذرك فالعشر على البايع وان كان الزرع بقلا فالعشر على المشتري
كتاب الحج
واحد فريضة عند استجماع الشرايط وشرايطها نوعان شرايط الاداء وفي الزمان والكم
والاحرام وشرايط وجوبها اربعة منها اعتد الحال بالعقل والبلوغ فلا يجزى للصبي
وتزوج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ وخرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام
ثم احرم وحج جاز عن حجة الاسلام وكذا اذا جاوز الميقات بغير احرام ثم احلم بملكه واحرم من
ملكه اجزاء عن حجة الاسلام ولم يكن عليه تجاوز الميقات بغير احرام شي لانه لم يكن من اهل
الحج ولا من اهل الاحرام عند المجاوزة ولو احرم قبل ان يجتلم ثم احلم قبل ان يفرغ من
لا يجزى عن حجة الاسلام ولا يجزى من رجوع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم حجة الاسلام
فججزه عن حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى الميقات بعد الاحلام وجدة الاحرام بعد
البلوغ قبل ان يفرغ من فريضة عن حجة الاسلام وهو انه لم يجزى الاحرام بعد البلوغ
ومضى حجة لم يكن ذلك عن حجة الاسلام وهو يبلغ الصبي فحضره الفداء واعفى بان حج
عنه حجة الاسلام جازت وصية عند الحج عنه وكذا المصرا الى الاسلام قبل وقت الحج واعفى
بان حج عنه ومن شرايط الاجرة لغيره فلا يجزى على الصبي ولا حج قبل الصبي مع الموت لا يجوز
عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا اعفى ولا اعفى في الطريق قبل الاحرام فاحرم
وحج اجزاء عن حجة الاسلام بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فيجوز ان يكون

الحج فريضة عند استجماع الشرايط

واحد فريضة عند استجماع الشرايط

وكذلك احرام العبد لا نه من اجل الالتزام فلا يعتبر تركه ولا يعتبر ايج ما يشاء من امر
لايج عليه ومن شرائط سلامة البدن عن الامراض والعلة في قولنا في حيفه رضي الله
عنه فلا يجب على المعتد والمعتلج والذين ولهم ملكه الزاد والراحلة وقال صاحباه ملا
البدن ليس بشرط معتد بما يجب الاجحاج على هؤلاء وان يخرجوا بانفسهم وعند لايج الاجحاج
والاعنى اذا ملاك الزاد والراحلة ان لم يجد قايلا لا يلزمه الحج بنفسه في فقه وهل يجب الاجحاج
بالمال عندنا في حيفه رضي الله عنه لايجب وعندنا كجيران وجد قايلا عندنا في حيفه ربح
لايجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صاحب رحمة الله فيه روايتان مما فرقا على احد
الروايتين بين الحج والجمعة فقال لا يجوز القايلا في الجمعة ليس يادربل هو غائب فلهن الجمعة
ولا كذلك القايلا في الحج والمعتلج للمريض الذي عجز عن الحج اذا امر بخرجه عن امانات
قبل ان يبرأ جاز ذلك في فقههم وان لم يكن عليه اعادة الحج عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا
يجب ومن شرائط الاستطاعة ومجان يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب يلبس
وبسلاحه ونفقة عياله واولاده الصغار من ذهابه واباه وان يكفي ذلك الفاضل للزاد
والراحلة فله الزاد او شيء محل كان عليه الحج ولا يثبت الاستطاعة بعقد الخمر وهو ان
يكوى رجلان بغير حيا يتعاقدان في ان يكونا يركب كل واحد منهما رجلا او فرسا ثم يركب الاخر
وكذا لو وجد ما يركب في رحلة ويشي رحلة لم يكن موسرا وقال بعض العلماء ان كان الرجل جارا
يعيش التجارة فله مال المقدار ما يرفع عنه الزاد والراحلة لانه يملكها به ونفقة اولاده
وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان
يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محجرا بشرط وجوب الحج ان ملك الزاد والراحلة
ذهابا واباه ونفقة اولاده وعياله من خروجه الى رجوعه ويبقى له الا حرفة كان عليه الحج
والا فلا وان كان صاحب صنعة كان له من الصنيع ما يباع مقدارا ما يكفي لذهاب وراحلة
ذهابا وجاياه ونفقة عياله واولاده ويبقى له من الصنعة قدر ما يعيش بقية الباقى من
عليه الحج والا فلا وان كان خرايا اكله ما لا يكفي للزاد والراحلة ذهابا وجاياه ونفقة
عياله واولاده من خروجه الى رجوعه ويبقى له الا حرفة كان عليه الحج والا فلا
الحج والا فلا هذا اذا كان افاقا فان كان مكنا او شاكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان قريبا
لا يملك الزاد والراحلة وان كان الا في تغير او تبرع وله بالزاد والراحلة لا يثبت بها الا
عندنا خلافا للشافعي رضي الله فان كان المتبرع اجنبيا له فيه قولان وقيل في الاجنبى عند
لا يثبت الاستطاعة قولا واحدا وله في الولد قولان ومن شرائط امن الطريق حتى قالوا انما
المعتلج اذا دى الحج فضا من عشرين سنة حين خرجت القرامط وكنا قالوا لو كان الاسكان
في سنة ست وعشرين وثلاثا لم يقل انما قالوا ذلك لان الحاج لا يتوصل الى ابا له شوق القرامط

ومن شرائط الاستطاعة

وغيرهم

وغيرهم فكون الطاعة سببا للعصية والطاعة اذا صارت سببا للعصية فترفع الطاعة
وقال العقدة ابو الليث رحمه الله ان كان الغائب في الطريق السلامة فغفر له الحج وان كان
الغائب من الخوف او القلق لا تغفر له ولو كان بينه وبين مكة نحو نحو في الطريق و
السيحون في الجحيم والمذجلة والمفرات انما وليست بها ولا يثبت الاستطاعة للمرأة
اذا كان بينها وبين مكة مسير سفر شاقة كانت ويجوز الا حرم وهو الزوج او من لا
يجوز بكاملها له على التلذيد برجم او ضاع او مهربة ويكون ما نونا عاقلا بالغاضا كان او
عبدنا كما ان او مسلا وعبد الشافعي رحمه الله يجوز لها المسافر بغير حرم في رفقة منها
نساء ثقات ويجب عليها النفقة الراحلة في مالها للحرم الحج بها وعندنا حرم الحج كان عليها
ان يخرج بحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها في النافله لا يخرج بغيره من الزوج وان لم
يكن لها حرم لا يجب عليها ان تخرج الحج بها كما لا يجب على الفقير ان يكتب المال لاجل الحج ولا
تخرج المرأة الى الحج في عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت المعلن في الطريق في مصر من الاصل
ومنها وبين مكة مسير سفر لا يخرج من ذلك المصروف لم ينقص عدتها ومن لم يملك دار لا يسكنها
او ثيابا يلبسها كان عليه ان يبيع الحج بنفسه ان كان ثمنها ذهابا والحج لانه فاضل عن حاجته
ولو كان له منزل يكفيته بنفسه لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج وتكفل ان سلامة البدن
في قولنا في حيفه ومن الطريق وجوب الحج للمرأة من شرائط الوجوب ومن شرائط الاداء
فعلى قولنا من جعلها من شرائط الوجوب ان مات قبل الحج لا يلزمه الاجحاج بالمال وعلى قولنا
من جعلها من شرائط الاداء يلزمه الاجحاج بالمال اذا مات قبل الحج واذا استجمعت شرائط
الحج واختلعتا انه يجب حيفا او موتا في قولنا في يوسف رحمه الله واصحابه روايتان
عن ابي حنيفة رضي الله عنهما في الحج على العور حتى لا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثاني
وان اخرج كان انما وعلى قولنا محمد رحمه الله يجب موتعا وقد ذكرنا هذا الخلاف في الاثنى و
النفذ والمطلقة وعن محمد بن علي بن ابي افرط ومحمد بن يحيى حتى تلف ماله ويبعد ان يستوفى
الساعة فحج وان كان لا يقدر على ذهابا الذين وان مات قبل ان يقضى ذنبه قال ابن جابر
لا يؤخذ بذلك ولا يكون انما اذا كان من نية قضاء الدين اذا اظفر الا في ومكان
خارج الميقات اذا قصد مكة للحجة او عمره والحاجة اخرى لا يجاوز الميقات الا محجرا
المواقيت خمسة اهل المدينة ذوالخلفة واهل الشام جمعة واهل الهند قرن واهل اليمن
بالم واهل العراق ذوالحجة وميقات الكي ومن كان داخل الميقات للحج الحرم والفرق للكل
تخرج الى الحل للحرم للفرق عند التعميم بقرب مسجد عائشة رضي الله عنها والافضل الا في ان
الحرم من ذهابه واهله ولكن ان حرم بالحج قبل شهر الحج وشهر الحج شوال وذوالحجة
عشر من ذي الحجة لان الاحرام بطول ذهابه في الحرام وكهنا قالوا ان يكون ان حرم من ذهابه

وجود الحرم للمرأة من شرائط الوجوب او من شرائط الاداء

أهله إذا كان بين منزله ومكة مسافة بعيدة وأن أحرم قبل شهر الحج صحرًا حرامه عندنا
 خلافاً للشافعي رحمه الله وإذا أراد أن يحرم يتوضأ أو يغتسل أو يغسل أفضل وينزع الخيط
 والخف ويلبس ثوبين أو ثوباً واحداً جديده من غسيلين والخف بلا فضل ويقلم الظفر
 ويقص شاربه ويده ويحلق رأسه طيباً كان وغير طيباً جعلاً على أنه يجوز الطيب
 قبل الإحرام ما لا يبقى عليه بعد الإحرام كالمسك والمغالية عنه فلا يكون في الروايات
 الظاهرة ثم يغسل كعبتين ويقص بطنه لسلام الله إلى أبيه الحج فيسترى ويغسله منى
 ثم يلبي فور الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتلبية في ذر الصلوة عندنا أفضل
 وصحة التلبية أن يقول اللهم لي ولك لا شريك لك أن تحبوا والنعمة لك والحمد
 لا شريك لك أن شأنا لا أن الحمد بالنعمة من شأنا لا الكسر عن حمد الله بالكسر أفضل
 وهو اختيار الكسائي لأن فيه تكثر التثنية وكما يجوز التلبية بالحمد كوزن الفارسية العربية
 أفضل ولحقه قال اللهم ولم يرد عليه قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله هو على الإحرام
 الذي ذكرنا في الشرح والصلاة من قال يصوبه شارعاً في الصلاة يقول تصلياً محمداً على قول
 من يصير شارعاً في الصلاة لا يصير محرماً ولا يصير محرماً عندنا محرم التنية ما لم يغم لها
 التلبية أو سواها منى ولما لم يرد أن يصير محرماً في الروايات الظاهرة وكثير المحرم التلبية
 في أواخر الصلوات والأحبار كما قالوا في أواخر الصلوات وأما ما يرفع من التلبية في
 مخطوئتنا حرامه وهي الرث والفتوى والجدك والمجاء وقصر عن الصلوة باخذاً وإشاً
 أو كلاً أو أحدهما فلا يلبي مخطوئتنا أو نصاً أو سواها أو عامراً أو فليستوا حقاً إلا
 أن يقطع الخف أسفل من الكعبتين ولا يلبي مخطوئتنا بعضه من عفران إلا أن يكون
 لا ينقص أي لا يوطئها راحتها العصفور والفر عفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عندنا ولا يحد
 شعر ولا يغطي الحرام من لبس المخطوئتنا من لبس المعتاد حتى لو ارتد القيس أو السراويل أو وضع
 القباء على كتفيه أو دخل ثوبه ولا يدخل يده لا بأس به ولا يشد طيلسانه بالوزن والملاط
 لأنه يشبه المخطوئتنا ولا بأس أن يستظل بالقسطاط ولا يحل أن يركب رأسه ولا ينزل الثفت عن نفسه
 ولا يعقل العقل وإذا لحك رأسه بحكة يرفع روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يحل يطون
 الأصابع كي لا يؤذي شيئاً من هوائه نفسه ولا يتأثر شعره وإن سقط في الوضوء ثلاث شلوات
 من حيث لم يمتصه الصلوة يكف من طعام ولا يغسل رأسه ويحبه بالمخطوئتنا أنه يقبل الحرام وينزل
 الثفت فإن فعل عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله عن أبي رزق سفر رحمه الله الحنا طيب
 وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يشها شهوة فإن فعل كان عليها الدم وقال الشيخ
 الإمام ابن بك محمد بن الفضل رحمه الله إنما يحل الدم على المرأة بتقبيل الزوج إذا وجدت كحد
 عند علي بن إمام من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس المخطوئتنا من غير

قال الشيخ رحمه الله ولا التلبية باليمين

كان أو من غيرهم ويلبس الخف والخف يكشف وجهها ولا يرفع صوتها بالتلبية ولا ترمل إن
 ارتد شيئاً على وجهها كما في وجهها لا بأس به فذلك المسئلة على أنها لا تكشف وجهها للأحبار
 من غير ضرورة وقد حمل المحرم على رأسه شيئاً يلبس الناس كونه لا بأساً وإن كان لا يلبسه الناس
 كما لا بأس به ونحوها لا يكون لا بأساً ولا يمتن طيباً يدي وإن كان لا يقصده الطيب ويكون
 للمحرم شم الزعفران والتمار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولا بأس أن يحل بكل شيء
 طيباً أن يحل بكل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قوله أبي حنيفة رضي الله عنهما لا بأس
 بأن يشد الثياب والمناطق على نفسه ولا يلبي الجوزين ولا يكون لبس الجوز والمصباح لم يكن
 مخطوئتنا ومن أبي يوسف رحمه الله لا ينبغي للمحرم أن يتوضأ بمصنوعا بالزعفران ولا أنما
 عليه وقد أدهن شحم أو سمن شيء عليه ولا تطيب من غير طيبوخ واستلذ كان عليه دم
 في قول أبي حنيفة رضي الله عنهما قال صاحباه صدقة ولا دوى بالثياب شقوق رجله أحمر
 لا شيء عليه ولا جعل الملح الذي فيه طيب طعام قد طبخ وغيره وكله لا شيء وإن لم يطبخ
 وشحمه بوجده منه يكن ذلك ولا شيء فيه ولا جعل الزعفران في الملح فإن كان الزعفران
 غالياً عليه الكفارة وكان كان الملح لا كفارة عليه وإن دخل بيتاً فلا يحرق فيه وأنزل شئ
 شئ من الخ لا شيء عليه ولا شئ من ثوبا فتطيب به قبل الإحرام لا بأس به ولا تطيب المني
 للثناوي فعليه أي الكفارة شأناً لا بأس للمحرم أن يتجهم أو يتصدأ ويجعل الكسرة أو خشن
 لأن ذلك ليس من مخطوئتنا الإحرام وكذا الوضوء غسل أو غسل الحمام وأن خضب رأسه بالزيت
 عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن عليه الدم والوجه ليس حجة بطيب
 فيما يوجب الكفارة والمصلحة على الحاج منها مجاوزة الميقات غير الإحرام إلا في إذا جاوز
 الميقات غير الإحرام إن لم يحرم حتى يرجع إلى الميقات وأي جاز حجه وسقط عنه الدم
 كان واجبا عليه مجاوزة الميقات غير الإحرام عندنا ولم يرجع إلى الميقات حتى أحرم حجة
 أو عمر ثم رجع إلى الميقات ولبي إن كان ذلك قبل أن يطوف بالبيت جاز حجه وسقط
 عنه دم المجاوزة وأن رجع إلى الميقات ولم يلبث عند الميقات وحج بذلك الإحرام جاز
 حجه ولا يسقط دم المجاوزة في قول أبي حنيفة رضي الله عنهما قال صاحباه جاز حجه وسقط
 عنه دم المجاوزة إذا رجع إلى الميقات محرماً لبي عند الميقات أو لم يلبث وجاز الميقات
 غير الإحرام ثم أحرم نطاقاً بالبيت شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم الذي كان واجباً
 بالمجاوزة رجع إلى الميقات ولم يرجع وجاز إذا فاق الميقات غير الإحرام ولم يقصده حجة
 أو عمر ودخل مكة غير الإحرام كان عليه حجة أو عمر والمكي ومن كان منزله داخل الميقات
 لا يلزمه بدخول مكة غير الإحرام شئ وقد دخل إذا فاق مكة غير الإحرام ثم رجع إلى الميقات
 في تلك السنة ولحرم حجة الإسلام وحج حرم حجة الإسلام ولا يسقط عنه الدم الذي

سقط عنه ما كان واجباً بالمجاوزة وحج حرم حجة الإسلام
 حرام عندنا وإن لم يخرج من مكة حتى
 السنة ثم خرج إلى البيت في السنة الثانية وأما

كان واجبا في العام الاول **فصل** فيما يجب على المحرم بار تكا بالمحظور وفي
انواع منها ما نفس الحج ويوجب الدم ومنها ما لا ينسد ويوجب الدم ومنها ما يوجب الصلوة
ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا اما الاول اذ اجتمع المحرم قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ويلزم
الدم يجوز فيها الشاة جامعا ناسيا او عامدا عندنا وقال الشافعي رحمه الله ان جامعها
لا ينسد وكذا المعتمر اذ اجتمع قبل الطواف فسد حجه وادامه حجه بالجماع مضي حجه
الفاسد وتعمل فيها ما تنعمل في الحائز وتجنب عما تجتنب في الحائز فان جامعها مرة اخرى
في غير ذلك المحل قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة لم يزد دم آخر للجماع
الثاني في قولنا حقيقته والى يوسف رحمه الله وتكون للجماع الثاني رفض الحجة الفاسدة
لا يلزمه بالجماع الثاني شيء والى جامع امراته بعد الوقوف بعرفة لا ينسد حجه وعليه جزو
جامع ناسيا او عامدا والى طي في الدبر عنزلة التي على القبل في قولنا حقيقته ومحمد رحمه الله
واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية عنه الطلح في الدبر لا ينسد الحج واذ
وطئ البهية وانزل كان عليه الدم ولا ينسد حجه وان لم ينزل لا شيء عليه وان جامع الحايض
او المعتمر فها دون الفرج وانزل ولم ينزل لا ينسد حجه ولا حرامه وعليه شاة واحدة
في الجماع عنزلة الرجل وكذا اذ اجتمعت نائمة او مكروه او جامعها صبي او مجنون والله اعلم
فصل فيما يجب لبس المحيط واذالة النقطة البس المحرم ثوبان محيطا
يوما كان عليه الدم وان كان قل من يوم كان عليه الصلوة نصف صاع من برب
وعن ابي يوسف رحمه الله اذ البس اكثر من يوم كان عليه الدم وعن محمد رحمه الله
اذا البس يوما الا ساعة كان عليه من الدم بمقدار ما البس وان باشر ما فيه الدم بعد ذلك
بان اضطر فلا تغتسله الناس لحرق الحلال من اليد او الحرق او لبس سلاح لحرق الحلقا
كان عليه ما نقر الله تعالى عليه في كتابه الجديد فدية من صيام او صدقة او نسك اراد
بالنسك الشاة وبالصيام صيام ثلثة ايام وبالاطعام اطعام ست مساكين لكل صاع
وقد طيب المحرم بعض الشارب وبعض الحية عليه الصلوة وقد طيب عضوا كمالا كالراس
والساق والفخذ عليه دم وفي التواجد اذ طيب مقدار ربع الايس كان عليه الدم وفي
اقل من ذلك عليه الصلوة وهو كل ظاهر يد على حدة عليه دم وفي اقل من يد فدية الصلوة
عندنا لكل ظفر نصف صاع في قولنا حقيقته رحمه الله الاخر وهو قول صاحبه رحمه الله وقضى
خمسة اظافر من يدين او رجلين عليه الصلوة وقال محمد رحمه الله عليه الدم وهو كسرة ظفر
المحرم وصار كما لا يشك فالحق لا شيء اقل عليه وهو لم اظافر يد على حدة في مجلس واحد
واظافر يدي اخرى في مجلس آخر كان عليه كفارتان في قولنا حقيقته والى يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله عليه كفارة واحدة وحقت ما لم يكفر الخوف وكذا اذ اجتمع في مجلسين وهو لم

مسكين نصفه

او ظافره

اظافير

اظافر اليدين والرجلين في مجلس واحد كان عليه كفارة واحدة ولا يحل للمحرم راسه فان
كان عليه الدم حلق في الحرم او في غير في قولنا حقيقته ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف
في غير الحرم لا شيء عليه ولا حلق موضع الحائز كان عليه الدم في قولنا حقيقته رضي الله
كما في حلق القبة وقال في موضع الحائز كان عليه الدم في قولنا حقيقته كما في حلق القبة
وقال في موضع الحائز عليه الصلوة ولا حلق المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصلوة ولا حلق
الحلال لم يحرم بامر او غير من كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الحائز واذ
لبس المحيط قبل الاحرام ثم احرم ولم ينزع فهو عنزلة ما لبس بعد الاحرام ويكون للمحرم
ان يدخل تحت ستر الكعبة ولا حلق المحرم راسه كان عليه الصلوة ولا بأس للمحرم ان يغطي
اذنيه او من تحتها ما دون الذقن ولا يمسك على اذنيه ثوب ولا بأس ان يضع يده على اذنيه
ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضيه وفي حلق اللحية وتغصمها دم طهرها هو او غيره كما في حلق
الراس وفي حلق العانة دم ان كان الشعر كثيرا وفي الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه ربع
الوجوه بالدم والا فلا اكثر وان نشف من راسه او اذنيه او لحيته شراطين لكل شعر كف من
طعام وهو غلي مرخل وجه المحرم وهو يام كان عليه الدم وان اخذ المحرم من شاربه نطعم
مسكينا وهو غسل المحرم باشتان فيه طيب فان كان من راسه سماء اشتا ما كان عليه الصلوة
وان كان سماء طيبا كان عليه الدم والصلوة وفي كل موضع نصف صاع الا في الجراد والتمل
على ما تذكر المحرم اذا قل اظافر غير يمين كما حلق راسه وعن محمد رحمه الله انه لا يمين
في قلم الاظافر **فصل** فيما يجب بقتل الصيد والموت المحرم على المحرم صيد
وهو المتبع الا حتى باصل الخلقة اما الابل والبقر اذ اند وتحتش فليس بصيد وصيد البقر
ما كان مشوا وتوالى في البر وصيد البحر ما كان على العكس والصيد ليس من جنس البحر
ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب الحدة والغراب قاتل المستثنى هو الغراب لا يقع
ما ياكل الجيف اما ما ياكل الزرع فهو صيد ولا شيء في الحية والعقرب والفارعة والذئب
والتمل والسرطان والذباب والنق والبعوض والبرغوث والقراد وعن ابي يوسف رحمه الله
الاسد عنزلة الكلب العقور والذئب في ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب الذي
والخرف في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور واثان والظاهر انه من الصيد لا من
الفواسق وفي الشتر والوحش عن ابي حنيفة رضي الله رويان ولا شيء في الذئب والبط
الذي يكون في الماء ولا شيء في الماء صيد والحمام المستقل صيد وفي الطوفان واثان
والباشق والصفط الباني صيد عا كان او لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق بين حيوان
بين المباح والمكروه ولا شيء في قتل الارض كالغند والمخضاة وتجنب الجنا في الصلوة
البرئيع وابن عمر عن سكتا في الفيل والقرود والخنزير وقال في القرود والخنزير لا يجب

فطيه

عاشوا اليوتوبه في السجل

المختار في
في الهدى وانما يجوز ان البلغ في
حلا وعناقا لا يجوز المدح العناقا

الحمد لله

المحكمة

حیث

خلافا لما قاله البعض فاذا فرغ من اعماسه يدخل المسجد فصلى فيه
ركعتين ثم يسم بحماتهما الى اليوم الذوقه لانه لا يخرج من المسجد

أين الصني والمروة؟

و کفر و ادیان

والحكمة في تغشيد الجرح

وسترى امرى اللهم الى اعوذ بك من وسوسى الشيطان وشتات الامور وشتات القبر
فاذا غربت الشمس من يوم عرفته فافض الى امامك والمنا من معه على سنتهم كرا والذلة في
لها مشعر الحرام ويخرجون المغرب فاذا اتوها ينزلون بها والمنزل يقرب الجبل الذي
يقال له قنق افضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واذان
وفي الحديث الشافعي رحمه الله باذان واذان من ولا تطوع بين الفريضتين كما لا تطوع
بين الظهر والعصر في عرفات ثم يصلي الفجر فليست ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه
ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بالحجة والوقوف في عرفات فيقول
لنفسه اللهم اذا كان بعنبري قال ما لك هو كذا كذا فوقف بعرفة والمكة معه كلها موقفت
الذي ينظر بحسب المستحب والوقوف عند جبل قنق وقت هذا الوقوف ما بعد طلوع
الفجر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانها وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا في اليوم هذا الذي
دعا موقفت وعن ابى يوسف رحمه الله انه كان يقول اللهم هذا جمع اسالك ان ترزقني
جوامع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك اللهم رز المشعر الحرام ورتب المشعر الحرام ورتب الحلال
والحرام ورتب الحلال العظام اسالك ان تبلغ رزقي محمدا افضل السلام اللهم شئت خيرا
مطلوب وخيرا مرغوبا ولك في كل وقت جائزة اسالك ان تجعل جائزتي في هذا اليوم
ان يقبل توبتي ويتجاوز عن خطيئتي ويجمع على الهدى امرى واجعل التقوى من الدنيا
ممتني ثم يرجع على هويته قبل طلوع الشمس امنا فاذا الى منا يا في حرم العقبة من مدينا
من بطون الرواد يسبح حصيات مثل حصي الحذفة يكون الطول من النواة ويستعمل في الذي
حرم العقبة يجعل مناهي عيشة والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصاة ثم يحذف
الذي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا كالحجارة والحصى والطين الذي ان يصنع ابنا
على وسط سبابة ويضع الحصاة على ارضها فيرميها الله الله ويكبر مع كل حصاة لا روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الذي يسبح الله والله اكبر في الشيطان
وحزبه ويقطع التلبية عندا والحصاة يرمى بها في الصحيح من التلبية ولا روي في ذلك
اليوم غيرها هكذا جاء عن النبي عليه السلام وعن ابى يوسف الا فضل ان تكون هذا الذي
وما سواه ما شيا قال ابى حنيفة ومحمد حمدا لله الذي كله رابعا افضل ولا يقف بهذا
الذي حتى ياتي منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يقف بهذا الذي ولم يذكر ذلك
بعد هذا الذي قبل الخلق لانه منقوع فلا يلزم هذا المخرج ولا اضحية عليه لانه مسافر وما
القارن والمجتمع بينهما بعد الذي قبل الخلق ثم خلق او يقصر لانه جاء او ان المخرج
عن الاحرام والمخرج انما يكون بالخلق او التقصير والخلق افضل لانه مقدم على التقصير
في كتاب الله تعالى والتقصير ان تقطع من راسك الشعر فقد لا عليه ولا خلق على النساء

ويستوي

وسترى امرى اللهم الى اعوذ بك من وسوسى الشيطان وشتات الامور وشتات القبر
فاذا غربت الشمس من يوم عرفته فافض الى امامك والمنا من معه على سنتهم كرا والذلة في
لها مشعر الحرام ويخرجون المغرب فاذا اتوها ينزلون بها والمنزل يقرب الجبل الذي
يقال له قنق افضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واذان
وفي الحديث الشافعي رحمه الله باذان واذان من ولا تطوع بين الفريضتين كما لا تطوع
بين الظهر والعصر في عرفات ثم يصلي الفجر فليست ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه
ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بالحجة والوقوف في عرفات فيقول
لنفسه اللهم اذا كان بعنبري قال ما لك هو كذا كذا فوقف بعرفة والمكة معه كلها موقفت
الذي ينظر بحسب المستحب والوقوف عند جبل قنق وقت هذا الوقوف ما بعد طلوع
الفجر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانها وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا في اليوم هذا الذي
دعا موقفت وعن ابى يوسف رحمه الله انه كان يقول اللهم هذا جمع اسالك ان ترزقني
جوامع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك اللهم رز المشعر الحرام ورتب المشعر الحرام ورتب الحلال
والحرام ورتب الحلال العظام اسالك ان تبلغ رزقي محمدا افضل السلام اللهم شئت خيرا
مطلوب وخيرا مرغوبا ولك في كل وقت جائزة اسالك ان تجعل جائزتي في هذا اليوم
ان يقبل توبتي ويتجاوز عن خطيئتي ويجمع على الهدى امرى واجعل التقوى من الدنيا
ممتني ثم يرجع على هويته قبل طلوع الشمس امنا فاذا الى منا يا في حرم العقبة من مدينا
من بطون الرواد يسبح حصيات مثل حصي الحذفة يكون الطول من النواة ويستعمل في الذي
حرم العقبة يجعل مناهي عيشة والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصاة ثم يحذف
الذي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا كالحجارة والحصى والطين الذي ان يصنع ابنا
على وسط سبابة ويضع الحصاة على ارضها فيرميها الله الله ويكبر مع كل حصاة لا روي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الذي يسبح الله والله اكبر في الشيطان
وحزبه ويقطع التلبية عندا والحصاة يرمى بها في الصحيح من التلبية ولا روي في ذلك
اليوم غيرها هكذا جاء عن النبي عليه السلام وعن ابى يوسف الا فضل ان تكون هذا الذي
وما سواه ما شيا قال ابى حنيفة ومحمد حمدا لله الذي كله رابعا افضل ولا يقف بهذا
الذي حتى ياتي منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يقف بهذا الذي ولم يذكر ذلك
بعد هذا الذي قبل الخلق لانه منقوع فلا يلزم هذا المخرج ولا اضحية عليه لانه مسافر وما
القارن والمجتمع بينهما بعد الذي قبل الخلق ثم خلق او يقصر لانه جاء او ان المخرج
عن الاحرام والمخرج انما يكون بالخلق او التقصير والخلق افضل لانه مقدم على التقصير
في كتاب الله تعالى والتقصير ان تقطع من راسك الشعر فقد لا عليه ولا خلق على النساء

حيث

عند العا

ب

فاذا اطلق او قصر حل كل شيء الا النساء ما لم نطف بالبيت مروي ذلك عن عائشة
 رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد الذي قبله حل كل شيء الا الطيب
 والنساء وعن ابى يوسف رحمه الله كحل له الطيب ايضا وان كان لا يحل له النساء و
 الصحيح ما قلنا لان الطيب داخ الى الجماع وانما غرضنا حل الطيب على الحل قبل طواف الزيارة
 بالاذن ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع او من الغد بعد العدة
 ولا يخرج عن ذلك لان طواف الزيارة عندنا موقت يوم النحر ويومين بعد الطواف
 في اول الوقت فيضلى اعتبارا بالافحية وانما خبر عن وقته قضاءه وكان عليه الدم في يوم
 ابي حنيفة وقال صاحباه لا يلزمه الدم فطواف البيت سبعة اشواط وذلك للطمع في
 بعد الطواف ركعتين فيحل لها النساء وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الكحل و
 طواف يوم النحر ولا يرمل في هذا الطواف ولا يسمى بعد بين الصفا والمروة لان الصفا
 بين الصفا والمروة لا يجب الا مرة وقد سعى قبل هذا الطواف فان لم يكن رمل ولا سعى في
 الطواف الاول رمل في هذا الطواف وسعى بعد بين الصفا والمروة ثم يرجع الى منى
 ولا يبيت مكة لما روى جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى
 فقيم بمنى فاذا انقضى الشهر من اليوم الثاني من يوم النحر يرمي الجمار الثلاث بيديها التي
 على مسجد الحيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي الحذف ويقف حيث يقف الناس ويكبر
 مع كل حصاة ويحمد الله تعالى وثني عليه ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويدعو الله تعالى الحاجة بحل في ذلك بطن كفة الى السماء ثم ياتي جرة الوسط فيرمي بها سبع
 حصيات كذا لك يقف حيث يقف الناس وتعمل مثلها في الاولى ثم ترمي عذابة
 بعد الذي الاول والوسط في هذا اليوم وقد كان من شجاج انه يقول اللهم اجعل لي حججا
 مبرورا وذا نيا مقبولا وعن ابى يوسف رحمه الله انه يقول اللهم اليك اقصت ومن
 عذابة اشغقت واليالك رغبته ومنك ذنبت فتقبل نسكي وادرح تضرعي واقل توبي
 واستجبر عوفي واعظم اجري واعطني سؤلي ثم ياتي جرة العقبة فيرمي بها سبع حصيات
 سبعا وكبر مع كل حصاة ولا يقيم بعدها في المشهور فاذا كان من الغد هو اليوم الثاني
 من النحر يرمي الجمار الثلاثة كذا لك الى حين زوال الشمس ثم يفر الى احب في يومه ذلك في
 عنه الذي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه وان اختلفت
 هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر لا يملكه ان يفر في هذا اليوم حتى يرمي بعذابه والى
 كذا لك فكلون جلته سبعين حصاة سبعة في يوم الاصحى ثم بعد ذلك كل يوم لحق في
 في ثلثة ايام وان نفق قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع ولمعه الذي في يوم قبل الزوال
 جاز في قول ابى حنيفة رضي الله عنه ولا يجوز في قول الجهم وابى يوسف رحمهم الله وبيت

لا يبيت
 ولا يبيت
 ولا يبيت

هذه الدنيا بنا ولا يبيت مكة اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان يقيم الانسان ثقله الى مكة
 ويقيم منى حتى يرمي الجمار لان ذلك يشغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم ياتي الا يطوف
 ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي هذا الموضع انبط ومحصر وخيف ثم
 يطوف بالبيت سبعة اشواط طواف الصلوة لا يرمل فيها وسمى هذا الطواف طواف الصلوة
 وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر العهد بالبيت فاذا طاف يصلي ركعتين
 وهذا الطواف واجب الا على اهل مكة ويسقط بعد فاذا طاف وصلى ثم حجه وروى
 الحسن بن ابى حنيفة رحمه الله انه اذا صلى بعد طواف الصلوة ركعتين ماتي نحر من مشيرة
 من ماؤز ثم ويصلي على راسه ثم ياتي الملتزم فيكبر ويكبر ويحمد الله تعالى ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للحج ويضع خذ على حائط الكعبة ويتشبت باسار
 الكعبة هكذا روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون
 كذا لك وقتا ثم بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول ابى حنيفة رضي الله
 فان اخر الى الليل فانه في الليل ولا شيء عليه وان اخر الى الغد فانه عليه دم في قول
 ابى حنيفة رحمه الله ثم لا يدخل وقت الذي في اليوم الاول والثاني من ايام التشرية حتى
 يزول الشمس في المشهور من الولاية وفي اليوم الثالث من ايام التشرية يجوز الذي قبل
 الزوال في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يرجح لا يجوز وان لم يرم الجمار كان عليه
 الدم لقول الواجب الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خنسا السعي بين الصفا والمروة
 والوقوف بالمزدلفة ورمي الجمار والحلق والتقصير وطواف الصلوة على الاقافي فاول ثبوت
 طواف الزيارة عندنا بعد طلوع الفجر من يوم النحر واخر وقته في رواية المبسوط آخر ايام
 النحر فان اخرها لا شيء عليه عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابى حنيفة رضي الله عنه
 عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا افضل وهو طاف طواف الزيارة محدثا او جنبا خرج
 عن اجرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعده لك لا يفسد حجه الا انه ان طاف محدثا كان عليه
 شاة وان طاف جنبا كان عليه بدنة وان طاف اكثر الطواف بان طاف اربعة اشواط كذا
 فعلم الطواف كل الطواف فان عاد الطواف بعد ايام النحر لا يسقط عنه الدم في قول ابى حنيفة
 رحمه الله وقال صاحباه يستطون طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله انه يلزم
 الصلوة وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وهو طاف للصلوة على غير وضوء ذكر في النوادر
 عن ابى حنيفة رحمه الله ان عليه الصلوة وذكر في بعض الروايات ان عليه دما وعلى الجمار
 عليه الصلوة وطواف الزيارة مكشورا والعروة بقدر ما يمنع الصلاة جاز وعليه دم وطواف
 وبخاسة اكثر من ذلك للمسلم كذا في عليه ومن اجاز يعرفها ومن اجاز يعرفها او عرف عليه
 اجزاء عن الوقوف وان حلت بمرء لك قبل الاجرام فاهل عند اصحابه جاز في قول ابى

وطواف الزيارة

لا
اربية

حنيفة

فقال صاحباه لا يجوز ولا يصح ما به قبل النوم والادعاء ان يحرموا عنه اذا نام او اغشى عليه فاحرموا عنه جاز في قولهم حتى لا يحرم بالجمع ثم اغشى عليه فطافوا به حول البيت على غير وجهه ولا تقوى عرفات ومن لغة وهو يغشى الاجاز في ذلك وهو ما به وسعوا به بين الصفا والمروة جاز وعن محمد بن حماد في الحرم اذا اغشى عليه تيمم اذا اليف تشبه بالمتوسمين وعنه ايضا لو رمى عنه الاجاز ولم يحل الى موضع الرمي جاز ولا الفضل ان يرمى بالجار بيده ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحل الى الطواف ويطاف به وكذا العتوق يعرفه اذا حج الرجل باهله وذلك الصغيرة والواحد من الصغير من كان في البيت حتى لا يجمع والمذبح يحرم عنه الواحدة دون الاخر اذا لم يطاف الرجل طواف الزيادة وطاف طواف الصلاة هذه المسئلة على وجه ان طاف احدى ما جئنا او جئنا فهو على وجه اربعة ان طاف طواف الزيارة وطواف الصلاة طوافها على غير وجهه فان طاف كلاهما جئنا ورجع الى اهله كان عليه بدنة طواف الزيارة وشاة الطواف الصلاة وطواف كلاهما طافا على غير وجهه فعليه طواف الزيارة دم والطواف الصلاة صدقة في طاعة الربا وفي بعض الروايات دم والاولى المصحح وان طاف الزيارة جئنا وطاف الصلاة على غير وجهه يصير طواف الصلاة طواف الزيارة وعليه دم لترك طواف الصلاة ودم للتأخير في قوله ان حنيفة رحمه الله وان طاف طواف الزيارة على غير وجهه وطاف طواف الصلاة جئنا عليه فمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصلاة وان ترك طواف الطواف فهو على غاية او جاز ان ترك الطوافين فهو حرام على النساء ائلا وعليه ان يرجع ويحلف طواف الزيارة وطواف الصلاة عليه لتأخير طواف الزيارة في قوله ان حنيفة رحمه الله لا شيء عليه لتأخير طواف الصلاة لا غير وقت والثاني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصلاة فطواف الصلاة يكون للزيارة وعليه لترك طواف الصلاة دم وان ترك طواف الصلاة خاصة فعليه لتركه دم وان ترك طواف الزيارة لترك طواف الصلاة طاف ثلثة اشواط وطاف طواف الصلاة كانت اربعة اشواط من طواف الصلاة طواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قوله ان حنيفة رضي الله عنه ودم لتركه اربعة اشواط من طواف الصلاة في قولهم وان ترك من طواف الصلاة اربعة اشواط كان عليه دم لان تركه الاكثر تركه الكل وان ترك الاقل كان عليه صدقة وان ترك من كل واحد منهما اربعة اشواط صاحب الكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه لتركه الباقى من طواف الزيارة دم ولترك طواف الصلاة دم وان طاف الكل واحد منهما اربعة اشواط فاني نعمان طواف الزيارة بحكم طواف طواف الصلاة وعليه لتأخير صدقة وانقصا طواف الصلاة صدقة وان كان طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطوف للصلاة يجوز حجه عندنا وعليه شاة ان شاء انقصا

واذا كان او استنظف من شاة فان بالمال في جاز

كلا

من طواف الزيارة ثلاثون مرة
من طواف الصلاة اربعة اشواط
من طواف الزيارة اربعة اشواط
من طواف الصلاة اربعة اشواط

في طواف

في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصلاة يبعث بها في كل يوم في العام الثاني من كل طواف وجده في وقته يكون عنه وان نواه تطوعا او عن غيره وشاة الحرم حجه اذا قدم بطوافها تطوعا كان للتعهد وان كان حرمها بعزم فطوافه يكون للعمرة وان كان قارنا فطوافه او لا يكون للعمرة ثم الحج وكذا طواف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينس ذلك لا بد من الشاة ولا يعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طائفة للحرم او حاربها من العتوق ليس طوافه بخلاف العتوق يعرفه فانه يكون واقفا وان لم ينس طواف ثلث مرات وخمس مرات او سبع مرات كل مرة سبعة اشواط وعلى بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز وطواف في الاوقات التي يكون فيها الصلاة كخروج طلوع الشمس وعند الاستواء وعند العروق بخلاف الطواف ولا يصح الا في الذي يحل فيه الصلاة المرأة اذا حاضت في الحج ان حاضت قبل ركعتين وانتهت الى الميقات فانها غسلت وحرم وان قدمت مكة وهي حاضت يصح ما يصح الحاج غير انها لا يطوف البيت ولا يسعى بين الصفا والمروة وشاة جميع المناسك ولا يحل ولا يكتفى بركعتين وان حاضت يوم النحر قبل ان يطوف البيت فليس لها ان تنفخ حتى تطوف بالبيت وان حاضت بعد ان رأت البيت وطافت حاز لها ان تنفخ وليس عليها طواف الصلاة في العمرة العمرة عند ناسه وليست بواجبة في جميع السنة الا خمسة ايام يكن فيها العمرة لغیر القارن يوم عرفه ويوم النحر ولأيام التشريق وعن ابن مسعود رحمه الله اذا حرم للعمرة يوم عرفه قبل الفداء كان وجوبه كذا في السنة الواحدة عندنا ونجس الحرم بالعمرة ما يجنب الحرم بالحج وتعمل في الحرام وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة والعتوق يعرفه ما يصح الحاج واذا طاف وسعى طاف كحج من احرام العمرة وبسعي التلبية كما استعمل الحج في اصح الروايات وركن العمرة شاة الاحرام والطواف بالبيت ولجئنا شاة السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من سعي الجاهل والعتوق يعرفه طواف التيمم والصلاة والبيتوتة بينا والمزدلفة الحرم بالعمرة اذا حرم بالحج ان حرم قبل ان يطوف العمرة يكون قارنا وكذا هو الحرم بعد ما طاف لها شوطا او شوطين او ثلثا وان احرمت ما طاف لها اربعة اشواط كان متمتعاً كل ابي بحجة ونوى بعلمه العمرة وان ابي بعزم ونوى بقلبه الحج او ابي بهما جميعا ونوى احدهما او ابي باحدهما ونوى كلاهما ونوى الحسن عن ابن حنيفة رحمه الله ان العترة لما نوى في الفجران المحرمين اربعة اشواط بالحج والمغفرة للعمرة والقارن في التمتع اما المفرد بالعمرة والحج فقد ذكرنا وما القارن من جمع بين العمرة والحج في الاحرام يقول لبيك بعزم وحجة اذا اراد الجبل القارن يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضا او يغسل ويصلي ركعتين ويقول بعلال اللهم اني ارادنا بالعمرة والحج ثم يلقى فيقول لبيك بعزم وحجة معا قدم محمد رحمه الله العمرة في الذكر على الحج لا ما تقدم في كتاب الله تعالى قال الله

فالحج

في العمرة

تباري

فمن منع بالعمرة الحج لم يبدأ بالعمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت للعمرة سبعة اشواط كما
 يطوف المفرد ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق ولا يحلق ولا يحلق الى عرفات ويقف ثم يطوف
 بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عندنا يطوف القارن طوافين ويسعى لهما سعيين احدهما
 للعمرة والثاني للحج ثم يأتي بسائر ما يفعل المفرد بالحج فاذا رجع جرت العقبة يوم النحر يدعى
 المرقان وهذا الدم نسل من المناسك يتوقف بايام النحر ويباح له ان يتناول منه عندنا
 ويجوز فيه الشاة ولا شراك في البقرة افضل من الشاة والحزوة افضل من البقرة كما في الامامية
 وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان افضل ثم يحلق او يقصر فيحلق وان لم يطف
 القارن للعمرة حتى وقف بعرفات بعد الزوال عندنا يصير بالحج والعمرة ولا قران لاهل
 مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة والحرم يحتمل هذا الميقات وعند غيره لزوم
 جميعا في قوله الى حنيفة والى يوسف وهما الله وكذا الحريم بعمره من الزمان وقال الجمهور
 لا يلزمه الا احدهما المحتمل واحدى العمرتين وعلى هذا الخلاف ان الحريم حجة وقوف بعرفة
 ثم لحرم حجة اخرى عندنا يلزمه الثانية واذا صار محررا لم يملك فعل قال ابو حنيفة رحمه
 اذا اشتغل بعمل احدهما انقضت الثانية في ذلك العام لان ملكا للعمرة في سنة واحدة جائز
 بخلاف الحج وقال ابو يوسف رحمه الله كما قال لمبيك يحتمل وقال البيهقي رحمه الله يصير محرمها
 جميعا وينقض احدهما في مكانه قبل ان يستعمل بعمل احدهما اذا قال الله على ان الحج في هذا العام
 لمن حج له منه الكل في قوله الى حنيفة رحمه الله اكفى اذا خرج الميقات والحرم حجة وعمر معا
 فانه مرضى للعمرة في قوله وطواف للعمرة شوطا او شوطين ثم احرم حجة فانه يرفق بالحجة
 ثم يقضيها بعدا للعمرة في قوله الى حنيفة رحمه الله وقال ابان بن برفض العمرة وهو كان طافا لعمرة اخرى
 اشواط ثم احرم حجة فانه يرفق بالحجة بالاتفاق ويقضى في عمرته ثم يقضى الحجة في عامه ذلك ان
 وقت الحج عن محمد رحمه الله اذا خرج الرجل الى السفر بريد الحج فاحرم ولم يضر السنة قال ابو حنيفة
 قيل له فان خرج ولا نية له فاحرم ولم يضر شيئا قال له ان جعله ماشيا ما لم يطف بالبيت فاذا
 طاف بالبيت لم يضر وعمر محمد رحمه الله رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى ثلاثين سنة قال
 عليه ثلاثون حجة او ثلثون وعمره وهو قال على المشي الى بيت الله تعالى ثلاثين شهرا وقال الحسن
 او قال عشرة اشهر قال عليه عمر واحد وانما استحسنتم ذلك لكان المعروف رجل قال ومن خرج الى
 على المشي الى بيت الله تعالى ان كلت فلا تأكل فلا تأكل فلا تأكل قال عليه المشي الى بيت الله تعالى
 من خراسان رجل قال ان احرم حجة ان فعلت كذا فعلت كان عليه حجة وكذا ذكر العمرة وهو قال
 انا اهدي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا فعلت لا يلزمه شيء اذا احرم الرجل شيئا ونسبه لغيره
 حجة او عمره وان احرم بشيئين ونسبهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمره وكل امرء على القرآن رجل
 او حجة على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء الله وان شئت فذكر وان شئت فذكر وان شئت فذكر وان شئت فذكر

فانما هو من الاعمال التي لا يملكها الا الله تعالى

الحجة ماشيا وهو الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا وفي ظاهر
 الرواية الحج ماشيا افضل فعلى رواية الحسن اذا نذر ان يحج ماشيا في ركبته يخرج عن القدر
 وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة في قولنا الله عليهم جميعا انهم قد
 قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك رحمه الله يركب بعدما طاف للصدقة قال ابن
 عباس رضي الله عنهما يركب بعدما وقف ثم اختلفوا في انه من اي موضع يلزمه المشي قال بعضهم من
 الميقات والصحيح انه يشي من بيته فان ركب في الكل اراق الدم وان ركب في الاقل فعليه بعد
 ذلك من عمدة الشاة صدقة رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى او الى الكعبة او الى مكة
 او قال على زيارة بيت الله تعالى يلزمه حجة او عمره ماشيا وهو قال على الذهاب الى بيت الله
 تعالى او على الخروج الى بيت الله تعالى او الخروج الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى مكة
 لا يلزمه شيء في قوله الى حنيفة رحمه الله وقال هذا ما هو قال على المشي الى بيت الله تعالى
 وهو قال على المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف ايضا رجل قال الله على
 حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا هو قال الله على عشر حجج في عشر سنين وكذا هو
 او حجتان على نفسه مائة حجة لزمه وقال علي الرضا رحمه الله ينعقد ما ينعقد من السنين وهكذا
 روى عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله والله تعالى على نصف حجة قال محمد رحمه الله يلزمه حجة
 كاملة واذا علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وجد شرطان بلفظه حجة واحدة اذا قال في
 الثانية فعلى ذلك الحج والله اعلم

فصل في المنع المتع افضل من الافراد

والقران افضل من الكل وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية الافراد افضل من المنع وقال الشافعي
 رحمه الله الافراد افضل من الكل المتع عندنا من باي باع الى العمرة او يطوف اكثر طوافها
 في شهر الحج ثم حرم بالحج وحج من عامه ذلك قبل ان يلزم باهله بينها اياها ما يحجها وان احرم للعمرة
 قبل شهر الحج وطاف لها في اشهر الحج وحج في عامه فحينئذ يكون متمتعاً لان اداء افعال العمرة
 في اشهر الحج عن لغير ابتداء الاجرام في اشهر الحج وهو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها وانما على الفاسد
 وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً لان لم يتم العمرة ولو قضا العمرة الفاسدة وحج من عامه
 ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد الرجوع
 الى الميقات يكون متمتعاً وهو يقضي الفاسدة حتى يرجع الى موضع لا يلهي المنعة والقران ثم
 عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون متمتعاً الا ان
 يرجع الى اهله ثم يعود محررا بالعمرة ويخرج الى الميقات قبل اشهر الحج ثم يرجع يكون محررا في عامه
 وكذا قران لاهل مكة ومن كان في نعمانهم لا سعة لهم وكجا الدم على القارن والمنع سكر
 لما اتم الله تعالى عليه بتيسر الحج بين العبادتين اذا احرم بالعمرة وطاف لها بعض الطواف
 في رمضان وبعضه من شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان اكثر طوافها في رمضان لا يكون

وقال علي بن ابي حمزة انما هو من الاعمال التي لا يملكها الا الله تعالى

ممنوعاً وطوافها ثلثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف ما بقي من
عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون ممنوعاً لانه قد رجع له مكان
في سفرين وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون ممنوعاً وطواف العرة على غيره
في رمضان ثم اعاد الطواف في شوال مع من عاده ذلك لا يكون ممنوعاً المقصود ان يسن
المهدي مع نفسه كما فرغ من فعل العرة بحمل وان ساق هذه المنفعة بغير حرام ما لم يخرج
من افعال الحج **فصل في تأنيب الحج** من تأنيب الوقوف بعرفة من قبل
الوقوف فانه الحج وتأنيب الحج يحل على احرام الحج بعلم العرة عليه الحج من قابل ولا علم
عنده فانه لم يتركها لثبوتها في بلده فوجي الاحرام فان كان فانيا بطواف العرة
ويعني ثم يطوف طواف آخر فالتأنيب واجب ويحلى ويحلى عند عدم القرآن وليس على
تأنيب الحج طواف العترة **فصل في الاحصار المحصور** المحصر بالعمرة والحج
اذا منع عن الوصول الى البيت من غير اذن كافر او مسلم وقال الشافعي رحمه الله لا احصار
الا بالعنف وحكمه ان يبيت بعدي وحده او بغيره او بغيره او بغيره في بيته او بغيره
والبيدة افضل وكيفية ما يجوز في الاضحية وان كان فاننا نبعث بهذين وبما عدهم
ان يخرجوا من الحرم يوم النحر فاذا خرجوا من كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا وعند
الشافعي رحمه الله يجوز في الموضع الذي احصر وليس على المحصر خلق ولا نصير ثم ان كان حراما
يعمر عليه فضا العرة اذا قلنا وان كان حراما حجة عليه حجة وعمر اما فضا الحج فان كان
له الحج الا سلام فعليه اداؤها وان كان حراما حجة المنع عليه فضاها لانها خرج بها
بعد حجة الشروع فيها واما فضا العرة فلا بد من الحج بعد الشروع صارا كذا تأنيب الحج وتأنيب
الحج يلزمه العرة فكان عليه فضا العرة اذا بعث المحصر المهدي ان شاء اقام في مكانه وان
رجع وكجزء من هذا المحصر قبل يوم النحر في العرة والحج جميعا في قوله ابي حنيفة رضي الله
وقال صاحباه رحمه الله لا يجوز في الحج المحصر ان يحج المهدي فخرجهم الى ان يجدوا وطاف
ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق ويحلق الى يوسف رحمه الله اذا لم يجد المهدي يقدم المهدي
بالطعام ويصلي بمكان لم يجد ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون للحج يوم الوقوف
بعرفة حرام ولا يكون حراما في الحرم اذا امكنه الطواف بالبيت وقال ابو يوسف رحمه الله اذا
كان مكة عذرا غابت عنه من الطواف فوجزء من الحصر بعد الوقوف حتى مضى يوم النحر
كان عليه دم لتارك الوقوف المزدلفة ودم لتارك العرة ويطوف طواف الزيارة وعليه
للتأخير ودم لتأخير الحلق في قوله ابي حنيفة رضي الله قال ابو حنيفة رضي الله ليس على اهل
مكة حكم الاحصار اليوم لانها اذا اسلام بخلاف ذلك اليوم واذ بعث بالمهدي ثم زالم
الاحصار ان امكنه ان يترك المهدي والحج جميعا فانه المقي في الحج والتوجه جميعا وله

وتأنيب الحج

في الاحصار

ان يترك

ان يترك المهدي دون الحج لا يلزمه المقي في الحج وان قلنا على ادراك الحج دون المهدي
لانه المقي استحسانا وهذا القسم ثلثي على قوله ابي حنيفة رحمه الله لان عندنا يجوز في
دم الاحصار قبل يوم النحر كما على قوله صاحباه رحمه الله لا يجوز في الحج فلا يبا في هذا القسم
في الحج انما تأنيب في العرة وكان الاحصار بالمرض في الموضع فهو الاول سواء كان
نفقة الحاج عن محمد رحمه الله قال ان قلنا على المشي لا يكون حراما وان لم يقدركم حصر
ويجوز ان يلزمه الحج ما شئت وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقر اذا اشترى في الحج تطوعا يلزمه
الا بتمام وقال ابو يوسف رحمه الله وان قلنا على المشي للحال لكنه يخاف ان الحج يكون حراما
القارن اذا احصر فبعت بعدي واحده للحل عن الاحرامين لا يصح ولا يحل به لان
الحرج من الاحرامين في حقه واحد والمهدي الواحد لا يحل عنها وان بعث بهذين
لا يحتاج الى ان يبيت هذا العرة وهذا الحج المرأة اذا احرمت الحج تطوعا فضاها
وللزوج ان يحلها بما هو من خطوط الاحرام ولا يثبت التحلل بقوله اخرج حلتك
وله حرم العترة والامة بغير اذن المولى فلو اني ان يحلها بغير عدي ويحل القضاء بعين
وله حرم باذن المولى ثم احصر لا يجزئ الا احصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعيان
فصل في الحج عن الميت اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن الحج
عنه اختلاف فيه قال بعضهم لا يقع الحج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم
سقط عن الحج عنه وهو الصحيح لان الاثار تدل عليه ولهذا يشترط الميتة عن الحج عنه
ويذكر الحاج في التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فيسرى لي وتقبل مني ومن فلاح وسئل
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عن هذا فقال له انما معنى عترة الله تعالى
كما قال محمد رحمه الله قالوا ينبغي ان يكون الحاج رجلا مرة من قبل وشيخ دفع الى رجل ما لا
لحج عند حجة الاسلام وان اذن ما يفضل عن الحج من النفقة والعترة وغير ذلك يكون
للزوج اليه قال ابن شجاع رحمه الله الجيلة في ذلك ان يقول دافع المال للزوج اليه
وكذا ان تملك الفضل من نفسه ونفقه لنفسه في بيتها من نفسه وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا امره بان يحج عنه ينبغي ان يعرض الامر الى المأمور
حج عن هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت عرة وحجة وان شئت قارن واليا
من المال من ذلك وصية يكلها لغيره الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة رجل
خرج الى الحج ومات في الطريق ولو في الحج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر وان لم يفسر
فعند ابي حنيفة رضي الله عنده من ذلك اذا كان ثلث ما له يتم بذلك فان كان له ولان
في موضعين حج عنه من قبل الى مكة وقال ابو يوسف رحمه الله حج عنه من حيث
مات وان جاوز المأمور وهو المهي كان الذي مات فيه ثم امر حلالا حج عنه ودفع اليه

في تأنيب الحج

بهداين

في الحج عن الميت

مطل

المال لا يجوز في قهرهم وتعدا الميث الوصي اذ دفع المال الى من لم يكن الوصي ان يخرج عنه
 لنفسه وهو الوصي الميث ان يخرج عنه ولم يزد كان الوصي ان يخرج بنفسه فان كان الوصي وارث
 الميث اودع المال الى وارث الميث لم يخرج عن الميث فان لم يزد الوارث وهو كذا جاز وان لم
 يخرج ولا يجوز لان هذا عندنا لا يخرج بالمال الامور بالمخرج اذ يخرج قبل ايام الحج كان له
 ان يتفق من مال الميث الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى مكة واذا اقام ببلد
 يتفق من مال نفسه حتى يخرج او ان الحج ثم يخرج ويتفق من مال الميث ليكون الامور
 متفقاً من مال الامر في الطريق ويكون ضامناً لما اتفق من مال الميث في اقامته هذه اذا
 اقام ببلد خمسة عشر يوماً لا يقيم وروى ابن سماعه عن محمد بن حماد عن حماد بن عمار
 في بلد ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميث لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك يتفق
 من مال نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوماً يكون نفقة في مال الميث
 لانه لا يتمكن من الخروج بدون لقائه وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقة في
 مال الميث ولو اقام بمكة بعد اداء الحج وان اقام اقامته معتادة كان النفقة في مال الميث
 وان لم يكن معتادة لم يكن في مال الميث وهذا من الاقامة زيادة على المعتاد ثم غرم على
 الخروج عادت نفقة في مال الميث الا ان يكون الحج بمكة واداراً فلا يعود اذا امر الرجل
 غيره بالحج لا يصح امره الا اذا كان عاجزاً بنفسه فخرج يذوق الى الموت حتى هو قاله على
 ثلثين حجة فخرج ثلثين نفساً في سنة واحدة ان مات قبل ان يخرج وقت الحج جاز لكل لانه
 لم يعرف قد تم بنفسه عند الحج وقت الحج فجاز وقت الحج وهو بعد بطلت حجة
 لانه قد تم بنفسه فانعم شرط صحة الحج في هذه السنة فعلى هذا كل سنة يحج للراي
 اذا لم يجد حجة ما لا يخرج الى الحج الى ان يبلغ الوقت الذي يخرج عن الحج فينبذ بيعت من الحج
 عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لغيرهم وجود المحرم فان بعث رجلاً ان دام علم المحرم الى
 ان مات فذلك جائز كما يعرف اذا حج عنه رجلاً ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان
 الامر عاجزاً عن الحج برضى زواله كالمريض والجنس ونحو فان كان لا يرجي زواله كالفراصة
 والعمى جاز ان يامر غيره بالحج الامور بالحج اذا دخل مكة قبل ايام العشر عن ابي يوسف
 انه قال لو كان نفقة في ماله الى ان يدخل ايام العشر الامور بالحج اذا استأجر خادماً لم يخرج
 قالوا ينظر ان كان الامور من كلهم نفقة الخادم لا يكون في مال الامر لان ذلك من الامور
 ممن لا يخدم نفسه نفقة الخادم يكون في مال الامر لانه ما ذوق بنفسه ذلك وهو الوصي
 بالحج ان دخل الحمام بعد المتعارف ويعطى لغير الحاج من مال الامر لان ذلك من الامور
 وله ان يخدم من مال الامر وتفسيره ان يخلط دوائهم النفقة مع النفقة وله ان يودع
 المال استعانة وهو ضاع مال النفقة بمكة او يقرب منها او لم يبق مال النفقة فاتفق الامر

من مال

من مال نفسه كان له ان يرجع في مال الميث وان فعل ذلك بغير قضاء ولا امر
 بالحج فعلم من بان يتفق عنه الامور بالحج اذا حج ماشياً وامسك مؤنة الكلب كان ضامناً
 مال الميث ويكون الحج لنفسه لان الامور بالحج تنصرف الى المتعارف وهو الحج بالزاد
 الباحلة الامور بالحج اذا ترك الطريق الا قرب واختار لا بعد ما ترك البغداد في
 طريق الكوفة وذهب طريق البصرة ان كان الحاج يسلك ذلك الطريق لا يضمن لان
 الطريق لا بعد عسى ان يكون السبب لها بان من لا يقر بها اذا وقع الوصي الى المال رجل
 لم يخرج عن الميث في هذه السنة فاخذ واخرج حج من قابل جاز عن الميث ولا يكون ضامناً
 مال الميث لان ذلك السنة يكون للاستعمال دون التقيد كما لو وكل رجلاً بان يفتي
 عبدك غداً او يبيع غداً فافتى او باع بعد غداً زاد اقطع الطريق على الامور بالحج وقد
 اتفق بعض المال في الطريق فتى على وجهه حج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون
 متبرعاً ولا يسقط الحج عن الميث لان سقوط الحج عن الميث انما يكون بطريق السبب
 بانفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه الطريق وبقي في يد شيء من مال الميث فاقطع
 نفق ذلك على نفسه لا يكون ضامناً ويكون الحج عن الميث وان قطع عليه الطريق وبقي
 في يد شيء من مال الميث فجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامناً اذ لم
 يذهب لقائه الامور بالحج اذ رجع وقال منعت وقد اتفق من مال الميث في الرجوع
 وكذا به الوصي والوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامناً للنفقة الا ان يكون امره ان
 شهد على صدقة الحاج عن الميث اذا قال حججت وكذا به الوارث والوصي كان لقطعة قول
 الحاج لانه يدعي الخروج من المال الذي كان مائة في يد ولا يقبل بينه الوارث والوصي انه
 كان يوم النحر الكوفة الا اذا اقاموا البيعة على اقراره انه لم يحج وهو كان الحاج غير الميث
 امره ان يحج عن الميث بما عليه من الدين فقال حججت لا يصدق البيعة لانه يدعي قضاء الدين
 الحاج عن الميث اذ مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميث لانه ادى زكناً الحج وله لم يموت
 ويحج قبل طواف اثنى عشرة فحجراً على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقضى ما بقي عليه
 لانه صار جانياً في هذه الصورة الامور بالحج عن الميث اذا حج واعتمر ان اعتمر قبل الحج
 في شهر الحج ثم حج من مكة عن الميث يكون محالاً في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام
 عن نفسه وكذا الحج ثم اعتمر كان مخالفاً عند العامة للحاج عن الميث اذا كان مأموراً
 بالقران فحين كان دم القران على الحاج لاني مال الميث لا يصل فدان كل دم يجب على الامر
 بالحج يكون على الحاج لاني مال الميث لا دم الا حصار في قول ابي حنيفة رحمه الله فان ذلك
 يكون في مال الميث في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يكون على الحاج وهو ان رجلاً امره
 رجلاً ان يخدمه بالعمرة والآخر بالحج ولم يامر به بالحج فجمع كان مخالفاً وهو امر بالحج فجمع جاز

من الدين

ولا يكون ضامنا وهو امر العزم فاعترضه حج بما لا ينسبه لكونه ظاهرا وقام من رجلان
كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما حج كان ضامنا ما لهما وليس ان يجعل الحج عن احدهما
وقد حرم بالحج عن ابويهما كان له ان يجعل عن ابهما شأنا وقام من رجلان كل واحد منهما ان يحج
عنه فاحرم حج عن احدهما غير عن كان له ان يصرف الى ابهما شأنا في قول ابى حنيفة
الله اذ اعين قبل الاستئصال بالعمل فاما اذا اعين بعد ذلك بان عمن بعد الطواف
لا يصح تعيينه للحاج عن الغير انما قال لبيك عن فلان وان شئت استغنى بالنية القهوجي
اذا امر رجلا بان يحج منه ثم عجز لم يخرج حجة الامور الميتة اذا لم يحج عنه ما له فبمع
الاولى شأنا والاخرى لا يجوز الامور بالحج اذا اضطر بالحج بالجمع يصح ما كان اتفق من مال الميت
اذا اوصى لرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من ماله بنفسه ليرجع من مال الميت جاز
وله ان يرجع من مال الميت وكذا النكاح والكفارة وهو فضل ذلك اجنبي لا يرجع وهو اوصى
بان يحج عنه فاحج الوارث من ماله بنفسه لا يرجع عليه جاز الميت عن حجة الاسلام للحاج
عن الميت اذا مرض في الطريق ليس ان يدفع المال الى غيره الحج عن الميت اذا اقل له ان
الدفع اصنع ما شئت فحسبه كان له ان يدفع الى غيره من ماله ولم يخرج اذا استاجر الحج من
رجلا لم يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات في الحبس ولا جازت الاخر مثله
في ظاهر الرواية الامور بالحج عن الميت اذا خلف بعض النفقة وحج بغيره جاز ومن خلف
اذ خلط الامور بالحج النفقة بما لا ينسبه قال في الكتاب يمتنع فان حج وانفق جاز ويبرئ من
الضمان الامور بالحج اذا لم يكن له مال الميت فانفق من ماله ومال الميت قال لان كان الكسر
النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكتفى للكره وعامة النفقة فهو جاز لا يملك الاجترار
عن القليل فيعفى القليل والا فوضا من **فصل في مخطوبات الاحرام**
صيد الحرم لا يباح قتله ولا تغريم الا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان عليه
قيمة يدخل الاطعام في جزائه ولا يدخل الصوم وفي العتق واما ان يحرم اذا اقل صيد الحرم
في القناس يلزمه قيمته قيمتان وفي الاجحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتل صيد الجبل ولا تجزى
لاجل الحرم شئ خلا لان قتل صيدا في الحرم بغير نية كان على كل واحد منهما نصف قيمة وكذا في قتل
جماعة ينقسم على عدد الذين كان في ضمان المالك وان ضرب به لحد ما ثم ضرب بالآخر كان على كل واحد
منهما ما نقصه ضربة ثم على كل واحد منهما نصف قيمة بغير نية وان ضرب بالآخر كان شريك الحلال
بحرمه كان على الحرم جميع القيمة كالقتل بحرمه وعلى الحلال نصف قيمة كما كان شريكه حلالا
ولا كان شريك الحرم صيدا او كافرا لا شئ على العتق والكافر لا يملك الجاهل ان يحل الجاهل على
الحرم جزاء كالحلال اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد منهما جزاء كالحلال
لا اختلاف في السبب يرجع الاختلاف على القاتل باعزم لانه اكد عليه ما كان على شريكه السبق بالادار

في مخطوبات الاحرام

الغرم

يبرج

يرجع عليه كما في غاصب الغاصب حلالا لا يحرمها او طلالا على صيد الحرم لا شئ على الدال عندنا
ويضمن شجر الحرم بالقطع كما يضمن فدية لان شجر الحرم في الحرم صيد الحرم والحرام من شجر
ما يثبت الحرم بنفسه وما لا يثبت الناس عادة كالشوك ونحوه فاما ما يثبت الناس عادة فلا
ضمان بقطعه وان ثبت بنفسه ولو ثبت انسان في الحرم شجر لا يثبت الناس عادة كالاراك
وام غيلان لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم ولو ثبت غيلان في رضى رجل بقطعه
انسان على القاطع قيمتان قيمة لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة اخرى لحق الحرم كما
لو قتل صيدا فملك في الحرم اذا قطع الرجل شجر الحرم ولدى قيمتها يكتفى له الانتفاع بها
فان سبغ بها لا شئ عليه لانه ملك المقتطع بالضممان فلا يضمن بالانتفاع كما لو خرج صيد الحرم
وادي الحرم اكل وان غرس من المقتطع ثبتت فله ان يقطعه ويضع بهما شاء ولو احتش
حشيش الحرم كان عليه قيمة يتصدق به ولا شئ في ادخل الحرم لاستئنا النبي صلى الله عليه وسلم
ولا باس بخدعة الحرم لانها ليست من الشجر ولا من الحشيش والكلالة ولا ضمان في قطع ما جف
من شجر الحرم وشجر الحرم ما كان اصله في الحرم ولا يجرى للعقود فان كان بعض اصله في الحل
وبعضه في الحرم لا يجوز اخذه بغير الجهر ولو رعى طرا على عتق يعتبر فيه مكان الطران
كان الصيد موقع يقع في الحرم فهو صيد الحرم والا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقبضه
في الحل فهو صيد الحل ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد ناعما وقبضه في
الحل والباقي في الحرم لا يحل اخذه لان قارعة في النوم لا يكون على القوام وكذا لا يجزى شئ
الحرم لا يبرئ في قوله ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس ان ارى حلالا
لخذه صيدا من الجبل واخذه في الحرم كان عليه ارساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو خذه كان
عليه الجزاء ولو ارسل ملك الجبل على صيد فدخل الصيد في الحرم فباعه اكله ولا يحل
اكله كان كنهه ادخل الحرم ولا شئ على المبرئ ولو رعى صيدا في الحل فقتل الصيد ووقع السهم
به في الحرم قال محمد رحمه الله عليه الجزاء في قوله ابى حنيفة رضي الله عنه فما اعلم وقول رسول في الحرم
كلنا على ذنب يا صاب صيدا او نصيب كفة للذي يبيع وقع فيه صيدا شئ عليه وهو يخرج ظبيا
وادي جزائها فولدت ولا ذبا واما الاول فلا يبرئ عليه ضمان الاول ولا ذبا وهو يخرج هذا الصيد
قبل التكفر ويملك كونه اكله تنزهها واستعان بتمنه في الجزاء كان له ذلك ويجوز بالانتفاع
الشعري ولا باس باخراج حجارة الحرم ونزاهة الى الجبل **فصل في المقطوعات**
دخل البيت حسن ولا باس بالعمرة غلاة عرفة الى نصف النهار الا فضل ان يبدل الحاج بركه فاذا
قضى نسكه من المدينة وان بدا بالمدينة جاز الحرم اذا اضطر الى نية وصيد كانت الميتة
اولى في قوله ابى حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف رحمه الله يذبح الصيد
وهو كان الصيد مذبحا فالصيد عند الكل ولو وجد صيدا وكلبا فاكله اولى لان في الصيد

ايام

من الحرم

والمقطعات

اللهم لك حجتى وبك آمنت وعليك تركت ذنوبى يا ذا الجلال والإكرام
ذنبى وكفى ذنوبى واستغفرك لذنوبى وأعتقنى من النار اللهم انى
استودعك دينى وأمانتى وخيالى فاعف عني ولا تحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك سميع الخ
اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بنيتك وارزقنى العود اليه واحسن وبقى حتى تبلغنى اهلى و
اكفى مؤمنى ومؤمنة عيالى وجميع خلقك ايتون تاييرون عابدين ساجدون والى ربهم
صدق الله وعدك ونصر عبدك وحرّم الخراب وحك لا اله الا الله وحك لا شريك له
واذا الى المدينة يستعد لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ياتىها بالسكينة والوقار والهيبة
والاحلال لانه محلى على الله عزم ومبط الى حرمه ونزول الملائكة وروى انه ينزل كل يوم على
ألف ملك يحفون بالتعبير لقيام الساعة واذا دخل المدينة نزلت السموات وما
أظلمت ورب الارضين وما أظلمت ورب السموات وما أظلمت ورب الارضين وما أظلمت
اهلها وخبر ما فيها ونحو ذلك من شرفها وشرفها وشرفها اللهم هذا حرم رسولك
فاجعل دخولى فيه وقاية لى من النار وأمانا من العقاب وسو الجواب واذا دخل المسجد
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لى ذنوبى وانقذ لى بواب رحمتك اللهم اجعلنى اليوم
من وجه من توجه اليك واقر من يقرب اليك وأخرج من دعاك وابتغى رضاك ثم يصلى
ركعتين حيث شاء من المسجد واذا كان الموضع الذى كان رسول الله عم فصولا
بالمنازل الى المنبر ومن يساره تابوت موضوع فيصلى خلف التابوت فذلك مقام رسول الله
فاذا صلى ركعتين يتصدق القبر على سبيلته ووقار وفراخ قلب من امور الدنيا وذهبا موضع
من وجه القبر وفى ذلك الموضع راحة ايضا مركبة في حائط القبر يكون فوق راسه قنديل
كبير معلق فاذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام
عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله فقد بلغت السالة واديت الامانة
ونفخت الامة وجاهدت في امر الله حتى فضلك الله تعالى جديا محمودا لى الله عن غيرك
وكبير خير الجزاء وصلى عليك افضل الصلاة واذكاهما اللهم اجعل بيننا يوم القيمة اقرب
البنين واعط المذجة والى سبيلة والفصل والفضيلة واوردنا حظه واسقنا بكاسه
وارفعنا شفاعة واجعلنا من فقهاء يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بنيتك
عليه السلام وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والإكرام ويدخل صاحبها الى بكة عن رسول الله
عنهما فيقول السلام عليك ويسال طمعة ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها لاجلنى الا ان
ان الصلاة الواحدة في مسجد رسول الله عم تعدل الف صلاة فيما سواه من المساجد قالوا ليس
بهذه الحوائف دعاء مؤمن فبأى دعاء دعا جازوا ذكرنا من الادعية بعضها مروي
عن رسول الله عم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم فالتبرك بها يكون

اقرب الى القبول وعليه يقر كتاب الله تعالى مادام زكيا والتسبيح مادام طاهرا والدعاء
مادام خاليا والله اعلم **كتاب**
ابواب الكتاب ثمانية ابواب اولها يتعلق به انعقاد النكاح وانه يشتمل على فصلين **الكتاب**
الاول في اللفظ الذى ينعقد به النكاح والنعقد بلفظ النكاح والمزوج كان على وجه
الخبر عن المأضى نحو ان يقول المرأة زوجت نفسى منك بكذا بحضور من يشهد فيقول الرجل
قبلت اقول يكون على وجه الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة ان زوجك على كذا فيقول المرأة
قبلت ويكون بلفظ الامران بان يقول الرجل زوجت نفسى منك بكذا فيقول زوجت وكذا
سقطا العقد بلفظ النكاح والمزوج سقطا يكون عليك في الاعيان عندنا روى عن ابي
حنيفة روى الله كل ما ينفذ ملكة القربة في الامانة فينكح بذلك النكاح في الخبر اذا قالت المرأة
الرجل بحضرة من يشهد تصدقت بنفسى عليك او هبت نفسى منك على وجه النكاح فيقول
الرجل قبلت كان نكاحا وكذا اذا قالت ملكت نفسى منك او قال لها الرجل ملكى نفسى
فقات ملكت يكون نكاحا وكذا اذا قالت بعثت نفسى منك بكذا فقال اشتريت او قبلت يكون
نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الابن بنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا ان
قالت المرأة عرضت لك نفسى فقال قبلت وكذا اذا قالت انكحك نفسى او انكحك او انكح
اولدك او عرضت لك فقال قبلت لا يكون نكاحا ويثبت بالشبهة ولو قالت انكحك
نفسى بكذا فقال قبلت واستاجر لا يكون نكاحا وقال الكوفي رحمه الله لا يكون نكاحا وهي
قالت بعثت نفسى منك فقال الرجل اخذت قال لا يكون نكاحا وكذا اذا قالت المرأة لرجل
تزوجتك على الف فقال الرجل تزوجت فقال للمرأة قبلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رحمه الله لا يكون نكاحا وعنه ايضا اذا قال الرجل لابنته زوجتني ابتنتك
فقال ابنا ابنت زوجتني وقال نعم لا يكون نكاحا الا ان تقول الرجل بعد ذلك قبلت
فتكلمين هذا بين ما اذا قال زوجتني ابتنتك فقال ابنا ابنت زوجتني او فعلت فانه
لا يكون نكاحا قال لان قوله زوجتني استخبار وليس بيقين بخلاف قوله زوجتني لانه توكل
اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقات وهبت نفسى منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو
عقارة ما اوقا ابنا ابنت وهبتا منك لتخدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا اذا
المرأة قدت نفسى منك لم يكن نكاحا رجل قال لغيره بالفارسية دختر خوش من دادى
فقال ادم لا يكون نكاحا وكذا اذا قالت امرأة او امرأه شيئا فقات يا شيدم وهو قال امرأ
يا شيدى بنى فقات يا شيدم يكون نكاحا قال ابن زين منست بحضور من يشهد فقات
المرأة ابن شوى منست ولم يكن بينهما نكاحا خلف المشايخ فيه ذكر البيهقي روى في كتابه
رجل وامرأة ليس بينهما نكاح اتفاقا ان يقول النكاح فاقول لم يكن بينهما قال لان الاقرار

رجل

كل ما ينفذ ملكة القربة في الامانة فينكح بذلك النكاح في الخبر اذا قالت المرأة

نفسى بكذا فقال قبلت واستاجر لا يكون نكاحا وقال الكوفي رحمه الله لا يكون نكاحا وهي

عقارة ما اوقا ابنا ابنت وهبتا منك لتخدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا اذا

لا يكون نكاحا حتى يقول بذكره

المركب من عود النخاع
ورق من ورق النخاع

انجيل عن امر متقدم ولم يتقدم وكذا في البيع اذا اقر بيع لم يكن ثم اجاز لم يخرج وقد ذكر
في صلح الاصل رجل ادعى على امرأة بطلان نكاحه فبطلها على ما تدرى على ان يقر له بالنكاح
فانقر له بالنكاح جاز الا في قول لا يباين ثم انما زوجت نفسها من قبل ما تدرى وهذا
المخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فبطلها الخلع على ما تدرى على ان يقر له بالنكاح
يقر من الدعوى فان لم يقر في قول لا يباين رجل وامرأة اقر بين يدي الشهود بالطلاق
ما ذكره ونحوه لا يقع النكاح بينهما وكذا في قول لا يباين رجل وامرأة اقر بين يدي الشهود
نكاح لا يكون بطلان فان قالوا لا يقع النكاح رضى او اجزا فقال لا رضى او اجزا لم يكن
بطلان لان الاجازة تنفذ للعقد وليس بشا ولا في قول لا يقع النكاح بطلان هذا بطلان
نكاح كان بطلان لان الجعل عيبا عن الاشياء قال مولانا رضي الله عنه ونفى ان يكون
الجواب على التفسير بل انما يقع ما مضى ولم يكن بينهما عقد لا يكون بطلان ان قرب
المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا ويضمن قولهما بذلك
انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعقد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال
ابن حنبل رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته ليتى بي امرأة ونوى به الطلاق ثم جعل
كأنه قال ليتى بي امرأة لا في قد طلقك وتوالت لم يكن نكاحا ونوى به الطلاق
لا يقع لان ذلك كذب محض لم يكن صحيحا رجل قال للبانة راحتيك على كذا محض من
الشهود يكون بطلان وان لم يذكر الا قال لم يكن بطلان وهكذا في المشتري وكذا في
قالت البانة في رجلا ردت نفسي عليك فمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قال البانة اي
للخليفة في فصلك محض من الشهود فبطلت بطلان يكون بطلان في ذلك لا يجزئكم
بينما نكاح محض من الشهود فبطلت المرأة رضى لم يكن بطلان رجل قال لا خير زوج ابنتك
مضى بالمرءة فقال لا بطلت محض من الشهود لا ذهب بها حيثما شئت قال الشيخ الامام
ابن بكير محض من الشهود رضى الله بكون ذلك نكاحا اب الصغيرة اذا قال بين يدي الشهود
اني تزوجت فلانة بنت احمد بن زيد بامر اب الصغيرة من ابني فلان بغير كفا قال لا يباين ليس
هكذا ولم يرد على ذلك قالوا لا يباين ان يجتهد النكاح وان لم يجتهد لجان امرأة وكلت
رجلا بين رجلا من نفسه فلهما وكيل الى جماعة من الشهود وقالوا شهدوا اني قد تزوجنا
فلانة والشهود ثم يعرفون فلانة لم يخرج هذا النكاح الا ان يذكر اسمها واسم ابها وجدها
وهو كما قال تزوجت امرأة وكلتني وهي كانت المرأة حاضرة متفقتة فقال تزوجت
هذه وقالت المرأة تزوجت نفسي جاز لا يباين مطوعة بالاشارة اما الغايبة يعرف الابا لام
والنسبة ان كان الشهود يعرفون المرأة الغايبة فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح
اذا علم الشهود انه اراد تلك المرأة وذكر الحضاف رحمه الله في الجبل رجل طلب من امرأة

لنكاح

كذلك

ارفعها

فقال ابوها هكذا

في ذكر اسمها باسم
ابها وجرها

مرها في النكاح في يد امرؤهما من نفسه على صداق كنا ففعلت فقال الوكيل محض
من الشهود ومن رجعت من نفسها امرأته جعلت امرها في النكاح بيدي على كذا من الصداق
وهو كقول المرأة فان يجوز هذا النكاح وقال شمس الا في قول لا يباين رضى الله هذا قول
المضاف اما على قوله مشاكتنا ومثل ما لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال شمس
الا في قول حضا فان كان كيد في العلم يجوز الا في قول لا يباين رضى الله هذا قول
في المشتري كما قال المضاف جارية سميت في صغرها فلما كبرت سميت باسم آخر قال
زوج باسمها الاخره اصارت معروفة بالاسم الاخر امرأة وكلت رجلا بان تزوجها
فزوجها وغلط في اسمها لا يقع النكاح اذا كانت غايبة رجل له ابنة وكلت اسمها
عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك فاطمة لا يقع النكاح بينهما وكلت
المرأة حاضرة فقال الاب تزوجتك ابنتي فاطمة هذه واشار الى عائشة وغلط في اسمها
فقال الزوج قبلت جارية رجل لا يباين اسم الكبرى منها عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال
الاب نكاح الكبرى تزوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح على الصغرى وكذا قال زوجتك ابنتي
الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قال لا يجوز نكاح ولحق منهما قال الشيخ الامام ابو
نحو بن الفضل رحمه الله اذا ذكر في النكاح اسم رجل غايبة وكنية ابية ولم يذكر واسم
ابيه ان كان الزوج حاضر مشاكتنا رضى الله جاز وان كان غايبا لا يجوز ما لم يذكر واسم
واسم ابية واسم جدك قال ولا يجتهد ان يتسبب المحلة ايضا قيل له فان كان الغايبة
معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لانه لا يباين من اضافته العقلا ليه وقد ذكرنا
عن غيره في الغايبة اذا ذكر الزوج اسمها لا غير رضى الله عن هذا الشهود علم الشهود انه
اراد تلك المرأة يجوز النكاح ان يجل بالنكاح من قبل الرجل اذا قال الاب ليتى بي
ابنتك مضى فقال رضى الله فقال الرجل يحيا له قبلت ثم ادعى الرجل انه قبل النكاح لمؤمله
الا انه اضرب لك ولم يصح قالوا ان كان هذا القول من الخطاب الى رجل على وجه الخطبة
ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاما على وجه العقد
لزم العقد للوكيل وفي الجامع الصغير رجل بعث قوما الى ابنا امرأة للخطبة فقال اب
ابنت زوجة كذا انه لا يكون نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة من كل منهم ومن لم يكلم
ففي النكاح غير شهود فلا يجوز الا ان يكون الزوج حاضر فينبذ بقصر القوم شهودا
وقال بعضهم يجوز النكاح في الجهين لان الناس يريدون بهذا ان يباين العقلا جاز انهم
كان وعين في جنس السفكر دى رحمه الله رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابية فقال
ابا ليت وبعثها منك فقال اب القلام قبلت كانت منك حجة لابي القلام وتوالت
والا ليت لا بالقلام وبعثها لك فقال اب القلام قبلت كان النكاح للقلام لان معنى

المشترى

المع

بكر

المرء

النكاح رجل ابنة واحدة تزوجها
ابنتي وقال زوجها ابنتي لم
يكن اسمها ابنتي

في ذكر اسمها باسم
ابها وجرها

كذلك اذ فرغ من فاضها لا ينفذ المولى
الى ولا يبيع عليها طلاق ولا ايلاد
ولا فضا ولا يرث احد مما مضى
وكذا القول ان الزوجة ممتدة ٢٠٠

انكسار

بن یوسف:

لانه لم يكن الشرط كون الاول ذوقيا كان الشرط مبنيا على رجل تزوج امرأة على التي
درهم ان كانت جميلة وعلى الفان كانت قبيحة قال ايضاً الكناح والشرطان عند من
لو كانت جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر الف الف درهم لانه لا خطر في التسمية
اما ان كانت قبيحة او جميلة بخلاف ما لو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها
من بليها فان الشرط الثاني لا يصح عندنا في حنفية رضي الله عنه تعلق التسمية بالعرف
وجوده وقت العقد فلا يصح التسمية الا ان هذا المعنى يشكك بما لو تزوجها على الف ان لم يكن
امراً وعلى الفين ان كان له امرأة فان لم يصح الشرط في قوله اي حنفية رحمه الله وان كان
الشرط ثابتاً وقت العقد امرأة طلقها تزوجها ثلثاً فزوجهما رجل على قصد التحليل لا سيما لم يشترط ذلك حلت الاول
فيه والحاصل انها اذا تزوجت ومن قصد بها التحليل الا انها لم يشترط ذلك حلت الاول
في قوله اي حنفية وزوجهما الله ويكون ذلك الاول والثاني وقال ابو يوسف رحمه الله يصح
نكاح المحلل ولا يحل الاول وقال محمد رحمه الله يصح نكاح المحلل ولا يحل الاول ولو طلقها الزوج
الثاني ثلثاً قبل الدخول فزوجت ثلثاً ودخل بها الثالث حلت الاول والثاني وهكذا
الثاني يجوزاً فقلت عند جينا ثم ولدت ولما حلت للزوج الاطمة وثبت نسب العبد من
الجوهر وهكذا كانت المرأة صغيرة لا يجامع منها فزوجهما رجل وطهرها قال محمد رحمه الله انما
الزوج الثاني لا يحل الاول بهذا الوطى وان لم ينفذ حلت الاول رجل تزوج امرأة على ان ينفذ
عليها مائة دينار قال ابو حنيفة رضي الله عنه النكاح جائز ولو لم ينفذ منها بالعرف فزوجهما رجل
امراً على الف فان لا تزوجه ولا يرفعها جاز النكاح وتولد وان وليس لها الا الف درهم كان
مهر مثلها قل من ذلك او اكثر **فصل في شرائط النكاح** منها الشهادة
عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضور الشهود
وشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من
علاقه قبل النكاح لنفسه بنفسه فيصح بشهادة الفاسقين والاعميين والمجنونين ورجل
وامرأتين ولا ينعقد بشهادة المرأة بمفردها ولا بشهادة المجنونين والصبيان والفتيان
اذا لم يكن معهما رجل ولا بشهادة الناعمين اذا لم يسمع كلام العاقدين ولا يجوز نكاح المسلم
شهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم للشهادة بالذميين في قوله اي حنفية واي يوسف
رحمهما الله ويصح نكاح اهل الذمة بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقد
كلام صاحبه ويصح الشاهدان كلامهما معا فان يسمع احدهما الشاهدين كلامهما ولم يسمع الثاني
الاخر لا يجوز فان اعاد النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع الاول العقد
الثاني لا يجوز فكذلك ان النكاح بحضور رجلين احدهما اتم يسمع السميع دون الاصح
فصاح السميع في اذن الاصح او صاح رجل آخر لا يجوز حتى يكون سماعهما معا وذكر القاضي

تزوج على الف درهم
جدير به ان كان
مجهولاً

طلب

تزوج على الف درهم
فيا صديقاً فاشارة

وان شرط الاعلان في القول وزوجهما
علاجه الكناح ويحل الاول

بشهادة
فمجهولاً

أو ينفذ
التحليل

فهر اربط النكاح
الشهادة

العبدون

تزوج على الف درهم
فيا صديقاً فاشارة

الامام

الامام السعدي رحمه الله في شرح السير النكاح يجوز بحضور الاثنتين وان لم يسمع الا
الشرط حضور الشهود دون السماع وعما في المشايخ رحمهم الله قالوا لا يجوز بشرط السماع
وذكر ايضا القعودي رحمه الله بشرط سماع الشاهدين فان سماع كل واحد من العاقدين ولم
يعرفا تفسيره قيل بان يصح والمظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله اذا تزوج امرأة بحضور
ثلاثين او مائة من لم يعرفوا كلام العاقدين قال ان مكنتها ان يعبر ما سمعها جاز ولا فلا
وفي المتن اذا تزوج بشهادة الشاهدين يسمع احدهما ولم يسمع الاخر اعاد على الذي لم
يسمع قال النكاح جائز استحساناً اذا كان المجلس واحداً وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم
ابو الفضل رحمه الله حكى عن ابي يوسف انه لا يجوز حتى يسمع معا ولا ينفذ عن اصحابنا رحمهم الله
في النكاح بشهادة الاخرين اما على قول القاضي الامام على السعدي رحمه الله لا شك انه
ينعقد لان عند الشرط حضور الشاهدين دون السماع وعلى قول غيرهم اذا كان يسمع كلام
العاقدين ينفذ ان يصح وان لم يكن اهلاً لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة
ابنيه من غيرهما او بشهادة ابنتيه من غيرهم يجوز وان تزوج بشهادة ابنتيه منها في ظاهرها
يجوز وفي المتن انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة ابنتيه من غيرهما ثم تجاحداً فشهدا لا يبان
ان تحل الاب والمرأة تدعى بارت شهادة الابنتين وادعى الاب والمرأة تحل لا تبطل
شهادة ابنتيه وان كان النكاح بشهادة ابنتيه من غيرهم ثم تجاحداً ان ادعت الام لا تقبل
شهادة ابنتيه وان تجحدت فالتزوج يدعى بارت شهادة الابنتين وان كان المحلل فشهدا
انته منها فالتجاحد لا يقبل شهادة الابنتين وادعى الزوج الرجل بانه بشهادة ابنتيه جاز النكاح
وان تجاحداً بعد ذلك وشهدا لا يبان عند خود الزوج ودعى الاب ان كانت صغيرة لا
تقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وحده لا يقبل شهادتهما بالاجماع وان ادعى
الاب وحده لا يقبل لا تقبل شهادتهما في قوله اي حنفية واي يوسف رحمه الله وقال محمد
رحمهما الله تقبل وتزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنتيه فحدثت الرضا وادعى الاب لا يقبل شهادة
الابنتين على الرضا فالحال ان الشهادة لا يثبتها على اختها يجوز وشهادتهما على ابنتها فالحال
الاب قبوله وان شهدا لا يثبتها فاما يدعى الاب فان كان الاب فيه منفعة فحوان شهادتهما
بعقله يتعلق خوته بالاب لا تبطل وان لم يكن الاب فيه منفعة لا ان الاب يدعى لا يقبل شهادتهما
ابنتيه في قوله اي يوسف رحمه الله قيل هو قوله اي حنفية رحمه الله واسأل المسئلة رجل قال
لعبد ان كلك فلان فانت حر فشهدا بانه فلان ان اباهما كل العبد فان كان الاب تجحد
جازت شهادتهما وان كان الاب تدعى لا تقبل في قوله اي يوسف رحمه الله لا ينعقد الاخر
وعلى قول محمد رحمه الله تقبل لانه يعتبر منفعة التي لا يمنع قوله شهادة الولد وشهادة الانسا
فما باشر مرة ودة بالاجماع سواء باشره لنفسه او لغيره هو خصم في ذلك او لم يكن ولا

يجوز

تزوج على الف درهم
فيا صديقاً فاشارة

أو ينفذ
التحليل

بشهادة
فمجهولاً

تزوج على الف درهم
فيا صديقاً فاشارة

شهادة الوكيل بالنكاح اذا زوج الوكيل حفصة ابنتها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو جاز
 المرأة نفسها بشهادة ابنتها وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلاً بان يزوج ابنته الصغيرة
 فزوجها الوكيل حفصة الاب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة النكاح على رجل وهو كحل
 فاقامت شاهدان واختلفا في المهر فشهدا بحكمهما اقرت زوجها بالف وشهدا لآخرته نزل
 بالف وخسمائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخسمائة جازت شهادتهما ويقضى لها بالالف
 ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تكفل النكاح فشهدا لشاهدان على هذا الوجه لا
 يقبل شهادتهما ولا يقضى بالنكاح ولا يخلط لشاهدان في المكان او في الزمان يقبل
 واذا ادعت المرأة على رجل نكاحاً فقامت شاهدان يقضون النكاح ويجوز ان يكون
 طلاقاً ولا يخلط الزوجان فقالا لا حظهما كان النكاح بشهود قالوا قوله من يدعى
 النكاح بشهود وكذا لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه وكذا ادعت المرأة ان
 اباهما زوجها وبالفقة ثم ترضى وادعى الزوج ان اباهما زوجها في الصغير كان قوله
 المرأة وان اقاما البينة فاقامت المرأة انها كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح واقام
 الزوج البينة انها كانت ابنة ثمان سنين كانت ابنة بينة المرأة اذا زوج الرجل ابنة
 شهادة الشكاري سمعوا كلام العاقدين وعرفوا جاز النكاح وان كان ذلك بعد
 زوال السكر وجعل زوج امرأة شهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله عم لا نكح الا بشهود
 وكل نكاح يكون بشهادة الله تعالى ويقضيهما جلا ذلك كقولنا لا نكح الا بشهود
 وهو كقولنا من يدعى الشهود تزوجت هذه المرأة التي هذا البيت فقالت المرأة قلت
 فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان لم يكن في البيت امرأة واحدة جاز ولا وكذا
 لو وكلت المرأة رجلاً فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فعلى هذا الوجه اذا اختلف
 الزوجان فقال الرجل تزوجتك وابا صغير يغزو الذي وقالت المرأة تزوجني بعد البلوغ
 كان القول قوله فيقول له القاضي خيّر هذا العقدان لجاز وان ردت بطل وان كان
 دخل لها بعد البلوغ كان ذلك اجازة الوكيل بالنكاح اذا ادعى انها شهدت لعقد
 انكر المولى كان القول قوله الوكيل ونبت المهر باقر المولى بنكاح الوكيل بغير شهود
 اذا شهد الرجل على امرأته انها امه فلان المدعى فان كان وفاها المهر جازت شهادته ولو لا
 فلا ومن شرط النكاح الذي وهو شرط الصحة العقد في الصغير والمجانين والمأذي الخلفاء
 في العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها روى سليمان عن محمد بن عمار ان كلاًهما باطل وروي
 ابو جعفر عنه انهما لم يكن لهما ولي يجوز وان كان لهما ولي توقف على اجازة الوكيل ان اجاز
 جاز ولو ردت بطل سواء كان الزوج كفواً ولم يكن الا انه اذا كان كفواً كان للقاضي ان
 يجعده النكاح ولا تجل لزوجها من غير كيد يده وقال مالك والمشافعي رويهما الله لا يقع النكاح

شهادة الوكيل بالنكاح

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

عبارة

عبارة الفسار زوجت نفسها او غيرها او وكلت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه يجوز النكاح بغير كفاية وثبتا زوجت نفسها كفواً وغير كفواً الا ان كان لم يكن
 كفواً كان للاب والابن الا عراض وروي الحسن بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان
 ان كان كفواً وان لم يكن كفواً لا يجوز اصلاً واختلفت الروايات عن ابي يوسف في
 المختار في زماننا للفتوى رواية الحسن قال الشيخ الامام شمس الافندة الشيخ رحمه
 هذا اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسب في المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يملك
 فكان الاحتياط سداً بالزوج عليها من غير كفوى وقال ابو يوسف رحمه الله الاحتياط ان
 يحصل العقد موقعاً على اجازة الوكيل الا ان الزوج اذا لم يكن كفواً يصح ضم الوكيل وان
 كان كفواً لا يصح ضمّه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو كفوً طلاقاً
 عليها وكذا الايلاء والظهار وان مات أحد ما يوثقان وعلى قوله محمد رحمه الله اذا طلقها
 زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون منازكته حتى يزوجها الذي بعده ذلك نكاح المرأة لا
 يقع اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها هذا الرجل ثلثاً له ان يزوجها
 قبل التزوج بزوج آخر ويحتمل على انها لو فرت من النكاح فخرجت من حواشي النكاح وضاً
 المرأة اذا كانت ابنة بكراً كانت ابنة فلا يملك الذي اجازها على النكاح عندنا فان
 استأمرها قبل النكاح فقال لا تزوجك ولم يملك المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها
 رضاً ولها ان ترد بعد ذلك وكذا لو قال لها ان زوجك غيري فخرجت وهي لا تحصى لانها
 بالجهل لا يمتنع وان ذكر الزوج ولم يملك المهر فسكت قالوا ان زوجها من رجل فنفذ كما
 لا يما رضى بنكاح لا تسمية فيه والمظاهر هو النكاح به المثل والنكاح بلفظ البينة يوجب
 المثل وان زوجها بغير تسمية يقع نكاح الوكيل لانها ما رضى بتسمية الوكيل فلا يقع
 نكاح الوكيل الا بالاجازة مستقبلة وان زوجها الذي بغير تسمية لم يخرجها بعد النكاح فسكت
 ان خبرها بالنكاح ولم يملك الزوج والمهر فخرجت منه والصحيح انه لا يكون رضاً كما استأمر
 قبل النكاح ولم يملك الزوج والمهر جميعاً فسكت كان رضاً وان ذكر الزوج ولم يملك المهر
 فصل على التفسير الذي تقدم في الاستيثار قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يملك الزوج فسكت لم يكن
 السكوت رضاً استأمرها قبل النكاح وخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل في التفتيح الرضا
 وان سمى الوكيل رجلاً في الاستيثار قبل النكاح فقالت غير احب اليّ ثم كان ذلك اذا ناولا كان
 ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غير احب اليّ رد للنكاح لان هذا الكلام محتمل ولا يطل به النكاح
 المستعقب قبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا يقع بالشك بل يزوجها ولها فلو لم يكن
 ففعلت كان ذلك رضاً لان البطلان اماره السرور وان بكت اختلفوا منو الصبي ان النكاح
 اذا كان خروج الدخ من غير صوت يكون رضاً وان كان مع الصوت والصبي كان رضاً

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

شهادة ابنتها

وان اخذها السعال او العطاس حين اخبرته فلما ذهبت السعال او العطاس قالت لا ارضا
مع رد ها وكنا لا اخذنا ثم تركت فقلت لا ارضا مع ذلك السكوت كان عن اضطرار
وقد حال لها قبل النكاح ان فلا تخطبك فقلت لا تريه من فلان فاني لا اريد من رجلا
فبلغها الخبر فسكتت حاز النكاح لان الرد قبل النكاح لا بد على الرد بعد لاحتمال تبدل
الحال وقد قالت بعد النكاح قد كنت قلت اني لا اريد فلانا ولم يرد على ذلك كجور النكاح
لانها اخبرت بعد العقد انها على الحالة الاولى لم يتبدل حالها بالعدة وزوجها وليها فبلغها
الخبر فقالت لا اريد الزوج او قالت لا اريد فلانا تكون ردا وقال بعضهم لو قالت لا اريد
الزوج لا يكون ردا والصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الزوج فيكون
ردا لفلان وغيره وكذا زوجها المولى فودت ثم قال لها في مجلس لخران اقواما يخطبونك
فقلت انا راضية بغيري الى غير الاول لان تقدير كلامها كان قال لها اذا ابنت فلانا
فقد خطبك قوم اخرون فقلت انا راضية بما يتصل سوى الاول وهذا كرجل طلق امرأته
فقال الرجل اني كنت حجة فلانة فطلقها فزوجني امرأة برضاها لي في وجه المطلقة لا يجوز
وكون الامر على غير ما كنا اذ باع عبدك ثم امرنا انا ان نشتري له عبدا فاشترى ذلك
المعبد لا يجوز كذا هذا القول في ذان زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج
بلغتك النكاح فسكتت وقالت لا بد حدثت كان القول قولها عندنا كالمستعير اذا ادعى
رد العارية وانكر المبيع كان القول قول المستعير لا ينكر الفهمان على نفسه كذا هذا الزوج
يدعي لزوم العقد والمرأة تنكر القول قولها وان اقاما البينة كانت البينة بينة المراق
على الرد لانها قامت بصورة وبينة الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة انها اجاز
العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها استولى في اثبات صحة
وبينة الزوج ترجح لزوم العقد لا عين عليها في قول اي حنفية رضي الله عنه فان كان الزوج
دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وان دخل بها كرها تصدقت في دعوى الرد السكوت
جعل رضا في مسأله معودة منها بكنز زوجها وانما فعلت بذلك فسكتت كان سكوتها رضا
ومنها اذا اقرض رجلان في السر انظر المبيع غلاينة وهو يلجئ ثم قال لعلنا لصاحبه انا طنا
في السر هكنا وقد بدلي ان اصله بيعا صحيحا فسكتت لا تخرم تباعا كان البيع صحيحا ومنها اذا
اسر المشترون عبدا لرجل ثم وقع في الغيبة بعد ذلك وقسم ومولا الاول حاضر فسكتت ولم
يطلب العبد بطل حقه في اخذ العبد ومنها المولى اذا اراد ان يبيع ويشتري فسكتت كوني لك
اذنا ومنها المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والمبايع يراه ولم يبعه من القبض كان اذنا
ومنها رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فرائى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكتت
لن منه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للمبايع لا يبطل خياره ومنها الشئع اذا علم بالبيع

روى في النكاح
بعدة فان

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

فكت

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

فكت بطلت بغيره ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكتت في بعض الروايات فانما البيع
والسليم ثم قال انما لا يتقبل قوله ومنها رجل قال والله لا ارضى فلانا في جاري وطول
نازل فيها فسكتت لما لم يفت في خبره قال له الما لم يخرج فاني ان يخرج فسكتت لما
بعد ذلك لا يفت في بيته ومنها امرأة ولدت ولدت لها الفاس رجلا يا الله فسكتت
الولد حتى يملك نفقه بعد ذلك ومنها المولى له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة فسكتت
الراية يكون ذلك اذا نالها القيق وتم الهبة استحسانا او كذا ذلك في البيع الفاسد على الرأى
القبول القيق اذن البايع لا فائدة للمالك اذا قبض خضره البايع والمبايع يسكت مع قبضه
ويبيد المالك ومنها ام ولد جاءت بولد فسكتت المولى حتى يولد او يومان من هذا القول
ولا يبيع نفقه بعد ذلك وتزوجت امرأة نفسها غير كفو فبلغ المولى فسكتت المولى ثم كان
رضا فان قبض مهرها وخبرها به كان رضا وان خاضع الزوج في المهر والمنفعة في القياس
لا يكون رضا وفي لا استحسان يكون رضا رجل زوج ابنة البالغة من غير كفو فعلى ذلك
فسكتت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا قال بعضهم في قول اي حنفية رحمه الله يكون رضا على
قول اي حنفية رضي الله عنه يكون رضا لان قول اي حنفية رضي الله عنه الاب والى في النكاح
من غير كفو كانت صغيرة يلزم العقد اذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من
كفو والجد عند عدم الاب ذلك بمنزلة الاب ما غير الاب والجد ليس يولي في النكاح من
غير كفو فلم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها الاجنبي من كفو فسكتت لا يكون سكوتها رضا ولا بد
من التمسك رجل قال الاجنبية اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت الفارسية تود داني
قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله لا يكون ذلك اذا ناول بعضهم قولها تود داني وقولها
داني في غرب بلادنا يكون اذنا وان قالت ذلك اليك يكون توكل في قولهم وقولها
عيا بي يوسف رحمه الله عليها عبدا بستان مولا في التزوج فقال المولى نشأ علم لا يكون
ذلك اذنا وهذا الذي اليك كان اذنا وتزوجها رجل تزوج بغير اذنها فبلغها الخبر فقالت
بالدنيست قال بعضهم يكون اجازة ولاولى ان لا يكون اجازة زوج ابنة البالغة فلما
بلغها الخبر لم تكلم ثم سبكت في اليوم الثاني فقالت لا ارضى قال اي وزوجت بغير اذنها
ابو القاسم الصفار رحمه الله ان لم يعلم الزوج او لم يعلم الصداق فلما علمت بذلك فودت بطل
نكاح الاب بكنز زوجها وليها فقلت بعد سنة حين بلغني قلت لا ارضى كان لقل قولها
وقالت بلغني النكاح قبل سنة فودت لا تقبل قولها وليها الخبر وعندها قوم فقالت
فودت النكاح حين بلغني الا اهم لم يسعوا ذلك متى لا تقبل قولها لان القوم اذا لم يسعوا
ردها كان الثابت عندكم سكوتها فثبت الرضا صغير زوجها وليها غير الاب والجد
فقلت بعدما ادركت اني قد اخبرت نفسي حين ادركت لا تقبل قولها بخلاف الفصل الا الى

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

في النكاح
فان روي في النكاح
بعدة فان

لا يملك المبلوغ نفسه للزواج النافذ فكانت مديته ابطال الملكة الثابتة رجل زوج
 ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرضا حتى مات زوجها فقلت ورثة الزوج المهر ورجعت
 بغير مهرها ولم تعلم بالنكاح ولم ينعقد النكاح حتى مات زوجها فقلت ورثة الزوج المهر ورجعت
 القوله قولها ولها المهر والمهر المهر وان قالت تزوجني ابي بغير مهر فقلت في الخبر
 في ميراثها ولا ميراث لزوجها لانها اقرب من الميراث فميراثها ميراثها فانها اذا ادعت النكاح
 بعد ذلك لا يقبل قولها لانها لم تكن حرة وقت النكاح وانما كانت مملوكة فقلت في خبرك
 ثم قالت لا ارضى بان يكون ذلك لان ابن ابي كان اقل من نفسه فقلت في خبرك
 فلم ينعقد في قولها لانها لم تكن حرة وقت النكاح وانما كانت مملوكة فقلت في خبرك
 من خبرك فسكت ثم روي عن ابي جعفر عن ابي بصير عن رجل تزوج رجلا امراة بغير مهر فقلت
 الخبر فقال نعم ما صنع اباي الله لنا فيها او قال لا احسن ان اوصيت كان جازة الا
 اذا اهل الله اياه الا يشترط في المهر على وجه الاستبراء لا يكون اجازة وهذا ذكر
 الشيخ الامام المعروف عن ابيه في شرح الاكرام عن ابي بصير عن سلام عن
 ابن سنان عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن رجل تزوج امراة بغير مهر فقلت
 في خبرك فسكت ثم روي عن ابي جعفر عن ابي بصير عن رجل تزوج امراة بغير مهر فقلت
 اصبحت اجازة وبشرى صنعت لا يكون اجازة وهذا ما لا يثبت قيل بانه اجازة وهذا القوم
 فيقولون التوبة كان اجازة مسمى تزوج بالغة وغاب فاحصر تزوجت المرأة بزوج الحرة وكان
 المسمى اجازة بعد بلوغ النكاح المسمى اجازة في الصغير فان كانت المرأة تزوجت قبل البلوغ
 المسمى اجازة النكاح الثاني لانها ملك النسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة
 الصغير فنظر ان كان النكاح في الصغير مبرأ من المثل او ما يتبعان الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني
 لانه كان موقفا فقلت باجازه العبيد المبلوغ وان كان مبرأ من المثل يتبعان الناس فيه
 والصغير با وجده فقلت ذلك لانها ملك النكاح عليه مبرأ من المثل يتبعان الناس فيه
 فينفذ بالاجازة بعد المبلوغ وان لم يكن للصغير نكاحا وجده النكاح الثاني من المرأة لان
 عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن
 كبير دخل وقيل بل لا ينعقد بغير ابيها ثم ماتت ابنة الصغيرة قبل ان يحضر الابن الكبير بطل النكاح
 لان ابا الصغيرة كان يملك نسخ هذا النكاح الموقوف فكان موته قبل النفاذ بمنزلة النسخ
 كالمرأة اذا تزوجت نفسها من رجل غائب فقبل عن الغائب فصولي كان للمرأة ان ينسخ ذلك
 النكاح وموتها قبل النفاذ يكون نسخا فقلت هذا وان رجل تزوج ابنته البالغة من رجل
 غائب وقيل عن الزوج فصولي فماتت المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب
 بموته لان الاب لو اذ نسخ النكاح لا يملك في قول ابي يوسف ومحمد ومهما الله لانه فصولي

نسخ

كانت ابنة الميراث
 الزوج تزوج ابنته

فلم ينعقد
 نكاحا

فلم ينعقد
 نكاحا

نسخ النكاح
 اذا تزوجت

ولا يبطل
 نكاحا

ولا يبطل

ولا يبطل النكاح بموته رجل زوج ابنته البالغة امراة بغير مهر فقلت في خبرك
 نسخي للاب لان قولها اجازة النكاح على ابني لان الاب يملك انشاء النكاح عليه بغير مهر
 فملك الاجازة عند تزوج امراة بغير مهر فقلت في خبرك
 الكل فان لم يكن دخل فمهر جاز نكاح الثالثة لان لا قدم على نكاح الثالثة نسخ نكاح
 الاول والثانية فينتوقف نكاح الثالثة في عقد الاول والثانية لم يصح ولم يكن نسخا لاقبلها
 نكاحا لان لا قدم على نكاح الثالثة في عقد الاول والثانية لم يصح ولم يكن نسخا لاقبلها
 فلا يصح اجازة المولى كما لو تزوجت في عقد واحد وكذا الحرة اذا تزوجت عشر نسوة بغير
 اذن من في عقد متفرقة فليعتق فاجرت جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشر لانه لا تزوج
 الخامسة كان ذلك نسخا لنكاح الرابع قبلها فاذا تزوج التاسعة كان ذلك نسخا لنكاح
 الرابع قبلها فينتوقف نكاح التاسعة والعاشر على اجازة امراة تزوجت بغير اذن المولى
 ثم باعها المولى فاجاز المشتري بطلان ان كان الزوج دخل بها مع اجازة المشتري وان لم
 يكن دخل بها الزوج لا يصح اجازة المشتري لانه اذا لم يكن دخل بها حلت المشتري بملك
 العتق والحل الثاني اذا طرأ على الحل الموقوف بطله وانما اذا دخل بها الزوج بحل عليها
 العتق بهذا الدخول فلا يحل فمهر المشتري فيصح اجازة المشتري وكذا الامة اذا تزوجت
 بغير اذن المولى فمات المولى قبل الاجازة فاجاز الوارث بطلان ان كان المورث دخل
 بها صح اجازة الوارث لانها لم تحل للمورث وان كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج
 ولا الزوج لا يصح اجازة الوارث لان الوارث ملكها بموت المورث وحلت له فمطل النكاح
 الموقوف لم ينعقد تزوجت بغير اذن المولى ثم اعتقها فان لم يكن دخل بها الزوج قبل
 العتق لم ينعقد النكاح بموت المولى لانه وجب عليها عتق العتق والمعتق منع نقا لنكاح
 وان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح بموت المولى لان قيام عقد الزوج
 منع وجوب عتق العتق وكذا المكاتبه اذا تزوجت بغير اذن المولى فمات المولى فمطل النكاح
 الوارث بطلان اجازة الوارث لانها لم تخرج من نكاح النكاح بالاجازة الوارث والمصغر
 او الصغير اذا قال تزوجت الصغير والصغيرة امير يصديق الا بالبيعة او بمصدق الصغير
 بغير المبلوغ في قوله ابي حنيفة رحمه الله وكذلك المولى العبد اذا اقرب النكاح ووكيل المرأة و
 وكيل الرجل وقال صاحباه يصديق ومولى الامة يصديق بالاجماع واختلفوا في مبيع
 الخلاف قبل الخلاف فما اذا بلغ الصغير ونكح النكاح فاقول المولى اما لو اقرب المولى النكاح
 في الصغير صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقرب في صغيرها فليغا وانكح لم ينعقد
 وقولنا العتق قبل العتق او بعد لم يصح عليه اقرار المولى في قوله ابي حنيفة رضي الله
 وسكتوا ليكره جعل بضائي استيما والى قبل النكاح وكذا اذا تزوجها ثم اخبرها وكذا

نسخ النكاح
 الزوج تزوج ابنته

فلم ينعقد
 نكاحا

فلم ينعقد
 نكاحا

نسخ النكاح
 اذا تزوجت

نسخ النكاح
 اذا تزوجت

فلم ينعقد
 نكاحا

نسخ النكاح
 اذا تزوجت

ولا يبطل
 نكاحا

اذا ارسل اليها رسول الله الاستيما راو في الاجاز ولا يشترط العدة او العدة في الوصل
فان اخبرها ففصل لا بد من العدة او العدة في سكوتها فيكون رضا وقصارت
نيما بالثبوت او بما يقع الاستيما او بمروا فان كان سكوتها رضا وكذا اذا
نيما بالثبوت في قولها الى حنفية رضا الله عنه وقصارت نيما بالثبوت في نكاح او شبهة نكاح
او ملك بين لا يكون سكوتها رضا وتدخل بها زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقات
لم تدخل في تزوج كما تزوج الابكار وتزوجها الولي الا بعد فعلت بذلك فسكت لم
تكن سكوتها رضا اذا لم يكن الا قريبا غيبا غيبة منقطعة ولو كان اب الكبر عبدان فزوجها
الاخ لم فعلت فسكت كان سكوتها رضا والقاضي عند عدم الاولياء بمنزلة الولي
في ذلك الولي اذا زوج الثيب فرضيت بغيرها ولم يظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد
ذلك ولا يعتبر الرضا بالقلب انما المعتبر في الثيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على
الرضا نحو التمكن من الطهر او طهر المهر وقيل المهر دون قول العدة وكذلك في حق الفلأ
واذا سأل الشهود الجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا الى وجهها فسكت ان لم يتكلم
الجارية الرضا جاز النكاح فيما بينهم وبين زعمهم وان انكرت الجارية الرضا لا يجوز لهم ان
يشهدوا على رضاها حتى ينظروا الى وجهها ويسألوا عنها فسكت ان كانت بكرا فكلم ان كانت
نيسا الكتيب اذا زوجت بغير مهرها بالنكاح فبلغها فقاتلها جاز النكاح على خيبر
دينار او قاتلها جاز النكاح على ان يزيد لها كذا او قاتلها لا جاز النكاح الا زيادة كذا
لم تكن ذلك ردا ولا يبطل نكاحها حتى ولو جازت بعد ذلك صحت اجازتها ولو قاتل
لا جاز النكاح ولكن زدي يكون ذلك ردا القبي المراهق اذا تزوج بغير امرأته
ودخل بها فبلغ الاب وقد نكاحه قالوا لا يجب على الصبي حدة لا عقلا ما الحد فلكان الصبا
ولما العقر فلا نها لان زوجت نفسها منه مع عليها ان نكاحه لا ينفك فقد رضيت بطلاق
حتها اذا تزوج العبد بغير ذن المولى امرأة ثم قال المراهق لا حاجة لي في النكاح يبطل كما
وهو قال المولى لا ارضى ولا يجوز قاتل لم ارض ولم اجز او قاتلنا كاره ذكر في المنع
عن اب يوسف رحمه الله انه يكون ذلك ردا لنكاح العبد وكذا لو قاتل بكرا ذلك وهو
وصلا قاتلا لا ارض ولكن رضيت جاز استمسما نارجل خطيب بكرا من ايها فقال الاب مر
كذ خدائي يسراست هرجه كندر واست فرج الابن اخه فبلغها الخبر فسكت ثم زوجها
الاب بعد ذلك من رجل اخر فبلغها فسكت جاز نكاح الاب لان الاخ ليس بولي فلم يكن
سكوتها في نكاح الاخ رضا اذا تزوج الصغير والصغير بغير ذن المولى فبلغها لم يجز نكاحها
حتى يجيز ابها للبلوغ والعبد والامة اذا تزوجا بغير ذن المولى ثم اعتقا جاز نكاحهما من
غير اجازة **فصل** في نكاح المالك لا يجوز نكاح العبد والمالك

سكت الثيب

سكتها عند تزوج
الا بغير ذن المولى

كان الرضا بغير
في الثيب

سكتها عند تزوج
الا بغير ذن المولى

في البهي

القول في البهي
والعقود

والمدبر

والمدبر والمكاتب والمذبة وام المولى بغير ذن السيد وكذلك معتق البعض في قولها
حنيفة رضا الله عنه يجوز نكاح المولى على العبد بغير ذن وان كان كبرا كما يجوز نكاح الاب
وعن اب حنيفة رضا الله عنه في رواية وهو قولنا لثا في رضا الله عنه لا يملك المولى لثا
العبد ولا يجوز تزوج المولى على المكاتب والمكاتبه الا باذنها وان كانا صغيرين وتزوج
المولى مكاتبته الصغير بغير اذنها فاعتقت لم يجز نكاحها الا باذنها المولى وان عجزت بطل
نكاح المولى بغيرها وتزوج مكاتبته الصغير امرأة بغير ذن المولى فاعتق او عجز لا يبطل نكاح المولى
لكن لا يجوز الا باذنها المولى والمكاتب والمذبة وام المولى من المهر نكاح او بغيره
عن شبهة يكون للمولى من المكاتب والمكاتبه ومعتق البعض يكون لها لا للمولى اذا عجزت المهر
على العبد بنكاح باذن المولى بياغ فيه وما يجب على المكاتب والمذبة يسعيان في ذلك وما
يجب على العبد بغير ذن المولى من ذلك بواحد بعد اعتق وليس للرجل ان يزوج عبد
ابنه الصغير وله ان يزوج امته والمجد منزلة الاب وكذا الوصي والقاضي والمفاوض
في مال المفاوضة واما شركاء العنان والمضارب فكان ان تزوج الامر في قول اب حنيفة
ومحمد رحمه الله وكذا العبد الماذون والمكاتب يملك تزوج الامر **فصل**
في نسخ عقد الفضي وجعل زوج رجلا امرأة بغير اذنها لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا
العقد في قول اب يوسف الاول ومحمد قال ابو يوسف اجل له ان يفسخ العقد العاقد في
في النسخ اربعة عاقد لا يملك النسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضي اذا زوج رجلا
رجلا امرأة بغير اذنها ثم قاله فسخت لا يفسخ وكذا لو زوجته اخت تلك المرأة بتوقف النسخ
ولا يكون فسحا الاول وعاقده يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الذي رجل وكل رجلا
لزوجته امرأة بغير اذنها فزوجته تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الذي يملك
النسخ بالقبول ولو زوجته اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول وعاقده يملك النسخ
بالفعل ولا يملك بالقول وعاقده يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الذي رجل وكل رجلا
لزوجته امرأة بغير اذنها فزوجته تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الذي يملك
النسخ بالقبول ولو زوجته اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول وعاقده يملك النسخ
بالفعل ولا يملك بالقول لا يفسخ نسخته وعاقده يملك النسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل جميعا
وصوت رجل وكل رجلا لزوجته امرأة بغير اذنها فزوجته امرأة وخاطب عنها فضولي فان
فسخ الذي يملك هذا العقد نسخته ولو زوجته اخت تلك المرأة فسخت العقد الاول
في قول اب حنيفة في قول اب حنيفة في قول اب حنيفة في قول اب حنيفة في قول اب حنيفة
ابنه فقال الابن من زني بغير اذنها من زني بغير اذنها من زني بغير اذنها من زني بغير اذنها
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يفسخ هذا النكاح لمعان احداهما انه لم
يشل هرجه خاوي كن في تزوجها وكان الكلام محتملا كتمل انه اراد بذلك الرد وان كره

سكتها عند تزوج
الا بغير ذن المولى

سكتها عند تزوج
الا بغير ذن المولى

سكتها عند تزوج
الا بغير ذن المولى

سكتها عند تزوج
الا بغير ذن المولى

الاب

ولا نه لا يرد بهما في حالة الغضيل المتوكل ولا في مثل هذا الكلام لا يرد به التحقيق
 قال الله تعالى فمن شاء فليكن من ومن شاء فليكن من قال لا يرد بهما في حالة الغضيل المتوكل ولا في مثل هذا الكلام لا يرد به التحقيق
 ان رجلا من فلان فقالت يصح فلان فانها القم قالت لا ارضى ولم يعلم العم بذلك
 وزوجها جاز نكاحه في قوله ان حيفه رضى الله عنه لا نه كالمكمل فلا ينعزل قبل العلم
 بالثقة وكنت رجلا من فلان بالقدوم فزوجها المكمل كحسانه فلان احب
 بذلك قالت لا ينبغي هذا لاجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون ذلك منه الا ما تريد
 فقالت رضيت قال العتية ابو جعفر رضى الله عنه يجوز النكاح لان قوله لا ينبغي ليس
 برب النكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صار نكاحا موقفا فصحت الا اذا
 رجع من رجلا لبيع غلاما له بمائة دينار فباعه المأمور بالقدوم ثم قال لا امرت
 الغلام فقال المولى اخبرت ذكرك في المستغنى انه يجوز البيع بالقدوم وكذلك هنا في الكلام
 وقول لا امرت حين خبر المأمور بالبيع قد اخبرت بما امرت به لم يخبر ببيع المأمور رجلا
 وكل رجلا لزوجته فلا نه فزوجها المكمل صح نكاح المكمل بخلاف المكمل بشرا شي
 بعينه اذ المشتري لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان المكمل بالشرا مع المكمل غيره
 البائع مع المشتري كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من المكمل لان ملك المبيع مما يقبل الاستد
 عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في المكمل بالنكاح لان رسول وسفير والرسول
 يملك الشرا لنفسه فلو ان المكمل قام مع المرأة شهر ودخل بها ثم طلقها وانقضت عنها
 فزوجها من المكمل جاز فزوجها اياه من يفرق كل لسانه فقال الله انك وكذا في تزويجك
 فلا نه فقال المرفيع بالفارسية اري رى ولم نرد على ذلك لم يصبر وكذا لان قوله اري
 بمكمل ان يكون وكذا في الزمان الثاني ومكمل التبرع الثاني اري جملك في الثاني وكذا
 فلا يصبر وكذا بالشك وهو كل رجلا بان تزوجه امرأة فزوجته المكمل بنة نفسه ان
 كانت لارسة صغيره لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قوله ان حيفه رضى الله
 وقال صلحاه رجما الله يجوز ذلك وهو زوجها المكمل اخيه جاز في قولهم جميعا و
 المكمل من قبل المرأة اذا زوجها من ابيه او ابنة لا يجوز في قوله ان حيفه رضى الله عنه
 بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها من ابيه او ابنة لا يجوز في قوله ان حيفه رضى الله عنه
 خلافا لصاحبه وقال بعضهم لا يصح على قلب الكل وهو الصحيح وان كان كقولنا اذا نه اعلى او
 منعنا وصبي ومعتق فصحايز وكذا اذا كان خنيا او عينا وهو كل رجلا ان تزوجه امرأة
 فزوجته امرأة عبا او شلا او نعا او مجنونا او صغيره بجامع او لا بجامع خرا وامر
 ليست بكنه له مسلم او كابية جاز في قوله ان حيفه رضى الله عنه وهو كل رجلا ان تزوجه
 امر فزوجته خرا لا يجوز وان تزوجه مكاتبه او مملوكه او ام ولد جاز لا في النكاح

الشبه

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

كالامر

كالامر وهو كل رجلا بان تزوجه امرأة فزوجته امرأة حلف الزوج بطلاقها ان تزوجه
 امر فزوجها امرأة كان المكمل انما امكن في حلف المكمل صح نكاح المكمل وهو زوج
 المكمل امرأة في نكاح الغير وفي حلف الغير هو يعلم بذلك او لم يعلم فقبل بها المكمل
 لم يعلم بذلك ثم قد بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن هو المكمل لان موجب الحلف في النكاح
 لفاسدا لا قل من المسمى ومن هو المكمل ولا يزوج الزوج بذلك على المكمل وكذا في تزوجه
 ام امرته رجل ارجل رجلا الخطبة امرأة بعينها فذلك هو شرط نكاحها اياه جاز
 لان امره بالخطبة وقام الخطبة بالعقد وهو كل رجلا لزوجته امرأة فزوجته امرأة ثم
 اخلف الزوج والمكمل فقال الزوج فزوجتي هذا وقال المكمل بل زوجتك هذه الا
 كان القول قوله الزوج اذا صدقت المرأة في ذلك لا نه تصادقا على النكاح فيثبت
 النكاح بتصادقها وهذا المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق وهو كل رجلا
 ان تزوجه فلا نه او فلا نه فانها تزوجه جاز ولا يبطل النكاح بعد الجماع وان زوجها
 جميعا في عقد لم يخبر واخبرتهما كما هو كل رجلا بان تزوجه امرأة فزوجته امرتين
 في عقد وهو كل رجلا بان تزوجه امرأة ثم وكل اخر مثل ذلك فزوجته احداهما امرأة والاخر
 اختها ان كانا على التعاقد جاز الاول وان وقعا معا بطلا اذ اقالا للرجل لغيره فزوجتي
 امرأة فاذا فعلت فامرها بدها فزوجته المكمل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بدها
 وهو قال تزويج امرأة واشترط لها على ان تزوجهها فامرها بدها فزوجته امرأة لم يكن
 الامر بدها الا ان يشترط المكمل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل قول ذلك
 الى المكمل بخلاف الاول وهو كل امرأة رجلا بالنكاح فشرط الزوج انه اذا تزوجهما كونه
 الامر بدها ثم زوجها منه جاز النكاح ويكون الامر بدها حين زوجها وهو كل رجلا بان
 تزوجه فلا نه فاذا انا زوجها مات عنها او طلقها وانقضت عنها ثم زوجها المكمل اياه جاز
 وهو كل رجلا ان تزوجه فلا نه ثم زوجها المكمل ثم اباها لم يكن للمكمل ان تزوجه اياه
 واذا وكلت المرأة رجلا ان تزوجهما فزوجها على صحيح او فاسدا ووجهها من رجل بالشهود
 او تصديقها على رجل فهو بان تزوجه المرأة قبل ان تزوجه المكمل يخرج المكمل من
 الكفاءة امرأة لها زوج قالت رجل الى اخلف من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عني
 من زوجتي فلا تاجاز ذلك على ما قالت اذا وكلت المرأة او للرجل رجلين بالزوج او بالجمع او
 بالحق على ما لم يفعل احدهما لم يخبر وهو كل رجلا بان بطلاق او عتاق غيره لم يفعل احدهما
 جاز المكمل بالنكاح كالسنة لا يملك قبض المهر المثل وكذا ذلك ولو الكثرة الا الا بالحد
 فانما يمكن قبض الكثرة اذا كانت بكثر استحصانا اذ او كل رجلا بان تزوجه فلا نه
 بالقدوم فزوجها اياه بالعين ان اجاز الزوج جاز وان رطل وان لم يعلم الزوج جاز

حري

المكمل على

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

المكمل تزوجه امرته
نفسه فانما هو المكمل

وإن بطلان النكاح وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالحكم بان إن كان كان عليه
 المسمى غير وإن ردت بطل النكاح فيجب مهر المثل إن كان أقل من المسمى والنجس المسمى
 وإن لم يرض الزوج بالزيادة فقال لو كحل أنا أغرم الزيادة والتمس النكاح لم يكن له
 ذلك امرأة وكلت رجلاً بالتصرف في مهورها فزوجها من نفسه لا يجوز لها أن تكون
 بالنكاح لا يملك الزوج من نفسه فمهرنا أولى رجل وكل رجلاً أن يزوج امرأة بكلمة
 فاسداً فزوجته امرأة تطاحاً بغير ما يجوز أن النكاح الفاسد ليس بنكاح لا يبيد شيئاً
 من أحكام النكاح ولهذا لو طلق الزوج فزوج فزوج بكلمة فاسداً لا يثبت وهذا خلاف
 البيع إذا وكله بالبيع الفاسد فباع بغير ما يجوز أن يزوج إلى حقيقته وهو لا ينفذ
 بيع يبيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في بيع فيجب بالبيع الفاسد امرأة وكلت
 رجلاً بغير مهرها بأربعة درهم فزوجها لو كحل فاقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج
 أن لو كحل زوجتها منه بدينار وصدقه لو كحل في ذلك فإن كان الزوج مقرراً أن المرأة
 لم تملك بدينار كانت المرأة بالخيار إن شاءت لجازت النكاح بدينار وصدقه غير ذلك
 وإن شاءت ردت النكاح ولها عليه مهرها بالتمام ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثمة المرأة
 رضىت بالمسمى فإذا بطل النكاح وجب المهر الدخول لا يرد على ما رضىت ما هي المرأة
 ما رضىت بالمسمى العقد فكان لها مهر المثل بالتمام ما بلغ وليس لها نفقة العدة لأن العدة
 لم يجز حكم النكاح إنما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها النفقة وإن كان الزوج يذبح
 التوكيل بدينار ومضى تنكح فذلك كان القول قولها مع المهر وهذا أمر يحتاج فيه إلى
 أن يشهد على أمرها ونحوها بعد العقد إذا خالف أمرها وكذا لو كانت بالهبة يفعل
 ما فعل لو كحل وكحل المرأة إذا زوجها أو الأب إذا زوجها المباشرة أو الصغيرة مسمى ثم
 أن لو كحل أو الأب أو الزوج عن كل المهر وعن بعضه وشرط الثمن على نفسه يصح
 الهبة والأب أو الأب أو الزوج إذا كانت بالهبة وشرط الثمن بالطل لا أنه لو كحل
 عن المرأة وقال كذا بدينار وصدقه فاستأنته من ضامن مسمى أو أن تزني بستانه
 فبطلان الكفالة ظاهر كحل قال لا تخان أخذ فلان ما له عليك من الدين فأنصا من يملك
 وإن أراد به الكفالة للمرأة فقال كذا بدينار أو أن تطلب كذا من ضامن وراكه إذا لم خوش
 به سم فعله كفالة للمرأة ومضى غايبة فلا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إلا أن
 يقبل ما حاضر المرأة في المجلس والحيلة لهذا أن كانت كبيرة أن تقول لو كحل والولي أن المرأة
 أمرت بالهبة والأب أو الأب أو الزوج فأنك ذلك وأخذت منك بغير حق فأنصا من لك بذلك
 فيصح هذا الثمن وإن كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في أن لا يكون الزوج مطالباً
 بالإجماع أن تقول الأب على كذا النكاح بالفارسية فخر خراش فلا تزدن وتبني

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

وقد

دادم بغير مهر آدم بدينارك يا فلان فمضى ثم أتى بدينارك فانه يصح ذلك ويصح هذا الكلام للامتنان
 كأنه قال زوجت ابنتي بالدينار درهم الأربعة فمضى ذلك عند الكل فكذلك لو كحل
 أخرى أن يشتري أباً للصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضاً قليل القيمة بمقدار ما يريد أن
 يخط من مهر الصغيرة فيصير الأب مستوفياً ذلك من مهرها بمن العرض رجل قال العير زوج
 ابنتي هذه رجلاً يزوج إلى علم وبين مشورة فلان فزوجها رجلاً بهذه الصفة من غير مشورة
 فلان جاز لأن غرضه من المشورة أن يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فإذا حصل
 الغرض لا حاجة إلى المشورة **فصل في الكفالة الكفالة معتبرة في النكاح**
 لا الكفالة وسفیان وخامسة من الصلابة رضوان الله عليهم أجمعين وعن كرخي رحمه الله أنه
 أخذ يقولهم ثم الكفالة تعلق بخمسة منها ما لا خلاف فيها بيننا وهي النسب فمضى بعضهم
 الكفالة لبعض كنف كنف حتى أن القرشي الذي ليس بها شيء يكون كفواً للمهاشمي عن القرشي
 من العرب يكون كفواً للقرشي والعربي بعضهم كفواً لبعض الأندلسي والمهاجري فيه سؤا
 والموالي لا يكون كفواً للعرب ومنها الإسلام فالنصراني ينفق المهر فمضى لا يكون كفواً للمسلم
 حتى أن المسلم إذا وكل رجلاً بالنكاح فزوجته يهودية أو نصرانية لا يجوز في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله لأن عندهما الكفالة تنقيداً بالكفالة ومن سلم بنفسه وليس أب في
 الإسلام لا يكون كفواً لمن له أب بعد جدي الإسلام ومن لم أب ولجدي الإسلام لا يكون
 كفواً لمن له أبوان في الإسلام قال رسول الله الأبولان الأب والجد ومن له أبوان في
 الإسلام يكون كفواً لمن له عشرة آباء في الإسلام ومنها الحرية فالمملوك كيف كان يكون
 كفواً للحر وكذا المعتق لا يكون كفواً للحر الأصلية والمعتق أبوان لا يكون كفواً للمرأة التي
 لها أبوان في الحرية ومن له أبوان في الحرية يكون كفواً لمن له آباء في الحرية وعن أبي يوسف
 رحمه الله من سلم بنفسه والمعتق إذا حرز من لفضائل ما يقابل نسب الآخر يكون كفواً
 ومنها الكفالة في المال والمهر لا يعتبر لك في ظاهر الرواية فمن كان قادراً على المهر لا يعتبر
 يكون كفواً لذات أموال ومن لا يقدر على المهر لا يعتبر كفواً للمهر الفقير في ظاهر الرواية
 وقوي الحسن عن أبي يوسف رحمه الله يكون كفواً ولا يعتبر العدة على المهر والنفقة وفي بعض
 الروايات تعتبر العدة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ إذا زوج الصغيرة أخوها
 من مسمى ليس له طاعة المهر ولو غنى وقبل النكاح أبوه جاز لأن الصغيرة بعد غنى في المهر
 الأب ولا بعد غنى في النفقة لأن الآباء يتحملون المهر والغالية ولا يتحملون النفقة إلا إذا
 ما من ليس له أب غنى لا بد له من العدة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم يعتبر العدة
 على دأكل المهر وقال بعضهم يعتبر على دأ نصف المهر وفي رواية يعتبر العدة على دأ
 المجل واختلفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

وإن كان مهرها...

سنة وقال بعضهم ان ذلك نفقة شهر وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قلنا على انفسنا انما يجعل
من المهر كالمهر كل يوم مقدار ما ينقص عليها يكون كفوا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رحمه الله اذا قلنا على انفسنا انما يجعل لها من المهر نفقة شهر كان كفوا لا حتى
المحترمين ما قال ابو يوسف اذا ملك الرجل الف درهم وعليه دين الف درهم فزوج
امراة بالدين وعملها الف قالوا يجوز ذلك لانه قادر على ان يقضي دين المهر لا الف التي
في يديه وما يتعلق به الكفاة عند البعض ليدان قال ابو يوسف رحمه الله الفاسق اذا
كان مغلنا خرج سكرانا لا يكون كفوا للصالحين من بنات الصالحين وان كان يسترد ذلك
لا يعلو يكون كفوا عن محمد رحمه الله اذا كان الفاسق مخمرا فاعطاه عند الناس كل من
السلطان وغيرهم يكون كفوا لبنات الصالحين وان كان مخمرا عند الناس لا يكون كفوا
قال الشيخ الامام محمد بن الحسن رحمه الله لم يتقبل عن ابي حنيفة رضي الله في ظاهر الروا
في هذا شيء والصحيح ان عند الفاسق لا تنفع الكفاة وقال بعض مشايخ بلخ الفاسق يكون
كفوا لبيت الصلح مغلنا كان الفاسق ولم يكن معه اخيار والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ومعه الحرقة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا يعتبر الحرقة ويكون البطار كفوا
للعطاري في قول محمد وابي يوسف رحمه الله ولجندى الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
صالح الحرقة الذي كالبطار والحجام والحائك والكفاة لا يكون كفوا للعطاري
والبنات والصرف هو الصحيح لان الناس يتكفون عنهم قبل هذا الخلاف محمد بن زمان في
زمان ابي حنيفة رضي الله عنه كان لا يعترفون الذمارة في الحرقة منقضة وتبدل ذلك في
زمانها والجمال لا يعترف الكفاة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ الامام
الزاهد علي بن محمد البرقي رحمه الله الفقيه يكون كفوا للعلوي لان شره الحسب في شرف
النسب لا يمتد اذا تزوجت نفسها بخل لم يكن لها حق النفقة الا ان يكون امرا فاهرا بان زوجها
ابنة مملوك او غيرهم نفسها كمالا سا او ذبا غا منهم او نقصت عن مهرها نفقا فاجسا كان
لا وليا لها الا ان ياتى بالتبليغ الى تمام مهر المثل او بالنفقة اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفوي
كان الاول لا يات من النفقة حتى النفقة ولا يكون النفقة بعد الكفاة الا عند القاضي لا من جهته
فيه فكل واحد من الخصمين يتسلك بنوع دليل ويقول عالم فلا يقطع الخصومة الا بتبليغ من
ولا يتر عليها كالفسخ بخيار البلوغ والمد بالعيوب بعد القبض ولا يكون هذا الفسخ طلاقا اكن
ذلك قبل الدخول والخلو يسقط كل مهر ولا جنة عليها وان كان بعد الدخول الصحيحة كان عليه
كل المهر ونفقة العدة والى ان يفسخ القاضي العقد بينهما كان النكاح قايما حتى جمع الاكهار
من طلق الطلاق والمطهر والديلا والمتواتر اذا تزوجت امرأة نفسها غير كفوي كان
للاوليا حق النفقة ما لم يملك منه ولا يبطل حتى الذي يسكو به بعد ما علم وان طال الزمان

فان يفسخ

عن ابي حنيفة
عن ابي يوسف

عن محمد بن زمان

عن الامام محمد بن الحسن

عن محمد بن الفضل

فان يفسخ مهرها ويخبرها به بطل نفقته وان لم يقبض ولكن خاتم زوجها في بقية المهر والنفقة
بطل نفقا سجسا اذا تزوجت نفسها غير كفوي ونفي هذا الاول لا يملك لم يكن لها الولي ولا
لمن مثله او ذم في اله لا يفتي الفسخ ويكون ذلك لمن فقه وان زوجها الهوي غير كفوي
ودخل بها ثم بانث من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان الولي
ان يفسخ وان كان الطلاق رجعي لم يكن له ان يفسخ وهو زوجت نفسها غير كفوي ودخل بها
ثم فسخ القاضي العقد بينهما بغير اهوي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق
القاضي بينهما قبل الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عت مستقبلة في قول ابي
حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد وزفر رحمه الله لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة
الا وفي عند محمد رحمه الله وقال زفر رحمه الله لا عت عليها وهذه جملة مسائل على هذا الخلاف
منها هذه المسئلة ومنها اذا طلق الرجل امرأته المخلوطة تطلقه بآية ثم تزوجها في العدة
ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عت عليها كل المهر وعند محمد وزفر عليه نصف المهر
بالنكاح الثاني ومنها اذا طلق امرأته بآية بعد الدخول بها ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت
العياذ بالله ثم اسلمت على ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله كل المهر على قولهما الا بغير عليه
المهر الثاني ومنها النكاح حقا اكانت مطلقا بغير الدخول تطلقه بآية ثم تزوجها في
العدة ثم اعتقت واختارت نفسها قبل الدخول ومنها اذا طلق امرأته بعد الدخول تطلقه
بآية ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان وخيار البلوغ عند ابي حنيفة و
ابي يوسف رحمه الله الدخول في النكاح الاول بغير حيا في النكاح الثاني في نكاح المهر
وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر رحمه الله الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا
في النكاح الثاني لا في العدة الا عند زفر رحمه الله يستطع عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد
رحمه الله لا يستطع وكذا لو كان النكاح الاول فاسدا ودخل بها او كان وطئا بشبهة وجب
عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم فارقتها قبل الدخول ولو كان النكاح الاول
جائزا ودخل بها وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل
الدخول لا بجلا المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة
بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند كل كمال محمد وزفر رحمه الله في الفصل المتعلق
رجل زوج امرأة وانتمسخت الى قبيلة ثم ظهر من غيرهم فان كان ما ذكره من مظاهر ومكشوف
لها باظهار ان تزوجت عت على انه عت فيظهر انه قرشي او ذكرا انه عتي فاذا هو عتي كان العقد
لازما ولو كان مظهر خيل ما ذكره وليس كفوا بان تزوج قرشية على انه عتي فاذا هو عتي
كان النكاح لازما في حقها ويكون الاوليا حق الاعراض فان كان مظهر خيل ما ذكره وليس
كفوا باظهار ان تزوجت عتية على انه عتي فاذا هو عتي كان لها حق الفسخ وان رضيت

عليه

حق

طلب

عن ابي حنيفة
عن ابي يوسف

كان لا وليا حتى الشيخ وان كان مظهر من اماره ذكره هو كقولها باظهار ان تزوج عريته
 على نه فشيء فاذا هو غرضي كان لها حق الشيخ عندنا الثلثة خلافا لغيرهم الله
 وكنا الى تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا هو اخ لا يده او عمة لا يده كان لها
 حق الشيخ وان كان كقولها رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب المسكر
 فوجدت شيئا من ذلك فقلت الصغيرة وقالت لا ارضى قال الفتية ابو جعفر ان لم يكن اب
 البنت يشرب المسكر وكان غالب اهل بيته الصلاح فانكاح باطل لان والدها الصغيرة
 لم يرضى بعلم الكفاءة اغان زوجها منه على ان انه كفو في الاصل امرأة زوجت نفسها
 لظلم ولم تعلم انه خرا وعبد ثم ظهر انه عبد اذن له في النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاولياء
 وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه خرا وعبد ثم علموا انه كان عبدا لا خيار له
 وعنده اذن الزوج انه خرف وزوجها منه ثم ظهر انه عبده كان له الخيار وذلك المسئلة
 على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترط الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كفو وليس كفو
 ثم ظهر انه غير كفو لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا الكفاءة ثم علموا
 وان شرط الكفاءة او اخبرهم بالكفاءة فزوجوها ثم ظهر انه غير كفو كان لها ولم الخيار والتمس
 اذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهرها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 لم يفعل الصالح في ذلك يجوز في قوله اني حنفية رضى الله عنه ولا يجوز في قوله صاحبته رضى الله
 الله اما المسكران ليس من اهل الداي والمشورة فلا يستعمل عقده على الصغيرة باقل من مهرها
 وان زوجها الصالح غير كفو لا يجوز في قوله صاحبته واختلاف في قوله اني حنفية رضى الله عنه
 والظاهر هو الجواز وان زوجها المسكران من غير كفو لا يجوز عند الكل واختلقت الاولياء
 عنها في الالب والجدا اذ رضى الصغيرة باقل من مهرها في رواية عنها العقد فاسد وفي
 رواية عنها العقد موقوف على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا
 نفست الصغيرة ويجوز العقد من قبل امرأة زوجت نفسها غير كفو كان للولي ان يرفع
 الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن الولي اذن من مخرج منها كان المهر وكفى وقيل من كان
 محرما لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الا لا غير الالب والجدا اذ زوجت الصغيرة من رجل
 كان جدي معتق فمهر او لم يكن حلال في الاصل واذا صار مسلما والصغيرة اباؤه واولادهم مسلمون
 ثم ادركت الصغيرة فاجازت النكاح لم يجز لان هذا نكاح لم يكن له مجزها لوقوعه فلم ينفذ
 فلا يلحقه الاجازة وكذا لو ائتمنت الكفاءة بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الالب والجدا امر
 زوجت نفسها غير كفو قالوا لها ان تقع نفسها ولا يملكه من الولي حتى يرضى الولي بهذا العقد
 لان الظاهر من حال الولي ان لا يرضى الولي بهذا العقد فلو وقع هذا الزوج ففسد ان قيل
 فيعتد الفسخ ويحكم العلة بنسبة من لا يكانهم **فصل** في الاولياء

مدرضا

فمن لا يرضى فله ان لا يرضى

تزوج المسكران

تزوج المسكران

نكاح المسكرين

الاصل

الاصل في اعتبار الولي في النكاح الام لا يولي الاب ولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار
 والمالك والمجاورين والولاية تثبت باسباب اقربها ملكة المهر لا يصح نكاح المملوك الا
 باذن المولى والمولى ملكة لغيره على النكاح عندنا واجازة المهر عند الكل والمولى
 اذا كان بين رجلين لا يزوج احدهما ثم بعد ملكة المهر لا يصح لقله عليه الام
 النكاح الى العصبية وقربى العصبية الى الصغيرة والصغيرة الابن ثم الجد اب
 وان علا والابن من العصبية يزوج الام المحنونة عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يزوج
 الا ان يكون الابن من غيرتها واختلف اصحابنا رحمهم الله في الالب والابن اذا اجمعا
 للمحنونة قالوا بحنفية وابو يوسف رحمه الله الابن حتى تزوجها وقال محمد رحمه الله الالب
 اخي لانه ملكة المصروفة المال والنفس والابن لا ملكة المصروفة ما لها وكذلك
 ابن الابن وان سفل ثم الاخ لابي ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا ثم العم لابي
 وام ثم العم لامي ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم العم لامي ثم بنوهما على الترتيب
 وما ذكرناه كله مذهب اصحابنا رضى الله عنهم وقال الشافعي رحمه الله ليس لغير الالب والجد
 زوج الصغيرة والصغيرة والمولى يزوج ابنته الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
 وبعد العصبية من الاقارب الولاية عندنا للمولى العتاقة لانه عصبية ثم عصبية مولى
 العتاقة وعند عدم العصبية كل قريب رضى الصغيرة والصغيرة من ذوي الارحام ملكة
 يزوج الصغيرة والصغيرة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد ولا يزوج
 الارحام وقيل لابي يوسف رحمه الله مضطرب والا قرب عندنا في حنفية رضى الام ثم البنت
 ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم بنت بنت بنت
 الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتاق والاخت والاخت لالا ولا دم على هذا الترتيب
 واذا اجمع الجد العتاق والاخت فعندنا في حنفية رحمه الله الولاية للجد وبعدهما ولا يزوج
 المولاة عندنا في حنفية رحمه الله خلافا لصاحبته رحمه الله وما دام له قريب فالقاضي ليس
 بولي في قوله اني حنفية وعند صاحبته ما دام له عصبية فالقاضي ثم القاضي انا ملكة
 النكاح من كساح الى الولي اذا كان ذلك في عهد وشورة ثم يكون وليا فان زوجها ولم ياذن
 السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فالجواز للقاضي ذلك النكاح جاز استحسانا كالعبد اذا
 تزوج بغير اذن المولى ثم اذن المولى بالنكاح فالجواز ذلك النكاح جاز استحسانا وان لم يكن
 ملكة النكاح العصبية والعصبية اولى اليه الالب ذلك او لم يرضى هشام عن ابي حنيفة
 رحمه الله وهو قول مالك رحمه الله ان اوصى اليه الالب جاز له تزويج الصغيرة والصغيرة وقال
 ابن ابي ليلى هو مولى في الوجهين ولو كان الصغيرة والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمعتق
 لم يزوج فانه لا ملكة تزويجها ولا ولاية للعصبية والمجنون والمملوك والكافر على المسلم والمعتق

وام

ثم الالب لابي

الاخت لابي

يس بولي

ذلك في عهد وشورة

الولي

المعتق

نوجها وهي صغير من رجل والرجل غائب فقام الاب بنية على ذلك قال لا يلف
 لا ينفقه لانها قامت على غيبه ليس فيه خصم فافترق الابان يزوجها فان ابى الاب من
 الامر الى القاضي حتى يزوجه او ينفقه فافترقا وقالوا ذلك اولي لها من تزويجها لان
 الجدايع رجح الى قول ابى جعفر رضي الله عنه في النكاح بغير ولي غير الا بفسخ الجدا اذا زوج
 الصغير قالوا الاخط ان يزوجه من غير ولي غير صغير بغير جبهة لوجهاين احدهما
 انه لو كان في التسمية نقصان فاحش يوم يصح النكاح الاول يصح الثاني منه لمثل ولثالث
 انما الزوج لو كان خلف بطلان امره يزوجه بالخط وان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأه
 تزوجه في طالق فاذا تزوجه بجعل النكاح الاول بزوج عليها الطلاق ففعل النكاح
 الثاني وان كان الزوج هو الاب والجد ينفق ايضا ان يشار النكاح على هذا الوجه من
 عند ابى يوسف وحماد رحمهما الله لما ذكرنا من وجهاين لان عندنا الاب والجد ينفقا
 النكاح باقل من مهر المثل ايضا فاذا جازا كلاهما لا يملك غير الاب والجد عندنا كل ما عندنا
 حينئذ رضي الله عنه يملك اب النكاح باقل من مهر المثل فيما سئل النكاح من ثمن على هذا الوجه
 احسنا للوجه الثاني ولما يشار النكاح الثاني بغير جبهة لانه في المهر النكاح الثاني
 وعند البعض ان الرجل اذا جحد النكاح في تلك الوجه بزوجته من ان يزوج امرأته قال
 ترى ذلك فيبقى المهرين الذي اذا جحد جازا مطلقا ولا يملك وان كان كمن يبيع
 لا ينفقه لصرفه في نفسه والله في حال جونه وينفذ في حال الافاقة وتكفل في الجنون المطبق
 قال ابو يوسف رحمه الله هو معتد بالقراسة وقال حماد رحمه الله هو معتد بالشهر في الصوم
 وفي الكوفة معتد بالسنة وعن ابى يوسف رحمه الله انه رجح الى قول حماد رحمه الله والله اعلم
 فان

في المحرمات حرمه المثلثة

على نوعين مؤبد وغير مؤبد فالمؤبد ينبت بالنسب والرضاع والصهرية اما المحرمات
 بالنسب فنحن عليه الله تعالى في قوله حرمت عليكم امهاتكم الاية الام بالرشق والرقبة
 حرام وكذا الجدة العزبة والبعدى من قبل الاب والام وكذا البنت والجد والبنت وان
 سفلت ميات الابن كذا ذلك المخلوقة من ماء اثننا حرام عندنا وكذا الاخوات من اي جهة
 كن وبنا الاخوات وان سفلن وكذا ذلك ثاثة الاخ ولكن سفلن وكذلك الخالات والعلم
 من الوجه المثلثة وعما الاصله والامهم ام القوم حرام وعمه القوم لاب وام كذا ذلك واما
 عمه القوم لا يحرم واما المحرمات بالرضاع فالحرم بالنسب يحرم بالرضاع وانما يفرق في الرضا
 النسب مسايا منها يحرم على الرجل اخته وولده من النسب ولا يحرم لخت وولده من الرضا
 انه لا يحل للرجل ان يزوجه بجدته وولده من النسب يحل للجد وولده من الرضا ومنها انه
 لا يحل للرجل ان يزوجه بام اخيه او اخته من النسب يحل من الرضا وسند كرسا والرضاع

مذهب

قال ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

وفي نسخة وانما عمه الودة فان كانت الودة
 لا تجوز كاهنها لانها ودة امه وانما اذ كانت
 عمه الودة لم تكن منها وبين امه ودة الودة
 كبر الاجنات اباها

بعد هذا في باب على حد واما المحرمات بالصهرية فيثبت بالعقد الجاهل والوطى
 خلا لا كان او من شبهة اخرى اما المحرمات بالعقد فتلك حرة الاب والجد من قبل الاب والام
 وان علا وتلك حرة الابن وابن الابن وابن الابنة وان سفلن وام المرأة وحدها القربى
 او البعدى فحل بالمرأة او لم ينفق وبنت المرأة وبنت اولادها وان سفلت ان كان دخل
 بالمرأة واما المحرمات بالوطى فالحل لا يوطى الاب والجد وان علا بملك اليمن مع طوع
 الاين وابن الابن وان سفلن وام الموطوع وحدها وان علا وبنت الموطوعة وبنت اولادها
 كذا ذلك واما الموطوعة على شبهة وهي الجارية المشتركة لله وبين غيره اذا وطئها المحرم فحل
 اسفلها ووطئها وحرم الموطوعة على اسفلها بالوطى ووطئها في القبل غير له بالوطى
 الحلال ينفق ذلك عندنا ووطى الصغير التي لا يشترى بوجبة حرة المصاهرة في قول ابى جعفر
 وحكم رحمهما الله وطئها بملك اليمن او بغير ملك وقالا بن يوسف ان جارية المصاهرة
 وتكفل في المرأة التي يبيع المشرك قال بعضهم اذا بلغت سبع سنين فقد بلغت النشوة
 وان حرس سنين يبيع واما ابنة بنتا سبع او ثمان ان كانت عيلة فحقة فقد بلغت
 حد النشوة فان لم يكن قال في عشرة عن ابى يوسف رحمه الله ان كانت ابنة خمس سنين
 وشهرين فلهما في مشهورة ولا ينفق فيه وانه عن ابى جعفر رحمه الله وفي رواية ان كذا
 ولم ينفقها فثبت حرمه المصاهرة وان اخضاها لا ينفق وعن ابى يوسف رحمه الله في النكاح
 اذا وطئ باربعة سنين ينفق من سنين الدار وماتت ولا ينفقها اهل كانت بشهرين حرمت
 امها قال في المشهورة ابنا البنت رحمه الله ما دون سبع سنين لا تكون مشهورة وعليه الفتوى
 النكاح المحلل اذا وطئ المرأة فاقضاها لا يحل للزوج الاول واما الحرة بالوطى اذا
 مشهورة ان ينفقها من سنين حرمه المصاهرة فان اكمل المشرك كان القول قوله الا ان يكون
 ذلك في انشراح الالة والمباشرة عن سنين من نكاح القبله والى مشهورة عليها ثوب سنين لا
 ينفق حرامه المحسن وبناته الحرة لا ينفق الحرة وان كان الثوب رقيقا يصل اليه حرام
 المحسن وبناته حرمه كمال من يجرؤ وكذا الموطوع سفل الحرة الا ان كان مشغولا
 بجد من القدم ومن المرأة التي حرمه كس الرجل المرأة وهو قبل ان ينفق الحرة
 ما لم ينفقها بغيره فهو ولده في المهر الم يعلم انه كان عن شهرين ولا ينفق الحرة لان
 تنسب النساء غالبا يكون عن شهرين والمعاينة بمنزلة العقيل كذا ذكر في الجامع الكبير
 وفي ليل المشهور على قول القوم رحمه الله انشراح الالة عند ذلك ان لم يكن مشهورة قبل ذلك
 وان كان مشهورة قبل ذلك فحل المشهور زيادة الاشارة والشد في الشيخ والعين علامه
 المشهور ان يجرؤ عليه بالاشهاد ان لم يكن يجرؤ قبل ذلك وان كان يجرؤ قبل ذلك فحل المشهور
 ان يجرؤ اذ الحرة والاشهاد وقال عامة العلماء رحمه الله المشهور ان ينفق عليه اليها ويشترى

فصل

بعد

ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

ابو طاهر بن ابي
عبد الله بن ابي

ان يلقاها والنظر الى الفرج عن شهوة يثبت حرمة المصاهرة عندنا وكما في النظر الى
 الموضع الذي يثبت الحرمة قال بعضهم هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد بن
 وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية عن
 رستم عن ابى يوسف رحمه الله وعليه الفتوى حتى قالوا بالنظر الى فرجها وهي رواية
 لا يثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر الى الداخل اذا كانت قاع من مكاة ونظر الى
 لا يثبت الحرمة وتزوجا مع رجل رجلا لا يحرم على الفاعل ثم المنعول به وابنه وكذا لو لاط
 امرأة لا يحكم عليه انها وابنها وتزوجا مع امرأة بشهوة فامسوا ونظر الى فرجها فامسوا يثبت
 حرمة المصاهرة وتزوجا مع امرأة عن شهوة قالوا لا يثبت حرمة المصاهرة ولا في الكفاية
 انها يثبت اذا دخل الرجل امرأة ثم تاب يكون محرما لا يثبتا لا يحرم عليه بكاح ابتها على
 التائب وهذا دليل على ان الحرمة تثبت بالنظر الى الفرج وبها يثبت به حرمة المصاهرة وهو
 نظر الى فرج امرأة بشهوة وذلك مستند في حق الزوج يثبت فرجها يثبت المصاهرة والنظر
 في امرأة وذلك فيها فرج امرأة ينظر عن شهوة لا يحكم عليه انها وابنها لا يثبت به فرجها
 انما راي عكس فرجها وكانت المرأة على شرط حوض او على شرط فطر الرجل في المأخر ابي
 فرجها ينظر عن شهوة لا يثبت الحرمة وكذا كانت المرأة في المأخر الى الرجل فرجها من الخارج
 ونظر عن شهوة يثبت الحرمة اذا تزوج الرجل امرأة ونظر لها وهو صائم صوم رمضان او
 يحرم ثم طلقها روى هشام عن محمد بن حماد انه يحل له ان تزوج ابنتها ونظر عن شهوة
 الى غير الفرج من الاعضاء او نظر الى الفرج لا عن شهوة لا يثبت الحرمة وذلك ثبت امره ان
 انظر لها وبها نوبت يفتى لا يثبت الحرمة وكذا لو اجتمع على امرأة لا يثبت الحرمة وكذا لو
 ميتة لا يثبت الحرمة واذا كانت المرأة مع ابنة مشبهة لها في فرجها فذلك الرجل يثبت الحرمة
 الجرح فلا يثبت بها لها ما يثبت بها الرجل ابنة المرأة ففرجها باصبعه على فمها والامر
 فان وقعت بك على ابنة وهو يشبه لها حرمت عليه امرته وان كان ينظر الى الفرج
 لوجود المس من شهوة وان اختلفا في الشهوة فالقول قول الزوج لانه يترك الحرمة واذا نظر
 الرجل الى فرج ابنته بغير شهوة فمضى ان يكون له جارية فوعدت منه شهوة مع وقوع نظر
 قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرته وان كانت الشهوة وقعت على
 التي تنهاها لا يحكم لان نظر في هذه الصورة الى فرج الابنة لم يكن عن شهوة امره لها
 تزوج جنة يكون محرما لها ان كان دخل بالجنة كانت الجنة من قبل الابن ومن قبل الام
 اما تزوج بغيرها وتزوج بنت ولدها يكون محرما لها دخل بها او لم يدخل لان ابنت لا يحكم
 بنفس ككاح الجنة اما الام يحرم بنفس ككاح ابنت عندنا فحرم بنفس ككاح بنت ابنت
 ونسب الابن ولا بأس للمرأة ان يضاف مع ابن زوجها لانه حرم ولكن لا يزوجها ولا يضرها

والنظر الى الفرج

والنظر الى الفرج

والنظر الى الفرج

والنظر الى الفرج

مخافة ان يقع في قلبه شيء متغير فرغت في المنام فترت الى فراش والدعاه عراة فانتشلتها
 ابوها وهي ابنت ثمان سنين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الخشي ان يحرم والدتها
 على ابها وطى الصبي الذي يجمع مثله بمنزلة وطى البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي
 يجمع مثله ان يجمع في شهوة وشبهه بالنساء من مثله واما المحرمات لا على سبيل التاكيد
 منها ان يادة على العدد المشرع والعدد المشرع للاخر والاربع من الحرائر والامهات
 واما المملوك له ان يتزوج امراته لا غير عتقا واذا تزوج الحرة على التعاقب جاز
 ككاح الاربع الاول ولا يجوز ككاح الخامسة وان تزوج خمس في عقد فسد الكل وكذا
 العتقا اذا تزوج ثلث نسوة وهو تزوج الحرة خمساً ثم استلما ان تزوجن على التعاقب جاز
 ككاح الاربع الاول ويترق بينه وبين الخامسة عندنا كل وان تزوج جملة فرق بينه
 وبين الكل قوله ابى حنيفة والى يوسف رحمه الله وان تزوج واحدة ثم اربعا جاز ككاح
 الواحد لا غير وقال الحنفية في المشافعي رحمه الله له ان يختار اربعة منهن كيف ما تزوج
 وكذا اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز ككاح التاسعة والعاشر لانه لا تزوج الخامسة
 كان ذلك دليلا على فساد الاربع قبلها فلما تزوج التاسعة ذلك على فساد ككاح الاربع
 قبلها فيجوز ككاح التاسعة والعاشر ومما لم يجمع بين الاختين بكاح حريتين كاتنا او
 استين ان تزوجا جملة بطلا وان تزوجا على التعاقب فيع الاول ويطل الثاني وبها يجمع
 بين الاختين وطى اكل على الرجل اختا امراته بشبهة ككاح على المولى والم يتنص
 عد لا يحل له ان يطأ المملوكة وهي شري امين اخيه ان يطأها فان وطى
 واحد منها لا يحل وطى الاخرى حتى يحرم فرج المولى على نفسه بيع او هبة او صلته او
 كتابته او عتق او تزوج وان طأها المولى ان يطأ واحد منها حتى يحرم فرج الاخرى لما قلنا
 وان باع واحد منها لم يفسد ككاح فرج ثم اودعها المبيعة ببيع او هبة او صلته او طلق
 المملوكة تزوجها وانعتقت عد لم يطأها احد منها حتى يحرم الاخرى على نفسه بما قلنا
 وبها يجمع بينهما وطأ اذا طأ احد احد مملوكة لم يطأ المملوكة ولا ملك جارية ووطئها تزوج
 اختها جازا لكاح عندنا ولا يطأ واحد منها حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا وتزوج
 اختين معا وفسد ككاحهما ثم اودعها له ان يتزوج واحدة منها للمال وان تزوجا في عقد
 وفسد ككاحهما وطأها كان عليها العدة وما دامتا في العدة لا يجوز ككاح احداهما فان
 انتقضت عتق احداهما له ان يتزوج الاخرى وتزوج امرأة ثم اختها جاز ككاح الاول
 ويطل ككاح الثانية فان وطى الثانية لم يطأ الاولى حتى تنقض عتق الثانية وبها اذا
 جمع بين الاختين في ككاح وعتد ككاح اذا تزوج امرأة واختها في عتد من طلاق باين
 في ككاح صحيح احدى العتق من ككاح فاسدا يفسد عندنا وهذا في فرج المعتقة اخيه شئ

المشقة

تكون المرأة بعد المصاهرة

والنظر الى الفرج

نحو

والنظر الى الفرج

ان عندنا قد انقضت وفي ذلك في عتق متفق عليها المذهب كان له ان يتزوج باختها او
 سواها عندنا خلافا لغير رحمة الله وخلافا للشافعي رحمه الله ان كان الطلاق رجعيًا
 لم يجز بين الاثنين بكاحا وعنه عتق صورتها اذا اعتق ام ولد كان عليها الاعتدال
 بثلاث خيوط ولا يحل له ان يتزوج باختها ولا بغير سواها في عتقها عندنا فرحمة الله
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الابن ونكاح بن ذواتي
 رحم حرم لا يجوز له ان يتزوج امرأة على عتقها ولا على ظاهرها ولا على بنت اختها ولا على
 اختها ولو تزوجها معها لا يصح نكاحها قال مالك بن النضر في كتابه نكاحها ولو اخرج
 انتي حرم النكاح بينهما لا يجوز له ان يجمع بينهما في النكاح الا في مسألة اذا جمع بين امرأة
 وبين بنته تزوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك ونكاح الجمع بين الحرة والامة في النكاح
 ان نكحها جملته مع نكاح الحرة ويحل نكاح الامة ونكاح الحرة ثم نكحها مع نكاحها وهن
 الحرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولا يتزوج الامة حرة في عتقها لا يجوز في قول ابو حنيفة
 رحمه الله خلافا لصاحبه ولو جمع بين حرة وعتقها في عتقها مع نكاح الامة او تزوج
 حرة ثم عتقها في نكاحها في عتقها في عتقها مع نكاح الامة وتزوج امه بغير إذن من
 ثم تزوج الحرة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجابة المولى بعد ذلك ولا يجوز لعبد ان يتزوج
 امه على حرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وطول الحرة عندنا لا يصح نكاح الامور المحررات
 الكاف بغير محض على محل الوثنية المسلمين وكل كل كافر الا المودة ويجوز نكاح المرتدة
 الاخذ والمجوسية لا يحل للمسلمين وكل كافر الا المودة ويجوز نكاح المسلمين
 عندنا في حنيفة رحمه الله ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كافر
 خريبة في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام ينهاه عن النكاح والطلاق
 اذا تزوج منافقة بشهود وولي ثم ايسرهما او كاتبا معتقدا من المنافقين في طهرها
 وكان الزوج خلافا ولم يكن حل لها ثم اظهرت له تزوجت تزوج آخر بعد سلامها قبل
 او مع الغرة بينهما ومن زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 ان كانا يظهران الاسلام وينتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا لا يجوز نكاح المرأة مع الزوج
 الثاني وان كانا يظهران الاسلام ولا ينتقدان الكفر كان نكاحهما صحيحا ونكاح المرأة
 مع الثاني وكذا نكاح الامة الكافية عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولا يجوز نكاح منكره
 الغير ومعتق الغير عندنا لكل ولا يصح نكاحها الغير وهو لا يعلم انها منكحة الغير وطهرها
 كجب العتق وان كان يعلم انها منكحة للغير وطهرها لا يجوز نكاحها حتى لا يحرم على الزوج
 وطهرها ولا كفاها حتى لا يعتق عليها لها ان يتزوج في الحال في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال
 رحمه الله عليها العتق ولا يجوز نكاحها قبل القضاء العتق ولو اخرج الزوج كان له ان يتزوج

يجوز نكاح الامور في عتق
 ام الولد عندنا في حنيفة

المهر في النكاح
 مخرج في المدة وغيرها

لا يجوز نكاح المرتدة

للحج

باختها

باختها واذن سواها وان كانت لها حرة حاملة لا يتزوج في رواية عن عن ابى حنيفة رحمه الله
 وروى ابو يوسف رحمه الله عن ابى حنيفة ان طهرها ان يخرج لكن لا يطهرها حتى يضع الحمل
 ويجوز نكاح المال من الزنا ولا يقربها حتى يضع الحمل في قول ابو حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز نكاحها واذا انكح الرجل امرأة تزني فزوجهما جاز النكاح
 وللزوج ان يطهرها بغير شربة وقال محمد رحمه الله لا يجزئ طهرها من غير ان يشربها واذا
 تزوج الذي كافر معتق من كافران في قول ابو حنيفة رضي الله عنه والاسم ابقيا على النكاح
 وان ترافعا الامر الى القاضي لا يبطل لقاضي النكاح بينهما خلافا لما في ابو يوسف ومحمد ومالك
 الكفاية في عتق المسلم لا يجوز لمسلم ولا لغيره ان يتزوجها حتى تنقض عتقها والذي اذا ابا
 امراته الذمية تزوجها مسلم او غيري من ساعته ذكر بعض المشايخ رحمهم الله انه يجوز له نكاحها
 ولا يباح له وطهرها حتى يشرب الكفاية في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وفي قول صاحبه نكاحها
 باطل حتى يعتق بثلاث خيوط وروى اصحابنا ما في عن ابى حنيفة رضي الله عنه لا يعتق عليها
 وقال شيخنا الامام السرخسي رحمه الله اختلف المشايخ في وجوب هذه العتق على الذمية في
 قوله ابى حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا يعتق عليها وقال بعضهم يجب العتق الا انها ضعيفة لا يقع النكاح
 كالا يستلزم بين المسلمين خلافا ما اذا كانت الذمية معتق من مسلم لان تلك العتق قوتية
 تنفع النكاح وجعل وطهر امرأة ابية حرمت على ابية وكان على الاب كل المهر ان دخل بها فان
 قال لا يثبت عليها ما على حرام وتعدت فسادا النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الاب عليه بما
 عزم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب الفممان وان لم يعلم الابن بذلك وطهرها عن
 شبهة لا حد عليه وتحرم على ابية ويجوز للمهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد الفساد
 وان قبل امرأة ابية عن شهود حرمت على ابية ويجوز للمهر على الابن ان كان دخل بها فان
 قال لا يثبت عليها فسادا النكاح يرجع الاب عليه بما عزم من المهر وان لم يتعد الفساد ولا يرجع
 ولا يحل للرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلثا قبل اصابته الزوج الثاني ولا امه طلقها شيئين
 وكما لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطهرها بذلك اليقين **فصل** في قول
 الزوجين بالحرمة وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليقين للطلقة الثلاث
 اذا انت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخلت وطلقت وانقضت عدلي ان
 كانت ثمة او وقع عندنا ولها لها صاندة وكان ذلك بعد ملك متفقين فيها العتقان
 وذلك اربعة اشهر فصاعدا حل للزوج الاول وان تزوجها وان كان بعد ملك لا ينقض
 فيها العتقان لا يحل فكلنا لو اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل نكاحها الاول
 او الزوج الثاني وانكرت المرأة دخول الثاني لا يحل الاول وان كان الاول تزوجها بعد
 عتق ولم قبل المرأة شيئا ثم قالت تزوجت وكنت في عتق الثاني او قال كنت تزوجت

تزوج الزوجة
 الامور

المهر في النكاح

مخرج في المدة وغيرها

يجوز نكاح الامور في عتق

ام الولد عندنا في حنيفة

بالزوج الثاني ولم يدخل به قالوا ان كانت غلبة بشرائط الحل الاول لا يقبل قولها ولا
 ان ينسبها وان كانت طهارة قبل قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت منكوبة الغير
 قد طلعتا فقالوا للمرأة الثانية تزوجي وانا معك عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد الفضل رحمه الله ان كان بين نكاح الثاني وطلاق زوجها الاول شهران لا يقبل قولها
 في قول ابي حنيفة والى يوافق رحمه الله ويكون ابقاءه على النكاح اقرارا منها باغتصاب
 العتق وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قولها في
 بينهما وبين الثاني وهذا خلاف ما اذا طلق الرجل امرأته طلاقا ثم تزوجها بعد ذلك فقالت
 تزوجني قبل ان اتزوج تزوج آخر قبل قولها ولا يكون اقرارا بها على نكاح الاول اقرارا منها
 بانها تزوجت تزوج آخر لا في انتفاء العتق لا يعرف الا بقولها جعل اقرارا بها على النكاح
 بمنزلة اقرارها باغتصاب العتق ولا كذا ذلك النكاح لان الوقوف على النكاح يمكن فلم يجعل
 اقرارا منها بوجود النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهرين قال لها
 تزوجك قبل اربعة اشهر الثاني او تزوجك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان
 بعده ذلك كان القول قول المرأة ونفسا لنكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المهر ان كان
 لم يدخل بها والكل ان كان دخل بها اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقال
 الزوج الثاني تزوجك قبل انتفاء العتق وقالت المرأة قد كنت سقطت بعد الطلاق
 سقطا استبان خلقه كان القول قول الزوج ويعرف بينهما وهذا قول للمرأة او لا نكاح
 قد كنت سقطت قبل نكاحك بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه قال الزوج تزوجك
 قبل انتفاء العتق كان القول قولها ويعرف بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها ونصف
 المهر ان كان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يعرف بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها
 امرأة تزوجت تزوج ودخل بها ثم قالت لم اكن رضى بنكاح الاب وقيل دوت بنكاح
 لا يجرى عن غلبت ولما مضت الميعة على ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 يقبل بينهما على رد النكاح وقال القاضي الامام ابو علي النسبي لا يقبل بينهما لان اتمكين يزيل
 الاقرار على جواز النكاح فكانت مكرهة ظاهرا وجعل تزوج امرأة ثم اقراران فلا يكون في
 طلقها وانقضت عنها ثم تزوجها وقالت المرأة هو زوجي على حاله يطلقني ثم يعرف بينهما
 فان حضر الغائب وانكح الطلاق ينفى له بالمرأة يعرف بينهما وبين الآخر وان كان الاول
 بالنكاح والطلاق وانقضت العتق وكسبة المرأة في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العتق
 كأنه طلقها للحال ويعرف بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في ذلك كانت المرأة الآخر
 وان تكررت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق كانت المرأة للآخر وهو تزوج امرأة ثم قال
 كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عنها فقال للمرأة لم يطلقني وانا امرأة قال

تحت لاد تزوجت

ان كان الزوج الاول

كذا في غيرها من الاب

تزوج

بل طلقها

بل طلقها وانقضت عتقك كان القول قولها اذا تزوج الرجل امرأة فقالت تزوجني
 شهرا او في العتق او كسامة فمن تزوجت بعد ذلك في المهر او تزوجت خالها كسامة سنة
 وانكح الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر كان القول قول الزوج وتزوجت في نكاح
 بشي عماد كذا وانكح المرأة وادعت الصحة فرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان كان لم يدخل
 بها والكل ان دخل بها رجل فان هذه المرأة امرأته او بنته او لوط من الرضاغ ثم اراد ان
 يزوجهما وقال اني كنت لوطا شاة ونسبت وصلة من المرأة فيما ادعى من لوطا والنسب
 كان له ان يزوجهما وان ثبت الرجل على اقراره وقال هو زوجي كما قلت لم يكن له ان يزوجهما
 وان كان اقراره وكذا ان تزوجت المرأة بذلك وانكح الرجل ثم كذب المرأة نفسها وقالت
 انكحنا وغلطت فزوجهما نكاحا وان كان اقرارها بذلك بعد النكاح بقيا على
 النكاح وتزوجت امرأة ثم قال بعد ذلك سبي يعني او اختي او امي من الرضاغ ثم قال ان
 كنت ليس الاخر كما قلت لا ينسب النكاح بينهما وقد ثبت على اقراره وقال هو زوجي كما قلت
 اشهد عليه شهرا فرق بينهما فان ثبت بعد ذلك لا ينعقد جرحه وكذا هذا في هذه البنية
 او اختي او امي او اختي مع زوجة ثم قال ونسبت وصلة من المرأة او امي او اختي او امي
 يعني ولا ينسب النكاح على اقراره وقد قال لا مرارة سبي يعني من النسب المرأة انها نسبت
 بالنسب ان كان منها يولد لوطا وان كان منها لا يولد لوطا لا ينسب النسب ولا يعرف بينهما
 ونكاح المهرين منع انعقاد نكاح المهر اذا تزوج الرجل امرأته او مكاتبه او مكره او امه او
 او امه مكره بعضها لم يكن ذلك نكاحا وتزوج امرأته الغير ثم ملكها او ملك بعضها بطل النكاح
 والمأذون المأذون اذا اشترى منك حرة لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منك حرة لا يبطل
 النكاح ولا يفسد المكاتب ان تزوجت حرة لا يفسد النكاح ولا يفسد النكاح ان تزوجت حرة لا يفسد
 نكاحه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا المرأة اذا تزوجت نفسها من غيرها او المكاتب اذا
 تزوج مولا لا يفسد فان وطأها كان عليه العتق وكذا الرجل اذا تزوج مكاتبه لا يفسد فان وطأها
 كان عليه العتق ان النكاح اذا لم يعتبر كان بمنزلة العتق وهو عتق المكاتب بعدما تزوج
 مولا لا يفسد النكاح باقراره تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى جاز فان كان المولى
 لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتعدى النكاح وان جرد في الرق يبطل نكاح
 البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدعوى وان كان بعد الدعوى فيعد حرة من رتبة الزوج
 يسقط المهر ويبقى حصته غير هام من الرتبة وتزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا
 تنقضي اذا تزوج الرجل بكارية وذلك جاز عندنا فان ولدت منه او لا داعش على المولى ان
 الولد يتبع الام في الرق فاذا ملك المولى اخاه يعق ولا يصير الحرة اقام ولدا لاب عندنا
 خلافا لغيره رحمه الله وكذا لو ولدت منه او لا يبطل نكاح فاسيدوا بالرجل عن شبهة وقد ثبت

الفرق بين الزوجين
 في النكاح

ان كان من المرأة
 او من الرجل

بذلك بعد ما تزوجها فرق بينهما
 ان ثبت على اقراره

ولها نصف مهره
 وان كان من الرجل
 او من المرأة

ان كان من الرجل
 او من المرأة

تزوج

تزوج الابن بامر

منه بغيره

كان سنة

فصاعدا

الاولى

منه بغيره يصير الجارية أم ولد لابن وهو تزوج الابن جارية ابنة باذن الاب جاز
 النكاح فان ولدت منه ولدا كان الولد حلالا للمولى ملكا ابن بغيره ولا يصير الجارية
 أم ولد لابن لعدم الملك وهو كان لابن وطها بغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب
 منه وان ادعى انه ولد فان صدقه الاب في وطها ولد الولد منه عتق على الاب باقراره
 لانه هو ملك ابنة من اننا يعتق عليه فكنا اذا ملك ابن ابنة من اننا وان قال الابن قلت
 انها لا تجل لي كان عليه الحد وان قال قلت انها تجل لي لا تجل صغير وصغير بينهما الاضمار
 لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم تحرك ذلك انسان فان اخبر عبد
 بنة يؤخذ بعوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الحرة بعد النكاح وما كبر في الاخطا ان
 يغار بها روى ذلك عن رسول الله عمن انه امر بالمعاقرة حتى يمتد ارثها قوم كثير من اهل الزمة
 اقلهم او اكثرهم ولا يدري من رضى عنها او اذى واجل من تلك القرية ان يزوجها قالوا انما
 الصغار وحده اذا لم يظهر علامة ولا شبهة بذلك من نكاحها **فصل**
 في مسائل النسب من تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها فجاءت بولد ستة اشهر ثبت
 منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يعتبر وقت النكاح وقال محمد يعتبر ستة اشهر من وقت
 الدخول وعليه القوي وفي النكاح الصحيح اجعل الله يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم
 لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لابد من الخلق رجل زنا بامرأة فجلت منه فلما استبان
 حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عتق الغيرة جاز النكاح وعليها القوي
 وقال الفقهاء انما ثبت رحمه الله ان جاءت بولد ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح
 وثبت النسب ان جاءت بالولد اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يثبت
 منه الا ان تقول الرجل هذا الولد لي ولا نسب من اننا رجل انهم بامرأة طهرها قبل فزوجها
 ابوها منه والزواج ينكح ان يكون الحبل منه جاز النكاح في قوله ابو حنيفة ومحمد رضي الله
 عنها لان عندنا يجوز نكاح الحامل من اننا للرجل الزوج وطها حتى تضع حملها رجل تزوج
 امرأة فيأت بسقط استبان خلقه او بعض خلقه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح
 وان جاءت لاربعة اشهر الا بغيره لا يجوز لان الخلق لا يستبين اقل من مائة وعشرين يوما فاذا
 سقطت سقط استبان خلقه كان السقط من زوج قبله فلا يجوز النكاح وان ولدت
 ولدا تاما ان ولدت ستة اشهر من نكاح ثبت النسب ونحو نكاحه وان ولدت
 اقل من ذلك لا يجوز نكاحه في اولها تمام فيقبل بالشهر والاهله وهو كان النكاح في شهر
 من الشهر بعد ثمانية عشر يوما من هذا الشهر وعمل شهر والاهله في ثمانية عشر يوما من الشهر
 السادس وكذلك في عتق الامة رجل غاب عن امرأته وهي بكر او ثيب فنزح

تزوج

الاولى

يوسف

تزوج

تزوج آخر ولدت كل سنة ولما قال ابو حنيفة رضي الله عنه الاول والاولى يجوز للابن الثاني
 دفع النكاح الى الاولاد ويجوز شهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع النكاح الى اولاد من الزنا
 وعن ابو حنيفة رضي الله عنه انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما للماني
 وعليه القوي ولا يجوز للزوج دفع النكاح الى ولد الحرة ولا يقبل شهادته ولا يزوجها
 رحمه الله في النكاح ولا يجوز شهادته ولما لملاعة الزوج ذلك تزوج امرأة فولدت خمسة اشهر
 فقال الزوج الولد وابني بسبب زوجي ان يكون الولد لي قالوا المرأة لا يلزم من اننا
 في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها وان جاءت بولد لاكثر من سنتين من
 وقت النكاح والمسئلة بها كان القول قوله الزوج وفي رواية للحسن القول قوله المرأة بعد
 عتق تزوج امرأته بولد مولد لها ثم اشترى لها رجلا وادعى المشتري انها ولدها وشهدا بولد له
 فقال الولد ونفس النكاح بينهما وانما ولد له وعن محمد رحمه الله دخل اشترى امه فولدت منه
 ثم جاز رجل ولدا ثم بنية امها امراة تزوجها منه مولدا قالوا لا يجل المرأة ولما تزوج
 لانه صاحب فاشي وعتق الولد على المولى لعوله انه ولد لرجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام
 اقل من ستة اشهر قال محمد رحمه الله النكاح فاسد في قوله ابو حنيفة رحمه الله يجوز
 تزوج امرأة فكلت عند زمانا ثم جاءت بولد قال ابو يوسف والولد حلال لك تزوج
 كان قبله فلقها فلما تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بامرأة فجلت الام بولد
 اقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ففقه قال ابو يوسف رحمه الله بانتهى امرأته وله
 ان يزوج بالام بعد ذلك ولا يمنع عتق ذلك زعمان نكاح البنت كان جائزا امرأته بولد تام
 تزوجها واعتدت وتزوجت بزوج فولدت ولما ثم جاز النكاح الاول حيا كان ابو حنيفة
 يقول لا يجوز الاول ثم رجع وقال الولد الثاني رجل طلق امرأته بانيا او رجعا فنزح
 في العدة ثم ولدت المستبين من طلاق الاول والستة اشهر واكثر من نكاح الثاني قال ابو
 يوسف الولد الاول بخلاف ما تقدم قال رحمه الله لا نأجل جعلناه الثاني لحكمنا بانقض العدة
 على الزوج الاول فاحكم بغيره ام ولما عتقها من نكاحها او ماتت ولما العدة ثم تزوجت
 في العدة فجاءت بولد المستبين من جن ما في المولى واهق وليست ستة اشهر عند تزوجت بغيره
 جميعا فان الولد للمولى في قولهم كان العدة التي كانت حلالا ام ولد تزوجت بغيره من المولى
 فولدت ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح فادعاء المولى والزواج فان المولى يكون للزوج
 في قولهم جميعا وقد طلقها فلا فارجعها فنزح طلاق العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد
 مستبين وشهر من طلاق الاول وليست ستة اشهر فصاعدا من طلاق الثاني فان الولد يكون الثاني
 لا نأجل جعلناه الاول لحكمنا بالرجعة امرأة طلقها زوجها ثانيا في ستة اشهر بعد شهران
 عدتها فأنقضت بالاشهر ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين قال ابو يوسف رحمه الله ينقض

قال لا بأس به
ثم قالت يا ماعز

عنهما بالولاية ولا يكون الا ان يدعى رجل تزوج امرأة وظاهر ما مر سابقا
فما تبولد على تمام ستة اشهر من وقت النكاح كان الولد له عندنا خلافا لما مر سابقا
بالولد لا اكثر من ستة اشهر ولا قل لا يكون للزوج امرأة قالت في هذه الزيادة ليست بحامل
ثم قالت من بعدنا نأخذ من كان العلق فيها وان قال بعد ربعة اشهر وعشر ايام ليست بحامل
ثم قالت نأخذ من لا تسيل قرحها الا ان يأتي بولها لا قبل من ستة اشهر من وقت موت زوجها
قرحها ويصل قرحها باقتضا العدة رجل خلع امرأته مهرها وثقة عدها وكل حق هو لها عليه
فان تزوج المرأة وقت الخلع وقالت نأخذ من غير حال من زوجي ثم اوفيت في الشهرين قبل
ان يقع باقتضا العدة وقالت نأخذ من منى وحمل والكل الزوج الحامل لا يقع دعواها رجل
جارية غير محصنة خرج ويدخل ويخرج عنها المولى فاجاب بوليد والوطن المولى ان الولد ليس
منه كان في سعة من نفقة وان كانت محصنة لا يسعه نفقة لا تزني ما يعزل فيقع المأوى في الزوج
الخارج ثم يدخل فلا يقع على العزل جارية هربت عن مولها وما كان جديها وطاها وعزل
عنها وظفها حبل وولدت بعد ستة اشهر عند هربها ومات المولى كان كانت الجارية هربت
الموت بها كان المولى في سعة من مع الجارية وان كانت الجارية عنيفة ثم يظهر من الجوارح
لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد بها ام ولد له حتى لا يقع بعدة ولا
الغائب ان يكون الولد منه فليز منه ذلك ويأمنه ولا يقع على العزل رجل تزوج امرأة من زوج
حائت بولها فادعاه المولى انه منه يثبت النسب ثم اقر بنسب ماله وليس نسب معلوم
وقال ان الزوج محجور لم يثبت النسب من المولى لانه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل امر
لكن الدخول كذا رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا فولدت لاقبل من سنتين يحرم نفقة ثم ولدت
ولدت آخر بعد سنتين فما ابناء ونسب الرجعة لانها بولها من مائة ولحم والوطء الثاني
من علوي بعد الطلاق كان الاول كذلك والى هذا الطلاق رجعة رجل طلق امرأة بطلية
بأنه بعد الدخول خرج منها زنا الولد قبل سنتين رجل تزوج من غير ما يقع عليها ولم يبلغ
الحيف فدخل بها ثم طلقها بطلية رجعية فقالت بعد شهر نأخذ من يظن ان جات بولها لا قبل من
سنتين من وقت الطلاق ولو اكثر من سنتين من وقت الطلاق ولا قبل من ستة اشهر من
حين قالت نأخذ من كان الولد للزوج

ثم خرج الماقي بعد سنتين فان كان الولد له يكون
من الزوج يخرج اكثر من الولد قبل سنتين

والا فليس له
المرء فان طلقها بطلية

فقه

لا يخرج من ثمنها من الذهب والفضة ولا ينقص ثمنها الا اذا
فلا يخرج من ثمنها من الذهب والفضة ولا ينقص ثمنها الا اذا

فقه الوسطى وفي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله ان عليه الوسطى بطلية ولو وقع النكاح
وسطا او زنا كان عليه تعليم الكوفة وتزوج على ثوب موصوف جملته في ثوبه او زنا
ان شاء اعطاها ثوبين من ذلك الثوب وان شاء اعطاها القيمة وتزوج امرأه على خمسة دنانير
يحل لها عشرة لا يتراد عليها لو كان مهرها ثوبين او ثوبين وتزوج على ثوبين من ثوبين الدار وال
ابو حنيفة رضي الله عنه لها الخصال ان شاء الزوجين ان كانت النصفان شابت مهرها لا يتراد
قيمة الدار وان كان مهرها ثوبين او ثوبين فلهما النصف من الدار وان كان النصف
يساوي عشرة دنانير وتزوج امرأه على ثوبين قيمته ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين
ينقص الثوبين حتى بلغت قيمة عشرة دنانير فلهما النصف ودرهمان تعتبر قيمة الثوبين
العدة وتزوج امرأه على ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين
ولا يحل لها المهر في سرة مثل هذا لا ينقطع ما لم يبلغ قيمته عشرة مائة تعتبر الزين
والقيمة احتيا لا للمهر وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يقطع في الدائم الزين والمهر جنة اذا كانت
تزوج فليس لها ثوبان كذا كذا ما بقي من ثوبين خمسة منها وتزوج امرأه على الف
من درهمين الفلانة فكسفت قبل القبض وقدرت العقد غيرهما فان كانت تلك الدائم تزوج
مهرها فلهما تلك الدائم قبل الكساف وروايت عننا فكسفت قبل القبض فسد البيع
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعن هذا اجماع وانما ثمنها ثمن الدائم والمهر ثمنها في المهر
رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبدان على قيمة هذا الدار بجز النكاح مهرها لا يتراد
الحسن رجل تزوج امرأة على الاقل لى له على فلان بجز النكاح ولها الخيار ان شابت اخذت
الزوج بالعبدان شابت تبعته المديون وتلحقا الزوج حتى يركبها يقبل المديون من المديون
وتزوجها على ان ابرأ فلانا عما عليه يرى فلان ولها مهرها على الزوج وتزوج على الا
التي له على فلان الى سنة فوضعت له ذلك فترجها على ذلك كان لها الخيار ان شابت اخذت
الزوج بالمال وان شابت اتبعته المديون فان اختارت اخذت الزوج اخذت بما لا يتراد
وتزوج امرأه على هذه العشرة الا فافادى تسعة قال رحمه الله التسعة وعام مهرها
ان كان مهرها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنها التسعة
غيره اذا كان قيمة التسعة عشرة دراهم وكانت الشابات احد عشر دنانير قال رحمه الله عطاها
عشرة منها اى عشرة شأوى في قياس ابي حنيفة رضي الله عنها ان كان مهرها مثل العشرة اذا
عزلها عنها يتراد الاخر ولها الباقي ليس لها عشر لك وان كان مهرها مثل العشرة اذا
ذا عزله الا جود يتراد الا جود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهرها اكثر من قيمة
الا ثوبان اذا عزله الا جود واقل من قيمة الثوبين اذا عزله الا جود ان كان مهرها مثل وهو
عزله ما لم تزوج امرأة على هذا العبدان على العبدان جدهما او كن والآخر ارفع والقوي

بعض ثوبين
فقه الوسطى

فقه الوسطى
فقه الوسطى

فقه الوسطى
فقه الوسطى

امراء

شدة

بالفرد ثم جدد النكاح بالفي درهم اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام للعرف نحو امر زاده
 رحمه الله في كتاب النكاح في قوله ابي حنيفة ومحمد هما الله لا يلزمه الا لف الثانية ومنها
 الف درهم وعلى قوله ابي يوسف رحمه الله يلزمه الا لف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على
 عليهما ان كل واحد يلزمه الا لف الثانية وعلى قوله ابي يوسف يلزمه ذلك عصام رحمه
 الله عليه العيين وممن ينفذ قاعدة كثر من الامة الجاهل في شرح الجليل اذا
 جدد النكاح في المصلحة روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يلزمه الثاني ويكون زيادة في المهر
 وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في شرح النكاح قال في نكاح نازح الله عنه وشيخه ان
 يلزمه الا لف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا ثبت الزيادة انما ثبت في ضمن النكاح فاذا
 لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في قيمته ولهذا هو باع شيئا بالفي ثم باعه بالفي من ثمنه
 كان البيع الثاني زيادة للبيع الا انه في الزيادة في الثمن والزيادة في المهر هو الذي يمكن ان
 يجعل العقدة الثاني زيادة بجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل فسخا ولهذا كان النكاح الثاني
 بالفي عقدة الثاني بالفي بجعل المال الثاني زيادة في المهر امرأة ومبتدأ بها من زوجها ثم ان
 الفسخ اقر بين ربي اليهود ان لها عليه كذا وكذا من المهر يكون في ذلك قال الفقهاء ابو الليث
 رحمه الله يصح اقراره اذا ثبت وكل على انه زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر
 ولكن لا بد من القيمة لان الزيادة في المهر لا يصح من غير قبض المهر رجل قال لامرأة ان اقرت
 به ربي فانت طالق ثم اراد ان يقر ويصح فان المرأة تباع شيئا من مالها بمقدار ما يريد ان يقر
 لها من المهر بعد البراءة فيقر على نفسه لها بمثل البيع فلا بحث في قيمته وان كان الزوج حريصا
 لا حيلة له في ذلك رجل قال لامرأة ابرأني من مهر ابي حتى اجعل لك فابراة والى الزوج ان يبرأ
 لها شيئا قال الفقيه رحمه الله لا يبرأ الزوج عن المهر رجل تزوج امرأة الف على ان كل الاغنيى رجل
 ان كان الاجل معلوما صح التأجيل وان لم يكن لا يصح التأجيل اي رجل تزوج بتعجيل قدر ما تعاقب
 اهل البلد ويحدث منه الباقي بعد الطلاق او بعد الموت ولا يجوز القاضى على تسليم الباقي ولا
 محسسه وتوابعه وان اختلفوا ثارا من ايهما تزوج الا ان امرأة يبيت بعينه من تلك الدار
 ثم مات الاخر ولم تنس الاخت بذلك قالوا ان يسمي الدارين وتزويج الاخر والاخت فان وقع ذلك
 البتة في نصيب الاخر كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخت فللمرأة قيمة البيت
 في تركه الزوج كما لو تزوج امرأة بعينها حتى البتة في المرأة كان لها ان يرجع بقيمة
 العبد على الزوج وان كان الاخر تزوج امرأة على مال ثم اعطاه لها بذلك المال يتأبعينه من
 تلك الدار والمسئلة بها لها بطل البيع وتبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه جماعة والى
 رجل زوجه فله بالفي درهم على ان منها مائة لك ورضيت المرأة جاز النكاح بفسخ
 ويكون هذا غنم لا الاستبراء رجل تزوج امرأة مكافا فاسدا على خادم بعينها فاعتقها قبل

واليرى

• فَمِنْهُ

الحمد لله رب العالمين

قانون مجازات
بعد از آنکه

مجلس العلماء

جمعہ ۱۰ ذی القعدہ ۱۲۸۵ھ

والله اعلم

ان دخل

تذکرہ دارالافتاء دارالعلوم دیوبند
دارالافتاء دارالعلوم دیوبند


147

ان يدخل بها فالبعت باطل ولما اعتقها بعد ما دخل بها جاز البعت رجل تزوج امرأة على ثياب
معلومة ونحوه الطول والعرض والرتبة الى اجل معلوم فاعطاها ثوبا ثيابا كان لها ان
تقبل القيمة ولو لم يكن لها اجر لم يكن لها ان يتبع عن ثياب القيمة قال محمد رحمه الله اصل هذا الكلام
ما جاز السلم فيه فلها ان لا يدخل الا المسمى وعالم كجزءه السلم كان الزوج ان يعطيها القيمة وسلم
في الثياب جائز اذا كانت ثوبه ولا يكون جائزا بلون الاجل فله ان يعطيها القيمة التي في الكيل
والثوبون لها ان لا يأخذ القيمة وان لم يكن موجب له لان الكيل والمؤذن يصلح مهر وغنا عن
ذلك الاجل ما الثوب الموصوف فان صلح المهر الا ان الثوب يعين الثمين كان مهره العبد
تزوج امرأة على مهر غير عتق له ان يعطي القيمة رجل خلفان لا تزوج امرأة باربعة دراهم
تزوج امرأة باربعة دراهم وكل القاضى لها عشرة قال محمد رحمه الله لا تحث في عتقها وكذا اذا
الزوج بعد ذلك على مهرها رجل قال لا امرأة تزوجك على القدر ثم فقات ما زوجتك نفسي
ثم فقات بعد ذلك زوجتك نفسي جائز وكذا ان سكنت الزوج واقترقا ثم فانت المرأة صدقت قد
زوجتك نفسي على الف كان جائزا رجل قال تزوجت هن وعتق امرأته معروفة قال محمد رحمه الله لا يمكن
ذلك امرأته بالبعت والكناح باطل رجل قال لا امرأة تزوجك على ثوب من ابي هذا قال ابو حنيفة
لها مهر ثيابا وقال ابو يوسف رحمه الله يعطيها ثوبه من ابله ما شاء رجل تزوج امرأة بالعتق على ان
يعتقها ما يسلم والمقنة المصنوعة كان لا فكلها الى سلم الا ان يتم المرأة البينة انه يبيع منها
شيء او كله فله رجل تزوج المرأة على بيت وخادم قال ابو حنيفة رحمه الله لها ثمانون دينار
الخادم واربعون دينار قيمة البيت وقال ابو يوسف رحمه الله لا نقد بالا ربعين وعشرين
فله المظلة والحصى والغنوى على قدر ما اذا تزوج امرأة وسمى لها شيئا وشارا الى شيء والمشار اليه
يشترى من جنس المسمى قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان المظلة والبن فلها مثل الذي سمي ولان كان اخر اربعين
او كان المشار اليه حراما كان لها من المثل اذا كان منسكلا وقت العتق يدي كما هو تزوج امرأة
على هذا الذي المثل فاذا هو ظلال فلها مثل الذي المثل وان كان فيه حرام فلها من المثل وان كان المسمى
حراما والمشار اليه حلالا خلقت الروايات فيه عن ابو حنيفة رحمه الله والصحيح ما روى ابو يوسف
رحمه الله انه قال فاشار الى حلالا كان لها المشار اليه وقد قال ابو حنيفة على الشاة التي في هذا
فاذا في البيت خبز ثوب وليس فيه شيء كان لها شاة وسط ويطلق الاشارة رجل تزوج ابنته فقال
اشترى لي زوجة فلانة من فلان بالنسيئة على ان على ما الى النسيئة وعلى فلان تزوج فلانة
القدر ثم فقال لا الزوج قبلت ذلك كان المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب بالف درهم فاذا
قبل الزوج ذلك صارت امرا بالفيضان عنه فاذا اخذت المرأة من ابها او من ميراثها فلان لا
ولم يثبت ان يرجعوا بذلك على الزوج وقد قال ابو حنيفة في زوجة من فلانة من فلان بالنسيئة
من ما الى فقال لا الزوج قبلت جاز الكناح ولا ضمان على الاب رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم

يَأْخُذُ

حقیقۃً لا یزعم و لا
یرتفع و لا یموت

عن ابن عباس



المسرح الحسيني

وتوبعهم نصف الثمن كان لها عشرة دراهم وثلاثة مائة قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم
 الا ان يكون ثمنها اكثر فيكون لها ذلك امراة قالت ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 وقد اخرجت من بيتي فقال الزوج قبلت فلما لم يقبلت من رجل فخرجت من بيتي على ان يوطأ الزوج
 الابن من دينه الذي له عليه او ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت ابياها عن دينه وهو
 كذا قال امراة جاء زوجها من بيتها وكذا قال على ان يوطأ الزوج من بيتها ففعلت شيئا
 على عيها ذلك الثمن وان كان لها من بيتها وليس هنا غفلة فافترج امراة على عبد العبد
 لا تفرقه لولا ان صاحب البيت كان العبد من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 على الفوق على ان تزوج المرأة عليه الفاجاز الكناح ولما من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 تزوج امراة على ان يوطأ الزوج لا يوطأ الفوق كان لها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 فان وهبها له ان تزوج في الفوق ولا تزوج امراة على ان يوطأ الزوج لا يوطأ الفوق كان لها من بيتها
 من بيتها فان طلقها قبل الدخول بها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت على الفوق كان لها من بيتها
 رجل تزوج عبد امراة بالفوق ثم باعها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 تسعائة درهم من بيتها وبطل الكناح ولا يوطأ الفوق كان لها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 العبد من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت العبد من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 وبين المرأة يضر الغرم فيها بالفوق ولا تسعة المراهمة ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 من دينه اذا عتق رجل تزوج امراة على كذا ما كان الكناح ولما من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 او قل وان حكمت باكثر من بيتها لم يصح حكمها على الزوج عالم من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 حكم بمقتضى المثل والكرها وان حكم باقل من بيتها لم يصح حكمها على الزوج عالم من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 من بيتها وكذا شرط في الكناح حكم رجل اخفى حكم بمقتضى المثل باكثر من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 لا يصح حكمه على الزوج وان حكم باقل من بيتها لم يصح حكمه على الزوج عالم من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 تزوجت على دراهم ولم يذكر العدة كان لها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت هذا المثل اذا تزوجت
 امراة على اقل من الفوق من بيتها الفان كان لها الفوق من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 كان الجاهل فصار كانه تزوج على الفوق وان كان من بيتها اقل من عشرة دراهم ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 لها عشرة دراهم رجل تزوج امراة بالفوق على ان لا يتزوج عليها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 اذا تزوج بنات من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق
 ودخل بها لخدمته في قولها في حقه رحمه عليه وعليه من بيتها بالفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق
 ومحمد المشافعي رحمه الله ان علم انها ذات رحم من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت وان لم يعلم كان
 عليه المهر وكذا حكمه اذا تزوج امراة على الفوق الى بيتها كان لها الفوق ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 بدخلها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قولها في حقه رحمه الله وقال ابو يوسف

رحم

تزوج من بيتها

تزوج من بيتها

تزوج من بيتها

تزوج من بيتها

رحم الله اولها قال لا تم رجوع وقالها ان تتبع نفسها حتى يوفىها عشرة دراهم لخطم الفوق وبنت
 على ذلك اذا تزوج امراة ومثلها شيئين احدهما مالي والاخر ليس مالي كان لها فيه من بيتها ففعلت شيئا
 الفوق وان لا يخرجها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت لم يكن لها فيه من بيتها ففعلت شيئا
 من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت لم يكن لها فيه من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 هذه المثل وقال ابن ابي ليلى رحمه الله من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت لم يكن لها فيه من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 المتعة ثلاثة اشهر ورجوع وخارجة على قدر ما كان الزوج فان كانت متعتها اكثر من نصف المهر المثل
 عنها وكذا في تزوج امراة ولم يسم لها مهر ثم فرض الزوج او القاضى لها مهر ثم طلقها قبل الدخول
 كان لها المتعة في قولها في حقه رحمه الله الاخر وقال ابو يوسف الفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق والفوق
 رحمه الله لها نصف المهر ومن تزوج امراة ولم يسم لها مهر ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 كالحكم والكفالة بالمسمى فان دخل بها الزوج يوطأ الفوق كان لها من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 وجبت المتعة لا يوطأ الفوق بالمسمى ولو اخذت المرأة بالمسمى ومن بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت
 رهنا بالمسمى وذلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان ذلك الرهن قبل الطلاق ويوطأ الفوق كان لها من بيتها
 نصف المهر لها نصيب مستوفية من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت اذا كان بالرهن وفاد بالرهن وان ذلك الرهن
 بعد ما طلقها قبل الدخول عند نصيب مستوفية نصف المهر وذلك النصيب الباقي امانة كما لو كان
 المهر من الدين من الرهن ثم ذلك الرهن عند نصيب امانة وعند نصيب نصيبها بالدين هذا
 اذا كان رهنا بمهر المثل وذلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن يستقط عنها قدر
 المتعة وان ذلك قبل الطلاق قال ابو يوسف رحمه الله كذا حكمه امانة ولها المتعة على الزوج قال
 ابو يوسف قال وهو قول محمد رحمه الله يملك بالمتعة لا يرجع احدنا على صاحبه بشئ وان اخذت خنسا
 بالمتعة بعد الطلاق ثم ذلك الرهن قال ابو يوسف رحمه الله كذا حكمه امانة ولها المتعة على الزوج قال
 يستقط عنها المتعة وقال محمد رحمه الله وهو قول ابو يوسف رحمه الله الاول يملك بالمتعة ولا يرجع احدنا
 على صاحبه بشئ اذا وقعت الفرية بين الزوجين قبل الدخول بها يفعل من قبل المرأة كالفدية و
 تبيل ابن الزوج وخيار المبيع من قبل الفلام والمرأة وخيار العتق اذا كانت المرأة امراة او كذا
 زوجها مولاها باذنها وبغير او كبر ثم عقت واختارت نفسها يستقط كل المهر ولا يجب شي
 وكذا كانت امراة قبل الدخول بها عتقا او خطا يستقط كل المهر عن ابى حنيفة رحمه الله
 وقال لا يستقط شي ولها كل المهر ولو قتلت لامة نفسها عن ابى حنيفة رحمه الله فمروا ثمان الفصح
 انه لا يستقط ولو عتقت في ثياب من بيتها ففعلت شيئا من اجل اني قد تزوجت رحمه الله فمروا ثمان الفصح
 قبل المهر نفسها لا يستقط شي من المهر عند الخطا فالشافعي والمجسبة اذا كانت في كناح مخوف
 فاسلم الزوج وابنت المرأة الاسلام تزوج بينهما ويستقط كل المهر **فصل في رجل تزوج**

فوق

وان حكمت قبل ان يحدث
المرأة حبا بالمتعة

تزوج من بيتها

تزوج من بيتها

ثم رجوع وقال لها ان تتبع نفسها
حتى يوفىها كل المهر
انها والخطب
ومهر المثل

والحب والنسب والعمر

مهر مثلها كان لها المتعة لا يزداد
على نصف مهر المثل

في ذلك ان تشتري الابن جميع ما في الشقة من اثبت بمن معلوم ثم انها ترى الابن عن الثمن
ان كانت بالغة لاحتمال ان الابن كان يشتري لها بعض ذلك في صغرها فكان لا حظ لها
رجل خطبة امرأة وهي تسكن في بيت اخوها وزوج اخوها لا يرعى نكاح هذا الرجل الا ان يبع
اليه ويطعم قطع الخاطبة فيه ويطعم وتزوجها كان للزوج ان يبيع ما دفع اليه لانه قد
وعلى هذا الاصح او الابن والابن والعلم بالخلا او ابن العم وغيرهم اذا ابا ان يزوجي الا
بعلم ان يعطيهما الزوج شيئا من ثقله خواتم وغيره فاعطاهم ذلك وزوجي كان له ان يستر
ذلك منهم ان كان قايما وبخذه فبمته ان كان هالكا لا يزوج امرأه في عتق الغيرة اليها
وقال انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوجي نفسك متى اذا انتفتحت عدتك فزيت
وانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها بما انفق لا يشرط فاسيد وانفق عليها
من غير شرط لكن علم انه انفق عليها ليتزوجها اختلافا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها ما انفق
لانه اذا علم ذلك كان منزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على نفسها الزوج لا يشرط
شرط الزوج قالوا لا نأمن الله عنه ونسب ان يرجع لانه اذا علم ان زوجا لا ينفق
عليها كان ذلك منزلة الشرط كما يستقرض اذا اهدى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل
الا فراض كان خرا ما وكذا العاقبة لا يجيب العدة الخاصة ولا تسبل العدة من رجل ولم يكن
قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك منزلة الشرط فان لم يكن مشروطا لفظا امرأه اودعت
بعده وفاة زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها في قول ابى حنيفة رحمه الله لان
عند حكم بمهر المثل امرأة ماتت فاختلعت عنها ما تافعت الزوج المهر المرأة بغير فسخ
المهر وانفقها في أيام المهر ثم اذا اذ الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان انقضا انه يبعث
اليها البقر ويطعم من اجتمع عندها في المهر ولم ينفق القيمة لا يرجع لانها استهلكت وانتفتت اذ
من غير شرط الرجوع وان انقضا انه يبعث اليها وذكر القيمة كان له ان يرجع عليها لانها انقضا
ما شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يذك في الخطا انما يذك ليرجع مكان ذكر القيمة منزلة شرط
الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع غيرها لان حامل الاختلاف
راجع الى شرط العتقان لان ذكر القيمة منزلة اشتراط العتقان قالوا لا نأمن الله عنه ونسب
ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة يذبح الاذن بالاشتراك بغير عوض وهو يترك
ذلك فكون القول قوله كمن دفع الى غيره دراهم فانفقها فقال صاحب الدارم او شتمها
وقال القاضى لا بل ويشتري اياها كان القول قول صاحب الدارم **فصل**
في تكرار المهر بتكرار العقد مرة وبالمهر في مرة وتكررها اما الثالث رجل في امرأة
تزوجها وهي على طهرها كان عليها مهران مهر مثل الزنا لان اول الفعل كان خرا لالا
ان الفعل في قضا الشبهة كالفعل ولحقها اذا صار خلا في آخر لم يجز الحدا واوله فصلا

آخر الفصل شبهة في قوله والفعل الحرام لا يحل عن غيرة او عقوبة فاذا انتفتت العقوبة تعينت
الغرامة فيجب مهر المثل ويجوز المسمى بالعقد لان المسمى بتلكه بالخطب فباتمام الوطى لولى ولها
الثاني رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق فتن وزوجها في يوم واحد ثلاث مرات
ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويكفر مهران ونصف مهر في قاي من قول ابى
حنيفة رحمه الله لانه لما تزوجها اولا وقع عليها طلاق واحد ولحقها منه نصف مهر الطلاق قبل
الدخول فاذا دخل بها وهذا دخل عن شبهة لان على قولنا الشافعي رحمه الله لا يقع الطلاق
لعلق بالزوج فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا في العدة تقع عليها طلاق آخر وهذا
طلاق يعقب الرجعة في قول ابى حنيفة رحمه الله لان في يوسف رحمه الله لان عند ما اذا تزوج المهر
ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكوا وان كانت العدة بالدخول عن شبهة
والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويجب كالمهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجب
عليه مهران ونصف ثم يبع النكاح الثالث لانها في عدته عن طلاق رجعي فلا تعقب النكاح
ولا يجب المهر الثالث قالوا لا نأمن الله عنه وهذه المسئلة يصير رواية فيما اذا جحد النكاح
في التلويح لا ينفق المهر الثاني ولا يحل عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لان المهر على المهر
وقال كلما تزوجتك فانت طالق فتن وزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة باثنت
ثلاثة ثلاث وعندها نصف مهر ونصف في قول ابى حنيفة واي يوسف نصف مهر النكاح
الاول والمهر قبل الدخول الاول في النكاح الثاني في مهر مثل الدخول الثاني لانها طهرها من
شبهة مهر النكاح الثالث لان النكاح الثالث ما دفعها من مهرها فاعتبر النكاح الثالث ومهر
مثل بالدخول الثالث لانه دخل عن شبهة فيجمع عليه خمس مهور ونصف مهر في قول حنيفة رحمه الله
يجب عليه اربع مهور ونصف مهر ونصف لان النكاح الثالث مهور الوطى الا بان
شبهة وعلى هذا الطلاق اذا تزوج امرأة ودخل بها طهرها بالثالث ثم رجعا في العدة ثم طلقها قبل
الدخول بعد النكاح الثاني كان عليه مهر النكاح الاول ومهر النكاح الثاني لان النكاح الثاني
اتصل به الدخول في قول ابى حنيفة واي يوسف مهرهما الله وعليها استقبال العتق عند ما
وعلى هذا الخلاف لم يطلها في النكاح الثاني حتى باثنت من زوجها قبل الدخول بمهر من قبلها
كالدة ومطوعة ابن الزوج عند ما يجب عليه مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امه
فاعتقت هذا النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عند ما يجب عليه مهر كامل النكاح الثاني
وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت المرأة غير كفو ودخل بها فمهر الوطى الامر الى القاضي وفوق مهرها
وجب المهر للعدة ثم رجعا هذا الرجل بغير مهر في قولنا القاضي قبل الدخول في النكاح الثاني
يجب مهر كامل ويلزمها عتق مستقبلة في قول ابى حنيفة واي يوسف مهرهما الله وعلى هذا
ايضا رجل تزوج صغيره وزوجها ولها ودخل بها ثم طلقها واختارت نفسها ففرق بينهما ثم

الثالث

ثلاثة

حجة

لا يخل

في

مطلوب
لغيره

المهر

تزوجها في العت ثم طلقها قبل الدخول بها عند ما عليه مهر كل وعليها عت مستقبله وعلى
 رجل تزوج صغيره ودخل بها ثم طلقها بطلقة بآية ثم تزوجها في العت فبلغت واختارت
 نفسها ففرت بينهما كان عليه مهر كل وعليها عت مستقبله وعلى هذا ايضا رجل تزوج امرأة
 ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت فترجعا في العت ثم ارتدت قبل الدخول وعلى هذا
 ايضا رجل تزوج امه ودخل بها ثم غت واختارت نفسها ثم تزوجها في العت ثم طلقها قبل
 الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرت بينهما ثم تزوجها
 في العت نكاحا جازما ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كل وعليها عت مستقبله في قوله
 ابي حنيفة وابي يوسف رجما الله وأما ما يكثر الخطي رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطبقها
 مرارا ثم فرت بينهما قال محمد رحمه الله عليه مهر واحد ولما قال ذلك لان الوطأت حصلت بشبهة
 واحد وبى شبهة النكاح الفاسد ومنها اذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استعت كان عليه
 مهر واحد لان الوطأت كانت بناء على بيع واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان استعت بنفسها
 كان عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما مرارا كان عليه بكل طي
 نصف مهر قال هشام رحمه الله لا نهين وعلى كان يعلم ان نصفها ليس رجل طي جارية ابنه مرارا
 كان عليه مهر واحد لان الكل كان لشبهة واحد وبى شبهة حق الملك وقد وطئ الابن جارية ابنه
 مرارا وادعى الشبهة كان عليه بكل وعلى مهر لان المهر يجب بسبب دعوى الشبهة ولم يدع الشبهة
 كان عليه الحد فاذا انكر دعوى الشبهة فهذا كالوطئ جارية ابنه مرارا وادعى الشبهة كان عليه
 بكل وعلى مهر لا نه يحتاج الى دعوى الشبهة وقد وطئ الرجل مكاتبه مرارا كان عليه مهر واحد لان سبب
 الكل واحد وهو قيام ملك العت وقد وطئ مكاتبه بينه وبين آخر مرارا كان عليه في النصف الذي
 له بالوطأت نصف مهر واحد وفي النصف الآخر كل وعلى نصف مهر في ذلك كله للمكاتبه رجل
 وطئ امراته مرارا ثم طهره حلف بطلاقها وقع الطلاق كان عليه مهر واحد كما في اشترى جارية
 ووطئها مرارا ثم استعت كان عليه مهر واحد غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأة وبى آية لا
 ندى ان كان نتيبا ليس عليه حلف ولا عقول ان كانت بكر او اقضها يلزعه مهرها وكذا لو
 كانت امه ان كانت ثيبا لا شيء عليه وان كان بكر او اقضها عليه مهرها وكذا المحض في كل
 وقع على امراته فلا خالطها طلقها وبى على تلك الحال ثم اتم جماعة بعد الطلاق وقضى طلقه ثم تبنى
 قال محمد وهو إحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله ليس عليه حد ولا مهر لان الكل فعل واحد
 فاذا اكان اوله وآخر خلا لا لا يجب الحد ولا المهر الا اذا اخرج ثم ادخل بعد الطلاق اما اذا
 لم تفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى انزل فلامهر عليه وعن ابي يوسف رحمه الله وهو لم
 زفوج بغير المهر وان اخرج ثم ادخل الطلاق وعلى هذا الخلاف وهو ان الطلاق رجسا على قول
 محمد رحمه الله واخذوا الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لا يصير من اجعوا في رواية اخرى

لا يحتاج الدعوي الشبهة فأذا
وطئ على جارية امرأة
و ادعى الشبهة ٤

وهو قوله فخرج بصرفهما جواً وعلى هذا أيضاً إذا قال لا ثم بعداً لبقا الخناثين أنت خرج ثم
جماعة لا عقر عليه في قول محمد رحمه الله إلا إذا أخرج بعد العتيق ثم أدخل الخوان تزوج أحدهما
أمرأة والأخرى أمرها فادخل كل واحد منهما على غيره زوجاً فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله بآنت
عن كل واحد منهما امرأة وعلى كل واحد منهما لا امرأة نصف مهرها وعليه التي وطئها عقرها
وليس أحدهما أن يتزوج امرأة بعده ذلك لأن امرأة كل واحد منهما صارت حراماً بوطئ الموطوءة
ولخرج الأم أن يتزوج الأيتام التي وطئها لأن لم يطأ أمها وليس تزوج الأيتام أن يتزوج الأم
لأنها حُرمت عليه بكاح البنت وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة رجل وأبنته تزوجا أختين
فادخل كل واحد منهما على زوج صاحبتها فوطئها كل واحد على كل واحد منهما عقر التي وطئها لأنه وطئ عن
شبهة وليس على كل واحد منهما مهر امرأة لأنها بنت قبل الدخول بفعل من قبلها وبسيوطها عنها
رجل تزوج امرأة وأبنته طمأنا فادخل كل واحد منهما على زوج الأخرى فوطئها كان على الواطئ
الأول نصف مهر المرأة لأنها بنت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر المرأة
ولا شيء على الواطئ الأخرى المرأة لأنها امرأة بنت منه قبل الدخول فوطئ الأول عطاؤها وإن
كان الواطئ منهما معاً فلا شيء على واحد منهما لا امرأة رجل قال لا امرأة قبل الدخول بنت طالق حين
أخلوا بك أو قال إذا خلوت بك فابت طالق مطلقاً وبما معها كان عليه مهر ونصف مهر الخلو
ولا تأمل ما أتينا كتاب الخلو إذا وجد منها مدة يقيد على وطئها ولم يوجد ههنا ولم يدخل بها كان عليه
نصف مهر **فصل في الخلو** وكذا المهر تيكاً كد ثلث بالوطئ وموت أخذ
الزوجين وبالخلو الصحيحة والخلو الصحيحة أن يجتمعا في مكان واحد ليس هناك مانع يمنع
من أن يوطئ جسا أو شرعاً أو طبعاً إذا خلا با امرأة واحد منهما من غير أن يقيد على الجماع أو حريم بغير
أو بفعل أو في صوم فريضة أو صلاة فرض لا يمنع الخلو في صوم القضاء والنذر والكفارة ودخول
والامتنع أنه لا يمنع الخلو في يوم التطوع لا يمنع الخلو في ظاهر الرواية وقيل بأنه يمنع بعد الفدا
ومنع التطوع لا يمنع الخلو والمضيق والميقاس منع الخلو لأنه منع شرعاً وطبعاً وهو كان معه
نائم أو أعيا لا يمنع الخلو وقيل غداً لا يمنع محمد بن النائم لا يمنع الخلو وهو كان معها صغير
لا يقبل أو معها عليه لا يمنع الخلو وعطاني بن سفيان رحمه الله المقي عليه والمجنون منع الخلو وأما
معهما صغير فعقل بأن ملكه أن يعقوب ويكون بينهما لا يمنع الخلو وهو كان معها أعيا ولا يمنع الخلو
الخلو وإن معها جارية لوطئها أو امرأة له أخرى كان محمد رحمه الله يقول ولا جارية الرجل لا
يمنع الخلو لأن له أن يجامعها بغير جارية أو امرأة له أخرى ثم رجع فقال جارية لوطئها منع الخلو
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعلى هذا يكون الواطئ محضراً امرأة أخرى أو
وكان معها كل واحد منهما كل من الشيخ الإمام شمس الأفة الخلو أي رحمه الله أنه قال كلب المرأة
يمنع لأنه لا يجوز أن يكون سبيله ثم مضطربة وعسى يعقر خلاف كلب الرجل ولا يمنع الخلو

سند عجیب و لا بدین ان ملکی

له في المسجد الحرام وقيل في السبل يصح الخلق في المسجد كما في الحمام ولا يصح الخلق في الطريق المجاورة
فان جعله الاى سائق الى فرج او فرج يحسن وعنده ما عن الطريق كانت خلق في الظاهر وخلق
على الرجل امراته ولم يعرفها او ادخل الرجل على امراته فلكل ساعة ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا
فيه قال القتيبي ابو الليث رحمه الله لا يكون خلق ويصطيق به لم يعرفها ولا يصح الخلق في صحراء
ليس من هذا احدا اذ لم يامن من رايان وكذا في خلقه لا يصح ليس بجوابه ستر وكان السر قويا
او قيل حيث اقام انسان يقع نصرة عليها لا يصح الخلق اذا اخافا اطلاع الغير عليها فان اصاب
ذلك صحت الخلق ولو خلاها في محل عليها فبعضه مبرورة لئلا اوها را ان مكنته الى على صحت
الخلق وكذا في خلاها في بيت غير مغطى او في كرم صحت الخلق في الظاهر وكذا في خلا في خيمة
في مفارقة صحت الخلق كما في الحجل وهو في طريق الحج في غير خيمة وخلقها لا يصح الخلق في
البيوت الثلاثة والاربعية ولحد بعد احدا اذ اخلا بامراته في البيت المصوى ان كانت
الابواب مفتوحة من راد ان يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا يصح الخلق وكذا في خلاها
في بيت من راد البيت باب مفتوح في الباب اذا اذ ان يدخل عليها غيرهما من المحارم او
الاجانب يدخل لا يصح الخلق وكذا اجتمع مع امراته على رطاف والمناش توضع في سفل الخان
في نظر وانبع نظرم عليها لا يصح الخلق مريض حتى بامراته وادخلت عليه في بيته وهو
شعرها خرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بطم طلقها وادعت المرأة انه علم
بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقيد على طهرها صحت الخلق
وكان عليه كل المهر خلق العتيق صحت وكذا خلق المجنوب في قوله الى حينه ربح والكرن
ينص الخلق لانه ينص الجماع وذكر في طلاق الاصل ان العدة تحجب طلاقا ولها نصف المهر
ولا يصح خلق الفلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلق تصغيره لا يجامع مثله وفي كل موضع صحت
الخلق في طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعدها صحت الخلق كان لها المهر وان قربت المرأة
الله لم يجامعها في ظاهر الرواية الكاف اذا خلا بامراته بعد ما اسلمت صحت الخلق وقاسم الكافر
وامرأة مشركه فخلاها لا يصح الخلق وفي كل موضع فسدت الخلق مع العدة على الجماع
فطلقها كان عليها العدة استحصانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا يجامع العدة اذا
ان توفيت فلا بد فخلوت بها حتى طلق في تزوجها وخلقها كان لها نصف المهر وقد كرهناه
في خلاف في الزنى في المهر ومناج البيت اذا اختلف الزوجان
في قدر المهر حال قيام النكاح عندنا في حنفية ومحمد رحمه الله حكم به المثل فان شئت لاجل
كان القول قوله مع العتيق على الاخر فان قال الزوج المهر الف وقاضى القاتل فان
مثله الف او قل كان القول قوله مع العتيق بالله تعالى ما تزوجها بالثمن ددم فان
تبنا لزيادة وان خلفا لا يثبت وانما اقام بينه قضاه وانما ما جعلا نقضى بينهما وان كان

المهر

حين

مهر مثلها

مهر مثلها الذي ددم ان اكره كان القول قوله مع العتيق بالله تعالى ما تزوجها بالثمن ددم فان
الالف فان خلفت فلها الاالفان الف لا يثبت لاختيار الزوج فلو ما والمف حكم به المثل له الخيارات
ان شأ او من المهر وان شأ ادى من الدناير ولا يوطا اقام الحقيقة نقضى بغيره وان اقام
جميعا نقضى بغيره التزوج وان كان مهر مثلها الف وخلفا له فالحال ان نكح الزوج لونه
الالف بطريق التسمية وان مكنته حتى نقضى الف وان خلفا جميعا نقضى الف وخلفا له بطريق
التسمية وخلفا له حكم به المثل ونكح الزوج في المثل ما دناير اقام الف فثبت بغيره وان اقام
نقضى الف وخلفا له الف بطريق التسمية وخلفا له بطريق المثل وان خلفا في المهر فطلق
وقيل لا يدخل عندنا في حنفية ومحمد رحمه الله حكم متعة مثلها فلو ما شئت له كان القول قوله مع
على عوى الاخر فان كان المتعة بينهما كان الف في جوابه مع الكبير وفي جواب النكاح والجماع الصغير
القول قول الزوج مع عتيقه وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الزوج في الزوج طه الا ان
يأتى بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال الحسن بن زياد رحمه الله المستنكر ان يكون مهر
عشرة الف درهم الرجل يذبح النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروزي رحمه الله المستنكر ان يقول
الرجل تزوجها بخير او غير مرد قال بعضهم المستنكر ان يذبح الرجل النكاح ما لا يزوجه مثلهما عادة
الا عتقاد وان خلفا في اصل التسمية لهما يذبح التسمية المهر والاخرى نكح كان القول قوله المنكر
ونقضى لهما به المثل عتقادا وما اختلف الزوجان قبل الطلاق في الزوج نكح وان ما خلفا في خلاف
الحق وورثة الميت فعتادا وما اختلف الزوجان في حيتهما سؤل وان ما تاجعما واختلف ورثتهما
في مهر فذبح المسمى قال ابو حنيفة رحمه الله القول قوله وذر الزوج قلى واكره وقال ابو يوسف رحمه
القول قوله وذر الزوج الا ان يأتى بشئ مستنكر وقال محمد رحمه الله حكم به المثل وان وقع الإجماع
بين ورثتهما في اصل التسمية كان القول قوله منكر التسمية لا نقضى لهما بشئ في قوله الى حينه رحمه
وقال لا يقضى به المثل قال ابو القاسم على قولهما وذرهما على عتيقه وذرهما على عتيقه قبل التسليم
الهما واختلفا في قيمته كان القول قوله الزوج وكذا في تزوجها على ثوب بغيره فذلك الثوب
قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب كان القول قوله الزوج وكذا في تزوجها على ثوب بغيره وذر
فذلك التسليم واختلفا في وذرته كان القول قوله الزوج في هذه المسألة وان تزوجها على ثوب
بغيره وقيمة عشرة فتغير العشرة الى ثمانية كان لها الثوب لا غير وذرهما في قيمة الثوب على العقد
ثمانية فازداد البعوض صارت قيمة عشرة فلها الثوب وذرمان ولو كانت قيمة الثوب مائة
قيمة بغيره الثوب قبل التسليم وصارت خمسة خبز المرأة ان ثبات اخذت الثوب فاقصا وان ثبات
اخذت قيمة ثوب العتيق وقاضى المهر تزوجتني على عتيقك وقال الزوج تزوجك على امي هل
وي لم المرأة وانما البينة فاشتهت المرأة لان بينهما قامت على حق بينهما وقيمة الزوج ما
على حق الغير دعوى لانه على الزوج باقراره وهو اقام الزوج البينة لانه تزوجها بالثمن ددم

واقامة المرأة البينة انه تزوجها بما تدينه وادار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقية فالبينة بينة الاب فان اقامت صاحبة ومحاكمة للزوج مع ذلك انه تزوج ابنتها على رقية فالبينة بينة الاب والام في نفسها جميعا من لها ويسعى الى الدان للزوج في نصف قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة انه تزوجها بما تدينه وادار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالعدو من قضي القاضي ببينة المرأة بالكناح بما تدينه وادار ثم ان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة انه تزوج المرأة على رقية فان القاضي يبطل القضا الاول ويقضي بان الاب هو المهر وهو الكا الزوج يدعي انه تزوجها على ابها وصنفه الاب في ذلك فاقاما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على ما تدينه وادار ثم ان البينة فقضى البينة الاب والزوج وجعل الاب صولا واعقده من رجليها وجعل ابها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها بما تدينه وادار فبينة بينة المرأة ويقضي القاضي لها على الزوج بما تدينه ويجعل ابها خرا من مال الزوج ويبطل الى الذي كان يقضي به للمرأة لان الاب كان خرا باقرار الزوج قبل ان يقضي القاضي ببقية فاما يقضي القاضي بما لا يكون العتيق فكله لا يبطل الى البينة المرأة بعد ذلك

فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت خلف الخلاف في هذه المسئلة على سبعة اقسام الاول ان ينفق

ويجدهما الله اذ اختلف الزوجان في متاع موضع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام الكناح او بعد ما وقعت الفرقة بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كاليدع والحمار والمغازل والصندوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة الا ان ينعيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباي والفسوس والمنطقة والفرش ونحو ذلك فهو للرجل الا ان ينعيم المرأة البينة وما كان للرجال والنساء كالعبد والحادوم والاشاة والغرس والسنور فهو للرجل الا ان ينعيم المرأة البينة وقال ابو يوسف رحمه الله للمرأة جواز طلبها للباقي للرجل وان مات الرجل وبقيت المرأة وقع الاختلاف بين المرأة ووارثها للزوج فما يكون للرجل عادة كان القلي فيه قوله وارثت والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء عادة كان القلي فيه قوله وارثت المرأة والباقي وهو المشكل لحيتهما وهذا الرجل وقال ابو يوسف رحمه الله انه عليها الحكم بعد موتها ما هو الحكم في جوفها وان كان لحيتهما اخرى ملوكا محجوزا كان وما ذونا او مكاتبان كان المتاع لحيتهما ابهما كان وقال صاحبنا رحمه الله ان كان المملوك مجبورا فكله وان كان مكاتب او مائة ذونا والجواب فيه كما في ابي الخيزر ولو كان لحيتهما مسلما والاخر كما ذكرنا هذا ما كانا فيهما مسلحين سواء كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين

ذكر في بعض الرديات انها سوا وذكر في البعض وقيد فقال لو كان الزوج بالقاء المرأة غير الغنم الا انها بلغت بلع الحماح فهو ما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذا الوجه فيما اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج وملك المرأة وهكذا في غير الزوجية في عيال الحيوان كان الابن

بينهما

الرجل

كله

في عياله

في عيال الاب والابن عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشياء التي يقول في قولهم كذا لك في الكساية ان زوجا ابنا من ربهم وكان الرجل اربع شوية فرفع الاختلاف في المتاع بينهما فبين فان كان في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما وان كان كل واحد في بيت على حدة فما كان في بيت كل واحد منهما يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بينهما بعضا في ذلك لا لا لا يذهب الواحد منهما على ما في بيت الاخرى فلا يستحق شيئا من ذلك البينة وهو ان تزوج المرأة متاعا لها اشتريه من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وقومات الزوج نقا وابنة المرأة قد كان والبدن طلق ذلك فلا تاتي في الصحة وان كان يات في المتاع من المرأة لا يقبل قوله البينة ويكون المتاع لها في قولنا حقة ربح لان هذا المشكل لحيتهما فلو كان القلي قولها مع بينها بالله تعالى ما تعلم انه طلقها فان نكحت وارتدت كان المشكل للوارث كما لو نكحت النكوة من الزوج بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يكن لها يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قولنا ابني جنين رجلا لا يوارث فلم يكن اجنبية فكان هذا منزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوج في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد منهما انه كان القولي في ذلك قوله الزوج وادار اقامت المرأة البينة واقاما جميعا يقضي ببينة المرأة لا يات خارجة معنى ولو كانت الدار في يد رجل والمرأة فاقاما المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عندها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرته تزوجا بالفدية ومن وقع اليها ولم يتم البينة انه حر فانه يقضي الدار والرجل للمرأة ولا كناح بينهما لان المرأة اقامت البينة على يد الرجل والرجل لم يتم البينة على المرأة فمضى الرق بطلت بينة الرجل في الدار والكناح ضرورية وان كان الرجل اقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بما لها يقضي الرجل ويكناح المرأة ويقضي الدار للمرأة لا نانا لا نقضيها بالكناح صار الرجل في الدار صاحب بلع المرأة خاذا يقضي الدار لها كما في اختلاف الزوجان في دار في ايديها كانت الدار للزوج في قوله ابني حقة وابي يوسف رحمه الله وان اقام البينة يقضي بينة المرأة ولو اختلفا في متاع النساء واقاما البينة يقضي للزوج وقد اختلفا في هذا المتاع الكناح وفي الكناح فاقامت المرأة ان المتاع لها وان الرجل عندها واقام الرجل البينة ان المتاع له وان تزوج المرأة بالقب ونقدها فانه يقضي الرجل عيدا للمرأة ويقضي بالمتاع ايضا كما قلنا في الدار كقام الرجل البينة انه حر الاصل يقضي له بالخرقة والمرأة والمتاع ايضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة وان كان المتاع مشكلا يكون للرجل والنساء يقضي بخرقة يقضي للمرأة ايضا ويقضي للمتاع للمرأة او لا لها خروجة اذا عرفت المرأة فظن زوجها ثم اختلفا في الخزقة قبل الفرقة او بعدها فالمسئلة على وجهي اما ان اذن لها بالخرقة واطلها عن الخزق او لم يات لها ولم ينفه فان اذن لها بالخرقة ان قال الخزقة في كان الخزقة للزوج ولا اجر لها عليه لانه لما امر بالخرقة ولم يترك لها الجركان ذلك استعانة منها وان ذكر لها الجركان سمي على ما كان لها

واذا قضى بالرق

مطلوب

لها اجزاء

في هذه المسئلة وقال بعضهم يستخلف على النكاح فان خلف بقوله القاضي فرت يستكمل رجل زوج امرأته
 بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود ليس للزوج ان يستخلف المرأة
 في قولهم لان الاستخلاف شرع رجعا للكلية وقد اقرت المرأة بنكاح الاول لا يبيع اقل من ذلك
 الزوج فلا يستخلف لكن بخلاف الزوج الثاني فان خلفت انقضت المحرمات وان خلف الزوج
 الثاني صار مبرا بنكاح الاول فيخلفه يستخلف المرأة فان خلفت لا يثبت نكاح الاول وان كانت
 معقوبة بالاول رجلا وان ادعى نكاح امرأة فحدث لها فإياها اقام البينة يفيق له وان اقام
 البينة وليس في بيانهما يثبت البينة لان نكاح حالة الميوق لا يحمل الشبهة وليس
 بعد ما اول من لا يثبت ان اقام كل واحد منهما البينة انها له وكانت المرأة في بيانهما يفيق
 بها صاحب البينة وكذا اقام البينة وادعى احدهما الدخول وشهد شهودا بالنكاح الى الدخول
 يفيق له فان اقام كل واحد منهما البينة على النكاح والدخول لا يفيق لاحدهما وان ادعى النكاح
 ووقت احدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت فهو اوله وان وقت احدهما ولم يوقت الآخر
 الا ان المرأة في بيانهما لم يوقت يفيق لهذا البينة والوقت احدهما ولم يوقت الآخر الا ان الذي
 لم يوقت اقام البينة على النكاح كان هو اوله وان وقتا واحدا سبق فاسبق اوله على كل حال
 وان اقام البينة ولم يوقتا فارتبى لاحدهما يفيق للمرأة وان اقام البينة والمرأة قول احدهما
 اخلفا منه قال بعضهم لا يفيق للمرأة لان لا قرار قبل البينة يبطل بيته الآخر فلا يفيق الا
 باقرار بعينه البينة وقال بعضهم يفيق للمرأة لان اقرار المرأة لاحدهما بمنزلة البينة اقام البينة
 وهي في بيانهما يفيق صاحب البينة وكانت المرأة في بيانهما مشهودا فانه امرأته او شدة
 انها متكونة وحدها ولا له وشهد الآخر بشهادة البينة زوجها اخلفا فيه قال بعضهم لا يقبل بيته ذي
 البينة لان بيته ذي البينة لا يترجح على بيته الخارج اذا شهدوا على الشبهة اذا شهدوا على هذا
 الوجه كان هذا بمنزلة الشهادة في مطلق الملك فلا يقبل بيته ذي البينة وقال بعضهم يقبل لان
 شهادة الشهود انها امرأته ومنكحة وحدها بمنزلة الشهادة على الشبهة لان المرأة لا تصير
 منكحة ولا لا الا بشهادة معين وهو النكاح والحكم اذا انقضت بسبب ولحق كان ذكر الحكم وذكر
 السبب على خلاف الملك لان الملك ثبت باسباب كثيرة وليس بعضها اول من بعض فلا يفيق السبب
 ورجل ادعى نكاح امرأة وهي تحذف بهذا الشهود انها امرأته وقضى القاضي بها ثم جازاها اقام البينة
 على قول ذلك لا يثبت الى الثاني لان القضاء ظاهره الا بطلان لم يثبتا بيقين وذلك بان
 يوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول وتكون رجلين ادعى نكاح امرأة وقد كان دخل بها الخطبة
 وهي في بيت الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله صاحب البينة اولي وقادى
 نكاحا من نكاح امرأة فقاتل زوجت وذا بعد ما تزوجت عمل قال ابو يوسف رحمه الله فان
 سألها القاضي وقال من زوجك فقاتل تزوجت ربنا بعد ما تزوجت عمل فان القاضي يفيق لها

في النكاح

في النكاح

يبقى

في هذه المسئلة واستأجرها المولى فبقي عليها باجر معلوم وان ذكر الجراحا او شرط ان يكون
 المجرم الكافر انما كان المجرم للزوج ولها الجراحا لانه استأجرها ببعض ما يخرج من العمل فكل
 في معنى غير الطمان وهو كاد في غير ذلك الحايك ليسجة بالنصف وان خلفا في الجرح فقاتل
 المرأة فقاتل باجر وكذا الزوج غير جرحا كان القول قول الزوج مع يمينه لانه انكر الجرح و
 الجرح وقول اعز به لنفسه كان القول لها ولا شيء عليها لانه يدعى عليها بالظن وان خلفا
 فقال الزوج انما اذنت لك فتعزبه لي وقاتل له فقاتل اعز به لنفسه كان القول قول الزوج
 لان لا وزن يستفاد من جهة تكون القول قوله مع اليمين وقول لها اعز له لكون العز له
 لما كان العز له للزوج ولها الجراحا لانه قد ذكرنا وقول لها اعز له ولم يرد عليه كان العز للزوج
 لان الظاهر من حاله انه رضي بالعز له وان نهاها عن العز فقاتل كان العز لها وقول
 مثل ذلك القطن لزوجها لا نها عزمه غصبا فيفترق مثل ذلك القطن لزوجها كمن غصب
 حنطة فطونها كان القطن للقاصب وعليه مثل ذلك الحنطة وان خلفا فقال صاحب القطن
 عزت باذني وقاتل عزت بغيره فقاتل كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى ملك
 القطن وهي تنكر ذلك وان حمل قطنها الى بيته ولم يتل شيئا فقاتل ان الزوج يبيع القطن كان
 العز لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من ماله انه كان يشترى القطن لاجل البيع وان
 لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج ملكا لاذن كان القول قوله لان الظاهر من ماله ان يحمل القطن
 الى بيته للعز له المرأة وكان الاذن قابلا لانه كان طمعا ما من اللحم الذي جازته فان الطعام
 لكون الزوج ولا نكاح اذا كان يدعى الاذن فالمرأة تدعى عليه فذلك القطن عليه وهو نكح
 لكانا اخلفا في الكراس فقال الزوج للمرأة دفعته الى حائك ليسجة باذني وقاتل نكح
 فبراه ذلك كان القول قول الزوج اذا عزت المرأة فطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك
 الكراس ويشتريان بالثمن امعة لحاجتها واتخذ بعض الكراس ثيابا لبيت فجمع ذلك
 من الكراس وما يشترى به الرجل لان المرأة تحمل الرجل فيكون ذلك الرجل الاثنا اشترى
 لها عند اشترائها او علم عادة انه اشترى لها ودفع اليها فكون لها رجل كان يدفع الى امرأته
 ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها لحياتها من الدمام وقول اشترى بها قطننا فاعز لي وكان
 اشترى ويغزل ثم يبيع ويشترى بها امعة للبيت كانت الامعة للمرأة لانها اشترت من
 غيره فكلما الزوج اياها باثرا فكانت مستثناة لنفسها **وقد** في دعوى
 النكاح امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فخر فانه يستخلف بالله تعالى ما من زوجة لي في
 طائي بآين اما الاستخلاف فلان على قولنا في يوسف ومحمد جميعا الله يستخلف في النكاح
 والقوى على قولها واحصا على انه يستخلف على نكاح بعد الطلاق البائن والموت لاجل
 المال وانما يستخلف على هذا الوجه لانها كانت صادقة لا يبطل النكاح بخبره فاذا خلف

في النكاح
 في النكاح

لغيره وقال استحسن ذلك في جواب الملقن وكذا في البيع وكذا في رجل لا يثبت
وغيره تزوجت فاطمة بعد خطبته قال ابو يوسف رحمه الله يعني بنكاح فاطمة وتوالت
امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت وهذا رجل لا يثبت سنة في الذي
قرب بنكاحه أمس وهو شاهد للشهود على اقرارها جميعا وحيث قال ابو يوسف رحمه الله
اسأل الشهود بايماء بلأت واقفي به وتوالت تزوجها هذا أمس وهذا منسنة كانت
امرأة صاحب لا أمس وتوالت رجلين اقاما جميعا البينة على بنكاح امرأة بعد موتها تقيها
بعد اثبات زوج واحد بن حكم النكاح بعد الموت الميراث وله كفول الشريعة وتوالت واحد
المدة عينين فاقربت ان بنكاح الميت كان لا يصح رجل ادعى الى امرأة انها امرأته وادعى البينة
على ذلك وادعت المرأة انها امرأة هذا الرجل فاقربا فقامت البينة على ذلك والرجل
يخمد قال محمد رحمه الله تقبل بينة الزوج المدعى لان الشهود لما شهدوا عليها بالنكاح فقد
شهدوا على اقرارها انها امرأته واقربا لها على نفسه اصدق من بينها الا ترى فلو كان رجلا
واقام البينة على رجل انه اشترى منه ثوبه هذا واقام صاحب الثوب البينة على رجل اخر
انه باعه منه وهو يخمد فان البينة يكون بينة المدعى على صاحب الثوب لما ظنوا وتوالت
المرأة حين اقامت البينة على رجل انها امرأته ادعاه ذلك الرجل كانت البينة بينة للمرأة
وذلك كما امرأه اقام عليها رجلا بينة بالنكاح ولم يوقفا فاما هذه المرأة فهو زوجها
امرأة كانت رجل انا امرأته فقال جيبا لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وفي طالق وهو
قالت الرجل انا امرأته فقال ما انت لي بزوجية وانت طالق فليس هذا باقرار بالنكاح
عن ابى حنيفة رحمه الله امرأة قالت لرجل زوجك نفسي فقال لها انت طالق ببيع الطلاق
وان قال انت طالق لا يبع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح وهو ادعى على امرأة طلاقا واقام البينة
واقامت للمرأة البينة انها امرأته وانه اباهما زوجها كانت البينة بينة الزوج صلقة المرأة
المدعى عليها ام كذبته وهو ادعى على امرأة طلاقا واقام البينة واقامت المرأة البينة ان اخبرها
امرأة المدعى والرجل المدعى ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجي فان القاضي يفتي بنكاح الشاهد
انها امرأة المدعى ولا يفتي بنكاح الغائبة في قوله ابى حنيفة رحمه الله عنه وكذا لو قامت البينة
البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال ابو يوسف رحمه الله عليها سوقف القاضي
ولا يفتي بنكاح الشاهد فان حضر الغائبة واقامت البينة على ما ادعت اخبرها يفتي بنكاحها
اذا قامت هي البينة ولا يفتي بنكاحها سلك البينة التي اقامت الشاهد ويفرق بين الزوج
والشاهد وان اتكذبت الغائبة بكلمها يفتي بنكاح الشاهد وهو اقرار الزوج بنكاح الغائبة
سأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة قرينة فان قال لا يسل بنكاح الحاضرة وقال كس طلق
الغائبة واخبرني بانقضاء عدتها البينة الشاهد في طلاق الغائبة يفتي بنكاح الشاهد فان

المدة

حضرت

حضرت الغائبة وصدة منه في النكاح وكذا في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلان
النكاح عى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج باجها او بنتها فهذا وما لو ادعت
بنكاح الاخت سأل في قوله ابى حنيفة رحمه الله وهو اقامت الشاهد البينة انه تزوج باجها ودخل
لها او قبلها او مسها عن شهوة او نظرا او جهما عن شهوة فرق القاضي بين الشاهد وبين المدعى
ولا يفتي بنكاح الغائبة رجل تزوج امرأة ثم اقران فلا تا كان زوجها وطلقها وانقضت عدتها
ثم زوجها فقامت المرأة هو زوجي على حاله لا تقبل قوله المرأة ولا يعرف بينهما وبين الزوج فان
حضر الغائبة وانكح الطلاق يفتي له بالمرأة ويفرق بين المرأة وبين زوجها الثاني وان اقر
الاول بالنكاح والطلاق وانقضت بالعدك كما هو قال الزوج الثاني وكذا في المرأة في الطلاق يقع
الطلاق عليها من الزوج الاول حين اقرار الزوج الاول بالطلاق وعليها العدة من ذلك
الوقت ويفرق بينها وبين الثاني وان صدقة المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الثاني وهو قال
الزوج كان لها زوج قبلي طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقامت المرأة لم يطلعني ذلك الزوج
كان لغيره قبل الزوج ولا تقبل قوله المرأة فان حضر رجل وادعى انه الزوج الذي قبل الزوج
الثاني وصدقة المرأة في ذلك وكذا في الزوج الثاني لانه ما اقر بالنكاح المعلوم ههنا والله اعلم
وص في الشهادة على النكاح يجوز الاعتماد على الشهود والتسامع لغير الشهادتين
في خمس مسائل اربع منها معرفة النسب والنكاح والطلاق والعدك منها ذكرها المختص
رحمهم وهو المدعي من الزوج وذكر الشيخ الامام شمس الدين رحمه الله ان الشهادة
على اصل الوقف يجوز ولا يجوز على شرائط الوقف وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع يجوز
بالشهر والتسامع ذكره الحاكم الشهيد رحمه الله في المشقة والاشتهار على زوجين غيري وهو ان
يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشري وهو ان تشهد عند رجلان عدل او رجل
وامرأتان بلفظ الشهادة من غير اشتهاد ويقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكفي بشهادة الواحد
وعن ابى حنيفة رحمه الله اذا شهد واحد عدل وشهد رجل وقال انا عاينت مؤنة حل له ان يشهد على شيء
والصحيح ان طلق غزلة النكاح وغيره لا يفتي فيه بشهادة الواحد وهو الذي رجلا وامراة يسكنان
في منزله ويكونان على صاحبه كما يكون بين الزوجين حل له ان تشهد على صاحبهما وهو قد علم عليه
رجل من ذلك ولا يفتي به واقام عند ذلك دهرام يسعه ان تشهد على نفسه حتى يلقى من أهل ذلك
البلد رجلين عدلين ممن يعرفه ويشهد له على نفسه واذا حمل الشهادة بالشهر والتسامع تشهد عند
القاضي وانهم جازت شهادته وان فسرقوا لا تشهد على النكاح او على النسب لا يثبت ذلك من قوم
لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته كمن رأى دارا او عينا في يد رجل يتصرف فيه ووقع
في قلبه انه ملكه حل له ان تشهد على انه ملكه فان شهد وفسرقوا لا تشهد له لاني رأيت في يد
يتصرف فيه فسرق الملاك لا تقبل شهادته كذا في شمس الدين الحولي رحمه الله ولم يفتي بين

ج
الزوج الثاني

بالمحض

في النكاح
بالتسامع
والشهادتين
على زوجين

اولاً : وسعد اني سعد باوقع في قلبه

8
10
12

المؤلف

وإن قلن في كبر القواعد على عدم الوصول إليها ،

ويعرف

در این کتاب از این کتاب

وبعضه كذا ذلك عضو ما دون ذلك تحتسب له من الاقارب ولو لم يكن له من وجهه
لا تحتسب له الايام على الزوج وان غاب الزوج لم يجز او غير تحتسب عليه ولو جسد الزوج فلم
يأت المرأة لا تحتسب على الزوج وكذا لو جسد المرأة بمهرها ولم تأت به وان اتته الى السجين ولم
مكثت عنده الحلق والمجامع تحتسب عليه وكذا لو جسد المرأة لم يحن وكان الزوج يوصل اليها ويملك
الحلق والميت بها تحتسب تلك المدة والا فلا وان كانت المرأة حرة منحة الاسلام لا تحتسب
على الزوج حتى يفرغ وان احرمت بعد التاجيل لا تحتسب على الزوج وبعض له عن تلك الايام
وان كان الزوج مظاهرا عنها ان كان قادرا على الاعناق اخله القاضى سنة وان كان عاجزا
عن الاعناق اخله القاضى شهرين للكفارة ثم زوجي وان طاهر بعد التاجيل لا ينفق اليه ولا
ذلك عليه ولذا فمضت السنة فأت القاضى او عن رجل قبل ان يجسر المرأة فوعده غير فقدته الى
القاضى الثاني واقامت البينة ان فلانا القاضى كان اخله في امرها الى سنة وان السنة فله
فان القاضى الثاني ينفي على الاول وان مضت السنة من وقت التاجيل ولم يخامعه زمانا لا
يطلب حرمها ولا طواعتها في المضاجعة في تلك الايام فان خاضعها الى القاضى ان كانت ثيبا
كان القول قوله وان اقترن الزوج بانه لم يوصل اليها فأت المرأة انما يكون فطر اليها النساء وقلمني
بكره القاضى فان اختلفت فخطها او قامت عن مجلسها قبل الاختيار واقامتها اعوان القاضى
او قام القاضى عن مجلسه يطل حرمها كما في خيار الحبرة فان اختلفت الفرقة مجلسها باقرو القاضى
بالفرقة ولا يقع الفرقة بل خيارها فان اتى الزوج ان نفق بغير القاضى وقت بينك فامتن
المهر عليها المعتد وان طلب من القاضى ان يؤجله سنة اخرى لا يجيبه القاضى فان اخله للمرأة
سنة اخرى كان له ان يرجع عن الاجل وكما يؤجل البينين يؤجله الخصم سنة وكذا الشيخ الكبير
هان قال لا ارجمنا اصل اليها والغلام الذي هو من اربع عشرة سنة اذا لم يوصل الى امرها وله
امرأة اخرى يجامعها ان جامع المجازية كان للمرأة ان تخامعه ويؤجل سنة وكذا الخلق ما اذا كان بين
من يبال الى رجل يؤجل سنة وهو جسد المرأة زوجها من رضا لا ينفق على الجماع لا يدخل ما لم يصب
ان طال المرض ولم يمتنع اذا زوجته ولله امرأة فلم يوصل اليها اخله السنة بخمسة الف درهم عن رجل
العنين لا يكون الا عند قاضى مصر ولله سنة ولا تسقط اخله المرأة ولا تاجيل غيرها رجل تزوج
ولم يوصل اليها ورفق القاضى بينهما بعد ما مضى لاجل ثم تزوجها من اخرى لا خيار وقت تزوج امرأ
ووصل اليها ثم عجز عن الوطى بعد ذلك نصار عتقا لم يكن لها الصومعة وهو تزوج ووصل اليها ثم
وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها بعد ذلك كان لها حق الصومعة ويؤجل كما يؤجل البينين وهو تزوج
امرأة ولم يوصل اليها ورفق القاضى بينهما بسبب العتة ثم تزوجها من امرأة اخرى علم بحاله مع المرأة
الاولى خلفت الروايات فيه والصحيح ان الثانية نفق الخصم لان الانسان قد عجز عن امرأة
ولا يجز عن غيرها وهو جسد المرأة زوجها مجبوا اختيار القاضى للحال ولا يؤجل سنة لان

انہی

حق

والا نتي ومنها ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوها بل عندنا الى آخر المجلس وخيار
 البلوغ يبطل بسكوها للبكر وخيار البلوغ للثيب والغلام لا يبطل الا بالكمال نصا فان قال
 الغلام نقضت النكاح ونفى به الطلاق عن ابى حنيفة رحمه الله انه يكون طلاقا وان نفي
 تلاقا فلا يصح ان الفرقه بخيار العتق ثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع
 الفرقه ما لم تفرق العاضى بينهما وعندنا تفريق العاضى سقط كل المهر وان كانت الفرقه قبل ذلك
 وان كان بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب يبطل الا بالكمال
 نصا او بالتكليف من الزوج او طلب المهر المسمى او طلب فرض البتة بخلاف خيار العتق وخيار
 المحرم فان ذلك سطل القام عن المجلس ومنها ان في خيار العتق اذا علمت النكاح والعتق
 ولم يعلم بخيار العتق كان لها الخيار اذا علمت وتعدت الجمل وفي خيار البلوغ اذا علم الزوج
 والمهر ولم يعلم الخيار لا تعدت الجمل والفرقه بخيار البلوغ لا تكون طلاقا كما للفرقه بخيار العتق
 وخيار عدم الكفاه وان بلغ الثيب في جوف الليل ولم يقعد على الا شهاده قال محمد رحمه الله
 كما رأت الدم يقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا اصبحت تشهد وتقول رأت الدم
 واخترت نفسي فيقبل له ايسر مولا ذلك قال نعم لانها اخبرت انها رأت الدم في الليل واختارت
 نفسها لا تقبل قولها وبطل خيارها وردي عندنا انما قالت عندنا المشهود او عند العاضى
 نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها وان وقتت فقاتلت بلغت امس واخبرته نفسي لا يقبل
 قولها وقد قامت اعلم بالنكاح الا بالان والفرقه بخيار البلوغ لا يقع في وقت فقاتلت اخبرته
 اخترت نفسي كانت على خيارها وهو بلغت مكان منقطع عن الناس فثبت الجارية لتكتم
 بالشهود يشهد بطل خيارها الا ان يكون على الفور ويخفى ان يفتى في قول البلوغ
 نفسي ونقضت النكاح فاذا قامت ذلك لا يبطل جها بالتأخير حتى يزوجا القليلين وكذا ثبت
 لخيار البلوغ والسفعة بقول طيب الحنبلين ثم تفسر بهذا بالنفسير بالاخييار وقبل طلب
 السفعة وتبكي صراخا فتكون البكاء بهذه الصفة رد النكاح كما اذا

والثيب

وقال في
 في وقت
 في وقت

قليل

قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا نشئ الرضاع بما دون خمس رضعات
 في خمسة اوقات تكفي الرضيع بكل واحد منهم وقال اصحابنا الطواجر لا بد من ثلث رضعات
 وكما حصل الرضاع بالمع من الثدي يحصل بالعتق والسعوط والوجع ولا يحصل بالاقطار في
 الاذن والاحليل والجائفة والامة ولا بالحقة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله يحصل
 بالاجتماع وقت الرضاع في قول ابى حنيفة رحمه الله مقدار ثلثين شهرا اذا ارتفع في هذه
 المدت نشئ الحرمة فلم على ابن الحولين او لم يعظم وهذا رضع بعد الحولين ويصعب لا نشئ الحرمة
 فلم او لم يعظم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله وقت مقدار ثلثين ان ارتفع في الحولين
 نشئ الحرمة فلم او لم يعظم وعلى الاب مقدار ثلثين حتى ان المطلقة اذا طأته بعد الحولين
 باجره الرضاع فاني لا بد ان يعطى لا يجبر ويجبر الحولين وروى الحسن عن ابى حنيفة رجع
 اذا قطع الصبي الحولين فعوض الصبي واكتفى بالطعام فارضع لا نشئ حرمة الرضاع وفي
 ظاهر الرواية اذا رضع في هذه الرضاع يثبت الحرمة على كل حال اذا مضى الرجل بشي امرأته
 لهنها لم يحرم عليها امرأته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال بكم ثم تزوج فظن ان لها لبن فان
 صبا صارت اما للصبي وثبت جميع احكام الرضاع بينهما حتى ولو تزوجت البكر بطلان الرضاع
 قبل الدخول بها كان لهذا الزوج ان تزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا تكون له ان
 تزوجها لانها صارت من اهل بيت التي دخل بها ونقض الرضاع بلبن المني من اهل بيت المني قبل
 الموت وبعد وقال الشافعي رحمه الله لا نشئ الرضاع بلبن حلب بعد الموت كما لا نشئ حرمة
 المصاهرة بلبن الميتة واذا نزل الرجل لبن فارضع به صبا لا نشئ حرمة الرضاع ولا بأس الرجل
 ان يخرج برضعة ذلك واختاره من الرضاع لان النكاح لم يخلو من النسب بل من المهر
 وهو موطوءة فان الجارية اذا كانت بين رجلين فماتت بولادة عيانه وكل واحد من الشرطين
 ينفذ من امره اخرى كان لكل واحد من المولدين ان تزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولك
 من النسب ونظائر ذلك اذا ارتفع الصبيان من لبن يسميه لا يثبت حرمة الرضاع بينهما
 واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيين ان لم يخلط الطعام بلبنها اذا لا يثبت الحرمة بينهما
 في قولهم جميعا كان اللبن غاليا او مغلويا وان لم يخلط الطعام بلبنها اذا لا يثبت الحرمة بينهما
 به الحرمة في قولهم قبل هذا اذا كان لا سقاط اللبن عند مع اللقمة وان كان سقاطا يثبت الحرمة
 والاصح انها لا نشئ وان كان الطعام مغلويا باللبن لا نشئ الحرمة عند ابى حنيفة رحمه الله قال
 صاحبنا نشئ الحرمة كما خلط لبن الذي لبن الشاة وابن الذي غالي يثبت الحرمة وكذا
 لو ردت جثرا في لبنها وشرب لبن اللبن او لبن سويقا بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن يثبت
 الحرمة هذا اذا اكل الطعام لغيره فان صاحبا يثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة
 بالارض حتى مسين ان كان اللبن غاليا يثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلويا لا يثبت الحرمة

وقال الحنبلين لا نشئ
 وقال في مقدار ثلثين
 على ان من الرضاع في
 الرضعات

وكذا جعل النكاح في لبن المرأة ان كان اللبغا بالانثى لا يثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوبا
 باللبن يثبت الحرمة ثم فسرحه رحمه الله فقال ان لم يغير اللبغا اللبن يثبت الحرمة وان غير لا
 يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير لبن اللبن يثبت الحرمة لا يكون رضاعا وان غير لبن لبن
 الاخر يكون رضاعا وقيل على قولين في حنفية رحمه الله اذا جعل في دوا او خلط بالما لا يثبت
 الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة اخرى فوجرت بها قال ابو يوسف وهو
 عن ابن حنفية رحمه الله الرضاع من كثر ما كان سوا لبن يكون ميثا وقال رحمه الله يثبت الرضاع
 منهما على كل حال المرأة لها لبن طلقها زوجها وتزوج آخر فجلت من الثاني فارتفعت
 صبيا قال ابو حنيفة رحمه الله الرضاع من الاول ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت كان الرضاع الثاني
 وعن ابن يوسف رحمه الله رواه في رواية ان عرفت ان لبن من الحمل الثاني والرضاع
 من الثاني وينقطع حكم الاول وفي رواية اذا جلت من الثاني ينقطع حكم الاول وقال رحمه الله
 الرضاع من لبن الحمل الثاني اذا ولدت المرأة من زوجها واطلقها الزوج وتزوجت
 باخر فارتفعت لبن الاول ولما في تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الثاني
 لان تزول اللبن كان منه رجل تزوج امرأة ولم يلبه منه قط ثم نزلها لبن فارتفعت صبيا
 كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة
 رجل نكح امرأة فولدت منه فارتفعت لبنها اللبن الصغير لا يجوز لهذا الزاني ولا لغيره من
 آباءه ولا لغيره نكاح هذه الصبية وذكر في الدعوى رجل قال للمولى هذا ابن من الزنا ثم اشتراه
 مع امه عنى المولى ولا يصير الجارية ام ولدنا رجل تزوج امرأة فولدت منه ولها وارثت
 ولها ثم يمس لبنها ثم ذوق لها لبن غيره لك فارتفعت صبيا كان لبن الصبي ان تزوج ام ولد
 هذا الرجل من غير اللبن الرضا الطاهر على النكاح غزلة السابق بانه اذا تزوج صبية
 فطلقها تزوج امرأة لها لبن فارتفعت تلك الصبية حرمت لكبير على زوجها لا فاصارت
 من مهابت نسائه وكذلك رجل تزوج رضيعا فارتفعت امه وابنه او اخته حرمت لك
 على زوجها وكذا لو تزوج رضيعين وارتفعتا امرأة واحدة معها او واحدة بعد واحدة بطل
 نكاحهما لا نه صار معا بين الخين ولكل واحدة منهما نصف الصداق يرجع الزوج به لك
 على المربعة ان سمعت الفساد عندنا والمعدان ترضعها من غير طهارة لها الى الاربعين
 بانه كانت تبعا ثم قبل قراها انها لم يفسد الفساد وان كانت مخونة وحي امرته لا يرجع عليها
 والمخونة نصف الصداق وان كان قبل النكاح ولو اقبل احد الرجلين الكبير فاجر صبي حرم
 الزوج لكل واحد منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا فسد الفساد وهو
 الصحيح وهو تزوج ثلث رضيعات فجات امرأة وارثت من على العاقبة وارثت ثنتين ثم
 الثالثة حرمت الاوليان لانه صار معا بين الاثنين في نكاح وقيمت الثالثة امرته لا نه

وإذا تزوج
 رجل امرأة
 فولدت له
 صبيا ثم
 تزوج امرأة
 أخرى فولدت
 له صبيا
 لم يثبت له
 الرضا على
 الصبي الأول

صارت

صارت خاتما للاوليين بعد ما فسد نكاح الاوليين وان ارتفعت واحدة منهم ولا يمس
 معاخر من جميعا لا نكاحا خفية ثبت دفعة واحدة وتزوج كبير وصغيرا فارتفعت الكبير
 الصغير بانتم جميعا ولا يمس لكبير ان كان لم يدخل بها لان الفقرة جازت من قبلها والصغير
 نصف المرأة لها بانتم يعمل الغرم يرجع الزوج بنصف من الصغير بعدة لك لا نه صارت له
 ابنة امرته لم يدخل بها واليه ان يرجع الكبير على طهارة لا نه ام امرته وان كان دخل
 بالكبير لا يجل له ايضا نكاح الصغير وتزوج كبير وثلاث رضيعات فارتفعت الكبير
 واحدة بعد واحدة وارثت من الاثنين ثم جميعا اما الكبير والصغير الاوليان
 صارتا اما بنتا واما الباقيت فلا نه صارتا الخين في نكاح واحد وان ارتفعت ثنتين معا
 ثم الثالثة حرمت الكبير والاوليان ولا يحرم الثالثة لانه صارت ابنة امرته بعد ما بانتم
 امرأة قبل النكاح وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارتفعت الكبير ان صغيرته ثم صغيرته بانتم
 الكبيرتان والصغير الاوليان اما الكبير الاول فله نكاحها الرضا الاول صارت ام امرته بطل
 نكاحها ونكاح الصغير الاول لانهما اجتماعا في نكاح واحد فاما الكبير الثانية فلا نه نكاحها الصغير
 الاول صارت ام امرته كانت له بطل نكاحها والصغير الثانية امرته لا نه صارت ابنة امرته
 بانتم قبل النكاح وليست نكاحه غيرها فلا يحرم رجل تزوج ام ولد من عبد صغير فارتفعت
 لبن السيد حرمت الرضا على مولاهما وعلى زوجها الصغير اما على المولى فلا نه صارت منكحة ابنه
 فحرم على المولى حرم على الصغير فلا نه صارت عترة الاب ولا نه امه رجل وطى امرته نكاح فاسد
 ثم تزوج صبية فارتفعت ام الموطوءة بانتم الصبية لا نه صارت تحت الموطوءة والموطوءة في عترة
 يبطل نكاح الصبية رجل تزوج صبية ثم تمها لا يفسد نكاح الوفا فان ارتفعت الصبية لا يحرم الصبية
 على زوجها لان نكاح الوفا لم يفسد فلا نه صارت معا بين الاثنين وكل تزوج رضيعين فجات امرأة
 لها لبن من رجل واحد فارتفعت احد المرأتين ربيعة وارثت المرأة الاخرى الرضا الثانية
 بانتم رضيعتان عن زوجها لا نه صارتا الخين تحت واحد ففسد نكاحهما وان كان على المرأتين
 ان تعدا الفساد لان الفساد النكاح الاخوة والاختية حصلت بغيرها جملة فلم يكن الفساد حلالا
 بفعل احد منهما خاصة فلا يحرم الفهمان كرجل قال لامرأتين له في مرض موته ان دخلتما الدار فانتكما
 فلما دخلتما بانتما لا حرمان عن ليلتان لان وقوع الطلاق حصل بغيرها جملة لا بفعل احد
 ولما كانت الكبيرتان لها لبن من زوج المرأتين والمسألة كما اذا ذكر في بعض الموضع انه لا يحرم الفهمان
 على الكبيرتين لان فساد النكاح لا يفسد الى احدهما خاصة فكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب
 فساد نكاح الصغيرتين هما صيرورتها ابنتين لزوجهما لا اخوة كل كبيرة تزوجت بافساد نكاح
 الصغير التي ارتفعتا رجل تزوج امرأة فحدثت امرأة انها ارتفعتا لانه ثبت الحرمة بقولها وان
 كانت عترة وان تزوجت كان افضل قال مالك ثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لا نه من بالبيان

وإذا تزوج
 رجل امرأة
 فولدت له
 صبيا ثم
 تزوج امرأة
 أخرى فولدت
 له صبيا
 لم يثبت له
 الرضا على
 الصبي الأول

فثبتت في الواحدة كما لو اشترى لها فاحترق عليه ذبيحة المحرم عليه وانما نقلت عن
قامت على ذلك الملك النكاح فلا يثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق فان شهد بذلك امرأتان
او رجل عدل فذلك ذلك وكذا لو شهدا بغير نسو وقال الشافعي رحمه الله يفرق بينهما بشهادة الابع
وكذا لا يفرق بينهما بعد النكاح فلا يثبت الحرمة بشهادة من فكلنا قبل النكاح اذا اطلد الرجل الخط
امرأة فثبتت امرأة قبل النكاح انها ارضعها كانت في سعة من ثدييها كما لو شهدت بعد النكاح
وهي شهيدة بطلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المتام مع الزوج كونه
شهادة لو قامت عند القاضي بثبت الرضاع فكلنا اذا قامت عندها اذا اقر الرجل امرأته انها اخته
من الرضاع ولم يصير على قراره كان له ان يزوجها وان اصر على بطلان بطلان فثبت بعد النكاح
بذلك ولم يصير على قراره لا يفرق بينهما وان اصر ففرق بينهما وكذا اقرت المرأة قبل النكاح ولم
تصير على قولها كان لها ان تزوج نفسها منه وان اقرت بذلك ولم تصير على ذلك بفسخها لم يثبت
نفسها منه بطلان النكاح قبل الاصل وقبل الزوج عن الاقرار بغيره المصحح عن اقرارها
وقد مر من هذه المسئلة في فصل الحرامات وان قالته المرأة بعد النكاح كسائر زوجات قبل النكاح انها اختي من
الرضاع وقد قلت قوتت به حتى حين اقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما وبذلك هو اقر
الزوج بعد النكاح وقال كفت اقرت قبل النكاح انها اختي من الرضاع وقلت له حتى فان القاضي
يقرق بينهما لان المرأة اقرت بعد النكاح ان الزوج اخوها من الرضاع واصرت على ذلك لا تقبل
قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فذلك اذا استندت ذلك الى ما قبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح
واصر على قراره فرق بينهما فكلنا اذا استند قراره الى ما قبل النكاح **فصل في النكاح**
اخى الثابت من حضنة الصغير القيام النكاح او بعد الفروقة انما كان مات الام او تزوجت فلم الام فان
ماتت او تزوجت فام للاب فان ماتت او تزوجت فالأخت لا يعلم فان ماتت او تزوجت فالأخت
لام فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لا يعلم وان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لا يعلم
النفقة في ترتيب هذه الحلة انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة والأخت لا ينفق عليها كتاب
النكاح والأخت لا ينفق عليها في رواية كتاب الطلاق الحالة او في من بنات الأخت وبنات الأخت
لا يعلم او لام او في من الحالات الحالة لا ينفق عليها في رواية كتاب الطلاق الحالة او في من بنات الأخت وبنات الأخت
ان الحالة او في من الحالات الحالة لا ينفق عليها في رواية كتاب الطلاق الحالة او في من بنات الأخت وبنات الأخت
نحو ما قلنا في الحالات ولا ينفق على الأم وأم الولد في الحضنة من اهل الذمة في الحضنة بمنزلة اهل الإجماع
ولا ينفق على المرددة وانما يبطل الحضنة بغيره بالنسب بالزوج اذا تزوجت باجنبي فان تزوجت بغيره لم
من الصغير كالمدة اذا كان تزوجها جذا الصغير والام اذا تزوجت بغير الصغير لا يبطل حضنتها والنكاح
بالحضنة عالم يستغن الصغير فان استغن كان ياكل من ثدييها ويشرب من لبنها ولا ينفق على ربيته
واستغنى عن ثدييها فكلت بالام او في الام بالجارته حتى يحضر عن غيرها حتى يبلغ طفلها شهرين

اختلفت

في النكاح

ومن

في النكاح

ومن ولا ذلك من النساء ولا ينفق على الحضنة بعد الاستغناء في الغلام الجارية بعد ما استغنى الغلام
وبلغت الجارية فالنفقة او في يقدم الاقرب فالاقرب ولا ينفق على الام في حضنة الجارية واذا اختلف
الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج آخر وكلفت المرأة ان لا تطلق قولها وان اقرت لها
تزوجت بزوج آخر لكان دعواه ذلك الزوج طلعا وعاد حضنتها في الحضنة فان لم ينعن الزوج كان
القول قولها وان عيشت الزوج لا تقبل قولها في دعوى الطلاق ولا خلف الزوجان في شين الولد فكل
الام هو ابن بنت عيين وانما الخي بامسكه وقال ابو الدهوان ينعن بنتين وانما الخي به فان القاضى
يخلف دعواه لكن ينظر الى الصبي ان رآه استغنى عن الولد بان كان ياكل من ثدييها ويشرب من لبنها
ويخرج يدفعه الى الاب والام فلا يكون القاضى ينعن عن الاقرب على ما سئل عن الام وهي لا تستغنى
ولا تخرج الرجل امرأته وله منها ابنة احد عشر سنة فنفق عليها فافها خرج من بيتها في كل وقت وترك
البنت ضايعة كان الابسان ينفقون على الاب والام في اخذ الجارية اذا بلغت خمس سنين والاعتماد
على هذه الرواية لفساد الزمان وكذا بلغت احد عشر سنة فنفق عليها فافها خرج من بيتها في كل وقت وترك
مفسدة غير مؤمنة او ادت العتقان تزويج الولد بها بما نأ فلا نفق الولد عن ام والام تاتي ذلك ويطلب
الاب بالاجر ونفقة الولد لا ينفقوا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تستغنى الولد بغيره لعل ان تدعى
بالا لعمه واذا امتنعت الام على ما اثار له وليس لها زوج اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو جعفر والفقهاء
ابو الليث رحمه الله عليهما السلام على امسك الولد وقال شافعي رحمه الله لا يجبر امرأه على ما اثار له
فقال كرم القسبان كرمه زاد ارم فجات امرأة اخرى ففعلته في الميادى فسكت الصبي لان لها الغمار
فان اختلفت في بينهما لان امسك ان يصنع يكون بالرضاع كخالة الصغير لان ابنته الصغير واحد
قال الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو الليث رحمه الله عليهما السلام انما لا يجبر لان الام لا تجبر في الصغير فاما الام
اولى امر اخرجت من منزلها وركبت صبيها في الميادى فسقط الميادى والصبي لا ينفق عليها لانها لم تضع ولا ينفق
كما اخرجت من منزلها فجارط لا ينفق ما في البيت ضمان عليها اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت
بكر كان للابسان نفقتهما الى نفسها وان كانت ثيبا ليس ذلك الا اذا لم يكن ما منته على نفسها والغلام
اذا عقل واجتمع رايه واستغن عن الاب ليس للابسان نفقة الى نفسه الا اذا لم يكن ما منته على نفسه وكذا
ان ينفق وليس عليه نفقة الا ان يتطوع **باب النفقة**

اذا اختلف

اختلفت

من

والنفقة

النفقة يتعلق باشيائها الزوجية والاخبار من نفي على الرجل نفقة امرأته لفسقه والنفقة في النفقة
دخل لها اولم يدخل بكثرة كانت للمرأة او صغيرة بمجامع مثلها وان كانت لا يجامعها ولا ينفق عليها
كانت امه ان يراها المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذلك المديون وام الولد الصغيرة ان يخل بها
وبين زوجها ولا يستحقها المولى وان يراها المولى بيتا ثم بداله ان يستحقها كان له ذلك وان لم يكن
بيتا كانت تستحق المولى في اوقات ومخدراته من غير استخدام ولا يستحق نفقتها ولا ينفقها فان تزوجت
بأذن المولى في المحرم ولا يحتاج الى التوبة والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة ما لم

وإذا زلت المرأة إلى زوجها
وغيره من أهله وأولادها
فما لا يجوز لها أن تخرج

في السفر

في النفقة مرة أخرى ولا نفقة للمريضة إذا لم تزل إلى بيت زوجها وان زفت قالوا لها النفقة عن
إلى من سفر جرح الله أنه لا نفقة لها إن كانت لا تستطيع الجماع إن كان النفقة لأن المرأة لا تسلم عن
في غيرها وإن كان لم يدخل بها فمريض مرضا لا يحتمل الجماع لا نفقة لها وإن أعياها كثيرا فهو من
المريض وإن بقي لها من منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وهذا منزلها وجها وهي مريضة على
حالتها كان له الخيار أن يشاء أسكنا عليه النفقة وإن شأدها إلى منزلها ولا نفقة عليه ولا الصغير
قالوا إنما يجب النفقة على الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا جماع إذا كان يمكن الزوج من
الاستماع بها مع ذلك للرض بوجه فإن كان لا يمكن فلا نفقة لها وقوم مرضت المرأة في بيت زوجها
بعدا للخلوة فأنقلت إلى مكانها قالوا إن كانت حالها عليها النقل إلى منزل الزوج محققا ونحوها فلم
يسقط لا نفقة لها وإن كان لا يمكن فعلها فلها النفقة ويجب على الصغير نفقة أمه الكريمة فإن كانا
صغيرين لا يطبقان الجماع لا نفقة لها وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقة أمه
ولكن يستدين الأب عليه ثم يرجع بذلك على الابن إذا استدان النفقة الواجبة للمالك والمطلوب من
السكنى إما المالك فالتقوى والاهل والخطب والمسلمين فإن كانت لها طبع ولا خبر قال في كتابه
يجوز على الطبع والخبر وعلى الزوج أن ياتيا بالطعام خبيثا أو ياتيا من كنهها عمل الطبخ والخبر فرفق بين
المرأة وخادمها خادم المرأة إذا امتنع عن الطبخ والخبر لا يجب لها نفقة على زوج المرأة لأن نفقة
الخادم مقابل الخدمة فإذا لم تخدم لا يجب وأما نفقة المرأة مقابل الإحسان وقد جئست على الزوج
وكان لها النفقة وقال النفقة ابن الميث رحمه الله إذا امتنع المرأة عن الخبز والطبخ أيضا يجب على
الزوج أن ياتيا بطعام خبيثا إذا كانت من بيت الأشراف لا تخدم نفسها في أهلها أو لم تكن من
بيت الأشراف لكن بها عالة لا يقدر على الطبخ والخبر إذا لم يكن كذلك لا يجب على الزوج أن ياتيا
بطعام خبيثا ولا يقدر في النفقة عندنا وإنما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف
الأوقات والأماكن وما يجب لها قدما لكفايتها من الخبز فذلك الإدام لأن الخبز لا ياكل عادة إلا أدام
قالوا في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم إن أكل ما يطعم أهل الخبز واللحم وأوسط ما يطعم
الرجل أهله بالخبز والذيت وأدنى ما يطعم أهله الخبز واللبن ما أكل من فلا بد منه خصوصا في بلاد
الخريف هنا كله في غريم وأما في غرنا نفقة المرأة يختلف باختلاف الناس والأوقات ولا يقدر النفقة
بالدراهم وقال الشافعي رحمه الله النفقة يقدر على المروءة وعلى وسط الحال وقد نصف على
مئة وأحد هذا غير صحيح لأن الواجب الكفاية وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات وأما اللين
فذلك رحمه الله في الكتاب وقد اكتفى ببعضين وخمسين في كل سنة واختلفوا في نفقة الخجعة قاله
بعضهم من الملاء التي يلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم من غطاء الليل بلبس في الليل وذكره في
أراد به صفيقا وشحيا الصفيق ما يكون صفيقا يصلح في زمان الخريف ما يكون خفيقا يصلح
لنفع البرد ولم يذكر السراويل في الصيف ولا بدله في الشتاء وهذا في غريم ولما في بلادنا يجب

تاويل

والكفاية

السراويل

السراويل وما يلبس من كلبتي المنداش الذي ينام عليه والحقا وما يلبس أذى الخ والبرد في الشتاء
وبعض خرف فحجة في زوجها ليس ولم يملك الخف واللبس في النفقة لأن ذلك يحتاج إليه للخروج
والسفر على الزوج نفقة أسباب خروج المرأة ثم النفقة إنما يجب على الزوج يسارا أو جلا وعسرته وقال
بعض الناس من المرأة وقال الخفاف رحمه الله من غير ذلك الرجل إذا كان من الأشراف يملك
الخطوة والظفر المشوي والمباضة والخل في غير ذلك أهل الخبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر
وبلغة أو الجوز وكذا ما مومن كان عليه نفقة المومنين لا استراق فهو كذا ما مومن كان
نفقة المومنين لا يقدره وإن كانت المرأة مومنة والزوج عسر يطعمها خبز البر وباجة يتكفل بذلك
والأشرف لا نفقة لها وهي التي خرجت عن بيت الزوج بغيرة ثم يخرج فإن كانت مسلمة نفسها أو غير
المسلمة إن كان الزوج جلا أو هبت من هاتم منعت نفسها كانت ناشرة وإن كانت مسلمة نفسها ثم
منعت نفسها للمهر لم يكن ناشرة في قوله إلى خيفة وقال صاحب مدرج الله يكون ناشرة ولو كان
الزوج ضارفا معها في منزلها نفقت زوجها عن الرجل عليها كانت ناشرة إذا استعت لزوجها إلى
منزله أو كثر بها من لا يكون ناشرة ولو كانت مقيمة في منزلهم لم يكن من الرجل لا يكون
ناشرة وإن غصبها ما جئت فوفيتها كرها ثم عاد إلى الله لا يجب عليه نفقة لها ما مضى وكذا إذا جئت
ظلم أو حتى ذكر في الأصل والجماع الكبرياء لا يجب لها النفقة من غير تفصيل وعن أبي يوسف
إن جئت بدين لا يقدر على أدائه يجب لها النفقة وإن كانت يقد على الأداء ولم توف لا نفقة لها
وهذا إذا كان الزوج لا يقدر على الوصل إليها في الخمين وإن وجب تفصيل إليها قالوا يجب لها النفقة
وإن خرجت إلى الحج مع محمد لا نفقة لها في قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله لها نفقة إذا
لا نفقة السفر وإن جئت مع زوجها حجة الإسلام أو فلا كان لها نفقة الحضر لا نفقة السفر وتفسير
ذلك أن ينظر لو كان في الحضر لم يكن لها النفقة ثم في السفر لا يكون الزوج ديارا ولا ينفق عليها
في السفر ثم ولا نفقة الزبيلة وأن جئت الزوج بدين فإن منع المرأة من إتيانها كان لها النفقة
وأن جئت من سلطان ظلمنا اختلاف فيه والصحيح أنها يستحق النفقة والنفقة استحق النفقة رجل
زوج امرأة وأوقاها مهرها إلا أن الزوج يسكن في أرض الخصم أو في دار الفسق منعت المرأة
وخرجت من منزلها كان لها النفقة لأنها محقة وليست ناشرة رجل غاب عن امرأته فخرجت بزوج آخر
ودخل بها الثاني فعاد الزوج الأول وفرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني كان عليها المهر ولا نفقة
عاقبة لها على الأول ولا على الثاني أما على الثاني فلأن كفاها كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يجب
لنفقة لا قبل الفقرة ولا بعده في الدين وأما الزوج الثاني لأنها ناشرة رجل طلق امرأته ثلثا بعد
الدخول فخرجت قبل انقضاء المهر بلخرود دخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة و
السكنى على الزوج الخطأ في قوله إلى خيفة رحمه الله من كونهما الرجل إذا تزوجت بزوج ودخل بها
ثاني فلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الخطأ بطلانها ثلثا وجئت عليها المهر عنهما

ونفقت نفسها

مكافاة

مباراة

ولا نفقة لها على احد فاعلى الثاني لان كذا حده كان فاشيا واما الاول فلا يصح ان يشرع على
 الزوج الاول في الكفاح وسقطت نفقة ما دامت نفقة من الثاني فاذا سقطت عند النفقة في
 الكفاح لا يجز عليه في العدة وكذا المرأة اذا ارادت ان تترك الزوج والعياد باهه وبانت من زوجها
 ورجعت عليها العدة لا تكون لها النفقة وكذا اذا طلقها بنزوحها او قبلته او جعلت ذلك
 في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة وكذا كانت المطلقة من طلاق بائن او ثلاث لا تسقط
 المأكل والكسوة اما الشك في نفقة في بيت على حدة تامين على متاعها ولا تسحق من غير ذلك
 الزوج فان كان له دخل ولا دخل او اختا ولد من غيرهما في نفقة فاعلى في نفقة على حدة كان
 ذلك لا نفقة لا تامين على متاعها وتسحق من المعاشرة اذا كان البيت واحدا فان كانا في بيتين
 واعطى بيتا فاعلى نفقة لم يكن لها ان تطلب بيتا غير اذ لم يكن نفقة لحد من احوال الزوج في بيتها
 لم يكن هناك احد تشكك الى القاضي ان الزوج يودعها ويصرفها ويملك مكانا ليس ببيتها
 يعرفون اجسادهم واسانده ان علم القاضي ان الامر كما قالت زوجة عن ذلك ومنعها عن المتعة وان
 لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوما صالحين اقرها القاضي هناك ومنعها
 عن جيرانها فان اخبروا ان الامر كما قالت المرأة زوجة القاضي عن ذلك ومنعها عن المتعة وان كان
 الجيران انهم لا يودعها بتركها القاضي في الدار وان لم يكن في جيرانه من يشرى به امر القاضي ان
 يسكنها بين قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يشرى اباها او امها او اخا من اهلها عن الدخول عليها
 في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم انه ان منع عن الدخول ولا تمنع من النظر والتكلم والقيام على
 باب الدار والمرأة في الدخول ويمنع من النظر فيكون محرمات معها الزوج وقال بعضهم لا يمنع الا بغير
 من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن الكسوة عندها وبه اخذ مشايخنا رحمهم الله وعليه
 الفتوى وهل تمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال شيخنا
 يلزمهم الله في كل سنة وعليها الفتوى وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج لزيارة الخادم كل ثلاثة ايام
 والخدمت فهو على هذه التقادير وان كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادما ولا يفرض له نفقة
 واحدا في قولنا في حنفية ومنعها الله وقال ابو يوسف رحمه الله يفرض لخادم من قالوا انما يفرض
 لها نفقة الخادم اذا كانت من بنات الاشراف ولم ياتها الزوج بطعام مبيتا وان قالوا لا اخذت
 جارية من خول الصبيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم الا في الكفاية
 لا يبلغ نفقة المرأة ويفرض لخادمها نفقة وان كان له كسوة كالمصنوع ما يكون خاف لا يحتاج
 الى الخروج لمصلحتها الخارجية من الدار ولا يخرج له ولا يفرض لخادمتها الخادمة لان شعرها ليس
 ومن زوج مخاريم فطلبت النفقة فان القاضي يقضي لها بالنفقة في قولنا في حنفية ومن قال
 صاحبنا رحمهم الله لا يقضي ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا تسحق للمرأة نفقة الخادم على
 زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية في مكان الزوج ان جعل له كسوة فطلبت من القاضي

في كل سنة

الى الابوين

ان يفرض

النفقة

ان يفرض لها على زوجها النفقة وان كان الزوج صليبا ملكه وطعام كثير لا يفرض له نفقة بل كذا
 يفرض لها النفقة بالمعروف من مهرها قال مشايخنا رحمهم الله يختلف ذلك باختلاف حال الرجل ان
 كان محرفا يفرض عليه نفقة يومها وما كان له نفقة على نفقة شهر نفقة واحدة وكان
 من البخار يفرض عليه نفقة شهر او كان من الدهاقين سنة سنة ينظر له ما كان ايسر ويفرض الكسوة
 في السنة مرتين في كل سنة اشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا يطالبه بنفقة ما مضى من الزمان
 قبل الفرض لان عدنا لا نصير النفقة ديننا الا بالقضاء ولا بالقاضي فان كانت المرأة استدان
 قبل الفرض وانفقت على نفسها لا ترجع ذلك على الزوج وان فرض لها القاضي او صلحت زوجها من
 النفقة على شيء معلوم كل شهر لم يقض عليها حتى انتفت من اليمينها واستندت بيمينها على
 الزوج امرها القاضي بالاعتدال ان لم يامرها او صلحت زوجها على النفقة على ما لا يكونها كافيها
 ان يرجع عن ذلك الصلح ويطلب الكفاية وان فرض لها القاضي الكسوة ستة اشهر وعطاهما فضاقت
 الكسوة او سرق لا يقضي لها بكسوة اخرى ما لم يفرض ستة اشهر وكذا لو ليست الكسوة لباغين
 متدان فخرقت قبل نفقته لم يخرق لباغين ولو كانت لباغين فخرقت قبل نفقته فنفق القاضي لها
 بكسوة اخرى وان نفقت للمنفق والكسوة قاعة ان لم يلبسها في تلك المدة قضى لها كسوة اخرى وكذا لو
 ليست تلك الكسوة ومعها نفقته فنفق القاضي بكسوة اخرى وان لم يلبس معها نفقته فنفقت للمنفق
 والكسوة قاعة لا تقضي بكسوة اخرى ما لم يخرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان اهلك
 او سرقته او كلفه سفر فنفق قبل نفقته لا تقضي نفقة اخرى وان لم يهرق فلم يبق نفقة
 اخرى ونفقت القاضي بالكسوة والنفقة على قدر يسار الدخول وقدرته فان قال الرجل انما مضى على
 نفقة المعسرين كان القول قوله الا ان تبين المرأة البينة وفي من البيع والقرض اذا ادعى المدعيون
 انه مضى قبل قوله قالوا وكذلك في المهر والمكذالة وقال بعض الناس حكم الذي تان قامة المرأة
 البينة انه من نفقته عليه نفقة المومنين وان اقامت البينة كان البينة بينة المرأة وان لم يكن لها
 بينة وطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجز عليه السؤل السؤل ان كان حشا فان اخبره على
 انه من قبل القاضي ذلك وان اخبره على ان من نفقت القاضي نفقة المومنين وان لم يلقها
 بلفظ الشهادة يشترط العدة والمكذالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال لا ينعنا
 انه من نفقته ذلك لا يقبل القاضي ذلك ونفقت القاضي على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فنفقت
 فرض القاضي عليه نفقة المومنين لان النفقة بحسب مائة وهو نظير ما اشرع في يوم الكفارة
 ثم ايسر كان عليه التكفير المالك وكذا فرض القاضي عليه النفقة بالديار ثم ايسر فنفقت القاضي
 بنفقة النفقة وهو نفقته القاضي عليه بالنفقة فلا الطعام او رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم وهو
 نال المرأة انه يريد السفر فنفقت كذا بالنفقة فلا ابو حنيفة رحمه الله لا يجبر القاضي على اعطاء الكسوة
 الا بجبر على اعطاء الكسوة في الدين الموعود اذا اخذ الطال ان يغيب المدعيون قبل حله لا اجل

ولا يشترط فيه لفظ الشهادة

أما كذا في الدين المرحل
فمن جمل الأجل والتعريف
السفر

وعني في يوسف رحمه الله يأخذ من الزوج كتيلا بالنفقة وهكذا روي عن محمد رحمه الله في
الروايات ثم عندنا في يوسف رحمه الله يأخذ منه كتيلا بنفقة شهر واحد وعني في
يوسف رحمه الله في رواية أن القاضي سأل الزوج كم تعيب فان قال شهر يأخذ منه كتيلا بنفقة
شهر واحد فان قال غيب شهرين يأخذ منه كتيلا بنفقة شهرين وكذا السنة وأما في الدين المرحل
فأقول على قياس ما روي عن أبي يوسف رحمه الله في النفقة يأخذ كتيلا كان حشا ورك في السنة
أنه يأخذ كتيلا بالدين المرحل إذا أراد المطلق أن يسافر قبل طلاقه لا قبل ذلك وذكر شمس الأفة
الحلو رحمه الله إذا التقى من أجل شيء قليل تاردا الغرم أن يسافر وقال الطائفة من القاضي
أنه يأخذ منه كتيلا أو نحوه عن السفر فإن القاضي لا يجبه إلى ذلك ولا يأخذ منه كتيلا قال
وهذا قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف رحمه الله في الدين المرحل مكان هذا بقضا عليه وأن
كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كتيلا إلا بنفقة شهر واحد وهو منزلة ما لا يخرج أدرك
شهر كانت التجارة في شهر واحد وكان لصاحب الدار يخرج من الدار إذا جازأ من الشهر الثاني
وعندنا في يوسف رحمه الله إذا كفل بنفقة كل شهر كان على الأبد استحصانا وكذا قال رجل للمرأة
تزوجني فلا تأني علي في ما من بنفقتك كل شهر كان على الأبد وهذا لا الكيف كملت لك عن ذلك
بنفقة سنة كان كتيلا بالنفقة ما دام في كفاجه وإذا كفل إنسان بنفقة شهر وسنة طلبها
زوجها بآية أو غيرها بخدا الكيف بنفقة العدة رجل خاصمتها المرأة إلى القاضي في النفقة فقال
أبو الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاها ما أنه درم ثم طلقها الزوج لم يكن للأبد يسترد
منها ما أعطاها من النفقة لأن أعطى الأب بمنزلة أعطى الابن وهو محل الابن النفقة ثم طلقها
لم يكن له أن يسترد منها ما عجل إذا طلبت المرأة من القاضي أن يعرض لها النفقة فعرض وهو
معيظان القاضي أمرها بالاستدانة ثم يرجع على الزوج إذا أيسر ولا يجتنب النفقة إذا علم أنه
معيظ وإن لم يعلم القاضي أنه معيظ وسألت المرأة حبة في النفقة لأحب القاضي في ذلك مرة
لكن يأمروا بالانفاق وتجب أن تجسه إن لم ينفق فان عاد قبل المرأة بعد ذلك مرة ثانيا
جسسه القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة وإذا جسد القاضي شهرين أو ثلاثا في السنة وفي
بعض المراجع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس بمعتدل من مفرغ إلى رأي القاضي إن كان في
أكثر رايه أنه لو كان له مال يصح ويؤدى للدين بخلي سبيله ولا ينع الطالب عن فلازمه بل للفقهاء
أن ينفذ معه ابتداء ولا يتعد في مكان ولا يتعده من التصرف وإن كان ضيا لا يخرج حتى
يؤدى للدين والنفقة الأب وصا الطالب فان كان له مال حاضر أخذ القاضي الدرهم والدين
من ماله ويؤدى منها النفقة والدين لأن صاحب الحق لا يفرج بحبس حبه كان له أن يأخذ وكذا
إذا ظفر بطعام في النفقة وإن كان الدين دوا ثم فرج دنا يفرج دنا في القياس ليس أن يأخذ
وفي الاستحسان أن له أن يأخذ لا يبيع القاضي عروضة في النفقة والدين في قول أبي حنيفة

بنفقة الأب والامتناع كان كتيلا فلا بد

وقال

وقال صاحباه وهو قول الشافعي للقاضي أن يبيع وإذا فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر فحبس شهر
ولم يؤد حتى مات أخذ الزوج من القاضي سقطت النفقة وكذا كانت المرأة استدانته بعد العدة من
القاضي ثم مات أخذ الزوج من قبل البقي لا يسقط المستدانة وفرض لها القاضي النفقة ولم يأخذها
بالاستدانة فاستدانته وأصل حشر زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانته ولم يستد
كان لها أن يرجع على الزوج بما فرض لها القاضي فإذا ما حبت وإذا ما أتت أحد ما لم يكن لها أن يرجع
في تركه الميت وكما يسقط المفروض من أحد الزوجين هل يسقط بالطلاق والخلفاء فيه قال بعضهم
لا يسقط وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله وجبت رواية في السقوط وذكر الباقي أن في قول
محمد رحمه الله يسقط ولا رواية منه عن أبي حنيفة رحمه الله وذكر شمس الأفة الحلواني زاد المضاف
النفقة المفروضة شيئا آخر فقال يسقط بغير موته وأما سقوطها إذا طلقها وأبناها وتوفى القاضي
للمطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة هل يسقط كما يسقط بالموت قال بعضهم لا يسقط ذلك
شمس الأفة الحلواني إذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم يستوف حتى مات أحد الزوجين يسقط
وكذا إذا انقضت عدتها قبل البقي القاضي إذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استوفيني من
النفقة والفقهاء على نفسك ففعلت لها أن يرجع على الزوج إلا أن نقول ويرجع بذلك على أمره جاز
إلى القاضي وقال أنا فلا يثبت فلان بن فلان وإن زوجي فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف في النفقة
وطلبت من القاضي أن يعرض لها النفقة فهذا على وجهين أما إن كان للغائب مال حاضر في منزله
من جنس النفقة كالدرهم والمداين والطحام أو الثياب التي يكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم أنها
ملكه الغائب فإن القاضي أمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المالك من ماله ولا تقدر بما
يجلبها القاضي الله ما استوفيت النفقة ولم يكن يسكنها يسكن النفقة كالشور وغيره وأخذ منها
كتيلا لأنها لا تفرق على الزوج شي من جنس النفقة كان لها أن تأخذ ذلك شور وجوار وإن كان
الزوج كتمان من القاضي عاذ لها على استيفائها التي ولم يكن قضا إلا أنه يأخذ منها كتيلا ويخلفها في
الغائب وإن كان القاضي لا يعلم مكانها وليس للغائب مال حاضر فقامت البيعة على الكسح لا تسئل لها
بشيء قال الحاکم الشهيد رحمه الله في يوسف رحمه الله الآخر وهو قول محمد رحمه الله وقال شمس الأفة
الشرقي رحمه الله لا تسئل بيعة المرأة عندنا بالانفاق وإنما تسئل عند فرجها قال أبو يوسف
بيضا إذا كان للغائب مال حاضر وبينما إذا لم يكن له مال حاضر تسئل القاضي بشيئا وإن لم يكن
لا تسئل وقال شمس الأفة الحلواني قال شافعي رحمه الله كذا نطق أن سنة المرأة على الكسح لا تسئل عند
اعتبارنا إذا لم يكن له مال حاضر وتسئل عند فرجها ونافعا قول أبي يوسف رحمه الله في هذه المسئلة
كما هو قول من قال تسئل بيعة المرأة على قول أبي يوسف رحمه الله في فرض النفقة على الغائب
ولا تسئل في الكسح وليس في قول البيعة على هذا الوجه ضرر بالغائب فإن الغائب إذا حضر أو الكسح
كان أمرا قوله وعليها إعلنة البيعة على الكسح ويجوز أن تسئل البيعة في حكم دون حكم كالموت وكل ذلك

كان لها أن تأخذ النفقة بالدين
وإن كان الكسح كان يجوز

استثنى الرجعة من هذه الجملة ومن لا يحج عليه نفقة في جوفه لا يحج عليه نفقة بعد فانه في حكم
 رجل قال له زوج استثنى على امرأتي وانفق عليها كل شهر كذا فقال المأمور انفقته وفضلته المرأة
 المرأة تلك على الزوج الا ان يكون القاضي فوض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا اقرت المرأة
 ان المأمور انفق عليها قبل قولها لا فلها الخذف بقضاء القاضي اما في الرجعة الاولى فلها الخذف
 على زوجها وبنها لا يقبل قولها وكذا في هذا الاول الصغير على ما قاله القاضي على امرأتي او
 على عيالي فانفق المأمور بالمعروف فقال الشيخ الامام الاجل غفر الله له في الرجعة الاولى
 ان يزوج على الامر انفق العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رحمه الله ان
 يطلب من القاضي ان يفرض بينهما ويكون ذلك فضا على هذا الخلاف اذا عجز عن ابقاء المرأة المعجل
 قبل الدخول فان فرق القاضي بينهما من شقوى المهر فضا على الزوج في فصل مجتهد
 ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاءه عند الكل وان كان القاضي خفيفا لا ينبغي له ان يقضي خلاف
 مقتضى حبه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده على ذلك وان قضى في خلافه من غير اجتهاد عن
 حيلة رحمه الله في نقاد قضائه واثباته وكذا في كل فصل مجتهد وان يقضي القاضي وكذا من يقضي
 ليعقبي بينهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضي ما ذونا بالاستحلال في احوال ما ذونا الا ان القاضي
 او المأمور الخذف ذلك شيئا لا ينفذ قضاءه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشى اهل عند الكل
 وان لم يلخصه شيئا اخر فالمأمور حاز تفويضه وان كان الزوج غائبا ففصل المرأة الامر الى القاضي او
 البينة ان زوجها الغائب عجز عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرض بينهما فانه لا يكون القاضي
 خفيفا فقله كذا وان كان شفعوا او فرق بينهما قال شيخنا رحمه الله عنهم الله جل وعز
 ففي فصلين الشفيع سبب العجز عن النفقة والمقضا على الغائب وكل واحد منهما مجتهد في
 القضاء على الغائب لا يجوز ولكن لا يقضي بشفعة ضا في اظهره او لا يبين بخلاف التفرق قال الشيخ
 الامام طهري الدسوقي لا يصح هذا التفرق لان القضاء على الغائب لا يجوز عند الشافعي رحمه الله في
 في احكام الواسين عن ابى حنيفة رحمه الله اذا ثبت المشهور بينهما ثم ثبت الشفيع خبر عن القاضي
 وهو العجز لان المال غادر ارجح فعصى بغير الغائب غيبا ولا يعلم به الشا هذا ايضا من المسافة
 فكان الشا هذا بخلاف في هذه الشهادة فاذا علم القاضي فلا خلاف في قضاءه وجعل في امر
 مملوكة يريد بدار السلطان ويلحقها مال من السلطان ففان المرأة لا تصح حاكم في امره
 مملوكة ولا اهل من ماله قالوا ليس لها ذلك وانم ذلك يكون على زوجها ولا يصح للمرأة ان تسكن
 معه بغير نكاحه وقد ذكرنا قبل هذا ان الزوج اذا سكن في دار من الغيب فاستغنى منه لا يصح
 فاشتره ويكون لها النفقة على الزوج لان الغيب حرام لا شبهة فيه بخلاف في ارض السلطان والله
 في القسم وما يجب على الزوج للنساء العتق والتسوية بينهما

الملكة

والجماع يتبني على الشاظ وكل ذلك لا يتعلق باختياره اليه اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 هذه تسمى فيما الملك فلا تاختل فيهما الا الملك حراً او حرة تحت امران كان عليه ان يستوي
 بينهما فيكون عندك واحد منهما ولو لم يولد او تلافيا ليام وليا لهما الا في البتة اليه الشيب
 والكر والمراة حقيقة والمراة في العاقلة والمجوزة والمسألة والكتابة في القسم سواء وكذا الزوج
 والمرضى والمجرب والمغني والعين والمبالغ والمراة والمسلم والمذموم والعتيقة والعقبة في القسم
 سواء عندنا كانت الجدة بكراً في ثبوتها الا ان اقام عند الجدك ثلاثة ايام او سبعة ايام فتم عند
 الاول كذلك وله ان يثني الجدك وقال الشافعي رحمه الله ان كانت الجدة بكراً في ثبوتها
 سبعة ايام ثم يسوي بينهما بعد ذلك وتتم عندك واحد منهما ولو لم يولد وان كانت الجدة ثيباً
 فتم عندك ثلثة ايام وليا لهما لم يسوي ولو كان تحت الرجل امة او مدبرة او مكاتبة او ام
 ولد فزوج عليها حرة فله زوجان ولا ميراث وان اقام عند الاميرة يوماً ثم اعتقت لم يتم عند
 الحرة الاخرى الا يومها واما اقام عند الحرة يوماً ثم اعتقت الا امة يتحول الى العتقة وهذا اقام عند
 احداهما من كونه زيادة باذن الاخرى جاز وان كان لها ان يزوج عن ذلك ولا يكون الاذن لان امر
 جعلت المرأة لزوجها جلا على ان من يملكها في القسم يوماً ففعل لم يجز ولها ان تسترد المالك وكذا
 ان خطت عند شيئا من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جلا على ان يجعل مهرها فلا ينفذ
 فمن اهل ولا امر القاضي بالشتم والتسوية فحاز ويدفعه الى القاضي او جهة القاضي عقوبة
 لا وتكابه المحذور وبأمره بالعقل وهو اقام عند احداهما من ثبوتها قبل الحضور او بعد هاتين
 الاخرى في ذلك امر القاضي بالتسوية بينهما في المستقبل وما معنى كان هذا ليس لها ان يملكها
 ان يتم عند ما مثله لك ولو كان عند امرأه طعت في السر فادان ببتلكها شيئا به فطلبت
 العديتان يسكها ويزوج اخرى وتقيم عند الجدك ايلها وعند الاول يوماً فزوج على هذا
 الشرط جاز فيه زلة قوله تعالى وان امرأه خافت من بعلها شيئا او اعراضا الا انه اذا سافر مع
 احداهما من امره بغير اقرار جاز عندنا والاقراع افضل وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا الاقرار فلا
 سافر مع احداهما من امره فقامت التي لم سافر معها ان يتم عند ما مثله لك بالثبوت لم يكن لها ذلك
 وقال الشافعي ان سافر بغير اقرار يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى وتتم عند الاخرى مثل
 الملكة ولو كان للرجل امرأه واحد وهو يقوم بالليل ويعصوم بالنهار او يشتغل بالصحة الاما تطلت
 المرأة الى القاضي من القاضي ان يثبت مهرها ايا ما ويظهرها الحيان او كان ابو حنيفة رحمه الله اولا
 يجعل لها يومها وليلة والزوج ثلثة ايام وليا لهما ثم يزوج فقال ابو حنيفة ان يراعي في نفسها
 ايا ما وليها ان يكون في ذلك شيء موقت وفي المشي اذا تزوج امرأه ولها امهات الاولاد
 وسراى فقال لا يكون جدهن وليا اذا ابتلى لم يكن له ذلك ويقال من عندنا في كل اربع يوماً
 وليلة وكفى في الثلثة البواقي عند شئت ولو كان عند امران وله امهات ولا يدرى

نظمت

وأقام عند كل واحد منهما يوما ليلة ويقيم يومين وليلتين عند من يشاء من الزوجين ولو كان
 عليه أربع اشهر أقام عند كل واحد منهن يوما ليلة ولم يكن عند الشراعي إلا وقتة شبه
 الماد ويكره للرجال ان يطا امراته وعندهما صبي يعقل أو غي أو غيرها أو أمة أو امرأة رجل
 امرأة وأمة فعاشت المرأة لا سكن مع امته وطلت بيتا على طهر ليس لها ذلك **فصل**
 في نفقة العدة عن الطلاق يستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعا أو بينا أو لا
 حاملا كانت له نفقة ولو كان الشاقي رجلا لم يستحق النفقة والسكنى إذا طلق
 حاملا فلا يكون لها النفقة وعندنا يستحق النفقة على كل طلاق بالملك والخلع والبراءة واللعن
 وردة الزوج وبما عداها في النفقة سواء الاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج
 بمتاع أو حظوظ يستحق النفقة والسكنى وكذا اذا طلق الزوج ان كان امراته كان فانيا وكذا
 المرأة ورفق القاضى بينهما بعد النكاح كان لها النفقة والسكنى ولو طلقها او وقت الفرقه من قبل
 المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار الباطل أو خيار العتيق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى
 وإن وقعت بفعل محض وكطاعة ابن الزوج واردة ليس لها النفقة ولها السكنى وإن خلع
 قال ولم يترك نفقة العدة كان لها النفقة وإن خلع على نفقة العدة سقطت النفقة وإن
 خلع على نفقة العدة والسكنى سقطت نفقة العدة وكان لها السكنى وإن خلع بشرط
 البراءة من مؤنة السكنى بأن فاشد كزى بيتا وعندنا كان لها ان يكرى بيتا وعندنا وان
 طلق المرأة وهي في بيت كزى كان الكراء على زوجها ما دام في العدة وإن أبرأته من نفقة العدة
 بعد الخلع لا يصح الإبراء إذا كانت المتكوجة أمه قد بواها المولى بيتا فطلقت ثم عتقت فطارت
 نفسها كان لها النفقة وإن أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها وإن أعادها إليه بيته بعده ذلك
 عادت النفقة وإن لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح فبواها بعد الطلاق فلا نفقة لها
 إذا طلق امرأته ووجبت العدة فارتدت واليهاد بالله سقطت نفقتها فإن أسلمت تعودا النفقة وإن
 ارتدت ولحقته بعد الحرب ثم عادت مسلمة إلى دار الاسلام لم تعد النفقة والمتكوجة إذا ارتدت
 ثم أسلمت لا يكون لها نفقة وإن طارعت المعتد ابن زوجها بعد الطلاق لا يسقط النفقة ولو طلقها
 وهي أشرك فلما ان تعود إلى بيت فليخذ النفقة وإن طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى
 ان يصير أيسر وتتفق عدتها بالاشهر وإن تكررت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القسط هو لها
 العامين وإن أقام الزوج البيعة على أولها باستضاء العدة سقطت نفقتها ووجبت العدة على المرأة
 فإذا عتقها حال كان لها النفقة من وقت الطلاق إلى سنتين فإن مضت سنتان ولم تلد فانات
 كنتا ظن أني حال ولم يضر إلى هذه المدة فطلبت النفقة كان لها النفقة وعندنا ذلك لأن هذا
 مما تشبه فكان لها النفقة إلى ان تتفق عدتها بالحيض أو تصير أيسر فسقطت نفقتها بالاشهر ثم
 إذا عتقت فوجبت العدة لها النفقة وأخرج أحد الزوجين من دار الاسلام

ثم خرج

ثم خرج الآخر لا نفقة المرأة وكل كسب للمتكوجة من زوجها نفقة كل شهر بلانم طلقها زوجها
 المرأة ان تطلق الكسب بالنفقة لأن نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح المعتد إذا لم يخاصم في نفقة العدة
 حتى انقضت عدتها لا نفقة لها ولو كان القاضى فرض لها نفقة العدة فلم ينفذ حتى مات أحدكما
 فإن لم يمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فقيل لا نفقة لها ولو استقط النفقة ولو كان الزوج
 غريبا فاستدانت العدة ثم قدم القاضى بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على الزوج في قول أبي حنيفة
 وغيره الا يخرج بذلك الا في نفقة النكاح فكان في نفقة العدة وإذا اجسنت المعتد لم ينفذ عليها
 تسقط النفقة كان حبس المتكوجة وكما يستحق المعتد نفقة العدة وسكنى الكسب وإذا طلق الزوج
 امرأته بعد النكاح لم ينفذ ما كان عليها العدة مثلهما كان عليها العدة مثلهما أشهر ويكون لها النفقة قال الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن من جهة كان عدتها ثلثة أشهر وإن كان من جهة
 لا ينفذ عدتها بالاشهر خيال انها جلت الوطى فينفذ عليها ما لم ينظر فراغ رجما وإن جاضت
 استقبلت العدة بالحيض وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيض المعتد إذا لم يلزم بيت
 بل سكن بها أو خرج زمانا لا يستحق النفقة لأنها ناشئة المعتد إذا استأن طهر في كسبها حقان
 كانت من باب الاشراق أو ما عداه لا يستطيع الطبع والخبر كان على الزوج ان يلقى بطهر فبواها ولو لم
 يلقها أو خجل ولم يكن من باب الاشراق وليس لها على ذلك الزوج ان يلقى بالدين ونحو ذلك المعتد
 وإذا لم يكن نفقتها في مالها والمتكوجة نكاحا فاستأذنتها في القاضى بينهما بعد النكاح ووجبت العدة
 ليس لها النفقة رجل زوج يتكوجة الغير دخل بها فان كان لا يعلم انها متكوجة الغير كان عليها العدة
 نفقة لها وإن كان يعلم انها متكوجة الغير لا عد عليها وفي النكاح بغير شهر حله إذا دخل بها كان عليها العدة
 على كل حال وإذا دخل على معتد لأجل الاطلاع على ما يملكه في ذلك فيه روايتان وأما الزوج الذي زكوة
 إلى معتد أو شهد لها بشئ ثم كثر رجل طلق امرأته المتكوجة فلما أحضرت خبيرة فخل بها فجلت ثم أمر
 بالطلاق كان عليه النفقة ما لم ينقض حملها **فصل** في حقوق الزوجين للزوج أن
 منع المرأة من الغزو وله ان يضرها على أربع منبها تركه ان شئت لئلا يفرج بالنية الثانية تركه
 الإجابة إذا أراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلاة وفي بعض الروايات عن محمد بن أبي
 علي ترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة والطهارة يخرج عن منزلة غيره
 إذ نهى بعدا بقاء للمهر رجل له امرأة لا يصلح له ان يطلقها وإن لم يكن له مال يؤمنها مهرها وحكي عن أبي
 حنيفة البخاري أنه قال ان لم يلق الله ومهرها في نفقة أحد من ان يطا امرأة لا يصلح رجل أن يطلق
 امرأة من غير نسيان وإياها المهر ونفقة العدة وحله ذلك لأنه شرع بإجسان وإذا أراد المرأة
 ان يخرج المجلس العلم بغير ان الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فسألت زوجها ومعه مال
 فأخبرها بذلك لاسمها الزوج بغير إذنه وإن كان الزوج جاهلا وسال العام عنه لك فذلك لك
 وإن منع الزوج عن السؤال كان لها ان يخرج بغير إذنه لأن طلب العلم فيما يحتاج إليه فرض على كل مسلم

النفقة

والثانية

إذا طلقها
 أو طارعت المعتد
 أو طارعت المعتد
 أو طارعت المعتد

تقدم على حق الزوج فان لم يقع لها نازلة واولاد فان خرج الى المجلس العلم العلم سأل الصلاة والصوم
فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل وينكرها ذلك ليس لها ان يخرج بغير اذنه وان كان الزوج لا يحفظ
المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان يخرج بغير اذنه
ما لم يقع لها نازلة امرأة لها ابنت من ليس له من قوم عليه وزوجها يمنعها عن الخروج اليه ولها ان
كان لها ان تصوم زوجها وتطبخ الواالدعوقا كان الواالدوا كافرا لان القيام بتعاهد الواالد مريض
عليها مقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان يخرج بغير اذن الزوج الاسباب فنعوضه من ذلك
كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى المجلس العلم فاذا وقعت لها نازلة لم يكن الزوج يحرمها
ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا خرجت محرما وبجهد الزوج ان ياذن لها بالخروج فلا يكون عاصيا
بالاذن في الخروج الى زيارة الابوين وتعزيتهما وعبادتهما وزيارة الحرام والمرأة اذا كانت
قابلة فاستاذنت لرفع الوالد وكذا اذا كانت تفصل الوالد والمجلس العلم واذا كان عليها حق فها
حق على غيرها وليس لها ان تعطي شيئا من بنته بغيره ولو كان يصوم بغيره وليس عليها ان تعطي
شيئا لزوجها قضاء من الجيرة والطبخ وكس البيت وغير ذلك لرجلها ام شابه كخرج الى العامة والحسبة
وليس لها زوج لم يكن الا لان منعها ما لم يثبت عند كخرج لتساق في رقع الامر الى القاضي فاذا
امر القاضي بالسبع كان له ان منعها لانه قام مقام القاضي يحل بعض العنا عن امرأة لها زوج لا يطع
والمرأة بان يكون معه قال ليس لها ذلك لرجل عليه من الرجل وعلى رب الدين حقوق الله تعالى
من الزكوة والحج والعشر وهو لا يرى حقوق الشرع ليس للديون ان تنزع عن قضاء الدين بقوله
انه لا يرى حقوق الشرع ولا يرى حقه رجل فاسق يحذف ايضا في الفساق كان للمرأة ان يخرج تطبخ
الا انها عند الطبخ تنوي انهم ما داموا مشغولين بالاكل مشغولون عن الشرع كمن حلى عند الفساق تنوي
انهم مشغولون عن فسق في تلك الحالة كان له ذلك ويجوز له ذلك **فصل في الالة**
التي لا يدرى انها متكوكة او مطلقة شاهداك شهدا على رجل انه طلق امراته ثلثاوى تدعى الطلاق
ان يكرهوا الطلاق يدرى قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا شرط فيما يدرى
والدعوى القاضى بالعدالة فرق بينهما وبين زوجها ويقضى لها بشفقة العدة والسكنى لان المستوع
سحقى بشفقة العدة ولم يعرفها القاضي بالعدالة يسأل عن طلاقها ونحو الزوج عن الخلق والنفق
عليها فان طلبت الشفقة في هذه المسئلة عن الشهود فرض لها القاضي شفقة العدة ادعت الطلاق ان لم
ينع لانها لم تكن مطلقة بصيرة عن الزوج تنسقط الشفقة وكل كانت مطلقة كان لها شفقة
العدت فلا سقط الشفقة بالاشك فان طافت المسئلة عن الشهود وجدها ما يسقط به العدة ويسألها
الشفقة بعيد ذلك لانها كانت متكوكة في موعدة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها
وتيقنا بسقوط الشفقة فان عدلت البينة بعيد ذلك يقضى بالطلاق ويسألها ما اخذت وارثت
البينة خلا القاضي بينهما وبين زوجهما وترد على الزوج ما اخذت من الشفقة لانه طهرها لخذت

عدالة تقنع الزوج من الدخول عليها ،
لأنها مكسوة ومصدرة كمن يجعلها امرأة
عدلان الزوج أو استاء لا يخفى بل من جنسه

التفتة

الشفقة وهي بأشدة وكفاه فقضى القاضي الطلاق ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً ردت على الزوج
ما أخذت الشفقة وكذا رجل تزوج امرأة فطلبت الشفقة نفرض لها القاضي فأخذت نفقة أشهر
الشهود أنها أخذت من الرضاع ورفق القاضي بينهما رجع الزوج عليها بما أخذت من النفقة لأنه
ظهر أنها أخذت بغير حق هذا إذا أخذت بغير حق القاضي فإن أعطاهما الزوج صح ما لم يرجع الزوج
عليها بشئ ولو شهد الشهود على امرأ في يد رجل أنها حرة فقلت البينة لما قلنا في الطلاق فإن لم يعرفهم
القاضي بالبينة سأل عن طهرهم وتعرفوا بالشفقة في هذه المسئلة عن الشهود ويجوز على أعطى الشفقة
وضمها على يد امرأة وفي فصل الطلاق ذكرنا أنه لا يخرجها عن منزله لأنها متكوكة أو عتق
فلا يجوز إخراجها وهذا إن كانت حرة جاز إخراجها عن منزله فحجها وضمها على يد امرأة ولو كان
أجل المدينة في بيت المال كنفها عليه الله تعالى وبأمر المدي عليه بالشفقة وإن طلب المسئلة عن
عن الشهود بخلاف فصل الطلاق فإن ثمة إذا وجد ما يتفقى به العبد يسقط الشفقة ومنها ما لم
ينقض القاضي الحرة لا يسقط وإنما جبر القاضي على الشفقة لأن الأدنى من أهل الخصومة فيجري الجبر
في حقه خلاف غير الأدنى من المحلانات فإن نفقة الحيوان يجب على المالك ديانه لا يجري فيها الجبر
لأنه ليس من أهل الخصومة فإن أعطى المديك الشفقة ثم عتقت البينة فحق جبرها رجع المديك عليها
بما أخذت من الشفقة سواء إن أدعت أنها حرة الأصل وأدعت الاعاق على المولى ولم يسع الحرة
لأنه ظهر أنها أخذت الشفقة بغير حق وكذا إذا أكلت شيئاً من ماله بغير إذنه وإن أدعت البينة رد
الحارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لأنه أتى على ملوكه ولا يرجع أيضاً بما أخذت من ماله
بغير إذنه لأن المولى لا يستجب على ملوكه فمات المال وكذا رجل في يد أمه فتكث هذا القاضي أنه
أنه لا يستوفى عليها أمر القاضي أن يستوفى عليها أو يسع فإن أجبر القاضي على الشفقة وأعطاهما الشفقة
ثم قامت البينة أنها حرة الأصل وقضى القاضي الحرة رجع المولى عليها بتلك الشفقة وبما أخذت
من ماله بغير إذنه ولا يرجع بما أكلت بأذن رجل أدعى أمه في يد رجل أنها له فأنكر المديك عليه وأقام
المديك بينة على ما أدى بضعها القاضي على يد رجل حتى سأل عن الشهود وبأمر المديك عليه بالاعتاق
لشام المالك من حيث الظاهر فإن اتفق عليها ثم ردت البينة بقت الجارة المديك عليه فلا شئ
لأنه ظهر أنه أتى على ملوكه نفسه وأن عتقت البينة وقضى القاضي الأدنى لم يرجع المديك عليه
ما اتفق لأنه ظهر أنها كانت مفضولة أكلت من مال القاضي وجازة المفضول على القاضي هذا
في قولنا بى حيقه رحمه الله وفي قولنا بى يوسف رحمه الله لو كان ذلك ديناً في رقبة الأمر
سباع فيه أو يبيدها المولى فإن بيعت أو فديها المولى رجع المولى على المديك عليه بالأقل من قيمتها
ومن الشفقة التي تحتملها وكان المديك عبداً إن كان حراً ولو كان مملوكاً لم يبيدها على الكسب في
منزلة الأمر من المديك عليه بالاعتاق عليه لما قلنا في الأمانة لكن لا يؤخذ العبد من المديك عليه
بل يترك في يدك وتؤخذ منه كمثل ما للمديك به إلا أن يكون عليه نحو ما أخذ من نفسه في يؤخذ

المَدِينَةُ

في الثاني فان كان في ربيع
فان كان في ربيع
فان كان في ربيع

منه وان كان العبد كلبه ينفق على الكلب ينفق على نفسه ولا ينفق على غيره
بل هو من الاكساب والنفقة على نفسه من كسبه والامه اذا كانت تنفق على الكلب كالجنين
والحياط ونحوها فهو من نفقة العبد والرجل اذا كان عبدا ينفق على امرئته ولا ينفق على غيره
بالاكساب ينفق على نفسه في نفقة الاولاد ونفقة الاولاد الصغار والاولاد
المعسر على الاب لا ينفق في ذلك ولا ينفق على غيره ولا ينفق على نفسه الا في الكفاية
الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب فانه او مرضي فكون نفقة على والده ومن ينفق على
العمل لا ينفق العمل يستاجر الناس قال الشيخ الامام شمس الدين الحلواني رحمه الله وقد لا
ينفق الرجل الصبي على الكسب فانه او يكون من اهل البيوت فاما كان هل كانت نفقة على
والده وان كانت له نفق العمل فانه ينفق على والده العلم اذا كان لا ينفق على الكسب
لا ينفق نفقة عن والده ويكون كالمجنون والافق والولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت
الام في نكاح الاب والصغير ينفق له من نفقة والده في ظاهره والباطنه لا ينفق
ايضا وعن أبي حنيفة والي يوسف رويهما الله انه يجزى من نفقة الامه الفرضي كغيره من نفقة
خلافاً عليه المشعري وان لم يكن للام ولد ولا للصغير والجد الام على الارضاع عند كل حال
استاجر الام على ارضاع الولد في نكاحه لا ينفق الا في الفرضي في نفق وان استاجر الارضاع
وليس فيها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانفقت عنها فاستاجر الارضاع الولد
فان الاستجار هو اولى من الاجنبية وان كانت الام في طلاق بائن او ثلاث فاستاجر
الارضاع الولد فيه بعلمان في رتبة الاصل يستحق الاجر في رواية الجارية لا يستحق
وان ابنت الام لن يرضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستاجر امه يرضعه عند الام
ولا ينفق الولد من الام فان قالوا انما يرضعه بما ارضع الظرفي اولى وان طلبت الابنة لغير
ذلك وبعد العظم ينفق القاض نفقة الصغار على طاعة الاب ويوفى الى الام حتى يوفى على اللق
لانها ينفق الطعام لكل الولد فان لم يكن الام نفقة ينفق الى غيرها ينفق على الولد المرأة طلقها
زوجها ولها اولاد صغار فاقربها فنفقت نفقة خمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك قبضت عشرين
ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في الشئ ان هذا على نفقة مثلهم ولا ينفق انما
قبضت عشرين وان قالت بعد اقرارها بقبض نفقة صاعا نفقة فانها يرجع على نفقة
مثلهم امه اختلفت من زوجها على ان يرأته من نفقتها ونفقة ولدها رضيعا كان لا ينفق
ما في بطنها من اهل الباطن عليها ان ترضعها الذي لغت ولا نفقة عليها للوليد كسبها انفسها
ما قامت في العود امه او غيرها ان ينفق على ولدها الصغير قالوا ان كان القاض
فرض عليه نفقة الولد وفرض الزوج على نفسه فادعوا المرأة ذلك بعد نفقة مائة وان كان الزوج
خلقت الا فلا رجل معسر له ولده صغير ان كان الرجل ينفق على الكسب عليه ان يكتب

في الثاني فان كان في ربيع
فان كان في ربيع
فان كان في ربيع

الولد ينفق على الارضاع فان لم ينفق

وسق

ينفق على ولده وان كان لا ينفق على الكسب ينفق على نفسه ولا ينفق على غيره
على وجهه ثم يرجع بذلك على الاب اذا استقر وكان له كسب ينفق نفقة الولد ونفق عن القاض
من القاض عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذا الفرض القاض على الاب نفقة الولد
فكره الاب لا نفقة فاستد امر الام وانفقت ام القاض كان لها ان يرجع بذلك على الاب
ويجوز لاب نفقة الولد وان كان لا يجزى له فانه ينفق القاض نفقة على الاب فام استدل
الام واكتفى لها في نفقة الناس لا يرجع على الاب بشئ وان حصل له نفقة الناس نصف الكفاية
سقط نصف النفقة عن الاب ومع الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا قضت عليه نفقة
المحارم فكلوا من نفقة الناس لا يرجع على الذي فرض عليه النفقة بشئ المرأة اذا فرضت
النفقة فكلت من مال نفسها او من نفقة الناس كان لها ان يرجع بالمعروض على زوجها
غايب لم ينفق الا في الصغار ونفقة ولهم مال كغير الام على الاتفاق ثم يرجع بذلك على الاب
صغير لم ينفق على الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجل كان للاب ان ينفق في عمل او زوجة عمل او خدمة
وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا ينفق ذلك دعوا الى غير المحرم للخدمة لان الخلو مع
الحرام فان فضل شئ من كسبه للخدمة ينفقه بملكه الاب ان يبلغ الصغير فان كان الاب
مستد كما في منه على المال اخذ القاض ذلك منه ونفقة على الذي عليه النفقة الى ان يبلغ الصغير
وكذا في كل من مال الصغير فان كان للصغير ام بائن من زوجها واحتاجت الى نفقة كان لها ان
يأكل من كسب له ما صغير كان الولد وكبير ونفقة الباتة في ظاهر الرواية يكون على
الاب خاصة وكذا الغلام اذا بلغ اعلى او برز مائة او مائة لا ينفق على الكسب واحتاج الى النفقة كل
نفقة على الاب خاصة قال الحنفية رحمه الله نفقة الباتة والغلام الباتة الباتة الباتة
من مال الصغير عن الكسب يكون على الاب والام والام والام والام والام والام والام والام
الرواية الباتة الباتة والغلام البالغ الرزق من نفقة الصغير نفقة يكون على الاب خاصة
الاب من نفقة الاب نفقة عن نفقة الاب رجل برز مائة او مائة لا ينفق على الحق قوله الباتة
كبيرة فقير لا يجزى نفقتها وكبير على اولاده الصغار للصغير مال غايب يؤمر الاب ان ينفق
عليه ثم يرجع في مال ذلك فان نفق الاب بغير القاض لا يرجع الا اذا اقرى عند الاتفاق
ان ينفق ليرجع كان له ان يرجع صغيره اب معسر وجناب الاب معسر وللصغير مال غايب
يرجع الجدة الاتفاق ويكون ذلك ديناً له على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير فان لم يكن
للصغير مال كان ذلك ديناً على الاب وان كان الاب زنيا وليس للصغير مال ينفق على
الكسب لا يرجع الجدة بذلك على اخيه كذا لو كان للصغير مال معسر او جده مؤمر ولده معسر
ان ينفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب ان لم يكن الاب زنيا وان كان زنيا لا ينفق
عليه وكبير الكسب على نفقة والده المسلم وكذا المسلم على نفقة والده الكافر من ولا يجزى نفقة

او الماحزين الكسب
في الثاني فان كان في ربيع
فان كان في ربيع
فان كان في ربيع

ان يرجع بذلك في مال
الولد فينفق بربح
لك ديانته وان اشبهه
عند الاتفاق انه

ولان المولود رجلان بينهما جارية فجات بولد فادعياء كانت نفقة الولد عليها والله اعلم
 في نفقة الوالد والابن وذوي الارحام الابن المورث جبر على نفقة
 ابويه المصيرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والاب الفقير كما ان كان الوالد يقدر
 على العمل وان كان الوالد زنيا ولا يقدر على العمل والابن عيال كان على الابن ان يصم
 الابن الى عياله وينفق على الكل والمورث في هذا الباب من يملك مالا فاضلا عن نفقة
 عياله ويبلغ الفاضل مئة دينار يجب فيه الزكاة وان كان للفقير ابنان احدهما فانفق
 والاخر عاك نصبا با كانت النفقة عليها على السواء وكذا ان كان لهما لابنين مسلما والاخر
 ذميا كانت النفقة عليها على السواء الفقير لا يجبر على نفقة الابن ولا يعلم الولد الصغير انفق
 اليها لغات ايكاد كون او نيات والنفقة والمولود روى هشام عن محمد بن حماد عن
 له ابن معسر والابن معسر يكسبه كل يوم درهمين كفي له ولعياله اربعة دنانير كان عليه
 ان يصرف الفضل الى ابنته وكما يجب على الابن المورث نفقة والاب الفقير يجب عليه نفقة خادم
 الابن بعلة كانت الخادم او جارية افا كان الابن يخلط الا من يخدمه ليس على الاب نفقة
 امرأة الابن ان فقير فنفق وله ابن فقير فنفق فنفق الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان
 كان الابن زنيا فنفق الابن على نفقة امه نفقة وذلك الصغير ينفق الكبيرة على نفقة الاب
 ايضا وان كانت الابن زنيا فنفق الابن على نفقة امه نفقة وذلك الصغير لا يجبر على نفقة
 ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطق رحمه الله ولا على نفقة ابنته او امه فان كان لابن زنيا وكذا
 ابنا الاب عند عدم الاب فنفق له فقير اذا كان الاخ لا يصح عليه وان كان الاب واما الجد من قبل
 الام ذك الناطق رحمه الله انه نفق له جميع البنين لان ما نفق له قال الخفاف رحمه الله ان الجد من قبل
 الام اذا كان فقير ينفق عليه وان لم يكن زنيا فهو نفق له اب الاب فقير اخ مورث ابنته ابنة
 مورثه كانت نفقة على بنت ابنته على الاخ وكذا لو كان له ابنة وابن كان نفقة على ابنته
 خاصة وهو كان له ابن وابنة كانت نفقة عليها بالسواء وقال بعضهم يكون نفقة عليها الا اذا
 على قدر الميراث والفقير على الاول امرأة لها زوج فقير راجع مورث ابوي نفق رحمه الله
 بجبر الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج فقير لها مسكن يسكنه ولها اخ مورث والابن
 الاخ على نفقة وقال الخفاف بجبر وقال شمس الامير المولى رحمه الله الصحيح قولي الخفاف في
 الاول قولي شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها او خادم يخدمه او دابة يركبها لا يجب
 نفقة على ذي الرحم المحرم ورفق بين ذوي الارحام ومن هو الدين والمولود من لا ينفق ويجب
 النفقة وعندنا الكل سوا ذلك الذي لا ينفق النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان ينفقها
 يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والمطربة اذا كانت ثبته يمكنه ان يبيعها
 ويشترى ثمنها خبيصة وينفق الفضل على نفسه لا يجب عليه النفقة انه مفسر لها مسكن

الا لو كان لا ينفق على ابنته
 كان فقيرا اذا كان

من الناطق رحمه الله
 موقوف على ابنته
 اذا كان له ابنة

اب مورث جبر الابن على نفقة الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على غايب ماله لاجل النفقة
 الا الابن فانما يباعان ورضي الابن الغايب نفقة في قوله ابى حنيفة رحمه الله وعندنا لا يجبر
 الابن من بيع العروص لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قهره والامانة اذا باعته ماله زوجها
 الغايب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الابن اذا اتفق مال ولله الغايب نفقة فنفق الابن وان
 ان الابن كان منسوبا وقت الاتفاق في انكار الابن يعتبر ماله وقت الخصومة فان كان الابن مسرا
 وقت الخصومة كان قوله الاول قوله والا فلا وان قاما ابنته على دعواهما كانت ابنته بينه الابن
 لا ينفق من عارضا لغيره ان دخل دار الاسلام باخان ولها ولد لم لا يجبر نفقة على ولدها
 ويجب على المسلم نفقة ابويه الدينين وكذا نفقة الولد المسلم على الاب كافر صغيرا وان ولد
 ام وجدا ابنا لا ينفق نفقة عليها الا اذا اهلست على الام والمثلان على الجد صغيرا على امه
 وابن عم مورث كانت نفقة على المال المحرم ونفقة الحرام يجب على ذي الرحم المحرم لا على من يورثه
 له ابن فقير عسر وابن فقير من غير ولد له ثلثة اخوة فقيرين اهل يساب كانت نفقة الرجل
 على اخيه لاب وام واخيه لام اسداغا اعتبارا بالميراث واما نفقة ولد يكون على التيم لاب وام
 خاصة اعتبارا بالميراث والاصل انه ان جعل من كان محتاجا في حكم النفقة كالعدم ويكون النفقة
 بعد على من يكون وارثا بعد الميراث وهو كان الولد ان كانت نفقة الاب وابنته على الاخ
 لا يرام خاصة اما نفقة ابنته لما قلنا ان جعل الابن كالمعدم كما جعلنا في الابن المسئلة الا ان
 واما نفقة الابن كان وارثا الاب هذا الاخ لا ينفق وام لانه يرث مع ابنته ولا يرث غيره مع الاخ
 فلا يجعل الابن كالمعدم بل يعتبر بالارثه مع وجود ابنته والاخ لم يرث مع ابنته فلا ينفق
 لان احدا من الاخوة لا يرث مع الابن فنفق الحاجة الى ان ينفق الابن العدم واذا جعلنا الابن عديم
 كان ميراث الابن من الاخ لا ينفق وام والاخ لا ينفق فنفق نفقة عليها كذا ولو كان مكان الاخ
 اخوات فقيرت والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خمسة لان اخواته لا يرث مع
 الابن فيجعل الابن كالمعدم واذا جعلنا الابن معدوما كان ميراث الابن ينفق على خمسة لا
 لخاصة للاخت لا ينفق وام خمس للاخت لا ينفق وام ينفق ابنته نفقة كذا ذلك ويكون
 نفقة الابن على الاخت لا ينفق وام خاصة عند علمنا انهم لم يرث ميراثا لولا عدم الوالد يكون
 يكون للام لا يرام خاصة وان ذلك النفقة والاصل في هذا انما اجمع لموجب له النفقة في رواية
 من يورث مفسر شرطه المصير ان كان يجوز كل الميراث جعل كالمعدم ثم ينظر الى من يرث من كمال
 النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر وارثهم وان كان المصير كوز كل الميراث قسم النفقة على هذا الوجه
 انفق من غير وعلم من يرث معه فنفق المصير كذا ينفق وام يجب على المورث جميع النفقة على المورثين
 على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيرا لاخت لا ينفق وام واخت لا ينفق وام الام لان الام والا
 لاب وام من سران ومن سران مفسر كانت نفقة الصغير على الام والاخت لا ينفق وام على الرعية

يكون

خت

ولا شيء على غيره مما هو جعل من لا يجب عليه النفقة كالمدوم أصلاً كانت نفقة الصغيرة على الأم
والأخت لا يسهرن أساساً للسند من على الأم ونفقة الأبوين على الأب وأما اعتبار الأم
بجمل مات وترك ولداً صغيراً أو لا كان نفقة الصغيرة على خذله فإن كان الصغيراً من مائة
وتجمل مائة كان نفقة الصغيرة على الأم والجدان فلا تاتي ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي
رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله كان نفقة الصغيرة على الجد كالجد كان مكان الجدات كان
كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغيرة على الجد كجد الأم كالمعدومة ولكن كان الأم من مائة الصغيرة
أخ من مائة لم تجزى والد الأب قال أبو حنيفة رحمه الله كانت نفقة الصغيرة على الجد
أمرأة معسرة لها ابن صغير معسر ثلاث أخوات متفرقات كانت نفقة الصغيرة على الخالة
لأب وأم لأن الأم تجوز على الميراث فيجعل كالمعدومة وعند عدم الأم كانت نفقة الصغيرة
على الخالة لأب وأم خاصة باعتبار الميراث وأما نفقة الأب على أخواتها على خمسة ثلاثة
أخواتها على الأخت لا يسهرن ونفقة الأخت لا يسهرن على الأخت لا يسهرن امرأة معسرة
لها ولد صغير أو ولدان من مائة كان نفقة الصغيرة على الولد لا على الأبوين لا تشارك الأم في نفقة
الأبوين أحد لا تشارك الأم في نفقة الأبوين أحد في نفقة الأبوين أحد لا تشارك الأم في نفقة
أبوين كان نفقة المعسرة على الأب دون الأم امرأة لها ابنان من مائة نفقة عليها
بالنفقة فابن أحدهما ان يتفق نفقة على الآخر كسب النفقة ثم يرجع هو على أخيه بنفقة له
فذلك امرأة معسرة لها ثلاث بنات أخوة متفرقات أو ثلاث بنات أخوات متفرقات قال
أبو يوسف نفقة كل النفقة يكون على الذي من قبل الأب والأم وقال محمد رحمه الله في بنات الأخ
حمل نفقة على بنت الأخت لا يسهرن والحسن على بنت الأخت لأب ولا نفقة أخاها على بنت الأخت
لأب وأم وفي بنات الأخوة سند من النفقة على بنت الأخ لا يسهرن طالبا في بنت الأخ لا يسهرن
ولا شيء على الآخر **فصل في نفقة المولود عبداً ومذنباً وزوج امرأة باذن المولى**
كانت عليه نفقة المرأة فابن ولده أو لا لا يجب عليه نفقة الأولاد ذرية كانت المرأة أو
عزله أما إذا كان حرة فولدها يكون حراً فلا يجب عليها نفقة الولد الحرة وإن كانت ملكة
كان الولد مملوكاً لو لم يكن الأم وكانت نفقة المولى الأم وكذا المكاتب إذا تزوج امرأة أو
يجب عليه نفقة الولد إلا أن يكون له ولد له في مكاتبته من أمته فيجب على المكاتب نفقة
هذا الولد وكذا المكاتب إذا تزوج أمته فولدت مملوكاً أو لا ولم يملك حتى يشتراها فولدت
كانت نفقة الولد على المكاتب ولو تزوج المكاتب مملوكاً بغيرها وولده مملوكاً أو لا
فولدها في المكاتبته ولذا فإن نفقة الولد تكون على الأم لأن الولد يكون تبعاً للأم ويكون
كالملوك لها وكانت نفقة عليها وكذا الميراث تزوج أمته أو مملوكاً ومذنباً وأم ولد
عليه نفقة المرأة إلا أن في الأم والمذنب والمملوك لا يجب على الزوج نفقة ما لم يتزوجها

أما إذا تزوجت الأم على الزوج لا يجب عليه نفقة الأم
أما إذا تزوجت الأم على الزوج لا يجب عليه نفقة الأم
أما إذا تزوجت الأم على الزوج لا يجب عليه نفقة الأم

المولى

المولى بيتاً وفي المكاتبه يجب نفقته على زوجها ولا يشترط التوبة ولا يجب على الزوج نفقة الأم
أما يكون نفقة الولد على المولى الأم إذا كانت أمه أو مذبقة أو أم ولد فإن كان مولى الأم ولد
أم الولد فقيرة والزوج أب لا ولا نفقة على الأب نفقة الأولاد وولدها لا لا يجب
على الزوج لأن ولدها لا لا يكون مملوكاً لمولى الأمه فينفق عليه المولى ويبيعه كما لا يخفى المولى
عن الاتفاق على الأم فإن كان الولد من المذبقة أو أم الولد دعوى الأم نفقة لا يمكن البيع هنا
فيوم الأب ان ينفق على الولد ثم يرجع على المولى رجل تزوج أمته من عبده وبنتها بيتاً أو لم
تزوج كلفت نفقة العبد والأم على مولاها فإن ابى أن ينفق عليها أمر بالبيع رجل تزوج ابنته
من عبده فطلبت النفقة نفقته لها النفقة على زوجها رجل تزوج أمته ولم يتزوجها المولى بيتاً
طلبت أمه طلاقاً رجعيماً كان مولاها أن يأمر الزوج ليتخذ لها بيتاً ينفق عليها في العدة قالوا إن
كان الطلاق بائناً ليس للمولى أن يتخذ بيتاً ينفق عليها من زوجها وهل له أن يطلب نفقة العدة قالوا لا
له ذلك وقال بعض الحكماء ليس له ذلك هو الصحيح لأنها ما كانت مستحققة النفقة قبل الطلاق البائن
قبل التوبة فلا يستحق بعد الطلاق البائن وهو كان رجعيماً ثم عتقت كان لها أن تطلب من زوجها
أن يتزوجها بيتاً ينفق عليها حتى تنفق عليها وإن كان الطلاق بائناً ليس له أن يأخذ بالسكنى
لأنه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق إذا لم يكن بواها بيتاً فذلك لك وهذا يؤيد قول بعض
العلماء في المسئلة الأولى رجل وجد عبداً أعتقه فآخذه لفرده على مولاة فأنفق عليه إن اتفق على
غيره من القاضى كان مطلقاً لا يرجع وإن دفع الأمر إلى القاضى فسأل من القاضى أن يأمره بالنفقة
نظر القاضى فوكله فان رأى الاتفاق وأصلح أملاً لا يتناقض فإن باكل النفقة يأمر القاضى
بالبيع وأما إذا التزم وكذا إذا أوجده أمة ضالة في المصير وفي غير المصير وهذا رجل أعصب عبداً
كانت نفقة عليه إلا أن يردّه إلى المولى فإن طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه
لأن المصنوع مضمون على القاصد أن يكون القاصد محققاً بما في يده على العبد فيلحق القاضى
ويبيعه ويسلك الثمن ويكسره رجل أعصب عبداً وغاب فجاء المردع إلى القاضى وطلب منه أن يأمره
أو بالبيع فإن القاضى يأمره بأن يولي عبداً العبد وينفق عليه من الجرم وإن أراد أن يبيعه فعلى رجل
أو عبداً لا يساند في الخدمة أكثر كانت نفقة على صاحب الخدمة فإن مرض في يده صاحب الخدمة
أن كان مرضاً لا نفقة عن الخدمة كانت نفقة على صاحب الخدمة وإن كان مرضاً ينفقه عن الخدمة
كانت نفقة على صاحب الخدمة فإن تظلم المرضى إلى القاضى أن يبيعه فباعه يشتري بثمنه عبداً
يقوم مقام الخدم في الخدمة والعبد الذي إذا ثبت كونه رهنه فاعمل به فما يعمل بالوديعه يدين
رجلين غاب لخدمته وتركه عند الشريك فرفع الشريك الأمر إلى القاضى وأقام البيعة على ذلك
كان القاضى بالخيار أن شاء قبل هذه البيعة وإن شاء لم يقبل وإذا قبل الأمر بالنفقة وكان الحكم
سائر الحكم في لوديعه عبداً صغيراً أو من أو معتوقه أمته مولاة لا يجب على المولى نفقة العتق بحالها

بعد الطلاق

كتاب الطلاق

على ما دل عليه في الفصل الاول اما الفصل الاول في صريح الطلاق وما يقع به
واحد او اكثر قال رجل لامرأته طلقك او انت مطلقة او شئت طلاقك او ضمت طلاقك
او اوعت عليك طلاقا او خذى طلاقك او وهبت لك طلاقك ولم يشترط طلاق
واحد ولو قال اردت طلاقك لا يقع امرأته قالت فزوجها فطلق فلان امرأته فطلقني
الزوج فانما اطلق منها في طلق وكذا لو قال انت طالق من فلانة رجل قال لامرأته لا تدخل
بها انت باين انت طالق انت باين ان تولى بالاولى طلاقا في ثلاث طلاق ثم نكحها بالاولى
طلاقا تقع سنان ولو قال لامرأته انت باين وقررت القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها من
انت طالق فانه يقع الاول والثاني ولا يصدق في بطلان ما اوعدا لو افي رجل قال العبد
امراتك فقال نعم بالجماء او قال بلى بالجماء ولم يكلم به نفع الطلاق رجل قال لامرأته كل امرأة
ان زوجتها في طالق وانت طالق طلقت امرأته الساعة وهو قال عنت به التعليق لا يصدق
نكاحا وهو قال كل امرأة ان زوجتها في طالق وانت ان تولى وقوع الطلاق عليها للمانع والطلاق
كذا ذكر في المستقى وهو قال فلانة التي تزوج غدا في طالق وانت تقع الطلاق عليها الساعة
ولا يقع على التي تزوجها وقال للمرأة التي تزوج غدا في طالق وانت تقع الطلاق على امرأته
حتى تزوج غدا الا ان ينكحها او قال كل امرأة تزوجها في طالق وانت تقع الطلاق على امرأتها
الساعة وهو قال لامرأتين له هذه طالق هذه امرأة له اخرى طلقتا جميعا وكذا لو قال هذه
او هذه وكذا العتق كذا ذكر في المستقى رجل قال لامرأته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت
امرأته استحسانا فان قال له امرأة اخرى واباها عنت لا يسئل قوله الا ان نعم البينة وهو قال
امرأته طالق وله امرأتان كلتاها معروفة كان له ان يصرف الطلاق الى ايتهما شاء رجل قال
لامرأتين على الف درهم وله امرأة معروفة فقال لي امرأة اخرى والدين للمعروفة ولا يصدق في الصرف
وهو قال امرأتين طالق ولها على الف درهم بالطلاق والدين للمعروفة ولا يصدق في الصرف
الى غيرها وكذا لو بدأ بالمال فقال لامرأتين على الف درهم وفي طالق وهو قال لامرأتين طالق
ثم قال لامرأتين على الف درهم ثم قال لي امرأة اخرى فاباها عنت صدق في المال ولا يصدق
في الطلاق وهو كان له امرأتان ثم دخل بها فقال امرأتين طالق امرأتين طالق باين وان قال
اردت واحدة منهما لا يصدق وكذا لو قال امرأتين طالق وامرأتين طالق وكذا العتق وهو كان
دخل بها فقال امرأتين طالق كان له ان يقع الطلاقين على احدهما امرأة فاشترى جميعا طلقت
فقال فعلت طلقت فان قال في فقال فعلت طلقت اخرى فاشترى المرأة تزوجها فطلقني لا
فقال فعلت او اطلقت ثلثا وهو قال فاحسبها انت طالق او قال فان طلق نفع واحد
رجل قال لامرأته طلق نفسك فقامت انحرام عليك او قالت فاباين او قالت انا خيلة

بالي

امراتي طالق

او يبريه

كان

او يبريه طلقت كل عتقه تكون من الزوج طلاقا فاذا جازية المرأة بذلك يقع الطلاق رجل
قال لامرأته عمر بنت ميم طالق وامرأته عمر بنت حفص ولا يبريه له لا يطلق امرأته فان أصبح
زوج أم امرأته وكانت تنسب اليه وفي جميع فقال ذلك وهو يعلم نسبا امرأته ولا يعلم
طلقت امرأته ولا يصدق قضاء فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف نسبا وكان
لا يعرف يقع ايضا فيما بينه وبين الله تعالى وان تولى امرأة في هذه الوجوه طلقت امرأته
في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لامرأته الحبشية طالق وامرأته الحبشية
لا يقع الطلاق وهو كان له امرأة يصير فقال لامرأته هذه الغيا طالق واشاء الى البعيد
بطلق البعيدة ولا تعتبر التسمية والصفة مع الاشارة رجل له امرأتان عمر وعمرى فزوج
نقال بازنت فاجتمع فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأة
وان لم تكن امرأة بطل لا يخرج الطلاق جوبا للكلام التي اجابت وان قال توفيت
طلقتني فبشكها قال يا زينا انت طالق فلم يجبه احد طلقتني فبشكها قال لامرأة نظر اليها
ونشر اليها بازنت طالق فاذا سمى امرأة له اسمها عمر وقع الطلاق على عمر تعتبر الاشياء
وبطل التسمية رجل قال لامرأة وقد دخل بها اذا طلقتك فانت طالق ثم طلقها يقع
عليها طلاقان وكذا لو قال ان طلقك او موق طلقك او عتقتك او عتقتك وكذا لو قال كلما
طلقتك فانت طالق ثم طلقها واحد نفع عليها طلاقان وهو قال كلما وقع عليك طلاق في
فانت طالق ثم طلقها واحدا طلقت ثلثا رجل قال لامرأته لا تدخل بها انت طالق انت طالق
نفع عليها طلاقان فلا يصدق قضاء ان قال توفيت بالثانية الحبر وكذا لو قال قد طلقتك
قد طلعتك او قال انت طالق قد طلعتك نفع طلاقان وهو قال انت طالق فقال له رجل او
امرأة ماذا قلت فقال قد طلقها او قلت هي طالق نفع واحد في القضاء فيما بينه وبين الله
تعالى رجل قال لامرأته انت طالق عامة الطلاق او دخل الطلاق نفع طلاقان وهو قال
انت طالق كل الطلاق يقع الثلاث وهو قال انت طالق اكثر الطلاق ذكر في الاصل انه
ثلاث وهو قال اقل الطلاق نفع واحد وهو قال انت طالق لا طلق ولا اكثر اخبرني في الاصل
لا خلاف في الدرايات قال العتقة ابو جعفر نفع طلاقان وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفصل رحمه الله نفع واحد وقال العتقة ابو جعفر محمد بن سلام رحمه الله نفع ثلاث والظاهر
ما قال العتقة ابو جعفر رحمه الله وهو قال انت طالق عدة اذكر ان من طلق امرأته نفع ثلثان
وهو قال انت طالق حتى يسكن ثلاث بطلقات ذكره ابن ابي عمير رحمه الله انه نفع ثلاث وان
نرى غير لا يدين في القضاء وهو قال انت طالق كل المطلقة طلقت واحد وهو قال انت طالق
كل المطلقة طلقت ثلثا دخل بها او لم يدخل وكذا لو قال انت طالق بعد كل تطلقه او مع كل
تطلقه طالق طلقت ثلثا وهو قال لامرأة انت طالق مع كل امرأة لي وله اربع نسوة طلقني

ويل

تطبيقه او قال انت مع كل

جميعا فان نوى في هذه المسائل بعض الناس الطلاق لا يصدق قضا ويصدق فيما
بينه وبين الله تعالى وهو قال انت طالق ثلثة اقسام يطلقه مع ثبوتها وهو قال
ثلثة اقسام يطلقه مع الثلثة وهو قال انت طالق يصح يطلقه في واحد وهو
قال انت طالق نصف يطلقه وثلث يطلقه وربع يطلقه في ثلثة وهو قال نصف يطلقه
وثلثا يطلقه في واحد وهو قال انت طالق ان فلا يطلق امرأته او عتق عندك فقال
نعم ما صنع او يشرع ما صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
لا يقع الطلاق فيما رجل قال لا يقع طلاق امرأته فقال الحسن وسات على رجل الا كما
لا يكون اجازة وهو قال لا يحسن بذكر الله حيث خلت بينهما او قال في اعتاق العبد
يقول الله منك كان اجازة وهو قال لا امرأته انت طالق بعدد شعر ليس بعتق الله تعالى
واحد وهو قال بعدد الشعر الذي على فركه وقتك انت طالق وليس عليه شعر قال محمد بن
لا يقع كما قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد كان طلق وهو قال بعدد الشعر الذي
في يمين كفي فانه يقع ويلغو ذكر الشعر لا يقع كلف ليس موضع الشعر ولا في كل الكف
رجل قال لا امرأته ثلثة طلقات عليك طلق ثلثة رجل قال لا امرأته انت طالق واحد
فقال المرأة جوازي هذا فقال لا الزوج هذا ولم ينو شيئا فافوا هذا الى الزوج من
قال لا امرأته هذا طلاق توكيدي كذا قالوا يقع الثلثة كما قال طلقك ثلاثا بل يقع
وهو قال هو زمان هذا طلاق توكيدي كذا واراد به اقسام الطلاق قالوا طلقك ثلاثا وهو
من هذا طلاق او استند لا يكون طلاقا قال لها ثلثة طلاق يقع الثلثة كما قال
اعطيتك ثلثة طلقات قال لها من طلاق توكيد ان نوى الا يقع يقع وان نوى
الا يقع وان لم ينو القويض يكون ايقاعا وهو قال لها لك الطلاق قال ابو حنيفة رحمه الله
ان عني من القويض يدين واذا قامت عن مجلسها بطل وان لم ينو شيئا لا رواية فيه عن ابى
ويصح ان يقع الطلاق وهكذا روي عن ابى يوسف رحمه الله وهو قال اليك الطلاق فهو
على القويض وهو قال لا امرأته تعيب ان امرت ونوى به الطلاق تقع وهو قال تعيب بان
دادم لا يقع قال لها ثلثة طلقات عليك طلق ثلثة وهو قال بعدد العتاق عليك
يقع وهو قال برجل عليك هذا العتق بالعتق قال قلت يكون بعتاق وهو قال لها طلاق عليك
ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال الاموي انه قال هو على طلاق امرأتي لا يلزمه
شيء وهذه مسائل اختلف فيها رجل قال لا امرأته طلاقك على واجب ولازم او ثبات او
قال بعضهم يقع في كل طليقة رجعية فان كان دخل بها نوى او لم ينو وقال بعضهم لا يقع
وان نوى بعضهم ذكر والله خلافا فقالوا عندنا في حنيفة رحمه الله يقع في كل وعند محمد
في قوله لا نكح من بعد ابى يوسف رحمه الله بنوى في الكل وهو القصد المستفيض كما لا يخفى

رجل

في قوله

من شرح

من شرح المحقق الصحيح انه لا يقع الطلاق في اكل عذابي حنيفة رحمه الله وذكر في رواية
الصحيح انه يقع الطلاق في اكل وقال القتيبي ابو جعفر رحمه الله في قوله والجب مع الحائض
الناس في قوله نكحوا من بعد ابى يوسف رحمه الله لا يقع طلاق امرأته في اكل عذابي حنيفة رحمه الله
لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج كره فاف ذلك الزوج ولم يطلق وتقع الطلاق
عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقا ذلك الزوج ان لم ينو بطلان الاجازة طلق
وان قال عتقت به الاجازة يدين فيما بينه وبين الله تعالى وحل يدين في القضا والخلف
الاوليات فيه والصحيح انه يدين وان قال نكحها الشتم يدين فيما بينه وبين الله تعالى
لا في القضا وهو قال لها انت طليقة لا تخيف او قال طلقك ان نوى به الطلاق يقع
والا فلا اذا قال لا امرأته طلاقك طلقك عن ابى يوسف رحمه الله انها طلق كما قال
ابو حنيفة طلاقك عن محمد بن حنيفة رحمه الله انه لا يقع وعن ابى حنيفة رحمه الله فيه روايات
واختلف المشايخ في قوله طلاقك طلاقك والصحيح انه لا يقع وهو قال طلقك طلاقك او طلق
سبيل طلاقك او طلقك طلاقك ان نوى وقوع الطلاق يقع والا فلا وهو قال عتقت
من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقع وهو قال امرأته طلاقك لا يقع الطلاق
وقد جمع بين منكره وبين من قال لا يقع طلاقك لا يقع الطلاق على امرأته في قوله ابو حنيفة
رحمه الله عن ابى يوسف رحمه الله يقع ويجمع بين قولين وهو قال طلقك طلاقك طلقك امرأته
وهو قال لا طلاقك طلاقك ولم ينو شيئا لا يطلق امرأته على ابى يوسف رحمه الله انها طلق
ويجمع بين امرأته وما لم ينو شيئا لا يطلق طلاقك طلاقك وهو قال لا طلاقك طلاقك امرأته في
قوله ابو حنيفة رحمه الله وهو قال طلاقك طلاقك ويجمع بين امرأته الحية والميتة في
الحد كما طلق لا يطلق الحية وهو قال لا طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك
فطلق كما هو قال لا طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك طلاقك
لها في الاربع يتيك طليقة طلقك كل واحد وكذا هو قال لا يتيك طليقتان وقال ثلثا
او قال لا ربعا الا ان نوى شيئا من كل واحد يتيك طلاق كل واحد ثلثا وهو قال يتيك
حنس طليقتان وقع على كل واحد طلاقان هكذا الى ثمان طليقات فان نوى على الثمان
طلق كل واحد ثلثا وكذا هو قال اخر كفتك في طليقة فدا وما هو قال يتيك طليقتان
رجل قال كفتا امرأتي قال كفت طليقتا جدتي نكح او كفت طليقتا امرأة في قال لها نكح
او كفت طليقتا نكح ابى صالح امرأته يقع الطلاق على امرأته لا على غيرها في صرف
الطلاق الى غيرها ولا في الاستناد وهو قال طليقتا وامرأته او نكحها او قال طليقتا امرأته
كانت او قال كانت للمرأة واشهدوا لها بطلاق طليقتا امرأته للحال في هذه المسائل الا
ان يقع بطلاق ما في في محاج ما في في محاج ان يقول كفت طليقتا امرأته كانت في او قال كانت

في قوله

4

فلذلك هم

اقوالها انتي بارك

اوجيدك

صهفه الرابعه كالوقت مع
بين منكره واحصيه وقال
قلت احصا كالمثلثات

بالفارسية دامت بك طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسد طلاق طلعت ثلثا
ذلك بعد الدخول وقرأه ثانيا طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق طلعت ثلثا وقال
دو طلاق بعينه حرقا العطف ان نوى العطف طلعت ثلثا وان لم ينو لا يقع واحد رجل
قال لامرأة ثلثا في النوازل انطلق وقال السيد الشهيد وعندي انها انطلق
قال لامرأة انت واحدة ونوى الطلاق يقع واحد اعربا او لحد او لم يعرب وقال
لامرأة نويته في حاله فذكره الطلاق او العقب طلعت ثلثا وقرأه في غضب
او خسومة اي هذا طلاقه نويته طلعت ثلثا وكذا في اي سده طلاق وهو قال اي طلاق ياد
يقع واحد واذا اجرت الخسومة بينها وبين زوجها فقامت الخسومة فقال الزوج سده طلاق
ياخويشتم بين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان نوى لا يقع يقع وان
لم يكن له نية فلكذلك لانه ابتاع ظاهرا فاشتت المرأة ونحوها من امارات فقال يا شتة كبر
ونوى الطلاق طلعت وهو قال لمراسه طلاق ده فقال الزوج كفته كبر قال الشيخ الامام
هذا لا يقع وان نوى وقال لامرأة ثلثا طلاق فذكره طلاق فذكره طلاق فذكره طلاق
الزوج رجل طلق امرأته فقبل له اشقي في كفي فقال لمرأته شدي لا يكون اقرارا بالثلاث
رجل طلق امرأته تطليقتين ثم تزوجها واوفاهما بها واخرجها من منزلها فقال له رجل
لم لا يقعها الى منزلك وبني بعد امرائك بتطليقة فقال الزوج ذو طلاق خذ شطرت
واين طلاق ذلك شد كبر قال الشيخ الامام هذا من امارات لا يقع يقع وان اراد به الا
فهي امرأته فمابينه وبين الله تعالى وفي القضاء يقع اخرى رجل قال لامرأة انت طالق الكفرين
نويته وقل من ثنتين قال الشيخ الامام هذا القاسم ان يقع شأن لكن ذكر في خلاف
العلماء انه يقع الثلاث رجل قال لحدى امرأتى طالق وليس له الا امرأه واحدة طلعت امرأته
رجل قال لامرأة انت طالق انت طالق فقال عنت بالاولى الطلاق وبالثانية
والثالثة اقاما صديق ديانة وفي القضاء طلعت ثلثا رجل قال لامرأة انت طالق وقال
عنت به الطلاق عن اوقات صديق ديانة لا قضاء وهو قال ما عنت به الطلاق على الكاح لا يقع
اصلا وان صدقة المرأة في ذلك لا ينفست الى تصديقها وهو قال انت طالق من عملك طلعت
قضا رجل قال له غير الله امرأة غير هذه فاجاب وقال كل امرأة لي طالق ذكر في النوازل
انه لا يطلق امرأته امرأة قالت زوجها اريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت للمرأة
طلعت نفسي قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله قوله نعم تجوز ان يرضى ان لا ينفست بحمل النسيء
فان شئ نوى بحينه وكذا قال رجل لغيره اريد ان اطلق امرأتك فقال خذ اسم او قال املا
فوعلى هذين الوجهين رجل قال لغيره خذ بي يازنت طلاق كتم فقال الزوج خذ ثم فقال
الرجل ادمش طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شئ في قول ابي حنيفة ربح وجعل هذا منزله

قال

قال لامرأة طلق تساع فقال طلعت نفسي ثلثا لا يقع شئ في قول ابي حنيفة ربحا الله وهو قال
ذلك الرجل ادمش طلاق يقع واحد ولما صح هذا الجواب اذا اراد الزوج نفوذ الطلاق
اليه انا اذا اراد به ادمش طلاق رجل عرفانه كان مجنونا فقالت له امرأته طلعتني
المارحة فقال اصابتني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان بقوله قوله وطلاق المعنوي غير
واحد كطلاق المجنون وكل في الفاصل بين المجنون والمعتق فالمجنون من لا يستقيم كلامه في
الاداء والمعتق من كمل كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا وهذا غالبا
فكانا معا وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال البسيطة عن قصد والعاقل من يفعل ما يفعله
المجاين في الاجابين كمن عن قصد ما يفعل على ظن الصلاح والمعتق من يفعل ما يفعله المجانين
في الاجابين كمن عن قصد ما يفعل في ذلك مع ظهور وجه الفساد رجل طلق امرأته وهي صاحب
تدريس فلما صح قال قد طلقت امرأتك قال اني كنت اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا
قال بعض المشايخ حين ما اقر الطلاق ان رده الى حال البسام وقال قد طلقت امرأتك في حال
البسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حلة البسام فهو اخذ بذلك قضا وهو قال الفقيه
ابو الليث رحمه الله كذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حال مذكورة الطلاق رجل قال لامرأة
انت طالق كل يوم مرة وكل يوم يقع عليها في اليوم الاول واحد وفي اليوم الثاني اثنتان
ان كان الطلاق يزيد على الثلاث رجل لامرأة طلعك آخر طلعك ذكر في المشي انما
نطق ثلثا وهو قال انت طالق آخر الطلقات لا يقع الا واحدة قال لامرأة انت طالق الي
سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله رجل قال لامرأة في حال مذكورة
الطلاق هو ادر طلاق بدارت ذكركم طلعت ثلثا وهو قال ما نويته ايقاع الطلاق كالي قول
قوله مع بيته رجل وقعت الخسومة بينه وبين امرأته فقالت المرأة شغل ثلاث طلقات هذا
هناك ثلاث قضيات صغار يكون لها ذلك بلا غزله فاني ان الرجل يصيح بوجهه واحد وقال
هذا طلاق ثم ثم حتى نحاها عن ما كتمها قال ادمش طلاق الى الحائض يسبح في ثوبك قالوا ينبغي ان
يطلق امرأته لحدى رجل قال نساء العالم او نساء الدنيا طالق لا يطلاق امرأته
وهو قال لنبأ هذه البلدة او هذه القرية طوالت وفيها امرأته طلعت وعن ابي يوسف رحمه الله
وقال لنبأ بغداد طوالت وفيها امرأته لا يطلاق قال محمد رحمه الله يطلاق رجل قال لامرأة انت طالق
وقول الفقيه او في قول الفضاة او في قول المسلمين او في قول فلان القاضي او فلان المفتي
طلعت قضا ولا يطلاق فمابينه وبين الله تعالى ما لم ينو رجل طلق امرأته واحدة او ثنتين فبني
ولا يدرى انه طلقها واحدة او ثلثا فقال ولي امرأته يدبر ويذكرى شتم ثم زعم انه رجل له
ان يزوجهما قالوا لا تصدق قضا رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال له قست ثم قيل له
عن تو هست طلاق هست قالوا لا تصدق قضا رجل قال لامرأة قولي انا طالق لا يقع ما لم يقل

طلاق المرأة غير واقع كطلاق
المجنون

او في قول القرآن

فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله
بسد طلاقه وانما سمع ان زن تو هست

المعتق وجازت السنة تقع عليها الطلاق ما دامت في العدة **وقال** لا امرأه انما طلق
ونوى الطلاق لا يقع وهو قال انما طلق باننا وانما طلق حرام ونوى الطلاق وقع المرد
اذ الحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلما وهي في العدة مع **والمرأة** اذا طلق
بدار الحرب وطلقها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام فبطلت قبل الحيض عند أبي حنيفة رحمه الله
لا يقع طلاقه وعند صاحبه **وقال** في الكفارات والماله لا يكره
ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا ايضا في اقسام ثلاثة والاحوال ثلاثة طلاق
وهي حالة الرضا وحال المذكرة والطلاق وهي ان تطلق المرأة طلاقا او نكاحا طلاقا
وحالة العقب والخصومة ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكفارات الا بائنة وفيما
لم اعر به الطلاق كان القول قوله **وقال** في حالة المذكرة الطلاق يقع بثمانية الفاظ
قال لم انظر الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله انت خلية برة بيني وبينك **ابن حنبل** اعني لم يرك
سنة اخاري وفي حالة العقب يقع الطلاق بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم انظر الطلاق
لا يصدق قضاء تلك الثلاثة اعني امرأه منك اخاري وفي خمسة الباقية من الثمانية عند
ابي حنيفة رحمه الله اذا قال لم انظر الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لا يقع الشتم فحمل على
الشتم والخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا قال لم انظر الطلاق لا يصدق في حالة المذكرة
الطلاق وعنه ابي يوسف رحمه الله في الاملاء انه الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى لا يملك
عليك لا سبيل لا عليك خلية بينك الحق بك ذلك وقال في حالة المذكرة الطلاق او في
العقب وقال لم انظر الطلاق يصدق وقضائي قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
لا يصدق ونما سوى ذلك من الكفارات يجوز له جلاله على ما كان يفتي بخبري استيري
قولي اخبرني ذهبي ان علي انطلق ونوى في الكفاح لي عليك وجبت له المهر قبل الاصل
اول نيل لا يقع الطلاق الا بائنة واذا قال لم انظر الطلاق كان مقصدا وعنه ابي حنيفة
وقال وجبت له المهر ولا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك
لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك او لا يملك
لي ذلك وعنه محمد رحمه الله وقال لها اني ونوى الطلاق يكون طلاقا وهو قال في المذكرة الطلاق
فارقك او يملكك او انشاك او بنت منك او لا سلطان عليك او فراقك او وجبت
لنشاك او بنتك طلاقا او خلية بينك طلاقا او بنتك او بنتك او بنتك او بنتك
انت اعلم شأنك ففان اخبرت بشئ يقع الطلاق وان قال لم انظر الطلاق لا يصدق قضاء
لها لا نكاح بيني وبينك او قال لم بيني وبينك نكاح او قال ففان نكاح يقع الطلاق
اذا نوى وهو قالت المرأة تزوجها ففان نكاح يقع الطلاق لا يصدق قضاء وفي الطلاق
تقع في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لها اني ونوى الطلاق لا يكون طلاقا

وكنا

وكنا له قال ثم من كسب من نوى الطلاق لم بيني وبينك عمل يقع الطلاق اذا نوى وكنا
له قال انما نوى من نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ونوى الطلاق لا حاجة لي ذلك ونوى الطلاق
لا يقع وكنا له قال لم يملك بشئ وكنا له قال ما ارسلك وهو قال لها بعدى عفى نوى الطلاق
تقع وهو قال ذهبي مبيح هذا الثوب او ذهبي فتعفى وقوي وكلي ونوى الطلاق قوله اذا
وتعفى نوى لا يقع الطلاق وهو قال لها اربع طرق عليك متوجه ونوى الطلاق لا يقع
الا ان تقول اربع طرق عليك متوجه فتعفى في طرق شئت حسن يقع الطلاق ام ا
نوى وهو قال رحمه الله ان نكاحا لم يقع الطلاق ما لم تنو ان تطلقه بارادته في
لم انظر الطلاق كان القول قوله **وقال** في حالة المذكرة الطلاق يقع بثمانية الفاظ
نطقه ذهبي ان نكاحا لم يقع الطلاق لا يقع ونوى كسب حرام يقع الطلاق لان هذا
الظهار له المبالاة في الزوج ان نكاح امرأته وقع فاسدا فقال سكت هذا النكاح الذي
سني وبين امرأتك ثم ظهرا ان نكاحا كان صحيحا لا يملك امرأته وهو قال لا امرأته انما يري
من طلاقك لا يكون طلاقا وهو قال لم يملك من طلاقك يقع الطلاق نوى ولم تنو
انما يري من ثلاث تطليقات قال بعضهم تقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا
وان نوى وهي الظاهر في المذكرة ان كان نكاحا بارة فقال بارة ادم قال لا يقع
الطلاق وهو قال انما يملك المذكرة ان نوى بارة فقال بارة ادم يقع الطلاق
اذا نوى كانه قال لها الحق باهلك وهو قال انت السراج فهو كانه قال انت خلية قالت المرأة نوى
طقتي فقال الزوج اني شئت ان لا يقع شئ وهو قال سئلتهم اريدن ولزواجته ان
نوى طلاقا ولا فلا والواقع باكفائات بين عتدا الا اوقع بثلاثة اعني استيري رحمتك
انت واحد فانه يقع بها واحد رجعة وان نوى ثلث باكفائات بمضينة الا في اربع اعني
استيري رحمتك انت واحد اخاري ففان اخبرت بشئ فانه لا يقع فيه الثلاث في هذه
الاربعة ولا يقع فيه الثلث **الكفارات** ووقع الطلاق بالفارسية فقال دست بازدا
ونوى الطلاق قال بعضهم هو نوى قوله خلت سبيلك لا يقع الطلاق ما لم تنو اذا نوى
تقع واحد رجعة وقال بعضهم هو نوى قوله طلقك تقع الطلاق بلانته ويكون رجعة
العقبه ابن الليث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تقع واحد بائنة ولا يقع
انه لم تنو الطلاق وعليه الفتوى وهو قال بانى كذا وكذا مت يقع واحد رجعة وفي
ولا يحتاج الى فيه لانه نوى قوله طلقك وهو قال نيك طلاق دست بازدا شئت يكون
رجعا ولا يصدق انه لم تنو الطلاق وهو قال رجل اريد ان نوى الطلاق قال الفتية
ابو يوسف رحمه الله تقع واحد بائنة وقال غيرهم تقع واحد رجعة والاولى يقع وفي فتوى
النسفي رحمه الله وهو قال لها اني ونوى الطلاق لا يقع طلاقا

هي

المراة

له

ما له شوكتا قال دست باز داشت و در هاکدم و هونوی الطلاق في قوله رهاكدم
 او كلة كد مت مع واحد باينة وفي قوله دست باز داشت مت مع واحد رجعية وان
 قول الطلاق عند اللفاظ كحان بقوله دست باز داشت بيلك طلاق مع واحد
 رجعية ويكون العمل للطلاق كما قال امرؤ القيس في طلبها واخماري تنسك
 فاختارت نفسها مع واحد رجعية وهو قال شمس او شمس في ربي لا تبع الطلاق
 في قول ابي حنيفة رهاكدم وان كان ذلك في ذكر الطلاق ان خصوصه واذا نوى الطلاق
 مع واحد رجعية وعن ابي يوسف رهاكدم انه حين غلط الخمر وجدا هنا عن كافي في
 فقال تبع الطلاق وان لم ينو في اتي حال كان ولا يبين قضاء الله عن هذا الترخيص
 وان نوي بائنا ان ثلثا فهو على ما نوي لانه كتمل ذلك في الغتم رجل قال لمنكحة
 الامة انت باين ونوي الثنتين صحت بعده وهو قال ذلك لخرقة طلقها واحد ونوي
 الثنتين مع واحد رجل قال لا مراة اعندي اعندي اعندي وقال نويت بالكل طلق
 واحد من فهاينة من الله تعالى وفي القضاء طلق ثلثا وهو قال عن الاول
 الطلاق ولم اعن بالباقيين شيئا طلق ثلثا وهو قال لم اعن الاول شيئا ونويت
 بالثانية والثالثة الطلاق فيها تطليقتان رجعتان وهو قال لم اعن بالاولى والثانية
 شيئا ونويت بالثالثة الطلاق في تطليقة رجعية وهو قال لم اعن الاولى والثانية
 شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلقت ثنتين وهو قال عن الاول الطلاق والباقي
 العدة صحت بعده وهو طلق عن الاول والثالثة الطلاق والثالثة العدة صحت بعده
 ايضا وهو قال اعندي وكردك لك مرارا وقال عنك به الحيف صدق ايضا وهو قال
 انت طالق فاعندي وقال عنك به العون صحت بعده وان عني تطليقة اخرى ولم
 ينوشيا في تطليقة اخرى وكذا هو قال واعندي او قال اعندي بغير حرف العطف وعن
 ابي يوسف رهاكدم هو قال انت طالق باعندي ولم ينوشيا في واحد وهو قال
 واعندي او قال بغير حرف العطف مع اخرى رجل قال لا مراة في وسط النهار انت
 طالق في اول هذا اليوم واخر في واحد وهو قال اخر اليوم واوله طلعت ثنتين
 من الطلاق في اول اليوم يكون واقعا في اخر فلا يقع الا في طلاق اما اذا ابتداء بالآخر
 اليوم فالطلاق في اخر اليوم لا يكون واقعا في اوله فوقع طلاقان وكذا هو قال است
 طالق فلما ايام مع طلاقان وهو قال اليوم وغدا لا يقع الا طلاق واحد وهو قال
 طالق اليوم وامر مع طلاقان وهو قال امس واليوم مع واحد وهو قال انت طالق
 اليوم وبعد غدا طلعت ثنتين في قوله ابي حنيفة والى يوسف رهاكدم الله رجل قال
 لا مراة انت طالق كالف ان نوي ثلثا قلت وان لم ينوشيا في واحد باينة في قوله

هنا

ابن حنيفة

ابي حنيفة وابي يوسف رهما الله وقال محمد رهما الله في القضا ثلث وهو قال انت
 طالق واحد كالف ونوي ثلثا ولم ينوشيا في واحد باينة في قوله وهو قال انت طالق كلف
 الا لفا وكلمة الثلث في ثلثه في القضا وهو قال انت طالق كلفا في ثلثه وهو قال انت طالق
 حتى تم الثلث في ثلث وان قال حتى اكمل لك ثلثا احيى وقع عليك ثلثا في واحد وهو قال انت
 طالق مثل الجبل ومثل جده خرد في واحد باينة في قوله ابي حنيفة وفي قوله ابي يوسف واحد
 رجعية وهو قال مثل عظم الجبل او قال كعظم الجبل او شبه بصغير بكبير في واحد باينة وان
 نوي ثلثا فثلاثه قال انت طالق هكذا وأشار اصبع واحد في واحد وان اشار باصبعين
 في يدها وان اشار بثلثات فثلاث والعشرة الاصابع المشورة دون المفوضة فان قال
 عنيت لكف والمفوض لا يصدق قضا وهو قال انت طالق مثل هذا وأشار الى ثلاث اصابع
 وقصد ثلثا فثلاث وان نوي واحد فواحد **فصل في طلاق من يعقل**
 طلاق الكفو وقع غنم المخلوق للشافعي رهاكدم وكذا طلاق الكف من الحر والبيد قال
 الكوفي في المملوك رهاكدم الله وهو اخذ بقول الشافعي رهاكدم الله طلاق السكران غير صحيح ولو
 اكره على شربه حر او حر او حر او حر وسكر فطلق لاختلاف فيه والصحيح انه كالا يلزمه
 الطلاق لا يقع ولا يصدق بغيره وعن محمد رهاكدم الله اذا شرب المسكر لم يأنقه فان يقع صريح
 ان لا عقلة بالصداع لا بالشرب طلق لا يقع وهذا عقلة بالضررب وضرب هو على راسه
 حتى لا عقلة عظمي لا يقع ثلاثة وان شرب من الاشربة المحرقة من الجوب والعواك والعسل
 اذا اطلق او اعطي لاختلاف فيه قال المصنف ابو جعفر رهاكدم الله الصحيح انه كالا يلزمه الحد لا سنده
 تصرفه وطلاق الا عجب والمائة واقع ومن لا عقلة بالبخ وابن الزمار لا سنده ثلاثة
 عتاقه **فصل في طلاق الكف** الكف الكف على ان عين من سومة وغيره من
 ونفي بالمسومة ان يكون مسكورا معنويا مثل ما كتب الى القاضي غير المسومة ان لا يكون مسكورا
 ولا معنويا وهو على جهتين سببية وغير سببية فالمسببية ما يكتب للصبيغة والارضين والباط
 على وجه يمكن فهمه وقدره وغير المسببية ما يكتب للهوى والمأوى لا يمكن فهمه وقدره في
 غير المسببية لا يقع الطلاق وان نوي وان كانت مسببية لكنها غير مسومة ان نوي الطلاق
 مع والا فلا وان كانت مسومة يقع الطلاق نوي ولم ينوشيا في واحد باينة وان نوي الطلاق
 بان كسا ما بعد فان طالق كلفا هذا وقع الطلاق وبلغ منها العدة من وقت كتابته وان علم
 طلاقا في الكتاب بان كسا لباك كافي فانت طالق ما لم يحج اليها الكتاب لا يقع وان كتب اذا
 جاء كافي فانت طالق وكتب بعد ذلك حوارج فاما الكتاب فقرأت الكتاب ولم يقرأه يقع الطلاق
 وان بدا له بعد ما كتب حوارج وتراجع اذا جاء كافي فانت طالق فاما الكتاب فقرأت الكتاب ولم يقرأه يقع الطلاق
 الطلاق لان قوله كافي هذا اشارة الى ما كتب على المخلوق فاذا وصل اليها ذلك وقع الطلاق

في قول ابي حنيفة
 باينة وكذا هو قال
 في قول ابي حنيفة

طلاق الكفو وقع غنم
 المخلوق للشافعي

ق

الذي عليه هذا اللفظ بالله كنه ترائين مالي دادي شئت بوي رجل قال لامرأة انت طالق
 لا دخلت الدار فهو قوله انت طالق ان كنت دخلت الدار وهو قال انت طالق دخلت الدار
 طلقت الحال لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا رجل قال لامرأة انت طالق هو دخلت
 الدار لطلقتك فهو طلقا اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان
 لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار لم يملكه ان يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المرأة
 او يموت الزوج يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فبعدي حران لم يضر
 رجل قال لامرأة ادخل الدار وانت طالق فدخلت طلقت بكونها لو قال ذلك لعبد لا حرة
 الا مكره في هذا وكما ان شرط كره في الفاء ولهذا لو قال لعبد اذا اكره الفاء وان حر كان
 تعليقا باء الا ان رجل حلف بالفارسية وقال هركاه من ابن كركم فكذا فخرج حلف الفاء
 هركاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه وهر كاه
 يتكرر الفعل وهو قوله هركاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه
 الدار من ان يتكرر الطلاق بتكرار الدخول فيها سواء من اللفاظ هركاه وكره كاه
 لا يتكرر الحث بتكرار الفعل ولا الحث الامرة والحق وقال بعضهم في قوله هركاه
 وهر كاه بتكرار الحث بتكرار الفعل لان قوله هركاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه
 والتعميم وقال بعضهم لا يتكرر الحث الا في قوله هركاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه
 رحمه الله في ترجمته قوله هركاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه وكره كاه
 وقوله اكره كاه وقوله ان دخلت وهو دخلت فلا حث الامرة وقوله هركاه وكره كاه
 وقوله هركاه وكره كاه وقوله هركاه وكره كاه وقوله هركاه وكره كاه وقوله هركاه وكره كاه
 كما ان مني ومما معنا مما لو لم لا حث في الامرة رجل قال كلما عدت عنك فامرت
 طالق فعدت عند ساعة طلقت ثلثا لان للامام على الصحيح وعلى كل استدلال بمنزلة الانشاء
 وهو قال كلما ضربتك فانت طالق فضر بها يدها جميعا طلقت نسف وان ضربها بكف واحد
 لا يطلق الا واحد وان وقعت الاصابع متفرقة لان في اليد تكرر الضرب لان الضرب
 لكل يد ضربه على حد فكان ذلك بمنزلة الضرب بصفه واحد اما في الوجه الثاني لم تكن
 الضربة الا اصل في الضرب هو الكف والاصابع تابع لها فلم تعد الضربة رجل قال لامرأة
 كلما اطلقك فانت طالق فطلقها واحد يقع طلاقا بالطلاق والطلاق بقوله كلما اطلقك
 فانت طالق وهو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها واحد طلقت ثلثا في قال
 اذا اطلقك واحد ففيه ان او قال في ثلاث فطلقها واحد بعد الدخول طلقت واحد رجعي
 في قوله في بن وكذا قوله في ثلاث وهو قال اذا اطلقك فانت طالق واذا اطلقك
 فانت طالق فلم يطلق حتى مات طلقت من اخراجها لانه لا يطلق صارا

في قوله
 كما لو قال بوي دخلت الدار وبي ما دخلت
 الدار فامرت طالق فانت لا تحث الامرة واه

في العيين

في العيين لثانيه منع عليها طلاق واحد واذا احتث في العيين لثانيه صار حائشا في العيين
 الا في منع عليها طلاق واحد اخرى وقد قال اولا اذا اطلقك فانت طالق ثم قال
 واذا اطلقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات منع تطلقه واحد بالعيين الا في منع
 بالعيين الا في منع على العيين لثانيه لا يصح شرط الحث في العيين لثانيه لان
 الشروط سارعي في المستقبل الا في الماضي فلا يقع الاطلاق واحد رجل قال لامرأة ان لم اطلقك
 اليوم ثلثا فانت طالق ثم اراد ان لا يطلق امرأته ولا يصير حائشا قالوا الحيلة في هذا ما روي
 عن جعفر رحمه الله وعليه الفتوى ان تقول لامرأة في اليوم انت طالق ثلثا على الف
 درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت المرأة ذلك ومضى اليوم كان الزوج
 بارا في عينته ولا يقع الطلاق لانه طلقا في اليوم ثلثا وانما يقع الطلاق عليها برؤسها
 وهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطلقا الا في ان يمدح قال في الكتاب رجل
 قال لامرأة طلقك ثلثا على الف درهم فلم يقبل فقالت المرأة فقلت كان القول قول الزوج
 ولا يقع عليها الطلاق في كلام الزوج تطلقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطلق بوقوع
 بطلاق عال في طلق غير طلق وقد ما كان من جهة الزوج وهو كما في الطلاق بخلاف التعليق
 لان التعليق بالشرط عدم قبل الشرط فكان لا يجازي عليه قبل الشرط اما قوله انت طالق على
 الف يطلق في الحال لان كلمة على لا تضيء عدم المذكور ولا يلحق بغيره كقوله اكره كاه
 على ان يكون معنى تضيء ذلك وجود الاكراه منه اولا وهو قال اكره كاه ان كان معنى تضيء
 وجود الاكراه منه وانما تضيء بوجود الاكراه منه بعد الاكراه الحاطب يصح كانه قال ان اكره كاه
 اكره كاه وهو قال لامرأة ان سالتني الليلة طلاقك فانت طالق فماتت المرأة لم
 اسالك الليلة الطلاق فجميع ما املك صدقة في المساكين فماتت المرأة طلاقا في الليلة فقال لها
 الزوج انت طالق ان شئت فقالت لا اشأى فماتت الليلة لا يطلق ويكون الزوج بارا وهو ان
 طلاقا في الليلة فقال الزوج انت طالق ان دخلت الدار فماتت الليلة ولم يدخل طلقت في
 التعليق مشبهه بغيره الطلاق اليها ولهذا يقتصر على المجلس والطلاق رفع العدة فيما يرجع
 الى رفع القيد لا في عين ان يطلق وبين ان نفوذ الطلاق اليها ولا كذا التعليق بدخول الدار
 ونحو لان ذلك ليس بقوي ولهذا يقتصر على المجلس واذا لم يصف الطلاق بيدها لا يصير الزوج
 مطلقا فمضيه حائشا رجل قال لامرأة ان حكمت بطلاقك فبعدي حر ثم قال لها ان شئت فانت
 طالق فقالت لا اشأى قال بعضهم معنى عبد لان شرط الشق الحكم بطلاقها وقد وجد كذا في
 غير ان حكمت بطلاقك فبعدي حر ثم قال انت زانية شاه بعض عبد وكذا لو قال ان حكمت
 بالشرع ثم قال ان شرارك اعظم عظم وقال الحسن رحمه الله في جميع ذلك والله اعلم وان
 ينوشها فلا ان له حائشا قال الفتوة ابن ابي الليث رحمه الله القول الا في حث بعضهم لخيار قبل

ملك

الحسن

رجل قال لامرأته ان خلعت بطلا فقلت فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
انما الله لا يخلع في عيش ولا يطلق المرأة الا بالامتنان في اخر الكلام بطل حكم ما قبله
واذا بطل الطلاق بطل العيش لان العيش سبب الطلاق وانما الله لا يخلع في عيش ولا يطلق
بغيره فقلت فامرت طالق ثم قال فلان على عشرة دهم الا في عيش ولا يخلع في عيش
علا اقر بعشر دهم وانما اقر بعشر دهم قال ان خلعت بطلا فقلت فانت طالق ثم قال لها انت
طالق ان شاء الله فقلت امرأته في قوله اي يوسف رحمه الله ولا يطلق في قوله محمد رحمه الله
لان على قوله اي يوسف رحمه الله قوله انت طالق ان شاء الله من وجود الشرط والجزا
وعلى قوله محمد رحمه الله ليس بمنع من وقوع الخلاف في غير هذا المسألة وفيها قال
ان شاء الله انت طالق يقع الطلاق في قوله اي يوسف رحمه الله لان شرط اذا سلم على
الجزا لا يتعلق الطلاق الا بغير الجزا فانه لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق
لمكون تجزأ وعلى قوله محمد رحمه الله يقع الاستثناء بغير الجزا لان الاستثناء بطل الشرط
بما يتعلق به على كل حال من رجل قال لغيره اي ايادى حطاف فقتله فقال الرجل ما جئني بطلاق
امرأته فقلت فله ان لا يصلقه لانه متم رجل حلف جلالة بطيعة في كل ما يامره به
عنه ثم انما عن جماع امرأته جماع الخائف لا يحسن ان لم يكن هناك حجب بل عليه لان
الناس في تركه من جماع المرأة عادة كما لا ينادى به النبي عن الاكل والشرب
حلف رجل بطلاق امرأته ان لا يطلق امرأته فامتنانها ومقتضى ذلك وقوع عليه الطلاق
بالايدى فانه يقع عليها طلاق آخر حكم العيش وقل حلف ان لا يطلق امرأته وهو عيش في
القاضي فيها بالامتنان لا يحسن في عيشه لان وقوع الطلاق بحكم الايدى يضاف اليه ولا كماله
الطلاق في سبب القاضي سبب العيش وان كان كل واحد منهما طلاقا قال الفقيه اجعفر
لا يحسن في الايدى وفي اللعان في قمار قوله اي حنيفة رحمه الله عليها محسن ولا يحسن في
قمار قوله اي يوسف رحمه الله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ويجوز ان لا يحسن في اللعان
اجماعا ويذهب كل لا يحسن في العيش اذا فرق القاضي بينهما وان كان ذلك طلاقا رجلا
اكر من بين ذلك ولا يستأثره المهر بالمرء فانه قد استعبد حرم طلعها حشفي عيشه
رجل حلف ان لا يطلق امرأته فخلعها ففعل في بقلعه الخبر ان اجاز فخرج الفصولي باللسان
حشفي وان اجاز بالفعل بانهم نقل شيئا بلسانه الا انه اخذ بلسان الخلع قالوا لا يحسن في عيشه
وعليه الا عفا وهذا واجازة نكاح الفصولي سواء رجل حلف بايمان منعظة ان لا يطلق
امرأته ثم اراد الخلاص منها من غير ان يكون حاشا فالحيلة في ذلك ان يزوج ربيعة ويامر
اختا امرأته ولم امرأته ان ترضعها حتى يصير الربيعة ابنة لا اختا امرأته او تصير ابنة
لامرأته فتصير معاين لا اختين او معاين المرأة وخالها فتفسد كلاهما جميعا

قال رجل ثم خلع طلاقا
او افساق ادميقها له

في عيشه

رجل

رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى فان دخلت
احدا الدارين طلقت فان دخلت الدار الثانية وهي في هذه لا يقع طلاق آخر كذا في قوله
ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى فان قال انت طالق لم يخل
ان دخلت الدار الثانية مع ثلثات الساعة او لحظة او دخلت فله نقل ولحقه ولكن انت
طالق ان دخلت الدار ثلثين ربع ثلثين اذا دخلت الدار مرة واحدة وهو قال لامرأته انت
طالق ان شئت غداين فان شئت ثلثين في واحد وهو قال انت طالق ان دخلت الدار
طالق سبع دهم فخلع لخلع والافقون اذا دخلت الدار طالق ان دخلت الدار ثلثين نصف
الليلة الى المطلق الا ان سوى الدخول وهو قال انت طالق ان دخلت الدار عشر في على الدخول
عشر مرات لا الى المطلق وهو قال ان دخلت الدار طالق طالق وكان ذلك قبل ان يدخل
فلما دخل الدار طالق طالق واذا في ذلك دخلت الدار طلفت بالاول رجل قال لامرأته طالق
فلما ان دخل الدار اليوم فثلاثا فدخلت الدار فقال الخائف عبيد حنان كانا راياني فقلت
لم يلق عبيد ثلثين وانا في الدار حتى شئت شاهدان غير الاولين ان الاولين راياه
وخلع الدار كذا في قوله الخائف الدار طالع عبيد حنان لم يكونا شهدا على نوره عبيد
رجل قال لامرأته اخبرني بامرك كذا فقلت لا اقبل فقال الرجوع ان لم يخبرني فانت طالق فقلت
قال محمد رحمه الله هذا يكون على الايدى الا ان سوى العود رجلا قال لامرأته انت طالق ان كلمتك
شئت اذ عبيد الله قال عبيد الله رجعت في عيشه رجلا قال اذ قلت لك بان لا ينفذ طالق
ثم قال لا تفعل يا ابن ابي القيس طلعت امرأته فان توفي ان يزوجها من غيرها فماتت عبيد الله تعالى
ولا بد من في القضاء رجلا قال لامرأته قبل الدخول اذ اخصت فانت طالق فقال حشفي ورجل
من ساعته ثم ماتت قال محمد رحمه الله قبل الدخول الاول والثاني وقال لا بد من اياها في ذلك
خضام لا رجلا له امرأة ابنة اربعة عشر وعلام ابن اربع عشر فقال للمرأة اذ اخصت فانت طالق
وقال للعلام اذ اخصت فانت طالق فقال الجارية رجعت وقال للعلام قد اخصت قال بطلدق
المرأة ولا يصدق للعلام قال لان في الغلام يمكن ان سطر كيف يخرج منه المني اما الرجوع الدم
من الرجوع لا يعلم انه حشفي فلا يصدق عليها غير ما قبل قولها امرأة فانت رجعا طلقني وطلقني
طلقني فقال الرجوع طلقني ان تومي واحد فلو اخطت وان تومي ثلثا فثلاث وهو قال طلقني
وطلقني وطلقني فقال الرجوع طلقني فقلت وكذا في الرجوع في خير في خير في فقال قد فعلت
فطلعت نفسها في واحدة وان فانت خير في خير في فقال قد فعلت وطلعت نفسها في
ثلاث رجلا قال لامرأته ان طلقك وادمت عني فانت طالق فقلت ثم اراد الخلية قال محمد رحمه الله
بطلها بطلقة باسنة ثم تزوجها من ساعته فطاهها فلا يحسن رجلا قال لامرأته انت طالق وان
دخلت الدار طلفت لخلع وهو قال ان دخلت الدار فانت طالق او قال لولان دخلت الدار فانت

قال

انت طالق

لامرأته

طالق طلقت العالم هذه المسألة وهو قال أنت طالق ان ولم يرد عليه مطلق الحال في قوله
 بعد فلا مطلق في قوله اي يوسف رحمه الله وكذا قال أنت طالق مطلقا لا اوقال وقال في الاول
 قال ان كان او قال ان لم يكن لا يطلق في قوله اي يوسف رحمه الله وفيه اخذ محمد بن سلمة
 رجل به فاقاة او نقل في لسانه لا يمكن انام الكلام الا بعد ذلك فخلق بالطلاق وذكر الشوطاوي
 الاستثنا بعد رد وكلف ان كان معروفا بذلك جاز استنفاء وعلقه رجل قال امرأته
 طالق اكر من وقطع الكلام قال ابو القاسم رحمه الله لا يقع الطلاق كما قال ابو يوسف رحمه الله
 رجل قال لا امرأته أنت طالق ابدأ ما خلا اليوم طلقت الحال فانه قال أنت طالق بطلقة لا
 يقع عليك العموم رجل قال لا امرأته كل امرأ في طالق الا هذه وليس امرأه سواها لا يطلق
 امرأته امرأة قاتل زوجها طلقني ثلثا فقال الزوج أنت طالق في واحدة الا ان ينفى ثلثا
 فيقال قد طلقت ثلثا وكذا قال قد طلقت وكذا قال قد طلقتا وهو قاتل المرأة طلقني
 فقال الزوج قد طلقك شوي ثلثا في واحدة وقال لا امرأته طلقني نفسك فقالت قد فعلت
 والزوج شوي ثلثا في واحدة في ثلاث امرأة ادعت على رجل انها امرأته فحلف الرجل بطلاق
 امرأته له اخرى ما هي امرأة له فقامت للمدعية اثبتة انها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأتني
 فطلقها قال لا تخش في عينه رجل ادعى قبل رجل ما لا تخلف للمدعي عليه بطلاق امرأته ما للمدعي
 عليه شيء وشهد شاهدان للمدعي عليه الفدرم وقضى القاضي عليه بالفدرم للمدعي
 قال المدعي عليه يقول ما لة شيء حش الحالف في قوله اي يوسف رحمه الله ولا يخش في قلب محمد
 رحمه الله ولو شهد شهود المدعي ان المدعي اقضى القاضي عليه بالفدرم لا يخش في قولها
 رجل حلف بطلاق وحش في عينه ولا مدعي انه حلف بطلاق او ثلاث قال ابو يوسف رحمه الله
 يتعذر ذلك ويعمل بما يقع عليه التحري وان استوى طلقه ياخذ الاكثر احتياطا رجل قال لا امرأته
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لا امرأته له اخرى فانت طالق بطلاق الثانية الحال بطلق
 طلاق الاول بالدخول وقد قال لا جنيبة ان تزوجك فانت ثم قال لا امرأته وهذا كان
 على النكاح رجل قال لا امرأته المدخول بها انت طالق وانت اوقال أنت طالق انت اوقال أنت
 طالق فانت طلقت المرأة واحدة الا ان شوي بالكلام الثاني طلاقا آخر فلهزمه ذلك وفي
 قال أنت طالق وانت لامرأة له اخرى وانت اوقال أنت طالق فانت طلقتا جميعا فان قال لم انزى الكلام الثاني
 طلاقا لا بد من في المضاهة فانت أنت طالق وانما وقع اليها امرأه له اخرى طلقت الاولى بغير
 والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزوم الاولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها
 في الكلام الثاني وكذا قال ثم انما اوقال فانت طالق فانت طالق لا بد ان في طالق
 واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقا آخر الا ان شوي وهو قال أنت طالق
 لا بد انما انم الاولى بطلقتان والاخرى واحدة رجل له ثلث نسوة فقال لاولهن اذ الخلق

يعود ما كان في قوله
 ب

لا امرأته انت طالق
 قال ابو القاسم رحمه الله
 فانت طالق بطلقتا

والاخرى طالق فانت ثم قال لاخرى مثل ذلك ثم قال الثانية مثل ذلك ثم طلق الاولى
 واحدة فانه يقع على الاخرى واحدة واحدة وهو لم يطلق الاولى ولكنه طلق الاولى على احد
 فانه يقع على الثانية والاخرى واحدة واحدة ثم يعود على الثانية وعلى الاولى على كل واحد
 بطلقة اخرى ولا يقع على التمتع في شيء سوى الطلاق الاول وهو لم يطلق الاولى وهو لم يطلق
 ولكنه طلق الثانية فانه يقع على الثانية ثلاث بطلقات وعلى الاولى على كل واحد
 شيان رجل له امرأتان عمر وعمر وعمر فقال عمر طالق الساعة او زنت طالق اذا دخلت الدار
 ثم يقع الطلاق على احدهما حتى يدخل الدار فاذا دخلت فخر في انقاعه على انها شاور رجل قال
 لا امرأته أنت طالق او كنت بغير رجل او ناعمر رجل فقي طالق لا ناعمر رجل وهو كاذب في كلامه
 وهو قال أنت طالق وانما رجل كان صادقا ولم يطلق امرأته اسمها عمر ان دخلت الدار
 ناعمر فانت طالق فان نعت قد طلقت عمر الدار طلقت ويسأل عن بنية في زنت فان قال
 نعت طلاقا ايضا وهو قال ذلك بغير ولو قال نعت طلاقا مع عمر طلقنا جميعا وهو قد
 الطلاق فقال يا عمر أنت طالق ان دخلت الدار وبان نعت قد طلقت عمر الدار طلقنا جميعا
 وهو قال لم ان طلاق زنت قبل خروجه وهو قال أنت ناعمر طالق وبان نعت لم يطلق زنت
 الا ان شوي بها قال لا ترى انه قال لك ما قالن على الفدرم وما قالن كان المال
 الاول وهو قد علم المال فقال لك الفدرم على بان نعت سالم كان المال لهما جميعا وهو قال
 ناعمر أنت طالق بان نعت عمر طالق دون زنت الا ان شويها وهو قد علم اسمها فقال يا
 عمر ناعمر أنت طالق لم يطلق الاولى الا ان شويها رجل قال لا امرأته ان دخلت الدار
 ان دخلت الدار فانت طالق فهذا على خلتين رجل قال لا امرأته ان قلت لك أنت طالق
 فانت طالق ثم قال قد طلقك بطلق شيتين واحدة بالطلاق ولحقك باليمين رجل قال
 ان تزوجت امرأتين فها طالقان فزوج امرأتين معا فها طالقان واحدة واحدة ولحقك
 بطلاق شيتين رجل قال لا امرأته أنت طالق أنت طالق ان شاور يد فقال له
 شئت بطلقة واحدة قال ابو بكر المحمدي رحمه الله لا يقع شيء وهو قال شئت بغير ذلك
 فيقول اي حقيقه رحمه الله وعلى قوله اي يوسف رحمه الله مع الثلاث اذا كانت
 اربعة امرأة انتهت الشقة فامر بنزوحا حتى يحلف بطلاقها فها لم يسرق فحلف الزوج
 فقاقت المرأة فكذبت سرقت وصيرت حائنا فحلف كان للزوج ان لا يصدقها الا فها
 متناقضة رجل حلف بالطلاق على اني ما زوجت شيئا قط وقد زوج بكرا فوجدها ثيبا
 قال ان صدقة المرأة انها كانت ثيبا كان لها عليه مهر نصف مهرها الذي نصف
 مهر الطلاق قبل الدخول حكم المهر وليس عليها نفقة العود والسكنى لانها معذرة بالولي
 عن شبهة وان كذبت المرأة وقالت كنت بكرا فلها مهر واحد وعليه النفقة والسكنى رجل

امرأة طالق وان زنت

رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامراة طالق فعاني اجنيته فامني واغتسل قالوا ارحمان
 لا يكون حائضا وعينه تكون على الجماع رجل قال ان دخلت فلا فامني فامراة طالق لا تحث
 في عهده ما لم يدخل فلان بامر الخالف ولو قال ان دخل فلان فامني فدخلها فلان باذن
 الخالف او غير ذلك بطله او غير ذلك كان الخالف حائضا في عهده وهو قال ان تركت فلا فامني
 فمضى فلان يعلم الخالف فلم ينعقه حث في عهده والا فلا رجل قال لا مراة ان حلت
 فلان فامني طالق فذمت امراة الخالف الى عمر من ثبات المرأة التي حلف الزوج عليها اشتق
 وقالت امراة الخالف من الشاة فقالت امراة الخالف شاة ولم يرد على ذلك ثم ردت للثقة
 نقابها قالوا ان قصدت جوارها فقد حلتها فحلت الخالف رجل قال لا مراة ان حلت من بين
 بقرتك او من فصلها فامني طالق فباع امراة بقرتها من زوجها ثم حلتها فامني الخالف
 لا تحث في عهده قالوا نعم لا يرضى الله عنه وهذا اذا كانت امراة الخالف لا رجلا قالوا لا
 بقوله شيئا على هذا من اشكك قال امراة طالق ان قلت هذا من اشكك فحلت بسكرك
 قالوا ان كان كلامه مخكطا وبعد سكران عند الناس لم تحث في عهده اشكرك في امراة
 الى فراشه فابت فقال لها ان امراة مري وساعدتني والا فامني طالق فساعدتني بعد
 دعائها في المستقبل بعد البين لم تحث وان دعائها في المستقبل ولم تساعدني فحلت
 مولانا القاضي وشيخنا ان لم تحث اذا لم يساعدك وان لم يجدها الدعاء لان الناس يريدون بهذا
 الامتنان لا من السابق سكران ان اعطى امراة من سكران فحلت الامراة اذا صحت بلذنه مني
 فقال ان اخذت فامني طالق فخذوه سكران لا تحث في عهده لان شرط الحث الاخذ بعد
 الاقامة جماعة من النساء اجتمعن في ذلك فحلت من جهة المرفق فحلت زوج واحد وقال ان
 خرجت لاحدا وغزلت لك احدا فامني طالق فحلت الى بيت هذه المرأة فطنا اشغل لها فحلت
 ام هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة بعزل نفسها فحلت بغير الطلاق عليها بغير
 غيرها سكران قال لا مراة وجبت ارضي هذه لك ثم قال ان لم يلق هذا من قلبي فامني طالق
 فلا ثم افاق ولم يذكر شيئا من ذلك قالوا لا يطلق امراة فذلك الظاهر انما يقول في ذلك
 بقوله من قلبه سكران قال لا مراة من يرضي من يرضي من يرضي من يرضي من يرضي من يرضي
 وتنفق فقال كرمه خشم قلنا ان كان سكوت لا يقطع النفس بوجع الاستثناء يخرج من
 الاراس على الارض بمراده من ان يكون شرط الحث وان كان سكوت لا يقطع النفس بوجع
 الاستثناء فان قال السكران شاة ذكر من ذلك شيئا كان عهده من خور لانه يريد بها الفور
 طاهرا رجل قال لا مراة اذا دخلت الشام فان لم افارقك فامني طالق فدخلت على الابد فقال
 ولم افارقك ولو كان الفور حين يدخل رجل دفع الى امراة دوما ثم قال لها ما فعلت بالدم
 فحلت اشترت به اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدم فامني طالق وقضاع الدم

سكن سكران

قد بين لا تحث وان عاها في المستقبل

من يد

من يد القضاة قالوا ما لم يعلم انه اذ يشك لك المهر ثم او سقط في البحر لا تحث رجل قال ان
 ان غسلك ثيابي فامني طالق فغسلت كتمه اذ به اختلقوا فيه قال لا تنقذ ابوا للثياب
 سليمان لا تحث رجل امان امراة فحلت له انك تزوجها بعد شهر فقال انما اجتمعنا في طالق
 الا فامني رجعا في العدة او بعد انقضاء العدة حث فان كان الطلاق رجعا فامني رجعا لا
 حث رجل قال لا مراة ان اغتسلت من خايه ما دامت امراة فامني طالق ثلثا وكره هذا القول
 من بين اولادنا وان كانت المرأة حاملا فلم يحل معها حتى وضعت حملها ان وضعت حملها بوطء
 اربعة اشهر من وقت البين لم يحل معها حتى يكمل الايلاء ويقضي عدها بوضع الحمل فان وطئها
 بعد ذلك كان وطئا الاجنبية وعليه النكاح والاستغفار ولها عليه مهر فلما ان لم يعلم الزوج
 ان كلامه كان ايلاءا ولها حرمته عليه وبطل البين فان تزوجها بعد ذلك كانت امراة
 تطلق من بوطء لا تحث وطئها بعد ذلك امراة فحلت بها رجل باناء فقال الزوج ان لم شئت
 زنا بها اليوم فهو طالق ثلثا فهو كمال ان لم شئت زناها اليوم يطلق ثلثا وثبات ذلك
 يكون باقرار المرأة او بالربعة من الشيوخ رجل قال لا مراة في غضبي او فعلت كذا الى حسن
 من يصير من طليقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها لم يقع الطلاق وان لم يكن
 حلف بطلاقها لم يقع الطلاق على وجه التحريم يقع ويكون الطلاق في الزوج رجل قال لا
 ان لم يلبس الا في تحريمي فامني طالق ثلثا فامني في فاشه تلك الليلة الا ان الزوج لم يكن
 حثا لها في حجر ولا تحث ولا في الفارسية او كتمانها او في اي شيء ان يكون حثا لان
 هذا الكلام لا يتناول الا حثية الخرج رجل قال لا مراة ان لم استال اليه مع قسمة هذا فلان
 طالق ثلثا فان المرأة ان لم تبيع هذا فامني طالق فحلت فليس الرجل فيها ولا لا تحث
 لان شرط الحث في جانب المرأة ان تبين بعد وحوالة بفسه فيفسه وشرط البين في جانب الرجل
 ان حثت معها وحوالة بفسه فحلت رجل قال لا مراة ان لم استال اليه مع هذه المنفعة فامني
 طالق ثلثا ثم قال ان وطئت مع هذه المنفعة فامني طالق ثلثا فحلت في ذلك ان وطئها
 بغير منعة فلا تحث ما دامت المنفعة قايمة بها حيا وان مات احدكما او هلكت المنفعة
 حثت رجل حلف لا يجامع امراة فماتت من العرج فلا عيبا ومن حلف لا يمسها او يمسها او يمسها
 بالكن احد ركبتا وانزل لا تحث في عهده ويكون عهده على المباشرة رجل حلف ان لا يحل ثيابه
 حلالا وحراما في الغربة فجامع امراة من غير حل الثكة فان لم يحل ثيابه فحلت فحلت
 حلالا وامر غير حل ثكته فان كان ثوبه حلالا حلت له لا تحث ويكون مصداق ذلك قضاء
 ويا له لانه ثوبه الحقيقه وان ثوبه عند ذلك الجماع حث في عهده رجل حلف لا يمسها او يمسها او يمسها
 واذا به الجماع يكون مولى وان لم يمسها او يمسها او يمسها او يمسها او يمسها او يمسها
 لا تحث لان في السراويل عليها ان يمسها وان لم يمسها او يمسها او يمسها او يمسها او يمسها

الزوج في عهده

يكون

بأنها وجود شرط الحنفى وهو منع الشراويل بجامعها رجل خلفان لا يغسل عن امرأته هذه
من جنابة الجماع هذه ثم جامع أخرى على العكس حنفى في عينه لأن عينه وصحت على الجماع وهذه
حقيقة لا تغتسال فلهذا لا يغتسل عنها وعن غيرها فيحتمل كما لو خلفان لا يتوضأ من
رغاف فتوضأ من رغاف وغيره كحنفى في عينه وكذا في حلف امرأة هذه العين ثم أصابها
زوجها وحاضنته قال لا مرة أنا غسلت منك عن جنابة فانت طالق فجامعها وضع الطلاق
وان لم يغسل رجل قال لا مرة أنا غسلت منك الى شهر فانت طالق فجامعها في المفاضة وتيم
حنفى في عينه لأن عينه وقع على الجماع وهو حلف امرأة ان لا يغسل راسها عن جنابة زوجها
فقال وعنت زوجها في الجماع حنفى في عينها لان عينها يقع على التمكن عن اختيار فان جامعها
مكرهة كحنفى لا يمكنها دفعه لا كحنفى في عينها رجل قال لا مرة ان لم اجامعك على راس
هذا الزوج فانت طالق فاداما حينئذ والجمعة قائم لا كحنفى رجل قال لها ان لم اجامعك
فقال راسى وسط السوق فانت طالق وطلب الخيلة في ذلك فجعلوا الخيلة ان يجعلها على العوا
ويترك السور فيطأها رجل قال لا مرة اكره اكرام كدة ترأسه طلاق وقد كانت قبلت
رجلا غير حرم او جامعها اجنبى فما دون الفرج لا كحنفى في عينه لان عينه يقع على الفرج عرفا
وقال لا مرة بالفارسية اكره ان يكسى حرام كنى فانت طالق ثم طلقها بانه ثم طلقها في
العين قالوا في قداس قول الى حنفى ومحمد بنهما الله كحنفى وطلق فلهذا في هذا الرجل
الى من سلفه بطلاق لا ينها اعتباران عموم النظم وابو يوسف يعتبر الفرج من كرهه فحلف الله
كه حرام كده مستدام وعنت لتمام تحريم الفرج واذا حلف الله تعالى وقد كانت قد حلفت
كحنفى وكذا في حلف الرجل هذه العين وعنى به ذلك لا نرى ما حكمه لفظه وان كان المحلف
بالطلاق والعاقبة لا يصدق بعضا رجل قال لا مرة ان فعلت حراما فانت طالق ثلثا ثم
انها مكنت الكفر ولم يعلم بالحرمه واقاما على ذلك اياها لا كحنفى في عينه لان عينه وقعت
على الفرج وان وطئها عن شبهة فلا كحنفى كما لو خلفان لا يفعل حراما فزوج امرأته كالحا
فاسدا وجامعها لا كحنفى لان عينه تقع على الحرام المطلق وهو حلف طلاق امرأته ان لا يظفر
الحرام فنظر الى وجهه اجنبية لا كحنفى وهو نظره فزوجها من وراء سترة رقيق او رجل اوى
حنفى لا يظفر الى فرجها وهو نظره للمرأة لا كحنفى لانه نظره عكس فزوجها امرأة اتهمت فزوجها
فلام تخلفه ان لا ياتي حراما فقبل فلامه او شبهة لا كحنفى وان جامع الفلام في الفرج
او في غير الفرج حنفى وان لم يترك لانه هو المراء عرفا رجل قال ان فعلت حراما فامرأة طالق
فانى بسمه لا يطلق امرأته لانه لا يبرأ باليمين الا اذا كان الخالف رسله فاما من الجماع
مضى خلفا الدعايت رجل ثم يصحى فقال بالفارسية اكره ان يامسني فاحلف على كده ام فامرأة
طالق وقد كان نظره الى هذا العصبى وقبله حنفى لان هذا يسمى اخفا طيا قال لا يتقبل

فلانا

فلانا فقبل يد او رجله اختلعا فيه قال بعضهم لا كحنفى وقال بعضهم حنفى في الملتحي وقال
ان عقد النكاح الفارسية لا كحنفى ما لم يتقبل وجهه ملتجيا كان او امرؤا والمهر ما لم يفرق بين
الملتحي وغيره وهو الصحيح رجل قال لثيبتة فامره والمدا للثيبتة به فحلف لا سدا ان لا يفعل
شيئا ما اتهم به ولم يتفكر في ذلك وقال للمدا للثيبتة ان هذا الثيبتة الاخرى قبله رايته
يسرعه فقال الاستاذ ان رايته هو الثيبتة استرعه فامرأة طالق وقد كان الثيبتة
يساوق في شيء من موده بان يشتري شيئا يحمله الى منزله شيئا لا ينبغي له ان يعلم به ذلك
غيره فاشترى ثوبا لا يكون حائشا لان عينه تقع على المساورة في النوع الذي اتهمه والد
الثيبتة فلا كحنفى به كما لو اتهمه المرأة بخارجة فقال الرجل اكره ان يسلم رايته فانت
طالق ثم ضرب الحارفة لا كحنفى لان عينه انصرف الى اللبس الذي تلبسه المرأة وكذا
لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جارتي فوجرت فضرها ووضع يدي عليها
لا كحنفى ان كانت عهدها لجل المرأة او لا من يملك على امرئ يدينه الى وضع في غير الضرب
رجل ام امرأته رجل فحلف الفرج دارة ووجد الرجل منهم جالسا في موضع من الدار
والمرأة طاعة في الحنية اخرى من الدار فخرج الفرج من الدار والرجل منهم فحلف
السلطان زوج المرأة انك لم تلحد فلا جامع امرأته فحلف الرجل بطلاق امرأته
ان لم ياحق فلا جامع امرأته لا كحنفى في عينه لا كحنفى في عينه لان اخذ منهم مع المرأة
عرفا ان كحنفى مع المرأة في عمل اما وطئا واما معاينة او كلاهما فلا كحنفى بذلك
امرأة قالت فزوجها انك كحنفى مع الجارية فقال الفرج ان كنت مع الجارية فانت طالق
ثلثا وقالت المرأة ان كان في عينك هذه معنى فانا طالق فقال الفرج نعم فان كان
الفرج لم يعنى معنى سوى ما نظرت به لا كحنفى وان عني يكون حائشا وطلق امرأته فيقول
رجل انك لتفعل فلانة كذا وكذا فانت تلك المرأة على السطح وامرأة اخرى على سطح آخر السطح
مشبه بعضها ببعض واللبلة وظلة فقال الرجل ان فعلت تلك المرأة كذا فامرأة طالق
ثلثا ولم يستأوا اشارت تلك المرأة اخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعلت ذلك بتلك المرأة
التي اتهم بها فطلقت المرأة الخالف فضا لان قوله في ايمين تلك المرأة انصرف الى المرأة
المذكورة او لا يطلاق لانه اشار الى غير ما ذكره ذلك رجل ادعى على رجل ما لا فذكر فحلفه
القاضي بالله ما عليك هذا المال فحلف واشار باصبعه في يمينه الى رجل آخر ليس عليه حق لا
كحنفى وبانه امرأة كانت شتم زوجها فقال الفرج ان يشتمني فانت طالق ثلثا فقالت المرأة
لوالها الصغيرة منى اي فلا تشتمه قال القصة ابو جعفر رحمه الله ان قالت المرأة ذلك شيئا كرهته
من الرجل يطلاق وان قالت شيئا كرهته من يده يطلاق بلسانه رجل قال لا مرة ان دخلت
دار فلان وفلان دخل في دارك فانت طالق فدخلت المرأة دار فلان دارها حنفى في

وهذا ما لا كحنفى في

اليد

اليد

وله

لا يبرأ باليمين احد من الجمع رجل قال لامرأة لم لا تغسلين هذه النعصمة فقايت
المرأة غسلاها فقالت للرجل ان لم يغسلني غسلاها فانت طالق فقايت المرأة امرأتها فخرجها
بذلك فغسلت خادما قالوا ان كانت المرأة لا تغسل نفسها عادة وانما خادما لا
الزوج وان كانت تغسل نفسها عادة وعند الزوج ذلك وقع الطلاق رجل قال لامرأة
ان نمت على ثوبك فانت طالق فانتكاد على وساده من وسادها او اضبط غشاها او وضع
راسه على مرفقها قالوا ان وضع جنبه او كثر يديه على ثوبها حث وان اكاد على وساده او طس
عليها لا تحت رجل قال لامرأة ان لم يزد بك كرم كره فخرجت فانت طالق فخرجت قبل
طبعها غيرها واكمل الحالف لا تحت لا يبرأ منه الطبع رجل قال لامرأة ان اكلت من العسل الذي
تطبخين فانت طالق فوضعت المرأة قدحا في ثوبه فذوقته فقلت المرأة فاكل الحالف
من ذلك طلع وان كان قدحا قدت غيرها فاكل من العسل فاكلت لان الثوب كان
في سكة فوقدته النار امرأة وضعت كل واحد فيه قدرها كان ذلك طبعها من كل واحد وان
يكن في الثوب ثاثر او قدت من النار طلق اذا اكل الحالف من ذلك ولد او قدت غيرها لم
يطلق لان وضع العسل في الثوب الذي ليس فيه نار لا يسمى طبعها وكذا الكافور على هذا الوجه
امرأة قالت فوجها تعالى حتى تغدو فخلق ان لا يغدو الا ان يطبخ غذا في غير من ملح قالوا
يطبخ البيض في قدر فيه تغدو لم يغدو ولا تحت رجل قال لامرأة انك تفسدين كل طعام
فان ادخلت عليك طعاما لم تشره فانت طالق فادخل الحالف لهما لاجل اليمين لا تحت في
يمينه لان عنه ودعت على الادخال لم تنعه اشد دلاله رجل قال لامرأة ان لم تجبني متاع
كفا فانت طالق فبعثت المرأة ذلك المتاع على نداء سان فان كان الحالف نرى من المتاع
اليه غذا لا تحت لانه نرى تحت الفطه وان لم نرى شيئا او نرى جملها بنفسها حث ولا يكون
اليمين على الوصل الا باليمين امرأة كانت برقع من مال زوجها ونفع الى غيرها لغيرها
فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت بذلك
من الغلج جواج البيت وكانت حارة لها بخبز في بيتها فاحسجت الى شيء من الدقيق فاعطتها
او اقرب منها خبز ان كان الزوج لا يكره شيئا منها لا تحت في القرض واعطاء المدين ولما
في شوطا احتاج في البيت ان كانت هي متولى الشراء من الغلج لا تحت لان الزوج لا يكره ذلك
ولا يبرأ باليمين وان لم يكن متولى الشراء نفسها اذا اشترت بذلك شيئا من الغلج رجل
قال لامرأة اذا رفعت من شعيري شعيرة فانت طالق فانت طالق وكان في منزله دابة
رعى بالشعر ومن دابة شعره ففضل من اكلها مقدار كره فبعثت المرأة بذلك الشعر مع شعيرة
الى الغلج فان كان الزوج لا يكره ذلك لا تحت في يمينه لان ذلك للعقد لم يدخل في يمينه
عادة وان كان الزوج يكره ذلك ويغير حث في يمينه رجل قال لامرأة ان لم تترقي من مالي شيئا

فوضعت يدها في الثوب

غدا

شيئا

فامك طالق فسرق من ارباب كثر وروى عن ابي يوسف انه سئل عن هذه فقال بئس ان كان
الارب يغفل بذلك على الابن طلق امرأته وسئل محمد رحمه الله عن هذه فلم يجبه فقتل له انا باني
اجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا ابي يوسف رحمه الله رجل قال لامرأة ان اعطسك
درهما لشعري به شيئا فانت طالق فذبح الينادر ما واما ان يعطى فلا لا لشعري به شيئا لانه
ثم بذلك الرجل يمينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشترط لاشا بنفسها حث لان
ان ما غيرهما بذلك اذا لم يكن هي تشتري بنفسها وهو نظا ذكرنا اذا قال لامرأة ان غزيت
لاحت فانت طالق فامرت غيرها بذلك كان على هذا التفصيل رجل قال لامرأة ان بعثت من هذه
الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق فان الحالف امرأته ان يعطى اهل تلك الدار كل ما طلبوا في
انسان من تلك الدار وطلب شيئا فاعطيت الجارية فلم المولى بذلك فكن وغضب فقال المرأة للحالف
الجارية اذ هي واحمل من ارباب المولى باجود من ذلك الى تلك الدار فقلت الجارية قالوا ان علم بالله
انها فعلت ذلك لاجل المولى لا طاعة لمولاها لا تحت وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاها لا تحت
الحالف وان لم يكن هناك دليل على الجارية وقبل قولها انها فعلت ذلك طاعة لمولاها لا تحت
المولى هلنا ذكرنا في الكتاب قال مولا ناضح الله ويحمل ان يكون صورة المسئلة اذا سال اهل تلك
الدار من الجارية شيئا فابت ولم يعط شيئا فاحسجت المولى بذلك فكنه فقالت امرأة الحالف للجارية
ارفعي من ارباب المولى باجود من ذلك واحمل الى تلك الدار المسئلة الى اخرها رجل قال لامرأة
ان اكلت والميتك من مال شيئا فانت طالق فطبخت المرأة في قدر جارية وجعلت فيها شيئا من
زججا من الخبز فاكلت والميتك من ذلك القدر فقلت المرأة برضا صاحب القدر ورضا
زوجها لا تحت لانه صار ملكا لصاحب القدر رجل قال لامرأة ان اعطيت من خيطي احدا فانت
طالق وقال نوت بذلك اهما صديق ديانة لا قضا لانه نرى كمحصول العام وذلك جاز فها يمينه
ومن الله تعالى وعلى قول الخلاف حث نته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالبره فان قال
بالفارسية لا يصح يمينه لان محصول العام من كلام العربي الصحيح لا فرق بين العربي والمفارسية
وصح نته فها يمينه ومن الله تعالى هذا اذا لم يكن الحالف مطلقا فان حلفه ظاهرا كان له ان اخذ
شئ من الخيط ومنه الخصوص رجل قال لامرأة ان رفعت من كيسي هذا دراهم فانت طالق فخلعت
المرأة راس الكيس ومرت بها بالرفع فرفعت الخيط عليه من وقوع الطلاق لان رفع الا
الدرهم قد يكون هذا الطريق ولهذا دخل جماعة دار انسان للسرقة واخذوا شيئا من الخيط
لعدم وخرج كان الكل سرقا امرأة اخذت من كيسي زججا درهما واشترت به لحما وخطت اللحم
الدرهم به درهم وقال لها الزوج ان لم تزد علي ذلك الدرهم الغرم فانت طالق فغنى القوم
وقع الطلاق لوجود شرط فان ازيد الحياه للزوج من اليمين ما خلت المرأة كسل اللحم وتسلمه
الى الزوج قال ان لم تزد علي الدنانير الذي اخذت من كيسي فانت طالق فاد الدنانير في كيسه

لا يطلق امرأته حلف الكيل او الاكاران لا شأنا خذا العيب والفواكه واكل وحمل الاكل لا تحت
 لانه لا يعد سرقة وان كان من الجيوب اذا خذ شيئا من ذلك لا على وجه الخفة حشفي عينه
 وغير الكيل والاكاران اجمل شيئا من جميع ذلك على وجه الخفة حشفي عينه لانه سرقة رجل
 اتم بسرقة شيء فحلف انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يردعه وقد كان راه قبل ذلك الا انه لم
 يسرق قالوا عينه شقيق بالرد به عند السرقة دلاله ولا تحت في عينه رجل له ثوب يسرق
 منه او غصبه غاصب فحلف صاحب الثوب قال ان كان لي ثوب يسمى ذلك الثوب فامرأته
 طالق قالوا ان عرفنا ذلك الثوب كان هالكاً وقت عينه لا تحت وان عرفنا ان كان ثوباً
 او لم يعرف حشفي لان القيام اصل هذا كالحمل اذا باع ثوباً للغير بغير مال الملك وسيله الى الشراء
 فاجاز صاحب الثوب سعه ان علم ان الثوب كان قايماً وقت الاجازة او لا يدري انه قائم
 او هالك صححت الاجازة وان علم انه كان هالكاً وقت الاجازة لم يصح رجل قد مال في منزله
 فظلم فحلف بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم يلحقه انسان بخاف عليه الحشفي لانه
 لم يذهب الا ذنوبى الذاهب عن طلبه فصار ذهاباً عن حاقوته ثوب غير فاتهم القصار الجرم
 فحلف الاجير الفارسية وقال اكر من تراذيان كره ام فامرأته طالق وقد كان رضع الثوب
 حشفي عينه لان مقصود الخالف من العيب الجنابة عليه فيما كان في يده لا ازاله ملكه
 رجل دخل منزله ورجل وسرق منه ثوباً فلم يبال به حتى رجع السارق على السرقة منه دراهم
 فحلف السرقة منه دراهمه وحلف قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الثوب ذهب من يد
 السارق لا تحت السرقة منه لانه صادق وان كان قايماً فلا أقول ان السرقة حشفي
 لان على قوله بعض الناس السرقة منه وللمصوب منه ان يحسن عن الغاصب له حتى اخذ
 حقه قالوا لا نرضى الله عنه ولا بد من النظر في هذا الجواب من ينفي ان تحت لان الثوب
 اذا كان قايماً حتى السرقة منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا فطر صاحب المدينين بين من اعان
 المدينين ليس له ان يلحق بائناً او دياتاً ما من لها الدرام على انسان اذا طغرتنا بغير
 مدونه كان له ان يلحق الدنا شرف رواية كتاب العين والمدينين لان الدرام مع الدنا بغير
 جعلاً جناً واحداً في بعض الاحكام لا اتحاد المقصود منهما وهو القيمة اما الايمان لم يجعل جناً الا
 لا يخلو المقصود والصورة وذكر في الكتاب رجل رهن عصابة بدين ثم جاء الراهن واراد
 ان يلحق عينه من المدينين ومحمد بن الحسن واراد ان يحلف للمدينين ماله هذا العين
 في يده كان للمدينين ان يحلف الله ماله عندي هذا العين الذي يدك لو نوى بذلك
 ماله عندي هذا العين الذي يحلف على تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه البينة هذا اذا كان
 اذا كان الثوب قايماً فان كان هالكاً عند السارق فحق هذا الجواب ايضا نظراً الى ان على ان
 حشفي رحمه الله حتى السرقة منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا فالحال من الثوب على

الثوب

اضاف

اضاعت منه جاز الصلح عند وانما سئل حقه عن الثوب الى القيمة بالقضاء وليس القنا
 نقضي القيمة من القنا بغيره لان الدرام رجل خلع المصوب بالطلاق ان ليس منه دراهم
 غير الخدم منه فحلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه اقل من ثلثه دراهم لا تحت
 لانه ذكر في العينين الدرام والاسم المذموم لا قنا ولا ما دون الثلث وان كان معه ثلاثة
 دراهم او اكثر فان كان العينين بالطلاق وقع الطلاق على الخالف ما كان عنده او لم يعلم وان
 كانت العينين بالله تعالى فان كان الخالف عالماً بما كان عنده من الدرام لا كفارة عليه لان
 عينه كانت غوباً وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه ايضا لان عينه كانت لغوا وان حلف
 بالفارسية وقال ان لم يكن درهمي هشت وكان معه دراهم او اكثر ففي العينين بالطلاق
 من بيع الطلاق وفي العين بالله تعالى كان الحكم ما قلنا وهو قال اكر من سيم استان كان
 معه ماله علم السارق بذلك الحشفي حشفي والا فلا لان عينه تقع على ما يظنون منه
 جماعة قطعوا الطريق على رجل ولحقوا منه ماله وحلفوا بالطلاق ان لا يخبروا بخبرهم
 فاستقبله العاقلة فقال للراجل على الطريق ذياب ففهم العاقلة وانصرفت قالوا ان اراد
 بالذياب المصوب فحلف امرأته لانه اخبرهم به وان اراد حقيقة الذياب لم يحولم
 تحت لانه لم يخبرهم بخبرهم جماعة دخلوا في الليل على رجل وذهبوا بكل شيء معه وحلفوا
 ان لا يخبروا ساهم وم في الشك يراهم فالحيلة فيه ما نقل عن ابي حنيفة رضى الله عنه ان كتب
 اسامى جيرانه وبامر حتى يعرض عليه فيقال له هل كان السارق هذا فحلف لا حتى ينهي اليهم
 فيسكت او يقول لا ادري فيقول السارق ولا تحت الخالف رجل قال لا امرأته بعد ما اصبح ان
 لم اجامعك الليلة فانت طالق ولم يزلوا تا ان كان يعلم ان اصبح كانت عينه على الليلة العاقلة
 وان نوى الليلة الماضية لا تسعد عينه في قوله ابي حنيفة ومحمد جميعاً الله رجل قال لا امرأته
 ان وصفت جنبك الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقد على ضربها تلك الليلة ولم يضع جنبها
 وانت قاعد لا تحت في عينه رجل قال لا امرأته ان مشطت احداً فانت طالق فانت المرأة
 امرأة اخرى قد سرحت راسها ففقدت شعرها قالوا بطلت المرأة قالوا لا نرضى الله كان هذا
 الجواب نظراً لان ذلك او بعد شفا رجل قال لا امرأته ان كان فلان دخل هذا الدار اليوم
 فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذا الدار فبعد حرطقت امرأته وعنى عبد لان
 كل من اقرأ منه الحشفي في العين الثانية امرأة حملت ثوباً من ثياب زوجها فقال لها الزوج
 ان لم يزل ثوبها اليوم فانت طالق فذهب ليرده فحلفان زوجها ويأخذ من العينة ليرد على
 الزوج فالحشفي الزوج من العينة منها قل ان تنفع اليه لا تحت استحساناً وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 رحمه الله رجل ادعى على غيره الف درهم فقال للمدعي عليه امرأتي طالق ان كان لك على الف درهم
 وقال المحكمان لم يكن لي عليك الف درهم فامرأتي طالق فاقام للمدعي بينه وبين حقه وفي القنا

شيء

به فراق بين المديني عليه وبين امراته وهذا قول ابى يوسف واحمد بن حنبل
 الفتوى فان اقام المديني عليه ابنته بعد ذلك انه كان او فاد الف درهم قبل دعوى رجل
 تفرق القاضى بين المديني عليه وبين امراته وطلق امراته المديني ان كان المديني زعم انه لم يكن
 له على المديني عليه الا الف درهم وان اقام المديني ابنته على اقوال المديني عليه بالف درهم قالوا
 لم يفرق القاضى بين المديني عليه وبين امراته قالوا لا يفرق بينهما حتى يثبت ان المديني عليه
 بالبنه كالثابت عما ناولنا واما اقوال المديني عليه على نفسه بالف درهم المديني فارق القاضى بينه
 وبين امراته امراته عتلت ان زوجها طلقها ثلثا وهو تكلف لا يثبت المداخلة على من نفسه عندها
 ان تسله لا يجرى من فوج الشري نفسه ففاجع لها ان تسله لكن ينبغي ان تسله بالدواء
 لا بالمال القتل لا ينفى قتلته باله جارية تسلم تصامها رجل قال لا امراته ان فعلت كذا ففساى
 طوا ان فعلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالشرط
 كانه قال بعد شرط نساى طالق رجل قال لا امراته ان لم يكن فخرج احسن من فوجك فانت طالق و
 قالت المرأة ان لم يكن فخرج احسن من فوجك فخرجت من فوجك فخرجت من فوجك فخرجت من فوجك
 ان كانا قاعين عند المقاتلة برئت وخرجت الزوج وان كانا قاعين برئت الزوج وخرجت الزوج
 لان فوجها حاله القيام احسن من فوج الزوج وبطاله المصحة الامر على الحكم وان كان الرجل
 قاعيا والمرأة قاعية قال العقيه ابو جعفر لا علم هذا قال وينبغي ان يحث كل واحد منهما لا يشرط
 البر في كل عمن ان يكون فوج احدهما احسن فعند التعارض يكون احدهما احسن يحث كل واحد
 منهما سكران قاة لا امراته ان لم يكن فلان او سمع دبريك فانت طالق قال ابو بكر الاسكافى
 هذا شئ غير معلوم ولا مقدور فلا يحث رجلان كل واحد منهما قال لصاحبه ان لم يكن هذا
 من دبريك فامرته طالق قالوا معرفة ذلك انما اذا ما دعيها فاما ما كان سريعا جابيا فليس
 الاخر يكون اتفق منه رجل حلف ان فلا يقبل وهو عند الناس غير يقبل وعمل الخالف بطل
 لا يحث في بينه الا ان شوى ما عند الناس لان بينه تقع على ما عند رجل هذه رجل سلطان
 فقال المحدث ان كنت اخاف من السلطان فامرته طالق قالوا ان لم يكن به ساعة حلف خوف
 من السلطان ولا كان له جده الخوف من جناية يخاف على نفسه يسها من السلطان رجلا ان يطلق
 امراته رجل يشاجر مع اخيه واخيه فقال لها بالفارسية اكر من شيئا يكون خرايد كنتم فامرته
 طالق سكران في ذلك قال بعضهم لا يحث ما داموا في الاجزاء قال بعضهم يحث الحال لانه طهر عن
 ذلك ظاهر الا ان شوى الله ذلك القهر والتضييق عليهما ولا يحث في عينه ما داموا في الاحياء
 فان مات الخالف واحدا لا يجرى من قبل ان يفعل ذلك حث وعليه لا عقاد امراته قالت فخرج
 يا سغله او قالت يا قريظان ان شخان او يا بعلك او شيئا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت
 فانت طالق ثلثا اختلفوا في ذلك قال العقيه ابو جعفر وابو بكر الاسكافى رجلا طلق

ما لا يثبت المداخلة على من نفسه عندها

كما قال

كما قال ان كان الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة ظاهر
 لا بداء المرأة زوجها فان قال الزوج بوبت بما التعلق قال ابو بكر الاسكافى دين فيما بينه
 وبين الله تعالى ولا دين في القضاء لا نه محمول على المجازاة طاهر او قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل ان كان ذلك في حاله الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نيته التعلق قضائيا
 لم يكن في حاله الغضب نوى في ذلك فان قال بوبت بما التعلق ان كان الزوج كما قالت منع
 الطلاق والا فلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ اما السغلة عن ابى حنيفة رضي الله عنه
 لا يكون سغلة اما السغلة هو الكافر وبها اخذ الشيخ رضي الله عنه في سغلة الله السغلة هو الذي
 اذا دعي الى الطعام يحمل شيئا من ليلته وقيل هو الطعيل وقيل هو ما ملك والحجام والدباغ وقيل هو
 الذي يختلف الى القضاء واما قريظان قال ابو بكر الاسكافى رجلا طلق القريظان الذي اذا راي
 اجنبا مع امراته او اهلها او محارمة دعه ولا يتعرض وقال ابو القاسم رحمه الله هو المتسبب للجمع
 من الاجنبي واجنبية الامر ومنه ومن قبل من بيعت امراته مع غلام على امراته عند عيته واما قريظان
 فهو القريظان سواء واما كشتان كشيء من امراته جات الى ابى حنيفة المروزي رحمه الله وقالت ان
 كل يوم وامر في الطبخ فقلت يوما ما كشتان الى متى اطبخ فقال ان كنت كشتان فانت طالق قال ابو
 ان كان زوجك اذا سمع ان يربلا يديك اليك بسوى فلا يبالى فهو كشتان وان لم يرض بذلك
 ورضيك على ذلك فهو ليس كشتان واما المجرى قال الشيخ الامام شمس الدين الكواشي رحمه الله هو
 الذي لا يبالى بما يسمع ويقال بالفارسية سبيبة امراته قالت فوجها انك قريظان فقال الزوج
 ان عتلت ابي قريظان فانت طالق ثلثا فانها لا يطلق ما لم يسل عتلت لا نه على الطلاق عليها وعليها لا
 تقع عليه غيرها فعلق بالاخبار عنها ووافقت فوجها ياكوسه فقال الزوج ان كنت كشتان فانت
 طالق ثلثا ونوى بما التعلق من ابى حنيفة رضي الله عنه انه قال تعدا سنان ان كانت ثمانا عشر من
 طلقت لا نه كشيء وان كانت سنانا عشر لا كشيء كشيء وفي عرفنا الكويج من كان سنانا
 كشيء وكشيء من كان شمره على الذوق دون الخدين لو كانت على الخدين والخدين الا انفا
 طاقات متفرقة غير متصلة وان كانت شمره الخدين متصلة بشعر الذوق فهو خفيف للحمه للسر
 بكويج امراته فانت طالق لها بالفارسية اي تلابه فاده فقال الزوج ان كان هو طاهر فاده فانت
 طالق ثلثا فان نوى المجازاة طلقت فلان نوى التعلق ان عتلت المرأة انه من ان يطلق ثلثا لا يجرى
 شرط الطلاق ولا يسرها المقام معد وان عتلت لا ليس من الفجر ولا يطلق رجل قال لامرته ان شمت
 ابي او ذكراها بسوء فانت طالق ثم قال لامرته كانت امك سلام عليك فقالت المرأة لا يبل امك
 قالوا ان كان ذلك في بلد يهدون ذلك ذكر بسوء كشيء ونحو طلقت ان في عرفهم هذا عبارة
 على كذبها ما في عرفها عبارة عن اثم السلام فلا يكون هذا ذكر بسوء فلا يطلق رجل قال ان
 لعل فامرته طالق فشم ميتا طلقت لامرته اذا قال لامرته ان شمتي فانت طالق وان عتلت

الاباح ان يزوجها الى ابنته وان كان لها في الخطبة

الذي له ما يباين ما قاله في
 الذم والشتم وعنه محمد بن
 حمو الذي يثبت بالجمام ويقام
 قال حنبل بن ابي اسباط واللي

طلب
 دونه سفل

فانت طالق طلعت بقع واحد وهذا لان تسمى انت طالق طلعت امرأة رجل
والله بالقرينة ان تسمى امرأة طالق فخرج من المنزل فقلت والله
توباش وعز من توباش فسمع الخائف ذلك طلعت امرأة رجل قال لامرأة ان اغصبتك فانت
طالق فغضب غضبا عظيما قال ان ضربته بشئ ينبغي ان يودب بالولد لا يطلق
لان هذا ليس موضع الغضب لا يغضبها وان ضربته في موضع لا ينبغي ان يودب بالولد يطلق
امرأة اذا قال لامرأة ان يودبك فانت طالق فغضبها فقلت سرتي قال لا يطلق امرأته
لانا يتبعنا بكذبا قال ولا نأخذ في الله وفنه اسكال وهو ان الضرر لا يوقف عليه ينبغي
ان يغلق الطلاق بخبرها وقيل قولها في ذلك وان كنا يفتينا بكذبا كما قال ان كنت حين
ان بعدك الله شات من فانت طالق فقلت تحت وقع الطلاق عليها ولما عطاها الف درهم
فقلت لم سرتي كان القيل قولها ولا يقع الطلاق لا تحال انها طلبت الا لغير فلا سرتي الا لغير
وقال لها ان ذنتك فانت طالق فاشترى جارية وتساها ان كلامه شاع على مقدمة يعرف
معنى الاداء اليها سواء فعل لا يطلق لان العين تصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن يطلق لان
هذا معنى يولد في رجل راد ان اشترى جارية فقال لامرأة ان اشترى جارية فدخل عليها
من ذلك غير فانت طالق ثلثا فاشترى جارية فدخلت عليها الفدية قال ان دخلت الغريم
اشترى وقع الطلاق وان دخلت بعد الشراء فان لا يطلق لان غلق الطلاق بدخول الغريم
عقب الشراء فلا فصل وانما يعلم ذلك بكلامها من اللجاج والكلم بالبيع اما اذا دخلت الغريم
سكتم بها لا يطلق لان ما في قلبها لا يملك الاحتراز عنه فلا يعتبر كخطف لا عادي فلا نفع اداه
بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا تحت في عينة رجل قال فانت كيتي فقلت له ان لم اجعل
فانت طالق ثلثا فقال لها الزوج بالقرينة خود توبي ان قالت اجعل قبل الاقرار من
المجلس طلعت ثلثا وان فارقه قبل ان يغلق شيئا لا يطلق لان قوله خود توبي تصرف الى
كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قابلا لثالث طالق ثلثا ان لم يجني
رجل دعيلا فاشته امرأته فقلت المرأة ما تقصين بي وكيفيك فلا لاجنية وقال الزوج ان
اجنبتا فانت طالق بكوني في ذلك والصحيح ان لا يطلق ما لم يقل الزوج اجنبتا رجل قال لامرأة
ان لم تكوني على اهن من التراب فانت طالق ان كان يستويها استهانة فاحشته فقلت للناس
انها اهن عليه من التراب يطلق رجل قال لامرأة ان قد غلبت فانت طالق ثم قال لها يا ابنة
الراية يطلق لان في العز هذا تعدد فلهذا المرأة وان كان في الحقيقة قد غلبت بها رجل قال
لامرأة ان شمتك فانت طالق ثم قال لها لا بارك الله فلهذا لا يطلق امرأته لانه لا يعلق
عنى عيبك بشتمه ثم قال لا بارك الله فلهذا لا يطلق عيبك فلهذا لا يطلق امرأته لانه لا يعلق
فدخل رجل من قريته اخرى فقال ان لم ادع على وجه القدام بقرة من بقرة طامرة طالق

بمدفون

فخرج

فخرج بقرة قبل ان يرجع القدام بقرة بينه والاحت وادع بقرة امرأة تحت كذا
البرذخ بقرة من بقرة اذا كان بينه وبين امرأته من الاصل ما لا يميز كل واحد منهما
عن مال صاحبه وهو ثياب واحد من مال صاحبه لا يميز الجاهل له بينهما والبرذخ بقرة من
كلى ما اضافته لهما حتى يجمع القدام قال ان كانت القرة التي انقل اليها القدام قربة لا تحت
في عينة وان كانت عينة تحت تعد سفر الخاف عليه الحث لان في هذا السفر يتخذون الضياء
لاجله هذا المذبح فيصرف العيون الى ذلك امرأة قال فلهذا انك ينبغي لا تخلف لي نفقة
فغضب المذبح فقلت للمرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فيغضب فقال الزوج
ان لم يكن عظيم فانت طالق ثلثا وان اذ به المعلق دون الجارية قال ان كان الرجل محرما اذا
تكون مثل هذه الشكايه اهانته له لا يطلق لان شكايها بالذهاب لا نفقة ليعاله تكون عليها
وان لم يكن محرما اذا فلت طلق رجل قال ان بلغ ولدي الحنا ولم اخشاه فامرأته طالق قال الفقهاء
ابو القاسم رحمه الله ان الخلع الحنا عن عشرة سنين ينبغي ان يطلق لان عشرة سنين تمامه وقت
الحنا فان الصبي اذا بلغ عشرة سنين يضرب على تركه الصلاه فيؤمر على الحنا حتى يكون النكاح في
النظر وغيره من المشايخ قال لا تحت ما لم يدخل الحنا عن ثني عشر سنة وعليها الفتوى لان هذا
اد في حد تصور فيه طبع الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال احتلت فقلت له وكلم بكون
وقبل ذلك قال احتلت لا تسئل قوله ولا حكم ببلوغه رجل قال بعد ان احتلت فانت حر
فقال الغلام احتلت وهو شك في قوله لان خلاصه لا يقع عليه غير فقلت قوله في ذلك كما
وقال لا تروى مشكوك الحال اذا حضرت فانت حر او قال لامرأة اذا حضرت فانت طالق فقلت
حضت فقلت قولها ان محمد رحمه الله لا يقبل قوله الغلام وتسئل قول الجارية والمرأة لان
امر يقف عليه غير في الجملة ولهذا جازت الشهادة على الاخلام بخلاف الحنفى رجل قال لامرأة
وهي حاض اذا حضرت فانت طالق فهو على معنى في المستقبل وهو قال لها اذا حضرت غدا فانت
طالق وهو علم انها حاض فهو على دوام ذلك الحنفى الذي للغيان دام الى ان طلع الفجر من الغد
طلعت لان الحنفى الثانية لا تصور حاضها في الغد فحمل على الدوام وكذا قال لامرأة المريضة
اذا مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل وهو قال ان مرضت غدا فهو على دوام ذلك
المرض ظاهر وهو قال الصحيح اذا صح فانت طالق فسمع الطلاق كما سكن عن العيون لان الصحة
امر يتبدل في مثله للدوام حكم الابتدائى تحت الحال كما قال القام اذا تمت ولقاع اذا تعدت للصبي
اذا ابصرت وللمرأة اذا ملكت فانت حر فانه تحت كما سكن عن العيون لان الدوام حكم الابتدائى
والحنف والمريض وان كان مما يتبدل ايضا الا ان الشرع لما علق في الجملة احكاما لا يتعلق ذلك
بكل جزء من اجزائه فحمل الكل شيئا واحدا رجل قال لامرأة ان لم تبارك الله فانت طالق فقلت
فانت طالق فندعت المرأة عزها الى زوجها السبع لها باجر معلوم ودعت اليه الاجر فخرج الرجل

نقد

ج

وحسب المرأة لا يحسن ان الكلب من كسب المرأة لا كسب الزوج ولا ان المشروط هو الا لباس لم
 يلبسها وما يستتبي امره فلا يحسن وان كان القطن من الزوج فذلك لا يحسن ايضا بمعنى النكاح
 اذا قال لامرأة انت طالق في صومك فتوت الصوم طلقت حتى يطلع الفجر وتو قال انت طالق في
 صلاتك لم يطل حتى يركع ويسجد ولا نهى عن الصوم والصلاة شرطان فصار كما لو ذكر حرفا الشرط
 وتو قال انت طالق لدخلك الدار او قال ليضيقك بطنك فقال وتو قال انت طالق بدخلك الدار
 او ليضيقك لا يطل حتى يدخل ويحضر فكذا قال في دخولك الدار في جوفك لا يطل حتى يدخل
 ويحضر والله اعلم امرأة ذهبت الى منزل والدتها في قرية اخرى فتيقها زوجها وسالها العود الى
 منزلها فابت فخرج الزوج بطلاقها ان لم يذهب الى منزلها تلك الليلة خرجت معه وذهب الى
 منزلها قبل ان يغار الصبح قالوا ان كان كثر الليله في تلك القرية يخاف عليه الخنش وان ذهبت
 قبل ان يضي اكثر الليله يوحى ان لا يكون حافيا والصحيح انه لا يحسن اذا ذهبت معه قبل
 سفي الليله امرأة كانت مع زوجها في منزله والدتها فقال لها زوجها اذهبي معي فانت فقال الزوج
 ان لم يذهبي معي فانت طالق فلا تخرج الزوج وخرجت على اثره ونكحت المنزل قبله قالوا
 ان خرجت بعد كحش لا بعد ذلك خروج منه حش رجل قال لامرأة ان لم تلي الساعة وتجي
 الى دار والدتي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج وابست الثياب خرجت
 ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت بي ايضا وانت دار والدتها بعد ما اتاها الزوج
 لا يحسن لان المرأة لما قامت فتيقها الخروج لا تقطع الغور فانها لو اخذها البول فباتت ثم لبست
 الثياب فخرجت لا يحسن الا ترى انه قال لها ان لم تجي الى فراشي الساعة فانت طالق وما في التمسك
 نطال الكلام بينهما لا تقطع الغور حتى يذهب الى الفراش لا يحسن وان خافت قوت الصلاة
 فصلت قال يصير حش الزوج لان الصلاة على آخر خلاف ما كان فيه وقال بعضهم لا يحسن رجل
 اراد ان يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم يدخلي معي اشدت فانت طالق فلم يدخل في الغي
 ودخلت بعد قالوا ان دخلت بعد ما سكنت شهوته طلقت رجل عصى جارية الى فراشه فباتت
 فقال ان لم يجي الليلة فانت حرة فجاءه من ساعتها فلم يجامعها لا يعتق فكنا هو قال لامرأة
 وكنا هو قال لعبد ان لم ياتي الليلة حتى اضربك فاتاها ولم يضربه حش في قول ابي يوسف
 رحمه الله وطال حش لا يحسن وعليها الفتوى وتو قال لامرأة ان لم تاتي لاجامعك فجات ولم
 يجامعها لا يحسن رجل قال لجماعة بالفارسية ان كان خائنه من ههنا من ههنا فانت فامرته طالق
 فذهبوا الى شقه ولم ياكلوا شيئا لا يحسن في قول رجل قال لامرأة عند خروجها ان رجعت
 الى منزلي فانت طالق فلا تافجست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت
 نومت الغور قال بعضهم لا يصدف قضاؤا قال بعضهم يصدف وهو الصحيح لان بينه يصدف
 الى الخرجه التي قامت اليها من غربية الزوج فاذا نوى الغور الى ان يكون متصفا رجل

قال

قال لامرأة ان صعدت هذا السلم فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحسن في قول ابي
 وتو قال لها ان ارتقت هذا السلم او صعدت رجلك عليه فانت طالق فوضعت قدميها
 على السلم ثم تذكرت فوجت طلقت لان الحش يتعلق بوضع القدم على السلم وتو قال ان وضعت
 قدمي في دار فلان فامرأة طالق فوضع احدى قدميه في الدار لا يحسن في عمنه لان وضع
 القدم في الدار صار كانه عن الدخول فلا يحسن الا بالدخول اما في هذه المسئلة لما ذكرنا لا يرتب
 ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عمنه فتعلق الحش بوضع القدم هنا كما قال لها ان خرجت
 من هذه الدار او وضعت رجلك في اسكة فانت طالق فوضعت قدميها في اسكة حش وهو
 ذكر الخرجه ولم يذكر معه وضع القدم في اسكة فوضعت احدى قدميها في اسكة لا يحسن رجل
 قال ان كان الله تعالى يعذب المشركين فامرأة طالق قالوا لا تطلق امرأة لان من المشركين
 من لا يعذب فلا يحسن رجل قال ان زيرت فلا تاجيا او ميتا فامرأة طالق فتشيع جنازة فاما
 لا يكون حاشا لان التشيع لا يسمى زيارة وعن ابي يوسف رحمه الله انه كحش رجل قال ان ابتعت
 من مالي مائة فبي طالق فاحرق المرأة سرقينا لها تحت قد ابرسيم له بغير امره لا يحسن في عمنه
 رجل قال ان عرفت هذا الميت فامرأة طالق فحرب جابط بين هذا البيت وبين جاره فعمد
 وقصد به عمارة فبطل الجار لا عمارة هذا الميت قالوا يحسن في عمنه وقصد باطل رجل قال
 لا يصح ان اذهبكم الليلة الى منزل فامرأة طالق فذهبتم بعض الطريق فالتزم اللص
 وجسهم قالوا لا يحسن في عمنه وهذا الجواب يوافق قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اصل المسئلة
 انما حلف ليشترت المالا الذي في هذا الكوز اليوم فامرأة طالق فامرته فمضى اليوم لا يحسن عند ما رجل قال
 ان ركبت فانت طالق ففعل على ركوب من الغرس والجمل والحمار ونحو ذلك لا على ظهر الانسان و
 الحائط وتو قال لا اركب مركبا فركب ظهر انسان قال بعضهم كحش في عمنه وقال لا يحسن والصحيح
 لان لا يركب مركبا رجل قال ان كذبت فامرأة طالق فتسل عن امر في راسه بالكذب
 لا يحسن في عمنه ما لم يسلم رجل قال فخرطت فامرأة طالق فخرج منه ربح بغير اختياره لا يحسن
 في عمنه كما لو طلق رجل دار فلان فادخل مكرها رجل قال ان زينت فامرأة طالق فتشيع
 على قراره بالاناء طلقت امرأة ولا يجد وان شهد عدلان على معاينة ان لا يحسن في عمنه ولا
 يطلق وان شهد اربعة فعد منهم اثنان لا يطلق ايضا رجل قال لامرأة ان فارقتك فكل امرأة
 اضحى راسي مع راسها على الرفقة في طالق ففارقها وزوج امرأة ووضع راسه مع راسها على الرفقة
 لا يحسن لانه ما اضاف الطلاق الى الملك ولا الى سبي الملك رجل قال ليجوز انك اتي فقاتلت
 بامك فقال ارجل لم افتر بامو منك فامرأة طالق لا يحسن في عمنه وفي يدها قنح فيه ما
 فقال ان شرية فانت طالق وان وضعت فانت طالق قالوا يرسل فيها ثوبا حتى ينشف الماء
 قال مولا نارضى الله لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو اخذ منها غيرها او دفعت الى غيرها لا

غيره

ما لم يلبسها ولا يمسكها ولا يمسكها

وان صبته فانت طالق

في بيته رجل قال لامرأة ان شئت جارية او زوجة عليك فانت طالق ولحق فقال
لا ارضى بولحن فقال لها فانت طالق فنتن ان فعلت شيئا من ذلك فقالت لا ارضى
فقال انت طالق ثلاثا ثم ان لم ترضى فنتن ولم تقل في هذه المرة ان فعلت شيئا من ذلك
قال ابو نصر بن سلام رحمه الله الكلام الثالث بناء على ما تقدم ظاهره **رجل** قال لامرأة
ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثا وغاب فلان فقامت امرأة الخائف بيقينه ان الخا
طلق امرأته بعد من زوجها قال ابو نصر المديني رحمه الله لا يقبل هذه البيه وهو الصحيح
لانها قامت على شرط حتمها فيما يتضرره الغايب وهذا بخلاف ما في طلاق امرأته بغير
فلان الدار فقامت امرأة الخائف اليقينه ان فلا نادى الدار فانها تسلم وتضي طلاق الحاضر
لان هذه بيته قامت على شرط حتمها لا ضرر على الغايب **رجل** قال لامرأة اذهبي الى فلان
واستردى منه كذا واحمله الى الساعة وان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقل على
ذلك الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحمله اليه قالوا حلفت في بيته لا يخرج
احمله الى الساعة تنصيص على الفور **رجل** قال لامرأة ان وطئت متى فانت طالق فقال
الامة انه وطئت فلهذا به المولى كان القول قول المولى وان علمت المرأة بذلك لم يسعها المقام
معه ولا ان تدعى لجامعها وان قال المولى اكرهه ام خسر او رده ام كان ذلك اقربا
وحلفت في بيته سكران ضربا امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق
وكان ذلك عند العصر فعادت اليه عند الغشاء قالوا حلفت في بيته لان عنه تقع على الفور
وان قال لم اتوا لفور لا يصح فضا وفي المرأة اذا قامت للخروج فقال الزوج ان خرجت
فانت طالق فحلفت ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا حلفت في بيته **رجل** قال ان كنت فعلت
كذا ابن زن كه مراخنة است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت المي
حلفت في بيته لان المراد من هذه الكلام المتكررة وهو كان قال ابن زن كه مراد من خاتمة است
كذا وليست امرأة في البيت التي عتبه لا يطلق امرأته لان عند معين هت لا يراد به المتزوج
صبي قال ان شئت اكل امرأة ابن زوجها طالق فشرى صبي وهو صبي فزوج وهو بالغ فظن
صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ارجح است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمه
فيهم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا يحكم امرأته وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمه ابتداء وانما اقر
بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل **رجل** قال لامرأة ان شئت بالخنزير
فانت طالق فاشترت من استقاء ما حمله من اراي يطلق امرأته وان دفعت الخنزير الى
وقالت احمل اليها بهذا الخنزير قال بعضهم لا حلفت في بيته لان هذا استيحاء وليس بشرا
امرأة كانت تبكي في بيتها فقال لزوجها الصهره ان لم تخرج انتك من هذا البيت وتبكي
هنا في طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان كان سمع

بكاها

بكاها فاقببت احد طلقك فبكت لانه انما منعها عن البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك
فاذا خرجت قبل ان تبكي بعد المي بطل المي فلا حلفت بكاها بعد ذلك امرأة قالت
زوجها ان خبزت حتى ياكل فبارتني حتى خبزت بخبزها فاكل منه الزوج لا يحلف
لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم يخبز لاجله لا يحلف **رجل** قال لامرأة ان
دخلت دار فلان بغير مرادي وهو اي فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان
فقال لها ترمي شوب من وجه آيد هذا وعيد ليس ان فاذا دخلت حلفت **رجل** قال لاحدي
امرأة حين سالت عنه طلاق ضررها الى ان يطلقها فانك تطلقين فقالت رضيت فطلق
ضرها ثم قال لهن اشعري ثم تكلم بالطلاق قالوا لا يسع لهن المراه المقام معه فان ارادت
ان يرجع اليه ولم يكن طلقتها فنتن قبل ذلك بحلفه بالله ما اردت بكلامك الذي تكلمت
الزمن واحد فان ابى ان يحلف لم يرجع اليه وان حلف رجعت اليه بنكاح جديد **مرأه** كانت
مع زوجها في بيت لها قال لها في الليل ان بت الليلة في هذا البيت خلا ل الله على حرام
فخرجت من ساعتها وباتت في موضع اتاها زوجها قالوا ان اراد الزوج تحويلها بنفسها لا يحلف
والقول في ذلك قوله وقد ذكر في الجامع الصغير **رجل** قال لامرأة اكره ان تشرب بدين خا
در باشي فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعة وباتت معه في منزله قالوا ان كان اراد بذلك
ان يشرب متاعها وقاشها لم يحلف اذا تركت قاشها ثم وان اراد النقل بنفسها لا يحلف
وان اشكل على المرأة فحلفته فان حلف فحلفه على الله تعالى فهذا ظاهرهما اذا وقت فقال اكر
ابن دوروز الجنا باشي وان وقت نسيت كان ذلك على الاستقال بنفسها ومتاعها وقاشها
وان لم وقت ولم يكن له فيه وقت المي يحلف على الاستقال بنفسها **رجل** راد السفر فحلفه
وقال ان غبت بعد هذا عن امرأتك فلم يرجع اليها عند من السفر فامل لك طالق فقال بالغا
هست ولم يرد على ذلك ثم غاب اكثر من شهر طلقت امرأته لانه اجاب بكلام الصهره بالحيث
اعادة في السؤال فطلق امرأته **رجل** حكى عن رجل فلما بلغ الى ذلك الطلاق خطر به انه يطلق
امرأة ان توى عند ذلك الطلاق استيناف الطلاق وكان كلامه موصولا يصلح الاتباع على
امرأة تقع الطلاق على امرأته وان لم شو طلاق امرأته لا يطلق امرأته وان كان يصلح الاتباع على
امرأة لانه اذا كان موصولا كان محولا على الحكاه **رجل** اربع نسوة دخلن بين فقال لكل امرأة
لم اجامعها منك الليلة فالأخريات طالق فجامع واحد وطلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا
لانه جعلت في جماع الواحدة شرط وقوع الطلاق على البواقي كله رجعت بهم النساء في التي
جامعها وجد شرط طلاقها ثلاث مرات وهو في جماع الثلاث فطلق مني ثلاثا اما في غير طرده
في كل واحد شرط الطلاق مرتين شر في جماع غير ما فطلق من بين **رجل** قال له لك امرأه
غيره فقال كل امرأة لي فوي طالق لا يطلق امرأته وهذا الخلاف ما اذا قامت المرأة لزوجها انك

رسية

ظن

قول علي بن رجل غاص الى بحر
الملك فظن ان رطلان امرأه

سعدان تزوج علي فقال ان تزوجت امرأة في طالق فابانها ثم تزوجها بطلاق مرة اخرى وكذا
لو قال له امرأته انك تزوجت علي امرأة فقال كل امرأة لي طالق بطلاق المخاطبة الا رواية عن
ابي يوسف رحمه الله والفرق ان كلام الزوج في هاتين المسألتين سماعي وكلام المرأة تدخل في كلا
ما دخل في كلام المرأة والمذكور في كلام المرأة وهذا الاسم متساوي في كل امرأة كانت قد دخل
المخاطبة في كلام الزوج في السنتين ما في المسئلة الاولى قوله السائل انك امرأة غير هذه لا تتناول هذه
المرأة فلا تتناولها بل تزوج رجل قال لامرأة انت طالق غدا اذا دخلت الدار لمعوك كالعقد
وسمى بالطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في أي وقت كان بطلاق وهو شرط فقال ان
دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق هذا بالدخول لانه جعل طلاق العقد بدخول الدار وفيه
لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق ان كلفت فلا تافا بالطلاق الاول والثاني
تعلق بالدخول والطلاق الثالث تعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار طلقت سنتين وهك
فلا تافا طلقت واحد وهذا ان دخلت الدار فانت طالق ان كلفت فلا تافا كان الطلاق المعالي الكلام
جزا للدخول حتى لو كلفت قبل دخول الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء رجل قال لامرأة انت تزوجت
الدار من نسائي طالق طلقت المخاطبة في الحال فان دخلت الدار وفي في العقد طلقت اخرى كان
الدخول في الخطاب الخاص لا يقع الدخول في الخطاب العام وكذا لو قال كل امرأة من نسائي يدخل الدار
في طالق فلا تافا طلقت فلا تافا في الحال فان دخلت الدار وفي في العقد طلقت اخرى وكذا لو قال
كل امرأة تزوجها في طالق فلا تافا لامرأة له طلقت فلا تافا للعالم ولا ينظر الزوج فان تزوجها
بعقد لك طلقت اخرى وكذا لو قال لامرأة انت طالق وفلان ان تزوجها لا يطلق امرأته حتى تزوج
فلانته وهو قال انت وفلان طوالت ان تزوجها لم يقع الطلاق على واحد حتى تزوج فلانته وهو قال
انت وفلان طوالت ان دخلت فلانته الدار لا يقع الطلاق حتى يدخل فلانته وهو قال كل امرأة لي
طالق فانت طالق لزمها اثنتان وليس بالامساك واحد واحد وهو قال انت ومن دخلت الدار من
نسائي طوالت في طالق حتى سكنت وان دخلت الدار وفي في العقد لم ينفك عنها وهو قال لا ينفك
انت حرم من دخل الدار من عبيدي عني المخاطبة لهما ان انكحيت بعتك بالدخول لا يصدق
رجل قال لامرأة كل امرأة تزوجها ما دامت حية في طالق لا يدخل المخاطبة في العين وكذا لو قال
كل امرأة تزوجها ما دامت حية فلا تافا لا يدخل فلانته في العين وهو قال كل امرأة تزوجها باسماك
في طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا يطلق وان كان نواها عند العين كما هو قال كل امرأة تزوجها
غيره في طالق لا يدخل في العين وان نواها رجل قال لامرأة ان تزوجت عليك ما عشت طلاقا
الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واحد تزوج عليها ثم على كل واحد بطلته
وتنع بطلته اخرى بصرفها الى ايتهما شاء لان قوله فلا لا الله على حرام جعل بطلان كل من كانت
في نكاحه والكلام الثاني من بطلاق واحد من نسائه غير عنها فاذا تزوج امرأة انحلت العنا

منع على كل واحد منهما بطلته باليمين الاولى والكلام الثاني وعلى من يزوج هذا اليمين ثم طلق
اخرى واحد بغير عنها بغير فلهما ايتهما شاء قال علي بن ابي طالب في هذا الخبر بطلان الكلام الثاني
من بطلاق واحد بغير عنها وكما تزوج امرأة وقع على كل واحد منهما بطلته فبانت الحادثة لا الى
عقد فكيف عليك صرح بالطلاق الثاني اليها رجل له اربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت
هذه الدار ثم طلق واحد بغير عنها بطلته باسماك ثم دخلت الدار وفي في العقد طلقت جميعا رجل قال كل
امرأة لي طالق ونسوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستغفرها بوعده لك لا يقع على من يستغفرها
قال كل امرأة تزوجها في طالق ان كلفت فلا تافا ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو لم يزوج
ثم كلف طلقت المتزوجة بهذا الكلام الاول ذكره العودى وهو قال كل امرأة تزوجها في طالق
ان كلفت فلا تافا تزوج ثم كلف اخرى ثم كلف بطلاق الثانية وهو قال كل امرأة تزوجها في طالق
كلما كلفت فلا تافا تزوج امرأة وكلما طلقت فان تزوج امرأة اخرى ثم كلف طلقت المتزوجة الاولى
بطلته اخرى بهذا الكلام ان كانت في العقد ولا يطلق المتزوجة الثانية رجل قال لامرأة ان
لم يكونا حلالا فانت طالق فلا تافا فان كانت اولادك من نسائي يوم من وقت العين بطلاق في الحكم
وان كانت اكثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد العين لم يترجها لا حلالا ان لا يكون حلالا
وكذا اذا لم يكن لا ينبغي له ان يتزوجا حتى يضع رجل قال لامرأة ان طبت لك انت طالق فانت
طالق فقال بطلت لك بطلق اخرى في العنا وان عني طلاقا بذلك القولين فبانت بينهما
الله تعالى رجل قال لامرأة ان طبت لك بغير حرم ذلك وبصير كان قال ان تزوجتك
وطبت لك بغير حرمه قال ان طبت لك فانت طالق ثلثا لا يصح هذا اليمين اذا قال لا يملك حجة
مخالفا سدا ان طبت لك فاليمين على الطلاق باللسان رجل طلق ليطلق فلانته اليوم ثلثا طلق
اجنبية او امرأة طلقها هو ثلثا فبنته على ان يطلقها باللسان وهو كلف ليطلق حتى فلانته اليوم
وهي متزوجة الغير ومذخولة كان اليمين على الكفاح الفاسد رجل قال لامرأة ان دخلت الدار فانت
طالق قال لك في دار واحد فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استسمانا وكذا لو قال ان تزوجتك
ان تزوجتك فانت طالق او قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا يطلق ما لم يلق
مرتين ولا يطلق ما لم تزوج مرتين رجل قال لامرأة طلق اي نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها
في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لها ان يطلق نفسها وكذا لو قال نسائي كلن طوالت ان شئت
فقال شئت نعم الطلاق عليها وغيرها في قول ابي يوسف رحمه الله وهو قال لا من نسائي بيدك قالوا ليس
لها ان يطلق نفسها وعن ابي يوسف لها ان يطلق نفسها وهو قال نسائي كلن طوالت اذا دخلت الدار
فدخلت طلقت وفي غيرهما وهو قال اي نسائي شئت طلقها في طالق فبانت طلاق الكل طلق الا واحد
وهو قال اي نسائي شئت الطلاق في طالق فبانت طلقين بطلاق رجل قال لامرأة انت طالق غدا ان شئت كانت
المشيئة اليها في العقد وهو قال ان شئت فانت طالق غدا كانت المشيئة للحال في قول احمد رحمه الله

دخلت الدار

لها

عنه
عنه
عنه

اذ اكلت بالحد ما الا ان كان قد قال انت طالق متى شئت ففانفت في المجلس وبعد لا اشاء الخروج
 الامر من الله ولها ان تشاء بعد ذلك وكذا لو قال متى شئت ففانفت في المجلس وبعد لا اشاء الخروج
 وقال انت طالق ان شاء الله تعالى واجبا ودفعوا واراد او قد لا يقع الطلاق وكذا لو قال
 انت طالق ما شاء الله او قال لا ان شاء الله او قال ان لم يشأ الله وهو قال انت طالق كيف
 شاء الله يقع ولحق رجعية وكذا لو قال انت طالق وان شاء الله وهو قال ان شاء الله تعالى
 فان طالق لا يطلق في قولهم وهو قال ان شاء الله انت طالق لا يطلق في قول ابي يوسف رحمه
 الله يطلق في قول محمد رحمه الله والفتوى على قول ابي يوسف وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق
 ثم اختلف ابي يوسف ومحمد رحمه الله ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح به الاستثناء
 هل يكون مينا قال ابي يوسف يكون مينا حتى لو قال ان خلف بطلاك فبعدك خرج قال
 لها انت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما كحكي في قول ابي يوسف وقال محمد
 رحمه الله لا يكون مينا ولا كحكي على هذا وقال لامرأة طالق ان دخلت الدار عدت حرة
 ان قلت فلا تا ان شاء الله على قول محمد رحمه الله تصرف الاستثناء الى الطلاق والعتاق جميعا
 وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تصرف الاستثناء الى العتاق فقط كذا في مكان الاستثناء
 شرط وهو قال انت طالق بارادة الله او بحجة او بعينه او برضاة لا يطلق وهو ذكر مكان
 حرق الباء كحكي في قول انت طالق في ارادة الله تعالى او في حكم الله وفي امر الله او في رضا
 او في قدرة او في عتق لا يطلق وهو قال انت طالق في علم الله او في طهارة بطن وهو ذكر
 حرق اللام فقال انت طالق لمشيئة الله او بحجة الله او بعينه او برضاة لا يطلق وهو ذكر مكان
 قال انت طالق لعون الله او بحجة او بعينه او برضاة او بعتق بطن وهو شرط صحة الاستثناء
 عند مشائخنا ان يكون مينا كحكي في قول ابي اسحاق اذ من فيه سبع وبع استثناء الاصح من
 شرط صحة الاستثناء ايضا ان يكون موصولا ولا ينقطع بالابتداء ولا بالعطاس ولا بالجناس ولا
 التلايين الاستثناء واقبله وهو قال انت طالق يا عن ان شاء الله مع الاستثناء وكذا لو قال انت
 طالق يا زانية ان شاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق فلا تا فلا تا الا ولحق يصح
 استثناء الواحد ويقع ثن ان وهو قال انت طالق حتى يطيب عليك ان شاء الله يكون فاضلا من
 الطلاق ولا يصح الاستثناء وهو قال لامرأة انت طالق ان شاء الله انت طالق عندنا يصرف
 الاستثناء الى الاول ويقع لحد بالكلام الثاني وعلى قول محمد رحمه الله تصرف الاستثناء اليها
 يقع شيء وهو قال انت طالق فلما ان شاء الله انت طالق طلقت لحد واحد وهو قال انت طالق
 ولحق ان شاء الله وانت طالق ثن ان لم يشأ الله فاقول لا يقع شيء وهو الجواب على قول محمد رحمه
 الله لان عندنا الاستثناء ابطال بقدم او بخر وقوله ان شاء الله وقوله ان شاء الله كل واحد منهما
 استثناء فطل الكل وعلى قول ابي يوسف رحمه الله الاستثناء يعلق والطلاق الاول يعلق

مشية الله تعالى والثاني مطلق بقدم مشية ومشيئة الله تعالى فحقه عنا لا يعرف وجودها
 ما لم يظهر فلا حكم بوقوع الطلاق ولان بالكلام الثاني سعلق الطلاق بعدم المشية فلو قلنا
 بوقوع الطلاق بغير مشية الله تعالى فيسقط من حيث يصح فلا يصح وهو قال لامرأة انت طالق العتاق
 واحد ان شاء الله تعالى وان لم يشأ الله ففانفت في المجلس وبعد لا اشاء الخروج
 ثن ان شاء الله تعالى في شأ وقوع العتاق لا يجري على لسانه الطلاق في الامم فاذا مضى العتاق
 ولم يطلق انقضت المشية فان طلق في اليوم والحق لا يملك اكثر من ذلك وهو قال انت طالق
 فلا تا فلا تا ان شاء الله على قول ابي حنيفة رحمه الله بطلان ثلثا وكذا لو قال بعد ان تحرك
 وحرك ان شاء الله تعالى سعلق العتاق عند لان لا يجاب الثاني وقع لعتاق فاصلا بين الاستثناء
 ومن ما قبله وقال صلحاه الاستثناء يصح فلا يقع الطلاق والعتاق وعلى هذا الجواب وقال
 انت طالق فلا تا ولا تا واحد ان شاء الله عتاق حقة رحمه الله ثلث وهو قال انت طالق
 واحد وثلاثا ان شاء الله تعالى في الاستثناء في قولهم رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عند عتاق
 انك استثنيت موصولا وهو لا يملك ذلك قال ان كان الرجل في العتاق يصح كالحكي على ما
 ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جاز له ان يعتق على قولهم ولا فلا اذا ادعت المرأة الطلاق فقال
 الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله وكذا بعد المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات
 الطاهر ان قوله في الزوج وعند بعض المتأخرين لا قبل قوله الا بيته وهو قال الزوج
 امس قلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون قوله في الزوج وكذا في الخارج خلافا من ابي
 محمد رحمه الله فقال على قول ابي يوسف قبل قوله الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله
 يقع الطلاق ولا قبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى ايضا لا قبل الزوج في زمان غلبت الناس
 السداد وان قال امرأة ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء ذكر
 البذل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق
 اذا اخذ على الخلع جلا واراد ان يخلع المخل فذكر المبدل في الخلع لا حقيقته الاخذ وكما لا يصدق
 القاضى فما ذكرنا لا يصدق فان شهدا الشهود خلع او طلاق بغير استثناء قال في السير الكبير اذا
 اختلفا الزوجان فقالا الرجل قلت للمسيح ان شاء الله في قول النصارى ففانفت المرأة ثم قبل قوله
 النصارى كان اقبل قوله الزوج مع عينة فان جاءت المرأة بشهود فقالوا سمعناه يقول للمسيح
 ابن الله ولم يقل شيئا اخر وقال الزوج قلت قول النصارى الا انهم لم يسمعوا فان القاضى يحكم
 شهادتهم ويزق بينه وبين المرأة وان قال الشهود لا ندرى اقال ذلك ام لا الا انهم لم يسمعوا
 منه شيئا غير قوله المسيح ابن الله لا قبل القاضى شهادتهم حتى يشهدوا انه لم يقل معها غيرها
 وجعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذلك قال شمس الدين رحمه الله من لم يمسك بالتي قبل
 فيها الشهادة على النقي وهو جري الاستثناء على لسانه من غير قصد واستثنى ولا يعرف

معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا رجل قال لا مرة انت طالق وطلاق وطالق ان شاء الله
 يصح الاستثناء ولا يقع شيء من قولك انت طالق وطلاق وطالق ان شاء الله قال في قمار قوله
 اي حقيقته رحمه الله نعم الثلاث لا تكون الثلاث وتكون الاستثناء ما لا حكم له فيلغى فلا
 يصح الاستثناء كما لو سكت بعد الثلاث قبل الاستثناء على قوله اي يوسف رحمه الله
 لا يقع شيء اذا قال لا مرة انت طالق وتنتين وتنتين الا وحده طلعت ثلاثا وقال
 انت طالق تنتين وتنتين الا وحده وقع ثلاثا وقال انت طالق الا ثلاثا طلعت
 لانه لا وجه ان يجعل هذا استثناء الثلاث من التثنية لا وليس ولا من التثنية
 الاخرين ولا وجه ان يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعا فيكون مستثنا من كل معنى
 ولعن وصف بطل الاستثناء غيره **ابو ابي** قال لا مرة انت طالق اربعة الا ثلاثا يقع
 واحد وكذا قال انت طالق عشرة الا تسعة كانت طالق واحد وهذا لا انت طالق ثلاثا
 ولا اربعة الا اربعة قال ابو حنيفة رحمه الله نعم الثلاث لان الثلاث الثاني وقع ليعا نصار
 فاحلوا من الاستثناء ومن الاول وقال محمد رحمه الله نعم ثنتان لانه جمع بين الثلاث الاولى
 والثاني كخارج الجمع فصارت كما قال انت طالق ثنتان اربعة وقع ثنتان وهو قال انت طالق
 ثلاثا الا واحد واثنتين عن ابو حنيفة رحمه الله انه قال مع الثلاث كانه قال انت طالق ثلاثا
 الا ثلاثا وقال ابو يوسف رحمه الله نعم ثنتان يصح استثناء الواحد وبطل الباقي وهو قال
 انت طالق واحد واحد واحد الا ثلاثا طلعت ثلاثا كانه قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا
 وقال انت طالق واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد طلعت ثلاثا وهو قال
 انت طالق ثلاثا الا واحد واحد واحد طلعت ثلاثا لانه جمع في الاستثناء كخارج الجمع
 فصارت كانه قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وقال ابو يوسف رحمه الله نعم واحد وصح استثناء
 الواحد والثمانية لانه استثناء البعض ولا يصح استثناء الباقي كلابودي الى استثناء الكل وهو
 قال انت طالق ثلاثا الا واحد او ثنتين ومات قبل البيان ذكر في بعض الروايات عن ابي
 يوسف رحمه الله نعم واحد وقع ثنتان في قوله محمد رحمه الله وعلى قوله اي يوسف رحمه الله كثر
 الاستثناء وقبل القامع وعلى قوله محمد قبل الاستثناء وقع ثنتان وذكر في الروايات انه اذا وقع
 في الاستثناء قبل الاستثناء في قوله اي يوسف رحمه الله لان على قوله الاستثناء الخراج فاذا وقع
 الشك في الاستثناء لا يخرج الا القدر المتيقن وعلى قوله محمد رحمه الله الاستثناء كله ما لم يبق بطل
 الثبوت فالشك في الاستثناء يكون سكا في الاجاب فلا يثبت الا القدر المتيقن وذكر في الروايات
 اذا قال رجل لعزيم لك علي الف درهم الامانة وخمسون ذكر في رواية راي سليمان انه ثلث
 تسع مائة وخمسون وذكر في رواية اي حنف رحمه الله ثلث تسع مائة وهو الصحيح **ابو**
 قال لا مرة انت طالق ثلاثا الا شيئا طلعت ثنتين قضا اذا قال لا مرة انت طالق ثلاثا

الاول

الا واحد عندنا ان قال الا واحد ان كملت ثلاثا لا يقع شيء من قولك العدة والكلام وعند الكلام
 ويجوز العدة ثمان لان الاصل ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى فاذا كان المستثنى معلقا
 او مضافا الى الفقد اذا قال لا مرة انت طالق يا زانية ثلاثا قال ابو حنيفة رحمه الله بطل لا
 ولا حد عليه ولا لعان وقال ابو يوسف رحمه الله طالق واحد وعليه الحد لان حكم القذف أشد
 من حكم الطلاق فخصه فاحلوا من الثلاث والطلاق وقع واحد وهو قال لا حد عليه بها انت
 طالق طالق ثلاثا لا يقع الا واحد **ابو ابي** قال لا مرة انت طالق ثلاثا فاعلى ان شاء الله الا
 وهو قال انت طالق ثلاثا فاعلى ان شاء الله او قال اذ هي ان شاء الله طلعت ثلاثا وبطل الاستثناء
 رجل حلف بالطلاق واراد ان يقول في اخر ان شاء الله فاحلوا ثمان فانه ذكر الاستثناء بغير
 يد عن فقه موصولا يصح الاستثناء كما في تحلل بين الطلاق وبين الاستثناء عاين **ابو ابي** اراد
 ان يحلف رجل اذ قال ان ستبقى فاطمة فانه ان يامن بالحالف حتى يقول عيبا امين موصولا سبحانه
 واستغفر الله او كذا لا يصح الاستثناء **ابو ابي** قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال
 في الامين بالطلاق يكون مستثنا بانه رجل قال لا مرة انت طالق ثلاثا ام لا وفارسيته بانه يقع
 شيء وكذا قال انت طالق والا وفارسيته **ابو ابي** قال انت طالق ثلاثا ان وفارسيته اكر
 وكذا قال انت طالق ثلاثا ام لا وفارسيته اكر وكذا قال انت طالق ثلاثا ام لا وفارسيته اكر
 اكر في يده لان من لا لفظا لفظا الشرط والشرط ان تفصل الجواب بخرجه من ان يكون ايتا عا
 رجل حلف بطلاق امراته ان لا يكلم فلانا الا ناسيا فكل ناسيا كلمة ذكر اكر كان حاشا لانه استثنى
 الكلام ناسيا من مطلق الكلام ففي ما رواه واخلاق **ابو ابي** قال لا مرة انت طالق ان كملت فلا تلا الا في
 وكلمة ناسيا كلمة ذكر اكر لا يكون حاشا لكلمة الا ان الغاية قال الله تعالى لا تقصوا فيه واراد
 الغاية فاذا اكلمه ناسيا اثبت العيب فلا يحل بعده ذلك **ابو ابي** قال لعزيم لاجتاك الى عشرة ايام الا
 ان امرت ونوى فليعه ان لم يمت بها وان كان يمت بها بالله لا يحل وان كانت بطلاق او عتاق
 لا يصدق قضا **ابو ابي** قال لا مرة انت طالق ثنتين وواحد الا واحد وقع ثنتان لان الجمع بين
 الواحد والثنيتين كخارج الجمع كالجمع بلفظ الجمع فصارت كانه قال انت طالق ثلاثا الا واحد وقع ثنتان
 وهو قال لا مرة انت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله نعم ثنتان وهو قال انت طالق
 عشرة الا تسعا الا واحد وقع ثنتان والاصل في خروج هذه المسئلة ان يرخا العدد الا في عيبه ثم
 الثاني يساره ثم الثالث عيبه ثم ليطرح ما في يساره عا في عيبه فابقي في عيبه بعد الطرح فصار الى
 وهو قال انت طالق ثلاثا الا واحد وصف واحد وقع الثلاث لانه اوقع الشك في المستثنى وهو
 الاقل كانه قال انت طالق ثلاثا الا نصف واحد وكذا قال انت طالق ثلاثا الا واحد الا في
 وقع الثلاث لانه لم يستثنى اذا قال لا مرة انت طالق ثنتين وثنتين وثنتين الا اربعة طلعت
 ثنتين وهو قال انت طالق انت طالق الا واحد وقع الثلاث وكذا قال انت طالق ثلاثا

وثالثا انت طالق طالق
 وثالثا انت طالق طالق

رئيسه

كلامه

كان لا يفتح في ذلك وقتا الى ان طالق ما شاء الله

ولوقالينطالق،

[illegible]

مستأخره

منازل سلیق الطلاب
بالزوجه

تالپانا

[illegible]

۱۲۸۰

موجبه انك تنكح على كل امرأة من طاعتك
الا ان تنكحها بالكلية فذلك ما لا يرضى
منك ان تنكحها على كل امرأة وتكون الطلاق
عند الزوج وتكون له

وطاها بالكلية من الكلاهما

لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجعلوا الكلام فارسية قوله اقامه انك تنكح على كل امرأة
وقال بالفارسية هر كام زن كه در كاخ من ايدي مني ان هذا على كل امرأة من زوج في قولهم جميعا لانه
جعل الكاخ صفة للمرأة فيقع لعموم الوصف وهو قال هر چكام زن كام بطلاق فها يقع على امرأة واحدة
لا غير فها لا كفلانه وانكاسم او قال هر زن كه تخام فان كان في موضع مردك بهذا اللفظ
الزوج يقع الطلاق عند الزوج وان كان في موضع مردك به الخطبة لا يصح المهر ولا يقع الطلاق
عند الزوج وفي عرفنا مراد هذا اللفظ الزوج دون الخطبة رجل قال بالفارسية كجران وزن
كم او قال كجران وزنك با شد في طالق او قال مراد طلاق اذا زوج امرأة غير هاتم زوج
اخرى طلعت الاولى دون الثانية لان قوله زن لا تنكح الا امرأة واحدة وهو قال كجران وزن
جميعان زن بود به طلاق فزوج امرأة طلعت فزوج اخرى لا يطلق لما ذكرنا ان هذا النظم
لا تنكح الا امرأة واحدة قالت لا جنس زوجت نفسي منك قال الرجل فانت طالق طلعت وفي
انت طالق لا يطلق ولا يكون هذا الكلام قول الكاخ لان هذا الكلام اخبار اما في المسئلة الاولى
ما جعل طلاقا جزا الكاخ الا بالقرينة فكون كلامه بقول الكاخ ثم يقع الطلاق بعد رجل قال كل
امراة انك تنكحها ابدا في دية كذا في طالق ثم اخرج امرأة من تلك القرينة فزوجها لا يطلق لانه
لم يزوجها في قرينة كذا وكذا وهم كذا من تلك القرينة ويزوجها في غير تلك القرينة لا كذا لان
شرط الحبس الكاخ في تلك القرينة وقد قال لكل امرأة انك تنكحها من قرينة كذا فزوج امرأة من تلك القرينة
خس حيث ما زوج رجل قال لكل امرأة تكون لي بخارا في طالق فزوج امرأة بخاري طلعت وان
زوجها في غير بخارا ثم نقلنا الى بخارا اخلف المشايخ فيه قال بعضهم يطلق قال بعضهم لا يطلق وهو
الصحيح لان في عرف يراه هذا الزوج بخارا رجل قال ان تزوجت من بنات فلان في طالق ليس
لفلان بنت ثم ولدت بنت فزوجها بالخالف قال لا كذا في عيته وبشرط قام الفت وقت المهر
ولا يدخل في المهر ما حدث بعد المهر كالحلفان لا يزوج من اهل هذا الدار وليس لذلك الدار
اعل ثم سكنها قوم فزوجها بالخالف هم امرأة لا كذا في عيته وبشرط وجود الاهل وقت المهر الا
ان هذا الجواب رافق قوله محمد رحمه الله اما في ما سئل في حنفية رحمه الله والى يوسف رحمه الله
يدخل في هذا المهر ما كانت موجودة وقت المهر وما حدث بعد كالحلف لا يكمل ابن فلان في
فلان من ولد له ابن وكله بالخالف كذا في قول أبي حنيفة رحمه الله والى يوسف رحمه الله ولا كذا
في قول محمد رحمه الله وقد قال والله لا اتزوج امرأة من اهل الكوفة فزوج امرأة من اهل الكوفة
بعد المهر خس محمد رحمه الله وفي من هنا ومن بنت فلان لادن اهل الكوفة قوم لا يحسنون فلم
يكن الحلال على المهر غطت محقه من جهة الاهل بل الحلال على المهر معنى في الكوفة فيدخل في هذا
المهر المهر وقت المهر والحادث بعد خلاف بنت فلان لانه الحلال على المهر غطت محقه
من جهة فلان فيدخل في المهر الحادث ويطلق فلان لا يزوج من نساء اهل البصرة فزوج باية

ولدت

ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وولدت ببغداد بالخالف في قوله انك تنكحها من اهل الكوفة لان عند المعتز
في هذا الولادة رجل حلف بالفارسية ان لا يتزوج من نساء فلان فزوج بنت بنت فلان قالوا كذا
في عيته لان هذا الاسم في المهر يتناول بنت بنت فلان لا بن بنت فلان لا يزوج من اهل
بنت فلان لا كذا لان هذا الاسم لا يتناول اولاد البنات رجل حلف ان يزوج امرأة ما دامت الكوفة
في طالق فزوج الكوفة ثم عاد اليها ويزوج منها امرأة لا يطلق لان المهر كانت مرقه ما دام الكوفة
فاذا طلق الكوفة ما انتهت وان طلق الكوفة بنفسه وتبقى وطنة بها لا كذا ايضا الا ان ينوي
وام وطنة بها رجل قال لا يزوج من نساء امرأة ما دامت حية في طالق فزوج امرأة في حياتها طلعت
وان يزوج اخرى في حياتها لم يطلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا تنكح الا امرأة واحدة وهو قال كل
امراة انك تنكحها مادمت حية وقال بالفارسية هر زن كه تخام طلاق كل امرأة من زوجها في حياتها وان
ماتت جدا لا يزوج فان كان نوي ان لا يزوج فزوج احداهما فهو على نوي وكذا لو نوي ان لا يزوج في
حياتهما جميعا كان على نوي وان لم يكن له منه شيء ان لا يبقى المهر بعد موت احداهما كالحلفان لا
كالحلفان فلان كل واحد لم لا كذا في عيته رجل حلف ان لا يزوج امرأة فزوج حبيبة خست في عيته وفي
حلفان لا يكمل امرأة وكل صبيبة لا كذا في عيته رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج في طالق
فطلق امرأة بائنا ثم تزوجها لا يطلق لان الحلال على المهر غطت محقه من جهة الزوج فكانت المهر
على غير هاتم وكذا لو حلفان لا يزوج امرأة وطنها رجل كان له ان يطلق امرأة وساعة رجل حلف ان يزوج
سرا فزوج امرأة بشهادة شاهدين يكون سري لان الكاخ لا يصدق بدون شاهدين فلا يقع هذا
بهر الا جرم لن تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال كان حاترا رجل قال لا امرأتين ان خطبتا كانت
فا تقاطعا لقان فخطبهما ثم تزوجها لا كذا لان في المرأة الواحدة فذلك في المهر اتين رجل يعلم انه
كان حلف بطلاق كل امرأة يزوجها ولا يدرى انه كان بالفارسية المهر ولم يكن فزوج امرأة
لا كذا في عيته لانه شارك في جهة المهر ولا كذا في المشايخ رجل قال ان تزوجت امرأة التي خسرته
في طالق فزوج امرأة في السنة الخامسة طلعت لان المهر لا ينتهي قبل مضي السنة الخامسة الا ان
انه لا يجد اراه الى خمس سنين كانت السنة الخامسة داخله فيه رجل قال ان اطلقت من خير والمهر
ما لم ازوج فاطمة فكل امرأة انك تنكحها في طالق فاكل ثم تزوج فاطمة طلعت لانه ما اكل قبل كاخ فاطمة
صار قاطعا لاكل كل امرأة انك تنكحها في طالق فاذا تزوج فاطمة بعد الاكل طلعت وهو قال كل
امراة انك تنكحها ما لم ازوج فاطمة في طالق فانت فاطمة او غابت فزوج غيرها طلعت في الغيبة ولا
يطلق في الموت اما في الغيبة لا تزوج غيرها طالبا المهر كذا في عيته وفي الموت لا كذا في قوله
ان حنفية ومحمد رحمه الله لان عندنا عند موت رجل لا كذا في عيته لانه رجل قال ان تزوجت
فلانة في طالق فزوجها منه فضلي غير اذها ثم اجازت المرأة بعد ذلك طلعت وقبل ينبغي ان لا
يطلق لان كذا في عيته عند الفرض والمراة ليست في كاخ قبل الاجازة فيحل المهر في الجواز لا يطلق

والصحيح انما يطلق لان تكاح النضولي لا يتم قبل الاجازة فلا تحت قبل الاجازة ولهذا الحلف
ان لا تزوج تزوج امرأة زوجها منه فصولي لا تحت قبل الاجازة رجل حلف ان لا يزوج امرأة
تزوج امرأة تكاحا فاسدا ثم فارقها ثم تزوجا تكاحا جائزا كان حاشا لان التكاح الفاسد لم
يحت تحت التكاح الصحيح رجل حلف ان لا يزوج من حجب زوجته ابنة امرأة لا تحت الحالف لان
ما لو وكل رجل رجلا بالتكاح ثم حلف ان لا يزوج ثم تزوج وبكاه امرأة كان حاشا قال الكرمي
خولني ولا يكسني من بني دارقادم يا وراي الكرمي هذا عليه كذا فاحمله في ذلك ان وكل الابنت
رجلا بالتكاح ان كانت المغة في زوجها الوكيل بقوله الاب لا اجيزه يصنعون كمن التكاح ولا تحت
الاب رجل حلف ان لا يزوج انما الصغير فزوجها فصولي فاجاز الاب بالفعل لا تحت كذا
ان لا يصح فباعه بغيره بغير امره وقبض الحالف التمسك تحت في عهده رجل قال لا مراة كل مرة اترى
فقد عتبت طلاقها منك بدمهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين عتبت بكاح غيرها قبلت
او قال طلقها او قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل ان تزوج
اخرى قبلت لا يصح قبلها لان ذلك قبل قبل لا يجاب رجل قال هرزني كه ورايورد تاسي حال
ازوي بطلاق وزني ما يستفيد بعد المين ولم يوثق لا يطلق التي كانت عنده وقد المين لان المين
في العرف ما يستفيد بعد المين قال العقيقه ابو الليث رحمه الله قوله كل مرة يكون في قوله كل مرة اترى
سواء كان في نكاحه ومن تزوجها بعد المين في تلك المدة تحت يده لا نه نوي من
في نكاحه وقت الشرط ان كانت عيته معلنه وان نوي الحاله غير ما يستفيد دخلت الحاله في عيته
بحكم اليه ومن تزوجها بعد ذلك حكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفده ظاهرا فلا يملك
صرف المين مما يستفيد كذا قال هرزني كه ورايورد ولم يرق وهو قال هرزني كه ورايورد وباشد
قال اشكنا وشكنا بلع رحمهم هذا والاول في الرجوع سواء لان قوله باشد كيدا اما هذه اللفظ الاول
فلا يستفد حكم الاول وقال مشايخ سمرقند لا يستفد هذه المين فان اللفظ الثاني لا يستفد الا ما
الاول فيلغو او يصير فاصلا بين اللفظ الاول والآخر فيسقط لا يصح المين في قول ابي حنيفة
كما قالوا لا غير انت جردت ان شاء الله عز سلطانة او قال لا مراة انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله
بغير المكر فاصلا من الاستثناء انزل الطلاق والعتاق والصحيح ما قاله مشايخنا رحمه الله لا يصح
الكلام واجب ما امكن ولا يمكن صحته بان يحمل الثاني تاكيدا لما افاده الاول وهو كان شعور
كل لغو يكون فاصلا الا ترى ان الرجل اذا قال لا مراة الحاضرة انت طالق بافلا انه دخلت
الدار يصح المين ولا يصير المنداء فاصلا وهو قال هرزني كه خرايورد وباشد بطلاق له فلا
كما يكتد لوانها لا لفاظا لثنته يكون لغوا يصير فاصلا عند اكل كمن هذا المين في قوله
الاخرين الحاليه فان نوي ذلك يعني المين وفي الموضع الذي يصح بطلاق الطلاق بالزوج
وهذا ان دخل في نكاحه امرأة لا يطلق فله طريقتان احدهما تكاح النضولي والاجازة الفعل

ويشترط الاول لا يشترط

والثاني

ما قال في فتح المين والاول في زماننا اولي وهو ظاهر فان اراد الحالف ان تزوجه فصولي فحاشا الى
وقال من سكت خورده ام برن وجهه وشكاح فصولي حاجت فزوجها العالم امرأة واجاز الحالف
بالفعل لا تحت وكذا قال الحالف لجماعة من شكاح فصولي حاجت فزوجها واحد من الجماعة امرأة
واجاز الحالف بالفعل وكذا قال لجماعة كسويي انكاحه في خاله بخوفه لا يكون فحاشا لان
التوكيل للجهل باطل وقد قال رجل ان يراي من عقد فصولي قالوا يكون ذلك توكيلا اذا زوجها
كحت واذا اراد الحالف ان يخبر عقدا فصولي بالفعل بخبره يسوق من ولا تقبل ولا يصح كذا يكون
الفعل قبل نفاذ التكاح وان بعث اليها بعتية او هدية لم يكن ذلك اجازة حتى اجاز بالتبطل فذلك
مطلق وان بعث اليها بالمرغم اجاز بالقبول بعده ذلك لا يطلق لان بعث المديوم والعطية ليس
من خصائص التكاح وانما حكمه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر وهو قال ببيتوتة او لا جينة ان كسي
تزوجت كنهه ومن كنهه تطلق كان باطلا لا نه ما اضاف الطلاق الى سبب الملك فلم يصح المين
وهو قال لكل امرأة يدخل في نكاحي طالق فزوجته فصولي واجاز الحالف بالفعل قالوا هذا وقوله كل
مرأة ان زوجها سواء لان لفظة المرأة في النكاح سببا واحدا وهو النكاح وكان ذلك الحكم كذا السبب
وهو نظير الواو عي والمين او قسب وله ان كان ذلك اقرارا بشكاح الام واما طريق فسخ المين فان
خفي المنه قال اذا تزوجت امرأة في طالق ثلثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه فسخ المين فان كان
القاضي حنفيا لا يستعمله ان يفسخ عيته لانه قضاء بخلاف رايه لكن ينبغي للقاضي ان كان ما ذنا
في الاستدلال ان يفسخ الحالف الى شعوري المذهب ولا يامر بالمبعوث اليه بفسخ المين لانه كما يجوز
القاضي ان يفسق بخلاف رايه لا ينبغي له ان يامر غيره بذلك لكن امر بالمبعوث اليه ان يفسق
بفسق منهما فبعد ذلك ان كان القاضي الاول او الثاني اخذ ذلك ما لا يصح فسخه عند الكل ولا
استدضاؤه واخذ القاضي اجماعا بانه اخذ زيادة على اجر المثل فذلك وان اخذ بمقدار المثل
فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى ان لا يأخذ زيادة على اجر المثل فذلك وان اخذ بمقدار المثل
لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ الا بحضور المفسق فحضر مع نفسه المرأة التي تزوجها ففسخ المرأة
على الحالف انها امراته وانه تزوجها بانه ذنار وعليه اداء مهرها والقائم بمواجه النكاح من السكينة
والعقده وغير ذلك فعلى ان تزوجها بانه ذنار لا ان كنه حلف قبل نكاحها ان تزوجت
امرأة في طالق ثلثا وتزوجها وقع عليها الطلاق قبل الدخول بالمين علم السابقة فاذا سمع كلامه فطلبت
المرأة من القاضي الحكم ببقاء النكاح فعلى حكمه بطلاق المين التي ذكرتها في النكاح عنها فيفسقه
فضاؤه ويحل المرأة للحالف فلا يحتاج فسخه الى افساد القاضي وان مضى كان لحفظ فان كان الثاني
عقد على هذه المرأة ايمان بان قال لها مريد اذا تزوجتك فانت طالق او قال اذا تزوجت
امرأة في طالق قال ذلك مرارا فاذا حكم بقيام نكاح هذه بفسخ الايمان كلها في قولهم وهذا
قال لا سواء اذا تزوجتك فانت طالق فزوجك واحدة منها ففسخ القاضي المين وحكم

است
كن

مطلد

تسام بكاحا لم يكن ذلك نسخا في حق غيرها حتى لو تزوج اخرى بطلت في قولهم ولذا لو
كان ذلك في نسوة واعتقد بمينا واحق على كل النسا مان قال كل امرأة ان زوجها في طالق
تفسخ المين في امرأة واحق جعلوا المسئلة على الاختلاف قاسا في المسئلة التي ذكرها
في المسئلة رجل قال كل عينا ملكه فهو حر فذلك عينا فقام العبد بينه وبينه وحكم القاضي بينه
وعقوب العبد ثم ملكه عينا آخر هل يحتاج العبد الثاني الى اقامة البينة على المين قال المحقق رحمه
لا يحتاج وعلى قولنا في يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يحتاج واكثر المشايخ
في مسئلة الطلاق على قول محمد رحمه الله هذا كما لو ادعى رجل على رجل انه وكيل فلان لغائب جميع
حقوقه ونحوها مع الناس والغائب على المدعى عليه كذا وقام البينة على ذلك وصح
القاضي لو كان له العاقبة فانه لا يحتاج الى اثبات لو كان له على غيره آخر رجل قال لا مرا به
اذا تزوجت فانت طالق من زوجها فقلتها ثم انها رقت الامر الى القاضي لتفسخ المين فان
القاضي لا يفسخ لانه لو فسح بطلت ثانيا بالتعين بعد النكاح فلا ينفك ولو ان حنينا على الطلاق
بالزوج وزوج امرأة فلم يرع الامر الى القاضي لكن سال شفعوا فامناه بعدم وقوع الطلاق
لا يفسخ للمالك ان يخله بقتوله وتزوجه مذهب لا يفسخ لان عليه الاخذ بقوله لا يقول اصحابنا
وفواهم لا يكون حجة في حقه ولو كان المرأة مع الرجل حكما وجلا ليحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان
الحكم حنينا لا يفسخ حكمه وان كان شفعوا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يفسخ حكمه لان حكمه عزله
القاضي والصحيح انه سئل الحكم عليها هكذا ذكر شمس الاية الحلواني رحمه الله ان حكم الحكم في الحكم
بحر الكفائات والمطلق المضاف وغير ذلك فافق ليس كمن عا ان يرجع عن حكمه بعد ذلك قال
وهنا ما يعرف ولا نفي كلاهما سر اليه العاقبة ولا جمل ذلك انتع المشايخ عن لقوي في جواز
حكم الحكم وان حكما رجلا ولم يعلم انها حكمة في هذه الحادثة الا انها اختلفوا اليه فحكم الحكم بينهما
على قوله من كوز حكم الحكم كوز ذلك لان الحكم ثبت بعد العلم ولو ان الخالف تزوج امرأة
ولم يرفض الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة بزوجه آخر من غير علم الزوج ثم رجع الى القاضي
المية تفسخ القاضي بطلان المين وعدم وقوع الطلاق لا يفسخ حكمه لان نكاح الزوج الثاني
منعه من القضا الاول وليس نسخ عن الخالف ولو من ابطال نكاح الثاني

ثلاثا

وابو بكر بن محمد

مينا

مينا بالطلاق وهو جعلناه مينا بالله فمينا غوس وان حلف مينا على المين في المستقبل ففعل ذلك الفعل
وليس له امره كانت عليه كفارة المين لان كرم اللزلاء عن ولها قال الغير حرمت من ايام
سجن كفتي ثم حلف ان عليه كفارة المين كما لو قال والله لا اكل فلا تاوان كانت له امره في
المين فانت قبل الشرط او بانت لا الى عن ثم باشر الشرط لا يلزمه كفارة المين لان مينا نصف
الى الطلاق وقت وجودها وان لم يكن له امره وقت المين فزوج امرأة ثم باشر الشرط
اختلفوا فيه قال القند ابو جعفر رحمه الله بين المين وجهه وقال غيره لا يطلق وعليه الفتوى لان
عنه جعل مينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقا بعد ذلك وهو قال هرجه بدست
كريم فهو من الطلاق وان لم ينو طلاق هرجه بدست كريم لا يكون طلاقا الا بالنية لا
عرفه فله وقال هرجه بدست كريم كرهه من حرام قالوا هذا كقوله بجه بدست كريم
كريم وهو قال هرجه بدست كريم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا وقال بعضهم هو في
كقوله هرجه بدست كريم كرهه من حرام قال لا مرا به انت على حرام وعندك الحرام طلاق الا انه
لم ينو الطلاق طلعت امرأة لانه لما كان طلاقا عدا كان ناولا به الطلاق وهو قال لا مرا به
انت ميني الحرام فهو كقوله انت على حرام محرم عليه امره وهو قال لا مرا به انت فعلت كذا فانت
امى وقوي به الحرام فهو باطل لان مينا مينا وهو قال لا يفسخ حكمه استعاضا عنه حرام است
وي كافر استعلم شيئا قالوا يكون مولايا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكفائات فان في جواب
الكفائات ان قال لا مرا به انت على حرام يكون مولايا وفي العرف هذا الطلاق فلا يكون مولايا رجل قال
لا مرا به من من انت على حرام وقوي طلاقا في الطلاق والثانية المين فهو على ما نوي لان عند
تعدا للفظ يمكن مينا بالله وهو قال لا مرا به انت على حرام وقوي الثلاث في احدها والاولى
في الاخرى فاما الثانيان ثلاثا في قوله ابي يوسف رحمه الله هو على ما نوي وعليه الفتوى قالوا
رضوا الله عنه ومعنى ان يكون قوله محرم رحمه الله كقوله ابي حنيفة رحمه الله اصل المسئلة او نوي
بالنية الله تعالى المين جميعا وهو قال نوي الطلاق في جميعا وفي الاخرى المين عند ابي يوسف
رحم الله يقع الطلاق عليها وعندنا بيني ان يكون كاني وهو قال الثلاث انت على حرام وقوي
الثلاث في راجع وفي الثانية المين وفي الثالثة الكذب قالوا يطلقون ثلثا قالوا لا نوي
عنه ونسفي ان يكون قوله ابي يوسف وما في قياس قوله فهو على نوي رجل في يد مينا ثم قال
هذا الكلام على حرام ثم اشترى شيئا حث وان وهما او تصديق بها لا يثبت لانه لا يبرأ بعد الحرام
جميع التصرفات وانما يبرأ به ما يتحقق بالبداهة غالبا وهو الشراء وهو قال هذا الخبر على حرام ثم
شربها اختلف فيه ابو حنيفة وابو يوسف جميعا الله قال احدهما يلزمه الكفارة وقال الاخر لا يلزم
انه لا يبرأ من مصادق فيه والفتوى على انه يتحقق ذلك ان اراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان اراد
المين يلزمه وعند علم النية لا يلزمه الكفارة رجل قال طلاق الله على حرام ثم قال هرجه

نقل الريح يجر حبست لا تقع عليها شيء في قولنا الريح فقهه به
لانها اذا لم يجرها المالك كان كما انه قال لها طلق نفسها و
لم يجرها بعد فقال المالك انت نفسي ترائي

غير فلا يكون نفوذا بالشك **أمرأة** قالت لزوجهما في المصومة ان كان ما في يديك ما في يدي
استغفرت نفسي فقال الزوج الذي في يدك فقال للمرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال له الزوج
قول مرة أخرى فقال للمرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم انا الطلاق بقول الذي في يدي
لذلك فانها بطلاق ثلاثا قطعت المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلاثا حتى لم يقل لها الزوج ق
مرة أخرى كان القول قوله قضا وديانة ولا بطلاق **أمرأة رجل** قال لا مرة قولنا فاطمات لا يقع
الطلاق ما لم يقل المرأة ذلك بخلاف ما هو قال الرجل قل لا مرة اني فاطمات فانها بطلاق الحال
وقد ذكرنا **رجل** جرى منه ومن امراته كلام فقال للمرأة اللهم تحفي عليه فقال الزوج يريدني
النجاة مني فاحرك يديك ونوي به الطلاق ولم ينو المحدث فقال طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء
في قول الذي خفيه رضي الله عنه وقع طلاق في قول صاحبنا ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلقت
نفسى ثلاثا يجوز لم لا يكون اجابة لتعطل المرأة لا انا قلنا قل الزوج تجوز بحتم الاستمرار فكم
اجابة بالشك **أمرأة** قالت لزوجهما من وكيل نعم قال مسوق فقال طلعت نفسي ثلاثا فقال
الزوج بالفارسية تريد مني حرام كشي من اجنابايد شد فمقر فاتم اراد الزوج ان لا يجنبا قالوا
يسال عن نيته ان قال عينت به التوكيل بالطلاق ولم انو المحدث بين يدي المحدث وهذا الجواب اذا
يصح على قول الذي في يدي من سلف محمد رحمه الله اما على قول الذي في يدي من سلف عليهما رضي الله عنهما
أمرأة قالت لزوجهما اريد ان اطلق نفسي فقال نعم فقالا طلقا كان الزوج عن نفوذ الطلاق
ايها المطلق واحد وان عن بذلك طلق نفسك اني سيطعت لا بطلاق **رجل** قال لا يجوز اريد ان اطلق
امرأتي ثلثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلعت امرأتي ثلثا قالوا بطلاق ثلثا والعصم ان هذا
وما تقدم سؤالا يقع الطلاق اذا اراد الزوج تنويع الطلاق اليه **رجل** وكل غير بالطلاق
فطلعتا الوكيل ثلثا ان كان الزوج نوي بالتوكيل التوكيل بطلاق ثلاثا وان لم ينو ثلثا يقع
شي في قول الذي خفيه رضي الله عنه **رجل** قال لا يجوز طلاق امرأتي رجعية فقال لها الوكيل طلقك باينة
يقع واحد وقد قال الوكيل ايها لا يقع شيء وهذا قال الوكيل طلعتا بطلاقه باينة فقال لها الوكيل
ان طلاقا بطلاقه رجعية يقع واحد باينة **رجل** قال لا يجوز طلاق امرأتي من يدي احي فلا فطلعتا
فخصم الاخ فوقع الطلاق لان قوله من يدي الاخ يخرج على وجه المشورة فلا يتعلق به الطلاق كما
لو قال طلعتا من يدي لشهود فطلعتا بغير شهود من لشهود شع وهو كما لو قال وكل غير مع عبد
وقال بعد شهود فباعه بغير شهود بل بطلاق ما هو قال لا ببعه الا بشهود فاما لا يجوز البيع الا بشهود
رجل قال لا يجوز لانها لا من طلاق امرأتي لم يكن ذلك توكيلا وهذا لعبد لانها لا من الجنا
يكون اذا قال للجان لان قوله للعبد ذلك لا يكون دون ما لو يله بيع واشترى ولم يند فيه نصير
ما دون في التجارة فيها **أولى** وهو اني انسا نا بطلاق امرأتي فلم لا نصير المطلق وكيفا ولا يقع الطلاق
كذلك سنا **رجل** قال لا مرة **أمرأة** بطلاق فقال لا تخبرت بشي سكرافه قال بعضهم يقع الطلاق

الغیر

لان هذا الكلام فوق نفوض الطلاق اليها وهذا الجواب انما يصح اذا انوى نفوض الطلاق اليها
 فان جعل امرها يدها لا يكون نفوضا بالطلاق الا بالنية **اذا** جعل امر امراته يد مجنون او صبي
 لم يغفل عن الزوج ان يرجع عنه **رجل** جعل امر امراته يد رجل لا سفوف واحد بما بالطلاق
رجل قال لامرته امرك بيدك في هذه السنة ثم طلقها فوجها واحده قبل الدخول بتاخر زوجها في
 تلك السنة ذكر الكرخي ان الامر يكون بيدها في تلك السنة في قول الامام ابي حنيفة **رجل** وكل رجل
 بطلاق امراته فطلقها الوكيل في سكن اختلافه فله ان يعرضهم لبيع الطلاق كما هو كل رجل بالطلاق
 بغير الوكيل وطلق الصحيح انه يقع الطلاق **رجل** قال لا خير لك في جميع اموري وطلق الوكيل
 امرته اختلافه والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء ابي جعفر رحمه الله **رجل** قال اغير
 وطلقت في جميع اموري واقفك مقام يميني لو كان عامه فان كان من الرجل غمنا ليس له ضامه
 معروفه فالوكالة باطله وان كان الموكل تلجأ تصرف الوكيل الى التجاوز قال **رجل** وطلقتك
 في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامه في البياعات والاشترى وكل شيء كان
 رحمه الله او قال هو وكيل في كل شيء جائز ضمه كان وكلا في البياعات والهبات والاجارات
 وعن الامام ابي حنيفة رحمه الله انه يكون وكلا في المعوضات دون الهبات والعقارات قال **رجل** نأى
 وهذا كله اذا لم يكن في حال هذا كله الطلاق فان كان في حال هذا كله الطلاق يكون وكلا بالطلاق
رجل اكرهه السلطان لتوكيله بطلاق امراته فقال **رجل** حفاقة الضرب والخمس انت وكيل لم يرد
 على ذلك وطلق الوكيل امراته ثم قال الموكل لم اؤكله بطلاق امراتي قالوا لا يقع بيع الطلاق لانه
 اخراج الكلام جوابا لمخاطب الامر والجواب يقتضي عادة ما في السؤال **رجل** قال اغير طلق امراتي هن
 او اعني عندي هذا او دبره قبل الوكيل وغايب الموكل لا يجزئ الوكيل على الطلاق والعقارات وغير
 الا في ضله **رجل** قال اغير ادفع هذا الثوب الى فلانة بكذا **رجل** ادفع الثوب لفلانة في الثوب
 والثوب المعين يجوز ان يكون الثوب لعمامة غدا لا من ثوب عليه تسليم الامانة لغيره بالطلاق والعقارات
 وغير ذلك انما امره بالتصرف في ملك الامور وليس على الامر ببيع الطلاق والعقارات ولا جازا لبيع
 على الوكيل **رجل** اكرهه السفوف كل رجل بطلاق امراته ثم عزله بغير محضر من الحاقان لم تكن التوكيل
 بطلب المرأة مع عزله وان كان بطلب المرأة قال بعضهم لا ملك عزله الا محضر من المرأة كما لو كان
 بالخصومة بطلب الخصم فانه لا ملك العزله بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الامين الشافعي
 ملك عزله الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة لان الطلاق لا يجزئ على الزوج بطلب المرأة فملك
 الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة **رجل** وكل رجل بالطلاق وقال كلامك فانت وكيل قال بعضهم
 لا يصح هذا التوكيل ولا ملك عزله لانه كلام عزله بغيره الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الامين
 الشافعي رحمه الله الصحيح انه ملك العزله ثم اختلفوا في طلاق العزله قال الشيخ الامام شمس الامين
 عزله عن جميع الوكالات بغيره وعزله عن كل ما لم يعلق والمخبر قال بعضهم بطل عزله كالملك

المصباح المذخر

يقال بعضهم بقوله رجعت عن الوكالة لاعتبار المصلحة وعملها عن الوكالة المطلقة ميتة
وكنت زوجها المطلق ليراجعها بشكاح جديد فقال الوكيل محضر من الشهود فلا بد
بأنه ورد بماله ديناً قال أبو القاسم الصفار رحمه الله يصح الشكاح بقوله بأن زوجي سول
رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق لحدتي ما طلعت لانه اني ببعض ما امر به رجل وكل رجلا
بطلاق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع الطلاق اذا جاء وقت السنة ولا يخرج
عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق رجلا وكل رجلا بطلاق امرأته
ثم طلقها الموكل بانها او غيرها ثم طلقها الوكيل بطلاق الوكيل واقع ما دامت في العدة
ولا ينعزل بانها الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بحال فاذا لم يطلوها الوكيل حتى تزوجها
الوكيل قيل انتقضا العدة ثم طلقها الوكيل يقع الطلاق عليها وان كان الموكل تزوجها بعد انتقضا
العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل كذا لو اذنت الزوج او المرأة والعباءة بالله ثم طلقها
الوكيل وطلاق الوكيل واقع ما دامت في العدة وان لم يكن الموكل بدلا لم يرب من ماله حتى انتقضي
يلحقه بطلاق الوكالة حتى لو عاد فمسلما وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولا يرب من ماله
والعباءة بالله كان على الوكالة وان لم يكن بدلا لم يرب من ماله لان انتقضي القاضى بلحاظ لان قضاء القاضى
بالحقاق بمنزله الموت رجلا قال الغزالي اذا تزوجت فلا بد فطلقها فزوجها كان الوكيل ان طلقها
لان يعلق الوكالة بالشرط باين وقت وكل غايبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة
فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت قبل العلم رجلا وكل رجلا بطلاق امرأته فزاد الوكيل ثم طلقها
لا يقع طلاقه وان سكنت الوكيل ولم تقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل مع طلاقه استحصانا رجلا قال
الغزالي انت توكلي في طلاق امرأتى ان شاءت لو هويت او ولدت لم تكن وكيلة حتى تنبأ المرأة في
مجلسها لانه على التوكيل مشيتها مقصود على مجلس العلم كالوكل الطلاق مشيتها وانما يثبت
في المجلس بصير وكيلة فان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطل الوكالة وقال بعض العلماء
لا يبطل لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فصيكرانه قال بعد مشيتها انت توكلي طلاقه
فلا يقصر على المجلس قالوا الصحيح جواب الكتاب ان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فرضها
من المشية ومشيها انتصير على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال الغزالي توكلي في طلاق امرأتى
ان شئت فشا في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشاء بطل الوكالة لان على
الوكالة بالمشية يكون عليها كعلق الطلاق بالمشية رجلا قال الغزالي توكلي في طلاق امرأتى
على اني بالخيار ثلاثة ايام جائز الوكالة وبطل الخيار وكذا الشرط للخيار الغزالي في الوكالة الجائز
الوكالة وبطل الخيار وكذا في كل بما سوى الطلاق وشرط الخيار في الوكالة صحة الوكالة وبطل
الخيار رجلا اربع سنين فقال الغزالي طلق امرأتى فطلق الوكيل لحدتي نساء غير عنها او طلقه
امرأته جائز يكون البيان الى الزوج لا الى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل احدى نساءه بعينها جائز

فان قال

فان قال الزوج لم اعن من لا يقبل وهو كما لو قال الغزالي مع عبدا من عسدي فباع الوكيل عبدا
جائزا فان قال الوكيل لم اعن من هذا لم يقبل قوله رجلا قال الغزالي امرأتى بملك فطلقها فقال لها
الامور في المجلس انت طالق او قال طلقك تقع بطلاقه ماله الا اذا نوى الزوج ثلثا فثلثا فثلثا
او قال الرجل الغزالي طلق امرأتى فامر بها بملك فهذا والا ولا سولا ولو قال الغزالي امرأتى بملك
في بطلاقه او بطلاقه فطلقها الامور في المجلس تقع واحدة رجعية وكذا لو قال الغزالي طلق امرأتى
تقد جعلت ذلك اية فليس يرب من ماله على المجلس مع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك
طلاقها فطلقها بملك يكون رجعي او قال الغزالي طلق امرأتى فابنها او قال انها فطلقها فهو توكيل
لا يقصر على المجلس والزوج ان يرجع عنه واذا طلقها الوكيل يقع بطلاقه بملكه وليس لهذا الوكيل
ان يقع اكثر من واحدة ولو قال الغزالي طلق امرأتى فاجعلت امرها بملك او قال جعلت امرها بملك
فطلقها كان الثاني غير لازم لان الاول لا يفسد فاما في هذا الموضع يكون لبيان السبب
فلا يملك الا واحدة واذا ذكر في حق الاول فطلقها الوكيل في المجلس يرب من ماله لان الوكالة
بحكم الامر يكون بارضا فاذا كان احدهما بارضا كان الآخر بارضا ضرورة لانه لا يملك الرجعية فان
طلقها الوكيل بملك القيام عن المجلس مع واحدة رجعية لان الغرض من بطل القيام عن المجلس في
الموكل يصير مع الطلاق وكذا امرها بملك فطلقها او قال طلقها وابنها او قال انها فطلقها فطلقها
في المجلس لو في غير وقع بطلاقه لانه وكذا مشيها بالامانة والتوكيل والطلاق لا يبطل بالقيام
عن المجلس مع طلاقه وان رجلا فرب طلاق امرأته الى محبي قال في الاصل ان كان ممن اعتبر يجوز
ولو جعل طلاق امرأته بملك رجلا محب للمجمل اليه فطلق قال محمد رحمه الله ان كان لا يعقل ما نقل
لم يقع طلاقه ولو جعل الوكيل في الطلاق ان جن ساعة ثم افان قال الوكيل على وكالته وهو جن زمانا
وايما بطلت وكالته وجعلت في ساعة من محمد رحمه الله انتصير الدائم ولا يرب من ماله ثم رجوع وقال ان جن
شهر يخرج وان جن دون ذلك لا يخرج ثم رجوع وقال لا يخرج حتى يحسن سنة وابن حنيفة رضي الله عنه
لم يفسد طلاقه وقال الغزالي قال الغزالي طلق امرأتى بطلاقه السنة ان كانت المرأة في طهر لم يفسد طلاقه
فيه ولا في حضنها طلقه واحدة وان كانت حائضا او في طهر معا فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع
الطلاق لا بحال ولا اذا طلق وطهرت كان الوكيل لا يملك الاضافه فان الرجل اذا قال الغزالي
امرأتى اذا حاضت وطهرت عتقني الوكيل اذا حاضت كانت طالق كان باطلا وكذا لو قال الغزالي طلق
امرأتى غدا فقال لها الوكيل انت طالق غدا كان باطلا وكذا لو قال طلق امرأتى فقال لها الوكيل
انت طالق اذا دخلت الباب فطلقت لا تقع شيء ولو قال الغزالي طلق امرأتى ثلثا السنة فقال لها
الوكيل في طهر لم يفسد طلاقه انت طالق ثلثا السنة مع الحال واحدة وبطل الباقي وقيل على قياس
قوله في حنفية رضي الله عنه يعني ان لا يقع شيء لانه ما مور باسراع الواحدة في كل طهر وعند ذلك
بالواحدة اذا وقع الثلاث لا يقع شيء والاصح انه يقع واحدة هنا بلا خلاف لان غدا في حنفية رضي الله عنه

قال لها الوكيل انت طالق السنة

معتبر للمرافعة من حيث الغرض فان الرجل اذا قال اغير طلق امرأتى ثلثا فطلقها الف لا يصح وكذا
لو قال اغير طلق امرأتى نصف بطلقة فطلقها الوكيل بطلقة لا تقع شي وهذا وجد في المرافعة
من حيث اللفظ تقع واحدة رجل قال اغير طلق امرأتى ثلثا السنة بالف فقال لها الوكيل في
وقت السنة انت طالق ثلاثا للسنة بالف فقلت منع واحدة سلتا لاني فان طلقها الوكيل في
الطهر الثاني بطلقة سلتا لاني فقلت منع اخرى غير شيء وكذا لو طلقها الثالثة في الطهر
الثالث وطلقها الوكيل او لا بطلقة سلتا لاني ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل بطلقة اخرى
سلتا لاني ثم التا شه سلتا لاني فكونا الثالثة على هذا الوجه اذا وكل رجلين بالطلاق كان
كل واحد منهما ان يطلق ان لم يكن بالطلاق بماله ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها احدكما بدون
صاحبه فطلق احداهما ثم طلقها الاخر او طلق احداهما واجاز الاخر لا تقع شي ولو وكلهما بالطلاق
بماله لا يتصور بغير احداهما وكذا في العتق سلكا فوكيلين من قبل الزوج او من قبل المرأة وكذا في
الرجلين طلقاها جميعا ثلثا فطلقها احداهما واحدة ثم طلقها الاخر بطلقة لا تقع شي حتى يجتمعا على الثلث
الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بمال لا يغزله بطلاق الموكل طلقها الموكل بانها اذ هيها ويكون للوكيل
ان يطلقها بعد ذلك مادامت في العدة وان نقصت عدها يغزله حتى لو تزوجها الموكل بعد
انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع وكذا في تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل تقع رجل
قال اغير طلق امرأتى بطلقة بالف وبيع ثم طلقها الزوج بملق حرهم فسلت طلق واحدة بالف
وكان ذلك عن لا للوكيل بطلاق الموكل عليها فلم يملك حتى ولو تزوجها الموكل بعد الطلاق ثم طلقها الوكيل
بطلقة بالف فقلت كثر شيء لانه انما طلق بطلاق الموكل رجل طلق امرأته بطلقة بانه ثم قال
اغير طلقها بالف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في العدة ثم طلقها الوكيل بالف فسلت طلق
بالف وان لم تزوجها الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة فطلقت بالف فقلت منع
عليها بطلقة غير شيء بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بالف ثم طلقها الزوج بالف ثم طلقها الوكيل بالف
لا يقع طلاق الوكيل لانا لو وكل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق زوجها بالمال
فاذا طلقها الموكل بالف بعد ان توكيل لا يصح بطلاق زوجها بالمال فغيره انما هو توكيل
رجلا لطلاق المبانة بالف فاذا وكل بطلاق بغيره العوض لا بطلاق الزوج لان الزوج
ذلك وقت التوكيل فانما الى الوكيل بما امر به منع كاي وكل رجلا ببيع عبد فمجن الوكيل جونا فيقول
فيه البيع والمشترا ثم باع الوكيل لا منفذ بعهده ولو وكل رجلا بمجننا ببيع الصنف منع عبد ثم باع
الوكيل منفذ بعهده لانه اذا لم يكن بمجننا وقت التوكيل كان التوكيل منع كاي في العدة منع على الوكيل
جونا لو وكل بمجننا بعهده كاي في العدة فهو على الموكل فلا ينفذ ما اذا كان لو وكل بمجننا وقت التوكيل
فانما وكل ببيع يكون العدة فيه على الموكل فانما الى بطلقة فنفذ بعهده على الموكل رجل وكل غير بالطلاق
او العتاق في كل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والاول خاصا وطالب لا يجوز ان يكونا وكل رجلا

بالطلاق لو العتاق فطلقها المجنوب فبطل الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والمكاح اذا وكل الوكيل غير
فعل الثاني كخضرة الاول او فعل الاجنبي فاجاز الوكيل باذنه عن محمد رحمه الله في رجلين لكل واحد
عبد ففعل كل واحد من المرلين رجلا لعتق عبد فقال الوكيل اعقت احداهما ثم مات الوكيل قبل ان يكت
قال القياس ان لا يفتق واحد منهما وكفى باستحقاقنا عتقهما جميعا وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته
الوكيل بالعتاق اذا اقر انه اعته امس وكذا به الموكل لا يتقبل قول الوكيل لانا في الاضاق بعده
خروجه عن وكالة وكذا الوكيل بالطلاق ما **باب الخلع**
الخلع والطلاق على مقتضى العيين في جانب الزوج وكذا العتق بالمال في جانب المولى وهو ما وضع في
جانب المرأة والعبد في اعيان احكام العيين في جانب الزوج حتى لو قال خلعتك على كذا ثم رجع قبل قبول الخلع
لا يصح رجوعه وكذا في اقام الزوج قبل قبل المرأة فراجع بطلها ببيع كلامه وان كانت المرأة غايبه
فانما بطلها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا في اقام الزوج اذا ابا غنقه فخالها على الفلوق قال
اذا قدم فلان فخلعتها العتاق على الفصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجي الغنم القبول في مجلسها ولو
شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار في جانب الزوج كالا يصح في العيين من كل وجه ويبرأ من احكام العتاق
في جانب المرأة والعبد حتى لا يتبدل المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبل الزوج صح رجوعها علم الزوج بغير
او لم يعلم وسقط كلامها انتقام احداهما ايها اقام ولا يصح كلام المرأة عند غيبه الزوج اذا لم يتقبل احد
كلام المرأة والعبد لا يتقبل التعليق والاضافة ولا اختلاف شرط الخيار لغيرها مع شرطها في قوله اي
وقال صاحباه لا يصح الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفلوق
ان خالها على ما قال معلوم ولم تكن المرأة فقبلت بثلثها بالبدل وامكلم المر فان كانت المرأة غنما
قد قبضت مهرها بثلثها بالبدل ولا يرجع احداهما على صاحبه شي في قولهم وان لم يكن للمرأة مدخل
وقد قبضت مهرها عندا في خنقه ضحا اعته ببيع الزوج عليها بالبدل لا غير وعند صاحبه في ما
يرجع الزوج عليها بالبدل ونقص للمهر وان لم يكن للمهر مقبوضا عندا في خنقه ضحا لا يرجع المرأة
عليه بشي من المهر وعند صاحبه في يرجع المرأة عليه نصف المهر وان خالها على مهرها فان كانت
المرأة مدخلة وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن للمهر مقبوضا سقط عن الزوج
جميع المهر ولا يصح احداهما صاحبه شي وان لم يكن للمرأة مدخله فان كانت قبضت مهرها وطهر
رجع الزوج عليها في الاستحسان بالف وفي القياس يرجع عليها بالف وخمسائة الف حكم البدل
وخمسائة بالطلاق قبل النخل وان لم يكن قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بخمسائة
وفي الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشي وان خالها على مهرها فان خالها
على مهرها ومهرها فان كانت المرأة مدخلة والمهر مقبوضا يرجع الزوج عليها بمائة وسبعمائة
الباق في قولهم وان لم يكن للمهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قوله اي خنقه ضحا وفي كل
سقط عنه مائة درهم ويرجع على المرأة تسعمائة درهم وان لم يكن للمرأة مدخله فان كان للمهر

فان كان الخلع بلفظ الخلع

متبوعا رجوع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك خمسون لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول
 نصف المهر ويرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبه يرجع عليها خمسين لما قلنا
 ويرجع ايضا عليها خمسين سبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر متبوعا برى الزوج عرج
 مهرها في قولنا في حنفية رجوع وعندنا يسقط عن الزوج خمسمائة سبب الطلاق قبل الدخول وخمسون
 حكم البتة ويرجع عليه سبب الطلاق قبل الدخول بان مهره وعرضه ان كان الخلع لم يقط الميراثات
 فالجواب عندنا في حنفية رجوع ما ذكرنا في الخلع عندك وعند محمد رحمه الله الجواب فيه ايضا ما ذكرنا في
 الخلع عندك وعندنا في يوسف رحمه الله الجواب في الميراثات ما ذكرنا في الخلع لا في حنفية رجوع
 طلقها بالان مهرها عندنا في يوسف ومحمد رحمه الله الجواب فيه كالجواب في الخلع عندنا ومن لا ينفق
 رحمه الله في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عندك وفي رواية الجواب فيه ما قلنا
 لا في يوسف ومحمد رحمه الله وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول لم يملكها على الفدية ومهرها
 على الزوج ثلاثة آلاف درهم يسقط الالف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وتبقى الف وخمسمائة
 للزوج عليها حكم البتة الفدية ثم يقصر الالف قصاصا بالالف وتبقى لها عليه خمسمائة ولا يسقط ذلك
 وكذا لو تزوج امرأة على الف ولم يدخل بها ولم تنفق المرأة شيئا حتى طلقها على الف درهم قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه يلزمها الالف ولا شيء لها عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يعطيه خمسمائة درهم
 يقصر خمسمائة من البتة قصاصا بخمسمائة من المهر وان كان الخلع لم يقط البيع والشراء قال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلفا في المشايخ فيه على قولنا في حنفية رضي الله عنه
 قال بعضهم الجواب عندك كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع لم يقط البيع والشراء عندنا في حنفية رجل
 لا يرجع اليه عن المهر الا بذكر المهر كما هو من مذهبنا وهو الصحيح ونفا اذا كان الخلع لم يقط الخلع هل يقع
 البراءة عن دين آخر غير المهر عندنا في حنفية رضي الله عنه لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح
 ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والميراث والطلاق بالالا بالاشراط في قولهم وكذا لا يقع
 البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت ذلك وقفا
 اذا

فيه

اذا

لامرأة

لامرأة خلعك قتالت فبطلت بيع طلاق باسن وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل
 فان قال الزوج بعد ذلك لم انبأ بالطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مائة الطلاق
 ولو قال خلعك على كذا في سمي لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم يقبل كما قال لها طلعك على الف درهم
 لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال لا تزوج بعدي قول المرأة لم انبأ بالطلاق لا يصدق قضاء لان حكم
 العوض يدل على بطلان الطلاق ظاهره وهو قال لها اخلعي نفسك او قال اخلعي نفسك على وجه ثلثة احملة
 ان تقبل اخلعي نفسك بما لم يقدر فبطلت فبطلت نفس الف درهم فني هذا الوجه لا يقع الطلاق ما
 لم يقبل الزوج لم يقبل لان جهالة البتة مع صحة التوكيد والثاني ان يقوله لها اخلعي نفسك بالف درهم
 قتالت فبطلت في رواية لا يتم الخلع ما لم يقبل الزوج اجزت كما في الوجه الاول وفي رواية تم الخلع
 بالف درهم وان لم يقبل الزوج كجرت وهو الصحيح والوجه الثالث ان يقوله لها اخلعي نفسك ولم
 ترد عليه فتالت فبطلت ذكر في المتن عن ابو يوسف رحمه الله انه لا يكون خلعاً وكذا قال ابو حنيفة
 اخلع امرأتك لعل ان يخلعها الا عا ل لان الخلع يكون غالبا بعوض وروى ابن سماعه عن محمد بن
 اذا قال لها اخلعي نفسك قتالت فبطلت بيع طلاق باسن فبطلت كانه قال لها ابق نفسك وبهاخذ
 اكثر المشايخ وان كان الخطاب من قبل المرأة فقال اخلعي نفسك فقال الزوج فبطلت فبطلت فبطلت
 الخطاب من قبل الزوج في الزوجي سوا رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر ثم طلقها لم يكن لها عليه
 شيء كان عليها من المهر كاي باع شيئا بدين له عليه ثم بصادق ان لا دين كان البيع مثل ذلك الذي
 في مئة على المشتري وكما قال خلعك على عبدك الذي في مئة او على متاعك الذي في مئة ثم طلقها
 لم يكن لها في ذلك شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج
 ردت على الزوج ما قبضت وقبضها على مهرها وطلعتا بطلت مهرها الذي عليه قبضت والزوج
 يعلم انه لا مهر لها عليه يكون بطلت بانه غير شيء وفي الطلاق بمهرها تنع بطلت رجعية لان الزوج
 اذا كان يعلم انه لا مهر لها كان قاصدا ايقاع الطلاق بغير بدل كما قال خلعها على خمر بن يونس
 لا نفقة له وكما قال خلع امرأته على ما لها في هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت
 فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا الذي باع شيئا بدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذلك الشيخ الاعما
 المعروف بخوارزمية انه لا يقع هذا البيع رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بانه بعد الدخول
 ثم تزوجها با فاما اخرتم فبطلت عنه على مهرها براء الزوج عن المهر الذي يكون في الكاح الثاني
 دون الاول وكذا قال بالغارسية خوشتن خربتكم ازني بكارين وبعدها كاه ملابرتا تست
 فانه لا يبرأ من المهر الاول اذا ادى هبت من زوجها نصف الصداق او قال واكثر ثم اخلعت منه بما
 معلوم قبل الدخول كما في الزوج بطل الخلع لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ في قوله اي حنفية رجوع
 في قوله صاحبه رجوع الخلع في حكم المهر من له الطلاق ولو هبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها
 قبل الدخول لم يرجع احدهما على صاحبه بشئ فكذا في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها

فيقع الطلاق بغير بدل

طلق طلقا ثم تزوجها وقال
 لا مهر لها ولا مهر
 فيكون الطلاق

ثم وهبت النصف من الزوج ودفعته اليه ثم طلقها قبل الدخول بها ورجع الزوج عليها
لم يتركه ذلك في الخلع يرجع بنصف المهر وهو زوج امرأة على الف درهم ثم وهبت نصف المهر
او اقل او اكثر وصفت الباقي ثم اخلعت منه بالجهل كما لو اخلعت بشيء حيوان في
الزينة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بيتة مهرها ولا يرجع بما وهبت لان بطلان
الخلع اذا كان مجهولا كان الواجب عليها بسبب الخلع رد المهر وما وصل الى الزوج بسبب العينة
من مهرها يجعل وصلا من جهة الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا يتوالمه بالخلع عما قبضت في قوله
اني خيفته لان بطلان الخلع لم يسلم للزوج حكم الجلالة فكان عليها رد متعقلا ليضعه وقد عجزت
عن ذلك حكم الطلاق فكان عليها رد قيمتها وهي المهر وجعل خلع امرأته على ان ترد على الزوج
جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منها وهبت من انسان ودفعته اليه
حتى تقدر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان المقبوض من ذوات الهم
وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثله ذلك وجعل خلع امرأته على عيبتها فاستحق العبد كان
عليها قيمتها لعبد وكذا الخلع امرأته على عبد لغيره لم يجز صاحب العبد ولو خلعها على ما في بيتها من
المتاع فان كان لها فيه متاع فللزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خلعها
على ما في بيتها من شيء فان لم يكن في البيت شيء كان الخلع واقعا عندها بغيره بذلك ذكر الشافعي بالالف
واللام او بدفعها وكذا خلعها على ما في بيتها وليس في البيت شيء ولو اخلعت على ما في بيتها
من الثمار والخلع ويكون له ما على النخل من الثمار قبل ذلك او كثر وان لم يكن على النخل ثمار
كان عليها رد المهر نظما على ما شره عليها العام جاز الخلع ثم كان ابو يوسف رحمه الله يقول او لا
ان ثمرت فله ذلك وان لم يثمر جاز الخلع بغير شيء كما لو خلعها على ما في بطن جارتها ان غنمها
وغدا ان كان في البطن ولد يبيع الخلع عليه وان لم يكن تبع بغير شيء ثم رجع عنها وقال عليها
رد ما ساق من الصداق ولا سبيل له على الثمر لان الاشارة لغف لعدم المصاراة اليه فصارت كال
خلعها على ثماره في المهر في فصل الولد لغف الاشارة ايضا لعدم الولد بهت تسميته
ما في البطن وما في البطن ثمارا ولا مال وغيره لانه ولو اخلعت على ما في يدها من الدراهم يجوز ثم
نظر ان كان في يدها ثلثه درهم او اكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها درهم كان عليها لانه
درهم كما لو خلعها على درهم وان كان في يدها درهم او درهمان بكل ثلثه درهم وهذا الكلام
ما لو زوج امرأة على درهم فان غنمها لم يملكه الخلع وان خلعها على عبد وثوب فان كان معينا
جاز فيكون للزوج ذلك وان لم يكن معينا استحق عبدا وسطا وفي الثوب والحيوان يقع الطلاق
ويلزم مرد المهر رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا اذا اعطيتني لفا فقلت لا تسع الطلاق
بل الاعطاء وان اعطيت في ذلك المجلس وغيره تسع الطلاق وهو قال انت طالق ان اعطيتني
الفا سعلت الطلاق بالاعطاء في المجلس امرأة قالت لزوجها وقد كان طلقها ثنتين طلقني

عليها

ولو

ثلاثا

ثلاثا على ان لك الف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل الف امرأة قالت لزوجها طلقني
بالف فقال لها الزوج انت طالق واحدة وواحدة تسع المثلث واحدة بالف وثنتان بغير
شيء عندا لكل وثلاثا طلقني واحدة بالف فقال انت طالق ثلاثا طلقثا بغير شيء في قوله ابي
خيفة رحمه الله وقال صاحباه رج تسع واحدة بالف وثنتان بغير شيء وثلاثا طلقني واحدة
بالف فقال لها الزوج انت طالق ثلاثا بالف توقف ذلك على قول المرأة ان قلت تسع الثلاث
بالف وان لم تقبل لا تسع شيء رجل قال لامرأته اخلعي واخلى نفسك مني بالمهر ونفقة العتق
ثم بالمرية حتى قالت اخلعت منك بالمهر ونفقة العتق وابرائك عن المهر ونفقة العتق وتبي لا تعلم
معنى الكلام اختلفوا فيه قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت اخلعت بالمهر ونفقة العتق وبرائك
عن المهر ونفقة العتق اجزت ذلك او قلت مع الخلع وان لم تقبل الزوج ذلك لا يصح الخلع لكن
بما الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لان قوله الزوج للمرأة اخلعي بالمهر ونفقة فهو يرضى او
تركيل فلا ثبت بدون علم المرأة فاذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر ونفقة كان ذلك
ابتداء كلام من المرأة والجملة لا تسع ذلك لان الجملة لا تسع صحة الايراد كما لا تسع الطلاق
والعتاق والمقدمات الباطنة وان كان لا يعلم معناه فاذا قبل الزوج بعد ذلك جاز ورجع وان لم
يقبل لا يقع شيء وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا بطلان الزوج عن المهر ونفقة وان قبل الزوج اذا لم
يسلم المرأة معنى للنظر لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جارية المرأة فلا يصح بدون العلم كالسجح
والبراءة عن المهر ونفقة يحتمل المنع وبطلان الرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعتاق رجل قال
لامرأته خلعت نفسك مني بكذا فقلت خلعت او قالت خلعت اختلفوا فيه قال بعضهم يصح ذلك
وقال بعضهم لا يصح اذا لم يقبل الزوج والمختار ان رد الزوج المتحقق لا السوم يصح والاد
فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل المتحقق والمطهرانه سوم فاذا رد المتحقق يصير
كانه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني قد خلعتك فاذا قالت خلعت ثم الخلع امرأة قالت لزوجها
اخلعي على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الرجل يكون جوابا
وتسع الخلع وقال بعضهم تسع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار ان يجعل جوابا لانه جواب ظاهر
قال الزوج بعد ذلك لم اعن به الجواب كان لقوله قوله وتبع الطلاق بغير شيء وكذا في قالت
المرأة لزوجها اخلعت منك فقال لها طلقتك قال بعضهم هو جواب وتم الخلع بينهما وقال
بعضهم تسع واحدة وصية وقال بعضهم يسأل الزوج عن لثيه ان قال نوت به الجواب يكون جوابا
وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسأل عن لثيه ايضا مبخلة سالت طلقها فقال الزوج ان ابرأتني
عن كل حق لك على حتى طلقك فقالا برائك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في
نوره ذلك طلقتك واحدة قالوا تسع واحدة بانه لانه طلقها عوضا عن الابراء طاهر امرأة
اخلعت على مال بعين الدخول ثم زلعت في اليد بعد الخلع لم يصح امرأة اخلعت عن زوجها بكل

حق لها عليه كان لها الفقه ما دامت في العدة لان العدة لم يكن حقا لها عند الخلع **قوله** ما دامت
الحرج من عوان امراته وكلتم بالاختلاف فخالعها معهم على التي جدم ثم انها انكرت التوكيل
فان كان القوم ممنوعا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البتة لانها لا انكرت التوكيل
بقي هذا خلع المصولي والمصولي اذا خطب الزوج في الخلع ومن يكون أصلا في الخلع قبوله
وان كان القوم لم يضمنوا بطل الخلع كان الخلع موقفا على اجازة المرأة وقبولها ولم يؤخذ
فان كان الزوج ادعى انها وكلتم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجزى المال هذا اذا خالعو
وان باع الزوج منهم بطلته بالتي دوسم اختلافوا فيه قال ابو القاسم الصنار رحمه الله يقع
الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظ الشرايط فاما لان ما دله قال ابو بكر البجلي
رحمهما الله هذا الخلع سواء وهو الصحيح **رجل** قال لغيره طلق امرأتي فخالعها المامول وطلقتها بها
وفقه عندها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز كانت المرأة مدخولا بها او لم يكن وقال ابو
بكر الاسكاف رحمه الله لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفصل بين المدخول وغير المدخول وعنه
انه قال ان كان مدخولا بها لم يجز وان لم يكن مدخولا بها جاز وهكذا ابو القاسم الصنار رحمه
الله هو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون باينا واذا رضى الزوج بالايانته بغيره بلسان
بالبتة بطريق الاولى اما في المدخول بها الطلاق فغيره عن لا يكون مانعا ولا قاطعا للتكاح
فلا يكون راضيا بالايانته فلا منفعة على الامر **رجل** قال لغيره طلق امرأتي على شرط ان لا يخرج من المنزل
شيئا فطلقتها المامول ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا وقالت المرأة لم يخرج
شيئا ذكر في التواضع في قوله قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج
قال للمامول طلق امرأتي ان لم يخرج من المنزل شيئا فقال لها المامول ذلك ثم ادعى الزوج
انها قد اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لانه يكثر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج
قال للمامول طلق امرأتي انت طالق على ان لا يخرج من المنزل شيئا فقال لها المامول ذلك فقبلت
ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق
بقبول المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق للحال اخرجت من المنزل شيئا او لم يخرج كما لو قال الامرأت
انت طالق على دخولك الدار فقبلت بطل الخلع وان لم يدخل لا يملكه على التعلق بالجلوس
لا التعلق بوجود القبول **رجل** قال لامرأة انت طالق بغير علة على الفدية وعنه على الفدية
واليعوم على الفدية فقالت قبلت فانها بطلت للحال ولحقه بالفدية وقيل الثاني والثالث
في قولها بغير علة **رجل** قال لامرأة لا يملكها انت طالق على فدية وعنه ان زوجك يورث من
بقا لئلا المرأة قبلت لا يقع الطلاق في قول ابى حنيفة رضي الله عنه ولا لزوما المال وقال ابو
يوسف طالق والمال واجب ولو انها قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت الي
الفدية يقع الطلاق ولزوما المال في قول ابى حنيفة رحمه الله الوكيل بالخلع لا يجزى

على ان علق في قولها بغير علة
فان كان الزوج قال لامرأة انت طالق
واليعوم على الفدية

باب

البتة ويكون البتة على المرأة رسول المرأة اذا قال للزوج طلقها او مسكها فقال الزوج لا مسكها
واطلقها فقال رسول المرأة عن جميع ما لها عليك فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلته
بالايانته وادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا فطلعت الزوج فطلعت الزوج فطلعت الزوج
بقي هذا خلع المصولي والمصولي اذا خطب الزوج في الخلع ومن يكون أصلا في الخلع قبوله
وان كان القوم لم يضمنوا بطل الخلع كان الخلع موقفا على اجازة المرأة وقبولها ولم يؤخذ
فان كان الزوج ادعى انها وكلتم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجزى المال هذا اذا خالعو
وان باع الزوج منهم بطلته بالتي دوسم اختلافوا فيه قال ابو القاسم الصنار رحمه الله يقع
الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظ الشرايط فاما لان ما دله قال ابو بكر البجلي
رحمهما الله هذا الخلع سواء وهو الصحيح **رجل** قال لغيره طلق امرأتي فخالعها المامول وطلقتها بها
وفقه عندها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز كانت المرأة مدخولا بها او لم يكن وقال ابو
بكر الاسكاف رحمه الله لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفصل بين المدخول وغير المدخول وعنه
انه قال ان كان مدخولا بها لم يجز وان لم يكن مدخولا بها جاز وهكذا ابو القاسم الصنار رحمه
الله هو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون باينا واذا رضى الزوج بالايانته بغيره بلسان
بالبتة بطريق الاولى اما في المدخول بها الطلاق فغيره عن لا يكون مانعا ولا قاطعا للتكاح
فلا يكون راضيا بالايانته فلا منفعة على الامر **رجل** قال لغيره طلق امرأتي على شرط ان لا يخرج من المنزل
شيئا فطلقتها المامول ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا وقالت المرأة لم يخرج
شيئا ذكر في التواضع في قوله قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج
قال للمامول طلق امرأتي ان لم يخرج من المنزل شيئا فقال لها المامول ذلك ثم ادعى الزوج
انها قد اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لانه يكثر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج
قال للمامول طلق امرأتي انت طالق على ان لا يخرج من المنزل شيئا فقال لها المامول ذلك فقبلت
ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق
بقبول المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق للحال اخرجت من المنزل شيئا او لم يخرج كما لو قال الامرأت
انت طالق على دخولك الدار فقبلت بطل الخلع وان لم يدخل لا يملكه على التعلق بالجلوس
لا التعلق بوجود القبول **رجل** قال لامرأة انت طالق بغير علة على الفدية وعنه على الفدية
واليعوم على الفدية فقالت قبلت فانها بطلت للحال ولحقه بالفدية وقيل الثاني والثالث
في قولها بغير علة **رجل** قال لامرأة لا يملكها انت طالق على فدية وعنه ان زوجك يورث من
بقا لئلا المرأة قبلت لا يقع الطلاق في قول ابى حنيفة رضي الله عنه ولا لزوما المال وقال ابو
يوسف طالق والمال واجب ولو انها قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت الي
الفدية يقع الطلاق ولزوما المال في قول ابى حنيفة رحمه الله الوكيل بالخلع لا يجزى

الاب

الاب

مع الاجنبي وان لم يصف ولم يضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الابن رواية فيه الصحيح
انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن للبدل هل يتوقف الخلع ان كانت الصغيرة يتصل
وتعتبر متوقفة الخلع على قبضها وتايل بعضهم لا يتوقف ولا يخلعت الصغيرة المتعقل ويعبر
من زوجها على صداقها يقع طلاق باين ولا سقط الصداق ولو وكلت الصغيرة في الخلع
الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بتبطل الوكيل كما أنهم يقولون الصغيرة
في رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما كان الخلع من الاجنبي في كل حال
رحمة الله في الحمل الى الابد اذا خلع عنه الصغير على صداقها ان علم الابن الخلع خير لها بان
لا يحسن العشرة معها الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك سقط الصداق عن الزوج
فان قضى القاضي له ذلك بعد وفاء لا نه مضى في وضع الاجهاد ويجوز للرهن والكفالة
بدل الخلع وكذا التاجيل فان اجل الى موت فلان او الى قدوم فلان بجل البدل للحال
ويسقط الاجل وان اجل الى الحصاد او القياض التاجيل اذا خلع الابن على ائنة الصغيرة
لا يصح لا بدعوى للطلاق بالقبول ولا يصح كالا يصح من الصغيرة ولا يتوقف خلع الصغيرة على
اجازة الابن خلع النكاح بغير فدية الا ان تصدق له الا الرد والاقراء بالحدود
والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الا تصدق في لا سفد منه تصرف ما فيه قال الحسن
زياد وابوكا كذا في القاسم الصناديق والاشهاد في الشافعي رحمة الله تعالى وقال ابو
محمد بن سلام ان كان معذورا في الشرب بان كان مكرها او مضطرا لا يقع طلاقه ولا سفد
تصرفاته وان لم يكن معذورا يقع طلاقه وسفد تصرفاته وفي رواية قيس بن ابي حسان
في الاستحسان لا يصح في القاسم تصدق عن ابويوسف رحمه الله انه كان يأخذ بالقياس
فان قضى القاضي بطله واحدهم نفقة قضاه رجل خلع امراته وبينهما ولد صغير على ان يكون
الولد عند الاب سنين معلومة من الخلع ومطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حتى
الولد لا يبطل بانطالها امرأة اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان يسلك
الولد نفقتها سنين معلومة فان سكنت الولد حسنة او سنين ثم ردة الولد على الزوج فانها
محبرة على ان يسلك الولد نفقتها ما بقيت لك فلانها هربت ودانت نفسها حتى تمت المدن
ثم ظفرت زوج الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المد التي لم تسلك الولد وكذا في طلاق
الرجل امراته على ان يسلك المرأة الولد بنفقة ليل بلوغ الولد وعلى ان تترك المرأة مهرها
عليه فسلت ثم انها استأنست الولد فانها محبرة على ذلك فان لم تفعل كان عليها اجر
امساك الولد الى بلوغه امرأة اختلعت على انها برية من النفقة والسكنى ثم الخلع وبها عن
النفقة ولا يبطل السكنى وان اخلعت على ان يموت السكنى عليها كان عليها ان تترك بيتا
من زوجها او من غير نفقة منه امرأة اختلعت من زوجها على نفقة ولله منها قال ابن

المقدم

الاجل

تعلقه السكنى جازة كذلك سائر
تصرفاته في الرد والاقراء بالحدود

الحسن

رحمة الله عليها ان ترد المهر الذي مضى امرأة اختلعت من زوجها على ان توضع ما في بطنها
سنين حتى ينظم وعلى نفقة الولد بعد الرضاع عشر سنين على انها ان ولده متبعا فلا شيء للزوج
عليها وان ولده حيا فارضقه سنة ثم مات فلا شيء عليها قال ابو يوسف رحمه الله الشرط
كلها جازة وهي براءة عما يقع من الرضاع والنفقة ان ماتت الصبي او ولد ميتا وقال ابو جهم
الشرط كلها فاستد وعلمها ان ترد المهر على زوجها امرأة اختلعت نفسها من زوجها على ان
يخلعت صداقها لولدها او على ان يجعل صداقها لفلان لاجنبي قال محمد رحمه الله الخلع
جازة للمهر للزوج ولا شيء للولد ولا لاجنبي امرأة اختلعت من زوجها على رضاع ولها
ولم تستم وقا قال محمد رحمه الله يجوز ذلك على سنين وان جعلها على رضاع الولد سنين
وعلى نفقة هذا الولد سنين قال محمد يجوز ويحمل مثل هذا الجمال في الطلاق امرأة وكلت
رجلا بالخلع ثم رجعت قبل ان يعمل برجوعها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان رسلت بالخلع رجلا
الى زوجها ثم رجعت قبل بلوغ الرماله مع رجوعها وان لم يعلم الوكيل برجوعها رجلا قال ابن
خلع امرأتي على غير رجل خلع احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين ان يخلعا امرأته بالف ففعل
احدهما اخلعها بالف فقال الاخر قد اخرجت ذلك قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك ولو قال
احدهما اخلعها بالف فقال الاخر اخلعها بالف فهو جازة امرأة وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها
بالف درهم وكله الزوج ايضا بان يخلعها منه بالف فخلعها الوكيل بالف درهم في موضع انه
يتم الخلع ما لم يسل المرأة بعد خلع الوكيل او قبيل الزوج ايجبه قال ولا يكون ذلكا لهما جميعا
لحكم الشبهة هذه وهذا يوافق رواية الاصل **فصل في الخلع بلفظ البيع**
والشرا اذا قال الرجل لامرأة استعت مني او قال اشترت مني ثلاث تطلقات بغير نفقة عليك
فانما اشترت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يسل الزوج بعد كلامها بعثت في هذا الكلام محتمل
السم وكتمل المحقق فلا يتم الخلع بقولها اشتريت وقد مر مثل هذا في قولها اخلعت وقد
لها اشترت ثلاث تطلقات بمهرك ونفقة عدتها فقالت اشتريت ثم الخلع بينهما لان لفظ الا
من قولها والمهر اخلعت عاقدا من الطرفين في الخلع اذا كان البدل معلوما في الصحيح من الروايات
والبدل هنا معلوم اما اللفظ ليس بغيره فلا يصير الواحدة عاقدا من الطرفين فيحتاج الى قول
الزوج بعد ذلك بعث رجل لامرأة كل امرأة اترجها فقد بعثت الاول طلاقها مذك بذلك
لم ترجع امرأة كان لامرأة القبول بعد الزوج في مجلس عليها فان طالت بعد الزوج قبلت
او قالت اشترت وقال الخلق يقع الطلاق باسمي من البدل وان قبلت قبل الزوج لا يقع شيء
لان كلام الزوج مضى الى ما بعد الزوج فيعبر لقبيل بعد الزوج رجل قال لامرأة
ملاك ثلاث تطلقات بمهرك ونفقة عدتها فقالت املاك بعثت ولم يسل اشترت قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله يقع بطلقة بائنة كائنا قال بعثت مهرى ونفقة عدتي بطلقة قال النفقة

ابو الليث

رحمه الله لا يقع شيء وهو المختار لان كلام المرأة ابتدا وليس بحجاب امرأة قالت لزوجها
بعت منك مهرى ونفقة عني فقال الزوج اشترت خنزير وقامت وذهبت قالوا
لا يطلق طاهر لان الزوج لم يبع منها نفسها ولا طلاقا وانما اشترى مهرها وشري المهر
لا يكون طلاقا قالوا ولا لا حظ بمجدي الكحل ان لم يكن طلقا فاشترى قبل ذلك رجل قال للمرأة
بعت منك مطلقك مهرى ونفقة عني فقالت بكا خريم تبع الطلاق لان هذا كلام يكره
على وجه المبالغة وهو كما قالت بأمر خريم وهو قال لها بعت منك طلاقك مهرى الذي
لك على فقالت طلق نفسي فانها تبين مهرها بطلان لان هذا يصلح قولا لكلام الزوج
فجعل قولا وقيل نعم واحك رجعه وهو نظير ما قالته المرأة اخلعني على الف درهم فقال
الزوج انت طالق اختلفوا فيه والصحيح انه يجعل جوابا لكلام المرأة كذلك هنا وهو
لان امرته بعت منك مطلقه ولم تكن المبدلة فقال اشترت تبع واحد رجيه **وقال** ايت
نفسك منك فقال اشترت تبع طلاق بان لان بيع الطلاق بملك الطلاق فاذا لم يذكر
البطل يصير كأنه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعا اما يبيع نفسها فليكن لنفس من المرأة
ببطلان كلام اشترت ثم قال الزوج اردت الكحل والاحبار على الاول والثاني والمثالث لا
يصدق قضاء وتقع ثلاث مطلقات ويلزمها ثلاثة آلاف كمالا ولا بعت منك مطلقته
ثلاثة آلاف درهم فقبلت وتعت مطلقه ثلاثة آلاف درهم ولا يجزئ المال بالثانية التي
بقي الثاني والثالث صرحا صريح الطلاق بطلان **رجل** قال لامرته بعت منك امرى
درهم فقال في المجلس اشترت نفسي تبع الطلاق بالف درهم وهو قال لها بعت منك هذا المهر
مهرى ونفقة عني فقال اشترت ثم طلقها تبع مطلقه رجيه وبيع الثوب بالنفقة باطل
لجها له النفقة **رجل** باع من امرته مطلقه بجميع مهرها بجميع ما لها في البيت غيرها من الثمن
فقال اشترت وعليها حل وشاب كثر تبع طلاق بان ما يكون في البيت جميع ما عليها
من الثياب والحلي يكون للمرأة لان نظرها في البيت لا تقا وما عليها من الثياب والحلي فاشترى
الزوج **رجل** باع مطلقه ما لها عليه من المهر والزواج علم انه لا مهر لها عليه تبع ولحقه رجيه
غير بطلان امرأة قالت لزوجها اشترت نفسي اعطيتا وقالت اشترت نفسي بما اعطيت
واردت الاجابة العدم فقال الزوج اعطيت تبع الطلاق لان مطلوب المرأة من الزوج الطلاق
وكان نفي كلامها كانهما قالت اشترت نفسي فاعطيت الطلاق فاذا اقال اعطيت كان ذلك
جوابا لكلام المرأة **قوم** قالوا لامرأة اشترت نفسك مطلقه كحل حتى يكون للنساء على الرجال
من المهر ونفقة العدم فقال نعم اشترت فقال الزوج بعت انت فقال نعم قالوا نعم الخلع
وبعد الزوج عن المهر وان لم يقرها لها اشترت نفسك منه لانها لا تشتري نفسها الا من
زوجها امرأة ارادت الخلع فاجمع القوم وقالوا للمرأة اشترت نفسك بجميع الحقوق التي

وقالوا للمرأة
باعتها قالوا
لا يطلق طاهر
لان الزوج لم
يبع منها نفسها
ولا طلاقا وانما
اشترى مهرها
وشري المهر
لا يكون طلاقا
قالوا ولا لا حظ
بمجدي الكحل ان
لم يكن طلقا
فاشترى قبل ذلك
رجل قال للمرأة
بعت منك مطلقك
مهرى ونفقة عني
فقال اشترت
تبع الطلاق لان
هذا كلام يكره
على وجه المبالغة
وهو كما قالت
بأمر خريم وهو
قال لها بعت منك
طلاقك مهرى الذي
لك على فقالت
طلق نفسي فانها
تبين مهرها بطلان
لان هذا يصلح
قولا لكلام الزوج
فجعل قولا وقيل
نعم واحك رجعه
وهو نظير ما
قالته المرأة
اخلعني على الف
درهم فقال الزوج
انت طالق اختلفوا
فيه والصحيح انه
يجعل جوابا
لكلام المرأة
كذلك هنا وهو
لان امرته بعت
منك مطلقه ولم
تكن المبدلة فقال
اشترت تبع واحد
رجيه **وقال** ايت
نفسك منك فقال
اشترت تبع طلاق
بان لان بيع
الطلاق بملك
الطلاق فاذا لم
يذكر البطل يصير
كأنه قال ملكتك
الطلاق فيكون
رجعا اما يبيع
نفسها فليكن
لنفس من المرأة
ببطلان كلام
اشترت ثم قال
الزوج اردت
الكحل والاحبار
على الاول والثاني
والمثالث لا يصدق
قضاء وتقع
ثلاث مطلقات
ويلزمها ثلاثة
آلاف كمالا ولا
بعت منك مطلقته
ثلاثة آلاف
درهم فقبلت
وتعت مطلقه
ثلاثة آلاف
درهم ولا يجزئ
المال بالثانية
التي بقي الثاني
والثالث صرحا
صريح الطلاق
بطلان **رجل**
قال لامرته
بعت منك امرى
درهم فقال في
المجلس اشترت
نفسى تبع
الطلاق بالف
درهم وهو قال
لها بعت منك
هذا المهر مهرى
ونفقة عني فقال
اشترت ثم طلقها
تبع مطلقه
رجيه وبيع الثوب
بالنفقة باطل
لجها له النفقة
رجل باع من
امرته مطلقه
بجميع مهرها
بجميع ما لها في
البيت غيرها من
الثمن فقال
اشترت وعليها
حل وشاب كثر
تبع طلاق بان
ما يكون في
البيت جميع ما
عليها من
الثياب والحلي
يكون للمرأة
لان نظرها في
البيت لا تقا
وما عليها من
الثياب والحلي
فاشترى الزوج
رجل باع
مطلقه ما لها
عليه من المهر
والزواج علم
انه لا مهر لها
عليه تبع ولحقه
رجيه غير بطلان
امرأة قالت
لزوجها اشترت
نفسى اعطيتا
وقالت اشترت
نفسى بما اعطيت
واردت الاجابة
العدم فقال
الزوج اعطيت
تبع الطلاق لان
مطلوب المرأة
من الزوج
الطلاق وكان
نفي كلامها
كانهما قالت
اشترت نفسي
فاعطيت
الطلاق فاذا
اقال اعطيت
كان ذلك
جوابا
لكلام
المرأة **قوم**
قالوا
لامرأة
اشترت
نفسك
مطلقه
كحل
حتى
يكون
للنساء
على
الرجال
من
المهر
ونفقة
العدم
فقال
نعم
اشترت
فقال
الزوج
بعت
انت
فقال
نعم
قالوا
نعم
الخلع
وبعد
الزوج
عن
المهر
وان
لم
يقرها
لها
اشترت
نفسك
منه
لانها
لا
تشتري
نفسها
الا
من
زوجها
امرأة
ارادت
الخلع
فاجمع
القوم
وقالوا
للمرأة
اشترت
نفسك
بجميع
الحقوق
التي

مهرها

عليه فقال اشترت فقالوا للزوج بعت فقال بعت وفي ضميره بيع متاع في متاع البيت
فانها يطلق قضاء لانه قال بعت جوابا لكلامهم والجواب يتضمن عادة ما في السؤال **فصل**
بالفارسية في الخلع **رجل** قال لامرته كل شيء سألني الله تعالى من اجلك سبب المهر وغيره
فروختم بان طلاقك ان رجعة فقالت المرأة اشترت قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها
حقها فلا يقع كما قال اخبر بعت منك خادمك هذا بعيد هذا امره سالت الطلاق فقال الزوج
نرا فوختم بان ندمى بان طلاقك كرهت سوى منستت فقال فروختم فقال الزوج خريم
طلقت لثلاث طلاق الذي لها عند الزوج ثلاث دفع جميع ما عندك من الطلاق كما قال لها
خوشتن خريدي بما لك عندى من اربعة دية دخل كل دية كانت لها عندك **رجل** قال لامرته
خوشتن لما زين شوى بهر كين كه تراست بروى وخره هره عنكه ولجب شود ترا بروى
طلاق فروختى فقال فروختم ثم قيل للزوج استخدي فقال استخديم يتم الخلع منها لانها صرحت
بما هو فارسية الخلع **رجل** طلق امرته رجعا فقالوا للمرأة خوشتن را از بين مرد بكا بين
ونرسه عنده سلك استخدي فقال استخديم فقبل الزوج قوله طلاق دادى فقال ادم
قال بعضهم تبع مطلقه رجيه وقال بعضهم تبع واحد بان الله وهو الصحيح لان قوله الزوج خرج
جوابا لكلام المرأة **قوم** قالوا لامرأة دخل بها زوجها حتى كرهنا ان نأمره ان يود بيلك
طلاق خوشتن خريدي فقال خريم فقال الزوج يك طلاق بسنت ادم تبع واحد رجيه
لان البان لا يكون خنيا فكرهه مسددا وهذا الجواب على رواية الاصل ما على رواية زياد
الزيادة ان البان حتى ينبغي ان لا يصير مبتدأ **رجل** قال لامرته بخر حتى كرهنا ان نأمره ان يود بيلك
من ان يود خوشتن از من خريدي فقال خريم فقال بكون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام
قد يذكر الرد فلا يجعل ابتداءا بالشك **رجل** قال لامرته خوشتن از من خريدي فقال خريم
فقال الزوج فروختم تبع واحد بان الله وهل يور الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر
وان لم يكن عليه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يور الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اختلفا
لفظ الشراء والبيع بالعربية فكله لك اذا كان الخلع بلفظ البيع والشراء بالفارسية **رجل** قال لامرته
خالعتك ونفقه الطلاق تبع الطلاق ولا بد من المهر لان قوله خالعتك من اكفايات وفي غيرها
من اكفايات تبع واحد بان الله ولا بد من المهر فكلنا هنا **رجل** قال لها خوشتن از من خريدي
خريم ولم يقل الزوج فروختم لا يقع الطلاق وكنا نقول انما العربية اشترى نفسك منى ووقا
لها الخلع فقالت لخلعت تبع الطلاق عنك اكثر المشايخ رجاءه والفرق ان قوله اخلعت امر
بائع الطلاق بلفظ الخلع فاذا لم تكن كانه قال لبيتي نفسك فقالت بعت الطلاق
ما قوله اشترى نفسك منى وقوله بالفارسية خوشتن بخرا امر بالمعاوضة فاذا لم يذكر
الم بيع الامر بالمعاوضة بيع كلام المرأة فلا يقع الطلاق وكذا كمال البطل فقال خوشتن

انت على كنفها اي وطمها او فوجها يكون طهارا والاصل فيه انه اذا اشتبهها بما يحل
 النظير من اعضاء الام يكون طهارا وان شبيهها بما يحل له النظر اليه كالشعر
 الوجه والاراس والميد والرجل لا يكون طهارا **وقال** انت على كربة امي في الفيا
 يكون منظارا **وقال** لها في ذلك على كنفها اي وراسك على كراس امي لا يكون طهارا
وقال لها انت على نظير منك يكون طهارا **وقال** نظير اشبك ان كان دخل بها يكون
 طهارا والا فلا وان شبيهها بامرأة الاب والابن يكون طهارا كما شبيهها بامرأة الاب
 والابن **قال** محمد رحمه الله لا يكون طهارا **وقال** ابو يوسف رحمه الله في الصحيح ولو شبيهها
 بامرأة او ابنة امرأة قد زنى بها يكون طهارا ولو قبل اجنبيه بشهوة او نظرا في فوجها
 بشهوة ثم شبه امرأته بامرأة او بنتها لا يكون طهارا في قوله اي حشفه رحمه الله
 ولا يشبه هذا الولي ولو شبيهها بنظر امرأه لا يحل له في الحكم كالجنس والمركب ومنكره الغير
 لا يكون طهارا وكذا الشبيه بالرجل اي رجل كان **وقال** انت على كنف امي ان شاء الله
 لا يكون طهارا كما لا يكون طلاقا **وقال** انت على كنف امي ان شاء الله ان قال انت على كنف
 امي ان شئت فهو على المشبه في المجلس **وقال** ظاهر من انه ايام وان يكون باطلا لا يحكم عليه
 طهارا وامرأة اذا اظهرت من زججها كان باطلا لا يلزمها الكفارة كما في اضافة الطلاق
 الى زججها **وقال** ابو يوسف رحمه الله يلزمها الكفارة واذا ذكر الطهارا على امرأة يلزمه لكل
 طهارا كفارة **وكذا** ظاهر من اربع شهور يلزمه كفارة طهارا والآخر من الكتاب
 والاشارة المبرورة لا نزم **وقال** ظاهر موقفا بان قال انت على كنف امي اليوم والشهر السنة
 يصير طهارا في الحال واذا مضى ذلك الوقت بطل **وقال** لا يجنبه اذا زججته فانت
 طالق ثم قال اذا زججته فانت على كنف امي فزججها يلزمه الطلاق والطهارا جميعا لانها
 يقعان في طاله واحد **وكذا** قال اذا زججته فانت على كنف امي فانت طالق فزججها
 جميعا **وقال** اذا زججته فانت طالق فانت على كنف امي فزججها يقع الطلاق ولا
 يلزمه الطهارا في قوله اي حشفه رحمه الله وقال صلحاه لزمه جميعا وهذا على ان لا يشترط
 في التعليق زجج المرأة في النزول عند اي حشفه رحمه الله وعند صاحبه لا يجب فاذا وقع
 الطلاق او لا عند اي حشفه رحمه الله والمبانية لا يكون محلا للطهارا ولا يلزمه الطهارا اما اذا
 تراءى الطهارا ولا وسبق والطهارا لا يخرجها من ان يكون محلا للطلاق تقع الطلاق ايضا
 اذا اظهر من امته ثم طلقها ثلاثا ثم زججها بعد ذلك آخر كان منظارا لا يحل له وطهارا
 قبل التكفير لان وقوع الفرج لا يبطل الطهارا **وكذا** في اريدت والعياد بالله تعالى ثم سلمت
 فزججها فان رتبها معا ثم اسلمها على الطهارا في قوله اي حشفه رحمه الله **وكذا** ظاهر
 من امرأته وسما منه ثم شترها لا يحل وطهارا قبل التكفير **وكذا** في اعتقها ثم زججها **وقال**

لا يكون طهارا ولا زججها بام
 الا في اولها

فانت على كنف امي تزججها يكون طلاقا
 ولو قال اذا زججته

لامرأة اذا دخلت الدار فانت على كنف امي ثم طلقها فانت منه ثم دخلت الدار في العدة لا يلزم
 الطهارا لانه لو تجزأ الطهارا في هذه الحالة لا يصح فكذا اذا اصابها المعلق من غير الشرط وكذا
 الطهارا المذكورة في كتاب الله تعالى المظاهر اذ لم يكفر ودفع الامر الى القاضي بحسب القاضي
 حتى يكفر او يطلق **باب**
 الاول منع النفس عن قربان المتكبره مؤكدا باليمين بالله تعالى او غير من طلاق او عتاق
 او صوم او حج ونحو ذلك مطلقا او موقفا بربع اشهر في الحرام او شهرين في الاماء من غير
 ان يتخللها وقت عكته قربانها من غير حنث فان كان لا يكون مولى او صورة ذلك ان يقول
 للحرم والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما او قال سنة الا يوما فانه لا يكون مولى عالم حنث
 الصوم المستثنى وكذا في السواهاه لا اقربك حتى يقدم فلان لا يكون مولى لانه شوبم
 في الملك **وكذا** قال والله لا اقربك حتى يموت او يموت فلان لا يكون مولى لا احتمال ان
 يموت فلان في الملك وهو حلف لا يرفعها حتى يخرج الرجل او حتى يطعم النفس من غيرها يكون
 مولى استحصانا **وقال** والله لا اقربك حتى اعني عكته هذا او طلق فلان لا يكون مولى
 في قوله اي حشفه رحمه الله ومحمد **وقال** والله لا اقربك حتى يموت او حتى يموت حتى تقتلى
 او حتى اقبل حتى لا يكون مولى ولا يكون مولى الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان كحنث
 بحد الجماع في الفرج لا يكون مولى **وقال** رجل قال لامرأته والله لا يمس جلدك الا يكون مولى
 لانه كحنث في عينه بالمس بدون الجماع في الفرج **وقال** لا يمس فرجك يكون مولى لانه
 يراد بهذا الكلام الجماع **وقال** الماكر بان زججته فانت طالق ولم ينو شيئا يكون مولى لان مراد
 الناس من هذا الجماع فان نوى الفاحشه لا يكون مولى وان ضاحكها ولم يجامعها كان حنثا
وقال الماكر من دست بركم تا يركب فليكنها اربعة اشهر نيين بتلقيه لانه يراد
 في العرف الجماع ولهذا جامعا في السنة فيما دون الفرج لا كحنث في عينه **وقال** لامرأته ان
 تترك او دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون مولى لانه عكته قربانها من غير وقوع الطلاق
 بان يدعوها الى الفراش فحنث ثم تقرها بعد ذلك من غير ان كحنث بالقربان **وقال** لامرأته
 ان اغتسل من جنابتي ما دامت امراتي فانت طالق ثلاثا واعاد هذا القول وكانت المرأة حاملا
 ولم تقرها بعد المكاله حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر فصاعدا فانها تبين بواجب عند انقضاء
 اربعة اشهر لانه كان مولى او يتقضى عدتها بوضع الحمل فان زججها بعد ذلك لا يكون مولى او
 رقبها لا كحنث لان العن كانت موقفة الى تمام الكلاع وبعد وقت تطلقه بالايدي لا يقع
 عليها طلاق لغيره وان مضت اربعة اشهر اخرى قبل وضع الحمل لان المبانية بالايدي لا يقع عليها طلاق
 آخر حكم ذلك الاول وان كانت في العدة ما لم تزوج **وقال** لها ان قربك الى سنة فانت طالق
 ثلاثا وادخل الحمله ان لا يقع الثلاث فالحمله له ان لا يحاق حتى يبين بتلقيه ثم عكث ثمانية اشهر

ق

من السنة ثم تزوجها نكاحا مستقلا فاذا قرنها لا يطلق فلا تنفع الثلاث لانها لا يطلق ثلاثا
قبل السنة لعدم القرآن ويعتلم السنة لا يبقى العين وكذا قال لها ان قرنتك ايدا فانت طالق
ثلاثا فلا حيلة في هذا لانه ان قرنها يطلق ثلاثا وان لم يقرنها تقع عليها ربعة اشهر بطلته
فاذا تزوجها بعد ذلك يكون مولى رجل قال لامرأته والله لا اقر بك سنة ففقت ربعة اشهر
وماتت بطلته ثم تزوجها ففقت ربعة اشهر اخرى من وقت النكاح يقع عليها بطلته اخرى
لان العين كانت موقفة الى سنة ولم يبق بعد هذا النكاح الى تمام السنة اربعة اشهر فلا يقع
عليها طلاق اخر **رجل** قال لامرأته ان قرنتك فبعدي هذا ففقت ربعة اشهر وخامسة
الى القاضي ففرق بينهما ثم اقام العبد بينه انه حر الاصل فان القاضي يفتي بحرية ويطلق الايلا
ويؤد المرأة الخرجها لانه يتبين انه لم يكن مولى **رجل** قال لامرأته والله لا اقر بك في هذا
البيت يكون مولى **رجل** قال لامرأته ان قرنتك فانت طالق ولا ربه خط الخراج على سنة
يكون مولى وان لم يرد به خط الخراج وانما اراد ان لا حاجة له الى جعلها لا يكون مولى وكذا لو لم
يؤد شيئا **رجل** الى من امرته ثم قال اشركت في ايلا ذلك هذه لامرأته اخرى لا يكون مولى لان الثانية
وهو اشرك في الظاهر اشركه لان كلام الاول قد علم فلا يملك بغيره وفي الظاهر باشراد
الثانية لا يتغير حكم الاول وفي الايلا ينبغي ان لا يشراد في الايلا يتعلق الحبس
تقرانها جميعا فلا يقع اشركه **رجل** قال لامرأتين له والله لا اقر بكما يكون مولى منهما
وقضت ربعة اشهر ولم تقرب تقع على كل واحدة بطلته **رجل** قال والله لا اقر بكل واحدة
منكما كان مولى من واحدة حق وقضت ربعة اشهر تقع الطلاق على احدهما **رجل** الى من امرته
ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك لا يكون مولى وليس الايلا كالظهار لان الايلا يتعلق
الطلاق بعيم القران فيتعلق الملك القائم وبالطلاق السك ينحل ذلك الملك بخلاف
الظهار لانه محرم الى غاية وليس بطلاق وعلى قوله زفر رحمه الله لا يبطل الايلا بالطلاق
رجل الى من امرته ثم طلقها بطلته بانها ان مضت ربعة اشهر من وقت الايلا وهي الحرة
طلقت اخرى بالايلا وان انقضت عدتها ثم عت من الايلا لا تقع الطلاق بالايلا فعند
الطلاق وعت الايلا كقشرى رهان ايها سبق كان الحكم له **رجل** الى من امرته ثم طلقها ثم
تزوجها ان تزوجها قبل انقضائها كان الايلا على حاله حتى لو عت ربعة اشهر ففقت
الايلا تقع عليها بطلته اخرى حكم الايلا وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضائها العدة
كان مولى لكن بعتم من الايلا من وقت النكاح **رجل** الى من امرته بعد بطلته بايته
لا يكون مولى **رجل** الى من امرته بينه وبينها مسير اربعة اشهر وكذا ومن يفتي بقدر
على الجماع كان فيه باللسان عندنا ففقت ايها فان فاء بلسانه ثم برأ في الاربعة
الا شهر بطل ذلك الذي ولا يكون فيه الا بالجماع وان كان المولى مجع لا يعتبر الى

له

لان العين كانت موقفة الى سنة ولم يبق بعد هذا النكاح الى تمام السنة اربعة اشهر فلا يقع عليها طلاق اخر
اربعة اشهر اخرى من وقت النكاح يقع عليها بطلته اخرى
طلاق اخر

باللسان

باللسان وان كان مجعها غير حق جاز ان يكون فيه باللسان ويكون غزلة الغائب المرفض
وهو فاء المرفض تعلبه لا بلسانه لا يعتبر **رجل** الى ذابجا مع امرأته فمادون الفرج لم يكن ذلك
فيها **رجل** في الفرقه بين الزوجين ملكا لحد ما صاحبه وبالفرد **رجل** اشترى
امرأته او شيئا منها بطل النكاح فان طلقها قبل ان يعضى من سفي فيها العدة لا تقع طلاقه
لان الطلاق يقع الا في النكاح والمملوكة تحل لولاها بملك العين فلم يكن عليها العدة لان
المولى ولا يفتى الشرع وهو عتقها بعد ما اشترىها ثم طلقها قبل ان يعضى من سفي فيها العدة
يوقع طلاقه عليها في قول محمد وابي يوسف رحمهما الله تعالى **رجل** اشترى ابويوسف عن هذا قال
لا يقع وهو قول زفر رحمه الله وعليه الفتوى **رجل** قال لامرأته الامة انت طالق للسنة ثم
اشترىها في وقت السنة لا يقع الطلاق وكذا لو اشترىها ثم اشترىها فانتقضت مدة الايلا
وكذا لو عتق طلقها بشرط ثم وجد الشرط بعد ما ملكها لا يقع الطلاق وان عتقها بعد ما اشترى
ثم جاوزت السنة او انقضت مدة الايلا او وجد الشرط يقع الطلاق في قول محمد رحمه الله وفي
قوله ابويوسف لا يقع وعليه الفتوى **رجل** اشترى زوجا او شيئا منه بطل النكاح فان اشترى
زوجها ثم طلقها ويؤد في العدة لا يطلق في قول ابويوسف الاخر ويطلق في قوله الاول هو
قول محمد رحمه الله **رجل** قال العبد لامرأته الحرة انت طالق للسنة ثم ملكت زوجها في وقت السنة
تقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبد ما فظهور وجوب العدة عليها فتكون محلا للطلاق بخلاف
الفصل الاول ملكه ان ردت والعياذ بالله تعالى حكى عن ابويوسف وبالي القاسم الصغار
رحمهم الله انهما قال لا تقع الفرقه بينهما حتى لا تفصل الى مقصودها ان كان مقصودها الفرقه
وفي الزوايا الظاهر تقع الفرقه وكس المرأة حتى تسلم ويجعل النكاح بينهما سدا لهذا الباب
عليها **رجل** على طلاق امرأته بدخل الدار ثم ان ردت والعياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب ففقت
الدار لا تقع الطلاق عليها في قوله ابويوسف رحمه الله وكذا لو اتي منها ولحق بدار الحرب ثم انقضت
مدة الايلا لا تقع الطلاق وهو طلقها بعد اللحق بدار الحرب تقع الطلاق فان عدل الى دار
الا سلام مسلما وهي في العدة فطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا تقع الطلاق في قوله ابويوسف
الاخر ويقع في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله والمرأة اذا ردت والعياذ بالله تعالى
ولحق بدار الحرب فطلقها زوجها ثم عادت الى دار السلام مسلما لا تقع الطلاق في قوله
ابويوسف رحمه الله اسقوط العدة عنها باللعوق بدار الحرب وفي قوله صاحبه تقع الطلاق
القباع العدة وانما لا يقع قبل العود الى دار السلام لا خلاف في الدارين الصغيرة المسلمة اذا
كانت تحت زوج ابويوسف اذها عن الاسلام لم تبين من زوجها فان لحقها بدار الحرب باثنت
ان ردت الى دار الحرب ففقت ايها بدار الحرب وان ردت الى دار الحرب ففقت ايها بدار الحرب وان ردت
الى دار الاسلام مسلما او مرتد لم يبين الصغيرة من زوجها نصرا ينفق صغيره من زوجها

في عدة النكاح

ن

تحت مسلم بجسديها واما نصرانته قد ماتت او هي حية لم بين الصغير من زوجها
 ولم تجسديها ابوان ماتت من زوجها وان لم يجسديها ابدا للحرب مسلمة بالغة تحت مسلم
 صارت معتوقة فان ردا ابوان وجسديها ابدا للحرب لم بين من زوجها مسلم زوج نصران
 صغير لها ابوان نصرانان فبلغت الصغير وهي لا يعقل النصرانته ولا دينها من الابوان
 ولا تصف ماتت من زوجها وكذا الصغير المسلمة بالسلام الابوين اذا بلغت في غير
 الاسلام ولا تصف تبين من زوجها كما انها ارتدت فقلت اخار الا بقاء والصلوات استصا
 المرأة وهي من كن ينبغي ان تكون لا تصف على وجه الاستفهام بتيسير الوصف عليها
 فان قالت انا اعقل الاسلام واقد على الوصف ولا تصف قال تبين من زوجها لانها
 تركت ركن الاسلام وهو اقرار باللسان عند الحاجة بغير عند فكون مرتدة وان قالت
 انا اعقل الاسلام ولا اقد على الوصف اختلفوا فيه قال بعضهم تبين من زوجها لان الجبل
 ليس بعقل وقال بعضهم لا تبين لان ردة السكان لا يصح استصحابها فاع ان سببها معصية
 باسمها احتيازا فلان لا يعتبر ردة هذا كان اولى الصبي الذي عقل ردة به وجب
 الفرقه في قوله اي حنيفه رحمه الله ومحمد كذا ارتداد التي يعقل اذا بلغ الصبي عا فلا ومن
 لا تصف الاسلام يكون مرتدا الا انه لا يعقل كالمثورة على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد به ردة
 ولا يعقل صبي نصراني زوجه ابوه نصرانته فاسلمت المرأة لا يفرق القاضى بينهما حتى يعقل الصبي
 الاسلام فاذا عقل عرض عليها الاسلام فان ابى فرق القاضى بينهما كما لو كان بالغ اعرض
 عليه فان ابى فرق بينهما زوجان مسلمان ارتدوا معا لم يقع الفرقة بينهما استحبنا نالحق الاسلام
 كان النكاح قايما بينهما الكذب اذا اسفل من دين الحدين لا عرض له وقال الشافعي رحمه
 يوم ان سلم او عود الحية الاولى فان لم يقبل حتى مضت تلك حية تبين امرته حريمه
 خرجت الشا مسلمة وترك زوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا اخرج
 الحربي الشا مسلما وترك امرته كافرة في دار الحرب الا انها خرجت مسلمة مراعاة لاعتدائها
 في قوله اي حنيفه رحمه الله وقال صاحبها يجب عليه العدة وكذا اخرج احمد ما سطر الفرقة
 وان خرج احدهما مستامنا لا يقع الفرقة وان خرجا با مان فاسلمت المرأة في رواية هي
 امرته حتى يحض ثلث حض وفي رواية يعرض الاسلام على الزوج فان ابى فرق بينهما
 وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا يقع الفرقة حتى يحض ثلث حض اذا اسلم احدهما الزوج
 في دار الحرب تتوقف الفرقة بينهما على حض ثلث حض ذميه اسلمت في دار الاسلام يعرض علي
 زوجها الاسلام فان اسلم والا فرق القاضى بينهما ويكون طلاقا في قوله اي حنيفه ومحمد
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون طلاقا وان اسلم الزوج وامرته حريمه او حريمه يعرض
 الاسلام عليها فان اسلمت الا فرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت كتابية بقي النكاح بينهما

بنفسه

على حاله

على حاله ردة احدهما الزوجين لا يكون طلاقا وقال محمد رحمه الله ردة الزوج طلاق
 قايما على اياه الزوج **فصل** في اللعان اللعان لا يجري الا بين زوجين حرمين
 مسلمين عاقلين بالغين غير محجورين في قذف لان اللعان عندنا شهادات موكلات
 بالامان فلا يجري اذا لم يكونا من اهل الشهادة او لم يكن احدهما من اهل الشهادة وقع
 اهليه الشهادة على العفة والاحصان في جانب المرأة وكحرى اللعان من القاستين
 والاعين لانها من اهل الشهادة منعها كالحاج كحضرتا وسبب اللعان قذف الزوجة
 فلهذا وجب الحد لا جانب واذا تحقق السبب وامنع اللعان لعني من قبل الزوجة بالكل
 الزوج حرا قلا مسلما بالغ غير محجور في قذف والمرأة امرة او كافرة او صغيرة او مجنونة
 او غر عفيفة او خرساء او موطنة بشبهة لا يجري اللعان ولا يجحد العذف على الرجل وان منع
 اللعان لعني من قبل الزوج ان كان الزوج اهلا لوجوب الحد عليه كان عليه حد العذف
 لان اللعان في جانبه قايما مقام حد العذف وهو قايما مقام حد الزنى في جانب المرأة وان
 محجورين في قذف كان عليه حد العذف وان لم يكن الرجل اهلا لوجوب الحد كما لا يجحد اللعان
 لا يجحد الحد وهو اجتمع شرايط اللعان فبها لم يلقها باينا او لا تا سقط اللعان ولا يجحد الحد
 وكذا في زوجها بعلة لك وهي طلقها رجعا لا سقط اللعان وصورة اللعان ما نص الله
 تعالى في كتابه الجحد رجل قذف امراته ومما من اهل اللعان فلم يرفع الا مل الى القاضي فحضر
 وان ردت الى القاضي بعد القاضي بالرجل فحلفه كما ذكر الله عز وجل طاعة في كتابه وروى الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه بشرط لفظ المواجهة مقوله فمات ميتك بين لنا وذكر الكرخي
 رحمه الله اذا ذكر لفظ المعايينة وشاركتي ثم حلف المرأة وايهما نكل عن اللعان فكسبه القاضي
 حتى يلحق كما اتفق صاحبه وقال الامام الشافعي رحمه الله اذا امتنعت المرأة بعد اللعان الزوج
 تمام عليها الحد الزنا واذا ادعت المرأة على زوجها القذف وانكر الزوج فاقامة البينة على العدة
 لا عن القاضي منهما عندنا لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا واذا اتفقا وفرغا من اللعان فرق
 القاضي منهما ويكون طلاقا ولها النفقة والسكنى ما دامت في العدة وعالم بفرق القاضي بينهما في
 امرته عندنا وكذا نفى الرجل حل امرته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في ذلك
 واذا جاءت بولغا لسته اشهر فذلك لا احتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جاءه لقل من شه
 اشهر فذلك لا في قوله اي حنيفه وفي قوله صاحبه لا عن القاضي بينهما ولزم الولد امه امره
 ولدت ولد من في بطن واحد فزاد الزوج بالاولى ونفى الثاني لنزول ولدان ولا عنها وان نفى
 الاول وان نفى الثاني لنزاهه وعليه حد العذف وان نفاهما ثم مات احدهما قبل اللعان لا عن
 على الحي منهما ولدا وكذا لو ولدت ولدان احدهما مات ونفاهما لنزاهه ولا عن على الحي منهما
 وان ولدت ولدا فقاه ولا عن القاضي بينهما ثم ولدت من الغد ولدا اخر لزمه الولدان جميعا

ف

والفرق بينهما في نكاحها ولا اعتدال قد يكون للمنفق
قد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع الحمل لا يستعمل
استبان خلقة

واللعان ما مضى فان قال بعد ذلك بما اثنى كان صادقا ولا حد عليه وما دام الملاءمة
على اللعان ليس له ان يتزوجها فان كذب الملعون نفسه بعد اللعان كان له ان يتزوجها في
قولنا ان حنيفة رحمه الله وكلنا الوصاوت للمرأة بعد اللعان نصفه او كانت عليها لا يجري
اللعان بينهما بان زنتا وما اشبه ذلك كان له ان يتزوجها وقصفت المرأة زوجها
قبل اللعان سقط اللعان ولا يجب الحد واذا التفت الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك
ففرق الملعون بينهما جاز بفرقة وقام الاكثر مقام الكل ويكون تارك السنة وان فرق قبل
الاكثر اللعان بينهما كانت الفرقة باطله **باب**
الاعتدال المعتدات ثلاث المطلقه والموطوءه وشبهه وبعض خلقة اما المطلقه رجل تزوج
امراة نكاحا جازيا فطلقها بعد الدخول وبعد الخلوة الصحيحة كان عليها العدة وتفسير
الخلوة الصحيحة من في كتاب النكاح وان كانت المخلوقة فاسدة فان كان الفساد لا يفسد
مع التمكن من الوطئ حقيقة كصوم الغرض وصلاح الغرض والاحرام كان عليها العدة
وان كان الفساد يخرج عن الوطئ حقيقة لا يجب عليها العدة وكلنا اطلقها قبل الخلوة وعن
الطلاق تارة يكون الحيض وتارة يكون المشهور وتارة يكون بوضع الحمل فان طلقها في
كان عليها الاعتدال ثلاث حيض كوامل ولا تحسب هذه الحيض من العدة كما لا تحسب من
الاستبراء وهو كان النكاح فاسدا فارقا لقاضي بينهما ان فرق قبل الدخول لا يجب العدة وكلنا
فرق بعد الدخول كان عليها الاعتدال ومن وقت الفرقة لا من وقت الوطئ وكلنا لو كانت
الفرقة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة او ايسة ومي حرة فعدتها ثلثة اشهر واختلفوا
في حد الايسر قال بعضهم ان كانت ابنة خمس وخمسين سنة ولا تحض فهي ايسة وروى
غير رومية وعليه الفتوى والتي لم تحض قط فهي منزلة الصغيرة بعد الاشهر وان طلقها
زوجها في غرة الشهر بعد ثلثة اشهر بالاهلة وان طلقها في خلا الشهر قال ابو حنيفة عدل
بعده ثلثة اشهر الايام كل شهر ثلثون يوما وقال صاحبنا بعد ما مضى بقية الشهر الذي
طلقها منه شهرين بالاهلة ويكمل الشهر الاول بثلثين يوما بالشهر الاخر وجنس هذه المسألة
كثير فان كانت المعتدة عن الطلاق او الموطوءة عن شبهة او الموت حاملا فعدتها بوضع الحمل
سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة او قبلت بعد الوجوب فان خرج منها اكثر الولد
قالوا ان كان الطلاق رجعيا سقط حق الرجعة ولا يحل لها ان تزوج احتياطاً فان اثنى
الدين في بطن واحد ليس بينهما ستة اشهر يقضي عدتها بالاولى الثاني لا بالاولى وان كانت
المعتدة مملوكة او امة او مديونة او مكاتبه او ام ولد من ذوات الحيض فعدتها في
الطلاق والموطئ حضان وان كانت من ذوات الاشهر فعدتها شهر ونصف وان كانت
حاملا فوضع الحمل وام الولد اذا اعتقها مولاها او مات عنها بعد ثلث حيض ولا حرج

المأثورة فان
فوت بعد

طه عدة اتم وار

على مولاها

على مولاها سبب يجب عليها العدة حتى يموت كون من ولد فراش الحول عنها بالحرة حتى يموت
ولما استه اشهر من وقت الحرة لا يثبت الشبهة من الحول ما لم يقع مكاتبه بشري متلحمة
لا ينسد النكاح فان عجز المكاتب على النكاح لانه صاير ملكا للمولى وان اذى الكتابته
فمنع نفسه النكاح ولا حد عليها الا انها تحل لزوجها ملكا للمولى وان مات المكاتب بعد
ما اشتراها ان مات عاجزا بسبب المكاتبه والبطون من مملوكين للمولى وهذا رجل مات
عن امرأة الا مقلون هذا الاعتدال شهرين وخمسة ايام دخلها او لم يدخلها وان مات
المكاتب عن قضاء النكاح لا يعتد به في آخر اجل حياته ومالك رقبته امرأته فان لم
يكن دخلها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه بعد سبب حيضها
ام ولد عقت بموت السيد وان لم يكن ولدت منه كان عليها الاعتدال ونحوه من ان
النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على الحرة اربعة اشهر وعشر وحكي عن الشيخ
الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال اربعة اشهر وعشر لئلا لا الله تعالى ذكر
العشر من كل اربع اليالي تذكر بلفظ الله كبر ومع الايام بذلك بلفظا لتأنيث فعله في
تريدا لعدته بيلة واحدة وهذا اقربا للاحتياط وان كانت المرأة امة فعدتها اشهر
 وخمسة ايام وان كانت حرة فوضع الحمل حرة كانت امة صبي مات وامرأته
حال طهر حبلها كانت عدتها بوضع الحمل استحسانا وقال الامام الشافعي بعدد اشهر
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وان جلت بعد موته بعدد اشهر وفي قولهم والموتى
عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت يرث زوجها المطلق عدتها بعد الاجلين وتفسير
ذلك انها بعد اربعة اشهر وعشر فيها ثلث حيض حتى لو عدت اربعة اشهر وعشر ولم تحض
لا ينقض عدتها حتى يتم المدة وقال ابو يوسف رحمه الله تنقض عدتها امرأة الغار ثلث حيض
وسنذكر ما يلا الفرار بعد هذا في فصل على حد وكلنا الرجل اذا طلق امرأته بغيرها
بعد ما دخل بها واما من ذوات الحيض ثم مات ولا يعرف المطلقة يجب على كل واحد
الوفاء يستكمل فيها ثلث حيض وكلنا لو طلق احدى امرأته ثلثا بغير عينها في صحة ثم مات
قبل السان يجب على كل واحد منهما عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا ان قال
لا مائة له احدى طالق ثلاثا ثم تبين الطلاق في احداهما في مرضه ومات قبل ان يقضى
العدة كان عليها الاعتدال اربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض لعدتها في نفسها
مئة واحدة عتدا من جنس واحد من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضه
ثم تزوجت تزوج اخر وطأها الثاني وقرق بينهما وحاضت حيضهن بعد الفرق كان
هذا الزوج الثاني ان تزوجا لا نقضاء العدة الاولى وليس لغيره ان يتزوجا حتى
يحض ثلث حيض من وقت الفرق لقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان الطلاق

يعتد

الاول رجعيًا كان الاول ان يراجعا قبل ان يحضن حاضيتين بعد تفرق الثاني لانها
 في عدة الاول ولا يطاوعا حتى ينقض عدة الثاني وان حاضت ثلاث حوض من وقت
 تفرق الثاني سقطت لعدتيان جميعا وتعد مرة المتوفى عنها زوجها اذا ولدت بشبهة سقطت
 لعدة الاول بان عدة اشهر وعشرون والثانية ثلاث حوض يراها في الاشهر والله اعلم
فصل في مقال لعدة المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وولدت
 لعدة فانها تستقبل لعدة ثلاث حوض ميتة كانت او رجعية وكذا الايسة اذا اعتدت
 ببعض الشهور ثم حاضت وجلت تستقبل لعدة في الحوض ثلث حوض وفي الجبل بوضع
 الحمل ولما اعتدت المطلقة بحضه ارجعت حوضها لا يخرج من لعدة ما لم
 ياتر فاذا ايسر يستقبل لعدة بالاشهر ولما اعتدت الايسة بالاشهر فخرجت من لعدة
 وزوجت بزوج آخر ثم حاضت او ولدت فعلى القول الذي للاياس حلفه عدتها في الاشهر
 من الدم لا يكون حوضا لا ينسد بوطئها مع الثاني وعلى القول الذي ليس للاياس حلفه
 وما ترى الايسة من الدم حوضا ينسد بوطئها مع الثاني رجل طلق منك حصة الامة ثم عنت
 في لعدة فان كانت لطلاق رجعيًا تستكمل عدة الحايض عندنا لانه اذا دخلها حال بناء الكفا
 فبذل لعدة وفي الطلاق البائن لا نداد عدتها بالعتق وعند الامام الشافعي رجوعه
 لا صغير عدتها في الرجوع وان مات زوج الامة وعنت في عدة الوفاة فعدتها
 شهران وخمسة ايام لا صغير العتق في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذا مات زوجها في
 لعدة ان كان لطلاق رجعيًا ينقض عدتها الى عدة الوفاة وان كانت ميتة فان كان
 لا توفى زوجها لا ينقض عدتها عدة الوفاة وان كانت توفى بجمع من الاشهر والحوض
 المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من وقت الوفاة حكم بانقض عدتها قبل
 الولادة ستة اشهر وزيادة فيجمل كافها زوجت بزوج آخر بعد انقضائها لعدة وجلت
 من الثاني ام ولدت مولها وهي في نكاح رجل او عدة لا يلزمها عدة الموت فان طلقها
 زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحايض وان عنتها وهي في لعدة عن طلاق رجعي
 صغير عدتها وان كان الطلاق بائنا لا تغير فان انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان
 عليها عدة موت المولى ثلث حوض وقال الامام الشافعي رجعيًا حوضه ولعدة وان كانت
 لا يحض فثلثة اشهر وان كانت حاملا فوضع الحمل وان قبلت او مولها فذلك اذا مات
 المولى وان ماتت زوج ام الولد ومولاها وبين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام ولا يعلم
 ايتها مات او لا اعتدت اربعة اشهر وعشرون وان كان بين موتيهما شهران وخمسة ايام او
 اكثر اعتدت اربعة اشهر وعشرون او ثلث حوض وان لم يعرف ما بين موتيهما بجمع بين عدة
 الوفاة وثلث حوض في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة رحمه الله يقتل ببيعة

لا ينقلب

اشهر وعشرون ولا يشترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعيًا ثم مات المولى فذلك ولا توفى
 هذه المرأة من رجوعها وقد يجب على المرأة اربع عدد وصورتها الامة الصغيرة المطلقة رجعيًا
 رجعيًا فانها يعتد بشهر ونصف فان بلغت في هذه العدة وحاضت اسقط عدتها الى حاضيتين
 فان اعتد المولى في لعدة بصيرة عدتها ثلاث حوض فان مات زوجها المطلق في لعدة
 سقط عدتها اربعة اشهر وعشرون الكفاية اذا كانت تحت سلم فعدتها عدة السكينة في الطلاق
 والوفاء الحرة والحرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الموت والفرق
 في قول ابى حنيفة رحمه الله الا ان يكون حاملا فتمنع من الزوج حتى يضع حملها وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله الله تعالى عليها العدة والمباينة لعدة عليها رجل اوفاه طلق امراته منه
 خمس سنين ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار بها
 النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكره الاصل ان عليه العدة من وقت الطلاق
 وفي المتوفى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر ان يقتلها الا في ابطال النفقة الحرة
 المطلقة اذا توفى بقاء العدة بالحوض نصف في اقل من شهرين هو المختار المرأة
 اذا بلغها طلاق زوجها الغائب وموتة بغير عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا
 من وقت الخبر رجل قال لامرأة المدخلة كالمحضت وطهرت فان طلق فحاضت لا
 حوض كانت لعدة عليها من وقت الطلاق الاول امرأة الغائب اذا خبرها رجل بموتة
 او بخلان بخونه فان كان الذي اخبرها بموتة شهيدًا نه عان بموتة او جنازة وكان عدلًا
 ان بعد من زوج هذا اذا لم يزوجها فان ارتخا وبلغ شهر الحنف متاخر فشهادهما اولى
 رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا قط في طالق ثلاثا ولم اعلم
 انها ثيب فتع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف مهر الطلاق قبل الدخول
 ومثل الدخول وعليه العدة بهذا الوجه ولا نفقة لها لانها صدقته في وقوع الطلاق قبل
 الدخول وان كذبته المرأة في العن فلها مهر ولحقها النفقة والسكنى لانها تزوجت او الطلاق
 وقع عليها باقراره بعد الدخول رجل طلق امراته ثلثا فلما اعتدت حاضيتين جامعتهما مكرهتان
 جامعتهما وهي تنكح طلاقها بثلثيها عدة مستقبله وان كان مقررا بالطلاق وجامعتهما على وجه
 الزنا لا يستقبل لعدة وكذا اذا طلق رجل امراته بائنا او ثلاثا ثم اقام معها ما نأنا
 وهو تنكح طلاقها لا يستقبل لعدة وان اقام وهو مقر بالطلاق سقطت عدتها رجل طلق
 امراته ثلثا وكتم عن الناس فلما حاضت حاضيتين وطهرت جلست ثم اقر بطلاقها كان لها النفقة
 حتى يضع حملها رجل طلق امراته ثلثا فزوجت من ساعتها رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما
 كان عليها الاعتد ثلاث حوض منها ونفقة وسكنها على الاول خلا في النكحة اذا تزوج
 رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الا ان نفقة ما دام في العدة

م
 امراته طلق امراته خمس سنين

لا تباحين زوجت نفسها وجب عليها العدة من ثلثي صارت ناشئة فلا يستحق الفقة
 اما المبتوتة لم تمنع نفسها بالزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل الزوج **رجل تزوج**
 امرأة تكاحا فاسدا ودخل بها وفرق بينهما كان عليها العدة ثلاث حيض من وقت الفرقة
 صغير بلغت وولات يوم ما تم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتدال
 ثلثه اشهر لان الدم اذا لم يستمر ثلثة ايام لا يكون حيضا فبقت من ذوات الاشهر **رجل**
 طلق امراته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالاشهر جاز الصلح لان زمان
 العدة معلوم وان كانت عدتها الحوض لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن ان يجعل
 الصلح ابرأ عن البعض لان الابراء عن النفقة بعد الطلاق لا يقع كما لا يقع حال قيام الكاح
 وهو صالحته عن اجرة ارضاع الولد بعدا لبيئته على شيء جاز الصلح وهو صالحته عن السكنى
 على راسه لا يجوز **فصل** فيما حرم على المعتدة **الفرقة المسئلة** في عدة طلاق
 او فرقة سوى الموت لا يخرج ليل ولا نهارا الا الضرورة من خوف اتمام او خوف ضياع
 مال والمتوفى عنها زوجها يخرج بالتمتع بالحاجتها الى نفقتها ولا يثبت الا في بيت زوجها
 وعند محمد رحمه الله لها ان تبيت في غير بيت زوجها اقل من نصف الليل والمعتدة في ذلك
 المكان الذي يسكن فيه قبل الفرقة اما المتوفى عنها زوجها ان كان يكفها نفقتها من
 بيت الزوج بالميراث يسكن في نفقتها فان كان في الورثة من لا يكون محرما ان مكنتها ان تستر
 او اخذ منها ومن الورثة جبا يسكن في ذلك وان كان لا يكفها لها ان يخرج لهذه الضرورة
 وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك البيت ثم لا يخرج بعد ذلك عن المكان الذي انتقلت اليه
 ولو طلق امراته وهي معه في الخيمة والزوج يسكن من موضع الى موضع الحلال والمأوى ان كان لا
 يدخل عليه ضررين في نفسه او في ماله يتكفها في ذلك الموضع وان كان لا يدخل عليه ضرر
 يمين في نفسه او ماله لوتركها في ذلك الموضع كان له ان ينقل بها بحكم الضرورة **المعتدة** اذا
 كانت في منزل ليس بها ضرر ولا تخاف من اللصوص ولا من الحيوان ولكنها تنزع من امر
 ليست ان لم تكن الخوف شديدا ليس لها ان يسكن من ذلك الموضع لان قليل الخوف يكون
 معتدلة الوحشة وان كان الخوف شديدا كان لها ان يسكن لا فها لم يسكن مخاف عليها
 من ذهاب العقل او نحو امره اختلعت من زوجها على نفقة عدتها واجبا الى الزوج لاجل
 النفقة تكفلوا فيه قال بعضهم لها ان يخرج من ثلثة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها
 ذلك وهو المختار لانها ابطلت حتما عن اختيار فلم يكن ذلك عدلا **المعتدة** لا يسافر في ولا
 لغرم ولا يسافر لها زوجها عدتها وقال غيرهم له في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها وان
 سافر بها وهو لا يريد الرجوع لا يصير محرما وان سافر بها واشهد على الرجعة جاز له ان يسافر
 بها وان سافر بها قبل الطلاق ثم ابانها او مات عنها ان كان ابي منزلها اقل من ميسرة

عن

الزوج

سفر عادت

عادت اليه وان كان الى منزلها مدة سفر فالى مقصد ما اقل من ميسرة سفر مضت
 في سفرها **فان** كان الى كل واحد منهما مدة سفر فكان ذلك في المفارقة سارت الى دلي
 البتاع الا منه اليها وان كان في مأمن تقيمت فيه عدتها حتى جرحه الله وقال
 صاحبها رحمه الله اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايما شات وان كان الطلاق
 رجعا لم ينفذت زوجها على كل حال **واللعتد** الخروج الى صحن الدار وان كانت
 في بيت الكراه كان لكل على الزوج فان كان الزوج غائبا وطلب منها الجرح لم يردت
 وسكت فان لم يجز لاجت كان لها ان يقتل وكذا لو اخرجها اهل الدار ولو كانت
 المعتدة صغيرا كان لها ان يخرج الا اذا كان الطلاق رجعا فلا يخرج الا باذن الزوج
 واكتفا به بمنزلة الصغير في ذلك وان كانت المعتدة محكومة فيه او مكاتبه او ام ولد
 كان لها ان يخرج اذا لم يبق لها المولى بيتا فان بولها المولى ساق لا يخرج الا اذا اخرجها
 المولى ويقتل المعتدة على بيتها المحل والحناء والحضاب والرهون والتعلي والتطيب واللبس
 وليس الخمر والتطيب وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا لباس لبس الخمر الاخر والمقصب فان
 كانت المعتدة عن الطلاق رجعي كعدتها عدتها اذا اكتفيت لبيئته فان اكتفيت لا تخرج
 كان لها ذلك وكذا اذا البتت الجرح لم يردت لاجل الزوج لا للزينة وانما مشطت قالوا
 ان مشطت الطريق الذي استجاره متفرجة لا لباس يرواها لكن الا مشطت بالطرف الاخر
 لان ذلك يكون للزينة وكذا ان لم يكن الاقرب ولحد كان لها ان تلبس وان كان مصوغا
 وتخرج امه ثم ملكها بعد الدخول وقد دلت منه فسدت الكاح بينهما ولا حاد عليها
 وان راوا ان تزوجها غير لا يجوز حتى يحض حيضتين فان اعتدتها كان عليها عدة
 فساد الكاح وفيها الحداد وعدت العتق ولا حاد منها فتحد في حيضتين دون ثلثه وان اعتدتها
 بعد ما حاضت حيضتين بفساد الكاح كان عليها ان تعد ثلث حيض ولا حاد منها والمعتدة
 عن الكاح فاسد يخرج ولا حاد عليها كما لا يجب عليها عدة الوفاة ولا حاد على اكتفائه والله اعلم
فصل في المعتدة التي تترك **رجل طلق امراته رجعا ثم مات وهي في العدة في**
 كان الطلاق في الصحة او في المرض وكذا لو ماتت امرأة في العدة وثقها الزوج وابانها في الصحة
 ثم مرض ومات وهي في العدة لم تترك وان ابانها في المرض ان ابانها بسؤالها لا بمرث وان ابانها
 بغير سؤالها ثم مات وهي في العدة ودرته عندنا وان مات بعد انقضائها لم تترك وقال
 مالك وان لم يلبس جرحه لها المرات والاصل فيه ان احدا الزوجين اذا ابانها لفرقة بعد ما
 ملق بحق الآخر له ودرته الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار كحال كان الغالب من حاله الطلاق
 برضى او غيره لا باصل المرض لان الادى لا يسلم عن المرض وليس كل مرض ينفي عن الطلاق فلا
 من حده ضابطا لو ان كان المرض رجلا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام

المطبخ والمصير والصفير والغير ان لا اذا كان من غير ابي

نت

مصلحة الخارجة وينزاد كل يوم مرضه بعلق حتى الآخر باله لان الغالب من حاله الهلاك
فاذا طلق امراته في هذه الحالة تكون فاطمة كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت
لا تتحرك من مكانها ولا تذهب الى الخارج من غير من كانت ضاحية فرائض متبرجج جانبا
البحر عن المصالح الداخلة وفي جانب البحر عن المصالح الخارجة اما الذي ذهب في
حواجه ونظم كل يوم فهو الصحيح والمتعد والمفاجئ الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو الصحيح
وكذلك صاحب البحر والوجع الذي يجعله صليح فرائض فهو الصحيح وان طلق صاحب
الغرائض امراته ثم قبل او مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذى يكون موازيا للعدو
من صف القبال فاطلق لا يكون فارا واذا خرج البراء فطلق يكون فارا ومن ابي حنيفة رحمه
في التوارد لا يكون فارا والمحبوس بقصا من ارجح اذ اطلق لا يكون فارا وان اخرج ليقبل فطلق
يكون فاطمة كالبكر اذا انكسرت سفينة ونبي على لوح معلق يكون فارا وان طلق بعد انظر
السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا وان كان صاحب فرائض فطلق ثم صبح ثم مرض ومات في العدة
لا يكون فارا وقال المريض لا امراته كنت طلقته ثلاثا في صحى وكنت امرته ثم ماتت في
في العدة ودثت المرأة وطلق المريض امراته بعد الدخول طلاقا تاما قالها اذا تزوجت
فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلعت ثلاثا فان ماتت في العدة فهذا موت في عده
في قوله ابي حنيفة وابي يوسف جميعا الله فيظن حكم ذلك القرار بالزوج وان وقع الطلاق
بعده ذلك الا ان الزوج حصل بغيرها فلا يكون فارا وعلى قول محمد رحمه الله عليه اتمام العدة
الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ودثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم يث
اذا ارتد الرجل وابعد بالله فقتل ولحق بدار الحرب ومات في دار الاسلام على الردة ودثت
امرته وان ردت المرأة ثم ماتت ولحق بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا ريثها زوجها
وان كانت في المرض ورثها زوجها استحقا نا وان ارتد معا ثم اسلم لهما ثم ماتت لهما ان
مات المسلم لا يرثه المرتدون كان الذي مات مرتدا هو الزوج ودثت المسلمة وان كانت الزوجة
قد ماتت فان كانت مدتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرثها الزوج
المرأة ابن زوجها ومريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحقا نا امرته طلقا زوجها
ثلاثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول
قولا المرأة ولو كانت المرأة امه قد عقت وماتت زوجها فادعت المرأة العتق في حق الزوج
وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال الورثة لا امرته كذا عقتا في
حق زوجها لا يقبل قوله للمولى وكذا قال كانت المرأة كتابية تحت مسلم فاسلمت ومات الزوج
فقالت اسلمت في حق الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة
مريض طلق امراته ثم قتل زوجها لا يرث من مرض قال الامامة اذا عقت فانت طالق

ثلاثا

ثلاثا فاعتقها مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال الامامة الامانة
طالق ثلاثا غدا وقال مولاها انت حرة غدا وبها المولى ثم الزوج فجاء غدا مع الطلاق والعتاق
ولا يرث المرأة ولو قال المولى لامته انت حرة غدا وقال زوجها انت طالق ثلاثا بعد غدا علم الزوج
بسلام المولى يكون فارا ولا فلا رجل اعتق امه وهي تحت زوج ثم طلقها الزوج ثلاثا في مرضه
وهي تعلم بعتقها او لا يعلم يكون فارا اذا قال المسلم المريض لامرته الكتابية اذا اسلمت فانت
طالق ثلاثا فاسلمت ثم مات الزوج كان فارا امرته ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا
فجحد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقة المرأة ومات ان رجعت الى بصدقته قبل الموت كالحق
الميراث وان رجعت الى بصدقته بعد الموت لا يصح تصديقها مرضى قال لامرته اني
الدار فانما طالقان ثلاثا فدخلتا الدار معا ثم ماتت في العدة ورثتا وان دخلت احدهما
قبل الاخرى ودثت الاولى دون الثانية رجل قال لامرته في صحته اذا شئت ناو فلان فا
طالق ثلاثا ثم مرض فشا الزوج والاجنبى معا او ثما الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا يرث
وان شاء الاجنبى ولا ثم الزوج ودثت واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض الموت
سقطا ثم ماتت في العدة او كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها سبب الحب والعدو
واللعان في قوله ابي حنيفة رحمه الله لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواقعة بخيار
البلوغ من الصغير وخيار العتق ودثت المرأة ومات الزوج رجل قال لامرته اذا مضت
فانت طالق ثلاثا فمضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة ورثت المرأة وقال ابو القاسم الصنف
رحمه الله لا يرث والصحيح هو الاول امرته قالت زوجها المريض طلقني فطلقها ثلاثا ثم مات
وهي في العدة كان لها الميراث ثلاثة اشهر من ماله فلا يبطل حقها في الميراث كما لو كانت طلقته
رجعية فابانها المشرك اذا طلق امرته وقطاع ذلك ولم يرضه كان عتله الصحيح وما المتعد
والمفاجئ قال في الكتاب لا يمكن ذلك قديما فهو عتله المريض فيكون فارا وان كان قديما
فهو عتله الصحيح لان هذه عليه منده ولست بقاتله وكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمان
كان زوجي برقة بالتدوى فهو عتله المريض وان كان لا رجى فهو عتله الصحيح قال
ابو جعفر الحنفى رحمه الله ان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان يزاد مرة في بعض
اخرى ينظر ان مات بعلة العدة بسنة فهو عتله الصحيح وان مات قبل سنة فهو عتله المريض
وروى ابو نصر العراقي عن اصحابنا انه ينظر ان كان يصلى قاعدا فهو عتله المريض وان كان
يصلى مضطجعا فهو عتله الصحيح وكذا في ذلك الرجل اذا جازع عن القيام بمصلحة خارج البيت
وهو يفتقر على القيام بمصلحة داخل البيت قال شايخ الخ اذ اقبل على القيام بحججه سلك في
البيت وخارج البيت فهو عتله الصحيح وقال شايخنا اذا جازع عن المصلحة خارج البيت يفتقر
مريضا وقد ذكرناه مريض طلق امرته ثم مات بعد زمان وهي تقبل لم ينقض عتقها في كان

برقة

القول قولها مع العمن فان تكلمت لا رث وان طعت ورثت وهذا هو المثل شأى
 زوجت قبل من الرض بعد ما ان سقوفه العدة ثم قال لم يققن عدتي لا قبل
 قولها وهذا هو المثل تزوج لكنها قالت بعد الطلاق آتيت ثم مات زوجها بعد ما مضت
 ثلثة اشهر من وقت اقارها لا ميراث لها وان تزوجت تزوج وولدت من الزوج
 الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول وبفسه نكاح الثاني وهذا هو المثل بعد الزوج
 ولكنها قالت حضرت كان للزوج الثاني ان لا يصدقها ولا يصدقها ولا يصدق
 كالمعتك اذا اقرت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكثرت بقضاء العدة لا يصح انكارها
فصل في النسب امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بينهما وبين بنتين
 ان صلتها الورثة في الولادة ثبتت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل ثبت
 النسب حتى غيرهم ان كان تم نصايب الشهادة بهم ثبت وهل يشترط لفظ الشهادة
 لثبوت النسب حتى غيرهم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط لفظ الشهادة وقال بعضهم
 كما يشترط نصايب الشهادة وان جحدت الورثة الولادة لم يثبتا الولادة ولا النسب الا
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قولنا في حنفية رحمه الله قال صاحبها ثبت شهادة
 القابلة وكذا المبتوتة والمطلقة طلاقا رجوعا اذا ادعت الولادة عند أبي حنيفة رحمه
 الله يثبتا الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحمل ظاهرا وكان الزوج اقر بالحمل لرجل
 على ان المتكوجة اذا قالت ولدت منك وانكر الزوج يثبت الولادة بشهادة القابلة
 ويلاعن بينهما ولذا امتنع اللعان لعني من قبل الزوج كان عليه عند المعتك هذا اذا لم يقر
 المرأة بانقضاء العدة فان اقرت بانقضاء العدة بطلت دعوى النسب في العدة ثم ولدت
 لسته اشهر من وقت الاقراء لا يثبت نسب من الزوج وان ولدت لغيره من ذلك لا يثبت
 النسب بطل اقارها والايسة تعتد لا شهادة اولدت يثبت نسب ولد في الطلاق في
 سنتين اقرت بانقضاء العدة ولم يقر الصغير اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت
 لا قبل من ستة اشهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت لغيره من ستة اشهر لا يثبت النسب
 والطلاق الرجعي والبارن فيه سواء وان لم يقر بانقضاء العدة وادعت انها حال فاني كان الطلاق
 باينا يثبت النسب سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا يثبت النسب سبع وعشرين
 شهرا وان لم يقع الحمل ولم يقر بانقضاء العدة ثلثة اشهر سواء خبر قال ابو يوسف رحمه
 الله ما لو ادعت الحمل لغيره من طلاق باين اذ تزوجت بزوج اخر في العدة وقالت
 بعد ذلك ان ولدت لا قبل من سنتين من وقت طلاق الاول ولا قبل من ستة اشهر
 من وقت نكاح الثاني كان لولده الاول وان ولدت لغيره من سنتين من وقت الطلاق
 الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت بستة اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني

والا فلا رجل تزوج المرأة فجات بولد فقال الزوج تزوجك منذ اربعة اشهر قالت
 منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ان الزوج رجل تزوج امة فطلقها ثم اشترى لها
 فجات بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت الشراء لم يمه وان جازت اربعة اشهر من وقت
 الشراء لم يمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقا اثنى عشرت النسب في
 سنتين من وقت الطلاق والله اعلم **كتاب العتاق**
فصل في اسباب العتاق كثره منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها
 ملك القريب ومنها العتاق المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وهو حر اذا دخل دانا بامان
 واغترى عبد اسلام فدخل به دار الحرب عتق في قولنا في حنفية رحمه الله وقال صاحبها رجع
 لا يعتق ولو اسلم العبد الحرقي في دار الحرب عتق في قولنا في حنفية رحمه الله اذا اقر بحرية عبد انسان
 ثم ملكه والاعتاق على وجوه من كل وجه معلق وبها في ما بعد الموت وكل ذلك تنوع الى
 زوجين سبعة وغير ذلك والله اعلم في حق من صرح بعمل بدون النية وكما لا يعمل الا
 بالنية من الفارسية والعربية **فصل في صريح العربية** رجل قال لعبد اعتقك
 حررتك انت حر انت عتقك انت مولاي او ناداه يا حرا عتقك يا مولاي وقال هذا عتقك او
 هذا مولاي فان قال يا مولاي وقال عتقك في الدين لا يصدق قضا وكذا لو قال انت حر
 فوجه الله عتقك وقال انت حر من كل كذا او قال انت حر العم من هذا العمل عتقك في القضا
 ولو قال وعتب لك نفسك او قصدت عليك نفسك عتق نوى العتق او لم يوقبل العتق ولم
 يقبل ردة ولو قال وعتب لك عتقك وقال عتبت به الاعراض عن العتق في حديثي لوطاين
 عن أبي حنيفة رحمه الله لا يعق وقال لعبد الذي حل له دمه بقتل من عتقك ثم عتبت به عن
 القتل عتق في العتاق وقال اعتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله انه لا يعتق وهذا قال أنت مولاي
 فلان او قال أنت عتقك فلان عتق قضا ولو قال يا اسلمك حل وبذلك حلوا اضاف الى اعتبار
 من ليدع عتق كما في الطلاق وهذا اضاف الى جزئ شائع بان قال بعتك حرا فذلك حركوك
 اعتقا فان كان العتق خاصه في قولنا في حنفية رحمه الله بخلاف الطلاق وهو قال هم منك حرة فهو
 على السنتين وهو قال جزئك حرا وعتقك حرة ما شا المولى في قولنا في حنفية رحمه الله
 ولو قال فرجلك حرا قال للعبد والامة عتق بخلاف ذلك في ظاهر الرواية وهو قال لأمه فرجلك
 حرة من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله عتق في القضا ولو قال يا اسلمك راس من التمسك ودا سلك
 راس من التمسك او اسلمك راس من التمسك ولم يوشيا عن أبي يوسف رحمه الله لا يعتق وعن
 محمد رحمه الله انه يعتق في الوجه الثالث واستحسن أبو يوسف رده ذلك ولو قال يا اسلمك
 هذا راس من عن أبي يوسف رحمه الله انه لا يعتق ولو قال هذا راس من حرقك بعضهم لا يعتق
 ولا يعتق عندنا لا فاضله وقال القاضى الامام ابو الحسين على المغرير رحمه الله الاطلاق والاضافة

سقط عنه الميم بالواو

اذا اقر بغيره
 ثم ملكه يمين

لما راعى
 عن علي بن ابي

ويبين قوله بفتح هذا الراس وبوقا العبد استسجد
او قال الله انه حرا او قال يعقوب في الوحيين كذا
روي عن ابي حنيفة والي يوسف رخصه عنهما وحل

لوقا لیا رستہ انا عجب کہ
لافتق لائنہ کلمہ لطیف

لو تا را بیده قلم نام
لافتی نام بیکر العبد

امام بغداد حرا وقال كل عبد

مطلوب

الاسماء
التي
تقوم مقام
العبارة

توزيع باقية المرفوعة
واثرها على الالف

والله اعلم
بالمادة



عقوف

ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذ اقامت والدي فانت طالق فانتين كان محمد
رجعا لله يقول ولا يعتق ولا يطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق ثم قال انا
اقتني ذلك حتى نظر رجل تشاجر مع امه فقال بئس من انا اكر من زهر يوم
تاقتنم غيري فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موت الام قالوا يكون بارك في عتقه وعتق
عبد رجل قال لعبد ان يعتق في هذا البلد باذنت حرقا به بيا صبيحا لا يعتق
لا نه لما جئت نال العبد عن ملكه فلا يعتق وان باعه بيا فاسدا ان سلمه الى المشتري ولا
ثم باعه لا يعتق ايضا لانه كما تم البيع بينهما ملكه المشتري وان باعه بيا فاسدا ثم سلمه الى المشتري
عتق لان شرط الخنث فوجد عبد العبد باق على ملكه فعتق وقال ان اشتريت عبدك فهو
حرقا شري عبدك فاسدا لا يعتق لانه لم يملك قبل القبض فاختلت العين لا الى جفاء
فان اشتري عبدك شرا بيا بعد ذلك او اشتري ذلك العبد شرا بيا بعد ما تشاركك البيع
الفاسد لا يعتق لان العين تملك بالبيع الفاسد لا الجزاء فلا يعمل مرة اخرى ولو قال العبد
الغيران وهبك فلان مني فانت حرقا به منه ان كان العبد في يدي اولا هبك يعتق لانه
لا نه حنث قبل المالك فلا يعتق وان قل بعد ذلك ومضى وان كان العبد في يدي اولا هو
ان يدا لولا هبك فقال له هبته لك لا يعتق وان بدا الطالب فقال هبته مني فقال وهبت عتق
رجل قال ان اشتريت عبدك من فها حرقا فاشري عبدك شرا صبيحا ثم اشري عبدك من فها صبيحا
يعتق لما لفتا في العبد من شرا وقال الاول عبدك من اشتراهما فها حرقا فاشري عبدك ثم عبدك
لا يعتق واحده منهم ولو اشري عبدك ثم اشري عبدك او امر عتق العبدان رجل قال لعبد ان
شمتك فانت حرقا قال له لا بارك الله فيك او قال اللهم لعنه لا يعتق لان شرط الخنث اثنان
وهذا دعاء وليس يتم رجل قال لكتابه ان انت عبدي فانت حرقا لا يعتق لانه ليس بعبد مطلقا
رجل قال لعبد انت حرقا ان دخل الدار فقتل فخرج خل ولم يدخل رجل اتم غلامه في الجا
ضاع فقال مولا ان قلعت عنك الضرب حتى تصدقني فعلى كذا فصره فقال العبد لم اخذ
ثم قال اخذت وتلك الضربة لم تحت لانه لا يخلو ما ان كان اخفا ولم يخذل فقد اخل جميعا
فصير له رجل قال ان اشتريت عبدك من فها حرقا فاشري عبدك ثم اشري عبدك من فها حرقا
واحد عتق اثنان منهم وله الخيار يوقعه على اثنين منهم وكذا قال لان اشتريت عبدك من فها حرقا
ثلاثة في عتق واحد يعتق اثنان منهم وله الخيار رجل قال كل جارية اشترى ما لم اشتر فلان في
حن ضابت الحلق عليها او ماتت فاشري اخرى في العتق يعتق لانه اشري غيرها اقل العتق
وفي الموت لا يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد جميعا الله لان عند ما يموتها بطل العتق رجل قال لانه
ان وطئت ما دمت في هذه الحرة فانت حرقا فخرج عنها ووطئها في حرة اخرى او لم يطأها ثم رجع
الى هذه الحرة ووطئها فلا يعتق لان العتق انتمت بالتولية عنها رجل قال لما ليك انكم بشرني

سند فلان فخرج فسلم واحده منهم بقدم فلان وامر آخر ان يذهب الى المولى برسالة فها حرقا
الى المولى ان قال ايها المولى ان عبدك فلان فاقول لا بشرك بقدم فلان او قال ان عبدك فلان
ارسلني اليك بقوله ابشرك بقدم فلان عتق المرسلة ومن المرسلة ان المرسلة هي المدي
بشره لكن بلسان غيره وان قال المرسلة ايها المولى ان فلانا قد قدم وارسلني عبدك فلان اليك
لا بشرك عتق المرسلة دون المرسلة لان البشارة وجدت من المرسلة رجل قال فلان على العتق
ولا يصير حرقا كذا الحرقا ان قال ليس له على شيء لا يحنث لان شرط الخنث عدم المال عليه وفي غيره
ولم شت ذلك وان قال لم يكن له على شيء وقت العتق عتق لانه لا يحنث لان شرط الخنث عدم المال عليه وفي غيره
اقر شرط الخنث رجل قال لعبد انت حرقا لظن والاضحى بشر عتق في اوطى رمضان رجل قال كل
عبد شربه فخرج الى بيته فاشري عبدك لا يعتق حتى اى عليه سنة من وقت الشراء وقول
كل عبد اشترته الى بيته فخرج كل عبد اشترى من الساعة التي حلف الى تمام السنة يعتق عند الشراء
لان في الصورة الاولى اذ دخل السنة في العتق فصير قايلا عند الشراء الذي اشتراه انت حرقا
سنة يعتق بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد الشراء كانت السنة اجلا للمعين رجل قال
لعبد وان مت الماتى سنة وانت حرقا قال ابو يوسف رحمه الله هو مدبر معتق قال الحسن بن زياد
وهو مدبر مطلق لان على قولنا ما يبا اذا ذكر وقطاعا طويلا يعيش تلك المدة او لا يعيش معتق الموت
ولا يكون ذكر هذا الوقت منزلة الما يبدو وعلى قول الحسن رحمه الله اذا ذكر وقطاعا طويلا يعيش اليه يكون
ذكر الوقت للما يبدو والعمر اصله ما عرف في كتاب الكناح اذا تزوج امرأة الى وقت يكون متعدها
طالت المدة او قصرت وعلى قول الحسن ان ذلك وقطاعا طويلا يعيش اليه لا يكون متعده رجل صحيح قال
لعبد انت حرقا من قتي بشر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله قال بعضهم يعتق
من جميع الماله وهو الصحيح لان على قول ابي حنيفة رحمه الله يستند العتق الى اول شهر قبل الموت وهو
كان صحيحا في ذلك الوقت رجل اوصى بوصايا وكتب في وصيته ان عبدك فلان حرقا بغيره وقم
ذلك منه احدث مات حرقا ورثته يتغير يستعمل الورثة تبديروا يستعمل الورثة على علمهم ان قر
الوارث بما كان في كتاب وصية عتق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويازمه السعانة في
زاد على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت من كسبه ماله يعتق بغيره في جميع قيمته
ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المديبر قيمة المديبر ثلثا قيمته لو كان
فنا وقال بعضهم نظركم يستعمل من عمن من حيث الحرة والظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقهاء ابو
رحم الله قيمة المديبر نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي
لان للقرن منعتين منعت البيع وما شاكلها من التملك بالدين والاعطال وغير ذلك والثاني
منعت الاجارة والاستخدام والتدبير بقول الاول وبقي ثلثا قيمته فكانت قيمة نصف قيمته
لو كان قنا ولو كان التدبير معتق قنا رجل قال في مرضه اعطى غني فلانا بغيره في ثلث

صحيح قال العبد سنة
قبل موته في شهر
كتب في وصيته ان عبدك
فلان حرقا بغيره

ليث
ان قال من عبدك
ان قال الله

في القياس مع الاستثنا منها وفي الاستحسان يقع في قوله هو حر كان شاء الله ولا يصح في الامر
بالاعتاق مريض قال لقوم معلومين اين بنك كان مولدك منيت بنيت لوكلاء ان يعقوب
رجل قال العبد لا سبيل لاحد عطفك بعد موتى قالوا يصير مدبرك رجل قال للملكه اخذتم وري
بعد موتى سنة ثم استخرت بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعق
رجل مات وترك جارية وعليه دين يحيط بانه قال يصير مدبرك لاهل اللوات وط الجارية
قبل ان لم يكن الدين يحيط قال والله كان الدين قليلا فذلك وهو ترك المثلت عقارا وجارية
وعليه دين فقال الولد اجل الدين في العقار واجعل الجارية عن محمد رحمه الله انه قال له
ذلك قبل له لو كان دين المثلت قدر قيمة الجارية وانه مال سوى الجارية فاعق الولد الجارية
ثم هلكت تلك الجارية حر وبصير لوارث نصها للفرع رجل قال العبد ان مت فانت حر
اقول اني مت ومتي ماتا قال اذا حدثت في حديث الموت فانت حر فهو مدبرك لاهل الجوز
وان باعد وفضي لقاضي كجواز بيعه بغير فضاء ويكون ذلك فيما للتبديل حتى عاد اليه يوما
من الدهر يرجع من الوحي ثم مات لا يعق وهو قال ان مت من مرضي هذا او في بلد كذا اوقال
ان حدثت في حديث من مرضي هذا في سنتي هذه فانت حر جاز ببيعة وان مات للمولى قبل البيع
يعق من الثلث رجل قال لا مئة عند الوصية اذا اخذت ابني وابنتي هذه حتى يستغنيا فانت حر
قالا لو كان كان لابن وابنت كبيرين تخد هما حتى يترج الجارية وتوصيها لابن ثم الجارية وان كان
صغيرين تخد هما حتى يملك لا يستغنيا الكبير والصغير يكون عندما قلنا وان كانا كبيرين
فترجحت ابنت وبني الابن تخد هما جميعا لا شرط العتق خذتهما حتى يستغنيا فانت حر
عند استغنيا لهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما تخدهما جميعا حتى يملك الآخر
فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدتهما وقد وقع الياس
عن ذلك رجل قال العبد من له اخذ كما خرب بعد موتى وله وصية مائة درهم ثم مات عتقا
ولها وصية مائة درهم بينهما لا نه لما مات شاع العتق فبها جميعا فتنعيم الوصية وهو قال
لكل واحد منهما مائة درهم بطلت احدها لانه لا تن لان احدهما عتق فلا يصح له الوصية
قال في وصيته اعق عتقا الذي هو قدم الصبي بطل في قدم الصبي قال قدم الصبي من
صحة سنة واخذوا ذلك من قوله عز وعلا حتى عاد كما العرجون القديم والعرجون يثبت
على الخلة ويقطع في كل سنة فالذي بقي منه يكون قد ارسل قال الله على ان اعق هذا
العبد فقبل خطأ واخذ المولى ثمنه لا يلزمه التصديق بالقيمة وهو قال له على ان تصدق
هنا العبد فقبل العبد خطأ واخذ المولى ثمنه كان عليه ان تصدق ثمنه لان في الوجه
الاول الاعتاق فقبله تحمل الاعتاق وهو العبد وما في الوجه الثاني التزم الصدقة
والقيمة يشارك العبد في قوله الصدقة رجل قال العبد انت مدبرك قال ابو حنيفة رحمه

مطلوب
قال للملكه اخذتم وري
سنة ثم انت حر

قال العبد انت فانت حر
ما يتعلق بالتبديل
قال لا مئة عند الوصية
اذا اخذت ابني وابنتي
هذه حتى يستغنيا فانت حر

العبد
القديم

على الف

لا يعتبر

لا يعتبر قبول العبد قبل الموت وهو قبل كان المولى ان يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى
وهو في ملكه قبل لا يعق وتقال ابو يوسف رحمه الله ان لم يقبل حين قال المولى في ملكه
ليعلم ان يقبل بعد الموت وان قبل حين قال المولى كان مدبرك عليه الا ان اذ انما
المولى وتقال الرجل لعبد انت حر بعد موتى على الف درهم يعتبر قبول العبد بعينه
في ظاهر الرواية واذا قبل بعد الموت قالوا لا يعق الا باعتاق الوارث وهو قال
انت حر على الف بعد موتى يعتبر القبول للحال واذا قبل يصير مدبرك للحال ولا يلزمه
المال للمدبر ما بقي على ملك المولى والمولى لا يستجيب على عتق ماله وتقال لعبد
ان شئت فانت حر بعد موتى قال محمد رحمه الله كانت المشية بعد الموت وكذا اقول اذا
جا غدا فانت حر ان شئت كانت المشية في الغد بعد طلوع الفجر من الغد وكذا اقول ان شئت
خر غدا ان شئت كانت المشية في الغد وتقال ان شئت فانت حر غدا كانت المشية
اليه الحال في قول ابو يوسف رحمه الله وظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله
وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية الامالي ان تقدم المشية يعتبر المشية للحال وان اخذ
يعتبر المشية في الغد عن ابي حنيفة في رواية المشية اليه في الغد في الفضلين وكذا اقول
في التبديل يعتبر القبول بعد الموت على كل حال رجل قال لعبد انت حر يوم اموت وفي
اليوم تياض النهار دون الليل لا يكون مدبرك ويصير كانه قال انت حر بعد موتى في اليه
فلم يكن العتق مطلقا لموت وكان له ان يبيعه وتقال انت حر بعد موتى يوم كذا
مدبرك له ان يبيعه وله مات للمولى وهو في ملكه يعق من الثلث اذا مضى يوم بعد موتى
ولا يعق لا عتاق الوارث رجل قال كل مولود لي بعد موتى حر فاما كان في ملكه بعد موتى حر
فاما كان في ملكه يوم الماله يكون مدبرك وملكه بعد الماله لا يكون مدبرك وتقال اذا ملكك
فلانا فخر بعد موتى فلكه كان مدبرك لانه على الجارية مائة مطلقا الا انه علق تلك
الجملة بشرط وهذا لا يخرج من ان يكون مدبرك كما قال لعبد اذا اكلت فلانا فانت حر بعد
موتى فلكه يصير مدبرك رجل قال كل مولود املكه فهو حر اذا غدا يدخل في ذلك المدبر وام
الولد وولدها ولا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان قنا وقت المقاتلة ثم يصير مكاتب
قبل جى بالغدا ولا يدخل في ذلك من ملكه بعد العتق وتقال كل مولود املكه اليوم حر يدخل
فيه من كان في ملكه وقت المقاتلة وما استفاده في يومه وكذا اقول هذا الشهر وهذه السنة
وهو قال كل مولود املكه الساعة فهو حر فمضى ما كان في ملكه لا يعق ما استفاده من
فان عني بالساعة الزمانية التي ملكها المجنون تصدق في دخاله ما استفاد بعد الكلام
تصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وتقال كل مولود املكه غدا فهو حر وهو شيء قال
محمد رحمه الله من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد غدا وتقال ابو يوسف رحمه الله يعق

ما يستند في الغد لا غير وهو قول كل ملوك املاك يوم الجمعة فهو حر يعق من ملكه يوم الجمعة
في قوله ابي يوسف **وقال** كل ملوك ابي يوسف يوم الجمعة تدخل فيه من كان في ملكه
ويعق يوم الجمعة **وقال** كل ملوك املاكه فهو حر اذا جازع فهو على ما كان في ملكه للعمال
في قوله **وقال** كل ملوك املاكه الى ثلثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستند في الثلثين من
جئت خلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا اذا قال الى سنة او ابد
او الى ان يموت يدخل فيه ما يستند في تلك المدة دون ما كان في ملكه **وقال** ارادت
تقول سنة من بقي ملكي سنة لا بد من في القضاة ويد من فيما يشهد من الله عز وجل **وقال**
كل ملوك ابي حنبل دخلت الدار وقدم الشرط وقال ان دخلت الدار وكل ملوك املاكه فهو
على ما كان في ملكه وقت المقالة يعق عند وجود الشرط **وقال** ان فعلت كذا فكل ملوك
املاكه يومئذ فهو حر على ما كان في ملكه عند وجود الشرط **وقال** كل ملوك اشترى فهو
حر ان كلف فلا نأفوه على ما يشترى قبل الكلام **وقال** ان كلف فلا نأفوه كل ملوك اشترى
فهو حر فهذا على ما يشترى بعد الكلام **وقال** كل ملوك اشترى ما اذا كلف فلا نأفوه فهذا
على ما يشترى بعد الكلام **وقال** كل جارية اشترىها فهو حر قال في سنة فاشترى جارية فلا
يحررها له لا يعق حتى تم السنة **وقال** العبد اذا ادست الف او متى ادست الف الف
او متى ادست الف الف فانت حر لا يعق قبل الاداء ولا يكون مقتصر على المجلس **وقال**
ان ادست لا يعق قبل الاداء وتقتصر على المجلس ولما ان سبعة قبل الاداء وان جاء العبد بالف
او بقض الف لم يجز على القبول فان وضعها في موضع يتقدم للمولى على قبضها كان ذلك قبضا
يعق العبد ولو خلف للمولى انه لم يؤد اليه الف خشي عينه **وقال** الاجنبي اذا ادست
الى الف فبذلك هذا حرج الاجنبي بالف ووضعها بين يديه لا يجز للمولى على القبول ولا يعق
العبد ولو خلف للمولى انه لم تقض من فلان الف لا يحنث فان كان المالك للف فقال
صاحب المال ان ادنى الى فلان الف اتى لي عليه فبذلك حرجا فلان بالالف الى الف
فلم يقبل خشي عينه ولو هلك الف هلك من حال المالك **وقال** العبد اذا ادست الف
الى فانت حر قبل العبد ثم قال له خطيبيها مائة او قال خذ عني مائة دينار وكان الف
درهم فخط عنه مائة درهم واتى اليه تسعة فانه لا يعق وهو ادى اليه الف من مال الكسبه
قبل هذه المقالة يعق ويخرج المولى عليه مثله وهو ادى اليه الف من مال الكسبه بعد هذه
المقالة لا يرجع المولى عليه وهو مات العبد قبل اداء الف وترا ما لا فاه للمولا ولا
يكون هو غزله المكاتب وهو باع ثم اشترى فادى اليه الف اعاق وجب للمولى على القبول
في قوله ابي يوسف **وقال** لا يجز قول مجرد حمله **وقال** العبد في مرضه اذا ادست
الى الف فانت حر فتمت الف فادى اليه الف من مال الكسبه بعد هذه المقالة يعق من جميع

حينئذ

ماله استحصانا **وقال** انت حر على الف درهم توفيهما الى نحو ما كل شهر كذا كتابه **وقال**
الرجلين بتر عبدني فلا فادى احداهما جازا للمدبر اجنى جنابة من جبهه للمالك كان عقل جنابته
على المولى يعق الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة في ماله حاله ولا يكون على عقليه واجنى
على المولى او على ماله كان عند الان سلع مولا خطا فيسعى في قيمته المدبر فاذا اولدت من
سيداها ولدا بصيرام ولله **وقال** في الاستيلاء كل ملوك ثبت نسب ولداها
من ملكها او ملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولداها منه وكذا الجارية اذا اولدت
ولدا من غير المولى سكا ح او وطى شبهة ثم ملكها من ثبت نسب ولداها منه بصيرام ولله
عندها وان ملك ولدا منها عسى عليه وان ملك ولدا لها من غير مكن ملكا له ان يبيعه
وقال اهل جاريته منى او قال ما في بطنها منى ولدا سقط سقطا استبان خلقه او
بعض خلقه بصيرام ولله وان لم يستبان لا يقصر ام ولده عندنا **وقال** اهل جارية اقل
ما في بطنها من ولد فهو منى ثم قال بعد ذلك كان يكما ولم يكن ولدا فصدقه الامة في ذلك
او كذبه كانت ام ولله **وقال** ما في بطنها منى ولم يولد من حمل او ولد ثم قال كان رجلا فصدقه
الامة لم يكن ام ولله **وقال** رجل قال الجارية قد ولدت هذا ام ولدي ان كان لقول في الصحة بصير
ام ولله سوا كان معها ولدا ولم يكن وان كان الثوري في مرض الموت فان كان معها ولد بصير
ام ولله يعق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد يعق من الثلث وام الولد يعق من ثلث المولى
من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه الى غير بيع او هبة او صدقة
او امار وان باعها وقضى القصاص يجوز بيعها لا سفل مضان في اكل الرولات ولا يعق من الولد
بالعصب والبيع الفاسد لا عقاق في قوله ابي حنيفة رحمه الله وانما يعق من الجارية
المشتركة اذا اولدت ولدا فادى عيها معا بصيرام ولداها فان عتقها احد ما او مات عتق كلها
في قوله ولا سعاية عليها ولا ضمان على المقت في قوله ابي حنيفة وقال صلحناه اذا لم نطعها
سعى في نصيب الآخر فان عتقنا احدنا فممن للمعتق نصف قيمتها ان كان مولا ويسعى
الآخر في نصف قيمتها ان كان حرا **وقال** جارية ولدت من رجل يتخا ثم اشترىها مع اخر بصير
ام ولله يعق نصف قيمتها المشركه مولا كان او حرا وان لم يشتر الجارية ولكن ملك الولد
سبعة او ثمانية عشر في المولى ويسعى الآخر في نصيبه ولا ضمان عليه في قوله ابي حنيفة
رحمه الله وقال صلحناه يعق ان كان مولا ويسعى العبد ان كان مولا وكلما في فقه ام الولد
قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت فقه رجل اعق ام ولد على ان تزوج نفسها منه فقبلت
عتق فادى بثلث وزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولا يعق امة على ان تزوج نفسها منه
فابتان تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها **وقال** الجارية ان كان في بطنها
غلام وان كان في بطنها ولد فهو منى الى سلتين فولدت في اقل من ستة اشهر ثبت نسب الولد

فهي منى
منى

منه ولا كفر من سته اشهر لا يست والى موت باطل ام ولدان على اذا اسلمت تخرج
الى الحرية بالسعيه واذا قضى القاضى عليها بالسعيه كان خالها كحال المكاتب
ما لم يؤد السعيه خرج المنيابام ولد له لا يكون له ان يبيعهما رجل زوج
امة من عبده فولدت فادعاه المولى لا يشت النسب من المولى ويكون من الزوج يعق
الولد على المولى باقراره رجل استولد جارية ولد بصيرام ولده ونعم فتمها ولا
نعم عقربا واذا تزوج الرجل جارية ولا الصغير فولدت منه لا بصيرام ولده يعق
الولدا بالقرابة قلدا اراد الرجل ان يطيح جارية ولا بصيرام ولد له فولدت فانه يبيعهما
من ولدها الصغير ثم يزوجها واذا فولدت جارية الرجل فادعاه المولى واين كان من
المولى ولو طلى جارية امراته او جارية ولد له او ولد فولدت فادعاه لا يشت النسب
ويبدل عنه الحد للشبهة فان قال احدا الى المولى لا يشت النسب لا ان يصدق المولى في الاصل
وفي ان الولد منه فان صدقه في الامر من جميعا تشت النسب والا فلا وان كذب المولى م
ملاط الجارية يريها من لدهر تشت النسب رجل في يديه غلام صغيرا يعبر فقال هو عبدى
كان بالقول قوله فان ادرك الغلام وقال انا حر لا تقبل قوله وان اقام اليه قبلت
بيته وان كان الغلام كبيرا فقالا لذي هو في يديه هو عبدى وقال الغلام انا عبد فلان
كان بالقول قوله الذي في يديه ولم يقل انا عبد فلان ولكن قال انا حر لا يصل كان
القول قوله رجل في يديه صبي يقول هو عبدى فاعقده ثم جاء آخر واقام اليه انه عبد
قبلت بيته ونقصى له بالعبد وبطل عتاقى الاول رجل باع غلاما ثم ادعى انه اعتقه
او بدو لا تقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من ماله تشت النسب وبطل البيع رجل فجر
بامة فولدت ثم اشتراها لا بصيرام ولد له استجسا تاوان اشترى لولد عتق رجل اشترى
امة لها ثلثة اولاد فولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولد تشت نسبه منه
والباقيون اقراله جارية بين رجلين ولدت ولما فادعاه احدا الشريكين واعقده الاخر
وخرج الكلام منهما معا كانت الدعي اولى من لا عتاقى لان الدعي يستند الى حال العتاقى
والاعتناق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا ولدا ولد الغير اذا اراد الرجل ان يزوج
ام ولد له ينبغي له ان يستبرأ بحضه ثم يزوجها فان زوجها قبل ان يستبرأ بها جاز النكاح
ولا اعتقها ثم يزوجها لا يجوز النكاح حتى ينقض عتقا ثلث خيبر فان زوجها قبل
الاعتناق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزله الام يعق بموت المولى من جميع الما
عق ام الولد تكرر تكرار الملك لعتق المحارم تكرر تكرار الملك ونفسه ام الولد اذا اعتقا
المولى ولدت ولحق بطلان الحر ثم يبيعت واشترىها المولى فانه يعود ام ولد له
وكذا هو ملك اذا رجم محرم فعتقت عليه ثم ارادت ولحق بطلان الحر ثم يبيعت واشترىها

المولى

عتقت

عتقت عليه وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك ام الولد واشترى جارية قد ولدت منه مع شت
لها من غير بصير الجارية ام ولد له ليس ان يبيعهما وله ان يبيع الفت فان زوج الجارية
رجلا فولدت يتام من الزوج ليس له ان يبيع الفت لا يبيعت بعد ما صار
ام ولده بعد الشراء فان اعتقته ثم اشترى من بعد السبي والردة عتق ككان في قوله
ان يبيعت محرم عليه بيع الام والفت الثانية ولا يحرم بيع الفت الاولى وقال محمد رحمه الله
يحرم بيع الام ولا يحرم بيع السنين ام الولد اذا ولدت ولما كان المولى من المولى الا ان
اذا حرمت ام الولد على مولاها بمصاهرة او نحوها فجاءت بولد بسته اشهر لا يلزم المولى ان يري
وهو اعتق ام الولد ثم جاءت بولد تشت النسب الى سنيين ولا يجوز نفيه رجل له جارية كان
وطبها وعزل عنها فقامت معها ناغم حادوت وولدت لسته اشهر عند غابت قالوا ان ذهبت
الى من كان معها بها وكان كثر رايه انها فجرت فهو في سعة من نفى ولدها والدم يظفر منها فجر
واكثر رايه انها عتقت لا ينبغي له ان سقى هذا الولد وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق
ولد بعد موته ام ولما عتقها مولاها ووجبت عليها العتق لم تكن لها شقة على المولى ام الولد اذا
جنت جنة موجبا للمال كان موجب جنايتها على المولى في ماله كالكفارة المديون ام الولد كقتل
مولاها بعلم المولى ولا يملك بالاسر وكب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان سافر بغير محرم وعلى
بغير قناع وقد قلت سيدها خطأ لا يجب عليها السعيه وان قلت عمدا والمولى وليا ان فعلا الخط
سقط نصب الاخر مالا ويسعى في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط النصبان ويسعى في
جميع قتها جارية ادعت على مولاها انها ام ولد له فاكذبا لا يستخلف المولى في قوله الى خيفه رجل
والمولى ان يجبر ام ولد على النكاح وعكس زوج الامه عليها ولو تزوجت ام الولد بغير إذن المولى
ثم اعتقا المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز ذلك النكاح لانه لا يجب عليها العتاق
وان لم يدخل بها لم يجب عليها العتق وما كذا فراش المولى فلا يجوز ذلك النكاح رجل قال الجارية
كل ولد تلدينه فهو حر فما ولدت في ملكه عتق ولا يعق ما في بطنها ما لم يلد فان مات المولى
ومن جلى من غير المولى ولدت لا يعق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت
وقد ضرب اشان بطنها فالقت جينا ميتا كان على المضارب ما في جنين الامه ولو قال كل ولد
يولد لي به فهو حر والمسله بها كان على المضارب ما في جنين الحر وان باعها فولدت بعد البيع
بيته اشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولدت بعد البيع لسته اشهر فصاعدا ولا كثر
من سنيين من وقت العيين اولا قل فالبيع جائز وكذا قال الامه ما في بطنها حر فولدت لا قل
من سته اشهر عتق وان ولدت لا كفر من سته اشهر لا يعق **وص** في المكاتب
الكتابة مستحبة لمن علم فيها خيرا او علم امانته ورشد في التجارة وقدره على الاكتساب كان الله
بالا ان وجلا متجرا او غيرهم عندنا كل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدها في كتابته رجل كاتب

الولد

بيعه وادان بيع الفت فان زوج الجارية
رجلا فولدت يتام من الزوج ليس له

على جارية رجل

عبد على الف درهم ولم يقل اذا اديت في القاف فانت حرف ادي اليه الا ان عتق وكن
الملك شيئا فاخل بجم ردة في الرق في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن يعقوب بن
ولا توقف على القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرد ما لم يخل بيمين الكاتب ان يرد
بغير اذن المولى وهو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كاتبه على عين غيره من وكيل
او موزون او عريض فيه روايتان ولا يظهر هو الفساد والمولى ان نسخ الكتابة الفاسدة
فان كاتبه على قيمته ولم ينسخ حتى ادى القيمة فيقول المولى عتق بكذا كاتبة على الف درهم
انه يطاه ما دامت كاتبه فسدت كتابته واذا ادت البطل قبل النسخ عتقت وكاتبه
على ثوب في الذمة لا يصح الكتابة فان ادى اليه ثوبا وقبل لا يعتق ويكمل في بدل الكتابة
بجمله الوصف ولا يحتمل فيه جماله الجنس والقيد للكاتب اذا كاتبه عبد جاز استحسانا
فان ادى الثاني قبل الاول عتق وولا يكون للمولى وان ادى الثاني بعد اداء الاول فالاول
المالك الاول واذا كاتبه امه وهي حال فولدها عن امها وان كاتبه واستثنى ما في بطنها فسد
الكتابة ولا يصح الكتابة ببطل الكتابة وكاتبت عبيد كاتبة واحدة على ان كل واحد منهما
كفيل عن صاحبه جاز استحسانا الكاتب اذا مات من غير وفاء ولم يبيع ولما بطلت كتابته و
يكلها انها بطلت عندها وبعد ما قضى القاضى يخرج قال بعضهم بطلت حتى يبيع انسان باو
بطلت كتابته لا تقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه ابو الليث لا بطل ما لم يقض القاضى يخرج حتى
يبيع انسان بطلت كتابته يجوز يعتق وان مات الكاتب عن وفاء يردى كاتبه وعتق قبل
الموت بلا فضل وان ترك الكاتب ولما حلا او ولما كان مكاتبا معه كاتبه واحدة او اكثر
ولما اشتراه في كتابته وقد ترك الكاتب وفاء كان ميراثه لولاء الكاتب اذا ان مري
بوصية فهو على وجه ثلثه اما ان اوصى بوصية ثم مات عن وفاء لا يصح وصيته لانه عتق
قبل الموت في ساعة لا يسع كله الا بصا والوجه الثاني ان تقول الكاتب اذا عتقت
فتد وصيت ثلث مالي لفلان ثم ادى بطلت كتابته وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصية
صحيحة في قولهم والثلث اذا اوصى بوصية ثم ادى عتق ثم مات وصية في قول ابي
يوسف ومحمد بنهما الله وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح الوصية الا ان كاتبه بعد العتق
المولى لا ملك الكتاب ولا استحسانا ولا يجب على المولى صدقة وطهر ويجوز شرط
الخيار في الكتابة الكتابية اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق والحكم
الكتابية في الكفاح والمعتك احكام القنلة الكاتب لا يملك وطهر فان وطهرها ثم استحققت
الامة واختل الكاتب بغيرها في الحال اذا مات الكاتب عن وفاء فقدما انسان لا يحقد اذ
المالك اذا تزوج بنت مولا ثم مات المولى لا ينسد الكفاح فان مات الكاتب بعد ذلك
ان تركه وفاء لا يبطل الكفاح وان لم يتركه بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا يجب العتق

لا المهر فان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بسلخ خيضر ويجب المهر ان كان مهرها
اخر الكاتب اذا اشترى متكسرة لا ينسد الكفاح ويجب على الكاتب نفقة زوجته ولا يجب
نفقة ولان كاتبه لا ان يكون ولان من ماله ونفقة ولان الكاتب يكون على كاتبه الكتابية
مستحق النفقة على زوجها وان لم يشتر المولى شيئا بخلاف المديونة وام الولد الكتابية اذا اؤدت
من المولى ثبت له الخيار ان شاءت اذ كانت الكتابية فعتقت كاتبه وان شاءت لم تزد بغير شيئا
يعتق اذا مات المولى الكاتب اذا تبرع بالخطا والاول لا يصح الا عن عيب الكاتب على
خمسة خصال سافر وبيع واشترى بالثمن والغيبه وبيع المالا مضاربه ويشارك في الكفا
عبد ولا يملك خمس خصال لا يعق كميل وغيره ولا يزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا
تصلق ولا يخطب محاباة فاحش كاتبه لا يزوج الكاتب اذا اشترى اباه او امه يكتب
عليه وان اشترى اخاه لا يكتب في قوله ابي حنيفة رحمه الله اذا مات الكاتب وترك المولى
ولدى الكاتب يتي في الخمر وان كان المولى اشترى قال له اما ان يردى الكتابية طالا ولا
تزد في الرق وان لم يرد الكاتب فان لم يرد خديا في يرسف محمد بنهما الله تقوم مقامه
في كونه الكاتب اذ اخرج من ماله كاتبت خديا عليه كاتبت خديا لا قل من ماله في الرق
وان لم يرد المولى كاتبه او ردى المولى كاتبت خديا عليه معتبر وكذلك خديا المولى على الكاتبة
او رضى كاتبه اذا اشترى بغيره واستبرأ له بغيره ثم عتق حلاله وطهرها وان عجز المولى
وردى في الرق مع المولى بغير الاستبراء على المولى وان اشترى كاتبة بغيره او امه ثم عجز
لا يجب الاستبراء على المولى بغيره ما عجزت عنها كاتبت قبل العجز وان اشترى اخاه ثم عجز
المالك بغير الاستبراء على المولى في قوله ابي حنيفة رحمه الله لا يصدى كاتبة بخلاف الام
والابنة الكتابية اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى المولى اذا اوجبت كاتبه من كاتبت
عتق للمالك لان الكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هذه المدين من عليه الدين يبيع
قبل القبول فان قال الكاتب لا قبل بغير الكتابية ولا يكون الكاتب حرا لان هبته تطف
بالرة الا ان العتق بغيره لا يحتمل فعوضا لكاتبه وبقي العتق كالطالب اذا اوجبت
الدين من المديون وبه كقولهم الاصيل يعود الدين في ذمه الاصيل وبقي راء الكفيل
مكاتب بين رجلين قضى احد ما فبطلت كتابته لا يعتق الكاتب فان ابرأ الشريك الاخر
عن نصيبه عتق الكاتب ولم الاول ما قبض وهو كاتبت الكتابية اتفاقا لحد ما استأ
رابره الاخر عن ربح ما قال محمد بنهما الله يعتق الكاتب وما قبض الا ان يكون بين الاخر
والمري على ستة رجل وحب نفس عبد من عبد عتق العبد وان لم يقبل لان عليك نفس العبد
من العبد اتفاقا فيصير من غير قبض رجل قال العبد اشترى نفسك بالف فقال العبد قبلت
عتق لان بيع نفس العبد من العبد اتفاقا وقال العبد انت حر على الف فقال العبد قبلت

عنى كذا لك هذا عبداً ذوق قال المولى اشترت جارية فقال المولى لى لك اشترت
ما شئت فاعتقها المادون لا يعنى لانه لا يرد هذا الامر لا عتاق عبده مع الى رجل
مالاً وقال اشترى من مولاى هذا او اعطى كذا فقه والصحيح انه سئل المبيع
الى عتاق وعلى المشتري ان يثبت من اخرى وما اخذ المولى ولا سلم للمولى اذا قال العبد اذل
الطلاق عتاق حر العتق بالادخله فكذلك الطلاق **فصل** في الاعتاق عن
الغير رجل قال الغير جارية هذه لك على ان يعنى عتق عبداً فلا تا قبل فلان ذلك
وقضى الجارية له حق يعنى العبد عن الامر لانه ملك الجارية بان ملكك العبد منه في ضمن
الاعتاق والتمليك اذا كان في ضمن التملك لا يتم الا بتخصيل ذلك الفعل وما لم يوجد
تمليك العبد لا يتم تمليك الجارية رجل اعنى عبداً له عن امته الميث جارية تكون مولا ولا
لان هو العتق والابن ثواب الاعتاق ان شأ الله عز وجل **فصل** في العتق
بدل النسب ملك ذى رحم المولى قال العبد هذا الذى اذ قال الجارية هذا عتق ان كان المولى
يصلح ولدا له وهو مولى النسب ثبت النسب وعتق العبد سواء كان العبد حراً او مولى
وان كان الولد يصلح عبداً له لكنه معروف بالنسب يعنى العتق بالصلح والى النسب كذا
العبد لا يصلح ولداً له لان ثبت النسب يعنى العتق بالصلح جارية ولا يصلح
لا يعنى ولا قال العبد هذا عتق او قال الجارية هذا عتق ان كان المولى لا يعنى ولا يخلو
المشايخ فنه قال بعضهم المكلف في الكتاب قولها اما على قول الى خيفة رحمه الله يعنى من
قال لا يعنى عبداً لكل **فصل** في العتق بالصلح والى النسب يعنى العتق بالصلح جارية ولا يصلح
انه يعنى والصحيح هو الاول ولا قال العبد يا ابنى قال لا امته بانيته لا يعنى وان نوى كما
لو قال يا ابنى وقال يا امته ولم يصف الى نفسه فانه لا يعنى ان نوى وقال العبد هذا عتق
او قال الجارية هذا عتق او وثلاثاً من مثله عتق فان لم يكن له ابرار معروفان وصداقة ثبت
نسبه منها والا فلا قال بعض شايخنا رحمه الله في دعوى العتق ايضاً لا يثبت الا بتخصيص العتاق
والصحيح انه لا يثبت تصديقه ولا قال العبد هذا عتق ولا يعنى وروى الحسن عن ابي جعفر رحمه
الله يعنى ولا قال هذا عتق لاني او قال لاني لا يعنى ولا قال العبد اذ كان من اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يعنى ولا قال هذا عتق في بعض الروايات انه يعنى والصحيح انه
لا يعنى كل من ملك شخصاً لا يجوز بيعه على التابيد بسبب القرابة كان لاج والاخت
والخال والم يعنى عليه من غير ان كان اوكبر عتاقاً او محضاً قالوا لاني رجل الله لا مولى
ولا اذا اشترى امته بغير من ايده يحتاج او يطل عن شبهة يعنى ما في بطنه لانه اخو لى
ان يبيع الامته اذا وضعت لان الامته لم تصرام ولداً بيه رجل قرى في مرضه كونه بالقدم
حاشى ولدت سواه ولم ينع ما لا الا مولا هو الاخ الابن لانه وقيمة المولى مثل الذين

يتعلق
لم يكن الجارية
ذلك

ثم مات

ثم مات قال رحمه الله يعنى المولى لان الاقارب في المرفق الحارث وصيه فاذا ملك اخاه
عتق عليه وهو كان لا قاربى الصفة لا يعنى لانه ملك المولى بالدين رجل وكل رجلان
مشتري له مولا فعتقه عن ظهره وسعى لثمن فاشترى له المولى قال ابو يوسف عتق كما
اشترى المولى لانه صار ملكاً للمولى ولو وكل رجلان بشري له اياه فعتقه بعد
عن ظهره فاشترى المولى يعنى كما اشترى ونحوه عن ظاهر الامر **فصل**
في العتق المهر رجل قال لا امته اخذت من قنيل له هل عتيت هذه لحدى لا متين بعينها
لا عتيت الاخرى قنيل له بعدة لك هل عتيت هذه قنيل لا عتيت الا متان جميعاً لان قوله
لا ولم اعطى هذه اقرار منه بوجه العتق على الثانية وقوله الاخرى بعدة لك لم اعطى هذه
اقرار منه بوجه العتق على الاولى فجميعاً **فصل** في الطلاق والى العتق له اخذت
من قنيل له ايتها نوت فقال لم اعطى هذا واشترى العتق بالصلح قال بعدة لك لم اعطى
الاخرى الاولى انصار وهذا الاول سواء قالوا لاجد هذين الرجلين على الف درهم قنيل
له اهو هذا فقال لا يجوز لك الاخرى لان اقراره بالجموع باطل ولا يستحق عليه البيان شئ
احد ما لا يكون تعييناً للاخرى اما ايقاع الطلاق والعتاق المهر صحيح لان الكلام عتق له العتق
وتعلق الطلاق والعتاق بالشرط جاز فاذ اوضح الاتباع استحق عليه البيان ولا يثبت العتق
الاقرار بالشرط رجل قال امه وعبدى مرقى اخرت ثم مات رجل لبيان فان كان له عبدان
وامه عتقت الامه ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو كان له امه وثلاثة عتقت
الامه من العبد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلثه عتقت ثلثاً ما عتق من الاثما ومن كل
واحد ثلثها ومن العبد كذا لك **فصل** في العتق بالصلح والى النسب يعنى العتق بالصلح جارية ولا يصلح
عبد **فصل** في عتاق الحرى حرى اسم عبد المسلم ويخرج اليها الاسلام مراحم
لها عتق وله ان يملك من حيث لا يملك من اهل الارض ليس كعبد عليه ولا وان اسلم عبد الحرى
ولم يخرج النبا لا يعنى لان الاسلام لا يعنى بقا الزنى فان اسلم مولا ثم ظهر المسلمان على دارهم
فبطلت كونه عبداً له ولو اسلم عبداً حرى فباعه مولا من مولى في دار الحرب عتق العبد قبل ان
يتضمنه المشتري في قول الى خيفة رحمه الله وقال صاحبنا لا يعنى وكذا لو باعه من دار الحرب
له عبداً كافر فاسلم العبد لم يرد مولا كما ثبت لخدمته ما انا المولى ولما عتق الحرى عبد الحرى
في دار الحرب كذا بعد عتاقه في قول الى خيفة رحمه الله خلافاً لها وقيل بهذا الاعتاق عند الكل
والا لطلاق في ثبوت ولا قال العتق عتاق جارية لا ثبت وعندهما ثبت ولا يعنى
عبد المسلم في دار الحرب مع اعتاقه في قولهم فيكون المولا الحرى وعن الى خيفة انه لا يرد
حرى دخل دارا بامان وعنه مدين او مكاتبه كما ثبت في دار الحرب فباعها الحرى جارية
وهو كان معه ام ولد لا يجوز بيعها **فصل** في ملك الحرى قنيله وخلل لينا بامان عتق عليه

وهو عاد الخلة الى دار الحرب ومخلفا من ذلك او مديون ديوان في دار الحرب حكم مقتضاها اذا ما
الحربا وقتل واسلح مع مكاتبه ويكون بطلان الكفاية لورثته اذا مات للمولى عبد مسلم
اخذ اكله وادخله دار الحرب فابن من عتق لانه استلحق على ملك الحرب فذلك نفسه
تعتق كما قال ابن عبد البر في دار الحرب فابن الى دار الاسلام فانه يعتق رجل دخل دار
ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندی يقولنا فاعبدك ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي
من دار الحرب مع المسلم غير مكن يكون حرا وقال الهندي انا عبدك يكون اقرار المولى
نفسه بالعرف وان خرج مكنها كان عبدا والله اعلم **كتاب ٩**
الامان الامان على تعين عين بالله تعالى وعين بغيره اما الامان بالله تعالى فهو ذكر اسم
الله تعالى عز وجل في القسم مع قولنا بالخبر واليمين بغير ذكر شرط صلاح وجعل الصلح كلف
به وحكم الامان بالله تعالى عند الحلف وجوب الكفارة وحكم الامان بغيره عند الحلف ارفع
المخلوق به ولا سيما قد يكون بالعزيمة وقد يكون بغيرها من الامان لاسنه اما لا وله رجل قال
والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا فاعلم ان الزوايا انما هي من قوله بلث كذا وانما
اليمين بعد الاسم اذا لم يجعل الاسم الثاني تبعا للاول وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
عنه ان عليه كفارة واحدة وبه اخذ شيخ سمرقند لان الواجب الاسم الاول والثاني من
الثاني والثالث والتقسيم لا ما والمطعم فلم يصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني
فاذا ذكر الخبر عقب الثبات اقتصر الخبر على الثبات وكانت يمين واحدة وكذا المشايخ على ظاهر
الدعوى **وقال** والله والرحمن لا افعل كذا يلزمه كفارة واحدة في قولهم **وقال** والله والله
لا افعل كذا تعد الامان في ظاهر الدعوى وروي ابن سنان عن محمد بن حماد عن ابي عبد الله
الواحد بعد الامان ويكمل الثاني على الثاني كذا في الكتاب **وقال** والله لا ادخل من الدار
ثم قال والله لا ادخل هذه الدار فخطبنا مرة بزمه كفارة واحدة **وقال** والله لا امرته والله اول
ثم قال في مجلسه والله لا اقبلك فخطبنا مرة بزمه كفارة واحدة وحكي عن الشيخ الامام ابي
بكر محمد بن الفضل رحمه الله قال اذا قال الرجل والله لا اكل فلا يرا وكلمه مرة فان نوى بالثاني
الكفارة على التاكيد بزمه كفارة واحدة وان نوى لمبالغة او لم نوي شيئا بزمه كفارة واحدة
قال والله والله لا افعل كذا فهو يمين واحدة لانه جعل الاسم الثاني تبعا للاول وكانت
يمين واحدة كما قال والله العزيز لا افعل كذا **وقال** بالله لا افعل كذا وسكن لها او يمينها
او غيرها يكون يميناً لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف الاسم والخطا في الاعراب لا يمنع صحة الامان
وقال بالله لا افعل كذا وسكن لها او يمينها لا يكون يميناً لان القسم لا ان يمينها
بالكسر يكون يميناً لان الكسر يفتي الحرف الحافظ وهو حرف القسم وقتل يكون يميناً
لكن الكسر هو قال به لا افعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله الا اذا عر بها

بالكسر

بالكسر مقتضاها الامان **وقال** والرحمن لا افعل كذا واداد به سورة الرحمن وهي بشارته لا
تكون يميناً **وقال** والرحمن لا افعل كذا **وقال** الحق لا افعل كذا يميناً لان الحق من اسم الله عز وجل
وقال حق لا افعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون يميناً والصحيح انه ان اراد اسم الله
تعالى يكون يميناً وهو قال بسم الله لا افعل كذا يميناً **وقال** بصفه الله لا افعل كذا يكون يميناً
لان من صفاته ما لا يكره في غير فلا يكون ذكر الصفه كذا لاسم **وقال** الحق لا افعل كذا
يكون يميناً لان الناس يخلعون به **وقال** الحق لا افعل كذا يكون يميناً في قوله ابي حنيفة
ومحمد بن حماد الله واحد لوطان عن ابي يوسف رحمه الله وعن ابي يوسف في رواية
لا يكون يميناً **وقال** الشاخي رحمه الله **وقال** وعز الله او بعز الله لا افعل كذا يكون يميناً
وقال هو قال وجلال الله وعظمه الله وكبرياه او قال وعظوته وقدرته وقوى الامين ولم
يكون يميناً **وقال** وعلم الله لا افعل كذا عندنا لا يكون يميناً وقتل اذا نوى الامين كان
يميناً **وقال** رحمه الله لا افعل كذا لا يكون يميناً في قوله ابي حنيفة رحمه الله **وقال** وعظمه
الله وسخطه او غضبه او قال ورضاه الله وثوابه او قال وعبادة الله لا يكون يميناً **وقال**
واما انه الله يكون يميناً وذكر الطحاوي رحمه الله انه لا يكون يميناً وهو رواية عن ابي يوسف
وقال وعبد الله او قال رذمه الله يكون يميناً **وقال** عليه لعنه الله ان فعل كذا او قال
عليه عذاب الله او قال ما نه الله ان فعل كذا لا يكون يميناً **وقال** ووفقه الله لا يكون يميناً
قال محمد بن الله يكون يميناً **وقال** سلطان الله لا افعل كذا لا يكون يميناً وان نوى به القدر
يكون يميناً **وقال** شهدان لا افعل كذا واشهد بالله او قال احلفوا بالله واتسم بالله
او اعزم او اعزم بالله او قال عليه عهدا وقال عليه عهدا الله ان لا تفعل كذا او قال عليه ذمه
ان لا تفعل كذا يكون يميناً **وقال** عليه يمين او يمين بالله او عليه ايم الله او يمين الله او قال
لعمري الله او قال عليه نذر الله ان لا تفعل كذا يكون يميناً **وقال** هو يهودي او
نصراني او مجوسي او يري من الاسلام او يري من الله ان فعل كذا عندنا يكون يميناً اذا فعل
ذلك الفعل هل يصير كافراً فهو على وجهين ان حلف من الالفاظ وعلى الكفر بامراض قال
هو يهودي ان فعل كذا وقد كان قبل وهو عالم وقت الامان انه كاذب اختلفوا فيه قال بعضهم
يصير كافراً لان المتعلق بالماضي بخبر فصير كاذباً قال هو يهودي او نصراني وقال بعضهم
لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لانها غرض وان حلف بيمين الا لئلا على امر في المستقبل ثم فعل
ذلك قال بعضهم لا يكفر بيمين الكفارة والصحيح ما قاله بعض المشايخ انه شرط ان كان في
اعتقاد الخائف انه حلف بذلك على امر في الماضي يصير كافراً في الحال فصير كافراً وان حلف
على امر في المستقبل وفي اعتقاده انه لا فعل ذلك يصير كافراً وان لم يكن ذلك لا يكفر سواء
كانت ايمين على امر في المستقبل وفي الماضي **وقال** الله يعلم اني فعلت وهو يعلم انه كاذب

واذا فعل ذلك يصير كافراً

او قال بالحق لا افعل كذا يكون

يكون

وعبد

في اعتقاده

وقال بعضهم يكون عينا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه ابن كارتكم يكون عينا لان هذا الكلام
 يذكر للخصم دعوى لو عد قول الرجل كواي **محمود** **ك**ه **وقال** ابن كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 فيما كان صادقا وفعل بزمه الكفاية والافلا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 كذا ان كان كرتكم لا يكون عينا لانه وعدا سوكته خودي يكون عينا مثل قوله سوكته
 محمدي **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 اقربا اليمن بالله تعالى وان زاد على هذا فقال بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 وان قال قلت ذلك كذا فادفعنا لتعرض الجلساء وغير ذلك لا يفتقروا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 خاله است كذا ابن كارتكم فهو اقربا اليمن بالطلاق **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 كارتكم يكون عينا كما قالوا بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة يكون للتاكيد ولا يصير
 فاصلا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 از خدای بیزدست بوزان آله بیزدست وان شهدا بيزدست كذا ابن كارتكم فليكن
 بزمه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 من الله كرتكم يعلق للفر الشرط بين **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 بفعل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان اراد بذلك ان الذي فعل من اعباد الله لم يكن حقا
 تكون عينا والافلا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 لا يصير كفا ولا بزمه الكفاية **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 هذا لا يكون عينا وقيل يكون عينا وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالعربية وكذلك بالفارسية
رجل قال والله كذا فلان سخن تكویم يك روز و دو روز و سه روز و چهار روز و پنج روز و شش روز و هفت روز و
وقال بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
رجل قال بزمه خدای را كه فلان كارتكم يكون عينا كما لو قال نذرت ان لا افعل
 كذا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 بزمه لا يكون عينا فاذا اختلف بين ذلك الله وبين الشرط ما لا يكون عينا بضم فاصلا
 فلا يكون عينا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 للفتل كذا وكذا ولم ينو استخلافا لمخاطب ولا مباشرة اليمن على نفسه فلا شيء على احد
 منها اذ لم تنفع المخاطب لك وان نوى القائل الخلف بذلك تكون عينا كذا قال بنو كندى
 كذا وكذا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 فواستخلافا فلا شيء على واحد منهما **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 على خمسة اوجه احدها ان نوى المبتدئ الخلف على نفسه والمجيب بقوله نعم بزمه الخلف على
 نفسه وفي هذا الوجه محل واحد يكون عينا اذ لم يخلف على المخاطب لك ختاجا جميعا اما

لا يفتقروا
 كذا قال بنو كندى
 كذا قال بنو كندى
 كذا قال بنو كندى

الا الله

نفس

المبتدئ

المبتدئ فظاهر ولما اذخر فلان قوله نعم للمبتدئ عادة ما قبله فصير كذا قال والله
 لا فعلن كذا فاذا لم يفعل ختاجا جميعا والوجه الثاني ان بزمه المبتدئ استخلافا للمجيب
 بقوله نعم بزمه اليمن على نفسه وفي هذا الوجه يكون الخالف هو المجيب لا غير حتى لو فات
 الشرط لم يفتقروا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 نعم بزمه اليمن في ذلك دون اليمن وفي هذا الوجه لا يكون احد مما حاكنا والوجه
 الرابع ان لا يكون لاحد منهما اليمن وفي هذا الوجه يكون المبتدئ هو الخالف ان لم
 يفعل المخاطب لك ختاجا جميعا **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 والمجيب بقوله نعم بزمه الخلف وفي هذا الوجه يكون المجيب خالفا للنذر **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 لفعلن كذا او قال والله لفعلن كذا فقال الاخر نعم وليس له ما يذم اليمن كان
 الخالف هو المجيب وقوله بالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله بالله مثل قوله
 الله **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه **وقال** بنو كندى **محمود** **ك**ه
 اشهد بالله او قال اخلصوا لطف بالله لفعلن كذا وقال في جميع ذلك اقسمت عليك او شهد
 عليك او لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب
 وان نوى جميعا ان يكون المجيب هو الخالف لا ان يكون المبتدئ اراد الاستفهام بقوله
 اخلصوا لطف لك فان اراد ذلك فلا يمين على المبتدئ ايضا **رجل قال** لا خير عليك هذا الله
 ان فعلت كذا فقال الاخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمن ويكون هذا على
 استخلافا للمجيب **رجل قال** لا امرأة ان فعلت كذا وكذا فقال لم افعل فقال ان كنت
 فعلت نذرت طالق ثلثا فقال للمرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين
 المرأة لا تطلق المرأة جماعة من النساء لجمعا وكان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم
 من صنع بعد هذا صاحبه فامرته طالق ثلثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا
 يصنع رجل بعد قوله هلا ثم صنع هو صاحبه قال لا يطلق امرأة القائل هلا لان هذا
 كلام فاسد ليس يمين **رجل اخذ** السلطان ولدان خلعه فقال له قل بايزد فقا
 الرجل بايزد ثم قال السلطان كه روز ادينه بياي فقال الرجل كه روز ادينه
 بيايم فلم مات الرجل يوم الجمعة قالوا لا حث عليه لانه لما قال قل بايزد وسكت
 صار عاصيا فلا يصير عينا بعد ذلك **رجل قال** على المشي الى بيت الله تعالى وكل على
 لحر وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت
 على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار بزمه المشي الى بيت الله تعالى
 ولا تقع الطلاق في العتاق لان الحجاب المشي على نفسه الى بيت الله تعالى صحيح ولا
 كذا لك الحجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق **فصل**

لا احد منها

صدر

في عطف الشرط على الميم رجل قال لجاره ان امرأتى كانت عنده الباردة فقال لها
ان كانت امرأتى عندي الباردة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها
ثم ظهر انه كان عند الخالف امرأة اخرى قال يصير بيني وبينك طلاق الخالف وقال لحدث
سنة لا يطلق ولما اختلفا لا خلافا في يوسف ومحمد جميعا الله في الحاق الشرط بالميم
المعقودة بعد السكوت قال ابو يوسف يصح وبه اخذنا في صحيحنا وهذا القول اقرب الي
قوله ابو حنيفة رحمه الله لان عندك يصح الحاق الشرط الفاسد بالبيع التام وقال محمد لا يصح
الحاق الشرط بالميم بعد السكوت وبه اخذنا في صحيحنا وعليه الفتوى لان السكوت يمنع
عن الحاق الشرط بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا اذا كان الشرط على الخالف وان كان الشرط
للمخالف بان كان فمكسفا على نفسه لا يصح الحاق الشرط بالميم بعد السكوت في قولهم
رجل قال لامرأة ان غسلت ثيابي بعدى حر فامرأتى امرأة ان غسلت ثيابي فقال الرجل
وان غسلت بي ايضا ثم غسلت لما مودة لا تحتل الزوج لانه لم يصح العطف والمخالف
الشرط وان كان فيه تشديد عليه رجل قال لامرأة ان دخلت هذه الدار فانت طالق
وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأة اخرى معنى وان دخلت الثانية فانت طالق قال
ابو يوسف رحمه الله يصح الشرط وابهما دخلت وقع الطلاق على الاولى لانه شدد على
وكذا قال الاولى انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان دخلت هذه
الدار لدار اخرى فدخلت المرأة الدار الاولى او الثانية طلقت وكذا لو قال انت طالق
ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأة اخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى
والثانية وكذلك العتق ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه
لدار اخرى فدخلت الدار الاولى طلقت ولا يصح عطف الثانية على الاولى لانه مكسف
في حلف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف رجل حلف
بطلا فحلف ونوى غير ما مر به المستحلف ان كانت الميم بالطلاق والعتاق ونحو ذلك
باعتبارية الخالف اذا لم ينو الخالف خلافا لظاهر ظاهرا لما كان الخالف مظلوما وان كانت
الميم بالله تعالى فان كان الخالف مظلوما كانت اليه نه الخالف وان كان الخالف
ظاهرا لم يدين بميمه ابطال حتى لا يعتبر به المستحلف وهو قوله ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
رجل اخذ الصبي فاحذوا امواله وحلفوا ان لا يخبر احدا بخبرهم فحلف فاستقبله غيره
وقال للغير على الطريق ذاب عنهم الغيرة كلامه وانصرفوا قال النعمان ابو جعفر رحمه الله ان نوى
بالذباب نفس الصبي من حيث في يمينه وان لم ينفذ ذلك وانما نوى الكذب ليرجع العير لا تحت
في يمينه لانه ما اخبر عن ظالم سلطان اخذ من رجل ما لا ظالم وظلمه ان لا يخبره في المال
الذي اخذ منه قالوا الخيلة في ذلك ان تخامم عنه غير بغير امر وصاحب يذهب معها

حتى

حتى يصل الى القاضي ثم يقول المظالم للقاضي قد حلفني بكنا وكنا حتى نهم القاضي
ان غير لما اذا خاضعه وهو لا يخاض بنفسه فيأمن القاضي برب المال عليه رجل حلف على
السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم يات فلانا وبأخذ يده واصبح الخالف والنفس
قد دخل على ميت وجعل يراى الميت عن مكانه قبل ان يذهب قال محمد بن سلمه ان
ان لا يكون حائطا ويمينه على غير هذا العمل رجل حلفه السلطان ان لا يشتري الطعام
لبيع فاشترى الخالف طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا تحت في يمينه لانه ما اشترى
لبيع رجل خرج مع الامير في سفر حلفه الامير ان لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه في
كيسه فخرج لذلك لا تحت في يمينه لان يمينه لم يقع على هذا الوجه رجل سلع يفسد
بالناس لا يستغاثات والجنايات فحلف وقال ان كسى ياتي ياد اذده ذرم زيان كنم
فامرأة طالق من خورشيد بان كره زياده اذده ذرم ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسي
رحمته الله لا يطلق امرأته لان عنده وقعت على الكثرة لان قوله ان كسى ياتي ياد اذده ذرم
صار معرفة ما ضا فة الطلاق اليها فلا يدخل كسا الكثرة وهو ما ذكر في الجامع رجل قال
ان دخل دارى هذه احد قطعتي حرق فدخل هو نفسه لا تحت هو في يمينه لانه معرفة
فلا يدخل تحت الكثرة قال رحمه الله في هذا الجواب نظرا لان المرأة صارت معرفة في
الجوارى فما معرفة في الجوارى لا منع دخولها في الكثرة التي هي موضع الشرط الا ترى ان الرجل
اذا قال لامرأة ان دخل دارى هذه احد فانت طالق قد دخلت هي طلعت وان صارت
معرفة في الجوارى كذا قال الامير ان له ان حلف بطلاق واحد سكا فله طلاق واحد بها
بعينها ثم حلف بطلاقها تحت في يمينه اما المعرفة في الشرط لا يدخل تحت الكثرة في الجوارى فما
اذا قال ان دخل دارى هذه احد صار هو معرفة في الشرط والمعرفة في الشرط لا يدخل تحت
الكثرة في الجوارى هذا اذا قال الخالف ان كسى ياتي ياد اذده ذرم زيان كنم فان قال كسى ياتي
زيان كنم وزن خورشيد ياد اذده ذرم كنم قال عتقها بصدق نعم الله تعالى
ولا تصدق في القضا لان قوله جميع كس عام فاذا نوى التخصيص بصدق مضى في ظاهر الروا
وعلى قول الخصاف رحمه الله نية التخصيص صحيح وحسن هذه المسائل بانه بعد هذا ان شاء الله
على السلطان اذا قال لرجل قال فلان امير يزوجك نكحت فاكتر حلفه بالطلاق ليس
عندك ما لا فلان حلف وكان عند الخالف موال بعثها امرأة فلان الامير اليه والذي
جا بالمال نزع ان المال مال امرأه فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة
ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا يطلق امرأة الخالف حتى تترك الخالف بذلك
او مضى القاضي بذلك باليمين بعد دعوى مبيعة فصيير الخالف حائرا رجل حلف بغير شاة
ان يترك ما دخل جملة الغنم في بلك غير انه ظهر عشر في حائره فحلفه امير الخليفة انه ما جاء الا

تكون

بعض

وبما ترك خارج البلد شيئا خلف وما نوى ما با الا عشرة اى في السوق قالوا لا بحث
في عنه لانه نوى ما يحتمل الغنم لكن لا يصدق فعنا رجل اراد ان يحلف غنم ليس له ان
يحلفه بالطلاق والعناق والامان المغلظة ومن المشايخ من يخصص ذلك وبه اقمي بعض
مشايخ سمرقند صيانه لا ماله الناس وجقوتهم ومشايعنا لم يحلفوا فان لم يحلفوا
سقى الفتى ان يزوج الامرا الى القاضي رجل اكره امراته على ان يمس بها فوجبت ثم اكره
العبه واراد الزوج ان يحلفها قال بعضهم لها ان يحلف لان الزوج عليها هبة جائزه وبني
سكوت لك يحلف المختار والفتوى ما قال الفتوى ابو الميث رحمه الله ان يحلف للتحاكم سله ذلك
على العبه عن اختيار او اكره فان ادعى الزوج عن اخيار حسنة يحلف المرأة بالله ما هبت
بغير اكره ويكون صادقة في بينها والى هذا اشار في الجبل ومن هذا الجواب يعرف الجواب
في حقيق المسائل واذا ادعى على انسان ما لا يراه من عند صاحب المال فازاد صاحب
المال ان ياخذ للماله منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن وتقر بالماله فما لا يمكنه اثبات
الرهن فوخذ بالرهن فمقول المطلوب للقاضي سله ذلك على الابه رهن وليس به رهن
فان قال ليس به رهن حسنة يحلف السلطان واذا كان يطلب رجلا ياخذ بهيمة فاحلف
رجلا آخر واداد ان يحلفه بالله ما يعلم احطام من غرامته ولا من قوبائه لياخذ منهم شيئا وهو
يعلم لا يسمعه ان يحلف لان الامين الكاذبة لا يباح عند الضرورة لكن ينبغي له ان يحلف وذلك
اسم ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان ونوى غير رجل مات وعليه دين وولده يعلم
بذلك فشهد عندك ان عند الوارث ان اباك قد قضى دينه لا ينبغي لهذا الابن ان يحلف عند
القاضي ان لا يعلم بان له دين على ابيه لان شهادتهما عندك لا يثبت فقنا الدين رجل مات
وحلف ولدا وشاعلى رجل غاصم الوارث الغرم في الدين يحلف الغرم انه ليس للدين عليه
شي قالوا ان كان لا يعلم الغرم موت المورث يرحل ان لا يكون حاشا وان علم موت المورث
قال الصحيح انه بحث في عنه لانه اذا علم بره ان يحلف ليس عليه شيء لا بطريق الوصاية
ولا بطريق الوكالة وهو كاذب في ذلك رجل قال لغرمكم اكلت من تمرى فقال اكلت خمسة
وحلف وقد كان اكل من تمر عشرة لا يكون حاشا وكاذبا ولو كانت عنه مطلقا ارعنا
لا سمع شيء وكنا لو قيل لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال له انه وقد كان اشتراه بما بين
كاذبا وهو حلف على ذلك بطلاق وعناق لا يلزمه شيء وهو مظهر ما قاله في الجامع الصغير
اذا حلف ان لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى باثنى عشر حث في عنه لانه اشتراه
بعشرة وزاده رجل هرب دار رجل خلف صاحب الدار انه لا يدري ان هو ولد له انه
لا يدري في اى مكان هو في داره لا بحث في عنه لانه صادق فيما قال رجل كان على حرم
مع جماعة فاراد ان يذهب ليقوم فوضع رجله على ناحية من السطح وقال ان بت الليلة لانه

هنا

هنا فامرته طالق واراد به موضع رجله فنام واكمل في غير ذلك الموضع من السطح لا يطلق
امرته ديانته ويطلق فضلا السلطان اذا حلف رجلا انه لا يعلم بامر كذا يحلف بكذا انه كان
علم بذلك الا انه نسي وقت الامين قالوا ان يحلف ان لا يكون حاشا لانه ما كان عالما وقت الامين
رجل حلف بطلاق امراته انه ليس في منزله الليلة مرقه وقد كان في منزله مرقه قالوا ان
كانت المرقه قليلة بحث او علم بذلك لا يحلف عندنا مرقه لا بحث في عنه وان كانت كثيرة
الا انها فاسد بحث لا يتناولها احد لا بحث ايضا لانه لا يراه بالعين هذه المرقه وان كانت
بحال ياكلها البعض دون البعض بحث في العين رجل قال لابنه ان سرق من داري شيئا
فامره طالق فسرقي من داري آجرة او لبنه او نحو ذلك قال ابو يوسف رحمه الله ان كان الاب
يخجل بذلك المصدق عن ابنته حث في عنه والا فلا واجاب محمد رحمه الله اولا انه بحث في عنه
ثم ابلغه جواب ابى يوسف استحسن قوله رجل قال ان كان في شته نار فامرته طالق فاذا
في شته سراج قالوا سطران كان حلفا جل ان بعض حث في عنه طلبوا منه النار للاصطلاح الخبز
لا بحث في عنه لان عنه عند ذلك لا يسمع على السراج وان كان الحلفا جل انهم طلبوا منه النار
ليستوقدوا حث في عنه وان لم يكن له سبب ولم يشر شيئا لا بحث في عنه لان السراج
لا يسمى نار مطلقا رجل زرع ارض امراته قطنا ثم قال طلاق بوعى حرام اكرهه ابن زمين
الحث في دوايد ثم ان امراته دفعت من ذلك القطن على راسها لينذهب الى الحلاج وخطبت البيت
والقطن على راسها ثم خرجت خلف الحالف **فصل في الامين للصوم والصدقة**
ونحو ذلك رجل قال اذا فعلت كذا فالف درهم من مالى صدقة ثم فعل وليس له الا مائة درهم
فكلمه قال الفتوى ابو الميث رحمه الله لا يلزمه الصدقة الا ما كان عندك وهكذا روى عن محمد
رحمه الله وان كان عندك عرض وخادم يساوى ماله فانه بيع وصدق وان كان يساوى
عشرة يصدق بعشرة وان لم يكن عندك شيء فلا شيء عليه كن او جب على نفسه الف حجه يلزمه
بتدوير ما عاش على سنة حجة رجل قال فزار درهم از مال من يدين ويدين داه وهو يدين
ان فعلت كذا فامسك انسان فنه قال لا يصدق حاشا طان كان ذلك طلاقا او عتاقا لا يصدق
شيء رجل قال ان كلفت كفاالة بمال او بغيره فله على ان يصدق نفسه ثم كفل الى نفسه بغير
التصدق نفسه فاذا ابرأ الرجل ان لا يكفل لاحد ينبغي ان يتولى ان كلفت فله على ان يصدق
نفسه فاذا طلبوا منه كفاالة يتولى حث في ان لا يكفل ولا يضطر الى كفاالة يكفل بصدق
نفسه رجل قال مالى صدقة على فقرا فكمه ان فعلت كذا فاحث بصدق على فقر الخ او فقر اخرى
جاز يخرج عن النذك كما يجب عليه صوم او صدقة بكمه ففعل رجل قال ان يحلف من هذا
الغم الذي انا فيه فعلى ان يصدق بعشرة درهم خيرا بصدق بعين الخبز او ثمن الخبز
رجل قال ان زوجتي بنتى فالف درهم من مالى صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته وفتح

الى مسكين واحد جله جائز **رجل** قال ان بنات من مرضى هذا تحت شاة فبالا يلزمه شيء
 الا ان يقول الله على ان ادخ شاة **رجل** قال ان اجرت براس مالي ومي الف درهم فزني
 الله تعالى فها نحن اخرج حاجاه الله تعالى فاجز ولم يفضل له كثير شيء قالوا ان هذا النذر
 لا يلزمه شيء **رجل** قال ان فعلت كذا فله على صوم شهر كصوم رمضان وحتت قال البعض
 يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع الا ان نوى المتابع **رجل** قال ان
 فعلت كذا فله على ان امين جماعة قرتي تحت لا يلزمه شيء وهو قال الله على ان اطم كذا
 كذا يلزمه ذلك **رجل** قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان نوى الصدقة **رجل**
 قال ان فعلت كذا فله على حج او قال الله على صوم سنة فحنت واختلف فيها فقها البلد
 بعضهم يخرج عن العدة بكفارة الممين وقال بعضهم لا يخرج فانه يلزمه قول من هو
 افقه الناس عندك والمستحب هو الوفاء بالنذر حتى يخرج عن العدة في قولهم جميعا **رجل**
 قال ان فعلت كذا فله على صوم سنة الا الايام التي امرت فيها وكان به عليه وقال عنت
 به ههنا العلة صدق في ذلك وليس عليه من الايام التي مرض فيها **رجل** قال الله على
 المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة ان فعلت كذا وحتت في لقياس لا يلزمه شيء
 وفي الاستحسان يلزمه حجة او عمر وهو الخيار في رواية الاصل ان شارك وابتد
 دما وان شامشي **رجل** قال على المشي الى حنيفة النبي صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الاقصى
 لا يلزمه شيء **رجل** قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قولهم ان حنيفة
 رحمه الله وقال صاحباه يلزمه حجة او عمر وعلى هذا الخلاف اذا قال على المشي الى الحرم الا
 او الى الحرم **رجل** قال على المشي الى بيت الله ونوى مسجد بيت المقدس او مسجد آخر لا يلزمه
 شيء **رجل** قال على لهرام ان فعلت كذا فحتت يلزمه حجة او عمر في قولهم **رجل** قال ان انا
 او انا محرم او اهدى او مشي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا فحتت على وجهي ثلثة ان نوى
 الا بحجاب ولم نؤشيا يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء **رجل** قال على الطواف
 بالبيت والسجود الصفا والمروة ان على ان اقر القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء **رجل** قال
 على المشي الى الخوان فعلت كذا لزمه ذلك في قول محمد رحمه الله **رجل** قال على شرج في هذه
 السنة قال محمد يلزمه عشرين في عشرين **رجل** قال في الكفارة كفارة
 الممين ما يفتق الله تعالى في كتابه من عليه كفارة الممين اذا اعطى ثوبا طعنا في كفارة الممين
 قالوا لا يجوز عن القيمة لكن منظر ان كان كماله كان لا شفاع في نصف من الجدي لا يجوز
 وان علم انه يتبع بالجديد سنة اشهر وهذا التوبار ربعة اشهر كثر من الجدي لا يجوز ولا
 تعتبر القيمة لانه منصوص عليه كذا ذلك الفقه ابو جعفر رحمه الله اذا اعطى عبدا مريضا
 ربيحي ويخاف عليه جاز وان كان لا يبيح لا يجوز لانه مست كمار رجل مات وعليه صلاة شهر

ولا يجوز

ويجوز لك ولم يترك ما لا يستقرض وروته قفيز خطه وتصدق على مسكين ثم المسكين
 تصدق بذلك على بعض وشهر ثم دفع الولد الى المسكين عن صلاة الميت فلم يترك
 بفعل كذا حق ثم لكل يوم قفيز خطه جاز ولا تعتبر المساكين في هذا وانما تعتبر ذلك
 في كفارة الممين لا غير وهذا وصقة الفطر سواء رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى
 لكل صلاة نصف صاع من الخنطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان صوم يوم
 عبادة واحد من له صلاة واحدة **رجل** ادى عن ست صلوات احد عشر من المسكين
 ومن الى مسكين اخر اوى اثنى عشر منها الى ربعة وعشرين مسكينا قال بعضهم يجوز كما في
 صدقة الفطر اذا ادى الى مسكين منها ومن الى مسكين يجوز وبعضهم فرق بين الصلاة
 وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع لا يجوز ما لم
 يرد الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة الممين وفي كفارة الصلاة اذا ادى الى كل الى
 مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا تعتبر عدد المساكين وفي كفارة الممين تعتبر
 العدد الا ان في كفارة الصلاة تعتبر العدد حتى لو ادى الى مسكين واحدا قل من نصف صاع
 لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم جوزوا الفرق في الصلاة ايضا كما في صدقة الفطر
 والفقير هو الاول ولا يعطى كفارة الممين اياه وان غلا او ملك وان سفل وكذا الصدقة
 المتقدمة **رجل** اعطى كفارة الممين لكل مسكين ثلثة اذرع من الكلباس لم يخذ ذلك ما لم
 يكن مقدار السراويل ولم يخذ السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله انه يجوز السراويل
 لانه يجوز فيه الصلاة وعند ابى يوسف المعتبر في الكسوة ما ستر كثر البدن فان عطي السراويل
 لا يجوز عندنا **رجل** ادى عن جماعة عن محمد رحمه الله انه يجوز الا اذا ر في كفارة الممين في قول
 ابى حنيفة رحمه الله **رجل** ادى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة عن ابى حنيفة عن ابى حنيفة عن ابى حنيفة
 عنه اذا اعطى في كفارة الممين عشرة مساكين من ثيابهم استغفروا ثم اشقوا ثيابهم
 عليهم مائة من ابى يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك لانهم لما استغفروا صاروا كالحرة لا يجوز
 الكفارة اليهم فسطل ما ادى كما ادى الى ادى الى كتاب مائة ثم رد في لوق ثم اوتيت ثانيا
 ثم اعطاه مائة لا يجوز ذلك **رجل** اعطى كفارة مائة امرأة ومائة لغيره ومائة فقير لا يجوز
 ذلك لان الصدقة سم بقولها لا تقبل للولي ولا وليست محل الكفارة فلا يجوز كما ادى اعطى
 اياه او امه ومما علق كان لفقير لا يجوز ذلك كل من لا يجوز صرف الكفارة اليه لا يجوز صرف
 الكفارة اليه ومن له دار ودارم يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الكفارة اليه اذا
 خشا الرجل وهو عسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم وان خشا وهو عسر ثم ايسر جزاه
 والصوم يعتبر في الكفارة جاله الاداء اذا صام المفسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم
 الحائض اذا اعتار الكثرة بالاعتقاق يجوز فيها من الرقن لا يجوز في كفارة الفطر وان

ادى

احتا

الكسوة فقد بينا وان راد الاطعام فهو على نوعين طعام تملك وطعام اباحه وطعام
التملك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من الخنطة او دقن او سوي
او صاعا من شعيركا في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مدا ما ان
عليهم مدا جاز وان لم يعد يستقبل الطعام لانه لا يدرى عادة عدد المساكين في
الوظيفة ووظيفة كل مسكين نصف صاع وكذا الرجل اذا اوصى ان يطعم عنه عشرة مساكين
كفارة ليمينه فعلى الوصي عشرة مساكين فان المساكين قبل ان يعيش لمزجه الاستقبال
ولا يقض الوصي رجل اعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة اصبع لا يجوز لانه اخل بعدد
المساكين الا اذا اعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام فيقوم عدد الايام فتأخذ عدد المساكين
وان اعطى مسكينا حنطه ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الزكاة وكذا اطعم خمسة مساكين في
خمسة فان كان الطعام تملك جاز وتكون الاغلا منها بدلا عن الارضين ايها كان اعلى
وعن ابى يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك الا ان نوى ان يكون الاغلا بدلا عن الارضين وان
كان الطعام طعام ابلحة ان كان الطعام ارض جاز وان كان غلا لا يجوز لان في الكسوة
تملكا وليس في الاباحة تملك فاذا كان الطعام ارض جاز ان يجعل الكسوة بدلا عن الطعام
بخلاف ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عنده وطعام الاباحة
اكثر من سبعين غلا وعشا او غلا او عشا ان وجوز المستحب ان يكون غلا وعشا
بخير وادام وان عطا م غدا وعشا خيرا غير ايام جاز عندها تقبفه الاشباع دون
مقدار الطعام ولو قدم ثلثه اربعة عشر مساكين فاكلوا وشبعوا جاز مري
ذلك عن ابى جعفر رحمه الله فان كان واحد من العشر شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم ان
اكل من ذلك مقدار ما اكل غير جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشر
فان غدا م وعشام وفيهم صبي فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكينا آخر ولا يجوز التكفير
بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو مخصوص عليه في الكفارة او
ملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزله يسكنه وفيه اب لمسة ويستريح فيه وقت
بريقه ومن الناس من قال قوت شهر وعن ابى يوسف رحمه الله اذا كان له فضل على المسكين
والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم لكن بشرط ان يكون الفصل قدرا ما يصير به غنيا وان
كان له عيلة وهو يحتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتاق
ومن ملك ما لا عليه دين مثل ذلك وجبت عليه الكفارة فمضى بدله المالك
جاز له التكفير بالصوم وان صام قبل قضاء الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز له الصوم
وقال بعضهم لا يجوز وفي الكتاب اشارة الى قولين ولو كان له مال غائب او دين
على رجل وليس في ذلك مال كفر عنه جاز له الصوم قال هذا اذا لم يكن المال الغائب عبدا

حيث

فان كان عبدا يجوز له الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتاق
رجل مات وعليه كفارة يمين او قبل يستط عنه اما كفارة الطهارة قال بعضهم يستط
ايضا قال بعضهم لا يستط لانها حق المرأة رجل حلف لا يفعل كذا ففسى انه كيف حلف
بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا ان يتذكر **وقد**
في من الفضولي الميمن مما سوتف كالطلاق والعتاق وغيره لك رجل قال امرأه
الغير اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ثم دخلت فطلق لان الميمن تصرف
يملك الزوج مباشرة فيتوقف من الفضولي على اجازته وهو دخل قبل الاجازة
لا يطلق عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد الاجازة طلعت كذا ذكر في الجامع
وفي المسعى اذا دخلت قبل الاجازة فقال الزوج اجزى الطلاق على فوجازن وهو قال
اجزى هذه الميمن على لزمه الميمن ولا يقع الطلاق حتى يدخل بعد الاجازة امرأة
قالت جعلت امرى سدى واخترت نفسي والزوج حاضر فاجاز او كان غائبا فبلغه
فاجاز صارا الامن بيدها في مجلس عليها با الاجازة ولا يصح اختيارها وان اختارت نفسها
بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق
لان اختيارها عما لا سوتف فلا سندا لاجازته ولو قالت جعلت امرى سدى وطلعت
نفسى فقال الزوج اجزى يقع للحال والحد وجبته وبصير الامر بدلا حتى هو طلعت نفسها
في مجلس عليها تقع عليها تطلقه اخرى ويى بآينه حكم المتوفى ولو ان فضوليا قال لامرأة
الغير جعلت امرى سدى فاختارت نفسها فبلغ الزوج فاجاز الزوج جميع ذلك لا يقع
الطلاق وبصير الامر بدلا وفي المسعى قال لامرأة الغير اختارى معنى الطلاق فاختارت
نفسها او قال لها امرى سدى فاختارت نفسها او قال لها انت طالق ان شئت فقالت
شئت فقال الزوج قد اجزى ذلك فهي طالق لان قوله اجزى اجازة لا امرين جميعا
وهو قال الزوج اجزى قولها الفضولي امرى سدى وقوله اختارى لا لزومه الطلاق
الا ان تختار نفسها بعد الاجازة رجل قال ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأه محمد بن
عبد الله الذى دخل طالق فقال محمد بن عبد الله اشهد على ذلك ثم دخل الدار يلزمه الطلاق
رجل حلف مملوكه بالطلاق وعق كل مملوك مملكه الى كذا او بصدقه كل مال الله الى كذا
سنة ان هو ماله البيع او سكاه وكتب ذلك في كتاب والمملوك حاضر سمع منهم ما تقول
المولى فلما فرغ المولى عن ذلك قال المملوك لم حضر اشهد على كذا ثم سأل المولى البيع او سكاه
حش وبلغه كل ذلك رجل حلف رجلا على طلاق وعتاق وهدى وصدقة وشئ الى بيت الله
تعالى وقال الخالف لرجل آخر عليك هذه الايمان فقال نعم بلزمه الشئ والصدقة ولا يلزم
الطلاق والعتاق منزلة من قال الله على ان اعق عتقك واطلاق امرأى فلا يجزى على الطلاق

ق

والعناق ولكن سئل ان يعق وان قال الخالف جل آخر هذه الايمان لازمة لك فقال
نعم بل منعه الطلاق والعناق ايضا **رجل** قال لا خير هل دخلت داهلان امس فقال نعم ولم
كن في خيل فقال له السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فها حالها فقال له دخلت
دار فلان امس فقال لا وقد دخلتها فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فها ايضا
وهذا جوابك الكلام السائل وكذا لو قال له فبعبك حران كنت دخلتها فقال لا فان
ايضا جوابك الكلام السائل وكذا لو قال له فبعبك حران كنت دخلتها فقال لا فان
عبد اذا لم يكن له الله من قبل ان هذا جواب لما سأل عنه وبه حلقه وان كان نرى
بقوله لا اى لسر عبدى حر لا يعق عبدى وعن ابى يوسف رحمه الله رجل قال لغيره عليك
عبد الله ان لم تفعل كذا فقال نعم قال لا شئ على القائل وان نرى بها عينا وهذا لا قسم
او اقسام بالله او حلفا وحلف بالله ليفعل كذا قال نعم قال هو على العاقل الاول ولا يكون
على قائل نعم وان نرى بينا رجل قال امرأة نبط طالق وعليه المشى الى بيت الله تعالى
ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم فقد طف جميع ذلك لانه لا يصح ولو قال زيد اجرت
لا يكون خالفا وهذا الاجرت ذلك والمعتق نسي ذلك ان دخلت الدار كان لازما
وقال امرأة نبط طالق فقال زيد اجرتا ورضيت بيع الطلاق وهذا ان بيعت هذا
العبد من زيد فخرج فقال زيد اجرتا ورضيت ثم اشتراه يعق لانه اجاز عن البائع
وعمن البائع لا يعق العبد بعد البيع **وقال** ان اشترى نبطى هذا العبد فهو حر
فقال زيد نعم ثم اشتراه عن لانه لما قال نعم صار كانه ان اشترته فهو حر فعق اذا
اشتراه رجل قال لغيره امرائك طالق ان لم يصح حتى فقال الغرم بعام ولم يرد جوابه
فقال للطالب قل نعم فقال نعم واراد به جوابه قال محمد رحمه الله يكون لغرم خالفا لان
الكلام واحد ما لم يخذل كلام آخر او يطول في ذلك لا ينقطع ويكون موصولا والله اعلم
فصل في الامين الموقت الموقت مرة يكون باللفاظ الموقت
ومن يكون بالعتيد بالوقت واللفاظ الموقت مادام وما دامت يوما الى وقت
رجل قال ان فعلت كذا مادمت بخارا فامراني طالق فخرج من بخارى ثم عاد ففعل ذلك
لا تحت في عيشه لان عيشه كانت موقته الى غايه فلا يبقى بعد الغايه وكذا لو قال
ان تزوجت امرأة مادمت اكون في طالق ففارق اكونه ثم عاد اليها وتزوج لا يطلق
لانه تزوج بعد انتهاء الامين **وقال** حلف لا اشرب لبنا مادام بخارا ففارق بخارا ثم عاد
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان فارق بخارا بنفسه لا غير ثم عاد وشرب
لا تحت الا ان شوى لا يشرب مادام بخارا وكذا له فان نرى ذلك ثم فارق بخارى
ثم عاد وشرب تحت لبقا وظنه بها **رجل** قال لا يبيد ان تزوجت امرأة مادمتا حنين

فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها طلعت فان تزوج اخرى في حياتها لا يطلق لان كلمة ان
لا يجب التكرار **وقال** كل امرأة استوج مادمتا حنين **وقال** الفارسية هزني
بحرامم يا اشران زنن ايد يطلق كل امرأة تزوج في حياتها لان كلمة كل بوجبت جميع
النساء وان مات احد ابويه فتزوج امرأة بكل ما فيه وعن محمد رحمه الله انها لا يطلق
موت احدهما وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله لان شرط الحنث الزوج في حياتها
ولم يوجد **وقال** الامانة والله لا املك ما دام ابوالاحسين وكلها بعد ما مات احد
لا تحت لما قلنا **وقال** كل امرأة تزوجا حتى عوبا فتزوج امرأة بعد ما مات احدهما
طلعت لان شرط الحنث هنا التزوج قبل موتها **رجل** طفق ان لا يصطاد ما دام فلان
في هذه البلدة وفلان مير هذه البلدة فخرج الامير الى بلد اخرى ثم اصطاد الخالف
قبل عود الامير الى تلك البلدة او بعد عود لا تحت لانها الامين فخرج الامير **رجل**
قال لا منه ان وطنتك ما دمت في هذه الحجة فاستخرج من تلك الحجة ووطنتها
في حجة اخرى او تحولا من تلك الحجة ولم يطاها حتى عاد الى تلك الحجة ووطنتها فيها
لا يعق لان الامين انتهت بالتحولا عن تلك الحجة **رجل** طفق ان لا يدخل هذه الدار
ما دام فلان فيها فخرج فلان باسائه ثم عاد ودخل الخالف لا تحت وكذا لو قال لامرأة ان
دخلت دار فلان ما دام فلان في تلك الدار فانت طالق ففعل فلان من تلك الدار
زمانا ثم عاد ودخلت في تلك الدار لا تحت وفي النوازل **رجل** قال لغيره والله لا املك
ما دمت في هذه الدار فالامين على ما دام ساكنا فيها ولا يبطل الامين الا باسقال يبطل به
السكنى لان معنى قوله ما دمت في هذه الدار ما سكنت في هذه الدار وما نتي من قصب
او قد يكون ساكنا في قول ابى حنيفة رحمه الله وعلى قوله صاحبه لا يكون ساكنا بذلك
والفتوى على قولها والمسئلة باي بعد هذا في موضعه هذا اذا كان فلان من شبيب
اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان فلان في عمار غير او كان ابا كبير سكن مع
ابنه او كانت امرأة تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت اقربتها في تلك الدار
لا يبقى ساكنه وهذا اذا كان الامين بالعربية فان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على
عزم ان لا يعود لا يبقى ساكنا بقا الا متعه على كل حال **رجل** حلف ان لا ياكل من هذا
الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم اكل الخالف ما بقي لا تحت لان شرط
الحنث الاكل حال بقا الكل في ملك فلان ولم يوجد **رجل** حلف ان لا تنام على الفراش ما دام
في الغربة فتزوج امرأة في بلد ونام على الفراش قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله وابو بكر
البحري رحمه الله ان تزوج على عزم ان يطلقها او يذهب بها فهو في الغربة وان لم يكن من عزم
ذلك فليس بغربة **رجل** حلف ان لا يفعل ما لم مات فلانا فالامين على العمل الذي كان يعمل

في سائر الامام لا على مطلق العمل من صلاة او طهارة او اكل ونحو ذلك **رجل** قال ان كل
 من خبز ولدي ما لم انزع فاطمة لكل امرأة ان زوجها في طالق فاكل من خبز ولدي شيا
 قبل ان تزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقت عنه على بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل
 امرأه تزوج فاذا اكل بصرة فلا كل امرأة ان زوجها في طالق فيدخل في المهر فاطمة
 وقال كل جارية اشترى ما لم اشتر فلا تسمى جارية فهي حرة غابت المهر عليها او ماتت
 فاشترى جارية اخرى في الغيبة يعق لوجود الشوط لتمام المهر وفي الموت لا يعق
 في قولنا ان حيفه رحمه الله لان عند ما مات المهر بطل المهر مديون قال الصاحب
 دينه والله لا قضيت ذلك الى يوم الخميس فلم تقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في بيته
 لا نه جعل يوم الخميس غايته والغاية لا يدخل تحت المهر وبه الغاية اذ لم يكن غايته خارج
 وقال لا قضيت ذلك الى خمسة ايام لا حث ما لم يغرب الشمس من يوم الخامس
 وقت المهر بخمسة ايام ويولد يوم الخميس يكون خمسة ايام فصارت كانه قال لا قضيت
 ذلك قبل مضي خمسة ايام وكذا حلف ان لا يكمل فلا تا الى عشر ايام كان اليوم العاشر
 داخل في المهر وكذا قال لغيره لا حثك الى عشر ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا
 قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق تزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان
 السنة الخامسة داخله في المهر وكذا لو جرد اياه الى خمس سنين دخل السنة الخامسة في
 الاجارة وكذا قال ان امثال زن خوام كانت المهر على بقية السنة الى تسلاخ ذي الحجة
 كما قال لغيره من هذه السنة كان عليه بقية السنة التي هو فيها **رجل** قال كل عبد اشترى
 حرة الى سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعق حتى عصى عليه سنة بعد الشراء لا نه ذكر السن
 بعد العتق فلا يعق قبل السنة كما قال لا مرة انت طالق الى سنة عندنا تقع الطلاق
 بعد السنة وقال كل عبد اشترى الى سنة فهو حرة فاشترى عبدا قبل السنة عتق من اعته
 لا نه ذكر السنة قبل العتق بكانت السنة غايته للمهر **رجل** قال ان رزقي الله تعالى
 امرأة موافقه قبل وقوع الثلج فعلى ان اصوم كل خمس ان اراد به وقت وقوع الثلج
 لا نفس الوقوع فهو على وقت وقوع الثلج وكذا اذ لم يكن له نية وقت وقوع الثلج
 هو بل الشهر الذي قال بالفارسية ارزوان اراد به حقيقة الوقوع فهو على صفة الوقوع
 وذلك ان تقع على الارض من الثلج ما يحتاج الناس الى كسبه وان طار في الهواء لم يستبين
 على الارض واستبان على الحشيش او على يد من الجدعان قد لا يعتبر والمرأة الموافقة
 هو العنفة الراضية بما سق عليها زوجها باذلة نفسها اذ اراد ان تقع بها فان تزوج
 بمثل هذه قبل وقوع الثلج او قبل وقت الوقوع يلزمه الوفا بما التزم وقال بالفارسية
 يا فلان سخن تكوم تا بر من نيايد ويؤى الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع فوقع الثلج

في بلد

في بلد اخر حكم الحاكم حث لان مراد الثاني في هذا وقوع الثلج في البلد الذي فيه الحاكم
 في لو كان الحاكم في بلد اخر لا يقع فيه الثلج يتأبدا المهر في حلف لا يكمل فلا تا الى
 الصيف والشتا والى الخريف والى الربيع ان كان الحاكم في بلد لم حساب يعرفون
 الصيف والشتا بالحساب في بلد المهر الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اخلف الناس
 في وقت الحث والوقايت قال المهر رحمه الله الصيف ما يشهد فيه الحر على الدوام والشتا ما
 يشهد فيه البرد على الدوام والربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما تنكسر فيه
 الحر على الدوام وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الاشجار ثمار واولدق والشتا ما
 لا يكون على الاشجار ثمار واولدق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار ويبقى الاولدق و
 الربيع ما يخرج الاولدق ولا يخرج الثمار وهذا اقرب الاقوال الى الضبط والادلة
 بل ما يختلف باختلاف البلدان الا انه يقدم في البعض وتأخر في البعض **رجل** حلف
 لا يدخل فلا تا الى المهر فوقع في يوم الخميس لا على يوم الجمعة ولا حلف لا يفعل كذا
 الى يوم الحاجة او الحصاد او الى اليباس ولم يتوشى فوقع على ولد الحصاد والمدياس وعلى
 الى حاج يقدم اذ اوجد مسمى المهر لان المهر شتى باول جزء من الغاية ولا حلف
 يتقضي من فلا تا اذ اصى الصلاة الاولى ولم يتوشى فوقع وقت الظهر الى اخر لان الصلوة
 الاولى صلوة الظهر فصار كانه قال اذ اصى الظهر هو قال ذلك كان له وقت الظهر الخ وهو
 قال الى ليلة القدر فان كان الحاكم عابدا لا يعرف اختلاف العباد فيمنه نصرف الى ليلة السابع
 والعشرين من شهر رمضان يكون بعد المهر لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع
 والعشرين من شهر رمضان وان كان الحاكم فيها فعندنا بقية السنة رحمه الله ان كان عينة في
 النصف من رمضان لا يفعل شرط الحث ما لم يعض كل رمضان من السنة الثانية لان عند
 ليلة القدر يقدم وتأخر نفسي ان يكون ليلة القدر في السنة الاولى من النصف الاول
 من رمضان وفي السنة الثانية يكون في الاخير من رمضان من السنة الثانية وهو المختار
 التقوى **رجل** قال لغيره لا يخرج من البلد حتى اريك نفسي قاراه نفسه في مكان بعيد فان
 عرفه فلا تا لا حث الحاكم وكذا لو اراد فوق خايطة او قال انا فلان لا حث وان كان
 لا يصل اليه فلا تا لا نه قاراه **رجل** قال لا مل تران وضعت جنبك الليلة حتى اضربك فا
 طالق فلم تعد على ضربها في تلك الليلة وامت جالسة ولم يضع جنبها لا حث الحاكم لا فلان
 لم يضع جنبها **رجل** حلف لا ينام حتى يقول كذا وكذا فقام جالسا من غير قصد لا حث لان هذا
 مما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون حثي عن المهر **رجل** قال ان مت فلم اضربك فكل صلوة لي
 حرقا للحالف ولم يضربك لم يرضى ما يملكه لا نه حث بعد الموت **رجل** حلف لا يدخل هذا الدار
 حتى يدخلها فلانها ما لم يحث الحاكم وكذا لو حلف لا اشترى امر حتى اشترى عبدا فاشترى

فلا شئ المهر حتى
 يرضى كل رمضان

عبد واه في عتق واحد لا يحث فكنا لو قال لا اكلمك حتى تكلمني فوقع كلاهما معا
 او حلف لا يصلي حتى يصلي فلان فافترق الصلاه معه معا وكل ويجزم كحث في قول اي
 حسنه رحمه الله وكذلك اذا جمع الافعال قال محمد رحمه الله كحث في جميع ذلك ولو
 قال ان ككلمتك الا ان تكلمني فليكن ذلك وتو قال ان ابتداءك بكلام فبعد جزمها لثبوتها
 وسلم كل منهما على صاحبه معا لا يحث في قولهما رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى
 اكلم من هو فيها فامراته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحث في قوله اي حسنه
 رجل قال لا خير والله لا اعطيك ماله حتى يقضى علي قاض فوكل وكلا فخاصه الى القاض
 فقضى على وكيل الحالف فهو قضا على الحالف ولا يحث بعد ذلك رجل قال الغرمه والله لا
 فارقه حتى استوفي منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل ان
 يفارقه ولم يقبض دينه حتى فارقه قال محمد رحمه الله على قوله من لا يحمله حاشا اذا
 الدين منه قبل الفارقه وقبل المديون ثم فارقه لا يحث وهو قول اي حسنه رحمه الله
 لا نه فارقه وليس عليه شيء فعمنا ينبغي ان لا يحث لان المديون حين باع العبد منه دينه ماله
 ما في ذمته فلا يحث الحالف على قوله من كمله حاشا في الهبة وهو قوله اي يوسف رحمه الله
 يكون حاشا هنا اذا فارقه قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند المبيع
 ثم فارقه حث وقبض المديون عبدا غيره بذلك ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد
 ثم ان موطن العبد استحققه ولم يخرجه المبيع لا يحث الحالف لان المديون ملك ما في ذمته
 هذا المبيع لان ثمن المستحق مملوك ملكا فاسد فلا يحث الحالف وقبض المديون عبدا على
 انه بالخيار فيه وقبضه الحالف ثم فارقه حث وكما كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقه
 حتى يستوفي حقه منها فزوجها الحالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء كما عليها
 من الدين ولو باع المديون بما عليه عبدا او امراة واذا هو مديون وكاتب وام ولد او كان المديون
 وام الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحث الحالف ولو وهب الطالب
 الا لغيره من الغرم فقبلها منه او حال الطالب رجلا له عليه مال بال على مديونه او حال المظلل
 الطالب على رجل وابو الطالب المظلل الاول لا يحث الحالف في هذا كله مديون قال
 اربا الدين والله لا اقضيه ماله اليوم فاعطاه ولم يقبل ان وضعه يحث لو اراد ان
 ياخذ ثنأ وله يملك لا يحث والمفصوب منه اذا حلف ان يقبض المفصوب من الغاصب
 فجاءه الغاصب وقال سلمت اليك فقال المفصوب منه لا اقبل لا يحث ويبر الغاصب
 من ضمان الرد كما حلف الرجل نودي زكوة ماله فمروا على العاشر فاخذ زكوة ماله لا يحث
 الحالف وسقط الزكوة مديون قال اربا الدين ان لم اقبضك ماله غدا فمديني حر فغاب
 ربا الدين قالوا دفع الدين الى القاضى فاذا دفع لا يحث ويبر عن الدين لان القاضى

لا يحث عند هذا والاول قال لا يحث
 قبل ان يكلمني فوقع كلاهما معا

نصب

نصب ناظر المسلمين فقبله القاضى نظر الحالف وذكر الناظر رحمه الله ان القاضى يصبر
 وكلا عن الغائب فادفع المال الى الوكيل وقال بعضهم اذا غاب الطالب لا يحث الحالف
 وان لم يدفع الى القاضى ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحث الحالف والدفع الى
 القاضى ليس بشئ والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك قاض حث
 الحالف رجل حلف ان لا ياخذ ماله من غرمه اليوم وقد كان وكل وكلا يقبضه يقبض
 الوكيل بعد الامين ذكر في المستعمل انه لا يحث في يمينه قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون
 حاشا كما هو وكل وكلا بالنكاح ثم حلف ان لا تزوج فزوج الوكيل حث الحالف وهو
 لم يقبض وكيله ولكن حال ربا الدين عليه رجلا له على الجمل من قبل فاخذ المحتال له
 من الغرم لا يحث الحالف وهو اخذ الحالف من مديونه رهنا بالدين ففعلك الرهن
 في يد لا يحث رجل حلف ان لا يورث عن فلان ماله شهرا فسكت عن القاضى حتى مضى
 لا يحث وهو كما حلف الشفع ان لا سلم الشفعه فلم يخاصم حتى بطلت شفيعته لا يحث
 وكذا لو اجر داره كل شهر ثم حلف ان لا ياجر هذه الدار فتركها عند المستاجر شهرا لا
 يحث وان يتقاضى اجر كل شهر اجر ما مضى وان ساله اجر شهر لم يسكنه المستاجر حث
 لانه اذا طلب الاجر فاعطاه المستاجر حث لانه اذا طلب الاجر واعطاه يصير اجرا فاعطاه
 المستاجر وكذا اذا حلف الرجل ثوبا مرارة وذهب به الى الصباغ وامراة ان يصيب فاصبته
 امراته في ذلك فقال الرجل ان صبغته فانت طالق ثم صبغه الصباغ لا يحث لانه لم يصب
 الصباغ بعد الامين بان يصيب رجل حلف ان لا يقبض دينه من غرمه اليوم يقبض من وكل
 حث فان قبضه من متبرع لا يحث وكذا لو قبض من كيله حث اذا كانت الكفالة بامر
 وكذا لو احاله الغرم على رجل فاخذ الطالب من المحتال عليه حث وكذا لو احاله الطالب على
 الامين رجلا ليس له على الجمل من يقبض المحتال له حث الحالف لان المحتال له وكيل له
 اشترى الطالب من الغرم شيئا بوجهه ويقبض المبيع اليوم حث وان قبض المبيع عند لا يحث
 وهو خط الطالب بعض حقه ويقبض اليوم لا يحث لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم وكل
 اشترى يمينه شيئا بعد الامين في يومه شيئا سدا وقبضه فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر
 حث وان كانت قيمته اقل من الدين لا يحث لانه لم يقبض جميع حقه وكله ما للغير فان
 استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا مثليا لا يحث الحالف لانه يجب عليه
 مثله لا قيمته فلا يصير قصاصا بدينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته قبل الدين او اكثر
 حث لانه صار قابضا بطريق القامضة لكن يشترط ان يعصب ولا ثم يستهلكه فان استهلكه
 ولم يعصبه بان حرقه او ما اشبه ذلك لا يحث الحالف لان شرط الحث القبض فاذا تعصب
 او لا وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا دينه بذلك اما اذا استهلكه من غير تعصب

اليمين

لم يوجد القبض حقيقته فلا يصير قابضا دينة كرجلين لها على رجل دين مشترك فغصب
احدهما من الدين ثوبا واستهلكه كان لشريكه ان يرجع عليه بمحسنة من الدين والآخر
من غير غصب لا يرجع عليه شريكه بشيء رجل له على رجل ثمن مبيع فقال ان اخذت عن ذلك
الشيء فامرته طالق فاخذها كان ذلك حظه وقع الطلاق لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض
كما اخذ الموضع ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه ان يرجع عليه بمحسنة يكون
حلف الجاهل في قضا ما عليه فلان فانه مبيع من متاعه ما كان القاضى بيع عليه اذ ارفع الامر
الى القاضى رجل حلف ان لا يفارق شريكه ففارقه شريكه لا يحث رجل حلف ان لا يرق غنمه
حتى يستوفى ما له عليه ففقد حث يراه ويحفظه فهو غير مفارق له وكذا لو حال بينهما استد
واسطوانه من اساطين المسجد لا يكون مفارقا وكذا لو قعد احد بعد اخل المسجد والآخر
خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان توارى عنه بحايطة المسجد والآخر خارج للمسجد
فقد فارقته وكذا لو حال بينهما باب مغلق الا ان يكون المفتاح بيد الخائف داخله بيتا واغلق
عليه وقعد على الباب فهذا لم يفارقته وان كان المحبوس هو الخائف والمخفى عنه هو المحلوق عليه
هو الذي اغلق الباب واخذ المفتاح فقد حث الخائف هو الذي فارقته مديون قال الرب
الدين ان لم ارفع اليك حقله قبل الجمعة فعبدى حرقا الذي له الدين قبل الجمعة لا يحث
الخائف في قلبه ان يحنقه وقال ابو يوسف رحمه الله ان دفع وارثه او وصيه ثوبا ان يدفع
حتى مضى يوم الجمعة حث رجل ان لم مديونه فحلف للمزوم ليا يتيه غدا فاته في الموضع الذي لم
لا يبر حتى ياتي منزله فان كان لزمه في منزله لم يحنقه غدا فحلف الطالب الى منزله اخر فاتي
الخائف المنزلة الذي كان فيه الطالب فلم يجد لا يبر حتى ياتي منزله الذي تحل اليه وهو قال الغرم
والله لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم فمضى اليوم ولم يفارق ولم يعط حثه لا يحث فان فارق
بعد مضي اليوم حث وقال والله لا افارقك اليوم حتى يعطيني حتى اليوم وهو نوعان يترك
لزمه مضي اليوم ثم فارق لا يحث وقال الغرم والله لا افارقك حتى اخذ مالي عليك
ففر منه الغرم لا يحث وكذا لو كان لا يفارق حتى حث وقال والله لا اخذ مالي عليك
الا ضربيه وله عليه عشرة دراهم فجعل فرق درهما وقطعه بعد ان يكون في ورثها
لا يحث وان اخذه في عمل اخر في ذلك المجلس فوجاهت وقال ان قبضت مالي على فلان شيئا
دون شيء ففعل ما كين يعني ما له على فلان فقبض منه تسعة فوجها لرجل ثم قبض الدين الباقي
فانه لا قبض التسعة حث ويجب عليه التصديق بها فاذا وجها فمضى فلان ولم يصدق
بالدين الباقي ايضا اذ قبض ولو حلف والله لا افارقك فخرج من هذا الدار فطلب اليه
فقال قد تركتك ثم اتي ان يخرج فانه حث في عبثه اذ قال تركتك وهو قال الغرم ان لم
اكرمك حتى تقض حتى فامرته طالق فامتنع عن الملازمة قبل قضا الدين حث وكذا لو قال

ان اقرضك

ان لم اقرضك حتى يدخل الليل او حتى شفع لي فلان او حتى يسكني او حتى يصبح فامتنع
عن الضرب قبل ذلك كان حائطا وكذا لو قال حتى يقول او حتى تستغيث ولو قال
ان لم اقرضك بالسياط حتى يموت او لم يقل بالسياط فهو على الباطل في الضرب ولو
قال ان لم اقرضك بالسيف ضربته حتى يموت او حتى اقبلك فهو على القتل ولو قال ان
لم اخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فامرته طالق فاخبر بر في عبثه وان لم يضربه
وكذا لو قال ان لم اقرضك حتى يضربني او لم اترك حتى تغدني اياي حتى اعدك
اذ اكون ففعلين كلاهما من واحد والاول مما لا عقدة سعلن ليرى وجودهما جميعا وكذا
ان لم اترك اليوم حتى تغدني عندك ان فاته فلم يغد عندك ثم تغد عندك في يوم آخر
غير ان اناه يومه في عبثه **فصل** فيما يكون على الغور او على الابد وكل
قال الغريم اذا فعلت كذا فلم افعل كذا قال ابو حنيفة رحمه الله اذ لم يفعل ما قال على اثر الفعل
المحلف عليه حث في عبثه ولو قال ان فعلت كذا لم افعل كذا فهو على الابد قال ابو
يوسف هو على الغور ايضا رجل قال لعبد ان قت ولم اضربك مشط البر الضرب قبل القيام
ان قام قبل ان يضربه حث ولو قال ان قت ان لم اضربك فقام ولم يضربه لا يحث
حتى احدهما يموت وقال ان قت فلم اضربك فهذا على فور القيام امره قالت لزوجها
ان لم تحم لي وعلك عن نفسك فامسك من نيشوني فالي صدقة فقلت قبل التحريم قال محمد
لا يحث حتى يموت الرجل والجارية قبل التحريم وهو على الابد رجل قال لسان ربات فلانا فلم
اضربه فاه من زور عيل واكثر قال محمد رحمه الله لا يحث لانه لم يبر رجل قال لغريم ان اسلم
فلم اسلم عليك يعني ان يكون السلام ساعة يلقاه فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان استعرك
وايتك فلم تعرنني يعني ان يكون مع الفعل لا ينبغي ان يفعل مع الدخيل وعن ابى يوسف رحمه
اذا قال الجارية ان لم يحكي لي ليلة حتى اجامعك مرتين فانت حرة فجاته من ساعتها فجامعها
مرتين في موضعين لا يفتى قال محمد رحمه الله اذا قال الجارية ان لم ياتي لي ليلة حتى اعشاك
فانت حرة فاتي في تلك الليلة فلم يعشاه الا حث وكذا في الضرب وغيره وهو نظر ما ذكر
في الديات اذا ذكر قتلين احدهما منه والاخر من غيرهما فكله حتى ولو لم يصلح غاية
الاولى يصلح جزاءه لا يشترط للبعض الثاني رجل قال لعبد ان بعث اليك فلم ياتي
ببدي حرق بعث اليه فاته ثم بعث اليه ثانيا فلم يات به حث ولا يبطل العبد بالبر حتى يحث
من فحنقه يبطل العبد وكذا لو قال اني فلم اتركك وهو قال ان يتيه فلم اترك او قال ان يذني
فلم اترك فهو على الابد رجل قال لاسمته ان لم يطلني فبدي حرق قال ابو يوسف رحمه
هو على المجلس وهو ان لها في الطلاق اذ اطلقته فبقيتها في المجلس طلعت وكذا لو قال لغريم
ان لم تبع عبدي هذا فبدي الاخر هذا حرق فواتق له في البيع وهو على الابد ولو قال لغريم ان

دخلت

فان نرى خبره ذلك لا بد من ان يتقار
وكذا لو قال ان دخلت عندك المذلة فافعل

اراد فلم اجلس فهو على النكاح وقال ان دخلت الكوفة فلم ازوج فبقيت عرسا على ان تزوج
 قبل الدخول وان قال فلم ازوج فهذا على ان تزوج حين يدخل ولو قال ثم لم ازوج فهو
 على لا بد منه لدخول رجل قال له تزوج فلانه فقال ان تزوجت ابد فبقيت عرسا على ان تزوج
 غير فلا بد منه فثبت رجل قال ان تركت ان امس السما فبقيت عرسا على ان تزوج
 اجملا لم امس السما فثبت من ساعته ولو قال ان لم امس السما غدا فامراته طالق طلقت
 غدا في قياس اي خيفه رحمه الله وقال ابو يوسف طلق الساعة رجل فظن يوما ثم قال والله
 لا يصح من هذا اليوم لا يثبت في قوله اي خيفه وزوجهما الله وخيف في قوله اي يزوج
 رجل طلق لباين فلانا في اول شهر رمضان فاته تمام خمسة عشر يوما لا يثبت فان كان الشهر
 تسعا وعشرين يوما قال محمد رحمه الله ان اناه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر يعني ان يثبت
 وان اناه بعد الزوال من هذا اليوم فثبت رجل طلق لباين فلانا غدا واليودونه فاتي بامر
 فلم ياذن له فزوج ولم يصل اليه لا يثبت وان اتي بانه ولم يستاذن فثبت في يومه حتى يصبح
 في ذلك اليوم ما يصنع الزاير في العايد من الاستيفان رجل طلق فلانا يذهب الى فلان
 فذهب بريد ثم رجع عنه فزوج حات والذهاب والرجوع السواء ولا يثبت الا في فلا
 فهذا على ان ياتي منزله او جانيته ليقبضه او لم يلقه ولا يثبت الا بقاءه فاتي منه لا يثبت
 حتى يلقاه رجل قال لا تحركن راسك فلا تاذن اذ لم اعدك فبقيت عرسا على ان تزوج
 المثل الذي قال له لا يثبت في قوله اي خيفه رحمه الله وخيف في قوله اي يزوج لانه ليس
 موضع الا علام وقال ابو يوسف رحمه الله كخفت وقال في ان راسك فلا تاذن اذ لم اعدك فبقيت
 عرسا على ان تزوج لانه لا يثبت في قوله اي يزوج وعرسا على ان تزوج في قوله اي يزوج
 انه كخفت رجل قال ان لم ادخل الليلة المذنة ولم اتي فلانا فامراته طالق قد دخلت اليه
 ولم يصاف فلانا في منزله ولم يلقه الى صبح قالوا ان كان عالما وقت المذنة غاب عن منزله
 خست فلا وهو كما قال ان لم اكل هذا الرغيف اليوم فأكله غير قبل غروب الشمس كخست
 في قوله اي خيفه رحمه الله واخراجه من البيت في قوله اي يزوج
الاعاد
 اكثر ما يلزم الايمان في هذا الباب والمسايل احوالها على نوعين ما يكون الشرط من العقود
 الثاني ما يكون من الاعمال والعقود انواع ثلثة منها ما يتعلق حقوقه من وقع له العقد
 لا بالعقد كالتكاث والطلاق والمعتاق والكتابة والمخلع والمصدق ومنها ما يتعلق حقوقه بالاداء
 اذا كان العاقد اهلا لم يتعلق الحقوق به كالبيع والمضار والاجارة والتمتعة ونحوها الى القائل
 سيما ان كل ايمان ان ثبت الحكم للعاقد ثم سئل عن العاقد الى غير فهو من المتكاثين وكلما لا
 يجوز ان ثبت الحكم للعاقد ثم سئل عنه الى غير فهو من القسم الاول ومن العقود ما لا يثبت
 له اصلا كالاجارة والاداء والمعتاق والارضا فثبت في كل حسن من فصل على حسن

ولا يمان

في التزوج رجل طلق فلانا لا يزوج فثبت في قوله اي يزوج ولا يثبت في قوله اي يزوج
 ففعل الوكيل خست الخائف لان النكاح عقد يتعلق حقوقه من وقع له العقد مكان العاقد
 صغيرا محضا لا يستغنى عن اضافة العقد الى موكله فكان فعله كفعل الخائف اذا كان الخائف من
 اهل المباشرة والمجنون ليس من اهل المباشرة فلا يكون فعله الا بكفعل الخائف بخلاف الوكيل
 لان الوكيل له غير لا يزوج فلان الام حكمه الا ابتداء وتزوج الخائف فصولي فان كان عقد
 الفصولي قبل المهرين فاجاز الخائف بعد المهرين بالعلم او بالفعل لا يثبت الخائف لان عند
 الاجارة يستند المفاذ الى خاله العقد فصير الخائف متزوجا قبل المهرين فلا يثبت وان كان
 عند الفصولي بعد المهرين لا يثبت ما لم يجر فاذا اجاز ان اجاز بالقول فثبت هو المختار وعند
 البعض لا يثبت وهو رواية عن محمد رحمه الله وخبر انه لا يثبت نكاح الوكيل ايضا والاعاد
 بالفعل كسوق مهر او ما اشبه ذلك في رواية ابو يوسف عن محمد رحمه الله انه لا يثبت وعليه
 اكثر المشايخ منهم الشيخ الامام شمس الدين ابو حنيفة والشيخ الامام ابو القاسم بن عيسى بن ابي حنيفة
 وقال بعضهم يثبت والقوي على قوله لا اكثر فثبت في الفصولي ككفاها قبل المهرين واجاز
 الخائف بالقول او بالفعل لا يثبت ولا يثبت في قوله اي يزوج بعد ذلك بكذا جاز في كخست
 في عينه لان الخائف لم يزوج امرأة بكذا فاستدلوا لا يثبت ولا يثبت بالاطلاق الاول
 وكذا الوكيل الخائف بطلاق النكاح فزوج الوكيل امرأة بكذا فاستدلوا لا يثبت الموكل رجل
 قال لا امرأة لا يجل له نكاحا لان تزوجت فبقيت عرسا على ان تزوج في عينه لان عينه
 الى ما تصور فيها وهو النكاح الفاسد وكذا الرجل طلق على امرأة الغير وعرضه لغيره من هذه
 المرأة اليوم فزوجها في ذلك اليوم برفي عينه لان عينه في صورة العقد بكذا جاز
 ان لا تزوج فزوجه موكله امرأة وهو كانه لا يثبت لان العقد النكاح وجد من الموكلي
 لا من العبد والعبد لم يزوج حكمه فلا يثبت في عينه ولا يثبت الرجل ان لا يزوج امرأة بالكر
 على النكاح فزوج خست في عينه لان الخائف اتى بلقطة النكاح الا انه لم يرض بحكمه والرضا
 ليس بشرط لصحة النكاح فثبت في عينه ولا يثبت الرجل ان لا يزوج عرسا فزوج غير فلما
 الموكل بالقول خست ولا يثبت فلان لا يزوج ابنته الصغيرة او امته عن محمد في هذا والاشهر لا
 يثبت بالتوكيل ولا بالاجارة وعلى قوله اي يزوج ابنته الصغيرة او امته عن محمد في هذا والاشهر لا
 رحمه الله انه يثبت بالتوكيل من الصغيرة طحفة ولا يثبت ان لا يزوج ابنته الكبيرة وابنته
 الكبيرة لا يثبت الا بالاجارة ان باشر العقد بنفسه ولا يثبت فلان لا يزوج ابنته او بنت عمه
 فوكلت المرأة وكيلها بالنكاح فزوج الوكيل قبض الخائف مهرها او طالع الزوج لانه لا يصح النكاح
 ولا يثبت الخائف وان حلف امرأة ان لا يزوج فوكلت وكيلها بالنكاح ففعل الوكيل خست
 والمرأة عنزله الرجل في جميع ما ذكرنا رجل حلف ان لا يزوج من اهل هذه الدار والى

النكاح

وان كان التوكيل قبل المهرين فهو
 الوكيل بعد المهرين خست الخائف

في قوله اي يزوج
 في قوله اي يزوج

في قوله

شأنه في ما مضى بما فيها من الاعمال على ما كان عليه
 في كونه في بيته وعملاته في بيته من غير ما كان عليه
 من شأنه في ما مضى بما فيها من الاعمال على ما كان عليه

اهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم او قال لا تزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت
 بنت فتزوجها الخائف لا يحث في بيته رجل حلف ان لا تزوج من اهل الكوفة فتزوج
 امرأة من اهل الكوفة لم يكن ولدت قبل الامين حث في بيته اذا حلف ان لا تزوج بالكو
 ثم اراد ان تزوج ذلك المضاف في الجبل وقال لكل رجل منكم لا يخرج الرجلان من الكوفة
 ويعقدان لنكاح خارج الكوفة فلا يحث لان المعتبر مكان العبد ومكان العقد مكان العاقد
 رجل حلف ان لا تزوج امرأة الا على اربعة دراهم فتزوج امرأة على اربعة واحمل القاضى عشرة
 لا يحث الخائف وكذا الوفاة الزوج بعد العقد على مهرها لا يحث رجل حلف ان لا تزوج
 من نساء اهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحث الخائف
 في قوله ان حبيبه رحمه الله وان ولدت بالكوفة لان عنك المعتبر هذه الولاية وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يحث وهو على الوطن رجل حلف ان لا تزوج امرأة كان لها زوج قبل
 فطلق امرأته تطلقه ثانية ثم تزوجها قال محمد رحمه الله لا يحث في بيته لان بيته نفس
 الى غيرها ولا يحث رجل حلف ان لا تزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة من البصرة وزوجها
 منه ففوتى بغير مهرها فاجازت من البصرة حث الخائف ويعتبر في هذا مكان العقد
 وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولا يحث رجل حلف ان لا تزوج امرأة فتزوج امرأة صغيرة
 حث في بيته وعن محمد رحمه الله في رواية لا يحث والمرأة في النكاح لا تساو الصغيرة
 رجل حلف ان لا تزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها من نوى بيته وبين الله
 عز وجل لا في القضا وان نوى كوفية او بصرية لا يدين أصلاً وكذا لو نوى امرأة عورتا او
 امرأة كان بها رجل كذا ولو نوى عريضة او حبشية دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 نوى جنسا دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح فيما ذكرنا اذا حلف ان لا يطلق فوكل
 بذلك فطلق لو كمل حث وكذا لو طلقها ففوتى او طلقها فاجاز بالطلاق حث وكذا
 لو قال انت طالق ان شئت فثبات وقال لها اختاري فاختارت وقال لها ان دخلت
 الدار فانت طالق فدخلت والى منها بعد الامين ففوتت مدة الايلاء عندنا يحث في بيته
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يحث ولو كان الخائف فطلق امرأته لا يحث وهو قال لها طلقي
 نفسك ان شئت وقال العبد اعنى نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعنى فطلقت
 نفسها او اعنى العبد نفسه حث الخائف وعن محمد رحمه الله انه لا يحث ثم رجع وهو قال لها
 انت طالق ان شئت وقال العبد انت حران شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعنى فثبات
 المرأة طلاقها وشا العبد محقق وقع الطلاق والعناق ولا يحث في بيته وهو كما قال لها
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحث الخائف
 رجل حلف لفلان اليوم ولا تخرجني من بيته او مطلقه لفلان او من لا يحل له نكاحها فابتن

والمرأة وكذا

في ذلك

في ذلك ان لا يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المأذنة وحمله للمسال
 التي يحث بها بالباشرة والتوكيل ستة عشر النكاح والطلاق والعناق مال وغيره مال
 والكفاية والادعاء والاستدعاء والاعارة والاستعارة والمهبة والصدقة والاقرار
 والاستقراض والضرب في العبد والخياط والمذبح والبنا والمقضا والاقتضاء رجل حلف
 ان لا يصلح فلانا في حق يد بيته في كل الخائف فلا يصلح الا كحل يحث عند محمد لا يركب
 في الصلح وعن ابى يوسف فيه رواية ان وفي الصلح عن دم العبد يحث الخائف يصلح الا كحل
 ولا يحث الخادم فلانا في كل خصوصته وكذا لا يحث ولا يحث لا يقضي فلا نادته ولم يخرج
 فقتضاه حث وكذا لا يحث لا يقضي من فلان شئ في كل فعل الا كحل حث ولا يحث لا يرب
 لفلان هبة فهو لم يقبل او قبل ولم يقضي حث عندنا خلافا لان في كل ما لا يرب
 هبة غير مقسومة حث عندنا وكذا في كل ما لا يرب او يرب بها اليه مع رسوله او امر غير حتى
 وحب حث الخائف ولم يحث بالصدقة في حق الهبة عندنا ولا يحث لا يرب فاعاد لا يحث
 ولا يحث ان لا يصدق ولا يقضي فلانا فصدق او اقض ولم يقبل فلان حث في بيته
 وعن ابى يوسف رحمه الله في القرض لا يحث اذا لم يقبل فقال في القرض اذا قال اقرضني
 فلان فلم اقبل وقال ولم اقبل صدق وفي الهبة لا يصدق وعلى قول محمد رحمه الله كالا
 يصدق في الهبة لا يصدق في القرض ولا يحث لا استقرض فاستقرض ولم يقرضه حث
 في بيته ولا يحث لا يصدق فلان فوجهه غير بغير امر فاجاز الخائف حث في بيته كما
 يحث اذا وكل غير بالهبة ولا يحث لا يصدق فلان فوجهه على عوض حث في بيته رجل قال
 ان وهبت فلان هذا العبد فخرج فقال فلان وهبت لك فقال الخائف قلت وقبضه فاق
 ابو يوسف رحمه الله لا يعتق العبد لان الهبة هبة قبل القبض رجل حلف ان لا يكتب
 عندك كتابا غير غير فخرج فاجاز الخائف حث في بيته كما يحث بالتوكيل رجل حلف
 ان لا يعتق عبد فادى العبد ما يشاء يعتق فان كانت الكتابة بعد الامين حث الخائف
 وان كان قبل الامين لا يحث ولا يحث لا سلم الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى يطلب الشفعة
 لا يحث في بيته وان وكل وكذا بالتسليم حث في بيته وكذا لا يحث لا ياذن لعبد في التجار
 ولا يبيع ويشترى فسكت لا يحث وكذا البكلاء لا يحث ان لا ياذن في تزويجها فسكت
 عندنا لا يستأجر لا يحث رجل حلف لضرب عبد فامر غيره بضربه بالخائف ولا يحث على
 حر لضرته فامر غيره بضربه لا يذنب الا اذا كان الخائف سلطانا او قاضيا لان في العبد
 صح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب وفي الحر لا يصح لانه لا يحل له ضربه فلا يملك
 التفويض الى غيره رجل حلف ليجنن هذا الثوب او ليجنن هذه الدار فامر غيره
 بذلك ففعل حث الخائف سواء كان الخائف يحسن ذلك او لا يحسن فان نوى ان يلى

ذلك نفسه دين في القضا وفيما اذا حلف بطلاق فامر غير وقال لو تسان لا اطلق
بنفسه لا يدبر في القضا هو الصحيح وحلف الاب ان لا يضرب ولان الصغير فامر غير
فضر به ينبغي ان يحث الحالف ان لا يبذل ضرب ولان الصغير فملك النفي يرضى الى
غيره ويكون بمنزلة القاضى والسلطان وحلف لا يشترى لامة فامر غير فاشترى بماله
المولى حث رجل حلف ان لا يبيع ثوبه من فلان فبعث فلان الى الحالف ويكبل واستعا
فاعة الحالف حث ان لو كبل بالامتناع سفيره يحتاج الى الاضافة الى الموكل
فكان بمنزلة الموكل بالاستعاضة رجل حلف ان لا يستعير من فلان شيئا فاراد فلان
على ابيه لا يحث لانه لم يستعير ولا عارة لا تتم الا بالتسليم ولم يوجد رجل حلف ان لا
ياتم فلا فاعلى شيء فادى فلا تادى بها قال انظر اليه ولم تادى لانه لم ياتمه ولم
دفع اليه دابة وقال مسكنا حتى اصلح حث في عينه رجل قال لا اخيه وهو شركه ان شاركه
خللا الله على حرام من المال والمرأة ثم بذلها ان شتركا قال ان كان الحالف بن كبير ينبغي
ان يرفع الحالف ماله الى ابنه فصار به ويجعل لابنه شيئا يسيل من الرزق وباذن للابن ان
يعمل فيه براه ثم ان الابن شارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان الابن ما شرط له الا
من الرزق والقاضى على ذلك الى النصف يكون الاب لا يحث الاب لانه لم يشارك المحلف
عليه فان كان المضارب حلف ان لا يشارك المحلف عليه والمسألة بحالها تحث المضارب
ولو كان اجنبيا طمحا بكذا حلف حلف ان لا يشارك فلا تانم ان الحالف دفع الى رجل مالا
بضاعة وامر ان يعمل فيه براه فشارك المضارب المدفع اليه المال للرجل الذي حلف برب المال
ان لا يشاركه يحث الحالف لانه صار شركا للمحلف عليه لان البضعة لا حق له في الرزق فكا
العمل شركا لرب المال اما المضارب فله حق في الرزق فكا ان المحلف عليه شركا للمضارب
فان لم يبيع حلف ان لا يشاركه احد فذبح المال شريكه لا يحث رجل حلف ان لا يعمل مع فلان
شيئا في قضاء ونحوها ففعل في شركه فلان حث وهو عمل مع عبد الماذون لا يحث لان
كل واحد من الشريكين يرجع بالعمد على صاحبه فبصير الحالف عاملا مع المحلف عليه
يحث اما العبد الماذون لا يرجع على العبد على المولى فلا يصير الحالف شركا لمولا ولا
حلف ان شارك فلا تان في هذه المدة ثم خرج عن المالك وعقدا عقد الشراكة ثم دخل المالك
وعلا فان كان الحالف نوى في عينه ان لا يعقد عقدا شراكة في المدة لا يحث وان نوى
ان لا يعمل شركة فلان حث وان دفع اليها حدها الى صاحبه مضاربة فهذا الاول
سواء ان المضاربة شركه في عرفها ولا حلف ان لا يشارك فلا تان فخرج الدائم واشترط
حث في عينه قبل خلع المال رجل حلف ان لا يشارك فلا تان فشاركه بماله ابنه الصغير
يحث في عينه لانه ليس شريك للمحلف عليه انما الشراكة هو الابن رجل حلف رجل

كان الابن

ان بطيعة

ان بطيعة في كل ما يامر وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع الحرام فجامع لا يحث لانه لا يراى بها
اليمين في ذلك ولا يحث ان لا يخدم فلا تان فحاط فلان قصا باجرى يكون حاشا لان الحيا
باجر لا تعد خذمة وان حاط بغير اجر قال الحاف ان يكون حاشا قال رضوا الله عنه وينبغي
ان لا يحث لان حياطة الثوب عند الناس بعد خذمة رجل حلف ان لا يعمل يوم الجمعة
كبابس يريد ان يحمله قصا بحوله الى الحياطة يوم الجمعة وامر ان يحيط له ثوبا لا يكون حاشا
لان عنه هذا تقع على ما كان يعمل في سائر الايام رجل قال ان عمرت في هذا البيت عارة فامر
طالق فخر حياطة بينه وبين جاره في هذا البيت بين الحياطة وقصده عارة ست الحار كان حاشا
في عينه لان شرط الحث العادة في هذا البيت وقد وجد رجل حلف ان لا يستعير من فلان شيئا
فاستعير منه حياطة لمضغ عليه جندعا كان حاشا وان استقى من يره او دخل فاضافه لا
يكون حاشا رجل حلف ان لا يفعل فلانا في شيء فذبح اليه مالا مضارب به لا يكون حاشا لان
المعاملة بطلاق على ما شرع ذلك الفعل بنفسه رجل قال والله لا اشارك فلا تانم انما ورثا
دائما وعبد لا يكون حاشا لانه لم يشارك وانما الزمة ذلك بغير اختياره ويجوز ان ورثا
مالا او ورثا فقال لخدمته والله ما سني من فلان شركه في شيء كان حاشا وقال والله
ما سني من فلان شركه ولم يمل شيء لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يسكن فلانا فاعطى فلانا
دراهم لم يشترى بها كسنى لا يكون حاشا ولا يحث حلف ان لا يسكن فلانا فاسكن اليه بقلنسوة او
او ثيابين يكون حاشا الا ان يئوى الى بطيعة يدين رجل حلف ان لا يسكن فلانا لا يحث
بالكراهية يحث بالقرض والسلم ولا يحث ان لا يكون من كره فلان وهو من كره حلف
ان لا يكون من ارض فلان والارض في ذلك بالمرارة وفلان غائب لا يمكنه قرضها من سبعة
يصير حاشا في عينه لوجود شرط الحث وهو كونه من كره فلان ويخرج في فريضة الى ربه
الارض وناقضه لا يكون حاشا لان ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وان كان ربه
الارض خارج المصير فقام الخروج اليه فادام مشغولا بالخروج من طلب المأبى ونحو ذلك لا
يكون حاشا وان اشتغل بعمل آخر يصير حاشا وهو كالحلف ان لا يسكن هذه الدار فقام الخروج
فادام في طلب المصالح لا يكون حاشا وان اشتغل بعمل آخر حث وهو منعه انسان عن الخروج
الى ربه لارض لا يحث في عينه وكذا لو كان صاحبا لارض في المصير فعه انسان عن طلب
صاحب الارض لا يحث لانه كان المزاع حلف وقال ان لم اترك المزعة بيني وبين فلان
فمنعه انسان عن الخروج الى ربه لارض حث في عينه لان شرط الحث في هذا عدم ترك
المزعة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو كالحلف ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فلم اترك
حاشا فيقيد ومنع عن الخروج حث وكذا لو قال لامرأة اني في منزلي فادها ان لم تحضري
الليلة منزلي فالت طالق فنعما والودع الحضور قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

لا ياخذ منه دوما ولا يعة فليخدر بها ايما قلنا فهو منزلة العبة وكذا الصدقة وكل
حلق لا يشرب ما فدان والحالف كان يجلوس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف
كوزا وضعه في ذلك الحانوت فاستقى اجير المحلوف عليه بذلك الكوزا من المنزعة
في الحانوت ليللا فلما أصبح الحالف دعا بالكويز فشرى للما قال ان كان الحالف اشترى
الكوزا وضعه في الحانوت ليلستقي به الاجير بذلك الكوزا ما يري ان لا يكون حانوتا
لانه يصير شارب الماء ونفسه رجل اخذ من مال واليك شيئا ففصل الاب وقال ان كنت
توت من مالي غير ما اخذت فعلى كذا ثم ما في الاب ورف منه الاربع لمحت الحالف
لانه لو كان حانوتا يكون حانوتا بعد الموت رجل قال اولاديه والله لا اكل ما كانا انا
فوتت الحالف عنهما ما لا لا يمتك لانه اكل مالي نفسه وهو قال من مالكم بعد من كما
كان حانوتا فكان عينة على الاكل من مالها بطريق الاربع امرأة قالت لعلنا في
صحبنا بعثت من كل شئ الى بدمهم فقبلا ثم عادت المرأة فخلعت الابن ابنته لم تترك
مالا قال ابو بكر السلمي حرام الله بيعها ما اكل فان سلت جميع ما كان لها الى ابنها يمتك
لم يمت في يد ما شئ من الحالف والاد يكون حانوتا رجل اخذ من ماله في منزله ثم طلبه
فلم يجد فخلع الله ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد بن حاتم ان كان حانوتا
ذلك المال ثم اعاده الخاف ان يكون حانوتا الا ان شئ ذلك انه طلبه فلم يجد فخلع
ذهب من حانوته فويست نقال لا عجزم فوهران يان كذبه لمقا لا اجير كمن تواريا
كروا ثم فعل كذا فبين ان الاجير وضعه مال بالانفاقهم حانوتا فان يكون حانوتا
لان عينة تقع على ما في القصار دون ملكه رجل خلع ثوبه لم يسرق من فلان شيئا ولم
ير وقد كان الحالف له قبل ذلك عند رجل السرق قال اخذ ثوبه لا يمتك في عينة
لان عينة تقع على النظر وقت السرقة اكل او كمل حلف ان لا يسرق وهو رجل العبد
والاعمال المشتركة ينفقون صا حاكمهم الى بقية قالوا ما يحمل الاكار والى كمل الاكل
لا يكون سرقة فاما ما كان من الجوب واخذ شيئا لنفسه لا الحلف هو سرقة
الاكار والى كمل اذا اخذ شيئا على وجه الحنفه فهو سرقة اما الاكار والى كمل اذا اخذ
شيئا لوانه صا حله لا يضر بذلك بل يرض به فالحجاب كذلك وان لم يكن ينبغي ان يكون
حانوتا رجل قال لاني ان سرقت من مالي شيئا فاما ما طالق فسرق من دار اجرة
روى عن محمد بن سئل عن هذا فلم يجبه بل ابري سلف عبد الله فقال ابن سلف
ان كان الحالف يخل بذلك السرق فخير من ذلك الحالف فقال ومن يخل
هذا الجواب لا ابري سلف رحمه الله رجل غاب فوسه عن فان قال الدان اسمن
بأشد فلو لا اسكن قالوا يرجع الى الحالف ان نرى بقوله انما نبا ثم الحرف الى الحان

او البذل

او البذل فهو على ما توى فان لم توشيا تصرف عينة الى الحان امرأة لها ان يسكن مع اجير
فقال لها زوجها ان لم بات ابنتك فلان يسكن معنا فتي اعطيت شيئا فلان من الى
فانت كذا فجاء الابن فسكن معها سنة ثم غاب فقالت المرأة الى كذا اعطيت ابني شيئا
من ماله فمحت كذا في عينة ان كذا بها الزوج كان لقوله قوله وان صدقها الزوج
فان كانت اعطيت قبل ان يخل الابن ويسكن معها طلقت مكان فمحت فقال لا صحابه
كان في جنبه خمس واربعون ودرهما فاخذتوها منى فانكر واخلف وقال الكرامون
درجيت من رجل وخرج درهم بوجه است جعل على فامانة كذا وقد كان في جنبه في ذلك
اليوم اربعون عدليه وخمسة لقطا فمحت فاصابت الاجال واخطا في النفس قالوا ان
رجل النفس حنت لان اكل كلام واحد اذا كان كاذبا في عينة كان حانوتا وان فصل
النفس حنت لان النفس لم يوصل بلول الكلام صان كانه لم يسرق وان كان في جنبه
عطارقة وعليات او فمحت خمسة العليات الى العطارقة تصير اربعين عطره يجمع
وقال الكرامون حنت رجل عطره بوجه است جعل على عطره حنت على فصدف في البليغ اخطا
في النفس قالوا ان من غير العطارقة كان حانوتا اصابت في النفس اخطا وصل او فصل لان
قال اربعين عطره فمحت لم يكن كذلك فكان حانوتا رجل طلع ان لا يصب فلا راسيا وقل
الحالف على المحلوف عليه ليلاسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه او جاء الحالف في صحر او سرق وراه
من تحت راسه ولم يعلم المحلوف عليه او طردوا من في كاه او دخل عليه ليللا فكا بره وصره في
اخرج متاعه وصره بذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه وقلع الحلف
فاخذ متاعه كذا يكون حانوتا في علم الغيب ولو كان حلف ايضا ان لا يقطع عليه الطريق
يكون حانوتا في من القطع وهي حانوت في علم الغيب ايضا لان قاطع الطريق قاطع في غيب
المن من الهبة رجل قال ان يمتك فلا في عينة فامانة كذا فمحت فلان ولم يقبل الحلف
حنت الحالف رجل عليه دين فخلع ان لا يدفع الى فلان ماله او لا يقضي اياه دينه ولا يقبل
ثم امره ولا حتى ضمن عنه فخلع الضامن من فمحت الحالف ان الضمان اذا اكل الى من
كان له ان يرجع عليه فكان فعله كمنع الامر وكذا في حلف الحالف صا حله بذه على رجل
فاعطاه الحانوت عليه حنت الحالف وان كانت الكفالة والحالة تغير الحالف لا يمتك الحان
كما هو تبرع رجل بالاداء واما العتق والحق فمحت فاما باعنا قد تحسب البيع والشراء
والاجارة والاسمجار والصالح عن مال رجل حلف ان لا يشترى من مال فلان فاسلم
الحالف اليه في ثوب كان حانوتا لان السلم بيع وكان الاسلام شراء رجل حلف ان لا يشترى
عبد فلان فاجرد ان من فلان يمتك لا يمتك لان الاجارة ليست بيع فطلعت وطعنا
لو اجر عبد بدار لا يستحق الشفعة بالدار رجل خلعها السلطان ان لا يشترى طعاما للبيع

عطري

عطري

حائلا رجل قال لامرأته ان اشترت شيئا فانت طالق فاشترت لها قالوا ان اشترت
شيئا او ابنته طلقت وان دفعت الحقة الى السقاء ونجس حتى كحل لها الماء لا تقع المظلة
رجل قال والله لا اباع لفلان ثوبا خالف ثوبا للمخوف عليه ليحبها حب الثوب
خفت الخالف بانه المخوف عليه ولم يجز وباعه الخالف وهو لا يريد به ذلك ان يكون
السبع للمخوف عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون حائلا رجل قال لغيره ان يبتع ثوبا
للك فبعتي حره على ان يبيع ثوبا من المخوف عليه كان الثوب للمخوف عليه ولم يكن
ولو قال ان بعت ثوبا لك فهو على ان يبيع ثوبا مملوكا للمخوف عليه رجل قال ان اشترت
الشمع شيئا فهو صدقة فاشترى خلا ما يجازته لوجه التصديق رجل قال والله لا اشترى
لفلان شيئا فاشترى لاسنه الصغير ولعبد بامر لا يثبت رجل قال ان بعت غلاما
احدا من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حيث وهدى قال ان بعت غلاما من
الناس فباعه من رجلين لا يثبت رجل قال والله لا اشترى بعت المدام الا لما فاشترى
بعضها الحماوي بعضها غيره لم لا يكون حائلا حتى يشترى بكلما عجز لم وهو قال والله لا اشترى
بعت المدام غيره لم فاشترى بعضها الحماوي بعضها غيره لم في القياس ان لا يكون حائلا
وفي الاستحسان يكون حائلا رجل حلف ان لا يأكل من زمان اشترى فلان فاشترى فلا
مع غيره وما نأكل الخالف حيث وهو قال والله لا اكل من زمان اشترى فلان والمسئلة
بما لها لا يكون حائلا رجل حلف ان لا يشترى الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ و
المدام والذباير في قوله الى يوسف رحمه الله وقال محمد بن ابي نعيم لا يدخل فيه الدمام والذباير
فابو يوسف رحمه الله يعتبر الحقيقة في جنس هذه السابيل ويحرم حلاله بغيره البايع في
اشترى خاتم فضة حيث وكذا لو اشترى سيفاً على نفسه ولا يشبه الذهب والفضة سوى
اذا كانت الذهب والفضة في سيف او منطقة فعلا اشتراه مع السيفان كان الثمن فضة
او ذهباً وان كان الثمن حنطة او غيره لا يكون حائلا رجل حلف ان لا يشترى حديدا
لدخل فيه المعول وغير المعول والسلاح في قوله الى يوسف رحمه الله وقال محمد بن ابي نعيم لا يدخل فيه ما يسمى
بالباع حديدا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسمك والميضه والمذبح ولا يدخل فيه الا بر
والسائر قالوا في عرفه ان لا يثبت في المسامير والاصفال والصنفر والشبه بمنزلة الخلد
اذا حلف لا يشترى صغرا يدخل فيه المدخل وغيره والفوس في قوله الى يوسف رحمه الله
وقال محمد بن ابي نعيم لا يدخل فيه الفوس وحلفان لا يشترى حديدا فاشترى بالحدود
اقل مما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز فلان اشترى بالقرع ما فيه جاز الباع ويكون حائلا
في يمينه رجل حلف ان لا يشترى ففقا فاشترى حائلا فيه فصح ان حائلا وان كان ثمنه
اقل من ثمن الحلقة رجل حلف ان لا يشترى زجاجة فاشترى حائلا فيه من زجاج ان كان

النفس

الفعل لا يمين في ثمن الحلقة لا يكون حائلا وان كان ثمنه فصح ان حائلا وحلفان اشترى
لبنا او اجرا او طينا فاشترى لراعيته بذلك لا يكون حائلا وحلفان لا يشترى حائلا
فاشترى دارا يمينه كان حائلا استحسانا فاشترى الدار يكون مشرا الحايط فلا يكون مشرا
للبحر والطير رجل حلفان لا يشترى بخلافه فاشترى حايطا منه فحل حيث وكلنا حلف
ان لا يشترى شجرا فاشترى ارضا فيها شجر كان حائلا لان الشجر هكذا يشترى وحلفان
لا يشترى صوفيا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائلا وكذا لو اشترى صوف
مجزوز في ظاهر الرواية وكذا لو حلفان لا يشترى لبنا فاشترى شاة في ضرعها ابن لا
يكون حائلا ولو اشترى هابلين من جنسه في ظاهر الرواية هنا بيع الشاة بالحم سواء
في قوله ابى حنيفة رحمه الله وابو يوسف يحرر على كل حال فلا يكون حائلا فيمن ان لا يشترى
لبنا وحلفان لا يشترى قصبا ولا خوصا فهو على غير المعول لا يثبت اشترى المعول
وان قيل لا يشترى حائلا فاشترى حائلا فاشترى شاة حية لا يثبت في يمينه وحلفان لا
يشترى حديدا فاشترى شاة حيا لم يجز لا يكون حائلا وحلفان لا يشترى صوفيا
شعرا فهو على غير المعول ولا يثبت اشترى المسمع والمخالف وحلفان لا يشترى كذا فاشترى
عرفا على ثوب الكتان وحلفان لا يشترى اليقة فاشترى شاة مذبوخة كان حائلا
وكذا لو حلفان لا يشترى شعيرا فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يثبت وحلفان لا يشترى
بنفسها او خطيما ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق قالوا في عرفه لا يثبت بشرا
دهن المقسوع وحلفان لا يشترى صوفيا فاشترى اها بالحنث في يمينه وهو شاة الى شاة ولا
لا يبيع هذا المصروف فباعها بثلث مائة حنث وحلفان لا يشترى قالوا اذا اشترى دهن
البز لا يثبت وانما يثبت بشرا البز وجواب الكتاب على العكس ما على عرفهم رجل حلفان
لا صوفيا يكون فلان ولم يثبت ان يثبت فلان عليه الما من كوزه وتوضا حنث في يمينه
اراد ان يشترى ثوبا فقال البايع والله لا ابعه بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حائلا
المشترى والله لا اشترى بعشرة فاشترى باحد عشر كان حائلا وقال البايع والله لا ابعه
الا بعشرة فباعه بتسعة كان حائلا وكذا لو باعه بدنانير وخمسة دنانير وهو باعه بدنانير وعشرة
دنانير لا يكون حائلا وهو قال والله لا ابعه بعشرة حتى يريه فباعه بتسعة لا يكون حائلا
ولا يثبت استحسانا رجل حلفان لا يشترى الخبز فاشترى القطايف لا يكون حائلا رجل قال
ان اشترت بهذا الثوب شيئا فهذا الثوب صلقة لا يلزمه شيء لانه صار حائلا بعد خروج الثوب
عن ملكه رجل حلف ان لا يشترى بيضا فهو على بعض الحاج في الشراء وفي الاكل على بعض
الطير والكراسخ الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة وحلفان لا يشترى قيصا
فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يثبت وفي الاكل رجل حلف

سا

ان لا ياكل هذا اللبن فشربه لا يحث وانما يحث اذا اشتد فيه واكل وهو حلف ان يشرب
فشربه فاكلمه لا يحث فعل هذا اكل السويق وغير ذلك مما هو كل وشرب قالوا هذا اذا
كانت الامين بالعربي فان كانت بالفارسية فاكل وشرب كان حاشا وعليه الفتوى
حلف ان لا ياكل هذا اللبن فاكل وشرب كان حاشا في عتبه رجل حلف ان لا ياكل طعاما
لم ياكل كل مطعم وهذا بخلافه لئلا ياكل بشراء الطعام رجل حلف ان لا ياكل خبز فاكل
خبز حمله او شعير كان حاشا فان اكل خبز اذقه في الارض ان كان الحالف في بلد خبز
من الدرة والدره كان حاشا ولا خلاف في كل قرضه وهو الذي يقال له بالفارسية كجه
او بوزنجا وهو الذي يقال له بالفارسية قالوا في كل قرضه وهو الذي يقال له بالفارسية كجه
وقال الفقهاء ان اللبن لا يحث في الحوز مع لاشه لا يسمى خبز مطلقا وحث فيما سوي ذلك
من القرض والميسر والمزق فانه اكلها هو خبز مطلقا وشيئا اخر يسمونه لا يحث اكلها يقال له
ان زردا او رجل طفا ان لا ياكل هذه الزمانيه فخرها مضافا لا يكون حاشا لانه لا ياكل رجل
حلف ان لا ياكل هذا الزعفران في عتبه شيء يسمونه حث في عتبه فان نوى كفه فحيت نية فيما بين
وبين الله عز وجل ولا يصدق في القضاء في الحاشا لولا ان يكون رجل حلف ان لا ياكل خروما
فاضطر الى عتبه فاكلها تطمئنه قال بعضهم لا يكون حاشا لانه مستثنى من الحرام وقال بعضهم
لا يكون حاشا لانه حرام الا انه رخص في اكلها رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان فاعتصبت
حفظه وطعنوا وخبرها واكلها او اعتصبت قضا وخبرها واكلها حث في عتبه وقيل انه لا يحث
وقالوا لا والله لا اكل من طعام فلان اعتصبت من حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا
ان لا ياكل لحم شاة فاكل لحم غير كان حاشا في حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا
حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا لانه حاشا
حلف ان لا ياكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسدي لا يحث في عتبه
لان العتبه منضوف الى الاكل المعتاد فلا يحث كالحلف في حاشا لانه حاشا لانه حاشا
بعينه فاقوله لا يكون حاشا وقال ابو الليث في حث بالكل اللحم ان لم يكن مطبوخا لان اللحم
قد ياكل بدون الطبخ الا انه غير معتاد والمعاداة لا تعتبر في المعتاد اما الدقيق لان كل الذئب
فاقتصر في الامين الى الجزاء المحذور رجل عتف من العتبه بالمعروف شيئا ثم قال والله لا اكل من
هذا العتف ثم اكل من المعروف لا يكون حاشا لان عتبه تقع على ما في العتف رجل حلف ان لا ياكل
مع فلان طعاما فاكل هذا في انا وهذا في انا لا يكون حاشا ما لم ياكل من انا واحد
حلف ان لا يشرب مع فلان فاشرب ان يصبها مجلس وان اختلفت الاية رجل حلف ان
يتغذى بالعتف هو الاكل المعتاد الذي يقصده الشيع في وقت خاص وهو ما يطلع
الجبل الى الشجر يتغذى به عادة وغدا كل بلد فاعتبر في اكل تلك البلد رجل حلف

ان لا ياكل

ان لا ياكل طعاما فاكل دولة ليسل طعمه او كان من لا يكون حاشا لانه لا يسمى طعاما وان
كان دولة حلاوة مثل اسكجيين حث في عتبه لان له طعمه ويصلح غذا رجل حلف ان لا ياكل
من طعام فلان فاكل من غله بطعام نفسه او زبته او طعمه كان حاشا لانه اكل من طعامه
حلف ان لا ياكل طعاما فاكل طعاما ان لم يكن حاشا لا يكون حاشا وان كان مالها كان حاشا كما
او حلف ان لا ياكل فلان فاكل طعاما فيه فلفل لان وجب طعمه كان حاشا وقال الفقهاء
لا يحث ما لم ياكل غير الملح مع الخبز او مع شيء آخر لان عتبه مأكول بخلاف الفلفل وعليه الفتوى
فان كان في عتبه ما يبدل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك رجل حلف ان لا ياكل خلاق
كل سكاجه لا يكون حاشا لانه لا يسمى خلاق رجل حلف ان لا ياكل الحلو فاكل البطيخ لا يكون حاشا
رجل حلف ان لا ياكل عتفا فلا كره في يمشيه وجهه وابتلع ماله لا يكون حاشا وان روي
وابتلع ماله وجهه كان حاشا لانه اكل الاكثر منه وهو حلف ان لا ياكل شهدا فاكل العسل لا يكون
حاشا لان العسل اسم للصافي والشهد اسم للخطا رجل حلف ان لا ياكل بعلا فاكل بعلا لا يكون
حاشا الا بالكل ما نوى رجل حلف في رمضان ان لا يتغشى الليله فاكل بعد ما مضى نصف الليل
لا يكون حاشا لانه لم يتغشى بل يتغشى ولا يكون حاشا كما حلف ان لا يغدى اليوم فاكل بعد
نصف النهار لا يكون حاشا رجل قال لا مر ان لم اتغشى الليله فعبدي حلف فاكل لا لغدوا
كانت حاشا لان اللغه الواحدة لم تكن عتفا رجل حلف ان لا ياكل حراما فاكل خبزا اكلها اغضبه
حث في عتبه فان باع الغضب بشي واكل ذلك الشيء لا يحث لان الثاني ليس حرام مطلقا فان غضب
حظه فطعمها ان اعطاه قبلها قبل ان ياكل لا يحث في عتبه لانه ملكها باء او الغمان وان اكلها
قبل راء الغمان وقبل قضاء القاض عليه حث في عتبه لان الحرمة باقيا ما لم يرد الغمان وقا
فمن غضب طعاما فاكله وقد كان حلف ان لا ياكل حراما لا يحث في قوله ابي حنيفة رحمه الله لانه
استهلكه بالمضغ فصار كالمال الغضبه ولا اعتقاد على هذا لان بالاستهلاك لا يملك الغضبه
خصوصا على اصله في حقه فان عند الغضوب بعد الهلاك باق على ملك المالك حتى يصلح
على اضغاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغضبه القمعة اذ كان صلحا عن القمعة لا يجوز
كل صلح بعد قضاء القاض على اكثر من قيمة ولا يرد صار ما كذا بالمبيع لا يتصور لكل مال الغير وقد
قال الله تعالى ان الذين ياكلون اموالا يتباي ظلمانا فاكلوا في بطونهم نار وقال عليه السلام
كل لم نبت من الحرام فالنار به اولى رجل معه دلاسم حلف ان لا ياكلها فاشري بها دنانيرا
فلو شاتم اشري بها طعاما فاكله قال محمد بن حنبل وان حلف ان لا ياكل هذه الدراهم او
فاشري بها عرضا ثم باع العروض بطعام فاكله لا يكون حاشا لانه اشري بالدراسم
شعير ثم اشري بالشعير طعاما لا يكون حاشا قال اذ حلف على ما لا ياكل كل لا ياكل فاشري
به شيئا مما ياكل فاكله حث فان حلف على ما ياكل ان لا ياكله فاشري به ما ياكل واكله

الدينير

لا يكون حائفاً رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم شأ هذا كل الحالف لا يحلف لا بعد
الكل ما قال نفسه عرفاً رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعينه ثم
أكل ما بقي ذكر بصير من حسن بن زياد أنه لا يحلف في عهده قال مولا نارضى الله عنه وهذا إذا
يصح إذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أما إذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحلف
رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان فأت المحلوف عليه فور ثم الحالف وأكل قال نصير رحمه الله
حلف في عهده وقال غيره لا يكون حائفاً إذا لم يكن له وارث سواء أوصى أم لم يرث لا أنه
أكل مال نفسه رجل حلف أن لا يأكل من مال ابنه وبينهما حجب من رجل قال عصام إن كان ابناً
كبيراً تقاسم ثم يأكل نصيب نفسه وإن كان صغيراً يبيع نصيبه من غيره ثم تقاسم أو يشترى نصيب
الابن يأكل قال مولا نارضى الله عنه وينبغي أن لا يحتاج إلى هذا المكلف وله أن يأكل
قدر نصيب نفسه ويكون ذلك من له القسمة وأحد الشريكين في الموزون والمكيل منفرد
بالقسمة إذا كان اجنبياً فالأب والابن رجل حلف أن لا يأكل هذا الشيء فأك كل بعضه قال
ابن بكير لا سكت أن كان شيئاً مأكلاً في عهده لا يحلف بأكل بعضه وقال بعضهم
إذا أكل بعض ما لا يمكن أكل كله في مجلسه حلف في عهده وهو الصحيح حلف أن لا يأكل اللبن
فخطب بدار فأكاه قال أبو بكر السخري لا يحلف في عهده وإن لم يجعل فيه ماء وإن يورى عهده
كما حلف أن لا يأكل هذا الخبز فخطب به سباجة لا يحلف في عهده إلا أن يورى أكل ما يتخذ
وهو كما حلف أن لا يأكل من هذه الخطة فأك خبزها أو سويقها لا يحلف في قول أبي حنيفة
رحمه الله وإنما يحلف بأكل الخبز في قول صاحبيه لأن عهده لا يورى عادة فأنه في العهدين
إلى خبزها رجل حلف أن لا يأكل السمون فأك من عهده ما لم يورى بالسمون ذكر في الإيضاح أن كان
السمون متبياً بحيث يخطمه كان حائفاً في عهده لأنه ليس بمستهلك وذكر الحاكم رحمه الله في
المختصر أن كان مستتبياً بحيث لا يورى يورى منه السمون يحلف وإن لم يكن كذلك لا يحلف
وإن وجد طعمه قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الأذن على هذا النفس
ولا حلف أن لا يتناول هذا اللبن فخطبه بالمر أو بالخران كان المحلوف عليه غالياً حلف في عهده
وإن كان مغلوباً لا يحلف لأن الجواب في مقابلة الغالب كالمستهلك وإن استويا حلف
استحبنا ثم عن محمد بن حماد أنه في الإيضاح ما يدل على أنه يعتبر الغلبة من حيث الأجر إلا من
حلف اللون والطعم وعن أبي يوسف رحمه الله يعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعاً
غالياً أو مغلوباً وقيام أحدهما لا يكفي فلا يعتبر الغلبة من حيث الأجر لا رجل حلف أن لا يشرب
لبن هذه البقرة وخطب بلبن بقر أخرى فعند أبي يوسف رحمه الله هذا وما يخطبه بالمر
سواء وعند محمد بن الحسن لا يغلب الجنس فحلف على كل حال رجل حلف أن لا يأكل اللحم أي لحم أكله
حرماً ما كان أو حلالاً ما كان أو مطبوخاً أو مشروباً حلف في عهده إلا السمك وعن محمد

كل ما يسكن

كل ما يسكن لما لا يحلف بأكله واللبنة والطحال وجميع ما كان في البطن كاللش ونحو لحم قتل
هذا في بلد يباع ذلك مع اللحم فإن كان في بلد لا يباع مع اللحم فاللش والامعاء ونحو ذلك
لا يكون لحماً والدراس والأكارع لحم في من لا يأكل وليس اللحم في من لا يشرب اللبن ليس اللحم
اللبنة ليس اللحم ولا شحم الظن لحم إذا حلف بأكل لحماً فأك لحم شحم الظن وهذا اللحم السمين لا يحلف
في قوله أبي حنيفة رحمه الله وحلف في قوله صاحبيه رجل حلف أن لا يشرب من دار فلان فأك
منها شيئاً قال محمد بن سلمة يحلف في عهده لأن المقصود في هذه العهدين الاستمتاع عن جميع المأكولات
وقال غيره لا يحلف في عهده إلا أن يورى جميع المأكولات والمشروبات قال مولا نارضى الله عنه
هذا إذا كانت العهدين العربيتين فإن قال بالفارسية أن خانه فلان هم نخورم يتناول المأكولات المشربة
رجل وضع لقمه في فيه فقال له رجل إن أكلتها فامرأته طالق وقال له أخران أخرجهما فغيرك
حرفاً لا يأكل بعضها بلقي بعضها فلا يحلف رجل حلف أن لا يأكل الخبز الذي في هذه الخابية فأك
فأك بعضها حلف لا أنه لا يمكن أكل كلها في مجلسه رجل حلف أن لا يأكل هذه البسيسة لا يحلف بالم
يأكل كلها رجل حلف أن لا يأكل من بول هذه البقرة فأك من عهدها حلف وإن أكل من رقبته
المخروا من مخضها لا يحلف رجل حلف أن لا يأكل أو لا يشرب فأك شيئاً بلسانه ولم يدخله فحلف
لا يحلف في عهده رجل حلف أن لا يأكل طبعاً أن يورى جميع المطبوخات فهو على نوى وإن لم يورى
شيئاً فهو على اللحم المطبوخ استحبنا أن قالوا هذا إذا طبع اللحم بالما أما الغلبة اليابسة لا يسمى وإن
طبخ اللحم بالماء فأك المرقه مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حائفاً رجل حلف أن لا يأكل من هذه الخطة
أن يورى أن يأكلها جافاً فهو على ما يورى فإن لم يشرب شيئاً فأك من خبزها لا يحلف في قوله أبي
رحمه الله وفي صاحبيه يحلف وإن أكل من الخطة يحلف عندنا والصحيح أنه إليه أشار في الجاه
الصغير فإن أكل من سويقها لا يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف وهو ظاهر من قوله
محمد بن لا يأكل من هذا اللبنة فأك من خبزها يحلف عندنا وإن أكل من اللبنة أخلف عندنا
والصحيح أنه لا يحلف ولا حلف أن لا يأكل طعاماً فأك خبزاً وفاكهة أو غيره ذلك مما يؤكل على
وجه النظم كان حائفاً وإن أكل الله طعم لكن لا يكون على وجه النظم كالسقوف ونحو ذلك لا
يحلف في عهده ولا حلف أن لا يأكل هذا الطعام إن لم يورقه بوقت فأك ذلك الطعام أو أكله غير
أو مات الحالف حلف في عهده وإن بقره بوقت فقال لما أكل هذا الطعام اليوم فأت الحالف
قبل مضي اليوم لا يحلف بالاجتماع وإن ملك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحلف قبل مضي اليوم
بالاجتماع حتى يلزمه الكفارة وهو جليل لا يجوز وإذا مضى اليوم أخلفوا فيه قال أبو حنيفة
رحمه الله لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف
إذا قال والله لا قضين دين فلان غدا فقتضاه اليوم أو وهد منه أو ابتاعه عندنا لا يحلف
وعند أبي يوسف رحمه الله يحلف ولو مات المطلوب لا يحلف بالاجتماع وعلى هذا الخلاف

كانت العين بطلاق او عتاق رجل حلف ان لا ياكل الشواء فهو على اللحم الا ان شوى كل شيء
مشوى فاذا اكل بيضه مشويه كان حاشا رجل حلف ان لا ياكل من طعام فلان ولا يتقده
فاشكر الحالف منه الطعام او هبته فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك واكل لا يحث
في عينه ولا حلف ان لا ياكل من خبز فلان الحباء فاكل من خبز بعد ما اشترى كان حاشا رجل
حلف ان لا ياكل من كسب فلان فاشترى شيئا من فلان او هبته له فلان فاكل لا يحث في عينه
ولو اشترى الحالف من المحلوف عليه كان حاشا في عينه ولا حلف ان لا ياكل من اي بيت فلان فأت
الابن قوترا الحالف واكل لا يحث الحالف هو الصحيح وقد ذكرناه ولا حلف ان لا ياكل
من ثمن فلان فاشترى غزلا فلان او هبته فباعه واكل غنمه لا يكون حاشا ولا حلف
فلان غزله ودفعت اليه الثمن فاكل الحالف حث في عينه رجل حلف ان لا ياكل شيئا من ثمن
والله فتناوله من بيت فلان كسرة خبز معلقة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجل
لا يحث في عينه وقال لعقيد ابو بكر البلخي ان كانت لك سمكة بحال ان يعطى ثمنها للفقير كان
حاشا ولا حلف رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان فشرى من الجوز الذي وضعه على الطريق قال
ابو بكر البلخي اخاف ان يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل من خبز فلان فتناوله من بطنه
يكون حاشا في عينه قل هذا في الشراء اما في الصنف يحث في عينه رجل حلف ان لا ياكل شيئا
من محل فلان يعني لو دخل فلان من جده فلان قالوا يكون حاشا رجل حلف طابعا او مكرها
ان لا ياكل كذا ولا يشرب كذا ثم اكره في اكله حث وكذا لو اكله بعد ما اغنى عليه او جنى وان
او جروا ميت في خلقه مكرها لا يحث في عين الشرب رجل قال والله لا اذوق طعاما ولا
شرا با فداق احد مما كان حاشا وهو قال والله لا اذوق طعاما وشرا با فداق احد مما كان
وقال ابو القاسم الصفار يحث في عينه لان المراد من مثل هذا الكلام في العرف نفي كل واحد
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شوى في ذلك فان لم ينوش الا يحث
وعليه الفتوى رجل حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس او حلف ان لا ياكل لحم الجمل
فاكل لحم البقر حث قال بعضهم ان حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس حث وان حلف
ان لا ياكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر لا يحث وهذا الصم من الاول قال علي بن ابي حمزة
ويشفي ان لا يحث في الفضلين لان الناس يعرفون بينهما وهو كالحلف ان لا ياكل لحم الشاة
فاكل لحم الغنم رجل قال كلا اكلت اللحم فله على ان تصدق بدينار عن ابي يوسف رحمه الله ان
عليه في كل لغة درهم او كذا قال كذا شرب الماء فحلف ان لا يشرب من غير درهم رجل حلف
ان لا يشرب الخمر فاكل خبز الحنظل حث في عينه كالحلف ان لا يشرب الخمر
فاكل خبز الحنظل حث لا يحث رجل قال ان اكلت خبز والذى ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة
اتزوجها في طالق ثم زوج امرأة قال الحالف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

طلعت

لملقا في زوجها لانها لم تصر مكرها فان لم تنقل فاطمة هذه ولم تنسبها الى الاب والجد
ويكون ذلك لا يحث التعريف فبقيت نكرا الا اذا كان ما يدل على التعريف رجل
حلف ان لا ياكل خبزا فاكل خبزا لا يحث الا لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو اكل لا يشبه
لا يحث رجل حلف ان لا ياكل مرقا فاكل مرقا لا يكون حاشا ولا حلف ان لا ياكل
من شيء فلان فجعل لفلان في قدر طيخة من اتر واكل الحالف قال الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله حث لان الفلفل ياكله يوكلك فيحث الا اذا كان منه سبب
لله على غيره هذا رجل حلف ان لا ياكل البطيخ فاكل حنظل قالوا لا يحث منهم الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا رجل حلف ان لا ياكل من كرم
فلان شاة هذه السنة قالوا يقع بينه على اثني عشر شهرا قال علي بن ابي حمزة رحمه الله يعني
ان يكون على بقية السنة التي هو فيها كالحلف ان لا ياكل فلان هذه السنة او قال الله
على ان صوم هذه السنة الا ان ينوي اثني عشر شهرا رجل حلف ان لا ياكل زبانا فاكل
جعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشا لانه مغلي بمثل ذلك الا ان يكون الرب قابلا بعينه
على العصيدة رجل حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فاكل منه خبزا قالوا يحث ان يكون
حاشا وخبز القضايف كذا رجل قال ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرته طالق وان لم
ياكله اليوم فامرته طالق فاكل نصفه اليوم لا يحث ولا في الطلاق ولا في العتاق لان الرغيف
ما يترك في مجلس واحد وكان شوط الحث اكل الكل في ترك الكل ولم يوجد رجل قال هذا
الرغيف على حرام فاكل نصفه ذك في الجوز عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه كفارة النكاح قال
مشا حنظله الصحيح انه لا يكون حاشا لان قوله هذا الرغيف على حرام عن قوله والله
لا اكل هذا الرغيف وهو قال كذا لا يحث باكل البعوض رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان
فاكل من ثمن فلان شئ فاكل منه الحالف حث لان الثمن له ملك الوصية بالبطيخ فاكل
الوصية كسبا له وان ورث فلان ما لا فاكل الحالف منه لا يحث لانه ملكه بغير ضنعه ولا يكون
كسبا ولا حلف المحلوف عليه الحالف طعاما فقبل وقبض فاكل لا يحث لان الحالف اكل كسب
وكذا لو اشترى الحالف عليه لا يحث ما قلنا وان ورث الحالف من المحلوف عليه واكل حث
لان كسب المحلوف عليه اشترى الى الحالف لا يصنع بغير كسب المحلوف عليه رجل حلف ان لا ياكل
من فلان فباع فلان زعرا فاكل الحالف حث رجل حلف ان لا ياكل عما يجي به فلان معنى
من الطعام وغيره فذبح الحالف الى المحلوف عليه لما يطبخه فالتقاء المحلوف عليه في قدر والقي
فيه قطعة من كرش فطبخ القدر فاكل الحالف من المرقة قال محمد رحمه الله لا اراه حاشا اذا القي
فيه المحلوف عليه فاكله يطبخ وحده وان كان مثله مثلا يطبخ وحده ويكون له مرقة فاكل الحالف
ان حاشا رجل حلف ان لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشا يحث في الطاهر وان حلف

قبل ذلك

في عينه

ان لا ياكل هذه الحديجة فاكلها بعد ما تبخت خلتوا والصحيح انه لا يكون حاشا وكذا لو طاف
 ان لا ياكل هذا العنب فاكله بعد ما صار زجيا او خلفا ان لا ياكل هذا الرطب والبسر فاكله
 بعد ما صار تمرا لا تحت وكذا لو خلفا ان لا ياكل هذا الخبز فاكله بعد ما سقت لا نه لا يسمى
 خبزا رجل خلفا ان لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عصيره او من فله او ربه او فلاحه او ما شبه
 ذلك لا يكون حاشا ولو اكل من عنبه او من زجياه او فخره او كثره يا بسا او غير يا بسا كان
 حاشا لان هذه الاشياء تخرج من الكرم من غير ان تتعلق حصوله بصنع العبد فاما التسم
 الاول لا يخرج من الكرم من غير صنع رجل خلفا ان لا ياكل من هذه البطيخة فاكل منها تحت
 او بطيخا كان حاشا كما لو خلفا لا ياكل من هذه الشجرة فاكل ما يخرج منها رجل خلفا ان لا ياكل
 من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غير حاشا ولو خلفا ان لا يلبس
 ثوبا اشتراه فلان او لا يدخل دارا اشتراها فلان او لا يسكن دارا اشتراها فلان او لا يشر
 فلان مع غير دارا او ثوبا فلبس الخالف او دخل او سكن لا يكون حاشا لان نصف الثوب
 لا يكون ثوبا ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام رجل قال لياكلن هذه الرمانة
 فاكلها الا حبة او نحوها كان بارا وان تراك حبات كان حاشا وكذا لو خلفا لياكلن هذا
 الرغيف فاكله الا كسرة كان بارا الا ان يتوى ان لا يترا كسرا من الرمانة ولا شيئا من
 الرغيف رجل قال لا امرتني له ايكل اكلت هذه الرمانة فهو طالق فاكلها جميعا الا
 نطق واحد منها لان شرط الحنث ان ياكل الواحد جميع الرمانة رجل خلفا ان لا ياكل
 من خبز فلان فاكل من خبز بيته وبين غير حنث وهو طالق من رغبة فلان لا تحت
 رجل خلفا ان لا ياكل جوفلا وكذا او فسقا فاكل من الرطب ليا بسا كان حاشا وكذا
 لو خلفا ان لا ياكل جنسا حنث يا كل ليا بسا والرطب وكذا لو خلفا ان لا ياكل تمرا فاكل
 فسقا لا يكون حاشا لان القسب هو ليا بسا من البسر وكذا لو خلفا ان لا ياكل تمرا فاكل فسقا
 كان حاشا لان الحيس هو جعل في اللبن حتى يتخمر فيؤكل وكذا لو اكل عصيدة تمر كان حاشا
 لبقا واسم التمر وكذا لو خلفا ان لا ياكل من هذا السهم فاكل من دهنها لا يكون حاشا وكذا
 لو خلفا ان لا ياكل من هذه اللجاجة فاكل منها او فرجها لا تحت وكذا لو خلفا ان لا
 ياكل من هذه البيضة فاكل من فرجها لا تحت وان خلفا ان لا ياكل من فله ارضه فاكل
 من ثمن الفله كان حاشا فان ثوبا لا ياكل من ما يخرج من الارض يدين في الثمن رجل
 خلفا ان لا ياكل الخطة فاكل شعيراتها جات خطه حبة حبة كان حاشا وان اكلها
 حنثة حنثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يكون حاشا الا ان يكون
 الغلبة للخطه رجل خلفا ان لا ياكل من طبع فلا نه فسميت له قد لا يطعمها غيرها فاكل الخ
 لا تحت رجل خلفا ان لا ياكل فاكهة فاكل من ثمار الاشجار كالتمرا والابواص والحنج

والمشتر

والمشتر ونحوها حنث وكذا الثوب والطبخ واما العنب والرمان والبطيخ فليس من الفواكه
 في قوله اي حنثه رحمه الله وقال صاحباه ربح فاكهة والذيت والتمر وجب له ان اذا لبس
 لا يكون فاكهة وقيل الذيت والتمر من الفواكه اليا بسا عنه وعن ابي يوسف رحمه الله اللوز
 والعناب فاكهة وكذا الخبز وعن محمد بن حماد رحمه الله اليا بسا لا يكون فاكهة والقنا والخيار
 ونحو ذلك ليست بفاكهة وان خلفا ان لا ياكل فاكهة يا بسا عنه وعن ابي يوسف رحمه الله اللوز
 الاصل انه لا يكون حاشا قالوا هذا في عرفهم اما في عرفنا لا تحت وعن محمد بن حاتم اذا خلفا ياكل
 من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة الرطب فهو على الرطب ولا تحت باكل اليا بسا
 وان كان العنب في وقت غير الرطب فهو على اليا بسا استحسانا وبه اخذ الشيخ الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله هو رجل خلفا ان لا ياكل اذا ما ولم يوشيا فاكل الخبز واللبن والذيت
 والتمر وما اشبه ذلك مما يلزم في الخبز يصطبر به بحيث عند الكل واما البيض والحجيرة
 السمك والجم المطبوخ فاشباه ذلك ليس بادام في قوله اي حنثه ربح وقال محمد بن حماد رحمه الله
 وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله في الامالي في ايام وبها اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله
 واختلف المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم هو على الاختلاف ايضا وقال الشيخ الامام
 شمس الائمة السرخسي رحمه الله هو ليس بادام عند الكل هو الصحيح رجل خلفا ان لا ياكل اليوم
 الا رغيفا فاكل رغيفا مع الخبز واللبن والعلاج الرطب لا تحت لان الاستثناء
 يستثنى الجاهل في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا حاشا ان حنث في المعنى المطلوب وهو الاكل
 رجل خلفا ان لا ياكل من طعام فلان فاكل من فله او طحة او كعجه او بصله او ربه مع طعام
 طعام نفسه حنث في قوله محمد بن حماد رحمه الله وكذلك عند ابي يوسف رجل قال ان اكلت من الخ
 خنثي فامرته طالق فليخ اليه عجينة ختنه بصله في عجينة اخرو خبز فاكله لا تحت رجل
 خلفا ان لا ياكل من ملح فلان او خلفا ان لا ياكل من شرابه فاكله او ملح الملح في عليه وجعلها
 في عجينة فاكل من ذلك الخبز لا تحت لانه صار مستهلكا رجل خلفا ان لا ياكل من لبنها لبن
 فاكل من حديجها او قال لا اكل من لبن هذا الغنم فاكل من لبن شاة ولحقه كان حاشا وكذا
 لو قال والله لا اشرب من ماء هذه الانعام فشرب من ماء واحد كان حاشا ولو خلفا ان لا ياكل
 هذا اللبن لم يحنث حتى ياكلها وكذا لو خلفا ان لا ياكل هذه البيضة لا تحت حتى ياكلها
 قال محمد بن حماد رحمه الله كل شيء ياكله الرجل من مجلس واحد ويشرب في شربه واحد فالحلف على جميعها
 لا تحت باكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد منه كحنث في قليله فان جمع بين اثنين او
 اكثر فانه كحنث في قليله رجل قال لا امرتني ان اكلها من هذه الرغيفين فعبثا حنثا كل واحد
 منهما رغيفا او اكلت احد الرغيفين الا شيئا واكلت الاخرى الباقى عتق عبدك رجل خلفا ان
 لا ياكل ارضا فحشا والارض حشوة لا يكون حاشا لان ذلك ليس باكل قال لو حلف على اكل ما بين كل

نهر

ان يمشي

١٢

هذا هو الصحيح في حلف على الشرع

لا يحث بالشرع وكذا لو كانت اليمين على العكس وهذا اذا كانت بالعربية وان كانت النذر
 كان طائفا لما بيننا رجل قال لعبد الله لا تأكل من طعامك شيئا فاكلت منه شيئا فمضى على
 حرام فاكل من طعامه لغيره حيث باليمين الاولى فان عاد فاكل حث في قوله فهو على
 حرام ولغيره كفايان رجل اكل شيئا يسيرا فقال له رجل تعذبت فقال عبد الله حرام
 كان تعذبت قالوا لا يكون طائفا حتى ياكل اكثر من نصف الشبع رجل حلف ان يذوق
 في منزله فلان طعاما ولا شربا فذاق فيه شيئا من طعامه فذوقه بفضل الى غيره كان حاشا
 وهو على الذوق وقد قال له رجل تعذبت في اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله طعاما
 ولا شربا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق قال النبي صلى الله عليه وسلم حرام والحرام على حرام
 اختلافوا فيه والصحح انه لا يكون يميننا في كل الناطق بهذا الله اذا اكل من الخمر
 لغيره ومن الخمر لغيره كفايان رجل حلف ان لا ياكل خمرا فاشترى بالدينار خمر
 طعاما واكل لا يكون حاشا قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرام للمطعم في اليمين حرام عند اكل
 بديل لا يشبهه فيه فصل في اليمين على الشرع رجل حلف ان لا يشرب نبيذ
 فاشرب نبيذ كسكتان كان طائفا لا نذر يمين رجل حلف ان لا يشرب هذا الماء فاشرب منه
 لا يكون حاشا فان ذاب وعاد ماء فشربه كان طائفا رجل حلف ان لا يشرب من نخل
 فلان قضيت من نخل فلان على يد غيره لا يكون حاشا لان الشارب مع القلح ان يضع
 فيه عليه رجل حلف ليشرب من منى ونظ الدجاء فشربه من منى لا يقع عليه اسم الشط
 وذلك معتد بالدين انما حلفت كان طائفا رجل حلف ان لا يشرب في حياض فلان كرمي
 فشربه في داره مروي وفي سائر نذر ما قالوا ان كانت اليمين في حياض كان حاشا رجل
 حلف ان لا يشرب ماء فشربه ماء العلب لا يكون حاشا لان العلب من مطلق منزله ماء
 البصيان رجل حلف ان لا يشرب الخمر في هذه القرية فشربه في قرية اخرى حاشا
 قالوا ان شرب في قرية اخرى او في كرمه فشربه في كرمه حاشا وان شرب فيها لا
 يكون متصلا بالقرية لا يكون حاشا رجل حلف بطلاق امراته ان لا يشرب مسكرا قضيت
 في حلقه وداخله خوفه بغير فعله لا يكون حاشا فان شرب بعد ذلك كان حاشا وصحت
 في ربه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حث رجل حلف امراته ان لا يشرب المسكر فقال له ان شرب
 شره فعلى كذا فادام يصرم ان لا يشرب شرها الا انه لم يشرب لا يكون حاشا رجل حلف
 ان لا يشرب شرا يسكر منه قضيت شره باسكرا فشربه لا يسكر فشربه منه ان كان الحث
 بحال لا يشرب منه يسكر كان حاشا رجل حلف بطلاق امراته ان لا يشرب الخمر ما دام بخارا
 فخرج الى قصر الجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان
 بقوله ما دام بخارا قامة السكس وكان سكناه بخارا كان حاشا ان نوى اقامته ببلده

بطلاق

فاذا خرج

فاذا خرج الى قصر الجوس سقى اليمين وان لم يكن له فيه فخرج بنفسه كفاه رجل حلف فقال
 اكر من نبيذ خرم قال الشيخ الامام هذا هو على النبي لان شارب الخمر عند نفسه يسمى نبيذ
 خمر وهو قال اكر من خمر قال مع هذا تقع على كل سكرنا كان او لم يكن قال القاضي الامام
 ابن على النقي رحمه الله في عرفنا اسم النبي على كل سكر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا واسم
 من يقع على الخمر خاصة ويسمى تقع على كل سكر من العنب ايضا وعليه الفتوى رجل حلف ان لا
 يشرب خمر ولا مثله ولا كذا ولا كذا من لا شره فشربه منها كان حاشا كما لو قال والله لا اكل
 خبز ولا لحما فاكل لحما كان حاشا ولو عطف ولم يحد حرف النفي وقال لا يشرب خمر او مثله
 وكذا فذلك الجواب فاكل لحما كان حاشا رجل حلف ان لا ياكل من اللحم الذي يحى به فلا
 فاكل من اللحم فشقاه ووضع تحت خبزه وجعله حيا فاكل الحراف من الجواب الذي اصابه دم
 اللحم كان حاشا وكذا حلف ان لا ياكل ما يحى به فلان فاكل من لحمه فاكل الحراف
 من تلك المرقه وفيه طعم اللحم كان حاشا رجل حلف امراته من جهة شرب الخمر فحلف ان لا
 يشرب خمر ما من هذا الجنس ثم قال وكل قية لا يكون حاشا رجل قال بالفارسية اكر من
 نبيذ دم فامراته كذا قال اليمين على ما نوى ان نوى السقي لا يحث بالابتداء وان نوى لا هذا
 لا يحث بالسقي وان لم نوصيها فان رفع او سقى كان حاشا في يمينه رجل قال لعبد اذا سقيت
 الحمار فانت حرفة هذا العبد الحمار الى الماء ولم يشرب حتى العبد لانه سقاء ولم يشرب رجل
 حلف ان لا يشرب هذا العبد فصبه عليه ماء ملح فقبله فشربه لا يحث وكذا حلف على الملح
 فصبه على العبد ولا حلف ان لا يشرب لبن العنز فاكل لبن العنز وخطه بلبن الضان غالب
 فشربه لا يحث وقد حلف على غير يمينها ان لا يشرب لبنها فخط لبنها بلبن الضان ولبن الضان
 لم يشربه كان حاشا بخلاف غير اليمين وكذا حلف ان لا يشرب اللبن فخطه لبن الغنم بالماء فطهر
 لبن الغنم وطهره كان حاشا وكذا حلف ان لا يشرب من لبن فاكل من لبنها فاشربه لا يحث
 في قوله ابي حنيفة رحمه الله ما لم يضع فاه على الحب قيل هذا اذا كان الحب مالا فان لم يكن فاعثر
 نذر وشرب حث في قوله وكذا حلف ان لا يشرب من هذا البع والجرع فاك كانت لا نا
 غنا في حنيفة رحمه الله لا يكون حاشا ما لم يضع فاه عليها ولا يشرب ما وزعم شره
 ما وزعم ما في وجهه شره كان حاشا وان صبت من زم في اناء اخر فقبله فقه الغالب ولا حلف
 ان لا يشرب ماء السماء فاجتمع المطر في مكان فشربه منه كان حاشا باي وجهه شره ولا
 حلف ان لا يشرب من الفرات فشربه كان حاشا في قوله وان اخذ الماء باينه او اخره او سقاه
 نذر لا يحث في قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا يشرب من نهر اخذ الماء من الفرات لا يكون حاشا في
 قوله ولا حلف ان لا يشرب من ماء الفرات فشربه من الفرات باينه او اخره او سقاه
 من نهر اخذ من الفرات كان حاشا وان شرب من نهر اخذ الماء من الفرات وانما لا يحث في

ولبن الضان
 غالب

آخر كالدجلة ونحوها لا يكون حاشا ولا حلفا ان لا يشرب ماء فاما ان من ماء فوات شرب
ماء عذبا من دجلة او نحوها كان حاشا رجل حلفا ان لا يشرب عصير فمصر حبة عنب
وعقروا في طقه لا يكون حاشا ولا حلفا ان لا يشرب ماء فاما ان من ماء فوات شرب
العصير في حلقه كان حاشا في الوجهين قال مولانا رضي الله عنه وهذا في عرفهم اما في عرفنا
ينبغي ان لا تحت لان ماء العنب يسمى عصيرا في اول ما يصير رجل حلفا ان لا يشرب ماء
ولم نوسيا كما نسا الامين على الخمر قال رضي الله عنه وفي عرفنا يقع الامين على كل مسكر رجل قال
لامرأته وفي بها قرح من ماء ان شربت هذا الماء او وضعته او صببته او اعطيتها انسانا
فانت طالق قالوا يرسل فيه ثوبا او قطنا حتى ينشف الماء قال رضي الله عنه وهذا اذا
او شيئا منه فان لم يقل او شيئا منه فشرابا لبعض وصبت البعض لا يكون حاشا رجل
عقوب على شرب الخمر حلفا ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبارا
المعاني كلام الناس **فصل في اللبس والكسوف والخنا طه رجل حلف ان**
لا يلبس من غزل فلانه فلبس ثوبا من غزلها او نوي عن الغزل لا يكون حاشا لانه نوي
حقيقه كلامه فصحت نيته كما حلف ان لا يشرب الماء ونوي جميع المياه يضع نيته وان نوي
مالا يمكن ولا حلفا ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزلها لا يكون حاشا
وان كان غزلها غير جزء من مائة جزء سوا كان غزلها مختلطا او كان غزل كل واحد منهما
في طرف وهذا كما حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا من فلان وغيره لا يكون حاشا
وكذا حلفا ان يلبس من نسيج فلان فلبس ثوبا نسيجه فلان مع غيره كان حاشا ولو قال
ثوبا من نسيج فلان فلبس ثوبا نسيجه فلان مع غيره ان كان ثوبا نسيجه واحد فسيح انسانا
لا يكون حاشا ولو كان ثوبا نسيجه الا انسان فلبس كان حاشا ولو حلفا ان لا يلبس من
غزل فلانه وغزلها غيرها كان حاشا وان كان غزل فلانه مختلطا واحد حلفا ان لا
يلبس من نسيج فلان فلبس ثوبا نسيجه غلان فلان ان كان فلان نسيجه بنفسه لا يكون حاشا
وان كان لا يبيع بنفسه يكون حاشا ولو حلفا ان لا يلبس من غزل فلانه فلبس ثوبا نسيجه
غزل فلانه لا يكون حاشا وكذا حلفا ان لا يلبس ثوبا نسيجه من غزلها ولو لبس ثوبا نسيجه
في ثوبه لا يفسد ولا تحت في ثوبه ولا يفسد في ثوبه ولا يفسد في ثوبه ولا يفسد في ثوبه
في ثوبه جميعا لانه مستعمل للحر والبر ولا يمكن لا يساوي كانت العروة او الزر من غزلها لا
يكون حاشا في غزل اللبس ولا يمكن وكذا لو كانت القبة من غزلها لا يكون حاشا وكذا لو كانت
عند البعض والرقعة التي يقال لها بالغار سبه نسيان اذا كان من غزلها روي عن محمد بن
يكون حاشا واذا كان حاشا في الرقعة كان حاشا في اللينة والرقعة ايضا وكذا الرقعة التي
تكون على الجيب وكذا حلفا من غزلها خرقه قد شرب من وضع على غيره لا يكون

حاشا

حاشا لانه لا يسمى لا يساوي لابس من غزلها فلبس ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه
الجرب وكذا حلفا لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه
لست ثوب حتى لا يجوز في الكفارة وان نقل ثوبا نسيجه من غزلها يكون حاشا وقال بعض النكاح
اذا رجع قيصه بخرقه من غزلها لا يكون حاشا سوا قال لا اللبس من غزلها او قال لا اللبس
ثوبا من غزلها ولو حلفا ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلا يبلغ الثوب سترته ولم يدخل يده
في كفيه وجلا به بعد تحت الحاف يكون حاشا لانه لا يساوي لابس من غزلها فلبس ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه
فادخل احدى وجله في السراويل او لبس احدى خفيه تحت وكذا حلفا ان لا يلبس هذا الثوب
فالتي عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البطني لا تحت وقال المعقبي ابو الليث وعين
عيسى بن ابان ويحتمل ان يكون حاشا قال المعقبي ابو الليث القاسم قاله البطني رحمه الله وبه
ماخذ عن النبي عليه وهو نائم فلا انقبة القاه من نفسه لا يكون حاشا وان تركه حتى استقر
عليه كان حاشا وهو الذي عليه وهو مستحب حيث علم بذلك او لم يعلم كذا قال ابو نصر وكذا حلف
ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها كان حاشا لانه ثوب ولو قال لها اكر شترته تزين
من ثوبها فاشترتها في موضع يد على غزلها او خاط به قميصا لا يكون حاشا حتى عن ابي طيع انه
سئل عن هذا في اخر عمر فابى براسه ان لا يقع الطلاق قال المعقبي هذا دليل على ان المفتي اذا
سئل عن مسألة فاشترها راسه بالجاب بلا او نعم وخذ بذلك بخلاف الوصية فانه لا يخذلها بالاشيا
وكذا في الشهادة لان ذلك امر يتعلق باللفظ **رجل حلفا ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانه فلبس**
من غزلها وعلمه من غزلها غيرها كان حاشا لان العلم تبع محض لا يعتبر كذا لو حلفا ان لا يلبس من
فلانه فلبس ثوبا من غزلها لا يكون حاشا ولو كان في الثوب شيء يسير غير العلم من غزلها كان حاشا
وكذا لو لبس ثوبا علمه من الحرير لا يكره كذا ذكر في النوادر ولم يتقدم العلم بشيء وعلم فقال العلم
تبع محض وكذا ذكر في حاشا في غزلها في شرح السيرة لا بأس بالعلم من الحرير ولم يتقدم شيء
وعلم فقال لان العلم تبع ولو لبس ثوبا لابس من الحرير في ظاهر الرواية بين البتة والعلم
في حكم الكراهة ونسجه ان ما هو المقصود من لبس الثوب وهو دفع الحر والبرد تمامه يتعلق
باللينة فلا يكون اللينة تبعا لمخالق العلم ولو حلفا ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانه فلبس ثوبا
من غزلها وغزلها غيرها الا ان غزلها غيرها في آخر الثوب او في اوله فقطع من الثوب ما هو
غزلها ولبسها فان كان يبلغ اذنا ورجلا كان حاشا وان لم يبلغ ذلك لا يكون حاشا ولو لبس
للك الثوب قبل ان يقطع منه ما هو من غزلها لا يكون حاشا ولو حلفا ان لا يلبس من
غزل فلانه فلبس ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه ثوبا نسيجه
في ثوبه جميعا لانه مستعمل للحر والبر ولا يمكن لا يساوي كانت العروة او الزر من غزلها لا
يكون حاشا في غزل اللبس ولا يمكن وكذا لو كانت القبة من غزلها لا يكون حاشا وكذا لو كانت
عند البعض والرقعة التي يقال لها بالغار سبه نسيان اذا كان من غزلها روي عن محمد بن
يكون حاشا واذا كان حاشا في الرقعة كان حاشا في اللينة والرقعة ايضا وكذا الرقعة التي
تكون على الجيب وكذا حلفا من غزلها خرقه قد شرب من وضع على غيره لا يكون

وفرق في ظاهر الرواية

في سواد ريانه فباع الخالف ثوبا لامرأته واشترى بثمن الثوب كسوت لولده الصغير
قال لعنه ابو جعفر ان اشترى بثمن الثوب لولده ثوبا يقتضي بمثل ذلك الثوب لولده
عليه كان حاشا سوا اشترى لولده ثوبا باذنها او بغيره لانه يقتضي ثمن المثل
مما على نفسه فصار كأنه اشترى الثوب لنفسه فحلت وان اشترى لولده افضل مما
يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حاشا لانه لما اشترى باذنها صار مشتركا
لها وان اشترى بغيره لانه حاشا لانه صار مشتركا لنفسه وقال لامرأته ان
رسمان تو مراكا اريد تسود زيان من دليده كذا فاعت غزلها فاشترى بثمنه فباعه
وسقط زوجها لا بحث في ثمنه لانه لم يدخل عن الغزل ولا ثمنه في سواد ريانه لان الغزل
في سواد ريانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد وقال لها ان رشت ثوبا كارد
تسود زيان من دليده فعزلت والبست نفسها وصيهاها لا بحث الزوج لانه لم يدخل
في ملكه شيء وكذا الى قصص دينا على زوجها بغيره او علت في البيت من الطبخ والخبز ونحو
ذلك وجعل حلفان لا ياكل ثمن غزلها فباع غزلها ووجبت الفدية لهما ثم وجب لابن
الخالف فاشترى به شيئا وكل لا بحث في ثمنه وان اشترى به قبل ان يبيع فاعلى الخالف
حش لان في هذا الوجه اكل عوض ملكها فكان اكلا ثمن غزلها اما اذا وجبت لهما ثم
الابن الخالف فقد اختلف للملك واختلفا للملك كاختلاف العيون فلا بحث امرأة حلفت
ان لا يلبس هذا المتعة فاختار منها علم الغزاة ثم نقض ورده عليها وتنفعت حش في عيناها
عادت متعة لا يصنعها حادته فيبحث كما حلف الرجل ان لا يجلس على هذا البساط فخط
حاشا به وجعل خراجا ثم نقض وعاد بساطا فجلس عليه كان حاشا لرجل قال لامرأته ان
على ثوبك فانت طالق فانتكاه على وسادتها او جلس لا يكون حاشا وان اضطر على فراشها
او وضع جنبه او كثر بدنه على ثوب من ثيابها كان حاشا وقال ان كثر سواد ام اركار كثر
فانت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها كرايا ليشبه لها باجر فاختار الاجر ونج لا بحث
لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذا لان شرط
الا لباس ولم يوجد وكذا ان اشترى الثوب للزوج فلبست بغيره من لا يكون علم الا لباس رجل
سال محمدا رحمه الله اني حلفت بالطلاق ان لا يلبس من غزلي امرأتي وكنت ناعما على ملاءة فخل
المرأة والمقت على ثيابها وهو من غزلها وبسطت القطن على قال محمدا فان كان يكون حاشا
الصحيح انه لا يكون حاشا لانه لم يلبس رجل قال ان رشت فلا بد من مراكا اريد فامرأته كذا ما
كر باسها واشترى به ثوبا آخر فلبسه قال لا يكون حاشا لان المراد من هذا البس الثوب لا
اذا نوى ان لا يصرفه الى حاجته وان اخدمته شيئا واضطاد به الصحيح ان يكون حاشا
لانه استعمله فباعه بغيره رجل حلف ان لا يلبس من غزلي امرأته فلبس ثوبا ظهرته من غزلها

وبط

وبطائه من غزلي غيرها كان حاشا وكذلك لا يلبس جوهرها من غزلها وهو ليس ثوبا سدا
من غزلها والباقي من غزل غيرها ان كانت العيون على ان لا يلبس من غزلها كان حاشا وان
كانت عمنه على ان لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حاشا حلفان لا يكسوا عباء ولا يجعل
الغلام ثوبا فاعاره ثوبا عشرين واعاره للسفر لا يكون حاشا لان الثوب لم يصير ملكا
للالام الا يرى انه لو كان ثوبا كانت الثياب للموتى وكذا ان الغلام لا يعود للموتى باكتسابه
حلفان خرس واجامه خرد فاشترى لها خمارا لا يكون حاشا لان الخمار لا يسمى جامه ولا
قال ان ثوبا لم يلبس من غزلي خرم فانت كذا فاشترى لها بالدم لا يطلق امرأة برهان يقطع
لزوجها ثوبا فقال الزوج بالنار سبه الا ان ثوبا لم يلبس من غزلي خرم فانت كذا فاشترى لها
كذا فقطعت بعد ذلك السنة فلبس طلقت لانه ليس بغزول وان لم يعلم بذلك رجل حلف ان
يلبس ثوب فلان فوضع ثوبا على كتفه كان حاشا لان الرضا هكذا يلبس وقال لا يلبس
ثوبا فلان فوضع ثوبا على كتفه ولم يدخل ثوبا في يمينه فكذلك المناسك اذا فعل المحرم ذلك
لا يكون لا بسا للحيط فعل هذا لا يكون حاشا وان قال لا يلبس هذا القبا فوضعه على كتفه
ولم يدخل ثوبا في يمينه كان حاشا في عمنه لان في المنكر بعد البس المعتاد في القبا اما في العنبر
لا يعتد بالبس المعتاد لان الاوصاف في المعين لغو وعلى هذا اذا حلف ان لا يلبس هذا الثوب
فانزله او ارتدى كان حاشا وحلف ايضا فانزله او ارتدى او نزع ثوبا فوضعه
وقال هذا القطن فانزله او ارتدى به او نزع كان حاشا وحلفان لا يلبس ثوبا فوضعه
على كتفه لرجل لا يكون حاشا لانه ليس بلباس بل هو حامل وحلفان لا يلبس هذه العمامة
فطرحها على عمامة حش وقال عمامة لا بحث في عمنه وحلفان لا يلبس غزلي فلينسها
خالصا من خرا وكان سدا من القطن او لا يرسم ولحمته من الحرك كان حاشا وكذا حلف
ان لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا خالصا من كتان او من قطن وكتان كان حاشا سوا كان
الكتان سدا او لحمته وحلفان لا يلبس خرا او ابر شيئا فلبس ثوبا سدا حريرا
او ابر شيئا لا بحث وان كان لحمه خرا كان حاشا لان السدي اذا كان من الابر شيئا
الحرير واللحم من الخرا والقطن نصير السدي مستهلكا بالحمه لا يرى فلا تعتبر خلاق القطن
والكتان فان السدي في القطن والكتان لا يصير مستهلكا بالحمه لان كل واحد منهما رقيق
ما السدي من الابر شيئا يصير مستهلكا بالحمه اذا كانت اللحمه من الخرا والقطن لان الابر شيئا
رقيق يصير مستهلكا بالحمه لا يرى وحلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان
لا بحث سوا كانت اللحمه من الكتان او القطن وحلف لا يلبس ثوب ابر شيئا فلبس ثوبا من
ابر شيئا وقطن فان كانت اللحمه من الابر شيئا حش فلا ولا حلف لا يلبس ثوب خرس من غزلها
فلبس ثوبا سدا من ابر شيئا ولحمته خرس من غزلها كان حاشا وحلف لا يلبس ثوبا سدا

ان لا يلبس

لم يها في سفينة روى هشام عن محمد بن حماد انه كحش في يمينه وقال ابو يوسف رحمه
 لا كحش ما لم يخرج الى الحد والمين تصرف الى الحد وهذا خلاف الصلح فان البغداد
 اذا جاء في المصلحة السفينة فدخل بغداد فادركته الصلح وهو في السفينة بلزمه صلح
 القائمة رجل حلف ان لا يدخل القرات فركب سفينة في القرات او على القرات جسر فركب عليه
 لا كحش ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى اخلا في القرات ما لم يدخل الماء رجل حلف ان لا يدخل
 هذا المسجد فزبدته طائفة من دار كحش المسجد فدخل الزادة لا كحش ولا حلف ان لا
 يدخل مسجد بن فلان والمسئلة كما لها كحش وكانا حلفان لا يدخل هذه الدار فزبدتها
 فدخل الزادة لا كحش وان قال دار فلان ودخل الزادة حش رجل حلف ان لا يدخل
 على فلان ولم يسم بيتا ولم يسم شيئا فدخل عليه في بيت رجل الحش وكن حلفان لا يدخل
 سنا وفلان منه فدخل المسجد فلان فيه لا كحش وكانا دخل الكعبة وكن حلفان لا يدخل
 على فلان سنا فدخل سنا وفلان فيه ولم يسم الدار حش عليه لا كحش وكن حلفان لا يدخل على فلان
 فدخل منزله وهو يتوى بالدخول على رجل يخرج الخواف عليه او دخل يريد اخلا لا متعه التي
 يكون في المنزل لا كحش لانه لم يدخل عليه وكان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه
 فدخل في المنزل مع الاجناس لانه لم يدخل احدهما على صاحبه رجل قال لا متع فلانا مع
 حاشي متعه فرق برقي عليه وان داه فرق ثانيه ولم يمتعه كاشي عليه رجل حلف ان لا يدخل
 دار فلان فدخل دار فلان فساكن فيها مع امراته واولادها حش وكانا حلفان لا يدخل
 دار فلان وحشي في داره وجها سكن معه كان حلفا رجل حلف ان لا يدخل على فلان
 فدخل عليه في حمام اجني سجدا وظله او دهلج دار لا كحش وكانا العسقا طروعت الشجر
 الا ان يكون الخواف عليه من اهل البادية وعن محمد بن حماد في القس طاط كحش والطاهر
 هو الاول فقل في زماننا كحشا اذ دخل عليه في المسجد كان الناس يتزاورون فيه وفي
 دخل على قوم والخواف عليه فهم ولم يعلم الخواف من محمد بن حماد انه كحش والظاهر انه
 اعلم فان علم ونوامم بالدخول فزبدت فزبدت فزبدت فزبدت فزبدت فزبدت فزبدت فزبدت
 هذه القرية لا كحش فدخل القرية رجل حلف بطلاق امراته او لم يدخل هذه اليوم ثم قال
 او حش وحلف بطلاق امره اخرى انه قد دخلها اليوم بلزمه بطلاق الاولى ولم يلزمه
 بطلاق الثانية لانه يقول الحق الاولى كذب والثانية طلاق فلا كحش في الثانية رجل
 حلف متى عبد الله يدخل هذه الدار اليوم ثم قال لم ادخل وحلف متى عبد الله لم يدخلها
 اليوم ثم رجع وقال قد دخلها اليوم وحلف متى اخر عتي العبيد الثلاثة جميعا لان الاولى
 عتي بالكلام الثاني والاوسط عتي بالكلام الثالث وعتي الثالث عتي الاول لان
 الخالف زعم انه كاذب في الكل فليزمه عتي الكل رجل له دار وفيها بستان وحلف

رجل ان لا يدخل هذه الدار فدخل يستأجرها باب البستان الى يوت هذه الدار ليس البستان
طريق اخر وعلى الدار والبستان حائط محيط بها قال محمد رحمه الله لا يحث في عينه بل يدخل
البستان سواء كان البستان اصغر من الدار او اكبر وان كان البستان وسط الدار وجعل
البستان سوت الدار حيث الخالف فدخل البستان وعن ابى يوسف رحمه الله فيه رواية
في رواية كما قال محمد رحمه الله لا يحث الا ان يكون البستان في وسط الدار وفي رواية
يحث وان لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال ابو يوسف لو باع الدار ولم يسم البستان
فدخل البستان في البيع على هذه الرواية وقال ابو يوسف لو كان البستان بابا من احدى
في الدار والاخر خارج قال البستان من الدار ايضا رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار
فاشترى صاحبها بجنب الدار بيتا وفتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طوقه فيها
ولم يلبث الباب الذي كان التمس قبل ذلك فدخل الخائف هذا البيت من غير ان يدخل هذه
الدار قال محمد رحمه الله يكون حاشا لان البيت صار من الدار رجل قال لعير ان دخل
محمد بن عبد الله هذه الدار فامر به محمد بن عبد الله الذي دخل الدار طائعا فقال محمد بن عبد
الله استهدوا على ذلك فدخل الدار قالوا بلزها الطلاق رجل قال والله لا ادخل هذه
الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحث حتى يدخل
الحجرة ويكون العين عليهما جميعا رجل حلف ان لا يدخل دارا بنة والله ليسكن في بيت
او حلف ان لا يدخل في دارا معه وامه ليسكن في بيت زوجها فدخل الخائف حث وهو نظير
ما ذكرنا رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا سكنها فلان باعها او اجارها حث
عندنا ولو دخل دارا اجارها فلان ومضى علوكه لا حث ايضا قل هذا قول محمد رحمه الله
افاعلى قوله ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله لا يحث وقد مررنا المسئلة قبل هذا رجل قال
لعير دخلت دار فلان امس فقال لا فقال والله ما دخلها قال لا ذكر في الكتاب انه يكون
حاشا وهذا جواب كلام السائل فكذلك قال رجل دخلت دار فلان امس فقال الخائف
لا فقال السائل بعد ذلك حث فقال لا فقال لعير حث امس فقال الخائف
منى فتولاه لا اى السور على حث لعير حث رجل حلف لا يسكن حاشا فلان يسكن
حاشا ما اجر فلان ان كان فلان من يسكن الحاشا لا يحث الخائف في قوله ابى حنيفة
وابى يوسف رحمه الله لا يحث في قوله محمد وان كان فلان ممن لا يسكن حاشا لا يحث
عندنا كل رجل قال ان دخلت الكوفة ولم انزوج فبعيت حث فان دخل قبل ان يزوج حث
وهو قال فلم انزوج فهذا على ان يكون الزوج بعد الدخول حين يدخل وهو قال لم
انزوج فهو على ان يزوج بعد الدخول على ان لا يدخل رجل قال والله لا اقد في هذه
الدار ولم نؤشيا قال ان كان ساكنها فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكنها فيها

فهو على العمود رجل قال لعينه ادخل هذه الدار اليوم فقال لسان دخلت هذا اليوم فعبد
 حر فهو على تلك الدار في هذا اليوم رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره
 فدخل لا يحث في قولهم وكذا العبد والمدايه وكل شيء يكون مضافا لحكم الملك وقولا
 لا ادخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف لا يحث في قوله الى حصة رجل
 واحد الروايتان عن ابى يوسف رحمه الله وعن ابى يوسف في حصة يحث في قوله دار
 فلان هذه وقال محمد رحمه الله يحث كما قال ابى يوسف في رواية وفي هشام عن محمد بن
 انه حج الى قول ابى حنيفة رحمه الله وان لم يكن لفلان دار يوم الميراث فلك دار بعد الميراث فدخل
 الحالف يحث في قوله الى حصة محمد رحمه الله ولا يحث في قوله الى يوسف بن قيس
 في الخروج بقا قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار الا لا مولا يدعه فانت طالق والمرأة
 حق على رجل فارادت ان تذهب ذلك وتخرج لاجله قال ان كانت تعتد على ان تترك تلك
 فخرجت حيث الحالف وان لم يقد على ان يترك فخرجت لا يحث رجل حلف بطلاق امرأته ان
 لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها فخرج لا يحث وهذا في الخروج فخرجت فخرجت
 لا يحث وان لم يكن اذن لها فخرجت وهو يراها لا يحث ايضا وكذا قال لها ان خرجت
 من هذه الدار فغير ذى فانت طالق فاذن لها بالعمية فخرجت حيث كان اذن لها وهي
 او غايبه ولا يسمع فخرجت حيث وكذا قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير ذى فانت كذا
 فاستاذنته بالخروج الى بعض أهلها فاذن لها ولم يخرج الى ذلك ولكنها كانت تكسر البيت
 فخرجت الى باب الدار بكسر الباب حيث لا يراها فخرجت فغير ذى وان اذن لها بالخروج الى
 أهلها فلم يخرج ثم خرجت في وقت اخلاى بعض أهلها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اخاف ان يكن
 حائشا رجل اتهم امرأته بخارله فقال لها ان خرجت من المنزل فغير ذى فانت كذا ثم قال اذنت
 لك بعد ذلك الا بامر اهل فدخلت وخرجت من الجار الذي اتهم ان لم تكن نوت عند الخروج
 فخرجت من ذلك المنزل ولا امر اهل اسواه لا يحث وان وجدتها بعد الخروج امر اهل ولا كانت
 نوت عند الخروج فدخل ذلك المنزل وكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل فخرجت
 لا فخرجت لا امر اهل عند الزوج رجل حلف ان لا يخرج امرأته الا باذنه فقال لها اذنت
 لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا يحث فان فهاها عن الخروج بعد ذلك
 الاذن العام مع نفسه في قول محمد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 حتى خرجت بعد ذلك فخرجت وهو اذن لها بالخروج ثم قال كذا فخرجت فخرجت لا فهاها
 لا يصح فيه وهو قال لا يخرج الى الاذن في محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عشت الاذن
 مرة واحد عن ابى يوسف رحمه الله لا يدين في القضاء وعليه الفتوى وكذا قال لها الا ان اذن
 لك احضرت اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحد وهو قال ان خرجت من الدار الا باذني

في خروجها

ثم يسمع

ثم يسمع سا مالا سالا شيئا ثم قال لامرأة ادفعي هذا الكسرة اليه فان كان السائل يحث لا يقد
 المرأة على ان يدفع اليه الكسرة الا يخرج فخرجت لا يحث وان كانت تعدد فخرجت
 يحث وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة يجب تعدد المرأة على دفع الكسرة
 فخرجت ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه فخرجت وهو حلف ان لا يخرج امرأته
 في غير حق فخرجت في جنازة الوالد او عيادة بها او ذى رحم محرم منها او غير ذلك لا يحث ولا
 حلف ان لا يخرج وهو في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحث وكذا قال لها ان خرجت
 من هذه الدار فغير ذى فانت طالق فقال لها المرأة بريدان اخرج حتى اصير مطلقة فقال
 الزوج نعم فخرجت طليقة لان كلام الزوج هذا يكون للتمتع لا للاذن وان قامت على
 اسكت الباب وبعض قد ينهاها خارج من الباب يحث على الباب يكون ذلك البعض خا
 فان كان اعتمادها على البعض الخارج حيث والا فلا فخرجت من البيت فانت
 طالق وهو باعها فخرج فغير ذى فانت طالق لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقبول
 على القيد من خارج البيت فان قام على قيد من حيث لا يخرج من البيت هذا اذا حلف وهو على
 فان كان مستلقا على ظهره او على بطنه او حصة فخرج الا كسر من حصة حيث لان المستلقي
 والمستطبع بعد خارجا على الدار فخرج كذا كذا فخرجت من هذه الدار الا باذنه
 فانت طالق ثلثا فطلعتا ثلثا فخرجت فغير ذى فانت طالق لان بينه وبينه نوت كمال قيام ولا يسمع من
 الخروج ولا يسمع من الطلاق البائن وهو كالمسلطان اذا حلف وجعل ان لا يخرج من البيت
 الا باذنه ولا يسمع من الطلاق الا بغيره لان لا يخرج من البيت الا باذنه فعزل السلطان وقضى
 الاصيل بين الطالب ثم خرجت فخرجت من الدار لا يحث فخرجت من الدار فخرجت من الدار فخرجت
 فخرجت فغير ذى لا يطالب لان الامن بطلت والا باذنه فلا يقد بعد ذلك وكذا في سائر اهل الحجب
 اذا حلف الا سيوان لا يخرج الا بغير ذى فخرجت من الدار ثم بعد عدا مكا فخرجت فغير ذى لا
 يحث وكذا قال الرجل لعبدك ان خرجت فغير ذى فانت طالق فخرجت فخرجت فغير ذى لا
 لا يسمع رجل خرج مع الوالى فحلف ان لا يخرج الا باذن الوالى فخرجت عن الحالف في خروج لاجله لا
 يحث لان الزوج مستثنى عن الامن عدا امرأة فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 الزوج ان اذنت بعد ذلك ثم قال لها اذنت لك بالخروج لا يحث الرجل وكذا استاذن عبد
 في نكاح امته لرجل فقال لسانى الى ان اذنت لك فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 النساء او قال اذنت لك في الخروج فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 لا جميع نكاح النساء فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 بالنكاح مطلقا والنكاح لا يكون الا بالامانة فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 لاوى رجل قال لامرأة ان خرجت فغير ذى فانت طالق فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت

رجا

اطلاق

بعد ذلك حلفان لا يخرج امرأته من هذه الدار فارتقت في الدار شجر اغصانها خارج الدار
فصار كحال لو سقطت استقطت على الطريق لا تحت كاهل كينفا مشرعاً من الدار وبها
في الدار لا تحت وكذا لو سقطت السطح لا تحت سواء كان الميم بالعمية او بالنار سبه رجل
قال والله لا اخرج من بلك لنا فهو على ان يخرج بيده وهو قال لا اخرج من هذه الدار فهو
على النقلة منها باهله ان كان ساكناً فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج بيده رجل
حلف وهو بمنزله ان لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو بمنزله
ثم بداه فخرج لا تحت الا ان كان كاهلها من الميم على انه لا يخرج الى بغداد رجل حلفان لا يخرج
من داره فخرج من باب داره ثم رجعت حيث كان منزله في داره فخرج من منزله ثم رجعت
ان يخرج باب الدار لا تحت حلفان لا يخرج الى مكة ماشياً فخرج من ابواب الميم ماشياً
سبيله ثم ركب حنث وهو خرج ركباً ثم نزل فشق لا تحت حلفان لا يركب سفينته الى بغداد
فركب السفينة حتى صار في البحر ثم خرج منها لا تحت حلفان لا يركب الى مكة فشق بعض
الطريق ثم ركب لا تحت حلفان لا يركب الى بغداد ماشياً فركب حتى نزلها فدخلها ماشياً حنث
لانه اتاها ماشياً وحلف لا يمشي الى بغداد فشق الى بعض الطريق وركب بعض الحنث في
حلف لا يخرج من الدار الى الكوفة فخرج الى مكة من الكوفة قال محمد بن عمار ان كان نوى حين
خرج من الكوفة ان لا يخرج الى الكوفة ثم بداه بعد ما خرج من الكوفة لا تحت حلفان لا يخرج من
باب داره هذه وهو نوى باب الحنث فخرج الباب ثم خرج لا تحت حلفان لم ينو باب الحنث
فخرج من موضع الباب حنث ثلثه حلفان لا يخرج من بخارا الا باذنهم فخرج احداهم
فخرج الحالف باذن الحالفين الا خرج حنث وان مات احداهم فخرج لا تحت حلفان لان الحنث
باذنه ثم ردتا اذ نهى موت احداهم فلا يبقى الميم في الكوفة الا طهر لم تقع الياس عن اذنه
رجل قال لا امرأته ان خرجت من بيتك فانت كذا فخرجت فاسيت ثم تذكرت فوجعت
فخرجت مسير الى الخروج والاشان والذهاب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل حلف
في الاشان لا تحت اذا لم يصل الى دارها وفي الخروج حنث واختلفوا في الذهاب الصحيح
ان الذهاب كالاثنان قالوا ولا يرضى الله عنه وينبغي ان نوى في ذلك ان نوى بالذهاب
الصحيح فخرج على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا حمل على الاشان
لان الناس يرون هذا الاثنان والوصلي وقد قال لها ان اتيت فهو على الوصل صحت
الخروج الى منزله او لم يصدق عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال بالعادة
اكرت بخانه للزوج فخرجت ثم ندمت في الطريق فوجعت حنث الزوج رجل قال لا امرأته
ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فزلت في دار الجار فركب في الكاهل
الله لا تحت وقيل بانه تحت لان الناس يريدون به الخروج من الدار لا العقب بالباب

ولان باب السطح باب الدار فان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب يتقيد بذلك
الباب امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح جارها ففقت الزوج وقال ان خرجت من هذا
الى سطح الجار والى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جارها لا تحت لان عنه سقطت
بذلك الجار فدلله وان لم يكن هناك حنث لعموم اللفظ امرأة حلفت ان لا يخرج الى اهلها حنث
الى ذي حم حم منها قال ان كان لها ابوان لا تحت اذا خرجت الى غرضها وان لم يكن لها
ابوان فاهلها المحرم من ذوي رطامها وان كان لها اب وام لكل واحد منهما منزله على حدة
وزوجها فخرجت منها والاهل منزل الاب رجل حلف وهو في منزله من داره ان لا يخرج
الى الحنزة فخرج من منزله الى الدار للحنزة ثم رجعت لا تحت وان خرج من الدار ثم خرجت
رجل قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت الى البستان ان كان البستان
في وسط الدار الى الجهة التي في فصل الدار لا تحت وان لم يكن كذلك فان
كان البستان من الدار لا تحت فذكر الدار منهم البستان بذلك الدار وخرجت المرأة الى
البستان لا تحت الزوج لا تحت وذكر في النوازل اذا قال لا امرأته اذ خرجت من هذه الدار
فانت طالق فدخلت كذا في الدار ان كان الكرم يعد من الدار بان كان بينهم الكرم بذلك
الدار لا تحت وان كان لا بينهم ولا يعد حنث فاما يعد من الدار ومنهم بذلك الدار اذ لم يكن
كبيرهم لم يكن مخرجهم الى غير الدار رجل قال لا امرأته طالق عالم اخرج الى الكوفة فخرجت في وجهه
الى الكاري ومكن ساعته وذهبت بطالق امرأته لان الميم كانت على الفور وهذا القدر
لا يقطع الفور كذا في النوازل في قوله لا امرأته طالق او في الصلاة التطوع او بالاكل او بال
ان كنت ساعدا في غير طلبة الكاري يقطع الفور ويطلق امرأته رجل خرج من بخارا الى سمرقند وطلب
من امرأته ان تخرج معه الى سمرقند فانت فقلت لها بالنار سبه او من من دون ما فلا نرفقت
طالق فلم يخرج امرأته حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا ثم خرج الزوج الى سمرقند مرة اخرى
قال ان لم يكن فلا نرفقت الى سمرقند لا تحت الحالف ويطلق عنه ولا تحت ابدا لانه جعل شرط
حنثه ان يخرج مع فلا نرفقت قال لها اذا خرجت فلا نرفقت ولم يخرج معها فانت طالق فاذا لم يخرج
فلا نرفقت لم يرد شرط الحنث لا تحت ويطلق الميم لغوات شرط الحنث وهو عدم خروجها مع فلا نرفقت
في ذلك الخروج لا في خروج الغرض فان كانت فلا نرفقت الى سمرقند قبل رواج الزوج من سمرقند
ولم يخرج معها امرأته حنث في طلق الطلاق الذي هو شرط الحنث هذا اذا نوى الزوج ان يتعلق طلاقها
عدم خروجها اذا خرجت فلا نرفقت فان نوى ان يكون الطلاق معلوما بدم خروجها وخروج فلا نرفقت
اذا لم يخرج امرأته ولم يخرج فلا نرفقت حتى رجع الزوج من سمرقند حنث في عنه رجل قال لا امرأته
ان خرجت من هذه الدار فان رجعت الى سنة فانت طالق فلا نرفقت اليوم الى الصلوة والى
غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبيل الميم خروج الاستقلال والسفد لا يطلق رجل قال

بكرت الكاري فكري؟
شرب
ابو الوضوء التطوع؟

لا مائة عند خرج المرأة من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فجلست ولم تخرج زنا
لم خرجت فخرجت الى منزله والرجل يقول نوت الفود قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم
يصدق وهو الصحيح **رجل** قال لا مائة ان صنعت هذا السطح فانت كذا فارتقت بعض السلم
لا تحت وهو الصحيح **رجل** قال لها ان رعت هذا السلم او قال ان وضعت رجلك على
السلم فوضعت احدى رجلكا ثم رجعت كان حاشا في الوضع وفي الارض كذا قال **رجل**
عنه وبنى في لا تحت في الارض موضع احدى القدمين لان ذلك لا يعد ارتقا **رجل** قال
ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع احدى قدميه لا تحت لان هذا الكلام صار مجازا
عن الدخول **رجل** قال لها ان خرجت من هذه الدار وضعت رجلك في السكة فانت طالق
فوضعت احدى قدميه في السكة تحت في عينه لانه لما قصد المبالغة صار حاشا في وضع القدم
رجل قال لا مائة ان خرجت لا برضاى او بعواى او بارادى فهو كقوله الا باذنى تحتاج
الى الاذن في كل مرة **رجل** قال لا ان ارضا او اريد فهو كقوله الا ان اذن مرة
بطل العيون **رجل** قال لا بامري لا بد من كل مرة **رجل** قال لا ان امر نفسي على الامر
من واحد **رجل** قال ان خرجت غير رضى او لا برضاى فاذن لها بالخروج فلم يسمع
ان سمعت ولم تفهم بان كان الاذن لسان لا يعرفه المرأة لا تحت في قولهم اذ خرجت
لان الرضا يمتنع بدون كلام **رجل** قال لها الا باذنى فاذن لها منى نائة او لم تسمع لم يكن
ذلك اذنا قال بعضهم هذا قول ابي حنيفة **رجل** قال لها على قول ابي يوسف وذهب
اذنا وقال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع في قولهم انما الخلاف بينهم في الامر على قول
ابى حنيفة ومحمد **رجل** قال لا تحت الا بامري دون العلم والسمع والصحيح لا يكون اذنا بال
السمع وكذلك التوكيل **رجل** قال لعبد ان خرجت الا باذنى فانت حرم قال **رجل** ان
له بالخروج فاذن له الامور بالخروج فخرج **رجل** قال لا مائة ان كان له الامور للعبد ان
مولاك فذاذن لك **رجل** قال المولى اذنت بالخروج فخرج فخرج انسان بذلك فخرج لا تحت
المولى قيل هذا اذا كان الخبز موزنا بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر بذلك **رجل** قال لعبد ان
خرجت فمراة في فانت حرم قال له ان فعلت كذا فقد اذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان
الاذن لا يصح بعلته بالخط **رجل** قال المولى لهذا العبد الخبز فلا تاذنى امرته به ثم اذن
فلان بالخروج فخرج حث المولى فكذا قال المولى لعبد بطل العيون ما امرتك فلان ففعله
امرته به فاذن له فلان بالخروج فخرج فخرج **رجل** قال له ان لا يخرج امرته من بيته معنى
من هذا البيت فخرجت الى الدار لا تحت قالوا في عرفهم لان الدار اسمى سنا في عرفهم اما
في عرفنا سمي لكل بيتا تحت وعليه القوي وكذا اهل حلف لا يدخل فلان بيته فدخل فلان
داره لا تحت في عرفهم وفي عرفنا تحت وعليه القوي **رجل** قال لا يخرج امرته مع فلان

خرجت

في جنت مع غيره ثم لم يبق فلان لا تحت لانها لم تخرج مع فلان حلفان لا يخرج امرته الا
بأذنه وقال عينة الاذن مرة واحدة ذكر الناطق رحمه الله انه يدعى في القضاء حلف
ان لا يخرج امرته الا بأذنه ثم قال لها اذنت لك شهر او في كل مرة مع ذلك وكذا لك
وقالت اذن لي اليوم في الخروج فقال اذنت فخرجت مرات في ذلك اليوم لا تحت
وكذا هو قال لها اخرجي طاشيت كان ذلك اذنا في كل مرة **رجل** قال اخرجت الا باذنى
او قال لا ان اذن لك ثم قال لها اخرجي ما والله لم فعلت لحرمة الله تعالى ونحو ذلك
قال محمد لا يكون ذلك اذنا وكذا لا غيبه لارة وتيسر للخروج فقال الزوج دعوها فخرج
لم يكن اذنا الا ان سوى الاذن وكذا هو قال الزوج في عهده لخرجي بنوى التهديد معنى
اخرجي حتى يطلق لم يكن ذلك اذنا **رجل** قال لا مائة ان خرجت من هذه الدار فانت طالق
فخرجت قبل ان يتطلى الزوج طالق لم تحت مرة اخرى بعد ذلك الا ان يكون ابتداء العيون
لما رعة كانت بينهما على الخروج الاول وقد خرجت قبل ان يتم عهده **رجل** قال لا مائة والله
لا اكلمك حتى يخرج من غدا قال الخروج من الاضمار يكون بيده فاذا خرج بنفسه بر
وان لم يخرج بغيره **رجل** قال والله لا اخرج مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه فجاوز السور
وجب عليه فمهر الصلوة ففعل وان بدا له ان يرجع **رجل** قال والله لا اخرج من غدا
فخرج مع جنازة في المقابر فخرج من غدا وهو حائض **رجل** قال جاريتي ان خرجت الا باذنى
فانت حرم وهو شرط على لا اخرج من السوق فقال لها المولى اشتري هذه الدراهم لها
فمراة بالخروج فلا تحت **رجل** قال لا مائة ان خرجت الا باذنى فانت طالق فاستاذ
في الخروج الى بيها فاذن لها فخرجت الى بيت اختها قال محمد رحمه الله لا يطلق من قبل انه
اذن لها في الخروج فلا باي ذمت الى بيت امرها به او لم يذهب **رجل** قال لها ان
خرجت الى احد الا باذنى فانت طالق فاستاذته في الخروج الى بيها فاذن لها فخرجت الى
اختها فطلقت **رجل** قال لعبد ان كلمت فلانا ففعلك خرقا قال الخاطبة الا باذنه قال يوسف
رحمه الله هذا جواب اذا كلمه بغيره فخرجت **رجل** حلف بطلاق امرته ان لا يخرج من غدا
الا باذنها ثم خرجت فقالت لم اذن لك وقال فلان فاذنت له كان القول قول الزوج **رجل** قال
لا مائة ان كنت تعرفين فلانا او تعلمين منزل فلان فانت طالق فقالت ان علم واعرف لا يصدق
في شيء من ذلك لان هذا امر ظاهر يقف عليه غيرها بخلاف البعض والمجته **رجل**
في المسكن والسكنى والكون **رجل** حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله
ومتاعه فيها ان كان الخائف في عيال غير كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والمراة يسكن
في دار زوجها ونحوهما لا تحت في عينه وان لم يكن الخائف في عيال غير كالا بن لا يخذ
في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى يسكن ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يشترط نقل

الاهل

وكل المتاع حتى يبقى فيها وقتا ومكته كان حاشا وعلى قوله ابي يوسف رحمه الله اذا اقبل
الاهل واكثر المتاع كان بارا في عمنه والفتوى على قوله وعلى قوله محمد رحمه الله اذا اقبل
الاهل وما يقوم به الكد خذاته صار بارا اتفقوا على قتل الاهل والخدم شرط البرق ان يات
الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيرهم اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حاشا
ما يتخذ مسكنا اخر فلو سلم الدار الى غيرهم بان جرد ارضه للملوك او كان ساكنا في الدار ولم
او اعارة فورها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لم يكون حاشا رجل يملك لا يسكن هذه الدار
فقتل الاهل والمتاع فابت لمراه ان يخرج كان عليه ان يجده في اخرجها فاذا صارت غالية
وعجز عن اخرجها وسكن دار اخرى لا تحت وهو جاني الخالف الباب مطلقا فلم يقد على
فتحه لا تحت الخالف فكلنا اذا قيد منع من الخروج وكذا القدر على الخروج بطرح بعض
الحايطة لا تحت وليس عليه ذلك وانما يعتبر القدر على الخروج من الوجه المعروف عند الناس
وقوله ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامراته طالق فقيده منع من الخروج ايا ما قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحت الخالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما حلف
ان لا يسكن هذه الدار فقيده منع من الخروج فانه لا تحت والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان
في قوله ان لم اخرج شرط الحنث عدم الخروج وقد حقت وما في مسألة السكني شرط الحنث
السكني وان فعل والمقال اذا كان مكرها في الفعل لا يفيق الفعل اليه فلا تحت في عمنه كل
حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلبه اراخري لنقل اليها الاهل والمتاع
فلم يجد دارا اخرى ايا ما وعكته ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشا وكذا اخرج
واشتغل بطلبه ليقبل عليها المتاع فلم يجدها وكانت الممين في خوف الليل ولم يمكنه ان
يخرج حتى اصبح او كانت الامتعة كثر فخرج وهو يعل الامتعة بنفسه وعكته ان يستأجر
دوابا فاستأجر لا تحت في جميع ذلك وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما نقل الناس فان
نقل لا كما ينقل يكون حاشا قالوا هذا اذا كانت الممين بالعمية فان حلف بالفارسية قال
من يدن خانه ناشم فخرج بنفسه على قصد ان يعجز عن الحنث في عمنه وان خرج على قصد ان
يعجز يكون حاشا اذا قال لامراته ان سكنت هذه الدار فانت طالق فكانت الممين في الليل
في عمنه الى ان يصبح لا يباح الخاف الخروج في الليل فاعتبرت عاجز رجل حلف ان يسكن هذا
المصر فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيه لا تحت وان كانت الممين على سكني القرية لتعلقها
فيه قال بعضهم القرية منزلة الدار قال بعضهم بي منزله المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي
في مختصره والسكة والحلة منزلة الدار فحلف ان لا يسكن فلا تاتي هذه القرية فهي على ان يسكنه
في دارها رجل حلف وقال ان يدن ديرة ناشم فخرج بياضه ومتاعه ثم عاد وسكن كان
حاشا وكذا كل فعل عمنه لا يطل الممين فيه بالبر ولا حلف الممين امسال ان يدن ديرة

باشم

باشم فامراته كذا مسكن الا ان ما من بقيه السنة او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهر فمسكن
ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا تحت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم تحت ذكره في الجامع
الكبير وذكره في المتعاقب انه لا تحت لا يسكن هذه الدار شهر فمسكن ساعة كان حاشا وقالوا انتم
بالقرية شهر لا تحت ما لم يتم جميع الشهر وقد قال ان لم اخرج من هذه الدار او قال ان لم اذهب
وتوى عن الذهاب وعين الخروج ولم يرد السكني فمسكن فيها لا تحت اذا لم يرد الخروج وان
توى بذلك السكني يعني لا يسكن مسكن بعد الممين حنث وكذا التوى بالخروج الخروج
وتوى الخروج فلم يخرج على التوى حنث في عمنه وكذا قال بالفارسية ان اذن من خانه تروم
فمسكن بعد الممين حنث اذا توى وتوى قال ان سكنت هذه الدار بكراتك ورونت فعلت حنثا
على الايمان للفتيان والزبارة اذا اسفل باهله ومتاعه من ساعته ثم جازا او ضيقا
لا تحت لا استثناء عن الممين رجل حلف ان لا يسكن فلا تاتي منزله الخالف وهو سافر منزله
فلا تاتي مسكنها يوما او يومين لا تحت ولا يكون مسكن حتى يتم معه في منزله خمسة عشر يوما
كما لو حلف ان لا يسكن لك في منزله مسافرا وتوى لا تاتي لانه اربعة عشر يوما لا تحت وكذا
الممين على المنزلة التي اليها المأوى وفيها الاهل والعيال لان السكني عادة يكون في المأوى
ولا حلف ان لا يسكن فلا تاتي فلا تاتي فلان دار الخالف غصبا فاقام الخالف معه حنث علم الخالف
بذلك اولم يعلم وان خرج الخالف باهله واخذ في القلعة قبل ان ينزل لغاصبه لم تحت وكذا
سافر الخالف فمسكن فلان مع اهل الخالف قال ابو حنيفة رحمه الله يكون حاشا قال ابو يوسف
رحمه الله لا تحت وعليه الفتوى وذكر في المسنى لم يخرج الخالف عليه مسير ثلاثة ايام او اكثر
ويسكن الخالف مع الخالف عليه لا تحت في قوله ابي يوسف رحمه الله وان كان قتل من ذلك حنث
رجل قال ان من امشب نلتن شهر دباشم فامراته كذا فاصابته الحنث فخرج فلم يخرج حتى
اصبح قال الحنث في عمنه لانه يمكنه ان يستاجر من سقله عن البلد رجل حلف ان لا يكون من
اكرة فلان وهو كره او حلف ان لا يكون من اكره فلان واذا فلان في يد فلان غائب
لا يمكنه ان سقض ما بينهما من المزارعة حنث لان شرط الحنث كونه من اكرة فلان وقد وجد
وكذا كان ربا الارض غابا فخرج ربا الارض من ساعته فاقصد لا تحت لان هذا القول شني
عن الممين وهو كما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب المشايخ فادام مشغولا بذلك
لا تحت وان طال كذلك ههنا وان اشتغل اهل اخر غير طلب صاحب الارض حنث لانه مشغول
ولا يمنع انسان عن الخروج الى ربا الارض لا تحت لان شرط الحنث ان يكون من اكره فلان
وهذا لا يوجد مع المتع حتى قال ان لم اترك من اكره فلان ففقه انسان عن الخروج الى ربا
الارض كان حاشا عند بعض المشايخ رجل هو ساكن مع غيره في دار فحلف ان لا يسكن معه
في الدار فوجد المتاع من غيره اولوه عداوة واعانة وخرج بنفسه وليس من رايه القول لا تحت

او دل الدليل على التوى

في بيته وهو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسى لا تحت في بيته وان مكث
 في الدار بعد الامن ساعته ثم قال اردت الخروج بنفسى لا يصدق فضلا لانه لما مكث بعد
 الامن صار حاشا فلا يصدق في ابطال الحنث **رجل** حلف ان لا يبيت الليلة في هذا
 المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل واهله ومناعه في المنزل لا تحت في بيته
 وهذا الامن يكون على نفسه لا على المتاع **حلف** ان لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى
 هذا البيت الذي حلف عليه غرفة فارغة لغرفة من سطح البيت فحنث ان بات عليه
رجل حلف ان لا يبيت على سطح فبات على هذا لا تحت **رجل** حلف ان لا يسكن فلا نا والى
 في دار مع عياله واهله وهذا ان اخرجت هذه الدار فحلف ان لا يسكنها ولا يبيت
 وبعض خزانته فسكنها المحلوف عليه وعلى الدارين باب وكل واحد منهما باب الى
 الطريق لا تحت الحالف **حلف** ان لا يسكن فلا نا فحلف المحلوف عليه ونزل في داره فحلف
 فاقام الحالف معه حيث علم ولم يعلم **رجل** كان ساكنا مع رجل فحلف ان لا يسكنه شهر
 فلما فسكنه ساعه في ذلك الشهر حنث لان المساكنة مما لا يثبت **رجل** حلف ان لا يسكن
 فلا نا ولم تنوشيا فسكنه في دار واحد كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا تحت وانما
 تحقق المساكنة اذا سكنا بنا واحدا كل واحد منهما في بيت منها عتقه واهله ونقله ان كان
 له اهل فاما اذا كان في الدار مقاما صير وكل مقصورة مسكن على حدة فلا تحت واهل الباء
 اذا جمعهم خمسة فالخيمة كدار واحد وان تفرق الخيام لا تحت وان تفرقا وان نوى
 بالمسكنه ان يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حيث لا نوى المسكنه الثاني
 وعن ابى يوسف رحمه الله هذا اذا كانت الدار كبيت نحو دار الوليد بالكوفة ودار فرج
 ببحار لان هذه الدار بمنزلة الخيمة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة حنث من غيره سواء كان
 الدار مشتملا على السور او على المقاصير **رجل** حلف ان لا يسكن فلا نا فسكنه في مقصورة
 واحدة او في بيت من غير اهل ومناخ لا تحت عندنا **رجل** حلف ان لا يسكن فلا نا في دار
 دارا بعينها فافتتهاها وضربا بينهما حاطا بغير كل واحد منهما لنفسه باثم يسكن الحالف
 في طائفة والاخر في طائفة حنث الحالف لان قبل لبنائها يسكن كل واحد منهما في طائفة كان
 حاشا فكذا لك بعد البناء **رجل** حلف ان لا يسكن فلا نا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم يسم
 فسكنه في دار قد سميت وضرب بينهما حاطا لا تحت لان الامن اذا عقدت على دار بعينها
 سمي بعينه على لبنائها بعد القسمة اولى واما في غير الامن لا تحت بدخول دار لا بعينها
 فكذا لك **رجل** قال ان لم اسافر سفرا طويلا فقلنا طالت فان نوى ثلثة ايام او اكثر فهو
 على ما نوى وان لم ينوشيا قال محمد رحمه الله هو على سفر شهر **رجل** حلف فقال والله لا اكون
 في منزله فلا ن غدا فهو على ساعته من الغد **رجل** قال والله لا ابيت في منزله فلا ن غدا فهو باطل

سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠

الا ان شوي الليلة الجائية **رجل** قال بعد ما مضى كثر الليل لا ابيت الليلة في هذه الدار باطل
رجل خرج في سفر ومعه اخوه وهو يركب فوضعا قد سماه فحلف ان لا يصيب هذا في غير هذا
 السفر فلما سارا بعض الطريق بدلوا فاعاد الى مكان آخر فسفلت ابداءه قال ابو يوسف
 لا تحت في بيته لانه على السفر الاول **رجل** حلف ان لا يمشي ليوم الا ميلا فخرج من منزله وشي
 ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله حنث في بيته لانه مشى ميلا **رجل** قال والله لا اصا
 فلا نا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله لا يكون مصاحبا
 وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر في اخره وكذا اذا كانا في
 سفينة هذا في باب وهذا في باب وكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخروجهما واحد
رجل قال والله لا افاقر فلا نا قال ابو يوسف خرج ان كان طعاما واحدا في مكان واحد
 يسيرون بالجماعة كانت مراقبته وان كانا في سفينة وطعامهما ليس مجتمع لا يكون على خزان
 واحد لم يكن مراقبته وقال محمد رحمه الله اذا حلف ان لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في محل او كان
 كواهما واحدا وقطارهما واحدا فهو مراقب وان كانا في مكان مختلف لم يكن مراقبا وان كانا في
 واحد **رجل** حلف ان لا يركب **رجل** حلف ان لا يركب دابة ولم ينوشيا فركب حمارا
 او فرسا او بوزة او ابعلا كان حاشا وان كان غيرهما نحو البعير وغيره لا تحت استحسانا الا
 ان شوي فان نوى الخيل وحده لا بد من في انفسا اذا كانت الامن بطلاق او عناق والحلف
 ان لا يركب ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا بد من اصلا **رجل** حلف ان لا يركب فرسا فركب فرسا
 لا تحت **رجل** حلف ان لا يركب فرسا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبوزون
 اسم للبحري وهذا اذا كانت الامن بالعربية فان حلف بالفارسية اسب بوزة شيند حنث على
 كل حال **رجل** حلف ان لا يركب دابة فحمل على الدابة سكرها لا تحت وان حلف ان لا يركب او لا يركب
 مركبا فركب بغيره او محلا او دابة كان حاشا لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة
 يركب عليها في البحر عادة **رجل** حلف ان لا يركب دابة فركب دابة لا يركب عادة وهو
 حلف ان لا يركب بهذا السراج فركب دابة او ناقصه فركب له عقد الامن على المعين فلا يبطل
 الامن تبطل الصفة وذكر في المستقى اذا حلف ليوكب هذه الدابة اليوم فافترق جرس
 لم تعد على ركنها حتى مضى اليوم حيث قال وليس هذا كقوله لا اسكن هذه الدار
رجل حلف ان لا يركب **رجل** حلف ان لا يركب **رجل** حلف ان لا يركب **رجل** حلف ان لا يركب
 في الكلام والمقراء **رجل** قال لا مرة ان كلفت فلا نا وفلا نا فانت
 التي وكلت احدهما لا يطلق كما قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لا
 يطلق مالم تدخل الدارين فان نوى بهما يطلق بكلام احدهما صحته بيته لانه نوى مالم يكن
 صحيحه باضمار حرف الشرط وتقدم الجزاء على الشرطين وان كان ذلك في موضع ريد في
 به اطلاق الجزاء بكلام كل واحد منهما على الانفرد يطلق بكلام احدهما وقال الشيخ الامام ابو بكر

حنث

من ههنا وبين ما تقدم ان فما تقدم وضع المسئلة في السوال عن المسئلة والسوال عن المسئلة
طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة اما الاشارة لا يكون كلاما رجل
حلف ان لا يكلم فلانا فاداه من كان بعيدا ان كان يحب ما ضاع اليه اذ لا يسمع كحلف
وهو كان يحلف هو ضاع اليه اذ لم يسمع الا انه لم يسمع لانه اهم او كان شتقلا جعل كحلف
وهو كتب اليه او ارسله لا كحلف وهو قال لا اقل فلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك
او ارسل اليه رسولا كحلف وهو قال اكلم فلانا كحلف بالكتابة والرسالة رجل قال اكلم
فلانا قريبا او بعيدا او جلا فلانا على اقل من شهر في قوله اني حنيفة رحمة الله وهو قال
لا اكلم فلانا ايامه ههنا قال ابو يوسف رحمه الله هو على ثلاثة ايام وهو قال لا اكلم فلانا
فوق على العزم وهو قال لا اكلم الا ايام فهو على عشرة ايام في قوله اني حنيفة رحمة الله وقال
صاحبه على سبعة ايام وهو قال اياما هو على ثلاثة ايام عند الكل في ظاهر الرواية وهو قال
لا اكلم فلانا اياما عن محمد رحمه الله ان كلفه في سبعة ايام لا كحلف وهو على سبعة ايام
وهو قال شهر بعد شهر فهو على شهرين وهو قال شهر بعد شهر هذا الشهر قال محمد رحمه الله ان كلفه
في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر وهو قال لا اكلم جمعة ولا بقية
فوق على ايام الجمعة وهو قال جمعتين فهو على ايام الجمعتين وان قال ثلاث جمع فعليه ان
احلف وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمعة خاصة لا بد من في القضاء والحلف
لا يكلف سبعة عشر يوما فهو على سبعة عشر يوما وهو حلف لا يكلم فلانا الى كذا
نوى شيئا من الاوقات من الاحد الى العشر من الساعات او من الايام او من الشهور او
من الاعوام فهو على ما نوى لان كذا اسم عدد محلي من الاحد الى العشرة وان لم ينو شيئا
منصرفا الى يوم واحد لان الاقل ساعات الساعات واليوم لا يمكن ضبطه فانصرف
الى اليوم وهو قال لا اكلم الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات او من الشهور فهو على احد
عشر يوما وان لم ينو شيئا منصرفا الى يوم وليلة وهو قال لا اكلم الى كذا ان نوى شيئا
مما ذكرنا منصرفا الى احد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا منصرفا الى يوم وليلة وهو قال
لا امراته كما تكلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله ولا اله الا الله
الذي طلقته واجدة وان لم تقل كلاما حسنا طلقته ثلاثا وهو قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
الذي طلقته ثلاثا في اوجهاين رجل قال والله لا اكلمك في اليوم الذي تقدم
فلان فيه فكملة في اول اليوم قدم فلان في آخر حلف وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلف
في ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحلف رجل قال العزم ان تركت كلاما في شهر
فبعدى حرما ليمين على ترك كلامه شهر من حين حلف ان كلفه في الشهر لا يحلف رجل قال

لامرأته

لامرأته ان كلفته اللسلة قبل ان تكلمين فانت طالق ثم قالت طالق ان كلفته قبل ان تكلم
فبعدى حرما قال لها الزوج اعطى السائل شيئا لا يعنى العبد ولا يطلق المرأة رجل قال
لعزم ان استأنتك بكلام ابي فبعدى حرما قال ان كلفته قبل ان تكلمين مسلما معا لا يحلف
لان البنية والسبق مخالفان للقران وهو قال ان كلفته الا ان تكلم والى ان يكلم مسلما
معانفت الخالف في قوله محمد رحمه الله فلا يحلف في قوله ابي يوسف رحمه الله وعرضا عينا نسب
ولجارية منها وقضى القاضي لها بالنسب فقال رجل ان كلفت ابن زيدا فامرأته طالق في قوله
رجل اخر ان كلفت ابن عمر فبعدى حرما هذا الا ان خشا جميعا رجل حلف ان لا يكلم
فقرأة القرآن في الصلوة او كبرا وهلك او سجد ان كانت اليمين بالعزيمة لا يحلف وان قال
نابح الصلوة او كبرا وهلك او سجد او دعا حلف وان كانت اليمين بالفارسية لا يحلف
في الصلوة ولا في غير الصلوة رجل قال والله لا اكلم فلانا يوما ثم قال والله لا اكلم فلانا
يوما ثم قال والله لا اكلم فلانا شهرا ثم قال والله لا اكلم فلانا سنة فكملة بعد سبعة حلف
في الايمان الثلاثة وان كلفه غدا حلف في اليمين وان كلفه بعد شهر حلف في عين واحد وان
كلفه بعد سنة لا يحلف ولا شيء عليه رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال
ابو يوسف يكون مستثيا ولا يحلف ديانة رجل قال والله لا اكلمك ما دمت في هذا الباب
فوق على ما دام ساكنا فيها الا ان يتقل والحلاف في الاستقال الذي يبطل اليمين ما قلنا
وهو قال والله لا اكلمك ما دمت ليعتد بخرج بنفسه لا بغير اليمين وهو قال لا اكلمك نابف
بر من با شذ فوم البلخ في بلد اخرى فاليمين بامه الى ان مع البلخ في البلد التي حلف
فيها وان كانت بغيره وهذا اذا عني الخالف عن البلخ لا وقت وقوع البلخ حلفا بكلمه
فلانا عاما هذا فاليمين من حين حلف الى غير محرم لا على سنة كاملة من حين حلف رجل
حلف ان يكلمه صهرته فدخل على امرأته واستاجر معها فقالت له الصهره ماله لا يسقل هكذا
فقال الزوج خوشي ارم وبعثي ارم ثم قال لم ارضه جواب الصهره ولما عينت امرأتى
قال هو صديق لانه ليس كلامه ما يجعله جوابا قال رضي الله عنه ونسبى ان لا يصدق
قضا لان هذا الكلام على وجه الجواب عرفا حلف ان لا يكلم امرأته فدخل دارها وليس فيها
غيرها فقال من وضع هذا حنث لانه حين استغفر ليس معها غيرها فقد كلفها ولو كان معها
غيرها لا يحلف وهو قال ليس شرعي من وضع هذا لا يحلف لانه استغفر بنفسه جماعة
كانوا يجلسون في مجلس فقال رجل منهم من يكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الخالف طلق
امرأته لان كلمه من التعمم والخالف لم يخرج بنفسه باليمين فحنث كما قال ان دخل هذا الباب
احدا فامرأتى طالق ثم دخل الخالف حنث لان احدا تلك والخالف لم يصرفه فبقى دخلها
منها بخلاف ما قال ان دخل ادى احدا فامرأتى طالق فدخل الخالف لا يحلف لانه صار

معرفه باضافه الدار الى نفسه فلا يدخل كسالكه رجل حلفان لا تكلم فلا تفر
 بقوم فهم المحلوف عليه فقال السلام عليكم الا واحدا وقال عينت المحلوف عليه دين
 في القضا رجل قال في بعض الاشهر اكلم فلانا شهرا فهو على عدد الايام الى مثل تلك
 الساعة التي حلف بدخل فيه الليل والنهار فكذلك قال في بعض النهار لا تكلمه
 يوما وان كانت الامم في الليل ترك كلامه من تلك الساعة الى ان يغرب الشمس
 من اليوم المثلثين وقال في بعض النهار لا تكلمه يوما فانه ترك الكلام الى مثل تلك
 الساعة التي حلف من الغد وكذا حلف في خلا الليل لا تكلمه ليلة فهو على كذا
 قال في بعض النعم والله لا اكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا ان لا يكلمه
 اليوم فانه يحث بالكلام في تلك الليلة الى ان تغرب الشمس من الغد عن محمد بن
 انه باطل رجل قال والله لا اكلمك شهرا الا يوما وشهرا غير يوم في الغد فله ان يحث
 اي يوم شاء من الشهر فان قال شهرا لا نقصان في يوم فهو على تسعة وعشرين يوما
 وهو مخالف الاول رجل قال لرجل والله لا ابغاك شيئا او قال اذكرك شيئا فكسا اليه
 وقال لا اذكرك شيئا قال فحسد الله هذا عدى على المراجعة رجل حلفان لا تكلم فلانا
 الى الممسم قال محمد رحمه الله يكله اذا اصبح يوم الفجر وقال ابو يوسف رحمه الله يكله اذا
 الشمس من يوم عرفه في مسايل في القراء والصلوات رجل حلفان لا يقرأ القرآن اليوم فقل
 في الصلوات وفي غيرها حث وان قرأ الخالف باسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل
 حث وان نوى في سورة النمل او نوى غيرها لا يحث لان الناس يقولون بسم الله
 الرحمن الرحيم للبركة لا للقراءة وقراءتها لا على وجه قراءة القرآن جازية وكذلك قراءة
 الفاتحة لا على وجه الشنا والدعاء وشايخ العرب من اصحابنا رحمه الله اختاروا في صلاة
 الجنائز قراءة الفاتحة بعد التكبير الاولى على وجه الشنا والدعاء وقالوا هذا الخالف
 ان يصلي خلف الامام حتى لا يحث وان سبق بركعة فقضاها حث وان اراد الترخي
 رمضان منع ان لا يفتلح يومه ولا يحث وهو حلف لا يقرأ سورة من القرآن نظر في المحن
 حتى اني الى آخرها لا يحث في قولهم ولا حلفان لا يقرأ كتاب فلان فظن في كتابه وفيهم
 ما فيه حث في قوله محمد رحمه الله لا يصلي المتصوم من القراءة وهو علم ما في الكتاب ولا يحث
 في قوله ابى يوسف لعدم القراءة وعليه الفتوى ولا حلفان لا يقرأ من كتاب فلان فقرأ
 سطر من كتاب فلان حث ونصف السطر لا يحث لان ما هو المتصوم لا يحصل بقر نصف
 السطر وقد قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى ان اتصلت بركعة قال محمد بن
 هذا على جميع القرآن **فصل** في مسايل الصلوات رجل قال لرجل ان صليت
 ركعة فانت حر فصلي ركعة ثم تكلم لا يعق وهو صلى ركعتين ثم تكلم عنى بالاولى رجل

قال لامرأته ان لم تصل الساعة فانت طالق فقامت وشرعت في الصلوة ثم خاضت حث
 في يمينه وكذا هو قال ان لم يصوم غدا فانت طالق فشرعت في الصوم غدا حث
 وجود شرط الحث وهو عدم الصلوة والصوم وهو كما هو قالت الله على ان الصوم غدا
 وغدا يوم خضها مع نذرهما وكذا قالت الله على ان الصوم يوم خضها لا يصح لرجل حلفان لا يوم
 غدا فشرع في الصلاة ونوى ان لا يوم احدا فجاز قوم من الفقهاء به حث قضاء لانه اتم وقص
 ان لا يوم احدا امر بينه وبين الله تعالى فان نوى ذلك لا يحث ديانا وان شهد الخالف
 قبل الشروع في الصلوة انه يصلي صلاة نفسه ولا يوم احدا لا يحث قضاء دانه وكذا في
 هذا الخالف بالناس للجمعة ونوى للجمعة ونوى ان لا يوم احدا فامتنى بما الناس جازت للجمعة
 استحسانا ولا يحث ديانا **فصل** في قيام الناس في صلاة الجنائز او سجدة اللالاة لا يحث لان
 عينة تنصرف الى الصلاة المطلقة وهي التلبية او التلقاؤه وصلاة الجنائز ليست بصلوة
 وذكر الناطق اذا حلف في يوم احدا فصلي ونوى ان لا يوم احدا فصلي خلفه رجلان حث
 صلاتهما ولا يحث لان شرط الحث ان يتصدا امام ولم يوجد خلفا لا يوم فلانا
 لرجل بعينه فصلي ونوى ان يوم الناس فصلي في ذلك الرجل مع الناس خلفه حث الخالف وان لم
 يعلم به لا ينافي ان يوم الناس حث فيه هذا الواحد رجل قال والله لا اصلي خلف فلان فقلت
 بفلان وقام عن نفسه حث وان كانت نية ان يكون خلفه حقيقة لا يكون حاثا في القضاء
 رجل قال لغيره والله لا اصلي مواك فصليا خلفا امام حث الخالف وان كانت نية ان يصلي
 ليس معها غيره لا يحث في يمينه رجل حلف ان لا يصلي الظهر خلف فلان او قال مع فلان فكبره
 ثم حثت فذهب وقضا ثم عاد ثم خرج الامام من الصلاة فأم صلاة لا يحث ولا حلفان
 لا يصلي الظهر مع فلان او قال خلف فلان فكبر مع فلان وقام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام
 من تلك الركعة ثم اتبعه وصلى ثم صلوة معه حث ولا حلفان لا يصلي الظهر بصلاة
 فلان فدخل معه في الظهر فاحث الامام في اول الصلوة او بعد ما يصلي ثلاث ركعات فقدم
 الخالف فصلي الخالف اتقى وسلم فقدم على الظهر بصلاة فلان وهو حث رجل حلفان لا يصلي
 صلاة فصلي ركعة ثم قطعها لا يحث ولا حلفان لا يصلي فصلي ركعة ثم قطع حث رجل حلف
 ان لا يصلي الجمعة مع الامام ثم قام بعد قول الامام فصلي سابق بها لا يحث وان ذكر
 الركعة الاولى حث وكذا في الجمعة مع الامام ثم نام او حثت فذهب وقضا ثم عاد
 بعد ما فرغ الامام وام صلاة حث وقال محمد بن حمران ادراك الظهر مع الامام فادرك الامام
 في الشهادتين دخل في الصلوة حث رجل قال لغيره ان لم اصلي الظهر معك اليوم فامرأة طالق
 فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حث ويلزمه الطلاق وقال ان صليت الظهر لا
 معك فانت طالق بحالها لا يحث ولما حث اذا صلى الكل وحده **فصل**

قالوا انك بعد من ركعة وحده في قول
 صلى بصلوة فليكون حاثا

في المعرفة والروية رجل حلف ان لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون
لا يحث لان معرفه الرجل لا يكون بدون معرفه النسب وروى ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الرجل هل تعرف فلانا قال نعم قال هل تدري اسمه قال
لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفه الوجه فهو على ما نوى وان لم يكن لفلان
اسم ثان ولدا لولد فرائي الجار له قبل ان يسمى فحلف الجار انه لا يعرف الولد فهو
جانب لا يعرفه بوجهه ويعرفه بنسبه وليس له اسم فلا يشترط معرفه الاسم حلف ان
ينظر الى وجهه فلا ينظر اليها في التقاب وروى عبيد بن القناب قال محمد رحمه الله لا
يحث ما لم يكن لا اكثر من الوجه مكشوف حلف ان لا ينظر الى فلان فراه خلف ستار
زجاج يستبين وجهه من خلفها حث وهو نظره في مكة او ماء فرائي وجهه لا يحث
وقد مر هذا في النكاح في حرمة المصاهرة رجل قال لعبد ان لقيتك فلم اضربك فامرته
طالق فرائي العبد من قديميل وعلى طهر بيت لم يصل اليه لا يحث لان منعه مقدر وضع
الضرب كانه قال ان لقيتك بموضع مكنتي ضربك فلم اضربك وهذا كما قال ان رأت
فلانا فلم اعلمك به فبعض حرمة مع هذا الرجل لا يحث لان بينه وبينه قنطرة
فاذا رآه معه لم يكن ذلك موضع الاعلام وقال محمد رحمه الله اذا كان بينه وبين فلان قنطرة
ميل او اكثر فلم يلحقه رجل قال ان رأت فلانا فامرته كذا فراه ميتا مكنتها قد غط وجهه
حث والروية بعلم الميت والروية في الحيوة سواء وحلف ان لا ينظر الى فلان فنظر الى امر
او يد او رجله قال محمد رحمه الله ان نظر اليك او رجله فلم يروا على الوجه واليد
والميت وان نظر الى اعلا راسه فلم يره وان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وهذا ان رأت
فلانا فامرته كذا فراه مسجي ثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب حث
وان نظر الى ظهره او الى كثر بدنه حث وكذا في نظره في صدره والبطن فقد
رآه وكذا في راسه كثر صدره وبطنه فقد رآه لان ذلك اكثر البدن وان رآه شيئا طيلا
منه يكون اقل من النصف فلم يره وهذا كانت العين على رءوسه فراه مقنعة او مقنعة
حث لا ان شوى الرقعة لوجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال ان لم اكن رأت
فلانا على حرام فامرته كذا فراه خلا باجنبيه قال ابو يوسف رحمه الله حث لان ذلك ليس
بحرام بل هو مكروه وكذا حلف ان لا ينظر الى وجهه اجنبية لا يحث رجل قال
لا ينظر الى وجهي او الى راسي فقطرة المرأة او في الماء قال ابو يوسف رحمه الله يكون حاشا
فان كانت نية غيره لك يدين وقد قال لا ينظر الى راسي لعم ففطر في الشمس فان كانت
بينه ذلك دين فما بينه وبين الله تعالى **فصل** في الامين على الشتم والعنف
امراة كانت شتم زوجها فقال ان شئت فانت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير منه اي لثته

بحه قال

بحه قال وان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا يطلق وان قالت لشيء كرهته من الزوج
حث لا انها شتمت زوجها رجل قال لامرأة ان شمتني او ذكركما بسوء فانت كذا ثم قال
لها كانت ملك سلام عليك فقالت لا بل ملك قالها ان كانت العين في موضع شتمون السائل
سلام عليك حث لا نه صارا كانه قال ملك مكنته وان كان ذلك في موضع لا تعرف هذا اللفظ
شما ولا ذكرا بسوء لا يحث وفي ديارنا لا يحدون ذلك شما رجل جرت المساجين منه ومن
امرته بسبب خمه وقال لها ان شئت لخي بين يدي فانت طالق ثم دخل الزوج عليها فوجدها
تستاجر مع اخيه فشتبها فسمع الزوج انها سبت اخيه والمرأة رى زوجها طلقت لانها
سبت اخيه من يديه رجل حلف ان لا ينفق فلانا وقال له يا ابن الزنا انه حث في عينه من
الحناء والفتى لان في ديارنا وزنا ما تافها هذا فلانا فلما حلف ان لا ينفق ولا يشتم
اخيه فشتم ميتا او ذكرا ميتا حث رجل قال لعبد ان شمتك فانت حرم قال لعبد لا
بارك الله عليك لا يعني لان هذا دعاء وليس شتم رجل قال لامرأة ان شمتني فانت طالق
وان لعنتي فانت طالق فلعنته تقع ولحن لان الزوج ميز من اللعن ومن الشتم فكان حث
عند الآخر في ربه وعنه رجل قال لامرأة ان سميت فانت طالق فلعنته قالوا طلعت رجل قال
لامرأة ان اخذك عند اخيك عند كل شيء في الدنا فانت كذا قالوا اذا ذكركم منه من اناج
البيع والفتاح عند اخيك عند كل شيء في الدنا فانت كذا قالوا لا تصور فانما
يبيع على اقل الجمع وذلك لانه فان ذكركم منه فان ذكركم عليه التوبة والاستغفار وان كان
كاذبا فما قال وان لم يذكركما حث رجل يشاجر اخيه واخيه فقال اكر من شما ولا يكون
انذركم كلوا في ذلك والاصح انه يراد بهذا التبر والغلبة فلا يحث حتى يموت او يورث
وقد مر هذا في الطلاق **فصل** في الضرب والسب واللعن حث رجل حلف
ان لا يضرب عتق فامر غير فضره بالامور بر الخالف فان نوى الخالف ان لا يكون ذلك
دين في القضاء ولا يحث وان حلف على حرام بضره فامر غير فضره بالامور لا يحث الا
ان يكون الخالف قاضيا او سلطانا لان القاضي يملك ضرب الاخر ارحاما وتعين ارفع من
وصار فعلى الامور كعتقه والاب في حق الولد ينبغي ان يكون منزه القاضي لا يملك ضرب
تاديبا رجل حلف ان لا يضرب امراته فضرها او عضها او حنقها او قد شعرها فوجها حث
في عينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحث وهو الصحيح وكذا في
رأسه براسها في الملاعبة فادماها لا يحث وقيل هذا اذا كانت العين بالعرض فان كانت
بالفارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح انه تكون حاشا اذا كان على وجه الغضب وان
تف شعرها فكلاهما في الصحيح انه تكون حاشا اذا كان في الغضب وان تف شعرها فادماها
لا يحث وكذا في شتم الزوج فاصاب وجهها فوجها لا يحث وان رآها بحج ذكر في

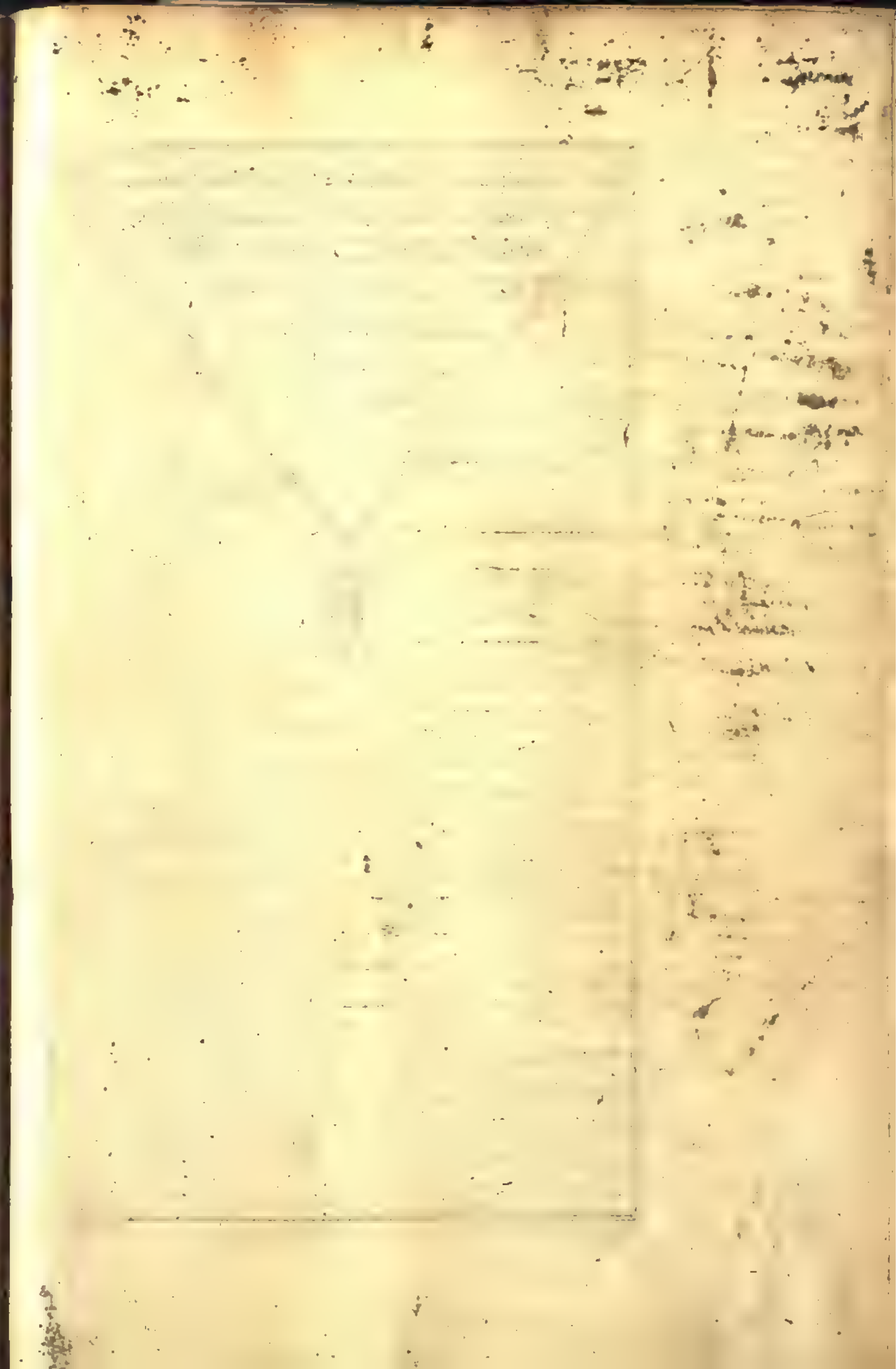
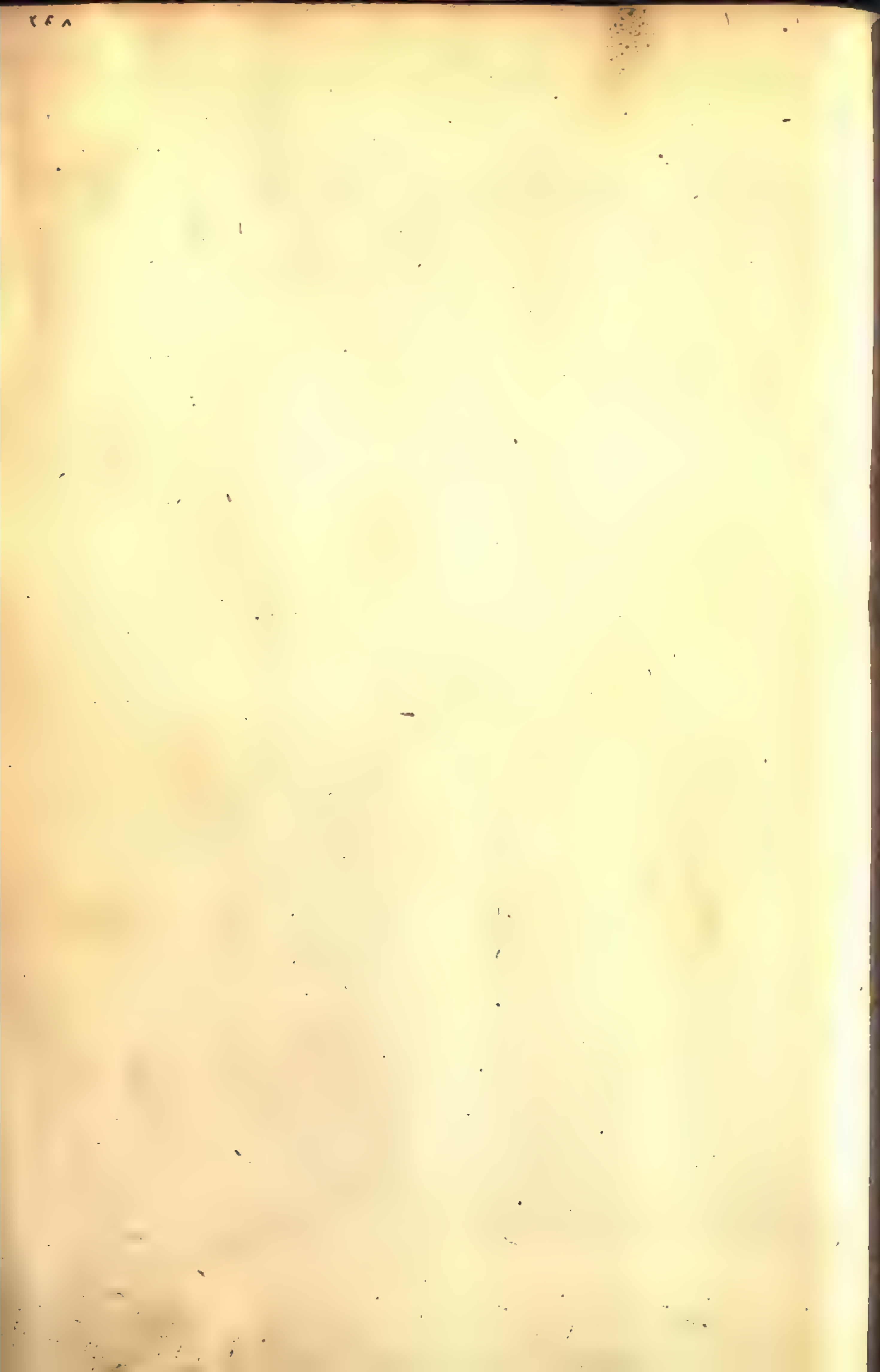
النزله

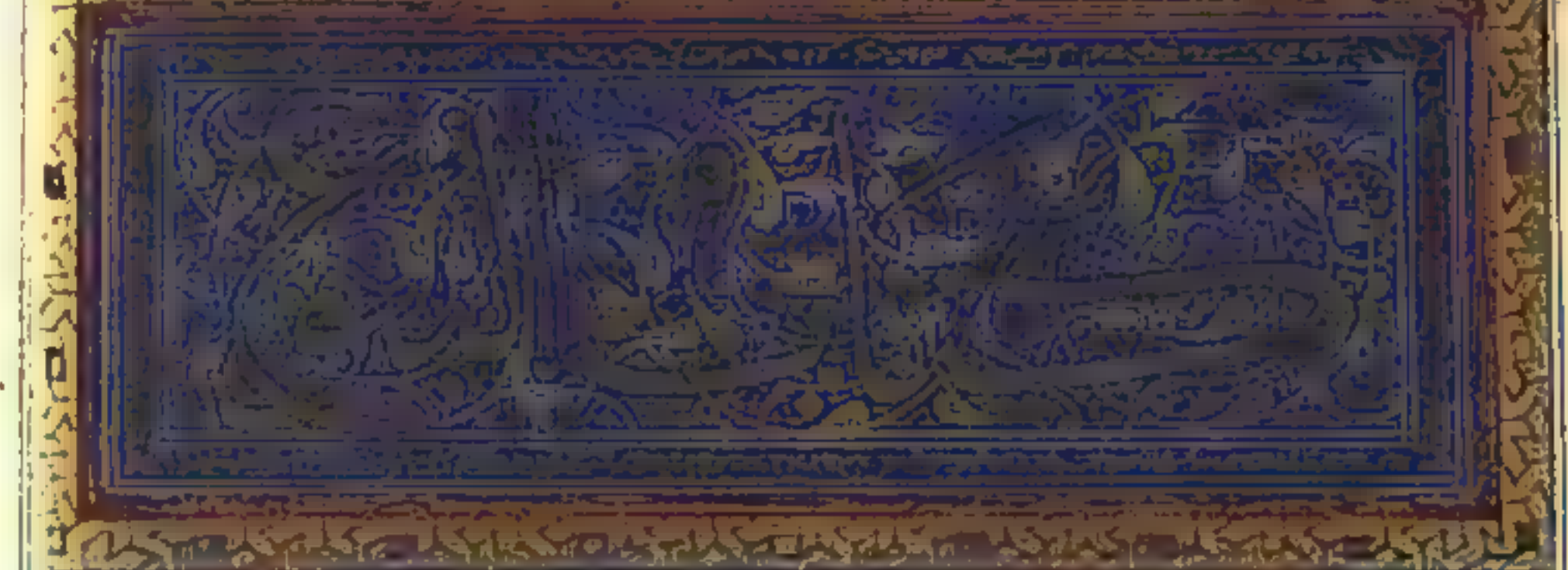
انه لا يحك لان ذلك رعي وليس بضرب وان دعها ولم يرجعها لا يحك رجل قال لامرأة
ان لم اضربك حتى تنكحك لاجبة ولا ميتة قال ابو يوسف رحمه الله هذا على ان يضربها ضربا
شديدا مرجعا واذا فعل ذلك بوفى عينه **رجل** حلف لضرب من عنده بالسيف حتى يموت او
حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب وهو قال حتى يبول او حتى ينشئ عليه او حتى يسكي او
حتى يسفك فهو على الامر من وهو قال ان لم اضربك بالسيف حتى يموت فهو على ان يضربه
بالسيف ويموت ولو حلف لضرب من فلانا بالسيف ولم ينو شيئا فضربه بعرضه بوفى عينه
وان نوى الضرب بحك لا يبرك الا حلف مالم يضربه بحك وان لم يكن له فيه فضربه بالسيف
في حنك لا يبرك الا حلف لضرب من فلانا بالسوط فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكون ضربا
بالسوط ولو حلف لضرب من فلانا بالسيف فضربه بالسيف في حنك ففقطع السيف عن
وجرح حنك وجرح المضروب بوفى عينه وهو قال ان ضربت فلانا فعبدي حر فضربه
الموت لا يحك **رجل** قال لعبد ان لم اضربك مائة سوط فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر
مات **رجل** ضرب **رجل** بجلد بمقبض فاسر على لسانه ثم حلف انه لم يضربه بالقاس لم يحك
حلف لا يضرب فلانا بفصل هذا السهم والسكين او بخرج هذا النزع ذلك الفصل وبدا
غيره لا يحك **رجل** قال لامرأة ان لم اضرب ولديك اليوم على الارض حتى ينشق بفضف
فانت طالق فضربه على الارض ولم ينشق فصلى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا منزله
ما هو قال ان لم اضربك حتى يبول فانه يكون على الامر من **رجل** قال لغيره ان مت فلم اضربك
فكل ملوكي حر فانت فلم يضربه لم يقتل وهو قال ان لم اضربك فانت قبل الضرب حنك
الخالف في اخر جزء من اخر حياته وهو قال لعبد ان لم اضربك حتى اموت او فماتني او
اموت فلم يضربه فمات لا يقتل العبد **رجل** قال اراد ان يضرب ولد حلف ان يبعه
لحد عن ضربه فبعه انسان بعد ما ضربه خشبة او خشبتين وهو يريان يضربه اكثر من
ذلك قالوا حنك في عينه **رجل** قال ان وضعت يدي على جارتني فخرجت فضرها قبل ان كانت
الميمى لا اجل غير المرأة لا يحك لان مراحه من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع
اليده على وجهه تضربه المرأة ويقضها ويؤاخذها تضرب الجارية **رجل** قال لغيره ان ضربتني
فلم اضربك فعذا على ان يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعد فهو على الفور **رجل**
قال لامرأة انت طالق ثلاثا او قال لاضرب من هذا الخادم في اليوم فضره بالخادم في اليوم
برفي عينه وبطل الطلاق **رجل** قال ان كلف ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان
فعبدي حر فقد يضربه احد السوطين في دار فلان والاخر في دار غير لا يحك وهو قال ان لم
اكرضه هذين السوطين في دار فلان فعبدي حر والمسئلة كما لها حنك **رجل** حلف
لضرب امرأته حتى يقتلها او حتى يرفع ميتة فهو على اشد الضرب **رجل** حلف لضرب من علامه

في كل

في كل حق وباطل ولم ينو شيئا فهو على ان يضربه كلما شكحت وباطل ولا يكون عليه على
مالم يكن ذلك **رجل** حلف لضرب من فلانا الف مرة فعذا على ان يضربه مائة الف مرة ولو حلف
لقتل فلانا الف مرة فقتل **رجل** قال لامرأة ان لم اضربك اليوم فانت طالق
واراد ان يضربها فقالت المرأة ان من عضوي عضوي فعبدي حر فالحيلة في ذلك
ان يبيع المرأة عبدا عنها عن شئ به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فيبذل الزوج
مخلى عن المرأة لا الى جزء ثم اشترى عبدا فلانعت العبد وهو يضربها الزوج خشبة
من غير ان يضع يد عليها ولم تبع المرأة عبدا لا يعتق العبد لانه لم يمس عضوي
عضوها وانما يحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت للمرأة ان شئتني فعبدي حر ثم
قال لامرأة كلما ضربت فانت طالق فضرها بكفه فوكت الاصابع ففترقه طلقت
لان الضرب حصل الكف فلم تنكح بالضرب وان ضربها بيديه جميعا طلقتا سن وتدمرت
المسئلة في كتاب الطلاق **رجل** حلف بالله ان يضرب ابنته عشرين سوطا ليس له ان يكفر
بمنه ولا يضربها الا ان يخرج عن الضرب بموت او غيرها ولكنه يضربها بشعاع فان حلف
ان يضرب عنده عددا من السوط فضره سوطا له شعبتان جازا اذا وقعت متفرقة وان
كان فوق الشاب وحلف اذا اولم **رجل** حلف لضرب من فلانا اليوم وفلان ميتا علم عني
لم يحك وان لم يعلم فذلك له وهكذا ان حلف ثم مات لا يحك في قولنا في حنكه
ومحمد رحمه الله وحك في قوله ابي يوسف رحمه الله **رجل** حلف ان لا يقبل فلانا بالكوفا
فضره سوا فمات بالكوفا حنك في عينه ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الخروج
وزمانه **رجل** ضرب انسانا ضربا وجعا فقال المضروب اكر من سرائي كنم فامرأة كذا ففنى
زمان ولم يحك قالوا هذا لا تقع على المحاراة الشرعية من القصاص والارش والتعزير
وكن وانما تقع على الاشارة باي وجه يكون فان نوى الفور فهو على الفور وان لم ينو
ذلك يكون مطلقا **رجل** اشار اليه **رجل** فقال اكر من سرائي رد فامرأة كذا قال اتبع
المخالطة والمبالغة بعد الامن **رجل** حلف ان لا يعذب فلانا فحسه لا يحك الا ان يوي
ذلك وهو قال ان لم احبس فلانا اليوم جا معا فامراني كذا فحسه واشبعه غير في السجن
لا يحك **رجل** قال ان تركتني ادخل دارك فلم اشتر لك حليا فانت طالق فتركته حتى
دخل ذلك الناطق رحمه الله ان اشترى لها الحلي على الفور والاحنك قال رضي الله عنه
وهذا قول محمد رحمه الله اما على قوله ابي يوسف رحمه الله لا يعتق الفور ولا يجعل هذا
المسئلة على الاختلاف قياسا على مسلتين ذكرهما في النوادر احدهما اذا قال لغيره ان
ركبت دابة فلانك فاعطاك دابة فعبدي حر وروي ان سماعة عن محمد رحمه الله ان
دابة ينبغي ان يعطى دابة نفسه ساعة والاعتق لان حرف النافى يقتضي بلا فصل

والثاني رجل قال لا يتبادر استنبان حمله فلم اعتقك فامرا في طاق وروى هذا
عن ابى يوسف رحمه الله ان الاستنبان يكون بالولد ثم العيين
في العتق لا يكون على الفور قال روى الله عنه انما ذكرنا
هذا الخلاف ليعرف الجواب في جنس المسائل
وان لم يكن هذه المسائل من جنس
ما سألنا الله اعلم
بالتواب





السوق انواع مع الدين وهو السلم والاصصاع وسع العين وسع المنفعة وسع الممن باليمن
وهو المصروف **باب السلم** هذا الباب يشمل على فصلين احدهما في
سان ما ينعقد به السلم وفه بعض شرائط السلم والثاني ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز
اما الاول السلم ينعقد بلفظه السع والمشرع عند اجماع شرائط السلم وهذا الوابع عند
شوب موصوف في الذمة الى اجل جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في
المجلس خلافا لوالسالم الداهم في ثوبك يشترط قبض الداهم في المجلس وانما يظهر احكام السلم
في الثوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز مع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لجواز السلم
عندنا وادناه شهر المختار ولا سطل الاجل موت السلم وبطل موت السلم اليه حتى يخل
السلم من ركنه حاله من شرائطه ان يكون موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل
بلا انقطاع في البين واللاقطاع ان لا يوجد في السوق الذي ساع فده ذلك المصروف ولا
يعتبر الجوز في البيوت ولا يصنع فيما فيه يعامل كالحق ونحوه فبذلك لا الجاهل
سما في قولنا الحنفية رحمه الله حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الايفاء ونحو
وان اصنع فيما لا يعامل فيه كالثياب ضرب لذلك اطلاق بعضهم في الخلاف ايضا قال
بعضهم ينقلب لما جازا عند الكل اذا استحق شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد السلم
لا يخص بلفظ السلم وان السلم في غير المقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يجزى بلسلم ان شال
فسخ السلم واخذ راس المال وان شال انتظر حتى يحكي او انه وان السلم في حنطة وقال زيا
وصفها بالفارسية كنتم نيكوا وقال كنتم نيكوا وقال كنتم نيكوا جاز هو الصحيح لان من
الالفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى لكل الجيد **فصل فيما يجوز فيه**
السلم وما لا يجوز يجوز السلم في الكيلات والوزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز
فما لا مثل له كالحيوان والعديدات المتفاوتة الا الثياب خاصة والمكيل ما يدخل
تحت الكيل وادناه نصف صاع والصاع اربعة امنا حتى لو باع حنطة من الحنطة بحشتين
منها جاز عندنا ولو باع عشرة امنا من الحنطة بعشرة امنا منها لا يجوز وكذا لو باع الوزن

بجسه مكيلة لا يجوز الا في رواية شاذة عن ابى يوسف رحمه الله ولو باع الحنطة بالدينار
مولدته جاز ولو باع منها من الحنطة مد من منها لا يجوز لوجود الجنس والمقدرة احد الثوبين
ولو سلم الحنطة فذنا روى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله عليه انه لا يجوز في الثوبين
عن اصحابنا رحمهم الله انه يجوز وعليه الفتوى لتعامل الناس في كذا الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله اذا سلم الحنطة وقال شحبة كذا من لا يجوز وهو قال كذا من الحنطة
يجوز ولو سلم في القلوس عندا جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الخبز ونا هو المختار لا يجوز
اسلام الخبز الحنطة والدقيق في قوله ابى حنيفة رحمه الله ويجوز السلم في الكاغد عندنا ولا
رضه لانه عددي معارب ويجوز السلم في الالبية والشحم عند الكل ولو سلم في ثوبين في ثوبين
جاز لان الثوبين لجانس القطن ولو سلم شرعا في ثوبين من الشعران كان المبيع حبيثا ونقض هو
شرعا وان كان نعوذ لا يجوز ولو سلم ثوبا في صفا وسيفا في حدس وقصبا في ثوبين لا يجوز
بمخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في البانجان عند الامة عددي متقارب وكذا الكثر
والمشمخ كذا الزندونسي ويجوز في البيض عندنا وفي الجوز وكذا درجل دفع الداهم لاجل
ليأخذ منه الخبز يعني ان يقول كلما اخذ الخبز هنا على ما قام عليك عليه ولو دفع الداهم الى
الخباز قال اشترت منك الداهم مائة من الخبز وجعل ليخذ منه كل يوم خمسة فامسك
وما اكل فهو مكى لانه اكله بعقدنا سد وقواعطه دراهم وجعل ليأخذ منه كل يوم خمسة امنا
بدهم ولم يقل في الا ابتدا اشترت منك جاز وهو لال وان كانت بينة وقا الدفع الشامل للمرجح
النية لا شفعة البيع وانما ينعقد عند الاخذ وعند الاخذ المبيع معلوم وثمنه معلوم واذا سلم
في الماوز ونا وبين الشارع جاز واذا جاز في الماوز في الجوز ايضا ويجوز السلم في اللبن والاجر واذا
ذكر عدة معلوم ما وعلينا معلوم او كذا السلم في الثياب عدد سان الطول والعرض والذعان
المعلومه كذا باسا كان احرى ولا يشترط ذكر الوزن في الكراشي واخلافوا في الحرير والصبيح
انه يشترط ولو سلم في ثوبين لكان بين الطول والعرض والوزن ولم يذكر الوزن جاز وان
ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والمقدرة لا يجوز وروى انه اذا سلم الطول والعرض
ولم يذكر الوزن لا يجوز ايضا لانه ساع وزنا وقباع ثوبين ثوبين ثوبين لا يجوز الا
وزنا لانه لا ساع الا وزنا واذا سلم في اللبن كذا او قنا جاز لا يكره ولا يجوز وروى
يجوز كيف ما كان اذا سلم الداهم في الحنطة والداهم لم يكن عندك فتدخل بيته وتخرج الداهم
فان توارى عن عين المسلم الله عند دخول البيت بطل السلم والا فلا لان المفسدات فترافعا
فيلقبص ما لا يراه فاصح اذا اورد كل واحد منهما عند عين صاحبه المتعاقدان عقد السلم
والمفسد اذا كان اسارا ميلا او اكثر قبل القبض جاز ما لم يفرقا وروى ما اويام احدهما اكلنا
جائسين لم يكن ذلك فقه لتعذر الاحتراز عنه وان كانا ماضين ففروقه رجل له

القول بانه لا يكره
بيع حنطة وسبعين
منها من حنطة

للط

استاد

جاز

على رجل عشر دراهم فاسلم للمدين الدراهم التي له عليه وعشر دراهم في كسفة
 السلم في كل عندى خففه رحمه الله وكذا السلم العشرة التي له عليه وعشر اخرى من غير
 جنسها ولو كانت من جنسها جاز في حصة النقد في قولهم رب السلم اذا ذهب السلم قد من السلم
 اليه بان قاله السلم ولزمه رد رأس المال وكذا ان السلم اليه عن نصف السلم وقبل السلم
 اليه بكماله قاله رحمه الله بطل السلم في النصف من يبيع في النصف كماله اشترى شيئا
 فبيع نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقالة في النصف بنصف الفين
 رجل سلم في شيء فقبض السلم فيه فجد به عيبا كان عند السلم اليه وحديثه عند رب
 السلم باقته سميوية او يفعل اجنبى قاله رحمه الله خير السلم اليه ان شاء قبله معيبا
 بالعيب الحادث بعد السلم وان شاء قبل ولا شيء عليه من رأس المال ولا من نقصان العيب
 ويجوز السلم في الدين كذا في النوازل وكذا في ذكر الشيخ الامام على بن محمد البردوي
 اما مع الدين بالدين كذا في النوازل انه يجوز اذا اسامى وقال الشيخ الامام ابن
 محمد بن الفضل رحمه الله انما يجوز اذا كانا كبوسين ويجوز اسلام الجوز في الحصة والدين في
 قولهم اما اقراض الجوز في قولهم يوسف وعليه الفتوى اما اقراض السلم عندا في قول
 محمد رحمه الله عليه يجوز كالجوز السلم عندها وعن ابن جنيته فيه روايتان وذكر في المتن انه
 يجوز في السلم ولم يذكر فيه خلافا واذا اختلف علم انسان قيمته هو الصحيح واذا اشترى شيئا
 سلم في الذمة ذكر في الاجازات انه اذا استاجر سيارا سلم في الذمة جاز وما يصنع اجرة في الاجازات
 يصنع ثمنه في البياعات ويجوز السلم في الرق من الاكارع كما لا يجوز في اللحم وكذلك في الاد
 المختار من الزجاج لا في اعددية متفاوتة ويجوز في الطابق اذا بين نوعا معلوما وفي
 الا اذا المختار من الخمر ان بين نوعا معلوما عندا لئلا يجوز في البطير والبرما
 والسفرجل لانه عدي متفاوتة ويجوز في جلود الحيوان ويجوز في المشوح والبسة والاسلحة
 والاقبية والجلاني وما كان من جنس الثياب ويجوز في الدراهم والمداين ويجوز اسلام
 الحنطة في الدراهم الموجهة عندا واذا لم يبيع سلا قال عيسى رحمه الله يبطل العقد اصلا وقا
 بوبك لا عن رحمه الله ينعقد بيع الحنطة بالدراهم الموجهة حتى لا يشترط قبض الحنطة في
 المجلس ويبطل العقد لعل الحنطة واستحقاقها قال ثمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح
 ما قاله عيسى رحمه الله لان العقد المضاف الى محل لا يبيع في محل آخر والبيع في السلم هو السلم فيه
 وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يبيع قاله ولا يرضاه عنه فعلى هذا اذا اضاف البيع
 الخلع الى نفسه لا يبيع وما ذكر في النوازل فذا القول اني بكر رحمه الله ولا يبطل السلم باستحقاق
 المقبوض بعقد السلم ويرجع على السلم اليه مثله وكذا في قبض السلم فجد به عيبا فده
 لا يبطل العقد لا يرد بمختيار روية وان استحق رأس المال بعد اقساق في محض السلم

يبطل السلم

الدين في السلم
 النوازل في السلم

جواز

في السلم في الدين
 في السلم في الدين

يبطل السلم وان جاز لا يبطل ولا يجوز السلم اذا افترا ولما اولاها خيار شرط ولو اخذ السلم
 اليه رأس المال رهنه فذلك في المجلس يبيع على الصحة وان افترا والرهن قائم يبطل السلم ولو اخذ السلم
 فيه رهنه فذلك الرهن يصير مستويا للسلم ولو ابرأ المسلم اليه رهنه عن رأس المال وقبل البراءة
 يبطل السلم وان رد البراءة لا يبطل ولا يجوز الاستبدال بالسلم فيه ولا عن رأس المال ولو اعطاه السلم
 جيدا فكان الرهن بجوز السلم على القبول عندنا وان اعطاه رهنه كان الجوز لا يجوز ولو كان
 السلم بوجوب رد رهنه وقال اخذ هذا وارده عليك درهما ففقد ثمان سبيل رهنه في النوازل
 واربعه في الكيلات والوزن فانما المذروعات اذا كان سلم ثوبا فاجل المسلم اليه بان يرد منه ثوبا
 او رعا وقال اخذ هذا وارده فيه درهما جاز ويكون زيادة الدرهم بمقابله الجودة والنداء الزائد
 ولا جواز رد رهنه او بما هو اقصى ذرعا فقال اخذ هذا وارده عليك درهما ففقد ثمان سبيل رهنه في النوازل
 في الصفة والا قاله انما يبيع فماله حصة من رأس المال ولا يقابل الصفة والنداء في
 المذروعات وقل اعطاه الذي وقال اخذ هذا وارده عليك درهما ففقد ثمان سبيل رهنه في النوازل
 ذلك ابرأ عن الصفة ولو ابرأه عن السلم فده جاز ولا يكون اقالة وكذا اذا ابرأه عن الصفة
 وان كان السلم من الكيلات والوزن فانما بان اسم عشر دراهم عشر اقنع من الحنطة فاقى
 كسفة جيدة وقال اخذ هذا وارده في درهما لا يجوز لانه حصل الدراهم بمقابله الجودة والجودة
 في الاموال الربوية عندا لمقابلة بجنسها لا قيمه لها ولو جاز باخذ عشر اقنع وقال اخذ هذا وارده
 في درهما او جازت عشرة اقنع وقال اخذ هذا وارده عليك درهما ففقد ثمان سبيل رهنه في النوازل
 في قنبر واحد وقاله السلم كما يجوز في الكل يجوز في البعض وقد جاز بشرط اصن رد رهنه وقاله
 اخذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز لانه اقاله في الصفة وعن ابن يوسف رحمه الله انه يجوز
 في النقص والكمال واسلم الى رجل دين له عليه واقر قاقيل النقد لا يجوز وان نقد قبل الافتراق
 جاز وان سلم دسالة على ثالث لا يجوز وان نقد قبل الافتراق واذا اصالح عن السلم على رأس المال
 يكون لاقاله السلم واذا اجا المسلم اليه الى رب السلم وخلى بينه وبين السلم يصير قابضا بالتخليه
 كما في دين آخر وقاله السلم على مالي عليك في غير ذلك قاله رحمه الله لا يصير قابضا ولا
 اشترى طعاما بعينه على انه كثر فزع الغراب الى البائع وقاله رحمه الله فيه فعل يصير قابضا ولو دفع
 رب السلم غرابا الى السلم اليه ونهاطعامه وقاله رحمه الله على عليك في الغراب ففعل ورب السلم غائب
 اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يصير قابضا ولو امر رب السلم السلم اليه لسطح وله الحنطة
 ففعل كان الدين السلم اليه ولو امر رب المال غلام المسلم اليه او ابنه بقبض السلم ففعل كان جازيا
 رجل اسقرض من رجل كدرا من طعام وقبضه ثم ان المقرض باع من المستقرض ماعله والقرض قائم
 في ذلك جاز في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف رحمه الله انه لا يجوز وهو باع المستقرض الكدرا المقر
 جاز بالاجماع ولو كان القرض شيئا لا يتعين كالدراهم والمداين فباع المقرض من المستقرض

رب السلم
 في السلم في الدين
 في السلم في الدين

السنة

في دمه جاز ولا يستقرض من انسان كذا ثم قضاء المقرض كذا بغير كيل جاز للمقرض
ان يصرفه قبل الكيل ولا يشتري كذا وقبضه لا يجوز له ان يصرفه فيه حتى يكيله
رجل استقرض من رجل عبدا او جونا اخذ يقضي به دينه قبضه وقضى به دينه كان
عليه قنقه لان وضع الجوان فاسد والمرض الفاسد مضمون بالقنقه كما لم يبيع بغيرها
ولا يجوز السلم في الطيور ولا في الخمر وان كان شيئا لا يتناول كالصقور رجل
اسلم في طعام ولا يقبض خراسان وما والاين كان جازا اذا اسلم في شيء واحد بالسلم
كفيلان صلح الكفيل بالسلم على راس المال يتوقف ذلك على اجازة السلم اليه كما ان الكفيل
بالمين او غيره من ان جاز جاز الصلح ويرد راس المال وان لم يربط ببيع السلم على حاله في
قوله ان حنفية ومحمد رحمهما الله عليهما وكذا ان صلح الحصري بالسلم على ذلك هذا اذا كان
راس المال من العود فان كان عينا كالعبد والقوب ونحوه توقف الصلح على اجازة السلم
اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبله بالسلم لخلق المشايخ فيه قال بعضهم هو الصلح
سواء قال بعضهم توقف في قولهم رجل ان اسلم لرجل طعاما فصالحه لخدمته على راس المال
اي على حصته من راس المال توقف الصلح على اجازة الشريك في قوله ان حنفية ومحمد رحمهما الله
عليهما ان اجاز جاز عليهما ويكون المقبوض من راس المال وما نفعي من السلم بينهما فان حشر الشريك
بطل الصلح ونفع السلم رجل وكل جلا بان سلم له عشرة دراهم في كونه فادى سلم الوكيل
ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ويرجع بالدراهم على الموكل كالوارث اذا قضى دين الميت
من مال نفسه كان له ان يبيع في التركة ولهذا الوكيل ان يقبض السلم واذا مضى كان له
ان يحبس على الامر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يدك ان هلك قبل ان يحبس
عن الموكل هلك اما به وان هلك بعد الحبس قال ابو يوسف رحمه الله هلك فلا اذال هو بقا
محمد رحمه الله يسقط الدين قلت قنقه الرهن وكثرت كما سقط الثمن هلاكه البيع قبل
القبض وذكر شمس الدين السرخسي رحمه الله ان هذا قول الحنفية رحمه الله رجل وكل جلا
بان لم يخله عشرة دراهم في كونه فادى سلم الوكيل دون الامر الوكيل بالسلم اذا
اقبض السلم دون من المشر وط جاز ويكون ضامنا للوكيل مثل المشر وط كالأول اياه عن السلم في قول
حنفية ومحمد رحمهما الله عليهما وكذا ان وهب الوكيل من السلم اليه السلم قبل القبض اذا قال السلم
واختال بالسلم على رجل وابرا السلم اليه جاز ويكون ضامنا للوكيل مثل السلم في قول الحنفية
ومحمد رحمهما الله عليهما وقال ابو يوسف رحمه الله ذلك في الثمن واجمعوا ان ربح السلم اذا قضى
السلم او الموكل بالسلم اذا مضى الثمن وابرا المشتري عن الثمن واشترى بذلك الثمن شيئا من الثمن
او صلح من الثمن على شيء جاز واجمعوا على ان الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل
القبض لا يبيع بهته وكذا ان كان الثمن من النقود قبضه ثم وهبه من المشتري لا يبيع وما د

رجل استقرض من رجل

لا يبيع من الثمن
وعلى هذا الخلاف في الوكيل
اذا اضطرر الى بيعه

في الثمن فذلك في السلم ايضا لو كان المشتري دينا مثل الثمن على الموكل بصير الثمن قصاصا بدين
الوكيل في قولهم وان كان الدين على الوكيل بصير الثمن قصاصا بدين الوكيل عند حنفية ومحمد
رحمهما الله عليهما ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك ولو كان دين المشتري على الوكيل للموكل جميعا
بصير الثمن قصاصا بدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا واذا اختال الوكيل الثمن على رجل عند
صنع الموكل كان المحال عليه ان يبي من المشتري او دينه ولا يبي الا في الجلا او ابنا ما هو واجب
للمبي بغيرها كذا في هذا الخلاف وان لم يكن واجبا بغيرها لا يبيع بالاجماع وكذا اذا اختل
الموكل على شخص ون الحيل في الملاة ان وجبت بغيرها فليس الخلاف وان لم يكن واجبا
بغيرها لا يبيع في قولهم والوكيل بالشرا اذا اقال البيع لا يبيع اذ الله في قولهم رجل وكل جلا
ان يسلم له عشرة دراهم في كونه فادى سلم احداهما لا يجوز وان اسلم جميعا ثم تاركا لخدمته
لا يجوز في قولهم اذا وكل رجل جلا بان سلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كونه فادى سلم
لا يكون السلم للامر في قوله ان حنفية ومحمد رحمهما الله الوكيل بالسلم اذا اسلم في الثمن الفاضل
لا يجوز لانه وكل بالشرا فلا يحتمل منه الا ما يتعين فيه الناس الوكيل بالسلم اذا اسلم الي
نفسه او مغاوبه او عبدا لا يجوز وان اسلم الى شريك له شره كانه عتق جاز لا لم يكون له
من تجارته وان اسلم الى ولد او زوجه او اخا بوجه لا يجوز في قوله ان حنفية ومحمد رحمهما الله خلافا
لصاحبه رجل وكله رجلان كل واحد منهما كل طعام ان يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد
منهما على حدة فان اسلم لهما في عقد جاز وان خط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ويكون ضامنا
لها بالخلاف رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في كونه فادى سلم الوكيل ان يصادق الوكيل
والموكل انه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادقا انه نوى السلم لنفسه كان السلم
للموكل ويضمن الدراهم للموكل ولو كان ذاب الوكيل والموكل في الشيء يحكم التقديرات تصادقا
انه لم يضمن القيمة قال ابو يوسف رحمه الله التقديرات محمد رحمه الله يكون الوكيل وان وكل جلا
بشرى شيء ثم تصادقا انه لم يضمن الشيء لخلق المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا الخلاف وقال
بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل والوكيل بشرى شيء بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك
لنفسه فصدق الموكل كان مشتركا للموكل رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشترى له لها بوا
تلك البوا فانفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا للامر بدراهم نفسه كان الثوب
للمشتري لا للامر لان الوكيل له تقيدت بذلك الدراهم فيبطل الوكيل له بطلانها واشترى
ثوبا للامر ونفق الثمن من مال نفسه واسلمه دراهم الامر كان الثوب للامر ويطلب له دراهم
دراهم الموكل استحسانا كالوارث والموصى اذا قضى دين الميت بماله نفسه وقدره رجل دفع الى رجل
دراهم وامر ان ينفقها على عيال الامر فانفق المأمور دراهم نفسه واسلمه دراهم الموكل فذلك
للجواب وكذا انفق الوكيل دراهم الامر في حنيفة صار ضامنا وان انفق من دراهم نفسه على

لا يبيع من الثمن
وعلى هذا الخلاف في الوكيل
اذا اضطرر الى بيعه

بشرى وكذا أخذوا على المساومة فدفعه إليه البائع وهو يساومه والبائع يقول
هو بشرى فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يدفعه المشتري وإن ساومه فقال
المشتري حتى انظر إليه فدفعه وضاع منه فليس على المشتري شيء لأنه إنما أخذ للنظر
وان أخذ على غير النظر ثم قال حتى انظر إليه قوله انظر إليه لا يخرج من ضمان وهو
على الخد عليه أو لم يرد وإن قال المشتري للبائع هات حتى انظر إليه فدفعه إليه
البائع وقال لا انقص من خمسة عشر قال المشتري قد أخذته بعشرة فسك البائع
وهو المشتري على ذلك فهو خمسة عشر رجل قال المصاحب عبد الله بن عبد الله هذا بالف
درهم أو قال اتبع عبد الله هذا بالف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المشتري
قد أخذته قال أبو يوسف رحمه الله هو بيع لأنم وإن اشترى ثوبا شرفا سدا ثم لقيه
غدا فقال ليس قد بعثي ثوبك هذا بالف درهم فقال له في فقال قد أخذته فهو باطل
وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانتا وكالبيع الفاسد فهو جائز اليوم
رجل باع من رجل عبدًا بالف درهم وقال ان لم يجني اليوم فلا بيع سوى منك فقيل المشتري
لم يات به بالثمن فليعه غدا فقال المشتري قد بعثي عبدك هذا بالف درهم فقال نعم
تقال قد أخذته فهو صحيح الساعة لأن ذلك الشراء انقضى ثم يشبه ذلك البيع الفاسد
رجل كان يبيع رجلا وشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب أخذ منك فلك فيه ربع
درهم وكان يأخذ منه الثياب البائع بخبره بالشر حتى اجتمع عند المشتري ثمن عشرة ثواب
أو أكثر فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن وربع درهم فقال أبو يوسف رحمه الله ان ربحه
والثياب عندك على حالها فالربح جائز والشر جائز وان لم يكن الثياب عندك على حالها
فالبيع باطل ولا يجوز البيع رجل قال الرجل يبيع الحظبة بكم يبيع فقال كل قنبر بدينار
فقال كل ثوب خمسة اقترن فكاله فذهب بها فبيع وعليه خمسة دراهم رجل قال لغيري
هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هات حتى انظر اليه او حتى اري غيري فاخذ على
هذا فضاغ قال أبو حنيفة لا شيء عليه وإن قال هات فان رضىته أخذته فضاغ
فعلية الثمن وكذا لان رضىته اشترى فهو باطل وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله
رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هو لك بشرى وقال المشتري لا بل بعشرة فذهب
به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا بيع الا ان المشتري ان استهلك
الثوب يلزمه عشرة دراهم وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف
رحمة الله عليهما القياس ان يكون عليه قيمة كذا وكذا القياس على عرف ويلزمه
هذا وعشرون رجل قال لغيري بعتي هذا بالف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال
قال أبو يوسف رحمه الله البيع وكذا قالان واقفا فقال قد أعجبني وقال ان هو

بعت هذا كله ربع وخواب رجل قال لغيري اعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري تيساخي كتم
البائع أنساني في طاحه له بطل البيع فكذا قال البائع بهذا الجواب بعت فقال المشتري بعت
قلت كان الرجوع أولى وكذا وصي بيع داره من رجل فقال داري بيع منه بالف درهم فما
قبل المعصية له بعد موته جائز كذا ذكر أبو يوسف في النوادر رجل استهلك طعام رجل
ثم اشتراه منه ثمنين وتقد الثمن فوجد البائع في الثمن زيوا فاعاد الا فراق روي الحسن عن
أبي حنيفة انه الى النصف يرد الزيف ويستبدل وان زاد على النصف فرده بعض البيع
في المردود وقطع من السلم انه اذا وجد من المال زيوا فاعاد الا فراق فاستبدل مكانه ان
كان المردود قليل لا يسع السلم المردود وان كان كثيرا سقط وعلى هذا الرواية رجل
النصف قليلا رجل قال لغيري بعتك هذا بالف درهم فقال انا أخذته ثم كجرت قال انا أخذته
جائز رجل قال لغيري بعتك هذا بالف درهم فقال لا قبل بل اعطيتك خمسين درهم ثم قال أخذته
بالف قال أبو يوسف رحمه الله ان دفعه اليه فهو رضى ولا فلا رجل لغيري اشترى منك
هذا بكذا فصنف به على هو لا تفعل البائع ذلك قبل ان تفرق فان كان قال اشترى
منك هذا الثوب بكذا فاقطعه في قبضه ففعل البائع قبل ان تفرق رجل اشترى ثوبا
فقال للبائع اقلك فيه فاقطعه قبضا ففعل كان اقاله اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد
بيان الثمن ففعل فيه كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري
بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فراه الموكل فلم يرض به الموكل ودره عليه فذلك
عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل فمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل
الا ان يامر الموكل بالاعخذ على سوم الشراء ففعل اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل رجل قال
لغيري بعتك هذا بالف درهم ثم قال لا خير بعتك نصفه بخمسة عشر فقال الثاني قال أبو يوسف
يبيع قول الثاني ولا يبيع قول الاول بعد رجوع البائع على النصف وكذا لو قطعت يدا رجل
بعد الجواب لرجوع البائع ارشها او ولدات الجارية او ثمر العيص ثم صار خلا لا يبيع فهو
المشتري رجل قال لغيري بعتك عبدي هذا بالف درهم وسكت ثم قال قد بعتك امي هذا
درهم فقال المشتري قلت وقال الجوز فهو على البيع الثاني وتقال بعتك هذا بالف درهم
وبعتك هذا بالف درهم فقال قلت كان قولها جميعا اذا وصل من الكلام من كذا وكذا
وهذا اذا ضم المشتري يكون قولها جميعا رجل طلب من رجل ثوبا لم يشتره فاعطاه
البائع ثلثة اقواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلثين فاحمل الثياب المثلثة
فأبى بعتي بعتك فاحمل الثياب فاحترق الثياب عند المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله ان هذا الكل جمل فاقطع على المتعاقب ولا يد لك ذلك اولاً والذي
بعثك ضمن المشتري ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الاول ان مد ثمن ذلك الثوب في الثوبان

ية

امانة عندك وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه امانه
واما الثوبان يلزمه ثوبان يصفى كل واحد منهما اذا كان لا يعلم ايها هلك وان
هلك وبقي ثوبان يلزمه ثوبان هلكا ويورد الثوبين وان احترق الثوبان وبقي
الثالث ثلثه او ربعه ولا يعلم ايها احترق ولا يرد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان
الحرق عنه بقدر ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين رجل ساوم رجلا بقدح
فقال لصاحب القدح اني قد حرك هذا فذعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على القدح
لصاحب الزجاج فانكسر القدح والقدح قال محمد رحمه الله لا يضمن القدح لانه امانة و
يضمن ساير الاقداح لانه اتلفها بغير اذنه رجل قال لقصاص بن زين لي من هذا اللحم بكذا
درهما ففعل فذكر في النوادر عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان ذلك لا يكون بيعا
وكان الامر ان يشتري عن اخذ اللحم وتوكل في بيعه كذا من هذا اللحم بكذا درهما
فوزنه من ذلك الموضع لا يكون له ان لا يأخذ وكذا لو دفع الى قصاص درهما وقال
اعطني بهذا الدرهم وزنه وضمه في هذا الزنيل ودفع الزنيل اليه حتى اجي بعد ساعه
ففعل القصاص لك فاكلت اللحم قال الهيك على القصاص ان الوكالة لم تقع لانه لم
يبين موضع اللحم فان بين موضعين او اكثر او الجنب فيزيد يكون الملاك على المشتري
وهو كما لو اشترى خطه بعينها ودفع غرابه الى البائع وقال كلها ففعل بصير المشتري
قابضا ولو كانت الخطه بغير عينا بان كان سلا او ثوبا سلعه فدفع رجل السلم عزير الى
المسلم اليه وامر بان يكمل السلم ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان كحرم رجل السلم قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وكذا الجواب في شرائك بلسانك اشتري ذراعا
من هذا القماش فجوز وان قال من هذا الجانب جاز واشترى ذراعا من ثوب ثم سأل الجاني
كان للمشتري ان يرد ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري
كان لان ما على المشتري وكما يفتقد البيع بالخطاب من الماخر يفتقد بالكتاب الى الغايه
اذا كتب الجاني الى رجل غائب وكتب فيه بعث عبدتي فلا تأمنك بكذا فبلغه الكتاب وقرا
وقال قبلت ثم البيع بينهما والبيع انواع باطل وقاسد وقوف ولازم ومكروه **فصل**
في البيع الباطل بيع الخمر والميتة والدم ودمه المحرم والمحرمة ومثله التسمية
عمدا وبيع العبي الذي لا يعقل والمجنون وبيع هوام الارض وما يسكن في المراكب الفسقة
والسرطان الا السمك باطل وكذا ثوبان مالا مسقوما به في الاشياء كان باطلا الا الخمر
والخنزير وبيع ربيع الادمي باطل الا اذا اقبل عليها التراب عن محمد رحمه الله جاز وبيع
السرقة والبيع جاز وهو جعل الخمر والخنزير ثوبا مالا مسقوما كان فاسدا وهو باع الخمر
والخنزير كان باطلا باعها من سلم او مسلم والبيع الباطل لا يعدل المالك وان اتصل به

القبض حتى لو كان المسلم عبدا فاسعه لا تنفذ عاقبه واقفا سدا عندنا بقصد المالك اذا اتصل
به القبض وبيع شر الادمي باطل وكذا بيع شر الخنزير وبيع كلب العلم عندنا جاز وكذلك بيع
السنور وبيع الحنظل الطير عندنا جاز معلما كان او لم يكن وبيع الفيل جاز وفي القرد
روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله وبيع جلود الميتات باطل اذا لم يكن مذبحه او مذبحه
يجوز بيع عظامها وعصبها ووصفها وبيع الخنظل باطل ولا يضمن تلفها الا اذا كان في كوار القفا
عسل فباع الكوادة بما فيها من الخنظل وبيع دودة القز باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك
بيع بزي ولبوبع شيئا فقال بعتك بغيره او قال بعتك على ان لا تن له كان البيع باطلا ولو باع
وسكت عن كذا الثمن كان فاسدا وبيع العلق جاز عند محمد رحمه الله ولو باع ام الولد وسلمها
لا يملكها المشتري وكذلك المعنى البعض وكذلك المذبح عندنا وبيع مالا مسقوما بكذا
او مذبرا وام الولد قبض المالك ملكا فاسدا ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع المذ
من نفسه ويضمن المالك المذبح بالقبض والبيع الفاسد وام الولد لا يضمن بالعصب والبيع الفاسد
عندنا يضمنه رحمه الله والمشتري بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري
روايه لا يضمن وذكر شمس الدين السرخسي رحمه الله انه يضمن وهو الصحيح وبيع شيئا معين
وسماه باسم خربان قال بعتك هذا الثوب على انه هروي فاذا هو هروي لا يجوز البيع لان الهروي
مع المروي جنان مختلفان لا خلاف في المسئلة ثم اختلفوا انه باطل او فاسد قال بعضهم هو
باطل لا يملكه بالقبض وذكر الكرخي رحمه الله انه فاسد وهو باع فضا على انه باقوت فاذا هو
زجاج او سائر الى هؤلاء فقال المعتك هذا القلام فاذا هو جازية كان البيع باطلا لانها جنسا
مختلفان فيكون هذا بيع المعتمد وكذا لو اشترى من رجل بدين له عليه وهما عيمان انه
لا دين عليه كان كما لو اشترى شيئا على ان لا تن له وبيع الكلا الذي يثبت في ارضه بغير امانته
باطل لانه ليس بملوك وكذلك بيع الما في الحوض وفي المير وبيع آلات اللوكا ليربط والطبل
والزمار والدف جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه لا يجوز وكذلك بيع آلات
العبك لنداء الشطرنج وان تلفها انسان فان كان الاتلاف بامر القاضي لا يضمن وان لم
يكن بامر القاضي فذلك في قول ابي يوسف ومحمد رجل اشترى بعينها او خنزير بعينه في
خطه وقبض الخطه بعد طول الاجل ملكها فاسدا لانه اشترى الخطه بالخنزير والخنزير بملك
المبيع وعليه مثله ان هلك في يد كاهن الحكيم في البيع الفاسد رجل اشترى بزر البطيخ فظفر
انه بزر القثايرة المشتري ثلثه وبيع بالثمن لان الجنيش مختلف في بطل البيع وان اختلف النوع
لا يرجع بالثمن رجل قال لغيري بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال فعتك ثم البيع بينهما هو
قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم ثم البيع ايضا وقال بعضهم لا ثم وجعلوا هذا بمنزلة ما قال
العمل انه اختار لنفسه فقالت فعتك كان اختيارا وهو فاسد نعم لا يكون اختيارا رجل

مكاف

قال ابو يوسف رحمه الله
بغير ان الذكبة

قال الغني بعت منك هذا العبد بعن الشاه الذكبة فاشترى وبقي العبد فاعقبه فاذا
هي منه بطل اعتاقه رجل قال البائع الخطيب بكم بيع هذا العبد من الخطيب قال بكم فقال
سوق الحمار خلفوا فقه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الخطيب بقاء العبد فقال بعضهم يكون
سواء لهما بقاء على القليل والاحتمال **السعر الفاسد**
المفسد للبيع انواع وهذا الباب يشتمل على فصل الفصل الاول في فساد البيع بماله اهل البلد
وفيه الحج بين المرحوم والمعدوم والحج بين المالك وغير المالك رجل قال الغني بعت منك جميع مالي في
الدار من ارضي والحداب والقياس والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان البيع محلي
وتجزأ هذا الجازاذا باع ما في هذه المدينة او في هذه القرية وجازة ذلك الجازاذا باع
في الدنيا وتجزأ بعت منك جميع مالي في هذا البلد بكذا جاز فان لم يعلم وان لم يعلم بغيره
لان الجاهل في البيع يفتقر الى ما يقع من الدار وغيره كالثقة فاذا جاز في البيع كجوز في العبد في
والجواز رجل قال بعت منك نضيق من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنضيقه من الدار
وان لم يعلم بها البائع لكن يشترط نضيق البائع فيما يقوله وان لم يعلم المشتري بنضيقه لا يجوز
في قولنا الحنفية ومحمد رحمه الله عليهما علم البائع بذلك او لم يعلم رجل اشترى موزونة
وعلم على ان وزن الطرف ومحمد رحمه الله عليهما علم البائع بذلك او لم يعلم رجل اشترى موزونة
جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفه جوارحها رجل باع رقيقه الطريق على ان
يكون للبائع فلهما جوارحها وكان البائع يحتاج الى الدار والاشترى على ان يكون للبائع حتى قرار
العلو عليه كذا ذكر في خمس الامهات السرخسي رحمه الله في القسمة وتجزأ بخلة في ارض صحرا له
بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق قال ابو يوسف رحمه الله يجوز فله ان يذهب الى
الخلة من اى نواحي شارب رجل باع الجوز اختلف المشايخ فيه الاصح انه يجوز سلم او لا ثم باع
او باع ثم اسلم فهو اختار الفقهاء ابو حنيفة رحمه الله والاشعري ان يسلم او لا ثم بيع فان باع
وسلم في يومه او قبل ثلثة ايام جاز وان سلم بعد الايام الثلثة لا يجوز لانها يذهب في كل
ساعة الا ان النقصان الطفيف عن معتبر والكثير معتبر وقبل الايام الثلثة يكتفى ويكون له
قسما من الثمن ولا ينقص القليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الضيق والفتنة والغام والخرق
فمنظره ما عليه الناس ان عده الناس كغيره كان كسره ذكر الجوز والرد به الجوز لا موضع الجوز
لان موضع الجوز يبره له بيت فقه البائع فيجوز بيعه على كل حال ولو باع الجوز والخطيب
او القصب عدا او اجمالا او جزوا لا يجوز له ان يخطب على الدابة ثم باع العرق
جاز رجل باع من اخراكم من الخطة ان لم يكن الخطة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه
الخطة في موضعين او في عينين مختلفتين لا يجوز البيع وان كانت من نوع واحد في موضع
واحد الا انه لم يفسد البيع الى تلك الخطة لكن قال بعت منك كرا من الخطة جاز البيع

وان كان في ملكه
بطل البيع في الموضع
واحد في الموضع

فاذا علم

فاذا علم المشتري بما كان له الخيار ان شاء اخذها في ذلك المكان بذلك الثمن وان شا
تركه وتوكل بعتك عندا او جارية ذكر في المسعى في موضع رجل قال الغني بعتك جارية فبعتها منك
كلما فقال المشتري بعتك لم يكن ذلك بيعا الا ان يبين للموضع ان غير فيقول اسبعك جارية في هذا
البيت ان يعل جارية اشترتها من فلان فحسدتم البيع وذكر في موضع اذا قال بعتك جارية جاز
اذا لم يكن عندك الجارية وان كان عندك جارية فان فسد البيع وذكر في موضع الاسخري اذا فسد
الجارية الى نفسه فقال بعتك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز رجل قال الغني
بعتك مائة ذراع من ارضي ولم يبين ذرعها وموضعها لا يجوز في قولنا الحنفية ومحمد
رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يجوز وعنده المشتري شركا للبائع بما به
ذراع من الدار رجل اشار الى بعض فقال بعتك من هذا السطح عشرة بركة ارضي ابو يوسف عن
الحنفية ومحمد رحمه الله عليهما الله لا يجوز في القياس مثل الرمان واشباهه وجاز في الاستحسان
وهو مثل الطعام ونحو رجل اشترى من السقا كذا كذا قرية من ما الفرات قال ابو يوسف رحمه الله
ان كانت القرية بعينها جاز كان التعامل وكذا الراوية والجر وهذا استحسان في القياس لا يجوز
اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الحنفية ومحمد رحمه الله وقال بعتك هذا الطعام كل كرا به درهم
كان البيع على كرا وحده فان كان الطعام كثيرا فكما للبائع كله وعلم المشتري بذلك وله الخيار
ان شاء الخط وان شاء تركه وتوكل بعتك هذا الجراب وهو من الزمعة كل ثوب بحسن دها
قال بيع فاسدا فان علم البائع وعلم المشتري بعدد هاتي الخلفي فقال بعتك بكذا جاز البيع
ولم يكن للبائع ان يمنعه وتوكل بعتك مائة جوز من جوز كثير فلما عدها البائع له فقال لا
ارضى ليس له ذلك وتوكل بعتك من قصاب لهما درهم فقطع القصاب اللحم وزنه وهو ساكن ثم
قال لا ارضى فله ذلك حتى يقول بعدا لوزن قدر ضمنت خلاف الجوز لان الجوز شئ واحد
ما يتفاوت رجل باع ثوب اربعة ثم ان البائع باعه من آخر قبل ان يبين الثمن جاز بيعه من الثاني
ولو ان البائع اخبر الاول بالثمن فلم يجوز حتى باعه البائع من آخر لم يخرم بيعه من الثاني لان البائع
لما بين الثمن بوقت البيع على اجازة المشتري الاول لا يرى ان المشتري لو استهلكه بعد العلم
بالثمن كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته رجل قال لبيدونه ان
عليه عشرة دراهم يعني هذا الثوب بعض العشرة ويعني هذا الثوب الاخر عاين من
العشرة فقال نعم بعتك فهو جاز وان قال يعني هذا بعض العشرة ويعني هذا الاخر بعض
العشرة فقال نعم قد بعتك كان فاسدا لانه بقي من العشرة شئ مجهول بخلاف الاول فان شئ بقي
من العشرة شئ او مكمل آخر او من وزن ظن فباعت اربعة آلاف من قاعها من اربعة نفق لكل
واحد منهم الف درهم فمنهم من لم يحن فوجده ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاء اخذوا الجوز
بخصته من الثمن وان شاء تركوا او الصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان

كلام

منهم جله فذلك وان باع منهم جله فذلك وان باع منهم على التعاقب فانقصان على الآخر
دون لا وبين وهو بالخيار ان شاء اخذ ما وجد وان شاء ترك رجل باع حنطة مجموع
في ستين ومخوق في الارض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منها المخوق قالوا كان له الخيار
اذا علم ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء تركه وان كان يعلم منها المخوق الا انه لا يعلم
مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا ان يخرج تحت دكان او مثل ذلك رجل اشترى
عشرين اقفن فاستحق بعضها قبل القبض خير المشتري لفرق الصفقة وان استحق بعد
القبض لا يخير وكذا اذا اشترى مكيلا او منقرا على انه كفي فجد ناقصا جاز البيع
في الباقي وهل خير المشتري ان لم يكن قبض المبيع او كان قبض البعض خيرا ان شاء
وان شاء قبض وان كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق رجل اشترى امه بدينار
وبقابضها فذلك احد البدلين ثم زاد احدهما في البيع شيئا معلوما صحته الزيادة لانها لو بقا
العقد بعد هلاك احد العوضين صحته الا قاله فذلك الزيادة ولو اشترى عبدتين وزاد
المشتري فيهن احداهما ولم يسم العبد الذي زاد فيه صحته الزيادة والمشتري جعل الزيادة
فيهما شاء وكذا لو زاد البائع ثوبا وما اشبه ذلك صحته الزيادة وله ان يجعل الزيادة مع
ايهما شاء رجل باع ثوبا وقصاب فقال اعطني بدينهم خيرا او قال اعطني بدينهم لحما
اللحم والخبر مشهور في البلد متفق عليه فاعطاه الخبا والادق من ذلك قال الفقيه ابو بكر
البلخي شراء على ما هو مطلق الناس وسعر البلد يرجع المشتري بحصة النقضان من الدين
وان كان المشتري غريبا فالشراء على ما سلم اليه ولا يرجع شي وهذا في اللحم فاما في الخبر فالشراء
على ما هو في البلد لان سعر الخبر في البلد قل ما يختلف رجل في قضايا كل يوم بدينهم وكان
القصاب يقطع اللحم ويوزنه بسجدة والمشتري يظن انه ويظن انه من كاهن سعر البلد فوزه
يوما فوجد ثلاثون استار قالوا لا يرجع اليه يكون على من واحد يحكم سعر البلد فاذا انقص
عن ذلك كان له ان يرجع بحصة النقضان من الدين لان بيع اللحم لا ينعقد قبل
اعطى اللحم ورجل قال اخبرني عنك من هذه الحنطة قد علمت هذا البيت لا يجوز له وقال
قد علمت هذا القفيز وهذا الطشت جاز رجل له زرع فاستخدمه فباع حنطتها جاز
لانه باع موجودا يقد على تسليمه ولو باع ثوبا لا يجوز له ان لا يكون الا بعد الدق
والتمرية فكان هذا بيع المعلوم وهو باع ساق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى
حنطة في سبيلها وشرط التمرية والمغس على البائع جاز لانه باع الحنطة فكذلك الذي
عليه رجل اشترى بالعدلي شيئا فاستد قبل القبض فسد البيع في قوله الى حنطته رحمه الله
وكذا اذا قال اشترى بالغلوين فكسدت يعني لا ترجع رواج الاثان وان غلا او خس
لا يفسد البيع ولا خيار لاحدهما وان استقرض عدليا او قلوبا فكسدت عندنا الى حنطته رحمه الله

عنه مثله

عليها كاسن ولا يضمن قيمتها قال ابو يوسف عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم قبضها
وقال محمد رحمه الله بغيرها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت راحة فكسدت رجل باع
لغيره لك في يدي ارض خربة لا يساوي شيئا فبعها متى بستانه درهم فقال بعت والبايع لا
يعرفها جاز وان كانت قيمتها اكثر من ذلك رجل اشترى حنطة فطحنها البائع قبل التسليم
فسحق البيع ولو باعها البائع من غير فطحنها الباقي لا يفسخ البيع وخير المشتري اذا
ان شافه البيع الاول وان شافه من المشتري ثوبا رجل اشترى شيئا بدينه او بحمله او بدينه
او بدينه لا يجوز فذلك الباع بالف درهم الا بدينه او بدينه او بدينه او بدينه او بدينه
حنطه او باع ثوبا من له او باع ثوبا او اشترى ثوبا او اشترى ثوبا او اشترى ثوبا او اشترى ثوبا
الا ان يكون شيئا لا يتفاوت عند كالحجر واللحم فان علم المشتري بالعين في المجلس عدليا او
خير المشتري ان شاء اخذ وان شاء تركه ولو اشترى ثوبا او عدليا او عدليا او عدليا او عدليا او عدليا
بغير عينه لا يجوز ولو اشترى واحدا بعينه جاز ولو اشترى عشرة اجرة من مائة حربة من
هذه الارض او عشرة اذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز في قوله الى حنطته رحمه الله
ولو نظر الى ما او بقر او غنم او ثياب وقال اخذت كل واحد من هذا بدينهم لم يسم
جماعتها فسد البيع في الكل هذا عندنا حنطه رحمه الله وكذا لو اشترى ثوبا او ثوبا او ثوبا
كل ذراع بدينهم وبين جملته الدكان فسد البيع في الكل في قوله الى حنطته رحمه الله وعندنا
يجوز البيع في الكل وان كان هذا في مكيلا او منقرا او عدليا او عدليا او عدليا او عدليا او عدليا
يجوز في الواحد وان علم الحنطة في المجلس جاز في الجمله وخير المشتري وعلى قولنا يجوز البيع في الكل
ولو اشترى ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
والعدلي المتقارب ولو اشترى عدليا على ان فيه خمسين ثوبا باع درهم فوجدها الحنطة
وخمسين او تسعين ربعين فسد البيع وهذا كل ثوب بدينه لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقص
وقيل على قوله الى حنطته لا يجوز في النقضان ايضا ولو اشترى صبر على انها كذا فقيرا فوجدها
الكثرة الزيادة سمي لكل فقير ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
عنه من النقضان ولو اشترى ثوبا على انه كذا ذراع او ثوبا على انه كذا ذراع او ثوبا على انه كذا ذراع
الثوب لا خيار له وان وجد النقص اخذ بكل الثمن الا شأ وان شاء تركه وان باع على انه عشرة
اذرع كل ذراع بدينهم فان كانت الزيادة نصف ذراع او النقصان نصف ذراع عندنا الى حنطته
رحمه الله اذا وجد عشرة ونصف اخذ باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف اخذ بعشرة
درهم وله الخيار فقال ابو يوسف تسعة ونصف يلزمه تسعة ونصف وفي عشرة ونصف
عشرة درهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة
ونصف عشرة درهم ولو اشترى ذراعا من ثوب من طرفه غير كجوز وان كان ثوبا لا ينقص

في المجلس

في المجلس

بالتقطيع جاز ولو اشار الى حطة وشعر فقال اشبعك هاتين الصبرين كل فقير بينهما قال
 ابو حنيفة رحمه الله يجوز البيع في فقرين واحدهما وقال اصلاهما يجوز في الصبرين عند ابن الف
 درهم ولم يسم لكل واحد منهما ثلثا فاذا احدثا حصة البيع عندهم جميعا وان سمي لكل واحد
 ثلثا ذلك في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال اصلاهما يجوز في الفقرين وان كان احدهما
 او مكاتب او ام ولد او رجل من القوم جاز في الفقر عند ابو حنيفة وفي الشايتين اذا لم يرد
 احدهما ميتة او في حصة موصى بحكم او موقوف القصة عند ابو حنيفة في ذلك اذا كان
 احدهما حيا عند ابو حنيفة رحمه الله هذا وما اجمع بين حرمه وسواء رجل قال اشبعك
 هذا الثوب من هذا الطرف وهو ثلثه عشر ذراعا فاذا هو خمسة عشر ذراعا لا يبيع غلظت
 لا يبيع اليه ويكون الثوب للمشتري بالثمن فضا وفي الدنيا لا يستلم له الزيادة رجل
 باع ثوبا او بطيخا او قفا فوجن فاسدا لا يتفع به ان كان قطلا استرد كل الثمن وان كان
 كثيرا ان كان البطيخ او القفا او قفا فاسدا لا يرجع بالمقصود ولا يسترد كل الثمن وكذا الخبز
 اذا كان كثيرا يصح خطبا هذا او وجد جميع ما اشترى فاسدا فان وجد البعض فاسدا
 ان يطل البيع الفاسد ويفسد العقد الباقي في قول ابو حنيفة وفي الاستحسان ان كان
 الفاسد قليلا لم يفسد العقد الباقي من الثمن قال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي
 رحمه الله الواحد في المثل قليل لم يفسد العقد الباقي انما البيع اذا وجد مدبر لكنه لا يبيع نصف
 المبيع قال بعضهم انه ان يرد الفاسد فيسلك الباقي بمحضه من الثمن وان كان الفاسد نصف
 ما اشترى جاز البيع فاما الذي يفسد بمحضه من الثمن كما في الجوز وقال بعضهم يفسد العقد
 في الكل وان كان الفاسد اكثر من النصف لا يجوز اصلا عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله
 فسد البيع في الباقي وان كان الفاسد واحد من الالف لان الفاسد منها دم وليس بالمال
 يفسد العقد في الكل كما اشترى الفجل فوجد حبة منها جارية ميتة والالف شاة فوجد
 واحد منها ميتة لا يجوز البيع اصلا رجل جاء الى صواب واداه الداه فقال اعطني بها الحما
 فاعطاه اللحم فوجد الداه ميتا او فوجده ميتا فانه يرجع بالحيا لان الاشارة
 الى الداه من غير انه المتضمن على الداه والداه في البياعات ينصرف الى الحيا ولو وجد
 المقبوض متوقفا وصاحبا فسد البيع وكان عليه قيمة اللحم رجل اراد ان يشتري جارية
 فحاضرها فقال اشترت هذه الجارية هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف نقد الجارية
 فله ان يرد ما يرجع بنقد الجارية لان مطلق الداه في البيع ينصرف الى نقد الجارية وان
 وجدها نقدا لم يرد الجارية بخلاف ما اذا قال اشترت هذه الجارية بما في هذه
 الحانية بمداي الداه لانه كانت فيها كان له الخيار لا في الصرة يعرف مقدارها فيها من الخراج
 وفي الحانية لا يعرف مقدارها فيها من الخراج فكان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية لا خيارا

الى هذا القول

لان الكثرة لا يفسد العقد الباقي
 في قول ابو حنيفة رحمه الله

المدينة لان خيار المديونة لا يفسد في النقود رجل باع الف من من القطن ثم ادعى البائع
 انه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع فظن وقال اففق القطن الذي كان في ملكي يوم البيع
 وعند البائع يوم الخصومة الوقت من القطن يقول اصيبته يوم البيع في المتفق انه يقبل قول البائع
 مع بيئته انه لم يبع منه هذا القطن رجل باع جارية ثم ادعت الجارية الفاحقة قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان باعها وسلمها الى المشتري وهي سالكة ولم يقل شيئا
 لا يقبل قولها الا بيئته وعنده رحمه الله رجل باع نصيبه من المسطحة المشركه قال ان كان البيع
 يضمن لم يخر البائع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع قبله وان الشريك الذي لم يبع
 اجاز بيع الشريك فله ان لا يرضى بهذا الاجازة قال له ذلك لانه قد قلعه ضرر ولا ضمان لا يخر
 على ان يحمل الضرر وعنده رجل باع قطنا فاذا اراد المشتري ان يذهب منه الثوب ولا يعطى للورام
 ثمنه قال بناء لا من في هذا على ما رسم البلد في مثله فان كان في رهنهم للقطن ورأى يحط عن المشتري
 من الثمن بقدر ذلك وعنده رحمه الله رجل استباع قوما فقال له البائع مديا القوم من ثمن فانكسر
 يضمن قيمته وان مده باذن البائع ولو قال البائع القوم فانكسر فلا ضمان عليك فذلك فانكسر
 قال يضمن ايضا قال القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله هذا اذا اتفقا على الثمن فان الرجل
 واخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فذلك
 يضمن فذلك هذا الا بواو هي اذا باع عقار الصبي فراءى القاضي بعض البيع اصح للصغير قال
 الشيخ الامام هذا انه ان يفسد في كره في الماذون وعن الشيخ الامام هذا رحمه الله رجل اشترى
 من بعض السندية سيرا الكعبة قال يجوز قبضه وان لم يشتري نقله الى بلدة اخرى قال يصدق
 به على الفقهاء وعنده رحمه الله رجل باع شيئا بواو او اخر الثمن الى الحصاد قال يفسد البيع و
 يصح التأخير لان التأخير بعد البيع يترفع قبيل التاميم الى وقت التاميم كما لو كفل بالمال الى الحصاد او
 الداه من فقال القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله هذا يشك في اذا اقضى جلا وشروط في القرض
 ان يكون موجلا لا يصح التأجيل والقرض ثم لا يخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قاله
 الشيخ الامام رحمه الله انه يفسد اجاله الى هذه الاوقات في البيع او بعد وعن الشيخ الامام
 هذا رحمه الله الاراضي الخراجية اذا مات ربا بها وحجز اهل القريه عن ادخالها فاداه واستلمها
 الى السلطان قال السبيل في الجارية ما واستيفها الخراج من الجارية فان تعدد الاجازة جاز للسلطان
 فان اراد السلطان ان يشتريها شي لنفسه قال لا يخرج له ان يبيعها من غير ثم يشتريها من المشتري
 وعنده رحمه الله اذا وقعت قطرة من المولد والدم في خيل او نبت لا يجوز بيعه وعنده رحمه الله حله
 قال الغير بعت منك فقيرا من الحطة التي في هذا الخبز ومن هذا الكدس ثم اعطاه من خبز الخبز
 لا لما سوى النقود يتعين بالعين وعنده رحمه الله رجل وقفنا في خطبه ثم باعها قال ان صار
 فحاجا لان الفهم غير الجبر الا انه يبرر فمصر فحاجا كان بايعا ما عند فحاجا فان صار ما دالا

المدينة

يجوز

في قول ابو حنيفة رحمه الله
 او الداه من

لا يباع ما لم يكن غنك وعنده وجه الله رجل له أرض فيها قطن قد أدرك بعضه فقال الغريم
بعثت منك مائة من قطن هذه الأرض بكنا دورها قال ينظر ان كان اكثرها مائة كفتان ولا
لا مثلاً لو كان قطن الأرض من قطن مائة من ان كان اكثره مائة كفتان مائة من او اكثر
جاء البيع ولا فلا رجل اشترى ثوباً على انه ابيض فوجده مصبوغاً قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله السع فاسد لا يمكن تسليمه بدون البيع وكذا اذا اشترى دابة
على انه لا بنا فيها فاذا فيها بنا او ارضاً على انها مضافاً لغيرها فادخلها في البيع وادخلها في
بناؤها من الجوز فادخلها من لبن كان فاسداً ولو باع داراً على ان فيها بنا ولا بنا فيها او يخلوها
ولا يخلوها بطن البيع ويحذر المشتري ان شأ الخوف في جميع الثمن وان شأ الخوف في البيع يخلوها
او يخلوها ولا يخلوها فيها جاز البيع ويحذر المشتري ان كان فيها جازع ان جاز البيع ولا يحذر
المشتري وقال بعضنا بما فيها من الاطعاج والابواب وليس فيها شيء جاز البيع ولا خيار للمشتري
وكذا باع اشجاراً على ان الكل ثمر فوجدوا ثمرها غير ثمر فقال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رحمه الله فسد البيع لان الثمر في غير الثمن فساداً فادخل في الثمن في الثمن
والثمن في ثمره فسد البيع كما في باع مائة شاة البواحدة وتم يمين ثمن كل واحدة فسد البيع وان بين
ذلك ثمن كل شجرة وثمان كل شاة جاز البيع ويحذر المشتري ان اشترى ثوباً في ظرفه على ان يزن
الظرف فما ظفر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلو ان المشتري باع السلعة قبل ان يزن الظرف
عن ان يحنقه رحمه الله انه لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز رجل له ثوبان
او ثياب باع منها بعضاً غير مير قال الفقهاء ابو حنيفة رحمه الله المشتري والمفاح الخوارزمي
ان كان من ثوبين ولحقه ثوبين العدي المتقارب فاذا باع منها بعضاً غير مير وظاهر غير متقارب
جاز البيع وان كان ذلك من ثوبين باع منها بعضاً غير مير لا يجوز ولو اشترى عدة من بطيخ
او حبات او من فيه الصغيرة والكبيرة بكنا دورها والجملة اكثر ما باع لا يجوز فان اقر عدة او اقر
ذلك من الجملة وتواضعا جاز البيع وقع البيع على الميرور عند التراضي وهكذا روي عن ابي
يوسف رحمه الله رجل باع مائة التسمية عدداً وقضى القاضى يجوز البيع لا يجوز كما لو قضى جواز
بيع ام الولد رجل اشترى دهناً وقع القارورة الى الدهان وقال الدهان ابعث القارورة الى
ميرى على يد غلامك فانكسرت القارورة في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله ذلك الدهن من مال البائع وان قال الدهان ابعث القارورة على يد غلامي والمستهلك
على المشتري رجل باع جارية الغريم غير ذن المولى وزوجها رجل آخر غير ذن المولى فاعقبها
فقصوى فاحبب المولى قال الحزب جميع ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله نقل
القضى وسطل ما سواه رجل اشترى من الغانيد فوجد المشتري واخذ ثوباً على النقال
فاعطاه النقال فانيد آخر غير ذن جاز وكذا لو وجد آخرى فردها واعطاه مكانها التي

غير

بشروني وان رد ثلثاً فاعطاه النقال ثلثاً بغير ذن قال لا يجوز لان هذا ما دخل كح
الوزن فلا يجوز الا ان يوزن قال وفي الخبر انه وجد واحداً حتره فافرد على البائع فاعطاه
خبر الآخر لا يجوز لان هذا ما دخل تحت الوزن فان خمسة اساتير وعشرة اساتير وزناً وجوز لا يجوز
فيه الجارفة أرض فيها ريع فباع الأرض بدون ريع او بالوزن بدون الأرض وكذا لو باع نصف
الأرض بدون الريع بينه وبين الكفار تشيية من صاحب الأرض جاز وان باع صاحب الأرض بصفة
من الكفار لا يجوز هذا اذا كان الميرور من قبل صاحب الأرض فان كان من قبل الكفار ربيعاً لا يجوز
نصف الأرض مع نصف الريع جاز رجلان بينهما دابة باع احدهما نصفها مثلاً من بيت معين من تلك
الدابة كره المشتري انه لا يجوز في قولنا حقه رحمه الله لان شركته يتضرر بذلك عند القسمة ولذا
لو باع بيتاً معيناً من تلك الدابة لا يجوز جاز ان يباع عشرة اغانيم او عشرة اواب مروية فباع احدها
نصف ثوب معين من الجملة ذلك المشتري انه لا يجوز قال وهذا لا يشبه الدابة لو كان بينهما أرض
ونخل فباع احدهما نصف بجر من رجل لا يجوز كما كانت الدارين رجلان فباع احدهما قطعة من
رجل قبل القسمة لا يجوز في ضد واحد منها وكذا لو كانت الدارين رجل فباع نصف بيتاً من غير أرض من
رجل لا يجوز ولو باع من الشاة السلوخة الايدي او الارجل خلف المشايخ فله قال ابو القاسم الصفا
رحمه الله لا يجوز لهما خلفان في القطع وقال محمد بن سلام رحمه الله يجوز والمصحح هو الا لا يبيع
وروا الغرصاد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز فادام في الزيادة ويجوز بعد
الساهي ولو اشترى رطله من البقول او ثقله على الساق قال الشيخ الامام هذا لا يجوز لانه يخلو
من سغله ساعة فساعة كالصوف والوبر والشعر فيخلط البيع بغير البيع ولا يجوز واختلف للآخرين
في قيام الخلاف والخبرين قال بعضهم لا يجوز لانه يزداد ساعة فساعة وقال بعضهم يجوز لان موضع
القطع معلوم عرفاً والقوام ينمو من علاء لا من اسفل فباع الخبز في وقت قبل الا فراق في
المشتري قال الشيخ الامام المعروف بخواجه رحمه الله لا يجوز وكذا اذا باع الدقيق سلم قبل
الا فراق رجل اشترى عشرة اقترن خطبة بعينها فاستحق منها خمسة قبل البيع ويحذر المشتري
لنقري الصفة قبل العام من يرضى باع عيناً من ماله من ولده يمل القصة لا يجوز عند ابي
رحمه الله وكذا لو باع المصحح من من ربه الميرور رجل اشترى داراً مع بناها بالف درهم فاشترى
البنا قبل القبض قالوا يحذر المشتري ان شأ الخوف داراً يحصها قبل الثمن وان شأ الخوف يبعث القبض
قالوا يحذر المشتري ان شأ الخوف ارض كحصتها من الثمن ولا خيار له وكذا اذا اشترى ارضاً مع
فاسحق الا شجار قبل القبض خیر المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض يخلوها
بخصتها من الثمن وليس له ان يردّها وان حترق لبناً ولا شجاراً وقطعها فام قبل القبض خیر المشتري
ان شأ الخوف جميع الثمن وان شأ الخوف وليس له ان ياخذها بخصتها من الثمن بعد القبض يكون
اللائع على المشتري رجل اشترى سجلاً بشرط ان يقطعها اختلف المشايخ في جواز هذا في المصحح

وان باع نصف الارض

بعضها

في وقت

وان

البيع

مطلوب من الميرور

هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا اذا بين موضع القطع وان لم يبين
 في ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين وان كان له ان يقطعها من الاصل عند البعض وعند
 بعضهم يقطعها من مجرد الارض ولم يقطع وان اشترى مطلقا فهو بمنزلة ما لو اشترى
 بشرط القطع كان ان يقطعها باصلها وهل يدخل في البيع ملك الشجر من الارض فيه روايتان
 الصحيح انه يدخل كالمالك في الارض لان الشجر في الارض وانما ملكها من الارض فكذلك في القسمة
 واذا دخل ملكها من الارض في البيع يدخل مقدار غلظ الشجرة وقت البيع وقت الاقرار
 وقت القسمة حتى لو ان غلظها بعد ذلك فان اصلها من الارض ان يامر بفتح الزمادة فلا يدخل
 من الارض ما ساهى اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة لئلا لا يدخل الثمر جاز وهل
 يدخل في البيع ما تحت الشجر من الارض فهو على الرواية من قولنا ان يوسف رحمه الله لا يملك
 وقال محمد رحمه الله يدخل عروقها التي تستقر عليه الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى
 ارضا دخل في البيع اشجار المثمرة وغيره ذكر واختلفوا في غير المثمرة والصحيح انها تدخل صغيرا
 كان وكبيرا واما قولهم الخلاف هل يدخل في البيع بعبادتها اختلقت منه قال بعضهم يدخل بها
 لاصولها والصحيح انها لا تدخل لانها غير الثمر ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من
 القطن من غير شرط واختلفوا في شجر القطن والصحيح انه لا يدخل واما الكراشي وما كان مثله
 فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر وما كان مغيبا في الارض من اصوله
 اختلقت منه والصحيح انه لا يدخل واما قوام البانجان قال الشيخ الامام فليس له الاخرى
 رحمه الله لا يدخل في بيع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله لا يكون
 على الاختلاف الذي ذكرنا في قوام القطن رجل باع ارضا فيها نزع بينه وبين الادكار فباعها
 ببيضة من الزرع ذكر في المتن ان طلب تسليم المبيع بفنائه البيع وان قالنا اننا نساك حتى يفسد
 الزرع فهو جائز ولا يصدق المشتري شي من الزرع لانه زاد في ارضه فكذلك باع دارا لغيره
 من غير فقال المشتري انا اسكن حتى تم الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في الحال ففسد
 العقد رجل باع ارضا فاجرها من غير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 في بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله ان المشتري اذا كان عالما بذلك جاز البيع ولا خيار له
 وهكذا قال الشيخ الامام علي بن محمد البرقي رحمه الله وجعل هذا من ابي العباس الجارية التي
 باعها من لاهيا وهي في نكاح الغير فمشتري بذلك جاز البيع ولا خيار له وقال الشيخ الامام
 محمد بن الفضل رحمه الله هذا خلاف ظاهر الرواية وهكذا قال الشيخ القاضي الامام ابو بكر علي
 النعماني اختلقت الروايات في بيع الموهون والمستاجر رجل دفع ارضه مزارعة ثم باع الارض
 بزرعه والزرع ذكر في المتن ان المشتري ان اجاز فهو جائز وان اجاز للمزارع على ان يكون
 نصيبه في الارض على المزارعة فهو فاسد واما في الاصل الى انه اذا باع الارض بزرعه

الزرع

ان اشترى

بزرعه
 وقيل الارض مزارعة ثم باع الارض

بزرعه

الزرع

الزرع لا يجوز لرجل باع ارضا فاستحق منها طائفة معلومة لطريق العامة او للمعبرة
 لا يفسد البيع في البلد لان الوقت والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما ضم اليه كما
 لو جمع بين قن ومدين وباعها صفيقة والحق جاز البيع في القن وان اظهر ان بعض
 الارض كان مسجدا ذكر في المتن ان المسجد ان كان مسجدا جماعة ففسد البيع في الباقي وان كان
 مسجدا خاصا لا يفسد قال ومحمد جماعة مساجد جماعة المسلمين في البلد ان كان المسجد في دار او غلق
 بالمدن يكون المسجد اهل في الدار يصلون فيه جماعة ولا ينعون الناس عن الدخول والقتل
 منهم فهو مسجد جماعة فلا يكون محلا للبيع خرابا كان او عامرا وان كان لا يخلو باب الدار
 لا يبقى المسجد اهل في الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن الدخول ولم ينعوا وكذا
 في باع قرية فيها مسجد ولم يستثن المسجد فهو فاسد في القن او رجل باع كروما وفيه مسجد
 قدم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا ففسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان
 اهلها اختلوا في المسجد الذي خرب مأخوذة واستغنى الناس عن الصلوة فيه وقال بعضهم يعي
 الى ملك الباقي او الى ملك وارثه فلا يبقى مسجدا فكان هذا المسجد بمنزلة المذبح وعن غيرهم
 باع قرية ولم يستثن المعبرة والمسجد ففسد البيع من غير تفصيل رجل باع ارضا فاقدم المشتري بعد
 ذلك انها مسجد او معبرة او اقلها طريق العامة المسلمين فانفذ القاضي عليه اقراره فحضر
 من خاصه فيه العامة ويسلم الى الذي خاصه ثم اراد المشتري ان يرجع بالتمن على بايعه
 واقام بيده على ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه العامة ذكر في المتن ان فيه قياسا استحسانا
 في القياس قبل البيعة كما لو اشترى عبدا ثم اقرانه حر فأنفذ القاضي عليه اقراره ثم خاف البيع
 واقام السنة انه حر الاصل والعبد فمكده الحرة فانه يقبل منه المشتري ويرجع بالتمن
 على بايعه كذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا
 اقر المشتري انها معبرة او مسجد فأنفذ للقاضي اقراره ثم اقام السنة على ذلك فحضر
 من البايع ليرجع عليه بالتمن لا يقبل بيعة المحض من خاصه فيه العامة ليكون بيته
 من خاصه فيه العامة ورجل باع دارا فادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم لا يسمع دعواه كما لو باع شيئا ثم ادعى انه لغير باعه بغير امر صاحبه فانه لا يسمع
 دعواه وما ذكر في المتن ان المشتري اذا اقر ان ما اشتراه معبرة او مسجد وطريق المسلمين
 وانفذ القاضي اقراره عليه ثم اقام البيعة على ذلك ليرجع بالتمن على بايعه قال لا يقبل الا
 محض من خاصه فيه العامة اشارة الى هذا القول رجل قال لغيري بعتك هذا البيت وما
 اغلقت عليه بانه لم يكن المشتري شي من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق
 البيت وكذا قال بعتك هذا بانه من شي هذا والاول سوا وان قال بعتك هذا البيت
 على ما فيه من المتاع فهو جائز فدخل فيه ما في البيت من المتاع ورجل اشترى دجاجة بيضة

قال بعضهم بقي مسجد

وتم تقبض الحاجة حتى باضت خمس بيضات فان كان اشترىها بيضة بغير غيرها فانه
يقيم البيضة التي هي ثمن على قيمة الحاجة وعلى قيمة خمس بيضات معا فلما اصاب الحاجة
من الثمن فاحدا الحاجة بمحضها وما اصاب البيض ياخذ حصته ما يصيب البيض يعني يسلم له
ذلك وتصديق ببقية البيض وان كان اشترى الحاجة بيضة بغيرها فالمسألة بحالها
سلم له كل ذلك وكذا لو اشترى بخلافه من رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حملت
وطبأ فان الثمن يقيم على قيمة النخل والدليل على ما حدث ليس له من الرطب الحادث قدر ما
نصفه من الثمن ويتصدق بالزيادة وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا
يتصدق بشيء اذا كانت الشجرة من اثنين فباع احدهما نصيبه من اجنبي يجوز وان باع
من الشريك جاز ولو كانت بي ثلثة فباع احدهم نصيبه من اجنبي يكره ولا يجوز وان باع
منها جاز ولا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضاء
ولانه لا يصح قاضيا في نفسه ولهذا الزوج القيمة من نفسه لا يجوز ولو كان لقاضي اشترى
مال اليتيم من الوصي وباع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وان كان الوصي وصيا من جهة
القاضي ولا يجوز البيع والقسم الذي يكون ويقتضى وعلى المبرم والغني عليه الا اذا كان العالم
وكيله وكله في فاقته لان هذه العوارض بمنزلة النعم في حكم جعل باع مائة من جليل
هذا القطن لا يجوز ولو كانت الخطة في سبيلها فباها جاز ولا يجوز بيع النواة في القدر
وهو باع جب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقهاء ابو الليث رحمه الله ولو اشترى ليزل الذي
في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بان يقطع البطيخ ويخرج شاء فباع كرشها
قبل السلق جاز وكان على البائع لفه لوجهه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الرطب حجة
اسلمت ولو فباها حجة اللؤلؤ التي ابتعت فسد البيع وان كان المشتري راي اللؤلؤ
حين ابتعت وهو كانت الحاجة ميتة فباع اللؤلؤ التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري
ان كان رهاها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري راي اللؤلؤ فله الخيار اذا رهاها ولو
اشترى لؤلؤ في صدف قال ابو يوسف رحمه الله يجوز البيع وله الخيار اذا راي وقال محمد
رحمه الله لا يجوز وعليه الفتوى سمكة وجد في بطنها لؤلؤ ان كانت اللؤلؤ في الصدف
كانت المشتري لو كان الصدف يكون غذا السمكة وكلما يكون غذا الحيوان يكون المشتري وان لم
يكن اللؤلؤ في الصدف فافها يكون للبائع ويكون في يد غيره اللؤلؤ ولو اشترى دجاجة
فرج في بطنها لؤلؤ كانت للبائع قدره عليه وجعل باع دارا على ان للبائع فيها طريقا من هذا الموضع
الى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط الطريق للاجنبي وبين موضع وطوله وعرضه
كان فاسدا ولو قال لا يبعك هذه الدار الا طريقا منها من هذا الموضع الى باب الدار وصرف
الطول والعرض جاز البيع بشرط الطريق لنفسه او غيره لان لا سئلنا انكم بالباقي بعد التنا

وكذا الزرع اذا كانت بين ثلثة فباع
احدهم نصيبه من احد شريكيه لا
يجوز وان باع منها جاز

ولو افترق

فيكون

فيكون جميع الثمن بمقابلته غير المستثنى فلا يفسد البيع انما في الاول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار
فاذا شرط منها طريقا لنفسه او لاجنبي بسقط حصته الطريق من الثمن ولانه مجهول فصيلا لما بقي
مجهولا الا ترى انه لو قال لغيري بعتك عبدي هذا بالقدوم على ان لي ربعة كان المشتري ثلثة
ارباع العبد بثلثة ارباع الثمن ولو قال بعتك هذا العبد بالف درهم على ان لي ربعة كان المشتري
ثلثة ارباع العبد بثلثة ارباع الثمن وكذا لو قال بعتك هذه الجارية بماية دينار على ان لي عشرها كان
المشتري تسعة اعشار وتسعة اعشار الثمن ولو قال الا عشرها كان المشتري تسعة اعشارها
بجميع الثمن ولو قال بعتك داري هذا بثلثة آلاف درهم على ان لي هذا البيت بعينه لا يصح
قالا لا هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سألنا البتة ولو قال بعتك داري هذا الخارجة
على ان يحصل طريقا الى داري هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعتك داري هذه الخارجة الا طريقا
الى دار الداخلة جاز وطريقه مقدار عرض باب الدار الخارجة وهو قال بعت منك هذه الدار
الابناها لا يدخل البنا في البيع لانه رجع عن الايجاب قبل قبض المشتري فصح رجوعه ولو باع
ارضا الا هذه الشجرة بعينها بعتك جاز البيع والمشتري ان يمنع عن تلك الغصن السجرتي
ملكه لان المشتري مقدار غلظ الشجرة دون الزيادة اشترى امة وفي بطنها ولغير البائع
بالوصية فجاز لصاحب الولد بيع الجارية لا يكون لصاحب الجنين شيء من الثمن فان لم يكن
صاحب الجنين بيع الجارية لا يجوز بعه لان الولد ما دام محتملا يكون بمنزلة اجز الجارية
فصبر كانه باع الجارية واستثنى منها جاز فاعينا وهو جاز لصاحب الولد الجارية بعد ما ولد
الجارية ان ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط الثمن لانه ولد المبيع بعد القبض
وان ولدت عند البائع اخذ الولد قسطا من الثمن رجلا ان اشترى سيفا وتواضعا على ان يكون
لاحد مما طينه والاخر فضله كان لسيف الحلي بينهما والخاتم مع الغصن كذلك ولو اشترى
دارا على ان لا حد لها الارض والاخر البنا جاز كذلك ولو اشترى بعتا وتواضعا على ان يكون
لاحد مما رأسه وجلد وقوامه والاخر بعتا وتواضعا على ذلك ولم يذكر البائع شيئا فلكل
لصاحب البعت لان البعت اصل وغير بمنزلة البيع وتواضعا على ان لا حد لها رأسه وجلد
وقوامه والاخر بعتا ففوقهما نصفان لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الا فردا بالبيع والحد
ليس باصل فكان لكل منهما نصفان لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الا فردا بالبيع والحد ليس
بأصل فكان لكل منهما اذا باع الرجل شيئا ومنع من الاشهاد مع البيع واختلف المشايخ فيه قال محمد
بن سلمة رحمه الله ذلك ولا يجزى على الاشهاد وقال محمد بن اذهر يشهد اثنين ثم الشاهدان
يشهد على شهادتهما فان رضى الامر الى القاضي وراى القاضي بامم بالاشهاد كان له ولو اشترى البائع
عن كنية العبد لا يجزى عليه وان كنى المشتري مسكنا وجا بالعدول الى البائع وكل من يقر بالبيع
ليس للبائع ان يمنع فان اتي ان يقر بخرجه مجلس القاضي فان اقر البائع عند القاضي كنى القاضي

له بخل وشهد عليه رجل اصطاد سمكة ثم انقراها في بطنه وباعها ان ياكل منها من غير
 صيد جاز الباع والا فلا وباع طير الله وطير في الهواء ان كان واجبا يعود الى بيته وتعد
 على اخذ من غير تكلف جاز بعه والا فلا وباع المصوب من غير الغائب ان كان الغائب
 جازا يدرى انه له ولم يكن المصوب منه بيعة لا يجوز بيعه وان كان له بيعة جاز بعه
 ولا يجوز بيع الاثر الا اذا باعه ممن في يدك واختلط المرويات في بيع الموهون والمساخر
 والصحيح انه موقوف وليس للبائع ان يبيع رجل باع ذراعا من تراب هذه الارض لغيرها
 المشتري جاز وهي من ميسا ببيع الكرد رجل امر رجل ان يخل نارا من تراب ويبيعها فحمه
 المامون وباعه جاز الباع ويكون الثمن للامر له لا لارض بوعيه كان ارضي بعه وكذلك
 قسول ارماني والبطيخ جيل فيه كبريتا ملح فخل رجل من ذلك شيئا او حمل شيئا من حجار
 وباع ان كان الجبل مباحا جاز بعه وكذلك الفستق والخطبة له ملكه بالاخران فيملك
 بعه رجل اشترى ترابا لصواعيق بعرض ان وجد في التراب شيئا او فضة جاز بعه
 لانه باع ما لا يتقوما وان لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز له ان يتراب غير مقصود انما
 ما فيه من الذهب والفضة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبيع للصانع ان ياكل ثمن لتراب
 الذي باعه لان ما فيه ما للناس الا ان يكون الصانع قد نزل للناس في مقامهم بقدر ما يقطع
 منه في التراب وكذا الدهان اذا باع الدهن في الارض بعه باع طينا ياكله الناس ان كان يبيع
 به في غير الاكل جاز بعه وان كان لا يتففع به سوى الاكل بعه جاز بعه بعضه يجوز
 بيع لحمه ولا ياكل لحمه ولا يبيع جمل ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة فباع لحمه او جمل
 جاز لانه يظهر الذكاة حتى يقع في الماء القليل لا يفسد ويجوز الصلاة معه هو الخمار
 ويباح الانتفاع به بان يوكى سقيلوما اشبه ذلك الا الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه
 ولا بيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحا في بعض المواضع انه لا يجوز بيع لحم
 السباع والكلب والذئب لم يكن مذبوحا او قالوا ببيع بعض المشايخ ولا بأس ببيع عظم القمل
 وعظم كل شيء لا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز بيعه رجل اشترى من رجل بخلجه ثيابا
 عشر بيضاة بعينها ولم يقبض البخلجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فان المشتري
 يدفع الثمن ويأخذ البخلجة والبيضات الحادثة ولا يتصدق بشيء لانه لو اشترى بخلجة
 وخمس بيضات بعينها جاز الباع كما لو باع بيضه ببيضتين وان كان المشتري اشترى البخلجة
 بخمس بيضات بعينها فان المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك
 البيضاة الحادثة فان المشتري يأخذ البخلجة بثلاث بيضات وثلاث بيضات لانه لو باضت خمس
 بيضات واستهلك البائع البيضاة الحادثة وضاعت البيضاة مقصودة بالاستهلاك فاذا
 كانت قيمه البخلجة عشر بيضاة تقسم الثمن على البخلجة والبيضاة المستهلكة اثلاثا فيكون

الكرد اب

وتبقى من الدهن
 شيء

محول على

تخمس بيضاة

تخمس بيضاة

لما الثمن

لن يرا

ثلاث الثمن وذلك ثلاث بيضات وثلاث بيضات ثمن البخلجة والباقي ثمن البيضاة
 حصته البيضاة من الثمن لا فرق في هذا بينما اذا كان ثمن البخلجة خمس بيضاة بعينها
 او غير عينها رجل اشترى طعاما بانه لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكيله
 ولا بمجازه ولا يجوز تمصيل الماوهيته ولا بيع الطريق بل يكون البذلج وكذلك بيع الشراب
 قال المشايخ لا يبيعهم الله ببيع الشراب جاز ولا يجوز بيع الدهن في السمسم ولا بيع العصير
 في العنب **فصل في الشرط المفسد** رجل باع عبدا على ان لا يبعه المشتري الى
 يبعه اولا متصدق به كان فاسدا وقال ابن ابي ليلى جاز الباع ويفسد الشرط وقال ابن
 شبرمه يجوز الباع والشرط ورجوع عبدا بشرط ان لا يبعه لا يجوز عندنا فان اشتراه
 على هذا الشرط واعيقه بقبول الباع جاز في قوله ان يبعه رحمه الله عنه ولو باع ثوبا
 على ان لا يريه عن ملكه يبيع او يهبه او يحرقه جاز الباع وبطل الشرط وان باع عبدا على
 ان يبعه من فلان كان فاسدا وان اشترى جاز بيه على ان يطاها او لا يطاها قال ابي
 حنيفة يفسد الباع فيها وقال محمد رحمه الله جاز الباع فيها وقال ابو يوسف رحمه الله ان
 باعها بشرط الوحي جاز وان باع بشرط ترك الوحي لا يجوز وان باع عبدا على ان يطعمه
 المشتري جاز وان باع على ان يطعمه حبصا او لحما كان فاسدا ولو باع جارية على ان تستق
 المشتري او باع عبدا على ان يبدو كان فاسدا وكذا لو باع شيئا على ان يملك المشتري او
 يتصدق عليه او يبيع منه شيئا او يقرضه كان فاسدا ولو باع على ان يقرض فلا نال الخس
 جاز ولو باع على ان يعطيه المشتري بالثمن رهنا مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما
 فاعطاه الرهن في المجلس جاز استحسانا ولو باع على ان يعطيه كفيلة فان كان الكفيل
 حاضرا في المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جاز استحسانا ولو باع على ان يكيل المشتري
 البائع على غير ما اثن فسد قياسا وجاز استحسانا رجل باع ثوبا على ان يفتقرن مثقالا
 فوجدوا اكثر من المشتري لان الوزن فيما يضمن التبعيض وصف بمنزلة الذعان في الثمن
 سلم الزيادة المشتري كما لو باع ثوبا على انه عشرة اذرع فوجد اكثر ولو باع ثوبا على انها
 حامل فسد الباع لان الولد زايده مرغوبه وانما موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز
 ولو باع عبدا على انه خمارا وكاتب جاز الباع لانه شرط وصفا مرغوبا يعرف وجوده
 ولو باع جارية على انه ربي من الجبل جاز ولو باع على انها حامل كطوائفه قال الفقهاء ان
 رحمه الله ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه برأه عن العيب وان كان الشرط من قبل
 المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان مقصودا الزيادة وانما موهومة فسد الباع كما شرط
 الجبل في الهام وهكذا روى هشام عن محمد رحمه الله انه قال الباع جاز الا ان يظهر المشتري
 انه يحتاج الى الطير وهكذا اشارة الى ما قاله الفقيه ابو جعفر رحمه الله وروى الحسن

ها

في البيع
 ان ياكل ثمن لتراب
 الذي باعه لان ما فيه ما للناس
 الا ان يكون الصانع قد نزل للناس
 في مقامهم بقدر ما يقطع منه في
 التراب وكذا الدهان اذا باع الدهن
 في الارض بعه باع طينا ياكله الناس
 ان كان يبيع به في غير الاكل جاز بعه
 وان كان لا يتففع به سوى الاكل بعه
 جاز بعه بعضه يجوز بيع لحمه ولا
 ياكل لحمه ولا يبيع جمل ان كانت
 ميتة وان كانت مذبوحة فباع لحمه
 او جمل جاز لانه يظهر الذكاة حتى
 يقع في الماء القليل لا يفسد ويجوز
 الصلاة معه هو الخمار ويباح الانتفاع
 به بان يوكى سقيلوما اشبه ذلك الا
 الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا
 بيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان
 مذبوحا في بعض المواضع انه لا يجوز
 بيع لحم السباع والكلب والذئب لم يكن
 مذبوحا او قالوا ببيع بعض المشايخ ولا
 بأس ببيع عظم القمل وعظم كل شيء
 لا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز
 بيعه رجل اشترى من رجل بخلجه ثيابا
 عشر بيضاة بعينها ولم يقبض البخلجة
 حتى باضت عند البائع خمس بيضات فان
 المشتري يدفع الثمن ويأخذ البخلجة
 والبيضات الحادثة ولا يتصدق بشيء
 لانه لو اشترى بخلجة وخمس بيضات
 بعينها جاز الباع كما لو باع بيضه
 ببيضتين وان كان المشتري اشترى
 البخلجة بخمس بيضات بعينها فان
 المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا
 وان كان البائع استهلك البيضاة
 الحادثة فان المشتري يأخذ البخلجة
 بثلاث بيضات وثلاث بيضات لانه لو
 باضت خمس بيضات واستهلك البائع
 البيضاة مقصودة بالاستهلاك فاذا
 كانت قيمه البخلجة عشر بيضاة
 تقسم الثمن على البخلجة والبيضاة
 المستهلكة اثلاثا فيكون

ولو باع على ان يكيل البائع مثقالا
 بالثمن على المشتري فسد الباع
 قياسا واستحسانا

ي

عن أبي خنيفة رحمه الله انه اشترى جارية على انها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع
 لا زما وليس المشتري ان يرد ها ويردها ما قلنا ان الحمل في الجارية عيب عند الناس
 فكان شروط الحمل بمنزلة شروط البعثة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجارية حتى
 لو كان في بلد يربون في شري الجارية لاجل الاطلاق كان فاسدا ولو اشترى جارية
 على انها مغنية جاز البيع لان ما شرط عيب الجارية روي ان رجلا جاء الى محمد بن حنفية
 بجارية وقال اني اشتريها على انها تعقب كذا كذا فاذا هي تقف شي قال محمد رحمه الله فان
 البيع قد انما انما اخبرك عن عيب لها ولمعا اذا استهلك على رجل جارية مغنية فمن
 قمتها غير مغنية ولو باع جارية على انها ذات لبن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله لا يجوز البيع وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز البيع لانه شرط الصناعة
 فيجوز كما لو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب او كثر المشايخ رحمه الله على هذا واشترى
 جارية للظفيرة على انها حامل لم يجوز البيع لما قلنا وجعل باع دارا على ان يسكنها البائع شهر
 او دابة على ان يركبها البائع يوما كان فاسدا واشترى شاة او بقرة على انها تحلب كذا
 فسد البيع وان اشترىها على انها خالصة وى الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله انه باع جارية ففقدنا
 ذكر الطحاوي رحمه الله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وروي ابن سماعة عن محمد
 رحمه الله انه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكشي رحمه الله واليه ما لا الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله ولو اشترى فرسا على انه هارج فيجوز كما لو اشترى عبدا على انه خباز
 او كاتب باع حيوانا واشترى ما في بطنها فسد البيع لان الجنين لا يجوز لفراجه بالعقد فلا
 يصح استثناءه ولو اشترى جارية شيئا على ان البائع لم يكن وطها فاذا كان البائع وطها
 لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يرد ها ولو باع جارية على انها مملوكة ولدت فظهر انها
 ولدت كان له ان يرد ها باع عبدا على ان يسلمه البائع الى المشتري قبل قبض الثمن كان
 فاسدا واختلف في ذلك العلة قال ابو يوسف رحمه الله لان العقد لا يجب تسليم المبيع قبل
 نقد الثمن اذا لم يكن الثمن مؤجلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد بن حنفية
 انما لا يجوز البيع لانه يضمن اجلا مجهولا حتى ياتي لوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز البيع
 وجعل باع شيئا وقال عتق منك بكذا على ان احط غنمه كذا جاز البيع ولو قال على ان احط لك
 من غنمه كذا لا يجوز لان الحط يلحق باصل العقد فيبقى العقد بما ورث الحط وكذا لك
 المنة ولو قال عتق منك بكذا على ان احط غنمك كذا قال على ان وهبت لك كذا جاز البيع
 لان العتق قبل الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط العتق بعد الوجوب باع عبدا على ان ياتي
 اليه الثمن في بلد اخر فسد البيع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن جالا فان باع
 بالالف الى شهر على ان يودي اليه الثمن في بلد اخر جاز البيع بالف الى شهر ويطل شرط

فان كان البائع
 لا يملكها
 فانه لا يملكها

الايفاء في بلد اخر لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما ذكرنا الايفاء في بلد اخر لتبين مكان
 الايفاء وتبين مكان الايفاء فما لا حمل له ولا مئنه لا يصح فان كان شيئا له حمل ومئنه
 يصح بعينه مكان الايفاء ويجوز البيع ايضا وجعل اشترى على ان يحمله البائع الى منزل المشتري
 ان قال ذلك بالعريضة لا يجوز وان قال بالفارسية جاز لان بالعريضة يفرق بين الحمل
 والايفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل بمنزلة شرط الايفاء اشترى خطبا في قرية
 شرا مصححا وقال من ولاه بالبيع واجمله الى منزلي جاز البيع لان هذه مشورة وليس شرط
 ان شاحل وان شام يحمل باع خطابه خرق على ان يحضر البائع جاز كما لو اشترى من خلفا
 لونا وبه خرق على ان يحطه البائع ويجعل عليه الرقعة جاز ولو اشترى من كرايتي كرايتي
 على ان يقطع البائع قيصا ويجعله لا يجوز لانه عرف فيه بخلاف ما تقدم وجعل باع ارض
 على ان المشتري ان يحدث فيها حدثا ثم استحقها انسان كان البائع ضامنا لما حدث للمشتري
 كان البيع فاسدا لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما اخذته المشتري لانه
 كان الحدث زيادة كالبنا والخرق والندع وكذا لك اما ما كان نقصا كما الحفر ونحوه لا
 يرجع على البائع فاذا شرط الرجوع مطلقا كان فاسدا وجعل اشترى من رجل سكنى كان البائع
 في طوبى رجل اخرى كما يمكنه رعه من غير ضرر وقد اخبر البائع ان لجرى الخانوت منه
 دراهم ثم ظهر ان الخانوت كانت عشرة ازم البيع ولما اجل الخانوت ان يكلف المشتري دفع
 السكنى من الخانوت لانه شاع على ملكه وان كان المشتري يتضرر بذلك وجعل باع دارا على
 الفنا في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفنا فلا يملكه المشتري باع على ان فيها كذا
 كذا نخلة فوجدها للمشتري ناقصة جاز البيع وخير للمشتري ان شاع اخذها بجميع الثمن وان
 ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعا ولا يكون له قسط من الثمن فكذا لو باع دارا على
 ان فيها كذا كذا اثينا فوجدها للمشتري ناقصة جاز البيع وخير على ان هذا الوجه ولو باع ارضا
 على ان فيها كذا كذا نخلة عليها ثمارها فباع الكل ثمارها وكان فيها نخلة غير مفرقة فسد البيع
 لان الثمر له قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مفرقة لم يدخل المصنف في البيع فصارت
 حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي ثمن مجهول فيفسد البيع ولو باع شاة
 من ذبوحه فاذا رجليها من الفخذ مقطوعة فسد البيع لان العدة قسط من الثمن فاذا لم يجد
 حصة الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي مجهولا فيفسد البيع باع ثوبا على انه مصبوغ بالصبغ
 فاذا هو ابيض جاز البيع وخير للمشتري كما لو باع دارا على ان فيها بنا فاذا الينا فيها جاز
 البيع وخير للمشتري بخلاف ما لو اشترى ثوبا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالصبغ كان
 فاسدا لان الصبغ لا يدخل في البيع فلا يسلمه البائع مع الصبغ فيقتان في المنازعة فيفسد
 كما لو باع دارا على ان لا بنا فيها فاذا فيها شاة يفسد البيع لانه نقض الى المنازعة لما قلنا وكذا

فان كان البائع
 لا يملكها
 فانه لا يملكها

ارضاء

شراعي ثوب على انه مصبوع بالعصفر فاذا هو مصبوع بالزعفران فسد البيع او لا يشتري
على ان سدا الفقاذا هو الف وما به سلم الثوب المشتري لان هذا مادة وبقية غيره زيادة
التمتع وان واشترى على انه سدا شي فاذا هو خاسر خسر المشتري ان شال ذلك جميع الثمن وان
ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فيفسد البيع وانما خسر له وجن من امانه شرط
اشترى ثوبا على انه وداي فاذا هو ردي ينجى بطل البيع لان الجنس يختلف فبطل البيع كالأشترى
على انه هروي فاذا هو هروي وثوب باع ثوبا على انه خمر فاذا الحنة خمر سدا فطل جاز البيع
لان السدا بيع الحنة واشترى جرابا على ان قد عشرين ثوبا كل ثوب بكذا فوجد اكثر
لا سلم الزيادة للمشتري فان غاب البايع قالوا بغير المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل البالية
وهذا استحصان الخدبة محمد رحمه الله نظر المشتري شري سويقا على ان البايع لله من
السمون ويقا بضا والمشتري ينظر الله فظهر انه لله بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان
هنا ما عرف بالعيان فاذا عاينه انتفى الغرر وهو كما لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا
خمر من الدهن ثم ظهر انه المتخذ من قل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشري
وكذا لو اشترى قميصا على انه المتخذ من عشرة اذرع وهو بطل اليه فاذا هو من سبعة اذرع البيع
ولا خيار للمشتري لما قلنا وثوب باع من اخر ابريقونه البايع على المشتري فذهب للمشتري ثم جاز
بعده من وقال وجدة ناقصا ان كان يعلم انه استقص من الهولاشي على البايع وكذا لو كان
النقصان ما جرى من الوزنين وان لم يكن النقصان من الهول ولا جرى بين الوزنين فان لم يكن
المشتري اقرا انه قبض كذا مائة فان منع خصمة النقصان من الثمن ان كان لم ينفذ الثمن
وان كان ينفذ ربع عليه بذلك القدر وان كان المشتري اقرا انه قبض كذا مائة ثم قال
وجدة اقل من ذلك فليعلم ان يمنع البايع شيئا من الثمن فلا يسترد رجلا جازا من طعام ثم
ظهر النصف ثوبا فانه يلزم نصف الثمن لان الحجة باقده به الخطئة فكان بايعا خطئة
فاذا لم يجد البعض جميع خصمته من الثمن وهذا بخلاف ما لو اشترى ثوبا من على انه عشرة اذرع
فوجد اقل بخير المشتري ان شال ذلك جميع الثمن وان شال ترك وكذا لو اشترى خطئة مجتمعة
بين فردة واحدة كانا فانه خير كما خسر البئر لان البئر لا يقدر به الخطئة فكان
الداخل في البيع ما كان موجبا ولا بخير كان الغرر واشترى سكة على انها عشرة اذرع فوجد البايع
على المشتري ثم وجد المشتري في بطنه ارجل ثلثة اذرع قالوا بخير للمشتري ان شال خطئا وان
ترك ويكون نقصان الوزن فيه عزله العيب فخير كما لو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فاذا هو
تسعة خير للمشتري ان شال ذلك جميع الثمن وان شال ترك فان كان المشتري شراها قبل ان يعلم
بذلك فيقوم السكة عشرة اذرع ويقوم سبعة اذرع فيرجع خصمة النقصان من الثمن ولو
اشترى ثوبا على انها خمسة اذرع فوجدها اربعة اذرع فبطل البيع لان ان يرد لها لان فوات

الشرط بمرأه العيب لو اشترى ثوبا على انه كتاب الكحاح من تاليف محمد رحمه الله فاذا
كتاب المطلاق او كتاب الطب وكتاب الكحاح لا من تاليف محمد بل من تاليف مالك الحسن بن
زياد قالوا بخير البيع لان الكتاب هو السواد على البياض فذلك جنس واحد وانما يختلف انا
واخلاف النوع لا يمنع الجواز واشترى شاة على انها بجنة فاذا هي معرجا ز البيع وخير المشتري
لانها جنس واحد ولهذا يكمل نصاب احدهما بالآخر في الزكوة واشترى بغيرا على انه خمر
فلم يجد خمر ما كان له ان يرد كالأشترى عينا على انه خمران وكانت فوجد غير خمر
واشترى بذرا الفسوق على انه مروى والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر انه غير مروى
وبين المروى وغير المروى تفاوت فاحش فكان على البايع رد الثمن ان كان قبض من المشتري
وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بذرا البطيخ فزرعه فوجد بذرا القثا كان
على البايع رد الثمن وعلى المشتري رد ما قبض ولو اشترى ارض خراج على ان يخرجها على البايع
ابدا ان شرط جميع الخراج على البايع فسد البيع كما لو باع شيئا على ان يقضي المشتري دين البايع و
ان شرط بعض الخراج على البايع فان كان ما شرط على البايع شي من خراج هذه الارض فذلك
الجواب وان كان الذي شرط على البايع زيادة على خراج الاصل جاز البيع كما لو باع وشرط على المشتري
ان لا يحتمل الظلم ولو اشترى ارضا على ان يخرجها ثلثة دراهم فظهر ان خراجها اربعة دراهم
فوعى على وجهين احدهما ان يظهر الزيادة على ما شرط والثاني ان باع على ان يخرجها اربعة فاذا
هو ثلثة تكمل اذ ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها اقل مما شرط او اكثر
من غير تفصيل وقال ان طرأ اقل ما شرط لا يفسد العقد وان طرأ اكثر ما شرط يفسد العقد اذا
لم يكن لملك الارض طاعة تلك الخراج وقال بعضهم ان كان خراجها اكثر ما شرط وان كان
المشتري يعلم بذلك البيع كالشرط ان يكون بعض الخراج على البايع وذلك مفسد للبيع وان لم
يكن المشتري عالما بذلك جاز البيع للمشتري بالخيار ان شاء امسكه او خراجها وان شال تركها لانه اذا
لم يعلم بذلك طرأ ان خراجها اقل فلا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البايع ولما اذا باعها على
ان يخرجها اربعة دراهم وخراجها ثلثة دراهم والمشتري يعلم ان خراجها لانه فسد البيع لانه شرط
ان يكون على المشتري خراج ارض اخرى البايع من حيث المعنى فيفسد البيع وان لم يكن المشتري عالما
بذلك جاز البيع ولا بخير للمشتري ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرط في البيع جاز
البيع ثم ينظر ان كان خراجها كثيرا مثل ما بعد ذلك عيبا في الناس بخير للمشتري بسبب الجهل ان لم
يكن كذلك فلا خيار له رجلا باع ارضا على انها خراجية وهي خراجية فسد البيع وعلى البايع
ما تقدم سعي ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري انها ارض خراج فسد البيع وان لم
يكن عالما بذلك جاز البيع وخير باع حانوتا على ان عليه عشرة دراهم فاذا هي خمسة عشر
فاذا علم بذلك ان غلبتها فيها مضى كانت عشرة جاز البيع لان ما مضى لا يعتبر وان اراد

بذلك ان غلبها فيما يستقبل عشرون فسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد كماله باج حيا
على انما كل يوم تحلب كفا وان لم يبين مراد فسد البيع لان الناس يملكون هذا الغله فيما
يستقبل اشترى ارضا على ان البايع يحل خراجها فبعضها المشتري فاجدها الشفع بالشفعة
على ثلث البيع بهذا الشرط فاسد في البيع الفاسد لا يثبت الشفع حتى الشفعة مالم يبطل حتى
البايع في الاسترداد فان كان اخذها بترافها كان ذلك سعا مبتدأ ان شرط في الاخذ
بالشفعة ان يحل البايع خراجها كان الشفع ان يرد والا فلا اشترى فليسوة على اخذها
قطر ففتها المشتري فوجد المشتري فاختلوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فخرها المشتري
ويرد معها نقصان الثمن وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشو بيع وتغير البيع
لا يفسد البيع وهذا الصحاح اشترى جولا على انه فاسد لا يجوز البيع الا ان يكون كذا اشترى
مثلا للخطبة عن زعماء وهو يقول على ان يرسل المشتري فمادوا به جاز استحسانا وعليه
القوي وفي القيا من يفسد به اخذ بعض المشايخ باع عبدا على ان يبيعه من فلان كان
فاسدا وان باع على ان يبيعه جاز اشترى ارضا ثم امتنع عن ايفا الثمن وقال اشترتها
على فاجر يمان فاذا هي انتقص وقال البايع بعثها كما هي واشترط لك شيئا فالقول في
البايع في انكار الشرط مع غنائه باع حمارا وقال فلان شرط في وشم غار فثبت كان
للمشتري ان يرد وكذا لو قال ابيوعك على ان يرجع على الثمن عند الاستحقاق كان البيع
فاسدا لانه شرط ما يخالف معنى العقد وهو سلامة المبيع للمشتري وسلامة الثمن للبايع
رجل باع جارية وقال ابيوعك هذه الجارية على انك ان يبعها بربح كان المخرج بينهما نصفين
كان البيع فاسدا اشترى ديكاً فوجد يصيح في غير الوقت كان له ان يرد وهذا الجواب
ظاهر فيما اذا كان يصيح زيادة على المعتاد بحيث يخذلك هيبا عند الناس في اشترى ارضا
من سلم على ان يتخذها بيعة جاز البيع ويطل الشرط ويكون المسلم ان يبيعه بهذا الشرط
وكذا لو بيع العصب على ان يتخذ خرا الان هذا شرط لا يخرجهما عن ملك المشتري وهي
هنا احد يطالبه فجوز البيع كما قال ابيوعك على ان يتخذ منزلا او باع طعاما على ان
ان ياكله المشتري ولما باع دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع
طعاما على ان يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا
لو باع بشرط ان يجعلها سقاية او مقبرة للمسلمين فسد البيع ولو باع بشرط على ان
لا يهدمها او بشرط على ان يهدمها جاز البيع رجلا قال الغريم بع عبدك هذا من فلان
على ان جعل لك مائة درهم جلا على ذلك فباعه من ذلك الرجل فلم يذك الشرط
في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان اعطاه كان له ان يرجع فنه وكذا لو قال بع
عبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم رجلا له على رجل ديناً واشترى منه ثوبا

جائز في ظاهره لان
الشرط لا يفسد البيع

لان ذلك يفسد البيع عند الناس اشترى
جوزا على ان لا يبيع فوجد يبيع كان

بدنار

بدنار على ان لا يجعله قضا عليه كان البيع فاسدا اشترى جارية على ان يبيعها القوم
على ان لا يضرها او على ان لا يورثها فسد البيع رجلا قال ان رجل بع عبدك بالف درهم على
ان يعطيني عبدك هذا او قال على ان يجعل لي عبدك هذا فسد البيع لانه شرط العبد في البيع
وهو ان يجعل عبدك هذا بالف درهم على ان يعطيني عبدك هذا فسادا جاز ويكون ذلك
زيادة في الثمن اشترى باريكا على انه صوبوا وكلمها على انه معلوم صوبوا لا يجوز البيع لانه عبي
لا يبيعه وان قال ان صوبوا قال لا يبيعه هذا العبد على ان يبيعه ويعطيني عنه كان فاسدا
وكذا لو قال اسعك هذا بثلاث مائة درهم على ان يتخذ مني سنة او قال بثلاث مائة على ان يتخذ مني
او قال اسعك عبدك هذا سلمانه ويجوز منك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه لا با
وكذا لو قال اسعك عبدك هذا يتخذ منك سنة رجلا قال ابيوعك عبدك هذا بالف درهم
وتبعني عبدك هذا بائة دينار او قال ابيوعك عبدك هذا بالف درهم ولحقك عبدك
هذا كان فاسدا رجلا باع شيئا على ان يشتره لنفسه لا يجوز البيع ولو قال نعت منك
هذا بائة درهم سحنا وشي جاز البيع اذا باع شيئا بالف درهم على ان يقرضه فلان الاجنبي
لا يفسد البيع لان الشرط جري بين احدي العاقلين وبين الاجنبي ومثل هذا لا يفسد
البيع ولا خيار للبايع ان لم يقرضه الاجنبي رجلا قال الغريم بع عبدك من فلان بالف
درهم على ان يكون الثمن على والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع
وقال الكرخي رحمه الله يجوز البيع ولو قال بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يضا من لك
خمس مائة من الثمن جاز ولو قال الغريم بعك هذا العبد بالف درهم على ان يقرضني عشرة دراهم
جاز البيع فلا يكون ذلك شرط في البيع اذا اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالادراك
للمشتري فهو من له مال او باع على ان يعطيه بالثمن وهذا او كفلا بنفسه ان كان الكفيل
حاضرا في المجلس فكفل جاز وكذا لو كان الرهن معلوما ولو باع على ان يعطيه بالثمن
وهنا ولم يذكر الرهن كان فاسدا فان اتفقا على تعيين الرهن في المجلس واعطاه
للمشتري الثمن جاز ولو شرط ان يعطيه بالثمن كان حظه حين رهنه ولم يعين الكفيل
وهنا معينا ثم امتنع المشتري عن تسليم الرهن عندنا لا يخير لكن يقال للمشتري اما ان
يلفع الرهن او قيمته او يفسخ العقد رجلا اشترى عبدا بالف درهم على ان يتخذ الثمن
الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فاعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل ان يتخذ الثمن فقد
اعتاقه لان هذا البيع من له البيع بشرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم
يتخذ الثمن شارك في المادون الى انه يفسخ البيع والصحيح انه يفسد ولا يفسخ حتى يعتقه
بعلا يام الثلاثة نغذا عتاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البايع
لا يتخذ عتاق المشتري ولو اشترى عبدا ونقد الثمن على ان البايع ان رد الثمن الى ثلثة

عائلا الرهن

امام فلا يصح بينهما جازا استحسانا وهو منزله ما لو باع على ان البايع بالخيار ثلثه ايام ان عقده
البايع مع اعتاقه فان عقده المشتري لا يقع ولا يشتري عبدا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على
لم ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوما فان الوكيل ينفذ العقد بينهما جازا البيع لان الشرط لم يكن
البيع وصح الشرط حتى لم ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ ولا يشتري
جارية على انه لم ينفذ الثمن ثلثه ايام فلا يصح بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينفذ الثمن حتى
مضت الايام الثلثة جاز بيع المشتري والبايع الاول على المشتري الاول الثمن كما لو باع بشرط
الخيار للمشتري ثلثه ايام وكذا لو قبلها للمشتري في الايام او ماتت او قتلها الجنى خطأ وغير
القيمة والبيع ولو كان المشتري وطها وهي بكر او تيسر جنين عليها او احدث بها عيب
لا يفسخ احد من مضت الايام الثلثة قبل ان سقدا الثمن جاز للبايع ان شاء اخذها مع التقضا
فلا شيء له من الثمن وان شاترك ولخلفتها واختلفوا في البيع الذي يسميه الناس مع الوفا
او بيع الجاني قال اكثر المشايخ رحمهم الله منهم الامام ابو شيعة والقاضي الامام ابو الحسن
على السعدي حكمه حكم الرهن ملكه المشتري ويقبض المشتري ما اكل من ثمره فلا يباح له
الا شفاع ولا الاكل الا ان باحة المالك ويسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفاء الدين
ولا يقبض الزيادة اذا هلك لا يصنع والبايع ان يسترد اذا قضى الدين والصحيح
ان لعقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بلفظة البيع بشرط الوفا او تلفظ
بالبيع الجاز وعندها هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فذلك وان ذكر البيع من غير
شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعاة جاز البيع ويلزم الوفا بالوعد لان المواعاة قد
تكون لازمة لحاجة الناس من جاز باع سفل داره على ان يكون له حق قمارا او علو عليه
ذكره شمس الامة السرخسي رحمه الله في القسمة وكذا لو باع رجلا رقة الطريق على ان يكون
للبايع حق المرور فيه جاز بيع خريد يدين بشرط ان يكون في يد باع بغير فساد البيع
وقال له البايع اشتري حتى ابني الحوايط ولا تخير على البناء لكن كخ للمشتري اذا لم يبن
امساك وان شارد رجل اشترى حظه بعينها على انها عشرة افقره فوجدها كذا لا جاز
فلو اشترىها على انها اكثر من عشرة فوجدها اكثر جاز وان وجدها عشرة او اقل يجوز
ولو باعها على انها اقل من عشرة فوجدها اقل جاز وان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز
وعن ابي يوسف انه يجوز ذكر المساءل في الماذون لكي لا يشتري دارا على انها عشرة
اذرع جاز في الوجع كلها رجل اشترى نصف ما في الكرم من العنب على الزرايع على ان
يكون خمس مائة فوجدها كذا لا جاز وان اشترى مكيلا او موزنا على انه كذا فوجد
اقل جاز البيع فيما وجد وهل يخير المشتري ان كان لم يقبض المشتري البيع او قبض البعض

كان له ان يرد وان كان قبض الكل لا يخير المشتري عبدا على انه خبير فاذا اهل في حال
ابن حنيفة رحمه الله لا يرد وان اشترى على انه خبير فاذا اهل في حال ان يرد وان اشترى
عبدا في جنين عينا قال ابو يوسف رحمه الله له ان يرد وهو من سبيل المالك جاز للمشتري
دارا على انه اهل في جنينها ان يرد وان اشترى على انه خبير فاذا اهل في حال ان يرد وان اشترى
وقال ابو الليث ان سبي الجنين وقال ان يرد في حال ان يرد وان اشترى على انه خبير فاذا اهل في حال
فلا يشتري عبدا على ان يرد في حال ان يرد على البايع ان يرد وجوز له عليه ان يستهلك الملاك
فمن قبل ان يستهلك الملاك فوزه على البايع فلم يقبضه فذلك عند المشتري قالوا البيع يفسد
الشرط فاسد فاذا رد به على البايع بحث شيا وله ان يرد منه ولا شيء للبايع عليه رجل اشترى
شيا شرا فاسدا وقبضه ثم رده على البايع لعيبا دال البيع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله
فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب اذا رد المعصية منه فلم يقبله
لحملة الغاصب من منزله فباع عنده لا يقبض ولا يتجدد الغصب الجاز الى منزله اذا لم يصعد
عند المالك فان وضعه بحث تمام له يرد ثم حملة من اخرى الى منزله فباع كان ضامنا
اذا كان في يده ولم يقبضه عند المالك فقال المالك خذ فلم يقبله بصير امانة في يده وقال
ابن نصر بن سلام رحمه الله ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فوزه على البايع
يرى المشتري عن الضمان وان لم يقبله البايع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يلزم المشتري
الا سبورا البايع او يقضا القاضي وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا يرد في الجنين وما
قال ابو نصر اشبه لان احد المتعاقدين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا بقضا او رضا
كما في خيار البلوغ ونسخ الاجارة والعقد ونحو ذلك **فصل في احكام البيع الفاسد**
رجل باع جارية بيعة فاعاد فقال البايع بعد ما قبضها المشتري هي حرة لا يصدق لان عتاق
البايع صادر في ملك المشتري فان قال من اخرى هي حرة عتقت لان كلام الاول كان في حقه
اذا كان محض من المشتري واذا قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني ضاردها بعد ما عتقت
الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول محض من المشتري لم يصح الكلام الثاني لانه
لا يملك الفسخ بغير محض من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل القبض فكل واحد
منهما يفسد بالفسخ محض من صاحبه اما بعد القبض ان كان الفساد لعن في صلب العقد
فلا سبيل جازا كما بيع بالخمر والخمر يفسد فذلك ذلك وان كان الفساد لشرط فاسد
ولا جاز فاسد فذلك في قوله ان يرد في حال ان يرد على البايع ان يرد وجوز له عليه وقال ابو محمد رحمه الله
ان كان الفسخ من له منفعة في الشرط نحو الاجل العطاء والحياء والطلاق يفسد فسخ محض
من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان كان الفسخ من ليس له منفعة في الشرط لا يفسد الفسخ
الا بقبول الاخر او بالقضا فكان الجواب في المسئلة الاولى على هذا التفصيل رجل باع

جارية سباعا فاسدا قولت عند المشتري من غير تمام الحاقية فان المشتري يرد قيمتها
 ويعد الولد ايضا لانها كانت قائمة بآدمها ويرد ولدها فكذلك اذا اهلكته وردها
 لان القيمة مقام الام وكذا لو اكتسب كسبا با عند المشتري يرد هاهنا اكتسب رجل باع غلاما
 يساوي خمسمائة كحل عليه سباعا فاسدا وقبضه المشتري فازدادت قيمته ليعبر
 فصار يساوي المائة بلغة نقدية وبغيره فبقيت قيمته خمسمائة ولو غضب عبدا
 قيمته الف فان زادت قيمته من الشعر الى الف درهم ثم ان الغاصب اشتراه من المالك شراء
 فاسدا ثم مات العبد فان كان وصل الغاصب الى العصب بعد ما اشتراه كان عليه الفان
 فان لم يصل كان عليه الف لان الزيادة قبل الشراء يصير مضمونة بالقبض فلا بد من القبض
 بعد الشراء رجل اشترى امه شرا فاسدا فلم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البايع اعتاقه عن
 على البايع ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة للبايع فوقف اعتاق المشتري
 على اجازة البايع ولو اشترى عبدا شرا فاسدا فقال البايع قبل القبض عتقه عنى فعتقه
 البايع كان العتق عن البايع دون المشتري وكذا لو اشترى خطبة شرا فاسدا فامر
 البايع ان يطحنها كان له فحق للبايع وكذا لو كانت شاة فامر البايع بدهنها فذبحها ولو
 اشترى فخر خطبة شرا فاسدا فامر البايع قبل القبض ان يخطبها بطعام المشتري ففعل
 كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبايع وهكذا ذكر المسائل في المشتري رجل باع
 عبدا سباعا فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم ابراه البايع من القيمة ثم مات الغلام
 عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال ابراه عن الغلام ثم هلك الغلام
 عند المشتري كان المشتري بريئا عن الغلام لانه اذا ابراه عن الغلام فقد خرج الغلام
 من ان يكون مضمونا وصار امانة فلا يضمن عند الهلاك اما في الوجه الاخر ابراه
 البايع من القيمة وليس عليه قيمة قبل الهلاك فيطل الا براه رجل اشترى عبدا جازلا
 وقبضه ثم تقايلا البيع ان البايع ابراه المشتري عن الثمن فهلك الغلام عند المشتري
 لا شيء على المشتري لان في البيع الجازل الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن
 فاذا ابراه عن الثمن مع ابراه اما في البيع الفاسد حتى البايع سباعا فاسدا في البيع كاي
 القيمة وانما يتقبل حقه الى القيمة عند الهلاك فاذا ابراه عن القيمة قبل الهلاك فقد
 ابراه قبل الحجب فلا يصح حتى لو قال ابراه عن الغلام كان بريئا لانه لما ابراه عن
 الغلام صار الغلام ودعة فلا يضمن قيمته عند الهلاك نظير ما لو قال بعتك هذا الشيء
 بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة ثم قبل المشتري البيع جازا البيع ولا يبرأ المشتري
 عن الثمن لان الثمن لا يجب الا بعد قبول البيع فاذا ابراه عن الثمن قبل القبول كان
 ابراه قبل السبب فلا يصح رجل اشترى ثوبا شرا فاسدا وقبضه وقطعه قبضا ولم يخطه

حتى وده

حتى وده عند البايع فهلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لانه
 لما وده البايع فقد رد على البايع الا قدر نقصان القطع لان الرد يحكم الفساد مستحق
 فانما وصل الى البايع باي وجه وصل يقع عن المستحق رجل اشترى ثوبا شرا فاسدا
 فخرت عنده خرابا فاحشا ثم خاصمه البايع عليه القاضي فنقض القاضي للبايع بقيمة الدار
 يوم قبض المشتري كان للشفيع ان ياخذها من المشتري بتلك القيمة رجل اشترى امه
 شرا فاسدا وقبضها فولدت عنده من غير ولد فاعتقها كان على المشتري قيمة الام يوم
 القبض وقيمة الولد يوم الاعتيان لان الولد كان امانة فضمن قيمته يوم الاعتيان
 وهو قتلها رجل وتوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد مبيع البايع القا
 بقيمة الولد رجل اشترى امه شرا فاسدا وقبضها وخرجها رجل ودخل بها الزوج ثم ان
 البايع خاصمها المشتري لفساد البيع فان القاضي ينقض البيع ويرد الجارية على البايع و
 يزعم المشتري نقصان التزوج وهي مثلها والمنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري
 على الزوج والله اعلم اذا اشترى طعاما شرا فاسدا وقبضه ملكه ولا يحل له اكله وكذا لو
 اشترى جارية شرا فاسدا وقبضها يملكها ولا يحل له وطئها ولا يشتر المالك بالعقد الفاسد
 الا باتصال القبض به فان قبض في المجلس مع قبضه مالم ينه البايع وان قبض بعد المجلس
 ان قبض باذن البايع مع قبضه والا فلا يصير قابضا بالتخلية كما في البيع الجازل والبايع
 ان يسترد المبيع مالم يوجد ما يبطل من الفسخ بالاجارة ولا يموت المشتري لان المالك القاعد
 يسبق اليه وادب المشتري ويقوم الوارد مقام المشتري اما مجرد الحق فلا يرد ولو باع
 ثوبا سباعا فاسدا فصبغه المشتري لم يطل حتى الفسخ ومن محمد رحمه الله لا يبطل للبايع
 ان يعطي الصبغ فيه ويلخذ الثوب ويبيع ارضا يبيعها فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل
 حتى الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فان بناء بطل في قولنا حنيفة رحمه الله غير الاحتياط
 منزله البناء وكذا لو وقعها لا يبطل حتى الفسخ مالم يبين ولو اوصى بها المشتري ومات بطل
 حتى الفسخ ونقصان الولادة في البيع الفاسد يكون منزله نقصان الولادة في الغصب
 بخبر الولد وهو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه المالك الاول يصير كانه لم يخرج
 ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة للبايع وهو ادعى المشتري شرا فاسدا الله باعه
 من فلان الغائب واقام البيعة على ذلك لم يقبل بينته والبايع ان يسترده وان صدقه
 البايع في ذلك بطل حتى الفسخ وبعضى بالقيمة للبايع وان رهن المشتري شرا فاسدا وسلم
 الى الممن بطل حتى الفسخ فان اقلع الرهن ولم يكن القاضي قضى عليه بالقيمة عاذر حتى
 الفسخ وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضا او غيره قضا كان على هذا التفصيل ولو اشترى
 شيئا بمئة او بدين وقبض لا ينفذ بصرف المشتري فيما اشترى ثم خسر ربه او ما اشبه ذلك

قال اشترى عبدا شرا فاسدا
 وقبضه لا يعتقه او قتله
 يورث القتل والاعتق ان كان
 هو يورث القتل كما في المصنف
 يورث القتل

ل

ولا يخلو في البيع

وان اشترى

ينفذ تصرف المشتري فيما اشتراه من مع او جهة الا انه لا محل له اكله ان كان طوعا
ولا دولا ان كانت جارية وتواشترى جارية شرا فاسدا واستولدها بطل حتى النسخ
كما في عقدها ويغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقرب للبائع قال ابو حنيفة وابو
يوسف رحمه الله عليهما اذا غرم القيمة لا يجب العقرب وقال محمد رحمه الله يجب العقرب مع القيمة
ويدخل الاقل في الاكثر فان وطئها ولم يستولدها ردوها على البائع ويغرم العقرب للبائع عند
الكل اتفاق الروايات والقاصب اذا وطئ الغصوب بشبهة كان للمالك ان يأخذها وعقدها
وان غرم القاصب قيمتها لا يغرم عقربها وثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع
الجائز حتى لو باع عبدا بالف درهم وطل من خمر على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض المشتري
العبد واعتقه في الايام الثلثة لا ينفذ عتاقه ولا خيار الشرط للبائع ينفذ عتاق
المشتري بعد القبض **فصل** في اشتراء من الغصوب منه شرا فاسدا واعتقه نفذا عتاقا
لانه اعتقه بعد القبض اذا اشترى شيئا فاسدا وقبض البائع ثم تناقضا البيع الفاسد
بعد فقد الثمن كان المشتري ان يحبس البائع لاستيفاء الثمن كما في البيع الجائز ولو اشترى
من مملوكة شيئا فاسدا ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري ان يحبس البائع لا
ما كان له على البائع **وكذا** لو اشترى المملوك من مربي الدواب جارية فاسدة ولو كان البائع
جائزا والادجار جازمه ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري ان يحبس البائع حتى يسد
الدين الذي كان له على البائع **رجل** اشترى عبدا شرا فاسدا بالف وقبضه ثم باعه من البائع
بما به دنانير قبضه البائع كان ذلك فسخا للبيع الفاسد ومالم يقبضه لا يفسخ اذا
اختلف المتبايعان احداهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد بشرط فاسدا واجل فاسدا كما
القول قوله مدعي الصحة والسنة يثبت الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعي الفساد
يدعي الفساد بمعنى فسخ العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم وطل من خمر والاخر
يدعي البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية القول
قوله مدعي الصحة ايضا والمبينة منه الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول
قوله من يدعي الفساد ولو ادعى عبدا في يد رجل انه اشتراه منه بالف درهم وقال البائع
بعثك بالف درهم وشرطت ان لا يبيع ولا يهب وادعى المشتري ذلك وانك البائع كما
القول قوله من ينكر الشرط الفاسد والمبينة بينه الاخر **وكذا** لو كان مكان الشرط
الفاسد شرط الخمر والخمر يبرأ والشئ الذي لا محل له الا الف وان اختلفا في أصل الثمن
فقال البائع بعثك عبدا هذا بعثك هذا وقال المشتري اشتريته بالف درهم وطل
من خمر كالف وطل فان قامت لها البينة يؤخذ بينه البائع والاصل في هذا انه اذا
اختلف الثمنان وانفقت سنة البائع والمشتري ثمن واحد **فصل** في البيعتين

على ذلك

على ذلك ما يفسد البيع فالقول قوله من نكح الفاسد والمبينة منه الفساد وان كان
الثمنان من مستحقين مختلفين ولحد ما يفسد البيع فالمبينة منه البائع اذا كان هو
مدعي الصحة فان ادعى لحد ما يبيع الوفا والاخر يبيعها كان القول قوله من يدعي
البيع البات فالمبينة منه الوفا لان بيع الوفا اما ان يعتبر هنا كما قال البعض او يباع
فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر بعا فاسدا كان القول قوله من يدعي الصحة وان اعتبر
هنا كانت البينة منه البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى لحد ما يبيع والاخر
الرهن كان القول قوله من ينكر البيع ان اختلف العاقدان فادعى البائع ان البائع كان شرط
الخيار للبائع والاخر يدعي ان البيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله
القول قوله من ينكر الخيار وعنده في رواية انه ان كان البائع يدعي البيع بشرط الخيار
لمنفسه كان القول قوله وعند محمد رحمه الله القول من يدعي الخيار والمبينة منه الاخر
ان كان المشتري يدعي الخيار لنفسه والبائع يدعي التناكح كان القول قوله البائع في
قوله ابي حنيفة رحمه الله على الروايتين جميعا وان ادعى لحد ما يبيع عن طوع والاخر
عن كراهة اختلفوا فيه والصحيح ان القول قوله من يدعي الطوع كما في الصحيح والفساد
وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والادجار كان القول قوله مدعي الطوع و
المبينة منه الاخر في الصحيح في الجواب وقال بعضهم بينه الطوع اولى وان اختلفا
فادعى لحد ما ان البيع كان صحيحا والاخر ينكر الصحة لا يقبل قوله مدعي الصحة
الا بسنة ويستخلف الاخر في صحة الصحة في البيع ان نقل الرجل اغرم الى بيع داي
منك بكذا ويمن لك ببيع في الحقيقة بل هو لحد ما يشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر
من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهائل وعن محمد رحمه الله في بيع الصحة
اذا قبض المشتري العبد واعتقه لا ينفذ عتاقه ولا يشبه المشتري من المكن لانه في الحكم
منزلة البيع بشرط الخيار لهما رجل باع عبدا من رجل وقصدا فانه كان آيضا فقال البائع
بعثك يا بنة وقال المشتري بعثته بعد اخذته كان القول قوله مدعي الصحة ايما يدعي
الصحة **وكذا** لو اشترى خلا ثم ادعى انه اشتراه بعد اخلا وقال البائع لا تبعته حين كان
خرا كان القول قوله مدعي الصحة وان اقاما البينة كانت الشهادة على بيع العبد بعد
الاخذ وعلى بيع الخمر بعد ما صار خلا **فصل** في البيع الموقوف
اذا باع الرجل مالا لغيره عندنا سوقف البيع على اجازة المالك ويشترط الصحة الاجازة
تمام العاقدين وقيام العقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من النقود
وان كان من العروض يشترط قيامه ايضا واذا مات المالك لا يفسد باجازه الوارث
وعند اجازة المالك ملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة **فصل**

ادعى احداهما البيع بطوع والاخر
عن كراهة اختلفا في العتاق
من يدعي الطوع

جارية فباعها فقطعت يدها ثم اجاز المصنوب منه البيع تحت الاجازة وهو قلت او
ثم اجاز لا يصح الاجازة وحقوق العقد من قبض الثمن وغيره ^{عند الاخير} والعاقد والبايع
العقد قبل الاجازة صح فسخه واذا هلك المبيع عند المشتري كان للمالك ان شاخص البايع
قيمه وان شاخص المشتري وعند اختياره بغير احد ما يرى الاخر وان ضمن المشتري
قيمه بطل البيع وكان للمشتري ان يسترد الثمن من البايع ان كان قد قبض وان ضمن البايع
قيمه سفيح البايع ان كان المبيع في ضمان البايع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البايع
قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار للمالك بضمين البايع لا سفيح المبيع والفضل
لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجهه اربعة احوالها ان يقول البايع بعت هذا فلان
الغائب لفلان ثم يقول الفضولي اشتريت فلان او يقول قلت لفلان اوقال قلت
ثم نقل فلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان اجاز يكون الشراء لفلان وان لم
يجز بطل العقد والثاني ان يقول المالك بعت هذا فلان فقال الفضولي قلت او
اشتريت وفوي الشراء لفلان فان اشترى سفيح عليه ولا يتوقف وهذا قال الفضولي اشتريت
هذا فلان بكذا وقال البايع بعت هذا فلان بكذا وقال الغائب لفلان بكذا او قال قلت
لا يتوقف ^{القول} اشتريت فلان بكذا وقال الفضولي اشتريت لاجله او قال قلت
لاجله ابتد المشتري فقال اشتريت هذا فلان فقال البايع بعت لاجله او لم لاجله فانه
يتوقف على اجازة الغائب الرابع ان يقول المالك بعت هذا فلان بكذا لاجل فلان وقال المشتري
اشتريت او قلت او قال المشتري او لا اشتريت هذا لاجل فلان فقال البايع بعت فانه سفيح
على المشتري ولا يتوقف ^{القول} اشتريت هذا فلان بكذا على فلان ذلك بالخيار
ثلاثة اقسام لا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار رجل اشترى عبدا
واشهد انه يشتره لفلان وقال البايع اشتريت منه هذا العبد لفلان فقال البايع بعت
وقال فلان قد مضيت ذكر الماطي رحمه الله ان المشتري ان يمنع العبد من فلان لان الشراء
وجك على العاقد فينفذ عليه فان سلمه المشتري الى فلان كانت الهدية للبايع على المشتري
وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى من المشتري ومن فلان
رجل باع ثوبا لغيره بغير اذن من ابن صغير ماذون لنفسه او من عبده ماذون له في التجارة
وعليه دين ولا دين عليه ثم اخبر بالتوبة بانه باع ثوبه بكذا ولم يبين من باعه فاحاز المالك
قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكلا
بالبيع لا يجوز بيعه من احد من هؤلاء ما خلا عبده الذي عليه دين مرة جاز الى رجل
بالف درهم فقال اشترى هذا الدار من هذا الدار لابي الصغير وهذا الصغير لابي حي
فاشترى الرجل الدار واجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله الدار والمشتري واجاز

نفاذا

اب الصغير باطله ذكرها في المسقي رجل باع عبدا بغير اذن المولى بعوض بعينه او بشي
بعينه سوى الدراهم والدينار ثم اجاز المولى العبد يبعه جاز سعه والمشتري بالعبد يكون
وعليه قيمة العبد لانه لا يشتره ذلك الشيء لا يتوقف فكان مشتريا لنفسه فاضيا عنه
بالعبد اذن المولى فيكون المشتري بالعبد رجل باع امه غير فولدت عند المشتري ثم اجاز
المولى البيع كان الولد مع الام للمشتري رجل قال لغيري اشترت عبدا هذا من نفسي بالف
درهم ومولا العبد حاضر فقال المولى قد اجزيت وسلمت قال محمد رحمه الله يجعل كلام المولى
بيعا الساعة رجل باع عبدا بغير اذنه فقال المولى قد احسنت واصببت وفقت لم يكن
كلامه اجازة للبيع وله ان يرد له لانه بذلك على وجه الاستسرا وان قبض الثمن يكون اجازة
وكذا لو قال كفتني مؤنة البيع فاحسنت فخل لك الله خيرا لم يكن ذلك اجازة للبيع الا
ان محمدا رحمه الله قال قوله احسنت واصببت يكون اجازة استسرا نادارين رجلين
باع فضولي نصفها فاجاز احد الشريكين ببيعته قال محمد رحمه الله يجوز البيع في ربع الدار
فرق محمد رحمه الله بين هذا وبين ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان غنى بجوز البيع في
نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى النصف الذي كان له اما بيع الفضولي انصرف الى
النصف الشايع واذا اجاز احد ما صحت اجازته في ربع الدار رجل غصب عبدا وباعه من رجل
فاجاز المصنوب منه بيع الغاصب لا يعلم ما حال الغصب قال محمد رحمه الله يجوز البيع حتى يعلم
انه هالك وهو قول ابي يوسف الخول رحمه الله ثم رجح وقال البيع فاسد حتى يعلم ان العبد
قائم فان قال المشتري كان لبيد ميتا يوم الاجازة وقال البايع رجلان بينهما صبرة من طعام
فباع احدهما بغير اذن لصبره وكاله المشتري بعد البيع فاجاز الشريك سعه او لم يجوز البيع
ويكون جميع الثمن للبايع وان باع احدهما قفيزا واجاز الشريك ثم كاله المشتري في صناع ما
بقى كان للشريك على البايع نصف قفيز ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك اجاز
البيع حتى صناع ما بقى من الطعام اخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عذر
احدهما قفيزا من الصبرة المشتري وباع ذلك القفيز فاجاز الشريك ببيعته كان الثمن بينهما
نصفين ولو لم يجز الشريك ببيعته فاحذر من المشتري نصف باع فادام المشتري ان يرجع على
البايع تمام القفيز ليل ذلك ولكنه بالخيار ان شاخص بصف الثمن على البايع وان شاء
نراة البيع رجل باع ثوبا من رجل ولم يقضه المشتري حتى باعه البايع من رجل اخر بفضل
عشر دراهم ثم اجاز المشتري بيع البايع لايصح اجازته لانه بيع ما لم يقض رجل باع امر
ولا بطنها وله قذاوي بها لرجل اخر فاجاز المولى له بالولاء البيع قال ابو يوسف رحمه الله
يصح اجازته ولا يكون له شيء من الثمن اولدته بعد قبض المشتري وان ولدت قبل القبض
فاجاز صاحب العبد البيع جاز ويكون له حصة من الثمن والمشتري بالخيار وان شاخص البيع

كان خادما لفلان

وان شا الخذ آرد لرجل و بناها للآخر باعها لهما باذن الآخر ثم و لحد آخر ق بعض
 البنا قبل القبض خير للمشتري ان شا الخذ لانه يجمع الثمن و يقسم الثمن على قيمة البنا صحيحا
 و على قيمة الارض فما اصاب البنا يكون لصاحب البنا و ما اصاب الارض يكون لصاحب
 الارض و ان ندم كل البنا او غرق او حرق او خرق خير للمشتري ان شا الخذ لانه يجمعها
 من الثمن و لا شيء لصاحب البنا قال و هذا بمنزلة ما لو جار رجل و استحق البنا رجل او مري
 لرجل بشاة و لاخر بصوفها فأت الموصي فباع صاحب الشاة الشاة كان الثمن كله لصاحب
 الشاة و لا شيء لصاحب الصوف قل لان الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلو جعل للصوف قسط
 من الثمن فسد البيع و كذا الشاة و ما في بطنها من اللحم و الشجر رجل باع عبد رجل غيره
 اذ نه فبلغ المولى بيعه فقال المولى للبائع و هبت لك الثمن و قال بصدقت به عليك
 فهو لاجازة للبيع ان كان لعبد قايما جارية بين رجلين باعها لهما باذن الشرايك
 و خفيها المشتري فاعتقها ثم اجاز الشرايك البيع لاجازة للبيع في حصته و رجل باع عبد رجل
 غيره اذ نه بمائة درهم فباع المشتري الى مولا و اخبره ان فلانا باع عبد بكنا فقال المولى ان
 باعك بمائة درهم فقد اجزت قال محمد رحمه الله ان كان فلان باعه بمائة درهم و اكثر
 فهو جائز و ان كان باعه باقل من مائة لا يجوز و كذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز البيع
 فاجازته تكون على الصنف الذي ذكره و كذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جائز و هو
 ما وصفنا و لو كان المتاع قال ان كان باعك بمائة درهم اجزت ذلك لم يجز و لا يجوز ذلك
 اجازة بل يكون عتق فان باعه بعد هذا فان شا اجاز و ان شا لم يجز و هذا لا يكون
 اجازة بل لا مضي رجل غصب عبد و باعه و دفعه الى المشتري ثم ان الغاصب صلح المولى
 من العبد على شيء قال محمد رحمه الله ان صلحه على الداهم او الداني يترك ان ذلك بمنزلة
 اخذ القصة من الغاصب فسق بيع الغاصب فان صلحه على شيء من العروض كان هذا من
 البيع من الغاصب فبطل بيع الغاصب رجل باع عبد رجل غيره ثم ان البائع اشترى العبد
 من مولا ثم اقام البائع البيعة انما اشترى العبد من مولا بعد بيعه او ورثه بعد البيع
 قال محمد رحمه الله بطل البيعة و بطل البيعة الاولى و من البيعة المتوقفة بيع الصبي المحرم
 الذي يعقل البيع و الشرع يتوقف بيعه و شراءه على اجازة و الملك او وصيه اجبت او
 القاضي و كذا المعقود و الصبي المحرم اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه و شراءه على اجازة الوصي
 او القاضي و العبد المحرم اذا باع شيئا من مال المولى او ماله او اشترى شيئا يتوقف
 ذلك على اجازة المولى و الرجل اذا باع عبد الماذون المذيون بغير اذن الغرماء يتوقف
 على اجازة الغرماء و قال بعض المشايخ بيعه بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد رحمه الله
 قال في الكتاب بيعه باطل و الصحيح انه موقوف و معنى قوله باطل اي سبطل

واذا باع

واذا باع المولى العبد الماذون بغير اذن الغرماء و قبض الثمن فعلى عندك ثم اجاز الغرماء
 بيعه صحته جاز تم و يهلك المال على الغرماء و ان اجاز بعضهم البيع و نقص بعضهم بعض العبد
 و المشتري لا يبيع الاجازة و يبطل البيع و من الموقوف اذا باع المرفوض في مرض الموت من
 وارثه عينا من اعيان ماله ان يحجز بيعه و ان مات من ذلك المرض لم يحجز الورثة
 بطل البيع و منها الموقوف اذا باع او اشترى يتوقف ذلك ان قيل على رده او مات و لم يحجز
 بدار الحرب بطل تصرفه و ان سلم جاز و نفذ بيعه و منها الداهن اذا باع الداهن و الكسب
 اذا باع المستاجر يتوقف ذلك على اجازة المرفوض و المستاجر في اصح الروايات الا ان
 المرفوض يملك نقض البيع و ملك اجازته و المستاجر يملك الاجازة و لا يملك النقض فان
 لم يحجز المستاجر حتى انقضت الاجازة بينهما نفذ البيع السابق و كذا المرفوض اذا لم يفسخ البيع
 حتى فاك الداهن نفذ البيع و لو كانت اجازة طويلة فباع ثم جاز ايام نفذ بيعه عند كل الشاة
 و كان للمستاجر ان يحجز مستاجرا سقيفا الاجرة المستحقة فان كان المستاجر ما يحجز
 الملاك فعلى عند المستاجر بعد القبض يسقط الدين بخلاف الداهن و كذا الرجل اذا
 دفع ارضه من ارضه مدة معلومة على ان يكون البذر من قبل العامل فزرها العامل
 او لم يزرع فباع صاحب الارض ارضه يتوقف البيع على اجازة المزارع الداهن اذا باع
 الداهن ثم باعه ثانيا من رجل اخر فجاز المرفوض و البيعة الاولى و الثانية نفذ البيع الاول
 و يبطل الثاني و لو باع الداهن الداهن ثم رهن عند آخره و جاز و هو سلم و اعار فجاز الداهن
 الاول الداهن الثاني او الاجازة او الهبة نفذ البيع و بطل ما سواه و من البيعة المتوقفة
 البيع بشرط الخيار و ايجز **الخيار** الخيارات انواع منها
 خيار اجازة عقد الفضولي و قد ذكرنا و منها خيار الشرط و خيار الدوية و خيار العيب و منها
 خيار تفرق المعقود عليه بهلاك البعض قبل القبض و الاستحقاق اما خيار الشرط فيبيع
 البيع بشرط الخيار لاحد العاقلان اكلهما جميعا عندنا و كذا خيار الشرط للاجنبي جائز
 عندنا و هو موقوف ثلثة ايام او اقل و ان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فسد البيع في قوله
 الى حنفية رحمه الله كالمشرط الخيار بذا و قال صاحباه اذا ذكرنا و قما معلوما شهرا او سنة او
 اكثر جاز و ان شرط الخيار الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثلثة ايام كان له الخيار في جميع
 الليل و وقت الظهر و ثلثة ايام او الى ثلثة ايام و لا يثنى الخيار ما لم يمتنع الغاية في قوله
 الى حنفية رحمه الله و قال صاحباه لا يدخل الغاية في الخيار و قد شرط لهما جميعا لا يثبت حكم العقد
 صلا و ان كان الخيار لاحدهما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار
 للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا و يخرج الثمن عن ملك المشتري و لا يدخل في ملك البائع
 في قوله الى حنفية رحمه الله و في قوله صاحباه يدخل و لو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن

يجب انفسه
 المصلحة
 و الاجازة و الاجازة
 انما هي باذن المولى
 و لا بد من اذنه
 في الاجازة و الاذن

الخيار

عن ملكه في قولهم وتخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة
رحمه الله وعندنا يدخل بيان ذلك في سائر ما إذا باع عبدا تجارية على أن يبيع العبد
بالخيار ثلثة ايام فاعتق البائع العبد في الايام الثلثة نفعا عتاقه في قولهم ويخطئ البيع لان
اعتق ملك نفسه وان اعتق الجارية جاز ويكون اسقاطا للخيار ويتم البيع في كلام واحد
نفذ عتقه فيهما ويغرم قيمه الجارية لبايعها ولا ينفذ عتاق المشتري لانه العبد ولا في الجارية
اما الجارية لا تخرج من ملكه عند تم ولها العبد لم يخرج عن ملك بايعه ولو كان
الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية ابنتا البائع العبد والخيار
لبائع العبد لا يعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح وهو كما ثبت في حقه لا يفسد
النكاح بينهما لانها لم تدخل في ملكه في قول أبي حنيفة رحمه الله ولكنه لا يعتقها بعتا عتاقا
فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار ولو قال العبد ان اشتريتك فانت حرتم اشتراكم على ان
بالخيار ثلثة ايام عتق عليه في قولهم جميعا سقط خياره والمسئلة بغرمهما مرفوعة وهو
كان البيع بشرط الخيار لما كانت احدهما ازم البيع في جانبه والاخر على خياره وخيار الشرط
لا يورث عندنا رجل باع عبدا ثمن في الدمة على انه بالخيار ثلثة ايام ثم وهب الثمن للمشتري
في مدة الخيار او اياه عن الثمن واشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن ببيع شراؤه وابراء
وهبته وسقط خياره لان الثمن في الدمة بمنزلة القرض وهو اشترى من غير المشتري شيئا
بذلك الثمن بطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن دينيا فافواه المشتري فقبض وقبض
فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فذبح البيع الى المشتري لا يبطل خياره ولو كان
الخيار للمشتري فابراه البائع عن الثمن لا يبيع ابراء في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله عليهما
اذا تم البيع بينهما عتق من الخيار واسقاطا للخيار في مدة ينفذ بها البائع ولو كان الخيار
للبائع او المشتري فقال من له الخيار ان لم افعل كنا نقول بطلت خيارى كان ذلك باطلا
ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العبد ان لم اذبحه اليوم فقد بطلت خيارى ولم يرد
اليوم لا يبطل خياره وهو لم يفعل ذلك ولكنه قال بطلت عند او قال بطلت خيارى اذا
جاء غدا فالا غدا ذكر في المتن انه يبطل خياره قال في هذا كالاول لان هذه وقت يحكى
لا محالة بخلاف الاول رجل باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اعقها او ذبحها او كاتبها
او وهبها او اجرها كان ذلك نقضا للبيع وكذا اذا فعل بالبائع ما يدل على استيفاء المالك بان اشترى
او طلقها او قبلها بشهوة او فطر الى فرجها عن شهوة كان ذلك نقضا للبيع وكذا في خيار
الدوة والعيب فلو قال المشتري قبلها بغير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره في النظر
الى القرح من غير شهوة لا يكون ذلك ابطالا للبيع ولا اسقاطا للخيار ولو قبلته الامة
بشهوة بطل خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله ان اقوى المشتري لها قبلته بشهوة وقال محمد

وسلوا ومن وسله
ان كان له خيار
او كان له خيار
او كان له خيار
او كان له خيار

رحمه الله يفعل الامة لا يبطل الا اذا قبلته فتركها ولم يبيعها وان ادخلت فرجها فوجه وهو
كاره او مطاوع بطل خياره عند الكل من له الخيار اذا اجاز البيع واسقط الخيار جاز على كل حال كما
صاحبه حاضر او غايبا واما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غايبا يتوقف
نسخه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ان علم صاحبه بذلك في مدة الخيار وقال ابن
يوسف والمشافى رحمه الله عليهما يجوز الفسخ على كل حال كما يجوز امضا البيع هذا اذا كان الفسخ
بالقول وان كان بالفعل جاز كما قال ابو يوسف والمشافى رحمه الله عليهما وفي الاجازة الطويلة
اذا فسخ احدهما في ايام الخيار عند عيبة الاخر والواجز والخط في ذلك بقول أبي يوسف
والمشافى رحمه الله عليهما فلو كان الخيار للمشتري ففسخ احدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز
فسخه رجل اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض المبيع باذن البائع ثم اودعه البائع
فهلك عند البائع بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه وقال صاحبه يتم البيع ويقر
الثمن على المشتري ولو كان الخيار للبائع فسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري اودعه البائع
فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل ولو كان البيع باثنا فقبض المشتري المبيع
باذن البائع او بغير اذنه والمؤمن حال او مؤجل والمشتري خياره فيه او عيب فودعه البائع فهلك
عند البائع تم البيع وله الثمن عند الكل رجل باع على انه بالخيار ثلثة ايام وسلمه الى المشتري
ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك نسخا للبيع ولا ابطالا للخيار ورجل باع عبدا على انه بالخيار
ثلثة ايام على ان له ان فعله ويخذه جاز فلان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كرها على
انه بالخيار ثلثة ايام على ان ياكل من ثمنه لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة لا يباع بها الثمن
فلم يكن متلفا جزا من المبيع بخلاف الثمن رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع بعد ايام انت
بالخيار وله الخيار مادام في المجلس يكون هذا غرضه قوله لك اقاله هذا البيع والوقالات
بالخيار ثلثة ايام فله الخيار ثلثة ايام كما قال هو الصحيح رجل اشترى وشروط الخيار لنفسه ولم
يوقت كان له ان يفسخ البيع ولم تكن ذلك للبائع وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام
فسد البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فان سقط الخيار في الايام الثلثة
او اعتق العبد او مات العبد او المشتري واخذت به ما يرجع لزوم البيع يتقلب البيع جازا
في قول أبي حنيفة رحمه الله ولزومه الثمن وان حدث به عند المشتري في الايام الثلثة
عيب كان عيبا كتمل زواله في مدة الخيار كما لم يسل خياره الا انه لا يملك الرد قبل
زوال العيب ان حدث به مالا كتمل الزوال لزمه البيع رجل اشترى شيئا في رمضان على ان
بالخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله لان عندنا
الشهر يكون اذا خلا في الخيار فيصير غرضه شرط الخيار اربعة ايام فيفسد العقد عندنا
محمد له الخيار في رمضان ويجوز البيع وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط

في البيع
في البيع
في البيع

المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان والثلث والخيار لثلاثة ايام بعد شهر رمضان فسد
البيع عند الكل لانه لا وجه في صحيح هذا رجل اشترى شاة او بقرة على انه بالخيار لثلاثة
ايام فخلعها او روى ابو يوسف عن ابن جعفر رحمه الله عليه انه يبطل خياره وقال ابو يوسف
لا يبطل خياره حتى يشترط البائع ويستبدل ذلك واشترى جارية على انه بالخيار لثلاثة ايام و
قبضها فباعها لغيره فانه قبل لا يبطل خياره ولو باع رجلا على انه بالخيار لثلاثة ايام فظن
البائع انها كان فيها البيع ولو كان الخيار للمشتري فظن انها لم تعرف مقدار الطهي لا يبيعه
خياره وان زاد على ذلك عند قلة المالك وكثرته يبطل خياره وذكر الفقهاء ان جعفر اذا زاد
على يوم وليله كغيره فادون ذلك قليل ولو اشترى ثوبا على انه بالخيار واخذ ما قاله
التوب واستخدم الخادم من لا يبطل خياره لثلاثة ايام وان استخدم مرتين وليس التوب
مرتين وكانت دابة فركبها مرتين يبطل خياره لثلاثة ايام لثبوتها او ليردها
على القيد يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل ويبيع عبدان على انه بالخيار فبهما
قبضهما المشتري ثم مات احدهما او استحق لغيره البيع في الباقي وان تراضيا على اجارة
المبيع لان البيع بشرط الخيار غير منقذ في حكم فاذ اهلك احدهما كانت الاجارة
في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالحصنة فلا يجوز ولو قال البائع في بيع العبدين نقضت
البيع في هذا بعينه او بطلت نقضت البيع في احدهما كان نقضه باطلا كانه لم يتكلم بالنقض
وسمى الخيار فبهما وكذا لو باع عبدا واحدا على انه بالخيار لثلاثة ايام ثم قال نقضت البيع
في نصفه كان باطلا كانه لم يتكلم به رجل له دار فيها رجل يسكنها بالجر فباعها من رجل
على ان المشتري بالخيار لثلاثة ايام ومضى به الساكن فطلب المشتري الاجر من الساكن
في مدة الخيار كان له ذلك امضا لبيع ولو اشترى دارا هو ساكن فيها على انه بالخيار لثلاثة
ايام فقام على اسكن لا يبطل خياره ولو اشترى السكني يبطل خياره ورجل اشترى جارية
على انه بالخيار لثلاثة ايام وقبضها ثم جارية وقال هي التي قبضتها وانكر البائع كان قوله
قول المشتري والمشتري والبائع ان يملك الجارية ويطلبها لان المشتري حين زدها على البائع
قد ملك الجارية منه فطلبها ان يرضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد توب نفسه على
صاحب التوب وقال هذا ثوبك وكذا الاسكني رجل باع بيضا او كفترا على انه بالخيار لثلاثة
ايام فخرج الفرج من البيضا او الكفتري ثم اتي مدة الخيار يبطل البيع لانه لم يبق من خيار
يتضمن به البائع وهو بقي الخيار كان له ان يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار للمشتري
والمسئلة كما لها في خياره لان المشتري لا يفسد ربحا الخيار ولو اشترى فضيلا ثم انا
نصار جاز قبل القبض يبطل البيع في قول ابن جعفر رحمه الله ولا يبطل في قول ابن يوسف
رحمه الله ورجل اشترى عبدا شرا باثلاث ايام البيع بينهما قال البائع للمشتري وقد جعلتك بالخيار

العقد
لا يكون
البائع في

ثلاثة ايام

ثلاثة ايام بعد شهر قال ابو يوسف رحمه الله عليه بالخيار من ساعة شهر فطلته
ايام وقال ابو جعفر يلحق الخيار كما قال ابو يوسف والعقد بالعقد الصحيح مكان
الخيار شرط فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول ابن يوسف ومحمد رحمه الله
عليهما وقال ابو جعفر رحمه الله يلحق الشرط القاسم بفسد البيع وهو الحق بالاعتقاد
الصحيح شرط جازي لا خيار له بل يلحق في قوله وبيع باع ارضا على انه بالخيار لثلاثة
ايام او قابضا ثم ان البائع نقض البيع في الايام الثلاثة سقى الارض من مضمونه بالقمة على
المشتري وكان للمشتري ان يحبسها لا يستيفها الذي دعه الى البائع فان البائع بعد ذلك
المشتري في رابعة هذه الارض سنة في رعاها نصيب الارض امانة عند المشتري وكان
البائع ان يأخذها من المشتري متى شاق قبل ان يودي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري
ان يحبسها لا يستيفها الثمن الذي كان على البائع لان المشتري لما رعاها باذن البائع صارت
سلما الى البائع ورجل اشترى جارية على انه بالخيار لثلاثة ايام فولدت عند المشتري بطلا خيا
وان كان الولد ميتا ولم يقبضها الولادة لا يبطل خياره ولو حدثت لزيادة عند المشتري
في ذات البيع كالمسمن وكخولك يبطل خياره في قول ابن جعفر رحمه الله عليه
رجل اشترى عبدا على انه بالخيار لثلاثة ايام فمضى العبد عند المشتري ثم ان المشتري لم يلب البائع
وقال للبائع نقضت البيع ورددت عليك العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض فان مضت الايام
الثلاثة والعبد مريض لم يرضى المشتري وان مضت العبد في الايام الثلاثة ثم مضت الايام الثلاثة
كان للمشتري ان يرد العبد على البائع به ذلك الرد الذي كان منه رجل اشترى ثوبا بالخيار
لثلاثة ايام ففقد جوارها واخذ شيئا من عرقها لا يبطل خياره ولو اشترى خياره رجل اشترى
شيئا على انه بالخيار لثلاثة ايام ففقد المشتري في الايام الى باب البائع ليرد المبيع وانقص البائع
منه فطلب المشتري من القاضي ان يرضى جميعا عن البائع ليرده عليه اخلفوا فيه قال بعضهم نصيب
جميعا نظر المشتري وقال محمد بن مسلم رحمه الله لا يجيبه القاضي الى ذلك ولا ينصيب جميعا لان المشتري
فلا يشتري ولم يأخذ منه وكلا مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فان نصيب
القاضي جميعا وطلب المشتري من القاضي الاعذار عن محمد رحمه الله فانه رايان في رواية بحجبه
القاضي الى ذلك فيبعت مناديا ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلا يبرأ ان
يرد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع فلا يقبض القاضي البيع من غير اذار وفي رواية
لا يجيبه القاضي الى الاعذار ايضا فنقل محمد رحمه الله كيف يصنع المشتري قال البيهقي ان المشتري
فاخذ منه وكلا ثقة اذا اخذ الغيبة حتى ادعى البائع رد على الكيل وان اشترى شاة فباع
اليه الفصاد على انه بالخيار لثلاثة ايام في القصاص لا يجبر المشتري على شيء ولا الاستحسان يقال
للمشتري اما ان يفسخ وانما ان يأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى يجبر البائع او يفسد البيع عند

ن

دفعها عنه ذلك دفع الضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراشي تسارع اليه الفاسد
وكا لعمكة الطريقة ونحوها وتجدد المصلحة عليه واقام المدة البيعة على ما ادعى ونحوه فساد هاتين
مدى التركة فان القاضى يامر مدي الشراء ان يتقدا الثمن ويلتزم العمكة ثم يبيعها من آخر
ويأخذ منها ويضع الثمن الاول والثاني على يد عدل فان عدلت البيعة يقضى لمدي الشراء
بالثمن الثاني ويبيع الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضع الثمن الثاني من ملك
مدي الشراء لان بيع القاضى كبيعته وهو يعلم ببيعه مدي الشراء فانه يضمن قيمة العمكة للمدعي
عليه لان البيع لم يستفحق اخذ مال الغير بجهة البيع فيكون مضى عليه بالقيمة وهذا قول
ابن يوسف رحمه الله وهو باع شيئا تسارع اليه الفاسد سعيا بايا ولم يقصده المشتري ثم
يتقدا الثمن حتى غاب كان للبائع ان يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم
بذلك لان المشتري الاول رضى بهذا البيع والبيع دلاله فيحل للبائع ان يبيع واذا حل للبائع
ان يبيع حل للمشتري الثاني ان يشتري رجل باع عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم انه عرض
العبد على بيعه لم يطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه رجل باع شيئا ثم
على انه بالخيار ثلثة ايام يعتبر الاجل من وقت سقو الخيار لا من وقت العقد وكذا لو كان
الخيار للمشتري وهو باع دارا على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام والدار شفيع فان الشفيع يطلب
الشفعة وقت العقد اعلم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب الشفعة وت
الاجازة وفي البيع الفاسد عند انقطاع حتى الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض رواية ابن
رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح في المسائل وتاتي في كتاب الشفعة
رجل باع دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فصالحه المشتري على حرامهم مسماة او على عوض بعينه على
ان يسقط الخيار متى البيع جاز ذلك ويكون زايده في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري
فصالحه البائع على ان يسقط الخيار فيحيط عنه من الثمن ويؤيد هذا العوض بعينه في البيع
جاز ذلك الوكيل بالبيع اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام او الوصي باع على انه بالخيار ثلثة
ايام او الزوج باع بنفسه وشرط الخيار لغيره فمات الوكيل والوصي في الايام الثلثة او مات
الوكيل والصغير ومات الذي باع بنفسه او الذي شرط له الخيار في الايام الثلثة فالحكم
تم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق في الخيار والجنون في هذا غير الموت وهو باع
الابن والوصي والتم على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ التيم في مدة الخيار قال ابو يوسف رحمه
ثم البيع وبطل الخيار وعن محمد رحمه الله انه ثلث روايات في روايته يكون الخيار للتم انما
نقل البيع وان شاها في مدة الخيار وبعد انقضاءها ويكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط
وفي رواية ينتقل خيار الشرط الى التيم موقفا بالايام الثلثة كما كان وفي رواية يبقى الخيار
للاب ان ينقض البيع في ملكه او اجازة جاز وان لم يضع شيئا حق مضى للمدعي ثم البيع والمكاتب

اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام ثم عجز العبد المادون اذا باع بالخيار ثلثة ايام ثم حجر عليه
المولى ثم البيع وبطل الخيار رجل باع عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم قال البائع للعبدان دخلت
الدار فاشتريه ثم يكون ذلك نقضا للبيع ولا يبطل الخيار وكذا لو قال العبدان اشتريه مني
العبدان ثم وكذا لو كان الخيار للمشتري فخلت بذلك رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام
ثم قال للمشتري قد اجرت شراء او اشتيت اخذ بطل خياره وهذا هو بيت اخذ او احبشا و
الردت وقال اعجبني هذا او قال قد واقفني لا يبطل خياره رجل اشترى كتابا على انه بالخيار
ثلثة ايام فاشتريه منه لنفسه لا يبطل خياره لان الكتاب لا يشتري الا لاجل النسخ منه وانما اشترى
للاذن من الخطط فلا يبطل خياره كالشاح اذا اشترى ديباجا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم نظر
في نقش الديباج لا يبطل خياره ولهذا لا ينسخ من كتاب الغيبة ولم يرفع ولم يحوله لا يصير
غاصبا وان نسخ لغيره لا يبطل خياره قالوا ولو قيل لا لا ينسخ يبطل الخيار وبالدرك لا يبطل
خياره فله وجه بخلافه لاخذ به لان في الكتابة استعمال اما المدة من كون للنظر والامتحان
انه هل هو صحيح ام لا فيكون بمنزلة الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يبطل الخيار من له خيار
الشرط اذا قال ابطل خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية اذا قال ابطل الخيار لا يبطل
خياره رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما وقضيه ثم جاء بزه بالخيار وخبره جيبه فقال البائع ليس
هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله عليهما القول قوله
المشتري والمبيعة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار شرط وراي ابن
برده بخلافه والرؤية وان كان يريد الرد بالبيع في القول فيه قول البائع وهو باع حرامه على انه
بالخيار ثلثة ايام فاكسب الكتابا باع او عند المشتري او ولدت او لاد فان لكل يدور
مع الاصل ثم البيع بينهما يكون الكل للمشتري وان انسخ البيع بينهما يكون للبائع وهو كان الخيار
للمشتري فاكسب الكتابا او ولدت او لاد عند البائع فكل ذلك الحرام فكل الكسب للمشتري ذكر
في الكتابات ان الكسب يكون للمشتري ثم البيع بينهما او تنقضي قبل هذا قولهما لان عند الحاجة
الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة خيار الرؤية والبيع على الكل ما على قوله اي
حنيفة رحمه الله يدور الكسب مع الاصل لان عند خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في
ملك المشتري ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فقطع البائع يده عند المشتري بطل
خياره المشتري في قوله اي حنيفة رحمه الله ولا يبطل في قوله محمد رحمه الله وعن ابن يوسف رحمه الله
فيه روايتان وهو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل وفي
قطع اجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل رجل اشترى عبدا من رجلين صفقه واخذ
على ان الباعين بالخيار فمضى احدهما بالبيع ولم يرضي الآخر من المبيع في قوله اي حنيفة
رحمه الله رجل اشترى ابنة على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع البيع لابن

ولا يشأ به **فصل في خيار الرؤية** ثبت في كل عين ملك
 بعد كتمل الفسخ كالبيع والاجارة والقسمه والصلح عن دعوى المال كما ثبت لخيار
 في البيع المشتري ثبت للبائع في الثمن اذا كان عيناً والكيل والموزون اذا كان عيناً فهو بمنزلة
 سائر الاعيان وكذا التبرع من الذهب والفضة والاولى ولا يثبت خيار الرؤية فيها ملكه
 في الذمة كالسلم والهدية والديون ولا يثبت خيار الرؤية في كل عين ملك بعد كتمل الفسخ
 بالرد كالمهر ونكاح الخلع والصلح عن انقضاء من خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية
 صح فسخه وان اجاز العقد وبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك كان
 خيار الرؤية والفسخ صحيحاً والرؤية يصح من غير قضا ولا رضا وهو فسخ على كل حال قبل القبض
 وبعد ولا يورث خيار الرؤية كالا يورث خيار الشرط ويورث خيار العيب لا يورث
 خيار الرؤية بوقت بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله ويبطل ما يبطل به خيار الشرط كالنكاح
 والبيع والاجارة والرهن فان باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه سبباً قاضياً او
 بما هو مضمع من كل وجه وقبل الرهن وانقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح
 ولو باع بعد الرؤية على انه بالخيار ثلثة ايام او عرضه على بيع او هبته لم يسل بطل خياره
 وان فعل شيئاً من ذلك قبل الرؤية لا يبطل خياره وان هلك بعض المبيع عند المشتري بطل
 خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فاذا تعدد ردا لبعض بالهلاك او بالعيب
 يبطل خياره ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محو ولا يبطل في قول
 ابي يوسف ولو اشترى شيئاً ثم يرد فقبضه بعد رده بطل خياره وهو رسل رسولاً بقبضه
 فقبضه الرسل لا يبطل خياره ولو وكل وكيلاً بقبضه فرائى او قبضه بطل خياره ولو وكل
 في قول ابي حنيفة كما لو قال الوكيل عاقداً بقبض ما راي لم يكن للموكل خيار الرؤية وقال ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله عليهما في الوكيل بالقبض لا يبطل خيار الموكل بقبض الوكيل بعد الرؤية
 كما لو قبضه الوكيل قبل الرؤية ثم اسقط خيار الرؤية لموكله لا يبطل خيار الموكل واجمعوا
 على ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب ولو اشترى شيئاً ثم رد ثم وكل رجلاً
 بالرؤية وقال له ان رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رؤية الوكيل بالرؤية كروية
 الموكل الوكيل بالشرا اذا اشترى شيئاً كان راء الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل
 خيار الرؤية ثم البيع لا يخلو اما ان كان من بني آدم او من البهائم او من العروص او من
 العقار فان كان من بني آدم وهو عبد او جارية فرائى الوجه ورضيه ولم ير سائر
 الاعضاء بطل خيار الرؤية وان كانت الجارية متقبقة فرائى صدرها وظهرها وساقها ولم
 ير وجهها لا يبطل خياره وكذا لو كان عبداً فهو بمنزلة الجارية وان رآه وجهه من غير
 الخواص كان رؤية وان كان المبيع دابة او فرساً او ابلاً او بغلاً روى عن محمد انه

بطل خياره ولو رآه الوجه والكيل والموزون
 لا يورث خيار الرؤية والرهن وانقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح

اذا راي

اذا راي العين ورضي به بطل خياره وعن ابي يوسف انه لا يبطل خياره ما لم يروجه
 وموخر وان كان المبيع شاة لم لا بد من الجمع مع الرؤية حتى يبطل خياره بعد ذلك
 لان المقصود هو العلم وذلك لا يعرف الا بالجنس وان كانت شاة فبينة لا بد من النظر الى
 مع الرؤية الى جنسها وان كان المبيع متقبلاً ليس كجنسها فان كان شيئاً منه مقصوداً كما
 في المعاقرة فاشأ به ذلك لا يبطل خياره ما لم يروجه فان لم يكن شيئاً منه مقصوداً كما لو كان
 اذا راي البعض ورضي به بطل خياره اذا وجد غير العيب مثل المربي في الصفقة ولو كان ثوباً
 يختلف قيمته باختلاف العلم يعتبر رؤية العلم ايضا لا يبطل خيار الرؤية وان كان الثوب
 مطوي فرائى موضع الخيط ورضي به بطل خياره وان كان ثوباً ما لم يركل شيئاً يبطل خياره
 لان الثوب من العدة ديات المتقاة وفيه في العدة ديات انه اذا راي خارج الدار ورضي به
 لا يبقى خياره فلو اخطأ اذا لم يكن في الدار ثوباً فان كان فيها ثوباً لا بد من رؤية الدار الى
 هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزلة الوجه في بني آدم وذلك كان كونه
 ذكر في الكتاب انه اذا راي رؤى الاشجار من خارج ودلى الى كل شجرة ورضي به لا يبقى
 خيار الرؤية هذا اذا كان المبيع شيئاً واحداً فان كان اشياء فهو على وجهين اما ان كان
 من العدة ديات كالبطيخ والرمان والمغفر او من العدة ديات المتقاة كالخوز واللوز
 والبعض والتفاح والاجاص والكيل والموزون فان كان كيلاً او وزناً في وعاء واحد
 او لم يكن في وعاء واحد فهو موضوع على الارض فهو كشى واحد ولو ادى منه خففة او اكثر
 ورضي به كان رؤية اذا كان غير المربي مثل المربي وان كانت الخففة او المشعير في القشر
 او الرعقران في سلتين والدمون في رقتين الخلف فيه المشايخ قال المشايخ يلزم رحمهم الله ما
 كان في وعائين فهو بمنزلة شيئين مختلفين وقال مشايخ العراق رحمهم الله هما كشى واحد
 هكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح ان رؤية احداهما تكون كرويةهما جميعاً والتفتوا
 على انها كشى واحد في حكم العيب حتى لو وجد بما في احد الوعائين عيباً ان كان قبل القبض
 يسكتما او يردهما وان كان بعد القبض يرد العيب خاصة كما لو وجد احد الوعائين عيباً بعد
 القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله اما اذا
 العيب يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المربي على صفة المربي فان لم يكن له يبقى خيار
 الرؤية فان قال المشتري لم اجدا الباقي على تلك الصفقة فقال البائع لا بد هو على تلك الصفقة
 كان لقوله قول البائع والمبيد للمشتري وان كان المبيع من العدة ديات المتقاة كالرمان
 وغير ذلك ما لم يركل لا يبطل خياره ولو اشترى وقر بطيخ ما لم يركل لا يبطل خياره اذا كان
 البطيخ في غلدة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا كان البطيخ نوعاً واحداً
 فرائى البعض ورضي به بطل خياره وان كان البطيخ شريجة ان كان الشريجة كالكبرى ما في

جده
 ان كان المبيع ثوباً او ثوباً
 وان كان المبيع ثوباً او ثوباً
 عاذاً او ثوباً

داخلها بطل خياره وان اشترى شيئا مغبيا في الارض كالحجر والبصل والثوم والشليم
الفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله قال اذا قطع البائع بعضها او قطع للشر
بأذن البائع فلا بد من رضاه عن ذلك ورواه في رواية بطل خياره
فما رواه في رواية بطل خياره في رواية ما لم يركل بعد القطع لا يبطل خياره وعلمه المشايخ
رحمهم الله قالوا لم يكن هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكرها في الامالي عن ابي يوسف
رحمه الله انه قال ان كان الخشب مائلا او يوزن بعد القطع كالثوم والحجر والبصل فقلع
المشتري شيئا باذن البائع او قطع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل والوزن اذا اراد
المقلوع ورضي به لزم البيع في الكل ويكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك
فان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رحمه الله انه
قال اعلم ان يركل بعد القطع لا يبطل خياره هذا اذا قطع البائع او قطع المشتري باذن البائع
فان قطع المشتري منه شيئا بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا لم يركل في البيع في الكل
به او لم يرض لان المقلوع بالقلع يتعيب فان قبل القطع كان ينو ساعده فساعة وبعد القطع
لا ينوط وان كان المقلوع قليلا لا يركل له لا يبطل خياره والغتوي في هذه المسئلة على قول
ابي يوسف رحمه الله وفي الفجل اذا قطع البعض فآمره بوضعه لا يبطل خياره لانه عدي
متفاوت هذا اذا كان الخشب معلوما وجوده في الارض فان باعه قبل النبت او بعد ما نبت
في الارض لا انه لا يدمر من ناسخ الارض وليس ثابتا بحجره وبيع ما هو موجود
في الارض مثل البصل ونحوه وقلم البائع شيئا من موضع وقلم البائع على ان في مكان مثل هذا
في الكثرة لا يجوز بيعه ولو اشترى كرويين من الحجر فقلع فوجد في احد الكرويين جدينا قطع
الاخر فوجد مغبيا لا يرد شيئا منه لانه تعيب بالقلع ولكنه يرجع بنقصان العيب ولو اشترى
جزلا في جوالي فوجد في اعلاه جزلا طويلا وفي سفله قصيرا صغيرا فان القصير لا يشتري
بما يشتري به الطويل كان عيبا يرجع بالنقصان ولو اشترى كرويات او بطيئة كالفول نحو ذلك اشترى
ما على ظاهر الارض فقطع مرجعه جاز وان اشترى ما في الارض ان اشتراه باصم له جاز وان لم
يشتري باصم له لانه ينو كل ساعة فيخطط المبيع بغير المبيع ولو باع شيئا مغبيا في الارض لم يختلف
البائع والمشتري في القلع فقال البائع اخاف ان قلعه لا يرضى به وقال المشتري اخاف ان قلعه
لا يصلح لي فمن يبيع منهما بالقلع جاز وان تناخا في ذلك فسخ القاضي العقد بينهما **وان اشترى الثمار**
على رؤس الاشجار فزاد من كل شجرة بعضها كان رؤية البعض كروية الكل حتى يرضى به لزمه
لو اشترى ذهنا فراه من خارج القارورة عن وجهه ورضاه عنه ان ذلك يكون رؤية وكل
روي عن محمد رحمه الله وعن محمد رواية اخرى لا يكون ذلك رؤية ولو نظر الى المبيع من
استرقى كان رؤية ولو اشترى رجلا بالالة ولم يرب بعض الالة كان له خيار الرؤية وكذا

وان تناخا

لو اشترى

واشترى رجلا بالالة ولين لم يرب بعض الالة رجلا ان يشتري شيئا لم يرب لا يكون لا طمعا
الرؤية والرؤية وقد ذكرنا في خلاصة خيار الشرط فذكر لك في خيار الرؤية اذا اشترى
شيئا لم يرب فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بطل البيع لان
من له خيار الرؤية يتفرق المفسر رجل اشترى من امية المذبحه كشيء ما قبل السلخات خلاف
ما اذا باع من البطيخ بروه قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى البائع بالقطع واذا جاز مع الكرش
قبل السلخ كان على البائع اخراجها والمشتري خيار الرؤية وجاز ان يتبعه لانه باعها مع اللوز
لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللوز قبل الاطلاع وان باع اللوز بعد ما ماتت اللوز
جاز البيع والمشتري خيار الرؤية في اللوز ان يكن رايها قبل ذلك ولو اشترى لوزا بوجه
البيع في قول ابي يوسف رحمه الله والمشتري للخيار وعلى قول محمد رحمه الله لا يجوز البيع في
على قوله اذا اشترى ناقة سدا فخرج المسلك منها لم يكن له ان يرد خيار الرؤية وكذا
العبد لا يتعيب بالخراج حتى لم يخرج المسلك كان له ان يرد خيار الرؤية والعيب جلي
اشترى لبنا على ان يحمله البائع الى منزل المشتري ان كان البيع بقطة القارورة جاز البيع
اذا جاز البيع فان لم يكن المشتري رأى اللبن فراه بعد ما حمله البائع الى منزله قال الفقيه ابو
الليث رحمه الله لم يكن له ان يرد خيار الرؤية لانه لو رده يحتاج الى الحمل فيصير ذلك بمنزله
عيب حادث عند المشتري رجل اشترى حبة منقطة وراياها كان له خيار الرؤية اذا اراد
فما رواه لان المقصود هو الظاهرة فكان له الخيار فان كانت البطانة مقصودة بان كان عليها
نور فان لم يكن الظاهرة مقصودة لمقارنتها والبطانة مقصودة اذا اراد البطانة لا يبقى له خيار
الرؤية ولو كانت الظاهرة مقصودة فرأى الظاهرة لا يبقى له خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة
مقصودة ايضا فلا يكفي برؤية احد هار رجل اشترى ارضا لم يرها ولم يركل اشترى
الارض في يدا الاكار بالاكارة فزرها الاكار ثم اراد المشتري ان يرد خيار الرؤية
لم يكن له ذلك لان فعل الاكار منتقل اليه فصار كانه قد رآها بنفسه ولو اشترى دارا لم يرها
فيعر ان يحنها فلحنها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية خلافا لشرط لان
الاخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يبطل بطل دليل الرضا وخيار
الشرط يبطل بصرح الرضا فيبطل بدليله وكذا في عرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط
لا يبطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يبطل القبض مع الرؤية وكذا ينقد الثمن مع الرؤية ورجل
اشترى ثوبا مقلوبا فادركه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك الثوب كان له خيار
الرؤية رجل راي شيئا اشتراه بعينه فان قال قد وجدته متغيرا قال بعضهم لا يصدق في البيع
شئ الا لمة السر خشي رحمه الله ان كان الشراء بعينه وان لا يتغير في ذلك الزمان قالوا لا يصح
ويكون القول قول البائع وان اشتراه بعينه وان يتغير مثل ذلك الشئ في ذلك الزمان غلبا

لو اشترى ثوبا مقلوبا فادركه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك الثوب كان له خيار

اشترى دارا مني
بلدة اخرى

كان القول قول المشتري كما لو كان جاريا ثم اشترىها بعد عشر سنين او عشرين سنة قال
تغيرت كان القول قوله وعليه القوي رجل اشترى دارا مني في بلدة اخرى وقال البائع للمشتري
سلمتها اليك ثم امتنع المشتري عن ادائها لقوله اني لم اجد الدار في بلدة اخرى فقلت له ان
يردها بخيار الروية فان لم يردها يرد البائع بان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او
يسكن في تلك البلدة فيقبض لو كمل الثمن ويسلم الدار اليه رجل اشترى عكا من رجل
وجعلها فظن ان ظهورها يعني الى صربها كان له خيار الروية ورجل اشترى دارا من رجل
المعدن بعينه فله خيار الروية اذا اراد ان ياتي رجل اشترى نخلا من رجل البائع بالخلف
والبيسة المشتري وهو لا يم قام المشتري ومشي فيها كان له ان يرد بخيار الروية ان لم يتصلها
ذال رجل اشترى جارية بعينه والفرج ثم وقع ايضا ثم رد العبد بخيار الروية لا يقتضي
البيع في حصة الالف من الجارية رجل اشترى دارا من رجل بعينها من مائة كان شرط انه من ماء
دجلة وهو منها كان له خيار الروية قال لادن بعض المواضع اطيب من بعض الاغني اذا اشترى
شيئا جاز شراؤه وقال الشافعي رحمه الله ان كان يصير اعمى جاز وان كان اكعم لا يجوز
واذا جاز شراؤه عندنا كان له خيار الروية ثم تكلم فيها يكون عن ربه الروية قالوا ان
شيئا مما يعلق ويقتل فاذا اقلع حتى كان ذلك عن ربه الروية فان كان مما لا يعلق لا
يجوز ان كان عقارا او غارا على رؤس الاشجار قال الشيخ الامام شمس الداعية الشرح
رحمه الله الاشبه في هذا بقوله ان حقيقته رحمه الله ان يוכל تصيرا بالقبض فاذا قبض
الوكيل وهو يظن اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله يوسف البيع عند الاعي بالبيع ما يكون
فاذا قال الاعي بعد ذلك رخصت بطل خياره وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية
يقاد الاعي الى موضع البيع فاذا صار بحيث كان بصيرا الراة وصفه فقال رخصت بطل
خياره وفي رواية يملك الخبطان والاشجار ثم بقوله رخصت بطل خياره وفي الادهان والراة
يكون الشئ عن ربه الفطر حتى ان اعين شري كل واحد منهما انما قد دخل احدهما ارضه فحل
بحسب الارضين من فطر فيها الشئ وكل واحد منهما فقال انما تقطع نفسها فكيف تطعمني
والاخر فحل ارضها فحل بحسب شئها وتعرف على سوا الحشيش وطولها فوجدها ملقاة
عليها فزوتها وقال ان الارض اذا طابت تربتها اسعوط حشيشها واذا لم تطب كانت
حشيشة ثم لا يخرج نباته الا بكرا دقيقا ضعيفا اذا اختلف العاقدان في الروية فقال
البائع بعينه ما رأت وقال المشتري لم اره كان القول قول المشتري مع عنده وكذا في الخلفا
في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعته وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف
خيار العساة اراد المشتري ان يرد البيع بعينه كذا مثله عند المشتري فانكر البائع ان يكون
العيب عند كان القول قول البائع **فصل في العيوب** كذا ما سبق في مقدمه عند

اذا خرج ما فيه ولو ان يترى خفيين او ظاهرين
او خفيين وراى احدهما كان له خيار الروية

التجار

اشترى كسرة الرخ
من يابك فرب

التجار في عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا وما يكون خفيا كالنور والشمس والجمع والخرق والمعراج
والسفن الناقطة والسقوف والنجارية والاصبع والاراك والاموال من القروح وفي غير الحيوان كالحشم
في الاواني والخرق والغرفة والخرق والشمع في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فكل كان له
ان يرد الا ان ثبت البراءة من العيب فيها ما يكون باطنا في الحيوان والجمادى والاعمال في السيل
في ذلك الرجوع الى اهل البصر ان يبين ذلك فاحذر من العيب حتى الخصومة والمردوى وانما
ذلك عدل ان وشهد الله قديم كان عند البائع يرد على البائع وما كان باطنا في الجمادى فيها
النساء ولا ينظر اليه الرجال كالقرون والوتى اذا خربت امرأة واحذر من ذلك بغير العيب حتى
الخصومة لا في الرد في ظاهرها الرواية ومنها ما يكون عيبا في الجمادى لا في الاعمال كالحرفاينة
يكون عيبا في الجمادى ولا يكون عيبا في الاعمال الا ان يكون فاحشا لا يكون مثله في عا
الناس فيكون عيبا وكذا انما عيب الجمادى وليس عيب الاعمال الا ان يكون فاحشا على
ذلك ولذا انما عيب الجمادى ليس عيب الاعمال ومنها ما يكون في بعض الاجزاء دون
البعض كالمول في الفراش فانه لا يكون عيبا في الصبي الذي لا ياكل وحده ولا يلبس وحده
وهو عيب الذي ياكل وحده وليس وحده وكذا السرة مروي ذلك عن ابي حنيفة وابي
يوسف رحمه الله عليهما ولا اشترى عبدا فكان اعمى او جردا او بال في الفراش عند البائع في
كبر ولم يسل عند المشتري قال ابو بكر ابن سعيد النخعي رحمه الله انه ان يرد وقال البائع كذا
رحمه الله لا يرد ما لم يعد عند المشتري وهو الصحيح والكعبة عيب كذا المختار ولا اشترى عبدا
على انه خصي فوجده لا يرد ولا اشترى على انه خفي فاداه خصي كان له ان يرد والادوة عيب
في الغلام لانه لا يشرع للشئ ولا يقدر على القتال ولا كفا والقفل في النساء عيب وهو من في الف
منع الجراح وقيل هي الذي يكون مسئكاها والحداد وعدم القان في الغلام والخصي في الجارية
اذا كانا جليسين يكون عيبا وان كانا مولدين متغيرين فذلك لك وان كانا كبيتين فهو عيب وهذا
عندنا ما عندنا عدم الخفض في الجمادى لا يكون عيبا ولا اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي
ثيب فان القاضى يرد بها النساء فان قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يعين عليه وان قلن هي
ثيب كان القول قول البائع مع عينه وان وطئها المشتري فعلم بالوطئ قلن ذاكها كما علم انها ليست
ببكر فلا يثبت ولذا من منه الجارية هكذا ذكر الشيخ الامام ابو القاسم وعن ابي يوسف رحمه الله
انه يرد هابشهادة النساء والنكاح عيب في العبد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العود عن
رجعي وان كانت عن طلاق باين فليس عيبا ولا حرام ليس عيب الجارية ولو كانت الجارية
محرمة الوطئ على المشتري برضاع او مهرية لا يكون عيبا ولا اشترى جارية وقضيا ثم ادعى ان
زوجها وان ادان يرد هابها فقال البائع كان لها زوج عندى بانها او مات عنها قبل البيع كان القول
قول البائع فلا يرد عليه ولو قام المشتري البينة على قيام النكاح المحال لا يقبل بينته ولو قام

مطل
الرجع عيب في الجمادى لا في الاعمال
الا ان يكون ماح

البيته على قرار البايع بذلك قبل بيته وقال البايع كان زوجا عندي فلا تأقبل البيع
 والمشتري منك الطلاق كان الفحل قبل البايع فان حضر المقر بالملك وانكح الطلاق كان
 للمشتري ان يرد ها ولوقال البايع كان له ارجع عندي يوم البيع فاباها او مات عنها قبل
 القبض وبعد والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري ان يرد الجارية ولو كان له ارجع عندي
 المشتري فقال البايع كان زوجا عندي غير هذا الرجل اباها او مات عنها قبل البيع كان القول
 قول البايع رجل اشترى حنطة فجدها ردية لا يرد ها لان الرداة ليست بعينان ورجل
 مسومة او غنمة كان له ان يرد ها وكذا لو اشترى ناقصة فجدها ردية من غير عيش لا يرد ها
 وكذا اشترى جارية فجدها قبيحة او سوداء الوجه لا يرد ها ولو كانت محترقة الوجه لا يرد ها
 قبح ولا جمال كان له ان يرد ها وكذا اشترى جارية قد كانت عذراء عند البايع او عند غيره
 يعلم به المشتري ثم علم كان له ان يرد ها في إحدى الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية لا
 يجعل نفس الولادة عيبا فلا يرد اذا لم يوجب الولادة نقصا فافها ولو اشترى جارية
 قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يسمع دعوى
 المشتري الا ان يدعى ان انقطاع الحيض للحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه
 وميرها القاضي لئسا ان ظن هو حبل بخلاف البايع ان ذلك لم يكن عنده وان ظن ليس
 بحبل فلا يمين على البايع وهو نظير ما ذكرنا في الثيابة وفي دعوى الحبل يرجع الى التساوي
 معرفة دأى بلطها يرجع الى الاطباء ثم في الدائر بشهادة رجلين اذا شهدا انه قد تم وفيها لا
 ينظر اليه الرجال كالفرد والرتق ونحوه بخلاف في الروايات واخر ما روى عن محمد بن
 انه كان ذلك القبض وهو عيب بحيث يرد بشهادة النساء وهو قول ابى يوسف الاخر
 والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء والمرأتان او ثلثا الحبل فيثبت قولها في حق الخوف
 ولا يرد بشهادتهن رجل اشترى خفين فاذا اخلهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل احداهما
 في رجله لا يرد وان كان لا يدخل لا اخله في رجله بل يصيق الخف لانه ان يرد وان كان
 الخفان ضيقين لا يدخل في رجله فهما لم يكن له ان يرد رجل اشترى عبدا فابن من ذلك وقد
 كان ابن عند البايع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب ما دام العبد حيا ابعا في قوله ابى
 حنيفة رحمه الله وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب يرجع بنقصان العيب رجل
 اشترى مصحفا على انه جامع فاذا فيه آيتان او اية ساقطة كان له ان يرد رجل اشترى
 عبدا فسرق عنه اقل من عشرة وقد كان سرق عند البايع مثل ذلك كان له ان يرد وكذا
 لو ابى عند الى ما دون السفر كان له ان يرد لانه يسمى ابعا وسارقا وكذا لو كان العبد
 نقتب البيت ولم يخرج شيئا كان له ان يرد رجل اشترى غلاما مبركته ورجع فقال البايع انه
 ورجع حديثا صايبه من الضرب فاشتره على ذلك ثم ظهر انه كان قديما لا يرد قال مولانا

منه فاور

رضي الله عنه وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب فظهر انه كان بسبب آخر
 غير الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محرم فقال البايع هو محرم فاذا هو
 غير ذلك كان له ان يرد لان العيب بخلاف اختلاف السبب جعل اشترى عبدا كان محرم فعند
 البايع تلحق المحرم كل يومين او ثلثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري
 ذكر في المشتري ان المشتري ان يرد ولو انه صار صاحب فراش له ذلك عند المشتري فهذا عيب
 آخر غير المحرم فيرجع بالنقصان ولا يرد وكذا لو كان به قربة فانفجر بها وكان جديا فانفجر
 كان له ان يرد وان كان به جرح قد ذهبت يده من ذلك عند المشتري او كانت موهبة
 فصارت مائة عند المشتري لم يرجع ان يرد رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عند وقد كان علم
 عند البايع ولم يعلم به المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله المسئلة
 محمولة عن اصحابنا انه ان تم عند المشتري في الوقت الذي كان لم عند البايع كان له ان يرد
 وان تم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد فقيل له واشترى ارضا فموت عند المشتري
 وقد كانت ثمرة عند البايع قال له ان يرد لان سبب التزواحد وهو تسفل الارض وهو المالك
 فكان الثاني عين الاول الا ان يني ما غابا وكان المشتري رفع التراب عن وجه الارض
 فيعلم انها تراب فرفع التراب والاعقاب الذي جاز من موضع آخر فيكون التزواحد المشتري غير
 الذي كان عند البايع او يشبهه فلا يرد انه غير ذلك او غير فلا يكون له ان يرد قال
 القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي رحمه الله الجارية مسئلة للجواب في مسئلة المحرم والمزواقا
 الشيخ الامام الا انه يشكل بما ذكر في الروايات في رجل اشترى جارية بيضا احدى العينين
 وهو لا يعلم بذلك فاجل البياض عند المشتري ثم عاد ليس له ان يرد وجعل الثاني غير المحرم
 وكذا اشترى جارية بيضا احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى تجل البياض ثم عاد
 بياضها عند البايع لا يكون للمشتري ان يرد وجعل الثاني عين الاول الذي رضي به اذا كان
 الثاني عند البايع ولم يجعل الثاني عين الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال
 القاضي الامام هذا رحمه الله كذا سار شمس الامية الحلواني وهو يوافق مع فيما كان مشكلا
 اذا اجتمعنا فشاورد في هذه المسئلة فما استفتت منه فراجع رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا
 للمشتري وابن وقد كان سرق عند البايع بعد بلوغه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ليس للمشتري ان يخاصم البايع ما دام العبد حيا ابعا فان عاد من لا باق كان له ان
 يخاصم البايع ويرد عليه بالحنة ورجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري شهر الى اربعين
 يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيبا دناه شهر واحد اذا ارتفع هذا القدر عند
 المشتري كان له ان يرد اذا اثبت انه كان عند البايع اشترى جارية وادعى انها لا تحيض
 فاسترد بعض الثمن ثم حاضت قال ان كان البايع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان البايع

ان يسترد ذلك من المشتري رجل اشترى بخرية ومضاه وخاضع البايع في عيب الجارية ثم ترك
المضومة اياها ثم خاضع فقال البايع لم امسكها طويلا لئلا يورثها اطلقت على عيبها قال المشتري
انما امسكها لا يخلط هل يورث العيب قال الشيخ الامام هذا ترك المضومة لهذا لا يكون عيب
بالعيب له ان يرد لها على البايع رجل اشترى حنطة فوجد فيها قرايا قال الشيخ الامام هذا
رحمة الله اذ كان القرايا مثل ما يكون في الحنطة فلا يورث عيبا عند الناس بل ان يرد كان
يعود عيبا عند الناس الا انه ليس بفاحش كان له ان يرد وان كان القرايا فاحشا كان الجزار
المشتري ان شا الخ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاور الحنطة ويأخذ كل الثمن كما لو اشترى
حنطة على انها عشرة افرق فوجدها تسعة كان له الجزار على هذا الوجه عن ان يورث عيبا
ان اذ يورث القرايا فيمن القرايا بمسك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا
تخلو من قرايا هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التبرع فان كان المشتري يورث القرايا من الحنطة
فوجد القرايا فاحشا بعد ذلك عيبا عند الناس ان يمكنه ان يخلط القرايا بالحنطة ويرد لها
بذلك الكيل على البايع من غير نقصان يرد الكيل على البايع ويسترد الثمن لانه رد لها كما مضى
كان بعد الحنطة لا يمكنه الرد بذلك الكيل لا تنقصا منها لانه لا يرد لانه لا يمكنه الرد كما
بعض لكن يسلك من الثمن خمسة نقصان الحنطة الا ان يرضى البايع ان يأخذها ناقصة فيكون
ذلك وكذا كل ما لا يخلو من القرايا فهو مثل الحنطة على التفسير الذي ذكرنا ولو اشترى
مسكا فوجد فيه رصا كان له ان يرد الرصا من ويورده على البايع بحسنه جعل الربيع
رحمة الله الحسن من المسار اطلاقا لكل ما تسامح في قليله لا يتركه وكله الا يسامح في قليله
كان له ان يتركه والرصاص المسك لا يسامح في قليله فبذلك كثيره ويسامح في قليله القرايا
فلا يتركه ويحمله المشايخ رحمهم الله اخذوا بهذه الرواية ولو اشترى ثوبا من ثياب فخرج
منها جمل من الخرج من الثياب كان له ان يرد الخرج ويسلك من الثمن بمسك ذلك الا ان يشا
البايع ان يخلطها بذلك ويورث الثمن لان في قليل الخرج يسامح في الثمن كان له ان يترك الخرج
كما لو صامخ المسك رجلان تباعا بغير بيعه فباعا في جملهما عيبا بالبيع الذي
اشتراه فباع عند البعير الاخر مرض عند المشتري قال الشيخ الامام هذا رحمة الله بخبر
الذي وجد البعير الذي اشتراه عيبا ان يرد الخرج بحسنه العيب من البعير الاخر وان شاف
بحسنه العيب من قيمة البعير الاخر صحيحا غير مرضي وانما يخرجه من البعير الاخر رجل
اشترى جارية فظهر انها كانت محضوبة الراس قال الشيخ الامام هذا رحمة الله ان ظهر لها شظ
كان له ان يرد وان ظهر لها شق لم يرد الا ان يكون سواد الشعر شظا في البيع والصوبة
وهي لون بين الصفر والحمي يورث عيبا في التوكية والهندية لانه في الرواية والسقالية
لان عامة شعور اهل الروم تكون كذلك ولو اشترى عينا او جبل مخلوق الحية او

الحية

الحية كان له ان يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البايع رجل اشترى
خبر ابد لهم فوجد خبرا واحدا محمرا فورد على البايع فوضع البايع اليه خبرا اخر جازا من غير
فرد قال الشيخ الامام هذا رحمة الله لا يجوز له ذلك ما لم يورث هذا العيب مما يدخل بحسب
الوزن بمقدار خمسة اساتير او عشرة اما بغيره فحسب طهره لا يجوز له بالوزن وان كان قبل
ذلك مما يورث حرج معلوم على حقه فلا يورث رجل اشترى ثوبا لم ينقص قطعه بقصا وورث عند القطع
لابد الصغير ثم يبيع به عيبا لا يورث ولا يرجع عليه بالنقصان ولو روى القطع لانه البايع
كان له ان يرجع بالنقصان لان العيب لا يتم في البايع بدون القبض رجل اشترى حنطة بقله
رجل في جوفها حنشا قالوا ان كان هذا الحنشا في هذا البقل يورث عيبا عند الناس خسر المشتري
ان شا الخ جميع الثمن وان شاوره وهو يورثه ان يرد في الثمن رجل اشترى ادنا او كوما
فظهر ان شربه كان على اوقية بصر على ظهره فوجد موضع آخر كان له ان يرد لان ذلك عيبا
عند الناس وذكر في المشتري رجل اشترى ثوبا اجمع حنطة يدخل في طريقه وان لم يبق جميع
حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله ان يرد البيع اذا افاضت ان له مفتحا الى الطريق
وكذا لو اشترى ادنا او كوما لا يستحق الشرب بدون الشد فان لم يكن لها شرب ولم يعلم ذلك
فلا علم قال الامام كان له ان يرد ما قلنا ان ما يورث الناس عيبا يكون له ان يرد كذلك
وعدم الشرب والطريق يورث عيبا عند الناس فان كان لا يستحق ذلك بدون المشتري اشترى حنطة
بسطنة فوجد فيها قارة مبيته كان له ان يرد وكذا لو اشترى ثوبا بجسا ولم يبين البايع ذلك
جاز البيع ثم ينظر ان كان ثوبا ينقص قيمته بالغسل يكون عيبا وان كان لا ينقص لا يكون عيبا
ان كان قد دهن فهو عيب ان الدهن قل ما يورث كله فوجد عيبا رجل اشترى جارية لا تحسن
التركة والمشتري لم يعلم بذلك لو كان المشتري يعلم بذلك لكان يعلم انه يورث عيبا عند التجار ان
انفق التجار على انه يورث عيبا كان له ان يرد وان خلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب
قال ليس بعيب لم يكن له ان يرد اذا لم يكن عيبا يتبا عند الكل وان كان يعلم كل احد انه عيب
كالعور والمشل وغير ذلك فاذا علم بذلك ومضى لم يكن له ان يرد رجل اراد ان يشتري جارية
فراى بها قحة ولم يعلم انها عيب فاشترىها ثم علم انها عيب فاشترىها ثم علم انها عيب فاشترىها
لان هذا ما يشتبه على الناس فبان ان يشتبه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب رجل اشترى جارية
لها لبن فادفعت لبنها له ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد هذا عيبا لا يستخدم ولا يخلط
لا يمنع الرد رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند البايع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال الامام
رحم الله عنه له ان يرد هذا وقال ابو يوسف يرجع بنقصان العيب ولا يرد ولو افاها ولدت
عند البايع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان شا الخ وما وان شا تر كها
في قوله الجحيفة وابي يوسف رضي الله عنهما رجل اشترى دارا ثم باع بعضها فوجد بها عيبا

والمشتري
لا يورث عيبا
عند البايع
فلا يرد

قال ابن حنيفة وأبو يوسف يرد ولا يرج شي رجل اشترى شيئا فوجده عيبا قبل القبض فقال
 للبائع رده عليه ينتقض البيع بينهما قبل البائع او لم يقبل وقال ذلك عند عيبه البائع
 لا ينتقض البيع في قوله ابن حنيفة وحده عنهما رجل اشترى خبثا ليعينه ما مدقه شرط
 ذلك في البيع فقطعها في الليل واقرانه ليس عيبا ثم جدد العقد عليها من غير شرط فطرها
 بالها فوجدها مغيبة كان له ان يرد لها لان البيع الاول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب
 لها لا يعتبر اذا طهرها عيبا قيم رجل اشترى بردا وقد كان باحدى يديها جرح اندمل في
 نبت عليها الشعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاز المشتري بعد ايام يسيل منها الدم قالوا ان كان
 مثل هذا العيب حدث بعد البيع كان له ان يرد ولا فالقوله قول البائع ان هذا العيب حدث
 عند المشتري رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال ابو يوسف رحمه الله ان علم
 بفسادها ولا يستهلك منها حتى خاف البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان
 رد حصة النقصان من الثمن ولا يقبل المطبخ وان شاقها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري
 بعد ما علم بفسادها استهلكها او استهلك بعضها بان طعمها او لاداه او عيبك لا شيء على
 البائع وان كان يمكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال
 رجل باع خلافا صبه في خابية المشتري كحضرة المشتري فظهر انه منقوع لا ينفع به قال
 ابو بكر رحمه الله هو اما انه عند المشتري ان هلك او فسد لا ضمان عليه وان هلكه المشتري
 لفساده ان لم يكن له قيمة واشهد على ذلك شاهدين لا شيء على المشتري رجل اشترى مخمر
 فوجد بعض اشجارها معيبا قال ابو بكر رحمه الله يرد الكل ولا يخط الكل وليس ان يرد العيب
 خاصة وان كانت الاشجار متباينة وقال ابو بكر رحمه الله ان كان ذلك قبل القبض
 فذلك الخواص وان كان بعد القبض واشترى المشجر بارضا فذلك وان اشترى
 الاشجار خاصة رد العيب خاصة رجل اشترى بغير قبضه ثم وجده عيبا فذهب به الى البائع
 ليرده فخطب في الطريق فانه يملكه على المشتري ان اشترى ان اشترى العيب يرجع بنقصان
 العيب فكذا اشترى بغير قبضه فوجد لا يعلف ثم ظهر به ربح فوق فأنكر فخر فانه لا يرجع
 بالنقصان على البائع رجل اشترى بغير قبضه فوجد عيبا فخطب في الطريق فأنكر فخر فانه لا يرجع
 الى امعاء فاذاهي فاسد فسادا قدما ان كان الناح ذكحه بغير امر المشتري ليرجع بالنقصان
 لوجوب الضمان على الناح وان ذكحه بامر المشتري او ذكحه المشتري بنفسه فذلك في قوله
 ابن حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يرجع بالنقصان رجل اشترى شيئا وبقاضا ثم تقابلا
 البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى اشتراه ثانيا من البائع جاز الشرا فان وجده عيبا
 قدما كان له ان يرد على البائع ولم يكن للبائع ان يرد على بايعه وكذلك رجل اشترى
 شيئا وقبضه ثم ان المشتري مع البائع جدد البيع بالثمن الاول ثم وجده عيبا

على البائع

وكذا لو اشترى شيئا وتنازعا
 في البائع من البائع
 رده بايعه ولم يقبل
 رده بايعه ولم يقبل
 رده بايعه ولم يقبل

قدما

قدما فرده على البائع لم يكن للبائع ان يرد على بايعه رجل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم
 وجد المشتري بها عيبا فاراد ان يرد على البائع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير قبضه
 كان يعلم بالعيب نه فوجدها بغير قبضه لا يكون له ان يرد على بايعه رجل اشترى بغير
 فوجدها باخذ بغير عيبا ثم جدد العقد عليها فوجد عيبا فوجد عيبا فوجد عيبا فوجد عيبا
 اشترى دهن في زرق فوجده عيبا فانه يرد به بالعيب في الليل الذي اشتراه فيه رجل باع
 سكني له فوجد في الخبز فاحذر المشتري ان لجره الحانوت كذا فطره ان لجره الحانوت كان
 اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكني بهذا السبب ان هذا ليس بعيب الحانوت رجل
 اشترى نقر على انها زخم دار فقبضها فاذا بها فلم يكن زخم دار كان له ان يرد لان قول
 المشروط بمنزلة العيب رجل اشترى عيدا فوجد مختا كان له ان يرد قالوا هذا اذا كان
 التخت بالعل القبيح وان كان التخت المشي وفي قوله لا يكون عيبا وان وجد كما كان
 ان يرد وان اشترى على انه كاف فوجد مسلما لا يرد عندنا ولا اشترى حمارا فوجد
 وهو المني يقف في الطريق في بعض المواضع من غير ما كان له ان يرد ولا اشترى عيدا
 او جارية فوجد يسيل الدم من عينه كان له ان يرد وكذا اشترى خفين ومصرعي ايا
 فوجد احدهما عيبا وباع الاخر فانه لا يرد العيب يرجع بالنقصان ولا على شقة الحمار
 وخفيها يكون عيبا اشترى عيدا او جارية فظهر ان له وجه الضرب بآتيه مرة بغير خي
 كان له ان يرد رجل باع عيدا ووجع الثمن المشتري ثم وجد المشتري بالبيع عيبا اختلعا
 في ذلك قال بعضهم ليس له ان يرد وقال بعضهم له ان يرد وان علم بالعيب قبل قبض
 كان له في قولهم لانه امتناع عن انعام العقد رجل اشترى رضا فوجد فيها عيبا يبره التنا
 كان له ان يرد بالحنة وكذا اشترى كرا فوجد فيه بؤت الفل كثيرا كان له ان يرد رجل اشترى
 شاة فوجدها مقطوعة الاذن ان اشترى بالاصحبة كان له ان يرد هاو ذلك كل ما يبيع
 النقصية وان اشترى بالغير الاصحبة لا يكون له ان يرد ها الا ان يكون ذلك عيبا عند
 وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري اشترتها بالاصحبة وانكر البائع ذلك فان كان
 ذلك في زمان الاصحبة كان قوله قول المشتري اذا كان من اهل ان يبيع رجل اشترى جارية
 على انها صالحة جازا لبيع فان تكن صالحة لا يكون للمشتري ان يرد ها رجل اشترى عيدا
 فوجد به عيبا فصر به بعد ذلك ان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرج بالنقصان وان لطبه او ضرره
 سولين او ثلثه ولم يوثق فيه كان له ان يرد اشترى عيدا فخطب رجل عند المشتري فوجد
 له القابل لم علم بعيب فانه لا يرج بالنقصان رجل اشترى عيدا وقبضه ثم باعه من البائع فوجد
 البائع به عيبا قدما قال ابو يوسف وهو قول ابن حنيفة رحمه الله عليها له ان يرد على المشتري
 الاول رجل اشترى من رجل دنائير بدراهم وتنازعا ثم ان المشتري الدناير باع الدناير الى

البيع ما يتنازع فيه
 بالآفة ومنه قوله
 وقالوا لا يجوز في الحمار
 منقوع ايضا وهذا
 منقوع الا في التخت
 منقوع الا في التخت

اشترىها بالدينار وسلم الدينار وقبض الدينار ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا فردها
على بائعه الاوسط قبلها الاوسط بعرضها قال محمد رحمه الله البائع الاوسط ان يرد لها
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشبه الصرف في هذا العوض لان البيع لا يقع على
تلك الدينارين بعينها وكذلك رجل له على رجل دراهم فقبضها منه وقبضها اخر فوجد بها
زيفاً فردها عليه بغير قبضها كان له ان يرد لها على الاول رجل اشترى عبداً وباعه من ابنه
في صحته ثم مات فمات الابن وليس له وارث سواء ثم وجد بالمشتري عيباً فوجد ما كان له ان
يرد الا انه يسأله القاضى حتى ينصفهما عن الميت فردد هـ الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرد
على بائعه ابيه وان كان الميت وارثا فردد هـ الابن على ذلك الحادث ثم يرد على بائع الميت
ولم يتصل محمد في الكتاب فيما اذا كان الميت استوفى الثمن ولم يستوفى واطلاق محمد في الكتاب
دليل على التسوية بين الابن ومن السابك دليل على ما قلنا الرجل اذا باع شيئا ثم انه ذهبت
المشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً كان له ان يرد موقوفاً على المشتري الرجل عبداً وقبضه ثم باعه
من غيره ثم مات المورث فردد الابن اياه ثم وجد بالعبدة عيباً فردد الابن يرد على احد خلاف
الاول عبداً ما دون باع من مولا عبداً من اكسابه مثل القمه جاز فان وجد المولى بالمبيع عيباً
وكان ذلك قبل القبض كان له ان يرد عليه وان كان بعد القبض والتمس من القمود لا يرد
على عبد رجل اشترى جمل فكبسه بفضه فوجد فاسداً لا يتفقد به ولا قيمة له كان له ان يرد
بما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما يتفقد به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان
العيب فيما اكسره ولا يرد الكسور ولا الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب رجل اشترى بدياً
بطيخاً عبداً فكسره احد منها بعد القبض فوجد فاسداً لا يتفقد به كان له ان يرجع بمكسره من
الثمن ولا يرد غيره الا ان تقيم البينة على فساد ما بقي وليس للطبخ في هذا كالجوز لان الجوز شئ
واحد اذا كان بعض الجوز فاسداً لا يستفقد به يرد الكل وكذلك اللوز والندق والغسقى والبسب
واما في البطيخ والرمقان والسفرجل والكمثرى لا يرد غير الواحدة الفاسدة رجل اشترى جارية من
رجلين فوجد بها عيباً فقال رد على فلان فذلك في قوله الى حنفية والى يوسف رحمه الله عليه
اشترى شاة فخرصوها ثم وجد بها عيباً ان لم يكن الجوز نقصاً فانا كان له ان يرد لها قال محمد رحمه
عليه والجوز عندنا ليس بنقصان قبل له فان اشترى كمراً فخرصها عندنا فقطف ثمرة ووضعها على
الارض ثم وجد بالكرم عيباً لم يعلم به كان المظف لم ينقصه شيئا فانه ان يرد هـ ولما اشترى
تخللاً ثم عرج وضعه من الارض وخرق وقبض ثم جذا الثمر فلم ينقصه الجذاذ شيئا ولم ينقص
التخلل ثم وجد بالحدود عيباً لم يكن له ان يرد احد ما دون الآخر وله ان يرد مما جاعل بالعيب الذي
وجد في احدهما لانه اذا قبض قبل الجذاذ صا ومنه شيء واحد وليس كالفصل للثمن اذا اميز
احدهما من الآخر وليس فيه ضرر لان الثمر بعض يخرج منه واما الفص ليس من الفضة رجل

ولا اوردنا فلان

اشترى

اشترى عبداً فخرصه به عيباً فاسماله فاني ان يقبله كان له ان يرد هـ والعيب ليس هذا
ما لم يعلم بالعيب ثم عرجه على بيع فانه يبطل حقه في الرد رجل اشترى جارية من رجل فوجد بها
بالتيات عيباً وقلنا تلف الجارية كذا المشتري ان له ان يرد القيات بجميع الثمن قال رضي الله عنه
بمعنى ان يكون الجارية الجارية والعبداً او جديها عيباً بعد ما تلفت جارية كان له ان يرد لها
بجميع الثمن رجل اشترى عبداً فخرصه على ما كان يباقي ففسخ ذلك عند المشتري ثم وجد عيباً كان له
ان يرد هـ رجل اشترى شاة او قنينة مع ولده فاعلم بعيبها ثم ارتفع منها الولد كان له ان
يرد هـ وان لم يكن ذلك رضا بالعيب ان كان هو الذي ارسل الولد عليها وان لم يكن المشتري من ايها
شيئاً فكل واحد اطعم ولده بعد ما علم بالعيب ان ذلك رضا بالعيب رجل اشترى جارية فوجد بها
فرجة فذاولها ان داهاها من تلك الفرجة كان ذلك رضا بالعيب ان داهاها من غير
جذبة فالا عن الفرجة لم يكن ذلك رضا بالعيب ولا يحتمل العبد بعد ما علم بالعيب فيه رد
رجل اشترى عبداً وقبضه فوجد به من رجل يملكه الى المولى ثم رجع في الهبة بغير قبض
ثم علم بعيبه ان يرد وقت الشراء لم يكن له ان يرد هـ في قوله الى حنفية والى يوسف رضي الله
عنه ومن محمد رحمه الله له ان يرد هـ رجل اشترى غلاماً وقبضه فادعى انه يملكه القرائش
فان القاضى يقضه على يدي عبده لينظر فيه رجل اشترى جارية فوجد بها عيباً
قال محمد رحمه الله كلف البائع البينة ما هي كذا لانه لا ينظر ايها الرجل ولا النصارى رجل
اشترى عبداً فاعلم بعيبه قبل القبض فارد ان يرد هـ فصل في البائع من العيب على عبد آخر
قبض المشتري ثم استحق احد ما فانه يرجع على البائع بمكسره المستحق من الثمن كانه اشترى العبد
بذلك الثمن وكجمل العبد الثاني زيادة في البيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه
فوجد به عيباً فصالحه من العيب على عبد ثم استحق العبد المشتري يبطل البيع في العبد الثاني
وقيل بانه لا يبطل البيع في العبد الثاني كذا قبل القبض رجل اشترى عبداً وقبضه فاكسبه
اكساباً عند المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبداً الذي اشتراه عيباً ثم اطلق الكسب لم يكن
الاول اكسب رضا بالعيب رجل اشترى جارية وقبضها فاعلم بها عيباً فوجد المشتري الثاني بها عيباً
بحديث فاراد ان يرد هـ فقال المشتري الاول هذا العيب حث عندك وانام المشتري الثاني
البينة ان هذا العيب كان عند البائع الاول فرد هـ القاضى على المشتري الاول كان المشتري
الاول ان يرد هـ على بائعه بذلك العيب في قوله الى يوسف وقيل هو قوله الى حنفية رضي
عنه ولا يرد في قوله محمد رجل اشترى عبداً وقبضه فساووه رجل اخر فقال المشتري لا عيب
به فلم يتفق البيع ثم وجد المشتري بالعبدة عيباً كحدث مثله واقام البينة ان هذا كان عند
البائع كان له ان يرد موقوفاً على المشتري الذي ساووه ليس له بيع يبطل حقه في الرد وقال
مشائخنا ان كانت المسئلة في التوبة اقال المشتري الذي ساووه لا عيب ثم وجد به عيباً

يتان

لا يكون له ان يرد له لان عيوب الثوب لا تقع عليه صح اقاربه بنى العيوب على العبد
 العيوب لا يوقف عليه فيجعل اقاربه بنى العيوب كذا فلا يعتبر في قول المشتري ليس به صبح
 نايك او ما اشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجد المشتري بالعبدة لك
 العيب فطلب كلامه رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وباعه من آخر فوجد المشتري الثاني البيع
 وحلف غرم المشتري الاول على زيادة الخصومة وامسك العبد ثم وجد العبد عيبا كان عند الباع
 الا قبل كان له ان يرد على باعه ولا يجد المشتري الثاني البيع وغرم المشتري الاول على ترك
 الخصومة ولم يملك المشتري الثاني ثم وجد العبد عيبا كان عند الباع ليس له ان يرد
 على باعه ولو ان المشتري الثاني ادعى ان البيع جرى بينهما كان تلجئة او كان ضمن الى الخطا او
 فيه خيار شرط او روية وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم وجد العبد عيبا كان له ان
 يرد على باعه بخلاف ما اذا اتى المشتري الاول والثاني المبيع او ردة الثاني على
 الاول بعيب غير قصار رجل اشترى عبدا فاذا ان يرد به عيب فقام الباع المبيته على اواره
 انه باع العبد قبلت بيته وليس له ان يرد به بالبيع لو اقام الباع البيته انه باع من
 فلان وفلان حاضر فوجد المشتري الاول فوجد ايضا كان فوجد عيبا له الا قاله ان
 اشترى عبدا بصفتين بكل صفقه نصفه ثم وجد عيبا كان عند الباع واذا ان يرد
 احدا النصفين دون الآخر كان له ذلك **فصل** فيما يرجع نقصان
 العبد لا يرد اذا اشترى شيئا فبعه عند المشتري بفعل المشتري او بفعل الاحسب او
 ما فقه مما ودية ثم علم بعيب كان عند الباع فانه يرجع بنقصان العيب لا يرد وطريق
 النقصان ان يقوم صحيحا لا عيب ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب نقص عشر
 القيمة كان حصة النقصان عشر الثمن فان رضى الباع ان يأخذ عيبا بالبيع الذي
 حدث عند المشتري ويترك الثمن كان له ذلك وان اراد المبيع عند المشتري بان
 اشترى ثوبا فنصفه بعصف او زعفران او اشترى ارضا فبني فيها بنا او غرس نخرا ثم وجد
 بها عيبا كان عند الباع فانه يرجع بنقصان العيب لا يرد فان قال الباع اقبله كذا
 وارده كل الثمن لم يكن له ذلك فان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند الباع لا
 يرجع بنقصان العيب فان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند اى حنقه واني يوسف
 وبعض الروايات عن محمد رحمه الله لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب فيما بعد
 ولا فيما بقي وعن محمد في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصة من الثمن
 وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو الليث وعليه الفتوى وان اشترى طعاما
 فاكل بعضه ثم علم بعيب كان عند الباع فانه لا يرد الباقي ولا يرجع بشئ في قول ابي
 حنيفة واني يوسف رحمه الله عليهما يرجع بنقصان العيب الكلي ولا يرد البلية

كان له ان يرد لان الثاني يرد
 ولا يرد في ذلك العيب

وقال محمد رحمه الله يرد الباقي ويرجع بنقصان الكلي ويحلف على نفسه وعليه الفتوى
 هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين فاما كان في وعاءين او في وعاءين
 ثم وجد عيبا في ذلك فاكل ما في احد الوعاءين او باع ثم علم بعيب كان كذا الباع كان له ان
 يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكمل والموزون اذا كان في وعاءين كان حكم
 العيب بمنزلة شئ من مختلفين وان اشترى طعاما في وعاءين فباعه عيبا فعرض بعضه على
 الباع قال محمد رحمه الله يلزمه هذا البعض الذي عرضته على الباع وله ان يرد الباقي لان
 عند الباع النصف ثم وجد عيبا كان له ان يرد النصف البلية فكذا اذا عرض
 لان عند المكمل والموزون منزلة اشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبد
 والتوبين وكذا ذلك وكذا لو اشترى سمنا ذابيا واكله ثم اقر الباع انه كان وقع فيها
 قارة وما شئ كان له ان يرجع بنقصان العيب الفتوى وهو قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله عليهما كما لو اشترى طعاما فاكله ثم علم بعيب عند ما يرجع بنقصان العيب
 اشترى جنة فلهسها وانقصت بالنسب ثم علم بقارة ميتة فيها فانه يرجع بنقصان العيب
 الا ان يأخذها الباع ويرضى بنقصان اللبس لو اشترى ثوبا وكفن ميتا ثم علم بعيب
 فانه لا يرد لثمنه من الميت ولا يرجع بنقصان العيب ايضا لاحتمال ان يعثر على بيع
 فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيمكن من الرد على الباع وما لم يقع الثمن على الرد
 لا يرجع بنقصان العبد دام حيا لاحتمال ان يعود من الا باق ولو اشترى ارضا فاحمل
 مسجدا ثم وجد به عيبا فانه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والحنابلة
 الفتوى انه يرجع كما لو اشترى ارضا فوفاها ثم علم بعيب كذا هلا فانه يرجع بنقصان
 العيب رجل اشترى ضبعة مع ما فيها من الغلات ثم وجد بها عيبا قالوا سعى ان يرد
 كما علم بالبيع انه لو جمع الغلات بعد ما علم او تركها كذا لا يقص فلا يمكنه الرد بعلمه
 اشترى شجرة لبتن فماتت فوجد ذلك فقطعها فوجد بها لا يصلح لما اشترىها فانه يرجع بنقصان
 العيب لان يأخذها الباع مقطوعة ويرد الثمن اذا اشترى عبدا فاجر ثم وجد به عيبا
 كان له ان ينقص الاجارة ويرد العبد لان الاجارة ينقص بالعدو فله حق العبد ولو
 كان رهن العبد سلم ثم وجد به عيبا فانه لا ينقص الرهن ويرده بعد النكاح لان
 الرهن لا يضمن العبد ولو اشترى لوارثا والوصي شئ من لثرك كذا الميت ثم وجد
 عيبا كان له ان يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا تبرع اجنى بذلك رجل اشترى عبدا
 ونقصه فباعه من غير ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند الباع الاول فان
 المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على الباع الثاني والباع الثاني لا يرجع بنقصان
 العيب على الباع الاول لان البيع الثاني لم يفسخ بالرجوع بنقصان العيب مع بقاء البيع

ولا يرد اشترى وقبضه ثم علم انه
 كان يردا كان له ان يرد الباقي ويرجع

ولا يرد اشترى عبدا فافترق بين
 ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان
 العيب ما اذا فترقا

وهذا عند
 ما اذا فترقا
 ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان
 العيب

لا يرجع البايع الثاني على الاول رجل اشترى جارية وهي بيضا احدى العينين ولم يعلم بذلك
 ولم يقبضها حتى الجلى البياض عن عيناها ثم عاد بياضها فلم يكن له ان يرد ها ولا يقبض
 وهي بيضا احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى الجلى البياض ثم عاد بياضها لا يكون له
 ان يرد ها الا في الوجه الاول لما الجلى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن يقبض
 عنها قبل القبض كان له ان يرد ها اما في الوجه الثاني اذا الجلى البياض في يد المشتري
 سلم له الجارية بصفة السلامة فلا يكون له حق الرد بعد البياض بعد ذلك اذا
 اشترى جارية ولم يقبضها حتى جعل احدى عيناها قبض المعيبة لغيره جميعا لانه
 رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض التي لا عيب بها كان له ان يرد ها جميعا لانه
 لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التفرق فيرد ها جميعا وان باع السليمة بعد ما قبضها او
 عتقها قبل القبض او بعد ان منه المعيبة لانه تجزئ عن رد السليمة فيسترد من الاخرى
 لانه لا يملك التفرق واشترى مزارعي باب وقبض احدهما باذن البايع لا وهلك
 الاخر عند البايع فانه يملك على البايع والمشتري ان يرد الاخران شالان المقبوض
 بفوات الاخر كان له ان يرد ها ولا يجعل قبض احدهما كقبضها جميعا وكان المشتري
 قبض احدهما نقيته وهلك الاخر عند البايع يملك على المشتري لان المشتري يتعيب
 المقبوض من مزارعيها للاخر فيصير قبضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري وكان
 اشترى خفين او ثيابا وكل ما يتعلق بالمنفعة بايها كان بتعيب احدهما يتعيب الاخر اشترى
 بغير علمه ادخله داره سقط فذبحه انسان امير المشتري فظهر به عيب فليم كان المشتري ان
 يرجع بالنقصان البايع في قولنا يوسف ومحمد رضى الله عنهما وبه اخذ المشايخ كالأئمة
 طوعا ما فكل بعضه ثم علم بعيبه فان عند ما يرجع بنقصان العيب فما اكل الا ان ثم يرد
 الباقى وها هنا لا يرد فيرجع بنقصان البعير هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل
 الذبح ثم ذبحه هو او غيره بامر او غير امر لا يرجع بشئ اشترى برة فاختصا ثم علم بعيب
 كان له ان يرد لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد واشترى عبدا بجارية وقبضها في اشترى
 الجارية وطى الجارية ثم جعل العبد بالعبد عينا فرده بخير ان شارج علم اشترى الجارية
 بقبضها يوم قبضها وان شاها الجارية ولا يفهمه النقصان ان كانت بكر ولا عقران
 كانت ثيبا لان اشترى الجارية وطى ملك نفسه فلا يلزمه العقر والنقصان اشترى عبدا
 على انه خباز او طباح يحسن ذلك فوجده المشتري مخلوقا لك ومات عند قبل الرد كان
 له ان يرجع بفضل ما بينهما وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية لا يرجع رجل اشترى جارية
 وقبضها في جعلها عينا فردها على البايع ثم علم البايع بعيبه عند المشتري كان البايع ان
 يرد ها على المشتري المعيب الحادث عند المشتري مع ارش العيب الذي كان عند البايع او يملك

الجارية ولا يشترى له ولو حدث ما عيبا اخر عند البايع بعد الرد فان البايع يرجع على المشتري بنقص
 ما حدث عند المشتري الا ان يرضها المشتري ان يقبلها من البايع رجل اشترى جارية وقبضها
 فوطها او قبلها بشئ ثم وجد بها عيبا لا يرد ها ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البايع
 ان اخذها ولا يرفع النقصان ولو طهرها المشتري ثم علم بعيبها بعد العلم بالعيب قبله
 لا يرجع بنقصان العيب واشترى عبدا قد حل دمه بقصاص وبردة فقتل المشتري بذلك رج
 المشتري عليه بجميع الثمن في قولنا ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا يقوم حلال الدم ويقوم حرام
 الدم فيرجع على البايع بفضل بينهما ولو اشترى وهو حلال اليد ان كان سارقا فقطعت يد
 عند المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله عليه بخلاف المشتري ان شارب الباقي ورجع عليه بجميع الثمن
 وان شاها امسك العبد ورجع عليه بنصف الثمن وقال يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد
 فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن او تترك المضمومة وليس له غير ذلك رجل اشترى جارية في
 عند البايع ثم قبضها في جعلها عينا يرد ها كحبتها من الثمن في قولنا ابي حنيفة رحمه الله وهو
 اشترى جارية فولدت عند البايع ثم علم بعيب الجارية قبل القبض ان شاها عينا وان شاها
 في قولنا ابي حنيفة رحمه الله عليه رجل باع نفس العبد من عبد بكارية ثم وجد بها عيبا كان له ان
 ان يرد الجارية ويأخذ من العبد ثمنه نفسه في قولنا ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد هو
 قولنا ابي حنيفة الاول رحمهم الله رجح بقمة الجارية الزايدة المنفصلة بعد القبض كالولد
 والمثمن والارثن مع الرد بالعبد يرجع بالنقصان واما الزيادة المنفصلة كالسهم في
 ما يصح انها لا تمنع الرد رجل اشترى ارضا ليس عليها خراج في جعلها عينا ثم وضع عليها
 الخراج لا يكون له ان يرد ها واشترى عبدا وقبضه ثم رده على البايع بخيار الشرط ان
 رده او عيب ثم ذهبت عينه عند المشتري فمن المشتري نصف الثمن وان ذهبت عينا من
 النقصان ولا خيار للبايع ولا اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد بها عيبا قال ابي حنيفة في
 يوسف رحمه الله لا يرد ولا يرجع بشئ رجل اشترى جارية كان بها جمل ولم يعلم به فولدت
 عند المشتري ولم ينقصها الولادة ثم ماتت لا شئ على البايع رجل اشترى خنطة فيها عينا
 فذهبت العين عند المشتري في قولنا ابي حنيفة ليس له ان يرد ها وكذا لو كان فيها رطوبة
 عند المشتري خشية رطبة فيستعند كل اشترى جارية فوجد بها عيبا فساوم به البايع
 فقال له هل يتبعها من فقال نعم بطل حقه في الرد وعن ابي يوسف اذا اشترى ثوبا فوجد
 به عيبا فقال له البايع اذهب به فبيع فان لم يشر واشتد فرده على ففعل بطل حقه في
 الرد ولو وجد باليد هم المقبوضة عينا فقال انقصها فان لم ينج فردها على لا يبطئ
 في الرد رجل اشترى عبدا فكاتبه ولم يؤد شيئا من البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع
 بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا باينا كان للبايع ان يسترد منه ما

لدت

باي من البعير عيبه بكارته

دي

لا الا باق فوجد ابقا كان له ان يرد **وقال** بيت المالك من كل عيب بهذا العبد
الا باق فوجد ابقا لا يرد **ولا** انه اخبر انه ابق رجل اشترى عبدا ففطن رجل المشتري
بخصه ما يحدث منه من العيب من الثمن قال ابن حنفية وابو يوسف رحمه الله
فاذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له ان يرجع على الضامن من خصه العيب من الثمن
كما يرجع على البائع وعن ابى يوسف رحمه الله اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل ففطن
لك عيبا فكان اعمى فذه على البائع فانه لا يرجع على الضامن بشئ من الثمن **وقال**
الضامن ان كان اعمى فعلى خصه العيب من الثمن فذه على البائع كان له ان يفيده خصه العيب
وقال اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال له رجل قد ففطنت هذا العيب يلزمه شئ لثاني اذا
وجد بالمبيع عيبا وتعدده على بايعه لم يبع عند يرجع على بايعه بنقصان العيب
لم يكن لبايعه ان يرجع بالنقصان على البائع الا في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال
صاحبه له ان يرجع رجل اشترى عبدا فباعه من غير ففطن العبد عند الثاني ثم اطلع
الثاني على عيبه ن عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب بايعه وليس المشتري
الاول ان يرجع على بايعه بالنقصان في قول ابى حنيفة رحمه الله خلافا لما حتى في صالح
المشتري الاول مع بايعه عن النقصان على شئ لم يبعه العلم في قول ابى حنيفة رحمه الله
شهدا على رجل على البراءة عن كل عيب هذا العبد ثم اشترى احد الشاهدين بغير برائة
ثم وجد به عيبا كان له ان يرد **وكذا** في شهدا على البراءة من الا باق ثم اشترى احد
الشاهدين فوجد ابقا كان له ان يرد **وقال** البراءة من باق ثم اشترى احد الشاهدين
فوجد ابقا ذكره شمس الدين السرخسي رحمه الله فقال المولى ان يرد بخلاف الوجه الاول
لان في الوجه الاول لم يفسد الا باق الوجه فلا يكون ذلك اولا فبطل الباقي فيه
اما في الوجه الثاني اضا في الباقي اليه فكان ذلك احيانا بانه ابق وقد من نظير
فيل هذا رجل باع شاة على انه بري من كل شئ له من الخرق وكانت فيه خرق قد خا
او قد خا او قد خا فهو بري من ذلك لان هذه خرق وان كانت بخطة او رنية
او من رنية **وكذا** ان كانت فيه خرق من خرق نابل وعقوبة فهو بري منها ولو باع
عبدا وقال بيت المالك من الثمن ففطن العبد ففطنت فيه اثار فخرج قد بليت قال هو
بري عما يدر او عام يبرأ وان كانت فيه اثار من كل كان له ان يرد **لان** الذي ففطن
هو بري باع وهو بري بقاء ففطنت فيه قطرات من الخمر او البع ولا يكون له ان يرد لان
هذا ليس بعيب عندهم رجل باع شاة على انه بري من كل عيب يكون اولا بالعيب لو شرط
البراءة عن عيب ففطن او عن عيبين كان ذلك اولا بانه لا عيب بيبانه اذا باع عبدا
على انه بري من كل عيب بهذا العبد بعينه وسلم هذا الى المشتري فاستحق احداهما رجل المشتري

بالاخر

بالاخر عيبا لزمه المبيع بخصه من الثمن يقسم الثمن على العبدين وما صحح ان لا عيب
فاذا عرفت خصه المستحق ربع المشتري على البائع بخصه المستحق من الثمن ولو باع عبدا
واحد على انه بري من عيب طرد هذا العبد ثم استحق احداهما فوجد الذي هو بري عن عيب
واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الاخر به عيبا فاذا
عرفت خصه المستحق ربع المشتري على البائع بذلك وكذلك رجل اشترى عبدا وقضه ثم
على بيع وقال المولى يريد شراءه فانه لا عيب له فلم ينفق بينهما بيع حتى وجد المشتري به
عيبا كان له ان يرد **وقال** اشترى فانه لا عيب له لا يكون اولا بغير العيب في قول
المشتري عند عرضه على البيع اشترى فانه ليس بابق ثم وجد ابقا لا يكون ان يخاصم بايعه
فصل في الرد بالعيب من له حق الخصومة في ذلك رجل اشترى خلاصة خابية
وجعلها المشتري في جرة وحملها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفارة
في جرتك وقال المشتري لا بد كانت في خابيتك كان لقول قول البائع لان المشتري يلقى
عليه حتى الرد وهو ينفق في الرد فانه في آنية ثم قبضها ورأس الآنية كان مشدودا
ففتحتها وجد فيها فارة ميتة وانك البائع ان يكون ذلك عندك كان لقول قوله لما قلنا
رجل اشترى عبدا وقضه ثم جابه ونعم انه مخلوق للحية والبائع ينكر ذلك كان لقول قول البائع
لا نه منك للعبد فان اقام المشتري البيه انه مخلوق للحية اليوم فان لم يكن اتي على البائع
تت يوم فيه خرج الحية عند المشتري كان له ان يرد لانه اثبت العيب عند البائع وان اتي على البيع
وقت يوم فيه خرج الحية عند المشتري لا يرد ما لم تقم البيه انه مخلوق للحية عند البائع واستحق
البائع فيشكل المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا وانكر البائع فاقام المشتري بيته ورده عليه كان للمرد في
عليه ان يرد على بايعه وان كان المشتري انكر العيب لان القاضى حين رده عليه فلا يطل قوله في
انكار العيب رجل اراد ان يبيع شاة ففطنت وهو يعلم بذلك ينبغي له ان يبين العيب لا يكتفى بان باع
ولم يبين قال بعضهم يصرفا سقا مردودا الشهادة في الصحيح انه لا يصير مردودا الشهادة لان هذا
من الصغير رجل اشترى شاة ففطن قبل القبض فقال لا بطلت البيع بطل البيع ان كان محضر
من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب العيب
فقال لا بطلت البيع الصحيح لانه لا يبطل البيع الا بقضاء او رض رجل اشترى ثوبا بخمسة دراهم
يساو عشرة فوجد به عيبا ينقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو دراهم
ونصف درهم ولو اشترى ثوبا بدراهم وخمسة فوجد به عيبا ينقصه دراهم
نصف درهم اشترى على البائع بنصف الثمن وذلك درهم واحد باع بدارية بربيعين
تباضا ثم ان باع الجارية وجد الفرقا سدا فانه يقسم الجارية على قيمة الرقيق المقر ولا عيب
لما اصاب الثمن من الجارية فيسترد ذلك القدر من الجارية ويرد الثمن لان الجارية انقضت

بائع جارية بربيعين
بعينها وثلاثين

على قيمة الزينة التي هي من اجزائها لا ينعقد البيع الا بغيرها لانها اذا كانت لا بصفة
 القصد من اجل ان يشرى بغيره فانه اذا اراد ان يردّها فاصطحا على ان يدفع احد ما شيئا
 من الدائم ينظر ان اصطحا على ان يدفع الجارية الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية بخلافه
 صلح عن العيب ان اصطحا على ان يدفع المشتري الدائم الى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز
 لان المشتري يلزم الزيادة لا عوضا عن شيء فيكون ربا فان قصد تحصيل قصد البيع المشتري
 الجارية من البائع باقل من الثمن الاول ان كان نقدا الثمن رجل المشتري عينا فوجده عينا قبل
 القبض فضاحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في البيع فيقسم الثمن الذي اشترى
 به العبد الجارية على قدر قيمتها حتى لو وجد احداهما عيبا ولا يكتفى من الثمن فذلك ان هذا الصلح
 بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد الجارية عيبا ردها له
 عيب العبد الوكيل بالشر اذا وجد المشتري عينا قبل القبض وابل البائع عن العيب صح ابلؤه
 ويلزم الامر ولو وجد به عيبا بعد القبض فابر البائع عن العيب رضي بالعيب يلزمه ولا
 يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا قسط له من الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا
 يلزم الامر لرد العيب يكون الوكيل وعليه ما دام الوكيل جاعلا فلا من اهل لزوم العيب
 فان لم يكن من اهل وجوب العيب ان كان عينا محجرا او عينا محجرا كان رد الوكيل فان
 كان من اهل وجوب العيب فمات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان رد الوكيل وكذا
 المكاتب اذا اشترى عبدا ووجد به عيبا كان رد المكاتب فان عجز المكاتب ورد في رد
 كان العيب ان يرد الا ان المكاتب هو الذي يلى رد فان بيع المكاتب ومات كانت المصلحة
 فالرد الى المولى يرد على البائع الوكيل بالشر اذا اشترى وسلم الى الوكيل فوجد الوكيل به عيبا
 رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع الوكيل بالشر اذا وجد المشتري عينا قبل القبض
 فان رد بالعيب صح رده وان رضي العيب ان كان العيب سيرا لم يلزم الوكيل وان كان فاحشا يلزم
 الوكيل ولا يلزم الوكيل ذلك في كتاب الصنف في باب الوكالة ان ما لا يفوت جنس المنفعة
 كقطع اليدين وفقا العيين فهو فاحش وذكر شمس لا ينعكس الشرحي رحمه الله ان ما لا يد
 تحت يوقم المقومين يعني لا يقوم احد مع العيب بجهة الصحيح فهو فاحش وجعل العيب يسيرا
 بالغير ليس بقدح في المتقن ان على قوله ان حقيقه رحمه الله اذا كان المبيع مع العيب يسيرا
 بالغير الذي اشترى يرضى به الوكيل فانه يلزم الامر وهذا قريب مما قاله شمس لا ينعكس الشرحي
 في ان ياد ان الوكيل اذا رضي العيب ان كان قبل القبض لزوم الامر وان رضي بعد القبض فانه
 يلزم الوكيل ولا يلزم الوكيل ولم يفسل بين يسيرا وفاحش والصحيح ما ذكر في المسقا سوا
 قبل القبض او بعد لانه اذا رضي العيب بصدقه اشترى مع العلم بالعيب ان كان يسيرا
 بذلك الامر يلزم الامر الوكيل بالشر اذا علم بعيب قبل القبض فقال له الوكيل لا يرضى

من الثمن

كقوله في كتابه
 العيبين وهو يسيرا وفاحش
 من الثمن

العيب

العيب فرضي به لا يلزم الامر وهو بمنزلة ما يرضى به الوكيل بعد القبض الوكيل اذا اراد ابل
 عن العيب صح ابلؤه ولا يبقى للوكيل حتى ارد الوكيل بالشر اذا اشترى بالعيب يسيرا يلزم
 الوكيل وان اشترى بالعيب الفاحش يلزمه ولا يلزم الوكيل قال الشيخ الامام المعروف بخوار
 زاده هذا فيما يسلح قيمة معلومة عند اهل البلد كالعبد والشعب ونحو ذلك لان قيمة العبد
 لا يفوت الا بتقوم المقومين فاما ما له قيمة معلومة عند اهل البلد كالعبد والشعب ونحو
 ذلك لان قيمة الاشياء لا يفوت الا بتقوم المقومين فاما ما له قيمة معلومة عند اهل
 البلد كالحجر والحم ونحو ذلك اذا اراد الوكيل بالشر على ذلك لا يلزم الامر قلت الزيادة
 او كثر الوكيل بالشر اذا اشترى جارية الوكيل ولم يسلمها الى الوكيل حتى وجد بها عيبا
 كان له ان يردّها كان الوكيل حاضرا وغائبا وبعد التسليم الى الوكيل لا يملك الرد الا
 بامر الوكيل فان ادعى البائع في الرجعة الاول ان الوكيل رضي بالعيب والوكيل غايب فطلب
 بين الوكيل او بين الوكيل لسل ذلك عندنا فان اقام البائع بينه على ما ادعى قبلت
 بينه وان قر الوكيل ان الوكيل رضي بالعيب صح اقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة وان قر
 الوكيل انه كان ابرا البائع عن العيب صح اقراره على نفسه ولا يصح على الامر الوكيل بالبيع
 اذا باع ثم خصم في عيب قبل المبيع بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الوكيل ويكون المبيع
 للوكيل ولا يكون للوكيل ان يخاصم الوكيل فان خصمه وادّعى البينه على ان هذا العيب
 كان عند الوكيل لا يقبل بينته لان الرد بغير قضا عنزله الا قاله فمجلس في حق الوكيل
 الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا حدث مثله فان كان قدما لا يحدث في
 في بعض روايات البيوع انه يلزم الامر وذكر في عامه روايات البيوع والمهر والوكا
 والمأذون انه يلزم الوكيل وان الوكيل وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو بكر لان الرد
 بغير قضا في حق الوكيل عنزله الا قاله سوا كان العيب فيما او لم يكن وان كان الرد بقضا القاض
 فان كان بالبينة لزم الوكيل قدما كان العيب حديثا وان كان العيب بنكول الوكيل
 فذلك عند علمنا من ادعى الله عنهم وقال من رحمه الله ان كان العيب كحدث فهو عنزله
 قضا القاضى باقراره وهو يسوى بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق اذا استحق المبيع
 على المشتري باقراره او بالتمكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل كما لو رد
 على الوكيل بالبينة او بالتمكول وان كان عيبا كحدث مثله لزم الوكيل والوكيل ان كان
 الوكيل فان اقام الوكيل بينه ان هذا العيب كان عند الوكيل رده على الوكيل وكذا ان رد
 اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غير فوجد المشتري الثاني بها عيبا قدما على المشتري
 الاول بقضا القاضى ان كان عيبا كحدث مثله كان للمشتري الاول ان يردّها على البائع
 بذلك القضاء وان كان عيبا كحدث مثله فرد على المشتري الاول بقضا القاضى باقراره

على الوكيل بالشر بقضا القاضى
 كان ذلك رد

لم يكن ذلك ردا على البائع الاول لان البائع الثاني لو اقام البيعة على هذا العيب كان
 البائع الاول قبل بيعة غيره ويد على البائع الاول رجل اشترى عبد جارية فوجع الجارية من العبد
 ثم وجعها عيبا لا يملك الراد لان النكاح عيب فبها فان اباها قبل الدخول كان له ان يرد
 لان العيب الحادث قبل الدخول لا يملك الراد لان النكاح عيب فبها فان اباها قبل الدخول كان له ان يرد
 الراد بالبيع لا نقول الخلف المشايخ فيه قاله شمس الايمه رحمه الله لا يجزئ هذا العقد
 لو جع الجارية والمولى لا يستحق جع عبد يساوي قال الشيخ الامام العرفي وخالفه
 جع المهر ويسقط من بيعته لا يفتن المشرى فيكون له ان يرد كما لو اشترى جارية فوجعها
 والمهر ثم وجعها عيبا لا يرد فان مات المولى كان له ان يرد الجارية رجل اشترى عبد فوجع
 به عيبا فالتك البائع ان يكون عندك وطالع المشرى شاهدين شهدا حدهما انه باعه وبه
 هذا العقد وتهدد الآخر على اقرار البائع بالبيع لا يقبل كما لو ادعى عينا في يد رجل انه له شيئا
 احدا لله ملكه وشهد الآخر على اقرار ذي اليد انه ملكه لا يقبل هذه البيعة **مسائل الاقوال**
له وحكي البيع رجل باع جارية ثم انكر البيع والمشرى يدعي لشرائه الجارية ان يطأ
 فان عزم المشرى على ترك الخصومة كان للبائع ان يطأها لانها تافسح البيع رجل اشترى
 بيتا لامرأته واعطى لها البيع ثم جاء البائع وقال المشرى بيع بمن زاوده فقال المشرى وادم
 لا يصح هذه الاقواله قالوا صوره هذه المسئلة اذا كان الزوج وكلا لامرأته في شوا البيت
 والموكل بالشراذك شمس الايمه السخسي رحمه الله ان لو قبل بالشراذك الاقواله
 في قولهم فلا يصح هذه الاقواله ولو كان الموكل ملك الاقواله فالاقواله لا تصح بلفظ الاقواله
 في قولنا في حقه ومحمد بن علي الله عنهما فان البائع اذا قال للمشرى قلني هذا البيع فقال المشرى
 اقلت لا يتم الاقواله عند امام لم يقبل البائع قبل رجل باع من آخر فبا فقال ولم يكلمني
 كانت الاقواله تامه رجل اشترى من رجل وفي حطة بدلاهم معلومة وقبض الحطة وسلم
 بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقية الثمن فقال للمشرى انه تام على بمن غالى فرد البائع
 عليه ما قبض من الثمن واخذ المشرى قالوا لم يكن ذلك الاقواله بمنزلة البيع والبيع بالقول
 لا يكون الا بايجاب وقبول فان كان بطريق التعاطي فلا يكون الا بالقبض والتسليم
 من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ اما على قول البعض فتبطل خلا البيعتين مكفي لا نقاد البيع
 رجل اشترى وعقد كذا هذا في اول الكتاب رجل اشترى جارية فوجعها ثم جاء الجارية بعبد ربه
 اياهم فرد على البائع فلم يقبل البائع صرحا واستعمل الجارية اياها ثم امتنع عن رد الثمن وقيل
 الاقواله كان له ذلك لانه ما رد كلام المشرى بطل كلامه فلا يتم الاقواله باستعماله
مسائل في الاستحقاق ودعوى الحرة رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غير
 ثم باعها الثاني ثم ادعت الجارية انها حرة فردها الثالث على باعه بقولها وقيل للبائع الثاني

الشاهد

في البيع من المشرى ان يرد

والله اعلم بالصواب

من ثالث

اشترى عبد جارية
 اشترى عبد جارية
 اشترى عبد جارية
 اشترى عبد جارية

منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت انها حرة
 فان كانت جارية بيعت سلمت انقادت لذلك فهو عن له دعوى لعق لا فاعلا انقادت البيع
 والتسليم فعلا قرب بالرق وان لم يكن انقادت ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول
 ان يقبل لان القول في حرية الاصل قولها فاذ استحققت نفسها بما وجعته على الكل لم يكن للبائع
 الاول ان لا يقبل وقال بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشرى
 ان يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان الاختياط في ان
 يبين حقا حتى يحل له املا النكاح او بملك المهر والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون قول
 بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشرى ان يرجع على البائع بالثمن بقولها ذكر
 في المشرى رجل اشترى جارية لم يكن عند البائع قبضها ولم يقر بالرق ثم باعها للمشرى من غير
 والجارية لم يكن حاضرا عند البيع الثاني وقبضها المشرى الثاني ثم قالت الجارية انها حرة فان
 القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض الثمن فان قال المشرى الاول ان الجارية اقرب
 بالرق وانكر المشرى الثاني ذلك وليس للمشرى الاول ثبته على اقرارها بالرق فان المشرى
 الثاني يرجع بالثمن على المشرى الاول لا يرجع بالثمن على باعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق
 رجل اشترى عبدا وقبضه فوجعته من اخر فصدق به على رجل ثم باعه واستحقه من المولى
 له كان للمشرى ان يرجع بالثمن على باعه ولو كان المشرى باعه من رجل ولم يستحق من باعه
 الثاني لا يرجع المشرى الاول بالثمن على باعه قبل ان يرجع المشرى الثاني عليه في قولنا اي
 حقيقه رحمه الله ولو كان المشرى الاول وجعته من رجل ولم يباعه الموهوب له من رجل
 فاستحق من باعه المشرى الاول على باعه حتى يرجع المشرى الثاني بالثمن
 على الموهوب له ولو كان المشرى الاول وجعته من رجل وسلم ثم وجعته الموهوب له من رجل ولم
 فاستحق من باعه الثاني كان للمشرى الاول ان يرجع بالثمن على باعه رجل اشترى ثوبا من
 او غسل او جرم زيت او سله زعفران او جوالق من دق او حطة ثم جاء رجل فاستحق بعض
 ذلك قبل القبض او بعد قال ابو يوسف رحمه الله يحكي المشرى ان شأنا هذا الباقي بحساب من
 الثمن وان شأنا ترك البيع لانه شيء واحد وكما اشترى ثوبا من رجل فوجعته من رجل فاستحق
 او كرى حطة او شعير من رجل فاستحق لهما ان استحق قبل القبض خير المشرى كما
 في الموجه الاول وان استحق بعد القبض لم يملك الباقي بحسابه من الثمن ولا يكون له ان
 يرد الباقي رجل اشترى غلاما شرا صبيحا ثم ادعى رجل ان الغلام كان قد اعتقه منذ سنة
 فان القاضي يسأل المبيع البيعة على الملك فان اقام البيعة على الملك عتق العبد عليه
 وان لم يكن له بيعة يستحق المشرى على عتق الملك لان المدعى خصم للمشرى في هذه الدعوى
 لا تثبت لعق والاول لنفسه رجل اشترى عبدا واختلفا في الثمن وحلفا فقال البائع

من

ان يبعث الاب الف درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته الا تخمس مائة درهم فهو حري
 لا زيم للمشتري لان البيع اقران للمشتري حيث في عينه وعقده عليه العبد فلا يمكن يقض البيع
 ولا يفتق العبد فكان على المشتري الممن الذي اقر به لانه تصادق على ثبوت الملك للمشتري
 والمشتري ينكر العتق فلا يعنى العبد وانما يلزم منه القن الذي اقر به لانه ينكر الزيادة
 رجل اشترى من رجل ارضين فاستحق احداهما ان يستحق قبل القبض فاشترى ان شاء اخذ
 الباقي بمحضته من الثمن وان شاترك وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بمحضته من
 الثمن ولا خيار له مستاجر طوفاً ببيع كره ارجاوت في يد ربي لكردار وقبض الثمن ثم جا
 صاحب الحانوت وبعه ان الكردار له رجل اشترى من المشتري في بيع البيع قال الشيخ الامام ابو
 محمد بن الفضل ان كان الكردار من الالات التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته
 كان لقوله فيه قول البايع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البايع بشي من الثمن وان لم يكن
 الكردار من الالات على المستاجر كونه شيئا خالف صاحب الحانوت فذلك الجواب لا يرد
 في يد المستاجر وان كان البناشيا واختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كالمناش
 بالحنوت لا في الحانوت كان للمشتري ان يرجع على البايع بالثمن لان قوله فيه قول صاحب
 الحانوت والمناش قول من يكون لقوله فيه قوله كالثابت السنة فان كان كل هذا للمشتري
 انسان بالذات ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البايع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالذات
 لان الكفيل بالذات انما يقضى عند الاستحقاق ولم يشك الاستحقاق رجل اشترى غلاما
 وقبضه فاستحقه رجل بالبينة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اخلف الروايات
 فيه في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ما لم يرجع المشتري بالثمن على البايع وعليه العتق
 رجل اشترى عبدين الف وقبضهما ثم استحق احداهما بعينه نصفه فان العبد الاخر لم يكن
 لازما للمشتري وله خيار في الذي استحق نصفه في قوله اني خنفته واني يوسف رحمه الله
 عليهما رجل اشترى نصف عبدا ثم اشترى رجل اخر نصفه فقبض المشتري الباقي ولم يقبض
 الاول ثم جاز رجل اخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من النصفين جميعا
 وان كان المشتري لا يقبضه ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضا
 جميعا فما استحق فهو منهما جميعا رجل معه قفلة خطه في جوارق نباع من ذلك قفلة من
 رجل بدمهم ولم يقبض للمشتري حتى باع من اخر قفلة منه بدمهم ثم استحق احد القفلة
 فان البيع الاول جائز والبيع الثاني باطل رجل في يد كراد فباع احداهما من رجل ولم يبيع
 حتى باع من اخر كراد فباع اليه ثم باع الكراد الثاني من اخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول
 وجعل المشتري جميعا فانه ياخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البايع بعد ما باع
 الاول كان يملك بيع الكراد الثاني لانه باع ما يملك فاذا باع الكراد الاخر من المشتري الثاني

فما زيم

لم يحن

لم يحن بعه لانه المشتري الاول ياخذ ما كان في يد الثالث وان حضر المشتري الاول ولم يجد المشتري
 الثالث وجعل المشتري الثاني فانه ياخذ من الثاني نصف ما في يد لانه لما باع من الثاني كذا صار
 الكراد مشتركا من الاول والثاني والثاني فاما الثاني فيكون نصفه الاول فان حضر الثالث فذلك
 اخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث فذلك هو كان مكان الكرادين عبدا فباع نصفه ولم يبيع
 حتى باع نصفه من رجل اخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث فباع اليه رجل اشترى من رجل
 دارا بالف درهم ونقد الثمن وقبض الدار ثم قام اخ المشتري السنة ان الدار كانت لا بينهما
 تركها ميراثا ولا خيرة هذا المشتري فانه يقضي للمدعي نصف الدار فان كذبه المشتري كان المشتري
 بالخيار ان يشارك في النصف الباقي على البايع ويسترد منه كل الثمن ان كان نقد وان شاء امسك
 ويبيع نصف الثمن وان كان المشتري صدق اخاه المدعي بقى النصف في يد نصف الثمن ويبيع
 على البايع بنصف الثمن رجل اشترى ارضا بشيها فاستحق الشري قبل القبض قال محمد رحمه الله
 يحن المشتري ان شاء المخذل ارض جميع الثمن وان شاترك وكذلك المسيل وان استحق الشري بعد
 ما قبض المشتري الارض واحذر فيها بنا او غيرها او نذر عا فان المشتري يرجع بقض الشري
 والمسيل حل محل حرمه الله لهذا اصلا فقال كل شيء اذا بعته وحن لا يحن بعه واذا بعته مع غيره
 جاز واذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان للمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن
 وان شاترك وكل شيء اذا بعته وحن لا يحن بعه فاذا بعته مع غيره فاستحق كان له حصته من
 الثمن رجل له صبيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع اخيه بعض هذه الصبيعة بصبيعة اخرى
 ثم مات اخوه فادعى ورثته الاخ الصبيعة المشراة وما بقي من الصبيعة الاولى بغلة ان الصبيعة
 الصبيعة الاولى اشترى الصبيعة المشراة يكون من الاخرين نصفين لانهما اشترى الصبيعة
 الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب كل واحد منهما اربعة ويبيع الاخ للمخ في
 تركه الميت بنصف ثمنه ما يبيع من الصبيعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف المشراة
 لنفسه وقضى الثمن بمالا خيرة فضا والاخ الحي من له المقرض له ولا حق لورثته الميت فما بقي
 من الصبيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الصبيعة الثانية بعض الصبيعة الاولى وهذا
 لا يكون عليك منه ما بقي من الصبيعة ولا اقرار بملك الاخ في الصبيعة الاولى رجل اشترى
 عبدا فاستحق نصفه بثلث الحيا والمشتري لان الشري في العبد يجب ان قال الجاهل بثلث لاسم
 ربع العبد بربع الثمن والاخر على خياره وان شارد البايع وان شارد في قاس قوله اني
 ومحمد في قاس قوله اني خنفته رحمه الله ليس الاخران يرد اصله مسله للخيار رجل ادعى
 على رجل انه باعه وفلان الغايب هذا العبد بالف درهم فاقام البينة فانه يقضي على الحاضر
 بنصف الثمن ايضا والا فلا لان احدهما ليس بحصم عن الاخر الا اذا كان كل واحد من
 المشتريين كفيلا عن صاحبه بام من فحنف يكون لقضا على احدهما قضا على الاخر ايضا

فيكون بينهما نصفين ولو ان المشتري
 الاول وجد الثالث ياخذ جميع ما في
 يد الثالث

الاولى الاشياء الخ في الصبيعة

باع عقارا وامرأته او ولدان او بعض اثاره باع من علم بالبيع وقع التقابض بينهما وتصرف
المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض بعض من كان حاضرا في البيع ان العقار له ولم يكن
للبايع قال شايع سمعتموه الله عليهم لا يسمع دعوى المدعى سدا لباب التلبيس وقال
شايع بخارجه الله عليهم فسمع دعواه وسمع للمدعى ان نظري في ذلك ان كان البايع والمشتري
معروفا باللبس والمضومات الباطلة سفي للمدعى ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن
كذلك يفتي بصحة الدعوى وهذا اذا لم يكن سلطان استثنى تلك المضومة في تقليد
القاضي رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف لغيره المشتري فيه والامح
انه لا يسمع دعواه كالتواذعي انه باعه وهو غير خلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر
وادعى انه اعقبه ثم باعه فانه يسمع دعواه رجل غير عليه دوايه فوقع البيع في يد
انسان فذهب الى السوق ليبيعه فجار رجل يريد ان يشتري ثوبا واسماه ثم انهم
النظريه فاذا هو ثوبه الذي اعتر عليه فادعى انه ملكه لا يسمع دعواه لان الاستيلاء
او ائنه انه ليس له رجل اشترى عبدا وقبضه ونقلا الثمن فاستحقه رجل بالثمن ثم حضر
البايع واقام البيئه ان المستحق كان باعها بغيره بكذا قبل البيع وقضى لقاضي بيئه البايع
فاراد المشتري ان يأخذ العبد قال ابو حنيفة رحمه الله لا يسيل للمشتري على العبد وهذا
في غير ظاهر الروايه واما في ظاهر الروايه بنفس الاستحقاق لا ينقض البيع بين البايع
والمشتري ما لم يرجع المشتري على البايع بالثمن وتقضى للقاضي له او يخاصا على ذلك
رجل عند كحظه باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل اخر فلم يقضى
احد مما اشيا حتى استحق منه مخوم واحد كان المستحق من بيع الاخر فان هلك نصف
ما بقي بعد استحقاق المخوم يكون للخيار للمشتري بين اخذ ما بقي على حساب ذلك
حتى الاول في نصفه كرجل اشترى في نصفه كرجل اخر مخوم واحد فصر به كل واحد منهما فيما
بقي بحصته ولم يستحق حتى قضى المشتري الثاني مخوم ما ثم استحق مخوم فالمشتري
الاول والثاني بالخيار وفيما بقي ضربه فيه المشتري الثاني بنصف كرجل اخر مخومين
والاول بنصف كرجل اخر الباقي بينهما على حساب ذلك رجل اشترى دارا وقبضها ثم جا
رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري اقام المئله انه اشترىها من المشتري ولم يفت
لذلك وقتا قال محمد رحمه الله عليه لا يرجع المشتري على البايع بشي من الثمن انما هو رجل
شترى دارا فادعاها اخر فاشترىها المشتري من المدعى ايضا فانه لا يرجع على البايع بشي
ولو اقام البيئه انه اشترىها من المدعى بعد استحقاق النصف قبلت بيئته وكان له
ان يرجع على البايع بنصف الثمن رجل اشترى ثوبا من رجل اخر فادعى احد الاثنان
ان اباهما كان باع هذا الثوب من هذا الرجل بالثمن درهم وانكر المدعى عليه وكذب به الاثنان

نفس الثمن للمدعى البيع بنصف الدار
له في عليه

وان استعمله الاصل في الدار

الاخر فان القاضى يقضى على المدعى عليه ولا خيار للمدعى عليه في رد الدار وليس هذا كما هو
اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري تخير لان هذا البيع انما انتقص في نصف الدار نحو
المدعى عليه ولا يجوز له ان كان القاضي يقضى له بكل الدار رجل اشترى شيئا فاستحق من ثمنه حاج
المشتري على البايع بالثمن ثم وصل البيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمن تسليمه الى البايع
ولا اشترى شيئا فادعاه ملك البايع ثم استحق عليه ورجع على البايع بالثمن ثم وصل اليه بوجه
من الوجوه فانه يؤمن تسليمه الى البايع رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر واستحق من
بنا لثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البايع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في
قوله ان حقيقه رحمه الله عليه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه له ان يرجع قال الا لثري
ان المشتري الثاني لو كان ابدا لا يرجع عن الثمن كان الاول ان يرجع على بايعه اذا استحق
على المشتري الثاني وهو جمل العبد حرام رجوع كل واحد على بايعه بالثمن قبل ان يرجع عليه **فصل**
في مسائل الغرر والغرر يرجع بالحد من امانه او بغيره او يقضى يكون للدافع كالدفع
والاجارة اذا هلك الوديعة او العين المستأجرة جازل واستحق الوديعة والمستأجرة من
الموجع والمستأجر فان الموجع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معناها
وفي الاجارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معناها لان قضي الصغير
كان لنفسه رجل اشترى دارا وقبضها وبنائها ثم جازل واستحقها فان المشتري يرجع على البايع
بالثمن ويسلم البنا الى البايع ويرجع على البايع بالثمن وبقيمة البناء مبينا يوم يسلم البنا الى البايع
فان كان المشتري بنى الجص والاجر والساج والمذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البايع يوم يسلم
الى البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها ما نال حتى طوق البناء
او غيره واندم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على البايع الا بقيمة يوم يسلم البناء
الى البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم على الجص والاجر والساج ثم استحق
الدار في مثل ذلك يوم الاستحقاق لا يرجع الا بعشرين الفا او اكثر فانه يرجع على البايع بقيمة
البناء يوم تسلم ولا ينظر الى ما كان انفق فيه وان استحق الدار بعد البناء والبايع غايب للمشتري
كذلك المشتري يهدم البناء فقال المشتري ان البايع قد غرني وهو غايب قال ابو حنيفة رحمه الله
عليه لا يلفظ الى قوله المشتري بل يؤمن لهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البايع بعد
الهدم لا يرجع المشتري على البايع بقيمة البناء اغاير رجوع عليه اذا كان البناء قائما فيسلم المشتري
البناء الى البايع فيهدم البايع ويأخذ القبض واما اذا هدمه فلا شيء له على البايع فان حضر البايع
وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري ان يأخذ البايع بقيمة ما بقي من البناء
قايما ويسلمه اليه فيهدم البايع ما بقي ويكون النقص له وان شا المشتري نقص كله ويكون
النقص له ولا يسلم البناء هذا كله قوله ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما في ظاهر الرواية

وهو محمد بن أبي حنيفة وهو قول الحسن رحمه الله عليه ان القاضي يبعث من يقوم
البناء ثم يقول للمشتري انقصه واحفظ النقص فاذا انقضى البيع سلم النقص اليه وبقي
لك عليه بقية البناء وذكر الطحاوي رحمه الله عليه ان المشتري اذا انقص عليه البناء
سلم النقص اليه البايع ان يرجع على البايع بالثمن وبقيمة البناء مبينا وان لم يسلم النقص
الي البايع لا يرجع الا بالثمن وهذا قريب الى النظر من رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر
فبي المشتري الثاني فيها بناء ثم استخفت الدار من البناء فان المقتضي عليه هو للمشتري
الثاني يرجع بالثمن على بايعه وبقيمة البناء البايع الثاني يرجع بالثمن على بايعه ولا يرجع
بقية البناء في قول ابن حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا اشترى جارية وقصبتها وباعها من
فولدت من الثاني ثم استخفت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بايعه وب
بقية الولد والبايع الثاني لا يرجع على البايع الاول بقية الولد في قول ابن حنيفة رحمه
الله على هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وباعه من آخر ففدا بولده الايدي ثم وجد المشتري
الاخر به عيبا قدما كالاصبع الزايد وقد قيل لعبد عبدك بعيتك دث كان له ان يرجع
على بايعه بنقصان العبد ليس للبايع الثاني ان يرجع على البايع الاول بالنقصان في
قول ابن حنيفة رحمه الله عليه رجل اشترى دارا فبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من
رجل اخر بنقص المشتري الثاني بناء الاول وبني فيها بناء اخر ثم جاء المشتري الاول واستخفها
فان كان المشتري الثاني بني فيها بالاول نفسه فان المشتري الثاني يضمن للمشتري الاول
ما انقص من بناء الدار لعمامة بنقصه بناء الاول ويكون النقص للمشتري الاول وان كان
قايما وان كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص فقيمة النقص ايضا ويرجع المشتري
الثاني للبناء الذي احطه وليس الا في ذلك ان ينعى من ذلك لان البناء الحادث ملك الثاني
وان كان الثاني بني البناء الحادث بنقص الاول فان المشتري الثاني يضمن الاول ما قلنا و
للاول ان يمسك البناء الثاني وليس للثاني ان يرفع له لان البناء الثاني اذا كان بنقص الاول
كان ملكا للمشتري الاول فان كان المشتري الثاني زاد في ذلك اعطاه المشتري الاول بقية
الزيادة ولا يعطيه اجر العمل لان العمل لا يتقوم الا بالعقد ولا يوجد العقد ما الزيادة
ما لم يتقوم وعن ابن يوسف رحمه الله اذا اشترى دارا فبني فيها بناء ثم استخفت ففقد المشتري
البناء كان للمشتري ان يرجع بالنقصان على بايعه يقوم الدار مبينا وغير مبني فيرجع بالنقصان
وكذلك الارض فاذا اشترى بها المشتري ثم استخفت ففقد المشتري البايع ان يرجع على البايع
بالنقصان رجل اشترى أرضا فبني فيها ثم استخفت الارض فقال المشتري قلع
الشجر فان كان قلعه يضر الارض يقال للمشتري ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا
ويكون الشجر لك وان شئت فخذ حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان ارضك فان من يقطع

الشجر

الشجر قلع المشتري ثم طفر البايع بعد القلع فان المشتري يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بقيمة
الشجر ولا يضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا
ومسك الشجر واعطاه القيمة ثم طفر المشتري بالبايع فانه يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بقيمة
الشجر ولا يكون للمشتري ان يرجع على البايع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار
دفع قيمة الشجر صار كان المشتري هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول ابن حنيفة وابن يوسف
الحسن القاضي يبعث امينا ليقوم الثابت في الارض ثم يقول القاضي للمشتري قلع الشجر واحفظ
حتى اذا انقضى البيع سلم اليه ويأخذ بقيمة ثابتة وان لم تستحق الارض حتى انقضى البيع
وبلغ الثمن ولم يبلغ حتى جاسق واستحق الارض فطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان
بايع الارض حاضر كان للمشتري ان يرجع على البايع بقيمة الشجر ثابتة في الارض وسلم الشجر
قاعة الى البايع ولا يرجع بقيمة الثمن والمشتري على قطف الثمن لم يبلغ الثمن ولم يبلغ ثمن الشجر
على قلع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض حنطة او شيئا من اصناف الريلحين والحبوب
والمقول ثم استخفت الارض قال ابو يوسف رحمه الله يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البايع
غائبا ولا يرجع على بايعه بشئ وان كان الزرع اضرب بالارض فله المشتري ان يضعه بنقصان الارض
ثم لا يرجع على بايعه الا بالثمن وان كان المشتري قد زرع في الارض فغرس ساقية وقطع
على النهر قطرة ثم استخفت الارض فان المشتري يرجع على البايع بالثمن وبقيمة ما احدث في الارض
من بناء القطر ولا يرجع بما اتفق في كرى النهر وحضر الساقية ولا في سناة جعلها من التراب وان جعل
المسائر من اجرا ولبن وقصب وشئ له قيمة فانه يرجع على بايعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض
ثم يؤمر البايع بقطع ذلك رجل اشترى جارية من ابية واستولدها ثم جاسق واستخفها كان
الولد حرا لبايعه ثم يرجع المستولد من الجارية بقيمة الولد على بايع من ماله وكلف الواك
المودث في ضمان الغرور كالجارية عينا كان له ان يردّها على بايع المودث والموصى له
بالجارية استولدها الجارية ثم استخف فانه لا يرجع على بايع الموصى بالثمن ولا بقيمة الولد كالا
يردها بعين جديدها رجل اشترى دارا فخارجا واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبايع
اشترت منك العرصة ثم بنيت البناء حتى الرجوع عليك بقيمة البناء حكم الغرور وقال البايع
لا بل بعثك العرصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء كان القل فيه قول البايع ان
منك عن الرجوع ولو شرط البايع في البيع ضمان ما احدثه المشتري فسد البيع لان المشتري
اذا احفر فيها بئرا او ما اشبه ذلك لان يكون له ان يرجع بك على البايع عند الاستحقاق
وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما احدثه مطلقا فسد البيع وان قيد
الضمان فقالا ناضما من ما احدثه المشتري من بناء او غرس او زرع او حفر لك جاز ويكون
ضمانا رجل استولده جارية كانت له ثم استخفت فقال المستولد اشترتها من فلان بكذا

رض

وصدقه فلان وكذبه المستحق كان القول قول المشتري بل على خربة الولد
بحكم الغزو وهو كقول قول له وكذا البائع ذلك وصدقه المستحق كان الولد حل
بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ رجل اشترى جارية وقبضها وهما من رجل ثم اشراها
من الوهاب له فولدت له ولدا ثم جازل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو المستحق
له بالثمن وبقيمة الولد لانه مغرور رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها والمشتري
ما بقي على البائع كان له ان يرجع على البائع بالثمن وينصف قيمة البنا لانه مغرور في النصف وقد
استحق منها نصيبا بعينه فان كان البنا في النصف المستحق خاصة رجح المشتري قيمة البنا وكان
البنا في النصف الذي لم يستحق كان له ان يرد الباقي ولا يرجع بشئ من قيمة البنا رجل اشترى
جارية فادعاهما آخر فاشراها منه ايضا ثم استحق الامه وقد ولدت للمشتري ولدا فان
محمد رحمه الله رجح المشتري بالثمنين على الباعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت
البيع الثاني لا يرجع قيمة الولد على واحد منهما رجل اشترى جارية من صبي غير مراهق وان من
عبد محجور واستولدها ثم جازل فاستحقها كان له ان يرد الباقي للمشتري ويكون وفيها
يكون هذا ولدا مغرورا **باب ما يدخل في البيع وبالايد**
باب من عكر في الباب فصل خمسة الاول في الدار والثاني في الحمام والثالث في المائات
في الكدم والخل والبائع في الدار وفي الحمام **باب الاول** رجل اشترى
دارا لا يدخل فيه الطريق من غير كرفان لم يكن للدائر طريق على طرف ان لها طريقا قد كان
قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال يحقها وبنافها وقال بكل قليل وكثيره فيها
داخل فيها وطرح عنها كان له الطريق وكذا في قولنا نساك بنا وصالح على دارا ولو هي دار
ولم يترك الطريق ولم يترك حقوقها ورافها لا يدخل فيه الطريق ولو اشترى دارا منها بستان
دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان او كبيرا وان كان البستان خارجا عن الدار لا يدخل
البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان وقال الفقيه ابو جعفر
عليهم ان كان البستان اصغر من الدار ومفتحا الى الدار لا يدخل في بيع الدار فان كان البستان
اكبر من الدار ومثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمصلحة مرت في باب العين في الحرج والنجس
رجل باع دارا بكل حتى هو لها وفيها رحي لا بد فان الرحي ومناج الرحي والآلة يكون للبائع
ولا يكون للمشتري لان الرحي او مناج الرحي ليس من حقوق الدار وله باع ضيعة بكل حتى
هو لها وفيها رحي فان الرحي يكون للمشتري لان يعد من توابع الضيعة رجل له دار فيها
بيوت باع بعض البيوت بعينها ثم اراد البائع ان يرفع باب الدار لا عظم والى المشتري
لم يكن للبائع ان يرفع لانه باع بعض البيوت بعينها وباب الدار لا عظم من راقى البيوت
وكذا البائع بعض البيوت بعينها ومن حقوقها ولو باع بيتا بعينه من منزله كذا

وحقوقه فان اراد المشتري ان يدخل المنزل وصاحب المنزل منعه عن الدخول وباع من يفتح الباب
الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له ان منعه عن الدخول
في المنزل وان لم يكن له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان منعه عن الدخول
في المنزل وليس له ان منعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له ان منعه عن الدخول الى المنزل
وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب لا عظم فما اذا باع بعض البيوت
فيها يدخل الطريق المنزل رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها
طريقا آخر ثم باعها لمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع
فدخل فيه ما كان لها طريق وقت البيع رجل باع دارا الحظ حذوها سور الجاهلية يقال له
سور المدينة ولا يدري انه كان ملكا في الاصل ولم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها
وخارجها وكثيره فذكر في البيع فلا بد من وجه الصحة وقد ذكر الحد الرابع من
الحدان التي ود السور وقض الثمن وسلم الدار الى المشتري فبات البائع وادعى ورثته فساد
البيع بحكم ادخال السور في البيع وادعى المشتري ان السور له وعند الناس هو مشهور سور المدينة
قالوا منها فتوى في حكم لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا لا يكون من حيطان الدار فاذا
في البيع يكون مفسدا للبيع وان كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والعرض
كان ذلك للمشتري لانه في يدك واما في الفتوى ان اضاها البيع الى هذه الدار مشاهدا وشا
الى الدار ومما قد عرفها جميعا جازا البيع فاما بينهما وبين الله تعالى رجل باع دارا ليس فيها بناء
وفيها حرج ويتر مطوية بالخير وغير كلها متصلة بالبيوت داخل الكل في البيع لانها داخله
في الحد فكانت داخله في البيع وان باع دارا فيها بيوت عليها بكة وجعل ودفن فان باع الدار
بما فيها داخل الدار والجبل لا نهما من المرافق وان لم يقل بموافقتها لا يدخل الجبل والدور
ويدخل البكة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبيوت اشترى دارا واختلفا في باب الدار
وقال البائع هو وقال المشتري لا بد هو في فان كان الباب مركبا متصلا بالبنا كان القول
قول المشتري لو كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري لان ما كان مركبا يكون من جملة
الدار وان لم يكن لها باب مركبا وكان مقلوعا فان كانت الدار في يد البائع كان القول قول
وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري الدار اذ لم يكن مركبا يكون بمنزله للمناج
الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد رجل اشترى
دارا فجد في جذعها دارا ثم ان قال البائع هي لي كانت له ويدها المشتري عليه لا نهما وصلت
الى المشتري من يد البائع وان قال المشتري كانت بمنزلة اللقطة رجل له علو وسفل فقال
لرجل بعث منك علو هذا السفل كذا اجاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل المشتري
حتى القرار عليه وكذا في انهم هذا العلو كان المشتري ان يبنى عليه علو آخر مثل الاول

لأن السفلى اسم لمنى مسقف وكان سطح السفلى سقفا للسفل ويدخل في بيع الدار المسترة
التي تكون على السطح كانت من آخر خشبها مركبة في الدار فدخل في بيع الدار فدخل السلا
في بيع البيت والداران كانت مركبة لانهما من جملة الدار وان لم يكن مركبة اختلفوا فيه في البيع
انها لا تدخل في بيع البيت والدار يدخل في البيع استحسانا والقياس ان لا يدخل والعلق
يدخل قياسا واستحسانا لانه مركبة وان كان باب البيت والدار مقفلا لم يدخل في البيع
والسور يدخل في بيع الدار كانت مركبة وان لم يكن مركبة لم يدخل والدار يدخل في بيع الدار
سوا كان من قصب وابن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل في العلوية له علو
وسفل فقال رجل اشترت منك هذا البيت ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلوية قال وكل
حتى هو له الا ان يقول اشترت منك هذا البيت مع البقا الذي في علوه واشترى دارا
يدخل فيه علوها وسفلها وان لم يقل حقوقها ومراقبها وان اشترى منزلا ان قال اشترت منك
هذا المنزل لا يدخل فيه علوه وهو قال قد اشترت منك هذا المنزل فكل حتى هو له يدخل فيه
العلوية وان لم يقل بكل حتى هو له لا يدخل فيه العلوية والدار في عرفنا العلوية يدخل في
البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرة كان ان
كبير واشترى دارا لها ظلة يعني سائبا باطا احدا بنيه على الدار والآخر على اسطوانة في السكة
او على دار الجار الذي يقابلها ان اشترى الدار بكل حتى هو لها يدخل الظلة في البيع وان لم يقل
بكل حتى هو لها لا يدخل في قوله الى حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يدخل الظلة في البيع ان
مستحما في الدار وان لم يكن مستحما في الدار لا يدخل الظلة في بيع الدار في قوله لا يدخل الظلة
الكيفية الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمراقب دار لها طريقان
احدهما الى الشارع والآخر خاص بدار رجل آخر فباع الدار ولم يقل بكل حتى هو لها لا يدخل
فيه الطريق الخاص وان قال بكل حتى هو لها يدخل فيه الطريقان الطريق الظاهر لكونه
الى الشارع والآخر يترك الحقوق واشترى دارا فيها بطبخ ومخرج ومربط وغيره ولم يذكر
الحقوق والمراقب دخل الكل في البيع واشترى منزلا لا يدخل فيه المربط والمخرج وبطلان
وان قال الكل حتى هو له ما لم يذكر هذه الاشياء وذكر هذه المراقب في هذه المسائل المذكورة
الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في الدار وفي القرية باب موضوع او خشب او ابن
او جعل لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمراقب فلا يدخل في البيع كما يدخل
فيه المتاع الموضوع وكذا واشترى دارا وقال بكل قليل او كثير فيها او منها لا يدخل شيء
ما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها او منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء
غير متصل بالدار واشترى بيتا احدا بكل حتى هو له او بكل قليل او كثير هو فيه ذلك كله
رحمة الله في الشرط ان له الحجر الاعلى والسفل فكلنا لو كان فيه قد نكحنا موصولا

والدار في
ان هذه الاشياء لا يبيد من الدار

بالارض

بالارض وقيل الحجر الاعلى لا يدخل دريت بين خمسة نفر باع احدهم نصيبه من الطريق قال
ابن حنيفة رحمه الله ليس لصاحب السكة ان يتبعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة في قسمتها
منعوا عن ذلك لان للناس حق في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام
كان للناس ان يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع
واحد من اصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ فله جود البيع وليس للمشتري ان
يمنع هذا الطريق الا ان يشتري دارا للبائع في هذه السكة رجل اشترى دارا بابها في الشارع
وظهر الدار الى سكة غير نافذة والمشتري في هذه السكة دارا اخرى ليس للمشتري ان يجعل
الدار المشتركة طريقا في هذه السكة فان نصيب ذلك جميع اهل السكة الا واحد كان لهذا
الواحد ان يمنع غيره عن ذلك وان نصيب لكل كان ذلك اعادة ويكون لهم ان يجعلوا لكل
ورجوع واحد كان لهذا الواحد ان يمنع غيره عن ذلك رقيقة فيها داران ان جليل لكل واحد
منهما دارا واحد مما ان يعلق بابا على باب السكة كان للآخران منع وهو رفع احدهما الباب
القديم ثم وضعه ليس للآخران منع رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه
الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابا به القديم فاذا المشتري
ان يفتح بابا به القديم ومنعه جيل من السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله في النوادر فقال ان اقر
اهل تلك السكة ببابه القديم كان له ان يفتح بابا في هذه السكة وان شأنا يفتح بابين واكثر وان
محمد اصحاب السكة كان القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذ لم يكن لهم بينة على ذلك فان جعلوا
صاروا مقرين فيقتلهم طريق وان خلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في السكة
وسقط اليمين عن الباقيين وان كل واحد كان له ان يخلف الثاني فان كل الثاني كان له ان يخلف
الثالث هكذا فان كل الكل غير واحد منهم ليس له ان يفتح بابا بالحق هذا الواحد وان كانت السكة ان
فان بعضهم كمن المذبح جميع انصبايم في ناحية ويجعل لهذا المذبح طريقا في ذلك الجانب دارا رجل فيها
ايات فباع بعض الايات بمراقبها ثم اراد البائع ان يمنع المشتري عن الدخول من باب الدار قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس ذلك له باع بعض الايات بمراقبها وباب
الدار من مراقبها وكذا ان قال بمراقبها من حقوقها لان بقوله حقوقها دخل الطريق في البيع فاذا
دخل الطريق دخل الباب لان الباب منصوب على الطريق فلو باع بيتا من منزله حدوده وحقوقه
وصاحب المنزل يمنع عن الدخول ويمنع بفتح الباب الى السكة قال الشيخ الامام هذا رحمه الله
ان بين صاحب المنزل ان له طريقا سقما لم يكن له ان يمنع عن الدخول وان لم يكن كان له ان
يمنع وفتح المشتري لبيته الذي اشترى بابا الى السكة وليس له ان يمنع البيع وقوله بحقوقه بنصرف
الحقوق هذا البيت في السكة رجل وضع راس خشيته على جائط جاره او خشيته راسه جائط جاره
ثم ان جاره باع تلك الدار فطلب المشتري راس الخشب السرداب قال بعض العلماء المشتري ان يفعل

ولا نصيبا لهم

ما كان لبايعه ان يفعل الا ان يشترط في البيع تركه فليس للمشتري ان يغير شيئا من ذلك ويجعل
 دارا لاخر فيها مسيل ما رضى صاحب المسيل بيع الدار قالوا ان كان له رقبه المسيل كان له صاحب
 المسيل حصه من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل حصه من الثمن
 وان كان له حق جري الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع كمن
 اوصى سكنى داره لرجل فبيع الدار ورضي الموصي بالبيع وبطلت وصيته ثم بيع الدار ولكن قال
 صاحب المسيل بطلت حتى في المسيل بطل حقه ان كان له حق جري الماء فقط وان كان له ان
 لا يبطل حقه لان قوله بطلت حتى لا يزيل ملكه حايط مشترك بين رجلين ولا حدهما في بيته
 ثلاث طاقات من اللبن وراس الطاقات على هذا الحايط المشترك فباع صاحب الطاقات دار
 من رجل ثم اراد المشتري ان يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحا من الخشب قلل ابو القاسم ان كان
 نقل الدار الى مثل الاول او اقل وضره كذا ليس للمشتري ان يرفعها وان كان نقل الثاني اكثر
 من الاول كان له ان يرفعها الا ان يضع الجار على الحايط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل
 دقيقة غير نافذة لا تقوم فخر جاره بابا من جاره في سكة اخرى في هذه السكة باذن اهله او
 رضاهم ثم اشترى رجل اخر دارا في تلك الزقعة واداد ان يمنع الجار الذي احدث بابا في هذه
 الزقعة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله للمشتري ان يمنع
 الجار عن المرور في هذه الزقعة ليس له ان يامر برفع الباب دار بين رجلين باع احدهما حصه
 شايعة من بيت معين من هذه الدار رجل قال لا يصفه رحمه الله عليه لا يجوز البيع لان شركه
 يتضرر بذلك عند القسمة وكذا لو كان بين الورثة دار مشتملة على بيوت فباع احدهما بيتا من
 تلك الدار لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة اعنام او عشرة اقواب هرمة فباع احدهما من
 ثوب معين نصفها شايعة من رجل جاز البيع وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما ارض وتخل
 فباع احدهما نصف شجرة بعينها لا يجوز اتمل لها جحران ومستراح احد الجحرين في الحجر الاخرى
 ونفع المستراح ورأسه من الحجر الثانية فباع الحجر المية فيها المستراح وليس لمن المستراح
 فيها ثم باع بعد ذلك الحجر الاخرى التي هي لمن المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد منكما قال
 ابو بكر البجلي رحمه الله ان كانت كتبت في الصلح الاول انه اشترىها بسفلهما وعلوها ولم يكت
 فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجر الاخرى فالمستراح في هذه الحجر مشتركة على حاله وان كان
 المكتوب في الصلح الاول دون المستراح الذي رأسه في الحجر الاخرى فلهما الحجر الاول
 ان يرفع المستراح عن حجره او يسهل مفتحه والمشتري الثاني بالخيار وان شأ الخ جحرته يخصها من
 الثمن وان شأ تركه ان كانت البايعة شرطت له المستراح في البيع رجل باع كرمه من رجل على ان
 لا يكون له الطريق في البلد الباقي وكتب في الصلح وطريقه التي يمشي اليها قال الشيخ الامام
 ابو بكر البجلي رحمه الله ان اتفق المتبايعان على انها شرط في البيع ان لا يكون له طريق في هذه

الثلاث

الثلاث كان كذلك وان انكس البايع الطريق كان القول للمشتري وله ان يرفعه رجل اشترى
 حجر وسطحها مع سطح جاره يشترى ان واخذ المشتري جاره حتى يتحد طبا بينه وبين الجار قالوا ليس
 ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه وهو اداد ان منع جاره من صعود السطح حتى يحضر
 قالوا كان في صعوده يقع بصير في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يصعد بصر في داره لكن
 يقع عليهم اذا كان على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الآخر رجل في داره
 حجر في صناديق اعصابها وعلو دار تقاها المشتري فيقع نظره على عودات الجار قالوا يرفع الجار
 الى القاضي والمختار فانه يجبرهم وقت الاوتق في اليوم من او من حتى يسروا انفسهم مراعاة
 للمصير جميعا فان لم يفعل ذلك يرفع الجار الى القاضي فان ذلك القاضي ان ينعى من الصعود
 والار تقا فعل رجل باع ضيعه فيها اعصاب اشجار الجار متدليه كان للمشتري ان ياخذ الجار
 بتفريع الضيعه عن اعصاب اشجاره لان المشتري يقوم مقام البايع فيما كان البايع وكان
 للبايع ذلك فيثبت المشتري وكذا لو مات صاحب الضيعه كان لوارثه ان ياخذ الجار بازاله
 الضرر وتفرغ الضيعه عن الاعصاب رجل استاذن جارا له في وضع جذوع له على حايط
 الجار وفي جحر سرداب تحت داره فادركه في مرقه ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري
 رفع الجذوع والسرداب كل له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون
 للمشتري ان يطلب ذلك رجل له داران في سكة غير نافذة اسكن كل واحد منهما رجلا فبنى
 احدهما ساكنين ساطا ووضع خنبة على حايط الدار التي هو فيها وعلى حايط الدار التي يسكنها
 الساكن الاخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير ورجل الدار يعلم ذلك ثم ان
 الثاني طلب من رجل الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بموافقة وحقها ثم
 طلب الساكن الثاني من البايع ان يبيع منه الدار التي هو فيها كذا ذلك فباع ثم اختم المشتريان
 فاراد المشتري الثاني ان يرفع خنبة الساباط عن حايطه كان له ذلك لان الثاني وان بنى
 الساباط باذن صاحب الدار لم يضره ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع رجل احدث بنا
 او غرفة على سكة غير نافذة ورضيها اهل السكة واشترى دارا من هذه السكة كان للمشتري
 ان يامر صاحب الغرفة برفع الغرفة رجل اشترى ارضا بجان يام ثم اشترى ماء فاراد ان يحجر الماء
 في ذلك الحجر الى ارضه ان اراد ان يحجر فيه الماء من نهر قرية اخرى لا يجوز في قولهم وان اراد
 ان يحجر من نهر هذه القرية لخلقها فانه قال محمد بن سلمه رحمه الله عليه له ذلك والمختار انه
 ليس له ذلك وهو قول العامة لان هذا يرداد مقدار شرب هذه الارض فلا يجوز اذا طلب
 المشتري من البايع ان يكتب له صك الشراء الى البايع ذلك لم يحجر عليه لانه ليس عليه ان يكتب
 ما لا نفسه صك وان كتب المشتري بما لا نفسه صك وطلب من البايع ان يخرج الى الشهود ليشهد
 لا يحجر على ان يخرج الى الشهود ليشهدم لا يحجر على ان يخرج وان جاز المشتري لشهود الى البايع

فاذن له ذلك

موقوفه

فإذا رجل غير اهل السكة

م

وطلب منه ان يشهد ثم قام مع البائع عن ذلك فان المشتري رفع الامر الى القاضي فان
البائع عند القاضي المبيع كتب القاضي له سجلا وشهد الشهود على ذلك وان طلب المشتري من
البائع الصلح القديم فلم يعطه ولا جبر عليه وان اخطأ المشتري كتب من صلح البائع لنفسه
صك مثل ذلك وشهد منه اسامى الشهود الذين يخطونهم في الصلح القديم حتى جاء البائع
الاول يوم واحد البائع اوجبا واثمة واراد ان يأخذ المبيع من المشتري يعرف المشتري شهر
المبيع فيستشهد به ويدفع الخصومة فان كان شهود الصلح القديم اثنان او ثلاثة بكت هادة
ويا من بم لا تشهد على شهادة تم فان لا تشهد على الشهادة من غير عذر بالشهود جائز فان ابى
البائع ان يعرض الصلح القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاهل جبر البائع على ذلك لاختلافه قال الفقهاء
ابو جعفر رحمه الله في مثل هذا انه يحرم عليه ان رجلا اشترى صنعة ثم غصبها البائع وجحد
المبيع وكان صلح البائع ودفعه عنه رجل او دعه رجل غير المشتري فما المشتري الى شهود البائع وطلب
منهم الشهادة على البيع فقالوا لا تشهد حتى نرى خطوطنا وجا المشتري الى الذي في يده الصلح
وطلب منه الصلح فاي المودع ان يدفعه اليه وقال اودعني غيرك فلا ادفعه اليك فيحتمل المشتري
ويجوز الى اية زمانه فاختلفوا في ذلك قال بعضهم بجبر المودع على دفع الصلح اليه صيانة للمح
المشتري وقال بعضهم لا يجبر لانه اودعه غير وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله بوجوب المودع
ان يعرض الصلح على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع الى المشتري فاخذوا لبقوله لان فيه
صيانة للمح المشتري من غير ان يتصرف به غير ذلك للمشتري اذا طلب من البائع ان يعرض الصلح
القديم ليكتب من ذلك صكاهل هامة اخرى الشاهد اذا امتنع عن الشهادة هل يبيعه
ذلك قالوا ان كان صاحب المحل يكد سواء شاهدين عليين يقبل القاضي شهادتهما لا بالاشهاد
ان يمتنع عن الشهادة وان كان الذي يكد سوى هذا الشاهد شاهدين يقبل القاضي شهادتهما
الا ان شهادة هذا الشاهد عند القاضي تكون اسرع قبولا من شهادة غيره لا يبيعه ان يمتنع
عن الشهادة دار لها طريق وسيل الى دار الجار فباع صاحب الدار مطلقا لم يقبل
بمحققا ولا بمنافعا ولا بكل قليل وكثير هو لها الدخول الطريق والمسيل الذي كان في دار الجار
في رواية الاصل وفي نوادر ابن سماعة رحمه الله يدخل مسيل الما في البيع ولا يدخل الطريق الذي
في سكة غير نافذة وقال الحسن ان زياد رحمه الله عليه اذا باع بكل كدر قليل هو فيها ولم يقبل
منها يدخل في البيع العبيد والجراري وما كان فيها من الحيوانات ولا يدخل فيه الاحرار
وقال زعفر رحمه الله عليه لا يدخل فيه الاحرار ايضا وبهذا البيع ولو قال منها لا يدخل وفي
رواية هشام رحمه الله لا يدخل شيء من ذلك رجلا اشترى دارا ولم يقبل بمحققا وليس لها
طريق ذكر الناطق رحمه الله ان له الخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه وقدرت المسئلة قبل
هنا **فما يدخل في الحمار والحانوت** رجل باع حانوتا

الحقوق

الحقوق والمرافق او لم يذكروا يدخل فيه الواح الحانوت وان لم يذكروا يباع الحانوت بمراقفه
والحانوت ظله كما يكون للحانوت في الاسواق يدخل فيه الظله وان لم يذكروا المرافق لا يدخل
ولا يدخل القفل في بيع الحانوت والمودع والمبيوع وان كان الباب مقفلا ذكر الحقوق والمرافق
او لم يذكروا يدخل في فتح القفل استحسانا وبيع الحانوت حانوته لا يدخل كور الحانوت في البيع وان لم
يذكروا المرافق وكور الصانع لا يدخل وان ذكر المرافق لان كور الحانوت مركب متصل وكور الصانع
لا يكون مركبا ولا متصلا بالمبيع وذلك الحانوت الذي يفتح فيه لا يدخل فكذلك قدر الفصل الذي
يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لانه ليس بمركب ولا من الحقوق ايضا لان حتى الشيء ما يكون
متصلا به ومفلاة السواقين التي يملئونها بالسوق من الحديد ومن النحاس لا يدخل في البيع لانها
ليست من جمل المبيع وتصلح الحمار لا يدخل في البيع وان ذكر المرافق لانها منفصلة عن الحمار
فما يدخل في بيع الكروم والوزر رجل باع ارضا فيها زرع ولم
يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذكر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله هنا اذا اصاب الزرع متقوما فان لم يكن متقوما يدخل الزرع من غير ذكر
وانما يعرف قيمته ان يقوم الارض بمذوقه وغيره مبدوع فان كانت قيمتها مبدوعة اكثر من
قيمها غير مبدوعة علم انه صار متقوما وان كانت قيمتها مبدوعة علم انه لم يصرف متقوما فدخل
في البيع من غير ذكر كما يدخل اوراق الشجر والصحيح ما ذكره في ظاهر الرواية ذكر محمد رحمه الله
في النوادر اذا باع ارضا مبدوعة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقيه ابو الليث
انه اذا ابتاع ارضا لم يصرفه قيمه لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد في النوادر وكذا لو باع
الارض بعد القا البذر قبل النبات لا يدخل الزرع فيه ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض
مطلقا لا يدخل في الاجارة والقيمة والرهن والوقف رجل اشترى ارضا فيها اشجار ولم يذكروا
شجارها لا يدخل المشرق في البيع واختلفوا في غير المشرق والصحيح انها لا تدخل وبيع ارضا فيها
اشجار صفوان كونه في فصل الربيع وبيع فان كانت تقبل من اصلها لا يدخل في البيع ويكون للمشتري
وان كانت تقطع من وجه الارض لا يدخل في البيع من غير شرط رجل اشترى ارضا فيها رطب
او زعفران او خلاي تقطع في كل ثلث سنين او ياحن او يقول ولم يذكروا في البيع ما فيها قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ما على منها على وجه الارض يكون غير الارض
لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من اصولها في الارض لا يدخل في البيع لان اصولها يكون
غيره البناء وكذا لو كان فيها قصبة خشيش او طينيات ما هو على وجه الارض لا يدخل في البيع
من غير ذكر واصلها في الارض يدخل واختلفوا في قولهم الخلاف قال بعضهم لا يدخل فيها
شجر والخمارة لا يدخل لانها تقفلا لمر وان كان في الارض شجر قطن فيبعث الارض لا يدخل
ما عليها من القطن واختلفوا في اصل القطن وهو الشجر والصحيح انه لا يدخل وان في الارض

في

ض

في بيع الارض

شهادة غيره مبدوعة

قال

للقضاء

كرا بفسعتا لارض مطلقا ما كان على ظاهر الارض لا يدخل في البيع واختلفوا فيما كان
 معيناً منه في الارض والصحيح انه يدخل لانه سمي سمين فيكون بمنزلة الشجر واما
 قوائم البادجان قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله انما يدخل في البيع المطلق
 من غير كره وقال الشيخ الامام المعروف جواهر نامة رحمه الله سمي ان يكون على الارض
 الذي ذكرنا في شجر القطن والكمباج والارض وقال اهل فقهنا لا يدخل في البيع والتمتع في البيع
 في ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه يدخل في كل قليل وكثير هو له فيها او منها ولا
 ما كان منها من الزرع والتمتع ولا يدخل فيه الطريق والمشراب وان كان منها زرع قد حصل
 وتمارقه صرحت وقال كل قليل وكثير هو له فيها او منها لا يدخل في البيع وقال
 بكل قليل وكثير هو له فيها او منها من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمتع ولا يشرى ارضا
 فيها اشجار عليها ثمار وقال في البيع ثمارها فاكل البايع الثمار سقطت حصصة الثمار وهل
 يحرم للمشتري في احد الباقين ذكر السبع انه يحرم ان شاؤا البايع ان ياتي من الثمر وان شاء
 تركه وذكر في بعض الكتب انه لا يحرم في قوله ان ياتي منه رحمه الله عليه كما لو اشترى ثاة
 بعشر فولدت الشاة عند البايع وكذا منه خمسة فاكله البايع قال ابو حنيفة رحمه الله
 يكره منه الشاة خمسة دراهم ولا خيار له والصحيح ان في سلة الثمار يحرم له لما قال
 ثمارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً فاذا اكل البايع تفرقت عليه الصفقة فيجوز له ان يزرع
 فباع الارض بدون الزرع او بالزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع
 وباع نصف الزرع من اجنبي بدون الارض لا يجوز وكذا لو باع ربا الارض ونصف الزرع
 من المزارع لا يجوز وان باع المزارع نصيبه من ربا الارض جاز ولو باع احدهما بنفسه من اجنبي
 لا يجوز على ما هو في بيع الارض فيها اشجار فباع المالك الارض باشجارها فقال المالك المنة
 بيع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل القولة قول المالك فيما امر والمشتري ما خد
 الارض حصتها من الثمن ان شاؤا وكذا لو كان مكان الاشجار ثمار رجل اشترى ارضا بشرها بالبايع
 في العتاه التي يسقي منه الارض كالثمن وذكر في النوادر انه يقضى للمشتري من الما بقدر ما كفى
 هن الارض فيكون ذلك شرا مع الارض بطل اشترى ارضا الى جنبها اذق ومن الاوق
 والارض سناة عليها اشجار وجعل حدود الارض في البيع الاثري كانت المسناة وما عليها من
 الاشجار للمشتري بطل باع ارضا بشرها بالبايع وان لم يبين موضع الطريق وليس لها طريق محرم
 في ناحية معروفة وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز البيع واخذ للخله طريقاً من اى نواحيها
 لانه لا سفاوت فان كان متقافوا لا يجوز البيع بطل باع كرا مجرى مائه وكل حتى هو له
 ومجرى مائه في سكة غير اذن منه ومن وجعل على صفة النهر اشجار فان كانت رقة المجرى
 ملكا للبايع كانت الاشجار للمشتري لانه رقة المجرى دخل في البيع فدخل الاشجار تبعاً للربة

وان لم يكن
 المجرى
 في سكة
 غير اذن
 منه ومن
 وجعل على
 صفة النهر
 اشجار فان
 كانت رقة
 المجرى ملكا
 للبايع كانت
 الاشجار للمشتري

وان لم يكن

وان لم يكن رقة المجرى ملكا للبايع بل كان له حتى يسيل لما فان الاشجار تكون للبايع هذا اذا كان
 القارس معلوماً فان كان القارس غير البايع كانت الاشجار للقارس من رجل اشترى كرا فيها اشجار
 القراض وشجر الورد وشجر الفرساد وقت ولما راف على شجر الورد ورد وقال بكل هو له لا
 يدخل في الوقت وراف القراض في البيع فذلك الورد لانه من له القرض على شجر بشرط
 ان يقطعها كلها في جوارم والصحيح انه يجوز للمشتري ان يقطعها من اصلها وان اشترى الشجر
 بشرط القطع قال بعضهم ان يبين موضع القطع او كان موضع القطع معلوماً عند البايع جاز البيع والا
 فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله ان يقطعها من وجه الارض فاما عروقها في
 الارض لا يكون له الا بالشرط واذا لم يشرط هل يدخل في البيع ما تحتها من الارض ان اشترى
 بشرط القطع لا يدخل وان اشترى ارضا بشرط القطع اقلها مطلقاً قال ابو يوسف رحمه الله
 يدخل الشجر بعروقها ولا يدخل في البيع ما تحتها من الارض وقال محمد رحمه الله عليه يدخل من الارض
 مقدار ما استقر عليه الشجر ولا يدخل مقدار طول العرق واجنبي اعلى ان في القصة والاقرار بالشجر
 والوصية بالشجر وهما الشجر يدخل من الارض مقدار ما يستقر عليه الشجر ولا يدخل مقدار
 ما يتناهي اليه العروق والاضغان في موضع يدخل الارض انما يدخل مقدار غلط الشجر وقت
 هذه التصرفات حتى لو زاد غلط الشجر بعدها كان للصاحب ان يامر بخت الزيادة وان اشترى
 شجر للتركة ولا يدخل الثمر وعرض به البايع جاز ولو اشترى ثاة صغيرة وتركها باذن البايع حتى كثر
 وصارت عظيمة كان البايع ان يامر بقطعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البايع حتى كثر
 بقتل المشتري بالثمر ولو اشترى اشجاراً اعظم او غير شجر ليقطعها فليقطعها من اصل عروقها اشجاراً
 فان الثابت يكون للمشتري لانه بما ملكه فيكون له وان اشترى شجر باصلها وقد نص عروقها
 اشجاراً وكانت الاشجار لغيره لقطع الشجر التي بيعت شجرين بقطع الشجر كان لكل المشتري ولا يابا
 اذا كانت يمس بقطع تلك الشجر يكون نائمة من عروقها والا فلا رجل اشترى شجر ليقطعها فاقطع
 قطعها حتى جاوز الحد لم يشره كان قطعها لارض ولا باصل الشجر كان له ان يقطعها
 وان كان القطع نظر بالارض او باصل الشجر اختلفوا في ذلك قال بعضهم له ان يقطعها وقال
 ابو جعفر للمشتري ان يشرها الى وقت القطع وان شام بتركه فان لم يتركها لم يشره البايع ان يشره
 بالقطع وان شام يبيع اليه فبها فاعه والمشاخ اخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح ان يحرم ان شاء
 رضى بالقطع وان شام يبيع البيع لا يخرج عن تسليم البيع من غير ضرر وكان له ان يبيع البيع كما في نظا
 قال رضي الله عنه وسعي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك قبل القبض كان له ان يبيع
 لان الحدوث قبل القبض عزله المقادير للعقد وان كان بعد القبض ليس له ان يبيع كما قال بعض
 المشايخ تجزى من رجلين فباع احدهما نصيبه من رجل غير اذن الشريك بدون ارضها قالوا ان
 كانت الاشجار لبعث او ان القطع لهذا البيع وان لم يبيع او ان قطعها لم يكن كما لو باع نصيبه من الزرع

هو البايع او لم يكن القارس معلوماً
 فان كان القارس غير البايع

برها

المشتري قبل المصادرة رجل له شجرة جعل على بعض اشجارها علامة فباع الشجر الا الاشجار التي عليها
العلامة فقطع المشتري الاشجار فادعى البايع على المشتري انه قطع بعض الاشجار التي لم يدخل في البيع
وافسد اعصاب بعضها وانكر المشتري ذلك وقال لم اقطع شيئا من اشجاره ولم اكن متعمدا في فساد
الاعصاب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله القول قول المشتري في انكاره قطع الاشجار التي
يدخل في البيع وفي نقصان الاعصاب مطلقا لان الشجر ان كان مما لا يمكن الاختيار عن ذلك
فلا ضمان عليه ايضا ويكون ما ذكروا ذلك دلاله على شجره اصله واحد ولها فرعان فباع صاحبهما
احدا الفرعين ان يبيع من قطع وقطعها الا يضرب بالخراب رجل يبيع شجرة عليها ثمر قد اذاع
يدرك جاز البيع وعلى البايع ان يقطع الثمر من ساعته اذا تفقث الثمر لانه ملكه من المشتري
تكون عليه تسليمها فارعه وكذا لو اوصى بخله فوات الموصى وعليه يسوي الخواص على قطع الثمر
هو الصحيح رجل طلب من رجل ان يبيع منه اشجارا في ارضه الحطب فانفق البايع والمشتري على
رجاله من اهل البصرة فمروا بها لم يكون وقدموا الحطب فانفقوا على ان يكون خمسين شجرة
وقد اشترها المشتري ثمن معلوم وقطعها فكانت اكثر من خمس وعشرين فادعى البايع ان يبيع
الزيادة للثمن ذلك لان العقد في الاشجار وصف منزله الذرع في التروعات فيلزم الزيادة
للمشتري شجرة بين قوم باع احدهم بصدقة مشاعا ان كانت الاشجار تناهت وبلغت وان القطع
جاز فالمشتري ان يقطع رجلان اشترى الخلة وتفاوضا على ان يكون لاحدهما الخلة والاخر الوطى
جاز ويقسم الثمن عليهما على قمتها وكذا لو اشترى ايضا منها شجرة على ان يكون لاحدهما الشجرة والاخر
الارض جاز ولصاحب الشجر ان يقطع الشجر ان لم يكن في قلعه ضرر ظاهر وان كان الكل بينهما
لانه صار منزله شين لا يمكن بيع احدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقبض مع الخاتم والسيف
مع الحلية رجلان بينهما خلة عليها ثمر وارض فيها ذرع فباع احدهما الشجر بصدقة من الثمن والآخر
ومن الارض والذرع قال الباقر رحمه الله لا ذكر لها في الاصل وسفي ان يجوز للمشتري
قام مقام البايع في جميع ذلك فلا ضرر به الشريك رجل ذرع ارضه الى رجل عاملا بالنصف
من معلومة على ان يزرع فيها فكون الغراس فيها بينهما فزرع ومضت المدة ثم باع صاحب
الارض ارضه مع بصدقة من الغراس جاز فان باع المشتري من آخرها الى آخر البيع لانه
مشغولة نصيب العامل فتكون بايعا قبل القبض قبل هذا قوله محررا على قولها يجوز لان
عندما يبيع العقار قبل القبض جاز رجل اشترى شجرة باصلها ليقطعها قال بعضهم لا يجوز هذا
البيع والصحيح انه يجوز ثم اذا اشترى على هذا الوجه ثم استاجر منها صحت الاجازة و
هذا دليل على دخولها تحتها من الارض في البيع يعرف في الشارع على حافته اشجارا قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله ان كان حاضا للشارية كانت الاشجار لهم وان كان للعامة كانت الاشجار
لصاحب الارض حتى يباعها الا ان يعلم شراؤها بعد من الاشجار قال رضي الله عنه وهذا

اذا لم يكن

اذا لم يكن الغراس معلوما فان كان معلوما كانت الاشجار له **فصل**
فيما يدخل في بيع المتعلق من غير ذكر رجل باع عبدا او جارية كان على البايع من الكسوة وغيره ما كان
عونه فان بيعت في ثياب عليها يستحق ذلك على البايع ولا يكون للثياب تسط من الثمن حتى لو
استحق الثوب او جلد الثوب عيبا لا يرجع على البايع بشي ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب
عند المشتري ان بيعت ثم وجد الجارية عيبا ورجعها جميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون
تسط من الثمن **فصل** انا لما جئت اوبق لها جملتها فاختلعت في ذلك قال بعضهم العيب لا يدخل في البيع
من غير ذكره والحسن لا يدخل وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هما سواء لا يدخل
في البيع من غير ذكره ولو باع حمارا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يدخل
الا كافي في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البايع ولم يفصل بينهما اذا كان حمارا مؤثقا
او لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باعته في وشمه فكان الاكاف فيه
معتبر السج في الفرس قال غيره من المشايخ يدخل الاكاف والبردة في البيع كان الحمار
مؤثقا وقت البيع او لم يكن ولذا دخل الاكاف والبردة في البيع من غير ذكره كان الحكم فيه
ما قلنا في ثوب العبد والجارية ويدخل الغدار في بيع الفرس من غير ذكره وكذلك الامام في بيع
البعير ولا يدخل المقوق في بيع الحمار من غير ذكره لان الفرس لا يتقاد الا بقوق والبعير كذلك
بخلاف الحمار باع عبدا له مال ان لم يذكروا المال في البيع فماله لولاه الذي باعه لانه كسب
عبيد وان باع العبد مع ماله فقال بصدقة مع ماله بكذا ولم يذكروا المال فماله لولاه الباع وكذا لو يبيع
مالا وهو يدين على الناس او بعضه دين فماله لولاه الباع وان كان المالك عيبا جاز البيع ان لم يكن
من الاثمان وان كان من الاثمان فان كان مال العبد مائة وثلثمائة كذا كان
الدين كثر طر وان كان مثله او اقل منه لا يجوز وان كان الثمن من جنس مال العبدان كان
الدين دراهم ومال العبد نائرا على العكس جاز اذا تقابضا في الجمل كذا لو قبض
العبد وفقد حصته من الثمن وان فترقا قبل القبض بطل العقد في مال العبد رجل اشترى
سمكة فجعل في بطنها لؤلؤ فان اللؤلؤ في الصدق يكون للمشتري وان لم يكن في الصدق
فان كان البايع اصطفا للسمكة يرد لها المشتري على البايع ويكون عند البايع منزله للقطعة
يعرفها لو لم يصدق وان اشترى دجاجة فجعل في بطنها لؤلؤ يرد لها على البايع وان اشترى
سمكة فجعل في بطنها سمكة يكون للمشتري **فصل** في بيع الثمار
رجل قال لغير ابن خياري اربو فزرعتم بده درم وكان ذلك قبل ان يخرج الحديقة قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه يجوز البيع ويكون على المشتري البطيخ دون
الخجج من الحديقة فان خرج الحديقة بعد ذلك كانت الحديقة للمشتري لا فاعا غا ملكه وان كان
البيع بشرط الترك لا يجوز البيع فان كان البطيخ مشتركة فباع احدهما بصدقة منها لا يجوز

فقال الباقر رحمه الله
والبيع ان يبيع
الثمار وبيع الثمار

كما يجوز بيع النصب من الشجرة المشتريه فان باع نصيبه من البطيخ وسلم الى المشتري كان
 نصيب البايع الى المشتري ما لم يقص الباع ولو باع الشراة الذي لم يبع بيع صاحبه ورضي كان
 ان لا يرضى بعد ذلك لان الانسان لم يجز على تحمل الضرر رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار
 ان اشترى اها مجازفة كان القطع على المشتري ولو اشترى اوراق فصاد بعد ما ظهر على الشجر
 ولم يقطعها حتى ذهب ثمنه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اشترى الاوراق باعها
 وبين موضع القطع لا يكون المشتري ان يرد البيع حكم ذهاب الوقت ويجز على القطع الا
 ان يكون قطع الاغصان يضر بالشجر فيستحق البايع ان شاء من البيع وان شاذ رضي
 بالقطع وان اشترى الاوراق بدون الاغصان ان اشترى اها ان يخذها من ساعته
 جاز وان اشترى اها ان يخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزداد فيخلط المبيع بغير المبيع
 وكلما اشترى اها على ان يتركها على الشجر وان اشترى اها ولم يشترط شيئا فان اخذها في اليوم
 جاز وان لم يخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع لمضى لساعات
 لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عوضا وان اراد المشتري ان يخطا في ذلك ينبغي ان يشتري
 الشجر باصلا حتى لا يضر في الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري وان اشترى الاوراق
 والثمار واستاجر الاشجار من مغلوبة ليركها الثمار كانت الاجارة باطلة ويصير عارضا
 فكان له ان يرجع بعد ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بيع اوراق
 الغرصاد لا يجوز ما دام في الزيادة وانما يجوز اذا انما هي وامسك من الزيادة ولم يدخل
 اوراق الغرصاد في بيع الشجر لانه غير له التمرو قوام الخلاف رجل اشترى رطبة من
 البقولة او قنأ او شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كمالا يجوز بيع الصوف والوبر على ظهر
 الغنم الا ان يحرقها من ساعته والقياس في بيع قوام الخلاف كذلك وانما جاز كان الحال
 ولا نه ينمو من اطلاله لا من اسفله وبيع الكراث جاز وان كان ينمو من اسفله لمكان
 التعامل فاما لا تعامل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز اذا اشترى ثمر الكرم وهو
 حصرم جاز وهل للبايع ان يامر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله ان اشترى مطلقا كان له ان يامر وان اشترى بشرط التراك في النضج
 فسد وان اشترى انزال الكرم وبعض التراك في والبعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع
 نضجا جاز وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالحنوخ والجوز والكثير قالوا لا يجوز
 هذا البيع ولو اشترى الحنوخ او الكثير قبل النضج قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله عليه لا يجوز
 البيع الا ان يكون بعضه قد نضج فجعل البعض يباع البعض فجوز كما قال ابو يوسف
 رحمه الله فيمن باع الفيلق وبعضها فيلق وبعضها دود يجوز ويجعل البعض تبعا للبعض
 ولو باع التيزقان باع بعد نضج جاز البيع فان لم يقبض المشتري حتى يخرج تيزا فسد البيع

لاختلاف

لا اختلاط المبيع بغير المبيع وعامة المشايخ رحمه الله عليهم لم يجوزوا بيع الثمار قبل ان يصد
 مستغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار قبل ان يبدوا صلاحها وقال الشيخ الامام ابو بكر
 الفضل رحمه الله جاز بيعها بعد ظهورها فقبل له اليس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ذلك
 فقال ذلك يجوز على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحيتها للاشتقاق بها في الزمان الثاني وهكذا
 ذكر محمد رحمه الله في الجامع والقدرى كذلك رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فربحها
 حتى خرجت ثمر اخرى قبل النضج ولا يمكن التميز بينهما فسد العقد وان كان ذلك بعد النضج
 لا يفسد ويكون الثمرين البايع والمشتري والمقول في الزيادة قوله المشتري رجل قال الغنم
 بعث منكم عنك هذا الكرم كل وقربكنا قالوا ان كان وقد العنب عرفا عندهم والعنب حتى
 واحد سفيان يجوز البيع في وقت واحد عندا في حنفية رحمه الله عليه وعند صاحبه يجوز
 البيع في الكل ويجعل هذه المسئلة فاعا رجل باع صبرة حنطة فقال بعث منكم هذه الصبرة
 كل فغير درهم عندا في حنفية رحمه الله يجوز البيع في قبض واحد عندا يجوز في الكل وان
 كان غنم الكرم اجناسا قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شيء في قوله الى حنفية رحمه الله عليه وان
 كان الوقت معروفا وعندا يجوز في الكل كالحق قال بعث منكم هذا القطيع كل ثاة بكنا عند
 الى حنفية رحمه الله لا يجوز البيع اصلا وعندا يجوز البيع في الكل والغنم على قولها
 تيسر على الناس ولو انتهى الى رجل بيع وقطع فقال لكم عشر بطيخات من هذا البطيخ فقال
 البايع بكنا فاشترى عشر بطيخات بغير غيرها ثم عزل البايع عشر بطيخات قبيلها المشتري في
 على ذلك القول والبطيخ متفاد وجاز استحسانا وكذا الزمان وهذا غير له رجل قال لقنا
 بعني من هذا اللحم كذا فباع منه وقطعه له منا واحدا كان له الخيار ان شاء اخذ بعد
 القطع وان شام يخذ فكذا هنا ولو انتهى الى مائة ثاة وقال لكم عشر منها فقال بكنا هذا
 باطل كانه اعتبر التعامل في البطيخ والزمان تعامل ولا يعامل في الغنم والرقم رجل
 اشترى الحنوخ ونهل حرج لا يفسد البيع وكذا الكثير وهذا على من لا يجوز بيع الثمر قبل ان يصد
 مستغنا كرم بين رجلين باع احدهما نصيبه من ثمره وهي حصرم لا يجوز كما في باع نصيبه
 من الزرع المشترك مشتري بمطخة فاراد الصخرة فكل ما خرج منها يكون للمشتري ينبغي ان
 يشتري اشجار البطيخ باصلا ببعض الثمن ويستاجر الارض ببقية الثمن من مغلوبة
 ويقدم بيع الاشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض يكون مشغولا
 باشجار الاجر قبل البيع فلا يصح الاجارة وسفيان اشترى الاشجار باصلا لهذا ولوبايع
 اشجار البطيخ واعاد الارض يجوز ايضا الا ان الاجارة لا يكون لازمة ويكون ان يرجع
 بعدها اكار له عارة في صنعة رجل فباع كل العارة ان كانت العارة بنا او شجر لجاز اذا اشترى
 التراك في الارض وان كانت كرايا او كرايا فوار وكذا لا يجوز لان ذلك ليس بعين مال

استعمل في البيع والاشجار
 من بطيخات

مستقيم رجل في أرضه حشس فباعه ان كان الحشش نبت بانياته بان سقاها لاجل الحشش
 جاز البيع كما لو اخذ حشكة والمقاها في المانم باعها وهو يقدر على اخذها من غير حشيد والحشش
 نبت بنفسه لا يجوز له ان يبيع من ماله بل هو مباح يجوز لغيره ان يخذ رجل باع زرعاً وهو
 يقبل ان باع على ان يقطعه او يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على ان يركه حتى يذرك لا
 يجوز وكذا الرطبة والمقولة رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز فان لم يفسخ البيع
 حتى ادرك الزرع جاز له ان يملك المانع كما لو باع المذرع في السقف ولم يفسخ البيع حتى خرج من
 البناء جاز قطن بين رجلين شريكين في الارض رجل باع احدهما نصيبه من شريكه او اخي
 قبل ان يذرك لا يجوز كما قلنا في الزرع وهو كان القطن بين الاكار وصاحب الارض فهو
 على التفصيل ان باع الاكار نصيبه من صاحب الارض جاز ولو باع صاحب الارض نصيبه
 من الاكار يجوز في كذا الفتاوى رجل اشترى ارضاً فيها زرع يزرعها والزرع يقبل دفعها
 المشتري قبل القبض من مزرعة بالنصف الى البائع فدفعها قال لا يجوز لان هذا غزله اجارة
 الارض المشتركة قبل القبض وقيل هذا ليس بصحيح لان دفع الزرع بالنصف يكون معاملة
 وفي المعاملة يكون صاحب الارض يكون مستأجر العامل ولا يكون مولخاً الى الارض
 رجل اشترى التمار على راس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها نبتة خیار الروية حتى مضى
 به يلزمه وان باع ما هو معيب في الارض كالجزء والبصل ويصل ان يفرق الثوم و
 السلم والفجل ان بعد ما التفت الى الارض قبل النيات او بطلت الا انه غير معلوم لا يجوز البيع
 فان باع بعد ما نبت نباتاً معلوماً يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشراً شيئاً
 لم يره عندا في حصة رجة الله عليه لا يطل خياره ما لم يرا الكل ويرضى به وعلى قول صاحبه
 رجة الله عليهما لا يتوقف خيار الروية على روية الكل وعليه الفتوى فان كان عايناً
 او يوزن بعد القلع كالجزء والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيئاً من ذلك او قلع المشتري
 باذن البائع نظر ان كان المقلع يدخل تحت الكيل والوزن يشترى خيار الروية
 حتى يرضى به يلزمه وان رد بطل البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البائع فان
 كان المقلع له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان يملك القلع لا يملك العيب
 الحادث عند المشتري مع الرد بخيار الروية وان كان المقلع شيئاً يسيراً لا قيمة له لا
 يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان العيب على بياح بعد القلع علة اكل الفجل قلع
 البائع بعضه او قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم يرا الكل لانه من العدييات
 المتفاوتة غزله الثياب والعبيد وكذا ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه
 الكل الا ان يكون ذلك شيئاً يسيراً وان اخضع البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري
 اخاف ان قلعه لا يصلح لي فيلزمي وقال البائع اخاف ان قلعه لا يرضى به وترد فتق

بذلك

بذلك قاله استطوع السان باللع والافصح القاضي لعقده بينهما **باب في الصرف**
 الدائم الذي غشها غالباً ان كان ثلثها او ثلثها فصفة كاللدايم في ديار الجحيز مع
 الواحد بالاثنتين منها باعينا هما لكي يشترط التقاض في المجلس كمنه الصريف وان كان
 نصفها صفراً ونصفها فصفة لا يجوز فيه التعاضل وان اشترى الفضة باللدائم التي غشها
 غالباً لا يجوز الا ان يكون الفضة الحالية اكثر من الفضة التي يكون في الدائم المقتضى
 واللدائم يتعين الرد في البيع العادل من الاصل ولا يعين فيما يفسد العقد بعد الصحة و
 يفسد الصرف لا يفسد قبل القبض ولا يبطل واذا فسد الصرف لا يفسد قبل القبض الذي
 هل يعين المتبوع في الرد فيه روايتان والاولى انهما يتعين كما يعين في الغصب بطلان باع
 الفضة بالفضة كنه بكنه جاز وان لم يعلم مقدار وزنها وان تباها الدائم باللدائم
 ولا يعرفان وزنها او يعرفان وزنها لا يجوز لوجود المساواة في الفصل الاول في
 الثاني فان عرف المساواة في الفصل الثاني في المجلس جاز وان عرف بعد المجلس لا يجوز عندنا
 ويجوز مع الدائم باللدائم بزيادة رجل له على رجل مائة درهم لا يفسد الصرف في السلم ولا
 عليه مائة دينار قرضا او مضاً لا تسع المعاضة منه ما لم يتقاصا فاذا تقاضا يصرف الدائم
 تقصا صاماً منه من فقه الدائم يبيع لصاحب الدائم على صاحب الدائم تسعون ديناراً
 وكذلك لو جمل على رجل مائة دينار ولعبد المديون على صاحب من المولى مائة درهم لا يقع
 المقاصة ما لم يتقاصا فاذا تقاضا يصرف من الدائم مقدار مائة درهم تقصا صاماً منه درهم
 وسق تسعون ديناراً رجل له على رجل درهم فظفر يدهم مدونة كان له ان يخذل
 المديون اذا لم يكن درهم المديون اجد ولم يكن من جلا وان ظفر يدهم يتروى ظاهر الرواية
 ليس له ان يخذل الدائم فذكره كتاب العين والمدن ان له ان يخذل الصحيح هو الذي
 المديون اذا قضى الدين لوجوده عليه لا يجزى له ان يخذل على القبول كالمودع اليه انقص
 مما عليه وان قل جاز كالمودع اعطاء خلاف الجنس وذكره بعض الكتب انه اذا اعطاه المودع
 مما عليه كجمل على القبول عندنا خلافه فانفرد الصحيح هو الاول ولو كان الدين من جلا
 قبل طول الاجل يجزى على القبول وان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزناً فان كان الزيادة
 زيادة تجزى من الوزن جاز وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين
 اكثر وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزلت محلى على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجزى بين
 الوزنين جعل على ان الباقي في الماله يسير تجزى بين الوزنين وقدر الدائم والدعوى
 كثيرة لا يجوزوا خالفوا في نصف الدائم قال ابو نصر المديوني رجة الله نصف الدائم في الماله
 كثيرة على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجزى بين الوزنين ان لم يعلم المديون
 بان زيادته يرد الزيادة على صاحبها وان علم المديون بان الزيادة فاعطاه الزيادة اختياراً

والامم

يونه

المقاصة

هل تحل الزمادة للقاص ان كانت الدراهم المدفوعة كسرة او صكلا لا يضمن التبعيض
لا يجوز ان اعلم الدافع والقاصين ويكون هن هبة المشاع فما حصل القسمة وان كان
المدفع صكلا يضمن التبعيض وعلم الدافع والقاصين وان يكون هن هبة المشاع فما
لا يحصل القسمة رجل اشترى بالفلوس الرايحة والمعدالي في زماننا فكسدت الفلوس
قبل القبض وصارت لا ترجع رواج الاغان في عامة البلدان في قول محمد رحمه الله عليه
اذا كانت لا ترجع رواج الاغان في بلد ما يكون كاسنة وعند الكسادة يفسد العقد في
قوله الى حنيفة رحمه الله عليه ليرد المشتري لمبيع ان كان قايما وقيمه ان كان هالكا
وان غلى وخصه بنفسه العقد ولا خيار لاحد في ظاهر الرواية فاذا اشترى بالدراهم
الرايحة شيئا وتعلق بعض الفلوس ثم كسدت فسد العقد بقوله لم يفسد في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه لان هذا فساد طاري غير الهلاك فيتقيد بقوله ولو اشترى شيئا بالدراهم
الكاسنة فان كانت الدراهم بعينها جاز لا نهيا بعد الكسادة وصارت سلعة وان لم يكن بعينها
قالوا لا يجوز للمبيع قال رضي الله عنه وسفي ان يجوز لان كانت بعد الكسادة تباع وزنا
فقال يعوزون في الذمة وان كانت تباع عند افتقار بعدد في الذمة عند اعلو
وكو ترجع امالة على الدراهم الكاسنة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك
وان كانت قيمتها دون العشر كحل لها العشر كما لو ترجع امارة على ثوب قيمة خمسة
لها الثوب خمسة اخرى وان تزوجها على الدراهم الرايحة فكسدت قال بعضهم عليه
منها وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبل الكسادة
وهو الصحيح لان النكاح اذا اوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب وجبا منه المثل كما لو تزوج
امراة على عبد وثوب هلك ذلك قبل القبض كان لها منه الثوب والعقد لا يصار
الى المثل ولو اشترى بالفلوس الرايحة او المعدالي فكسدت قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
منها كاسنة ولا يغير قيمتها وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله
عليه قيمتها في آخر يوم كانت رايحة وعليه القوي وكذا لو غصب الفلوس الرايحة فكسدت
فصلى هذا الخلاف ولو اشترى شيئا بالدراهم الرايحة وتعلق بها ثم كسدت ثم تعذر البيع
صححت الا قاله ان كان للمبيع قايما وكان على البائع رد مثل تلك الدراهم كاسنة في قوله
ابي حنيفة رحمه الله عليه كما في الاستقراض رجل اقترض الدراهم بخارية بقرار فلفق
المستقرض في بلد آخر لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف رحمه الله عليه وهو قول ابي
حنيفة رحمه الله عليه قد المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه بكفيل ولا يخلص قيمتها
وقبل هذا اذا القية في الدين في تلك الدراهم لكنها لا يفسد فانه يؤجله قدر المسافة
ذاهبا وجائيا فاما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يغير قيمتها وكذا لو باع بالدراهم

الحارية

البخارية شيئا ثم التقيا في بلد آخر لا يوجد فيها تلك الدراهم ولو ان رجلا استقرض تلك
الدراهم المكسرة على ان يودي بها كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفينة الا
ان يستقرض مطلقا او يوفي بعد ذلك في بلد اخر من غير شرط وتأجيل القرض لا يصح سواء
ان كان التأجيل في القرض او بعد ما اقترض ولا يجوز القرض الا فيما كان مثليا ولا يجوز
قرض الدين في الخبر في قوله الى حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز ذرا وقيل الى البلاد
يجوز عددا ولا يجوز الزيادة وان قرض الحنطة وزنا لا يجوز وان استقرضها واكلها قبل
قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فان خلفا في مقدارها كذا وقيل ان كان القول
قوله المستقرض مع عينه ولو استهلك على انسان حنطة في سنبها كان عليه قيمتها ويجوز استقرا
الكاعد لانه عددي كالخمر والبيض واستقرض اللحم وزنا جاز في قوله محمد رحمه الله
وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله اما عند محمد فلا نه مثل باع وزنا ويجوز السلم فيه واما عند
ابي حنيفة رحمه الله فلا نه القرض يكون طالا غير مؤجل ولا يقضي الى المنازعة خلا في السلم
قال محمد رحمه الله كل ما يكال او يوزن او يعد كوزنه رجل له على رجل جاد فاحذ منه زبونا
او نهجة او شقة ورضي بها جاز وان انفقها كن وان من ذلك وعن ابي يوسف انه يكن
استقرض المنيقة والنهجة وعلى المستقرض مثلها وان كسدت كان عليه قيمتها رجل
اشترى من رجل كسرة حنطة بعينها ثم قال للبائع اقضني حنطة او قال اقضني هذا القطن
واخطب به الكسرة الذي شترت منك ففعل وصحب الشرا على القرض او القرض على الشرا قال ابي
يوسف رحمه الله يصرفها بفضاها جميعا وهكذا روي عن محمد رحمه الله رجل اقض قال
اقضت من فلان الفازيونا او قال الفان نهجة وانفقها واد على القرض لها كانت جادا
قال ابو يوسف رحمه الله القول قول المستقرض في النهجة والزيوف اذا وصل ولا
يصدق اذا فصل رجل قال لا غير استقرضت من فلان عشرة دراهم فاستقرضت المأمور
وقبض وقال دفعته لفلان الامر وحده لا مئة لك فان المالك يكون على المأمور ولا يصدق
المأمور على الامر ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت لي كذا درهما قرضا
لك على بيعت مع الذي اوصى الكتاب روي ابو سلمان عن ابي يوسف انه لم يكن ذلك
من مال الامر حتى يصل اليه ولو ارسل رجل رسولا الى رجل فقال ابعت لي عشرة دراهم
قرضا فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الامر ضامنا لها اذا اقر له ان رسوله قبضها
الوكيل بالاستقراض من رجل معين اذا استقرض اذا كان الوكيل المقرض على وجه ان
ان فلا نقول لك اقضني كذا كان القرض للوكيل وان لم يعلم الوكيل ذلك واستقرض
كان القرض على الوكيل رجل يديه دنانير فقال اشهدوا لي اشترت هذا الدنانير
من ابن الصغيرة دنانير وقال قبل ان يزن الدراهم كان ذلك باطلا لانه هو العا

ض

له

قد

وسبق الأئمة في هذا الباب

بجوف

۱۲۸

قبل الفقه
فيه تأمل بعد؟

یہ کیوں

ج

والعقار لا يكون الا بشرايينهما وذكر في النوادر اذا قال البايع للمشتري سلمتها اليك وقال
المشتري قبلت والدار ليست بحضرتها يصير المشتري قاضيا في قوله الى حنفه رحمه الله عليه قال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان كانت الدار تقرب منها بقدر على الدخول والاغلاق يصير
قائضا والا فلا وفي ظاهر الرواية يعتبر القرب ولم يذكر في خلافا والصحيح ما ذكر في
ظاهر الرواية لانه اذا كان قريبا يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فيقام التخلية مقام
القبض ما اذا كان بعيدا لا يتصور القبض الحقيقي في الحال فلا يقام التخلية مقام القبض
وكذلك في الهبة والصدقة والبيع الدار فسلم المفتاح قبض المفتاح ولم يذهب الى ان
يكون قاضيا قبل هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا القلي اما اذا لم يكن ذلك تسليم لا نه لا
يتدر على الدخول بهذا المفتاح ولم يقل خلت بينك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضا
رجل اشترى وقطعت في مصر وذهب المشتري مع البايع الى البيت المشتري فاغضب الخطب
انسان فان ذلك يكون من مال البايع لا من مال المشتري لان على البايع ان ياتي به الى منزله
المشتري يجعل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قايما عليها حتى ياتي بها اليه ومنها
فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاز رجل وحرقها كان المشتري ان يضمنه فان استخرجها
رجل كان المشتري ان يضمن المحرق ولا يضمن المشتري رجل اشترى عبدا بالف ولم يقبضه حتى
يرضه البايع بمائة او اجزا او وده فمات بغير البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن احدا من هؤلاء
لانه ان ضمنهم يضمن على البايع ولو اعاد او وهبه فمات عند المستعير او لو هرب او وده
فاستعمله المودع فمات من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء امضى البيع ومن المستعير والمودع و
الموهوب له وان شاء فسخ البيع لانه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن ان يرجع على البايع ولو كان البايع
باعه من رجل فمات عند المشتري الثاني من عمله او من غيره عمله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء
فسخ البيع وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع المشتري الثاني بالثمن ان كان نقدا الثمن وان
ينقد لا يرجع بشئ ولو اشترى عبدا فامر البايع رجلا فقتله كان المشتري ان يضمن القاتل فمات
لان القاتل اذا ضمن لا يرجع على البايع ولو باع شاة ثم امر البايع رجلا فقتلها فان كان الذابح يعلم
بالبيع فالمشتري ان يضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الامر ولو كان رجلا له شاة امر رجلا بابت
بينهما ثم باع الشاة قبل ان يذبح ثم ذبحها المامور كان المشتري ان يضمن الذابح ولا يرجع الذابح
بذلك على الامر وان لم يعلم المامور بالبيع قال ابو حنيفة رحمه الله عليه التخلية بين المبيع وبين
المشتري يكون قبضا بشرائط ثلثة احدها ان يقول البايع خلت بينك وبين المبيع فاقبضه
ويقول المشتري قد قبضت والثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى اخذ من غير
مانع والثالث ان يكون المبيع مقرر غير مشغول بشئ الغير فان كان شاغلا حتى الغير كالحظ
في جرائق البايع وما اشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف ابو يوسف ومحمد رحمه الله

القبض الدار وان كان
قائضا لا يكون قبضا

عليها

عليها في التخلية في دار البايع قال ابو يوسف لا تكون كخله وقال محمد رحمه الله تكون كخله
ومن ذلك رجل باع خادما فقال البايع خلت بينك وبين الخادم فاقبضتها والخادم في منزله
البايع بحضرة يوصل اليه قبضهما فقال المشتري دعها لي العود والي ان يقبض فهلك الخادم
فانما يموت من مال المشتري عند محمد ومن مال البايع في قوله ابو يوسف ولو اشترى غلاما او اجزا
نقال للمشتري للغلام تعالى معي وامسح بطني معه فهو قبض وقال البايع للمشتري بعد البيع خذ
لا يكون قبضا وقال اخذته يكون كخله اذا كان يصل اليه قبضه ولو اشترى شاة فنقد بعض
الثمن ثم قال للبايع تركته رهنا عندك ببقية الثمن وقال تركته ودعته عندك لا يكون
ذلك قبضا كل اشترى شاة فنقدت اخذها الاخرى قبل القبض فهلك خيل المشتري ان شاء
اخذ البايع بحضرتها من الثمن وان شاء تركه وكذا لو اشترى حملا وشعيرا فاكل الحمل الشعير
قبل القبض لان فعل الجاهل اجاز فصار كما نهاه هلك باقعة سماوية ولو اشترى عبدا من رجل
احدا من الاخر قبل القبض خسر المشتري ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وكذا
لو اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شئ من الثمن لان فعل الا
معتبر فصار للمشتري قاضيا الهالك بفعل الاول ولو باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقاضا بضائ
اكل العبد الرغيف يصير للبايع مسوقا للثمن لان جناية العبد في يد البايع مضمونه على البايع
فصار للبايع قاضيا الثمن بفعل العبد ولو باع حملا وشعيرا بعينه فلم يتقاضا حتى اكل الحمل والشعير
بفسخ البيع ولا يكون البايع مستوفيا للثمن لان فعل الجاهل غير مضمون فيصير الشعير
قبل القبض باقعة سماوية فيفسخ البيع ولو هرب ابة وقبض شعيرة عند رجل فاكلت الدابة
الشعيرة يصير للرجل مستوفيا شيئا من دينه لانه علف ابة الرهن على الرهن ما علف ابة
المبيع قبل القبض يكون على البايع فيصير البايع متلفا بفعل الدابة اشترى عبدا ولم يقبضه ثم ان
المشتري قال للبايع قبل القبض من لي عمل كذا فامر البايع بذلك فعمل وعطيت له العمل فانه يهلك
على المشتري كما لو امر المشتري بعمله كذا فعمل المشتري اذا حدث في المبيع عينا قبل القبض يصير
قائضا وكذا لو امر البايع بذلك فعمل البايع اذا اشترى حنطة فامر البايع بطحنها فطحن فلان الدين
يكون للمشتري ويصير المشتري قاضيا للمبيع رجل اشترى خيول وفعل بها او مصرى باب قبض احدها
فهلك المقتبض عند المشتري والاخر عند البايع كان على المشتري حصة ما هلك
عنده وما هلك عند البايع يهلك على البايع ولا يصير المشتري قبضا لخطاها قاضيا لاجتماع
احد المشتري باحدهما عينا قبل القبض يصير قاضيا لهما جميعا ولو اخطى البايع باحدهما
بامر المشتري يصير المشتري قاضيا لهما جميعا ولو قبض المشتري احدهما واستهلكه او اخطى به
عينا ثم هلك الاخر عند البايع كان المشتري قاضيا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن هلك
بيع فاستهلك اجنبي احدهما كان للمالك ان يسلم اليه الباقي ويأخذ قيمتهما رجل اشترى

ريرة

دي

لك

لو رهن دابة وتفرقت
عنه رهن فاكلت الدابة
الشعيرة

كنا

وهنا معناه دفع اليه المدة فامر البائع بان يزن فيه فوزن فيه ثم هلك ان كان البائع
وزنه كحضر المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري صار قابضا بوزن البائع و
ان كان ذلك في بيت البائع او جوفه وان كان البائع وزنه في عينة المشتري فهلك
المشتري على البائع لان الواحدة يصلح ان يكون مسلما وتسلما اذا كان المشتري قابضا لم يكن
جعله قابضا بوزن البائع فامر المشتري فلا يصير البائع مسلما اما اذا كان المشتري
غائبا وان خرج المشتري بوزن الدهن في الدابة لا يمكن جملة قابضا تقديرا فلا يصير المشتري
قابضا هذا اذا اشترى دهن بعينه فان كان بغير عينة لا يكون المشتري قابضا سواء كان
حاضرا او غائبا لان الدهن اذا لم يميز كان امرا للمشتري بالوزن مضادا لملك البائع فلا
يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كما لو استقر من اخر حنطة ودفع اليه الحواري
وامر بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين ولو اشترى من الدهان عشرة ارطال
دهن بثلث ثم دفع القارورة اليه وامر بان يزن فيها الدهن فلما وزن فيها رطلان انكسر
القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسار فصب البائع الباقي فيها فما وزن قبل
الانكسار يكون على المشتري وما وزن بعد الانكسار فذلك يكون على البائع ويصير البائع
للمشتري ما وزن قبل الانكسار ويثبت الباقي وان بقي في القارورة شيء ما وزن قبل الانكسار
كان ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة وانكسرت فان كانت منكسرة
وهو لا يعلم بذلك وامر الدهان بصب الدهن فيها فصب البائع ايضا لا يعلم الانكسار فذلك كله
على المشتري وان لم يدفع القارورة للدهان فكانت القارورة في يد وامر البائع بصب الدهن
فيه كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري وذكر في المشتري رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرافا
وامر بان يزن فيه وفي الظراف خرقا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فلف كان التلف
على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كان يعلمان
جميعا كان المشتري قابضا للسمن وعليه جميع الثمن وذكر فيه ايضا رجل اشترى كراما من صبر
وقال البائع كلمة في حواري ودفع اليه الحواري ففعل كان المشتري قابضا وكذا القول البائع
اخره حواري هذا وكلمة في فيه وقال اخر في حواري فلم يقل هذا وكلمة ففعل فليس
هذا قبض من المشتري وذكر القدر ان كان المشتري قابضا يكون قابضا والا فلا و
قال محمد رحمه الله لا يكون قابضا في الوجهين لان لاخذ الحواري ثم دفعه الى البائع
وامر بان يكيل فيه ولو اشترى دهن ودفع القارورة الى الدهان وقال الدهان ابعث
القارورة بعت فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان قال
لدهان ابعث على يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها هلك على المشتري
ولو قال ابعث فهلك في الطريق فالحلاك يكون لان حضرة غلام المشتري كحضر

فانه

على يد غلام المشتري

المشتري

المشتري ولما غلام البائع عنده البائع ومن سار الى الخلية ايضا رجل له رماك في خلية فباع منها
واحد بعينها رجل وقبض الثمن وقال المشتري ادخل الخلية واقبضها وقد خليت بينك وبينها قد
ليقبضها فالحالها فانقلت وخرجت من باب الخلية وذهبت قال محمد رحمه الله ان سلم الرماكة
الى المشتري في موضع يقد على اخذها فهو ولا يقدر بغيره فهو وليس معه وهو وان كان يقدر
على اخذها ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه اعوان فانقلت
لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على قبضها بغير رجل ولا عون فحلى البائع بينه
ومنها فانقلت كان المشتري قابضا وان كانت الرماكة في يد البائع بما يسكنها بعانها فاشترها
منه رجل ونقد الثمن فقال له البائع هال الرماكة فوضعها في يد فانقلت من المشتري بعه
ما صارت في يد فهي من مال المشتري وان كانت الرماكة في يد البائع والمشتري جميعا فقام
البائع خليت بينك وبينها وليست مسكها منعها بيد لها وانما امسكها حتى اضبطها فانقلت
من يديها فهو قبض من المشتري وان كانت الرماكة في يد البائع لم يصل الى يد المشتري فقال
البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني امسكها لك فانقلت من يد البائع قبل قبض المشتري
الا ان المشتري كان يقدر على اخذها من البائع وضبطها فليس هذا قبض من المشتري ولا
اشترى فاما اودانه والبائع راكبا فقال له المشتري اخذني معه فحمله فعطيت الدابة هلك
مال المشتري وكذا كانت الرماك في خلية عليها باب يفتح لا يقدر الرماك على الخروج فباعها
من رجل وحلى بينه وبين الرماك ففعل المشتري الباب فعلبته الرماك وخرجت كان الثمن
لان مال المشتري سواء كان يقدر على اخذ الرماك او لا يقدر وان لم يفتح المشتري الباب
وانما فتحها رجل اخر فخرج الخ حتى خرجت الرماك ينظر ان كان المشتري قد دخل الخلية
يقدر على اخذها يكون قابضا والا فلا وان اشترى طير ايطير في بيت عظيم الا انه لا يقدر
على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على اخذ طيرانه وحلى البائع بينه وبين البيت
ففتح المشتري الباب فخرج الطير كالمناط في رحمه الله انه يكون قابضا للطير ولو فتح
الباب غير المشتري او فتحه الخ لا يكون المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على الخروج
الا بفتح الباب رجل باع خلافا في بيته وخلا بينه وبين المشتري ففتح المشتري على الدان
وقد كره في بيت البائع فهلك بعد ذلك فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله
وعليه الفتوى ولو اشترى ثوبا من البائع بقبضه ولم يقبضه حتى عضبه انسان
فان كان حين امن البائع بالقبض امكده ان يده ويقبض من غير قيام مع التسليم
والا فلا رجل باع فضا في خاتم بدنيار ودفع الخاتم الى المشتري وامر بان يزع الغص
فهلك الخاتم عند المشتري وامر بان يزع الغص فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المشتري
يقدر على زعه من غير ضرر كان على المشتري من الغص لا غير لان المشتري كان امينا في الخاتم

بوجه وسد حرق والركن
لا يقدر على الخروج من الخلية
وهو بين وان كان يقدر على
ان يثبت منه ولا يخطئها
البائع بالتسليم والركن
كان المشتري يقدر على اخذها

اخذها

فاذا كان يقدر على بيع الغنم من غير تسليم وان كان لا يقدر على بيع الغنم لا
يضر ولا شيء على المشتري لان تسليم المبيع لا يصح وان لم يهلك الخاتم خير للمشتري ان شاء الله
حتى يزرعه البائع وان شاء يقض البيع وان اشترى صوفيا في فراش في البائع ان يفتقه
فان لم يكن في فتحة ضرر بخير البائع ان يفتق مقدار ما ينظر المشتري في الصوف فان
رضيته بخير على فتق الكل وان كان في فتحة ضرر لا يجبر البائع على الفتق لانه لا يجبر على
تحمل الضرر رجل باع حيا با في بيت لا يمكن اخراجه الا بقطع الباب فان البائع يجبر على تسليم
خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه الا بضرر كان له ان يقض رجل اشترى بقر
فقال البائع شتيل من الشاة حتى احيى خلفك الى منزلك واسوقها الى منزلي فماتت البقرة
في بيت البائع فانها هلك على البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة فان لقوله قوله
المشتري مع عنه رجل دفع الى قصاب رجلا فقال اعطني هذا الدرع فحاربه وضعه
في هذا النجيل فحاربه حتى احيى بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكلت الحية فاق
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وان لم يبين موضع الحية كان الهلاك
على القصاب وان بين فقال من الجنب ومن الذراع او غيره لك يكون الهلاك على المشتري
وهو يظهر ما ذكره القروي رجل اشترى حنظل بعينه وادفع القنطرة الى البائع وقال
كلها فيه ففعل صاير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة بغير عنها فان كانت سلا او غنما او
الغزاة الى المسلم اليه وامر بكيلا فيها لا يصير قابضا الا ان يكون رب السلم حاضرا
رحمة الله وكذا لو اشترى ذراعا من ثوب لم يبين الجانب فقطعة ولم يرض به المشتري
لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب ففعله البائع لزم المشتري ولا
يكون للمشتري ان يرد رجل اشترى عبدا فقتله انسان عدا قبل القبض قال الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله خير المشتري في قوله اني خيفه رحمه الله فان اختار امضا
البيع كان القصاص له وان نقض البيع كان القصاص من البائع وعند ابي يوسف رحمه الله
ان اختار امضا البيع كان القصاص من المشتري ولو اختار نقض البيع فلا قصاص ويكون
القيمة للبائع ومحمد رحمه الله عليه استحسن فقال تجب القيمة في الحالبين ولا يجز القصاص
وهو عن له لو كان القتل خطأ وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال الشيخ
الامام رحمه الله رجل اشترى عبدا ولم يقضه فامر البائع ان يبيعه من فلان ففعل البائع
ذلك ودفعه الى المو هو له جاز في الهبة ويصير المشتري قابضا وكذا لو امر البائع بان
يواجر فلان فعين او لم يعين ففعل جاز وصار المشتري قابضا ايضا للمشتري او لا ثم
يصير قابضا لنفسه والاجر الذي يأخذ البائع من المستاجر كتسبب من الثمن ان كان
من حنسه وكذا لو عار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري او وهب من

فاجاز

فاجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضا ولو ان المشتري عار العبد المشترا قبل القبض
او وهبه او تصدق به على رجل او هبته عند انسان وقبضه من جاز ولو باع الجوز
قبل القبض لا يجوز وقال محمد رحمه الله كل يقض جوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل
القبض لا يجوز وكل يقض لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحو ذلك اذا فعله
المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلطا للرهن والرهن هو
على القبض فيصير المشتري قابضا بقبضه رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن فقال
البائع لا تخذلك عليه ادفعه الى فلان فيكون عندك حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع
اليه ففعل عند كان الهلاك على البائع لان على دفع اليه يسكه بالثمن لا محل البائع
فيكون يد كيد البائع رجل اشترى حارية ولم يقبضها فقال البائع بعها او طأها او
طعها ما فقال له ففعل فان ذلك يكون فسخا للبيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون
فسخا اما الاكل والوطي فان البائع لا يصير قابضا عن المشتري في ذلك فيجعل مجازا عن
الفسخ حتى يكون واجبا وكلاهما لا مال نفسه واما البيع فهو على وجهين ثلثه ان قال البائع
بعه لم يفسخ فباعه يكون فسخا او قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعه
او بعه من شئت فباعه كان فسخا ويجوز البيع الباقي للامور في قول محمد رحمه الله في
ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يكون فسخا وهو قوله بعه لي ولو اشترى ثوبا او حنطة
فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليه ان كان ذلك
قبل قبض المشتري وقبل الزينة يكون فسخا وان قيل البائع لان المشتري ينفذ
بالفسخ في خيار الزينة وان قال بعه لي اي كن وكيلي في الفسخ فام يقبل البائع
يقبل نعم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والذينة لا يكون فسخا ويكون
توكيلا بالبيع سواء قال بعه او بعه لي باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع التا
ولا يفسخ الا بالقبض ولو هب البائع لا يجوز الهبة وينفسخ البيع ولو من قبل وكل
اشترى عبدا وقبضه ثم تقابل البائع ولم ينفذ فسخا حتى اشتراه من البائع جاز شرعا
ولو باع البائع بعد الا قال له من غير المشتري لا يجوز بيعه اشترى دارا وعقار او غيرها
قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع الجوز في قوله اني خيفه وابي يوسف
رحمة الله عليهما ولا يجوز في قوله محمد رحمه الله ولو اجرها قبل القبض من البائع او
لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى ارضا فيها زرع بزرعها والمزعة بقول ووقفها الى البائع
معاملة بالانصاف قبل القبض لا يجوز لانه اجر الارض فان دفع الزرع يكون استيلاء
للعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الارض قبل القبض
رجل اشترى ثوبا في بيت البائع في جوارقه فوضع المشتري يد عليه وقال قبضت ثم باعه

معاملة

من غير قبل الاخراج قالوا يجوز بيعه لانه باع نصف الزرع قبل القبض رجل اشترى فخراني بيت
 البايع في جملته فوضع المشتري يده عليه وقال قبضت ثم باعه من غير قبل الاخراج قالوا
 يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد بن ابي حنيفة اذا كان البايع خلى بينه وبين
 النعم رجل اشترى دابة من يده في سبيل البايع فقال المشتري يكون هاهنا الليلة فان
 ماتت لي فهلكك هلكك من مال البايع لا من مال المشتري رجل باع مكيلا من مكيلا من مكيلا
 او موزونا موازنه وقال المشتري خلت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكمله ولم يزنه
 صار المشتري قابضا ولو انه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خلت بينك وبينه فاقبضه
 لا يكون قابضا باع مكيلا مكيلا او موزونا موازنه او معدودا او موزونا موازنه او معدودا او موزونا موازنه
 الكيل والوزان والمقدار والعقاد على البايع لان ذلك من باب التسليم وهذا صار المشتري
 قابضا بكيال البايع عند حضرته ولو اشترى الثمار على راس الاشجار كان اجره الجناذ على
 المشتري لان ثمنه يتحقق التسليم بالتخلية ووزن الثمن على المشتري وكذا لاجر الناقلة في
 ظاهرها لتعاقبها وقال بعضهم ان قال المشتري دراهمي متقدمة كان اجره الناقلة على البايع ان
 قال غير متقدمة فاجر الناقلة على المشتري والصحيح انها يكون على المشتري على كل حال ولو
 اشترى حنطة او ثيابا في جبل كان فخر الجراب على البايع واخراج الثياب على المشتري قبل
 كما يجب الكيل على البايع فالصحيح وعاد المشتري يكون عليه ايضا وكذا لو اشترى ما سبق
 في قرية كان صبيلا على السقا والمعتبر في هذا العرف ولو اشترى حنطة في سبيلها جاز
 وكانت النذرية والكس والتخلف على البايع ولو اشترى عن جرافا كان القطف على
 المشتري وكذا لو اشترى ثيابا في الارض كالنوم والجزر والبصل فخذ ذلك كله ما اشترى
 جرافا فاجرا ذلك يكون على المشتري ولو اشترى كلبا مكيلا او موزونا موازنه وكذا
 البايع بخضرة المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بغيره كيل البايع
 ويجوز له ان يتصرف فيه قبل ان يكمله وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يحكي منه صاعان
 محلي على ما اذا كانت الحنطة سلا او ثمن على رجل فاشترى للمدحون كرا من رجل وامرهما
 الدين يقبض للدين من غيره فان صاحبا الدين يحتاج الى الكيل من بين من له البايعة في
 نفسه ولو كان هذا في الذرعات اذا باع مزارعة فلم يذرع البايع وقبض المشتري
 ذرع حار له ان يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدييات روايتان في رواية ابو حنيفة
 رحمه الله هو والذبي سوا في رواية هو والكلي والموزون سوا ولو اشترى حنطة
 على فخر فقال له البايع هي كلبها الآن فلان فلم ياخذها انت بعشر فاخذها على ذلك
 قالوا لا يجوز له ان يتصرف فيه حتى يكمل مرة اخرى وكذا لك الموزون فان لم يكمله
 حتى باع من غير بعد القبض وطعنوا واكمل خبرها قالوا لا يطيب له لئلا يبيع الله عليه

قوله
 كلبها

سلم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الذي يحول على ما اذا لم يكن للمشتري
 حاضر وقت كيل البايع فان كان حاضر او راي العين لم يحتاج الى الكيل بعد ذلك قال
 وكذا لك الجواب في القصاص والحجبا اذا قال ويزن لاني فلان ان لم تكن المشتري حاضرا
 يحتاج الى الوزن مرة اخرى وان كان حاضر حتى وزنه البايع كذا ذلك وفي الذرعات
 اذا اشترى ثوبا وقال له البايع هو عشرة اذرع ذرعة الآن وصداقه المشتري في ذلك كذا
 وفي العدييات هو على الروايتين **فصل** في المقبوض على يوم الشراء رجل باع
 رجلا بفتح وقال صاحبا الفتح ارم الى ففتح اليه فوقع من يده على اقلح وانكسرت لا يقبض
 القابض الفتح المدفوعة اليه لانه قبضه على يوم الشراء من غير ان يفتح فلا يقبض عليه
 ضمان الاقلح لانه انكسرت بعله رجل باع رجلا الى رجل فاحاج فقال ادفع الى هذه القارورة فارا
 فقال الرجل احاج او فيها فوقع وانكسرت لا يقبض الا باع لانه رغبها وان كان على يوم
 الشراء من غير يوم مذكور فالمقبوض على يوم الشراء لا يكون مضموما الا بعد بيان
 الثمن في ظاهر الرواية فان كان القابض قال لرجل احاج بكم هذه القارورة فقال الرجل بكمنا
 فقال اخذها فاراها فقال لرجل احاج بكم فوقع من يده وانكسرت كان عليه قيمتها
 ولو وقعت على اقلح آخر فانكسرت الاقلح كان عليه ضمان تلك الاقلح بين الثمن او لم
 بين رجل اشترى خلا فظفر في دق الخلف فوقع قطرة دم من انفه في ذلك يتبين
 ضمان عليه ان يظفر اذن الخلا وان نظر غير اذنه كان ضامنا اشترى متاعا او شرايا
 واخذ القلاح او الكوز من الفقاع فوقع من يده فانكسرت لا يقبض له لانه اعارضه الكوز قبل
 اخذه من البائع ثوبا فقال اذهب فان رضىته اشترته فضاع من يده لا يقبض ولو كان
 رضىته اشترته بعشر كان ضامنا الوكيل الشراء اذا اخذ السلعة على يوم الشراء بعد
 بيان الثمن فاراها الموكل فلم يرض بها الموكل فذهبها على الوكيل فهلك عند الوكيل كان على
 الوكيل قيمتها لا يخذلها على يوم الشراء وان لم يكن اتمم لا يرجع لان لا من الشراء لا يكون
 امره الاخذ رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فهلك في يده لا
 يقبض وان قال للنظر بعد ما نظركم يبيع قالوا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا
 الا اذا قال صاحبا السلعة بلنا رجل قال لغيره هذا الثوب بعشر فقال هات حتى نظرفيه او
 قال حتى اريه غيره فاخذ على هذا فضاع في يده ذك في المستفاد انه لا يقبض في قول ابو حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله عليهما ولو قال هات فان رضىته اخذته فضاع كان عليه الثمن
 رجل اخذ متاعا ليدخل به الى منزله فان رضى شراؤه وان لم يرض رده عليه ففعل في
 يده قال ابو الليث رحمه الله عليه لا يقبض نه اخذ على وجه الامانة لا على وجه المساومة
 وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه

عنا اذا اخذها من غيره
 قال اخذها من غيره
 قال اخذها من غيره

وبين الذين يبيعون الكلب
 من على كلبه ان كان آمن
 الكلب الاخذ على يوم الشراء

القيمة لانه لم يوف الخيار وقتا فيفسد البيع الا انه ان هلك في تلك ايام كان عليه الثمن
 فان هلك بعدها كان عليه القيمة رجل دفع السلعة الى مئادى ينادى عليها فطوب منه بدينار
 معلوم فوضعه عند الذي طلبه فقال ضاعت منى او وقعت منى كان عليه قيمته لانه اخذ
 على وجه السوم بعد بيان الثمن فالواو لا شيء على المئادى وهذا اذا كان ما ذونا الباع الى من
 يريد شراء قبل البيع وان لم يكن ما ذونا بذلك كان ضامنا **فصل** في قبض الثمن
 رجل باع متاعا بالف درهم فوزن له المشتري الف ومائتي درهم فدفعها اليه فضاقت عنده
 كان البائع مستوفيا حقه بالالف والمائة امانة في يدك فلا يلزمه شيء يهلكها وان ضاع
 كان البايء بين البائع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مشترك بينهما على ستة خمسة
 اسداسه للبائع والسادس للمشتري فاهلك بملك على الشركة وما بقي سقى على الشركة ولو
 ان البائع عزل منها ما بقي درهم ليردها فضاقت المائتان عنده وبقي الف بينهما على ستة
 رجل اشترى جارية بالف درهم ودفع الى البائع كيسا على ان فيه الف درهم فذهب به البائع
 الى منزله فاذا فيه دنانير فحلبا ليردها الى المشتري فهلك في الطريق لا يضمن للبائع لانه
 باذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان امينا وكان المشتري دفع الى البائع دراهم صحاح
 فكسر البائع فوجدها البائع بنهرجه كان له ان يردها على المشتري ولا يضمن الكسر لان الصالح
 والمكسر فيه سواء والدرهم افع عجايد وزبوف او بنهرجه ومستوفى واختلفوا في تفسير
 ذلك الدرهم قال بعضهم قال بعضهم النهرجه التي هي تقرب في غير ار السلطان والمزبوف
 هي الدرهم العشر وشه والسوقه صفر موع بالفضة وقال عامة المشايخ رحمهم الله الجياذفة
 خالصة تروج في التجارات ويجد في بيت المال والمزبوف ما زيفه بيت المال ويأخذها التجار
 ولا بائعا لشيءها لكن يبين البائع انها زبوف والنهرجه ما بنهرجه التجار لا تروج في التجارات
 ولها حكم الدرهم في الشرع حتى لو تجوز بها في الصرف والسلم تجوز والمستوفى فارسي معروف
 سنيه بامه وهو ان يكون الطاق الا على فضة والاسفل كذلك وبينهما صفر ليس لها حكم
 الدرهم حتى لو تجوز بها في الصرف والسلم لا تجوز وانما لا يضمن كاسن النهرجه لانه لا تفرق
 هذه الضعفة فردها على المشتري بغير شيء وكذا لو دفع النهرجه الى انسان لينظر فنهكس
 لا يضمن ولو باع شيئا بدرهم جياذ وقبض الدرهم واذاها رجلا فانتقدتها فوجد فيها
 قليل بنهرجه واستبدل النهرجه ثم اذا البائع صرف الكل فحطته فلم يأخذها احد
 وقالها كلها بنهرجه قالوا ان كان البائع اقر قبض الجياذ واقر قبض حقه او باستيفاد
 الثمن لا يرد شيئا ولا يسمع دعواه انها بنهرجه الا اذا صدقه المشتري انها بنهرجه فيرد
 عليه وان لم يكن البائع اقر بما قلناه ثم ادعى انها بنهرجه يسمع دعواه وكان له ان يرد
 ولو اشترى شيئا بدرهم بنقد البائع ولم يقبض حتى تعرت فان كانت لا تروج في التجار

قالوا ان في ذلك
 زيادة ليرد حقه
 الا ان يرد حقه
 في التجارات

فسد البيع وهو بمنزلة شئ بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل هذا وان
 الدرهم بعد التعديل ترجح في التجارات الا انه انتقضت فيها لا يفسد البيع ولم يكن له الا
 ذلك وعن ابى يوسف ان له ان يفسخ البيع في نقصان القيمة ايضا وان نقطعت تلك الدرهم
 اليوم كان عليه قيمة تلك الدرهم قبل الانتطاع عند محمد وعليه الفتوى وكذا لو اشترى
 بالفلوس شيئا فكسدت ففسد البيع عندنا في حقه رحمه الله وان غلظت وخصت يفسد في
 باع عرضا بالدرهم وسلم العروض ولم يقبض الدرهم حتى صار لا تنفق ولا ترجح في التجار
 فان كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد لا يكون ذلك كسادا لكن
 يثبت الخيار للبائع ان شاء اخذ تلك الدرهم وان شاء اخذ قيمتها في قول ابى حنيفة وان كانت
 لا تنفق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عندنا لكل فيفسد العقد
 عندنا في حقه وعندنا يثبت الخيار ولا يفسد رجل اشترى شيئا بدينار فليس له ان يرد
 في القياس يجوز البيع وفي الاستحسان يجوز وعليه الفتوى ولو اشترى بدرهم فليس في
 القياس يجوز البيع ويجوز استحسانا ويجوز القياس ها هنا وقبل فيه خلاف من ابى يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما القياس قول محمد رحمه الله والاستحسان قول ابى يوسف رحمه الله
 ولخذوا بقول محمد في درهم فليس له يجوز ولو اشترى شيئا بدينار او بدينارين ولم يرد شيئا الا الدراهم
 ولا الفلوس قالوا يصرف ذلك الى الدنانير من الفلوس وهذا اذا كان المشتري شيئا خفيا
 بشيء بدينار فليس له ان يرد في درهم او بدينارين ولم يرد على ذلك فهو عشر
 دنانير وان اشترى ثوبا بعشرة درهم وان اشترى بطيخة بعشرة درهم فليس له ان يرد
 في ذلك العرف بين الناس ما يباع بالدينار يرد كات العشرة من الدينار وما يباع بالدرهم كما
 العشرة من الدرهم رجل اشترى الف درهم عانة دينار ولم يسم كل واحد منهما شيئا فلكل واحد
 منها نقدا الناقص في البلدان كافة في الكوفة فهو على دينار الكوفة لان الدينار يختلف باختلاف
 البلاد من حيث العيار واهل الشروط ذكره في شروطهم في الدرهم وزن سبعة وادادوا
 بذلك ان يكون وزن عشرة دراهم سبعة فاقيل واصل ذلك ان الدرهم كانت مختلفا
 في عهد عمر رضي الله عنه بعضها خفاف وزن الواحد منها عشرة قيراط وبعضها ثقيل وزن الواحد
 منها عشرة قيراط وبعضها بين الخفاف والثقيل وزن الواحد منها اثني عشر قيراطا والسبب
 ذلك يقع الخصومة بين الناس في تجاراتهم فشاو وعرضوا الله عنه الصحابة في ذلك فاتفقوا
 على ان يؤخذ من كل نوع ثلثة فاختار ثلث العشرة وثلث العشرة وثلث ثمانية عشر فبلغ ذلك
 اربعة عشر قيراطا فصار وزن اربعة عشر قيراطا ووزن الدينار عشرون قيراطا
 فكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل رجل قال المغيرة بعت منك هذا الثوب بعشرة
 دراهم صحاح ومكسر جاز ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك وهو قال بعته بعشرة

رات

درام بعضها من الصالح وبعضها من المكسرة فسد البيع باع عبدا شوب فهو موقوف في الذمة
ان ذكر الثوب جلا جازوا ان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجزى في الذمة بعقد
المعاوضة الا سلا والسلم لا يملك من الاجل فان ذكر الثوب اجلا واغترقا قبل قبض العبد
لا يفسد العقد وهذا العقد يعتبر بها في حق العبد سلا في الثوب ويجوز ان يكون للعقد
الواحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وتعلق العتق باذا المال رجل باع ثوبا ثم لقيه
المشتري فقال انك قد اعطيتني وبعثني اكثر مما يساوي وقد كان باعه بعشرين فقال
البائع قد بعته بعشرين لا بعشرين فهو جائز وهو شرط وكذا لو قال البائع للمشتري قد ار
عليك وبعته بعشرين فقال المشتري اشترته بعشرين طر ويكفي في زيادة في الثمن
وتعلقه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعته ثمانية بعشرين قبل المشتري او قال المشتري
اشترته منك ثمانية بعشرين وتناضيا على ذلك ينقص البيع الاول ويصدق الثاني ولا
يشبه هذا اذا ذكر الاجلا والخص فان ذلك زيادة شرط في كل اشترى شيئا بالثمن فدرهم
فقال المشتري بعد البيع ثوبتي في ثمنه كذا وقال البائع ثوبتي ثمنه كذا لا يجوز في ذلك
فهو باطل وله نقلا لبلد فان كان وثمن مختلفا كان ذلك على الغالب فان استوفى اقله
البيع **فصل في الاجل** رجل اشترى مائة مائة درهم الى عشرة اشهر على ان
يعطيه الثمن اي نقد كان يوفيه كان البيع فاشترى رجل باع شيئا مائة درهم على ان يعطيه
على التفريق ان كان ذلك شرطا في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطا في البيع
وانما ذكر ذلك لانه بعد البيع كان البائع ان يلحقه الثمن فاشترى رجل باع عبدا بالثمن فدرهم على
ان يقد كل سبع بعض الثمن حتى يقد خمسة اشهر منه عند من اشترى كان فاشترى رجل اشترى
من القصاب كل يوم مائة درهم وكان القصاب يطعم له اللحم ويضعه في الخبز ان ويزن المشتري
يظن انه من اللحم يباع في البلد مائة درهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجد ثلثا من المائة
وصدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من اهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقص
من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من الثمن لان البائع اخذ
بحصة النقصان من الثمن غير عوض ورجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير اهل البلد
او كان القصاب ينكر انه دفع اليه من ثمن فان المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لان سعر البلد
لا يظفر في حق القصاب اصطلح اهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فاشترى رجل خبزا من الخباز فقال
اعطني خبزا بدرهم او جاز لي الى القصاب وقال اعطني درهمي فاعطيه اقل مما يباع في البلد
والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بحصة النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن
الذي شاع في البلد فاذا وجد اقل من ربع النقصان لان قدر النقصان باع خبزا اخر ومعين
ولم يوجد له ما يفي في اللحم لا يرجع بشئ لان سعر اللحم لا يبيع سعر الخبز ولا يظفر في حق الخباز

رجل

رجل اشترى شيئا بدين الى الدينوز ذكر في الاصل انه لا يجوز قالوا هذا الذي لم يعلم البائع والمشتري ما
يقى الى الدينوز فان علم ان رجل اشترى شيئا بدين الى دينه كان على البائع تسليم البيع في الحال فان لم
يسلم حتى مضت السنة قال ابو حنيفة رحمه الله بغير الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان في البيع
خيار بغير الاجل من وقت سقوط الخيار عند فاجعل على انه لا يكون البائع ان يحبس البيع لاستيفاء
الثمن بعد السنة من وقت البيع والبيع شئ الى مائة درهم ولم يسلم حتى جاز مضان يبقى الاجل
ويجب الثمن على المشتري في قولهم رجل عليه الف درهم من ثمن مع طالبه الطالب فقال ليس عندي
شئ فقال للطالب اذهب فاعطني كل شهر عشرة ثم يكن ذلك تأجيلا فكان له ان يأخذ جميع المال
في الحال رجل قال للمعز بعته منك هذا الثوب بعشرة على ان يعطيني كل يوم درهما وكل يومين
درهمين فانه يعطى عشرة في ستة ايام درهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهم
في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس
اما في اليوم الاول يعطيه درهما واما في اليوم الثاني يعطيه ثلثه لانه حصل اليوم اجلا
للدرهم الواحد فكله في ذلك اليوم يلزمه درهم فيلزمه درهم وفي اليوم الثاني في اليوم
الثاني ودرهمان يعطى يومين ودرهم في اليوم الثالث فكله في اليوم الرابع ولم يحصل الدرهمين في
الخير وفي اليوم الرابع يلزمه ثلثه ودرهم في اليوم الرابع ودرهمان في اليوم الخامس وفي اليوم
الخامس يلزمه درهم في اليوم الخامس ولم يحصل الدرهمين في اليوم الخامس ودرهم واحد
يعطيه في اليوم السادس من ثمنه الدين اذا قال بدين من الاجل وقال لاحبه في في الاجل
لهذا الدين ثم يكن ذلك ابطالا للاجل ولو قال ابطلت من الاجل وقال تركت الاجل بصير
الدين حالا وكذا لو قال جعلت هذا الدين للمحل جلا لا يصير حلا على هذا قالوا وقال صاحب
الدين لم يوفه تركته في يدي عليه او قال بالفاضية حتى خولت برقمه ما لم يكن ابر عليه الدين
المحل اذا قضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المبيع من على القابض ووجد المبيعين في يدي فوف
كان الدين عليه الاجله وكذا اشترى صاحب الدين المحل من مديون له الدين وقبضه ثم تعادلا
البيع لا يعود الاجل ولو جده صاحب الدين المشتري عينا فوفه بقضا عاد الاجل ولو كان له هذا
الدين الموجب كمثل لا تقو الكفالة في الرجلين صاحب الدين او رجل الدين من مديونه والله
كفيل فوجا المديون الحقة عام الدين على المديون ولا يفي الكفالة ولا يفي المديون عن الدين
فرد الا بر ابطال الا بر في الاصل واختلاف المشايخ في براءة الكفيل وفي آخر الدين عن الاصل
فرد الباخر بطل الباخر في الاصل والكفيل جوعا ويتصل سائر الثمن مساندا للرجل كذا
اشترى دنانير بدين ثم باع الدنانير من كذا لا يجوز الا ان لا يفي بدين في البيع فلم
يكن المبيع من بعد الصرف مبيعا في البيع الاول وكذا اشترى مائة مائة درهم بمائة درهم باعه
سعره بدين مائة درهم كذا وانما له نقد بخار والمخ نقد بدين نقد لان الدين المال يصير

ت

الرج

مذكور في عقد المراجعة فيصرف البيع الى ذلك اما النسخ فانه مطلقه فيصرف الى نقد
 البلد الذي باع فيه مراجعة فان ابلعه بغير نقد خرج به يارده كان راس المال والمخرج من
 بخار لانه جعل الجراحي عشر فكان الكل من نقد واحد ولو اشترى ثوبا بدينار ثم جاز
 ونقد الزيادة كان الجراح ثم باعه مراجعة كان راس المال الجراح لان البيع الاول كان
 بالجراح رجل غضب بخلافه من يد فقضى القاضي عليه بقيمة العبد ثم باع العبد من
 الا باق كان للغاصب ان يبيعه مراجعة على القيمة التي عزم لانه ملك العبد بتلك
 القيمة ولكن لا يقوله اشتريته بكذا وانما يقوله قام على بكذا وان اشترى عبدا بدينار وقبضه
 وابت من يد وقضى القاضي عليه للبايع بقيمة العبد بحكم فساد البيع وكان له ان
 يبيعه مراجعة على قيمته ويقوله قام على بكذا ولو اشترى عبدا او دابة بقبضه واجرا
 واخذ الاجر ثم باعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه جاز وان لم يبيد لجن واخذ الاجر
 لان الاجر بدل عن المنفعة لا عن شيء من الثمن الذي اشتراه وقيل باع جميع ما اشتراه
 رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عند عشرين بيضه او اكثر فباع البيض بدينار
 ثم اراد ان يبيع الدجاجة مراجعة على الثمن الذي اشتراها قالوا ان كان انفق على
 الدجاجة مقدارا الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل ثمن البيض عوضا عما انفق
 وان لم ينفق لم يجز لان البيض من اجزاء الدجاجة بخلاف الاجر **فصل**
 في الاقالة والاستحقاق رجل باع امه فانكر المشتري اشتراكها للبايع ان يطالبها
 ما لم يعزم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بحجج المشتري فان عزم البايع على ترك
 الخصومة حل له ان يطأها لان محجج المشتري مخ في حقه فاذا عزم البايع على ترك
 الخصومة تم الفسخ بتراضيهما في الوطى وكذا الوبايع جارية ثم انكر البايع والمشتري يدعي
 لا يحل للبايع ان يطأها فان ترك المشتري الدعوى وسمع البايع انه ترك الخصومة حل له
 الوطى وهذا كما لو اشترى جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد
 على البايع في ايام الخيار جازية اخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها فان القول قول لانه
 انكر قبض غيرها فان رضى البايع بها حل للبايع ان يطأها لان المشتري لما رد غير الذي
 اشترى وقدر رضى به ذلك البايع الثانية بالاولى واذا رضى البايع بذلك تم البيع بينهما بالتراضي
 وكذا العتق اذا رد على صاحب الثوب ثوبا له غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب وكذا اذا
 وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال للمشتري قلني البيع فقال قد قلناك لم يكن ذلك اقالة في قول
 ابي حنيفة رحمه الله انه يتم الاقالة بقول المشتري قد قلناك بعد ما قال له البايع قلني باع
 من اخر ثوبا فقال له المشتري قد قلناك البيع في الثوب وقطعه قيصا قبل ان يتفرقا ولم
 يتكلم بشيء كان اقالة رجل اشترى ثوبا وقبضه بدينار معلومة وقبض الحطة ولم يفرق الثمن

وإذا كان
 الثوب قد
 قبضه
 المشتري
 قبل
 ان
 يتفرقا
 ولم
 يتكلم
 بشيء
 كان
 اقالة

فجاء

فجاء البايع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال المشتري قام على ثمن غالي فرب البايع ما قبض منه ولم
 يقبل شيئا واخذ المشتري قالوا لا ينقض البيع بينهما ما لم يرد المشتري البيع على البايع رجل اشترى جارا
 وقبضه ثم جاء بعد ايام ورده على البايع فلم يقبل البايع وقال لا اقبل ثم استعمله بعد ذلك اياها ثم اراد
 ان يرد على المشتري ولا يرد الثمن كان له ذلك لانه لما قال لا اقبل بطلت له المشتري واقالة فلا
 يفسخ البيع بينهما باستعمال البايع بعونه ذلك لان الاستعمال وان كان دليلا على الرضا الا انه
 دون الصريح فلا يبطل به صريح الرد وكل اشترى من اخر ثوبا وقبضه فحرقه وانقص من ثوبه
 بالحرق ثم انما نقض البايع صحيح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لاجل النقصان لانه ما
 شيء من البايع رجل اشترى ثوبا او شيئا بدينار اليه الفساد فذهب المشتري الى بيتته
 فحرقه فقال المشتري فذهب البايع بنفسه كان للبايع ان يبيعه من غيره استحسانا والمشتري الثاني
 ان يشتري من البايع وان كان يعلم بذلك لان البايع رضى بفساخ البيع الاول والمشتري كذلك
 ظاهرا ثم ينظر ان كان الثمن الثاني اكثر من الثمن الاول كان عليه ان يتصدق بالزيادة وان كان
 انقص من الثمن كان له ان يرد الباقي لا يكون على المشتري الا قبل رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باعه
 من البايع باقل مما اشتراه قيل قبل الثمن ونسب البايع يدعي البايع انه اقالة البيع كان القول
 قول المشتري في انكاره الاقالة مع يمينه ولو كان البايع يدعي انه اشتراه من المشتري باقل مما
 والمشتري يدعي الاقالة بخلاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه الاقالة نسخ في حق المتعاقدين عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون الا في الاول او اقل من ثمن الاول الاقالة بالثمن الاول
 وبطلت في الثمن الثاني ولا يصح الاقالة بعد الزيادة الحادثة بعد القبض ولا يصح الاقالة
 شيئا على قول ابي يوسف رحمه الله الاقالة مع فان تعد جعلها بيعا بان كان البيع متقولا
 وتقال لا قبل القبض يصير شيئا على قول محمد رحمه الله الاقالة فسخا فان تعد جعلها فسخا
 بعد جود الزيادة عند المشتري يصير شيئا الوكيل المبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما واما الوكيل بالشراء او الشيخ الامام شمل له ثمة الشيخ في البيع
 الامام المعروف فلو اراده ان يملك الاقالة اما الوكيل بالاجارة اذا انقضت الاجارة
 مع المتاجر قبل استيفاء المنفعة وقيل قبض الاخر مع ذلك منهما سوا كان الاجر عينا او دينارا وقيل
 الوكيل الاجر من المتاجر او بغيره عن ذلك وان كان الاجر شيئا بغير عينة او دينارا لم يشترط
 التحويل بارت هبته وان لم يكن ضارضا الا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما كما
 في الوكيل بالوكيل وان كان الاجر شيئا بعينه لا يصح ابراء الوكيل وحبته بعد استيفاء المنفعة في قول
 التحويل رجل اشترى عبدا باف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد وقال البايع بعد ما قبضه
 وهب لك العبد والثمن كان ذلك نقضا للبيع ولا يصح هبة الثمن رجل اشترى من رجل
 عبدا بامنة ونقضا ثم ان اشتري العبد باع نصف العبد من رجل ثم اقال البايع في الامنة

الاول

لا

فقط
 انفس

بعد ذلك جازت الاقاله وكان عليه البايع العبد فتمت العبد وكذا لو بيع لكن قطعت له
العبد واخذ لا يشترط ان قال البايع في الامة **مستحقا** **لا يستحقا** **بعل** **اشترى**
جارته وبيعها من غير قنديلها الا يدى فادعت عند المشتري الرابع انها حرة فردها
الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وعلى البايع الاول ان يقبلها قالوا ان كانت الجارية
ادعت العتق فله ان لا يقبل الجارية بقولها وان كانت انها حرة الاصل وقد اذنت البايع والبيع
بان يبيع وسميت الى المشتري وهي ساكنة فللبايع ايضا ان لا يقبلها لان انقيادها على هذا ان
منزله الاقرار بالرق والواقف بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الا ببينة وان اذنت البايع
والمسلم ليس للبايع الاول ان لا يقبل الا بما اذنت له بقولها ان كان قوله قولها في الحرية وكان
المشتري ان يرجع على البايع بالعتق كما لم يثبت الحرية بالبينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية
لم يكن له ان يردّها على البايع بقولها لكن ينبغي ان يزوجها احتياطا حتى يحل له وطئها اما
بملك الزوجان كانت امة او بملك التكاثر ان كانت حرة وكذا كل من اشترى جارية ببيع
له ان يزوجها احتياطا رجل اشترى عبدا شرا صحتها فاجاز رجل وادعى انه كان عتقه منذ
سنة فان القاضي يسأل من المدعى البينة على ما يدعى من الملك ولا يسأله البينة على الاعتراف
لانه اذا اثبت الملك بين العتق باقراره وان لم يكن له بينة على الملك كان له ان يستظهر
المشتري على دعوى الملك رجل اشترى عبدا واختلفا في العتق وخلف كل واحد منهما بعتقه فقال
البايع ان بعتقه الا بالقدوم فهو حرة قال المشتري ان اشترته الا بحسمانه فهو حرة
العبد للمشتري ويجوز للمشتري على الثمن الذي اقر به فلا يعتق العبد لان البايع يدعى ان المشتري
حنث في عتقه وعتق عليه العبد فتعذر نسخ العتق فلا يعتق العبد على المشتري باقرار البايع
وكان على المشتري الثمن الذي اقر به لانه يمكن الزيادة رجل اشترى رضيعين من رجل فاذا
احدهما غيب البايع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيع فان علم قبل القبض كان له الخيار
ان شاء انقض البيع ويرجع جميع الثمن وان شاء لا يخذل غير المستحق بحصتها من الثمن لان الصفة
تفرقت قبل التمام وان لم يعلم بذلك بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصتها من الثمن والخيار
له لان الارضين بمنزلة شئين مختلفين كالقويين والعبدان مستأجرا نوت في يد كذا
حائز نوت يدعى انه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحائز نوت
وادعى ان الكردار له ولم يكن المستأجر من المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الاثر
الذي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن المشتري ان يرجع على البايع بالعتق ويكون
القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكردار ينال ان كان علوا في سفلى الحائز نوت وكان
ذلك على يد المستأجر كان لقوله فيه ايضا قول المستأجر فلا يرجع المشتري على البايع
بالعتق على عدم استحقاق المبيع وان كان المبيع بناء متصلا ببناء الحائز نوت لا يكون حادنا

فلا يكون
لا يكون فيه قول صاحب الحائز نوت
لا يكون فيه قول صاحب الحائز نوت
لا يكون فيه قول صاحب الحائز نوت
لا يكون فيه قول صاحب الحائز نوت

فلا يكون القوله فيه قول المستأجر اذا حصل القوله فيه قول صاحب الحائز نوت صاحب المبيع مستحقا
يرجع المشتري بالثمن على البايع من رجل اشترى عبدا من رجل بالقدوم ثم قبضها ثم استحق
نصف حدها فان العبد الثاني يكون لا زما للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي
لا يستحق نصفه في قوله ان حقه حقه الله عليه رجل اشترى امة وقبضها وبعدها الثمن
ثم استحقها رجل بالبينة فارد المشتري ان يرجع على البايع بالثمن فقال له البايع انهم
شبه زور فهدوا بالباطل وان الامة في فقال المشتري انا اشهد ان الامة ملك
وانهم شهدوا بزور ولا يبطل رجوعه بالثمن على البايع باقراره ذلك ان الجارية لو وصلت
اليه يوما من الدهر رجعه من لوجي يومنا الرد على البايع رجل في يده عبدا باع نصفه
من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر ولم ينصف اليه ثم جاز رجل واستحق نصف العبد
بالبينة كان المستحق من البايع جميعا وان كان المشتري الا ولا يقبض المبيع ولم يقبض
الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضه جميعا كان المستحق منهما
رجل له ثلثة اقبض حظه باع منها فقيرا من رجل اخر ثم باع منها فقيرا من الثالث ثم قال لهم
الا فقبض الثلثة ثم جاز رجل واستحق من كل فقير فان المستحق ياخذ القدر الثالث لان
صاحب اليد حين باع الفقير الاول باع ما يملكه وباع الفقير الثاني وهو يملكه وباع
الفقير الثالث وهو يملكه رجل اشترى امة وقبضها ثم جاز رجل وادعى نصفها فاقام
المشتري البينة انه اشترىها من المستحق ولم يوقت قال محمد رحمه الله عليه لا يرجع المشتري
على البايع بنصف الثمن انا هذا رجل اشترى دارا من رجل فاذا عاها الخروا شراها منه ايضا
فانه لا يرجع على البايع بالثمن ولو اقام المشتري البينة انه اشترىها منه بعد الاستحقاق
فان المشتري يرجع على البايع بنصف الثمن رجل اشترى من رجل وقبضه ثم وهبه من اخيه
فاستحق من يده الموهوب له قال ابو يوسف رحمه الله المشتري ان يرجع على البايع بنصف
الثمن رجل اشترى من رجل وقبضه ثم وهبه من اخيه واستحق من يده الموهوب له قال
ابو يوسف رحمه الله المشتري ان يرجع على البايع بالثمن والمصدق عنه منزله الهبة ولم
يذكر في الكتاب خلافا في هذه المسئلة وكذا الواشترى عبدا وقبضه ثم وهبه من رجل
وهو الموهوب له من رجل اخر سلم اليه فاستحق من يده الموهوب له الثاني كان المشتري
ان يرجع بالثمن على بايعه وان المشتري وهبه من رجل ثم ان الموهوب له باعه من رجل
فاستحق من يده المشتري لم يكن للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بايعه حتى يرجع المشتري
الثاني على الموهوب له فاذا رجع حقه يرجع المشتري الاول على بايعه رجل استحق من
يد شئ بشهادة شاهدين عليه المشهود عليه قال ابو يوسف رحمه الله اسأل عن الشا
فان عدل رجع المقضي عليه على بايعه وان لم يعدل فانه يقضي على المشهود عليه لانه

قد علمت

مستحق

هذه

عليهما ولا يرجع هو الممنوع على بايعه وهو منزلة الاقرار وكذا لو وكل رجلا بالخصومة في
الوكيل الشاهدين وهذا ظاهر فيما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود
رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبيعة وقبضه ثم ان المشتري اجاز الشراء
اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع باليمن وكان المشتري ان يرجع على البائع باليمن
لان البيع الماض لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجاز تحت اجازته ونصير البائع وكلا
في البيع وهذه مسألة اختلف فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلبي
رحمه الله ظاهر المذهب عن صاحبنا رحمه الله ان البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى مؤثرا
فاما لم يرجع المقضي عليه باليمن على بايعه رجلا ان اشترى عبدا فاستحق نفسه كان
لها الخيار فان رضى احد المشتريين واسقط الخيار سلم له ربع العبد ربع الثمن للمشتري
الاخر ان يرد العبد على بايعه ويرجع بنصف الثمن وهو قوله ابي يوسف رحمه الله
عليهما اما في قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه اذا اسقط لهما الخيار لم يكن
للاخر ان يرد له الخيار في العبد لا يرد النصف واخذ المشتري بشرط الخيار لا ينفرد
بالرد رجل ادعى على رجل ان المدي ببيع المدي عليه وفلا نا الغائب عبدا بالف درهم
مخضف العبد فقام البيعة فان القاضي يقضي للمدعي على الحاضر ليس يخضع عن الغائب
فان حضر الغائب بعد ذلك ان اعاد المدعي البيعة بخضرة يقضي للمدعي على الحاضر
بنصف الثمن الا اذا كان كل واحد منهما كفيلا باليمن عن صاحبه بامن فيكون القضا
على احدهما قضا على الاخر رجل باع عقارا وسلم وامرته وولد او بعض قاربه حضر
ولم نقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع ان العقار له اختلف الشايع
فيه قال مشايخ سمعته لا يسمع دعواه وقال مشايخنا يسمع دعواه فينظر القاضي في
ذلك ان كان في يده اليه انه لا يسمع هذه الدعوى وافق بذلك كان حسنا سدا لآبائنا
لترؤسهم فان لم يكن له رأي في ذلك نقى بقوله مشايخنا لان الفصول اذا باع ما
اغير وصاحبه المالك حاضرا ولم نقل شيئا يكتفى سكوتة اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان ستي
في قليل القاضي سماع هذه الدعوى رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف
المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى انه حر حيث يسمع دعوى
المشتري لان الوقف لا يزيل المالك ولا يخرج من ان يكون محلا للبيع اما الحر ليس على البيع
ومتى لا يملك وكان المشتري مدعياد ينادى على البائع ولهذا اجمع بين الوقف وغير
الوقف وباع الكل صفقة واحدة جاز البيع في غير الوقف واذا اجمع بين حر وعبد وباع
الكل صفقة واحدة يجوز البيع في غير الوقف واذا اجمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة
لا يجوز البيع في لغير عبدا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل اخر بالف درهم صفقة

شاهدين

رجل

وعند ابي حنيفة

واحد

واحد ذكر في المسقى انه يجوز البيع في حصة العبد وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا
الابن الذي اشترى وادعى مع اخيه فانه يجوز العقد في الكل قالوا
في بيع ما لا يباع بعضه ببعض لهما باب فصلان فصل في البيع وفصل في الاجازة عن البيع
اما الاجازة قالوا لا يباع المبيع في الغالب عليه العقب في العقب في واحد باليمن
وذكر محمد رحمه الله في كتابه انه يجوز بيع الدائم الذي لا يباع منه الا فضة واحدا
بافئلين وقال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل رحمه الله عليه لا يجوز بيع المسبوق من القطر
بغير المسبوق لهما صارت تحت جميع الاشياء بمنزلة الذهب والفضة ولقد قلنا بوجوده ان
في الما قبل منها ولا يجوز بيع الخارج من القطر بغير الخارج الا بطلان مثل ذلك البيع المتعلق
المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير المشقوق وكذلك النوى المتعلق بغير
المتعلق وبيع الخالة بالدينق عند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز الا بطريق الاغتصاب
وهو ان يكون الخالة الحاصلة اكثر من الخالة في الدينق وعند محمد رحمه الله اذا
تساوا وادنا يجوز وبيع الخطة بالخبر والخبر بالخطة وبيع الدينق بالخبر وبيع الخبر
بالدينق قال بعض مشايخنا لا يجوز لا متساويا ولا متفاضلا قيل هذا قول ابي حنيفة
رحمه الله كما قال في بيع الخطة بالدينق وهكذا ذكر الطحاوي وقال بعضهم يجوز متساويا
ومتفاضلا وعليه الفتوى لان الخطة كيلي وكذا الدينق والخبر وروى ويجوز بيع
احد منهما بالآخر متساويا ومتفاضلا اذا كانا قد بين فان كان احدهما نسيه او لم يكن
نقد اطار عند صاحبنا رحمه الله وان كانت الخطة او الدينق نقدا او الخبر نسيه لا يجوز
في قوله ابي حنيفة رضي الله عنه لانه لا يجوز السلم في الخبر والفتوى في بيع الخطة و
رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه لانه لا يجوز السلم في الخبر والفتوى في بيع الخطة و
الدينق بالخبر على قول ابي يوسف رحمه الله ولا يجوز بيع الخطة كيلي ولا يجوز بيعها
بجنسها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم انهما تماثلان في الكيل قيل لانه
يجوز فكذلك بيع الدينق بالدينق وزنا لان الدينق كيلي ولهذا لا يجوز بيع الخطة
بالدينق وزنا لان وزنا جاز هذا ان ابايع من الخطة قد ما يدخل تحت الكيل
وزنا فان كانت الخطة قليلا لا يدخل تحت الكيل جاز كالبايع الخطة بالحققين
واذا في ما يدخل تحت الكيل نصف صاع منها لا يجوز اذا كان في احد الجانبين مقبلا وما لا يدخل
تحت الكيل وان باع مادون نصف صاع من الخطة مادون نصف صاع من الخطة ما اكثر من
الاخر جاز كالبايع الخطة بالحققين وكذا بايع الخطة بالشعير متفاضلا لا يملك جاز
وان كان في الشعير حيات خنطة قد ما يكون في الشعير كذا في بيع الخطة بالخطة
لا يجوز الا متساويا وان كان في كل واحد من الجانبين حيات شعير لان ما يخلو عنها

والخارج عنها

كان

وزنا وان تساويان الخطة

فان باع صاعا من الخطة الردية
بنصف صاع جيد من الخطة او باع
نصف صاع من الخطة بادون
نصف صاع

الخطبة من حبات شعير مغلوب بالخطبة وكان مستهلكا باع الخبز بالعصير متفاضلا لا
يجوز لان العصير يصير خطبة الثاني فيكون بينهما شبهة المجانسة في الحال والمقرب الا
بمعناه الدقيق مع الخطبة ولا باس بيع شاة على ظهرها صوف بصوف اذا كان الصوف
المحزوزا اكثر مما كان على ظهر الشاة وكذا الشاة المذبة في ضرعها لبن لبنين وعن ابي يوسف
رحمه الله انه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول وان اشترى شاة
بلمحها فهو على وجه بلته ان اشترى بلم الشاة مذبوحة مسلوخة استخرج شحمها او انما
ان تساويا وزنا جان والافلا وان اشترى بلم الشاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان
اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله او لا يدي لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذبوحة
حاز ذلك اشترى باللم شاة حية في القياس يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو
قول محمد رحمه الله عليه وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولها وتباع قتيلا
من خطبة مثولة بغير من ثلها او اشترى بغير من الرطبة التي خرجت من سنبها
مثله او المبلولة باليايسة او الرطبة بالساسبة او باع بغير من الرطبة التي اصاب
واشترى مثله او ان يبيد الذي اصابه ما يمثله جاز البيع في جميع ذلك في قوله ابي حنيفة
رحمه الله ولا يعتبر المتفاوت الذي يكون بينهما عند الحفاف وكذلك عند ابي يوسف
رحمه الله الا في الخطبة الرطبة باليايسة فان ذلك لا يجوز كما لا يجوز بيع الرطبة التي
عندك وعند محمد رحمه الله لا يجوز بيع الرطبة باليايسة ولا بيع المبلولة ولا الذي يبيد
ولا الرطبة باليايسة ولا المبلولة باليايسة الا ان يعلم تساويهما في كل بعد الحفاف
الا بيع الرطبة الرطب بغير بغير فانه يجوز ذلك وان كان احدهما اكثر نقصا من الآخر
عند الحفاف ولا باس بيع الناطف المتفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع بيع
التمر فيه وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسيئة وان كان في موضع بيع التمر فيه كيلا
ايضا العنب جنس واحد وان اختلف لوانه واسماؤه وكذا الزيتون يجوز بيع البعض
بالبعض الا مثلا يمثله ولا باس بيع لحوم الطير واحد باثنين يدا بيد لا بها لا توزن
ولا خير فيه نسيئة لم الا بل والمبقر والغنم والباقي اجناس مختلفة يجوز بيع البعض
بالبعض متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسيئة وكذا الاليتة واللحم وشحم البطن اجناس
مختلفة يجوز بيع البعض متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسيئة والسمن جنس اللحم لا يباع
باللحم الا متساويا واللحم المعز والضأن ولبنها جنس واحد لا يجوز البيع فيه الا مثلا
بمثل وهو غنم الغنم الابيض والاسود جنس واحد ولا يجوز بيع الغنم بالعنق الا
متساويا لان اصلها واحد وكلاهما موزون وان خرجا من وزن او خرج احدهما
من الوزن فلا باس به واحدا اثنين بيع الغنم بالثوب جائز على كل حال ولا باس

او ان يبيد الذي اصابه ما يمثله جاز البيع في جميع ذلك في قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا يعتبر المتفاوت الذي يكون بينهما عند الحفاف وكذلك عند ابي يوسف رحمه الله الا في الخطبة الرطبة باليايسة فان ذلك لا يجوز كما لا يجوز بيع الرطبة التي عندك وعند محمد رحمه الله لا يجوز بيع الرطبة باليايسة ولا بيع المبلولة ولا الذي يبيد ولا الرطبة باليايسة ولا المبلولة باليايسة الا ان يعلم تساويهما في كل بعد الحفاف الا بيع الرطبة الرطب بغير بغير فانه يجوز ذلك وان كان احدهما اكثر نقصا من الآخر عند الحفاف ولا باس بيع الناطف المتفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع بيع التمر فيه كيلا ايضا العنب جنس واحد وان اختلف لوانه واسماؤه وكذا الزيتون يجوز بيع البعض بالبعض الا مثلا يمثله ولا باس بيع لحوم الطير واحد باثنين يدا بيد لا بها لا توزن ولا خير فيه نسيئة لم الا بل والمبقر والغنم والباقي اجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسيئة وكذا الاليتة واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسيئة والسمن جنس اللحم لا يباع باللحم الا متساويا واللحم المعز والضأن ولبنها جنس واحد لا يجوز البيع فيه الا مثلا بمثل وهو غنم الغنم الابيض والاسود جنس واحد ولا يجوز بيع الغنم بالعنق الا متساويا لان اصلها واحد وكلاهما موزون وان خرجا من وزن او خرج احدهما من الوزن فلا باس به واحدا اثنين بيع الغنم بالثوب جائز على كل حال ولا باس

بغير

بغير المقطن مع الكتان او المصوف مع المشعير والخطبة ثلثون وزن كان احداهما نسيئة لا
يجوز مكان الوزن وعن محمد رحمه الله ان بيع القطن الغزله لا يجوز متفاضلا وعنه انه
لا يجوز مطلقا ولو باع ثلثا بصوف ان كان اللبد كماله ليقض يعود صوفه ويعبر المساواة
في الوزن وان كان لا يعود لا يعتبر الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا باس
بالسمك والخطبة ثلثون لانه لا يوزن فان كان جنس يوزن فلا خير فيما يوزن الا
مثلا مثل فكل مصر يوزن فيه اللحم قاله لا باس ان يباع طائفي بطائفي في ذلك
الى حال اهل البصرة في لا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم الا ان يعلم ان ما في الحليب
من السمك قل من اللبن وكذا اللبن مع الزبد وكذا الذي اشترى اللبن القوي ولا يجوز
الا يعلم ان ما في اللبن من القوي ولا باس ببيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم
بالسمسم والعنبر بالعنبر والشاة المذوبة باللبن واللبن باللبن والخطبة ثلثون
والغزله بالمقطن اذا كان يعلم ان الخالص اكثر مما في الخبز وان كان لا يدي لا يجوز
وانما يشترط ان يكون الخالص اكثر اذا كان الثقل في اللبد الا ان يشترط ان لا يقيده اما
اذا كان شاة لا يقيده له كما في الزبد والخبز والسمك مثله فان في هذا الوجه اذا كان
السمك الا الذي يمثله ما فيه من السمك يجوز موزن ذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه
اذا باع المتقن كيلا يكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز
اذا كانا مكيولين فان باع الدقيق بالذيق موزنه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
الفضل رحمه الله فيه وامان ذلك مما في النوادر في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز
باع حب القطن القطن فهو كبيع الشاة باللحم ان علم ان الحب اكثر مما في القطن يجوز
وان كان لا يدي لا يجوز فكلما بيع المعنى بالذيق في قوله ابي يوسف رحمه الله ان علم
ان الحب اكثر من الذيق الذي يحصل من الحب جاز والافلا وعلى قوله ابي حنيفة رحمه الله
يجوز على كل حال اذا تساوى كيلا يكيل ببيع العصير بالعنبر وبيع الخس بالاجناس
الابيض وان علم ان الاجناس اكثر من الابيض جاز والافلا ولا يقيده من الحب
بالحب الجوز وبيع السمكة الخبز بالفضة بفضة طائفة وبيع المنطقة المنفضة بالذيق
او بالذيق لا يجوز الا ان يعلم ان المنفضة في الذيق اكثر من ذوقها في حليها من ذوقها
فيه جوز لا يملك الخبز بالفضة بفضة طائفة بفضة طائفة اكثر من ذوقها في حليها من ذوقها
ما في الخبز من الذيق او اشترى خطبة في حليها بخطبة طائفة لا يجوز والافلا ان
يعلم الخطبة اكثر من ذوقها ببيع بطيخ او قنطاريخ غير مقطوع او قنطاريخ غير مقطوع لا
يجوز على كل حال لقوم خرجت الزيادة من الشجر بغير البيع باع كوزة او كوزة ما جاز
في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما لادن عندهما الما ليس يكيل ولا يوزن

باسن

فيوزع احد ما بالآخر متفاضلا لئلا كان يباع وزنا فبيع بالجهد بغير المساواة في
في الوزن باع الخبز الخبز متفاضلا عدة او وزنا جاز في قوله اي خفيفه ومحمد رحمه الله
عليهما يدك بيد ولا خير فيه نسبة عند اي خفيفه رضي الله عنه الخبز ليس بوزني ولا عددي
وقال ابو بوبكر رحمه الله هو وزني الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيوزع
الواحد بالآخرين وان كان كثيرا لا يجوز فيكون بيع الخطئة المقابلة بغير المقابلة لا بقدر
او لا نسبة وكذا لا يجوز بيع دقيق الخطئة بسوقها عند اي خفيفه رحمه الله لا متساويا
ولا متفاضلا ولا يجوز بيع الخطئة بدقيقها او بسوقها في قولهم باع انا من جديد يدك يدك
الا ناياب وزنا بغير المساواة في الوزن والافلا وكذا لو كان الا ناياب من خمار وصفر
باعد بصفر **فصل** فيما يكون فرائدا عن لربا جاز في يدك دراهم اغصصها
فاشري بها شيئا قال بعضهم ان لم يصفوا الشرا بتلك الدراهم يطيب له المشتري وان اضا
الشرا الى تلك الدراهم ونقد منها لا يطيب له وذكره ادرجته الله عليه عن اي خفيفه
الله عنه اذ اشترى الرجل الدراهم المغصوبة طعاما ان اضاف الشرا اليها ونقد غيرها
او لم يصف الشرا اليها ونقد منها لا يلزمه التصديق الا ان يصف الشرا اليها ونقد منها
وكذا ذكر الطحاوي رجل خلف ان لا يشري بهذه الدراهم قال لا بحيث الا ان يدفع تلك
الدراهم الى البائع او لا ثم يشري بها الطعام تلك الدراهم لا يتعين في الجواز لا في
اذا اضاف الشرا الى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها او لم يصف الشرا اليها ونقد منها او لم
يصف الشرا اليها لكن كان من نيته ان يعطي من الدراهم المغصوبة ونقد منها لا يطيب له
وهذا احوط والفتوى على انه يطيب له الا اذا اضاف الشرا اليها ونقد منها وذكر في الاصل
رجل غصب الفها فاشري بها جازية ثم باعها ورجح يلزمه التصديق بالرجح وهذا محمول على
ما اذا اضاف الشرا اليها ونقد منها **السلطان** اذا اشترى بالدراهم من رجله وقضى الثمن
بما ياخذ من الناس ظمنا قالوا بكم غيرهم يتناولوا طعمتهم ليكون رجلا لهم على الظلم رجل فم
ما لا مضاربة الى جاهل فقصر في العمل فيه ونجح حل اصحاب المال ان ياخذ من الرجح
ما لم يعلم انه الكسبه من الحرام وكذا لو كان المضارب ذميا رجل اشترى من التجار شيئا
هل يلزمه السؤل ان لا يخلط الحرام بالحل او ينظر ان كان في بلوغه وان كان الغالب
هو الحل لا في استوائهم **المشتري** ان يسأله حلالا وحراما ويبي الحكم على الظاهر
وان كان الغالب هو الحرام او كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يختلط ويسأله ان
حلالا وحراما رجل مات وكان كسبه من الحرام ينبغي الورثة ان يعرفوا فان عرفوا بالبر
وردوا عليهم وان لم يعرفوا تصدقوا به رجل اشترى دارا فوجد في جوفها دراهم قال بعضهم
هي بئر له القطة وقال بعضهم يردّها على البائع فان لم يقبل البائع فبئس تصدق بها هي

وقال محمد رحمه الله

اصوب

صوب رجل له على رجل عشرة دراهم فاراد ان يجعلها بثلاثة عشر الى اجل قالوا اشترى من المدين
شيئا بتلك العشرة ويقض المبيع ثم يبيع من المدينون بثلاثة عشر الى ستة فيقع الخبز عن
الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل طلب من رجل
دراهم ليقرضه بثلثه ووافده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض ويقول للمقرض بعت
منك هذا المتاع مائة درهم فيشترى المقرض ويدفع اليه الدراهم وياخذ المتاع ثم يقول
المستقرض بعتي هذا المتاع مائة وعشرين درهما والاثني والاحوط ان يقول المستقرض للمقرض
بعد ما قدرا المعاملة كل مقاوله وشروط كان بينهما فقرة كتبت بعتك من المتاع وهذه المسئلة دليل
على جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطا في البيع هذا اذا كان المتاع للمستقرض فان كان المتاع
للمقرض وليس للمستقرض شيء ويدين ان يقرضه عشرة بثلثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع للمستقرض
سلعة بثلثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من اجني بعشرة ويدفع
السلعة الى الاجني ثم الاجني يبيع السلعة من المقرض بعشرة وياخذ منه العشرة ويدفعها الى
المستقرض فبئرا الاجني من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فيصل السلعة الى المقرض والمقرض
على المستقرض بثلثة عشر لاجله وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر
الى اجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض من اجني ثم ان المستقرض يقبل البيع مع الاجني قبل
القبض وبعد ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة وياخذ العشرة فيحصل المستقرض عشرة و
عليه المقرض ثلثة عشر ويصل السلعة الى المقرض والمستقرض وان مما وشرا بما باع باقل مما باع
قبل نقدا الثمن الا ان ذلك جائز لتحلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض وال
وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر ويؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم
ان المستقرض يبيعها من غير باقل مما باع ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض واشترى ليصل
اليه ويشتريها وياخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيصل المستقرض الى المقرض فيحصل الرجح للمقرض
وهذه الحيلة العينة التي ذكرها محمد رحمه الله عليه قال مشايخ بلخ رحمهم الله يبيع العينة في زماننا
خير من البيع الذي جرى في اسوقنا وعن اي يوسف رحمه الله انه قال العينة جازية ما جوز
وقال اخر لمكان الفزار من الحرام **رجل** استقرض عشرة دراهم ثم اوفاه وزاد قالوا قالوا ان
الزيادة قليلة كحوى من لوزين كذا نوح المائة لا بأس وان كانت كثيرة كدراهم في مائة لا
يجوز وعليه الزيادة واختلفوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هو كغيره لا يجوز وقال
بعضهم هو قليل فيجوز **فصل** ان المستقرض وجبه الزيادة من المقرض لا يصح له ان يبيعها المشاع
فيما يحتمل القسمة رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيعها ما في عشرة دراهم مكسورة لا يجوز
لانها ربا فان راد الحيلة يستقرض من المشتري اثني عشرة دراهم مكسورة ثم يقضيه عشرة جياد
ثم ان المقرض يبرئ عن درهمين فيجوز له ذلك ولو كان على رجل عشرة دراهم مكسورة

بشئ من المستقرض ما لا يرد
ويجوز له ان يشتري به ما لا يرد
عليه ما لا يرد من دراهم

ما يرد من دراهم

من

بشئ من المستقرض

ثم يبيعها المستقرض

حتى

اشترى

بشئ

الاموال ويكون ما ادى من الثمن ديناً على الاسير كانه اقضيه ولا يكون لشئ الاصل
 الاموال وتكون الاسير اشترى او فكتى يبيع للمامور ان يولى الى اشترى حصة لا
 الاموال ثم يشترى به بعد ذلك فلا يكون ضامناً ولا يكون الاسير عبداً او امة فاشترى
 المامور فنفذ المخرج من الاموال التي في يده يكون ضامناً لان العبيد والامام صاروا عابداً
 اهل الحرب فيكون مشترى لنفسه فيكون ضامناً رجل اشترى لاسره من اهل الحرب جازله
 ان يعطيه الخوف والمغشوشة والعروض اكثر من قيمته لان شرا الاحرار لا يكون
 شرا حقيقته وان كان لا يشرى عبداً لاسعه ذلك رجل استام من رجل شيا ثمن المثل
 فزاد رجل اخوه في الثمن لا يريد شرا وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة وذلك
 مكرى وهو الخشيش المني عنه وان كان الذي استام يطلب المثل باقل من قيمته فلا يمان
 لغنى ان يريد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى عام قيمته وهو ما يجوز رجل باع شاة من
 كافر فقتله خنقاً او اضره على الرأس فموت قالوا لا بأس ببيعه وكذا يجوز ذبيحة المحرم
 فيما بينهم وعن محمد رحمه الله لا يجوز بيع ذبيحة المحرم فيما بينهم رجل باع العصفور من رجل
 خمر لا يمان به كذا في باع الارض من رجل يحن كنيسته او بيعه او يبيعه فموت يجوز بيع بناء
 سوف مكة ولا يجوز بيع الاراضي في ظاهرها والدانة عن ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا يجوز
 اجارة البناء ولا يجوز اجارة ارضها وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه في رواية يجوز بيع دور
 فيها الشعفة ويكون اجارته في الموسم قصر عرقه الطعام ليس للامام ان يشترى فان شتر
 فباع الخبايا اكثر مما سخر جاز ببيعة وقال محمد رحمه الله للامام ان يجبر المحرم على البيع
 اذا خاف الهلاك على اهل المصر ويولى المحرم ببيعة بما يبيع الناس ويزيادة يتغلب الناس
 في مثلها ويملك على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يجبر الامام على البيع لا يجر وهو
 لا يبرى المحرم وقال القنطري رحمه الله فقال اصحابنا اذا خاف الامام الهلاك على اهل
 المصر اخذ الطعام من المحرم ويقرقه عليهم فاذا وجد ورد وامشاه وليس هذا المحرم
 انما هو ضرره ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له ان يبتاع بغير رضا
 ابي يوسف رحمه الله اذا اقدم الاعراب الكوفة وادادوا ان يمتا فامنها كان للامام
 ان يمنهم عن ذلك لان له ان يمنع اهل البلد عن الاحتكاك وهذا اولى **فصل**
 مما ينظر به الخيران في خاصه في ذلك رجل اشترى داراً او بيتاً في سكة وكان ذلك
 للدباغة واداد المشتري ان يبيع فيها قال ابو القاسم رحمه الله عليه ان كان يعلم ما فيه
 ان الخيران على الدعام فانه يمنع عن ذلك قال مولانا رضي الله عنه وهذا شئ يستحسنه
 مشايخ بلخ رحمهم الله اما عند ابي حنيفة لا يمنع عن ذلك يجوز بيع الارض الحياء باذن
 الامام فان احياها بغير اذن الامام وباعها لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله عليه قال

فاذا اشترى ام كان شتر
 عبيد اهل الحرب ففعله

طه
 اة

طه
 يجوز بيع الارض الحياه
 باذن الامام

صاحبة

صاحبه يجوز رجل اشترى حجر سطحاً او سطح جاره مسبوياً ان فاخلج جاره حتى يتخذ جاره
 يطا بيته ومن جاره ليس ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه وتواراد الجاران
 عنده من المصعود حتى يتخذ شراً قالوا ان كان في مصعده يقع نظن في دار جاره كان له
 ان عنده من المصعود حتى يتخذ شراً وان كان لا يقع نظن في داره لكن يقع نظن عليهم اذا
 كانوا على السطح لا يمنعه على المصعود لان جاره شاركه في الضرر رجل له في داره شجر
 قد باع اعضاءها فاداد المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا الخيران ان يرفعوا الامر
 الى القاضي حتى يمنعه عن ذلك واختار القنطري ان المشتري بخير الخيران وقت الان تقام
 في اليوم من او من يحن حتى يستقر وليكون جميعا بين الحقين ومراعات الخصمين فان لم
 يفعل المشتري ذلك فلم يمنعه عن الا يرفع الخبير يرفعون الامر الى القاضي فان راي
 القاضي ان يمنعه كان له ذلك رجل باع ضيعة وله اسجار في ضيعة اخرى اعضاءها قبل
 في هذه الضيعة التي باعها للمشتري ان يخلد بغير بيع الضيعة المبيعة عن اعضاءها
 وكذا لو مرث رجل ضيعة وبها اعضاء لو ارث آخر كان له ان يأخذ صاحبها اعضاءها
 يرفع الضرر الا اعضاء من ملكه رجل وضع جذوعه على حائط جاره باذن جاره او جرح
 سردها باذن جاره باذن جاره ثم الجار جاره وطلب المشتري ان يرفع جذوعه وسردها
 كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسردها تحت الدار
 فحينئذ لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط
 لنفسه ذلك والوارد في هذا عن ابي حنيفة المشتري الا ان للوارد ان يمان بدفع البناء
 والسردها على كل حال وتوان رجل ارض جاره في ارضه ويتضرر جاره بذلك فان كان
 يخرج مائت الى ارض جاره وينسار من جاره بذلك كان للجيران منعه عن ذلك
 وتوان رجل اراد ان يجعل بيته اصطبل ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان وجع
 الدواب الى حائط الجار ليس للجيران منعه وان كان يحرقها الى حائط الجار كان للجيران
 ان يمنعه وكذا لو اراد ان يجعل في بيته رجلاً وذلك بضرر الجار كان للجيران منعه
 فكل من الجواب من جنس هذا المسألة قوله مشايخ بلخ فانه يخالف قول ابي حنيفة في
 الله عنه فان عندنا في حنيفة رضي الله عنه من قصر في ملكه ضرر جاره بذلك ضرراً
 ببناء اياها كان للجيران منعه ومما في جنس هذا المسألة في كتاب القسمة **باب**
 في بيع غير مالك في الباب فصل الاول فصل في بيع الوالد من قبل الولد الصغير امراً
 اشترى لولدها الصغير ضيعة بالمال على ان لا يبيع على الولد جازاً استحساناً او يكون الا
 مشقة لنفسها لا يملك الشئ لولدها الصغير ثم يصير هبة منها لولدها الصغير
 وصلة وليس لها ان تمنع الضيعة عن ولدها امرأة قالت لزوجهما بينهما ولد صغير

صا

لا يبيع عبده فان كان صغيراً جازاً به وقال
 مشايخ بلخ اذا اشترى من عبده

طه

اشترت منك دارك هذا لا ينال لك انما الاب يعطى لان الاب ما قبل البيع فقد
اجاز شراها للصغير فجوز ذلك كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فقالت
المرأة لها اشترت منك هذه الدار لا ينبغي ان يكون الاب عاجزا عن شراها
الدار فقد ان لها بستر الجدة امرأة باعته فباع زوجها بعد موته وزعمت انها وصيه
ولم يجرها ولا صغيرا ثم قالت المرأة بعد ذلك لم يكن وصيه قال الشيخ الامام ابو
يوسف بن الفضل رحمه الله لا يصدق المرأة على المشتري وبها موثوقا الى بلوغ
الصغار فان صدقوها جعلت بلوغها كالتصديق وصية جاز بها وان كان زوجها مطلقا
البيع فان كان المشتري سرق من الارض المشتراة لا يصح المشتري على المرأة بعد البيع
انها لم تكن وصيه فان ادعى صبي غير بالغ انها باعته لم يكن وصيه يبيع دعوى الصبي
اذا كان ما دونها في التجارة او في الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالمقاضي والموصي
ونحوهما فان عجزا استدردا الصبي فبقي المرأة قيمة ما باع على الرواية التي يضمن
الغاصب قيمة العقار بالبيع والتسليم رجل مات ولم يوص الى احد فباعته امرأة له
من تركته وكفنته ثم لا يغير ان باقي الورثة باعوا البيع في حصتها ان لم يكن على
الميتة من كسبها له لا يباع ما لم يضمنها وهو يرجع في مال الميت ان كفنته يضمن
الميتة كان لها ان يرجع لان احد الورثة اذا كفنت الميت جاله كفنته لم يرجع بغيره ان
الورثة يرجع في التركة وان كفنته بالورثة كفنته لم يرجع لان احد الورثة لا
يملك ذلك وهو لها ان يرجع بمقتضى كسبها لم يرجع لان اختيارها ذلك
دليل البرع وكفن الميت هو ما كان مثل ثيابه يخرج العبد من في حيازة امرأته باعته
مال ولدها الصغير بغير امر القاضي ولم يكن وصيه اختلعا في ذلك قال بعضهم
للولدان يبطل ذلك البيع وقال بعضهم ليس له ان يبطل قبل البلوغ رجل باع عقارا
او صغيرا لولد الصغير مثل القيمة او بغيره ليس له ان يفسد ان كان الاب محجورا عند
الداين او مستورا جاز بيعه ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد البلوغ لكنه
يبطل الثمن عن ذلك فان قال الاب ضاع الثمن وانفق عليه او ذل انفقته
مثله في تلك الميتة قبل قوله وان كان الاب عاجزا لا يجوز بيعه والابن ان
ينقص بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لا يفسد الاب اذا كان محجورا
او مستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه الخفية بخلاف ما اذا كان
فاسدا وان باع الاب غير العقار والضياع ذلك لا يفسد الا ان الاب اذا كان
مفسدا ففي جواز بيعه روايتان في رواية يجوز البيع في حال الثمن منه ويوضع
على يدي عدل صيانة مالا للصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير

طلب

بيع الاب مال ولده الصغير

وذلك

وذلك بان يبيع الشيء بضعف قيمته وعلى الفتوى اذا باع الاب مالا احدا لابن من الاخر
جاز فاذا بلغا كانت العدة عليهما اذا بلغ الابن عطلا من جزعته لك فباح الاب ماله
ان دام جنونه شهرا جاز تصرف الاب عليه بعد الشهر وان كان الجنون قصيرا لا يجوز
تصرف الاب عليه لان التصبر يكون منزلة الاعماق كمل في الفاضل بين الطويل
القصير وابو حنيفة رحمه الله قدرا الطويل بالشهر كذا الشيخ المعروف بخواهر زاد
والمناط في رحمه الله عليهما وهو الصحيح لان الشهر طويل اجل وما دون الشهر قليل اجل
وعن ابى يوسف رحمه الله عليه روايتان في رواية قدرا الطويل باكثر من يوم وليلة
وفي رواية قدرا باكثر السنة وكان محمد رحمه الله اولا قدرا الطويل بالشهر ثم رجح
وقدرا بسنة كما ملة فجوز تصرف الاب عليه بعد السنة صغيرة عبد سياه اهل الحرم
فاشتره رجل منهم واخرجه الى دار السلام كان للاب والموصي ان يخلد من المشتري
بالتن فان سلم الاب والموصي كانت قيمته اقل من الثمن الذي اشترى به المشتري جاز
تسليمها في قولهم وان كانت قيمته مثل الثمن الذي اشترى به المشتري او اكثر من ذلك
في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله عليهما وهو تسليم الشقة سواء رجل اشترى
لواله الصغير ثوبا او خادما ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولد الا ان يشهد
انه اشترى لولدك ليرجع عليه ولم ينفذ الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته لا يرد
عليه ثم لا يرجع بعتة الورثة بذلك على هذا الوجه ان الميت يشهد انه اشترى لولدك
وان اشترى لولدته الصغير ثوبا وضمن الثمن في القياس يرجع على الولد في الاستحسان
لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان يرجع على الولد الاب
والموصي اذا باع عقارا للصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان راى
القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له نقضه الصبي اذا باع او اشترى ثم بلغ فجاز ذلك
ولو طلق او اعتق ثم اجاز بعد البلوغ لم يجر له لا يجرى للطلاق والعناق حال وقوعه
فلم يتوقف والبيع والمشترا مجزا حال وقوعه اذا كان البيع بمثل القيمة او بغيره ليس يثبت
ذلك على اجازة من له المباشرة وهو الاب والموصي والقاضي فاما اذا كان بغيره فليس
فوق المطلاق والعناق سواء الاب اذا باع ماله من ولد الصغير لا يصير قابضا لولد
بنفس البيع حتى لو هلك المالا قبل ان يصير قابضا له يمكن من القبض حقيقة لملك على الولد
ولما اشترى الاب مالا للصغير لنفسه لم يتراعى الثمن نصيب القاضي وكذا للصغير فاخذ الثمن
من الاب ثم يؤمر الوكيل بالرد رجلا ماله من ولد الصغير فباع عبدى هذا بالقول
من ابى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قلت وكنا اشترى لنفسه مالا لولد
نقلا اشترت لنفسى عبد ولدى الصغير هذا باف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى

ذكر الامام

وكذلك

ان كان

جاز

قف

علا الاب

ان يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل مروي ذلك عن محمد رحمه الله
 الاب والوصي اذا باع مال النتم من اخي ثم بلغ الصغير حقوق العقد يرجع الى الاب والوصي ولو
 اشترى الاب له ولو ان نفسه فبلغ الصغير كانت العمد من قبل الولد على الولد **فصل**
 في بيع الوصي وشراؤه اذا باع الوصي مال النتم من القاضي جاز وان كان هذا القاضي هو الذي
 جعله وصيا ولما امر الوصي حل بان يشترى له شيئا من مال النتم فاشترى الوصي له ماله لا يجوز
 ولا اشترى لنفسه جاز في قوله الحنفية رحمه الله عليه اذا كان خيرا للنتم وتغير المصلحة فيه
 العقار والاشغال لا يمتد الشراء على الله عليه ان يبيع مال نفسه من البيت ما ليسا وى خمسة عشر
 بعشر وان اشترى لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من البيت بضعف القيمة وهو باع عقارا للنتم
 ومحل النتم ببعده الا انه يبيع لينفق منه على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن للبيت اذا اشترى
 الثمن على نفسه متغلبا على مصلح النتم فاسترد الوصي من المتغلب لم يكن الوصي بينة على
 ذلك ويجوز ان ياخذ المتغلب ثمنه ويملك ما كان له من اليد فاطلدا الوصي ان يبيع العقار خوفا
 من المتغلب قالوا يجوز بعهده وان لم يكن للبيت حاجة الى ثمنه فله ان يبيع له ولو كان له ورثة
 صغارا وكبارا ذكر في الكتاب انه ينفذ بقدر الوصي على الحرز من البيع والشراء وضما كانت
 التركة او تقيقا او عقارا وان لم تكن له دين او وصية لا يحتاج الوارث الى الثمن الا انه يرضى
 ببيع العقار قال الشيخ الامام شمس الداعية الحلواني رحمه الله ما ذكر في الكتاب من بيع العقار فذلك
 جواب السلف ما قبله المتأخرين جميعهم ببيع العقار من الوصي لا يجوز الا يكون خيرا للنتم وذلك
 بان يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة وكان خيرا لها او لا يتأثر به على فلتاها او كان
 على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين او كان الميت وصيا من مال كالف ونحوها وكان
 بالصغير حاجة الى الثمن لحل النقطة فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت
 الورثة صغارا فان كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي يبيع شيئا
 من التركة **فان** كانت التركة مستغرقة بالدين او كان الميت وصيا من ماله كان الوصي
 ان يبيع التركة لقضاء الدين لانه يقدم بيع العروض ويخرج بيع العقار فان مست الحاجة الى
 بيع العقار بعهده فان قالت الورثة نحن نقض الدين ونقضي الوصية من مالنا فيستخلص التركة
 لا نفينا كان لهم ذلك وان كانت الورثة كبارا اعيانهم وليس على الميت دين ولا وصية والوصي
 ان يبيع غير العقار استحسانا لان غير العقار يخشى عليه التوى واللفظ كان البيع حفظا وتحصنا
 وملك اجازة الكل فان كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غايبا وواحد منهم غايبا فان الوصي يملك
 بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرفق لاجل الحفظ واذا املك بيع نصيب الغائب يملك
 بيع نصيب الحاضر ايضا في قوله الحنفية رحمه الله عليه وعند صاحبيه رحمه الله عليها لا يملك
 وهذه اربعة مسائل احدها هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك

بائع الوصي مال الوصي
من القاضي جاز

البيع ان يبيع الوصي
من القاضي جاز

جواز بيع عقار البيت

لا يجوز الا ان يكون خيرا للنتم

البيع

البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك الباقي عندنا في حنفية رحمه الله عليه وعندنا لا يملك الله
 اذا كانت التركة وصية بما لم يزل فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذه الوصية وهل يملك
 بيع ما زاد عليه عند يملك عندنا لا يملك ولا يباعه اذا كانت الورثة كبارا فيهم صغيرا فيهم
 يملك بيع نصيب الصغار عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار ايضا عندنا وعندنا لا يملك وكما
 ذكرنا من وصي الاب فكل ذلك في وصي وصية وصي الجد في الاب وصي وصية القاضي وصي
 وصية فوصي القاضي غيره وصي الاب في حنفية وهو ان القاضي اذا جعل وصيا في انواع كلها
 فاذا مات الرجل ولم يوص له احد كان لاديه وهو الجديج العرض والمشر الا ان وصي الاب
 يبيع العروض والعقار لقضاء الدين ونفيها الوصية جاز والجد اذا باع التركة لقضاء الدين
 ونفيها الوصية ذكر الحنفية رحمه الله انه لا يجوز وصي الاب اذا كان عالا كافا لا سفي
 للقاضي ان يجره وان كان كافا غير عا له يجره ويقتضيه صيا آخر وان كان عالا غير كاف
 لا يجره له لكن يضم اليه كافا وله عا له يجره وكذلك اذا كان عالا كافا غير كاف لا يجره له
 المعروف كخا هر راده رحمه الله انه يجره وقد ذكر القنوري والطاوي انه ليس للقاضي ان يجمع
 الوصي من الوصاية ولا يدخل غير معه فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا بالشرب
 خروجه وينصب غيره ولو كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف فدخل معه غيره ولم يذكر الله
 يجره وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان
 للقاضي ان يجره الوصي يملك اقراض مال النتم والقاضي يملك واختلفوا في الاب الصحيح ان الاب
 عمر له الوصي والاب الوصي والقاضي ان يبيع مال النتم ويودع **فان** وصي الوصي من نفسه
 مال النتم لا يجوز والاب له ان يبيع مال النتم من نفسه بمثل القيمة والوصي
 لا يملك البيع من نفسه الا ان يكون خيرا للنتم وذكر شمس الداعية السرخسي ان الاب يجره
 الوصي ليس له ان يقضي من نفسه مال النتم فحتمل ان يكون في المسئلة راتان وذكر في
 المسئلة عن محمد بن الوصي ان يستقرض مال النتم في قوله الحنفية رحمه الله عليه ولما انا اري
 انه لو فعل ذلك وله وثا بالدين لا بأس به ولو حل الاب مال ابنه الصغير هذا قال الامام
 نفسه من لا يجوز اسقراض الاب لا يجوز ذلك **فاما** الاب والوصي اذا رهن مال النتم بدين
 نفسه في القنا لا يجوز وهو قول ابو يوسف رحمه الله وذكر الناطقي ان الاب ان يرهن
 مال والده بدين نفسه استحسانا وان رهن الاب والوصي مال النتم بدين نفسه وقيمته
 اكثر من الدين فهلك الرهن عند الممنوع ذكر في ما وردا الهن ان الاب يضمن
 مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر شمس الداعية السرخسي انما يضمنان ما ليه
 الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا في ذكر الحاكم رحمه الله في المختصر رحمه الله على
 ميت دين وليس لصاحب الدين الا ان الوصي يعلم بذلك يخاف الوصي انه لو قضى تضمنه الوارث

الله

وصي

في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة
والا با اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا

الدين

يملك

الشيخ زاهد عاظم الدين والدين
الشيخ زاهد عاظم الدين والدين
الشيخ زاهد عاظم الدين والدين

الوصي لا يجوز ان يبيع ما لا يملكه
لان عند احد الوصيين اذا باع ما لا يملكه

من اوصى بالوصي بالوصي
من اوصى بالوصي بالوصي

او يبيع من الاخر فيضمنه قالوا الخيلة له في ذلك ان يبيع الوصي شيئا من مال الميت
المدين من صاحب الدين وادرج عند صاحب الدين بعض التركة فيجوز للمدين بكل ما
ما وصي الى رجل ولو وصي لرجل بثلث ماله وظف ورثة وصغار وقرابة عدا لا يكون للوصي
ان يبيع العقار على الوصي له بالثلث القاضى اذا باع ماله من التركة واشترى ماله التركة
لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك قضاء منه وقضاء من غيره باطل فلا يملك البيع من نفسه
كما لا يملك تزويج الميتة من نفسه رجلا مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوصي شيئا
من التركة لا يجوز فيضمنه على الميراث ولا ينفذ الا بطلب من احد الوصيين اذا باع ماله التركة
من اخفى يجوز فكذا اذا باع من الوصي الاخر الا اذا شرط بالثمن الذي اذا كانت التركة
في يد واحد الوصيين من ماله يضمنه كان له حق الرجوع في التركة وصيرها لفرقة
مستقلة بدينه وان لم يفرقها لثمنها في قضى بجمع في التركة فهكذا ذكر الشيخ الامام
المعروف في حقه زاده في المادون في الناطق ايضا الوصي باع ماله التركة بالنسيئة ان كان
التاجر جيل فاحتمل ان لا يباع هذا المال الا لجيل لا يجوز وان لم يكن كذلك يخاف عليه
الخرق عند طوله الاجل او هلاكه الاخر عليه فكذا لا يملك ان لا يخاف عليه الخرق فلا
التمس عليه جاز بيع الوصي بثلث التركة من الوصي بالتفصيل جاز استبعاده بالفرق
وماله والا ولا اولى من الثاني قالوا سعى الوصي ان يبيع من لا يملكه فكذا لا يملك استباحه
مال التركة بغيره ولا يملك بيعه ولا يملك ما لا يملك الوصي او اخر من الاصل وكذا لا
يستحق الوقف والوصي ان يبيع ماله التركة ويبيع فان صلح الوصي عن حق الميت على رجل
فان كان الميت عليه مقرا بالمال او على المال بينة او كان القاضى قضى بذلك لو كان
القاضى يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح
ولكن صلح الوصي عن حق لا يملك ان يبيع التركة كان له الحق بينة على دعواه او علم
القاضى بذلك او كان القاضى قضى بذلك جاز صلح الوصي وان لم يكن كذلك لا يجوز
وكذا صلح السلطان في مال التركة فاعطاه الوصي شيئا من مال التركة ان كان ينفذ على الظلم
من غير عطاء شيء لا يجوز له ان يعطى وان اعطى فمن كان لا ينفذ على دفع الظلم
الا باعطاء المال كان له ان يعطى شيئا من الباقي ولو اعطى لا يضمن بغيره الوصي على
بدين او عين او حصة باطل والوصي ان يعطى صدقة فكل التركة من مال التركة ولا يصح
من مال التركة ولا يصح عن الصلح في ظاهرها رواية وكذا الاصل في بيع الوصي من الصلح
الصغير فان عصى من ماله نفسه يكون مقرا **وقضا** في بيع الوصي في بيع الوصي
رجل دفع الى غيره غير من ماله يكرهه ويشتري له بالكره شيئا سمى به فعلى الميراث
يدن فباعه ومضى الخ من هلاك التركة في الطريق قال الشيخ ابو جعفر رحمه الله

عليه

عليه ان باعه في موضعه لم يكن هناك قاضى لا يضمن وان كان مكنه مراعاة الامن
الى القاضى ولم يفعل او كان ممكنا من مساك البعير والمرد على صاحبه يضمن ومنه
دفع الى رجل عشرة دراهم لسرى له ثوبا سمى فانفق الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرة
من عند ثوبا لا يفرق الا بويوسف رحمه الله يكون المشتري الا بالمرء وقال محمد رحمه الله
لا يكون الا بالمرء ان يكون مالا لا مرقا بما وقت الشراء هو الصحيح لان الوكالة بطول
لهلا لا مالا الا من قبل الشراء من ذكره لك في البيع والمزايا وعامة الكتب وما
روى عن ابى يوسف كان جعل الوكالة قايمة بهلاك ماله الا ماله بطل في ذمته هو
الضمان فان البيع سقى بعد هلاك البيع عند البائع الى بطل يكون على الاجنبي ظن
سقى الوكالة بغيره المالك كان ولي رجلا غاب وامر تلميذ ان يبيع الامتعة ويسلم عنها
الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عند قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفصل رحمه الله لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم الى فلان رجلا دفع السلعة الى رجل يبيعها
في بلد آخر فخلها بالامور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجزى الامور على العود الى
المكان الذي باع ولكن يجزى على ان يترك ربا لالا شهوة او كتاب القاضى حتى يذهب
ربا لالا ويقبض الباقي امرت زوجها ان يبيع جارية واشترى لها اخرى ففعل ثم قال
الزوج اشترت الجارية الباسه لنفسى وجعلت من جاريته دنانير على نفسى قالوا الجارية
لثانية للمرأة ولا يصدق الزوج انه اشترىها لنفسه وكذا قال الزوج للمرأة بعد الشراء
الجارية لثانية امرت بشراها فاشترتها لنفسى فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج رجلا امر
غيره بان يبيع ارضه بدون اشجارها التي فيها باع الوكيل الارض اشجارها قالوا قول
الموكل انه لم يامر ببيع الاشجار والمشتري الجارية ان اخذ الارض لخصتها من الثمن وان
تركها والبنا في هذه بمنزلة الشجر فاصب اخذ ثوبا من رجل وذهب به بغير صاحب الثوب عن
الاستدانة فقال له رجل يعني حتى استردته فباعه ثمن معلوم فجاء المشتري بطلاق امراته
واذا دان ياخذ منه الثوب وقال هو في كذبه الظالم فخلق المشتري بطلاق امراته
ثلاثا ما الله بربه قالوا لا يكون خائلا لان ثمن المصنوع صحيح ذلك الكرخي رحمه الله في
مختصر غير ان البائع اذا عجز عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ وهذا ما علم ان المشتري الغصب
وجبان لا يكون له حق الفسخ من اشترى المهر من المهرج والمساخران كان لا يعلم بذلك كان له
الخيار ان شاء فخر وان شاء رجع الى وقت كمال المهرج والفضائل الاجارة وان علم المشتري
عند الشراء ان المهرج والاجارة روى عن ابى يوسف انه لا يكون له حق الفسخ والمشاخ
رحمهم الله اخذوا هذه الرواية وهما علم المشتري وقت البيع بالغصب في ظاهر الرواية
لا يجوز الغصب من غير الغاصب مقرا بالغصب وكان للمصنوع منه بينة اما في المهرج

المستاجر ملك البائع ثابت عند الكسر وهو يسيل من الاستعداد عند انقضاء المدة ونكاح
 المهرين رجل دفع الى رجل بضاعة ليبيعهما في بلد آخر فغير رجل فباع واحدا لدرهم و
 في برعة حمارا وخوف الطريق ونزل رباطا مع القافلة فشرقت الابه والمدراسم قالوا لا
 ضمان عليه لانه بالغ في حفظ البضاعة رجل في يديه ثوب فقال رجل وكنتي صاحب الثوب
 ببيعة وانا لا انقص من العشر ثم باع ببيعة قالوا ان وقع في قلب المشتري انه انما قال
 ذلك ليرد وجهه بعشر في بيع المشتري ان يشتري منه بشعة رجل قال لغيره اشترى لي حمار
 فلان فلم يقل الامور نعم ولا قال الا حتى ذهبت اشترى قالوا ان قال وقت الشراء اشهدوا
 الى اشترى بما من فلان يعني الامر في الامر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان
 قال اشهدوا الى اشترى بها لنفسه في المشتري لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة
 وان قال اشهدوا الى اشترى بها لنفسه في المشتري لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة
 وان لم يقل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترى بها للامر فان كانت الجارية قايمة لم يثبت
 بها عيب كان مصداقا فيما قالوا وان كانت الجارية قد هلكت وجرت بها عيب لم يثبت لانه
 منهم رجل اشترى عبدا واشهد انه مستغن به فلان وقال للبائع اشتريت منك هذا العبد
 فلان فقال للبائع بعت وقال فلان قد نصبت في المشتري ان عتقه من فلان لان الشراء
 نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعبد للبائع على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه
 الى فلان بمنزلة بيع مستقبل يجري بين المشتري وبين فلان لو كمل الشراء اذا اشترى عبدا
 في الموكلة فاعتقه الموكلة قبل قبض الموكلة بعت عباده عليه لانه اعطى ملك نفسه والبائع
 باخذ الموكلة بالثمن لانه هو العاقد ولا يسيل له على الموكلة وكذلك في المبيع والاستيلاء
 وقبض الموكلة ضمن الموكلة فتمت الموكلة فندفع ثمنه الى الموكلة ليكون محبوسا عند
 الموكلة الى ان اخذ الثمن من الموكلة رجل دفع الى رجل عشرة دراهم فاشترى بها اربعة
 فاشترى الموكلة اربعة خمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه لا للموكلة فان اشترى
 عشرة فان كانت تساوي عشرة من الزم الامر لانه خالفه المخرم وان كانت تساوي
 تسعة عشر يلزم الامر لانه خالف الامر من كل وجه فمكون مشتريا لنفسه رجل اشترى
 في دار الجرب حمارا وعبدا بالدرهم باع المخرم حمارا الى دار الاسلام قالوا يقبل الدراف على
 ثمنه العبد وعلى ثمنه الحمار كان عبدا فاصاب قيمة العبد يكون العبد له بذلك والمخرم
 ثمنه الحمار يكون ذلك دينا له على المخرم اسره العبد فقال الرجل في دار الجرب اشترى
 بالدرهم فاشترى به بالثمن من ذلك كان له على المخرم الف درهم ويكون متبرعا
 بالزيادة بخلاف الموكلة اذا اشترى بالكثر مما سواه الامر انه يكون مخالفا
 لا يستحب شيئا على الامر لان في غير الاسير هو ما مور بالشراء والشراء بالالف غير

اشترى في دار الجرب حمارا وعبدا
 بالدرهم فاشترى به بالثمن من ذلك
 كان له على المخرم الف درهم ويكون
 متبرعا بالزيادة بخلاف الموكلة اذا
 اشترى بالكثر مما سواه الامر انه
 يكون مخالفا لا يستحب شيئا على
 الامر لان في غير الاسير هو ما
 مور بالشراء والشراء بالالف غير

الشرا

الشرا بالالف زيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكلة ولما شرا الحمار فعادة
 وتخليص وليس بشرأ حقيقته وقد مضى الامر بالخلص الف يجب عليه الف كما لو امر رجلا
 لنقص من دينه الفاقضى من دينه اكثر من الف يرجع على الامر الف ويكون متبرعا في الزيادة
 وكذا لو قال الاسير لرجل اشترى بالالف درهم فاشترى به بائة دينار او عرض جاز له ان يرجع
 على الاسير بالالف كانه قال لخصني بما امكرك الى الف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا
 بائة دينار او عرض لا يلزم الموكلة رجلا دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع الثمن الى زبد الجاء
 صاحب المال ويطلب الثمن من زبد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعت ودفع
 اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان البائع باعها بغير
 كان لقوله قوله ولا ضمان عليه وان كان باعها بالجرم فكذلك في قولنا في حقه رحمه الله
 لان عند الاجير المشتري امين فكذلك الثمن فلا ضمان على زبد لان قولنا البائع لا يكون
 حجة عليه رجل بعث غنما الى بيع لبيعهما فباعها بالخيط من جزم مات البائع وترك
 وارثا فطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم انه نقد الثمن الى البائع لم يكن لصاحب الغنم
 ان يطالب وارث الساع مالم يستأن الساع قبض الثمن لانه مالم يستقبضه لا يصح حمله
 للورد بعه فلا يصير الثمن دينا في ركة وليس لصاحب الغنم ان يطالب المشتري بالثمن الا بامر
 وصى الساع لان الساع كان وكلا بالبيع اذا مات يتقبل حتى قبض الثمن الى وصية وان لم
 يكن له وصى يرفع الامر الى القاضى حتى يقبض القاضى وصيا ويكون حتى قبض الموكلة ونظير
 هذا ما ذكره في الاصل احد المتعاضدين اذ ابيع شيئا من المعاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات
 ووصى الى رجل كان حتى قبض الثمن الى وصية لان وصى الانسان بعد موته عزله وكياله
 في جوفه فلو كان البائع وكل رجلا يقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى
 موكله ولا يصيب المشتري على نقد الثمن الا بينة ببيع عند وبيع الناس وبضائعهم امر
 ببيعها فباعها بثلث مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن لا ربا بالاموال من مال نفسه
 ليأخذ الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل ادا الثمن وتوى عليه
 كان للساع ان يسترد من اصحاب الاموال ما عجل لهم من مال نفسه لانه انما اعطاهم بشرط
 ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له ان يسترد ذلك جزمات وله على الناس
 ديون وليس له وارث معلوم فلحقا السلطان ديون الميت من غزاه ثم ظهر له وارث
 كان ديون الميت على غزاه فلحقا العارث لانه ظهر ان الغرام يدفع للمال الى صاحب
 الحق فلا يحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء اثنان رجل اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا
 على انه لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما فالوكيل يفسخ البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك
 ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الى خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ البيع رجلا وكل رجلا

لولا ان الاسير لم يشر في الف درهم
 فاشترى به بائة دينار او عرض جاز له
 ان يرجع على الاسير بالالف

اشترى
 على الف درهم
 فاشترى به بائة دينار او عرض جاز له
 ان يرجع على الاسير بالالف

بالبيع او غير ثم حمله الوكيل قبل البيع مخبر من ان حمله كان حجة ولا للوكيل الوكيل بالبيع
 مطلقا اذا اتى بشرط الخيار مع وجاز سعة وان فسخ البيع يحكم الخيار بعد ذلك مع نسخ
 الوكيل بالبيع اذا باع بمحض الموكلة كانت العدة على الوكيل الوكيل بالبيع اذا اشترى
 ولم يقبض فعلم بعيبه كان له ان يردده يسيرا كان العيب او فاحشا فان رضى بالعيب
 ان كان العيب يسيرا لم يلزم له ان يردده وان كان فاحشا وهو ما يقرب من جنس المنفعة كما لعبي
 وقطع الهند من لا قطع احدما ولا يباين احد العينين لزم الوكيل وقد ذكرنا في الاية
 السخري رحمه الله السيد فانه لا يفرق بين الموقوفين والمفوضين ولا يدخل في ذلك الشيخ
 الامام المعروف فخر الرازي رحمه الله هذا التحديد صحيح فاما ليس له ان يردده عند
 الناس كالعيب فالتوبة ونحوها واما ما له قيمة معلومة عند الناس كالخمر واللحم
 ونحو ذلك اذا اراد الوكيل الشراء على ذلك لا يفيد على الامر قلت الزيادة او كذا كان
 ما له قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تعميم الموقوفين واما الوكيل
 الوكيل بعد ما علم بالعيب يرضى به فهو به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر ان يلزم
 الوكيل وهو غير له ما له علم الوكيل بالعيب ما يقبض فرضي به ان رضى به الموكل جازون
 لم يرضى لزم الوكيل وذلك في المشتري رجل يريد ان يشتري له جارية بالف درهم فاما
 ولم يقبضها حتى وجد بها عيبا كان له ان يرددها قبل البيع او يرددها بالبيع فرضي المشتري بالعيب
 وقبضها ان لم يكن العيب عيبا لزم الامر وان كان استطلاكا كما لعبي ونحو ذلك
 كان الامر ان يلزم الوكيل في قولنا ان يوسف ومحمد رحمه الله عليهما السلام قالوا بن حنيفة رحمه
 الله سواكم الامران كانت مع ذلك العيب يساوي بالمال وكان بينهما عيب غير جازع
 الى ذلك ايضا السبعة فعرض الدلالة على صاحب الدلالة ان يترك العيب عند صاحب الدلالة
 صاحب الدلالة كان وذهب المتابع ضمن الدلالة لانه ليس للدلالة ان يترك العيب عند غيره
 لكنه يرضى ويأخذ العين الا ان يكون الدلالة تليد صاحب الدلالة كان يضع امتعة الناس
 في خانة او كان هو في عياله فحينئذ لا يضمن الدلالة لا باع شيئا واخذ الدلالة لم يضمن
 البيع على المشتري او رد بعيب يقبض او غير لا يسترد الدلالة وان فسخ البيع لانه وان
 الفسخ لا يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل على الوكيل بالبيع اذا باع ما تساوى درهما بالدرهم
 فخر في قولنا ان يوسف ومحمد رحمه الله عليهما السلام قالوا بن حنيفة رحمه الله
 الوكيل اذا باع من لا يقبل شهادته له وحط عن الثمن قد عايناه في الناس فذكر في رواية
 انه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز له الجاه في قوله ان حنيفة رحمه الله عليه وذكر في البيع
 انه لا يجوز البيع اصلا اتمعت من جمل شيئا ثم اخلفا فمات المرأة كثر رسول رضى
 اليك وكان البيع على وجه الدلالة وليس على الثمن وقالوا البائع لا يرددها منكم وفي عليك

قلت
 في البيع
 في البيع
 في البيع

وقال محمد بن

الثمن كان القوله في ذلك قول الرازي والسيد للبائع ومن حمله البيع من غير المال كبيع الفضل
 وتدرج لك في صدر الكتاب **باب في الاستبراء**
 او ملك الرجل جارية ببيع او هبة او صدقة او فسخ او صلح عن دم عمدا فلع او كتابه على
 جارية او علق عيك على جارية او عرفت جارية بحل له وطهرها بكرا كانت الجارية او غير بكرا
 ملكها من صغير او كبير او امرأة او غير فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطهرها
 حتى يشترها بمحضه وان كانت آيسة او صغيرة يستبرأ بها شهر واحد وان كانت حاملا
 لا يطأها حتى تضع حملها بعين القبط ثم قبضها كان عليه ان يستبرأ بها مع ما خرجت عن
 نفاسها وان كانت شابة قد ارفع حيضها لم يرض او غير اخلف الروايات فيه وذكرنا في
 عن حنيفة والي يوسف رحمه الله عليهما انه لا يقربها حتى يستبين انها غير حامل ولم يرض
 كذلك في رواية لا يقربها سنتين وفي رواية ثلاثة اشهر واربعة اشهر وعن محمد بن
 فيه روايتان في رواية لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهرين وخمسة
 ايام قال الشيخ الامام شمس الاية السخري رحمه الله كان محمد رحمه الله عليه يقول اولا
 لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال شهرين وخمسة ايام والمشايخ رحمهم الله
 اخذوا بهذه الرواية رجل انكر وجوب الاستبراء اخلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر لانه
 انكر ما فيه اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ رحمهم الله لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او
 ما ملكتم ايمانكم يقتضي ابلحقة الوطئ مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا يكفر بطلان
 وكما لا يحل الوطئ في مدة الاستبراء يحل الوطئ ومن طهرها ان يشتري جارية ولا يلزمه
 الاستبراء فالحيلة ما ذكر في الكتاب من رجوع البائع من رجل يثق به ثم يبيعها من المشتري
 فقبضها المشتري ثم يطأها زوجها ويستحب للبائع ان يستبرأها قبل ان يزوجه ويستحب
 ان يكون طلاق النسخ بعد قبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري ان
 يشترها اذا قبضها في صلح الرازيين عن محمد رحمه الله لانه اذا طلقها قبل القبض فاذا
 قبضها والقبض حكم العقد منزلة العقد فيصير كأنه استبرأها في هذا الحالة ومن
 ليست في نكاح ولا عتق ملتزمة الا برأ حيلة اخرى ان يبيعها قبل التزوج ويأخذ الثمن
 ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجه المشتري من عيك او اجنى ثم يقبضها ثم يطلقها بعد
 ذلك الا ان في هذا نوع شبهة فان عبد بن يوسف واحدي الروايتين عن محمد رحمه الله
 عليه كما اشترها ما يجب الاستبراء الا ان الزوج يتأكد بهذا القبض فالتزوج بطل الشرط
 لا يسقط الاستبراء وجب بنفس العقد الا ان يحض عند المشتري حيضة قبل الطلاق
 فحمله لا يجب الاستبراء في قولهم وجعله اخرى انه اذا اراد ان يشتري الجارية يرض
 المشتري قبل الشراء اذا لم يكد في نكاحه حتى ثم يسلمها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب

وان وضعت طهرها قبل القبض ثم قبضها

حها

عليه الاستبراء بما يشترط تسليم الجارية اليه قبل الشراء لكي لا يدخل القبط حكم الشرع
بفساد النكاح وقال الشيخ الامام طهيري الدين رحمه الله تعالى يشترط ان يدخل الزوج
بها بحكم النكاح قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة
ان ملك النكاح لا يجمع ملك المهر فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم يكن
عند الشراء منكوحة ولا معتدة اما اذا دخل بها قبل الشراء فافسد النكاح يصير معتدة
قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء فاذا اشترى جارية واداد ان يزوجه قبل القبض وظان انه
لنزوجها من عبد او اجنبي عما لا يطلعها الزوج فالحيلة له ان يزوجهما على ان يكون
امرهما بيد يطلعها متى شاء وجمعوا على ان لا يطلع حتى الغيرة يكون فيه استعمال الحيلة ولا
تعليم الحيلة اما فيما فيه ابطال الحق الغير كره الاختيار وفي موضع وجوب الزكوة لاختلاف
على قوله اي يوسف رحمه الله لا يكون وعلى قوله محمد بن وكنا الاختيار لمنع وجوب الاستبراء
على هذا الخلاف والمشايخ رحمهم الله في هذين الفصلين اخذوا بقوله محمد رحمه الله وفي
الاختيار لمنع الشفعة اخذوا بقوله اي يوسف رحمه الله واما الاختيار لابطال النكاح
بعد القبض لا يجوز عند الكل كما يجب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك
قد كان له رجل باع جارية وسلمها للمشتري ثم ردت عليه بغير قبض او بغير قبض
او بخيار رديه او بشرط او اقاله كان على البائع ان يستبرأ بها بقبضه ولو انفسخ البيع
بينهما قبل القبض هذه الاسباب لا يجب الاستبراء ولو باع جارية وطمعها الى المشتري ثم ساء
به المجلس كان على البائع ان يستبرأ عنها اي يوسف رحمه الله اذا تقابلا قبل الافتراق
لا يجب تزويجها لولم الصغير جارية او باع منه ثم اشترىها لنفسه يلزمه الاستبراء
ولو باع شقة من جارية كانت له وسلم ثم اشترى هذه الاستبراء لانه لما باع الشقة
حرم عليه وطهرها فاذا اشترى بعد ذلك استبرأ من كل الوطى كان عليه الاستبراء وكذا
لو اشترى اخلا الشريكين بقبض صاحبه من الجارية المشتركة لزمه الاستبراء ولو باع
جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم ان المشتري ابطال البيع
ورد الجارية بحجب الاستبراء على البائع في قوله اي يوسف رحمه الله عليها ولا يجب
في قوله اي حليفه رضي الله عنه ولو باع جارية بيعا فاسدا وسلمها الى المشتري ثم استرد
بقضا او رضيا كان عليه الاستبراء وكذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم
الى المشتري ثم استردوها المقصوب منه بقضا او رضيا ان كان المشتري علم بالغصب
لم يجب الاستبراء على المالك وطهرها المشتري من الغاصب ولم يظاوان لم يعلم المشتري وقت
الشراء انها غصب ان لم يظاها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطهرها في القيا
لا يجب في الاستحسان يجب ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الوهاب

في الهبة كان عليه العتق وكذا اذا اشترى العبد عكارية لرجل واخرضاها الى دار الحرب
لم اشترىها منهم مسلم او ذمي واخرجهما الى دار الاسلام فخذها المولى لقيم بالحق والمشتري
كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو اشترى العبد جارية واخرضاها لدار الحرب فاعتمها
الغزاة واقبضها العتمة فخذها المولى الذي وقعت الجارية في يده بالقبض كان عليه
الاستبراء وان وطهرها في العتمة قبل القبض فخذها العتمة ويضمنها الاستبراء والمولى
ابقط الجارية المسطرة الى دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام بعتمة او بشري واخذها
المولى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يجب عليه الاستبراء وما اصابها من رجاء الله عليها
بحب هذا المولى ذكرنا اذا اخرجت عن ملك المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج عن ملكه
ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصورة ذلك اذا كانت امته
ثم خرجت وودعت في الدق لا يلزمه الاستبراء وكذلك الجارية اذا اقبلت ولم يخرج من
دار الاسلام رجعت اليه لا يلزمه الاستبراء وكذا لو غصب رجل جارية ثم اشترىها من الغاصب
وكذا ان غصبها ويبيع ثم قال المولى ان باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري
ثم ابطال البيع في هذه الخيار لا يلزمها الاستبراء وكذا اذا باع المولى امه المولود ثم
الى المشتري ثم اشترىها من المشتري قبل المولى لا يلزمه الاستبراء وان اشترىها من الغاصب
ما وطهرها المشتري بقبضه الاستبراء الى المشتري جارية وقبضها واعتبرها ثم رجعها
رجل ثم طلقها المزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية وان اشترى جارية
وقبضها ونكحها قبل الدخول لا يلزمه الاستبراء ثم طلقها المزوج قبل الدخول بها فطهرها بالقبض والاختار
انه يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبد المادون جارية بقبضه حاضنت عند العبد
فان لم يكون العبد مملوكا لم يجب الاستبراء على المولى وان كان مملوكا في القيا لم يجب
الاستبراء وهو قوله اي يوسف رحمه الله عليها وفي الاستحسان يجب في قوله
ابو حنيفة رحمه الله عليه وان اشترى العبد المادون جارية وباعها من المولى قبل ان
يخضع عنده كان على المولى ان يستبرأ بها بقبضه مدينه كان العبد ولم يكن واذا ادر
جارية الدخول ثم اسلم لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا غرقت بظواهرها فان المولى
ثم خلت من احرامها لا يجب الاستبراء على المولى واذا اشترى المكاتب والمولى ثلثة ايام
فاحضت عنده حقه ثم غر المكاتيب وودع في الدق كان للمولى ان يطهرها في القيا
قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عتقه او خالته او بنت اخيه ثم غر المكاتيب
وودع في الدق لم يحل للمولى ان يطهرها قبل الاستبراء فاحضت عند المكاتب ولم يخض لان
هذا المولى ملكه بعد العتق فليزمه الاستبراء ولو اشترى المكاتب جارية واحضت
عنده حقه ثم ادى الكاتبة عنى سئل له الجارية ولا يلزمه الاستبراء وان غر

بقت

الأجارة فصل في الألقاظ التي تنقل بها الأجارة وفي تعليق
العتاق بها بالشرط وتعليق انفسها وتجدد العتاق بها بغير انفسها وفي الألقاظ
والأجر قبل وجوبها **رجل** قال الغيرة اشترت منك حذمة عبدك هذا شهر ابكنا كما
فاسق **و** قال وهبت منك منعة هذا الدار شهر ابكني او قال لمكرك منعة اري
هذه شهر ابكني كانت الأجارة فاسقة لان الأجارة عليك المنفعة العتقة بعض
بيع العتق باطل فلا يجوز تملكها بلفظ البيع والشراء اما عليك العتق بما سوى
البيع والشراء كالجارية كالمصيبة وكخوفك فلو لم تكن تملكها بما سوى البيع والشراء
يفسد به الأجارة **و** في كتاب الصلح رجل ادعى شقضا من دار فذكر المدعى عليه نصا
على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرة شهور جاز ولو ان المدعى آخر هذا البيت
من الذي صالحه جاز **ف** قال ابي يوسف رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو ان
المدعى باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز لان تملك السكنى بعض أجارة والأجارة
لا تسقط بلفظ البيع **رجل** قال الغيرة بعثت منك منعة هذا الدار شهر ابكني لا يجوز
كما لا يجوز بيع حذمة العبد شهر ابكني **و** قد ذكرنا **و** قال آخرتك منعة هذا الدار
شهر ابكنا ذكرنا بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الأجارة اذا اضيقنا الى الدار
الا المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منعة هذا الدار
شهر ابكني جاز وانما لا يجوز اذا انما في البيع المنفعة الدار لان الأجارة لا تنقل بلفظ
البيع **و** لو قال اعزتك منك داري هذا شهر ابكني كانت الأجارة جائزة لان الأجارة بعض
يكون أجارة **و** لو قال اجرت منك داري هذا شهر ابكني كانت الأجارة فاسقة

فان الاجابة الى المنفعة
تخلو زاد م انه اذا

ولا يكون

قبل بحق الوقت حراما صنع والفتوى على انه يقع البيع وسقط الاجارة المضافة وهو اختيار
 شمس الامانة الخواص رحمه الله ثم اذا انعقد بيعه فان رد عليه يعيب بقضا او رجوع في البيع
 قبل بحق وقت الاجارة وعادة الاجارة على حالها ان عادت اليه تلك مستقبلا لا
 يعود الاجارة وكذا اجر الرجل اجارة بالحق ثم اجر من غير لا يقع الاجارة الثانية
 في حق الاجرة حتى ان الاجر مع المستاجر الاول فاعاد الاجارة لا يجب عليه ان يسله
 اليه الثاني وفي فصل البيع اذا انسخ البيع بما هو فسخ من كل وجه كان على الاجر
 ان يسلم الى المستاجر اصل المسئلة ما ذكره في ادب القاضى في يد رجل متناع فيه
 اثنان احدهما يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى الشراء فاقرا المدي عليه للمستاجر
 فاراد يدعى الشراء ان يكلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان يثبت بقران
 لا يكون فوق المائة مائة وما لم يجره باع من اجرة فم البيع في حق الاجرة فاذا انكر
 بعه كان له ان يكلفه ولما انكر من ادعى الاجارة فاقرا المدي عليه بالاجارة
 احدهما لم يكن للاخر ان يكلفه لان اجارة احدهما لما ثبت باقراره صار كانه اجر
 ثم اجر فلا يصح الاجارة الثانية فلا يكون له ان يكلفه ولو اجره بابت من رجل
 لم يجره من غير وسلم في الاول وادعى ان يقيم البينة على الاجارة ان كان الاجر
 حاضرا قبلت بينة عليه وان كان مقررا لاجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح
 في حق الثاني وان كان الاجر غائبا لا يقبل بينة الاول على الثاني لان بينة الثاني
 يلا مائة فلا يكون خصما للمدعى ولو اجره باع وسلم في المستاجر يدعى الاجارة قبلت
 بينة على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصما
 لكل من يدعى حقا في ذلك العين وكذا لو رهن رجل عنده انسان عينا ولم يتم
 انقضاء من يد بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المدين والادعى الرهن ولدان يستوفيه
 من المشتري واقام البينة على الرهن قبلت بينة وان كان المدين غائبا وتوجد
 العين من يد المشتري ويسلم اليه المدين لما قلنا ذكر مسئلة الرهن في الزيادة
 ومسئلة الاجارة في المختصر والاجر من غير اجارة بلجي ثم باع من غير لا يقع
 بعه في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسخ البيع اخلفوا فيه والصحيح
 انه لا يملك الفسخ رجل قال لغيري اجرة هذه الدار سنة بالف كل شهر ما به قال
 بعضهم كانت الاجارة بالف وما يدرى ويكون القول الثاني فيسخا الاول كما
 في باع بالف ثم باع باكثر يفسخ الاول وينقذ الثاني قال رضي الله عنه فيه نوع
 اشكال وهو انه لو جعل هذا ضحيا للاول وابتدأ الاجارة ينبغي ان يكون للاجارة
 في الشهر الاول ثم تجدد بحق كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار عند تجديد

كل شهر كما لو قال اجرة هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اعلم
 هذا نسخا للاول اذا انعقد ان يكون الاجارة كل شهر ما به قالوا في التفسير لا يلزم
 الا لف لا يلزم ان يفسخ العقد الاول فلان الاجرة ادعى فسخه المخرج وادعى المستاجر
 الغلط في التفسير قال مولا ناضي رضي الله عنه ينبغي ان يكون القول قول المستاجر
 المتكلم فيكون القول في البيان قوله الاول لان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول
 من يدعى الاجارة كما لو ناضعا على بيع التيجنة ثم باع البيع من غير شرط كان المفسر هو
 البيع الطاهر لان يتفقا على انها باع على تلك المواضعة رجل قال لغيري اجرة دار
 هذه يوما واحدا او سنة بما ناسكتها كان عليه اجر المثلثة يوم واحد والباقي يكون
 بما ناسكتها قال لا نه ضريح يبقى الاجارة فيما سوى اليوم رجل عصب من رجل دار فباعها
 المفسر بعه الى الغاصب فقال الدار ادعى فخرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل
 مائة درهم قال محمد رحمه الله ان كان الغاصب جاحدا او يقر الدار ادعى فاقام
 المفسر بعه منه المثلثة بعد سنة الهالة يقضى له بالدار ولا يلزمه على الغاصب فان كان
 الغاصب مقررا الهالة فطوب منه فقال له صاحبا الدار واخرج منها فان لم يخرج فعليك
 كل شهر مائة درهم فلم يخرج ومكث وما يلو له ما سمي رجل اكره دارا سنة بالف
 درهم فلما انقضت السنة قال له ربي الدار ان قرنها اليوم والاف في عليك كل يوم مائة
 درهم فلم يفرغ وما ناسكتها مستكرى مقرره قال الدار قال محمد رحمه الله يلزمه ما سمي من الدار
 قال هشام رحمه الله قلت لمحمد لا يجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها بلجر منها قال
 هذا حري جعلها باجر منها فان قرنها الى ذلك الوقت والاحكامها بعد ذلك بما قال
 كل يوم رجل استاجر مائة كل شهر بثلثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحبا الدار
 ان رخصته كل شهر بثلثة دراهم لا والله لا يمكن ففقد رضي بذلك وتعدا المستاجر ارضى
 بخمسة وسكن بلزمه الا الاجر الاول الراعي اذا كان يرى القم كل شهر اجري مسمى فقال
 لصاحب القم لا ادعى غيرك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحبا القم
 شيئا وتوكل القم عندك كان عليه كل يوم درهم رجل استاجر رجلا ليعمل له في ارضه
 عملا معلوما كل شهر بكذا فمات المستاجر فمات وان قال الوصي للاجير انك تعمل
 فانك لا اجري عليك لغيرك فمات على ذلك اليوم ثم باع الوصي الدار فقال المشتري للاجير
 اعمل عملا فانما اعطيتك الاجرة قالوا مقدار ما عمل الاجير في حق المستاجر يكون
 الاجر في تركه ومن يوم قال الوصي ليعمل عملا يكون على الوصي ومن يوم قال له
 المشتري اعمل عملا يكون على المشتري الا ان لما يجب في تركه الميت يكون من المسمى
 وما يجب على الوصي والمشتري يكون اجرا مثله ان لم يعلم بالمسمى رجل اراد ان يستاجر

جرح
 ولا يفرغ من الدار وان
 اشتراها استاجر شيئا
 لا يملك بغيره كل شيء
 في سنة ودام

علي

غلاما فقال لصاحبه ان غلاما هو عشرين وقال المستاجر عشرين فافترقا على ذلك فانه
يكون عشرين وقد ذكرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة وهو قال المستاجر
عشرين وقبض الغلام قال بعضهم بجبر المثل لا يرد على عشرين ولا يقبض من عشرين
الصحيح انه يلزمه الاجر الذي صرح به المستاجر رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على انه
ان اراد على كذا او كذا ففعله قال ابو يوسف رحمه الله يكون ذلك اجارة ويكون في الثوب
عنه الاجر المشترك رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل ان تقضى مدة
الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما يقبض
بالاعدا فكذلك لو مات المزارع في المستاجر بقي الاجارة الى ان يدرك الزرع وان
انقضت الاجارة والزرع يقبل في القياس يوم المستاجر يقبل الزرع وفي الاستحسان
يقال له ان شئت فقل الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك
وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال عندنا المنافع لا يقوم الا بالعقد
او بشبهة العقد فكيف يقوم المنافع ها هنا بغير عقد لا نقول القاضي يقضي باجارة مستقبل
في تلك المدة بطلان مقدار اجر المثل في تلك المدة مقضى بذلك على المستاجر ولا يقبض
باجر المثل لا بها مجهولة وايضا العقد بالاجر المجهول باطل وما لم يقضى القاضي عليه بذلك
لا يلزمه الاجر كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليه ولو استاجر
ارضا وزرع فيها رطبة او غير ذلك فيها شجرة انقضت مدة الاجارة وقال بعضهم يقبض رب
الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقلوعة وقال بعضهم يطالب رب الارض للمستاجر بقطع
الاشجار وتفرغ الارض فلا يبقى الاجارة هنا خلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت
المدة لان الاشجار ليس لها غاية معلومة بخلاف الزرع فيما من ينفع الارض عن
الاشجار والرطبة وليس لها ارض ان يملك الاشجار على الغار من القيمة اذ لم يكن
في قطع الاشجار ضرر فاحترق الارض فان كان نخسدا كان له ان يملك الاشجار بقيتها
مقلوعة دفع الضرر عن نفسه رجل استاجر على بيت ووضع عليه دين فدخل فانقضت
مدة الاجارة فغاب المستاجر رفع الدين قالوا ينظر ان كان الخلل بلغ مبلغا لا يقصد
بالتحويل يوم المستاجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يقصد للخل
يقال للمستاجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستاجر البيت الى وقت بلوغه والمحل
بقوله استاجر البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع ومع ذلك
ولا يكون له ان يلزمه ما دون اجر المثل ولا يملك البيت ان يطالبه بالزيادة على المثل
وموت المكارى في طريق لا يبطل الاجارة والمستاجر ان يتركها بذلك الاجر حتى الى
ما منها لانه في المقارة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاضي يرفع الامر اليه فحق

في الاعدا

منه النامه فان بلغ ما منها لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاضي
يرفع الامر اليه لا نه يقد على ان يستاجر في الما من دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى
يمكنه ان يمكث في ذلك المكان فبطلت الاجارة لان الدابة وبطلت الاجارة بموت المتاجر
والمستاجر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولا يبطل موت الوكيل ولا موت الاب والوصي
ولا سلع الصبي وبطل موت المولى رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات احد المالكين
في حصة عندنا فان رضى وارث الميت وهو كمدان يكون حصته على الاجارة وهو المستاجر
جاز وان كان هذا اجارة المتاع في نصيبه لكنها من الشريك وكذا لو مات احد المستاجر
وان مات النصف في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدا لاجارة
لا يبطل كما لا يبطل موت الوكيل رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات على ان يزرع في ثوب
ذلك فزرع بعد خمسة ايام قالوا عليه وثمان لان حاطة في الحج فيستطاعه لجره في
في ثوب اخر الذي مات رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات ذكر في الاصل انه لا يلزمه لجر
الشهر الثاني ولم يفصل بين المثل والاستقلال او غير فانه ذكر المسئلة في الحمام والجاب كما
ذكر في الدار والحمام معد الاستقلال وفي بعض الدعايات قال يلزمه لجر الشهر الثاني من
اجلها بما يرقى من الدعايات اذ لم يكن معد الاستقلال لا يلزمه لجر الشهر الثاني
كما قال في الكتاب ان كان معد الاستقلال يلزمه لجر الشهر الثاني سواء استاجرهما معا او ادا
واحدة عليهما العتوى وان مات المزارع فمكث المستاجر بعد موته منهم من قال عليه لجر ما سكن
بعد الموت لانه ليس بواقعة السكن بل هو ارض على الاجارة ومنهم من يرى بين هذا وبين
المسئلة الاولى قال القاضي رحمه الله وبعضهم لا يفرق بين هذا ما لم يطالب به الوارث
بالمصراع سواء كان معد الاستقلال الما لم يكن لان موت احد المالكين يوجب انقضاء الاجارة
عندنا خلافا للشافعي فاذا كان مختلفا فيه لا يطالبه بمطالبة الوارث بالرفع او بالارام
لجره وكذا انقضت مدة الاجارة ويطلب الدعايات فمكث المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
الاجر هذه المسئلة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستاجر غاب
والدار في يد امراته لان المرأة لم يسكنها باجر رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات
كان لكل واحد منهما ان يبيع الاجارة عند عام الشهر فان خرج المستاجر قبل تمام الشهر
وخلفا امراته وتعاقدت فها لم يكن للرجل ان يبيع الاجارة مع المرأة لانها ليست بحكم فان
ادام ان يبيع عند عتده المستاجر قال بعضهم لو اجار الما من لسان اخر قبل تمام الشهر فادام
هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى ونفقت الثانية فخرج المرأة من الدار ويسلم الى الثاني
وهو بطل ما قال ابن حنبل رحمه الله عليها رجل باع شيئا على انه بالجار لثمة ايام ثم
اراد ان يفسخ حكم الحيار عند عتده المشتري لا يجوز ذلك وان باعه من غير جاز ويقبض

جر

ع

ايام ثم ان اذ انفسح حكم الخمار عند عتمة المشتري لا يجوز له ذلك وان باعه من غير حذر
البيع الاول هذا اذا كان المشتري غافا فان كان حاضرا لم يكن له ان يجره اذ كل شهر
ينفسخ الاجارة قال بعضهم يقول للمشتري في الشهر الاول فصح الاجارة ثم لا تجوز له
بينه دار كذا اذا جاز راس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعلق
بشيء الشهر وكما لا يجوز تعليق الاجارة على الشهرة عند عامة المشايخ لا يجوز تعليقها
وقال بعضهم تعلق المواعيد في اخر الشهر من بعد اخر فصح الاجارة حتى تهمل الهلال
وفيه من الحج ما لا يخفى وقال بعضهم ينفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا بايام
الحياة لا باطل لان جواز ذلك في البيع عرفي غير متعلق بالقياس فلا تقاس عليه الاجارة
وذكره شمس الدعوى السرخسي رحمه الله ان لكل واحد منهما التقصيص عند راس الشهر فان سكتها
من الشهر الثاني يوما او يومين لزمه وقال فصح الاجارة التي ينشأ راس الشهر الثاني
جازة لان اضافة الاجارة جارية فكذا اضافة الفسخ وقال بعضهم ينفسخ في السنة
التي من الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لم ينفسخ وقال بعضهم ينفسخ في الليلة الاولى من الشهر
الثاني ويومها لان وقت الفسخ اول الشهر فلو ان الشهر لليلة الاولى ويومها واليه شاع
في ظاهرها المرواة وعليه الفتوى رجل جرد ارضه من اجل سنة بالقدوم ثم قال للشارع
وهبت من ذلك جميع الاجارة قال ابراهيم عن الاجرة في قولك في قولك والى يوسف الكوفي
رحمه الله عليهما ولا يصح في قول ابي يوسف الاخر وهو قال ابراهيم عن خمسمائة من هذا
الاجرة قال عن تسع مائة عن الالف صح عندهم وقال بعد ما مضت سنة اشهر من وقت
الاجارة ابراهيم عن الاجرة عن الكوفي في قولك رحمه الله وفي قول ابي يوسف الاخر
صح ابراهيم عما مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان يعجل الاجرة شرط في الاجارة ثم هبت
منه الاجارة ابراهيم عن الاجرة صح قولهم ولو جرد ارضه ثم هبت له اجرة رمضان قال
الفتوة ابو القاسم رحمه الله ان استاجرها سنة جاز وان استاجرها مشاهير لا يصح
الا اذا هبت بعد ما دخل شهر رمضان قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب يوافق
محمد رحمه الله عليه ياخذ ولو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا على ان اهب لك اجرة
شهر رمضان كانت الاجارة فاسدة بعد الجرد ارضه سنة بعينه ثم ان الاجرة من
المعد من ساعته لم تجز اعاقبه الا ان يكون يعجل الاجرة شرط في الاجارة او لم يكن
شرطا في الاجارة لكنه عجل ولو جرد ارضه ثوب بعينه او بعينه بعينه ثم قال للمستاجر
وهبت لك هذا العبدان قبل المستاجر صح والا فلا لان هبت الاجرة منه اذا كان بعينه
يكون نسخا للاجارة فلا يصح من غير قوله الاجارة باع المستاجر فلو ان انفسخ بعده
اختلفت الروايات فيه والصحيح ما لا يملك الفسخ ويبيع الراهن الرهن بغير اذن

الرهن

لرهن كان للرهن ان ينفسخ بعده **فصل في اجارة الطويل**
هذه اجارة اسمها الشخ لا امام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقلها بعض اهل
زمانه وردت بها البعض وهي على وجهين احدهما انه اذا اراد ان يولج الكرم اجارة طيلة
او الارض وفيها زرع سح الاشجار والزرع باصولها من الذي يربد الا سحار ثم يعلو
وسلم ثم يولج منه الارض هذه معلومة ثلث سنين واكثر غير ملتصقة بام من اخر
كل سنة او كل سنة اشهر على ان يكون اجرة كل سنة من سنتين الاولى غير الايام المستثناة
منها من تلك الاجرة كذا وبقيته ملك الاجارة يكون بمطالبة السنة الاخيرة وان يكون
لكل واحد منهما ولاية فيفسخ الاجارة في ايام الخيار والوجه الثاني لهذه الاجارة ان يبيع
الاشجار والزرع الذي في الارض بمطالبة الى الذي يربد الاجارة على ان يكون الخارج
بينهما على مائة اسهم منها للبائع والباقي للعامل ثم يוכל العامل في صرف نصيبه من الخارج
فيما يحب ثم يولج منه الارض هذه معلومة على ما قلنا من غير ان يكون لها عقد
شرطا في الاخر ومثلها يبيع وبعض مشايخنا يبيعون اجرة اشجارهم الله انكروا الوجه الاول وقالوا
بيع الاشجار يبيع النوع ليس بيع رغبة بل هو في معنى التلجئة ولهذا لا يكون للمستاجر
ان يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينفسخ البيع من غير فسخ وبيع التلجئة لا يزيل البيع
من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقي الاشجار والنوع على ملك البائع مع الاحتكاك
في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا بيع التلجئة بل هو بيع رغبة
لانها لما قبلت بالبيع الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع التلجئة فقد قضت مع الرغبة
وتكون ان يكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها لتعلق حق الغيرة كما لو اهرق
لا يملك قطع الاشجار والرهن وان كان مملوكا لتعلق حق الغيرة وقال بعضهم ان باع الاشجار
او النوع بثلث او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان
قد سعى ما له عند ساس الحاجة ثم قلل ودون المطاوى انه اذا باع الاشجار ولج الارض
جاز بشرط ان يبيع الاشجار بطريقه الى البائس ان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق
سعى ان يبين الاشجار بطريقا معلوما في الارض حتى لو لم يبيع لا يجوز وكان الشيخ الامام
ظهره الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الاشجار باطله كما قال بعض المشايخ ومن جوز
الاجارة الطويلة اختلفوا فيها عند واحد وعقد متعده قال بعضهم عقود متعده لانها
لجعلت عقدا واحدا وفيها شرط الخيار ثلثة ايام في كل سنة او في كل سنة اشهر يريد
مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
بعضهم في عقد واحد لانها جعلت عقود متعده كانت الاجارة في السنة الثانية
والثالثة مضافا الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة لا يملك الاجرة والتعجيل

الرهن

ولا يشترط التعجيل في الخلافة بغيرها اذا اجره او التزم بغيره كان ثلث الاجارة في السنة
الاولى والثانية اقل من اجرة ثلثها وفي الاجارة للثمن كانت الاجارة في السنة الثالثة اقل
من اجرة ثلثها ففسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعل
عقدا واحدا يتعدى وعلى قول من يجعله عقودا لا يتعدى فيجعل عقودا متعددة متى قولهم
انها لو جعلت عقودا لا يملك الاجر عند التعجيل ولا يشترط التعجيل في السنين المستقبلية لكن
يجوز ان هذا ان ملك الاجر عند التعجيل فيه رعايتان فيؤخذ بالارادة التي يستلزمها
في الاجارة المضافة لكان الحاجة فان قيل لا يجوز ان يكون هذا العقد كالحال فانما هو
جعلنا عقودا واحدا يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلثة ايام ولجعلنا
عقودا متعددة يصير شرط في كل عقد ثلثة ايام من اجرة وعلى قول من لا يفسد حصة
من اشترى شيئا على انه بالخيار رطله ايام بعد شهر يكون الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا
لا يثبت الخيار في الايام الثلاثة من اخر كل سنة بل يثبت ثلثة ايام من اخر كل سنة
مستثنى من العقد فكيف غير ثلثة ايام من اخر كل سنة حتى لا يفسد العقد على ان لكل واحد
منها الخيار في الايام الثلاثة من اخر كل سنة فاسد العقد العاقد من في الاجارة الطويلة
اذا مضى العقد في الايام الخيار بغيره من صاحبه ذكر الحاكم السمرقندي انه يجوز
ولم يذكره خلافا وفي البيع بشرط الخيار اذا مضى البيع من له الخيار بغيره من
صاحبه لا يصح في قول من لا يفسد حصة الله عليها فكانه ماله الى ان ايام الخيار
غيره اخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الثالثة والثالثة مضى فالي وقت
في المستقبل فاما يصح فسخ من له الخيار بغيره من صاحبه لا يفسد العقد المضى
ولانه في الاجارة اخذ بقول من لا يفسد حصة الله استأجر اجارة طويلة اذا اجره بعد
القبض اجارة مشاهي لا يصح الاجارة الثانية وما يخل من الاجر يكون محسوبا ان
مال الاجرة اذا كان من حصة المستأجر اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة طويلة لا يصح
الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول وما الى الاجر الاول قبض الدار
عن المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط عن المستأجر
هل سطل الاجارة الاولى قال الفقيه ابو الليث رحمه الله سطل الاجارة الاولى
وكان المستأجر ان يفتقر الدار من الاجر ولو ان المستأجر قبض الدار من الاجر ثم اعادها
من الاجر ولم يواجرها منه قال الفقيه ابو الليث لا يسقط الاجر عن المستأجر من اجل
استأجره ما اجارة طويلة ثم ان المستأجر دفع الكوم الى الاجر معاملة ان كانت
الاجارة الطويلة بطريق بيع الاشجار جاز في المعاملة وان كانت الاجارة الطويلة
بطريق دفع الاشجار ولا كرم الى المستأجر معاملة ثم دفعها المستأجر معاملة الى الاجر

لا يجوز

لا يجوز اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه دون كان المستأجر من المستأجر الحق من
الغرماء كالمقرن بالرهن المستأجر اجارة طويلة اذا اجره من غير اجارة طويلة او دفع
اليه من مزارعة على ان يكون البند من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع اجرة تقاسم
الاجارة الاولى هل سطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها يفسخ
سواء احدثت ايام الفسخ في العقد او اختلفت بان كانت ايام الخيار في الاجارة الاولى
ثلثة ايام من اخر سنة عامين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك ان على خلاف ذلك
المستأجر اجارة طويلة اذا قال الاجر في ايام الخيار وفي غيرها ما الاجارة من قول
الاجر له ثم او قال الاجر من اية من افسخ الاجارة دفع المالا ولم يرفع وكذا المستأجر
اذا قال للبايع بها فله اية فقال للبايع بغيره يكون فسخا للبيع المستأجر اجارة فاسدة اذا
اجر من غير اجارة جارية قال الفقيه ابو الليث يجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز
وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية يكون الاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية وهذا
بخلاف المشتري شرا فاسدا اذا باع من غير بعد القبض معاجلة لا يكون للبايع الاول
ان يفسخ البيع الثاني لان الاجارة تفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجر المشتري شرا
فاسدا اذا اجر من غير يفسخ الاجارة رجل قال غيره اجر في داره هذه اجارة طويلة
بكنا فقال اجرت وامر صاحبا الدار بالكتابة بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء
ودفع المستأجر الى الاجارة الى الاجرة الواحدة لا يكون منها اجارة لا خلافا في الطرق
في الاجارة الطويلة ولا يجوز الاجر على المستأجر يسكن الدار وان كانت الدار عند الاستئجار
لان المستأجر انما سكنها بناء على ما اعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة رجل استأجر
دارا اجارة طويلة صحيحة بغيره ما كان الدار يديره راسم ثم تقاسم الاجارة فان
المستأجر رجع على الاجر بالدار بغيره لا بد له من لان في الاجارة الطويلة تعجيل الاجر
شرطا عرفا يصح المصارفة بالاجر رجل اجر داره اجارة طويلة من سومة الى مدة يعلم
انها لا يعيشان الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن القاسم
لا يجوز الاجارة ورفق هو بين النكاح والاجارة المستأجر اذا اقلد في الاجر بعد ما مضى
بعض المدة لا يصح الزيادة ويصح الخط رجل استأجر دارا بوجه اجارة طويلة واشترى
الاشجار وكان المستأجر خيارا بالدعوة فان تصرف في الكرم تصرف الملاك بغير خيار
الدعوة فان اكل الثمار تصرف في البيع وهو الاشجار لا في المستأجر فلا يبطل خيار الرق
في الاجارة الاجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
رعايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو اجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الفسخ
وكان الشيخ الامام محمد بن الحسين رحمه الله يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزوير وليس

انما هو ما عجز عن

في خذ رواية عدم النفاذ سدا لباب التزوير في ظاهر الرواية فقد يبعد لا نزال
النسخ في ايام الخیار وفيه بعد كالمبايع في ايام الخیار بخلاف ما لو اجر الجارة مضافا
ثم باع فان غلب لا ينفذ بعه في اصح الروايتين لانه لا يملك النسخ صريحا بدون البيع
فلا يملك البيع لان البيع فسخ لا له ولو اجره اذ الجارة طيلة ثم اجرها من غير ان
ايام الخیار من الجارة الاولى لا ينفذ الجارة الثانية في ايام الخیار في ظاهر الجواب
وقد اجر ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخیار وان شاء يبيع حتى
عصى ايام الخیار وان شأى بطل البيع لان الاجارة غلبت عليه في هذه رواية اختارها
المشايخ رحمهم الله رجل استاجر ارضا وقبضها واجرها من غير ان صاحب الارض استأجرها
من المستاجر الثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يبيع استأجر صاحب
الارض من الثاني لان المستاجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى لتكون الجارة من
صاحب الارض فسخا للاجارة الاولى قال وهكذي روي عن محمد بن حماد في النوادر روي
استأجر ارضا اجارة طويلة وقبضها ثم اجرها من عبد ما دون لصاحب الارض اجارة
مشاهرة قال الشيخ الامام هذا ان كان العبد استأجرها بغير اذن المولى فما اخطأ المستأجر
من العبد لا يحسب على المستأجر عن يده من مال الاجارة لان العبد اذا استأجر بغير اذن
المولى لا يكون له ان يفسخ الاجارة الاولى على مولا رجل استأجر ارضا مشاهرة وبيع
واجر من غير اجارة طويلة وسميها وافرص صاحب الجارة الثانية المستأجر اجارة طويلة
ان يفسخ اجرة الخافوت من المستأجر الاول فقبض ومات صاحب الخافوت قال
الشيخ الامام هذا رحمه الله ما قبض المستأجر اجارة طويلة من المستأجر الاول كان
الاجر الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان الاجارة الثانية انما ينفذ
عند تمام الشهر لان الاجارة يفسخ عند تمام الشهر ثم يجوز بعهدة لك وقال القاضي
الامام ابو علي النسخ في استأجر الثاني ما اخذ من المستأجر الاول اذا اخذها
في حياض صاحب الخافوت اما ما اخذ بعد موت صاحب الخافوت لا يملك له لان الاجارة
الطويلة يفسخ موت صاحب الخافوت فلا يملك المالك في المستأجر الثاني اذا تعشا
مشاعا من ارض او كرم وفيها تحل له من بيع كل الاشجار اما بيع النصف لا يكفي
وكذا لو كان فيها برج حمام لا يملك من بيع الحمامات كلها على اجتماعها الاجارة الطويلة
اذا كانت فاسدة بسببها ان على المستأجر اجرة المثل بالعام والمبلغ او كجر المثل لا ينفذ
على البيع قال الشيخ الامام هذا كجر المثل لا ينفذ على البيع في الاجارة الطويلة اذا
كتب في الصك وكل واحد منهما ان يفسخ العقد في مدة الخیار وفي حضرة صاحبه
وغيبته قال القاضي الامام ابو علي النسخ وغيره من المشايخ ان العقد يفسد لان

هذا

هذا شرط في الفسخ الشيخ وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يفسد العقد
لان ايام الخیار غير اخل في العقد فكان لكل واحد منهما حق النسخ بسبب ذلك لا حكم
شرط الخیار قال وقد جدد رواية عن محمد بن حماد في مثل هذا انه لا يفسد العقد
استأجر اجارة طويلة ثم اجر بعد القبض من لا اجر اجارة مشاهرة ولا يبيع الاجارة الثانية
وهل ينفذ الاولى بالنسخ قال الشيخ الامام هذا ينفذ في الشهر الاول من الجارة
الثانية واشك في ان يفسخها في غير ذلك وقال القاضي الامام ابو علي النسخ الاجارة
الثانية يفسخ الاولى وان كانت الثانية فاسدة فاسك فاني رايت رواية عن خالد بن
صبيح عن ابي يوسف رحمه الله المشتري اذا باع المبيع من المبيع قبل القبض يفسخ البيع
الاول وان كان هذا خلافا لظاهر الرواية في البيع في الاجارة وحيث ان يفسخ
الارض اذا دفع الارض الى الغير من اربعة على ان يكون البند من المانع ذكر الخصم
في الخيل انه يجوز فكله المستأجر اذا استأجر ليعمل في هذه الارض في شيء معلوم جاز
رجل اجره ارض كل شهر بدينار وبسليم ثم باعها من غير ان كان المشتري يخطأ جرة الدار
من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعبد المبيع انه اذا رده عليه
التمن بده داره وكسبت ففسخ من المستأجر من ثمن الدار في المبيع بالدينار واراد
ان يجعل الاجرة محسوبا من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجرة من المستأجر كان هذا منه
جارة مستقبله فنكون المالك من المستأجر ملك المشتري لانه وجب العقد وليس
للمبايع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للمبايع ان يجعله محسوبا من الثمن
عنده المالك كان وعدا فلا يلزمه الوفاء بذلك حكما فان لم يوفه كان حتما والاد
فلا شيء عليه وان كانا شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع رجل استأجر من الجارة
طويلة ثم ان الاجرة ففسخها باجرها من المستأجر ثم جدد بها فان كانت الاجارة باقية لبقا
الاصل رجل استأجر كرها اجارة طويلة فان كانت الاجارة بطريق بيع الدراجين
من المستأجر قالوا ان كان المالك على المستأجر وهو المشتري لانه مؤنه المالك فيكون على
المالك وان كان الاجرة مع الدراجين معاملة الى المستأجر كما هو احد الطريقين في
الاجارة الطويلة فان هب المانع يكون على الاجرة المثل على المستأجر لان ذلك من
جملة العمل رجل دفع ارضه من اربعة على ان يكون البند من العامل ثم ان صاحب الارض
اجر الارض اجارة طويلة من غير تغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان
البند من العامل كان العامل مستأجر الارض ففسخ كانه لم يجر من غير فلا يجوز الثاني
وان رضي العامل وهو المزارع بذلك انفسخ المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة على
ما اذا اجره من غير فرضه الاول حيث سدا لثانيه على المستأجر الاول اذا كان

صاحب الارض

الاول

مطلوب

ق

ذلك بعقبه الاول وهذا لا ينفذ الاجارة على المزارع لانه في المزارعة مع الاجارة
تخلقا المقصود فلا ينفذ الثاني على الاول قالوا ولا يجوز الاجارة الطويلة في القفا
والضيق يجوز في الحق وكل شيء سفع به مع بقائه عند رجل استاجر ضياء بعضها
فان غرة بعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز الاجارة
في القفار بحصتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الاجارة اجرة
وكانت مشغولة من روعة وقال المستاجر كانت غرة كان القول في ذلك
قولا اخره ان الاجرة بدعي المشغل ينكر الاجارة اصلا فيكون القول قوله بخلاف
المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرع كان القول في ذلك قوله مدعي
الصحة لان مدعي الفساد لم ينكر العقد حتى لو كان اخطأ بما ينكر العقد كان القول
فيه قولا للثقة وقال القاضي الامام علي السعدي في الاجارة بحكم الحال ان كانت
مشغولة في الحال كان القول قوله مدعي المشغل كما اختلفا في جريان المأوى لقطر
في اجارة الطاحونة في الاجارة الطويلة اذا فسخ الاجر الاجارة في ايام الخيار
وفي الارض فسخ المستاجر يبقى الاجارة بالخيار كذا قالوا انتهت هذه الاجارة فيها
زوع لم يبدل شيء في الاجارة لا جرم المثل رجل استقرض من رجل مالا معلوما يقض
المالك ثم ان المستقرض اشكر المقرض في جانيه وقال المالك اودع عليك قرضك لا اطلب
باجر الخاقية قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان ترك الاجارة عليه مع استقرض
منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرض او بعد فالحاقه
عائته في دين ولا اجرة على المقرض رجل استقرض من رجل مالا واستقرض المقرض في داره
قالوا لا يجوز المثل على المقرض لان المستقرض اذا استقرض في جارة عودها عن منفعة
المقرض لا يجازيها المثل فكذا لو اخذ المقرض من المستقرض خمارا لم يستعمله الى
ان يرد عليه ذلك منه ثم ان المقرض سلم الخمار الى بقار ففقرم الفيل من المقرض فم
الخمار لان الخمار كان عند المقرض بالجارة فاسق وكان امانه فاذا دفعه الى السرح
ليعتقه صار خارا فاما من اجل قرض انسانا فدائم ثم ان المقرض اجبر الميزان
من المستقرض كل شهر يدبره قال ابو القاسم ان لم يكن للميزان قيمة ولا يستاجر
عادة لا يجب على المستاجر شيء رجل استاجر من رجل قدر خمارا لاجران يكون
القدر مضمونا على المستاجر قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله يبيع من المستاجر نصف
القدر ثمن المثل او اكثر ثم يواجر منه النصف الباقي بما شاء فان ذلك جائز عند
اصحابنا رحمه الله انا الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير المثل رجل اقترض
انسانا فدائمه واداد ان يسكن فاد المستقرض بغير اجرة قال ابو بكر الاسكافي

كان

رحمه الله يستاجر المقرض دارا المستقرض من مدة معلومة سنة او اكثر باجرة معلومة
من المستقرض شيئا يسيرا بذلك الاجرة حتى يصير الاجرة قصاصا بثلث ما باع من المستقرض
رجل وكل رجلا بان يستاجر له دارا بعينها سنة بماية درهم ففعل الوكيل ذلك
وقضى الدار ومنعها من الموكل لاستيفاء الاجرة ذلك في الجامع ان الاجارة اذا كانت
مطلقة لا يشترط التعجيل لم يكن للوكيل ان يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة
وكذا لو كانت الاجارة بالجرم مثل فان قبض الوكيل الدار حين قبضت المثل كما
الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستيجار عن
الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والتمس من اجل وجب المبيع حتى هلك المبيع
في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم يرجع الوكيل بالثمن على الموكل لان الثمن اذا كان
موجلا لا يكون للوكيل ان يحبس المبيع من الموكل فلما قبض الوكيل يقع قبضه للوكيل
ثم يصير غاصبا من الموكل وكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستيجار
ثم ان الوكيل عيلا على الموكل ولخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للاجر
ان يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل ولو ان الوكيل حبس الدار
من الموكل ثم جاء اجني وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة
سقط الاجر عن الوكيل والموكل وقال ابو يوسف رحمه الله اذا لم يكن الاجارة بشرط
تعجيل الاجر قبض الوكيل وسكن نفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون
الموكل ولو كان الوكيل استاجر الدار بالجرم بشرط التعجيل او استاجر مائة مطلقه ثم عجل
له الاجرة جاز ذلك منه وله ان يحبسها من الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر
حتى مضت السنة لا يكون للوكيل ان يرجع على الموكل بالاجر هنا لان الوكيل كان
مخفيا في الحبس فلم تقع قبضه اولا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه اذا لم يكن الوكيل
حق الحبس كان قبضه اولا للموكل رجل امر رجلا يستاجر له دابة الى الكوفة بعشرة
درهم فاستاجرها الوكيل بخمسة عشر رجلا قالوا استاجرتها بعشرة فربحها
الامر كونه الكتاب انه لا اجر على الاجر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل
رجل امر رجلا بان يستاجر له ارضا بعينها قالوا استاجرها الوكيل ثم ان الموكل اشتراها
من صاحبها بعد ما استاجرها الوكيل وهو يعلم بالاجارة ثم علم بذلك لم يكن له ان
يردها ويكون في يد بالاجارة الوكيل بالاجارة اذا قبض الاجارة مع المستاجر
قال محمد رحمه الله المناقضة جائز ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لم يملك الاجرة فان
كان الوكيل استاجرها بشيء عينه فجزا ذلك لا يجوز قبض الوكيل على رب الدار وقد مر
هذا في البيوع الغاصبة الجزل الدار والعبد ثم قال الغصوب منه انا امر تلك

بالاجارة فقال الغاصب ثم تأخر في كان لقوله قوله الغاصب منه ولو اجر الغاصب
فلا انقضت مدة الاجارة قال الغاصب منه كنت اجرت عقد قبل انقضاء الملك لا قبل
قوله الا بسنة كالجمل اذا رجع ابنته اليها ومات الزوج فقال لا بنت كنت قد اجرت
عقد الا ان لا يصدق الا بسنة ولو قالت كان النكاح بامري الى الميراث كان القول
الغاصب لا اجر الغاصب ثم اجاز للمالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صح اجارة ولو
جميع الاجر للمالك كما لو اجاز بيع الغرض حال اقيام العقود عليه وان اجاز بعد
انقضاء العقد لا يصح اجارته كما لو اجاز بيع الغرض بعد اهلاك العقود عليه ويكون
جميع الاجر للغاصب نه هو العاقد والمنافع تقوم بعقد فكان الاجارة وان اجاز
بعد ما مضى بعض المدة فاجر ما مضى للغاصب اجرا بقي للمالك وهو قول محمد رحمه الله
لان الاجارة بعقد ساعة فساعة على حسب جود المنفعة فصح الاجارة فيما بقي من المدة
ولا يصح فيما مضى كالرجل اذا اجر عتق سنة ثم اعقده في وسط السنة فاجاز للعبد
الاجارة فيما بقي فاجر ما بقي من السنة يكون للعبد واجرها مضى يكون لمولاه المعنى
لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البدل له وفيما بقي استوفيت
على ملك العبد فكان البدل له اما على قولنا ان يوسف رحمه الله اذا اجاز للمالك اجار
الغاصب بعد ما مضى بعض المدة كان جميع الاجر للمالك والغصبي على قوله يحرم رحمه الله
ولو اعطى الغاصب رضى الغصب من الارعة فاجاز للمالك ان كان الزرع قد سبيل ولم
يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الارض ولا شيء للغاصب وان كان الزرع قد
سبيل وسمن لا يصح اجارة رب الارض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء
للمالك ولو غصب دارا فاجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ما مضى للاستيعار
شرابطها وان استقبلها كان افضل ذكرها في التوازن للغاصب ان للغاصب ان
يسترد الاجر من المستاجر لان المستاجر لا اجر من الغاصب ردة عليه الغصب ورد
المغصوب حتى عليه يحمل ردة الغصب يسلمه الى الغاصب ردة الغصب لان ذلك مستحق
عليه على المستحق كالرجل اشترى شيئا ثم باعه او قبضه ثم باعه من البائع يحمل
بيعه نقضا للعقد الفاسد ساحة في الشارع في مقابلة حانوت رجل اجرها صاحب
الحانوت من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدينهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما يأخذ
صاحب الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقدة يستحق الاجر وان كان غاصبا
ويستحق ان يصدق به كالفاسد اذا اجر واخذ الاجر وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
انما يكون اجرا لساحة لصاحب الحانوت اذا كان يبيع في الساحة وكانا او نحو ذلك
حتى يكون هو او من الناس عاقدان او اذا لم يكن يبيع في الساحة شيئا لا يكون له الاجر

يكون

اذا اجاز رضى الغاصب
من الغاصب كان واخذ
الاجر من الغاصب

لان صاحب الحانوت في الساحة كسائر الناس في الخصاص له بالساحة المتولى اذا اجر
الوقت ان كان الوقت شرطا ان لا يواجر اكثر من سنة وان لم يكن شرطا ذلك يجوز
الاجارة الى ثلث سنين ثم ان اجرها اكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخ بلخ رحمه الله
لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين وقال بعض مشايخنا حرم الله يجوز ذلك
اذا كان المستاجر يبيع من ماله عدى الملك اذا طالت المدة وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي حتى يطله **فصل**
في اجارة الوقف وماله التيمم من الوقف والوصى اذا اجر الى الصغير والوقف
بالر من اجر مثله بما لا يتعارف الناس فيه قال الشيخ الامام الحلي ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله يحكم بالاجر للمالك ما لم يعلم عند بعض علماءنا وعليه الفتوى قال رحمه
الله على اصولنا اصحابنا انهم لا يبيعون الا بغير الاستاجر غاصبا فان ذكر في المزارعة
الوكيل يدفع الارض من الارعة اذا دفع الارض من الارعة وشرط المصالح لا يرضى بها
سيد الا يتعارف الناس في مثله يصير لوكيل غاصبا وكذا يدفع اليه الا ان الحصة
قال لا يصير بالدفع اليه غاصبا وكان عليه الاجر المثل قالوا انما افنى نقول المضاف
قال رضى الله عنه في بيعي ان يكون الجواب على التخصيص ان لم ينقصها الزعامة يجب
اجر المثل بالغام ما لم يعلم وان ينقصها الزعامة سقط له نصيب الارض والى اجر المثل
ايها كان اكثر يجب ذلك للوقت والصغير في رجل غصب رضى وقفا وارضيا للصغير
قال بعضهم فيمن الغاصب لجر المثل للوقت والصغير في ظاهر الدلالة لا يضمن ولو
ان هذا الغاصب اجر الارض المغصوبة من غيره كان على المستاجر للغاصب الاجر المسمى
رجل اجر من لا كان والمال وقفه على اولاده اذ ما تبا سلا فاجر هذا الرجل كما
طويلة وان بقى المستاجر في عارة هذا الوقف بامر المولى قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن للمولى اجر ولا له في الوقف بان لم يكن متوليا يكون
المولى اجر غاصبا وكان على المستاجر لجر المسمى وتصدق به ولا يصح المستاجر غا
انفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان له طوعا وان كان المولى اجر متوليا
كان على المستاجر لجر المسمى ان كان ذلك مقدار لجر المثل او اكثر ويصح المستاجر
في غلة الوقف في العمارة يتولى الوقف اذ اجر الارض مدة معلومة ثم مات المولى
ثم مات المستاجر قبل انقضاء الاجارة فرفع ورثة المستاجر غلة الارض قال الشيخ
الامام هذا رحمه الله ان كانت الغلة زرع عاودته المستاجر بدينهم كانت الغلة
لهم وعليهم نصيب الارض في سقيتها لانه لم ينفذ ذلك النصيب الى صاحب
الوقف لا حتى الوقوف عليهم في ذلك الوصي اذا انفق من ماله التيمم على ابي القاسم

يجوز

كانت
الارض

في خصوصية كانت على الصغير وله قال الشيخ الامام هذا رجمه الله ما اعطى الوصي
 من مال التمس على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجار المثل وما كان على وجه الرضى يكون
 ضمانا رجل استاجر ارضا فانقطع الما فان كانت الارض سقي بها الانهار ولا ماء السماء
 لا سقي على المستاجر وكذا ان كانت سقي بها السماء فانقطع المطر الوصي اذا اجار ارض اليتيم
 او استاجر للتم ارضا على التمس طوبى له وسيمية ثلث سنين يجوز ذلك وكذلك اب
 الصغير وقوله الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شي يسير من مال
 الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعه الما بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت
 الاجارة لارض اليتيم او الوقف لا يبيع الاجارة في السنين الاولى لانها يكون
 باقل من اجار المثل فلا يبيع وان استاجر ارضا للتم او الوقف بمال الوقف ففي السنة
 الاخيرة يكون الاستيجار اكثر من اجار المثل فلا يبيع فاذا اضلت الاجارة في البعض
 في الجهتين هل يبيع فيما كان خيرا للتم والوقف على قوله من يجعل الاجارة الطويلة
 عقدا واحدا لا يبيع وعلى قوله من يجعلها عقدا يبيع فيما كان خيرا للتم فلا يبيع فيما كان
 شره والظاهر هو الفساد في كل واحد والوصي اجار ارضا للتم واستاجرها وصي آخر
 للتم آخر فلا يخلو هذه الاجارة عن الضرر بلحلا للتمين وطرق يبيع الاجارة الطويلة
 في ارض اليتيم والوقف بمال يجعل اخر السنين كلها مقدار اجار المثل ثم ان الوصي وقوله
 الوقف يبيع المستاجر عن اخر السنين الاولى فيصح ذلك في قوله الى خليفته ومحمد
 عليهما رجل استاجر طوتا وقفا على الفقير فاذا ان بنى عليه غرفة من ماله ونقص
 لها قالوا ان كان لا يزيد المستاجر اجرة الخافوت على مقدار استاجر فانه لا يطلو
 في البناء الا ان يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا لا
 معطلا في اكثر الاوقات وانما يرغب المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك
 وان كان لا يزيد هو في الاجرة رجل استاجر حجر موقوفه من وقف المسجد فكسره فيها
 الخطيب بالعتق والحجر ان لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك
 ضررين بالحجر مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يحرم من يستاجرها بتلك الاجرة
 كان على المتولى ان يسعه من ذلك فان لم يسع الخرجه من الحجر ويولجها من غير
 وان كان لا يحكم من يستاجرها بتلك الاجرة فله المتولى ان يترك الحجر في ذلك الا اذا
 خاف من تلك الضرر هلاكنا الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقف من رجل ثم جاعل
 وفاده في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجار الحمام من الاول اجرة عقدا راجعا مثله
 او نقصان يسير تغاير الناس فان كانت بما تغاير في مثله فليس للمتولى ان يخرج
 الا وله قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا تغاير فيه للناس

في قوله
 ان كان لا يزيد
 المستاجر اجرة
 الخافوت على
 مقدار استاجره
 فانه لا يطلو
 في البناء

يكون

يكون فاسد وله ان يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غير بلجر المثل او بالزيادة
 على قدر يرضى به المستاجر وان كانت الاجارة الاولى بلجر المثل ثم ان زاد اجرة مثله كما
 للمولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستاجر الاجرة المسمى كذا ذكر الطحاوي
 رحمه الله الارض اذا كانت وقفا على قوم فاجرها وصي الميت ثم مات بعض الحوافظ عليهم
 لا يطل الاجارة المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف للعاره قال الشيخ الامام المعروف
 بخواجه رحمه الله في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة المتولى لا يملك استبداد الوقف
 الاية رواية عن ابى يوسف رحمه الله او كان الواقف جود الاستدانة اهل المسجد اذا باعها
 حشيش السجاء وتقسا عارضا فاختلها فيه والمتولى على انه لا يجوز ذلك الا باذن
 القاضي وهي نافي في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى الاب والجد اب وصيهما اذا اجر
 الصغير على من الاعمال الميتة تندر عليها الصغير طر لا يملك جعل ما ليس له مالا للصغير
 ولا ولا له الجديع قيام ولاية الاب وصي الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب
 ولا جد اب الاب ولا وصيهما فاجر ذو رحم محرم من الصغير وكان الصغير في جرح جاز
 لانه يملك تاديبه فيملك اجارته فان كان الصغير في جرح ذي رحم محرم فاجر ذو رحم
 محرم آخر هو اقرب من الذي كان في جرح المم فاجرة امه جاز في قوله الى يوسف رحمه الله
 ولا يجوز في قوله محمد رحمه الله وان اجر ذو رحم محرم منه هو في جرح بليل ان سقى الاجر
 على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما هو وجه للصغير ان كان لصاحب الحجر
 ان تنفق الحبة وليس له ان تنفقها على الصغير واذا باع الصغير بعد ما اجر من له ولايه
 الاجارة ان شاء امضى الاجارة وان شافخ سأل الحجر الاب والجد وصيهما او غيرهم
 وليس له ان كان الصغير في جرح ان يدفعه الى جارك ليعلم تلك الحرفة ان لم يكن اب الصغير
 حاكما لان الصغير يضر بذلك من له حق الاجارة اذا استاجر ارضا ليعمله العاقل في تلك
 السنة فلما مضى نصف السنة ولم يفعله ثبانا كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة ولا يستاجر سائرا
 منه ليحذف الصغير لا يجوز تلك الاجارة والاب والجد وصيهما اجارة رضى الصغير وقوله
 وعقاره لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس غير هؤلاء من كان الصغير في جرح ولاية
 اجارة عبيد الصغير وعقاره وعن محمد رحمه الله انه يجوز ذلك استحسانا قال لا يملك
 اجارة نفسه فيملك اجارة ماله وعنه ايضا من كان الصغير في جرح كان في ان سقى على
 الصغير من ماله ولا جلا لصبي ان يواجر الصغير ولا يواجر عبيد في قوله الى خليفته
 وقال محمد رحمه الله يواجر عبيد ايضا الوصي اذا استاجر نفسه او عبيد الصغير لا يجوز
 اما عند محمد رحمه الله فلا لانه لا يشتري للقيم مال نفسه او باع ماله من اليتيم لا يجوز في الاجارة
 اولي واما عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله عليهما لانه انما يملك البيع من نفسه

في قوله
 ان كان لا يزيد
 المستاجر اجرة
 الخافوت على
 مقدار استاجره
 فانه لا يطلو
 في البناء

بشرط ان يكون ذلك حراً للقيم ولا خير للقيم بها هذا لانه يجعل ما ليس بالقيمة ما
وان استاجر الوصي نفس اليتيم لنفسه او عبداً ليتيم لنفسه جاز في قوله الى حقيقته واني
يوسف رضي الله عنهما اذا كانت باجره ليس فيها غبن ما الا باذا اجر نفسه للصغير
او اجره له للصغير واستاجر مال الصغير لنفسه جاز لانه ملك شري مال الصغير
لنفسه وان لم يكن ذلك النفع للصغير ولو كان وصياً لليتيمين فاستاجر احداهما
مال الاخر لا يجوز كالرباع مال احد من الاخرين لا باذا استاجر ابنته البالغ فعمل
الا بربح اجره وان استاجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر
وإذا المسلمون لا فرق بين ان يكون احدهما مسلماً او ذمياً واذا استاجر الخرابته
المكاتب جاز فكذلك استاجر الخرابته العبد من مولا جاز والخرازا استاجر اباه العبد
يسقط ذلك الصبي المحجور اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب
الاجر وفي الاستحسان يجب الاب والجدا وصيهما اذا جردا او عبدا للصغير
سنيها معلوما ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والصبي اذا اجر نفسه
ثم بلغ لا يكون له ان يفسخ له ان يفسخ الاجارة والعبد المحجور اذا اجر نفسه للخدمة
سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون اجراً مضمناً
ولجره ما بقي للعبد وان كان آجره المولى ثم عتق في نصف السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة
فيما بقي وان شاء امضى فان اجاز الاجارة والمولى كان آجره بل جرح المولى في الاجارة
بعنا الاجارة كان جميع الاجر للمولى المكاتب اذا اجر عبداً ثم عتق لا يسقط الاجارة عند ابي
يوسف رحمه الله وبطل عند محمد رحمه الله ولو استاجر المكاتب عبداً ثم عتق بطلت الاجارة
في قولهم وقبل هو على هذا الخلاف ايضا ولو ادى المكاتب وعتق بقيت الاجارة عند الكل
رجل اقل صبياً عند رجل يعمل معه فاحجز الرجل للصبي كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل فاق
ان كان الرجل اعطى كسوة باساً ويكلف الصبي حياطة لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان
حقه انقطع بالحياطة **فصل** فيما يجب للاجر على المستاجر وفيما لا يجب رجل
اكثرى حماراً بقى في الطريق فامر الكندي رجلاً ان يفتق على الحمار ففعل للمامور قالوا ان
المامور ان الحمار تغير لا مراً يرجع بما اتفق على حمله من متطوع وان لم يعلم للمامور ان
غيره لا مراً قالوا له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على ان ضامن وكان رجلاً قال
لغيره اتفق في بناء دارى ولم يقل على ان ترجع بذلك على اختلاف فيه قال الشيخ الامام
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح انه يرجع قال رضي الله عنه ففي مسأله الحمار اذا لم
يعلم للمامور ان الحمار تغير الامر لم يقل الامر على ان يرجع بذلك على سعي ان يكون
على اختلاف ايضا وفي اللقطه اذا رفع الملقط الامر الى القاضي فقال له القاضي اتفق

عليها

عليها ولم يقل على ان يرجع بذلك على صاحبها اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخلافه
الصحيح انه لا يرجع رجل استاجر داراً على شهر كذا ثم ادعى المستاجر ان صاحبها باعها منه بعد
الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستاجر اجراً مضمناً لان البيع
لم يثبت فبقيت الاجارة ولو استاجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاهما
المستاجر وانكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة ذكر القدر في وجهه الله ان على
قوله ابي يوسف يلزمه اجراً قبل الانكار ولا يلزمه اجراً بعد الانكار وقال محمد بن
الاسيوطي شئ من الاجر ولو استاجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة
وادعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الحجز فان قضت السنة وقيمة العبد يوم ثم مات
العبد في يد المستاجر وقيمة الف روى هشام عن محمد رحمه الله ان عليه الاجر في
قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه خلافاً وذكر القدر في ان على قوله ابي بن
رحمه الله عليه اجراً مضمناً بل المحجور وليس عليه اجراً بعد الحجز قال هشام قلت
لمحمد بن يحيى الاجر من الفمان قال لم يجز قال هشام رحمه الله اراد بذلك انه استعماله
السنة حكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر نكر ان يكون ذلك بدعوى صاحب
العبد يدعى المستاجر لنفسه فكان على المستاجر ان يرد له فاذا لم يرد ضمن رجل اجر
داره بثلاثين درهماً شهر على انه بالخيار دفع الدار الى المستاجر فسلمها قبل ان يسقط
صاحب الدار خياره لم يكن على المستاجر اجراً سكن وانما يلزمه اجراً لا سكن بعد الاجارة
من يوم الاجارة رجل اجر دابة على ان يكون الخيار له ساعة من النهار فربها فمضت
ولا ضمن الاجر وان كان الخيار للمستاجر كان عليه الاجر ولا ضمن قيمه الدابة رجل دفع
الى خياط ثوباً بالمحطة فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن ابان لا اجر له لان
المقصود هو الخياطة دون القطع فكان لا اجر مقابل الخياطة وقال ابو سليمان الجوزي
رحمه الله له اجر القطع وهو الصحيح رجل دفع الى خياط ثوباً بالمحطة بدينار فخطه ثم
جاره وبعده قبل التسليم الى صاحبه لاشي الخياط لانه لم يسلم العمل قال رضي الله عنه
هذا اذا لم يخطه في دار صاحب الثوب فان خطه في داره كان له الاجر لان العمل صار
مسلماً لصاحب الثوب وليس على الخياط ان يخطه من اخرى في الوجهين لان العقد
الذي جرى بينهما لم يبق وان كان الخياط هو الذي فسخ كان عليه ان يخطه من اخرى
لانه نقض عمله فصار كأن لم يكن وكذا الاسكاف رجل اكثرى من رجل سقينة ليجمل
فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الترخ الى مكان الذي اكراه
فان لم يكن الذي اكراه السفينة مع الملاح ليس على المشتري كراؤه ان كان معه فعليه الكرا
لان العمل صار مسلياً للمكثري كالمخاط اذا خط الثوب في دار صاحب الثوب رجل استا

سف

لا يضمن في الدابة

جاني

اجر

بفلا للركباني موضع كذا فجاء به في بعض الطريق ورده الى الموضع الذي استاجر عليه
الاجر وهو نظير مسألة السفينة اذا ردها النجاشي والمكثري مع الملاح في السفينة وكل
استاجر ارضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستاجر مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تنقض
الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع
مثل نصف الاجر الا ان يرضى رجل استاجر ارضا ليرعىها فزرعها فقل ما في قال محمد رحمه
له ان ينقض الاجارة وله ان يخاصم الاجر حتى يتركها الحاكم في يد باجر المثل الى ان
يترك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك كان رضا وليس له ان ينقض الاجارة وكذا
الرجاء اذا انقطع ما في حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر وان قل المائدون الرجاء
ويطحن على نصف ما كان يطحن قبل ذلك كان المستاجر ان يردّها فان لم يردّها
حتى طحن ذلك كان ذلك رضا وليس له ان يردّها الرجاء بعد ذلك ولو استاجر ارضا من ارض
الجبل بدمام فزرعها فلم يطر عليه ولم يثبت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء وبنت قال محمد
رحمه الله الزرع كله للمستاجر وليس عليه كذا الا ان يرضى ولا نقضا فزار رجل استاجر ارضا ليرعى
فاصاب الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرقت
الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبا رجل وزرعها لا اجر على المستاجر
ولو كانت في يد المستاجر فلم يزرعها حتى مضت السنة كان عليه الاجر وكذا لو زرع
ولم يزرع البعض رجل استاجر سفينة ليذهب به الى موضع كذا فحمل عليها كذا ورجع بها
فذهب السفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله يلزمه كذا السفينة في الذهاب والرجع
اقل كذا ولو قال اكثر من ذلك على ان يحمل الطعام من موضع كذا الى هنا فلم يجد الطعام
فليس عليه شيء من كذا لان في المسئلة الاولى اكثر من السفينة للذهاب والرجع والمجدوع
يلزمه حصه الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستيجار على حمل الطعام من موضع كذا
الى هنا فاذا لم يحمل لا يلزمه شيء ولو استكرى دابة ليحمل من هناك نحو لا تفرج المكارى
وقال ذهبت فلم اجدها قالوا ان صدقة المستكرى في ذلك كان عليه اجر الذهاب
خاليا عن العمل رجل استاجر في المرداة ليحمل الدقيق من طحونه كذا او الحنطة من قرية
كذا فذهب فلم يكن الحنطة طحنت ولم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصرا قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله ينظر في لفظة الاستيجار ان كان المستاجر قال استاجر
هذه الدابة من هذا البلد حتى احمل الدقيق من طحونه كذا يجب نصف الدابة لان الاجارة
وقعت محصة من البلد الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر لذهاب ثم الاجارة
من الطاحونة الى البلد انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع شيء فاما اذا قال
المستاجر استاجرت منك هذه الدابة بكذا حتى احمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد

الدقيق

عليها

الدقيق هنا لا يجب شيء لان هذا الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر
اذا لم يحمل الدقيق ولو استاجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجي بعباله فوجد بعضهم قد مات فباع
من بقي ذكره الكتاب ان له الاجر كسابق ذلك قالوا هذا اذا كان عباله معلومين لانه
او في بعض المعقود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك ولو استاجر ليذهب بطعام الى فلان
بالبصرة فذهب الطعام ووجد فلانا قد مات فباع الطعام لاجر له لانه قد نص عليه فلا يجب
الاجر كالحياط اذا خاطم ثم قتل وان استاجر ليذهب بكتاب الى فلان ويحيى بحبابة فذهب
بالكتاب فلانا قد مات فباع الكتاب لاجر له قال محمد رحمه الله يلزمه اجر الذهاب ولو ترك
الكتاب ثم اوفى له ولم يردّه كان له اجر المذهب في قوله لانه لم ينقض عمله وقيل اذا فرغ
شيء ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم يفتن بالكتاب وارثا للتوبى اليه ليحصل
له الغرض بخلاف ما اذا اوفى له ولو استاجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويذهب فلانا اليه
باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا قالوا له الاجر ولو استاجر ليذهب
الى موضع كذا ويؤدي رسالة الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر مقابل ما كان
لا بتبليغ الرسالة رجل استاجر امرأته لخدمة البيت ثم لم يخدمها الا بجزء ولا يكون لها الاجر
في ذلك لان خدمة البيت مستحى عليها ديانا فلا يجب لاجرها كما لو استاجرها لخدمته
او طبخه ولان منفعة خدمة البيت يعود اليها والاشيان لا يستحق الاجر ما يعود
منفعته اليه كما في الطبخ والخبر وان استاجرها لغسل ثيابه قال مولانا رضي الله عنه
ينبغي ان يكون لها الاجر لان ذلك غير مستحى عليها ديانا لانه كخياطة الثوب وكذا لك
ومنفعة العمل يعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استاجرها لخدمته وان
استاجرت المرأة زوجها لخدمته باجر مسمى جاز والزوج ان يمنع عن خدمتها بعد الاجارة
لانه مضر بذلك فان خدمتها ذلك ثم اخرجته المهر حتى رحمه الله ان عليها الاجر لخدمتها
كما لو استاجرت زوجها لخدمته الغنم ولو قال ان المرأة لخدمتها العنز رجل على ان لك على الف
درهم فغرم الزوج رجلا الى ان قالت المرأة لا اريد ان يدا لزيادة قالوا هذه الاجارة باطله
ولا شيء عليها لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قد قام عليها امرأه اجرت دارها
من زوجها فسكنها جميعا قالوا لاجرها وهي من مالها استاجرها لخدمته او طبخه انما
ارادوا بهذا الاتحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار
في بعض الاوقات وعسى يكون عامة فهار في السوق ويكون الدار في يد المرأة و
المستاجر اذا اجرت لاجلها واعانة انفق الدوايات على انه لا يجب لاجرها على المشا
في زمان الاجارة والاعانة فكل ذلك هنا لم يكن لها اجر الدار على زوجها رجل اشترى
الثمار على رؤس الاشجار ليترك الثمار الى ان يدر ذلك وقاما معلوما لم يكن عليه اجر الا

هاب

شجار

لا يلزمه

لان الشجر ليس محل الاجارة فيجعل الاجارة اجارة بخلاف ما لو اشترى لتفصيل ثم استأجر
الارض وقام معلوما الى ان يترك الزرع كان ذلك جائزا وكان له اجر الارض لان الارض
محل الاجارة فينقضي الاجارة رجل استأجر طاحونين دوارتين في موضع يكون كرى النهر
على صاحب الطاحونة عادة فالحاج النهر الى الكرى وصار محال لا يعمل الا احدا من الحيين
فان كان محال الوصف الى الهمما جميعا يعملان فاقصا فله الخيار لا خلا للقصود
لم ينسخ الاجارة كان عليه اجرهما جميعا وان كان محال الوصف الى الهمما لم يعمل احدا
فعليه اجر احدهما اذا لم ينسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باحدهما فان
تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان المالك يكتفي للاكثر لانه يتمكن من الانتفاع
باكثرهما وان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الاجر كما ملا
لانه هو العطل وهو كما لو استأجر خيمة فانكسرت او تادها لا يسقط الاجر عن المستأجر
لان الاطناب يكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت اطنا بها سقط الاجر عن المستأجر
لان الاطناب يكون على صاحب الخيمة رجل استأجر طاحونة انقطع ماؤها وكان له
ان يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط جميع الاجر وان قل ماؤها وكانت
الطاحونة تدور وطحن نصف ما كانت تطحن كان للمستأجر ان يردّها فان لم يرد
حتى طحن كان ذلك رضا منه وليس له ان يردّها بعد ذلك ولو استأجر بيتا فيه رجال
قالوا استأجرت هذا البيت بكل حق هو له ولم يسم الرجال كان للآجر ان يطلع الرجل
وليس للرجل والمأمن حقوق البيت واستأجر البيت بخرقها فله حقوق البيت وان كان
استأجر البيت بخرقها فله حقوق الرجل فان انقطع المأمن بخرقها حتى مضت السنة
وكان البيت مما سفع به بدون الرجل انقسم الاجر عليها فيسقط عنه حصة المجرى بلز
الاجر بحسب ان البيت وان لم يكن البيت منتفعا به بدون الرجل لا يجب على المستأجر
وان لم يرد البيت رجل ارضا ليرزعا فزرع وقل ماؤها قال محمد رحمه الله له ان ينقص
الاجارة وله ان يخاصم حتى يتركها الحاكم في يد باخر المثل الى ان يترك الزرع فان سقى
زرعه كان رضا وليس له ان ينقص الاجارة وكذا الرجل اذا انقطع ماؤها حتى مضت
السنة سقط جميع الاجر وان قل الماء يدور الرجل وطحن على نصف ما كان فالمستأجر
ان يردّها فان لم يردّها حتى طحن كان ذلك رضا وليس له ان يرد الرجل بعد اجراءه ثم اجرها
من غير بعد ما سلم اليه الا وله فاجاز المستأجر الا وله نفذت الاجارة الثانية على المستأجر
الاول ولو زرع ارضه من زراعته على ان يكون البذر من المزارعة ثم اجر من غير اجارة
طويلة بغير رضا المزارع فان رضى به المزارع ينسخ المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة
رجل من رجلا ان يستأجر له دارا بعينها من رجل سنة فاستأجرها للمأمر واي ان يغيرها

تكون

استأجر

جر

الى الامر وبعينها بنفسه حتى مضت السنة قال ابو يوسف رحمه الله لا اجر على الامر ولا
على المأمر وقال محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر رجل استأجر دارا وقصفا ثم اعادها
من الاجر قال ابو بكر الملقب رحمه الله لا يسقط الاجر عن المستأجر في السنة ان استأجر
اذا اطلق من الاجر كان ذلك نقضا للاجارة وكذا لو استأجر دارا وبني عليها ثم اجرها
الاخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى في الصحيح ان الاجارة والا طارة لا يكون
نسخا وان كان الاجر على المستأجر اقام في يد الاجر رجل استأجر دارا وقصفا فيسقط
منها حائط واحد من بيت من الدار وكان المستأجر ان يغير الحائط فيسقط
عند عينه لان هذا من المأمر لا من الامر بالبيت فان يغيره من الدار كان للمستأجر ان يغيره
وعينه ويسقط الاجر عنه لئلا لا ينسخ الاجارة بما لم ينسخ رجل استأجر ارضا ليرزعا
فزرعها فاصاب المزارع آفة فله ان يتركها ولم يتركها كان على الاجر ان يتركها في الارض
قبل ان يردّها فلا اجر عليه وكذا لو قصفها رجل فزاعها الفاضل اجر على المستأجر في ذكر
الشجر الا هاهنا المعروف بالخواهر والدة اذا استأجر ارضا ليرزعا فزرع فاصطلمت
آفة كان عليه اجرها المظني وسقط عنه اجر ما بقي من السنة بهذا الاصطلاح في كل استأجر
او صاورة رعاها ولم يجر ما يجرها فيبطل الزرع قالوا ان استأجرها بغير شريف لم يسقط
ما اضر الذي يرضى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار دون ان يستأجرها
بشرط ان انقطع عنها المأمر في الوقت الذي يستغرقه الزرع عند انقطاع المأمر فيسقط
الزرع سقط عنه الاجر كما لو استأجر من الرجل فافترق فافترق واستأجر ارضا بغير شرط ليرزعا
فزرع المأمر الا ان لم يسقط سقيها فهو الخيار ان شاء ورضا وان شاء استأجرها فان لم يرد
حتى مضت السنة كان عليه الاجر اذا كان محال كونه ان كثر الخيل ويزرع فيها اشيا
ان كان لا يمكن ان يزرع فيها شيئا بعد ما روى من الوجوه لا حيلة له في ذلك فلا اجر
عليه كما في مسألة الرجل الذي لم ينقطع المأمر لكن سار فيها المأمر حتى لم يبق له الزراعة
لا اجر عليه رجل استأجر ارضا فافترق المأمر ان كان لا يرضى بغيرها الا بغيرها المطر
انقطع من المطر ايضا لا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها رجل استأجر ارضا سنة
ليرزعا فيها سماء فزرع ولم يصب او صابته آفة فانسده وذلك كان في وقت كسب
ان يزرع فيها مرة اخرى فزاد ان يزرع فيها غير ما ساءه ان كان الثاني اقل ضررا بالارض
من المسمى او مثله فعلى ذلك لان رضى الارض بغيرها ظاهر وان كان الثاني اضر بالارض
من الذي ساءه لم يكن له ان يزرع لان رضى الارض لم يرض الا بالمسمى وبما هو مثله او جونه
ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يد من الاجر وبطل عنه الزيادة المأجر اذا
انقضت الدار المأجر حتى يغير رضى المستأجر او يصابه لا يسقط الاجارة وبقي الاصل

فيما كان

من

وهو كما لو غصب لدار المستاجر انما لا يستحق الاجارة لكن يستحق الاجرة مادامت
 في يد الغاصب كما لو ائتمنت الدار في يد المستاجر وعن محمد رحمه الله اذا ائتمنت الدار
 المستاجر فيها المولى جازا المستاجر ان يسكن الدار بقية مدة الاجارة لم يكن الاجر
 ان منعه من ذلك او اذ به اذ ائتمنتها قبل انقصا المالك وقبل ان يفسخ المستاجر الاجارة
 فان بناها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسكنها بعد الفسخ فينتفي عن الاجرة وانما رجل اجير
 فاذا ائتمنتها زيوفا وسوقه لا يفهم الصيرة شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الدار ثم و
 انما اوفى بعض العرف هو تميز البعض بغيره من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان كل زيوفا
 يرد على الاجر وان كان الزيوفا نصفا فصف الاجر يرد المربوف على الدافع فان تلك الدافع
 وقال ليس هذا ما ائتمنته من كان القول قول الاجر مع عبته لانه منكر اخذ غيره وهذا
 اذا لم يكن الا من اقر باستيفاء حقه او باستيفاء الجاه فان اقر به ذلك ثم اراد ان يرد البعض
 بعضا منه فانه لا يملك الدافع ان يكون ذلك دراهمة لا تقبل قوله رجل استاجر قسما ليلبس
 وذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اخلفوا فيه قال الفقهاء
 ابو بكر البخاري لا اجر عليه لانه لم يذهب الى ذلك المكان فذهب الى ذلك المكان
 الاجر ولا يكون محالفا لان الاجر متعلق بالسير لا بالذهاب الى ذلك الموضع وانما ذكرنا ذلك
 الى ذلك الموضع ليكون ما دون ما من الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله وهذا خلاف
 ما لو استاجر ابنه ليركب ببلد موضع كذا فركبها في المصير في حوائجه ولم يذهب الى ذلك المكان
 فانه يكون محالفا ضامنا ولا اجر عليه لان في الاجارة الدابة يمان مكان الركوب
 شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع الطريق قد يكون اضر بالدابة فكان
 ذكر المكان للتقييد كما في اجارة الثوب لا بشرط بيان مكان اللبس انما بشرط بيان
 الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض رجل استاجر دابة ليركبها
 يوما الى الليل فامسكها في نومه ولم يركب ذكر في الكتاب انه اذا استاجرها ليركبها خارج
 المصير الى مكان معلوم فامسكها في نومه لا اجر عليه لانه لا يجزى الاجر بهذا الامسك
 فلم يكن ما دون ما فيه فكان ضامنا وان كان استاجرها ليركبها في المصير فامسكها ولم يركب
 لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامسك فيكون ما دون ما فيه فلا يكون ضامنا
 قالوا في الوجه الاول انما يفهم اذا امسك زفانا لا يسلك مثله المخرج الى ذلك المكان
 عادة فيرجع فيه الى العادة ان من استاجر دابة لمخرج الى ذلك المكان اى قد يركبها
 ليركبها الى المخرج الى ذلك المكان رجل اجرد الله على ان يكون له الخيار طاعة من الهاد
 فيركبها المستاجر دارة فصرقت يضمن قيمتها فلا اجر على المستاجر وان كان الخيار
 للمستاجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه رجل اجرد الله ودفع المفتاح الى المستاجر وقال

خذ فخذ ثم جاز المستاجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم اقدر على فتح الباب لم
 اسكن وقال رب الدار لا بد قد رقت وحكمت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الموضع
 كان القول قوله صاحب الدار وان لم يكن كان القول للمستاجر ولا اجر عليه وان كان المفتاح
 مفتاح تسليم الدار اليه فاما ان يسكن الدار لفقيه كان من قبله رجلان بينهما طعام استاجر
 احدهما صاحبه ليمه الى مكان كذا او يطبخ لا يجوز وان فعل لا يجزى الاجر وان استاجر
 احدهما من صاحبه بيتا لمخبط فيه هذا الطعام او دابة يحمل عليها هذا الطعام المشترك
 ذكر شمس الامعة السرخسي رحمه الله انه يجوز وكذا اجر المسير رجل دفع الخياط اوصا
 ثوبا وقال استاجر لك الخياط هذا الثوب ويقصره ثم دفع الخياط الى يمين او يمن
 الخياط او يقصره فعلى تاجر الخياط ان قال استاجر لك الخياط او يقصره نفسك دفع
 الى علامه او يملك لا يجزى الاجر فان استاجر ظمير الموضع وان شفعها فوضعته بتدري
 جازتها اختلفوا فيه والاصح انها يستحق الاجر رجل استاجر دابة بعينها ليضع عليها
 حلا معلوما مسمى بالموضع كذا فان اذ المكاري ان يضع عليها مع ذلك الحلا شيئا من عند
 نفسه كان المستاجر ان يبعه فان وضع المكاري ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كما
 على المستاجر جميع الاجر المسمى وكذا استاجر دابة فبضها ثم ان ركب الدار شغل بعضها بمتاع
 نفسه سقط عن المستاجر حصة ذلك من الاجر ولو كان اراد اشهر فاقام معه رجل الدار
 فيها الى آخر الشهر سقط عن المستاجر حصة ما كان في يد الاجر رجل استاجر كذا باليقرا
 من شعرا وفقه لا يجزى عليه الاجر وكذا المصير وكذا استاجر طيبا للشمه لا يجزى الاجر
 وكذا اذا استاجر ثوبا من سلم ليصلي فيه ولو كان صباغين لجر احدهما من الثوب الى عمله
 ثم استركا قالوا ان كانت الاجارة بينهما على كل شهر فاجزى الاجر في الشهر الاول لا غير لان
 هذه الاجارة بتعقد شهر فاشترى في الشهر الاول وسقطت الاجارة الصحيحة الشركة فلا يطل
 الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة اما في الشهر الثاني بالشركة قارنت انعقاد
 الاجارة فلم ينعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الدابة الاجر الالة احد
 عشر شهرا كان على المستاجر اجمع المدة كما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى وفي
 اجرة ثوبه من رجل ثم اشترى في عمل يملان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمه رحمه الله الشركة
 ثوبه في الاجارة اراد به اذا لم يضمن زمان قبل الشركة فلا يجزى الاجر لانهما اشتركا في
 الاشتقاق بالخانوت وكل واحد منهما عامل لشركته من وجه فلا يسلم المنفعة للمستاجر
 استاجر دابة الى مكة ليركبها فلم يركبها في شيء راجلا قالوا ان مسمى راجلا ولم يركب من غير
 عذر بالدابة كان عليه الاجر وان كان بعد ان لم يركبها لعله بالدابة او لم يركبها
 بحيث لا يقدر على الركوب لا اجر عليه وان استاجر ثوبا ليلبس كل يوم بدانق ومنعه

ذكر الفقهاء في الاستئجار
 انما هو وجوبه ان يملك
 الاجر ما هو

في سنة ولم يلبس عليه سنون كان عليه لكل يوم فاني في الوقت الذي علم انه لو
لبسه لا يخرق فاذا مضى وقت علم انه لو لبسه يخرق سقط عنه الاجر لان بعد ما مضى
ذلك الزمان لا يمكن جعل التوب منتفعا تقديره فيسقط عنه الاجر كما لمرة اذا اخذت
الكسبي من الزوج ولم يلبس فليس توب بنفسها فاذا مضى وقت لبسها لم يسمع اذا
يخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة اخرى والا فلا

الاجارة الفاسدة رجل اجربنا دارا او جارية دون الارض قال القاضي الامام
ابو الحسن علي السغداني رحمه الله روى عن محمد بن محمد الله ما يدل على جواز هذه الاجارة
قال رجل استاجرنا فاجرهما من صاحبهما كانت الاجارة الثانية باطلة فان بقي فيها
المستاجر ثم اجرها من صاحبها كان له حصه القبايل الاجرة قالوا ولم يصح اجارة البناء
لا يستوجب له حصه القبايل من الاجرة في الاصل ان اجارة القسطة جارية في
مناجنا رحم الله لم يجوزوا اجارة البناء قالوا وروى عليه مسلم القسطة فلم يسمها
الفرق وفي الزيادة ما يدل على انه لا يجوز اجارة البناء لانها بمنزلة اجارة المشاع بخلاف
اجارة القسطة اذا استاجر القاضي رجلا باستيفاء القصاص والحدود قال الشيخ الامام
شمس الامعة السرخسي رحمه الله ان لم يبين ذلك وقفا لا يصح وان استاجر القاضي رجلا
لاستيفاء الحدود او القصاص وقطع اليد او يقوم عليه في مجلس القضاء شهر او معلوم
جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المنة منفعه في تلك المنة فاذا استحق
منفعه في تلك المنة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامه الحدود
وغير ذلك اما اذا استاجر له ذلك ولم يبين المنة كان المعقود عليه مجزولا لا يدري انه
متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت الاجارة وجعل شيئا من ذلك كان له اجر مثله لانه
استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استاجر رجلا لاستيفاء القصاص
فقتل فانه لا اجرة له بخلاف القاضي لان القاضي يملك الاستيفاء للقيام في مجلسه ثم
يدخل في ذلك ما كان للقاضي ان يفعل ما غير القاضي اذا استاجر رجلا شهر ليعمل له
في بيته لا يملك ان يامر باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من اعمال البيت فلا يجزى
تحت الاجارة فلا يجزى الاجرة في قولنا ان حنفية والى يوسف رحمه الله عليهما اذا استاجر
رجلا رجلا لاستيفاء قصاص له في الطرف مع ذلك فاذا فعل الاجير يستحق المسمى قال
محمد رحمه الله عليه اذا استاجر لاستيفاء القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كما
لو استاجره لاستيفاء الطرف امير العسكر اذا قال المسلم او دمي اذا قتلتك ملك الفارس
فذلك ما به درهم فملكه لاشي له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر
كما لو استاجر ليوم الناس ويؤذن وقال محمد رحمه الله ان قال له انك لذي كسب الاجر

ولو كان

ولو كان قولا لقولنا لا مير من قطع ربي هم فله عشرة دوايم جاز لان هذا الفعل ليس
بجهاد بخلاف الاول **وقال** استاجر الامير فيميا او مسلما ليقتل سيرا جربيا كان في ذلك
قتله لاشي عليه وقال محمد رحمه الله يجب الاجر للمسي كما يجب يدع الشاة وضرب العبد **وقال**
طبا معي المصنف به لا يجزى الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استاجر
الكلب والبازي وبين ذلك وقفا معلوما يجوز ان لا يجوز اذا لم يبين له وقفا
وقال استاجر سنو المياخذ الفارة في سنة ذلك المسمى انه لا يجوز لان هذا فعل السنو
وليس هذا كالكلب البازي فان المستاجر يربط الكلب البازي فيذهب باراه ويصيد
ولا كذلك السنو وكذا استاجر كلبا ليحرم ارة قالوا لا يجوز ذلك وكذا استاجر
نحو الكسب البيت قال رضي الله عنه سفيان بن عيينة اذا بين المنة لان القود يضرب
ويعمل بالضرب بخلاف السنو وكذا استاجر شاة تتبعه لنذهب بشاة تتبعه الشاة
لا اجرة له **وقال** استاجر قنطارا لكتبة ان بين ذلك وقفا صححت الاجارة والا فلا وهي
استاجر رجلا لكتبة له مصحفا او غنا او شعرا وبين الخط جاز وذكر الشيخ المعروف
بخواهر زاده رحمه الله لا يمكن ذلك **وقال** استاجر رجلا ليعلم غلامه او ولدك شعرا
او ادبا او خطا او حسابا او حرفة او حياطة ونحوها ان بين ذلك وقفا
معلوما سنة او شهر وما اشبه ذلك جاز ونجى المسمى تعلم في تلك المنة او لم يعلم فان لم
يبين له ذلك وقفا كانت الاجارة فاسدة حتى لو علم يستحق الاجر المثل وان لم يعلم لا يجزى
شيء وكذا شرط على الاستاذ ان يحذقه في ذلك العمل وذكرنا انه لا يصح لان الحذقة ليس لها
غاية معلومة رجل دفع غلامه الى حياطة على ان يقوم عليه الاستاذ شهر معلومة
في تعليم الشيخ على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهمين فيكون ذلك اجارة
للقلام ولقد دفع ولدك او غلامه الى استاذ ليعلم له علما ولم يشترط احدهما الاجر على الا
او على المولى فلما علم العمل اخطا فطالب الاستاذ اجرا من المولى وطلب للمولى اجرا للمولى
العبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والمعادة ان الاجر على من يكون يحكم
بالعرف وقال الشيخ الامام شمس الامعة السرخسي رحمه الله كان شيخنا الامام رحمه الله
عرف ديارنا في الاما التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل
الجواهر وما اشبه ذلك كان من جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى بالمسمى
وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على
المسمى والمسمى وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على
الاستاذ رجل دفع الى خياط ثوبا وقال له خط ثوبي حتى اعطيك اجرا فقال الخياط
لا اريد منك الاجر ثم حاطه قالوا لا اجرة له منها خطه او لم تكن رجل استاجر رجلا

قال

وقال

خطة
الاستاذ

منه

ليترى لا يجوز ذلك ولا اجرة فيه وكذا الناحية والمغنية ولو استاجر رجلا لا تقاضى يوفيه
 ان بين ذلك وقفا جاز ولا فلا وكذا المحسومة رجل استاجرته ليركبها اليوم بلهم
 فكمنا غدا لا يجزى شي وقيل على قولنا ان يوسف ومحمد رحمهما الله عليهما بركة في رجل استاجر
 اجير الخطيب له اليوم الليل بدسهم جاز وكذا المصطاد وله الى الليل والسبق له خازون يكون
 الخطيب الصبيد المستاجر ولو قال ليصطاد هذا الصبيد والخطيب هذا الخطيب ففقد
 اجارة فاسد والخطيب الصبيد المستاجر وعليه للاجير اجرا مثل ولو استعان من اساء
 في الخطيب والاصطاد فان الصبيد والخطيب يكونان للعامل ولو استاجر رجلا لا يجزى
 له من ثمنه لقطن او لقصير له كذا ثوبا وليس عند المستاجر ثمن ولا قطن ولا جرة له لان
 اقامة العمل في المعلوم لا يتصور فان كانت الاجابة والمقطن عند من يجرها الاجير
 فلا يجزى ثمنه لثوبه في الثياب وليس له خيار في ثوبه في القطن وكذا المستاجر نادى بانه
 يحكي لئلا لم يكن ذلك عند المستاجر لا يصح ذلك وان كان ذلك عند المستاجر وعين وانشاء
 فعل في البعض وامتنع عن الباقي فجزى على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل
 دفع الى ثياب ثوبا واحدا ان يلقه والمثوب يقطن من عند نفسه ولم يسن له الاجرة في القطن
 وعينها لخذ واعطاهما الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاجارة جازية
 لتعامل الناس وفقا للقاضي الامام علي السعدي رحمه الله هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه
 لسند عليه اما اذا لم يكن لثوب معين فلا عرف فيه رجل استاجر رجلا ليركب له هذه
 الخشبة الى منزله بلهم ثوبا ليركبها لخدمته قال محمد رحمه الله له نصف درهم وهو متطوع في
 النصف اذا لم يكن ثوبا شرين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذا ان استاجر رجلا ليركب له
 حفره ليركب له كذا ثوبا شرين في العمل قبل ذلك فعل جميعا كان على المستاجر كل الاجرة
 اجرت نفسها من رجل ذي عيال جاز فيكون الخلق لان الخلق مع الحر والاجنية حرام
 مسلم الجرة نفسه من ضرر الى ان استاجر له عمل غير الخدمة جاز وان اجر نفسه للخدمة قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز وذكر القعودي انه يجوز ويكره له
 خدمة الكافر حتى استاجر رجلا ليركب له خروبا في قولنا حنيفة رحمه الله كما يجوز
 استيجار الكناس قال صاحبنا رحمه الله عليهما لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استاجر الذي
 دانه من سلم او سفينه لينقل عليه الجوز وان استاجر من دنا ميا ليركب له جاز وكذا الاستيجار ليركب
 الخنازير وان استاجر المسلم ذميا لم يسمع له حمل او مسند او ما لا يجوز وان استاجر الذي
 مسلما ليركب منه عن طريق او جلد منه الى موضع الدباغة جاز في قولنا وكذا الاستاجر لعصر
 العنب ولو استاجر كسبا اخبر له جارا ومثما من داره جاز في قولنا كما ان استاجر قاسا
 ولو استاجر المشركون مسلما ليركب منه الى موضع يدفن فيه ان استاجر من الى مقبرته

ولو قال ليصطاد هذا الصبيد
 الخطيب ففقد اجارة فاسد والخطيب
 والصبيد المستاجر

ينقل

جاز عند كل وان استاجر ليعمل من الدنانير قال ابو يوسف رحمه الله لا اجرة له وقال محمد
 ان لم يعلم الحال انه حنيفة فله الاجرة وان علم فلا اجرة له وعليه الفتوى ولو استاجر الذي من
 سماع فيه الجوز في قولنا حنيفة رحمه الله ولا باس لمسلم ان يولج دانه من ذم يسكنها
 ان شرب منه الجوز وعنده فيه الصليب وادخل فيه الخنازير فقد اذ لا يلحق المسلم كمن باع غلا
 من يصبه الفاحشة او باع جارية له من ايتها في غير المال او لا يستبرأ بها ولو استاجر المسلم
 من الدنانير يبيع ليصلي بها لم يجز وكذا اهل الذمة اذا استاجر ولذا ميا يصلي ولا يضرب بهم
 ناقوسا لا يجوز ولو اجر المسلم نفسه من المجير ليعمل الدنانير باس عندهم لان التصرف في الدنانير
 والانتفاع به مباح بخلاف الانتفاع بالخروج من الحرم عندهما ولو استاجر رجلا ليركب له
 اصناما او ليركب له يثابا ليركب له فلا اجرة له كما لو استاجر ناحية او مغنية فان استاجر
 ليخدم له طنبورا او يربط ففعل طاب له الاجر الا انه ياتم به وكذا ان استاجر رجلا ليكتب
 غنايا فارسية او بالعربية طاب له الاجر وكذا ان يجرى بالاجريه او كلبه للهور والنصارى
 طاب له الاجر وكذا لو كتب له امرأة كذا بلل اجيها بالجر ولو استاجر مشاة ليركب لعرس
 قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا تقاضى قال رضي الله
 عنه وبلغ ان الاجارة اذا كانت موقفة او كان العمل معلوما ولم ينقش لثما لاجازت
 الاجارة وتطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح اهل الذمة ثقلت عليهم الخوات فاستاجر
 رجلا باجر معلوم ليركب السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف
 واخذ الاجر من عامة اهل البلد من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان كمال الوذ هب الى بلد
 السلطان تهيبا الى اصلاح الامر في يوم او يومين جازة الاجارة وان كان كمال الجمل
 المقصود في يوم او في يومين وانما يحصل في مدة فان وقفا الاجارة وقفا جازت
 الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقفوا فسدت الاجارة وكان له اجر المثل على اهل البلد
 وعلى قدر موقوفهم ومنافهم وقال بعضهم لا يصح هذه الاجارة على كل حال رجل استاجر رجلا
 ليعلم عبدا او ولد الحرفة فيه فباشان كان من ذلك وقفا معلوما سنة او شهر لاجازت
 الاجارة ويستحق المبيع قبل المثل وان لم يعلم وان لم يبين كذلك وقفا لا يصح الاجارة وله اجر
 المثل ان يعلم العبد والعبد وان لم يعلم فلا شيء وان استاجر رجلا ليعلم القرآن لا يصح الاجارة
 عند المتقدمين ولا ليركب يثابا ليركب له وقفا او لم يبين وشاح لم يجر له جوز واهذه
 الاجارة حتى حكى عن محمد بن هلام انه قال اقضى شيرازي لوالدنا جرة العلم وقال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انما كان المتقدمون الاستيجار لتعليم العبدان وكذا هو اخذ
 الاجر على ذلك لانه كان المعلمين عطيات في ذل الزمان وكان لهم زيادة
 رغبة في امر الدين واتامة الحسنة وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانقصت رغائب الناس

ما

والصور

ر

في اموالهم وانشغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش فتركوا معاشهم فقلنا بصفة
الاجارة ووجوب الاجر للعامل حيث لا يمنع الواجب من عطل الاجر حتى ينفذ وان لم يكن بيننا
شرط نوفر العا له بتطبيق قلب العلم وادبائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل
الامام والمؤذن عن مواصلة العمل وقال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي رحمه الله تعالى
بلغ رحمهم الله جواز الاجارة على تعليم القرآن واخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وانا افتي بحل
الاستيجار ووجوب المسمى واجمعوا على ان الاستيجار على تعليم النسخ باطل وحل استيجار مؤدبا
كل شهر بسبعة دراهم يعلم له صديقين احدهما العربية والاخر القرآن فقال المؤذن يكتفى
تعليم القرآن واستاجر على تعليم الصبي والعلمون الناس واعطوا الاجر من اجري وشم الصبي
اليه فلما جاز من الشهر جبروا له عن المؤذن ستة دراهم فقال المؤذن انا لا ارضى بحسب
لان اجرا المعلم كل شهر يكون نصف درهم قالوا يحيط عن اجرا المؤذن قد راعوا كون اجرا المعلم
لان هذا الكلام من المؤذن منزلة التوكيل باستيجار المعلم وحل استاجر معلم يعلم القرآن
فصفت ستة اشهر ولم تعلم شيئا كان له ان يفسخ الاجارة واذا استوجرت حل الغسل الميت يجوز
وان استوجرت لغير القرآن بين الطول والعرض والعرض يجوز قياسا واستحسانا وان لم
يبين الطول والعرض والعرض في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقطع على الوسط
مما يعمل الناس وان استوجرت لحل الجنابة وان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لانه تعين
في اقامة الحسبة وان كان هناك من يحملها جازي وحل استيجار رضا ليلين فيها لا يفسخ الاجارة
واللين كله للبيان وعلى البيان قسمة التراب لاضاحا لارض ان كان للتراب قسمة في ذلك
الموضع وان لم يكن للتراب قسمة فعلى اللبان اجرا لارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض
ان كان ينفع الارض فلا شيء على اللبان معاوضة الثيران في الاكراس فاسد لا يفسد
المصلحة كحسبها فان اعطى البقر لياخذ منه الحماره باس منه رجل استاجر رجلا ليلين بطران
اولين حايطة كل ذراع بكذا او قال ارا من درهما يله باجره برون او استاجر رجلا ليلين
حطبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاصل في جنس المسائل انه
اذا استاجر انسانا بالعلم فان كان علمه او ادا لا يجزى ان يلحقه في العمل الحال فيقدر عليه
صحت الاجارة ذلك لك وقتا او لم يتركه بخوان بقول استاجرته لثبته في عشرين
منا من الجنز بدراهم جاز ان كان المستاجر في ذلك الوقت بملك الات الخنزركا الذي
ونحو ذلك وان لم يبين مقدار العمل لكنه عير ذلك وقتا فقال استاجرته لثبته في عشرين
اليه ليل بدراهم جاز ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل وقدره في الوقت وبذلك الوقت
نصير المفعلة معلومة وتقال يلين يكرم اين ديوار من اركن جاز ايضا لانه
سمى له علمه او ادا ان ياخذ فيه الحال فيقدر عليه فيصير الاجارة بين ذلك وقتا او لم

بين

بين وتقال يلين ده درهم اين خمرين من كنان لم يذكر لك وقتا لا يجوز لانه
يعمل لو ادا ان ياخذ فيه الحال لا يقدح لان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالرخ ولا
يذكرى متى تيسر الخ وان لم يبين ذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت ولا
الاجر بان قال استاجرته اليوم بدراهم على ان تدرى هذا الكدس جاز لانه استاجر
يعمل معلوم وانما ذكر الاجر بعد بيان العمل فلا تعين وان ذكر الاجر اولا ثم العمل
بان قال استاجرته اليوم بدراهم على ان تدرى هذا الكدس جاز لانه استاجر
وانما ذكر الاجر بعد بيان العمل فلا تعين وان ذكر الاجر اولا ثم العمل بان قال استاجرته
بدراهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع الاجر اولا وانما احتاج
الى ذكر الاجر بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما ان يجوز صا في ذلك الوقت بعد
بيان الاجر للاستعمال اي على شرط ان يعمل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذلك الوقت لوقوع
العقد على المفعلة فلا يجوز وعلى هذا مسئله السمسار رجل مر بمسار يشتري له الكدس
او دلا لا يبيع له هذه الاثواب بدراهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلالة
وانما يتم به وبالمشتري ولا يدرى متى يجي المشتري فان ذكر لك وقتا ان ذكر الوقت
او لا ثم الاجر بان قال استاجرته اليوم بدراهم على ان تدرى هذا الكدس جاز
فان ذكر الاجر اولا ثم الوقت بان قال استاجرته بدراهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس
ولم يدرى لا يجوز وهذا مسئله الكدس هو او ادا افسدت الاجارة وعلى وان
العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل ذلك العرف وذكر محمد رحمه الله الجملة في
الاستيجار السمسار وقال يامين ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر اجرا
اولا ثم يواسيه بشيئا ما هبة او اجر العمل فيجوز ذلك لمساس الحاجة كما لا يجوز دخول الماس
باجر غير مقدم ثم يعطى الاجر عند الخروج وكذا اشترى الرجل المار من السقا ثم يعطى له فلا
او شيئا وكذا الخلاق والحجام واذا اخذ السمسار اجرا مثله هل يطيب ذلك بكماله فيه
قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمية بطيخ ذلك وهكذا من غير واليه اشار محمد
رحمه الله في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى شيئا فاسد فله ان يبيع عند اخذ البايع
قمته طابت القمة البايع وقال بعضهم لا يطيب للدلالة والسمسار اجرا مثله لانه مال
استفاده بعقد فاسد هذا اذا امس السمسار بالبيع او الدلالة بالمشاوم يذكر له في
اما اذا ذكر له وقتا بان قال استاجرته اليوم على ان يبيع لي هذه الاثواب فيشتري
لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى ويطيبه عند كل رجل دفع الى رجل ثوبا او
بعده بعشرين فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ان باعه بعشرين او لم يبعه لاجر
وان تعين في ذلك وتعين ان الامر في الاجر وان باعه بعشرين وانما جعل له الاجر

اذا باعه

الغناوة موارث

اذا باعه بأكثر من عشرة وان باعه باثني عشر وبأكثر من عشرة فله اجر مثله لا يجاوز
به درهما وقال محمد رحمه الله ان ارى له اجر مثله بالغاما بالغاما وان لم يبع اذا تعبد في ذلك
وتعنى لانه على حكم عقد فاسد يستحق اجر المثل والفقهاء على قول الى يوسف رحمه
لانه لم يجعل له اذا باعه بعشرة رجل قال الدلال اعرض ضعيفي فعرض ولم يقد الدلال
على تمام العمل وباعها دلالا آخر فخلعوا فيه قال ابو القاسم البلخي رحمه الله ان كان الدلال
الا عرض وتعنى وذهب وذكره في ذلك كان له اجر مثله بقره عنائه وعمله وقال
الفتية ابو الليث القياس ما قال ابو القاسم وفي الاستحسان اذا ترك الدلال الاول
حتى باع غيره لا اجر له لان الدلال في العادة لا يأخذ الاجر بدون البيع وهذا القول
موافق قول ابى يوسف رحمه الله رجل اراد ان يبيع بالميزان فامر رجلا لينادي ثم
بيع صاحبه فنادى فلم سمع قالوا ان بين ذلك وقتا جازت الاجارة وله اجر المسمى
وكذا لو لم يذ كر الوقت ولكن من ان ينادى كذا صوتا جاز ايضا فان نادى كذا صوتا
ولم سمع البيع كان له المسمى في الوجه الاول قال الفقيه ابو نصر له اجر مثله لانه
عمل باجارة فاسد وقال الفقيه ابو الليث لا شيء لان العادة فيما بين الناس انهم
لا يعطون الاجر الا ان يفتق البيع وهو المختار رجل دفع حمولة الى جمال يحملها الى بلد
كثير ويسلمها الى السمسار فخلعها فقال السمسار للجمال ان وزن الحمولة في الدار باع كذا
وقد نقصت في الوزن فان لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك
فقال السمسار وفيتك الاجر وقال الجمال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء
قول الجمال ولا خصومة بينه وبين السمسار في الخصومة بين الجمال وبين صاحب الحمولة
اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون له اجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله لا اجر لها لانه لا منفعة للزوج من كلامها بغير عقد وانما منفعة الزوج
بالعقد والعقد ما قام بها وقال غير من المشايخ لها اجر مثله لان معظم الامر في النكاح
يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات يكون من الدلالة فكان لها اجر المثل
عزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المبيع الدلالة
في البيع اذا اخذ له لانه ثم انفسح البيع بينهما بسبب من لا سبب له الدلالة لانه
الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالحياض اذا خطا الثوب
ثم فقعه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الحياض باجره كذا صاحب الدار اذا هدم الدار
لا يرجع على البناء شي الدلالة في الثوب اذا دفع الثوب لرجل يربطه الشئ لسطرفه ثم
سرى فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم يفتقر الدلال قالوا لا يضمن الدلالة لانه ما دنى
في هذا الوضع عادة قال مولا فارض الله عنه عندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب

اجراء

روى جارة



بعض البيع

ولم يبارقه

ولم يبارقه اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كما لو اودعه الدلال عند اجنبى او
تركه عند من يريد الشئ ولا يدرك ثوب فقال له ههنا ثوبى سرق منى فدفع الدلال
الثوب الى الداعى عطاء بري عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فهو دمع
الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب بري عن الضمان الاجارة اذا كانت فاسدة
ورجى اجر المثل هل يجب بالغاما بالغاما ينظر ان كان فساد الاجارة لجها له المسمى
الاجر والعدم التسمية بجر المثل بالغاما بالغاما وكذا الاستاجر حانوتا او دارا
سنة بما نه درسم على ان يرسمها المستاجر كان على المستاجر اجر المثل بالغاما بالغاما لان
لا شرط المدة على المستاجر صارت المدة من الاجر فصير الاجر مجزولا فاما اذا
كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد فحوزة لك كان له اجر المثل ولا يواد على
المسمى رجل امر رجلا ببيع عين من عيان ماله فباع المأمور ثم اخلفا فقال المأمور
بعنه باجره وقال الامر لا يبرى بغير اجر قالوا ان كان المأمور دلالا لا يعرف به كان له
الاجر ولا فلا وكذلك الخياط والصباغ رجل اخذ من رجل مسجاة وقال لصاحبها
كم اخبرها فقال لا يريد به الا اجر لكن حمل لي خشبا لقبض المسجاة ثم رجع صاحب
المسجاة فقال لا يريد به الا جر قالوا ان كان الخشب الذي سأل به خشبا له قيمة عند
الناس كان له اجر المثل لانه لا يسمي خشبا له قيمة لم يكن راضيا باستعماله بغير اجر
وذكر في المسمى رجل اجره رمية او بدم بجره اجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة
ينبغي عن العوض لان ما قال من العلة مشكلى عما اذا باع شيئا بمينة او بدم فانه يكون
باطلا ولفظة البيع اقضا العوض قوى من لفظة الاجارة فلا يصح هذا التعليل
الا على الرواية التي تجعل العوض بالمينة او بالدم مفهوما بالقيمة فيكون المنفعة
ههنا مفهومة بقمته وقيمة المنفعة اجر المثل مريض اجر جارة باقل من اجر المثل جارة
الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من المثل لانه لو اعاره من انسان جازت
الاعارة فالاجارة باقل من اجر المثل اولى رجل استاجر راضيا فيها اشجارا كانت
الاشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة وكذا لو دفع ارضه مزارعة فيها اشجار
ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي الارض
على المساء جازت الاجارة والمزارعة وان كان في وسط الارض شجر او شجران
صغيران مثل التالة التي مفى عليها حوله او حولا جازت الاجارة والمزارعة وان
كانت الشجر عظيمة لا يجوز لان اعطيه لها عرق كثيرة ياخذها الارض وظلها يضر
بالارض وكذا لو كان في وسط الارض ابنية فهي من ثمة الشجر العطمة وان كانت
الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة فان كانت في ناحية الارض فرقت

مطلوب

كيفية

الاجنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجر وكذا استاجر ضياعا بعضها فارغة بعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز الاجارة فيما كان رعا ولا يجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استاجر ضياعا في وسطها شجرة غطته قال لا يجوز الاجارة ولم يقل يجوز الاجارة فيما لم يكن مشغولا بالشجر لان
نعم قد ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلومة رجل استاجر ضياعا هو مشغول بالبيت
الاجرة قال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله كذا ترى الاجارة جائزة ولا يصح تسليم
البيت ما دام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله ان الاجارة لا يجوز جعله
كالارض التي فيها زرع وكذا اجار ضياعا فيها زرع لا يجوز الاجارة في ظاهر الارض و
قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان كان الارض لم يزرع لم يملكه وان كان
قد ازرعها اجارة وتسمى بالمصايد والتسليم وعلى هذا في البيت المشغول يجوز
الاجارة ايضا وتسمى بالمفزع والتسليم الا ان يكون في المفزع ضرر فاحش فكان له
ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي في مختصر عن محمد رحمه الله انه يجوز ويوصى
بالمفزع والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام هذا رحمه الله في البيت المشغول
للمفزع البيت وسلم هل يصح تلك الاجارة قال لا لا فاقضت فاسد فلا يجوز الا
باستيناف في العقد وكذا خالف الاجرة المستاجر فقال المستاجر استاجر من البيت او
الارض وفيه فارغة وقال لا يجوز بل كان البيت مشغولا والارض كانت مزرعة
من يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الاجرة كذا في المتابعين
اذا اختلفوا في الصحة والمصادق حكم الشرط فان شئ القول فيه قوله مدعي الصحة لا هذا
الاجر مكن الاجارة لانه ينكر اضافة العقيل الى هل فانع منفع به فيكون القول فيه
قوله وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة
كان القول قول المستاجر وان كانت مشغولة كان القول قول الاجرة كما اختلفوا
في جريان الما والقطاعة في الطلحة رجل اعطى رجلا دهرين ليعمل له يومين ولم
يفعل العمل لم يصح الاجارة فان عمل يوما ومنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل
لفساد الاجارة وان كان سمي له غلاما معلوما جازت الاجارة وبعد ما مضى يومين
لا يطلب منه العمل لانها الاجارة وان دفع الى رجل دهرين ليعمل له عملنا يومين
من الايام كانت الاجارة فاسدة لهما لة الوقت بخلاف ما اذا استاجر يوما فان
ثم انصرف الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد رجل اجاره سنة بعينه فسكن
المستاجر شهر ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستاجر الشهر الماضي
اجرا مثل باقي ما بلغ وينقض الاجارة فيما بقي الاجارة باعقاق العبد فسدت فيما بقي

وكذا

وكذا لو استاجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه اجر المثل قال
ما بلغ رجل استاجر دابة اجارة فاسد حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا فيما
بين الناس منهم من يستقضى ومن يساهل نجح الوسط وتفسير ذلك ان ينظر الى الد
من المواجهين بان كان احدهم يواجر مثل هذه الدابة باثنى عشر والآخر بعشرة وراهم
والآخر باحدى عشر نجح احد عشر رجل استاجر دابة اجارة فاسد وينقض اجرا من غير اجارة
جائزة قال بعضهم ليس له ان يواجر واستدل هذا القائل بما ذكر في الاصل رجل دفع دارا
الى رجل ليسكنها ويقيمها فلا اجرة فيها فاجرها هذا الرجل من غير فانهدم الدار
من سكني الثاني ضمن الثاني نقصان ما اهدم ويكون الثاني غنم الغاصب وكذا
الاجارة الثانية جائزة ما كان بمنزلة الغاصب قال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة
لا يملك الاجارة الصحيحة لكن لو اجرها يستحق الاجر المسمى بالغاصب اذا اخرجها
بعضهم المستاجر اجارة فاسدة يملك ان يواجرها من غير اجارة جائزة بعد القبض
بمنزلة المشتري شرا فاسدا يملك ان يبيع من غير بيعا جائزا الا ان الاجر الاول يملك نقض
الاجارة الثانية والبايع يبيع فاسدا لا يملك نقض مع المشتري لان الاجارة تنسخ بالعد
ولا كذا البيع وانما لا يملك الاجارة في مسألة المزمة لان غنم ذكر المزمة على وجه
المشورة لا على وجه الشرط فكانت عارة والمستعير يملك الاجارة رجل استاجر دارا
اجارة فاسدة وعمل الاجرة ولم يقضى الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة فاداد
المستاجر ان يحدث يد على الدار وينبغي الاستيفاء الاجر المثل لا يكون له ذلك لانه لا يملك
ذلك في الاجارة الجائزة ففي الفاسدة او رجل غصب دارا واجرها ثم اشتراها من صاحبها
بقيت الاجارة لان الاجارة يتجدد انقضاءها ساعة فدا حة وان استقبل الاجارة
وكان فضل الغاصب الاجر المقصود بهم ان المستاجر اجرا من الغاصب بعد القبض و
اخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب استرد من المستاجر ما اخذه منه لان اجارة الفاعل
كانت منقذة فاذا اجرها المستاجر من الغاصب يصير اجرا من الذي اجره فلا يجوز الاجارة
الثانية رجل استاجر من آخر فسطاطا وقضى كان له ان يواجر من غير كافي الدار والسا
ان يشرح فيه وليس ان يتخذ مطبخا فان المحن مطبخا كان ضامنا بما انتقص الا اذا
كان الفسطاط معدا لذلك بان كان من المسح وغير رجل استاجر بيتك شهر ليسقي منها ارضه
او غنمه لا يجوز وكذا النهر والعين لان المقصود من هذه الاجارة الماء والله عين مباح
والاجارة ما وضعت للملك العين وكذلك استيجار المزرعة ليعمل الغنم فاسد لما قلنا ان
استاجر رجلا ليحمله قصبيا في اجتهه على ان يعطى له خمس خزمات من هذا القصب
لا يجوز كذا لو استاجر طبا فالبطون الحنطة بقفيز من دقيقتها ودع عين خمس خزمات

سط

شرا فاسدا

جر

من هذا القصب وقال استاجرتك بعد الخمرات الخمس ليصعد هذه الحجة جازة قال
استاجرتك على ان يصعد هذه الاحد خمس خمرات من القصب يجوز الاجارة لهما الحجة
ولا استاجرتك انما يحطن له هذه الحجة بقدر من الدقيق ولم يقل بقدر من ذلك
الدقيق جاز لا نه لم يحل الاجرة من حق هذه الحجة والقصيد معلوم بخلاف الخمرات
فكنا الاستاجرة جازة لا يحل هذا القطن بعشر امنا من هذا القطن لا يجوز وقال
بعشر امنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز وكذا دفع غزاة الى طارك ليس له بالثلث
او بالربع ذكر في الكتاب انه لا يجوز وشايخ بلخ رحمهم الله جواز ذلك لما كان التعامل
وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله وخمس لاجرة السرخسي والقاضي الامام ابو علي
السنسي رجل اخذ من رجل بقر على ان ما يحصل من لبنها من المصل والسمون والرائب يكون
بينهما لا يجوز وما اخذ من دفع اليه من لبنها من المصل والسمون يكون له لا تقطع حتى
المالك عن ذلك وعلى المدفع اليه مثل ما اخذ من اللبن البقر لان اللبن مثلي وعلى
ما لا يبق قيمة عليها بعلف مملوك له لا ما اكلت في المزرعة وعليه اجرة قيام المستاجر
عليها والحيلة في جواز هذا التصرف ان يبيع نصف البقر من المدفع اليه بقر معلوم
ويحتمل البقر اليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها المصل والسمون وغير ذلك فيكون بينهما في
كانت البقر بين رجلين وتواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما
يحبس بينهما قال ابن بكر الاسكاف رحمه الله هذه هي ايات باطلة فاما اخذ احداهما من فضل
اللبن لا يحل له طريق ذلك ان يعطى ما استهلك من فضل اللبن او يحمله في جمل من ذلك
فيبراعا عليه رجلان لكل واحد منهما جرة او مثلية فقال لهما لصاحبه ارفع من
مثلي مائة وقر حتى ارفع من مثلي مائة مثلك مثلك فحل الجدل وما عاى ثم تغير من الفحل الى
تصان فقال لصاحب الفحل الذي رفع مائة وقر من مثلي مائة ارفع مالي عليك العام
قال ابن بكر الاسكاف رحمه الله لا اعلم لهذا حيلة سوا ان يرفع الذي عليه الفحل مائة
وقر من مثلي نفسه ويطلع من مثلي صاحبه حتى يبراعا عليه وقال مولانا رضي الله
عنه وعند الفقهاء التي جرت بينهما فاسد لانه ذكر الوقر والاقواق متعاونة
بما ويا فاحتمل ان لا يجوز ما لم يبين وزن الوقر وان الجدل يختلف بخلق في المال الوضع
فصلي يكون احدهما نقا واصفا من الاخر فلا يبرأ الا ان يكون الجدل الثاني مثله وما
قال من طريق الخرج فيه نظر فانه لو التي مثل ذلك في مجرة صاحبه كان مستهلك
المال في مجرة صاحبه فان المودع اذا اخطأ الودعه بحسبها كان مستهلكا ضامنا فاما
من اولى وغير السعوط يستلحقها لصاحب الدين فان من غصب من اخروا ونا
فغيره من في بلد الغصب لم يكن للغصب عنه ان لا يقبل مثله قال مولانا رضي الله

ان كان مملوكا

عنه وطريق الخرج عندي ان يرفع من عليه الدين الامر الى القاضي حتى يجبر على قبول مثل
ما كان عليه كالأقارب من الخرج فاعطاه مثلهما بعد ما تغير سعرها فانه حكم المقرض
على القبول كان خلتا في مقدار وزن الجدل يخلط الثاني لان صاحبه يدعي عليه ان ياد
وهو ينكر رجل استاجر لرضا بشرها وطبخه المشاجر الى المشرب ليسوق الى ارض له
الخرى بان وكنا الى استاجر لرضا بشرها وطبخه المشاجر الى المشرب ليسوق الى ارض له
الارض المشرا والمشر لا باس من وان كان فصل من الاجارة المزرعة والمال لم يكن ذلك
شرطا في الاجارة رجل دفع آخر ثلثه او ثلثه من الجدل منه صابونا على ان يكون العمل
من المدفع اليه والمصابون للمال ففعل المدفع اليه فان اصابوا يكون لصاحب الدين
وعليه للعامل الجرة وخرامة فما حصل فيه رجل استاجر من جلاشهر يطبخ فيه العصيد على
ان يكون رد المجرى على المستاجر لا يكون هذه الاجارة جازة لان رد المستاجر يكون
على الاجرة فاذا شرط ذلك على المستاجر كان فاسدا وان لم يشترط الرد على المستاجر ففزع
المستاجر في نصف الشهر وفي الخرج كان عليه اجرة الشهر وان استاجر كل يوم بكنا ففزع
فلا اجرة عليه لما مضى من الزمان بغيره لك ولم يرد اذا لم يستعمله وان فزع في نصف اليوم
كان عليه اجرة اليوم ولو استاجر جبايا كركبنا وقال له الاجرة ما لم يرد ما على صحفة
فلي عليك كذا قالوا شرط الجمل والجبايا كل ما كان له حمل ومونة على المستاجر فيسلك العقول
فيلزمه في الجبايا اجرة المثل وفي الكيران الاجرة المسمى ما مات صحفة الى ان يرد اجارة الناع
فيما قسم ويما لا يقسم فاسد في قوله ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى فان اجرة من شريكه
جاز في اظهر الروايتين عنه وقال صاحباه رحمه الله عليهما يحل على كل حال ولو كانت الدار
بين رجلين لجرل حدهما نصيبه من ثلثا خلتا وفيه على قوله ابي حنيفة رضي الله عنه
قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الاجرة في كركبنا رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله
عليه فيه روايتين والظاهر انه لا يجوز ولو استاجر رجلان دارا من واحد واحد واحد
رجلان دارا من واحد واحد من ارض جاز فان مات احد الجرجين او احدهما المستاجر من
النصف الاجارة في النصف وسقي في النصف وهو اجر كل الدار من واحد ثم تقاسم الاجارة
في النصف فيفسخ في النصف وبقى في النصف وهي في الجدة في الاجارة المشاعر رجل استاجر
هرايا ليسوق للمائة الى ارضه لا يجوز وكذا الاستاجر من ابا الجري فيه المظن على
سطح المجرى واستاجر الوعة ليصير بها وحق لا يجوز عن محمد رحمه الله اذا استاجر
من ماعا معلوما من الارض ليسيل في الما الى ارضه جاز بخلاف السطح لان في السطح
وضع يسيل الما مجهول الما بقدر ما ريد ليس في وسعه يجوز في اخذ المظن كما ان السطح
منه بخلاف الارض ولو استاجر من ابا ليركبه في داره كل شهر اجرة معلومة جاز ولو كان

وكذا ان يخصص في ارضه في داره
التي اعطاه الناصب في داره
التي اعطاه الناصب في داره
فانه يجزى على القول

الميزاب مكملا في جاريط المواجه لا يجوز ولا استاجر بكونه او دله او رشا ليس في غنمه لا يجوز فان
ذكر كذا لك وقتا معلوما يوما او شهر لجاز ولا استاجر جاريطا ليضع عليه جذوعا او سرة
او كذا او ميزابا او موضعنا من الجاريط ليقيد فيه وهذا لا يجوز وكذا لو استاجر جاريطا
عليه النياب ليجف لا يجوز ولو اشترى نخلا ليقطعه ثم استاجر ارضه لتبقى النخل فيها
وقتا معلوما لجاز ولو اشترى القمح على راس النخل ثم استاجر النخل لابقا القمح واستاجر
الارض لا يجوز اما استيجار النخل فظاهر لانها ليست بحل الاجارة واستيجار الارض لا يجوز فان كانت
الارض محلا للاجارة لان الارض مشغولة بما ليس بملوك المستاجر وهو النخل فان كان
ما بين القمح والارض ملوكا للمستاجر جازت اجارة الارض ويجوز الاجارة في الوجه
كلها ولو استاجر طريقا في دار لم يجر فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة لانها اجارة المشاع ولو استاجر
استاجر طريقا في دار لم يجر فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة لانها اجارة المشاع ولو استاجر
سفلا وقتا معلوما ليس عليه علوا لجاز وان استاجر علوا ليدني عليه لا يجوز في قياس
قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي قياس قوله صاحب جيبه جاز ولو استاجر ظهر بيت ليسكن فيه
او ليضع عليه متاعه وقتا معلوما لجاز في كونه الاصل اذا استاجر سطح بيت لبيت عليه
لا يجوز قالوا الصحيح ليمتد عليه ولو استاجر مكيلا او موزنا ليعير به ذكوة الاصل انه
يجوز في ذكوة الكرخي رحمه الله انه لا يجوز ولو اشترى عقارا فاجر قبل القبض لا يجوز في قول
هو على الخلاف في بيع العقار قبل القبض ولو استاجر عقارا فاجر قبل القبض لا يجوز وقيل
هو على الخلاف ايضا ولو استاجر ثابة لتوضع صبيا او جديا لا يجوز ولو استاجر ثابا
ليستطه في سبه لا يجلس عليه لا ينال لا يجوز لان الاستيجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة
بالعين وكذا لو استاجر ابة ليحتملها بين يديه او يربطها على اربة لينقل الثايران اليها
له لا يجوز ولو دفع ارضا لرجل على ان يعمر فيها فيكون الاشجار والارض بينهما لا يجوز
فان عرس فيها فالعمران يكون لصاحب الارض وعليه للعامل قيمة الغراس والجرح مثله رجل
استاجر عبدا كل شهر بكذا على ان يكون طعامه على المستاجر او رباة على ان يكون طعامها
على المستاجر في كونه الكتاب انه لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في الدابة يلحق
بقوله المتقدمين اما في زماننا المعبود ياكل من مال المستاجر عادة وقد دفع سمها الى دها
ليعصر على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليندجها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز
رجل دفع ثوبه لاختياط ليقطعه ويخطه قبضا على ان يعمر منه في يومه هذا او الكرخي
من رجل ابلد لامة على ان يدخله الى عشرة من الامة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد على
ذلك روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما انه يجوز من الاجارة فان وفي الشرط

كان له

كان له المسمى وان لم يف كان له اجر المثل لا يزد على المسمى وهو قوله ابي يوسف ومحمد
رحمه الله عليهما وعن ابي يوسف رحمه الله اذا استاجر ابيه من رجل ايا ما سمى له ولم يذكر
شيا لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز عندنا وقال للخصاط استاجر ثلث
اليوم ليحيط هذا القيقق بدمه او قال استاجر ثلث اليوم ليحيط هذا القيقق بدمه
لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما قال الكرخي رحمه الله ليس في المسئلة لخل
الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وانما اختلف الجواب لان رواية محمد عن ابي حنيفة ذكر العمل
والمسئلة ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستيجار ان عمل فقد وفا بالشرط فيستحق المسمى
وان لم يعمل ولم يف بالشرط كان له اجر المثل لا لفساد الاجارة بل لغوات الشرط المرغوب
وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما ذكر المدة او لا فعمل الوقت مقصودا
ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصودا على كل حال ولا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في
كلهما مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه منع صحة العقد
اما اذا قدم العمل فقد ذكر الوقت بعد يكون للاستيجار فلم يصير الوقت معقودا عليه فلا يقيد
العقد وعلى قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يجوز الاجارة في الوجهين وذكر محمد رحمه
في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا ليحتمل هذه العشرة الخاتم كلها اليوم بدمه فانه
لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله فابو حنيفة رحمه الله في مسئلة الجامع لم يجوز الاجارة
مع انه ذكر الوقت بعد العمل فبين ههنا قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظر بل
الصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رحمه الله عليه روايتان والصحيح من مذهبه
ان الاجارة فاسدة قدم العمل او اخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل ولما اذا ذكر الوقت
اولا ثم الاجر ثم العمل بعد او ذكر العمل اولاً ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا
وسط الاجر فيذكر الاول عملا كان او وقتا والاجر بعد يتم العقد فكان ذكر الثاني
بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجمل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت
فلا يفسد العقد وذكر الحاكم رحمه الله في المختصر ما هو اشارة على ذلك الا ترى انه لو
استاجر ليعمل له هذا العمل وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم كان حائرا رجل استاجر رجلا
ليقطع له اشجارا في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرا الذهاب والرجوع يكون على المستاجر
قالوا ليس على المستاجر جرا الذهاب ولا الجرا الرجوع اما اجرا الذهاب فلا لانه لا يعمل له
في الذهاب عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر بعد العمل لا يبقى الاجارة فلا يجب
اجرا الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك على المستاجر ففسد العقد قالوا رضي الله عنه وسبغى ان
يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك الجواب وان لم
يكن معلومة للمستاجر لم يترك الوقت لا يقع الاجارة لانه اذا لم يترك الوقت كان

المعقود عليه هو العمل والعلم به ففسد العقد وان يكون الوقت كان اجبر في ذلك
الزمان فيجب عليه المسمى غير وان ذكر شرطين في الاجارة بان اكثر من رجل دابة فقا
ان يكتب اليه موضع كذا فيكذا وان يكتب اليه موضع كذا فكذا او ذكر ثلاث مواضع جاز العقار
استحسانا وفي الزيارات على الثلاث لا يجوز ذكر محمد رحمه الله فهذا اصطلاح الاجارة
متى وقعت على لطيفين او احدا لا شيئا للثلاثة وسمى لكل واحد اجرا معلوما بان قال اجرك
هذه الدابة خمسة دراهم او هذه الاجرة عشرة دراهم او هذه الثلاثة خمسة عشر دراهم
ذلك في البيوت الثلاثة او في الحوائط الثلاثة او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المساقاة
المختلفة بان قال اجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا والى الكوفة بكذا والى بغداد بكذا
او قال ذلك في انواع الخياطة او انواع الصبغ الى الثلاث يجوز وفي الزيادة لا يجوز
وقعت بين الاجارة وبين البيع اذا باع احد هذين العبدين وسمى لكل واحد منهما
ثمما لا يجزى الا ان يشترط الخيار في ذلك للبايع او المشتري فذلك في الثوبين وغير
ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة تجرى فيها من المسامحة ما لا تجرى في البيع
وكذا لو قال لولد الابن ان رد دته من موضع كذا فذلك كذا وان رد دته من موضع كذا
فذلك كذا وكذا لو قال للخياط ان خبط هذا الثوب فذلك درهم وان خبط هذا الثوب
الاخر فذلك نصف درهم او قال ان خبط هذا الثوب ورويا فذلك درهم وان خبطه فاريا
فذلك نصف درهم او قال للصباغ ان اصبغه بالاصفر فذلك كذا وان صبغه بالزعفران
فذلك كذا جاز جميع ذلك اذا قال للخياط ان خبطه اليوم فذلك درهم وان خبطه غدا
فذلك نصف درهم قال ابو حنيفة رحمه الله يبيع الشرط الاول ولا يبيع الشرط الثاني وقال
صاحبه يبيع الشرطان جميعا والمسئلة معروفة فان خاطبه في اليوم الاول بجبا المسمى
في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني بجبا المثل الا ان في رواية الاصل يجب
اجرا للمثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجرا للمثل لا يزداد على
نصف درهم وذكر القنوري رحمه الله الصحيح رواية النوادر وان خاطبه في اليوم الثالث
روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجرا للمثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وروي
عنه انه لا يزداد على نصف درهم وينقص عن نصف درهم وهو الصحيح ولو قال ان خبطته
اليوم فذلك درهم وان خبطته غدا فلا شيء لك فخاطبه غدا كان له اجر مثله لا يزداد على درهم
لان الاجارة تمليك يعوض فله اجرا للمثل كما قال استاجرتك بغير شيء وقال
اجرتك هذه الدابة شهر على ان تعديت فيها حدا فاجرها عشرة دراهم وان قعدت فيها
ثلاثة فاجرها خمسة جازت الاجارة في قلبه الخفيفه الاخر كما في الخياطة الرومية
والفارسية وفي قوله صاحب جيبه الاجارة فاسد مما يقولون في اجارة الدور والعقار

يجب

بجاء الاجرة من الجلبه وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف العمل لان في العمل يجب الاجر
لا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قوله ابي حنيفة رحمه
لان قبض المستاجر الدابة ولم يسكنها ينضم اليه اقل المسحوقين وفي استاجرة دابة من بغداد
الى القصر خمسة والى الكوفة عشرة قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان القصر نصف طريق الكوفة
جاز وان كان اقل من ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قوله ابي حنيفة رضي الله عنه يجوز على كل
حال رجل نزل خانا قال عامه مشايخ بلخ منهم الفقيه ابو الليث والفقيه ابو بكر رحمهم
الله يكون ساكنا باجر ولا يصدق ان الله يمكن غير اجرة قال نصير رحمه الله لا اجرة عليه الا ان
يتقاضاه صاحب المكان بالاجر فيثبت يجب الاجر استحسانا والصحيح في الفقيه ابو الليث
رحمه الله لان الظاهر ان التفرقة الحان يكون بالاجر وهو غير له من دخل الحمام
كان عليه الاجر ولا يصدق ان الله دخلها غصبا فذلك هنا الا ان يكون الساكن مرفقا
بالظلم والغصب بان كان صاحب بيتي مستاجرا عادة وفي المنتقار جل غصبا ورجل
فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فمى عليك كل شهر كذا فان كان الغاصب حيا
فقال له ثم اقام المالك بعد ذلك بيعة اخاه لا اجرة عليه فيما مضى وان كان الساكن ميتا
فقال له اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر كذا فمى كحج كان عليه الاجر
المسمى بالسكن رجل استاجر دابة من مرقدا الى بخارا ولم يسم رستاقا من رستاقها ولا
ولا قصبة ولا بقعة بغيرها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاجارة
فاسد لان بخارا اسم للقصبة مع سوادها فهي كاري وذكر في الكتاب ان الاستاجر
راية الى فارس والى الري ولم يسم موضع معلوما لا يصح الاجارة في ظاهر الرواية
وروي هشام عن محمد رحمه الله انها يبيع وجعل الري سما للرياسة خاصة وفي استاجر
راية الى مرقدا وصحت الاجارة لان مرقدا اسم للقصبة دون السواد فمى كحج كان عليه الاجر
يسمى مرقدا وهو كاري دابة الى مرقدا وصحت الاجارة كما لو كان الى مرقدا فان
كاري الى مرقدا لا يبيع كما لو كان الى مرقدا بكارا بكارا على الله كما لو كان لا يبيع
كاريه كانت فاسدة وعليه كما في اجرة مثله رجل اشترى من رجل طامعا على ان كماله
من موضع كذا الى موضع كذا الى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله الى اثني عشر يوما فحمله في اكثر
من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كما في استاجر رجلا على ان يحيط بقرابه في يومه بكذا
فخاطبه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي
في صاحب جيبه بجاء الاخر لان عندنا في مثل هذا الموضع يقع الاجارة على الغار والوقت
في الاجر المشرك في الحامى والقبلي مرة دخلت حمام وقد نعت فيها الى المرأة
لتي اتي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجده ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

خفيف

في كتابه في البيع والشراء

رحمه الله ان كانت هذه اول مرة دخلت الحمام لا يضمن الثياب في قولهم اذا لم يعلم انها
 تحتفظ الثياب باجرها اذا دخلت اول مرة ولم يعلم بذلك وما شرطت لها الاجر
 على الحفظ كان ذلك ايداها والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتفصيل وان كانت
 المرأة دخلت الحمام قبل هذا فدفعت اليها الثياب واعطت لها الاجر
 على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن
 لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يد غيره صنعة والمختار في الاجير
 المشترك قول ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو قول محمد ايضا وعلى قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يد غيره صنعة
 فيجب الضمان عندهما على الثياب قال رضي الله عنه وبنى ان يكون الجواب في هذه
 المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثياب في اجير الحمامي يلحق منه كل يوم اجرا
 معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند كل منزلة تليق القصار والمودع رجل دخل
 الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال
 ابو القاسم رحمه الله ان اقر صاحب الحمام انه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب
 وظن انه رفع الثياب نفسه كان ضامنا لانه صار مضيقا اذا لم منع القاصب
 وان شرط الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا اصبغته بان ذهب
 عن ذلك الموضع وترك الثياب رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب
 الحمام يملكه ويظهر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن مسلمة رحمه الله
 ان ضيق الحمامي وراى ان غير رفع ثيابه كان ضامنا وقال ابو القاسم لا يضمن والشيخ
 قوله محمد بن مسلمة لان ذلك استخفاف منه عادة وكذا لو جاز رجل ووضع ثيابه
 عند جالس في ذلك الموضع ولم يقبل الجالس احفظ ولم يقبل الجالس لا يضع عندي
 ولم يقبل ولم يرد مودع حتى لو صبغته كان ضامنا رجل دخل الحمام ووضع سابه
 عند الحمامي وقال احفظ الثياب قبل الاخر وضرب عليه ضمانا لثوب اذا تلف
 فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند كل ما على ثوبها
 فظاهروا ما على قول ابي حنيفة لان عند الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم
 يشترط عليه الضمان اما شرط كان ضامنا وقال القتيبي ابو جعفر شرط الضمان
 في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء ذكر في المتفق ما يوافق
 قوله امرأة دخلت الحمام وضعت ثيابها في بيت المسخ والحامية تنظر اليها فدخلت
 الحماميد في الحمام بعين المرأة لخرج الما فتغسل صبغت ثيابها كانت في دهليز الحمام يرى
 انها وضعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحامية وعين ابنتها

ما يضمن

طلب من ابنتها

اذا

ضمنت

ضمنت الحامية والا فلا لان لها ان تحتفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تغيب عن بصرها
 او بصر ابنتها لا يضمن **فصل** في الحمام ما يرجع اليه رجل استاجر حماما
 بداق ليجعل له رفق من الموضع كذا فقال الحمامي استاجر رجل على الرق فدخل مع الحمامي
 رفق الرق وذهب فيه لا يضمن الحمامي لان الرق ما دام في يده لم يسلمه الى الحمامي وان
 ثم ان الحمامي وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعان برقب الرق في دفعه فوضعه على ظهر
 رفق وخرق ضمن الحمامي لانه دخل في ضمانه وباعا رقب الرق ما صار الرق مسلما
 اليه فلا يسأل عن الضمان وتكون في الحمام في الطريق وان شق الرق وذهب فاقبض
 وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شد بحبل واهي كان مضيقا الملاح اذا اخذ لا يضمن
 فيها الطعام فخرت السفينة من ريح او موج او شيء وقع عليها او صدمت بحل او هلك الطعام
 لا يضمن الملاح في قول ابي حنيفة رحمه الله وان غرقت السفينة من ملك او ماله او اخذ
 ضمن الملاح لان ذلك من جهة يد يضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله
 ان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح شيئا من ذلك لان صاحب
 الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يده صاحبه فلا يضمن الملاح الا ان يضع
 فيها شيئا او يفعل فعلا يتعدى القسا دون ان يكثر السفينة فدخل فيها الملاح فان كان ذلك
 بفعل الملاح ضمن والا فلا **فصل** في البقار والاراعي رجل سلم بقرا الى بقر
 ليرعاها في البقار للبلاد ثم ردها اليه وادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجد ثم
 وجدها بعد ايام في غرة الجبانية قد عطبت قالوا ان كان العرف يبينهم ان يدخل البقر
 في القرية ولم يطلب منه ان يدخل كل بقرة في منزله صاحبها كان القول قول البقار
 مع عنده انه ادخل البقر في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو ارسل كل بقرة في سكة صاحبها
 فضاقت قبل ان يصل الى صاحبها لا يضمن له ان يسرق عليه او ادخلها في منزل صاحبها عرفا
 والمعروف عرفا كالمشروط بقر في القرية في الجبانية وغاب عنها فوقت الباقورة في
 ربيع رجل فاضدت المذبح لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقورة في
 المذبح او اخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في المذبح او
 تلف مال انسان في سببها يضمن البقار واذا اساق البقار الباقورة وعطبت واحدة من جوفه
 بان استعمل عليها في السوق فغرت فانكسرت رجلها او انكسرت عنقها او ساقيها في الماشية
 فوقت في الماشية البقار ان كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن لان اجير الواحد
 لا يضمن ما تلف في يد بعله اما اذا ام تعدد القسا دون ان اساق البقر فضا طحت فقتل بعضها
 بعضها او طح بعضها بعضها في سببها فذلك لان كان البقار اجير واحد لرجل لا يضمن
 وان كان مشترك للموم شئ فهو ضامن وكذا لو كان البقر لثلاث شتى وهو اجير واحد

رفع المستاجر

فضاقت

نظرا

واستجار

يكون ضامنا لما تلف من سباقه لانه سابق الدابة للثوب وطيفت والسابق يضمن ما تلف
وتكون بقية من الباقورة وخاف اليقارانه لوتبع ما نذ يضيع الباقي كان في سعة من ان
لا يتبعها ولا يكون ضامنا في قوله اي خيفه رحمه الله لما نذت لا تضاعف غير فعله و
يضمن في قوله اي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وكذا في فرقته وقا ولم يقد على اتباع الكل
فاتبع البعض وترك البعض يضمن ما تركه وكذا في البقار مشتركا في عاها في موضع فطعت
فقال صاحبها انا شرطت عليك ان يدعها في موضع آخر فقل الداعي لا بشرطت على الداعي
في هذا الموضع كان لقوله فيه قوله صاحب البقر وليس للبقر ولا للداعي ان يترى على شيء
منها بغير امر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما عطيها قالوا ان الداعي لم يفعل ذلك
ولكن الفعل الذي كان فيها يترى على بعضها فطعت يضمن الداعي في قوله اي خيفه رحمه الله
الداعي والبقر اذا خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكرا في الاصل انه يضمن قيمتها يوم
الذبح وذكر في التوارك انه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجل سقطت شاة انسا
وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا والمختار للفقوي انه يضمن في الثاني
ولا يضمن في الاول فان اختلف الداعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب
الغنم ذبحها وهي حية وقال الداعي لا بد ذبحها ميتة كان لقوله قوله الداعي ولو كان
صاحب الغنم او البقر شرط على البقار والداعي ان ما هلك من الغنم يانها بسببته صح
هذا الشرط ويكون لقوله الهلاك قوله الداعي وان لم يأت بالسمة اهل قرية كما
يرعون دوابهم بالنوب فصاعت بقر في نوبة رجل تطوا فيه قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي عانة وعاء
اهل قرية اتفقوا على ان اكل واحد منهم كحظ الباقورة فلما كانت نوبة احد منهم استاجر
هذا الواحد جيرا ليحفظها فاخرجها الاجير الى القرية ثم رجع الى القرية ليجوز
ما تخلف منها فضايع بعضها قالوا ان ضاع عند عبه الاجير يضمن الاجير قيمتها
ترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعد ما عاد الاجير الى الباقورة لا يضمن الاجير
ولا صاحب النوبة اما الاجير فظاهر وما صاحب النوبة فلان له ان يحفظ الباقورة
باجرائه بقر يحفظ باجره فقل البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها
ما تخلف من حاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن
والا فلا الداعي اذا خلط الغنم بعضها ببعض بان كان يتدبر على التمييز يضمن
يكون القول في بعض الدواب انها فلان قوله وان كان خلط لا يصدق ولا يضمن
لا الاجير ولا صاحب النوبة اما الاجير فظاهر وما صاحب النوبة فلان له ان
يحفظ الباقورة باجره بقر يحفظ باجره فقل البقر عند رجل يحفظها ورجع هو

للا بقرة

مطلوب

قالوا

بلا التورية يخرج منها ما تخلف من حاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا اولم يكن الحافظ
في عياله ضمن والا فلا الداعي اذا خلط الغنم بعضها ببعض وان كان يتدبر على التمييز لا يضمن
يكون القول في بعض الدواب انها فلان قوله وان كان خلط لا يصدق ولا يضمن
يكون ضامنا قيمتها والقوله في مقدار القيمة قوله الداعي وان دفع غنم رجل الى غيره صاحبها
فاستهلكه المدفع اليه واقبل الداعي بذلك ضمن الداعي ولا ضمان على المدفع اليه ولا يقبل
قوله الداعي على المدفع اليه ان كان الداعي اقرضه المدفع اليه المدفع اليه وان شرط
على الداعي ان لا يترى في غنمه غنم غيره صح الشرط لانه جعله اجيرا وحده البقار والموا
اذا اقام حتى ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فان غاب البقر عن
عياله كان ضامنا والا فلا وما اكل الداعي من الدواب كان ضامنا اذا استاجرها
او يقاتل وقال استاجرته لغيري غني هذه شاة كل شهر بكذا يكون الداعي اجيرا مشتركا
اذا اصرح بما هو حكم اجير الواحد بان قال علي ان لا يترى معها غنم غيره فحسبه يكون اجيرا
وحده فان اورد العقد على المدة او الايمان قال الاستاجر تلك شهر بكذا لغيري غني كان
اجيرا وحده لا ان يذكر بعد ما هو حكم اجير المشترك فان قال علي ان لك ان يترى
مع غني غنم غيري فحسبه بصير مشتركا ويحتمل الكلام باخر هكذا قال الشيخ
الا امام المعروف بمواهب ردة قال وكذا الحكم في حق كل من كان في معنى الداعي او
اذا ضرب شاة ففقا عينها او كسر رجلها ذكرا في الاصل انه يكون ضامنا وقال شيخنا
رحمه الله هذا على قياس قوله اي خيفه رحمه الله اما على قياس قوله ان ضربها في الموضع
المعتاد ضربا معتادا فيبقى ان لا يكون ضامنا كما لو استاجر ابيه ليركبها فلكيها بالجماع
فانت كان ضامنا في قوله اي خيفه رحمه الله وعلى هذا ان يجرها كجملها لا يضمن وقا
بعضهم ينبغي ان يضمن الضرب في الغنم في قولهم جميعا لان الغنم في العادة يساق بالاصباح
وبالاصبع باليد فان ضربها بالخشبة يكون ضامنا عند الكل كما لو كسرها باليد فملكها وان
استاجر دابة ليركبها فضرها وجرها وانت فلي على وجهين اما ان يضمنها بامر صاحبها
او بغير امر صاحبها فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين اما ان يضرها في الموضع المعتاد
او ضربها بغير معتاد فان ضربها يعني بامر صاحبها ضربا معتادا لا يضمن في قولهم
وان ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير امر صاحبها فان ضربها
بغير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن في قوله اي خيفه رحمه الله
وعلى قوله صاحبها لا يضمن واستاجرته لغيري لا يملك الضرب الا باذن المولى عند الكل
وستغير الدابة يضمن عند الكل الا اذا ضربها باذن صاحبها واكسرها اذا ضرب امراته
بشئ معتادا وبغير معتاد فانت كان ضامنا عند الكل ولا يترى في قولهم والامام اذا

البقار

من استاجر الدابة

مطلوب ضرب

رجلا يعرف او حقائق لا يفهم والمعلم اذا ضرب صبيها او الاستدلال المحترق اذا ضرب
الطيف فأت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان ضربه بامر الله
او ضربه ضربه معتادا في الموضع المعتاد لا يفهم وان ضربه غير معتاد ففهم فان
غير امر الله او ضربه فأت يفهم تمام الدية في قولهم سوا ضربه معتادا او غير معتاد
والاب اذا ضرب ابنه فأت يفهم كمال الدية في قولهم سوا ضربه معتادا او غير معتاد
او غير معتاد وعند صاحبه رحمه الله عليها لا يفهم المعتاد واما الوصي اذا ضرب النعم
يفهم في قولهم اني حيفه رحمه الله وهو كالأب وعند صاحبه لا يفهم كما لا يفهم الأب
اذا ضرب به للتأديب والتعليم ولا يؤثم وقال ابو يوسف لا يفهم وضربه وليس على المزارع
والنصارى والحمام ضمان السرقة اذا لم يقطعوا زيادة على ما اذن له فان قطع الختان
الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة على
وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه
نصف الدية وان شرط على هذا العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على
القصار العمل على وجه لا يتحقق مع شرطه لان ذلك مقتدر له وان استاجر جاما ليقطع
له سنا فقلع قال صاحب السنن ما امرت ان يقطع هذا السن كان لقلع قوله ويفهم القاطع
ارش السن رجل استجر على حفظ خان فسرق من الخان سني قال الفقيه ابو جعفر والفقيه
ابو بكر البخاري رحمه الله لا يفهم الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال المحفوظة
بالبيت وهي في يدها كلها وغيرهما من المشايخ قال في حارس السوق اذا كان يحرس
الحوانيت فنقب حانوت وسرق منه شيء ضمن الحارس له ان غنمه الاجير المشترك في الصحيح
ما قال الفقيه ابو جعفر وان استاجر الحارس واحد من أهل السوق حل الحارس من
ما اخذ منهم اذا استاجرهم يسهم وينفذ عقلا الرئيس عليهم فان كان هو المالك بل جازا
عن اليد هم فكسره قالوا يكون ضامنا اذا غنم غير اذن صاحب اليد ثم اغنمها ففهم
لا يفهم وهذا في الدية الى يضمن الكسرة فان كان لا يفهم لا يفهم **فصل**
في القصار قصار وضع الثوب على الجنب وقعدا بن أخيه ليحفظ الحانوت وغاب
القصار فدخل ابن أخيه الحانوت الاسفل فطرق الباب فالتفت اليه قالوا ان كان الحانوت
الاسفل كما لو دخله انسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب
فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل كما لو دخله انسان بعين عن عهده الموضع
الذي كان فيه الثوب نظر ان كان الصبي الذي قعد القصار الصبي قال رضي الله
عنه وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي ما دون الان الصبي المأذون يؤخذ فيه
تضييع الوديعة اما اذا كان مجرورا فانه لا يؤخذ باستهلال الوديعة وتضييعها

فيه القصار ابو او ما ووصيه
او يكون احد من هؤلاء وكذا القصار
فيه القصار يفهم

هود سار على الوديعة اوردى انسانا يا خذا الوديعة وهو يقد على منعه فلم يمنع لا يفهم
اذا كان مجرورا فاذا كان الصبي ما دون الان الصبي الذي يكون في عياله وتقدر على الخط وان لم يكن الصبي في عياله
يحفظ الثياب بيد الصبي الذي يكون في عياله وتقدر على الخط وان لم يكن الصبي في عياله
القصار ولا يظلم له ولا اجير الا ان القصار اخذ بيدك وتقدر على الخط الحانوت كان الضمان
على القصار هنا لانه لما استخلف من ليس في عياله يصير مستهلكا قصارا سلم ثياب الناس الى
اجير لشمسها في المقصر ويحفظها فقام الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يدري كيف
ضاع ومتى ضاع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان
الضمان على القصار لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نوم الاجير كان الضمان على الاجير
الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما
قال له ان يضمن القصار لانه كان يملك في الاجير المشترك الى قولنا ان يوسف وملك
رحمه الله عليهما اذا هلك في يد الاجير المشترك لا ينعله اما على قوله ان يضمنه رحمه الله
لا يفهم القصار ما هلك لا يضمنه قال ربه تأخذ والقوى على قوله ان يضمنه رحمه الله
قصارا من صاحب الثوب ان يملك الثوب بعد العمل حتى ينفك الاجير فذلك الثوب
عند القصار من غير تضييع لا يفهم القصار في قوله ان يضمنه رحمه الله لانه هلك
امانه عند واستمسك اذا باع ما امر به من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب من
الثياب حتى ينفك الاجير فسرق منه الثمن لا يفهم في قولهم وكذلك طاح الحولة اذا
قال الجمال امسك الحولة حتى اعطاك الاجير فسرق الحولة لا يفهم الجمال في قولهم لانه
ليس بفعل السمسار والجمال اثنى في العين ومن اثنى لعله في العين لا يملك الجبس الاجير
فيكون امانه في يده ولا يكون رهنا القصار اذا ائتمرك عند ثوب هذا الرجل ثم اقر
وقد قصرت قالوا ان قصرت قبل الحود كان له الاجر وان قصرت بعد الحود لا اجر له لانه
لما حود صار غاصبا وبطل الاجارة فاذا قصرت بعد ذلك فقد قصرت بغير عقد فلا يستوجب
الاجر قصارا ومن ثوب قصارة بدينه عند رجل ثم ائتمرك الزهن وقد اصاب الثوب
بجاسة عندا لمن من فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار تطهير الثوب وازالة
الجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وتمازك الثوب عندا القصار فذلك عند
قالوا ان كانت الجاسة لا ينعق قعة الثوب لا شيء على القصار لانه وان صار بخا لبا بال
الا انه لما ائتمرك فقد ارتفع الخلاف وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا ائتمرك القصار بينه وبين
المالك خرج الثوب عن ضمانه والجاسة اذا لم ينعق قعة الثوب لا يعتبر وهو بمنزلة ما
هو صبي على عبد الغير بجاسة فامر صاحب العبدان بفعل الجاسة فذلك العبد لا يفهم
وان كانت الجاسة نقص قعة الثوب كان على القصار ضمان القصار وهلك الثوب

ان قال صاحب السنن

لا يخرج عن معنى التوبة الخلية من ظاهرها لا يخرج عن معناها انما يخرج عن
صاحب التوبة المستطوع فان قيل ان التوبة عند ذلك لا يخرج عن المعنى انما يخرج
تكملة القصار والاحكام اذا ادخل في السراج لا يخرج عن المعنى انما يخرج
ثوب من ثوب القصار او اصابه دهن السراج لا يخرج عن المعنى انما يخرج
لانه اذا دخل السراج باذنه قصار فعل الاجير كعمل الاستاذ وهو فعل الاستاذ ذلك
كان ضامنا اجير القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانه
او يخرج عن المعنى انما يخرج لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله الا
انه كان ودعة عند القصار وليس من ثياب القصار وان كان ذلك من ثياب القصار
وفي ذلك ثوب يوطأ مثله لا يخرج عن المعنى انما يخرج لانه مأذون في ذلك عادة
اذا كان ذلك من ثياب القصار وكذا لو نقلت المدقة من اجير القصار او تلميذ
فوقعت على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار
كان القيمان على التلميذ ولو وقعت المدقة على موطئها ثم وقعت بعد ذلك على ثوب آخر
فالقيمان على الاستاذ لا على التلميذ وان اصاب المدقة انسانا كان القيمان على التلميذ
وقد انكسر شيء على التلميذ من اداة القصار وما يصدق به او يدق عليه لا يخرج عن التلميذ
وان كان مما لا يدق عليه او لا يدق به ضمن التلميذ وهو ظهير ما لو دعا رجل قوما الى منزله
ضييفا فاشوا على بساطه او جلسوا على الوسادة فخرق لا يخرج عن الضيف وكذا لو كان الضيف
مقتلا سيفا فلا يخرج عن السيف بساطه او وسادته لا يخرج عن الضيف او ثوبا
لا يسط ولا يوطأ مثله ولو قيل انما يديهم فانكسر يضمن لان السيف لهذا النوع
من الاستعمال لهذا الضيف مأذون عادة ولو جرح اجير القصار ثوبا من ثياب القصار
فخرق سقط لا يخرج عن الاجير ويضمن الاستاذ ولو سقط على ودعة كانت عند صاحب
البيت فافسد بها ضمن وكذا لو خر فسقط عليها وان كان بساطا او وسادة استعاره
للسبط لا يخرج عن البيت ولا الاجير ايضا لان المال اذن له في بسطه ولو علق
القصار ثوبا على جبل في الطريق لتجفيف الثوب فخرق حوله فخرقه كان القيمان على
الجاردون القصار قصار استعان برب الثوب في دق الثوب فاعانه وخرق الثوب
ولا يلزم ان يخرج من دق القصار او من دق صاحب الثوب زوي ابن سماعه عن محمد
ان القصار يضمن جميع النقصان ووجه ذلك ان الاجير المشترك ضامن في قول محمد
رحمه الله ما هلك بغير صنعة فاذا كان الثوب في ضمانه كان القيمان على القصار
مما لم يعلم انه يخرج يدق صاحب الثوب ويؤذي بشر عن ابي يوسف رحمه الله ان
القصار يضمن نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال كالرجل اذا جلس على ثوب

الثوب

انسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب الثوب فخرق كان على الجالس نصف
النقصان لان الخرق حصل عقيب فعلهما وليس احدهما باضافة ذلك الى من الاخر
نضاف اليهما واما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الاجير القيمان في فعل القصار
لان عند الثوب ما نه عند القصار وليس يضمن اليه فلا يجب القيمان بالمشك
فيج عليه نصف النقصان كما قال ابو يوسف وهو حسن اختيار الفقيه ابو الليث هو
نظر ما لو تسلك رجل ثوبا انسان فخرق صاحب الثوب ثوب به فخرق كان على المتسلك
نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب اذا اذنان ياخذ ثوبه من القصار فيمسك به
القصار فيخرق به صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق وكذا في المتفاحا يرك
نسخ ثوبا فتعلق صاحب الثوب بثوبه لياخذ واني الحايك ان يدفع حتى ياخذ
الاخر فخرق الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحايك وان خرق من يدها كما
على الحايك نصف الخرق رجل ارسل رسولا الى قصار ليستد منه ثوبا لاربعة فلما
جاء الرسول بالثياب الى المنزل كانت الثياب ثلثة فقال الرسول دفع القصار الي
الثياب لم يعد على قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله يسأل صاحب الثوب بما يصدق فانه
صدقه يرى ذلك عن خصوصته وايضا كذبه يحلف فان حلف بدي وان بكل لزمه ما
ادعى صاحب الثوب وان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار اجر الثوب
الرابع وان كذب القصار وحلف للقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من جرح
الثوب الرابع فان حلف بدي رجل دفع ثوبا الى قصار ثم امره بجل ان يضمن ثوبه من
القصار فدفع القصار اليه غيره لك الثوب فلك ذلك الثوب يدا الوكيل قالوا لا شيء على
الوكيل ولذا الثوب ان سيع القصار بثوبه قال رضي الله عنه اما علم وجوب القيمان على
الوكيل مشكلا اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار ثوب رجل آخر كذا في اخذ ثوب غير
بغير اذنه وكذا في المشتق جرح عند ثياب ودعة فجعل المودع في ثياب المودعة ثوبا للقصار
ثم جاء صاحب المودعة وطلب المودعة فخرج المودع الثياب الى صاحبها ونسي ان ثوبه في ثياب
المودعة فضايع ثوبا للمودع عند صاحب المودعة كان صاحب المودعة ضامنا لذلك
الثوب ووجه ذلك انه اخذ ثوبا لغيره غير اذنه واليه في ذلك لا يكون عند الوكيل
ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غير فخرق صاحب الثوب على ظنانه كان ضامنا
وان كان صاحب الثوب بعث الى القصار رجلا لياخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه
ثوبا غير ثوب المرسول فضايع عند الرسول كذا ان الثوب المودع لو كان للقصار لا يضمن
الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحبه لك الثوب الحيا وان شاع من القصار
لا يرجع القصار على الرسول قصار شتم في القصار فخرق كان ضامنا وكذا اذا

ضمن

وان شاع من القصار
وان شاع من القصار

صاحب الثوب

فترى وان فعل ذلك اجير القصار ولم يعمل القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد
وعن محمد رحمه الله اذا دخل القصار سراجا في خانقاة فاحترق من ثوب غير فعله ضمن
لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الحرق الغالب الذي لا يمكن الاحتراز
عنه ولا يمكن عن اطفاؤه وهذا قولهم اما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن ما
هالك بغير صنعة رجل دفع اليه قصار ثوبا ليقتصر في اخراجه الثوب يطلب ثوبه فقا
له القصار دفت ثوبك لرجل فلتطلبه ثوبه كان القصار ضامنا **فصل**
في الخياط والنساج اذا قال لصاحب الثوب للنساج اذهب لثوب الى منزلك حتى اذا خرج
من الجمعة سرى الى منزله واوفى الميك اجرك فاختلس الثوب من يد الخياط في ان
قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله ان كان الخياط دفع الثوب الى صاحبه ان ملكه
من الاجرة ثم دفعه الى الخياط يعني له الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك يهلك
بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الخياط فيكون
اجر على صاحب الثوب على طاله ولو منع الخياط بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان
اضطلم على شيء كان حسنا رجل دفع الى نساج كراسا بعضه مشوج وبعضه غير
مشوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك
ما هالك في يد بغير صنعة يضمن النساج كل الثوب لان المشوج مع غير المشوج
يحكم الاتصاف كشي واحد ونعم الباقي في ذلك ما كان مشوجا فكان النساج في الكل
اجيرا مشتركا فيضمن لكل وهذا جملة مسائل افادها على قول ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله عليهما منها هلك ومنها رجل دفع الى خياط كراسا فحاطه قسما ونقي قطعة
من الكراسا فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صير الى خياط اجرة خفا فاجر له خفا
فقتل شي من الصرم فسرق قالوا يضمن ولو دفع رجل الى وراق مصحفا ليعمل في
المصحف ودفع الغلاف معه او دفع سيفا الى صيقل ليصقله باجر ودفع الخشن معه
فسرق لا يجب عليه ضمان الغلاف والخشن لان الغلاف والمصحف منفصل عن السيف
والمصحف وهو كان اجيرا مشتركا في السيف والمصحف في الغلاف والخشن وعن
محمد رحمه الله انه يضمن الكل وعن محمد رحمه الله لو دفع مصحفا الى رجل ليعمل له غلافا
او دفع السكين الى رجل ليعمل له نصبا بافضاع المصحف والسكين لا يضمن نه استاجر
ليعمل له غلافا ليعمل في السكين والمصحف ما نه في يد فاذا هلك في يد لا يتقصير
منه لا يضمن وهذا كله قول ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة رحمه الله ما هالك
في يد لا يصنعه لا يكون ضامنا لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في
يد لا يصنعه نساج كان يسكن مع صهره ثم اكترى دارا وانتقل اليها ونقل المتاع

فان كان الكراسا مشوجا
والسكين والمصحف
فان كان الكراسا مشوجا
والسكين والمصحف

وترى الغزاة في الدار التي استقل منها قالوا ان لم يملك الغزاة من المكان الذي كان فيه الى
مساج من داره صهر ولا اودعه صهر لا يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله لان الغزاة
ما اتى في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ساكنا لبقه الغزاة في ذلك المكان لما عرف
من صله ان سكناه في الدار لا يبطل ما بقي له فيها شي وعندهما يضمن رجل دفع الى نساج ثوبا
لينسجه كراسا فدفع النساج الى اجير فسرق من هذا الاجير اجيرا للنساج الاول لا يضمن
منها وان لم يكن الثاني اجيرا الاول ضمن الاول عند كل ومن الاجير عند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله عليهما ولا يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو كالمودع اذا اودع اجيبا عند
لصاحب المودعة ان يضمن ايما شاء وعند ابي حنيفة رحمه الله له ان يضمن المودع الاول
وليس له ان يضمن الثاني نساج ترك كراسا في بيت الطراز فسرق ليللا قالوا ان كان الموضع
الذي ترك فيه الكراسا من عا يكتفى فيه الثياب يضمن وان كان عال يكتفى فيه الثياب
ولا يكتفى ورضي به صاحب الثوب يضمن ايضا والا ضمن رجل دفع ذهب الى صانع ليصنع له
سوارا منسججا والشيخ لم يكن من عمل هذا الصانع فاصح الصانع الذهب وطوله ودفعه
الى من يشبه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصانع الاول دفع الى الثاني بغير امر لالك
ولم يكن الثاني اجيرا الاول ولا يلزم له كان لالك ان يضمن ايما شاء في قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله عليهما وفي قول ابي حنيفة رحمه الله يضمن الصانع الاول ما الثاني ان سرق
منه بعد العمل لا يضمن نه اذا فرغ من العمل صار يد يدو يعة اما ما دام في العمل كان
يد يضمن لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه وعند ابي حنيفة رحمه الله مودع المودع
لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها رجل قال الخياط انظر الى هذا الثوب
فان كفاني قميصا فاقطعه بدمي وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطع انه
لا يكتفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه اذا اذن له بالقطع بشرط الكفاية وكذا قال
الخياط انظر ايكفيني قميصا فقال الخياط نعم فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو
لا يكتفه لا يضمن الخياط شي لانه اذا اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب
الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكتفه لانه خلق الادي
بالشرط رجل استاجر خبازا ليصنع له طعاما في واجه فافسد الطعام فاحرقه او لم يفيجه
كان ضامنا لانه اجير مشترك فضمن بكماله يد ولم يفسد الخباز شيئا ولكن ربا الدار
اشترى راقعة من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القود فكسرهما
وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لانه ساق بامر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز
فيما افسد لانه فسد لا يفسده وكذا في بقية البعير على ولد صغير وعبد صغير لصاحب الدار
فتبطل لا يضمن صاحب البعير الخباز اذا هلك العبد في يد لا يضمن لانه اجير مشترك

قالوا ان كان هذا الاجير

لا يضمن ما هلك عند لا يصنع وكذا الدال اذا وقع الثوب الى رجل ليصله فيشتره
فذهب الى رجل الثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لا يضمن لانه ما ذوق بهذا الدرع
عادة رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فصاح خياطه قباذي طاق واحدا الذي فقال له
بالفارسية يكناه خيرا باللك ان شئت ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شئت اخذ
القباض اعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى وان اختلفا فقال له ثوبك من ثوبك ان
تقطعه يمسوا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قبل ان يكون له صاحب الثوب
وان امر ان تقطعه فصاح خياطه سراويل فهو الاول سواء قبل هاهنا لا لاجر
اذا اخذ الثوب رجل امر رجلا ان ينقش اسمه في فض خاتمه فغلط ونقش اسم غيره
بضم الخاتم وهو امر رجلا ليصنع ثوبه بن عفران او بالبق فصبغه بصنع من جنس اخر
كان ثوب الثوب ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شئت اخذ الثوب
واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى وان صنع بجنس ما امر الا انه خالف في الوصف فان
امر ان يصبغه برقع فقير عصفه فصبغه بغيره عصفه واقر بذلك ربا الثوب ان شاء
ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شئت اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصف
فيه مع الاجر المسمى وذكر في المتن عن ابى يوسف رحمه الله هذا اذا صبغه برقع القفير
او لا ثم صبغه بثلاثة ارباع القفير فيكون له الجواز على الوجه الذي ذكرنا اما اذا
صبغه ابتداء بغيره عصفه بغيره ولخيار اخذ الثوب اعطاه ما زاد المبيع فيه ولا اجر له
هنا وهكذا ذكر القنذلي وهو قول ابو يوسف رحمه الله اما على قول محمد رحمه الله
اذا امر ان يصبغه بمن من عصفه بغيره فصبغه بمن من بغيره ولا اجر له ان شئت
قيمة ثوبه ابيض وان شئت اخذ الثوب واعطاه درهما وما زاد للمثاق العصفه في ثوبه
وروى ابن سماع عن محمد رحمه الله عليهما ما يوجب التسوية في الجواب ان يصبغه
بغيره او بغيره يمين رجل استاجر رجلا ليحرق بئره فحضر اعطاه ما زاد المحرق فيه
دفع غزاة الى حياك الشجعة سبعا في ربع فعلمه اكبر من ذلك او اصغر كان لصاحب الغزاة
الجواز ان شئت اخذ الثوب وان شئت اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى ولا يزداد على الاجر
في الزيادة وفي النقصان اعطاه من الاجر بحساب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا
ان امر صبغ ثوبا بريق او على الكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقص العمل
وان امر ان يصبغ ثوبا في ثمان فصبغ ثمانية فثمان ان شئت ترك الثوب
عليه وضمنه ثمانية وان شئت اخذ واعطاه بحساب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه كمالا
لنا ان يضر به لينا فضر به البعض وفات وقت اليان في يجب الاجر بحساب ما عمل ومن
المشاح من فرق بين الثوب وبين اللين فقال في اللين يجب له خمسة ما عمل من الاجر الذي

ولا يضمن

سماه وفي الثوب له اجر مثله لا يزداد على ثلثة ارباع ما سمي واختار شمس القيمة الشري
رحمه الله الفرق بين الثوب وبين اللين على هذا الوجه الذي ذكرنا في الثوب قيمة ما عمل
يزداد حكم الزيادة لا يكون للعين لانه القيمة اذا انفردت عن البلية وفي اللين لا يزداد
قيمة البعض البعض وان المشاح وقال بالندع والصفة وزاد يعني زاد ذراعا واحدا على
ما شرط روى من محمد رحمه الله عليه ان صاحب الغزاة بالخيار ان شئت اخذ الثوب
الثوب عليه وان شئت اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر المسمى كزيادة اللين
اما الخيار لغيره الصفة فانه قد يحتاج الى الثوب القصير ولا يضمنه لانه لو لم يزد في الندع رعا
ينقص شي من غزاه فيجوز له اخذ الثوب لا يضمنه زيادة الاجر لانه زيادة الندع
لانه متبرع في الزيادة وذكر دفع غزاة الى حياك وامر ان يزداد في الغزاة من نفسه رطلا
فقال لم يزدت وانك ربت الثوب فان حلف ربا الثوب على عمله يرى فان نكل لزمه مثل
الزيادة وان اتفقا ان عن الامر كان منا والثوب متوازن فقال لا لانه الزيادة من اللين
لا يقبل قوله لان وزن اللين في العادة لا يبلغ وزن الغزاة وان كان الثوب مستهلكا في
الامر للزيادة كان القول قوله ربا الثوب وهو دفع الى سابع عشرة دراهم وقال في دفع
ذو صبر يكون لك قرضا على واجل قلبك ولك الاجر درهم فقال لصايع ردت وقال لك الامر
قال محمد رحمه الله تعالى واذا اختلفا في صايع ان شئت دفع اليه القلب واخذ اجر خمسة
دراهم وان شئت دفع الى امر عشرة دراهم واخذ القلب وهو دفع الى ثمان جبة وقطنا لمن
ان يزداد من غنم شيا من القطن في عشرة من استار قطن في الثوب وقال الامر ردت
الى عشرة اساتير ورت عشرة وقال ربا الثوب فبعت اليك خمسة عشرة دراهم خمسة
كان القول قوله الثمان وقال صاحب الثوب فبعت اليك خمسة عشرة دراهم وان يزداد
خمس عشرة وقال الثمان فبعت الى عشرة وامرني ان ازيد عشر بحجر صاحب الثوب ان شاء
صداقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شئت اخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة اساتير قطن
وترك الثوب على الثمان رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه له قميصا بدم على ان يفرغ منه
اليوم جاز في قوله **فصل** في الحفار رجل استاجر حفارا ليعمل له مكان الحفر
وعملها وتوابعها باجر معلوم جاز فان حفر بعض ما شرط عليه فاستقبله جبالا كان
مكنه الحفر مع ذلك الا انه يشق عليه العمل فحفر على العمل وكذا لو حفر ما في البيت قبل ان يبلغ
منه ما امر به فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عذر له
استاجر الحفر له ثوبا وبين موضع الحفر في موضع آخر لا اجر له وان لم يبين له موضع الحفر
معه العقد استجبا فاضطر الى الحفر تلك الحفرة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز
استجبا وان تصرف الى المتعارف وكذا اذا لم يبين له الحناء ولا شقا يضطر الى المتعارف

في تلك الليلة وهو كما استاجر لنا فليضرب له اللبن ولم يسن اللبن فان كان هناك
لبن متعارف ينصرف اليه استحيانا والا ينسب العقد وان استقبل الفقار في جحر البير
او القبر يخرج لا يزداد له في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان **وكتاب** التراب
من القبر يكون على الفقار استحيانا وان اختلف المستاجر مع حافر القبر بعد ما جفر
خمسة اذرع فقال المستاجر شرطت عليك عشرة اذرع وقال الفقار لا بل شرطت خمسة
اذرع فقال المستاجر شرطت عليك عشرة اذرع وقال الفقار لا بل شرطت خمسة اذرع
كان لقوله المستاجر مع عينه واعطاه من الاجر بحساب ذلك وكلف الفقار على دعوى
المستاجر فتركه لا جارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العراج الفاعل
وقد ارسل رجل استاجر حفر الجحر له حوضا عشرة اذرع وعشرة اشهر ودراهم وبن عمقه فخر خمسة
في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة يكون
خمسة وعشرين فيكون ربع الجملة فلهذا يلزمه ربع الاجر **وقد**
في اجارة الدواب والفقار فيما يجب وما لا يجب بل تكاثر بلا مسمى بغير عينها من كونه
الى مكة بالجر معلوم ذلك في الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد بهذا ان ياجر بلا بغير عينها
فان ذلك لا يجوز وانما اراد به سقبل المكاري المحولة فقال له المستكبر احملي الى مكة
على بل فيكون المعقود عليه في الذمة وبعضهم اجروا الجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا
ذلك لكان العادة رجل استاجر اية ليطحن لها كل يوم بدرهم ويتن ما يطحن من الخطة
او الشعير وكذا المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله لا بد من بيان
مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى رجل اكرى ابلا من بخارا الى بغداد للجر فخلقا
في وقت الخروج من بخارا فاقوله في ذلك قوله من يري الخروج في الوقت المعروف بالخروج
لاهل بخارى رجل اكرى ابلا من كونه الى مكة للجر ذاهبا جاثيا كان له ان يركبها يوم
الترقية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام الشراق رجل استاجر جيرا يوما ليعمل
له كذا قال ان كان العرف منهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك
وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان
العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذلك اليوم رجل استاجر بعيرا
لعمل الخيل البعير في العرف هو الموصى وهو بالامانة ما تان واربعون منار رجل استاجر
دابة الى سمرقند وغيرها من الامصار فاذا دخلها كان له ان ياتي بها الى منزله
استحيانا ان رجل استاجر دابة او عبدا فان مؤنه الرد بعد الفراغ على صاحب الدابة
والعبدة فكذلك مؤنه رد الدهن يكون على الداهن ومؤنه رد الخلد يوجه على صاحبها
ومؤنه المستعار على المستعير ومؤنه رد الغصب يكون على الغاصب وكذا مؤنه

وذلك في كذا
قد اراد ما يطحن
وقد اراد ان لا يطحن

رد المبيع سباعا فاسدا بعد الفسخ يكون على القابض رجل استاجر دابة ليحمل عليها حملا مقدرا
رجل ثم اراد صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا من متاعه مع حمل المستاجر كان المستاجر
ان يمنعه فان وضع مع ذلك وبقيت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستاجر
جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدابة اذا اشغل بعض الدار المستاجر بمتاع نفسه
فان ثم عن المستاجر حصته ذلك الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر رجل استاجر دابة
وبعضها كان له ان يواجرها ويغيرها ويودعها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم
فيما لا يتفاوت فيه الناس ما اذا استاجرها لركوب نفسه ليس له ان يركب غيره رجل
استاجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حملا فوطيت الدابة بفمن
من قيمتها مقدارا لزيادة فطريق معرفة مقدارا لزيادة الرجوع الى اهل البصر فانها
الحمل لم يزد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحمل في غير الموضع الذي ركب وان
ركب على موضع الحمل بفمن جميع القيمة رجل استاجر دابة ليذهب بطيلا موضع كذا فركبها
في الموضع حواجه يكون مخالفا حتى لا يعطيت الدابة من ركوبه بفمن قيمتها رجل استكبر
دابة لمسير في سبخ فصار عليها سبعة فراسخ كان عليه الاجر المسمى الفرس وفيما زاد على الفرس
يكون غاصبا ولا اجر عليه وان ارضى المستاجر صاحب الدابة بشي كان افضل لرجل استاجر
حمارا ليجل عليه وقدر خبطة الى المدينة فحمل عليها الخبطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة
حمل في انصرافه على الحمار فغير من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك بفمن قيمة الحمار اذا حمل
عليه الملح بغير ذلك **وكذا** استاجر دابة ليحمل عليها خبطة من موضع معلوم الى منزله
يرطيل الليل فكان يحمل الخبطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الخبطة ثانيا يركب
الدابة فعطيت الدابة قال بعضهم بفمن قيمة الدابة لانه استاجر الحمار ودون الركوب
فبغير غاصبا بالركوب وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يفمن لان العادة فيما بين الناس
الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن في ذلك عادة لمكان ضمان رجل استاجر حمارا ليحمل
عليه اثني عشر رقلا من التراب الى ارضه بدرهم وصاحب الدابة يعرف ارضه وكذا عاد المشايخ
من ارضه يحمل عليه وقول من اللبن ان سلمت الدابة حتى فرغ من العمل وجبا الاجر ولا يجب الفحص
وان هلك الحمار قالوا ان هلك في الرجوع من اللبن يفمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانها
لا يجتمعان قال رضي الله عنه وعندى يجب نصف داني للوقر الاول مع فتمه لانه لم يكن غاصبا
في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فبما الاجر للوقر الاول كما في سلة الفلاح وبعد ما
صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار مخالفا لكان اذا
سلمت الدابة يجب الاجر كما اذا استاجر دابة الى موضع معين تجاوز ذلك الموضع وهلك بفمن
قيمتهما وان سلمت الدابة بجمعة عام الاجر وكذا لو استاجر دابة ليركبها بنفسه فركب واردف

غير فطنت الدابة بعض نصف القيمة وعليه نصف الاخر ان كانت الدابة تطبق ذلك وان
سكت كان عليه كل الاخر من كل استاجرة اية المركبة الى الكوفة فحاز نصف الكوفة مقدار
ما لا يتساع فيه الناس فذلك في تلك الزيادة او لم يركبها ذلك الكوفة كان عليها الاخر
الى الكوفة ليكون الدابة مضمونه عليه ما لم يركبها صاحبها حتى لا يهلك في طريق الكوفة
بعض فتمت بها ولا ينفذ عنه شيء من الاجرة هذا قول الى حلفه رحمه الله وكان ابو حنيفة
يقول ما ولا اذا دابة الكوفة يرى من الضمان ثم قال لا يبرأ من الضمان بان الدابة
ولكن المستعملين كلوا الموضع وقال بعضهم بركب الكوف عن الضمان بان الدابة المستعملين وقال بعضهم
اذا استاجرها فادها وجازيا لا يبرأ على كل حال الا الموضع وذكر في الاصل اذا استاجرت
الحمار ذوقا لنفسه ثلثه ايام ان كان الثوب بدله لها ان تلبسه في الايام والياحي
فلان كان ثوب طيبا تلبسه في النهار وفي الليل وفي آخر وليس لها ان تلبسه كل الليل
فان تلبس كل الليل فنامت حتى اذا انما يبرأ من الضمان اذا لم يخرج في الفرق بين الثوب
في من سلة اجارة الدابة على القول المختار وعرف في الاصل وان استاجر دابة ليوكبها الى
مكان معلوم فلا استاجر بعض الطريق حمل الاجارة وادعى ان الدابة له يصير ضامنا حتى
عطيت بعد الجرد قبل ان يركبها بعد الجرد بعض فتمت بها وان جرد ثم ركبها بعد ذلك برى الضمان
وكان عليه جميع الاجرة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزى الاخر للوكب بعد الجرد لانه صا
غاصبا بالجره رجل استاجر دابة يوم للوكب كان له ان يركبها من طلوع الفجر الثاني الى
الشمس في اليوم حقيقة لا بعد طلوع الفجر الثاني بل اغرب الشمس وليس هناك خلاف
الحقيقة وإنما اذا استاجر حمارا يوما ترك الحقيقة حكم العرف رجل كاري دابة ليلا
فانه يركبها عند غروب الشمس ويرد ها عند طلوع الشمس الفجر الثاني وان كاري دابة
فما لم يذكر هذا في الكتاب فالعقود يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم
للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار اما العوام
لا يفرقون ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم وان استاجر هلالا العشي ينقض
الاجارة بدخول وقت الظهور رجل استاجر دابة ليركبها انسانا فاركبها امرأة ثقبه بسج
او رجل فطنت لا يجزى الضمان ولا على المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا تطيق
حملها فبعض فتمت بها اذا عطيت رجل استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب
واركب غيره وسلمت الدابة لا يجزى الاخر وان عطيت بعض فتمت بها وان ركب نفسه وادعى
غيره كان عليه كل الاجرة ولا ضمان عليه اذا سلم وان عطيت الدابة من ركبها بعد
بلغت المكان المشروط بعض نصف القيمة وعليه جميع الاجرة لو كان الرد فلفظ
منه او نقل ان كانت الدابة تطبق حملها وان كانت لا تطبق بعض جميع القيمة اما

في اوقات السير وان شاعروا
دابة لا يبرأ من الضمان

اذا كانت

اذا كانت تطبق مثلها ذلك انه يضم نصف القيمة اذا عطيت وقال بعض الناس فحين
قصر الى اداء ذلك خمس الايام الى رحمة الله هذا اذا كان الرد في كسبه
او صغيرا يستعمل على الدابة وان كان لا يستعمل فبعض من الجمل بعض فلا الزا
كما لو ركب رجل ثوبا بعضهم سوى من الصغير الذي يستعمل والصغير الذي لا يستعمل
فقال بعض نصف القيمة على ان اذا صاحبا الدابة ان ضم من الرد في نصف القيمة
كان له ذلك لانه في حق الدابة فاصبت نصفها ولا يرجع الرد في ذلك على المستاجر
لانه في حق المستاجر فله المستعمل وان ضم المستاجر لا يرجع المستاجر فاضمن
على الرد في لانه غير المستعمل من استاجر دابة ليركبها الى موضع معلوم حمل عليها
صغيرا فعطيت الدابة كان منها فتمت بها كما ان حمل عليها مكان الضم ولا اخرجه
استاجر دابة للجره بين ما يحمل عليها فتمت الاجارة فان لم ينفذ الاخر حتى
حمل عليها شيئا جازي الجردة ويصير كالاستاجر بها لانه لا يملك الا ان لم يحمل
عليها شيئا والله ركبها الى مكان غير جازي الاجارة وان حملها الى مكان غير جازي
قال الله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا قولهم فلو انه حمل عليها او اركب غير حتى
جارت الاجارة نصيب كان العقد ورد عليه حتى لو فعل ففقد ذلك شيئا لاف الاخر
بان اركب انسانا او لا اركب نفسه ثم اركب غيره لاوله ان كان لاوله حلامه ركب او
اركب صغيرا غاصبا صامتا ولا استاجر دابة ليحمل عليها شيئا صامتا حمل عليها غير فهو على
وجن ان يحمل عليها من جنس السبي الا انه ما لفت المشروط بها واستاجر دابة ليحمل عليها
عشر محاتم من هذه الحظ فحمل عليها عشرة محاتم من غير تلك الحظ فحمل عليها حنطة
رجل اخر لا يكون محالفا وكذا استاجر ليحمل عليها من غير تلك الحظ فحمل عليها حنطة
ذلك واما الثاني ان يخالف في الجنس ان استاجر ليحمل عليها عشرة محاتم فحمل عليها حنطة
عليها عشرة محاتم فغيره القياس يكون ضامنا جازيا وفي الاجتهاد لا يكون
لان المعتبر هو الضرر ولا ضرر ما هذا الا ان مثل ذلك من الشعر يكون الخلف على
الدابة فان علك الدابة تحت الاجر المسمى ولا يكون محالفا وان عطيت الدابة من
ذلك بعض فتمت بها ولا يجزى الاخر وان استاجر ليحمل عليها عشرة محاتم فحمل عليها حنطة
المشعر قال الفقهاء ان الذي لحاظه رحمه الله بعض قيمة الدابة لان الحظه اشكال
الشعر وثقل بعض كما لو حمل عليها مكان الحظه حديدا وفي من الحظه وزا
معلوم ان حمل عليها من الشعر حرك ذلك الموضع وعطيت الدابة بعض فتمت بها وان استاجر
دابة ليحمل عليها حنطة في احد الجوانب من شعرها في الاخر حنطة فعطيت الدابة
بعض نصف قيمتها وعليه نصف اجرتها لانه في النصف من ان في النصف محالفا

صبيام

في اوقات السير

والثالث ان كان لنا الى ما هو اضربا لاداءه بان استاجر حمل الحنطة فحمل عليها حليدا او اجرا
او قطنا او تينا او حطبيا او طينا او حطبيا مثل ذلك الحنطة فعبطت بضمها فان كانت
لا يجب الاجر وان استاجرها ليعمل عليها عشرة محاريم حنطة فحلبت عشرة محاريم
الحنطة وجاء بالحمار ليعملها قبل ان يرد الى صاحبه ان كان الحمار يعلم انه يطبق
ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لا الاجر المسمى وان كان لا يطبق بضمها جميع القيمة ولا
يجب الاجر وان كان يركبها ليعمل عليها فحلبت زلفة قالوا يكون ضامنا لان الزلفة
يكون اضربا لاداءه وهو كما لو استاجر ليركب حمل عليها يكون ضامنا ولو استاجر ليركب
ليخرج فان كانا تعطيت كان ضامنا لان الزلفة يكون اضربا لاداءه وهو كما لو استاجر
ليركب حمل عليها يكون ضامنا ولو استاجر ليركبها تعطيت كان ضامنا قد رما
زاد الثقل كما لو زاد في الحمل عن ابي يوسف رجة الله انه يضمن جميع القيمة ولو استاجر
حمارا يسرج ليركبه فاسرجه يسرج آخر فان اسرجه يسرج يسرج به الحمار لا يضمن
وان اسرجه يسرج لا يسرج مثله الحمار كان ضامنا في قول ابي حنيفة رجة الله وان
او كفه باكان يركب مثله الحمار كان ضامنا فقه في قوله ابي حنيفة رجة الله وقال
يضمن بحساب ذلك على هذا في السرج ينبغي ان يكون عند ابي حنيفة رجة الله يضمن
جميع القيمة وعندنا يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الحمار مؤكلا حين استاجر
فان كان عرايا حين استاجر فاسرجه وركبه كره في الكتاب انه يضمن ومما يخافنا
رحم الله قالوا هذا على وجه ان استاجر من لئالي بل لا يضمن لان الحمار لا يركب
من لئالي بله عادة الا يسرج او كافي وان استاجر ليركب في المصنف ان كان
من ذوي الهيات فكن له لان مثله لا يركب في المصنف انا وان كان من العوام الذين
يركبون في المصنف انا فاذا اسرجه يكون ضامنا وان استاجر ليركب في المصنف انا فانها
اذا كانت ملجئة فترفع وابيله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت يركب بغير بلجام
فالجمها بلجام لا يلزم مثله كان ضامنا رجل استاجر ليركب ليعمل بالثقل ففوق
ثم نظر ان كان العامل يركب لاداءه من لئالي وياخذ الاجر كان الاجر لصاحب
البعير والعامل اجر مثل عمله وان كان العامل سفل عليها الطعام ومنع كان للكب
للعامل واصحاب البعير اجر مثل البعير رجل استاجر ليركبها فامسكها ولم يركب
او استاجرها ليركبها في المصنف يوما الى الليل فامسكها ولم يركب كان عليه الاجر ولا
يكون ضامنا رجل تكرر ادائه الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد ولم يكن
لصاحبه لاداءه ان يطالبه بالاكراه لم يرجع من بغداد فان مات المستاجر في بغداد
الا ان ياخذ صاحب لاداءه اجرا لذهاب من تركته هكذا ذكر في المتن في الاصل
كان ان ياخذ صاحب لاداءه

اذا كانت ملجئة فترفع
فان كان من العوام الذين
يركبون في المصنف انا فانها
اذا كانت ملجئة فترفع
فان كان من العوام الذين
يركبون في المصنف انا فانها

رجل كاري دابة الى موضع معلوم فلما رجع الطريق تجددت لاداءه وضعفت عن السير
فان كان المستاجر استاجر دابة بعينه كان المستاجر الجار وان شاقص الجار وان
لما رجع الى القوم لاداءه ولم يركب له ان يطالبه دابة اخرى فان كان المستاجر كاري
منه حوالة بغيره عنها فحمله الى ذلك المكان فان اضيق الاول كان له ان يطالبه
لدابة اخرى لان المعقود عليه حمله الى ذلك المكان **فصل في** ضمان الحمار في
تضييع الدابة والاداء رجل استاجر حمارا مشاهرا وامر ان يركب الحمار فركبه وقد
الحمار على باب المنزل لم يركب الحمار فخرج لم يحمل الحمار وان كان الحمار عرابا عن
يصير حمارا يحمل الحمار كان ضامنا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يعود هذا القدر
من الدابة تضييعا بان كان في سكة غير رافق او يكون ذلك في بعض القري **رجل**
استاجر حمارا فركبه على اربعة في الدابة في سكة فاذق ولحقه اقرار تمام اليسوان
عيا لا المستاجر ولا من اجاره قصر في الحمار قالوا ان كان المستاجر لم يستطع ان
ترك الحنطة وان كان استخفها او استخفها البعض وقبلوا منه الحنطة ولم يكن
في عقاب الحمار شرط ركب المستاجر نفسه وكان ذلك في موضع لا يعود القوم من
يحفظ الدابة تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع يعود القوم من الحمار تضييعا
ولم يستطع منهم منى وان استخفها وقبلوا منه الحنطة كان الضمان على الذي قبل الحنطة
الا ان لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن المستاجر
على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له ان يركب غيره ولا ان يغيره ولا ان يرخ
رجل استاجر حمارا ليعمل عليه الى ان يركب عليه في سكة في طريق الدابة ثم تخلف
في الطريق ليلوا فحاربوا واشتعلوا بالحطب مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يفر
الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن وان استاجر حمارا ليعمل في الطريق وركبه
ولم يطلب ان لم يعلم بذهاب الحمار حين ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان اسيا
من وجودة لوطيه في حماري ذلك الموضع الذي ذهب الحمار **رجل** استاجر حمارا ليعمل
رضي الفرج فذهب الحمار او انتهبه الشبان فان راى ينتهب فحلبت ولم يقطع الصلح
ضمن لانه ترك الحنطة مع القدر عليه لان حرق ذهاب الحمار لا يقطع الصلح وان
كان در حمار رجل استاجر حمارا ليعمل له على اربعة عصير الى موضع معلوم فلما ادا
المكاري ان يضع العصير على الدابة اخذ حمارا ليعمل من جانب ورجع الحمار من
جميعا من الجانب الاخر واشتق الرق من رمية وذهب العصير ضمن المكاري **فصل**
الرق والعصير رجل دفع حمارا الى المكاري ليعمله الى موضع معلوم وشرط عليه ان
يسير ليللا ففقد الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكاري

يكون

تفه

لا يضمن في قولنا في حقه رجة الله ويضمن في قوله صاحبه رجة الله عليه ما كان في رجل
كان ليس رجل فاستقبله المصوب فطرح الكتاب ليس وذهب بخاربه قالوا ان كان يعلم
انه لم يطرح الكتاب ليس اخذ وطارح الكتاب ليس جميعا ولا يمكنه دفعهم لا يضمن الكتاب
رجل استاجر مكانا او جالا ليجعل له طعاما في طريق كذا فاحد في طريق آخر يسلكه
الناس فذلك المتاع ذكره الكتاب انه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين
اما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول فالقطر او السهولة والصعوبة يضمن
كما في شرط ان يجعل في البحر فحمله في البحر كان ضا من رجل دفع الى رجل في سبيل
به الى قريته وذهب الى ذلك فذهب به المأمور ونسبه في رباط في الطريق
ومضى في حقه ثم من رجل آخر من اهل قريته وعرف الفرس واستاجر من يذهب
بالفرس الى منزله فمضى الفرس في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله الذي ينبغي الفرس في الرباط يكون ضا منا للفرس وهذا المستاجر ان لم
يكن خذا الفرس لا يضمن وان اخذ ثم دفعه الى الاجير ان شهد حين اخذته انا
ياخذ النوبة على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير اجنيا
يضمن وان اتى الاكراه حين اخذ يضمن على كل حال الاجير في عياله او لم يكن
فيكون الاجير ضا منا ايضا على كل حال لا يثبت اليد على مال الغير فقبل له ان
صاحب الفرس يضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استاجر قال لا يرجع قوله
المودع اذا الحقه فيما يرجع قال لان المودع يملك لصاحبه فاما الاجير انا
بمسك لنفسه لا نه بالامساك يستحق الاجر فكان يملكه المستعير والمستعير
اذا ضمن لا يرجع على العير وكان رجلا كان على دابة بالعارية او بالاجارة تركه
عنها في السكة ودخل المسجد ليصلي وحمل عنها فضاعت كان ضا منا قالوا هذا
لا يربطها بشئ اذا انبطها لا يضمن لان المستعير والمستاجر لا يربطها بشئ من ذلك
وقال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي رحمه الله الصحيح عندي انه اذا اعطى
عن بصره ضمن فانه لو كان في الصبي ان يترك المملوك وامسكها فانفلت منه لا
يضمن فتيبين بهذا ان الاعتبار لا يفيها عن بصره لانه اذا اعطى لا يكون حافظا
لها فان ربطها بشئ رجلا دفع الى اخر بغير اموال بان يكره ويشتري له به شيا
فعلى البصير وباعه واخذ الثمن واهلك الثمن في يدك قال الفقهاء ابو جعفر
ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن وان كان في موضع
يقدر على ان يرفع الامر الى الحاكم كان ضا منا وكذا لو كان يملكه ان يمسكه
ويرد مع العبي الى صاحبه ضمن ايضا رجل دفع الى وراق كاعدا واستاجر ليلت

فلم يرفع

له مصحفاً ويقطعه ويجهه ويعتبر بكفا فاحط في بعض النقط والمواضع قال الفقهاء
ابو جعفر رحمه الله ان فعل ذلك في ورقه كان المستاجر بالخيار ان شاء اخذ واعطاه
اجر مثله لا يحاوي ويد ما سمي وان شارب عليه ولا يتردد منه ما اعطاه وان واقفه
في البعض دون البعض اعطاه من المسمى حصة ما وافق من المسمى والمخالف اعطاه
اجر المثل ورجل استاجر رجلا ووقع اليه حمارا وخمسين ديناراً فذهب به الى بلد
كذا فاشتري له شيا قد هب المأمور واخذ السلطان حمارا فذهب به بعض اصحاب
الحمار في طلب حرمهم واستردوا من السلطان حرمهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا
ان كان الذي ذهبوا في طلب حرمهم من وجه طاعة ومنهم من لم يذهب من وجه
لم يأخذ حماره الا بؤنه وشقة لا يضمن الاجير بتركه طلب الحمار جماعة اجركم
واخذ منهم حماره من رجل وسلموا اليه الحمار قالوا اجابوا الحمار اخذ منهم اذهب انت
منه بغير هذا الحمار انا لا نعرفه قد هب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف
هنا حتى اذهب انا بالحمار فلو عمل الحمار في واجي اليك قد هب المستاجر الحمار ثم
يذهب عليه قالوا لا يضمن المتعاقد لان اجابته امور يتعاقد ما كان في يد غيره
فلم يكن ذلك ابدا عاين رجل اكثر من حماره من كثر الى محار في الطريق فطاح
الحمار كان يطار فامسكته رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدرا واخذ
وسمى له الاجر الحمار يصل اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمار ايا ما وافق عليه
وهلك في يدك قالوا ان كان المكثرى اكثره لكونه نفسه ضمن وان كان اكثره
ولم يسم الا كذا لا يضمن له اذا اكثره لكونه نفسه لا يكون له ان يواجر ولا
ان يعير فاذا لم يملك الاعارة والاجارة لا يملك الا يباع فيضمن رجل استاجر
حمارا لينقل عليه الثواب من حربه فاحد في ثواب فانه لم يملك الحمار وهرب
المستاجر وشك الحمار فذلك قالوا ان انزلت الحمار بعاجلة المستاجر على المستاجر
فقد الحمار لا نه هلك بصنعه وان انزلت لا بعاجلة المستاجر لا يضمن ان لم يكن اوقف
الحمار على وجهه واربعه رجل استاجر حمارا لينقل عليه الثواب فذهب سكة فيها
فجر جاري فبلغ موضعاً فحضر الحمار في وقع الحمار في النهر مع الحمار واشتغل المستاجر
بقطع الحبل فذلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقاً لا يضمن فيه الحمار مع الحمار كان
ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان في موضع
يشتري فيه الحمار ويجاوز فان غرق عليه المستاجر وضرب به حتى وثب الحمار من صر به
كان ضامنا وان وقع الحمار لا من صر به ولا بغيره لم يضمن رجل استاجر حمارا
لينقل عليه الخطب من كثره فوافق بما يوفى مثله وقيل معناه افاضت الحمار بطا

كان

ادام

او يحل وقوع في التبرعات ان كان المستاجر مائة سقيا معناه في الطريق الذي سلكه
 الناس ولم يعتف لا يضمن رجل استاجر حمارا وقضيه فارسله في كرمه فسرقت برة
 فاصابه البرد فمضى فرده على صاحبه فأتى من ذلك المرض قالوا ان كان لكم
 حصينا ولم يكن البرد كما يضر الحمار فكأنت عليه البرد علة لا يضمن لانه لم يقصر
 لانه حفظه الحمار ولا في حفظه البرد علة اما في حفظ الحمار فلا في حفظ البرد علة و
 البرد علة محظوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد كما يضر
 بالحمار مع البرد علة يضمن قيمتها لانه منيع البرد عن تبركها في غير الحصين ومنع الحمار
 بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يثبت الا بالرد على المالك سلما
 وان كان الكرم حصينا الا ان البرد كان كما يضر الحمار ولم يتلف البرد علة يضمن
 قيمة الحمار ومن البرد علة لانه اتلف الحمار ولم يتلف البرد علة وان لم يكن الكرم
 حصينا ولكن لم يكن البرد كما يحل منه تلف الحمار مع البرد علة يضمن قيمة البرد
 وعليه نقصان الحمار لانه لما ارسل الحمار في غير الحصين دخل الحمار في ضمانه فيبرأ بقدر
 مائة على المالك ويقرض عليه ضمان النقصان لانه لو وجد لرد لقدم ما استقص
 رجل استاجر قديلا لائمة او لطح عصير فلما فرغ حمل القدر على الحمار ليرده على صاحبه
 فأتى الحمار فاكسر القدر قالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن
 المستاجر لان رد القدر وان لم يكن على المستاجر شرعا الا ان المستاجر لو حمل ذلك
 يكون لاجر ضيائه ولا ان المستاجر هو الذي يرد عادة فكان ما ذوقا فيه فلا يضمن
 الا ان يكون ذلك الحمار يطبق حمل ذلك القدر كان سريلا كما يكون ضمانا
 ربح بين ثلثه حصدها ثم استاجر واحد من المثلثة حمارا من رجل لينقل عليه الحمار
 فنقبض المستاجر الحمار ودفعه اليه شريكه لينقل عليه الحصيد فعطبت الحمار عند الاستعمال
 وكان المعتاد فيما بينهم ان استاجر احد من الحمار او البقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن
 المستاجر لان هذا المستاجر يكون غرضه المعبر من شريكه والمستاجر ان يعبر عما
 لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصيد مما لا يتفاوت فيه الناس رجل استقرض
 من رجل دراهم ودفعت الى المقرض حماره يستعمله المقرض ويكون عندك الى ان يرد فيه
 المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلق فعقن الذئب فمضى
 المقرض قيمة الحمار لان المقرض في هذا الحمار غرضه المستاجر لاجارة فاسد فلا يكون
 ان يبعث السرج ليعلف رجل استاجر قيانا ليزن به شيئا فوزن وكان في عمود
 القيان عيب لم يعلم به المستاجر فانكسر القيان قالوا ان كان مثل ذلك الحمل
 يوزن بهذا القيان مع هذا العيب لا يضمن رجل استاجر فاسا واستاجر اجير العمل

ودفع اليه الفلاس قد جرت العجيب بالفلاس اختلفوا فيه قال بعضهم يضمن المستاجر لانه
 صار حمارا بالدفع الى الاجير فقل بعضهم ان كان مستاجر الفلاس استاجر الاجير فمضى
 والاصح انه اذا استاجر الفلاس ولا لعل لا يضمن الفلاس فيه بالاستعمال لا يضمن الا
 ان يكون الاجير معروفا بالحياة وان استاجر الفلاس لم يضمن فيه الناس قالوا ان
 لعل هو نفسه فمن الدفع الى غيره وان استاجر الفلاس ولم يضمن المستعمل قد دفعه الى
 الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن لانه استعماله هو ولا ثم دفع الى الاجير
 فمن رجل استاجر من رجل جعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم
 يبيع مكانه ودعا اجيره ثم نظر الى المني فلم يجد قالوا ان كان كحمار وجهه عن المني
 فليلا لا يعد ذلك تضييعا عند الناس لا يضمن وان كان طويلا يعد تضييعا عند
 الناس فمن رجل استاجر من رجل جعله في المني فاشتا فاشتا فاشتا فاشتا فاشتا فاشتا
 لعل له خلافا من هذا الحال فاشغل بال امر به السلطان فسرق الجواليق ان لم يجد
 الجواليق بئنا من ان يشتغل بما امن السلطان وخاف على نفسه العقوبة بئنا من ذلك
 لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجواليق في هذه الحالة وان كان يجديلا
 من ان لا يشتغل بذلك الحمل كان ضمانا بترك الحفظ رجل شق رابية رجل كان
 عليه ضمان ماشى وما سال عنه وما عطيته سال يعني اذا لقي رجل بذلك ولم يره
 فأتى يضمن الشاق دينه ولو كان صاحب البعير بعد ماشى هذا رابته وعلم بذلك
 شاق البعير فاعطى من يلازمه لا يكون على الشاق لان ضمان البعير لما شاق البعير
 بعد لعلم انقطع جنابة الشاق على في الكتاب انقطاع الجنابة عن الشاق بان
 يسوق وهو يرى ذلك او يحل الراوية وهو يرى ذلك وقال القاضي الامام ابو
 زيد رحمه الله اذا ساق البعير بقطع جنابة الشاق علم صاحب البعير بذلك ان لم
 يعلم ولا يعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا اثر فعل الاول والمختار هو الفرق بين العلم
 وبين الجهل فان من خفي به في الطريق وجا انسان ولم يعلم به وقع في البرقات
 ضمن الحمار وان علم الماشي في الطريق بالبعير بعد حمله لان الجنابة وجبت في ذلك
 وانما يضمن الى الثاني اذا كان مستديرا في ذلك لم يكون العلم لا يكون متعديا فلا يضمن
 عن الاول وذا شق رابية رجل يراى يسير ما فيها حتى مال الجانب الاخر ووقع
 فاشترى فمن الشاق لعمتها جميعا الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وماق البعير
 مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق ولو شقها شقا صغيرا او
 صاحبها بشي ما صنعت ثم ساق البعير فأتى رجل بما سال منه لا يضمن طالع من طعن
 ولا يقر يستعمل في خلق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان الحظنة

وان استاجر الفلاس واستاجر الاجير
 وان استاجر الفلاس واستاجر الاجير

ج

مطلوب

في يد صاحبها فكان عليه حفظها قال رضي الله عنه ويغني ان يكون الجواب على التفصيل
ان استاجر الطاحنة لم يكن هو بها لا يضمن صاحبها للطاحنة وان استاجر الخيل
ليطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان **فصل** في نواع الاجارة
اذا استاجر خيالا لم يخط له ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم اما
في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب جريلا فلا يرسم الذي يخط
به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان الملبن يكون على اللبان
والتراب على المستاجر وفي استيجار الثوب الذي يكون على صاحب الثوب واستيجار الخبز
من الثور يكون على الخبز وجعل المرقعة في القصاص يكون على الطباخ اذا استجر
لطبخ عرسا او فاهمه وان استجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ واذا
الحمل في المنزل يكون على الحمال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح والغرفة الا
ان يشترط ذلك عليه وكذا صلب الطعام في الخبز لا يكون عليه الا بالشرط ولو
كسارى دابة ليحمل عليها صاحب الدابة الحمل فانزاله الحمل على الدابة يكون على المكاري
واذا دخل الحمل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك في عرفهم
استيجار الدابة للحمل الا كاف يكون على المكاري والحمل يكون على المكاري
اذا استاجر ليحمل المكاري الحمل على دابة نفسه واذا استاجر الحمال ليحمل الخطة على ظهره
او على دابة المستاجر فالحمل والحمال يكون على المستاجر بقا الفقيه ابو الليث
رحمه الله في عرفنا الحمال يكون على صاحب الحمل في الاحمال كلها الا ان يشترط
ذلك على الحمال والحمل يكون على الحمال لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو
استاجر وقفا فان شرط عليه الحبر والبياض فشرط الحبر شرط البياض فاستاجر
ولما استاجر قصارا القصر الف ثوب قالوا حمل الثياب يكون على القصار الا ان يشترط
ذلك على صاحب الثوب ولو كان رجلا استاجر رجلا ليحمل له الاحمال الى موضع كذا فلا
يلزم الحمال ذلك الموضع نزلا في دار وموضع الاحمال في موضع من الدار ثم وزعها على صاحبها
وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياها ثم اختصموا في آخر ذلك الموضع ورجب الدار يطلب
الحمال بالكلية قالوا ان كان احدهما استاجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان للكل
على من استاجر وان وضع الاحمال من غير ان يستاجر احدهما ذلك الموضع فالكل ابعد
العرفان في التسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمال وان طلب صاحب
الاحمال ان يرفعا ثانيا يكون على لا يحرم عليه وفي اجارة الدار عاره الدار وتطعيمها واصلاح
الميزاب وما كان من لبنا يكون على ربه الدار وكذا كل ستر تركها يخل بالسكنى يكون
على ربه الدار فان ابى صاحب الدار ان يفعل كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان استاجر

يكون

وي كذا ذلك وتقدمها فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يرد لها الا جله واصلاح يرد لها
والباقي عنه والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر كذا
دب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستاجر ايضا فان فعل المستاجر ذلك يكون
مستعرا لا يحسب له من قوله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رجا الدار وكذا
الغلق والسلم وفي اجارة الحمام تحمل الرماد والسرقة ونزع موضع الغسالة يكون
على المستاجر سواء كان المصيل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على المستاجر في الاجارة
فسدت الاجارة وان شرط على المستاجر اجارة المشط والمشط لان ذلك يكون على
المستاجر بدون الشرط والمشط لا يرد الا وكذا وان اكل المستاجر ان يكون
من فعله كان القول فيه قوله لانه يتكلم ان يكون نعله عليه **فصل**
فيما يخص اجارة الجارية وما يقتضي به الاجارة فتعني الاجارة عندنا وذلك على
رجح اما ان كان من قبل الجارية او من قبل الموقوف عليه واذا انقلب العقد ذكر
في بعض الروايات ان الاجارة يقتضي في بعضها قال النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا
ان كانت الاجارة بعرض فلم يبق ذلك الغرض او كان عند الموقوف من الجارية على من قبل العقد
سواء مقتضى الاجارة من غير مقتضى كذا استاجر انسانا لم يقطع بك عند وقوع الاكلة او قطع
السكن عند الوجع فبرأ من كل الوجع يقتضي الاجارة لانه لا يمكن له الجارية على من
العقد شرعا وان استاجر دابة بعينها لا يقطع بطلب عزم له او لطلب عزمه ثم حضر
وعاد العبد من الاباق لمقتضى الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فأت ذلك الغرض
وكذا لو طلق ان في بناء داره خلة واستاجر رجلا لخدمه البناء لم يقطع له في البناء او
استاجر طباخا لخدمة العرس فأت العرس فمات الطباخ لم يقطع الاجارة واذا احتق العرس
الحاجة الى النقص هل يفرج صاحب العرس بالنقص او يحتاج الى القضاء او الى الوفاء اخلف
الروايات فيه والصحيح ان العقد اذا كان ظاهرا يفرق وان كان مستترا لا يفرق
اما العقد الذي يكون من قبل المكيل ذلك الحق دين لا وفاء له الا بمقتضى المستاجر فان
الاجر لا يفرق بالنقص ولو من ذلك الى القاضي لتعارض الضرر بين فريج القاضي فريج
على الاخرى ولان هذا العقد شبه بمثل ان يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا
المال فلا يحتق العبد الا بالقضاء كما في خيا والمبلغ وغير ذلك ويكون الاجارة بينهما
على مالها فيجب على المستاجر اجرة الدار الى ان يفسخ القاضي العقد بينهما وهذا هو الذي
نسخ الاجارة لاجل الدين اختلص فيه قال بعضهم بيع الدار ففقدت منه مائة الف اجارة
وقال بعضهم يبيع الاجارة او لا يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا كان لم يكن ولكن
صاحب الدار او الدين على نفسه وكذا بيع المستاجر قال ابو حنيفة رحمه الله عليه يبيع

تحقق

اقرأ في نسخ القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صلحنا به رحمه الله عليهما
 لا يصح اقراره وهن ثلاث مسائل احدها هن والثانية المراه اذا اقرت على نفسها
 بالدين لغير الزوج وكذا بها الزوج مع اقرارها ويكون للغير ان يحبسها بالدين و
 الثالثة المحبس بالدين اذا اقر بعض ماله لرجل يثق به او لبعض ورثته عند احيائه
 رحمه الله يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرجه من الحبس **رجل** اقره ثم
 صار عسرا فلا يجد نفقه نفسه ولا عياله كان له ان ينسخ الاجارة كالحققة دين
 قايح وهو ان يهدم المنزل الذي يسكنه الاجر وليس له مسكن آخر سوى الذي اجره ثم
 يكون له ان ينسخ الاجارة وكذا لو اراد ان يبيع المنزل اجره لغيره في بيع المنزل
 لم يكن له ان ينسخ الاجارة وكذا لو اراد الاجران يتجولا عن مصره لم يكن ذلك عند
 وكذا اقره ابته الى بلد ثم مرض وعجز الذهاب مع الياقة لم يكن ذلك عند **وان** اجر
 دابة بعينها فمضت الدابة كان عند **وان** اجر دابة بغير عينا فمضت دابة لم
 يكن عند **وان** اجر الدابة والوصى والقاضي ارضى اليقيم فبلغ في مدة الاجارة لم يكن
 له ان ينقص الاجارة **وان** اجر الدابة نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة
 كان له ان ينسخ الاجارة وكذا لو اجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان العبد
 ان ينسخ الاجارة عندنا ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشركاء لم يفسد
 وكل الربا والبنات والعاظة فانه يؤمن بالمعروف وليس للاجر ولا للجير ان يخرج
 من الدار **كنا** الى الخندق اده ماوى للصوم والوارث والعباد بالله لا ينسخ الاجارة
 ولكن كجبر لا سلام فان ابى قتل وان اراد المستاجر ان يجعل الدار بيعة او كنيسة
 فانه يمنع عن ذلك **واما** اهل الذمة اذا ارادوا احداث البيعة والكنيسة في ارض
 المسلمين وفي ارض مصر منعوا عن ذلك **وان** ارادوا احداث ذلك في السوادى القري
 فان كان اكثر سكانها اهل الذمة لا يمنعون وفي القري التي يسكنها المسلمون واهل
 الذمة اختلف المشايخ فيه لا خلافا في الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون
 وذكر في السيران منعون عن احداث البيع والكنائس في المواضع كلها وهكذا روي
 حسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما وبه لخدمة عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة
 ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القدعة في الامصار والقري ولا عن سبيل
 الدار في المواضع كلها ولا عن شرب الدار في القري وفي شرب الدار في الامصار وعائنا
 والعند الذي ينسخ به الاجارة من جانب المستاجر لا يمكنه المضي لا بضررة ولا
 قد يكون معنى ما من عما استاجر وقد يكون بمعنى في المعقود عليه ومنها اذا اهدم
 البيت المستاجر او اهدم ما يقص السكنى كالحايط ونحو ذلك فله ان يخرج عن الدار

ان ينسخ للمستاجر ويحمله (محمدا)

وينسخ

وينسخ الاجارة كخبر الاجر لانه عن له الهب الحادث في المبيع قبل القبض ومنه لك
 اذا كان المستاجر يبيع ويشترى في هذا البيت وفي الحانوت فافلس ولما اذا التولى
 للتجارة اخرى او اريد ترك التجارة اصلا كان له ان ينسخ الاجارة **وان** وجد
 حانوتا اخرين بينا اخر من الاول فان ذلك لا يكون عندنا وقال بعضهم ان يها
 له ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له ان ينسخ
وان كان لا يهتبا كان له ان ينقص **وان** اشترى منزلا فاراد التولى اليه لم يكن عندنا
 وفي الخان اذا اشترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدا له ان يتكاري بغلا لا يكون
 عندنا **وان** اشترى بعيرا وادبه كان عندنا اسعنى عن الاجارة وكذا استاجر
 حانوتا او بيتا ثم بدا له السفر كان عندنا استاجر ابته الى بغداد ثم بدا له ان يفتد
 عن السفر واكثرى ابلا الحج ثم بدا له ان لا يحج عامة ذلك او مرض وعجز عن السفر
 كان عندنا ولو اشترى ابلا الحج فلما سار بعض المراكب ما كان له ان يستاجر ان
 يركب الى مكة وكذا استاجر ارضا لزراعتها ثم بدا له ان يترك الزراعة اصلا كان عندنا
وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لا يكون عندنا **وان** اشترى
 الارض او غرت كان عندنا **وان** مرض المستاجر وعجز عن الزراعة فان كان من
 يزرع بنفسه فهو عندنا **وان** كان لا يزرع بنفسه لا يكون عندنا **وان** استاجر عبدا
 للخدمة فمرض العبد كان للمستاجر ان ينسخ الاجارة **وان** مرض المستاجر كان
 ليس للاجر ان ينسخ الاجارة **وان** وجد المستاجر العبد غير حاذق في الخدمة لا يكون
 عندنا **وان** استاجر عبدا للخدمة فبدا له ان يسافر كان عندنا لان من استاجر عبدا
 للخدمة لا يكون له ان يخرج به الى السفر ولو وجد العبد سارقا كان عندنا لو
 استاجر اجيرا يوما كان على الاجير ان يعمل كل يوم ولا يشتغل بشي سوى الصلوات
 المكتوبة **رجل** استاجر ارضا للزراعة فخر بها الهول الاعظم وعجز عن السقي كان له ان
 ينسخ الاجارة **وان** لم ينسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان يحال يمكنه
 ان يحال بحيلة فيزرع فيها شيئا **وان** كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه لا شيء
 عليه **كنا** لم ينقطع الماء ولكن سال فيها المالح حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه **كنا**
 استاجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض يسقى بما الهول والمطر لكن انقطع
 المطر ايضا لاجر عليه **رجل** استاجر ارضا فغرت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر
 عليه كما في غصبا غاصب ان زرعا فاصاب الارض آفة فذلك الزرع او غرت
 بعد الزرع ولم تثبت عن محمد رحمه الله في رواية كان عليه الاجر كما ولا عند رواية
 اذا استاجر ارضا فزرعها فمضت المدة وانقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي

جارة

حتى تترك الأرض في يد باجر المثل إلى ان يتركه فان سقى زرع بعد ذلك لم يكن له
ان يسقط الاجارة والمختار للثمن انما اذا اهلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من الثمن
بل هو هلاك الزرع اجمالا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررنا بالارض
او اقل ضررنا من الاول وان ختل الزرع واستقصت غلته كان عليه الاجرة اسلا وان لم
يسقطه اذا لم يكن رفعه الى الحاكم وكما استاجر ارضه من ارضي الجبل فزرعها فلم يطل
عليه ولم يثبت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء وسقط الزرع قال محمد رحمه الله الزرع
كله المستاجر وليس عليه من كمال الارض ولا من نقصانها شي جعل استاجر رجلا ليدفع
نحوه الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدا له ان لا يدفع ويبقى الاجارة فطلب
من الاجير نصف الاجرة قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة
والصعوبة كان له ذلك والا فلا يدفعه وجعل استاجر من رجل ظاهري ما في موضع
يكون الحفر على الواجر عرقم واحتاج النهر الى الكرى وصار بحاله لا يعمل الا حدي
الاجالين فان كان بحاله صرف الماء اليهما جميعا عملا فاقصا كان للمستاجران
ينسخ الاجارة لاجل المصروف فان لم ينسخ الاجارة فعليه اجرهما الا انه يمكن من
الاستغناء بهما بصفة النقصان وان كان بحاله صرف الماء اليهما لم يعلل له عليه اجر
اجدهما اذا لم ينسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الاستغناء الا باحداهما وان تفاوت
اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان المالك يكتفي لا يكتفي بما اجر وان كان ذلك في موضع
يكون كذا النهر على المستاجر في عرقم كان عليه كل الاجرة ان العجز والخلل كان
المعنى من قبله وهو بمنزلة ما لو استاجر خيمة وانكسرت او تبادها لا يسقط الاجر
لان الاول تاد يكون على المستاجر وان انتطعت اظنابها لا يجب الاجر على المستاجر
لان الاظناب تكون على الواجر وجعل استاجر رجلا ما في قطع ما كان له ان يزرع
فان لم يزرع حتى مضت السنة لا اجر على المستاجر وان قل ما يزرع الرضا وطوى بعضا
ما كان طوى كان للمستاجران يزرع فان لم يزرع حتى طوى كان ذلك رضاه وليس له
ان يزرعه بعد ذلك لانه رضى بالبيع جعل استاجر بيتا فيه رجلا وكره بجل حتى هو له
ولم يزرع الرضا لا يدخل فيه الرضا والمواجران يدفع الرضا فان استاجرهما بالرجا
والاجرين فله حقوق الرضا فان قطع المالك لم يزرع حتى مضت السنة فان كان البيت
ما يستطع به بلون الرضا يقسم الاجر عليهما النصف طمخنة الحرجين ويلزمه حصة البيت
وان لم يكن البيت مستقرا الا منفعة الرضا لا شيء على المستاجر وان لم يزرع البيت
رجلا فزرعه استاجر ارضا في قرية اخرى ثم بطلت ان تترك هذه الارض التي
استاجرها وزرع ارضا في قرية اخرى قالوا ان كان بينهما مسير ثلثة ايام كان

ذلك

ذلك وان كان اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة بالحقة كثير
ضرر في القصير لا بالحقة كثير ضرر والفاضل بينهما مسافة السفلى والجر اذا
الدار المستاجر رضا المستاجر وغير رضاه كان للمستاجران ينسخ الاجارة ولم
يسقط الاجارة بغير نسخ ويسقط الاجر على المستاجر وهو كما لو غصبته كان له ان ينسخ
الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا يسقط الاجارة اليه اشارة في الاصل وعن محمد بن
اذا انتهت مدة الدار المستاجرة وبناها الاجر فارد المستاجران يسكن بقبه المدف
لمن يمكن للاجران يمنعه اذ اريد له اذا بناها الاجر قبل ان ينسخ المستاجر الاجارة
وفيما اذا انتهت الدار المستاجرة كان للمستاجران ينسخ الاجارة ويخرج منها كان الاجر
حاضرا وغائبا وفيما اذا سقط حايط من الدار فان كان ذلك لا يضر باستسكني لا
يكون للمستاجران ينسخ كما لو استاجر عبدا للخدمة فاجبر العبد لا يكون للمستاجر
ان ينسخ العقد اذا كان ذلك لا يسقط الخدمة وان كان سقط الحايط يضر بالسكن
كان للمستاجران ينسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا ينسخ اذا كان غائبا كما لو وجد
المشتري بالمبيع عبدا قبل القبض لا يكون له ان ينسخ البيع الا بخضرة البائع اذا
بنى المستاجر الدار المستاجر من التراب الذي كان فيها بغير ارض صاحب الدار خرج
بعدا بقضا مد الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن الخنز من تراب كان في الدار
فان المستاجر يرفع البناء ويعمر قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين
لا يسقط لبنا لانه لو نقص بوجه ترابا وتبقى المستاجر غرة في جانب الوقف
لستفع به من غير ان يزرع في الاجرة الى اليس ذلك الا اذا زاد في الاجر وبنى
مقدارا والخطاف على البناء وان كان الجانب هذه الزيادة يصير من يافته يطلق
بغير زيادة الاجر فحان ركب في الطاحونة حجر من ماله وجدوا ونحو ذلك قالوا
ان فعل ذلك با من صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب
الطاحونة وان فعل بغير ارض فان لم يكن دفعه من غير ضرر دفعه وان كان من كذا
لا يمكن دفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته ونسخه من دفع
فان احدث المستاجر في المستاجر غرا او غيرهم ثم انتقضت مدة الاجارة كان للاجد
ان يامر بالمقعة قلت قيمته او كسرت وان شامعه من الدفع واعطاء القمعة اذا
لم يكن دفعه الا بضرر وان كان فعل ذلك باذن المالك فذلك اذا لم يكن من ان يفعل
ذلك ليرجع به عليه واذا غرس المستاجر في الارض شجرا كان لصاحب الارض ان
ياخذ الاشجار بغيرها فيقطعها كان قطعها بضرر الارض اذا استاجر ارضا فغلب عليها
المعمل وضارت سمحه بطلت الاجارة والمستاجران يبنى بيتا او ارضا في الدار المستاجر

جر

اذا كان لا يضر بالدار فاذا مات الاجر والمستاجر يفسخ الاجارة وكذا كان الاجر
 اثنين والمستاجر وحدها فاحلها احد الاجرين بطلت الاجارة في حصته وفي حصته
 الآخر وكذا لو كان المستاجر اثنين والاجر واحد فاحلها احد المستاجرين بطلت
 الاجارة في حصته وفي حصته الآخر بطلت الاجارة بموت الموكل ولا يبطلت
 الموكل ولا بموت الوصي والاب والمقاضي في اجارة مال المقيم ولا بموت قيم الوقت في
 اجارة الوقت فاذا اجرت بين وكيل الاجر وبين وكيل المستاجر فمات الوكيلان
 لا يبطل الاجارة واذا ارتد الاجر والمستاجر بدار الحرب وقضى للمقاضي لمحاقة فاعاد
 مسئلة الدار الاسلام في تلك عليوت الاجارة ولا املاك المستاجر المعين المستاجر يرد
 ارضه او يخرجه لك بطلت الاجارة فلو كانت الاجارة عينا فربيه من المستاجر
 قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله ولو كانت الاجارة ديناً فربها من
 المستاجر قبل القبض وابراة جازت لهبة والاب لا يبطل الاجارة وقال ابو يوسف
 رحمه الله الاب لا يبطل في الاجارة كلها والاجر باقية العبد الماذون اذا استاجر شيئا
 من كسبه ثم حج عليه المولى بطلت الاجارة وكذا المكاتب اذا استاجر شيئا من
 كسبه ثم حج بطلت الاجارة ولو اجر المكاتب نفسه ثم حج لا يبطل الاجارة وكذا
 العبد الماذون اذا اجر نفسه ثم حج عليه المولى لا يبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله
 واذا استاجر دابة ثم اجرها من الاجراء عارها منه ذكر الشيخ الامام ابو بكر بن
 الفضل رحمه الله ان ذلك يكون نقضا للاجارة وهكذا ذكره المسقي وجمع الفقهاء
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا اجر من الاجر ثم بيع الاجارة الثامنة والاجر
 الاول على حالها ولو استاجر دابة ثم دفعها الى صاحبها مزارعة ان كان البذر من قبل
 ربا الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضا للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر
 من قبل المستاجر جازت المزارعة ولا يبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستاجر
 يكون هو مستاجر الارض اما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان
 مستاجرا الارض مستاجرا الارض فلا يبيع ويكون ذلك نقضا للاجارة رجل استاجر
 ارضاً ثم اشتراها المستاجر مع رجل اخر ذكر المسقي ان الاجارة يبطل ويترك الزرع في
 الارض حتى يستحصل ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل اجر نصف الارض
 وذكر فيه ايضا رجل استاجر دابة وارضا وبنا فيها والاجر من ربا الدابة فان الاجارة
 الثامنة يقيض الاولى ويكون على ربا الدار حصته بين المستاجر من الاجر رجل اجر
 نفسه في خزان او حمامه او صناعه من الاعمال ثم قال انما ارغب عن هذا القول
 استحي من الناس ولا يدل التحول منه الى غيره من الاعمال وقال محمد رحمه الله لا قبل

ذلك منه وا قوله له اوفه العمل ثم تحول الى ماشيت ولذا اجرت المرأة نفسها بما تعاقبت به
 كان لاهلها ان يخرجوها من تلك الاجارة **فصل** في اجارة الطريق
 استاجر طريقا الموضع وله سنة فارضعت شهرين ثم مات الاب فقالت عمة الصغير ارضعه
 حتى يعطيك الاجر فارضعت شهرين ثم مات الاب فقالت عمة الصغير ارضعه حتى
 يعطيك الاجر فارضعت شهرين بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استاجر
 الاب الطريق كانت الاجرة عليه من ماله واذا مات بطلت تلك الاجارة فاذا قامت
 العمة بعد الموت ارضعت حتى يعطيك الاجر ولم يكن العمة وصية كان ذلك استجرا
 من العمة فيكون الاجر عليها فان كانت العمة وصية من قبل الاب يرجع بذلك الاجر
 على الصغير اذا استفاد الصغير مالا ولو كان للصغير مال حين استاجر الاب لا يبطل
 الاجارة بموت الاب فيكون الاب عاقدا للموت فلا يبطل الاجارة بموت رجل استاجر
 طريقا شهرين فلما مضى الشهر ابتاع الطريقان ترضعه والوصي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد بن
 محمد الطبري ان يرضعه بلخرتها قبل هذا اذا لم يكن لها زوج ولم ياذن كان للزوج
 ان يمنعها فان خيف الحلال على الصغير صغير له مال ولا لانيه وانعتت الام عن
 ارضاعها وهو لا ينقل ثدي غيرها قال شمس الدين للحلواني رحمه الله لا يحبر الامم على
 الارضاع في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف في النوازل لا يحبر وقال
 شمس الدين السرخسي يحبر عليه الفتوى الا اذا كانت الام مريضه يضرها الارضاع
 رجل استاجر طريقا الموضع وله سنة بانه درسم على انه ان مات الصبي قبل سنة فالدرسم
 كلها يكون للطريق فسدت الاجارة لان من جيل الشيخ ان يرد اجرا ما بقي من المدة بعد ذلك
 الصبي فاذا شرط بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة سطر بالشرط الفاسد
 رجل استاجر طريقا سنة بانه درسم على ان يكون كل الاجر معايلة الشهر الاول وما بعد
 الى عام السنة تضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف فمات الصبي قالوا يقسم اجر
 مثلها سنة على الشهرين فما اصاب شهرين ونصف من ذلك كان لها ذلك ويرد الباقي
 لان هذه اجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لا يناد على المسمى رجل استاجر امرأته لتضع
 ولد منها فارضعت في كرا القذوري وعن الائمة السرخسي رحمه الله لا اجر لها لان ذلك
 مستحي عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن وان كانت لا يحبر
 على ذلك والمكثدة عن طلاق رجعي في هذا كالمكثدة وان كانت اعدت عن طلاق باين
 وثبت في ظاهر الرواية بيع الاجارة وستمى الاجر كما لو استاجرها بعد ابعاد العدة عن
 ابي حنيفة رحمه الله في رواية لا اجر لها كما لو استاجرها قبل الطلاق لوجب نفقة العدة
 عليه هذا اذا استاجر امرأته لوضع ولد منها على ان يكون الاجر على الاب من ماله فان

او كان لها زوج واذا كان لها زوج
 فان كان لها زوج

لا يستوجب الاجر كما لو استاجرها
 على البيت والموضع والنقل ونحو ذلك

او كان للصغير والكبير
نقصه طراد العبد

للصغير مال فاستاجر لادب امراته على ارضاع ولدك منها روى ابن رستم عن محمد بن محمد انه
انه يصح الاجارة ويكون لها الاجر لان الرضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال
لا يجب نفقته على والدته فكان لها الاجر في مال الصغير ونقص المشايخ اخذوا بهذا
الرواية وانما استاجر لادب امراته لارضاع ولدك من غير ما جازت الاجارة وكان لها
الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانته واذا استاجر لادب رجل خادما امراته ليرضع ولدك
منها لا يجب لاجر ذلك استاجر مكانها جاز ولا بأس بالمسئلة بان يرضع ولما كان في الجرح
لان من الصحابة رضي الله عنهم عمل الكافر اجر واذا استاجر لادب امراته ليرضع او بنته
يرضع ولدك جاز ويجب لاجر ذلك ليس عليهم ارضاع ولدك لا شرعا ولا عرفا ومن روى الاب
والجد والوصي والمقاضي اذا استاجر ظمرا لليم كان اجسا كسبا من الاجابات واذا لم يكن
للمنتم ام ترضعه ولا مال له فاجر رضاعه يكون على قاربه بقدر ميراثهم عنه لان اجر
الرضاع عنى له النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة وليس على الظاهر ان يعمل لا يورث
اليتيم شيئا عليها غسل الصبي والقيام بمصالحه واصلاح دينه وطعامه ولا يجب عليها
من ذلك وقال بعضهم عليها ان تكفل الدين والمراحم فانما قال ذلك في عرفهم
والمعتن في هذا العرف واذا ظهرت الظير كافر او زانية او مجنونة او حقا كان لهم
ان ينسخوا الاجارة وكذا اذا ارادوا سفرا وابنت الظير ان يخرج معهم لا يحرم على السفر
وكان لهم ان ينسخوا الاجارة ولو كان لها زوج ولم ياذن لها بالاجارة كان الزوج
ان ينسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح طاهرا فان لم يكن واقفا لم يملك النكاح لم يكن
للمرأة ان ينسخ الاجارة ولو لم يكن للمرأة معرفة بالظير وكانت ممن تعين بذلك
كان لها ان تنسخ الاجارة وكذا لو كان قوم الصغير يورثونها كان لها ان تنسخ الاجارة
وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن لهم ان ينسخوا الزوج من غيباتها ولم ان ينسخ
عن غيباتها في منزلهم ولم ان ينسخوا اقرباها عن الكسب معها في بيتهم اما الزيادة فيمنظر
ان كان يورث ذلك الا لاجل ابتعاها الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان يملك
في بيتهم اذا لم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة وللازمة الماذونة ان يطلع نفسها ظمرا
وكذلك المكتوبة **فصل في اختلاف الاجر في استئجار رجل**
او دابة او عبدا ولم يصرف المستاجر بعد حتى يختلفوا في ادعى المستاجر ان الاجر خمسة
درهم وقال الاجر عشرة دراهم فانها يتخالفان وانما نكل اذ روى الخبر ويبدأ
بممن المستاجر فاذا اختلفا في القاضي القاضى العقد بينهما وانما اقام السنة قبلت بيته وان
اتما يقضى بسنة الاجر لانه يشترط في نفسه وكذا لو اختلفا في الملك او في المسافة
فقال المستاجر اجرى حتى شهرين بعشرة دراهم وقال المستاجر اجرى حتى الدابة الى الكوفة

شئ

فان كان له مال
او كان له مال

وقال الاجر لادب
واحد البقرة
ودرام 6

خمسة

خمسة دراهم وقال صاحب الدابة لادب الى القصر خمسة دراهم فهذا ما لو اختلفا
في الاجر على الدابة اذا اختلفا في المسافة او في الملك يبدأ بممن الاجر وانما اقام
السنة قبلت بيته وان اقام جميعا في المسافة او الملك يقضى بسنة المستاجر ولو اختلفا
في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالقدوم وقال المشتري هذا العبد وهذا العبد
الاخر بالقدوم وقالوا ما السنة فانه يقضى بسنة المشتري وان اختلفا في الاجر
والملك جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال الاجر اجر تلك الى القصر بعشرة دراهم
وقال المستاجر لادب الى الكوفة خمسة دراهم فانها يتخالفان واذا اختلفا في العقد
بينهما وانما اقام السنة قبلت سنة وان اقاما يقضى بالسنتين جميعا يقضى بزيادة
الاجر بسنة الاجر وبزيادة الملك والمسافة بسنة المستاجر وانما بدأ بالادعوي
يخلف صاحبه او لا هذا اذا اتفقا ان الاجر خمسة دراهم او دنانير فان اختلفا في المبتين
فقال الاجر اجر تلك الدابة الى القصر يدنانير وقال المستاجر لادب الى الكوفة بعشرة دراهم
فانها يتخالفان وانما نكل اذ روى الخبر وانما اقام السنة قبلت وان اقاما
فانه يقضى الى الكوفة بدنانير وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد
الى الكوفة يقضى الى القصر بدنانير وبسنة الاجر من القصر الى الكوفة خمسة دراهم بسنة
المستاجر ولو استاجر اذ سنة فادعى المستاجر انها ستاجرها اخذ عشرة شهرين بدرهم
وشهرين بسبعة دراهم وادعى الاجر انه اجرها سنة بعشرة دراهم فاقام كل واحد منهما
سنة على ما ادعى ذكره في المسقى عن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى بسنة ربا الدار ووجه
ذلك ان ربا الدار ادعى زيادة اجره اخذ عشرة شهرين فيقضى بسنة بقى شهرين للمستاجر
اقر له بزيادة اجره لهذا الشهر فان شاء صدقة واخذ وان شاء كذبه وان اختلفا في هذا
الرجوع بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستاجر وبعد ما وصل الى المكان الذي يدعى
اليه الاجارة كان لقول قوله المستاجر مع عينه ولا يتخالفان عندهم اما على قول ابي
حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما فلا بد من هذا عنق ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك
السلعة وقرعتهما لا يتخالفان وانما عند محمد رحمه الله فلا بد من فصل الاجارة ولو اختلفا
لا يشترط احد العقد في منق المفعة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تقوم بدون العقد
فلا يجب شئ فلا يبعدا لطيفا ما في البيع اذا اختلفا فلم يست العقد بقى العين مقبوضا
بلدون الثمن وقد عجز عن رده فحرم قيمته وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض الثمن
او بعد ما سار بعض الطريق فانها يتخالفان واذا اختلفا في نسخ الاجارة فيما بقي يكون
القول قول المستاجر في خمسة ما مضى ولو استاجر اذ شهر ثم ادعى المستاجر ان الاجر
باعتها منه بعد الاجارة وانكسر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة يكون لازمة

البلدة

الاجارة

فما مضى لانهما تضاد فاعلى الاجارة والبيع ثم ثبت بخلاف ما لو محمدا لاجارة فان
ذلك يكون فسحا للاجارة لانه لما اخذ الاجارة فقد انكر الاجارة اصلا اما هنا
تضاد فاعلى الاجارة فمضى البيع بدعى لا بطلان ولم يثبت فسق الاجارة وقد ذكر في
المستقى رجل امر رجلا ان يستاجر دار فلان بعينه ثم ان الامر اشتراها من صاحبها
بعدها استأجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لم يكون له ان يرد
فيكون في يد محكم الاجارة وذكر فيه ايضا اذا استاجر عدلا سنة فحدا الاجارة
بعدها مضى نصف السنة وقيمته يوم الحوز القادر ثم لم يرد العبد حتى مضت
السنة وقيمته الف ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر هشام عن محمد رحمه الله طهما
ان الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام قلت لو كيف يجمع
الاجر والضمان قال لم يجمع قال هشام اريد بذلك انه اذا ائتم الاجر لان المثل
تت والعبد في يد محكم الاجارة فيلزم الاجر بعينه نقلا المثل بعينه محمدا كما
عليه زده فاذا لم يرد يلزمه قيمته رجل تكاري دابة من رجلين فاختلغا المكاريا
فقال احدهما لآخرها بعشرة دراهم وقال الآخر لا اكرها كما خمسة عشر والمستكرى
يقول اكرها في عشرة قال في الكتاب ان كان قبل التوكيب كان القول المكارى يدعى
خمس عشرة نصبه وان كان بعد التوكيب فالقول قوله المستكرى رجل ركب دابة
رجل الى بغداد ثم قال اعزتها وقال ركب الدابة اجرها بدراهم ونصف فان القول يكون
قوله المراكب لان صاحب الدابة يدعى تقوم المنفعة وهو يكرها فان اقام صاحب الدابة شاهدا
فشهد له شاهد بدراهم وشاهد بدراهم ونصف فانه تعقلى بدراهم واحد وكان الاجر
لدى الاجارة بدراهمين فشهد شاهد بدراهم وشاهد بدراهمين لا يقبل في قول ابي
حنيفة رحمه الله والمسئلة معروفة والتوكيب دابة رجل الى الخيرة فادعى انه اعارها
الى الخمر وقال صاحبها لا اكرها الى الخبانية الى طرف البوق بدراهم فان سلمت الدابة
كان القول قوله المراكب ولا يلزمه شئ وان هلك كان القول قوله صاحب الدابة ويضمن
المراكب قيمتها لان المراكب اقرب المجاوره عن الخبانية ولدى الاذن وصاحبها المراكب الاذن
فان اقام صاحب الدابة السند بعد ذلك انه اكرها الى الخمر بدراهم لا يقبل بسند
لانه زعم اولا انه جاوز الخبانية بغير ذلك فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك وتلك
دابة فقال له المكارى استكر غلاما ليتبعك ويبيع الدابة واعطه نفقة ونفقة الدابة
من الكراخا زة لك فان اعطى الغلام نفقة ونفقة الدابة فنقت منه ان اقر صاحب
الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الاصل استكر الغلام او في الاصل يبيع
النفقة الى الغلام كان القول قوله صاحب الدابة اقر صاحب الدابة انه امره ببيع النفقة

وان

الى الغلام كان القول قوله صاحب الدابة اقر صاحب الدابة انه امره ببيع النفقة الى الغلام
وانك الدفع فاق الغلام انه اعطاه وقبل قوله الغلام رجل دفع الى حايك عنك ليشحه
نحو الحايك دفع الغلام اليه وحلف ثم اقر حايك ان يوب منسوخا قالوا ان كان نسجه
قبل الحوز كان له الاجر وان كان نسجه بعد الحوز فالتوب الحايك وعليه مثل ذلك
الغلام لصاحب الغلام وكذا دفع الى صباغ نوب الصبغة ثم محمدا الصباغ وحلف الصباغ ثم
حايك التوب مصبوغا ان كان مصوغ قبل الحوز فالتوب لصاحبه فله الاجر وان صبغه
بعد الحوز فيخير صاحب التوب ان شاء التوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شا
ترك التوب عليه وقيمته قيمة ثوبه ايضى كذا العصب كذا دفع الى قصار ثوبا يقصر
فحوزه القصار ثم اقر حايك التوب مقصوفا فان كان قصير قبل الحوز كان له الاجر
وان كان قصير بعد الحوز فلا اجر له والتوب لصاحبه على حال وكذا خياط الخياط
مع صاحب التوب فقال الخياط انا خطته وقال ركب التوب انا خطته فان كان التوب
في يد ركب التوب وفي سنة قال قوله مع سنة ولا اجر للخياط وان كان التوب
في يد الخياط او في يد ركب التوب كان القول قوله الخياط مع سنة وله الاجر ان اختلف
الخياط مع ركب التوب فقال ركب التوب من ذلك ان تقطعه قبا وقطاعه قيصا فقال
الخياط لا بد من شئ ان اقطعه قيصا كان القول قوله ركب التوب مع سنة وهو الخياط
ان شا الخياط الموصى واعطاه اجر مثله وان شا منته قيمة ثوبه غير مقطوع وكذا دفع ثوبا
الى صغار ليضرب له طشتا ووصف له فضر به كذا كان له الخيار ان شا الخياط كذا
واعطاه اجر مثله لا يجا وفيه ما سمي وان شا منته مثل ذلك الشبه وكذا دفع الى صباغ
ثوبا لصبغه احمره ليعصره ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عليه بدراهم وقال
صاحب التوب لا نقين فاما اقام السند فقلت وان اقاما يؤخذ بينه الصباغ و
ان لم يكن لها سند سقط ما زاد الصبغ في قيمة التوب وان كان درهما او اكثر فخذ
تقول الصباغ يعطى له درهم بعينه بالله ما يبيعه بلا نقين وان كان ما زاد الصبغ فيه
اقول من ركب التوب كان القول قوله ركب التوب مع سنة على ما ادعى الصباغ وان كان ركب
في قيمة التوب نصف درهم يعطى الصباغ نصف درهم بعد عنه ما صبغه بلا نقين وان
كان الصبغ مما سبق للتوب كان القول قوله صاحب التوب وان دفع الخياط ثوبا ليقطعه
قبا محشوا ودفع اليه البطانة والمقطون ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال ركب التوب
ليس هذا بطائى كان القول قوله الخياط مع سنة وكذا دفع الى قصار ثوبا يقصر بدراهم
فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب التوب ليس هذا ثوبى كان القول
قوله القصار في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو كان القصار يدعى ركب التوب لان

كل امرئ شريك في
قول الحق
والقول الحق

مطلوب

في قول الحق رحمه الله القصار امين وكذلك كل خير مشترك والمفتوى على قوله
وقال القصار اعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ثوبك فالحق الثوب ونوعان يكون
عوضا من ثوبه قال رحمه الله لا يصح ان يلبس الثوب ولا ان يسع الا ان يقول
القصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم **وقد** دفع متاعا الى رجل الى
موضع كذا فحلف فقال له رب المتاع ليس هذا متاعي قال الرجل هو متاعك قال ابو يوسف
رحمه الله القول قول الرجل مع عبده ولا اجر له الا ان يصدق في الامر ويأخذ النوع
الخاص والوعود فيه سواء الا انه في النوع الواحد ان لا يلزمه الاجر **وقول** له
او يتا فقال الرجل هذا طعامك الخش **واخرج** وقال له الطعام كان طعامي اجود من
هذا قال فان هذا الخش ان ياخذ الطعام ولا يعطى الاجر كما في النوعين المختلفين
فلا اجر للرجل الا ان يصدق فيه **ويأخذ** رجل دفع الى خياطة ثوبا لمعطه له ولم يذكروا
اجر الخياطة فاعطاه اكثر من اجر مثله زيادة على ما لا يسأل فيه الناس قال ابو يوسف
له في قول ابو حنيفة رحمه الله **رجل** قال للرجل في ان يملك بطلا من ثوبه الى الخش
دراهم فقال له ما عليه لا بل استاجرني لا بلغة الى فلان بلج ثوبه دراهم فانه حلف
كل واحد منهما فان حلفا لا يحب شي فان اقاما البيعة كانت البيعة صالحة **القول**
لان حفظ البعول واجب على المستاجر فلا يجوز الاجارة على ذلك **رجل** اجر ايضا فحلف
فقال المستاجر استاجرتهما وهي فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة فزادته
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله القول قول صاحب الارض بخلاف
المبايعين فاختلفا في الصحة والفساد حكم المشرط فان كان القول قول مدي
الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض ملك الاجارة أصلا وقال القاضي الامام
على السبغ رحمه الله في الاجارة حكم المالك ان كانت فارغة كان القول قول مدي
الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في
مسألة الظاهرة اذا اختلفا في جريان المأجور فطاعة قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون
القول قول من ملك الشغل لان في صحة اجارة المشغول رافقان والصحيح انها جائزة
ويؤمر بالمقنع والتسليم **رجل** اجر دراهم سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب القار
الدار فحلفها فقال للمستاجر كان في فيها دراهم وانك كنتها والقيتها في الطريق وفي
عليك فمما بها فان تكد صاحب الدار ذلك كان القول قوله **رجل** دفع الى صانع عشرة
دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا على وضعة ثوبا واجر درهم فضة
وجابته محشوا وقال زد عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه
حلف كل واحد منهما فان حلفا يخير الصانع ان شادفع القلب اليه واخذ منه خمسة

القول

دوات

دوات ودراهم اجر عشرة دراهم شادفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب الى الصانع يدعي على ما
الفضة فرض درهمين وهو يكره صاحب القلب يدعي على الصانع استحقاق القلب في شيء وهو
ينكر حلف كل واحد منهما وقد دفع الحادف عزلا وامر ان يزاد في القول بطلان عن علي ان
مطيه ثمن الغزل واجرا لشوب دراهم معلومة جائزة لك فان اختلفا بعد البيع فقال الحادف
زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفاقا على ان
غزاه كان متافا فان كان ثوب قايما بوزن الثوب فان وزن فوجد متوفيا فقال صاحب الغزل
هنا من الدقيق وقال الحادف هذا من الدقيق فزادة رطل غزاه فاقبل القول قوله الحادف لان
الدقيق لا يزيد هذا القدر ظاهرا وان رجع القاضي الى علم الحادف في ذلك كان احسن فارجع اليهم
فقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قوله الحادف مع عبده فاذا حلف بمجرى رطلين
على ان يعطى ما سئل به وبأخذ الثوب وان قال اهل العلم الدقيق زيد هذا القدر كان القول قوله
ربا ثوب مع عبده فان حلف بخير صاحب الثوب بان شادفعه مثله غزاه وركب الثوب عليه
وان شادفع الثوب واعطاه من الاجر حسابا اقام من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب
الثوب قبل ان يعلم وزنه كان القول قوله ربا الثوب مع عبده على علمه انه ما يعلم ان الحادف زاد في
الغزل فان حلف كان عليه اجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على ثوب مثله وعلى ثمة
رطل من الغزل فطرح عنه ما اصاب ثمة الغزل وقال الحادف الشهدا الصواب ان يطرح عنه نصف
حصة ما تراك من زيادة العمل في البيع لانه التزم الاجر المسمى بمقابلة العمل في ثلاثة ارباع الغزل
وهو اما عمل رطلين هذا اذ اختلفا ووزن غزاه المذاع كان معلوما وان لم يكن معلوما كان
القول قوله المذاع وهو ربا الثوب مع عبده سواء كان ثوب قايما او هالكا لا يرجع في هذا
الى قول الحادف لانه لا يمكن معرفة ملكا ذاب وفي مسألة الصانع والقلب بحان رجع في معرفة
الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل هذا التناق اذا دفع اليه ثوبا
ان تزد في فطنة **رجل** اجر رطلين فادفع اليه ثوبا فادفع اليه ثوبا
الكان الذي عمل منه وكذا كل شيء له عمل وموته صاحب ثوب امر اجير الله ليرش الما في طريق
المسلمين فعمل وعطيه انسان ابو يوسف رحمه الله يضمن الامر وثوبه بالوضو فوضوا
كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضو يكون للمفتوى ومنفعة الوضو يكون للامر **رجل**
ركب سفينة رجل من رطلا الى مثل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة المراكب حملتك الى امل خمسة
دراهم وقال المراكب استاجرني لاحفظ السكان الى امل بعشرة دراهم حلف كل واحد منهما
ولم يستألبا نه بيمين احدهما باي من الآخر فكان للقاضي ان يبدأ بايها وان وقع اللبأ
كان حسنا فان حلفا لا اجر لهما على صاحبه وان اقاما البيعة كانت البيعة بينه المراكب
وهو الملاح يقضي له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها لا اقاما

القول

البيعة

يحل كان الامر من كانا فيظل الجارة صاحب السيفينه من الملك لانه لا بد للبلد من
 ان يكون في السيفينه كتابا فيقول الباب لا ولا منه في ادب القاضي الفصل الرابع
 والله مشهور على ابواب كل باب فقول الباب لا ولا منه في ادب القاضي الفصل الرابع
 منه في معرفة اهل القضاء والمخولة القضاء والتحرر عنه فاهله من يكون اهلا للشهاد
 ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلا
 للقضاء ولا يفتى ولا يفتى قضائهم وكذا الحدود في العتق وبعض العلماء منهم المضاف
 والطحاوي في حقوق القاصي والمرشون عندهما اذا قلنا لقاصي لا يكون قاصيا واذا
 قضى يفتى في ذلك الرشي ما خلت فيها الروايات عن اصحابنا المتقدمين وكثير
 فيه اقوال المتأخرين والصحيح ما قاله عامة المشايخ رحمهم الله انه اذا اقر وهو على
 ثم قضى يستحق العزل ولا يشرع حتى يرضى بعد العتق جاز قضائهم سواء كان القاضي من رعا
 من حيث المال ولم يكن واجبا انه اذا ارشى لا يفتى قضائهم فيما ارشى القاضي اذا
 ارشاه والعبد بالله ثم اسلم كان على قضائه وكذا اذا ارشى ثم ابيض ولا يفتى قضائهم في حال
 رده والى اهل القضاء فيكون غزاة القاضي يستحق العزل ومع اهلية الشهادة لا بد
 وان يكون عالما ورعا وان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا يفتى ان يقتله ولا يقتل
 بقوله عليه السلام القضاء ثلاثة واثنتان في النار واثنتان في الجنة واثنتان في النار واثنتان في الجنة
 وغير العدل والجاهل الحق اولى بالقضاء من العالم الفاسق وعلى قول الشافعي رضي الله عنه
 اذا اقر الجاهل لا يصير قاضيا وعند استيعاب الشرايط يكون الدخول في القضاء اختيار
 وان قلده من غير طلبه فان كثرت احواله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكن له الدخول
 وعندنا لا كذلك باس في الدخول وان تعين هو في الملك قالوا يفتى من الدخول والوامع
 ياتم لان القضاء فرض كفاية غزاه فيكون الجارة اذا تعين واحد لا قاصيا يفتى عليه
 وان قلده غير افضل منه كان الافضل اولى وكذا الواي وما الخليفة فليس لهم ان
 يولوا الا افضلهم الامام اذا لم يكن عدلا جاز احكامه وحكامه لان الصحابة رضي الله
 عليهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحقي في نوبته كان مع على رضي الله عنه واذا ارشى
 ولذا القاضي او كاتبه او بعض عوانه لبعض الاشياء عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاصي
 بذلك بعد قضائه وكان على المرشون رد ما قضى وادعاه القاضي بذلك كان قضائهم
 مردودا واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضي
 ولا يفتى في ذلك الرشي على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجائنين لجهلها هذا والثاني
 اذا ادفع الرشوة الى القاضي ليعض له وهذا الرشوة حرام من الجائنين سواء كان القضاء
 محتملا منها اذا دفع الرشوة لغيره على نفسه او ماله وهذا الرشوة حرام على المخدع غير ان
 كان

كره الزيادة القضا

ظلم
الريرة على وجه
الربعة

وكذا

فيما لا يملكه

وكذا اذا اطلع في ماله فرشاه بعض المالكين فيها اذا دفع الرشوة ليسوى من عند السلطان
 على له الدفع ولا يحل الاخذ ان ياخذ فان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ بطلبه الليل
 ما لم يمان يدفع اليه فانه يصح هذه الاجارة ثم المستاجر ان شاء استعماله في غيره هذا اذا اعطى
 الرشوة او لا ليسوى من عندك وان طلبت منه ان لا يسوى امن ولم يملك له الرشوة ثم اعطاه
 بعد ما سوي اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحل له ان ياخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه
 رشوة اجارة الاجمان فيحل كما لو اجاروا الامام والمؤذن شيئا واعطى من غير شرط كاجارنا
 وكما لا يحل للقاضي اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهودي اليه
 قبل القضاء وكذا الاستعانة والاستعارة وان اهدى اليه من كان يهودي اليه قبل القضاء
 فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية
 مثل ما يفتى اليه قبل القضاء او دفقا لا ياتى ان يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الراء
 ولا ياتى ان يقبل الهدية من القرى الذي لم يكن له خصومة وكما لا يقبل الهدية من
 كان لا يهدى اليه قبل القضاء لا يحل له الدعوى الخاصة وكذا الدعوى العامة وانما عرف
 الخاص من العام ان مطلقا كان محالا لم يحل الدعوى الخاصة وعونه لا يتخذ الدعوى في خاصة
 وان كان تحت الدعوى وان لم يحكم القاضي في عامة وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة فان كان
 بينهما قرابة كسنان كانت خاصة ولا باس للقاضي ان يرتفع من بيت المال وان استغنى
 فهو افضل للعلماء والقضاة والمعلمين حفظ في بيت المال ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية
 واجابة الدعوى الخاصة لان فلا من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي وهو
 يعلق تقلد القضاء والامارة بالشرط كعلق القضاة وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل
 بان قال له الخليفة انا قد كنت بلك كذا فانت قاضي واما تعلق غزاه القاضي بالشرط كبح
 وكذا الحضا فان الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كذا فانت مغزول فوصل اليه
 الكتاب يصير مغزولا وتعلق الحكيم لاثمان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل
 على قول محمد رحمه الله يصح على قولنا ان يوقف حقه الله لا يصح وعليه الفتوى ولو كان
 في البلد قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين
 احدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمفتي يريد ان يخصهم الى قاضي محله والاخر
 ياتي اختلف فيها ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما والصحيح ان العبرة بكان الذي عليه وكذا
 لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فارد العسكر ان يخصه الى قاضي
 العسكر فهو على هذا واذا مات الخليفة لا يشرع في قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي ادنا
 بالا استحلان واستخلف غيره فلا القاضي لا يشرع في خليفته فاذا قلنا الامام رجلا القضاء
 يوما او مجلسا جاز ويوقف بالمكان والامان واذا قلنا السلطان رجلا قضائهم كذا لا

فان قيل
فان قيل
فان قيل

يدخل

فيه والقرى ما لم يكتب في منشور من البلد والسواد وهو قرض قضا بلده الى اثنين لا يفرد
 احدهما بالقضا كما هو كل رجلين البيع القاضي اذا لم يكن ماذونا بالاستخلاف فاستخلف
 الحكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز كما لو كان البيع اذا لم يكن ماذونا بالتوكيل فوك
 غير فباع الثاني بخضرة الاول جاز وتكون الخليفة ثم يحكم بين يدى القاضي وحكم في
 غيبته فرفع قضا الى القاضي فاجاز قضاؤه نقد قضاؤه عندنا استحضانا ولا سفل قضا
 وهو قول من قالوا ان كان لم يكن بالتوكيل فوكيل غير فباع الثاني عند غيبته فاجاز الاول
 بعده جاز عندنا وكذلك القاضي اذا جاز حكم الحكم في المجتهدات ونظرا اذا كان الخليفة من
 يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا او صبيا او عبدا فاجاز القاضي حكمه لا يجوز ويجوز
 قضا المرأة فيما خلا الحدود والقصاص لانها تصليح شائعة فيما خلا الحدود والقصاص
 ولا تصليح شهادة في الحدود والقصاص القاضي اذا اقبضنا مانا ثم ظهر انه كان عبدا او مجنونا
 في قذف او عصى او فاسقا او مرتشيا فانه يرد قضاؤه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر الحنفية
 رحمه الله اما غير الفاسق والمرتشى من ذكرنا فظاهر انهم ليسوا من اهل الشهادة واما
 الفاسق والمرتشى فهو قول الحنفية وهو اختيار الطحاوي وعندنا الفاسق من اهل
 الشهادة فسد قضاؤه وقضا المرتشى في غير ما ارتشى عنه له قضا الفاسق فيما ارتشى اذا
 وقع كفى ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله انه سفل الخواص واهل البغي
 اذا قلوا رجلا من اهل البغي قضا بلك غلبوا عليها لا سفل قضاؤه لان شهادتهم على اهل
 البغي غير مقبولة لانهم يستحلون دمارنا واموالنا فلا سفل قضاؤه وان قلوا رجلا من
 اهل البلد مع بطلانهم ونقد قضاؤه القاضي اذا كان ماذونا بالاستخلاف فاستخلف
 رجلا مع استخلافه فان عزله لا يصح عزله الا اذا قال له الخليفة استخلف من ثبت
 واستبدل من ثبت فحشد ملك القصر والبقعة فرق بين القضا وبين الامامة لا يبر
 اذا استخلف رجلا في البغي رجلا جاز وان لم يامر الخليفة بذلك لان له ثم يصح الاستخلاف
 بنوب الجمعة وكذلك وصي الاب ملك الادبسا وان لم يامر الميت بالادبسا وكان الامام
 قلد رجلا بالقضا واذن له في الاستخلاف فامر القاضي رجلا ليعلم الدعوى والشهادة
 في حادثة وبما عدا عن الشهود وسمع الاقرار ولا حكم هو بذلك لكنه يكتب الى القاضي ونهى
 حتى تقضى القاضي بنفسه ثم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما فعل ما امره القاضي واذا رفع
 الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى تلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل جمع بين المدعي
 والمدعى عليه واما من اعادته البيعة فاذا شهد وابتدأ بخضرة الخصمين فحشد قضاؤه
 تلك الشهادة قالوا هذه المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي لا يقضى تلك الشهادة
 ولا بذلك الاقرار بل جمع بين المدعي والمدعى عليه واما من اعادته البيعة فاذا شهد وابتدأ

بخضرة الخصمين فحشد قضاؤه تلك الشهادة قالوا هذه المسئلة يغلط فيها القضاة
 القاضي استخلف رجلا ليعلم الشهادة في حادثة ثم يكتب الله بكتاب فيفعل الخليفة ذلك
 ثم يكتب الى القاضي ثم شهدوا عندي بكذا ويكتب الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه اقر
 عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضا لان القاضي
 لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى تلك الشهادة وبذلك الاقرار
 باقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على قراره ويكون فائدة هذا
 الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل المدعي شهيدا ويكتب فاعمله شهيدا الا انهم غير عدل
 وقد لا يتفق الفاظهم فيقضى القاضي النظر في ذلك الى الخليفة **وص**
 فيما استخفى على القاضي وما سنى له ان يفعل وما لا يفعل لا سنى للقاضي ان يسمع ويحرم
 نفسه بل يفوض ذلك الى غيره وعن محمد رحمه الله انه لا بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس
 القضا والصحيح انه لا يفعل الا في مجلس القضا ولا في غير لان الناس ساهلون لا اجل القضا ولا
 سنى لمن يدخل مجلس القضا لاجل الخصومة ان يعلم على القاضي وهو علم لا يكتب على القاضي السلام
 فان اراد القاضي جوابه ينبغي ان لا يزيد على قوله وعليكم وسلم للشاهد على القاضي ويرد عليه
 ولا بأس للقاضي ان يفتي من يجرى بحاكم اليه ولا يفتي احدا من الخصمين فاما خصم اليه واذا اخام
 رجل الى السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه وخصمه على الارض ينبغي
 للقاضي ان يقوم من مقامه ويجلس فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلا احدا من الخصمين
 على الآخر في الجلوس وهذه المسئلة تدل على ان القاضي يصليح قاضيا على السلطان الذي قلن
 والدليل عليه قصة علي رضي الله عنه عند شرح رضي الله عنه ويقضى القاضي وهو مستوفى حظه
 من الطعام والشراب فلا يقضى وهو جايع ولا شعبان ولا غضبان ولا كظيظ من الطعام
 ولا مأخوذ احدا لاجسار ولا به ناعسا ونوم ولا يسار احدا من الخصمين ولا يقيم احدا الى نفسه
 ولا يضحك وصاحب مجلسه نعم الخصوم بين يديه من البعد والشهود يقرب من القاضي فيخرج
 للقضا في احسن ثيابه واعلى حاله وياخذ كتابا ورعا عالما فان كان القاضي فقيرا محتاجا
 الاول له ان ياخذ رزقه من بيت المال بل يقترض عليه فان كان غنيا تكلم فيه والاول
 ان ياخذ من بيت المال ويجلس للقضا في مسجد حية والمسجد الجامع افضل اذا كان المسجد الجامع في
 وسط البلد فان كان في طرف من البلد تختار مسجدا آخر في وسط البلد وله ان يقضى في دار
 في وسط البلد فان كان في طرف من البلد تختار مسجدا في وسط البلد وتختار الجلوس في
 مسجد السوق ليكون اشهر وعند الشافعي رحمه الله ليس للقاضي ان يقضى في المسجد فاذا جلس
 القاضي في المسجد وفي داره ياخذ بوابا ليعلم الناس من لا زحام ولا بياح للوابان لاخذ
 شيئا لباذن في الدخول متى دخل القاضي المسجد يصلي ركعتين او اربع ثم يجلس مستديرا

ان يقرأ ما مضى على السلطان
ان يقرأ

الخصوم

القبلة كما يجلس المدين والمحيط ولا يدخل فيه الخاضع والمنفصل ولكن القاضى يخرج اليه
او يجلس القاضى في المسجد في خارجة بحيث يسمع القاضى كلامها والمشرى يدخل وهذا
في عرفنا اما في عرفهم كان القاضى يجلس مستقبل القبلة واذا اجلس الخصوم بين يديه هل
يستطيعهم قال ابو يوسف رحمه الله يستطيعهم قال فيقول لكم المدي فاذا عرف المدي
يقوله له ما ذا تريد وقال محمد رحمه الله لا يفعل ذلك وتولى الى يوسف وفيه واذا ادعى
المدي على المدي عليه كبت القاضى على يماض هو والدعوى ثم يقول المدي عليه ما ذا تقول فاذا
اقر بما ادعاه المدي اثبت اقراره في كتابه وبما لم يدع عليه بايضا الحق وان اكل كبتا كبتا
في ذلك ثم يامر المدي باقامة البينة وهذا كان في عرفنا المدي على الى كات القاضى
فيخرج بكيفية دعواه ويصور عنده صورة الدعوى فيكتبها لكتاب ذلك ثم يجي القاضى خصمه
ويدعى عليه فان رخصه اثبت القاضى اقراره في الكتاب وبما من بفضل الحق فان اكل
امر المدي باقامة البينة فان جاء المدي بشهود فشهدوا عندك على الترتيب كبت القاضى شها
كل شاهد يكتب اسمه واسم ابيه وجن وبترك بين كل خطين بيضا يابا في الشهادة كل واحد
منهم ولذا اجاز جليل القاضى وذكر الله على فلان بن فلان دعوى فان كان المدي عليه
غايبا دفع القاضى اليه طينة عليها ختم القاضى مكتوب فيها الجحيم الى مجلس الحكم وان
كان المدي عليه حاضرا في المصل حضر القاضى محمدا دعوى المدي وكذا اذا كان قريبا من
المصر فان كان بعيدا لا يدعى القاضى خصمه بمجرد قول المدي حتى يتم البينة ان له على فلان
حقا فان قام البينة اعداه القاضى استحسانا وفي القياس لا يدعى كما لو كان بعيدا و
الفاصل بين القريب والبعيد ما قاله الخفاف رحمه الله انه ان كان في موضع يمكنه ان يحضر
مجلس القاضى ويجيب خصمه ويحضر الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد عشائى فهو قريب
والا بعيد وعلى هذه الشهادة ان كان شاهدا الاصل في مكان قريب على هذا التفسير
لا يجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله انه يجب على الامام ان يصب قضاة
في الكور فيما دون السفر لحرارة عن مشقة الاعلاء ويسقط الاعلاء بعد المرض وكذا
اذا كانت المرأة مخدرة وذكر الشيخ الامام على بن محمد البرزوي رحمه الله المحدث التي
لا يكون اربعة بكلا كانتا وثيبتا لا يراها غير الحرم من الرجال اما المرأة التي جلست
على المنصة يراها رجالا وجانبها هو عادة بعض البلاد لا يكون مخدرة والمرأة التي
تخرج الى حوائجها فيعد بها القاضى وفي المخدرة يبعث القاضى اليها امينا اذا لم يشهدوا
عنها ليستخلفها وكذلك في المريف فان انا شهد على ذلك شهودا وبأخذ وكلا فاذا شهد
به عند القاضى قضى القاضى بذلك على الوجه ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضى ما
اذن في الاستخلاف فبعث الامين فاستخلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم بينهما حكما يحكم

يشاهد

شياء

على الشهادة

وان كان
القاضي
لا يشهد

برزوي

تفسير المحدث

ينها

نهما ثم سفع حكمه الى القاضى فيخرج القاضى ان رآه جليلا وكان المدي عليه غايبا بعد عن المص
التفسير الذي ذكرنا لا يستحضر القاضى ما لم يقيم البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بينته
لا يحضر ولا للقضاة والمستوفى هذا يعني ان سال المدي عن القاضى فيما لا يحضره عطاء
القاضي فاذا ذهبت الى الخصم اراه ذلك ولخصر القاضى القاضى في وقت كذا فان امكن
ذلك اشهد عليه شاهد في ذلكا وشهد بذلك عند القاضى يستحضر القاضى اعوانه ان قلنا ذلك
يسال الى القاضى ان يستحضره وموثر المستحضر هو المقر هو المصير قبل يكون من المدي فاذا حضر
محسنا القاضى عقوبة وكذا اذا استكت المدي عليه ما راي الخصم ولم يحضر لم يرد لانه لم يترتب له وكذا
اذا اقره خالف الا ان هذا دون الالف والعقوبة ولو ادعى على صبي بخوف فان لم يكن بينه
على ادعى خصم القاضى ولو لم يجر القاضى فلا ناطق امر له ثلثا او اشهد ان خبر بذلك
علا ان كان القاضى ان يطلبه اشدا للطلب وان كان الجرحي على واحد او لم يكن على ذلك
على القاضى انه صادق فالاولى ان يطلبه وان لم يطلبه فله ان يصادق لم يكن عليه ان يطلبه
ولكن حلا قال القاضى ان على فلان حقان وهو منزله بنو كذا وكذا ولا يحضر معي في القاضى
يستحضر فان لم يقدرك كبت القاضى الى الخصم وان قال المدي ان القاضى في القاضى
يسمى المدي الخصم عليه فان القاضى لا يحضره الا ان كان في شهادته انه في منزله فان شهد
بذلك يسأل القاضى من اين علم قال لا انا رايته في منزله اليوم وامر بما اشهد ذلك
فان القاضى يحضر على يده ويجعل بينه جليسا عليه وشهد اعلاه واسفله حتى يرضى الامر فخرج وان
رايانه منذ شهر لا يلتفت الى كلامها لانه قد تغيرت اطال تلك وقد ذلك ثلثة ايام فان
القاضى على يده ولم يخرج قال ابو يوسف سمعت القاضى سولا ومعه شاهدان فنادى الى
على يده يا فلان ابن فلان ان القاضى يقول لك اخبر مع فلان فلان مجلس الحكم والا اذ لك كذا
وقد جلت لك المدي عليك هكذا يفعل القاضى ثلثة ايام فان لم يحضر فاعل ما قال بعض على كذا
ما يدعى عليه الخصم قال فيمثل له المدي الى كان القاضى الامام الاستناد به يقول دواير في
المراد مثل هذا عن ابي حنيفة فكان ذلك منهم اتفاقا لا في يوسف رحمه الله وكذا لو كبت القاضى
الى القاضى كتابا في حادثة فلم يقد القاضى المكتوب اليه على الخصم فان القاضى يوك على نحي
ما قلنا قال فيمثل له المدي الى اصحابنا لم يجوزوا الجحيم وصحة ثمان بعث القاضى ثناء
بطلبه في البيت واعوانا لخدمته السفلى والعلوية لا يهرج وقال الشيخ الامام على بن
محمد البرزوي المشهور من قبل الى حنيفة رجوان القاضى لا يصحب كذا بعد ختم الباب ولكنه يحضر عليه
صوتهم ما قلنا انه يبعث ثناء ان جلا يدخل النساء من المدي عليه وعلى النساء الخدم من جاب
لم تقسم امرأة بعد حرمه وحده كذا يكون فيمن جلا يشهد بالمرأة فان وجد المدي عليه فخرج
وان لم يجد يطلبه الباقي من البيت قال وهذا استحسان فله عمر في الله والصلحون يفتن

الذي يحضر المدي وعقوبة

قائما

راثة

اصحابنا لم يهرجوا
لكنهم اذ القاضى ان يبعث ثناء
بطلبه في البيت واعوانا
لا يصحبون كذا

قال الامام على البرزوي لا يصحب
وكذا يدرهم الباب وكذا يهرج

وتكرهه القياس فان كان المديون يسكن في ارض باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضى
يسمى القاضى بانه اختلفوا فيه والصحيح انه يسمى ولو كان ساكنا في دار مشتركة لا يسمى بانه
والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبينه اذا اختلفوا بقضى القاضى عليه في قول ابي حنيفة ومع
محمد بن نفعه طئنه ايام فينادى على بانه ثلثه ايام على نحو ما قلنا فان خرج والا يقضى عليه وان لم
يخرج فكلته غايه القاضى عليه وذكر الخصام اذا غاب المدا على عا عليه بعد ما سمع القاضى عليه لسته او
الوكيل بالخصم بعد قبول البينه قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينه لا يقضى تلك
البينه وقال ابو يوسف يقضى عليه قال شمس المنة الحلواني في هذا ارفع بالناس لو اقر
المدا على غا طئنه تقضى عليه باقراره في قولهم وان غاب الوكيل ومات بعد ما اقرت عليه
البينه ثم حصل الوكيل يقضى عليه بتلك البينه كذا ذكره الزيات قلنا لو غاب الوكيل ثم حصل
فانه يقضى عليه على الوكيل بتلك البينه وكذا لو مات المدا على عا عليه بعد ما اقرت عليه البينه تقضى
بتلك البينه على احد الوثمة ثم غا فانه تقضى بتلك البينه على الوارث الاخر قلنا لو اقرت البينه
على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينه ولم يكلف عادة البينه **باب**
الدعوى رجل ادعى عند القاضى على رجل خافوه على وجهي اما ان يدعى ديناً او عساً او عيماً
مخلوا اما ان يكون منقول او غير منقول والممنقول لا يخلو اما ان يكون فاعاً او اهما كما
والمقاييم لا يخلو اما ان يكون غائباً او حاضراً فيجعل لكل قسم فصلاً على حدة اما اذا كان المدا
به دنالاً يصح الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس والمضغ فان كان المدا على عا على
عن ظهر القلب كتب عاه في صحيفه ويدعى منها فيسمع دعواه ولو كان لساعة لسان القاضى
ياخذ مخرجاً وكذلك الشاهد والعدد في المخرج ليس شرط في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رجل على ما وكذا الاختلاف في رسول القاضى والاشارة الاخرى فيها لا يسقط بالشبهات وما
يسقط كعبارة غير حتى يستوفى النص باشارته واشارته يكون ذلك كعبارة الا في الحديث
الخالصة لله تعالى وان ذكر المدا على جميع ذلك ولم يذكر السبيل في المدا على عليه سئل من اراد
يدعى سئل القاضى عن ذلك فان ابى ان يبين في كفي عامة الروايات ان القاضى لا يحرم على بيان
السبيل كذا الشيخ الامام على محمد بن زوي ان القاضى اذا سأل عن السبيل يجب عليه ان يجيب لان المدا
قد يستحق عن بيان السبيل فيشوق عليه بيان ذلك فان بين المدا على عا على هذا المدا الذي يدعى على
من غير خراوميته قال ابو حنيفة رضي الله عنهما في المدا على عا على في السبيل ابو يوسف
ومحمد بنهما ان من مصلو فكذا قال ابو حنيفة في وان بين مصلو لا يصح بيانه واصل المسئلة اذا
لغيره ذلك على الف درهم من غير جارة بعينها الا ان لم اقبض قال ابو حنيفة في رجل بالمال فالا
كذلك انفصل وان حصل لا يلزمه شيء ولو ابتدأ بالسبيل لانه باعنى الخمر والبيته بكذا لا يصح
مقرابا مال وان قال المدا على عليه على الف درهم من ماله الى كذا وقال المدا على في ماله كان القول

في المدا على في الكفالة والمسئلة معروفة واذا اصبحت الدعوى فطلب المدا على ان يعيم البينه ان
ياخذ القاضى من المدا على عليه كفلاً بنفسه فان القاضى يقبل المدا على الكفالة ان قال لا يكفل
خصمه ان قال نعم لكنها غايه فكذا لا يكفله وان قال لا يبيته حاضر في المصير فله القاضى يطلب
وعن محمد بن نفعه ان طلب المدا على ليس شرط في ان كان المدا على عليه رجلاً مجهولاً في ماله غايه الكفالة
القاضى من غير طلب المدا على وان كان رجلاً مجهولاً لا يكفله من غير طلب المدا على وقال بعضهم ان كان المدا
مستدياً في الخصومات لا يكفله من غير طلب المدا على وان كان كاهن عجم لا باس ان يرضى القاضى الى طلب
الكفيل فيكفل خصمه واذا اعطاه كفلاً بثلاثة ايام بنفسه فثبته الا ايام الثلثة خرج الكفيل ان
الكفالة ولو قال الكفيل في ثلثه ايام ظاهر الرواية يصير كفلاً بعد الايام الثلثة كما قال الامام
ان طالق الى ثلثه ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة وعن ابي يوسف اذا قال كلفت
الى ثلثه ايام بطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب به ها وقال شمس المنة الحلواني في هذا عزم
الناس عن ابى يوسف رواية اخرى اذا قال انا كلفت في ثلثه ايام يصير كفلاً في الحال فكذا
الايام الثلاثة لا يبقى الكفالة ولو قال انا كلفت الى ثلثه ايام يصير كفلاً بعد الايام الثلاثة وعن
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في انه كان يخذل هذه الرواية ويقول وهذا شبه لعرف الناس
وحكى عنه انه لو قال انا كلفت في ثلثه ايام من فلان راده ولو يكون كفلاً في الحال واذا مضت
ايام لا يبقى الكفالة ولو قال يذيركم من فلان راده ولو يصير كفلاً بعد عشرة ايام ولو قال
انا كلفت بنفس فلان الى عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام فانا بريء من الكفالة ذكر الخصام
في الجدل انه لا يطالب بهذا الكفالة اصلاً ولا في العشرة ولا بعد هاتين في جميع التفارقات ولو
ان كلفت الى شهر يصير كفلاً بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر بريء من الكفالة لانه سلم
المسئلة ولو قال كلفت بنفس فلان شهر يصير كفلاً ابتداء قبل الشهر بعد وعظم اهل زماننا على انه
لو قال يا لعربي كلفت بنفس فلان شهر يصير كفلاً في الحال واذا مضى الشهر لا يبقى الكفالة ولو قال
الى شهر يخرج القاضى عن الكفالة بعد الشهر ولو قال كلفت بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير
كفلاً في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى الكفالة ولو قال كلفت بنفس فلان على ان اذم السبل الى النفس
فكفل بالمال الذي له عليه فطال الفصل تسليم النفس للكفيل بنفسه لسبل هل يلزمه الكفالة
بالمال وبهله القاضى حتى يذهب السبل وكفى به قال الشيخ الامام محمد بن زوي ان يلزمه الكفالة
بالمال لا يكون هذا مستثناً عن الكفالة واذا اثبت ان القاضى اخذ من المدا على عليه كفلاً بنفسه طلب
المدا على سبغ ان لا يحرم على عطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفلاً ينبغي ان يكون الكفيل معروفاً بالدار
ومعروفاً بالتجارة وبعضهم شرط ان يكون لوجامعاً ومدا بالخصومة وان يكون على حاله لا يكون
غيره واذا كفه كفله ملك موقته واختلف الروايات في تلك الملك والصحيح انه يكفله القاضى الى
المجلس الثاني بان كان القاضى مجلس على ثلثه ايام او اكثر يكفله تلك الملك وقال شمس المنة الحلواني في

ان كان المدا على رجلاً مجهولاً في ماله غايه الكفالة

عائيتي والكفالة

ان كان الخصم من اهل البلد
وكس يري من اهل البلد

لدي ان من اهل البلد
او غيره

هذا المقصود اني اذا امكن المدعى عليه رجلا من اهل البلد كان مسافرا لا يلقاه ولكن
المدعي الى اخر المجلس فان قام بينه والاخفى لقاضي سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وان كان المدعي
ذلك كما اتفق في المثل لان الاقامة في الامصار اصل دل عليه مسئلة ذكرها في النادر
رجل دخل مسجد من المساجد في المصراع قوما في صلوات الظهر والاعصر فقام على ركن من ركني
من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا او مقبلا فصدت صلوات القوم عليه لان المقام
في المصراع اصل فبني الحكم على ذلك كذلك ههنا وقيل المدعي عليه على علمه وقال بعضهم
القيل في المثل عليه انه مسافر لانه يتكلم اعطاء الكفيل وقال بعضهم تعرف القاضي عن
فان كان مقبلا او قادم عن اعطاء الكفيل امر المدعي باللازمة والافان يلزم بنفسه عونه لحي
بطون من اعطاء الكفيل ولا ينعى من التضرع وقيل جلس المدعي في بيته فليكنه من من الطعام
والشراب فان لم يلقه في بيته تركه لقضي حاجته وان كان الخصم امر اجنبية لا يخلو هولا
باسم ان بطون من اهل البلد اذا دخلت دار او على امر ائمة معها ليلاد يغيب وان ادعى
رجل انه في دار الميت فادعى ميتا لثبوت على رجل من اهل البلد او صباية والمدعي فان القاضي
لا يأخذ من المدعي عليه كفلا حتى ثبتت الوصاية وكذا لو ادعى انه وكيل فلان العاقل وحده
فلان الميت وجملة الخصم الوصاية والوكالة والمدعي فقام المدعي بيته على ذلك ثم ان المدعي
احضر رجلا اخر قتل تركية الشهود وادعى على الثاني حيا للميت فان القائل لا يكفل الثاني حتى
تظهر عا لة بيته الوصاية والوصاية فان شهدوا من اهل البلد جميعا على الوصاية والمدعي الوصاية
والمدعي ليقارن ان لا يقبل البيعة على المدعي حتى يقضي الوصاية والوكالة لثبوت خصوصية ولا يسمع
البيعة على التي بعد ذلك وهو قولي اي خصمه وفي الاستحسان لا يقبل فاذا ظهرت عا لة الشهود
تقضي بها للوعدم القضاء بالوصاية والوكالة والمدعي على القضاء بالدين وان عدلت بيته
الوصاية والوكالة خاصة تقضي بها وان عدلت بيته الدين خاصة لا تقضي به ولو ادعى رجل على
انه في فلان الميت وان على الميت هذه كذا يسمع دعواه وكذا لو ادعى الوكالة مع ان كان يعرف
الميت الملقا باسمه واسم ابيه وجن واجبه ان كان حصل المعرفة الا باللقب واسم وعيبر
وطلبت البيعة فان القاضي لا يلقاه لانه لم ثبتت خصوصية معه فان قرا المدعى عليه الوصاية وان كان
ان يكون في يد شيء من المال لم يكن عليه شيء وان طلب المدعي من القاضي كفيته حتى يتم البيعة
على ما ادعى به بل خصمه كفلا وان كان ههنا الخصومة مع الوارث والوارث ينكر النسبة لارث
والمتهم معا فادان بل خصمه كفلا لخصم البيعة لثبوت النسبة والارث فان القائل
يلقاه ولو ان رجلا من اهل البلد ادعى رجل الف درهم وجماعة كان في المادون كجمل الدين فخصم حيا
واقام البيعة على دينها في الشريك الاخر غايب كوفي الكسبي على قول اي خصمه في تقضي الخصم
يخلصه انه اذا حضر الغايب كلف عادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغايب في وجه من الوجه

الآن

الا ان يكون لا يلقاه من اهل البلد من شخص واحد فان حضر الغايب لم يقد على عادة البيعة دخل مع
في الخصومة التي قبض الشريك وقال ابو يوسف في اي الشريك حضر فخصم عن الاخر في الميراث
وعبر وقال محمد بن القاسم قال ابو حنيفة في الاستحسان ما قال ابو يوسف اذا ادعى رجل
على رجل دين ولم يبين السبب فثبت هذا الشهود بالسبب جازت شهادتهم وان ادعى ديننا بسبب
فثبت هذا الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كما في ادعى ملكا بسبب فثبت هذا الشهود
بالملك المطلق والصحيح انها تقبل ذكر في كفاية الاصل رجل ادعى على رجل الغايب ان خصما
منها من متاع قد قبضه في حيازة منها من عبد قد قبضه وجاؤا بشاهدين يشهدان له على
خصمها من عبد قد قبضه واخر على خصمها من متاع قد قبضه جازت شهادتهما انما تقضي
للمدعي الف وان لم يكن على كل خصمها في الا شهادته شاهد واحد وشهادته والف قد ثبت
السبب كذا لو شهد احد ما بالف بملك السبب شهد الاخر بالالف بملكنا وكذا لو شهد
على قراره بالف مطلق او شهد احد ما على قراره بالف بملك السبب شهد الاخر على قراره
بالف مطلق جازت شهادتهما ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهما وشهد على قراره بمائة
وخمسة واربعين درهما جازت شهادتهما ولو ادعى على الفاقب شهد احد الشاهدين بالف مائة
واخر بالف من متاع لا يقبل لانه لا يمكن تصديق الشاهدين اصدق احدهما فقال له
ولو ادعى الفاقب شهد احد الشاهدين بالف مائة واخر على قراره بالف مائة وشهدا
ولو ادعى الفاقب شهد احد الشاهدين بالف مائة واخر على قراره بالف مائة وشهدا
البيعة على القضاء او الا برأه بملك وكذا لو ادعى الفاقب شهد احد الشاهدين بالف مائة
والمدعي عليه على المائتين اقام المدعي عليه البيعة على القضاء او الا برأه بملك فان ادعى الفاقب
المدعي عليه ما كان له على شيء قط ولا اعراض فاقام المدعي بيته على المائتين اقام المدعي عليه
البيعة على القضاء والا برأه بملك في الحاج الصغير لا يقبل وقد كان القدر في عن جماعة اهل
ميت رجل ادعى على رجل الا فانك المدعي عليه فخرج المدعي خطا باقوال المدعي عليه في المائتين
وقال هذا خط المدعي عليه فانكر المدعي عليه ان يكون خطه فاستكتب فليكن وكان في الخط
مستأنفة ظاهرة اختلفوا فيه والعضم يقضي لقاضي على المدعي عليه بملك المائتين اقام المدعي
لا يقضي وهو الصحيح ولو قال المدعي عليه هذا خطي ليس على هذا المال لكن كما الخط على وجه
الوصاية مصدا معنونا لا يصدق ويقضي عليه بالمال فملك القضاء والخصم اوجه حرقا
وان لم يكن الخط على وجه الوصاية ولكن كان على وجه يكتب المصدا والاقراس فان شهد
على نفسه بما فيه يكون قرار يلزمه وان كتب الخط من يد الشهود وقوي عليهم كان
قراره وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال شهدوا على او لم يقل وان كتب من يد الشهود
لم يقرأ عليهم ولكن قال لهم شهدوا على بما فيه ان على بما فيه كان قراره وحل لهم ان يشهدوا

المستحبات

لو قال المدعي عدا ما كان كذا على كذا
فان المدعي عليه على المائتين اقام المدعي عليه
على القضاء او الا برأه بملك

لن من المتعلق بملك المدعي

في احوال الناس

بالخيار

بينه وبين الصوص عداوة لا يحوله وإذا سأل القاضى عن المجوس بعد ذلك فاجابته
مفسر صاحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه **وإن** قال المجوس
نقدت المال وصاحب الدين غائب يدك تطول الحبس عليه فان كان القاضى يعلم انه حبس
بدين فلان لا غير ويعلم مقدار الدين الذى حبس ان كان القاضى حين حبسه كتابه حبس
بدين فلان كذا كان القاضى ان شاء اخذ المال منه وعلى سبيله وان شاء اخذ منه كفيلا
ثقة بالمال والنفس وعلى سبيله وتعوذات الطائب والقاضى الذى حبسه ولان كفى
قال بعضهم بخلى سبيله كىلا يتهمة الناس وقال بعضهم بتركه فى الحبس حتى يقضى الدين
رجل ادعى على رجل الف فشهد شاهدان انه كان لهذا المدي على هذا المدي الف
درهم ولكنه ابراه منها وقال المدي ما ابراه منها وقال المشهود عليه ما كان له على
شيء ولا ابراه عن شيء في ذلك المتفق ان المدي عليه اذ لم يلع شهادة تما على البراءة يقضى
عليه بالف درهم **رجل** ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدي عليه قلا وثقتكها وجا
بشهود فشهد شهوده ان هذا المدي عليه دفع الى هذا المدي خمسة دنانير الا ان الابد
انه من اى مال دفعها اليه من هذا الدين او من دين اخر جازت شهادتهما وبرئ المدي
عليه **رجل** باع من رجلين متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه فلقى الباع
احدهما واقام البيعة ان له على هذا وعلى فلان بن فلان الغايب الف درهم وكل واحد
كفىل عن صاحبه بامنه فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم واذا حضر الغايب لم يكن
للمدي ان يأخذ الا خمسمائة وعلى الاصلية لادن القضا على الكفىل بالف قضا على الاصل
اما القضا على الاصل لا يكون قضا على الكفىل ففي مسئلتنا القضا على الاول في النصف
كان كفيلا كان قضا على الغايب ما القضا عليه فاما كان اصيلا لا يكون قضا على الغايب
وتوادي على رجل انه كفىل له فلان بن فلان الغايب عن فلان بن فلان بالف درهم
وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه فقضى له على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغايب كان له
ان يأخذ جميع الالف لانه حين قضى على الحاضر بالف قضى بها عليه بحجة الكفالة عن
كل واحد منهما عن الكفىل والمطلوب كان كل الالف عليه بحجة الكفالة **رجل** ادعى
على رجل الف درهم فحضر المدعى عليه واقام المدي شاهدين شهدا حدهما ان المدي
عليه اقران لهذا المدي عليه الف درهم من قرض وشهدا لآخر ان المدعى عليه
اقران هذا المدي اودعه الف درهم ذلك المتفق انه يجوز ويقضى عليه الف درهم
لانها اجمعا على قراره انه وصل اليه الف درهم من قبل المدي وقلة الحمد لوديعه
تكان ضامنا **رجل** ادعى على رجل انه اخذ منه الف ووصف الالف واقام المدي
عليه السنة ان المدي اقران هذا المدي المفسر اخذ منه فلان آخر وكذا المدي

الاول

على

الاول

شهود

الاول اقراره قال محمد رحمه الله لا يبطل بهذا دعوى المدي الاول ولا يبطل بيته لان
الوقت غير منكر وفي الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذ ولا يتم ردها على المدي ثم اخذ
منه المدي عليه **وتوادي** ان هذا الرجل اخذ منه الف واقام البيعة ثم ان المدي
عليه اقام البيعة ان هذا المدي اقران فلان بن فلان وكفىل المدي عليه اخذ منه هذا
المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدي وتكذب البيعة لانه لما اقر قبض الالف ثم ادعى
الاخذ على الموكل كان الاخذ الذي يدعى غير الاخذ الذي ادعاه على وكفىل لان اخذ
يضافي الى الموكل فيجعل كذا كىلا يدين هذا اثبات اخذ مع امكان حمل الثاني على الاول
فيكون دعواه الاخذ على الالف ابراه المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق الاصل اما في المسألة
الاولى اذ لم يكن احدهما وكىلا عن الاخذ في الاخذ كان لثابت كل شهادة اخذ آخر
القضا بالاختين كان له ان يطالب المدي عليه **رجل** ادعى دينا لابنه الميت على رجل شهد
الشهود انه كان لادب المدي هذا على المدي عليه لا يقبل هذه السنة في قولنا ان حقيقه
ومحمد رحمه الله عليهما **وان** شهدوا على اقران المدي عليه انه كان لادب المدي على المدعى
كنازات الشهادة كما شهدوا في دار على اقران المدعى عليه انها كانت لادب المدي **رجل** ادعى
على رجل عند القاضى واخرج صك وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم
فلان الغايب المذكور في هذا الصك لي وان اسم الغايب فيه عارية وان الغايب المذكور
في هذا الصك قد وكلني يقضى هذا الدين من المدعى عليه هذا فان القاضى يسمع دعواه
لان الانسان قد يكون وكىلا عن الغير في بيع ماله فيكون الثمن على الموكل والمعاقد قد
يكفي الصك باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول وان فلانا الغايب وكلني بالقبض لعل الظاهر
ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان حق القبض له فاذا سمع دعواه تقبل سنة ويقضى له
بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال والوكالة امر تسليم المال الى المدي ولا يتقد قراره على
الغايب **وان** اقر المدعى عليه بالمال والوكالة يقال له ثبت الوكالة بالبيعة وواقام
البيعة على اقران الغايب ان المال للمدي هذا ولم يقم البيعة على الوكالة لا تقبل بيته
مسألة الدعوى بخالف الشهادة وما يصير به مناقضا وما يصير
رجل ادعى على رجل الف وخمسمائة فشهد الشهود بالف جازت الشهادة من غير توفيق
وكذا لو ادعى الف وخمسمائة **وتوادي** الف وخمسمائة بالف وآخر خمسمائة لا
يقضى شيء في قوله اني حقيقه رحمه الله وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهدا حدهما خمسة عشر
واخر بعشر **وتوادي** الف وخمسمائة فشهدا حدهما بالف وآخر بالف وخمسمائة جازت
شهادتهما على الالف **وتوادي** الف وخمسمائة بالف وخمسمائة او بالف درهم لا يقبل من غير
توفيق لانه كذب بالزيادة على الالف فلا يقبل بخلاف ما هو شهدوا باقل مما ادعاه المدي

ها

في

فان وفق المدعي فقال كان لي عليه الف وخمسمائة كما شهدت به الشهود الا اني
 اجلته من خمسمائة واستوفيت خمسمائة ولم يعلم الشهود به فاذا وفق على هذا الوجه
 قبل ان يما لي به من التوفيق بحمله الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامته
 البينة على التوفيق وقال بعضهم بشرط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج
 الى اقامته التوفيق لانتم به ولا يقتضيه اثباته كما ادعى المالك بالشرع فشهد الشهود بالملك
 بالبيعة اما لا يبرأ فيتم به وكذا الاستيفاء انه اذا ظهر كمن حقه كان له ان يأخذ بالبيعة
 الى ما توافقت البينة والقبيل من انه اذا احتمل التوفيق بوفيق وان لم يبلغ التوفيق
 ويحكم بالشهادة على الصحة ولا يحكم في كثير من المواضع والبيعة التوفيق وان لم يدع حلا
 للمطالبة على الصحة منها اذا ادعى شيئا فاكمل المدعي عليه وقال ما كان لك على شيء فلما
 اقام المدعي البينة على الدين اقام المدعي عليه البينة على الادعاء والادعاء لا يقبل
 الشيخ الامام المعروف بخلافه في الشهادة فان شرط في بعض المواضع دعوى
 التوفيق ولم يشترط في البعض وقال المحمل على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى
 التوفيق ولو ادعى الفاضل شيئا من الاول لان احدا من الشهود انه قضى لطالب
 منها خمسمائة وانكر الطالب القضاة فثبتت شهادته على الالف وعن ابن يوسف انه لا يقبل
 شهادة من شهد بقضاة خطي وبه اخذ الطحاوي رحمه الله ولو ادعى الفاضل الشهود بالالف
 والقضاة فقال المدعي ما قضا في شيئا او قال صدقا في الشهادة على الدين واوهما في القضاة
 ان عدلا جازت شهادته على الالف وان قال المدعي شيئا بالدين حتى يوافي القضاة بالالف
 او يبرأ لا يجوز شهادته كما اني شهد المدعي بالف وشهد بالدين المدعي عليه على المدعي ما به
 ديانا والمدعي ينكر الدنانير ان قال المدعي شيئا بالالف حتى ولو ما في الدنيا جازت
 شهادته ولو ادعى الفاضل الشهود انه كان لهذا المدعي على المدعي عليه الف ولكنه ابرأ
 منها وقال المدعي ما ابرأته منها وقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا ابرأني عن شيء
 قالوا اذا لم يدع عليه البراءة تقضي عليه بالالف ولو ادعى الفاضل شيئا من الاول ان له عليه
 الف دون مائة وشهد الاخر على اقراره بالالف فذكره غصب الاصل والجامع انها لا تقبل لان
 احدهما شهد بالقول والاخر بالفعل لم يتفقا على شيء وقال ابن يوسف يقبل وهو اتفق
 الشاهدان على انه اقر بالف واختلغا في المكان وفي الزمان جازت شهادتهما لان التوفيق
 ما يعاد ويكون ولو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ
 وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكر الناظر رحمه الله انها لا تقبل ولو ادعى المدعي
 انها له منذ عشرين سنة ذكر الناظر رحمه الله انها لا تقبل ولو ادعى المدعي انها له منذ
 عشرين سنة وشهد الشهود انها له منذ سنة جازت شهادته لان كذب الشهود في

بالبيعة اذا كان التوفيق

الاولي دون الثانية ولما ادعى ثوبا في يده جل انه له واقام شاهدين فشهد احدهما
 على قرار ذي اليدان المدعى اودعه اياه وشهد الاخر على اقراره انه اغتصبه من المدعي
 فقال المدعي قلنا قرا قال لا ولكنه اغتصبه مني جازت شهادتهما ويجوز الذي في يديه الثوب
 مقرا ملكه المدعي حتى لو ادعاه بعد ذلك لا يقبل ولو شهد احد شاهدين المدعي على اقرار
 ذي اليدان اغتصبه من المدعي وشهد الاخر على اقراره انه اخذ من المدعي فانه يقضي
 به المدعي ويكون المدعي عليه على حجة لان الاقرار لا يخلو لا يكون اقرارا بالملك
 للمخرد منه فان الانسان قد يأخذ ما له من الغير ولا يغتصب ما له من غيره ولو شهد احد
 شاهدين المدعي على اقرار المدعي عليه ان المدعي اودعه اياه وشهد الاخر على اقراره انه
 اخذ من المدعي فقال المدعي قلنا قرا قال لا ولكني اودعته اياه لا تغتصب من الشهود لا
 لم يجعلا على اقراره بملك ولا على اقراره باخذ لان الذي شهد على اقراره بالودعة لم يشهد
 على اقراره بالاخذ من المدعي رجل ادعى عينا في يد انسان واقام البينة انه له ثم ان الملك
 عليه اقام البينة ان الشهود قد ادعوا هذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة المدعي
 رجلان شهدا ان فلانا قد مات وهن كانت امراته وشهد اخران انه كان طلعا قبل الموت
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شهود الطلاق اولى لان الطلاق يكون
 بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم ترجع
 اذا ادعى ربيعة دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لابنهم فلان مات وتركها ميراثا لهم
 وهم بنو لا ولد له سواهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم طهران واحدا منهم ما كان
 ابنا لليت وانما كان ابنا لبنته تصادق على ذلك في المشتقة انه يبطل بينتهم ودعواهم
 فلي ان البنتين لثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين غير الاولين ودعوا ان الدار كانت
 لابنهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنو الثلاثة لا ولد له سواهم مع دعواهم وقيل
 بينتهم والمدعي عليه الدين اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال لي بينة حاضرة في المصير
 فانه يوجب له القاضي الى الثاني ولو قال المدعي عليه بعد انكار ان المدعي البراءة عن هذا
 الدعوى واداد استخلاف المدعي على البراءة على الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله يحلف المدعي عليه او لا على الدين فان نكل حينئذ يحلف المدعي عليه او لا على
 الدين فان نكل حينئذ يحلف المدعي على البراءة **فصل في دعوى الموقوف**
 رجل خاف رجلا في عين على وجهين اما ان كان العين هاكبا او قابعا فالقيام للموقوف
 اما ان كان حاضرا في المجلس وغايبا فان ادعى انه هالك فعند دعوى الدين سواء
 لانه بعد الهلاك يدعى الفقهاء وهو المثل في ذواب الامثال والقمة في ذوات القيم
 فلا يصح هذه الدعوى لقولنا ان هذا استملاك او قال كان هذا شريك خان في الرخ

شهود الزوجة اولى وقال
 القاضي الامام الشافعي

الاخذ ببيان القدر والخبر
 لان دعوى الجور فاسد فان
 الذي

فلم ادري قد لا يلفظ اليه وكذا لو قال بلغني ان فلان الميت وصي له ولا ادري قد
او قال المديون قصيت بعض ديني ونسيت قديم او قال لا ادري قد لا يلفظ اليه في
ذكر الخصاف القاضى اذا اتم وصي الميت او قيم الوقت ولا يدعى عليه شيئا معلوما فان على
قول اكثر المشايخ رحمهم الله يستعمله القاضى نظر الصغير والوقت وان كان العين الذي
يدعيه المديون قائما حضرا في المجلس بدان يشهد اليه باليد فيقول هذا العين لولا يد
للمتوفى ايضا ان يشهد بالملك وشاروا باليدهم الى المديون والعيون المديون به والاشارة
بالايسر لكن الا اذا علم باشارتهم الاشارة الى العيون المديون به لولا ان يشهدان هذا العين
وقالوا بالغاربية ان ابن قد عصى على كفى بذلك ما لم يصحوا بالملك لان الشئ كائنا
الى الانسان بالملك ينسب الجارة فلا بد بالتصريح على الملك لقطع الاحتمال وان كان العين
غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه فائتمركان بين المديون قيمته وصغته سمع دعواه وقيل
بينته وان لم يبين القيمة فقال غضبت مني عين كذا فلا ادري انه هالك او قائم ولا
ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات انه سمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن
اذا ادعى رجل على رجل انه رهن عنك ثوبا بكذا قال سمع دعواه وذكر الغضب في ادعى
على آخر انه غضب منه عبدا اذا ادعى انه غضب منه جارية وغيبها واقام السنة على
تقبل بينته وتكس حتى يحكي لها ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها وان قال القاص
بعده لك ما نت الجارية او بعثها ولما قدر عليها يتلوم القاضى في ذلك زمانا ومقدار
ذلك الزمان مفوض الى القاضى فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار
القيمة قول القاصب وذكر في الوديعه رجل قال لغيري اودعك عبدا وامه وقال المستودع
ما اودعني الا الامه وقد هككت فاقام ربا الوديعه ابيه على ما ادعى في حق المستودع
قيمة العبد وقال الفقهاء ابو بكر النخعي رحمه الله لا يسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال
وما ذكر محمد رحمه الله في الكتب محمول على ما اذا ادعى قرا المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ
رحمهم الله قالوا يصح الدعوى من غير دعوى الا قرار لان محمدا رحمه الله لم يذكر الا قرار
في شئ من المراض لكن ينبغي للقاضى ان يكلف المديون بيان القيمة جدا فان لم يبين
دعواه وقيل سنة ويا من المديون عليه بالحضارة ذلك العين فان اى جسده شهرين
فان حضر عنا من ذلك المجلس يقال للمدعى هذا الذي ادعيت به فان صدقه اخذ وان
كذبه كلف المدعى عليه بالحضارة عن آخر الحان يوافق المديون في ذلك فان عجز المدعى
عليه بالحضارة عن آخر الحان يوافق المديون في ذلك فان عجز المدعى عليه فليس عليه
تقضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعى عليه وكذا ادعى عينا حضرا
في يد زيد انه له فائتمركان المدعى عليه فاقام المديون ابيه على ما ادعى فسال المديون القاضى

ان ياخذ

ان ياخذ كفيلا بنفسه الى ان يظهر عداوة المتوفى في القياس لا يكفله القاضى وفي الاستحسان
يجوز على اعطاء الكفيل واذا اعطاه الكفيل بنفسه ينبغي ان ياخذ منه وكفلا بالخصومة
ايضا حتى يغاب المديون عليه يمكنه القضاء على الكفيل وياخذ منه كفيلا بعين المديون به
لان القاضى تمكن من القضاء ولا يخص المديون عليه وحضرة العيون ويجوز ان يكون
الكفيل والمكفل واحدا وانما يفعل القاضى ذلك عند طلب الخصم فان ابي ان يعطى كفيلا
بنفسه امر المديون ان يلازمه انا الليل والنهار ما بنفسه او بغيره هذا اذا اقام المديون
السنة فاما اذا ادعى ولم يقيم ابيه وطلب من القاضى تكفيله فهو على وجهين ان قال
ينبغي غايبه لا يكفله وان قال حضور في المصير في القياس لا يكفل وفي الاستحسان يكفله
الى المجلس الثاني وكذا لو اقام المديون شاهدا واحدا فانه ياخذ منه كفيلا بنفسه وياخذ
المديون به وكفلا بالخصومة وكفلا بنفس الكفيل فان اعطاه الكفيل دون الكفيل او
الكفيل دون الكفيل لا يقبل القاضى ذلك منه الا ان يرضى به الخصم ولو كان المديون به
تقليدا فقال المديون لا ارضى بالكفيل بانفسه وبالكفيل بالعيون وطلب من القاضى ان يضعه
على يدي عدل فان كان المديون عليه عدا لا يخشى عليه تغيير العين لا يجيبه القاضى الى
ذلك وان كان فاسقا يخشى عليه يضعه القاضى وان كان المديون به عتارا وطلب من
القاضى ان يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضى الى ذلك الا ان يكون اشجارا عليها فان
وان كان المديون به دابة او جارية يحتاج الى الفقه والى المدعى عليه ان يعطى كفيلا
والمديون لا يقبل على الملازمة وطلب من القاضى ان يضعه على يدي عدل فان القاضى
يقول للمديون ان شئت وضعت على يدي عدل ويكون الفقه عليك عدلت بشك او
يعلم قضيت لك او لم اقض فان رضى المديون بذلك وضعا على يدي عدل وان لم يرض
لا يضعه ولا يلازمه ان شاء وطلب المديون من القاضى الجلالة بين المديون به والمدعى عليه
ان كان ذلك قبل اقامة السنة لا يجيبه القاضى الى ذلك وكذا لو اقام شاهدا فاسقا
او شاهدين فاسقين لان قول القاضى لا يعتبر الا يرى انه لو اجر بخاسه الما والمهارة
لا تعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وان اقام المديون شاهدا عدلا ام امرتين مستو
فان كان ذلك من باب التزج بان شهدا على امه انما هذا الرجل جبل شهرا بين المدعى عليه
وتوضع عنده كذا لو ادعت حرية او عتقا شهدا بطلاق باين او ثلاث محال بينهما
وبين الزوج وفي ذلك بان يحمل القاضى معها امراه عدله ولا يخرج عن منزله الزوج فان
حال من الامه ومن المدعى عليه فلم يعدل ابيه وقال للمديون الى سنة اخرى حاضره
قال لا يرضع الجلالة ولا يؤخذ من عدل الى آخر المجلس وقيل ثوبا اما كما لو ادعى
القائل بينة على العفو فانه يؤخذ اما ورا المجلس تحسنا لو ادعى رجل نكاح امرأة

وتشاور

ما يتعلق بالكلية

أي في يد غيره فاقام المدعي البيعة فان سأل المدعي الحلو له او التقديري في مدة المسالة
عن الشهود قبل القاضي ذلك والا فلا وكذا المرأة اذا ادعت فسادا للنكاح واقامة
البيعة وماتت الحلو وكذا لك رجل ادعى امة في يده رجل وقال بعثها من الذي في يده
يعا فاسدا وقال المدعى عليه اشترىها منه شرا جازيا فهو منزلة ما لو ادعت المرأة فسادا
النكاح وان كان الدعوى في غير الفرج واقام المدعي فانه يأخذ كفيلا من المدعي عليه
بنفسه وبالمدعى به وكبلا بالخصومة ولا يحتاج الى التقدير والحلو الا ان يكون
المدعى يخاف تعييبه والافواه وان كانت الجارية في يد رجلين يدعى كل واحد منهما انها
له فان القاضي يدعى في يدهما ويقول لكل واحد منهما اقم البيعة فان اراد كل واحد
منهما ان يكون الجارية عنده وتنازعا في ذلك امرهما القاضي ان يتفقا على رجل يكون
عنه الى ان يقوم لهما بيعة قطعا للمنازعة فان اقام احدهما البيعة على دعواه ولم يتم
الاخر وضعا القاضي عند رجل عظمي ان يسأل عن الشهود وكذا يدعى رجل نكاح امرأة
كبيرة ليست في يد رجل ويحذو دعواه فاقام البيعة وطلب من القاضي ان يضعها على
يدي عظمي ان يسأل عن الشهود فان القاضي لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلا وكذا لو ادعى
نكاح بكرى في بيت ابيها لا يعزها وان كان المدعى به منقولا عظيم لا يمكن نقله الا بمؤنة
وضر ونحو الخشب العظيم وحجارها والغنم الكبير والمكيل والموزون اختلفوا فيه قال بعضهم
ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة النقل كون على المدعى عليه والصحيح ان القاضي يبعث
يسمع الشهادة كحضر المدعى به وشهود امعه فيشهدون عند القاضي ان شهود المدعي شهد
المدعي حينئذ يقضي القاضي للمدعي والمدعي بعثه القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا
من القضاء بتلك الشهادة فاذا وقعت الدعوى في ذابة لا بائس اذ خالها في المسجد للخصومة
اذا كان القاضي يجلس في المجلس ان الشهادة بالمفقولة لا يقبل الا بالاشارة اليه واذا
ادعى رجل جارية او عبدا او ذابة او عرضا في يد رجل فشهد احد شاهدي المدعي انها جارية
وشهد الاخر انها كانت جارية بته ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله في شرح
الغنيته انما يقبل ويقضي للمدعي وكذا لو شهد احدهما انها ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه
وشهد الاخر انها كانت في يد المدعي وشهد الاخر انها في يد لا يقبل وكذا لو ادعى انها كانت له
وشهد الشهود انها كانت في يد المدعي امس او قالوا منذ شهر او سنة لا يقضي بهذه الشهادة
وعلى يوسف رحمه الله انها يقبل ويؤمن بالتسليم الى المدعي وكذا لو شهدوا على اقارب المدعى
عليه انها كانت في يد المدعي وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غصبها منه او انزاعها
من يد او ابق العبد من يد المدعي فاخذ المدعي عليه او ارسله المدعي في حاجة فان
اخذ المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او اعارة اياه يقبل وان لم يشهدوا على

به شيئا

له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده
انما لا يقبل ولو شهد الشهود اياه

ملك المدعي وشهد الشهود نقاوا شهدان هذا العين لهذا المدعي ولم يشهدا نه
ملك المدعي وقالوا شهدان المدعي مالك لهذا او شهدوا على اقارب صاحب اليدان هذا
العين لهذا المدعي يجوز ويقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا انه له ملكه منذ عشر
سنة او ذكر واقفا اقل من ذلك او اكثر يجوز ويقضى به للمدعي وما ذكرنا قبل هذا انه
لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام على ابن محمد البزدج
رحمه الله اما على قول العامة اذا شهدوا انه له يقبل للمدعي اذا قال المدعى عليه اقرا
هذا الشيء ثم بالتسليم اليه قال عامة المشايخ يسمع دعواه واذا اقام البيعة على هذا
يامن بالتسليم اليه اذا شهدوا بشئ ينقل ان هذا الشيء ملك المدعي يجوز شهدا وتم وان لم
يشهدوا انه في يد المدعى عليه فيخرجون لا يتم لما شهدوا به بالملك وملك الانسان لا يكون
في يد غيره الا بعرض والبيعة يكون على مدعى لعرض ولا يكون على صاحب الاصل وقا
بعضهم ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه فيخرجون لا يقطع يد المدعى عليه والا ولا يصح
وفيما سوى العقار لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعى عليه لان القاضي يراه في يد فلا
حاجة الى البيان بخلاف العقار فجلان تنازعا في عين كل واحد منهما يدعى له فان كان
العين في يد غيرهما ينكره عواهما فاقام المدعيان البيعة على الملك المطلق ان لم يورثا او
ارثا وتاريخهما سوا يقضى بينهما نصفان وان ارثا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما الاخر ومحمد الاول يقضى لاسبقهما وان ارثا واحدهما
اطلق الاخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه يقضى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر
التاريخ عند الامام ولا ينفرد واختلفت الروايات عن صاحبها في ذلك قال الشيخ الامام المعروف
بخواجه زاده رحمه الله الصحيح ان على قول ابي يوسف الاول ومحمد الاخر يقضى بينهما نصفان
كما قال ابو حنيفة رحمه الله وان كان العين في يد احدهما فان لم يورثا او ارثا وتاريخهما
سوا فالخارج اولى وان ارثا واحدهما سبق يقضى لاسبقهما كان خارجا او صاحب يد هو
قوله ابي يوسف الاخر في قول محمد الاخر الخارج اولى فان ارثا واحدهما لم يورث الاخر
كان الخارج اولى في قول ابي حنيفة ومحمد الاخر وابي يوسف الاول ولو تنازع رجلان
في شئ فاقام احدهما البيعة انه كان في يد منذ شهر واقام الاخر البيعة انه في يد الساعة
اقرو القاضي في يد المدعي الساعة وكذا لو اقام احدهما البيعة انه كان في يد منذ شهر
اقام الاخر البيعة انه كان في يد منذ جمعه جعله القاضي في يد مدعى الجمعة عبيد في يد
رجل اقام البيعة انه عبيد منذ عشر سنين واقام الاخر البيعة انه عبيد وكان في يد منذ
سنة حتى غصبه الذي في يد فصول في يد رجل قال غيره هذا العبد لك فقال المثل
ليس هو لم قال هو لا يقبل قوله وكذا اقام البيعة انه له لا يقبل بيئته وقال النافعي

في يد

ن

رجحه انه اذا قال ليست هذه الدار لى اقام ابيهه انها له تقبل بيته لانه لم يقرها لمعرف
حتى كانت الدار في يده رجل يدعيها لنفسه فقال رجل اخر ليست الدار لى ثم ادعاها لنفسه
لا يسمع دعواه وهما اقام ابيهه لا تقبل بيته لانه لما قال ليست لى مقربا بالملك لى ليد
فاذا ادعاها لنفسه بعد ذلك لا يسمع رجل في يده عبد قريبا لى العبدان فلانا الغايب
اشتراه من مولاه هذا بائع وثقل الثمن لا تقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغايب اشتراه
من مولاه وعكاه بالخصومة ويقض نفسه من صاحب اليد قبلت منه لانه لعبد يصالح خصما
في مضي نفسه ويصالح ويكلمه في شرا نفسه ولو قال لا لعبد كنت عبد الفلان فباعني منك بائع
درهم وعكني بقبض الثمن فاقام الشئ على ذلك قلت منه الا ان لمولا ان منعه عن
الخصومة وان لم منعه فالوكالة جازية وله ان يقض الثمن ويبرأ منه المولى وهو قال انا
عبد فلان قد عكني لخصومتك في نفسي واقام ابيهه قبلت بيته رجل جا الى امرأة رجل وابنته
وعى صغيره فخذها واخرجها من منزله انها اوزجها كان للاب والزوج ان يخاصمه في ذلك
ويجس حتى ياتي بها او يعلم انها قد ماتت رجل ادعى عبد في يده رجل فطوبى بابيهه فلما قاما من
عند القاضي لوجه صاحب اليد من رجل بائع فباعا بضاعة او عدا المشتري عند البائع وغاب ثم جاء
المدي بالثمن فان كان القاضي يعلم باصنع ذواليد قربه المدي لا يسمع منه المدي على
ذى اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقرب المدي تقبل منه المدي ولا تقبل منه صاحب
اليد نه باعه من فلان ثم اودعه فلان عندك وان اقام الشئ على قرار المدي بذلك قبلت
منه وسدغ عنه الخصومة والعبه والمصدة اذا اتصل بها القبض منزلة البيع في ذلك
رجل ادعى عبدا في يده رجل فقبل ان تعلم ابيهه باعه المدي عليه لرجل محضر من الشهود
ثم اقام المدي ابيهه على المدي عليه ان العبد له فان القاضي يقض به للمدي ولا تقبل
منه المدي عليه انه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك واقام الشئ على المقضى له ان العبد
عبد وهو في يد غيره حتى يقضى به المشتري فلو باعه المشتري او وجهه من المقضى عليه
الا ولا جاز فيعود العبد الى ملكه وهذا حيله كمال بها للرفع الاستحقاق وهو ادعى
عبدا في يده رجل فقبل ان تعلم المدي ابيهه باعه بيعا صحيحا محضر من الشهود ثم اقام المدي
البيهه على ان العبد له فانه يقضى به للمدي فان حضر المشتري بعد ذلك واقام البيهه
على المقضى له ان العبد عبد كان اشتراه من المقضى عليه لا يسمع دعوى المشتري ولا تقبل
بيته لان القضاء على المقضى يكون قضا عليه وعلى المدي الملك منه جبة في يد ثلثة نفر
احد منهم يدعى بطائنا والثاني قطنها والثالث كلها واقام كل واحد منهم ابيهه على ما ادعى فانه
يقض بمقتضى المدي لكل ويضمن هو للمدي لبطانه نصف حصة البطانه للمدي القطن نصف
القطن ما تبقى للمدي الكل بالجملة لانه يدعيها ولا يدعيها غير فقض له ثم مدعى الكل مع

مدعى البطانه يدعيها لبطانه ولم يدعيها غيرهما والبطانه في يدها فقضى لكل واحد منهما
الذي في يده صاحبه ترجحا لبيته الخارج على من ذى اليد واذا قضى للمدي البطانه بالنصف
صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانه وجعلها بطانه لبيته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في
القطن لان في القطن يضمن المثل وفي البطانه يضمن القيمة رجلا في يدها واحد منهما شاة
اقام كل واحد منهما مدعى على ان لشاة التي في يده صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يد
كاسا مشكك من ذكر في الاصل انه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الاخرى انما استويا
في دعوى الشاة فعارضت البيتان في ذلك فلا يعتبر دعوى الشاة ففصل كما انما ادعى ملكا
سلطا فعضى لكل شاة سنة الخارج وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى لكل واحد منهما بال
التي في يد قضا لانه قضى استحقاق لانه لا وجه للقضا لكل واحد منهما بالشاة لكان لا
والقضا بغير الشاة قضا بغير دعوى تبطل البيتان من دعوى جارية في يده رجل ادعاها رجلا
اقام كل واحد منهما البيهه انها جارية بينهما من الذي في يده بائع درهم على ان الجارية لانه
يام فانه يقضى بالبيهه فان مضى البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يد الثاني
لان حق كل واحد منهما عند الاصل قبل المشتري في الثمن ولا تضيق في الثمن وان مضى احد
البيع دون الآخر فلا مضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسلم المشتري منه الا نصف الثمن
والذي لم يضمن البيع ان اخذ كل الجارية لانه اقام البيهه على ان كل الجارية له وانما يتصرف حكم المثل
وقد رأت من اربعة صاحبه وان لم يضمن واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين نصفين
في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن استحقاق البيع رجل اقام ابيهه على رجل انه غصب منه هذه الجارية
واليوم واقام الاخر البيهه على ان هذا المدعى عليه اغصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد
رحمه الله في قياس قوله ابي حنيفة في الذي اقام البيهه على الوقت الاخر ويقض المدعى عليه
قيمتها لصلح الوقت الاول في قياس قوله ابي يوسف في الذي اقام البيهه على الوقت الاخر
ولا يضمن الاخر شيئا رجل ادعى ان فلانا الميت غصب منه شيئا وبينوا حاضر بعض وثرة الميت
واقام البيهه بذلك وبعض ذلك الشئ في يده هذا الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث الاخر
وهذا الوارث الحاضر وقوله ميراثهم من قبل ابيهم فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر يدفع
ما في يد المدعى ولم يخدم ما في يد وكيل الغايب ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه
يقضى بكل ذلك عليه ويلزم المدعى فاذا اقام الغايب وقال كان هذا في يدي لا من غيري الملك
لا تقبل قوله رجلا ان لها على رجل ان لم يضمن مشتركة بينهما فمدعى المدعى عليه فحضر احد الطرفين
واقام البيهه على يد شريكه غايبا قال ابو حنيفة رحمه الله القاضي يقضى للحاضر كمن مائة ولا
يحمل الحاضر خصما عن الغايب في وجه من الوجه الا ان يكون الا لغيره انما بينهما عن موروث
واحد فاد الخضر الشريك الغايب كلفا عادة البيهه فان لم يقد على ذلك يدخل مع شريكه في

سحالة

الحسن

مائة الف قبض وقال ابو يوسف رحمه الله اي الشريكين حضر فهو خيم عن الاخيرة الباقي
في الميراث وغيره وقال رحمه الله القياس ما قال ابو حنيفة رحمه الله والاستحسان ما قال
ابو يوسف رحمه الله اربعة نفر لم على رجل الف درهم وهو وسواه من شهودا ثمان منهم
على اثنين منهم انما ابرأنا الغريم عن حصتهما من لاتف جازت شهادتهما وان كان ذلك من مع
باعين منه وان مات الغريم وتلك الف درهم فشهدا بابراءه بعد موته لا يجوز شهادتهم لان
الف الميراث بعد الموت يصير شرا كباين الغرما وكل واحد منهم كان مدعيا تخلص لك
نفسه عتق يد رجل اقام ابينه على رجلين انه باعه منهما بالف درهم واقام احد الرجلين
ابينه انه اشتراه منه بالف درهم ذلك في المشتق انه نقض بسد الذي لعبد في يد رجل الى
على رجل الفنا في المدعا عليه واعطاه اياه على الحو أو صاحبه من عوا ثم ان المدعا عليه
اقام ابينه ان الذي قال قبل ان قبض مئى المالا وقال قبل الصلح ليس قبل فلان شيئا
قال الصلح وقضا المالا ما ضيان وان اقام ابينه انه اقرب ذلك بعد الصلح وقضا المالا
بطل الصلح والقضا وان كان القاضى قضى عليه بالمالا باينه ثم اقام المدعا عليه الهنة ان
لدى اقرب القضا انه ليس على المدعا عليه شي بطل عنه المالا لعبد في يد رجل ادعاه رجل
وقال كان العبد لى وهبته لى الذى اليد وهو غيب ولم امس قبضته فقضه بغير امرى وقا
الموهوب له وهبته لى وقبضته منك فان لقوله يكون قوله الموهوب له لانه مقبوض
في يد وهو قال الموهوب له حين وهبته لى كان لعبد في منزله ولم يكن كحضرتا فامر
بقبضته فقبضته لا يقبل قوله وهو قال الذى كان العبد لى وهبته لك فلم يقبضه فحوى
وانما قبضته بعد وفاته كان لقوله قوله العارضا اذا اختلفت بين المالك مع المضارب فقال
المضارب رددت عليك راس المالا بعد ما استعملوا وذكروا المالا كان لقوله قوله راس المالا
لان المضارب يدعى ان ما في يدك نصيبه من الربح ورجل المالا يدعى مال المضاربة لانه لم يرد
عليه راس المالا فيختلف كل واحد منهما فان اقام ابينه اقام راس المالا ابينه ان المضارب
اقرانه لم يرد عليه راس المالا واقام المضارب ابينه على اقرار راس المالا انه رد عليه
راس المالا فهذا على وجهين فان اخطا تارخ احد ما سبق بقضى فخر التارخين ايهما كان
اما اذا كان تاريخ راس المالا سابقا يصير كان المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد
بعد واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان راس المالا وان اقر به لانه الا ان المضارب
لما اقر بالضممان بعد ذلك فقدمه اقراره ويطلب الميراث وهذا الصلح اصطلاح جنس هذه
المسايل وان ارضا وتاريخها سواء او اطلقا يقضى بسنة المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رد
بعد ذلك جارية في يد رجل ادعاه باخر الاصل واكرت لى اقرت بالرق وادعى دو
الساها اقرت بالرق كان لقوله قوله الجارية ويقضى بحريتها رجل ادعى عينا في يد رجل

ما يتفق به المضارب

نقال

فقال هو لى اشتريته من فلان بكنا وفي يدك بغير حق فوجب عليك تسليمه الى قالوا لا يسمع
هذه الدعوى لانه لم يذكي نقدا فمن ومن اشترى شيئا فوجد في يد غيره قبل ان يتقده
المن لا يكون له ان ياخذ من صاحب المالا ان يدعى الكالة بالقبض من البائع رجل
ادعى على رجل انه غصب منه حمارا فقال للمدعى هذا الذى ادعيت به وزعم شهوده ان هذا الحمار
هو الحمار الذى شهدنا بملكه للمدعى فنظروا فيه فاذا انقضت شهادته على خلاف ما قالوا بان ذكر
الشهود عند الشهادة انه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذى حابه المدعا عليه غير مشقوق
الاذن قالوا هذا لا يمنع القضا للمدعى ولا يوجب خلافة شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا
اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلافة قال رضوان الله عنه وسئل
في مسائل البنات ما يخالف هذا رجل ادعى بانه اوجار لى هو فى اجارة الغيرة يقبل بسنة
المدعى لا يحضر الاخر والمستاجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت منارعه في يد رجل فان كان
البند من قبل المزارع فهو منزلة الاجارة وان كان البند من صاحب البند اختلفوا فيه
انه لا يشترط حضرة العامل والمبايع شيئا ولم يسلم الى المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط
البائع والمشتري وكذا الوالد الشقيق ان ياخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة
البائع والمشتري والوادى على صغير شيئا يحضره وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه اده
في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم ينص بين ما اذا كان المدعا به عينا
او دينا وجب مباشرة الوصى او لا مباشرة الوصى وذكر الناطقى رحمه الله انه لو ادعى دينا
وجب مباشرة الوصى لا يشترط حضرة الصغير وان كان دينا وجب مباشرة الوصى كضمان
الاستعلاء ويجوز ذلك بشرط حضرة الصغير لا يشار اليه وذكر المختصاف رحمه الله انه
لو ادعى على مجور مالا باستعلاء او غصب ان كان المدعى يقوله لى منه جازة يسمع دعواه
ويشترط حضرة الصغير وكحضرة معه ابن او وصيه حتى اذا قضى القاضى بالماله يؤمر الاب
او الوصى بالاداء وان لم للصواب ولا وصى وطلب للمدعى من القاضى ان ينصب وصيا للصغير
اجابة القاضى الى ذلك لكن بشرط حضرة الصغير عند نصب الوصى وعند بعض المتأخرين يشترط
حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعيا او مدعا عليه قال رضوان الله عنه وشي
ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده
وقادى على ميتة بنا وورثته صفار فان كان للميت وصى والصغار وصى يشترط حضرة الوصى
الصغار وحضرة الواحد كفى ولو ادعى على عبد ماذون او معتق ماذون في التجارة بعقل التجار
مالا بغصب واستعلاء وديعه او مجور وديعه او بيع او شرا واجارة او استعلاء واقام
ابينه على ما ادعى او اقام ابينه على اقراره بذلك والعبد يتخذ لك جاز وان كان مولا
وولى المعتق غايبا لان العبد الماذون والمعتق الماذون هو اقرب لك صح اقراره لانه المتج

م

لا يشترط حضرة الوصى ان كان للميت وصى
او ما يشترط

والبيته قامت على ختم منكر فلو اقرره فكيف يحضره وان كان العبد مجرورا والمعنى
مجرورا بغير حضرة المولى والعبد جميعا سواء شهدوا على عاينة الشبهة واقراؤه بذلك لا يشل
الشهادة على المولى عند غيبته وهل يقبل في حق العبد حق يؤخذ بذلك بعد الاغتناء قال رضي
عنه وينبغي ان يسمع البيعة ويقضى عليه ولو كانا حاضرين يقبل البيعة عليهما في حتهما ولا
لا يسمع دعوى استهلاك الوديعة والبضاعة على العبد المجور في قوله ابي حنيفة ومحمد
الله سواء كان المولى حاضرا او غائبا سواء شهدوا عليه بمعينة الاستهلاك او شهدوا عليه بآلة
وقد شهدوا على عبد ماذون في التجارة يقتل عملا وقذف او زنا او شرب خمر او كذب وشرب
الخمر وتلك العبد كان مولا حاضرا لجاز بالاجماع وان كان غائبا لا يقبل عندي حنيفة
ومحمد رضي الله عنهما وعند ابي يوسف رحمه الله يقبل لان عندك لو قامت البيعة على العبد
الملاذون بقصاص او جلي يقبل فكذلك المجور وان شهدوا عليه بالاقراء بهذه الاسباب
ففي الزنا وشرب الخمر والحد والحالصة لله تعالى لا يقبل وفي القصاص والمقتل ان كان
مولا حاضرا يقبل وان كان مولا غائبا لا يقبل في قوله ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
شهدوا على العبد الماذون او المعنوي الماذون يقتل المولى وانما ابي حنيفة والمعتز
في الزنا وشرب الخمر والمقتل لا يقبل حضرا المولى او غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان
هو المدة على العاقلة وان كان المولى غائبا لا يقبل بلا خلاف وان شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب
لا يقبل حضرا المولى او غاب وان شهدوا على العبد الماذون بالسرقة ان كان موجه القطع يقبل اذا كان
المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وان كان المولى غائبا لا يقبل في حق القطع في قوله ابي حنيفة و
محمد يقبل في حق الضمان وعند ابي يوسف رحمه الله يقبل في حق القطع وان كان السرقة موجه للآ
يقبل بلا خلاف حضرا المولى او غاب وان شهدوا على العبد الماذون او المعنوي الماذون في التجارة
بالسرقة يقبل حضرا المولى او غاب لان موجه الضمان لا غير ولا يختلف العبد الماذون والمعنوي
مع المولى في ثوبه دعاه كل واحد منهما كان الثوب في منزله العبد وهو من تجارته يعني من تجرته
فالثوب له وان كان العبد لا يثبت اذ اركب اذ اركب المولى فالثوب والمدة للعبد
وان لم تكن من تجارته وتكون رجلين اختلعا في دابة احداهما ركب والاخر مراكب لهما
فالركاب ولي ولا يثبت مع المتعلق به كذلك ولو كان احدهما جاسا على سباط والاخر
متعلق به كان بينهما ولو كانا على دابة احداهما ركب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة
فهي لراكب السرج وان كانا في السرج فهي بينهما ولو كان قطارا يتوقدها رجل ورجل ركب
منها فادعى الركاب ان العبد كلها له والمقارن كذلك ينظر ان كان لا يملكها حوله الركاب
فالركب كله للراكب وليس للقائد منها شيء انما هو اجير وعين محمد رحمه الله في قطار من الابل
على اوله بغير منها رجل ركب وعلى بغيره وسطها رجل ركب وعلى آخر رجل ركب ادعى كل

واحد منهم ان الابل كلها له فان البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط
للاوسط خاصة والبعير الذي عليه الاخر له خاصة وما بين الاول والاوسط وما بين الاوسط
الى الاخر فهي من الاول والاوسط نصفان وليس للاخر الا البعير الذي هو عليه اذا رجع الن
بيته الخسعتهم في دارهم كلهم في عياله فقالت البيوت المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه
فان المتاع يكون للاب والبيوت القناب التي عليهم لا غير فان قال البيوت وقالت امرأة الميت بعد
موت المتاع بعينه ان هذا استفدناه بعد موت الابك الزوج كان القول قولهم وان اقول ان المتاع
كان في البيت يوم مات الاب لعقمت البيعة على ذلك فهو ميراث عن الاب يقبل قولهم وهل
عققت امته ولها ولد فعالت اعققتي قبل ان تكون له ام ولد حر وقال المولى لا يراعتك بعد الاول
والولد عبد ذكر في البيوت ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رحمه
الله ان كان الولد في ايدها فذلك يكون لقل قولها وان اقاما البيعة فيبيتها اولي لا يثبت
العق في زمان سابق وكذلك في الكتاب فاما في التبعير المقول قول المولى وفي المتاع عن محمد
ان كان الولد بعير عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعرفه فالقول لمن هو في يده وان قال
البيعة فيبيتها اولي وكذلك الكتاب ولو اعققت جارية ثم اختلعا بعد حين في ولدها فقال له
بعد عتقي فلخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعرفه المولى ان
يرده الى الامم وكذلك في الكتابة وفي المديون وام الولد لقول المولى رجل وامرأة في ايديهما
دارا قامت المرأة البيعة ان الدار لها وان الرجل عبد لها واقام الرجل البيعة ان الدار لها والمرأة
زوجته تزوجها على الفدر سم ودفع اليها ولم نعم البيعة انه حر فانه يقضي بالدار لها والرجل عبد
لها ولو اقام الرجل البيعة انه حر الاصل والمسئلة بها فان المرأة امرأة ويقضى بانحر يقضي
بالدار للمرأة من قبل ان الدار والمرأة في يدها الزوج حين قضى اليها امرأته فكان القضاء بالدار
المرأة اولي كزوجين ايديهما دارا قام كل واحد منهما البيعة انها داره فان في قياس قول ابي
حنيفة من يقضي بالدار للمرأة وهو لم يكن لها منه كان الدار للزوج لانه صاحب يد وقد كان بين شجاع
في النوادر ولها قام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امته واقامت المرأة البيعة ان الدار
لها وان الرجل عبد لها وليست الدار في ايديهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يدها حرة
في يد لتعارض البيعتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل منه احد على صاحبه
بالرق لما كان لتعارض قول المولى رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يدهما تقضي بيته الخا
لان منه صاحب اليد المملك المطلق لا تعارض بيته الخا رجلا ادعى على رجل انه حر من عنده
ثوبا ومن فجدد له عا عليه فشهد المشهود انه حر من عنده ثوبا ولم يسمع ذلك في الاصل انه مجور
هذه الشهادة ويكون القول قوله المزمع اذا اتى بشوب مع عينه وكذلك في الغصب قد ذكرناه
عبد في يد رجل قام البيعة انه عبد الذي في يده والله اعلمه وقال الذي في يده هو لفلان

د

قول

رج

وذكرني ان قال اغتصبته منه وليس لصاحب اليد بيته على ما يدعي فقضى القاضى بالعقود ثم
بلا ان بعد ذلك واقام البيته انه عبد اغتصبته منه صاحب اليد او كان او ذع عنه فان
تقضى به للذي حضر ومطل عقده وذكر في الجامع اذا اقام العبد البيته على الذي في يده
ان فلا نا اعتقه وهو ملكه واقام الذي في بيته البيته انه لفلان الغائب او ذع عنه فان
تقضى بالعقود فان قدم فلان الغائب واقام البيته انه عبد لا يقبل بيته والعقود اولى
اقامت الجارية البيته على رجل انما له اعتقها واقام آخر البيته انما له اغتصبها الذي في يده
كان العتق اولى رجل اذ هو عتق في بيته رجل انه له فطوبى بالبيته فلما قاما من عند القاضي
باع الذي في يده العبد من ثالث وتما بضاعته او ذع عن المشتري محمد البائع فباعه جالسا للمدعي البيته
فان علم القاضى بما صنع فطوبى له وقوله المدعي لا يسمع بيته المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضى
وما اقر به المدعي سمعت بيته المدعي ولا يسمع بيته ذم اليد على ما صنع الا اذا اقام البيته على قول
المدعي بذلك فتقبل بيته ومنذ عن خصوص المدعي والجهة اذا انفصل به القبض والصدقة في
هذا منزلة البيع رجل ادعى على آخر انه استهلك عليه كذا دابة في عدة اعلوا ورجل المشهور واقام
شعبي المشهور ان يبينوا الذكور والانا فان لم يبينوا ذلك قالوا لعقده ابو بكر النخعي رحمه الله انا
ان لا تقبل شهادتهم ولا يقضي بشئ وان يبينوا الذكور والانا فان لم يبينوا ذلك قالوا لعقده ابو بكر النخعي رحمه الله انا
لان اختلاف الذكور والانا فانه اختلاف فاحش يختلف المانع ولا كذا ذلك اختلاف في اللون عتق
في يد رجل قام الذي في بيته البيته انه اعقده وهو ملكه واقام آخر البيته انه اعقده وهو
ملكه فان صدق العبد اخرج من بيته اولى وان كان بهما جميعا تقضى بوجه بينهما نصفان امة في يد
رجل تام البيته انه ذر بها وهو ملكها واقام آخر البيته انها ولدت منه وهو ملكها واقام آخر
على مثل ذلك في الذي في بيته عتق في يد رجل قام رجلان كل واحد منهما البيته انه باعه من الذي
في يده ببيع فاسدا فانما ياخذان العبد لعقده وقيمه بينهما يعني اذ اشهدوا على اقراره فان
العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البيتان شهد على معاشه البيع والعقود فان كان
العبد قايما اخذاه نصفين ولا شئ لها غير ذلك وان كان العبد مستهلكا اخذاه قيمته نصفين
ولا شئ لها غير ذلك وان كان العبد مستهلكا اخذاه قيمته نصفين ولا شئ لها غير ذلك قالوا رضي الله
عنه وبنغي ان يكون في الغصب كذا عتق في يد رجل قام هو البيته على رجلين ان يباعه منهما
بالقي درهم واقام احدهما لرجلين البيته انه اشتراه من الذي في بيته بالقي درهم فالبيته
بيته الذي العبد في بيته لانه لما اقام البيته عليهما بالبيع وقد ثبت اقرار كل واحد منهما انه
اشتراه مع صاحبه بالقي درهم وذلك سطر دعواه انه اشتراه منه بالقي درهم رجل غصب
من رجل شيئا فاقام الغاصب منه البيته على الغصب وعدلت فادعى الغاصب ان الغاصب
منه اقراره للغاصب هل تقبل بيته الغاصب والغصب في يده او يامر القاضى بتسليم الغصب

الى المدعي

الى المدعي ثم سئل البيته بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار قال محمد رحمه الله ان ادعى بيته
حاضرة اقبل بيته واقرب من الغصب في يد قبل ان كان كان القاضى مجلس كل خمسة عشر يوما
اعلمه القاضى الى ذلك قال محمد له ذلك منه كعتلا بنفسه وذلك الشئ رجل ادعى متاعا او
دارا في يد رجل انه له واقام البيته فقضى له القاضى بذلك ولم ياخذ من القاضى عليه حتى
اقام القاضى عليه البيته على ان المدعي اقراره لانه لا حق له فيه قال محمد ان شهدوا انه اقر بذلك
قبل قضا القاضى بطلت بيته المدعي والغصب وان شهدوا انه اقر به بعد القضا فلا يبطل به
قضا القاضى عتق في يد رجل قام البيته انه عتق واعقده وهو ملكه واقام رجل آخر البيته
انه عبد وله في ملكه قاله الاولاد اولى وعن محمد رحمه الله عتق في يد رجل اقام رجل البيته
انه عبد وله في ملكه واقام آخر البيته انه عبد وله في ملكه فقضى القاضى به لهما ثم اقام لثالث
البيته انه عبد وله في ملكه فان القاضى تقضى به للثالثان لم ينعى القاضى لهما البيته انه عبد
ولذلك في ملكهما فان اعاد ذلك احدهما قضى بالنصف للذي اعاد البيته لانه صاحب يد في النصف
فلا تقبل بيته البيته الثالث لان في دعوى المتاج تقضى بيته صاحب اليد تقضى بالنصف لثالث
وليس للثاني اعاد البيته ان يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاضى حين تقضى للثالثين
بالعبد بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه منعه فلا تقبل البيته من احدهما فيما صار
مقتضا طنه واذا قضى على رجل بمتاج او ملك مطلق ثم اقام هو البيته على المتاج او على التي
من المدعي قبلت بيته رجل قام البيته على ان قاضى بذلك كذا قضى له بغير الحان به او بغير الشا
واقام ذوالبيد البيته على المتاج تقضى بيته المدعي ولا تقضى بيته ذوالبيد على المتاج خلافا
لمحمد رحمه الله لاحتمال ان القاضى قضى للمتاج بالمتاج وكذا انفسر المدعي القضاء على مطلق
لان القاضى الثاني لا يدري ان القاضى الاول قضى لاجتهاد فلا يبطل قضاء الاول ولعل ان
رجلين ادعيا دابة في يد رجل قام احدهما البيته على المتاج والاخر على الملك فصاحب
المتاج اولى خارجا كان او صاحب يد ولما ادعيا متاج دابة تقضى بينهما فان وقت كل
واحدة من البيتين وقتا ومن الدابة يوافق احدا البيتين وبما خارجا كان او احدهما تقضى
للذي وافق من الدابة وان كان من الدابة مشكلا فان كانا خارجا رجلين بعضهما وان كان
احدهما صاحب يد تقضى له وان كانا من الدابة الوقتين في رواية تقضى لهما وفي رواية يبطل
البيتان وان كان احدهما صاحب يد تقضى للذي وافق من الدابة وان كان من الدابة
مشكلا وكان يوافق صاحب اليد دعوى المتاج دعوى مالا تنكره خارج
اقام البيته انه ثوبه شجرة واقام ذوالبيد البيته انه ثوبه شجرة فان كان يعلم ان مثل هذا الثوب
مما لا يشبه الا من في يده وان كان يعلم انه شجر من بعد اخرى فهو للخارج وعن محمد
رحمه الله انه لو تنازعا في ثوب هو في يد احدهما اقام احدهما البيته انه شجر نفسه واقام

ب

الذي في يديه البينة انه سيج في بصفه قال محمد ان كان يعرف النصفان فكل واحد منهما
النصف الذي سيج وان لم يعرفه فكله الخارج وهو الذي عليه انه له صاغة ثم يكن هذا
دعوى المتنازع لان الحق تصاغ من بعد اخرى وكذا الشيخ يعرف من بعد اخرى وكذا الو
ادعي حطة انها له زرعها لا يزرع ثم يزرع ثم يزرع وكذا في صوف اقام ذو اليد
البينة انه ملكه جن من شاة هو ملكها واما اخر البينة انه ملكه جن من شاة يملكها بقضي به
الذي اليد لان جن الصوف لم يتكرر فاجز لا يجوز ثانيا واما خارج البينة على شاة في يد
غير انها له وجز هذا الصوف منها واما ذو اليد البينة ان الشاة التي يدعيها له وجز
منها فانه بقضي الشاة للذي لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا فبقضي الشاة للخارج ثم يبعده
الصوف لان الجن ليس من اسباب الملك وكذا في اختصاص في ارض فقا الخارج هذه ارض
زرعت فيها هذا القطن او نبئت فيها هذا المنيعة فانه بقضي بها للذي ولو اخصم في جن
الخارج هو في صنعة من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه بقضي به الذي اليد
الذي هذا الجن في صنعة من لبن شاق واما خارج البينة على مثل ذلك فانه بقضي الشاة للخارج
وكذا ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة على انه عبد ولذي ملكه من امته وعبد واما خارج البينة
على مثل ذلك بقضي الذي اليد لانها ادعى المتنازع في العبد فخرج بيته ذي اليد واما ذو اليد
البينة على امته في يد انها امته ولدت هذا العبد في ملكي واما خارج البينة على ان هذه امته ولدت
هذا العبد في ملكي فانه بقضي بالامته للذي لانها ادعى في الامه ملكا مطلقا فبقضي بها للذي
ثم يستحق العبد تبعها ولو تنازع علم انا في غزله كل واحد منهما يدعي انها غزله فانه بقضي به
لتي لغزله في يد لها لان القطن لا يغزله الا من يغزله في الشعر والمغزى فانه يغزله من واد
اخصم رجلان في ارض فزارع اقام كل واحد منهما البينة ان الارض والزرع له هو الذي زرعها
فانه بقضي بها للذي لان دعواه ملحة عوى الملك المطلق ولو ان عبدا في يد رجل اقام رجل البينة
انه عبد ولذي ملكه ولم يذكر الشهود امته واما ذو اليد البينة انه عبد ولذي من امته هن
فانه بقضي بالعبد الذي في يديه لانها استويا في دعوى المتنازع في العبد في بيته صاحب يد
زياد ثبات وهو النسب عيني يد رجل اقام البينة انه عبد وله في ملكه من امته هن
ومن عبدي هذا واما رجل اخر البينة على مثل ذلك فانه بقضي بالعبد بين الخارجين فبقضي
لانها استويا في دعوى المتنازع واما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد بين جميعا
وكذا اخصم ذو اليد وخارج في خم مشوي او في سكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواء في
ملكه فانه بقضي به للذي لان المشوي يشوي مرة بعد اخرى وكذا في المحصا اذا اقام
كل واحد منهما البينة انه مصحفة كتبه في ملكه فانه بقضي به للذي لان الكتاب يتكرر
يكتب ثم يحرق ثم يكتب وتواختصا في دابة ادعى خارج انها دابته سرقها منه او

بالعبد

اغضبها

اغضبها منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي انها دابته ولدت في ملكه بقضي بها لصاحب
الالة وهو ادعى ثوبا في يده جل انه له شجرة واقام البينة والشهود شهدوا انه شجرة ولم
يشهدوا انه له لا يقضي به للذي لان الشراج قد يسبح شرب غير وكذا لو شهدوا في دابة
انها نتجت عنك او في امه انها ولدت عنك ولم يشهدوا انها له لا يقضي بها للذي وكذا
لو شهدوا انها بنت امته وكذا لو شهدوا على ثوبا انه غزله من قطن فلان لا يقضي به للذي
وكذا لو شهدوا ان هذه الحطة حصدت من زرع في ارض فلان لا يكون لصاحب الارض
ان ياخذ الحطة هو الصحيح وكذا لو شهدوا ان هذه الحطة من زرع كان في ارض فلان او
هذا الزبيب من كم كان في ارض فلان لا يقضي به لفلان واما الذي في يديه بذلك
يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدت امه فلان كان للعبد لصاحب الامه
ولو شهدوا ان هذه الحطة من زرع هذا الرجل بقضي لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان
هذا الزبيب من كم فلان بقضي بالزبيب لفلان واما ذو اليد البينة على مثل ذلك
فانه بقضي به الذي اليد ولو اقام الذي البينة ان اسننه التي خرج منها الدجاج كانت
له لا يقضي بالدجاج للذي ويكون الدجاج لصاحب اليد عليه بيضه للذي كان صاحب اليد
غصب بيضه وجعلها تحت الدجاج عبدا في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد اشتراه من
فلان وانه ولدت في ملكه بايعه فلان فانه بقضي بالعبد الذي اليد لان كل واحد منهما ادعى
تاج بايعه ودعوى تاج بايعه ودعوى تاج بايعه كدعوى تاج نفسه فيقضي بيته ذي
اليد امه في يد رجل وانبتا في يد رجل اخر ادعى رجل انها امته واما البينة فقضي له بها
لا يكون لهذا الذي ان ياخذ منها واما استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت الابنة في يد
المدعي عليه كان له ان ياخذ الابنة مع الجارية ولو اقام رجل البينة على خلية يد رجل
وتر هذا الخلية في يد غير فقضي له بالخلية فانه ياخذ التمر ايضا ولا يشبه التمر والولد رجل
اشترى جارية فاستحققت من يد بنكوله لم يكن له ان يرجع بالثمن على بايعه فان اقام البينة
بعد ثكوله على بايعه ان الجارية كانت للمستحق لا تقبل منه الا ان تقوم على اقرار البائع
بذلك وهو له ان يحلف البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يخلف وكذا لو كان القضا
للمستحق على المشتري باقراره وكانت الجارية ادعتا فاحرق فاستخلف المشتري ففعل او
اقام اقام البينة على بايعه انها كانت حرة قبلت منه على البائع وان لم يكن له بيته
كان له ان يحلف البائع وكذا لو استحق رجل اقاله اعترفا او بربها او ولدت منه
فصلقة المشتري ثم اقام هو البينة على البائع بذلك قبلت منه **فصل**
في دعوى الدور والاراضي رجل ادعى دارا وعقارا لا يسمع دعواه الا شعرها و
تربها لا يكون الا بنك الحدود فيذكر الجيران باسماهم ولجدا دم واللقب الذي يعرف

او هذا الشخص من كل كان في ارض فلان

ولو ادعى رجلا جانيلا

وكان له في ارض فلان

سيرة

ملك كان يعرف باسمه واسم أبيه وجد لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا
 بذلك للقب به بان كان يشترك في المصغر غير في ذلك الاسم والمنسب كالحق والحقين محمد بن
 جعفر فهنا لا يقع التعريف لان في الاسم من يشترك في الاسم والمنسب محمد رحمه الله ذكر في
 كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا
 يحتاج الى ذلك الجدة فان كان لا يحصل بذلك الاب والمجد لا يكفي بذلك وتكون الحدود والملا
 وسكت عن الرابع لا يصح وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه
 ليس هذا المجرور في يدي او قال ليس على تسليم هذا المجرور فانه لا توجه عليه هذه الخصومة
 وان قال المدعى عليه هذا المجرور في يدي غير انك اخطأت في الحدود لا يلتفت اليه الا
 اذا اقرافقا على الخطا فحينئذ يستأنف الخصومة وتوادرى على رجل محذورا في ذلك فالتك
 المدعى عليه ان يكون ذلك في يدك وطالب المدعى من القاضي ان يحلفه على ذلك كان ذلك
 حتى يقر فاذا اقر باليد حلف على ملك المدعى فاذا اقر بذلك يامر القاضي بترك التعرض
 فاذا اراد المدعى ان يقيم البيعة بعد قراره باليد فانه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل لم يقبل منه المدعى على الملك ما لم يتم البيعة انما في يد المدعى عليه فان لم يتم
 البيعة انما في يد المدعى عليه واقام البيعة على الملك بعد قرار المدعى عليه باليد فعرض
 القاضي بذلك ذكر في الجامع انه لا ينفذ قضاء ما لم يعرف القاضي انما في يد المدعى
 البيعة انما في يدك وهكذا ذكر الحنفية رحمه الله المدعى عليه اذا ادعى هذا القضاء الى المدعى
 اخطا في الحد الرابع لا يسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعدما اجاب المدعى انما ملكي
 وفي يدي ثم ادعى انه اخطا في الحد الرابع لا يسمع دعواه وان شهدوا على حدين لم يقبل
 شهادتهم ولا تقضي بها وعن ابي يوسف رحمه الله انما يقبل ويقضي واختلف المشايخ
 في قوله قال بعضهم لما يقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين اما اذا شهدوا على حدين
 حد العين والمغرب وحد السار والمشرق لا يقبل وقال بعضهم اغا يقبل في قوله اذا شهدوا
 على حدين احدهما طولا والآخر عرضا اذا ادعى محذورا فذكر الحدود الاربعه وقال
 نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ويقف عنده ولكن لا نعرف جيرانها ولا يعرف اسامي
 الجيران قال الشيخ الامام شمس الادب الحلواني رحمه الله هاهنا ما يثلثه احداها ان
 يقول الشهود لهذا المدي دار في محله كنا في سكة كنا ملاصق دار فلان في رفقه كنا
 خصمنا منه هذا المدعى عليه وانما في يدك بغير حق ولم يذكر حدودها او قال لا نعلم
 حدودها وجا المدعى بشهود آخرين فشهدوا بحدودها فان القاضي لا يقضي للمدعى
 لان له من شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والمدين شهدوا بحدود الدار لم يشهدوا
 له ملك الدار والمسئلة الثالثة لو قال الشهود نحن نعلم حدودها احدها كنا والثاني

كنا

لنا والثالث والرابع كنا لكن ندرى اياها من الحدود الذي سجدنا دعوى المدعى وهل هذه
 الحدود حدود تلك الدار فانما نحننا الشهادة بهذه الحدود وهي لنا حدودها هذه الحدود
 واقر الرابع بهذه الحدود لكن ما يابناها ولا مرينا بتلك المحلة ولا يسكنها واكثر ما يكون
 تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى الرابع حدودها والشهود يحملون
 الشهادة بتعريف الرابع وفي هذه المسئلة القاضي يبعث اثنين الى الدار لينظر الى الدار ان
 هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق قضى لها للمدعى اذ رجعا اليه وشهدا
 عند ان حدودها هذه الحدود وان خالف لا تقضي اما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان
 لهذا المدي دار من محلة كنا نعرف حدودها اذا قلنا عند حيطاتها ونشير ان احدها
 الى هاهنا والثاني الى هاهنا والثالث الى هاهنا والرابع الى هاهنا وكنا لا نعلم جيرانها
 فان هنا اذا اراد القاضي ان يقضي للمدعى بامر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبعث
 معهم شاهدين او اثنين من امثاله ويبينوا الحدود للامينين ثم يتعرف الامينان
 جيرانها ويسألوا ساكنيهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدا ميناه ان الشهود يبينوا حدود
 الدار ويشاروا اليها وانا نعرفها عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان في سكة كنا
 فان القاضي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعى وان قال الشهود
 شهدنا ان الدار التي بلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدي او قالوا الدار التي بين دار
 فلان وبين دار فلان لهذا المدي لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكر واحد من ذلك
 لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم
 في قولنا في حنيفة رحمه الله وكنا القربة والارض والحائوت ويجوز في قولنا في سيف
 ومحمد واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم واللقب
 وهو ادعى محذورا في يد رجل وذكر الشهود والحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد
 الرابع جازت شهادتهم وان ذكر والحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك
 المدعى ولم يذكر والفاضل جازت شهادتهم في الاراضي ويقبل في البيوت والحدود
 والكسوم ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض يوجب المدعى عليه
 في بيان الحدود والحد الرابع لثيق ارض فلان ذكرها احد الجارين ولم يذكر والاخر جازا
 وكنا لو كان الحد الرابع ارض رجل وسجد فقالوا الحد الرابع لثيق ارض فلان ولم يذكر
 المسجد جاز رجلان تنازعا في دار كل واحد منهما يدعى انها له وفي يد يد محمد رحمه الله
 في الاصل ان على كل واحد منهما البيعة والا فاليمين لان كل واحد منهما مقرر توجه
 الخصومة عليه لا ادعى اليه نفسه فان اقام احدهما البيعة انما في يدك يقضي له باليد
 ويصير هو مدعى عليه والاخر مدعىا وان اقامت لكل واحد منهما البيعة فان القاضي

طلب

المدعى عليه ولم يذكر والحد الرابع على

ايضا

كنا

بجمل البات في يديهما لا تساويا في ثبات الملك وقال بعض اصحابنا اذا قال المالك ملكي
 وفي يدي لا يسمع دعواه لانه لا يدعي حقا على غيره وقد ذكر الحنفية عن اصحابنا ان رجلا
 اقام البيعة على رجلان في يديه الدار التي حدها كذا وبين حدودها فان القاضي لا
 يسمع دعواه ولا يقبل بيئته على المالك ما لم يتم البيعة ان المالك في يد المالك عليه لم يتم
 البيعة انها له لثقتهم انهما تواضعا في حدود في يد ثالث على ان يدعيهما فاحدهما فصر
 الاخر باهما في يد وتتم المدة بيعة عليه انها له والمالك في يد غيره وما وهذا باطل لان
 هذا قضاء على المسخر واختلفوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاء واليه
 اشار في الكتاب وقالوا بعضهم انما سفل اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم انه مسخر
 اما اذا علم انه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتقاد فعلى ما قاله الحنفية رحمه
 الله ينبغي ان لا يسمع البيعة في مسئلتنا لان صاحب كل واحد منهما لا يكون خصما له
 اذا لم يكن له يد ومن اصحابنا من قال مسئلة الاصل محله على ما اذا اقام البيعة
 على اليدين اقام احدهما البيعة على المالك اما اذا لم يتم البيعة على اليدين اقام احدهما
 البيعة على المالك فان القاضي لا يقضي له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يترفع من يد
 وذكر شمس الدين السرخسي رحمه الله قال لا تاويل مسئلة الحنفية ان المالك عليه لم
 يدع اليد لنفسه وفي مسئلة الاصل كل واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا يقبل
 دعوى المالك على المالك حتى لو قال المالك ملكي وفي يدي وان هذا الرجل يعني ويتغير
 حتى والمالك عليه يقول ملكي في يدك ولا يدعي اليد لنفسه لا يسمع منه المالك وذكر بعض
 لو ان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستان وفي يدهما نخل عليه مال كل واحد منهما
 يقول هو مالي وفي يدي فقامت لحد منهما بيعة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمالك اقام
 البيعة لانه نفذ دعواه بالحجة قال شمس الدين السرخسي رحمه الله وهذه المسئلة تبين
 خطأ بعض مشايخنا فيما اذا قال كل واحد من لثقتنا عيين ملكي وفي يدي ان القاضي لا يسمع
 هذه الخصومة ويقول اذا كان ملكك في يدك فماذا تطلب مني فقد نفوسها هنا على قول
 البيعة من احدهما هو الصحيح وجهه ان كل واحد منهما محتاج الى البيعة لنفع منازعه
 الاخر والبيعة لهذا المقصود مقبولة ويقول القاضي اطلب منك ان عنده عن من اجبتي
 ويقرره في يدي قال الحاصل ان دعوى المالك في المعار لا يسمع الا على صاحب اليد ودعوى
 اليد يقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك الغير ينازعه في اليد فبجمل يدعي اليد
 ويدعي المالك بيعة المالك اليد رجل ادعى دارا في يد رجل وقال الدار داري اشتراها فلان
 منك في فلان غايب والى في يديه الدار كذا البيع قال ابو يوسف رحمه الله اقبل
 بيئته المدا عليه وكذا لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى دارا

في يد

في يد رجل وقال بي في اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وقال ابو حنيفة رحمه
 اذا ادعى انها له اشتراها من فلان وفلان اشتراها من الذي في يديه يقبل البيعة وان
 ادعى انها له اشتراها له فلان من الذي في يديه الدار لا اقبل هذه وكذا لو قال فلان اشتريتها
 من فلان الذي وكلته بالبيع سمع دعواه ولو قال فلان اشتراها منك فلان وفلان كان
 وكذا لو ادعى في الشراء لا يسمع دعواه في قولنا في حقه رحمه الله ويسمع في قولنا في يوسف
 رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدا عليه ليست في يدي في المداي بشهود فشهدوا ان الدار
 في يد المدا عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل ان قال المداي هو كما شهدوا انها في ملكه في
 يد فقد اقر المداي بالدار للمدا عليه وان قال صدقوا انها في يدك ولا اصدقهم في انها ملكه
 فله ذلك ويجعل المدا عليه خصما للمداي المداي اذا قال ملكي حتى وفي يد هذا بغير
 حتى ولم يقل وفي يد بغير حتى فقد ذكرنا اختلاف المشايخ فيه رجل ادعى دارا في يد رجل
 فقال الذي في يديه اودعها فلان فقال المداي ما كان فلان اودعها ولكنك وهما
 لك اودعها فان القاضي يحلف الذي في يديه بالله ما وهبها له ولا باعها منه بوجهها
 اودعها اياه فان نكل عن اليمين جعله خصما للمداي رجل في يديه دارا دعاهها هذه الدار
 واستحقها من يدك وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب اجرها الذي هو فيها قال
 لا يقبل بيئته ولا يندفع عنه الخصومة فادعى رجل ادعى رجل انها له واقام البيعة واقام
 الذي في يديه البيعة ان هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المداي وكلني بها يقبل
 بيئته ويندفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المداي فادعى رجل ادعى رجل اقام
 رجل البيعة ان صاحب اليد غضبها منه واقام رجل البيعة ان هذه الدار له فانه
 يقضي بالدار الذي اقام البيعة انها له رجل ادعى دارا في يد غيره انها له ثم ادعى بغير ذلك
 انها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى لنفسه اولا ثم ادعى لغيره وادعى انه
 وكيل وان ادعى اولا انه وقف ثم ادعى انه له لا يسمع دعواه كما لو ادعى لغيره اولا ثم ادعى
 لنفسه رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر الذي في يديه فمختلف فكل فقضى القاضي بتكوله
 ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشتراها من المداي ان اقام البيعة على الشراء
 قبل القضاء لا يقبل وان اقامها على الشراء بعد القضاء قبل رجل ادعى دارا في يد رجل انها
 له وملكه وحقه وفي يد الذي في يديه غضب فاقام الذي في يديه البيعة انها وديعة في
 يد عن فلان الغائب اختلف فيه قال بعضهم يندفع عنه الخصومة لانه لم يدع الفعل على
 صاحب اليد فندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا يندفع وهو الصحيح كالمغضب في ثم
 اقام الذي في يديه البيعة انها وديعة فندفع عنه الخصومة فكذا هنا ولو ادعى عبدا

البيعة

رجل فاقام الذي في يديه
 الدار البيعة ان فلان اشترى
 كان ادعى على المداي

في يد رجل نه له سرق منه فاقام الذي في يديه البينة انه ودعيه فلان فلان
 قال المحقق رحمه الله عليهما يندفع عنه الخصومة وقال ابو حنيفة وابو يوسف
 السرقه اذا لم يسم السارق لا يندفع عنه الخصومة عن صاحب الجليله وكذا في هذا
 غصبه مني فلان غير ذي اليد وكان ثوبا فقال هذا في سرقه مني فلان غير ذي اليد
 فاقام المدي عليه البينة على ان فلانا الغائب ودعيه يندفع عنه الخصومة عن ذي
 اليد وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله في السرقه لا يندفع الخصوم
 من ذي اليد استحسانا وكذا في هذا في شريكه من ذي اليد بكذا فاقام المدي عليه
 البينة انه ودعيه في يد ينظر في ذلك ان ادعى على ذي اليد فعلا لم يثبت احكامه بان
 ادعى الشرا منه بالثمن ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه البينة
 انه فلان الغائب ودعيه او غصبته منه لا يندفع الخصومة في قولهم وان ادعى
 عليه عقد انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذا الدار وهذا العبد بكذا وقيل
 الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدي عليه البينة انه فلان الغائب ودعيه لا يندفع
 فيه قال بعضهم يندفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عليه عقد انتهى احكامه لم يبق عوى العقد
 وبقى عوى الملك فندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا يندفع لانه وان نقول احكامه لا يصير
 مديعا ملكا مطلقا حتى لا يقضى عليه بالزوال والصحيح انها يندفع وكذا في المدي الشرا
 مع نقد الثمن ولم يذكر قبض المبيع لا يندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم وكذا في ثوبا او
 دارا او عابه في يد رجل نه له فاقام الذي في يديه البينة انه فلان الغائب ودعيه او
 غصبته منه او في يد باجاره او من ان كان المقر له غائبا لا يندفع الخصومة عن ذي
 اليد لما لم يتم البينة على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصدر فيما قال يندفع الخصومة عن ذي
 اليد ويخول الخصومة الى المقر له وان كان المقر له غائبا فاقام الذي في يديه البينة وثله
 انه اودعه رجلا لا يعرفه لا قبل شهادتهم وان قالوا يعرفه بوجهه ولا يعرفه باسمه ونسبه
 جازت شهادتهم في قولنا في حقيقه واي يوسف رحمه الله عليهما وان شهد الشهود على اقر المدي
 ان رجلا دفعه الى ذي اليد جازت شهادتهم ويندفع عنه الخصومة وكذا في الشرا المدعى
 عليه ان المدي اقر ان هذا فلان الغائب وقال اودعته فلان الغائب يندفع عنه الخصومة
 وكذا في الشرا المدعى على اقر المدي بذلك ولم يقل صاحب الجليلي هو فلان اودعته فلان يندفع
 عنه الخصومة وكذا في المدي عليه البينة ان فلانا الغائب دفعه اليه فشهد شهوده وقالوا
 شهدنا فلانا الغائب دفعه اليه فلان يدعي انه ملك فلان الغائب جازت شهادتهم ويندفع
 الخصومة عن ذي اليد كذا في المدي عند القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه يندفع الخصومة
 عن ذي اليد وكذا في الذي في يديه اودعته رجل لا يعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجل

الغائب

وبما لا يعرفه كان الذي في يديه خصما للمدي وكذا لو قال لا شهود اودعه فلان فلان وللمدي
 عليه يقول اودعني رجل لا اعرفه كان هو خصما للمدي رجل ادعى على رجل في بلك دارا والمدا في
 غير تلك البلك فاقام المدي البينة فقبلت بينته وقضى بها للمدي جاز قضا وان لم يكن الدار
 في ولاية هذا القاضي رجل ادعى اذ في يد رجل فلان فأنكر المدي عليه ثم قال المدي من اين
 شراي راياين مدعا عليه بارزاني واشتم بطرد عوا لانه هذا اللفظ تذكر للملك والملك
 عرفا فان ادخلها المدي بعد ذلك لا يسمع دعواه الا ان يدعى للمدي من المدعا عليه ملكا حاث
 رجل ادعى حدودا وذكر حدودا وقال في ثوبها فيها اشجار وكان الحدود تلك الحد كذا وكذا
 عن الاشجار لا يسطر دعوى المدي وكذا في ذكر مكان الاشجار حيطانا وهو كان للمدي قال في ثوبها
 ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدها بعدا لدعوى الا ان حدودها
 مرافق الحدود الذي ذكر بطرد عوا وكذا في ارض او حدودها وقال في ثوبها ارض
 وعشر جريب كما ساكن من ذلك او اقل الا ان الحدود واقعت دعوى المدي لا يسطر دعوى
 للمدي لان هذا خلاف محتمل لان محتمل ان يفتى في غير محتاج اليه فادعى في يد رجل فقال رجل
 بعت منه هذه الدار فأنكر المدي في يديه الشرا وقال في ثوبها ان المقر له فاقام البينة
 على ذلك قبلت بينته وكذا في المقر له هذه الدار الذي في يديه وسكن ثم قال بعتها منه فأنكر
 الذي في يديه الشرا ثم اقام المقر منه انها له ذكر الناطق رحمه الله انه لا يقبل حسته ولا يسمع
 دعواه رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد والدار فلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له
 اشتراه من الذي في يديه قبل اقراره لا يقبل بينته رجل اشترى دارا او عبدا فاستحق من يده
 بالبيينة ولما اذ ان يرجع بالثمن على ابيه ثم قال لابن البايق قد كنت اشتريت منك هذا بكنا ولي ان
 يرجع عليك بالثمن قال ابيع منه دعواه الثاني وله ان يرجع عليهما بالثمن لاحتمال انه اشتراه من
 البايق او لا ثم جاء بانه وادعاه فاشتراه من يده فاذا استحق عليه كان له ان يرجع عليهما بالثمن
 وادعى في يد رجل ادعى رجل فلان اشترى فلان غير ذي اليد واقام البينة ذكره الاصل ورجل
 المسئلة على رجوع خمسة ان شهد شهوده انها كانت لفلان باعها من هذا المدي بكنا او شهدوا
 ان فلانا باعها وهو يروي عنك ما جازت شهادتهم والثانية في شهدوا انها لهذا المدي اشتراها
 من فلان بكنا جازت شهادتهم والثالثة اذا شهدوا ان فلانا باعها من هذا المدي وسلمها اليه
 جازت شهادتهم وعن ابى يوسف رحمه الله انها لا تقبل شهادتهم وبه اخذ القاضي ابو حازم و
 مشايخنا رحمه الله عليهم اخذوا بحجاب الكتاب واجازوا هذه الشهادة والاربعة في شهدوا
 ان هذا المدي اشتراها من فلان بكنا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة في شهدوا انه
 اشتراها من فلان بكنا ونقد الثمن او شهدوا ان فلانا باعها منه بكنا ولم يسطر على ذلك
 لا يقبل شهادتهم وكذا في شهدوا ان فلانا باعها منه بكنا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر

لا يسطر دعواه وكذا لو قال ادعى ارضي يدي فيها
 عشر جريب فاذا في كذا من ذلك او اقل

الناظر في حمله لا يقبل هذا اذا كانت الدار في يد ثالث وقت الخصومة وكما شهدوا انه اشتراها
من ذي اليد بكنا وهو يدعي ذلك ولم يردوا عليه بجزات شهادتهم رجل قال للقاضي ان هذا المدي
عليه اقران شئ في يدك في فروع بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يدعي ان هذا
الدار وهذا العبد له وان الذي في يدك اقرله بهذا فان القاضي يسمع دعواه عند الكل وان قال
هذا الى لان الذي في يدك اقرب الى الصحيح انه لا يسمع دعواه وان قال المدي ان هذا الرجل اقران
هذه الدار التي في يدك في فروع بالتسليم الى قال عامة المشايخ يسمع دعواه ويؤمر بالتسليم اليه
اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي رجل ادعى دارا او جارية في يد رجل انها له وشهدا الاخر انها
له او شهدا جميعا انها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده يقبل شهادتهم وكذا
لو شهدا احدهما انها ملكه وشهدا الاخر انها كانت ملكه يقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما انها ملكه
وشهدا الاخر انها كانت ملكه يقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما انها كانت في يدك او شهدا جميعا
انها كانت في يد المدي لا يقبل شهادتهم في قوله الى حنيفة ومحمد ويقبل في قوله الى يوسف وسوى
بين هذا وبين ما هو شهدوا انها كانت له ولو ادعى انها كانت له وشهدا لشهودا انها له ذكر
الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح الغضب الصحيح انها لا تقبل وكذا شهدا لشهودا ان المدي
عليه غصبة من المدي يقبل وكذا لو شهدوا انه استعارها منه رجل ادعى دارا في يد رجل انها دار
فلان الغائب ولي على الغائب الفدرم وان الغائب كان رهن عند الدار بالالف التي له عليه
منه شهر ونعما اليه وان المدي قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فاعادها اياه
فاقام البينة والمني في بيته الدار يزعم ان الدار هذه اشتراها من ذلك الغائب وقالوا اشتراها
منه منذ عشر ايام واقام البينة على ذلك فان القاضي يقضي بسنة الرهن فان قال والميد انا
انقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدي يدعي
الاستيجار وكان الرهن ولو كان مكان المرقون والمستاجر رجل يدعي ملك الدار يزعم انه
اشترها من الغائب منذ شهرين والميد يدعي ان كان شهورا المدي ثم يشهد على الغائب يقضي
وينقض البيع الثاني الذي يدعي صاحب المدي فان كان شهورا المدي ثم يشهد على الغائب يقضي
التمن من المدي فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدي ويكون الثمن عند حتى
يحضر الغائب كذا ذكر في المشقا وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بغير اذن البايع قبل
نقلا الثمن وباعها من رجل وعلم بالثاني في وغاب المشتري الاول ثم حضر البايع الاول وادعى
ان المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقلا الثمن وادان يسترد هامن الذي في يده
ان اقر صاحب المدي بما ادعى البايع الاول يأخذ هامن يد وان نكلا الثاني فلا خصومة بين البايع
الاول وبين المشتري الثاني وذكر في الاجازات رجل استاجر من رجل بثلثة دواب ثم ان
الدواب اخرجت منه من غير واهار اخرى وذهب اخرى او باع فوجلا المستكرى الدواب

دواب باعها من غير

داره

في ايديهم

في ايديهم فان كان باع بثلثة جارات البيع واستقضت الاجارة في رواية الاجازات وان باع بغير ذلك
فالباع مردود والمستكرى اخى بالذواب لتقدم عقله وما وجد في يد المستكرى فلا خصومة بينهما
حتى يصير صاحب الدابة لان يد المستكرى ليست بخصومة وما وجد في يد الموهوب له ومن خصم فيها
المستاجر لان الموهوب له يد ملك الرقبة فيما في يد فيكون خصما لكل من يدعي حقا في ذلك وان
المدي يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر اخى بها حتى يستوفي الاجارة هكذا ذكر في الكتاب ولم
يبين اقل المستاجر اخى بها الاول ام الثاني واختلف المستاجرون فيه قال شمس الامير الشري
رحمه الله الصحيح ان المستاجر الثاني لا يكون خصما للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة عنزلة
المستكرى لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما الاول والحاصل ان المستاجر لا يكون خصما لمن
يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشراء المشتري يكون خصما لكل وكذلك
الموهوب له رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدي عليه هي لولي الكبر الغائب لا يندفع الخصومة
عنه ما لم يتم السنة كما هو ادعى الوديعة لا حتى فان كان المقر حاضر مع اقراره ويقطع الخصومة
الى المقر له ولو قال لي لولي الصغير لا يندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراره كان
مخضقا في ذلك ولو ادعى رضا في يد رجل انه له غصبة منه الذي في يده فقال المدي عليه
هو وقول على سبيل خير معلوم لا يندفع عنه الخصومة فان اقام المدي عليه على ما ادعى يقضي له
وان لم يكن له سنة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحلف للمدعي عليه على عي
المدي فان حلف برئ فان نكل فمن قيمته للمدعي عليه في قوله محمد رحمه الله لانه صار وقفا باقرار
فاذا نكل تعذر عليه تسليمه الى المدي بحكم اقراره بالوقف فيمن قيمته للمدي ولو اقام المدي عليه
السنة على الوقف شهدوا انه وقف ولم يذكر الواقف لا يندفع عنه خصومة المدي ولا يبرأ من
الضمان لانه صار وقفا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها عنزلة والاقرار بالوقف عنزلة
الاقرار لولي الصغير او لولي صغير لغيره تلزمه الاقرار الاول الصغير يلزمه الوقف رجل
ادعى دارا في يد رجل انها له فقال صاحب المدي ملكه قوتيس حتى توتيس او قال ملك منست حتى
منست فاقام المدي البينة على ما ادعى اذ عا صاحب المدي دفع الخصومة للمدي وقال له اناك
اقررت قبل عواك هذه وقلت بن سرلي ملكه توتيس حتى منست واقام البينة على هذا
كان هذا دفع الخصومة للمدي ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه البينة ان المدي ساوم المدي
به قبل دعواه ملت بسنة وبطلت سنة المدي لان الاستيغام اقرارا بالملك للبايع او اقرارا من
الساوم ان لا ملك له فيما ساومه فلان المدي بعد سنة المدعي عليه على هذا الوجه اقام السنة
ان صاحب المدي استام من المدي بما قبلت هذه البينة وبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع
الاستيغام اقرارا بالملك للاستام منه فكان المدي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب المدي بالملك
المدي والتحقق بطل تصديق الخصم نصير في القدر كان صاحب المدي ادعى ان المدي اقر

يا مال الملك الذي كان ملكا بطل دفع صاحب اليد هذا اذا اخرج كل واحد منهما لاقتراره
 تاريخا فان لم يورثا الملك ينفع اقرا كل واحد منهما باقرار صاحبه فثبت بينه وبين الملك
 المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد انسان انه له واقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعي و
 قام ذو اليد بالبينة على اقرار صاحبه بطل البينتان وبقي اليد بلا معارض وهذا على الرواية
 التي جعل الاستيلاء اقرا بالملك المستأمن منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرا بالملك
 له فذلك الذي يقع الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له وفيه احد يدعي الملك لنفسه يكون
 اقرا بالملك للمدعي فانه ذكر في اقرارات رجل استأمن من رجل عينا ولم ينفق بينهما بيع ثم ان
 المسامع بعد ذلك ادعاه لنفسه او لغيره بالوكالة لا يسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرا بالملك
 البائع يسمع دعواه لغيره بالوكالة **رجل** ادعى رجل نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع
 منه النصف الاخر وسمه اليه فخرج رجل واحد في نصف ذلك واقام البينة واقام صاحب اليد البينة
 على اقراره ودفعه لم يكن بينهما خصومة حتى يخلص البائع لان المدعي لا يستحق النصف بطل
 بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه الى النصف الذي كان له والمشتري
 ليس بخم في النصف الاخر لانه ودفعه في يده ولو اشترى نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم
 شرا فاستأمنه ثم اشترى النصف الباقي شرا جازيا ثم باع رجل واحد في النصف فان المشتري
 يكون خصما للمدعي لانه يملك الكل ظاهرا فيكون خصما للمدعي فاذا قضى للمدعي بالنصف ثم
 حضر البائع كان له ان يسترد منه النصف الاخر حكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى
 النصف الثاني ولو باع نصف العبد بغير جازيا ثم باع منه النصف الباقي بميتة او بدم ولم يملك
 اليه المشتري ثم باع رجل واحد في النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو اشترى نصف عبدا
 من رجل واحد ورجل آخر النصف الباقي ثم باع رجل واحد في النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي
 ويقضي للمدعي بالربع **رجل** ادعى ان في يده رجل فقال للمدعي عليه نصفه ما في ويضعه فلان بن
 فلان ودفعه عندي ولم يتم البينة على اقراره حتى قام المدعي البينة على ما ادعى من اقراره
 بطلت بينة المدعي في النصف واذا بينت المدعي في النصف هل بطل في النصف الباقي قالوا
 بطل بينته قالوا نعم الله عنده وفيه نظر فان المسئلة التي قبلها كان للمدعي عليه خصما في النصف
 دون النصف ومع هذا قبلت بينته في النصف **رجل** ادعى دعوى وانفق فباوى الامة على
 فسادها ومع ذلك ادعى المدعي عليه الدفع دفعا صحيحا واقام البينة قالوا لا يسمع منه الدفع
 لان الدفع ساء على الدعوى والدعوى ما يقع فان كان دعوى للمدعي كتمل الصحة بوجه ما اذا
 ادعى للمدعي عليه يطالبه المدعي عليه باثبات الدفع **رجل** ادعى على شخص انه مملوكه وانه قد فرغ
 وخرج عن يده فقال للمدعي عليه انا مملوك فلان ثانيا قالوا ان جاء العبد ببينة على ما
 ذكر من دفع عنه خصومة المدعي فان لم يتم بينة على ما ادعى قبلت بينة المدعي ويقضى له فان حضر

قال صاحب اليد ان المدعي ادعى ان
 صاحب اليد اقر به ذلك

قال صاحب اليد ان المدعي ادعى ان
 صاحب اليد اقر به ذلك

الدفع

الغايب بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يتم البينة على ما ادعى **رجل** ادعى دارا في يده رجل
 انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق لم يقبل شهادتهم ولو ادعى
 ملكا مطلقا فشهد الشهود له بالملك لم يقبل شهادتهم ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك
 في وقت آخر عند غيره لك القاضي ملكا مطلقا فقام المدعي عليه البينة انه كان ادعاه قبل
 هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بينة المدعي عليه وبطلت بينة المدعي وان ادعى او لا ملكا
 ثم ادعاه عند ذلك القاضي او عند غيره بسبب يسمع دعواه لان المطلق يحتمل التقييد وان الثاني
 دون الاول **رجل** ادعى دارا او عرضا فانكر المدعي عليه فقام المدعي شاهدين شهدا له ان
 المدعي عليه اقرانه ابتاعا من المدعي وشهدا لغيره المدعي او دعاه اياه وكنته المتفق انهما
 يقبل ويقضي للمدعي وكذا شهدا له المدعي واخر على اقرار المدعي عليه ان المدعي دفعها
 اليه لم يقبل هذه الشهادة **رجل** ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي وان صاحب اليد حدث
 يد عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد وكذا اقر المدعي في دعواه
 هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد حدث يد عليه بغير حق وقال هو ملكي وكان في يدي
 الى ان احدث المدعي عليه يد عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد **رجل** ادعى
 دارا في يده رجل فانكر المدعي عليه فقام المدعي شهودا انها للمدعي وقضى بها للمدعي ثم اقام المدعي
 عليه البينة ان ابنه له بناء ثم ذكر في الاصل انه تقبل بينة المدعي عليه لان البناء دخل في القضا
 والشهادة تبعا حتى لو كان شهود المدعي بالدار والبناء جميعا فقضى للقاضي للمدعي ثم اقام المدعي
 عليه البينة بان ابنه له وهو لا يقبل بئس وهو اقام البينة على ارضها وزرع فقضى لها للمدعي
 ثم اقام المدعي عليه البينة ان الاربع له زرع هو يزرع من خطته قبلت شهادتهم وذكر في السجل
 اذا ادعى دارا واقام البينة انها له فقضى للقاضي له بالدار ثم اقام المدعي عليه البينة ان ابنه
 بناء هو لا يقبل بئس المدعي عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا وكذا
 قال شهود المدعي بعد القضا ليس ابنه للمدعي وانما شهد له بالدار ولم يشهد له بالبناء كانت
 شهادة بما بالدار شهادة بالبناء ويقضيان قيمة البناء للمدعي عليه وكذا شهدوا بالدار للمدعي ثم قالوا
 قل القضا ليس ابنه للمدعي قبلت شهادتهما ويقضى للمدعي بالدار دون البناء ويقضى للقاضي
 اذا شهدوا بالدار ان يسألها عن ابنه فان ما تارة او غابا قبل ان يسألها يقضى بالدار والبناء وكذا
 قال المدعي هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعي عليه ليس هو في فقد اكد بشهوده ان
 قبل القضا لا يقضى له بشي وان كان بعد القضا فقال هذا البيت لم يكن لي غابا لفلان جاز
 اقراره لفلان ويكون البيت للمقر له ويرد هو ما بقي من الدار على المدعي عليه ويقضى بقيت
 ذلك البيت للمدعي عليه وعن ابى يوسف في رواية اخرى يقضى قيمة الكمل للشهود عليه ويكون
 ما بقي من الدار للشهود له وكذا شهدوا بالدار للمدعي فمات او غابا وقضى للقاضي بالدار والبناء

مطلقا

المدعى ثم قال المدعى ليس لنا في انا هو المدعى عليه لم يزل له قهرا كذاب منه بشهوده ويد
البارع البناء على الحق عليه وان قال المدعى اننا للمدعى عليه ولم يزل له لم يزل له لم يزل له
كذابا للشهود ويكون اننا للمدعى عليه وان قال له قبل القضاء صدق ولا نقضى له بالبناء
ولا يكون مكدبا بشهوده وان ادعى دارا فقال شهوده تشهد باننا للمدعى ولا يعلم ما حال البناء
كان فيها بناء فلا يدعى هو هذا البناء ام لا ذكر في المتنا اننا يقضى بالدار والبناء للشهود له فان
اقام المدعى عليه الدية بعد ذلك ان البناء له بناء هو يقبل بسنة ويجعل البناء له لان البناء
دخل في القضاء متبعا كما ذكر في الاصل وكذا في شهوده بالارض فيها نخل فقالوا شهدان هذا
ارض فلا علم لنا به فالنخل بمنزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجوا
عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وان شهدوا بالارض والنخل بعد القضاء لا يضمنون
شيئا وكذا ادعى دارا في يد رجل واقام شاهدين فشهدوا ان الدار داره ثم قال قبل القضاء
ان البناء ليس له انا هو للشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله ان قال ذلك قبل ان يتفرقا عن
مجلس القضاء وقبل ان يطول جازيت شهادةهما استحسانا وان قاما وطال ذلك بطلت شهادتهما
وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذا شهدا لشهود بشئ لم يبرح عن مكانهما حتى قالوا وهذا
في بعض شهادتهما قبل ذلك منها رجل ادعى دارا في يد رجل انا له وشهدا لشهود بذلك
وقضى للقاضي به ثم اقر المدعى ان البناء كان ملكا للمدعى عليه لا يسطر قضاء القاضي له بالارض
وكذا شهدا لشهود له بالارض والبناء فاقرب بعد القضاء ان البناء كان ملكا للمدعى عليه بطل قضاء
القاضي وكذا لو ادعى ارضها فيها اشجار واقام ابيه وقضى للقاضي به ثم اقر المدعى ان الاشجار
كان ملكا للمدعى عليه لا يسطر قضاء القاضي بالارض وكذا شهدا لشهود المدعى بالارض والبناء
جميعا والمسئلة بحالها بطل قضاء القاضي لان في الوجه الاول شهدوا بالبناء متبعا فلا يكون
اقرار المدعى كذابا للشهود ولما في الوجه الثاني شهدوا بالبناء والاشجار متبعا فكان اقرار المدعى
الكذابا للشهود وكذا لو ادعى دارا في يد رجل واقام ابيه وشهدوا باننا للمدعى قضى بها القاضي
ثم قال الشهود لا يدعى لمن ابناء فانهم لا يضمنون شيئا كما هم قالوا بعد القضاء شكنا في الشهادتين
وان قالوا البناء للمدعى عليه ضمنوا قيمة البناء للمدعى عليه وكذا لو ادعى جارية انا له وشهدا لشهود
بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعى عليه لم يعلم بما للقاضي فاقام المدعى منه انه
ولدها فان القاضي يقضى بالولد للمدعى فان رجع شهود الام بعد ذلك ذكر الناطق رحمه الله
انهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انا قضى بالولد للمدعى بشهادة شهود الام
فانهم يرجعون بعد القضاء بالام قبل القضاء بالولد وارادوا عن الاسلام او فسقوا ثم اقام
المدعى ابيه على الولد انا له ولنا الجارية فان القاضي لا يقضى له بالولد الا ان يشهدا لشهود
بالولد انا له للمدعى ولنا الجارية في ملكه وكذا لو ادعى جارية في يد رجل انا له وشهدا لشهود

واما الثاني

انما له

انما له فغابا او ماتوا ولها ولد في يد المدعى عليه ادعاه الذي في يديه واقام ابيه على ذلك
ذكر في المتنا ان لا يلتفت اليه ويقضى الجارية وولدها للمدعى فان قضى للقاضي بذلك ثم حضر
الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعى انا هو للمدعى عليه فان القاضي يقضى بقيمة الولد على الشهود
كما هم رجوا من شهادتهم بالولد فان قالوا لشهود لا يدعى لمن ابناء فانهم لا يضمنون قيمة الولد
هذا اذا شهدوا بالجارية فغابا او غابا فان كانوا حضروا سلم القاضي من اهلها فان قالوا قبل
القضاء هو للمدعى عليه او قالوا لا يدعى لمن هو فان القاضي يقضى بالام ولا يقضى بالولد رجل ادعى
دارا في يد رجل انا له او ادعى انا له اشتراه من الذي في يديه بكذا ونقد الثمن وقبضها منه
فقال المدعى عليه هي لي واقام المدعى شاهدين فشهدا احدهما كما ادعى بشرائها وشهدا الثاني
وقال اشهد على شهادة الاول او قال على مثل شهادة الاول لا يقبل شهادتهم في قولهم وان قال
اشهد مثل ما شهد الاول فذكر المضاف رحمه الله انا لا ينقل حتى نفس الشهادة على وجهها وذكر
شمس الامة الخواص رحمه الله المختار عندي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد
الثاني فيصحا يمكنه اذا الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجمال وان كان عجميا ولا ختمه مجلس
القاضي يمكنه اذا الشهادة اصلا لا يقبل شهادته وذكر شمس الامة الشريفي رحمه الله المختار
عندي ان القاضي ان احسن ثم يتم الكذب لا يقبل منه الاجمال ولا يقبل وهو كما لو فرق القاضي
بين الشهود ان احسن ثم يتم الكذب جاز له ذلك والا فلا وكذا كتبت الشهادة على يداي فشهدا احدهما
من الكتاب وأشار الى مواضعها ويقول الآخر شهدا ان لهذا المدعى جميع ما بين ووصف على المدعى
عليه هذا او يقول اشهدا ادعى هذا للمدعى على هذا المدعى عليه ويشهدا بها جاز له ذلك وذكر
الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله اذا قال الشاهد شهدا ادعاه المدعى لا يقبل
وكذا لو ادعى المدعى من الكتاب مع دعواه لانه عسى لا تقدر على الدعوى فيجوز دعواه من الكتاب لكن
لا بد من الاشارة في موضع الاشارة وكذا لو ادعى القاضي رجلين ليعطاه الدعوى والمخضومة ذكر
في المسقا انه لا يثبت خصوصها على قول ابي يوسف رحمه الله رجل ادعى شيئا في يد انسان واقام
ابيه فاقى المدعى عليه بالمدعى به فغير لم يصح اقراره حتى لا يدفع عنه المخضومة رجل ادعى
دارا او شيئا في يد رجل واقام ابيه فعدلت الشهود ومات المدعى عليه قبل القضاء فان القاضي
لا يقضى بدون الخصم فان تخلف وامرنا حاضر قضى عليه بتلك الدية ولا يحتاج الى اعادة
ابيه وان كان له ارض غايبة منقطة يقضي للقاضي ويكفي لا يطلب الخصم ويقضى عليه
بتلك الدية امرأة ادعت على زوجها الطلاق فادعت الامة العتق فادعت غاب
فان القاضي يقضى عليه باقراره ولو لم يقر ولكن قيم عليه ابيه فغاب فانه لا يقضى على
الغائب رجل في يديه مال فقال هو وروعة عندي ولم اعرف مالها فخرج رجل وادعى له ربيعة
انما له قبلت بينته لان الموضع يكون خصما للمالك وكذا لو ادعى انا له وقال وصفا

بشهادة الاجمال وان كان عجميا ولا ختمه مجلس

ض

دعواه

عندي فلان آخر وصدقه المدعي لا يكون هو خصما للمدعي عين في يده رجل فقال ليس لي
 فجار رجل وادعاه فقال له ولما يدعيه سمع ذلك منه رجل استعار من رجل ثوبا ثم اقام
 البينة انه لا يئنه الصغير ذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي انه يسمع دعواه و
 يقبل بينته قال رضي الله عنه وهذا على الرواية التي لم يكن الاستعارة اقرا بالملك
 له وانما يكون اقرا بالان لا ملك للمستعير في يده رجل قال له ادفع هذه الدار سكنها
 فاني ان يدفع فادعي اسبابا لها له سمع دعواه وكذا قال اعطني هذه الدابة ارجوها
 وقال ناولني هذا الثوب البسمة وكذا قال اسكنني هذه الدار واعزني هذه الدار
 وهذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا يسمع دعواه رجل ادعى على رجل
 انه باعه هذا العبد لا تفرد من بامر مولاه وقال المدعى عليه بعته بغير امر مولاه كا
 المدعى عليه خصما للمدعي وقبل منه المدعي عليه ويعرض تسليم العبد اليه رجل ادعى
 دارا في يده رجل انما له ولما يدعيه فلان بعته منه بكنا وقبضها ثم اودعها فان
 صدقه المدعي في ذلك او كذب به وعلم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم
 يعلم بما القاضي قبلت منه المدعي ولا يقبل منه المدعى عليه على ما ادعى فان قضى القاضي
 للمدعي ثم حضر الغائب وادعى فيها له وصدق الموقوف فما اقر ولما ان نقيم البينة على ما
 ادعى لا يقبل بئسده وان ادعى الحاضر ملكا مطلقا قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغا
 قبل ان يقضى للقاضي للمدعي فان ادعى الذي حضر نفسه ملكا مطلقا صار الخارجين
 اقاما البينة وان ادعى الذي حضر الشرا من ذي اليد عند شهر واقام البينة قبلت
 بئسده في دفع بئسده المدعي لانه ثبت به البينة ان بينة المدعي قامت على غير الخصم
فصل في دعوى ملك بغيره دار في يده رجل اقام رجل البينة انه
 اشتراها من فلان غير ذي اليد بالقرض وهو يملكها ونقد الثمن واقام آخر البينة
 ان فلانا آخر وهما منه واقبضها واقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر واقام آخر
 البينة انه ورثها من ابنه فان للقاضي يقضى بينهما ارباعا وان دعواه ذلك من رجل واحد
 يقضى المشتري ويخرج بينة البيع وكذا دعاهما رجلان اقام احدهما البينة على الهبة
 والقبض من رجل واقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فما سوان
 كان شيئا محتمل القسمه عندنا لا ينفذ بشي وقيل بانه يقضى لها عند الكل وقال
 بعضهم لا يقضى بشي عند الكل ولا من ولي من الهبة والصدقة وكذا ادعى رجل الشرا من
 رجل وادعت امرأة انه امرها قال محمد الشرا ولي وقال ابو يوسف مما سوان رجل
 في يديه دار اقام خارجا كل منها البينة انه اشتراها من ذي اليد بكنا ونقد الثمن
 وهو يتكرد عواما تقضى بينهما لكل واحد منهما ان يأخذ النصف بنصف الثمن او يرد

ويخرج

ويخرج بكل الثمن فان نقضا البيع رجع كل منهما على ذي اليد بجميع الثمن ولو قضى للقاضي بالدار
 بينهما فاختار احدهما النقص والاخر الاجازة بغير رجع تخيير القاضي بالذي اجاز ياخذ
 النصف بنصف الثمن وليس له ان يأخذ كل الدار والمناقض يرجع عليه بكل الثمن وكان
 ذلك قبل قضا القاضي كان للذي لم يتقضى البيع ان يأخذ لكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن
 لاحدهما تاريخ فان ارتخا وتاريخها سوا فذلك يقضى بينهما وان ارتخا واحدهما سبق فهو
 اولى وان ارتخا احدهما واطلق الاخر ففي الموضع وان لم يورثا والدار في يدهما فمما
 اليد اولى وان ارتخا احدهما والاخر ينفذ صاحب اليد اولى الا ان يشهدا بشهود الاخران معه
 كان قبل بيع ذي اليد يقضى الموضع وان ادعى الشرا كل واحد منهما من رجل آخر فاشترها
 من فلان وهما يملكها فان للقاضي يقضى بينهما وان وقفا فمما جاز في الاول في ظاهر
 الرواية وعن محمد انه لا يعتبر التاريخ وان ارتخا احدهما دون الاخر يقضى بينهما اتفاقا فان
 كان لاحدهما قبض فالآخر اولا كان البايعين دعيما واحدهما يدفاه يقضى للخارج بينهما
 رجل في يديه دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البينة انه اشترى منه الدار بالعبد
 الذي في يديه وصاحب اليد يتكرد عواما فان للقاضي يقضى بالدار بينهما ولها الخيار لا الشرا
 في الدار عيب فان اختار الاخر الدار بينهما والعبد بينهما وان اختار الفسخ اخذ العبد بينهما وقبض
 العبد بينهما وان اردا احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لها اليد فلكل القاضي
 حين قضى لها بالدار والعبد فقد ضاع عقد كل واحد منهما في نصف الدار وان كانت الدار في يد
 احدهما قضى للقاضي له بالدار وبالعبد الاخر وكذا لو لم يكن الدار في يد لكن شهوده شهدا
 له بقبض الدار وقضى القاضي له بالدار وليس لبايع الدار ان يرجع على من اخذ الدار وان استحق
 ثمن الدار وهو العبد لان العبد اخذ من يد بئسده لم يظهر في صحبه وان ارتخا واحدهما
 سبق فالدار له والعبد الاخر على كل حال سوا كانت الدار في يدهما او في يد البايع اولى يد
 احدهما او شهدا بشهود الاخر يقضى الدار وان ارتخا احدهما واطلق الاخر فان كانت الدار
 في يد البايع فالدار للذي ارتخا والعبد للاخر وان ارتخا احدهما والاخر يدقضي بالدار للذي
 اليد وكذا لو كان غير الموضع قبض شهود به فمما اولى وان كان لاحدهما قبض معاين
 والاخر قبض شهود به فالقبض معاين اولى وان كانت الدار في ايديهما فان ارتخا احدهما
 اطلق الاخر يقضى بالدار بينهما وبالعبد بينهما ويخير كل واحد منهما رجل اشترى من رجل شيئا
 فاستحق من يدك ورجع على بايعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبايع
 ان ياخذ منه لانه وان اقر للبايع بالملك حين اشتراه منه فقد بطل القاضي ذلك
 الشرا فيطل ما كان في ضمنه وان اشترى شيئا واقر صرحا انه للبايع ثم استحق من يدك
 ورجع على بايعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبايع ان ياخذ منه

اولا

حكم اقره رجل اشترى دارا بعبد فاستحق منه نصف الدار كان له ان يرجع على البائع
 بنصف العبد وان شاء نقض البيع واسترد كل العبد رجل في يديه دارا على رجل ام فيها
 له اشترىها من يديه منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان الغائب سلبها اياه
 ثم اودعها ان صدقه المدي في ادي من البيع والادباع او علم القاضى بذلك فلا يضمن
 بينهما وان كتب في البيع والادباع ولم يعلم القاضى بذلك فهو خصم للمدعي وان اقام البينة
 على ما ادعى من البيع والادباع لا يقبل بینه فان قضى القاضى للمدعي ثم حضر الغائب
 واقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لا يقبل بینه لان القاضى حين قضى للمدعي الشرا
 منذ سنة بطل كل بيع كان بعد فلا يقبل بینه الا ان يقيم بینه على الشرا اكثر من سنة
 وان حضر الغائب بعدما اقام المدعي البينة ولم يقض القاضى للمدعي فاقام الذي حضر
 البينة على ما اقام صاحب اليد قبل بینه لان هذه بینه قامت لا بطل البينة المدعي
 فان اعاد المدعي بینه فان القاضى يقضى له بالدار لسبق شرايه رجل ادعى شرا دارا من
 رجل منذ شهر فشهد شهوده بالشرا منذ شهر واقرا جاز وان شهدوا اكثر لم يقبل دار
 في يد رجلين ادعى رجل انه له نصف هذه الدار شاعا ولم يقيم البينة حتى اتياها غا
 لخدمها فاصم المدعي الحاضر منهما وفي يد نصف مقسوم فشهد الشهود انه له هذا النصف الذي
 في يد الحاضر والمدعي بذلك النصف شاعا لم يقبل شهادتهم رجل اشترى من رجل ثوبا في يده
 فقال البائع ابيعك الثوب الذي في هذا اللد بلا فلما اشترى واخرج الثوب من اللد قال
 المشتري هذا ثوبي شمع دعواه وقبل بینه وكذا الجارية المشتقة رجل اشترى دارا او عيلا
 ولم يقضه فجار رجل وادعى ذلك والمشتري غايب لا يسمع دعواه حتى يحضر الغائب رجل باع دارا
 ولم يسلم الى المشتري حتى غصبها رجل ذكر في المساق ان المشتري اذا كان نقدا الثمن او كان
 الثمن الى اجل فالحزم هو المشتري والا فالحزم هو البائع رجل في يديه دارا اقام رجل البينة
 انها له واقام اخر البينة انها له ولفلان بن فلان اشترىها من يديه او من رجل
 اخر بثمن معلوم ونقد الثمن وقبض الدار والشريك غايب قال في قياس قول ابي حنيفة
 يقضى للدار باعها لان الذي يدعى الشرا لنفسه والشريك الغائب لا يكون خصما عن شريكه
 فكان هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل وهو كان مدعي الشرا اقام البينة
 ان الدار كانت لانه مات وتركها ميراثا له ولا خيه الغائب فان القاضى يقضى للمدعي
 الكل لنفسه بنصف الدار ويقضى النصف للميت يدفع الربع الى الحاضر ويدفع الربع في يد
 المدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع بغير بينة دار في يد رجل اقام
 اخر البينة انها كانت دارا بيه مات وتركها ميراثا له ولا خيه ذي اليد لا وارث له في
 غيرها واقام رجل اجنبي البينة انها داره والذي في يديه الدار تحمده عواما ويقول اللد

م ارثا

لم ارثا من ابي فان القاضى يقضى بثلاث ارباع الدار للاجنبي وبالربع للابن المدعي ولا شيء
 لذي اليد خا في يد رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد باع منه نصفا شاعا منها بالثمن
 واقام رجل الدار البينة انه باع منه نصفا معلوما من الدار والثمن درهم فان القاضى يقضى ببينة
 البائع ببيع النصف المعلوم بالثمن ويقضى ايضا ببيع النصف من النصف الباقي بحكمه درهم
 وان اقام البائع البينة انه باع منه عشر غير مقسوم بالثمن درهم واقام المشتري البينة انه
 اشترى منها نصف مقسوم عا درهم فان القاضى يقضى له بعشر النصف الذي لم يدع شرا
 بحكمه درهم ببينة البائع عليه واما النصف المقسوم يقضى للمشتري بتسعة اعشار وهذا
 النصف يتبعين درهما والعشر الباقي من هذا النصف بحكمه درهم سنة البائع لان بينة
 البائع فيه قامت على فضل الثمن عبدة يد رجل اقام رجل البينة انه باعه من الذي في يديه
 بالثمن درهم وخمسة وعشرون مائة والذي في يديه يتكده عواما قال ابو يوسف رحمه الله يرد العبد
 على المديتين بنصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف ثمنه وكذا لو اقام كل واحد
 منهما البينة انه باعه من الذي في يديه بغير عا فاسدا وهذا اذا اقاما البينة على اقرار الذي
 في يديه بذلك وان اقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد
 قايما اخذ العبد بينهما نصفين لاشي لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان
 قيمة واحد بينهما لاشي لهما غير ذلك دار في يد رجل ادعاها رجلان اقام كل واحد منهما البينة
 انها داره اجرها من الذي في يديه شهر بعشرة دراهم وان سكتها شهرا والذي في يديه يتكده
 دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ويأخذان منه عشرة دراهم يكون بينهما
 استحقاقا وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم عتدي يد رجل ادعاها رجلان اقام كل واحد
 منهما البينة انه باعه من الذي في يديه بمائة درهم على ان المشتري بالخيار فيه وقام معلوما والذي
 في يديه يتكده عواما ويدعيه نفسه فان الذي في يديه البينة بالخيار ليدفعه الى ايها شاء وعليه
 ثمنه الاخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخيار لنفسه فان نقضا البيع كان الذي
 يدعي العبد يدفع العبد لهما نصفين ولم يفرم لهما شيئا ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك
 ثم اختارا نقض البيع رد العبد لهما ويضمن لهما قيمة العبد نصفين وهو لهما بينة على
 الاقرار فلما اقاما البينة على البيع واختارا مضى البيع قبل قضا القاضى لهما كان عليه الثمن لكل
 واحد منهما اذا قضى القاضى بالبيع والمشتري الخيار ففرق والصفقة فان قضى القاضى بينهما با
 بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختارا
 البيع قبل ان يقضى لهما ولو جاز لهما البيع قبل ان يقضى القاضى لهما بالعبد نصفين واختارا
 الاخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شارك
 رجلان ادعيا دارا في يد رجل اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت دار فلان مات

وكان من غرضه من يملكه واقام رجل البينة ان باع من الذي في يديه

لعبد

مندستين وتركها ميراثا له واقام الاخر البينة ان فلان مات مندسته واحده و
 تركها ميراثا له والذي في يديه ينكر دعواه ويدعيه لنفسه قال محمد رحمه الله هي
 بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت ولو اقام احدهما البينة ان هذا المار
 كانت لفلان الميت مند ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا له واقام الاخر البينة
 ان هذا المار كانت لفلان الميت غير الاول مند سنتين مات وتركها ميراثا له ففي
 في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلاث سنين لانهم وقوا المالك رجل ادعى
 عينا في يد رجل انه له ورثة من ابية والشهود شهدوا انه كان في يد مورثه لا تقبل
 شهادتهم وهما المدعى عليه بذلك تجبر على التسليم الى المدعي رجل ادعى ان في يد رجل
 انما له اشتراها من ذي اليد بكذا ونقد الثمن وقبضا واقام ذوا اليد البينة انها
 لفلان الغائب او عينها تقبل بينة المدعى عليه ويدفع عنه خصومة المدعي لان
 المدعي ادعى عليه عقلا تناهي احكامه فمضى دعواه دعوى المالك فاذا اقام المدعى عليه
 البينة على الورثة يدفع عنه الخصومة ويجادى عينا في يد رجل انه له اشتراه
 من ذي اليد بالف درهم ونقد الثمن فاقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو
 عندي ورثة لفلان ولم يظهر عدالة شهود المدعي حتى حضر المقر له فانه يدفع الى
 المقر له فاذا ظهرت عدالة شهود المدعي يقضى له بتلك البينة ولا يكون ذلك
 قضا على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك انه ملكه كان اودعه الذي في
 يديه تقبل بيته وهذه المسئلة على وجهي ثلثة احدها هذه والثانية لو اقام المدعي
 شاهدا واحدا فحضر المقر له ثم اقام شاهدا آخر وهذه والمسئلة الاولى سوا في جميع
 ما ذكرنا والثالثة لم يقر المدعي شاهدا حتى حضر المقر له وصداق الذي في يديه
 فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعي شهودا قضى له ويكون ذلك قضا على
 المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه كان اودعه الذي في يديه لا تقبل بيته وتجعل
 في يديه مال رجل غائب فاث الغائب فجار رجل ادعى انه ابنة فصدقه ذوا اليد فان
 القاضي يتلوم ولا يدفع المالك الى المدعي سوا قال للميت وارث آخر ولم يقل فان ظهر له
 وارث آخر ولا دفع المالك اليه وتقديم من التلوم مغرض الى القاضي وقدر الطحاوي
 من التلوم بالحول قيل ما ذكر الطحاوي قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما فاما
 ابي حنيفة رحمه الله لا يبيد الشك في يده رجل جاز رجل ادعى انه له اشتراه من فلان
 الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمم بالتسليم الى المدعي ويجادى
 رجل ادعى على رجل ادعى المليون البراة وقال في بيته حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ
 الامام المعروف بحواضر زاده رحمه الله يؤجله القاضي ثلثة ايام ولا يأمم باء المالك

هذا بيته حاضرة على
 ذلك في المصر
 القاضي عليه
 السلام

في الحال وهو جله الى المجلس الثاني جاز ايضا وقيل فيه خلاف بين ابي حنيفة وابن ابي
 ليلى على قوله ابي حنيفة يأمم باء المالك ولا يؤجله رجل ادعى جلا ان يرضى عنه الذي
 لفلان عليه فاما المامور وقال قضيت واعد ان يرجع به على الامر ما كان لي على من ولا
 امرتك بالقضا ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام المامور بيته على الذي
 في الامر بالقضا وقضا الدين قبلت بيته ويقضى القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضا
 على الغائب وكان رجلا احضر رجلا ادعى انه له على فلان الغائب ثلثة درهم وان
 الذي لخصم كفل له هذا المال عن الغائب وانكر المدعى عليه الدين والكفالة فاقام
 المدعي بيته على ما ادعى قبلت بيته ويقضى له على الحاضر ولا يكون ذلك قضا على الغائب
 الا ان يدعى المدعي الكفالة بأمر وشهوده شهدوا بذلك ايضا فيقضى على الحاضر ويكون
 ذلك قضا على الغائب وكان المدعي ادعى على الحاضر انه كفل عن فلان الغائب بكل
 له على فلان الغائب وله على الغائب ثلثة درهم وشهدا الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى
 على الحاضر ويكون ذلك قضا على الغائب سوا ادعى الكفالة بأمر وشهوده شهدوا بذلك
 دينة على غائب فالحيلة له ان يكفل رجل للمدعي بكل ما للمدعي على فلان الغائب فيجبر المدعي
 كفالة في المجلس ثم يدعى المدعي المالك للمقر له الذي يريد ثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة
 وينكر دينة على الغائب فيمضى المدعي بيته بذلك الدين على الغائب فيقبل بيته ويقضى له بذلك
 المال على الغائب ثم يعرض المدعي الكفيل من المال فيقال على الغائب ادفع في يد رجل ادعى
 رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي لي فشهد
 شهود المدعي انها كانت لابيه لا للمدعي مات وتركها ميراثا له وانهم لا يعلمون له وارثا غير
 فان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بها للمدعي ويدفع الدار اليه كالحال ادعى انها كانت لابيه
 اشتراها منه في صحة بالف درهم وشهدا الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم ويقضى بالدار
 له هذه اربعة الفاظ اذا شهدوا بها يقضى بها لهما هذه والثانية اذا شهدوا بها
 ملك ابية والثالثة اذا شهدوا ان اباه كان يسكن هذه الدار والرابعة اذا شهدوا ان
 اباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الالفاظ الاربعة ان جرح الميراث فقالوا مات و
 تركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم تجزوا الميراث فقالوا كانت لابيه
 او قالوا كانت ملك ابية او قالوا كانت لجد اب ابية ولم يقولوا مات وتركها ميراثا
 له لا تقبل هذه الشهادة في قوله ابي حنيفة رحمه الله وان شهدوا على اقرار المدعى عليه
 بشي من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعي ويؤمر بالتسليم الى من شهدوا ان اباه مات
 في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشي لانهم لم يشهدوا بالملك الميت ولهذا لو اقر المدعي
 عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا له وشهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يديه

مطلوب جدا

المدعي

او شهدا ان هذه الدار كانت في يوم مات تقبل ويقضى بها للدي وان لم يجزوا
 الميراث لانهم لما شهدوا باليد للميت عند الموت فقد شهدوا له بالملك عند الموت والشها
 بالملك للميت عند الموت شهادة بالاشهاد الى الابد وكذا شهدا ان اباها مات
 وهو ساكن فيها تقبل ويقضى بها للدي وكذا شهدا ان اباها مات في هذه الدار او
 شهدا ان اباها كان في هذه الدار حين مات احدى مات فيها لا تقبل وكذا شهدا
 ان اباها دخل هذه الدار وما لا تقبل لانهم لم يشهدوا له بالملك ولهذا لو ادعى المدعى
 عليه انه كان فيها او كان داخل فيها لا يكون اقرا ولو شهدا ان اباها مات في
 لا بين هذا القريب وهذا الحام وصاحب اليد كجحد يقبل شهادتهم ويقضى به للابن
 وان كانت دابة فشهدا ان اباها مات وهو ملك هذه الدابة او شهدا ان اباها
 مات وهو حامل هذا المتاع تقبل ويقضى به للوارث ولو شهدا انه مات وهو قاعد
 على هذا البساط او على هذا الفراش او نام عليه لا تقبل ولا يقضى بشي وكذا ادعى قارا
 في يد رجل ميراثا عن ابيه فشهدا انها كانت لابيه يوم مات وتركها ميراثا له فقي
 للوارث وكذا اذا شهدا انها كانت لابيه يوم مات وهو ميت ودارته وان شهدا
 انه ابوه ولم يذكره وان كان له دارته ذكر في الوفاة بانه وارثه قالوا انما ذكر ذلك
 لازالة وهم القضاء والامح ان قوله ودارته وقع اتفاقا فانه ذكر في الابد بالام هو
 وانه وجوز الشهادة وان لم يذكره في هذه النسخ لا يحجب غيره فان كان كجحد المدعى
 والاخر لا بد ان يذكر ما هو ولدته ويشترط ايضا انهم لا يعلمون له وارثا غير رجل طلب الميراث
 وادعى انه الميت يشترط الصحة ان يفسر فيقول عمه لابيه وامه او لابيه او لامه و
 يشترط ايضا ان يقول ودارته لا وارث له غير ولدته او اقام الهيعة عليه لا بد للشهود ان
 يشعروا الميت والوارث حتى يلتقيا الى اب واحد ويقول هو ولدته لا وارث له غير و
 كذلك في الاخ والجدة اذا شهدا انه جد الميت ابا بيه لا بد ان يقول هو ولدته لا وارث
 له غير فان شهدا بذلك او شهدا انه اخ الميت لابيه وامه او لابيه ودارته لا يعلم
 له وارثا غير جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء بل مات فاقام رجل الهيعة انه وارث
 الميت وان قاضي بلد كذا فلان ابن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له غير واشهدنا
 على قضائه ولا يدري باي سبب قضى بمرأته فان القاضي سئل المدعى عن السبب الذي
 قضى به فان بين سببا عمل به في حقه ولا يكون ذلك قضيا بذلك السبب انه لا يدري ان
 القاضي قضى بذلك السبب ام لا لكن لما احتمل ذلك انقضت الاول وجعل مات فخصر واحد
 من الورثة والدي دار في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا
 له ولو رثته وذكر عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضى بالدار لابيه ويدفع

الى المدعي

الى المدعي حصته ويترك حصته بقية الورثة في يد المدعى عليه عند ابي حنيفة رحمه الله عند
 صاحبيه يضعها على يد عدل ولو ادعى دار في يد رجل انها لابيه مات وتركها ميراثا له
 واقام على ذلك بينة وشهدا بشهود انه مات وتركها ميراثا له او قالوا مات وهو وارث
 ولم يذكر عدل الورثة ولا جهة الولاية وما قالوا لا تعلم له وارثا آخر ولا قالوا معه
 فادعت آخر او قالوا مات وتركها ميراثا الورثة ولم يذكر عدل الورثة فان القاضي لا يقبل
 شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ميت ولم يقولوا لا تعلم له وارثا آخر فان القاضي
 ياتي زعما ولم يظهر له وارث اخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قوله اي
 حنيفة رحمه الله وعندنا ما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث من كجحد غير كالأب والأم
 والابن فان كان من كجحد غير كالأخ والعم والجدة لا يدفع اليه شيئا وان كان كالأخ
 من كجحد غير كالأب والأم يقبل نصيبه من كجحد غير كالأخ والعم والجدة يثبت حصته مال
 الميت شهدا بشهود انه لا وارث له غير او شهدا لان احد الورثة ينصب خصما عن اكل
 في ثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهدا بشهود انه لا وارث له غير وكان زوجا
 يعطى له النصف على قوله محمد رحمه الله وان كانت المرأة يعطى لها الربع وعن ابي حنيفة
 يعطيان ثلثي روية كما قال محمد رحمه الله يعطى له او فر النصفين وفي رواية يعطى له اقل
 النصفين الثلث للمرأة والربع للزوج ولا يبي يوسف رحمه الله فيه اربعة اقوال فيقول كما
 قال محمد يعطى اقل المصدين وتقول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع الثمن
 كانه مات عن ابوين وابنتين ولديع نسوة وفي النسخ لم يرد قوله ولا يعطى له النصف ولا
 يوسف رحمه الله فيه ثلثة اقوال قوله كما قال محمد في قوله له الربع وفي قوله له الربع
 قوله خمس المال يجعل كانه مات عن ابنتين وابوين وزوج اصل المسئلة من اثني عشر وهو
 لاجل الزوج الى خمسة عشر له ثلثة من ذلك وان مات الرجل عن امرأة حبي وام ولد حبي
 وورثة فان القاضي يقرر القسمة الى ان يظهر حكم الرجل فان ابوا الباخر وطلبوا تعجيل القسمة
 يوقف القاضي نصيب الجنين عند اكل عند ابي حنيفة رحمه الله يوقف نصيب ربع بنين وعن
 محمد يوقف نصيب غلامين ختم الله على اذانهم غلامين وعند ابي يوسف رحمه الله يوقف نصيب
 غلام واحد لانها في العادة تلد لنا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية يوقف نصيب
 غلامين كما قال محمد مات وله ابنا واحد حاضرا والاخر غائب فاحضر الحاضر حلا اجليا
 وادعيا ان له على ابيه الف درهم دين ولا بيه على هذا الرجل الاجني الف درهم لا مال
 لا بيه غير هذا الا لدف قالوا يقبل بينه الابن الحاضر اثبات دين الميت على الاجني
 ولا تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانهم ليس معه خصم ولا يقضى له بشي من الاثني
 التي يقضى بها على الاجني لانه زعم انه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ رجل

اقا وبه

ي

او المرأة
الزوج

ادعى دارا في يد رجل فلما له فقام الذي في يديه الدار البينة ان فلانا الغائب كان ادعى
 هذه الدار واستحقها من يدك ودفعها القاضي الى المستحق ثم انها جرها الذي هو هذا قبل
 بينه ذي اليد على هذا لانه اقراريد كان يدعيه قبل الاستحقاق وهو ليس بحكم في
 اثبات الاستحقاق رجل ادعى دارا في يد رجل فبين حدودها فالتكلم على ذلك
 فقاما من عند القاضي ثم جاء المدي بينة فشهد على المدعى عليه انها كما قاما من عند القاضي
 اقر المدعى عليه ان الدار التي خاصه هذا المدي فيها هذا المدي ولم يذكر حدود الدار في
 اقراره وانما لا تعرف الدار ذلك في المسئلة يجوز وتعفى بها المدي وكذا لو لم يشهد
 انه قال الدار التي خاصه المدي فيها ولكنهم قالوا يشهدان المدعى عليه قال الدار التي في
 كذا حدودها كذا التي في يد دار المدي فانه تعفى بها المدي رجل مات فقامت
 امراته وولده الميراث وهم كبار طم وقرولا فلما زوجه ثم وجدوا شهوتا ان زوجها كان
 طلقها ثلثا فانهم يرجعون عليها ما اخذت من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمه الله عليهما اختلفت زوجها ثم اقامت البينة انه كان طلقها ثلثا قبل الخلع
 وكذلك الرجل اذا قام اخ امراته ميراثا وقرالاخ انه ميراثها وقران هذا زوج
 وهذا اخ ثم اقام الاخ البينة ان الزوج كان طلقها ثلثا فذلك جائز ويرجع الاخ بها
 اخذ الزوج من الميراث واذا قسم القوم دارا والمرأة مقر بذلك واصحابنا الذين يرون
 لها طائفة من الارض ثم ادعت انه اصلها اياها في صحته او ادعت انه اشتريها بصله
 لا يقبل بينهما وكذلك اذا اقتسما ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه من ابيه
 ثم ادعى احدهم في قسم الاخرين او خلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البينة
 على ذلك لا يقبل لانه القسمة السابقة اقرار منه ان جميع ذلك ميراث لهم عن ابيهم وان
 هذا القسم صار ميراثا لاجله وتوان رجلا اقران فلانا مات وترك هذه الارض او
 هذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك ان الميت اوصى له بالثلث قبل سبعة اقراره
 السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذا لو ادعى دين قبل الميت لان محل الدين والوصية
 البركة والموت بعين الموت بوصف بانها ميراث وان كان فيها دين او وصية وكذلك
 وزعمه اقر واجمع ان هذه المواضع ميراث بيننا عن ابينا ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه
 المواضع وصية من ابي بنى الصغير فلان واقام البينة قبلت بينة رجل ادعى انه
 تزوج هذه المرأة فانكرت ثم مات الرجل فجاءت يدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا
 لو كانت المرأة ادعت لنكاح فانكر الرجل ثم مات فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان
 تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف في الوارث وتوان امرأة ادعت
 على زوجها انه طلقها ثلثا فانكر الرجل ذلك ثم مات فطلبت ميراثها عنه لا يكون

الميراث وهكذا لو كذبت نفسها قبل موته وعمتا لم يطلعا دارا في يد قوم من
 ميراث ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه الذي ورث عن ابيه من هذه الدار
 وهو غائب واقرا الحاضرون فيها بحق الغائب ونصيبه من ميراثه عن ابيه وقالوا
 لا ندري اشترى ام لا يدفع اليك حصته الغائب منها فاحضر المدي في شهودا فشهد
 له باشر من الغائب لا يتبل بينة وهو قالوا هذه الدار لنا لا حق للغائب فيها قبلت
 بينة المدي ثلثة اخوة ورثوا دارا عن ابيهم فادعى رجل ان اباهم غصبها اياه فخلعوا
 فكل واحد منهم عن ابيهم وحلف الآخرون وقد ورثوا ما لا من ابيهم غير ذلك بعضهم
 لا كل قيمة حصصهم للمدي ويرد حصته نفسه من الدار على المدي وان نكل واحد ما قر
 انه كان ودبعة في يدا ابيهم برده حصته على المدي ولا يضمن شيئا لان الودعة لا تكون
 مضبوطة وتولد عن شيئا لانه واقام البينة ان هذا الشيء لا يديه مات وتركه ميراثا
 له وان اياه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من كذا وانه مات بعد ذلك يوم
 بعد اليوم الذي وقت الابن اراد بذلك ان المرأة اقامت البينة على النكاح بعد ما اثبت
 الابن موته يوم فان القاضي يقضي لكل واحد منهما يقضي للمرأة بالنكاح والصدوق والميراث
 وللابن الميراث وكذا لو اقامت امرأة اخرى بينة انه كان تزوجها بعد نكاح الاول
 يوم يقضي ينكحها اضعاف نكاح الاول ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه
 هذا ما لو ادعى الابن ان فلانا قتل اياه واقام البينة وان رخوا للقتل انه قتله في يوم
 كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم اقامت المرأة البينة انه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك
 اليوم فانه لا يقضي بينة المرأة هنا لان وقت القتل يدخل في القضا لان المقتول
 يستحق حقا على القاتل اما القصاص ولما الدية فاذا قضي بقتله وبوجوب الدية والقصاص
 في ذلك الوقت لا يقبل البينة على النكاح بعد خلاف الموت فان الميت بموته لا يستحق شيئا
 على احد فاذا لم يدخل وقت الموت في القضا لعدم تعلق الحكم به يبطل التاريخ الا يرى ان
 امرأة لو اقامت البينة انه تزوجها يوم النحر بالكوفة واقامت امرأة اخرى البينة انه
 تزوجها يوم النحر من تلك البينة بخراسان فانه لا يقبل بينة اخرى لما قلنا وتواخي
 رجل على رجل انه قتل اياه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له غير
 وجاءت امرأة معها ولد واقامت البينة ان والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة و
 ان هذا ولد منها ووارثه مع ابنته هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه استحق في هذا
 ان الجوز بينة المرأة وابنتها الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل ولو اقامت المرأة
 على النكاح ولم تأت بولد فاشبهت سنة الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل
 وانما ذلك في انساب خاصة وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وكذا روي ارا

في يد رجل ان اباه اشتراها من ذى اليد بالف درهم ومات ابن فحدا البايع مع دعواه
وان لم يذكر المدي في دعواه ان اباه مات وتركها ميراثا له ثم القاضي سله البينة
ان شهدا انهم لا يعلمون له وارثا غير ذاك اقام البينة على ذلك نقض القاضي شهادته
ويا مالمدي ان ينفذ الثمن وينقض البيع وكما كانت الدار في يد رجل غير البايع لا بد ان
تقم البينة ان اباه مات وتركها ميراثا له وكما دعي رجل دارا في يد رجلين واقام
البينة ان احدهما باعه الدار لغيره الاخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي لم
تشهدا تم باطلة رجل ادعي ان في يد رجل واقام البينة انه اشتراها من ذى اليد بالف
درهم فقال ذى اليد لم ابيع ثم اقام ذى اليد البينة ان المدي قد مر عليه الدار ذكر في
الشهادات وقال اقبل منه ذى اليد وابطل البيع وانكاره البيع لا يسطر ببينة على
سوا كان المدي قال في انكاره لا يبيع بيننا او قال لم يحجر بيننا بيع لان من حجته ان يقول
لم يكن سابع الا ان المدي ادعي ان هذا من ماله فيها فدها على قال الشيخ
الامام المعروف بخلافه رحمه الله اقبل منه المدي عليه على الرد اذا ادعي البينة
وان لم يذكر محله رحمه الله ذلك رجل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض
ولا يدري اين هو فاقام البايع البينة على ذلك فان القاضي يسمع ببينة وبيع الجارية على
المشتري بطريق الحفظ والنظره وينفذ المايع الثمن ويستوفى منه بكتيل لاحتمال ان
البايع استوفى الثمن واين المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل مسلك الفضل للغائب
وان كان فيه نقصان فذاك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان الغائب فان كان يعرف
اين المشتري لا يبيع القاضي الجارية رجل ادعي ثرا من رجل فأكلم المدي عليه البيع ان بايع
ذلك ادعي البيع واقام البينة لا تقبل منه لان البايع لما انكر البيع اولا ثم ادعاه بعد
ذلك وانكر المشتري انفسخ البيع نحو مما فلا تقبل منه البايع بعد ذلك **فصل**
في دعوى النكاح امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعي الرجل النكاح
بعد ذلك واقام البينة قبلت منه بخلاف البيع لان النكاح لا يسطر نحو دعوى رجل ادعي
على امرأة انه تزوجها بالغف فأكلمت واقام البينة على انه تزوجها بالغ درهم بقبول القاضي
بالنكاح بالعين وكذا لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت ببينته وكما كان
في البيع لا تقبل امرأة مع رجل في منزله يطاؤها ولها منه اولاد ثم اكدت ان يكون امرأته
قال ابو يوسف اذا اقرت ان هذا الولد ولها منه في امرأة وان لم يكن بينهما ولد كان
القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة فلكه زوجها ابوها فوات الزوج فجات
تدعي الميراث ان قالت امرأتك بالانكاح بشتا النكاح وودعت وان قالت لم اكن
امرأتك بالانكاح ولكن بلغني النكاح فاجزت كان عليها السنة وكذلك هذا في البيع

كنت

رجلان شهدا لامرأة على ولد رجل فها كانت امرأة فلان ولم يشهدا انه مات ومي
مرأة والوارث كحد ذلك جازت شهادتهما كذا ذكر في المتقاة امرأة معها ولد فقالت رجل
هذا الولد منك وقد تزوجني وقال الرجل لم اكن زوجك وهذا الولد من زنا زيت بك
لا شئت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضي عليه بالمرء رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك
وانت صغير وقالت بل زوجك وانا كبيرة لم ارض كان القول قولها والبينة سنة الزوج
رجل اقام السنة على امرأة انه تزوجها واقامت اخوها عليه منه انه تزوجها قال البينة
سئل سنة الرجل ولا تقبل منه المرأة لانها اقامت البينة على نكاح نفسه وكذا وقت بينة المرأة
ولم يوقت سنة الرجل جازت دعوى الرجل وبثبت نكاح المرأة التي تدعي الرجل وسئل نكاح
المديعة ولها على الزوج نصف المهر وتبيع للشاهدين ان شهدا بالنكاح اذا راعيا مسكنا
في منزل واحد ينسب كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوجين وهو منزله ما شهد
بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة على النكاح بالتسامع قال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله
بحق الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع رجلا ادعي نكاح امرأة واقام كل واحد
اشهدها امراة فان كانت في بيت لهما فها في يد ويتزوج بحكم اليد كما لو ادعاهما
عين من رجل واقام كل واحد منهما البينة انه اشتراه من فلان بكذا وكان المبيع في يد احدهما
كان اولى وكذا لو شهد شهود اخد من بيتي لنكاح انه دخل بها كان اولى وقد ذكرنا ان رجل
لشهود ان يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة في بيت لهما او شهد
شهود لهما بالدخول واقام كل واحد منهما البينة انه تزوجها قبله كان اولى كما في دعوى الشراة
بينة ذى اليد لا اذا اقام الاخر البينة على سبق شراة وان ادعي النكاح واقام كل واحد
منها البينة وادعاهما وتاريخهما سوا فان كانت في يد احدهما مع بينة ذى اليد وان ادعاهما
ولادخر بنفصا ليدلوا في دعوى الشراة اذا ادعاهما ولم يورخ الاخر يقضي لصاحب
التاريخ وان ادعاهما سبقا سبقا او في كل حال كان لم يورخا عدلت بينتهما
فما ولي وان عدلت النساء جميعا لا يقضي لاي منهما كما لو لم يقر السنة واقام البينة
ولم يورخا وهست في يد احدهما فها لها القاضي فاقرت لهما انه تزوجها قبل الاخر
واقرت انه تزوجها دون الاخر في المقابلة لانها لما اقامت السنة ولم يكن لهما تاريخ
ولا يدبطلت بينهما مكان التما تر فاذا اقرت لهما سب نكاح المقابلة بقصدتهما وكذا لو
قاما السنة فاقرت لهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضي لها بالمهر والميراث
وكذا لو اقاما السنة على النكاح والدخول واقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها اولا فها ولي
وان لم يفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل من المسمى ومن هو المثل وكذا
انما ادعي نكاح امرأة فاقرت لهما ثم اقاما السنة على النكاح ذكرنا الصلح والشهادة

مطلبي جدا

في الفتوى الصغرى انه لا ينقض لا حدهما كما لا يقرب ولا يصير المقر له بنفسه لا قرار صاحب
يد وأحال الجواب الى الخصم رحمه الله ولما ادعت المرأة على رجل نكاحا فقامت المرأة
اشتهت يقضى لها ولا ينسد النكاح بحججه وتكون الخيبر ادعت كل واحد منهما على رجل
واحدة ثم تزوجها وهو محجود فقامت احداهما البينة على قراره انه تزوجها باللف درهم
وانه دخل بها واقامت الاخرى البينة على قراره انه تزوجها بانه دخل بها فدخل بها
الشبان فان القاضي يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على قراره
استحسانا وان اقامت احدهما البينة على قراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى
على قراره بالدخول بها ولكنها اقامت على النكاح وهو ينكح الكل فان القاضي يقضى للزوجين
بصحته نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود لان النكاح دليل على سبب نكاحها وهو ثم نعم كل
واحدة منهما البينة على قراره بالدخول بها ولا بالدخول اصلا ففرق بينه وبينها ويقضى
نصف المالاين لهما بينهما المدعيه المدعى بربع الدوام والمدعيه الثانية بربع الدوام
وفي المسألة اذا ادعى زيد وعمر نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفي امرأة زيد
وان سألها القاضي بعد ادعاء النكاح من زوجها فقالت تزوجت زيدا بعد عمر
ففي العمرة امرأة ادعت على رجل نكاحا فانكر الرجل قال ابو يوسف رحمه الله يحلف الرجل
ناله ما ي امرته وان كانت امرته في طالق يابى وقال بعضهم يحلف على النكاح فاذا
حلف وليس المرأة بشيء يقوله القاضي فرقت بينهما في الاستيفاء على النكاح اخذ المتابع
يقول ابو يوسف رحمه الله عليها وعليه الفتوى ومن يصلي في رجلين ادعى نكاح
امرأة فاقرت لاحدهما قال السليمان ان يحلف بالآخر ثم يحلف الذي اقوت الما على دعوى
الاخر فان حلف المرأة على دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل على العمرة
فرق بينهما ثم يحلف المرأة للاخر فان حلف برئ وان نكلت عن البين يصير وجهه له
امرأة طلقتها زوجها ثلثا فبات الى الاول بعد ذلك فزوجها الاول ثم ادعت ان زوجها الثاني
لم يكن دخل بها قال ابو القاسم ان كانت المرأة عالمة بشرايط حلها الاول فقالت عند النكاح
احللت لك فزوجها الاول لا تقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا يعلم شرايط
المحل قبل قولها الا اذا كانت اقوت ان الثاني قد دخل بها ولو انها لم تقبل شيئا عند نكاح
الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزوج آخر فقالت تزوجت
ولم يدخل في كان القول قولها امرأة طلقتها زوجها ثلثا فبات بعد ذلك فزوجها الثاني
تزوجت فلا نافي منها فانكر الزوج الثاني للحاج ذلك الناطق رحمه الله ان القول قولها كونه
الاول نكاحا وتوافق الزوجين جماعة في نكاحها كان القول قولها ولا يحل الاول وتوافق
الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئها الزوج الثاني فقالت قد وطئني فرق بينهما

نصف

نصف الصداق وتوافق الزوج الثاني تزوجك قبل انقضائك من الزوج الاول فقالت
قد كنت استقطت سقطا بعد طلاق الاول قد استبان خطبه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت
ولا استقطت لكنا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها وفرق بينهما ولها
المهر رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان فقد طلعتك وانقضت عتلك فبين
وقالت ما طلعتني الاول لا نفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما
وان قال الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها
فتعقل الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال
كانت امرأة الاخر وان انكرت ما اقرب الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الاخر
فاذا قالت المرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او حال ما كنت بحجسنة او امة فانكر
الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا وان قال الزوج بشيء من ذلك وكذبته المرأة
يكون طلاقا حكما قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله اذا كانت للمرأة زوج معروف
طلقتها فترجعت بلخر وقالت تزوجت وانا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح
الثاني اقل من شهرين كان القول قولها المرأة واذا كان مقدار شهرين لا تقبل قولها
عندنا في حقه رحمه الله وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين
ثم انزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة وكذا في المستقر رجل شهد على رجل انه
طلق هذه المرأة ولم يشهد لها امرته فاجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد انها امرته
وقال لم اعرفها ولم ادخل بها قال القائل منه ذلك وكنا لو شهد على قرار المرأة انها امرأة هذا
الرجل فاجاز القاضي عليها اقرارها وجعل امرته ثم ادعى الشاهد انه تزوجها منذ سنة
وان لم اعرفها واقام البينة قال القائل منه ويطلب القاضي قضاء ويردها على الشاهد وهو
كان بدا فشهد لها امرته ثم ادعى الزوج يقبل ذلك منه رجل تزوج امرأة ثم ادعى انه اشترى
من يملكها لا يقبل مدعيه على ذلك حتى يشهدوا انه اشترىها من فلان وهو يملكها بعد الزوج
وكنا اذا ساءم بدين في يد رجل ثم ادعى انها له اشترىها من فلان وهو يملكها لا يقبل مدعيه
حتى يشهدوا انه اشترىها من فلان بعد المساومة وماله واقرا للمنى في يد يد الدارانه في كل
البائع رجل اشترى خادما متعقبة من رجل فلما رقت ثمنها قال المشتري هذه خادمتي
ولم اعرفها لا تقبل قوله ولا تقبل بسبه امرأة غاب عنها زوجها فني لها فتمعت ما فعل
اهل الحسبة واعتدت وتزوجت بزوج ثم جاز رجل وقال رايت زوجك حيا في ذلك كذا
قالوا ان صدقت الذي اخبرها او لا بالموت لم يكن لها الحق بالقرار مع الزوج الثاني لان
خبرها بعد الواحد قبل في باب الموت فنجوز الشهادة بالموت بالسامع بسماعه من واحد
وفي غير الموت لم يحل له ان يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوفاء

وجاء
وبه الاول

يكون مشهود من الجماعة غالباً فلا يكفي بخبر الواحد ما الموت لا يكون بشهادة الجماعة
 غالباً إذا ادعت اختان على رجل ولما مات كل واحد منهما ابنته انه تزوجها أو لا كان ذلك
 إلى الشفيع إذا صدق واحد منهما أو لا كانت امرأته وبطلت سنة الأخرى ولا شيء لها
 من المهران ثم يكن دخل بها وإن قال الزوج ثم اتزوج واحد منهما أو قال تزوجت جميعاً
 لا أدري للاولى منها قال في الكتاب فرق بينه وبينها وعليه نصف المهر بينهما إن لم يكن دخل
 بواحدة منهما قال في هذا إذا قل تزوجت جميعاً ولا ادري الأولى منها وأما إذا قال لم اتزوج و
 منها سغى إن لا يجب شيء والأصح أن هذا الجواب الفصلين سواء وهو كما لو أقال ابنته بعد
 موت الزوج فإنه ينفى لكل واحد منهما بالمهر والميراث **فصل في**
يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغيره بعض هذه المسائل عديت لزيادة فائدة
 قال في المراتم تزوجك وأنا صبي فقلت بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله إلا أن
 القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هل جاز ذلك أم لا لأن قال لا يقول له القاضي هل جرت
 بعد البلوغ إن قال لا يقول له بخبر الأول أن قال لا يفرق بينهما امرأة ومهرها من
 الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا إن
 كان قد جاز ذلك كانت في ذلك الوقت وكان بها علامة الميراث لا يصدق أنها لم
 يكن مدركة وإن لم يكن كذلك كان القول قولها وكل زوج ابنته البالغة فجات بعد
 موت الزوج بطلب الميراث إن قالت زوجي والمهر ما يرى كان لها الميراث وإن قالت
 لم أكن امرأته بالتزوج ولكن حين بلغت نه زوجي منه اجرت أن أقامت ابنته على أن
 كان لها الميراث فذلك ثم ابنته لا يشت النكاح ولا ميراث لها لأنها أقرت أن نكاح الأب
 انعقد موقفاً فلا يحسن قولها في تنفيذ الأب ابنته رجل تزوج اسمه البالغة فبطل المهر
 ثم اختصما إلى القاضي فادعى الزوج أنها سكنت حين علمت فقال لا بددت إن قالت
 رددت حين علمت كان القول قولها وإن قالت علمت بالنكاح يوم كنا فرددت وقال الزوج
 لا بددت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة إذا اختلف الشفيع مع المشتري
 على هذا الوجه إن قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وإن قال علمت
 بالشرا يوم كنا فطلب لا يقبل قوله معقراً زوجها غير الأب والجد فاختصم زوجها
 بعد البلوغ وهي بكر فقلت اختبرت الفرقه وكذبها الزوج لا يقبل قولها إلا سنة وإن
 اختلفا في الحال فقلت بلغت لأن واختبرت الفرقه فقال الزوج لا بلغت قبل هذا
 سكنت كان القول قولها وإن كان ساء وقت البلوغ لا يبطل خيارها إلا بالرضي صريحاً
 أو دلالة كحال التمكن وغير ذلك امرأة ادعت مهرها على ولدت زوجها أكثر من مهر
 مثلها إن كان الولد مقرباً بالنكاح يقوله لها القاضي إن كان مهرها كذا ينكح مهر أكثر

ذكر

حين بلغت

من مهر

من مهر مثلها فإن قال الولد لا يقول له القاضي إن كان كذا ينكح مهر أكثر
 من مهر مثلها إن قال لا يقول له القاضي إن كان كذا ينكح مهر أكثر
 ذلك إذا قال الولد لا الزمة القاضي مقدار مهر المثل ويجلفه على الزيادة ونظير ما ذكر
 الأول رجل إلى غير مقدم من القاضى فإن القاضي يفعل هكذا إلى أن ياتي القاضي على درهم بعد
 ذلك يلزمه درهم ويجلفه على الزيادة يدعى المهر هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار
 مهر مثلها فإن كان لا يعرفه مراعاة بالسؤال عن مهر أو يكلفها إقامة البينة على ما يدعى رجل
 زوج ابنته الصغيرة فادركت بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت للمهر
 إلى أبيك وانت صغيرة فصل في الأب في ذلك قالوا لا يجوز لأب أن يزوج ابنته ولو كان يأخذ مهرها
 من الزوج ولا يرجع الزوج على الأب إن ادعى مهرها في تركه والمثل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله القاضي أقامة السنة على ما ادعى جاز وإن عجز عن إقامة البينة ينفى له مهر
 المثل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقضي
 مهر المثل بعد موت الزوجين مطلقاً طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق تزوجت
 بزوج آخر ولم يبق لك حق للنفقة وأنا اتخذتك الولد كان القول قولها أما إذا أنكر الزوج
 فظاهر مكنها إذا قالت تزوجت رجلاً فلا فرق بين النكاح بمهر أو لم يصح أقرها وإن قالت
 تزوجت فلا فطلق لا يقبل قولها ويكون للأب أن يأخذ مهرها الولد لأن يصدقها للمقرر
 في الطلاق صريحاً به أم أمه تطلب نفقة من الأب فقال الأب أنا الحق به لكن أمه في
 النكاح لكنها هربت مني وقالت لبيد لا بد ما تسمه قالوا يتك الولد مع الجد ويقال للأب
 طلب مهر ابنته لأن أمه إذا لم يعرف مكانها فهي عترة المفقودة فإن حضرت امرأة وقالت
 هذه ابنتك وولدت هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقال الجد ما هذا ابنتي وابتغى لها
 كان القول قول الأب للمرأة ومهاولي بالولد وكذا قول الأب ولا حين خاضعته الجد
 هذا ابني لأن ابنتك قال قول له لأن الجد أقر له بالنسب والأب منك حق الجد وكل اعق
 أمه ثم خاضعته مولاها ولما قال الجد اعقني قبل الولادة والولد حر وقال
 للولي لا بد ولدت قبل الاعتراف والولد يرقى ذكر المناط في رحمه الله إن كان الولد في يدها
 كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله إن كان الولد في أيديهما يكون القول قولها لأنها
 تدعى الولادة في أقرب الأوقات وفي حرية الولد ولو أقال ما السنة فيبنتها الولد لأن بينه
 الجد قامت على نفق الفتى وبنتها قامت على ثبات الحر وكذلك هذا في الكتابة وأما في
 التدبير القول يكون للولي لأنها تصادق على رفق الولد وذكر في المسقاع محمد بن زائدة قال
 إن كان الولد يترعن نفسه يرجع إليه ويكون القول قول الولد وإن كان لا يترعن
 القول لمن هو في يدك منها وإن أقام ابنته فبنتها ولي وكذا لو كان مكان الاعتراف كذا

فقلت الزوج أوقات تزوجت بجد وطائفة

فكذلك

ثم اختلفا في الولد ولو اعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقلت ولدت بعد
 ما اعتقت فاخذته مني فقال المحبة ولدت قبل العتق فاخذته منك وانت امة
 فان كان الولد لا يعرف نفسه وجه المولى الى الام لان اقرانه اخذ منها
 وكذلك في الكتاب ما في المذبة وام الولد المولى الجارية بين رجلين وابنه
 او اكثر فقلت ولدت فادع عن جميعا يثبت النسب من الكل في قوله الى حنفية وزر
 والجون بن زياد رحمه الله عليهم وعن ابى حنفية رحمه الله في رواية يثبت من النسب
 من كل واحد منهما الشدة انما دابة ولدت هذه دابة معروفة
 له فانه ينفى النسب وان كثرت امة ولدت ولا في بطون مختلفة فشهد
 ثلثة نفر على قران المولى شهدا جميع انما حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه
 وشهد الثاني انما حين ولدت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر الثاني
 والمولى محمد جميع ذلك قال محمد الولد الاكبر عبد يبيع لانه لم يشهد على اقر المولى النسب
 الا واحدا فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولدا لان الاول مع الثاني شهدا على
 اقرانه انما ام ولدت ان لم يجتمعا على نسب الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية لادم فيثبت
 ذلك الحق للولدين الثاني بشهادتهما وان لم يثبت نسبه وانما صادرت الجارية ام ولدت
 بالولدين الثاني كان الولد الثالث ولدا ولدت فيثبت نسبه منه الا ان ينفية وذكر
 في المنتقى رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقامت الامة شاة
 انه الميت قران هذا الولد الاكبر ولد منها قال هو ابنه والاصغر منزه
 انهم فان ايشروا فقالوا شهد انه اقر بهذا الولد الاكبر انه ولد قبل ان تلدهذين
 فان لا وسط والاصغر ابنان ايضا وقال فرجحه الله في الاول ايضا ما ابناه وقال
 محمد اذ اجاب بولد بعد قران المولى بالولد الاكبر ستة اشهر فصا عدا لزمه الولد
 وان جات به لا قل من ستة اشهر لا يلزمه لانها انما صادت فراشا له منذ يوم اقر
 بالولدين الاول فلا يلزمه ما كان من الحمل قبل ذلك وعن ابى يوسف رحمه الله في الاول
 رجل له امة لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقال احد هؤلاء ولدت ومات وقال
 ابى يوسف يعتق كل الولد لا تسفل بعق لادم واما الولد الاول والاصغر يعتق
 من كل واحد منهما ثلثة كانه قال لادم حرقا لا تسفل حرقا الا حوالا كلها فتعق كل
 واما الاخران كل واحد منهما يعتق في حال دون حالين فتعق ثلثة وعن ابى يوسف
 رحمه الله في رواية اخرى يعتق من الاول والاصغر من كل واحد منهما نصفه **نكح**

الاصغر

عالم

عالم جارية فيما دون الفرج فانزل فلخذت الجارية ماله في ثوب فاستد خطته فرجها فقلت
 عن ابى حنفية رحمه الله ان الولد ولد وتصير الجارية ام ولدت له وذكر في الاصل امة
 ولدت رجل ثلثة في بطون مختلفة فادعى الى احد اسم قال ان ادعى الاصغر يثبت نسب
 الاصغر منه وله ان يبيع الاخرين عند الكل واحد ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه
 والاصغر منزه والاصغر منزه لادم ليس ان يبيعهما فلا يثبت نسبهما منه فعند ادعى
 الاكبر يكون نصيب الاخرين لانه لان الاقرار بنسب المولى حق عليه شرعا فكان كخصي
 الاكبر باللعوي واشكوت عن الاخرين عنزله النفي ولدا ام الولد ينفى من غير هوان
 وقال زرعة ادعى الاكبر يكون دعوى لكل رجل باع ام ولد والمشتري يعلم بذلك فجات
 بولد فادعاه المشتري فان الولد لا يكون المشتري ويكون للبائع اذ ام ينفية فان نفاه
 البائع ثبت نسبه من المشتري استحسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم انها ام
 ولدت لا يكون مغرورا ولعم يعلم المشتري انها ام ولد كان الجواب كذلك الا ان هذا اذا
 نفاه البائع وادعاه المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا ولدت المغرور
 بغير رجل اشترى جارية وظن انها حرة فباعها فقامت البائع في ذلك فقال له البائع امسكها
 فان ثبت الحمل فهو مني وامر البائع غلامه او كملته ليرد الثمن على المشتري وتبقي الجارية
 عند ذلك وغاب المشتري فاسقطت سقطا استبان خلقه لا قل من ثمانية وعشرين يوما
 من وقت قول البائع ذلك فان اسقط يكون من البائع وعليه دفعه وتصير الجارية ام ولد
 ليرد الثمن على المشتري لانه اذا جات بسقط استبان خلقه فظهر انها كانت حرة وقت كلام
 البائع لان خلق الولد لا يسم لا قل من ثمانية وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع رجل قال
 ان كان في بطون جارية غلام فهو مني وان كانت جارية فليس مني فولدت ولدا لا قل من ثمة
 شهر ذلك عصام انه ثبت نسبه منه غلاما كان او جارية لان الانسان لا يعلم في بطون
 الحامل امرأة الحرة اجاب بولد فنفاه لا عن القاضي بينهما ثم ينظر بعده لك ان نفاه في ملك
 قريبة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في ملك بعيد لا ينقطع وابى يوسف وعبد
 رحمه الله عليهما قدرا البعيد باربعين وقالا بعد الاربعين لا ينقطع نسب الولد وقوله ينقطع
 وابى حنفية رحمه الله فوضف لك الى الرأى القاضى ولم يقل رجل هذا بولد المتكحلة فسكت
 ثم نفاه بعد ذلك لا يضر نسبه وكذلك في ولدا ام الولد فاشكوت عند التهنئة فيما يكون
 للولد وفي ولد الجارية لا يكون قول رجل في يديه مال زعم انه ورثه من امرأة كانت له في
 تلك المرأة ثم اتى بولد رجل انه اخ تلك المرأة وقال فرجحه الله المالك له الا ان يقيم
 الزوج البينة على انه كان زوجا لها وهذا ثلث مسائل احدها هذا والثاني به مجهول النسب
 في ذلك ماله فقال ورثته من ابى وهو فلان ثم اقر بعده لك باخ لا بام فقال المقلد انا

وغيره على

كان في بطون

قال المقلد انا اخبرك انت بزوجها
 قال ابى يوسف رحمه الله يكون المالك له
 انفس الزوج والنصف للزوج المتكحلة
 الا لا يقيم الزوج البينة انه اخ المالك

ابن

فلان الميت وانت تستبان له قال ابو يوسف رحمه الله مال بينهما نصفان وقال زفر المالك
كله للمقر له والثالثة امرأة اقربها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم اوتت باخ
فجها فقال الاخ انا اخ وتنت انت امرأة له قال ابو يوسف رحمه الله يكون المال بينهما
النصف للزوج والنصف للاخ المقر له الا ان يتم الاخ البيه انه اخ تلك المرأة وقال زفر
رحمه الله المالك له الاخ الا ان يتم الزوج البيه على انه كان زوجها فلان فلان سأل
احداهما عن الثلث فبطلت البيه مال فقال زفر رحمه الله من ابي وهو فلان ثم اوتت باخ
باخ لا يتم فقال المقر له انا ابن فلان الميت وانت تستبان له قال ابو يوسف رحمه الله
المال بينهما نصفان وقال زفر المالك له المقر له والثالثة امرأة اقربها ورثت هذا المال
من زوجها فلان ثم اوتت باخ وزوجها فقال الاخ انا اخ وتنت انت امرأة له قال ابو
يوسف رحمه الله للمرأة الربع والباقي للاخ وقال زفر رحمه الله المالك كله للاخ اذا قامت
المرأة السنة على النكاح رجل ادعى على ميت دناءة محضه وادعته وهو يقر انه ليس بها فلان
فانه يسمع دعواه لو اقام البيه على ذلك قبلت بيته وان لم يكن له بيته كان له ان يحلف
الوالت على العلم بالدين كذا ذكر الحنفية رحمه الله وكذا لو كان المدين مات ولم يترك
مالا في يد ولده فابى الوالت يكون خصما للمدعي الدين يقبل البيه ويقضي بدينه حتى يظهر
للميت مال اخذ صاحبه الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جاز رجل مات وترك
اخرون فاقبلوا باخ ثالث وانكر الاخ قال علماؤنا رحمه الله لا يقر له من المقر نصف
ما في يدك وقال ابن ابي ليلى ياخذ منه ثلث ما في يد ثلث مات وترك الفادى رجل على الميت
الف درهم واقام البيه وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل اخر ادعى على الميت
الف درهم وانكر ورثة الميت وصدقه المقر له بالالف فان الثاني ياخذ من المقر نصف
ما في يدك وتوكل على بعض الورثة دينا على موثره وصدقه البعض وانكر البعض فانه ياخذ
الدين من نصيب من صدقة بعد ان طرح نصيب المدعي من ذلك الدين وتوكل على رجل اجنبى
على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب البعض ذكر في الكتاب انه ياخذ كل الدين
من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقر ان الدين معلوم على الميراث وقال الفقهاء ان
الميت رحمه الله عندى ياخذ من المصدق والمخصه من الدين وهو قوله الشعبي والبصري في
ذلك وابن ابي ليلى رحمه الله عليهم قال وهذا اعدل واحسن رجل مات وترك ابين فادى
احدهما ان لا يهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر انه كان من قرص واقام
كل واحد منهما البيه على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخلافه ليس لهما ان يشاركا
صاحبه فيما قبض رجل له تسعة اولاد اقربهم منه وجازا قراره ان خمسة من اولاده
فلان وقلان وذكر اسمهم عليه الف درهم ثم مات وانكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود

على قراره

على قراره بذلك وقال لا يعرف الا ذلك الذين اقر لهم لانهم ما كانوا حضورا وقت الاداء او قالوا
ان اقربها الورثة باسماى هو لا ثبت المال بشهادتهم وان انكروا فاقام المدعون البيه على انهم
يسمون بالاسماى التي ذكر الشهود تقضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسماى
رجل مات وترك مالا فادى بعض الورثة عينا من اعيان ثمنه ان لم يعرف وجهه منه في صحة
وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرن فان الثمن يكون قوله من يدعى البيه في المرن
وانما قام البيه فابينه بيته من يدعى البيه في الصحة كذا ذكر الجامع الصغير وذكر
الحنفية في الفتاوى امرأة ماتت واختلفت الزوج وعرضتها في مهرها الذي كان عليه وادى
الزوج انها وصيت منه في مهرها وادى الورثة ان البيه كانت في مرن منها قال الثوري يكون
قوله الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثانيا فلو
اقر له الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على ذلك الرواية لانهم تصادقوا
على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قوله من يدعى السقوط ولا ان
البيه حادث والاصل في الحوادث ان يحال الى اقرب الاوقات **فصل في**
الخصومة بين الزوجين اذا غرقت المرأة فطن زوجها ففعل على وجه اما ان
اذن لها بالغرل فغرت وانماها عن الغرل فغرت ولم ياذن لها ولم يذنه فغرت ولم يقل
الزوج لها شيئا ولم يعلم بغرلها فان غرلت باذنه فهو على وجه اما ان قال لها اغرليه فغرت
او قال اغرليه ليكون ثوبا ذلك او قال اغرليه ولم يذكر شيئا في الوجه الاول لا يكون الغرل
للزوج لا فاعرضت فطنت باذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغرل وان
قال لها اغرليه بكذا وسمى الجمل معلوما جاز ويكون لها الاجر المسمى ولدن سمي اجرا جوهلا كان
الغرل للزوج ولها اجر مثلها كما في سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غرلت
باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قوله الزوج مع المهرين لانها تدعى عليه الاجر وهو ثوب
فيكون القول للزوج هذا اذا قال لها اغرليه لي وان قال لها اغرليه لنفسك فغرت كان
القول لها ويكون ذلك هبة للعطون منها وان اختلفا فقال الزوج انا اذن لك فغرت له لي
وقالت لا بل قلت اغرليه لنفسك كان القول قوله الزوج مع المهرين لان المهرين يستفاد من
من جهته والنظر شاهدا فان العادة ان المرأة تغرل فطن الزوج لاجل الزوج وان قال
اغرليه ليكون الثوب ذلك كان الغرل للزوج ولها عليه اجر المثل لانها غرلت للزوج
بعض الغرل فيكون في معنى فغير المحان ويكون الغرل للزوج لانه صاحب اصل والعطون
وهو كما هو دفع غرلا الحايك فينسجد بالنصف فان ثوب يكون لصاحب الغرل وان قال لها
اغرليه ولم يذكر شيئا فادى الزوج انها غرلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع و
انكر الاجارة وهبة العطون هذا اذا غرلت باذن الزوج وان لهاها عن ثوب فغرت

يعني المقر له لم بالدين

مرصع

ينكر

لا نقول ان الغرل

بعد الذي كان الغزل لها وعليها الزوج مثل قطنة كمن غصبت حطة فطنها عند خيفه حرك
 يكون الدقيق للغاصب من الحطة وان لم ياذن لها ولم يند عن الغزل ففرض ان كان الزوج
 بايع القطن كان الغزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل
 فتصير غاصبة كما عرفت بعد الذي وان كان الزوج جابا القطن الى بيته لاجل البيت كان
 الغزل للزوج لانها عرفت باذنه ولا اجر لها لانها متطوعة كما عرفت من حق الزوج او
 طعن القطن ياذن الزوج وعن ابى يوسف رحمه الله في المنتقا رجل اشترى قطنا وامر امراته ان
 تغزل فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو عزله طعام وضعه في بيته فاكلت وروي
 مشام في التوبة راذ اغزل قطن الغريم فاختلغا فقال لصاحب القطن عرفت باذني فافترقا
 وقال الآخر عرفت بغير اذنيك فافترقا كان القول قول صاحب القطن لان الاصل وان كان
 عدم الاذن الحانه ظاهر فهو يذلل هذا الظاهر ان يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله وعن
 الشيخ الامام ابى محمد بن الفضل رحمه الله رجل اشترى قطنا وجوز القطن امراته واهلت
 الى المرأة اختها قطنا فغزلت المرأة ونسب بعضها ذكر باسما ثم ماتت المرأة لم يكن الغزل للرجل
 قال ان كانت هي التي دفعت الغزل الى الحايك بغير امر الزوج فان الكفا من كون لينة المرأة
 والزوج في مالها غزل مثل الغزل الذي عزله من قطنة وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل
 الى الحايك بغير امر المرأة فان الكفا من يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي عزله
 من قطنها وان دفعها جميعا الى الحايك او دفع لهما ما صاحبه كان الكفا من بينهما بقدر غزله ولا
 ضمان على واحد منهما لصاحبه رجل في يديه ارض غريم اجرها فقال لرب الارض اجرها بما رى في
 في وقال الآخر غصبتها منك فاجر بها فالاجر لي كان القول قول الارض لانها اختلغا في بلاد
 الارض والاصل ان يملك الانسان يكون له ولو كان الآخر في الارض ثم اجرها فقال
 ربا الارض امرتك ان تنفق فيها لي ثم تاجر وقال واليد غصبتها منك وبليت ثم اجرته فانه قسم
 الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصابا لهما يكون للآخر وما اصاب
 الارض يكون لصاحب الارض لان الاصل ان يملك الانسان يكون للبايع فلا يقبل قول صاحب الارض ان
 قال ربا الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البيعة كانت بيعة الغاصب ولي
 ذلك في المنتقا وقال الآخر غصبت منك الف وخرجت فيها عشرة الف وقال المقر له لا يملك
 به كان القول قول المقر وقال المقر له لا يملك غصبتك الف وعشرة الف كان القول قول المقر
 وقال غصبت منك ثوبا فقطعته وخطته بغير امرك قيصا وقال المقر له بل غصبتني القيصا وقال
 بل امرتك بخياطته كان القول للمقر له **واعو الحايك**
بطون لطريق حايط بين دارين كل دار رجل ادعى الحايط صاحب كل دار فلهذا
 المسئلة على وجه ان كان لاحد المدعيين جذوع على الحايط المتنازع فيه وليس للآخر عليه

بطل

شي

شي فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لاحد منهما عليه جذوع والآخر عليه هو ادى او يادى
 فهو لصاحب الجذوع وان كان لاحد منهما عليه جذوع والآخر عليه ستم او حايط والحايط المتنازع
 فيه وهو لا يسفل لصاحب الجذوع والمسترة لصاحب المسترة بمنزلة سفل رجل عليه علو الآخر ولا
 يؤمن صاحب المسترة برفع المسترة الا ان يثبت على الحايط استحقاق الحايط باثبنته فحسد يمين
 صاحب المسترة برفعها وان كان لاحد منهما على الحايط المتنازع فيه جذوع والآخر اتصال بهذا الحايط
 من جاز واحد منهما صاحب الجذوع اولى والمراد بهذا الاتصال مدخله بعض انصافين هذا في بعض الما
 من احد جانبي الحايط المتنازع فيه لانه لما بين وذكر المحامد ان صاحب هذا الاتصال اولى
 بالحايط المتنازع فيه وبغير اخذ بعض المشايخ رحمه الله عليهم وان كان لاحد المدعيين على الحايط
 فيه جذوع والآخر اتصال برفع هذا الحايط فصاحب اتصال الرفع اولى بالحايط المتنازع فيه ولا يوجب
 الجذوع كما قلنا في المسترة واختلفوا في اتصال الرفع قال الكرخي رحمه الله تفسيره مدخله اللين من
 جازي الحايط المتنازع فيه الحايطين لاحد منهما والحايطان متصلان بحايط له عقابله الحايط المسار
 فيه حتى يصير من بعضا شبه القبة فكون الكرخي حكم بنا واحدا وبغير اخذ بعض المشايخ رحمه الله عليهم وعن
 ابى يوسف رحمه الله بغير اتصال الرفع الذي به يرفع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال
 حايي الحايط المتنازع فيه ببلد حلة انصاف اللين بحايطين لاحد منهما فاما اتصال الحايطين بحايط
 اخرى في مقابلة الحايط المتنازع فيه غير معتبر وعليه اكثر المشايخ منهم شمس الامة الشرخسي
 رحمه الله عليهم فهو ولي من صاحب الجذوع ولا يؤمن صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال
 استحق الحايط المتنازع فيه بنوع ظاهر فلا يستحق به رفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما هو
 سارعا في دابة ولا حدهما عليه احل والآخر عليها محلاة فان ثم يؤمن صاحب المحلاة برفعها لان وضع
 المحلاة على الدابة الغير حاد لا يتصور ان يكون مستحقا في الاصل ان كان مشروطا في اصل
 القسمة وان كان لاحد منهما على الحايط المسار فيه ستم او اتصال الا على وجه التبع والآخر
 عليه هو ادى او يادى او لا في فهو لصاحب المسترة والاتصال من غير مدخله انصاف اللين حاز
 فلا يعتبر فان لاحد المدعيين على الحايط المتنازع فيه ارجح من ليد او ليد فهو عزلة المسترة و
 ان كان لاحد منهما عليه هو ادى او يادى ولا شيء للآخر فهو بينهما ولا يعتبر هو ادى او يادى
 ان كان وجه الحايط المتنازع فيه او احد المدعيين او كان لاحد منهما طاقات كان الحايط
 المسار فيه بين المدعيين في قوله الخيفه رحمه الله ولا يترج بذلك احدهما وفي قول صاحب
 نقض الحايط لمن كان اليه وجه الحايط والطاقات وان كان لاحد منهما عليه جذوع واحد
 عليه جذوع واحد الآخر عليه هو ادى او يادى او لا شيء للآخر فهو لصاحب الجذوع فان كان
 كل واحد منهما عليه الا ان جذوع احدهما اكثر من جذوع الآخر لكن لا ينتقض على جذوع صاحب
 القليل عن الثلاث اختلفت روايات فيه ذكر في المنقح عن ابى يوسف رحمه الله اذا كان احد

بجوز الجذوع

كان

مقتضى انصاف

انصاف

اما وضع الجذوع على حايط الغير فمكروه
 مستحقا في الاصل

ارض رجل في صاحب الارض رضه وامره ان يلزق حايطة بحايطة الدار ومنعه
صاحب الدار عن ذلك قال بظن ان الزقة بالدار يحيط حايطة الدار لا يستقط حايطة
الباري كان لصاحب الارض ان يلزق حايطة به وان كان لو سقط حايطة الدار سقط
الباني لم يكن لصاحب الارض ان يلزقه حايطة الدار وان كان اصل حايطة الدار قد
واعلاه شبر لم يكن لصاحب الارض ان يبنى ويلزقه بالدار في احكام الحايطة
المشتركة في كتاب الصلح **باب**
اليمين
رجل ادعى على رجل مالا فأتى المدعى عليه وطلب المدي من الذي من القاضي ان يحلفه
قالوا يقبل القاضي المدي الاك بينة ان قال نعم لي سند حاضرة في المصرك في مجلس القضا وطلب
من القاضي ان يحلفه فانه لا يحلفه في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يحلفه
واضطر به الدعايات عن محمد رحمه الله والمختار فيه ان القاضي ان كان مجتهدا وطلب المدي
المقوله الى حنيفة لا يحلفه وان مال الى قوله ابي يوسف يحلفه وهو كما تقول بغير رضا الخصم
من غير عند بلا ضرر من من وسفر ونحو ذلك القاضي يحلفه فيه فيقفن اقضي اليه لجهتها
وان قال المدي لا بينة لي او قال شهدت غيب وطلب من القاضي تحليفه يحلفه ولا يكره المدي
ولا يغلظ وتفسير التعليل ان يقول بالله اني حرم من الصفات ما شاء وقال بعضهم
سقط الا حال المدي عليه ان عرفه بالصلاح لا يغلظ بكلفي بكذا سمع الله تعالى ولا يكره الصنف
وان عرفه على غيره ذلك علف فيلكم الاسم والصنف ويبلغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدي
به ان كان مالا خطيرا غلظ وان كان حقيرا لا يغلظ وان اراد المدي تحليفه بالطلاق
او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعتاق نحو
ذلك حرام وبعضهم جرد ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فاذا اراد القاضي تحليفه
في دعوى المالا حلفه بالله ما هذا المدي عليك المالا الذي يدعي ولا شئ منه لانه لو حلفه
على الكل لم يكون عليه يعقوب ذلك المالا لا كله يحلف ولا يبالى ولو اقر المدي باستيفاء بعض
المال والمنع عليه ينكر المالا اصلا يطالب المدي برده ما اقرت قبضه فكان الا حوط هو الجمع
بين الكل والبعض وما يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المالا ولا غصبته ولا اودعك اذا
كان المدي يدعي المالا بذلك السبب لا سيما انه استقرض منه او قبل منه الوديعة ثم رده عليه
فلو حلف على السبب كان كاذبا في عينه ولو اقر بالاستقراض والغصب حادى الرد والقضا
عسى ينكر المدي الرد والقضا فيأخذ منه ثانيا فكان نظر الحائرين فيما قلنا فيحلفه على ذلك
الوجه سواء عرض للمدعى عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك
ولا قبلك المالا الذي يدعي ولا شئ منه وفي الوديعة حلفه بالله ليس في يديك هذه الوديعة
التي يدعي ولا شئ منها ولا له قبلك حتى منها لان المدي عليه لو كان استهلك الوديعة او لم

حايطة

القاضي

باب

سارقا عليها لا يكون في يدك وكوفها منا لها فيحلف على نحو ما قلنا وعن ابي يوسف رحمه
ان المدي اذ ادعى مالا مطلقا يحلف على المالا وان ادعى مالا بسبب يحلف على المالا
بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المالا او با الله ما اغصبت منه هذا المالا
ونحو ذلك الا ان يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا يحلفن على هذا الوجه فان
الرجل قد استقرض مالا ثم لا يكون ذلك المالا عليه عند الدعوى بان رده او ابرأ
فاذا جرحته على هذا الوجه فان الرجل قد استقرض مالا ثم لا يكون ذلك المالا
عليه عند الدعوى بان رده او ابرأ فاذا جرحته على هذا الوجه فيحلفه على
كما ذكرنا وبه اخذ بعض المشايخ رحمه الله وقال شمس الدية الشيخ رحمه الله ينظر
الى جواب المدعى عليه دعوى المدي ان انكر المدعى عليه للاستقراض والغصب فقال
ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان
قال المدعى عليه في الجواب ليس على هذا المالا الذي يدعي يحلف على الحاصل بالله ماله عليك
ولا قبلك هذا المالا الذي يدعي ولا شئ منه قال رحمه الله وهذا هو الحق الا قالوا يغلظ
وعليه اكثر القضاة ولو ان رجلا ادعى على رجل رجل انه استهلك مالا وطلب المحلف
من القاضي فان القاضي لا يحلفه وكذا لو قال هذا شركي وقد خان في البيع ولا ادري من
لا يلفت اليه وكذا لو قال بلغني ان فلان بن فلان وصلي ولا ادري قدره وادان
يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا
ادري كم قضيت وقال ليست قد علم وادان ان يحلف الطالب لا يلفت اليه قال شمس الدية
الخلواني رحمه الله للماله كما يمنع قبول الشئ مع الاستحقاق ايضا الا اذا اتم القاضي
وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظر الوقف واليتيم
رجل اغتصب رضا او دارا فادان المدعى عليه انما وقف في يدي على سبيل خير معلوم ونحو
بعد دعوى صحيحة فقال المدعى عليه انما وقف في يدي على سبيل خير معلوم ونحو
المغصوب منه عن اقامته بينة كان له ان يستحلف المدعى عليه في قوله محمد رحمه الله
لان عند العقار يضمن الغصب وهذا لا يضمن فلا يستحلف عند محمد رحمه الله انا
استحلف اذا اراد المدي ان يأخذ القيمة عند التكلوا اما الوارث ان يأخذ الضيعة والعقار
عند التكلوا لا يستحلف ايضا لان المدعى عليه لما اقر بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن
القضا بها المدي عند التكلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ينبغي ان
ينفي بقوله محمد رحمه الله ويقضي القيمة عند التكلوا كالا سيما هذا الدفع لا يستقط المدين
عن نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعة يقول وقها ابي علي وعلى ولا دي خاصة وادعي
اخر ان ابانا وقها علينا وعلى ولا دنا ابدا وادان يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف

الخلواني

ولا شئ منه

طرح
بجاء كما منع قبل البينة مع الحق

حين

على أصل الحق ولكن كلف على صحة من انقلبه ولو ادعى ضيعة في يد رجل انقلبه نقا
اذ يدعي لا يني الصغير فلان لا يستخلف المدعي عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال
المشتري انما لا يني الصغير لا يكون المدعي ان يستخلفه لان اقراره لولد الصغير قد صح
وقد صح واستخلف فكل لا يقع تكوله فان قال المالك ان هذا قدامه لا يري باقرار
ولد الصغير فيصير ضامنا عند التناول فهو على هذا الخلاف عند ما لا يستخلف كما في المال
الاولى وعلى قول محمد رحمه الله يستخلف فان نكل قضى عليه بالقيمة لان عند محمد رحمه الله
العقار يضمن الغصب وكذلك بالحدود في رواية الحسن عن جعفر رحمه الله وهو اختيار شمس
الاعية الحلواني رحمه الله وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باقراره لولد
الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي الحسن رحمه الله اذا اقر الصغير بسقط
عنه اليمين سواء كان الصغير قريبا له او غريبا وهو قال لا بد عليه من هذا اليمين الكبير القاص
فلان هذا وما هو اقر بذلك لا جنى سوا لا يسقط عنه اليمين فان كلف فكل يدفع الدار الى
المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك فصدقة كان له ان يخذ الدار بسبق اقراره وكذلك
في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين كلف فان نكل يدفع الدار الى المدعي
اذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه وامان من فرق بين الولد الصغير والكبير قالوا اقراره لولد
الصغير حكما فلا ينعقد كلفه لانه لو نكل لا يقع تكوله على ولد الصغير اما الاقرار للغائب
لا يلزم بل يوقف على التصديق فيقيد تخليفه بعدما اقر لولد الكبير لا ترى انوار
ولد الصغير يعين ثم اقر له بغيره لم يصح اقراره وكذا اقراره لولد الكبير والغائب اجنبى
عما اقر به لا خير قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني لما قلنا رجل مات فجار رجل وحضر ابنة وادعى
انه كان له على ابية الف درهم وقلنا في ولى عليه الف درهم قالوا سعى القاضي ان يبال
المدعى عليه هل مات بولد ان قال نعم حسنته يسأل عن دعوى المالك فان اقر الوارث بالدين
على مورثه صح اقراره فان كذبه سأل الوارث في كتاب انه يؤخذ كل الدين من نصيب
هذا الوارث وان انكره هذا الوارث على ابية فاقام المدعى بيته يقضى بالدين ويستوفى
جميع الشركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضا على احد الوارثين بائنه يكون قضا على
وان اقر هذا الوارث بالدين وكذبه سأل الوارث فلم يقض القاضي عليه باقراره حتى يشهد
هذا الوارث مع رجل اجنبى بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك
قضا على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابية بعدما قضى القاضي عليه باقراره
لا تقبل شهادته ولم يتم البيضة المديونية بالدين وان اقر الوارث في ظاهر الرواية
تقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقهاء ابو الليث عندى لا يستوفى كل
الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو اقر الوارث لم يقض بالدين

ابن ابي

مع اقراره ولا يصح اقراره على تصديق الصغير ولا يصح اقراره على حصار الملك لولد الصغير

الدين منهم

ان هذا

على مورثه

على مورثه وحجز المدعي عن اقامة البيعة واراد تخلف الوارث فانه كلف على العلم فان حلف
ان دفعت عنه المضمومة وان نكل فسوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فان اقر هذا
الوارث بالدين وانكره وصول الشركة اليه فان صدقة المدعي لا مضمومة بينهما وان كذبه
بكلفه اقراره على البتات بالله ما وصل اليك المال من حصته والمالك فان حلف لا شيء عليه
فان نكل يؤمر بفضي الدين هذا اذا حلف المدعي على الدين او لا ثم حلفه على وصول الشركة
اليه فان حلفه او لا على وصول الشركة اليه فحلف ثم اقر ان يحلف على الدين فقال
الوارث ليكن على يمين لاني لم اخذ شيئا من شركة لا يلتفت لقاضيه وكلفه على العلم
بالله ما يصل بالدين على ابيك لهذا المدعي لان وصول المال الى الوارث وكلفه الشركة
ليس بشرط المدعى بالدين على الوارث فان دعوى الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميراث
مالا في يدك لاحتمال انه يقضى بالدين وما نطهر للبيت مال بعد ذلك من مضاعفة او دين او
وديعة فلا يحتاج المدعي الى اثبات الدين قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله كان الفقهاء ابو
جعفر رحمه الله يقول يقبل ائتمنه بالدين على الوارث وان لم يكن في يدك مال الميت ولا يستخلف
قبل ظهور المالك اما قبل البيعة لا تقبل ما يقبل ما يغيب الشهود او عوت فذلك المالك يقبل
البيعة قبل ظهور المالك كان القايمة لا يستخلف قبل ظهور المالك لانه اذا لم يكن مال الميت لم يحلف
في الحال يستخلف عند ظهور المالك فلا يحتمل هلاك المال هذا اذا حلفه على الوصول او لا ثم
اراد ان يحلفه على الدين وعلى الميراث فان اراد كلفه فقال المدعى عليه لم يصل الى من
الميت شي فلا عين لك على ذكر الحضاف رحمه الله ان القاضي لا يلتفت اليه اذ ان المدعي ان
صدقه في عدم الوصول اليه حلفه في عدم الوصول والدين جميعا الا انه في عدم الوصول
كلفه على البتات في الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم ان هذا على ابيك كذا وبه اخذ
عامة المشايخ رحمه الله عليهم اختلفوا انه يحلفه من واحد وكلفه من اثنين قال بعضهم كلفه
من اثنين وقال بعضهم كلفه من واحد فيجمع بين اليمين على البتات كما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم يشهد خير في حديث الشامة وقال بعضهم كلفه من اثنين بالله ما وصل اليك من مال
الادب شي ثم كلفه بالله ما تعلم ان هذا على ابيك كذا لان الحكم هنا لا يتعلق بلحاظ الدين
فانه وان اقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت وصول مال الميت بخلاف حديث الشامة
وعلى قول الفقهاء ابو جعفر رحمه الله وهو اختيار الفقهاء ابو الليث رحمه الله ما لم يثبت
وصول شيء من مال الميت اليه اما بالكلية او بالبيعة لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعى
بوصول الادب وان اكر كلف على الموت ووصول المال اليه عينا وحقا الا ان في الموت كلف
على العلم وفي وصول المال اليه كلف على البتات وقال عامة المشايخ كلف من اثنين مرة في
الموت على العلم فان نكل عن عين الموت حينئذ يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن

الميت

في يد

في الدين على العلم وان كان لا يثبت بغيره

فلان

على الدين

لا بد

عليه شيء إذا مات الرجل فترك امرأة واحدة أو صغاراً وهم يدع ما لا ظاهر خارجاً رجل ادعى علي
الميت دينا فحضر المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله المرأة في هذا كالأثر
آخر قبل أبيه عليها اثبات الدين على الميت وإن لم يكن في يد ما شيء وكذلك كانت التركة
مستغرقة بالدين ذلك الخصاص رحمه الله رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن والدي فلان فلان القليل
مات ولم يدع ولم ير غيري وله على هذا الرجل كذا أو عند هذا الرجل كذا من المال فإن القاضي
يسأل المدعى عليه عما ادعى فإن القاضي يدع جميع ذلك أو شيء ولا يكون ذلك تمنا حتى لو جاء لأب
أخذاً للمال من الفرع ثم الفرع يرجع على الأب بما أخذ منه وهو كالمندع عليه في لا بد ادعى
الأب وأبنا الأب لا يحلفه بالله ما يعلم أن فلان ابن فلان الغالب مات ولا يعلم إلى ابنه
قال الخصاص رحمه الله روى عن أصحابنا أنه لا يستحلف المدعى عليه بل يقال للميت أم أبيه
على موت فلان ابن فلان وإنما لم ير أنه كان كل جسد يحلفه على ما يدعي من المال للميت قال
رحمه الله وفيها قول آخر أن المدعى عليه يستحلف بالله ما يعلم أن فلان ابن فلان مات ولا يعلم
أنه ابنه ولم يذكر الخصاص رحمه الله صاحب القولين واختلاف المتأخرين فيه قال بعضهم فهم
شمس الأئمة السخى رحمه الله أن الأول قول أبي حنيفة رضي الله عنه والثاني قول صاحب
رحمه الله عليهما وقال بعضهم فيهم شمس الأئمة الخواص رحمه الله الصحيح هو القول الثاني أن
المدعى عليه يحلف فإن حلف على ذلك يكلف الابن إقامة أبيه على وفاة أبيه أنه واثق
وإن نكل المدعى عليه عن إثبات ما ادعى الموت والنسب جميعاً ولا يحل للقاضي إلا أن
خصماً في إقامة أبيه على الدين وإنما يجعل خصماً في حكم التحليف على المال بالله ما فلان ابن
فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكره للميت أو
لكفي يمين ولحق فهو على الخلاف الذي ذكرنا رجل ادعى على رجل ألف درهم فأقر بها ثم أنكر
أقراره بها هل يحلف على أقراره بالله ما أقرت له هذا المال لا يختلف المشايخ فيه قال أبو نصر
المديني رحمه الله أن يحلفه بالله ما أقرت بها وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله ليس أن يحلفه
على الأقرار وإنما يحلفه على نفس الحق وذكر شمس الأئمة السخى رحمه الله في شرح الميثل
قال يختلف المشايخ في هذه المسئلة وإنما اختلفوا لاختلافهم في الأقرار هل هو سبب للمالك
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس سبب واستدل بمسئلتين أحدهما أن
المرضى الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ما له لا حتى مع أقراره ولا توقف أقراره على
إجازة الوارث ولو كان عليك لا ينفذ إلا لا ينفذ لثبوت عدم الإجازة والثانية العبد
المازون إذا أقر رجل مملوك في يد مع أقراره ولو كان الأقرار سبباً كان تبرعاً من العبد
فلا يصح قال رضي الله عنه وذكر في الجامع ما يؤيد هذا قال إذا أقر المسلم لرجل بمبلغ
أقراره حتى يؤمر بالتسليم وهو كان الأقرار عليك لا يصح وكذا لو أقر رجل لرجل مملوك

أن الذي لا يكون خصماً يدعى على
الميت وذكر الخصاص أيضاً

لا يملك

لا يملك يصح أقراره حتى لو ملكه المقرون ما من الدهر يؤمر بالتسليم إلى المقر له ولو كان الأقرار
تلك لا يصح لأنه لا يملك عليك ما ليس بمالك له رجل ادعى على امرأة أنها امرأة فأنكر المرأة
نكاحه وقالت أنا امرأة هذا الرجل الحاضر فصعد المقر له ذلك قال أبو نصر المديني يحلف
المقر له على العلم بالله ما لم يعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فإن نكل صانعاً
فحلف المرأة على اثبات بعد ذلك فإن نكلت في الدعوى وإن حلفت انقطعت الخصومة
فإن حلف الزوج المقر له في امرأة بتصاتها على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لأنها لو ادعت
لا يسمع أقرارها للمدعي فلا ينفذ حلفها فكل في البداية يبين المقر له إسقاط اليمين من المرأة
رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه أن للمدعي أبرأني عن هذا الدعوى فيقوم الحاكم أن
هذا أقرا من المدعى عليه بالمال فحلف المدعى على البراءة فحلف المدعى عليه بعد ذلك
على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله يحلف هكذا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله أن المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني للمدعي من الدعوى لا يكون أقراً بالمال
وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعي الكيفية على المال فإن أقام الشك على المال يحلف
المدعى بعد ذلك على البراءة وإن لم يكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعى عليه أولاً على دعوى
المال ودعواه البراءة لا يكون أقراً بالمال فإن حلف المدعى عليه تركه وإن نكل حلف المدعي
على البراءة ويوم القاضى أن هذا أقرار فليس شيء من هذه مسئلة اختلف فيها المشايخ قال
قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله عليهم دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون أقراً بل ظنهم
فيها المتأخرون وقوله المتقدمين أصح وقال الشيخ الإمام الاستاذ ظهير الدين شافعي أن
يحلف المدعي أولاً على البراءة لأن المدعى عليه يدعي عليه بطلان الدعوى وما يملك فيقطع
الخصومة منها قال في المسئلة اختلف المشايخ رحمه الله عليهم اتفقت الروايات على أن
المدعى هو الذي ادعى في قبل فلان ولا خصومة في قبل فلان حتى لا يسمع دعواه إلا في حق
حادث بعد البراءة وهو قال يبرئ من دعوى في هذه الدار مع ولا سقى له في الدار والثاني
رحمه الله هو قال العبد في يد رجل يبرئ من هذا العبد كان برياً من العبد وكذا هو قال
خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعي وهو قال أبرأتك من هذا العبد يبقى العبد يبرئ
في يد ويكون ذلك أبرأ عن ضمان القيمة رجل وهب أرضاً من ميراث أبيه وسلم فحاث
امرأة الميت وأدعت على الموهوب له أن الأرض أرضها وإن الورثة قسموا الميراث وإن
الأرض وقعت في قبلي ولد الواهب وهب الأرض بعد ذلك وأدعى الموهوب له أن القسمة
كانت قبل الهبة وقع الأرض في قسم الواهب فخرج الموهوب له عن إقامة أبيه على ما
ادعى وطلب من المرأة فحلفت أنه أن يحلف سايراً ورثته بعد ذلك قال الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس له يحلف سايراً ورثته لأن المرأة لما حلفت ظمراً للهبة

أمر يخرج ذلك من القاضى

ذكر

لو قال لا خصومة في قبل فلان
لا يبرئ إلا من دعوى حدث بعد
البراءة

مولود

ما نبت في مشاع كمثل القسمة فلم يسمع فلا يحلف ساير الورثة رجل ادعى عبدا في يده رجل فاكل المدي
عليه فاستحلف فكل نفق القاضى بالثكول ثم ان المدي عليه اقام البيعة فشهدوا انه كان
اشترى العبد من المدي قبل ذلك فكله المتفق انه لا يقبل هذه البيعة الا ان يشهدوا
بعيد القضا وتوان رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستحلف البايع فكل نفق عليه بالثكول
ثم ان البايع اقام البيعة اذ يبرأ منه من هذا العيب بصل منه اذا ادعى بفساد بعد انكار
الدين او ادعى العفو عن القضا من بعد انكار القضا من يبيع ولا يسمع دعوى بفساد عن العيب
بعد انكار البيع في قوله الحنفية رحمه الله وسمع في قولنا في يوسف رحمه الله رجل ادعى على رجل
انه تقض حايطة له وشهدا الشهود بذلك فان بينوا طول الحايطة وعرضه جازت شهادتهم وان
لم يذكرها فتمته ولا يشترط ذكر القسمة رجل ادعى على رجل ان عبدا الصغير تلف عليه شيئا
ان يستحلف المولى كيف يستحلف يستحلف بالله ما يعلم ان عبدا استهلك كذا وبالله ليس له
عليك شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله مسايل
اصحابنا في التوارد مضطربة في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف
بالله ماله عليك حتى من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في اول الباب رجل
ادعى على رجل انك ضمنتم لي عن فلان كذا درهما فقال المدي عليه ليس لي هذا المال ولم يقل
لم ضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى قال ابو يوسف
رحمه الله ان عرق القاضى يحلفه على الحاصل ولا يحلفه بالله ما ضمنتم رجل ما ن وله على
رجل الف درهم فقدم ابن الميت الفريم الى القاضى وادعى عليه الدين قالوا يحلف الغريم قبل ان يثبت
الدين موت الابان يحلف ما لهذا عليه شيء وكل الوارث ان يحلف ان لي على هذا الرجل الف
درهم او يحلف بالخصومة اذا ادعى دينا لوكله على رجل واداد ان يحلف المدي عليه فقال المدي
عليه لو قبل الخصم موكلا حتى يجمع كما يدعى على لا يحلف ليس له ذلك وكذا الرجل اذا اخام رجلا
في شيء فقال المطلوب للقاضى ان هذا المدي يريد ان تعاني من جميع دعاويه حتى انظره فان
ما يجبر لفراره واحلف فما يتوجه على المدين قالوا ان تحرف للقاضى عن الابرام امر بذلك
فلا يحلف وقال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ان عرف القاضى المدي بالثمن من حتى يجمع دعاوى
وان لم يكن كذلك لا يامر وقال ابو نصر رحمه الله اذا كان للرجل على رجل دعوى متفرقة
لا يحلفه القاضى على كل شيء بل يامر حتى يجمع الدعاوى ويحلفه يمين واحد اذا حلف الحاكم
الحكم رجلا لا يحلفه القاضى في ذلك ثانيا وان كان الحاكم فاستأذنا اذا اطلب المدي يمين
المدي عليه في شيء فقال المدي عليه اخرج كرامة حسابك لا نظرنه فقال المدي لا اخرج
وطلب من القاضى ان يحلفه قالوا ان امور القاضى بان يخرج فهو حسن ولا يجبر كما لو
طلب المدي عليه من القاضى ان يسأل المدي من اتي وجهه مديك على هذا المال ان سأل القاضى

عن كذا

عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبر القاضى على ذلك وكذلك هذا رجل ادعى مالا
على رجل صك فيه اقرار المدي عليه بذلك المالا للمدي فقال المدي عليه ان المدي عليه
ان المدي قدرة اقراري واداد ان يحلف المدي على ذلك كان له ذلك كما لو قال الرجل
بعت مني عبدا هذا بكذا فقال المدي عليه بعت كحكلا قد اقلنتي ببيع صحيح دعواه وله
ان يحلفه على ذلك عيني رجل ادعى رجلا ان كل واحد منهما على حدة خلفه القاضى لاحدهما
وكل وقضى له ثم اداد الاخران يحلفه ان كان الثاني يدعى ملكا مطلقا او يدعى الشرا
من المدي عليه لا يحلفه الثاني لان فذلك الحلف التكلول ولو كل الثاني بعد ما اكمل
الاول ولا يصح تكلوله الثاني على الاول ولا يسطر ذلك القضا وان كان الثاني يدعى عليه
غصبا حلفه لانه لو كل الثاني ضمن له القيمة فيحلفه رجل ادعى رجلا اني يده رجل ولا
بعت المدي فاداد ان يحلف المدي عليه على التثابت فقال المدي اني ورثتها من ابي وعلى
الوارث ايمان على العلم ولما احلف على العلم قالوا الذي ايدان يحلف المدي بالله ما يعلم انها
وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدي فبعد ذلك يحلف المدي عليه بعوده ذلك على العلم
فما للمدي سكة غير ثابتة في هذا دور تقوم يدعى رجل بها طريقا انكر اصحاب السكة ان كان
لهم ان يحلفهم ان لم يكن فيهم ايتام منعوا ووقف فاداد حلف واحد منهم سقط المدين عن البا
وان نكل هذا الواحد حلف الباقيين وان كان فيهم منعوا ووقف فاداد حلف واحد منهم سقط المدين عن البا
ما ن فادعى بعض ورثته لا سهم على رجل دين واستحلفه فحلف ثم حضر ولد آخر ليس للثا
ان يحلفه لان الوارث قايم مقام المورث لا يحلفه الا من رجل ادعى على عبد مجنون مالا
بالاستعلاء قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ليس له ان يذهب العبد الى باب القاضى بغير
اذن المولى لما فيه يشغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لوجوده في مجلس
القاضى كان له ان يحلفه رجل ادعى على ميت دينا فاحضر ولدا واحدا فاستحلف على العلم
فحلف ثم اداد ان يستحلف وادنا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في ايمانهم ولا ن
العارف يستحلف على العلم وما لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني رجل ادعى على رجل الف
درهم والمدي عليه يعلم انها فدية فاداد حلفه على الاصل وما ينكر الاصل فيطالبه
بالا لث حالة فاحيله له في ذلك ان يقول القاضى يئله انها مؤجلة او مجله فان سأل المدي
فقال مدي طالع فطلب من المدي عليه ان للمدي عليه ان يحلف بالله ماله على الا لث التي يدعى
وتحلف بالله ماله على اذ هذه الا لث التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه اثن
حاله وهو غير لا يبيعه ان لا يحلف بالله ماله على هذه الا لث التي يدعى حتى لو حلف بالطلا
ليس على هذا الا لث وهو حشر ببيع الطلاق ولو كان عليه مؤجل يحلف بالله ماله اليوم
قبله حق قالوا ان لم يكن من تصدق اقرارا للمدي ولما يريد بهذا دفع المطالبة يرجي

في انك لا تكفيك المدي عليه

مطلد ادعى على عبد مجنون مالا

الاعطاك

ان لا يكون به بأس ولا ينفي القاضى ان يكفى بهذا العين بل يحلف بالله ما له قبله شيء قال
 الفقيه ابو الليث هذه المسئلة دليل على ان قوله للمدعى عليه ما له قبله اليوم حتى يكون
 منه اقرار بالمال الذي كان اقرارا من القاضى باذنه المال وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال
 ولو كان عليه دين فانكر وحلف بالله ليس له شيء وحركه سانه بالاستئذان بحيث لا يسمع لم يكن ذلك
 استئذاناً وحلفاً واثاراً ما صعبه في كلمة الى رجل غير المدعى بالله ما له على شيء لم يكن حائلاً بان
 يكون حائلاً قضائياً لو كانت مينة بالطلاق يقع الطلاق وتكون على الرجل دين وبع
 رهن فافان المدعي انه اقرار بالدين رعا ينكر من الرهن فيأخذ منه الدين بقول المدعي
 للقاضى سألته انه يدعى على الفاء رهن او ليس به رهن وقع الامر عن هلاك الرهن وان
 قال ليس به رهن كان له ان يحلف بالله ليس له على الفاء رهن اذا ادعى رجل على
 رجل الفادى رهن فانكر وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء وحلفه القاضى بالطلاق على
 قوله بعض المشايخ بطلب المدي ثم ان المدي اقام اثبته فشهد الشهود ان المدي اقرضه الفاء
 قبل العين وقضى القاضى بالمال لا يقع الطلاق وهذا شهد الشهود ان عليه الفاء فقضى القاضى
 بالمال ذكره الجامع انه يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله رجل ادعى على ميت دماً وقدم
 الوصى الى القاضى فجدد الوصى وطلب المدي من القاضى عين الوصى لا يحلفه القاضى لان
 فايد التحلف هو التلوه ولو اقر الوصى بالمال لا يسمع اقراره على الميت فلا يحلفه الا ان يكون
 الوصى وارث الميت حينئذ له ان يحلفه لانه لو نكل حتى يصير مقليل من المال في نصيبه
 المدي عليه اذا شك ان المدي صادق في دعواه ام كاذب لا ينفي له ان يحلف فان طلب
 المدي عينه ولا يرغب في الفداء كان اكثر دلياً المدعى عليه ان المدي صادق في دعواه فانه
 رفع المال ولا يحلف وان كان اكثر دلياً انه مبطل في دعواه وسعه ان يحلف رجل ادعى على
 وارثه دماً او اخرجه صكاً باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث ان المقر له قد رد
 اقراره وطلب من المدي على ذلك كان له ان يحلفه لانه ادعى عليه ما لو اقر به يبطل دعواه
 ولو قال الوارث قد اقر لك المقر قال بعضهم له ان يحلفه لانه لو نكل يبطل دعواه وهو ان
 المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه رجل ادعى على امرأة محبرة او على مريض ما لا يطلب
 عين المدعى عليه ذكره الخصاص ان القاضى يثبت امينا او اثنين معه شاهد حتى يتخلف
 المدعى عليه وذكر في المستقنية خلافاً على قوله ابو يوسف رحمه الله يثبت امينا يحلفه وقال
 ابو حنيفة رحمه الله لا يثبت فيفرض ذلك الى رجل القاضى فلان القاضى يثبت امينا يحلفه
 فما الامين وقال حلقته لا يقبل قوله الا بشهادة رجل توجه عليه العين فقال ان المدعي
 حلفني في هذه الدعوى عند قاضى بل كننا وطلب من المدي على ذلك حلفه القاضى بالله ما حلفه
 فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعى عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعى عليه على المال

في المال الذي كان عليه

ادعى المدي

وان قال

في عين المحبرة

ان المدعى قد ادعى على
 هذا المال عند قاضى
 لا كذا ثم ادعى على
 وادعى على غيره

وان قال المدعى عليه ان القاضى تخلفه قال بعضهم لا يحلفه القاضى هذا لان دعواه الاجل لم يسمع فلا
 يستجيب الامين بخلاف المسئلة الاولى وقال شمس الادب الخواص رحمه الله هذا والاول سؤل
 والاصح ان له ان يحلفه رجل اشترى من رجل عبداً ثم ادعاه حياً ان قال المشتري شهودي
 حضور ولا يجبر القاضى على نقض العين وان قال المدعى عليه شهودي غيب يتخلف البايع فان حلف
 البايع بخبر القاضى المشتري على نقض العين وان نكل يقضى بالغيب اذا شهد الشهود على رجل نكل
 وقضى للقاضى بشهادتهم ثم ان الشهود عليه ادعى ان الشهود قد جعلوا عن شهادتهم ان ادعى
 رجوعهم في غير مجلس القاضى لسمع دعواه ولا يحلف الشهود وهو اقام البينة على ذلك لم يقبل منه
 وهذا دعوى رجوعهم عند قاضى آخر لم يسمع قضا القاضى برجعهم لم يسمع دعواه ايضا وان ادعى
 انهم رجعوا عند فلان القاضى وقضى ذلك رجوعهم يسمع دعواه وهذا ما اقام البينة على ذلك قبلت
 منه وان لم يكن له منه كان له ان يستخلف الشهود لان جميع الشهود عند قاضى آخر
 يسمع كما هو رجوعهم عند القاضى الذي قضى بشهادتهم المدعى عليه اذا كان لغيره وطلب المدي
 عينه فانه يحلفه ويصور التحليف ان يقول له القاضى عليك عبداً الله وميثاقه ان كان كذا
 فاذا ادعى برأسه بنم يصير حائلاً ولا يقول له القاضى بالله ان كان كذا لانه لو اشار برأسه بنم
 في هذا الوجه يصير مقرباً بالله ولا يكون حائلاً رجل ادعى على صبي ما دون مالاً فانكر اخلفه
 فنه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حث عليه ولا يدينه المال ما بالبينة او بالقرار وذكر
 الفقيه ابو الليث رحمه الله انه يحلف في قوله عا نارا رحمه الله عليهم قالوا به فآخذ لان المال
 يتبع عن العين كاذبه كذا لا يرتفع اعتماد الناس عليه في التنازلات وهذا يسمع اقراره وفي
 بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة
 لا يحلف لان فائدة التحلف التلوه وعند التلوه لا يصح لا ملك البذل وعند صاحبه
 يحلف لان عند التلوه اقراره وذكر شمس الادب السخسي رحمه الله في شرحه كتاب الاقرار
 انه يحلف عند الكل اذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البايع انه اقاله البيع وهو كاذب
 في دعواه فحلف البايع فنكل وقضى عليه بالاقالة نكله فقد قضاه باطلاً في قوله ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله عليهما الاول حتى يحل البايع ومثما عندهما وعلى قوله محمد وابي يوسف
 الآخر رحمه الله عليهما لا يحل له ومثما هو على الخلاف المعروف في قضا القاضى بشهادة
 الزوجة العقود ولا التلوه رجل ادعى عينا في يد رجل انه لى وانكره اقررت لى بهذا
 فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى قد استوجب منى كان ذلك دفعا لدعوى المدعى لان
 الاستيها باقراره منه بالملك للواهب فصارت كما لو اقام ذو اليد البينة على اقرار المدعى انه
 ملك ذى اليد ولو اقام كل واحد منهما البينة على اقرار صاحبه بالملك له تبارك البينتان
 ويبقى لذي اليد وكذا اقر رجل ابي وبعث هذا العين لفلان وقبضه منى ثم ادعى انه قبضه

فان ذلك القاضى يبرئهم

كذا

هذا هو الحق لا يخفى على احد

سني وان اقرت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذلك الشيخ الامام المعروف
بجواهر زاده رحمه الله في قوله اي يوسف وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيها
اقر كما لا يخفى بقض الثمن من المشتري وغيره اذا ادعى انه كان كاذبا في قراره وقرره
بقض الحصة ثم ادعى انه كان كاذبا في قراره وانما استدل المشتري بالله لغيره
التمني او طلب عين الموهوب له بالله لغيره بقض الحصة باذن الواهب على قوله احسنه رحمه
عليهم ليس له ان يستخلفه وعلى قوله اي يوسف والمشافعي لم يذكروا الخلاف في كتابه الا قرار
اذا كان في المسئلة خلافا اي يوسف والمشافعي يوفون الى بابي القاضي والمفتي رجل اشترى
من رجل جراب مروي وقبضه فوجده احد عشر ثوبا ثم اخلفا فقال البائع بعث منك هذا الجراب
على ان فيه عشرة اوثاب عانة درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على ان فيه احد عشر ثوبا
عانة درهم وطلب كل واحد منهما عين صاحبه فان القاضي يحلف البائع او لا بالله ما باعه هذا الجراب
على ان فيه احد عشر ثوبا عانة درهم لان المشتري يدعي عليه بيع الثوب الزايد وهو يتكلم
فيحلف كما لو اكسب سبع اكل فان كل بصير فقلنا ادعى المشتري وان حلف مرد المشتري المبيع
على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لا يحلف بغير بيع الثوب الزايد فيفسد العقد بينهما
فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري الاستحلاف على ثلثه اوجه في وجه يستحلف
عند الكل وهو القصاص والاموال وفي وجه لا يستحلف عند الكل وهو الحدود وفي وجه
اخلفوا فيه عند احسنه رحمه الله لا يستحلف وفي سبع مسائل ستة منها معرفة النكاح و
الرق والمثني في الايلا والاول والرجعة والنسب السابعة ذكرها في الجامع الصغير اذا دعت
الامة على مولاهما انها لا سقطت منه سقطا استبان خلقه وان اكلم المولى لا يحلف في قوله
احسنه وكذا لو ادعت المرأة الرجل انها ولدت هذا الولد منه ولكل الزوج وكذا لو ادعت
والزوج بصبي ولدعا انها ولدت منه وانما استدلها لا يمين عليها في قوله احسنه رحمه
فان لا يحلف في واحد من اثنين خصله بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فبها اذا ادعى
رجل وامرأة على رجل انه قد فقه لا يحلف المثلثة قوله ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف بصورة
ذلك رجل حلف بعتق عبدك ان لا يزني ابدا فقدمه العبد في القاضي وقال ان هذا حلف بعتق
ان لا يزني ابدا وقد نفي الذي حلف عليه بعد عتقه وعتق فاكلم المولى الزنا فطلب العبد
يمينه ذكر الخصاص رحمه الله انه يستحلف بالله ما نيت بعد ما حلفت بعتق عبدك هذا ان لا
يزني فان نكل عن اليمين عتق عليه عبدك وان حلف لا شيء عليه وذكر الخصاص انه لا يستحلف
بالله ما زني كما لو ادعى العبد وذكر الشيخ الامام شمس الحجة الشريفي رحمه الله الرواية
مختلفة في الكتابان القاذي اذا ادعى على المعتد ان المعتد قد صدقه في الشك في الشك وان
قد زنا واقام اليمينه على ذلك قبلت بيئته وسقط عنه الحد ولو لم يكن له بينة واداه

في رواية انه لا يحلف للموهوب له بغير قول

ولدت منه هذا المولى واودعت انها حلفت

مطل الاستحلاف على ثلثة اوجه

استحلاف

استحلاف المعتدوف بالله ما صدقه في ذلك القاذي ليستقط المحدث نفسه
لا يستحلف المعتدوف على ذلك ولا فرق بين المسلمين فان مقصود القاذي
من هذا الدعوى سقاط الحد عن نفسه لا اجاب الحد على المعتدوف وبهذا لا
يشترط عند الاربع في الشهود وكما ان مقصود العبد ان يثبت العتق لا اجاب
الحد على المولى فصارت المسئلة روايتان وقال شمس الامة الشريفي الصحيح انه
يستحلف المولى في مسئلتنا وهل يصير العبد قاذيا مولاه بهذا الكلام ذكر
الخصاص رحمه الله في ادب القاضي ما هو بشاره الى انه يصير قاذيا فانه قال
وقد اتى الذي حلف عليه ولم يقل انه زني تحذرا عن ذلك وذكر في الحدود
رجل قد نفي عتق فقال رجل اخر للقاذي هو كما قلت بصير الثاني قاذيا ثم اذا
حلف المولى ها هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما نيت بعد ما حلفت
بعتق عبدك هذا ومتا لا يستحلف فيه الحدود الا ان في السرقه يستحلف
التسارق وعندنا لتكول بعتق عليه بالمال لانه ادعى عليه اخذ المال بجهته السرقة
فيستحلف لا اخذ المال وما لا يستحلف فيه النكاح ولا يمين فيه في قوله اي
احسنه رحمه الله سواء كان له دعوى من الرجل والمرأة وعند صاحبه يستحلف
المكتمل والغتوى على قولهما فيه لعموم البلوى وكيفية الاستحلاف عندنا انها
اذا ادعت النكاح والصدوق في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحال بالله ما هن
امرئك بهذا النكاح الذي يدعي ولا لها عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو
كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هو المولى يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك
على ما يدعي وقيل على قوله اي يوسف يحلف على السبب بالله ما نيت وجهها على كذا
وكذا من الصداق كما هو اصله الا اذا ادعت المرأة قالوا ويحتمل ان يكون المذكور
في ظاهر الرواية على قوله اي يوسف رحمه الله ايضا ومن فروع هذا المسائل
رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلا يمينه منه وهي صغيرة فانكر الاب
وطلب المدعي يمينه ان كانت الفت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قوله
اي احسنه رحمه الله لو جهين اخذها انه لا يري اليمين في النكاح والثاني ان
اليمين للتكول وعندنا اذا اقر الاب على ابنة الصغيرة بالنكاح لا يصح اقراره
وعند صاحبه يستحلف الاب لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح اقراره وان كانت
كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند كل اما عندنا اي احسنه رحمه الله فلا
قلنا ولما عندنا فانه اذا كانت كبيرة كان الاب بمنزلة الوكيل والوكيل
بالنكاح لا يترجعه عليه الخصومة فلا يحلف ويستحلف المرأة على دعواه عندنا

ولو ادعى رجل على رجل انه زوج منه ابنته فلا نه على مائة درهم فانكر المولى عليه
يحلف المولى لا نه لولا قرع عليها بالنكاح يصح اقراره فيستحلف مرة ادعت على
زوجها انه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العت فانكر الزوج النفقة يحلف
بالله ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا عرضت المرأة فتقول انه من اصحاب الخي
ينعم انه لا نفقة للميتة ولو حلف على الحاصل يحلف شاء على زعمه فيحلفه القاض
على السبيل الله ما طلقها بعد الدخول امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزني
وطلقني بعد الدخول ولي عليك المهر كذا وقالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف
المهر المسمى وهو كذا عندا بن حنيفة رحمه الله لا يحلف على النكاح وانما يحلف على المال
فان نكل يلزمه المال ولا تقضي بالنكاح امرأة ادعت على زوجها انه اتيها وان
اربعة اشهر من وقت الابلاد وانها بانته منه فقال الزوج فينتا لها قبل انقضاء اربعة
اشهر وانكرت المرأة البني عندا بن حنيفة رضي الله لا يحلف المرأة وعندا بن حنيفة
وكذا لو ادعت انه طلقها طلاقا رجعيا وانقضت العت فقال الزوج كنت اجعتها
في العت وانكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا عين عليها في قول ابي حنيفة
وعندما عليها الامن رجل ادعى على رجل انه ابني او ابنة فانكر المولى عليه قال
ابن حنيفة رحمه الله لا عين على المنكر الا ان يدعى عليه ما لا سبيل للنسب كالميراث
او النفقة اذا كان يستحق النفقة فيستحلف على المال وعندا بن حنيفة ان ادعى نسبا يثبت
باقراره يستحلف المنكر للدي عليه ما لا اول ولم يدع وان ادعى نسبا لا يثبت باقراره
كالاخوة والمعمومة ونحوها ان ادعى به ما لا يسمع دعواه ويستحلف المنكر وان
يجرد عن دعوى المال لا يستحلف المنكر وما يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والجد
والمرأة ومولى العتاقة واقرار المرأة يصح ثلثه الاب والزوج ومولى العتاقة وفي
يصح اقرارها بالولد لان اقرارها بالولد اقرار على صاحب الفراش واقرار الانثى
لا يصح على غير وان ادعى ما لا ينسب فان ادعى ان اباها مات وترك مالا في يد الله
عليه وادعى انه زمن والمدة عليه موهب والمدة عليه ينكر الاخوة يستحلف
المدة عليه على المال عندا لكل لا على النسب فيستحلف بالله انه ما لم يعلم له في هذا الا
نصيبا كما ادعى فان حلف برئ وان نكل تقضي عليه بالمال ولا تقضي بالنسب ونسب
هذه المسائل اربعة احدها الميراث والثانية النفقة والثالثة الله اذا ادعى حق الحفظ
والخضاعة بان قال لمن لتقط صغيرا ان الصغير الذي التقطته الاخي وانكر اللقط
والاربعة اذا ادعى بطلان حق الرجوع بان وهب لثان هبة ثم اراد ان يرجع
فيها فقال الموهوب له انا اخوك وانكر الوهاب يستحلف الوهاب والحاصل انه اذا

ادعى بسبب النسب لا او حقا لا زما كان المقصود اثبات ذلك الحق دون النسب
فستحلف عندا لكل رجل مات ولم تترك عصبية وادعى رجل انه كان عتقه وان
له الميراث حتى المولا وانكر سايل الورثة لا عين عليهم في قوله ابي حنيفة رحمه الله
رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقيل وصي اليك ولي عليه دين فانكر المدة عليه
الا بصاء او اقرباء الا بصاء وانكر الدين لا عين عليه عندا بن حنيفة وكذا لو ادعى رجل على
رجل ان فلانا وملكك بطلب خرقه وكاله عامه ولي على موكك كذا فهو الموهوب
رجل في يديه دارا وعرضا وحيوان فقدمه رجلان الى القاضى وادعى كل واحد
منهما انه اشتراه من ذى اليد بكنا فاقول المدة عليه لاحد مما بعينه انه باعه
منه وانكر الاخر فقال الاخر للقاضى حلف المدة عليه الى انه لم يبعه منى فانه يحلف
وكذا لو انكر المدة عليه دعواهما فحلفا للقاضى لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكاح
ثم قال الاخر حلفه الى فانه لا يحلفه وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقدمها الى
القاضى فاقرت لاحدهما وانكرت الاخر فقال الاخر حلفا الى لا يحلفا في قولهم وكذا
لو انكرت المرأة دعواهما فحلفا لاحدهما بعينه على قوله ابي يوسف ومحمد حمدا
فنكلت وقضى بها له لا يحلف الاخر في قولهم رجل في يديه دارا وعرضا فقدمه رجلان
الى القاضى وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقر كل واحد
بعينه وطلب الاخر منه لا يحلف وكذا لو حلفه لاحدهما فنكل لا يحلف للاخر وكذا
لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عندك بالف درهم قبضه فاقربه لاحدهما او حلف
لاحدهما فنكل لا يحلف للاخر ولو ادعى احدهما الرهن والتسليم واخر الشراء فاقر
بالرهن وانكر البيع لا يحلف المشتري ولو ادعى احدهما الرهن والجاره ولا
الشراء فاقر بالجاره وانكر البيع لا يحلف المشتري وقال المدة المشترا ان ثبت
تنظر حتى تنقضي مدة الجارة او بفك الرهن وان شئت تفسخ ولو ادعى احدهما
الرجلين الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقر باحدهما لا عين لا يستحلف
الثاني ولو ادعى كل واحد منهما الجارة فاقر لاحدهما او حلف فنكل لا يحلف الا
ولو ادعى كل واحد منهما ان العبد الذي في يدي يد عبيد غصبته منه ذوا اليد
فانكر دعواهما وقر لا حلفا او حلفا لاحدهما فنكل حلف الثاني ولو ادعى كل واحد
انه اودعما الذي في يديه فاقربه لاحدهما حلفه القاضى الثاني وحلفه بالله خاله
عليك هذا العبد لا قمته ومنى كذا وكذا وكذا لك الاعارة رجل ادعى دارا في يد
رجل قال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا من خذوها بكذا امن الممنوع
وانا شيع هذه الدار يد ابي يلازها فقال المدة عليه ان الدار التي يدعى فيها الشيع

فانكر المولى عليه

على وفات فلان وانك ابنته فاذا اقامت ابنته على ذلك فبعد ذلك اخلفه على ما يدعي لبيته
من المالك قال الخضا وفيها قول آخر انه يستخلف على العلم كما طلب المدعي واختلف المشايخ فيه
قال بعضهم فهم شمس الائمة الشريفة رحمه ما ذكر انه يحلف قوله اني يوسف ومحمد رحمهما الله عليهما
وما ذكر انه لا يحلف حتى يتم المدعي ابنته قوله اني حنيفة رحمه الله وقال شمس الائمة الحلواني
رحمه الله الصحيح انه يحلف قبل ان يتم المدعي ابنته فان خلف المدعي عليه يحلف الابن فانه
ابنته على وفات ابنته وان ولدته وان نكل المدعي عليه نصير مقرا بالموت والنسب فلو لم يولد
عليه بالموت والنسب صريحا وانك المالك يكون المدعي خصما له في حكم ابنته على المالك ويكون
خصما له في التحلف على المالك وكذا اذا نكل فيخلفه بعد المالك ابنته بالله ما فلان ابن فلان
الفلاني عليك هذا المالك وفي دعوى الموت والنسب اذا حلف المدعي عليه يحلف على العلم
ان رجلا ادعى انه ويحل فلان ابن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل
ويقبض الدين الذي له في مثل هذا الرجل بقبض الدين الذي له في يد فان صدقه المالك
عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع الدين الا في حق قبض الدين
للعكيل اقران بحق القبض في مال الغرجال قيام صاحب الدين فلا يصح اقراره بخلاف ما في
الورثة وان انك المدعي عليه الوكالة قال شمس الائمة الحلواني يحلف بالله ما يعلم انه وكل
فلان بقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لاجل الوارث وسوى بينه وبين الوارث وقا
شمس الائمة الشريفة اذا نكل الوكالة لا يحلف على الوكالة في قوله الحنيفة رحمه الله وكما
المدعي ادعى ان فلان بن فلان الفلاني مات ووصى اليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل بقبض
الدين الذي له في يد فان صدقه المدعي عليه في جميع ما قال يؤمر المدعي عليه بدفع الدين اليه
اليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فان غم لا يامر القاضي بدفع الدين الى المدعي ان القاضي
ملك نصيب الوصي ولا يملك نصيب الكيل على الغائب وان كذبه المدعي عليه يحلف على العلم بالله
ما يعلم انه وصى اليه ولو ادعى رجل عينا في يد رجل انه ملكه اشتراه من فلان بن فلان الفلاني
الغائب وصدقه المدعي عليه فان لقاضي لا يامر بدفع المالك اليه لانه لو امر بذلك كان
ذلك على الغائب بالملك والبيع باقرار ذي اليد ذلك لا يجوز ولا حجة ان يقضى له بالملك بغير
سبب لانه قضا بخلاف ما يدعي ما القضا للوارث والوصي لا يكون قضا بملك ملك الميت
وملك الغائب وان ادعى انه اشتراه من فلان بن فلان وان فلا وكله بقبض هذا المالك
منه كان له ان يحلف المدعي عليه على الوكالة رجل ادعى في دار رجل طريقا واقام ابنته فشهد
الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق قال شمس الائمة
الحلواني شوش محمد رحمه الله المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات بقبض الشهادة
وان لم يجدوا الطريق وذكر في بعضها انها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم

بن فلان

الدار وفي مؤخرها وينكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات
انها مقبل وان لم يجدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعي عليه بالطريق لان الجاهل
لا يمنع صحة الاقرار فان ثبت اقراره بغير البيان وذكر شمس الائمة الشريفة رحمه الله الصحيح
انها مقبل وان لم يذكر وموضع الطريق ومقداره لان الجملة انما يمنع قبض الشهادة اذا قلنا
القضا بها فيها هذا لا يتعد فان عرض الباب الفلاني محل حكم المعرفة الطريق قال وان وجدوا
ذكر في بعض النسخ وان لم يجدوا الطريق فذاك اجوز للشهادة يعني انفذ ذلك ان الطريق عند
بعض العلماء مقدار شعبة اذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق وما يذكر الشهود مقدار الطريق
اقل من ستة اذرع او اكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء في شهادتهم فكان ترك البيان
اجوز وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان اجوز وذكر في الكتاب هو شهدوا ان باه مات
وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا ان المدعي كان يمر في هذا الطريق
لا تقبل شهادتهم وان ادعى مثل ما في دار رجل وشهدوا بالميراث ذكر في الكتاب انها مقبل
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا او الطريق سواء وضع الميراث في مقدم الدار وفي
مؤخرها والله لما هو ضا ولا المطر وذكر مقدار الميراث ما يدعون ذلك لا يقبل الشهادة ولا
يصح الدعوى ولا يستخلف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك وكان ميراث رجل
في دار رجل فيمنعه صاحب الدار عن تسيل الماينة كان له ان يمنعه الا ان يشهد الشهود
ان له حق تسيل الماينة هذا الدار من هذا الميراث وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميراث
قديم ويصوب السطح اليه يتركه وان شهدوا انه كان يسيل فيه المالك لا يقبل وان ذكره
مسبلا مطلقا واختلفوا في انه للوصي والوطر كان القول فيه قوله صاحب ابنته مع الدين
رجل ادعى عليه رجل انه وضع على حائط له خشبا او جرى على سطحه او حذاره ميراثا او ادعى
انه فتح في حائط له بابا او بنى على حائط له او ادعى انه رعى اشرايا وان ارضه او دابة
ميتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد الارض يحتاج الى رخصة ونقله ومخ دعواه
فان بين طول الحائط وعرضه وموضعه ومن الارض بذلك الحدود وموضعها فاذا صح دعواه
وانك المدعي عليه فيسخر على السبب لانه ادعى عليه حقا لا حقا لا سقوط لا بالرضا ولا بالبراء
فانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يحلف على السبب وكذا
صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل
خشب فرفع او قلعه لا يجوز وان صاحب الحائط يمنع من ذلك لا يصح دعواه ما لم يصح
الدعوى بان موضع الخشب ان له حق وضع خشبة او خشبتين او ما اشبه ذلك وبين غلط
الخشبة وجها فاذا صح الدعوى وانك المدعي عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا
في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم

معنى

الما قبل اذا قيل

في
الدار

بين

البيت ومؤخر حتى واجب له فان نكل الزم القاضى حقه ولقد عي رجل فغير انه حفر
في ارضه حقيق اضرب لك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها
ومقدار الحفيرة والنقصان خلفه القاضى على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق
الذى يدعى ولا يحلفه على السبيل ان هذا الحق مما يحتمل السقوط بالارض والابواب
فحلف على الحاصل قال خمس الائمة الخلو في رحمة الله عند بعض العلماء في هذه المسئلة
يجب عليه كسب الحفيرة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان رعا ميل الحالف الى ذلك
القول فحلف فكان ينبغي ان يحتز عن قوله هذا القابل الا ان الحلفاء رحمهم الله لم يعتبر
ذلك القول ولم يلتفت اليه ثم ذكر في الكتاب خبر في ارضه حفيرة اضر بالارض وهذا
اشارة الى انه اذا لم يضر بالارض ولا يدخل نقصان في ارضه بذلك لا يجب عليه وكان
رجل ارفع من ارض انسان ترابا قالوا ينظر ان كان لذلك العتد من تراب قيمة في ذلك
الموضع يضمن قيمة التراب دخل بذلك نقصان في ارضه او لم يدخل لانه رفع مالا ملوكا
معو ماله وذكر في الصيد اذا دخل الما في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك
لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع ذلك من ارضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع
في ارض انسان تغير صفة واحتماله فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان ياكله جهل
التراب من ذوات القمم ولم يحمله مثليا وكان رجل ادعى على رجل انه هدم حائطه او كسر
وبين قنطرة الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان خلفه القاضى على الحاصل
ماله عليك هذا العتد من البناء ولا شيء منها وقال بعض العلماء ان كان الحائط جديا كان
على الما دم اعادة الحائط بالمدد ان كان ضرر المدد بالحجر والخشب ان كان ضرر ذلك ولا
يفضون النقصان وان كان الحائط عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فسخ للقاضى ان يحترق
عن هذا القول وحلفه على وجه مع الاحتراز عنه وان حلفه على النقصان والقيمة ولم
يحترق عن ذلك القول لا بأس به ولقد عي رجل على رجل انه دح شاة او بقر له وادعى انه
فقا عين عبده وقد ماتت العبد وادعى انه فقاعين دابة له او فسد متا له وذلك الشيء
ليس بحاضر فان القاضى يساله عن قيمة ذلك ويحلفه على الحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند
بعض الناس المثل لا بالقيمة الا ان صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول وان ادعى على
رجل انه خرق بومه وحضر الشوب فان القاضى ينظر فيه ان كان الخرق سورا كان الواجب فيه
نقصان الشوب بقرم الشوب وليس في ذلك الخرق ويقوم به الخرق فاذا ظهر النقصان والمثا
عليه شكر الخرق خلفه القاضى بالله ماله عليك هذا العتد الذي يدعى من البناء ولا اقل منه
ولا يحلفه على السبيل ان هذا مما يحتمل السقوط بالارض والابواب بالصلح فلا يحلفه على السبيل
لان هذا مما يحتمل السقوط بالارض والابواب بالصلح فلا يحلفه على السبيل وان لم يكن الشوب

حاضر

حاضر فان القاضى لا يسمع دعواه حتى يترك صفة الشوب وقيمة وقد نقصان الخرق ثم يحلفه
على الحاصل وان ادعى رجل انه سبق في ارضه شرا وساق الما منه الى ارض له فان القاضى
لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض فانه على اليمين او على اليسار
وبين مقدار النهر طولا وعرضا فاما اذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان نكل
حلفه بالله ما حدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا الوادي انه بني في ارضه
ثا لا يلفق اليه القاضى حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من الحديد
وكذا ان ادعى غرس الشجر في ارضه فاذا بين للمدعى ذلك اقر المدعى عليه امر برفع البناء في الشجر
وان نكل حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل
امر برفع البناء والشجر وكان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من فضة وحضر الابريق او ادعى
انه صبا الما في طعامه وانقص ان اقر المدعى عليه بذلك عندنا بحسب صاحب الطعام والابريق
ان شأ مسكه ولا شيء له وان شأ دفع اليه الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلقي
الرجل وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمن النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضى
على قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه من بقوله لا يجب
الضمان وانما يجب النقصان فان القاضى حلفه بالسبيل الله ما فعلت ما ادعاه المدعى رجل ادعى
على رجل انه قال لا فاسق او يا كافرا او يا فاجرا او يا منافقا او يا خبيثا او يا خيرا او يا احما
او يا شعرا او يا احملا او يا اكل اربا او يا شارب الخمر او يا ديوس او يا محسوبا خاين او يا ابن
النجمة او ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير وادعى عبدا انه قال يا زني وامة ادعتا انه قال
لها يا زانية او ادعى امرأته ان يزوجها فادعى انه ضربني او شتمني او طعنني فانكر المدعى عليه
حلفه القاضى لان هذا من حقوق العباد كجرى فيه العفو والابواب لا يسقط بالتقادم وتقبل
فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى ولا يخفى الامام بالادعاه فان ارفع
بؤدب المرأة والمولى بؤدب العبد وهؤلاء انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤمر
ويضربه ان كان كافر خيرا بالمنع باللسان فيجزي فيه اليمين رجل عليه دين لرجل وبه رهن نفي
بالدين فانكر ربه الدين اقره وحلف كان المدعى عليه وهذا الما ان يحلف بالله ماله
على هذا الدين الذي يدعى المدعى اذا حلف المدعى عليه فحلف ثم اقام المدعى اليه على حقه بينه عندنا
وكذا لو كان المدعى طلب عينه وقال لا بينه في فلان حلف اقام اليه بعد ذلك يقبل بيته في قوله
الى حشفه رحمه الله وكذا لو كان المدعى قال كل سنة اتي بها في شهود زورا وقال انا الى عند فلان
وفلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم اتي بالرجلين مشهدا له بذلك جازت شهادتهما
في قوله الخيفة رحمه الله وكان المدعى قال المدعى عليه عند طلب اليمين اذا حلفت فانت
برئ من المال الذي لي عليك فحلف ثم اقام المدعى اليه على الحق يقبل بيته وتبقي له بالم

لك

الكتاب

منه

لا يرضى

مطلوب جدا

رجل قدم رجل إلى القاضي وأدعى عليه مالا أو شيعة في يدك أو حقا من الحقوق فأنكرها
 القاضي فإني أن يحلف فانه سعى للقاضي أن يقول له إني أعرض عليك العيين ثلاث مرات فإني
 حلفت وألا أنمك المدعى ثم يقول له القاضي حلف بالله ما لهذا عليك هذا المالا الذي يدعى
 هو كذا وكذا ولا شيئا منه فان أبي أن يحلف المرأة الأولى يقول في المرة الثانية كذا لك فان
 أبي أن يحلف في المرة الثانية يقول له بقيت الثالثة ثم أقضى عليك أن لم يحلف ثم يقول له
 ثالثا حلف بالله ما لهذا عليك هذا المالا ولا شيئا منه فان أبي أن يحلف يقضى عليه بدعوى
 المدعي وإن أقضى القاضي القاضي عليه بالثالثة في المرة الأولى فقال لا أحلف ولما عرض عليه
 في المرة الثانية قال لا أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله قال لا أحلف ثم عرض عليه العيين
 ثانيا فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه بحسب كل ذلك عليه وإن المدعى عليه بعد ما
 عرض القاضي عليه العيين مرتين استقبله ثلثة أيام ثم جاء بعد ثلثة أيام وقال لا أحلف فان
 القاضي لا يقضى عليه حتى يتكلم ثلاثا ويستقبل عليه العيين ثلاث مرات ولا يعتبر تكلمه
 قبل الاستقبال ويقدم رجل إلى القاضي وأدعى عليه حقا فأنكره فسكت ولم يجب بالقاضي
 يقول له أعرض عليك العيين ثلثا فان حلفت وألا أقضى عليك بما يدعي ثم يعرض عليه العيين
 ثلثا فان أبي أن يحلف يعرض عليه ثلثا فان القاضي يقضى عليه وسكوته في المرة الأولى
 تكون بمنزلة النكول إلا أنه انما يجعل منزلة النكول إذا لم يكن به آفة يمنع من الكلام أو
 السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولا وإن كان القاضي حلفا عليه فسكت وكلاما
 كله القاضي سكت ولم يجب بشئ فان القاضي يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأله عن حاله
 آفة يمنع من الكلام أو السماع فان سأله فظفر أنه يسأل آفة أعاده إلى مجلسه ويعرض عليه العيين
 ثلثا ثم يقضى وإن كان القاضي عرض العيين على المدعى عليه ثلاث مرات فإني أن يحلف يقضى عليه
 بالثالثة ثم قال أنا أحلف لا يلتفت إليه ولا يبطل قضا القاضي وأدعى يد رجل ادعاه رجل فأنكره
 وطلب المدعي بيته فان كانت الدار في يد غيرك حلف على العلم وإن كانت بيته أو بشر أو حي
 ذلك حلف على البتات فان اختلفا قال المدعى عليه الدار في يدي غيرك عن أبي واراد أن يحلف
 على العلم وقال المدعي أنا وصليت إليه لا يبرأت ولي عليه العيين على البتات كان القول قوله
 المدعي مع عنه على علمه بالله ما يعلم أنا وصليت إليه بغيرك عن أبيه فان حلف للمدعي على ذلك
 يحلف المدعى عليه على البتات وعن أبي المدعي أن يحلف حلف المدعى عليه على العلم والله أعلم
باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء **أدعى** رجل ادعى على رجل
 حقا أو مالا وأقام البينة فقال المدعى عليه لي مخرج عن دعواه أمهله القاضي إلى المجلس الثاني
 ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون أقرا بأنه للمدعي قال رضي الله عنه وسعى للقاضي أن
 يسأله عن دفعه ان كان صحيحا أمهله القاضي وإن كان فاسدا لا يبرأ ولا يلتفت إليه رجل

عليه

فإنه قضاه ولو لم يكن القاضي على ما يجب

قبل القضاء

أدعى دار في يد رجل أنبأه فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعي ولي بيته على ذلك قال المدعي
 في القمار ثم أخذ الدار من المدعى عليه ويدفع إلى المدعي ويقال له أنت على جنتك وفي الاستحسان
 يتزك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كفيلا ويؤجل ثلثة أيام فان قام البينة على ما ادعى ولا يقضى
 عليه رجل ادعى دار في يد رجل فقال المدعى عليه ان للمدعي قد كان أقبل هذا ان لا تحق له في
 هذه الدار لا يقبل بيته ولا يكون ذلك دعوى المدعي للمدعي لأن قول الإنسان لا تحق لي في هذه
 الدار هو ليست هذه الدار وإن لم يكن هناك لحديث لا يمنع من الدعوى بعد ذلك يقضى
 هو ليس في يد رجل ادعاه فقال ذو اليد هو لي كان القول قوله لما قلنا وإن قال ليس لي
 أحد يدعيه يكون ذلك أقرا منه بالملك للمدعي حتى لو ادعاه نفسه لا يستمع إلا أن يتلقى الملك
 من يد المدعي وذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي رحمه الله رجل ادعى دار في يد رجل فأنكره
 المدعى عليه البينة ان المدعى قال قبل دعواه ليست هذه الدار أو قال ما كانت هذه الدار
 يبطل سنة المدعي ويكون ذلك دعوى المدعي وكذا لو كان المدعي أنه ورث الدار من أبيه وأقام
 أقبته فأقام ذو اليد البينة ان أباه الميت كان قد كان الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار
 كان ذلك مبطلا سنة المدعي ودعواه رجل ادعى دار في يد قاضي لقاضي له بيمينه أقامها ثم أقر
 المقضي له أنها لفلان رجل آخر لا تحق لي فيها فصدقه المقر ولا يبطل قضا القاضي المقر ولا
 المقضي له هي لفلان لم يكن له قط فصدقه المقر فان الدار رد على المقضي عليه ويبطل قضا القاضي
 رجل ادعى دار في يد رجل فقال ذو اليد ادعها رجل وأقام البينة يشهد شهوده ان رجلا
 إليه لا يصدق الخصومة عن ذي اليد وإن قال الشاهد يعرف الدافع باسمه ونسبه وجهه
 يندفع الخصومة عن ذي اليد في قوله إلى خيفه ومحمد رحمه الله عليهما وأقام المدعى عليه البينة
 على أقرا المدعي رجلا ففعل ذا اليد يندفع عنه خصومة المدعي وتقال ذي اليد فيها إليه
 رجل يعرفه بوجهه ولا يعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد في قوله إلى خيفه
 أبي يوسف رحمه الله عليهما شاهدان شهدا على رجل بعبد في يد المدعي فأقام المدعي عليه
 البينة ان الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته رجل خامم رجلا في دار في حق ثم ان
 هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان على رجل ادعى على رجل كماله بنفس
 رجل وأقام البينة فشهد الشهود انه كفل بنفس رجل لا يعرفه جازت شهادتهم وذكر في من
 لا يصل إذا شهدوا انه رهن عنه ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهما
 ويكون القول قوله للمدعي أي ثوب كان وكذلك في الغصب رجل ادعى دار في يد رجل فأنكره
 فأقام المدعى عليه البينة ان المدعي باع هذه الدار من فلان الغائب بكنا قبلت بيته وبطلت
 سنة المدعي ولا ثبت لشرا في حق الغائب إلا ان يشهدوا الشهود ان المدعي باعها من فلان الغائب
 بكنا قبلت سنة ويطلب بيته المدعي ولا ثبت لشرا في حق الغائب إلا ان يشهدوا الشهود

وذكر في الجراح الصغير عيونه

دعواه

بها

الحج

في

فها

بها

دعوى المدعي

نظرت

ان المدعي باعها من فلان الغائب بكذا قبلت منه ويطلب منه المدعي ولا يستأجر حتى
الغائب الا ان يشهد بالشهود ان المدعي باعها وقبضها الغائب كذا ذكرنا في حقه اهدار
في يد رجل اخر وادعى ان الدار كانت لا يها فلان وتكرها اميرانا لها وطلب المثل فقال ذواليد
لم يكن لا يي فلما اقام المدعي البيعة على ما قال اقام ذواليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه
في صحته وادعى ان اياه اقر له بها في صحته قبلت بيته ويطلب بيعة المدعي ولو كان المدعي
عليه حين ادعى الاخ لجاب وقال لم يكن لا يي فيها حق قط فلما اقام المدعي البيعة اقام هاتين
اشترها منه في صحته لا يقبل بيته ولا يبطل بيعة المدعي فادعى في يد رجل ادعى انه اشتراها
منه بالف درهم فقال ذواليد لم ابيع فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعى اقام ذواليد البيعة على
المدعي رد عليه الدار يقبل بيته ويقبض البيع بينهما وكذا لو كان المدعي عليه او قال لا يبيع بيته
وهنا الخبر من الاول وكذا لو كان قال لم يبيع بينهما ابيع فلما اقام المدعي البيعة على اشتراها اقام
البيعة ان المدعي رد عليه الدار يقبل بيته وهذا كالحادي رجل الغافل المدعي عليه ليس له
على شيء او قال لم يكن له على شيء قط فلما اقام المدعي البيعة على المال اقام هو البيعة على القضا الا
يقبل لانه يقول لم يكن له على شيء قط الا ان دفع المال الخصم منه وكذا قال المدعي عليه
اولا لم يكن له على شيء قط ولا اعرفه فلما اقام المدعي البيعة على القضا لا يقبل في ظاهر الرواية
وذكر القدر في عن صاحبنا رحمه الله عليهم انها تقبل وهو قال المدعي عليه لم يكن بيني وبينك
معاملة في شيء لا تقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رحمه الله يقبل منه اذا وقي بان قال لم يكن
سني وبينه معاملة الا ان شهدي سمعوا منه انه ابرأني وتو ادعى رجل على رجل انه باع مني هذه
الجارية بالف درهم فقال ذواليد لم ابيعها منه قط فلما اقام المدعي البيعة على اشتراها يقضي له بالجارية
فوجدناها اصبعنا ايديك واراد ان يرها على المقتضى عليه قال المقتضى عليه انه يرى الى من كل جيب
بها لا يقبل بيته وعن ابى يوسف رحمه الله انها تقبل وتو ادعت امرأة على رجل كذا فقال
الرجل لا تكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البيعة على التكاح اقام هو البيعة على انها اختلعت
منه يقبل بيته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا تكاح قط فلما اقامت المرأة البيعة على
التكاح اقام هو البيعة على انها اختلعت منه قاله رضي الله عنه سعي ان يكون هذه المسئلة والمسئلة
البيع سوا اذا ادعى اشتراها فقال المدعي عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعى وقضى
القاضي له بالبيع ثم وجدتها اصبعنا ايديك وثمة في ظاهر الرواية لا يقبل البيعة على البراءة عن العيب
يكون افرادا بالبيع فلذا الخلع لان الخلع عندنا طلاق والطلاق يسمى رافقه التكاح فكان هو
في عوالم الطلاق متناقضا فلا يبيع رجل ادعى على رجل ما لا ينفذ اعطاه مع المحرم او صلحه عن
ثم ان المدعي عليه اقام البيعة ان المدعي قال قبل ان يقبض مني المال ليس لي قبل فلان
شيء فالصلح والقضا ما ضيان ولو اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر بعد الصلح وقضا المال

ان المدعي عليه

او قال لا يبيع بيته

لم يكن

لم يكن لي قبل فلان شيء بطل الصلح والقضا وان كان القاضي لم يقض بيعة المدعي حتى اقام المدعي عليه
البيعة على اقر المدعي انه ليس لي قبل فلان شيء بطل عنه المال ولا يقضي عليه شيء امرأة ادعت ميراثا قبل
لمرأة زوجها فحجها فلما اقامت المرأة البيعة فصالحها على اقل من حصتها من الميراث فقبضها من درهم
المسئلة من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحل في ذلك للمرأة اذا علمت بذلك فان قامت المرأة البيعة
بعدها ذلك انما امرأة الميت بطل الصلح وتكون رجلا ادعى المال على رجل فانكر وصلحه على شيء ثم انما
عليه اقام البيعة على القضا او لا يراد لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فلا عن بين كان عليه
فان كان المدعي عليه قبل الصلح ادعى القضا والادعاء انكر المدعي ذلك فصالحه على شيء ثم اقام المدعي
عليه البيعة على القضا والادعاء بطل الصلح لان المدعي عليه اذا ادعى القضا والادعاء لا يستحق
المدعي عليه وانما يستحق المدعي فلم يكن الصلح فلا عن الميراث رجل ادعى على رجل انه اخذ منه مال
ومن المال وعصف فاقام المدعي عليه البيعة على اقر المدعي انه اخذ منه فلان اخذ هذا المال
للميت وانكر المدعي ذلك لم تقبل منه هذه البيعة ولا يكون ذلك ابطال الادعى الا ان يكون
اخذ مني فلان آخر ثم رد على اخذ مني هذا المدعي عليه بعد ذلك وان شهد شاهد المدعي عليه ان
المدعي اقر ان فلانا آخر وكيل المدعي عليه اخذ مني هذا المال كان ذلك الكذبا البيعة ويبطل
رجل ادعى عبدا في يد رجل انه له فحج المدعي عليه فاستحق ففك وقضى عليه بالانكاح ثم ان القاضي
عليه اقام البيعة انه كان اشتراها هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا يقبل هذه البيعة الا ان
يشهدوا انه اشتراها منه بعد القضا وكذا في موضع آخر ان المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه
قبل الخصومة واقام البيعة قبلت بيته وقضى له رجل اشترى من رجل عبدا فحجبه عينا فحاضم
فانكر البايع ان يكون العيب عن فاستحق ففك وقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البايع
بعده لك قد كنت تبرا لاني من هذا العيب اقام البيعة قبلت بيته رجل ادعى ثوبا في يد رجل
انه له فانكر المدعي عليه فطلب المدعي بيته فقال انا اقدر بيني فصالحه من دعواه على عشرة دراهم
ثم ان المدعي عليه اقام البيعة ان المدعي اقر قبل الصلح انه لا حق له في هذا الثوب لا يقبل بيته في
الصلح ما ضيا لانه اذ يبيعه بالصلح لا يبرأ من المدعي عليه في كل من الميراث ففك القاضي بالقول للمدعي
ثم اقام المدعي عليه البيعة على ان المدعي اقر قبل القضا انه لا حق له في الثوب لا يقبل البيعة
اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر بعد الصلح انه لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعي اقر ان
هذا مني ان ما اخذ من بدل الصلح اخذ بغير حق اما اذا كان اقره قبل الصلح فغير مجزئ ان
يكون ذلك بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم ان المدعي اقر قبل الصلح انه لا حق له في الثوب
يبطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح يكون عنزة الاقرار بعد الصلح رجل ادعى على رجل الف
درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على الف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذا الف درهم
الملك فقال المدعي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمس مائة درهم

الق

ان من جاز الاصل

تسعة

بع

مدعي الصلح

لا يبيع

ثم ان المدعي عليه اقام الشئ بعد ذلك فشهدوا انهم رادوا المدعى عليه دفع الى المدعي ان قد
لا يثبت في شهادتهم لان صلحه كان قدما عن ائمين وهو كان المدعى عليه قال المدعي حين ادعاء
صلحت كان ذلك على ان قد دفعهم الا ان يثبتها امس فقال المدعي ما قضيتني دفع اليه الفا
او صلحه من الخلف على خمسة مائة ثم ان المدعى عليه اقام ائمينه فشهد شهوده انه دفع اليه
امس فندم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي انما اخفصته ثانيا لان هذه الصلح
لا ادعى القضا قبل الصلح كان ائمين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعى عليه اقتدا عن ائمين
رجل في يديه ودية لرجل فاجل وادعى انه وكيل المخرج في قض الودعة وكله في ذلك
منذ سنة واقام ائمينه فاقام الذي في يديه الودعة ان الموكل اخبره من هذه الوكالة
قبل بيته وكذا واقام ائمينه ان شهود الموكل قبل ذلك منه رجل ادعى دارا في يده رجل
انها له واقام ائمينه فاقام المدعى عليه ائمينه انها لفلان الغايب اشتراها من المدعي في
بها يقبل بيته ويجعل ويكفل ويندفع عند الخصومة ولا يقضي بالشرع على الغايب رجل في يديه
دارا دعاه رجل بوكالة رجل فانكر المدعى عليه دعواه الملك والوكالة فاقام الموكل شهوده
على الوكالة فاقام المدعى عليه ائمينه على ان الموكل شهود ردفوا واستأجرهم بطلت شهادة
شهود المدعي وان شهدوا بذلك على اقرار الشاهدين فيما شهدوا عليه المدعى عليه فبطل
شهادتهما رجل ادعى ان في يده رجل فحلف صلحه على ان قد دفعه على ان يملكه الدار الذي في يديه
ثم ان المدعى عليه اقام ائمينه انها له ولاد ان يرجع في الخلف دفعه لصلحه ذلك وكذا واقام ائمينه
انها كانت لفلان اشتراها منه واقام ائمينه انها كانت لبيه مات وتركها ميراثا له لا يقبل
بيته لانه حين محمد على المدعي كان المثل في ائمينه انكاره حقه فكان الصلح اقتدا عن ائمين
فلا يستطيع ان يرجع في الخلف واقام ائمينه انه اشتراها من المدعي قبل الصلح يقبل بيته و
الصلح وهم نعم ائمينه وبطل الصلح وهو نعم ائمينه على الشراء وكان اقام على صلحه عن الدار
بالف قبل دعواه امضيت الصلح الخط الذي ائتمه بائمينه وبطل الصلح الثاني كذا في المسئلة
قال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وان كان شرا بعد شرا من رجل واحد فالرجل الثاني الحق والشرا
الاول باطل وان كان الصلح او لا ثم الشراء بعد ذلك اجز الشراء الاخر وبطل الصلح الاول رجل
ادعى على رجل انه قتل اخاه عمدا واقام ائمينه فادعا القاتل ان للمقتول ابنا وأنه عفي عنه فان القاتل
يامن باحضاره واحضار شهوده فاجل القاتل رجل وشاهدين فشهدوا ان هذا الرجل ابن للمقتول
وانه عفي عنه قال يقبل شهادتهما ويثبت النسب وان كان الرجل طعنا وبطل القضاء من رجل
رضى ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاضي شفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام ائمينه
ائمينه على ادعى على رجل اخراجه اب له من محمد ذلك الرجل ينكر ان كان ائمينه بيته وثبت
نسبه من الذي اقام عليه ائمينه انه ابوه ويفرض عليه الشفقة وبطل بيته الاخر وكذلك

لا يثبت شهادتهم الا اذا شهدوا على اقرار الشاهدين
انما يحسدون في الذنوب او انما يشهدوا على اقرار الشاهدين

مسألة

واقام المدعي عليه ائمينه

الزمن

امارة

امارة خاضعت عنها الى القاضي فسالته ان يفرض لها عليه الشفقة ويحتاجه فقال نعم ان لها
اخا وهو اولى بالشفقة مني وانكرت للمرة بذلك فاقام ائمين شاهدين فشهدوا على رجل انه له
وذلك الرجل ينكر ان فان القاضي يبرئ ائمينه عن الشفقة ويقول لها ان شئت فرضت لك على الخ
وهذه من جنس المسائل التي يقبل الشهادة فيها بدفع الخصومة عن نفسه وان كان مشتاقا
ومنها اذا وجد القليل في محله فادعى اهل المحله انه قبله رجل آخر من محله اخرى واقام ائمينه
من غير المحلة التي وجد فيها القليل عليه ذلك الرجل باقتل ذكر في الاصل ان ائمينه مقبولة فان
ادعى اولى القليل على ذلك الرجل اخذوا بالدية وان ابرأ لم يكن الاوليا عليه ولا على اهل
المحله شئ من هذه ائمينه وان اشترى البنية لغيرهم رجلان فقامت امراته وان الميراث
وهم كبار كلهم واقروا انها زوجة الميت ثم وجدوا ولد شهودا ان زوجها كان طلقها ثلاث
في صحة فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث رجل ادعى على آخر قتلها واقام ائمينه فاقام
القاضي ان المقنوع عبد لفلان ينفع عنه دعوى الحد فان اقام المقنوع بيته بعد ذلك
ان فلانا اعتقه قبل لعنفر قبلت بيته يقضي عليه القاذف للمخاض في يد رجل ادعى
رجل لها وقف وبين شرايط الوقف قضى القاضي الوقف ثم جاء اخر ادعى انه ملكه قالوا يقبل
نفسه المدعي لان القضا بالوقف غزلة استحقاق الملك وليس تحرير الا يرى انه لو جمع بين
وملك وباعها صفقة واحط جان مع الملك وجمع بين حروجه وباعها صفقة واحط لا يجوز
بيع العبد لان القضا بالوقف غزلة القضا بالملك وفي الملك القضا على يتصرف على المقضي
عليه وعلى من تلقى الملك عنه ولا يتعدى الى الغير فكذا في الوقف رجل اشترى عبدا وقضيه
فاستحقه انسان بالملك المطلق بائمينه كان له ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجح
ان يقضي القاضي له بالثمن على بايعه اقام البايع ائمينه انه لا يبيع دعوى البايع لكن البايع صار
مقضيا عليه بالقضا على المشتري وان اقام البايع بيته على انه كان اشتراها من المشتري ثم باعه
من المشتري او اقام البايع ائمينه على الشراء ينظر ان اقام ائمينه على المشتري قبلت بيته وبطل
قضا القاضي المشتري فان اقام البايع بذلك بيته على المشتري انه اقامها بعد ما قضى القاضي عليه
بالثمن المشتري لا يقبل هذه ائمينه لان ائمينه الذي جرى بينهما قد انسخ بقضا القاضي بالثمن
يخرج المشتري من ان يكون خصما وان اقامها بعد ما رجح المشتري على البايع ولم يقض القاضي له بالثمن
قبلت بيته البايع الذي جرى بينهما قائم لا يفسخ لان الاستحقاق لا يبطل المبيعة الماضية في
ظاهر الرواية فكان للبايع ان يلزم ائمينه المشتري فكان المشتري خصما يقبل بيته البايع عليه
ويكون ذلك قضا على المشتري رجل اشترى من رجل عبدا وقضيه فاستحقه رجل مطلقا بائمينه
كان له ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجح فلا يقضي القاضي له بالثمن على بايعه حتى اقام البايع
ائمينه انه لا يبيع دعواه لانه صار مقضيا عليه بالقضا على المشتري وان اقام البايع بيته انه

امارة

لا يثبت شهادتهم الا اذا شهدوا على اقرار الشاهدين
بميرة خرايبي

كانا اشترا من المشتري ثم باعه من المشتري
او اقام البايع ائمينه على الشراء

ان اقام السنة على المشتري قبلت سنة وبطل القضا للمشتري وان اقام البيعة بذلك
 على المشتري قبل ان يقضى القضا بالثمن على المشتري على الباي قبلت بيعة لان
 البيع الذي جرى بين الباي والمشتري قائم لم يفسخ فكان الباي ان يلزم البيع
 للمشتري فيقبل بيعة على المشتري ويكون ذلك قضاء على المشتري وان اقام الباي بذلك
 بيعة بعد ما قضى القضا للمشتري عليه بالثمن فيقبل بيعة الباي لان البيع الذي
 جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القضا عليه بالثمن فلم يبق للمشتري خصم اذ عي على رجل
 ما لا اقام البيعة فقامت المدعا عليه قبل القضاء عدلت سنة المدعي فان القضا
 يقضى بتلك البيعة على ولد شاليت وان لم يكن له وارث نصيب القضا عنه خصما
 نقض عليه ولا يقضى من غير خصم رجل ادعى عينا في يده رجل انه له اشتراه من فلان
 الغائب وصدقه الذي في يديه فانه لا يؤمر بالتسليم الى المدعي كيلا يكون ذلك قضاء
 على الغائب من غير خصم باقرار المدعا عليه رجل اشترى دارا وقبض فاداه الشئع ان
 ياخذها فقال المشتري اشترتها فلان الغائب واقام البيعة على اقراره قبل الشراء
 اشتراها فلان وان فلا ناوله بشرا هذه الدار فصدقه وذكر في المتن انه لا يقبل منه
 المشتري قال لا ياتي لوقيلها لا يثبت البيع على الغائب رجل ادعى باع هذه الدار من هذا الرجل
 بكنا فقال المدعا عليه ما اشتريتها فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعى اقام المدعا عليه البيعة
 انه اشتراها ويكفي فلان لا يسمع دعواه وذكر في المتن اذ ادعى ان لا يبيد رجل انها له
 من ذي اليد ويكفي فلان الغائب يسمع دعواه ولا يقبل سنة في قولنا حنفية رحمه الله تعالى
 ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات
 انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بيعة قال رضي الله عنه قال جدي شمس السنة رحمه الله لا يقبل
 سنة ولا يبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق بذلك السبب سمع دعواه وقبل
 سنة رجل ادعى عينا في يده رجل انه له وان صاحب اليد اقر له فاقام السنة على ذلك فاقام
 المدعا عليه البيعة ان المدعا استوجبه مني بطلت بيعة المدعي وينفذ الخصومة عن ذي
 اليد لان كل واحد منهما اقام البيعة على اقرار صاحبه انه له فبطلت البيعتان لكان التعارض
 فيترتب العين في يده ياله في الاصل رجل ادعى دارا في يده رجل انها له وقضى القضا
 له بها ثم اقر المقضي له انها لفلان آخر لم يكن له قط وصدقه المقر له بطل قضا القضا
 يرد الدار على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر وجهها مني وقبضتها في المقر له
 يضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه عند اصحابنا رحمه الله تعالى عيني في يده رجل ادعاه رجل واقام
 البيعة فاقام المدعا عليه انه لغير المدعي بغير اقراره عيني في يده رجل ادعاه رجل واقام كل
 واحد منهما البيعة انه له او دعاه الذي في يده فله المدعا عليه فمجد دعواه ما يقول هو في فلم

يقضى

يقضى القضا بشهود المدعين حتى صدق ذو اليد حيا فانه يدفع العبد الى المقر فاعلى
 البيعتان قضى به للمدعين ولو ادعى عينا في يده رجل انه له فمجد المدعا عليه فامد المدعي باقامة
 البيعة فلما اقام من عند القضا باعه المدعا عليه من رجل فسلمه اليه ثم ادعاه المشتري ثم جاء
 المدعي بشهود واحضر المدعا عليه فقال المدعا عليه بعه من فلان وطلته اليه ثم ادعى ان
 صدقه المدعي فما صنع او لم يصدقه ولكن القضا علم بذلك فان القضا لا يسمع بيعة المدعي على
 ذي اليد لان صدقه المدعي لم يعلم القضا بذلك فاداه المدعي عليه ان يثبت ذلك بالبيعة
 لسنفخ عنه خصومة المدعي فان القضا لا يسمع بيعة في يقضى عليه بيعة المدعي رجل ادعى دارا في
 يده رجل انها لفلان وقال ويكفي فلان بالخصومة فقام ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه ولذا لو ادعاه
 لموكل اخر وان ادعاه لنفسه ولا ثم ادعى انها لفلان ويكفي بالخصومة فقام ادعاه لنفسه ولا ثم
 يده رجل وادعى رجل انها له وادعاه من بيده او قاضا بينهما من ذي اليد فمجد المدعا عليه ثم
 ادعى انها له لا يسمع دعواه وقد مر امرأة ادعت على ولد شاليت رجل انها كانت امراة ابيه مات
 ويح نكاحه وطلبت الميراث فمجد الابن فاقامت البيعة على نكاحها ثم ان الابن اقام البيعة
 ان اياه كان طلعا تلاتا وانقضت حقة قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها يقبل بيعة الابن
 فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها او لم يكن زوجة له فمجد
 اقام البيعة على الطلاق لا يقبل سنة رجل ادعى على رجل ما لا يخرج باطلا الخطا او ادعى
 انها خط المدعا عليه فانكر المدعا عليه ان يكون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان من الخطين
 مشابهة ظاهرة على الخطا كما وجد اختلف فيها المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك
 فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا انا لكان القول قوله الا ان تلك الكاتبة بمسار
 او صراقا ونحو ذلك ممن يؤخذ خطه فمجد الابن لا يؤخذ بالخط رجل ادعى عينا في يده رجل
 انه كان لبيته مولى فمجد فانه وقال ذو اليد ودعني ابوك ولا ادعى ما ابوك احم
 يت ذلك المتنقلى انه لا ينفذ عنه الخصومة رجل ادعى دارا في يده رجل انها له اشتراها
 من فلان بكنا واقام ذو اليد البيعة انه اشتراها من ذلك الرجل وادعاه خارج الخارج
 اسبق واقام ذو اليد البيعة انه اشتراها من الخارج كانت الدار لذلك الرجل لا انها
 كانت دها عند فلان اخر ولم يرض المرءين ببيعه حين علم ان بطل بيعة ثم اشترتها منه رجل
 ما ذاك الرهن قالوا هذا لا يكون دعوا المدعي الخارج لانه ليس بخم في ثبات الرهن كونه
 المدعي ادعى ان هذا الرهن كان لفلان رهنه عنده بكنا وقبضته واقام البيعة فاقام
 المدعا عليه السنة في دفع دعواه انه اشتراها منه وبقدر الثمن كاذل ذلك دعاه المدعي على الرهن
 كاذل بيعة البيع مع بيعة الرهن اذ اجتمعا كانت بيعة البيع اولي داري في يده رجل ادعاه
 اخوان ومما بالان لهما الرهن لا خراجها فمجد كاذل بيعة ما ورثها من الرهن فاقام

ظل
 بيعة البيع مع بيعة الرهن
 اذ اجتمعا كانت بيعة البيع
 اولي

فقال المدعى عليه قد دفع دعواي الى المشتري فقلت هذا الامر لا يكون في ان دفع هذا الامر
للمشتري كاصغر بكتنا فقلت لو ان المدعى اقام المدعى عليه البيه على اقرار
الوصي انه باع بحكم الوصاية قالوا لا يقبل هذه البيه الا ان تشهدوا الشهود انهم كانوا
من جهة امه او من جهة ابيه او من جهة القاضى باع لهما الصغير مثل الثمن لا وان كانا اقرارا
انه وسمي ثبت الوصاية باقرار امه او بنت زوجها انما يطلقها ثلثا واذا البيه فالزوج يحل
ثم ادعى الزوج انه تزوجها بعد ما عرفت انها زوجت بالمحل وبحل له فكلما لا يسمع منه هذا
الدفع لانه بهذا المدعى يدعى عليها التناقض في دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى الحرمة
البيه لا يسمع عليها دعوى التناقض حتى ادعى على رجل دعوى التناقض على الزوجه فسادا فقال المدعى
عليه في هذه الدعوى خلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع وقال بعضهم
بطلان من فوه انه ثبت فسادا لدعوى قال في رد المحتار لا يسمع المدعى عليه في دفع دعوى المدعى
ان كانا فسادا ظاهر وهو يعلم بفساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يامر المدعى عليه باثبات الدعوى
رجل ادعى دارا في يد رجل فقلت له فقال المدعى عليه بفسادها لي ونصفها وديعه عندي فقلت
ولم تعلم البيه على الوديعه فاقام المدعى البيه على دعواه ثم اقام المدعى عليها البيه ان نصفها
وديعه عندي فقلت ان بطل دعوى المدعى في النصف وهل بطل في الكل قال بعضهم بطل قال
وفي الله عز وجل وفيه نظرا اشار في الجامع الى انه لا يبطل في الكل بل في دارا في يد رجل
الحاله فاقام المدعى عليه البيه انها وديعه عنده فقلت ان ادعت عنه دعوى المدعى
فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعى الاول دعواه على المقر له فاجاب
انها وديعه عندي فقلت ان بطلت بيته وتخرج عنه خصمته المدعى رجل ادعى على رجل
مالا اقام البيه ثم قال بعد اقامه البيه الى قبل استوفيت من هذا المال كذا اهل بطل
بيته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل بيته لانه يمكنه ان يتولى
استوفيت بعد اقامه البيه وان قال كنت استوفيت من هذا المال كذا او قال بالافان
حينئذ يافته بوجه بطلت بيته رجل ادعى على رجل اربع مائة درهم فحضر المدعى عليه فاقام
المدعى البيه على ادعى فقبض القاضى له ثم ادعى المدعى اقرارا لهذا المتكدر عليه مائة درهم فاقام
ابو القاسم الصفار بسقط عن المتكدر المتكافئة اليافقه وقال غير من المشايخ لا يستقط رجل ادعى
على رجل مالا فقام المدعى عليه الى قبل اخطه بهذا المال على فلان وقال فلان الحاله في المجلس
واقام للبيه على ذلك فقال صالح الدين ان الحق عليه ما قبله قبل اداء الدين كان القدر
شمله مع غيبه ولا يقبل في المحل انه مات مليا وكان له ان يرجع على المدينون بدينه كذا ذلك
في الاصل رجل ادعى عينا مختلفة الجنس والنوع والصنف ذكر قومه اكل حمله ولم يذكر
قيمة كل عين ورجس دفع على جنس مختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم

الكتفي بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى اذا ادعى عليه غصب هذه الاعيان لا يشترط الصحة
الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان المدعى ان الاعيان قايمة في عين نوب احضارها يقبل
البيه بخضرتها وان قال انها قد هلكت في عين واستهلكها او من قومه اكل حمله لا يسمع
وتقبل بيته ذكر في الجامع اذا ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويحب
يرد الجارية فان عجز عن دفعها كالفيل في مقدار القيمة في الغاصب فلما صح دعوى الغصب
من غير بيان القيمة لان يبيع اذا بين قيمة اكل حمله ولم يبين قيمة كل عين على جنس كان ولي
وان لم يدع الغصب ادعى ان ما في يد هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة
سمع على في حكم الاحضار وبعد ما احضر مجلس القضاة كالدعوى الاشارة الى الادعى
ولا يحتاج الى ذكر القيمة قال في رد المحتار لا يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كان المدعى
دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كان نصيبا او لم يكن ما فسادا سوى ذلك فلا حاجة الى
بيان القيمة رجل احضر وهي كليت وادعى ان على كليت خمسين درهما وكان كليت اقرار له
درهما في جيارنا لا زما فاقام وهي كليت بيته ان المدعى هذا اقرارا على كليت من الخمسين
لانه كان باع منه مائة درهم لم يعلم قال في رد المحتار لا يقبل بيته الوصي ويكون ذلك فسادا للمدعى
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له فانكر المدعى عليه فقبل ان لم تعلم المدعى البيه على دعواه باع
المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البيه بعد ذلك على ادعى
فقبض القاضى له بالعين فاقام ذلك للمشتري البيه على المقضي له ان العين وفي يد غيره
فقبض له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من ربه او وجه له جاز وعود العين
اليه وهذه حلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما يصح هذه الحلة اذا لم ينع الشراء
من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا فاما اذا ادعى الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري
لا في المشتري صار مقصدا عليه بالقضاء على ربه وانما وضع المسئلة فما اذا باع المدعى عليه
قبل ان يقيم المدعى البيه لانه لو باع بعد ما اقام المدعى ثباده من عدل الشهود بطل القضا
بيع المدعى عليه رجل في يده دار فقلت وزمنا من لي فجار رجل وادعى انها له اشترها
من ابنة ذي اليد الف درهم واقام البيه فشهد شهوده ان والذذي اليد له هذه الدار من
المدعى ولم يذكر انه باع وهو ملكها قالوا جاز في ثباده ثم ينعى الدار للمدعى لا حاج
الى من قبل انها كانت لا بيده ولا نعم لو شهدوا على اقرار كليت انها للمدعى يجوز ثباده ثم
هذا الا اذا كان المدعى يملك في يده ولم يقبل وزمنا من لي جئت يحتاج المدعى
الى ان يشهد شهوده ان كليت باعها وهو ملكها وقت البيع وكذا لو كان ذواليد يدعى انها
له بسبب اخر لا ميراثا عن ابيه ولو ان المدعى ادعى انها له اشترها من ربه ذي اليد فقال
ذواليد ما كان له ان يفيها حتى فلما اقام المدعى البيه على انه اشترها من كليت وهو ملكها اقام

ذوالبيدتين انه كان اشتراها من بيه قبلت بيته وكذا ذوالبيدتين هذه الباطنة
كانت لا في قط ولم يكن له فيها حق قط فلما اقام المديني البيه على ما ادعى اقام ذوالبيد
البيه انه اشتراها من بيه في صحته لا يقبل بيته وان اقام البيه ان اياه في صحته
لي قبلت بيته دار في يد رجل ادعى بها كانت لا بيه مات وتركها ميراثا له واقام البيه في
القاضي له بذلك ثم جاء اخر وادعى بها له اشتراها من بيه القاضي له وصلة القاضي له فانه
الدار على القاضي عليه وقال المديني الشراء ام البيه على الذي ردت عليه الدار لان القاضي له
ما صديق مديني الشراء فقد اقر به كان مبطلا في دعواه الارث ولكن شهده كانت شهرته
وفي مثل هذا لا ينفذ قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسخ بشهادة اربعة
امرة باعته كما فادعى انها وهو غير رافع ان الكرم له ورثة من بيه وصلة امه الباطنة
زعمت انها لم تكن وصيه له قالوا ان كان ادعت وقت البيع انها وصية الصغير لا يقبل قولها بل
انها لم تكن وصيه وكان عليه قهقهة البيع للصغير باقرارها على نفسها انها استملكته بالبيع
التسليم ولا يسمع بيته الغلام الا باذن من وليه عليه فيما اذا باع الرجل شيئا من ماله في
ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انها له اخلاف لمشاخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها في الصحيح
انها يسمع قال رضي الله عنه لا الشيخ الامام طهرا الدين عن رجل ادعى على رجل انه عصبته عليها
تركها ومن صفاته وطلب لخصاره الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكر
المديني فادعى انه له واقام البيه قال رحمه الله ان قال المديني هذا الغلام هو الذي اوصيته لا يسمع
دعواه اذا كانت الصفا مما لا يحتمل التغيير والتبديل وان قال المديني بعد ما حضر الغلام
هو عبدي ولم ترد على ذلك سمع دعواه ويقبل بيته لان دعواه الاولى لا تمنع الدعوى الثانية
ولا يكون متناقضا وسئل رحمه الله عن طلع امراته وقال في مجلسه من انك من خاتمة ما هو خير
يشتد ثم ادعى شيئا من متاع البيت والفضة قال ان كان المديني يملكه كان هذا في البيت وقت
الاقرار لا يسمع دعواه فان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار سمع دعواه وان ادعى
له ولم يقل شيئا يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس في حق الله وذكر في الجامع الكبير
رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البيه على عبد في يد المديني انه
عصبته منه او ادعى عليه دين لا يقبل بيته حتى يشهد الشهود له عصبته بعد الاقرار على
دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل لرجل براءة الرجل له لاحق في قبلك في عين ولا دين
ولا شراء اقام البيه على شرا عبد من الذي اياه او على فرض انه لا يقبل الا بغيره بعد الاقرار
قال رضي الله تعالى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار لان مدعي هذا المتاع
لم يكن البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا انه له لا يسمع دعواه وذكر في الجامع الكبير
قال ما في يد من قليل وكبير وعبد ومتاع فلان صح اقراره لانه عام ليس بمخصوص فان قال

عصب
اقراره بانه من قبل
او كره الله في اقراره

ليأخذ عبدا من بين المقر واختلعا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فيقول لا يا مملوك
هذا بعد الاقرار كان القلم قوله المقر له ان يقيم المقر له البيه انه كان في يد المقر وقت
الاقرار لان المقر لم يدخله هذا البيه في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما رواه
رواية الجامع رجل قال ما في حالي فلان ثم بعد ايام ادعى شيئا ما في الحانوت انه له وضعه
في الحانوت بعد الاقرار صديق وذكر في بعض روايات الاقرار انه لا يصدق قال رضي الله عنه
وهذه مخالفة رواية الجامع قالوا انما ويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في يد مملوك
ادخله في الحانوت في تلك المدة يفتن في مسأله الجامع اذا ادعى المقر حانوت المالك في
زمان لا يقص حانوته لا يقبل قوله اني مملوك بعد الاقرار وعن ابي يوسف رحمه الله اذا اقام
مالي بالكوفة قال وقال مالي على حدي الم ادعى بالكوفة دانا واذا دعي مالي على رجل مع دعواه
لانه لم يتركها انشانا ببيته سمع دعواه وعن محمد رحمه الله في مال مالي في رشتا في يد فلان
فلان دار في ارضي ولا حتى ولا دعوى ثم اقام البيه ان له في يد فلان في ذلك الرشتا
دار لا يقبل بيته الا ان يقيم البيه انه اخذها منه فلان بعد الاقرار ولو قال مالي في يد فلان
دار ولا حتى ولم يفسد الرشتا ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالروي في رشتا او قرية
لا يقبل بيته ولو قال مالي بالروي حتى في دار ولا ارضي ثم ادعى ذلك واقام البيه يقبل بيته
ما لم يقصد براءة لغيره بيمينه لا يقبل بيته اما اذا اقاله لاحق لي بالروي او بحاسان او
بالمرأى او بطبرستان فاقراره باطل وذكر في الروايات عن محمد رحمه الله اذا اقاله لمرأته هذا
البيت وما اعلن عليه بانه هي لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو اقرار بيته في صحته
بجميع ما في منزله من الثمن والادوية وغير ذلك مما يقع عليه المالك من متاع الاموال وله
بالرشتا فلان وداره وسكان في البلد فاقراره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه
وما كان يبعث من الثياب الى الباقية بالثمن ويرجع الى وطنه وكذلك عبيد المالك يخرجون
في حياجه ويأخذون الى منزله وكل ذلك داخل في اقراره ولو قال في صحته جميع ما هو داخل
منزلي لا مرأى غير ما على من شيئا ثم مات فادعى بيته ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم
هنا حكم وفوى في الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجعل المتعاقبها كان في الدارين الاقرار في
الفتوى اذا علم المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بية او بيع او
اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن اولادها وان لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالا
الباطل وسياق مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى وذكر في ما يامسك في خادع هو الصبي
اليتيم ماله بعد البلوغ فانه لا يدين على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والارث ولم
يبي له من تركته والارث عنده شيء من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بيته ذلك في يد ابي
شيئا قال هو من تركته والمديني واقام البيه قبلت بيته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفاه ما اترك

المقر

في

في

او لا يشهد في صحته
محمد بن ابي بكر
والا واني

لا

قار

والله من الذين على الناس ثم ادعى على رجل ديناً لوالده يسبح دعواه وفي وصاها المتفق ان يبلغ
الوقت ان موته ثم ادعى وصاها ولا يعلمون ما اوصله ففعلوا فاجزنا ما اوصله لم يكن
والما يجوز اخلاجه واما بعد العلم والواقع الوصل انه استوفى جميع ما كان للبيت على الناس ثم
ادعى رجل ديناً للبيت يسبح دعواه كما لو اقر به الولد ثم ادعى ديناً للبيت رجل ادعى داراً
انها له وان مورثاً المدعى عليه كان احدث يدك عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد مورث
هذا واقام السنة على ما ادعى واقام المدعى عليه البيعة ان مورثه فلا ما كان اشتراها
من المدعى بتكنا بيعاً باثنا ومات مورثي فموتها منه فادعى المدعى لرفع دعوى
المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقرب اشيع الذي جرى منه ومن المدعى هذا
كان بيع وغا اذ ارد على الفتن بجعل على ردها عليه واقام البيعة على ذلك قال الشيخ للامام
ظهر الدين هذا رحمه الله لا يسبح منه هذا الدعوى لان بيع الوفا عند مشايخ سمرقند منزلة
الرهن فاذا المدعى عليه البيعة على ان مورثه اشتراه من المدعى بيع وفاء يجعل كما كان
رهنا ثم اشتراه بعد ان من فحكم بالشر او عند مشايخنا بيع الوفا بمنزلة البيع الفاسد
اذا اتصل به القبض بملكه المشتري وينقل ذلك الى ورثته فكان المدعى في دعواه الملك
لنفسه بعد ذلك من مظاهر دعواه فلا يندفع بهذا دعوى المدعى عليه فاشترى مورثه من المدعى
رجل حضر ملكاً وادعى انه له فانه ترم عليه وقال الملوكة انا عبد فلان الغائب ذلك في
المتفق ان البيعة اذا جازت على ما ذكرتم تجعل بيعة ومن المدعى خصومة وان لم ترق البيعة
على ذلك يتقبل بيعة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب لمقر له بعد ذلك لا يسبيل له على العبد
الا ان يتم البيعة ان العبد لا يقبل بيعة ويقضى له بعد له على المتفق له الاول ولهم ان
رجلاً ادعى عبداً في يد عبداً وادعى عليه ديناً او بشرأى منه لم يرضه له الا ان ترق المدعى
انه مجبور فادعى بيقوم ميراثهم عن ابيهم ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه وهو غائب
ويشترى نصيب الغائب ومن في يدهم الدار فادعى بنصيب الغائب من ابيه وقالوا لا ندري ذلك
اشترى سام لا فلا يندفع النكاح ففلان منها فاقام المدعى بيعة فشهدوا انه اشترى من
الغائب نصيبه لا يقبل منه هذه السنة ولوقال بقية الورثة الذين الدار في يد ابيهم الدار
لا حتى ففلان الغائب ففعلوا جازت سنة المدعى وهو ان رجلاً ادعى داراً في يد رجل لها له
واقام البيعة فاقام الذي في يده الدار ان هذه الدار ففلان الغائب ففعلوا جازت سنة المدعى
وكل في يدها ذلك المتفق انه يقبل بيعة ذي اليد ويجعله وكلاً وادفع عنه الخصومة ولا
الزم الغائب لشر رجل ادعى داراً في يد رجل لها له اغتصبها منه الذي في يده وقال
المدعى عليه هي ملك والمدعى وديعة في يدي لا يندفع عنها الخصومة وان اقام المدعى البيعة
على ما ادعى ثم اقام المدعى عليه السنة انها ملك والى اشتراها من المدعى قالوا لا يقبل

اقام

سنة المدعى عليه لانه ليس يوجب عن ذلك في ثبات الملك لوالده في سمعت منه هذه البيعة
انما يسبح الدعوى المدعى وانه اشترى من المدعى الذي يدعى الشغل عليه وهو الغائب فلا يسبح
منه دعوى الامانة رجل ادعى محبوبة في يد رجل وفي كماله هذه السنة ولم تذكر الدار الرابع
والدار الرابع متصل ملك المدعى عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاجل ففعلوا جازت سنة المدعى
بمع هذه الدعوى لان السكون عن الدار الرابع لا يمنع صحة الدعوى وكذا هو ذلك الدار الرابع
فقال الدار الرابع ارض المدعى عليه ولم يذكر الفاصل فكذلك الدار الرابع ملك رجلين
لكل واحد منهما على حدة فقال المدعى في بيان الدار الرابع والدار الرابع ارض فلان ذكر الدار الرابع
ولم يقل وتصل ارض فلان ذكر الدار الرابع ارض فلان في حجة المدعى
الدار الرابع ارض فلان ولم يذكر السجدة قال يسبح ايضا قال رضي الله عنه وسفي ان لا يصح دعوى
في هذين الوجهين لان المدعى جعل الدار الرابع ملك فلان فاذا لم يكن ملكه ملك فلان لم يكن
دعواه مثلاً ولا هذه المحبوبة فلا يصح كما هو ذلك المحبوبة الا ربع وغلط في حدة واحد بخلاف ما
ادسك عن الدار الرابع وفي المتفق رجل جث في السوق فربطه ثوبان من لادهان او سمناً
وخلوا عاين الثوبان ذلك في شهادته عليه فقال الجاني في بيعة وهو ليس قد مات فيه القارة
كان اقل قوله وان من يبيع سوق القضايين ولقد اخرجنا من الطوائف ورواه واستهلكه عاين
الناس في ذلك فقال الجاني كانت بيعة لا يصدق فيه ويبيع الشهود ان يشهدوا انها كانت ذكية
لان السنة لا يباع في السوق وقد يباع في السوق اشمن الخيل والاربعاء التي ماتت فيه القارة
وفي المتفق دار في يد رجل ادعى رجل انها دار فلان وان فلا تاذ ذلك كان رهن عندي هذه الدار
الاربعاء التي تجلبه منذ شروا وضعا الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك اشتراها مني فاعرها
ايامه واقام السنة على ذلك فربما الدار غائب واقام الذي في يده الدار البيعة ان الدار
داره اشتراها اهل من الغائب الذي يدعى المدعى الله وهما وقال اشترى بها منه منذ عشر
ايام فان مدعى اهل من حقه وليس له ادعى اشترى ان يقضى البيع اذا كان البايع غائباً وكذا لو
ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرهق والمستاجر رجل يدعى ملك الدار ويقول
اشترى بها من الغائب منذ شهر قبل شراي اليه فهو خصم فيقضى له بالدار ويقضى البيع الثاني
ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة عنك وسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى
ان البايع قبض منه الثمن رجل مات وترك مالا وابنتا فاقام رجل البيعة انه كان عبدك
وان ولا له فاقامت الابنة البيعة انه كان حراً الاصل ذلك في الاصل ان السنة بيعة الا
رجل ادعى داراً في يد رجل واشترى فيها بيتاً معينا وقال الله هذا البيت واقام السنة فشهد
شهوده ان جميع الدار له ذلك في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي يسأل المدعى ان واقى فقال
كانت الدار كلها الى بيت منها هذا البيت جازت بيعة ويقضى له بالدار غير البيت وان قال

ارض

ثم يكن في هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجز القاضى بشئ وهكذا اذا ادعى القاضى
الشهود بالعين وفيه اشارة الى ان اذا اقر بيمينه فبقته ولا يحتاج الى اقامه البينة على
القرين خلافا لما قاله بعض الناس من بطلت اقراره اذا اقر في يده جله وذكر ان هذه الدار
كانت لا يقيم فلان مات وتركها ميراثا لم وهم بنو لا وارث له سواء واقاموا البينة
على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على ان الواحد منهم يكن ابنا للميت بل كان بنا للميت
بطلت دعوتهم فلان البنتين بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا
وذكرنا انها كانت لا يقيم مات وتركها ميراثا لم وهم بنو الثلثة لا وارث له سواء مع
دعوىهم وقيل بينهم وتطاعى رجله اذ في يد رجل انها كانت لابنه فلان مات وتركها
ميراثا له لا وارث له سواء واقام البينة على ما ادعى ثم ظهر للميت امرأة باقرارة قال
الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله لا يعضى القاضى بتلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم
فلولا ان لا يدعى هذه الدار بعد ذلك انها كانت لابنه مات وتركها ميراثا له ولا مائة
هذه على فرض الله تعالى واقام اولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى للميت لانه ادعى
الكل ولا ثم البعض يضع دعواه ولا يقبل شهادة الفريق الاول لانه كذبهم فيما شهدوا له او لا
وتكذيب الشاهد فيما شهد به فتبين وان اقام شهودا آخرين غير الاولين على ما ادعى ثانيا
جازت شهادتهم فلان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك ان للميت كان اقر في حياته و
صحته انه الحق له في هذه الدار جازت شهادتهم وانفذت خصومة المدعى رجل في يده
جارية وادعى رجل ان فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في الغيبة وان الغائب
اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فقصها الى ونصفها فلان الغائب فقال الذي
في يده الجارية انا اعلم ان فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بما اشترى بيده وبين
الغائب فقصها لك ونصفها فلان الغائب الا ان فلانا الغائب لم ياتي ان اذهب للجارية
الى بغداد وابيعها ثم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ليس للميت ان ينعنه ان يذهب
بها لا بغداد قال كذا كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق اشترى وان كانت الشركة
بينهما شركة ملك لا شركة عقل كان له ان ينعنه عن المسافرة بها وان تصرف بها رجل قال
لغير هذا العبد لك فقال للمقر له ليس هو في ثم قال هو في ذكر في الاصل انه لم يكن له وهو
اقام البينة لم يقبل منه رجل اشترى عبدا وقضه فاجعل ولا صحته بالبينة فاقام البائع
الشهنة على ان المستحق امره بالبيع بما من قال في الزيادات ان كان المشتري رجلا على
البائع بعين الثمن الذي نقض واستقره او كان البائع استهلك ذلك الثمن ونقصه المشتري
مثله لا يقبل منه البائع وان كان ذلك الثمن هلاك عند البائع قبلت بينة البائع لانه
في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بيمينه ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان

الثلاثة

بن فلان

وان كان

وان كان قبض فهو هذه البينة ثبت لنفسه حتى استرد ما قبض من المشتري رجل ادعى جينا في
يد رجل انه له غصبه منه الذي في يده واقام البينة وعدلت بينة ثم ادعى الغاصب ان المدعى
اقر انه للغاصب يوم الغاصب تسليم الغصب الى المدعى قال محمد رحمه الله ان ادعى الغاصب بينة
حاضرة على ما ادعى قوت الغصب في يده واخذ منه كفيلا بنفسه وبه لك الشئ او اجله الى
المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى جارية في يد رجل لها له واقر له
في يده انه اشترىها من المدعى وقال له بينة حاضرة على الشرا قال ان كان المشتري ثمة
ضمنها اياه وتركها في يد وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثمة او لم اعرفه وضعتها على
يد عدل فاما في غير المرح فاني قرها في يد رجل ادعى اذنا عن ميت وزعم انه ابن عم للميت
لابنه واقام البينة على نسب كذا الشهود اسم اميه وجن واسم بالميت وجن كما هو المسم
والمدعى عليه اقام البينة ان جنت الميت كان فلا غير البينة المدعى لا يقبل بينة المدعى عليه لان
البينة لا تثبت الا بالنفي ومنه المدعى عليه قامت على النفي وهو ليس بختم في ثانيا اسم جنت المدعى
وهو كما لو ادعى ميراثا عن ميت فاقام المدعى عليه البينة ان بالميت رجل اخر غير الذي يدعيه
المدعى وثمة لا يقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل ذكر انه ابن عم للميت لا بينة
وذكر الاسامي الى الجنا لا على فاقام المدعى عليه بينة ان ابن المدعى هذا كان ثمة في جينا
انا اخ فلان لانه لا بينة لا يقبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان
فاضيا قضى ببيانات الخصم من فلان اخر غير الذي ادعاه المدعى رجل ادعى على رجل الف درهم
فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق من قبل فطلب البينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال
ذلك قد قضيتها في قرية كذا فاقام البينة على ذلك يقبل بينة لان التوفيق يمكن تحمله انه
قضاها او لا في مكان كذا لم يسمع على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان اخر رجل ادعى محمدا
في يد رجل انه حقه ومكة وفي يده هذا بعير حرة وبين الحدود فقال المدعى عليه ان هذه الحرة
حتى ملكي وفي يدى ثم قال في مجلس اخر ان الحدود الذي في يدى ليس على هذه الحدود التي ذكر
المدعى بل بعضها كان من المدعى وبعضها على خلافه ثم قال الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله
لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العقار لا تثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى قول المدعى
عليه ولا الى انكاره رجل ادعى عليه وارثا من ثمة امراته فاكذرت من اجنيزي واذني نيت
فاقام الدارث بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفع محي دارم فقال المدعى القاضى المدعى يكون
بالاقتداء او بالابراء فادعى فقال المدعى عليه كلاما قالوا كلامه هذا لا يبطل دعواه بل لا بد
لان من حجه ان يقول كانت المرأة ابنتي ثم تحدثت فادعى فيها **فصل**
في جواز قضاء القاضى ومن لا يجوز وما للقاضى ان يفعل لا يجوز قضاء لمن لا
يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاء عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز

له

شهادته ولا يصح تعديل العبد والمك والمراة والمجند في القذف لا تعدل بالوالدين
 والمواوئين ولا يصح تعديل السورين هؤلاء ويشترط تعديل العلانية ما يشترط للشهادة ويشترط
 ذلك في تركية السور ويجوز شهادة الرجل على شهادة والمرأة ولا يجوز شهادة على قضاء والمرأة وهذا
 قوله ابي يوسف وقال محمد يجوز في الوجهين ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك
 قضاء القاضي للاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل ويجوز قضاء القاضي لام
 امراته بعد ما ماتت امراته ولا يجوز ان كانت امرته حية وكذا لو قضى امره ابوه بعد ما
 الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي ان يرضى مال الغائب وله ان يبيع
 كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي والقاضي ان يرضى مال الغائب وله ان يبيع
 منقوله اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب ولا يبيع اذا علم ولا يبيع مال المديون ولا
 ان يبيعه من حله وفي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عند حيا وفي رواية وفي رواية
 يبيع كما يبيع المنقولة وهو الصحيح واذا اراد بيع مال له عسك له يستحب من يشاؤن كما
 يبايع منه يبيعها ويشترى بثمنها ثوبا بكنية وقصر في زيادة المالدين والقاضي ان يرضى
 علم في قضائه في المصير علم في مجلس القضاء او في غيره وان علم بالحادثه قبل التعليل لم يفسد القضاء
 ان يرضى بذلك العلم في قوله ابي حنيفة بيع وقال صاحبيه له ان يرضى بذلك العلم وعلى هذا
 الخلاف اذا علم بالحادثه في قضائه ثم علم ان يرضى بذلك العلم ان يرضى بذلك العلم عند
 وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثه في قضائه ثم خرج الى رفاق ليس فيه قاضي فان قضاه
 الكورة دون الرضاين ثم عاد الى مصر لا يقضى بذلك العلم في قوله ابي حنيفة بيع وعندهما
 يقضى وان كان مقلدا على الكورة والرضاين فخرج الى رفاق ثم عاد الى مصر فابطل
 ان يقضى بذلك العلم في قوله ابي حنيفة بيع وعندهما يقضى ولا يقضى علمه في الحدود على كل حال ولو
 ابي حنيفة بيع ليس ان يقضى بذلك العلم على قوله اذا علم بالحادثه في حال عدم الولاية في
 غيرهما الا ان لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى ولا يقضى علمه في الحدود على كل حال ولو
 علم بالحادثه في قضائه في المصير فخرج الى رفاق هو قاضي يقضى فيه بذلك العلم قال
 محمد بن الحسن بن السرخسي في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة المصير شرط لنفاذ القضاء وهكذا
 ذكر الحنفية في حله واليه اشار محمد بن الكاظم وعنه ابي يوسف رحمه الله المصير ليس شرط
 لنفاذ القضاء وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي عنده شهادة شاهدين
 على الشهادة وسياق صورة الكتاب وبشرطه في آخر الكتاب وله ان يتل البينة يدعي الغائب
 لقضاء الغائب من ماله في يد المدعي وصورة ذلك اذا باع الرجل بملغاب المشتري قبل
 قبل الثمن ولا يدري مكانه فاقام البايع بينه على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة
 ينبغي ويبيع العبد يقضى من الغائب من غنمه فان فضل شيء من الثمن وضعه على يد عدل ومن

يجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه
 وكذا كقضاء القاضي للاسفل للقاضي الاعلى
 الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل

لا يجوز قضاء القاضي لام امراته
 ان كانت امراته حية

مطلوب
 في صورة اداء القاضي وشرا الغائب
 من ماله

هذا

هذا الخس مسلة ذكرها في جارات الاصل في جارات المديون والقاضي ان يبيع مال الغائب
 الى الغائب اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال البتيم من ماله اذا كان الولد مسرفا مبيدا
 ويضعه على يد عدل الى ان تسلم مال البتيم ويجوز قضاء على المسخر اذا لم يعلم انه مسخر ولا
 منقضاء قضاء اذا علم وصورة المسخر ان يدعي الرجل دينا على غيب واخضر رجلا وادعى بان هذا
 الرجل كفل لي على الغائب فيعطي الرجل لي انا كليل وكلي شيء لك على الغائب فاقام الملك
 البينة الى على الغائب فترجم فقضى القاضي بتلك البينة فان ذلك يكون قضاء على الغائب
 وقضاء في فيما ارشى اطلق وان دفع المدعي لشيء الى القاضي فودع ولم يقبل وقضى الراشي بقضاء
 قضائي وان ارشى ولدا للقاضي لم يرضى له من ماله ليعين الراشي عند القاضي فاعلم القاضي بذلك
 للراشي فبطل قضاء ان كان الحق في حقه القاضي فبطل قضاء في ما قضى في الراشي وان علم القاضي ذلك
 فقضاء في مردود وهو كما لو ارشى بنفسه وقضى الراشي اذ شهد الشهود عند القاضي بدين
 او على عقار وعلموا فقال القاضي للشهود عليه اريد ان الحق في المشهود له او قال له ما
 اريد لك في هذه الدار فقام يكره ذلك قضاء حتى يقبل انفذ عليك القضاء فكذا وكذا
 لا يرضى قوله اريد اظن ولو قال اظن لم يكن لك قضاء وكذا ان كنت عليك كقضاء وتقاتل
 عندك ان هذا على هذا كذا وكذا اختلفوا فيه فابطلهم لم يكن لك قضاء وقال محمد بن الحسن بن علي
 والقاضي لا امام ابو عاصم العامري يكون ذلك قضاء ولو قال القاضي لرجل جعلتك وكيلك في
 تركه فلا ان الميت يكون وكيلك بالخط والوقال له جعلتك وكيلك ليشترى ويبيع كل
 له ان يبيع ويشترى لان امر القاضي من الميت ولو قال لرجل جعلتك وكيلك في
 يكون وكيلك بالخط فكذا اذا قال له القاضي ذلك ولو قال القاضي جعلتك وصيا لميت
 يصير وصيا فان خص شيئا وقال في كذا يصير في ذلك الشيء خاصة لان قضاء القاضي
 يقبل التخصيص بخلاف ايصاء الميت وايضا الالب والجدة فان ذلك يكون ما ولو قدم غمرا
 الميت الى القاضي فقال ان فلا فامات ولو يوصي الى احد ولد عليه ديون والقاضي لا يعلم
 بذلك فقال له القاضي ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا في تركه قالوا بوجي ان يبيعه
 ذلك ان عرف عدله البويهي كانوا صدقه فصار وصيا لان ايصاء الميت يقبل التعليق وكذا
 ايصاء القاضي ولو كان رجلا جازا الى القاضي وقال ان ابى مات في بعض الاطراف وعليه ديون
 وترك من كل نوع مالا ولم يوصي الى احد اهل تلك الناحية لا يعرفونني فلا يمكن اثبات
 النسب بالبينة فقال له القاضي ان كنت صادقا فيما تقول فبيع الدعايا واقضى للمديون قالوا
 لا بأس به لانه ان كان صادقا مع امر القاضي فالا فلا
فما يقضى في المجند ما ينفذ في قضاءه **وقال** القاضي اذا كان مجندا له ان
 يقضى برأى نفسه في المجندات وهذه المسئلة على وجي احدها اذا كان مجندا وهو يعلم

مطلوب
 في جوار قضاء الغائب
 المسئلة

ينفذ

بني نفسه بقضي بولي غير قال ابو يوسف لا ينفذ قضاء وهو واحد الروايتين
عن محمد واختلف الروايات عن ابي حنيفة في ظاهروايات عنه تنفذ قضاء ولا يرد
وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى فللثانية اذا كان مجتهدا فنفى
مذهبه وقضى بولي غير ثم يكره له قال ابو حنيفة في ينفذ قضاء ولا يرد ولا يعمل به
في المستقبل وقال ابو يوسف رحمه الله يرد قضاء وهو الصحيح من قول محمد ايضا وان كان
لم تكن راي في المسئلة فاستفتي فقيها فافتاه فقضى بقوله ثم حدثني راي لا يرد قضاء
ويعمل برأيه الحادث في المستقبل حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني انه قال ما يفعل
القضاة من التفتيش الى شفعوى المذهب في نسخ الميمون المضافة ومع المار وغير ذلك كما
يجوز اذا كان الموضع يري ذلك بان قال الاخ اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يري ذلك لا يصح
تفتيشه وقال غير هذا احتياط ويصح التفتيش وان كان لا يري ذلك لان على قول ابي
حنيفة في لو قضى خلاف رايه ينفذ قضاء في صحيح الروايتين فلان يصح تفتيشه كان
اولى وان فوض الى الشفعوى ليعقبي برأيه او يضي على حكم الشرع وينفذ ذلك التفتيش
عند الكل لان قضي القاضي في فصل وهو لا يعلم الله بخلاف فيه وانما قصد القضا على وجه
الاتفاق فوافق قضاء محلا مجتهدا فيه ذكره كما بالاكراه انه ينفذ قضاء وقوله كره
في الرجوع عن الشهادة انه لو قضى بشهادة محدودة في قذف وهي يعلم انها محدودة ان لم
يرد قضاء وتوعدا من القضاة فكذلك اذا ظهر انها عندان او كافران او عيانا يرد قضاء
وقال هذا كله قاضا من حنيفة والي يوسف رحمه الله عليه وذكر شمس الائمة السرخسي
رحمه الله في شرحه وجمع الشهادات ان قضي القاضي في المجتهدين انما ينفذ اذا صدر عن
اجتهاد اما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ وذكر المصنف انه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كما ذكر
في كتاب الاكراه ولعمري ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فقامت الى قاضي
لا يري الطلاق واقعا فاجاز النكاح وبطل الطلاق ثم رفع الى قاضي آخر يري الطلاق واقعا
فان الثاني ينفذ قضاء الاول وان كان الخالف قال كل مرة ان تزوجها فهي طالق فهو القاضي
الميمون على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف لا بد من نسخ الميمون على كل
امراة وهكذا روي عن ابي حنيفة في وقال محمد اذا نسخ على المرأة مخصوصتها يكون نسخا
على النساء كلن وبعض المشايخ اخذوا بقوله ابي يوسف وقضهم اخذوا بقوله محمد والفتوى
على قوله لا ينفذ من واحد ولهذا لو خلف ان لا خلف الطلاق وقال كل امرأة ان تزوجها
فهي طالق لا ينفذ لامراة واحدة والعقوى في هذا عندنا الطلاق اذا قال كل عبد اشترته فهو
حرف هذا والطلاق سواء ذكر في المشتري انه لو قال كل عبد اشترته فهو فاشترى عبدا على
قوله ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يحتاج الى نسخ في كل عبد

ذكر عند امراة واحدة ايمانان قال امراة ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فصح
القاضي فيها واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج كل ميمون الى نسخ على حدة الا ان تدعى المرأة انما خلف
بطلا فها ثلاث مرات ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي نسخ جميع ايمانها بهذا اللفظ
فان ذلك يكون صحيحا للامان كلها وان خلف بطلاق نسخ وعقد على كل امراة منا على حدة
بان قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وان تزوجت فلانة امراة اخرى فهي طالق وذكر المصنف
والما بعدة نسخ الميمون على امراة مخصوصتها لا يفسخ ميمون غيرها ولو قال ان تزوجت فلانة
فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي الميمون هل يحتاج الى تجديد النكاح ذكر شمس الائمة المالكي
رحمه الله عن سنده القاضي الامام ابي علي النسفي انه لا يحتاج لان القاضي يبطل الميمون فلم
يكن الطلاق واقعا الا ان يعود النكاح بقضاء القاضي فان كان الزوج وطبعا بعد النكاح قبل
فسخ الميمون ثم نسخ القاضي الميمون كان الرطب حلالا وكما يظهر بطلان الميمون والطلاق في
حق من يظهر حتى غيرها في قول محمد بان كان خلف كل مرة تزوجها فهي طالق فتزوجها
بعد الميمون ثم تزوج خامسة فقامت الخامسة الى القاضي ففسخ القاضي الميمون عليها لا يظهر
انفساخ الميمون في كانت قبلها عند الكل لانه لا يبطل ميمونه في الادبع ولا يقع الطلاق عليه
لا يصح نكاح الخامسة فيبطل النسخ عليها واذا بطل النسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها
واذا قضى القاضي بطلان الميمون في الطلاق المضاعف وغير من المجتهدين ونفذ قضاء ينفذ
على المعقبي عليه عند الكل حتى كان على المعقبي عليه اتباع راي القاضي سواء كان راي القاضي
موافقا لرايه ولم يكن وهل ينفذ قضاء في حق المعقبي له ان كان عاميا ينفذ قضاء وعليه
اسماع راي القاضي وان كان عالما يري خلاف ما قضى له القاضي عند ابي يوسف رحمه الله
في غير رواية الاصول انه لا ينفذ قضاء حتى لا يحمل له وعليه اشهد الاميرين وعلى قوله
ابي حنيفة رحمه الله ينفذ قضاء القاضي في حقه ايضا وذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ
قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المعقبي له عاميا جاهلا واستفتي فقيها
اعلم من القاضي فافتاه بوقع الطلاق فهذا واما لو كان المعقبي له عالما وله راي سواء كان
الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الراي والاجتهاد وعن ابي يوسف رحمه الله رجل قال كل امراة
ان تزوجها فهي طالق فتزوج امراة وهو لا يري الطلاق واقعا فقامت المرأة الى القاضي فقضى
القاضي له ببقا الميمون ثم تحلى راي الزوج وصار عن يري الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى
فانه يمسك المرأة الاولى ويعاقب الثانية ويبنى الامر على رايه الحادث في المرأة الثانية
اما الاولى فينفذ بقضي القاضي عليها بطلان الميمون ويغيا النكاح فينفذ قضاء وموافقا لرايه
في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك القضاء وهذا بنا على ما تقدم ان على قوله ابي يوسف رحمه الله
يحتاج الى نسخ في كل امراة وذكر المعقبي ابو الليث في الميمون رجل اشترى عبدا فشهدنا

وكان كل امراة ان تزوجها فهي طالق

ان يبيع

ان كان قضاء

عند

عند القاضي ان هذا المشتري حلف بعق كل مملوك تشريه قبل شرايه هذا العبد
لا عتقه القاضي بشهادتهما ثم اشترى عبدا آخر قال ابو يوسف يعق العبد الثاني
بثبانه الاول وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يعق الثاني حتى يشهد الشهود شهادة
مستقبله وهذا ما على ان عندنا في حنيفة رحمه الله الشهادة على العبد لا تقبل من غيره
وعلى العبد رجل قال امرأة كلما تزوجتك فانت طالق ثلثا فزوجها ورفع الامر
الى القاضي يقضي بحلها ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد مخرج اخر هل يحتاج الي
فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ فيه وانما اختلفوا بنا على المنع بكملة كل
يمين واحد كما يحل بغير ثابته ونعقد لثابته بعد ثابته ان يعقد بهذا اللفظ
ايمان في رواية الجامع منع يمين واحد وكما يحل بغيره وفي طلاق الاصل المنع
ايمان فعلى رواية الطلاق يحتاج كل يمين الى فسخ على حد وعلى رواية الجامع لا يحتاج
والصحيح رواية الجامع رجل حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فزوجها وحكم رجل يحكم
بينهما في الطلاق المضاف حكم بطلاق اليمين اختلف المشايخ فيه ذكر في الجامع الاصح ان
لا يفسخ حكم الحكم في حقهما وذكر في صلح الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين
المحكائين في المجتهدين بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لاحدهما ان يرجع عن حكمه وذكر
المصنف ان حكم الحكم في المجتهدين جائز في الحدود والقصاص وذكر الجواز فيما سوي
الحدود والقصاص وذكر شمس لا يمة الحلواني في صلح الاصل ان حكم الحكم في المجتهدين نحو
المكائيات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن صاحبنا قال ان هذا ما يعلم ولا
يفتق به كلابنا سراجها المثل هنا قال رحمه الله وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي
يقول ما يكتف ولا يفتق به وقد روي عن اصحابنا رحمهم الله ما هو اوسع من هذا وذلك
روي عنهم انه لو استغنى صاحب الحادثة عن هذا فبقيا على ما من اهل الفتوى فافتاه بطلاق
اليمين وسعه ان يأخذ بفسخه ويسلك المرأة عنهم ان صاحب الحادثة لو استغنى فيها فافتا
بطلاق اليمين وسعه ان يسلكها فان تزوج اخرى بعد ما وقد كان حلف بلفظ كل امرأة
تزوجها فاستغنى فيها آخر مثل الاول فافتاه بفسخ اليمين ووقع الطلاق المضاف عليها
فانه يوافق الثانية ويسلك الاولى لان فتوى الفقيه الجاهل بمنزلة حكم القاضي المحامي
او حكم الحكم وما نقل عنهم بنا على ان حكم الحكم في المجتهدين في حق المحكائين بمنزلة حكم القاضي
الحق الا ان الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم ان حكم الحكم في المجتهدين اذا رفع الى القاضي ان
كان موافقا لرايه امضا وان مخالفا ابطاله وليس للقاضي ان يبطل حكم القاضي الا في حق
المجتهدين وقال ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم وان كان مخالفا لرايه اذا لم يكن
حكم الحكم مخالفا لفتوى اجماع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا حكم الحكم بحكم ثم اراد ان

النفق

يرجع

يرجع عن حكمه لا يرجع رجوعه كما لا يرجع رجوع القاضي عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما
قلنا لان الحكم استغنا والولاية بحكمها ولا ولاية على نفسها لا على غيرها فكان حكم الحكم في حق
غيرهما بمنزلة الصلح وقوام صلح الخصمان على شيء كان ذلك مخالفا لراي القاضي ان بطله اما
اذا كان حكم الحكم موافقا لراي القاضي انا لا يبطله لانه لو ابطله يحتاج الى الاعداء فلا يفيده
ولا يحكم رجل يحكم بينهما فاجاز القاضي حكمته قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف لراي القاضي
ذكر في الكتاب انه لا يجوز حكمه على القاضي وكان للقاضي ان يبطله قالوا اذا لم يكن القاضي
ما ذونا في الاستحسان وان كان ما ذونا لا يكون له ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق
لان الاجازة امضا لما سبق فلا يظهر فيما نفى لكن شرط صحة التحكم ان يكون الحكم من اهل
الشهادة لان القاضي لا يصح قاضيا اذا لم يكن من اهل الشهادة فلو كان الحكم لا يصح بحكم
العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له وان حكما امرأة فحكمت
فيما يجوز شهادتهما جاز حكمهما وسلكوا مسارا التحكيم في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج
امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة ان زوجها كان حليف قبل ان يتزوجها بطلاق كل امرأة
يتزوجها ثلثا وطلبت من القاضي ان ينصب له الزوجين لها شقضي لها بالطلاق قال رحمه الله
ان كان جونا مطبقا جعل بالان خصما قال هشام رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله ان راى القاضي
ان هذا القول ليس بشي فابطل القول وامضى النكاح ثم صرح الزوج ومن رايه ان يطلق الى رفع
على تسعة المقام معها قال محمد رحمه الله ثم يبعه ذلك فقلت له ورايه على خلاف ذلك قال
لان القاضي لما قضى وسعه ذلك وعن ابو يوسف رحمه الله في الاما الى لا يسعه المقام معها
وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا وهذا بنا على ما تقدم ان راى الزوج
اذا كان الحرمة ووقع الطلاق لا ينفذ القضا في حقه ثم شرط محمد رحمه الله لكون الولد خما
للرأة ان يكون جنونا مطبقا اختلفا الروايات في المطبق وانفقت الروايات الظاهر ان
الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يكون غير خصما وينفذ بقصر فاته في حالة الا
كما في الاعمال واما المطبق في اظهر الروايتين عندنا في يوسف رحمه الله مقدرا باكثر السنة
وفي رواية عنه مقدرا اكثر من يوم وشلة ومحمد رحمه الله قدرا ولا الجنون المطبق بشهر ثم يرجع
وقد مر بسنة كاملة وذكر الناطق والشيخ الامام المعروف بخواجه زلده رحمه الله ان الجنون
المطبق في قول الحنفية رحمه الله مقدرا بشهر وعليه الفتوى رجل زنى بام امراته او بامرأتها
فخامته امراته الى القاضي فراى القاضي ان الحرام لا يحرم الحلال ففسخ الحلال تنفق على ان الزوج
اذا كان جاهلا باخذ بالقضا وان كان عالما فبقيا ورايه الحرمة قال ابو يوسف رحمه الله لا
يحل له المقام معها وكذلك المرأة فقال الحسن بن زياد في مثل هذا ان كان الرجل جاهلا
ياخذ بما قضى القاضي وان كان عالما فبقيا يعمل برأي نفسه ولا ينظر الى قضا القاضي قال

فاته

جنون المطبق مقدرا بشهر وعلا الفتوى

الحسن رحمه الله وهذا كله قياس الى حقيقته واني يوسف رحمه الله عليها اما على قول محمد
بأنه يقضي القاضى على كل حال وكذلك رجل قال لامرأته انت طالق ابنته وهو من يرى
ابنته ثلثا فخاصته امرأته الى قاضى يرى ابنته واحدة تلك الرجعة تقضى بانها رجعت و
جعلها امرأته قال محمد رحمه الله وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما يقضى
له القاضى ويقول الرجل شترى هذا ولذاها ثلثا والرجل من يؤخذ بقوله قال محمد
رحمه الله سعى لهذا الفقيه ان يلع عليه ويأخذ بما يقضى له القاضى لان هذا مما فيه العقاب
قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء اذ يقضى للقاضى بذلك على فتيته عالم يرى
خلاف ذلك من تحريم او تحليل او عتق او اخذ بالادوية فانه سعى للفقيه ان يلع راي
نفسه ويأخذ بقضى القاضى ويلزم نفسه ما اقرم القاضى واجمعوا على ان المتقضى عليه يأخذ
بالقضاء ولا يعمل برأى نفسه رجل ادعى على غيب شيئا قال محمد رحمه الله في المتقضى ليس للقاضي
ان ينصب المحكى عن الغائب فلان القاضى مع الشبهة على الغائب من غير خصم ولا يحل تقضى
على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكر شمس الائمة الشيخ رحمه الله الشيخ
الامام المعروف بخلافه انه سعة قضاء وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذ ولا خلاف
صاحب الدين غيبة الشهود او موتهم وادانها بالدين على الغائب قال بعضهم بوجوبه باثبات
حقوقه على الناس ويجوز ما يريد ثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع شرط المالك
بان قال ان كان فلان طلق امرأته او عتق عبدا فانت وكيلي على اثبات حقوقه على الناس
ثم ان هذا المحكى يحضر جلا ويقول ان فلانا وكلي بطلب حقوقه على الناس اجمعين ان
فلانا باع داره من فلان او عتق عبدا او طلق امرأته وان فلانا الغائب قد باع داره او عتق
عبدا فصرف وكيلاه في اثبات حقوقه موكل بالوكيل هذا عليك الفدرم فيقول المالك
عليه بل ان فلانا وكلنا على هذا الوجه لكن لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعى البينة على
الشرط معقضى القاضى بالشرط الا ان هذا افضل اختلف فيه المشايخ ان الانسان هل
يتقرب خصما والصحيح انه لا يتقرب اذا كان شرطا يتضرر به الغير كالطلاق والعتاق وا
اشبه ذلك فلا يصح من المصلحة والصحيح في هذا ما ذكر محمد رحمه الله في الجامع ان يقول رجل
لصاحب الدين كفلت لك بكل ما لك على فلان الغائب ثم ان صاحب محضر الكفيل للمجلس القاضى
ويقول ان فلان الغائب الفدرم وان هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب
الفدرم كانت لي عليه قبل كفايته هذا الرجل فيقول المحكى بالكفاية ويترك المال على الغائب
مع انكاره لان قوله كفلت لك بكل ما لك على فلان لا يكون قرينة بالمال لانه مجهول فان
اقام المدعى البينة ان له على الغائب الفدرم كانت له عليه قبل كفايته هذا الرجل قبل
بسه ويقضى له بالكفاية والمال لانه ادعى على الغائب ما هو بسبب الحق على الحاضر فنصب

هذا
القول
هو
الصحيح
في
هذا
الموضع

الحاضر خصما عن القاضى فلو كان القضا عليه قضاء على الغائب ولو كان المدعى لا يلتفت الى
انكاره ولا يكون هذا قضاء على المحكى لان المدعى ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم
المدعى الكفيل عن المال والكفاية وتبقى له على الغائب وان كانت الكفاية عن الغائب بين يدي
القاضى على هذا الوجه فانكر المال على الغائب اقام المدعى البينة على ذلك فذلك يقضى على الحاضر
ويكون ذلك قضاء على الغائب ادعى الكفاية عن الغائب من اولم يذكر الامر ولو ادعى
على رجل ان له على الغائب الفدرم وان هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالمال لا يلتفت الى عليه بام
فقدما وما تقدم سواء يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى ان له على الغائب
الفدرم وان هذا الرجل كفل لي عنه بالمال الى طليعه ولم يقل بام وانكر المدعى عليه ذلك
فاقام المدعى البينة على ادعى فان القاضى يقضى بالمال الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب
بخلاف ما اذا ادعى الكفاية عامه بكل المال على الغائب فان ذلك يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء
على الغائب ادعى الكفاية بام اولم يذكر الامر والمعرف في الجامع وروى ابن عمير عن
محمد بن علي بن ابي حمزة عن رجل ادعى على رجل ان له على الغائب الفدرم وان هذا الرجل كفل لي
وعنه امل لا في المصنف في هذا اقام يقرون بذلك المال المتقضى عليه وطف المتقضى عليه وادنا
فان القاضى لا يرفع شيئا من المدعى الى المتقضى عليه ان كان غائبا المحكى له ان كان
حيث لا يملك ان الغائب قد قضى منه رجل ادعى ان له على فلان الفدرم وان هذا الرجل الذي
احضر معه كفيله عن الغائب بام وانكر الكفيل الكفاية فاقام المدعى البينة على الكفيل انه كفل بام
الغائب وان على الغائب الفدرم ذكرنا انه تقبل البينة ورجع الكفيل على الغائب وان الكفيل بعد
القضاء ثم بام في الغائب بذلك لا يصح على الغائب وكفل له الغائب بالمال وكفل عن
رجل بام وادى للمالك غاب المحضر الكفيل وكلفه عنه فاق الكفيل عنه بالكفاية وجعل اداء
المالك او محض الكفاية ايضا فاقام الكفيل شهدا على ذلك والكفاية بام فانه يقضى على الغائب
حتى لو حصل الطلاق وانكر القبط يقضى عليه بالبراءة متلك الله ورجع الكفيل على الكفيل عن ذلك
المالك ولو كان رجلان عليهما الفدرم من رجل كل واحد منهما كفل عن صاحبه ثم اقام المدعى
البينة على احدهما بالمال والكفاية فقصى القاضى عليه بالمال والكفاية فلم يأخذ الطاشا حتى غاب ثم قدم
الاخر فان القاضى يقضى عليه بتلك البينة بخمس مائة التي كان عليه رجلا شهدا على رجل حتى من المحكى
فما المشهود عليه مما عدا ان فقالا كما عدا عن فلان الا انه اعقنا واقام البينة على ذلك
فان القاضى يقضى بغيره ويكون ذلك قضاء على من لا يحضر المحكى وانكر المحكى لا يلتفت الى
الى انكاره القاضى اذا كتب كتابا الى قاضى اخر في فصل مجتهد فيه فان القاضى المكتوب عليه يعمل بالنفس
ولا يلتفت كتاب القاضى الى القاضى على خلاف رواية وينفذ محلى غير فيما كان مجتهدا فيه وكان كان
السجل محالفا لانه لان كتاب القاضى عن له الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضى يعمل بها

نفسه ما السجل الحكمي قضاء غير فلا يعمل فيه رأى نفسه رجل قدم رجلا قاضي لم يوافق له
على هذا الرجل القدر من وإلى غائبنا أخا من تولى هذا الرجل قضاء القاضى وكلا لا يسه
وقبل منه الأب على المال الحكم بذلك ثم رفع ذلك إلى قاضى آخر فإن الثاني لا يجوز قضا إلا أن
منه إلا من قامت بحج على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على القاضى وأما ما قامت الغائب هذا
المفتوح فإن القاضى جعل من المفتوح وكلا في طلب جعته لأن المفتوح منزلة الميت كان القاضى
نوع تشويع في ماله وجعل عليه دين لرجل وطالبه بصلح المال على المال المفتوح أن لم اتفق ذلك
اليوم فامرته طالق أو عتق من يفتيه الطالق فإن لم يفتيه عتقه فبما المطلق
إلى قاضى وقضى عليه القصة قضى القاضى للغائب وكلا في تفتي دينه فرفع إليه المال حكم
القاضى بذلك ثم رفع ذلك إلى قاضى آخر قال أبو حنيفة رضي الله عنه قضي الأول بطل لا يجبه الثاني
وكذا لما طلق في الواقعة عن الحسن ابن زياد أن القاضى يفتي بكلا على الغائب يرفع إليه
المال ولا يحسن الخالف وقال الناطق عليه الفتوى وعن محمد بن عبد الله القاضى في المسئلة
قال لو كان رجلا إلى القاضى وقال انطلقا من فلان فلان على كذا من المال إلى قاضى ففتيته
وهو لأن في ذلك كذا وأنا أريد أن أذهب إلى ذلك المبدأ في الثاني بطلان الطالق
ثم رجلا لا ينفاء فاسمع من ثم يرد في هذا وأكتب في حجة القاضى فيكون حجة في أن
القاضى سيعيشه ويحكم عن الغائب فحكم ذلك في الطلاق أو في الزنا المرأة إلى زوجها
القاضى فطلقها رجل عتق نصف عتق أو نصف منه أو كان من الأولين اثنين فاعتق
وهو من قضي القاضى الآخر سيع نصيبه فباع ثم اختمها إلى قاضى آخر لا يرى ذلك ذكر القضا
أن القاضى الثاني يبطل البيع والقضاء وذكر شمس الدين في المحلى ما حكاه عن المشايخ رضي الله
عليهم أنما ذكر الحضاف قول الحضاف وليس في هذا شيء على ما بناه في الحضاف فقلنا
بأنه سئل قضا الأول لأنه قضى في فصل مجتهد فيه فإن عند بعض العلماء إذا كان الحق
معسر إلا السعانة على العبد وينبغي نصيب المساكين برفقا ولو كان قاضيا قضي بجواز بيع
المذبر نقد قضائى روايته وأخذ حتى لو رفع ذلك إلى قاضى آخر يرد خلافة ذلك لا يكون
لثاني أن يبطل الأول وقال الحسن رضي الله عن نفسه حكم المذبر في هذا حكم أم الولد قد ذكر
في السير أمارات الرجل وله مديون حتى عتقوا ثم جاء رجل وثبت على الميت ديناً فباع القاضى
على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم مديون كان البيع باطلاً وأما بطلان القاضى في تلك المسئلة
لا أنهم عتقوا موتاً استبداد قضا في البتة أنه إذا كان على الميت دين بجعل السعانة عليهم لكن
وجوب السعانة لرد الحق لا منع وقوع العتق فيكون بيع القاضى بيعاً للموت ولو كان قاضيا
قضى بجواز بيع أم الولد نقد قضائى في قوله إلى صفته وأبي يوسف رضي الله عنهما في ظاهر
المرواية وعن محمد رضي الله عنه فيه روايتان في أهل الروايتين عنه لا سئل قضاى وعن أبي

مطلق

يوسف إذا قضى القاضى بجواز بيع أم الولد ينبغي في القياس أن لا يرد قضاى كما في المذبر
إلا أن الفقهاء اتفقوا على أنها لا تباع وتركوا الحديث فانما لا يجزى بها وأن باعها
القاضى وذكر الحضاف القاضى إذا قضى بجواز بيع أم الولد لا سئل قضاى ولم يذكر في
قال المشايخنا ذلك في محله وإذا بيع الكاتب بصفه جاز بيعه في أصل الروايتين رجل اشترى
ما غير أرض فخاصمه البائع إلى القاضى فبازا البيع ثم اختمها إلى قاضى آخر فابطلها الثاني ذكر
الناطق رضي الله عنه بجواز جارة الأول وبطلان الثاني بطل ولو كان الأول يبطل البيع ولو كان
الثاني يجوز بطل الأول ولا يجوز جارة الثاني لأنه مجتهد فيه روى هشام عن أبي
يوسف رضي الله عنه أنه يجوز بيع الماء بغير أرض وذكر في شرط الأصل أنه لا يجوز في قولهم
رجل تزوج امرأة بغير شهود أو بشهادة نساء ليس فمن رجل رفع ذلك إلى القاضى فبازا
ثم رفع إلى قاضى آخر لا يرى جازاً روى ابن رستم أن الثاني يجوز قضا الأول وليس له أن
يبطله رجل خلف بطلان أو عتق أن لا يملك لحما فكل بمكافأة المرأة إلى القاضى
فتدق بينهما ثم رفع ذلك إلى قاضى آخر لا يرى استنكاحهما فإن الثاني قضى قضاء الأول رجل
طلق امرأته ثلاثاً وهي حية وطلقت من ثلثها قبل الدخول فرفع ذلك إلى قاضى لا يرى
الثلاث ولا طلاق الحلال والحائض وأما ما هو مذهب بعض فحكم بطلان طلاق
الحال والحائض وبطلان ما إذا دأ على الواحدة ثم رفع ذلك إلى قاضى آخر فإن الثاني
يبطل الأول وكذا لو قضى القاضى بين زوجين بشهادة امرأة واحدة بضع يرد
قضاى القاضى إذا قضى للميت على أصبى شهادة لا جازة يجوز أن رفع قضاى إلى
قاضى آخر يبطله الثاني ولو قضى بشهادة ولد لا يجزى فرفع ذلك إلى قاضى آخر نقض
الثاني وكذا لو قضى بشهادة المحدث في قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك إلى قاضى آخر
لا يرى جوازاً لا يبطله الثاني وذكر الشيخ الإمام المعروف بخاهر زلده هذا إذا
كان القاضى الثاني يعرف أن لا يرى جوازاً بان قال الأول لا ح إلا ذلك أما إذا
علم الثاني أن الأول لا يرى جوازاً بان قال الثاني ما قال علقاً في أن شهادة المحدث
في القذف لم تقبل وإن ترفع مع ذلك قضى به كان الثاني أن يبطله ولو كان القاضى
هو المحدث في القذف فرفع حكمه إلى قاضى آخر لا يرى جوازاً وبطله الثاني لأن نفس
القضا مختلف فيه ولو رفع حكم الأول إلى من يرى حكم الأول جازاً فامضاه ثم رفع
امضاه الثاني إلى ثالث لا يرى جوازاً فابطله لا سئل بطلاله لأن الثاني لما سئل لا
فتدق قضى به ليل مجتهد فيه فتدق قضاى ولو كان قاضيا قضى لامرأة بشهادة زوجها
اجنبى آخر فرفع ذلك إلى قاضى لا يجزى شهادة الرجل لامرأة أمضى الثاني حكم الأول لأن
قضى به ليل مجتهد فيه فتدق قضاى ولو كان القاضى قضى لامرأة بشهادة رجلين لا يجوز

فا

فان يقع ذلك الى قاضي آخر لا يراه جازيا بطله لان نفس القضا مختلف فيه فانه كالاصل
ان يكون شاهدا لا مرة لا يكون من قبل القضا لهما فكان الثاني ان يبطله فان رفع
قضا الاول الى من يرى جوازه فامضاه ثم رفع امضاه الثاني الى الثالث لا يرى جوازه فامضاه
الثالث امضاه الثاني ولا يبطله القاضي اذا قضى بها عي ثم رفع قضائي الى من يرى شهادة
الا عي فانه يبطل قضا الاول لو كان الثاني يراه جازيا فجاز قضا الاول ثم رفع الى الثالث
لا يرى جوازه لك فان القاضي حكم الثاني ولو كان قاضيا قضى بشهادة رجل لم يثبت الحزب
والقضا ثم رفع قضائي الى من يرى ذلك فان الثاني عي حكم الاول ولو استعصيت المرأة تحكت
بحد وقضا لا يجوز حكمها فان حكمها الى قاضي يراه جازيا فجاز حكم الاول ولا يكون غير ان يبطله
ان قاضيا قضى بالمرأة في النكاح يعيب الحكم او العي ونحو ذلك ثم رفع ذلك الى قاضي يرى
ذلك فان الثاني ينفذ حكم الاول لان قضا الاول صادق موضع الاجتهاد ولو كان قاضيا
قضى بطلا طلاقا لكان ثم رفع ذلك الى قاضي يرى طلاقا لكونه واقعا باطل حكم الاول لا يجوز
ابطاله فعنه اشترى شيئا شرا فاسدا فاصحها البايع الى قاضي يرى البيع جازيا فقضى عليه
بالجواز وهو يختلف فيه الفقهاء حاز المشتري امساكه ولو كان قاضيا في متعة النساء بالحل
ثم رفع الى قاضي آخر لا يراه جازيا فان الثاني يبطل قضا الاول لان متعة النساء مفسوخة عند الجمهور
على سادها فلا ينفذ قضا القاضي المحل وعن يمينه ينفذ قضا وهو غير ملزم وهذا اذا كان
في ذلك بلفظة المتعة باقيا المتع بك الى شهر فاما اذا ان رجعا الى شهر عندنا لا يصح هذا النكاح فحق
رفع بيع النكاح يبطل الوقت فان قضى القاضي بهذا النكاح فنفذ قضائي وبطل الذي في دان فلم يحكم
البند سنيين ثم حاصره الى قاضي يبطل القاضي حقه بترك الخصومة سنيين كما هو من جهة الدار
فان بعض العلماء قال من المخرج الدار اذا لم تخاصم ثلث سنيين وهو في المصير بطل حقه الا ان هذا في
جمهوره فلا ينفذ فيه قضا القضا فان رفع ذلك الى قاضي آخر فان الثاني يبطل قضا الاول ويجعل الملك
على حقه وكذا المرأة اذا لم تحاكم زوجها سنيين لم يبطل المهر المرفوض قال بعض النابطل حقه فان قضى
القضا بذلك كاقضائي باطلا لرجل قبل عدل فعفت زوجته وابنته عن حرم العمد رفع ذلك الى قاضي
فابطل العفو وقضى القضا كما هو من جهة بعض الناس لان لاقى للنساء في القضا فلا يصح عقوبتها
فان قضى القاضي بالقضا من يبطل العفو كان قضائي باطلا حتى لو قبله الى شبعه ذلك
في الزنا اذا ان الواحدة ان كان عالما بالعفو كان عليه القضا من انه قبل شخصا لا قصاصا
عليه وان كان جاهلا كان عليه البتة امرأة بلغت مبلغ النساء قلة وتصرفت بها كما كان
ونحو ذلك بغيره من زوجها فرفع الامر الى القاضي فابطل القاضي تصرفها كان قضائي باطلا
وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينفذ غير ان الزوج الا ان هذا في جمهور
فلا ينفذ فيه قضا والقاضي ولو كان قاضيا قضى في العيين ان لا يرفع الى قاضي آخر

فان الثاني

فان الثاني يوجه حولا وبطل قضا الاول وكذلك رجل اشترى ارضا من رجل له الخلاص
وقضى البايع له ذلك ثم استعصم الدار على المشتري فعصى القاضي له على الكفيل بدار مثل تلك
الدار ثم رفع ذلك الى قاضي آخر يرى ذلك باطلا فان الثاني يبطل قضا الاول وهذا في الجمهور
رضي الله عنه لان عند تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان عجزه ذلك باطل اما
على قولنا لا يفسد ويحرم تفسير ضمان الخلاص والحد والدار فيما كان الثمن عند الاستعصام
وذلك جازي القاضي اذا قضى بافضيه مختلف فيها الناس او قضى لرجل على رجل حتى واشهد
على قضائه شهودا ولم يبين باي حجة قضى ثم رفع ذلك الى قاضي آخر فقال الثاني اشهدنا
ان قد ابطلت ما قضى فلان بن فلان وقضى القاضي على فلان ونقضت قضاؤه بامر محقق
عندك ابطاله او قال لا شهدنا ان قد ابطلت ما قضى فلان بن فلان ولم يرد ذلك شيئا ثم
رفع ذلك الى قاضي ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني يبطله الثاني لان الثاني لم يحل
ولم يفسر فاذا لم يعلم اي القضاين كان حقا يجعل المحل الذي في يد المدعى عليه لان القاضي
الثاني اخرج من يد الاول فلا ينقض بين بالشك قال محمد والواحد لا تثان في ذلك سوا
رجل اذن لعبد في بيع من التجارة فجعله القاضي مائونا في ذلك النوع خاصة دون غير
نفذ قضائي لانه صادق موضع الاجتهاد الا انه انما ينفذ قضائي عند شرط القضا من
الخصومة وغيرهما ينفذ تصرف المبيد رجل اشترى عبدا او جارية وقد اثنى وقضى العبد فاما
لم عند فريده القاضي على البايع بذلك ثم رفع ذلك الى قاضي آخر فان الثاني يبطل قضا الاول
وان كان حقا للناس ان المبيع اذا جعن عند المشتري ولا يعلم انه كان عند البايع كان المشتري
ان يرد لان الجعون انما يكون لانه في المبيع فاذا وجد عند المشتري ليست له بذلك على
انه كان عند البايع الا ان هذا قول جمهور فلا ينفذ قضا القاضي فيه والله اعلم بالصواب

كتاب الشهادات فيلجوز شهادته وعرضه

صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية والاهلية الشهادة انما يكون بالعقل الكامل و
القبض والولاية والمقدرة على التمييز بين المدي والمدا عليه فلا يقبل شهادة الصبيان
والجائنين والمعتوق بمنزلة المجنون اما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع
جعل حد كمال العقل البلوغ عن عقل فلا ينعقد النكاح كحضرتهم وكذلك شهادة النساء في
الشهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق الشب دون الميراث وكذلك شهادة
القابلة على الاستحلال مقبولة في حق الصلوة عليه دون غيرهما لكان الضرورة وكذلك
في الغيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا يقبل شهادة المملوك فاما كان او مملوكا او كائنا
وام ولد وكذلك مقتضى البعض في قولنا في حقه رحمه الله ولا ينعقد النكاح كحضرتهم
عندنا كمالا ينعقد بشهادة الصبيان والنسوان وقال مالك رحمه الله ينعقد النكاح

وبطل ما

صاير

كفرض الملوكة ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المذنب والمطيع عليه
والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينفقها لنكاح محضته وقال مالك رحمه الله
تقبل شهادة الاعمي وقال غيره رحمه الله يجوز شهادته فيما يجوز من الشهادة بالتسامع وقال
الشافعي رحمه الله ان كان بصيرا وقت التحمل ثم عجزت شهادته وقال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله لا تقبل شهادته اصلا ولا تقبل شهادته الاخرى لانه لا يقدر على التلفظ باللفظ حقيقة
به الشهادة **مسألة** فمن لا تقبل شهادته لنفسه الفسق لا يمنع اهلية الشها
عندنا فتعقد النكاح محضته وانما يمنع اذا الشهادة لهمة الكذب وتكلم في الفسق الذي
منع الشهادة اتفقوا على ان الاعلان بكثرة يمنع الشهادة وفي اصغار ان كان مقلنا منع
فسق مستثنى بسمية الناصر لذلك فاستقام مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك
ينظر ان كان صلاحه اكثر من فساده وصوابه اغلب من الخطا ولا يكون سليم القلب يكون
علا تقبل شهادته لان غير المصنوع لا يخلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب ومن ابي
يوسف رحمه الله ان كان الفاسق وجيها فامروا بوجوب شهادته لان مثله لا يكذب
ومن اشتبه عقله لا تقبل شهادته ولا تقبل شهادته من الجور ولا من السك والناكبة
وانما شرطنا الادمان ليعلم في ذلك عند الناس فان من اثم بشرب الخمر بنية لا يبطل عدا
وان كانت كبيرة وانما يبطل اذا ظهر ذلك او كج سكر استخرج منه الضميمة لان مثله لا
يخفى عن الكذب وذكر الحنفية رحمه الله ان شرب الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله
تمام يظهر ذلك يكون مستورا حاله من سكر من الشبهة يبطل عدا لته في قول الحنفية
لان اشكر حرام عند الكل وقال محمد رحمه الله لا يبطل عدا لته الا اذا اعتاد ذلك او كج
سكرا لما يلعبه الصبيان ولا تقبل شهادة الخنزير وادبه اذا كان مجنونا في الافعال
الردية ولا تقبل شهادة من يلعب الحام ويظهر من كان ذلك يشغل قلبه فيشتد عقله ومن
يقع بصره على عورات المسلمين اما اذا استاك الحام في البيت لانس ولا يطير ويجوز شهادته
فان من له برج الحام لا يكون فاسقا ولا يجوز شهادته المقامر قمارا شطرا او غير ما ياتي
قامر لم تقبل شهادته لان القمار كبير وان لعب بالشطرا ولا يقامر ان دام على ذلك حتى يشغل
الصلوات او كان يخلف بالعين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته وان لعب بشي من الملاهي
لم يشغله ذلك عن الفرائض لا يبطل عدا لته والملاعبة بالاهل والقوم لا يبطل العدا لته ما
لم يمنع ذلك عن الفرائض وان كان اللعب الملاهي لا يمنع عن الفرائض لانه مستثنى من
الناس كالمزمار والطناير فكذلك ان لم يكن مستثنا من الحد وضرب المصيبة لا يبطل العدا لته
الا اذا فحش ان كانوا يرقصون عند ذلك وذكر في الاصل لا تقبل شهادة من اجل الغنا الذي
لجأى عليه وتجمع لانه معلق بالمعصية وكذا ذلك من مجلس مجالس الخمر والشرب وان لم يشرب

ولم يسكر

سكر الحام في
البيت لا يفسد
ولا يغير

ولم يسكر ولا تقبل شهادة الناج والناجحة ولا شهادة اكل الى يارب الله اذا كان محضرا عليه
معرف فانه والرجل القناح اذا اتقى فيه فحش لا يبطل عدا لته لانه حكم فحش غير ومن ثم
مع نفسه لا يبطل عدا لته والكذب الخراف من بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالنكاح
والصلاة يبطل عدا لته الا ان يكون التاخير بعد ذلك لم يكن له وقت معين كالنكاح
والحج ذكرنا لما في رحمه الله رواية هشام عن محمد رحمه الله انه لا يبطل عدا لته وبه اخذ
محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا خالفوا في الحج بغير عذر يبطل عدا لته وبه اخذ الفقيه
ابو الليث رحمه الله وعيا في يوسف رحمه الله في الامالي ان الحج يكون على الفور والجمع ان
تاخير الزكوة لا يبطل العدا لته وان ترك الجمعة ثلث مرات يصير فاسقا كما ذكر في بعض الامور
انه يبطل العدا لته ولم يقدر ولم يذكر العدد وبه اخذ شمس الاية المجلد في رحمه الله وعليه
الفتوى وهذا اذا تركها محابة ورغبة عنها من غير عذر ما اذا تركها مرضا وبعد مسافة
او ما يلزم ان كان يفسق الامام او يضلل لا يبطل عدا لته وان ترك الصلوة بالجماعة ولم
يستعظم ذلك كما فعل العوام يبطل عدا لته وان تركها متاديا بان كان يضلل الامام ان يفسق
لا يبطل عدا لته ولا تقبل شهادة من كان معروفا بالكذب والكذب يعلم شر العرب ان كان
يغلب لاجل العربية لا يبطل عدا لته وان كان فحش وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقدر
في شعر ومن كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذك في بعض الروايات انه لا تقبل شهادته
ويقال ان اعتاد يبطل عدا لته وان فعل ذلك احيانا لم يبطل وقال الفقيه ابو الليث ان لم
يكن قدفا لا يبطل عدا لته اما القذف يبطل العدا لته ولا شهادة من يدخل الحمام بغير ازار او اثم
يعرف رجوعه عن ذلك وذكر الكوفي لا تقبل شهادة من شفي في الطريق بسر او بل ليس عليه غير
ولا شهادة من اكل في السوق من اكل الذي الناس لان ذلك لا يفعله من كان له مروءة ولا تقبل شها
الا قلف وهو الكيد الذي ترك الحثان بغير عذر فان كان يعرف ان الحثان سنة الا انه ترك الحثان
لخوف على نفسه لا يبطل عدا لته وتكلم في حجة لان ابحاثه الدينية تعمد الملة وانه يعقلها لما اتى
من يظهر ثم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعن يوسف رحمه الله ان كان يتبرأ منهم لا يبطل عدا لته
وان شتمهم يبطل عدا لته وشهادة المضي مقبولة اذا كان عدا وكذا ذلك شهادة المولى وشهادة اهل
الاهل جازن الا الخطاوية مروي ذلك عن ابو حنيفة والي يوسف رحمه الله وهو قوم من الروا
يصدق بعضهم بعضا من غير دليل ويشيرون بالشهادة لمن يحلف بين ايديهم بالله ان كان في
شهادتهم تهمة الكذب الفاسق اذا تاب لا يقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر الحق بتم بعضهم
قدرة ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدرة بسنة والجميع ان ذلك مقبوض الى راي القاضي والمعد
ومن اثم بالفسق لا يبطل عدا لته والمعد اذا قال لشاهد هو منهم بالفسق لا يثبت عدا لته المعروف
بالعدا لته اذا شهد بغير عدا لته يوسف رحمه الله لا تقبل شهادة تدا ابدا لانه لا يعرف نوبته وروي

قال في
الاشارة اليهما
في الموضع الذي

دعه
في الموضع الذي

للقاضي ابو جعفر رحمه الله لا يقبل شهادة عليه ولا يعمد ولا يجرم العدا اذا شهد بصدق
ما يجازت شهادته النص في اذا اسلم وقد كان فاسقا مشركا في حادثة لا يقبل شهادته احتيا
حتى يتبين حاله بعينه لا سلام ولو كان هذا النص في عدا فاسم ثم شهد بصدق شهادته من غير
ان يسأله عنه القضي اذا احتل ثم شهد قال محمد رحمه الله لا يقبل شهادته ما لم يسأله عنه وهو بناء على
ان عندنا في يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز القضا بظاهر العدالة وعليه الفتوى اذا شهد
الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضي لا يقبل شهادته وان شهد رجل
لا مبراة حتى ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد له ماله وهو عدل فلم يرد الحاكم شهادته حتى
طلبها بايضا وانقصت عدتها روى ابن شجاع رحمه الله ان القاضي يقبل شهادته ولو كان كافرا
شهدا على كافر فعدله فلا ترجح القاضي اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما فان القاضي
بأمرها باعادة الشهادة ولا يعدها بعدا لا سلام وكفى بالعدالة السابقة اذا قدم الامير بل
خرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال الحنف رحمه الله بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا
لاختيار فيخيلون لا يبطل عدالتهم واشتد على انهم اذا خرجوا لا تعظم من سجن العظيم ولا
لا اعتبار سطل عدالتهم ويتصل بهذا الفصل مسائل التزكية والتعديل والتزكية على نوعين تزكية
السيرة وتزكية العلانية في تزكية العلانية بشرط ان يكون المعيد على يعرف حاله الناس
المرجع وشرايط العدالة ولا يصح من العقل وقبول شهادته اذا لم يشهد غفلة ولا يشترط العدالة
في المزكي في قوله ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله يشترط فيه العدا
الاثنان فيما يثبت مع الشهادتين والاربع فيما لا يثبت مع الشهادتين وعلى هذا الخلاف في سبل القاضي
الى المزكي والمترجم عن الشاهدان كان الشاهدان عجميا والمترجم من الخضم عجميا واجمعوا ان ما يشترط
في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصيرة تزكية العلانية يشترط ذلك في المزكي لا
يصح تعديله الا على القضي والمعتق والفاسق واجمعوا على انه لا يشترط لفظة الشهادة في
تزكية العلانية وصورة تزكية العلانية ان يجمع القاضي بين العدل والشاهد فيقول المعيد
للسا هذا الذي عدله هذا الذي عدله وصورة تزكية السر ان يبعث القاضي رسولا الى المزكي
او يكتب اليه كتابا فيه اسم الشهود واسماهم وطلسمهم ومجالسهم من فهم ان كان سويا حتى يعرف
المزكي فيسأله عن جيرانهم واصدقائهم فاذا عرفهم فمن عرفهم بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي
اليه عدل جاني الشهادة ومن عرفهم بالعشق لا يكتب تحت اسمه بل يكتب احترازا عن هناك
الشهود فقط الله اعلم الا اذا عدله غير وفاء انه لو لم يصرح بذلك نقض القاضي شهادته
فحشد يصرح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالعشق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي
مستورم القاضي ان شامع من تزكية العلانية وبين تزكية السيرة ان شاكفي تزكية
السيرة في زماننا كالتزكية العلانية واكتفى بتزكية السيرة ولا يقضي القاضي بظاهر العدالة

التركية على نوعين

صورة تزكية العلانية

صورة تزكية السيرة

يكتبه

في قوله

بقتاء

في قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله ويسأل عن الشهود طعن الخضم في الشهود ولم يطعن وقال ابو
رحمه الله ان كان المدعي يثبت مع الشهادتين كان له ان يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك
فيما لا يثبت مع الشهادتين كالحمد والقصاص يسأل عن الشهود في قولهم وان لم يطعن الخضم في الشهود
بل عدلهم فهو على وجهي ثلثة ان قالهم عدلهم صدقوا فيما شهدوا على او قاله عدلهم جاز شهادتهم في
وقالهم عدلهم ولم يرد في الوجه الخط والمثاني القاضي نقض عليه لا على المدعي ولا يسأل
عن الشهود لا نه اقر بالمزكي وان قالهم عدلهم ولم يرد في قولهم عدلهم الا انهم اخطوا في الشهادة
فهذا على وجهين اما ان كان المدعي عليه عدا لا يصلح للتزكية او لا يصلح بان كان مستورا في
فان كان عدلهم لا يصح للتزكية فينظر ان كان للمدعي عليه ثم لمحمد عوى للمدعي عند الجواب بالبيك
حتى شهد عليه الشهود ثم قالهم عدلهم قال ابو حنيفة وابي يوسف القاضي يقضي للمدعي بشهادتهم
ولا يسأل عنهم سوا كان المدعي حقا مع الشهادتين ولا يستمع مع الشهادتين وقال محمد القاضي لا
يقضي قبل السؤل باليسأل عنهم لان عدلهم وان كان قول الخضم تعديلا فالعدول في المزكي شرط
وعندهما لا يشترط العدا وان كان المدعي عند عوى للمدعي محمد عوى للمدعي فلما شهد عليه
الشهود وقالهم عدلهم في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عند ما نقض القاضي
من غير سؤل وعند محمد رحمه الله لا يقضي ما لم يسأل عن غيرهم وذكر في الجامع الصغير ان في هذا
الوجه لا يصح تعديله الخضم في قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله ويكون تعديله بمنزلة العدم في
بعض الروايات عن محمد رحمه الله في هذا الوجه يقول القاضي الخضم ما اذا قبل صدقوا في الشهادتين
ام كذبوا ان قال صدقوا فقد اقر ما ادعى للمدعي وان قال كذبوا لا يقضي هذا اذا كان المدعي عليه
عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضي القاضي ولا يجعل قول الخضم مع عدلهم
اقربا على نفسه بل حتى كمال شهد عليه شاهد واحد فقال للمدعي عليه هو عدل لا يكون قوله
ذلك اقربا فذلك لك هذا خلاف ما اذا قالهم عدلهم صدقوا فان ذلك يكون اقربا واذا لم يصح
تعديله اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضي اصدق الشهود ام كذبوا لا يقضي فان كان
المزكي اسن فعدلهما احدهما وجرم الاخر قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله المرجع الى
لان اعمد على دليل غير ظاهر الحال فكان المرجع اولى كمال عدله اثنان وجرمه اثنان كان
المرجع اولى في قولهم وقال محمد اذا عدلهم واحد وجرم الاخر القاضي توقف لا يقضي شهادتهم
ولا يرد بل ينظر ان جرمهم اخر يثبت المرجع وان لم يجرمهم بل عدلهم آخر يستعدله وان جرمهم
واحد وعدله اثنان نشت العدالة في قولهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف
قوله الواحد وان جرمهم اثنان وعدلهم عشرة كان المرجع اولى لان قول الاثنين يساوي قوله
الجماعة كما في دعوى الملك اذا اقام احد المدعين اثنين واقام الاخر عشرة لا ترجح صاحب
العشرة رجل ادعى على رجل حقا واقام على ذلك شهودا لجرم الخضم واراد ان نشت ذلك

سأله عن الخضم في الشهود
والفتوى على ان اذا
طعن الخضم في الشهود لا
يقضي بظاهر العدالة

قال ابو حنيفة ومحمد
فيما لا يثبت مع الشهادتين

بالبينه فهو على جميع ايمان ان يكون جرحا مفردا لا يدخل تحت الحكم بان يقول انا اقيم البينه
على ان شهود المدعي فسقة او زناة او على اقرار الشهود ان للمدعي استاخرهم على هذه الشهادة
او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا للمدعي على هذا المدعى عليه في هذه القضية او على
اقرارهم قالوا لا شهادة عندنا للمدعي على هذا المدعى عليه ولا على غيرهم او على اقرارهم انهم قالوا
ان للمدعي بطل في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم شهدوا بوزر او على اقرارهم انهم لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادة شهود المدعى عليه ولا ثبت الجرح عند علمائنا
وذلك لخلاف انها بطل وهو قولنا ان اولى الناس في رخصتهما الله والصحیح من هذا الوجه
منها ان شاهد الجرح يصير فاسقا بان تكاف كبرية ثبت ذلك بكتابنا المتعالي وهو انما هو القاع
من غير ضرورة فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان في اوقات هذا الجرح اثبات امر
دخل في الحكم وخرج القضية عن المدعى عليه الا ان هذه الضرورة يمكن دفعها من غير ذلك
الاستدلال بان يقول شاهد الجرح ذلك المدعى بطل او يقول القاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار
الفاحشة من غير ضرورة وان ادعى الشهود عليه جرحا يدخل تحت الحكم بان اقام البينه ان شهدي
المدعي زنا او فسقا او شرب الخمر او سرقا من شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينه وبين المدعى
لان شهود الجرح وان اظهروا الفاحشة فانما اظهروها لا يباح اقامة المسببة فجاءت
شهادتهم وكذا لا يشهدون ان شهودهم شركا للشهود به وكذا اذا شهد شهود الجرح على اقرار المدعي
ان شهود المدعي فسقة جازت شهادتهم لانهم ما اظهروا الفاحشة فيقبل شهادتهم وكذا لا
اقام الشهود عليه البينه ان المدعي وكل الشاهد في هذه القضية قبل شهادتهم وقد خاتم قبلت
شهادتهم وكذا لا اقام البينه على اقرار المدعي ان شهودهم شهدوا بباطل او على اقراره ان شهودهم
لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر وكذا اقام الشهود عليه البينه ان صلحت شهود المدعي
على كذا من المال على ان لا يشهدوا على هذه الشهادة فان القاضي يقول له هل اعطيتم المال ان
نعم اعطيتم واقام البينه على ذلك قلت هذه البينه لا ته ارا دعنا استراداد المال منهم فنقبل
وان قال لم اعطيهم المال لا تقبل هذه البينه لانه اقام على اظهر الفاحشة من غير ان يتعلق بها
حكم فلا يقبل الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدلا فاراد القاضي ان يقضي بشهادتهم
فاخبر الشاهد عن نسبه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه ان يخبر عن نفسه
انه ليس بعدل لان فيه ابطا حتى المدعي التزم اذا سأل عن الشهود وعرفهم بالعدالة فاد
التعديل روي عن محمد رحمه الله انه يقول هذا عندي عدل من غير جاز الشهادة وبه اخذ
بعض المشايخ وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلا لان قوله عندي لفظ مومم فلا يكون
تعديلا الا ترى ان الشاهد هو قال الحق عندي لهذا المدعي يكون ذلك باطلا فكذلك
في التعديل وقال بعضهم هذا اللفظ في التعديل لا يجب خلاوه قال العدل لا اعلم فلهذا

سنة

على اقرار المدعي

ان ليس يعدل مع اقراره وتعديله

وقال اذا شهد شهود الجرح ان شهود المدعي عدل وان كان في ذلك الجرح ما لا يباح اظهاره

يكون

يكون ذلك تعديلا وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة الفاظ هو عدل من غير جاز الشهادة
صلح مقبول القول وعلى وقال بعضهم اذا قال هو عدل جاز الشهادة يكون تعديلا وعليه الا
الشهود عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال هم عدل فلما شهدوا عليه انكروا شهادتهم
وطالب من القاضي ان يسأل عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدل لا يملك
حقه في السؤال لانه يمكنه ان يقول كان عدلا قبل الشهادة الا انه تبدل حاله رجل شهد عليه
شاهدا من محبي عدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او اومم فان القاضي يسأل عن الشاهد
الاخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط او اومم ليس كجرح فاذا
عدل الشاهد الثاني ثبتت عدلتهما فجاز القاضي بشهادتهما وان شهد شاهدان على رجل حتى قضا
الشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على حتى او قال الذي شهد به فلان على حتى
فان القاضي يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان الشهود عليه اقر بالحق على نفسه فيقضي
باقراره وان قال قبل ان يشهدوا عليه الذي شهد به فلان على حتى او قال الذي شهد به
فلان هذا على هو الحق فلما شهدا ينظر عليه فقال للقاضي يسأل عنهما فان القاضي يشهد عن الشاهد
فان عدل قضى بشهادتهما وان لم يعدل لا تقضي لان قوله الذي شهد به فلان على ليس باقرار
في الحال ولما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا منزلة تعليق الاقرار بها بشرط والادوار
لا يحتمل التعليق فاذا لم يصرف اقراره لم يجز القليل فاذا طلب من القاضي ان يسأل عنهما لم
ولا يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل حتى فسأل التزم عن الشهود فخرجوا ولم الجرح
فقال للمدعي انا اتي بمن يعلمهم من اهل الثقة وسمى قوما يصلحون للسؤال عن الشهود فان القا
يسمع ويسأل عنهم فان عدلهم سأل القاضي الطاعين بما يطعنون لانهما انهم طعنوا بما لا يكون
جرحا عند القاضي فان بينوا ما يكون طعنا كان الجرح اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند
القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم ويقضي بشهادة شهود المدعي وكذا في عدل المزمع الشهود طعن
الشهود عليه وقال القاضي يسأل عنهم فلان وفلان وسمى قوما يصلحون للسؤال عن الشهود فان
القاضي يسأل عنهم فان جرحوا من جرحا صلحا كان الجرح اولى وذكر ابن سماعه رحمه الله
في فتاواه ان القاضي لا يلتفت اليه شاهدا من محبي عدل والقاضي يعرف احدهما بالعدالة
ولا يعرف الاخر فزكاه الشاهد الذي عرفه القاضي بالعدالة قال انصبر رحمه الله لا تقبل القا
تعديله ولا بنسبة فيه قوله ان وعني بكما بلخي رحمه الله في ثلثه شهدوا والقاضي يعرف اثنين
منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما او شهد هذا الثالث
شهادة ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال انصبر رجل قال اعزب شهد عند القاضي
فان القاضي يقول له من معارفك فان سماعهم وهم يصلحون للسؤال عنهم سأل عنهم في السر
فان عدلوا وسأل عنهم في العلانية فان عدلهم قبل تعديلهم اذا كان القاضي يراهم يجمع

اخرى

بين تركه السر والعلاينة وقد ذكرنا ان القضاة في زماننا تركوا التركة في العلاينة اذا كان
المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان علان عند وسعه ان يعدله لان المعدل في هذا فنزل
القاضي والقاضي يقبل قول الاثنين فكذا لك المعدل شاهدان شهدا حتى فقال المشهود عليه
لما عبدان وقال الشهود نحن احرار لم نملك قط فان كان القاضي عرف المشهود بالحرية لا يثبت
الي لظن وان كان لا يعرفهم لا يقضي شهادة تم حتى يقيموا الشهود البينة انهم احرار ويقوم الذي
شهد انهم احرار ولو انما تم بقا البينة انهم احرار ولكن قال القاضي مثل عننا فان القاضي لا يقبل
ذلك منهما فان سأل عنهما فاخبر انهما احرار فقبل شهادةهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود
الا سنة كقولنا المشهود عليه بما محدود ان في تزلف وشركا كان فيما شهد لا يقبل القاضي
ذلك منه الا سنة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط اهلية الشهادة قال عليه السلام لا
احرار الا في اربعة وذكر من جعلنا الشهادة فقام يثبت الحرية بالحجة لا يثبت الاهلية انا
ظن المشهود عليه في الشهود فسال القاضي عن الشهود فخرجوا لا ينبغي للقاضي ان يقول للذي
جرح شهودك وانما يقول له زد في شهودك او يقل له لم تجد شهودك **فصل** في بين ظهري قوم
لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين ظهريهم ولم يظهرهم منه الا الصلاح والاستقامة كان لا يبي
يوسف رحمه الله اولا اذا مضت ستة اشهر وسعهم ان يعدلوا ثم قال لا يسهم ان يعدلوا حتى
تتم سنة وقال محمد رحمه الله لا اوقت فيه وقنا هو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من
اصل في حيفه رحمه الله في مثل هذا اذا اترك التوقيت والتوقيض الى ولي المستلي به شاهد
فعلم ثم شهد عند هذا القاضي في حادثة اخرى قال ان كان العهد قريبا لا يشتغل بالتعديل وتكمل
في القريب قال بعضهم مقدار ستة اشهر فادون ستة اشهر فربما قال بعضهم ماديون السنة
قريب والصحيح انه يفوت على راي القاضي في تركه التركة من الوالد والولد والعبد والمرأة
والفاسق والمحدود في القذف والاعى والصبي في قول الحنفية واليوسف رحمه الله وقال
محمد رحمه الله من قبل شهادته له لا يصح منه تركه التركة لا يصح تركه العلاينة ولا من
الفاسق والمحدود والعبد والاعى والصبي **فصل** فيمن يقبل شهادته للثمة ويبي
انواع منها تمامها الا في النسب قال في الاصل لا يقبل شهادة الانسان لمن ينسب اليه الشاهد
لقوله عليه السلام لا يجوز شهادة الوالد والولد ولا شهادة الزوج والمرأة لزوج
ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا شهادة السيد لعبده ولا الشريك
لشريكه ولا الاجير لمن استأجره وفي الاصل ولا الحدوده وان علوا من قبل الآباء والامهات
ولا لولد ولد وان سفل امرأة ولدت ولدا وادعت انه من زوجها هذا وجد الزوج ذلك
فشهد على الزوج ابوه او ابنته ان الزوج اقاربه ولد من هذه المرأة قال في الاصل جازت
شهادتهما عليه ولو شهدا بالمرأة وحدها على اقرار الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما لانها تشهد

الشهود لا يقبلون ذلك منها الا
بينة ولو قال

زيدة السعدي في هذا

في تركه السر والعلاينة
والولد والمرأة
والفاسق والمحدود والاعى
والصبي في قول الحنفية
والسنة

الاجرة الشهادة لغيره

قال القذف بالولد ولا ينسب الى الشاهد

ان ولدها ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تشهد عليها ابوها انها ولدت وانما اقرت بذلك
اخلفت فيه الرواية قال في الاصل لا يقبل شهادة ابوها في رواية هشام ويقبل في رواية ابي ليلى
واذا شهد الرجل لابن ابنته على ابنته جازت شهادته ابنا ملاءمة في بطن واحد شهدا الذي نقاهما
لم يجوز ولا يجوز دفع الزكوة اليه ولا يؤخذان ومروى هشام عن محمد انه يجوز شهادة ولدا الملاءمة
لزوج امه الذي نقاه على هذه الرواية يجوز شهادة ولدا الزوج الثاني بطريق الاول في شهادة الاخ
لاخيه ولا ولا داخلة جازة وكذلك الاغمام والولادهم والعمات والاخوال والخالات يجوز
شهادة الرجل لامرأته وابنها الزوج ابنته ولا مراة ابوه من ائمة الملاءمة ان جاز الشهادة بشها
الى نفسه مغميا او يدفع عن نفسه مغرا رجل معه شاة مر عليه رجل فقال له الذي في يدك ادعها
فذلكما ثم جاز رجل ولا على ان صاحب اليد اغتصب الشاة منه واقام على ذلك شاهدين احدهما
الناخ قال في الاصل لا يقبل شهادة الناخ لانه يقول على نفسه بالظمان المشهود عليه قال عيسى
ابان ينبغي ان يجوز هذه الشهادة رجل اع عبد وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبدان المشتري عقه
واطلب المشتري فشهدا بالبائع بذلك لم يقبل شهادته لانه يريد ان يثبت ان له حقا حتى ولو وجد المشتري
به غيبا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع اولاده ان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري
والمشتري ينكر والمدا في هذا المشتري لا يقبل شهادته لان البائع يريد بهذا نحو العبد عن نفسه
وروي ان سماعة رحمه الله لو شهد البائع ان الشفع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك
لم يجوز جاز في رواية واحدة فشهدا على من ادعاه بذلك المال الذي جازت شهادتهما ولو شهدا على
اقرار المدعي لمن ادعاه والمال قائم او شهدا لم يقبل شهادتهما لانها غاصبان في حق المدعي فقام
ريلان بشهادتهما الخراج نفسها عن عتق الظمان ولو شهدا بذلك بعد ذلك على من ادعاهما
جازت شهادتهما في رواية واحدة والمدا في هذا اذا شهد على الذي ادعاه وطاعه انه الذي لا يجوز
شهادتهما قبل الرد ويجوز بعد اذا شهدا على من يدين للميت والورثة صغارا وبعضهم صغارا يقبل
شهادته لانه ثبت بشهادته حتى نفسه ولو كانت الورثة جازت شهادته ولو شهدا بدين
على الميت جازت شهادته على كل حال جازان في ائمة ما روي من رجلين فجاز رجل واحد على من شهدا
المرفضان جازت شهادتهما لا فها يشهدان على انفسهما بابطال اليد ولو شهدا لغيرهما
بالرهن والمرفقان سكر لا يقبل شهادة الراهين لانهما يبطلان عليه بلا ابتناء بالرهن الا ان
الراهنين يضمنان قيمة الرهن الذي ولو كان الرهن جارية فهلك عند الرهن وقيمة مثل الثوب
او اقل واكثر فشهدا المرئتان الذي لا يقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن
الذي لا يضمنان اقر على انفسهما انهما كانا غاصبين رجلان غصبا عبدا فجاز رجل واحد فشهد له
الغاصبان ان شهدا بعد الرد على الغصوب جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد
قام او هلك في اليد وقضى القاضي عليها بالقيمة للغصوب منه او لم يقض وقضى على القيمة

لا يقبل شهادة ابوها
في رواية هشام
ويقبل في رواية ابي ليلى

في تركه السر والعلاينة
والولد والمرأة
والفاسق والمحدود والاعى
والصبي في قول الحنفية
والسنة

رحمه الله بخلاف ان يبطل الشهادة في البعض وسقي في البعض وعلى قول محمد رحمه الله لا يقبل
اصلا ولا يحتمل ان ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا كان خبيلا لا يحسن وما ذكره في ان
محمول على ما اذا كان قاطلا لا يحسن فان محمدا ذكره في الزيادة ان سرقه رجلا في دار الاسلام
باساري فقال الاساري نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام او
قالت الشريعة هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاساري لان شوب
اليده عليهم يعرفون في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة وكل من كان فيها يكون معصوما
ظاهرا فان اقامت الشريعة بينة على دعوائهم ان كان من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من البر
لا يقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فيشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان
الشريعة قوم يحسنون فكان شهادة البعض شهادة على حق نفسه اما الجيش جمع عظيم فلا يعتد
بشهادتهم لان الشهادة وكما هي من ماله لمجدية والتكديته ذلك فشهد بذلك بعض
اهل المسجد جازت شهادتهم واختلاف المشايخ في شهادة بعض اهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه لا يقبل شهادة اهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد ابو بكر بن
جامد رحمه الله يجوز الشهادة فخرج الرواية من السيد والوقف واما اصحاب المدرسة اذا
شهدوا الوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب نفسه حتما من ذلك لا يقبل شهادته
وان كان لا يطلب يقبل وقاسوا على مسألة الشفعة دار بيعت ولها شفعة فانما تملك البايع البيع
فشهد بذلك بعض الشفعة ان كان لا يطلب الشفعة لا يقبل شهادته قال رضي الله عنه عن
هذا خلاف الشفعة لان حق الشفعة مما يحتمل الابطال فاذا ابطالت شفعي بطلت شفعته
اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا
باطاله فانه لو ابطال حتى كان له ان يطلب بطلت شهادته فكان شاهد نفسه فيجب
ان لا يقبل شهادته وعن بعض المشايخ اذا شهدا ثمان من اهل السكة على وقف تلك السكة ان كان
الشاهد يطلب نفسه حقا لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب يقبل شهادته قال رضي الله عنه في
في وضع هذه المسئلة والجواب نظرا لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طرقاتها وما اشبه ذلك
ووقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطرق او حفر القبور او لاجل السقايات والحنافات المسلمين
او لشراء الكنان لهم ذلك المناط في رحمه الله انه لا يجوز فكان في المسئلة نظرا لرجل تزوج امرأة
ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة اقرب امة لفلان لرجل يدعيها لا يقبل شهادة الزوج الا ان
يكون الزوج اعطاها مهرها والمهر يكون كذا وكذا في النكاح ويقع المهر بجل شهد على قضاء
الرجل قال ابو يوسف لا يجوز شهادة الرجل على قضاء ابية ويجوز شهادته على شهادة ابنة قال الحسن
ابن زياد اذا شهد بنا القاضي لرجل على ان ابا ما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادته عدا بي
حينئذ رحمه الله على قضاء ابيةما قال وفيما قال اخر انه يجوز قال ابية فاحذر جلال شهد على رجل

او على بناء السبيل وقف لغيره
وكذا اذا شهد على وقف لغيره

وقال بطلت شهادته
وكان كالمطلب في الشفعة

انه قال ان كلمت ابا كما فبدي حروانه قد علم ابا ما قال ان كان الاب غايبا او حاضرا مقرا بما شهد
فشهدا هما باطلا وان كان كل منهما كمال الكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب رجل الذي
على رجل حقا فشهد للمدعي ابا القاضي قال محمد القاضي يقبل شهادة الابين ولو شهدا ان ابا ما
قضى للمدعي على هذا المذموم عليه لا يقبل شهادةهما رجلا شهدا على رجل انه باع داره من هذا المذموم
بالف درهم على انها كفيلا بالثمن قال محمد رحمه الله ان كان ضمنا في اصل البيع لم يقبل شهادتهما
لان البيع يتم بضمناهما فكانا باعا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجلا قال ان
شهرت محمد بن عبد الله حرقه شهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف رحمه الله يقضي بعتق
العبد ولا يحد له قال ان سرق من فلان فبدي حرقه شهد عليه رجل وامرأتان انه سرق
منه عشرة دراهم قال في المسقاهنا والاول سؤالا يقبل شهادة المرأين ولا يقضي بشي وبكر
في التوازيان محمد رحمه الله قال اضمنه العشرة ولا اقطع يد ولا عتق العبد والصحيح خلاف
محمد رحمه الله في مسألة السرقة وشرب الخمر والفتوى فيها على قول ابي يوسف رحمه الله رجل
خلف وقال ان استقرضت من فلان دراهم فبدي حرقه ادعا فلان عليه القرض فشهد على
ذلك ان العبد مع رجل آخر ذكر في التوازيان انه يقضي بالمال للمدعي ولا يقضي بالعق لان القضاء
بعق العبد قضاء بشهادة ابيه نظيره مسلم وقال ان دخل عبيدي هذه الدار فحرقها قال انصر
ان دخل هذا العبد هذه الدار فامره طالق فشهد نصران بالداخل قال ان كان العبد
مسلم بطلت شهادتهما لانها شهادة على المسلم بالهوى وان كان العبد نصرانيا فشهدا هما على النصراني
بالطلاق جائزة وعلى المسلم بالعق لا يجوز في قوله ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله لانهما
في العقق شهادة النصراني على المسلم وهو موالي للعبد رجل اشترى عبيدا واعتقها ثم اختلفت
والمشتري في الثمن فادعى البايع ان الثمن كان الفادعى للمشتري انه كان خمسمائة فشهد المعتق
ان الثمن كان الفادعى لا يقبل شهادتهما ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعي الادعاء والبايع
فشهدا المعتقان للمشتري او شهدا ان البايع ابراه عن الثمن جازت شهادتهما رجلا شهدا ان علي
دين على الميت فقال الاولان كذا ابراه من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادة اليمينين
استحسانا ولو قال كذا قضينا من الدين في جوفه جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما رجل وكل
ثلاثة نفر في خصومة وقال الحكم فهو وكل فيها فشهدا ثمانا في حكمه يكون هذا الواحد خصما اشهدا
وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في المنيق
والقبض رجل عليه دين لرجل فشهدا للمدين مع رجل آخر ان الطالب اقران الدين لفلان ان
المدين بده لك قبل ما الدين لم يقبل شهادتهما فان شهدا بعد ذلك جازت شهادتهما رجل اشترى
جارية وكل له رجلان بما يملكه فيها ثم شهدا كفيلا ان البايع استقدا الثمن لا يقبل شهادتهما
وكذا في شهدا ان البايع ابراه عن الثمن لثمة فشهدا ثمانا فشهدا ثمانا فشهدا ثمانا فشهدا ثمانا

بسته

وقال بطلت شهادته
وكان كالمطلب في الشفعة

دعما

انه ابراهيميون عن حصة لا يقبل شهادتهما لانها يدفوعان شركة الثالث فيما يقبضان من المدين
كلما اوقفنا شيئا من المدين ثم شهد الله ابراهيم عن حصة فقال محمدان شهدا بذلك قبل ان يقبضا
شيئا من المدين يقبل شهادتهما وان شهدا بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما رجل وامرأتان شهدا
على زوج امرأتين انه قال الفسائيه انن طوائف لم يحجز الشهادة لا على طلاقهما ولا على طلاق غيرهما
اذا شهدا الاجير لا ستادة وهو اجير شرط فلم يرد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل الاجير
شهادته لان شهادته لم يكن مقبولة فلم يصير مقبولة كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل القبض
لا يقبل شهادته وان شهد لم يكن اجير لم صار اجير قبل القبض بطلت شهادته لان قيام الشها
الى وقت القبض شرط لجواز القضاء وهو كما شهد هو عدل ففسق قبل القضاء وهو ان القاضي
لم يرد شهادته وهو غير اجير ثم صار اجير ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بذلك الشهادة
وان لم يكن اجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال
الشهادة فلوان القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضائها من الاجارة
جازت شهادته الثانية وهو كما شهد لامرأته فلم يرد القاضي شهادته حتى لبانها ثم اعاد الشهادة
جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لامرأته ثم اعادها بعد القبض لا يقبل شهادتهما
لان شهادته ردت في هذه الحالة وكل شهادة ردت في حادثة لا تسئل بعد ذلك ابدل وكذلك
في مسألة الاجير لا يحسن الدعوى والمضومة فامر القاضي رجلين ضلوا الدعوى والمضومة
ثم شهدا على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانها علماء بامر القاضي ولا بأس
بذلك للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على المضومة ولا يحسنها فخصمها على قول ابي يوسف رحمه
لان القاضي نصبنا ظاهرا وهذا من انظر واحيا الحقوق الشاهدين اذا كانا بالرياسة في
الى المصلحة والشهادة قالوا ان كان في موضع الحضر لا دا الشهادة يمكنه ان يشهد ويست
في منزله كان عليه ان يحضر لا دا الشهادة قال رضي الله عنه وعكنا غاي لمزعه اذا ادعى الى قاضي
يقبل شهادته ولو لم يحضر ولم يشهد فخصم حتى المدين فاما اذا ادعى لا دا الشهادة الى القاضي
لا يعرف بالعدالة ولا يقضى بشهادته او لم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر فكذلك لو كان
المدين سواء شهد او لا يقبل القاضي شهادته لم لا يلزمه ان يحضر لا دا الشهادة لان امتناعه
عن الاداء في هذه الصورة لا يبطل حق المدين فان كانت شهادته اسرع قبولاً من شهادة غيره
لا يسعه ان يمنع عن المضومة وهذا بمنزلة التعديل اذا كان للمدين علم انه لو لم يعدل عدله غير
وسعه ان يمنع وان كان لا يعدل غير لا يسعه الامتناع عن تعدله ولو كان الشاهد شجاعا
لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لا دا الشهادة الا راكبا وليس عنك دابة ولا ما يسكن به
دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لا دا الشهادة لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك
وهو يقدر على المشي او كان بجهد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا يقبل شهادته في قول

ان
في
مسألة
الاجير
لا يحسن
الدعوى
والمضومة

المضومة

ابي يوسف

ابي يوسف رحمه الله فان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقهاء ابو الليث
رحمه الله للجواب ان الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود له هيا طعاما للشاهد بل كان
عند طعام فقعه اليهم واكلوا لا يرد شهادتهم وان هيا لهم طعاما فاكلوا لا تسئل شهادتهم هذا
ذا فعل ذلك لا دا الشهادة فان لم يكن كذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيا لهم طعاما او
بعث اليهم دوايبا واخرجهم من المصير فركبوا واكلوا طعاما فاختلوا فيه قال ابو يوسف رحمه الله
في الركوب لا يقبل شهادتهم بعد ذلك وتسئل في اكل الطعام وقال رحمه الله لا تسئل فيها والقوي
على قوله ابي يوسف رحمه الله لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الاتكة فانهم
يبدلون لشكر الجلابد يثرون السلام وهو كان ذلك قد جاز في الشهادة لما فعلوا ذلك ولا
شهدا على من يرض صاحب الغرض انه طلى امرأته ثلثا وقال اشهدنا ان ذلك في حصة وامرأته
فكتمانها لا يقبل شهادتهما لانما شهدا على نفسها بالفسق وعن ابي القاسم الصغار اذا شهدا ثلثان على
طلاق امرأة او عن امه والادان كان ذلك عام او جازت شهادتهما واخير فالابوين شهدا ثلثان على
قال رضي الله عنه عن سفيان ان يكون ذلك وهذا اذا علم انه يسكنها امساك الزوجات والامناء
الدعوى ليس شرط في هذه الشهادة فاذا اخرجوها من رقة ثلثة قبلوا رطلا عما ثم شهدا للثمة
ان الذي عفا عا قال الحسن رحمه الله لا تسئل شهادتهم الا ان يقبل اثنان منهم عفا عا قال الحسن
رحمه الله لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال
ابي يوسف رحمه الله في حق الواحد قال الحسن قبل في حق الكل ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال الحسن
قبل القضاء استغفر الله قد كنت في شهادتي فيسمع القاضي ذلك ولم يعلم ايتهم قال ذلك فبالحكم
القاضي فقالوا انما على شهادتنا قال لا يقضى القاضي بشهادتهم وتبينهم من عند حتى ينظر
في ايام فان جاء المدين باثنتين منهم في اليوم الثاني شهدون بذلك جازت شهادتهم رجل شهد
ولم يبرح حتى قال ادعت بعض شهادتي ذكره الجامع الصغير كان عدلا جازت شهادته فيما
وان يبرح عن مكانه ثم قال ادعت بعض شهادتي او غلطت او نسيت لا تقبل شهادته قالوا وكنا
في نسي بعض الحدود وبعض النسبة ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا قبل هذا
اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يترك لفظ الشهادة في كلامه الاول فبرج ثم
ذكر بعد ذلك جازت شهادته وعن ابي يوسف في المسئلة اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاز
بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها او قال غلطت او نسيت فان كان القاضي يعرفه بالصلاح
ولم يكن متما يقبل شهادتهما فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن ابي
حنيفة رحمه الله في الجرد اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم زاد فيها قبل ان يقضى القاضي ان يعدل
ما قضى وقالوا وهما وخبرهم من قبل القضاء ذلك منها ذكر الناظر رحمه الله في اقلها
وهو قال الشاهد نعت ولم اعط ثم بدلت في رجعت كان ذلك رجعا عن شهادته والقوي

ذكر

على ما ذكره الجرح عن أبي حنيفة رحمه الله فاما تقييد المطلق وتعيين المحتمل بغير من الشهود
وان كان ذلك بعد لا فملاق وذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى دارا في يده رجل و
اقام شاهدين فشهدا ان الدار له فان القاضي يقضي للبنا والدار للمدعي فان قال قبل
القضا ليس لبناءه انما هو للشهود عليه يقبل منهما وتقصي للمدعي بالساحة دون البناء
وان قال لا ذلك بعد القضا كان عليهما قيمة البناء للمدعي عليه لان اسم الدار تنال البناء
يتعا فاذا بينا ذلك قبل القضا كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل رجلا قال لا شهادة
لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المسما انه يجوز شهادةهما وعن محمد رحمه الله في النادر
اذا قال لا شهادة لفلان عندك في امر قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادتهما
وكذا وان رجلين قال لا كل شهادة نشهد بها لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المسما انه
يجوز شهادةهما وعن محمد رحمه الله في النادر اذا قال لا شهادة لفلان عندك في امر قال
لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادتهما وكذا وان رجلين قال لا كل شهادة نشهد
بها لفلان على فلان فهو نادر ثم جازت شهادتهما وقال لا علم لي بذلك حيث قلنا ثم نكحنا جازت
شهادتهما وهو قال للمدعي ليس ادعى هذا الحق سنة ثم جازت شهادتهما في النادر عن محمد رحمه الله
وروي ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله انما لا يقبل لانه اكدب شهوده وهو قال ليس له
عند فلان شهادة ثم جازت شهادتهما لا تقبل شهادتهما وروي الحسن عن أبي حنيفة انما يقبل عن
ابي يوسف في النادر رجل جازت لفلان على رجل مكتوب في حديثهما ان لفلان عليه الف درهم
لا شيء له عليه غير مكتوب في الاخرى عليه ما الاخر لا شيء عليه في وقت ولا يبيع او كان
الحق واحدا او صاحب المال يدعي جميع ذلك فله المالك في نادرين رتبتم لا يحكم بشئ الا
ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاخر باطل ومن الشهادة الباطلة الشهادة باطل
رجل غصب حارية فاجل الغصب منه بشهود فشهدوا ان المدعى عليه غصب حارية قال في الاصل
يقبل الشهادة ويحبس للمدعي عليه حتى ياتي بها ويردها على صاحبها فان اخضر المشهود عليه حارية
ان تقبض الغاصب والمغصوب منه ان جازت به من تقضي بها للمغصوب منه وان انكر الغاصب
ان يكون من الجارية جارية المدعى وادعاه المدعي لا تقضي بها للمدعي ما لم يثبت اليقينة انما
هي التي غصبها منه لان اليقينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الجنس لا
في القضا بالجارية لان الغصب انما يكون بغير من الشهود عادة فلو لم يقبل الشهادة من غير
بيان الصفة والقيمة ينفع باطل الظلم فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية او قال لا يعمل ولا اقدر
على ردها ان صدقه المغصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة تقضي له بالقيمة وان كذب بحسب
الغاصب حتى يمضي زمان تقع عند القاضي انه عاجز عن ردها وذكر في الجامع ان الشهادة على
الغصب مقبولة وان لم يثبت غصبه وذكر في الاصل رجل قال لا غير اودعك عبدا وامته

وذكر في النادر رجل جازت لفلان على رجل مكتوب في حديثهما ان لفلان عليه الف درهم لا شيء له عليه غير مكتوب في الاخرى عليه ما الاخر لا شيء عليه في وقت ولا يبيع او كان الحق واحدا او صاحب المال يدعي جميع ذلك فله المالك في نادرين رتبتم لا يحكم بشئ الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاخر باطل ومن الشهادة الباطلة الشهادة باطل رجل غصب حارية فاجل الغصب منه بشهود فشهدوا ان المدعى عليه غصب حارية قال في الاصل يقبل الشهادة ويحبس للمدعي عليه حتى ياتي بها ويردها على صاحبها فان اخضر المشهود عليه حارية ان تقبض الغاصب والمغصوب منه ان جازت به من تقضي بها للمغصوب منه وان انكر الغاصب ان يكون من الجارية جارية المدعى وادعاه المدعي لا تقضي بها للمدعي ما لم يثبت اليقينة انما هي التي غصبها منه لان اليقينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الجنس لا في القضا بالجارية لان الغصب انما يكون بغير من الشهود عادة فلو لم يقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة ينفع باطل الظلم فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية او قال لا يعمل ولا اقدر على ردها ان صدقه المغصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة تقضي له بالقيمة وان كذب بحسب الغاصب حتى يمضي زمان تقع عند القاضي انه عاجز عن ردها وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يثبت غصبه وذكر في الاصل رجل قال لا غير اودعك عبدا وامته

وقال المستوع ما اودعني القامة وقد ماتت فاقام المدعي شهودا فشهدوا على انه اودعه عبدا
وامته ضمن المدعى عليه قيمة العبد والامته ولا يقضي قيمة الامة بغيرها ولا يقضي قيمة الامة بغيرها
قال انما يقبل الشاهد على الادعاء اذا وصفت العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف
وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعي قامة الشاهد على مقدار القيمة اما اذا شهدوا انه اودعه
الامة وعبداه لم تقضوا العبد لا يقبل شهادتهما قالوا على قياس مسألة الغصب ينبغي ان يقبل بحسب
حتى يفي به كما في الغصب وقال بعضهم لا يقبل الشهادة في فصل الودعة اصلا ويقبل في فصل الغصب
وجه قولهم ان في ذلك ان الغصب يكون بغير من الشهود عادة فلو لم يقبل شهادتهما من غير بيان
الوصف لا يمكن ادا الشهادة فيقول المدعي ان العبد ضرورة ولا ضرورة في الادعاء وذكر في المسما ان
شهدا على رجل انه غصب لبناء شاة وادخلها في غنمه يقبل شهادتهما وتقصي عليه قيمة الشاة في
شهدا ان الشاة لهذا دخلت في غنم هذا لا يقبل شهادتهما شاة هذا ان شهدا على رجل انه غصب شاة
واختلفا في ثوبه لا يقبل شهادتهما شاة هذا ان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا واختلفا في ثوبه
لا يقبل شهادتهما وانما لا يقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب بل انما اذا
اختلفا في اللون اختلفا في الغصب فاما شهادتهما في ثوبه لا يقبل شهادتهما في ثوبه لا يقبل شهادتهما
من غير بيان وهو اختلفا في البيان لا يقبل شهادتهما شاة هذا ان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا
وشهدا ان ثوبا لفلان جازت الشهادة عندنا وهو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا تقبل شهادتهما ونظا
هذا كغيره رجلا شهدا ان لهذا الرجل في هذا الدار الف ذراع فاقام الدار خمس مائة ذراع بطلت
شهادتهما لظهور الكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا ان لهذا الرجل في هذا القراج عشرة اجرة فاذا
القراج خمسة اجرة رجل ادعى عبدا في يده رجل وقال لا يعني هذا العبد الف درهم وتقدت
لك الثمن فاكتمل المدعى عليه البيع ويقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع و
قبض الثمن وقال لا يفرغ العبد ولكنه قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا
العبد اسمه زيد واقرا البائع ان اسمه زيد قال لا يفرغ البائع بغير الشهادتين ويحبس البائع فان حلف
وبالثمن لان قبض الثمن يثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالبيع بالقبض ان نكل البائع عن الثمن
لان المدعى عليه كان شهدا ان البائع اقرانه باعه عبدا زيد للولد فثبتوا الى شيء يعرف
من عمل وصياغة وحلية او غير ذلك ذلك العبد قال هذا الاول في القياس سوا الا ان
استحسن نسبي الى معروف ان الجرح وكذا في الامة رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين
فشهدا انه وارث فلان لا وارث له سواء فان القاضي يسألهما عن نسب ولا يقضي قبل السؤل
لان هذا انه مختلف لا خلا في اسبابها والقضا المجهل متعذر فان مات الشاهدان او غابا قبل
ان يسألها لا تقضي القاضي بشئ وهذا اقام للمدعي شاهدين انه وارث فلان قاضي يملكه كذا فلان
بن فلان قضي بانه وارث لا وارث له سواء فاشهد باعلى قضائه ولا يندى باي سبب قضي

ذكر ابو يوسف في الاما الى انه يقبل ما ادعى وقال محمد بن

بما شئت فان هذا القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى له القاضي فان بين سببنا قضي له
بالميراث لان قضا القاضي يحمل على الصحة ما أمكن ولا يقضي بالشك فيقضي له بالميراث ولا
يقضي بالسبب الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدري ان القاضي الاول قضى بذلك السبب
ام لا رجل ادعى على رجل انه شح وهذه فلا دام صحة عدل مات منها فشهد الشهود على الصحة ولا
لا تدري مات ولم يميت ذلك في المتعاقبة يجوز شهادتهما على الصحة لانهما اتفقا على الصحة
قالوا اذا شهدنا الشهود لرجل يدعى رجل قالوا نعرف الدار ونقف على حدودها ونذكر حديقها
اذا مشينا اليها كذا لا نعرف اسم الحدود فاذا اتينا اليها بين حدودها ونعرف انها لهذا
المدعي وفي ملكه وفي يد هذا المدعي عليه فان القاضي يقبل ذلك منها اذا علم وبغيرها القاضي
مع المدعي والمدعي عليه وامينين له فيقف الشهود على الحدود بحضورهما فاذا اتفقا عليهما وقالوا
هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعي فهذه تلك الدار فحلفوا ثم يرجعون الى القاضي
فشهدا لامنيان انهم وقفوا على الدار وشهدا ان على اسم الحدود فحينئذ يقضي القاضي بالميراث التي
شهد بها الشاهدان شهدا بها وكذا القرينة والحافوت وجميع الصيغات والمعارف وفي
شهدان الدار التي في ملك كذا في محلة فلان فلا مولى دار فلان القلاني هي فلان المدعي عليه
لهذا المدعي وفي ملكه كذا لا نعرف حدودها ونقف عليها وقال المدعي للقاضي اذا أتيتك بشهود
آخرين يعرفون حدود هذه الدار والى بشاهدين شهدا ان حدودها كذا وكذا اختلف
جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان القاضي يقبل ذلك وكلمة الذي كما في المسئلة
الاولى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بها المدعي كذا الشهادة الاولى في هذه المسئلة
هيست نجة اصلا بلعن الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سؤالا لكنا القرينة والحافوت
وجميع العقابات ثم قال في الكتاب وهذا كله اذا لم يكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة
باسم رجل نحو ان عمرو بن جرجس بالكوفة وداره في بصرى فشهد بها الشاهدان لاسما
ولم يذكر الحدود لا يقبل شهادتهما في قولنا الحقيقة رحمه الله ويقبل في قولنا صراحة الحقيقة
اذا كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف ايضا واجمع ان الرجل اذا كان مشهورا كاشهق الى
حقيقته وابن ابى ليلى رحمه الله لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار
مشهورا فشهد الشهود على حدوده وثقة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحسانا
ويقضي بها المدعي ويجعل الحد الثالث مجازيا للحد الاول لان ذكر الحدود الادعية على
في الحد الرابع لا يقبل شهادتهم قياسا واستحسانا ولو شهدوا جميع ما في قرية كذا من الدار
والاداضي وغيرها التي هي معروفة للمدعي هنا ميراث لعمري انه فلا نعرف له ولدنا
غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهما بالطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كان لا نعرف ان
الحدود لا يقبل شهادتهما رجلا شهدا على رجل انه نقض حايطا لفلان ان ذكرنا لحدودها

الحايط

الحايط وبيننا الطول والعرض جازت شهادتهم وان لم يذكر قيمة لان بعد بيان الحدود والاطول
والعرض يعرف القاضي قيمته بالسؤال عن اهل قال رضي الله عنه وعندي لا بد من ان يذكر
انه من المذلول ومن الخشب بينوا مواضعه لان الحايط من المذلول مع الحايط من الخشب مختلفان
اختلفا فاذا حشا رجل ادعى مجرى ما ارض رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات
انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل
انه يسمع دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبين ذلك رجل له شقة اولاد اقر في شقة رجل
اقر بان الخمسة من اولاده فلان ذلك كذا كما هم في الصداق عليه الفدرهم ثم مات بعد
ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر ما ابراهمه فشهد الشهود على اقراره بذلك حتى
وقالوا لا نعرف المقر لهم ما كان حضورا عند الاقرار قالوا ان اقر ساير الورثة باسماي
هكذا ثبت لما يشهد به الشهود كما قالوا في الرجل يعايب وذكر الاسم والسبب في رجل يملك
الاسم والنسب ادعى المالك ان المالك له وان محمد ساير الورثة اسماهم كلف المدعون اقامة
البينة على انهم يسمون بالاسماي التي ذكرها الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن في الورثة
سواهم بذلك الاسم يقضي لهم بالمال **رجل ادعى على رجل انه استهلك عليه دوابا عددا معلوما**
فشهد له الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ينبغي ان يذكر المذكر واللات فان لم
يذكر ذلك اخطى ان يبطل الشهادة ولا يقضي شيء وان يبين ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاج
الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانثى لا ياتى اللون قال رضي الله عنه ونبغي ان يشترط
بيان الجنس كالغرس والحمار والبغل والحلبة ولا يشترط ذكر الانثى والذكورة لان الذكر والذكورة
في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسئلة المتعاقبة اذا شهد الشهود ان المدعي عليه غصب ثمانية
لهذا المدعي وادخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكر في الذكر والذكورة والانثى ولهذا لو وكل
انسانا ان يشتري له حمارا او فرسا او صاحبه التوكيل وان لم يذكر الذكورة والانثى وشهدوا بالشرق
اذا اختلفوا في الذكورة والانثى لا يقبل شهادتهم فذلك لا بد على انه يشترط بيان الذكر
والانثى في دعوى الغصب والاستهلاك **رجل ادعى على ورثة ميت مالاً** ولحضر شاهدان فشهدا
ان المتوفى اخذ من هذا المدعي مائة درهم ولم يعلمكم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان
انه كان في الصرة درهم جردوها ثم شهدوا بمقدار ما بقي عندهم فيها من الدراهم قالوا
وسبق ان يعلمنا بحجودها لاحتمال انها يكون ثمنى فاذا علمنا ذلك جازت شهادتهم رجلا الى
رجل فساووه ثوبا وضعه الى البائع درهم واخذ الثوب واقرقا من غير ان يعقدا بيعا بالسا
جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومشت الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي لنا
ان يشهدا انه دفع اليه درهم وقبض منه الثوب ولا شهدا ان علي البيع الا اذا كان بينهما
مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع فان القاضي الذي وقعت

ولاشاق اسم جنس سألوا الذي عدل الذي

عن المصنوعة يعتقد جواز البيع بالتعا على رجل ادعى ان له ورثتها من ابيه ورجل
اخر ادعى انه اشترىها من المتوفى ذلك فجاد على الشرا يشهدون فشهدا ان الميت
باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يكلفا قالوا ان كانت الدار في يد مدعي الشرا
او مدعي الميراث فلا شهادة جازية لان الشهادة على مجرد البيع انما يقبل اذا لم يكن الدار
في يد المشتري او يد الميراث اما اذا كانت في يد المشتري او في يد الميراث كانت الشهادة
على البيع بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم او الشهادة على القبض ونحوه لا يحتاج
الى ذكر ملك البائع ولا ان مدعي الشرا والميراث من الميت كل واحد منهما يقر بملك الميت
فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كما لو شهدوا ان الميت قد اقر بالمدعي في رضى رجل ان له
حق الشرا من هذا الثمن فاحضر شهودا فشهدوا ان المدعي كان يجري فيه المالا لا يقبل
شهادتهم انما يقبل اذا شهدوا ان له فيه مجرى المالا او حقا ثابتا وبين ذلك وهو ان المدعي
عليه فقال المدعي يجري فيه المالا وانت غاصب وليس لك فيه مجرى المالا واصل ذلك ان فصل
بضمير متعاليه بايد ولا يقبل منه دعوى الغصب الا بينه وبين
ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه اذا شهد القاسمان فيما اقتسما
جازت شهادتهما في قول الحنفية وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يقبل
شهادتهما ومروية ذلك اذا اقتسما الدارين ثم شهدا ان هذا النصف هو الذي اقر
الاخر كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما يقبل الشهادة في قول الحنفية وابي يوسف رحمه الله
لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتلفيا على ذلك ويستحلان القرعة وجلان شهدا ان فلانا
امرنا ان يبلغ فلانا وكذا بيع عبدك فاعلناه قال ابو يوسف رحمه الله يجوز شهادتهما ولو قال
شهدا ان زوج هذه المرأة قال لنا خير امرأتين فلانة خيرناها فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما
ولو شهدا على رجل بما اقبضه من رجل ثم انكر قبضه فقالا نحن قد اقبضنا عليه ان كان رجل المالك
حاضرا عند الوقت جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا يجوز وفي بعض الروايات لا يجوز شهادتهما
التي كالتاكل وشهادة الذي ذبح في المنفعة ورجل ادعى دارا في يد رجل فشهدا شاهدا
لها وان المدعي استلجرحا على ايها وغير ذلك مما لا يحج عليها القمان في ذلك جازت شهادتهما
وان قالوا استلجرحا على ايها فشهدا لا تقبل شهادتهما بالمالك للمدعي ويضمنان قيمة البناء
للمدعي عليه وذكر في طلاق الاصل هو شهدا ان فلانا قال لامرأته انت طالق ان كذبت فلا نافي
فلا لا تقسمها فشهدا انها قد كذبتا او شهدا انه قال لهما يوم كذا ان امرأتين فلانة فهي طالقتان
قد كلفاها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل انه قال لعبد فلان ان كذبت الشاهدة
فانت حر وانه قد كلفها والى محمد وشهدا انه قال للشاهدين ان كلفا عبدي فصح ولهما
قد كلفاه فشهادتهما باطلة ولو شهدا انه قال لعبد ان دخلت دار هذين الشاهدين فانت

حر وانه قد دخل دارهما فشهادتهما جازية ولو حلف ان لا يقرها شيئا فشهدا انه اقرها بجز
شهادتهما ولو شهدا انه حلف بعق مما ليكه ان لا يستقرض شيئا ابدا فشهادتهما قضا
لا يجوز شهادتهما ولا بعق العبد ولو شهدا انه حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وانه قد طلب
منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه جازت شهادتهما ولو حلف ان لا يهدم دار هذين او لا يقطع
يدهما فشهدا انه فعل ذلك بهما لم يجوز شهادتهما وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على انه امرهما
ان يزوجاه فلانه وانما قد خلا ذلك جازت شهادتهما رجل قال ان دخل دارى احد فامرته
طالق فشهدا ثلثة انهم دخلوا داره قال ابو يوسف ان قالوا دخلنا جميعا لا يقبل شهادتهم
ان قالوا دخلنا ودخل هذا معنا جازت شهادتهم ومثل ابن يوسف عن هذه المسئلة فقال
فقالوا شهادتهم او ثلثة انا دخلنا جميعا يقبل شهادتهم وان كانوا اثنين لا يقبل فقال له الحسن
بن زياد اصابت وخالفت بالادرجلان شهدا على رجل انه قال لهما ان مسست جسدك فصدى
حرف شهدا انه قد مس جسدك قال محمد لا يقبل شهادتهما ولو شهدا انه قال ان مسست فصدى
حرف شهدا انه قد مس شيئا جازت شهادتهما قالوا اذا اطلد الشهود في هذه السائل ان يشهدوا
بالعق فطرقتهم ان يشهدوا بالعق لا غير وكذلك رجل له شهادة بكتاب وصية ميت ولا وصية
قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ينبغي ان يقولوا شهدا على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويصح
على ما وصى له وعن ابي القاسم اذا ادعت امرأة على وثقة الزوج مهرها فانكر الوثقة تكلفها
وكان الشاهد قولي تزويجا قال الشاهد على الكناح ولا يذكر العقد عن نفسه وجلان شهدا على رجل
انه قال ان كذا باكما فصدى حر وانه قد كلفا باكما قال ابو يوسف ان كان الاب عقرانه قد
كلمه فالشهادة باطلة وكذا لو كان الاب غايبا او ميتا وان كان الاب حاضرا جازت الشهادة
وكذا ان كانت الامين على فريه ولو شهدا انه قال لعبدى حران فصدى بكما فشهدا شاهدا ان
انه قد صدقهما لم يجوز شهادتهما وكذا ان اقر الشهود عليه بضرهما وانكر اليمين رجل عليه الف
درهم لرجل ففرك الغريم الفاد وضعا بين يدي الطاب لرجل اخرنا وفي هذه الدلام
قنا وله ثم شهد على المعتق انه هو الذي دفع اليه الف درهم جازت شهادته وجلان شهدا
على رجل انه قال لهما ورجل اخر ايكم طلق امرأتين فوجازين وقال امرها في يدكم فابكم طلقا
فجوزاين والمزوج تحذف لك لم يجوز شهادتهما ولو اقر الزوج بالامر وشهدا ثنان على طلاق
الثالث لم يجوز شهادتهما من قبل انهم شركا في الكالة فاذا اشركوا في الكالة لا يقبل
شهادة بعضهم على البعض به ولا عليه قال ابو حنيفة رحمه الله في الكمالين شهدا ان هذا
باع من هذا كحنطة وكلفناه نحن للمشتري بامر البائع فشهادتهما باطلة ورجل اشترى
ثوبا من رجل وبقناه الثمن ولم ينقله حتى شهدا ان البائع اقر ان هذا الثوب لهذا
امرني ببيعه والمدعي يصدق قال محمد رحمه الله لا يقبل شهادتهما محض ضلع من ديوان

رجل

وقال محمد رحمه الله لا يقبل

المدعي
القاضي

وفيه شهادة الشهود حتى والقاضي لا يذكر ذلك فشهد عند كاتبا ان شهود هذا شهدوا بكذا
لا ينبغي للقاضي ان يقضي بشهادة كاتبا ولو وضع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبا عنده ان هذا
امر عندك لهذا فان القاضي يقبل ذلك ولو وضع اقرار رجل لرجل فشهد عند القاضي كاتبا ان هذا
امر عندك لهذا بكذا وقد سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسألة المحضر شهد الكاتبان على شهادتهما
الشهود فالشهادة لا تقبل بدون التحميل ولم يبعد وفي مسألة السجل والاقرار شهدوا على حق محكوم
به او على قرار الخصم فجازت شهادتهم في مات فشهد عشرة من النصارى انه اسلم لا يصلي عليه
بشهادتهم وكذا لو شهدوا من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية اوليائه كفار من
اهل بيته فادعى الولي المسلم انه اسلم ولله اوصى اليه واراد ان يأخذ ميراثه وشهد اثنان من اهل
الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهم على الاسلام في حكم الميراث قامت
على الولي الكفار وشهادة بعضهم على البعض حجة ويصلي عليه بشهادة الولي على المسلم ان كان كلا
ولم يشهد على سلامه غير الولي يصلي عليه بقوله ولله المسلم ولا يكون له الميراث ولو شهد
رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يحجب بغير الامام على الاسلام وحجسه ولا
تقبله لان نفسا لا يقتل بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان انه اسلم فشهدا بها باطلة لانه
مرتد عنهما وشهادة الذمي على المرتد باطلة وكذا العبدان والمجذوران في ذلف ولو شهد
على نصراني اربعة انه زنا بامة مسلمة فان شهدا انه استكرهما احدا الرجل وان قالوا طاق
وربما لحد عنهما ويعز الشهود حتى الامة المسلمة لان في الوجه الاول لم يشهدا عليها بالحد
شهادتهما شهادة على الذمي فيقبل وفي الوجه الثاني شهدوا على المسلمة بالحد فطلت شهادتهما
في حتهما واذا بطلت في جانب المرأة بطلت في حق الرجل ولغا يعز الشهود لانهم ذنفا الامة فلعنهم
احصان المعتز فلم يجز لحد على الشهود فيجب التقرير ويكمل المجلس لقضا اذا ادعى لموكله كضرة
موكله ان لموكله على هذا كذا فقال المدعى عليه قد قضيت فأنكر موكل المدعى لقضا فشهد هذا
الوكيل مع رجل اخر انه قد قضا قال لا تقبل شهادة الوكيل لانه ادعى المال عليه بحكم الوكيل
فاذا شهد في المجلس على قضا الدين كان متناقضا فلم تقبل شهادته وفرق بين هذا وبين
مسئلة مذكرة في الكتاب رجل ادعى على رجل الا انه اقضه فحج المدعى عليه المال فاقام المدعى
شاهدين فشهدا احدهما انه اقضه وشهد الاخر انه اقضه ثم قضا فانه تقضي القرض
بشهادتهما وشهادة الذي شهد بالقرض والقضام بطل شهادته بالقرض وجه الفرق في
ذلك ان شاهدا بالقرض والقضام يشهد بقيام الدين للحال ولما شهدوا بالقرض فلم يكن
متناقضا اما في مسئلتنا وكيل المدعى ادعى عليه المال للحال فاذا شهد على القضا مبطلا دعواه
الدين بحكم الوكيل امرأة وكلت رجلا ليطالب مرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد الوكيل
مع آخر على انها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كما في دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر

الذمي

اسلام
وغيره
مسلم واراد اولو

في الكتاب رجلان شهدا رجل على رجل بعين في يد فاقام المشهود عليه البينة ان الشاهد ادعاه
قبل هذا بطلت شهادته لمكان التناقض **باب**
من الشهادة التي تكذب المدعى شاملا ببعض شهادته في اعيان فصول اربعة
في اختلاف الشاهدين وفصل في تعارض المستعين على الموت في وقتين مختلفين اما الفصل الاول
وهو فصل للشهادة التي تخالف الدعوى الاصل فيه ان الشهادة على حق العبد اذا خالف المدعى
بطلت لان الدعوى ككذب الشهادة وبما خالفتم بوجود الدعوى فيبطل ضرورة وتكذيب
الشأ في بعض اشهد له يمنع الشهادة لما قلنا والاصل في تعارض البين ان القاضي
اذا تكذب احدا الفرقتين لا يقضي وعند التعارض ليس لحد الفرقتين في تعيينه للكتاب في
من الاخر فلا يقضي بشهادتهما حينئذ الى المسائل اما الشهادة اذا خالف الدعوى فهو على وجه
اما ان كان المدعى دينا او موكلا او عقلا فان كان دينا فشهد باقل مما ادعاه المدعي
نحو ما اذا ادعى الفا وخمس مائة فشهد الخمس مائة يقضي الخمس مائة من غير دعوى التوفيق
وكذا لو ادعى الفا وشهد الخمس مائة تقضي الخمس مائة ولو ادعى الفا وشهد لحد ما بالف والاخر
الخمس مائة لا يقضي شي في قولنا في حقيقته رحمه الله لان عند اتفاق الشاهدين على المشهود به
شرط ولم يوجد خلاف ما تقدم لان ثمة اتفق الشاهدان على خمس مائة والموافق بين الدعوى
والشهادة لفظا ليس بشرط عند فيقبل شهادتهما على الخمس مائة بغير توفيق ولو ادعى خمسة عشر
فشهد احدهما خمسة عشر والاخر عشرة لا يقضي بشي عندنا في حقيقته رحمه الله لان خمسة عشر
كلمة واحدة يذكر بعين حرف العطف وهي غير المستمرة فلم يتفقا على شي فلا يقبل خلاف ما لو ادعى
الفا وخمس مائة فشهد احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة فانه يقضي بالف لان الفا
وخمس مائة يذكر بحرف العطف كانت الالف مذكورة في شهادتهما فيقضي اتفقا عليه وان
ادعى الف درهم فشهد احدهما بالف والاخر الفين لم يقبل شهادتهما في قوله في حقيقته رحمه
لان الالف غير الالفين فلم يتفقا على شي وما اذا كان المشهود به اكثر مما ادعاه المدعي
نحو ما اذا ادعى الفا فشهد بالف وخمس مائة او شهد بالف في درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق
لانه كذب المشهود بالزيادة فان وفي فقال كان لي عليه الف وخمس مائة الا اني ابرائه
عن خمس مائة او قال استوفيت منه خمس مائة ولم يعلم به الشهود فقبل شهادته حسدا لانه
وفيق بين الشهادة بما رجحتم وكذا في الالفين ولا يحتاج الى الدعوى واثبات التوفيق
بالبينة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالبينة اذا كان شيئا لا يتم به ولا يفرد باثباته كماله
ادعى المالك بائنا فشهد الشهود بالبينة فان ثمة يحتاج الى اثباته بالبينة اما الا بئنا ثم بر وجه
وهو ان لا يستغيا بغير اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبينة لكن لا بد من دعوى التوفيق هنا
استحسانا لاول القياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يجزى عليه وان لم يدع التوفيق تصحیح الشهاد

اذا اتفق

الدعوى

فصل في الشهادة التي
تخالف الدعوى

طلب

فصل في الشهادة التي
تخالف الدعوى

وصيانه لكلامه في الاستحسان ان الخالفة بين الدعوي والشهادة ثابتة صورة فان كان
التوفيق مراد ابرو الخالفة وان لم يكن التوفيق مراد ابرو له بالشك فاذا ادعى التوفيق
ثبت التوفيق وزالت الخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف نحو هروان ان محمدا رحمه الله
شروط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وهذا يجوز على ما اذا ادعى التوفيق
او ان جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدي ما كان لي عليه الاكف درهم
قط لا يقبل شهادتهم ولو ادعى خمس مائة فشهد له الشهود بالف فقال الطالب غالي خمس مائة
وقد كان الفا فقيضت منها خمسة مائة وصل الكلام او فصل شهادتهما بالخمسة مائة جائزة ولو
قال لم يكن لي عليه الا خمسة مائة بطلت شهادتهما رجلا على رجل آخر فقبض الف
درهم وشهدا حدهما انه قد قضاه ذكر في الجامع الصغير انه يجوز شهادتهما على القرين وذكر
الطحاوي عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يثبت القرض وذكر في المنتقى رجلا ان شهدا ان
لهذا على هذا الف درهم قد قضى منها مائة وقال الطالب لم اقبض منه شيئا قال ابو حنيفة وابو
يوسف رحمه الله يقضى بالالف ويجعل مقتنيا للمائة وذكر في العيون شهادتهما على رجل بالدين
درهم وقال قد قضاه خمسة مائة وقال الطالب عليه الف وقضاه شيئا او قال صدق في الشهادتين
على الدين ولو صدق في القضا وقال شهادتهما بالالف بخمسة مائة بباطل ويزور قال الكوفي
جانا لا في قوله شهادتهما بباطل ويزور وقال زفر رحمه الله لا يجوز شهادتهما في اليمين كلها
وعلى هذا الخلاف اذا شهد المدي بالف وشهد ان للدعا عليه على المدي دينار والمدي
ينكر الدينار هذا اذا كان المدعي به ملكا وشهد اقل مما ادعى نحو ما اذا ادعى كل الدار فشهد
له بنصف الدار جازت شهادتهم وقضى له بالنصف من غير ترضى لما قلنا في الدين وكذا
لو ادعى دارا في يد رجل فقال له وشهد الشهود انه اشتراها من الذي في يده جازت شهادتهم
لانه لما ادعى ملكا مطلقا فشهد المدي في الحال وفيما مضى والشهود اذا شهدوا بالشراء
فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت شهادتهم باقلا ما ادعى وما شهدوا به ثباتا لما ادعاه
المدي فانه لو قال ملكي لا في اشتريتها من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه بيان الاول
مخلاف ما اذا ادعى المدي او لا المتنازع وشهد الشهود انها له اشتراها من ذي اليد لا يقبل
شهادتهم الا ان يوفى فيقول بفتح ملكي الا اني بعتهما منه ثم اشترىتهما فقام يدعى التوفيق
على هذا الوجه لا يقبل شهادتهم لان دعوى الساج على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حادث
من جهة فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالساح من جهة ذي اليد لا يصح كلامه فلا يمكن
ان يجعل آخر كلامه ساءا للقول فلا يقبل الشهادة بدون التوفيق ولو ادعى له وارثه
من ابية وجاز يشهد فشهدوا انه له ولاخيه الغايب ميراث عن ابية جازت شهادتهم لانهم
يشهدوا له باقل مما ادعى هذا اذا شهدوا بالملك باقل مما ادعى وان شهدوا بالشرع كان المدي

وفا كان كان المدي به

دارا في يد رجل فقال له اشتراها من فلان غير ذي اليد وهو ملكها نحو المدعي عليه في المدي
بشهود فشهدوا انها له لا يقبل شهادتهم لان المدي ملكا حادنا لا يظهر في حق الزايد في الشهود
شهادتهم ملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزايد وفي رجوع الباعة بعضهم وصار
كانهم شهدوا له بالزوايد نقلا فلا يقبل شهادتهم واشارهم رحمه الله في الكتاب الى معنى اخر
فقال المدي اقر بالملك لمن ادعى الشرا منه ثم ادعى لا انتقال الى نفسه باشرا ولم يثبت الانتقال
لانهم لم يشهدوا بالانتقال فلا يقبل شهادتهم وكذا لو ادعى فاداره مدتها من ابية والشهود
انها داره لا يقبل شهادتهم الا ان في هذه الصورة اذا وفي فقال كان كل الدار لي الا الى
بعث هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهم ولا يحتاج الى اثبات التوفيق باليمين
لانه اقر على نفسه بولا البيت عن ملكه وعلى جواب القياس حمل على التوفيق وان لم يدع
ادعى دارا في يد رجل فقال له منذ سنة فشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم
فكأن ادعى المدي انها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انها له منذ سنة جازت شهادتهم
اما اذا كان المدعي به عقدا او شيئا من اسباب الملك رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له
من فلان غير ذي اليد فاشهدوا فشهدوا ان فلانا ذلك وهما له وفيهما وهي كلها
لا يقبل هذه الشهادة حتى يوفى فيقول اشترىتها منه فحرقني ثم وهبها لي بعد ذلك
واقام البيعة على ذلك لا يقبل شهادتهم ولا يقبل التوفيق لوجود الخالفة صورة في معنى
اما الصورة فظاهر واما المعنى فلان الملك الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشرع
الهبة بعد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار للرؤية والعيب لا يكون لازما ولا يكون
ضمنان لرجوع فيه عند الاستحقاق واشتلت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا
ان هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه او لا والي
اثبات عقد يشهد به الشهود فيكون في الحال على هذا انشاء الخصومة والقاضي يقبل لقطع الخصومة
لا لا نشائما وهذا النوع من التوفيق كما لا يثبت بدون الدعوى لا يثبت مجرد الدعوى
وانما يثبت اذا اعاد البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم لان هنا اقر الملك لغيره ثم ادعى
الهبة ودعوى الهبة دعوى على الغير وليس باقرار على نفسه والدعوى لا يثبت الا بالبيعة
مخلاف الاول نحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق
كانت قبل الدعوى فلا يعتبر وحكي عن الشيخ الامام ابى القاسم الصفار قال ما يات بيعة
انه كان اشتراها من فلان ثم حرق فلان الشرا ثم وهبها منه وفيها للمدي لا يقبل وشا
رحمهم الله انكر ذلك وقالوا وجد بيعة على الشرع لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد
ان يقيم البيعة على الهبة والقبيض بعد الشرا ما هو ادعى الهبة في وقت قبل الشرا لا يقبل
لانه في التوفيق ادعى الهبة بعد ما حرق الشرا فاذا اقام البيعة على هبة في وقت قبل

وكان ادعى ان المدي
الا ان البيعة وشهدوا
ان جميع الدار له لا يقبل
شهادتهم الا

قبل

الوجه

بمخا

الشراكان متناقضا وتوادي دارا في يد رجل لها كانت لابيها فلان مات وتركها ميراثا
له في المدعى عليه في المدعى بشهود فشهدوا انه اشتراها من الذي في يديه منذ سنتين
وادي المدعى ذلك لا يقبل هذه الشهادة الا ان يوقف فقولوا اشتريتها من ذي اليد
منذ سنتين كما شهد علمت بعثا من اي ثم مات في فوريتها منه فاذا وافق على هذا الوجه
وشهد الشهود بذلك يقضي له ولا ثبت هذا التوقف ما لم يشهد الشهود بالبيع من ابيه
لان دعوى البيع من ابيه دعوى على الاب فلا ثبت الا بالثبوت وكذا لو ادعى الحدث او لا
فشهد الشهود بالهبة او بالصدقة مكان الشرا لا يقبل ما لم يوفق عبدا في يد رجل ادعى
ان الذي في يديه تصدقه عليه منذ سنة وقضه وحمل الذي في يديه في المدعى بشهود
فشهدوا انه اشتراه من ذي اليد منذ سنتين لا يقبل الا ان يوفق فقولوا اشتريته منه منذ
سنتين ثم نعت منه ثم يصدق به على من سنة فاذا وافق على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع
منه ثم بالصدقة تقضي له ولو ادعى او لا الشرا من ذي اليد منذ سنة فشهد الشهود بالبيع
منه ثم بالصدقة تقضي له ولو ادعى او لا الشرا من ذي اليد منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة
منذ سنتين وادي المدعى ذلك لا يقبل الا ان يوفق فقولوا يصدق به على منذ سنتين
ونعت منه ثم نعت منه منذ سنة ثم اشتريته وشهد الشهود له بذلك ولو ادعى الصدقة منذ
سنة فشهد شهوده انه اشتراه منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فقولوا يصدق به على منذ سنة
وقضه ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وحمل الصدقة فاشترته منه منذ شهر فاذا وافق
على هذا الوجه واثبت بالبينة قلت بينته ولو ادعى ميراثا على ابيه وشهد الشهود انه اشتراه
من ذي اليد بعد ما قام من عند القاضي فان وفق فقالا الحمد للميراث فاشترته منه الا ان
قلت بسنة لكن اذا اعاد البينة على ذلك لان الشرا من ذي اليد دعوى على ذي اليد فلا ثبت
بدون ابينه والشهادة الاولى قامت قبل الدعوى فلا تعتبر ولو ادعى له في يد رجل وقال
اشترتها منه بعدي هذا منذ شهر فحجبا البائع ذلك وجه المدعى بشهود فشهدوا انها اشتراها
منه بالالف منذ قام من عند القاضي لا يقبل كان الخالفة الا ان يقولوا اشتريتها بالعبء منذ
شهر ثم حملني فاشترتها منه بالالف درهم بعد ذلك فاذا وافق على هذا الوجه واعاد البينة
على الشرا بالالف قبل ذلك ولو ادعى او لا انه اشتراها منه بالعبء منذ شهر ثم جابشهود
فشهدوا انه اشتراها منه منذ سنة او قبل ذلك لا يقبل كان التناقض الا ان يوفق فقولوا
اشتريتها منه منذ سنة كما شهد به الشهود ثم بعثا منه ثم اشتريتها منذ شهر فاذا وافق على
هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشرا بعد ذلك يجمع التوفيق ويقضي له ولو ادعى ارا
في يد رجل انها له في اباها هدين فشهدا جدهما انه داره ورثها عن ابيه وشهد الاخر انه
ورثها عن امه فالشهادة باطله لانه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد

لا يقبل

احدما انه اشتراها من فلان وهو ملكها وشهد الاخر ان فلانا اخبر بها منه وهو
لا يقبل اخلاف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب ان يقضي له بالملك
كما لو قال فلان على الف درهم من قرض فقال له المقر له لا بل من غني مبيع تقضي له بالالف
واخلاف السبب لا يضر وكذا لو شهد انه اقرا له كفل المدعى الف درهم عن فلان فقال الطاب
قد قرنته لك لكن الكفا له كانت عن فلان اخر كان للمدعى ان ياتخذه بالمال وكذا لو شهد له
بالف درهم من غني جارية فقال البائع انه قد شهد بها على هذا الشهادة والذي في عليه
الف من غني متاع آخر شهد الشرا على الا قوله بالف من غنيان جارية غنيها منه وقد هلك
لا يقبل هذه الشهادة بخلاف الا قوله بالسبب لا يعتبر اخر كان حكم السبب في جملتها
في الا قرار فان كان الواجبة بالقرض والغنيب لحد ماها هنا حكم السبب بخلاف
الموروث من الاب يتحقق قوتها غير ان يضمنه الموروث من الام من قضاة يكون الا بغيره
وصاياها وغير ذلك فلا يقبل رجل ادعى على رجل خمس مائة فشهد له الشرا بالف فقال الطالب
ان عليه خمسمائة وقد كانت لنا فثبتت منه خمسمائة وصل الكلام ولم يصل فشهادتها بالخمس
مائة جازية ولو قال لم يكن الا خمسمائة بطلت شهادتها وكان شاهدان على رجل بقرض الف
درهم فشهدا جدهما انه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير ان شهادتهما على القرض جازية وقد
الطحاوي عن ابى يوسف انه لا يثبت القرض ايضا وذكر في المتقارن جلال شهدا ان لهذا
على هذا الف درهم قد اقبض منها مائة وقال الطالب لم اقبض منها شيئا قال ابو حنيفة وابى
يوسف رحمهما الله يقضي بالالف بحمل مقتضى البينة وذكر في المعيون وجلان شهدا على
رجل بالف درهم وقال لا قد قضاها خمسمائة فقال الطالب ان عليه الف وما قضا في شيئا وقال
صدقا في الشهادة على الف ولو هما في الا قضاة وقال شهدا بالالف حتى يبلغي مائة بيا
او يزورا قال ان علا جاز لا في قوله شهدا بياطل او يزورا وقال زفر رحمه الله لا يجوز شهادتهما
في الوجع كلها وعلى هذا وقد روي عن المسار قبل هذا اذا شهد المدعى بالف وشهد الاخر
عليه على المدعى مائة دنانير للمدعى ينكر الدنيا ولو شهدا هذان لرجل فقال لا شهدا ان
فلانا هذا غصب عين ولكنه قد دفعه عليه بعد ذلك فأت عند مولاه فقال المعضوب منه
ما لم يرده علي ولما ما عندنا فقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رده عليه وما
من هذا شيء قال اذا لم يبيع شهادتهما صحت القيمة وكذا لو شهدا انه غصب عبدا وان لم
تقله عندا لغاصب فقال المعضوب منه ما قتلته ولكنه قد غصبه ومات عندا وقال المشهود
عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا له في يدي كان عليه قيمته وكذا لو شهد
ان لهذا على هذا الف درهم ولكنه قد ابراه منها وقال المدعى ما ابراهه عن شيء وقال
المشهود عليه ما كاله على شيء ولا ابراهي عن شيء قال اذا لم يبيع شهادتهما على البراءة

اذ

طل

قضيت عليه بالالف رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعى عليه ليست بيدي فاقام المدعى
بينه فشهدوا ان الدار في يده المدعى عليه وفي ملكه قال تعالى القاضى بالمدعى فان قال
كما شهدوا انها في يده وفي ملكه فقال قوله بالدار وان قال صدقوا انها في يده ولا اصل
انها في ملكه فله ذلك وجعل المدعى عليه خصما رجل ادعى على رجل الف الف درهم فشهد له الشاهد
ان له عليه الف درهم وشهدا جميعا انه اخبر بالالف الى سنة واكثر المطا فانه قضى
عليه بالالف فعلا وما لو شهدا جميعا انه قضاه خمس مائة سواء اذا شهد الشاهد بالدار
لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار فلان الرجل اخبر المدعى عليه
هو في قديم كذب الشهود وان قال هذا قبل القضاء لا تقضى له ولا فلان شئ وان كان
بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي اغاها فلان قال ابو يوسف اجزى اقراء
فلان وجعل له البيت ورد ما بقي من الدار على المدعى عليه ويقضى قيمة البيت
للمشهد عليه ولا يبي يوسف فيهما قوله اخر انه يقضى قيمة البيت المشهود عليه ولا
ما بقي من الدار للمشهد له رجل في يده عبدا دعى رجل انه اشتراه من ذي اليد فذبح
اليده فحلف المدعى بشاهدين فشهدا انه باعه منه ولا يدعي المدعى عليه انهما
شهادتهما ولو جاء المدعى بشاهدين فقال لا القاضى لعيننا باعته المدعى عليه من
المدعى فان القاضى يقضى بشهادتهما للمدعى شاهدان شهدا بشئ واختلفا في الوقت
او في المكان او في الاشياء في الاقراء فان كان المشهود به قول محض كما البيع والاجارة
والطلاق والعاق والصلح والابراء صورة ذكرا اذا ادعى الشاهد بالالف فشهدا انه اشترا
منه بالالف الا انهما اختلفا في البلدان او في الايام او في الساعة او في الشهور او شهدا
على البيع بالالف فشهدا جميعا انه باعه وشهدا الاخر على اقراءه بالبيع جازت شهادتهما
وكذا لك في الطلاق لو شهدا جميعا انه طلقها اليوم واحل وشهدا الاخر انه طلقها
امس وشهدا جميعا على اقراءه بالالف اليوم وشهدا الاخر انه اقراءه بالالف جازت شهادتهما
ولا يبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا ان يقول
كنا مع الطاء في موضع واحد في يوم واحد فاذا اقر به لك ثم اختلفا في الايام والمواطين
والبلدان فان ابا حنيفة رحمه الله قال اجزى الشهادة وعليهم ان يكتبوا الشهادة دون
الوقت وقال ابو يوسف رحمه الله الامر كما هو قال ابو حنيفة في القياس انما الحسن
وابطل هذه الشهادة بالثقة الا ان اختلفا في الساعة عشرين من يوم واحد يتفاوت
فجوز ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطاء او المطلبوب والركب او قال احدهما كان معنا
فلان وقال الاخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل انه يجوز ولا يبطل هذه الشهادة وان
كان المشهود به من جنس الفعل حقيقته وحكما كالنصب للجناية واختلف الشهود في المكان

او في الزمان

وفي الزمان او في الاشياء والاقراء لا يقبل شهادتهما ولو كان النصب هلكا فشهدا على القيمة شهدا
ن قيمة الف فشهدا الاخر على اقراء الغاصب قيمة الف تقبل شهادتهما اختلفا في القيمة شهدا
احدهما على النصب والاخر على الاقراء والنصب لا يقبل واختلفا في الجاهع اذا ادعى ملكا في ابناء هذين فشهدا
احدهما انه ملكه وشهدا الاخر على اقراء المدعى عليه انه ملكا للمدعى لا يقبل ولو كان المشهود به قول لا يتم
الا بفعل كالتكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا يقبل وان اختلفا في وقت ثبت حكمه الا بفعل
النصب كالهبة والصدقة والرهن فان شهدا معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت
شهادتهما في قول ابي حنيفة ولا يبي يوسف فيهما والقياس لا يقبل وهو قول محمد بن زفر رحمه الله وان شهد
على اقراء الرهين والواهب لم يقض القبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن
فشهدا جميعا على معاينة القبض والاخر على اقراء الرهين بالقبض لا يقبل هذه الشهادة ولكن
الرهن في هذا منزلة القبض ان اختلف شهودا في جنس الرهن او في مقداره لا يقبل كما لو اختلف
شهودا في جنس الثمن وفي مقداره وان اختلفا في فعل طعن القطة كالقرض واختلفا في المكان
او في الزمان يبطل شهادتهما وان كان القرض في تمام الايام التسليم ويكون القرض في هذا منزلة الطلاق
والعتا واذا اختلف شاهدان في ان اختلفا في المكان او في الزمان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة
وقال اصحابه لا يقبل وان اختلفا في الاقراء والاشياء لا يقبل شهادتهما في قولهم ولو اختلفا في الطلاق
فشهدا جميعا على تطبيقين والاخر على الالف او شهدا جميعا على تطبيقين والاخر على تطبيقه لا
يقبل في قول ابي حنيفة وبه وقال اصحابه وابن ابي ليلى جازت شهادتهما على الاقراء ولو شهدا
على تطبيقه والاخر على تطبيقه ونصف او شهدا جميعا على تطبيقه والاخر على تطبيقه وتطبيقه
جازت شهادتهما على الاقراء عند الكل ولو شهدا جميعا انه قال لها انت حرة وشهدا الاخر انه قال
لها انت برية لا يقبل عند الكل انما اختلفا في لفظة الاتباع وان كان معنى اللفظ واحدا وكذا
لو شهدا جميعا انه طلقها ان دخلت الدار وقد خلت الدار وتحدثت وشهدا الاخر انه طلقها
ان كنت فلانا وقد كذب لا يقبل عند الكل وكذا لو شهدا جميعا انه طلقها ثلثا وشهدا الاخر انه قال
انت على حرام وزني ثلث لا يقبل عند الكل ولو شهدا جميعا انه طلقها نصف واحدا وشهدا الاخر
انه طلقها ثلث واحدا لا يقبل عند ابي حنيفة وبه وكذا لو شهدا جميعا انه طلقها ثلثا وشهدا الاخر
انه طلقها والشهادة باطلة في قول ابي حنيفة وبه وعند اصحابه جازت شهادتهما على الاقراء ولو شهدا
انه قال لها انت طالق وشهدا الاخر انه اقراءه طلقها واختلفا في المكان او في الزمان جازت شهادتهما
شهادتهما انه قال ان خلت فلانة الدار فمضى طالق ولا معا وشهدا الاخر انه قال ان خلت
الدار فمضى طالق محددا وقد خلت فلانة طلقته وحدها وكذا لو شهدا على التخيير وشهدا جميعا انه
طلق زينة عت وشهدا الاخر انه طلق زينة جازت شهادتهما على طلاق زينة رجل ادعى على العبد
انه اذن لعبد في التجارة واقام شاهدين فشهدا جميعا على الاذن والاخران من العبد رآه

احدهما
كذلك

ما

شترى ويبيع ولم ينفذ لا يقبل شهادتهما رجل شترى شاة فادعى به عيبا واقام شاهدة
فشهد احداهما انه باعه وبه هذا العيب شهد الاخر على قرار البائع بالبيع قبل هذه
الشهادة رجل عليه الف درهم فادعى انه اوفاه دينه واقام شاهدين شهدا معا بالانفا
وشهد الاخر على قرار صاحب المال بالاستيفاء لا يقبل كما لو ادعى على رجل غصبا واقام شاهدين
شهدا معا بالانفا لا يقبل الاقرار بالعيب كذا لو ادعى الغرم الايفاء وشهد احد
على قرار ضا الما بالاستيفاء وشهد الاخر ان ضا الما ابر الغرم لا يقبل ولو ادعى الغرم ان ضا
الما ابراه فشهد احد شاهدين بذلك وشهد الاخر ان ضا الما ابراه لا يقبل به عليه
او حله جازت شهادتهما ولو ادعى الغرم الايفاء فشهد احد شاهدين على قرار ضا الما بالاستيفاء
وشهد الاخر على العيبة والصدقة والتحليل لا يقبل ولو ادعى الغرم هبة فشهد احد شاهدين
بالهبة والاخر بالصدقة لا يقبل ولو ادعى الغرم الايفاء فشهد احد شاهدين ان ضا الما ابراه
في بلكنا وشهد الاخر انه ابراه في بلكنا فجازت شهادتهما ولو ادعى الغرم الايفاء فشهد
ان ضا الما ابراه جازت شهادتهما ولو ادعى الغرم ان ضا الما ابراه واقام شاهدين فشهد
اقرار ضا الما بالاستيفاء فان لقاضي يسأل الغرم عن البراءة كانت بالاستيفاء او بالاستيفاء
قال كما بالاستيفاء قبل وان كانت غير لا يقبل وان لم يبين وسكت في ذلك في الاصل القائل
لا يجزم على التيا لكن نقض هذه الشهادة اذا لم يبين ان البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة
بالاستيفاء فاذا شهد الشهود بالبراءة ادعى لا يقبل من غير تعرض بخلاف ما ادعى الغرم الايفاء
فشهد الشهود بالبراءة والتحليل فان لقاضي يسأله عن البراءة ونقض البراءة من غير سؤاله
لان الشهود شهدوا باقل ما ادعى في مثل هذه لا يحتاج الى التوفيق فنقض من غير سؤاله
ويكون لنا بقضاء القاضي براءة الغرم بالاستيفاء لا بالبراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغرم كفيلا
كفل بامر الكفيل عنه فادعى الايفاء وشهد الشهود بالبراءة كان لصا الما ان يرجع دينه على
الاصيل ولا يكون للكفيل ان يرجع على الكفيل عنه بشئ كما لو ابراه الكفيل له ولو ادعى الكفيل
فشهد احد شاهدين بالهبة والاخر بالبراءة جازت شهادتهما لان الغرم لو كان اصيلا ادعى الهبة
فشهد احد شاهدين بالهبة والاخر بالبراءة جازت شهادتهما فكذا اذا كان كفيلا ولو ادعى على مثل
الفا واقام شاهدين شهدا معا الخ عليه الف درهم فشهد الاخر على اقراره بالف والواجازت
شهادتهما في قول ابى يوسف رجل وكل رجل لا يقبل من له على رجل فان اوكيل يقض الدين يكون
وكيلا بالخصومة في ذلك الذي قبله الى حشفه نوح والمأمور يقض الدين يكون وكيلا بالخصومة
وكذا الرعي في قبض الدين لا يكون خصما فان جاء اوكيل الى المدين فانكلمه عليه الما او وكما
في المدين شاهدين فوعلى وجهين وجه يجوز شهادتهما بصير وكيلا بالقبض والخصومة في قول
ابى حنيفة روي وجه بصير وكيلا بالقبض ولا يصير وكيلا بالخصومة في قولهم اما الوجه الاخر اذا

في

اقام مدعي الركاالة شاهدين فشهدا معا ان الركاالة كسبه يقض منه من هذا الرجل وشهد
الاخر ان الركاالة في ذلك نفي جعله جازت شهادتهما وكذا لو شهدا معا انه وكله وشهد
انه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل وشهدا معا انه وكله وشهد الاخر انه جعله وصيا له في
حياتهما جازت شهادتهما بصير وكيلا بالقبض والخصومة في قول ابى حنيفة روي وعندهما عيبه يكون كذا
بالقبض فلا يكون وكذا في الخصومة واما الوجه الثاني لو شهدا معا انه وكله يقض دينه وشهد
انه ارسله في اخذ دينه وشهدا معا انه وكله يقض دينه وشهد الاخر انه امره يقض دينه من
او شهدا معا انه وكله وشهد الاخر انه انا من انفسه او جعله نائبه في قبض الدين وشهد
انه وكله وشهد الاخر انه جعله وصيا ولم يقبل فيحيوتما وشهدا معا انه جعله وصيا في حياته وشهد
الاخر انه جعله وصيا ولم يقبل فيحياته لا يقبل شهادتهما لان قوله جعله وصيا يكون على يافته بعينه
ففي هذه المسئلة الاخير لا يقبل شهادتهما وفيما سواها جازت شهادتهما ولا يصير وكيلا بالخصومة عند
الكل ولو شهدا معا انه وكله وشهد الاخر انه وكله ثم عزله جازت شهادتهما على الركاالة ولا يثبت
الغرم **مسألة** في كذب شهود المدين في كذب الشهود فيما شهدوا له او في بعضه لا يقبل شهادتهما
اما لا نه نفسي للشاهدين لان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفما كذب لم يوجد الدعوى واذا
كلم المدين بكلام كتمل ان يكون تكذبا اذا كاذم ذلك قبل القضاء لا يقض له وان كان بعد القضاء لا يبطل
قضاؤه الا ان يكون تكذبا للشاهدين قطعا رجل ادعى دارا في يد رجل لهالة واقام اليه وقضى له
القاضي ثم اقر المقتضى له انها دار فلان رجل غير المقتضى عليه لا يثبت له دارا وصداقه فلان في ذلك ان
كذبه لا يبطل قضاء القاضي لان قوله في الغلان لا يثبت له دارا فلو كان كذا بالشهود
كتمل انه لا يثبت له دارا لان المقتضى عليه ملكها منه بعد القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بان كان
بأعه من المقر له قبل القضاء على انه بالحياتة ايام ثم غصبها المقتضى عليه ثم انقضت من الغنا
بعد القضاء فصار المقر له لا يثبت له دارا بالشك ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار فلان
لم يكن قط فالمسئلة على وجهين اما ان يبدأ بالاقراء في النفي فقال هذا الدار فلان لم يكن قط
او يبدأ بالنفي في ثبني بالاقراء فقال هذا الدار فلان لم يكن قط ولكنها الغلان وكل ذلك على وجهين اما
ان صدقه المقر له في جميع ذلك او صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال كاشيت المقر ملكا مني بعد
القضاء بسبب هي الان عاري فان صدقه في جميع ذلك يبطل قضاء القاضي ويبرأ الدار على الحق
عليه ولا شئ للمقر له لانها تصادقا على بطلان القضاء وان كذبه في قوله ما كانت له قط صير
في الاقرار وقال هي كانت المقر له ملكا مني بعد القضاء بسبب هي دان في هذا الوجه كذا
الدار للمقر له ونقض المقر قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ المقر بالاقراء او بدأ بالنفي كذا ذكر في
الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي في ثبني بالاقراء موصولا فيصير الاقرار ولما اذا ثبني بالاقراء موصولا
لا يصح اقراره وتبعان للمدين اقام اليه انها داره ثم قال قبل القضاء هذا الدار ليست له

فلان غير المدعى عليه او قال هي دار فلان لاحق فيها وصدة المقر له في ذلك او كذبه
بطلت بيته ولا يفتى القاضي له لان كلامه هذا يحتمل النفي من الاصل ويحتمل النفي في
الحال يعني انها دار فلان لاني ملكها الان فلا يفتى القاضي بالشك الا ان يقول
هي دار فلان لاني ملكها منه بعد الشهادة فيثبت به ذلك ولا يمنع القضاء ذكره في المنع
رجل ادعى في يده رجل متاعا او دارا انها له واقام البينة وقضى القاضي له فلم يقضه حتى اقام
الذي في يده البينة ان الملك اقر عند غير القاضي انه لاحق له فيه قال ان شهدوا به
اقر به لك قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا به اقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء الا ان
بالبينة كالثابت عما ناولوه من اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه وذكر في
المنع رجلا في يده جارية وولدها او رجلا في يده دار مبنية جارية واقام البينة فشهد
ان الامة للمدعي ولم يولدوا على ذلك ولم يولدوا الولد وشهدوا ان الدار فلان للمدعي او
شهدوا بالدار ولم يولدوا البينة ماتت لشاهدان او غابا فان القاضي يقضي بالدار ويبنيها
للمدعي ما اذ ذكروا البينة في الشهادة فلا شك لان البناء مركب تركيبا فريدا في ذلك
خصوصا في دعوى الدار فان قضى القاضي بالدار ويبنيها للمدعي فقال للمدعي بعد القضاء البينة
لي وانما هو المدعى عليه ولم يولد له او قال ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك اذبا بالشهود
ويبطل القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعا وان قال بعد القضاء البناء المدعى عليه فليس هذا
بالاذب للشهود وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذ اذكروا البناء في شهادتهم يصح
في الشهادة والقضاء اذا اقر المدعي بالبناء للمدعي عليه كان ذلك اذبا للشهود ويبطل
والشهادة جميعا وذكر في الاصل لو ادعى دارا في يده رجل انها له وقضى القاضي بالدار والبناء ثم
ان القاضي عليه اقام البينة ان البناء له قال ان ذلك شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع
بيته القاضي عليه وان لم يذكر واسم بيته وحكي عن فقيه ابي بصير رحمه الله ان الشهود
اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي يوسف رحمه الله
لا يسمع بيته القاضي عليه وعلى قول محمد بن يعقوب لا يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء اذبا بالشهود
هذه المسئلة فرع المسئلة الاخرى ذكرها في الشركة رجلا ادعى على اخيه شركة شركة مفارقة
واقام البينة وقضى القاضي بالمال بينهما ثم ان القاضي عليه ادعى عينا انه ورثة من ابيه ذكر ان
الشهود اذ اشهدوا بالمفاوضة لا يسمع هذه الدعوى عند ابي يوسف رحمه الله وعنده محمد بن
وجه البناء على تلك المسئلة ان في مسئلة المفاوضة كل عين من الاعيان التي في يد لم يصح
مقتضاها به مقصودا باصا ومقتضاها به تبعا للصحة المفاوضة فكذلك البناء مع الارض ههنا
وقال غير ذلك بل مسئلة الشهادات على الاتفاق وتقول لابي يوسف بين هذه المسئلة وبين
المفاوضة والفرق يعرف من مضمونها في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء للشهود عليه

تكنديا

تكنديا للشهود اذ اذكروا الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية المتفق فصل فقال ان قال للمدعي
ان البناء من يد القاضي عليه او قال انه ملك القاضي عليه يوم شهد الشهود كان ذلك اذبا
للسهود وان اقر به بالبناء من غير تاريخ فقال ان البناء للقاضي عليه لم يكن ذلك اذبا للشهود
يحتمل امة في يده رجل وابنتها في يد غير جارية واقام البينة على الذي في يده الجارية ان الجارية
له وقضى القاضي بالجارية لا تكون للقاضي ان يخذل البنت بذلك القضاء وشهدوا ان الجارية
في يده تجله ونحوها في يد غير جارية واقام البينة على الذي في يده تجله ان التجله له وقضى
القاضي له بها كان للقاضي عليه ان يخذل البنت بذلك القضاء ههنا ذكر في المتعارف رجل اقام البينة
على ان في يد رجل فلان دارا بية ماتت وتوكلها ميراثا له وقضى القاضي بالدار ثم جاز رجل اخر
ان الدار داره اشتراها من كذا المقتضى وصدة المقتضى فانه يبطل القضاء ويرد الدار على
المقتضى عليه ويقال للمدعي الثاني اقام البينة على القاضي عليه والا فلا حتى لك لان القاضي اذ
شهد فبطل قضاء القاضي رجل اقام البينة على ان في يد رجل ان اياه مات وتوكلها ميراثا له
واقام الذي في يده البينة ان اياه الملك قري حيا ثم ان الدار ليست له فانه يبطل شهادة
شهود الوارث وكذا لو شهدوا على اقرار الوارث بعد موت ابيه او قبل ذلك ان الدار لم يكن
لابية واقام البينة على اقرار الوارث ان اياه مات وليست الدار له كان ذلك ابطالا لبينة
الوارث رجل مات فاقسمت تركته بتراضهم ثم ادعى حرم لنفسه على الميت دينها سبع
دعواه لان الدين سبعة ثلث المالك للوارث والقسمه وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين
لاجنبي ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له ان ينقض القسمة وكذا لو جاز الاجنبي قسمة
الوارث ثم اراد ان ينقض كان له ذلك وان ادعى بعض الورثة بعد ما اقسما الدار ان
اباه كان تصديق عليه بطلانها معلومة من هذه الدار ادعى ان والد كان تصديق ذلك
على ابنة الصغير ادعى عينا من عيان التركة لنفسه بوجه من الحجى لا يسمع دعواه بل اقبل
على القسمة اقراره ان ما دخل تحت القسمة تركه الميت ميراثا لهم على الميت كان ميتا قضاء
في دعواه وان ظهر بعد القسمة شرك في التركة بان ظهر وارث اخر كانت القسمة بتراضهم
لا نقض القاضي بطلت قسمتهم سواء غابوا فصيل الغائب لم يعرفوا وان ظهر بعد القسمة صا
بالثالث فان كانت القسمة بتراضهم لا نقض القاضي فكذلك الخائب ان الموصله بالثالث شرك
الوارث له ان ينقض القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر موصله بالثالث اختلف
فيه المشايخ قال بعضهم ليس ان ينقض القسمة لان الموصله بالثالث شرك الوارث فيها
اذا ظهر وارث اخر ان كانت القسمة بقضاء القاضي نقض على الوارث الغائب وان كانت
بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له ان ينقض القسمة على كل حال بخلاف الوارث
ومن ضاعها كتاب القسمة رجل ادعى دارا في يد رجل انه اشتراها من كذا المقتضى المدعى عليه

البيع فلما اقام المدي البينة اقام المدعى عليه بيته ان المدي رد عليه الدار يعيب قبلت
بيته وكذا لو ادعى رجل على رجل ديناً فانكر المدعى عليه ثم اقام البينة على الابطال بعد الاثبات
قبلت بيته وكذا لو ادعى العفون القصاص بعد انكار القصاص وهو ادعى البراءة عن العيب
بعد انكار البيع لا يسمع دعواه في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابي يوسف مروي انه
يسمع رجل اقام البينة على دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتكاهما ميراثا له ثم ادعى
انه اشتراها من بيه لا يسمع دعواه ولو ادعى اولا الشراء من بيه ثم ادعى الميراث
عنه قبلت بيته ولو اقام البينة على دار في يد رجل انها كانت لابيه مات ابن يوسف
كنا وقد نكحها عنه المدي لا وارث له غيرهما واما ما رواه البينة ان اباه تزوجها يوم
كنا اليوم بعد اليوم الذي ذكره الابن موته فيه وولده هذا الولد ثم مات بعد ذلك
ولها الميراث والميراث فان القاضي يقضي لها بالميراث سواء قضى القاضي بينة الابن
اولم تقض لان القاضي يقضي بينة الابن موت الاب بوقت موته لان حكم الموت لا يتغير
بوقت الموت في وقت يموت يكون ماله لورثته فصارت الابن اقام البينة على موت
الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبلت بيته المرأة فان قامت امرأة اخرى البينة
بعد قضاء القاضي بينة الاولى انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بيته ايضا
لان القضاء بينة الاولى لا يمنع القضاء بينة الاخرى ولو ان الوارث اقام البينة
على رجل انه قتل اباه يوم كنا وقضى القاضي بذلك ثم اقامت امرأة البينة انه تزوجها
بعد ذلك اليوم لا يقبل بينتهما لان يوم القتل طار فقتلها به وقال بعضهم فيما تقدم
يقبل بينة المرأة ايضا وسوى بين القتل ونكاحا فقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية
الحكم ما قلنا ولو اقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها مائة وقضى القاضي لها ثم اقامت
امراة اخرى البينة انه تزوجها في ذلك اليوم بخلافه لم يقبل بشهادة رجل ادعى ان
هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك انها لفلان اخر والله كلني
بالخصومة فيها واقام البينة لا تقبل بيته لانه متناقض والمتناقض كما يمنع الدعوى
لنفسه عن الدعوى اخرى فلا يسمع دعواه والثاني لا يتوقف ولو ادعى ان هذه الدار
لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم اقام البينة انها له لا يقبل بيته الا ان يوفق ولو ادعى
اولا انها له ثم اقام البينة انها لفلان وكلني بالخصومة فيها قبلت بيته **فصل**
في الشاهد يشهد بعد ما اخبر به في الحق وما يحل له ان يشهد بالشهادة على الكتاب
رجل كتب صك وصيه وقال للشهيد ان يشهد ما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماني انهم
لا يجوز للشهيد ان يشهد ما فيه وقال بعضهم ومنهم ان يشهدوا بالصحة انه لا يسمع
وما يحل ان يشهدوا باحدى معاني ثلاث اما بان يقرأ الكتاب عليهم وكتب الكتاب غير

وقال

وقال الكتاب عليه من يدى الشهود فمقل هو لهم اشهدوا على ما فيه او يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقطع هو اشهدوا على ما فيه وان يكتب من يدى الشهود
صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على ما فيه لا يسمعه ان يشهد قال الشيخ
القاضي ابو علي النسفي في هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب
من يدى الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد ان لم يقل له الكاتب اشهد على
ما فيه وانه حسن اليه اشهد في كتاب النكاح وكذا روى عن ابي حنيفة في النوازل عن
ابي يوسف في اذ كتب الصك من يدى الشهود ثم اورد عبد الشاهد ولم يعرف الشاهد ما فيه من
الكاتب ان يشهد ما فيه وسعه ان يشهد ان الكتاب باطل كان في يد الشاهد يكون معصية عن
البيد والتغيير الزيادة والنقصان وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذ كتب المدي الصك
بين على نفسه من يدى الشهود وقال اشهدوا على ما في هذا الصك فهو جائز وان كتب غير ذلك
هو اشهدوا على ما فيه لم يخرج حتى يقرأ عليه ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يحل لهم ان يشهدوا
الا ان يقرأوا الكتاب عليهم ويكتب غيرهم ويقرأ عليه وهو قوله اشهدوا على ما فيه وكتب
بين يديه وهو يعلم ما فيه ويقطع الشاهد على ما فيه ولو كتب ماله منه الى رجل من فلان
ابن فلان سلام عليكم اما بعد فانك كتبت الى تقاضاني الا انك لم تكتب الى علي وقد كتبت
قضيته من خاتمة سمانه ونقذ لك على خاتمة سمانه فهذا جائز اذا علم جل له ان يشهد عليه ذلك
وان لم يقل اشهدوا ولو كتب صكا بين قوم اثنين وقال اشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم لا يسمع
ان يشهدوا امرأة اقرت على نفسها بما لا يثبتها ولا يختار يريده الاضرار بقية الورثة
والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكون له ان
يفعل ذلك وحكي عن ابي القاسم الصغار ان رجلا اخذ من السلطان سوقا الخاسر مع طاعة
كل شهر وكنا واشهدوا وقال رحمه الله عند المقطع والمقاطع عن سبيل الرضا والشهود
بذلك حل لهم اللعن ثم شهدوا باطل وكنا لو شهدوا على اقرار رجل ان السبيل باطل في شيء
ان لا يشهدوا على هذا وكنا في كل اقرار سببه حرام وباطل رجل جا الى رجل معه اعران السلطان
فاقرعهما ان فلان على كذا وفلان من اعران السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار
والمقرن ثم انه انما اقر بذلك خوفا من المقر له قالوا ينبغي للشاهد ان يتحفظ في ذلك فاقربا
على انه كان من خوفه وكراهه لا يشهدان وان لم يتفقا على ذلك يشهدا على اقراره وذلك ان القاض
انه اقر معه اعران السلطان حتى يامل القاضي في ذلك رجل اقر من يدى قوم اقرارا صحيحا
ان فلان عليه الف درهم ثم جاءه فلان وفلانة الى هو لا يشهد وقالوا لا تشهد فلان عليه
بالدين فانه قضا جميع ما كان عليه كان لهم الخيار ان شاءوا اشهدوا بذلك وذكروا القصة
للقاضي كيلا يتقضي القاضي الباطل هكذا روى عن محمد وعنه رواية يشهدا انه كان عليه ذلك ولا

يشهد

صلوات

انه عليه اخلاصا او ايات عن محمد في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل بن ابي ابي اسد عن ابي اسد عن ابي اسد عن ابي اسد عن ابي اسد عن ابي اسد
انه ابرار المطالب عن ربه لا يسعها ان يتنعا عن الشهادة على الاقرار بالدين لان يكون
سعا اقرار المطالب بالبراء او بالاستيفاء وهكذا روي عن ابي اسد عن ربه في المتنا ان اذا شهد
عند الشاهد جلان عن شئ بهما ان صاحب المال قبض حقه ليس له ان يتنعا عن الشهادة اذا
سأل الظالم ان يشهد له كتمه قال رضي الله عنه وعندي اذا كانت الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد
على الاقرار وان كانت الشهادة على سبيل قرض او غير يشهد على السبيل يشهد على نفسه الحق
رجل يشهد كاح امرأة او بيع عبدا وقل عبدا واقرار بشئ من ذلك ثم شهد عند الشاهد على ان
ان الزوج طلقها ثلثا كتمت فها او ارضعتها امرأة واحدة وعما صغيران في المولى وان
اعتق الجارية او اعتقها البايع قبل بيعها من المشتري وان الولى قد غنى عن دم العمد او
ان الميت قد غنى عنه قبل موته ثم اكلت المرأة النكاح واكلت الجارية ان يكون للمشتري
لا يسعه للشاهد ان يشهد على اصل البيع والنكاح وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة على
ان الزوج طلقها ثلثا او شهد عند الاممة ان مولاهما وهما يشترى اعتقها لا يسعها ان يبعها
بما فيها فاما لا يسع المرأة ذلك لا يسع للشاهد ان يشهد على اصل النكاح وان كان
الشاهد الطلاق او بما ذكرنا او اخطأ على لا يحل للشاهد النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان
يتنعا عن الشهادة الاولى لان الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بالطلاق او عند الاممة
بالعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى عن الجماع وكذا للشاهد لا يحل له الامتناع من
الطلاق الذي قد قبض الدين واقرا الزوج عند الشاهد الطلاق او اقر المولى بالاعتاق
ثم دعاه الى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى اصل الدين فانه يتنعا عن الشهادة ولا يحل له
ان يشهد **وذكر** المناط في اذ شهد عند شهود النكاح على ان يشهد عند شهود شراء الجارية
على ان النكاح طلقها ثلثا او ان مشتري الجارية اعتق الجارية في هذه الكيفية لا يسع للشاهد
النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان يشهد على النكاح ولا على شراء الجارية عند حجة المرأة
النكاح وعند عوى الجارية للمرة وانكار الملاك وفي العيون سوى بين النكاح والعق والعتق
وغير ذلك **وقد** ذكر في المتنا اذا رايت في يد رجل متاعا او جارا او وقع في قلبك انه له ثم رايت
بعده لك في يد غيره وسعك ان تشهد له الاول وان لم يقع في قلبك حين رايت في يده ان لا يكون
ثم يسع لك ان تشهد له برؤيتك اياه في يد وان رايت في يد فوقع في قلبك انه له ثم رايت في
يد غيره فلا بد ان تشهد له فشهد عندك شاهد عدل له الذي في يد اليوم كان هو و
الا والخبر الم يسمعك ان يشهد له الاول وان شهد به عدل واحد وسعك ان يشهد له
الاول قال لان عند شهادة الشاهد يقع في قلبه انه ليس الاول فلا يحل له ان يشهد له الاول

ما يطلب

خلاف

خلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزول ما كان في قلبك انه الاول
فلا يحل لك ان تتنعا عن الشهادة الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فاذا وقع في
قلبك ذلك لا يحل لك ان تشهد له **وذكر** في المتنا انه اذا راى شيئا في يد انسان وقع في
قلبه انه له حل له ان يشهد له **وقد** ذكر في الجامع الصغير اذ راى دابة او متاعا في يد انسان
ثم راى في يد غيره حل له ان يشهد له الاول ولم يذكر وقع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف
مع اليد الصحيح ما ذكر في المتنا لان لا يحتمله وكذا التصرف فلا يحل له ان يشهد الم يقع
في قلبه انه له ثم قال في المتنا وكذلك كل امر ظاهر حوز فيه الشهادة بالسمع كالموت و
النكاح والنسب اوقع في قلبك انه حق ما سمعت من الخبر فشهد عندك على ان بخلاف ما
وقع في قلبك لم يسعك ان يشهد اوقع في قلبك الا ان يستيقن انهما كاذبان وان شهد
به عدل عندك واحد وسعك ان يشهد اوقع في قلبك من الامر لا ط الا ان يقع في قلبك
ان هذا الواحد صادق فيما يشهد اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهادة بالسمع وقالوا الم
نعين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت شهادة ثم ولو قالوا شهدنا بذلك لا نسمعنا من الناس
لا تقبل شهادة ثم ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لا نأرياه في يد لا تقبل شهادة ثم وكذا
سمع الرجل موت انسان ولا بد ان يشهد على الموت قال ابو حنيفة ربح ان كان الموت مشهورا
وقع في القلوب انه حق كان له ان يشهد ان فلانا قاتل وان لم يكن موته مشهورا لم يخبر
عدله انه عاين موته او شهد جنازة حل للسمع ان يشهد ان فلانا مات فان شهد عندنا
واخبر انه اغما شهد بذلك لان فلانا اخبر لا تقبل القاضي شهادة وهو قولي ابو حنيفة في
ابو سفيان محمد بن جهم لله ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يخبر النكاح والاشهاد
يكون بطريقتين احدهما ان يسع من جماعة كمن لا تصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا
يشترط العدالة ولا لفظها الشهادة والثاني ان يشهد عند عدل ان لفظها الشهادة وان لم
يعاين الرجل موت انسان ولكنه راى اهله في اليوم وهم يصنعون ما يصنع الناس موتاهم فقل
له ان شهد بموته بذلك اذا شهد جلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد اخر ان الله حي
كان شهادة الموت والقتل ولي ولي شهد ثلثان ان زوج فلانة طلق امراته والزواج غا
لا تقبل شهادة ثلثا وان شهد عند المرأة حل لها ان تزوج بزوج اخر بعد انقضاء العدة ولو
شهد عند رجل عدل انه ارتد والحياء بالله لا يحل لها ان تزوج في رواية السيوطي في رواية
الا استحسان حل لها ان تزوج **وقد** ذكر في العيون اذا خبر المرأة ولطعت زوجها او ربه
وبطلت حل لها ان تزوج وهو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان يشهد قال لان هذا من
بابا الدين فيثبت خبر الواحد لكن لم يجز لفظها الشهادة بخلاف النكاح والنسب وكذا
اخبار المرأة واحدا عاين زوجها الغايب واخبرها اثنتان كحوت ان كان لغير خبر الموت

طلب الشهادة بالسمع

يب
ما يطلب
موت زوجه ان
باجاز ان

اخبر عاتقه الموت واخبره شهيد جازته حل له ان تزوج بزوج اخر وكان كان الثاني
اخبره بحوته ارجا سارح لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن شهراد هما
اولي ولا بأس بالرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان كان كسر النكاح فان خرج قوم من ملاك
قوم واخبروا رجلا لا كانوا في الخارج ان فلا تازوج فلا تة على امرئنا حل السامع ان يشهد
على النكاح وهل حل لهم ان يشهد على المهر فريعتان عن محمد بن ربيعة كل منهما الشهادة على
المهر حل لهم على النكاح كذا ذكر في المتقيا والعيون لان المهر تبع للنكاح فكان حكم النكاح
ولكن لو قالوا اننا سمعنا من الذين حضروا العقد ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وفي
رواية لا حل لهم الشهادة على المهر لان المهر لا يثبت فيه الشهادة بالسامع والتفصيل
هو الاول رجل زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت اخر قوم يسمعون الزوج ولم يشهد
قالوا ان كان من بيت العقد الى بيت السامعين كوة او الزوج والبيت جاز لهم ان يشهد
وان لم يروا الا كوز وان سمعوا كلامهم وفكر الخصاف في ادب القاضي اذا سمع رجل اقرار
رجل بملك المجازي حل له ان يشهد ولو شهد وفسد لا يقبل القاضي شهادته ولو كان حل
دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت لا رجل ولا شيء ثم خرج وطس على الباب وليس البيت مباحا
سوى هذا الباب فاق الرجل الذي داخل البيت شيئا مع الجالس مع الجالس ان يشهد
على اقرار الرجل بذلك رجل تولى تزوج امرأة من رجل ثم مات الزوج فانكره فنهى نكاح
امرأة يجوز للذي تولى العقد ان يشهد بالنكاح يشهدان فلا تازوج فلا تة به كذا لا يذكر
انه باشر العقد رجلان شهد على اقرار امرأة لرجل بالعدو ثم اذبحوا في ذلك رجلين
سواء فلان وفلان شهدا بها انها فلا تة بنت فلان القلاي قال ابو حنيفة رحمه الله
لا اخبرك لك وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عندنا ان يشهد رجلان على رجلان في النكاح
جماعة انها فلا تة بنت فلان القلاي وقال ابن ابي ليلى وابو يوسف رحمهما الله عليهما كوز
وقال القتيبي ابو الليث رحمه الله اذا سمعوا من امرأة من ذلك الجماعة ان زوجها
شهد عندهم رجلان عدلان انها فلا تة جاز لهم ان يشهدوا على قولها وان لم يروا غيرها
واما اذا يروا شخصها لا حل لهم ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه الى الليث
وذكره في الفتاوى عن نصر بن كحيان لينا محمد بن الحسن بن علي بن سليمان الجوزي في
ابو سليمان عن هذا المسئلة قال كان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول لا يجوز لرجل ان يشهد
عليها حتى يشهد عنك جماعة انها فلا تة وكان ابو يوسف وابو بكر الاسكافي رضي الله عنهما
يقولان يجوز اذا شهد عنك عدلان انها فلا تة وعليه الفتوى رجلان عدلان شهدا عن
رجل ان فلا تة هذا عدل يجوز للسامع ان يملكه اذا سئل عنه قال محمد رحمه الله ان كان الثاني
العدلان عدله يعرفان التعديل وسعه ان تعدله الا ان كبر القاضي شهادة العدلين

فان كان اخبر وقال عندي شاهداً بذلك جاز ايضا في قياس قول ابو حنيفة رضي الله عنه
لانه يجوز تعدل الواحد ما عندي يشترط التعدد في المعدل فاذا عدل رجل اخر معه جاز ايضا
الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خطه الا انه لا يحفظ الوقت والمكان
حل له ان يشهد لو نسي الشهادة وعرف انه خطه لا يشهد في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وفي
صاحبه له ان يشهد وذكر المختص انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا عن هذا قال
الشاهد اذا كتبت الشهادة بغير ان يعلم بعلامه اذا رآه بعد ذلك يعرفه تلك العلامة ومن
عن التعديل الزيادة والنقصان فان رأى خطه وحكم الحاكم بشهادته قال ابو حنيفة رضي الله
لاستقص قضائهم وان كان الخط في يد المدعى حل له ان يشهد هو المختار رجلان شهدا ان الميت
طلق امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقالوا اشهدا في حياته وامرنا بالكتان فكتما لا يقبل ثبتهما
لانما اقر على انفسهما بالفسق رجل صبت زيتها او سمنا او خلا لغيره معانته الشهود وقال مات
فارة كان لقوله قوله مع عينه في نكاحه استهلا لا الظاهر ولا يسمع للشهود ان يشهدوا عليه
انه صبت زيتا غير خمس وتكون رجلا عدلا الى طوبى لهم فاستهلكه معانته الشهود ثم قال كان
معه لا يقبل قوله في ذلك يسمع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت ذكية لان في المسئلة لا
لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلم انها كانت ذكية لان في المسئلة لا
على ملك دار بعينها رجل الا انه لا يعرف حدودها جاز له ان يسأل اللتان عن حدودها
لكن يشهد على اقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بذلك الحدود على اقراره حتى لا يكون كاذبا والله
نفس الحدود من فوات نفسه فيجوز **وصف** في الشهادة على الشهادة على الشهادة على
الشهادة جازة في الاقرار والحقوق واقضية القضاة وكتبهم وكل شيء الا في الحدود والقضاة
ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل او رجلين اقل من شهادة رجلين ورجل وامرأتين عندنا
اذا شهد رجلان على شهادة رجلين او شهادة قوم جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا
ان يشهد رجلان على شهادة كل اصل فعندنا لا يثبت شهادة الاصلين لا بشهادة اربع من
الرجال وعندنا كما ثبت قول الواحد في مجلس القاضي شهادة رجلين ثبت قول جماعة يشهد
شاهدين واذا شهد اصل على شهادة نفسه على شهادة اصل اخر مع شاهد اخر لا يقبل شهدا
على شهادة اصل اخر وكان فعن شهدا على شهادة اصل اخر من المشهود على شهادته او عي او
ارتدا وفسق او ذهبت عقله او صان حال لا يجوز شهادته بطل الشهادة على شهادته اذا شهد
الفروع على شهادة اصل فثبت شهادته لفسق الاصل لا يقبل شهادة احد ما بعد ذلك وثبت
عدله الاصول بتعدله الفروع ومروا عن شهدا على شهادة اصلين ان كان القاضي يعرف
الاصول والفروع بالعدالة فتفي بشهادتهم وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف
الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكر المختصاف

عنه

ولي

دة

ان القاضي يسأل الفرع عن صولهم ولا تقضي قبل السؤال فان عدل الاصل ثبت
عدله الاصل بشهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد بن حماد لا يثبت عدله الا
تعدد الفرع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضي لا يقبل
القاضي شهادتهما فان قال المذنب انا اترك من عدلها او يقبل سل انت عنهما غيرنا على
قول محمد بن حماد لا يثبت ايها ولا تقضي بشهادتهما وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قال الفرع
لا تخبرك فان القاضي يسأل غير الفرع عن الاصل ولا يقبل الفرعان لا تعرف الاصل على
ام لا قال الشيخ الامام ابو الحسن على السعدي رحمه الله هذا قول الفرع لا يخبرك
سواء وقال شمس الداعية الجواني اذا قال لا تعرفه اعد له لا بد القاضي شهادتهما
ويسأل عن الاصل غيرهما وهو الصحيح لان شاهد الاصل يفي مستورا وكذا قال الفرع
للقاضي انا اتهمه في الشهادة لا تقبل القاضي شهادة الفرع على شهادته الشهادة على الشهادة
لا يجوز الا ان المشهور على شهادته مرضا في المصداق لا يقدر ان يحضر لا الشهادة او يكون
ميتا او غايبا عينة المسفوق ثلثة ايام وليا لهما وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان شاهدا
الاصل في موضع لو حضر لا الشهادة لا يثبت في منزله جازت الشهادة على الشهادة عن
محمد بن في الواحد انه يجوز الشهادة على الشهادة وان كان الاصل صحيحا في المصداق لا يقبل
شهادته رجلين وهناك رجل اخر يسمع ذلك ولم نقل له الشاهد شهادتي لا يحل
للسامع ان يشهد على شهادته فان شهد ففسر للقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادته لان
الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يشهد الاصل على شهادته وصورة الاشهاد ان يقول
شاهد الاصل شهد ان فلان على الفرع فاشهد على شهادتي هذه في ذلك شاهد
في الاشهاد الشهادة ثلثا وصورة الاداء من الفرع اذ يقول يا شهدان فلا تاشهد عندي بكنا
واشهد في على شهادته بذلك وانا اشهد على شهادته بذلك في ذلك شاهد هذا الفرع في ادا الشهادة
الشهادة ساقا الحاشية الفقيه ابو جعفر كلفهم الاربع وصورة ذلك ان يقول الفرع امر لي
فلان ان يشهد على شهادته ان فلان على فلان الف درهم فانا اشهد على شهادته بذلك
وتقول شاهد الفرع اشهد ان فلانا اشهد ان فلان على فلان لا يجوز ذلك في قول ابي
حنيفة رضي الله عنه خلافا لابي يوسف ولو كان صليبا قال لا يجلي شهادتنا انما سمعنا فلا
يقول على نفسه فلان الف درهم فاشهد علينا بذلك فشهد الفرعان لا يقبل شهادة الفرع
لان الشهادة على الشهادة نقل شهادة الاصل الى مجلس القاضي ولم يجعل مكانه الوقف
الاصلان فشهدان فلانا اقول ان فلان عليه الف درهم فاشهد انا اشهد بذلك
او قال لا فاشهد عليه انا اشهد عليه بكنا او قال لا فاشهد علينا بما يشهدنا او قال لا فلانا
حلي فلان الف درهم فاشهد انا اشهدنا عليه او قال لا فاشهدنا بشهادتنا هذه عليه او قال

يكون
لما

فاشهدا على ما شهدنا عليه وكذا لو قال الاصل للفرع اشهد اني اشهد على اقرار فلان بن فلان
فلان بن فلان عليه بكنا حد مما لا يبع الا شهادتي في الوحي رجل اشهد جلا على شهادته
ثم نهاه ان يشهد على شهادته لا يبع فيه في قوله ابي حنيفة وابي يوسف فيهما حتى لو شهد على
شهادته بعد ان جازت شهادته رجل اشهد جلا على شهادته فان كان الذي له المال الذي
عليه الاصل من عند الاصل لا يقبل اشهدان فلان بن فلان هذا اقر عند فلان فلان بن
فلان هذا عليه الف درهم كالا شهادتهما وان كانا غائبين واحدا حاضر والاخر غا
او ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منها او الميت منها الى ابيهم وبنوهم والى ابيهم ولا يحل
الا شهادته من مجلس القضاء فلا يشترط في ادا الشهادة الا اعلام باقضي الا كما يشترط في الاشهاد
وكذا ان شتر شهدوا على شهادة واحد لا تقضي شهادة ابيهم حتى يشهدوا هذا لان الثابت بشهادتهم
شهادة الواحد لو شهدوا على شهادة امرأة جازت شهادتهم ولا تقضي حتى يشهدوا امرأة اخرى
رجل اخر على ذلك رجل اشهد على شهادة جماعة من الرجال جازت شهادتهم ولا تقضي بها ولو كان فرعا
على شهادة الاصل ثم حضر الاصل قبل القضاء لا تقضي الشهادة الفرع اذا شهد الفرع على شهادة
الاصل وقال لي اشهد على شهادة الاصل ولم يقول لي اشهد على شهادة هذا من هذه لا تقبل شهادتها
كافران شهدا على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل شهادتهما وكذا ان شهد على قضا القاضي
كافر على كافر يجوز شهادة الرجل على شهادة ابيه وفي شهادة عن قضا ابيه روايةان الصحيح
هو الجواب ايضا **مسألة** في كتاب القاضي الى القاضي رجل جاز الى قاضي طلبة منه الكتاب القاضي
مصدرا اثبات حتى له على غايبة المسئلة على وجه اما ان كان المصدرا به دينيا او عقارا او موصفا
نفي الدين المعتاد يجوز كتاب القاضي الى القاضي في قولهم فيما سوى ذلك من الدين المرفوض يجوز
في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف في رواية يجوز في العبد الباقي ايضا دون المصداق وفي رواية يجوز
في العبد الجاني يجوز في المرفوض عنه وفي رواية يجوز في المرفوض به اخذ القاضي الامام للثب
الى استيجاب اذا اراد القضا ان يكتبان كالا القاضي عرف المدي بوجهه واسمه ونسبه كتبت في كتابي
في مجلسي هذا بكنا وانا اقيم هذا عند القضاء من قبل فلان بن فلان كاهل هو فلان بن فلان فلان
وبذلك حلت له ان كالا لا يعرف من هو فلان بن فلان ان كان فلان بن فلان بن فلان بن فلان
في كتابي هذا بكنا وانا اقيم هذا عند القضاء من قبل فلان بن فلان كاهل هو فلان بن فلان فلان
وخلهم وسماهم ان يكتب ذلك كان طوعا كان مكرها لم يكتب اسمهم واسماءهم والكتب قوله فاقام شهودا
عرفهم بالعدا القاسات عنهم فعدوا فوا بالعدا القاسات ذلك ثم يكتب في شهادته انه فلان بن فلان
فلان بن فلان لا تعرفه فان كان قبيلة مع ذلك كالبغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمهم واسم
ابيه ولم تذكر لجه لا يتم التعريف في ابي حنيفة وعنه في قول صاحبيه وكذا لو ذكر اسمهم واسم ابيه
ولم تذكر الجند ونسبه الى القبيلة كالا على الاختلاف كذا اذا نسبته الى الصفا المروية كالا على الاختلاف

هذه

يب

دتم

كتب اليك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاني فقال فقدت ذلك الكتاب وطلب مني كتاب
هذا الكتاب وفيه التاريخ كذا ياخذ الحق من بين كتابين وهذا الذي للمدعي للقاضي بعد اكتب
له كتابا ان المدعى عليه اسفل من ذلك البلد الى بلد اخرى فاكذب لي كتابا الى قاضي تلك
البلد يكتب ويكتب في كتابه كتب كتب الى قاضي بلد كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال
ان المدعى عليه اسفل من تلك البلد الى بلد كذا وطلب مني هذا الكتاب احياها اذ كنت القاضي
كتابا وقال هذا من فلان بن فلان ابن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي
ولا اسم المدعى لا سفي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب ان يقبل في قول ابي حنيفة ومحمد في
عنها وابي يوسف الاول وقال ابو يوسف آخر يقبل بشرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد كذا
القاضي الذي يرد عليه الكتاب وكذا اكتب من فلان بن فلان الى كل من يصل اليه كتابا
هذا من قضاء المسلمين وحكامهم وكذا من فلان بن فلان القاضي الى قاضي بلد كذا فلان
فلان والى كل من يصل اليه كتابا هذا من قضاء المسلمين وحكامهم جاز على كل من يصل اليه
ان يقبل كتاب القاضي الى القاضي جاز في كل حق يدعيه من دين او غصب او قرض او وجبة
محجزة او مضاربة محجزة او ضيعة او دار وعقار في يد غايب او شفعة وكذا في النكاح
اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان بيلة كذا زوجي وانما كذا نكاحي وان شئني
على النكاح ههنا فلا تفتي الجمع بينهما ومن شئني فاكذب لي في هذا كتابا فان القاضي يسمع شهادة
شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت امرأة انها امارة فلان الغايب وادعى ولا عتاقه او طهارة
لا نه يدعي حقا لادما في ذمة الغايب فكان عنده دعوى الدين وكذا لو ادعى نسيانا قال
رجل ان فلان بن فلان ابن فلان ابي وهو يتكسر نسياني بينة ههنا انه اقرا ابنة وانه
تزوج ابي واني ولدت على فراشه ونسبت اليه فاقام على ذلك سنة فانه يكتب كتابا وكذا لو
ادعى رجل انه ابن فلان الغايب واقام البينة وطلب منه الكتاب والعهدة انه اخو فلان الغايب
وادعى انه عمة وطلب الكتاب فان القاضي لا يكتب الا ان يدعى اثرا او نفقة او يدعي الحضانة
والترقية في القبط وفي الحب والابن يغيب البينة سوا كان في حيوتها او بعد فاته وكان
وامرأة ادعى انها ابنة او بنتا او لاهي معروف النسب فادعى في يد فلان ابن فلان الغايب بلد
كذا يستحقه واقام على ذلك سنة وطلبها في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابي يوسف
رحمة الله لان عند يجوز الكتاب في العبد ما اعتاد في حنيفة ومحمد وان كان نكبت في النسب
الا ان ههنا لا يكتب لانه يدعي حتى لا يتنازع من الغاصب في هذا عند دعوى الملك وعند
في العبد والجارية لا يكتب في دعوى النسب ولده في يد الغاصب لاجل انه اذا كان في
دعوى الشفعة دعوى الاستحقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد في ههنا الا ان يدعي
فيقول هذا ابني عصية فلان الغايب من فانه يكتب قولهم في الدار والعقار يكتب في قولهم

حكمه

وهو

فلا يكتب

سوا كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه او في بلد اخرى او في بلد القاضي لكانت فان كان
في بلد القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم يقضي القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم تسليم الدار
اليه وان كانت في بلد القاضي المكتوب اليه فالحياران شافعي وكتب الى القاضي الكتاب قد جاني
كتابك محتوي بما جازك ومعنى ما جازك جمع من المدعي والمدعى عليه فظهر حق المدعي وظاهر
المدعى عليه كان مانعا الدار بعد حنيفة فثبتت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلد المدعي
اليه فاذا لم يكن كتب كتابا هذا اليه لتسليمها اليه ونبغي ان يكون هذا الكتاب على رءوس
كتاب القضاة محتوي ما جازك عليه شهود كتاب عليهم وضم خصمهم وشهد بهم في قول
ابي حنيفة ومحمد في ههنا وان سأل القاضي قضي بذلك وامر المدعى عليه حتى يبعث
وكذا في تسليمها اليه او يخرج الحكم ويكتب الى القاضي الكتاب حتى يحكم القاضي الكتاب واذا مرض
شهود الكتاب الطريق او بدا لهم الرجوع الى وطنهم او اوردوا السفر الى بلد اخرى فاشهدوا
قوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي فسيروا شهادتهم ان يقولوا هذا كتاب
قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غايب هو
فلان بن فلان قرأه علينا وضمه بخبرتنا واثبتنا عليه فاشهدوا انهم على شهادتنا هذه وكذا
لو اشهدنا هذا الغرض في بقا آخرنا لادرا وبعادوا شهودا ان كثر جاز المدعي بكتاب القاضي الى
القاضي المكتوب اليه ولا يضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بخبرته للخصم
وفتح الكتاب وقراه على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاة بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب
الخصم الى بلد اخرى فطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي للخصم في بلد كذا
يكتب في قول ابي يوسف ويكتب في قولهم وان كان الخصم قد هرب قبل ان يصل المدعي الكتاب
الى القاضي المكتوب اليه فقال للمدعي القاضي هذا كتابك لكذا اليك وهو لا شهودي على
الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي قاضي بلد كذا كتابا فان القاضي يكتب في قولهم وله الحياران
شافعي كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على من كتب القاضي الاول وان شأهم ينسخ
ويكتب في كتابه ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي وخصمه ويفعل ما كان
يفعله القاضي المكتوب اليه الاول ولو كان الخصم في بلد كذا القاضي الرابع والخامس
والعاشر لان كتاب القاضي عنده الشهادة فكما يجوز الشهادة على الشهادة وان كثر جاز كتاب
القاضي وهو ان رجلا الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان ابن فلان كذا كذا
درهما وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي
بها والا يكتب لي قاضي البصرة الى قاضي فادرس ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة
يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على الشهادة جاز
فكذلك في كتاب القاضي ولو قال المدعي لقاضي الكوفة اكتب لي الى قاضي البصرة او الى قاضي

قاضي

فارس يكون في كتابك من فلان بن فلان قاضي الكوفة في فلان بن فلان قاضي البصرة
اولي فلان بن فلان قاضي فارس ان اصبح في البصرة ففت الكتاب الى قاضي البصرة و
ان كان بفارس ففت الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول ابي يوسف يكتب القاضي
الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا الى فلان بن فلان قاضي البصرة او الى فلان بن فلان
قاضي فارس فاتي القاضين ورد عليه كتابي هذا المنقذ ويجعل به لمن عندك لو كتب القاضي
كتابي هذا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز هذا اولى وعندي خيفة
ومحمد بن عيسى الله عنهما لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فذلك لو كان رجلا جاء
بكتاب القاضي فيقول ان يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب توارى للضم في البصرة فيقول
ابي يوسف رحمه الله سعت القاضي مناديا ينادي على بابي به ثلثة ايام اخرج فان لم يخرج نصبت
عليك وكلا نصبت على الوكيل وعامة المشايخ لم يسمي هذا القول القاضي اذ كتب للمدعي كتابا
ثم حضر ليدل المكتوب اليه قبل ان يفتي المكتوب اليه بكتاب لا يفتي بكتاب كالحاضر اهلا ولا
قبل ان يفتي بشهادة الفرع ويجوز للقاضي ان يكتب بعله الحاصل في القضا في قولهم كما يجوز له ان
يكتب بشهادة المشهود ولو كان راي المكتوب للمدعي في الكتاب ولا يجوز كتاب عمل ولا كتاب
رساق وانما يقبل كتاب القاضي للمدعي الذي يعلى الجمعية القاضي لكتابا اكتب شهادته لك شهود
عدول وان ثبت معرفتهم جاز كما يجوز في سجل القاضي اذ اكتب كتابا وكتب كتابه اسم المدعى عليه ونسب
على جملة الكمال فقال المدعى عليه شئت انما فلان بن فلان القضا في القضا المكتوب اليه لا يعرفه يقول
القاضي للمدعي اتم ابيته انه فلان بن فلان بن فلان فان قال المدعى عليه انما فلان بن فلان
ابن فلان في هذا المسمى في هذا المسمى في هذه التجارة وفي هذه البلدة رجل غيري بهذا الاسم يقول
القاضي ان ثبت لك فان ثبت لك سند في هذه القضية كالمعلم القاضي بشارك له في الاسم والنسب
لان حال وجود الشريك في الاسم والنسب يتعين هو الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصما ما لم
يثبت المزاحم وان اقام المدعي عليه البيينة انه كان باسمه ونسبه ههنا رجل آخر فقامت ذلك
الرجل لا تقبل قوله لانه لا حق له في ثبات جرم ذلك الميت وان كان يعلم ما قاله المدعى عليه
فان كان يعلم موت ذلك الرجل بعد اتيان الكتاب لا يقبل كتاب القاضي ولان كان قال قبل ذلك قبل
وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل فان اقر المدعى عليه انه فلان بن فلان وقال
ليس لهذا على شيء وادعى الادب والابر يكون خصما ما لم يثبت ذلك ولان جال المدعي بكتاب القاضي
الى القاضي المكتوب اليه وقدمت المدعى عليه في المدعي بكتاب القاضي فاحضر المدعي بعض الورثة
او وصية وعرض الكتاب واخبر شهوده فان القاضي يسمع شهادة الشهود ويتقيد بالكتاب سواء
كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان وادعى الميت والوصي قائم مقام المطلوب
وفكر الخصام ان من الموت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والخصام سوي بينهما

انصب

في كتابه

الميت

كان

كان الميت قبل الكتاب وبعد رجل جاء الى القاضي فقال كان فلان بن فلان على الف درهم وقد
ابا في منها او اوفته وانه اليوم في بلدنا واطا اريد ان اذهب الى تلك البلدة واخاف ان لا يجدني
ويتركه استغفار والابرا فاسمع شهادة شهودي على ذلك واكتب فيه كتابا فان القاضي لا يكتب
في قوله ابي يوسف ويكتب في قوله محمد بن عيسى الله واجعل على ان صاحب الدين لو كان حاضرا قل
المديون نصيبته دينه او ابراني فسله ايها القاضي حتى لو انك تكتب لك بالثمن فان القاضي لا
يسال وهذا المسئلة حجة على محمد بن عيسى الله فان القاضي وادع طلق فلان زوجي
ثلاثا وتزوجت بآخر بعد نفقته عدي واني اخاف ان يترك الطلاق فسله ايها القاضي فان انكر
اشتد عليه قال الشيخ الامام شمس الدلالة الخواص القاضي ههنا اجماعا وعي حجة على ابي يوسف
رحمه الله وانه جاء الى القاضي وقال اني اشتريت دارا في بلد كذا وكان فلان شقيق هذا
الدار فسلم الي الشفعة وهو في بلدنا اليوم واني لا آمن ان يطلب الشفعة ويترك التسليم فاسمع
شهادة شهودي واكتب في ذلك فان القاضي لا يكتب وقال محمد بن عيسى الله المسائل كلها لا يكتب فيها
اختلاف فيضيع حقوق الناس ويجعل على ان المديون او المشتري او المرأة لو قال ان صاحب الدين
والشفيع والزوج قد عرفوا في هذا ادعى قبلنا فاسمع شهودي فان القاضي يسمع ويكتب والله اعلم
كتاب الوكالة فصل فيكون به
وكيلا وما لا يكون رجل قال غير انت وكيلي في قبض هذا الدين بصير وكيلا وكذا قال انت
خبري وكذا قال انت وصيي في حياتي ووقالت وصيي لا يكون وكيلا وكذا قال انت وكيلي في كل
شيء يكون وكيلا يحفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا قال انت وكيلي بكل قليل وكثير وقولك انت
وكيلي في كل شيء جائز لا يصير وكيلا في جميع التصرفات المالية كالمبيع والمشترا والمهبة والصدقة
واختلوا في الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لا طلاق فقط التميم وقال بعضهم
لا يملك ذلك الا اذا دل عليه سابقه الكلام ونحوه في هذا العقيدة ابي الموثق فذكر لنا طي اذا
قال انت وكيلي في كل شيء جائز صنعك روي عن محمد بن عيسى الله انه وكيل في مفاوضات والاعجار
والهبات والاعناق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره ابي الميث رحمه الله وفي فتاوى
العقيدة ابي جعفر رحمه الله رجل قال غير وكنت في جميع اموري وادع لك مقام نفسي لو كان
عاما وكذا قال وكنت في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة يتناول البياعات
والاكتبة وفي الوجه الاول اذا لم يكن عامه ينظر ان كان امر الرجل متعلقا بالبيت له صناعه معرف
فالوكالة بالطله وان كان الرجل تلج التجاره ومعرفة يصير الوكالة اليها وعن اسدي بن عمر راي
البيت الكبير رجل له عبيد فقال الرجل ما صنعت في عبيدي فهو جائز فاعني الكل جائز وعن ابي
حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وعليه الفتوى رجل قال غير لجزت ان يبيع عبيدي بصير وكيلا
فقال غير لا انا لك عن طلاق امراني لا يكون وكيلا بالطلاق حتى لو طلق لا يقع وكذا قال

بشاهه

في الاعناق والاعراض
ومن في عقيدة روي عن محمد بن عيسى الله وكذا في مفاوضات والاعجار
انه لا يجوز وعليه الفتوى

ولا يقال رجل عبيد هذا وهذا ما جاء

ليس لا انفاء عن التجارة لا يصير ما دونها في التجارة عند البعض وقال الفقهاء ابراهيم بن محمد
ما دونها وهو المبيع لانه لو اذاعه يبيع ويشترى فسكت بصير ما دونها فعنه اولى رجل قال لا يملك
شوقه ويملك من خرج على يده فقلت ان الرجل يبيع ويشترى ما يملكه بطلان دست بان ما شتم فقا
الزوج لم اربده بالطلاق كان القول قوله اذ لم يجد ثمة ما يملكه على الطلاق وان كان ذلك
في حال منكرة الطلاق يقع الطلاق رجل قال الفقهاء اشترى عبيد من فلان فاشتره ان علم فلان
بذلك جاز بالانفاد وان لم يعلم فلان بذلك جاز في رعاية الوكالة وفي الزبوات لا يجوز
رجل الفقهاء اشتريه جارية بائنا درهم او قال لا اشتريه جارية لا يصير وكلا فيكون ذلك مشورة
وقد قالوا اشتريه جارية بائنا درهم لك على شرائك على درهم حينئذ يصير وكلا يكون للرجل
اخر مثله لا يربد على درهم رجل قال الفقهاء وكلت احدكما ببيع عبيد هذا الموضع فابايع جاز
لكن ان كانا رجلين وكل واحد منهما الف درهم فذبح المديون الى رجل الف درهم فذبح فلان او
فلان فقبض من احدتهما جاز ويحمل الجملة اليسيرة في الوكالة ولا يبطل بالشرط الفاسد اي
شرط كان ولا يصح شرط الغيار في شرط الخيار شرع في لادع كتمل الفسخ والوكالة غير لازمة ولا
يصح الوكالة بالمبيعات كالاحتطاب والاحتشاش ولا يستأجر سخيلا من الجاهل من المعان
فما اصاب الرجل شيئا من ذلك فعليه وكذا التوكيل بالتكدي وان وكل بالاستقرار ان اضا
الرجل الاستقراض الى الرجل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا او قال اقض فلانا كذا
كان القرض للرجل وان لم يصف الاستقراض الى الرجل يكون القرض للرجل رجل قال الفقهاء
الغير اذا دخلت الدار فاجاز الزوج ذلك فدخلت الدار بعد الاجازة طلقت وان دخلت
الاجازة لم تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام الفسخ يصير عينا عند
الاجازة فيعتبر الشرط بعد لا قبله وهذه المسئلة دليل على ان التوكيل بالخلف بالطلاق جاز
لان ما لا يصح به التوكيل الاجازة السلطان اذا اكره رجلا بطلاق امراته فقال انت وكلي
فطلق الرجل فقال الرجل لم اربده بالطلاق لا يقبل قوله انت وكلي خرج جوابا بكلام القائل
وكلي بالطلاق المديون اذا دفع الى صاحب الدين عينا وقال له بعدة وخذ حقه منه فاعده
وقبض الثمن وهلك في يدك يهلك من مال المديون ما لم يجد في يد الدين فيها قبضا لنفسه في
قال بعدة فباعه فلما قبض الثمن يصير قبضا حقه حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال
القائض امرأة قالت لزوجها اخطني على الف درهم غدا او قال العبد لمولاة اعطني على الف درهم
غدا ثم رجعت المرأة والعبد عن ذلك قبل مجي الغدا علم المولى والزوج بهما مع وجوبهما
وتحقيقهما وان لم يعلم بذلك لا يصح رجوعهما وفيهما لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس
باليجاب فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على العلم والقبول الرجوع البايع عن ايجاب المبيع
قبل قبوله المشتري يصح وان لم يعلم به المشتري رجل وكل رجلا بتقاضي دينه بالشلم ليس له

بأنشأ الروايات

مطلوب التمسك بالمتواتر

قال الفقهاء

لا يصح

ان يتقاضى

ان يتقاضى دينه بالوكالة لان الوكالة مقيدة وان وكل رجلا بالخضومة في كل ضيعة له فخراسا
تقدم الذي في يد الضيعة من خراسان الى الكوفة كان الرجل ان يخاضعه وهو قال انت وكلي
بكل دين لك الكوفة تقدم ناس من خراسان الى الكوفة للمكمل عليهم دين التوكيل ان يخاضعه بالوكالة
له على رجل دين فكل المديون قبض الدين من نفسه او من عبيدك لا يصح توكيله وتوكل
المديون بائنا نفسه عن الدين مع توكيله ولا تقتصر على المجلس رجل قال الفقهاء مع عبيدي غدا
فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الى الغد فلا يكون ويجوز قبله وكذا لو قال اعطني
عبيدي غدا او طلق امراتي غدا لا يملك اليوم وهو قال مع عبيدي اليوم او قال لا اشتري اليك
او اعطني عبيدي اليوم فتعذر ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا
تقي بعد اليوم وقال بعضهم سقي وذكر اليوم للتجديد لا لوقف الوكالة باليوم الا اذا طم
الدليل عليه وهو قال المديون اشتري بما عليك جارية فلان او قال هذه الجارية مع
التوكيل عند الكل وكذا في السلم مالى عليك في كذا لا يصح التوكيل في ذلك الحشفة رضي الله
عنه ويصح في قول صاحبيه وهو قال السلم مالى عليك الى فلان في كذا مع التوكيل عند
الرجل رجل عليه دين رجل فاجاز رجل الى المديون وقال ادفع الى فلان عليك من الدين فانه
يخبر قبضه وانه ما وكل قبضه فذبح المديون اليه المال فضاء للمال في يد القايض ثم جا
صاحب الدين واجاز قبضه لا يصح اجازته ويكون للمديون في يد رجل مديونة فاجاز المودع
الى صاحب المديونة وقال له اجعل وديعتك فضاء فلان من حقه الذي الذي عليك فانه يجزى
قبض لانه فعل المديون ذلك وجعلها قضا فلان للدينه وامر المودع بقبضها لصاحب الدين
ثم قدم الطالب واجاز ذلك وقال لصاحب المودعة المودع لا يدفعها الى الطالب ولا يقبضها اليه
انه اذا لم يكن المودع قبضا لصاحب الدين وان كان المودع قبضا لصاحب الدين فقد صار
لصاحب الدين كان الطالب قبضا من المودع رجل ودع رجلا الغائم قال في غيبة المودع امرت
فلانا قبض الخلف القوي ودعته الى عند فلان فلم يعلم المامور بذلك الا انه قبض الخلف من
المودع فضاءت فليد المديونة الخيارات ان شاء من الدافع وان شاء من القايض وهو كان المودع
علم بالتوكيل والامر لم يعلم به المامور فذبح المودع المال الى المامور فهو جاز ولا ضمان على المامور
ولم يعلم احد مما بالامر فقا المامور للمودع ادفع الى ودعته فلان ادفعها الى صاحبها ان
ادفعها الى يكون عند فلان فذبح فضاءت فليد المديونة ان يضمن ابها شافي قوله اي
يوسف ومحمد جميعا الله رجل بعث رسولا الى فلان ان ابعت ثوبا كذا وكذا بثمن كذا
وكذا فبعث اليه البراز مع رسوله او مع غيره فضاءت الثوب قبل ان يصل الى الامر وقضاه
على ذلك واقرب له فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البراز مع رسولا الامر فضاء
على الامر لان رسوله قبض الثوب على المساومة وان رسوله فضاء او من الثوب

عبد المومنين

روايت في الحديث
ان رجلا قال لرجل
عبيدي غدا فباعه
اليوم

لا يصح

ابن يحيى انه متى خرج من هذه الوكالة بصير وكيله بوكالة مستقبلة بوكالة من بعد
 اخرى في غير الوقف اذ جازت الوكالة بهذا الشرط واولاد الخراج من الوكالة اختلوا
 في حفظ الخراج قال بعضهم يقول للموكل رجعت عن قوله متى ما خرجت عن الوكالة فانت
 وكيل في بيع رجوعه ثم يقول بعد ذلك لخرجت عن هذه الوكالة لان الوكالة المستقبلة
 بطلت بالرجوع فاذا خرجت عن هذه الوكالة المستقبلة لا يصير وكيله وانما يذكر رجوعه عن الوكالة
 اجازة عن قوله اي يوسف فان عند العزل عن الوكالة المستقبلة قبل رجوعه الشرط لا يصح
 وبه اخذنا محمد بن سلمة وقال محمد بن صالح العزالي عن الوكالة المستقبلة قبل رجوعه الشرط وبه
 اخذ بصير بن يحيى والفتوى على قوله محمد بن صالح العزالي عن الوكالة المستقبلة ان
 يقول عن ذلك كما وطناك وقال شمس الدين السرخسي رحمه الله الامع عندي ان يقول عزالي
 عن هذه الوكالة ان فيصير ذلك الى المعلق والمختر رجل قدم رجلا الى القاضي وقال
 ان فلان بن فلان الفاضل على هذا الف درهم وقد وكلني بالمصومة فيها وفي كل حق له في
 واقام البيعة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا اقبل البيعة على المالا حتى تقوم البيعة
 على الوكالة وان اقام البيعة على الوكالة والدين جملة نقض بالوكالة ويعيد البيعة على الدين
 وقال محمد رحمه الله اذا اقام البيعة على كل جملة نقض بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيعة على
 الدين وقولنا اي يوسف رحمه الله مضطربا ظهر قوله انه نقض البيعة على الكل الا ان القاضي
 يقضي بالوكالة اولا ثم نقض بالمالا ولا يحتاج الى اعادة البيعة على دين القاضي الشرطي في القضا
 لا في البيعة وهذا استحسان وعن ابو حنيفة رضي الله عنه انه قال اخذ في هذا بالقياس من ظهور
 وجه القياس فان البيعة على المالا لا تقبل الا من ختم وهو كما لو اشترى شيئا فجد به عيبا فاراد
 ان يرد لا تقبل البيعة على الشرا ما لم يشأ العيب في المالا ويخرج رحمه الله الخفاء بالاستحسان
 الحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الذي اقام البيعة على الدين والوصاية
 جملة والحدوث اذا اقام البيعة على النسب وموت المورث والدين عند اخذ حنيفة رحمه الله
 ثبات المصومة اولا ثم نقض البيعة على التي رجل اشترى شيئا فوجد به عيبا وبعدها غير بالرد
 وغاب فقال البايع ان الموكل رضي بالعيب فان الموكل لا يكون خصما له حتى يخرجه المشتري الموكل
 بالطلاق بطلب المرأة لا يجبر على الطلاق في قوله بصير بن يحيى وقال محمد بن سلمة كسر رجل
 وكل رجل نقض منه من فلان قال ابو حنيفة رضي الله عنه يصير وكيله بالقبض والمصومة
 وهو عند الشهود ان صاحب المالا يرسله في اخذ الدين فانه لا يكون وكيله بالمصومة في
 قولهم وكذا لو شهدوا انه امره ياخذ دينه منه لا يكون وكيله بالمصومة وكذا لو شهدوا
 ان صاحب المالا انا به مناب نفسه في الدين او جملة نأيب نفسه في قبض الدين ولو شهدوا

قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اقامت الاختلاف في هذه المسئلة بينا
 من اراد نقض هذه الوكالة عند اكل شي ان يقول كما اخذنا
 من هذه الوكالة فان كانت وكالة مستقبلة فيقول كما اخذنا
 مرة بعد اخرى وهذا في غير الوقف وامان الوقف يمكنه ان يغيره

الدين

ان الموكل

ان الموكل قال له جعلتك جريا في قبض ديني من فلان او قال سلطتك على قبض ديني من فلان في
 جعلتك وصي في جاني في قبض ديني من فلان يصير وكيله بالمصومة وقبض الدين في قوله
 اي حنيفة رجل وكل رجلا باثبات المصومة ان كان الموكل يريد القلع كان باطلا وان كان يريد
 المالا وهو مقبول ويصير مقبولا وهو كالموكل يريد القلع كان باطلا وان كان يريد
 القاضي يريد المالا والقطع ان قال له اني اريد المالا خلفه وان قال له اريد القلع وكوكل رجلا باثبات
 القضا في النفس وفيما دون النفس اثبات هذا العقد جائز في قوله ابو حنيفة رحمه الله ولا
 يجوز في قوله اي يوسف ومحمد بن صالح العزالي وكل باستيفاء القضا في النفس
 وما دونها واستيفاء هذا العقد ان كان الموكل حاضر عند استيفاء القضا مع التوكيل وان
 كان غائبا لا يصح رجل وكل رجلا بطلب حقوقه وقبضها والمصومة فيها لا يكون لهذا التوكيل
 ان يوكل لان الناس سفاوتون في المصومة والموكل رضي برأي الاول دون غير فان خالف الموكل
 الثاني والموكل الاول حاضر وان الاول اى كان حاضر يصير كان الاول خاسم بنفسه
 وهو كالموكل بالبيع اذا وكل غير لا يجوز وان باع الموكل الثاني والاول حاضر كان رجل وكل رجلا
 بالمصومة وقال له ما صنعت من شيء فخرجت من كل الموكل بذلك غير جائز توكيله ويكون الموكل
 الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الموكل حتى لو مات الموكل الاول او عزل او جن او قلل حتى
 بدار الحرب لا يغير الموكل الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او قلل حتى بدار الحرب بغير
 الموكلان وهو غير الموكل الاول وكيل الثاني جائز لان الموكل الاول رضي بصع الاختار
 الاول الثاني من صنع الاول وكل رجل بطلب قضا في بيعة المصومة او بيع وقال له ما صنعت
 من شيء فخرجت من كل الموكل ان يوكل غير ولو كان الموكل وكل غير وقال له ما صنعت من شيء
 جائز لم يكن الموكل الثاني ان يوكل غير وروى ان له ان يوكل غير رجل وكل رجل بقبض
 ديونه من فلان والمصومة فيها فاحضر الموكل المديون فاق المديون بالوكالة وانكر المدين
 فاقام الموكل البيعة على الدين لا تقبل بيعة لان البيعة على الدين لا تقبل الا من ختم وباقرار
 المديون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى ان المديون لو اقام الوكالة فقال الموكل انا اثبت
 الوكالة بالبيعة مخافة ان يحضر الطاهرين ويترك الوكالة قبلت بيعة وان كانت البيعة قايمة
 على المقر وكذلك الوصي اذا اقر المديون بالوصاية وانكر المدين فاثبت الوصي الوصاية بال
 قبلت بيعة وكذا الرجل اذا ادعى دينه على ميت ولا حضر ولد فاق المورث بالدين فقال المالك
 انا اثبت الدين بالبيعة فاقام البيعة قبلت بيعة الموكل بالتقاضي يكون وكيله بالقبض
 في ظاهر الحق القاضى اذا وكل رجل بقبض ديني الغايب يكون هذا الموكل وكيله بالمصومة
 في قولهم رجل وكل رجل بقبض ديني له في يد رجل لا يكون هذا الموكل وكيله بالمصومة في
 قولهم حق لو غاب الموكل ورجل الذي في يد ملك الغايب يكون الموكل ان يثبت بالبيعة

لا يخلفه

بيعة

البيعة

نايا محضا في القبط فلا يملك المبادله بغير امر الامر وهو قال صاحب الدين وجهت مناد
المسلم المتحرر على فلان فاقبض منه فقبض منه مكانه ما يترجى ان صاحب الدين
هو وجه الدين من الاجنبي وسلطه على القبط جان فكان حق التصرف والاستبدال
الدينون اذا بعث بالدين على يد وكيله فجاءه الوكيل الى الطاب واجتمع قرضه به الطاب
وقال للوكيل اشترى به شيئا فذهب واشترى الوكيل ببعضه شيئا وطرحه الباقي لاختلاف
المشايخ فيه قال بعضهم بملك مال الدين وقال بملك من مال صاحب الدين قال رضي الله
عنه وهو ظاهر اذا جابه الوكيل وخلى بين المال وبين الطاب لان الطاب صار قابضا
فاذا امر بان يشتري له شيئا من ماله كان ذلك قبل الخلط فلذلك لا يملك الطاب
لما امر بان يشتري له بما في يده فقبضه من يده يكون يده الوكيل بدينه عليه دين
لجعل ثم ان صاحب الدين دفع ماله الى رجل ووكله ببيع المالا الى الطاب ثم ان الطاب
وهب الدين من الدينون ثم دفع الوكيل المالا الى الطاب قالوا ان كان الوكيل علم ان الطاب
وهب الدين من الدينون بضمون الدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن ومن جنس هذه المسئلة
مسائل تفرق بين العلم وعدم العلم منها رجل دفع ماله الى رجل ليقبضه فلان على الدافع
ثم ان صاحب الدين ان قد عن الاسلام والعياد بالله فقبضه الوكيل في رده ثم مات الطاب
على رده على قول الى حنفية رحمه الله ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطاب
بعده رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن
ومن رحمه الله في الشواهد رجل قال لدينون ادفع مالي غدا الى فلان قبضه فقبضه الذي
له على ثم ان لا مرقضى دينه ولم يعلم به المامور فدفع المامور ما امر به بضمين على المامور بذلك
ام لم يعلم وعن ابى يوسف رحمه الله ان لم يعلم المامور بقبض الامر جاز دفعه على الامر وان
علم لا يجوز ومنها متفاهات اذن كل واحد منهما على صاحبه باء الزكوة عن صاحبه فادى
احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فحق الثاني ما ادعى
عن صاحبه علم الثاني باء الاول عنه وعن صاحبه او لم يعلم في قول الى حنفية رحمه الله
وقال صاحباه اذا لم يعلم لا يضمن فبها ما ذكرنا ان المامور بقبض الدين اذا ادعى الامر
بنفسه ثم قضى المامور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقبض الموكل قالوا هذا قول ابى يوسف
رحمهما الله اما على قول الى حنفية رضي الله عنه بضمين على كل حال كما في المسئلة المتفاهات فحق
وكل رجل بشر اسي بعبه سماه ودفع المالا ليه ولمن ان يكل غير ذلك ثم مات رب
المال فاشترى الوكيل الثاني ذلك كان الوكيل الثاني مستقرا بنفسه لا يملك المالا ولا الوكيل
الا لم يعلم به او لم يعلم ونظائر هذه المسئلة كثيرة بعضها في الكفو وبعضها في الوكالة
رجل وكل رجلا بالخصومة يطلب خصمه ثم جن الموكل او مات بطلت الوكالة والكره ان اذا

فيما بين

سلط العدل على البيع ثم جن الكاهن ذكر شمس الائمة السخى رحمه الله انه لا يعزل العبد
الموكل اذا جن ذكره بعض الروايات انه اذا جن ساعة في القياس بطلت الوكالة ولا يسلط
استحسانا وفي بعض الروايات انه اذا جن في القياس والاستحسان في الجنون المتطاول
في القياس لا يسلط الوكالة وفي الاستحسان بطل وهو الصحيح واختلفوا في جلد المتطاول
كان محمد رحمه الله اولا قد المتطاول بشر ثم رجوع وقدر بسنة وابو يوسف رحمه الله اولا
قد بياك من يوم وليلة ثم رجوع وقدر بسنة وابو يوسف رحمه الله اولا قد بياك من
من يوم وليلة ثم رجوع وقدر بياك من السنة رجل وكل رجلا بالخصومة في دين وفي
قبضة فاقام الغرم سنة ان الموكل قد اراد عن الدين او انه اوفاه دينه قلب سنة
على الوكيل في قوله الى حنفية رضي الله عنه ولا يقبل صلح الوكيل بالخصومة ولا هبته ولا
بيعه مريض قريب موته فدفع الى رجل دراهم وقال له اذهب بعن الدرام وادفعها الى اخي
واخي ثم مات المريض فاراد الوكيل ان يدفع الدرام اليها وقد علم على الميت دين ولما اراد
اخذه المالا منه ذكره فتاوى سلمى قتيان الدافع ان كان له ادفعها الى اخي واخي ولم يذكر
غير ذلك لا يحمل للوكيل ان يدفع المالا الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت بقي المالا اما
في يد وهو المودع والمودع اذا دفع المالا الى الورثة بغير امر القاضى واشتركه مستغرة
بالدين كان ضامنا قاله رضي الله عنه وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث ممن كان عليه
استلام المالا اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الدرام وقضا دين الميت من ذلك كله
دفع الى رجل عشرة دراهم وامر ان يتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق عن الامم عشرة
من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدرام قاعة فامسكها الوكيل وتصدق
من عند عشرة جاز ويكون عشرة بعشره وتودع الرجل الى رجل دينارا وامر ان يبيع
فباع المامور دينارا من عند نفسه وامسك دينارا الامر لنفسه قال ابو يوسف رحمه الله يجوز
وتودع الى رجل دينارا يشتري له به ثوبا فاشترى بدينار من عند نفسه جاز شراى الامر
ويكون الدينار له وكذا تودع الى رجل دينارا ليقبضه فقبضه من ماله نفسه وامسك
الدينار لنفسه جاز رجل دفع ماله الى رجل وامر ان يتصدق بذلك المالا فتصدق الوكيل
على ابن كبير له جاز في قوله وليس هذا كالموكل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادته له لان
عه الوكيل منهم في البيع من ذلك ولا تمت في الصدقة تدبيل انه دفع ماله الى رجل فقال
ضع مالي حيث شئت كان له ان يضعه في نفسه رجل امر وكيله بان يتصدق على فلان بكنا
تقترن من الحطة التي في يد الوكيل وامر فلان ذلك الوكيل ببيع الحطة فباعها سقوف البيع على
اجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان اياه بالبيع لان الصدقة لا يملك قبل القبض بخلاف
ما اذا وجب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة تملك من الله تعالى والفقير

فيما بين

رته

نايب عنه في القبض فلا يملكها المتصدق عليه قبل القبض فلا يصح تركه وفي مسألة الهبة
 لا وهب منه الدين وسلطه على القبض ثبت له ولا يله التصرف فيمكك الاستبدال قال
 رجلان بينهما مال اراد احدهما ان يسافر ففعل الذي يريد الآخر لشريكه ان ردت
 القسمة فكل وكل لا يقاسمك المتاع فغاب فاداد الحاضران بكل وكل لا يقاسمه
 ذلك في النوازل عن شدة رحمه الله انه لا يجوز في المستعاض عن محمد رحمه الله
 وماتين في مسألة وقال رجل وكل رجلان يبيع عبد واجاز له ان يوكل غيره بذلك
 فوكل هذا الوكيل بذلك رجلا ثم ان الوكيل الاول اشترى ذلك العبد من الوكيل الثاني
 جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار وكيل الوكيل العبد على قياس من الرواية اذ وكل
 الشريك الحاضر وكل لا يقاسمك كان هذا الوكيل وكل لا يقاسمك الغائب فحيث كان
 وكل هذه المسئلة في موضع اخر فقال لولان رجلا قال لآخر وكل فلانا ان يشتري لي
 منك ما بدا لك لم يجز لانه لا يسمى فلا تقبل الوكيل رسول في وكيل فلان فكان الوكيل
 وكل لا يقاسمك على قياس تلك الرواية اذ قال له الشريك الغائب وكل فلا يقاسمك
 المتاع جاز وهو قال له وكل ثم اشترى العبد لآخر كما قال شدة امرأة مستورة في دار
 زوجها بعهالة لا يملكها المخرج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهدين
 ليس لهذا المدي ان يخامم زوجها وليس المخرج ان يفعه من الخصومة مع وكيل المرأة
 او معها رجل زاده ان يوكل رجلا في ماله فقال الوكيل نالو دخلت فيها لاسلم من ان تالي
 من مالك شيئا اما ما كولا واما غير ما كولا فقال الوكيل انت في كل من تمالك من مالي من درهم
 الى مائة فتخل فيها قال ابو القاسم له ان يتناول من الماكولات والمشروبات والدرهم مائة
 له فاما ان يتخذ من ماله مائة درهم او خمسين درهما جلة ليسم ذلك رجل قال الوكيل رد
 على الوكالة فقال قد رددته قال لفته ابو بكر البجلي رحمه الله خرج من الوكالة رجل وكل
 بتقاضى دينه قالوا بان الوكيل بالتقاضى تلك القبض وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله الاعتماد في ذلك على العرف ان كان الوكيل في بلد كان عرف الجار فيها ان المتقا
 يقبض الدين كان الوكيل بالتقاضى كان وكيله بالقبض والا فلا قال رضي الله عنه ينبغي
 ان ينظر في المتقاضى ان كان المتقاضى امتيا يؤمن عليه في ذلك المالا كان الوكيل المتقا
 وكيله بالقبض وكذا لو بيعت متفاضلا من بلد الى بلد كان له ان يقبض ذلك كان الوكيل
 بالمتقاضى من عرفان المتقاضى او من عرفان السلطان او من تليف الذي لا يؤمن عليه لا يكون
 وكيله بالقبض وينظر في المالا ايضا ان كان المالا خطيرا لا يمتنع في مثله على الوكيل بالتقاضى
 لا يكون الوكيل ان يقبض **وهو** في الوكيل بالبيع والشراء وكل جاز
 بشراشي غير عند دفع اليها الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجه ان كان وكيله بالاشراء

كان جاز ولو قال وكل
 لم يملك ما بدا لك

ان قال نوبت بالدرهم الدائم
 التي دونها الاسم الى صدق
 الوكيل وليتم الشراء
 الى الاسم

مائة درهم فاشترى بمائة درهم ولم يصف الى درهم الامر ولا الى غيرها كان البيان اليه
 وان قال نوبت غيرها لم الوكيل اذا قال الوكيل نوبت الشراء لنفسه وان قال نوبت اشراء
 للامر نقضها الوكيل ومن غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشترى لنفسه الا اذا صدق الوكيل
 وان كان الوكيل اضاف اشراء الى درهم نفسه كان اشراء له ولا يصدق انه اشترى للوكيل
 بعد تلك الدائم او غيرها الا اذا صدق الوكيل وهذا كله اذا تنازع فقال الوكيل اشترت
 او على العكس وقال الوكيل اشترت لنفسى او على العكس وان تصادقا على انه لم يخبر
 البيه قال ابو يوسف رحمه الله حكم النقدان نقدا الثمن من مال الامر كان الشراء للامر
 سواء اضاف العقدا الى مال نفسه او الى مال الامر وقال محمد رحمه الله اشراء يكون الوكيل
 وكل رجل بشراشي بعينه فاشترى الوكيل لنفسه وكل وكيل الوكيل غير بشرأ ذلك الشيء
 له فاشترى الوكيل الاول وهذا خلاف الوكيل بكتاب امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه
 يبيع رجل قال لرجلين وكل واحدكما يبيع هذا العبد فاباعا العبد جاز وكلنا هو قال رجل
 ببع هذا العبد وهذا العبد فباع العبد ببعه الوكيل بالبيع اذ وكل غير يقبض الثمن
 من المشتري صح تركه الوكيل بالبيع اذ باع ثم اشترى من المشتري يباع جاز ثم استخى المبيع
 ذلك في الشفعة ان الوكيل يرجع على المشتري ثم الوكيل ثم الوكيل على الوكيل وذكر
 في الجامع رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري
 الاول اشترىها من الثاني وقبضها ثم وجد بها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني
 لا يرد على البائع ولا على المشتري الثاني وذكر في المشتري رجل اشترى لنفسه عبدا من وملك
 الصغير ثم وجد به عيبا فاراد ان يرد على وملك الصغير ليس له ذلك ولكن لقاضى يضيف
 عن الصغير حتى يرد الاب على المضم ثم الاب يرد للصغير على باع الصغير الوكيل بالبيع اذا
 لم يقل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جاز لا يملك الوكيل فان وكل غير فباع الوكيل
 الثاني يخرق الاول جاز وحق الوكيل الثاني وهو الصحيح رجل امر رجلا
 ان يوكل انشا نا بشراشي ففعل المأمور ذلك واشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الامر
 بالوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور ثم المأمور يرجع على الامر الوكيل بالبيع اذا باع في متاع
 عن استيفاء الثمن والمتقاضى لا يجبر على ذلك ولكن يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان
 كان الوكيل بالبيع وكل لا يجبر على البيع والسمار ونحو ما جاز على الاستيفاء وكذا المطارب
 اذا باع مال المضاربة وفي المالا نوبت على المتقاضى واستيفاء الثمن وان لم يكن في المالا نوبت
 يقال له وكل رب المالا باستيفاء الثمن الوكيل بالبيع اذا اخذ الثمن رهنا او كفلا جاز حتى
 هو هلك في يدك يصير مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا له ان محتال بالثمن ايضا عند اكمل
 ان كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جاز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في

الى الوكيل الاول عند القبض وذكر
 فلا يصلح ان يخرق بوجه

كان الزمان لا يرد ان كان
 اضاف الشراء الى درهم نفسه

الحنفية ومحمد بنهما الله ويضمن الامر وكذا ما بالمشترى عن الثمن او وجهه له صح ويكن
 ضامنا وكذا اذا لحظ بعض الثمن بغير العقد بغيره او غير عيب ولم يذكر التأجيل في الأصل
 قيل بانه لا يجوز لان من اصل ابي يوسف رحمه الله ان كل تصرف بصيرته الوكيل ضامنا
 في قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله لا يتلف في قوله ابي يوسف رحمه الله واجمعوا على انه في
 قبض الثمن ثم وجهه منه لا يصح اما اذا ابراه قبل القبض او خط او وهب لا يصح في قوله
 ابي يوسف واجمعوا على ان الوكيل لو وهب الثمن من المشتري او ابراه لان ملك الثمن له
 حتى لو قبض الوكيل الثمن بغير قبضه استحضارنا ولو ضاع الوكيل من الثمن على متاع او اخذ مكا
 اللطيم الثمن جاز في قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله الوكيل البيع صحته قائمه عند ما
 يكون ضامنا للثمن وعلى قوله ابي يوسف رحمه الله بالاقالة نصير الوكيل مشتريا لنفسه
 والوكيل بالبيع ملك الاقالة في قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله عنهما ولا يملك في قوله ابي يوسف
 رحمه الله والوكيل واشترى الا يملك الاقالة واما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المتبا
 قبل استيفاء المنفعة جازت منا قبضته سواء كان الاجر دينيا او عينيا الا ان يكون الوكيل
 الاجر فحينئذ لا يجوز منا قبضته لان لم يقوض ما رملك الوكيل وثبت عليه بدل الوكيل
 فاما قبل القبض ان كان الاجر عينيا لم يصير ملكا للوكيل بنفس العقد وعند اشتراط التجهيل
 لم يثبت عليه بدل الوكيل وبعد استيفاء المنفعة لا يبقى العقود عليه فلا يتصور المناقضة في
 بالاجارة اذا ابراه المستاجر عن الاجر او وجهه منه ان ابراه من البعض او وجهه البعض
 الاجر دين جاز اجماعا وان ابراه عن الكل او وجهه اكل ان كان الاجر دينيا لا يصح في قوله
 ابي يوسف رحمه الله الاخر في قوله الاول وهو قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله بغير اعتبار
 الفعل الوكيل يفعل الموكل لا بطل الاجارة وان كان الاجر عينيا لا يصح حتى يقبل المستاجر
 واذا قبل بطلت الاجارة لان الاجر عينه البيع والمشتري اذا وهب البيع من البايع قبل
 القبض لا يصح ما لم يقبل البايع واذا قبل بطل البيع الوكيل بالبيع اذا كان عليه المشتري دين
 على قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله عنهما نصير الثمن قصاصا ولو كان هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى
 هلك المبيع في يد بطلت المقاضاة ولا ضمان على الوكيل لو كره لان المبيع لما هلك قبل التسليم
 انفسخ البيع من الاصل وصار كأن لم يكن ولو كان المشتري دين على الموكل بالبيع قالوا بان
 فالثمن بصير قصاصا على الموكل عند اكل لان الموكل ملك استقطا الثمن بالهبة والاداء
 عند اكلنا الخلاف في استقطا الوكيل ولو اقال المشتري مع الموكل صححت الاقالة استحسا
 وكذا البايع اذا اقال مع الموكل بالشر او فكر الخصاف رجله على رجل دين ياطلوه لا يقضي
 دينه فله في ذلك جيلتان احدا ما ان يوقل صاحب الدين عن غيره في شرع عن ثمن يوقل
 فاذا اشترى الوكيل نصير الثمن قصاصا بما كان للوكيل على مدونه وهو البايع ثم الوكيل

قوله ابي حنيفة
 قوله ابي يوسف
 قوله محمد بنهما الله

قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله
 قوله ابي يوسف رحمه الله
 قوله ابي حنيفة ومحمد بنهما الله

ياخذ

ياخذ الثمن من موكله كما لو فقه الثمن من ما لنفسه والثانية ان يوكل صاحب الدين رجل
 ليشترى له شيئا من مدونه فاذا اشترى نصير الثمن قصاصا بما كان للوكيل على البايع بالوكيل
 بالشر اذا ابراه البايع عن العيب مع ابراه والوكيل بالشر ملك ابراه البايع عن العيب عند
 ابي حنيفة ومحمد بنهما الله عنهما واختلفوا في قوله ابي يوسف رحمه الله الوكيل بالشر اذا
 لم يكن اخذ الثمن من الموكل بطالب تسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب اذا اشترى
 من مال نفسه الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز في قوله ابي حنيفة
 رحمه الله وبأكثر من قيمته جاز واذا باع بمثل القيمة فيه رواية ثمان عن ابي حنيفة رحمه الله
 قال الظاهر انه لا يجوز وقال صاحباه يجوز بمثل القيمة وبأكثر والمضارب اذا باع او اشترى
 ممن لا يقبل شهادته له بالقرابة او بالزوجية بغير يسير لا يجوز في قوله ابي حنيفة كما
 لا يجوز بيع الوكيل من هو لا عند ولا اشترى باقل من قيمته جاز ايضا اما اذا باع بمثل
 القيمة جاز ايضا خلاف الوكيل البيع المطلق اذا باع باي شيء كان او باجل اختلف الاول
 فيه في الاجل والصحح ان على قوله يجوز على كل حال طالت الملك او قصرت وقال صاحباه ان باع
 متعارفة في تلك السلعة يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان البيع للتجارة فباع في
 اجل باع تلك السلعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل جاز وان كان الوكيل بالبيع للحاجة
 الى السلعة او قضا الدين ليس ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى واذا دفعت المرأة الى رجل
 غرا لبيعه قال هو على العقد والوكيل بالاجارة ان يواجر بائنه وبالنسيئة والوكيل
 الموزون اذا كان معلوما موصوفا بالمعين من الحيوانات والموصوف من الثياب وهذا
 على قوله ابي حنيفة رضي الله عنه ظاهر وكذا على قوله لان الوكيل البيع انما يفيد الايمان
 لما كان يعرف ولا عرف في الاجارة فان الادنى قد يدفع من علة وهي اجارة بشي من الخارج الى
 اجل رجل وكل رجلان سمع له دنانير يدايم فباع ما لا يتغابن فيه الناس قالوا لا يجوز لهما
 رجل وكل رجلان سمع مال ذلك الصغير ثم مات الصغير ومات الاب الوكيل البيع اذا باع وكل
 غير يقبض الثمن يقبض في هلك الثمن عند القابض قال ابي حنيفة رضي الله عنه الضمان على الوكيل
 بالبيع لا على القابض فعند القابض عن له مودع المودع الوكيل البيع اذا باع من رجل من حله
 وكل لو ضاع كمين عن صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل البيع ابراه احد ما ضمن الوكيل كل المال للامر
 ثم يرجع الوكيل على الآخر نحو رجل وكل رجلان يشرى له ثوبا فاشترى الوكيل
 افضا ب والرجل اجنبيا يقبض الثوب من البايع فقبض الاجنبى وهلك الثوب عند رجله قال محمد
 رحمه الله يضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض من رجل امر رجلا ببيع عبده بائنه درهم فباع
 النصف الف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف
 الثاني ولو باع كله بائنه درهم ومائة دينار جاز البيع في كل رجل دفع الى رجل مائة درهم وامر

دور ثمة الان طلت الكا ان عندنا
 خذنا فالزوجه اكله وكذا المهر

ان يشترى له ثوبا ونحوه من جنس الثوب وصفته فانفق المذوق اليه المايه واشترى له ثوبا بماية
من عند روى هشام عن محمد بن ابي يوسف رحمهم الله يجوز ان يضع الثوب في يد يملك
من ماله لا من كذا ذكر في المتقاضي ظاهر الرواية رجل ام رجلان يشترى لاجارته
ماية دينار فاشترى لها ثوبا قيمتها ماية دينار فذكر في المتقاضي انه يجوز قال وهذا قول ابي حنيفة
وابي يوسف لو كمل البيع اذا باع وكفل عن المشتري لا يصح كفايته والى كمل قبض الثمن من
المشتري اذا كفل الثمن عن المشتري جازت كفايته وكذلك الى كمل قبض الثمن عن المشتري
اذا لم يكن المشتري عن الثمن لا يصح ابرأه والى كمل البيع اذا باع فبها الامر عن تسليم البيع حتى قبض
الثمن لا يصح نفيه وان لم يكمل قبض الثمن وتبقى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في
قوله ابي حنيفة ومحمد وكذا بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى قبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن
وسلم البيع كان البيع باطلا حتى يسترد البيع من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع بشفقة
بنسبه لا يجوز ولو وكل ببيع العبد ولم يدفع اليه العبد لم ينعكس البيع الى كمل قبل قبض الثمن
يسلمه الى المشتري ولو وكل ببيع العبد ولم يدفع اليه العبد فباعه الوكيل لا اجل ثم لجاز ويؤمر
صاحب العبد بتسليم العبد ولو وكل ببيع العبد ولم يدفع اليه العبد فباعه الوكيل لم يعلم حتى اخذ
الموكل من بيته ونحو الوكيل عن التسليم قبل قبض الثمن وكذلك رجل في يد عبده يبعه امره صاحب
الوعد يبعه سبع العبد فباع ولم يسلم حتى اخذ الامر من بيت الامور كان له ان يبيع العبد حتى قبض
الثمن ويجل وكل جلا سمع عبده ولم يدفع العبد اليه فباعه الوكيل ولا ضمان من بيت الامور يسلمه
الى المشتري فذلك العبد في يد الوكيل يقبض البيع ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد يسلمه
الى المشتري قبل قبض الثمن كان الامر ان اخذ من المشتري حتى قبض الثمن فان لم يخلو حتى مات
العبد عند المشتري ضمان على احد الوكيل ولا على المشتري بزيادة ضمان القيمة لكن الوكيل
الثمن من المشتري ويدفع الى الامر الوكيل بالبيع اذا باع فباع الامر عن قبض الثمن المقتضيه الشهور
او الا تحضر فلان وفاء عن قبض الثمن لا يصح نفيه وله ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير حضوره
وكذا لو مات الموكل ارجن بعد البيع بقبض الوكيل حتى قبض الثمن ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا
بشهود او الا بحضور فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير حضوره فلان ولو قال فذلك البيع
هذا العبد بشرط ان لا يقبض الثمن كان النبي باطلا وله ان يقبض الثمن ولو قال لا يبيع
عبدي هذا ولا يشترى فباع ولم يشترى كان جائزا ولو قال لا يبيع الا بشهود فباع بغير شهود
يجز وكذا لو قال فذلك البيع هذا العبد على ان يشترى فباع ولم يشترى لا يجوز وكذا لو قال لا يبيع
ولو وكل بالبيع بغير ثقة فباع بغيره من يداويه ولو قال لا يبيع
برهن فباع برهن قليل القيمة جاز في قوله ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قوله صاحبه لا يجوز
الا بقبض ان يتعاقب الناس فيه ولو قال يبعه من فلان فكيف ثمة فباع بغير كفايته لم يجز وكذا

وإذا كان
البيع
بغير
شهود
أو
حضور
الموكل
أو
غيره
من
الاشهاد
فإن
البيع
باطل
وإن
كان
بشهود
أو
حضور
الموكل
أو
غيره
فإن
البيع
صالح

وقال

لو قال يبعه فذلك كقوله او قال يبعه فذلك كقوله او قال الوكيل ان ياتي بذلك كان
القول قوله الامران الا ان ياتي بغيره من قبله ولو وكله ان يبيعه من رجل مائة فباعه منه ومن آخر
جاء لنفسه الذي باعه له ذلك الرجل في قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قوله صاحبه القاي
اذا امر منه ببيع العبد لادون المداين بطلب الغرماء ان قال القاضي جعلت امانة في بيع هذا
العبد فباعه لم يكن الهبة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرد عليه لكن المشتري يطلب
من القاضي ان ينصب امينا ليرده عليه اما الاول او اما غيره وان قال القاضي لا مينة مع هذا العبد
ولم يرد عليه اختلف المشايخ فيه الصحيح انه لا يلحق الهبة على الامين ولو باع القاضي وامينه
العبد باذن الغرماء واخذ الثمن فباعه عند ثم استحق العبد رجوع المشتري على الغرماء وهو الميت
اذا باع الغرماء الميت بامر القاضي ثم استحق او هلك قبل التسليم فباع الثمن عند القاضي يرجع
المشتري بالثمن على الوكيل ثم الوكيل على الغرماء ولو باع امين القاضي لاجل الوارث الصغير وقبض
الثمن فباع عند هلك العبد قبل التسليم او استحق لا يرجع المشتري على الامين والى يرجع
على الوارث ان كان الوارث اهلا وان لم يكن هلا نصيب القاضي عنه خصالا في قبض من المشتري ولو كمل
الاب والولد الصغير فباع الصغير كانت الهبة على الاب فباع رجل وكل جلا يبيع عند في ذلك
اعل فانه يملك او قال ما صنعت من شيء فهو جاز ففرض الوكيل والوصي الى رجل بذلك جاز وكذا لو قال
اذا وكلت رجلا ليرجعها ففرض الوكيل والوصي الى رجل بذلك كان للثاني ان يرجعها الوكيل بالشر
اذا قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جاز فاشترى هذا الوكيل شيئا كان له ان يبيع ما اشترى وهو
مغزلة المضارب رجل وكل جلا غاييا في شيء فباع الغايث لك فرد الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل
الوكيل الوكالة قالوا يبيع قوله رجل وكل ان يشترى له جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع
وهب كل الالف للوكيل هبة وكان الوكيل ان يرجع بالالف على الموكل كما لو ادى الوكيل
الثمن من ماله نفسه كان له ان يرجع ولو هب البائع للوكيل خمس مائة لا يرجع الوكيل على الموكل
شيئا لا نه خط وفي الخط لا يرجع ولو هب البائع منه خمس مائة ثم هب منه الخمس مائة الباقه لا يرجع
الوكيل على الموكل بالخمس مائة الاولى ورجع بالخمس مائة الباقه لانه هبة ولو هب منه تسع مائة
ثم هب منه المايه الباقه فانه لا يرجع على الموكل الا بما اياه وهذا كله قوله ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله الوكيل بشرط جارية بالف اذا اشترى وقبض الثمن من ماله نفسه وقبض الجارية ثم
نقله الموكل خمس مائة وطلب منه الجارية ففعلت عند الوكيل قالوا يسلم للوكيل الخمس
مائة المقبوضة وبطلت الخمس مائة الباقه وان كان الموكل طلب منه الجارية قبل ان ينقله شيئا
ففع الوكيل ثم نقل الموكل خمس مائة ففعلت الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمس مائة المقبوضة على
الموكل ويبطل الباقي رجل وكل جلا سمع عبده هذا بالف درهم وقبضه الف درهم فان اردت
قبضه يحكم السجل الف درهم قال ابو بكر البجلي لا يكون للوكيل ان يبيعه بالف درهم وكل جلا

وطول

بشرا جارية بالغ قال له ما صنعت من امرى فهو جارية فكل الوكيل رجلا آخر هذا الشرا
عزله الوكيل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني الجارية قال محمد رحمه الله يجوز شراى على
الخط علم الوكيل الوكيل الثاني بذلك او لم يعلم كان الموكل دفع الدارم الى الوكيل الاول ولم
يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الوكيل الثاني مع شراى على الموكل الاول ولو كان
اخرج الثاني من الوكالة مع اخلجه كان الوكيل الاول جازا او ميتا ولو كان الوكيل الاول اخرج
الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية جازا شراى الوكيل فان اشترى الثاني بعد ذلك
انزعه دون الموكل الاول علم بشراى الاول او لم يعلم دفع اليه الدارم ان لم يكن قال لا يملك شراى
الى اخذ جارية بالغ درهم فاشترى احداهما ثم اشترى الثاني فثم ما اشترى الثاني لنفسه
اشترى كل واحد منهما جارية للامر على جدي ووقع شراى بها ووقع فلهما كانت الجارية للوكيل
خمس وكذا لو اشترى لهم جارية فاشترى لهم ثم تبين من كل واحد منهما خمسة من الثمن ففصاح خمسة
احدهم قبل ان يدفع الى البائع قال يصير رحمه الله يفتن الوكيل ولا يرجع به على احد قال العتية
ابو الليث رحمه الله انما قال ذلك لانه لما قبض منهم الثمن بعد اشتراى صار مستوفيا ما وجب عليهم
بعدها شيئا فيكون المستوفى مضمونا عليه وكل جلا يشترى له من فلان عبد فاجا الوكيل الى
صاحب العبد وامن بذلك فقال صاحب العبد بعت هذا العبد من فلان ابن فلان يعني الامر
بذلك افعالا الوكيل قبلت قال ابو القاسم يكون الوكيل مستوفيا لنفسه لان الموكل امن بعدها كانت
فيه على الوكيل فاذا قال صاحب العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقبلا شراى كما
العمد فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل فمصدر الوكيل مخالف الوكيل
قال رضي الله عنه فيما قال ابو القاسم نظري في ان لا يصير الوكيل شراى لنفسه بل يلزم الامر
على اجازته لان الوكيل لما صار مخالفا صار كان صاحب العبد قال لا يملك عبيد من فلان بلان
بكذا فاذا قال الوكيل قبلت توقف على الموكل ولا يصير الوكيل شراى بنفسه رجل قال لا يخرج
بالف درهم وقال اشترى جارية بالف درهم ومن الى او قال اشترى جارية بثلثم المثلث واخذا
الى مال نفسه يكون توكيلا حتى لو اشترى المأمور يكون مشتريا للامر ولو قال اشترى جارية
بالف درهم او قال اشترى هذه الجارية بالف يكون توكيلا ويكون المأمور مشتريا بنفسه رجل
دفع الى رجل الف درهم وامر ان يشتري له بعا عبدا فوضع الوكيل الدارم في منزله فخرج
الى السوق واشترى له عبدا بالف درهم وجا بالعبدا الى منزله واخذ الدارم ليضع
الى البائع فاذا الدارم قد سرق وهلك العبد في منزله فجا البائع وطلب منه الثمن وجا الموكل
يطلب منه العبد كيف يفعل قال ابو القاسم لا يصير الوكيل الف درهم ويضعها الى البائع والعبد
هلكا في يد الامانة قال العتية ابو الليث رحمه الله هذا اذا علم بشهادة الشهود انما اشترى
العبد وهلك في يد امانه لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي القيمان عن نفسه ولا يصدق

ابو يوسف

ان الثاني

اشترى

اجازة

في اجاب

في اجاب القيمان على الامر رجل وكل رجل ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فكل الوكيل بذلك
غير فباعه الثاني بمخضرة الاولى مروى عن ابى يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضرا
او غائبا ولا يتوقف على الاجازة وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز الا ان يكون الوكيل الاول
حاضرا وقاله رحمه الله لا يجوز ان يكون الوكيل الاول حاضرا او غائبا وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز ان يكون الوكيل الاول
حاضرا او غائبا لان الموكل رضي بولاى له بالثمن المقدس وكل رجل يبيع عبدا بعينه وكل وكيل
يبيع هذا العبد فباعه لغيره ما ثم باعه الوكيل الثاني قال ابو بكر البلخي رحمه الله جاز بيع الثاني
ثم خرج عن الوكالة ببيع الاول الا ترى ان الموكل لو باعه بنفسه ثم رد عليه بعت نقضا فاضى
كان الوكيل ان تسعه فلما هذا بيع الثاني لا يكون فسخ البيع الاول قصد حتى لا يجوز ان يكون
بالبيع نسبة يتصرف الى الوكيل بالبيع الى شهود ما فوقة لان ما دون الشراى اجل فلان هذا
الوكيل باعه بالنقد خلف المشراى فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان باعه نقدا
بالنسبة جاز وان باع بالثمن باقى ما يباع نسبة لا يجوز وقال غيرهم مطلقا لان العاجل
من الاجل وكذا قال لا يبيعه بالنقد ولو قال اخذ عبيد هذا فبعة وبعه بالنقد كان له ان يبيع
نفسه في قوله ابو حنيفة رضي الله وكذا لو قال بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غير
قال بعه من فلان فباعه من غير لا يجوز ولو امر ان يشتري له عبد فلان منه وعين العبد كان
له ان يشتري ذلك العبد من فلان ومن وكيله ومن اشتراه من فلان رجل قال غير معنى هذا
العبد بالف درهم فقال بعت لا يتم البيع ما لم يقل الاخر قبلت واشترى وكذا لو باع شيئا ثم قال
للمشتري اقلنى هذا البيع فقال اقلنى لا يتم الاقالة في الظاهر والواستن وهي منزله البيع الى احد
لا سوى العقد من الجانبين الا في مسأله منها الا اذا اشترى مال ولد الصغير لنفسه او
يبيع ماله من ولد فانه يكتفى بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المعروف بخلافه زادة هذا اذا
اقتى بلفظ يكون اصلا في ذلك اللفظ بان باع ماله بعت هذا من ولدى فانه يكتفى بقوله
بعت ما اذا اقتى بلفظ لا يكون اصلا في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع ماله من ولد فقال
اشترى هذا المال لولدى لا يكتفى بقوله اشترى محتاج الى قوله بعت وهو في الوجهين
يتولى العقد من الجانبين ومنها الوصى اذا باع ماله من اليتيم او يشتري مال اليتيم لنفسه وكان
ذلك خيرا للمسلم ومنها الوصى اذا اشترى مال اليتيم للقاضي بامر القاضي ومنها العبد يشتري نفسه
من مولاه بامر الموكل الوكيل بالبيع اذا اخطأ عقله بالتمييز الا انه يعرف البيع والقبض قال
ابو سليمان الجوزجاني رحمه الله جاز بيعه وشراى على الموكل كما هو باشر ذلك لنفسه وان اخطأ
عقل الوكيل بالبيع لا يجوز بيعه وشراى ولا نه بمنزله المعقوق وقال غيرهم في شرب النبيذ ايضا
لا يجوز عقول على الموكل لان بيع السكران لما جاز عليه فلا يجوز على موكله رجل وكل رجل
يبيع عبدا بالف فباع نصفه بالغ جاز في قوله ابو حنيفة رضي الله عنه وعن محمد رحمه الله انه

في اجاب

بياع

زجرا

بسم الله الرحمن الرحيم

[A vertical strip of handwritten text from a manuscript, likely Tibetan or Sanskrit script, showing dense cursive writing.]

من رجل لم يراع شفي الآخر

2019

لزم الامر

ك

وكان الياشع يرى شاة حبيثة
او عند يوحنا بن سلاوذه
ان الياشع يرى شاة مسلوحة
لوزم الامم ؟

اختلفوا

ك

لا يستند الامر بتلك المدة رجل وكل رجل سيع صبيحة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة ارض
موقوفة فافاد المشتري ان يرد لها على الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله وان ردت على الوكيل
كان الوكيل ان يرد لها على الموكل وهو المرد بالبيع سواء هل يفسد العقد في الباقي فاق
بعضهم بفسد البيع بوجوب رد ما بها بصفقة والحق وقال عامة المشايخ لا يفسد البيع
في الباقي وهو الصحيح لان الوقت باق على ملكه منزهة للرد على غيره في المستحق انه
لجميع بين ملك ووقف وباعها بصفقة والحق جازع للملك والجميع بين ملك وسجد
ان كان سجد عام فسد البيع في الملك وان كان سجد خاص بفسد رجل وكل رجل ان يشتري
له عبد فلان بالفسد ثم سقطت يده فاشترى الوكيل لا يلزم الامر وهو بخلاف ما لو ملكه
بان يشتري له عبدا بائنا فوسم فاشترى عبدا من غيره لفسد البيع لان الامر في الثاني
وكله بشرع معين وهو صحيح فلا يكون بائنا بشرائه بعد القطع اما اذا لم يسم العبد
فاذا امر بشرع يساوي الفا فاشترى عبدا وهو مع القطع يساوي الفا او اقل عاقل
فيه الناس كان بمثل امر رجل وكل رجل ان يشتري له دارا بعبثا فاشترى بصفقة ثم اشتري
نصفها ثم اشتري الموكل النصف الباقي لا يلزم الامر النصف الذي اشتراه الوكيل وهو ان الموكل
اشترى النصف الاول ثم اشتري الوكيل النصف الباقي جاز لان في الوجه الاول تصرف
الوكيل وقع للوكيل حكم الخلاف فلا يصير بعد ذلك للموكل الا بملك جديد ما في الوجه الثاني
تصرف الوكيل لم يقع تقيضا بل وقع تبعا فلا يفسد خلافا فان استحق النصف الذي اشتري الموكل
اولا كان له ان يرد الباقي لان اشتري الموكل بغيره واشترى الموكل كل الدار ثم استحق
كان له ان يرد الباقي رجل ام رجل ان يشتري له بائنا فاشترى بصفقة دارا بغيرها الموكل ان
احبه جاز لانه اذا كان النصف للموكل لا يصير هو بغير النصف الباقي بل يرد له عيبا لشركه
ولو امر رجل ان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالفس فاشترى وقاسم الوكيل البايع
سراؤه ومطلت قيمته وان كان ذلك فيما يكال او يوزن يجوز اشتراؤه والقيمة جميعا لان
القيمة فيما يكال او يوزن اقرب من قيمته فكانت القيمة بجميع القبض وفما لا يكال ولا يوزن
بما دله فلا يجوز رد دفع اليه رجل عشر دراهم وامر ان يشتري له بها حنطة يزرعها وبيع
ايه دراهم فخرج الحنطة فاشترى للمامور حنطة ووزعها في غير اوقافها يجوز الشراء على الامر
وعلى المامور مثل تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائها في الارض في غير اوقاف الزراعة
وان كان المامور اشترى الحنطة في غير اوقاف الزراعة كان المامور يشتري بالفسه فيضمن دراهم
الامر لان الامر بالشراء الزرع بتقيد وان الزراعة كالامر بشراء الجوز والفسه رجل وكل رجل
بان يشتري له ارضا فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا باخي كان القول قوله مع عينه
ويكون الوكيل مشرا بالفسه ويعتق العبد على الوكيل لانه زعم انه اخ الموكل وعنى على موكله

فان الوكيل كان له ان يرد ما على الوكيل

في وقت لا يخرج الزرع قالوا كان اشتراها
الوكيل وان الزراعة وزرعها

رجل تحت امة لرجل فاشترى له امراته من مولاها فاشترى الوكيل فان لم
يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر عن الزوج لان هذه فرقة جات من قبل
المهر فبطل المهر كما هو قبلت الحرة ابن زوجها قبل الدخول او كانت امة اعتقها مولاها فاق
نفسها قبل الدخول او قبلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قول ابي حنيفة
رجله انه هذا اذا علم المولى ان الوكيل يشترى بها زوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج
اشترىها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهر المولى الاول لان الفرقة جات
من قبل المهر المهر من الاول بصرفه لكا البايع من الزوج بخلاف الاول هذا اذا علم المولى
ان المشتري كان وكيل من قبل زوجها وعرف ذلك بالبيعة فان لم يعرفه كانه الدخول
الوكيل بعد اشتراكه كان قوله البايع مع عينه على العلم الا ان نعم الزوج اهتد على
الوكالة لرجل امر رجلا بان يشتري له عبدا فلان بعد الامر مع هذا الوكيل فان اشتري
الوكيل كان العبد لمشتري الامر وعلى الامر للمامور قيمة عبده وهو كما قال في الكتاب رجل
قال فبيع مع عبدا هذا من فلان غريمي يا له على اوقاف صاحبه على عبده هذا عاله على ففعل
المامور ذلك كان على المديون قيمة كضلع العبد وكذا لرجل قال فبيع زوجي فلان
بعبدك هذا ففعل صار العبد مملوكا ويكون المامور قيمة عبده على الامر لا عرف قبل دفع
الي رجل الفا وامر ان يشتري له بها جارية وقال اما صنعت من شي فهو جاز فوكل الوكيل
رجلا آخر بذلك ثم ان الامر على الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني جاز شراؤه على الوكيل
الاول علم الوكيل الثاني بغير الوكيل الاول ام لم يعلم دفع الوكيل الاول للاف الى الوكيل
يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشتري الثاني جاز شراؤه على الوكيل الاول ولو ان الوكيل
الاول اخرج الوكيل الثاني من الوكالة مع اخراجه كان الوكيل جازا او ميتا لان الوكيل الثاني
وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل الاول فلا سعة ليعزل الموكل الاول الا ان الوكيل
الاول هو عز الوكيل الثاني مع حمله لان ربا المال يرضى بصنعه وعز الوكيل الثاني من صنعه
ولو ان الوكيل الاول اذا اشترى جارية قبل الفداء وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز
شراؤه على ربا المال فان اشتري الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشتريا لنفسه علم بشراء الاول ولم
يعلم دفع الوكيل الاول للاف اليه او لم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانها كانت وكيل
بشراء جارية وحق كرجل قال رجلين وكل واحد منهما جارية لي بالف درهم فاشترى كل واحد
ثم اشتري الاخر فان لا خير يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤه
في وقت واحد كانت الجارتان للموكل كذا ذكر في الفوائد وذكر في المستقاة انه اذا ملكه رجلا
بان يشتري له جارية بالف درهم واجاز صنعه فوكل الوكيل رجلا اخياك يشتري للموكل
جارية بالف درهم فاشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤها معا كانت كل جارية يشترى

ست

في وقت لا يخرج الزرع قالوا كان اشتراها

له الامر وجه رواية التوازي ان الثاني وكيل رب المال عنزله الوكيل الاول ولو وكل
 الامر رجلين كل واحد منهما على حدة ان يشترى له جارية بالف درهم فاشترى اوقع شرا
 معا كانت الجارية ثمان للوكيل وجه رواية المتقاضي ان الموكل لم يلتزم الاجارية وليست
 حادما بالامر او لم من الاخرى فلا يلزمه واجد منهما بخلاف ما اذا وكل رجلين كل
 واحد منهما على حدة بشرط اجارية لان منه لما وكل كل واحد منهما على حدة لم تغلق تركيل احدهما
 بالآخر فكان ملتزم ما توكل كل واحد منهما اجارية والفتوى على ما ذكر في التوازي **رجل** فم
 الى رجل درهم ومهيجها وامر ان يشترى له بفضله لحما وبعضه خبز كيف يصنع الوكيل
 ان كسر الدرهم بغيره وان اشترى به مكسرة بصير صرفا وهو غير مأمور بذلك قالوا الحيلة
 له في ذلك ان يامر القصاب بشري القصاب لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشترى هذا
 الوكيل منه بنصف درهم لحما ونصف درهم خبزا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخباز
 بشري لنفسه نصف درهم لحما ثم يفعل الوكيل ما قلنا رجل وكل رجلان ان يشترى له غلاما
 بالف درهم فاشترى الوكيل بالف غلاما يساوي الف على ان الوكيل بالخيار ثلثه ايام ثم
 تراجع قيمة الغلام الى خمسة انة فاختار الوكيل الغلام كان الغلام للوكيل في قول مجتهد كذا
 في قوله في حقيقه رحمه الله وقد ذكرنا مثل هذا في الوكيل بالبيع اذا باع جارية للوكيل
 الف بالف فباعها الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثه ايام فازدادت قيمتها الى الف درهم
 في مدة الخيار فانه ليس للوكيل ان يفيض البيع الا ان ثمه قالوا له ان يفيض البيع في قياس
 قوله في حقيقه رحمه الله اعتبارا للاضمان بالابتداء رجل من رجلان ان يشترى له ثوبا
 بعشرة دراهم فاشترى ثم ان الامر باع من باع الثوب دينارا بتلك العشرة جاز ما فعل
 فان قال الوكيل انك تطوعت عني بابا الثمن فلي ان يرجع عليه بعشرة دراهم وجبت
 عليك بشرط الثوب بامر الله لا يفسد اليه لان قرار الثمن يكون على الموكل فلا يكون الامر
 في اذا الثمن متطوعا **رجل** من رجلان ان يشترى له كل من طعام بمائة درهم ففعل الامر
 ذلك وادى المائة ثم ان الامور دفع الى البايع خمسين درهما على ان زادة البايع كل من
 طعام ففعل ذلك قالوا الاول يكون الامر والزيادة يكون للامور ويضمن الامور
 للامور خمسة عشر درهما لان البايع لما زاد كل الخمسين فقد حط عن المشتري خمسين درهما
 الا ان جميعا بمائة وخمسين كل الخمسة وسبعين لان الحط صرف الى كل من جميعا فيصير
 الاول خمسة وخمسين فيجوز على الامور ان يدفع الى الامر خمسة وعشرين لانه جعل هذا
 القدر من الاول الثاني **رجل** اشترى عبدا او شهدا انه شعره لفلان وقال فلان فثبت
 كان للمشتري ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكلا صار مشتريا لنفسه فلا
 شعر عقده بالاجازة لان الاجازة في الموقوف دون النافذ فان دفع الجارية واخذ منه

قياس

البايع

التمن

الثمن كان ذلك سعا منها بالتعاطي **رجل** وكل رجلان ان يشترى له امة بالف درهم فاشترى
 امة بالف درهم وبعث بها الى الامر فاستولها الامر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشترى بها
 بالف درهم فان كان الوكيل حين بيعت بها الى الامر قال في هذه الجارية التي امرتني بشراها
 فاشترى بها بالف درهم لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقبل ولو كان الوكيل حين بعث
 بها الى الامر لم يقبل شيئا ثم قال اشترى بها بالف درهم قبل قوله وله ان يخلد الجارية من الامر
 وعقرها وقته ولها لان الامر صار مفعولا من حقيقته **رجل** وكل رجلان يبيع عبدا ثم قال
 للوكيل قد اخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته امسلا يصدق الوكيل ولو اقر
 الوكيل او لا بابيع لانيسان بعبته فقال الامر قد اخرجتك عن الوكالة جاز البيع ويقبل
 قوله الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك **رجل** وكل رجلان يبيع عبدا فباع الوكيل بفضله
 وقال هو نصف فلان فخرج من ذلك لم يبين عند البيع اي النصفين يبيع جاز بعبه في نصف
 شايع للامر من في قياس قوله ان يبيعه رحمه الله ولا يجوز في قوله صاحبه رحمه الله
 وكل رجلان يبيع عبدا ثم باع بفضله فذ عليه بعبته فضا قاضي كان للوكيل ان يبيعه عند
 رحمه الله وكذا الوكيل بالبيع اذا باع فرد عليه بفضله فضا قاضي كان للوكيل ان يبيعه ثانيا
 ولو كان رجلا وكل رجلا بالعبه ثم وهب بنفسه ثم رجع في العبته لا يكون للوكيل ان يبيع
 الوكيل بالبيع اذا باع فرد عليه بعبته فضا قاضي كان للوكيل ان يبيعه با ما رجع وكل
 بشر اشترى ودفع الدرهم اليها فدفع احداهما الى صاحبه فضا قاضي ابى حقيقه رحمه الله
 يضمن النصف وقال لا يضمن شيئا **رجل** قال الغريم باع ما لي مثل ما باع فلان فقال فلان بعث
 بكذا فباع الوكيل بذلك ثم ظفرا ان فلان باع ما لي لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان
 فلان باع ما له بما قال وبيع ما لي لا يجوز بيع الوكيل استحسانا **رجل** وكل رجلان يبيع شيئا
 ثم قال لم اوكله ذلك الما طفي رحمه الله ان يجوز له لا يكون عزلا لانه لا يشهد في
 لم اوكله لا يكون عزلا وغيره من المشايخ قال يجوز له الوكالة يكون عزلا وذكر في الجامع
 رجل وصي لرجل ثلث ماله ثم قال لا يشهد في اثم او ص لفلان لا يقليل ولا كثيرا يكون ذلك
 رجوعا عن الوصية وذكر في الوصايا ما من الاصل انه يكون رجوعا فعلى رواية الجامع رجوع
 الوصية اذا لم يكن رجوعا عن الوصية لا يكون عزلا عن الوكالة وعلى رواية الوصايا اذا
 كان رجوعا عن الوصية يكون عزلا عن الوكالة قال بعضهم في المسئلتين روايتان قال
 بعضهم رجوعا عن الوكالة عزلا وجوز الوصية رجوعا اما قوله لا يشهد في اثم او ص لا يكون رجوعا
 ولا عزلا لان هذا امر بابا الشهادة الباطلة ولا حكم للباطل فلا يكون رجوعا واجمع على
 ان رجوعا عن كون شيئا للوديعه اذا كان في وجه المودع وان كان في غير وجهه لا يكون
 فضا وكذا لا يجوز احدا المسامحة في البيع ومجوز احدا الشرا بكون الشركة يكون فضا وكل

قالوا
 فاشترى
 بها
 بالف
 درهم

جليلين

الصغير

ولا عزلا

وكل جلا يشترط تمامي كالة جائزه وفي ملك الموكل شيء من جنس ما امر بشراؤه فباع
 الموكل ما كان عنده فاشترى الموكل لا يلزم الموكل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن
 فذلك عند ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء امانه سواء ملك قبل شراء الموكل
 او بعد ذلك قبض الثمن من الموكل بعد الشراء فذلك مضمون عليه رجل من جلا ان يوكل غيره
 ان يشتري حاربه للامور فوكل الامور رجلا فاشترى الوكيل فان الموكل يرجع بالثمن على
 المأمور بالوكيل ثم المأمور يرجع على الامور وليس الوكيل ان يرجع على الامور الوكيل ببيع العبد
 اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان له ان يخطو قول الوكيل مع عبده وملك
 المشتري عن الثمن فان خلف الوكيل لا ضمان عليه فان بطل من الموكل الوكيل قبض الدين
 والمضومة اذا قال قبضت الدين ودفعته الى الموكل مع اقراره وبعث العزم وان قال قبض
 الطاب حقه بنفسه من العزم لا يصح اقراره على الموكل الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشتراه لنفسه
 من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع رجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل
 ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في اشغفة الوكيل باستيجار الدار اذا استاجر الوكيل دارا سنة
 مائة درهم بشرط التعجيل ولم يشترط وقبض الوكيل الدار فغلبها من الموكل بالاجر لا يكون
 له ان يجلسها فان جلسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر يكون على الوكيل
 ثم الوكيل يرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها
 غاصبا فان غصبه لا يجبر الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذكر في بعض الروايات ان الوكيل
 اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استحبنا **فصل في التوكيل في النكاح**
 والطلاق والعتاق رجل وكل جلا ان يزوج امرأة فزوجه امرأة فداها بها الموكل
 قبل التوكيل جائزا اذا لم يكن الموكل شكي الله من موثقها وغير ذلك ولو تزوجه الوكيل المرأة
 فارها الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو تزوجه امرأة بالكثير من مهرها جاز في قول ابي حنيفة
 رحمه الله ولا يجوز في قولها اذا تزوجه بالكثير من مهرها بما لا يتقارب الناس فيه ولو تزوجه
 امرأة رتقا او مقعد او مجنونة قيل باله يجوز عند الكل في الصحيح الله على الاخلاق ايضا
 ولو تزوجه صبيبة جاز وكذا لو تزوجه امرأة خلف الموكل بطلاقها فلان ان يزوجها يجوز
 النكاح ووقع الطلاق ولو ملكه ان يزوج امرأة ولم يسها فزوجه امرأة لم يثبت بكفوله
 جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله لا طلاق اللفظ كما هو الاصل عندنا وعندنا في القياس جاز
 وفي الاستحسان لا يجوز ولو ملك المرأة رجلا ان يزوجها من غير كفو الصحيح انه لا يجوز
 في قولهم ولا يجوز الوكيل ان يزوجها صبيبا او مجنونا او مجنونا الوكيل بالتزوج ليس له
 ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني مخضرة الاول جاز ورجل وكل جلا ان يزوج
 في عقد فزوجه ثلثا في عقد ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا

وامر او كما ان يزوج
 تزوجه او كما ان يزوج
 وامر او كما ان يزوج

لوامر ان يزوج امرأة فزوجه امرأتين في عقد وكذا لو امر ان يزوج ثلثا في عقد
 فزوجه امرأتين في عقد وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وعن ابي يوسف
 رحمه الله قال ولا جاز ونحوه الا امر واحد رجل وكل جلا ان يزوج هذه المرأة فزوجه
 الموكل نفسه ثم طلقها لم يكن الوكيل ان يزوجها من الموكل ولو تزوجه الوكيل نفسه
 بعد التوكيل جاز فان طلقها كان له ان يزوجها من الموكل ولو وكل رجلا ان يزوج هذه
 المرأة فارتدت ولحقته بداء الحرب والعتاق بالله ثم سببت فاسلمت فزوجها الوكيل من
 موكله جاز رجل وكل جلا ان يزوج امرأة فزوجه حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبه
 ومذنبه او ام ولد جاز رجل وكل جلا ان يزوج هذه المرأة فزوجها الموكل نفسه
 ثم طلقها لم يكن الوكيل ان يزوجها من الموكل ولو تزوجه الوكيل نفسه بعد التوكيل جاز
 فان طلقها كان له ان يزوجها من الموكل ولو وكل رجلا ان يزوج هذه المرأة فارتدت ولحقته
 بداء الحرب والعتاق بالله ثم سببت فاسلمت فزوجها الوكيل من موكله جاز رجل وكل جلا
 ان يزوج امرأة فزوجه امرأة على ان امرها بيد ما جاز النكاح ويبطل الشرط اذا كانت
 المرأة رجلا ان يزوجها ويجاز ما صنع فاوصى الوكيل الى رجل ان يزوجها ثم مات الوكيل
 كان الوصى ان يزوجها وكذا في ما يراى كالات رجل وكل جلا ان يزوج امرأة فزوجه
 الوكيل ابنته لا يجوز في قول ابي حنيفة الا ان يرخص الموكل وعندنا صحيحه ان كان مكاتبه
 فزويت جاز وان كانت صغيرة لم يجز رجل قال العزم زوجني على مائة درهم فان ابنت
 فاعطها مائتين مائة وما تبين فابنت فزوجها اياه على مائتين ثم الوكيل رجل وكل جلا
 يزوج امرأة من بلد فلان او من قبله فلان فزوجه من بلد اخرى او من قبله
 اخرى لا يجوز رجل وكل جلا ان يزوج امرأة ووكيل رجلا لآخر بذلك فزوجه كل
 كل واحد منهما امرأة فاذا ما اختلفا فان وقع النكاحان على التعاقب جاز الاول ويبطل الثاني
 وان وقع معا بطل النكاح جميعا ولو كان فضولا زوج رجلا اخيتين في عقدتين او خمسا
 في عقد متفرقة كان للزوج ان يتخلى لحدى الاخيتين وانما لا بدع منهن ثم اوكول رجلا ان
 يزوج امرأتين في عقد فزوجه امرأة واحد جاز ولو وكل رجلا ان يزوج فلانة فاذا طار زوج
 فأت زوجتها او طلقها وانقضت عتقها فزوجها الموكل جاز ولو وكل رجلا ان يزوج فلانة ثم
 تزوج الموكل غيرها او ذات رحم منها او اربعا سواها خرج الوكيل من الوكالة امرأة قالت لرجل
 اني اخلع من زوجتي فاذا فعلت ذلك وانقضت عتق زوجتي فلا ناجاز لان التوكيل بحمل
 الاضائة رجل وكل رجلين ينكح امرأة اخلع او وكلت امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين
 لا يجوز وان سمي الموكل لهما مولا وكل رجلين يطلق او عتاق بغير مال ففعل ذلك لحد واحد
 جاز لان هذا امر بالعبارة فيستفرد به احدكما كالوكيلين المخصوصة عندنا وكذا الوكيل لرجلين

فلا تارة
 المائة

كيلين

مهنة شيء من انسان فوهب احد ما جاز مسایل التوكيل بالطلاق رجل وكل رجل ان يطلق
 امراته ثم طلق الموكل امراته بانها او رجوعها وانقضت عدتها فطلقها التوكيل لا يقع وكذا
 لو تزوجها الموكل بعد ذلك لم يكن التوكيل ان يطلقها ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل
 ثم طلقها التوكيل في العدة وقع طلاقه عليها السلطان اذا اكرهه رجلها لوكاله بطلاق امراته
 فقال الرجل مخافة الضرب والجس انت وكيلي فطلق التوكيل امراته فقال الرجل لم ارد
 بقولي انت وكيلي الطلاق لا يصدق وطلق امراته لان كلام الرجل خرج خارجا لكلام
 السلطان وكلي بطلاق امراته رجل قال لامرأة الغيرة اذ دخلت الدار فانت طالق فبلغ
 الزوج ذلك فاجاز فدخلت طلقت ولو دخلت بعد الكلام الفضولي قبل الاجازة لا يطلق
 فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير مباحا بعد الاجازة فلا يقع
 الطلاق بدخول قبل الاجازة وكذا الزوج امرأة زوجها منه فضولي بغلها فظاهر منها
 ثم اجازت المرأة عقد الفضولي كان الظاهر باطلا رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها
 احدكما دون صاحبه فطلقها احدهما ثم طلقها الآخر وظلها احدهما فاجاز الآخر لا يقع
 وكذا التوكيلان بالعتق وهو قال للتوكيلين طلقها ثلثا فطلقها احدهما واحدة ثم طلقها الآخر
 تطليقتين لم يقع شيء حتى يحكما على ثلث تطليقات وكذا قال جعلت امرأتي بيد
 فلان وفلان لا ينفرد احدهما وكذا التوكيل رجلين بالطلاق بيد رجل قال لامرأته
 طلقها انفسكما ثلثا فطلقت احدهما نفسها وصاحبتها ثلثا طلقت بشرط ان يكون تطليقها
 نفسها في المجلس اما تطلق صاحبتها لا يقتصر على المجلس ولو قال لهما طلقا انفسكما ثلثا ان شئنا
 فطلقت احدهما لا يقع ما لم يحكما على ثلث في المجلس رجل وكل رجلين جلا بطلاق امرأته فخلعها
 التوكيل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها او بعد لانه في كل
 بارسال الطلاق والخلع تعليق الطلاق قبل للمرأة والتوكيل بالادراك لا يملك التعليق
 وقال الغني ابو جعفر رحمه الله يقع الطلاق سواء كان دخولا او لم يدخل وبه اخذ الغني
 بما لا يثبت لانه لما رضى بالطلاق بغير بدل كان رضى ببدل وقال بعضهم ان كان ذلك قبل
 الدخول بها يقع وان كان بعد الدخول لا يقع وهذا ظاهر لان الطلاق بعد الدخول باين فاذ
 رضى بالبينونة بغير بدل كان رضى ببدل لما الطلاق بغير بدل بعد الدخول لا يجيب الاستدلال
 بما لا يثبت بوجوب البينونة بالبدل كما يكون رضا بالبدل وبه قال ابو القاسم الصفار رحمه الله
 وعليه كثير من المشايخ رحمه الله التوكيل بالطلاق اذا وكل غير لا يقع فان وكل غير فطلق
 الثاني محضرة الاول وطلعا اجنبا التوكيل لا يقع طلاق الفضولي وكذا التوكيل
 بالعدوى بخلاف البيع والمنكاح والخلع والكمابة فان عمه اذا وكل التوكيل رجلا ففعل
 الثاني محضرة الاول فاجاز التوكيل صحت اجازته وهو كل رجلا ان يخلع امرأته ثم خلعها

عنه

الزوج او بات بوجه من الرجوع ثم تزوجها في العدة او بعد هال يكون التوكيل ان يخلعها
 رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته واحدة فطلقها التوكيل ثنتين يقع شيء في قوله ان يخلعها
 وقا لا يقع واحدة وهو كل رجلا ان يخلع نصف عين فاعتى الكل قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقع
 شيء وهو كل رجلا ان يخلع كل العبد فاعتى نصفه عني نصفه في قوله ان يخلعها رحمه الله
 وعندنا ما عني كله وان رجلين لكل واحد منهما عتق فكل واحد من رجلين ان يخلع عتق عتق
 الآخر هذا التوكيل ايضا ان يخلع عتق فقال التوكيل عتقت احدهما ثم مات التوكيل قبل الميا
 في القياس عني احدهما في الادستحسان عتقا جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته
 وكل رجلا بالطلاق فطلقها التوكيل قبل ان يعلم بالوكاله لا يقع طلاقه رجل وكل رجلا بان
 ثلث تطليقات من المرأة بالثقة منهم فباعها التوكيل واحدة ثلثا الا ان يقع شيء التوكيل
 بالخلع لا يملك قبض المبدأ رجل وكل رجلين بالخلع فخلعها احدهما لا يجوز وكذا التوكيل احدهما
 واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر خلعها رجل له اربع نسوة قال الرجل طلق امرأتي فقال
 التوكيل طلقت امرأتك كان الخیار الى الزوج وان طلق التوكيل واحدة بعينها فقال التوكيل لا يقع
 هذا لا يصدق رجل قال لغيري طلق امرأتي فطلقها التوكيل ثلثا فان كان الزوج نوى ثلث
 يقع الثلث واللام يقع شيء في قوله ان يخلعها وفي قوله صاحبه يقع واحد رجل قال الرجل طلق
 امرأتي فقد جعلت ذلك اليك يقتضيه ذلك على المجلس وهو كل رجل احدي امرأته ان يطلق
 صاحبهما لا يقتصر على المجلس وهو قال لامرأته وكلت بك بطلا ذلك يقتصر على المجلس فهو تقيض
 كما هو قال لها طلقني نفسك اذا كان الرجل وكلا بالخلع من الجانبين فانه لا يلى العقد من الجانبين
 في احدهما وكبتين رجل اذا سفلها صمته المرأة فكل الرجل وكلا بطلاقها ان لم يرجع الى
 كذا يخرج الى استغنى كتاب التوكيل بالخلع والخلف فيه المتأخرون قال شمس الامه السرخسي
 رحمه الله الصحيح انه يصح عزله رجل قال لغيري خلع امرأتي فان استغنى فطلقها فانت المرأة بالخلع
 فطلقها التوكيل ثم طلبت الخلع فخلعها التوكيل في العدة ذكر في جميع التفاريق ان الطلاق الكاذب
 ان كان رجوعا جاز خلع التوكيل وهكذا ذكر في الاصل رجل وكل رجلين جلا ان يخلع امرأته فخلعها
 على زوجها واجاز في قوله ان يخلعها رحمه الله ولا يجوز في قوله صاحبه الا بما يتعارف الناس
 به وهو كل الرجل امرأته ان يخلع نفسها منه بالاعراض لا يجوز ذلك الا ان يرضى الزوج به
 رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت ففقدت ذلك بذلك فعاثت اشترت بك ذلك
 وكذا كان ذلك باطلا رجل قال لغيري انت وكيلي في طلاق امرأتي ان شئت واشدات لم يكن
 وكلا حتى تشاهي في مجلسها فاذا شئت يصير وكلا وان قام التوكيل عن المجلس قبل ان يطلق
 بطلت الوكالة وهو كما لو قال انت وكيلي في طلاقها ان شئت فان شئت في المجلس وان قال
 قبل ان تشاهي وكاله له رجل وكل رجلين ان يخلعها امرأتين له بالمال معلوم او يبيعا عبدا

قلت

مطلوب

هذه هي النسخة من فلان
بسم الله الرحمن الرحيم

شفس فلان عشر ايام بصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لاسي كفيلا
هو قال انا كفيلا شفس فلان الى عشر ايام بصير كفيلا بعد عشر ايام كما قال في الاصل
قال شفس الامة الخواني رحمه الله كان القاضي الامام الاستاذ ابو علي الشفس رحمه الله
يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يحبه هذه الرواية وكان يقول هو قال
بالفارسية بذر فتم من فلان راده ووز بصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لاسي كفيلا
بعد عشر ايام وبعض المشايخ قالوا اذا قال بذر فتم من فلان راده ووز ولم يسلم حتى
مضت عشر ايام رفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج القاضى عن الكفالة قال رضي الله
عنه وبه كان نفي الشيخ الامام ظهير الدين ويكي في ذلك عن جدي رحمه الله وهو قال انا
كفيل شفس فلان من اليوم الى عشر ايام بصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى
كفيلا في قولهم لانه وقت الكفالة بعشر ايام والكفالة مما التوقيت ولو قال انا كفيلا شفس
فلان الى عشر ايام واذا مضت عشر ايام واذا مضت عشر ايام فانا منها يرى قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يطالب بعش الكفالة لاني العشرة ولا بعدها وذلك في
الاصل انه لو قال كفلت شفس فلان شهر يكون كفيلا اذ كما لو قال انت طالق شهر
يكون طالقا اذ ارجل قال الغيرة فلان على نفسه الى شهر عن محمد رحمه الله انه قال لا يسيل
حتى مضى شهر ولو قال نفسه على ابي شهر فاذ مضى شهر فانا يرى منه قال هذا لم يبين له
شيئا رجلا الى اجل وادى يواف به وهو كفيل في خصومة بينهما ولم يبين له الخصومة فالكفالة
بالخصم جائزة ولا يكون وكفلا بالخصومة لانه لم يبين له الخصومة رجلا كفيل شفس رجلا
على انه لم يواف به يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان لفرجاء وذلك استحسانا وهو قول
محمد رحمه الله وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف رحمه الله رجلا كفيل شفس رجلا
فان المكفول له كانت الكفالة ميراثا الورثة ياخذون الكفيل مسايلا في تسليم نفس
المكفول به المكفول بالفضل خاسم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل
يرى الكفيل وان لم يقل عن الكفيل لا يرى الكفيل وكذا هو امر الكفيل رجلا ان يسلم نفس
المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل يرى الكفيل
وهو ان رجلا اجنبا لزوج امور سلم المكفول به عن الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب
يرى الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قلت لا يبر الكفيل وهو لخذ القاضى من المدعى عليه
او امين القاضى كفيلا بالشفس يطلب المدعى او غيره طلبه فسلمه الكفيل الى القاضى يرى يواف به
الى الطالب لا يبر هذا اذا لم يصف القاضى وامره ان المدعى يطلب منك كفيلا بالشفس فاعطه
كفيلا بنفسك فسلم الكفيل الى القاضى او الى امينه لا يبر وان سلمه الى الطالب يرى ولو قل

رجل

رجل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه المال الذي على المدعى عليه وهو ان
دريم فلم يواف به الكفيل ولكن الطالب نفي المدعى عليه وخاصة ولا زمه في المسجل حتى
الليل فاما المال لازم على الكفيل لانه لم يواف به رجلا كفيل بنفسه رجل فمات المكفول
له يرى الكفيل رجلا كفيل بنفسه رجل الى الليل وقال ان لم اوافك به غدا فعلى المال
الذي عليه ثم اخلفا فقال الكفيل واخلفك به وقال الطالب لم يواف به كان القول
قول الطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب جوب المال التام المال بالكفالة الا
ان المواقاة شرط للبراءة فلا يثبت بقوله الكفيل رجلا كفيل بنفسه رجل على انه ان لم يواف
به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فتعيب الطالب عند رجل الاجل فطلبه الكفيل
ولم يدفعه الى الطالب واشهد على ذلك قال لا لازم على الكفيل وكذا لو شرط على الكفيل
مكانا فجا الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب فدفعه اليه فتعيب الطالب
كان المال لازم على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول ابي يوسف رحمه الله
اذا تعيب الطالب برفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضى ويكفل للغايب فيسلم الكفيل
الى الكفيل ويظهر هذا قالوا ايمن اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فتوارى البائع
يرفع المشتري الامر الى القاضي في قوله ابي يوسف لينصب ويكفل للغايب فيرد المشتري
عليه وعلى قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا ينصب القاضى خصما للغايب في المسلمين وكذا
لو خلف الرجل يفتنين من فلان اليوم فتعيب فلان سبب القاضى ويكفل فرفع اليه
الدين لان الطالب تعيب قاصدا لاضرار الكفيل والفرم والقاضى يفتن نظرا للمسلمين
فصحت كيدا دفعا للضرر رجلا كفيل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه
المال الذي للطالب على المكفول به وشرط الكفيل في الكفالة على انه يرى من الكفالة اذا
وافاه المجدا الا عظم فوافاه في ذلك المكان يومئذ واشهد على ذلك وتعيب الطالب يرى
الكفيل الكفالة بالشفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالشفس وحدها لان
الكفيل ههنا جعل شرط البراءة عن الكفالة لخصام المكفول له المسجل في ذلك الوقت دون
التسليم الى الطالب وكذا كفيل بنفسه رجل الى الغد على انه ان لم يواف به غدا في المسجل فعليه
المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف به للطالب غدا المسجد الا عظم
فيتعيبه منه فهو منه يرى ثم التقيا بعد الغد فقال الكفيل قد تعيبك قال الطالب تقاوت
لا تصدق احدا مما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل وان اقام
كل واحد منهما الشدة على المواقاة في المسجد ولم يشهدوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت
الكفالة بالشفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان المواقاة شرط البراءة على الكفالة
فلا يثبت ذلك عند التجادل لا بحجة فاذا اقام اليه دفع المعارض من اليقينين

مطلوب حذا

فلا يثبت ما ادعاه احدنا والمعنى فيه ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك
بالاصيل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا حجة واما الكفيل فثبت على الوفاة في
المسجد ثم يقيم الطالب سنة يرى الكفيل من المال والنفس ولا يصدق على الطالب الوفاة
في المسجد ثم يقيم الطالب سنة يرى الكفيل من المال والنفس ولا يصدق على الطالب الوفاة
اذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير المصل الذي كانت فيه الكفالة وهذا
قاضي او سلطان يرى الكفيل في قوله ان حيفه رحمه الله اذ لم يكن الكفالة مقيدة وقا
صاحبه لا يبرأ حتى يدفعه اليه في المصل الذي كانت فيه الكفالة وان كانت الكفالة مقيدة
بان كفل بنفسه على ان يواف به في مجلس القاضى فدفعه اليه في السوق او في محلة من محال
المصر ذكر في الكتاب انه يبرأ وقال مشايخنا في زماننا اذ اشترط عليه التسليم في مجلس القاضى
فسلم في غير مجلس القاضى لا يبرأ وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه
اليه عند القاضى او شرط ان يدفعه اليه عند القاضى فدفعه اليه عند الامير وشرط عليه
الدفع عند هذا القاضى فاستعمل قاضى آخر فدفعه اليه عند الثاني برى رجل كفل بنفسه رجل
والكفول به مجموع عند القاضى فدفع الكفيل الى الطالب في السجن برى الكفيل وان كفل
بنفسه رجل وهو مجموع ثم اطلق ثم اعيد الى المجلس فدفعه اليه قالوا ان كان المجلس الثاني
شي من الفارة او غيرها مع الدفع وبرى الكفيل وان كان المجلس الثاني شي من التجارة او
غيرها مع الدفع وبرى الكفيل وان كان المجلس الثاني شي من امور السلطان لا يبرأ الكفيل
وكفيل بنفسه رجل وهو غير مجموع فليس عليه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون لطلب
هو الذي حبسه فسلمه في الحبس مع تسليمه وكفيل بنفسه رجل وهو غير مجموع ثم حبس فخاصم
الطالب الكفيل الى القاضى الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وانت حبسته بدين فلان
آخر له عليه عن محمد بن القاضى يامر باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم
يعاد الى الحبس اذ اقر الكفيل بالنفس الكفالة عند القاضى فان القاضى لا يحبس اول من
وكنا في سائر الحقوق فان اعيد الى القاضى ثانيا فان القاضى يحبس حتى يسلم نفس المكفول
به وان ثبت الكفالة بالهينة لا بالقرار كذا في رواية الخصال لا يحبس اول من وفي
ظاهر الرواية اذ اثبت الحق او الدين بالهينة يحبس اول من وكفيل بنفسه رجل فغاب
المكفول به علم مكانه عند القاضى انه ابن مولى الهينة او كانت له عادة الخروج الى تلك
البلد في كل سنة فان القاضى يهل الكفيل متى يذهب ونحوه ان كان الكفيل يبرأ ان يذهب
وان الى الكفيل ان يذهب يحبس حتى ياتي به وان كان المكفول به غائبا لا يعلم مكانه
ولا يوقف على براءة لا يحبس الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت الكفيل بالنفس اذ امن
المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حاله كان له ان يمنعه حتى يخرج عن عمله الكفالة

وان كانت

وان كانت الكفالة مؤجلة ليرى ان يمنعه عن الخروج قبل حلول الاجل رجل كفل بنفسه رجل
على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه فلم يواف به الغدا وادعى الطالب عليه
الف درهم وصدقه المطلوب وحده الكفيل كان القول قوله الكفيل مع اليمين على العلم
كفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه من المال ما اقر به المطلوب فلم يواف به الغدا
فاقر المطلوب ان له عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر وكفيل بنفسه رجل على ان يواف
به اذ اجلس القاضى فان لم يواف به فعليه الف الف الف للطالب عليه فلم يجلس القاضى اياها
وطالب المتي فلم ياب به فلا شيء على الكفيل من المال لانه علق الكفالة بالمال بعد الموفاء فاذا
جلس القاضى وكفيل بنفسه رجل على انه متى طالبه الطالب فلم يواف به فعليه المال الذي
عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم يدفعه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم
في الوقت الذي طلبه وكذا لو كفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به فعليه له هذا المال لان
عنده اذ استعمل في الدين يراى به الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال الكفيل بالنفس اذ
اعطى الطالب كفيل بنفسه فمات الاصيل برى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برى
الكفيل الثاني برى رجل كفل بنفسه رجل ثم ان المكفول له اخذ من الاصيل كفيل آخر بنفسه
لا يبرأ الكفيل الاول رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه
وهو الف درهم ثم ان الطالب ابرأ الكفيل عن الكفالة قبل ان يدفعه الى الطالب غدا فعليه
وهو الف درهم ثم ان الطالب ابرأ الكفيل عن الكفالة قبل ان يدفعه اليه قال محمد بن
ولا تشبه براءة الكفيل موته فانه لو مات الكفيل كان له براءة الكفيل ان دفعه الى الطالب
برى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان له مال على الوارث وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل
المكفول له الى وارث الطالب الوقت برى وان لم يدفعه لزم المال رجل ادعى على رجل انه
غصبه ثوبا فاخذ من الدعا عليه كفيل بنفسه وقال الكفيل ان لم يرد به على غدا فعليه
تمة الثوب عشرة فقال الكفيل لا بعشرين درهما فسكت المكفول له قال محمد بن قيس
قوله ان حيفه رحمه الله وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم في قوله ان يوسف هو جازن
عليه ما شرط على نفسه وان لم يقبل الطالب رجل قال لا خير كفلتك بنفسه فلان فان غاب
فانا ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم دفعه الكفيل
اليه بعد رجوعه من الكوفة والكفيل ضامن للمالك لانه علق الكفالة بالهينة وهو قال
قد كفلت لك بنفسه فلان فان غاب ولم اوافك فانا ضامن لما عليه فغاب قبل ان يوافي
لزمه المال وهو غير له ما هو قال ان غاب قبل ان اوافك به وهو قال فان غاب فلم اوافك
فانا ضامن لما عليه هذا على ان يوافيه بعد الغيبة الطالب اذ علق براءة الكفيل بالنفس
بشرط فهو على وجه ثلثة في وجهه بخلاف براءة ويطلب الشرط نحو ان يكفل رجل بنفسه رجل

اليه

فأبواه الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت الشبهة وبطل الشرط
 صالح الكفيل المكفول له على ما لا يشترطه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبر
 الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع وأحدى روايتي الحاشية والكفالة في رواية أخرى يبر
 عن الكفالة وفي وجه كونه الشبهة والشرط وهو قوله ذلك رجل كفيل بنفسه رجل وبما عليه من المال
 بشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال إلى الطالب ويبره عن الكفالة بالثمن جازت الشبهة
 والشرط وفي وجه لا يجوز كلاما وصورة ذلك رجل كفيل بنفسه رجل خاصة بشرط الطالب
 على الكفيل أن يدفع إليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فإنه يكون باطلا **فصل**
 في الكفالة بالمال رجل كفيل بعين في يده رجل فهو على وجهين إن كان العين مائة في يده كالأموال
 والعارية وأموال المضاربة والشركة والمضاربة والمضاربة وما كان في معنى البيع
 الكفالة وإن كان العين مضمونا على صاحب اليد كالنصيب والمبيع يبيع فاسد والمقبوض على
 الشئ أو نحو ذلك يبيع به الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه ما دام قائما وإذا أملاك كان عليه
 قيمته وكذا لو أدي رجل عبد لغيره فأتى العبد فأتى المدي بينه أن يعبد كان له في قضي
 القاضى له بذلك كان له أن يأخذ الكفيل بغيره العبد رجل كفيل من رجل بمال فقال الكفيل
 المكفول له إن وأيتك بنفسه غدا فأتى من المال فأتاه جاز وبقي من المال كان النكاح
 وقال الكفيل بنفسه إن لم أوف به غدا فأتى من المال فأتاه جاز وبقي من المال كان النكاح
 إن له عليه خمس مائة كان الكفيل ضامنا لما أقر وليس هذا كما أقر إن لم أوف به غدا فأتى
 ضامن لما أديت عليه فلم يوف به غدا فأتى من المال فأتاه جاز وبقي من المال كان النكاح
 به غدا فأتى أديت عليه فهو على فلم يوف به غدا فأتى من المال فأتاه جاز وبقي من المال كان النكاح
 لم يعط فلان ما لا دفعه على فتقاضاه الطالب فلم يعطيه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم
 الكفيل استحسانا رجل قال لا خير يا رجل فلا تأما يا بعتك فهو على فقال الطالب بعتك بعتك
 متاعا بألف درهم وصدقه المشتري وكذا بهما الكفيل كان القول قول الطالب والمطلوب استحسانا
 رجل قال لغيري إذا بايعت فلا تأستأفوه على فباعه شيئا ثم باعته لغيره الكفيل المالك
 الأول دون الثاني وهو قال ما بعتك اليوم فهو على فباعه شيئا ثم باعته لغيره الكفيل
 جماعة أنا ضامن لما يمتنع وغيركم كان ضامنا لما بايعه القوم دون غيرهم رجل كفيل من رجل
 بمال بغيره من ثم لجاز المكفول عنه الكفالة فأتى الكفيل شيئا لا يرجع على المكفول عنه رجل
 قال لا خير ما ذاب لك على فلان فهو على ورضى به الطالب فقال المطلوب للطالب على أن دفع
 الطالب إلى عليه الفادى ثم وقال الكفيل ما للطالب على المطلوب شي في كوفي الفصل في القول
 قول المطلوب ويجب على الألف على الكفيل رجل قال لغيري ما ذاب لك عليه من حق أو من
 لك عليه من حق فهو على فغاب المكفول عنه فقام المدي على الهبة على الكفيل أن له على المكفول

رجل كفيل من رجل

رسم ما يمتنع اليوم وهو قولنا بايعت

عنه

عنه بألف درهم لا يقبل بيته حتى يحضر المكفول عنه وأقام المدي على الكفيل بيته أن قاضي
 بلد كذا قضى له على الأصيل بعد عقد الكفالة بألف درهم قلت من البيته وتضي على الكفيل
 بأمر ويكون ذلك قضاء على الغائب وهو كفيل من رجل بأمر بما للطالب على الكفيل عنه فغاب
 الأصيل فقام الطالب البيته على الكفيل أن له على فلان الغائب ألف درهم وأنه كفيل له بأمر
 فلان الغائب قبلت هذه البيته ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب رجل دعى على رجل ما
 فقال المدعى عليه رجل كفيل له عنى كان ذلك أقرا أمته بالمالك المدعى رجل كفيل من رجل
 بدين على أن فلانا وفلانا يكفلا عنه بكنا وكنا من هذا المال فأتى الآخران أن يكفلا وقال
 الفقيه أبو بكر البخاري الكفالة الأولى لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة رجل رجع ابنه
 ومن عنه المهر على أنه أن مات ابنه أو امرأة ابنته قبل أن يني بها فهو براء عن ضمان عن أبي
 يوسف أنه قال للضمان لازم والشرط باطل امرأة قالت لزوجها المدي أن مت من مرضك
 هذا مهر عليك صدقة أو قالت فأتى من مهرى فأتى الزوج من ذلك المرض قال محمد
 رحمه الله المهر على الزوج وبطل ما قالت لأنه مخاطرة فذلك رجل له على رجل دين فقال
 الطالب للمطلوب إن لم أقبض مالي عليك حتى يموت فأتى في رجل فأتى المطلوب بكت المرأة بالطلقة
 وهو قال الطالب إن مت أنا فأتى في رجل فأتى في رجلان اشتريا عبدا أو استقراضا
 ما لا من رجل على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان للبايع أن يأخذ ما يشاء الجميع الألف
 فإذا أدي أحد ما شتا لم يرجع على شريكه حتى يكون للموذي أكثر من النصف ذلك كقوله رجل
 بألف على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فأتى أحد ما شتا كان له الخيار أن شارح جميع
 ذلك على الأصيل أن كانت الكفالة بأمر وإن شارح نصف ذلك على الكفيل الآخر في الألف
 أو أكثر رجل كفيل من رجل بألف درهم فصالح الكفيل الطالب من الألف على خمس مائة مع الصلح
 ويرى الأصيل والكفيل عن الخمس مائة الأخرى رجل باع دارا وكفل الشبان بالدار ثم أدي
 الكفيل الدار لم يبيع وعنه رجل قال لا خير يا رجل فلا تأما على أن ما أصابك من خسار فهو على
 أو قال رجل كفيل من رجل بألف درهم هذا فأتى من رجل بألف درهم هذا فأتى من رجل بألف درهم هذا
 المكفول عنه أن كانت الكفالة بأمر وإن كفيل من رجل بالجنات أو بغيرها أو بغيرها أو بغيرها
 يبيع ويرجع على المكفول عنه أن كان بأمر وكذا السلطان إذا أضاف رجل فلا فامر له رجل غير
 يؤدى عنه المال كل ما هو مطالب به حسب جازت الكفالة به فان أمر غيب بذلك أن قال
 على أن يرجع على ذلك كان له أن يرجع عليه وإن لم يقبل على أن يرجع على اختلافه والصحيح
 أنه يرجع ذكر في هب الميراث والكاف أسيرتا في دار الحرب أسيرا فاشترى رجل منهم أن اشترا
 بغيره من يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الأسير ونحو سبيله وإن اشتراه بأمر في القيا
 لا يرجع الأمور على الأمر في الاستحسان يرجع سواء من الأسير إن يرجع بذلك عليه أو لم

الكفالة

إذا امر

يقول

مطلوب جدا

هت

على ان يصل على ان يرجع بذلك على وهو كما قال الرجل لغريمه انفق من ماله على عيالي
وانفق في بناء دارى فانفق المأمور كان له ان يرجع على الغريم انفق وكذا الاستعانة
المرجلا ليدفع الغناى ليخفف عنهم فهو بمنزلة ما لو امر به بالشرى رجل يملك على غايب الفاقدا
رجل للطالب لك على الف اذا قدم فلان الغايب جاز ولو قال مع عبدك هذا من فلان انفق
على ان ضامن لهما فباعه بخمس مائة كان له ان يخذل الكفيل بخمس مائة ولو باع المولى عبدك بالنقود
ورم ضمن الكفيل الفاقدا وان رجلا كان في السفينة فقال احدهما لصاحبه انى متاعك
على ان متاعى يتينا فالفاه ضمن نصف قيمته رجل كفل عن رجل بالف ببيعة ثم اقام الكفيل
ابيه ان لا ينفق الفى ادعاه على المكفول عنه ثم ضمن لم يقبل ذلك من الكفيل رجل قال انى
فلان اقم بيطك فانما ضامن ماله فمات المكفول قبل التقاضى ذكر ابن سماعة في النوادر انه
سئل الضمان رجل كفل عن رجل بمال والطالب غايب فله المكفول عنه حاضر فاجاز الغايب بعد
ذلك لا يصح الكفالة في قوله الى حنفية ومحمد رحمهما الله ويصح في قول ابى يوسف رحمه الله
ولو كان المكفول عنه غايبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز بالالتفاق رجل عليه دين لرجل
فكفل رجل بالدين بخصم الطالب والمطلوب بغير امر للمطلوب ففرض به المكفول عنه ثم قال
المكفول له وصيت بكفالتك جاز فان ادى الكفيل المالى يرجع به على المكفول عنه ولو قال الكفيل
له اولا قد وصيت بكفالتك ثم قال للمكفول عنه قد وصيت اوقال قد اجرت وادى المالى لا يرجع
على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولم يملك الكفيل فلا يتغير بل جازة المكفول عنه بغير
قال لورثته ان للناس على ديوننا فاضمنوا على فاضمنوا وارباب الدين غيبوا استسمانا
وان قال الصحيح ذلك لورثته واصحاب الدين غيبوا يجوز ذلك وكذا لو حضر صاحب الدين
وقال وصيت لا يجوز ايضا ولو ان المريض لم يطلب من الورثة ذلك بعد موت المورث وقول
ورثته فتمت للناس كل دين عليك والغرماء غيبوا يجوز ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعد موت
المورث جاز وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز في الوجهين وعن حنيفة رحمه الله اذا
ضمن المورث في مرض موته فان لم يطلب المريض منه ذلك رجل كفل عن رجل بمال ثم ان الكفيل
عنه اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل انه لو كفل بمال من رجل على الاصيل فاعطاه المكفول
عنه رهنا بذلك جاز الهمم ولو كفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به الى سنة فعليه
المال الذى عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بمال رهنا الى سنة كان الهمم
باطلا لانه لم يجز للمالك الكفيل على الاصيل بعد كذا لو كان الكفيل قال للطالب الكفا
ان مات فلان ولم يؤد المالى فهو على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز وعن ابى يوسف
رحمه الله في النوادر انه يجوز ولو ابراه الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الا بمر
قال في الاصل وكل من لا يجوز الهمم به لا يجوز الا بمر عنه رجل باع دارا وكفل رجل

ولو قال انى فالفاه ضمن نصف قيمته
فان الكفيل يند الكفيل

الخصم

المشترى

المشترى بما ادركه فيها من ثمنه واخذ المشتري بذلك عنه رهنا ذكر في الاصل ان الهمم
باطل ولا ضمان على المرتين والكفالة جائزة وذكر عن ابى حنيفة رحمه الله انه يجوز ان
بالدرك سواخذ الطالب والكفيل واخذ الهمم يكون ضامنا رجل كفل عن رجل بالهمم
بجواد فادى الثوبف ويجوز الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ما كفل وهو الجواد
وهو المالك بون رجلا باد الجواد عنه فادى الثوبف فانه يرجع بالثوبف ولو
اشترى شيئا بالجواد فنقد الثوبف ورضى به البائع رجع المشتري على الشفع بالجواد
ولو اشترى شيئا بالجواد واعطاه زيوفا فباعه من الحجة يبيعه من الحجة على الجواد انى
وقع عليها العقد ثم سأل الامر من قبل المالك عنه اربعة اقسام منها ما يرجع المأمور
على الامر سوا قال له ادفع عنى ولم يقبل ذلك فخطب كان المأمور له او لم يكن والثاني
ما يرجع فيها ان كان المأمور خليطا الامر ولا يرجع اذا لم يكن والثالث لا يرجع في جميع
الاحوال الا اذا شرط الامر الضمان وقال على ان ضامن والمابع ما يرجع اذا قال
الامر عنى ولا يرجع اذا لم يقبل ذلك اما الاول رجل قال لغريمه اكفل لفلان بالف درهم
عنى وقال نقصد فلانا الف درهم له على وقال اضمين له الف الف لى على او قال اقصه له
على او قال اقصه على او قال اعط الف الف لى له على الف درهم او قال اقصه عنى وقال
ادفع اليه الف الف لى له على او قال اقصه عنى الف درهم فنقل المأمور فانه يرجع على الامر
في هذه المسائل ما دفع في رواية الاصل وعن حنيفة رحمه الله في الحج اذا قال للآخر
اضمن لفلان الف الف لى له على فضمها وادى اليه يكون منطوقا في الضمان ولا يرجع
على الامر الا ان يكون خليطا الامر يرجع عليه وكذا في قوله اقصه واما القسم الثاني
قال لا خرافة الى فلان الف درهم ولم يقبل عنى ولا انها لك على فدفعها المأمور ان كان خليطا
للامر يرجع عليه بما ادى فان لم يكن خليطا لا يرجع وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع في
الوجهين والخليط هو الذى يكون في عياله كالمولى والمولى هو الذى يكون في عياله
او اخيرا او شريكه شركة عنان كذا قال في الاصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذى
ياخذ منه الرجل ويعطيه ويدينه ويضع عنده المالى وان لم يكن في عياله وذكر في الاصل
اذا امر بغيره في الصغار ففان يعطى رجلا الف درهم فضاخه او لم يقبل فضاخه فنقل المالى
فانه يرجع الصيرفى على الامر في قول حنيفة رحمه الله فان لم يكن حريفا لا يرجع الا
ان يقول عنى وذكر في الاصل رجل قال لغريمه وليس خليط له ادفع الى فلان الف درهم
فدفع المأمور لا يرجع به على الامر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع الله على حده
يجوز دفعه والقسم الثالث رجل قال لآخره فلان عنى الف درهم فوهب المأمور
ما امر كانت الهبة من الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على القابض والامر ان يرجع

ما لم يرد

او قال اعطه عنى الف درهم
او قال اعطه عنى الف درهم

بالثمن على البائع وإن شارجع على الضامن في قول أبي يوسف وقال الحسن من قوله نفسه
يرى الضامن عاضن ويكون الضامن ضمن لهذا اللفظ ما أدركه فيها من ذلك أو ما تبعه
فيها من تبعه قال ذلك قبل أن يقبضها المشتري أو بعد ما قبضها والمسئلة بحالها كان
المشتري أن يأخذ البائع أو الضامن بالثمن رجل بثلث زوج ابتدع عن مهرها أو مهر المهر
منه على أنه ضامن فلم يجز إلا بنت لا يجب على الولد شيء لأنه لم يقم شيئاً كان له على غيره
فلا يصح الضمان إلا إذا قال الولد إن الأب بنت فلان فله بالهبة والابن لا يبرأ أباه عن
مهرها أو مهره منه ومنه الوالد فلو كانت الوكيل فطالبت زوجها ولدت منه المهر
فالابن ضامن لذلك كان على الأب ضمان ما أخذت من الزوج بغير حق رجل كفيل
عن رجل بالثمن بامر ثم ادعى الكفيل أن الأب لم يوفه الكفيل بغير حق رجل كفيل
ما لا يكون واجباً لا يقبل قوله وهو غامض أهله على أن لا يلفظ له بذلك والكفيل لا
يحدد لا يقبل بنيه وهو إذا كان كلف الطالب لا يلتفت إليه ولو كان الكفيل دى إلى
إلى الطالب فلو كان يرجع على الكفيل عنه والمطالب غائب فقال الكفيل عنه كان إلى
عنه كان المالك أو الوثن ميتة أو ما أشبه ذلك وإذا كان يقيم أهله على الكفيل لا يقبل
بنيه فهو مراد المالك إلى الكفيل ويقال له المالك خصمك وخاميه فإن حضر الطالب قبل
أن يأخذ المالك من الكفيل فاقرب الطالب عند القاضي أن المالك من خيرا وما أشبه ذلك
يرى الأصيل والكفيل جميعاً فلان لقاضي أبى الكفيل ثم حضر الكفيل عنه فاقرب المالك
من قرض أو من مع وصلة الطالب لزمه المالك ولا يصدقان على الكفيل والحالة في هذا
منزلة الكفالة من يرضى كفيل عن رجل بالثمن ثم مات الكفيل وأبنت الوتره أن يجيز في
الكفالة فإن لم يكن على الكفيل دين يحيط به الكفالة من ثلثة وكان قرض
أن الكفالة بذلك كانت في صحته لزمه جميع ذلك في ماله إذا لم يكن الكفالة لو رث
ولا عن واثق لأن قرض الميراث أن الكفالة كانت في صحته أقارب منه ماله كان سببه في
الصحة فيكون بمنزلة الأقارب الذين يقع إذا كان الكفيل له اجنبياً أو لم يكن عليه
دين يحيط به ماله عند ما دون له دين على رجل فكفل مولا له العبدان كان العبد مديوناً
الكفالة فلان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفاالة المولى لجلان لها على
رجل دين فكفل أحدهما لصاحبه كحضته من الدين لا يصح كفاالة ولو تبرع أحدهما بأداء
بضيب صاحبه عن الدين كان جائزاً وكذا الرجل إذا مات وله دين على رجل وترك اثنين
فكفل أحدهما لأخيه عن الدينون كحضته أخيه لا يصح كفاالة ولو تبرع أحدهما فأدى
حضته صاحبه من الدين مع تبرعه وهو بمنزلة الكفيل بالبائع إذا كفل الثمن عن المشتري
لا يصح كفاالة ولو تبرع بأداء الثمن عن المشتري مع تبرعه وجعل في صحته فقال ما أقربه

فلان فلان فهو على ثم مرض الكفيل وعليه دين يحيط به ماله فاقرب الكفيل عنه أن لفلان
عليه الفدية مع أن لم يرض جميع ذلك في جميع ماله وكذا لو اقرب الكفيل عنه بذلك بعد
الكفيل ثم الكفيل وكذا من الكفيل له غير ما الكفيل رجل كفيل رجل بالفدية ثم مات
الطالب والكفيل ولم يرته يرى الكفيل عن الكفالة وتبقى المالك على الكفيل له على حاله وإن
الكفالة بغيره يرى المطلوب أيضاً لأنه لما مات الطالب صار ذلك المالك ميراثاً لو رثته
وهو ملك الكفيل لما في حق الطالب القضا أو الهبة يرجع على الكفيل عنه فلو كان إذا
الكفيل المالك بالثمن هذا إذا مات الطالب والكفيل ولم يرته فإن مات الطالب والكفيل
عنه ولم يرته يرى الكفيل لأن المطلوب هو الأصيل ملك في ذمته فيبرأ ويرأ الأصيل
يرجع بلاء الكفيل فإن كان الطالب ابن أخ مع المطلوب ويبقى عليه حصته الدين الآخر
رجل قال يقوم هرجه شهاباً في فلان يدبر من قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شيء رجل
قال لغريم ادفع إلى فلان كل يوم درهما على أن ذلك على دفع إليه كل يوم درهم حتى أجمع
عليه مال كثير فقال لا لم أر جميع ذلك كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قرض الرجل الغريم
ما يابى فلا نفق على يلزمه جميع ما يابى وهو بمنزلة قرض الرجل المرأة الغريم فلو كان
بالنفقة أبداً يلزمه النفقة أبداً ما دام في كفاالة وقال لها ما دامت في كفاالة نفقتك
على فإن مات أحدهما أو في النكاح لا يبقى النفقة ولو استاجر رجل دار كل شهر بدرهم ولم
يذلك عدد الشهر كانت الجارة في شهر واحد فان سكن المستاجر فيها من الشهر الثاني
لزمته الجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فان أعطاه المستاجر كفاالة الجارة ما زعم
المستاجر ثم الكفيل ولا يطل هذه الكفالة بالديار وليس الكفيل الجارة بل يأخذ المستاجر
قبل أن يودى فإذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستاجر أن كانت الكفالة بأ
وكذا لو قال لغريم ما أقربك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أقربه فلان بشئ كان ذلك في تركه
الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالديار **فصل** في مسائل السفينة
رجل جاب كتاب السفينة إلى رجل من شركه أو خلية فدفع الكتاب إلى الذي جاب إليه فقرا المذفع
إليه ثم قال كتبها لك عندي ذكر محمد حمد الله في القوارب ذلك لا يكون ضماناً من المذفع
إليه وكذا لو قال له المذفع أضمها لي فقال قد أتممتها لك عندي أو قال كتبها لك عندي فهو باطل
أن شادفع إليه المالك شالم يدفع وأن قال المذفع إليه الكتاب كتبها لك على أقال أتممتها
للك فهو ضمان صحيح يأخذ به صاحب السفينة وذكر الطحاوي في الشروط إذا قبل المذفع إليه كتاب
السفينة وقدم عليه المالك عن أبي يوسف رحمه الله إذا دفع كتاب السفينة ثم أبى أن يضمن
ذلك ولا يعتمد على الأول أنه لا يلزمه المالك لم يضمن أو يقول كتبها لك على أقال أتممتها لك على
رجل قرض رجلاً على أن يكتب له ذلك إلى بلد لا يجوز ذلك وإن أقربه بغير شرط كتب

أن كانت الكفالة باسمه وإن كان
بغيره لا يرجع على الكفيل
بغيره المالك

لا يرجع
على المالك

منازل

بذلك الى بلنا اخر سبعة وكذا قال الرجل فغير اكتب سبعة الى موضع كذا على ان اعطيك
هنا الى ايام فلا خيرة لان القرض معاوضة حقيقة وان كان في بعض الاحكام اعارة
فليسبه بالمعاوضة نفس الشرط الفاسد وعلى الشيخ الامام ان يكون من الفصل رحمه الله
رجل انفق امواله الى الاجير بخرج الاجير من المدة شأنا من السود وزيان ثم كتب الى الجير
هذا الرجل سبعة باسم رجل فلان وصلت السبعة الى الاجير قبلها وادى بعض المال وبذلك
لصاحب السبعة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاد ان لا يقبل السبعة التي
كتبها اليك باسم فلان وان كنت تقا فلا ترقه المال وتد عليه كتاب السبعة وقد ياتي في
ذلك وقد تبتك الامر فقل للاجير ان يتبع عن الذي الباقي قال رحمه الله ان كان المكتوب اليه
وهو صاحب السبعة دفع المال الى الذي كتب له السبعة ومن له المكتوب اليه مع ضمان
الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يتبع عن الباقي وان لم يكن صاحب السبعة دفع المال
الى الكاتب في يده ضمان للاجير عنه وكان للاجير ان يتبع عن الباقي ولا يكون له ان
يسوق ما دفع اليه هذا اذا كان الاجير من مال صاحب السبعة فان لم يكن ضمان له
ان يتبع عن دفع المال الى صاحب السبعة في اوجهين قال وبذلك الخط لا يكون ضمانا منه
الا ان يقر باللسان او يكتب لفلان على من المال كسوكيت ويثبت على ذلك شهودا وسئل
هو رحمه الله عن رجل سبعة فاعطاه التاجر بعض المال وفي بعضه هل يكون لصاحب السبعة
ان يطالب بالتاجر با ما بقي قال رحمه الله ان كان الكاتب ما قبل المكتوب اليه ان يدفعه
الى صاحب السبعة فاقبل المكتوب اليه بالكتاب واقر ان المال بين على المكتوب اليه الكتاب
يجوز المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقبل المكتوب اليه بالكتاب لا يجزى كذا اذا لم يقبل المال
دين عليه الكاتب لا يجزى الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السبعة دين على الكاتب في ضمان
السبعة فيمضيه فمضاه ويخذه رجل دعي على غير انه ضمن له عن فلان كفايا وكذا اذا مضاه
فقال المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل امضى خلفه المدعى بالله اكلم تضمني عن
فلان كذا وكذا واما قال الشيخ الامام هذا ما لا يحل به الله ما له عليك هذا المال من الوجه
الذي يقضى قال رحمه الله ومن ابى يوسف رحمه الله ان عرض المدعى عليه للقاضي فانه يحلفه
بالله عليه هذا المال عن الوجه الذي ندى قال رحمه الله ومن ابى يوسف رحمه الله ان
عرض المدعى عليه للقاضي فانه يحلفه بالله ما له عليك هذا المال عن الوجه الذي يدعي وان
لم يعرض حلفه بالله ما ضمن له واقترع ان يقول المدعى عليه للقاضي ان الرجل قد تضمن
ما لا ثم يودي ان يبرئه الطالب عنه او يودي المضمون عنه فله القضاء من رجل له على رجل
مال وانه يقبل فابى الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابرأه يري من الاصيل والكفيل جميعا
وان رد الاصيل ابرأه صح رده في حقه فبقى المال عليه وهل يبرأ الكفيل لاختلاف فيه المشايخ

الى مدعيه من الدين في التدين
الى الاجير من الدين في التدين

او رد الى المدعي من الدين

وهما ابرأ

وكذا الاصيل قبل رد او قبل ان كان ذلك قبولا وتبين المدين بعد موته فله رد
ابراة بطل الادب في قوله ان يوصف رحمه الله ولا يسطر في قوله محمد رحمه الله فليست
الوجه صحة الحوالة بغير قبول الحوالة له والحال عليه ولا يصح الحوالة في غيبة الحوالة
له في قوله ان حلفه ومحمد رحمه الله كمالنا في كماله الا ان تسلم على الحوالة للقاضي فلا
تسترد حلفه من الحوالة عليه صحة الحوالة حتى لو حلف على رجل فليس له على الوارث ان يقبل
الحوالة وكذا لا يبرأ من حلفه حتى لو حلف على رجل فليس له على الوارث ان يقبل
فاحل على من رضى الطالب به ذلك والجواب صحة الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك
وقال رجل المدينون ان فلان ابن فلان عليه الدين فمضاه رجل له ما على فلان المدينون
احل ثم بلغ الطالب فاجاز له كونه في قوله محمد رحمه الله والحال عليه على الوارث ان يقبل
وكذا لا يبرأ من حلفه من المطلق ان يحل على رجل المدين عليه دين او لم يكن وقال الطالب
احلته بالادب التي لك على هذا الرجل ولم تقبل له من المال الذي له عليه وهذا
الرفع من الحوالة يوجب ابرأه الجير من دين الطالب الا ان يحل المال على الحوالة عليه فعلى
الدين ان يقر الجير في هلاك المال على الحوالة عليه في قوله ان حلفه رحمه الله يكون على
وجهم احدهما ان عوف الحوالة عليه مطلقا لم ينع ما لا عين ولا يد على رجل ولا كيد
بالمال الحوالة والمال ان يحل على الحوالة عليه الحوالة ولم يكن الجير ولا الحوالة له بيقع على الوارث
وهو من حلفه هلاك المال على الحوالة عليه فبطل الحوالة او يعود ما مال على الجير في ظاهر الزاوية
وعلى قوله ان يوصف رحمه الله هلاك المال يكون بعد من الطرفين وتفاصيل القاي
الحوالة عليه والحوالة الحوالة عليه مطلقا عند الحوالة له ومن المال الجير الحوالة عليه بان استعار
الحوالة عليه من غير ضمان وهذا ما مال ابرأه من الحوالة له مطلقا على رده او لم يحمله
مطلقا على رده ثم مات الحوالة عليه مطلقا بالمال كقيل فانه لا يعود الدين الى من الجير
ثم في الحوالة المطلقة ان كان الجير دين على الحوالة عليه فادى الحوالة مال الحوالة يري
الجير والحوالة عليه عن دين الطالب وان لم يكن الجير دين على الحوالة عليه رجع الحوالة عليه
بذلك على الجير لانه تضمن دينه بامر من يرجع بذلك عليه والحوالة المقتضية موقوفه وان يكون
للجير مال عند الحوالة عليه من رده او رجع ان عصب او عليه دين فقاتل حلف الطالب على ان
بالادب التي له على علي ان يودي بها من مال الذي له عليك واذا قبل الحوالة عليه يري الجير
دين الطالب فان كانت الحوالة مقينة بالادب التي له على الحوالة عليه فمات الحوالة عليه مطلقا
او حلف الحوالة عليه الحوالة وحلفه لم يكن للجير ولا الحوالة له بيقع على الحوالة بطلت الحوالة
وعاد دين الطالب على الجير وكذا اذا قبل القاضي الحوالة عليه عند حوالة كان الحوالة مقينة
بوجهه كانت عند الحوالة عليه هلاك الوديعة ان استغنت بطل الحوالة ويعود الدين على الجير

ابن سفيان

فانه الحوالة او رد من رجل

عظم

ابن سفيان

وكلفه
ولم ينع ما لا يعود الدين الى الجير
الحوالة من مال الوارث ان يقبل

وان كانت الحوالة معتدلة بغير كذا فتعند الحوالة عليه فاستحق الغصب بطلان الحوالة و
ان هلك الغصب بطل الحوالة اذ كان فيه وفاء بما للحوالة ويكون الغمان قايما مقاما
الغصب ما دام المال الذي يتعد به الحوالة قايما لا يكون للجبل ان يأخذ ماله ولا دينه
من الجبل عليه لان ذلك المال صار مشغولا بما للحوالة وان كانت الحوالة مطلقة للجبل
دين على الجبل عليه في ذلك مكان الجبل ان يأخذ دينه او عينه من الجبل عليه ولو كانت
الحوالة معتدلة بشئ عينه كان للجبل على الجبل على الجبل عليه ثم انفسح بيع العبد بخياره وقفا
شرط او عيب قبل القبض او بغيره بقضاء قاضي او هلك العبد لبيع قبل التسليم بطل الثمن
عن الجبل عليه ولا يبطل الحوالة استحسانا وان استحق العبد لبيع بطلت الحوالة قايما
واستحسانا فدرهية الاصل من الكفالة وكذا الحكم المولي ام ولد ثم لحال عليها عا من
عزها له بطل الكفالة ثم مات المولي يفتقر ام الهى لبيع بطل الكفالة ولا يبطل الحوالة استحسانا
ولو كانت الحوالة بالثمن كانت الجبل على الجبل عليه ثم الجبل له ابر الجبل عليه عن ماله
الحوالة ترى الجبل والحوالة عليه عن دين الجبل له الجبل بالحوالة والحوالة عليه بالادب ولا
يرجع الجبل بدنه على الجبل عليه ولو هب الجبل له مال الحوالة للجبل عليه يجوز الهبة
وبطل ما كان للجبل على الجبل عليه ولا يكون للجبل ان يرجع بدنه على الجبل عليه ولو كانت
الحوالة معتدلة بوجه كانت عند الجبل عليه فمضى للجبل فذبح الجبل عليه اوديعه الى
الجبل له ثم مات الجبل عليه ويورث كغيره ولا يضمن المودع شيئا من الجبل عليه ويورث
كغيره ولا يضمن المودع شيئا من الجبل عليه ولا يسلم اوديعه للجبل له بل يكون بدنه ومن غيره
الجبل بالحصص ولو كان الجبل عليه امسك اوديعه لنفسه وقضى دين الجبل له من ماله
كانت اوديعه له ولم يكن مديونا واستحسانا ولو كان صاحب الدين ائتمار بدنه على الجبل
المديون على ان يكون المديون برئ الجبل فان مات الجبل له فمضى الجبل عليه او هب الجبل له
المال من الجبل عليه لا يرجع الجبل عليه على المديون بشئ وان مات الجبل له فمضى المديون كان
المديون الذي عليه اصل المال ان يرجع على الجبل عليه لان الجبل له كان له مطابقا الجبل
عليه فانتقل ذلك الى وارثه رجل له على رجل بالف درهم فاحال صاحب الدين رجلا على المديون
بالادب اثنى له عليه فقبض الجبل له المال من الجبل عليه فقال للجبل للقابض ما كان لك
على شئ وانما امرتك بقبض المال منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع القابض اليه وقال القابض
بل كان لي عليه الف فاحلتني بها عليه كان القول قول الجبل لان القابض يدعى عليه دينه
وهو ينكر وقد كان الجبل عليه ادى مال الحوالة وقال للجبل ما كان لك على شئ وقد قضيتك
بامر لك فلي ان يرجع عليه وقال للجبل لا بد لك ان يكون لك الف كان له الف فقبض الجبل عليه
وهو كان الجبل له غايبا واراد الجبل ان يقبض ماله من الجبل عليه وقال احلتني بوكاله

او عين

ان

ولم يكن

ولم يكن له عليه دين قال ابو حنيفة رحمه الله لا اصدقه ولا اقبل بينة منه لانه فضل على الله
وقال محمد رحمه الله تعالى قوله الجبل انه وكله رجل عليه دين رجل فاحال صاحب الدين كجبل ماله
وهو ائتمار على رجل وقيل الجبل عليه الحوالة ثم ان الجبل احال الطالب على رجل اخر فجمع ماله عليه
وقيل الجبل عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية يكون نقضا للحوالة الاولى لانه
صحته الثانية لا بعد نقض الاولى والجبل عليه والحوالة له على ان الشقن فاذا نقض الحوالة
الاولى استقضت ثمن الجبل عليه الاولى وهو بخلاف ما اذا كان رجل على رجل دين وقيل
فاعطاه كفلا آخر فان الكفالة الثانية لا يكون ابطلا للكفالة الاولى لان المقصود من الكفالة
التوثيق مع بقا الدين على الاصيل وفي الكفالة الاولى الكفيل يتكفل لثمنه ولو كانت الحوالة مطلقة
ثم الجبل قضى دين الجبل له الجبل له الجبل الجبل له على القبول ولا يكون للجبل متبرعا واراد الجبل الجبل
عما كان على الجبل او هبه منه لا يصح ولا يكون هذا كالجبل اذا كان له دين من رجل على رجل
فانزل عن الدين قبل الجبل او هبه منه مع ذلك رجل عليه الف حوالة لرجل وللدين على رجل
الف درهم حوالة فاحال المديون الاول صاحبه بدنه على المديون الثاني حوالة معتدلة بما عليه
الحوالة فلان الجبل له اخر الجبل عليه سنة لا يكون للجبل ان يرجع على مديونه عما كان له عليه
لان ما كان له على مديونه صار مشغولا بدين الحوالة وبالاخير لا يزول الشغل فلان الجبل
له ابر الجبل عليه عن دين الحوالة كان الجبل ان يرجع على مديونه بدنه بجز رجل حال رجلا
على رجل بدين وقيل الجبل عليه الحوالة على ان يعطى الجبل عليه مال الحوالة من ثمن دار فبشبهه
او من ثمن عتقه بجز الجبل له ولا يجبر الجبل عليه على بيع داره ولا بيع عتقه ولا يضمن
الحوالة على ان يعطى مال عتقه الحصاد او ما اشبه ذلك فانه لا يجبر على مال الا قبل الجبل له
الحوالة بشرط ان يعطى الجبل عليه مال الحوالة من ثمن دار الجبل او من ثمن عتقه كانت الحوالة
باطلة لان هذا حوالة لا يبرأ لا بعد على الوفا بها وهو مع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط
لا يكون توكيلا ببيع دار الجبل رجل عليه دين رجل وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب بماله
على رجل وقيل الجبل عليه برئ الاصيل والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في الحوالة
برأ الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل رجل عليه دين فاحال الطالب بقاض بدنه وقال الطالب
قد احلتك بها على فلان وفلان غايبت الخصومة وقال الطالب لم اقبل الحوالة كان القول قول
الطالب والبينة على المطلوب وهو الجبل فان اقام المطلوب على ما ادعى ذكر في الاصل ان القابض
يقبل البينة ويخرج الا من حق يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب نكر الحوالة
امر المطلوب باعادة البينة في وجهه ولا يقضى عليه بذلك السنة وان لم يكن للمطالب بينة
على ذلك وطلب للمطالب بيمين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان ذلك الطالب يري
المطالب من الدين رجل له عليه رجل فاحال الطالب على رجل ليس عليه للجبل دين فاحال الجبل على

ان

ت

او عين

المال من المحتمل عليه تبرعا كان المحتمل عليه ان يرجع على الجبل كما لو ادعى المحتمل عليه المال لنفسه
وليس عليه دين كان له ان يرجع على الجبل وهو كان المحتمل عليه فاحال الطالب على
مدينه له بذلك المال ثم جاز القضاة وقضى برده المحتمل له على الجبل الذي عليه اصل المال
للمجمل ان يرجع مدينه على المحتمل عليه لان قضاء القضاة عنه كقضاءه بنفسه وهو قضي الجبل
الطالب بماله نفسه بعد الحوالة كان له ان يرجع على المحتمل عليه بدعيه كذا كذا ههنا وليس للقضاة
ان يرجع على الذي عليه اصل المال لانه متبرع وهو حلف الجبل والمحال عليه كل واحد منهما
يكون انما القضاة قضي عنه والقضاة لم يبين عند القضاة الحد بل يرجع الى قول
القضاة عن انما قضيت فان مات القضاة قبل لبيان وتاكد ان القضاء على المحتمل عليه
لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهر الباع اذا احال على المشتري حواله مقيد بالثمن
لا يبقى الباع حق الجبس ولو احال المشتري الباع عن حرم له كان الباع حق الجبس ظاهر الرق
وذكر في المطلق من الاملا اذا احال الزوج امراته بصله فباعا على غيرها كان الزوج ان يدخلها
قوله ان حقه رحمه الله ولو احال المرأة على زوجها بالبرع عما لها كان حق المهر رجل عليه الف
الرجل فاحاله بها على رجل ثم ان المحتمل عليه احال الطالب بها على الذي عليه الاصل ذكر في القضاة
ان المحتمل عليه مدينه وان يورث على الذي عليه الاصل ثم بعد ما احواله الى المحتمل عليه الاول
فكانه جمل الحوالة على الاصل فقضاء الحوالة الاولى وبعد ما سقطت الاولى لا يعود الى المال
رجل له علم رجل فقال الطالب المدين اجعلي على عليك على فلان على انك ضامن لذي الشئ
فعل فهو باين عليه ان يأخذ بالماله بما شئت لانه لما شرط الضمان على الجبل فقد جعل الحوالة
كفالة لان الحوالة بشرط براءة الجبل كفالة رجل حال رجلا على رجل بالبيع والمحال عليه بعد
ذلك ثم جاز المحتمل له وقال محمدي المحتمل عليه ان يكون له عليه شئ قال ابو يوسف رحمه الله
لا يصح المحتمل له وان قام بدينه انه محمدي لا يقبل بدينه لان الشهود عليه غائب وان كان المحتمل
عليه حاضر او محمدي الحوالة وليس للمحتمل له منه كان حجوده فمخا الحوالة فيكون قوله
في ذلك رجل حال امرأه بصله فباعا على رجل فقبل الحوالة ثم غاب الزوج فقام المحتمل عليه بدينه
ان كانها كان فاستدوا ومن ذلك جها كان لا يقبل بدينه ولو ادعى على المرأة انها كانت
ابراة زوجا عن صداقها او ان الزوج اعطاها المهر او باع بصله فقامها شيئا وقضيت
قبلت بدينه وان كان الباع غير مقبوض لا يقبل بدينه وكذا اذا كان مقبوضا وهو قائم بعينه
بدينه المحتمل عليه وكذلك في الكفيل رجل اشترى من رجل عبدا بالبرع وعلم وكفلا بدينه
ثم ان الكفيل الباع على رجل ثم ان الباع ان ادان باخذ المال من المشتري لم يكن له ذلك لان
الكفيل قائم مقام المشتري ولو احال له المشتري بالثمن على الجبل لا يبقى له مطالبة المشتري
من رجل عبدا وقضيه ثم ان المشتري احال الباع بالثمن على رجل فليس المشتري عليه مال ثم ان

في ان يرجع نفسه لان من يبيع عبدا
ويكفيها فاما يصل الصداق اليه و
كذلك كان صاحب الثمن

المشتري

كان المحتمل عليه ان يرجع
المشتري لان قضاءه لا يصح
المحال عليه

المشتري نقدا لانه من عنده عند المحتمل عليه جاز ولم يكن المحتمل عليه ان يرجع بذلك على المشتري كذا
او قضاءه اجنبي عن المشتري وان قضاءه اجنبي عن المحتمل عليه بمنزلة قضاء المحتمل عليه وهو قضاء
الاجنبي ولم يكن من كان القضاة قوله بعد ذلك فان كان لاجنبي مينا او غائبا كان القضاء على
عليه وهو نظير قلنا رجل اشترى من رجل دابة بماله وقضيا واحال الباع بالثمن على رجل ثم ان
المشتري وجدا الدابة عينا فزها بقضا قاضي لم يكن المشتري ان يرجع بماله على الباع ولكن الباع
بجمله بها على المحتمل عليه شاهدا كان المحتمل عليه او غائبا ويكون قوله الباع انه لم يأخذ
المال من المحتمل عليه وكذا لو كان المراد بغير قضا فانه لا يأخذ المال من الباع فيه نظر فقد ذكر
في المسقى هذه المسئلة بعينها هي اذا اشترى من رجل دابة بماله ودرهم ولطاله بها على رجل ثم ان
بعض قضاء كجاءي ههنا ثم قال في المسقى فان كان رده بغير حكم فانه لا يأخذ الباع بالماله وان
البيع فاستدنا بطله القاضي وردا الدابة رجح المشتري عما كان له على المحتمل عليه والله اعلم

كتاب الصلح فصل في الصلح

عن الميراث والوصية اذا صلحت المرأة عن ثمنها وصداقها والورثة بقرون بصلحها فان كان
في الشركة دين على الثمن فصلحت عن الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة فقولنا ذلك
من غير من عليه الدين بعض باطل واذا فسدت العقد في حصته التي فسدت الباقي اما عندنا
خلفه رحمه الله لان من مذهبه ان العقد اذا فسدت في البعض ففسد معقار بفسد في الكل
ولما عندنا فلان الدين ليس بالحققة فاقا شرط في العقد عليك ما ليس لك بطل في الكل كالم
جمع من حرو عتدا فاعلم صفة واحدة فان طلبوا تجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين
للورثة فطريق ذلك ان يشترى المرأة من الورثة شيئا من اعيان الوارث ففقد نصيبها من
م الجبل الوارث على غرم الميت حصتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من غم ان يكون ذلك
شرطا في الصلح فان صلحت ورثة من اعيان الشركة خاصة دون الدين فهو على حجي
احدها ان يكون بصل الصلح عن الدين والماله ليس في الشركة من جنس ذلك فهو باين
على كل حال وان كان في الشركة بقدر من جنس الصلح فان كان في الشركة حرام ففسدت على
الدين ان كان بصل الصلح اكثر حصتها من الدين ففسدت الشركة بطلان ذلك من خلافه وان كان
حصتها من حرام الشركة مثل بصل الصلح او اكثر من بصل الصلح كان باطلا لان ما سوى بصل
من الاعيان يكون خاليا عن الدين هذا اذا علم وان كان لا يعلم ان نصيبها من الشركة اقل من
الصلح او اكثر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في الشركة
نقد من جنس بصل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد يشك في جوازه فلا يجوز بالشك الصحيح ما قاله
الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان الشك في وجود ذلك في الشركة يجوز للعقد لان الثابت
ههنا شبهة الشبهة وشبهة الشهادة لا يعتبر وان علم وجود ذلك في الشركة لا يبرئ ان بصل

او يطلعي على الشركة وامر بصلها كان الصلح باطلا
لا يصح ذلك نصيبها من الدين للورثة

احال

الصلح اقل من حصتها من دينم الشركة او اكثر او مثله فسد العقد ههنا لان مقابلة الغضه
 بالغضه لا يجوز الا بشرط التساوي فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كالمبايع الغضه بالغضه
 بخلافه قال الحاكم الشهيد رحمه الله انما يبطل الصلح على اقل من حصتها من مال الزوج في حاله
 التصديق اما في حاله الجور والمناكح يجوز الصلح وجه ذلك في حاله الاكثار ما يأخذ
 يكون بطله لا في حق الاخذ ولا في حق الدافع وان كان في الشركة دراهم وثمانين فضا
 على دراهم وثمانين يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية وبصرف الجنس لا خلاف
 بحكم الصلح وان صالحها على حيوان معين وعرض جاز الصلح سواء كان في الشركة عرض
 من جنس لك او لم يكن وهذا الذي ذكرنا اذا صالحها وليس على الميت دين فان كان عليه
 دين فصلحت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين القليل يمنع جواز التصرف
 في الشركة فان طلبوا الجواز فطريق ذلك ان يفهم الوارث دين الميت من مال آخر ثم يصالح
 عن ثمنها او صدقا على نحو ما قلنا وان لم يفهم الوارث ثمن الميت ولكن عرضا عينيا للدين
 فيه وفاتا للدين ثم يصالحها في الباقي على نحو ما قلنا فان اجاز غير الميت فسمتهم صلحهم قبل ان
 يصل اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك وجعل مات وترك ابنتين وعليه دين والميت ترك
 وله دين دراهم على رجل فصلح احدهما لابنتين الاخر على دراهم معلومة على ان يكون الصلح
 وعلى ان الداهم التي دين لا يبرم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على ايها هو ضامن لذلك
 وهو كذا درهما عندنا في يوسف رحمه الله في الامالي ان الصلح جائز ولو لم يتم على
 الدين بطل الصلح رجل وامرأة رجل بعينها ودار فتر للبناء وابنة فصلح الابن والابنة للموا
 بالعبد على ماله درهم قال ابو يوسف رحمه الله ان كانت الماله من مالها غير الميراث كان العبد
 سنها نصفين وان صالحها من مال الذي ورثاه عن ايها كان العبد بينهما الاثلاثا وذكر الحنفية
 في الجمل ان الصلح ان كان عن اقل من حصتها لم يصح بينهما نصفين وان كان عن اقل من ثلث
 الميراث وعلى هذا بعض المشايخ رحمه الله وكذلك في الصلح عن الميراث امرأة ادعت قبل ورثته
 زوجها ميراثا وهم جاحدون انها امرأة الميت فصلحوها على اقل من حصتها من الميراث والميراث
 على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الداهم اكثر من بطل الصلح قال ابو يوسف
 رحمه الله الصلح جائز ولا يصح للورثة ان يعلوا انها امرأة الميت فان اقامت المرأة بعد ذلك
 انها امرأة الميت بطلت الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم الشهيد رحمه الله ان الصلح على اقل
 من مال الزوج لا يجوز في حاله التصديق ويجوز في حاله الجور رجل صالح مع امرأة ابنه من مالها
 على الف درهم ودينار وليس للميت وارث سواها وفي الشركة دراهم وثمانين بطل الصلح
 ابو يوسف رحمه الله لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون ما ترك من الذهب والفضة حاضرا
 عند الصلح او يكون غصبيا مضموما على الابن حتى لا يكون افتراقا من غير قرض رجل مات

في الشركة او يضمن ديني

ترك

بيان

وترك امرأة وعقار او متعة وريقا فقبض الابن جميع ذلك واستهلك ولم يستهلك
 ثم صلحت المرأة على انكار او اقرار على دراهم حالية او مؤجلة جاز له اذا لم يكن في مال الشركة
 شيء من الثمن او ما يمكن بجور العقد مبادلة كما يجوز من الجانب وان كان في الميراث نقد او
 دين على رجل فصلحت المرأة ابن زوجها عن نصيبها من الشركة سواء الدين جاز لا فلما
 الدين يحصل كان المستثنى من الشركة وهو صلحت عن نصيبها من العرض والعقار خاصة وعن
 بعض الاعيان دون البعض جاز ولو كانت المرأة انها صلحت ابن زوجها واستوفت نصيبها
 من كل مال وما كان للميت على فلان بن فلان جاز وكذا لو اقرت انها ابرأت غريم الميت عن
 من الدين الذي كان عليه او قوله ان ابن الميت قضاني حصتي من الدين من مال نفسه في
 منه كان جائزا ولو كان دارا في يده رثة ادعى رجل فيها حقا وبعض الورثة حاضر وبعض غايب
 فصلح المورث في حاضرهم على شيء يسمى من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في حصة
 شركائه و صلح الاجنبي على ماله جائز فهذا اولى ولا يرجع على شركائه بشيء وان كان صالح
 على ان يكون من الدين الذي للوارث الحاضر خاصة دون غيرهم فوجاز ايضا لان هذا الوارث
 يتملك من الدين بهذا العقد ثم هو يقوم مقام المورث في ثبات حقه ان ثبت علم اليه وان لم
 نقد على ثباته بطل الصلح في حصة الشركاء ورجع على المورث بحصة ذلك من البلد كما لو اشترى
 عبدا من رجل هو غصبت يداخر ان ثبت المشتري ملكه نفسه عن الغاصب سلم له وان عرج رجعا
 على البايع بالثمن رجل مات وامرأة رجل بثلث ماله وتلك ورثة صغار او كبار فصلح بعض الورثة
 الموصاله من الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لفظ الوارث حتى الموصاله فعلا وما صالح
 بعض الورثة البعض سواء لم يكن في الشركة دين ولا شيء من الثمن يجوز الصلح وان كان
 دين على رجل لا يجوز لان الموصاله يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث ولو كان في الشركة نقد فان
 كان ثلث الثمن مثل بطل الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بطل الصلح اكثر من ثلث الثمن جاز اذا
 الموصاله بطل الصلح قبل الافتراق وان افتراقا قبل القبض بطل في النقد اذا صلحت المرأة
 عن ثمنها وصدقا على دراهم معلومة ولم يكن في الشركة دين فلا يرد ولا نقد حتى جاز الصلح ثم
 ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر لها عين لم يعلم به الوارث هل يكون ذلك العبد للميت
 داخل في الصلح لاختلاف فيه قال بعضهم لا يكون داخل فيكون ذلك الدين والعين بين جميع
 الورثة على حساب وارثهم لانهم يعلمون بذلك كان صلحهم عن الظاهر المعلوم عند الورثة
 لا عن الجمل وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح وقال بعضهم يكون داخل في
 الصلح لانهم صالحوا عن الشركة والشركة هي المعلوم عند الورثة فعلى هذا القول ان ظهر من
 الميت فسد الصلح ويجعل كان الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك
 في الصلح يكون ذلك الدين والعين من الورثة ولا يبطل الصلح **والصلح**

في الشركة

الصلح

من الدين وفيه مسایل صلح الفضولي رجل ادعى على رجل حقا فصالح رجل اجنى فعلى
 اما ان كان المدعى دينا او عينا وكل ذلك على وجهين اما ان صلح الاجنى امر المدعى عليه
 وبغير امر فان ادعى دينا فانكر المدعى عليه فصالح الاجنى فهو على خمسة اوجه احدها
 ان يقول الاجنى للمدعى صلح فلا يفي عن دعواه على الف درهم او يقول صلحتك عن دعواه
 على فلان على الف درهم او يقول صلحتني من دعواه على فلان على الف درهم او يقول صلح فلا يفي
 على الف درهم من مالي او على الف درهم على الف درهم على اني ضامن لها فان صلح فلا يفي عن دعواه
 على الف درهم فقال للمدعي صلحتك توقف الصلح على اجازه المدعى عليه ان اجازها ويزعم
 البطلان وان رد بطل ونجح الاجنى من الدين لان الاجنى لم يضيف الصلح الى نفسه ولا الى
 ماله ولم يضمن صلح الفضولي لا يتعد عليه الا بالحد الذي هو الامور فاذا لم يرضه شي
 من ذلك يتوقف كرجل قال لغيره خالع امرناك على الف درهم ولم يضيف الى ماله نفسه ولم يضمن
 يتوقف الخلع على اجازه المرأة ان اجازت تعد عليها ويلزمها المالك الا على الاجنى وان رد
 بطل لانه اضاف الخلع اليها كذا هذا واما اذا قال الاجنى للمدعي صلحتك من دعواه
 على فلان على الف درهم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا الاول سواه لانه وان اضاف
 الصلح الى نفسه لم تنفع الصلح يعود الى المدعى عليه ولا ضافة الى نفسه محتمل حمل النية
 والحكمة وتحمّل غيره ذلك فكان لعقد مع المدعى عليه وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله ما
 من دعواه على فلان على الف درهم وانه يتعد الصلح عليه ويلزمه المالك على كل حال لانه اضاف
 الصلح الى نفسه بحرف التاكيد فلهذا هو كذلك وهو بمنزلة قوله الكيل باشر
 اشتريت فانه يكون مضميفا للعقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحقوق وهو قال صالحني
 على الف درهم او قال صلح فلا يفي عن الف من مالي او قال صلحتني على الف درهم او قال
 صلح فلا يفي عن الف من مالي او قال على الف على اني ضامن في هذه الوجوه الثلاثة يتعد الصلح
 على الاجنى ويلزمه المالك ولا يرجع بطلان المدعى عليه اذ لم يكن بامر المدعى عليه اما
 في قوله صالحني فلا يفي لانه اضاف الصلح الى نفسه فيتعده عليه ويكون هذا اقترام بمقابلة
 اسقاط الدين عن المدعى عليه وكذا قوله صلح فلا يفي عن مالي لان اضافة البطلان
 الى ماله نفسه بمنزلة اضافة العقد الى نفسه فان الرجل يقول لغيره اشتر عينا بالف درهم
 من مالي يكون ثوبا مثلا وكذا قوله صلح فلا يفي عن الف على اني ضامن فهو كقوله صلح
 فلا يفي عن ان يذله لا على وجه الكفالة لان الكفالة لا يكون الا بعد وجوب المالك على
 الاصيل وعند انكار المدعى عليه لا شيء على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى
 عليه منكرا او صلح الفضولي بغير امر فان صلح بامر وهو منكرا فهو على خمسة اوجه
 ايضا ان قال المأمور للمدعي صلح فلا يفي عن دعواه على الف درهم بعد الصلح على المدعى عليه

اما ان اقر المدعي عليه واكثر
 ولا ذلك على وجهين ٢٢

لان الفضولي اذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه كان الصلح مع المدعى عليه فاذا كان بامر المدعى
 عليه يتعد عليه ويجب المالك على المدعى عليه ونجح المأمور من الدين وان قال المأمور للمدعي ما
 على الف درهم اختلف المشايخ فيه على ما قلنا اذا كان الصلح بغير امر للمدعى عليه عند البعض
 يكون الصلح مع المدعى عليه فاذا كان مأمورا بهما فقد تعد على المدعى عليه وانه عند البعض يكون
 الصلح مع المدعي كما لو قال صالحني عن دعواه على الف درهم فقد الصلح على المأمور ونجح على
 المأمور ثم يرجع على الامر لانه اضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فكون بمنزلة الكيل
 باشر وان قال صلح فلا يفي عن الف درهم على اني ضامن يتعد الصلح على المدعى عليه والمدي
 بالخيار ان شأط البطلان المدعى عليه بالبيع يحكم العقد وان شأط ان الصلح يحكم الكفالة كذا
 ما اذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه فان تعد الصلح على الصلح ولا يرجع هو على المدعى
 عليه هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين فصالح الاجنى بغير امر
 فهو على خمسة اوجه ايضا ان قال الاجنى صلح فلا يفي عن الف درهم يتوقف الصلح على اقرار
 المدعى عليه وان قال صلحتك اختلف المشايخ فيه على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني
 على الف درهم يتعد الصلح على الاجنى ويلزمه المالك ولا يرجع على المدعى عليه لانه ان جعل المالك
 على نفسه لا سقط الدين عن المدعى عليه بخلاف ما لو كان المدعى عليه عينا والمدي مقرا
 بكونه للمدعي فصالح الاجنى بغير امر المدعى عليه فان الصلح يصير مشعرا للدين نفسه اما
 لو كان المدعى دينا لا يصير مشعرا بالدين لان شراء الدين بالمال قال صلح فلا يفي
 الف من مالي فهو بمنزلة قوله صلحتني يتعد الصلح عليه ويلزمه المالك ولا يرجع على المدعى عليه
 وان قال صلح فلا يفي عن الف على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازه المدعى عليه لانه اضاف
 الصلح الى المدعى عليه والمدعى عليه اذا كان مقرا بالدين يمكن حمل قوله على اني ضامن على
 الكفالة بخلاف ما اذا كان المدعى عليه منكرا لانه تعد على قوله على اني ضامن على الكفالة
 فحصل ذلك ايجابا على نفسه ابتداء هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنى بغير امر
 بالصلح فان كان مأمورا فهو على خمسة اوجه ايضا ان قال صلح فلا يفي عن الف على المدعى عليه
 فيجب المالك عليه وان قال صالحني يتعد الصلح على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم
 يرجع بذلك على الامر كما هو الكيل باشر وكذا لو قال صلح فلا يفي عن الف من مالي او قال على
 الف على اني ضامن يتعد الصلح على المدعى عليه ويجب المالك على الاجنى يحكم الكفالة لا يحكم العقد
 حتى لا يرجع هو على الامر قبل الادا بخلاف ما لو قال من مالي انه يلزمه المالك يحكم العقد فيرجع
 على الامر قبل الادا كما هو الكيل باشر هذا اذا كان المدعى دينا فان كان عينا فهو على
 اما ان كان المدعى عليه مقرا او منكرا فان كان منكرا فصالح الاجنى بغير امر المدعى عليه
 فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صلح عنه بامر او بغير امر فان صلح بغير امر فهو

لحنك

فان غدر

جهين

اما اذا كان المدعي تقرا فهو على وجهين
 اما ان صلح بامر او بغير امر

عليه ما نحن حاسبين
وان قال صالحا لعلنا

1875

66

10.

یوسف

فقال المدعي عليه ان خلفت هذا المالك على ادتها اليك فحلف المدعي ودفع المدعي عليه
الدين اتم قالوا ان ادى اليه الدين اتم حكم الشرط الذي شرط فهو باطل والمطاع ان سدد
منه لان هذا شرط باطل رجل استقرض من رجل ديناً ثم تخاربه بخاراً واشترى سلعة بدين
تخاربه بخاراً فالبقي في يده لا يوجد فيها البخرية قالوا ان رجل فسد المسافة ذاهباً وجائياً
ويستوفى منه كفيلاً فنه وقهره فكان له الشرط الى الميسرة رجل عليه دين لرجل فدفع المدعي
دينه بعد ما خرج المصوب واستوفى عليه ولم يمسح الدين عن الاخذ قال ابو يوسف رحمه الله
ليس الدين ان يتبع عن الاخذ ان المدعي ادى ما عليه فلا يكون له ان يتبع عن القبول قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله غرضي له ان يمسح عن الاخذ لان امواله صارت في يدي المصوب
فكان له ان يمسح كالكفيل انفس اذا سلم نفسه الكفيل له في مفاضة او موضع لا ينفذ المطالب
فيه على استيفاء الحق لا يخرج عن المبدأ وكذا اذا اقبل المصوب في موضع يخاف عليه لا يجبر
المصوب منه على القبول كذا هنا واذ لم يخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المدين عن العهدة
رجل غصب من رجل الف والاربع مائة وبعثها ففصلها المالك على خمس مائة فاعطاه الغاصب من
تلك الالف من غير ما جاز الصلح وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي و
ان كانت الدين اتم في يد الغاصب يراها المالك فان كان الغاصب جاحداً فذلك الجاحد لا يخرج
منه المستهلك فيجوز الصلح بطريق الاستسقاط فان وجد المصوب منه بينة بعد ذلك واقامها
بقيته ببقية ماله لانه اذا وجد بينة طهران المصوب لم يكن مستهلكاً هذا اذا كان الغاصب
جاحداً فان كان متعرباً بالغصب فالدين اتم ظاهر في يد المصوب منه اخذها منه فصار
على نصيبها على ان يراه عن الباقي فهو القاسم من كل الاول يجوز الصلح قضاء وفي الاستسقاط
لا يكون عليه ان يردّها على المصوب منه لا بالاستسقاط في معنى المستهلك فتعذر تصحيح الصلح
بطريق الاستسقاط لان لا يرد من الاعيان الا ببيع وتعذر تجزؤه مبادلة لكان لا يرد ذلك كل
ما كان وورد في الاستسقاط في الاعيان لا ببيع وتعذر تجزؤه مبادلة لكان لا يرد ذلك كل
الابرأ بالثمن والابرأ عن المنفعة رجل له على رجل الف درهم فقال حططت عنك خمس مائة
على ان يعطيني خمس مائة هذه ثلث ما بل احدها ان يقول حططت عنك خمس مائة على ان يتقدمي
خمس مائة ولم يوقت له ذلك وقفاً في هذا الوجه اذا قبل الثمن ذلك يرى عن خمس مائة اعطاء الباقي
او لم يعط في قولهم والباقي ان يعلق حططت عنك خمس مائة فان لم يتقدم المالك فليترك على حاله فقبل
الفرم ان تقدم الخمس مائة في اليوم يرى عن الباقي وان لم يتقدم في يوم لا يبرأ في قولهم والباقي ان
يقول حططت عنك خمس مائة على ان يتقدم الباقي في اليوم ولم يرد على ذلك فقبل الثمن قال ابو حنيفة
ومحمد رحمه الله هذا بمنزلة الوجه الثاني ان تقدم في اليوم يرى عن الباقي وان لم يتقدم
لا يبرأ قال ابو يوسف رحمه الله وهو بمنزلة الوجه الاول انه يبرأ عن الباقي نقداً الباقي او لم

الصلح

قضاء

لان تقدم في اليوم

يتقدم وتقول حططت عنك خمس مائة ان تقدمت في خمس مائة لا يصح الخط في قولهم نقداً ولم يتقدم
ولكن القول للفرم او الكفيل اذا دبت الى منها خمس مائة فانت ترى عن الباقي او قال متى ما دبت
الى منها خمس مائة او قال ان دفعت الى خمس مائة فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي ولا يبرأ اليه
خمس مائة ذكر لفظ الصلح او لم يذكر فهو حلال وقال الكفيل الف حططت عنك خمس مائة على ان
تعطيني الخمس مائة كعتلا اليوم او قال على ان يعطيني الخمس مائة وهذا فقبل ولم يعط بطل الخط
ولو كان على رجل الف درهم وخمس مائة كفيلاً فقال الكفيل ان لم توفي في راس الشهر خمس مائة فليترك
الا فكلها فقبل الكفيل جازوها كما لو شرطوا وقال الكفيل الف حططت عنك خمس مائة
على ان توفي في راس الشهر خمس مائة فان لم توفي في الف عليك على حاله فهو جاز وهو كما لو شرط
وتكفل رجل فامال الحائض صالح الكفيل الكفيل له على ان جعل المال منجماً على انه لو اخرجها عن
محله فامال عليه حال جاز ويكون كما شرط لان مثل هذا الصلح يجري بين صاحب المال والمالك
جاز فله ذلك مع الكفيل الكفيل بالسلم اذا صالح الطالب على راس المال لا يصح ذلك في قوله اني
حسبه ومحمد رحمه الله لان الصلح على راس المال اقاله والكفيل لا يملك ذلك قاله وهو صالح
الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويصح هو على المسلم اليه بالجنس
وان صالح الطالب الكفيل على غير جنس السلم لا يصح وهو صالح الكفيل الاصيل على غير جنس السلم
جاز رجل ادعى على رجل الف فانكر فاصطالحا على ان تخلف المدعي عليه وهو يرى فهو على من
ان اصطالحا على ان تخلف المدعي عليه ان تخلف فهو يرى تخلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا
كسر فالصلح باطل ويكون المدعي على دعواه ان اقام البينة قبل حسمه ويقضي له وان لم يكن
له سنة واذ ان يختلف المدعي عليه عند القاضي كان له ذلك لان البينة الاولى كانت عند
غير القاضي فلا تقطع الخصومة وان اصطالحا على ان يخلف المدعي على دعواه على انه ان حلف فذلك
عليه ولما قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فامال على كان باطلاً وكذا لو قال
ان شهدي فلان فهو على شهدي به فلان لا يلزمه ولو قال الطالب للمطالبة انت ترى مني
دعوى هذه على ان يخلف مالي قبلك شي تخلف لا يبرأ عنه على البراءة بالخطر بذلك باطل ويكفي
ادعى على رجل الف فقال له المدعي اقر لي باقتضى ان اعطيتك مائة فاقول لا يلزمه المائة وكذا
له المدعي اقر لي بما على ان اخط عنك مائة فاقول لا يلزمه رجل ادعى على رجل مائة انه يزوجها
فخدت المرأة فصالحا على مائة درهم على ان يقر بذلك فاقرب مع ويلزمه المال لان الاقرار
متى قرن بالعرض يجعل ابتداء عليك فان الرجل اذا قال لغيره اقر لي بهذا العبد على ان يعطينك
مائة درهم فاقرب يصير بيعاً وكذا على امرأة او قال تزوجت مني على الف درهم فخرت فقال
الرجل اني لم اقر على ان تقر لي بالكاح فاقرب جاز النكاح ويكون لها الف ومائة رجل صالح
مرأته المطلقة من نفقتها على درهم معلومة على ان يزيد لها عليها حق نفقتها عندها وعندها

وهو كالموطأ

يكون ضامناً في يد المدعي

في

لا يشترط ذلك وان كانت عليها بالحيض لم تحرك لان الحيض غير معلوم قد يحض بثلثي
في شهرين وقد لا يحض في عشرة اشهر وقد طالت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على ان
هم قال الزوج لا يطبق ذلك فهو زيم ولا ينفق الا اذا تغير سعر الطعام وعلم ان
ما دون ذلك يكفيها وان صلحت المباشرة زوجها من سفاهها على دراهم لا يجوز ان السكينة
في الشئ بعوض كان او غير عوض وقد عرفت المرأة ان زوجها طلقها نكاحا وانكر الزوج
انها طلقها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح والزوج ان يرجع عليها ما اعطاها
من المهر ويكون المرأة على عواها وكذا المرأة عن تظليقة او تظليقتين او خلافا قوم دخلوا
على رجل ببيتا لبلدا او غيرها او شهدا عليه سلاحا وهذه حقوق صلح رجل عن دعواه على شئ او
الرجوع على قرار او ابرأ الفعل قالوا في قياس قولنا الى خشفه رجعا له يجوز الصلح والقرار
والا برأ لان عند الادلاء لا يكون الا من السلطان وعنده صاحبه يتحقق الادلاء من كل
متغلبا بقدر على تحقيق ما وعدوا والقوى على قولها هذا اذا اشهرت عليه السلاح وان لم
يشهرت عليه السلاح وضربون فان كان ذلك فاعاد في المصير الصلح جاز لان غير السلاح
فيمكن ان يستغنى حقيقة الغوث وان هددت بخبر كبير لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا
الحكم هذا اذا كان في المصير فان كان ذلك في الطريق ليل او نهارا او كان في رستاق لمجدة
الغوث كان الصلح والقرار باطلا وان لم يشهرت عليه السلاح والنزج اذا هدد امرأ بصلح
من اصدق على شئ او ليدفعه فهو بمنزلة الاجنبي وان هددتها بالطلاق والنزج عليها او
لم يكن ذلك اكرهاها من عليه الدين الموجب اذا صلح صاحب دينه على ان يحمله حاله ان لم يكن
ذلك بعوض جاز لان الاجل حقه فملاك استقامته وكذا لو قال ابطلت الاجل الذي في هذا
الدين او تركت فهو بمنزلة قوله جعلته حاله وقال ابرأت من الاجل وقال لا خلعة لي
في الاجل فهو بمنزلة شئ في الاجل على حاله وكذا لو قال ابرأت الطالب من الاجل يكون انعوا كطل
الاجل من عليه الدين الموجب اذا قضى المالك قبل الاجل ثم استحق المقبوض ووجد زبوا
او تبرجه او سوقه فزده عاذا المالك مؤجلا وكذا لو باعته به عبدا او صلحه على عبد
العبد فاستحق او ظهر حرا او دفعه بعيب يقض او اضاع المالك مؤجلا وان طلب ان يقبل
على ما كان قبل الصلح او رده بعيب غير قضا كان المالك مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة
والنكاح بعيب غير قضا فالما حال رجلان لهما على رجل درهم ان يكون الدين واجبا
لفعل احدهما بان وثنا دينهما مؤجلا من اجل فصالهما لهما على ماله معجلة على ان آخر
عنه ما بقي من حصته وهو اربع مائة درهم الى سنة فالما المقبوضه يكون بينهما واثم
حصته ذلك واربع مائة باطل في قولنا الى خشفه حق في قبض الشريك الاخر شيئا كان للرجل
ان يشاركه في المقبوض وعلى قولنا الى يوسف ومحمد اخير في حصته جاز وان كان

دعوى لا تقدر على استيفاء حق الشئ

مطلب
بطلان
دعواه
فانما
دعواه
مطلوب
الامر
بالسلطان
وعنده
صاحب
مقبوضه
من كل
شئ
ما اودعوه
القوى
على
قوله

واحبا

واحبا بادانة احدهما بان كانا شركاء في شركة عنان فان اخر المني والى الادانتهما
في الجميع وان اخر المني يباشر الادا على قولنا الى خشفه رحمه الله لا يصح تأخير في حصته
وعلى قولها يصح وان كانا متقايضين فاجل المني مادنيا كان من المفاوضه مع تأجيله عند
الكل بهما اجل واحد كل بالبيع اذ اجل الثمن بعد البيع مع تأجيله في قولنا الى خشفه ومحمد
رحمهما الله وعلى قولنا الى يوسف رحمه الله لا يصح وان خط احد الشريكين ان كان
المصلح عاقدا جاز خطه خط الكل لا يفسد في قولنا الى خشفه ومحمد رحمه الله يعين
نصيب شركه ان خط الكل اما اذا خط البعض فلا بد له ما لك وفي نصيب صاحبه عاقد
والعاقد يملك الخط في قولنا الى خشفه ومحمد رحمه الله فيصع خطه وان لم يكن للمصلح
عاقد يجوز الخط في نصيبه عند الكل كانه ليس بالملك ولا عاقد ولا يصح الصلح لتأخير
فما يجوز فيه الصلح البائع الى الخط بغير عيب واد
صلح العاقد والصلح عن الامانات والمقبوضات والمجانيبات والمخدومات
رجل دفع غزاة الى جانيك في الحايك شرطه بان امر ان يبيع له ثوبا سباعا في اربع
فنفق وبيع له ثوبا في اربع او ازيد على شرطه كان الصلح صحيحا لانه لم يشرط ان
واعطاه اجر مثله وان شتره ثوبا في اربع او ازيد على شرطه كان الصلح صحيحا لانه لم يشرط
الثوب على الحايك على ان يعطيه الحايك ذلك من ماله الى اجل ذكره في الكتاب لا يجوز
هذا الصلح قالوا ان اوله اذ ذكر صاحب الغزاة الثوب على الحايك ففعله غير ماله ثم
صلحه بغير ذلك على ما سمى الى اجل لان الثوب دين في ذمة الحايك فان صلحه من ذلك
على دراهم الى اجل كان ذلك دينين ومن حرام اما اذا ائتمار صاحب الغزاة الثوب
ثم صلح الحايك ان يكون الثوب للحايك بدل ماله مع امواله الى اجل كان خطا ولو كان
نصالحا على ان يأخذ صاحب الغزاة الثوب ويؤطيه الحايك بعض الاجر ويخطه عليه البعض كما
جائز دفعه الى تصار فخره الثوب القصار ببقه فضالجه ففعل الثوب على دراهم
ليكون الثوب القصار او على دراهم ليكون الثوب لرب الثوب فان صلحه على دراهم
سماه ليكون الثوب القصار كان جائزا حاله كانت الدراهم او محله لان ما يعطى
القصار يملكه الثوب وكذا لو صلح القصار على ان يدفع القصار الثوب مع دراهم سماه
الى صاحب الثوب وان كان الصلح بينهما على ان يأخذ القصار خطه سماه الى اجل ويخط
عنه الخرق كان ذلك جائزا في حصته الثوب ولا يجوز فسخه الخرق لان حصته الخرق بين
على القصار فاذا صلحه على خطه الى اجل كان ذلك في حصته الخرق لما بين من الخرقين
فلا يجوز فسخه الثوب لان فيما يخص الثوب يكون القصار مشتركا في الثوب بخطه
الى اجل وذلك جائز ولو هلك الثوب عند القصار فقال القصار قد هلك ثم صلحه على

الدين

ثوبا

لا يجرى عند الكل

لا يجرى عند الكل

لا يجوز في قوله ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قوله ابي يوسف رحمه الله وان القصاص
 في الثوب على صاحبه فطلب الاجر ولا يبي صاحب الثوب ان يوفاه الاجر لا يصدق
 صاحب الثوب ان يوفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب فان اصطلم على ان صاحب
 الثوب يأخذ من القصاص نصف الاجر وهو درهم على ان يقصر له القصاص هذا الثوب
 الاخر جاز ذلك وقد ادعى القصار انه دفع الثوب الى صاحبه فطلب الاجر وكذا يرد
 الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز لان القصاص سقط نصف الاجر الذي كان
 او المشترك اذا قال ماتت شاة من الغنم او اهلكها الشبع او سرقته وصالحه ريب
 الغنم على درهم معلومة لا يجوز في قوله ابي حنيفة لان عند الاجير المشترك فيها هلك
 في يد لا يصنع جنة الموع ومع الموع لا يجوز هذا الصلح عند ابي حنيفة رحمه الله
 فكله لك هذا وعلى قول محمد يجوز الصلح مع الراعي كان خاصا او مشتركا لان عند الصلح
 مع الموع جاز نعم الراعي اولى وقال ابي يوسف رحمه الله اذا كان الراعي مشترك بجوز
 الصلح لان عند الاجير المشترك ضامن لما هلك في يده وان لم يكن يصنع فيجوز
 الصلح معه كما يجوز مع الغاصب الاجير الخاص رجل ودع رجلا شاة فقال الموع ضاعت
 ثوبه اذ ددتها عليك وانك صاحبها الرد والهلاك كان لقول قول الموع مع اليقين
 ولا شيء عليه فان صالحه صاحب ثوبه دعة ذلك على شيء فهو على وجه واحد ان يدعى صاحب
 المال لا يدع فقال المستودع ما اودعتني شيئا ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم
 لان الصلح بين جوارم على زعم المدي وفي زعم المدي انه صار غاصبا بالحدود فيجوز الصلح
 معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال ثوبه دعة وطالبه بالرد فاق المستودع بالثوبه
 وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صلحه على شيء معلوم جاز
 الصلح في قولهم والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال الاستهلاك والمدي يدعى الرد والهلاك
 ثم صلحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف الاخر واختلفوا في قوله ابي حنيفة والصلح
 انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف الاول وعليه الفتوى واجمع على انه لا يصلح
 بعد ما خلف المستودع انه رد والهلاك لا يجوز الصلح اما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل
 عين الموع والوجه الرابع اذا ادعى الموع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك
 ولا يمكنه بل سكت ذكر ذلك في انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف الاول والاخر يجوز
 في قول محمد ولا يدعى صاحب المال الاستهلاك والموع لم يصدق في ذلك ولم يكن فيه فصاحة
 على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال الموع قلت قبل الصلح
 انما قد هلكت اوردتها فلم يصح الصلح في قوله ابي حنيفة قال صاحب المال اما قلت لك
 كان لقول قول صاحب المال ولا بطل الصلح وكذا هو من متاعا بمائة درهم وقيمة الدمن

الموع لا يجوز ذلك مع الاجير
 الموع لا يجوز ذلك مع الاجير

مائة درهم ثم قال الميراث من هلك الدمن وقال الراعي لم يهلك فاصطلم على ان يرد الميراث
 عليه خمسين درهم او ابراه عن الباقي كان باطلا في قوله ابي يوسف لان هذا صلح عن الزيادة
 على الدين والزيادة على الدين امانة فيكون بمنزلة الموع اذا ادعى هلاك الدمن دعة
 وانك صاحبها فاصطلم على شيء كان باطلا وكذا الجواب اذا ادعى الميراث من الدمن على
 وانك الراعي وانك الراعي ادعى عليه الاستهلاك فلم يقرب الميراث ولم ينكر فاصطلم
 على شيء جاز الصلح في قولهم والمستعير بمنزلة الموع في قولهم رجل غصب عبدا ثم صلحه من
 قيمته على الف جالة او الى اجل ثم اقام الغاصب بينة ان قيمته اقل من الف لا يقبل بينته
 في قوله ابي حنيفة وفي قوله صاحبه يقبل ويسترد الزيادة عند ابي حنيفة الصلح عن الميراث
 على اكثر من قيمته جاز وعند صاحبه باطل قالوا هذا اذا كان الغصب قايما في ذاته باكل
 الميراث عند الباقي او ما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقا لا يجوز الصلح على اكثر من
 قيمته في قولهم حتى لو تصادقا على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته كان عليه رد الزيادة انما
 الخلا فيهما اذا اختلفا في ذلك واقام الغاصب بينة على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته
 عند ابي حنيفة رحمه الله ان كان مستهلكا ولو تصدقا على ذلك لم يجب عليه رد الزيادة
 واجمعوا في العبد بين شركين اذا عتق احدهما بعتنه وهو موقوف لاختار الساكن بعتنه
 فصالحه على اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان العتق معسرا فصالح الساكن العبد على
 الاستسما في اكثر من نصف القيمة لا يجوز والقاضي اذا قضى بالشفعة للشفيع باكثر من النصف
 الذي اشتراه المشتري ورضيه الشفيع لا يجوز رجل صالح رجلا عن نصف دار على ان يبرأ
 من النصف الباقي او قال له اصلحك على نصف هذه الدار على ان لا شيء في النصف الباقي
 فصالحه على ذلك ثم اقام المدي الشهد على ان كل الدار له قال محمد رحمه الله تقضي له بجميع الدار
 الا ان يكون المدي قال بعد الصلح على وجه الاقرار فلا حق في النصف الباقي فحينئذ يقضي
 للمدي بجميع الدار رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صلحه على امانة درهم سطرها المدي السابق
 على ان يقبل السارق السرقة ففعل فحينئذ على وجه الشهد اما ان يكون السرقة عروضا او ابراه
 او دنا سرقة كل ذلك على وجهين اما ان يكون السرقة قايمة او مستهلكة فان كانت عروضا
 وهي قايمة بعينها جاز الصلح وبغير السرقة ملك للمدي بالمائة التي دفعها الى السارق لان
 او ان المقرين بالعرض يكون عياره عن هذا القليل لا قلنا وان كان العرض مستهلكا لا يجوز
 الصلح لان السارق يصير ملكا لهذا الصلح قيمة السرقة من المدي بالمائة التي دفعها الى المدي
 وذلك باطل لان القيمة مجهولة وملك الميراث الذي يحتاج الى التسليم باطل وان كانت السرقة
 حراما ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قايمة او لم يكن قالوا لا يرد
 اذا كان لا يعلم مقدار الدمن المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز ان يقضي للمائة في

الراعي

لا يقبل من الميراث والصلح على الميراث
 لا يقبل من الميراث والصلح على الميراث

ياخذها

للك

فصل في حق جبين ان كانت الظلة على الطريق لا يعم لا يعم هذا الصلح وكان هذا الصلح في
 ان خاصته في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف حالها لان صاحب الظلة
 والمخاض في الطريق العام وفي الشركة العامة احد الشراك لا يملك الاعتناء بها وانما يكون لكل
 احد حق الخصوصية في الرفع والمنع بطريق الحسنة وذلك بطريق مشايخ يرفع انما يملك الخصوصية
 اذ لم يفعل هو مثل ذلك اما اذا فعل مثل ذلك ليس له ان يخصه ثم يطل ان الصلح ظاهر
 فيما اذا كان الظلة حديثة وان كانت قديمة كان لصاحب الظلة حق التملك قبل الصلح فلا
 يصح اعطاء العوض على الشراك فيطل اعطاء العوض وان كان لا يدرى حالها لا يصح الصلح ايضا
 لانها ان كانت قديمة لا يصح الصلح وان كانت حديثة فكل ذلك فلا يصح الصلح هذا اذا خصه
 واحد من العامة وان خاصته الامام فصالح على ان يعطى صاحب الظلة ما لا معلوما على ان
 يترك الظلة في موضعها وان كانت حديثة ويملك الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذها لغير
 ويضعه في بيت مال المسلمين في ذلك اذا كانت الظلة لا يضر العامة لان الامام يملك ذلك
 عما يمكن للعامة اذا كان لغير العوض مصلحة لهم هذا اذا جرى الصلح ان يترك الظلة على حالها
 فان حالها فان اسطفا على ان يعطى المصالح لصاحب الظلة ما لا معلوما لرفع الظلة جاز
 لان فيه منفعة العامة بتفريق المصالح وان كانت الظلة على طريق غير نافع فصالح واحد من
 اهل السكة صاحب الظلة على ان يأخذ الخاتم ما لا معلوما على ان يترك الظلة على حالها ان
 الصلح الى جميع الظلة فقال صاحب هذه المذلة على ان يترك جميع الظلة في موضعها يصح هذا
 الصلح في حصته ويتوقف في حصة الشراك لان شركته ملكه ان اجاز الشراك جاز
 الصلح في الكل ويكون بذلك الصلح بينه وبين الشراك وان لم يجز وانما الظلة بطل الصلح
 في حصة الشراك ويكون لصاحب الظلة حق استرداد حصته في البطلان وهو بطل الصلح
 في حق المصالح اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يبطل لصاحب الظلة ان يرجع عليه حصته من اليد
 لانه لم يحصل له المقصود وقال بعضهم لا يرجع المصالح بحصته من اليد لان الصلح صح في حقه
 حتى هو بنى صاحب الظلة ثانيا لا يكون لهذا الصلح حق الخصوصية معه هذا اذا كانت الظلة
 حديثة فان كانت قديمة فالصلح باطل لان الشراك في مستحق لصاحب الظلة ليس له احد
 ان يرفعها فلم يستفد هذا الصلح شيئا لم يكن وان اصلها على ان يعطى لصاحب الظلة
 ما لا معلوما لرفع الظلة ان كان المصالح من اهل السكة والظلة حديثة اختلف فيه المشايخ
 بعضهم جوزوا ذلك كما كانت الظلة قديمة لان فيه تفريق المصالح وقال بعضهم لا يجوز
 الصلح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق لو فعل ذلك اجتمع مع الصلح فهذا اول من
 له نخلة في ملكه وخرج سورها الى ارض جاره كان الجار ان يقطع ويترك هو ملكه لان من
 ملك ارضا ملك ما تحتها الى الثرى وما فوقه الى السماء فكان له ان يقطع وهذا اذا كان ملكه

تفريق

تفريق المصالح لا يقطع فان كان يمكنه تفريق المصالح دون القطع بالمذا الى الخلة والمشهد عليها
 فانه لا يقطع بل يأم بصاحب الخلة بالتفريق فان قطعه هو كان ضامنا وان كان لا يمكنه التفريق
 الا بالقطع انما لا يضمن اذا قطع هو من موضع لورفع الامر الى صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك
 الموضع فان قطعهما اعلى منه او اسفل في موضع يتضرر صاحب الخلة بذلك وصاحب الخلة
 يتمكن من تفريق المصالح بالقطع في موضع آخر من غير ضرر يكون ضامنا لانه فرق على صاحب
 الخلة منفعة مقصودة من غير ضرر وكذا لو كان الجار نخلة او نالة او زرع في ارض
 غيره بغير حق كان لصاحب الارض ان يأمم بالتفريق فان قلع صاحب الارض وتلف
 عليه ضمن اذا كان صاحب الارض معكنا من نخيل الشجر والزرع الى ارض له لغيره من
 غير ان يهلك عليه ماله في الموضع الذي لا يضمن الجار يقطع السعف اذا قطع فانه لا يرجع
 على صاحب الخلة بما اتفق في مؤنة القطع وان كان مضطرا الى التفريق لانه يمكن من حق
 الضرر برفع الامر الى القاضي حتى يجبر صاحب الخلة بالقطع او يأمم صاحب الارض بالقطع
 ان كان صاحب الخلة غريبا فاذا قطع بامر القاضي يرجع على صاحب الخلة بما اتفق في القطع
 بان كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاضي يقطع هو كان له ان يرجع على صاحب الخلة
 فلان صاحب الخلة صالح جاره على دراهم معلومة ليرك السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز
 هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافع فخاصته اهل السكة في ذلك فخاصهم
 على دراهم معلومة ليرك الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبقى لهم حق الضعف بعد ذلك
 وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم معلومة
 ليرك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يرد اذ في عرفة او فوق فخاصته جاره
 فصالح جاره على دراهم معلومة يرفعها الى الجار ليرك الكون ولا يملكها كان ذلك باطلا
 لان الجار ظالم في منع صاحب الكون عن الانتفاع بماله نفسه طاريا بخلاف مال الكون عن الظلم
 لكف عن الظلم ويجب كذلك ان كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكون دراهم معلومة
 ليسد الكون والباب كان باطلا لان الجار انما دفع المال ليعتد صاحب الكون عن الضرر في
 ملكه ولا انتفاع بماله نفسه لا على وجه الانتفاع والتعديك من الغير فذلك باطل والله اعلم
 وصلى الله على النبي وآله وسلم

يغ

المقصود من هذا الباب
 وهو ان كل ساحة ولا يدري انكم ياخذ
 من المصالح ما لا يملكه الظلة
 ولا يملك له باب

فيه الى

حقا في داره في يده رجل فقال الحق في هذه الدار والمدا عليه يدعي نفسه حقا في
 ان في يده المدي ولم يبين احدهما شيئا بل في اصطلاحا على ان يترك كل واحد منهما على
 ويرى صاحبه عن الخصومة كان جائزا لهما في هذا الصلح لا يحتاجان الى التسليم
 والتسليم وان كان الصلح على محمل يحتاج الى التسليم والتسليم نحو ما اذا ادعى حقا في دار
 رجل ولم يتم فاصطلاحا على مال معلوم يعطيه المدي التسليم المدعا عليه ما اذاعا المدعي
 لا يجوز هذا الصلح لان المدعا عليه يحتاج الى تسليم ما اذاعا المدعي فاذ لم يعلم مقدار
 ذلك لا يعرف ما اذاعا التسليم اليه فلا يجوز وان اصطلاحا على ان يأخذ المدي ما لا معلوما اليه
 دعواه ويبرئه عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدعا عليه مقولا او اذاعا المدعي فذلك
 وقال الشافعي لا يجوز هذا الصلح اذا كان مذكورا للمصلحة مع رده ولو ادعى رجل حقا
 في دار رجل ولم يتم فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار او من داره اخرى جاز
 لان هذا الصلح عن المجهول الذي لا يحتاج الى تسليم على معلوم فان صلحه على بيت معلوم
 من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعي بعد ذلك بيعة ان جميع الدار له ليأخذها
 في ظاهر الرواية لا يقبل البيعة وروى ابن سنان عن محمد بن ابي يعقوب ومعه جمع
 الدار فلان المدعي لم يتم البيعة ولكن المدعا عليه ان كان الدار المدعي مع اقراره وروى
 بتسليم الدار الى المدعي ولو ادعى رجل حقا في داره رجل فصالحه على ملكي بيت معين
 من هذه الدار بلا اقراره حتى يثبت لا يجوز ذلك ولو صلحه على دار اخرى او على
 ارض اخرى جاز باتفاق الروايات رجل ادعى في حائط رجل موضع حذر او ادعى
 في داره طريقا او منيلا فاجتهد المدعا عليه ثم صلحه على داره ثم سماه فحاز جاز لان
 صلح من المجهول على معلوم ولو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على سبيل اداء
 على ان يمنع على حائط منيلا فحاز ذلك جاز ذلك باطلا ان لم يثبت ذلك وقتا
 وان وقت ذلك وقتا معلوما سنة او اكثر لاختلاف المشايخ رحمهم الله قال الكرخي
 رحمه الله يجوز هذا الصلح لانه استاجر حائطا ليضع عليه جندعا معلوما او
 استاجر طريقا يمر فيه مدعى معلومة جاز ذلك الصلح وقال الفقيه ابن جعفر رحمه الله
 لا يجوز هذا الصلح وان ادعى رجل حقا في داره ففصل على طريق فيها جاز اما اذا صلح على
 ان يكون رتبة الطريق للمدي فهو جاز باتفاق الروايات لان رتبة الطريق يجوز
 باتفاق الروايات وكذا الصلح على الطريق وان كان الصلح على حق المرور فيه ورواه
 لان في جوارحه حق المرور لاختلاف الروايتين يجوز في روايته ولا يجوز في رواية
 فكذلك الصلح على حق المرور وما بيع المسيل مع حق وضع الجندع لا يجوز باتفاق الروايات
 فكذلك الصلح على ذلك ولو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو

في يده

نقل الشافعي في كتابه في المنهاج
 قالوا في كتابه في المنهاج
 في باب ما يباح من البيع

منه معلوم

يجز

او على

وعلى بيت معين من علو رجل حقا في داره صلح من المجهول على معلوم ولو ادعى في ارض رجل
 حقا فصالحه على شريك لغيره لاجز ولا يجوز ولو ادعى في ارضه جاز اعتبار الصلح
 بالبيع ولو ادعى في دار رجل حقا او ادعى كل الدار صلحه على كذا ذراعا مسماة من الدار
 لا يجوز في قوله اني حقيقه لان عنك لو باع كذا ذراعا مسماة من الدار لا يجوز فذلك
 الصلح عليه وعلى قول صاحبه جاز البيع فيجوز الصلح ولو ادعى ذراعا مسماة من دار
 رجل فصالحه المدعا عليه على داره ثم سماه جاز هذا الكل ولو صلحه على نصيب المدعا
 عليه من داره في يده رجل فقول ذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعا عليه من ذلك جاز
 عند جميعهم لانه لا يشترى نصيبا من دار المشرى به لم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري
 لا يعلم مقدار نصيب البايع يعلم او البايع يعلم او البايع لا يعلم ان لا يجوز في قوله
 اني حقيقه فذلك الصلح وعندها في يوسف رحمه الله لا يجوز بيع فذلك الصلح وقول محمد
 رحمه الله مضطرب ولو ادعى في بيت في يده رجل حقا فصالحه المدعا عليه من ذلك
 على ان يثبت على سطوح سنة ذكر في الكتاب انه يجوز قال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح
 محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجازة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على
 كل حال محجرا كان او لم يكن وكذا الاجازة وقال بعض مشايخنا رحمه الله في اجازة السطح
 للبيوت عني اصفهانيا وروايتان في رواية كما لا يصح يجوز في رواية الاجازة لا يجوز
 واقفت الروايات على انه لو استاجر حائطا ليضع عليه لا يجوز رجل ادعى نصف دار في يده انسا
 فصالحه الذي في يده على داره ثم سماه ووقع الدار ثم استحق نصف الدار هل يرجع
 المدعا عليه على المدي بشي من ذلك الصلح فهو على وجهين اما ان كان المدعي يدعي نصف
 الدار شيئا او يدعي نصفها شيئا فان ادعى نصفها شيئا فهو على وجهين نلته اما اذا قال
 المدعي النصف لي والنصف للمدا عليه او يقول النصف لي ولا ادري ان النصف الاخر
 لمن في او قال النصف لي والنصف الاخر فلان غير المدعا عليه فان قال النصف لي والنصف
 للمدا عليه فصالحه المدعا عليه على داره ثم استحق نصف الدار يرجع المدعي عليه على الله
 منصف البتة لانه لو استحق كل الدار يرجع جميع البتة ولو قال النصف لي ولا ادري ان
 النصف الاخر لمن في او قال النصف لي ومكن ثم استحق نصف الدار ثم باع الاخر المدعا
 عليه على المدي شي من البتة لانه ما اقر النصف الاخر فلان المدعا عليه فلا يرجع بشي كما لو ادعى
 حقا في داره فصالحه المدعا عليه ثم استحق شي من الدار فان المدعا عليه لا يرجع على المدي شي
 وان كان المدي قال النصف لي والنصف الاخر فلان آخر المدعا عليه ثم صلح له المدعا
 عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعا عليه على المدي شي من البتة لان قوله النصف لي
 الاخر فلان باطل لانه ان ادعى في يده الفير فلا يصح اقراره فصير كانه قال النصف لي

الذي

وان الحق النصف يرجع
 اليه

ان قال

او قال

او على

وسكت وان كان المدي ادي نصفنا معينا فصالحه المدعا عليه ثم استحق النصف
الذي كان يدعيه المدي رجع المدعا عليه بجميع البدل على المدي وان استحق النصف
الاخر لا يرجع بشي وان استحق نصف ما يبع من الدار رجع المدعا عليه بنصف البدل
على المدي اعتبارا للتعويض لكل رجل ادعى ارا في يد رجل فانكر المدعا عليه م اصطلح
على ان يسكنها المدعا عليه سنة ثم يدفعه للمدي جاز ذلك وكذا لو ادعى ارضا
في يد رجل انما له فاصطلح على ان يزعمها الذي في يد خمس سنين على ان يكون
الارض للمدي جاز ذلك لان المدعا عليه بقي منتفعة الارض لنفسه وقتا معلوما
وجعل رتبة الارض للمدي رجل ادعى ارضا وشيئا فاصطلح على عدم معين للمدعا عليه
يدفعه الى المدي ثم اقام العبد البيعة انه حر او مدين فقبلت بيعة العبد بطل الصلح
ويعود المدي على دعواه رجل اشترى دارا فالتحقها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى
فصالحه الذي جعلها مسجدا او الذين المسجونين اظهروا جاز الصلح رجلا ان ادعى ارضا
او دارا في يد رجل وقال هي لنا او ثمننا من بيتنا فخذ الذي في يد فصالحه احدهما عن حصته
على مائة درهم فارد الابن الاخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح
معاوضة في ربح المدي فلا يشارك في ربح المدعا عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا
يثبت للشريك حق الشراكة بالشارك وعن ابى يوسف رحمه الله في رواية لشريكه ان يشاركه
في المائة رجل ادعى نخلة في ارض رجل انما له باصلها فخذ المدعا عليه ثم صلحه على ان يخرج
من ثمرها العام يكون للمدي لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول تجلج فيه
الى التسليم والتسليم ولو كان على موجود مجهول كجوز هذا اولى **باب في**
الخيطان والطرف ومجاري الماء هذا الباب يشمل على فصول الفصل الاول في الخيطان
الحايطة والمخضومة فيه وما يكون لاحد الشريكين ان يفعل في الجدار المشترك رجلا ان تنازعا
في حايطة بين دارين وهو متصل بين الدارين يقضي به لصالحا لتمام الوقف ذكرنا هذه المسئلة
في كتاب الدعوى من هذه الكتاب بفروعهما فلا نعيد جدار بين رجلين ارا واحدما ان
يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك به ذلك او لم يضر جدار
بين دارين انهدم ولا حدم ما بنيت وشيخ فارد صاحبها ان يبنيه واني لا اخرج قال
لا يجوز الا بغيره وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله فيهما لا يجوز لانه لا بد ان يكون بينهما استرق
قاله رضي الله عنه يعني ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار كجمل القسمة يمكن لكل واحد
منهما ان يبنى في نصيبه سرق لا يجوز الا بغيره على البناء وان كان اصل الحايطة لا يجمل القسمة على
هذا الوجه ومما لا بد من البناء جدار بين رجلين اكل واحد منهما عليه حوائط فوجئ الجدار في رقب
احدهما ببناء بما لنفسه ومنع الاخر عن وضع الحوائط على ما كان عليه في القدم قال الفقيه

بدل الصلح

لا يجوز للقاضي

القاضي
بما للقاضي

ابو بكر

ابن كمالا سكت رحمه الله بيطران كان عرض الجدار كالحق قسم بينهما اصاب كل واحد منهما من
مكنه ان يبنى عليه حايطة كجمل حوائط على ما كان في الاصل كان الثاني متبرعا في البناء لئلا يقع حرج
عن وضع الحوائط عليه وان كان كمال في قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه
عن وضع الحوائط على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما اتفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله يرجع عليه بنصف ما اتفق ان بناء بامر القاضي بنصف قسمة البناء ان بناء
بغير امر القاضي وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يرجع عليه بنصف قسمة البناء اذ ابي القاسم
ما اذا بنا بغير امر القاضي لا يرجع بشي وهو بمنزلة العلو والسفل اذا كان العلو لا يمتدحى والسفل
لا يمتدحى فانهما في حق صاحب العلو والسفل بغير امر صاحب السفل ان بناء بغير امر القاضي يكون متطوعا
لا يرجع بشي الا اذا كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاضي كذا قال هذا وان هم صاحب السفل
السفل كان لصاحب العلو ان يامره بالبناء فيبقى عليه العلو وذكر الناطقي رحمه الله حايطة بين
رجلين انهدم فاني احدا الشريكين البناء في الاما الى انه لا يجوز ان يناء الاخر ليس له ان يرجع على
شريكه اذ لم يكن له شريكه بالبناء لان شريكه ان يلحق ارض الحايطة نصفين وفي العلو مع
السفل اذ انهدم ما في حق صاحب العلو والسفل حين امتنع صاحب السفل من البناء كان له ان يمنع صاحب
السفل ان يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما اتفق في السفل ويكون السفل في يد غيره
الرجل قال ولا يشبه هذا الحايطة لان ارض الحايطة يقسم والسفل متى انهدم لا يقسم عن الفقيه
ابي جعفر رحمه الله حايطة بين رجلين اكل واحد منهما عليه حجرة فسقط بينهما احداهما باله بغير
اذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحوائط عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحايطة متبنا
لحق القرار وان كان بناء باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما اتفق جدار بين رجلين
احدهما عليه حجرة وليس الاخر حجرة فارد الذي لا حجرة له ان يضع عليه حجرة مثل حجرة
شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان كانت حجرة الشريك حجرة فلا
ان يضع وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يجوز ان يضع وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يجوز
ان يضع عليه مثل حولته ان كان الحايطة كجمل ذلك وشريكه مقربان الحايطة بينهما وذكر في كتاب
الصلح اذ كان لكل واحد منهما عليه حجرة وحجرة احدهما اكثر فلاخر ان يزيد في حجرة
ان كان الحايطة كجمله وعن الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله جدار بين رجلين لا حدمما عليه بنا
فارد ان يحول حجرة الى موضع اخر قال ان كان يحول من الدارين الى الايسر من الايسر
الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجوزع فلا بأس ان هذا يكون اقل ضررا بالدارين
وان اذ يحول ارض عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون اكثر عموما كان فان سأل الحايطة
كجمل ما لا يجمله راس الحايطة وعن محمد رحمه الله اذ كان الحايطة المشتركة قد قامه الرجل
فارد احدا الشريكين ان يزيد في طولها ليس له ذلك اي شريكه جدار مشترك بين اثنين انهدم

ان يتاسد؟
حب

شركة

إذا انهدم منه بيتا واحتاج إلى المنة ثم أجزم فإذا أخذت غلته فخذ منها نفقتكم تسوا
 منه بعد ذلك **فصل** في اختصام في حائط كل واحد منهما يدعى أنه له وكان مخوفا فاصطلى
 على أن يهدمه ويبنياه على أن يكون لهما حائط بينهما ثلاثة وللآخر ثلثا جاز ذلك ويكون
 البناء والهدم عليهما أثلاثا أراد به أصلا الحائط بينهما أثلاثا قبل الهدم بطريق الصلح كما
 بين رجلين هدم لهما حائطه وغاب في الآخر وبناءه ذكر في الامالي عن أبي يوسف أن
 الغائب إذا حضر كان بالخيار أن يشأ منه نصف ما كسر وخرب ويغرم له نصف قيمة ما بنى
 ويكون الحام بينهما وإن شأخته نصف قيمة الأثر ويقال للذي بناه هدم بنالك حتى يقسم
 الهدم بينكما ومن خلف أبي يوسف رحمه الله قال سئل محمد رحمه الله عن رجل بنى حائط
 أبي لهما أن يسقيه قال يجبر على ذلك قلت فان قصد الحرب قبل أن يرتفعوا أبي أن يسقيه
 قال لا ضمان عليه وكان يقع أن يرتفعه إلى السلطان حتى يأمر بالسقي فان امتنع بعد ذلك
 فقد ضلح هكذا ذلك انما طغى رحمه الله وقال أصل هذا النوع أن كل من يجبر على أن يفعل
 مع صاحبه فإذا فعل الحائط ما يكون متطوعا وإن كان لا يجبر فعل لا يكون متبرعا فعلى
 هذا إذا كان النهر بين رجلين كره أحدهما أن يسقيه تحرق ويجازي فيها الغرق أو حمام
 خرب منه شيء قليل أو عيب بين اثنين حتى جبانة فهداهما في هذا كله بمجرى الشريك
 أن يفعل معه فإذا فعل أحدهما كان متبرعا وفي الغرة وفي البيت للرجل الخرا إذا انهدم
 صاحب السفلى أن يبقى كجبر فان بناء صاحبه العلوي لا يكون متبرعا وذكر الخضاف زرع بين
 رجلين في أحدهما أن ينقى غلته لا يجبر لكن يقال الآخر انفق أنت وزرع بنصف القيمة في
 حصة شريكه فلو أنه انفق ولم يخرج الزرع مقدار ما انفق هل يرجع على شريكه تمام
 نصف النفقة أم مقدار الزرع وهو في المزارعة يأتي بعد هذا وذكر الشيخ الإمام أبو بكر
 بن الفضل رحمه الله في طائفة بين شريكين انفق أحدهما في مزارعة بغير إذن الشريك لا
 يكون متبرعا لأنه لا يتوصل إلى الانتفاع بها إلا بذلك **فصل** في رجلين كل واحد منهما
 واحد منهما أكرم انهدم فإراد أحدهما البناء أبي الآخر فرفع المحتسب إلى السلطان فأمر السلطان
 بتأريض المستعدي أن يبني الجناح بأجر معلوم على أن يأخذ الآخر منها جميعا فبنى كان له
 أن يأخذ الآخر منها وذكر في العيون شرب من قوم امتنع بعضهم عن كراهة النهر بامر الحاكم
 الآخر بالكلية فان امتنع بعضهم كان للشركاء أن ينعوم من شرب النهر حتى يرفع حصة
 وهذا في النهر الخاص وأما النهر العام فكرهه يكون بيت المال حائط بين رجلين لكل
 واحد منهما عليه حوله انهدم فبناء أحدهما قال الفقيه أبو جعفر إن بناءه بالمال ونفقته
 بغير إذن صاحبه كان له أن يمنع صاحبه عن وضع الحوله حتى يعطيه نصف قيمة الحائط
 مبنيا حتى القرار وإن كان بناء بأذن صاحبه ليس له أن يمنع عن وضع الحولة لكن

فصل

يرجع

يرجع عليه نصف ما انفق في البناء وهو الجواب فيما إذا كان الحائط بعد الانهدام أصلا لا يحتمل
 القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله ما يقدر على أن يبني حائطاً مكنه وضع الحولة عليه
 فان كان أصل الحائط يحتمل القسمة على هذا الوجه فان بناءه بغير إذن صاحبه فالجواب أن ذلك
 وإن بناءه بغير إذن كان له منعة حتى اصطلى على شيء جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه
 حوله فوحي الحائط وأراد أحدهما أن يرتفعه لصلحه وأبي الآخر ينبغي أن أراد أن يرتفعه
 أن يقول لصاحبه ارفع حولتك باسطوانات وعقد يجبر أنه يرتفعه في وقت كذا
 ويشهد على ذلك ثم رفع الجدار فسقط حوله لا ضمان عليه وعن الشيخ الإمام رحمه الله
 جدار بين رجلين لأحدهما عليه حوله وليس للآخر عليه شيء قال الجدار إلى الذي لا حوله له
 فاشهد عليه ولم يرتفعه مع إمكان الرفع بعد الاشهاد حتى يقدم وأفسد شيئا قال إذا ثبت
 الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أفسد بسقوطه
 إذا تمكن من رفعه بعد الاشهاد حائط مشترك بين رجلين وفيه ونحوه من سقوطه فإن
 أحدهما النقص والمنتفع الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجبر على النقص
 وعنه إذا أراد أحدهما نقص جدار مشترك وأبي الآخر فقال له صاحبه أنا أفنى لك كل الهدم
 لك من بيتك فضمن ثم نقص الجدار بآذن الشريك فأنهدم من منزله المضمون له شيء يلزمه ضمان
 ذلك وهو غير له ما لو قال رجل لأخر ففنت لك ما هلك لا يلزمه شيء ولو هدم جدار بينهما ثم بنا
 أحدهما بنفقته والآخر لا يعطيه النفقة ويقول أضع عليه الحولة كان للذي بناه أن يرجع
 على شريكه بنصف ما انفق وإن لم يضع غير الباقي فحولة لأنه كان له حق وضع الحولة في الأصل
 فان لم يكن الباقي متطوعا في البناء فهو كما لا مورد من صاحبه بالبناء وهذا منزله العلوي والسفلي
 إذا انهدم في صاحبه العلوي والسفلي كان لهما أن يرجع على صاحب السفلي بما انفق في السفلي
 وإن قال صاحب السفلي لا طحة لي في السفلي علوي رجل وسفلي رجل كل واحد منهما مقر الصاحبة
 بما له فوحي البنيان فاصطلى على أن ينقص كل واحد منهما وبينه كما كان جاز ذلك ويجوز
 صاحب السفلي ببناء السفلي لأنه هو الذي هدم ولو هدمه من غير صلح كان عليه البناء **فصل**
 أولى وإن سقط البنيان من غير هدم قال أبو جعفر رحمه الله لا يجبر صاحب السفلي على بناء السفلي
 ويقال لصاحب العلويين السفلي أنت ولا تكون متبرعا في بناء السفلي ويكون السفلي يرد حتى
 يودي قيمة السفلي وقال القاضي للإمام على السغدي في مسألة الجدار ليس له أن يرجع على صاحبه
 لكن له أن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوفيه حقه على التفصيل الذي ذكرنا حائط لطل
 عليه جندع شاحصة في إرجاءه فأراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجندع قالوا ينظر إلى أن
 يمكن البناء عليها الطول ليس الجدار أن يقطعها ولا يكون لصاحب الجندع أن يبني عليها شيئا
 وإن كان رؤس الجندع قصير لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار أن يقطعها لأنه لا فائدة

فصل في الجدار

من مالك

لصاحب الجوزع فيها والجار ضرر في ذلك الحائط لرجل وجهه في دار رجل آخر اذ صاحب الحائط
 ان يطير حائطه وصاحب الدار يمنع عن دخوله داره ذلك محمد بن سلمة عن ابن شجاع انه ليس له
 ان يمنع عن تطير الحائط وله ان يمنع عن دخوله داره ولما انتم الحائط وتقع طينه في دار
 جاره وصاحب الحائط يريد اخراج الطير ولا سبيل له غير دخوله الدار قال له ان يمنع عن
 دخوله داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله ولما ان رجل له نهر في أرض رجل ولا يمكنه
 الحفر في بطن النهر قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له لصاحب الأرض ما ان تدعه ان يدخل
 النهر ويصنع ملك نفسه او يصلحه انت قال الفقيه ابو الليث رحمه الله بهذا نأخذ وكذلك
 في سكة الحائط رجل اشترى شجرة واستأجر أرضا يجنب الشجرة وقطع الاشجار ووضعها في الأرض
 التي استأجرها وهذه الأرض طريق في كم رجل ذكر في التوازي ان المستأجر ان يمر في
 هذه الأرض وحمل الخشب دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وصاحب الاصطبل ان يغلق باب
 الدار في وقت يغلق الباب فيه كان له ذلك يتان كل واحد منهما مستغف بسقف واحد خدما
 لرجل والآخر لرجل آخر فادخلهما ان يجعل شجرة سقفا لخرجه يستدخل الضوء الشمس
 في بيت صاحبه قالوا ان كان في القدم كل بيت مستغف بسقف واحد كان لصاحبه ان
 يمنع من ذلك وحده القسم ان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك دار فيها ساحة بين رجلين قسمها
 فصارت الساحة لخدمتهما والبناء للآخر فادخل صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا ونسب
 بها الخشخاش على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء الخشخاش
 وقال بعض رحمه الله عليه له ان منع والمفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو اراد ان يبيع
 الساحة اصطبل او ثور او حمارا ما كان له ذلك دار بين قوم في سكة غير نافذة اشترى
 احدهم كمينها دارا اخرى فان هذه الدار المشتراة في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح
 باب تلك الدار التي له في هذه الدار يدخل في هذه السكة كان له ذلك ولو اراد ان
 يفتح لتلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة لوزي الدار الحادثة ليس له ذلك رجل
 له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل الدار بابا في هذه
 السكة اختلفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذا لم يكن له طريق في هذه السكة دار
 بين جماعة في سكة غير نافذة اقتسموها وادخل كل واحد منهم ان يفتح بابا لاصداره يحكم
 في هذه السكة كان له ذلك وليس له السكة ان يمنع سكة غير نافذة اراد اهلها
 ان يجعلوا على السكة دواب ليس لهم ذلك لان العامة فيها حق الدخول عند الحاجة حتى
 الزحام سكة غير نافذة قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لصاحب السكة ان يبيعوها وان اجتمع
 على بيعها ولا يشترونها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيها الزحام كان للناس في هذه
 السكة حتى يخف الزحام رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر

كانت

استعمل من اياها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر على من يملكه
 ذلك على رجل من سكة لا يخرج الا ابو حنيفة رحمه الله ليس لصاحب العلوان بيت في العلوان
 بنا او يمدد على الارض صاحب السفل وقال صاحباه له ذلك اذا لم يضر السفل والمختار
 للمفتوى انه ان كان السفل مع وان لم يضر لا يمنع وهذا لا يشتهر ولا شك ان يمنع
 له دار في سكة غير نافذة لها باب في هذه السكة وطول هذه الدار في سكة نافذة واراد
 ان يمدد حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك غير ان صاحب السكة
وصاحب السفل فلانهما يجوز لهما ان يمددا في السكة ان يفعلاه في المشتراة أرض بين
 رجلين وروي عن مالك عن ابن عباس عن ابي حنيفة رحمه الله ليس لخدمتهما ان يرفع
 فيه قدر حصته وفي الدار المشتراة ليس له ان يسكن ويروى هشام عن محمد بن حنبل رحمه الله
 ان له ذلك في ارض بين رجلين في الدار المشتراة اذا كان احدهما غائبا كان للآخر ان يسكن
 كل الدار بقدر حصته وفي رواية له ان يسكن من الدار قدر حصته ولو خاف ان يخرج
 الدار يترك السكنى كان له ان يسكن كل الدار او مشتركة لكل واحد ان يربط الدابة
 وان يتوضأ فيه ويضع الخشب من عبط بذلك لا يمنع وان حضرهما في الدار لم يملك
 ابو حنيفة رحمه الله طريق غير ذلك كان لصاحب الطريق ان يفتل في الخشب وان يربط
 الدواب وان يتوضأ وان عبط لسان بالوضوء والخشب لا يمنع واضع الخشب في حفر
 او بني فيها فطبخ لسان بذلك لا يمنع ويؤخذ بان يطعم البعير رجل له دار كان لها طريق في
 قد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر فاعيا حقوقها ذلك ابن شجاع عن محمد بن حنبل رحمه الله
 انه لا يكون للشارع الطريق الاول وله الطريق الثاني وان لم يكن لها طريق
 فهو الجواز ان شاء اتخذ وان شأرك وكذا لو اشترى دارا ولم يقل بحقوقها وليس لها طريق
 كان لها الجواز على نحو ما قلنا سكة غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طائفا والآخر ان يترك
 الطين مقدار ما يترقبه الناس ويحذر ذلك في الاجانب ويرفعه سرعا ولا يتركه في الطريق
 لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة رحمه الله في سكة غير نافذة لا بأس بالتحاذ الذي وبلى الطين في
 المكان وليس لهم ان يمنع وان احدث رجل فيها نحو الكسيف والمنازيب قال ابو حنيفة رحمه
 اذا خاصمه في ذلك واحدث الناس حمله ان يهدم وان كانت قديمة تركه ولو اراد ان يحدث
 رجل في اخر السكة شيئا لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها الاعلى ولا سفل فجعل رجل في
 شجرة رجل في ثمرها الاخر كانت السكة على صاحبها فان لم يضر سكة واي صاحب الثمر
 فانسق صاحب السكة بغيره او بغيره فضا ثم امر في سكة اخرى كان لصاحب السكة ان يجمع بها
 انفق في الثمر لا يكون متبرعا ولا دفع خلاصة ثمره في العام في بعض السنة وانفق
 صاحب الخمل بغيره لا يملك ان يكون متبرعا ويرجع بما انفق في الثمر ولم يمتد العامل لكنه

فيها

ق

غالب فانفق ربنا لخلق يكون متبرعا الا ان يتفق بامر القاضي وكذا ذلك الحيوان والمداينة
رجلين حكاه الناطق رحمه الله عن المزارعة الكيفية طريق غير شجرة الغرض والاول
لا بأس به اذا كان لا يضرب الطريق ويطلب للغار من وقتها وكل فسادها وان كان السج
في المسجد قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا بأس بكل نوعها ولا يجوز وقتها **فصل**
في المماياة المماياة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقايتها مشروعة ولا
يشترط لجوازها ذكر الملك ولا بطلان موت احد من المتفردين احدهما بنقضها بعدد وبغيره
في ظاهر الرواية وذوي ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا يتفرد احد من المتفردين بالاملاك
ويطلب حصة عنها هذا اذا كانت المماياة بغير امر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا يتفرد احد
بنقضها ما لم يصطلي ويجوز المماياة في الجنس الواحد والجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدائر
الواحد او تقاينا بانفسها زمانا شرا او سنة او يوما او تقاينا مكانا بان يسكن هذا طائفة
من الدائر والاخر الطائفة الاخرى او يزرع احدهما هذه الطائفة من الارض والاخر الطائفة
الاخرى جاز على كل حال وان طلب احدهما المماياة من حيث الزمان والى الاخر فان القاضي
يجوز ان طلب المماياة من حيث المكان روى الكشي عن ابي حنيفة رحمه الله ان القاضي لا يحرم
وفي الجسين كالدائر والارض اذا تبا على ان يسكن هذا الدائر والاخر يلحق الحام ويأجر ان
تباينتا بتراضيها جاز وان طلب احدهما والى الاخر لا يجبر القاضي **دارين** رجلين فيها منازل
تقاينا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او سفليا ويأجر من فهو جائز وان تقاسا في الدائر
من حيث الزمان بان تقاسا على ان يسكن احدهما هذه الدائر سنة وهذا سنده في الجرحه سنة
وهذا سنة والتمهات في السكني جائز اذا فعلت بتراضيها اما اذا تقاسا على ان يولجها هذا سنة
وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف كواهر فاده رحمه الله الظاهر انه يجوز
فان استوت القلتان فيهما ان فصلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى
فكنا التماي في الدارين على السكون والغلة بان تقاينا على ان يسكن هذا هذه الدائر وهذا
هذه الدائر الاخرى او يولج هذا هذه الدائر وهذا هذه الدائر فعلا ذلك بتراضيها
جاز وان طلب احدهما والى الاخر ذلك الكشي رحمه الله ان القاضي لا يجبره في قوله ابي حنيفة
رحمه الله وفي الدائر كجبلان عندك في الدور لا يجبري قسمه الجبر فلكي القسمة بطريق التماي
وذكر شمس الامية الشيخ رحمه الله الاظهر ان القاضي يجبر على التماي في الدارين
اذا اعلنت ما في يد احدهما اكثر مما اعلنت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ وفي الدائر
الواحدة اذا تباينا في الغلة واعلنت نوبة احدهما اكثر مما اعلنت نوبة الاخرى بشئ كان
في الفضل وكذا تباينا في دارين في مصرين ان فعلا جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية
ولا تقاينا في شجرة على ان ياكل هذا ثمرته سنة وباكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاضمار

رجل

في ظاهر الرواية وذوي ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا يتفرد احد من المتفردين بالاملاك ويطلب حصة عنها هذا اذا كانت المماياة بغير امر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا يتفرد احد بنقضها ما لم يصطلي ويجوز المماياة في الجنس الواحد والجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدائر الواحد او تقاينا بانفسها زمانا شرا او سنة او يوما او تقاينا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدائر والاخر الطائفة الاخرى او يزرع احدهما هذه الطائفة من الارض والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طلب احدهما المماياة من حيث الزمان والى الاخر فان القاضي يجوز ان طلب المماياة من حيث المكان روى الكشي عن ابي حنيفة رحمه الله ان القاضي لا يحرم وفي الجسين كالدائر والارض اذا تبا على ان يسكن هذا الدائر والاخر يلحق الحام ويأجر ان تباينتا بتراضيها جاز وان طلب احدهما والى الاخر لا يجبر القاضي دارين رجلين فيها منازل تقاينا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او سفليا ويأجر من فهو جائز وان تقاسا في الدائر من حيث الزمان بان تقاسا على ان يسكن احدهما هذه الدائر سنة وهذا سنده في الجرحه سنة وهذا سنة والتمهات في السكني جائز اذا فعلت بتراضيها اما اذا تقاسا على ان يولجها هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف كواهر فاده رحمه الله الظاهر انه يجوز فان استوت القلتان فيهما ان فصلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى فكنا التماي في الدارين على السكون والغلة بان تقاينا على ان يسكن هذا هذه الدائر وهذا هذه الدائر الاخرى او يولج هذا هذه الدائر وهذا هذه الدائر فعلا ذلك بتراضيها جاز وان طلب احدهما والى الاخر ذلك الكشي رحمه الله ان القاضي لا يجبره في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي الدائر كجبلان عندك في الدور لا يجبري قسمه الجبر فلكي القسمة بطريق التماي وذكر شمس الامية الشيخ رحمه الله الاظهر ان القاضي يجبر على التماي في الدارين اذا اعلنت ما في يد احدهما اكثر مما اعلنت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ وفي الدائر الواحدة اذا تباينا في الغلة واعلنت نوبة احدهما اكثر مما اعلنت نوبة الاخرى بشئ كان في الفضل وكذا تباينا في دارين في مصرين ان فعلا جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية ولا تقاينا في شجرة على ان ياكل هذا ثمرته سنة وباكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاضمار

علوا

وجميع

وجميع الحيوانات اذا تباينا على ان يكون ولد او لبنها او صوفها سنة لهذا وسنة الاخر
لا يجوز ويكون ذلك بينهما ولا يحل فضل اللبن والصوف والتمهات اجعل كل واحد منهما صاحبه
في حال كان اللبن والصوف والتمهات كما كان ذلك باطلا وان كان صاحبه الفضل استهلك
الفضل فجعله صاحبه في حل يرى لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كانت هذه المشاع فيجعل
القسمه وبعد الاستهلاك يكون ابر عن الفمان وذلك جائز ولو كان العبد بين شئين كان
بنا في الحن مة جاز وان طلب احدهما والى الاخر يجبر القاضي وفي العبد من التقاينا في الحن مة
جاز في قولهم وان طلب احدهما لا يجبر الا في التقاينا في غلة العبد بان تقاينا في غلة ان لم يكن
احدهما سنة او شهر او فكون الغلة له او الاخر يدان يوم او سنة فيكون الغلة له لا يجوز
ذلك في قوله الحنيفة رحمه الله لا في العبد الواحد ولا في العبد من وفي قوله صاحب الجوز
في العبد الواحد ولا يجوز في العبد من وفي الدارين والداية الواحدة لا يجوز المماياة في قول
ابي حنيفة رحمه الله لا ركبا ولا اشتغلا لا في العبد الواحد ولا في العبد من وفي
الداية الواحدة اذا تباينا اشتغلا لا لا يجوز وان تباينا ركبا في العبد الواحد لا في العبد من وفي
مخاير زلده ينبغي ان لا يجوز ركبا ولا اشتغلا لا في العبد الواحد ولا في العبد من وفي
في الخدمة ان شرط ان يكون نفعه وكسوته عليه في نوبة فاذ اخرج من خدمته يكون نفعه
وكسوته على الاخر في نوبته جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فيكون الكسوة عليها واذا
في رعي الغنم على ان يربي احدهما بنفسه او بغيره سنة جاز ذلك ولو كانت الجارية بين رجلين
فما ولحدهما عليها من صاحبه في نوبة فان القاضي لا يبرها بالمماياة ولا يصنعها على يدى عدل
لان في ذلك تعطيل المصلحة على احدهما ولو كان بين رجلين عيدا وامة فيهما يتا على ان يخدم
الامة احدهما والعبد يخدم الاخر على ان يطعم الامة على من شرط له عذمة الامة وطعام
العبد على الاخر جاز ذلك استحسانا وكذا ان سكتا على الطعام كان طعام الامة على من يخدمه
الامة وطعام العبد على الاخر في كسوته يكون عليها كما في القارية فان الشفعة عنه يكون على
المستعير والكسوة تكون على المالك **فصل** في ذكر الفاظ يكون اقوالا بالملك
للحاطب وما لا يكون ذكر محمد رحمه الله في الكتاب سنة الفاظ سلم في هذه الدائر اعطيها وايا
منها وان كان لها واما ما خرج منها في يديه دار يدعيها غير فقال الذي في يدك للمدعي سلم
في هذه الدائر او قال اعطيها وذكر غيرها من الفاظ السنة فهو على وجهين اما ان ذكرها
معرفة بالبدل او غير معرفة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح فانه يكون لقابله الملك النجاشي
سواء كانت الدائر في يد القابل او في يد المدعي او قال الاخرى سلم كان له ان يلحق الدائر
من القابل لانها اذا ذكرت معرفة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح يكون للسوم عادة
فان الرجل اذا قال لغيري سلم في هذا الثوب بغير دلائم يكون طلبا للبيع كانه قال سلمني لغيري

تباينا

وتماي

وتماي

وتماي

وتماي

وتماي

وتماي

وتماي

بشيء من ذلك ولا يثبت عليه شيء من ذلك

فلان على الف درهم لا يكون اقرا رجل قال الف درهم فقال الحق او قال يقينا
 يقينا او صدقا صدقا كان ذلك اقرا رجل قال الحق او الحق يقين والصدق صدق
 لا يكون اقرا رجل قال فلان على الف درهم ان شاف فلان فقال فلان شئت كان باطلا
 كل او على الشرط او الخطر كان يقول فلان الف درهم ان دخلت النار لوان هبت النيران
 فحق الله تعالى او قال ان يترأفه لي او قال ان اصيب بالاسنة او قال ان كان حقا كان ذلك كله باطلا
 ولو ان رجلا قال شهد فلان على الف درهم ان مت كان عليه الف عاشر ومات وكذا
 لو قال فلان على الف درهم ان اجاز من الشهر او اذا افطرو الناس كان ذلك اقرا رجل دعوى الاجل
 باطل لان ثبت الاجل بالثبوت او باقرا لطلب على قول الشافعي رحمه الله المال عليه الى اجل
 قاله على الف درهم الا ان يبذل في عمره ذلك او قال الا ان يري غير فانه لا يلزمه شيء بل له ان
 ولو قال فلان الف درهم فما علم كان باطلا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذا لو قال على الف
 درهم في علي ولو قال قد علمت ان فلان على الف درهم فيما اظن او فيما احسب او فيما ظننت او حسبت
 كان باطلا في قولهم ولو قال له على الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو
 قال في شهادة فلان او علم فلان كان اقرا لان من عرف بالادب لا يلزمه في حق المتقرب
 وقوله في قول فلان او بقوله او في حساب فلان او في كتاب فلان او كتابه لا يلزمه شيء ولو
 قال فلان على الف درهم في صدق فلان او بصدق او في صدق ولم يصف الى احد من المال وكان
 لو قال سجد او في سجد ان كتابا في كتاب او من كتاب في صدق او من كتاب في صدق كل
 اقرا وكذا لو قال له على صدق الف درهم او كتاب او حساب الف درهم المالك وكذا لو قال على
 الف درهم من شركه سوي صدق او من تجارة سوي صدق او من تجارة سوي صدق او من تجارة سوي صدق
 الا في قول فلان على الف درهم في شهادة فلان العقيقه او من يقينا او في فقهه لا يلزمه شيء
 كما قال بقوله فلان ولو قال له على الف درهم بقضا فلان وفلان قاضي فلزمه المال كما لو قال
 بشهادة فلان او علم فلان وان لم يكن فلا باقضا فقال الطالب كما حبا اليه فحق في عليه
 بالثبوت المالك فلان تصادقا ان فلان لم يكن حاكما سنها لا يلزمه شيء وقد يكون الاقرا بالثبوت
 كما يكون بالكتاب رجل كتب على نفسه ذكر حق فخر قوم او اهله على انسان ليكتب ثم قال شهد
 على هذا فلان كان اقرا او كل لم ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه وان لم يقر الصك
 على الشهادة ولم يقره عليه لان الكتاب وان لم يكن محملا الا انه لا امرهم بالشهادة لم يبق
 الا احتمال وان كتب الصك بنعمته من قوم ولم يقر عليهم ولم يقر شهدوا على ذلك في الكتاب
 انه لا يكون اقرا حتى لا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المالك وقال القاضي لاهام ابو علي السفي
 رحمه الله ان كان المكتوب مصدرا فهو ما كان مكتوب باسم الله ان من الاجم هذا ما اقرا فلان
 بن فلان على نفسه فلان بالف درهم وعلى الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال المكتوب

في ان يثبت عليه شيء من ذلك ولا يثبت عليه شيء من ذلك

في ان يثبت عليه شيء من ذلك ولا يثبت عليه شيء من ذلك

وان لم يقر عليهم ولم يشهدوا له فانه كتب وقد على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المالك وان لم
 يشهدوا له فانه كتب وقد على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المالك وان لم يشهدوا له فانه كتب
 ذلك اقرا لو كان لم يقر شهدوا لا يكون اقرا ولو كتب بين يدي قوم اميين كتابا وقال الشهود
 شهدوا على ما فيه ان علموا ماله حل لهم ان يشهدوا عليه ولا فلا هو كان كتاب محتوما او لم
 يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب فلان من فلان ان فلان الى فلان اما بعد فان
 لك على الف درهم من قبل فلان يكون اقرا او كل لم ان يشهدوا عليه بذلك المالك اذا علم ما فيه
 وان لم يقر عليهم ولم يشهدوا له وان كتب على وجه الرسالة في ذهاب او خرقه او نحوها لم يكن ذلك
 اقرا ولا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المالك الا ان يقول لهم شهدوا على هذا المالك وكما عرفت
 في الاقرا فهو في الطلاق والعتاق كذا في المالك الا في الحدود والعقاص ولو كتب رجل في صحفه
 بحسابه فلان على الف درهم ثم اقرا به كذا في المالك او شهد الشهود على انه كتب وهو شك المالك
 ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شيء ولو قال وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم وقال كذا في يدي
 ان فلان على الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لا محتمل ولو قال فلان على الف درهم في
 حسابي او في كتابي ثم قال ارضت بذلك الخبر باطل بلزمه المالك في القضاء قال مشايخ بلح رحمه الله
 ما كان مكتوبا بالخط البياع في اذكاره لا يكتب في اذكاره الا ما كان له على الناس وللمالك
 عليه رجل اقرا على رجل بكتاب قال له شهد عليك هذا المالك الذي في الصك فقال نعم كان ذلك
 اقرا او كل له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اخموا عليه ولم يقر شهدوا
 عليه لم يكن ذلك اقرا ولا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المالك وكذا لو قال الشهود شهدوا
 بهذا فقال اخموا عليه ولو قال اخم هذا الصك فقال شهدوا عليه كان اقرا او كل لم ان يشهدوا
 عليه وكذا الاشارة المجرودة من الاخرى كون اقرا وكذا لو كتب الاخرى ولو كان قادرا على
 الكتاب فاشارة بشارته ولكن في الذي اعطى لسانه لا يعتبر بشارته رجل قال لا خير في
 منك الفاد يبعث الفاعضيا فضاء الوديعة وهذا الالف غيب قال المقر له لا بل هناك
 الغيب يبعث الوديعة كان المقر له يقول المقر له ياخذ من الالف ويغرم المقر الف الف
 وكذا لو قال المقر له لا بل غيبتي الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر له غيبتي الف الف
 منك الف الف فلكن الوديعة وبقي الغيب وقال المقر له لا بل هناك الغيب كان المقر له يقول المقر
 ياخذ المقر له الالف ولا يفته شيئا رجل قال لغريم هذا الالف وديعة لك عندي فقال المقر
 ليست بوديعة ولي عليك الف من قرض او من ثم حبل المقر الدين او الوديعة وان لم يقر له
 ان ياخذ الوديعة فضاء عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان قوله بالوديعة او لا يطل
 بالرد ولو قال المقر له ليست بوديعة ولكن اقضيتها بعينها فحبل المقر القرض كان المقر
 ان ياخذ الالف بعينها الا ان يصدق المقر في القرض فحينئذ لا يكون المقر له ان ياخذ الا

او قال وجد في كتابي او سجد

في ان يثبت عليه شيء من ذلك ولا يثبت عليه شيء من ذلك

بعضها وتقول رجل لك على الف درهم من قرض فقال المقر له ليس لي عليك قرض ولكنه
 ثمن بيع فخذ المقر القرض ومن اشبع كان المقر له ان يأخذ الف عوضا عما يدين لانها
 اتفقا على الدين وتقول هذا الف اخذته ما منك غصبا فقال المقر له لم يأخذها مني
 لكن لي عليك الف من ثمن بيع فخذ المقر الدين والغصب ليس المقر له على الف الغصب
 سبيل وله ان يأخذ من المقر الف انما اتفقا على وجوب الف رجل ما كان في دارا قر
 انه كان يدفع الى فلان غلة هذه الدار ثم قال لا دار اري كان القول قوله وقوله
 الاول لا يكون قرا وان لا دار لمن يأخذ منه الاجر وذلك لما طعن رحمه الله ان هذا
 رواية ابن سماعه عن محمد رحمه الله وفي رواية هشام عنه يكون قرا بالملك لمن
 كان يدفع اليه الغلة رجل قال لغيري اتبع مني عبدي هذا او قال استأجر مني قال
 اعترك داري هذا فقال نعم كان قوله نعم اقراره بالملك وكذا لو قال له ادفع الي
 غلة عبدي هذا او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالشوب والعبودية وكذا
 لو قال لا نعم باب داري هذا او قال اسبح دابتي هذا او قال اعطني سرج دابتي هذا الخ
 يعني هذا فقال نعم كان اقرارا وان قال الخاطبة في جميع ذلك لا يكون اقرارا ورجل قال
 لغيري لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا له بالمائة وكذا لو قال له على الامانة
 درهم او سوي مائة درهم او اكثر ثمانية درهم كان اقرارا بالمائة وكذا لو قال مالك على اكثر
 من مائة درهم والاقل لم يكن اقرارا للمقر له اذ اقران الدين لفلان الاخر وصديقه
 الثاني مع ذلك ويكون حتى اقتضى الاول وان ادعى المقر الثاني في يده رجل قال لامرأته
 بقري هذا لك قال ابو القاسم رحمه الله ان قال بالفارسية ابن كاو من تراكون هبة
 لا بد من التسليم وان قال تراست او قال تراست يكون اقرارا لرجل قال لابنه الصغير
 ابن مال من لك دم او بنام ترك دم او ان ترك دم يكون تملك ولا اقرارا وذكر في المسقى
 اذ قال ارضي هذا وذكر حذوه لفلان او قال ارضي الذي حذوه هذا كذا الولد فلان
 وهو صغير كان جائزا ويكون تملك وذكر في المسقار رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان
 او قال غلة هذا البستان اقرارا بالغلة وقال نصف داري هذا او نصف عبدي هذا
 ونصف بستان هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شي قالوا اذا اضاف المالك الى نفسه
 بان قال عبدي هذا لفلان يكون هبة على كل حال وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا المالك
 لفلان يكون اقرارا وذكر في المسقار رجل قال اري هذا الولد الا صاغر يكون باطلا لا نفعا
 هبة فاذا لم يبين الاول كان باطلا وان قال هذا المالك الا صاغر من ولدي فهو اقرار وهي
 شبهة من صغرهم لانه لم يصف المالك الى نفسه وكذا لو قال ثلث داري هذا لفلان كانت
 هبة وتقول ثلث هذا المالك لفلان يكون اقرارا لرجل اقر عيني رجل ثم انكرا خلفا المشايخ

هذا اقرار بالمال
 لا بد من التسليم وان قال تراست او قال تراست يكون اقرارا لرجل قال لابنه الصغير

قال ابو نصر الدين رحمه الله خلف بالله ما اقرت له بكذا وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله
 لا خلف على الاقرار الا ان في الدين خلف بالله ماله عليك كذا وفي العين خلف على العين
 عين في يد رجل فاقوله لا رجل فلم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله مع اقراره بكذا ولا يحل المقر له وان اراد المقر لهذا الاقرار
 تملك ما مضى قال لا يملكه لان الاقرار لشاكر وليس بملك رجل قال في صحيفة جميع ما هو
 مني لادم في هذه ثم مات مع اقراره قضا فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او
 هبة كان لها ذلك ولا ينقض الاقرار لا يملك رجل اذ عي على رجل الف درهم مائة منها مائة
 وخمسة مائة منها مائة وقال المذاهب عليه من اسبق جري فادى في بيت قال الشيخ الامام طهر
 الدين رحمه الله هذا الجواب لا يحل دون المقر وقال الشيخ الامام محمد بن الحسن رحمه الله
 رجل قال لمرأته فلان درهم فادى است قال لا يلزمه شي بهذا الكلام ما لم يقل على اري
 ذمتي قال من لا ترضى الله عنه وسعى ان يكون هذا اقرارا لكان المقر رجل اقر في هبة
 وكما ان جميع ما هو اقل من له لا امر الله بغير ما عليه من الثياب ثم مات اقل من له اقرارا
 فادى الدين بان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصغار رحمه الله ان علمت المرأة ان جميع
 ما اقر الزوج كانت لها بيع او هبة كان لها ان منع ذلك عن الدين حكم اقرار الزوج ان
 علمت انه لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا بهذا الاقرار ورجل قال جميع ما يعرف بي
 جميع ما ينسب الي قصور فلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله هذا اقراره بملك جميع ما لي اي
 جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالقبول لا يجوز على ذلك وتقول جميع ما في
 بيتي لفلان كان اقرارا له بجميع ما في بيتي لفلان فان البيع فذلك قال جميع ما املكه بعته
 من فلان كان البيع والسبب لا ينافي في جميع ما في بيتي من غيري فلا بد ان يقر
 ذلك مما بيع عليه المالك من غير ان يملكه اياه في الاستا في جود علمان وهو ان
 قال المالك ابو بكر الاسكاف رحمه الله اقرار على ما هو في قبضته لله فهو ساكن في البلد ما كان
 من الديار يبيعها الى الفاقرة بالتمار ويخرج الى وطنه الذي اقر بملكها لا يملكه ولا ذلك
 عبدي الذين يخرجون في حوائجهم بالادوية الى منزله فله في ذلك المقر رجل قال لغيري
 ارضت مائة درهم فقال لا اعود بها ولا اعود بغيرها كان ذلك اقرارا له بغيره
 الاعادة يكون للرجل رجل قال لغيري لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا له بملكها
 غصبت هذه المائة فقال لا اعطيك بعد هذه المائة شيئا كان اقرارا له بملكها بملكها
 مع هذا المال ساكن اقرارا وكذا لو قال لم اغصبك احدا بعدك او غصبت في الكل اقرارا وقال
 لغيري ارضت مائة درهم فقال ما استقرضت من اخذ قبلك او من اخذ غيرك او من اخذ
 سواك قال لا استقرض من اخذ قبلك او من استقرض من اخذ قبلك فيبي ذلك لا يكون

او قبلك

اقرأ قال شمس الحجة الشريفة رحمه الله لانه لو صرح وقال استقرضت منك مائة درهم
 لا يلزمه شيء لان هذا المدين بين اسئلة وليس كل من سأل شيئا يعطى له بخلاف قوله اقرأ
 فان ذلك يكون اقرارا وذكر في الروايات اذا قال الرجل اغريم استقرضت منك الف كان
 اقرارا رجل قال اغريم فعلت كذا اذا كان لا على مائة درهم كان اقرارا وليس هنا تعليق
 لان اقرارا يستعمل في الماضي ولا يستعمل في المستقبل وهذا في العربية اما في الفارسية چون
 يكون التعليق رجل تلف مال ولدته ثم قال في صحة جميع ما في يدي من المال فعلى اقرار
 بكونه لا يحكم رحمه الله ان كان مال الولد الذي اقرأه فاعلم بعينه فالمال للوالد وان كان
 الابن قد استهلك ذلك في ذلك المالا بكمال ولا يبرهن فقد ترك الابن درهم ودينار مقدار
 ما استهلكه الابن بعد ما اقرأه لان الذي اقرأه كان بمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل الصلح على
 الله ان كان رجلا سبعة اولاد اقرأه في صحته وحياته لم ير ان خمسة من اولاده عليه الف درهم
 وسهام في الصلح عز واحد وفلان وفلان وفلان ومات الرجل بعد ذلك فشهدا الشهود بعد وفاته
 على اقراره بذلك الا ان الشهود قالوا لا نعرف هؤلاء الا اولادهم ما كانوا حاضرين عند اقراره
 قال ابو القاسم رحمه الله ان اقرأه سائر الورثة باسمي هو كذا وانكر اقرارا لم يثبت كمال شهادة
 الشهود وان تجوز الورثة باسمي الا اولاد كل المدعون اقامة الشهادة على اسمهم اذ لم يكن في
 الورثة من مثله في الايام اقرأه رجل اقرأه بدار في صحة ومخبرين عنهما من ماله ثم مات
 الرجل وتولى هذه الدار بنات فادعى الابن ان اقرأه ميراث وادعت المرأة ان اقرأه والابن
 لها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان الزوج عنهما باذنهما فالحق لها ويكون النفع
 دينها عليها ولا يغرم المرأة خمسة الابن وان كان الزوج عنهما بغير اذنهما فالحق ميراث
 والمرأة ان يغرم خمسة الابن ويسلم كل الدعوى لها رجل هو محمد النسب قال انا انا في
 قال ابو يوسف رحمه الله يكون اقرارا له بالرق لا يرد عن امره رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقبل منكم عبيد وامني فان كلكم عبد الله وكل نسائكم امهات
 ولكن لم يزل يلا من عبيد بني قنينة وقنينة وقال الفقيه ابو القاسم رحمه الله في بلادنا اذا
 الرجل اقرأه فلان لا يكون اقرارا له بالرق ولما يقع منه اقراره في أرض في رجل اقرأه في
 لها وقرأ قالوا ان اقرأه بغيره من قبل نفسه يكون من المثلث وان اقرأه بغيره من غير فاصدق
 الى قولنا وقرأه بغيره في الكل وان اقرأه بغيره من قبل نفسه او من جهة غير فهو من المثلث
 رجل قال اقرأه فلان قال شمس الحجة الشريفة رحمه الله في البيان انه لا يعمل قبل البيان
 وذكر في الجامع اقرأه ما في يدي من اقل وكثير وعبد وغيره فلان صح اقراره لانه عام في
 محمول فالحق حصر المقر له وان اقرأه شيئا ما في يدي واختلاف في وجهه في ذلك واختلاف في عمل
 في يدي ما كان في يدي بغير اقراره فممكن كان القلي فيه قول المقر وكذا في جميع ما في جاني فلان

بعض

بعض
 في الروايات في صحة ما في يدي من المال

رجل قال اقرأه من هذا العبد وقال خجعت عن هذا العبد وقال خجعت عن هذا العبد عن مكى ثم
 ادعاه بعد ذلك ولما قام اليه ذكر في المستق انه لا يقبل منه الا اذا ادعاه سبب حدث من نفسه
 اقرأه نفسه لامرته ثم اعترى العبد بعد ذلك قال ابو نصر رحمه الله ان صدقته الورثة في
 اقراره كالمائة كان العبد لها وعقده باطل وان كذبته جاز عقده من المثلث رجل كان يرضى بغير
 ويصح ثلثة ايام ومرض يوما ويصح يومين فاقرأه بدين قال ابو نصر رحمه الله ان اقرأه
 في مرض قد صح بعد جاز اقراره وان اقرأه في مرضه الذي اقرأه الفراض انصل ذلك بعينه كيجوز
 اقراره رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او لفلان فانه نفق المائة
 لصاحب البيت ويغرم المقر لها الذي اقرأه له واقراره يلحق المائة من بيته بمنزله قوله غضبت
 منه او اخذت كذا في قوله قبضت من صندوق فلان او من كسب فلان الف درهم او من يحفظ
 فلان ثوبا او من قرية فلان كخطه او من يحمل فلان كتملوعه فلان كخطه كل ذلك يكون
 بمنزله اقراره بالقبض من يد كذا اقراره قبضت من يد فلان عدل على بعضه والى لصاحب
 الارض وكذا اقراره اخذت من يد فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنيا كانت الدار في يدي
 باجارة لا يصدق وان اقام اليه فان الدار كانت في يد باجارة يبرئ عن الفمان ولا يدعى دارا
 في يد رجل فاقرأه عليه ان الذي كان يسكن هذه الدار لا يكون مقرا بالدار للرجل رجل قال
 فلان على مائة درهم او على مائة درهم فقولوا بالدين ولا تصدق الفاء ودعته الا اذا قال
 من مولا وهو قال عيني فلان الف درهم او مائة او في صندوق في صندوق فقولوا رجل اقرأه
 بدين ثم مات فقال له من المثلث كان اقراره نتيجة قالوا يخلف المقر له لعدا اقراره بهذا المال
 اقرارا صحاح رجل قال قبضت من فلان مائة درهم كانت في عليه اقرارا كانت ودعوى عنده
 فقبضتها وقال فلان لا بل هي مالي ولم يكن لي كان القلي لفلان بعد ان يخلفاته ما ادعاه ولم
 يكن عليه رجل قال اسكت فلا تأثم لخرجه وقال الساكن بل هو يوقى كان القلي للمقر في قولي ابي
 حينفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله القلي قول المقر له بالسكنى مع بيته انه
 ما اسكنه المقر على هذا الخلاف اذا قال اعترى هذه الدابة فلا تأثم فقبضتها منه وكذا اذا
 قال فلان الخياط خطه قبضت هذا بنصف درهم ثم قبضته منه وقال الخياط لا بل هو قبضه اعترى
 وان قال اعطى قبضت هذا بنصف درهم ولم تقبل قبضته منه لا يرد على الخياط الجعاعا وقال فلان ساكن
 هذا البيت واشتري فلان مائة ساكن وهو قال فلان زرع هذه الارض او في هذه الدار
 او غرس هذا البستان وهو في الكل في يد المقر وقال الاخر بل هو في كان القلي للمقر مع غيبة
 الاقرار بالزرع والخياط ليس اقرارا باليد ولهذا قال هذا الثوب من خياطة فلان لا يكون
 اقرارا له بالمائة وقال هذا الدار فلان ارسلها الى مع فلان قال ابو يوسف رحمه الله يرد
 على المقر له ويضمن قيمتها للدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول بغير قضاء

بعض

المقر

مطلوب

وقال صاحب الزند الكائن حيا وكذا قال
لنا من على مال كثير قال الناطقي
انه يلزم ما يبادر من
قول الى حقيقته
ولا انما في
من ذلك ما
لا يتقبل قوله

رحمة الله والمظاهر ان عندك يكون المال واحدا وانما يتعدد المال عندك اذا امتلحت على
الاقوال الاول بان كان عند القاضي او بشهادة شاهدين ما اذا لم يتم فلا وان شهد على
كل اقرار شاهدين عند غير القاضي ذكر الحضاف رحمه الله ان على قول الى جسد رحمه الله
يلزمه المالا ان ان شهد في المجلس الثاني الشاهدين الاولين وان شهد غيرهما كان المال
واحدا وبعض الشائع قالوا اذا كان ذلك في الوطنين واشهد على كل اقرار شاهدين عند
الحيثية رحمه الله يلزمه المالا ان جميعا اسس الشاهد على اقراره الثاني لاولين وغيرهما قال ثمن
الامة الخواص رحمه الله هكذا ذكر الحضاف رحمه الله والمظاهر ان الخلاف بينهم فما اذا كان
الاقوال ان في وطنين ما اذا كان في وطنين واحدا يكون المال واحدا ويؤيد عن محمد رحمه الله
قال على قياس قول الى حيثية رحمه الله يلزمه المالا ان جميعا على كل حال اذا شهد على كل اقرار
شاهدين غير انه استحسن في قول يلزمه مال واحدا اذا كان في وطنين وذكر ثمن الامة السرخسي
رحمه الله في الوطن الواحد يلزمه مال واحد عند الكل وان جازنا هذين على اقراره بافتهم جاء
شاهدين آخرين على اقراره بالفرد لا يدري ان ذلك في موطن او في موطنين فنسب الشهود ذلك
فيها مالا لان ان علم انه كان في موطن واحد قال بنو كمال ان الذي رحمه الله في هذه الصورة
يلزمه مال واحد قال شهد شاهدان على الف درهم وشاهدان على الف بيض فما المالا ان وكذا اقر
بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف
ز فروع يعقوب انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول الى حيثية والى يوسف رحمه الله وقول
رجلا لا القاضي وادى عليه الفا فاقربهما ثم ادعاه الى القاضي في مجلس آخر ادعى عليه خمس مائة فا
يقا فقال الطالب قد اقرت بالف وخمس مائة وقال المطلوب انما له على الف فاقبله قول المطلوب
وكذا الوادي في المجلس الثاني الفين فاقربهما فادعى الطالب ثلثة آلاف وقال المطلوب انما له على الفا
كان لقوله في المطلوب ويكون اقراره الثاني الخروج عن موجب اقراره الاول وانما الزيادة
فلزمه الزيادة ويجوز عليه الفا ان رجل جازنا هذين على رجل بالف درهم وجا الطالب شاهدا
بالبراءة عن الف درهم فها على وجه ثلثة اجدها ان يكون المال مورخا وبراءة كذلك ولا يكون
الخدم مورخا والمخر لا في الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المالا يعقوب بالبراءة لانه
لا يدعى عليه اتمالا واحدا وقد ثبتت البراءة عن الف درهم فانصرفت البراءة الى ذلك المالا
والى تاريخ صدق المالا بعد تاريخ البراءة تعقوب بالمالا لان البراءة السابقة لا يعمل في الدين الا حين
وان لم يكن خدما مورخا يعمل بالبراءة لان البراءة يكون عن الدين وليس هذان آخر وكذا اذا كان
باركهما سواء عمل بالبراءة لان البراءة يكون عن الدين وليس هذان آخر وكذا اذا كان
سواء عمل بالبراءة وان كان صدق مورخا وبراءة غير مورخه او على العكس يعمل بالبراءة لان
البراءة يكون بعد الحجب عادة وكذا ان رجل على رجل صكان كل صدق بالف وقار

قوله

ان

وقالوا

مرد عام

بمقتضى ما ذكره في المتن من ان المال واحد في موطنين او في موطن واحد

مختلف

مختلف في المطلوب برقة عن الف درهم في صدق وبرقة خمس مائة في صدق فقال له المطلوب
كان لك على الف درهم وقد اخذتني الف وخمس مائة وقال الطالب ان لي عليك الفا ولم اقبض
منك شيئا فان المطلوب برقة عن الف وخمس مائة ويرجع الطالب عليه خمس مائة تمام الالفين
ويج البروات يكون على قياس حج المال وفي كل موضع كان المال واحدا كانت البراءة واحدة وفي
كل موضع بقضي بالمالين بقضي بالبرأتين واختلاف صدق المطلوب وجب اختلاف البراءة وفي
ثبت البراءة عن الف وخمس مائة فيبقى خمس مائة رجل قال فلان على الف درهم ثمن جمل خمر
يلزمه المالا ولا يصدق في الشيب انما كذبته الذي في الشيب فصل ذلك او فصل في قول الى حيثية
رحمه الله وكذا القول على الف درهم من القمار وكذا القول فلان على الف درهم من عن متاع
ولم اقبضه قال ذلك موصولا او مفصولا لا يصدق في قول الى حيثية رحمه الله ويلزمه المالا
وقال لك على الف درهم ثمن العبد الذي في يدك فان صدقة الطالب في ذلك سلم اليه العبد
واخذ منه الالف وقال الطالب العبد الذي في يدك لم ابعه وانما بعته غير المجبر
الالف على المقر وذكر هذه المسئلة في موضع آخر ان على قول الى حيثية رحمه الله يختلف على كل
واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قول صاحبه وهو الصحيح واذا خلفا لزم المالا على المقر
وتوان رجلا قال اتبع من فلان بعبا بالف درهم ثم قال لم اقبضه كان لقوله وقوله
هذه المسئلة رجل قال فلان على الف درهم وبعته ثم قال لم اقبضه كان ضامنا لالف وكذا
وقال له على الف درهم ثمن ثمن قال لم اقبضه كان ضامنا لالف وكذا القول قال له على الف درهم
ثمن ثمن قال لم اقبضه كان ضامنا لالف وكذا القول قال له على الف درهم ثمن ثمن قال لم اقبضه
ذلك موصولا او مفصولا لا يصدق رجل اقر انه باع عبد هذا من فلان بالف درهم فقال
ما استرته منك شئ ثم قال ليل قد ابتعت منك بالف درهم وقال البايع ما بعته كالي قول
قول المشتري وله ان ياخذ العبد بالف درهم لان البايع اقر بالبيع اولا وانكار المشتري بعد
اقرار البايع لم يبطل ذلك البيع بل دليل ان البايع اقر بالبيع على ما ادعى بعد حوجه المدعي
يقبل بيته ويقضى له بالثمن ولو لم يكن له بيته واولاد استخلف المشتري كان ذلك فاذا لم يبطل
البيع لحود المشتري فان عاد للمشتري الى التصديق والبيع قائم ثم البيع ولو كان البايع بعد
ما حود المشتري قال للمشتري صدقت لم يشتر مني ثم قال المشتري قد اشترته لا يقبل قوله
المشتري لانها لا تجوز المبيع انفسح البيع بينهما الا يرى ان البايع اقر بالبيع على البيعة في هذه
الصورة واداد استخلاف المشتري لا يسل سببه ولا خلاف صحة رجل اقر انه باع عبد من فلان
ولم ينكر الفين ثم جحد جموده لان اقراره بالبيع يغير ثمن باطل اذا اقر بالرجل بالبيع
الثن ثم انكر قض الثمن واداد استخلاف المشتري في القياس لا يستخلف وهو قوله آبي
حنيفة رحمه الله لان لا استخلاف يكون بعد الدعوى الصحيحة وهي متناقض

بمقتضى ما ذكره في المتن من ان المال واحد في موطنين او في موطن واحد

وفي الاستحسان يستخلص وهو قولنا في يوسف رحمه الله لان العادة جرت بالحق اقتضى
 الثمن قبل القبض للاشهاد فيجوز الخصم بالله والله عليه هذا المال رجل وامرأة اقول رجل
 بشوبان عبد علي نفسه مع اقراره ثم يقضي عليه بقعة عند وسط عندي يوسف رحمه الله
 القيل قول المقر في القعة ابو يوسف رجل اقرار على شئ في جوب المبدع في القعة
 وهو النكاح في ذلك ينصرف الى الوسط ومحمد رحمه الله لم يبعد السبب ولو اقر على نفسه
 بناية كان عليه قعة اتي الدواب فان جاز بناية وقال اي هي كان القيل قوله ان جاز
 او بوزن او حمارا وغيره لا يقبل قوله في غيره ذلك ولو قال على ثوب هروي لفلان
 بخا ثوب هروي قبل ذلك منه عند الكل ولو قال على ثوب ولم يسم فاي ثوب جاز
 قبل منه غسلا كان ذلك او جليدا ثم لا يشترط بعد ذلك حتى يعطى ثوبا اخر رجل قال
 لفلان في طعامي هذا كرجله ولم يبلغ طوامه كذا كان لكل له رجل قال الغير لك على
 او على هذا الرجل المرفوع ثم لا يلزمه شئ ولو قال لك على وعلى هذا الف درهم فان لم
 يكن على العبد دين صح اقراره وخبرين ان يوجب على نفسه او على جده ولو قال لك على
 او على فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كان الاقرار لا زما
 ان شاركه عليه وان شاقى مال الميت ولو قال لك على الف على فلان كان المال على المقر
 رجل قال لفلان شاة في غني مع اقراره ويؤمر بالبيان **فصل في الاستحسان**
 والرجوع عن الاقرار الاستحسان على نوعين استحسان من حيث العقد واستحسان من حيث الصفة
 اذا اقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقر فيكون يقبل لفلان على دينار الا درهم في القبا
 لا يصح الاستحسان وهو قول محمد رحمه الله وفي الاستحسان وهو قول ابو حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما ان كان المستثنى شيا له مثل من جنسه كالكبلي والوزني والعدي للمعا
 بان قال لفلان على دينار الا درهم او الا فخير حنطة او الا مائة جوزا الاستحسان يطرح عن
 المقر له من المقر به قدر قعة المستثنى فان كانت قعة المستثنى باي على جميع ما اقر به لا
 يلزمه شئ وان لم يكن المستثنى من جنس اقر به وليس له مثل من جنسه بان قال لفلان
 على دينار الا ثوب او قال الا شاة لا يصح الاستحسان في قولهم الا ان يستثنى جميع ما اقر به
 فلا يرجع الاستحسان رجل قال لفلان على عشرة دراهم جيا والاحمسة زوف قال ابو يوسف
 رحمه الله يلزمه عشرة دراهم ويوجب المقر على المقر خمسة زوف كما لو قال لفلان على عشرة
 دراهم الا فخير حنطة فانه يلزمه عشرة دراهم ومخط عنه مقدار قيمة القير قال ابو يوسف
 رحمه الله وفي قياس قوله ان حنيفة رحمه الله يجب على المقر خمسة جيا ويصير مستحسا
 من المقر خمسة جيا فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة شئ
 يلزمه عشرة دراهم يطرح عنها خمسة سوقة في قولهم ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة

كان

ويلزمه الدينار فان كان المستثنى من جنس المقر

سوقة كان عليه خمسة سوقة وما يبقى بعد الاستحسان يكون من السوقة رجل قال لفلان على
 الف درهم من ثوبين او قال من قرص فقال اي زوف او قال من مخرجة قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يصدق في دعوى الزوف والمنهجرة قال ذلك مفصلا او موصولا الذي البيع يتخالفان حال
 قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يصدق في دعواه الخا زوف او مخرجة اذا
 وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ويحرم وهو عذبة ما لو قال لفلان على الف درهم
 من ثوبين او قال لفلان على الف درهم ولم يذكر السبب ثم قال اي زوف او مخرجة قال ابو حنيفة
 ابو حنيفة رحمه الله لم يذكر هذا في الاصل واختلف فيه المشايخ قال بعضهم هو على الاختلاف
 الذي ذكرنا فاما اذا من السبب في بعضه هو على الاختلاف الذي ذكرنا فاما اذا من السبب
 قال بعضهم ههنا يصدق في دعوى الزيادة اجماعا رجل قال قد قبضت من فلان الف درهم قال
 اي زوف قبل قوله ولو قال اي سوقة لا تقبل وان مات المقر قبل ان يقوله شاعرا اقراره
 فقال وارثه اي زوف يصدق رجل قال لفلان على الف درهم وديعة ثم قال اي زوف
 صنف وان مات المقر قبل ان يقوله شاعرا لا تقبل وارثه اي زوف لا تقبل قوله لانه صار دينه
 بموته فلا يقبل قوله لو ادب اي زوف لا يقبل قوله رجل قال الغير الف دينار او قال لفلان
 على الف درهم زوف من ثوبين متاع قال ابو حنيفة رحمه الله يلزمه الجيا ولا يصدق في دعوى
 النياقة اذا كذب الخصم وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يلزمه الزوف وعلى هذا الخلاف
 اذا قال لفلان على الف درهم ثوبين او قال من قرص الا الخا زوف او مخرجة لا يصدق
 في قوله اي حنيفة رحمه الله وقال لا يصدق اذا كان موصولا ولو قال في هذه المسائل الا انها
 سوقة او صا من صدق في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وعن
 ابى يوسف رحمه الله في رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال غصبت فلان الف درهم قال اي زوف
 او مخرجة قال ذلك موصولا او مفصلا قبل قوله وفي رواية عن ابى يوسف رحمه الله القرض
 بمنزله الغصب عنه في الغصب انه لا يصدق اذا فصل كما في القرض الا انها غير مشروطة في
 اقر بالغصب ثم قال اي سوقة او صا من صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل ولو قال اي
 فلان الف درهم قال اي زوف او مخرجة قبل قوله وصل ام فصل وان قال اي سوقة او صا
 صدق فواصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف سوقة
 قال ابو حنيفة رحمه الله يلزمه الجيا وعن ابى يوسف رحمه الله انه قال يصدق ويصدق البيع
 ولو قال لفلان على كرجله ثم قال اي زوف او مخرجة ثم قال اي زوف قبل قوله لان الرداء لا
 يكون عبدا وكذا في كل ما ياكل الزوف سوى الدائم والدائم ولو اقر بعشرة افلس من ثوبين
 بيع او قرص ثم قال اي سوقة لا يصدق في قوله اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
 عليهما يصدق في القرض اذا وصل في البيع لا يصدق في قول ابى يوسف رحمه الله وقال

ان
 اذا قال
 الزوف

محمد رحمه الله يصدق ويلزمه قيمة المبيع ان كان هالكاً ولو قال غصب فلا بأس
 اقلس اوقال او دعني عشرة اقلس ثم قال اي من لك سيد قبل قوله المسلم اليه اذا اقر
 بقبض رأس المال ثم ادعى انه زيوف ان كان اقر بقبض الجهاد وقر بقبض حقه او
 باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدين ثم اقر بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت
 زيوفاً وان كان اقر بقبض الدين ثم ادعى ان زيادة في القياس لقوله قول رب المسلم
 واليمينه على المسلم اليه وفي الاستحسان لقوله قول المسلم اليه مع عينة واليمينه على رب
 المسلم انه اعطاه الجهاد ولو قال اسلمت الى عشرة دنانير في كس خنطه وقال لم اقبضها وقال
 رب المسلم لا بل قبضها ان قال المسلم اليه ذلك موصولة صدق قياساً واستحساناً وان
 فصل في الاستحسان بصدق ويلزمه المسلم فيه وفي القياس صدق ولا يلزمه شي
 وكذا لو قال اعطيتي الف الف اسلمتني الف الف ثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولة صدق
 قياساً واستحساناً وان قال موصولة لا يصدق استحساناً ولو قال فقدتني الف الف او
 دفعت الى الف الف قال لم اقبضها لا يصدق في قول اي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه
 يصدق اذا وصل ولو قال بعيتي دارك بالعشائر حتى تدارك او تصدقت على ارضي
 ولم اقبض قبل قوله وصل ام فصل رجل في يديه دار وقال هذه الدار لفلان الا هذا البيت
 لبيته نفسه فانه الى وقال فانه لفلان الاخر فهو على ما قال لانها شئني بعض ما تكلم به
 وكذا لو قال لا ثلثها او قال الاشعة اعشارها ولو قال هذه لفلان فهذا البيت كانت
 الدار كلها لفلان لان هذا عطف وكذا لو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا البيت
 لي او قال هذا البيت لي او قال هذه الارض لفلان ونحوه الى والفعل باصولها لفلان والتمس
 في كل لكل للمقر له ولا يصدق المقر لا بحجة وكذا لو قال هذه الدار لفلان لا بناها
 فانها لا يصدق لان البناء لا يتناول اسم الدار مقصوداً ولا يكون الاستثناء الا لما يتناول
 اللفظ وكذا لو قال هذا البيت لفلان الا تحيلة بغير اصلها فانها الى وقال هذا الخاتم
 لفلان الا فضه فانه الى وقال هذا السيف لفلان الا حيطته فانها الى لا يصح الاستثناء ان
 كان موصولة ويكون الكل المقر له الا ان يعمد المدعي اليه على ما ادعى ولو قال هذه الدار
 لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان الاخر فهي الاولى فلا يصح رجوعه وكذا لو قلت الجارية
 في يد رجل وقال الجارية لفلان والولد لي فهو كما قال لان الاقرار بالجارية لا يكون
 اقراً بالولد بخلاف ما تقدم من البناء وغيره لك ولكه لك ساير الحيوان والثمار المحرزة في
 الاشجار فهو بمنزلة ولد الجارية ولو كان في يد صندوق فيه متاع فقال الصندوق
 لفلان والمتاع لي او قال هذا الدار لفلان فاما فيها من المتاع لي كان القول قوله لان المتاع
 لا يكون تبعاً للدار والصندوق ولا يتناول اسم الصندوق ولو قال بنا هذه الدار

او اوقضتني
 او اوقضتني

الارض
 الارض

وارضاها

وارضاها لفلان كانت الدار لفلان لفلان لان اول كلامه بنا هذه الدار لي غير معتبر
 لان لكل كان له قبل اقراره فيقبل بقوله ارض هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء
 قال هذه الدار لفلان لا بل لفلان في الاول لان الكلام الثاني رجوع عن الاقرار فلا يصح
 رجل اقر له انسان بالدين فاققر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان مع ويكون حتى يقبض
 الاول دون الثاني ولو ادعى الى الثاني برئ رجل في يديه دار اقرانها لفلان لا حتى في يدها
 فقال المقر له ما كانت لي قط ولكن لفلان وصدقه فلان في الثاني رجل قبض له القاضي
 في يد رجل فقال بعد التقضا ما كان لي فيما حتى قط لكنها لفلان وصدقه فلان انها ما كانت
 للمقر قط لا يكون المقر لها **فصل في القبض والرجوع** رجل قال استوفيت
 جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرماي لا يصح الا
 ان يقول قبضه فلان ومن يحصون فحسب يصح اقراره وبراءه وكذا الناطق رحمه الله
 اذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى غريم الميت اني دفعت اليك
 كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت انه كان للميت عليك شي كان القول قوله
 مع عينة ولو قامت اليه على اصل الدين لا يلزمه الوصي شيئا لانه لم يقبض شيئا من رجل
 وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفا او اضافة لك الى مصر او سواد وكذا الوكيل
 بقبض الدين والهدية والمضاربة في ذلك سواء رجل عليه دين شهد ان الطالب اقران الدين
 الذي عليك لفلان لا يقبل شهادة تروى الميت اذا دفع ما كان في يد من تركة الميت الى الميت
 الميت وشهد الوالد على نفسه انه قبض تركة والده ولم يبق له حق من تركة والده قليل
 ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي واقام اليه
 قبلت بينه وكذا اقرار الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركة والده ثم ادعى على رجل دين
 قال سمع دعواه رجل قال هذا العبد لفلان هذا من اجلين جاز ويجلف كل واحد منهما ولو
 قال هذا العبد لفلان لفلان لا يصح رجل قال لغير من بايعك بشي فانك قبضت منه بيمينه لم
 يجز ولو قال من بايعك من هؤلاء وأشار الى قوم معينين معدودين فانك قبضت منه بيمينه جاز
فصل في القبض والرجوع لا يصح اقرار المريض الذي مات منه بقبض
 الدين من ولده ولا من قبيل وان كانت الكفالة في الصحة سواء كان المقبوض قايماً في
 يد الوارث او لم يكن وكذا لو اقر القبط من اجنبي تطوع عن ولده بقبض الدين ولو اقر
 الوارث ثم خرج من ان يكون ولداً بان اقر اخ له ثم ولد له ابن مات المريض مع اقراره
 ولو اقر لم يكن ولداً وقت اقراره ثم صار ولداً له بيمينه قائم وقت اقراره بخوان اقر
 الاخ له وله ابن فان الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره لانه صار ولداً له بسبب قائم و
 وقت اقراره ولو اقر من لا يكون ولداً ثم صار ولداً له بسبب طارئة بان اقر اجنبية ثم تز

مالي عن

لوصي

وجها

بأنه لا ينفك عنه

قال

هو الذي يدعى ذلك يعترف بينهما بأقراره ويكون ذلك بمنزلة الطلاق بخلاف ما لو تزوج
 قبل ان يخلق او قبل ان اولد او تزوجت وانما صبي فان ثمة يكون القول قوله من يدعي
 البطلان رجل اقره ان يرضى ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان
 الاقرار في الصحة وقال بغيره الورثة لا بد كان في المرض كان القول قوله من يدعي انه كان
 في مرضه فان اقام جميعا ائينة فيمنه المقر له اولى وان لم يكن للمقر له بينة وادلاستحالة
 الورثة كان له ذلك رجل قال في مرضه هذا المال لقطة وليس له مال غيره لك وكذا لو اقر
 قال محمد رحمه الله لا يصدق المريض ويكون الكل ميراثا وقال ابو يوسف رحمه الله هو من
 الثلث رجل اقره احد عبيده في وصية ثم بين الحق المهر في مرضه في كثير القيمة كان العتق
 من جميع ماله رجل اشترى عبدا في وصية فاحش على انه بالخيار بلته ايام ثم مرض فاجا
 البيع او سكت حتى مضى المدة ثم مات المريض كانت المخاباة من الثلث رجل اقر في مرضه بارض
 في دين فلما وقفا ان اقر بدين قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعتق عبده او
 اقرانه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غير ان صدقة ذلك الغير وصية
 ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يثبت انه منه او من غيره فهو من الثلث رجل اقر
 عبدا في مرضه وليس له مال غير ثم اقر باستيفاء الكفاية جاز من الثلث وسعى المكاتب في
 ثلثي ثمنه ولو بايع المريض عبدا من ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن مع من جميع
 ماله رجل باع عبدا ثم انه كان حرا لا يصدق على المشتري ولا يبيد المشتري عن الثمن جني اقر
 بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مراها قاص اقراره ويجوز قسمته وتقال بعده لك لم يكن ائنا
 لا يقبل قوله وان لم يكن من هذا بان كان مثله لا يحتمل عادة لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته
 فقبل اثني عشر سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثني عشر سنة ايضا لا يصح اقراره
 لا محالة ولما لا يصح اقراره اذا لم يكن كمال لا يحتمل مثله عادة العبد لما في ان اذا اقر بكفاية
 لا يصح اقراره لانه لا يملك الكفاية بماله فلا يصح اقراره مريض اقر له ورثته بعبد فقال الوالي
 بطل العبد ولكنه لفلان الاجنبي فصدق الاجنبي ثم مات المريض فالعبد للاجنبي
 ويضمن الوارث المقر له قيمة العبد فيكون القيمة بينه وبين ساير الورثة مريض اقر له
 ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الا اقرار
 في قول ابو يوسف الاول وجاز في قوله الاخر وهو قوله محمد هو كما لو اقر المريض بعبد
 في يديه انه لفلان الاجنبي فقال الاجنبي هو لفلان وادرك المريض لم يكن له فيه حتى
 على قوله ابو يوسف رحمه الله الاول اقر للمريض باطل وعلى قوله الاخر اقر للمريض
 صحيح ويكون العبد الثاني والثالث في القياس وقوله الاول اخطى
 اذا اقر المريض الوارثه ولاجنبي بدين فاقاره باطل بصادقا في الشراكة او كاذبا

جنبي

ثم مات مع اقراره بخلاف ما لو وهب لجنبيه ثم تزوجها فانه لا يصح هبته لان هبة
 وصية والوصية للوارث باطل ولو اقر لمن كان فلان وقتا لا اقرار وقت الموت يخرج
 من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره في قوله ان يوسف رحمه الله ولا يبطل في قوله
 محمد رحمه الله ولو اقر المريض غيره بغير قبض فان ابرأ الوارث لا يصح ابرأى كان الوارث
 اصيلا او كفيلا وان ابرأ الاجنبي فان الاجنبي كفيلا عن الوارث مع ابرأى وكانت الكفاية
 باس او بغير امر وان ابرأ الاجنبي وارثه كفيلا له لا يصح ابرأى لان ابرأ الاصيل ابرأ
 الكفيل ولو كان المريض قبض المال من ولده الذي عليه دين او من الذي يتبع عن الوارث
 بعناية الشهود جاز قبضه لا تنفع القيمة عن القبض المعان ولو كان رجلا مكل جلا بيع عبد نيا
 الكفيل من وارث المكل ثم مرض المكل واقر قبض الثمن من ولده او اقر الكفيل قبض الثمن
 ودفعه الى المكل لا يصدق وان كان المريض هو المكل والمكول صحيح فاقرا الكفيل قبض الثمن
 من المشتري ومحمد المكل صدق الكفيل وهو كان المشتري وادنا للمكول والمكول
 مريضان فاقرا الكفيل قبض الثمن يصدق لان مرض الكفيل يكفي لبطلان اقراره لو ارثه
 بالقبض فرضها او لمريض عليه دين يحيط بماله فاقرا المريض بقبض ودعيه او عازية او
 مضاربة كانت له فادته مع اقراره لان الوارث لو اقر في الامانة الى مورثه المريض ولو
 المورث يقبل قوله الوارث مريض عليه دين يحيط بماله وله على رجل دين الصحة فاقرا المريض
 باستيفاء ذلك الدين من مدونه مع اقراره مريض اقر له بدين المهر مع اقراره الى مهر
 المثل ولو اقر لها مهر الف درهم ثم قامت الهبة بعد موته ان المرأة وهبت المهر من زوجها في حيا
 حياتها هبة صحيحة قالوا لا يقبل الهبة على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه
 ثابتا مريضة اقرت باستيفاء مهرها ان ماتت وهي منكوجة او معتقة لا يصح اقرارها الى
 لم يكن منكوجة ولا معتقة مع اقرارها ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الخصاف رحمه
 في الجبل انه يصح اقرارها ولو اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة
 بالثمن درهم ثم محمد صدقة المراء في النكاح في جوفه او بعد موته فهو جاز ولها الميراث و
 المهر بعد موته المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكاح الوارثه وقد اقرت امرأة
 في صحته او مرضها ان تزوجت فلانا بكذا ثم حدثت وان صلحها الزوج بعد موته لا يثبت
 النكاح في قوله ابو حنيفة رحمه الله ولا ميراث له منها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 يثبت النكاح كما في الوجه الاول واذا اقرت امرأة انها تزوجت فلانا وهي امه معروفة
 ثم عقت وقال الزوج لا بد كان النكاح بعد العتق او قبل العتق فهو صحيح النكاح
 كما لو اقر احداهما ان النكاح في عتق العتق وفي نكاح الغير بغير شهود او تزوجها في حية
 اربع او اختها في نكاحه او في عتقه لا يقبل قوله من يدعي هذه الموانع فان كان الزوج

كان

فان صدقها الزوج في جوفها ثبوت
 النكاح وهو وعاد لا يراى بطلان
 وثبت صحته

هو الذي

في قولنا في حقه واي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان كان الاجنبي يهدد بصدده
 جازا اذا تكاديا في الشركة وانكر الاجنبي الشركة كما في قوله
القسم في طلب القسمة قوم حضروا وطلبوا من القاضي قسمة
 العقار قالوا بوجوه رحمه الله لا تقسم ما لم يعموا المينة على الوفاة وعلى عدد الورثة على
 ان العقار في اليدين ميراث من ابيهم وقال صاحباه ^{بهم} يقسم ويشهد انه قسمها باقرارهم كما يقسم
 العروش ولقد قالوا اشترينا هذا العقار من فلان وطلبوا من القسمة والى البعض فان
 القاضي يقسم باقرارهم عند ما وعى الى حقه رحمه الله فيه روايتان في رواية كما قال
 في رواية لا تقسم كما لا تقسم في الميراث ولو كان في الورثة صغيرا وكبير غايبا والمثل في يد
 الكبار المحضور عندا في حقه رحمه الله لا تقسم كما وعى عندهما تقسم ويعزل نصيب الغايب
 والصغير اقام اجاءا وكذا لو كانت في يد مودع الغايب ولو اقام الكبار الشدة على اصل
 الميراث وعدد الورثة صغيرا تقسم القاضي بين الباقيين والحاضرين ونصيب القاضي من
 المحظوظ نصيب الغايب الصغير ولو كان البايع الحاضر والحداد وطلب القسمة من القاضي فان
 القاضي يحجب الى ذلك ولو جاء هذا البايع مع صغير نصيب القاضي عن الصغير من تقسيم واما
 بالقسمة ضيقة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان غايبان واثنان حاضران
 فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين فطالب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضي واخبره
 بالقسمة فان القاضي يامر شريكه بالقسمة ويجعله ويجلا عن الغايب والصغير لان الميراث
 قام مقام البايع وكان البايع ان يطالب الشريك بالقسمة فيثبت ذلك للشريك ولو
 كلم كما رخصه قاضوا الشدة على ما ادعى من وفاة الميت وغيره الا ان كان له شركاء
 بين الميت واجنبي والمشارك الاجنبي غايب لا يقسم حتى يحضر الغايب ولو كان شريك
 الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غايب واقيم المينة فان القاضي يقسم اذا كان شريك
 الميت اجنبيا وان كان شريك الميت باع الميت وثاها عن ايها غات احد الاخرين وترك
 وورثة واخ الميت غايب واقام الحاضرون المينة قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب
 هم ولو كانت الشركة بالشر او بعض الشركاء غايب لا يقسم عقارا كان او عرضا حتى يحضر
 الغايب فالبايع ان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غايبون وبعضهم
 حضروا فطلبوا الحضور والقسمة فان كانت الدار في المحضور قسم القاضي بينهم وان كانت
 شركة بينهم بالشر لا يقسم حتى يحضر الكل ولو كان اصل الشركة بالميراث فباع بعضهم
 نصيبه فحضر البعض قسم القاضي بينهم وان كان اصل الشركة بالشر اجزى فيها الميراث
 بان مات واحد من الشركاء لا يقسم القاضي وينظر في هذا الى اصل الشركة ارض بين
 رجلين حضرا واحدا والآخر طلب القسمة فقال الشريك بعت نصيبني من فلان

لو كان الميت يهدد بالاجنبي
 لو كان الميت يهدد بالاجنبي
 لو كان الميت يهدد بالاجنبي

واقام الشدة على ذلك لدفع القسمة قالوا لا تقبل بده لانه اقام الشدة على فعل نفسه لا بطل
 حتى الغير دار مشتركة بين رجلين نصيبا احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة والى الآخر
 فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة والى صاحب الكثير فكل واحد خيرا
 الشيخ الامام المعروف كواهر زاده رحمه الله وعليه الفتوى وفي بيت الصغير من رجلين اذا
 كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا تقسم وقال
 الفقهاء ابوالميث رحمه الله في الدار اذا طلب صاحب القليل القسمة لا تقسم ايضا وهو قول الكرخي
 وهو قول شمس الداعية الشريفة رحمه الله والقاضي الامام المنتجب اسيحاج رحمه الله كما في بيت
 الصغير وذلك الخصاص رحمه الله دار بين رجلين نصيب كل واحد منهما لا يسفح به بعد القسمة
 وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب احدهما القسمة والى الآخر لا تقسم لان
 الطالب متعطل عن ان ضرر القسمة على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر ينتفع به بعد القسمة
 فطلب صاحب الكثير القسمة والى الآخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم حتى
 الجصاص رحمه الله على عكس هذا راجلان بينهما جبين صحيح فطلب احدهما قسمة ان كان يقسم
 تقسم القاضي بينهما ولو كان بينهما رزق في ارضهما فطلب قسمة الرزق دون الارض فان كان الرزق
 يتلاو شرطاته في الارض او شرط احدهما ذلك لا يجوز قسمة الرزق وان اتفقا على القلع جاز
 القسمة وان كان الرزق قد ادراك وشرط الجصاص جازت القسمة عند الكل وان شرط الميراث
 واحدهما فسدت القسمة في قولنا في حقه واي يوسف رحمه الله ويجوز في قول محمد رحمه الله
 وكذلك طلع على النخل بين رجلين كانا راد قسمته دون النخل ان شرط التركة واحدهما فسدت
 القسمة وان اتفقا على الجداد في الحال جازت القسمة وان كان القرض ملكا وشرط التركة لا يجوز
 عندهما ويجوز عند محمد رحمه الله ولو كان بين رجلين جناح او ماباط وطلب احدهما القسمة
 ولا يقسم القاضي وكذلك الحايط لا يقسم طولا ولا عرضا الا ان يتراضيا على ذلك وكذا في البئر
 والمعين والدايتين رجلين او قنطرة او قنطرة او قنطرة مع ذلك بينهما اذا اراد احدهما قسمته والى
 الآخر فانه لا يقسم بينهما لانه لا يحمل القسمة فان كان مع ذلك ارض ليس لها شريك من ذلك
 النهر والقنطرة يقسم الارض وتترك النهر على طالعها وكل واحد منهما شريكه وان كان يقدر
 كل واحد منهما على ان يجعل الارض شرا من موضع آخر وان كانت ارضي وانها متفرقة واما ان
 فاما بينهم قسم ذلك كله فيما بينهم ولو كان بين رجلين ثوب محيط لا يقسم القاضي بينهما ولو كان
 غير محيط واقسمه طولا وعرضا جازت القسمة والرفق اذا كان بين اثنين فهو على وجه
 وان كان مع الرفق دواب او عرض او شئ آخر قسم القاضي الكل بينهم في قولهم وان لم يكن مع
 الرفق شئ آخر فان كانا ذكورا ولاننا لا تقسم في قولهم الا برضاهم وان كان لكل ذكورا
 ولاننا ليس مع الرفق شئ آخر فطلب بعض الورثة قسمتها والى البعض او الى احد الورثة لا يقسم

لا يقسم الا على القسمة ولا يقسم الا ان تقبل
 على القسمة وان كان لا يقسم
 الا على القسمة ولا يقسم الا ان تقبل

القاضي منهم في قوله اي حنفه رحمه الله ولا يجبرهم على ذلك وقال صاحباه يقسم ويجبرهم على
القسم والعبد الواحد والداية الواحدة يباع ويقسم ثمنها لا يملك القسم وكذلك كل
ما يكون في تعينه ضرر اذا مات للاجل وتملك ارضين او دارين فطلب ورثة القسمة
على ان ياخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الارضين والدارين جازت القسمة وان قال احد
القاضي اجمع نصيب من الدارين والارضين في دار واحدة وفي ارض واحدة واي صاحب قال
اي حنفه رحمه الله يقسم القاضي كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احد في دار
واحدة ارض واحدة وقال صاحباه الراي الى القاضي ان يراى الجمع يجمع والا فلا فان كانت
الدار في مصرين لم يذكر هذا في الكتاب قالوا على قول اي حنفه رحمه الله لا يجمع نصيب احد في
في دار واحدة كانا في مصرين او في مصر واحد متصلين كانا في مصر ومنفصلين وروي
هلال عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجمع في المصرين والدور المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة
وان كان بين الرجلين بيتان له ان يجمع نصيب احد في بيت واحد متصلين كانا منفصلين
ولكن كان بينهما منزلان منفصلين ففما كان لدارين لا يجمع نصيب احد في منزل واحد ولكنه
يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانا متصلين ففما كان لبيتين له ان يجمع نصيب احد في
واحد وهذا كله في قوله اي حنفه رحمه الله وقال صاحباه الدار والبيت سواء والراي
فيه للقاضي دار بين رجلين في احد جانبيه بنا ولا بنا في الجانب الاخر فقال احد صاحب
قيمة البناء يندفع من الارض والمخفق من البناء من ذرعان الدار وقال الاخر لا بل الجبل
البناء بالبناء يندفع من الارض والمخفق من البناء من الذراعين والاولى واجس وقد كانت الدار
بين رجلين وفيها طريق لغيرهما فارد قسمة الدار فارد صاحب الطريق ان يعطى عن
القسم لم يكن لذلك ويترك الطريق عرضة عرض باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار
الى باب الدار التي له الطريق ويقسم بقية الدار بين الرجلين على حقة وان كان في الدار
مسيل الى رجل فارد اصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسيل منهم فالمسيل بمنزلة الطريق
فما تقسم **ومما يدخل في القسمة** قوم قسموا ضيعة فاصاب بعضهم
بستان وكرم وبوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له او لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر
والبناء ولا يدخل فيه الزرع والتمر وان كتبوا بكل قليل وكثير هو له او منها من حقوقها لا
يدخل فيه الزرع والتمر ارض من اثنين لها تخل في غيرهما فاقسما على ان ياخذ احدهما
الارض والاخر التخل باصلها جاز وان قسموا ضيعة فحصلوا لاهلهم التخل فلم يذكر
باصلها فله التخل باصلها وكذلك اقر الانسان تخته كان للقر له التخل باصلها ولا يباع
تخته في التواد وان على قول اي يوسف رحمه الله يستحق التخل باصلها وعند محمد
لا يستحق الاصل الا بالذكور قبل الجوار في الاقرار عند اي يوسف رحمه الله كالجواب

ان كانا

في البيع يدخل اصل التخل في البيع والاقرار جميعا وعند محمد رحمه الله في القسمة يدخل
اصل التخل في البيع لا يدخل في كل موضع يستحق التخل باصلها فان قلها كان له
ان يبيع من مكانها اخرى رجل مات فطلب ورثته من القاضي القسمة واقاموا البيعة على
الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين الغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من اجزاء
التركة فان كان الدين اقل من التركة وسأله من القاضي ان يعزل شيئا للاجل الدين
يقسم الباقي قال اي حنفه رحمه الله في القياس لا يفعل وهو قول الاول ثم استحسن وقال
بان القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقسموا الميراث فلهذا ما عزل للاجل الدين
وردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة
ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا ان يقضوا الدين من مالهم وكذا لو ظهر
في التركة وصية بالثلث او بعين من عيان للمال والوصية غير له الذين دارين قوم
اقسموا فوقع في نصيب احد منهم بيت فيه حمامات ان لم يذكر الحمامات في القسمة فهي بينهم
كما كانت وان ذكروها فان كانت لا يؤخذ الا بصيد القسمة مردودة وان كانت تؤخذ
بغير صيد فالقسمة جائزة وهذا اذا اقسما بالليل فان اقسما بالنهار بعد اخرج من
البيوت فالقسمة فاسد اراضي بين قوم اقسما فوقع في نصيب احد منهم شجرة اغصانها
متدلية في نصيب الاخر عن محمد رحمه الله فيه روايتان في رواية لصاحب الارض ان يجبر
صاحب الشجرة على قطع الاغصان وفي رواية لا يجبر كالي قسم وقع في قسم احد الا يطع عليه
جنوع الاخر فانه لا يبر صاحب الجنوع برفع الجنوع اذا اطلب الورثة القسمة من القاضي
سأله القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول قولهم وان اقر احد الورثة دين على الميت
ومحمد الباقر قسمة التركة بينهم ويورث المقر بقضا كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه
يلى بكل الدين اذا جرت القسمة في دارين وارضين واخذ كل واحد منهما ثم استحق احدي
الدارين بعد ما بنا فيها صاحبها كان المستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء
هذا قول اي حنفه رحمه الله لان عند قسمة الجبر لا يجري في الدارين فكانت القسمة في معنى
البيع والاصح ان هنا قول الكل لان عند صاحبه انما يجري قسمة الجبر في الدارين اذا راي
القاضي ذلك ميراث قوم لم يكن هناك دين ولا وصية فأت بعض الورثة وعلى الميت
الثاني دين او وصى بوصية او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثة ميراث الميت
الاول بغير قضا كان الورثا الميت الثاني ان يبطلوا القسمة وكذا لك لصاحب الوصية و
الوارث الغائب والصغير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني ولو كان هو
غائبا لم ينفذ قسمهم عليه فلما اذا كان ميتا ميراث بين قوم اقسما واشهدوا على القسم
القسمة ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت واقامت البيعة كان لها ان تبطل القسمة ويكون

في البيع

نظم

س

ديها كدين لا جسي فاقدا ما على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان لجارة الهرم القسمة قبل
ان يصل اليه الدين باطله ويكون وجودها كعدمها وكان له ان يبطل القسمة فكنا اذا كان
الهرم هو المورث ولا يشبه دعوى الدين دعوى شركة في العين فانه لو ادعى الشركة في
العين فان ادعى وصية بالثلث بعد القسمة يكون ساعيا في بعض ما تم به فلا يصح دعواه ولو
ادعى ابى الابن بعد القسمة انه كان اشترى نصيبا بينه من الاب مال حياته فممن مسمى فلو ان
واقام البينة على ذلك فذلك لا يبطل قسمته لانه خصم في نصيبا به سوا كان يستحق نصيب
الاب بالشر او بالميراث او ميراث بين قوم اقسموها وتعاوضوا ثم اشترى احد منهم من الآخر
قسمة نصيبه ثم اقام البينة بدين على الاب كانت القسمة والشر باطلا وكذا لو اشترى غير
الاب من الابن القسمة والشر كلاهما يصرف من المورث في شركة فلا ينفذ مع قيام الدين
على المورث لكنه ينفذ ورثا اذا راعى بهم واقسموها ان لا تافعا وتعاوضوا ثم ان رجلا غريبا
اشترى من احد من قسمة وقبضه ثم جاء احد الباقين وقال لا تقسم فاشترى هذا المشتري منه
الثلث شايعا من جميع الدار ثم جاء الابن لثالث وقال قد اقسمتها واقام البينة على ذلك
وصدقه الباع الاول وكذب الباع الثاني وقال المشتري لا ادري اقسمت ام لا فالقسمة جائز
لان القسمة يشترطها قامة من الخصم والقسمة بعد تمامها لا يبطل نحو بعض الشركات فيظهر
ان الاول باع نصيب نفسه خاصة بخار سبعة واما الثاني انما باع ثلث الدار شايعا ثلث ذلك
من قسمة وثلاث ذلك من نصيب غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويحجز المشتري فيه ان شاء
ثلث قسمة ثلث الثمن وان شأنا ان لا يفرق الصفقة عليه قوم اقسموها دارا ميراثا عن رجل و
المرأة مقرر بذلك فاصابها الثمن فعمل عنها على حدة ثم ادعت المرأة العزل وان زوجها ائتمن فاعاد
واظفا اشترت منه بصدقه ما لم يقبل ذلك منها لانها لماسا عدم على القسمة فتدافرت انها
كانت شرعيا عند موته فلا يسمع دعواها وكذلك اقسموها دارا وارضا واصاب كل واحد طائفة
ميراثه عن ابية ثم ادعى احد من قسم الاخرى او خلاز عماره هو الذي بنا او غيره لم يقبل
بسه على ذلك وما ينتقص به القسمة الغلط واذا ادعى احد الشركات غلطا في القسمة لا يعاد
بجرح دعواه ولا يعاد بيع شيء من ذلك ولا مساحته ولا كيله ولا وزنه الا يحججه لان الظاهر وقوع
القسمة على وجهها لمعادلة فلا ينتقض القسمة الا اذا اقام البينة على ذلك وان لم يكن له شبهة وطلب
ستجلا في الشركة فانه يستخلف لرجا الكول ثم الغلط في القسمة على وجهي احدها ان تقطع حتى
في النصف وتطال خذلت الربع والثلث وقال الاخر لا يحكم بالثلث وقد اخذته وفي هذا يتجافا
ويقتران ان القسمة ومنها ان يكون المضمومة في القبض فقال احدهما لم اقبض حتى وقال الاخر
لا يملك الثلث وقد اخذته وفي هذا يتجافا وان سجد ان ومنها ان يكون المضمومة في القبض
فقال احدهما لم اقبض حتى وقال الاخر قبضها فانما يتجافا وان سجد ان ومنها ان القسمة ايضا لان

القبض

القبض له شبهة بالعقد ولا يتجافا في العقد يتجافا ان يكون المزارعة بينهما في الزرع
نقول احدهما الخذت ثلث يا فلان اكثر من حقلك او غصبت الزيادة غصبا بعد ما قبضه ويقطع
الاخر قبضت حتى وما الخذت الزيادة كان القول قول الاخذ والمبينة بينه صاحبه ولا يتجافا
ولا يتجافا ان القسمة ومنها ان يكون المزارعة بينهما بعد ما اشرك كل واحد منهما على القبض
استغفا المولى بصفقة التمام ثم يقول احدهما حتى الذي في يدك وحقلك الذي في يدي او يقطعه قد
قسمنا وان كان اخذت انا بعض حتى دون بعض لا يسمع دعواه ولا خصوصته بعد ما اشرك على القبض
والاستيفاء ومنها ان يقع المزارعة بينهما في المتقوم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما قومتها ويكون
الاخر في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكره الاصل وقال الفقيه ابو بكر
الطنجي رحمه الله ان كانت التفاوت كثيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت قليلا
يرجى ان يسمع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يسمع دعواه رجلا ان اقسما دارين
واخذ كل واحد منهما دارا ثم ادعى احدهما غلطا ان له كذا كذا ذراعا في الدار التي في يدها
فقطلا في القسمة واقام البينة على ذلك ذكره الاصل انه يقضي له بذلك الذرع ولا يعاد القسمة
وهي هذا كالدار الواحدة قيل هذا قوله ابى يوسف ومحمد رحمه الله اما في قول ابى حنيفة رحمه
القسمة فاسد والداران بينهما نصفان لان عندك لا يجري قسمة الجبر في الدارين فيكون عند
القسمة بمنزلة البيع وكذا باع كذا كذا ذراعا من دلت التي في يدك عندا حقه رحمه الله لا يجوز ذلك
اذا شرط ذلك لاحدهما في القسمة في دار صاحبه كانت القسمة فاسدة وعندنا يسمع كذا كذا ذراعا
جائز فكذلك من الدار اذا شرط في القسمة اما في الدار الواحدة معنى التميز في القسمة غايب على معنى
المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر واذا شرط لاحدهما كذا كذا ذراعا في نصيب صاحبه يبقى الشروع
والشركة تجلان قسما اربعة فاصاب احدهما قرطان والاخر اربعة ارجحة ثم ادعى صاحب
القرطان اخذ القرطحة في يده صاحبه واقام البينة انه اصابه بالقسمة فانه يقضي له لانه
اسب الملك لنفسه في ذلك بالحق وكذا هنا في الاقارب وان لم يكن بينه كان له ان يستخلف
الذي في يدك وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة فانه يقضي بنية الخارج
لان دعوى ما ادعى الملك مخرج بنية الخارج لانه هو المحتاج الى اقامة البينة وكذا هنا في
الدار ودعوى الغلط انما يسمع اذا لم يقرب الاستغفا اما اذا اقرب الاستغفا لا يسمع دعوى الغلط
والعين الا اذا ادعى نصيبا لنفسه يسمع دعواه وكذا ادعى احد الشركات القسمة والى الباقي فاستغفا
الطالب فاما كان لا يجر عليه خاصة في قوله ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحبه يكون على كل
واذا اتك بعض الشركات القسمة فشهد قاسم القاضى على القسمة مع غيره جائز شهاده في قوله
ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يقبل شهاده اذا اقسم القوم شيئا
ميراثا او غيره لك ثم ظهر البين القاضى في القسمة ان كانت القسمة تقضا القاضى بطل عند الكل

د

نفسه

ان

ان

القسمة في الدار الواحدة
قيل هذا قوله ابى يوسف ومحمد رحمه الله
اما في قول ابى حنيفة رحمه الله
القسمة فاسد والداران بينهما نصفان
لان عندك لا يجري قسمة الجبر في الدارين
فيكون عند القسمة بمنزلة البيع وكذا باع
كذا كذا ذراعا من دلت التي في يدك عندا
حقه رحمه الله لا يجوز ذلك اذا شرط
ذلك لاحدهما في القسمة في دار صاحبه
كانت القسمة فاسدة وعندنا يسمع كذا
كذا ذراعا جائز فكذلك من الدار اذا
شرط في القسمة اما في الدار الواحدة
معنى التميز في القسمة غايب على معنى
المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر واذا
شرط لاحدهما كذا كذا ذراعا في نصيب
صاحبه يبقى الشروع والشركة تجلان
قسما اربعة فاصاب احدهما قرطان والاخر
اربعة ارجحة ثم ادعى صاحب القرطان
اخذ القرطحة في يده صاحبه واقام البينة
انه اصابه بالقسمة فانه يقضي له لانه
اسب الملك لنفسه في ذلك بالحق وكذا
هنا في الاقارب وان لم يكن بينه كان له
ان يستخلف الذي في يدك وان اقام كل
واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في
القسمة فانه يقضي بنية الخارج لان
دعوى ما ادعى الملك مخرج بنية الخارج
لانه هو المحتاج الى اقامة البينة وكذا
هنا في الدار ودعوى الغلط انما يسمع
اذا لم يقرب الاستغفا اما اذا اقرب
الاستغفا لا يسمع دعوى الغلط والعين
الا اذا ادعى نصيبا لنفسه يسمع
دعواه وكذا ادعى احد الشركات
القسمة والى الباقي فاستغفا الطالب
فاما كان لا يجر عليه خاصة في قوله
ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحبه
يكون على كل واذا اتك بعض الشركات
القسمة فشهد قاسم القاضى على القسمة
مع غيره جائز شهاده في قوله ابى
حنيفة وابى يوسف رحمه الله لا يقبل
شهاده اذا اقسم القوم شيئا ميراثا
او غيره لك ثم ظهر البين القاضى في
القسمة ان كانت القسمة تقضا القاضى
بطل عند الكل

ذلك

وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو جعفر ان قال قائل بان الغبن ان يبطل
 القسمة فله وجه والى قائل ليس له ان يبطل فله وجه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله يسمع دعواه الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت القسمة بقضا القاضي
 وهي الصحيحة وانما قسمها محمدا ثم اختلفا في الحد فقال الحد هذا الحد في قد دخل في
 صاحبه وقال الاخر هذا الحد في قد دخل في نصيب صاحبه فان قامت بينه لها جعلا
 في الكتاب اخذت بينه هذا وبينه ذلك لان كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه في جزمه
 بما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجرم بينه ذي اليد فيقضي بينهما الخارج والقسمة ان
 القرعة قاسم للقاضي وقاسم غير فيه سواء ثم ان كان القاضي هو القاسم او نائبه وليس
 الشريك ان يرد ذلك بعد خروج السهام كما لا يلتفت الى ايام البعض قبل خروج القرعة وان
 كان القاسم يتسم بالتراضي فخرج البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج
 السهام كلها الا وحدها تمت القسمة فلا يملك الرجوع ذكر الناطقي رحمه الله ان القرعة
 انواع ثلاثة الاولى لا ثبات حتى البعض فالبطلان حتى البعض وانما باطله كمن عتق احد عبيد
 بغرض عينه ثم يقرع والآخرى لطيفة النفس وانما باطله كالقرعة بين النساء للنفقة
 بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لا ثبات حتى واحد في مقابلته مثله فيقرع حتى كل واحد
 منها وهو جائز **فصل** في قسمة الذهب والفضة القسمة الذهب على الصبي المعنى
 جائز كل شيء اذا لم يكن فيها عتق فالحق وهو الابن في ذلك قائم مقام الاب بعد موته
 وكذا لك الحد باب الاب اذا لم يكن هلاك وهو الاب ويجوز قسمة وهي الام فما تركت اذا
 لم يكن احد من هؤلاء فيما سوى العتق لانه قائم مقام الاب ويصير فيما هو ملك وله
 الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العتق وكذا لك القسمة ولا يجوز قسمة الام والاب والعم
 والزوج على امراته الصغيرة والكبير الغائب وان لم يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب وليس
 له في الام ولا في القسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وهي التي على الابن
 الكبير الغائب فيما سوى العتق لانه قائم مقام الاب فما يرجع الى الحفظ ويبيع ما سوى العتق
 من الحفظ ولا يجوز قسمة الملقط ولا قسمة المملوك على المملوك والمعنى بمنزلة الصغير
 اما الميراث والمغني عليه والذي يحجب ويقتل لا يجوز عليه قسمة احد الابن سواء اولى
 في حالة اقامته والذي جعله القاضي وصيا للتمتع بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل
 شيء وان جعله القاضي وصيا في شيء خاص نحو الاتيان او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصيب
 القاضي ياه وصيا قضا والقضا قبل التخصيص بخلافه وهو الاب في شيء خاص فانه يكون وصيا
 في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا قسم الورثة الشركة فيما بينهم بغير امر القاضي في
 الورثة صغيرا وغائبا او شريك الميت لا يقع القسمة الا باجازة الغائب وفي الصغير

من الغلط

والجواب

بينهم

الحد باب الاب اذا لم يكن هلاك وهو الاب ويجوز قسمة وهي الام فما تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء فيما سوى العتق لانه قائم مقام الاب ويصير فيما هو ملك وله الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العتق وكذا لك القسمة ولا يجوز قسمة الام والاب والعم والزوج على امراته الصغيرة والكبير الغائب وان لم يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب وليس له في الام ولا في القسمة على الصغير في غير ما تركت الام ويجوز قسمة وهي التي على الابن الكبير الغائب فيما سوى العتق لانه قائم مقام الاب فما يرجع الى الحفظ ويبيع ما سوى العتق من الحفظ ولا يجوز قسمة الملقط ولا قسمة المملوك على المملوك والمعنى بمنزلة الصغير اما الميراث والمغني عليه والذي يحجب ويقتل لا يجوز عليه قسمة احد الابن سواء اولى في حالة اقامته والذي جعله القاضي وصيا للتمتع بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله القاضي وصيا في شيء خاص نحو الاتيان او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصيب القاضي ياه وصيا قضا والقضا قبل التخصيص بخلافه وهو الاب في شيء خاص فانه يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا قسم الورثة الشركة فيما بينهم بغير امر القاضي في الورثة صغيرا وغائبا او شريك الميت لا يقع القسمة الا باجازة الغائب وفي الصغير

او باجازة

او باجازة القاضي قبل البلوغ فان مات الغائب او العبي قبل الاجازة فلما جازت ورثته نقلت
 القسمة في قول ابي حنيفة وابي يوسف جميعا الله ولا نفق في قول محمد رحمه الله كذا ذكر
 عصام وان كانت هذه القسمة بامر القاضي صحة القسمة وذكر الحنفية رحمه الله اذا كان
 في الورثة صغيرا وغائبا لم يكن في يد الغائب ولا في يد الصغير شيء من الشركة بل كان الكل
 في يد المصور الكبار فطلبوا القسمة من القاضي فان القاضي يجعل الصغير وصيا يقوم بالقسمة
 ويقض حقه ويجعل الغائب وكلاهما من م بالقسمة وان كان في يد الغائب شيء من الشركة
 لا يقسم حتى يحضر الغائب ولو كان شيء من الشركة في يد ام الصغير والجواب فيه كالجواب فيما
 اذا كان شيء من الشركة في يد الغائب بعه لا تقسم اذا قسمت الشركة وعلى الميت دين فاجاز الغريم
 قسمة الورثة ثم اذا نفق القسمة كان له ان ينقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة ديناً على
 الميت كان للغريم ان ينقض القسمة الا ان يكون الضمان بشروط برائة الميت ولو كان الشركة
 دين على الميت فاقسموا على ان يضمن كل واحد منهم للغريم او ضمن احدهم ان كان الضمان بطا
 في قسمة الميراث فسد القسمة وان لم يكن مشروطا في القسمة يضمن بعد القسمة فهو على وجه
 ان ضمن على ان يرجع على الشريك ادى جازت القسمة وان ضمن على ان يرجع او ضمن وسكت
 له ان ينقض القسمة لانه قام مقام الغريم والغريم ان ينقض القسمة ما لم يصل اليه حقه فلما
 لم يلق مقامه اذا كان الكيل والمورثون بين حاضر وغائب وصغير وبالع فاحذر الحاضر والماله
 نصيبه فمالك الباقي ان هلك قبل ان يصل ذلك اليها لا يكون الهلاك على الصغير والغائب
 وهو الصبر اذا كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان المزارع اقسمها واقر
 نصيب قسمة المزارع والدهقان غائب فحل نصيب الدهقان الى الدهقان فلما رجع اذا هلك
 ما اقر من القسمة كان الهلاك عليهما وان قسم الصبرة واقر نصيب الدهقان وحل نصيب قسمة
 الى بيته او لا فلما رجع اذا هلك ما اقر من الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة كذا
 قال بعض المشايخ رحمه الله ثلثة نفر منهم ارضى لاحد منهم عشرة اسهم وللثاني خمسة اسهم و
 للثالث سهم واحد فان ارضى ثلثتها او ارضى صاحب العشرة الاسهم وان وقع سهامه متصلة في موضع
 واحد لا يرعى بذلك الذي له سهم واحد فتمت الاراضى بينهم متصلة كانت او متفرقة على قدر
 سهامهم عشرة واحد وخمسة لآخر سهم للثالث ويجعل الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عدت
 وسويت ثم يجعل ارضى سهامهم على عدد سهامهم ويقوع بينهم فاول بندقة كخرج يوضع على طرف من
 اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كان لصاحب العشرة من البنادق
 يعطى له ذلك وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه فيكون سهام صاحبها
 على الاصل ثم يقرع بين الستة كذا في البندقة كخرج يوضع على طرف من اطراف الستة الباقية
 ثم ينظر الى البندقة لمن كانت هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق الخمسة يعطى له ذلك

او بغير البينة على ان لا يخطئ في شيء
 وعلى عدد الورثة في كل بندقة
 ولا يخطئ في شيء
 ولا يخطئ في شيء
 ولا يخطئ في شيء

العشرة

السهم والربعة اسم متصلة بذلك السهم والسهم واحد الصاحب الى واحد وان كانت هذه البنية
 لصاحب واحد كان له الطرف الذي وضع عليه البنية ويكون الخمسة لصاحب الخمسة رجل ما
 وتلك ثلث بنين وتلك خمسة عشر خابية منها ملو ولا خمسة منها الى نصفها اخل وخمسة
 منها خالية والكل مستوية فاراد البنون ان يقيموا الخواشي على السواء من غير ان يربطوا
 فالوجه فيه ان على احد البنين خابيتين ملوتين وخابية الى نصفها خابيتين وعلى الثاني
 كذلك يبيع خمسة خواشي احدها ملو واحدها خالية وثلث الى نصفها اخل فيعطى الاول ثلثا
 ذلك فيقع المساقلة بين ذلك رجلان بينهما خمسة اربعة اجزاء عينا والآخر ثلثا فديعا
 وجلا ثالثا واكوا جميعا مستويين ثم ان ثلثا اعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسما على قدر ما اكلت
 من اربعة فكلما قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله يكون لصاحب العنقين درهمان ولصاحب الثلث
 ثلثة لان كل واحد منهما اكل عنيقا وثلثي عنيقا فثلاثان من ذلك لصاحب العنقين وعنيقا
 تام من نصيب صاحب الثلث فاحصل كل ثلث سهم فيصير كل واحد منهم اكل سهمين من نصيب صاحب
 العنقين وثلاثة اسهم من نصيب صاحب الثلث وذلك خمسة فيقسم الثلث كذلك فيكون لصاحب
 العنقين درهمان ولصاحب الثلث ثلثة قال الفقهاء ابو بكر رحمه الله عندي لصاحب العنقين
 درهم من البذلة لانهما اكل من عنيقة وعنيقا وثلثي عنيقا فكل واحد منهما اكل ثلث
 عنيقا وكل واحد منهما اكل عنيقا فثلاثان من الاربعة الثلثة وعنيقا وثلثي عنيقا
 فكان لصاحب الثلث اربعة دراهم من خمسة دراهم شريكان بينهما عنيقا وثلثه جازت نسبتها
 بالوزن بالقياس والميزان وقال بعض المتأخرين يجوز بالثبوت ايضا لقلة التفاوت قال في
 الله عنه وهذا غير صحيح لانه لا يوزن ولا يجوز قسمته بوزن الزن كما بالقياس او الميزان
 فلا يجوز قسمته بالثبوت لانهما اكل عنيقا وثلثي عنيقا فثلاثان من الاربعة الثلثة وعنيقا وثلثي عنيقا
 ليس ذلك رجلان تواضعا في بقر بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر ذراعا فيجب
 لهما ان كان باطلا ولا يحل فصل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة الشاة فما قسم
 الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه في حل كان ذلك ابراءه عن الضمان
 فتعذر اما حال قيام الفضل يكون هبة او ابراء عن العنق وان كان باطلا هل يرد في غير مملوك
 فقال بعضهم يقيم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقيم على قدر الارض وقال الفقهاء ابو جعفر
 رحمه الله ان كانت الفراهة الحصص الاملاك يقيم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك ولكل
 الحصص البندان يقيم على قدر الارض من الذين يتعزضون لهم لانها مؤنة الراس ولا شيء لذلك
 على النساء والصبيان لانه لا يعرض لهم دار من اثنان فان احدثا البنا والى الاخر قسم
 البنا بينهما وكان جارا بين رجلين لاحدهما عليه جندع وليس الاخر عليه شيء فانهم الحارط
 كالحارط الجندع صاحبه بالبناء والى صاحبه فانه لا يجبر عليه وقال لهما ان شيئا فاقسما

الباقية

خالفين

القول الثاني

ارض الحارط

رض الحارط وان اراد صاحبه الجندع ان يبنى ولراد الاخر القسمة فانه يقسم بينهما نصفان رجلان
 بينهما مملوك صغير وجارية فانما يجبران على نفقتها وان اراد احدهما الاتفاق وقال الاخر ليس
 شيء ذكره الاخر رحمه الله ان الحاكم يبيعها من يبيع عليها فان لم يجد سديا عليه فان لم يجد اتفق
 من بيت المال فان قالوا لا يشتركون اذا اتفق عليه دينا على مولا قال امرأته من غير اختيار والبيع
 اكثر من قيمته اضعا فان كان له ذلك على المولى ولا يسقط عنه بموت المملوك ولو كانت دار او
 نخلا من رجلين يجبر على الاتفاق شريكان اقتسما على ان لاحدهما الساحة والاخر العروض
 وقاشا الحانوت والمديون التي على الناس على انه ان تروى شيء من الديون يرد اخذ الساحت
 على شريكه نصفه كانت القسمة فاسد لان القسمة في معنى البيع والبيع على هذا الوجه فاسد على
 اخذ الساحتين يرد على شريكه ما اخذ الساحتين على الشريك الاخران يرد على احد الساحتين نصف
 ما اخذ ايضا واربين شريكين دفعا بابا من الدار وضعا في الدار ثم اقتسما الدار فان لبا
 الموضوع في الدار يكون بينهما ولا يكون داخل في القسمة بمنزلة متاع الدار ولو اقتسما ما وفي الك
 اعناب فوقع العنق المضاف الى صاحب احدهما ان ذكر العنق في القسمة يكون العنق اخذ نصف
 الذي فيه العنق لا فلا وكذا لو اقتسما دارا وقع في نصيب احدهما بيت فيه حمامات ان لم يكن الحمام
 في القسمة لا يدخل وان ذكرها في القسمة وجعلها لصاحب البيت كانت لا يدخل في نصيبه القسمة
 فاسد وان كانت يرد غير مبدية جازت القسمة ويكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القسمة حكم
 البيع ارض من رجلين فطلب احدهما القسمة من القاضي والى الاخر وقال دبت نصيبي من فلان
 القاضي قام البينة على ذلك لا يقبل بيته لانه يرد بعد ادفع القسمة عن نفسه بدعي القسمة
 على القاضي في ذلك باطل دار بين شريكين احدثت فقال احدهما شيئا والى الاخر فان القاضي قسم الدار
 بينهما ولو كان مكان الدار رجلا او حماما او شيئا لا يحل القسمة كان لطلب البندان يبيع يرد على
 نصف ما اتفق في البنا من البنية وفي الارض المشتركة اذا بناها احدهما فقال له صاحبه ارضه ثاك
 فان القاضي قسم الارض بينهما ما وقع من البنا في نصيب الذي لم يبن فله ان رفع ذلك او لاخذ البناء
 بالقسمة اذا رضى صاحبه بذلك وعن محمد رحمه الله في طاعة مشتركة بين اثنين اتفق احدهما
 في من مالا يكون متطوعا طاعة او حمام بين اثنين متاجر نصيب كل واحد منهما حل ثم اتفق
 احدهما المتاجر في مرة الطاعة او الحمام باذن من اجره فصل يكون له ان يرجع بذلك على الشريك
 الذي لم يوافق نصيبه من هذا المتاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يحل
 ان يقوم المتاجر مقام شريك في اتفق فخرج نصفه اتفق على الوطنة التي روي عن محمد بن
 ويحتمل ان هذا المتاجر يكون متطوعا والخمار للفقهاء ان لا يرجع هذا المتاجر على شريكه من
 اجرة رجل مات وترك صبغة وخمس بنين احدهم صغير والباقى كبار اثنان منهم حاضران واثنان
 غائبان فاشترى رجل نصيب احدهما الحاضر فطالب هذا المشتري شريكه بابعة بالقسمة عند القاضي

ويجوز ان يقال ان هذا المتاجر من غير طاعة او اجرة
 من اجرة رجل مات وترك صبغة وخمس بنين احدهم صغير والباقى كبار اثنان منهم حاضران واثنان

واجعل بالقصة فان لقاضي يامر الشريك بالحاضر بالقصة ويجعل جلا وكلا عن القصة
 وخصما عن الصغير لان المشتري قام مقام بايعة وكان البايع ان يطالب الشريك
 بالحاضر بالقصة اذا كانت القضية ميراثا لان المشتري يقوم مقام البايع فيما كان الاصل
 ميراثا حتى قرانه بالغ وقاسم وصي لميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 ان كان لصبي ميراثا قبل قوله ويجوز قسمة وان لم يكن ميراثا فليعلم ان ميراثه لا يحتمل
 لا يجوز قسمة ولا يقبل قوله لانه مكن بظاهر او بين بهذا ان بعد اثني عشر سنة اذا كان
 بحال لا يحتمل ميراثه اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله رجل باع من رجل شيئا فمضى رجل بالدرك
 ثم مات الصامن وطلب ثمة الصامن قسمة ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت
 للمال فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري فذلك كان المشتري
 ان يرجع على ورثة الصامن وينصف قسمة لان هذا ميراث دين مقادير الموت كان نصيب
 هذا الدين كان في حوته ولو كان ظاهرا وقت القسمة لا يجوز بالقصة فكذا لو جازت
 كان قبل الموت رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعى انها حامل قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يعرف على امرأة ثقبه او امرأتين حتى تموت فانه لا يقف
 على شيء من علامات الحمل بقسم الميراث وان وقف على شيء من علامات الحمل ان يردصوا حتى تلد
 فانه لا تقسم ولكن لو مات الرجل وترك امرأة حائلا ابنا فان القاضي يقسم الميراث حتى تلد
 فان كان الوارث اكثر من واحد لم ينظر في لادة ان كانت اولادة بغير تقسيم وان كانت قسمة
 لا تقسم ومقتل القريب بعد موقوف الى ولي القاضي واذا اقسمت الشركة توقف نصيب الحمل والخلع
 في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله بوقف نصيب ابنتين وتقسيم الباقي وهو
 رواية عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما والي يوسف في رواية وقال بعضهم بوقف نصيب بايع
 بنين وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا وذكر المختصف عن ابي يوسف رحمه الله انه بوقف نصيب
 ابن واحد وعليه الفتوى هنا اذا كانت اولادة عن برزوخ مع الحمل ان كان ابنا فان كان اولاد
 برزوخ مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل بوقف جميع الشركة ولا تقسم لان في حق الاخوة
 في طلب القسمة مثل رجل مات عن امرأة حامل ثنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله لما غن الميراث خمسة من اربعين مائة والابنتين بثلثة اسهم والابنتين اربعة
 عشر ووقف لاجل الحمل اربعة عشر وعلى المختار والفتوى بوقف لاجل الحمل بصبان واحد كخ
 لمسة من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة واربعة عشر لابنتين وثلاثون لثنتين ووقف
 لاجل الحمل بصبان واحد اربعة عشر امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم ومثله
 فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم تمت فدفع للمرأة كذا ثم بشر بها فاذا معها
 ابنة ميتة وترك للمرأة زوجا وابنتين هل يكون لها الثلث التي وجدت شي من مال قالوا

ادى المرأة كحل
 للميراث

وعليه الفتوى
 على قول صاحب

الميراث حتى تلد

فلا يقسم

مشايخ

مشايخ رحمهم الله ان اقر الورثة كلف ان هذا ميراثا خرجت بعد فاتها حية ورثت لا بد من
 يرث من لا بد من ثمنها وان لم يرد لم يقض لها بالميراث الا ان يشهد عدولها انها ولدت حية
 وانما يسهم الشهادة على هذا الوجه اذ لم يفرقوا قبرها منذ دفنت الى ان تبشر وقد سمعوا من
 الولد من تحت القبر حتى حصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلف الورثة على العلم فان
 خلفوا لا يكون لها الميراث وان خرج رأس الولد وهو صغير ثم مات قبل ان يخرج الباقي لا ميراث
 له ولا يصلي عليه الا ان يخرج اكثر البدن وهو حي كما هو
المضاربة المضاربة لا يجوز بغير اللدائم والمضاربة كمالا كان او من رونا او عرضا في قول ابي
 حنيفة والابن يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله يجوز في الثقلوس الرابحة عددا ولا يجوز
 بالذهب والفضة اذ لم يكن مضاربة في رواية الاصل لا يجوز باللدائم المبرجة والربوي
 ولا يجوز بالسوق فان كانت السوق تروج ففي كالثقلوس رجل دفع عرضا وقال بعد وعمل بمثله
 مضاربة بنصف الربح فباع باحدا النقدين وبصرف في الثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى
 الثمن الى العرض وان باع العرض كيك او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وقال صاحباه لا يجوز البيع وانما قسدت المضاربة عند ابي حنيفة رحمه الله لانها مضافا
 مضاربة الى العرض ولقد دفع الى رجل درهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون
 الثقل في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه ولو كانت اللدائم ودعة فامر المودع بان
 يعمل بها مضاربة بالصف او بالثقل او ما اشبه ذلك جازت المضاربة ولو كانت اللدائم غصبا
 فقال للغاصب عملها في يدك مضاربة بالصف جازت المضاربة عندنا خلافا لفرز ولو كانت
 اللدائم دينا فامر المديون ان يعمل باعليه مضاربة لا يجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء للرب
 الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الربح للدين وبين ابي
 المضارب عن الدين ولو قال الرجل اقبض مالي على فلان من الدين واعمل به مضاربة جاز ولو
 دفع الى رجل ثمان مائة درهم وقال اذا تم لي الشئ درهم شاركك ثم قال بعد ايام بقرت عندك
 ليحصل الناقش قال هذه مضاربة فاسد لهما لانه الربح بينهما فيكون اصل المال في حقه لا في حقه
 اجر مثله رجل دفع الى رجل لثا مضاربة لم يكن المضارب يملك يشترى شيئا للمضاربة باكثر من ذلك
 المال قال له رب المال اعلم فيه بملكك او لم نقل فان اشترى سلعة باكثر من ذلك كانت حصة الف
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضعة وعن ابي حنيفة خاصة ولا يقضي
 المضارب بذلك الخلل رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى باللدائم او على العكس
 جازت المضاربة عندنا وان اشترى بخلاف صفة رأس المال بان كان يبيضا فاشترى بالسود
 جازت المضاربة في قول ابي حنيفة والي يوسف وظاهر قول محمد رحمه الله المضاربة يفسد بها
 منها اذا شرط لاحد من الربح ما يقطع الشركة كخون كحل له دنانير مائة او اقل او اكثر

وربح الفار ووصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك من تركته لانه مات بحمل الامانة اذا اخذ المال
 من المضارب مثلا العشرين والخمسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كمالا الى
 لبس المال شيئا قال هذا كبح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت
 مني كان من ربحي المال وكان المضارب دفع الى ربحي المال شيئا لم يقبل هذا ربح روي عن ابي
 يوسف ان ربحا للمالك يأخذ من ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ
 من المال من المضارب قبل الحساب نقضا انما من ربح المال لانا جعلناه من ربح المال كما
 استرجعا لتعويض ربحي المال فيسقط المضاربة بقدر ذلك وبما لم يقصد ابطال المضاربة
 قال رضي الله عنه فعلى هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون ذلك
 بقضاء الاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع ربح المال اذا اقتسم الربح ثم هلك المال
 في يد المضارب لم يحمه خسران يتحقق تلك القسمة وما يقبض ربح المال يكون من ربح ماله
 وما يقبض المضارب يرد على ربح المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شي من الربح حتى
 يسلم ربح المال رأس ماله ولو اختلف المضارب مع ربح المال بعد قسمة الربح فقال المضارب
 قسمنا بعد قبض ربحي المال وانكر ربحي المال قبض ربحي المال كان القول ربحا للمالك ولو اقام ما
 البينة كانت البينة منه المضارب فلو اختلف ربحي المال والمضارب فقال ربحي المال بل
 ثلث الربح كان القول للمضارب لان ربحي المال امتنع لربح ودعواه الا فساد العقد ولو اقام
 ربحي المال البينة قلت بسنه لانه اقام البينة على فساد العقد وهو قال ربحي المال شرطت لك
 ثلث الربح الا عشر فقال المضارب لا بشرطت لي ثلث الربح كان القول ربحا للمالك واذا
 فيه فساد العقد لانه يتكرر زيادة يد عنها المضارب والبينة منه المضارب لا نها قامت
 على اثبات الزيادة ولو قال المضارب للمالك شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي
 مائة درهم او لم بشرطت لي شيئا ولم يجر المثل كان القول ربحا للمالك لان المضارب يدي
 اجرا في ذمته وهو ينكر وان اقام البينة فالبينة للمضارب لا نها قامت على اثبات المدين
 في ذمة الاخر فلو وقع مثل هذا في المزارعة كانت البينة للدافع لان المزارعة لازمة
 فان من يدي منه يجبر على العمل فكانت البينة المحجوزة اولى ما المضاربة ليست لازمة
 فربح بالفمان لا بالصحيح ولو قال ربحي المال دفعت اليك بضاعة وقال المضارب بل
 مضاربة بالنصف وبما انه درهم كان القول ربحا للمالك لان الربح يستحق عليه من
 جهته وكذا لو قال المضارب اقرضتني وقال ربحي المال مضاربة او بضاعة كان القول ربحا
 للمالك لان المضارب يدي عليه فملك المال والبينة للمضارب كماله اعطاء مضاربة
 كان القول للمضارب لان ربحي المال يدي عليه الفمان بعدما اتفقا انه اخذ المال
 باذنه فله البينة ربحي المال ولو قال ربحي المال كان رأس المال القادر وم وشرطت لك

وإذا كان المضارب يعمل بالمال كله فله البينة
 وإذا كان المضارب يعمل بالمال كله فله البينة
 وإذا كان المضارب يعمل بالمال كله فله البينة

وإذا كان المضارب يعمل بالمال كله فله البينة
 وإذا كان المضارب يعمل بالمال كله فله البينة
 وإذا كان المضارب يعمل بالمال كله فله البينة

ثلث الربح فقال المضارب بل رأس المال القادر وم وشرطت لي نصف الربح وفي يد المضارب الفان
 بقوله مال المضاربة كان القول في رأس المال قوله للمضارب مع البينة وفي شرط الربح القول
 قوله ربحي المال مع البينة وان جاز المضارب ثلثه الذي حرم فقال الفان بها ودعاه او بضاعة
 لم يجر او على دين كان القول قوله لان القول يكون قوله ذي اليد فيما في يد الا اذا اقبل
 انه لغيره وهو دفع رجل الفان الى رجل وقال نصفها مضاربة ونصف الربح ونصفها ودعاه فسمي
 المضارب للمالك نصفين فعمل بالحد النصفين وربح نصف الربح يكون المضارب في النصف
 بين المضاربين وربح المال نصفين والوطيعة عليهما نصفان وقد دفع الفان مضاربة فقال له
 عمل فيه بربائك كان المضارب ان يدفعها الى غير مضاربة فان دفعها بشرط ان يعمل المضارب
 الاول مع الثاني او شرط عمل ربحي المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة كما لو دفع
 المضارب الى ربحي المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين المضاربين الاول ربحي المال على
 ما شرط في المضاربة الاولى ولا اجر له بالمال وان عمل ربحي المال المضاربة اذا عمل في المضارب
 الفاسدة وربح يكون جميع الربح لربح المال المضارب لغيره فلهما عمل لا يزداد على المسمى في قوله
 ان يوسف ربحا له وان لم يربح المضارب كان له اجره اذ اقبضه ايضا ولو كانت المضاربة محجة
 ولم يربح المضارب لا شيء له ولو هلك المال المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب
 وعن محمد رحمه الله انه يضمن رجل دفع الى غير مضاربة وقال له اعلى فيه بربائك
 على ان ماريق الله تعالى من الربح يكون بينا او قال يكون بينا نصفان قد دفع الاولى
 الى غير مضاربة وشرط الثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح وربح المال نصف الربح
 والمضارب الاول سد من الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان الربح لربح المال والنصف
 للمضارب الثاني ولا شيء الاول وهو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضاربين الثاني
 وربح المال نصفين ونعم الاول للثاني مثل سد من الربح وهو كان ربحا للمالك قال للمضارب على
 ان ماريق الله تعالى من شيء او قال ماريق من شيء فهو بينا فشرط المضارب الاول للثاني
 نصف الربح او اقل واكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين ربحي المال والمضارب الاول على
 ما شرط ولو لم يقبل ربحي المال المضارب لكان على ربحي المال دفع المضارب الى غير مضاربة قال
 ابو حنيفة رحمه الله ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعاين الثاني ويربح وان عمل الثاني ولم
 يربح لا يضمن الاول حتى يعاين الثاني ويربح وان عمل الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف
 ومحمد جميعا الله اذا عمل الثاني يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني او لم يعمل في كل ربح
 يضمن الاول وخبر ربحي المال ان شأمن الاول وان شأمن الثاني في قوله وان شأمن الاول
 المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على شرط وان ضمن الثاني ربح
 الثاني على الاول فبعض المضاربة الثانية ويضمن الربح المضارب الثاني ولا يطيب الاول

دبة

دبلة

ربح الثاني او لم يربح وقال في ربحي المال نصفين الاول
 الاول الربح بيني وبين الثاني على الثاني
 او لم يربح وفي كل ربح
 فبعض الاول

لان لفظة الشركة بمعنى مساواة وكذا دفع مالا مضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه بل اياك
 لا تعامله التجارة في تلك البلدان المضاربين يخلطون مالا ولا ينهونهم رب المال عن ذلك
 فعمل في ذلك قالوا ان غلب العرف بينهم في مثل هذا وجعل ان لا يفهم ويكون المضاربة بينهما
 على العرف رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شاركه رجل اخر بزيادة من غير
 المضاربة ثم اشترى المضارب وشركه عصير من شركة فاشترى المضارب بزيادة من المضارب
 فالتحذ منه ومن العصور فلاح قالوا ان التحذ العلام باذن الشريك منظر الى قيمة الدقيق
 قبل ان يتخذ منه الفلاح والى قيمة العصور فاحصا اصاب حصته الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب
 حصته العصور فهو من المضارب ومن اشريكه لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل
 بياك فان لم يكن قال ذلك فعل المضارب ذلك غير اذن الشريك فالفلاح يكون للمضارب
 وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصته الشريك من العصور اشريك وان كان
 اذن له في ذلك واشريك لم ياذن فالفلاح يكون المضاربة والمضارب ضامن حصته شريك
 من العصور وان كان اشريك اذن له بذلك ورب المال لم ياذن فالفلاح يكون منه
 بين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق او لو اشترى المضارب دقيقا المضاربة
 واعطاه رب المال دقيقا اخر له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعوا فخلط ثم باع الكيل
 قالوا مقدار من دقيق المضاربة يكون على ما اشترطوا في عقد المضاربة ومقدار من الدقيق
 الاخر فكله يكون لرب المال برئحه وعليه وظيعة والمضارب اجر مثله فيما يصرف في ذلك
 من بيعه هكنا قال الفقيه ابو بكر الملقب رحمه الله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون
 للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في
 هو شريك فيه اذا اراد رب المال يكون مال المضاربة دين على المضارب وتكسر منفعة الا
 ستر لاج قالوا يقرب مال المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب
 بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى
 جاز عندنا وقال رحمه الله لا يجوز ويكون ذلك نقضا للمضاربة وهو امر رب المال ان
 يشترى له او يبيع جاز في قولهم ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال واشترى رب
 المال فباعه من مضاربة واشترى المضارب المضاربة جاز وقال محمد وزفر رحمه الله عليهما
 البيع باطل برئته اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال مشتركا
 مال نفسه مضارب نزل خانا مع ثلاثة نفر من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقى الرابع
 في الحج ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق ففعل مال المضاربة قالوا ان كان الرابع
 يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يفهم المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب
 وهو نظير ما قال محمد بن سلمه رحمه الله في اهل السوق اذا قاموا لحا بعدوا واحفظوا كل

وقال
 المضارب

السوق فضع شي من السوق بفهم الاخير منهم لانه انتمو المضارب اذا قال الرب لم يدفع
 الى شيئا ثم قال لي قد دفعتم اليكم اشترى بالمال ذكر الناطع رحمه الله ان المشرك يكون على الضمان
 وان ضاع المالا يد بعد الحرج قبل الشراء فهو ضامن والمقاسر ان يضمن على كل حال في الشراء
 اذا جحدتم اقرتم اشترى برئ عن الضمان وان جحدتم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له وكذا
 الكيل اشترى في غير عينه بالف ودفع المالا الى الكيل وان كان له بعد معينا فاشتراه في
 حالة الحرج او بعد ما اقر فهو للغير وكذا دفع عبدا الى رجل لبيعه فجدد للمور ثم اقر به فباعه قاله
 محمد بن سلمه رحمه الله جاز ويبرأ عن الضمان وقال غيره من المشايخ رحمهم الله في قياس قوله لا
 بعد الحرج ثم اقر جاز ايضا رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال
 رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون لقوله قوله
 في ذلك اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال امرتك بالتقوى وقال المضارب امرتني
 بالتقوى الشخصية او قال رب المال امرتك ان تعمل بالكوفة او اشترى وقال المضارب دفعت
 الى مال مطلقا كان لقوله قوله المضارب عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل في المضاربة
 هو الاطلاق وقال زفر رحمه الله القوله كبر المال لان الاذن بالقبض يستفاد من جهة اذا
 اشترى المضارب مال المضاربة ايضا المضاربة ثم دفعها الى غيره من اربعة على ان يكون البذر
 قبل المزارع جاز ويكون حصته المضارب من الخارج بينه وبين رب المال على ما شرطنا في الضمان
 لانه ربح مال المضاربة وهو استاجر المضارب ايضا ثم اشترى بنصف مال المضاربة بذلك
 فربحها جاز ولو اخذ المضارب ارضا من اربعة ثم اشترى طعاما ببعض مال المضاربة وزرع
 فان كان رب المال قاله في المضاربة على بياك جاز فان لم يقل له ذلك لا يجوز للمضارب ما دام
 يعمل في مصر كانت نفقته في ماله لان مال المضاربة وفي سفره مطعومة ومشروبة وكسوته
 وكسوته يكون في مال المضاربة من غير سراف والندوة او اجر الحجام اذا اخرج لا يكون في مال
 المضاربة وهو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر ولا يعمل في مصر كذا لم يكن له
 ان يخالفه فان خالفه كان ضامنا الشريك شركة عنان وغيره اذا سافر الى الشركة وانفق
 على نفسه من المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الناطع رحمه الله رواية الحسن عن ابي
 حنيفة رحمه الله ان المضارب واشترى اذا سافر ينفق على نفسه في طعامه وكسوته وكسوته
 وعن محمد رحمه الله ان اخذ شريك العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب الضارب
 اذا سافر الى المضاربة وماله نفسه يوزع النفقة على المالين سوا خلط المالين اذا كان قال
 له رب المال اعمل فيه بياك او لم يقل له ذلك واشترى ما دون السفر في ذلك سوا اذا كان
 لا يبيت في اهله اذا اضطر رب المال عند المضاربة بعد ما صار اس مال قرايم بعد ذلك وقد
 كان دناير نفقة ذلك الفسخ كما في

ربته

عرضا لا ينفق نفسه فان صار راس مال راسا

قال رضي الله عنه المزارعة فاسدة في قولنا وجنته وقال صاحبنا يجوز اذا استجبت شروطها
 والمعاملة على هذا الخلاف ايضا والعقود على قولها لقائلها في جميع البلدان وشرايط
 جواز المزارعة منه منها بيان الوقت فان دفع ارضه من مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكفا
 لا يصح المزارعة وانما قال ذلك لان المزارعة اجارة فان البذر كان من قبل صاحب الارض
 كانت المزارعة استيجارا للعامل وان كان البذر من قبل العامل ففي استيجار الارض ولهذا لو كان
 استاجرا كان يشترط ارضي هذه بيدي على ان يكون الخارج بينا نصفا كان مزارعة وكذا
 لو قال اعمل ذلك لصاحب الارض والمنافع لا يصح معلومها الا بان الوقت فقال شيخنا
 بلح رحمه الله لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة بمعنى على اول زرع يكون
 في تلك السنة قالوا نعم الجواب لفساد المزارعة في الكتاب اذ لم يبين الوقت لان اول وقت
 المزارعة في بلادهم غير معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا بشيئا لا يرى ان وقت المعاملة لما كان
 معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استجسانا والعقود في بيان الوقت على جواب الكتاب
 وهذا انما ذكر في المزارعة وقيل لا يمكن فيها من المزارعة لا يجوز كما هو دفع ارضا لا يصح للزرا
 وكذا لو شرط وقتا لا يعين على ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط ابقاء العقد بعد الموت
 ولذا ذكر المزارعة سنة فزرع واستجدا وزرع وفي تمام السنة ما لا يمكن فيه من المزارعة
 لا تنقضي المزارعة لانه لا يابى في ابقاها المزارعة والشرط الثاني بيان من كان البذر من
 لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجارا للعامل وان كان البذر
 من قبل العامل كانت المزارعة استيجارا للارض وكان المعقود عليه مجهولا والحكام مختلفة
 ايضا فان العقد في حق من لا يملكه يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد
 لازما لان ما قبل القاء البذر لم ينفذ دفع الى رجل ارضا وبذر مزارعة جارة ثم ان ربا الارض
 اخذ الارض والبذر فزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقهاء ابو بكر
 المصنف رحمه الله حكم فيه العرفان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل او من قبل صاحب
 الارض يعتبر فيه عرفهم فعمل البذر على من كان البذر منه في عرفهم ان كان العرف مستمرا
 وان كان العرف مشركا لا يصح المزارعة وهذا اذ لم يذكر القائل يعلم له صاحب البذر فان ذكر
 القائل يعلم عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك البذر على ان قال استاجرتك لتعمل بها
 بنفسك الخارج يكون بيا نانا ان البذر من قبل صاحب الارض وان قال البذر على نفسه بيا نانا
 ان البذر من قبل العامل والشرط الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا يصح عند جملة
 الاجرة الاجرة منها شيء من الخارج فيشترط بيان جنس البذر لان بعض الزرع يضر الارض
 فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم
 يبين جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض يابى لان في جهة المزارعة لا يتأكد قبل

في

وفي بلادنا ساهم

في بلادنا ساهم

قال البذر

القال البذر وعند القائل البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند التأكيد يكون بمنزلة الاعلام
 العقد كما في استاجرة مائة للركب ولم يبين الركاب والمحل ولم يبين المحل لا يصح الاجارة ثم قيل
 جاز ان عند الركاب وعند المحل وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كما تستلزم
 فاسدة لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا اقرض الامر الى العامل على
 العموم بان قال له البذر على ان يزرعها ما بدا لك او ما بدا لي لانه لا فوض الامر اليه فقد
 رضى بالضرورة وان لم يفرغ من الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس
 البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا بقليل فزادته لا يخل بينه وبين الارض وتكون في
 يد حتى القى البذر فقد تحلل الضرر من قبل المفسد كما في مسألة استيجار الدابة للركب وانما
 بينا البذر من جنسين او من جنس مختلف وصورة ذلك رجل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها
 ببنده سنة هذه على انه ان زرعها حنطة فلا يخرج بينهما نصفا وان زرعها شعير فلا صاحب
 الارض ثلثه وان زرعها سمسم فلا صاحب الارض ربعها وانما اشترط لان المزارعة في حق
 صاحب البذر يتأكد عند القاء البذر وقيل ان البذر معلوم ولا يخرج بعضها حنطة وبعضها شعير
 وبعضها سمسم جاز ايضا على ما اشترط في كل نوع وكذا لو دفع الى رجل ارضا بثلثي سنة على ان يزرع
 فيها من حنطة او شعير او سمسم ثلثه المصنف في الشفاق في بعضها نصفا وبما عجز فيها من شعير او سمسم
 او كل هو بينهما ابتداء صاحب الارض ثلثه والعامل ثلثاه فجزاير على ما اشترط سوا زرع الكل
 على هذا النوع من زرع بعضها الى رجل في بعضها كما هو جائز في ظاهر الرواية ولو دفع ارضا
 مزارعة على ان يزرعها ببنده ويقرن على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير او سمسم
 فان زرع منها حنطة فهو بينهما نصفا وان زرع منها شعير فكل مال ثلثه وما زرع فيها سمسم
 فكل مال ثلثه منها ثلثاه فهو فاسدة بخلاف ما تقدم لان ههنا نص على التخيير فقال على ان يزرع
 بعضها حنطة وبعضها شعير او سمسم ان يزرع كلها احدا الاضداد وانما يزرع كل نوع في بعض
 الارض فذلك البعض محمول على ان يزرع في الحال وعند القاء البذر في الارض ايضا لانه اذا
 درع فكان العقد فاسدا واذا قصد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر وقال اخذ من الارض
 على ان ما زرع منها حنطة والخارج بينهما نصفا وان زرع منها شعير او سمسم فكل ثلثه والثلثاه
 وما زرع منها سمسم فكل ثلثاه والثلثه فهو فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا ولو دفع الى
 رجل البذر على حنطة على انه ان زرعها حنطة فلا يخرج بينهما نصفا وان زرعها شعير او سمسم
 فلا يخرج كلها للعامل جاز لانه خیر بين المزارعة عند القاء الحنطة وبين اعادة الارض عند
 القاء الشعير والحد ما عجز بشرط في الآخر فجاز وان سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد
 في الحنطة لانها مزارعة الارض ببعض الخارج ولا يجوز في الشعير لان في الشعير يصير دفعها
 الارض مزارعة لجميع الخارج وكذا لو دفع الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة فلا يخرج

وع

شأنه

ج

في بلادنا ساهم

بينهما نصفان وان زرعها شعير فالخارج كله للعالم وان زرعها سمسم فالخارج كله لصاحب
الارض جاز العقد في الحنطة والشعير ولا يجوز في السمسم في الحنطة العقد من ارض
نصف الخارج وفي الشعير عارة الارض من العالم من غير ان يكون احدهما شرطا في الآخر فما
اما في السمسم يكون العقد من ارض عارة الارض جميع الخارج لصاحب الارض وتودع الى رجل اخر
يزرعها خسرين ما بداله على ان ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثا
لثة الخارج لرجل الارض فهو جاز له في كل سنة شيئا معلوما وتودع الى رجل ارض سنة
هذه على ان يزرعها يذره قوطا فما خرج منها من عصفير فهو للزارع وما خرج من قوط فهو لرب
الارض وعلى العكس ان العقد سدا سوا كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل للزارع لان
العصفير والقوط كل واحد منهما مقصود في المزارعة فاشترط احدهما لاحد العاقدين خاصة
بفوت الشركة في المقصود كما ان يحصل لاحدهما ولا يحصل للآخر وكذا لو دفع ارضا للزارع
حنطة وشعير على ان الحنطة يكون لاحدهما بعينه والشعير للآخر بعينه كان سدا وكذا
كل شيء له نوعان من الربح كل واحد منهما مقصود كزيتا كذا ان اذا شرط احدهما بعينه كك
والآخر بعينه البزق والقوط كل واحد منهما بعينه والعصفير لهما نصفين وعلى العكس
من انهما كان البذر لا يجوز لهما قوتا وكذا الرطبة وبزرها لا يجوز تخصيص احدهما بشيء من المصنوع
بخلاف الجميع التبن لان التبن يبيع على ما يذره وتودع الى رجل ارض او لرجل حنطة وك
شعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعير مردود على صاحب الارض
وتدفع فيها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة فهو جاز على ما شرط لانه
استعان بالعامل في احدهما واستاجر العامل بنصف الخارج من غير ان يكون احدهما شرطا
في الآخر واشترط بزر البطح والقنا لاجلها بمنزلة اشتراط التبن لان فالتبني مقصود
بل هو شئ بمنزلة التبن بخلاف بزر الرطبة والعصفير مع القوط لان كل واحد منهما مقصود
في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين على ان يزرعها
في السنة الاولى يذره ما بداله على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يزرعها في
السنة الثانية يذره وعمله على ان الخارج للعالم وعلى العالم اجرة عارة دهم لصاحب الارض وعلى
ان يزرعها في السنة الثالثة يذره صاحب الارض على ان يكون الخارج لصاحب الارض للزارع
اجرة عارة دهم لعمله جاز جميع لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنقل الخارج
كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العالم وفي السنة الثانية العالم استاجر الارض
باجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض استاجر العالم ببذر
معلوم للزارع له في ارضه وكل واحد من هذه العقود جائز عند الافتقار فكذلك عند
الجمع اذا لم يكن البعض شرطا في البعض وتودع رجل ارضا الى رجل وقال له اعمل في ارضي

ووقع في حنطة بزرها او بزر شعير او بزر سمسم
في ارضه او في ارض غيره

بذر

بذري بنفسك وبقرتك والجرائك فالخارج فهو كله لرجل لانه اذا لم يحمل له شيئا من الخا
ولم يلتزم له اجرا كان ذلك استعانة وهو قال على ان الخارج كله للزارع ايضا لان صاحب
الارض اعاد ارضه واقترض بذر من حيث جعل كل الخارج للعامل وانما كان قرضا للبذر لان الملك
البذر يباين الهبة والقرض والقرض ادنا مما فيجمل عليه وانما صار معبرا للارض لان
المنفعة تنقسم الى اربعة اشياء البذر والقرض والبذر والقرض ادنا مما فيجمل عليه وانما صار معبرا للارض لان
ارضى كذا من طوامك على ان الخارج كله لي لا يجوز ذلك لان هذا دفع الارض من ارضه جميع الخارج
ولا يكون هذا من صاحب البذر عليك البذر من صاحب الارض لان الاصل في القايضة ان
يكون عاملا لنفسه وقول صاحب الارض على ان الخارج كله لي يحمل الحمل ان يكون الخارج بظن
استقرض البذر فلا يثبت عليك البذر بالمحمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعليه اجرا لارض
لان صاحب الارض اتفق لبعده ارضه عوضا ولم يسلم له اجرا لارض اخرجت الارض شيئا ايا
كحج وتودع رجل بذر الى صاحب ارضه يذره صاحب الارض في ارضه ويعمل في ذلك سنة
هذه على ان ما خرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان ولا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب
البذر وعليه لصاحب الارض مثل اجرا ارضه اخرجت الارض ولم تحج وتودع الى ارضه
ارضك على ان ما خرج كله كان الخارج لصاحب البذر وعليه بذر مثل طوامك لان قوله اذ
بنفسك تخصيص على فرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج لنفسه عوضا عن القرص
وانه شرط فاسدا لان القرص لا يبطل بالشروط القاسدة والشرط الرابع لجواز المزارعة
بيان نصيب من لا يذره منه لان ما يأخذ من يذره منه ياخذ اجرا ما عمله او لارضه
فتشترط اعلام الاجرفان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد
لان صاحب البذر يستحق الخارج بحكم انه ملكه لا بطريق الاجر وان بينا نصيب صاحب البذر
وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قيا سادس ما ياخذها من الاجر وشرط اعلام الاجر في الا
بحوز هذا العقد انه لا يبين نصيب صاحب البذر كان ذلك بياننا ان الباقي للآخر مثل هذا في
المضاربة والشرط الخامس لجواز المزارعة التولية بين الارض والمعال كل ما يمنع التولية
كاشترط عمل صاحب الارض مع العامل منع جواز المزارعة والتولية ان يقول لصاحب الارض العامل
سلمت اليك الارض ومن التولية ان يكون الارض فارة عند العقد فان كان فيها زرع
قد ثبت بجواز العقد ويكون معاملة لا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد ادركه لا
بحوز العقد لان الزرع بعد العقد لا يحتاج الى العمل فكما تعذر جواز هذا العقد مزارعة
عقد جوازها معاملة ويمنع ان يكون العامل يزرع الارض لانه اذا لم يعلم والارض تضاف
لاصير العمل معلوما وان شرط مع العامل جاز العقد على كل حال كالشرط عليه البقرى
المشروط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن عليه دين وان شرط مع العامل عمل عبيد

كان له

وتز
على عبد العامل

الارض على ان يكون للعالم ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان
اشتراطه على عيده بمنزلة اشتراط البقر على صاحب الارض واشتراط البقر على صاحب
الارض جاز اذا كان البذر منه فكذلك اذا شرط على عبد صاحب الارض ويكون المشروط
للعبد الخلاء ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فكذلك في قوله ابي يوسف
ومحمد جميعا الله في قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه المولى من كسب عبد المديون
بمنزلة الاجنبي فكانه دفع الارض والبذر من اربعة الى عاملين على ان يكون لكل ولط
منها ثلث الخارج وان كان البذر من قبل العامل وشرطا علا عند صاحب الارض مع العامل
لا يجوز كالمشروط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل وكان فاسدا واشتراط
السادس في جواز المزارعة على ان يكون الخارج مشتركا بينهما فكل ما يقطع الشركة بان
شرطا ان يكون لاحدهما اقتراف معلومة من الخارج او شرطا ان يخرج من هذه الناحية
لاحداهما والباقي الاخر او شرطا ان يكون لاحدهما مع من الخارج بدائم معلومة على الآخر
لا يجوز فكذلك او شرطا ان يرفع صاحب البذر بذر من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسدا
من ايها كان البذر ولو شرطا ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر الخارج والباقي بينهما نصفان
جاز لان هذا الشرط لا يجب قطع الشركة في الخارج فان ما من فدية يخرج به الارض الا
حتى يبقى بعد رفع العشر منه تسعة اعشاره وهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة
ونصف من عشره وكذا او شرطا العشر الى يدي قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا في
شرطا ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان جاز ايضا في شرطا ان يرفع الخارج
من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا لان هذا الشرط يجب قطع الشركة في الخارج
لاحتمال ان لا يخرج الارض الا قدر الخارج ولو كانت الارض عشرة يشربها السماء فشرطا
رفع العشر من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض يسقى بغربا ودالية والباقي
بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يجب قطع الشركة في الخارج فان ما من فدية يخرج به
الارض اذا رفع منه عشرة ونصف عشره حتى بعد ذلك شيء يكون بينهما يجوز ويكون الخارج
بينهما على ما شرطوا وكان السلطان لم يأخذ حقه في هذه السنة العشر ونصف العشر او هما
رفعوا بعض الخارج بشر من السلطان فاشترط للسلطان من العشر ونصف العشر يكون
لصاحب الارض في قوله ابي حنيفة رحمه الله على قياسه في المزارعة وعلى قوله صاحبيه ما شرط
السلطان يكون بينهما نصفان لان في المزارعة ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون
مستأجر العامل وان كان البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مولجرا ارضه ومن اصل
ابي حنيفة رحمه الله ان من أجر ارضه العشر يكون العشر على صاحب الارض فعلى قياس قوله
في المزارعة يكون العشر على صاحب الارض فاشترط السلطان يكون مشروطا لصاحب

الارض فاذا لم ياخذها السلطان حقه يكون لشروط السلطان لصاحب الارض وعند صاحبه
العشر يكون في الخارج على كل حال فاذا لم ياخذ السلطان حقه او اخذ بعض الطعام بترك
الخارج بينهما نصفين يكون ذلك مشروطا بها هذا اذا كانت الارض يعلم انها يسقى بالسماء
او بالذلا فان كانت ارضا تكفي بالسماء عند كثرة المطر ويحتاج الى ان يسقى بالذلا عند قلة المطر
وفي مثلها السلطان يعتبر الاغلب فان كان الاغلب بالسماء ياخذ العشر وان كان الاغلب
بالذلا ياخذ نصف العشر فان قال صاحبه ان في هذه الصورة للعمال الادوي ما ياخذ السلطان
في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعلم ان يكون نصف ما بقي من الخارج بعد ما ان
السلطان منه فتعاقد على هذا الشرط كان فاسدا في قوله اي حقه لان عند الشروط للسلطان
يكون لصاحبه الارض فاذا شرط ذلك وقد شرط لصاحبه الارض جزأه فهو لا من الخارج والمشر
او نصف المشر فيفسد العقد عند صاحبه المشر ونصف المشر فيفسد العقد عند صاحبه العشر
او نصف العشر يكون في الخارج هذا في معنى اشتراط جميع الخارج بينهما نصفان **ق**ياض وهو شرط في الزا
ان ما خرج من حصة بينهما نصفين وخرج من شعير فهو لا حدهما بعينه ان شرط ان يكون الحصة
لا حدهما بعينه والشعير الاخر من ايها كان البند لا يجوز **و**ان شرط ان يكون الحصة للذين بينهما نصفين
جازي يكون الحصة للذين بينهما كما شرطوا وكذا في شرط ان يكون اربع او النزع او الخارج بينهما جازي
اكمل منهما على ما شرطوا **و**ان شرط ان يكون الحصة لهما والذين الاخر في على ثمانية اوجه ستة منها فاسد
وثلاث حايث ان اما الفاسد احدى اذا شرط ان يكون الحصة للبايع والذين للعامل **و**الثانية ان يكون
للدايع والحصة للعامل **و**الثالثة اذا شرط ان يكون للذين بينهما والحصة للبايع **و**الرابعة اذا شرط ان يكون
الذين بينهما والحصة للعامل **و**الخامسة اذا شرط ان يكون الحصة لهما والذين للبايع وفي هذا الوجه ان
شرط الذين لصاحب البند جازي وان شرطه لغريم لا يجوز وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يجوز
اصلا وعن بعض مشايخ بلخ رحمه الله اذا شرط ان يكون الحصة لهما وسكتا عن الذين كان الحصة للذين
بينهما لكان العرف والسادسة اذا شرط ان يكون للذين بينهما وسكتا عن الحصة لا يجوز في هذه **القول**
انما لا يصح المزعة لان هذا شرط يردى الى قطع الشركة في التصريح لاحتمال ان يحصل لهما دون
الاخر **و**شرط ان يكون الحصة بينهما وسكتا عن الذين جازي يكون الحصة لهما والذين لصاحب البند
وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يجوز وعن محمد بن زهير رحمه الله ان يردى الى يوسف رحمه الله فصار هذا
من الوجه الفاسد **و**لو دفع ارضها نزع صار قبلا مزارة وشرط ان يكون الحصة لهما نصفين
والذين لصاحبه الارض او شرط ان يكون الحصة لهما وسكتا عن الذين جازي يكون للذين لصاحبه الارض
وهو شرط للذين للعامل كان فاسدا لان دفع النزع الذي صار قبلا مزارة كدفع الارض
والبند مزارة **و**لو شرط الذين لصاحب البند جازي وان شرط الاخر لا يجوز فكذلك اذا دفع القليل
مزارة ثم المزارة على الذين يحجزها على نوعين احدهما ان يكون الاخرى لا حدهما والثاني ان يكون

عزلة

فساد الشركة لا تنبأ على المزارعة ويكون الزرع من الدافع والمدفع اليه على قدره
لانه فاعلهما او صاحب البند على المزارع الاول اجر مثل نصف الارض لانه استعمل نصف
الارض بعقد فاسد على المزارع الاول للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة
وليس للمزارع الاول على ربا الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من الزرع
بطيبه وما اصاب المدفع اليه يرفع من ذلك قدر بذره ومقدار ما انفق وما غرم ويتصدق
بالزيادة لما عرف وان اراد ان يرتفع الشبهة في المزارعة الفاسدة عند الكل او بما فضله
الى حسنة رحمه الله طارت عند صاحبه فالحيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
رحمه الله قال بين النفيان نصيب ربا الارض ونصيب المزارع ثم نقول ربا الارض للمزارع هذا
نصيبه وقد وجب عليه اجر مثل الارض او نقصان الارض ووجب له على اجر مثل عمله لاجر
شراؤه هل صلتح على هذه الخطة وعلى اجر مثل الارض او نقصانها الذي يجب لي عليك
فتقول المزارع صلتح ونقصانها لي على اجر مثل الارض او نقصانها الذي يجب لي عليك
وجب لك على علي ما يجب عليك وعلى هذه الخطة فيقول ربا الارض صلتح فاذا قال
ذلك وتراضيا على هذا الوجه يزول الخلل الذي لها لا يعود معا وطيب لكل واحد منهما ما اصاب
رجل سقى أرضه او كرمه بما مشترك في ثوبه الغير غير اذن صاحب الثوبه قال محمد بن قيس
رحمه الله بطيبه الخارج لمن غصب علفا او علفا بآبته حتى من فانه ضمن العلف ويطيب له
ما زاد في البابة وعن بعض الزهاد رحمه الله عليهم انه وقع المالك كرمه في غير ثوبه فامر بقطعه
وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان لا آمن بقطع الكرم اذا شرب ما يغير حتى لانه افساد الكرم
غير ضرورة خصوصا اذا وقع لك بغير اختيار صاحب المزارع لكن لو تصدبه كان حسنا قال
مولانا رضي الله عنه ولا فضل ان تصدق بالخارج لان ما الحرام يبقى في الخارج بخلاف
مسئلة العلف لان العلف لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر **فصل** فيما يفسد
المزارعة من الشروط وما يفسد الاصل فيه انه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل
به الخارج او يتربى كالحفظ والسقي الى ان يترك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك سخر
عليه مطلق العقد والشرط لا يزيد الا وكادة وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج الارض
بذخه زرع اعتادا كشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط على العامل ما له اثر في الزيادة
على المعتاد ينطرد ذلك ان كان لا يبقى منفعة بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه
من غير شرط واذا شرط عليه يلزمه الوفاء واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المزارعة
كما لو شرط على العامل كرى الاثمار والصغار واصلاح المسنجات والبيان وتفسير عند البعض
ان يرد لها مكروبة على صاحب الارض عند البعض بزيادة كراب لا يحتاج اليه بخروج الزرع
المعتاد يفسد العقد سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب

وإذا شرط على صاحب الارض ما لا يخرج الارض بذهبه زرع اعتادا كشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط على العامل ما له اثر في الزيادة على المعتاد ينطرد ذلك ان كان لا يبقى منفعة بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط

الارض اصلاح المسنجات وكذا الاثمار وتقريرها حتى يمكنه الشرب جازي سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك عمارة الارض فيكون على صاحب الارض
يكون الشرط لا يزيد الا وكادة وهو نظير ما لو استاجر دارا بغير شرط وشرط المستاجر
على صاحب الدار ان يطبخ سطحها ويصلح ميازينها المسبل الما جازي لان ذلك على صاحب الدار من
غير شرط فشرطه لا يفسد العقد واذا شرط الحصاد والمداين والمنفعة على العامل كان يفسد
العقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانما العقد وما كان بعد
انتهاء العقد فاذا شرط على العامل ان يكون مفسدا فلان العمل حصلا للزرع وحاس وجع من
ان يكون الشرط ذلك عليه فذلك يفسد حصة الدافع وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر انه لا يفسد لكن
لم يشترط ان يكون عليهما وان شرط ان يزرع المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى حطبيا في المصير
لا يجب على البايع ان يحمله الى منزله المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف وكذا شرط المزارع
على العامل في العمالة يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن
سلمه رحمهما الله انما قالوا هذه كلها يكون على العامل شرط عليه ام لا بحكم العرف وقال الشيخ
الامام شمس الدين الشافعي رحمه الله هذا هو الصحيح وفي دارنا ايضا وعن الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله انه كان اذا استثنى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن اراد
ان لا يعطى فليعمل المعروف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفا لآخر
وتعاقل من الحصاد حتى يملك قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله يضمن ذلك وقال الفقيه
ابو الليث رحمه الله ان اخرنا خيرا فاحسننا لا يخرج الناس الى مثله كان ضامنا والافلا هذا اذا
شرط هذه الاعمال على العامل وان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض ففسد العقد عند الكل
لانه لا عرف فيه وكذا شرط على العامل كرى الاثمار واصلاح المسنجات حتى يفسد العقد ان كان
البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه فاعلهما ولصاحب الارض عليه اجر المزارع والعامل
على صاحب الارض اجر عمله في كرى الاثمار بشرطه على العامل في العقد كرى الاثمار بنفسه
كانت المزارعة جازية ولا اجر له في كرى الاثمار لانه متبرع فلا يرجع كما لو جوف الارض وكذا
البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كرى الاثمار واصلاح المسنجات ففسد العقد ويكون
الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك بشرطه على ربا الارض كرى الاثمار واصلاح
المسنجات حتى تأتية الما كانت المزارعة جازية على شرطها سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل
صاحب الارض لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب التمكن من الاستعانة
وهو نظير ما ذكرنا في مسئلة الاجارة اذا تجرد ارضه وشرط المستاجر على صاحب الدار ان يطبخ السطح
جانبا لاجارة لان ذلك مستثنى على صاحب الدار بغير شرط ولا شرط ربا الدار ذلك على الشافعي

فتبين ان مقتضى ان الفسخ ولو لم يكره الاثمار

هذا هو الحق في المزارعة

فصل في الجارية كذا... هذا هو الحق في المزارعة... فصل في الجارية كذا... هذا هو الحق في المزارعة...

هذا هو الحق في المزارعة

هذا هو الحق في المزارعة

يوفيه

بوفيه في أي ناحية من ناحية المزارعة... هذا هو الحق في المزارعة... فصل في الجارية كذا... هذا هو الحق في المزارعة...

هذا هو الحق في المزارعة

هذا هو الحق في المزارعة

هذا هو الحق في المزارعة

المزارعة جارية والمشرط بالطل سواء كان البند من العال ومن صاحب الأرض لأن شرط ترك
العا السرقين في الأرض شرط لا طائل له لأنه ليس فيه جلب منفعة ولا دفع مضرة بل هذا شرط
تلك المنفعة فلا يفسد به العقد كما هو شرط على العال أن لا يذبح قطعا كلها كان بالطلا ويخير العال
أن شاء أدخلها كلها وإن لم يدخل ولو شرط العال على صاحب الأرض ولا باء ولا باء وادها
كان ذلك عند صاحب الأرض ولم يكن عند فاشترطه واعطى العال فان كان البند من العال
كانت المزارعة فاسدة كما هو شرط الكراب على صاحب الأرض والبند من العال ولو كان صاحب
الأرض هو الذي شرط ذلك على العال جاز وكان ذلك على العامل لأنها لا تنافي بينهما إلى التمتع
والسقي على العال فهذا شرط بقدر مقتضى العقد ولا كذلك الأول لأن السقي لا يكون على صاحب
الأرض فاشترط ذلك على صاحب الأرض يكون بمنزلة اشتراط السقي على صاحب الأرض
فيكون مفسدا وكذا لو اشترط الدواب والاعشاب على العال وشرط علف الدواب على صاحب
الأرض كل شهر محتوما من الشعير وكذا غنما من القوت والحب قد سدت المزارعة فان جعل
الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البند وصاحب الأرض عليه أجر مثل الزرع
ومثل ما اخذ منه المزارع عن الشعير والقوت والحب ولو شرط أن يكون كل ذلك على العال
جاز في المزارعة لأن علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيل الأوكادة و
لو كان البند من صاحب الأرض فاشترط ذلك على العال جازت المزارعة لأن ذلك
من لا يعمل له شرط على صاحب الأرض والبند من قبله جاز لأنه لو شرط عليه البقر للكراب
جاز فكذلك إذا شرط عليه الدواب والدواب السقي جاز لأن استأجر جازير العمل بالاربعين
فإن شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلق الدواب على المزارع شيئا معلوما كما
المزارعة فاسدة لأن اشتراط علف دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام
صاحب الأرض على المزارع وذلك مفسد للعقد حواشيها ما معلوما أو لم سم وكذا
لو شرط الدواب على المزارع وعلق الدواب على صاحب الأرض ولو شرط الدابة وعلقها على
أحد ما بعينه والدواب على الآخر جاز لأن علف الدابة مشروط على صاحب الدابة وذلك
يكون عليه بغير شرط وإذا دفع إلى رجل أرضا يعضها من رعيه سنين معلومة فبها يجزى
على أن يزرع الأرض ببلده ويقره على ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفان فهو فاسد لأن
في حق الأرض العال يكون مستأجر الأرض بنصف الخارج على أن يزرعها ببلده وفي حق
المجمل صاحب الخيل يكون مستأجر العال ليعمل فيها بنصف الخارج فبها عقدان مختلفان
لا خلا في المقصود عليه وقد جعل أحد العقدين شرطا في الآخر فيفسد العقد انتهى انتهى
صلى الله عليه وسلم عن إدخال الصنفين في صنفه ثم ما خرج من الأرض كان كله لصاحب
البند وعليه لصاحب الأرض أجر مثل الأرض وصدق المزارع بالزيادة والخارج

من الخيل

والدواب

الزيادة

من الخيل كله لصاحب الخيل وعليه للعال أجر عمله في الخيل وطيب الخارج كله لصاحب الخيل
وكذا لو شرط أن يكون من الخيل على الثلث والثلثين أو من المزارع على الثلث في الخيل
فلو كان البند من صاحب الأرض فالمسألة يحاكمها جازا العقد لأنه مستأجر العال لأن
وتجمله فكان العقد عليه منفعة العال فيها جميعا فلم يختلف العقد كذا في الشرط
للعال في الخيل عشر الفمار وفي الزرع النصف لأن العقد وحده لا يحل له الموقوف عليه وهو
منفعة العال وإنما يختلف العقد بخلاف المقود عليه وكذا في لزوم أرضا وكما كان
الحجاب فيه على نحو ما قلنا في الخيل ولزوم أرضا سوا فيها خيل وقال للعال دفع اليك
هذه الأرض يزرعها ببلده ويقره على أن الخارج يبنى وينك نصفان وأدفع اليك ما فيها
من الخيل معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه وتلقه فأخرج فهو شتا نصفان أو قال لك
الثلث في الثلثان ونحوه فبذلك سنين معلومة جاز لأنه جعل أحد العقدين عطفًا على الآخر
بحر والعطف لم يجعل أحدهما شرطا في الآخر بخلاف الأول فان تم جعل أحد العقدين شرطا
في الآخر كان كله على المشرط والذي هو قال يبعك هذه الدار يلف على أن يشتر من هذه الدار
الأخرى شهر خمسة دراهم كان فاسدا وهو قال يبعك هذه الدار وأخرى هذه الدار الأخرى
شهر خمسة جاز لأنه لم يجعل أحدهما شرطا في الآخر فكذلك هو قال يبعك هذه الدار يلف على
أن يبعك هذه الأمانة بمانة دينار كان فاسدا وهو قال يبعك هذه الدار بمانة كان جازا
وفي المسألة اختلاف الروايات وقامها في الروايات ولزوم دفع الدابة وما قال أرفع
هذه الأرض ببلده وقم على هذا الكرم فأكسبه واسقه كان جازا لا يفسد ولا يفسد منها ما دفع
إلى رجل أرضا خيرا بالغير المزارع وزرعها العال مع صاحب الأرض ببلده يملك الثلث في الثلث
المزارعة فاسدة لأن شرط عارة الأرض على العال مفسد للعقد فان زرعها صاحب الأرض والعال
ببلده ما سنة فلهما خيل أرض أن يأخذ الأرض ويكون الزرع بينهما على قدر قدرهما لأنه لا يمكن
والعال على صاحب الأرض فاعمل من عارة الأرض أجر عمله وصاحب الأرض على العال أجر مثل قدر
الأرض الذي اشتغل ببلده المزارع رجل يزرع أرضه ثم قال للغير أقم هذا الزرع وانزعه
فأرض كذا على أن الخارج يتسا نصفان كان فاسدا لأنه لا منفعة للعال في القلع فاشترط
عليه علا لا يقع به العال ففسد العقد وبطلت قلع لا يتقلب جازا لأنه جعل بعض البند
مقابلة القلع وذلك يجوز وجعله البند فساد في سلب العقد

باب في اختلاف العقدين فصل في اختلاف العقدين رجل دفع
أرضا ببلده مزارعة جارية فزرعها العال وأخرجت زرعها فقال المزارع شرط لي نصف
الخارج وقال له من الأرض شرط لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع عينه لأنه لا يملك زيادة
الأجر ولا يتحالفان عندا لأن فائدة التحالف البيع وبطلت شفعة المنفعة لا يمكن الفسخ فيهما

بالفم

أو قال

فصل في اختلاف

أقام البينة قبلت بشتها وان أقام البينة بين المزارع لأنها شئت الزيادة وأن اختلفا قبل الزرع
 كما لقا وقاما المزارعة فيلزم المزارع وانما كل يقضي عليه وانما أقام البينة قبلت
 أقام البينة يقضي بين المزارع وان كان البند من قبل المالك وقيل خرجت الأرض زرعاً فاقام
 على هذا الوجه كان القول قول المالك مع بینه ولا يتحققان فليهما أقام البينة قبلت وان أقام
 يقضي بينه من بینه منه وأن اختلفا قبل الزرع كما لقا وقاما رجل دفع إلى رجل أرضاً
 ليزرعها المزارع يذرع ويقو على ان الخارج بينهما فلا حصل الخارج قال صاحب البند شرطت
 لك عشرة من ثمر من الخارج وقال الآخر بشرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب
 البند والبينة بينه وبين الآخر وان لم يخرج الأرض شيئاً بعد الزرع فقال صاحب البند شرطت
 نصف الخارج وقال صاحب الأرض شرطت عشرة من ثمر من الخارج كان القول قول
 المزارع لأن ربا الأرض يدعي عليه اجر الأرض وهو ينكر وان أقام البينة كانت البينة
 المزارع ايضاً لأن بينه وبينه شهود يشهدون به المزارع وهو ينكر وان اختلفا قبل الزرع
 لا يشهد ما يشهد به المزارع وهو عشرة من ثمر من الخارج وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع
 كان القول قول صاحب الأرض وان كان مدعياً فساد العقد لأن الجرح يدعي عليه استحقاق
 منفعة الأرض وهو ينكر رجل دفع أرضاً لآخر فلا حصل الزرع قال صاحب الأرض كنت اجري
 وزرعها ببندي وقال المزارع كنت ازرعها ببندي كان القول قول المزارع لأنها انفة
 على ان البند كان في يد فيكون القول قول ذي اليد فيه مزارع سنة زرع الأرض فأكمله المزارع
 وكل اكثره وفي شيء قليل فإراد المزارع ان يزرع فيها شيئاً آخر فيبقى من السنة ثمنه صاحب
 الأرض قالوا بطلان ان كانت المزارعة بينهما على ان يزرع فيها نوعاً معيناً لغيره ان يزرع غيره
 ذلك فان كانت المزارعة عامة على ان يزرع فيها ما شاء أو مطلقه كان له ان يزرع فيما بقي
 من الوقت ما شاء كما استاجر أرضاً للمزارعة كان له ان يزرع في معدة الحجارة ما شاء قالوا
 رضي الله عنه وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون لهم ان يزرع فيها ما
 مثل الاول او دونه في الضرر بالأرض كل استاجر اية يحمل عليها شيئاً ما كان له ان يحمل عليها
 ما هو مثل الاول او دونه في الضرر **وم** في زراعة الأرض غير ان
 صاحبها رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة سنة ليزرعها المزارع يذرع فزرعها ثم زرعها بعد
 مضي السنة غير ان صاحبها فلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعد فلم يجز قالوا ان
 العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى من غير تجديد العقد وكان الخارج بينهما
 ما شرط في العقد فيما مضى حتى عن الشيخ الامام اسمعيل ان اهدى رحمه الله قال في الكتاب
 هذه المسئلة بانه لا يجوز على المزارع ان يرفع من الخارج مقدار اجر عمله وثبرانه ويذره
 ويتصدق بالباقي كما في النسخة قال من شاخا كما في النسخة بحجاب الكتاب الا اني رايت

وقال

وقال

في بعض

في بعض الكتب يجوز وهو كالدفع أرضه إلى رجل وقال فنت اليك هذه الأرض على كانت
 مع فلان عام اول فانه يجوز هذا اولى قالوا ولا نرضى الله عنه وعندي ان كانت الأرض على
 لغيرها مزارعة ونصيب المالك من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع لا يختلف فرزها رجل
 جاز استحساناً وان لم تكن الأرض معدة لغيرها مزارعة او لم يكن نصيب المالك من الخارج واحداً
 عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفاً فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصباً وانما ينظر إلى العادة
 اذا لم يعلم انه زرعها غاصباً فان علم انه زرعها غاصباً فان علم انه زرعها غاصباً بان قرار المزارع
 عند المزارع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان لرجل من لا يملك الأرض مزارعة ويألف
 عرف ذلك يكون غاصباً ويكون الخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا هو اقرب بعد ما ذرع وقال
 زرعها غاصباً كان القول قوله لأنه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغير مزارعة زرع ثم انقلع
 البعض بعد ما ادرك وترك الباقي في الأرض على حاله فلم تعلقه فثبت الذي لم يعلق بعد انتم
 المزارعة فان الثابت يكون بينهما على ما شرطها وان قطع الكل الا انه يخرج البعض من الأرض
 وترك الباقي متعلقاً فثبت ان ثبت ببقية كان الثابت له وعليه ضمان ما استهلكه لان المزارعة
 الاولى انتهت بقطع الكل فان ينكر يسعي لحد يكون بينهما لانه غاصباً كما زرع الخارج وفي ذلك
 جاز حجة قد تناقضت فثبت وادرك فغير بين الاكاره وصاحب الأرض على ما كان على قدر نصيبها
 من الخارج لانه ثبت من بذره مشترك بينهما وينبغي للاكاره ان يتصدق بالفضل من نصيبه ولو كان
 ربا للأرض سقاه وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان للمالك
 الحيات فحمة كان عليه ضمانها والا فلا وان سقاها حتى تطوعا كان الثابت بين الاكاره وصاحب
 الأرض شجرة تثبت في أرض انسان من عروق شجرة اخرى في أرض آخر ان تثبت بنفسه لا يستحق
 احد كان الثابت لصاحب الأصل اذا صدقه صاحب الأرض انما تثبت من عروق تلك الشجرة
 وان كذبته كان القول قوله وان كان صاحب الأرض هو الذي سقاه فثبت بانياته وسقيه كان
 رجل زرع أرض الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الأرض نقصان الأرض ان اشترى
 طرقت حرفة النقصان عند البعض ان ينظر إلى فحمة الأرض قبل الزرع وإلى فحمتها بعد الزرع
 فيضمن النقصان عند البعض بطريق يستاجر الأرض قبل الزرع فيضمن النقصان قبل الزرع
 الغير غير ان صاحبها فاشترى المزارعة ثم زالا النقصان قال بعضهم ان زالا النقصان قبل
 ان يرد الأرض لصاحبها يبرأ عن النقصان وان زالا بعد الرد لا يبرأ قال الفقيه ابو الميث
 رحمه الله وقد قيل بطلان في المصنفين وجعلوا هذه المسئلة نظير مسألة العيب المشتري اذا وجد المبيع
 عيباً ثم زالا العيب قبل القبض لم يبرأ من العيب ولا حتى الخصومة وكذلك المشتري اذا اصاح المبيع
 عن بياض العين على شيء ثم زالا العيب من كان على المشتري ان يرد ما قبض من بطلان العيب قبل
 زرع أرض الغير فلم صاحبها بعد ما استحصد الزرع فرفقه قال ابو القاسم رحمه الله بطيب

رض

ويثبت جوارح الزرع

الزرع للزراع فان قال رب الارض من لا ارضي ثم قال رضى قال يطيبه قال الفقيه ابو
 الليث رحمه الله هذا استحسان وبه يأخذ من بين رجلين فغالب احدهما عن محمد رحمه الله
 ان الشريك ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان يزرع فانه يزرع
 النصف الذي كان يزرع او لا قالوا ان كان الارض يزرعها الزراعة ولا يزرع ولا يضر
 ولا ينقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يتفرع بالارض مثل تلك المدة
 لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا ولا لة وان علم ان الارض ينقص الارض وكان
 ترك الزراعة يضرها ويهدمها فله ان يكون للحاضر ان يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار
 المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر انه لو لم يكن يحرس الدار عن محمد رحمه الله ان
 الحاضر ان يسكن في الاصل لان فيه صيانة مال الغائب قال مولانا رضي الله عنه وعند
 له ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار ترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى
 لا ينقصها لان في السكنى تحصيل منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فله ان يترك
 منفعة الغائب في الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقدار ما سكن الحاضر
 هذا كما روي عن ابي جعفر رحمه الله في التمسك اذا كان بين اثنين للحاضر ان يترك نصيبه
 ويبيع نصيب الغائب ويسلك التمسك فاذا حضر الغائب واخذ التمسك جاز وان لم يحضر فليس للحاضر
 قسمة نصيب الغائب ان كانت من فوائد القمح والمثل ان كان مثليا ولم ينقطع وان انقطع منه
 القيمة وهكذا روي عن محمد رحمه الله واستحسن شيخنا رحمه الله هذا وعليه الفتوى
 وان لم يحضر الغائب يتصدق وهو غير له القسمة ثلاثة اخذوا راضيا بالنصف ليزرعها
 يزرعهم بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حطة ثم حضر الثالث
 وزرع البعض شعير قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركة فالحطة بينهم ويرجع الاولان
 على الثالث ثلث الحطة التي بذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير لهما ايضا ثلثي
 الشعير الذي بذره بعد ما زرعوا حصصه صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن شركة
 فالحطة ثلثها لصاحب الارض وثلثا لهما وبغير ان نقصان ثلث الارض ويطلب لهما ثلث
 الخارج وما اثلث الاخر فضعان منه نفعتهم او يتصدقان بالفضل لان ثلثي الحطة
 نصيبهما قد زرعاه فيكون على شرط النصف من ذلك لهما والنصف لصاحب الارض في
 الثلث وفي الثلث الاخر صار عاميين فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحطة و
 لصاحب الارض ثلثها ولصاحب الشعير ثلثه خضبة اسداس الشعير ولولا ذلك لكان
 لان صاحب الشعير كان عاميا في ثلثي ما زرع فيكون له في الثلث زرع حتى يكون له
 نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة اسداس الشعير
 ولرب الارض اشدس وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق بالفضل ارض

مشارك

مشترك بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه وسقاها ولم يدرك الزرع بعد
 فله ان يمسك الارض ثم ما وقع من الزرع في نصيب الزارع من الارض اقره وما
 وقع في نصيب الاخر يوزع بقلعه وعليه نقصان لمحصل الشريك من الارض بقلعه
 وان كان الزرع قد درك او قرب من الدرك يفرم الزارع لشريكه نقصان نصف
 الارض ان نقص لانه غاصب النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه
 ثم تراصيا ان يعطى غير الزارع للزراع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفان ذكر
 في التمسك قال ان كان ذلك بعد ما ثبت الزرع جاز وان كان قبل ان يجرى وان
 كان قد ثبت فاراد الذي لم يزرع ان يطلع الزرع فان التقاضى قسم الارض بينهما فاما
 الذي لم يزرع من الارض فيطلع ما فيه من الزرع ويضم له الزارع ما يدخل الارض
 من النقصان بسبب القلع كما تركه السقي متعديا حتى يسأل الزرع قالوا بضم قيمة ما ليس
 ثابتا في الارض وان لم يكن للثابت قيمة حين يسري قوم الارض مزروعة وغير مزروعة
 فيضم فضل ما بينهما رجل دفع ارضه مزروعة فدفعها العاقل الى غيره مزروعة فان كان
 صاحب الارض قال للعاقل فيه اعمل بركم يجوز دفع العاقل الى غيره على كل حال وان لم يقل
 صاحب الارض ذلك وان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعاقل ان يزرعها بنفسه ويجزى
 وليس له ان يدفعها الى غيره مزروعة واذا دفع يصير غاصبا الارض والبذر جميعا ومن غصب
 ارضا وبذر او دفعا مزروعة كان الزرع بين الغاصب والعاقل على ما شرطوا لصاحب الارض على
 الغاصب مثل بذر ونقصان الارض ان اشترقت الارعة يضمن لهما شأوان كان البذر
 من قبل العاقل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزروعة لان البذر اذا كان من قبل العاقل
 يكون مستأجرا للارض والمستأجر ان يدفع الارض مزروعة ولو كان البذر من قبل صاحب
 الارض وقد كان قال للعاقل اعمل فيه بركم على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك قد دفع
 العاقل الى غيره مزروعة بنصف الخارج كان نصف الخارج للعاقل الثاني والنصف لصاحب
 البذر ولا شيء للمزارع الاول رجل دفع ارضه مزروعة على ان يكون الخارج بينهما انصافا
 او ثلثا ثم زاد احدهما للآخر في نصيبه قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جاز
 الزيادة من اهما كانت وان كانت الزيادة بعد ذلك الزرع جازت من الذي لا يذره منه
 ولا يجوز من الآخر لان صاحب البذر يكون مستأجرا للارض فاذا زاد من لا يذره منه كان ذلك
 حقا على جرم والخطا بغيره وكان في اول العقد وفي آخره كط الباع شيئا من الثمن جازا
 قيام السلعة وبعد اما المشتري اذا زاد في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعد هلاكها
 والمنافع المستوفاة بمنزلة المال للرجل استأجر ارضا ليزرعها فزرع ولم يحظ بالسلعة
 فيسأل الزرع وصاحب الزرع يطالبه بالاجرة قالوا ان استأجر الارض بغير شرب ولم يتفرع

كما

ما النهر الذي يري جمانه السقي فاجر الارض واجب على المستاجر وان انقطع ما النهر كان المستاجر
الخيار وان كان استاجرها بشربها فانقطع الشرب من الذي فسد الزرع بانقطاع الماء
اجل الارض كما لو استاجر حاميا واستاجر بيتا لرجا فانقطع المأجر لاجل استاجر ارضه الزرع
خرب النهر الا عظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان شا المستاجر
الارض وان شا امسك فان لم يرد حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله انما يجب الاجر اذا كان بحال يمكنه ان يجتاز بحيلة فيزرع فيها شيئا اما اذا كانت
الارض بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ما توجه من اوجوه فلا اجر عليه بمنزلة من استاجر
وحاميا فانقطع الماء لا يلزمه الاجر ولما ان هذه الارض لم ينقطع عنها الماء ولكن سال فيها
المأخوذ لا يتسالمه الزراعة فلا اجر عليه مطلقا لاجل صاحبها البطاطخ وتبقى فيها شئ من ثمرها
صاحبها فانهبها الناس قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله اذا تركها اهلها ليأخذها من ثمار
فلا بأس به بمنزلة من جسد زرعه ورفع وتبقى فيها شئ فانه لا بأس بالبقا لها وكذا في
ارضها فزرعها ورفع الزرع وتبقى فيها سنا بل فسقاها رت الارض فثبتت السنا بل كان ذلك
لصاحب الارض واوجب على المشتري ان يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب لما ولم يبق فزرع
فيه قوم فادرك الزرع فما قوم يبيعون الوادي والزرع قال ابو القاسم رحمه الله الزرع
يكون لصاحب الارض حتى لغو فيه واما ربة المزروعة ان علم ان ذلك كان ملكا لغيره
ثم غلب الماء عليهم فهو لهم وان لم يعرف ربتها ملكا لغيره ففي الذي احياها بالزراعة قاله
مولا نارضى الله عنه وعندي هذا قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله اما عندنا في حنفية رحمه
لا يكون لمن زرعها اذا لم يزرع باذن الا حرام قال ابو حنبل رحمه الله ارض للموات اذا بني
الرجل حولها حايطا فهو له وكذا اذا كثر بها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ارض للموات
انما يملك باخذ شيئا للثمة اما ان بني حولها او يكرها او يجرى الماء اليها كذا روي عن عبد
الله ابن محمد بن سماع البلخي رحمه الله وعن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال لا يملكها اذا
اجرى الماء اليها وعن الحسن البصري عن حمزة عن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من احاط حايطا على ارض فملى وصلى اليتم اذ الخلد رضى اليتم من ارضه او يشتري ارض
اليتم من اليتم او يبيع ارضه من اليتم قال ابو نصر رحمه الله اما اذا الخلد رضى اليتم من ارضه
على سبيل ما يخذل الناس رجوا ان يكون جائزا وما البيع والشرا فانه لا يجزئ وقال الفقيه
ابو الليث رحمه الله جوابه في البيع والشرا قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وبه تأخذ
وكما الزراعة فليست ولاية عن اصحابنا رحمه الله انما الرواية عن اصحابنا رحمه الله في الذي
اذا الخلد اشتم مضاربة فهو جائز كله كانه قاس المزراعة على المضاربة وعن شد رحمه
اذا ان كان البذر من قبل الذي جاز وان كان من قبل اليتم لا يجوز وبه تأخذ اية لاجل

ليزرع

البذر

دخلت

عليه
ابن زرع
زرع فخره

دخلت زرع انسان فساها زرع قال ابو نصر رحمه الله لا ضمان عليه اذا ساها الى مكان
يا من منها على الزرع رجل زرع ارضه شعير فجا آخر زرع عليه الحنطة بغيرها فاجل الشعير
فبقتا جميعا قالوا الخارج يكون الزرع الثاني لاحظ لصاحب الشعير فيه وفيمن الثاني
للاول ما تذا الشعير في ارضه يقوم من روعة وغيره من روعة فيضمن له فضل ما بينهما
لانه اطلع عليه زرع الشعير قبل النبات فيضمن في ضمانه ما قلنا وفي موضع آخر من
اخر من النوازل قال رجل زرع ارضه نسه حنطة فجا آخر زرع فيها شعير اروي
عن محمد رحمه الله ان زرع الشعير يضمن الاول قيمة الحنطة بمنزلة قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة المذروعة اما اذا لم يرض
بذلك فانه يضمن من ان تترك حتى يثبت فاذا ثبت امر بطلع الشعير كان يضمن زرع
الشعير من زرع الحنطة يمكن بعد النبات ان يختار صاحب الحنطة ان يرض صاحب الشعير
عن الضمان فاذا ادرى الزرع وحدها يكون بينهما على مقدار ربتها من البذر لانه
لما ابراه عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير وبصير كان الحنطة اختلطت بالشعير
لا بفعلها قال مولا نارضى الله عنه وبغى ان يكون هذا الجواب قوله ابي يوسف ومحمد رحمه
عليهما اما على قوله ان يضمنه رحمه الله الجواب كما روي عن محمد رحمه الله او لا لان الثاني
يفضون قيمة البذر الاول بمنزلة رجل دفع ارضه الى غيره من ارضه جازيتم اراد ان يرجع ويتبع
قبل الزرع ان اراد ذلك من البذر منه كان له ذلك لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بالان
بذره والاشان لا يجزئ على اطلاقه فلا يجوز من استاجر رجلا ليهدم له حايطا كان له
ان يبيع الاجارة ولا يهدم وان اراد الفسخ من يذره ليس له ذلك ويجوز على العمل لا بعد
وعذره ان يرض فبغير من العمل ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ
المزراعة قبل ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما كثر بها وخفها بها رجا وسرى المستاجر لم يكن
له ذلك كما لو اجر ارضه ببناء ينتم لم يكن له ان يفسخ الاجارة الا بعد ان يكون
العامل سارقا خائنا والعقد في جانب صاحب الارض ان يلحقه دين لا وفاء له الا من عن الارض
فسد ذلك كان له ان يفسخ المزراعة ويبيع الارض في الدين قبل القام البذر فاذا اباها
لم يكن للعامل عليه شئ لانه لم يكن يوجد من العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها
وان كان العامل زرعها وبنت الزرع وجس صاحب الارض بالدين قبل ان يستصحب الزرع فاراد
صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له ذلك لان الشراكة قد انقضت بينهما في الخارج فلا
يجوز ابطال حق العامل وان كان فيه تأخير حتى الغرما فضرر التأخير وضرر الابطال
فان علم القاضي بحاله اخرج من السجى حتى يستصحب الزرع لانه مفلس فاذا استصحب الزرع
اعادة الى الجس حتى يبيع الارض ويقضى الدين ولما ان صاحب الارض باع ارضه من غيره

عند ان باعها قبل ان يلقا البذر فان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يبيع الارض من الزراعة لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يبيع المزارع قبل ان يلقا البذر ويكون على ربه ان يبيعها بينه وبين الله تعالى ان يرضى العاقل ان يبيعها في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العاقل لا ينفذ سعه على العاقل ولا يكون للمشتري ان يبيع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان من قبل العاقل يكون هو مستأجر الارض ومن اجارها ثم باعها لا ينفذ بيعه على المستأجر كذلك ههنا وان رجلا دفع ارضه فزارها فزرعها العاقل ونبت ثم باع صاحب الارض ارضه بوضع المزارع جاز البيع وتقيم الثمن على الارض والزرع فما اصاب الارض من الثمن يكون لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فهو بين صاحب الارض والمزارع لانه يملكها وان باع الارض بعد الزرع قبل النبت باذن المزارع جاز البيع ايضا ويكون الارض مع الزرع للمشتري وتقيم الثمن على قيمة الارض منبذرة وعلى قيمتها غير منبذرة فما اصاب قيمتها غير منبذرة يكون للبايع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها منبذرة وغير منبذرة ويكون بين البايع والمزارع كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذا اذا باع برضا العاقل فان باع بغير رضاه ان باع بعد نيات المزارع يتوقف البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لم يبيع الارض بعد نيات المزارع لاجل الدين بان كان مجوسا يدين لا وفاء له الا من ثمن الارض لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير رضاه وان لا يتوقف ان باع بغير رضاه قبل ان يلقا البذر فان كان البذر من قبل العاقل لا يجوز بيع صاحب الارض به باع المستأجر بغير رضاه وان باع بغير رضاه الدين جاز فكذا ههنا وان باع الارض بغير رضاه قبل ان يلقا البذر قبل النبت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يتوقف البيع على اجازة العاقل سواء كان البذر من صاحب الارض ومن قبل العاقل لان لشركة قد تاكلت بينهما بالعا البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان جاز العاقل جاز فان لم يجز ولم يفسخ حتى يستحصد الزرع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض مع الزرع فليست له ان يخذل الارض ويصف الزرع بحصتها من الثمن وتقيم الثمن على الارض والزرع كما لو باع الارض مع الزرع ابتداء اما بعد ما استحصدها فانه يجوز وتقيم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع وكذلك ههنا اذا ذكر البايع المزارع في البيع فان لم يملك لا يدخل الزرع في البيع وكذا لو باع الارض بكل حق هو لها او براقبها لا يدخل الزرع في البيع وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما اذا باع الارض بخرقها او براقبها يدخل الزرع والثمن في البيع ولو قال بكل قليل وكثير فهوها او بخرقها يدخل فيه الزرع والثمن جاز دفع ارضه مزارعة او كرمه معا له فعل في الكرم فلا قليلا او زرع الارض ثم باع ربا الارض ارضه او كرمه معا له بوضع المزارع

والمزارع

والمزارع قالوا ان كان قبل نيات المزارع وكان البذر من صاحب الارض فلا شيء للعاقل من الثمن في الحكم وان كان البذر من المزارع فله من الثمن حصته بذر منبذرة في الارض واما الكرم والمخل فان لم يخرج منه شيء لشيء للعاقل من الثمن لان الموجود منه هو العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض ارضه مع نصيب نفسه من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكرم والثمران اجاز المزارع جاز ويكون نصيب البايع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العمل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نيات المزارع فان كان البذر من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النيات ولا يملكه بعد وان كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعد ذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العاقل اجازة الارض وبيع المستأجر يجوز بعد ذلك لبيع الارض المدفوعة من الزرع وان كان بغير رضاه من قبل هذا رجل باع ارضه فيها حنطة منبذرة لم ينبت بعد او نبتت جاز ان كان البذر قد غرفت في الارض فهو للمشتري وان لم يغرق فهو للبايع وانما قال ذلك لان البذر اذا غرفت في الارض يكون متوقفا فدخل في البيع بمنزلة اجار الارض اما اذا لم يغرق يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل في البيع من غير ذلك فكذا في النبت ولم يكن له قيمة وقت البيع قبل ان يسقاه المشتري حتى نبت قال هو للبايع على حاله والمشتري يكون متطوعا فيما فعل وكذلك قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله وقال ابو القاسم رحمه الله هو للبايع في الاحوال كلها وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله مثل ما قال ابو بصير ابوبكر الاسكاف رحمه الله عليهما رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوام القطن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان لا يمنع قوام القطن عن المزارعة فالمرارعة جازة وان كان يمنع المزارع فاسد الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز الا ان رجل وجاره دارا شغل من ارضه في ارضه فزارها صاحب الارض ان يزرع في ارضه ارضا لا يملك في خراب الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ان علم صاحب الارض انه ليس في ارضه مستقر المار فليس له ان يزرع هناك زرع لا يحتمل المار الذي يسقى وان كان قد كتمل الا ان في ارضه حجر قد خرج الما فيه او يضل التربة الى دار جاره فليس له ان يمنع من الزرع رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث سنين فمات احدهما قبل الشروع في العمل وقبل الزرع فاراد الاخران يمتنع كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة ينفسخ بموت احد المتعاقدين وان مات بعد الشروع في العمل عندنا ينفسخ المزارعة خلافا للشافعي رحمه الله وان مات باع قبل ان يستحصد الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض من العاقل في القياس له ذلك لان المزارع اجارة فينفسخ بموت احدهما ايما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك ويترك الارض في يد العاقل حتى يستحصد الزرع كما هي انتهت مدة الاجارة والزرع بقول فانما تترك باجرا المثل الى

دعة
قال

تمت الادراك لان المزارع كان محققا في الزرع فيترك الارض في يد الوقت الادراك
 ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليها وكذا في ارضه من رجل المزارعة فزر
 ثم بدأ للعمال ان يسترد الارض فانها تترك في يد المستعير باجر المثل الى وقت
 الادراك وكذا لو مات المزارع في طريق الحج او مات الملاح في الحج البحر فان الاجر
 يبقى باجر المثل وكذلك في المزارعة يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى
 يستحصل الزرع فاذا استحصل قيم الخارج على شرطها ونقص المزارعة فباقى
 من المثل وان مات المزارع والزرع بقل فان قال ورثة المزارع نحن نعمل كما
 لهم في بقى المزارعة على شرطهم الا ان يستحصل الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان
 يأخذ الارض من الورثة قبل ان يستحصل الزرع وان قال ورثة العامل لا عمل
 لك في الزرع ويقسم الزرع بيننا لا نجبر المزارع على العمل لانه لم يلتزم بالعمل ولا نجبر صاحب
 الارض ان شا اختيار القلم فيكون الزرع بينهم وان شا اعطى ورثة العامل قيمة حصة العامل
 ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شا ينفق على الزرع الى ان يستحصل ثم يرجع بما
 انفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين مزارع محرم الارض ثم ينقص المزارعة
 لنفسها والمزارعة بسبب قالوا ان كان البذر من المزارع لا شيء له على صاحب الارض لانه
 محرمها لنفسه وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجر صاحب الارض
 على صاحب الارض باجرة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر من صاحب الارض
 لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة
 على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض
 بنفسه واجر اياه وسقاه حتى يستحصل الزرع بغير ارض المزارع كان صاحب الارض متطوعا
 فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط لان الشراكة تأكدت بينهما بالقابض
 البذر بحيث يملك صاحب الارض فسخها فكان صاحب الارض في العمل اجنبى آخر وهو عمل ذلك
 اجنبى يكون متطوعا ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فكذا هنا
 وان كان صاحب الارض استاجر اجيرا فعلى الاجير لا يرجع هو بذلك على العامل لانه استأجر لنفسه
 فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى
 يستحصل لانه ان كان محققا في المزارعة فان انفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير
 امر القاضى يكون متطوعا لان كل واحد منهما غير مخير على الاتفاق فكان المنفق متطوعا
 كالدار والمشتراك بين اثنين اذا استقرت فانفق احدهما في المزرعة بغير امر صاحبه يكون
 متطوعا رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها سنة هذه على ان الخارج
 بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصل حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض على الزرع باسم

القاضي

القاضي حتى استحصل قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما انفق
 صاحب الارض الا اتفاقا حتى يقيم البينة على ما يقول لان القاضي لا يعلم فيكفاه اقامة البينة
 وقبل هذه البينة من غير خصم يكشف الحال كما لو طلب من القاضي الامر بالاتفاق على الوعد
 واللقطة ولم يهرس بالعمال ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقل والمزارع غائب فان
 القاضي يقول لصاحب الارض ان شيئاً انفق وذلك ان يحبس من المزارع حصته حتى
 يعطيك نفقتك ابيع عليه حصته واعطيك النفقة من ثمن الحصة فان لم يفرج حتى
 يبد لك فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة لا تجبر العامل على العمل لو كان
 حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضي الا بطريق النظر وذلك فيما قلنا قبل هذا فلو كان
 اما على قول الى حيفه رحمه الله لا يبيع حصة الغائب وقبل هذا قولنا لكل لان حق الغائب
 في الزرع بحجبه هذه النفقة فيكون بمنزلة المهرهون والقاضى يبيع المهرهون والشركة المستغر
 بالدين فيبيع حصته من الزرع وهو دفع ارضا وبذر الى رجل على ان يزرعها هذه السنة
 بالنصف فبذر العامل وسقاه حتى استحصل الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما نصفين
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشراكة تأكدت بينهما في الخارج بعد النبات ولم العقد
 على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان صاحب الارض بمنزلة الاجنبى ولو فعل ذلك اجنبى
 يكون متطوعا فكذا ذلك صاحب الارض ولو ان العامل بذر ارضا ولم يثبت ولم يسقه فسقاه
 رب الارض قبل النبات وقام عليه حتى نبت واستحصل كان الخارج بينهما على ما شرط استحسانا
 ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون الخارج لصاحب الارض لان الحظية قبل النبات
 في الارض بمنزلة ما كانت في الجاني قبل القابض والبذر والفتوى على جواز الاستحسان لان القابض
 البذر بسبب النبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصدا فيقام ذلك مقام حقيقة
 النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم يثبت فسقاه
 اجنبى فثبت في محل مشترك ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم يثبت فسقاه اجنبى فثبت في القابض
 يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان ان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا
 السقي لانه بخلاف ما قبل القابض البذر رجل دفع ارضا وبذر مزارعة ثم ان صاحب الارض يذر
 الارض ولم يسقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام المزارع حتى استحصل كان الخارج بينهما على ما
 اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للمزارع فهذا أولى واما
 اذا فعل بغير امر المزارع فلا يجوز بحجبه القابض البذر في الارض ثم يحصل الخارج وانما يحصل بالسقي
 بعد وما فعل صاحب الارض فمحمول كقولنا ان يكون على وجه الفسخ وكقولنا ان يكون على وجه
 النظر لنفسه وللعامل كيلا يعرف الوقت لم يرضى المزارع او لا يشغاله بعمل آخر فلا يفسخ العقد
 بالسك وهو ان يرضى بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع قام عليه وسقاه حتى استحصل

نقد

فان اريد ان يملك نفقته

نقد

حتى يثبت فقام رب الارض واجراؤه

فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون المزارع مستوطنا ولا اجر له لانه لم يخدم المزارع
ما يكون سببا للخارج فلا سقى المزارعة وان كان البند من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم
يثبت فسقاء ربا الارض وقام عليه حتى استخمد كان الخارج بينهما على ما شرطوا وكذا
هو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى فسقاء المزارع وقام عليه حتى استخمد كان الخارج بينهما
على ما شرطوا ولو كان صاحب الارض بذر فسقاء حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاء كان
الخارج كله لصاحب الارض وهو من مثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع مستوطنا
في عمله لان صاحب الارض صار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بيات الخارج على
ملكه فكانت ذراعته في هذه الارض وفي امره اخرى له سواء كان صاحب الارض فعل ما
فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطوا لان المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه
رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكرة حنطة
وسط او بكرة شعير وسط او سم او ازراد وغير ذلك مما يخرج من الارض ليزرعها المستاجر
حنطة او شعير اجاز استحسانا لانه امره باجارة الارض وقد اجرها وان اجرها الوكيل بكرة
او بشيء لا يزرع لا يجوز ذلك وكذا لو امره ان يدفع هذه الارض مزارعة هذه السنة
في الحنطة خاصة فاجرها بكرة حنطة وسطا او بكرة شعير المزارع ما بدا له ما يكون ضرورة
على الارض مثل ضمير الحنطة او دون ذلك وان اجرها الوكيل بكرة حنطة كان مخالفا لا ينفذ
تصرفه على الموكل ولو وكله بان يدفعها مزارعة بالثلث فاجرها من رجل بكرة حنطة وسط
مخالفا فان زرعهما المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كحنطة وسط للوكيل لان الوكيل
صار غاصبا الارض ربا الارض ان يضمن نقصان الارض ان شأمن الوكيل وان شأمن المزارع
في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله فان ضمن المزارع ربح المزارع على الوكيل
بحكم الغرر ولو وكل رجلا بان يواجره هذه سنة بكرة حنطة وسط فدفعها مزارعة
بالثمن على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان ما اتى به الوكيل اضر على
الموكل مما امره به لان الموكل امن بعقد يسلم له الاجر على كل حال ولو وكل رجلا بان يخذله
هذه الارض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكرة حنطة لا يجوز على الامر ولو وكله بان يخذله
له مزارعة بالثلث فخذله الوكيل على ان يزرعها الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج وارب
الارض ثلثاه لا يجوز ذلك على الموكل لان الموكل امن بان يخذله مزارعة على ان يكون
ربا الارض ثلثه وللوكيل ثلثاه وقد اتى بضمه رجل امر رجلا ان يدفع ارضه هذه السنة
مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث او بالقل او بالكر جاز لان الموكل اذا لم يقدح حصته من
الخارج كان مفوضا الامر الى الوكيل فيجوز الا ان يدفعها بشيء يتعارف فيه الناس
فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة لان مطلق الوكيل ينصرف الى المتعارف فلو

فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون المزارع مستوطنا ولا اجر له لانه لم يخدم المزارع
ما يكون سببا للخارج فلا سقى المزارعة وان كان البند من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم
يثبت فسقاء ربا الارض وقام عليه حتى استخمد كان الخارج بينهما على ما شرطوا وكذا
هو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى فسقاء المزارع وقام عليه حتى استخمد كان الخارج بينهما
على ما شرطوا ولو كان صاحب الارض بذر فسقاء حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاء كان
الخارج كله لصاحب الارض وهو من مثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع مستوطنا
في عمله لان صاحب الارض صار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بيات الخارج على
ملكه فكانت ذراعته في هذه الارض وفي امره اخرى له سواء كان صاحب الارض فعل ما
فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطوا لان المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه
رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكرة حنطة
وسط او بكرة شعير وسط او سم او ازراد وغير ذلك مما يخرج من الارض ليزرعها المستاجر
حنطة او شعير اجاز استحسانا لانه امره باجارة الارض وقد اجرها وان اجرها الوكيل بكرة
او بشيء لا يزرع لا يجوز ذلك وكذا لو امره ان يدفع هذه الارض مزارعة هذه السنة
في الحنطة خاصة فاجرها بكرة حنطة وسطا او بكرة شعير المزارع ما بدا له ما يكون ضرورة
على الارض مثل ضمير الحنطة او دون ذلك وان اجرها الوكيل بكرة حنطة كان مخالفا لا ينفذ
تصرفه على الموكل ولو وكله بان يدفعها مزارعة بالثلث فاجرها من رجل بكرة حنطة وسط
مخالفا فان زرعهما المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كحنطة وسط للوكيل لان الوكيل
صار غاصبا الارض ربا الارض ان يضمن نقصان الارض ان شأمن الوكيل وان شأمن المزارع
في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله فان ضمن المزارع ربح المزارع على الوكيل
بحكم الغرر ولو وكل رجلا بان يواجره هذه سنة بكرة حنطة وسط فدفعها مزارعة
بالثمن على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان ما اتى به الوكيل اضر على
الموكل مما امره به لان الموكل امن بعقد يسلم له الاجر على كل حال ولو وكل رجلا بان يخذله
هذه الارض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكرة حنطة لا يجوز على الامر ولو وكله بان يخذله
له مزارعة بالثلث فخذله الوكيل على ان يزرعها الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج وارب
الارض ثلثاه لا يجوز ذلك على الموكل لان الموكل امن بان يخذله مزارعة على ان يكون
ربا الارض ثلثه وللوكيل ثلثاه وقد اتى بضمه رجل امر رجلا ان يدفع ارضه هذه السنة
مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث او بالقل او بالكر جاز لان الموكل اذا لم يقدح حصته من
الخارج كان مفوضا الامر الى الوكيل فيجوز الا ان يدفعها بشيء يتعارف فيه الناس
فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة لان مطلق الوكيل ينصرف الى المتعارف فلو

ان الوكيل

ان الوكيل خالي بحاجاته فاحشة فزرعها المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل
على ما شرطوا لا شيء لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع المقتضى
مزارعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولو كان المزارع ان يضمن المزارع نقصان الارض
خاصة في قول ابي يوسف الاخر رحمه الله ثم يرجع المزارع على الوكيل بحكم الغرر لان في قول
ابي يوسف الاخر العقار لا يضمن الغصب في قول محمد وابي يوسف الاول العقار يضمن الغصب
فيضمن ربا الارض ايها شأوان لم يكن المحاباة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض
على ما شرطوا والوكيل هو الذي يقبض حصة الموكل من الخارج ولا يقبضه الموكل الا بوكالة الوكيل
ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما يتعارف الناس فيه لانه البذر اذا كان
من صاحب الارض كان هو مستاجر للعامل والوكيل بالاستيجار وهو يكون بمنزلة الوكيل
بالشر لا يتحمل الثمن الفاحش من الوكيل فان كان الثمن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يقبض
حصته ههنا دون الوكيل فليس الوكيل ان يقبض ههنا الا بامر الموكل لان صاحب الارض
لا يستحق الخارج ههنا بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه غاملكه ولو كان الوكيل دفعها بما لا يتعارف
الناس فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطوا لان الوكيل اذا احاباه بمحاباة فان
صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان
بالزراعة كان ثوب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض في قول ابي يوسف الاخر وفي قول
محمد وابي يوسف الاول رحمه الله عليهما له ان يضمن نقصان الارض ايها شارح رجل امر رجلا
ان يدفع ارضه مزارعة ولم يسلم وقتا كان للوكيل ان يدفعها مزارعة سنة الاولى فان لم
يدفع في السنة الاولى ودفعها بعد هذه السنة لا يجوز استحسانا لان دفع الارض مزارعة
يكون في وقت مخصوص في كل وقت فيتقيد بوقت الزراعة في تلك السنة كالوكيل بشرا لا
يتقيد بام الاضحية من السنة الاولى وكذا الوكيل بالكل الا بام الملكة لا يتقيد بام الموكل
في تلك السنة بخلاف اجارة الدور والرقق فان ذلك لا يتقيد بوقت رجل وكل رجلا بان يخذله
له ارض فلان هذه السنة مزارعة على ان يكون البذر من قبل الموكل كان للوكيل ان يخذله
بما يتعارف فيه الناس لا بما لا يتعارف فان اخذها بما لا يتعارف فيه الناس لا ينفذ على الموكل لان
يرضى به الموكل وينزعها لانه وكلها باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل بالشر فلا يملك
الثمن الفاحش لان يرضى به الموكل فان زرعه الموكل بعد ما علم بعقد الوكيل كانت ذراعته
رضا فان زرعهما حصل الخارج مشتركا بين ربا الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا بحصته
ربا الارض يستوفيه من الموكل ويسلمه الى ربا الارض لان ربا الارض استحق الخارج بحكم العقد
وصحت العقد يرجع الى العاقد فلان ربا الارض استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد يرجع
الى العاقد فلان ربا الارض اخذ حصته من الموكل بغير امر الوكيل بل بالوكيل ولو كان الوكيل

اي
بن

الوكيل
الارض

فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون المزارع مستوطنا ولا اجر له لانه لم يخدم المزارع
ما يكون سببا للخارج فلا سقى المزارعة وان كان البند من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم
يثبت فسقاء ربا الارض وقام عليه حتى استخمد كان الخارج بينهما على ما شرطوا وكذا
هو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى فسقاء المزارع وقام عليه حتى استخمد كان الخارج بينهما
على ما شرطوا ولو كان صاحب الارض بذر فسقاء حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاء كان
الخارج كله لصاحب الارض وهو من مثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع مستوطنا
في عمله لان صاحب الارض صار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بيات الخارج على
ملكه فكانت ذراعته في هذه الارض وفي امره اخرى له سواء كان صاحب الارض فعل ما
فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطوا لان المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه
رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكرة حنطة
وسط او بكرة شعير وسط او سم او ازراد وغير ذلك مما يخرج من الارض ليزرعها المستاجر
حنطة او شعير اجاز استحسانا لانه امره باجارة الارض وقد اجرها وان اجرها الوكيل بكرة
او بشيء لا يزرع لا يجوز ذلك وكذا لو امره ان يدفع هذه الارض مزارعة هذه السنة
في الحنطة خاصة فاجرها بكرة حنطة وسطا او بكرة شعير المزارع ما بدا له ما يكون ضرورة
على الارض مثل ضمير الحنطة او دون ذلك وان اجرها الوكيل بكرة حنطة كان مخالفا لا ينفذ
تصرفه على الموكل ولو وكله بان يدفعها مزارعة بالثلث فاجرها من رجل بكرة حنطة وسط
مخالفا فان زرعهما المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كحنطة وسط للوكيل لان الوكيل
صار غاصبا الارض ربا الارض ان يضمن نقصان الارض ان شأمن الوكيل وان شأمن المزارع
في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله فان ضمن المزارع ربح المزارع على الوكيل
بحكم الغرر ولو وكل رجلا بان يواجره هذه سنة بكرة حنطة وسط فدفعها مزارعة
بالثمن على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان ما اتى به الوكيل اضر على
الموكل مما امره به لان الموكل امن بعقد يسلم له الاجر على كل حال ولو وكل رجلا بان يخذله
هذه الارض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكرة حنطة لا يجوز على الامر ولو وكله بان يخذله
له مزارعة بالثلث فخذله الوكيل على ان يزرعها الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج وارب
الارض ثلثاه لا يجوز ذلك على الموكل لان الموكل امن بان يخذله مزارعة على ان يكون
ربا الارض ثلثه وللوكيل ثلثاه وقد اتى بضمه رجل امر رجلا ان يدفع ارضه هذه السنة
مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث او بالقل او بالكر جاز لان الموكل اذا لم يقدح حصته من
الخارج كان مفوضا الامر الى الوكيل فيجوز الا ان يدفعها بشيء يتعارف فيه الناس
فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة لان مطلق الوكيل ينصرف الى المتعارف فلو

أخذ الأرض لوكيله بالابتعاين فيه الناس ولم يخرج الموكيل بذلك حتى زرعه الموكيل بأمر الموكيل
كان الخارج للزراع وشبه ذلك من على الموكيل أجر مثل أرضه ولا شيء للموكيل على الموكيل لأن
استجار الموكيل كان نافعا على الموكيل فإذا زرعه الموكيل بأمر الموكيل كانت هذه الأرض بمنزلة
أرض موكلة للموكيل دفعها إليه وأمر بان يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزراع ولو
كان الموكيل دفع الأرض للموكيل ولم يتخير بما أخذها به ولم يأمر بزرعها فزرعها الموكيل كان
الخارج للزراع لأنه لما بذره ولا شيء له الأرض على الموكيل ههنا لأن الزرع حين زرعه
بغير أمر الموكيل صار بمنزلة الغاصب من ساجد رضا فغصبها منه غاصب بغير رضا لم يكن
لصاحبه الأرض على المستاجر أجر ثم نقصان الأرض ههنا لأن الأرض على الزرع لأنه زرعه
غصبا ولا يرجع بینه على الموكيل لأنه إذا زرعه ولم يستكشف لها إلا بأخذ الأرض لا يصير
مغروبا من جهة الموكيل رجل دفع إلى رجل أرضا فزرعها مبذورة هذه السنة بالنصف
ومن رجل إلى رجل أرضا فزرعها من الزرع فان كان الضمان شرطا في المزارعة كانت المزارعة
فاسدة لأن صاحب الأرض إذا كان البذر من قبل الزرع كان هو مولج أرضه فزرعه
العمال لنفسه فلا يستحق عليه العمل فكان شرطا فاسدا في الجارة فيفسد الجارة وإن لم
يكن الضمان شرطا في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان وإن كان البذر من صاحب الأرض
يجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شرطا في المزارعة أو لم يكن لأن صاحب الأرض يصير
مستاجر العمال ههنا فيستحق عليه العمل فصحت الكفالة فان تقييد المزارع وأخذ الكفيل بالعمال فعل
وأدرك الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب الأرض والمزارع على ما شرط ويكون عمل الكفيل
بأمر المزارع كعمل المزارع والكفيل أجر مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بأمر ولو كانت
المزارعة بشرط ان يعمل المزارع بنفسه وكفل انسان بالعمال فان كانت الكفالة شرطا في المزارعة
فسدت المزارعة والضمان جميعا والمعاملة في جميع هذا بمنزلة المزارعة ولو دفع رجل أرضه
لمزارعة وكفل انسان لأرضه بجهته فمخرج الأرض جميع الكفالة حتى لا يضمن الكفيل
أما ههنا عند العمال بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الأرض أو من العمال لأن حصه الأرض
أمانة عند الزارع فلا يضمن بها الكفالة ثم يفسد المزارعة ان كانت الكفالة شرطا فيها والمعاملة
في هذا كالمزارعة ولو كفل رجل لأحد عما عن صاحبه بجهته فمخرج الأرض ان استهلكها
صاحبها فان كان ذلك شرطا في المزارعة فسد المزارعة وإن لم يكن شرطا فيها جازت المزارعة
والكفالة لأن الكفالة أضيفت بسبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وإنما يفسد المزارعة
إذا كانت الكفالة شرطا فيها لأن دين الاستهلاك لا يجب بعقد المزارعة فيفسد المزارعة
كمن باع من رجل شيئا وكفل انسان للبايع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع ولو كان
المزارعة فاسدة بسبب البذر من قبل العامل فكفل رجل لصاحب الأرض بجهته ما يخرج

من الأرض

من الأرض كان الضمان باطلا لأن المزارعة إذا كانت فاسدة والبذر من قبل العمال
لا يستحق صاحب الأرض شيئا من الخارج وإنما يستحق مثل أجر الأرض وأجر المثل لا يجب على
الكفيل لأنه لا يلتزم ذلك مادام
المعاملة جازية عند أصحابنا رحمهم الله بشرطها في جميع الأشجار والكروم والرباط فقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا في الكرم والنخل خاصة وبشرطها أربعة منها بيان نصيب
العمال فان بينا نصيب العمال وكذا عن نصيب الدافع جاز استحيانا كما قلنا في المزارعة
ومنها الشركة في الخارج كما مر في المزارعة ومنها التخليه بين الأشجار والعمال ومنها
بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحسانا وتنع العقد على أن لا يكون في تلك
السنة فان لم يخرج في تلك السنة تمت ينتقض المعاملة رجل دفع أصول رطبة في
أرض إلى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لأن الرطبة ليس لها غاية ينتهي
إليها بل ما كان في الأرض يمتد ساعة فساعة على مرور الزمان فان كانت رطبة لثباتها
غاية ينتهي إليها ثم تقطع ثم يخرج بعقد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت ويكون
المعاملة على أول شجر تكون ولو دفع نخلا فيه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا أو دفع
معاملة بعد ما صار يسرا أخضر وأجر غير أنه لم ينته طعمه جازت المعاملة لأنه في الزيادة
كان محتاجا للعلل ونهايته معلومة ولو دفع إليه بعد ما يتناهي عطفه لا يزيد بعد ذلك لأجل
ولا كثيرا إلا أنه لم يربط بعقد كانت المعاملة فاسدة لأن بعد ما تناهى عطفه لا يزداد بعمله
فان عمل فيه العمال كان له أجر مثله ولو دفع إلى رجل رطبة قد انتهت جزؤها على ان يقوم
عليه العمال ويسقيها حتى يخرج بزرها على ان ما رزق الله تعالى من بزر فهو بينهما نصفان
جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا لأن أدراك البزلة وقت معلوم فيجوز فيكون البذر
سهما والرطوبة لصاحبها واشترطا على ان يكون الرطبة بينهما نصفان فسدت المشاركة
لأنها شرطاً الشركة فيما لا ينمو بعمله فالرطبة للبذر بمنزلة الأشجار للثمار فكما ان شرط
الشركة في الأشجار المذفوعة إليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد كذلك ههنا ولو دفع رجل
إلى رجل غراس نخل أو شجر أو كرم قد علق في الأرض ولم يبلغ التمر على ان يقوم عليه ويسقيه
ويبلغ النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة إذا لم يسم شيئا معلوما لأن
الكرم والشجر يتفاوت باختلاف المواضع في النقص والقوى لا يدري في كرم النخل والشجر
والكرم لقوى الأرض وضعفه فان بينا ذلك وقتا معلوما جاز ولا فلا ولو دفع إلى
رجل نخلا أو كرم أو شجر قد أطمع وبلغ شيئا معلوما على ان يقوم عليه ويسقيه ويبلغ
نخله ويكسر كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما نصفان فهو فاسد
لا شرط لهما الشركة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر فلا يجوز كما لو دفع أرضا لمزارعة

لأن الرطبة

المعاملة

على ان يكون الارض والمزرعة بينهما نصفان وقد وقع خلا او كما او شرا معا ملة يعلم انها لا يخرج الثمن في تلك المدة بان دفعها اول الشتاء الى ولا الربيع كان فاسدا ولو شرط الله وقتا معلوما قد يبلغ الثمن في تلك المدة وقد يتأخر عنها جاز لا نام يتيقن بنوعات المعقود بهذا الشرط ولما يتوهم فان خرج الثمن في تلك المدة وكان بينهما على ما شرط وان تأخر عن تلك المدة فليعمل اجر مثل عمله فيما علم ان لم يكن تأخر الخروج لآفة تحدثت في تلك السنة فلان لم يخرج الثمن لآفة سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جازية ولا اجر للعالم من ثمنه لآفة لا عند حدثت لآفة لا يتبين ان الثمن كان كذا خرج في تلك المدة فلا ينظر فساد العقد بل دفع الى رجل كمالا معا ملة وفيها اشجار يحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان الحال لم يحفظ يذهب ثمنها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا للثمن وان اذلة وان كان الحال لا يذهب ثمنها قبل الادراك لم يحفظ لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيبا من الثمن ولو دفع شجرة الجزل الى رجل معا ملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله جاز دفع معا ملة للعالم حصص منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لم ينجح الى احدهما لا يجوز دفع الى رجل خلا معا ملة سنينا معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحها فما اخرج الله تعالى من ثمنه نصيبا نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم او شرط للعالم مائة درهم على ربا الارض كان فاسدا رجل دفع الى رجل ربا نصيبا سنينا معلومة على ان يفر بها خلا فنجحوا وكما على ان ما اخرج الله تعالى من ثمنه نصيبا نصفان وعلى ان يكون الخارج الارض بينهما نصفان ايضا فخرها سد فان قبضها غرسها غرسا من عند فخرجت ثمرها كمنها كان جميع الثمر لا اشجار لصاحب الارض وللغارس على ربا الارض ثمة غرسه واجز مثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات وكذا لو لم يشترط له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على ثمانية درهم او شرط كحظ او نصف الارض اخرى له وكذا لو كان الغارس من قبل صاحب الارض وشرطا ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفان وعلى ان للعالم على ربا الارض مائة درهم او كحظ وسط او شرط ان يكون الارض بينهما نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعالم ولولا ذلك ربح اجر مثل ربحه لان العالم ههنا استاجر الارض حيث شرط لرب الارض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم ولو كان الغارس من صاحب الارض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ربحه وقيمة غرسه لان العالم يصير مشتركا للغارس ببعض المائة رجل دفع الى رجل ربا على ان يفر بها المدفع اليه لنفسه ما بدله من الثمن

ههنا

فقد

وإن كان الغارس من صاحب الارض على ان الخارج مائة درهم وكان الغارس من صاحب الارض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ربحه وقيمة غرسه لان العالم يصير مشتركا للغارس ببعض المائة رجل دفع الى رجل ربا على ان يفر بها المدفع اليه لنفسه ما بدله من الثمن

على ان

على ان يكون الخارج بينهما نصفان وعلى ان للعالم على ربا الارض مائة درهم او شرا معا ملة يعلم انها لا يخرج الثمن في تلك المدة بان دفعها اول الشتاء الى ولا الربيع كان فاسدا ولو شرط الله وقتا معلوما قد يبلغ الثمن في تلك المدة وقد يتأخر عنها جاز لا نام يتيقن بنوعات المعقود بهذا الشرط ولما يتوهم فان خرج الثمن في تلك المدة وكان بينهما على ما شرط وان تأخر عن تلك المدة فليعمل اجر مثل عمله فيما علم ان لم يكن تأخر الخروج لآفة تحدثت في تلك السنة فلان لم يخرج الثمن لآفة سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جازية ولا اجر للعالم من ثمنه لآفة لا عند حدثت لآفة لا يتبين ان الثمن كان كذا خرج في تلك المدة فلا ينظر فساد العقد بل دفع الى رجل كمالا معا ملة وفيها اشجار يحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان الحال لم يحفظ يذهب ثمنها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا للثمن وان اذلة وان كان الحال لا يذهب ثمنها قبل الادراك لم يحفظ لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيبا من الثمن ولو دفع شجرة الجزل الى رجل معا ملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله جاز دفع معا ملة للعالم حصص منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لم ينجح الى احدهما لا يجوز دفع الى رجل خلا معا ملة سنينا معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحها فما اخرج الله تعالى من ثمنه نصيبا نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم او شرط للعالم مائة درهم على ربا الارض كان فاسدا رجل دفع الى رجل ربا نصيبا سنينا معلومة على ان يفر بها خلا فنجحوا وكما على ان ما اخرج الله تعالى من ثمنه نصيبا نصفان وعلى ان يكون الخارج الارض بينهما نصفان ايضا فخرها سد فان قبضها غرسها غرسا من عند فخرجت ثمرها كمنها كان جميع الثمر لا اشجار لصاحب الارض وللغارس على ربا الارض ثمة غرسه واجز مثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات وكذا لو لم يشترط له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على ثمانية درهم او شرط كحظ او نصف الارض اخرى له وكذا لو كان الغارس من قبل صاحب الارض وشرطا ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفان وعلى ان للعالم على ربا الارض مائة درهم او كحظ وسط او شرط ان يكون الارض بينهما نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعالم ولولا ذلك ربح اجر مثل ربحه لان العالم ههنا استاجر الارض حيث شرط لرب الارض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم ولو كان الغارس من صاحب الارض على ان الخارج مائة درهم وكان الغارس من صاحب الارض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان ربا الارض على العالم مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ربحه وقيمة غرسه لان العالم يصير مشتركا للغارس ببعض المائة رجل دفع الى رجل ربا على ان يفر بها المدفع اليه لنفسه ما بدله من الثمن

الان يقع كل الاشجار رجل دفع الى رجل ربا
مدة معلومة على ان يفر بها المدفع اليه لنفسه ما بدله من الثمن

م

بالقيمة بغيره فلو اذام يكن الاشجار مشتركة ولا اجل التبعية كان لصاحب الارض ان
يملك على الغارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار مشتركة بينهما لان في هذا الوجه
صاحب الارض يملك الاشجار المشتركة ويملك دفع الى رجل ارضا بغيره فيها دفع اليه الثالثة
فقال صاحب الارض نادفت اليك الثالثة والاشجار لي فقال الغارس قد سرق تلك الثالثة
وانا غرست بثالثه عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار
متصلة بامه فيه والمتعلق في سرقه لثالثه التي دفعها اليه قوله الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه
كان امينا فيها رجل دفع الى رجل كوما معاملة فانما الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم
يدخلون الكرم ويأكلون الثمار قال الفقهاء ان جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم
لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل وان خذله واكلوا باذنه فمن كان منهم من
يجب نفعه على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب العامل ويصير كانه هو الذي
قبض ودفع اليهم ومن لا يجب نفعهم عليه لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اخذ ثم
بالدخل كمن دخل سارقا على السرقة او غاصبا على خلافه لا يضمن رجل دفع ثالثة الى
رجل بغيره على حاقة نهر لا هل قرية فلا غرس وادرك الشجر قال النافع للغارس
كنت خادما في بني عبالى دفعت اليك الثالثة فغرسها فيكون الاشجار لي قالوا ان علم
ان الثالثة كانت للغارس فان الاشجار يكون له وان كانت الثالثة للنافع فان كان الغارس
في عبالى للنافع يعمل مثل هذا العمل كان الشجر للنافع لان الظاهر شاهد له وان لم
يكن للغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه ففي الغارس وعليه قيمة الثالثة
وكذا لو كان الغارس يملك الثالثة من ارض رجل وغرسها في الغارس وعليه لصاحب
الارض قيمة الثالثة يوم قلعها اكار غرس في الكرم اشجارا بغير اذن صاحب الكرم فلا
كبر في الاشجار اخفها قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلا ان الاشجار كانت للغارس حتى لها
من ارض الغارس او من ارض غيره كانت الاشجار لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها
بغير اذن صاحب الكرم وان كان غرسها من غير شرط الشراكة كانت الاشجار للغارس
ويطيب له الزيادة ارض رجل له فيها شجرة ذهبت عرقها الى ارض غيره ونبت ثم ان
صاحب الشجرة ذهبت ما نبت من عرق شجرة رجل وحلم قالوا ان كانت الثالثة التي
نبتت تبس بقطع الشجر لا يجوز هذه الهبة لان لثالثه يكون بمنزلة غصن من غصن الشجر
ولا يجوز هذه الهبة وان كانت لثالثه لا يسقط قطع الشجر جازت الهبة لان الدالة في هذا
الوجه لا يكون بمنزلة الغصن بل يكون كشجرة له اخرى في ارض غيره شجرة رجل نبت
من عرقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض يتقاه حتى نبت بانياته فهو له وان
نبت بنفسه لا يسقط احد في صاحب الشجر اذا صدقه صاحب الارض انها نبتت من عرقه

للفارس

شجرة

شجرة وان كذب به كان القول لصاحب الارض لا ينافي قوله بارضه والمريخ اذا هبت بواحة رجل
والقبحا في كرم رجل اخر نبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها ولا
وقعت خرقة في ارض غيره فنبتت لان الحرجة لا تثبت الا بعد ذهاب ثمرها فيكون غرسه شجرة
في ارض انسان لا يعرف غارسها فيكون لصاحب الارض كالسبل اذا اجاب التراب في ارض انسان
وباعتظان ذلك لا يكون لصاحب الارض فيكون لمن اخذها لان لصيد الشجر في ارض غيره
تصل بالارض من يربون رجلين على صفته اشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار والوان
عرف غارسها فلو وان لم يعرف فاما كان من الاشجار في موضع هو ملك لآخر خاصة كان له
ما كان في الموضع المشترك يكون بينهما رجل له حايطة وله شجرة على صفة نهر عام فنبتت من عرقها
شجرة في الجانب الاخر من النهر ورجل اخر في الجانب الاخر من النهر وبين الكرم والنهر طريق فادعى
صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحايطة انها نبتت من عرق الشجرة التي على صفة النهر
قالوا ان عرف انها نبتت من عرق تلك الشجرة فهي لصاحب الحايطة وان لم يعرف ذلك ولا يعرف
غارسها ولا تثبت لسبقه فلا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحايطة ولا صاحب الكرم شيعة
متلازمة على عام وعلى صفة النهر لا يعرف غارسها اذ صاحب الشيعة ان يبيع الاشجار
قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي من غير نبات وارباب النهر قوم لا يحسبون فاشجار
لا شجار من اخذها وقطعها فلا يستحقها صاحب الشيعة ان يبيعها قبل ان يعلمها وان كانت الاشجار
من الاشجار التي لا يسب من غير نبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت نبتت بغير نبات لا يعلم لها
مالك اصلا فيكون لصاحب الارض وان كان لا يثبت لانيات كانت ملكه لمن انتبها
فاذا لم يعلم المثلث يكون بمنزلة اللقطة ولا يكون مباحا اشجار على صفة نهر في ارض كرمي
ذلك النهر في سكة غيره فادعى بعض الاشجار في ساحة هن السكة فادعى بعض هل السكة
ان فلا باع من هذه الاشجار وانا وارثه وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المثلث
بغيره وان لم يكن بينه فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة
وما كان على حريم النهر فولا رباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض طاحونة
لها شجر بعض ذلك على شط الوادي الذي فيه مصب الماء وبعضه ابعده منه فارباب الطاحونة
لا يستحقون الشجر تبعا للطاحونة لان الشجر لا يكون من ترواج الطاحونة بل هي بنفسها ملك
الطاحونة لا يدعى ملك الشجر فاذا لم يكن تبعا للطاحونة بل هي بنفسها ملك الطاحونة
لا يدعى ملك الشجر فاذا لم يكن تبعا للطاحونة فاذا انقسم فيها قوم فمن عرف انها في يد في
والهبة على غير مسنة بين رضيعين احدهما ارفع من الاخر على المسنة اشجار لا يعرف غارسها
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان المأ يستقر في الارض السفلى يملك
المسنة ولا يحتاج في مسائل لما الى المسنة كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له مالم

في ارض رجل وفتح كان التراب لصاحب الارض
يجوز ان الصيد اذا افرقت في

في ارض رجل وفتح كان التراب لصاحب الارض
يجوز ان الصيد اذا افرقت في

نبتت

قول صاحب الارض مع العبد مع غنمه واذا كان
القول في المسنة قوله

اصل

نتم

الاخرى بينه وان كانت الارض السفلى محتاج الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار
بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالغرس على من يكون حتى الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
رحمه الله عن سناذ الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال انا نقبس هذه
المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخلة معاملة فادار العائل ان يضع الرطل على الكرم
على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القصب وشق الشجر وادخال القصب في الشجر
يكون على العائل كذلك في هذه المسئلة القصب الذي يكون منه الغرس على صاحب الكرم
والقتل يكون على العائل وكذا في الدعام يكون على صاحب الكرم ووضع الدعام في الكرم يكون
على العائل وكذلك في غطية الاشجار في الحرف ما كان في الحرف من باب العين كاشيل الذي
يوضع على الكرم يكون على صاحب الكرم وعلى الغطية يكون على العائل حتى لا انقضت مدة
المعاملة فما يبقى من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعائل ويجب على العائل حفظ نفسه عن الملام
لا يجوز له ان يحرق شيئا من الاشجار والقصبان الطبخ القدور ولا من الدعام والغرس
واذا دفع القصبان والبرج والخرج الكرم لا يحل له ان يأخذ من القصبان سوى من مدح
خسكه فحشا ونذاغ ولا يوزع ولا يجوز للعائل ان يخرج شيئا من هنيء الثمار للصيف وغيره
الا باذن صاحب الكرم رجل دفع ارضه معاملة على ان تقوم عليها العائل يشدها ما يحتاج
الى الشد ويشد وما يحتاج الى الشد فيخرجها ما يطبخ الكرم واشجار الرمان في الحرف
كما هو عادة اهل بخارا صاحبها البرد وفسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدين بن رجب رحمه الله
يفضون الاكوار لان ذلك من باب الحفظ فيكون العائل حالي بقا العقد فاذا ارتكبه كان ضامنا
كما اذا كان

الشرب الاصل فيه قوله
صلى الله عليه وسلم شركا في ثلث لما في النار والكلالة بربوبه شركة المالك اذا اراد به الاباحة
في الماء الذي لم يحركه نحو الماء في الحوض والعيون والابار والانهار لكل احد ان يشرب منها
ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء لا يسنى بها ارضه ولا زراعة فاما الماء الحار
بالاواني لا يفتق به الا باذن من حرزه فمن سقى باخذ الماء في وعاء وغيره يصير ملكا له
يملكه كسائر انواع المملوك نحو الهبة والبيع والهبة وغير ذلك فلو مات يورث عنه
وكذا الحشيش والكلالة اذا ثبت في ارض انسان غرس نبات يكون مباحا لكل من يأخذ الا
انه لا يدخل ارضه الا باذنه فان كان لا يجد ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الارض ما ان
يخلفني وينفع لي واما ان تأذن لي بالخلع فخلا في الشجر فان الشجر اذا ثبت في ارض
انسان وغيره نبات يكون لصاحب الارض والشجر ما له ساق نحو السوس والسوس والكلالة
والحشيش ما لا ساق له اذا ثبت يسط على وجه الارض ومعنى الشركة في النار الشركة
في الاصطلاح والاستفاد اذا اراد ان يطلي بها غيره او يلخذ سراجا من نار غيره كان ذلك

والشرب من الماء الذي لم يحركه
نحو الماء في الحوض والعيون والابار
والانهار لكل احد ان يشرب منها
ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع
ذلك الماء لا يسنى بها ارضه ولا
زراعة فاما الماء الحار بالاواني
لا يفتق به الا باذن من حرزه فمن سقى
باخذ الماء في وعاء وغيره يصير ملكا
له يملكه كسائر انواع المملوك

الناس

الرجل

وليس له ان يأخذ عين النار والحجرة فان اراد ذلك كان لصاحبه ان يمنع الا ان
يأخذ شيئا لا قيمة ولا يفترقه كان له ان يأخذ من استينان في الانهار ونحوه
وليس له ان يشرب من هذا النهر كان لصاحبه ان يشرب ويتوضا
ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا او شجرا او زرا ولا ان يصب
ولا يا على هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع المائمه بالقرب والاواني ويسقي زرع
وشجرة اختلف المشايخ فيه والامح انه ليس له ذلك ولا لاهل النهران يمنع وان اراد
توم ليس لهم شرب من هذا النهران يسقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع يسقى
الدواب ولا يعني ليس له اهل النهران يمنع وان كان ينقطع المائمه بان كان لا يلب
كثيرا كان لهم حق المنع والا فلا وكذا العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير احرار
احتيا لا فهو منزلة النهر الخاص واختلفوا في التوضي والسقاية جوز بعضهم وقال ان الماء
كثير الجوز والا فلا وكذا كل ما اعطى للشرب حتى قالوا في الجياض التي اعطت للشرب يجوز
فيه التوضي ومنع منه هو الصحيح ويجوز ان يحملها السقاية الى بيته ليشرب اهله وليس
لاحد ان يسقي ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء ان
اخذ من بعدهم ويؤدب السلطان بالضرب والجس ان رأى ذلك رجل له ارض على شط
الفرات وعلى صفة نهر عام كان للعامة المرور في هذه الارض للشفة وصلاح النهر
وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنع من المرور في ارضه اذا لم يكن لهم طريق في ذلك
رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهر او صاحب ارض ينكر فان لما جازيا الى الارض المدعى
فتا الخصومة كان القطر قول المدعى وان لم يكن جازيا الى ارض المدعى وقت الخصومة كان
القول قول صاحب الارض الذي فيه النهر الا ان تميم المدعى البينة ويكون النهر مجزوا الى الارض
المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجزؤ شبهة والا لاستعمال ساقية بين قوم لهم عليها ارضون
لكل واحد منهم عشيرة اجزية فاخذ كل واحد نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احد منهم
فضل لما يحتاج اليه واحتاج اصحابه الى ذلك كان شركاء اولي بذلك الفضل لانه لو استغنى
عن جميع نصيبه من الماء كان نصيبه شركاء به ولو ان هذا الذي فضل نصيبه من الماء اراد ان
يسوق ذلك الفضل الى ارض له اخرى سوى تلك الاراضى لم يكن له ذلك الا برضا شركاء
في النهر فان لم يرضوا كان بينهم على قدر نصيباتهم ولا يشبه هذا لو كان له سد من الماء من نهر
بين قوم او عشر الماء او اقل واكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه
حيث شاء من الارضين لانه ليس بشريا لارض معين وهو استغنى عنه لا بسبيل شركائه
عليه رجل له نهر خاص من الوادي لارض له خاصة ليس له في هذا النهر شركاء خربت
ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي

وقال بعضهم ان كان يسقى ارضه
من نهر او عين او قناة اضطر لذلك
او يضطر وان سقى ارضه
او زرع بغير اذن
بعضهم ان كان

غير
كان

كثيرا لا يحتاج سائر الناس الذين لهم اموال من هذا الوادي الى هذا الوادي ولا يضرهم
 ذلك كان لصاحب النهر ان يسوق ما شرب من حيث شاء فان كان ذلك يضر باهل النهر
 او هم يحتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك المالا الى غير تلك الاراضي بل يرضى
 ليعمل ليعملهم ان يسقي بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن النهر ليعمل الواحد
 فيهم صبي او غلب يسع لهذا الرجل ان يسقي زرعها وارضه من ذلك النهر ليعمل له ارض
 فيه نهر ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 من النهر في ارضه الا ان يمشي في بطن النهر في القنطرة والبيوت والعيون لانه
 لا ضرورة له في الطريق في ارضه مع التمكن من الحصول مقصوده بان يمشي في بطن النهر
 بخلاف ما اذا كان ارضه على شطراف او على صفة نهر عام اذا لم يكن لهم طريق غير
 ذلك لان ثمة الضرر عام وقد يحمل الضرر الخاص لوضع الضرر العام وهذا ضرر صاحب النهر
 والقنطرة ضرر خاص فلا يحمل الاجل ضرر صاحب النهر في الدخول في ارضه ليعمل ليعمل ليعمل
 خضرة او شجرة او ارضا ان يسقي ذلك بالواحد من نهره ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر كالماء ان يسقي زرعهم وذكر شمس الامة السرخسي
 الامع انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه فامنع من ذلك يقد من البناء
 تربيون قوم على جهنم معلومة ضرر الوادي حصه بعضهم بعينه الى رجل كان نقصان
 ذلك على الجميع تربيون اثنين فاني فيه بالايام جازت لها ياءه ولو كان لاحد من نهر والآخر
 نهر آخر فاني لا يجوز لرجل باع ارضا يشترى قنطرة ما يكتفيها وليس جميع ما كان
 للبايع قوم لهم اراضي على نهر لا يعرف كيف كان بين اهلها في الماشي ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 على قدر اراضيهم لكل انسان حصته بخلاف الطريق اذا كان بين جماعة واداء احد من اهل
 شح من دار الباقين فانه لا يستحق بتلك الزيادة من الطريق لان الاستطراق الى الدار الكبر
 كما لا استطراق الى الدار الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 رجل كان لصاحب الارض ارضه منه ان كان لا يضر باهل النهر ولم ان يمنع رجله شرب
 من نهر ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 وليس ان يسقي بخلافه او زرعه في ارض اخرى الا ان يلا الدار الاولى ويسد عنها الماء فيفتح
 الى الاخرى فيعمله مرة بعد اخرى ارضه على نهر شربها منه ادعى رجل الارض واقام شاهد
 ان الارض له ولم يترك الشرب فانه يقضي له بالارض وحصتها من الشرب ولو شهدا
 بالشرب دون الارض لا يقضي له شيء من الارض من عظم اهل القرى لا يحصون ادعى قوم
 سوام ان هذا النهر لقرى معلومة لا يحصى اهلها واقام البيعة على ما ادعوا والمدعي
 عليهم لا يحصون فيهم الصغير والكبير وانما حضروا احد منهم قال محمد رحمه الله اذا كان النهر

هذا هو النهر الذي
 في كتابنا في النهر
 في النهر الذي في
 في النهر الذي في

ان ينفذ
 في النهر الذي في

هذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من الباعين على واحد من المدعى عليه ويخرج النهر
 من ان يكون نهر الجماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذ من طريق
 المسلمين اقام قوم البيعة على نه لم دون غيرهم فانه يقضي بتلك البيعة كذلك النهر ليعمل ليعمل
 يحصون وان كان النهر ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 من خضرتهم خاصة تربيون قوم اراضي بعض في ارض النهر وارض بعض في ارضه ومن كان
 رضى في ارض النهر لا يشرب ارضه حتى يسكن ذلك الكتاب انه لم يكن له ان يسكن النهر
 على الاسفل ولكنه يشرب حصته لان في السكك قطع منفعة الماعن لاهل الاسفل في بعض
 الماء وفيه تصرف في بطن النهر المشترك وبعض الشك لا يملك النهر في الحل المشترك
 الارض انهم فان تراصوا على ان ارض النهر يسكن ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 على ان يسكن كل واحد منهم في نهره جاز ايضا لان الما قد قبل في النهر فيحتاج كل واحد منهم
 الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكن بلوح او باب خشبي لم يكن له ان يسكن بالطين
 او بالقباب لان السكك يكون عند الضرورة فيقتدر الضرورة ورضا الشرب يتقيد بما يكتفيه
 وان اختلفوا لم يكن لاحد ان يسكن على ارضه وكذا لو كان الما في النهر تحت لا يجري
 الى ارض كل واحد منهم الا بالسكك فانه يبطل ارضه الاسفل حتى يرفع قنطرة بعد ذلك لاهل
 الارض ان يسكن ولا يرفع الما الى ارضهم فان اراد احد منهم ان يكرى من النهر ليعمل ليعمل
 آخر نفسه لم يكن له ذلك فكذا لو اراد ان ينصب عليه رجلا لم يكن له ذلك الا برضا الشرب
 الا ان يكون لاهل النهر بالما بان يكرى في ارض خاص له ولا يغير الما عن شدة ولا يمنع
 جريان الما بالرجل يكرى قبل ذلك وان كان هذه الصفة كان لاهل النهر في ذلك بغير اذن
 الشرب لانه متصرف في خالص ملكه ولا يضر لغيره في ذلك فمعه يكون متعاقلا لا ينفذ
 الى ذلك وكذا لو اراد ان ينصب على هذا النهر دالية ولا يضر ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل
 ذلك في ملكه كان له ان يفعل ذلك وان رجلاه نهر خاص باخذ الما من الوادي الكبير والقرى
 والدجلة والشجون والنجون شرب الارض له خاصة وليس في هذا النهر شرب على
 الوادي الكبير فصار جفت ارضه ذلك واداد ان يسوق الما الى ارضه اخرى
 قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام الماء وكان ما الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الانهار التي
 على الوادي الى هذا الما ولا يضرهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الما الى حيث شاء وان كان
 يضر ذلك باهل الانهار او هم يحتاجون الى هذا الما لم يكن له ان يسوق الما الى غير ذلك
 الاراضي ولو كان رجلاه كوة على نهر ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل ليعمل
 اخذ من الما في الكتاب ان له ذلك لانه بعد الكرى متصرف في ملك نفسه وهو الكرى
 وعن الشيخ الامام شمس الداعية الخوافي رحمه الله انه قال هذا اعلم انها كانت تستعمل

في الاصل وارتفعت بانكاس في ذلك فهو التفسير بعيدا الى الحالة الاولى اما اذا علم انها كانت في الاصل بهذا الصنف فاراد ان يستعملنا فانه يمنع عن ذلك لانه يريد بهذا ان ياخذنا لزيادة على ما كان له من الماء وكذا لو اراد ان يرفعها وكانت مستغلة ليقبل ماؤه في ارضه حتى لا يسود ارضه كان له ذلك ولما اراد ان يوسع في النهر ليدخل الماء في كونه اكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه اخذنا زيادة على ما كان له من الماء وعن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من لغرات والمذجلة والنيل وهو نهر في الروم او ياخذ الماء من نهر مزور وهو وادي عظيم قريب من لغرات والمذجلة يسقى بهذا النهر الخاص زرع او كدنه او نخله فاجرة انسان اخر الى ارضه قبل ان يصل الى اللباد ارض صاحب النهر كان لصاحب النهر ان يمنع وان يستغني صاحب النهر عن هذا الماء اذ ارى له ان يمنع من ان يسقى ارضه او نخله وعن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن نهر مزور وهو نهر عظيم اذا دخل من مكان ما بين هاتين الكوئيلين المخصص لكل قوم معروفه فاجرى رجل ارضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر فكيف لها نهر من فوق مروي في موضع لا يملكه احد فساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان النهر الخاص يضر اهل مروي فربما يبين في ما يتم ليس له ذلك وينعه السلطان عن ذلك وكذا لكل احد ان يمنع لان ما النهر العظيم حتى العامة وكل واحد من العامة دفع الضرر والى ذلك لا يضر اهل مروي فله ان يفعل ذلك ولا يمنع لان ما في الوادي العظيم على اصل النهر لا يصير حقا للفقير ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كثر النهر من فوق مروي اما اذا ضرم كل احد يكون ممنوعا عن الحق الضرر بالغير قال محمد رحمه الله سالت ابا يوسف رحمه الله هل لاحد من اهل هذا النهر الخاص ان يتخذ عليه رجلا ما يكرى له ارضه ما نهر في ارضه ويستعمل فيه ما النهر ثم يعيد الى النهر الخاص وذلك لا يضر اهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان النهر الخاص من علاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحدث فيه حدثا ولا ان يتخذ عليه جسدا ولا قنطرة ولا حراسا ولا يتخذ من الاواح والخشب موضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجر والحجر بعد ما يتخذ في موضع لا يرفع منه وكذا في النهر والعيون بين قوم فالشركة فيه خاصة وكذلك نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر العظيم وارض احد الرجلين في ارض هذا النهر الخاص وارض الاخر في اسفله فقال لصاحب الاصل في ارضه بعض هذا الكوى لاما النهر يكثر فيفيض في ارضه وتنتثر منه ارضي ولا يصل اليك الماء الا بعد ان يقل قنطرة من الماء ما يتفعلك قال ليس له ذلك لانه يقصد الاصل ويشركه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسكن النهر وكذا في النهر والاعمال نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصى سد فثبت منها ما بدلي وان في حصى سد

حتى لا يضر كان

كوة مضمومة

التي هي تحت الارض والنفط ما يتخذ من الاجر والحجر

اذا كان

ينفع كلها ليس له ذلك لان القسمة تمت بينهم بالكوى فلا يملك احد مما تقضى تلك القسمة الا ان يراضيا على ذلك فان يراضيا على ذلك واقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدلا لصاحب الاصل ان يتقاضى كان له ذلك لان ذلك كانت عاقبة والاعادة غير لازمة وكذا لو مات احد ما كان لوارثه ان سقض ما تراضيا عليه وسئل ابي يوسف رحمه الله عن رجل بين قوم ياخذون هذا النهر العظيم وكل واحد من القوم في هذا النهر الخاص كوى مستمرا فاد احد منهم ان يسد كوى له وينفع كوى اخرى اعلى من الاولى في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه ليس ضفة النهر المشترك ويريد به ان يرد الماء في حقه لان دخول الماء في اعلى النهر في كوى يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك الكوى فرق بين هذا وبين الطريق رجل له دار في سكة فافق فاد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان غده له حق المرور والدخول في السكة وبذلك لا يريد حقه سوا كان باب في اعلى السكة او في اسفلها اما هذا حقه في الماء فاد ان يضع الكوى في اعلى النهر فله ان يرضى له طريق في سكة غير نافذة اذ ان يجعل باب في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يرد اذ طريقه وورده في السكة وفي الكتاب قال له ذلك وسئل بين الفصيلين وبه اخذ محمد بن ابي حنيفة رحمه الله ايضا عن رجل جعل له امير خراجا من النهر العظيم لم يكن له ذلك فيما مضى وكان له شرب كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعة وجعل مفتحة في ارض ملكه قال ان كان يضر العامة لم يجز ويجوز اذ لم يضر كالا يجوز للامام ان ياخذ شربا لخدمه ويعطى غيرهم وسئل ايضا عن نهرين قوم ياخذان من النهر العظيم فبهم من له فيه كوتان فبهم من كوت له ثلثة كوى فقال لصاحب الاصل اعلى اكم ياخذون من الماء اكثر من بصدكم لان كثرة الماء وضة يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم شئ كثير ونحو لا يرضى بهذا ويجعل لكم ايا ما معلومة وتسد في ايامكم كوانا وانا ايا ما معلومة وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كان قبل اليوم وكذا في حقهم من النهر فادى بعضهم في ان لم يكن له ان يتصرف في صحابه الا بحجة ويترك على حاله والاصل في حق هذا ان ما كان قديما يتك على حاله ولا يغير الا بحجة نرى سكة غير نافذة اذ اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في حارة من تلك النهر ويستعمله ويمنعه الجيران عن ذلك قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله ان كان حديثا كان لهم المنع فان كان قديما كان له الجوزة الظلة فوق السكة فبين قوم غطي رجل بحري الماء قال ابو القاسم رحمه الله اذ لم يكن له ذلك قديما فلا يربا بحري ان ياخذ في الكشف ورفع الغطاء بالوعة قديمة لرجل على نهر اشعة يدخل في سكة غير نافذة قال ابو بكر البخاري رحمه الله لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويوم يرفع فاد ان يرفع الامر الى صاحب الحجة ليا من بالرفع فاد حفر في القوا الشراب في ارض رجل فيها هذا النهر قال ابو القاسم رحمه الله يؤخذون برفع ما في الحرم وعن ابي حنيفة رحمه الله في سكة غير نافذة فيها بئر حفرها والقوا القلاب فيها قال

وسئل ابي يوسف

او في السكة

ينفع

وز

ما التي لم يبيع يكون له في الدار التي باعها رجل له داران متلاصقان احدهما عامر
 والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ما يسطح العامر وعلق ثلجها الى الخراب قال الفقيه
 ابو بكر رحمه الله ان استثنى البائع لنفسه مسيل لما في الخراب جاز لان المعاملة جرت
 بذلك ولو استثنى طرح الثلج لا يجوز لانه لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الميث رحمه الله
 ان كان ميزاب سطح العامر في الخراب ومسيل ما يسطح الى هذا الجانب عرف ذلك
 ذلك في القديم كان مسيل على حاله وان لم يشترط فكيف لو كان مسيل سطح رجل لدار
 رجل اخر وله فيها ميزاب قد تم ليس لصاحب الدار منه عن سالة الما وهذا جواب الاستحسان
 فيها وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل لما في داره والفقوى على
 جواب الاستحسان كرم بين ربيع اخوه ويحبب لكم حايطة فتمت فاشترى هذا الاخوه الى ايط
 من عثم واداد ان يسوق ماء الى الحايطة المشتري فاداد الاخوه منه عن ذلك قال الشيخ
 الامام ابو القاسم رحمه الله ان اراد ان يجري الماء في مجرى مشترك كان لهم المنع وان اراد ان
 يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا كان للشراة شرا من هذا النهر وجعل له مسيل ما في
 دار غيره فباع صاحب الدار ارضه مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يصر
 بذلك في القن وان كان له حق جر الماء دون رقة النهر لا شيء له من المنع ولا سبيل له على
 المسيل بعد ذلك لرجل ارضه يسكن داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضي
 له الموصال جازا لبيع وبطل سكناه ولم يبيع صاحب الدار ارضه ولكن قال صاحب المسيل
 ابطلت حتى في المسيل فان كان له حق اخذ بالمأذون الرقة بطل حقه قياسا على من سكن
 وان كان له رقة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال لان ملك العين لا يبطل بالابطال وذكر
 في الكتاب اذا اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فاصلح الوارث الموصال من الثلث على
 السند من جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف نحو هذا رحمه الله ان حق الموصى
 وحتى الوارث قبل القسمة غير مناسك كالحمل السقوط بالاستقاط حايطة بين رجلين عليه
 حولا تما فرفع احدهما الحايطة برضا صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضا الآخر على ان يعينه
 صاحبه يجري ما في داره ليجري ماء فيها الى داره وسقي بستانه ففعل واعاد المجري ثم
 بدله ان يبيع المجري كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع
 المجري يبرم لباقي الحايطة نصف ما اتفق في بنا الحايطة رجل له اشجار افرصاد على ضفة النهر له
 في دار رجل فدخل الماء في عروق الشجر من هذا النهر الى دار جاره وتداعت الدار الى الخراب
 قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يفرسها في حريم النهر لا يفرس من الغارس بقلعها فاما ما دخل من
 عروق الشجر في دار الجار فقلعها وذكر في الاصل رجل خرج سقفت شجرة الى ملك انسان
 كان لصاحب الملك ان يامر بتقطع الشفة وكذلك الجدوع الشاخصة لانسان الى ارجاء

كان لصاحب الدار ان يامر بالقطع فان ابي ان يقطع يرفع الامر الى القاضي حتى يحكم على القطع
 فلوانه لم يرفع الامر الى القاضي وقطع بنفسه ففي الجدوع ان قطع على وجه الجدار لا يضره ولما
 في الشفة قال القاضي الامام ابو الحسن على السعدي رحمه الله عندئذ ينظر ان كان الشفة
 يمكن مدها الى صاحب الخلة ليس له لصاحب الملك ان يقطع وان قطع ضمن سوا كان الشفة
 حيا لرضه او في ملك صاحب الخلة وان كان لا يمكن مدك الى ملك صاحب الخلة كان لصاحب الخلة
 ان يقطع اذا كان منبت الشفة ملكه وان كان منبت الشفة ملك صاحب الخلة طال الشفة
 حتى مال الى هو صاحب الخلة فان كان يمكنه المد ليس له ان يقطع ولا يضره بالقطع لان موضع قطع
 قوام الخلاف معلوم لا يختلف وان كانت الاشجار مثمرة او غير مثمرة لكن موضع القطع غير معين
 نحو العرعر والمصوب وكان منبت الشفة في ملك صاحب الخلة لم يكن لصاحب الخلة ان يقطع
 ولو قطع كان ضامنا قال القاضي الامام هبة رحمه الله ههنا مسألة اخرى لم يذكرها في الكتاب
 اذا نبت الشجر في ملك انسان او غير من رجل له في ارضه فليزره واخذ من ارض جاره قال ابو القاسم
 بجاره الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره رجل له سابط فوق سكة غير نافذة واحد
 اطراف السابط على جدار المسجد فرفع صاحب السابط جدعة عن موضعه واداد ان يضعه
 على هذا الجدار رفع مما كان من غير ان يبنى على جدار المسجد بنا لضعه اهل السكة عن ذلك
 قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار بين المسجد والسكة فاهل السكة يكون بمنزله اشركا
 في الجدار اذا كان الجدار سترة لهم فلا يكون لصاحب السابط ان يحدث فيه شيئا لم يكن
 لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك للشفة في مدينة امداد بعض اهل المدينة ان يتخذ سائتين
 بسقية من هذا النهر قالوا ان كان ذلك لا يضر اهل المدينة لا بأس وان اضرهم بان كان لا
 يصل اليهم من الماء الا شيء قليلا لا يسعهم ذلك ولو كان النهر في الطريق فاداد ان يفرسوا الا
 على صفته ان كان لا يضر الطريق لا بأس به وللناس حق المنع وان كان لا يضرهم فهو لغيرهم
 يجري في بستان رجل كان لصاحب البستان ان يفرس على حافته لان فيه احكام حافتي النهر
 فان ضاق نهرهم بذلك فحينئذ يفرس بقلعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه
 آخر لا يتفاوت حتى اصحاب النهر حينئذ لا يقع نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار سقي بستانه
 من هذا النهر ففرس شجرة على شط النهر فدخل الماء من هذا النهر في عروق الشجر الى ارجاء
 ففرس النهر فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يفرس الشجر في حريم النهر لا يضر بقلع الشجر
 فان كانت عروق الشجر دخلت دار جاره فقلعها فان لم تقطعها كان للجار قطعها من غير
 ان يرفع الامر الى القاضي حوض في بستان رجل وهو مستنقع لما اقام قاتلا للحوض و
 ذلك يضر بينا لصاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يبيع من اجل ما في هذا الحوض
 الى ان يصلح الحوض قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان صاحب البستان مقرا

على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مد الشفة
 الى السقف والقائم كان له ان يقطع

شجرة

بالخوض لا ريب ان النهر استنقاع المافيه قديم كان لصاحب البستان ان يمنعه عن اهل البستان
 ان يصل الخوض وليس على صاحب البستان اصلاح الخوض **رجل** له مجرى ما في دار رجل
 فخر المجري فاخذ صاحب الدار صاحب المجري لاصلاحه قال ابو نصر رحمه الله لا يجوز
 صاحب المجري على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ما على سطح رجل فخر السطح له ملك
 السطح ان ياخذ صاحب المجري باصلاح سطحه فذلك له هاهنا وان كان النهر ملكا لصاحب
 اخذ باصلاحه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون
 على صاحب المجري وليس هذا كالمسح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر
 بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي رحمه الله في مثل هذا وهو المختار
 بين رجلين وبيت وعين احدهما اسفل وبيت الاخر على بليغ او يذرا عين فانهم المختار
 قال صاحب الادب على اصلاحه اسفل انما انشأ الى حديثي ثم يتي جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي
 رحمه الله ليس له ذلك ولكن يبنيانه جميعا من اعلاه الى اسفله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 ان كان بيت احدهما اسفل اربعة اذرع او نحو مقبلان يكون ان يتخذ بيتا فاصلا على
 صاحبه الا على حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة سفلى وعلو جارت رجل باع نصفه فاد
 المشري ان يتخذ لنفسه في النهر العام متحما كان له ذلك اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر العامة
 وان اضربان ينكسر النهر ليس له ذلك **فصل** في كراهية اضرار النهر وحق المجاري
 والمسالك الا تضر ملكه منها ما يكون كره على السلطان ومنها ما يكون كره على اصحاب النهر
 واذا امتنعوا لا يجوزون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات والجليلة
 وجيخون والسيحون وهو نهر الروم اذا احتاج الى الكرى فاصلاحه شطط يكون على السلطان
 من بيت مال فان لم يكن في بيت مال الكرى لم يجز للمسلمين على كرهية وتخرجهم لاجله وان ارادوا
 من المسلمين ان يكرى منها لارضه كان له ذلك اذا لم يضر العامة بان ينكسر شط النهر
 ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك فاما الذي يكون كرهية واصلاحه على اهل النهر فاذا استغنى
 اجرم الحمام على ذلك فعول النهر والمعام التي دخلت في المقاسم عليه قري واحتاج الى
 الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا اجرم الحمام لان فساد ذلك
 يرجع الى العامة وفيه تقليل لما على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عت الطعام فاذا كان
 منفعة الماتقود لهم وضرب تلك الكرى يرجع الى العامة اجرم على الكرى وليس لاحد ان
 يكرى من هذا النهر لارضه اضره ذلك باهل النهر ولم يضر ولا يستحق بعدل الشفة
 واما النهر الذي كره على اهل النهر وان امتنعوا لا يجوزون النهر الخاص وكلوا في النهر
 قال بعضهم ان كان النهر مشترك فادونها او عليه قرية واجل يفتي ما في فيها فخرها
 يستحق به الشفعة وان كان النهر لافرق الشرة فهو حق قال بعضهم ان كان النهر

هذا هو المختار بين رجلين وبيت وعين احدهما اسفل وبيت الاخر على بليغ او يذرا عين فانهم المختار

من بيت مال فان لم يكن في بيت مال الكرى لم يجز للمسلمين على كرهية وتخرجهم لاجله وان ارادوا من المسلمين ان يكرى منها لارضه كان له ذلك اذا لم يضر العامة بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك فاما الذي يكون كرهية واصلاحه على اهل النهر فاذا استغنى اجرم الحمام على ذلك فعول النهر والمعام التي دخلت في المقاسم عليه قري واحتاج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا اجرم الحمام لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل لما على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عت الطعام فاذا كان منفعة الماتقود لهم وضرب تلك الكرى يرجع الى العامة اجرم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر لارضه اضره ذلك باهل النهر ولم يضر ولا يستحق بعدل الشفة واما النهر الذي كره على اهل النهر وان امتنعوا لا يجوزون النهر الخاص وكلوا في النهر قال بعضهم ان كان النهر مشترك فادونها او عليه قرية واجل يفتي ما في فيها فخرها يستحق به الشفعة وان كان النهر لافرق الشرة فهو حق قال بعضهم ان كان النهر

يكون

لادون لادون لا ريب ان النهر استنقاع المافيه قديم كان لصاحب البستان ان يمنعه عن اهل البستان
 ان يصل الخوض وليس على صاحب البستان اصلاح الخوض **رجل** له مجرى ما في دار رجل
 فخر المجري فاخذ صاحب الدار صاحب المجري لاصلاحه قال ابو نصر رحمه الله لا يجوز
 صاحب المجري على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ما على سطح رجل فخر السطح له ملك
 السطح ان ياخذ صاحب المجري باصلاح سطحه فذلك له هاهنا وان كان النهر ملكا لصاحب
 اخذ باصلاحه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون
 على صاحب المجري وليس هذا كالمسح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر
 بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي رحمه الله في مثل هذا وهو المختار
 بين رجلين وبيت وعين احدهما اسفل وبيت الاخر على بليغ او يذرا عين فانهم المختار
 قال صاحب الادب على اصلاحه اسفل انما انشأ الى حديثي ثم يتي جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي
 رحمه الله ليس له ذلك ولكن يبنيانه جميعا من اعلاه الى اسفله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 ان كان بيت احدهما اسفل اربعة اذرع او نحو مقبلان يكون ان يتخذ بيتا فاصلا على
 صاحبه الا على حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة سفلى وعلو جارت رجل باع نصفه فاد
 المشري ان يتخذ لنفسه في النهر العام متحما كان له ذلك اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر العامة
 وان اضربان ينكسر النهر ليس له ذلك **فصل** في كراهية اضرار النهر وحق المجاري
 والمسالك الا تضر ملكه منها ما يكون كره على السلطان ومنها ما يكون كره على اصحاب النهر
 واذا امتنعوا لا يجوزون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات والجليلة
 وجيخون والسيحون وهو نهر الروم اذا احتاج الى الكرى فاصلاحه شطط يكون على السلطان
 من بيت مال فان لم يكن في بيت مال الكرى لم يجز للمسلمين على كرهية وتخرجهم لاجله وان ارادوا
 من المسلمين ان يكرى منها لارضه كان له ذلك اذا لم يضر العامة بان ينكسر شط النهر
 ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك فاما الذي يكون كرهية واصلاحه على اهل النهر فاذا استغنى
 اجرم الحمام على ذلك فعول النهر والمعام التي دخلت في المقاسم عليه قري واحتاج الى
 الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا اجرم الحمام لان فساد ذلك
 يرجع الى العامة وفيه تقليل لما على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عت الطعام فاذا كان
 منفعة الماتقود لهم وضرب تلك الكرى يرجع الى العامة اجرم على الكرى وليس لاحد ان
 يكرى من هذا النهر لارضه اضره ذلك باهل النهر ولم يضر ولا يستحق بعدل الشفة
 واما النهر الذي كره على اهل النهر وان امتنعوا لا يجوزون النهر الخاص وكلوا في النهر
 قال بعضهم ان كان النهر مشترك فادونها او عليه قرية واجل يفتي ما في فيها فخرها
 يستحق به الشفعة وان كان النهر لافرق الشرة فهو حق قال بعضهم ان كان النهر

عن الكرى قال بعضهم ان لا يقع وقال بعضهم لا يقع

عنه

ونسب على ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ابيه قد علم ان يكون له ذلك وان كان محذورا
 له ذلك في رجل في دار غير لم يكن لصاحب البيت حق ابقاء الطين في دارة اذا احضر ابيه
 مرة لها تسعة اجزية من الارض في السيل وخرب مجرى هذه الارض فاستأجر
 اقلها ليعمل المجري على ان يعطيه ثلثة اجزيه من هذه الارض قال بعضهم ارجو ان يكون
 الاجارة جارية عليها ثلثة اجزيه من الارض قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله هذا
 الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
 عليه لا يجوز هذه الاجارة فان عندنا لبيع كذا ذراعا من هذه الارض لا يجوز فكذا ذلك
 الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رضي الله عنه فلو كان هذا في اجرة المثلثة العقد
 جاز عندنا لكل من يبيع منه بوضع خرب فوهة النهر الصغير واداء اصلاحه
 بالاجر والخص قالوا اصلاح الله في على اصحاب النهر الصغير ان منفعة المدة يعود لهم
 خاصة بتركة يخرج منها المار فيسيل في مجرى بين وبين المجريين جاز من خشب فسد لهما فاقول
 اهل المجري الذي لا يبقى فيه الماء عند فساد الحار بالاهل المجري الاخرين فربما ان يجعلوا مجرى
 من المدة والاجر ليس له الماء قالوا ليس لهم تغيير اية اصلاح المجري انما الواجب عليهم تخصيص
 الموضع الذي يفسد حتى يتغير حتى غيرهم اليهم وما زاد على ذلك فهو لغيرهم وسمى مساهمين
 في صغير وكبير خرب واجتاحت الى اصلاحها والاصلاح المساهمة يكون على اهل النهر
 ونفقة ذلك عليهم نصفان ان كان كل المساهمة حرا للنهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء
 كثره كجدار بين جارين وحوله احدهما عليه الكو كانت نفقة الجدار عليهما نصفين كذا في
 المزرقة اذا خربت فان نفقتها يكون على قدر مياههم لانهم يستعملون المزرقة لمياههم
 فكان اصلاحها على قدر مياههم ليكون مؤنة الملك على قدر الملك رجل له سيل في السطح
 على سطح جارة خرب سطح الجارة قال صاحب السطح لاصحاب السيل مع ناقة في موضع السيل
 حتى يسيل الماء الى مقبته كان اصلاح السيل على صاحب السيل الذي عليه السيل فخر في دار
 رجل يتعدى ضرر مائه الى دلهيل الدار ثم يتعدى من الدلهيل الى دار رجل آخر يتضرر
 بذلك ضررا فاحشا قال الفقهاء ابو بكر البخاري رحمه الله ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار
 بل لاهل الشقة مجرى في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر
 ودفن النهر عن نفسه وقال ابو القاسم رحمه الله اصلاح النهر يكون على اصحاب المجري
 وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله لانه لا يملك ههنا احد فقام صاحب المنفعة مقام
 الملك ويقف على مئة نرسكة كذا في مكان الماء انصبقت من النهر العظيم في درقة ثم يسيل
 الى سكة ثم يسيل من تلك السكة الى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر الى تلك
 المدة في السكة الاولى قالوا لا يجوز مئة النهر في السكة الاولى من غلة الوقف

ذلك
 عند

لان

وانما يرم من الغلة الموضع الذي يكون من النهر في السكة الموقوفة عليها وان كان الماء
 ينصب من النهر لا عظم في فضا ليس له شقة ولا شاربة ثم يسيل الى السكة الموقوفة
 عليها فانه يرم من غلة الوقف من على النهر الى ان يخرج من السكة عليها لان في وجه
 الاول ينسب الى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من علاه الى سفله ينسب الى السكة
 الموقوفة عليها ولو احتاج النهر الى الحفر لا يحفر من غلة الوقف لان الحفر ليس من المدة
 قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله عليه ان كان مخاف تخرب المساهمة لم يحفر النهر في
 حفر من غلة الوقف لان عند خوف تخرب المساهمة لم يحفر النهر في حفر من غلة
 الوقف لان عند خوف تخرب المساهمة يكون حفر النهر من المدة **وهذا**
 في احياء الموات اذا احيوا ارضا مائة ان كان باذن الامام ملكها وان احيوها بغير اذن الامام
 لا يملك في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله عليهما يملكها واختلفوا في الموات
 عن محمد رحمه الله ارض الموات ارض لا يملكها احد وانقطع عنها المأوى فاق اهل المصرا
 القرية بها سوا كانت قريبة من العمران او لم يكن كانت من ارض العرب او من غير ذلك
 وتقر من الجبال واصح ما قيل فيه ان يقف رجل على طرف عريان القرية فينادي يا ايها
 صوبت فالى امي موضع ينتهي اية صوبته يكون من قبا العريان لان اهل القرية يحتاجون
 الى ذلك الموضع لرفع المواشي او غير ذلك وما زاد ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لهما ذلك
 وتفسير الاجابة عن محمد رحمه الله في التوارد ان احياء الارض لا يكون بالاشتق والكلوا وانما
 يكون بالقالب واليد والراعة حتى لا يكونا ولم يسبقها او سقى ولم يكونا يكون احياء في
 ظاهر الرواية اذا حفرها النهر وسقاها يكون احياء كذا اذا حفرها او سقاها احياء الموات
 احياء وان وضع الاجار حولها او حصدها منها من الحشيش والشوك وجعلها حول الارض
 يريد احياءها يكون ذلك تجديلا لا يكون احياء فاذا فعل ذلك كان هو الحق باحيائها ما لم
 يرجع عن ذلك لقطع عمر رضي الله عنه ليس للتجار بعد ذلك سنين حتى فيعبد التجار لا يبنى
 فغير ان يشتغل باحيائها بل يشترط ان يعلم انه ترك احياءها والتقدير بثلث عرف يقول عمر
 رضي الله عنه واذا مضت تلك المدة عرف بطريق الديانة لانه سبق غير فكان هو اولى
 من غير كمن سبق بكان في المسجد او في الرباط او في المفازة كان اولى به من غير اما
 في الحكم اذا احياءها غير بعد التجار باذن الامام كانت له ولو حفر بثلث في المفازة او في
 موضع لا يملكه احد باذن الامام كان له وله ما حول البئر يكون ذراعا حول البئر كذا في
 الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حريم العين خمس اقدراع وحريم بئر
 العطن اربعون ذراعا وحريم الناضح ستون ذراعا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه حريم
 بئر الناضح لا يزداد على الاربعين وقال صاحباه رحمه الله عليهما ستون ذراعا ولو حفر

في المفازة
 في المفازة
 في المفازة

في المفازة

في المفازة

بالتحجير
 انما هو ان يترك احياءها فكان لغير
 احياءها وهذا بطريق الديانة
 من غير كمن سبق بكان في المسجد او في الرباط او في المفازة كان اولى به من غير اما

فهر في مفازة او في موضع لا يملكه احد باذن الامام قال ابو حنيفة رضي الله عنه لم يستحق
 للنهر حرمه وقال صاحبنا رحمه الله عليهما استحق مقدار عرض النهر حتى اذا كان مقداره
 النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب ولو جاز
 رجل يمشي في رضى موات لا يملكه احد باذن الامام ثم جازع وحضر في حريم الاول بئر
 كان للاول ان يسكن ويكتبه لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان للاول ان يخذ
 بكنس ما احتضر كذلك في الثاني فحريم الاول بنا اذرع زرع كان للاول ان ينعده
 عن ذلك وما عطيته البئر لثاني ضمن لثاني لان الثاني متعد ولما كان الثاني حفر
 بئر باذن الامام في غير حريم الاول كنها قريبة من الاول فذهب ما لبث الاول عرف
 ذهابه يحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعد بل هو حتى فيما صنع فلم يكن
 له ان يخاصمه كمن اخذ حاقا ثم جازع واخذ حاقا فاحتج الاول لملك التجارة
 فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني ولو احتضر رجل قاة فغير اذن
 الامام في مفازة وساق الماشي في ارضها فاجها فانه يحمل لبقائه لمخرج ما به حرمه بقدر
 ما يصلح وهذا قول ابى يوسف رحمه الله عليه ما عدا الى حنيفة رحمه الله اذا فعل
 ذلك باذن الامام يستحق الحرم للموضع الذي يقع الماشية على وجه الارض وان كان بغير اذن
 الامام لا شيء له لان عدا في حنيفة رحمه الله عليه من احتضر نهر لا يستحق له الحرم والقتل
 الى ان يقع الماء على وجه الارض بمنزلة النهر لان في القنات يجري الماشي الارض فاذا
 وقع على وجه الارض يبرك لك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسل
 على وجه الارض ومن يستخرج عينا باذن الامام يستحق له الحرم فلهذا قال يستحق الحرم للموضع
 الذي يقع الماشي على وجه الارض لان في الكتابين بين مقدار ذلك قال يستحق حريمه
 على قدر ما يصلح لانه لم يحد في هذا نصا ولو كان القنات على هذا الوجه لكان رجلان في الارض
 بينهما ثم استحق احدهما ارضا اخرى واراد ان يسقيها من القنات لم يكن له ذلك بمنزلة نهر
 بين رجلين اذا استحدث احدهما ارضا لا شرب لها لم يكن له ان يسقيها الا باذن الاخر
 في فمان ما تولد من المباح والمملوك رجل سقى ارضه او زرع
 له سقيا معتادا من مجرى له وتعدى الى ارض جاره ذكر في الاصل انه لا يضمن وان سقام
 غيره معتادا ضمن قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله من المسئلة على وجهي ان اجري الماء في ارضه
 اجرا لا يستقر الماء في ارضه بل يستقر في ارض جاره ضمن وان كان يسقى في ارضه ثم تعدى
 الى ارض جاره ان كان جاره تقدم اليه بالسك والاحكام فلم يعمل ضمن استسما نا يكون
 ذلك بمنزلة الاشهاد في الحائط المائل فان لم يقدم اليه جاره بالسك والاحكام فعلى
 الى ارض جاره لا يضمن وان كان ارضه في صخرة وارض جاره في هبطة وهو يعلم انه

في مفازة او في موضع لا يملكه احد باذن الامام قال ابو حنيفة رضي الله عنه لم يستحق للنهر حرمه وقال صاحبنا رحمه الله عليهما استحق مقدار عرض النهر حتى اذا كان مقداره النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب ولو جاز رجل يمشي في رضى موات لا يملكه احد باذن الامام ثم جازع وحضر في حريم الاول بئر كان للاول ان يسكن ويكتبه لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان للاول ان يخذ بكنس ما احتضر كذلك في الثاني فحريم الاول بنا اذرع زرع كان للاول ان ينعده عن ذلك وما عطيته البئر لثاني ضمن لثاني لان الثاني متعد ولما كان الثاني حفر بئر باذن الامام في غير حريم الاول كنها قريبة من الاول فذهب ما لبث الاول عرف ذهابه يحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعد بل هو حتى فيما صنع فلم يكن له ان يخاصمه كمن اخذ حاقا ثم جازع واخذ حاقا فاحتج الاول لملك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني ولو احتضر رجل قاة فغير اذن الامام في مفازة وساق الماشي في ارضها فاجها فانه يحمل لبقائه لمخرج ما به حرمه بقدر ما يصلح وهذا قول ابى يوسف رحمه الله عليه ما عدا الى حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحرم للموضع الذي يقع الماشية على وجه الارض وان كان بغير اذن الامام لا شيء له لان عدا في حنيفة رحمه الله عليه من احتضر نهر لا يستحق له الحرم والقتل الى ان يقع الماء على وجه الارض بمنزلة النهر لان في القنات يجري الماشي الارض فاذا وقع على وجه الارض يبرك لك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسل على وجه الارض ومن يستخرج عينا باذن الامام يستحق له الحرم فلهذا قال يستحق الحرم للموضع الذي يقع الماشي على وجه الارض لان في الكتابين بين مقدار ذلك قال يستحق حريمه على قدر ما يصلح لانه لم يحد في هذا نصا ولو كان القنات على هذا الوجه لكان رجلان في الارض بينهما ثم استحق احدهما ارضا اخرى واراد ان يسقيها من القنات لم يكن له ذلك بمنزلة نهر بين رجلين اذا استحدث احدهما ارضا لا شرب لها لم يكن له ان يسقيها الا باذن الاخر في فمان ما تولد من المباح والمملوك رجل سقى ارضه او زرع له سقيا معتادا من مجرى له وتعدى الى ارض جاره ذكر في الاصل انه لا يضمن وان سقام غيره معتادا ضمن قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله من المسئلة على وجهي ان اجري الماء في ارضه اجرا لا يستقر الماء في ارضه بل يستقر في ارض جاره ضمن وان كان يسقى في ارضه ثم تعدى الى ارض جاره ان كان جاره تقدم اليه بالسك والاحكام فلم يعمل ضمن استسما نا يكون ذلك بمنزلة الاشهاد في الحائط المائل فان لم يقدم اليه جاره بالسك والاحكام فعلى الى ارض جاره لا يضمن وان كان ارضه في صخرة وارض جاره في هبطة وهو يعلم انه

اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره يضمن ويؤمر بوضع المساة حتى يحول بينه وبين التعدد
 ومنع عن السقي وان كان في ارضه ثقب او حجاب علم بذلك ولم يسد حتى يسد ارض جاره او
 كتابه ضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم ان في تحت الميزاب متاع
 رجل بنفسه بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن وذكر في الاصل ان في الثقب يكون ضامنا
 ولم يفصل والصحيح انه على التفصيل الذي ذكرنا رجل اراد ان سقى ارضه او زرع
 من مجرى له فجاز رجل ومنعه الماء بنفسه زرع وقالوا لشي عليه كالي منع الرابع حتى ضا
 الحاشي رجل له ثوبه ما في يوم معين من سبع فجاز رجل وسقى ارضه في يومه ذكر الشيخ
 الامام على ابن محمد رحمه الله البردوى رحمه الله ان غاصب الماء يكون ضامنا وذكر في الاصل
 انه لا يكون ضامنا رجل له مجرى ما تجرى من مجرى دار رجل فاجرى الماء في النهر فدخل
 الماء من حرجه الى دار جاره قالوا ان اجري ما يحتمله النهر وكان الثقب خنيا ولا لا الثقب
 لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن فان اجري ما لا يحتمله النهر فتعدى الى دار جاره ضمن
 وكذا ان كان الثقب طاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى دار جاره او ارضه كان ضامنا
 وهو سقى ارضه فامتلا ارضه وخرج الماء من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غابا
 ولم يعلم به كالي صب الماء في ارض جاره رجل وقد النار في ارضه فذهبت النار الى حياض غير
 فاحترق قال الامام ابو القاسم رحمه الله هذا وما هو سقى ارضه سواء ان ارسل الماء او قد
 نار احتمله ارضه لا يضمن ولا يضمن ومن المشايخ من قال ان وقد النار في يوم ريح ضمن وان
 لم يكن كذلك لا يضمن ونهم من فرق بين الماء والنار فقال في النار لا يضمن على حال لان من طبع
 النار الخوف فلم يكن لغالبه تعدى ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما لا يحتمله الارض كان
 ضامنا واذا وقع الحريق في حلة فهدم رجل دار غير بغيره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون ضا
 كمن خرج شاة لم يملك يمتوت كان ضامنا ولو كان هذا الذي هدم الدار عند وقوع الحريق هدم
 باذن الامام لا يكون ضامنا رجل سقى ارضه من نهر العامة وعلى نهر العامة اها وصغار مفتوحة
 القوهار فدخل الماء في الانهار الصغار ففسد بذلك كتاب غير او مبطحة غير قال الشيخ الامام
 لا ستاد ظهير الدين رحمه الله يكون ضامنا كانه اجري الماء فيها قالوا لا يرضى الله عنه
 ان يفصل بين العلم والجمل ان علم بذلك كان ضامنا والا فلا رجل سقى ارضه ثم ارسل الماء في النهر
 حتى جاوز عن ارضه وقد كان رجل سقى منه طرح في النهر قبا قال الماعن النهر حتى غرق قصر
 انسان قالوا لا يضمن لانه ارسل الماء في النهر وهو غير متعد في ذلك يجب الضمان على من
 طرح الشرايط النهر وضع الماعن السيلان لانه متعد رجل التي شاة ميتة في نهر طاهرا فسا
 الما بها الى الطاهر فخرتها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان النهر غير محتاج الى الكري
 فلا ضمان عليه ولا فعليه الضمان اذا علم انه لا يضر من ذلك رجل سقى ارضه فلا ارضه بقدر

في مفازة او في موضع لا يملكه احد باذن الامام قال ابو حنيفة رضي الله عنه لم يستحق للنهر حرمه وقال صاحبنا رحمه الله عليهما استحق مقدار عرض النهر حتى اذا كان مقداره النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب ولو جاز رجل يمشي في رضى موات لا يملكه احد باذن الامام ثم جازع وحضر في حريم الاول بئر كان للاول ان يسكن ويكتبه لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان للاول ان يخذ بكنس ما احتضر كذلك في الثاني فحريم الاول بنا اذرع زرع كان للاول ان ينعده عن ذلك وما عطيته البئر لثاني ضمن لثاني لان الثاني متعد ولما كان الثاني حفر بئر باذن الامام في غير حريم الاول كنها قريبة من الاول فذهب ما لبث الاول عرف ذهابه يحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعد بل هو حتى فيما صنع فلم يكن له ان يخاصمه كمن اخذ حاقا ثم جازع واخذ حاقا فاحتج الاول لملك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني ولو احتضر رجل قاة فغير اذن الامام في مفازة وساق الماشي في ارضها فاجها فانه يحمل لبقائه لمخرج ما به حرمه بقدر ما يصلح وهذا قول ابى يوسف رحمه الله عليه ما عدا الى حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحرم للموضع الذي يقع الماشية على وجه الارض وان كان بغير اذن الامام لا شيء له لان عدا في حنيفة رحمه الله عليه من احتضر نهر لا يستحق له الحرم والقتل الى ان يقع الماء على وجه الارض بمنزلة النهر لان في القنات يجري الماشي الارض فاذا وقع على وجه الارض يبرك لك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسل على وجه الارض ومن يستخرج عينا باذن الامام يستحق له الحرم فلهذا قال يستحق الحرم للموضع الذي يقع الماشي على وجه الارض لان في الكتابين بين مقدار ذلك قال يستحق حريمه على قدر ما يصلح لانه لم يحد في هذا نصا ولو كان القنات على هذا الوجه لكان رجلان في الارض بينهما ثم استحق احدهما ارضا اخرى واراد ان يسقيها من القنات لم يكن له ذلك بمنزلة نهر بين رجلين اذا استحدث احدهما ارضا لا شرب لها لم يكن له ان يسقيها الا باذن الاخر في فمان ما تولد من المباح والمملوك رجل سقى ارضه او زرع له سقيا معتادا من مجرى له وتعدى الى ارض جاره ذكر في الاصل انه لا يضمن وان سقام غيره معتادا ضمن قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله من المسئلة على وجهي ان اجري الماء في ارضه اجرا لا يستقر الماء في ارضه بل يستقر في ارض جاره ضمن وان كان يسقى في ارضه ثم تعدى الى ارض جاره ان كان جاره تقدم اليه بالسك والاحكام فلم يعمل ضمن استسما نا يكون ذلك بمنزلة الاشهاد في الحائط المائل فان لم يقدم اليه جاره بالسك والاحكام فعلى الى ارض جاره لا يضمن وان كان ارضه في صخرة وارض جاره في هبطة وهو يعلم انه

ما يجمل فيزالم او اشق ارضه فتعدي الى جاره لا يضمن وقيل اذا علم بذلك ولم يجز جاره ضمن
ولو فتح الما لارضه قدر ما يحمله النهر وتركه فان زاد الما بعد ذلك لا يضمن وكذا في لو فتح النهر
وليس فيه ما تم جارا الما بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على النهر المعتاد بحيث
لو جارا الما لا يحمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه ثم انقطع الماء ولم يرفع السكرا الذي كان عناء
ان كان ارضه ابن كافي الهم ان يسكره ففان عليه ولو فتح فوهة النهر فارسل ما قدر ما
يحمله النهر فدخل الما في فور في ارض غير قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جميع التفاريق انه
لا يكون ضامنا رجل في في الطريق الاعظم بنا فان كان ذلك بضرب الطريق يكون آثما ماضع
وان كان لا يضرب لا يكون آثما الا انه لو عبره انسان فعطبا وجابة فتلفت كان ضامنا في كل
لكل واحد من احاد الناس حتى المنع والمطالبة بالرفع فكنا هو يضرب على نهر العامة طاحون
بغير اذن الامام فان كان لا يضرب بالنهر لم يكن آثما كافي الطريق وكل واحد حتى المنع والرفع
وان كان يضرب بالنهر يكون آثما فيما مضع ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قطرة او
على نهر الخاص بغير اذن الشركاء واستوثق في العمل ولم ينزل الناس والبناب يرون عليه
ثم انكسروا وفي عطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعبا وهو يراه او ساق
دابته عليه متعبا لا يضمن الذي اتخذا لقطرة لان ما فعل كان حجة وقد مضى به الناس
حيثما اتخذوا ذلك مما كانه فعل اذن الامام فلا يضمن ما تلف منه ذلك ولو وضع حبل
في طريق المسلمين با يانشى عليه انسان متعبا فانكسر الباب وعطبا الماشي ففان الباب
يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشي على ما مضع الباب لان الما مضع وان كان متعبا
في الوضع لكن الماشي لا يتحمل المودع عليه فقد طرقت المباشرة على التسبب كمن عقر بئر في طريق
المسلمين فجاء رجل والقي فيه نفسه لا يضمن الحافر وكذا في لو رثش ما في الطريق فجاء انسان
ومشى عليه متعبا فزلق رجله وعطبا ففان الذي رثش الطريق قيل هذا اذا رثش بعض الطريق
اما اذا رثش الكل ففشي انسان متعبا وهو يراه فعطبا كان ضمانه على الذي رثش ولو مشى احد
على ذلك الموضع وهو لا يبصر بان كان اعشى او كان ليلا فعطبا كان ضمانه على الذي رثش لان
الذي رثش كان متعبا فيما فعل او كان مباحا بشرط السلامة ولم يطر عليه المباشرة فيضمن

الأشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل شيء
من مسائل طبع العصير وفصل في حيا الشرب وفصل فيما ينبغي من تصرفات السكان والا
ينفذ التي يجوز منها الاشربة اربعة العنب رطبة وبائية وهو الزبيب والتمر والحبوب
نحو الخنطة والشعر والادخن والفاكهة نحو الفرماد والاحماض والفايد والشهد
والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلفت اقسامها لا اتحاد

قال رضي الله عنه
الأعيان؟

إلى

ب

حكمها أما المتخذ من العنب بالمطبخ ستة الخمر والمباذق والنصف والنجح والجروري
والجندقي ويسمى بآبوسقي أما الخمر فهو الذي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف
ما في بدو صار اسفله أعلاه فهو خمر بلا خلاف وإن غلا واشتد ولم يقذف بالزيد
فلن خمر في قوله أبي جعفر رحمه الله طولا كان أو قارصا وفي قوله صاحبيه رحمه
عليهما نصير خمر وعن الشيخ الإمام أبي حنيفة الكبير البخاري رحمه الله أخذ بقولهما وإذا صار
خمر ثبت أحكامها لا يخلو شربها ويحذر تناول قطرة منها طارعا وإن شربها في قمار ومضار
بحد بشرها وتعد بالجنابة على الصوم ومن أحكامها التكفر مستحلها ولا يضمن متلفها إذا كان
مسلم وبطل سبها إذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها وهي خمر نجاسة غليظة إذا صارت في الخمر
أكثر من ثلث الدرهم منعت جواز الصلاة وإذا ضبقت في ظرف يتنجس الظرف وإن أخرجت
الخمر من الظرف يغسل الظرف ثلثا فيطهر إن كان الظرف عتيقا وإن كان ظرفا جديلا ضب
فيه الخمر اختلعا فيه وقال أبو يوسف رحمه الله يغسل ثلثا ويحذف في كل مرة فيطهر وقال
محمد رحمه الله لا يطهر أبدا وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله إن لم يحذف في كل مرة
لكن ملأه بالماء بعد أخرى فما دام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر وإذا خرج الماء صافيا
غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وإنما يغسل الظرف وتبي الخمر فيه حتى صار خلا من ذلك
محمد رحمه الله عليه في الكتاب حكم الظرف وحكي عن الحاكم أبي نصر المودني رحمه الله أنه قال ما
يتأذي إلا ناس من الخل يطهر ما على الخبز الذي انتقص من الخمر قبل أن يصير خلا يكون نجسا يغسل
أعلاه بالخل حتى يطهر الخل وإن لم يفعل كذلك حتى صير العصير فيه وملا به نجس العصير لا يخل
شربه لأنه عصير طاهر خمر حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله قال إذا صار ما فيه من الخمر
خلا فظهر الظرف كله ولا تحتاج إلى هذا التكلف وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله واختار
الصدر الشهيد رحمه الله وعليه الفتوى لأن بخار الخل يرتفع إلى على الظرف فيطهر كله
وقال في الخمر سبكا وطحا ولقد مر ذلك مرارا في الكتاب أنه لا بأس به إذا تحل الخمر
وصارت خلا لأن ما داخل السمك من اجزاء الخمر صار خلا فيطهر السمك لأنه سمك وتبي بالخل
وعن أبي يوسف رحمه الله في غير حلية الأصول الجواب فيه عن التقصير إن كان السمك
والمخ مغلوا بالخمر فصارت الخمر خلا فيطهر وإن كان السمك والمخ هو الغالب لا يطهر وإن صار
حاصنه هكذا جعلوا الجواب على التقصير في الأكله وهو المستأنق إذا صار خلا قال الأئمة
الماء هو الغالب يكون نجسا وإن صار خلا وإن كان العصير هو الغالب لا يطهر إذا صار خلا والصح
ما قاله محمد رحمه الله عليه أنه يطهر الجالين لأن ما اتقى في الخمر صار نجسا بجواره الخمر
فإذا ظهر ذلك وصار خلا صار الماء طاهرا وإذا وقعت قارة في جيب الخمر فماتت ورميت
القارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وإن فسخت القارة فيها كان الخل نجسا لأن ما فيها من

46

اجزا الفارة لم يصير خلا مرتبه وتعتق فيها خمر الا بياح اكلها لانها تحت بوق الخمر كما لو
 وقع فيها بوله ولها هذه حاشا من المرتبة قال لا يجدها لم يسكره لانها ليست تحت حقيقة بل
 هي طبوخة حال ما شرب الخمر في المني من ماء العنب ويكره شربه في الخمر لان فيه
 اجزا الخمر فلا يتنع بشي منه وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من اجزا الخمر
 يصير خلا فلا بأس به مع العصير من تخمر في قوله او حشفه رحمه الله وقال صاحبنا رحمه
 عليهم ما يمكن وقيل على قولنا في حشفه رحمه الله عليه انما لا يكون انما يباعه من ذبيحة
 لا يشتره المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتره بذلك الثمن يكون اذا باعه من يتخذ خمر
 وهو كالباع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس به اذا كان قصد من البيع
 تحصيل الثمن وان كان قصد تحصيل الخمر يكره وغاية الكرم على هذا ان كان يغير
 بيته تحصيل الخمر يكره وان كان بيته تحصيل العنب يكره والا فضل ان لا يبيع العنب
 من يتخذ خمر من خمر صبت في قدر عظم مثل الفراق واصغر منه ورجل اسفل منه يتوضأ به
 الا او يشرب منه ان كان لا يوجد في الماطم الخمر ولا في غيرها ولا يحكم بياح الشرب والتوضي
 وان كان لا يوجد شي من ذلك لا يباح كالموقع نجاسة اخرى في ما جازى ان كانت النجاسة
 غالبة على الماء ان يغسل منه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من ذلك كانت النجاسة مغلوقة
 بنجاسة شي الا ما غير طعمه او لونه او ريحه وان لم يجد شيئا من ذلك كانت النجاسة مغلوقة
 وهو صلب الخمر في قلع من الماء في ما لا يخلط بغيره الى بعض خل يشرب ذلك الماء لانه ما قليل
 وقع فيه نجاسة فينجس كله وقع فيه بوله فان شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحه
 ولا ريحها لا ينجس وان كان يوجد شي من ذلك نجس كله لان الماء مغلوب فكان هو شارب خمر وان
 الفسقة يشربون الخمر هكذا فلم يجد عتق حلا شرب في عادة الفسقة وطرح الخمر
 في ريحان يقال له سور حتى اخذ الخمر واحتده ثم يباع فانه لا يدمن بها ولا يطيب بها ولا يجر
 سها وان لم تنق بريح الخمر لانه خمر فلا يتنع بها ولا يجوز بيعها ولا يملك فيها ويجوز بيع
 الرخا كما يجوز بيع الثوب النجس ويكره للمرأة ان ينشط الخمر لان انتفاع بالخمر حرام بوجه
 قال صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها وكذا لا يسقى
 الدواب بها ولا يبل بها الطير لانه انتفاع بها فان سقى ثاة وفيها من ساعته اكل لحمها
 لان الخمر في مثل هذا لا تؤثر في اللحم ولا اعتادت شرب الخمر وصارت بحال يوجب الخمر في لحمها
 يكون خلا فيجلى عشرة ايام والجلجلة ثلاثة ايام والبعير شهرا والبقرة عشرة ايام
 ينجح في كل واحد في بعض الروايات الشاة اذا كانت ناكل النجاسة بحسن اربعة ايام والبقرة
 والبعير عشرة ايام ذكر الكرخي عن اصحابنا رحمه الله عليهم انه لا يخل الانسان ان ينظر الى الخمر
 على وجهه الا ان يبل به الطير ويسقى بها الحيوان فذلك الميتة لا يطعمها كلابه لان ذلك انتفاع

خا بيت

بها من خمر وقعت في خابية فيها ماء من الخمر قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى
 الخمر بوقع الماء النجس والماء لا يتخلل ويختلط وقال بعضهم لا يفسد الخمر وهو الصحيح لان الماء
 نجسا بعينه بل الجاورة الخمر فاذا تخلل الخمر بوقعه في الخمر نال الجاورة فيعود الماء طاهرا كما ان
 اذا وقع في خمر ثم في خل وكذا في العنب اذا خمر ثم وقع في خل والعنب اذا وقع في خمر ثم في خل
 فانه يفسد بخلاف الدقيق اذا عجن بخر وخبر فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في الخمر من
 اجزا الخمر لم يصير خلا بالخمر فلا يطهر رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر
 ما يتنع به ذلك العطش عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح للمضطر تناول الميتة
 والخمر وكذا في الرجل اذا اكل على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر
 حتى قتل كان انما وكذا في الغن وحظ على نفسه من ذلك ولا يجدها ينزل به الا الخمر يباح
 شربها فكذا اذا شرب للعطش المهلك يباح له دفع العطش وان كان يزيد العطش
 في الثاني الا انه لا يشرب الا مقدار ما يقيه ويبرئ به ولا يشرب الزيادة على الكفاية كالمضطر
 اذا وجد ميتة يباح له منها مقدار ما يسد رمقه ولا ياكل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر
 من الخمر مقدار ما يبرئ به فسكره فخلطه لان السكر حصل المباح فان اشرب منها مقدار ما يقيه
 يباح فلا يجزئ له شرب مقدار ما يبرئ به وزيادة ولم يسكر رجل خاف على نفسه من
 العطش ومع رفيقه ما كثر فابي ان يعطيه فانه يقاتله عاديون السلاح ولا يقاتله بالسلاح
 كما منع منه الطعام حالة المحنة هذا اذا كان المانع الرقيق كثيرا فان لم يكن كثيرا فهو على
 وجهين احدهما ان يكون المانع مقدار ما يبرئ ومعهما او كان يكفي لم يبق احدهما فان كان يكفي له
 ومعهما كان المضطر ان يأخذ منه البعض وينزل البعض فان كان لا يكفي الا احدهما فانه
 يترك المانع على ذلك رجل عليه دين فقتله من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يخل اخذ ذلك
 منه وان كان الغريم ذميا يخل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يخل به فضا
 واما اذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصع به فضا الدين حرم وقعت في خبطة كره اكلها قبل ان
 يفسل لانها تحت فان غلبت طمعتان كان لا يوجد فيها طعم الخمر ولا ريحها لا بأس باكلها هذا
 اذا لم يكن الخبطة مستحقة وان كانت مستحقة قال ابو يوسف رحمه الله يفسل ثلاث مرات في
 يحق في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله لا يطهر ابدا اللهم اذا اتجس قال ابو يوسف رحمه
 يفسل ثلاث مرات باطاهر ويبرئ في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله لا يطهر ابدا ويكره الانتفاع
 والا كحال الخمر وكذا في الاقطار في الاطيل وان يخل في السعوط والحاصل انه لا يتنعع با
 الا انها تحت يتنعع به سواء خلا بالمعالجة او بغير معالجة عندنا خلا فالشافعي رحمه
 ولما اشرب الثاني من ماء العنب اذ اطلع ادى طمعة على شربه ما اذا
 خلا عند الكحل اذا خلا في سعة قذف بالان يكره قليلا وكثيره ولا يفسق شربه ولا

غيف

قالوا ينبغي ان يلزم الحكماء التوضي هذا القدر
 حالة الاقدار والكم

الخمر

يكفر سحله ولا يجد شارب مالم يسكر منه وقال الشافعي رحمه الله يحسد شرب قطره منها
 اختلفت الروايات عن اصحابنا رحمه الله عليهم في نجاسته انها غليظة او خفيفة وقال محمد بن
 كل ما حرم شربه اذا اصاب القوباء اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة فيكون الباقي نجسا
 نجاسة غليظة وهكذا روي هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وحكي عن الشيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال على قياس قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما
 يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثرة الفاخر وهكذا روي المصنف عن ابي يوسف رحمه
 عليهما وامام ابي جعفر في قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه ولا يجوز في قوله ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما والثالث من شربة المنصف وهو ما اذهب اذ اطلع حتى يذهب نصفه
 ما دام حلوا يحل شربه واذا اغلا واشتد وقذف باليد لا يحل شربه عندنا وقال اصحابنا
 يحل وحكمه حكم الباقي وكذا اذا زاد على النصف فحكمه حكم النصف في ظاهر الرواية وعن
 ابي يوسف رحمه الله في الفوائد اذا كان النجاسة اكثر من النصف فحكمه حكم الثلث والشراب
 الرابع من العنب هو عصير العنب اذا اطلع حتى ذهب ثلثاه ما دام حلوا يحل شربه عندنا كل
 واذا اغلا واشتد يحل شربه في قوله ابي حنيفة وابي يوسف الاخر رحمه الله عليهما لا يستعمل الطعم
 والتأوي والتمسوى للطاعة دون الله واللغو لعب وحرم الفرج المسكر منه وهو الذي يعلم
 يقينا او يعلم بغالب الراي انه يسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله عليهما لا يحل شربه الا
 ان عند محمد رحمه الله لا يحسد مالم يسكر منه وعلى قول الشافعي رحمه الله يحسد شرب قطره منها كما
 في الخبر محمد والشافعي رحمه الله عليهما قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وقوله صلى الله عليه
 وسلم ما اسكر كثيرا فقليله حرام ولا ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ما روي ان رجلا
 اتى عمر رضي الله عنه بمثل قال عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا بطلا الا بك كيف يصنعونه قال
 الرجل اطلع العصير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصبته عن راسي الله عنة الماوش شربتم ناولا عبا
 بن الصامت رضي الله عنه ثم قال عمر رضي الله عنه اطاراكم شرابكم فاكسروا بالماوش عن عمر
 رضي الله عنه اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه ورجح جونه وما روي من الحديثين روي
 عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطا لم يثبت اما الثابت كل مسكر حرام
 وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيرا فقليله حرام ليس ثابتا واما ابراهيم رحمه الله كان متغيرا
 في الحديث ولو اطلع العصير حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه
 الطعم حتى ذهب نصفه ما بقي وصار النجاسة من العصير ثلثاه قال في الاصل ان اعاد عليه الطعم
 قبل ان يغلي العصير ويتغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطعم ثم اطلع قبل ثبوت الحرمة
 وتكرانه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فعلى العصير ويتغير ثم اعاد عليه الطعم لا خير فيه
 لان الطعم الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد كمال طعم الحرمة والنجاسة من العصير حتى ذهب

ثلثة اخماسه وبقي خمسه فقطع عنه النار فلم يبرد حتى يقصر عام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ
 الامام المعرف بخلافه زاده رحمه الله عليه لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد
 بحلارة النار وما دها ولو ذهب بحلارة الشمس لان النار يحل فانهم قالوا باباحة الشمس وهو
 ان يحسد العصير في طشتا وآنية ووضع في الشمس حتى انتقص منه الثلثان كحر الشمس
 بحر شربه لان المقصود ذهاب الملبس ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه تحت النار او
 بحر الشمس وعن ابي يوسف رحمه الله اذا اطلع العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فقطع عنه
 النار ويؤخذ ثم يطبخ حتى تم ذهاب الثلثين لا خير فيه وقال محمد رحمه الله لا بأس به وعن محمد رحمه
 اذا اطلع العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار ويؤخذ ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما قطع عنه
 النار زمان يغلي العصير من غير نار فلا خير فيه وان كان لا يغلي في ذلك القدر من الزمان
 فلا بأس به والصحيح ما قاله في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد ما على العصير وحرم لا يحل
 شربه العصير اذا اطلع بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا
 يحل لانه لم يشرب الحرمة وذكر في الكتاب ان فما سوى الحرمة لا يشربه لا يجيدها لم
 يسكر اذا صب الماء على الثلث حتى يرق ما دام حلوا يحل شربه في قوله ولو اغلا واشتد وقذف
 باليد فان طبع اذ في طجة بعد ما صب عليه الماء ثم غلا واشتد حل شربه في قوله ابي حنيفة وابي
 يوسف رحمه الله عليهما بلا خلاف بين المشايخ وان لم يطبخ اذ في طجة بعد ما صب عليه الماء
 فيه المشايخ حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال بشرط ان يطبخ اذ في
 طجة وغيره من المشايخ قال لا بشرط ذلك والا ففضل ان يطبخ اذ في طجة ليكون قوله كل
 المشايخ رجل مبت شره ذوارق عصير في قدر فطبخ فعلى وقذف باليد فيجعل يأخذ ذلك
 الزبد وجمعه في قدر فكان دور قام يطبخ الباقي بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ
 الباقي حتى سقى ثلثة ذوارق وهو ثلث الباقي بعد الذوارق الذي اخذ من الزبد لان ما اخذ
 من الزبد جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصار كانه صيف فيه زور قاسم مؤثمه
 لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما كان للمنفق
 تسعة ذوارق عصير فطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة وبقي ثلثة ذوارق كذا لانه هنا وكذا
 ان اخرج منه ذوارقين طجة حتى يذهب ثلثا الباقي وذلك خمسة وثلاث وبقي ذوارقان
 وثلثا ذوارق لان ما اخرج من الزبد جعل كان لم يكن فكانه لم يصبه القدر من العصير الا
 ثمانية ذوارق عصير ولو كان كذا ليطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية ذوارق وذلك خمسة وثلاث
 فسقى ذوارقان وثلثا ذوارق وان اخرج ذوارق من الزبد ذهب غليانه ذوارق عصير
 فانه يطبخ الى ثلث ما بقي بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة ذوارق لان ما ذهب من الزبد
 كان لم يكن يبقى تسعة فيطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك ستة وبقي ثلثة لان ما ذهب غليا

بحلارة
 بحلارة

لا ينبغي ان يشد وقذف باليد فلا خير فيه لان
 هذا اطلع

من العصير معتبر وما اخذ من الذهب معتبر وعن ابى يوسف ومحمد رحمهما الله عليهما
 حل صبي قد عثر عشرة ذوات عصير وعشرين ذوقا واراد طبخه فانه يتحلل
 كان يعلم انه الما يذهب ولا وقد يكون الما اسرع ذهابا بالنار لانه ارق والمطف
 من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الما او لا ثم يذهب ثلثا العشرة وذلك
 ستة وثلثان ويبقى ثلثة وهو ثلثة وثلث فذلك الثلث شبع الحلة ولما يعرف ذلك بان جعل
 حل عشرة من الما على ثلثة اسم لاجتبا الى ان يجعل عشرة ذوات عصير على ثلثة اسم لاجتبا
 الى ثلثة وثلثين فيكون الما ستة اسم والعصير ثلثة والكل تسعة اسم فاذا ذهب
 الما الا فقد ذهب ستة من تسعة فيجعل ذلك كان لم يكن يبقى الباقي من العصير وهو ثلثة
 اسم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقد ذهب من الحلة من ستة ومرة اثنان فقد ذهب
 ثمانية اسم يبقى اسم واحد وهو ثلث الحلة وهو في الحاصل ثلثة ذوات لان العصير
 على ثلثة اسم كل اسم منه ثلثة ذوات وثلث فان كان العصير مع الما يذهب معا
 ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرة ويبقى ثلثة وذلك لانه متى بقي عشرة كان ثلثا
 ملو ثلثة عصير وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فيجعل فكان محذرا رحمهما الله عليه
 علم ان العصير على نوعين منه ما هو صبي فيه الما يطبخ ويذهب الما اولا ومنه اذا صبت
 فيه الما يذهب معا فنحصل الجواب تفصيلا وحاصل الجواب ان الما متى كان اسرع ذهابا
 بال نار فطبخ حتى يبقى ثلثا العصير وان كانا يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبقى ثلثا الكل
 وهذا يخرج اكثر مما يطبخ العصير فاذا طبخ الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثاه
 ثم جعل منه الثلث فان كان جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلو او قارصا لاس
 بذلك لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة فان كان طبخ بعد ما صار خرا لاجل لال الطبخ
 وجد بعد ثبوت الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع والشمس هو الذي
 وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه فهو منزلة الثلث الذي ذهب ثلثاه بالنار عندنا وقد
 طبخ العنب حتى نضج ثم غصروا حتى شند حتى شند روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليه
 انه لا بأس بشربه وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله العنب منزلة
 الزبيب اذ طبخ اذ في طبخه لا بأس به وقال ابو يوسف رحمه الله لا يحل شربه لمشتد
 منه حتى يذهب ثلثا الما الذي كان في العنب وعليه الفتوى والمختار الخامس من العنب
 النضج واختلفوا في شربه قال الحاكم ابو محمد الكشي رحمه الله هو عصير العنب يصنع الما
 ثم يطبخ قبل اغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثة فيكون الما ذهب من العصير اقل
 من ثلثين يحل شربه مادام حلو واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا في كثير
 وهو الجمهوري سواء قال بعضهم بالخبر هو الحبيبي وهو ان يصب الما على الثلث ويغلى

وذهب في شربه حتى يذهب ثلثاه

حق

حتى يشتد ويقال له ابا يوسف كنتم ما استعمله ابو يوسف رحمه الله وهل يشترط لآبا
 هذا ان يطبخ اذ في طبخه بعدما عثر عليه الما قبل الغليان واشتد اختلافوا فيه على نحو ما
 ذكرنا في المثلث فان غلا واشتد حل شربه ماله يسكر منه فان سكر منه يحرم وقال الشافعي
 رحمه الله يحرم تناول قطرة منها واما الجمهوري فهو الذي من ما العنب اذا صبت عليه الما
 اذ في طبخه مادام حلو يحل شربه عند الكحل واذا غلا واشتد وقد ف بالزبد فهو والمذاق هو
 في الحكم فان صلب الما على ثقله بعد ذلك وعصره واستخرج الما فغلى واشتد قال بعضهم هو يكون
 بمنزلة الخمر واما المختار من الزبيب شيان نقيع ونبيذ ما نقيع ان يبين نقيع الزبيب في الما
 ويتركه ايا ما حتى يستخرج الما خلاوته مادام حلو يحل شربه بلا خلاف واذا غلا واشتد
 بالزبد يحكم عندنا حكم الباذق في جميع الاحكام واما نبيذ الزبيب فهو الذي من ما ان يصب طبخ
 اذ في طبخه مادام حلو يحل شربه عند الكحل واذا غلا واشتد وقذف بالزبد يحكم حكم المثلث
 من العنب في جميع الاحكام وان طبخ نقيع الزبيب اذ في طبخه مادام حلو يحل شربه واذا
 غلى واشتد وقد ف بالزبد يحرم قليلا وكثيره في قول محمد والشافعي رحمه الله عليهما هو
 كالعصير وقال ابو يوسف رحمه الله يحل شربه ماله يسكر فاذا اسكر حرم الفحل المسكر
 وليس هذا كالعصير بليل انه لا يفسق شارب النقيع ولا يحكم ماله يسكر روى هشام عن
 ابي حنيفة وايي يوسف رحمه الله عليهما ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
 ماله يذهب ثلثاه بالطبخ لا يحل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله محتمل ان يكون في المسكر ذوا
 ومحتمل ان يكون فيها روية واحدة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ما ذكر في كتاب
 الرواية اذا كان الما الذي في فيه الزبيب والتمر قليلا فيكون في الغلظة قبل الطبخ
 مثل المنصف فاذا طبخ اذ في طبخه يلحق المثلث وموضوع ما ذكر في التواتر اذا كان ذلك
 الما كثيرا فيكون في اللطافة والرقية قبل الطبخ مثل العصير يشترط فيه ذهاب الثلثين واما
 المختار من التمر ثلثة السكر والفضيغ والنبيذ فاذا سكر هو الذي من ما البسوا المذهب مادام حلو
 يحل شربه بلا خلاف واذا غلى واشتد وقد ف بالزبد يحكم احكام الباذق في جميع ما قلنا في
 النبيذ فهو التمر والبسوا المذهب اذ في طبخه مادام حلو يحل شربه بلا خلاف واذا غلى
 واشتد وقذف بالزبد يحكم حكم المثلث في جميع ما قلنا على قول ابي حنيفة وايي يوسف
 رحمه الله عليهما الا يحل شربه للتناوي والفتوى واستعمل الطعام دون اللزب والعنب
 والسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله عليهما لا يحل شربه مسكولا في حنيفة وايي يوسف
 رحمه الله عليهما الا ثابرا الذي وردت في باحة النبيذ اشتد يدق ولا فعلا ذكرها محمد رحمه الله
 في الكتاب وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال من شرب طينة السمعة والجماعة وان لا يحرم النبيذ
 الجران في تحريمه تفسيق كبر العجالة رضى الله عنهم وعن ابي حنيفة رضى الله عنه انه قال

يتان

مقدانی

وقد اتى به من كان قريباً نعام عليه الحد في قوله ابو حنيفة واي يونس رحمه الله
عليها لان عند ما قيام الرابحة شرط وعند محمد رحمه الله ليس بشرط لقبول الشهادة
وان اتى به من كان بعيد ينقطع الرابحة في تلك المسافة لا بشرط الرابحة وانما اتى
برجل وهو عاقل فقال شرب الخمر وقال سكرت من الشراب لمحمد في قوله ابو حنيفة واي يونس
رحمه الله عليهما ولا يصح اقراره لان عند ما وجود الرابحة شرط وعند محمد رحمه الله ليس
بشرط ولا يحد الاخرين سوا شهد عليه الشهود او اشار هو اشارة معروفة يكون ذلك
اقرار في المعاملات لان الحدود لا يثبت بالشهادة **و**محمد لا يعي **و**قوله الشهود على شرب
الخمر ظنتها لبنا او قال لم اعلم انها خمر لا يتقبل ذلك منه لانه يعرفها بالرابحة والذوق
من غير تبلاع وان قال ظنتها نبينا قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشد يشترك الخمر
في الذوق والرابحة **و**محمد لا اكرهت عليها لا يتقبل منه لان الشهود شهدوا عليه بالشراب
طابعاً ولم يشهدوا بذلك لا يتقبل شهادتهم فلو قبلنا قوله كان لكل من يشهد عليه الشهود
بالشراب ان يقول كنت مكرهاً فيرفع الحد **و**لا يقيم الحد على المريض حتى يبرأ ويجلس الى ان يبرأ
فاذا برأ يقيم عليه الحد فان كان مائتاً من البر يقيم عليه الحد في الحال على وجه لا يخاف
منه القتل **و**لا يقيم الحد على الحال ما لم يضع حملها فتخرج عن الناس واذا اقر السكران
انه سكر من الشراب لا يصح اقراره وان كان يوجد منه رابحة الخمر لان اقرار السكران الحد
الخاصة لله تعالى باطل في كل حال في السكران فاصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب
انه اذا كان كلامه مختلطاً لا ينهم منطقاً لا جواباً ولا ابتداء فهو سكران وبه اتفق المشايخ
رحمه الله عليهم وان كان بعض كلامه مستقيماً وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيماً
والنصف غير مستقيم لا نعام عليه الحد لان السكران يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم لم
يذكر محمد رحمه الله هذا في الكتاب عن ابى يونس رحمه الله انه قال هو سكران نعام عليه
الحد واعتبر الفاضل كما قاله المجنون اذا كان اكثر كلامه غير مستقيم يحكم بخوفه واذا شهد
احداً لتأهدين انه سكران من الخمر وشهد الاخر انه سكران من السكر او من اثنيه لا تقبل
شهادتهما ولا حد على الصبي فاشرب الخمر وسكر فلذا كان مجنوناً وينبغي ان شرع في حال جنونه
لا حد عليه كالصبي وان شرع في حال افاقه لم يرد في شرب من اثنيه فيهم فسكر البعض
دون البعض فشهد عليهم الشهود فمن كان منهم سكران يجلس حتى يتخفف يقيم عليه الحد ومن
لم يكن سكران لا حد عليه ولكنه يعزى في كذا الكتاب رجل من اهل الكوفة وجد في بيته
الخمر وهو فاسق ويوجد له قوم مجتمعين على الشرب ولم يرم احد يشربونها غير انهم قد جلس
مجلس من شربها وكان يوجد معه دكة من خمر فانه يعزى لانه طهر منهم امارات الخمر
على الفساد وانه معصية لا يحد فيه فيعزى كذا المقيم اذا افطر في رمضان متعمداً يعزى

رجل الدابة محمد ما ومنها من صاحبها قبل ان يعقروا ولا يحركها في آخر عمرها فافضلها
 الدابة التي يضمن بها شاة كذا اذا دخل الرجل دارا فاشاها واخذ منها عذرا فوضفها
 وان لم يحمله وان لم يحمه فلا ضمان عليه الا ان يملكه بفعله او يخرج منه من الدار وان اخذ
 المتاع من بيت وجعله الى بيت آخر من تلك الدار او الى بيت الدار وصاحب الدار مع
 غلته يسكن في تلك الدار فعلى المتاع في القياس يكون ضامنا في الاستحسان
 ان كان هذا الموضع في الحرة مثل الاول لا يضمن رجل تام على فراش انسان وجلس
 على بساط انسان لا يكون غاصبا لان في قوله لا يضمنه رحمه الله غصبا المتقول
 لا يضمن بل هو ان نقل ولا يضمن اذا لم يملكه بفعله وكذلك رجل
 استاجر من انسان بمخطة فزرع المستاجر الارض حنطة وحصدها وواسها
 فزعمه الاجران يرفعها حتى يعطيه الاجر فذلك الحنطة في موضعها لا يضمن الاجران
 لانه لم يحركها عن موضعها وذلك الناطق رحمه الله رجل كس دابة رجل بغير اذنه ثم
 نزلت فماتت قال يضمن في رعيته الاصل وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يضمن
 انه يضمن قال الناطق رحمه الصحيح ان على قوله لا يضمنه رضي الله عنه لا يضمن حتى
 يحركه عن موضعها رجل غصب عولا فاستهلكه وليس ابن امه قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه
 الله يضمن القاصب قيمة العول ونقصان الام لان غصبا الى الدار واجب نقصان الام
 لم يعمل القاصب الام فعلا رجل جرد صوف غنم انسان غصبا ظلالا بغير رحمه الله ان لم
 ينقص من غنم الغنم شيئا كان على القاصب مثل صوفه وان نقص كان المالك الجار ان
 اخذ نقصان الغنم والصوف للقاصب ان شأنا اخذ مثل صوفه وقد نقصان الغنم لا من جهة
 الصوف رجل حمل على ظفر دابة انسان بغير اذنه حتى تؤرم ظهر الدابة فشقها صاحبها قال
 الفقهاء ابو الليث رحمه الله والورد ان اذ لم يضمن لان نقصان نقص فان كان
 من شق فذلك لان كان من الورم يضمن القاصب كذا اذا ماتت وان اختلفا فان
 للناس استعمال الدابة مع يمينه ان خلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النصار
 رجل حمل في قعر قلسوته بين يديه فخاه رجل من يمينه ان وضعه حيث يناله في
 لم يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن رجل بعث رجلا الى ما يشتهه لياقي بها في المار
 دابة الامر فطقت الدابة قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان بينهما انبساط
 في ان يملك في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن يضمن رجل صاب في رعيته ثوبين
 فساتما الى من يبطه وظن انها لاهل قريته فاذا هما لاهل قريته فارد ان يبطها
 قد دخل احدهما المربط وهرب الاخر فبعه ولم يبطه قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه
 الله الفضل رحمه الله ان لم يملك على ان يشهد على نفسه انه اخذ مما ليرد مما على صاحبها

في الدار انما يكون له حكم القطة

يتلوه

في الدار

ابو بكر رحمه الله

لا يضمن

لا يضمن الا ان يكون نيته عند الاخذ ان يئمه عن صاحبه فيضمن هذا اذا كان في الليل
 فان كان في النهار كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم القطة ان ترك الاشهاد
 مع القطة على انه ياخذ ليرده على صاحبه فمن وان عجز عن الاشهاد كان عند اهل الدار
 الثور لاهل قريته فاخرجه من زرع وساقه فمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له
 حكم القطة في الليل اما في النهار حكمه حكم الغصب فيضمن شهدا ولم يشهد قال ومقدار ما
 يخرج من ملكه لا يكون مضموفا عليه وان ساقه ما وراة لك بنفسك فوق يصير غاصبا
 ويصير مضموفا عليه الا اذا ساقه الى موضع يامن فيه رجل وجهه جارية له الى الخاس ليس بها
 فبعثها امرأة الخاس الى حاجتها فماتت قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله الفحصان
 يكون على امره الخاس لا غير في قوله لا يضمنه رحمه الله عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
 عليهم صاحب الجارية بالخيار ان شاف من الخاس وان شاف من امرأته لان الخاس اجبر
 ومن مذهب حنيفة رضي الله عنه ان لا يجبر المشتري لا يصير ضامنا لما تلف في يد بغيره
 وعند صاحب رحمه الله عليهما يكون ضامنا رجل قلع غلة من رضى رجل وغربها في ناحية
 اخرى من ملك الارض قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله الشجر يكون للغارم وعليه
 النافذة لئلا يرم قلع وان كان قلع الشجر يضر الارض كان لصاحب الارض ان يعطي قيمة
 الشجر للغاصب قيمة شجر ليس له حتى يقرر رجل وطى امرأة ابنته كرها وقال عمتها على
 حرام وتعدت فسادا للنكاح وكان ذلك قبل ان يدخل الاب بامرته فوجب للمرأة على الاب
 نصف المهر قال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع على الاب على الابن بما ضمن لانه وجب عليه
 حلالا فلا يفرم شيئا وان الابن قبلها بشهوة وقال تعدت فسادا للنكاح كان على الاب نصف
 المهر ثم يرجع بذلك على الابن لانه اكد ما كان على شرف السقوط تعدت يا فرج به عليه رجل بعث
 غلاما صغيرا لخدمة له بغير اذن هل الغلام رأى الغلام غلاما يلعبون فانتهى اليهم وارتقى
 سطح بيت فوقع فمات فمن الذي يضمنه في حجة لانه صار غاصبا بالاستعمال رجل قال لعبد
 الغير ارتقى هذه الشجرة وانزل المشرك اكله انت ففعل ووقع من الشجر فمات لا يضمن الخمر
 لانه ما استعماله في امر نفسه وان كان الامر قال له ارتقى الشجرة وانزل المشرك اكله انت ففعل
 ووقع ومات فمن الذي يضمن لانه استعماله في امر نفسه المرن اذا جعل خاتم الرهن في خضرة
 ضمن له ليس لئلا يعتاد اقصير غاصبا لغيره المرن والميسر فيه سواء لان من الناس من
 يجعلونه في العني وان جعله في النضر لا يضمن لان ذلك حفظ وليس ليس وان جعله في
 خضرة في خاتم آخر لا يضمن قالوا الحمد رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم في
 الخاتم فقال محمد رحمه الله انا يلبس الختم اشار الى ان هذا ليس بعتاد فيصدق به التزيم فا
 ان الرجل اذا كان معروفا بلبس الخاتم التزيم يكون ضامنا رجل دفع قلسوته من يمين

في الدار انما يكون له حكم القطة

قال

انسان ووضعها على راس رجل آخر فطرهما رجل من راسه فصاحت قائلان ان كانت
 على العين من صاحبها امكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة
 الرد على المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا وقد مر قبل هذا في مثله انه اذا كان
 في موضع يمكن صاحبها من ان يتيده فياخذ لا يضمن رجل دخل منزله رجل باذنه واخذ انا
 من يتيده بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يدك فانكسر قال لنا طفي رحمه الله لا يضمن ما لم
 يحج عليه صاحب البيت لانه ما دون دلالته وانما اخذ كذا الشرب منه فسقط من يدك
 وانكسر كان ضامنا لانه غير مأذون بذلك دلالته بخلاف الاول لان الاذن بدخول المنزل
 اذن بذلك دلالته وان كان رجلا تقدم الى الخراف بيع الخرف فاخذ غصارة باذنه لينظر فيها
 فوقع من يدك على غصارات اخرى لا يضمن قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه وضمن قيمة
 ما سواها لانها تلفت بفعله بغير اذنه رفق انشق فتربه رجل فاخذ ثم تركه قائلان ان لم
 يكن المالك حاضر يكون ضامنا لانه التزم الحفظ فاذا تركها ضمن وان كان المالك حاضرا
 لا يضمن لان هذا ليس بتضييع هذه اذا اخذ المرق فان لم ياخذ ولم يدن منه لا يضمن
 وان لم يكن المالك حاضرا على هذا اذا سقط شيء من انسان فراه رجل ولو شق رجل برفق
 غير وقيمة من جامد فاصابه الشمر فدا ب اختلافه فيه وذكر شمس الائمة الشرخي رحمه
 انه لا يضمن رجل قال لغيري كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم فمات لا يضمن
 كما قال لغيري اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك فاخذ الموصي لا يضمن رجل اذا
 الهينة على رجل انه غصب مني هذه الجارية اليوم واقام رجل اخر الهينة انه اغتصب
 مني منذ شهر قال محمد رحمه الله في قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله هي التي اقام الهينة
 على الوقت الاخر ويضمن المدا عليه قيمها للاول وفي قياس قوله ابي يوسف رحمه الله
 هي التي اقام الهينة على الوقت الاول ولا يضمن الاخر شيئا رجل عليه عشرة دراهم رجل
 ناوله فوجدها القابض اثني عشر درهما في الفادان على قوله ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما الزيادة امانة اذا هلك لا يلزمه ضمها وعلى قوله محمد وزفر رحمه الله
 عليهما يكون مضونه وهو القياس فلان القابض رفع منها درهمين يرد هما على صاحبهما
 فملكا في الطريق قائلان ان كان المدينون يشاركون القابض فما بقي فيكون له سدس ما بقي
 وذلك درهم وتلك درهم لان كل درهم من القبوض سدس للنافع وخمس لاساسه للقاتل
 رجل دفع الدرام الى ناقد لينقد فغفل الدرام وكسر قالوا يكون ضامنا الا اذا قال له المالك
 اعمر وهذا اذا كانت لكسور لا يرجع رواج الصحاح او يضمن الكسر رجل تلف على رجل احد
 مصرعي باب واخذ زوجي خنقا ومكعب كان للمالك ان يسلم اليه المصراع ويضمنه فتمت
 اخذ من ارض انسان ثوبا قائلان ان كان كذلك الشارب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة الثوب

وهو في قوله لا يضمن رجل قال لغيري كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم فمات لا يضمن

سوا يمكن به التقصان في الارض ولم يمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان
 اشتمل به الارض فمن التقصان والا فلا ولا يؤمر بالكتب وقال بعضهم يومئذ لا راعى
 خاف على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الامام المعروف
 بخبر من زاده رحمه الله بما يضمن اذا ذبح شاة برعي حياتها والله استأجر في الكتاب بانه قال وخاف
 الراعي على شاة ولم يقل يضمن بموتها ولا يرجع جوتها فاما اذا اتفق بموتها ولا يرجع جوتها لا
 لا يضمن لانه ما مور من المالك يحفظها وذبحها في هذه الحالة فقط وهو بمنزلة الغصاة اذا شد
 رجل شاة واصبحها فجاء انسان وذبحها لا يضمن ولو مر رجل بشاة لغيره وقدا شرفت الى
 الهلاك فذبحها يكون ضامنا لانه غير ما مور بالحفظ وذكر في النوازل شاة لاشان سقطت
 وخيف عليها الموت فذبحها انسان كى لا يضمن استحسانا لانه ما دون دلالته وهو كما لو
 قدم شاة للاضيحة وربط رجلها للذبح فجاء آخر وذبحها جاز عنه استحسانا وكذا لو طعن
 رجل جوارق غير في الطاحونة وكذا لو شتا الزرع ليسقي به بزرعه فجاء رجل ونزع فوهة ارضه
 فسقى الارض لا يضمن وكذا الرجل اذا جعل اللحم في القدر وصبت فيه الماء فجاء آخر واقتله لنا
 مطبخ لا يضمن ولو كان اللحم في المعتل فجا آخر واقتله في القدر وطبخه كان ضامنا الغنا
 اذا اشتمل الموصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء باع في
 السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان يباع
 كان لراي فيه الى القاضي قضى عليه بما كان انظر للموصوب منه رجل غصب حبة في بيها ثم
 ثم ردها على المولى فظهر بها رجل عند المولى فولدت وماتت في الولادة او في النفاس فان علي
 قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه ان كان ظفون الرجل عند المولى لا قل من ستة اشهر ومن
 رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم لم يغصب بخلاف ما لو ذبحها فماتت في الولادة
 او في النفاس فان ثم لا يضمن الا ان يشار رجل غصب من رجل عبدا ثم ان الموصوب منه
 قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب الى ذلك الموضع فبعه في الطريق
 كان الغاصب ضامنا على طاله وان الغاصب ساجر العبد من الموصوب منه يضمن له الحائط
 فان العبد يكون في ضمانه حتى يلحق في عمل الحائط واذا اخذ في عمل الحائط برى عن الضمان
 فكذا اذا استاجر من المالك للخدمة رجل له كذا من خنطة غصب رجل احدهما وذهب
 به ثم ان الموصوب منه اودع الغاصب المالك الثاني فخلطه الغاصب بغير المصنف ثم ضاع الكا
 وذكر في النوازل ان الغاصب يضمن الكا الذي غصبه لا يضمن الهدية وكذلك رجل اخذ من
 كيس رجل فيه الف درهم خمس مائة فذهب بها ثم ردها بعد ايام ووضعها في الكيس الذي
 اخذها منه فانه يضمن الخمس مائة التي اخذها لا غير رجل غصب ابنة ثم ردها الى موطن المالك
 لا يبرأ عن الضمان وقال زفر رحمه الله يبرأ ولو ركب دابة غير ثم نزلت في مكانها كان

يت

ما يطلب

ضامنا في قوله اي يوسف رحمه الله ولا يكون ضامنا في قوله زفر رحمه الله ولا خذ القطة
ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذي اخذها منه بري من الضمان حتى لا يضمن ولم يضمن
في الكتابين شيئا اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبينما اذا لم يتحول وذكر
الحاكم الجليل رحمه الله تافيه اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يضمن الضمان والله
بما لا يقينه ابو جعفر رحمه الله عليه هذا اذا اخذ القطة بعرفها فان كان اخذها في مكانها
ثم اعادها لا يبرأ عن الضمان مالم يردّها الى صاحبها وجعل نزع خاتم من اصبع نائم ثم اعاده
الى اصبعه قبل ان يفتبه النائم يرى عن الضمان في قولهم وهو انتبه النائم ثم نائم فاعاده الى
اصبعه لا يبرأ في قوله اي يوسف رحمه الله ويبرأ في قوله زفر رحمه الله ولو رفع القطة و
لم يثر في نفسها عند غيبه المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضا هذا اذا
لم يبرأ ماعادا فاما اذا كان يضمن فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لا يضمن في
قولهم وكذا الخاتم اذا ادخله في حوضه يكون استعلا لا يكون ضامنا اليسرى واليمين
سواء فان ادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في حوضه يكون استعلا
يكون ضامنا اليسرى واليمين فيه سواء فان ادخله في حوضه يكون استعلا لا يكون
ضامنا اليسرى واليمين فيه سواء فان ادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في
حوضه فهو على ما قلنا انه اذا كان يعرفه فليس خاتم للثنتين يكون ضامنا ولا فلا
ولو نقل السيف ثم نزع واعاده ضمن عنه اي يوسف وكذا لو كان متقلبا بسيف فنقل
هذا السيف وان كان بسيفين فنقل بهذا السيف ايضا ثم اعاده لا يكون ضامنا في
محمد رحمه الله في المسقا اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم او ذراهم من كيسه او خفا من رجله
ثم اعاده الى مكانه وهو نائم او لم يعلم حتى نثبه من نومه ثم نائم فوضعه اخري فاعاده الى موضعه
ان اعاده في مجلسه ذلك استحسنه انه لا ضمنه والاشبهه وكذا لو اعاد الخاتم الى اصبع
ولم يذكر في هذه المسائل قوله اي خيفه رحمه الله قال الصحيح من مذهبه انه لا يضمن
الا بالتحول وذكر في جميع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم ثم اعاده فيها عند اي يوسف
رحمه الله يعتبر القومة الاولى وعند محمد رحمه الله يعتبر المجلس استحسانا **تكرار** لا يعقل
وهو نائم ووقع ثوبه في الطريق فخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ الثوب من تحت
راسه او اخذ خاتما من يد او كيسا من وسطه او ذراهم من كفه ليحفظه لا يضمن ضامنا
ضمن ان المالك كان محفوظا لصاحبه السلطان الجار اذا هدد المخرج بحبس شهر او بغيره
عضوانه ليدفع اليه الوردية فذفع ضمن وان خوفه بقتل عضو لا يضمن ولو سعى رجل الى
سلطان ظالم وقال له ان فلانا مالا كثيرا وانه وجد مالا او اصاب ميراثا او قال عنده
فلان الغائب وانه يريد الفجور يا هلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان

متقلا

ذلك

ذلك سعيها موجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا اذا
لا يكون متظما ولا محتسبا في ذلك فذلك وان قال انه ضربني او ظمني وهو كاذب
في ذلك كان ضامنا رجل تعلق برجل وخافه فسقط من المتعلق به شيء فضاع قال
يضمن المتعلق قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط
بقر من صاحب المال يملكه ويمكنه ان يأخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ خرقة له فباعها
انسان وانزعها من يده حتى هرب الغريم فانه يعز بحكم الجناية ولا يضمن المالك الذي
على المديون رجل خرق صدق رجل ودفتر حسابه بكمال فيما يجب عليه واصح ما قيل فيه
انه يضمن قيمة الفلك مكتوب رجل مبيع على خطه رجل فقضت ثم جاء آخر وصيب عليها
ايضا حتى زاد في النقضان روى عن محمد رحمه الله ان الثاني يضمن قيمتها يوم مبيع
عليها الما ويصل الاول رجل اخرج كذا رجل قال محمد رحمه الله ان كانت قيمته ابر
في السبيل اقل من قيمتها لو كان خارجا عن السبيل كان عليه قيمة الكدس وان كانت
قيمة السبيل اكثر كان عليه مثل البر وعلية قيمة الخيل وان غصب كذا فاداسه
ثم اقام المصوب منه البينة على الغصب فانه يقضي له بالبر وقيمة الخيل وان رجلا غصب
من رجل جبة من الخطة فبلغ ذلك فغير خطه قال ابو يوسف رحمه الله اذا غلب قوم
رجلا شيئا له قيمة فممنهم قيمة ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا رجل اخذ ثوبه
بغصب وحشيشا فالتقى فيه رجل وصيب فيه الما قالوا ينظر الى قيمة الثوب وسجورا او غير سجورا
فغير فضل ما بينهما وقيل ينظر الى اجره وسجورا او غير سجورا فغير فضل وكذا لو اخذ رجل اذا
قيس انسان ينظر الى قيمته بخيط او غير بخيط يضمن الفضل فكذا اذا نزع بابا من انسان
عن موضعه او باليد يبرأ الا وضوا رجل سرج انسان وكذا لو كان مؤلفا من كتابا اذا انتقص
تأليفه ولم اشد على اخرا اليف حصيرة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان مكن اعادته من
باعادته كما كان وان لم يكن علم اليه المنقوص وبأخذ منه قيمة المصير صحيحا وكذا في
الفعل وكما يمكن اعادته على ما كان ولو عمل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا في
الرجل اذا شدا شتان عبد بذهب فزنى به رجل ولو رجل سدى طراخ وشره ينظر الى قيمته
سدى والى قيمته غير سدى فيضمن الفضل وكذا في اخذ رجل من نعال العرب رجل
شراكه يقوم الفعل مشتركة وغير مشتركة فيضمن الفضل فقار واقف دابة في الطريق عليها
ثياب فزنى عليها ولكب وعرق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر بن
رحمه الله ان رأى او اكسا الدابة الواقعة ضمن فان لم يضر يضمن ولو ضرر رجل على
موضوع في الطريق وهو لا يضر فخرق لا يضمن وكذا لو ارجل ارجل على الطريق فزنى
عليه انسان فاصاب الجاهل ان لم ير الجاهل لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رحمه الله

الماء

فقلت وى عن صاحبنا رحمه الله عليهم خلاق هذا ولكن لا فنى معنى بما لا يبركه رحمه الله
 لا بأس به ميت كمن شوب الغيرة قالوا ان شاء الله صاحبنا شوب ونعمة الثوب وان شأنا
 البشرا القبر فياخذ ثوبه قال لفته ابو الليث رحمه الله ان كان الميت ترك ما لا يعطى
 قيمة الثوب من ذلك المال فكذلك لو فنى متبرع قيمة الثوب لا يكون لصاحبه ان يبيش
 وان لم يكن شئ فان ترك صاحب الثوب لآخره فهو افضل وان يبيش كان له ذلك وان كان
 الثوب قد استقصى الشككين ففنى الذي كفى الميت وذوقه قال ابو نافع رحمه الله عنه
 فعندى هذا اذا كفى من غير خياطة وان غلط فليس لصاحب الثوب ان يبيش ويأخذ
 جمالا اذا كان يغير جماله في غير كبريى فيه الجدة كما يكون في شفا كبريى واذا دخله
 في النهروان الجاهل اعقبه فسقط بعينه ولف ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه
 الله كان الناس يسكنون النهروان مثل هذا الوقت لا يضمن الجمال رجل بنى حايطا في ارض
 الغصب من تراب هذه الارض قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الحايط لصاحب الارض
 لا سبيل للناس عليه لانه لو امتنع الحايط لم يصير تملكا كما كان وهكذا قال ابو القاسم
 رحمه الله وعن غيره رجل بنى حايطا في كرم رجل فغير امر صاحب الكرم ان لم يكن التراب
 قيمة فان الحايط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة
 فان الحايط يكون للباني وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه الله رجل هدم لآخرنا
 مبنيا وقيمة البناء سوى رضه مائة درهم وقيمة ارضه سوى البناء مائة درهم وقيمة
 التراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحبنا بالخير ان شافتم مائة درهم وبصير
 ترابا لينا ونقصه للهادم وان شافتم سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شئ
 وعن ابي مقاتل رحمه الله رجل هدم حايطا رجل قال يقوم الحايط مبنيا فان كانت قيمة الحايط
 مائة درهم وقيمة ترابه عشرين فيصير للهادم سبعين درهما والتراب لصاحب الحايط في
 قال صاحبنا الحايط لا يراى اخذ تراب الحايط وادفعه الى الهادم كان له ذلك وفيضمنه ما
 هدمه رجل غصب ساحة وادخلها في بناء يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة
 الساحة والبناء سواء فان اصطلحا على شئ جاز وان تنازعا يباع البناء والساحة عليهما وتقس
 الثمن بينهما على قدر ما هما وكذا لو وقع اذا خلط حطة الوديعه بشعر رجل وغاب الموضع
 كان الجواب كذلك وكذا لو هبت الريح ثوبها انسان والفته في صنع آخر حتى اصبغ
 وقيمة الثوب والصنع سواء وكذا الدجاجة اذا تبعت لفرقة وقيمة أسوان كانت
 قيمة اللؤلؤ اكثر كان لصاحب اللؤلؤ ان يملك الدجاجة بقمتهما ولو ادا صاحب الدجاجة
 ان يعطى قيمة اللؤلؤ كان له ذلك وكذا لو اشترى اللؤلؤ وقيمة اللؤلؤ اكثر
 كان لصاحب اللؤلؤ ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤ شئ يسير فلا شئ على

صاحب البعير فكذلك لو ادخلت هامة رجل راضيا في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكره
 لصاحب الدابة ان يملك القدر بقيمة ونظايرها كثيرة لصاحبها كمالا لين ان يملك الاخر
 بقمته وان كانت قيمتهما على السوا يباع عليهما ويقسمان الثمن وعن ابي يوسف رحمه الله
 وقعت في دمي رجل ان كان في قلبه الدين ضررا لا قلبه وانظر حتى يباع الدين المثل
 فالأجل فان لم يكن في قلبه ضررا لم يملكه وقال ابو رحمه الله يعلبه الذي يطلبه
 رجل غصب عبدا وشك يملك العبد في العبد يد وقيل نفسه ضمن الغاصب رجل غصب سقينة
 فوجدها في وسط البحر فان مال ذلك لا يسترد هامة من الغاصب لكن يوجرها هامة الى الساحل
 وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجد هامة مع الدابة المفاضة فان مال ذلك لا يسترد هامة منه
 ولكن يوجرها هامة الى مال من رجل غصب عبدا فابيضت عينه عند الغاصب ستردها مال ذلك
 وفمن الغاصب وش العين ثم انجلى البياض عند مال ذلك كان للغاصب ان يسترد من مال ذلك
 ما ضمن من ارض العين رجل غصب عبدا قاربيا او خبازا او نحو ذلك ففسد العمل عند الغاصب
 فلو يقوم العبد خبازا او قاربيا ويقوم غير خباز فيضمن الغاصب فضل ما بينهما رجل غصب من
 رجل عبدا الى دابة وغاب المصوب منه فطلب الغاصب القاضى ان يقبل منه المصوب او ياد
 له بالانفاق فيرجع بذلك على مال ذلك لا يجزيه القاضى الى ذلك ويتركه عند الغاصب ويثقله يكون
 على الغاصب لو قضى القاضى بالانفاق على المصوب لا يجزيه الغاصب منه شئ وان راي القاضى
 المصلحة في ان يبيع العبد والدابة بان كان الغاصب مخوفا وبسلك الثمن لصاحب الدابة فضل
 ذلك رجل خلع صبيبة وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد رحمه الله محبس الرجل حتى ياتيها
 ويعلم انها قد ماتت فلا يكون دفع الدائم الى صاحبها منه وأمر بان يفتقرها ففككت في يد
 من مال المديون ويكون على حاله ولو دفع الدائم الى صاحبها الدين ولم يقبل شيئا ثم ان الطاهر
 دفع الدائم الى المديون ففككت في يد هلك من مال الطاهر كما لو دفعها الطاهر
 الى جنى لينتقد بها رجل دفع الى رجل عشرة دراهم فقال ثلثة منها لك والباقي سلمها الى فلان
 وفلان ففككت عشرة في يد من ثلثة لانها مقبوضة بهبة فاشك والباقي امانة في يد من
 محمد رحمه الله رجل دفع الى آخر عشرة دراهم خمسة منها هبة له وخمسة منها ودية عند
 فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية قال على القابض سبعة دراهم ونصف
 لان الخمسة الموهوبة مضمونة والخمسة التي استهلكها نصفها كان من المضمونة ونصفها من
 الامانة فلذلك يضمن سبعة ونصف رجل عليه درهم رجل دفع المديون درهمين الى الطاهر
 او درهمين درهمين فقال اخذ درهمين منها فضاع الدومان قبل ان يعين درهمين قال ابو مالك
 من مال المديون رجل كسر درهم رجل فوجد داخله فاسدا او كسره رجل فوجد داخله
 فاسدا قالوا لا يضمن شيئا رجل غصب من رجل دراهم او دينار في بلد طائفة مال ذلك في بلد

فية السيد لا تولى غلب العبد على الغاصب
 فان لا ان ضمن الغاصب

الغاصب

مطلق
 فدية صبيبة ودرهمين
 موهوبة لا يوفى بحسب شئ
 ما في بناء او درهمين

هككت

أخرى كان عليه تسليم وليس المالك أن يطالبه بالقيمة وإن اختلفا شعروا **وعصب**
عينا فليقية المصوب منه في بلد أخرى والمصوب في بلد الغاصب فإن كانت القيمة في هذا
المكان مثل القيمة في مكان العصب وأكثر فلا لك أن يأخذ العصب وليس أن يطالبه
بالقيمة وإن كان الشعر في هذا المكان أقل من الشعر في مكان العصب كان المالك بالخيار
أن يأخذ القيمة على سعر مكان العصب إن شاء انتظر حتى يأخذ العصب في بلد العصب
إن المالك وجد الغاصب في بلد العصب قد انتقص سعر العين فإنه يأخذ العين وليس
أن يطالبه بقيمة يوم العصب لو كان العين المصوب قد هلك وهو من ذوات الأثنا
فإن كان الشعر في مكان الذي القيا مثل الشعر في مكان العصب لم يكن له أن يأخذ العصب
وإن كان الشعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار أن يأخذ القيمة العين في مكان
العصب وقت العصب إن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر من القيمة
إن شاء أعطاه مثله في مكان الخصومة وإن شاء أعطاه قيمته حيث عصب إلا أن يرضى
المصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في مكانين سواء كان المصوب منه أن
يطالبه بالمثل وعن أبي يوسف رحمه الله رجل عصب من رجل حنطة بمكة وحملها إلى
بغداد فإن عليه قيمتها بمكة ولو غصب ما بمكة فجأبه إلى بغداد قال إن كان صاحبه من
أهل مكة عليه قيمة وإن كان من غير أهل مكة أخذ غلامه ولو أن رجلا حمل رجلا إلى
بعض البلاد وكان على الحامل كراهة إلى الموضع الذي حمله منه الغاصب إلى أن
تقته المصوب المستهلك فأي المالك أن يقبل قال أبو يوسف رحمه الله يرفع الأمر إلى
القاضي حتى يأمركم بالقبول وقال نصر رحمه الله كانوا يقولون في العصب والوديعة إذا
وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يدك أو في حجره ثم جاء
آخر فرفع قال أبو بكر رحمه الله أخاف أن لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب الثوب أنه وديعة
ولم يعلم أنه ثوب واختار الفتوى أنه يبرأ لأنه ردة عليه عين ماله فإن الغاصب لم يطعم
المصوب منه برئ عن الضمان وإن كان لا يعلم وإن وضع عين العصب والوديعة
بين يدي المالك يبرأ عن الضمان ولو كان العصب مستهلكا فأعطاه القيمة فلم يقبل ولم
يرفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وإن وضعه في يد المالك
أو في حجره يبرأ عن الضمان ولو وضع العصب في يد يدي المالك يبرئ وإن عصب
من صبي شيئا ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ صح ولا فلا ويكون بمنزلة ما دفع
السج عن ظهره أنه الغريم أعاده إلى ظهره لا يبرأ لأنه لا يصح أن كان الغاصب مستهلك العصب
حتى تمنى القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان الصبي ما ذوق له في التجارة وهو برئ وإن
لم يكن ما ذوقه إلا من الغاصب عن الضمان لأن دفع القيمة يتضمن معنى التملك رجل

هذا هو الوجه في العصب

قال

المصوب

عصب

فإن كان قد برئ من المالك

عن الضمان

عصب ثوبا أو جارية أو غيرها وهي قايمة بعينها فأبرأ منها مع ويصير العصب طائفة في يد
وكذا إذا حمله من ذلك برئ الغاصب عن الضمان سواء كان قايما أو مستهلكا إن كان مستهلكا
فأبرأ عن الدين وإن كان قايما ففأبرأ عن ضمان العصب مع ويصير العين مائة عند الغا
رجل يبيع درة رجل ومات فإن ترك ماله أعطى الضمان من تركه وإن لم يرد ماله استقر بطنه
بخلاف ما إذا مات المالك وفي بطنه وليحي فإنه يشتر بطنه لأن في ذلك ميناة الأدي عن
الهلاك فهو بخلاف المسئلة الأولى وهو يبيع درة غير وهو يبيع قيمتها ولا ينتظر إلى
أن يخرج منه ثوب القرع إذا انتفى ملك رجل نصارت في ثوب رجل آخر عظم القرع ففقد
أخرجه من غير كسر الحب في منزلة اللوثة إذا ابتاعها دجاجة ينظر إلى أكثر المالكين قيمة
فقال لصاحبها أكثر أن شئت أعطيت الأخر قيمة ماله فيضرك فإن أبي يباع الحب
عليها على ثوب ما قلنا فيكون الثوب بينهما وكذا في الجواب في الأثر إذا دخلت في دار
رجل وتوالت رجل الرجعة غير في داره رجل آخر فتعذر أخراجها فإن الذي فعل
ذلك يضمن لصاحبها الرجعة قيمة الأثر رجعة ولصاحب القارورة والأثر رجعة ماله
بالضمان ولو اختلط ثوب رجل بآخر فخرج من أحد البياع المختلط ويضرب كل رجل
منهما بقيمة مختلطة لأن هذا نقصان حصل لا ينفع أحد فليس أحدهما بإيجاب النقصان
عليه باقي من الآخر ولو وقع رجلان في داره الموضع في بيته ففقدوا ولم يقدروا
على أخراجه إلا بطلع الباب فإنه إن أعطى لصاحب الفضيل قيمة فضيله يوم صار الفضيل
بحال لا يمكن أخراجه إلا بطلع الباب وإن شاق قلع بابه ورد الفضيل لصاحبه قال
مولا نأقول لله عنه ينبغي أن يكون هذا الجواب فيما إذا كان نقصان البيت لأخر الفضيل
أكثر من ثوب الفضيل ما إذا كانت قيمة الفضيل أكثر من نقصان البيت يدخل في البيت
الموضع الباب فإنه يضمن لصاحب الفضيل أن يدفع نقصان البيت إلى الموضع ويخرج الفضيل وهذا
إذا دخل الموضع الفضيل في بيته ولو استعمل الموضع من غير بيتا ودخل فيه الفضيل فإنه
يقال لصاحب الفضيل أن يمكنه أخراج الفضيل فخرجه والأثر رجعة وأجعله أن ياريا
دفع الضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفضيل حماما وبغلا فإن كان ضرر قلع الباب
فأخشا فذلك لك وإن كان تسيلا كان لصاحب الحمام والبغل أن يطلع الباب وليتزم فيما
نقصان البيت فيصل الدابة إلى صاحبها ويدفع الضرر عن صاحب البيت بإيجاب الضمان قصا
يسط ثوب النصارى على رجل فالقيمة التي في أمانة متباع فأنصب بصبغه ذكرا لنا طفي رجله
أنه ليس على النصارى ولا على صاحب الثوب شيء لأجل الصبغ لكن يباع الثوب فيصرف للصباغ
صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه رجل ذبح شاة أفسان ظمأ فضاخها بالخيار إن شاء ترك
التيوع عليه وضمنه قيمتها وإن شاء أخذ المذبح وضمنه النقصان وكذا إذا سلخها في جملها

في يد

مضطرب

رة

قيمة القارورة
وتسبب القارورة

في يد

عنصره من القيمة التي جعفر رحمه الله انه اذا اخذها ليرى ان يضمن نقصان
 ولا تقوى على ظاهرها رواية وكقطع يد حمارا وبخل وقطع رجله فصاحبه بالخيار ان
 يضمن القيمة ويدفع اليه الدابة وان شاء امسكها ولا يرجع على الغاصب بشئ بخلاف ما لو
 كان المعضوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لصاحبها ان يضمن الغاصب قيمتها
 ويدفع اليه المعضوب وان شاء ضمنه النقصان ويأخذ المقتطع لوان لا يقطع اليد
 والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما البعول يقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا
 كان له الخيار في الادعي ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرق ثوب
 انسان خرقا فاحشا هذا اذا كانت الدابة مما لا يؤكل كالحمار والبغال وان كان مما يؤكل كالشاة
 والجوز في ظاهر الرواية هذا والاول سائلنا ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه
 النقصان ويمسك الدابة وهكذا ذلك شمس القيمة الشرخسي رحمه الله وكذا اذا ذبح
 شاة فلصاحبها ان يدفع المذبوحة ويضمن قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة ولا شئ له في
 ذبح حمار غير ليرى ان يضمن النقصان في قوله ان يضمنه رحمه الله ولكن يضمنه جميع
 القيمة وعلى قوله محمد رحمه الله ان ذبح حمار غير قتلها الماع ان يمسك الحمار ويضمنه النقصان
 وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله قتل فليضمن ان يضمن النقصان وقال
 محمد رحمه الله ان كان له قيمة يوفى قطع اليد والرجل فان شاء امسك الدابة ويضمنه النقصان
 والا فاعاد على قوله ان يضمنه رحمه الله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان شاة سلم
 الجثة ويضمنه جميع القيمة وليس له ان يمسك الجثة ويضمنه النقصان وهي مسألة جده العياشي
 وفي ابن واخذ من الفضيل والحشر وما يعمل به كالفيران ربع القيمة والبقرة ان كانت
 يعمل بها فذلك لك وكقطع رجل حمارا ويك ثم ذبحه صاحبه لا شئ لصاحبه لعل المقاطع في
 قوله ان يضمنه رحمه الله وعن ابى يوسف رحمه الله في المشتقا اذا قتل لاشان ذبيحة مملوك
 او اسدا مملوكا لا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد يكسب البيت ويخدم رجل غصب
 مصحفا فسقطه قالوا هي زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد ذلك فيه
 وان شاء ضمنه قيمته غير منقط وذكر المصنف عن ابى يوسف رحمه الله عليه ان صاحبه يملك
 بغير شئ رجل اغتصبك رضا فبذخطة ثم اختصما قبل ان يثبت قال محمد رحمه الله ان شاء
 صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول للغاصب اتلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع
 فيه يقوم الارض ليس فيها بلذ ويقوم وفيها البذر فاعطاه فضل ما بينهما رجل اغتصب
 غلاما قيمته خمس مائة فخصاه بغير انصار وساو الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه
 خمس مائة قيمته يوم خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شئ له ولا عليه
 رجلان مع احدهما سويق ومع الآخر نيتا ومن فاصدا فاقصبت من هذا اوزيته

بأنه يضمنه
 النقصان

ان يضمنه
 النقصان

مطلب الغنم اذا ذبح

لان صاحب السويق استهلك من هذا اوزيته في سويق ذلك قال صاحب السويق
 يضمن لصاحب النيتا والسمن مثل منه اوزيته لان صاحب السويق استهلك من هذا
 اوزيته ولم يستهلك صاحب النيتا سويق ذلك ولان هذه زيادة في السويق فآبة
 رجل لم يربطه مشدودة والباب مغلق فجا انسان وحل الدابة ثم جا آخر ففتح الباب
 فذهبت الدابة قال محمد رحمه الله الفمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم وقولان حلا
 اخذ مملوكه الآتي وقيد واغلق عليه الباب فحل رجل قيد وفتح الباب وذهب المملوك
 قال لا ضمان على الذي فتح الباب وحل القيد لان بني آدم لم يخرجوا في الدهاب فهو الغافل
 والبيعة ليست لها فان كان المملوك ذاهبا لعقل لا يؤمن ان يلقي نفسه في البئر ويح
 ذلك قال هوذا من له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله لا يضمن في
 البهايم ايضا رجل غصب من آخر كلبا من حنطة ثم دفعه الى المعضوب منه وقال للمعضوب
 منه اطعمه لي فطحن ثم علم انها كانت حنطة قال للمعضوب منه ان يمسك الكلبين وكذلك
 لو غصب غزالة ثم دفعه الى المعضوب منه وقال السبعة لي فنبهه ثم علم به وكذا لو غصب
 دابة ثم مات المعضوب منه فجاءه رثه واستعار من الغاصب دابة ليوكبها فاعارها الغاصب
 اياه فطبت تحت برأ الغاصب عن ضمانا رضى بين رجلين ذرعها احدهما كلها لغير
 الشريك قال محمد رحمه الله ان كان الزرع قد طلع فترضا ان يعطى الذي لم يزرع الذي
 زرع نصف بذر فيكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك لم يثبت الزرع
 بعد لم يحزن وان كان قد نبت فابدا الذي لم يزرع ان يبيع الزرع فان الارض تقسم بينهما
 نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يبيع ما فيه من الزرع ويضمن للزرع له ما دخل
 رصده من نقصان القطع رجل اضاف رجلا فنتى الضيف عند ثوبا فاتبه به صاحب البيت
 فغصبه غاصبا قال ان غصبه غاصب المدينة فليس عليه ضمان وان خرج عن المدينة
 ضمن قال رجل غصب ثوبا فقطعه فقصا ولم يحطه قال ابو حنيفة رضي الله عنه صاحب الثوب
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب رجل غصب عبدا فابى
 من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك فورد على الغاصب من مسير ثلثة ايام فاجعل على
 المولى ولا يرجع به على الغاصب لكنه يرجع به على الغاصب بانقص الابق رجل غصب جارية
 وغيرها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب قيمتها الف وخلف
 على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحل للغاصب ان يستبد بها ولا يطاها ولا يبيعها الا
 ان يعطيه قيمتها تامه فان اخذها الغاصب بعنا لفضا بالقيمة الناقصة يجوز عقده وعليه
 تمام القيمة كما لو عتقها في اشرا الفاسد وقادى رجل على رجل انه وجب له هذه الجارية
 وانه قبضها منه واقام على ذلك شهود زور فقضى القاضي له بها لا يحل له ان يطاها ولا يستحل

واخذ منه نقصان الثوب

من قيمته قال الا يرى ان المولى
 لو وجع فزده كان على
 الغاصب نقصان الابق

فان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع هو ملك غيرهما ولم يكن لهما ان يربطوا
 كان ضامنا لما اصاب الجار فلو كان ذلك الموضع ملكا للاول فتمن الثاني للاول ما اصاب
 الجار الثاني وان كان ملكا للثاني لا يضمن الثاني ما اصابه الجار وكذا في دابة في الموضع
 المباح ثم جاء آخر فادخل دابته ففقد دابة الثاني الا ان عضه على العود فتمن جارا
 فلا وان كان ذلك في موطأ لا يضمن صاحب الموطأ ولا يضمن الآخر وان ادخل
 دار رجل غير مقفلة وفي الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه القتل فتمن قال لا يضمن
 لا يضمن صاحب الموطأ وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان ادخله باذن صاحب الدار
 لا يضمن وان ادخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لا يضمن صاحب الموطأ وان كان مسبا
 فاذا ادخله باذنه لم يكن مسبا وان ادخله بغير اذنه كان مسبا وان ادخله بغير
 اذنه كان متعديا يضمن كمن القى حية على انسان فقتله كان ضامنا وهذا بخلاف ما لو
 وضع سكينه الى صبي فقتل الصبي نفسه او قتل رجلا بغير امر الدافع فانه لا يضمن الدافع
 لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع فعل الدابة والهامية هدر فيضاد الى المترك
 رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو كلب قد دخل فطبت دابته شيئا ضمن الدافع ولو كان
 الداخل سابقا او قايما لا يضمن **فصل في ما يضمن النار وما لا يضمن**
 رجل اراد ان يحرق حصيدا رصنه فاوقد النار في حصيدك فذهبت النار الى ارض جاره
 فاحرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصيدك يتعدى النار الى زرعه جاره
 لانه اذا علم ذلك كان قاصدا لحرق زرعه الغير قالوا ان كان زرعه غير بعيد من حصيدك
 الذي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرعه جاره ولا يطير شيء من ناره الا شرارة او شرارة
 فحمل الشرارة من ارضه الى ارض الجار فاحرق زرعه الجار وكذا لا يضمن فاما اذا
 كان ارض جاره قريبا من ارضه بان كان لزرع الجار فلتعين قريبا من الا ليعتد على
 وجه يعلم ان ناره تصل الى زرعه جاره يضمن صاحب النار زرعه الجار وكذلك رجل القطن
 في ارضه وادفع جاره لصقة بارضة فاوقد النار في طريق ارضه الى جانب ذلك القطن يعلم
 ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن فاحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي
 اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان ناره يتعدى الى القطن كان قاصدا لحرق القطن فاحرق
 هدف في داره فرمى الى الهدف فوافقه دابة فامسك شيئا في دار رجل آخر فقتل نفسا
 كان ضامنا ويكون ضمان المالك الى الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي رجل اوقد في
 تنوره نارا فالقى فيه من الخشب ما لا يحتمل له التورق فاحرق بيته وتعدى الى دار جاره
 فاحرق يضمن صاحب التنور كما لو ارسل في ارضه ما لا يحتمل له ارضه فتعدى الى ارض غيره
 فامسك ما فيه من لزرع كان ضامنا وان كان يعلم ان ارضه يحتمل ذلك اما لا يضمن رجل

في دار غيره

من نار في ملكه او في غير ملكه فوقعت شرارة من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله يضمن لانه لم يحتمل بين رجل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون
 مضافا اليه حتى لو طارت الشرارة بشرق النار فالتفت على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه
 وهكذا ذكر في النوادر عن ابي يوسف وقال بعض العلماء ان من نار في موضع له حق المرور
 فوقعت شرارة في ملك انسان او في ملكه لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع
 فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن
 هذا اظهر عليه الفتوى وكذا في موضع جرح في الطريق فاحرق بذلك شيء وهو هبت فيه الريح
 الى موضع آخر فاحترق شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام الشافعي رحمه الله
 اذا وضع الجرح في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا وذكر في ثوب الانسان الشافعي رحمه الله
 في ثوب الانسان اذا وضع جرح في الطريق او من نار في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه
 وذكر لنا طي رحمه الله رجل اوقد نار في طريق العامة فالتفت على ثوب انسان الى دار رجل آخر فاحرق
 لا يضمن فعلم وقال لان جنايته قد زالت وذكر في الجنائيات من الاصل مثله تدلى على صحة
 ما قال لنا طي رحمه الله ان جنايته قد زالت حتما دُفِعَ حصيدا على حديد محترق فالتفت
 شرارة من حصيده فوقعت على ثوب رجل ثم في الطريق ضمن الحداد وذكر لنا طي رحمه الله حداد
 بكس في دكانه اتخذ في حائطه كبرا يعمل والحائز الى جانب طريق العامة فاوقد الحداد في كبره
 نارا على حديد له ثم اخرج الحداد فوضعه على صلاته وضمن لها بمطرفة فتطاير ما تطاير من الحطب
 المحمأة فخرج ذلك من حائطه وقيل رجلا او ثوبا من رجل اوقد ثوبا انسان او قتل دابة
 كان ضمان ما تلف بذلك من المال والمالاية في مال الحداد ودية القتل واليمين يكون على قتلته
 لان ما طار من دق الحداد وضربه فهو جنايته بيده لا عن قصد ولم يبق الحداد لكن اجتمعت
 الريح بعض النار عن كبره او الحداد المحمأة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت انسانا او احرق
 ثوبا انسان او قتل دابة كان هذا ولو هبت الريح بهامة رجل واوقعت على قارورة غيره فاحترق
 القارورة لا يضمن صاحب العامة رجل في الطريق وهو يحمل حلا فوقع الحمل على انسان فالتفت
 ضمن وهو غير انسان بذلك الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل فذلك
 الموضع اذا لم يحتمل من وقع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره وهو وضع جرح على حائط فستقطعت على حائط
 فالتفت لا يضمن الواقع اذا كان له حق الوقوع على الحائط لانه لا يكون متعديا ولو وضع جرح في
 طريق المسلمين ورجل اخر وضع جرح في ذلك الطريق قد خرجت جرحه لان جنايته قد زالت فربى
 عن الضمان وان تكسر شيئا في الطريق كان ضامنا على صاحب الجرح القائمة لانه كان متعديا في
 الوضع وهو زل جنايته وقد وقع رجل دابته في الطريق ورجل اخر كرك ذلك ففقد احد عظامه
 واصابت الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لان جنايته قد زالت وتلفت الهاربة بالآخرى

وجاء

كسرت

كان فمما ان له ان على صاحب الاخرى لا قلنا في الحريتين وقال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله
في مسله الحريتين ان كانتا لجزان على عبادة الطريق ضمن كل واحد منهما قيمة خرج صاحبها اذا
تخرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرتا وهلكا رجلا اغترف من الحريتين الكبيرة بحجة
فوضعهما على الشط ثم جازا آخر وفضل مثل ذلك فتخرجت الاخير وصدت الاولى فانكسرتا
قال بعضهم ضمن صاحب الحرة الاخير قيمة الحرة الاولى لصاحبها وقال بعضهم ضمن كل واحد
منهما قيمة خرج صاحبها والاصل في هذه المسألة في كل موضع كان الواضع حتى الوضع في ذلك
المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سوا تلف به وهو مكانه او بعد
ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن الواضع حتى الوضع اذا عطب بالموضوع شيء ان عطب
فالموضوع في مكانه لم يتركه ضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال
بمنزل نحو ان يوضع حجر في الطريق فصب بها النخ وازالها عن مكانها وحرق شيئا لا يضمن
الواضع وكذا لو وضع حجر في الطريق السيل ودرجته فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جانيته
نالت بالاولى والنخ وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمنزل بان وضع حجر في الطريق
ثم جازا آخر ووضع حجر في الطريق فتخرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو بوب
رحمه الله يضمن كل واحد من صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الحرة القائمة في موضعها
قيمة الحرة التي نالت عن موضعها لان جناية صاحبها الاولى قد نالت وان درجتها النخ
وتحتها عن موضعها عطب بها شيء يضمن صاحب الحرة التي درجتها النخ لا قلنا بخلاف ما
لو تخرجت وكذا لو وضع حجر في الطريق فغتر به انسان وازاله وقات الذي غتره ضمن
الواضع وان غتر الميت انسان وهلك كان على عاقلة الميت دية من غتر الميت لان جناية
قد نالت حيث نالت المجموع عن ذلك الموضوع فلا يجب ضمان من غتر الميت على الواضع ولو وضع
رجل في الطريق حجر على من اذنت او غير ثم جازا آخر ووضع حجر في الطريق خرج من اخرى
من الاولى شيء وابطل المكان فوقع على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد رحمه الله او لا
ادنى ثم قال لا يضمن صاحب الاولى وفيه رستم رحمه الله رجل وضع في الطريق حجر فيها
نيت وليس فيها شيء فوضع رجل آخر في الطريق حجر اخر فتخرجت احدهما فاصابت الاخرى
فانكسرتا قال يضمن صاحب المقايمة التي لم يتخرج قيمة الحرة التي تخرجت ويضمن مثل
ما فيها ايضا من النيت لان كل واحد منهما كان متعلبا بالوضع في الطريق الا ان جناية
صاحب القائمة لم يترك وجناية صاحب الاولى تخرجت وقد نالت فصار تلف بالحرة القائمة يضمن
صاحبها وما تلف بالحرة التي تخرجت يضمن صاحبها وهذا يوافق ما قلنا في المسألة الاولى
رحمه الله في المسألة الاولى رجل وقف دابته في سوق الدواب فالتفت الدابة شيئا لا
يضمن صاحبها لان اتفاق الدواب في سوق الدواب يكون باذن الاولى فلا يكون ضمن

وكذلك

وكذلك ارباب المسكن اذا وقفوا السفن على الشط فاجاب سفينة فاصابت السفينة الوا
فانكسرتا الواقف كان ضمان الواقف على صاحب السفينة الخاسية فان انكسرت الخاسية لا
يضمن صاحب الواقف لانه لا امام اذن ارباب السفن اتفاق السفن على الشط فلا يكون
نعلم تعدا رجل وضع شيئا في الطريق فغتر عنه دابة رجل فالتفت شيئا لا يضمن الواضع اذا
لم يصعب الموضوع في الطريق وكذلك رجل شهد على حابط ما يلحق الطريق للسليم فسقط الحابط
فغتر عنه دابة رجل فغفلت رجلا لا يضمن صاحب الحابط المائل اغايض صاحب الحابط اذا سقط
الحابط على انسان ودابة فقتله رجل من حق المسلمين فغلق ثوبه بقفل جازت رجل فخرق
قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان القفل في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه
ضمن ثم قال وهذا شيء اخر انه اذا غلق ثوبه بذلك فخرقه فخرق ثوبه لا يضمن صاحب
القفل ولكن لم يعلم ان ثوبه غلق بالقفل لانه اذا غلق ثوبه فخرقه فخرق رجل في ذلك
شيئا فسقط من ذلك في دابة شيء وتلف كان ضمان ذلك على من دق في دابة رجل دخل بيت
رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا تحبها قارورة فيها درهم يعلم
به فانه فقالت القارورة فذهب الدرهم فضاها الدرهم وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة
على الجالس ولما كانت القارورة تحت ملاءه فغطها فاذا ن له بالجلوس على الملاء لا يضمن الجالس
قال الفقهاء ارباب البيت رحمه الله في الوسادة لا يضمن عنها البعض وهو اقرب الى القياس لان
الوسادة لا يملك الجالس كما لا يملك الملاء وعليه القوي وان اذن له بالجلوس على سطح بيت
به فوقع على سطح ملاءه لا يضمن الجالس قال ابو ناصح رحمه الله وهذه المسألة من مسائل الجنايات
وانما ذكرناها هنا لانها لا يملك بيتها ان المال كان غتره الغصب رجل قلع ثوبه من رجل في
غرتها في ناحية اخرى من تلك الدار فكسرت كانت الشجرة للقارورة وعليه قيمة الثوب من قلع
المثاقبة ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع يضر الارض كان لصاحب الارض ان يعطيه
قيمة الشجرة المقطوعة رجل قطع اشجاركم الانسان كان عليه قيمتها بطريق معرفة القيمة ان تقوم
الكرم مع الاشجار القاعة وتقوم مقولع الاشجار فابينها يكون قيمة الاشجار واذا عرفت قيمة
الاشجار بعد ذلك يخرج صاحب الكرم ان شادغ الاشجار المقطوعة الى القارورة ومنه تلك القيمة
وان شادغ المقطوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي رجل قطع
شجرة في دار رجل غير من نخيل صاحب الدار ان شادغ الشجرة على القاطع ومنه قيمة الشجرة
قاعة لانه تلف عليه شجرة قاعة وطريق معرفة تلك القيمة ان تقوم الدار مع الشجرة وتقوم
بغير شجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شادغ الشجرة ومنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه
اتلف عليه القيام وطريق معرفة ذلك لانه اذا ظهرت قيمة الشجرة القاعة بالطريق الذي قلنا
فما تقدم فبعد ذلك ينظر تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان

لس

القطع وان كان قيمة المقطوعة بتمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع لانه لم يسلط شيئا
 رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجر جودا صفا ورطبة فالتف انسان تلك الجوزات كان عليه
 نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بالحق لا يضمن الا تلاف
 اذ لم يكن على الشجر فالتلافها وقطعها ينقص قيمة الشجر فينظر ان الشجر بدون تلك الجوزات
 بماذا يشتري ومع تلك الجوزات بماذا يشتري فيضمن فضل ما بينهما فكل ذلك رجل كسر عصفرا
 من اخصان الشجر القائمة بقوم الشجر مع العصفور ويقوم بدون العصفور فيضمن فضل ما بينهما
 استاجر فاسا ودفع الى الجوز له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضمن المستاجر قيمة الفاس
 وقال بعضهم سطر ان استاجر الاجير ولا يضمن قال مولا نارضى الله عنه ويشي ان لا يضمن
 على كل حال لان المستاجر عاكس الاجارة فملك الاعارة والايديع رجل غصب ابة فملك
 واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ركبته واقام الغاصب البينة انه ردّها
 وماتت عند صاحبها اولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو غصب ثوبه صاحبها ان الغاصب
 قبلها او كان المقصود بالاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار فاقام الغاصب بينه
 انه ردّها على صاحبها كانت بيته صاحبها اولى لان القتل هدم الدار وتصور بعدا لرجل
 كان لغاصب ردّها ثم هدم الدار وقل الدابة كانت بيته صاحبها اولى لانها ثبتت سببا
 حادثا للضمان ولو اقام صاحبها البينة انها ماتت عند الغاصب اقام الغاصب بينه انه ردّها
 فماتت عند صاحبها قال ابو يوسف رحمه الله بينة صاحبها اولى لما قلنا وقال محمد رحمه الله
 يقضى ببينة الغاصب فان قامت على الاثبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بيته صاحبها
 اثبات فعل على الغاصب لا اثبات سبب الضمان بعبث الغاصب بخلاف الاول رجل غصب حنطة
 وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب عليه تحنطة لصاحبها ثم في القياس للغاصب ان ياكل
 هذا الدقيق وهو قول زفر رحمه الله وفي الاستحسان وهو قولنا ليس ان يسفع بالذوق
 ما هو بوجه الضمان بالتراضي ويقضى للقاضي عليه بالضمان لان جزء الحنطة يفرق في الحنطة
 وهو سبب فلا يحمل له ان ياكل ويسفع به ما هو سبب للمقصود به الغاصب بالضمان وذلك
 باستيفاء الضمان او بقضاء القاضي وقيل هذا قول محمد رحمه الله اما عندنا في حنفية رضي الله
 عنه يحمل له ان ياكل الدقيق ويتنفع به لان ملك الغاصب منه قد تبدل وكذا اذا
 غصب لحما فطعمه وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فضعه واكله حل له ذلك في قولنا في
 حنفية رحمه الله لانه صار مشبها بالملصق فعندنا في حنفية رحمه الله شرط الطبيب ثبوت
 الملاك بالبدل وعند صاحبيه رحمه الله عليهما ادلا بالبدل وقولها اقرب الى الاحتياط وذكر
 في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها او نواة فزرعها او تالة فابنتها او غصب غزلا فشججه لا
 يحمل للغاصب ان يتنفع بها قبل ان الضمان او يقضى بالضمان وعن ابي يوسف رحمه الله

رجل غصب ثوبا

بالضمان

رجل غصب ثوبا
 او غصب ثوبا
 او غصب ثوبا
 او غصب ثوبا

في الثالثة اذا انتهب الغاصب يحمل له ان يتنفع بها قبل ان الضمان وفيما سوى ذلك يحمل رجل
 جارية فنبتت عنده ثم ردّها على المالك فولدت عنده المالك وماتت في نفاسها او ما يشبه ذلك
 ايضا كان على الغاصب قيمتها في قولنا في حنفية وقال ابو يوسف رحمه الله ليس عليه الا نقصان الحمل
 كما لو غصب حلبة فحجتها فحمت عنده فردّها محجمة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الا
 للنقصان الحلي في قوله في حنفية واي يوسف رحمه الله عليها وهو غصب جارية فحمت عنده
 او ابنتت عنها او جعلت فردة لها وردها ارش العين ونقصان الحلي ثم ذهب يارض عنها فملك
 وسلمت فان المرئى يرد ما اخذ من رضى اليارض ونقصان الحلي ما في الجمل ينظر ان كان من الرضا
 فانه ينظر الى ارش الجمل ونقصان عيب الناقة فان كان عيب الناقة اكثر لا يرد شيئا وان كان
 ارش الجمل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الناقة لان عيب الناقة قائم وعيب الجمل قد
 زال ولو كان الجمل من ربح لا ضمان على الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك
 الجمل او من غير لا ضمان على الغاصب بها ولو كان رجلين اخضا رجلا في جارية فاقام احد
 البينة ان ذا اليد غصب في الجارية في وقت كذا واقام المذبح الاخر ان ذا اليد غصب في
 هذه الجارية وفي وقت لذلك وقتا بعد وقت الاول قال في الثاني في قياس قولنا في
 حنفية رحمه الله وعلى الغاصب قيمتها للارش وفي قياس قولنا في حنفية رضي الله عنه الجارية الاولى
 ولا يضمن الغاصب الثاني شيئا غاصب الغاصب استهلك الغاصب او هلك عنده فادى القيمة الى
 الاول برى عن الضمان وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يبرأ ولو رد عين الغاصب الى الاول
 برى عن الكل وقولنا الغاصب الاول انه اخذ النعمة من الثاني لم يصح اقراره على الغاصب
 منه وكان للغاصب منه ان يضمن الثاني الا ان نعم الثاني النعمة على ما ادعى وكذا لو كان
 مكان الثاني غاصب الموضع الغاصب اذا تزوج بدله لم يضمن الغاصب له واشترى بها شيئا عن محمد رحمه
 الله يحمل له الوطى والاستعانة به ولو كان الغاصب عرضا فاشترى بالعرض شيئا لا يحمل له ان يتنفع
 بالمشتري قبل ان الضمان ولو تزوج امرأته عرض الغاصب حل له ولها رجل كسر عصفرا رجل
 او حرق ثوبه ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صار خطبا او وقتلا لا يتنفع به منفعة
 العصفرا او كان الحرق فاحشا كان له ان يضمنه القيمة والحرق الفاحش عند البعض ما ينقص اكثر
 من نصف القيمة ولو شق ثوبه يضمن كان له الخيار ان شاء منه النقصان وان شأنا ان
 الثوب عليه ومنه القيمة رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له
 ولو كان له بعد مغنيا فتشرف له عند الغاصب لا يضمن الغاصب ثأرا رجل غصب خمر فخله بغير شئ
 صاحبه بغير شئ ولو غصب خمر فصار خلا عنده كان لصاحبه ان يضمنه واذا غرقت المرأة
 فطن زوجها فهو على وجه امان ان اذن لها بالغرل او لها عن الغرل او لم ياذن ولم يبه وكان
 سكوت ولم يعلم بغيرها فان اذن لها بالغرل فهو على وجه اربعة احدها ان يقول لها اغرلي

ولو ان المولى هو الذي اصلها ثم ماتت عند الغاصب
 من ذلك الجمل او من غير لا ضمان على الغاصب

عين

ن

نفسك او يقول اغزبه فيكون الثوب ملكا او قال اغزبه ولم يرد في الرد الاول وهو
ما اذا قلنا اغزبه في كان الثوب للزوج ان كان قال اغزبه لي بل جركنا كان الغزل للزوج
وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة
من حيث الظاهر وان خلتا فقالت المرأة غزيت بل جركنا فقال الزوج لم اذكر الاجر كما في القول
اول الزوج مع الامين ولو كان قال لها اغزبه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج
واهبها القطن منها وان اختلف الزوج اذنت لك لغزبه وقالت المرأة لا بل قلت اغزبه
لنفسك كان لقوله قوله الزوج مع الامين ولو كان الزوج قال لها اغزبه فيكون الثوب
لي ولا كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استاجرها ببعض الخارج فيفسد الاجر
ويجوز المثل كما لو دفع غزلا الى حايك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل
وعليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزبه ولم يذكر شيئا كان لقوله للزوج ولا شيء
عليه لانها غزيت تبرعا من حيث الظاهر هذا كله اذا اذن لها بالغزل وان لها هاجر الغزل
فغزيت بعد ان كان الغزل لها وعليه للزوج مثل قطنة لانها صارت غاصبة مستهلكة
فيضمن كمن غصب خنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب في قوله الى خنفة رحمه الله عليه
مثل الخنطة وان لم ياذن لها ولم يذنه فغزيت فهو على وجهين ان كان الزوج بايع القطن
كان لغزله لها وعليه القطن للزوج لانه يشتري القطن للتجارة فكان الثوب ثابته من حيث
الظاهر وان لم يكن الزوج بايع القطن فاشترى قطنا وجا به الى منزله فغزيت المرأة كان
الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله ليعزله المرأة تطوعا فهو
بمنزلة ما لو خبزت من قيق الزوج او طبخت قديلا بلحم حايبه الزوج فان الطعام يكون للزوج
ويكون للمرأة متطوعة وعن ابى يوسف رحمه الله في المتقار رجل اشترى قطنا وامل امراته
ان يغزل فغزيت كان الغزل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يقل شيئا فغزيت كان الغزل
لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته فاكلته المرأة وذكر هشام رحمه الله في رجل
رجل غزله قطن غير ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزيت باذن والغزل لي وقال الاخر غزيت
بغير اذنيك والغزل لي ولا شيء علي مثل قطنة كان القوله قوله صاحب القطن وان كان الاصل
علم الاذن الا انه تمسك بهذا الظاهر لا استحقاق ملك الغير فلا تقبل قوله رجل غصب
ذهبا او فضة فجعلها دراهم او دنانيرا وايتة عن ابى حنيفة رحمه الله عليه لا يقطع حتى يملك
لعل الصنعة وعند صاحبه رحمه الله عليها يتقطع حتى يملك وكذا في الخاس اذا كان الخاسر
منه يباع وزنا رجل نقش با مقولوا رجل نقشه بالثوب فانه يملك الباب بقيمته لان صاحب
الباب لو اخذ لم يعطه شيئا ولو اخذ انا فضة فقصه بالنقش فهو كالباب لما قلنا ولا يبيع
مخلا او زرعيا فسقاه وانفق عليه حتى انتهى او عبد اجرهما فذله فلا شيء له وكذا في

نقال

الثوب المصنوع وقتله لا شيء له ولا خرق ثوبا فباي قوم مصححا ويقوم مرفعا فيضمن بينهما
وهو قاذفه خسر لم من هؤلاء العسقة الذين يحملون للشرب ان فعل باذن الامام فيضمن
وبغير اذن الامام يضمن النكاح **فصل** في براء الغاصب والمدينون **باب**
بيع اقوام ومات قبل استيفاء المدينون ولم يبع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان دينه من الغزاه
ثم ظهر له وارث كان على الغزاه ادا المدينون الى الوارث ثانيا لانه لما ظهر الوارث انه له
يكن للسلطان حتى الاخذ بجهل مات وعليه دين وله دين على رجل فاخذ صاحب بيت الميت
من المدينون مثل حصة اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله صاحب
دين الميت يكون غاصبا ويصير ما اخذ قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه
وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه اخذ باذن الشرع الا ان المأخوذ يصير
مضمونا عليه فيكون قصاصا بدينه كما ظفر به المدينون في حقته من جنس دينه ولو كان
على رجل دين فاخذ غصبا من المدينون من المدينون ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ فيه
قال محمد بن حنبل رحمه الله المدينون بالخيار وان شاف من اخذوا ان شاف من صاحب الدين
لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار يضمن الاخذ لم يصير قصاصا بدينه
وان اختار يضمن صاحب الدين يصير قصاصا ما قال يصير كمن رحمه الله لا خيار له ويصير
قصاصا لان الاخذ عنزله المدين له على اخذ حقه والفتوى على هذا القول رجل غصب ما
فغصب من الغاصب المصنوع بجهل له على الغصوب منه دين من جنس الغصب كان الغصوب
منه بالخيار ان شاف من الاول وان شاف من الثاني لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن
الاول لا يبرأ الغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني بركى الاول رجل عليه
دين فجا المدينون الى صاحبه يدينه ليقضي دينه فدفع المالك الى الطالب لينتقد فملك المالك
في يد الطالب يملك من مال المطلوب والدين على جاله لان الطالب وكيل المدين في الانتقام
فكان يدين كيد المدين ولهذا المطلب دفع المالك الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب
ثم دفع الى المدينون لسمعك فملك في يد يملك من مال الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع
الى المدينون لسمعك صار المطلوب وكيل الطالب في الانتقام فكان المالك في يد المطلوب بعد ذلك
كما هو الاصل في يد الطالب رجل له على رجل مال لا يقدر على استيفائه قالوا لا يبرأ الفضل من ان يبع
عليه لان في الابراء تخليص المدينون عن ثار الاخر بجهل مات وعليه دين فكل الما طفي رحمه الله
يرجى ان لا يكون مؤاخذا في الدار الاخر اذا كان من بيته فضاء الدين بجهل مات وعليه دين
نسيئة ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يضمن دينه من مال الميت وهذا هو الوارث شيء
ايضا حين مات لا يبرأ من الوارث يدين لك في الدار الاخر لان الوارث لم يباشر سبب الدين
في الابراء فلم يكن ظاهرا للنسيان لم يكن منه رجل مات وله على رجل دين ولم يخلف وارثا

قالوا يصعد المديون بما عليه عن الميت ليكون ذلك وديعه عند الله فيوصله الى خمسة يوم
القيامه مسلم غصب من ذي مالا او سرق منه فانه يعاقب به يوم القيامة لانه اخذ ما لا يحق
والذي لا يرحم منه العفو ويرجى ذلك من المسلم فكانت خصومة الذي شدد عند الخصومة
لا يعطى ثواب طاعة المسلم الكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم
وبال كفا الكافر فينتج في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة يكون اشد من خصومة
الآدمي على الآدمي رجل سرق من بنيه مالا ثم مات الابن السارق ولم يرته قالوا لا يورث
به السارق في دار الآخرة لان الدين استقل الى الابن فستطاع الدابة يا ثم اثم السرقه باثما
على المسروق منه قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب الدين اذا اطلب الدين من مديونه
فما طلبه المديون مع القدرة عليه ومات الطالب اختلوا فيه قالوا اكثر المشايخ خرجوا من الخصومة
في دار الآخرة لا يكون للابن لان الدين استقل الى الوارث والخصومة يكون بسبب الدين
وقال بعضهم حتى الخصومة يكون للابن لان الدين استقل الى الوارث فليكن قال لفيقه ابو الليث
رحمه الله الدين يكون للميت لان ولته لا اخذ مالا من المديون او اياه برئ المديون في دار
بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة له ايضا في دار الآخرة وهو الصحيح رجلا مات وترك
دينه على رجل او غصبا في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في دار الآخرة
قالوا في القياس يكون للوارث لانه استقل الى الوارث وفي الاستحسان ان توري المال قبل
الموت فالثواب يكون للميت وان توري بعد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه
الاول اذا هلك المال قبل الموت لم يستقل الى الوارث لان الوارث لا يحكي في المالك وفي الوجه
الثاني لم يكن ما كان عند الموت فصار الوارث للميتون اذا اجمعت الدين هل يستخلفه الطالب
ام يتكلم من غيره قال الشيخ الامام نصرون يحيى رحمه الله استخلفه الطالب لم يستخلفه
كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض وان دفع المديون الى وارث
الطالب برئ عن الدين وبقي عليه وزر الماطلة لا يخلص عن ذلك رجل له على رجل دين
فبلغه ان المديون قد مات فقال جعلته في حل وقال وجهته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب
ان يأخذ منه لانه وجهه منه بغير شرط وجعل غصب ثوبا او دابة او دلاسم وبقي قائمه فابراه
منها برئ الغاصب عن ضمان الغصب ويصير الغصب طاعة في امانته في يد وكذا في قوله
المعصوب منه حلته من الغصب عن ضمان الغاصب وان كان المعصوب من ملك الغاصب
من ضمان لفيقه لانه ابراه عن الدين والمدين يتسل الا برأفا ما اذا كان المعصوب قايما
كان التحليل ابراه عن ضمان فيصير المعصوب امانة في يد عندنا وعلى قوله رحمه الله
لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل خاصم رجلا في دار ثم قال للدع عليه قدا برأته عن هذه الدار
وعن خصومتي في هذه الدار وعن دعوى في هذه الدار كل الناطق رحمه الله ان جميع ذلك

باطل

باطل وله ان خاصمه فيعلم لسته فاحذوا قال برئت من هذه الدار وقال برئت من
دعوى في هذه الدار صرح بذلك ولا حق له فيها ولما قام الله لا تقبل وتقول انا برئ من هذا
العبد وقال خرجت من هذا العبد ليس لي ايدي بعد ذلك لانه اخبر عن امانة فيثبت لغيره
اما في الوجه الاول صرح بالابرأ عن الدعوى والخصومة وذلك باطل رجل قال لا خير خليني
من كل حق لك على ففعل وابراه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه برئ المديون حكما وديانة
وان لم يكن عالما ببرأ في الحكم ولا يبرأ ديانة في قوله محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
يبرأ وعليه الفتوى لان لا يبرأ اسقاط والجها لا يمنع صحة الاسقاط فان اشترى اذا برئ
البائع عن المديون بغير ابراء عند الكل وان كان لا يعلم بالصواب وذكر في النوازل رجل له
على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المديون ابرأني بمالك على فقال الدين ابرأتك
قال نصير رحمه الله لا يبرأ الا عن مقدار ما يتقرب منه له عليه وقال محمد بن سلمة رحمه الله يبرأ
عن الكل قال لفيقه ابو الليث رحمه الله حكم القضاء ما قال محمد بن سلمة رحمه الله وحكم الآخرة
ما قال نصير رحمه الله لان القضاء بناء على الظاهر فظاهر اللفظ عام وحكم الآخرة بناء على الاضاف فلا
يبرأ عما لا يتقرب منه له عليه رجل قال ابرأت عن جميع غراماي ولم يستهم بلسانه ولم يتوهم ولا
منهم بقلبه قال ابو المقاسم رحمه الله روي بن مقاتل عن علي بن ابي حمزة رحمه الله عليهم انهم لا يبرأون لان
الابرأ ايجاب الحق للغرماء واجاب الحق لا يجوز الا لتمام بايعانهم وقد قال كل غريم لي فهو في حل
قال ابن مقاتل رحمه الله لا يبرأ غرمائي في قوله علي بن ابي حمزة رحمه الله عليهم وكذا في قوله ليس لي بالري
شيء جازم الهدى وان هذه الدار له منذ عشرين سنة قري بالري ساذله ذلك في قوله
علي بن ابي حمزة رحمه الله عليهم قال ابن مقاتل رحمه الله واما عندى في المسلمين جميعا يبرأ غراماي ولا يسمع دعوى
وقد قال مالي بالكوفة دار وقال مالي بالكوفة على احد الم ادمى ابرا بالكوفة او حقا قبل رجل
يسمع دعواه وتو كمال ابرأت جميع غراماي لم تكن ذلك براءة اذا لم ينفى على اقرار معينين وتو قال
قبيله فلان فان كان لا يحصى نفوس ذلك فان كانا يحصى فاهلة وكذلك الاقرار رجل
له على الناس دينون ومن غيب عنه فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل ذلك الناطق رحمه الله فيه
خلافا فقال رحمه الله له ان ياخذهم بماله عليهم وقال ابو يوسف رحمه الله هو جازم في حل اذا
كان عليهم دين ما اذا كان ثوب قايما في يد رجل او عبد قايما في يد فله ان يأخذ منه ولا يكون الدين
في يد في حل منه وهو كان له على آخر حق فابرأه على انه بالخيار مع الابرأ وبطل الخيار لان الابرأ في
تمليك دون الهبة وقد ابرأه عينا على انه بالخيار صحته الهبة وبطل الخيار فالا برأ ابي رجل قال
لا خير جعلتك في حل في الدنيا او قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدارين وفي الدنيا
وهو قال لا اخاصمك او قال لا اطلبك مالي فملكه فضا ليس بشي وحقه على حاله رجل قال اذا ما
فلان من مالي فماله حلال فتناوله فلان من غير ان يعلم باباحته قال نصير رحمه الله يجوز

جائز

وله

ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناوله من مالي فهو له حلال قال محمد رحمه
لا يجوز من تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله هو جائز فابو نصر رحمه
جعل هذا اباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة رحمه الله جعله ابرأ عما
تناوله والابرأ للمجهول باطل والضمير على قوله نصير رحمه الله وتوفا له لا يخرج ما
تاكل من مالي فقد جعلتلك في حل فهو حلال له في قولهم وهو قال جميع ما تاكل من مالي
فقد ابرأ لك ذلك عن بعضهم انه لا يصح هذا الا برأ والمصحح انه يبرأ ما على قوله نصير
رحمه الله فلان هذا ابلحة وابلحة للمجهول جائزة وما على قوله محمد بن سلمة فلان هذا
ابرأ للعلوم عن ضمان ما تناوله فيكون ابرأ عن الدين الواجب عن العين **فقال** لا خرائ
في حل مما اكلت من مالي واخذت فاعطيت حل له الكل ولا محل له الاخذ ولا اعطال ان
اباحة الطعام المجهول جائزة فان من قدم مائة بين قوم حل لهم الاكل منها وعلبك
المجهول باطل **فقال** اذنت الناس في تركيبي فمن اخذ شيئا فهو له بطلع الناس واخذوا من
ذلك شيئا فهو له اباحة **فقال** لا تحت لفلان ان ياكل من مالي وفلان لا يعلم بذلك
قال الفقهاء ابو بكر السخري رحمه الله لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق والاطلاق لا
يثبت قبل العلم كما هو كمال وعند البعض الاباحة يثبت قبل العلم **فقال** لا كذا في بعض من الغيب
فله ان يخذ مقدار ما يشبع به انسان واحد لان هذا اذن بقدر ما يحتاج اليه في الحال **فقال**
انما ان ياكل غير في املاكه **فقال** لا كذا اذ دخل فيها لا آمن من ان تناوله شيئا من ذلك
فقال المولى ان في حل من تناوله من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل فيها له ان يتناول
من ماله من المأكول والمشروب والمدايم ما لا بد منه اما ان يقصد فاخذ من ماله جملة
مائة او خمسين درهما فليس ذلك **كما في**

ابن

اولو

فقال

فقال ابو حنيفة رحمه الله هو على الهبة وهو قوله ابو يوسف ومحمد رحمه الله **فقال** الفيرم دا
هذه لك رقبتي وقبضها قال ابو حنيفة رضي الله عنه هي عارية وهو قوله محمد رحمه الله **فقال**
ابو يوسف رحمه الله هي هبة جائزة وقوله رقبتي اطل وهو قال هذه الدار لك فان مت قبلي
فهي لك وان مت قبلك فهي لك ذلك عن ابو حنيفة رحمه الله في النوادر انه لو قال هكذي كانت الهبة
جائزة وبطل الشرط وعن الحسن بن زياد رحمه الله عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما قال
ارقتك داري هذه في عارية وان قال ارقتك داري هذه وهي لك فهي هبة واما في العري ككلامها
سواء هي هبة وعن محمد رحمه الله رجل قال ارضي لفلان وحقا الارض او قال الارض ارضي هي رقبتي
لوالدي فلان وهو صغير **فقال** محمد رحمه الله هو جائز وهي هبة واشهاده قبض الصغير وعن
ابي حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل لغيره قد جعلت هذه الدار لك عري او قال عمر لك او جيتاك
او هي لك حياتك فاذا مت فهي رد على قال هذه هبة جائزة والشرط باطل ونصير العري ان يقر
وهبته منك على انك ان مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك هذه هبة جائزة والشرط
باطل **فقال** هذه الدار لك جسر فيها اية كان باطلا في قوله ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
فقال ابو يوسف رحمه الله هبة جائزة وقوله ارضي اطل رجل مخ رجلا بعيدا او شاة او ثوبا او غير ذلك
قال كل شيء مخ مما يقع به للسكنى او اللبس مثل الدار والثوب والبن الشاة وظهر البعير عارضة ثم
وفي الطعام والمدايم واللبس ما لا يسبق به الا بالاستهلاك يكون قرضا في طاهر الرقبة كما
المدام وفي النوادر يكون هبة وتوضع سكرات قوم وقال حنيفة فمن اخذ فصوله ولو نشئ
فوقع في حجب حل وكفه فاخذ آخر منه فهو جائز وهذا اذا لم يسطر كفه او ذيله كذلك فاما اذا
يسط لذلك فواقع فيه فهو له قال الشيخ الامام ابو الهيثم المعروف بخازن زاد رحمه الله الدار
المشورة في هذه منزله الشكر وتوقع السكنى والمدام على ان يسطر عن رأسه فاخذ
آخر كان للثاني ولو اخذ حل بين ثم سقط فاخذ آخر فلوله قال محمد رحمه الله الفيرم دا
جائز اذا اذن بها صاحبها ذلك محمد رحمه الله في الشرا الكبير **فقال** نعم اني وهبت جاريتي
هذه لخدمك فليأخذها من شأها فاخذها واخذ من كانت له رجل عري فوجه لا يجوز لاحد ان
ياخذ حتى يتولى حين رماه من راد ان ياخذ فليأخذ رجل سبيته لعله فاخذها
انسان وتعاها قال ابو القاسم رحمه الله لصاحبها ان يستردا الا ان يقول عند التيب
من شأ فليأخذها حينئذ يكون الدابة من تعاها قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله الجواب
كذلك اذا قال لصاحبها لقم معلومين ويكون هذه هبة استحسانا لان المورع ولو كان
مجهولا فعند البعض يصير معلوما ولو سبيته اية وقال لا حاجة الى ابرأ ولم يقل هي لي فاخذها
فاخذها انسان لا يكون له **فقال** رجل مملوك له فارسل الطير منزلة التسييب الدابة قال
في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا رقبته هي لمن اخذها لانه اذا رقب

ري

ر

ذلك من اخذها لا يكون له فيكون ما لا يغير رجل قال لا ذنت الناس جميعا في ثم نفي هذا
 فمن اخذ شيئا منها فوله فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لم رجل رفع
 عيننا ساقطاً وزعم ان الملقى قال من اخذ فوله وصاحب الهين يتكذلك القول قال الناطق
 رحمه الله ان اقام الرافع بينة على ادعى وخلف صاحب الهين فاي ان خلف فان الهين
 يكون الرافع ولو ان الرافع لم يسمع ذلك من صاحب الهين لكن اخبر بما قال صاحب الهين عند
 الالتقاء معه ان ياخذ بالخبر رجل عند دراهم فقال له صاحب الدرهم اصر في حيا بك
 كان قرضاً وان كانت خبطة فقال له صاحب الخبطة كلها كانت هبة له رجل قال لا خبطة
 هذا الشيء من اخذ فقال وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك رجل قال لا خبطة
 ان زمين تراها ذهبت فاذنهما فقال الختري قلت وزعم شيخنا ابو القاسم رحمه الله
 كان لارض الختري وان لم يقل الختري قلت لم يكن له رجل قال لا خبطة هبت عبدى هذا الهبة
 والمعدة حاضر بحيث لم يدرك ناله فقال قبضته قال ابو بكر رحمه الله جازت الهبة من غير
 قوله قلت ويصير قابضاً في قوله محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصير مالم يسمع
 وان كان العبد غايماً فقال ابو هب من يدعي فله ان يذهب واقبضه فقبضه جاز وان
 يقل قبضته وبه ياخذ ولا قال هو لك ان شئت وذهب اليه فقال شئت عن ابى يوسف رحمه
 انه يجوز رجل قال لا غير وهبت لك هذا الهبة من لم يقبل كان القوله قول الواهب رجل
 قال كسوتك هذا الثوب واعطيتك او قال جعلت لك هذه الطرا وقال هذه الدار لك قال
 او قال هي لك هبة تسكنها فوهبة وهو قال هبة سكتى او سكتى هبة او سكتى هبة او قال اخذ
 منك هذه الجارية فهي عارية في جميع ذلك وكذا قال حماد على هذه الدابة يكون عارية
 الا ان سوي الهبة وقيل من السلطان يكون هبة وهو قال في الدار هي لك هبة لاجل
 شهرتهم او قال الجارة فهي لجارة وهو رجل غايب دراهم وادرس بها على يد رسول
 فقال الموهوب له تصدق بها على كذا يجوز ايضا فان تصدق الرسول عنه ضمن الرسول الواهب
 رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حتى لا يجوز بغير القبض وهو قال جميع ما يعرف
 او ينسب الى فلان فهو اقرار لان في الوجه الاول مخرج باضافة المالك الى نفسه ثم اضافة
 الى فلان ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصح بملك نفسه لان ما يعرف به او ينسب
 اليه قد يكون لغريم وهو قال بالفارسية ابن غلام تراست يكون اقراراً وهو قال ابن غلام ترا
 يكون هبة لا يملكه الا بالقبض وذكر في الزيادات اذا قال الجماعة من المسلمين هذا المالك يكون
 هبة رجل قال لا خبطة هذا المال واخذ سبيل الله يكون قرضاً لان الكلام محتمل محتمل
 القرض ومحتمل الهبة والقرض ادناها فعمل عليه لان لا خبطة لطلوع سبيل الضمان في الشريعة
 وهو دفع اليه دراهم فقال انفتحا ففعل ففرض وهو كما قال اصرها في حيا بك وهو دفع

للرسول

المتبرع

اليه ثوباً فقال اكسبه نفسك فتعل يكون هبة لان قرض الثوب لطل فاذ اتعد حمله على القرضية يجعل
 هبة لان قرض الثوب لطل فاذ اتعد حمله على القرضية يجعل هبة فصيحاً للتصرف رجل غير كره
 وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان جعل عبارة عن التملك وان قال اخره
 باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة طاهر لان الناس يريدون بهذا التملك
 والهبة رجل اتخذ هبة للختان فاهدى الناس هذا يا وصفاين بيده قالوا ان كانت الهبة مما
 يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئا يستعمله الصبيان ففي الصبي ان مثله يكون
 هبة الصبي عادة وان كانت الهبة دراهم او ذناباً وغير ذلك يرجع الى المهدى فان قال
 المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من معارف
 الاب او قاربه ففي الاب وان كان من قرابة الام او من معارفها ففي الام وكذا اذا اتخذ
 ولية لثوب الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس هذا يا فهو على ذكرنا من قرابة الاب او
 من قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج او من قاربه او من معارف المرأة او
 الا اذا بين المهدى وقال اهديت لهذا او لهذا فيكون القوله قوله وقال بعضهم في الاحوال
 كلها يكون الهبة للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الهبة وقال بعضهم يكون للولد لان
 الوالد اتخذ الهبة لاجل الولد ولا يعتبر قوله المهدى عند الهبة اهديت للوالد لان الوالد
 وصاحب الهبة اذا كان رجلاً عظيماً محباً ما يقول المهدى هذا لخدمكم والاعتماد على ما قلنا
 اولاً رجل قال لا خبطة هبت لك هذه الغرارة الخبطة والسمن دون الغرارة واللقز وهو
 قال وهبت منك غرارة الخبطة وزق السمون كانت الهبة اللقز والغرارة ولا يدخل فيه
 الخبطة والسمون لان في الوجه الثاني اضاف الهبة الى الغرارة واللقز لا الى الخبطة والسمن
 فلا يدخل فيه الخبطة والسمن كتاب الهبة وفي الوجه الاول اضاف الهبة الى الخبطة والسمن
 رجل اهدى اليه جاره شيئاً من المأكولات في فاهله ان ياكل من انايه قال الفقهاء ايجز
 رحمه الله ان كان ثوباً وكذا لا باشر به لانه ليجعله في اينة لغريمه يذهب لذته وان
 كان شيئاً من الفواكه لا يبعثه ان ياكل منه الا ان يكون بينهما انبساط قوم الجلساء على الخبز
 لاهل الخزان ان يناولوا شيئاً من خبز الخزان ليس بحال من هم على خبانه وقال ابن عقيل رحمه
 ليس لهم ذلك ومن ناوله معه على خبانه فانه لا بأس به وقال الفقهاء ابو القاسم رحمه الله القياس
 ما قال ابن عقيل رحمه الله وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه
 نأخذ من جاز عبت عبدان بغير اذن المولى وسلم ادعى مولا الله عبدك وقام اليه وقضى لقاً
 له ثم اجاز المولى هبة العبد فذكر الفقهاء رحمه الله انه لا يجوز جازته في حيا الى حيفه رضي الله
 عنه وهذا على الرواية التي روي عن ابى حنيفة رحمه الله ان قضا القاضى المستحق يكون نسخاً
 للعقود الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخاً كذا ذكره شمس لاية الخواص رحمه الله فاذ

طلب
 هبة
 اللقز
 اللقز

بها
 او اذا اقرضت السن كان
 في الجارية

لم ينفذ البيع بالاستحقاق لا ينفذ الهبة فيصح اجارة المستحق والمفتوى في البيع على ظاهر
الرعاية رجل قال لاخر كنت وهبت في الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم اقبضها كان القول
قوله لان لاقرار الهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل قال انه وهب لقلان هذا العبد قال
بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا والاقرار بالهبة المطلقة اقرار به صحيح تامه ذلك
لا يكون الا بالقبض والامع ان لاقرار الهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل قال لاخر اعطيتك
هذه القصعة من الشريد فاخذها واكلها كان عليه مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الا
استناع به الا بالاستهلاك يكون قرضا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا لم يكن بينهما
الهبة والتعاقد عن عبد الله ابن المبارك رحمه الله انه من يقوم بضرر بين الطرفين فوقف
عليهم وقال الهبة مني حتى يترى وكيف اضرب قد فعلوا اليه فضربه على الارض وكسره وقال
رايت كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتقا وانما قال لهم ذلك احترازا عن قوله اي خيفة
رحمه الله فان عند كسر الملاي يوجب الفمان وهذا دليل على ما مر ان هبة المانح جائزة
قال لاخر وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان القبض
في المجلس كضمة الواهب لالة القبض بخلاف ما مر من مسألة هبة الارض من الختان ثم لم يكن
القبض كضمة الواهب في المجلس رجل اقره بملكه بان يرفع الى ولده ما لا فائده الشريك على الواهب
قالوا ان كان امر بالرفع على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يخامم الشريك لان حقه
في الهبة لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالرفع على وجه الهبة للولد كان للولد ان يخامم
الشريك لانه مخاصمه لادبه حكم الوكالة لا لنفسه وحق الادب ان يثبت على الشريك فيسمع
دعواه رجل وهب امه لرجل وسلمها اليه وعليها خلى وثياها جازت الهبة وكذا الصدقة وكان
الثوب والحلي الواهب للموهوب والمتصدق عليه لمكان العرف في العادة قال ابو نافع
عنه عرفا فان كان الثوب عليها قد ما يستعور بها ينبغي ان يكون ذلك للثوب ولو وهب
الحلي الذي على الجارية والثوب لم يمس الجارية لم يمس الهبة حتى يزرعه ويلقى الثوب والحلي
الى الموهوب لان الحلي والثوب مدام على الجارية يكون تبع الجارية مشغولا بالاصل لا يجوز
هبة كجواني الخطة وجرايل الطعام رجل قال لغيري وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب
له قبلت جاز قالوا لا يدخل في الهبة العلو والسرور ولا السلايم المفروزة لانها بمنزلة
متاع موضوع في البيت ولو قال وهبت لك هذا البيت عمل فقه قالوا لا يدخل هذه الاشياء
في الهبة قالوا لا نرضى الله عنه من هذا القول لا يدخل في بيع البيت بملكه لا يرضى الله
رجل اقرضه على ان ما يخرج منها من فزع ينفع الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم
رحمه الله ان كان في الارض كم او شجار جازت الهبة وسئل شرط ان كان لارض قرابة الهبة
فاستق قال ابو الليث رحمه الله لان في الثمن شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب

فيجوز

يجوز الهبة وسئل شرط لان الهبة لا تبطل بالشرط وفي الارض القراح شرط على الموهوب له
موضوعا مجولا لان الخارج من الارض ملكه فيكون له فكان مفسدا للهبة رجل ضل لونه فوج
الاخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال ابو يوسف رحمه الله هبة فاسد لانها هبة
على خطر والهبة لا يصح مع الخطر وقال زفر رحمه الله يجوز هذه الهبة رجل له على رجل الف درهم
نفدت بيت المال طائف غلبة وقال للديون وهبت لك احدا لما بين قال محمد رحمه الله جازت الهبة
والبيان اليه مادام جازا ودارته بعد موته ان مات قبل البيان لان هبة الدين اسقاط الجاهل
لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البيان المستقط رجل دفع الى رجل ثوبين وقال له ايها شئت فلك
والاخره بلك فلان والدين صغيران بين الموهوب له قبل ان يتفرقا جاز لان ارتفاع الجاهل
في المجلس بمنزلة البيان وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز فقروا الجاهل وعلى هذا الوجه
غلاما او شيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلثه ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى
افتراق لم يجز ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلثه ايام صحته الهبة وبطل الخيار لان الهبة
عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من
الدين قالوا ان كان المال قايما لا يصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال
صحته الهبة لانه صار دينا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فيصح
رجل وهب لآخر ما في بطن فخته وامر بقبضه اذا وضعت يصح وان قبض بعد الوضوح لانها هبة
المعقود وكذا لو هب النعم والدين في الزيتون قبل ان يعصر ودق الحنطة قبل الطحن رجل هب
الدين من عليه الدين ذكر شريكه الشريك في حقه الله انها لا يصح من غير قبض المديون عند الخطا
لنفر رحمه الله انها يصح من غير قبض لانها تبطل بالرد وعن ابو يوسف رحمه الله انها لا يصح من
قبول كما قال في المسائل في حقه الشريك في حقه وهو كان الدين بين شريكين فوهب احد ما نصبه من الدين
جاز وان وهب نصف الدين مطلقا سقط في الربع وتوقف في الربع كما وهب نصف العبد للشريك
فصل في هبة المشاع رجل وهب نصفه مما يقسم كالدار والارض والمكيل
الموزون من غير شريكه لا يجوز عند الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا وقال ابن ابي شيبي
رحمه الله يجوز ولو وهب طاره من رجلين لا يجوز في قول ابو حنيفة رحمه الله وكذلك مما يقسم
وقال صاحبنا رحمه الله عليها جاز ولو وهب من طاره من رجلين جاز عند الكل وكذا لاجران
من رجلين ولو وهب نصفه او من رجل وهب نصفه لآخر من رجل اخر وسلم الدار اليهما
معا جاز وان تقدم تسليمه الى احدهما لا يجوز وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز في الجمع فيها
لا يقسم كالعبد والملاية والثوب والحمام يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم ولو وهب
دوما صبيها من رجلين اختلعا بينهما قال بعض المشايخ رحمه الله عليهم لا يجوز لان تصفية الدين
لا يصح فكان مما يحتمل القسمة والهيبة ان يجوز وبه قال القاضي الامام ابو الحسن على السعدي

له فيكون

وهذا اذا كان الدين بالدين وفي كل شيء يكون

جاءت الهبة في نصيب صاحب الدار
في نصيب صاحب البيت
التي

رحمه الله وشمس الائمة الخواص رحمه الله لان درهم الصبح لا يتكرر عادة فكان مما
لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدرهم التي يتكرر عادة ولا يقرها الكسر والتعويض
كانت منزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والشارح الصحيح قالوا ينبغي ان
يكون منزله الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال الرجل وهبت منك درهما منهما
قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت
احدهما وهي مجهولة وان كانا متغايرين جاز لان في الوجه الاول الهبة تناولت
احدهما وفي الوجه الثاني الهبة تناولت وزن درهم منها وهو مشاع لا يحتمل القسمة
وفيما اذا فسد الهبة حكم الشيوع اذا هلك الهبة عند الموهوب هل يكون مضمون
عليه ذلك ابن رستم رحمه الله رجل دفع درهمين الى رجل وقال احدهما هبة لك والآخر
امانة عنده فهلكا جميعا يضمن درهمين وهو في الاخرامين قالوا لا يضمن لانه اخذ
هبة فاسد نصيبها يكون مضمونه وذكره المضاربة الكبير رجل دفع الى رجل الف
درهم قال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة عنده لا يجوز فان هلك المال عند القاطن
يضمن خمسة مائة درهم ولو هب نصف الدار وتصدق وسلم ثم ان الهبة باع ما هب
او تصدق ذكره وقفا لا يصل انه يجوز بيعه لانه لم يقبض ولو باعها الموهوب لم يجوز
بيعه لانه لم يملك نفق ان هبة المشاع فيما يتسم لا يفيد الملك وان انفصل بها القبض
وبه قال الطحاوي رحمه الله وذكره عصام رحمه الله انها يفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ
رحمه الله عليهم رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلثة لك قضا من حلتك وثلثة لك
هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رحمه الله ثلثة قضا جازية وثلثة صدقة لا يجوز
ولا يضمن وثلثة صدقة لا يجوز ولا يضمن وثلثة هبة لا يجوز ويضمن نفق ان الهبة الفاسدة
مضمونه رجل اعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي
حنيفة رحمه الله عليه انه قال لا يجوز وان كانا جميعا اقل واجود او اوردى جازي يكون
مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء وهما اليه
جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجوز كانا سواءا مختلفين وعن ابي يوسف رحمه الله في التنازل
اذا قال وهبت لك نصفا من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها لم يجوز وان قال وهبت لك هذا
نصفها ولهذا الاخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين فقيل في قال في البيع
الصغير جاز وان تصدق بها على غنيين وذكر في الهبة الاصل اذا وهب رجل شيئا يحتمل القسمة
لا يجوز عن قول ابي حنيفة رحمه الله وعلتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف
فحتمل ان يكون الصدقة على عيدين بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة
ولو وهب ارا من رجل فوكل الموهوب له يقبض الدار فقبضها جاز عيدين رجلين

احدا الموهبين شيئا يحتمل القسمة لا يصح اصلا لانها لم يصح في نصيب الهبة نه يكون وهما
لنفسه فيبقى في نصيب صاحبه شيئا يحتمل القسمة وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة رجل
دارا لرجل وسلم وفيها متاع الهبة لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس به فلا يصح التسليم
مرة وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار
جازت الهبة ونصير الزوج قايضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصاح التسليم رجل
وهبت ارضا متاع الواهب وجوالها او جرابا فيها طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب
مشغول بما ليس به ولو وهب المتاع والطعام دون الجواني والدار وسلم جاز لان الموهوب
غير مشغول بعينه بل هو شاغل غير ولو وهب ارضا فيها زرع او نخيل ونخيل عليها ثمر وهبت
الارض بدون الزرع او النخل بدون الارض ونخلا بدون الثمر لا يجوز الهبة في هذه المسائل
لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقة مع امكان القطع والمفضل يقبض احداهما بدون
الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة ولو وهب دارا
فيها متاع الهبة سلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بما
فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع او لا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما
جميعا ولو وهب الدار دون المتاع او الارض دون الزرع او النخل او الثمر دون الثمر
دون النخل ولم يسلم حتى وهب المتاع والزرع والنخل والثمر علم الكل صحت الهبة في الكل لانه
لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصار كل واحد هبة وكل هبة واحدة وسلم
اما اذا فرق التسليم والقبض بغير العقد فيفسد كل عقد حكم فساد القبض كالوهب نصف الدار
وسلم ثم وهب النصف الاخر وسلم فانه يفسد العقدان جميعا ولو وهب زراعا بدون الارض او ثمر
بدون النخل وامر بالمصاد والحداد ففعل الموهوب ذلك جاز لان الموهوب اذا قبض الهبة
بذن الهبة مع قبضه في المجلس بدون وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق
جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصحت في المجلس لم يهتد وان اقام الواهب حرج
قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب ان كان بامر الهبة مع والافلا وان كان الموهوب غايبا
عن حضر الموهوب فان قبضه بامر الهبة مع والافلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك
القرض والبيع الفاسد والرهن ان قبضه بعد الافتراق عن المجلس ان قبض حكم الاذن مع قبضه
والافلا والخطية في الهبة الفاسدة لا يكون قبضا عند الكل كما في البيع الفاسد في الهبة
المازلة الخطية قبض عند محمد رحمه الله والموهوب اذا كان غايبا عن حضر الهبة والموهوب له
فالقبض فيها ان يامر بالقبض وعناي يوسع رحمه الله لا يكون قبضا فيما ينقل حتى يزله عن
مكانه والخطية ان يكل من الهبة والموهوب له وقول له اقبضه رجل وهبت ارضا فيها متاع وهبت
الدار والمتاع جميعا ونخل بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقبض الهبة جاز في الدار لان لكل

عند ابي حنيفة رحمه الله
فصار في الصدقة على رجلين
عند ابي حنيفة رحمه الله
فصار في الصدقة على رجلين

كان في يد فصح التسليم وكما استعار دارا ونصب متاع رجل وضعه في الدار ثم ان
 المغير رجع الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار كانا في يد **وكذا** لو اودع المتاع
 في الدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يجر له ثم جازي حتى واستحق المتاع كما
 له ان يضمن الموهوب له حل الموهوب له غاصبا ضامنا المتاع بمجرد التحليل لا لشغاله بالارهاب
 الى الموهوب له **وكذا** لو وهب جملتها فانه من المتاع وتخلي بين الكل ثم استحق الجواني
 صحت الهبة **وكذا** لو وهب الدار وفيها متاع الراهب سلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة
 في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة ثم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع
 بعد ذلك كانت الدار مشغولة كاعتناق الراهب فصح هبة المتاع **وكذا** لو وهب المتاع او سلم الدار
 مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيها جميعا رجل وهب دارا لرجلين احدهما لها وللآخر
 الثلث لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وجوز في قول محمد رحمه الله
 تصديق بدار على ثلاثة معينة وعلى ما في بطنها والعلم محيط بان لا واد في بطنها حين تصديق
 بالدار لا يجوز ولو تصديق عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة **وكذا** لو وهب دارا لرجلين
 احدهما صغيرا وعياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم
 اليهما جملة فان الهبة جازية عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان في الكبيرين ثم جاز
 الشئع لا وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب بصيلة
 قابض خاصة الصغير فيمكن الشئع وقت القبض **وكذا** لو وهب من رجل دارا فاستحق نصفها
 بطلت الهبة في الباقي ولو وهب ان في مرضه وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يجر الوارث
 هبته بقية الهبة في ثلثها وبطلت في الثلثين ولو وهب ان في مرضه من المتاع وسلم ثم استحق
 المتاع ذكر في الرعايات ان الهبة لا يبطل في الدار فكل من رستم رحمه الله ان هذا قول محمد
 رحمه الله اما في قول ابي يوسف في استحق وصادة منها يبطل الهبة في الدار لان موضع الوارث
 من الدار لا يقبض وهو هب ايضا فيها نزع نزعها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض
 عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب غينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام
 بطلت الهبة في قول ابي يوسف رحمه الله قال رستم وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه في
 محمد رحمه الله لا يبطل في السفينة لابي يوسف رحمه الله ان موضع الطعام من السفينة
 لم يقبض فلم يصح هبة السفينة ولو وهب ابنه الصغير ارضا فيها زرع او وهب ابنه دارا او
 ساكن فيها لم يجر الهبة وعوى في حنيفة رضي الله عنه في الجرد رجل تصديق على ابنه الصغير بدار
 والاب فيها ساكن او له فيها متاع او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ونصب الاب
 قابضا لابنه ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة **وكذا** لو وهب لرجل جارية ثم اشتق
 ما في بطنها فقال على ان يكون الولد لي ذكر في الاصل ان الهبة جازية ويكون الجارية مع

فيما كان فيه ولو باع شاة عا في داره على يده
 وبين المتاع او من الدار صحت الهبة

محمد بن العفيف

الموهوب

الموهوب له لانه لم يستثنى الولد كانت الجارية وولدها للموهوب فيكون الولد دخلا
 في الهبة فكان استثناء الولد شرطا مبطلا والهبة لا يبطل بالشرط الفاسد **وكذا** لو كان
 المخلع والصلح عن دم العبد على حيوان يدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع و
 الاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد كواعق ما في بطن جارية ثم وهب الجارية جازت
 الهبة في الام وكذا في عقاق الاصل لو دبرها في بطنها ثم وهب الام لم يجر قيل انها ربايتان
 في رواية لا يجوز الهبة في الاعتناق والمذنبين جميعا وقيل جازت الهبة بينهما والصحيح هو
 الفرق بين الاعتناق والمذنبين في الاعتناق يجوز الهبة وفي المذنبين لا يجوز لان الله
 لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة من ملك الراهب لا اعتنا
 برب الملك فلا يصير للموهوب بعد اعتناق الولد متصلا بغير الهبة فيجوز كالموهوب
 لو جلد ارضا فيها ابن الراهب فصارت استثناء الولد على ثلاثة اقسام في قسم باستثناء الولد
 يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد
 التصرفات لا يحتمل الشرط الفاسد في قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو الكراج
 والمخلع عن دم الهبة لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف لا
 جميعا وهو الوصية لان حكم الوصية ما في البطن كشخص عليه حق يجوز اقله فجاز استثناء
فصل في جنس سايل لا يصح فيها الشرط ذكر ابن رستم رحمه الله في
 النوادر رجل قال لآخر اعزني جوا فقلت او ثوبك على انه ان ضاع فانا ضامن لك
 قال يلغوا هذا الشرط ولا يكون ضامنا **وعن** ابي يوسف رحمه الله في النوادر رجل
 دفع رجلا الى رجل يقطعها باجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرناها فكسرها قال ان
 كان مثلها ربا يسلم واما لا يسلم يكون ضامنا وان كان لا يسلم لا يضمن ويبطل
 الشرط ومنها رجل استاجر ابة فقال له صاحبها لا يولجها كان له ان يولجها ولو
 رهن عند انسان فقال للمرءن للراهن اخذ على انه ان ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم
 فالرهن جاز والشرط باطل ان ضاع ضاع بالمالك **وعن** محمد رحمه الله رجل دفع الى قمارق
 ليقتصر فقال له لا تقع من يد الحق تقع منه كي تضمنه فليس لك بشئ ولا يضمن **وعن**
 ابي يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم وقمته الفان على ان المرءن
 يضمن الفضل اذا هلك او اشترط المرءن انه لو مات العبد لا يبطل دينه كان الرهن فاسدا
وعن محمد رحمه الله في السير الامام اذا اودع غنمة في دار الحرب وشرط على المودع ان يجر
 يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه لا يضمن **وكذا** في الخيل رجل اجر دارا وامر المستاجر
 ان ينفق الاجر على الدار وشرط ان يكون مقبولا القبول في الاعتناق كان الشرط باطلا ولا
 يقبل قوله ونظاير هذا با في كتاب الوديعة والمعارضة ان شاء الله تعالى **الشيخ الطائي**

جميعا

لا يبطل

لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رحمه الله مريض وبعده ارمه لاسنان والملايا يخرج
من ثلث ماله فلم يخرج الوارث هبته فان الهبة ينقض في الثلثين ويخرج في الثلث والثلث
رجل فانما هو شفعها وقبضها وفيها ما لها شفع آخر ثم ان الشفع الثاني اخذ نصف
الملايا الشفعة بطلت الهبة في الباقي لا في الثلثين الثاني اخذ الشفعة حتى سابق على
الهبة فيكون الشفع مقارنا للهبة اما في فصل المريض الشفع مقصورة على الحال لم يكن
للوارث حتى النسخ في حيات المورث وانما ثبت ذلك بقوله فانما يبطل الملك في الثلثين
عند النسخ قبله الا يرى ان الهبة لو كانت حارية فوطها المورث ثم انتقضت الهبة
بلد الوارثة او يرجع الواهب الهبة لا يلزمه العقر رجل عليه دين فمات قبل القبض
لم يوجب صاحب الدين الوارث المدين مع سواك انما تركه مستغفرا او لم يكن فلو ان
الوارث رد الهبة مع زوجه في قول ابي يوسف رحمه الله ويبطل الهبة وقال محمد رحمه
الله لا يصح وقيل لا خلاف بينهما يصح رده عند حاله الخلاق بينهما فيما اذا وهب للميت
فرد الوارث عند ابي يوسف رحمه الله يصح رده وعند محمد رحمه الله لا يصح رجل له على
انسان دين فوهب صاحب الدين الدين من ماله صححت الهبة ولو ان الموتى رد هبته
قبل موته على الخلاق عند ابي يوسف رحمه الله يصح رده سوا كان على العبد دين محبط
او لم يكن وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح مريض ووهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت
هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فان كانت وصية حتى يختبر فيها الثلث والثلثان فلا يتم
بدون قبض رجل جعل داره مسجدا ثم استحق شي منه خرج الباقي من ان يكون مسجدا لان
المستحق استحق القبض حتى سابق فكان شيئا مقارنا فيبطل **فصل**
في الرجوع في الهبة للواهب ان يرجع في هبته من غير المحارم مالم يعرض او زاد او اذت الهبة
في يدها فزيادة السعر لا يمنع الرجوع ولو اذت الهبة فلا كان الواهب ان يرجع في الامر
في الحال وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الله
ولو اذت الهبة في يدها ثم ذهب الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته ولو خرجت
الهبة عن ملك الموهوب له الى غير او هلكت لا يرجع الواهب كذا في ملك الواهب
والموهوب له ولو اذت الهبة للهلاك كان القول قوله من غير مدين ولا يرجع في الهبة من
المحارم بالقرابة كالا با والامهات وان علوا ولا ولا وان سفلا ولا ولا البنين ولا ولا
البنات في ذلك سوا كذا في الاخوة والاختات والاعمام والعمات والحرمة بالسبب لا بالقرابة
لا يمنع الرجوع كالا با والامهات والاخوة والاختات من الرضاع وكذا في الحرمة بالمصاهرة كما
النساء والمزابن والبنين والبنات واذا وهب العبد للميت من صاحب دينه بطل
دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطا فوهبه له في موت العبد في هبة العبد لا يعود الدين

الدين

مطلوب الرضا

واولاد الاولاد

الجناية

في قول ابي يوسف رحمه الله
في قول محمد رحمه الله
في قول مالك رحمه الله
في قول الشافعي رحمه الله
في قول احمد رحمه الله
في قول ابو حنيفة رحمه الله

والحماة

والحماة في قول محمد رحمه الله ورواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وفي القياس لا يصح رجوعه
في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعلل عن ابي يوسف وهشام عن محمد رحمه الله عليهم
وفي الاستحسان يصح رجوعه ولو وهب لامة من زوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد
ذلك صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية وعلى قول ابي يوسف رحمه الله اذا
رجع المورث في الهبة يعود الدين والجناية وابو يوسف رحمه الله استثنى قول محمد رحمه الله وقيل
اريت لو كان على العبد دين لصغير فوهب المورث له من الصغير فقبل الوصي فقبض يستقط الله
فان رجع الواهب الهبة بعد ذلك فلا ينافي انه لا يعود الدين كان قبل الوصي الهبة نصرة فاضا
على الصغير ولانه لا يملك ذلك واما مسألة النكاح فيها روايتان عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية
اذا رجع الواهب يعود النكاح رجل ووهب شيئا من ذى الرحم واخذها مسلم والاخر كما فلا يرجع
الواهب الهبة لان المانع من الرجوع القرابة الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن او الكفاية
او كانت اعجوبة فعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب الهبة لمخبر في الزيادة في العين
وعلى قوله زفر رحمه الله تعليم الحرف وما اشبه ذلك لا يمنع رجوع الواهب الهبة ومن جرد عنه
الله في المتقاة الله لا يبطل حتى الواهب الرجوع كما هو قوله زفر رحمه الله فيه روايتان ولو وهب
عبدا كافر فاسلم عند الموهوب له لا يكون الواهب ان يرجع في الهبة لان الاسلام زيادة وهي
ومشيا له حمل مؤنة بعد ادخله الموهوب له الى تلك اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة
قبل اذا كان هذا قيمة الهبة في المكان الذي استقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان
لواهب ان يرجع في الهبة ولو وهب طرية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام
لواهب ان يرجع رجل ووهب ثوبا فنقص الموهوب له لا يرجع الواهب في الهبة بخلاف ما لو غسله
لان نقصا زياذة بخلاف الغسل وفي الاملا اذا غسله او قصه له ان يرجع في الهبة وان قتله
لا يرجع اذا كان يزيد ذلك في الثمن رجل ووهب ثوبا ثم سلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب انتفى
من الموهوب له فاقضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في الهبة ابدا لانها صارت مستهلكة في يدها
على الواهب رجل ووهب ثوبا قبله الموهوب له بالابطال حتى الواهب الرجوع لان اسم الثوب قبلها
وصار شيئا اخر بخلاف ما اذا وهب ثوبا قبله الموهوب له بالابطال حتى الواهب الرجوع
لان اسم الثوب لم يطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث فيه نقصان فلا يبطل حتى الواهب
في الرجوع كالموهوب حنطة قبلها الموهوب له بالابطال رجل ووهب عبدا فتطعت يده عند الموهوب له
واخذ الموهوب له ارش البلد كان للواهب ان يرجع في الهبة فباخذ العبد ولا ياخذ الارش
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما رجل ووهب لرجل ثوبا فاسله الله ثم اخذ منه
منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب الموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقض
او رضا وذكر في المسقا عن محمد رحمه الله رجل ووهب جارية وسلمها الى الموهوب له ثم رجع

كان المولى

وعن ابي حنيفة رضي الله عنه

فيها

فيها غير قضا ولا رضا واعتقدا لا يجوز حقه قالوا ليس له ان يرجع فيها الا بقضا او رضا وهي
تصلق على رجل شي ثم استقال المتصدق وعليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة
وكذا اذا وهب كذا ربح محرم وكل شي لا ينسخه القاضي الاختصاص اليه فاقاله الموهوب
فصلك يملك من مال الواهب وان لم يقبضه مريض وهبه عبد ثم رجع الواهب في الهبة
بغير قضا فزده المريض عليه برضا جاز ذلك من ذلك فان كان الرد بقضا يجوز ولا شيء
لورثة المريض على الواهب وكذا لك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسنان وسلم
ثم رجع في الهبة بغير قضا ثم وجدا لبعده عيبا كان له ان يرد على بايعه جعل الرجوع في
هذا بغير قضا بمنزلة الرجوع بقضا القاضي رجل وهب عبدا فمضى البعد عند الموهوب له
فداواه حتى صرح كان للواهب ان يرجع فيه رجل وهب دارا فبني الموهوب له في بيته الضيافة
التي يسمى بالفارسية كاشانه تنور الخبز كان الواهب ان يرجع في هبة لان مثل هذا يعد قضا
ولا يعد زيادة فكذلك لو جعل فيه اربا ولو وهب عبدا صغيرا فاشترى بدار رجل لا يرجع
الواهب فيه لان الزيادة في البدن تنفع الرجوع وان كانت ينقص القيمة وكذا لو كان
مخفيا فتمن لو كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب فيه رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب
ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتها صغير فكبرت وزادت خيرا وقال الواهب
لا بل وهبتها لك كذا لك كان لقل الواهب كذا في كل زيادة متولدة وما في البناء والزيادة
وتحواها كان القول قول الموهوب له رجل في يديه دار قال رجل تصدقت بها على وادنت
في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول المتصدق وكذا الذي
في يدك الدار كانت في يدي فتصدقت على فارت وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي
وقبضتها بغير اذني كان القول المتصدق عليه ولما رجع رجل عبدا في بدعيه وزعم انه كان
وهبه للذي في يديه وكان البعد غايبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الواهب
وهبت له وقبضته باذنه كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لكان
في منزله لا تخبرتنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصلى وهو قال للمنى وهبك والمضى
لم يقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته فان كان العبد في يدي الذي
يدعي القبض في حياته كان القول للوارث رجل وهب لرجل موصفا فقطعه الموهوب له
بأعراب لا يرجع الواهب هبته واذا وهب لرجل زوجين لصلح لا يرجع في الهبة وان
انقطع النكاح بينهما وهو هبة جنسية ثم تزوجها او وهبت لاجنبي ثم تزوجت نفسها
كان الواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع وهو هبة الحرة
لزوجها وادعت انه استكرها في الهبة يسمع دعواها واذا مات الواهب والموهوب له بطل
حق الرجوع وهو هبة قربة شي لا يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا لم يورث

ان الواهب
لا يشترط ان يكون الرجوع فيه بقبضه
القيمة المستقلة

ان الواهب لا يرجع في الهبة الا بقضا او رضا

ان الواهب لا يرجع في الهبة الا بقضا او رضا

لاحه

لاخيه ولا جنبي عبدا فقبضه كان له ان يرجع في نصيب الاجنبي ولو وهب لاهله وهو
عبد لا يجوز له ان يرجع في الهبة لان الهبة وقعت لولي الاخ وان وهب لاهله كذا
له ان يرجع في الهبة في قوله اني حنفته رضي الله عنه وقال صاحبنا رحمه الله عليه لا
يرجع ولو وهب عبدا هو ذرور محرم منه ومولا ايضا ذرور محرم منه بان كان الاجنبي
لا يسه عبدا لاهله لانه ذكر الكرخي عن محمد رحمه الله في قياس قوله اني حنفته رضي الله
عنه له ان يرجع في الهبة وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يرجع هل الصحيح لان القبض
من هذه الهبة صلة الرحم في جليل العبد والمولى جميعا وكذا لو كان العبد عا للواهب
ومولا خاله فوهب شي للعبد قال محمد رحمه الله في قياس قوله اني حنفته رضي الله عنه
ان يرجع في هبته قال محمد رحمه الله وهذا صحيح اذا وهب لذي الرحم المحرم وهو مكاتب
لا يرجع مادام مكاتبا في قولهم فان عجز ورد في الرق كان الواهب ان يرجع في قوله اني
رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يرجع ولما روي في كتابه فتوى لا يرجع الواهب في قولهم والصلح
اذا تمت بالقبض لا يرجع المتصدق فيها كانت القرابة او الاجنبي والواهب ان يرجع في هبته
قبل ان يقبضه الموهوب له كان الموهوب له حاضرا او غايبا اذن له في قبضه او لم ياذن
ينفرد الواهب الرجوع قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا بقضا او رضا والموهوب له
ان ينصرف في الهبة ما لم يقبض القاضي بالرجوع ويقبض الهبة ويوما قضى لا يجوز
ولا رجوع في الصدقة ولا في الهبة على المحتاج وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يرجع في الصدقة
على غنى او فقير احتسنا رجل وهب دارا ومي فيها حبسها او طهرها او جعل فيها مغسلا
او رما فبني في طائفة منها بنا او غير شجر فلا يرجع في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي
رحمه الله له ان يرجع في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد زيادة فان كان لا يعلم
زيادة كالقوي في بيتك التنوير في كاشانه لا يمنع الرجوع وهو هبة لاهلهم الموهوب
بناها كان له ان يرجع في الارض وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض منهم او بيع
له ان يرجع في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فصبغه احمر او اصفرا وخط لا يرجع الواهب
وهو قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع ولم يذكر في كتابنا اذا صبغه بشي آخر او يبيع
رحمه الله كان يقول او لا بقوله اني حنفته رضي الله عنه ثم رجع وقال عابدين في السواد
اكرما سقى على سبع آخر قيل هذا اذا كان السواد لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة
يزداد قيمته بل ذلك لا يرجع عند الكل رجل وهب لرجل هبة فقبضها الموهوب له وهبها
لاخر وسلم ثم رجع الواهب الثاني في هبة تقضا او رضا كان الواهب ان يرجع
في هبته لان الرجوع في الهبة يقع عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد عما كان
معلقا به وعلى قوله زفر رحمه الله اذا كان الرجوع بغير قضا لا يكون للواهب الا

هب

ان الواهب لا يرجع في الهبة الا بقضا او رضا

ان يرجع لما عرف الواهب اذ يرجع في هبته في مرض الموهوب له بعينه قضا يعتبر ذلك
 ذلك من جميع المال الموهوب له او من الثلث فيه روايتان ذكر بن سماع رحمه الله
 ان في القياس يعتبر من جميع ماله رجل وهب شجرة ولذات له بتقطعها فتقطعها وانفق
 في القطع كان الواهب ان يرجع فيه ولو هب شجرة باصلها فتقطعها الموهوب له كان
 الواهب ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح لان القطع نقصان والنقصان
 لا يمنع الرجوع فلوانه جعل الشجرة ابوابا او جزعا لا يرجع الواهب فيه وروي انه
 يرجع في الجذع كانه جعلها حطباً فانه يرجع في الحطب ولو هب شاة او بقرة فذبحها
 الموهوب له كان الواهب ان يرجع فيها فان ذبحها عن هدي او اضحية كان له ان يرجع
 عند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا هب هبة كان له ان
 يرجع في بعضها ان شاء وكذا في الموهوب عبد رجلين كان له ان يرجع في حصه احدهما ان
 شاء وكذا في موهوب نصف العبد لا حدهما وتصدق بالنصف على الآخر كان ان يرجع في
 الهبة دون الصدقة اذا هب ارا فرجع في نصفها لا يبطل الهبة في الباقي ولو اختلف
 الواهب الموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كنت هبة وقال الموهوب له
 كانت صدقة فلا يرجع لك كان القول قول الواهب رجل وهب مشاة يحتمل القسمة
 ثم قسم ما وهب سلم الى الموهوب له جان رجلان وهب عبد الرجل وسلم اثم اراد احدهما ان يرجع
 في حقه والآخر غائب كان له ذلك لان كل واحد منهما متفرد بهبة نصيبه حكما يتفرد
 بالرد كانه تفرد بهبة نصيبه ايضا رجل وهب عبد لرجلين او رجلان وهب عبد لرجل
 او وهب احدهما نصيبه لشريكه او لاجنبي وسلم جان وان قال احدهما لرجل وهبت
 لك نصيب من هذا العبد فاقبضه ولم يبين النصيب يعلم الموهوب له نصيبه لا يجوز
 رجل وهب نصف عبدتين او نصف ثوبين مختلفين هروى او مروي او نصف
 عشرة ابواب مختلفة نطى ومروي ونحو ذلك جاز وكذا في السحاب المختلفة من اجناس
 مختلفة من جملة ما لا يحتمل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب والنبات
 من نوع واحد من جملة ما يحتمل القسمة فالشروع فيها يمنع جواز الهبة رجل وهب لرجل
 شيئا ثم قال الواهب سقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه رجل وهب لرجلين الف درهم
 وقال لاحدهما كما اثلث والثلثان للآخر لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه
 عليهما ويجوز في قول محمد رحمه الله وكذا في قول الاحد كما منها ستمائة والآخر اربع مائة
 وصلى الله اذ وهب عبد الصغير والصغير عليه دين صحته الهبة وسقط دينه
 فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية وروي هشام
 عن محمد رحمه الله عليهما انه ليس له ذلك رجل وكل رجلا بهبة ماله فوجب الوكيل له

وان العبد والشيء من الخلقة

جاز ويكون الوكيل الهبة توكيلا بالتسليم اذا هب الدين من الموهوب له ان يرجع
 فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل الرجوع الواهب اذا اشترى الهبة من الموهوب له
 قالوا لا ينبغي له ان يشترى الدين الموهوب له يستحق من المالك فبيعه مشرا باقل من
 قيمته وما يقع الواهب من الرجوع وصولا للعرض اية **وصلى الله** في العرض
 الموهوب له اذا عرض الواهب الهبة وقال هذا عرض هبتك او ثياب هبتك او ثياب
 هبتك او قال كافا لزيد او لفلان وصددت بها عليك بكذا عن هبتك يكون عرضا لا يفي
 للرجوع حتى الرجوع ولا للعرض ان يرجع عن الواهب في العرض وان لم يقل شيئا من
 الالفاظ لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى ونسب شرط الهبة في العرض بعد
 الهبة من العرض ولا فائدة له يرجع ويجوز تقاضي الاجنبي كان باقر الموهوب له او غير
 امره لا يفي الواهب حتى الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا الاجنبي ان يرجع في العرض و
 ليس للاجنبي للعرض ان يرجع على الموهوب له سواء عرض باقر او بغيره من الاجناس
 الموهوب له عوض فلا داعي على ان ضمان وهو كالموفا بالغير اظهر عن كفارة يعني او
 قال اذ ذكره مالى او قال هب لفلان عبدك هذا عنى فان المأمور لا يرجع على المالك
 ان يقول له الامر على ان ضمان كذا قال الغير اقبض ديتي لفلان فقصاء كان
 المأمور ان يرجع على الامر وان لم يقل على ان ضمان وموضع هذه المسألة الهبة الاصيل
 وتبين ان الموهوب له تصدق على الواهب وحقه او اعرض وقال هذا عرض هبتك وسلم
 جاز ويكون عوضا اذا وجد الواهب في العرض عيبا لم يكن له ان يرجع في شيء من الهبة
 كان العيب فحشا او لم يكن **رجل** وهب عبد لرجلين فوضعه احدهما عن حصته كان الواهب
 ان يرجع في حصته الاخر ويخرج رجوعه في النصف الشايع ولو عرضه احدهما عن نفسه
 وعن صاحبه لا يكون الواهب ان يرجع في شيء من الهبة قلنا ان التقوى يرجع من الاجنبي
 واذا وهب الصغير منه فهو من الواهب والواهب من ماله الصغير لا يجوز له ان يرجع
 واذا بطل التقوى كان الواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت قايمة ولم يرد وخيرا فان
 استحق نصف العرض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كانه عرضه الباقي والعرض
 وان كان يسيرا يبطل حتى الواهب الرجوع فان قال الواهب ابدد ما بقى من العرض واج
 في الهبة لم يكن له ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله ان يرد ما بقى من العرض يرجع
 في الهبة ان شاء على قوله زفر رحمه الله ان استحق نصف العرض كان الواهب ان يرجع في
 نصف الهبة وعندنا ليس له ذلك لانها ليست بموضع ولعلها التقوى شيء يسير
 وكذا من جنى الهبة او من غير جنى فان استحق الهبة كان للعرض ان يرجع في العرض
 وان استحق نصف الهبة كان للعرض ان يرجع في نصف العرض كانه انا عرضه ليس له

الا والواهب اذا وهب لولد شيئا لان الشقة
 عليه وان يبعده من الشر اقل من قيمته

او كان هبتك

هب

وهو الذي استحق العرض كان الواهب ان يرجع
 في الهبة

الهيئة رجل ورجل الغد رسم فوضه الموهوب له درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عنه ولو كان الواهب ان يرجع في هبته وقال ان فرجه الله يكون عوضا وكذا لو كانت الهيئة دارا فوضه بيتا منها ولو هب بضمير الى مسلم هبة فوضه المسلم خيرا او خيرا لم يكن عوضا والنصر الى ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب ثمة مسلوخة ثم ظهر انها ميتة رجع الواهب في هبته وكذا العبد الماذون اذا وهب لرجل هبة فوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع هبة العبد باطله ما دونها كان او بخلافه اذا بطلت الهيئة بطل القبول وكذا الصغير اذا وهب له الرجل فوضه الموهوب له لا يرجع لانه عوضه عن هبة باطلة رجل وهب لرجل ورجل ثوبا لغيره وسلمه اليه فاجاز المالك جازت الهيئة من المالك وله ان يرجع فيها ما لم يعرض او يكون الموهوب له ذارحم محرر من المالك فحق في الهيئة يكون له استرجاع الهيئة لا المالك باسرها فلو ان الموهوب له عوض الذي باشر الهيئة او كان بينهما رابة فلا يمنع صاحب الهيئة عن الرجوع في الهيئة رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم اكل اليه ثم عوضه الثوب والدراهم لم يكن عوضا عنه استحسانا لان لكل هبة واحدا فلا يكون عوضا ولو هب لرجل هبتين مختلفتين يعني في عقدين في مجلس واحد ومجلسين فوض احداهما عن الاخرى كان عوضا وعي يوسع رحمه الله انه لا يكون عوضا الا بالاعتد واحدا لان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت اخلافا مصادقة والاخرى هبة فوضه المصدق عن الهيئة كان عوضا رجل وهب لرجل خنطة فحق الموهوب له بعضها عوضه دقيقا من تلك الخنطة كان عوضا وكذا لو هب ثوبا او صاع ثوبا منها بمصغر خنطة فبعضها عوضا كان عوضا وكذا لو هب بوقا وثلث بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا اخر ولما لا يكون الواهب ان يرجع في الهيئة بغير ما فعل ذلك فان كانت الهيئة بشرط العوض بشرطها شرايط الهيئة في الاسترجاع لا يرجع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يفتى بها المالك قبل القبض لكل واحد منهما ان ينزع من التسليم وبعد القبض ثبت لها حكم البيع فلا يكون الاخذ بها ان يرجع فيما كان له ويثبت لها الشفعة وكل منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استجى ما في يده مما يرجع على صاحبه بما في يده ان كان قايما بقيمة ان كان هالكا والمصدق بشرط العوض بمنزلة الهيئة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهيئة بشرط العوض بغيرها ابتداء وانما الا ترى ان المكون على البيع بشرط العوض كان مكرهه والمكره على الهيئة بشرط العوض اقل المكرهها يكون مكرها والكره باحد ما يكون كراهها بالآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعرضه ثوبا ان تقاضا جاز فان لم يتقاضا لم يكن **وص** في هبة الوالد لولد والهيئة للصغير رجل له ابن

استحسانا عندنا

المنع
العوض

او بنتا زاد ان تبت لها شيئا يفضل احداهما على الاخرى الهيئة اجمعان له لا باس من فضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة على القلب وقد ورد قال عليه السلام حين سوي بين الشافعي القسمة من قسمة فيما املك فلا تأخذ في فيما لا املك ولو هب رجل شيئا لولد في الصحة واراد يفضل البعض على البعض في ذلك كان رواية له في الاصل من مما بنا رحمه الله عليهم روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا باس بما اذا كان التفضيل لزيادة فضل الذي لولده وان كانا سوا كان روي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عليه انه لا باس به اذا لم يفضل به الاصل وان فضل به الاصل روي بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله يعطى للذكر ما يعطى للانثى والفتى على قوله ابي يوسف رحمه الله رجل وهب هبة كل المالك لولد جاز في القضا ويكون اثنا فماض رجل قال اجعلت هذا لولدي فلان كانت هبة وهو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جاز نعم من غير قسمة كالبيع ماله من ولد الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول رجل وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمتاع الاب قال ابو يوسف رحمه الله جاز ولا يحتاج الى القبول لانه مشغولة بمتاع القابض وهو الاب وهو يصدق على ابيه الصغير بدار من الاب ساكن فيها لا يجوز في قوله ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قوله ابي يوسف رحمه الله عليه الفتوى لما قلنا في الهيئة ولو هب عبد الابن لولد الصغير لا يجوز وان باع جاز **رجل** اخذ ثوبا بالولد الصغير ثم اراد ان يدفع الى ولده آخره لا يكون له ذلك لانه لا يتخذ ثوبا بالولد الاول ولا يحكم العرف فلا يملك الدفع الى الاول لا يحتمل الا عارة واذا بين ذلك مع يمانه وكان الرجل اذا اخذ ثوبا باليمين فابق التلميذ بعد ما دفع اليه فاراد ان يدفع الى غيره فهو على هذا ان يبيع وقت لا يتخذه اذ اماره بملكه الدفع الى غيره رجل جاز بقتله ماله فوجه الابنة مع المهران الى زوجها فهاست الابنة فادعى الاب انه كان عارضا وزوجها يدعى الملاك اخلفوا فيه قال بعضهم القول قوله الزوج والهيئة على الاب وقال النجاشي الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال بعضهم القطة قوله الاب لانه هذا المانع والمالك قال ابو حنيفة رضي الله عنه وسفي ان يكون الجواب على التفضل ان الاب من الكرام والاشراف فيقول قوله الاب لانه مثله ياتى عن الا عارة وان كان من اوطا الناس يكون قوله الاب لانه هو المانع وليس بملك فيما قاله من حيث الظاهر امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لولدها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يرجع من الهيئة لان هبة المهر من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وملكها على بعض فجوز بعضهم لولا ان تقيمن ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من ماله لولد الصغير يعني ان يبيع عوضا لا يبيع ابتداء ولو هب اجنى للصغير هبة وقبض الهيئة يكون للاب

غير الا اذا بين لاول عند اخذها
انها عارية لا لا دفع
الى

ما يتلقا بالجاز

كان الصغير في عياله اولم يكن **فصل** في قبض العينة للصغير اذا وهب
اجنبي لصغير هبة فحق قبض العينة والقبض يكون للاب فان مات الاب او غلب عينية
منقطعة كان ذلك الوصي الاب لا نه منزله الاب وهو اولي من الجد فان لم يكن له وصي
ولا ابن فحق القبض يكون للجد الاب ثم بعد ذلك الجد من الجد فان لم يكن له وصي
الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر المهر وعياله فهو للصغير هبة
وفهي الابن حاضر قبض المهر قبل ان يكون قبضه لان الوصي منزله الاب وان قبض الاخ
او المهر او الام والوصي في عياله اجنبي لا يجوز فان قبض ذلك الاجنبي للصغير في عياله
جاز ولو كانت الصغير في بيت زوجها في هبة اجنبي لها هبة قبض الزوج وان كان
الاب حاضر لم يقبض الاب لا يجوز ايضا وان كانت هي في بيت زوجها ولو كان الصغير
في عياله الجد والاخ او الام او المهر فوجله هبة هبة قبض العينة من كان الصغير
في عياله والاب حاضر الا في اختلاف الشايع فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز في قبض
الزوج والاب الصغير حاضر وان كان الصغير يقبل القبض قبض العينة جاز قبضه ويبيعه القاطن
حتى لا يرجع الوهاب في العينة ولو قبض للقط هبة للقط والقبض في عياله ليس له احد
سواه جاز قبضه وكذا لو كان الصغير في عياله اجنبي كان كذلك للاجنبي حتى القبض والقبض
ان يسلم اللقط الى غيره في علمه الاموال ولا يكون للاجنبي اخراجه من يتردد منه **فصل**
في هبة المرأة مهرها من الزوج رجل قال لامرأته قولي وهبت لك مهرى فقالت وهي
العجمية لا يحل الهبة قالوا لا يصح هذه الهبة فرق بين هذا والطلاق والعناق اذا
امر الرجل امرأته حتى قالت طلقت نفسي وقيل للرجل قل طلقت امرأتى او اعطيت مهرى
فقال لا يقع الطلاق والعناق والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط لوقوع
الطلاق والعناق ولهذا اطلق مكرها او عتق يقع الطلاق والعناق وكذا لو كانت الهبة
فوهب لا يصح وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عندي لا يقع الطلاق ايضا اذا كان مهرها
بالجمل ولو قال للجد انت حر وهو لا يعلم ان هذا اعتاق عتق في القضا ولا يعتق فيما
بينه وبين الله تعالى امرأة يري ان يبهرها من الزوج ولا يصح هبتها ولا يبرأ زوجها
قالوا يصح سماع زوجهما مع اجنبي من المهر على عتق ثم يبرأ ولا ينظر الى بلد الصلح
حتى يهرب مهرها من زوجها ثم ينظر الى البلد فيردده بخلاف الدقوة فيردده المهر على الزوج
كما كان وبطلت الهبة رجل مات فوهبت مهرها منه امرأة صحت هبتها ويرى الزوج لان
الدين لا يسقط بالموت وقيل الدين ليس بشرط لجران الهبة وصحت الهبة من قبل
وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت عند الهبة
تقوم بكافحتها ويرجع من غير معين لها على القيام فهي بمنزلة المصحة يصح هبتها امرأة قال

هذا الذي يتردد في
القبض
ذلك
امرأة

زوجها

لزوجها وهبت مهرى منك على ان كل امرأ تزوجها بحمل امرها سدى فان لم يقبل الزوج
ذلك بطلت الهبة فان قيل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فالحبة ماضية
وان لم يفعل فذلك عند البعض كمن عتق امرأته على ان لا يتزوج فقيلت عتقت تزوجت
اولم يتزوج امرأة قالت لزوجها اتخذوا لامة وقتلها فما انقضت فانقض ذلك من مهرى
قالا لفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله الامر كما قالت رجل منع امرأته المريضة على المهر الى ان
فقالا ان وهبت مهرى بعثتك الى ابو بكر فقالت المرأة لا فعل ثم قدما الى الشهود فوهبت
بعض مهرها واوصبت بصدقة البعض على الفقراء او غيره ذلك فمنعها ولم يبعثها ابو بكر
الفقيه ابو جعفر رحمه الله الهبة باطلة لانها بمنزلة المكرهية في الهبة امرأة قالت لزوجها
وهبت مهرى منك ان لم تطلقني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسدي
وابو القاسم الصغير رحمه الله عليهما الهبة فاسد لا تعلق للهبة بالشرط وهذا خلا
ما لو قال وهبت مهرى منك مهرى على ان لا تطلقني فقبل صحت الهبة لان هذا تعلق الهبة بالشرط
فاذا قبلت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأته انت طالق اني
الدار لا يطلق ما لم يدخل ولو قال انت طالق على دخولك الدار فقالت قبلت وقع الطلاق
وقال محمد بن مقاتل رحمه الله في مسألة الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض
بالهبة الا بهذا الشرط فاذا اذات الشرط فانت الرضا اما الطلاق والرضا فيه ليس بشرط
والدليل على هذا ما ذكر في الكتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحل بها فقبل
الزوج ذلك ولم يحل بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قاله ابو بكر رحمه الله
عنه ويمكن للفرق بين مسألة الحج وبين مسألة الظلم وجه ذلك ان في مسألة الحج لما شرطت
الحج بها فقد شرطت بغيره الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض
لا يتم الهبة اما في مسألة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصح عوضا قالوا لا
رضى الله عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه ان لا يظلمها فقبل الزوج ثم ضررها واذا
كادى وعنى اذا ضرها انما يسقط المهر اذا ضرها بغير حق ما اذا ضرها لتاديب حتى عليها
لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما امرأة وهبت مهرها من زوجها ليقطعها في كل
حالة ثم يهرتين وقبل الزوج فمضى حولا ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان ذلك شرطا في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض
فاذا لم يحصل العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد
ذلك فكذا لو وهبت مهرها على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة
بشرط العوض رجل قال لامرأته ابني عن مهرى حتى اهلك كذا كذا فابرأته ثم ابى الزوج
ان يهرتها ما قال كان المهر عليه كما كان امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يحسنها ولا يظلمها

ل

ها

وعن محمد بن مقاتل رحمه الله مثل ذلك
رجل قال لا خير كل منفعة تقبل اليه
الى من مالك فعلى ان تصدق به

وقال بعضهم جسد يكون لا بد فيه لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال من جملة ما ينبغي به المريد من ان يتواضع للعلم فيكون له لجزء من غير ان يتقصر عن اجراء ما لا ينبغي ان يتصدق على سائر المحتاجين الا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانه على اذي الناس وعن خلف بن ايوب رحمه الله قال لا يكره من اقبل شيئا من تصدق على سائر المحتاجين وعن ابن عباس رضي الله قال هذا ليس واجبا يحتاج الى سبعين فلسا ليكون تسعين كفارة لذلك الفلوس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد ويخرج منه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يكره ان يعطى سائر المحتاجين من المريد الموصي عن الحسن البصري رحمه الله فان كان السائل لا يتخطى راسا الناس فلا يمر بين يدي المصلي ويسأله لئلا يكره ولا يسلط الخاف لا بأس له بالسؤال والتصدق عليه روي ان ابا عبد الله كان يسأله عن علم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فيري ان عليه رضى الله عنه تصدق بخاتمة وهو في الركوع فلهذا جعل الله تعالى بقوله ويؤتون الزكوة وهم لا يكونون وان كان السائل يتخطى راس الناس ويمر بين يدي المصلي ولا يبالي بالتصدق على مثله مكره وعن ابن عباس رضي الله عنه قال ينبغي ان السائل يسأله لوجه الله تعالى لا يعطى له لان الدنيا خبيث فان سأل لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطى له زجرنا لولا الحاجة الى ما له ذلك فان كان في المصر كان للبلد المحتاج ان ياكل ما له ذلك فان كان في القرية كان له ان ياكل ما له ذلك فان كان في القرية كان له ان ياكل ما له ذلك وان كان فقرا ياكل بغير عوض ولا بد الفقير ان يبيع ما له ذلك لاجل نفسه ورجل واحد في المصر وفي القرية وبعدها من المال ما يكتفي لاجلها متى كان اولى منها بهذا المكان الا ان اولى به لان الادب لو كان احق بهذا المكان على الاثر ان يستغنى اياه في معنى اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن هو معينا الادب في قتل نفسه وهذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتلا عظم وزيرا اذا اراد ان يامر ذلك بشئ ويخاف انه لو امره لا يفعل قالوا لا ينبغي للمالك ان يقول على وجه المشورة خوفا ينادي بسواك فلان كما ينبغي لانه لو امره بذلك وما يصير ما قاله فلحقه عنة العتوق ولا بأس بالادب ان يغضب على المالك اذا فعل ما يكره لان الانسان محمل على ذلك طبعا قال عليه السلام انا ابشر منكم اني ما يرضى به البشر واغضب ما يغضب به البشر كما في قوله تعالى لا يرضى به البشر الا بغيره

باب في الوقف

جاء عن علي بن ابي حمزة عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن بن زياد رحمه الله عليهم وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجيز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عنه

في الوقف
الادب

ابن حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الوقف وليس كما ظن من حجاز عند كل ان عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا صح الوقف بزوج ملك الواقف لا الى ملك عند ابي يوسف بن علي بن محمد قول الواقف لا يجوز بيعه ولو مات يورث عنه وعند محمد رحمه الله لا يورث ملك الا بالالتصميم الى المتولي او الى الخوف عليه وعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز الوقف جازا لا يصرف المصلحة الى جهة الوقف يبقى العين على ملك الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه لانه محمد فيه يسلم الواقف ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان يرجع عنه فينازعه بغيره عدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فيقضي للقاضي بلزومه وان حاكم رجلا حكم بينهما بلزوم الى وقف المصلحة فيه والعصم ان يحكم الحكم لا يرتفع الخلاف وللقاضي ان يطله والوجه الثاني للزوم الوقف في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان يخرج به يخرج الى حصة فقوله او حصة بقوله داري هذا او بغيره ارضي هذا او يقول جعلت هذا الدار وقفاً وتصدقوا بغيرها على المساكين وكذا هو اوصى ان يوقف يجوز من الثلث في قولهم وعندنا الوقف لازم بغير هذه التكاليف والظاهر ان يوقف ابي حنيفة رحمه الله في هذا الاثر والمثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحابة رضي الله عنهم وتعال الناس ان يخذلوا بالباطل والخانات او لها وقف التحليل صلوات الله عليه **باب في الفاظ الوقف** احدها ان يقول ارضى هذا صدقة ولم يرد على هذا قالوا جميعا يعني هذا الوقف ان تصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بمثلها جاز ايضا كما لو باع مال الزكوة ولقد بينا ان لا يجوز القاضي على الصدقة لان هذا بمنزلة التصدق بالصدقة عند كل فقير ارضى وبين حدودها موقوفة ولم يرد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقف قال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقفا على المساكين وكذا قال ابي حنيفة موقوفة صدقة او صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جاز في قوله ابي يوسف ومحمد طلال الرازي رحمه الله عليهم ويكون وقفا على الفقراء وقال يوسف بن علي السني رحمه الله لا يجوز ما لم يقل واخره المساكين ابل الى الصحيح قول اصحابنا رحمه الله عليهم لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الادب ايضا وكذا صدقة موقوفة مؤجلة جاز عند عامة العلماء رحمه الله عليهم الا ان عند محمد رحمه الله يحتاج الى التسليم وعلى قولنا في حنيفة رضي الله عنه يكون نذرا بالصدقة بغيره الا ان يرضى ملك الواقف على ان يموت يكون ميراثا عنه ولو قال صدقة موقوفة مؤجلة في جوفه وبعد وفاتي جاز عند محمد الا ان عند ابي حنيفة رضي الله عنه ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالقرعة كان عليه الوقف بائنا منه ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيلا سبيلا من ارضي بخدمته عبد الانسان فان كان

عارة

الادب

لكن الموصل له والرقبة يكون على ملك المالك حتى لو مات الموصي له بالخزنة يصير العبد
ميراثا لورثته مالا لك الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع الموصل له وهم الفقهاء مبتدعون
الوصية ولو قال ارضي هذه وقف ولم يرد على ذلك قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله كان
ابو القاسم الصغار رحمه الله عليه يقول هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوف
ولو قال ارضي هذه محرمه صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفه صدقة لان
الحرمه بمنزلة قوله موقوفه في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه ارضي
هذه محرمه صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفه صدقة لان المحرمه بمنزلة
قوله موقوفه في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه ارضي حبسها يكون وقفا
في قولهم ولو قال ارضي هذه ارضي محرمه قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله هذا
على قول ابي يوسف رحمه الله كقول موقوفه ولو قال حبس موقوفه فواظب وقفا
حبس صدقة قال الفقهاء هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفه ولو قال
هي موقوفه لله تعالى ابدان جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين والذي
ان قال صدقة موقوفه على المساكين ولم يذكر ابدان كذا في الوقف موقوفه لوجه الله او موقوفه
لطلب ثواب الله ولو ارضي بان يوقف تلك ارضه بعد وفاته لله تعالى ابدان يكون وصية
بالوقف على الفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفه على فلان مع ويصير تقديرو صدقة
موقوفه على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء لان غلتها يكون لفلان مادام جازا كذا في الوقف
صدقة موقوفه على فلان ابدان او قال على فلان ابدان كان الجواب كذلك لانه يصح من غير ذكر
الابدان وعلى قول ابي يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابدان لان ذكر لفظ ابدان مضاف
الى الصدقة على فلان وفلان لا يتايد فليغنى هذه اللفظة وكذا في الوقف ارضي هذه موقوفه
على وجه الخير او قال على وجه الخير او قال على وجه الخير والبر يكون وقفا صحيحا على الفقراء
لان البر عبارة عن الصدقة ولو قال ارضي هذه موقوفه على الجهاد او في الجهاد او في الفرو
او في اكلان المعنى او في حق القبول وغير ذلك من سبيل البر مما يتايد فانه يصح ويكون
وقفا على ذلك السبيل قال الفقهاء ابو جعفر متى ذكر موضع الحاجة على وجه يتايد فذلك
يكفي عن ذكر الصدقة وكذا في الوقف موقوفه على هذا السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون
للفقراء ابناء السبيل دون اعيانهم بمنزلة خير الخيرة يصرف الى الفقراء ابناء السبيل دون اعيانهم
وكذا في الوقف ارضي فلان موقوفه على فلان يكون لفقراءهم ولو قال ارضي
موقوفه على فقراء فلان لا يصح وكذا في الوقف ارضي فلان لا يصح لانهم ينقطعون فلا يتايد الوقف
وبعدون التايد لا يصح الا ان جعل الخبز للفقراء ولو قال فقراء بني فلان او على بني
فلان فان كانوا يحسون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتايد وان كانوا لا يحسون

هذا هو الوجه
في الوقف

رضاء الله

في ذلك

مع ويصير بمنزلة الوقف على التايم مطلقا او على الفقراء مطلقا فذا ابو يوسف رحمه الله بين
قوله ارضي موقوفه وبين قوله ارضي موقوفه على والذي فان لا يصح والثاني لا يصح لان
قوله موقوفه يصرف الى الفقراء فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف ولو وقف
ارضه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل آخر المساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن حنبل رحمه
ينبغي ان يكون هذا على الاختلاف من اصحابنا رحمه الله عليهم على قول محمد رحمه الله لا يصح
قوله ابي يوسف رحمه الله يصح لان عند محمد رحمه الله اذا خرب مالوا المسجد واستغنى الناس
عنه يعودوا الى ملك المالك فلا يتايد وعند ابي يوسف رحمه الله يبقى المسجد بعد خرابه ارضه
مسجدا فكون مؤبدا قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ينبغي ان لا يصح هذا الكل لان الوقف
على المسجد وقف على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجدا بدون البناء فلا يكون عمارة البناء
ما يتايد فلا يصح الوقف وقال ابو بكر ابن ابي سفيان البجلي رحمه الله ينبغي ان يصح هذا عند الكل
لان البناء وان لم يكن مسجدا يصير بعا للمسجد عند الاتصال فيصير من المسجد كما ادرى الى البناء
حالة الاتصال السيق بالشفعة تبعا للبقعة فيكون بنا المسجد بمنزلة جزء من المسجد كان الوقف
على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقهاء ابو جعفر
رحمه الله هذا القول اصح الى ولو قال ارضي هذه صدقة لا يباح يكون لذلك بالصدقة ولا
يكون وقفا لان قوله صدقة عبارة عن التذرع فاذا اراد الرجل ان يوقف ارضه على المسجد
عمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصى وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطلان
يقول وقف ارضي هذه وبين حدودها ما يحقها ومرفقها وقفا مؤبدا في حياتي وبعد وفاتي
على ان يستعمل ويبدا من غلاتها بما فيه عمارة الوقف واجرا القمام عليها وادامتها فافضل
من ذلك تصرف الى عمارة المسجد هذه وصير ما فيه مصلحة المسجد على ان القيم ان يصرف
في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك لان خير هذه
القرعة ما لا ينقطع ومع ما بقى للاسلام وان اراد زيادة احتياط مؤكدة بحكم الحاكم حتى ينفى القام
لزم هذا الوقف وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضافا الى ما بعد الموت عند
ابي حنيفة رحمه الله لا يضره الحال ان يبطل عند الوقف المضاف الى ما بعد الموت بمنزلة الوقف
بالغلة بعد الموت والوصية لا يلزم حالة الحياة ولا يلزم بعد الموت كالوصية بخدمة
العبد يلزم بعد الموت فانه فاذا قضى القاضي بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير
لذا ما عند الكل قال الحسن الازدي السرخسي رحمه الله اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض
التقاضي فلحقه من ذلك ما يوقا من حكم القاضي بلزومه فذلك ان الواقف
بعد الوقف والتسليم الى الورثة بما فيه الى ما يوقري لزوم الوقف وبطلانه منه حتى تقضى
بلزوم الوقف فاذا قضى بعد قضاء لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد وسواء كتب

في

ن

قضاء القاضى بلزوم الوقف في سجل علقه ويشهد الشهود على ذلك او يكتب ذلك في اخر صك
الوقف والوجه الثاني ان تلك الوقف بعد الوقوف والتسليم فان بطله قاض وغير
بوجه من الوجوه فكل الارض باصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الوقف ببيع فيتصدق
بثمنه على الفقراء والمساكين لان القاضى انما يبطل الوقف بعد موت الوقف عند خصومة
الوارث والغريم ليصل منفعة الوقف اليهم وما ذكر الوقف وكتب يتعلم ذلك فلا يشتغل
احدا بطله لعدم الغاية والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاض من القضاء
يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقف الاصل قال شمس الائمة السرخسي
رحمة الله والذي جرى له اسم به في زماننا انهم يكتبون قرار الوقف ان قاضيا من القضاة
يلزم هذا الوقف فلا يبيع شيئا ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضي
الذي يريد بطله ولو لم يكن القاضى قاض بلزوم الوقف فاقاره يكون كذا باحضار ولا
رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود وايضا في ما يذهب جهاد هذا القاضى ان القضاء
من المجهول لا يصح فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ رحمته الله عليهم قالوا اذ كتب
في آخر الصك وقد قضى بفسخ هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى
بكونه قاض هذا القابل بلفظ محمد رحمه الله في الكتاب اذا خاف الوقف ان يبطله القاضى
فانه يكتب في صك الوقف وان حكما من الحكام قضى بلزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب
اسم القاضى ونسبه صرحه يمكن ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك
القاضى في ذلك الزمان معلوما فيرفع اليه المالة قالوا لا نأمر الله عنه والصحيح ما قاله شمس
الائمة السرخسي رحمه الله ان ما يكتب في صك الوقف قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا
الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشئ قال محمد رحمه الله في الزيارات رجل اقام شاهدين
فشهدا ان هذا المدعى فلان لم يمت لا وراثته سواء ثم مات الشاهدان او غابا قبل
ان يسألها القاضى عن سبب الميراث فان القاضى لا يقضى بهذه الشهادة لان اسباب الميراث
مختلفة فلا يدرى القاضى باي سبب يقضى له وان هذا المدعى اقام شاهدين انه وارث
فلان لم يمت لا وراثته له سواء وان قاضى بلك فلا فلان ابن فلان قضى بانه وارثه لا وراثته
له سواء واشهدنا على قضائه ولا ندرى باي سبب قضى القاضى بوراثة فان القاضى يسأل
المدعى عن سبب الذي قضى به فان بين سببا يقضى له بالميراث فوجه الاستدلال بتلك
المسئلة انه لما اراد ان يثبت قضاء القاضى بشرط تعريف القاضى بالاسم والنسب ولم يكتب
بقوله وان قاضيا من القضاة قضى له بالوراثة كذا في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا
من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف لا يكفي رجل قال جعلت دارى هذه المسالكين يكون
نظرا بالتصدق وبالعلة وهو حاله وقال جعلت هذه الدار للمساكين كان ذلك بالتصدق

يعين

عن الدار للمساكين للحال **باب**
الرجل جعل داره مسجدا او خانة او سقاية او مقبرة قال محمد رحمه الله وهو قاض قولنا في حنفية
رضي الله عنه لا يزول ملكه قبل التسليم وبه اخذ شمس الائمة السرخسي رحمه الله ثم التسليم في المسجد
ان يصلى فيه الجماعة باذنه وعن ابن حنبله رضي الله عنه رواية في رواية الحسن عنه بشرط اداء
الصلاة فيه بالجماعة باذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عن ابن حنبله
رحمه الله اذا صلى وحده باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان
واقامه وفي ظاهر الرواية لم يذكر من الزيادة وانما يكتب بصلوة الواحد لان المسجد هو الله
تعالى وحق عامة المسلمين والخاص في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة تقوم مقام الكل
والصحيح رواية الحسن رحمه الله لان قرض كل شئ وتسليمه يكون كسب ما يليق به وذلك
في المسجد باداء الصلوة بالجماعة اما الواحد يصلى في كل مكان وعلى قولنا ان يوسف رحمه الله التسليم
ليس بشرط لان المسجد ولا في غيره من الموقوفات فاذا قال جعلت هذا مسجدا واذن للناس بالصلاة
فيه يتم ذلك على الرواية التي لا يشترط اذا الصلوة بالجماعة غدا في حنفية رضي الله عنه ان في
مسجدا وصلى هو فيه وحده هل يصير مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان محمد رحمه الله
ذكر في الكتاب ان على قولنا ان حنفية رحمه الله لا يصير مسجدا حتى يصلى فيه وقوله يصلى فيه ما لم
يتم فاعلم في ذلك في الباقي وغيره وقال بعضهم صلواته لا يكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما يشترط
لجعل القبض للعامة وقضيه لا يكفي فلهذا صلتوه ولو في مسجد او سلم الى المتولي هل يصير
مسجدا قبل اداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا رحمته الله عليهم واختلف المشايخ فيه قال
بعضهم يصير مسجدا ونعم كما يتم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولي وقال بعضهم لا يصير مسجدا
بالتسليم الى المتولي وهو اختيار شمس الائمة السرخسي رحمه الله لان قرض كل شئ يكون باليدين
به كقبض الخزان يكون يزول واحدا من المارة فيه باذنه ولا جعل رضه سقاية في حيا
كان له ان يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستيفاء منها وكذلك الخوض والغير ولو هدم دار
وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا في البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع في غيرها وقال محمد رحمه الله ان دفن فيها اثنان فلا يرجع
فيها الاخذ في ذلك بقوله ان يوسف رحمه الله وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال
ابو حنبله رحمه الله وان بنى خانة للسبيل واذن للناس بالدخول فيه فنزل واحد
فلا يرجع فيه رجل له ساحة لا بنا فيها امرق وان يفتلوا فيها جماعة قالوا ان امرق بالصلوة
ابدا او امرق بالصلوة فيها جماعة ولم يذكر الا بدلا لانه اذا اراد الا بد ثم مات لم يكون
ميراثا عنه وان امرق بالصلوة فيها لم يذكر الا بد ثم مات يكون ميراثا عنه لانه لا بد من
التأبيد والتوقيت بان في التأبيد وجعل من مسجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا او اماما

جميع

فأذن هذا الرجل فقام وصلى وحده كان تسليما لأن أدا الصلوة بأذان وقامة
 كما قامة الجماعة ولهذا قالوا لو صلى واحد من أهل المسجد بأذان وقامة لا يكون
 كجئ بعد من أهل المسجد أدا الصلوة فيه بالجماعة عند البعض من أهل المسجد إذا جعل للتر
 الموقوف على المسجد مسجدا وصلى فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه وأعيد من لا يستغفروا
 جاز لأن المتوفى وإن جعله مسجدا لا يقبل مسجدا تحت الصلاة الجنازة والصلوة العبد
 هل يكون له حكم المسجد أخلاف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا
 يورث عنه وما اتخذ للصلوة العبد لا يكون مسجدا مطلقا وإنما يعطى له حكم المسجد في
 صحة الاقتداء بالامام وإن كان منفصلا عن الصلوة ما فيها سوى ذلك ليس له حكم
 المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال أدا الصلوة لا غير وهو الجنازة سواء كانت في
 المكان كما يحب المسجد احتياطا رجل قال جعلت حجر في هذه الأرض مسجدا لله عز وجل
 على ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله يصير الحجر وفقا على المسجد إذا سلمها إلى المتوفى
 وعليه الفتوى وليس للمتوفى أن يصرفها لغيره لأنه من حجر من أبي حنيفة رحمه الله
 عليهما إذا جعل أرضه وفقا على المسجد وسلم جاز ولا يكون له أن يرجع وقد قاله هذا الشيخ
 للمسجد قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله لا يصير المسجد رجل تصدق بداره على المسجد أو
 على طريق المسلمين يكله فيه والفتوى على أنه يجوز فذلك لنا طي رحمه الله أنه لا يجوز
 ويكون ميراثا عنه رجل أعطى داره في عمارة المسجد ومصلح المسجد ونفقة المسجد قبل
 بانه يصح ويتم بالقبض رجل وصى بشئ لعمارة المسجد في أي شيء يصرف ذلك المال قال أبو القاسم
 رحمه الله يصرف فيما كان من البناء دون الترتين قيل له أن يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك
 من بنا المسجد وعن أبي بكر البلخي رحمه الله أنه سئل عن الوقف على المسجد الجوز لم أن يقول
 منارة من غلة المسجد قال إن كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان اسمهم فلا بأس به وإن
 كان محال لسمع الجوزان إلا إذا كان بغير منارة فلا يرى لهم أن يفعلوا ذلك ولكن للقيم أن
 يتخذ من غلة الوقف على عمارة المسجد شرا أو يفتش المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضمانا
 رجل وصى بثلاث ماله لأعمال أهل الجوزان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه أبو بكر رحمه
 يجوز ولا يجوز أن يزداد على سراج المسجد لأن ذلك أسرف سواء كان في رمضان أو في
 غيره ولا يرى المسجد هذه الوصية وقد قال أبو بصير بثلاث مالى المسجد قال أبو بصير
 رحمه الله هو باطل حتى يتوفى يقع على المسجد وقال أبو جعفر رحمه الله هو جائز وكلنا طي رحمه
 إذا وقف ماله لأصلاح المساجد جاز أن وقف لبنا القنطرة أو لأصلاح الطريق والخص
 القنطرة وأخذ الاستقايات والخايات المسلمين والشواكفان لهم لا يجوز وهو جاز
 في الفتوى وقد جعل رضا له صدقة موقوفة على مرة مسجد كذا ومن يباريه وقد

مسجد من مساجد المسلمين
 في الصلاة والجمعة والعيد

البر

قنابلة

قنابلة وما يحتاج إليه ذكر الخصاص رحمه الله أنه باطل لأنه قد خرب المحلة فيبطل المسجد
 ولا يحتاج إلى المرومة فان ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين
 جاز لأنه مما يتأبد وتكون كان الأرض وفقا على عمارة المسجد على مرومة المقابر جاز لأن
 ذلك مما لا ينقطع أرضى وقف على عمارة المسجد على أن ما فضل من عمارته فهو الفقراء
 فاجتمع الغلة في المسجد غير محتاج إلى العمارة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله عليه
 يحبس الغلة لأنه مما يحدث بالمسجد حدث ويصير الأرض كحال الأرض وقال الفقيه أبو جعفر
 رحمه الله الجواب كما قال وعندى لو علم أنه لا يجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج الأرض في
 المسجد إلى العمارة يمكن العمارة بغيره بفضل يصرف الزيادة إلى الفقراء على ما شرط الواقف
 مسجدا منهم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص رحمه الله لا ينفق الغلة في البناء
 لأن الواقف وقف على مرته ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد ولا يفتى على أنه يجوز البناء
 بتلك الغلة ولو كان الواقف على عمارة المسجد هل القيم أن يشترى سلا يورث على السطح
 وفيه ينفق أو يعطى من غلة المسجد جاز من كسب السطح ويخرج الثمن ويخرج اقتناء المجمع من المسجد
 قال أبو جعفر رحمه الله القيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد مسجدا أنكر ما يطره من ما يحب
 المسجد في الشوارع وهو الشفعة أنكرت صفته هل يصرف من غلة المسجد إلى عمارة النهر
 ومنه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله أن كان ما يصرف إلى عمارة النهر ومنه لا يزيد
 على عمارة القايمة فيه جاز ولا هل المسجد أن ينفقوا أهل النهر من لا تنفع بالنهر حتى يظلمهم
 العمارة فصرف ذلك إلى عمارة المسجد وإن شا أهل المسجد قد مولى إلى أهل النهر وأصلاح النهر
 فان لم يفعلوا حتى أنهم حايظ المسجد وأنكرت صفته ما أنهدم ولو أن مسجدا بأية
 على هذا الوجه يفسد الطريق المسجد فيفسد ويقتل داخل المسجد من ذلك وخارجه في شئ
 على الناحية لا حول في المسجد لا يجوز أن يتخذوا ظلة من غلة المسجد قال الفقيه أبو جعفر رحمه
 أن كان لا يصرف ذلك بأهل الطريق جاز طريق العامة وهي واسع ففي أهل المحلة مسجدا
 للعامة ولا يصرف ذلك بالطريق قال أبو القاسم رحمه الله يروي عن أبي حنيفة ومحمد رحمه
 عليهما إلا أن الطريق للمسلمين والمسجد لهم أيضا وإن أراد أهل المحلة أن يخطوا شيئا من الطريق
 في دورهم وذلك لا يصرف الطريق لا يكون لهم ذلك ولا أهل المحلة تحويها المسجد من وضع
 إلى موضع آخر فمروا مسجدا وأدخلوا إلى مكان ليس المسجد فدخلوا من الطريق فأدخلوا
 في المسجد إن كان تصرف ذلك بأهل الطريق لا يجوز ولا فلا بأس به وهو ضاق المسجد على الناس
 ويحبونه أرضه لعل يؤخذ أرضه بالقيمة كرها ولو كان يحب المسجد أرضه وقف على المسجد فإ
 أن يخطوا شيئا في المسجد من الأرض جاز ذلك بأمر القاضى ولو أن قيم المسجد أراد أن
 يبنى حوائطا في حريم المسجد فإليه قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله لا يجوز له أن يجعل

رادول

قنابلة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يجوز ان يكون له من الميراث

شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا ولان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي
 البلدة حرايت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيلوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة
 فتحصل لها لا يتقدم من السلطان لان السلطان اذا فتح عنوة يصير ملكا للفقهاء لا يجوز لهم
 السلطان فيها فيها واذا فتح صلحا بقي على ملك ملاكها فلا يتقدم من السلطان فيها بل كان
 فتح عنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشرية كارضى من كان
 فاما عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرئيه رجل سيطر من ماله حصيرا في المسجد فرب
 المسجد وقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا
 وان بلى ذلك كان له ان يبيع ويشترى بغيره حصيرا آخر وكذا لو اشترى خيشيا
 او قديلا للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولو ارثه ان كان
 ميتا وعملنا في يوسف رحمه الله يبيع ويصرف عنه الخراج المسجد فان استغنى عنه
 هذا المسجد تحول الى مسجد آخر والفقهاء على قول محمد رحمه الله ولو كان ميتا فاذن
 سنع فان الكفن يكون للكفن ان كان حيا ويكون لولده ان كان ميتا ولو كان اهل
 المسجد يبيعون احشيش المسجد وجازة او نفسا صار خلقا ومن فعل ذلك غايبا خلت فيه
 قال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي
 وهو الصحيح ويبلغ الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان ويستعين في امر الكعبة لا بد
 الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتفاق على قتال دبر المسجد من وقف المسجد
 الناطق رحمه الله مسجد نجية فارتقن يصير لغير المسجد من وقف المسجد
 المسجدان يتخذ من مال المسجد حصنا لغير المسجد يمنع الضرر عن المسجد وان كان
 الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على
 عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد متولى المسجد اذ امر المؤذن ان
 يحرم المسجد سنة او اكثر باجر معلوم جازت الاجارة بعد ذلك ان كان ماسمي له
 من الاجر مثل اجره او زيادة يتعاقب فيه الناس كل سنة الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم دفع
 من مال الوقف ويجوز للمؤذن ان يأخذ ذلك وان كان ذلك اكثر من اجره لا يتعاقب
 فيه كانت الاجارة للمؤذن وعليه الاجر في ماله فان دفع ذلك من مال الوقف يكون
 ضامنا وان علم المؤذن ان ما اخذه من مال الوقف لا يحل له ذلك من مال الوقف يكون
 ضامنا وان علم المؤذن ان ما اخذه من مال الوقف لا يحل له ذلك متولى المسجد اذ اشترى
 بالغة التي اجتمعت عند من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم
 المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات المسجد
 وهذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام ما هو من

مستغلات

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يجوز ان يكون له من الميراث

مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمؤذن ويكره للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل
 متولى المسجد ليس له ان يجعل سراج المسجد الى بيته وله ان يجعله من البيت الى المسجد
 ادعى في مسجد وفي مقبرة حقا وقضى القاضي للبدعي بالبدعة على بعض اهلها كان ذلك
 نضرا على جميعهم كان كل واحد منهم انضم عن الباقيين كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة
 وفي الختان لا يفتى حتى يحضرنا يبيعهم الوقف اذا اشترى شيئا لمرة المسجد بلوقا ان
 القاضي قال لا يرجع بذلك في مال المسجد وله ان يفتى على المرومة من ماله كالمروية
 في مال الصغير ولو ادخل المؤذن جذعا من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف
 رجل اشترى ارضا فوقفها ثم جاء مستحق واستحقها وارجاها لبيع بطل الوقف على قول محمد
 رحمه الله وهو ضمن المستحق البايع جاز الوقف في قول محمد رحمه الله رجل اشترى صنعا
 وفاداه في طريق المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك مع ويشترط لذلك مرور
 واحد من الناس باذنه على قوله من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتاب
 بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قوله ابي حنيفة رحمه الله يكون له
 الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النش
 فيج ويحكى عن الحاكم المعروف بقرينة قال وجدت في النوادر عن ابي حنيفة ر
 الله انه اجاز وقف الطريق والمقبرة كما اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل
 للمسلمين ويحظر قون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته حينئذ القنطرة في بطلان
 الميراث قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملكا وهو المعتاد والظاهر ان
 الاشارة بهذا القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء على
 الاصل وذكر في الاصل ان وقف البناء دون اصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء
 في رضى عارية او اجارة فان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض وعن محمد ر
 اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي يكون الارض وقف عليها وقف ضيقة
 ولم تذكر حكمها اذا اختلفت عن اهلها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان
 كان الواقف جعله وقفاً في صحته وقال وقف هذه الضيقة على مسجد كذا ولهم
 يرد على هذا ولم يجعل الوقف بلفظة الصدقة مع ويصرف غلته الى الفقراء ولم يكن
 للورثة حق وان جعله وقفاً في الحيوة وبعد الموت او بعد الموت بلفظة الصدقة
 مع ويصرف ايضا عليها لا الفقراء وان لم يذكر لفظه الصدقة كان الوقف صحيحا
 وقفاً رضا على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذهب لالا لارضى والداطفي
 رحمه الله عليها ان الولاية تكون للواقف وذكر محمد رحمه الله في اشرافه اذا وقف

على مسجد

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يجوز ان يكون له من الميراث

صبيحة ولا يخرجها الى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه
وكذا لو مات الواقف وله وصي فالولاية يكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ
من قال ان الواقف باقية الولاية وله ان يأخذها من المتولي ما لم يقض القاضى يعني
ما لم يقض القاضى بلزوم الوقف وهذه المسئلة بنا على ان عند محمد رحمه الله التسليم
الى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبقى له ولاية بعد التسليم الا ان يشترط الولاية
لنفسه واما على قولنا ان يوسف رحمه الله التسليم الى المتولي ليس بشرط فكانت الولاية
للقاضى وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشايخ بلخ رحمه الله عليهم اخفوا بقوله
ان يوسف ومشايخنا اخفوا بقوله محمد رحمه الله وكان رجلا وقف وقفا واخرج
من يدك وسيله الى المتولي ذكرنا لاطفي رحمه الله ليس له ان يعزل المتولي الا ان يشترط
ان له عزله فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه وشروط ان ليس للسلطان ولا قاضى
عزله فان لم يكن هو او موثقا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا والقاضى ان يعزله ويجز
عنه ويكون هو كرجل وصي الى رجل في ذلك وهو غير موثق كان للقاضى ان يعزله
ولان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل جعله
وصي نفسه ولم يترك من امر الوقف شيئا فان ولاية الوقف يكون الى وصيه وقوله
الواقف انت وصي في امر الوقف خاصة قال ابو يوسف رحمه الله هو كما قال وقال الحسن
رضي الله عنه وهو وصي في الاشياء كلها وهذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره
ثم مات الواقف بطلت ولاية المتولي في قولنا ان يوسف رحمه الله لانه وكيله الا ان
يقول ولاية الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولا
المتولي لانه وصيه بعد الموت ولو شرط الواقف في الوقف ان يكون الولاية له
ولا ولاية في تولية القوام وعزله والاستبدال بالوقف وما هو من نوع الولاية و
اخرجه من يدك الى المتولي جاز ذلك في السر وان لم يشترط لنفسه ولاية عزله
المتولي فبعد ما اخرجها الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قولنا محمد رحمه الله وعلى
ابن يوسف رحمه الله له ان يعزله ولان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد
موته ثم ان احدا الرجلين اوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات جاز بقصر فالحج
منها في جميع امر الوقف وروي يوسف بن خالد السعدي عن ابي خنيفة رحمه الله عليه انه
لا يجوز لان الواقف اوصى بها وبها وهو يرضى بذلك احدهما ولان الواقف جعله رجلا
متوليا وشرط الله ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصي الى غيره جاز هذا الشرط ولان
رجلا جعل ارضه له وقفا على الفقراء والمساكين او على قوم سنام ثم بعدهم على الفقراء
ثم ان الواقف زرعها بعد ما اخرجها الى المتولي وقال زرعها لنفسه وقال اهل الوقف

زرعها

زرعها للوقف كان لقوله قوله الوقف ويكون الزرع له فان سأل اهل الوقف
من القاضى ان يخرج الوقف من يدك فان القاضى لا يخرج ولو كان فعل هذا متوليا
الوقف فان القاضى يخرج الوقف من يدك بذلك وعلى الواقف والمتولي في هذا
نقصا ان الوقف وليس عليهما الجرح بل الارض ثم يقول القاضى للواقف ان زرعها للوقف
فان قال ليس للوقف مال ازرع الوقف ولا لاهل الوقف فان القاضى يقول له استبدن
على الوقف بمن تريد ولا تسفقه ثم يرجع بذلك في غلة الوقف فان قال الواقف لا يمكنني
ذلك فقول القاضى لاهل الوقف استبدن بغير انتم فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نريد
لا نفسنا لا ينبغي للقاضى ان يطلع لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو حق بالقيام
به الا ان يكون الواقف مخفيا على الوقف فيخرجه من يد رجل وقف صدقة في صدقة على
الفقراء واخرجهما من يدك الى المتولي ثم قال وصيته عند الموت اعط من غلة تلك الصدقة
لفلان كذا ولفلان كذا وقال لوصيه اضل ما رايت من الصواب فجعله لاهل الوقف
لانها صارت حقا للفقراء ولا فلا يمكن بطلان حقهم الا اذا كان شرط في الوقف ان يصرف
غلتها الى من شاء رجل طلب التولية في الاوقاف قال لا يعطى له التولية وهو من طلب القضاء
لا يقبله رجل وقف وقفا في حقه ولم يجعل له فيما حقه خضرة الوفاة فاقول الى رجل قالوا
بان هذا الوصي يكون وصيا فيما على اوقافه ايضا في قولنا ان يوسف رحمه الله لان عند
التسليم ليس بشرط فصح الوقف في حياته بغير تسليم ولو كان هذا الواقف جعل الوقف فيما
فما حضرته الوفاة اوصى الى رجل فان هذا الوصي يكون فيما على اوقافه يعني لا يكون
وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فمات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير
امر القاضى فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه
القولية والاصح انما لا يصح ويكون نصيب القيم الى القاضى ولا يكون هذا المتولي ضامنا
لما بقى في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف وخذل غلة وبقى
لانه اذا أصبح القومة نصيب غاصبا وانما صباة التجار فكل من اجر له وقف على
ارباب معلومين كصبي عديم من فضيلة ارباب متوليا من غير ارباب القاضى ذلك منهم اذا كان
هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا والاولى ان يزعموا الامر الى القاضى حتى
ينصب فيما قالوا في زماننا المتولي ان لا يزعموا الامر الى القاضى لان في زماننا ظهر الخلل
الفاسد من القضاة ومع هذا لا يكون لاهل المسجد نصيب القيم والمتولي بدون استطاع
راى القاضى رجل بنى مسجدا في سكة فاحتاج الى العمارة فنارعه اهل السكة في العمارة كان
الباني بالعمارة اولى من السكة ولا يكون لاهل السكة منارعه في ذلك ولا نازعه اهل
السكة في نصيب الامام والمردن كان ذلك اياه الا اذا عين هو ذلك رجلا وعين اهل السكة

صان

ع

لينا

رجلا آخر اصله من عينة النباي فحينئذ لا يكون النباي اولى وقف له متولي وشرف لا يكون
المشترى ان يتصرف في مال الوقف لان ذلك موقوف الى المتولي والمشرى ما موقوف الى غيره
رجل قال في مرضه اشترط من غلة داره هذه بعد موتي كل شهر عشرة دراهم خبز او فز
على المساكين قال يصير رحمه الله الدار وقفا كما قال وقف داري بعد موتي على المساكين
المتولي اذا اشترى من غلة المسجد حائطا او دارا او مستغلا اخر جانبا لان هذا من مصالح
المسجد فان زاد المتولي ان يبيع ما اشترى ويبيع اخلافه فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع
لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري لو رزق
شيئا من شرايط الوقف فلا يكون ما اشترى من حيلة او قاف المسجد مستغلا له مستغلات
واوقاف اراد المتولي ان يشتري من غلة الوقف المسجد هذا او حصيرا او حشيشا او
آخر او حصا القريش المسجد وحصا قالوا ان وقع الوقف ذلك للقيم وقالوا فعل من يري
من مصلحة المسجد كان له ان يشتري المسجد ما يشاء وان لم يبيع ولكنه وقف لبنا المسجد
وعماره المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس من العماره ولا من لبنا وان لم
يعرف شرط الوقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانا يشتركون من وقفا
المسجد الدهن والحشيش والآخر وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا
وقف مستغل ذلك الوقف في كتاب الوقف ان القيم يشتري حائطا لا يجوز للقيم ان يشتري
حائطا من غلة الوقف ولو اشترى وقفه التمن من غلة الوقف يكون ضامنا لان مستغل
المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد وشرايطه ليس من مصالح المسجد ولو اشترى القيم
بغلة المسجد وادفع الى المساكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لان
شرايط الوقف التي للقيم نصرتنا قلنا التمن من مال الوقف كشرايطه لا يشترط لغيره فلو لم
اذ طلب منه الخراج والحماية وليس في يد من غلة الوقف شيئا لا للقيم ابوالقاسم رحمه
ان كان لواقفهم بالاستئذان كان له ان يستأذن وان لم يقره بالاستئذان فاستدان
كان ذلك في ماله لا يرجع في غلة الوقف وقال الفقهاء انما للقيم ان يستأذنه اذا استقبله
امره وحده لا يستأذنه بغيره ان يستأذن بامر الحاكم ثم يرجع في غلة الوقف لان القاضي
ولا يه الا استأذنه على الوقف وذكرنا القاضي رحمه الله اذا اراد القيم ان يستأذن ليحصل
ذلك من غير اللب في الزاوية في الوقف ان فعل ذلك بامر القاضي كان له ذلك عند
الكل لان القاضي ملك الاستئذان فاذا امن القيم بذلك صح امن ابا القيم لا بذلك الاستئذان
قال رضي الله عنه وبغير الاستئذان ان يشتري الوقف شيئا وليس في يد من غلات
الوقف ليس يرجع بذلك فيما يحد من غلة الوقف فاما اذا كان في يد من غلات الوقف
فاشترى للوقف شيئا ونقد التمن من مال نفسه بغير ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم

الوقف

كن
في يد من غلات

كن ذلك بامر القاضي كما هو كمال باشتراؤه ان نقد التمن من مال نفسه كان له ان يرجع
بذلك على الموكل وهو ان القيم اراد ان يرهن الوقف بدين لا يبيع لان في ذلك يعطيك الله
وكما لا يبيع ذلك من المتولي لا يبيع من اهل المسجد ايضا فان رهن القيم دارا للوقف
ويكون الممنوع فيها قالوا يجب عليه اجر المثل لو كانت الدار معة للاستغلا او لم يكن
احتياطا لدار الوقف وكذلك متولي المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها المشتري ثم
ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل غيره متوليا فادعى المتولي الثاني على المشتري واستحق
واستردده كان على المشتري اجر مثل هذه الدار قال مولا فادعى الله عنه وهذا شيء
ظاهر الرواية وانما قال ذلك بعض مشايخنا احتياطا من الوقف كما رتبنا اول من مال الوقف
فصله المتولي على شيء من وجوه المتولي بيته على ما ادعى او كان الا كما رتبنا لدار المتولي
ان يحط شيئا عنه ان كان الا كما رغبنا وان كان محتاجا جاز ذلك اذ لم يكن ما على الا كما
فاحتياطا متولي الوقف اذ امره من الوقف وقصر من الوقف الى غير جاز لان المتولي يملك
الوصى والوصي ان يوصي الى غير متولي المسجد اذ الخدم غلات المسجد ومات من غير بيان
لا يكون ضامنا ذلك القاضي رحمه الله ان الامانات ينقلب ضمنه بالحق عن تجمل الا في
الحدها هذه ولنا فيه السلطان اذ اخرج الى القدر وغنونا اودع لضمان عليه ولنا فيه
القاضي اذ اخذ مال اليتيم وادع غير ثم مات وله بيت عن وقف لا ضمان عليه واما
لحد المتقاضي حين اذ كان مال ذلك وله بيت عن وقف لا ضمان عليه فمات ذلك بعض الفقهاء
انه لا يضمن ولا حاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل على الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه
وتكون قاضيا قبض مال اليتيم ووضعه في بيته ثم مات القاضي وله بيت عن وقف لا ضمان عليه
رحمه الله انه يضمن ولو كان القاضي اخذ مال اليتيم وادع غير وعرف ذلك منه ثم مات
ولا يدري الى من دفع لا يضمن وذكر ابن مرستم رحمه الله في القاضي في حقه ضاع
مال اليتيم عندي وقال نفقته على اليتيم لا ضمان عليه ومات قبل ان يقبل شيئا كان
حشيش المسجد اذ اخرج فمن اخذ كان له ان يبيع به ما يشاء وان كان متقولا لا يجوز طرده
واذا اخرج فرفعه انسان كان ضامنا ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعا
كان ضامنا حائطا او غرض المسجد فباعه اهل المسجد قالوا الاول ان يكون البيع بامر
القاضي والصحيح ان يبيع بغير اذن القاضي ولا بأس ان يترك سراج المسجد وقت
المغرب الى وقت الصبح ولا يجوز ان يتركه في الليل الا في موضع جرت العادة في مسجد بيت
المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان اراد انسان ان يترك كتاب سراج المسجد
ان كان السراج موضوعا في المسجد للصلاة بان فرغ القوم عن صلاتهم وهذا هو الذي يرام
وتبقى السراج في المسجد قالوا لا بأس ان يترك في الليل انهم لا يدخلوا الصلاة الى

قف

واودع بعض التمن عند بعض النمام ويات
ولم يكن عند من

في يد من غلات المسجد قالوا ان كان له
قيمة لا بأس بطلعه وانما

في المسجد

للصلوة قبل لا بأس به وان كان
موضعا للمسجد

الكتاب

الليل لا يمان يد من به فلا يسل حقه بتجليلهم ومما زاد على ذلك الليل ليس لهم
الصالح فلا يكون له حتى التدين يوم تولى مسجدا وفضل من خشيهم شي قالوا يصرف
الفاضل الى ما يباينه ولا يصرف الى الدهن والمصروف هذا اذا سلم اصحاب الخشب الخشب
الى المتولى لينفي بها المسجود فلو انهم قطعوا الخشب فما فضل من خشيهم يكون لهم يفعلون به
ما شاؤا وجعل جمع ما لا من الناس لينفق في هذا المسجد وانفق من تلك الدار في حاجة
نفسه ثم ردت بدلها في نفقة المسجود بسعة ان يفعل ذلك ولذا فعل ان كان يعرف صاحب
المال رد الضمان او يسأله لئلا يذن له بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف صاحب
نفع الامر الى القاضي حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد فان لم يقدر على ان يرفع الامر
الى القاضي حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد قالوا نرجو له في الاستحسان ان ينفق
مثل ذلك من ماله في المسجد فيخرج عن الوبال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال وهو نظير ما ذكر في الاصل الذي لا يقضاء
الدين اذا صرف مال المتكفل في حاجة نفسه ثم قضى بماله نفسه دين المتكفل يكون متبوعا
في قضاء دين المتكفل اذا سأل الفقير شيئا وخطا بالخطا بعضه ببعض ان لم يامر الفقير
بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادعى بعد ذلك المال الى الفقير يكون متبوعا
بنفسه من مال نفسه ولا يجوز ذلك عن ارباب الاموال ان كانوا قد فعلوا اليه بنية الزكوة
لا يسقط زكوتهم وان كان الفقير امر ابيائه واخذوا بالخطا بعضه ببعض ثم دفع
الى الفقير لا يضمن وهو الذي يقال له باي واحد اذا قام وسأل الفقير شيئا وخطا
المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امر ابيائه وان كان ضامنا لا يسقط
عن ارباب الاموال زكوة اموالهم اذا فعلوا بنية الزكوة ويتبع ان يامر الفقير بالسؤال
فبصير قايما مقام الفقير ما ذونا بالخطا ويسقط عن الزكوة ماله حتى انيت مال بعضها
الى بعض والاول منها وقف والمباقي ملك والمتولى لا يعي الوقف قال ابو القاسم رحمه الله
ان كان الوقف غلة كان لصاحبها ان ينفق في ملكه ان يأخذ من القيمة يسوي الحايظ
المال من غلة الوقف وان لم يكن الوقف غلة في بدل القيمة رفعوا الامر الى القاضي لئلا
القاضي القيمة بالاستئذنه على الوقف في اصلاح الوقف وليس للقيم ان يستدين بعين
امر القاضي وتفسير الاستئذنه ان لا يكون الوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستئذنه
اما اذا كان الوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستئذنه اما اذا كان الوقف غلة فان
من ماله نفسه لا صلاح الوقف كان له ان يرجع به ذلك في غلة الوقف حايظا بين ارباب
الخدماء وقف والاخر ملك فانهم الحايظ فبناه صاحب الملك في حذر الوقف قال
ابو القاسم رحمه الله يرفع الامر الى القاضي حتى يجبر صاحب الملك ان ينقض الحايظ الذي

تدعيه في الوقف
الزكوة في الوقف

الصدقة

الوقف في الوقف

الوقف في الوقف

بناه في حذر الوقف بنية حيث كان في القديم وهو ان القيمة قال للباقي اعطيك قيمة بناءك
قال الحايظ حيث بنيت وانت تبني لنفسك حايظا في حذر قال ابو القاسم رحمه الله ليس للقيم
ذلك بل يامر صاحب الملك بنقض حايظه ثم يبنيه في الموضع الذي كان في القديم **حجل** حجل ارضه
وقفا للمساكين وقفا صحيحا وهو ان يكون الحارة فعمان ما يكون في غلة الارض ببناء من الغلة بال
ان يصليها ويخرجها وموتها ثم تقسم الباقي على المساكين فان كان في الارض الوقف حجل حايظ
القيم هلاكها كان للقيم ان تشتري من غلة الوقف فصلا فيعبره كمالا ينقطع وهما كانت قطعة
من هذه الارض حجة لا يثبت شيئا فيحتاج الى رفع وجهها واصلاحها حتى يثبت كان للقيم ان يبني
من غلة الارض في ذلك ويصلح القطعة وان اراد القيمة ان يبنى في الارض الوقف فريه لا يكون
وحفاظها للقيم فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك **وكذا** كان الوقف خا ناعلى الفقير والحاج
الى خادم يكسها الحان ويقوم ونفق يانه وبينه فيسلم بعض البيوت الى رجل اخر له ليقوم بذلك
كان له ذلك وان اراد قيم الوقف ان يبنى في الارض الوقف فريه لا يكون له ذلك
لان الاستغلال لا يرضى الوقف كون النفع وهما كانت الارض متصلة ببيوت المصروفين فانما
لا يستجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتا فيحرقها
لان الاستغلال لعنا الوجه يكون النفع للفقير ورفي عن محمد رحمه الله ما هو فوق هذا
قالوا اصعبت الارض الوقف عن الاستغلال والقيم بمجدها ارضا اخرى هي انفع للفقير
او اكثر ريعا كان له ان يبيع هذه الارض ويشتري بغيرها ارضا اخرى جودها رحمه الله
الارض الارض بخلاف ما اذا كانت الارض الوقف يبعد من بيوت المصروفين فانه لا يكون
للقيم ان يبنى فيها بيوتا بل يجرها لغيره لا يرغب في استجار البيوت باجرة تولى منفعتها
على نفقة الزماعة وعن هشام رحمه الله قال سمعت محمد بن حماد رحمه الله يقول اذا صار الوقف
يحتاج لا يسقط بها المساكين للقاضي ان يسعه ويشترى بغيره وليس ذلك الا للقاضي
وعن الفقهاء ابي جعفر رحمه الله قال اذا شرط الواقف في وقف الارض دفعها من اجرة
او اجارة فما كان النفع للفقير يفعل قالوا انه في الدور لا يولجها اكثر من سنة لان
المد اذا طاشت ويصرف المستاجر فيها تصرف الملاك على طول الزمان فكل من يراه يزع انه
يتصرف بحكم الملاك فودي ذلك الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت يبيع كل سنة فكل
وان كانت يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة يزرع في كل سنة طائف منها يبيع
ان يشترط من المدة القدر الذي يتمكن المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الوقف
شرطان لا يولج اكثر من سنة طائف من الارض يزرع في استجارها وكانت اجارتها اكثر من سنة
ولكنه يرفع الامر الى القاضي حتى يولجها القاضي اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر
على الفقراء على البيت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكسبه ملك الوقف ان لا يولج

الوقف

الوقف

الوقف

اكثر من سنة الا اذا كان ذلك ابلغ للفقراء كان للقيم ان يوجرها بنفسه اكثر من سنة
 اذا واي ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضي ويحيى في سائر اجازة الوقف بعد هذا اذا اجمع
 من غلة ارض في يد القيم فظهر له وجه من وجه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والمعادرة
 ايضا وخاف القيم لو صرف الغلة الى المرممة يعزوه ذلك المرفاهه ينطردان له يكن في تأخير
 اصلاح الارض ومرتبه الى الغلة الثانية ضررين بخلاف الوقف فانه يصرف الغلة
 الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان في تأخير المرممة ضررين فانه يصرف الغلة
 الى المرممة فان فضل شي يصرفه الى ذلك البر والمعادرة من وجه البر هنا وجه فيه يصدق
 في الغلة على نوع من الفقراء بخلاف اسباب المسلمين واعانة الغار المنقطع لان هك
 اهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاما عارة مسجد وديار او نحو ذلك مما هو
 باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الا من
 هو من اهل التملك رجل وقف ضيعة على مواليه وقفا صحيحا فمات الوقف جعل القاضي
 الوقف في يد قيم وجعل القيم عشر الغلات وفي الوقف طاعة في يد رجل المتابعة لا طاعة بها
 الى القيم واصحاب هذه الطائفة يتفقون عليها لا يجزى القيم عشرة غلة هذه الطائفة لان
 القيم لا يأخذ بلخذ بطريق الاجرة لا يستوجب الاجر بل بعد العمل رجل وقف ضيعة في
 الوقف ان يعطى القيم غلتها من ثمارها والقيم ان يعطى لا غنيا والفقراء رجل جال الى المتق
 ان يري ان تقرب الى الله تعالى باني بها طام للمسلمين واعتق العبيد واراد ان يقرب
 الى الله تعالى بداره فسأل البيوعا وانصاف بغيرها واشترى بثمنها عبيدا فاعتقهم او اجلا دارا
 للمسلمين اي ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان يبتك باطلا ويجعل لها وقفا مستغلا لها
 فالرباط افضل لانه اديم واعم نفع وان لم يجعل الرباط وقفا مستغلا للمعادرة فالافضل
 ان يبيع وتصديق ثمنه **فصل في الوقف** المشاع فيما يدخل في الوقف تعابدهم ذكر في الشرط
 في الوقف ما يبطل وما لا يبطل ما فصل المشاع ارض بين رجلين وقف احدهما نصيبه مثل
 جاز في قوله ان يوصف رحمه الله وبه اخذ مشايخ بلخ رحمه الله عليهم ولا يجوز في قوله محمد
 وبه اخذ مشايخنا رحمه الله عليهم وافتوا به ثم رفع على قوله ابي يوسف قالوا انها تسام
 الارض بعد ذلك وقعت قطعة في نصيب العاقل فبقيت تلك القطعة للوقف ولا يحتاج الى
 اعادة الوقف فيها وان وقف المشاع كان لحوط هذا اذا كانت الارض مشتركة فان كان
 الارض كلها له ووقف نصيبا ينبغي ان يبيع النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يبيع
 ولكن رفع الامر الى القاضي فامر القاضي رجلا بالقسمه معه جاز ولو وقف مشاعا وله
 يجوز في قوله محمد رحمه الله رفع الامر الى القاضي وقضى يجوز الوقف جاز لان قضاء القا
 في المجتهد رفع الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابراهيم رحمه الله عنه لا يقسم

الوقف

على المساكين

وقد قال في ما ذكره في
الوقف من الارض

التأني

القاضي يأمهم بالمبايعة وقال ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها يقسم القاضي اذا كان بعض الارض
 ملكا والبعض وقفا فان كان لكل وقفا على ارباب فادار ارباب قسمة الارض بينهم
 لا يقسم القاضي ولو كان قربة بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلتا في يدي
 الملكة وبعضها ملك فاداروا قسمة بعضها ليشعين الملك فيجعلوها مقبرة قالوا اريد قسمة
 موضع هذه القرية لا يجوز لان المقصود من القسمة تمييز الوقف عن غيره وانهم القسمة
 لا يتعين للملك عن الوقف فان اريدوا قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جازت القسمة
 لان هذه القسمة بعيد للتمييز بين الوقف وغيره جازت بين شريكين وقف احدهما نصيبه
 وارادوا الوقف ان يصرف لوج الوقف على اياه فبقيت الشريكتين ان يضرب اللوح ان ذلك
 يصرف في محل مشترك فان رفع الامر الى القاضي فاذن القاضي بذلك جاز صيانة الوقف عن
 البطلان رجل وقف الحمام جاز عند الكل لانه لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كسبة المشاع فيما لا
 يحتمل القسمة امرأة وقفت دارا على ثلث بنات لها واخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار
 ولا دارت لها غيرهن قالوا ان تلك الدار وقف والثلاثان لهن يصنعن ما شئن وهذا قول ابي يوسف
 رحمه الله لان عند وقف المشاع جاز ما على قول محمد رحمه الله لا يجوز والغتوى على قول
 محمد رحمه الله لو كانت الارض بين رجلين فقصدها باها صدقة موقوفة على المساكين او
 على وجه من وجه البر التي يجوز الوقف عليها وقفاها الى قيم يقوم عليها كان جاز لا
 على قول محمد رحمه الله المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم ين
 الشيوع وقت العقد نعم تصدقا بالارض حلة ولا وقت القبض لانما سئل الارض حلة ولا
 تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما وقف
 متوليا على حدة لا يجوز في حقه الشيوع وقت العقد لكل واحد منهما باشر عقدا على حدة
 ولكن الشيوع وقت القبض لان كل واحد من المتولين يقبض نصفها شياعا فان قال كل واحد
 الذي متوليا في نصيبه اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض
 صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الاخر بصدقة موقوفة على المساكين وجعل ذلك
 فيما لا يحل لانه ان جعل الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولي قبض الارض
 حلة وهما سئل الله حله وكذلك لوجلا التولية الى رجلين مع انهما صار المتولي واحد
 واختلفت جهة الوقف بان وقف احدهما على ذلك وقال له انما تاسلوا فادار الوقف
 كانت غلتها للمساكين وجعل الاخر نصف الارض وقفا على اخوته واهل بيته فاذا
 انقرضوا كانت غلتها في الحج طح بها في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز قلنا لو كان
 الواقف واحدا جعل نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف الاخر على امر آخر فهو
 جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه

هذا

نصف هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة
 وجعل كل واحد منهما وقف متوليا
 على حدة لا يجوز لوجد الشيوع
 وقت القبض لان كل واحد منهما

ولكن

والشعير في البيع وان كان
الوقف موقفاً لا يباع

فانه يبيع العتق ويصلح البيع

لان عندنا يجوز الوقف غير مقبوض غير مقسوم رجل قال جعلت هذه الارض صدقة
موقوفة او هذه الارض الاخرى يعني وجه الصرف كان باطلا لكان لهما له ولها
جعلت نصيب من هذه وقفا وهو ثلث جميع المثار فوجدت حصته نصف المثار فبطل
كان جميع ذلك وقفا وكذا في اوصية اذا قال اوصيت فلان بثلث مالي وهو الف
درهم فوجدت ما له ان يعلو الف كان لكل الموصالة ولو كان هذا في البيع كان المشتري العتق
المسمى دورين اثنين او اراضى فوق ارضين اوصيته على جهة التبرع او اوصية قسم
القاضي بينهما جمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جاز في قوله هلال وهو قول ابي
يوسف ومحمد رحمه الله عليهما كما لو كان بينهما داران فطلبنا القسمة فجمع القاضي نصيب
احدهما في دار ونصيب الاخرى في دار جاز ذلك فكذا هنا الا ان كان في بيع جاز لو كان في
مصر واحدا وفي مصرين ومعهما في مصر او ارضين في مصرين لا يقتسم وعلى قوله
ان يفسد رضى الله عنه يفسد كل دار على حدة والارض على حدة الا ان يرى القاضي صلاح في
الجمع فيجمع الوقف كله ارض واحدة ودار واحدة ويصير عند جمع القاضي في الحكم كان
الشركيين قسما وذلك جاز ولو كان رجلان ينفقا ارض فوق ارض احدهما نصيبه جاز في
ابي يوسف رحمه الله فلو ان الوقف مع شركة اقتسما واختلفا في القسمة وراهم معلومة
ان كان الوقف هو الذي يأخذ الميراث مع طائفة من الارض لا يجوز ان يوافق يصير
بايعا شيئا من الوقف بالديارم وذلك فاسد وان كان الوقف هو الذي اعطى الدارام
جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شركة بالديارم
فيجوز خصصة الوقف وقف وما اشترى بالديارم فذلك ملك له ولا يكون وقفا لخصصة
يشق فان احتاج الى تمييز الوقف عن الملك يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب فيما يوافق
رجل وقف جريها شيئا من ارضه ثم انقسم فاصحاب الوقف قل من جريها بحدود هذه الظاهر
التي وقعت في الوقف زيد في ذرعان الطائفة الاخرى او على العكس جاز لمن مثل هذه
القسمة يجوز في الملك فكذا في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادلة
رجل له دورا وارض فوق ذلك الارض ارضين اوصيتهما او دارا من تلك الدور ثم اراد ان
يصر في الوقف ارض اخرى او ارض اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه فله
منه مناقلة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الوقف شرط لنفسه الاستبدال في اصل
الوقف لا يجوز هذه المناقلة وان كان شرط الاستبدال جاز وهو هو والشرط الاستبدال
لنفسه في اصل الوقف سواء رجل قال وقف من هذه الارض شيئا ولم يسم كان باطلا لان
الشيء ثمنه لا القليل والكثير وكذا بين بعد ذلك زعمنا بين شيئا قليلا لا يوقف عادة
الشرط في الوقف رجل وقف ارضا ودارا وشرط لنفسه الخيار ثلثة ايام قال ابو يوسف

فان كان الوقف موقفاً لا يباع
فان كان الوقف موقفاً لا يباع

الوقف و

رجل

نصفه

الله

العقد

وقام رجلان قالان كانت هذه الارض في ملكي صدقة موقوفة بنظر ان كانت
 في ملكه وقت التكلم مع الوقف والاذن لان اقلين بشرط كايين يتخير رجل
 وقف ارضا لغيره في بسم الله ثم ملك الارض ولم يجز ان اجاز المالك جازعنا
 خلافا للشافعي رحمه الله رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدنا
 على ان اباعها واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال
 رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله الوقف والشروط جائزان وقال ابن
 ابي عمير رحمه الله الوقف صحيح والمشرط باطل وقال بعضهم مما فاسدان والصحيح
 قوله هلال وابي يوسف رحمه الله عليهما لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف لان
 الوقف كعمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى ويكون الثاني قايما مقام الاولى
 فان ارض الوقف اذا اغصبتها غاصب جري عليها المالحق صار كالحق لا يصح للزاعم
 يضمن ثمنها ويشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك
 ارض الوقف اذا قل ثمنها لا تارة وصارت بحيث لا يصح للزاع ولا يفضل غلثها عن ثمنها
 ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان
 لم يكن للحالة ضرورة داعية الى الاستبدال وان كان الواقف قال في صلاح الوقف
 على ان اباعها بما بدا لي من ثمن قليل او كثير وقال على ان اباعها واشترى بثمنها عبدا
 وقال اباعها وهدية على ذلك قال هلال رحمه الله هذا الشرط فاسد يفسد الوقف
 لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان يطلها وانما يبطل الوقف اذا شرط
 الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل ويحول الحق على ان الواقف اذا شرط الاستبدال
 وانما يكون الشرط فاشار في السيرة الى انه لا يملك الاستبدال الا القاضى اذا رأى المصلحة
 في ذلك ولو قال الواقف على ان اباعها واشترى بثمنها ارضا اخرى ولم يرد على هذا في القيا
 يبطل الوقف لانه لم يذكر قايمة ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف
 لان الارض الاولى تعين للوقف فيكون ثمنها قايما مقامها في الحكم وكما لو اشترى لثانية
 بصير لثانية وقفا بشرط الاولى قايمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرط
 في الثانية كالعبد الموصى بخدمة لانياس اذا قل خطأ ولخدت قيمته واشترى بها عبدا
 اخر يشتحق له ماله فالخدمة فيه من غير تحدد وكذا في العبد اذا قل خطأ او اخطأ الى
 قيمته ثم اشترى عبدا اخر فخدمته وينقل حكم الاولى الى بدله كذلك ههنا ثم ليس
 ان يستبدل لثانية بارض ثالثة لان هذا حكم سب الشرط والشرط وجد في الاولى وفي
 لثانية ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان اباعها واشترى بثمنها ارضا اخرى لم يكن له ان
 يستبدلها بدارا لانه لا يملك تعيين الشرط وله ان يشتري بثمنها ارضا لخارج لان ارض الوقف

مطلوب

لا يجوز

لا يجوز ان يملكه اما العشر والخراج وهو قال على ان اباعها واشترى بثمنها ارضا اخرى لم يكن له
 ان يستبدلها بدارا لانه لا يملك تعيين الشرط وله ان يشتري بثمنها ارضا لخارج لان ارض الوقف
 يستبدلها بدارا من غير ارض البصرة لان ارض البصرة يتفاوت في القلة والكثرة فلا
 يقدر شرطه وليس له ان يستبدلها بدارا من ارض الخوز لان من في يد ارض الخوز
 مشر له الا كانه لا يملك الارض والبيع فان ارض الخوزي ما حيز صلاحها عن زراعتها
 اذ اموئها فبذلك الامام ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج والحقبة ملك
 لصلاحها ومنفعتها للمسلمين وهو شرط الاستبدال وهو يملكها رضا ولا دارا فباع
 الارض الاولى كان له ان يستبدلها بجنس العقارات ما شاء من ارض وارض وكلما
 اذا لم يقيد الاستبدال على بلد كان له ان يستبدلها باي بلد شاء باطلاق اللفظ
 وقايمة ارض الوقف ثمن فيه غبن فاحش يجوز بيعه في قوله ابي يوسف وهلال
 رحمه الله عليهما لان القيم بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش وهو كان ان حنفه
 رحمه الله عليه يجوز الوقف بشرط الاستبدال بخير بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كل
 بالبيع عندك وقايمة ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات وهو بين حال الثمن كان الثمن
 دينيا في تركته ولو كان الوقف من ماله يترك في شرط الاستبدال هو يمكن له ان يبيعها
 ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف شجرة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون
 من ثلث الاباع وانما يترك في الاستبدال بالشرط فيكون الشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق
 عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لم يمتد في ذلك غبن وله ان شرط الاستبدال
 في الوقف فباعها وهو الثمن تحت الهبة ويصح الثمن في قوله ابو حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف بعروض ففي قياس قوله ابو حنيفة
 رحمه الله يصح البيع ثم يبيع العروض بالبدل او بالثمن فيشترى بها ارضا واشترى
 بالعروض ارضا وقال ابو يوسف رحمه الله وهلال رحمه الله لا يملك البيع الا بالبدل
 او بالثمن فيشترى بها الوكيل بالبيع وقايمة ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال
 ثم عادت ارض اليه ان عادت بما هي فصح من كل وجه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع
 الاول صار كأن لم يكن وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار
 كأنه اشترىها شرعا فبذلك فصح في الكسب وقايمة ارض الوقف واشترى بثمنها ارضا
 الجديده والفسخ من كل وجه معروف في الكسب وقايمة ارض الوقف واشترى بثمنها ارضا
 اخرى ثم ردت الاولى عليه ببيع فبذلك قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء
 والارض الاولى تعود وقفا لان الارض الثانية بدلت عن الاولى ولذا الفسخ البيع الثاني
 من كل وجه انتقلت الوقفية عن البدل الى الاصل فاذا هربق الثانية بدلت عن الوقف

كان

هذا حكم ابو زيد الدبوسي رحمه الله عليه
 في كتاب الوقف

والوقف

كان له ان يصنع بالثانية ما شاء ولا يورثه الاولي عليه بغير قضاء او يتفقد البيع
 في الاولي بغير الثانية بدلا عن الاولي فلا يبطل الواقعية في الثانية ويصير مشتريا
 الاولي لنفسه ولا يصير مشتريا الارض الثانية وواقعا لنفسه لانها كانت وقفا
 بدلا عن الاولي فلا يتغير بعود الاولي اليه بعينه ولا يباع الارض الاولي واشتري
 بغيرها ايضا اخرى ثم استحققت الارض الاولي في القياس مع الثانية وقفا في الاستحسان
 لا سعي لثانيه وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولي وبالاستحسان ان تقض
 تلك المبادله من كل وجه فلا سعي لثانيه وقفا ولو كان الواقف قال في الواقف على ان
 ان استبدل بها ثم مات فوصى الى وصيه بالاستبدال فان وصيه لا يملك الا
 استبدال لانه شرط في الواقف ولا ية الاستبدال لنفسه وهذا امر يحتاج فيه الى الرأى
 والمشورة بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال حيث يضع التوكيل لان راي
 الموكل قائم في تلك الحال يمكنه التدارك ولو شرط الواقف في الواقف الاستبدال لكل من
 ولي هذا الواقف صح ذلك وكل من ولي الواقف ولا ية الاستبدال اما اذا قال الواقف
 على ان فلان ولا ية الاستبدال فمات الواقف لم يكن لفلان ولا ية الاستبدال
 بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية بعد وفاته وهذا كله قوله ابو يوسف وهذا
 رحمه الله عليهما لان عندنا الواقف اذا اولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان
 القيم بمنزلة الوكيل فالوكالة يبطل بالموت اما على قوله محمد رحمه الله لا يبطل ولا ية التولي
 بوفاء الواقف لان عندنا الواقف ان يعزله المتولي لا يملك لان المتولي وكيل
 الفقير لا وكيل الواقف وكان الواقف بشرط الاستبدال لرجل آخر مع نفسه على ان يستبدل
 معا فتفرد ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط لثانيه مع راي غيره وهو تفرد الواقف بالاستبدال
 جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو شرط لنفسه وكان
 قهين في الواقف قام كل قيم قاضي ببلد غير قاضي ببلد اخرى هل يجوز لكل واحد منهما ان
 يتصرف ببلد الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل بن ابي عمير رحمه الله نعم ان يجوز تصرف
 كل واحد منهما ولان واحدا من هذين القاضيين ابدان يعزل القيم الذي اقامه الثاني
 الاخر قال ان راي القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا مقول في الواقف
 اذا مات ان كان الواقف حيا فافترى في نصيب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت
 الواقف ان اوصى القيم الى وصي فوصيه اولى من القاضي وان لم يكن وصي الى رجل ثالث
 فيه الى القاضي **فصل** فيما يدخل في الواقف من غير ذلك وما يدخل
 رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى الله لا يورثه على ذلك وفيها ثمة قايمة
 فان لم يدر لا يدخل في الواقف وقفا الارض جاز وهو لو باع ارضا وفيها زرع او باع

جديد

كالباع

شجار

شجار

شجارا وفيها ثمة لا يدخل الزرع والثمار في البيع بدون المالك لذلك الواقف لا يدخل الا
 والبنا في وقف الارض كما يدخل في البيع وكل ارض يورث في يد رجل وفيها ثمة قايمة
 كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض ففي القبة قال هلال رحمه
 لا يدخل القر في القبة والقبة باطلة لكان الشيعي وقال ابو جعفر رحمه الله هذا الحكم
 في القبة انما عرف بقوله هلال رحمه الله ليس فيها رواية ظاهرة عن اصحابنا رحمه الله عليهم
 وفي من الاصيل لا يدخل الشجر والكرم والبنا والزرع والثمار في قول اصحابنا رحمه الله
 عليهم فيجوز ان يورث رجل ارضي حلق موقوفة على الفقير وهو يملك الشجر والطريق فان
 يدخل فيه الشجر والطريق يستحق ان لا يدخل في الوقف الا لا يستعمل في الاجارة وتكون
 لا يكون الا بالماء الطريق فيدخل ذلك في الوقف كما يدخل في الاجارة وتكون وقفت
 ارضي هذه صدقة موقوفة بغير ثمة بجميع ما فيها ومنها ثمة قايمة يوم الواقف
 قال هلال رحمه الله في القياس يكون الثمر الواقف ولا يدخل في الواقف وفي الاستحسان
 بل منه ان يتصدق بالثمرة القايمة على الفقير والمساكين لا على وجه الواقف بل على
 وجه الصدقة ما يحدث من الثمر بعد الواقف فانه يصرف الى الفقير التي تسمى في الواقف
 لما قلنا ولكن لما قلنا صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها ثمة قايمة يوم الواقف فيلزم
 ان يتصدق بالثمرة القايمة وهو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان ما يخرج
 تعالى من غلاتها في عيادتي بعد الله رجل قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقير وهو يملك
 استحسانا فافترى الشافعي رحمه الله رجل قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقير وهو يملك
 يدخل اليها الذي هو فيها ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع والثبات وهو الواقف
 وكذلك البقول والاشجار والاربعون والزرع كلها من الحظيرة والشعير وغير ذلك
 والطريق ما في الارضة من الحظيرة قطع في كل سنة فكلها يكون الواقف وما كان يقطع من الشجر
 في شتين او في ثلث سنين فهو داخل في الواقف وكذا في ما يورث في المستقبل وكذا في الحظيرة
 فالثمر التي يكون على الاشجار لا يدخل في الواقف وفي البيع لا يدخل في الوقف بل يملك كغيره
 يدخل في البيع والورث من الحظيرة واليا يورث الواقف وكذلك كل ما كان من الحظيرة
 والبنا كمان والمظن يكون الواقف وما كان من الحظيرة يدخل في الواقف وليس لولي
 الواقف ان يقطع الاشجار الموقوفة ولا يبيعها وما لا يورثها فله المتولى شيئا لقطع وهو وقفت
 دالا فيها حمامات يطيرن ويبيضن قالوا الحمامات يكون دخلها في الواقف كما هو وقفت
 فيها ما يملك ارجاج واودهم يطيرن فيها فوقف المصلحة عا فيها من اقيان والصيد وما
 جاز ذلك وهو وقفت بيتا فله كذا من اجل جاز ويصير الخيل تجا للعسل وقفت صدقة
 حله فيها اشجار وقال فقهاء اعيان يبيع الاشجار هذه على كذا وكذا وهي من وجوه

اما ان لا يدخل في الواقف
 ثمرات الواقف وفيما تامة كايون
 النخلة القايمة لعبد الله لان الارض انما يورث
 وقفا بعد وفاته نصا وكان واقفا لارض
 وفيها ثمة قايمة فلا يدخل الثمرة الموجودة
 في الواقف ثم قال هلال رحمه الله انما يدخل
 النخلة الموجودة في الواقف في الثبات وهو الواقف
 لورثة الواقف وبالاستحسان ناخذ وامرنا
 الفقهاء وقال القاضي ابو جعفر رحمه الله
 على الصدقة في الواقف هذا النخلة القايمة
 لفظ الواقف في ان يكون النخلة القايمة
 ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون ثباتا
 بعد الموت لورثة الواقف وثباتا قبل الموت
 لان هذا لفظ لا يبيع الارض وثباتا قبل الموت
 وكان له ان يبيعها بالثمن القايمة فماتت
 يكون النخلة على ملك الواقف ثم ابتداء الواقف
 وعليها ثمة قايمة فلا يدخل النخلة القايمة
 في الواقف لان يكون الواقف قال هلال
 ومن يبيع ما فيها ومنها صدقة موقوفة
 بعد وفاتي على ان ما يخرج الله في لورثها
 فهو لعبد الله رحمه الله

الحير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان وقف بهذا اللفظ كما
 باطلا لان هذه اضافة للوقف لا على وجه الوصية فيسقط ولا يصح الوقف وان كان
 وقفا قبل ان يقطع الاشجار واستجمع شرائط الوقف فهو جائز ويجوز بيع الاشجار
 الموقوفة في ارض الوقف اذا لم يكن ممتنع بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصل
 بالارض فيكون بيعها للارض وبيع ارض الوقف لا يجوز فلكل ما كان تبعه له
مسألة في الاشجار رجل غرس شجرة على حوض القرية او في طريق
 العامة او على شط النهر او في مكان الشجرة للغار على ان يرفعها فان قطعها ثم نبتت من
 عروقها اشجار كانت للغار من ارضها لا يولد من ملكه اشجار على حافة النهر في
 الشارع اختم فيها الشجرة ولم يعرف الغار من هذا النهر يجري اقام باب رجل في الشارع
 قال ان كان موضع الشجرة ملكا للقرية فما ينقسم يعرف غار منه يكون لهم وان لم يكن من
 الاشجار ملكا للقرية بل هي للعامة والشرية فيها شجرة لما ان علم صاحب الدار جرح شجرة
 الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم
 ذلك كانت الاشجار له لان ما ثبت في فناداره يكون له ظاهره رجل وقف ضيعة على
 جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرة قالوا ان غرس من
 غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه غرس الوقف يكون الوقف وان لم يذكر شيئا
 وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو رتبته من غيره ولا يكون وقفا ولا غرس في المسجد
 يكون المسجد لانه لا يغرس في المسجد باضي موقوفة على الفقراء استجارها رجل
 من المتولي فطرح فيها السردين وغرس فيها الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار تكون
 لورثته ولو رتبته بقلها وليس الورثة الرجوع بما زاد السردين وهذه الاراضي عند
 رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فينبغي الشجرة ان يرسب عنها فانه يقطع اليابس من الغصن
 ويبقى الباقي لان اليابس لا ينفع به وينتفع بغيره اليابس رجل وقف شجرة باصلها على
 ما سفع باو واقفا وادارها قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الوقف جائز فان كان ينتفع
 باوقافها او باثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اعضاءها ولا ينتفع باوقافها
 ولا باثمارها فانه يقطع وينتفع بها باطلي غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط وقام
 عليها في سقيها وتعاهدا حتى كبرت ولم يدكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله ان كان هذا الرباط على تعاهد ارض موقوفة على الرباط فالشجرة يكون
 وقفا وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجرة يكون للغار من وله ان يرفعها مسجد فيجب
 التفاح قال بعضهم بياح للقوم ان يقطعوا هذا التفاح والصحيح انه لا يباح لانه لا يقطع
 المسجد يصرف الى عمارة المسجد شجرة على المارة جعلت وقفا على المارة بياح تناول غيرها

في ملكه

استفتى الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله في وقف على شجرة في ارض موقوفة على الفقراء استجارها رجل من المتولي فطرح فيها السردين وغرس فيها الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار تكون لورثته ولو رتبته بقلها وليس الورثة الرجوع بما زاد السردين وهذه الاراضي عند رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فينبغي الشجرة ان يرسب عنها فانه يقطع اليابس من الغصن ويبقى الباقي لان اليابس لا ينفع به وينتفع بغيره اليابس رجل وقف شجرة باصلها على ما سفع باو واقفا وادارها قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الوقف جائز فان كان ينتفع باوقافها او باثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اعضاءها ولا ينتفع باوقافها ولا باثمارها فانه يقطع وينتفع بها باطلي غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعاهدا حتى كبرت ولم يدكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان هذا الرباط على تعاهد ارض موقوفة على الرباط فالشجرة يكون وقفا وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجرة يكون للغار من وله ان يرفعها مسجد فيجب التفاح قال بعضهم بياح للقوم ان يقطعوا هذا التفاح والصحيح انه لا يقطع المسجد يصرف الى عمارة المسجد شجرة على المارة جعلت وقفا على المارة بياح تناول غيرها

المارة ويستوى فيه الفقير والغني فكذا الما الموضع في الغلوات وما السقاية وسير
 الجنازة وثباتها الى المصنف الوقف يستوى الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت التما
 على اشجار وابط المارة قال ابو القاسم رحمه الله ارجو ان يكون النزال في سعة من
 تناولها الا ان يعلم ان غارها جعلها للفقراء قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا
 يكون الرجل من ساكني الرباط فلا حوط له ان يجترع عن تناولها الا ان يكون غارها
 قيمة لها كالمقبرة مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتحاد الارض مقبرة
 فان كانت الارض يعرفها كلها بالاشجار باصلها للمالك ويصنع بالاشجار واصلا ما شاف
 ان كانت الارض معلومة بالاشجار ما لاك واتخذها اهل القرية مقبرة فلا شجار باصلها
 يكون على ما كان قبل جعل الارض مقبرة هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض
 مقبرة وان نبتت الاشجار فيها بعد اتحاد الارض مقبرة فان علم غارها كانت للغار من ان لم
 يعلم الغار من فالراي فيها يكون للقاضي ان راى ان يبيع الاشجار ويصرف ثمنها الى عمارة المقبرة
 وله ذلك ويكون في الحكم كانهما وقف رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فاراد ورثته ان
 يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار كانت مشغولة فلا يدخل في الوقف
 كما لو جعل ارضه مقبرة لا يدخل موضع البناء في الوقف **مسألة** في وقف
 المنقول قال الشيخ الامام الاوحد شمس الدين رحمه الله في وقف المنقول مقصود
 خلاف بين ابى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ذكر في اشهر الكليات والاصح من الجواب ان ما فيه
 عرف ظاهر بين الناس بوقفه كالجنائز وثباتها وما يحتاج اليه من القدر والاداء في فصل
 الميت والمصاحف والكرام والسلاح والمقرن للجهاد يجوز وقفه واختلف المشايخ في وقف الكتب
 جوزه الفقيه ابو الليث رحمه الله وعليه الفتوى ونصير رحمه الله وقف كتابه رجل وقف بقر
 على رباط على ان ما يخرج من اينها وسمنها وشراؤها على ابناء السبيل ان كان ذلك في موضع نفع
 ذلك جاز كما يجوز ما السقاية رجل وقف دابة على رباط الرباط رجل وقف بقدر على اهل قرية
 لا نزلت بقرم لا يصح لانه ليس بقرية مقصودة وليس فيه عرف ظاهر ولو وضع جبا في مسجد
 او على قنديل كان له ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد ايما رجل وقف بنا يدرك
 الارض قال هلال رحمه الله لا يجوز ذلك وعن زفر رحمه الله رجل وقف الدارم والدارم
 او ما كالا ويوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال يدفع الدارم مضاربة ثم يصدق
 بفصلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن بياح في دفع ثمنه بضاعة او فضلا
 كالدارم قالوا على هذا القياس لو قال هذا الكر من الحطة وقف على شرط ان يقرض الفقراء
 الذين لا ينفقون فيمن عجزوا لا ينفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الاداء ذلك قدر القرض ثم يقرض
 لغيرهم من الفقراء ابا على هذا الوجه مريض او مريض ان يدفع الى فلان الف درهم يسكنها

بنة

فخر الرباط واستفتى الناس عنه فانها
 ترتبط في ارض الرباط والاربع

وقف الدار

سنة ويحيى بلتم يرد لها على الورثة ذكر في بعض نسخ الوصايا بالانه يجوز من الثلث وعن
 ابن جعفر رحمه الله انه لا يجوز وعن ابن يوسف رحمه الله في النوازل لا يجوز الوقف
 في الميول والمال في الوقف والميتاب ما خلا الكراع والسلاح الاعلى وجه التبع كالرفق و
 البتلن عالات الزراعة رجل وقف موضعاً في صحته واخرجه عن يدك فاستولي عليه
 غاصب حال بين الوقف ومنه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يأخذ
 من الغاصب قهراً ويشتري بها موضعاً آخر فيقعه على شرايط الاول قبل البيع مع الوقف
 لا يجوز فقال اذا كان الغاصب حلالاً وليس للواقف بئس يصير مستهلكاً واشتري السبل
 اذا صار مستهلكاً يجوز به الاستبدال كالفرس السبل اذا قتل والعباد الموصوفين للعبادة
 اذا قتل مولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل ذلك
 الدائم في الوقف قال الشيخ الامام لهذا رحمه الله جاز ويبرأ من الغفان قال ولو خلط من ماله
 مثل تلك الدائم بغيرهم الوقف كان ضامناً لكل اذا اجتمع من ماله وقف على الفقرا
 او على المسجد الجامع ثم ثابت الاسلام ثابت بان غلب جماعة من الكفار فاحتج في ذلك
 الى مال الوقف ثم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز الحاكم ان يقرق ذلك
 على وجه القرض اذا لم يكن المسجد حاجة الى ذلك المالا ويكون ذلك ديناراً يربط فيها دواب
 مربوطة لا دخل للمرابطين كبرق وعظمت مؤنتها قال المقيم ان يبيع العباب التي كبرسها
 وخرجت من ان يكون ضالحة لا تربط وما هي ضالحة كما تربط بمسك منها في هذا الربا
 مقدر ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك يربط في دنى الرباط الى هذا الرباط اهل مسجد او
 بعضهم باع غلة المسجد ونفق المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك او امر ببيع ذلك ولا
 قال ان فعلوا ذلك باء القاضى جاز وان فعلوا بغيره من قال بعضهم يربح ان يجوز في البيع
 انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك قاض الا مشى الى المسجد اذا اشترى غلة
 المسجد حلاً او حانقاً لا دخل المسجد ثم باع ذلك اخلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز
 بعه لان المشتري بما لا المسجد لا يكون من وفاق المسجد فعدم شرط الوقف فيه مسجد
 له غلة ذكر الى وقف وقعه ان لقيم يشتري بذلك الغلة جازة لا يجوز للقيم ان يشتري
 ولا يشتري يكون ضامناً قرية فيها بئر مطوية بالاجر خربت المقبرة وانقرض أهلها
 وقرى هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاخر فاردوا ان يتعلوها
 الاخر من القرية التي خربت ويحولوها في هذا الحوض قالوا ان عرف باقى ذلك الميت
 لا يجوز صرف الاخر لا باذنه لانه عاد الى ملكه وان لم يعرف الثاني قالوا الطريق في ذلك
 ان يتصدق بها على فقير ثم ذلك الفقير يتفقها في ذلك الحوض لانه بمنزلة القطعة والى
 ان يتفق القاضى في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير اذا وقف حاد

ويجوز للميت ان يوصي بثلث ماله لغيره

ولا يجوز للميت ان يوصي بثلث ماله لغيره

ونفساً او معتقلاً وهو القوم العظيم الذي يقال له بالغارسية حوض سين في محلة قريش
 المحلة ولم يبق أهلها قالوا لا يرد الى ورثة الواقف بل يحول الى محلة اخرى اقرب
 الى هذه المحلة فقولوا بين هذا وبين المسجد اذا خرب محله على قوله محمد رحمه الله
 يصير ميراثاً لان المسجد مما لا ينقل الى مكان آخر وهذه الاشياء مما ينقل **فصل**
 في المقابر والمقابر ايات رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله وقف الاشجار لا يصح فيكون الاشجار للواقف وهو شئ ان مات وكذا
 الشا في الدار التي جعلها مقبرة ارض هل قرية جعلها مقبرة فاقبلوا فيها ثم ان
 واحداً من اهل القرية بنى فيها بيتاً ووضع اللين وادما القبر واجلس فيها من كخط
 الماع يصر رضى اهل القرية او رضى بذلك قال بعضهم ان كان في المقبرة سعة بحيث
 لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما بنى لواحداً جاز الى ذلك المكان رفع البناء
 حتى يقرى به رجل جفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغريم ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان
 في المقبرة سعة فالمستحبان لا يرضى لئلا يفسد قبره وان لم يكن في مكان سعة كان لغريم
 ان يدفن فيه ميتة وهو كحل بسط المصلي في المسجد ونزل في الرباط في آخره ان كان في
 المكان سعة لا يرضى الاول وهذا الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر رحمه الله
 لا يكره لان هذا الذي جفر لنفسه لا يدري باى ارض يموت وفي اى الارض يدفن مقبرته
 كانت للمشركين اطلاقاً ان يجعلوها مقبرة للمسلمين قال ابو القاسم رحمه الله ان كان انا
 قد اذنت لا بأس بذلك وان كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها المسلمون
 فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنبتشوا تحتها مسجد
 امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجهما من يداهما ودفن فيها ابنتها وهذا الحكم
 غير صالحه للغير لثبته الما عليها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت الارض حراً
 يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم يصح مقبرة وكان للمرأة ان يبيعها واذا
 باعت كان للمشتري ان يرفع الميت عنها او يامر برفع الميت عنها ميتة دفن في ارض نساء
 بغير اذن المالك كان المالك بالخيار ان يرضى بذلك وان شاء من باخراج الميت
 وان شاء سقى الارض وزرع فوقها لان الارض ظاهرة باطنها مملوكة له ميتة دفن
 في مكان ثم اراد اهلها اخراجه عن ذلك المكان ودفنه في موضع آخر بعد مدة طويلة
 وقليلة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعد مدة والعقد
 ان يكون مدفوناً في ارض موصوفة ونحو ذلك وذكرنا طم رحمه الله اذا خسر الرجل
 قبراً في موضع يباح له الحفر في غير ملكه قد دفن غريم لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمه
 حقوه ليكون جماعاً بين الميتين ومراعاة لهما مقبرتين قديمه بحمله لم يبق فيها اثار المقبرة

ذلك قال الفقيه ابو الليث
 ريم

او نشأ

هل يباح لأهل المحلة الاستغفار بها قال أبو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان
 فيها حشيش قال يحش منها ويخرج الى الدواب فذلك ايسر من ارسال الدواب رجل
 جعل رصنه مقبرة او خانة للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خارجة
 لا يسقط والعصير هو الاول منزله هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فرب
 هذا المنزلة وضاع بحيث لا يتنع به فجار رجل وعمره ثمانين سنة من ماله غير اذن
 احدا الا الاصل يكون للواقف ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذلك وقف
 صحيح على اقام مسمين خربة ولا يتنع به وهو بعد من القرية لا يرغب احد في حيا
 ولا يستاجر اصله يبطل الوقف ويكوز بيعه وان كان اصله يستاجر شي قليل يبقى
 اصله وقفا وكذلك علو وقف انهدم وليس في الغلة ما يمكن به عارة العلو يبطل
 الوقف ويرجع حق البنا الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وكذلك
 خانات هو وقف صحيح في سوق اخرب السوق والمخانات وضاع بحيث لا يتنع
 به ولا يستاجر اصله يخرج من ان يكون وقفا وكذلك الرباط اذا احترق يبطل
 الوقف ويصير ميراثا ويكرى المسجد اذا صار خلقا واستغنى اهل المسجد عنها فان
 كان الذي طرحها في المسجد حيا يكون له لانها لم ير له من ملكه وان كان ميتا لم ير
 وارثا قالوا لا بأس لاهل المسجد ان يدفعوا الى فقير او يتبعون ويشترط ثمنه حصيرا
 ويكون حكمه حكم القطة وقد ذكرنا ان الصبح من الجواب ان يبيعهم بغير من القاصي
 لا يصح رجل جا الى فقيه وقال لي اريد اصرفه مالي الى خيرة عتق العبيد افضل لم اتجأ
 الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان جعل الرباط
 مستغلا يصرف الى عارة قال الرباط افضل وان لم يجعل الرباط الا لاعتاق افضل ولو
 تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك
 في دين ما دام حيا قال ابو القاسم رحمه الله يفتقر في دين ما لم يستجبا لخراج عن دين
 ومنى بامنه في الرباط فساد من شره وفسق مما يفسقه رضى الله تعالى لا يترك في يد رباط
 للمختلفة فيها سكان انهدم الرباط فظلموا اراذ السالكين الذي كانوا فيها قبل الانهدام
 ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم رحمه الله ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن
 ثم اولى من غيرهم ولو لم يتغير ترتيبه بل هو على حاله الا انه زيد فيه او نقص كانوا هم
 اولى بالسكنى من غيرهم **قوله** عمر وارض موات على شرط حيون وكان السلطان باخذ من العمر
 منهم اذن على قول محمد رحمه الله ما الحيون ليس بالخراج ويترتب ذلك رباط فقام مقام
 الرباط الى سلطان فاطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للميت ان يصرف
 ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته هل يجوز

ذلك

رجل باع رباطا لغيره في دينه غلته

ذلك وهل يكون المؤذن ان يأخذ من ذلك العشر الذي يباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله لو كان المؤذن محتاجا يطيله ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عارة الرباط
 وانما يصرف الى الفقير الا غير وهو صرف الى المحتاجين ثم انهم اتفقوا في عارة الرباط جازي
 يكون ذلك حسنا رباطا على يابه فتنظر على غير عظيم جريب القنطرة ولا يمكن المجاوزة هل يجوز
 عارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان الواقف وقف على مصالح
 الرباط لا بأس به ولا فلا لانه الرباط للعامة والمقنطرة كذلك فهو طريق يجب سجد
 وضاع على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق المسجد كذا هذا متولى الرباط اذ
 فضل غلة الرباط في حلقه بنفسه قرضا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ينبغي له ان
 يفعل وهو فعل ثم اتفق رجوتان يثبوان اقرض ليكون اخر من الامساك عند
 قال رجوتان يكون واسعا له ذلك رباط استغنى عنه المارة وبقره رباط آخر قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله يصرف غلة الرباط الاولى في الرباط الثاني وان لم يكن بقربه رباط
 يعود الوقف الى ورثة من بنى الرباط رجل ارضى بثلاث ماله للرباط قال من يصرف قال
 الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان دالة انه اطلب به المقيمين يصرف اليهم والارض
 الى عارة الرباط رباط في طريق سجد استغنى عنه المارة ويجنبه رباط آخر قال السيد الامام
 ابو شجاع رحمه الله يصرف غلته الى الرباط الثاني كالمسجد اذ خرب واستغنى عنه اهل القرية
 رفع ذلك القاضي فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجد آخر جاز وقال بعضهم اذ خرب الرباط
 او المسجد واستغنى الناس عنها يصير ميراثا وكذلك حوض العامة اذ خرب رجل اشترى مصحفا
 فجعله في المسجد الحرام او مسجدا آخر وقفا ابدل اهل ذلك المسجد وميراثه ومارة الطريق
 وابنا السبيل ان يقرأ وهكذا روى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله عليهما وان بدله ان
 يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد موته وبه اخذ الحسن رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو كان لاهل المسجد وغيرهم
 من المسلمين لمخاصمته في ذلك **قوله** في وقف المريض قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الوقف على طه او جبه اما ان يكون في الصحة
 او في حاله المريض ووقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والاقر ان يكون شرطا
 لصحة كالعينة وما كان بعد الموت فالقبض والاقر ان يكون بشرط لصحة كدنة وصية
 الا انه يعتبر من اثلث فما كان في حاله المريض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان
 من اثلث كالعينة في المرض يعتبر من اثلث ويشترط فيها ما يشترط في العينة من القبض
 والاقر ان ذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه الله ان الوقف المقتضى المرض
 كالمضاف الى ما بعد الموت لان تصرف المريض من الموت في الحكم بمنزلة المضاف الى ما

بعد

ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بالمجازة

الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الدين السرخسي رحمه الله الصحيح ان وقف المريض
من مرض الموت بشرط مباشر في الصحة حتى لا يقع الاثر في قوله الى خليفته رضي الله عنه
ولا يتعلق به الزعم كالعادية الا ان يقول في حياته وبعد فاني فيعتد بكونه اذا ما
اذا كان مؤيلا ويصير الابد فيه كالموصال بالخذ من في ذم الوصية بعد الموت
من يرضى وقف دار في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج
فاجازت الورثة فذلك لان له يخرج وبطل فيما زاد على الثلث وان اجاز البعض دون
البعض جاز بقدر ما اجاز وبطل الباقي الا ان يظهر الميت مال غيره لك فيعتد بالثمن
في الكل فان كان اثار التي لم يخرج الوقف باع بغيره قبل ان يظهر للميت مال آخر
لا يبطل بيعه ويغرم قيمه ذلك يشتري بذلك ارض ويوقف عليه ذلك الوجه
وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الارض وينقض الوقف كما لو اشترى دارا
ووقفها ثم جاء الشئع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو اشترى رجل
دارا اشترا فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصير وقفا على ما وقف
عليه وعليه قيمتها للبايع ولو اتخذها مسجدا قال اهل الازهر رحمه الله يصير مسجدا في قول
علمائنا رحمه الله عليهم وقال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ذكر محمد رحمه الله في كتاب
الشفعة انه لا يصير مسجدا فانه ذكره لما اشترى ارضا اشترا فاسدا واتخذها مسجدا واما
بناء المسجد جاز وعليه قيمتها للبايع عندنا في حقيقته وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
عليهما ينقض البناء ويرد الارض على البايع لفساد البيع فاشترط البناء دليل على انه لا يصير
مسجدا قبل البناء عند الكل كان في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمهم الله وفي رواية كتاب
الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لقابل ان يقول في الوقف ايضا
روايتان عن اصحابنا رحمهم الله عليهم قال وقابل ان يقول في الوقف يصير وقفا في روايتين
جميعا ويفرق هذا القابل بين المسجد والوقف على احاد الروايتين ووجه الفرق ان في الوقف
حق العباد فيكون بمنزلة البيع والميتة والبيع والميتة سطر حتى البايع في الاسترداد اما في
المسجد فالصحيح ان الله تعالى لا حق العباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حقا لله تعالى ولهذا قال
لو اشترى دارا لما شفع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذلك اذا كان البايع
فيها حق الاسترداد كان للبايع ان سطر المسجد قبل ان يشتري ارضا فوقفها قبل القبض ان
نقلا الثمن جاز الوقف وان لم ينقل الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق
فانه لا يبطل الفاسد ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه داما جاز الوقف
وبطل الشرط قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله اعتاق المشتري قبل القبض جاز قبل
نقلا الثمن موقوف فذلك لان الوقف

هذا هو الوجه الصحيح في الوقف

هذا هو الوجه الصحيح في الوقف

بالشرط

فما وقف رجل في ارض في يد انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جاز اقراره وصير
الارض وقفا على الفقراء لان الاوقاف عادة يكون في يد القوام فلو لم يصح الاقرار من
يد سطر الوقف ولا يحمل المقر هو الواقف الا ان يشهدوا الشهود ان الارض كانت للمقرين
اقر بخسب يكون المقر هو الواقف وقيل شهادة الشهود كان لراي فيه للقاضي ان شاء تركه
في يد وان شاء اخذ من يد وقيل قبله هذه البيعة لوجار رجل غير المقر وان كان هو الواقف
واراد ان يأخذ من يد المقر فيقيم المقر بيعة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعي وينت
لنفسه ولا ية لا يرد عليها العزل ابد وهذا كرجل في يده عينا قرانه حرم اقراره ويكون
له ان لا الا ان يقيم البيعة ان العبد كان له حين اقر بعتقه نصير الوكالة فذلك هذا المقر بالي
اذا اقام البيعة على ذلك قبلت بيعة وقيل اقامته البيعة لا يكون له الوكالة قياسا وفي الاصل
تركها القاضي في يد وهو الذي قسم الغلة على الفقراء وان كان هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر
الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال انا واولاد فقرا قبل قوله لانها في يد فيقبل قوله والواقف
لعبد في يد انه حرم قال انا اعتقته لا يثبت له الوكالة الا ان نعم البيعة على ذلك لان العبد
بعد الاقرار بالحرية لا يبقى في يد بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة موقوفة
من ابي وقد مات مع اقراره فان كان على الابدين وليس للميت مال اخر فانه يباع من هذه
الارض مقدار الدين وما بقي يكون وقفا وان كان مع المقر وارث آخر فمخدة لك كان
من هذه الارض للماجد يفعل به ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفا على ما اقر به ولو اقر رجل
بارض في يد انها وقف على قوم معلومين وسماهم ثم يقر بعتد لك ان الوقف على غيرهم
او زاد معهم ان يقر عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويجعل بقوله الاول وهذا اقر رجل ارض
في يد انها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وسمى عدد معلوما في القياس لا يقبل قوله
الاخر لان بكلامه صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان يقبل قوله
لان في عادة قد يقر بوقف ثم يبين ان الوقف عليه وهذا اقر بارض في يد ان القاضي
فلا نا ولا هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان
يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عند غيره اقر به جوا اقراره على سبيل ما اقر بارض
في يد ورثته اقر بان اباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجمعا غير ما سمي صاحبه فان القاضي
يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا يمتد
نه ويكون وكالة هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء الله علم ارض في يد رجل شهد شاهدان
على اقراره انها موقوفة على فلان بن فلان ولعله وشهدا آخران انه اقر انها موقوفة على فلان
ابن فلان لرجل آخر فمخلة ذكر في الكتاب ان عرف اقر بان كان اولا جاز الاول وسطر
الثاني وان اقر الاول من الاخر فمخى جميع ذلك فيكون الغلة بين الفريقين نصفين يقبل

تف

والا
لاب
الماجد

شاهد

فيه المنكر والانتفى لان اسم الولد ما يخرج من الولادة والولادة موجودة في المنكر والانتفى
الا ان يقول على الذكور من ولي فلا يدخل فيه الا ناث فاذا جاز هذا الوقف فيما قام به
واخلص من ولد الصلبة كانت الغلة لله لا غير فان لم يمت واحد من البطن الا ولا يصرف الغلة
الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولدا صلبه ولم يولد له
كانت الغلة لابن لا يشاؤه في ذلك من ماله من البطن ويكون ولدا لابن عند عدم ولد
الصلب بمنزله ولدا صلبا ولا يدخل فيه ولدا البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال
رحمه الله وذكر الحنفى عن محمد رحمه الله انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح
ظاهر الرواية لان اولاد البنات يسبون الى آبائهم لا الى آبائهن ثم بخلاف ولدا الابن
وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية **وقال** ارضى هذه صدقة موقوفة على وليي ثم
يزيد على هذا يدخل فيه ولد لصلبه واولاد بنيه يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب
على ولدا لابن لانه سوى بينهما في المنكر وهل يدخل في هذا البيت قال هلال رحمه الله يدخل
وكذا لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على وليي وولدي قال هلال رحمه الله يدخل
فيه المنكر ومن ولدا البنين والبنات وقال على الرازي رحمه الله اذا وقف على ولد وولد
ولد يدخل فيه المنكر **الثاني** وان كانا انقضوا فمطلق كان من ولدا بن الواقع دون ولد
ابنة الواقع **وقال** على اولادي واولادهم كان ذلك كلهم يدخل فيه ولدا لابن وولد
البنت والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولدا الولد كما ساء اولاد البنين تناول
اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرس امنوا على اولاد اولادنا يدخل فيه
اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الائمة الشيخ رحمه الله لان ولدا الولد اسم
لمن ولده وله وابنته وله فمضى ولده ابنته يكون وله وله حقيقة بخلاف ما اذا قال
مطلق فان ماله ولدا لبنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد تناول وله
الصلبه واغنا تناول ولدا لابن لانه يشبه اليه عرفا وعن محمد رحمه الله ان ولدا الولد يتناول
ولدا لبنت عندنا حينئذ رحمه الله عليهم ذكر هلال رحمه الله في الوقف اذا قال وقفت على
ولد ولداي المنكر والمنكر من ولدا البنين والبنات سواء دخلوا في الوقف رجل قال
وقفت ارضى هذه على وليي وقفا واخر المساكين فبات ولد قال ابو القاسم رحمه الله
يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال على وليي واولاد وليي واخر المساكين قال يصرف الغلة
الى ذلك وولدك فاذا ماتوا لم يتولى احد منهم وصفا البطن الثالث يصرف الغلة الى
الفقراء ولا يصرف الى البطن الثالث وان قال على وليي وولد وليي وولد وليي في
البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولادهم ايلا ما تناولوا ولا يصرف الى الفقراء ما لم
احسن اولاده وان سفل قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله وهكذا ذكر هلال رحمه الله

اذا قال هل تريدني ان يكون اولادنا منهم فينبغي فيه
الامانة ولا يصح الاصله من اولادهم من قبل الوهاب
واولاها اولادهم من قبل الوهاب
فاما اولادنا من قبل الوهاب
فانما هي من قبل الوهاب
دول اولادهم

وادی الزور

مطلع اولادى واولادهم كان ذلك كلام
لوقا بن عبد الله بن وولد الفصح
بدخله وولد الفصح
ما قال هلال آه

حالیہ

۱۰۵

ہیكون

قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله لا يعطى له شيء من الوقف ما لم يشئت فقهاء الوقف
رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما تنا سلا قال ابو القاسم
رحمه الله يقسم الغلة بينهم على من كان من ولدا بنه على عدد رؤس يستوي فيه الذكر والا
فقبل له اولاد البنات قال رحمه الله يدخل لانهم اولاد اولاده قال مولانا رضي الله عنه
عنا يوافق ما مران في مثلها الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال في
من صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات واحتاج ذلك قال له
رحمه الله لا يعطى لولدك من الغلة شيء الا اذا كان الوقف في صحة وهو يضاف الى ما بعد
الموت وفي مثل الواقف فقهاء فينبغي ان يكون المتوفى ان يدفع الى كل واحد منهم سهما اقل
من مائتي درهم وهو حق بذلك من مائة الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضر المتوفى له
لم يمنع حقا واجبا لهم وكذا قالوا في الذي وقف ضيعة في صحة على الفقراء ثم مات وله
ابنة ضعيفة كان الفضل للقيم ان يصرفها اليها مقدار حاجتها رجل وقف ضيعة على الفقراء
في صحة وخبرها من يد ثم قال الوصية عند الموت اعط من غلة الضيعة لفلان الفقير
خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن محتاج وقال الوصية افضل ما رأت
قالوا اجعله لا ولدك باطل وهو الفقراء ودفع الى ولد المحتاج كان ذلك افضل اذ كان
الوقف في صحة وكذا وقف ضيعة على ابنه وابنته فاراد لهما حصص الضيعة ليدفع
نصيبه مزارعته قال ابو القاسم رحمه الله قسمة الوقف لا يجوز يدفع القيمة كل الارض مزارعة
ولا يدفع واحد من الابواب شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم وان اراد الواقف ان يقيم
الارض للوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون له دون سائر كذا
لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ويقسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف
ابطاله وكذا للواحدة منهم والفضل لاهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولو لم يكن
ابطاله وليس الواقف ان يسكن احدا بغير رجل قال رضي صدقة موقوفه على المحتاجين
من ولدي وليس في ولدك الاحتاج واخذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
لذلك المحتاج نصف الغلة والنصف للفقراء قيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيل لاجل
قال يجوز على قول ابي يوسف رحمه الله لان الفقير لا يحسب فيكون للجنس رجل وقف من
له على ولد له وعلى اولادها ما تنا سلا ثم ان واحد من الولدين طلب من الآخر للمداواة في
الآخر الا ان يضرها ووسط المنزل حايطا فيسكن هذا ناحية والآخر ناحية قال الشيخ
ان لم يرض الواقف للمداواة يسكن كل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير ميلة
رجل جعل ارضه وقفا على اقام معينين فارادوا للمداواة فيأخذ كل واحد منهم بعضا من
لنفسه قال ان كانت ارضه الى غيرهم فدفع المتوفى اليهم مزارعة جاز وان كانت ارضه

في اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب والا بعينه
سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او بقوله على ولدي ثم بعدهم على
ولد ولدي او يقول بطنا بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث
فقد تجس فعلق الحكم بنفسه لا بنسب لا غير لا بنسب موجود في حق من قرب وبعد كذا
البطن الثاني لان الواسطة له ولحقه وقف رجل ضيعة على ولد له قال رضي صدقة موقوفة
فاذا انقرضت في علي اولادها ابدا ما تنا سلا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
اذا انقرض احدا الولدين وخلفه لاهل بصرى نصف الغلة الى ولدا الباقي والنصف الى الفقير
فاذا مات الولد يصرف جميع الغلة الى اولاد الواقف لان مراعاة شرط الوقف لازم
والوقف انما جعل لاولاد لا بعد ما انقرض البطن الا اذا مات احدهما يصرف النصف الى
الفقراء رجل وقف ضيعة على ولد له ليعلم ولدا صلبه وله ولدا لابن فان الغلة تصرف
الى ولدا لابن فان حدث للواقف غلة لك وللصليبه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
يصرف الغلة الى ولدا الحادث وينظر في كل غلة الى استحقاقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى
سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف وقال رحمه الله الضيعة صدقة موقوفة
على المحتاجين من ولدي وليس في ولدك الاحتاج واخذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاجل
من المحتاجين من ولدك الا النصف والوقف ايضا على اولاده واخر للفقراء
بعض الاولاد فان الغلة تصرف الى الباقي وان ماتوا صرفت الغلة الى فقراء المسلمين
لان هاهنا وقف على اولاده وقد بقي بعد موتهم اولاده فلا يصرف الى الفقراء
ما بقي الاولاد ولا وقف ضيعة على امرأته واولاده فماتت المرأة ولحقها الورثة ولها
المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذ لم يكن
الواقف شرط في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها لولدها خاصة وكذا وقف ضيعة
له نصيبها على امرأته ونصيبها على ولده بعينه على انه ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الى
اولاده واخر للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب المرأة
كان لسائر الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة بعد موتها
لاولاده والابن المعين من اولاده ايضا مريض قال وقف هذه الضيعة على ولدك
وولدك ولدي ابدا ما تنا سلا وماتت قالوا ما كان من خصصة الوارث فلا يجوز فيه
الوقف وما كان من خصصة غير الوارث يجوز الوقف من الثلث في قوله ابي حنيفة و
ابي يوسف وزفر الحسن رحمه الله عليهم لان وقف المريض وصية فلا يجوز للوارث
وجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف ضيعة على فقرا واولاده فاذا ماتت الغلة

اليهم اولا غيرهم فاحذر احد منهم بعضا من رعيه لنفسه لا يجوز ان يحق الوقف مقدم
 على غيره وحق الوقف في ان يملكه الموقوف للمعاملة والموت فلا يجوز الا ان يملكها
 الى غيرهم من رعيه ان كانت التولية لهم امرأة وقفت منزلة في رعيها على بناء قائم من
 بعد من على الولد من ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ما تبت من رعيها
 ذلك وخلفت بنتين واختا واختا لا يورثن الوقف ولا يخرج المثل من الثلث
 قال الشيخ الامام هبة الله جازا الوقف بقدر الثلث ويظل ثلثا زاد على الثلث
 وعازا على الثلث بصير ملكا للورثة على سائرهم وقدر الثلث بصير وقفا فخرج من
 غلة المنزل بين الورثة جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان واذا ماتتا
 صرفت الغلة كلها الى اولادهما واولاد اولادهما لا شيء للاخت من ذلك قال الشيخ
 في المرض وصية واذا لم يكن الاخت بطلت الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولاد
 اولادهم غير ان اغلروا ولا اولاد اولادهم موت الورثة فكانه قال وصية لاولاد
 اولادهم بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلة للابنتين
 وان بطلت فالمنزل وقف على حالها فاذا اجازته اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم ولو كان
 هناك المرأة قائم على ولدي وولد ولدي يكون نصيب الولد بصرفه الى الورثة اذا لم
 يجز ذلك والوصية بنصيب الولد جائز حتى وقف ارضا على اولاده وجعل آخر
 للفقراء فمات بعضهم قال هلال رحمه الله يصرف الوقف لما بالباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء
 الا الى اولاد الولد وقف على اولادهم فماتوا على فلان وفلان وفلان وجعل آخر
 للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف الغلة الاولى
 لان في المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعدهم فماتوا على اولاده وبعدهم فماتوا على كل
 واحد منهم وجعل آخر للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بطل على كل
 صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان مع نصيبه وهو حصته فلان وبطل حصته نفسه لانه
 لو افرد الوقف على نفسه فسد كله ولو افرد على فلان مع كله فاجمع بينهما يثبت لكل واحد
 حكم نفسه ولو قال على نفسي ثم على فلان او قال على فلان ثم على نفسي لا يصح شيء منه لانه جعل
 الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان وشروط الكل لنفسه ففسد الوقف في اي زمان
 كان ولو قال على عدي وعلى فلان مع في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عدي
 او على عدي كالتوقف على نفسه ولو قال على نفسي وعلى فلان وبطل في الوقف كله باطل لان
 حصته النسل مجهول لا يدري كهي وقف الميراث باطل ويجعل ارضي كل صدقة
 موقوفة على ولد ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف واختلافوا في اولاد النسل
 يستحق هذا الوقف قال هلال رحمه الله المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة

الواقف

سوا كان

سوا كان موجودا وقت الوقف وحدث بعد وبه اخذ مشايخ بلخ رحمه الله عليهم وقال
 يوسف بن خالد الشامي رحمه الله المستحق هو الموجد وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف
 لا يدخل في الوقف وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف
 حدث قبل وجود الغلة لانه خص ذلك بالذكر فلا يدخل فيه ولد الولد مع وجود الولد
 وان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاده بناته ولو قال على ولدي
 وولد عدي دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولدك وولد عدي يوم وجود الغلة يستحق
 واحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي ساعدت الرعيه حيا وقال بعضهم
 يوم بصير الرعيه منعوما ولو قال وقفت على ولدي وله ولد واحد وقت وجود الغلة
 كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه
 ولدا لابن ابنا لانا ان ولدا لابن عدي له ولد ولو قال وقفت ارضي على ولدي ونسلي
 وله ولد وولد عدي خلوا في الوقف لان النسل يضمن القريب والبعيد القرين حقيقة البعيد
 حكم العرف ثم اتفقوا على ان اولاد البنين يدخلون في لفظة النسل وفي اولاد البنات
 روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد عدي
 ولدا صلبه بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما ولدك وولد عدي لان لفظة الولد تنافي
 وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل لان الولد الحادث
 ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلي لا يدخل في الولد الحادث لانه انبث استحقاق الاولاد
 المخلوقين والمعروف لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل
 فيه اولاده المخلوقين واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا لان اولاد المخلوقين ثبت لهم
 الاستحقاق بلفظ الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظة النسل من انهم
 من نسلهم وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم فماتوا وله ولد صلبه لا يكون له
 الولد الحادث شيء ولو قال ارضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولده
 هذا الوقف فاذا ادركه الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف الغلة
 التي يوجد بعد ذلك الى هذا الولد ما بقي هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة الى الفقراء
 وكان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث الاستثناء كانه قال ارضي
 موقوفة على الفقراء الا ان حدث لي ولد فغلتها له ما بقي ولو قال ارضي صدقة موقوفة على مني
 وله ابنتان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف
 الغلة له والنصف للفقراء وكان له بنون وبنات قال هلال رحمه الله كانت الغلة لهم
 بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن ابى حنيفة رحمه الله عليه في رواية
 يكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو الاول وهو كما قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة

ولد

من نسلهم

هذا الوقف
 على من يحدث لي من الولد
 وليس له ولد
 هذا الوقف
 فاذا ادركه الغلة
 تقسم على الفقراء
 فان حدث له ولد
 بعد القسمة
 يصرف الغلة
 التي يوجد بعد ذلك
 الى هذا الولد
 ما بقي هذا الولد
 فان لم يبق له ولد
 صرفت الغلة الى الفقراء

واخبارنا اشركوا جميعا **وقال** موقوفة على بنى فلان وله بنون وبنات روي ابو يوسف
عن ابى حنيفة رحمه الله انه على الذكور من ولد ذوات الاثنا وروي ابن خالدا السجتي
عن ابى حنيفة رضي الله عنه انه لم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون
ذلك على الذكور والاثنا جميعا في روايات كلها **وقال** الارضي صدقة موقوفة على بنى وله بنات
ليس من ابن كانت الغلة للفقر الاشياء للبنات لان اسم البنين لا يتناول البنات عند الانتقال
وكذا في الوقف على بناته وله بنون لانه كانت الغلة للفقر **وقال** الارضي صدقة
موقوفة على ولدي الا الذين يسكنون البصرة يوم وجود الغلة **وقال** الارضي صدقة موقوفة
على ولدي العود والعميان كان الوقف لهم خاصة دون غيرهم لانه على الاستحسان يرف
معتبر العود والعميان من ولد يوم الوقف لا يوم الغلة **وكذا** في الوقف على الارضي صدقة
موقوفة على اصغر ولدي نفي صغار ولدي كان الوقف على الصغار خاصة وبغيرها لا يتناول
من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة لان الصغير وان كان يزول لكن يزول زفلا
لا يعود فكان ذكره منزلة اسم العلم بخلاف الفقير وسكنى البصرة لان الفقير وسكنى البصرة
يحمل العود وبعد الزوال فلا يكون منزله اسم العلم **وقال** جعل رضى صدقة موقوفة على ولد
وله ولد فبات امراته الحرة بولد فلان من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد
يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان موجودا وقت وجود الغلة ولهجات به ستة
اشهر فصاعدا لا يشاركه لان الولد كان مستحقا كل الغلة طاهرا والولد الحادث مشكوك
انه كان موجودا وقت وجود الغلة او على بعيد ذلك فلا يراحم الولد الاول بالشك وهذا
له يمكن للواقف ولدا أصلا وقت وجود الغلة فجاءت امراته بولد ستة اشهر فصاعدا
كانت الغلة للفقر ولا شيء لهذا الولد ولو كان الوقف ولده عند وجود الغلة ثم جاءت
أم ولد بولد بعد مجي الغلة لأقل من ستة اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في
الغلة وان جاءت به ستة اشهر من وقت وجود الغلة فأدعاه المولى بقت نسبه ولا يشارك
الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة في شرا هذا الولد
الحادث وتصدق على نفسه في النسب فثبت نسب هذا الولد وان مات الواقف ساعة جاءت
فجأت امراته بولد لما بينهما وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك
الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها زوجها اذا جاءت بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت
الموت يشارك النسب **وكذا** لو كان مكان الموت طلاق باين وهو يقربا نفقنا العت حتى جاءت
بولد ما بينهما وبين سنتين كان الجواب كذلك ولو كان الطلاق رجيا فالجواب في الولد الحادث
بعين الموت الطلاق الرجعي ما هو الجواب في متكحمة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم
الوطى وان عاش الواقف بعد وجود الغلة ما يمكنه الوصل اليها ثم مات فجأت امراته بولد

هذا هو الجواب
في ما ذكره من
الوقف على
الولد الحادث
والولد الاول
في الغلة

ما بينهما وبين سنتين من وقت وجود الغلة لا حتى لهذا الولد في هذه الغلة التعم علق
هذا الولد بعد مجي الغلة الا ان يكون الولادة لأقل من ستة اشهر من وقت وجود
الغلة فشارك الولد الاول وله كان موت الواقف قبل مجي الغلة يوم او بين
ثم جاءت امراته بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصته من
الغلة لان الموت لو كان وقت مجي الغلة كان لهذا الولد حصته فاذا كان قبله كان له
لانه ادل على وجود الولد عند الغلة **وقال** في الوقف على القر
رجل قال لارضي صدقة موقوفة على ابي او على اقربائي او على ذوي قرابتي قال اهلا
رحمه الله يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه ولدا الواقف ولا جد ولا
ولد في الحرم عن ابى حنيفة رضي الله عنه وفي النيات يدخل فيه الجد والجد والولد
الا ان عند ابى حنيفة رضي الله عنه يكون استحقاق الوقف لذى الرحم المحرم من اولاد
ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رحمه الله عليهما يعتبر لرحم المحرم من
الوقف ويدخل الجد والجد من قبل الاباء والامهات اقصى بائنا في الاسلام **رجل** قال
ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله اخب لاب وام وابنة ابنة ابنة قال الفقهاء
ابوي بكر البلخي رحمه الله ابنة ابنة الابنة **وكذا** سئل لاها من صلبه فيكون اقرب من التي
من صلب ابنة **وقال** الارضي صدقة موقوفة على فقرا قرابتي او قال على فقرا ولدي يصح
الوقف ويستحق الغلة من كل من فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال رحمه الله وعليه التمسك
وقال على من فقير من ولدي قال محمد رحمه الله يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر
غير يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او كان فقيرا ثم دخل
كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او كان فقيرا ثم دخل
على من احيا من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج
او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن لا غير فهو فقير في الوقف والز
جميعا **وكذا** من كان له مسكن وخادم وكنت من له مسكن وخادم وكنت من كان
له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت لا غنا عنه فذلك وان كان
له فضل من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي ما بقي درهم فهو غني لا يحل له ان يكون
ولا اخذ الوقف **وكذا** لو كان له مسكن او خادمان ولدهما يساوي ما بقي درهم فهو
غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب التمسك في قوله اصحابنا رحمه الله عليهم **وقال** يوسف
ابن خالدا السجتي رحمه الله اذا كان الفضل خمسين درهما او يساوي خمسين فهو غني لا يحل
له اخذ التمسك والوقف وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل
مسكن وفضل كل صنف بافقره لا يساوي ما بقي درهم واذا اجتمعت بلغت ما بقي درهم

بات

كان

كان غنياً وان كانت له ارض تساوي ما يتي درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو
 يوسف رحمه الله هو غني وبه اخذ هلاله رحمه الله لا يعطى له من الوقف ولا من الزكاة
 وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل رحمه الله عليهما هو فقير وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 عليه ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه لتقصاها في الارض فهو فقير وان كان الغلة لقله
 تعاهد والقصص في القيام عليها فهو غني وما قال محمد بن سلمة رحمه الله اوسع وان كان له مال
 كثير غايب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الاخذ يعطى له من الوقف والركن جميعاً
 لا نه منزله ابن السبيل وان كان ماله غايباً عنه او كان ديناً على الناس لا يقدر على اخذ
 انه يقدر على الاستقراض كان لا يستقر من خبر من قبول الصدقة فلو انه لم يستقر في اخذ
 الزكاة لا بأس ويكمل ماله الغائب في حق اخذ الصدقة لعدم ولوله يمكن له مال وقدر على
 الاستقراض ولم يستقر في اخذ الصدقة لا بأس كذلك ههنا يعطى الوقف للفقير الكسوف لا
 بأس به ويكره له اخذ الزكاة رجل وقف وقفاً على حفنة ومعاييرهم من كان منهم فقيراً
 لو لم يلا فربى قال ابو القاسم رحمه الله ان كان في ثمر من الثمر يرتبط لمجاهة اعداءه
 تعالى فهو فقير وان كان به زمانه يركبها فذلك وان لم يكن ذلك وانما يسكه تشافيه
 والناية تساوي ما يتي درهم وليس عليه دين ولا مهر فان هذا ليس بفقير ومن كان له دين
 على منسك لا يقدر على اخذ فهو فقير وان كان على منسك فهو غني ولو كان المديون المملئ منكافاً
 كانت له بيعة فهو غني وان لم يكن له بيعة فهو فقير لان الجاهل اذا استخلف خلف طاهر ولو
 قال ارضي صدقة موقوفة على فقراي و كان في قرابته يوم كحى الغلة فقيراً سغنى قبل ان
 ياخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك يملك وقت كحى الغلة فانه لو مات بعد
 كحى الغلة قبل ان ياخذ حصته يصير حصته ميراثاً له ولو مات امرأة من قرابته بعد كحى الغلة
 لا قبل من ستة اشهر لا يستحق هذا الولد شيئا من هذه الغلة لان يستحق الغلة هو الفقير من غلة
 والحمل لا يعد فقيراً لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء من الحمل في هذه الغلة بمنزلة من كان
 غنياً من قرابته وقت كحى الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق من هذه الغلة شيئاً ويستحق
 ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولد او قرابته فجاءت المرأة بولد لا قبل من ستة اشهر
 من يوم كحى الغلة ويكون لهذا الولد حصته من هذا الوقف لان غلة الاستحقاق تطبق بالنسب
 وقدر الارض صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان
 او في آل فلان الا فقير واحد كان جميع الغلة له لان كلمة من يصح كناية عن الواحد عن الجماعة
 بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فلان او على نسل فلان وليس فهم الا
 فقير واحد كان له نصف الغلة لان غلة نص على الجمع فلا يستحق الواحد كل الغلة ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب

في قوله

فعله على فقراي لان الحاجة والمسكنة والفقير شيء عن معنى واحد قال ارضي موقوفة
 لفقراي يتي ارضي فقراي يتي فهو كقولك ارضي فقراي لان حروف الضمات يقام بعضها
 مقام بعض وكذا قال على ايتام قرابتي فكذلك لان اليتيم يتي عن الحاجة واليتيم صغير او
 مات ابو وجوه الام والجد لا يترك اليتيم اذا كان الاب ميتاً واذا ادرك الصغير او الصغير
 يزول عنه اليتيم وادراك الغلام يكون بالاختلام وادراك الجارية بالحض او بالبل فان
 لم يكن شيئاً من ذلك فقولان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قولك ارضي فقراي محمد رحمه الله
 عليهما وقال ابو حنيفة رحمه الله في الغلام حتى يحلم او يبلغ تسع عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض
 او يبلغ سبع عشرة سنة فان احلم الغلام بعد كحى الغلة فله حصته من هذه الغلة لانه كان يتيم يوم كحى الغلة
 فلا يزول استحقاقه ببل اليتم كما لا يزول الفقران وقعت بيته ومن غير من يستحق خصوصه في
 هذه الغلة فقال غير من المستحقين انما الحظ بعد كحى الغلة كان القول قوله مع اليقين وكذلك
 في حق الجارية لان الاستحقاق يتعلق باليتيم وصفه السم كانت ثابتة له فكان القول في انكاره
 زوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى الابن فاصحابا الذين ينكران القول قولنا المنكر وان
 مات واحد من القرابة بعد كحى الغلة وترك اولاداً صغاراً لا يكون له الا حصته في هذه الغلة
 لان صفة التيم انما يستلزم بعد كحى الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة على فقراي ولدي علي بن
 رضي الله عنه ورجل آخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقيرا
 فاتي الغليلين ادركت قهرم وان ادركت احداً الغليلين ولا فاصحاب اخدمهم من تلك الغلة ما يتي درهم
 فصاعداً ثم ادركت الثانية غلة وهذه الغلة الاولى فلا حق له من الغلة الثانية لان صفة الفقر
 قد يطلب قبل كحى الغلة الثانية وان ادركت الغلطان معا كما نالهم وان كانت حصته كل واحد منهم
 ما يتي درهم لان كحى الغليلين كان قبل نوال الفقر فهو كالأدي من الزكاة ما يتي درهم الى فقير
 واحد وذلك انهما من عندنا رجل وقف وقفاً على اهل الحاجة من قرابته فمات الواقف هل يكون
 للقيم ان يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيراً لانه من قرابات الواقف وقال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله عليه هذا قول محمد رحمه الله في اربابا ما في قوله ارضي صدقة والي بن يوسف رحمه الله
 عليهما لا يعطى ابن ابن الواقف لان ولدا الولد عندنا ليس من القرابة ورجل وقف صدقة
 له على قرابته وفي بعض القرابات موسوكن حتى اليسار هل يكون لفقرا القرابة ان يلقوا ثم
 ما سم غنياً فان كان القيم يميل اليهم هل خلف القيم على العمل قال ابو القاسم رحمه الله ان دخل لهم
 ما لا ضرار به اغنياً وجبت لهم على المدا عليهم ولا تقبل قولنا القيم ولا يمين عليه وعن الفقيه
 ابو بكر البجلي رحمه الله انه اجاب عن مثل هذا الجواب رجل ارضي ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث
 لفلان وثلثة ارباعه لقرابته والفقير ثم قال لا يترك الخط الرباطين من الثلثة الا ربع ما
 ذا الجيب الرباطين قال ابو القاسم رحمه الله ينظر الى القرابة ان كانوا يحسون بوجده عند فقيرهم

صدقة

وقال زهير ما ساءنا الا ادراك ثمانية
 عشر سنة
 خلاصة لك وقال هو انما احتلت بعد كحى
 الغلة

قال بعض الناجح له ان يعطى ابن ابن الواقف
 اذا كان فقيراً

دوسم

ويجعل كل واحد منهم جزءا ويجعل المساكين جزءا والرباطين جزءا فان كانت القرابة غير
انفس جعل ثلثة ارباع الثلث على اثني عشر جزءا عشر من ذلك للقرابة وجزء من ذلك
للفقراء وجزء للرباطين وان كانت القرابة لا تحصى عدد من جعل ثلثة ارباع الثلث
ثلاثة ارباع للقرابة وثلث للمساكين وثلث للرباطين اخوات الاب وام وقف على كل واحد
منهما وقفا على فقراء قرابته فجاء فقير واحد من القرابة ينظر ان كان الوقفا ارضا مشتركة بينهما
يعطى للفقير من واحد لان الوقف واحد وان كان الوقف على دار او على حقل يعطى هذا
الفقير من كل دار على حدة والمراد من الوقف في جنس هذه المسائل الكتابة فان كان الوقف
ارضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا يعتبر لان غلة الارض يحصل في كل سنة وان كان
الوقف حقل يعطى كفاية سنة لان غلة الحقل تحصل كل سنة واما موقوفه سقط من
بنا الدار شي ان امكن عادة الساقط الى موضعه يعاد والبيع ويصرف ثمنه الى المرمية ولا
يكوز ان يصرف شي من ثمن النقص الى الفقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقراء فيه انما
حقهم في غلته فتمسك الثمن الى وقت الحاجة الى المرمية دار موقوفه قال بعضهم لا يكون
الموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز
الجارة الدار الموقوف للموقوف عليه ولا كان له حق السكنى للجارة الجارة للموقوف
عليه لانه يكون مستأجر سكنى داره حتى يسكن وذلك باطل فلما جازت الجارة ذلك
على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي رجل وقف وقفا على اقرابه المعتمدين في بلد كذا واخر الفقراء
ثم اراد اقرابه الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن بذل هذا الوقف قال الفقيه ابو
بكر البجلي رحمه الله ان كان اقرابه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظفهم ختم
في الوقف ينفذ معهم انما داروا وان كان لا يحصون ولا يحاط بهم من ينقل عن تلك القرية
انقطعت وظفهم من الوقف ويعطى من كان مقما في تلك القرية وان لم يكن احد منهم مقما
يصرف الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث رحمه الله فان رجعا الى القرية واقاموا اجازت
اليهم الغلة من المستقل بجل وقف ضيعة في صحته وامر القيم ان يعطى اقرابه كفايتهم
وم قوم لا يحصون ولم يتركوا ولا اقربا يدخل فيه اولادهم ولا اولادهم ولا هم ولا هم
من اقرابه وان كان الوقف ذكرا ولا اقربا فقال ثم من بعدهم لا يدخل اولادهم ولا يدخل اولاد
لا اقربا حياة الا بالانه لما قال من بعدهم لا يدخل اولادهم ولا اقربا حياة الا
بالانه لما قال من بعدهم لا يدخل اولادهم يترى انه يريد باسم الاقربا اولادهم ثم قدر الكفاية
ما يحتاج لنفسه ولمن يكون من اهله وولده وخادم واحد كفايتهم من كفايته جمل
او من يوصيها وقف ضيعة على الفقراء وقال هو موضع على الوصي ان يعطى حيث شاء فانه
يحل الوصي ان يعطى من الوقف والماله وامراته واقرابه وحبسه ان كانوا فقرا او

قوته

وقف في صحته ارضا على الفقراء فاحاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف
اليه وهو ولي من سائر الفقراء بل خذ شرطين احدهما ان يصرف اليهم والبعض الى الاخوة
او الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لا يصرف الكل اليهم على الدوام بطلان
انها وقف عليهم ومن عاينته فانه يسلكا وقف في يد صاحبها وقاف وجد في صدك ذلك ان
ان الفاضل من غلته يصرف الى الفقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء
المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصرف الفاضل من غلة الوقف
ومرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهم
الفقراء سهما وكل من مات منهم يسقط سهمه وتقس ذلك اليهم بين الباقي منهم على ما وصفت فاذا
انقض فقر السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كانوا فقرا اهل السكة ومن سواهم
فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقر السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف استحقوا
باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم فكان لكل سهم واحد
موقوفه على مسجد على ما يفضل من غلة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج
الى الغارة لانه اهل صرف شي من تلك الغلة الى الفقراء كملوا في ذلك والصحيح ما قال الفقيه ابو
الليث رحمه الله انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضيعة والمسجد الى الغارة بوزن ذلك
يمكن الغارة منها ويبقى شي يصرف الى تلك الزيادة الفقراء رجل وقف في صحته وقفا على الفقراء
فالمصرف الى ابي فقرا افضل ذكرا لناطفي رحمه الله ان الصرف الى اولاد الواقف افضل ثم الى قرابة
الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل من كان اقربا الى الواقف منزلا وقف كان
في يد الواقف وكان الواقف ينفق اهل بيته على اقرابه ومواليه يفضل البعض على البعض ويضع من
شأغات الواقف واولادهم الى آخره يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان لا يصرف الى
مكوان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصروف فان اشكل على الثانية
ان الاول من كان يصرف الزيادة على اقرابه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء رجل وقف
ضيعة على رجل وشرط ان يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فانه يعطى له ولعيا
كفايتهم لان كفايتهم اعيال من كفايته رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابي
حنيفة رحمه الله يكون الوقف لفقراء جيرانه الملاصقين وفي الاستحسان هو قول
ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يكون الوقف لكل فقير جماعة مسجد المحلة يستوي في المسا
والمالك فان كان المساكين غير الملاك كان الوقف للمساكين دون المالك ويدخل فيه المكاتب
ولا يدخل فيه العبيد وامهات الاولاد والمديون ويدخل فيه الصبيان والنسوان والمجان
لواقف جيران وقت الوقف فان نقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم
اخر بعد ذلك الغلة قبل المصاد الى جوارها فالمعتبر فيه من كان جارة وقت قبضة الغلة

كن

الوقف المحض في الوقف شهد شاهدان انهما صدقة موقوفة على فقير جيرانه والفقير
 من فقير جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في صدقة موقوفة على فقير
 قريبه لا يقبل شهادتهما قال الداطي رحمه الله في الفرقان لقراءة لا يزول ومن الجار
 فلم يكن شهادة الجار شهادة لنفسه لا محالة قال مولا ناصح الله عنه فلي هذا شهادة اهل
 المدرسة بوقف المدرسة جازية ووقف على فقير جيرانه وهو من البصرة ثم خرج اليكة
 ومات بمكة فان التركة اقل الاقامة قال هلال رحمه الله سني ان يكون الوقف لغيره بمكة
 وان لم يتخذ هذا الجوار البصرة قائم لم يقطع ويكون الوقف للاولين ولو وقف على مواله
 وله موال اعقتم واولاد الموال وموال الموال كان الوقف لوالده واولاد مواله ولا يكون
 لموال الموال شي وان مات مواله واولاد مواله ويقع موال الموال كانت الغلة لموال
 الموال استحقاقا ولو كان الوقف موال اعقتم وموال الابن اعقتم ابنة كانت الغلة لموال
 لا شي لموال وان لم يكن له موال وله موال الابن قال ابو يوسف رحمه الله يعطى الغلة
 لموال الابن وبه اخذ هلال رحمه الله اذ لم يكن الوقف لحد من مواله ولا من اولاد موال
 يعطى لموال الابن استحقاقا ولو كان له مولات كانت الغلة لهما وله مولات له الاموال
 واخذ كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقير او كان له مولات ومولات كانت الغلة لم
 بالسوية ولو كان له مولات ليس من رجل دخل جميعا في الامان ولو كان رجل وقف ضبعة على
 ذكر في السير جري طلب الا مان لمولاه فان مولا رحمه الله وكذا السير جري طلب الامان
 لمولاه وله مولات ليس من رجل دخل جميعا في الامان ولو كان رجل وقف ضبعة على
 مواله واولادهم وسلم دخل الكل في الوقف فولا على السواء وكان اولاد البنين واولاد
 البنات ولو قال ارضى صدقة موقوفة بعد فقير على موال فانه يعطى من الوقف لامهات
 واولاده ومديره لانه اضاف الوقف الى ما بعد الموت ومن اجرا بعد موته ولو اقر الله
 لرجل بماله النسبة مولا وصدقة الموقوفة ليس للموقوف ولا لغيره ولا يعرف ولا
 الوقف ولو كان له موال العتاقه ايضا وموال الموال لا على يديه ولا له كان الوقف
 لموال العتاقه وان لم يكن له الاموال المالات كان الوقف لم رجل وقف وقفا على ما كان
 دارا لمختلفة يعطى كل واحد منهم شي معلوم كل يوم كذا فممكن فيها انسان لا بيت فيها وشغل
 بالحراسة لئلا يحرق من الوقف كان يابى في بيت من بيوت المدرسة لانه يعيد من يابى
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما يقيم به السكون ولا يشغل في الليل بالحراسة وبالبنار
 في التسليم ان شغل بالبنار في عمل اخر حتى لا يعيد من طلبه العلم لكونه له من الوقف وان لم
 شغل حتى يعيد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكني المدرسة كذا من
 طلبة العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم تقل من طلبة العلم فكل ذلك الجواب

وبه يثبت وقفه على الفقير الجيران

وقفا على الفقير الجيران

لا يكون

لا يكون ساكني المدرسة من غير طلبة العلم شي من الوظيفة لانه هو المنوم فان كان المعلم
 لا يختلف الى الفقير بالتعليم فان كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شي من لفقه لنفسه علمنا
 اليه لا بأس له ان يأخذ من الوظيفة لانه مشغول بالتعليم فان هذا من جملة العلم وان كان
 في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصر ان خرج الى مسيرة
 ملته ايام فصاعدا لا يأخذ الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة
 ملته ايام فان اقام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوظيفة وان كان قريبا من ذلك
 ان كان خرج خروجه منه بدلا كخروج الفقير لا يأخذ الوظيفة وان كان خروجه لا بد منه
 كخروج لطلب الفتوة يكون ذلك عفوا ليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على الغلوة لساكني
 ببلد وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يعين عن البلدان سنة او نحو ذلك قال الفقير ابو
 بكر البخاري رحمه الله من غاب عنهم وله بيت مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من ساكني بلده ولا يبط
 وطيعته ولا وقفه قال مولا ناصح الله عنه وذلك المسئلة على جواز الوقف على فقيرهم كما يجوز
 الوصية لهم ولا يجوز صرفها لغيرهم وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر اللبوسي رحمه الله
فصل في اجارة الاوقاف ومن ارعها قال الفقير ابو جعفر رحمه الله
 اذا لم يكن الوقف في صدقة الوقف اجارة الوقف فاني القيم ان يوجرها ويديرها امراته
 فان كان اذ على الوقف وانفع للفقراء فعل الانسان في الوقف لا يوجرها اكثر من سنة لان الله
 اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرفا لئلا على طول الزمان
 بزرعه مالكا فلا يوجر الدور اكثر من سنة اما في الارض ان كانت الارض يزرع في كل
 سنة لا يوجرها اكثر من سنة وان كانت يزرع في كل سنتين مرة او في ثلاث سنين مرة كان
 له ان يوجرها مرة بثلث المستاجر من الزراعة هذا اذا لم يكن الوقف شرط ان يوجرها
 اكثر من سنة فان كان شرط ذلك لئلا يوجر في استيجارها سنة وكانت اجارها
 اكثر من سنة اذ على الوقف وانفع للفقراء فليس القيم ان يخالف شرطه ويوجرها اكثر من
 سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي حتى يوجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف
 والقاضي ولا يه النظر للفقراء والغايب والميت فان كان الوقف ذكر في صدقة الوقف
 ان يوجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان القيم ان يوجرها بنفسه اكثر
 من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الوقف اذن له بذلك
 ولو ان القيم اجر دارا الوقف خمس سنين قال الشيخ الامام ابو القاسم البخاري رحمه الله لا يجعل
 اجارة الوقف اكثر من سنة الا لامر عارض يحتاج الى تفصيل الاجر كمال من الاحوال وقال
 الفقير ابو بكر البخاري رحمه الله انما الاقوال بفساد هذه الاجارة ولذا الحرم من طولة لكن
 الحاكم نظر فيه ان كان ضررا بالوقف ابطالها وهكذا قال الامام ابو الحسن السعدي رحمه

ج

الوقف

القاضي

عن الفقهاء أبي الليث رحمه الله أنه كان يجزى لاجرة الوقف ثلاثة سنين من غير فصل بين
 والارض إذا لم يكن الواقف شرط أن لا يولج أكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قال أكثر
 مشايخ بلخ رحمه الله عليهم لا يجوز وقال غيرهم رفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقهاء
 أبو الليث رحمه الله فان احتاج القيم ان يولج الوقف لاجرة طويلة قالوا فالوجه فيه ان
 عقود مترددة كل عقد على سنة ويكتب الصلح استأجر فلان بن فلان ارضي كذا او دار
 كذا ثلاثين سنة بثلثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض فلو كان
 العقد الاول لازما لثمة بالجر والثاني غير لازم لانه مضاف قال مولانا رضي الله عنه
 فيما قالوا نظر فانتم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف وذكر شمس الخيرية
 الشريفة رحمه الله ان لاجرة المضافة يكون لازمة في احدى الروايتين وهو الصحيح
 وذكروا ايضا القيم ان الاحتياج الى جعل الاجر بعقد عقود مترددة على نحو ما قال في جعل
 على الاجرة لا يملك في لاجرة المضافة باشتراط التجديد فكان فيما قالوا ينظر من هذا
 وصلى القيم او متولى الوقف اذ الجر وقفا او منزلا للقيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام
 الخليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله على اصل اصحابنا رحمه الله عليهم ينبغي ان يكون
 المستأجر غاصبا الا ان الخصاص رحمه الله ذكره كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه الجعل
 فقبل لما بقي بهذا قال نعم وجه ما قال ذلك ان المتولى والوصي بطلا بسميتها ما زاد
 على المسمى الا تمام اجر المثل وما لا يملك الا بطل فنجعل المثل كما هو اجر المثل
 قال بعضهم بان المستأجر يصير غاصبا عند من يرى غضبا لغرض فان لم يتقص شي من المثل
 وسلم كان على المستأجر الاجر المسمى غير الغنوى على ما ذكرنا اولا انه يجب اجر المثل
 على كل حال وعن القاضي الامام ابو الحسن بن علي السعدي رحمه الله في هذا قال رجل غصب
 دار صبي او غصب وقفا كان عليه اجر المثل فاذا وجب اجر المثل ثم غفل في الاجر
 باقل من اجر المثل رجل استأجر ارض وقف ثلاث سنين باجر معلومة هي اجر مثله فلما
 دخلت السنة الثالثة كثرت رغائب الناس فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولى ان
 ينقص الاجرة لنقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد فان كان المسمى
 اجر المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك وقف على ارباب واحد من متولى فاجر من اجل
 ثم مات هذا المتولى لا يبطل لاجرة لانهما وقعت للوقف فلا يبطل موت العاقد
 كما لا يبطل موت الوكيل في الاجارة متولى الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه من نفسه
 لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفة العقد الا اذا اتبعها من القاضي لنفسه فيتم العقد
 باثنين رجلا استأجر ارضا موقوفة وبني فيها حائوتا ثم جاز آخر وزاد في عملة الارض
 لئلا يدان يخرج الباقي من الحائوت ينظر ان كان اجر المتولى مشاهرا فاذا اجاز من

هذا هو الوجه في الاجارة
 بالثلاث سنين من غير فصل
 بين الارض والوقف

الطويلة

كان

كان للمتولى ان ينسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرا يتجدد انعقادها عند
 راس كل شهر فاذا نسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب
 البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء بعد
 ذلك ان رضى المستأجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يرفع
 اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبينا والقيمة منزوعا ايما كان اقل يملكه المتولى بذلك
 فنصر البناء وقام مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض واي للمتولى ان يرفع اليه
 القيمة فيملك البناء ويجزى للمتولى ان يترخص صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ متولى الوقف
 اذا اجر ضيعة من رجلين معلومة ثم مات المأجر المستأجر قبل انقضاء المدة فزاد
 ورثة المستأجر الارض بينهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الغلة
 تكون لورثة المستأجر عليهم نقصان الارض ان انتقص الارض بزيادتهم بعد موت المستأجر
 بصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لا حق للموقوف عليهم الارض في ذلك لان النقصان يلزم
 عن نقصان الارض وحق الوقف عليهم في منفعة الارض في عين الارض متولى الوقف
 اذا اقر بموته وفوقه قوله الى غير ما زاد لانه بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي الى غير المتولى
 اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدينار وفاق واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد
 ونقص الاجر من مال الوقف قالوا لا يكون ضامنا جميع ما نقله لانه لما زاد في الاجر اكثر مما يتبع
 فيه الناس يصير مستأجرا لنفسه دون المسجد فاذا انقلد الاجر من مال المسجد كان ضامنا
 المتولى لانه اجر المؤذن ان يجزم المسجد ويصلي له اجر معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله يصح الاجارة لانه مملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان
 ذلك اجر عمله او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا انقلد الاجر من مال المسجد
 حل المؤذن اخذ وان كان الاجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كان الاجارة للمتولى لانه لا
 يملك الاستيجار المسجد فحين فالحش فاذا ادى الاجر من مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن
 بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال المسجد رجل جعل رضى او منزله وقفا على كل مؤذن او يؤمن
 بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية فقيرة
 لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز وان كان
 المؤذن فقيرا يجوز القرية والمصدقة للفقير لكن على هذا الوجه لا يجوز ايضا وان
 كان فقرا والحيلة في ذلك ان تكتب في صلح الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن
 من يكون في هذا المسجد والحلة فاذا خرب المسجد والحلة بعد ذلك يصير الغلة الى
 فقراء المسلمين اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجبول فلا يجوز كما قالوا وصيت
 ثلث مالي لواحد من غرض الناس لا يجوز فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء بالجر

قف

بن

يؤذن

ورث

المتى ما عليه من الاجر بخصته من الوقف على الفقراء اجاز كالتوازي الامام حراج الارض
على من الحق في بيت المال بخصته متى وقف اذ اجره اذ الوقف كان له ان يتنازل بالغة
على مديون المستاجر اذ كان المديون مليا وان اخذ كفيلا بالاجر فهو اولى بالجواز القضي
اذ اجر الدار الموقوفة ثم عزله قبل انقضاء الملك لا يبطل الاجارة كما لا يبطل موت الموقوف
او الوكيل في الاجارة وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام الملك لا يبطل الاجارة
ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته
وحصة الميت يصرف الى ورثته وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي يكون لمن بقي وكذا
لو مات بعضهم بعد موت الاول بملك فهو على هذا القياس رجل وقف دارا على قوم ببيعها
وجعل اجر الفقراء ثم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم جازت لان حق الموقوف
عليهم في الغلة لا في رقبه الدار رجل بني في ارض الوقف بنا او نصب بابا ان توهي عند
البناء انه بني للوقف يصير وقفا وان لم يتوكل يصير وقفا حايط بين دارين احدهما
وقف اهدم الحايط فبناه صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم ان يامر بالنقض
فاذا اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون له ان يحجر على اخذ
القيمة وكذا لو اعطاه قيمة البناء بوضاء لا يجوز لانه لا يجوز ذلك ببيع ما تحت البناء
من دار الوقف جازت من الوقف مال على جازت للرجل ومال الثاني على ثالث في غلة
الحوائت في القيم ان يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحوائت
بملك الغلة كان لصاحب الحوائت ان يخذل القيم باقامة المايل وردة الى موضع من
الوقف واذا التا شاغل عن ملكها وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المايل بملك الغلة
كان لها لكن ان يرفعها الاصل الى القاضي ليا من القاضي القيم بالاستئذان فجازت اصله
وقف وعمارة الرجل فاني صاحب العمارة ان يستاجر اصل الحوائت بجزء المثل قالوا ان كانت
العمارة الورقة يستاجر الاصل باكثر مما يستاجر صاحب البناء يكتف صاحب البناء برفع البناء
ويؤجر الاصل من غيره وان كان لا يستاجر بذلك يتولى في يد صاحب البناء ذلك الاجر
دار لرجل فيها موضع بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف
فاراد صاحب الدار ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك
الى الطريق الا عظم لا يجوز للقيم ان يؤجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف
وان لم يكن كذلك الموضع مسلك الى الطريق لا عظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار
مدة طويلة رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشتري الاشجار قالوا ان باع
الاشجار بغير تقاضى الارض ثم اجر الارض مدة جازت الاجارة وان باع الاشجار من
وجه الارض ثم اجر الارض فهو اجارة لان موضع الاشجار مشغولة بملك الاجر هذا

لاخص بالوقف المتولى اذ اجر الوقف شيء من العوض والحيوان بعينه قيل بانه يجوز بلا
خلاص بيع الوكيل وكذا الوكيل بالاجارة واذا اجر عليك او موزون او عوضا حيوان
قيل بانه يجوز بلا خلاص قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله في زماننا الاجارة يكون للاختلاف
ايضا لان المتعارف الاجارة بالديار والدنا ينزل الموقوف عليه اذ اجر الوقف قال الفقهاء
ابن جعفر رحمه الله في كل موضع يكون كل الاجر له بان هو يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم
يكن معه شرك في الوقف كان له ان يؤجر الدار والحيوان وان كان الوقف ارضا ان
كان الواقف شرط البداية بالخراج والمشرع جعل للوقوف عليه ما فضل من العمارة والموت
لم يكن الموقوف عليه ان يؤجر لانه لا جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيفوت
شرط الواقف ولم يكن للواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او
زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز فيكون الخراج والموتة عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم في ان
الوقف اثنين او ثلثة فتمت يؤول واخذ كل واحد ارضا لم يزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابى يوسف
رحمه الله ان كانت الارض عشرة جازت لها ان تؤجر وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في
الاراضي الخراجية الموقوفة انهم يشترطون البداية بالخراج فلو جاز فيه التنازل لم يكن الخراج
في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فكان فيه يعتبر شرط الواقف وعن الفقهاء الجعفر
رحمه الله انه قال لاختار بعض الناس في زماننا ان يكتب في صك اجارة الوقف ان الواقف
وكل فلا في اجارة هذه الصيغة من ثلاث في كل سنة ومضى ما اخرج من الوكالة فهو وكيله وان
اراد بذلك بقا الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله الا انا
نبطل هذه الوكالة كما يبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف عن البطلان وقد اختلف بعض
الحكي ومحمد بن مسلمة رحمه الله عليهما في الرجل اذا وكل وكيل على ان يخرجه عن الوكالة
فهو وكيله قال بصير رحمه الله يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن مسلمة لا يجوز ولما
اختلفا لا خلا في تفسير هذا الشرط لمحمد بن مسلمة رحمه الله فم من هذا الكلام انه متى اخرج
عن هذه الوكالة فهو وكيله بهذه الوكالة وهذا مخالف للشرع لان حكم الوكالة في الشرع
ان لا يكون لازمة ويرد عليها العزل وبصير رحمه الله فم من هذا الكلام انه متى اخرج
عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبله وصرح بذلك كان جائزا قال الفقهاء ابو
جعفر رحمه الله لصرح بذلك كان جائزا قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله لصرح بذلك
انما يجوز الوكالة في غير الوقف ما في الوقف وان صرح بذلك فاما نبطله صيانة للوقف
عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فاراد ان يخرجه عن الوكالة
ينبغي ان يقول رجعت عن قول ما اخرجك عن الوكالة فانت وكيل في بيع رجوعه عن
الوكالة المتعلقة ثم يقول اخرجك عن الوكالة ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية

بالنصف وبالنصف فيها حاكم من جهة قاضي البلد فاستاجر رجل من هذا الحاكم هذه الأرض سنة بدوام معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصته الوقف من الخارج قال بعضهم المتولي ان يخلص حصته الوقف من الخارج على اهل القرية لانه قاضي البلد ان كان جعل المتولي متوليا قبل تقلب الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل في حيز الحاكم في تقلب وان كان قاضي البلد جعل المتولي متوليا بعد ما قلنا الحاكم الحكومة فقد اخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا يصح الجارة الحكم ويجعل وجودها كعدمها فحق زرعها للمساكين يصير كان المتولي وفيها من اربعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج ويجعل غصب ارضه موقوفه على الفقراء على وجه من وجوه البكر للقيم ان يسترد من الغاصب فان كان الغاصب في الارض من عند ان لم يكن الزيادة مالا متوقفا بان يكون الارض او جوف الارض او الغنية ذلك السرقين والخلط ذلك بالقراب وصار بمنزلة السهولة فان القيم يسترد الارض من الغاصب في شيء وان كانت الزيادة مالا متوقفا كالبناء والشجر او من الغاصب برفع البناء وقيل الاشجار والارض والارض بالارض وان اضر بالوقف بان خرب الارض بقلع الاشجار والبناء فيكون للغاصب ان يرفع البناء ويقبل الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الارض مقلوعة وقيمة البناء مرفوعة فان كان الموقوف عليه في يد المتولي كفي ذلك الضمان وان لم يكن الوقف غلبه بوجوه الواقف فيعطى الضمان من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من قضي موضع لا يجزى بالارض طوله ذلك ولا يجزى على القيمة ثم يضمن القيم ما يقع في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف استولى عليه غصب حال بيته وبين المتولي وخبر المتولي الاسترداد او اذا الغاصب ان يرفع قيمتها كان للمتولي ان يخذل او يصالحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من الغاصب بغيره الاخرى فيجعله وقفا على شرط الاول لان الغاصب اذا اخذ الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة ويجعل غصب ارضا موقوفه قيمتها الف ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعد ما ارادت قيمة الارض وصارت تساوي التي درم فان المتولي يبيع الغاصب الثاني ان كان مليا على قوله من يرى جعل العقار مضمونا بالغصب ان يضمن الثاني انفع الفقهاء وان كان الاول اعلى من الثاني سبع الاول لا يضمن الاول يكون انفع للوقف واما اتباع القيم احداهما يرى الاخر عن الضمان كالا لك اذا اختار يضمن الغاصب الاول والثاني يرى الاخر المتولي اذا اراد من الوقف ببيع بغيره وكذا لك اهل الجماعة اذا ارادوا فان سكن من الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كان الدار معدة للاستغلال او لم يكن نظر الوقف وكذا لك متولي المسجد اذا باع من موقوفه على المسجد فسكنها المشتري ثم عن هذا المتولي وعلى غيره فادعى الثاني المتولي على المشتري وابطل القاضي بيع المتولي وسلم الدار الى المتولي الثاني فباعي المشتري اجر المثل ارض وقف

تلك

قيمة

في يد

في يد اكار صاحب فيه قطن فسرق القطن فوجن الاكار في منزله رجل واخذ صاحب المنزل خياطة الى القاضي فقال لصاحب المنزل ضمنت لك ان اعطيك مائة من القطن قالوا ان كان منا المتولي اعطاه خوفا من هتك السترة لا يحمل له ان يخذل ان ذلك رشق وان علم انه سرق ذلك المقدار واكثر جاز ان يأخذ فان علم انه سرق اقل من مائة لا يجوز له ان يأخذ الا مقدار ما يعلم يقينا انه سرق اكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء والاكار غشي لا يجوز الخط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز ذلك **وص** **ل** في دعوى الوقف والشهادة عليه بجعل غصب ضبعة موقوفه فخاصه الغصب منه وقام البينة قبلت بينته ويرد عليه الضبعة اجماعا اما عندنا في يوسف رحمه الله يصير وقفا قبل الاخراج الى المتولي فكان له ولا به الاسترداد وعندنا في حنفية ومحمد رحمه الله عليهما ان لم يصرف وقفا قبل التسليم الى المتولي كان ولي بها صاحب الوقف فاذا اراد ان يبيع ذلك في ماله الوقف ويقضي بالبينة او بالتكليف ان كان السلطان ولاه ذلك نضا او كان معلوما دلاله جاز لانه بمنزلة القاضي في ذلك وان لم يكن شيئا من ذلك لا يكون خصما وقف على غير استولى عليه ظالم لا يمكن الا تقاع منه فادعى لحد الوقف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف من الغاصب بطله اليه فانكر المدعى عليه فاراد المدعي تحليفه قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله له ذلك فان نكل عن البين او قامت عليه البينة يقضي عليه بقيمتها ثم يشتري بذلك القيمة ضبعة اخرى فيكون على سبيل الوقف الاول لان العقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفا قبل البيع فاراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم يبرهن بها التناقض وان اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينته لانه متنا وقال بعضهم يقبل بينته لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قول الفقهاء ابو جعفر رحمه الله الدعوى لا يشترط لقبول البينة على الوقف على الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الامه الا انه ان كان هناك موقوف عليه ومخصوص ولم ينع لا يعطى له من الغلة شيء ويصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قللت حتى الفقراء فلا يظلم الا في حق الفقراء قالوا لا ترضى الله عنده ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعياهم لا يقبل البينة عليه بل يكون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقراء وعلى المسجد وعلى قولنا في يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقبل البينة بل يكون الدعوى وعلى قولنا في حنفية رضي الله عنه لا يقبل حكمه جازي بل من البلدان قاضيا فوجد في دواوين الذي كان قاضيا قبله ذكره وقوف هي في يدي الامنا فوجد لها رسوما في ديوانه قال الخصاص رحمه الله هذا القاضي يحل

فلانه

لان الوقف

مطلوب

الامر على ما كان في ذنوب من قبله فان تنازع في ذلك قوم قال فريق هو لنا وقفه فلان
 بن فلان علينا وقال هو وقف لنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بينة قال المحض
 رحمه الله ان كان للعاقف ورثة فاقروا ان صاحبهم وقف ذلك على من لا خيار والا فلا
 من هو وقف فان اصطحا او اداوا لمخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك
 بينهم شأ هذا الوقف اذا شهد بوقف على نفسه او على واحد من اولاده او اولادته وان سئلوا
 او ابايه وان علوا لا يقبل شهادته لانه شهد لنفسه وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى
 اجنبي لا يقبل شهادته لانه لا في حقته كذا في حق الاجنبي وليس هذا كاشا هذين اذا شهدا
 انه وقفه على ربه صلة موقوفة وشهدا لغيره وقفه على غيره وصلة موقوفة فان
 ثمة يقبل شهادتهما ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمة اتفقا على ان ربة الارض وقف
 وانما اختلفا فيمن استثنى له الغلة فيقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو اصل الوقف فيكون
 للفقراء ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقير جيرانه واما من جيرانه جازت شهادتهما لان
 الجوار ليس بدارم وكذا لو شهدا انه وقفها على فقير مسكين وكذا من فقراء ذلك المسجد
 جازت شهادتهما وكذا لو شهدا هل للندسة بوقف جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان
 انه وقف أرضه ولم يحد هالنا وكذا لو شهدا بوقفه لا يقبل شهادتهما لغير الوقف ارضا اخرى
 سوى التي يعرفها الشاهدان وكذا لو قال لا تعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لغير
 انه له ارضا اخرى وبما لا يعلمان ولو قال لا شهدنا على وقف أرضه وهو فيها ولم يذكر
 لنا جندوها جازت شهادتهما لانهما شهدا على وقف ارض بينهما الا انها لم يعرفا جيران البيت
 فلم يمكن الخلط في شهادتهما ولو شهدا ان الوقف وقف أرضه وذكر جند الارض وكذا
 لا تعرف تلك الارض انها في ابي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدين إقامة البينة
 ان لا ارض التي يدعيها هذه الارض ولو شهدا جديهما انه جعل أرضه موقوفة بعدنا
 وشهدا لغيره وقفهما وقفهما باقا كانت الشهادة باطلا لانها اختلفا في التصرف
 احدهما شهد بالتخير والاخر بالاضافة والتعليق بالوقت فلم يتفقا على شيء ولو شهدا
 انه وقفها في جهة وشهدا لغيره وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا بوقف
 بان الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشهادتين
 كما لو شهدا جديهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ربع الارض وثمة
 يقبل شهادتهما على الاقل في قوله من يجيز وقف المشاع ولو شهدا جديهما انه جعلها وقف
 على المساكين وشهدا لغيره وقفها على الفقراء جازت شهادتهما لانهما اتفقا على وقف
 يقرب الى الله تعالى رجل مات وترك ابنتين وفي يدهما ضيعة يزعم انها وقف
 عليه من يبه والابن الاخر قوله هي وقف علينا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

فريق آخر

فريق آخر

فريق آخر

فريق آخر

القول

القول الذي يدعي الوقف عليهما لانهما تضادا فانها كانت في يديهما وقال غير القول
 قوله ذي اليد والا لم يصح رجل ادعى كونهما في يد رجل انه له فزعم المدعي عليه انه وقف وليس
 للمدعي بينة واراد كلف المدعي عليه قالوا ان اراد كلفه لياخذ القيمان بكل من ادعى له
 ان كلفه وان اراد كلفه ليلخذ الكدم ان بكل من ادعى له ان كلفه لان الكلف على
 الاقرار وهو اقر للمدعي بعد ما اقرانه وقف لا يصحها قراره ضيعة في يد حاضر وضيفة اخرى
 في يد غايب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقفها على جدي على ولا
 واولاد اولاده قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان شهد الشهود على ان هاتين الضيعتين
 كانتا ملكا للعاقف وقفا جميعا وقفا واحدا يقضي بوقف الضيعتين وان شهدوا على ان
 منفرتين لا يقضي الا بوقف الضيعة التي في يد الحاضر رجل وقف في ضيعة ضيعة ومات
 فجاره رجل ادعى ان الضيعة له فاقروا بعض الورثة او استخلف فكل فان الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة حصته من
 الضيعة من تركه الميت في قوله من يرى الفقار مضمونة بالفضل من في يد ورثة اقول
 جميعا ان اباهم وقفها وسيحل واحد منهم وجها غير ما سمي صاحبها قالوا القاضي يقبل قراره
 ويصرف حصته كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي اقر ورثة هذا الوقف يكون للقاضي
 بولي من شأ فان كان في الورثة صغيرا وغايبا يقضي القاضي في حصته حتى يدرك الصغير
 وكف عن الغايب دار موقوفة على اخوين غايبا جديهما وقضى الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات
 الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغايب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله ان كان الحاضر الذي قضى الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغايب ان يرجع
 في تركه الميت حصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قويا لهذا الوقف لا ان الاخوين لرجل
 جميعا فذلك ذلك وان اخرج الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطالب به بصدق
 قبض من حصته الغايب رجل ادعى دارا في يد رجل انها باصلها وبناؤها له والمدعي عليه لم يجر
 وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعي بينة على دعواه وقضى القاضي له فكتب في السجل
 ثم اقر المدعي ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء القاضي
 والسجل اذا شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة المشايخ رحمه الله ان كان الوقف
 مشهورا بخلاف عمر بن العاص وما اشبه ذلك جازت الشهادة عليها بالتسامع وقا
 الفقيه ابو بكر رحمه الله لا يجوز ان كان الوقف مشهورا فاما الشهادة على شرط ان
 وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله انه لا يجوز الشهادة على الشرايط والمهمات
 بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاستاذ طهرا الدين رحمه الله وان ادعى وقف او
 شهدا على وقف ولم يذكر الواقف ذلك الحضاف رحمه الله في باب قبض الحاضر من ان

الى
صف

قال

القاضي المزمع ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف يصح من غير بيان الواقف رجل في يد
صبيعة فجارجل وادعاه وقف وحضر صبيحة خطوط العود والقضاء الماضيه وطلب
من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما
يقضي بالحجة والحجة هي البينة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا
لو كان على باب الدار كحج فمضروب يظن بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضي ما لم يشهد الشهود
فصل فيما يتعلق بصك الوقف رجل وقف صبيحة واشهد على ذلك جماعة
وكتب صكها بخط في كتابة الحدود فكتب حينئذ كان وحيد بن مخلد ما كان قال الفقهاء ابو
يحيى رحمه الله ان كان الحدان غلط في ذكرهما في ذلك الجانب كن بينهما جملته حدا
وبين الصبيحة الوقف رضى غير اوكم غير او دار غير الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره
في الوقف وان كان الحد الذي سواه في الصك لا يرجع في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف
باطل لان يكون الوقف صبيحة مشهورة مستغنية عن التحد بالوقف الوقف رجل وقف
صبيحة له وكتب صكها واشهد الشهود على ما في الصك ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبقى فيه
جائرا لان الكاتب لم يكتب في الشرط وادعاهم بالذي كتب في الصك قال الفقهاء ابو
رحمة الله ان كان الواقف رجلا فليس له ان يوصي في الوقف في الصك فاقترع جميع ما فيه قال
صبيح كاتبت ولا يقبل قوله وان كان الواقف رجلا فليس له ان يوصي في الوقف في الصك فاقترع جميع ما فيه قال
قاله الواقف اني لم اعلم ما في الصك واشهد الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك
وان قال الشهود فري عليه الكتاب بالفارسية فاقترع به واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا
لا يجوز الوقف بل السبع وسائر المقدرات تكون كذلك رجل اراد ان يعقد جميع صبيحة
له في قرية من القرى على قوم ما من كتابه الصك في مرضه فكتب الكاتب ان يكتب بعض اربعة
من الواقفين والبرقم ثم قرأ الصك على الواقف وكان الكاتب ابن فلان بن فلان وق
جميع صبيحة له في هذه القرية وكذا في فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقب
عليه القراح الذي نسي الكاتب قال الواقف جميع ذلك قال ابو نصر رحمه الله ان كان الواقف
في صبيحة واجل الواقف انه اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك
على الجميع الذي اراده وكذا لو مات الواقف وقدر الواقف عن نفسه قبل ان يخلو
على ما اكمل قبل ان يخلو في هذه الصبيحة يبرج الحمام مع الحمامات ولم يكتب على ذلك
في الوقف وهل يجوز وقف ذلك قال الامام ارجح ان يجوز وقفه ويكون الحمام
تابعة لبرجها امرأة قال الهاجليل ما جعل على هذا الدار وقفا على المسجد على انك متى اجتمع اليها
ببيعها فكتبوا الصك بهذه الشروط وقال الواقف فلان قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ان
قرأ عليها الصك بالفارسية وهي سبيع فاقترع بالوقف جائز الوقف وان لم يقرأ عليها

بالوقف

ان

ان

المذكور

لا يصير وقفا سوى الوقف اذا اجر الوقف وبصرف تصرفا آخر وكتب في الصك آخر وهو متولى لهذا
الوقف ولم يذكر انه متولى من اي جهة قالوا يكون فاسدا وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي
جهة لان الجهة اذا لم يذكر لا يعرف انه متولى من جهة القاضي ومن جهة الواقف وكذا الوصي يعرف
انه وصي من جهة الاب والابن والقاضي والام والجد والحكامهم مختلفه فان كتب هو متولى من جهة الحكم
او وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية صارت معلومة
وعرف ذلك القاضي بالنظر في التاريخ فيعرف القاضي في ذلك الوقف يجوز رجل استاجر من متولى
على ارباب معلومين ارضا وكتب لذلك كتابا فكتب فيه استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان
المتولى على الاوقاف المنسوبة الى فلان المعروف بكذا وكذا اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك
لانه لم يكتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف
فهذا او لم يسم الواقف في كتاب الوقف في كذا في كذا متولى حازرت وقف على الفقراء وكتب
ستهلك من ثلثه او قال لم اؤد زكوة مالى فاذ ذلك من مالى بعد موتى قالوا ان صدقة الورثة
في ذلك في غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لان في الوقف ثلثه للابن بثلثه
جميع ذلك من تركته من غير اقراره فلا يكون الاجر مضافا الى اقراره اما في الزكوة لثلثه لك لان
من تركته فيكون الاجر مضافا الى اقراره فان كذبه الورثة فاكل من الثلث وهو الميراث يحلف
الورثة على العلم بالله ما يعلمون ان ما اقر به الميراث من لثلاثه وان لم يقر به لثلاثه فاذ انك
على العلم فان حلفوا بقا اقرار الميت وينفذ من الثلث وان تكلموا بالزكوة يكون من الثلث والوقف من
جميع الملاك اقرار الورثة ابتداء رجل وصي ان يوقف من ماله كذا وكذا درهما لدين يظهر عليه
كانت الوصية وقت لذلك وقتا ولم يوقت لانه بهذا الكلام لم يقر بدين واجب عليه للملك فيكون
ماله للورثة اذا لم يكن دين او وصية وكذا ان رأى الوصي ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث
ماله لانه لا قال ان رأى الوصي فكذا قال يعطى الوصي ذلك القدر من مالى من ثلثه او يوقف على ذلك
بوصي يوقف من ثلث ماله رجل وصي ان يخرج من ثلث ماله فيعطى بضع الثلث لفلان وثلثه لاربعة
لا يرباه ولا فقرا ثم قال لا يترك لخط الباطن وفي الباطن فقرا يسكنون فيها وقد مر المسئلة
بل هذا مريض قال اخرجه نصيبى من مالى ولم يرد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه
قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يصدق عليكم بثلث امالك في آخر عماركم زيادة على اعمالكم رجل
لدين فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت الوصي قالوا ان كان الوصي سمي الابن لا يجوز
لان الوصية وقف للحربي فيبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال ابن فلان جازت الوصية لادن هذه
وصية لان فلان عند موت الوصي رجل عين اشجارا له في صبيحة فقال الامراء في صبيحة اذا ماتنا
يسمى هذه الاشجار واصرف في ثمنها في كفى وفي الخبر الفقهاء لو اشترى مسجدا بدينه ثم مات وترك
سراة هن وورثة كما اذا اشترى لورثة الكفن من الميتات وجمعت قالوا يباع الاشجار بطل

كان

كان عليهم إعادة الصلوة والأضحية جميعا وتوقع المشرك أن هذا اليوم عاشوراء ذي الحجة أو عاشوراء ذي الحجة الآخر أن يصح في الغد بعد الزوال وإن كانت بلدان لا يصل فيها صلوات العيدين أما صلوات السلطان أو الغلبة أهل الفتنة فأنهم يصحون في اليوم الأول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد قال بعضهم في سائر الأيام يجوز التضحية في هذا المكان في أي وقت وكما وقع الناس عن الصلوة وهذا هو الحكم في أهل الأمصار فاما أهل السواد والقرى والربا عندنا يجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة وأما أهل البوادي لا يصحون إلا بعد صلوة أقرب الأديعة إليهم وقال الشافعي رحمه الله إذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس قبل ما يصلح الإمام صلوة العيد فقد جازت لهم الأضحية فعندنا لا يجوز الأضحية لأهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندنا يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فإن كانت الأضحية في مصر وصاحبها في السواد فكل رجل الصلوة للصبر فليح الوكيل قبل صلوة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت الأضحية في السواد وصاحبها في مصر فامرأ أهله بالتضحية فليح الأهل قبل صلوة العيد يجوز عندنا ولا يعتبر مكان المذبح كما كان المالك والمالك وفي صدقة الفطر يعتبر مكان المولى لا مكان العبد في قوله محمد بن أبي يوسف الأول رحمه الله عليهما فرج أبو يوسف رحمه الله وقال يعتبر مكان العبد ولو كان هو في مصر وقت الأضحية وأهله في مصر آخر فكذلك لأهل وأمرهم بالتضحية في ظاهر الرواية يعتبر مكان الأضحية في أخرج الضحية من المصر مقدار ما يبلغ للسافر قصر الصلوة في ذلك المكان يجوز المذبح قبل صلوة العيد والأضحية يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر أنه كان يوم الفتح كما أن عراقي رحمه الله أنه يجوز وكذا في يوم فتح قبل صلوة العيد من يوم الفتح ظهر أن ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من أيام الفتح وهذا كله في بيان أول وقت التضحية ثم يندفع الادل من بعد صلوة العيد من اليوم العاشر من ذي الحجة لأهل الأمصار إلى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون ثلثة أيام ولا يجوز التضحية في الليلة العاشر من ذي الحجة لأنها تضحية قبل الوقت ويجوز في الليالي الحادي عشر والثاني عشر ويمكن التضحية في الليالي وأفضل أيام التضحية اليوم الأول وأدونها اليوم الآخر وقال الشافعي رحمه الله أيام التضحية أربعة العاشر من ذي الحجة وثلثة أيام بعدها إلى وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل أن يصح عن الولادة الكبار وأهل أمهات الجاهل وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز غيرهم استحسانا وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رضي الله عنه روايتان في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب كلان صدقة الفطر ويؤتي الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يجب أن يصح عن ولد وولد ولد ولا بد له والفتى على ظاهر الرواية فإن كان للصغير مال فالأضحية شأنا خيرا رحمه الله عليهم يجب على الأب والجد في قوله لا حسنة أن يصح من مال الصغير قيا ساعلى صدقة الفطر ولا يتصدق بلحمة يأكله الصغير

فتفتح قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المصلى الى

فان فضل شيء لا يمكن ادخاره يشترى بذلك ما يتبع بعينه وعلى الرواية التي لا يجب في مال
 الصغير ليس للاب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول الحنفية واني
 يوسف رحمه الله عليهما وعليه الفتوى ويضمن في قول محمد بن فرج رحمه الله عليهما فان
 فعل الوصي يضمن في قول محمد بن فرج رحمه الله عليهما واختلف المشايخ في قولنا ان حنيفة والي
 يوسف رحمه الله عليهما قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الاب قال بعضهم ان كان الصبي اكل
 لا يضمن والاب يضمن والمعتق والمجنون في هذا منزلة الصبي ما الذي نحن ويعني فهو الصحيح
 وهما كان الرجل مسافرا وله ولد صغير وطنه لا يجب على المسافر ان يصح عن نفسه وعلى
 الرواية التي يجب على الاب ان يصح عن ولد الصغير يجب على هذا المسافر ان يصح عن ولدك
 فان مات ولدك في ايام الخمر سقطت اصبحة بغير ايام الخمر في الفتوى والغنا والولادة
 والموت موسى اشترى شاة للاضحية في ايام الخمر فلم يصح حتى اقتدر قبل ايام الخمر
 او اتفق حتى انتقل انصاب سقطت عنه الاضحية وان اقتدر بعدها مضت ايام الخمر كان عليه
 ان يتصدق بعينها او بقيتها ولا يسقط عنه الاضحية وكذا لو اشترى شاة للاضحية عن نفسه
 او عن ولدك فلم يصح حتى مضت ايام الخمر كان عليه ان يتصدق بتلك الشاة او بقيتها وقا
 الحسن رحمه الله لا يلزمه شيء ولو انه ذكها بعد ايام الخمر وتصدق لهما جاز فان كانت قيمتها
 اكثر من فضل بالفضل وان كل شيئا منها يفرغ فتمته وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى ايام الخمر
 من السنة القابلة فصححها عن العام الاول لا يجوز لان اراقه الدم غرقه ادا لا بقا
 وان اشترى شاة بريد به الاضحية لا يصير اضحية وكذا لو كانت الشاة عندك فاصبر
 بقلبه لا يصير اضحية في قولهم وهو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى اخرى في ايام الخمر
 ففعل على وجه تلك الاول اذا اشترى شاة يتوى به الاضحية والثانية ان يشترى غيرها
 نية الاضحية ثم توى للاضحية والثالثة ان يشترى بغير نية الاضحية ثم يجب بلسانه
 ان يصحح بها فيقول الله على ان يصحح بها عما هنا في الوجه الاول في ظاهر الرواية لا يصير
 اضحية ما لم يوجها بلسانه وعن ابى يوسف عن ابى حنيفة رحمه الله عليهما انها يصير اضحية
 بمجرد النية كما لو اوجها بلسانه وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله وبعض المتأخرين وعن محمد
 رحمه الله في المتفق اذا اشترى شاة ليصحح بها واصم نية التصدق عند الشراء يصير اضحية
 كما نرى فان سافر قبل ايام الخمر باعها سقطت عنه الاضحية بالمسافر واما الثانية اذا
 اشترى شاة بغير نية الاضحية بعد الشراء يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن
 ابى حنيفة رحمه الله عليهما انها لا يصير اضحية ولو باعها يجوز بيعها وبه نأخذ فاما اذا اشترى
 شاة ثم اوجها اضحية بلسانه وهو الوجه الثالث يصير اضحية في قولهم لو ولدت ولدا
 ولدها للاضحية ولو باعها يجوز بيعها في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما الا انه يكن

هذا هو الوجه الذي عليه في قوله لا يضمن

وقال ابو يوسف

وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز بيعها وهي كالوقف عندك فان اشترى شاة اخرى
 بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية بجميع ثمن الاولى جاز ولا شيء عليه وان اشترى
 الاخرى باقل مما باع يتصدق بما هي عندك من ثمن الاولى ولو باع الاولى بعشرين
 فزادت الاولى عند المشتري فصارت يساوي للثمن على قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
 بيع الاولى جاز وكان عليه ان يتصدق بمحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول
 ابى يوسف رحمه الله بيع الاولى باطل ويجوز له ان يشتري رجل اشترى اضعفه وان
 جها على نفسه بلسانه ثم مات قبل ان يصحح بها كان ميراثا عنه في قول ابى حنيفة ومحمد
 رحمه الله عليهما وعلى قول ابى يوسف رحمه الله لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يكون ميراثا
 ويكون كالموت الا ان يموت صاحبها قبل دخول ايام الخمر فيكون ميراثا رجل اشترى
 شاة للاضحية ووجها بلسانه ثم اشترى اخرى جاز له بيع الاولى في قول ابى حنيفة ومحمد
 رحمه الله عليهما فان كانت الثانية شر من الاولى فخرج الثانية فانه يتصدق بنصف ما بين
 القيمتين لانه لما اوجب الاول بلسانه فقد جعل مقدار مالية الاول لله تعالى فلا يكون
 له ان يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفضل قال بعض مشايخنا رحمه الله
 عليهم هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة لان
 الاضحية واجبة على الغني من غير ايجاب ولهذا هلكت تلك الشاة لا يسقط عنه الاضحية
 فلا ينفذ ايجابه فاذا كان ماضيا به محلا للاضحية لا يلزمه شيء اخراما الفقير فليس عليه الا
 ضحية بدون ايجاب واجبا او جلا التخصه بالاولى ولهذا هلكت الاولى يسقط عنه
 الواجب فلا يجوز له ان يتفضل شيئا من الاولى لنفسه فيلزمه التصدق بالزيادة قال الشيخ
 الامام شمس الدين السرخسي رحمه الله الصحيح ان الجواب فيما سألنا من التصدق بالفضل
 فقيل كان او غنيا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني فهي واجبة في الذمة وانما سألنا
 المحل تعيينه فتعين هذا المحل في ذمة الله لان العين متعينة في ذلك اذا اشترى الغني
 اضحية فضلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام الخمر كان له ان يصحح بايها شاء في
 كان معسرا فاشترى شاة ووجها بلسانه فضلت ثم اشترى اخرى فان جها ثم وجد الاول
 قالوا عليه ان يصحح لها الفقير اذا نوى ان يشترى شاة للاضحية فاشتت باعها لا يلزمه اخرى
 وكذا لو ضلت ولما ان رجلا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى شاة اخرى ثم جلا
 الاول قبل ان يبيع الثانية كان له الخيار ان شاء في الاولى وان شاء في الثانية ولو انه
 صحح الثانية ثم وجد الاول هل عليه ان يصحح الاولى قال بعضهم ان كان الرجل فقرا عليه ان
 يصحح الاولى وان كان غنيا لا يجب عليه وقال الشيخ الامام ابن حنبل السفكاري و
 الشيخ الامام ابي حنبل ان هذا رحمه الله عليهما ليس الجواب كذلك في الغني لا يجب عليه ان يبيع

قال

الاولى بعد ما ذبح الثانية وان كان فقيرا او جها على نفسه بان قال الله على ان اضحى شاة عامنا
اذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى اخرى ففصلها ثم وجدا لاولى ينظر ان كان
هذا الفقير قال لا اكيشين كره شاة ابنك ويكرى لا يلزمه ان يذبح الثانية لانها صارت
بدلا عن الاولى اذا اشرك الامام في يوم الاضحية المستحب ان يؤخر الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال
ان يقع الذبح في غير وقتها فان امكن المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يأكل ولا يشترى
اضحية في اليوم الثالث والمسئلة كلها ليس عليه شيء نه وقع الشك في الوجوب رجل له
ما يتأد به اشترى بعشرين درهما اضحية يوم الثلاثاء ففعلت الاضحية يوم الأربعاء فاجاز
يوم الخميس وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية اغلجت يوم الاضحية
وهو يوم الاضحية اذا شهد عند الامام شاة على هلال ذي الحجة فصل صلاة العيد وضحي ثم
ظهر ان ذلك اليوم كان يوم عرفه فالواجب ان الصلاة والاضحية لان الاختيار عن هذا
الخطا غير ممكن فيجوز الصلاة والاضحية لان الاختيار عن هذا الخطا غير ممكن فيجوز الصلاة
واذا اجازت الصلاة جازت الاضحية ضرورة وان لم يشهد الشاهد عند هلال ذي الحجة
لم يجز الصلاة متى لم يجز الصلوة لم يجز الاضحية **وص** ل فمما يجوز الفتحا
وما لا يجوز الاضحية يجوز من اربع من الحيوان الشاة والمغز والبقر والابل ذكرها وانما
وكذلك الجوامع من نزع من البقر الا هلى وان ذكبت لاهليه وتحتت فرها على الاضحية
جاز ولا يجوز الذبحى وللمن ولد من الاهلى والحقى ان كان الام اهلية جاز ويتبرط الكامل
فلا يجوز الناقص سواء كان النقصان من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل والبقر
والمغز الا لثني والثني من الابل ما الى عليه خمس سنين وطعن في السن السادسة يقال له سدس رزله
عام والثني من البقر ما الى عليه سنتان وطعن في الثالثة والثني من الغنم والمغز ما تمت له سنة ومن
في الثانية يجوز من الابل والبقر والمغز الثني ولا يجوز البزيعان الا للذبح العظيم من الضأن وهو
عند الفقهاء الذي اتي عليه اكثر السنة سنة اشهر شي من الشهر السابع يجوز اذا كان عظيم اسبينا
بحيث لو داه انسان بحسبه ثنيا والثني من الضأن افضل من البزيع والثني من الابل والبقر افضل
من الذكرك من المغز افضل وكذا الذكر من الضأن اذا كان موجه الى خضبا واختلف المشايخ في
الله ان البدنة افضل ام الشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة
فالشاة افضل لان الشاة كلها تكون فضا والبدنة سبعة كون فضا والباقي نفلا وما كان
كلها كان افضل وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله البدنة يكون افضل لانها
لحما من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا ذبحت عن واحدة كان
كلها فضا وشبه هذا في القرأة في الصلوة لا تقتصر على ما يجوز به الصلوة جاز ولهذا زاد عليها
مكون لكل فضا وقال الشيخ الامام ابو حنيفة الكبي رحمه الله اذا كانت قيمة الشاة افضل

شأن استين

والذكر

لا يلحها طبيب وقال بعضهم المبقرة افضل لانها اكثر لحما والشاء افضل من سبع البقرة اذا استويا
في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب ان كان سبع البقرة اكثر لحما فبيع البقرة افضل فالحاصل انهما
اذا استويا في القيمة واللحم فاطيبهما لحما افضل وان اختلفا في القيمة فالغاضل منهما اولى والفحل
الذي يساوى عشرين افضل من خمس عشرة عشر وان استويا في القيمة والفحل اكثر لحما فالفحل
افضل والاثنى من البقرة افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الاثنى اطيب من البقرة افضل من ستة شاة
اذا استويا وسبع شاة افضل من بقرة الشاة في الاضحية لا يجوز الا عن واحد والابل والبقر
يجوز عن سبعة اذا اراد الكل القرية اختلفت جهة القرية او اختلفت فان راد بعض الشركاء
لا يجوز عنهم ولا يستط الاضحية عنهم سبعة اشترى وابقى للاضحية فزوى احدهم الاضحية عن
نفسه لهذه السنة ونوى اصحابه الاضحية عن السنة الماضية قالوا يجوز الاضحية عن هذا الزا
ونية اصحابها السنة الماضية بالاطلة وصاروا مقطوعين وجبت الصدقة عليهم بلحما وعلى الواحد الضا
لان نصيبه شابع ولما اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها العامة هذا وسنة اسباعة عن
السبع الماضية لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام ولو ذكبت شاة للاضحية ولما كان عليه
ان يذبح ولدها ايضا فان تركه الولد الى العام القابل وضحاها عن السنة القابلة لا يجوز فان
قيمة الولد في السنة الاولى درهمين فصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة الا
كبر الولد في العام القابل جاز لانه لا يصدق بعمدة الولد فقد ادنى ما وجب عليه غنى ضحي شاة يكون
الزيادة على الواحد تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة يكون للحما ولا يصير
نظوعا رجل اشترى للاضحية شاتين بثلاثين درهما كان ذلك افضل من شاة بثلاثين وان اشترى
شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى ولو وجد بعشرين شاتين
على ما يجوز في الاضحية في السن وغير كانت الصخرة بشاتين افضل ويكون كلاهما افضل لما روي
ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم كان يذبح شاة واحدة ويذبح شاة واحدة شاة واحدة اشترى
بنين بخمسين درهما وسبعة اشترى وسبع شاة بمائة درهم فكانت الاضحية والصحيح ان الثاني
افضل ولانه اكثر ثمننا والحق نفعا للفقراء ولو ان رجلا من امرأه مائة درهم ضحي بدنة عن نفسه
خاصة كان اكل الضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى بمقتضى ذلك ولو ضحي غنى بدنة عن نفسه
وعن ستة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن زياد رحمه الله في كتاب الاضحية له ان
كان اولاده صغارا جاز عنه ومن جميعا في قول الحنفية والى يوسف رحمه الله عليهما وان كان
كبارا ان فعل امرهم جاز عن الكل في قول الحنفية والى يوسف رحمه الله عليهما وان فعل غيرهم
او غيرهم بعضهم لا يجوز عنه ولا عنهم في قول جميعا لان نصيب من لم يامر صارا انصارا لكل لحما
وفي قول الحسن بن زياد رحمه الله اذا ضحي بدنة عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار عن
ام ولد بامرهم او غيرهم لا يجوز عنه ولا عنهم وقال ابو القاسم رحمه الله يجوز عن نفسه

في العيوب ما منع الاضحية وما لا يمنع لا يجوز في الهدايا والضياع والعيوب والعور والوك
بعض العين الواحدة او ذاهبة بعض العين الواحدة او بعض اذن الواحدة او بعض
ذنبها فان كان البياض او الذهاب اكثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث
جاز عندهم وان كان قد اقل من الثلث يجوز في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه
عليهما انه لا يجوز ولا علم المشتري بذلك بعد البيع جازت الاضحية ان كان اقل من الثلث ويصح
على البايع بنقصان العيب فيصدق بارسال النقصان ايضا وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية
يرجع على البايع بنقصان العيب بطيب له ارسال النقصان وان كان الذاهب من العين او غيرها
اكثر من الثلث واقل من النصف في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر رحمه الله
وجاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال ذكرت
قولي ابي حنيفة رحمه الله فقال قولي مثل قولك قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا كانت
الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة اكثر من الثلث لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز
في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا كان الباقي اكثر من النصف وثق الاذن والى
لا يمنع جواز التضحية ولو كانت الاضحية صحيحة العينين عند فاعوتت بعد ما اوجها على
نفسه او كانت سمينة فصارت عجفا او عرجا ذكر في رواية ابن سليمان رحمه الله ان كان
الرجل من سائر الجوز له ان يفسح بها وان كان معسرا جاز له ذلك في رواية ابي حنيفة رحمه الله
يجوز معسرا كان او معسرا جاز من على رضي الله عنه انه اجاز ذلك ولو ذهب عنها الواحدة
او كسر جملها الواحدة في معالجة النخ ينظر ان لم يرسها جاز وان رسها بعد ما اصابته
آفة ونحوها في وقت آخر في يومه ذلك او في يوم آخر من ايام النحر لم يذكر هذا في الاصل و
اختلفوا فيه وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز وبه اخذنا عن ابي حنيفة رحمه الله
وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ولا تلحق به ولا يجوز العرجا التي لا تقدر على القيام والشي
الى المنع وان قد جاز والشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة قال محمد رحمه الله يكون
هذا ولو كان لا يجوز وان لم يكن لها عينان خلقة لا يجوز ويجوز الجمل والى الذي لا وزن
لها خلقة وكذا ذلك مكسورة القرن ويجوز النوق والجربا اذا كانتا سميتين وان كانتا
من ولسنتين لا يتبعان الجوز اذا ذهب مخ عظمها فان كانت منزولة فيها بعض اللحم جاز من
ذلك عن محمد رحمه الله ولو كانت منزولة عند الشرا فسمت بعد الشرا جاز والى الذي لا شاة
لها وى يختلف ولا يختلف لا يجوز وان بقي لها بعض الاسنان ان بقي من الاسنان قبل
ما عسلف جاز ولا فلا يجوز المسكا في قول ابي حنيفة رحمه الله وهي صغيرة الاذنين بعد
ان يسمي ذنا وان كان لها الية صغيرة مثل الذنب خلقة جاز ما على قول ابي حنيفة رحمه الله
فظاهر لان عنده لم يكن لها اذن ولا الية اصلا جاز فصغيرة الاذنين اولى وما على

وذكر في الاصل عن
ابي حنيفة رحمه الله
يجوز

الضمان

محمد رحمه الله صغيرة الاذنين جاز وان لم يكن لها الية ولا اذن خلقة لا يجوز وان كان
صغيرة الاذنين جاز ومشتوقة الاذن من قبل وجهها وهي المقابلة جاز وكذا المذابة
وهي التي يكون على العكس وكذا الشرا وهي التي تلع من وسط اذنها فتقذ الخرق الى الجانب
الآخر وكذا الجوز وهي التي في عينا حرة وكذا الجوز من وهي التي جرت من فمها ولا يجوز
الجلالة وهي التي تاكل العذرة ولا تاكل غيرها فان كانت الجلالة الابل يمسك اربعين يوما
حتى يطيب لحمه والبقر عشرين يوما والغنم عشرة ايام والدجاجة ثلثة ايام والعصفور
يوما ولا يجوز المربضة البين مرضها في الاضحية ولا التي يبين مرضها او قطع ضرعها وان
ذهب بعض ضرعها فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاذن والعين والالية اذا كان الذاهب
اكثر من الثلث واقل من النصف لا يجوز في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي
يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا كان الذاهب اقل من النصف جاز وهو رواية عن ابي حنيفة
رحمه الله وان كان الذاهب نصفان عن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان والصحيح ان الثلث
وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى **فصل في الانتفاع بالاضحية**
لاضحية لا بائس ان ينتفع بها بالاضحية او يشتري بها الغراب والمخل فان باعه بدينار او
بثلثين يتصدق بخمسة في قول اصحابنا رحمه الله عليهم وفي قول الحسن رحمه الله ان يشتري
لها عرا لا او مخللا ولا يجوز الانتفاع به او التصديق به بائس ان يتخذ من جملها الاضحية فورا
او باطما او مفسكا يجلس عليه او يبيع جملها الاضحية بشئ من متاع البيت او الثوب لنفسه يلبسه
وكسا او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجمل بالثوب لا يجوز وليس ان يبيع الجمل لينفق
التمن على نفسه او عياله ولا يبيع لحم الاضحية ليتصدق به باكل او يطعم ولو دلت الاضحية
بعضي الام والولد لا انه لا ياكل من الولد ليتصدق به فان اكل منه يتصدق بقيمة ما اكل و
المسكين ان يتصدق بولدها حطب اللبن من الاضحية قبل النخ او جزئها يتصدق بها او ينتفع
بها وعن محمد رحمه الله اذا نذرت شاة لا ياكل منها الناذر فان اكل عليه قيمته ولا يعطى جملها
الاضحية ولا لحمها باجر الذابح والسلاح وهو اشترى بجملها الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شاة
من الجوز لا يجوز ولو اشترى لحم الاضحية جوا جاز وكذا لو اشترى لحمها بدينار وهو اشترى لحم
الاضحية جرابا لا يجوز ولو اشترى بجملها الاضحية لحم الاكل لا يجوز الا في رواية عن محمد رحمه
الله جاز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول لا يجوز ايضا بيع الما
بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول ولا يدخل الاضحية في
الكوارة او جعله جرابا ان استعمل الجراب في حال منزله جاز ولا جاز لا يجوز وعليه ان يتصدق
بالجوز اما الكوارة ان استعملها في منزله الى جاز وان اتجر تلك الكوارة هل يطيب له الاجر
قالوا ينظر فيه ان كانت الكوارة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر وان كان خلقا منخرقا يلزم

كل

التصدق بنصف الاجرة ون نصفه نحو ما اذا اجرى بلانعين بالتصدق بلانق واحد لان الكوا
 اذا كانت جديك لا تحتاج في الا شفاع بها الى الجدل فيكون الجدل تبعاً للكوارة ويكون كل الاجر
 بان الكوارة فيطبخها اذا كانت الكوارة خلقا يحتاج في الا شفاع الى الجدل لا مساك ما فيه فكان
 نصف الاجر للكوارة والنصف للجلد اذا اخذ شيئا من الصوف في طرف من اطراف الاضحية للعل
 في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يمسك به يتصدق بذلك الصوف
 الشرع على العقل عشر نفقا اشترى من رجل عشر شاة جملة فقال البائع بع هذه العشرة لكم
 كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصاروا العشرة مشتركة بينهم فخذ كل واحد منهم شاة
 ونفخي عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عودا فلكل واحد من الشراك ان يكون العودا له لا يجوز
 تفخيتم لان سبع شاة عن عشر نفق لا يجوز **وقد** في مسا لا متفرقة رجل
 اشترى اضحية وامر رجلا ببيعها فقال تركت التمية عندا ففعلنا ذلك ففعلنا الشاة للامر
 اشترى الامر ببيعها شاة اخرى ونفخي ويتصدق بجمعها ولا يأكل هذا اذا كان ايام النحر فائمة
 فان مضت ايام النحر تصدق بجمعها على العقل رجل دعي قصا باليفضي عنه نفخي القصاب عن نفسه
 نفخي الامر رجل اشترى خمس شاة في ايام النحر فابدا ان يفضي بواحدة منها لكن لم يبيتها فذبح رجل
 واحدة منها يوم الاضحية بغير امرها صاحبها بئس الاضحية عن صاحبها كان ضا منا لان صاحبها لم
 ياذن له بذبح هذه الشاة شاة ذبحت ورماها صاحبها ويؤدى الاضحية فاصابها السهم وتل
 جازت الاضحية لانها التحق بالاحشي والافضل للرجل اذا اراد التقحية ان يفضي بيده ان
 قد غفلان لم يقدر يفوض الى غيره لما روي ان رسلا الله صلى الله عليه وسلم ذبح بنفسه هكذا
 جاعل الى حنيفة رحمه الله رجل قال ان فعلت كذا فعلت ان اضحي لا يكون بينا وقيل ان كان
 فغيرا يكون بينا رجل ارجب على نفسه عشر اضحيات قالوا الا لزمه الاضحيات لان الارشاحا الشين
 رجل نفخي ولم ينو الاضحية قالوا يجوز له ما اشترى الاضحية فقد بعته الاضحية رجل نفخي
 وذبح وقال بسم الله بنام خدائي وبنام محمد عليه السلام قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ان اراد الرجل بذلك النبي صلى الله عليه وسلم تحيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان
 اراد به الشركة مع اسم الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله او سبحان الله عند الذبح ان
 بذلك التسمية جاز وان لم يتوكل بشكلا ولا يكون تسمية رجل غصب شاة ونفخي بها ثم
 قمتها جاز ولو كانت الشاة رهنا عند او دعه نفخي بها ثم فمن لا يجوز رجل وكل غير
 اضحية فكل الوكيل غير ثم ومن فاشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز
 والا فلا والوكيل يدفع الزكوة اذا اكل غير ثم ومن دفع الاخر جاز ولا توقف لذلك
 اشترى ذلك شيئا ثم اختصم وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى كل واحد
 الشاة الثانية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصرف الشاتان الى بيت

المال والثالثة يباع ويتصدق بجمعها وان اشترى ثلث نفق ثلث شاة ثم اشكل عليهم هذا الذبح قال
 الشيخ الامام هذا رحمه الله يعني ان ياكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى ذبح شاة نفسه جاز ولو
 ذبح عنه غيره بامر جاز ايضا رجل اراد ان يفضي فوضع صاحب الشاة يده مع يده القصاب في الذبح
 واعانه على الذبح حتى صار ذابح مع القصاب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله يجب على كل واحد منهما
 التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يحل الذبيحة وكذا في علم صاحب الشاة ان التسمية
 شرط الا انه ظن ان تسمية احدهما يكفي لا يحل كلمة وكذا في نظر الجماعة من اذبح فقال اللهم
 واخذوا احدهما واغصها وذكروا ترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزئه لا يحل رجل ومن
 لرجل شاة ففضي بها الموهوب له او ذبحها للمعة او جزأها ثم رجع الواهب الى الهبة جازت
 الاضحية والمعة وعن ابى يوسف رحمه الله لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهره ولا يبيع
 رجوعه وليس على الموهوب في الاضحية والمعة ان يتصدق بشيء في جزأ الصبي عليه ان
 يتصدق ببيعة المذبح ويستقط عنه الجزأ رجل اشترى شاة شاة سدا فذبحها عن الاضحية
 جاز والبائع خيار فان ضمه فبها حية فلا شيء على الضحي وان اخذها منه بوجه قيل على الضحي ان
 يتصدق ببيعة حية لان القيمة سقطت عن الضحي جاز اخذها البائع مذبحه فكانه باعها با
 التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على الضحي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبحه وهو الصحيح لان
 البائع لما اخذ الشاة مذبحه فقد ابر الضحي عن الفصل بين القيمة وان لم يأخذها البائع
 مذبحه لكن المشتري ضاحك عليها مذبحه من القيمة التي وجبت عليه او باعها منه بتلك
 القيمة لا يتصدق بشيء رجل اشترى شاة وضحي بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان له
 يرجع على البائع بغير ان يعيبه ليس عليه ان يتصدق بشيء فان قال البائع انا ارضى لخي
 مذبحه كان له ذلك فان اخذها وادى الثمن على المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما
 استرد من البائع الاضحية بغير ان يعيبه فان دوى الثمن على البائع فلا شيء على المشتري و
 ان دوى البعض ورجل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من حصنة الشاة ولا يتصدق
 بقدر حصنة بغير ان يعيبه من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب ثم يتصدق
 بتسعة اعشار ما وصل اليه رجل من رجلا ان يشتري له بقرة بعشرة دنانير فاشترى الكوكل
 ما بقي درهم وقيمة الدنانير مثل الدرهم او كان على العكس ثم الامر سحبا با في قوله الى خيف
 وانى يوسف رحمه الله عليهما وعن الحسن بن زياد وزفر ومحمد رحمه الله عليهم لا يلزم الامر
 الا ان يشتري ما سأل من الثمن واجمع على انه واشترى بغيره فقيمة مثل الدرهم لا يلزم الامر
 الامر وان وكله بان يشتري له بقرة سود الاضحية فاشترى بيضا او حمر الزم الامر وان
 وكله بان يشتري له بقرة اشترى ذكر الا لزم الامر وان وكله ان يشتري كيتا اعني
 اقرون الاضحية فاشترى كيتا ليس بعين ولا باقون لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري

لقيمة

القيمة

القيمة

استحسانا

ولا الشاة وان قال
 بغيره وامر بالامر
 بغيره وامر بالامر
 بغيره وامر بالامر

[illegible]

عن محمد بن ابي بكر الانباري قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: «انما ماتت امة»

البخاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثره لك في لحمه لا بأس بأكله روى ابن جندب
عنه بلين الخنزير لا بأس بأكله لأن لحمه لا يتغير وما غدي به يصير مستهلكا لا يبقى له أثر
فعلى هذا قالوا لا بأس بكل الدجاج لأنه لا يخلط ولا يتغير لحمه وماروى أن الدجاج يحبس
ثلاثة أيام ثم يذبح فذلك على سبيل التفتن لأن ذلك شرط روى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأكل الدجاج وإنما يحبس ما يتناول الجيف وغير الجيف على وجه لا يظهر أثره لك
في لحمه فيحبس على وجه التفتن والشاة والابل إذا استقي خمر فذلك من ساعته حل كلها ويكون
ثم الاصطياد قد يكون بالرمي ولد سائر الجوارح المعلة كالكلب والتمرد والمبارى والباشق
والضفر وقصب الشبكه وحفر البئر وغرف القصب للسكن وما أشبه ذلك فان اراد الرمي
ينبغي أن يكون السهم جارحا ويسمى عند الرمي حتى لو قتل السهم جارحا حل كله ومن شرطه أن
يرمى إلى صيد رجل رمى بهما إلى صيد فاصابه واخذه بحيث لا يستطيع البراح ثم رماه
آخر فقتله لا يحل كله لأن سهم الاول لما اخذه فقد اخرج من أن يكون صيدا فلا يحل إلا
بذكاة الاختيار وان رمى بهما إلى صيد فاصابه السهم واخذه ثم رماه آخر فقتله
أنه لا يؤكل ويضمن الثاني للاول فتمتة مجروح لا نه صار ملكا للاول وقد حرمة الثاني
فيضمن قيمته وان رماه الثاني قبل أن يصيبه السهم فقتله لا يحرم كله ولا يضمن الثاني شيئا
وان كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول يتجامل ويظهر رماه الثاني وقتله يكون للثاني
ويحل كله ولورمي صيدا فاصابه فلما انتهى إليه ليأخذ مات قبل أن يقع في يده فلا بأس
بأكله ولو أن صيدا الف دارا انسان وكان يأتي مكانا في تلك الدار حتى فرج فاحذر رجل
فراخه فهو الذي اخذ لا لصاحب الدار إذا لم يكن صاحب الدار اخذ مكانه فان اخذ صاحب
الدار وكل او موضعاً وفرج فيه فالفرج يكون لصاحب الدار وهو نظير ما ذكر محمد رحمه الله رجل
حفر في ارضه حفيرة فوقع فيها صيد فجارح رجل فاحذر فاحذر الصيد يكون للاخذ وان كان صاحب
الارض اخذ تلك الحفيرة لاجل الصيد فواحق بالصيد وكذا لو أن رجلا اخذ حظيرة في ارضه
فدخل فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان يحال يبعد على اخذ بغير صيد وشبكه فاخذها رجل
فان اخذ ذلك السمك فواحق بها وان كان لغيره لك فهو للاخذ رجل رمى صيدا فاحذر
الصيد ثم اصابه السهم ورماه رجلان فاصابه سهم احدهما في قرن ثم اصابه سهم الآخر فقتله
حل كله وقال زفر رحمه الله لا يحل وهو الاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وقتل الاول
ثم رماه الآخر فمات منها يضمن الثاني نصفه حيا ونصفه لما وان مات من الاول اكل يضمن
الثاني مجروحاً بحاجة الاول وان مات من الثاني لا يؤكل ويضمن الثاني قيمته حيا مجروحاً
وان كان الحريم يتراكم الذكاة يضمن نقصان ونصف قيمته وبه جرح لحيان وكذا لو رماه
احدهما قبل الآخر فوقع الرميان معا فانه يؤكل وهو لهما جميعا ولورمي بهما إلى صيد

للمتوفى

سما الى

أكله

سمى قمر السهم في سنة فاصاب ذلك الصيد وغيره او اصاب ذلك الصيد ونقل إلى غيره فاضا
حل جميع ذلك لا فرق بين أن يصيب سهم صيدا او صيد من اذاهم السهم في سنة وان رد
السهم ربح وردة إلى وراثته فاصاب صيدا لم يؤكل وهو كما لو وضع سيفاً في موضع فحمله الريح
وضربه على صيد فمات فانه لا يؤكل ولورمي بهما إلى صيد فرده الريح بينة او يسره فاصاب
صيدا لا يحل وان لم يرد عن جهته حل صيد فمادام السهم في سنة نصيبه يكون مضافا إلى
الرامي ما اذا رده الريح بينة ويسر يقطع الاضافة إلى الرامي وعن أبي يوسف رحمه الله
اذا رده الريح بينة او يسر فاصاب صيدا لم يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان
لاصطياد في يوم رمح وكذا لو اصاب السهم حيا او شجرة او شيئا آخر فرده فهو ورث الريح
سواء كان نصيبه إلى وراثته يكون لصلاية الشجر والحياط لا يوقع في كذا لو اصابه سهم آخر
قبل أن يصيب الصيد فرده عن وجهه فاصاب صيدا لم يحل قالوا اذا كان الرامي بالسهم الثاني
محييا لم يكن قصد الاصطياد وانما يكون قصد الرمي إلى ذلك السهم فاما اذا كان الثاني
مسلا أو كتابيا وكان قصد الاصطياد ويسمى بجل الصيد ويكون للثاني اذا لا فرق بين أن
يصيبه سهمه وبين أن يرمي سهمه بها آخر فيصيبه وقيل لا يحل على كل حال لأن سهم الثاني لم يخرج
الصيد ولم يصيب سهم الاول فخرج من أن يكون مضافا إلى الاول فهو بمنزلة ما لورمي بهما إلى
صيد فاصاب السهم نصيبه محذرة منصوبة على حياط فاصاب تلك القصبية الصيد يحل وجهه
وذلك غير ما كوله فكذلك هذا ولا يحل صيد البندقه والمجر والمعاوي والعصا وما أشبه ذلك وان
خرج ذلك لانه لا يحرق الا ان يكون شيئا من ذلك قد حذره وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى
به فان كان كذلك وخرقه يحل كله فاما الجرح الذي يثقب في الباطن ولا يحرق في الخارج
لا يحل لانه لا يحصل به انفا والدم وكذا لو رمى الصيد بسكين فاصابه محذرة وخرقه حل كله
وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف لا يؤكل ولين ذلك كالسهم لانه يحرق ويعلى ذئبيل
الدم ومثقل الحد يد وغير الحديد في ذلك سواء ان خرق حل ولا فلا فان حذره مرق وخرج
صيدا حل لمصلحة المقصود وان خشي من الاهليات يحل ما يحل به الصيد من الرمي وعن محمد
رحمه الله في البعير والبقرة اذا نذت في المصل وخارج المصل رماه انسان حل كله اما الشاة اذا
نذت في المصل يحل بالرمي وان نذت خارج المصل حل بالرمي وذكر المناطقي رحمه الله ان الشاة
والثور في المصل لم يعلم انه لا نذت على اخذ الا ان يجمع له جماعة كثيرة فله ان يرميه لانه محترق
عن الذكاة الاختيارية بنفسه لأن البعير يصول والثور يسلخ اما الشاة اذا نذت في المصل
لا يرمى لانه نذت على الذكاة الاختيارية عادة وان رمى صيدا فقتل الصيد من غير جرح
ثم نال ذلك عنه فقتل الصيد فراه آخر فاصابه كان لصيد الثاني بخلاف ما اذا رمى صيدا
لجرحه لا يستطيع معها الذهاب فلبث كذلك زمانا ثم رماه آخر فان الصيد يكون للاول

الراي في

اذا

للاي

لان في المسئلة الثانية لما جرحه جرحا يخرج عن الذهاب يخرج منه فقتل الخنزير الذي في صماره
وفي المسئلة الاولى لم يأخذ المخرج الذي هاب يخرج منه فهو من نصيبه فوقع فيها صيدها والله
غايب ثم تخلص عن الشبكة فرماه رجل اخر واخذ فانه يكون الثاني وجاجة لرجل فعلق
بشجر وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها الفوات والموت ورواها لا يؤكل لان
خاف الفوات فرماها بأكملها فماتت من صاحبها فرماها صاحبها او غير قالوا ان كانت
لا يفتدى الى المنزل حل كلها سواء اصاب السم المذبح او موضع آخر لا يفتدى عن الذكاة الاختيار
وان كانت يفتدى الى المنزل فان اصاب السم المذبح حل وان اصاب في موضع آخر لم يفتدى
فيه والصحيح انه لا يحل كلها مروي ذلك عن محمد رحمه الله لا نها اذا كانت يفتدى الى المنزل
يقدم على الذكاة الاختيار والظني اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل ويحي ان
اصاب المذبح حل والا فلا الا ان يتوحيش فلا يؤخذ الا بصيد وتروى صيدا فانكسر الصيد
سبب آخر ثم اصابه السم فقتله حل كله لانه حين رماه كان صيدا والعبارة لوقت الرمي
لانه لا رجلا ن رما معا الى صيده فاصابه سهم واحد ما ووقن ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل
لان الرمي كان في الصيد والمتمرد في البيعة ارماء فارما حل كله وهو ما لو تده سوا
تروى رما الى صيده فاصاب السم فقتله او قتره فقتله حل كله اذا ادماه وخلصت اليه
الى اللحم لان المقصود تسيل الدم وقد حصل وتروى صيدا فاصابه السم فقتله ثم رماه
سهما آخر فاصاب الصيد ومات لا يؤكل لانه بالسم لا يخرج من ان يكون صيدا وتروى
صيدا بسيف فابان منه عضوا ومات كل الصيد كله الا ما بان منه وما نزل في الجاهلية
بعض الالية من الشاة او يقطعون بعض لحم الفخذ منها فيما يكون فيها هم رسول الله صلى الله عليه
وسلم من ذلك العضو منه اكل ذلك العضو ايضا وان كان تعلق ذلك العضو بجذع فاكل
حيث لا يتوحم اتصاله بعلاج فهو والميان سوا وان كان بحيث يتوحم ذلك لم يكن ذلك
ابانة فيؤكل كله وان قطعه بنصفين طولا يؤكل كله لانه لا يتوحم بقا الصيد حيا بعد ذلك
فكان ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانة فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس
ولا يؤكل الثلث الذي على العجز وان قطع الثلث مما يلي الرأس فابانة فانه يؤكل كله لان ما
بين النصف الى العنق مذبذب لان الاوداج يكون من شلطة الدماغ اما اذا امان الثلث مما يلي
العجز لم يسم الذكاة لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا امان الثلث مما يلي الرأس فانه يقطع الاوداج
فيم فعل الذكاة فيؤكل كله فلتدى اذا قل بنصفين فيم فعل الذكاة بقطع الاوداج فيؤكل كله
وان امان طائفة من راسه فان كان اقل من النصف لم يؤكل ما بان منه لان الرأس ليس من اللحم
فص كما بان جزا من الذنب وان كان نصفه او اكثر اكل لكل لانه يقطع به الاوداج فيؤكل
فعله ذكاة مسلم يخرج عن مذقوشة فاعانه على مرق مجي لا يحل كله لا اجتماع الحرم والمحل فيهم

كالواحد

كالواحد مجي بيده المسلم فذبح والسكين في يده المسلم لا يحل كله وتروى صيدا فاصابه السم فذبح
وقع على الارض ومات حل كله استحسانا لان هذا ما لا يستطيع الامتناع عنه وان اصابه السم
وقع في ماء او على جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يؤكل لعل ان وقع في الماء فقتله ويستوي
في ذلك طير الماء وطير غير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح وكذا لو وقع الصيد على شجر
بعد ما اصابه السم ثم وقع منها على الارض او وقع على سطح ثم وقع منه على الارض لا يؤكل وان مات
على ذلك الشيء ولم تقع منه حيا على الارض فهو طلال وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وان رماه في
الحوي وقع على جبل فمات وعلى سطح فمات حل كله لان الموضع النشأة بمنزلة الارض وهذا اذا كان
ما وقع فيه مما يقتل فان كان مما يقتل عادة مثل حيا القصة المنصوبة وحيا الخبز والبنية القاية الى الخ
يؤكل لا يؤكل لان ذلك سبب لحيته وذكره الاصل لوقع على الجرح موضوعة على الارض يؤكل بمنزلة
ما وقع على الارض راد به لك انه لا يصيبه من الجرح الا ما يصيبه من الوقوع على الارض فان
ذلك مما لا يستطيع الامتناع عنه فيكون عوا وذكرة المشتق لوقع على شجرة فان شق بطيه فمات
فانه لا يؤكل لان ذلك سبب لحيته وعن بعض المشايخ رحمه الله عليهم اذا رمى صيدا فخرج ووقع في
الماء فمات قالوا ينظر ان كان يرمي حياته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال انه مات بالماء وان كان
لا يرمي حياته حل كله لان موته في هذا الوجه لا يصحح المأهنا اذا لم يترك حياته فان ادرك
فذا يحل لقوله تعالى الا ما ذكتم وروى رجلا الى سعيد بن خبير رضي الله عنه فقال كانت لبعض
الحي نعامه فضرها انسان فوجدها فالتقاها على قناسة وهي حية فقال سعيد رضي الله عنه ذكوها
فكلوها وهذا يدل على ان النعام من المأكولات رجلا رمى الى خنزير او اسدا ودينا وما اشبه ذلك
بقتله الا اصطفا فاصاب صيدا مأكلا اللحم رمى وقتله حل كله وان فرجه الله يحل
كله وتروى الى جراد او الى حكة وترك التسمية فاصاب طيرا او صيدا آخر وقتله حل كله وعن
ابي يوسف رحمه الله رواه ثمان روى رستم عنه انه لا يحل لان ما اصابه لا يحل بلذون التسمية
والصحيح انه يؤكل وتروى الى آدمي وبقر او ابل او شاة او مغزال رمى فاصاب صيدا مأكلا
لا رواه لهذا في الاصل فلا يروى رحمه الله فيه قوله ان في قوله لا يحل وفي قوله لا يحل واليه
اشار في الاصل وتروى الى صيد معين رمى فاصاب غيره حل عندنا وقال مالك رحمه الله لا يحل
وتروى الى صيد هو بطن انه شجر او انسان رمى فاذا هو صيد مأكلا حل هذا اذا اصطاد بالرمي
فان اصطاد بارسال الجراح المعلة جاز وهذا الا اصطفا مختص بشرائط اخذها ان ما يكون
ما اصطاد به معلوا الثاني ان يكون جارحا بانياب ومخالب لثا انه لا بد له من ارسال البصير
الا لا يباع عن لادمي في اللحم والمرايع التسمية الا ان في الرمي شترط التسمية عند الرمي
وفي ارسال الكلب والباري وما اشبه ذلك لشترط التسمية وقت ارساله ولا يشترط في
الصيد في ارساله عندنا حتى لو ارسل كلبا او باريا على صيد فدخله ذلك الصيد وغيره واخذ

ومات

الرمي

عندوا من الصيد يحل الكلب بتلك التسمية مادام في وجه الارسل وعلى قوله بن ابي
 ليلى رحمه الله النعمان ليس بشرط ولكن اذا عين بهم تعينه حتى لو ترك ذلك الصيد واخذ
 غيره وقبله لا يحل عندك ولو ترك التسمية عند الذي او عند رسل الكلب عامدا لا يحل
 اكله وان ترك ناسيا حل اكله **وقال** رسل الكلب ترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب فخرج
 من جوفه لم ينزح فقتل الصيد لا يحل لان وقت التسمية عند الارسل فلا يعتبر التسمية
 بعد الارسل **والشرط** الخامس المصداق لصاحبه **والسادس** ان يكون الصيد ما كولا
 متوحشا معتنا **والسابع** ان لا يتواري عن بصري لانه اذا غاب عن بصري عما يكون موت
 الصيد بسبب آخر فلا يحل لقوله بن عباس رضي الله عنهما كل ما اقيمت ودفع ما ادميت والا
 مما ابارتبه والاد ما توارى عنك وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي
 بن حاتم وان وقت رميتك في الماء فلا تأكل فانك لا تدري ان لما قتله ام سمك ويشترط
 ان يكون السم جارحا فان كان معارضا ان خرج يركل وان لم يخرج في لا يركل **والقراض**
 سم لا فصل له بلف ولا يخرج فلا يؤكل صيد الا ان يكون راسه محذوا فاصاب الصيد
 بحد وجرحه يؤكل **وقال** رسل الكلب الى صيده ويمنى فاخذ الصيد وجرحه و
 فاكل منه لا يؤكل الصيد والباري اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يؤكل لان الكلب قبل التعليم
 على وجهه مسك الصيد لصاحبه ولا يأكل والباري لا يقبل التعليم على وجهه يدع الاكل والتعليم
 الباري ان يجيبه اذا دعاه فيكفي بذلك وتعلم الكلب ان لا يأكل ويسك لصاحبه وان اخذ الصيد
 وقتله جرحا واكل منه شيئا حرم هذا الصيد ويخرج الكلب من ان يكون معلما وهو الباري العلم
 اذا فرقه وامتنع من اباته لا يتبع علم الحريم هذا الصيد ويحكم به ايضا ما كان عند صاحبه
 من الصيد قبل ذلك في قوله الى حنيفة رحمه الله وفي قوله الى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما
 السلام تلك الصيد قال بعض مشايخنا رحمه الله عليهم انما يحرم تلك الصيد في قوله الى حنيفة
 رحمه الله اذا كان العمد قريبا اما اذا اطلق العمد بان الى عليه شهرا ونحو ذلك وصار
 قنن تلك الصيد لا يحرم تلك الصيد في قوله لان في الملك الطويلة يمتنع للشيان فلا يصح
 انه لم يكن معلما في زمان الماضي في الملك القصيرة لا يمتنع للشيان فيظهر انه لم يكن
 حين اصطاد تلك الصيد فيحرم تلك الصيد وقال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي رحمه
 الله ان الخلاف في الفضلين واحدا لان الحرفة لا تنسئ ولا يحل صيد بعد ذلك حتى يعلم
 انه صار معلما بان يصيد ثلثا ولا يأكل منها فيحل الرابع قوله الى يوسف ومحمد رحمه الله عليهما
 السلام الى حنيفة رحمه الله لم يوقت لذلك وقيل هو موقوف الى راي صاحبه ان كان في كره
 رايه انه اذا صار معلما فهو معلوم وقيل يرجع في ذلك الى اهل العلم من الصيادين فاذا قالوا
 صار معلما فهو معلوم وكذلك على هذا الخلاف تعليمه في الاصل على قولهما يحصل ذلك بان يجيبه

الصيد لا يحل الا ان يكون
 متوحشا معتنا والسابع ان لا يتواري عن بصري

اذا دعاه ويدرسه على الصيد فيصيده ولا يأكل منه ثلث مرات وابو حنيفة رحمه الله عليه لم ي
 كذا لك وقتا وقال هو موقوف الى راي صاحبه ودعي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما السلام
 على رواية الحسن رحمه الله يؤكل الصيد الثالث وعلى قولها لا يؤكل الثالث وانما يؤكل الرابع وكل
 ارسل كلبه المعلم على صيد فاخذ الصيد وقتله وامسكه حتى باصاحبه واخذ الصيد من الكلب
 ثم وثب الكلب عليه وانتهش منه قطعة فرمى بها صاحبه الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل هذا الصيد
 لانه لما امسكه حتى وصل الى يد صاحبه فقد تم امساكه فلا يحرم بعده ذلك كما لو اخذها آخر
 من مخلدة صاحبه واكل فانه لا يخرج من ان يكون معلما وهو انتهش الكلب من الصيد في راي
 الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذ او اخذ غيره وقتله لانه لانه لاكل القطعة التي انتهشها
 خرج من ان يكون معلما وان كان التي تلك القطعة واتبع الصيد واخذ وقتله ولم يأكل حتى
 اخذ صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يضر لانه امسك الصيد على صاحبه حين لم يأكل منه
 مع حاجته **والشرط** من دم الصيد في الاصطفا لا يحكم الصيد ويحل عندنا وقال بن ابي ليلى
 رحمه الله لا يحل ولو اكل جناحيه او فقره او فطر حرم في قوله **وقال** رسل الكلب المعلم الى صيده في
 فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم تجرحه او جرحه عليه وخفقه لا يؤكل لانه لا بد من الجرح في اي وضع
 كان ومن الادما وعنه بن يوسف والشافعي رحمه الله عليهما السلام لا يشترط الجرح والباري اذا قتل
 الصيد حل اكله وان لم يجرح **وان** شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غيره وعلم وقتله لا يحل اكله
 لاجتماع الحرم والمخال وكذا في لادس كلبه على صيد فاعانه كلب مجوسي او كلب غير معلوم حتى رد
 الصيد على المعلم فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله **وتورد** عليه مجوسي فاخذ الكلب المعلم المسلم حل
 اكله لان المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والمجوسي **وقال** رسل كلبه على صيد مجوسي
 فاخذ في ارساله ذلك صيد الكثير ولجأ بعد اخذ حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه
 السم وفقد فاصاب آخر وفقد فاصاب آخر حل اكل عندنا وقال مالك رحمه الله يحل الاول
 ولا يحل الثاني لان عند النعمان شرط في الرمي والارسال وذلك وجد في الذي عينه
 دون غيره **واذا** انقلبت الكلب المعلم او جرحه اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو
 ان صاحبه صاح بها بعد الاقل لان لم يزد في الطلب ولم ينزح بجزء لا يحل وان انز
 جرحه في الطلب حل اكله لان ذلك يكون بمنزلة الارسال **وقال** رسل كلبه المعلم على صيد
 ولم يسم عنده ثم رجع وسعى فانزح واخذ الصيد لا يحل لان الارسال من تارك التسمية
 عما فعل حرم فلا يستسقط بقتله **وقال** رسل كلبه المعلم والباري او الرمية جلاوهر
 ينكحه حتى مات ذكر في كتاب الله لا يحل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحلي رحمه الله
 هذا على ثلاثة اوجه اما ان وصل اليه مع موته او يوت قبل وصوله اليه مع موته او يوت
 قبل وصوله اليه او يصل اليه وهو يوت من ساعته ولم يجد زمانا ينكحه فان مات قبل

الاذا دعاه

الذي حمل ايضا ان كان لا يتقدم على ذبحه لانه عجز عن الذبح الاختياري فيحمل بذكي
الاضطرار وهو الجرح في موضع كان وان كان يتقدم على ذبحه لا يحمل لانه لم يجز
عن ذكوة الاختيار **رجل** شق بطن شاة واخرج الولد جاز ذبح الولد ذبح الشاة
قالوا ان كانت الشاة لا يعيش مرغ لك لا يحمل لان الموت يكون بالاول وهذا ليس
بذلك وان كان يعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني شاة مريضة او بقول الله
بطهرها وبقى فيها من الحق ما سقى في المذبح عبد الذبح على قوله ابي يوسف ومحمد حمل
عليهما لا يعتبر تلك الحياة حتى لو ذكاه لا يحمل واختلف المشايخ على ان حنيفة رحمه الله ذكر
الطحاوي والعقبة ابا الليث رحمه الله عليهما ان ذلك الحيوان معتبر في قوله ان حنيفة رحمه
عليه حتى لو ذكاه يحمل وقد كثر شمس الائمة السرخسي رحمه الله اذا علم انها كانت حية حين
ذبحت حمل كلها كانت الحيوان فيها يتوهم بقاءها ولا يتوهم **ثالثا** قال ابو يوسف رحمه الله ان
كان يتوهم انها تعيش يوما او اكثر من يوم يحمل بالذكاة وروي عنه انه ان كان
يتوهم بقاء الحيوان فيها اكثر من نصف يوم يحمل والا فلا لان ما دون ذلك اضطرار
المذبح وروي عن محمد رحمه الله اذا بقى الذب بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت
لا يحمل لانه لا يتوهم ان يعيش ما بقي فيها من الحياة والمفتوى على ما ذكرنا لا يحنيفة
رحمه الله او لا المرأة المسلمة او الكتابية في الذبح كالرجل ولكه لك الصبي الذي يعقل
التسمية ويضبط لانه من هل التسمية فيصير تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا يحمل
لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص **رابع** كل ذبيحة الاخرى مسلما كان او كتابيا لانه
اعلم من الناس ولكه لك ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان كتابيا حربيا الا ان
يسمع منه انه يسمي عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحمل لانه اهل به لغيب الله وقال
بعض اصحابنا الشافعي رحمه الله انها يحمل ولا يحمل ذبيحة المرتد ولو كان في دين اهل الكتاب
وذبيحة المجوسي حرام وان تورده المجوسي او تنصر بواكل صيد وذبيحة لانه يقر على اشتراك
اليه ولو لم يجز لليهودي او النصراني لا يحمل ذبيحته والغلام اذا كان احدا بوجه نصرانيا
والاخر مجوسيا وهو يعقل الذبح يؤكل صيد عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يؤكل الاضحية
الحرم والمحلا فلا يحمل كالمشرك المسلم والمجوسي في الذبح فانه لا يؤكل ويكون ذبيحة الصبي
الا انه يحمل في قوله حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لا يحمل ذلك
الكرخي رحمه الله انه لا خلاف بينهم في الحقيقة وانما اختلفوا لانهم متفقان صنف منهم
يقرون بنوع عيسى عليه السلام ويقرؤون الزبورهم صنف من النصارى فانما اجاب ابو
حنيفة رضي الله عنه يحمل ذبيحة الصبي اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم يتكلمون بالنسبة
والكتاب اصلا ويعبدون الشمس فهم كعبك الاوثان لا يؤكل صيدهم ولا يحمل ذبيحتهم وانما

سواء

صيد ولا يحمل

اجاب

اجاب ابو يوسف رحمه الله ومحمد بن حنيفة الصيد والذبح في حق هؤلاء رجل اراد ان يذبح عددا
من الذبائح لا يجزى تسمية واحد على واحد لما بعدهما وان اذبح الرجل شاة لينذع وسمى ثم التي
ذلك السكين واخذ غير ذبح طخت بخلاف الذي اذا اخذ سماء وسمى ثم التي ذلك السهم واخذ
سهما آخر فانه يشترط وجود التسمية على السهم الثاني لان في الذي للشرط هو التسمية على فعل
الذي والثاني غير الا ولما اختلفنا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين فذلك لا يختلف
باختلاف السكين وانما اختلف باختلاف المذبح ولهذا لو ذك تلك الشاة واخذ اخرى وكما
بتلك التسمية لا يحمل **ثاني** شاة وسمى ثم كمل الشاة او شرب ما او اخذ كينا او ما المشبه بذلك
من عمل لا يحرث ثم نحر بتلك التسمية جاز وجود التسمية على الذبح والعمل لا يحرث من التسمية
والذبح ولو اطال الحديث واطال العمل ثم ذبح لا يؤكل لوقوع الفصل من التسمية والذبح ولهذا
يشبه المجلس بالعمل لا يحرث ولا يتبدل بالعمل لا يحرث ولو قال مكان التسمية الحمد لله او قال
سبحان الله او قال الله اكبر يد به التسمية جاز فان اراد به الحمد دون التسمية لا يحمل
لان الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح وذلك انما يتحقق بالتصديق واعطى فقال الحمد لله
وربنا الحمد لله على العطاء من فزع لا يحمل بل لا يحرث الخطيئة اعطى على المنبر فقال الحمد لله فانه كثر
به الجمعة في حديثي الرازيين عن ابي حنيفة رحمه الله عليه لان المأمور به في الجمعة ذكر الله
مطلقا وهذا الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح **ثالثا** قال اسم الله ولم تحضر التنية او اراد به التسمية
على الذبح اكل ما اذا نوى التسمية على الذبح فطاهر وما اذا لم يكن له نية فذلك عندنا لغا
وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الذبح وانما اراد شيئا آخر لا يحمل لانه نوى غير ما امر به وكن
ان يسمي ثم قال الله تعالى سواه فقط اللهم تقبل من فلان وما اشبه ذلك ولو قال باسم الله واسم محمد
قال ابو القاسم الصفاق رحمه الله لا يحمل ولو قال باسم الله وصلى الله على محمد بن ابي بكر ولو قال باسم
واسم فلان قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله يكون ميتة وهو الصحيح وقال محمد بن مسلم لا
يصير ميتة لانها لو صارت ميتة يصير الرجل كافرا وما سوى ذلك من سائر التسمية مرت
في الاضاحي **كما في**
الذبيحة
الكتاب شمل على فصل فيها ما يكون ابداعا وما لا يكون رجل جاثي على رجل ووضع يديه
وقال هذا وديعه عندك وذهب صاحب الثوب غاب لآخر بعد وترك الثوب ثم فضاع
الثوب كان ضامنا لان هذا قبل منه الذبيحة عرفا وكفى لوضع صاحب الثوب يديه
بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بخلافها كان ضامنا ايضا لان هذا ابداع عرفا **وقال**
الحاكم ابو اقبل الذبيحة فوضع بين يديه وذهب فضاع الثوب لا يصح له صرح بالرد
فلا يصير مودعا بدون القول رجل جاثي على غن بادية وقال صاحب الحان بن اريطها
فقال صاحب الحان هناك فربط وذهب ثم جاثى صاحب البادية ولم يجد البادية فقال صاحب

الخات ان صاحبك اخرج الباب ليستقيا وليكن لصاحب الباب صاحب الخات
لان قول صاحب الباب ان ربط الباب استبعاد عرفا وكلام صاحب الخات هناك
قول للوديعة وكذا لك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام ان اضع الثياب قال صاحب الحمام
في ذلك الموضع فهو الاول سؤل وان كان صاحب الحمام جالسا لاجل الغلة فوضع صاحب
الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن الحمام ثيابا
يفضون صاحب الحمام لان وضع الثياب برأى العين منه استحفاظ وان كان الحمام ثيابا في
لا يفضون صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثياب اذ لم يقل لصاحب الحمام ان اضع الثياب
وان كان الثياب غايبا ونزع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب
الحمام فحشد يفضون صاحب الحمام بالتضييع رجل دخل الحمام فترج ثيابه فخرج من صاحب الحمام فلما
خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثيابا قالوا ان كان ثيابا قاعدا لا يكون ضامنا
لانه مستيقظ حكا فلم يكن تاركا للحفظ وان كان ثيابا مضطجعا واضعاجبه على الارض
كان ضامنا لانه تارك للحفظ رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل
من الحمام ولم يمس ثيابه ولم يمس ثيابه او ثياب غيره ثم خرج صاحب الثوب وقال ليت
هذه ثيابي وقال الحامي خرج رجل من الحمام ولمس الثياب فظننت لها ثيابه كان ضامنا
لانه تارك الحفظ ثم طوى في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون معا
فصلوا الكتاب فمضوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد ترك الحفظ الملتزم ففقدوا
جميعا وان اقام القوم ولحقا بعد ولحقا كان الضمان على آخرهم لان الاخرين للحفظ
للضمان سوي قام من الحانوت للصلو وفي الحانوت وداع فضاعت الوديعة ثم يفضون صاحب
الحانوت لانه حافظ بحجرانه فلم يكن مضطجعا ولا يكون هذا ما الوديعة بل حافظ
بنفسه في حانوته وحانوته محرر رجل دفع الى غيره دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة
وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة
ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة فاستهلك الخمسة التي استهلكها
نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت
نصفها من الهبة فيضمن نصفها فلما يضمن سبعة ونصف **فصل**
فيما يضمن المودع اذا قال المودع وضعت الوديعة في مكان حصين فنسيت قال بعضهم
كان ضامنا لانه جهل الامانة فمضى كما مات بجهلا وهو كرجل عن غم لقوم اختلط ولا
يعرفها فانه يكون ضامنا وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان قال وضعت الوديعة
في داري فنسيت المكان لا يكون ضامنا ولو قال لا ادري وضعتها في داري او في
موضع آخر كان ضامنا وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله ولو قال وضعت

برأى

رسم الجوارح في الوديعة

الوديعة من يدي في مكان ثم انست فنسيتها او قال سقط مني قال الفقهاء ابو بكر
رحمه الله يضمن وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان قال سقط مني لا يضمن ولو قال
بالفارسية يفتكندم يكون ضامنا وان قال يفتنا اذ من لا يضمن وقال الفقهاء ابو
الليث رحمه الله تعالى بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت
كان لقوله قوله ولا ضمان عليه وبه نأخذ قال مولانا رضي الله عنه وفي عرفنا لا فرق
بين قوله يفتكندم وبين قوله يفتنا اذ من لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا ادري
كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت
وقال شمس الدائمة السرخسي رحمه الله الاصح انه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا
ادري كيف ذهبت ولم يزد عليه رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال لا والله لا وقع
الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا ضمان عليه ولو قال لا ادري في حانوت وضعت يكون ضامنا او دفع
عند رجل زبيل لا لانه ثم ادعى انه كان فيه تقدم وطلب منه فقال المودع لا اد
ما كان فيه قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه
رفعه او ضيعه فحشد كلف فان خلف برئ وان نكل ضمن رجل اودع كيسا فيه دينار
عند رجل فلم يرد عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى
يدعى عليه التضييع او الخيانة وكذا وعين مصر رحمه الله انه كتب الى ابن شجاع رجل
في موضع يقول دفع الوديعة ونسيت موضعها فاجاب فقال ان دفنتا في داري لا يضمن وان
دفنتا في غير داري يضمن فان دفنتا في كرمه فسرق فقال ان كان له باب فليس بتضييع والا
فهو تضييع وكذا في الدار اذا لم يكن لها باب رجل عنك وديعة قال لا ادري اضاعت ام
لم يضمن لا يكون ضامنا ولو قال هلك الوديعة عندي ثم قال رددت عليك يكون ضامنا
ولا يقبل قوله في الرد لانه متناقض رجل دفع جوهر الى رجل لبيع فقال القابض ان اريها
تاجر الا غر في قيمتها فضاع الجوهر قبل ان يريه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
ان ضاعت وسقطت حركته يكون ضامنا وان سرق منه او بخر حمة اصابت من غير
لا يضمن رجل ان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ونقوله اودعت عندك كذا فقال
المودع لا ادري ايكما استودعني فانه كلف الكل واحدهما انه ما اودعه عند فان ابي
ان كلف اعطى الوديعة لها ويضمن لها مثلها لانه ائلف الوديعة بالرجل بخلاف ما لو قال
ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فانه لا يضمن لان ذهاب الوديعة ليس بفعله
وجعله عابدا اليه اما مات المودع واختلف صاحب الوديعة مع الورثة فقال صاحب
الوديعة مات بجهلا للوديعة فصارت الوديعة ثيابا تركه وقالت الورثة كانت

ان كان الثياب مضطجعا

ثيابا

كان

سنة

بخارج

دي

عند رجل

فقال لا ادري اضيعت ام لم اضيع قالوا
يكون ضامنا ولو

الوديعة قايمة بعد ما مات قال ابن شجاع رحمه الله على قياس قولنا انما يترجم الله
عليهم نجا ان يكون القول قول الطالب وكما انما في مال الميت وعلى قياس قولنا ان
يوسف رحمه الله نجا ان يكون القول قول الورثة مع اليقين لان الورثة قايمة مقام
المورث اذا انتفى ليس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدراجه لا يقين
المودع ويكون المختلط مشترك بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك هلك من
مالها جميعا وتيسر الباقي بينهما على ما كان وان فعل ذلك احد من هوى عيال المودع لا
يقين جدا كان الحالط او عبدا صغيرا كان او كبيرا ويقين الذي خلط يستوى فيه الصغير
والكبير الوديعة اذا كانت حلالا او دينا او غير ذلك اويوزن فانفق المودع طائفة
منها فمضى ما انتفى ولا يقين الباقي فان جال المودع بمثلها انتفى خلطه بالباقي كان ضامنا
لكل لان ما جابه ماله فصار خالطا ماله بالوديعة ولو اخذ المودع بعض الوديعة
لينفقها في حاجته ثم بدله ان لا ينفق فرده الى موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يقين
المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسولى وسمى بعض من في عياله فهو كونه رد
عليك يكون القول قوله مع اليقين وان قال بعثت بها اليك مع اجنبي كان ضامنا الا
ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي
انما استودعها اليه ثم ردها على قضاة عندي لا يصدق ويصير ضامنا الا ان يقيم البينة
على ذلك فيبرأ عن الضمان اذا طلب صاحب الوديعة وديعته فجدد قال لم يودعني يكون ضامنا
وان تجددها لا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال وديعة فلان عندك فجدد او
جددني وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال له اطلق وديعتي عندك فجدد قال ليس
الايمه الشخصى رحمه الله فيه خلاف بين ابى يوسف وذر رحمه الله عليهما على قولنا ان
رحمه الله يكون ضامنا وعلى قولنا ان يوسف رحمه الله لا يكون ضامنا وذلك لما طغى رجل
اذا اخذ المودع الوديعة بخضرة صاحبها يكون ذلك فستحل الوديعة حتى لو نقلها المودع
من الموضع الذي كان في حالة الجور يقين وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجور
فهلكت لا يقين صاحب الوديعة اذا طالب المودع بالرد فجدد فاقام صاحب الوديعة بينة انه
استودعها كذا ثم اقام المودع البينة انها كانت ضاعت قبل الجور وذكر في المتفق اذا
جدد المودع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت بینه وكذا لو اقام
البينة انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت بینه وكذا لو اقام البينة انه ردها
قبل الجور وقال انما غلطت في الجور او نسيت او نلت في ردودت حين دفعته الى انا
صاوق في قولنا هذا قبلت بینه في قياس قولنا ان حيفه والى يوسف رحمه الله عليهما
ولو طالب المودع برد الوديعة فقال لم يودعني شيئا ثم قال بل وديعتي ولكنها هلكت ذكر

المودع

المودع

في الجور

لو قال المودع اني استودعك هذه الوديعة
فقال له المودع اني قد اخذتها
فقال له المودع اني قد ردها
فقال له المودع اني قد ضاقتها

لو قال المودع اني استودعك هذه الوديعة
فقال له المودع اني قد اخذتها
فقال له المودع اني قد ردها
فقال له المودع اني قد ضاقتها

في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال المودع اولا قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطيكها
لكنها ضاعت لا يقبل قوله فيكون ضامنا وقال عيسى بن ابان رحمه الله لا يقين والفقير
ما ذكر في الكتاب ولو قال بعد موت المودع ردها على الوصي كان القول قوله مع اليقين ولا
يقين ولو قال الرجل لغيره استودعني الفاضاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني
كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه وقال المستودع اخذتها منك وديعة وقال ريت
المال بل غصبتها مني كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها فرضا وقال المستودع بل وضعتها
عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وقد ضاغت قبل قوله ولا ضمان عليه ذلك
اودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اخذها
بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعة والدين عليك وقال المستودع اعطيتك الف درهم
وضاغت الوديعة كان القول قوله المستودع لا شيء عليه لانه هو المانع رجلا اقام بينه
على مودع ان صاحب الوديعة وكله يقين الوديعة منه ووقت لذلك وقام ان المودع
اقام البينة ان صاحب الوديعة وكله يقين الوديعة منه ووقت لذلك وقام ان المودع
اقام البينة ان صاحب الوديعة اخذها من الوكيل فقلت بینه رجل استقرض من رجل عشرة
درهما فاعطاه المقرض مائة درهم وقال اخذتها عشرة درهما والباقي عندك وديعة ففعل
ثم اعاد المقرض التي اخذها في ماله ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال لطلبا بتلك
الدراهم ففعل ثم ضاغت الدراهم كلها فانه لا يقين الاربعين ويقين بقيتها اما البقية فلان
العشرة التي هو ملكه بالوديعة فصار مستهلكا الوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين
خلط الاربعين باذن ما كذا ولو استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه سبعة خلط فاقام
منها العشرة ليردها على صاحبها فهلكت في الطريق كان عليه خمسة اسداس العشرة لان ذلك
القدر قرض والباقي وديعة وكذا في ذلك الباقي يقين خمسة اسداسه ولو دفع الى
رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت
الدراهم في الطريق يقين الثلثة لانها كانت هبة فاسد ولو كان مكان الهبة وصية من
لم يقين لان وصية المشاع جائزة ولا يقين السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة
في دين اذا دفع المودع الوديعة الى من ليس بعيله او وضعها فيما لا يحجز فيه ماله او كما
الوديعة خابة فركبها او جعل عليها او كانت الوديعة عبدا فاستخدمه او في بائنه او
شيئا بقرض فافترشه ثم اعادها في يد وردها الى الحالة الاولى برضى عن الضمان وان اخذ
عن يد عند الضرورة بان وقع الحرق في داره فحرق عليها الحرق او كانت الوديعة
معه في سفينة فلتحقها غرقا او خرج للصوم وخطى عليها او ما شبه ذلك فدفعها
الى غيره لا يكون ضامنا والمودع ان يسافر قال الوديعة عندنا اذا لم يكن لها حامل

وكذا لو اقام البينة ان شهدت الوكالة
عبيد فليت بینه

قرض والقرض مضمون فاذا اخطأ المقرض
درهما

جها

عنونه وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فان نكحها ان يسافر بالوديعة ضامن ما فلك
كان ضامنا عند كل واحد وجعلوا ان لا يبيعوا ان يسافر في البيع ولا يصير ضامنا ولا يبيع
بالبيع اذا سافر على كل بيعه ان قبل الوكالة بكان بان قال بعه بالوكوفة والخرج من الكوفة
يصير ضامنا وان طلق الوكالة ضامن فيه ان كان شيئا له حل ومثله يكون ضامنا وان لم يكن
حل ومثله لا يصير ضامنا عندنا اذا لم يكن له بد من السفر وان كان له بد من السفر يكون
ضامنا عندنا حينئذ رحمه الله طال الخروج ام قصر وقا المحرر رحمه الله يكون ضامنا طال
الخروج ام قصر وقال ابو يوسف رحمه الله ان اطلق الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون
هذا اذا كان الطريق آمنا فان كان مخوفا وله بد من السفر يكون ضامنا عند كل واحد
الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان سافر بجاهله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون
ضامنا ولو دفع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذا لم يكن المذوق اليه متبعا كان المذوق
اليه زوجة او ولد او والد اذا لم يتبعا فانه على الوديعة وله ان يدفع الى غيره الخاص
وهو الذي استلحق مشاهرة او مساهمة يسكن معه وتفسيره في عياله في هذا الحكم ان
يكون ساكنا معه كان في نفقته او لم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والديه ولم يكن في
نفقته خرج من المنزل وترك المنزل على الابن فصاعت الوديعة التي كانت في المنزل لا
يضمنان وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها الا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة
الى من يقول المودع لا يضمن ولو دفع الوديعة الى عيال المودع ذكر القودري والفقيه ابو
الليث رحمه الله ونسب الوديعة المسمى رحمه الله انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الوديعة في عيال المالك يكون ردا
على المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب الشك بخلاف الغاصبة اريد الغصب
الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان ثمة الضمان كان واجبا واورد على من كان في عيال المالك
ردا على المالك من وجه فلا يبرأ الشك واذا دفع المودع الوديعة الى اجنبي فكلت في الثاني
ضمن الاول والثاني في قولنا في حنفية رحمه الله وقال صاحبنا رحمه الله عليهما للمالك ان
يضمن ايما شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول رجع على الثاني وهو مخرج
لغاصب عشرين اشيا اذا ملكها انسان ليس ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها لكن
لا يملك الرهن غير اذن الرهن فان فعل فملك عند الثاني كان للرهن ان يضمن ايما شاء
قيمة الرهن فان ضمن الاول رجع على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول ومنها المودع يملك
الايداع عند الاجنبي ومنها الوكيل يبيع لا يملك ان يبيع غيره ما لم يقل الموكل اعمل فيه برأيك
فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بمحضرة الاول والاول جاز الاول يبيع جاز الاول وان
قال له الموكل اعمل فيه برأيك فكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني ان يبيع غيره وان قال له

يكن

الثاني

الوكيل

الوكيل الا اعمل فيه برأيك ومنها اذا استاجر اية ليركبها بنفسه لا يبيع غيره لا ليركب
ولا للرجل ولكن استاجر الثوب للباسه لا يبيع غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يبيع
غيره ومنها رجل اخذ دابة من رجل اخر وعلم يقبل له صاحب الدابة رضى اعمل فيه برأيك لا يدفع
الى غيره من رضى فان كان البند من قبل الاجير كان له ان يدفع الى غيره من رضى على كل
حال ومنها المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعمل فيه برأيك كان له ان يملك
وله ان يشارك شركة عنان ولا يملك المغاوضة وله ان يبيع والسبيض لا يملك الايداع
والاب والوصي والقاضي يكون الايداع عبدا ودفع رجل ودفع عبدا ودفع رجل ودفع عبدا
سوا كان العبد ماذونا او محررا عليه دين ولم يكن رجل ودفع عبدا ودفع عبدا ودفع عبدا
ثم مات المودع من غير ما كان الضمان عليهما فان قال الشريك المذوق في يد شريك
في حياته لم يكن مصلقا رجل وضع عند رجل وديعه ووضعها المودع في حابونه وذهب الى
الجمعة وتركها بالجاروت مفتوحا واجلس صبي صغيرا يحفظ حابونه وذهب الوديعة
من الجاروت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الصبي ممن يضبط
الاشياء يحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط الاشياء ضمن وقال القاضي الامام
على السعدي رحمه الله لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة من لم يضمن رجل دفع الى
رجل مائة وقال اشترى من ارضي ولا تشترى من غيري فشتى الرجل ارضي الا مائة سقى ارض غير
فلما فرغ من السقي سرق المائة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن الرجل
لان الساقي اجير او معين وكيف ما كان فالمرء غير مستاجر ولا معان به وديعه عند غلام
سقى به ارض غير صادقا فاذا ترك الاستعانة عادت وديعة كما كانت ومن حكم الوديعة
والرهن انه يخرج عن الضمان اذا اعاد الى الوفاق بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها الخرج
عن الضمان بترك الاستعانة المودع غاب عن بيته فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك
شيئا فادفع الى المفتاح حتى ارضيه فسلم الي المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة
في موضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن المودع لان دفع للضمان
اليه لم يصير اعدا بيته في يد الاجنبي رجل ضمن بيته بما يجزم ثوبا ثم قال كسر عرقها لا متعة
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق في الاعارة الا ان يشهد على التجهيز
الاعارة وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله يصدق في ذلك لانه هو المداخ
فما لم يبق بالتعليك يكون القول قوله قال مولا فارضى الله عنه وعندى ان كان الاب
من كلام الناس وشارفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس كان القول
قوله رجل جاء الى رجل برأيه من رجل اخر ادفع الى هذا خمس مائة درهم فقال لا
دفعها اليك حتى القاه فبأمرني من اجمعة ثم قال للرسول بعد ذلك لعقبت فامرني بدفعها

بيعة
احد

اشبه

مستأجر

وكيل الا يبيع وان اضيق عليك ولرب المال ان
يضمن ايما شاء وان سلم وصلا
الرجل كان المالك لرب المال
والاستيفاع

مطل
رجل من ارضه ما ظهر منها
ثم قال كسر عرقها لا متعة

ليكم اني ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لا يدفع الا
 ان يكون المال ديناً عليه لا مرفقاً منه الدفع في الدين ولا يصدق في الدين الا بالقران والا
 وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين وفساده في الوديعة رجل بطريق في حياته
 وفي الحاقوت ودايع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يد عبد وقد تلف البعض فباع المولى
 العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة
 بالخيار ان شاء باع البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظهر ان المولى
 باع عبداً مديوناً وان لم يكن له بينة فله ان يخلف مولا على العلم فان خلف لا يثبت الدين
 وان نكل فهو على وجهين ان قر المشتري كذا كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه سواء
 وان نكل المشتري ليس لصاحبه الوديعة ان ينقض البيع لكن بالخيار ان يبيع المولى لان الدين
 لم يفرق حتى للمولى دون المشتري رجل اودع عنده انسان خمس مائة درهم فانتفى المودع منها
 ورد على صاحب الوديعة ما تبقى درهم ثم خلف انه لم يجس من الوديعة شيئاً قالوا لا يكون
 خافئاً في عينه لان ما انتفى صار ديناً عليه بالانفاق فلا يكون جابساً للوديعة رجل
 استعار من رجل ذهباً فقلبه صبيحاً قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 ان كان الصبي ممن لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه ويتركه المستعير بغير حافظ
 كان المستعير ضامناً قال الشيخ الامام هذا رحمه الله وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله
 عليهما في النواذر رجل استعار من رجل دابة فحضر الصلوة فدفعها الى غيره لم يحكمها فضا
 قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوب نفسه ضمن لا نه لو اعار غيره بضمن وان لم يشترط
 في العارية ركوب نفسه لا يضمن نه لو اعار غيره لا يضمن كل من اياه ان يعيد كان له ان
 يودع ومن لم يكن له ان يودع وذكر في نسخة اخرى رحمه الله ان المستعير يملك الدابة مطلقاً
 وفي فعل كان ضامناً رجل غاب جاز امراته الى القاضي ولحضرت والد زوجها وادعت الى القاضي
 وديعة في بدايته فطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر هذا رحمه الله ان
 كان في يده والملا الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام او كسوة والابنة
 ذلك في يد كان للمرأة ان يطالبه والقاضي ان يأمُر بدفع ذلك اليها وليس للابن ان يدفع ذلك
 اليها بغير امر القاضي فان دفع غيرها من كان ضامناً وان اترك الابن ذلك المال في يد كان
 القول قوله ولا يمين لها عليه لانهما تريان يثبت لانهما رجعا عنده وانما ليست بيمينه عن
 رجعا وانما يستخلف من كان خصماً وان لم يكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا ضمان
 بينهما وان كان الغائب يمين على رجل والغير مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة
 اودعوا رجلاً ما لا يوافق الا يدفع الى رجل من احدى كتفيهما فكذا دفع نصيب احدى كتفيهما
 ضامناً في قوله ان حنقه رحمه الله لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك

فرق

ان في الجاهل

انها

القصة رجلان اودعوا رجلاً ثوباً قال لا يدفع الا اليهما جميعاً فدفع الى احدهما كان
 ضامناً فان اراد المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الخيلة له في ذلك ان
 يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع الى الاول اخضر خصمك حتى يدفعه اليكما
 لا يتعدى الدفع الى الاول مودع مات فقال ورثته قد دفعت الوديعة في حياته وجب
 الضمان في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه مات مجهلاً فان قامت الورثة
 البينة على اقرار الميت انه قال في حياته رددت الوديعة قبلت يمينهم لان الثابت بالبينة
 كالثابت عما ما وكذا القول المودع لو دفع الوديعة قد ردبت بعض الوديعة ومات كان القول
 قول صاحب الوديعة فما اخذ مع عبته لاني الوديعة صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون
 القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع عبته رجل تناول مالاً انسان بغير امر
 في حياته ثم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يمين
 عن الدين ويبقى حتى الميت في مظنة اياه ولا يبرأ منه المخرج عنها الا بالتوبة والاستغفار
 للميت والمذموم له رجل عند وديعة لا انسان وله امرأتان لكل واحدتهما ابن من خيم
 ينفق عليهما ويسكنان معهما في عياله قوم دفعوا الى رجل درهم لم يدفع المخرج عنهم فادى
 ورثته ما في مثله ووضع في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف
 ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامناً وهو كما قال ذهبت الوديعة ولا ادري
 كيف ذهبت ورثته القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه مودع قال وضعت الوديعة بين
 يدي في دارى قالوا ان كان ما لا يخط في عريضة الدار وعريضة الدار لا يعجز زالم
 كالجور والمذموم يكون ضامناً قالوا في دارى او في كفى ونسيت موضعها لا
 يضمن فا كان للكرم والدار بالان ذلك لا بعد تضييعها وانما اذا وضع الوديعة في مكان
 حصين فنسيت موضعها الخلف فيه المشايخ والفتوح انه لو قال وضعت في دارى يضمن وان
 قال لا ادري وضعت في دارى او في مكان آخر كان ضامناً امرأة اودعت صبية من
 بنات سنة فاشتعلت المرأة فمقت الصبية في المالا فمات عليها ولو كانت الصبية غصباً
 عند غاصب المسئلة يحاكمها كان ضامناً **فصل** في ما يعرضه ضياع الوديعة
 اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غاب في خيف عليها الفساد ان رفع الى القاضي حتى يبيعه
 جاز وسعى ان يرفع فان لم يرفع حتى يفسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة حنطة فافسد
 بها القارة وقد اطلع على ثقب معروف فان اخبر صاحب الحنطة ان هاهنا ثقب القارة
 لا يضمن وان لم يحرم بعد ما اطلع على ذلك ولم يسد كان ضامناً ولو كانت الوديعة ذئبة
 فاصابها شيء فامر المودع رجلاً ليعالجها فاعلمها معطيت من ذلك صاحب الدابة بلحمار
 يضمن انهما شافان ضمن المستودع لا يرجع المستودع على الذي عليها بامر وان ضمن

م

خذها

نقلت نفسيها كان ضامناً ولو قال
 وضعت بين يدي

في دارى او في كفى ونسيت موضعها لا يضمن
 فا كان للكرم والدار بالان ذلك لا بعد تضييعها وانما اذا وضع الوديعة في مكان
 حصين فنسيت موضعها الخلف فيه المشايخ والفتوح انه لو قال وضعت في دارى يضمن وان
 قال لا ادري وضعت في دارى او في مكان آخر كان ضامناً امرأة اودعت صبية من بنات سنة
 فاشتعلت المرأة فمقت الصبية في المالا فمات عليها ولو كانت الصبية غصباً عند غاصب
 المسئلة يحاكمها كان ضامناً

الذي عليها ان كان المامور علم وقت الامر بالمعالجة ان الدابة الغير الذي في يديه علم ان صاحبها لم يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له كان له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع والمدة ليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عندها ثيابا فوضع الغامض في جانيته وكان السلطان يخذل الناس الى كل شهر جعلها وظيفة عليهم فلخذل السلطان ثياب المودع من جملة الوظيفة فنهبا عنده غير فسرقت قالوا ان كان الغامض لا يتقدم على منع السلطان في دفعها لا يضمن له امين ويضمن الميراث لانه مودع الغاصب فيجب لصاحب الثوب ان شاخص السلطان في وان شاخص الميراث وكذا الرجل الذي كان ضامنا وكذا لو اخذ الجارية دراهم وهو طالع كان ضامنا وكذا لو اخذ اذا كان طابعا يكون ضامنا ويصير مردود الشهادة رجل في يديه مالا انسان فقال له السلطان الجارية لم يدفع الى هذا المالا حيث لك نهرا او ضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المالا اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان دفع الى المالا قطع بذلك واضرباك خمسين سوطا فذفع اليه لا يكون لان دفع مالا لغيره لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو او ضربا المتوالي بخاف منه التلف وسيا في كتاب الادب الا ان يخاف تلف ذهبت المودعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن فورث الابن المالا كان ضمان المودعة في تركه الابن اذا غاب المودع فطلبت امرأة الغائب النفقة من المودعة فحجز المودعة ثم اقرها وقال قد صنعت كان ضامنا وكذا وصي لا يقيم اذا اجتمع اوليا الا يقيم وليا الجيران وقالوا للوصي نفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من المم فحجزوا المم في بيده ثم اقرشوا قالوا ضاع بعد الطلب كان ضامنا ولو حجز المودع المودعة ثم اقام البينة على هلاكها قبل التجردان قال ليس لك او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى صاحبها قبل التجردان وهو قال كفت في السيف ففرقت فتاوت المودعة انسانا لا يصدق لا ببينة رجل دفع الى رجل القدرم وقال المديون الى فلان بالرى ثم مات الدافع فذفع المودع المالا الى رجل لينقلها الى فلان بالرى فخذل فلان فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان الدافع جياض المودع لانه وكيل لان مكان الآخر في عياله فلا ضمان عليه اذا سرق المودعة من باب المودع وباب الدار متوج والمودع غائب عن الدار قال محمد بن حنبل رحمه الله كان ضامنا قبل المان صاحب الدار دخل كرمه او بيتا نه وهو ملاك بالدار قال ان لم يكن في الدار احد لا في موضع يسبح الحسن خاف ان يكون ضامنا لان هذا الضم وقال ابو نصر رحمه الله اذا لم يكن غلق الباب فسرقت منه المودعة لا يضمن يعني اذا كان المالك حافظ رجل دفع المودعة فلم ينع المودع قال ابو القاسم رحمه الله ان ملكه دفعه فلم يدفع من وان لم يتقدم على دفعه بان كان يخاف من زعارة او ضرر لا يضمن المودع اذا ربط السلسلة على باب حرايته في خان محل ولم يقفله خرج فسرقت المودعة قالوا ان عت هذا اغفلا ولا

وحيثما كان المودع في الدار فله ان يضمن

ان يضمن المودع المودعة في الدار

لا كان

كان ضامنا والا فلا رجل اجريتا من داره من اجل دفع المودعة الى الدار استاجل البيت قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان لكل واحد مفتاح وتعلق على حلقه فمضى كل واحد من الى اخيه فسكر خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير اشتراك لا يكون ضامنا لانه بمنزلة من عياله امرأة عندها مودعة لانسان فحضرها الوفاة فدفعت المودعة الى خارجها فهلك المودعة عند الجار قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله ان لم يكن فحضرها عند الوفاة اخذ من يكون في عياله لا يضمن كالمودع الحريق في دار المودع كان له ان يدفع المودعة الى الاجنبي لو دفع اذا بعث المودعة الى صاحبها على يده الكليل الذي ليس في عياله فهلك المودعة لا يضمن الابن الابن الصغير وان لم يكن في عياله الابن فقتل به الابن يكون الابن على ذلك فلا يضمن الدفع اليه كما لو بعث المودعة الى صاحبها على يد عبد الذي آجر من غيره فانه لا يضمن وان كان المودع في عياله المستاجر يضمن معه **وص** في هلاك المودعة بعد الطلب من صاحبها المودعة اذا طلبت المودعة فقد هلك الفقة فقا المودع لا اصل اليها الساعة فاعبر على تلك الفاقة فقال المودع اعبر على المودعة ايضا قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله ان كانت المودعة بعد من المودع لا يتقدم على دفعها لذلك والضيقة الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين فامرسل ربا الدين حلا الى المدون فليقبض منه فقال المدون دفعته الى الرسول وصدقة الرسول وقال دفعته المالك الى الرسول وصاحب الدين ينكر وصول المالا اليه قال ابو القاسم رحمه الله القول قوله الرسول مع عينة رجل اودع عند انسان مودعة وقال له في السر من اخبرك بعلامته كذا وكذا فافزع اليه المودعة فحجز رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك المودعة قال ابو القاسم رحمه الله لا ضمان على المودع رجل اودع مودعة وقال المودع لا تقص وذيق في جانيته فانه مخوف في وضع في الخانوت فسرقت المودعة في الليل قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ان لم يكن منزله لحرز من الخانوت ولهم مكان اخر احراز من الخانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال استقبض ضعتها في هذا الجبل فاشا الى المديون فوضعا في الحقة فضاها كان ضامنا وان قال ضعتها في الجوال من غير اشارة فوضعا في الحقة لا يضمن امرأة اودعت كتابا وصبتها عند رجل فحضر زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها حيا او ميتا فادت استرداد كتاب الوصية قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان في الكتاب اقرار منها للزوج بما لا يقبض منها من الزوج فلو دفع الكتاب اليها او كانت المرأة ميتة فملكها نفسها بان كان لقرطاس من كل المرأة بما في ذهاب حتى الزوج وفيه اعانة لها على الظلم قال الايريان المودعة لو كانت سيفا فارادت المرأة ان يخذل من المودع المصرب جلا ظمها فانه لا يدفع اليها المالا قلنا وان رجلا وضع كتابا في يد موصي

فقلت يكون ضامنا وان يكون الابن كليل لا ان يكون في عياله الابن

المودعة

وامن ان يسلم الصلابة الى عزمه ان دفع اليه دراهمه قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المدين
 اليه دراهمه الا بعد سنة فجا الطالب يريد ان يسترد الصلابة قالوا ان علم المتوسط
 ان الغرم او حتى الطالب قبل مضي السنة او بعد ها فانه يدفع الصلابة الى المطلوب وقد الطاب
 ثلثة او بعد جلا ما لا وقالوا لا يدفع المالا اخذ منا حتى يجمع فذبح نصيب احداهم قال
 محمد رحمه الله في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان لا يفي
 وهو قولنا في يوسف رحمه الله امرأة قالت لا كارها لا تطرح اثرا لي في منزلك فوضع الاكار
 في منزله فحفي الاكار خباية وهرب فرفع السلطان ما كان منزله قال العنقبة ابو بكر
 رحمه الله ان كان منزله قريبا من موضع المذبح فلا يمان على الاكار لان حفظ الكدس
 وتحصينه يكون على الاكار فاذا طرحه في موضع الكدس قريبا من لبيد فاحتمل مؤثر لا يفي
 رجل خاسم رجلا او ادعى عليه الف درهم فانكر المدعى عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفوا
 وضعها في بيتا انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعى عليه الدوام
 واتي الامين ان يرد عليه ثم اعير على تلك الناحية واغرى على الالف قال العنقبة ابو بكر
 رحمه الله ان وضع المدعى والمدعى عليه الالف عند لا يفي الامين لانه ان يدفع الى
 احدهما وان كان صاحب المالا هو الذي وضع ضمن الموضع لانه صار غاصبا بالمنع عنه عبثا
 بوقر من الخطباء الى بيت رجل فصاحبا ليئت فلم الوقر الى امراته وقال هذا المولى بعته الى
 زوجك ودية وغاب العبد فلما اخبرته المرأة زوجها بذلك لانهما على القول وارسل الى
 العبدان ابعت من رجل هذا الوقر فاني اقبل فاجاب عني العبد وقال لانه يكون عندك اياما ثم
 احمله فلا يدفع العبدى ذلك ثم طلب المولى ولما دان باخذ فقال لا ادفع الا الى العبد عمله
 الى يتي ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد فاما قال العبدانه لمولى بعته
 اليك ودية يفي المنع عن المولى وان لم يصدقه او قال لا ادري اهو المولى العبد او هو
 غصبت يد العبد او ودية لا يمان آخر وتوقف في الرد ليعلم ذلك لا يفي بكنهه عن
 المولى رجل ادعى عندا انسان الف درهم ثم ان صاحب الوديعه اقرض الوديعه من الذي في
 يد قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحجج الالف من الوديعه حتى يصير في يد المستودع حتى لو
 هلك قبل ان يصل اليك اليها لا يفي وكذا ذلك في كل ما كان اصله امانة وكذا الوقر الذي
 لصاحبها اثبت ان اشترى بالوديعه شيئا وبيع لانه مؤتمن مودع جعل في يد الوديعه
 في حبيبه وحضر مجلس فمضى عت الدوام بعد ما سكن بسرعة او سقط او غير ذلك بعضهم
 لا يفي لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ ما لنفسه وهو حبيبه وقال بعضهم هذا اذا لم
 ينزل عقله اما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ما له يصير ضامنا لانه يحجز عن الخط بنفسه
 فيصير مضيعا او مودعا غير رجل جعل ثيابا الوديعه على ابنته فنزلت عن دابته في الطريق

فيمنع المدين من دفع المدين
 فيمنع المدين من دفع المدين

نوضع

فرفع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسبق الثياب قال ابو القاسم رحمه الله ان لا يفي به المدين
 يكون ضامنا وان نام عليها لاجل الخط لا يفي ولو كان مكان الثياب كصليبه درهم
 لا يفي لانه لا يفي بكنهه تحت جنبه الا للخط مودع قال ابو حنيفة رحمه الله ان لا يفي
 فزع عليه الوديعه فلما طلب اخي منه قال له المودع عدالي بعد ساعة لا دفعها اليك
 فلما عاد اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض فكيف يكون ضامنا قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها غدا فاعطى الطلب
 في الحنف فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رحمه الله عليهم ان يمسك المودع متى ضاعت
 ان قال ضاعت بعد اقل من لا يفي وان قال كانت ضائعة وقت اقل من لا يفي لان
 لانه تناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقال للشيء القائم ولو ان صاحب
 ودية طلب الوديعه فقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة فترك ورجع ثم
 هلك لا يفي لانه لما طلب منه الوديعه فقد غرله عن الخط ثم لا تراه ورجع كان
 ذلك ابتداء ابداع ولو قال اعمل الى اليوم وديعتي فقال فعل ولم يحمله اليوم حتى مضى ايام
 وهلك عند لا يفي لانه لا يجب على المودع نقل الوديعه الى صاحبها رجل دفع الى كمال
 ثوبا لبيع فقال الدلال وقع في التوب فضايع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يفي ولو قال اسبت ولا ادري في اي مكان وقع
 يكون ضامنا رجل ادعى عندا انسان بخرقة فمات المستودع قال الناطق رحمه الله ان
 راو حاجة بعد موته فلا ضمان عليه وان لم يرد حاجة بعد موته فقال وديعته قدما
 اوردها عليه في جوفه او مرقب لا يقبل فريهم لا يتم برضوع الضمان عن أنفسهم وروى
 ابن رستم عن محمد رحمه الله عليهما رجل دفع الى رجل الف الفاشترى له وبيع كل شهر واحد
 عشرة درهما فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا يصير المالا دينيا في مال الميت ولا
 يقبل قول الورثة ان اباهم قد دفعها الى صاحبها وكذلك رجل دفع ارضه من ارضه
 والبند منها او من احداهما فمات المزارع وفي الارض زرع قد حصده لم يردعه موته
 قال محمد رحمه الله قيمه المزرع يوم مات في مثل الطعام الذي كان في يدك يوم ما شئت في
 الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد دفعه عليه الا بيته وذكره الجامع الكبير في باب ما
 يتر صاحب الوديعه فقبض بعضها ما يوجبها كما دفع

فيمنع المدين من دفع المدين
 فيمنع المدين من دفع المدين

نوضع

شئ من غير شئ لم يقل شئ لا يكون اعادة رجل استعار من رجل شئ فبكت المالك
 ذلك شئ من الامنة السرخسي رحمه الله ان الاعارة لا تثبت بالسكوت وجعل استعار من رجل
 دابة الحمل قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي رحمه الله ان يعبر عن الحمل لا انما
 لا يتفاوتون في الحمل رجل استعار من رجل دابة للركوب او ثوبا لللبس ولم يذكر الا ان
 كان له ان يعبر عن الركوب ويعبر عن اللبس ايضا يكون ذلك تعيينا للركوب واللبس
 فان ركب هو بعينه للركوب وليس بعينه ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي رحمه الله
 اذا اهلك يكون ضامنا وذلك شئ من الامنة السرخسي رحمه الله والشيخ الامام المعروف
 بخوارزمي رحمه الله انه لا يضمن وكذلك ما يفاوت الناس في الاستعارة ان استعار
 مطلقا كان له ان يعبر عن رجل استعار من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة
 نعم ثم استعار آخر غدا الى الليل فاجابه نعم فان لم يكن السابق منها وان استعارها
 فهي جميعا رجل استعار من رجل استعار غدا فاجابه نعم فاما المستعير غدا ولم يجد صاحب
 الثور من بيته واستعله فعطى قال البراهيم ابن يوسف رحمه الله لا يكون ضامنا
رجل استعار من رجل استعار غدا الى الليل فاجابه نعم ثم جرد ولم يجد المير فخذ الثور من
 واستعله فعطى قالوا يكون ضامنا لان اعادة الدواب لا يكون الى النساء وانما الى
 ما كان من متاع البيت رجل استقرض من رجل استعار دابة ليستعمله يوما فغير
 ثور ايضا فذلك الثور في الاستعارة لا يكون ضامنا لان هذا اعادة وليس استقرض
 الحيوان بل استقرض الحيوان ان ياخذ منه حيوانا ليستعمله وينفع به ثم يرد عليه
 مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالقيمة رجل استقرض من رجل استعار دابة من فلان
 الى الخيرة فجاء الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعزني دابة الى
 المدينة فذهبا اليه فاجابها الرسول وذهبا اليه المرسى ثم بدلا المرسى ان يركبها الى المدينة
 وهو يعلم عاقلة الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلك لا يضمن لان المستعير
 اذن صاحب الدابة وهو عاقل الى المدينة ولا يقال بان المستعير اذن بالركوب
 الى المدينة لان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما لو اذن لغيره في التجار
 ولم يسمع العبد لا فانه لو لم يعلم المرسى فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المرسى
 وان ركبها الى الخيرة واذا ضمن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعله باذن نفسه
رجل استعار من رجل استعار دابة ليستعمله يوما فغير
 من الحظوظ ثم ان المستعير بعث الدابة مع وكيله ليحمل عليها ما له من الحظوظ له
 حمل الكيل طعاما لتقده مثل طعام الحمل ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا
رجل استعار دابة ايده هبت الى مكان معلوم فذهبت الى مكان آخر فذلك المسافة

هذه الدابة
 هي التي استعارها
 من رجل استعار

كان ضامنا ولو امسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا لانه اعارها
 للذهاب لا للامسك في البيت رجل استعار من رجل استعار دابة ليستعمله يوما فغير
 ارضا اخرى فذلك الثور في الاستعارة كان ضامنا لان الاراضي متفاوتة في الكراية فصعب
 التعيين حتى استعار من رجل اخر فاسا او نحو ذلك فاعطاه وكان الفاس غير المانع فذلك
 في بدا الصبي المستعير قالوا ان كان المانع ما ذونا لا يجيب الضمان على المستعير ولما بحث على
 المانع وان كان المانع مجرورا فصاحب الفاس بالخيار ويضمن ايما شار رجل استعار من رجل
 دابة على ان يذهب فهلك شاة لم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا يعمل بها فذلك
 بها المستعير الى الخيرة او امسكها بالكوقة شاة يحمل عليها فعطيت الدابة لا يضمن في شئ
 من ذلك لا طلاق الاعارة رجل استعار دابة يوما الى الليل ولم يسم ما يحمل عليها لا
 يضمن اذا هلك في اليوم وان امسكها بعد اليوم فهلك ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا
 واختلف فيه المشايخ قال بعضهم غايضون اذا انتفع بها في اليوم الثاني وان امسكها ولم يستف
 بها لا يضمن قال بعضهم هو ضامن على كل حال وطلاق الكتاب دليل عليه وبه اخذ الشيخ الامام
 شمس الامنة السرخسي رحمه الله لان الاذن بالوقت القبض موقت فبعد الوقت يكون
 امسكا مال الغير غير اذن المستعير اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فدها مع عبد او مع
 بعض من كان في عياله فهلك لا يكون ضامنا وكذا لو رد الى عبد صاحب عبد يقوم على
 الدابة وقال الشيخ الامام الزاهد المعروف بحاخر زاده رحمه الله على قياس هذا الجواب
 يقال اذا رد الغاصب الدابة الغصوبة الى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة ويحفظها مع
 رده والمعيان يسترد العارية ويرجع فيها متى شاكرت الاعارة مطلقة او موقوفة
 غير لازمة رجل استعار من رجل استعار دابة ليستعمله يوما فغير
 ثم بدلا المالك ان يلحق الارض كان له ذلك كانت الاعارة مطلقة او موقوفة الى عشرة
 او ما اشبه ذلك لانها غير لازمة ثم اذا كانت الاعارة مطلقة فيرجع المير لا يضمن المستعير
 شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه وعلى قول ابن ابي ابي والمشافى رحمه الله عليهما يضمن
 قيمة البناء والغرس قيمتهما قاعة يوم الاسترداد ولو كانت الاعارة موقوفة بان قال صاحب
 الارض اعزك هذه الارض عشرين سنة لغيري فيها او لبيتي فيها ثم رجع عن الاعارة قبل
 مضي الوقت كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والغرس قاعة يوم الاسترداد عندنا الا ان
 يشأ المستعير ان يرفع البناء والغرس ولا يضمن القيمة فيكون له ذلك اذا كان قطع الانجاز
 ورفع البناء لا يضر الارض فان كان يضر ذلك لصاحب الارض ان يملك البناء والغرس
 بالقيمة وعلى قوله زفر رحمه الله للمستعير ان يدفع البناء والغرس ولا يضمن صاحب الارض
 كما لو كانت الاعارة مطلقة رجل قال لغيري ابن في ارضي هذه سفك على ان اتركها في يد

الدابة

ابدا او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فاما ضامن لك ما سقى في بناءك ويكون
البناء فاذا اخرجته من الارض يضمن قيمة البناء والمغرس ويكون جميع ذلك لصاحب
الارض يضمن قيمة البناء والمغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض ولو كان رجلا
اعار ارضا لغيره ووقت لذلك وقتا اولم يوقت فلما تقارب الحصاد اراد
ان يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى
يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض في يد المالك
ويصير الاعارة اجارة ولو كان رجلا اعار ارضا لغيره المستعير فيها او سكن ما بنا
له على ان ان اخرجتك فالبناء يكون لي فلهذا اجارة فاسد لانه شرط البناء التمسك
عند الاخراج فكان تملكك المنفعة تملكها بعوض فيكون اجارة بمنزلة مالوقا
لغيره وهبت منك هذه الدار فان يكون بيعا وانفسدت الاجارة لجماله لك
فاذا مات الميراث والمستعير بطل الاعارة كما بطل الاجارة بموت احد العاقدين وكل
استعار من رجل دابة عارية موقفة فلم يرد لها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى يهلك
بضمن قيمتها لان رد العارية يكون على المستعير ومقتضى لا يكون عليه وفي الوديعة
يكون على صاحبها وفي الغصب يكون على الغاصب وفي الاجارة يكون على الاجر رجل
اعار دابة وسمى مكانا معلوما فجاوزها ثم ردها لغير المكان المأذون فهلك في يد
كان ضامنا وفي الوديعة اذ السارق الوديعة حتى يضمن ثم خلع فهلك في يد بعد ذلك يبرئ
عن الضمان رجل عارضا شرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يد لم يصح هذا
ولا يكون ضامنا عند رجل قال لغيري دابة ففقدت قال بطل الدابة لا يلزم
فان لم يكن ركبها كان لقوله قوله المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا يتقبل قوله
ويكون ضامنا لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير واذا قال رب الدابة
اجر تكلمها وقال لا يلزم اعترى كان لقوله قوله الركب مع عينه ولا ضمان عليه لا فمات
على ان الركب كان باذن المالك رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد لم يتفق
له الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليندبه الى الرستاق وسلم الى صاحبه
فهلك الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير نفسه كان ضامنا
بالدفع الى غير وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان الاعارة المطلقة للمستعير
ان يعبر غير سوا كانت الاعارة فيما تفاوت الناسخ الانتفاع كالركوب والبس
او لا يتفاوت كسكف الدار والحمل وان كانت الاعارة لغير المستعير نفسه فالدفع الى
كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس ان يبرئ غير فلا يكون له ان يدفع الى غير هذا
على قوله من يقول ان المستعير لا يملك الايداع ولو قال الميراث يدفع الى غيرك كان ضامنا

على كل

على كل حال اذا دفع الى غير رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى
المقبر دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله لا يكون ضامنا
استعار سورا للذين فسرقوا من الذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم
ينصبه في الحياطة كان ضامنا رجل استعار دابة فنام في المغارة ومعه دابة في يد فجاء
وقطع المقود وذهبت الدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق معه
المقود من يدك وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا لم نام على وجه
مكن من المقود من يدك وهو يعلم به يكون مضيقا قبل هذا اذا نام مضطجعا فان نام
لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يدك ولكن الدابة يكون بين يديه
لا يضمن فمنا اول رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط الذي يكون فيه رجل
على الباب خشبا كذا خرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع ولو استعار
بقرا واستعمله ثم تركه في المرحل للذي فضع ان علم صاحبه ان صاحبه يرضى يكون الثوري
المسرح وحين لا يضمن وان لا يعلم بذلك فمن رجل استعار من آخر ثورا فاعاره ثورا سنائي
فمسين جمع المستعير من هذا الثور وبين ثور له يساوي مائة وقرنها سقط المستعار قالوا اذا
فعل مثل ما يفعله الناس لا يضمن ولا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون
المعير اضمارا رجلا ان يسكن في بيت واحد مناهما يسكن في ثلثه منه واستعار احد
من صاحبه شيئا ثم طلب العارية فقال للمستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زانك
قالوا ان كان البيت اديما لا يكون المستعير راد ولا مضيقا فلا يكون ضامنا رجل دخل الحمام
فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسرت كود الفقا من يد عند الشرب لم يلزم
الفقته ابو بكر البخاري رحمه الله لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان
من سوء امساكه يكون ضامنا رجل اعاش اجير او تلميذ واستعار حمارا فسقطت العباءة عن
الحمار في الطريق قال ابو القاسم ان سقط من عصف اجير كان الاجير ضامنا وان لم
يعتف الدابة لا يكون ضامنا رجل استعار من رجل دابة فحضر الصلاة ودفعها الى غير
ليسكنها فضاقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان المستعير شرط في العا
ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك الايداع وان لم يكن
كذلك لا يضمن لانه يملك الاعارة في هذا الوجه فملك الايداع وذكر محمد رحمه الله في
السير ان المستعير اذا دفع الى من ليس عيا له كان ضامنا **وقد**
في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب رجل استعار من رجل ثورا ثم طلب الميراث يرد فقال للمستعير
نعم هو ذى دفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن
الرد وقت الطلب لغيره عليه وان كان المستعير قادرا على الرد فان اخبر الميراث السخط والركا

في الاستاذة من المستعير وكذا اذا لم يظهر المخطط ولا الرضى لا يثبت بالشك فان
صرح بالرضى لغير المستعير وقاسمها باقتضاع ثم جازها بالكتاب وطالبه بالرد فلم
يخبر بالضياع ووعده الرد ثم اخبر بالضياع قال بعضهم ان لم يكن ايسا من وجوده لا يثبت
عليه وان كان ايسا من وجوده كان ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يتقبل دعوى
الضياع منه لانه مناقض امره استعارت سواك لتليس فليست به وهي شي فليست
فحق السراويل لا ضمان عليها لانها غير مضمونة رجل باع من اخير عسيرا فاعاره اليابح حاره
لحق العسيرة فلما حمل ولد سرق الحمار قال له اليابح خذ عذره وشقه كذلك ولا يحمل عنه فانه
لا يستمسك الا هكذا فقال المشتري نعم فاحد غداره ثم حل عنه بعد ساعة وترك الحمار فاسرع
في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرط مفيلا فاذا خالفه صار غاصبا وكذا
فراعه رجل شيئا وقال له لا يدفع الى غيرك فذبح وهلك عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر
من المستعير انه دفع بغير اذنه وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف الناس في الاقتناع بغير
لا يضمن ايسر لو المالك الصغير ان يعير شيئا من ماله وله الصغير المأذون فان فعله كان
ضامنا والمعتق المأذون اذا اعاره ماله صحت الاعارة رجل استعار من رجل ثوبا فقال له
المعير اعطيك غدا فلما جاء الغدا خذا المستعير الثوب من بيته عند خبيته واستعمله وعاد في
يد كان ضامنا لانه لم يخذ بغير اذنه وقدم قبل هذا اذا استعار من اخير ثوبا غدا فلما جاء
مطلبا الثوب نعم ثم جاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثوب فاحد الثوب من بيته واستعمله وهلك
قال ابراهيم ابن يوسف رحمه الله لا يضمن ان غدا خذا الثوب من بيته غدا وكان صاحب الثوب
اجابه نعم غدا وهما قال صاحب الثوب اعطيك غدا ووعده الا عطا وما اعاره رجل من
عنده رجل خاتما وقال للرجل من ختم فذلك الخاتم عندك لا يملك بالدين ويكون الدين على
حاله لانه ضار عارية وله ان يخرجه الخاتم من ارضه ثم يهلك بملك بالدين لانه عا
وهنا قالوا هذا اذا امر الختم في ختمه وان امر ان يخرجه في السبابة فملك بالدين الختم بملك
بالدين لان هذا امر بال حفظ لا بال استعارة به فلا يخرج من ان يكون رهنا وكما بان ان يخرجه
به في الختم ويحمل الختم من جانب الكف يحمل الختم من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة هو
وما لو امر بان يخرجه به في الختم ولم يخرجه ان يحمل الختم من جانب الكف سوا ويكون اعارة هو
الصحيح رجل قال لغيري من غير ان يستعير خذ عيدي هذا واستخدمه يكون ذلك وبعده
ويكون طعام العبد على يده واستعار رجل من رجل عبدا فطعام العبد يكون على المستعير ان
يفقه المستعير يكون على المستعير رجل استعار من محبة رجل غيرته قال الفقيه ابو بكر البجلي
رحمه الله راي العبدان المروني قال راي عبد الله ابن المبرك يستعمل من محبة غير ولا
يستأذنه وعن ابى الباركة رحمه الله ان رجلا استأذنه ان يستعمل من محبة فقال ما هذا

رجل

لودع الباردة وعن سفيان الثوري سيل عن هذا فقال هو الغير فليستأذنه قال الفقيه
ابو الليث رحمه الله ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه ولكنه يعلم انه يريد ان يستعمله فانه لم
يأذنه له ولم ينفه فلا بأس ولو انه استعمله من غير ان يسلم ولا اشار اليه بشي فلا حرج ذلك
الا ان يكون بينهما انسا ط فلا بأس به رجل دفع الى رجل سكر ليشرب في عرس قال ابو بكر البجلي
رحمه الله ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا ان يدفع الى غير ليشربه وان شربه كما امر ليس له ان
يلتقط منه وهو لو دفع الى رجل درهما ليقربه على الفقراء ليس له ان يأخذه لنفسه وان كان
فقيرا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا هو القياس ولكن يأخذها لان المنزلة بالهبة وبما
الا باحة على السهولة لا على الاستقصا فلما امر ان يشرب صار كأنه اباح له ان يلتقط وان لم
لنفسه مقدار ما يحبس الناس رجل قال لغيري جملتك في حل في ساعة او قال جملتك في حل في الدنيا
قال ابو بكر البجلي رحمه الله يصرف في حل في الدارين ولو قال لا اخاصمك ولا اطلبك ليس هذا
بشيء وحته على حاله رجل بنى في دار العارية حايطا بالرهص واستاجر الاجر بعشرين درهما
لبنائه اراد ان يسترد الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار والحايطة فبقي ما دام قايما واذا
هدم لم يكن للتراب قيمة فاراد المعير ان يسترد الدار قال له المستعير رد علي نفقتي في هذا الحايطة
والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس للمستعير هدمه ولا له ان يرجع بما انفق في
العارة اراد به اذا انفق بغير اذن صاحب الدار فليس له ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحب
لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب ملك لصاحب الارض رجل دخل كم صدق له وتنا
شيئا بغير اذن قال نصير رحمه الله ان كان يعلم ان صاحب الكم لو علم بذلك لا يباي ولا ينفقه حيا
ان لا بأس به رجل استعار كتابا ليقول في حقه في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكن
اصلاحه ينبغي له ان لا يصلحه لانه تقرب في ملك الغير بغير اذنه وان علم انه لا يملك اصلاحه
فان اصلاحه جاز لانه مأذون دلاله ولم يصلحه لا يكون انما لان الاصلاح ليس بواجب
عليه رجل قال لغيري اعزني وابتك في سجنين او قال الى فرسجين عن محمد رحمه الله انه قال
له فرسجان ذاهبا وجائيا استعسا نا قال قلته لك كل عارية يكون في المصير في التشيع والجماع
وفي القياس هو على الذاهب خاصة ليس له ان يرجع عليها وعن ابى يوسف رحمه الله اذا استعار
دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويغيرها غير وان لم يسم لها موضعها ليس له
ان يخرج بها من الموضع رجل استعار من رجل امه لتضع ابنه له فارضته فلما صار العبيبي
لا ياخذ الا منها قال له المعير اردد علي خادمي قال ابو يوسف رحمه الله ليس ذلك وله اجر
مثل خادمه الى ان يظم العبيبي وكذا في استعار من رجل فرسا ليعير وعليه فاعاره اياه اربعة
اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذ كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشيرك
في موضع لا يقدر على الكراء المشركان للمستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعلي

له ان لا يصلحه لانه تقرب في ملك الغير
مخير اذا علم انه لا يكون يكون
اصلاحه فان اصلاحه جاز لا يملك اذن
دلالة

وله

المستعجل من الفهم من الموضع الذي طلب صاحبه الى اذ في الموضع الذي يجد فيه كرا او شرا
 رجل قال لغريم قد جعلت على هذه الدابة قال ابو يوسف رحمه الله هو عارة وكفى لولا
 جعلت عليها في سبيل الله رجل استعار محلا او قسطا طاو هو في الموضع فافعل ذلك عن
 ابي يوسف رحمه الله عليه ان لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا او عمامة او سيفا فافعل
 كان ضامنا رجل قال لغريم هذه الدابة لك مخدود فاعمل اليه عن عمد عن الحنفية رجل
 عليها ان هذه عارة وانما محلة يسكنها وكذا ذلك مخدود الارض زراعتها فكل شيء يحتاج الي
 منفعته كخدمة العبد وخدمة الارض وليس الثوب وركوب الدابة والتمتع بغيرها
 ليستطه فوقع عليه من بين شي أو عشر فوقع عليه فخرق لا يكون ضامنا والله اعلم ٥
كتاب
 رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء وقل بعضهم كل رفعها وتركها افضل قالت
 المتشقة لا يحمل رفعها والصحيح قولنا انما يخصها في ما تملكه كانت اللقطة دراهم او دنانير او دنانير
 او شاة او حمارا او بغلا او فرسا او ابلا وقال الشافعي رحمه الله في البغل والحمار والغرس والابل التركة
 افضل وهذا اذا كان في الصحراء وان كان في القرية ترك الدابة افضل واذا رفع اللقطة بغيرها
 اللقطة لينة او جديت غلالة او عندي شيء من جعته بطلت فلو على واختلت الروايات في ذلك
 التعريف قال محمد رحمه الله في الكتاب يعرفها حولا ولم يفصل شيئا اذا كانت قليلة او كثيرة وعن ابي حنيفة
 روايتان في رواية ان كانت مائة درهم او ثيابا مائة درهم فافعلها بغيرها حولا وان كانت اقل
 من مائة درهم كانت عشرة فافعلها بغيرها حولا وان كانت اقل من عشرة فاعمل على حسب ما رأى وقال
 بعضهم الى خمسة يحفظها يوما وليلة وفي خمسة الى عشرة يحفظها اياما وفي عشرة الى خمسة عشر يحفظها جمعة وفي
 الخمسين الى مائة يعرفها شهرا وفي المائة الى مائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين الى الف يحفظها
 حولا وقال بعضهم في الدرهم الواحد يحفظها ثلاثة ايام وفي الدينار فضاء يحفظه يوما ويعرفه وان
 كان قد دون ذلك ينظر فيه ويسير ثم يتصدق وقال الشيخ الامام الاجل شمس الدين السرخسي رحمه الله
 ليس هذا تقدير لازم بل يعوق ذلك الى رأى الملقط يعرف الى ان يغلب الى دابة ان صاحبه لا يطلب
 بعد ذلك فبعد ذلك في القليل ان جعلها بغيرها الله وان لم يجز فهو بالخيار ان شاء الله حتى يجز
 صاحبها وان شاء تصدق وان تصدق بها ثم جاء صاحبها كان فصاحبها بالخيار ان شاء الله الصلقة و
 يكون التوبة وان شأها الصدقة فان كانت اللقطة قاعة في يد الفقير اخذها من الفقير وان لم يكن له
 كان له الخيار ان شاء الله ان شاء الله وان شأها الملقط وايضا من رجع على صاحبه شيء فان من الملقط
 ملكها الملقط من وقت اخذها ويكون التوبة وان اراد الملقط صرف اللقطة الى نفسه فهو على
 وجهين ان كانت شيئا لا يطلبها صاحبها كالنوى وقشر الرمان فهو على وجهين ان وجدها الملقط
 عن حجة كان له ان يتبع بها وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذ

لا يجوز ان يبيع الملقط بغيرها حولا
 ولا يجوز ان يبيع الملقط بغيرها حولا
 ولا يجوز ان يبيع الملقط بغيرها حولا

لانه وجد عن الله وان كان الملقط وجدها حوله بحجة المبلغ ان يتبع بها قبل التعرف لان
 انها سقطت من صاحبها وان لم يلقها وان كانت اللقطة شيئا يطلبها صاحبها واراد الملقط ان يبيعها
 الى نفسه بعد ما عرفها من التعرف فهو على وجهين ان كان الملقط غيبا لا يحمل له ذلك عندنا
 ذلك بامر القاضي وبغيره من وان كان الملقط فقيرا ان اذن له القاضي ان يتبعها على نفسه على ان
 يتفق ولا يحمل بغيره من القاضي عند عامة العلماء قال الشافعي رحمه الله في اللقطة شيئا اذا انتهى عليها يوم
 او يومان تغسها فان كانت كثيرا يبيعها بامر القاضي ويخطونها وان كانت اللقطة شيئا يحتاج الى
 ان كان شيئا يمكن لجارته بولج بامر القاضي يتفق عليها من الفان اتفق عليها من مال نفسه ان فعل
 ذلك بامر القاضي يرجع على صاحبه وبغيره من القاضي لا يرجع وينبغي للملقط ان يشهد عند رفع اللقطة ان
 يرفعها لصاحبها فان شهد كانت اللقطة امانة في ذلك وان لم يشهد كان غصبا في قول الحنفية وفي
 حقه عليها وعلى قوله ابي يوسف في امانته على كل حال اذا لم يكن من قصد الخط لنفسه ولا يضمن الملقط
 الا بالتعدي عليها او بالتعدي على الملقط اذا امكنه ان يشهد وان لم يجز احدا يشهد عند رفعه ان كان
 واشهد عند الرفع يأخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا لان ترك الاشهاد مع القدر عليه
 الضمان رجل رفع لقطة واشهد بخارج رجل ادعى انما له وذكر وزنها ويكفيها وعددها وكل علامة كانت
 فاصابت جمع ذلك فلم يرجع اليها الملقط وطلب البينة لا يجز الملقط على الدخ اليه على قوله محمد رحمه الله
 يجز على الدخ الى المحل يملك فيها اليه بالحق ثم جاء آخر وقام البينة انما له فان كانت اللقطة قاعة
 في يد الاول يأخذها صاحبها منه اذا اذنت في الاشياء على احد وان كانت هائلة او لم تقدر على اخذها
 فصاحبها بالخيار ان شاء الله وان شأها المبلغ وذلك في الكتاب ان كان الملقط دفع بقضا
 قاض ضمان عليه وان كان الدخ بغير قضا فمن قبل مات في البداية كان له دفعه ان يبيع حماره
 ومناعه ويحمل ثمن ذلك الى اهله عثم او يترجم في مكان مجمع من جرها واخاها في ذلك المكان
 بما انسان ورفع ذلك قالوا ان كان ارباب الغنم ميا والرايين اجتمع جرها واخاها وشحنون في كل
 ذلك كذا ذلك يكون لهم ولا يجوز لغريم ان يرفع ذلك وروى هشام اذا اجتمع سرقين الدابة في
 الحان وترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن اخذها لا لصاحب الحان خطب وجد
 في الماء ان لم يكن له قيمة فهو لاهل الحان وان كان قيمة يكون لاهل الحان وكلم اللقطة معلوم
 ولا شفاع ولا كراهي اذا كان في شهر راحة الواجب خطه وان لم يكن هذا مما يفسد تركه
 وجد حوزة ثم عرفه حتى بلغت عشرة اذنت قيمة فان وجد الكل في موضع واحد ففي لقطته
 لها قيمة وان وجدها في موضعين فكل واحد والصحيح انما يجوز له اللقطة كذا في الرواية اذا وجد
 متفرقة ويكون له قيمة فانه يجوز اخذها في ثوبه ما يدرى ما ذرة في حوزة المباح كان ذلك
 المحذور حتى وجدها في ثوبه لا يجوز ان يبيعها فانه لا يكون له ان يبيعها في ثوبه في يوم القيس
 بخلافه لقطته بخلافه لا يجوز ان يبيعها فان كان ذلك في الموضع لا يبيعه ان يبيعه شيئا الا ان يعلم ان

لا يجوز ان يبيع الملقط بغيرها حولا
 ولا يجوز ان يبيع الملقط بغيرها حولا
 ولا يجوز ان يبيع الملقط بغيرها حولا

وان كان لا يمكن اجارته ببيعها
 بامر القاضي

وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى
 جاوزه ممن

سالك

عن محمد

ولا يجوز

في جرحه ونفذ في رجله دما ولم يمت ولم يبق فيه شيء من روحه فبشرها ليس ان يلتقطه ولا
 دفع المأثور الى من لم يمت بعد ما نزل في كان للمأثور ان يلتقط **رجل** وضع طشتا على سطح
 فيه ماء المطر فاجاز رجل ورفع ذلك الماء فان كان صاحب الطشت وضعه له لا كان الماء وليس
 انكي ان رفع كمن نصب شبكة فتعلق بها صيد فان الصياد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن
 صاحب الطشت وضع الطشت لجمع فيه الما يكون له **رجلان** لكل واحد منهما قطعة واحدة
 من شجرة صاحبه فلما وضع في شجرة نفسه فان كان صاحب الشجرة الاولى اخذ من شجرة الجمع
 فيه البع من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كان ذلك لصاحب الشجرة الاولى وله ان يأخذ من
 شجرة الاخرى وان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ خلطه بغيره كان للمأخوذ منه
 ان يأخذ منه المأخوذ وان كان المأخوذ منه لم يمت وموضع الجمع فيه البع ان كان في ملكه فجمع
 بجمع فيه البع لا يمتع احد فان اخذ الاخذ البع من الحزن الذي في احد صاحبه لا من الشجرة
 فله وان اخذ من الشجرة يكون غصبا فيرد على المأخوذ فيه عني ثلجه ان لم يكن خلطه
 بثلجه وان كان خلطه كان عليه قيمة رجل دخل ارض اقوام جمع السرقة والشور والبيع
 ابو جعفر محمد هذا شيء يجري فيه الاباحة دون الشيخ والفضة ارجواك لا يمتع باس في ملكه الرجل
 اذا دخل ارض رجل اخر للاحتشاش والقباط السبا لان تركها صاحبها لانها يكون الاباحة قبل
 له وان كانت ارض السبا في الجوزان يترك هناك يلتقط الناس قال ان كانت السبا لم يمت
 في استخرج على جميع ذلك اجبر على الصبي بعد موته الاجير شيء ظاهر لا يجوز تركه وان كان لا
 يفضل منه او يفضل شيء قليل لا يفضل باس تركه ولا باس لغيره ان يلتقط قاع داره فيكون
 فسكنها واجتمع فيها سرقة كثيرة فجمعها للمقاطع قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله يكون
 السرقة لمن يملكها وان لم يفعل ذلك واحد منهما في من سبق برضا وقال القاضي الامام
 علي السعدي في من سبق يد اليها ولم يمت في مكانه حتى قاله لوان رجل اضرب جائط وجعل
 موضع الجمع فيه الدواب فسرقتها من بيت يد اليه خلا من نصب شبكة قال صاحب الشجرة
 يكون اولى لان هذا الدواب اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا يحق فعل الصيد اما
 ههنا اعترض على فعله فعل معتبر هو دخل في جائط الدواب وانه في هذا الموضع وكان ينبغي ان
 تكون صاحب الدواب اولى بسرقة الدواب لان الناس لا تعارض في ملكها فيكون من سبق
 ذلك اليها بالبيع **رجل** له دار يواجر بها انسان بالادوية في داره فاجتمع في ذلك بقر
 قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من يدعيه ان يجمع الله شيئا فكل من اخطى
 فهو اولى به لا بد مباح وان كان من يدعي صاحب الدار يجمع السرقة والبيع فصاحب الدار اولى
 لا بد من الدار الاخرى في وقت كذا فان امة ههنا في سرقة الدابة اذا كانت في الحان ساحة
 يمتدح فطرح صاحب السكة فيها الدواب والسرقة والرواد حتى يجمع من ذلك شيء كثير فليس

لا يمكن له ذلك ولا ان يجمع منه شيء
 الشجرة في السرقة وله ان يجمع
 البقرة

الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله ان كان صاحب السكة طرورها على وجه الرمي والاباحة **الشيخ**
 حصل هذه الساحة له ذلك يكون ذلك له وان كان لم يمت في الساحة له ذلك في من سبق يد اليها
 بالبيع وقال القاضي علي السعدي رحمه الله في من رفع وقال من يمتدح المكان فليس شيء حرام
 برى دخل دار رجل وخرج فيها اخر واخذ قالوا ان كان صاحب الدار في البيت سدا لكونه في
 لصاحب الدار لانه اخره فملكه وان لم يفعل صاحب الدار له ذلك في من اخذ لانه مباح لم يملكه صاحب
 الدار وان كان له حمام فاجام اخر وخرج فالخرج يكون لصاحب الدار لانه تبع ملكه وان كان
 الحمامات ان كان صاحب الناس يدعي ان بعض الخلفاء رأى بكة حماما كثيرا فاحرقها لئلا يخرج عن
 وخرج الكل وصلى لها واعطى كل حمام درهمين **رجل** اخذ بروج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويملكها
 ويعلمها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر به الناس وان اخلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان اخذ
 فان اخذ وطلب صاحبه يرد لانه بمنزلة اللقطة والفضالة فان لم يأخذ فخرج عن ذلك فان كانت الام
 غربة لا يتعرض لانه ملك الغير وان كان الام لصاحب البرج والغريب ذكر فان الفرج يكون له ذلك
 البقرة وان لم يعلم ان في برجه غريبا قالوا لا شيء عليه ان شاء الله تعالى لان الاصل عدم الغريب **رجل**
 وجده غرضا لقطه ففرها فلم يجد صاحبها وهو فقير فباعها واشترى الثمن على نفسه ثم اصابه الا وقالوا
 لا يجب عليه ان يصدق على الفقير مثل ما اشترى على نفسه امرأة وضعت ملائحة فاجازت امرأة اخرى
 وضعت ملائحة ثم جازت الاولى فاخذت الملاءة الثانية وذهبت لا يبيع الثانية ان يبيع علاه لان
 لانه اشترى ملك الغير فان ارادت ان يبيع بها قالوا ينبغي ان يصدق هذه الملاءة على ابنتها ان كانت
 فقيرة على نية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان وصفت ثم تبك الملاءة منها وسعها الا شفاع بها لا
 بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصديق وان كانت غنية لا يحل لها الا شفاع بها وكذلك الجواب
 في الكلب في اسرق وترك له عرض **رجل** لقط لقط فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا ضرورة بينه
 ومن ذلك الرجل يخلو في الودعة فان في الودعة يكون للرجل ان يأخذ من الثاني لان في اللقطة الثاني
 كالاول في ولانه اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الودعة **رجل** اخذ ثوبا لغيره
 فامر القاضي ان سقى عليها ثم هلك الثوب كان له ان يرجع على صاحبها بما اشترى عليها لان لا نفاق
 بامر القاضي كالانفاق بامر المالك **رجل** غريب مات ذرا رجل وليس له رث معروف وخلف ما يباي
 خمسة دراهم وصاحب الدار ففرم لم يكن له ان يصدق هذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة
 رجل غاب وجعل داره في يد رجل يجرها وبيع اليه ليحفظه ثم فقد الباقي فله ان يحفظ المال وليس له ان
 يبيع الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب غير معلوم كمثل ان مات فيقول الوكيل ولا يكون الرجل وصيا
 رجل لقط لقطه فهاك عنده فان كان للقط حتى اخذها قالوا اخذها لا يرها على اهلهما وشهدا
 على قتاله لا يكون ضامنا وان لم يكن له على ذلك منه وصدقة صاحبها في ذلك فذلك له وان كذب
 اخلفوا منه قال ابو حنيفة رحمه الله عليها فضا من وقال ابو يوسف لا يكون ضامنا وعليه العين

بانه ما اخذها الا ليعرفها هذا اذا اتفقا على كونها لقطه وان اختلفا في كونها لقطه قال صاحب
المال اخذتها غصبا وقال الملتقط كانت لقطه وقد اخذتها كان الملتقط ضامنا في قولهم جميعا الملتقط
اذا اقر لقطه رجل واقام رجل آخر البيعة انما له يقضي بها لصاحب البيعة وان اقر بها رجل ودفعها
اليه فاستملكها ثم اقام البيعة انما له فان كان دفع الاول يقضاه او غيره قضا كان لصاحب البيعة
ان ضمن القايض لا يرد يقضي له غير ذلك عن اختيار فكون غرضه الغاصب اذا اخذه صاحب البيعة يرجع
هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب ان اختار صاحب البيعة يضمن المداخ فان كان الدفع
غير قضا كان له ان يضمنه وان كان الدفع بقضاء لم يذكر في الكتاب شي ان يكون السلة على الاختلاف
على قوله ان يوسف ليس ذلك على قولهم رحمه الله له ذلك **كتاب القسط**
القسط رجل وجد لقطا ان كان يعلم انه لو لم يلتقط لاصح له ان يلتقط وان كان لم
انه لو لم يلتقط يملك لا يحاله يفرض عليه ان يلتقط واذا التفت يكون امانه في ذلك ويكون القسط
حرا مسلما حتى لو مات قبل ان يعقل يصلي عليه وتحتي نفقه من بيت المال واذا اجمعت القسط جناية يكون جازا
في بيت المال المسلمين وان مات القسط وترك ما لا يصرح له بيت المال وان اتفق الملتقط عليه من مال
نفسه يكون مطوعا لا يرجع بذلك على القسط وان امر القايض ان يفتق عليه من ماله على ان يكون ذلك
دنيا على القسط فما اتفق يكون دينه له على القسط كما لو امر البائع رجلا ان يفتق عليه من ماله كان
للمامور ان يرجع على الامر ما اتفق عليه وان امر القايض ان يفتق عليه على القسط ولم يقل على ان
يرجع بذلك على القسط اشار في الكتاب لا انه لا يرجع عليه بما اتفق بعد البلوغ وقال الطحاوي رحمه
له ان يرجع عليه اذا اتفق بامر القايض وان اشترط الرجوع كالبايع اذا امر رجلا بان يفتق عليه ولم
يشترط الرجوع كان له ان يرجع وان امر القايض بالاتفاق وشترط ان يكون له الرجوع على القسط
ولا يدعي الملتقط بعد بلوغه انه اتفق عليه بامر القايض كذا اذا صدقه القسط يرجع بذلك عليه وان
كذب في الاتفاق لا يرجع الابنية وحكم القسط بعد بلوغه في شهادته وجاياته والجنابات
عليه وحججه حكم المسلم بخبر شهادته في كل يجوز شهادة الخ المسلم عندها ولو ادعى رجل ان القسط
انه بعد ما بلغ القسط او هو صغير يعجزون نفسه مع تصديقه استحسانا واذا اتى الملتقط ان يفتق على
اللقط وسأل من القايض ان ياخذ منه القسط فان القايض لا يتسل منه القسط الابنية فان اقام البيعة
انه لقطه كان القايض بالخيار ان شا قبل منه القسط وان شام قبل لا نه القسط قد التزم حقه
وتربيته فلا يمكنه ان يعزله نفسه ولا يصدر معزولا الا بعزل القايض والاولى للقايض ان يتقبل
منه اذا علم انه عاجز من الحفظ بنفسه فان قبله القايض بوضعه في يده فله ان يفتق
عليه على ان يكون ذلك دينه على اللقط ثم ان الملتقط سأل من القايض ان يرد عليه كان القايض
بالخيار ان شاره على ان شام يرد رجل القسط لقطا فجا آخر لا ترضه منه واختم الاط والتاني
الى القايض فان القايض يرضه الى الاول لان الاول كان الحق بقطه ولو كان الملتقط دفع القسط

بما اتفق بعد البلوغ
في سنة ١٢٧٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
الذين هم الصراط المستقيم
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

الى

الى من يختار ولا يكون له ان ياخذ من الثاني لانه ابطال حتى نفسه عن اختيار ولو ادرك القسط
وعلى رجل اخر ولا يرد وان كان حتى جناية يعقله بيت المال ثم والى رجل اخر لا يصح ولا يرد ولا يملك
الملتقط على القسط ولو كان القسط او اتى بغيره من مع اقره او غيره وانما له ولا يرد الملتقط لا يرد
ان يحته فان فعل وهلك من ذلك ضامنا والملتقط ان قبل القسط حيث يشاء ولو ادعى الملتقط ان القسط
عند بعد ما عثر انه لقطه لا يتقبل قوله الا بجهة لان القسط محكوم عليه بالحرط والمهر ولو وجد القسط
لقطامع مال كان المال للقسط وان وضعه القايض في يد الملتقط وقال اتفق عليه من هذا المال جازا من
ويصدق الملتقط في نفقه مثله وما اشترى الملتقط بذلك المالك من طعام او كسوة كان جازا واذا مات
اللقط وترك مالا او لم يترك فادعى رجل عنه موثر انه لا يصدق الا بجهة ولو ادرك القسط كان قاضا
فان كان الملتقط في عصر من اعمار المسلمين فانه محبس في حجر على الاسلام استحسانا او خيلعوا في وضع
القياس والاستحسان قال بعضهم القياس والاستحسان في قبله اذا لم يسل في القياس يتقبل ويبي
الاستحسان لا يتقبل وقال بعضهم القياس والاستحسان في الجبر على الاسلام فتراد على الجبر في وفي
الاستحسان الجبر على الاسلام ولا يرد على الكفر في الصحيح واذا مات القسط قبل ان يعقل دينه من الدنيا
ان كان الملتقط وجب في كان المسلمون يصلي عليه كان الملتقط مسلما او ذميا وان وقع في روضة
او كنيسة او في قرية ليس فيها الا مشرك لا يجبر على الاسلام وان مات قبل ان يعقل في روضة كان القسط
لا يصلي عليه واعتبر المكان في حين الرواية ولم يتقبل الجبر في هذه المسئلة على مجموع اربعة ان وجد
سلم في كان المسلمون كالمسجد ومن يكون مسلما حكما وان وجد كافر في كان الكافر كالبويع والكيسية
يكون القسط كافر حكما وان وجد كافر في كان المسلمون او وجد في مكان الكفر انخلت الروايات
في هذه الوجوه في رواية كتاب القسط اعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى من رواية
الى سلمان بن عبد الواحد وفي بعض الروايات يعتبر بها وجد الاسلام في ايها كان لان الاسلام يطوى
لا يعل كالبويعين الا يربن احدهما مسل والآخر كافر يحمل الولد تبع المسلم وفي بعض الروايات يعتبر الذي
ان كان على القسط في الكفر بان كان في عنقه صليب وعليه ثوب ديباج بلبسه الكفر او كان مجرورا
وسيط الراس حكمه بكفره ولو وجد لقطا على دابة كانت الدابة للقسط كما لو وجد معه مالا آخر اذا وجد
في مكان الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا ينجح الابنية وفي الاستحسان
يصدق في دعوى النسب دون الميراث فان ادعى مسلم ان القسط عبد فاقام البيعة فانه يقضي له به
وانما يتقبل البيعة على قيمان الملتقط خيم باعتبار اليد فكانت البيعة قامة على المضم وان اقام دعي البيعة
من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين فلهذا اذا اقام بيعة من اهل
الذمة انه ابنه واقام مسلم بيعة من المسلمين انه عبد لا يتقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بيعة المسلم
وقال بعضهم اراد به الذي اذا اقام بيعة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه لا يتقبل بيعة لان الذي اذا
ادعى النسب مع دعواه في حكم النسب من غير بيعة الا انه يكون مسلما حكما ولا يسل الحكم باسلامه بين البيعة

البيعة

او

مادام حي

اللقط

وقال بعضهم في القيان لا يجبر على الاسلام
في سنة ١٢٧٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
الذين هم الصراط المستقيم
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

ولا تكلم بكفر بعد المينة ايضا لان هذه شهادة تمام في حكم الدين على مسلم فلا تقبل ذلك
 شهادة الدين على مسلم في نفسه ولا يفي به في الدنيا ولا في الآخرة ولا في القبر ولا في النيران ولا في
 كون احد ما الله عند احد ما يقضي به المسلم لان ذلك انفع للقيط ولو كان الصغير على مسلم ونصر
 فبذلك على المسلم انه عليه ولا على الذي انه انما ادعى ذلك معا فان الصغير يصير حرا وهو ابن النصر
 فخرج دعوى النصر لان فيه اثبات الحرية ولا يخرج دعوى مسلم باعتبار الاسلام لانه لا يحمل
 الصغير بها النصر في الاسلام يمكن في ذلك ولا يجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت المرأة
 القبط انه ابنها قال لا تقبل قولها الا بشهادة اربعة اهل من اهلها زوج فادعت المرأة انه ابنها
 من الزوج وانكلا الزوج الولادة فان الولادة لا يثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج
 وقال الصغير هو ابني لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين وان ادعى جعل القبط انه ابنه تقبل قوله
 من غير يمين لان في قوله قول الرجل مع العاصر للقيط وليس في ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها
 الا بشهادة اربعة اهل من اهلها زوج فادعت المرأة انها امة فادعت امرأتها انها امة
 بان شهدتها القابلة انها ولدت لثبوت النسب منها وان ادعت امرأتها انها امة فادعت امرأتها انها امة
 من النسب من ولدت وان ادعت امرأتها انها امة فادعت امرأتها انها امة من النسب من ولدت وان ادعت امرأتها انها امة
 ادعت امرأتها القبط انه ولد لها وكل واحد منهما امة على رجل على حدة اعنتها فادعت امرأتها
 منه قال ابو حنيفة رحمه الله يصير ولدها من رجل معها ولا يصير ولدها ولا للرجلين ولا لرجل
 رجلان معا كل واحد منهما قتل هو ولد من جارية مشتركة بينهما ثبت نسبهما وصير ولدها
 برثها ورثانها ولو كانت الجارية من ثلثة نكاحات بولد فادعت معا ذكر الفقهاء ابو الليث انه
 ثبت نسبهم جميعا وكذا اذا ادعى اربعة او خمسة وقال ابو يوسف اذا كانت بين رجلين
 ثبت وفي اكثر من ذلك لا يثبت ولو ان القبط ادعى رجل انه ابنه من زوجة ويأمنه
 فضيقه مولى الجارية يثبت النسب من القبط الذي ادعى في قولهم واختلوا ان هذا الولد
 على يكون ومعا لولده قال محمد رحمه الله حرم ولده عيدا وجعل القبط ولا يعرف ذلك
 الا بقوله وقال مولاه كذب بل هو عبيد فان كان العبد محجورا كان لقوله قوله المولى وان كان
 ماذونا في التجارة كان قوله قوله العبدان لا ماذون دناءة معتبره اذ اوجب القبط قتيلا
 في مكان عنده القبط فان الله والقصاص يكون على اهل ذلك المكان لبيت المال كالحرا اذ وجد
 قتيلا في مكان رجل القبط لقطام قتل هو غير خطا كانت يده على عاقله القاطن لبيت المال
 وان قتل عينا فان شا الإمام قتل القاتل وان شأ صاحبه على الدية في قوله الى حنيفة ومحمد رحمه الله
 وليس ان يعتق وقال ابو يوسف رحمه الله بحال الدية في مال القاتل والحرى اذا سلم في دار الحرب
 وخرج الميثاق قله رجل عدا كان على القاتل القصاص في قوله الى حنيفة ومحمد رحمه الله وعن ابني

نصرانيا

الزوج

بشهادة رجلين
 وان ادعت امرأتها انها امة
 فادعت امرأتها انها امة
 من النسب من ولدت
 وان ادعت امرأتها انها امة
 فادعت امرأتها انها امة

دفع

نه روايتان لقيط قتل انسان بعد البلوغ وجعل الحد على قاذفه ولو قذف انسان في امة لا يجب
 الحد على القاذف في القبط فحد القاذف والقصاص كغيره من الاحرار اذ اذ القبط فاقترع عبد
 فلان وادعاه فلان مع اقاربه ويصير عبدا للقرن وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد خبره بالقضاء
 اما بعد ما مضى القاضي بما يؤكد الحرية بان قضى القاضي عليه بحد كماله وقصاص في الطرف لا يبيع قراره
 بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجنايات والحدود والقصاص
 احكام العبد ولو كان القبط امرأة فاقترع بالرق لرجل وصداقها ذلك الرجل كانت امة لانا
 اذا كانت تحت زوج لا تقبل قولها في بطلان النكاح بخلاف ما اقرت انها ابنة اب الزوج فصداقها
 اب الزوج فانها يثبت النسب بطل النكاح لان الاخوة ينافيان في النكاح ابتداء بغير الرق لا ينافيان فان
 اعتقها للقرن وهي تحت الزوج لم يكن لها خلع العتق ولو كان الزوج طلقها وادعى فاقترع بالرق
 يصير طلاقا نسيان ملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلقه وادعى ولو كان طلقها شيئا اقرت
 بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العتق الا اذا اقرت بالرق بعد ما مضى حضان كان له
 ان يراجعها في المصنف الثالثة واذا ادرك القبط فزوج امرأته ثم انه عتق فلان ولا امرأته عليه صداق
 فصداقها لادم ولا يصدق على بطلانها وكذا لو استدان دناء او بايع انسانا او كفل كفا له او هب
 به او يصدق بصدقه ولم او كاتب عبدا او بتره ثم اقرانه عتق فلان لا يصدق على بطلان شيء في ذلك

الحضر والاباحه فصل في بيع

كلمه وبارك وبكم ما يتعلق به من شرائي بالدرهم المفضية طعاما ان لم يصف الشراء الغيب
 ولكنه نقد الثمن منها حل له ان ياكله ويوكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم المفضية ونقد الثمن
 منها لم يكن له ان ياكل ويوكل غيره وعن ثوراد انه سئل عن قوله الى حنيفة رحمه الله فمن اشترى بالغيب
 ودفع عن او اشترى بغير الغيب نقد الثمن من الغيب لا يصدق بشيء الا ان يشترى بالغيب
 ويدفع الغيب فاشترى بالدرهم التي كانت ودية عنه وعنه فيها قال في بيان اضاف الشراء الى
 الودعة تدفع الثمن من الودعة بصدق الرخ في قوله الى حنيفة ومحمد رحمه الله وان لم يصف
 الشراء الى الودعة التي من غير ما لا يصدق بالرخ في قولهم قالوا لا بأس للقاضي ان يقبل الصلة من ولي
 البلد التي من عليها تلكه هذا الى وغيره رجل دخل على سلطان فقدم اليه شيء من المأكولات قالوا ان
 اكل منها بائس من اشتراه بالثمن ولم يشتره الا ان هذا الرجل لا يعلم انه غيب فعينه فانه يحل له ان
 ياكل من ذلك اما الذي اشتراه بالثمن اذ لم يكن الشراء مضافا الى الغيب فظاهر اما الذي اشتراه بالثمن
 او اضاف العقد التي فالعقد لا يقع على العين المشار اليه فلا يمكن البحث في البيع واما اذا اضاف الشراء
 الى الغيب الا ان الرجل اذ لم يعلم ان الذي قدم اليه من الغيب فعينه فانه لم يعلم بالحرمة والا صلى في
 الاشياء الاباحه وان علم ان غيب فعينه لا يحل له ان ياكل لانه علم بالحرمة ومشاخنا قالوا لا بأس
 ان لا ياكل من طعام الوالي ليكون يقيم على الغائب قال الناطق اذا اهدى الرجل الى انسان او انا



مع الضيافة

ودفع الثمن الى الودعة او اضاف
 الشراء الى الودعة ودفع الثمن
 من غيرهما

من الغياض ان كان غالب مال المدي من الحرام سفله ان لا تسفل الهدية ولا ياكل من طعامه ما لم يحرم
انه حلال وشره واستقرضه من غيره وان كان غالب مال المدي من الحلال لا بأس بان يقبل الهدية ويأكل
ما لم يقين عند انحرام لان مال الناس لا يخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب واذا مات عامل من
السلطان واوحي ان يعطى الخطة للفقراء قالوا ان كان ما اخذ من الناس مختلطاً بماله لا بأس به وان
كان غير مختلط لا بأس به يجوز للفقير ان يأخذ اذا علم انه مال الغير وان كان ذلك الغير معلوماً ردة
عليه وان لم يعلم الاخذانه من ماله او من مال غيره فحلال حتى يتبين انه حرام وقال الفقهاء ابو
الليث رحمه الله ان كان مختلطاً بماله على قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما هو على ملك صاحبه لا يجوز
اخذ الا لبرده على صاحبه وعلى قوله الى حنفية رحمه الله ملك المالك بالخط ويكون الاخذان باخذ
اذا كان في يقة مال الميت فادعاه بقدر ما يودي به من حق الفقهاء مسلم وعاد نصراني الى داره ضيقاً وليس فيها
صدقة ولا خالطة غير ان ما بينهما من القولة قال بعضهم كل ما كان ياتخذ يذهب الى ضيافة نصراني لان هذا
نوع من البر وان لم يكن حرام بل هو مباح وقال بعضهم اذا دعاه المجوسي او النصراني الى طعامه وكوهم
ان يأكل وان قال اشترى اللحم من السوق لان المجوسي يبيع الخنزير والموقوفة والنصراني لا ذبيحة له و
انما يأكل هو ذبيحة المسلم وان كان الداعي الى الطعام يهودياً فلا بأس للمسلم ان يأكل طعامه لان اليهودي
لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي او المسلم رجلاً مات وكسبه كان من بيع الباذق قالوا ان توقع البقرة على
ذلك المالك كان ولياً فان عرف ان رباها رده على رباها لا ياتى عن بيع خبيث وان لم يعرف رباها تصدق
بها لان هذا ما حصل به خبيث فكان سبب التصديق اذا اخرج راعي الرد على صاحبه وكذا الحكم فيما اخذ
او قلنا ان توقع البقرة عن ذلك كان اولي واما الذي يأخذ الخنزير والعلامة الناجية قالوا حكم ذلك
اخذ لان صاحبه لا اعطاه عن اختياره غير عقد واما الذي اخذ العلم قالوا لا بأس به لان ما اخذ الاجرن
على تعليم القرآن في هذا الزمان يكتفى به في اللث الحافظة ككت في سبعة اشياء فحجت عما كتبت ان لا
يحل العلم اخذ الاجرن على تعليم القرآن وكنت اتقى لا سفي العالم ان يدخل على السلطان وكنت اتقى ان لا
يسعى لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجعلوا له شيئاً فحجت عن ذلك كله واذا اهدى ابو العبيد الى
معلم الصبي لولي مؤدبه في الاعيان وان لم يسأل ولم يجر عليه لا بأس به هو سجد للفرس وان طلب ذلك قالوا
في زماننا انه يطلب لخدمته والرجل اذا كان مطرباً مغنياً ان اعطى بغير شرط قالوا بياح له ذلك وان كان
ياخذ على شرط ردة المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه تصدق به وعن ابي بكر الاسكاف قال اذا
اكل من الغصيب عن اخيه من ماله ياكل حلالاً لا بأس به بالبيع فيصير ملكاً له قبل الاطلاع قالوا في
عنه وسعى ان لا يؤخذ بهذا كذا تجاسر الغاصب والمطلبة الى اكل اموال الناس فيغير نزله قوله تعالى ان الذين
اموال الناس ظلماً انما ياكلون في بطونهم ناراً ويصلون سعيلاً وهذا حال الظاهر من ذهب الى عندنا
المستلزم يكون على ملك المالك حتى لو صالح من الغصيب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك اجاز عندنا قال
نصير الكدوة الى الحلال اقرب وبه قال خلف بن ابوب وعنه ابو يوسف الكدوة والشبهة الى الحرام اقرب

يوسف

او يحرق

فان عند

روى الحسن

روى الحسن عن ابى حنيفة بن رجل غصب له افعى او حنة فطعن بها قال ابو بكر البلخي رحمه الله يحل له
اكله وعليه الضمان في قوله الى حنيفة رحمه الله وهذا ظاهر في حنيفة رحمه الله وان غصب
خطه وطعن بها او حناته ينقطع حق المالك ويصير ملكاً للغاصب قال ابو يوسف رحمه الله الحرام
قبل ان يرضخ صلبها من الحرام له اخذ الصدقة قال ابو بكر البلخي الا فضل له ان لا يقبل جازية
السلطان فان كان السلطان مالاً ورضخ عن آباءه يجوز له اخذ جازية قبل ان يكون فقيراً اخذ
جائزة السلطان مع علم ان السلطان يخطها غصبا الحرام له ذلك قال لان كان السلطان يخط
الدوام بعضها ببعض فانه لا بأس به وان دفع عن الغصيب من غير خط لم يجز اخذ قال الفقهاء
ابو الليث رحمه الله هذا الجواب يقيم على قوله الى حنيفة رحمه الله لان عندنا اذا غصب عاملاً من
وخطه بعضها ببعض ملكها الغاصب الا ان على قول ابو يوسف رحمه الله والحكم ملكها الغاصب يملكها
على ملك صاحبها سأل عن الرازي عن بيت المال هل للاعتيائه نصيب بل لا الا ان يكون عاملاً او
وليس للعتيائه نصيب الا لعتيائه في نفسه ليعلم الناس ان العتية والقران رجل خذارض الجوز
من عتية من تصرفها قال ابو القاسم نصيب الكوفة بطيب لهم اذا اخذ الارض من ارضه او استاجرها
فان كان الجوز كروماً او اشجاراً ان كان يعرف رباها لا يطيب الكوفة ولان لم يعرف رباها
طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف ملكها يكون الى السلطان ويكون غنمه ارض
الموات وسعى للسلطان ان يصدق نصف الخراج على المساكين فان لم يفعل ذلك يكون
انما واما نصيب الكوفة بطيب لهم ويطيب لمن اكل وذلك برضام وان كان لا يخلو ذلك عن بيع
شبهة الا انهم قالوا ليس ما تنازعنا من الشبهات وعلى المسلم ان سقى الحرام المعاني مرة ورجعها في
ارض الجوز وله مال اخذ من قبل السلطان وسعى نقول لا اقدم على اخذ في ارض الجوز قال الفقهاء ابو
بكر البلخي رحمه الله ان اكل من طعامه ولم يكن غيره ذلك الطعام غصبا ففيه سعة من اكله
لو اشترى لها طعاماً او كسوة من مال المسلم ليس بطيب ففيه سعة من تناول ذلك الطعام والشيء
وكون الامر على الذبح وارض الجوز ارض لا يندرس صاحبها على رباها واذا دخل بها فبذلها
الى الامام لم يكن منفعتها للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكاً لصاحبها شجرة في مقبرة
قالوا ان كانت نائمة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فالملك يكون له حتى يبيع بها ما شاء وان كانت
الارض مواتاً لا مالاً لها فجعلها اهل تلك الحلة او المقبرة مقبرة فان كان اقرار معلوم بان كانت
له وسعى ان يصدق بشيء وان كانت الشجرة بينت فيها فملكها يكون للقاضي ان رأى قلعها في اثمها
على المقبرة فعل بجمل وجد حرق ثم اخرى حتى بلغت عشرة اصدان فبذلها قال الفقهاء ابو بكر البلخي
ان وجدها في موضع واحد في اقطار وان وجدها في موضعين فبذلها ذلك من جمع ثلثة في اماكن
شترقة فصار لها قيمة فانها بطيب له وقد عرفت المسئلة في القطة قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله
عنه ان وجد الجوزات في موضع واحد او في موضعين ففي كل القطة لا يحل ملكه ان كان غنياً ولا في

لان على قول ابى حنيفة ومحمد رضي الله عنهما

فانما الشجر وموضعيه على الارض على مكان
ملكه في النخل وان ثقت الشجر
عند ما جعلت مقبرة

ابنهما

العنب

فی

10

۲۰۰۰

ذلك لانه ما دون ذلك عادة ولا يجوز ان كان على المائدة ان يعطى انسانا دخل هناك لطلب
 انسان او حاجة اخرى وكذا لا يدفع الى ولد صاحبها ما يدين وعنده وكذا وسنورد رجل عاقوم
 لا طعام ونقنم على خواتمه ليس هل هذا الخوان ان يتناول من طعام خزان آخر لان صاحب الطعام
 انما اباح لاهل كل خزان ان يأكل ما كان على خواتمه لا غير وقال الفقهاء ان القياس القياس لكذلك
 وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافة طباخا من طباخ على بعض الخدام هناك طباخا ايضا وكذا
 لو ناول الصنف من المائدة شيئا من الخوان قليلا من اللحم جاز استحسانا ولو ناول الطعام نفسه
 او الخبز المحرق فذلك جائز عندهم لانه ما دون ذلك عادة ولا يباح رفع الناقص هو حرام
 ما لم يقل صاحب الدار او غير رجل كل خير اهل فاجمع كسل الخبز ولا يشترى اهلها فله ان يطعم
 الحاجة والشاة والنقود هذا اولى من الالتقاء في النهر والطريق الا اذا وضع في الطريق ليل
 العمل وجعل الخديض فيه للقرابة او راحة فاجتمع مجلسا لاهل الضاد فعد طباخا صاحب الخوان
 قالوا ان كان هذا الرجل حاله لو امتنع عن الاجابة منهم عن قسمه لا يباح له الاجابة بل يجب
 عليه ان لا يجيب نه نفي عن المنكر وان لم يكن الرجل حاله لو لم يجيبهم عن القسم لا بأس بان
 الجيب ويطعم ويكره مصيبتهم وقسمه لان طباخه الدعوى واجبة او من ينفق فلا يمنع لمصيبة اقرب
 بها اما استماع صوت الملاهي كالضرب بالعضية وغير ذلك حرام لقوله عليه السلام استماع الملاهي
 معصية والجوارح عليها منقبة والفتنة بها من الكفر انما قال ذلك على وجه الشدة فان مع بقية فلا
 اثم عليها ويحكي عليه ان يحكمه كل الجهد حتى لا يسمع الماروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل اصبعه
 في ذنبه ما قاربه استماع العربى كما في قوله في ذكر النسي والخمر والغلام مكره لانه ذكر الفاحش اذا
 سادى الرجل نكلا من قوم وهو يعلم انه لو فاعم عنه فقلوبه لا يسمع ان يسكت وان كان علم انه لو فاعم
 لا يسمعون وسعهم ان يتكلموا في حقهم وان علم انهم يفسدون او يشتمون او فاعم وسعد ان يتكلم في حقهم
 خرجوا الى الغزو فيقيم قوم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان مكى الصلح ان ينظر المخرج فقل ذلك
 والا فستوم عليهم ولولا خالص نائم وحكي ان باحيفة رضي الله عنه شرب طعاما وفيه لعمري فم يدع الا
 لاجله وقال محمد بن عبد الله ان كان الرجل من يفتدى به فاجله ان لا يخرج رجل ظهر النسي في داره
 الامام ان يقدم اليها بلا للعند فان كف عن ذلك لا يتعرض له وان بكف فالامام بالخيار ان شاء
 جسده وان شالده سباطا وان شالده او رجوه من اره ويكره للرجل المعروف الذي يفتدى به ان يختلف
 الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امر بين يدي الناس رجل معه شربة يسبح بها العرق كونه ذلك
 لا شر فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما فلا بأس به لانه لا يكون للتكبر والتجبر فيكون
 ما كان على وجه التجبر اما ما كان الحاجة الضرورة فلا يكره وهو كالتزج للجلوس والامساك والامساك
 كان ذلك على وجه التجبر وان فعل الحاجة او ضرورة فلا يكره وكذا لا بأس بالرجل ان يربط خطا
 في اصبعه او خاتمه للحاجة **باب ما يكره النظر في الاواني في الاجانب والديك**

المختبر

قوله في رواية الاصل في رواية الشافعي
 في المسافر في غير الحرم

والتكبير

باب ما يكره النظر في الاواني في الاجانب والديك
 فاحته وكل ذات رحم حرم منه كالحواشي والاولاد والعمات والحالات الى شعراها وصدورها
 وراسها وذيها وعندها وساقها ولا ينظر الاظهرها وظهرها ولا يمس سرةا الى ان يجاوز الركبة
 وكذا الى كل ذات رحم من صراع او غيره كوجه الاب والمجدلان علاوة وجه الابن والاولاد والاولاد
 وان سفلوا ووجه المرأة المخلوعة باجماع فان لم يكن ينظر اجها في كالا جنسية وان كانت حرة المصاهرة
 بان الاختلاف فيها قال بعضهم لا ينظر فيها اباحة للنس والنظر وقال شمس الامعة السرخسي رحمه الله
 ينظر اباحة للنس والنظر لا ينظر الحرة للمؤنة وما لا يمكن النظر اليها من ذوات المحارم لا بأس
 منها بالاجابة لا يشترى الا الاجنبية فلا بأس بالنظر الى وجهها ويكره للنس لا ينظر لبطون ذوات رحم منه
 ولا الى ظهرها والى ما من سرها فانما يباح للنس والنظر الى هذه المواضع بغير شهوة وان كان محال للنظر
 الى ذلك يشترى او كان كثر رايه انه يشترى فانه يفتقر بصره ولا يمسها في كل موضع جاز للنس والنظر
 جاز له ان ساقها ويظهرها اذا امن على نفسه فان خاف عليها وعلى نفسه لا يفعل واذا سافر بها الى
 الاجلها وانظرها فلا بأس بذلك ولا ينظر لبطونها وظهرها ولا يفتقر بصره ولا يمسها في كل موضع جاز للنس والنظر
 ما امكن ويجوز النظر من امة الغيرة يجوز من ذوات المحارم وما ينظر النظر الباطل من صدام غير شهوة
 فان خاف على نفسه فليجنب النظر ان ينظر من الرجل الاجنبى من قربة الى قدمه سوى ما بين السرة
 الى ان يجاوز الركبة والركبة لا بأس بطلانه ايام بغير حرمه وسافر مع الحرم عندا كالحرم احراما طامعا
 او كافرا او الصبي المجنون لا يمسح بها والامة والمذنبه والكاذبة وام الولد معتقة البعض ان سافر
 بغيره فليجنب النظر الى مكانة الحرم التي لا قرابة بينه وبينها غير له الرجل الاجنبى لا ينظر لبطونها وظهرها
 ولا سفلها ما لا ينظر من الحرم للاجنبية سواء كان العبد حريبا او فلا اذا بلغ مبلغ الرجل واما الاجنبى
 الذي جف عاوى فبعض مشايخنا يحسب اختلاطه بالنساء والامم مائة لا يرضون ويمنع والمعبدان
 لا يدخل على من لا يدينه بغير اذنها اجماعا وفي احد قول الشافعي في بياح من يتدبر ما يباح الحرام ثم في وقت الحرام
 واجعل على ان العبد يسافر مع سيكته وللزوج ان ينظر لبطونها وظهرها واما امراة وكذا المرأة من
 النزع والمولى من امة والامة من مولاها واذا اراد الرجل ان يتزوج امراة فله ان ينظر الى وجهها
 فان كان محال ليشترى اذا نظر الى وجهها او كان كثر رايه انه يشترى فلا بأس ان ينظر الى وجهها مكشوفة
 وكذا لو دعى الى شهادته عليها او كان كافرا اراد ان ينظر الى وجهها عند الاقرار كان له ان ينظر اليها الى
 شئ ولا بأس بالرجل صليحة العجز التي لا يشترى وان تغرق حله وكذا لو كان الرجل شيخا من نفسه
 وعليها فلا بأس ان ينظر اليها وان كان لا بأس بالرجل ان ينظر من الرجل منى في تحت المسرع
 الى ان يجاوز الركبة والنظر للمرأة الى المرأة ينظر الرجل الى الرجل والركبة عند العورة والشرقة لبت
 عورة وروى الحسن بن علي حقه رحمه الله انه لا بأس للاجنبي ان ينظر الى قدم الحرة الاجنبية بغير
 شهوة كما ينظر الى قدم امة الغيرة مع الشترى لا يحل وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا خلف الرجل بطلان

الى

عمد في رواية الاصل في رواية الشافعي
 في المسافر في غير الحرم

والا

ما يكره

ما يكره النظر في الاواني في الاجانب والديك

ولا بأس بان يجعل المصنف من هذا او ينقصها او يضيفها عن ان يوسعها فانه كما جميع
 في المصنف الذي في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق
 في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 ما المصنف الذي لا يخلص من الذهب الفضة لا بأس من خفية الخلق والخلق
 والفضة والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 سوى الخلق من الذهب والفضة والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 بأس ليس له سلاح والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 الفضة والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 خلا الخاتم من الفضة والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 طشت من الذهب والفضة وقال ابو يوسف لا بأس من خفية الخلق
 ذهب الفضة والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 بان يفسد جيطان البيت بالبور والخلق والخلق والخلق والخلق
 الا انه كما في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 من الرجل قال ابو حنيفة رحمه الله ان يفسد ما في البيت من خفية
 ويشد ما كانها وقال ابو يوسف لا بأس من خفية الخلق والخلق
 في الجامع الكبير الذي في سن رجل فشد ما في البيت من خفية
 رحمه الله لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 ولكن ان يفسد من ذهب لا يفسد الرجل لا يفسد الخلق والخلق والخلق
 الختم بالخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 على فقال غلام هذا الفضة يفسد كراهية الختم الذي يقال له يفسد
 به لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 بالاعتناء ثم الختم بالفضة انما يحتاج الى الختم كالفاسي والسلطان
 عدم الحاجة فالخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 الكف ثم جعل في البيت الذي في ما في رجل فشد ما في البيت من خفية
 الاصاب قال ابو حنيفة رحمه الله يفسد في البيت ومناعه غير ضروري
 فانه يفسد في البيت وان كسر لا يفسد شيئا لانه لم يفسد الخلق والخلق
 ان يجعل في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 حتى شعر جبهة الغلام لانه يفسد في البيت وان كان لعبد للخدمة ولا بأس
 ان يفسد في البيت وعنه رحمه الله قال الخلق لا بأس من خفية الخلق والخلق

التمويه الذي
بالد

ممنوع من
التمويه الذي
بالد

عنه

اولا وقال آخر
في رواية الاشارة ان كان الخلق فاسدا
امراة خا اذ انة فاسدا فاسدا فاسدا

مسبلا

مسبلا فقال المصنف الفضة وقال رحمه الله لا بأس من خفية الخلق والخلق
 الخلق فقال ادق في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 عن الاشارة في الخاتم لان الخاتم لا يفسد في البيت من خفية الخلق والخلق
 بأس ان يكون الخاتم والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 الرجل اذا كان في البيت فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا
 التام في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق
 افسد من قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق
 هو حجب القول الذي في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 في رجل ليس هم افسد من قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 عنيها بغير حجب وان لم يكن حجبها بغير حجبها بغير حجبها بغير حجبها
 رجل يفسد على ما يفسد ان كان حجبها بغير حجبها بغير حجبها بغير حجبها
 حجبها بغير حجبها فاسد من قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 اذا كان مع الرجل فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا
 غسل الميت بغسل الرجل والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 في الاشارة في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 كان الحجب لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 في الاشارة في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 في المعاملات فان في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 فالمستور في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 كالعبد والمأثور في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 الظاهر في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 المولى وحلت كان العبد في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 عبدا فالعبد في قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق والخلق
 يتم كان ذلك لوط وان كان اكثر راحة ان الخلق فاسدا فاسدا فاسدا
 الخلق فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا
 في الكتاب لحي ان يفسد المأمون وهو ضابط في قوله تعالى لا بأس من خفية
 قلبه الله صديق فاسد من قوله تعالى لا بأس من خفية الخلق والخلق
 اهل الشهادة على المسلم ولا كان الخلق فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا
 من اصحابنا من قال المراد من العطف ان العبي كالبائع اذا كان مريضا وبقيت اعتبار البائع كما

في رواية الاشارة ان كان الخلق فاسدا

ويقال

في رواية الاشارة ان كان الخلق فاسدا
امراة خا اذ انة فاسدا فاسدا فاسدا

اذا كان ضياعا

فيه اعتبار الذكورة والحرية ويكون هو المانع في المعاملات والامح ان هذه العطف على
 الذي وان خبر الصبي والمعتق في هذا الخبر الذي لا يبرأ من اكله لان ما دخل على
 قوم من المسلمين اكلوا طعاما وشربوا شربا فادعوا اليه فقال الرجل ثقة فسمعهم عرفه هو
 هذا اللحم فوجه المجوسي وهذا شراب الطه فمقال النخ عن الذي لا يبرأ من اكله قال بل هو
 حلال فانه ينظر الى العالم فان كانا على ولا يلتفت الى قول ذلك الرجل الواحد الذي اخبر بالشر
 وان كانا يتهمان فانه ياخذ بقوله ذلك الواحد ولا يسمع ان تناول شيئا من ذلك سواء كان الخمر
 الحرة حلالا او حراما ذكر او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الديات ولو كان في التعم
 رجلان ثمان فانه ياخذ بقوله وان كان في التعم ثقة واحده فانه يعمل بالكثرة فان
 لم يكن فيه راي طهرى الحلال عنك فلا يبرأ من اكله وشربه وتوضا منه وان كان
 الذي اخبر انه حلالا لو كان ثنتين والثاني يزعم انه حرام واحد فلا يبرأ من اكله في الخبر الذي
 الحر والمملوك شوا فترج قول المتيقن وان كان الذي يزعم انه حرام مملوك ثنتين والثاني يزعم
 حلالا حراما لا ينبغي له ان اكل لرجل قول المتيقن رجل زوج امرأة فاحذر مسلم ثقة رجل او
 امرأة انها ارتضعا من امرأة واحدة قال في الكتاب اجاب ان يتنزه فيطلقا ويعطيا نصف المهر
 لم يكن دخلها ولا ثبت الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهده رجلان او رجل وامرأتان وعلى قوله
 الشافعي رحمه الله ثبت حرمة الرضا ب شهادة الاذيع من النساء انما يتنزه احتياطا لكان حرمة
 الوطى فيطلقها كذا يبقى معتقة ويعطيا نصف المهر قبل الدخول والكل بعد وان كان المسمى اكثر
 من المثل سمح لها ان لا تأخذ من شيئا قبل الدخول وبعد الدخول سمح لها ان تبتلى الزوج عما
 على المثل ان كان المسمى اكثر من المثل لان الزيادة انما يحكم النكاح وفي ذلك محمل وان لم
 يطلقها ولم يتنزه وسعه ذلك لان ملك النكاح لم يبطل بهذه الشهادة وان كان الذي اشترى
 جارية فاحذر ثقة انها حرة الا برين وانما اخذ من الرضا فان تنزه وعطيا نصف المهر فافضل وان
 لم سره وسعه ذلك لان ملك العبد لم يبطل بهذه الشهادة مسلم اشترى جارية قبضه فاحذر
 مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسي فانه لا ينبغي للشري ان ياكل ولا يطلع عن لان الخبر خبر حرمة العبد
 وعلان الملك وحرمة العبد حتى الله تعالى فيثبت خبر الواحد واما بطلان الملك لا يثبت بخبر
 الواحد وليس من ضرورة بثبوت الحرمة بطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقاء الملك خلاف ما تقدم
 لان بقاء النكاح لا يتصور مع بثبوت الحرمة المؤبد واذ لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة و
 اذا ثبت الحرمة مع بقاء ملك الميمن ههنا لا يمكن الرد على بايعه ولا ان يحبس الثمن عن البائع اذ لم يبطل
 البيع ولو كان لم يشتر اللحم ولكن الذي كان اللحم في يد اذن له بالتناول فاحذر مسلم ثقة انه ذبيحة
 مجوسي لا يخل له ان ياكل لانه اخبر بما هو حق الله تعالى فثبت الحرمة لذن له بالتناول ثم باع
 منه بعد الاذن او ملكه بسبب خبر غير ان اوجه ثم اخبر مسلم ثقة انه حرام العين لا يخل له

عدل

ولا يبرأ من اكله
 ولا يبرأ من شربه
 ولا يبرأ من بيعه
 ولا يبرأ من اكله
 ولا يبرأ من شربه
 ولا يبرأ من بيعه

تناوله

تناوله وان كان رجلا ملك طعاما او جارية بمثل او سبب من لا سبب ثم اخبر ثقة
 ان هذا العبد بن فلان الثقلاني غصبه منه البائع او الواهب والميت قال اجاب ان يتنزه
 فلا ياكل ولا يشرب ولا يتوضا ولا يطبخ الجارية لان خبر الواحد لا يثبت الحرمة فتنزه وان لم
 يتنزه وان لم يتنزه كان في سعة من ذلك لان المخبر بالخبر حرمة العين ولما اخبر ان من ملك
 منه كان غاصبا وهو مكن في هذا الخبر شرعا لان اليد ليل الملك فلهذا قال ان تنزه كان افضل
 وان لم يتنزه كان في سعة من ذلك ولو كان رجلا في يد طعام واذن لغريم بالتناول واخبر ثقة
 ان هذا الطعام والشراب غصبت يد من فلان والذي في يد شكرو فزعم انه لمان تنزه كان افضل
 وان لم يتنزه كان في سعة من ذلك وكذا اذا لم يكن الذي في يد ثقة لان اليد ليل الملك فاحذر
 انما اخبر بالحرمة حقا للمعتق بعتنه وقوله الواحد جعل حجه في حقوق العباد في حكم التمسك لا
 حكم بطلان الملك وكذا ان كان ما هو في يده لم يجرم ما عجز ذلك فانه يتوضا به ولا يتم هذا
 اذ لم يكن الذي في يد ثقة فان كان حلالا ثقة وزعم الله لم يعقب من احد خلف المشايخ فيه
 قال المقتبة ابن جعفر رحمه الله ههنا لا يتنزه بخلاف ما لو كان فاستقا وغير من المشايخ قال هو
 والا ولا سوا يتنزه وهو الصحيح لان ذاليد وان كان عدلا هو دفع الغصب عن نفسه فلا يبرأ
 قوله قول المخبر في حكم التنزه ولو ان رجلا اراد ان يشترى جارية ليرجل عدلا فاستقا فانه لا يبرأ
 مجوسي وقال الانصاب انه ذبيحة المسلم والقتاب عدل قال المقتبة ابن جعفر ان السامع يتحرى فان
 لم تقع الحرمة على شيء فضع الاباحة الاصلية على قول المشايخ لا يشترى واخذ بقوله من اخبر انه ذبيحة
 مجوسي ان البيع صار حراما على البائع بقوله المخبر انه ذبيحة مجوسي والبائع يدع الضرر عن نفسه
 فنكون متهما فلا ياخذ بقوله الواحد وقال الشمس الامة السخري رحمه الله كان شيخنا الامام يقول
 اذا اتى الصبي بما لا يبرأ من شترى منه شيئا واخبر ان امرته بذلك فان طلب الضابط عن
 لا بأس بالبيع لان بيع منه وان طلب منه الذي هو الجوز وما ياكله الصبيان عادة سعى ان لا
 سعى منه لانه كاذب فيما نقله فلا هو ولا كاذب الصغير هذا في وقد اذن لي في ان اهدى لك
 والصدق عليك لا ينبغي للسامع ان يقبل ذلك منه لان الاب لا يوافق الصغير هذا التصرف
 لا يصح اذ من خلاف ما قال هو في بيع الملك على يد هبة او صلقة فانه يجوز للسامع ان يقبل
 ذلك منه وكذا الصغير اذا اتاه عبد او امه افعاله ثم راي كفاه في يد غيره فليقل هو الذي
 في يد كانت الجارية في يد فلان وعلان ذلك يدعي افعاله والجارية تصدق ذلك الا ان الجارية
 كانت في واما امرت فلا تباين ذلك الا حقة وصيغة الجارية في قوله هذا والذي مسلم ثقة لا يبرأ
 للسامع ان يشترى منه لانه اخبر بخبر محتمل الصحة وان كان في اكثر راي السامع ان الذي في يد
 الجارية كان كاذبا فيما نقله لا ينبغي للسامع ان يشترى منه ولا يقبل هبة ولا صلقة لان قوله
 ذي اليد انها كانت في يد فلان وعلان يدعي افعاله اقرار منه بملك فلان فانه اكان في اكثر

الاولى
 لا يبرأ من اكله
 لا يبرأ من شربه
 لا يبرأ من بيعه

بعدة من المكي ولان طوافه جائز
 بغيرها وزعم ان الله والامة بعد ذلك
 انما لم يأت جارية

نقله

لا يدري انه لقن وها رب من اللغو من فانه حكم براه فان كان اكثر رايه انه لص دخل
عليه ليأخذ ماله ونفقه ان منعه وها رب من الخلق لو رجع او صاح باذن بالضرب
كان لصاح المنزل ان يقتله وان كان اكثر رايه انه هارب من اللغو من فانه حكم
ولا يقتله يجوز العمل في هذه المسائل بالمثل الذي عند الحاجة وانما يتصل بالمثل الذي في الدال
عليه بان حكم براه وها رب من الخلق لو كان عرفه قتل ذلك بالجوارح مع اهل الخير يترك ذلك على نه
ها رب من اللغو من فانه عرفه بالمثل مع اللغو من اهل الشر يستلزم بذلك على انه سارق
رجل قال العير ان فلانا امرى ببيع طيرة التي في منزله وقد فهم الى مشربها كان السامع ان
شربها منه وان قبض الجارية من منزله مولاهما اذا دفع المشتري الثمن الى بائعها ان كان البائع
ثقة او غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه انه كاذب ان وقع في قلبه ذلك
قبل الشراء لا ينبغي له ان يشترى حتى يسألها وان وقع في قلبه بعد الشراء لا يتعرض للجارية
لان اكثر الراي في حقه بمنزلة البعير وان مضى وطعام وقع في اكثر رايه ان البائع كاذب
فما قال فانه عرفه وطعام حتى يعرف خبرها وان كان المشتري حين اشترىها شهد عند شاهد
ان موالي الجارية من بيعها ثم حضر للرجل ونحو ذلك من البيع كان المشتري في سعة من مساكها وكان
ان تصرف فيها حتى تخاضع الموالي الى القاضي لان شهادة الشاهد من حجة تامة في شدة عند القاضي
بعض القاضي الوكالة صحة البيع فكذلك اذا شهد عند المشتري والقاضي فبطلانها لا يصح للمشتري
بشهادة الشاهدين الذين شهدا عند ان يسكبا لان شهادة طالم يكون الزمة وقضاه لقاضي ومن
رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى فارق عنها فخير بمخارقتها فلو كان الخبر عند ثقة
وهو حلو ولو كان او محذور في وقت سعة ان يصدق الخبر وتزوج اربعاً سواها لان هذا خبر
بامر ديني وهو حل كاح اربع سواها وهذا خبر مكرم ايام شياهم فلا يقدر فيه العدالة وان لم يكن
الخبر ثقة في اكثر رايه انه صادق فكذلك وان كان في اكثر رايه انه كاذب لم يتزوج اكثر
من ثلاث لان خبر الناس لا يعارض اكثر الراي ولو كان خبر المرأة ان زوجها قد ارتد في
في الاستحسان من الاصل ان لها ان تزوج آخر ويسعى بين الرجل والمرأة وذكر في السالكين
ليحيا ان يتزوج زوج آخر حتى شهد عند رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الرجل غلط
من ردة المرأة وذكر شمس الامة السخري رحمه الله الصريح ان لها ان تزوج لان المقصود من هذا
الخبر وقوع العدة بين الزوجين وفي هذا الاوق بين ردة الزوج والمرأة قال الايري ان لفرقة
بينت شهادة من رجل وامرأتان وان كان لا يشك في القتل وكذا لو كانت المرأة صغيرة فخير انسان انما
او تصدق من امة واحدة مع هذا الخبر والآخر انما ان تزوجها وحيث لم يزوجها او كانت
اخته من الرضاخ الخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعاً سواها لم يشهد بذلك عند شاهد عدل لانه
خبر مساد عند كان محكم الصحة ظاهر فلا بطلان لك خبر الواحد وهذا خبر مستنكر ان شهد عند

هذا الخبر مستنكر ان شهد عند

هذا الخبر مستنكر ان شهد عند

ان كان

هذا الخبر مستنكر ان شهد عند

شاهد

شاهد عدل بذلك وسعة ان يتزوج اربعاً سواها وكذا ثمان امرأة غابت بها زوجها فخيرها سلم
لانه ان تزوجها طلقتا ثلثا او ماتت عنها او كان غير ثقة فاما كتاب من زوجها بالطلاق وحي
لا تدري انه كتاب زوجها ام لا الا ان في اكثر رايه انه لا بأس ان يعتد وتزوج وتلقاها
رجل فخيرها ان اصل كتابها كان فاسدا او ان زوجها كان اكلها من الرضاخ او كان من دالم
يسمى ان يتزوج بقوله وان كان ثقة لا بد من خبر مستنكر وكذا امرأة قالت لرجل طلقني
زوجي فلا تأوا فتصفت عذرا ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس بالرجل بان تزوجها بقولها
وكذا المطلقة فلا تأوا اذا قالت لزوجها انقضت عذري وتزوجت بزوج آخر فدخل به ثم طلقني
وانقضت عذري وكان ذلك في بلد يصور فيها نكاح الزوج الثالث وانقضت العدة التي فانه لا بأس
لزوجها الاول بان يتزوجها انما كانت ثقة عند او وقع في قلبه انها صادقة ولا بد من خبر مستنكر
واما ما اخبرت بامر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل شمس الامة السخري رحمه الله في هذا بيان انها
وقالت لزوجها الاول حلفت لك لا تحل لي ان يتزوجها ما لم يستغفرها لان العمل المختص في هذا
هل حل الزوج بخبر نكاح الثاني قال بعضهم لا يحل فلا يكون له ان يعتد على قولها حلفت لك حتى يستغفر
جارية صغيرة لا تعتبر عن نفسها في يد رجل لا بد من خبر مستنكر فلو كانت لغيره فله ان يعتد
بالخبر الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت مملوكة لدى السيد فان لا يعتبر
نفسه دليل المالك فلا يقبل قولها وكذا الكفاية فلان فاعقبني فان كانت ثقة عند او وقع في قلبه
لها صادقة لا بأس بان يتزوجها لانها الخبر بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك وكذا المرأة التي اذا
تزوجت رجلا لم قالت لرجل آخر ان كتابي كان فاسدا او كان زوجها على غير الاسلام لا تسع لها
ان تقل قولها ولا ان يتزوجها لانها الخبر بامر مستنكر وكذا قالت طلقني بعد النكاح او ادركتني
وسعة ان يعتد على خبرها وتزوجها لانها الخبر بامر محتمل كما اذا اخبرت بالزومة بامر عارض بعد النكاح
من رضاخ طاري او غير ذلك فان كانت ثقة عند او لم يكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس
بان يتزوجها **باب في المستبصر في التمسك في الطلاق على التبع**
باب في الاستحسان في الاصل قال الامام ابو حنيفة رحمه الله في النكاح اعرف
بالله من الشيطان الرجيم ليكون ما فعل للفرق ولما قال العدة بالله العظيم او قال العدة بالله
السميع العظيم يجوز وتبني ان يكون السؤر مقبولا بالقرأة وعلى سبيل جلاء القرآن ويجوز
في القرأة فانه لا يسمع للفرق بين الجنين وتعلم الصواب فاما السامع ان علم انه لو منع عن الجنين يعلم
الصواب فيجب القاري ان يدخل عليه حصة ينبغي السامع ان يمنع عن الجنين فيعلم الصواب الا ان يحا
ان يمنع عنها على وجهه وسعة ان لا تعرض له الحارص في الحراسة اذا قال لا اله الا الله واما
اشبه ذلك او التبع في قول عند فتح الفتوح للمشتري على انه على محذور او يكون ما خلا في العالم اذا
قال في المجلس لو اعلى النبي عليه السلام فانه يتأيد على ذلك وكذا في الغاية اذا قال كبر واستجاب

مطلوب

بامر

بيان النكاح الاول لا يقبل قوله وان اعتد

موال الدينية

باب

عليه لان القاعى والخيار من الخد كذا لثبوتها على ما اخرجنا من قوله تعالى فاعلم ان
قال سبحانه الله اعلم على محمد ان اذ ذاك اعلام المشرق وجدة نبيه ومناجاة من
وعادته وعلية ساي فان كان على الله فهو افضل وكذا ان يمكنه ان يدعوا وهو
ساي بل هو افضل من ذلك الدعاء ولكن ان يقول القرآن في السلام لانه مطيع التمام في
في كتاب الاثارة لا بأس به ولا يفتقر في عين الخلا وان قال القرآن عند التوراة انى
ان يوشه بعض القرآن فانه يقرأ فاعلم يقصد بذلك الله تعالى سمع قرأ القرآن
حيث كانت قوم يقرءون القرآن من اصحابه ويحارون من ذلك فدخل عليه احد من الاجلة
والاشرف فقام القارى لاجله فالتان ادخل عالم اوابن ابي اسنادة الذي علم العلم بان له ان
تقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز بل شرب الخمر فقال الحمد لله لا يخفى ان قوله في هذه الموضع
الحمد لله ولا الى شيا غصبيه من لسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام ابو عبد الله باسره
يقول سمع الله من الله فاعلم ان ذلك ليس بشئ والصحيح لا بأس به لورود الآثار
فيه وجعل سمع الله من الله تعالى يجب عليه ان يعظم بقوله سبحانه الله وما اشبه ذلك ولو
سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلى عليه فان سمع من ان يخلص واحدا من هؤلاء فانه يصلى عليه
الا ان يصلى من واحد وقال بعضهم يصلى في كل مرة ويحل من القرآن فسمع اسم النبي عليه السلام ذكر الناس
الله لا يجب عليه الصلوات والتسليم لان قراءة القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة على
النبي عليه السلام فاذ افزع من القراءة ان صلى على النبي عليه السلام كان حسنا وان لم يصلى فلا شئ عليه
والسمع القارى الاذان فالافضل له ان يسلك عن القراءة وسمع الاذان ويحل دخل على القارى
لا ينبغي ان يلم على القارى بكذا شغله ذلك عن القراءة فان لم عليه قال بعضهم لا يجب مرة السلام
على القارى وقال بعضهم هو اختيار العقيدة الى الله سبحانه وان كان يصلى على غير النبي
تعالى صلى الله على فلان ويجمع في الصلوة بين النبي وغيره فقولنا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
جان لان فيه تعظيم النبي ومحل لم على من كان في الخلا وهو يتقو وتعالى لا ينبغي ان يلم عليه
في هذه المقالة فان لم عليه قال ابن حنبل رحمه الله عليه لم يبق له لا بلسانه قال ابو يوسف
لا يرد له بالحق لا باللسان ولا بعد الفراغ ايضا قال ابن حنبل رحمه الله عليه بعد الفراغ من القارى
لا يسلم على احد وقت الخطبة ولا يمشى بالطريق ولا يسلم في بيت الخطبة لا يجب على السامع
السلام السائل اذ انى يسمع ان لسان فقال السلام عليك لا يجب ذلك الا على من كان في الخلا
على القارى في الحكمة واذ قال الرجل بابا ولسان يجب ان يتأذن قبل السلام ثم دخل يسلم
او لا يسلم فانما وان كان في القضاء يسلم او لا ثم دخل كان جالسا في قبة فسلم عليه فجلس فقام
السلام عليك فافلان فسلم عليه فسلم من القوم سقط السلام عن سلم عليه قيل ان سمى جلالا قال
السلام عليك يا زيدا فسلم عليه عنى لا يسقط والسلام عن زيد عن اسم فقال السلام عليك وانشأ

دعای

فرمان

و سیدنا امامنا ابی طالب و سیدنا ابی طالب

توبه و توبه

الى رجل

لا يرضى من سقط السلام عن المشاء اليه **يحل** سلم على رجل في عليه السلام ولم يسمع قال ابو بكر الاسدي
 لما قال ان لا يخطوا على رءوس الرءوس قيل له لو كان الحرف وروى عليه السلام فاذا ابيض قال سفيان وروى عنه شفيان
 ابو سلم البلخي ان ابا نصراني او الحوفي قال حدثني ابي الحسن عليه السلام وعليك يسوي بذلك السلام الحديث
 من رجع الى البيع عند السلام اذا سلم عليك فادعاه عليه السلام وان لم يكن ان يقدم بالسلام اما اذا ابتدا الكافر فلا
 سلم على من يرضى عنه لكن لا يخطوا على رءوسهم وعليك وبعث المتابع لم يسمع بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو
 الاول وهذا اذا لم يكن السلم طاعة النبي فان كان فلا بأس بالسلام عليه **ويكفي** للسلم ان يصلح الذي اذا
 قال في السلم الذي اطلق الله تعالى ان ترى عقبيه لعله ان يعلم ان روءى الجبهة عن فعل وصار فانه لا
 بأس به بل في هذا اذا دعا الله لخدمة المسلمين القادر مع الرجل اذا التقى سعي القادر ان سلم ولا وكذا
 ان يسلح المرأة اذا التقى السلم الرجل ولا **واذا سلمت** المرأة الا جلية على رجل ان كانت بحرية
 ان رجل عليها السلام يسلطه فصور سبع وان كانت غيبية فورد عليها في نفسه وان رجل اذا سلم على امرأة
 كجنته قال النبي فانه على العكس **تعلم** مع غير ربطة فيما كتب من اخبار النبي عليه السلام او من كتب
 الفتنة فقام من فوقه بالبركة قالوا ان قصدوا التقرب منكم وان فعل ذلك لا يخل المصطفى بل من
 تصغير الصبي ذلك يكتب عليه مرقى روى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي يوسف ومن روى عنه
 عليهما وكان ابو حنيفة رحمه الله مكنى النقط والتمنا بغيره وشايعا المرواني في ما اتاها ناسا ولا كتب القرآن
 على الحيوان والحيوان من يجرى فيهم كرهوا ذلك مخافة البسوط كتب اقام الناس رجل
 اسدك المصحف في بيته ولا يقول الذي به الخير والميركة لا ينام بل يروح الى الثواب **ولو** اصابه الحرف في
 بيته للمخيلة لا ينام ولو اصابه شي من طهر الغارف هو الملاهي كمن وياغم وان كان لا يستعمل الا في
 هذه الاشياء يكون البر عبادة **كاغد** كقوله في اسم الله جعل فيه شيء قال ابو بكر الاسدي في سماعه
 الكفاية في ظاهره او باطنه خلاف الكفاية اذا كتب عليه بسم الله وانه لا بأس ان يكون في ظهر هذا الكفاية
 لا وكان ثوب لا يكون على العبادة ان يخالط على ما عليها اسم الله **ولو** كتب على خاتمه الجعة او اسم الله او اباه
 من اسم الله تعالى في غير الجسما طاه **فم** الرجل او ربي الله ان نعم الرجل او نعم القادر فلا بأس
 بجل لذلك الله تعالى في سج في مجلس المني قالوا ان نوى ان الضيقة يشتغلون بالفضي وانما يشتغل
 بالسج فم افضل واخبرني ج **اه** تعالى في السج يوقى به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا
واذا السج الله في هذا الموضع فم افضل من السج الله في غير السج وان سج على وجه الاغتيا
 بوجه على ذلك والسج على ان الناس يعمل المني كان انما يفتي للصلوات ان يدعوا في صلواتهم بالذم
 المحسوس ولا يكتفون بطلاحي على لسانه ما يشبه كلام الناس لما في غير الصلوة يدعوا بحضرة **ويستعمل**
 الدعاء لان خطب الدعاء **لا** ربه **قل** عظم طمع الصلوة يعني ان الحمد لله تعالى فيقول الحمد لله
 رب العالمين او قول الحمد لله على كل حال **ويستعمل** من حضر ان يقول بركاء الله ثم يقول العاظم
 عز الله في وكم ان يقرأ الحمد لله **واصلح** بالكم **لا** يقل غير ذلك **ولو** عظم رجل في غير الصلوة

علاقم
وہو کہ میں نے
نہاں کیا
ولا باس
ان کیلئے
ان کیلئے

وَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْغَائِبِينَ

بذلك

41

فقال وجعل في الصلوة الحمد لله قالوا لا نعبد صلواته وان اراد به الجواب وهو قال برحمتك
 الله فثبت صلواته لانه خطا في جلاله وعلو عظمى الصلوة فقال رجل ورحمك الله ثم قال الصلوة
 غفر الله لي ولكم كان جوابا بيش صلواته ومعنى من كان يحضر العاطلين ان يمشي في ذلك
 تكرر عطا الله في مجلس الى ثلاث مرات والعاظم محمد الله تعالى في كل مرة من كان يحضره
 ان سمعته في كل مرة فحسن والى ثبت بعد ذلك من حسن انصار رجل راي بغيره اعجبته يسقى ان
 محمد الله تعالى لان ذلك نعمه فيكون ان شافها على من شق به وان شام يفتي في ذلك والى
 رجل لما سئل قال الشيخ الامام ابو منصور لما سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل
 وهذه مسألة اختلف فيها مشايخنا وروى عنه في المشايخ سمرقند محمد الله تعالى في المنام بالله
 لا يكون عن المرقى بل من خيال الله والله تعالى منزه عن ذلك وتلك الكلام في هذه المسألة
 احسن بل اذا ماتت المرأة حاملا ودفت في ربة في المنام العاقلات ولدت لا يفتي فيها ولا
 بأس بتقبل بد العالم والسلطان وتكون في قبيل من غيرهما قال بعضهم ان لا يصير تعليم المسلمين الا
 فلا بأس والاولى ان لا تقبل ويكون المعاقبة وان يجد السلطان ان كان قد قضى العظم والحق
 دون العباد لا يكون ذلك كقوله الله امر الاله بسجود آدم عليه السلام وسجدوا له في
 عليه السلام ولو قيل السلم الحمد لله والامانة الله قالوا ان امرهم بذلك للعبادة فالأفضل
 ان يسجد كن كن على ان يقر كان القبول افضل ولما مرهم بالسجود للعبادة فالا
 فضل ان يسجد رجل دعاء الامير فيسأله عن اشياء وان حكم بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله
 سقى له ان يحكم بما يحاكم الحق وهذا اذا كان لا يخاف في نفسه ولا ملا في عصبه ولا يخاف
 على الله فان خاف على ذلك لا بأس به واداسال رجل عن خبر الاخبار والمحدث في البلد قال بعضهم
 الاخبار والاستخبار وقال بعضهم لا يكون الاستخبار في الخبر والعصم انه لا بأس بالاستخبار
 ايضا ليكون عالما بالصالح امره اذا دعت ان تضع تعني في الجهاد وجماعا بعد ما كان بعضها ذكر
 في جامع الاصغر ان ذلك حرام لا يحل ولا بأس بوضع الجاهم في الرزق والمطعم ولقد منع من العيون
 لان العيون حق فيصلي الله والادنى والجوان ويظهر امر في ذلك عروءه لا بالانار فاذا خاف العيون
 كان له ان يضع في الجاهم حتى اذا نظر الناظر الى الموضع يقع نظره اولا على الجاهم لا رقاها فظهر بعد
 ذلك الى الخرش لا يضره وان امرأة طالت الى النبي صم وقالت نحن من اهل الحرب فانما نخاف عليه العيون
 فامرنا النبي صم ان يحمل منه الجاهم ويكون كقوله في راع في ايام النور والى انما لا بأس بالانار
 اما تسم الله تعالى واما تسم اسم النبي صم بساط ان يصلي عليه في الشيخ المالك الله يكن استماعها
 وبسطها والتعبد عليها وقد وقع الخوف من الخوف او يخط على خوف حتى لم يبق الاكل متسله
 لا يزول الكراهة لان الخوف المفردة وكذا لو كان عليها الملك لا غرر وكان لا يضره ما كان
 اللام وجعلها على ان بعض الائمة راي خبايا من ان الهدف وقد كتب على الهدف لاجل الله

فان عظمى الكثر من ثلاث مرات

وهو تعالى في الامام

لان ما يرى في المنام

حق

حرة

فهام

فهام عن ذلك ثم من هم وقد فصلوا الحروف فيها هم ايضا وقالوا انيستم في لا يتبدل لاجل الله وانما انيستم
 لاجل الحروف خرفة فيها هم روي ان جماعة عن محمد رحمه الله في الزاد وان لا بأس بالرجل اسكركم
 الخرفة وان لم يكن على وضوء ولا بأس ببيع النصارى من الفلاسق ولا الفلاسق من المجوس لان ذلك
 اذا لا يهم اشكال من انسان ان يخله فها مشهورا على زى المجوس والفسقة وزادله في الاجر قبل
 ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يخط ثوبا على زى الفسق ويكون بيع المكمل للفضض من الرجال
 اذا علم انه يشتري اللبس بغير اجر فيه من كل من يبيع له الغيب فحين خمر يمكن ذلك لان النبي عليه السلام
 لعن العاصم وهو ان كان ما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعملها لا بأس به لانه لا معصية في عمل الرجل وان اجر
 نفسه من بعض ان يضره المتأخر من كل يوم بخمسة دراهم في عمل اجر يعطى له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي له
 ان يواجر نفسه منهم ويطلب الخرف من عمل آخر اذا استخرج من فضل الميت قالوا لا اجر له وقد انكسر
 لجل الميت ولما استاجر لغيره القبر او ولد من الميت كالى الاجرة قالوا انما لا يحل الاجر في عمل الميت اذا لم
 يوجد من اجده لجل الميت بخلافه وان وجد اجرة لاجل الاجرة لان العمل لا يجز عليه خاصة وان استخرج
 لضره لجله ان كان اللول لا يجوز لانه معصية وان كان للغيره لعلامة جاز لا يضره له ولا اجر
 على شرطه وعلى صاحبه ان قد وان لم تقدر على صاحبه بصدق به رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع
 ويكتب في التعويذ النور والاحمل والقران ويأخذ عليه الاويقى الى دفع التعويذ هدية ودية
 لا يحل له ذلك الا ان اخذ المال على الهدية حرام وان اخذ الاجرة على تعليم القران قالوا لا بأس به وانما
 رجل اراد ان يعلم النجوم قالوا ان كان تعلم مقدرا ويعرف به مواقيت الصلوة والجملة لا بأس به ما سوي
 ذلك حرام كما في كل النجوم واهل الحرب طلب من سلم ان يعلم القران قالوا لا بأس به ان يعلم القران والفقه
 في الدين لا بأس به حتى يندى الى الاسلام فيسلم لان الكافر لا يحس رجل اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يكون على
 احسن اجاله بلبس صالح ثيابه وتيمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القران والعلم واجب ولما تعلم الكلام
 والمناظرة في الطوائف فند الحاجة يكون وكل من عاهد بن اخيه رحمه الله كان يتكلم في الكلام فيها
 الا من ذلك وقال له الحاد في ذلك وانت تكلم فابا لك منها في فقال له ابن كنانة تكلم وكل واحد
 كانا الطير على راسه مخافة ان يذبح صاحبه وانتم اليوم تكلمون واخذتكم بريدان يذبح صاحبه ومن
 اراد ان يذبح صاحبه وكفر فقد كفر قبل ان يكون صاحبه واما القريب والحيلة في المناظرة قالوا ان كان
 بكلمة متعلما او شاعرا او كاهنا على الاضمار لا تعنت ولا يحل له القريب والحيلة والنيلين وان كان من
 بكلمة بريءا تعنت ويريد ان يطرده كل له القريب والحيلة لا يحل له كل حيلة ليدفع التعنت من نفسه
 تعلم من القران ثم وجد غراما فانه تعلم تمام القران لان تعلم تمام القران فضل من صلح الطوع وتعلم
 الفقه اول من تعلم تمام القران وتعلم تمام العلم الصلح او نحوها اختصا يتعلم يعلم الناس الاخر
 تعلم يعلم به فالاول افضل لان منفعة تعليم الحق اكثر مكان هو افضل وجازي لا تزداد كره العلم
 ساعة خير من اجال ليلة رجل خرج من طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به لم يكن هذا عقوبا قيل

لا ينبغي

طاعة وما اخذ المهر والمغنى ان اخذ من غير شرط

ان راد به ان لا احد لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم محبة فهو كاف وان كان ذلك لمن
اصابه من القرع لا يكفر ولا قال الا اعمل بقوله الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يعز ولا يكفر
رجل مات وكسبه من مع الباذق ان توضع الولد ولم يأخذ ذلك الملاك او لم يرد على ربا
ان عرفها بها وان لم يعرف يتصدق وكذا الجاني فيها اخذ شئ او ظلمها او كان العاشر يعلم
ان من زعمه كان يكتب من حيث لا يشاء لانه لا يعلم ذلك المالك الذي اخذ وشئ ظلم كان المالك
ميراثه في الحكم فيصير شئ ما شاء وان تصدق به كان اولي ولا يلزمه ويصح ان يتصدق عن
حصته المودت رجل رأى من رجل منكرا او هو ايضا منكرا ذلك المنكر كان عليه ان يخبر عن
و منع من ايضا رجل علم ان فلا تاتعاطى من المنكر بل ان يكتب الى بيده بذلك قالوا ان كان
يعلم انه لو كتب الى بيده منع الاب عن ذلك ويعد عليه محله ان يكتب وان كان يعلم ان اياه
لو اراد منه لا يصدق عليه فانه لا يكتب كذا يقع العداوة بينهما وكذلك فيا من الزوجين ومن
السلطان والدمية والخم انما يجب له من المعروف اذا علم انهم يبيعون رجل غائب اهل قرية
فقال اهل هذه القرية لنا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد بيع رجل غائب اهل قرية
ومن جهول الرجل اذا كان يصوم ويعمل ويصلي ويصلي الناس اليه واللسان قد كره ما فيه لا يكون عيبه
ان اخبر السلطان بذلك لئلا يخرج فلا اثم عليه رجل يزكركمسا ويخبره المسلم على وجه الاتهام
لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يترك عوجه الغضب يريه الشا مرة تضع صبيبا بغير اذن
زوجها يكن لها ذلك الا اذا خافت هلاكه ان يضع خبيثا لا باس من رجل وجد امرأة في بيته
وقال ظننت انها امرأتى روى عن ابي حنيفة راج انه قال ان كان منها ما يخطئ كان لبلالا
يحدث ويحدث الفقه ابو الليث رحمه الله وعن ابي حنيفة رحمه الله في رجل نه اخبره عليه لخطا كان
او فارقا قال لا يكره ان يكره ان يكون الجاني على التفصيل ان لم يكن امرأته من فقه لا خطا عليه
وان زنت قبل ذلك لا يصدق رجله على رجل دين فانت الطالب ولم يؤد الدين الدين لا يكره
قالا انهم يحدون له ارجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب ورجله على رجل دين فبلغه ان الغريم
تدعات قال اجبت في كل ووجبت منه الدين فاذا هو حي قال يصير يصير في كل وليس ان اخذ
منه رجل عليه دين حتى مات قال شدد ان كان الدين ممنوع او قرضا لا يؤخذ به يوم القيمة
وان كان غصبا فهو اخذ رجل اتوا به ديون على الناس ولم يبع ولا ثرا قال ابو القاسم يتصدق
عن صاحب الدين مقدار الدين ورجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدنيه فاكل ماله قال شدد
لا يؤخذ الدين بدنيه وان علم الوارث بدنيه لمورث كان عليه ان يتصدق بدنيه من تركه الوارث
وان نسي الابن بدنيه علم فانه لا يؤخذ الا من به من اد الاخر وكذا لو كانت اود بغيره فغيرها حتى
لا يؤخذها في اد الاخر رجل له على رجل دين ومما في الطريق خرج اللصوص عليهما فصدوا الخ
لوا لهما فاعطى اللصوص على صاحب الماله دينه في تلك الحالة قال بعضهم له ان تؤدى دينه وليس

لطالب

لطالب

لطالب لا يأخذ وقال الفقه ابو الليث عن الطالب لا يأخذ في تلك الحالة كمن فعل بنفس رجل
فسلم الكليل الكليل به في المغارة او في موضع لا يقدر الكليل على استيفاءه لا يصح تسليمه قال ابو
يحيى في العامة فشق المحرم النهج من النهر في ارض الرجل فارد الرجل ان يتصدق ذلك المالك
في ارضه كان له ذلك وان اراد ان يتصدق في العامة لم يكن ذلك رجل في الطريق الحديث قال
ابو الليث رحمه الله ان علم ان صاحب الارض الطريق في ملكه يباح له المرور في الطريق الحديث وان لم يعلم
بحوز فيه المورث حتى علم انه غصب وقال انصير ليس للرجل ان يمتد في ارض غيره اذا كان له طريق اخر
وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمتد فيها ما لم يمتد فادامته ليس له ان يمتد فيها وقال بعضهم ان كنت
الارض من روعة او مكرمة ليس له ان يمتد فيها لان المورث اذا كان يرضى الارض يرضى به صاحبها
وعن بعض المشايخ قال رأيت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله ان الرجل اذا مر في ارض انسا
ولها حائط او حائل لا يدخل فيها المورث ولا التزول فيها وان لم يكن لها حائط لا باس بالمرور فيه وعن ابي
القاسم رجل خفي عليه الطريق فاذا كان عشي في الارض لم يروعه قال شئ فيها لا يطأ الارض ولا
يفسد رجل شئ في السوق قال ابو بكر الامم لا رخصة فيه وان كثرا الغبار وقال ابو نصر الدوسي
لا باس بذلك ليسكن الغبار والزيادة على ذلك لا يحل رجل رضى الطريق والمقارب من طريق المسلمين
ابو نصر ان رفع في ايام الرجل لتقية الطريق وجوشان يكون محسبا بمنزله اماطة الاذى عن الطريق
وان اضر برضه بالمارة لا رخصة ذلك وان كان لا يضر فلا باس به رجل وطى عيمة قال ابو حنيفة رحمه الله
ان كان الهمة للواطي بقا لها اذ يحيا وخرقها وان لم يكن الهمة للواطي كان لصاحبها ان يرفعها
الى الواطي بالقيمة ثم يتركها للواطي وكره ان لم يكن كولة وان كان كولة يترك ولا يحرق الثمر
اذا كانت مؤذية قال محمد بن ابي حنيفة لا باس ان يتركها من غير ان يضرها ولا يؤذيها صاحب الهمة اذا لم
تفق على الهمة تؤمر بالانفاق عليها ويجوز عن ابي يوسف انه قال لصاحبها اما ينفق عليها او يبيعها
رجل يتصدق على السوا في المسجد الجامع قال ابو نصر العباس من اخبرهم عن المسجد رجلا ان يفر الله
له باخر اجمع عن المسجد قال بعض العلماء من يتصدق بتفلس المسجد يوم الجمعة ثم يتصدق بعرفة ذلك اجمع
فلما لم يكن كذا قال ذلك الفلاس الواحد عن خلفائه قال لو كنت قاضيا لا اقبل شهادة من يتصدق
على ولا في المسجد الجامع رجل يمتد في ارض الغصين حيا او حيا او حيا قال ابو يوسف لا باس بالواطي
في هذا المسجد ولا يستاجر منه الحمام والحانوت رجل خمر في قناد قوم روى ان رستم انه يوم
بنسوة ولا يفتي النقصان ولو هدم حائط المسجد كذا امر يسوقه ولا يضمن النقصان ولو هدم
حائط المار رجل كاله اجر فيها اثر اضر النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا يضمن النقصان لا يضمن
امرأة بذلك المضارب قال ابو يوسف رحمه الله لا باس به ولا يضمن فيه وان كان الخنزير غيبيل في موضع
فلا باس به يضمن فيه ذلك ان رستم رجل خمر في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن فيه فانه لا
يفسد القبر ولكن يضمن قيمته حتى يحرقها خمر اخرى فدفن فيه وعن ابي يوسف اذا دفن الميت

آخر

او حائل

في ارض غير غير ان المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض فمزع وفيها
 رجل ام قوما هم له كارهون ذكر الحسن البصري رحمه الله عن ابي بصير سئل عن رجل اصابه رجل
 انهم قالوا من ام قوما هم له كارهون لا يجوز صلوة ترقوته وقال ابو يوسف هذا اذا لم
 يكن الامام حقا للامامة لفساد فيه وان كان هلا فلا بأس به وان كان القوم اهل قرية
 جمعوا بغيره من ناس حتى وزرعو الجبل الامام قال لا يجوز له ان يكون الا برباب
 التقدير اذا لم يسلموا البتة الى الامام رجل وقت له الف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم
 صاحب الدار بغيره ولا يرد عليه هل يدخل داره غير اذنه قال لا ينبغي ان يعلم بذلك
 اهل الصلاح فان لم يكن ان يمكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فليأخذ
 على صاحب الدار فان لم يخف على نفسه ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى اذن له بالدخول
 اخرج المالك اليه رجل الخندق في بيته خرا سالم كان في القديم ويتعدى ضرره الى دار جاره
 قال شيخ الامام ابو القاسم ان كان الضرر بينا ظاهرا بان كان دوراته يورث جاريته الجارة
 منع من ذلك رجل اذ ان يخذل داره اصطبل او لم يكن له ذلك في القديم وجاره يتضرر بذلك
 ان كان له وجه الدواب الى جاريته الجارة ان يمنع وان كان خافها الى جاريته الجارة
 ان منعه رجل اذ ان يخذل داره حطيم القمم في سكة غير غارة ويأذي الجيران بنين السنتين
 ولا يأمرون على الرعا قال ابو القاسم ليس للجيران منعه عن ذلك وعلى ابي يوسف رجل الخندق
 داره جارا ويدخله يتضرر الجار قال الجار ان يمنع عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل
 دخان الخيل ان سكة غير غارة ربط الحدم على باب داره دابة واتخذ لها آريا با قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لكل واحد من اهل السكة ان يأخذ بنفسه لان هذه السكة
 كذا بينهم وان كانت السكة فافق له ان يسلك الدابة على باب داره بشرط السلامة وفي الجنايات
 املا قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس للرجل ان ينفع بجناح يشرعه في الطريق وليكن الخندق في الطريق
 فان خافه انسان هذه وكذا في رستم دار مشتركة بين قوم لبعضهم ان يربط الدابة وان يمشي
 وان يضع الحشبة فيها ومن عطف بذلك لا يضر ولا يضره الا في سكة غير غارة يربط الدابة على باب داره
 يتقصان الخندق الى ابو حنيفة رحمه الله اذا حصل الرجل في سكة غير غارة يربط الدابة على باب داره
 صنف في رستم بطم البتة لا يضره ان يضره رجل هدم داره واقع عن العارة وذلك يضر
 بالجيران قال ابو نصر المديني ان قد علم على نائه فلهما اكل الخيل والضرر عنهم وفي السوط ما
 الما اذ ارض بنا افاقت الشجر في الارض على جاره او نقتل جاره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضررت
 الجار لانه متصرف في ملك نفسه رجل الخندق في رقيقة غير غارة قال القاسم ابو بكر الجني رحمه
 ان تترك مقدر الممر للناس وذلك يكون في الاطمين ويؤخره سرجا لا يمنع منه وقال محمد بن سلو
 يجوز ذلك الطين واتخاذ الدوى والمكان وغير ذلك في سكة غير غارة فان اردت ان

١٠٠

فما اهل الصلاح

يجوز

ولا بأس

داره

فيها

قطع

قطع ذلك ولم تعرض لغرضها من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم ليس له القطع لانه
 منعته وكذا في قطع جناح على الطريق الجادة رجل غرس اشجارا على شط النهر تحت ابواب داره
 ومن داره ولا اشجار الطريق الجادة قال ابو القاسم ان كانت لا يضر بالنهر واهله رجحت
 ان يكون غارسها في سعة وطريق قوايمها خلفه من بعد رجل الخندق سائنا وغيره اشجارا
 بجنبه ارجاره قال ابو القاسم ليس في هذا تقدير ويجوز ان يتأخر من جاريته جاره قد لا يضر
 جاره شعيرة وحديقة في بوايا الدار والمشاة نفسه ذكر في نوادر ابن رستم انه يترك جاره قد لا يضر
 كان في الخفاء البقرة يترك اهل قرية كاسوا الخندق قبول وتروث قال الحسن بن زياد لا يضر
 عليهم في بواياها وذكرا ابن رستم انه لا بأس به ما لم يستحق حتى يفتح بئر من بئر الغارة وقت
 في الخطة لم يمتد الى ابن مقاتل لا يترك وقال الحضا في الحفظ منه قوله اصحابنا وعندي لا
 يستدل الا ان يكون كثيرا فاحشا يفرغ الطبع رجل ينظر في كتب الهامجي والاشعار والادبا
 به اذا كان يترك به لسانه وهو يظفره للتأديب **كما**
الجنايات الجنايات على من عين احد ما رجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجب واما
 ما يوجب القصاص فهو على من عين احد ما في النفس والآخر فمادون النفس فيها دون النفس يعتبر
 المساواة في البدن فلا يقطع اليمنى اليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا العفيفة بالصلابة ولا يملأ المرأة
 يملأ الرجل يملأ المرأة ولا يقطع يملأ يملأ العبد ولا يملأ العبد يملأ الحر ولا يملأ العبد يملأ العبد ولا يقطع يد
 المرأة يملأ المرأة لان في المرأة لا يختلف البول وهو نصف من المرأة وفي العبد يملأ البدن فان العبد
 في يملأ العبد نصف قيمة والقيمة مختلفة والجنايات فمادون النفس شجاج وغير شجاج اما الشجاج لحد
 عشر حجة الحارصة وهي التي تخدش الشرف ولا يخرج منها شيء وهي خادشة والذامعة وهي التي تخرج منها
 ما يشبه الدمع والذامعة وهي التي تخرج منها الدم والذامعة وهي التي تبضع اللحم والكلامه وهي
 التي يروق ولا يقطع والسمحاق وهي التي تقطع اللحم وتبضع اللحم وبين العظم حارة رقيقة والحمصة وهي
 التي تبضع اللحم والحمصة وهي التي تبضع العظم والمنقلة وهي التي ينقل العظم وتخرج الامة وهي التي
 يبلغ الى ام الراس وهي الحيلة التي يكون فوق الدماغ والجايفة وهي التي تصل الى الجوف في الموضع العمد
 القصاص في قتلهم ولا قصاص في اعضاء الموصحة في قتلهم واختلفت الروايات فمادون الموصحة ذكر
 في الاصل انه يجب القصاص في قتلهم عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب وعن عمر بن عبد العزيز
 رحمه الله انه قال مادون الموصحة خروش فيها حكومة علة وما لا يوجب القصاص فيها بعضها
 دنة كالملة وبعضها رجب الدية وبعضها رجب حكومة علة واختلفوا في تفسير حكومة علة
 قال بعضهم يظلم المجنى عليه انه لو كان مملوكا لم ينقص من قيمة هذا الجناية ان كانت تنقص عشر
 فتمتد في الموصحة منه على هذا الاعتبار وقال بعضهم يظلم ما يحتاج اليه من هذا من النقص
 واجز الطيب في حكومة علة وقال بعضهم يظلم اذا في جرحها ارض مقدرة في الموصحة فان كان

بياب

جبت

التشريح

الى جوف الدملج

تبل

تجسس

هذه الحجة نصف الوجه يجب فيها نصف ريش الوجه قال رضى الله عنه والفتوى على الاول
 والجنابة فيما دون النفس على نوعين فيها ما وجب القصاص ومنها ما هو محال فما تقدم فيها باي
 آلة تعد وجب القصاص عند المسأوة في المنفعة وجعل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه لا قصاص
 فيه وقال ابو يوسف رحمه الله لا قصاص في بعض اللسان يقطع الكلى وان قطع بعض اللسان لم يقطع
 الكلام يجب فيه الدية وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق
 باللسان فيجوز الدية بقدر ما فات وان كانت الجنابة فيما دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية
 كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة في الدامية والدمية الباقية والملاحمة والسحاق خطاؤها
 حكومتها على وفي الوجه يجب نصف الدية ان كانت خطأ وفي المنفعة عشر الدية الف درهم
 وكذلك في الهاشمة وفي الآلة مثل الدية وفي الجنابة ثلث الدية اذا وصل الى الجوف ولم يتعد جوفه
 فان نفذ من جوفه فيها ثلث الدية وان كان عمدا يكون في ماله وان كانت خطأ ففي عاقلة وهو
 الجنابة ما بين اللبة والعانة ولو شج موضع فذهب معه وبصر بجذع الوجه في الوجه ودية
 النفس السبع والبصر لا يدخل فيه ارش الوجه ولو شج موضع فذهب بها اشعر راسه يجب دية
 كاملة للشعر ولا يدخل فيه ارش الوجه ولو شج بالعضام صر به اخرى الى جنبها فاكثرتا حتى تار
 واحدا منهما فموتها لا يجب القصاص في ظاهر الرواية وان شج في عاقلة كان عليه دية
 النفس كحل العقل وفي شعر الرأس الى اذنه لم يثبت دية النفس وان طعن في حية انسان
 ثبتت بعضها دون بعض ففيه حكومة على ذلك في حية الكوج اذا كانت الشعور طاقا
 مسرقة وان استوت في رقيقة فيها دية وان كانت شعرات على الذنق لشيء فيها وان كل
 الشارب لم يثبت كون حكومة على وفي قطع الانف من العظم دية النفس وانما اذا قطع المارون
 وهو الاذن من الانف فان قطع نصف قصبة الانف قصاص فيه وفيه دية النفس ولو ضرب
 انف رجل لم يجد ثم رجع طبيب لا يقي فيه حكومة على وفي بعض الروايات فيها دية وهذا الشئ
 بمنزلة دية السبع وفي قطع كل الذكورية كاملة وكذلك في الخشعة وجرحها وان ضرب على الظهر
 فقاتت منقعة الجماع او جرح احد يجب دية النفس ولو طعن برمح او غيره في اليد فلا يستمسك
 الطعام في جرحه فعليه دية كاملة وكذلك لو ضرب به فسلس به ولا يستمسك فيه الدية وان
 افشى مرة فلا يستمسك البول ففيها الدية وان كانت يستمسك ففيها دية يجب فيها الدية
 وفي العيين والخالجين والشفتين وثلث المرأة وحملها الدية وكذلك في الدين والرجلين
 والاذنين والخصين والالبطين اذ لم يمت على عظم الزرع لم يمت فان بقي من اللحم شيء ففيه حكومة
 على وفي الاثنيين الدية وفي احد ما نصف الدية وفي راسه الانف حكومة على وفي اشعار
 العيين الدية وفي كل شارب من الدية وفي اصابع الدين الدية وكذلك في اصابع الرجلين وفي كل
 عشر الدية وفي كل من نصف عشر الدية وان كانت لاسنان اثنتان فثلثين فذهب كل فيها

فيها
 روي في نسخة اخرى

وفي احد ما نصف
 الدية

نسخة اخرى
 نسخة اخرى

دية

دية ثلثة اخماس لدية وتكون النفس كسب على العاقلة وكذلك دية العقل والسبع والبصر والشعر
 والذوق والاذن والحدث وشعر الرأس والخصية والاذنين والخالجين والعييين
 اصابع الدين والرجلين وحمل المرأة والافصا اذ لم تستمسك والعاية وفي الخشعة والمارون
 الشفتين والاذنيين والخصين والالبطين واللسان عواج الوجه قطع فرج المرأة اذا منع الوطى او
 ضرب على ظهره فانقطع ماله في جميع ذلك دية كاملة ان كانت خطأ وان قطع نصف الذكر قصاص
 فيه ولا قصاص في الشعر شربا وفيما يجب القصاص بعين المسأولة بين الاضغاث الصغيرة والكبيرة
 فيقطع الطويل بالقصير ويبدأ القصير واذ شج رجلا موضع عدا استوى في القصاص من
 الموضع الذي وقع الفعل الاول وان كانت الشجة الاولى في ماله من الرأس او من غير او بطنه
 بقصص منه في ذلك الموضع لا في غيره وكذا كسر من الصبيان من الاصل يجب القصاص وكذلك اذا قلعه
 ثم قال بعض العلماء ان جرحه في اليد والرجل يثنى الى اللحم وينقطع ما سواه وان كسر من السبع ولم
 يعود الباقى يجب القصاص في قطع قدما كسر اليد وان كسر بعض السن لا يعود ما بقى الى القصاص
 فان مال الجنى عليه ان استوفى القصاص في الكسر وترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية
 اذا كسر السن قصاص فيه ولو ضرب من انسان فخره في شجره لا فان سقطت لا يتطرح الا ان يكون
 صبيا فيتطرح ولا لان من البالغ لا يثبت الا نارا ومن الصبي يثبت فخره فان لم يست كان عليه
 ارشها وقال الحسن بحكومة على دية اخذ الفقه ابو الليث رحمه الله ولو طعن راس شاب فثبتت يمين
 لاشي عليه وفي قولنا في جميعه رحمه الله وقال صاحباه فيه حكومة على دية اخذ الفقه ابو الليث
 رحمه الله وفي خلق الشارب حكومة على ذلك وان شج موضع فبرأت وثبت عليه الشعر حتى لا يري
 موضع الشجة قال ابو حنيفة لاشي عليه وقال محمد عليه اجر الطبيب ان كان الرجل اصلع فضره
 على راسه مقدار الوجه كان عليه ارش الشجة دون ارش الوجه وكذا الوجه هاشمة كل على
 ارش الشجة دون ارش الهاشمة وان قطع يد رجل عدا حتى يجبل القصاص يقطع يد القاطع باكلة
 او ظملا بغير حتى يسطل القصاص ولا يثبت على الارش ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل اخر
 في سرفه كان على من عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول ولو قطع يميني رجلين عدا لجا
 احدهما واقصر كل الاخر دية اليد ولو جرحا معا قطعت يمينه لهما كان عليه نصف الدية
 لهما ولو قتل رجلين عدا فقتل احدهما لاشي الاخر ولو قطع يميني رجلين فقتل احدهما بالقطع
 وخمسة آلاف درهم فقبض خمسة آلاف درهم ثم عدا احدهما كان للذي لم يبق الفان خمسة مائة
 دية ذلك واذا قطع اليد الشلاء كان عليه حكومة على ذلك في قطع الرجل العرج حكومة على
 ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه الكف دية وفي نصف الساعد حكومة على ذلك ولو قطع لظف
 الدين او الرجلين ولو لى الحسن عن اخيه رحمه الله انه لا قصاص فيه وفيه حكومة على
 وكسر عظام من ساعد او ماق او رقب او غير فيه حكومة على ذلك وفي قطع الذكر عدا من الاصل

البول

عدا او ثلثة من الاصل
 انسان

نسخة اخرى
 نسخة اخرى

كالهيايم التي تحمل عليها ويترك نحر الفرس والابل والبقر والحمير والبغل ولما الله ان يكون
 الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب والستور والمطير وغير ذلك قال
 ابو حنيفة رحمه الله في عين البقرة والابل والحمير والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقر الحمير
 وحمير الحمير ربع القيمة وكذا في عين البصيل والحشوش وفي احدى عيني الشاة والحمل والطير
 والكلب والستور ما انتقص من قيمته وقال ابو يوسف عليه فيه النقصان في جميع الهيايم والله اعلم
باب في القتل في الباطن
 فمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل في الآله التي يوجب القصاص في فصل في المستوفى اما الاول فيقتل
 المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا والذكرا لا انثى ولا انثى بالذكور والكاثر بالمسلم والمسلم بالذمي
 عندنا ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ بالصغير ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدوان
 علا والجدان وان علت من قبل الاباء والامهات ولا يقتل والد الوالد بالولد ولا يولد الولد
 وان سئل كالاخيه والجدان وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل المولى بعبد ماله كله او
 بعضه ويقتل الصبيح سليم الاطراف المرفوع وفاقص الاطراف صورة او معنى كالاشل ونحوه والعامل
 بالجنون ولا يقتل الجنون بالعالم ولو جرح القاتل بعد القتل ذكره العمام في النوراد انه لا يقتل
 ويقتل لا ولو جرح القاتل بعد ما قضي القاضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل وروى الحسن عن
 ابو حنيفة رحمه الله انه يقتل على كل حال ويقتل الواحد الجماعة كقتل احدى حتى لا يجتمع القتل شي من المال
 ويقتل الجماعة بالواحدة اما الآله التي يوجب القصاص اذا قتل عبدا بالآله جرحه كالسيف والسكين
 والرمح والسهم حديد كانت الآله او غير حديد كالرمح بسطة القصب والرمح الذي لا يسان له
 فعدان يكون محرقا والجوز والعصا الشاة والسهم الذي لا يصل فيه اذ ارماه فاصابه اجرحه او
 ضربه بعود حديد او بالثبته الحديد كالنحاس والسبه والارض والذهب النضة اذا ضرب به
 او شق بطنه بخشب محرقا ورماه بحجر الف درهم جرحه او لم يجرح فاق من ذلك يقتل وكذا الضرب
 ببسطة او حديد او عشرة او خمسة او ما يكون قد دوزخه يقتل به جرحه او لم يجرح وان ضرب
 بالمسلة فاق منها قتل وان ضرب به بقره متعولا او ما يشبه البقرة فاق لا يجزى القصاص وذكر في الاصل
 اذا ضرب به بحد كسجة اللذان والعود كجذ القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن ابو حنيفة لا
 يجزى القصاص اذا لم يجرح كالمضرب بالعصا الكبار وكجرحه لا يجزى القصاص في قتل ابني
 رحمه الله وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لاجنبي
 القصاص ولو لحرقة بالثار عدا بجذ القصاص ولو بالمقاء في الآله ففرق من ساعته لا قصاص منه في قتل
 ابو حنيفة رحمه الله وفي قول صاحب جرح القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالبا وكذا لو القاه من جبل
 او سطح فهو على هذا الخلاف ولو بالمقاء في النار لم يجرح وبما روي في ذلك ابا ما لم يزل صاحب فرائض حتى
 مات قتل وان كان كحي ولا يجرح مات لا يقتل وفي المجرع لا يجرع رجل القاه في البحر فمسل

دع

فصل

من الهبات للورثة

وغيره من الهبات للورثة

لما

وعرف

مطلوب

وعرف كما القاه بجذ المدينة في قول ابو حنيفة رحمه الله ولو جرح ساعة ثم عرف لا يجزى شيء من القصاص
 لانه عرف الجرح وفي الاصل عرف بطرحه في الماء والخنق جلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خفاقا
 معرنا حتى غير واحد فيقتل سياسة ولو سقاء سما حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم
 حتى اكل ولم يعلم حتى مات لا قصاص منه ولا دية ولا كفوس ويعزى الى ارجح الجا والجبل لدية
 على عاقلة وان دفع اليه في شربه فشر به مات لا يجزى لدية لانه شر به خسارة الا ان الدفع
 خدعة فلا يجزى فيه الا التعزير والاستغفار اخوان الابن ام قتل احدهما ابا عما عدا والآخر
 انهما روي عن ابى يوسف رحمه الله انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في
 ثلث سنين اذ لم يكن المقتول وارثا سوا رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتله قال
 ابو يوسف رحمه الله هو خطي حتى عدا رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا ادرى انه مات
 منها ولكنه مات فقال اولي القتل بديات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها
 ومن حية نيشة او من ضرب رجل اخر ضربه بالعصا فقال الولي بديات بضربك كان القتل
 قول الضارب وعليه نصف الدية رجل جرح رجلا جرحه عدا وجرحه آخر جرحه عدا ثم صالح الجرح
 احد مما من الجرح وما لحث منه على مال ثم مات منها جميعا كان للمولى ان يقتل الذي لم يصالح قتل
 ضرب من انسان بمحرك فاجله القاضى منه فجا في السنة وقد سقط سنة فقال المصروب سقط
 من ضربك فقال الضارب من ضرب رجل اخر كان القتل قول المصروب وان جاء بعد السنة كان
 القتل قول الضارب رجل قتل رجلا وهو في النزع بعد فاته يقتل به القاتل الا اذا كان يعلم
 انه لا يعيش منه رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضرب به الجرح بالسيف فمات جميعا قال ابو
 حنيفة رحمه الله دية المقتول بالعصا يكون على عاقلة فانه ولا دية للقتول بالسيف لان قتله
 في القصاص قد مات فانه رجل اى رجلا يزي بامانه او بامارة رجل اخر وهو محض فصاح به فلم
 يهرب ولم يتبع عن الزنا حل هذا الرجل قتله فان قتله لا قصاص عليه وكذلك رجل يلى رجلا
 يسرق ماله فصاح به ولم يهرب او راى رجلا ينقب بطن او جارية غير وهو معروف السرقة فصاح به
 ولم يهرب حل قتله ولا قصاص عليه وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق حل قتله ولا قصاص عليه
 اجتماعا في قتل رجل عدا ولم يجزى القصاص على احدهما كالاجنبي اذا اشارك الابن قتل ولدك لا يجزى
 على الشريك وكذا الصبيح العامل مع الجنون والبالغ مع الصغير وشريك الحية مع السبع الاجنبي اذا
 شارك الزج في قتل زوجة وله ولد منها والخطي مع العامة مسلم قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص
 عليه اذ قتل مسلم مسلما دخل دار الحرب با مان بجذ القصاص عندنا ولو قتل المسلم اسيرا مسلما
 دار الحرب لا يجزى القصاص عندنا لكل ولا دية في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال صاحباه عليه الدية
 في ماله واذا شهد الشهود على رجل الزنا والاختصاص فركبت الشهود فبسه القاضى ليرحمه عدا
 او بعدا يام فقتله رجل عدا لا قصاص عليه رجل قتل عدا اغنى بعض الورثة عن القاتل ثم قتل باقى

الورثة

ان علموا ان عفو البعض يستقط القصاص من بلينهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم
وان علموا بالعفو رجل جسد انسانا وطبق عليه الباب حتى مات جوعا قال محمد رحمه الله يعاقب
الرجل ويجادلديه على عاقلة رجل قال لا خير عنك دمي بفس وبالف فقتله كان عليه
القصاص وان قال قتلني كان عليه الدية ولما قال اقل لي فقتله كان على القاتل دية لانه
وان قال قطع يدك كان عليه القصاص رجل شج رجلا موشحة بالعصا عدا بجبا القصاص في
الموشحة وان مات منها لا بجبا القصاص ولو شج رجلا بالحديد لا بجبا القصاص في الهاشمية
مات منها بجبا القصاص بقتله ولو جرح رجلا بالخنجر فمات لا بجبا القصاص ولو شج رجلا موشحة
بالحديد بجبا القصاص بقتله وان مات منها شج رجل بالخنجر فمات لا بجبا القصاص في القصاص
للاستيفاء القصاص في النفس له ان يستوفي قيدا دون النفس له ان يصلح فيما دون النفس
واختلفت الروايات في الصلح عن النفس في الجمار مع الصغير ان له ذلك وذكر في ليس ذلك
واما القاضى ذكر في بعض الروايات عن محمد بن القاضى لا يستوفي القصاص للصغير في النفس ولا
فما دون النفس ولا ان يصلح وذكر في الصلح اذا قتل رجلا عدا لا ولي الا ما دام ان يقتله
وله ان يصلح وليس له ان يعفو سجن القصاص من سجن مبرأه على فراض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والنكاح وكذا الدية والبر بعض الورثة استغنا القصاص اذا كان كجرا حتى يجتمعوا
وليس لهم ولا لخدمهم ان يوكل استيفاء القصاص وهو كانت الورثة صفارا وكبارا كان لكبار
ولا به استغنا القصاص قبل بلوغ الصفار في قول الحنفية رحمه الله وفي قوله صاحبه والشأني
ليس له ذلك حتى يبلغ الصفار عدا قتل بجبا القصاص ويكون الاستيفاء الى المولى ولو كان العبد
رجلا وثلاثة فولانية الاستيفاء لم جميعا لا يتفرق به احدهم فان عفا احدهم يتقلب حتى يباين
ما لا لا القيمة كما يتقلب في الحلال الدية ولو صلح احدا الورثة او مولى العبد على ما اجاز الصلح و
يجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلا بطلان رجل لا تقبى اولى فلا في الاخر ان يقتله
ولو كان في ورثة المقتول ولما القاتل او ولد له وان سفل بطل القصاص وجب الدية
ولو لم يولد بولم الولد ولما استغنا القصاص كما في القرن ولو قتل الكاتب لم يترك
وفاد فلولاه ولا به استغنا القصاص ويعتق البعض اذا قتل عجز ذكر في المتفق انه لا يجب
القصاص في قوله اني حنيفة رحمه الله ولو قتل الكاتب وهو ترك وفاد فلولاه سوى المولى لا يجب
القصاص من لهما المستوفي وان اجمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لم يثبت ايضا ان قتل
اجتماعا المستوفي ليس معلوم وان قتل الكاتب وترك وفاد فلولاه سوى المولى لا يجب القصاص
في قوله اني حنيفة رحمه الله عليه المولى وقال محمد رحمه الله لا يستوفي المولى وهو ترك
عن اني يوسف رحمه الله وكان عبد الكاتب عدا ان كان الكاتب ترك وفاد فلولاه ببدل الكتابة وله
وارث حر سوى المولى لا يكون المولى الكاتب استغنا القصاص لاجماع وان مات عجز كان

مطلوب
لو قال قتلني
فقتله كان عليه
الدية لا نسف

والمستوفي القصاص من بلينهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم

حق
ولو قتل الكاتب وهو ترك وفاد فلولاه سوى المولى لا يجب القصاص

قتل الكاتب

استغنا القصاص لاجماع وان مات عن وفاد فلولاه سوى المولى كان المولى لا حتى استغنا
القصاص في قوله اني حنيفة وقال محمد رحمه الله وان عبد المبيع اذا قتل عدا البايع خير
المشتري ان اجاز المبيع تحت اجازته وله ان يستوفي القصاص وان نقض البيع ولم يجر كان
استغنا القصاص الم البايع وقال ابو يوسف ان نقض المشتري البيع كان للبايع قيمة المبيع وفي
القصاص ولو قتل العبد الم من عند المولى لا يتفرق احدهما بالقصاص فان اجتمعا كان الاستغنا
لا المراهق والمجهول الا اذا قتل عند الزوج قبل التسليم فهو منزله العبد المبيع وكذلك
بذل الصلح عن دم العبد بطل الخلع منزله العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله خيار
الشرط وخيار الموهبة فالقصاص المشتري وله خيار البايع قتل عند المشتري خير للبايع ان
اتبع القاتل فيقتله وان شاف من المشتري قيمته وبعد المضمين لا قصاص للمشتري والعبد المضمين
اذا قتل عند الغاصب ان اخبر المالك بعض الغاصب القصاص للغاصب العبد الموصى برقبته لا نسف
وتخذه لا خرازا قتل لا يتفرق احدهما بالقصاص فان اجتمعا على القصاص بطل حق الموصى له
بلخبرة وسوقه الاخر ولو اوصى عبد لعبد انسان فقتل عدا قبل ان يقبل الموصى له الوصية
وقد مات الموصى وترك ولدا ولا يدري ان العبد قتل قبل موت الموصى او بعد لا يكون له خيار
استغنا القصاص وان اتفقا ان الموصى مات ولا ثم قتل العبد لا يكون لاهلها استغنا القصاص
لجها لاله المالك لا نه قبل المولى لا يدخل في ملك الموصى له ولا يصير الوارث ايضا ثم سقط عنه ذلك
ان قبل الموصى له الوصية كان على القاتل قيمة العبد المقتول وان رد الوصية كانت قيمة العبد
لورثة الموصى واذا قتل الرجل عدا او مديون او ام ولد فانه يعز ولا بجبا القصاص ولا
الدية **فصل في القتل الذي يوجب الدية** القتل ثلاثة عمد وخطأ وشبه
العمد فالعمد ما يتم فيه بالسلح كالسيف والسيك والحديد الحاد وغير الحاد فالحمد من غير
الحديد فقتله القصاص ولا بجبا الكفارة على القاتل والخطأ هو ان يرمى الصيد فاصاب انسانا او
قصيدا من رمي حيا او ميتا فاصاب سببا فقتله الكفارة على القاتل والدية على عاقلة واما شبه العمد
وهو ان سجد قتل غير ملاح كالسوط والحجر والوكلة واللطة ففيه الدية العاقلة على عاقلة وفي
الكفارة مندبل او جبل طراه في يد رجلين فجاذايان فان قطع المندبل والجبل فسقطا واما قاتل
ابو يوسف ان سقط مستلقين على قفاهما فلا دية لاحدهما على الاخر لان كل واحد منهما مات بفعل
نفسه وان سقط كل واحد منهما على وجهه بجبالديه لكل واحد منهما لانه مات بوضع صاحبه وان
سقط احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فقتله الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلق ولا شيء المستلق
لانه مات بفعل نفسه وان قطع اجنبي هذا الجبل فوقع على قفاهما واما تالا فبضمان شافين
القاطع دهما وقيمة الجبل وهو موعا على وجههما قال محمد رحمه الله فذلك لا يكون من قطع الجبل
وان وقع في قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل ولو اصطدم فمسان وقاتل الجبل

الدية لكل واحد منهما على عاقلة الاخر وكذا كانا ما شين فاصطدما ولو جازاك خلف
 سائر فاضله فطبط على الحاني لا فمان على السائر وهو عطي السائر فماتت على من جازك خلفه وكذلك
 في السيفين وهما دان استن سقبلتا فاصطدما فطبط لهما فكل واحد منهما سائر فماتت
 التي عطيت على الاخر وكذا كان فان سبب احدهما سبب الاخر واقفا وجلس احدهما سبي
 والاخر واقف فاصطدما فطبط السائر والماشي الكفارة رجل عشر ايام في الطريق فكل صغير
 واصبع النائم قال في الجرح ان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة على الماشي ولا كفارة على
 النائم اذ وقع ذلك في النفس لان النائم ليس بفاعل وذكر النائم ان النائم روث من الماشي ولا
 روث الماشي من النائم اذ كانا وارثن رجلان فذا شجع فوقعتهما فماتت على عاقلة كل
 واحد منهما نصف دية الاخر وهما مات احدهما كان على عاقلة الاخر نصف الدية رجل دفع
 سكينه الى صبي فضره بالصبي نفسه او غير يغيره ان الدافع لا يضمن الدافع شيئا وفي حيايا
 الحسين ان قتل الصبي غرم كان على عاقلة الصبي به المتولى ثم يرجع عاقلة الصبي على الدافع
 بالدية رجل ضرب بولك الصغير في الادب فمات قال ابو حنيفة رحمه الله بضمن الدية عليه
 الكفارة وقال ابو يوسف لا كفارة عليه وكذا قال ابو يوسف اذا ضرب امراه في ادب
 فماتت قال ابو حنيفة عليه الدية والكفارة رجل ركب صبيبا على حائط او شجرة فضاح به الخطا
 وقال لا تقع نفع الصبي ومات لا يضمن الرجل الطاجم وقال له وقع نفع الصبي ومات يضمن
 القائل دية حتى ياتي امر رجل صبيبا يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة
 الصبي على عاقلة الامر علم الصبي بفساد الامر ولم يعلم وذكر في المسقى رجل اعطى صبيبا عصا
 او شيئا من السلاح وقال مسكه لي فطبط الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة الدافع ولو دفعه
 اليه ولم يفل شيئا خلف المشايخ فيه ولو امر صبي صبيبا يقتل انسان فقتله وجعل الدية على عاقلة
 القائل ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر ولو امر صبي يقتل شخص فقتل المأمور لا يضمن الصبي الامر
 ولو امر بالغاب بذلك كان الضمان على القائل ولا شيء على الامر ولو امر بالغاب صبيبا فقتل
 انسان او قتل ابيه ففمان ذلك في مال الصبي ثم يرجع ذلك على الامر وهو ان عدا ما ذوقا
 امر صبيبا بخرق ثوب انسان او ولد صبيبا في حجة فطبط الصبي قال ابو حنيفة رحمه الله بضمن
 الامر ولو امر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر وفي الزنا ذواته ان عبد المحرر بالغاب امر عبد
 مثله بقتل رجل وكان الامر بالغاب والمأمور صغيرا ففعل لا يرجع على الامر الا اذا عصى الامر
 بعد ذلك ولو ان صغيرا امر عبد صغيرا بخرق ثوب ففعل لا يضمن الصغير ثم لا يرجع الصغير
 على العبد الامر ههنا وان عصى الامر قال الصبي بخرق ثوب صبيبا ففعل لا يضمن الصغير
 ففعل الصبي سقط وهلك كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذا لو امر بقتل ثوب او كسر طبط
 وقال الصبي صبيبا ففعل لا يضمن القائل ولا شيء على الصبي ذلك وعطيت فيه خلف

في الدية لكل واحد منهما على عاقلة الاخر وكذا كانا ما شين فاصطدما ولو جازاك خلف

لا شيء على الامر

مطلق ولو امر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر

المشايخ والصحيح انه بضمن سوا قال انفس المثل وقال انفس ولم يمتثل رجل جذب ولدا صغيرا
 من يد والد له والادب مسكه حتى مات الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير على الجاذب وروى
 بالدين وان جذب باخوات كانت الدية عليهما ولا يرثه والد ولا رجل ضرب ولد الصغير في غير المثل
 ومات قال ابو حنيفة رحمه الله بضمن الوالد دية ولا يرثه وقال ابو يوسف رحمه الله يرثه الوالد
 ولا يضمن وان اضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم وان ضرب امراه في الفم ومات يضمن
 اجماعا اذا اقر القاتل انه قتل خطأ فادعى الى القتل المثل كانه في مال القاتل لورثته
 ولو اقر القاتل بالعد فادعى الى القتل الخطا لا شيء لورثته المتولى وروى عن ابو حنيفة
 رحمه الله وجوب الدية في الوجهين جميعا رجل نكح امرأة وكسر رجلها بان كان عليه ارض الرجل
 في ماله لانه شبه العود وما يجتلي الفمان ثلثة عود خطأ وشبه عود العود المخص اذا جبت الدية
 في النفس وفيما دون النفس مال الحاني الا ان دية النفس وجب ثلث سنين وفي
 الخطا في النفس وفيما دون النفس يكون على العاقلة الا ان يكون الواجب ون ارض الحنيفة
 فيجب مال الحاني وكذا لو جبت الفمان اقر القاتل وفي شبه العود في النفس يجب الدية على عاقلة
 الحاني وفيما دون النفس يكون في مال الحاني ان بلغ الواجب به كاملة رجل نكح امرأة فافشا
 كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل وفي الجامع الصغير يكون على العاقلة وهذا لا عند
 اجنبية كجر او نحو كان عليه مهر شلها ولو دفع بكرا اجنبية فسقطت وذهبت عند قتلها
 عليه المهر في ماله لانه شبه العود عليه التعريض ايضا كانت المرأة كسرا او صغيرة وقد دفع امراته
 قتل الدخول بها فذهبت عند قتلها ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر قوله ابي
 حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابي يوسف وفي قوله محمد وزفر واحدى الروايتين
 عن ابي يوسف رحمه الله جميع المهر ولو دفع امرأة اجنبية فذهبت عند قتلها ثم زوجها ودخل
 بها حتى عصى في حقيقته في بطنه لا يضمن امره ان عليه مهر من مهر الدخول بحكم النكاح ومهرها بالمر
 العذرة بالدفع ولو ان بكرا دفعت بكرا اخرى فزال بكرا بها قال محمد رحمه الله على الدافعة
 مهر مثل الاخرى ولو طلقها بغير امانة انسان بشبهة وزالت بكرا بها على قول ابي يوسف ينظر الى
 مهر مثلها غير بكرا الى نقصان البكارة ايها كان اكثر نجس لك ويدخل الاقل في الاكثر
 ولو ان صبيبا دفعت صبيبا فذهبت عند قتلها كان عليه المهر ازالة البكارة وهذا كانت المرأة بالغاب
 مستكرهة فذلك لا وان كانت مطاوعة لا يحكم المهر لان المهر واجب على الصبي كان لولي
 الصبي ان يرجع بذلك عليها كما لو امر صبيبا بشي ففعله غرم كان لولي الصغير ان يرجع على
 الامر فلا يبيد بضمن الصغير ولو ان امر بالغاب دعت صبيبا فزني بها واذ هب عند قتلها
 على الصبي مهرها لان امر بالغاب لم يصب حتى موث الا مئة ٥

في تلافى الجنتين اذا اسقطت المرأة الولد بعلاج او شربت دواء متعمدة الاستسقاط

في الدية لكل واحد منهما على عاقلة الاخر وكذا كانا ما شين فاصطدما ولو جازاك خلف

سقط الولد تحت الغرة على عاقبتها وان شربت دواء ولم يتعاقب سقط الولد فسقط الولد
لا شيء عليها شرط ان لا يكون الغرة في شربها لعلها سقطت سقط الولد وفي حق غيرها لا بشرط قصد
استقاط الولد فيكون الغرة للزوج والغرة عندنا خمسة اربعة درهم ونصف عشر الدينار وعبدان
قيمة خمسة اربعة اذ كان الولد وانثى وفي جنين المملوك نصف عشرة فدية ان كان ذكرا او عشرة فدية
ان كان انثى وفيها في القدر سواء عن ابى يوسف في جنين الامه ترجب نقصان الام كما في سلمية
الشاة رجل ضرب بطن امراة فالت جنينين احدهما ميت والاخر حي فالت الحي بعد الانفصال
من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها الغرة وفي الحي الذي مات دية كاملة وان ماتت
الامه من ضربه فخرج منها جنين ميت كان للضارب دية الام ولا شيء للجنين رجل غصب
صبيا حرا فغلب الصبي عزيم فان الغاصب يحبس حتى ينجى بالصبي او يعلم انه مات وتغيب
صبيا وقربه الى امها لك فملك كان عليه دية ان كان حرا صبي حرا تسع سنين سقط من حرج
او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالد ان كان له من كسبه نفسه وان كان لا يعقل وكان بعض
سنا قال يكون على الوالد ان كان الصبي في حجر الكفارة لتركه الحفظ قال بعضهم ليس
على الوالد شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يد فتيك عليه الكفارة صبيا
اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصابهم احدهم عين امراة قد هبت والصبي ارتفع سنين
او نحو ذلك قال الفقهاء ابو بكر بن عيينة امراة يكون في مال الصبي ان كان له مال وان لم يكن
مال ففطره الى ميسرة لانه كان لا يرى العجم عاقلة ثم انما يجبل لدية اذ اثبت دية شهادة الشهود
لا باقرار الصبي ولا يوجب سببه فيها لان اقراره على نفسه باطل امراة وضعت صبيها بين يدي ابيه
والولد قبل ثدي غيرهما فلم يجز الاب للولد في الحق مات من الجوع قال بعضهم يكون الاب
اثما وعليه التوبة والكفارة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم ذلك كان الام عليها
وعليها الكفارة لانها هي التي ضيعت الولد رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة بغير اخذ من اهل الصغير
فراى الغلام غلاما يلعبون وانتهى اليهم وارتقى فوق بيت فوقع ومات قال سفيان الثوري ضمن
النار رجل في حاجة وكذا غصب صبيا فقتل الصبي واكل السبع او سقط من حياض الغاصب
وان مات الصبي من مرض او حي لا يضمن الغاصب رجل امراة فالت جنينين صبيا فقتل من الجنين
فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد يكون على عاقلة الجنان نصف الدية لانه يتعذر احكامها
ها ذون والاخر غير هاذون وان عاش الصبي فعلى عاقلة الجنان كل الدية لانه خالف بقطع
الحشفة رجل حمل صبيا على ابيه وقال له امسكها ولم يكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات
كان على عاقلة الذي حمل دية سواء كان الصبي من بركته مثله او لا يركب وان سير الصبي الدابة
فاولى انسانا فقتله والصبي مستمسك فديه القتل يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة
الذي حمله عليها لان الصبي لم يغير من الرجل فان كان الصبي من بركته على الدابة

قوله في حق غيرها لا بشرط قصد
استقاط الولد فيكون الغرة للزوج
والغرة عندنا خمسة اربعة درهم ونصف عشر الدينار وعبدان
قيمة خمسة اربعة اذ كان الولد وانثى وفي جنين المملوك نصف عشرة فدية ان كان ذكرا او عشرة فدية ان كان انثى وفيها في القدر سواء عن ابى يوسف في جنين الامه ترجب نقصان الام كما في سلمية الشاة رجل ضرب بطن امراة فالت جنينين احدهما ميت والاخر حي فالت الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها الغرة وفي الحي الذي مات دية كاملة وان ماتت الامه من ضربه فخرج منها جنين ميت كان للضارب دية الام ولا شيء للجنين رجل غصب صبيا حرا فغلب الصبي عزيم فان الغاصب يحبس حتى ينجى بالصبي او يعلم انه مات وتغيب صبيا وقربه الى امها لك فملك كان عليه دية ان كان حرا صبي حرا تسع سنين سقط من حرج او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالد ان كان له من كسبه نفسه وان كان لا يعقل وكان بعض سنا قال يكون على الوالد ان كان الصبي في حجر الكفارة لتركه الحفظ قال بعضهم ليس على الوالد شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يد فتيك عليه الكفارة صبيا اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصابهم احدهم عين امراة قد هبت والصبي ارتفع سنين او نحو ذلك قال الفقهاء ابو بكر بن عيينة امراة يكون في مال الصبي ان كان له مال وان لم يكن مال ففطره الى ميسرة لانه كان لا يرى العجم عاقلة ثم انما يجبل لدية اذ اثبت دية شهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا يوجب سببه فيها لان اقراره على نفسه باطل امراة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد قبل ثدي غيرهما فلم يجز الاب للولد في الحق مات من الجوع قال بعضهم يكون الاب اثما وعليه التوبة والكفارة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم ذلك كان الام عليها وعليها الكفارة لانها هي التي ضيعت الولد رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة بغير اخذ من اهل الصغير فراى الغلام غلاما يلعبون وانتهى اليهم وارتقى فوق بيت فوقع ومات قال سفيان الثوري ضمن النار رجل في حاجة وكذا غصب صبيا فقتل الصبي واكل السبع او سقط من حياض الغاصب وان مات الصبي من مرض او حي لا يضمن الغاصب رجل امراة فالت جنينين صبيا فقتل من الجنين فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد يكون على عاقلة الجنان نصف الدية لانه يتعذر احكامها هاذون والاخر غير هاذون وان عاش الصبي فعلى عاقلة الجنان كل الدية لانه خالف بقطع الحشفة رجل حمل صبيا على ابيه وقال له امسكها ولم يكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمل دية سواء كان الصبي من بركته مثله او لا يركب وان سير الصبي الدابة فاولى انسانا فقتله والصبي مستمسك فديه القتل يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي لم يغير من الرجل فان كان الصبي من بركته على الدابة

عليها

لصبي

ولا يستمسك عليها فديه القتل هكذا ان الصبي ذالا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المتقله
وان سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله على
كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة
او لا يستمسك وهكذا ان الرجل ركبا حمل صبيا مع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يضر في الدابة
ولا يستمسك عليها فوطيت الدابة انسانا وقتله على عاقلة الرجل الدية خاصة لان الصبي اذا كان
لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سبيل الدابة مضانا الى الرجل فجاء الدية على عاقلة الرجل
الكفارة لانه بمنزلة المياش وان كان هذا الصبي يضر في الدابة ويستمسك عليها فديه القتل
على عاقلة جميعا لان سير الدابة مضاف اليها ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا
منزله جنابة الصبي يد وان سقط الصبي ومات فديه الصبي يكون على عاقلة الرجل سواء سقط
بعده من الدابة او قبلها وسواء يستمسك على الدابة او لا يستمسك وان عبد حمل صبيا حرا على دابة
فوقع الصبي منها ومات فديه الصبي يكون في عتق العبد يدفعه المولى بها او يغدى لانه سبب
لهلاكه والعبد يضمن الجنابة كانت الجنابة تنسبها او مباشر وان كان العبد مع الصبي على الدابة
عليها فان طالت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عتق العبد نصفها وان جاز
كبير حمل عبدا صغيرا على دابة وقتله يضر في الدابة ويستمسك عليها ثم امن ان يسير عليها فارط انسانا
فذلك يكون في عتق العبد لانه لا يسير الدابة وانقطع فعل الاول في حكم الاثلاف فيؤخذ من العبد
بالدفع او المذاثم يرجع مولى العبد على الام لان استعمل عبد الغيرة فيضربها فاذ لفته عنهم يرجع
به ذلك على الغاصب **فصل في المعاقلة** ذكر الشيخ الامام الاجل
شمس الاعلى الملقب بمرحوم وقال هذا فصل يختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقهاء
ابن بكير الخليلي رحمه الله والى جعفر الصادق في ان العجم لم يخطوا انسانا فلا يصابرون فيما بينهم وليس لهم
ديوان ولا يحمل الجنابة عن الغيرة ولا خلاف لقاسم بن الحارث بن العبد وانهم لم يضيعوا انسانا بهم ولا ثقتهم
فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند الناصر والمقاتلة مع البعض لا يحمل
الا ساكنة والمقاتلة بين يهود وبنو النصارى بين وكذا يذبحها فاذا قتل واحد خطا وجبت الدية لاهل
حكمة القاتل في مقتله عاقلة وكذا للطلبة العلم وهو خشن وشمس الامام الجعفي رحمه الله وكثير من
المشايخ قالوا رضي الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل لا يستاذ ظهرا للدين المرعاني ياخذ بقول الفقهاء
الجعفي لان الغيرة للنصارى واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للنصارى فلا يلزمهم تحمل
عن غيرهم وذكرنا لاطفي ان دية القتل على عاقلة في ثلث سنين ولا يكون على واحد من العاقلة
اكثر من ثلثة دراهم او اربعة دراهم فان قاتل من اهل الديوان امير من الامراء القاتل بنو عمار
فديه القتل على من جهم ديوان لا يميزون غيرهم فان كان القاتل غازيا وله ديوان فعاقلة
من يرضق من ديوانه وان كان كاتبا فعاقلة من كان يرضق من ديوان الكتاب اذا كان يرضق من ديوانه

لصبي

وكذا لا عاقلة اهل كل صناعة اذا كانوا شاصرون وان لم يكن القاتل من اهل ديوان فقتل
 فقتله على عصبة من الشبان لم يكن له عصبة فقتل ميتله ذك في الجامع والزمادات ان عقل
 قتله يكون في بيت المال وبه اخذ الصداق الشهيد وذو عصام روى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 رضي الله عنهم لا عاقلة له اذا قتل رجلا خطأ فان دية القاتل تكون في مال الجاني وذكر في كتاب النكاح
 من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان حيا للميراث بان كان حيا مسلما او
 لم يكن حيا بان كان كافرا او عبدا فقال هو ان حربيا مستأنا اشترى عبدا مسلما في دار الحرب فباعه
 ثم عاد المستأمن الى دار الحرب ثم اسره وخرج الى دار الاسلام ثم مات للمعتق فميراثه يكون في بيت
 المال لان معتقه رقيق في المال وتوجني هذا المعتق فقتل جانيته يكون عليه ولا يكون على بيت
 المال لان له وارثا معروفا وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل النقص في الصحيح ذك
 الجواب في التفصيل في كتاب العتق وما ذك في الجامع والزمادات محمول على ان المالك لم يكن للقاتل وارث
 معروف بان كان لعتقا او محبوبة القبط رجل قتل ولان عتقا لا يجزى القصاص ويجزى الدية في
 في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العتق لا يجزى الكفارة وكذا الاجداد وان علولوا كان
 القتل خطأ وجبت لدية على عاقلة له وعليه الكفارة والقاتل اذا اقر بالخطا وصالح عن دم العمد
 على ماله يكون ماله على الجاني في ماله الا ان في الاقرار بجبل الدية في ثلث سنين والصلح من العمد
 بجبا مالا حالا الا اذا شرط الاجل في الصلح فكون مؤجلا وكل من لدية اذا وجبت على العاقلة او في
 مال الجاني بجبة ثلث سنين في كل سنة ثلثها عشرة قبلوا حدا خطأ وجب لدية على عاقلة له
 كل واحد منهم عشر لدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث عشر لدية وان كان لها عشرة والقاتل
 فلكل ذلك ولا يجب على كل واحد من العاقلة الا ثلثه درهم او اربعة دراهم في ثلث سنين عندنا
 فان قلت العاقلة يقيم قريبا لقاتلهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة الا ثلثه
 درهم وليس النساء من العاقلة وكذلك الصبي والمجنون والدمي والقابل واحد من العاقلة والدية
 مقدرة بالقدرة شارب وعشر الاف درهم او مائة من الابل في قوله اني حنيفة ودية المرأة على
 النصف من دية الرجل ودية الذي عندنا بزيادة المسلم فاذا وجبت لدية من الابل تقسم على خمسة
 انواع من الابل عشرة بن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
 جذعة ودية شبه العمد اربع وخمسة عشر بنت مخاض وخمس عشرة بنت لبون وخمس عشرة بنت
 حقة وخمس عشرة جذعة وشبه العمد القتل بالقتل في قوله اني حنيفة ودية رجله وفي قوله اني يوسف
 ومحمد هو القتل بالدية لا يقتل مثلها في الغالب ويدخل الانسا والاباء في العاقلة ولا يكون للزوج
 عاقلة المرأة بحكم النكاح وجناية الصبي والمجنون عتقا وخطا اذا بلغت حصة دمها
 يكون على العاقلة وما كان قتل من حصة به يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث
 بقتل مورثه وكذا المجنون وما زاد على حصة الى ثلث الدية يكون على العاقلة في سنة واحدة

فان زاد

فان زاد على ثلث والمزادة الى الثلثين يكون في السنة الثانية وما زاد على الثلثين الى تمام
 الدية يكون في السنة الثالثة ولا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر امرأة قتلت رجلا خطأ
 حتى وجبت لدية على عاقلة اهل بيعة عليها شئ من تلك الدية اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها
 وكذا ان كان الجاني صبيا او مجنونا فان هج الدية يكون على عاقلة في قوله هو لا والصحيح ان
 القاتل يشترط في العاقلة ذك في المعاقلة ان الخصم في ذك هو الجاني اذا كان الجاني بلغ مبلغ الرجال
 وكذا في غير الصبي المضم في اثبات القتل هو الجاني لان الحق على الجاني وانما يجب على العاقلة بطريق
 القتل وان لم يكن الصبي القاتل منع فبلغ الرجال كان للمضم في ذك اياه ذكر في باب من ولو كان المشتكى
 وذكر فيه ايضا رجل اقر عند القاضي انه قتل فلانا خطأ فاقامه ولي القتل بينه ان المدي عليه
 قتله يقتل هذه البينة ويقضي بالدية على العاقلة اقرار المدي عليه لا منع قبول البينة لان البينة
 يثبت ما ليس بثابت باقرار المدي عليه من نظائر هذه كثيرة قال رضي الله عنه فتايد هذه المسئلة ما
 قاله الشيخ الامام المعروف بخواجه هذه ان البينة على القتل يقتل عند حضرة الجاني لانه هو القاتل
 والمعاذلة المحملون عنه وحضر الكفيل لا يشترط لوجوب ماله على الاصيل اذا قامت البينة على
 الاصيل فان جعل القاتل ههنا خصما مع اقراره ولم يترك حضرة العاقلة فذا قوله بخالف المذهب
 فلا يقتل ولا المسئلة على ان الدية يجب ولا على القاتل ثم يقضي على العاقلة بطريق القتل لان الدية
 التي وجبت بتداع على العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة لكونه اذا قتل مملوكة عما كان عليه الكفارة
 وكذا ان كان الولد مملوكا لافسان قتله الوالد عتقا لا يجزى القصاص على الولد عليه الكفارة رجلا
 اشترى في قتل رجل احدهما بعتا والآخر بعتا عتقا لا قصاص على واحد منهما ويجزى لدية عليها
 على صاحب الحديدي في ماله ونصفها على صاحب العتق كذا في قتله سلاح واحد منهما صبي او معتق قصاص
 عليها عندنا وهو منزلة الخاطي مع العام له **باب**
شهادة في الجناية رجل ادعى على رجل انه قتل اياه خطأ وجاء شاهدين فشهد احدهما ان
 الذي عليه قتله خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادةهما لان احدهما شهد بالقتل
 والاخر على الاقرار بالقتل فلا يقبل كما لو شهد احدهما بالعصبة والاخر على اقرار العاصب بالعصبة
 فقتل وكذا اختلف الشاهدان في مكان القتل وفي زمانه وكذا في اختلاف في الالة فشهد احدهما
 انه قتله بالجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا وكذا لو شهد احدهما انه قتله بالعصا وقال الاخر قتله
 ولا اخبط باذا قتله ولان الا لاجمعا قتله ولا تدعى باذا قتله في القصاص لا يقتل في الاستحسان
 قتل شاهدا وتما ويقضي عليه بالدية في ماله لانها اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون باله القتل وانما
 لم يترك الالة استقاطا للقصاص وان شهد رجلان بان قتل الخطا او يقتل لان جيب القصاص يقتل
 شهداهم وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية الماقتل
 قوله كشهادة الرجل مع النساء رجل شهد عليه شاهد عدل بالقتل فان القاضي يحسمه ايا ما اوج

كان القاتل امرأة او صبيا او مجنونا صبي قتل رجلا
 خطأ حتى وجبت الدية على العاقلة

هذه

عندنا والاخر انه قتله خطأ وكذا لو شهد احدهما
 انه قتله

شهادةهما

القتل بالجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا وكذا لو شهد احدهما انه قتله بالعصا وقال الاخر قتله
 ولا اخبط باذا قتله ولان الا لاجمعا قتله ولا تدعى باذا قتله في القصاص لا يقتل في الاستحسان

المدى فهاذا آخر والاخلى سبيله وكذا لو شهد رجلان مستولان على رجل بقتل عدو فانه يحسن
حتى يظهر عدالة الشهود لانه صار متما فيجب الاجل التهمة وان شهد رجلان بقتل الخطا ذكر
الشخص الامام المعروف بخواهر زاده انه لا يحسن قبل الحكم والاظهر ان يحسن على رجل
انه قتل اباه خطأ وادعى ان له بيعة حاضرة في المصير طلب اخذ الكفيل من المدعى عليه لقيم البيعة
فان القاضي امر باعطاء الكفيل الى ثلثة ايام وقال المدعى ينبغي عني طلب اخذ الكفيل الى ان
ياق بالشهود فان القاضي لا يجيبه في اخذ الكفيل وان ادعى العمد وادى اخذ الكفيل لا يجيبه
القاضي لا قبل اقامة البيعة ولا بعد ما الا ان المدعى قبل اقامة البيعة لم يمه وبعدها كالمبيدة
بحسب القاضي فجلتم اذا عدلت البيعة وشهدوا بقتل وجب القصاص بقضى القاضي والقصاص
بطلب المدعى صبي قتل اباه عدا لا تجوز القصاص بحسب الدية على عاقلة وورث الصبي منه وكذا الجاني
وقد ذكرناه قبل هذا قتل وجدة في محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عاقلة
ولي القتل ان يجتار للتحليف خمسين رجلا من المشايخ الصالحاء ولان شاختا الفتاوى والشبان
والخارفة لولي القتل دون الامام لان الحق له وان لم يكن عندهم خمسون رجلا كرت
الايمان عليهم حتى يتم خمسون عينا فيطغفون بالله ما قلناه وما علمنا له قال فان احتجوا
عن العمد من سواهم كلفوا وان وجد القاتل بين قريتين وسكنين كانت القسامة والدية على
اقرب القريتين المسكنين الى القاتل هذا اذا كان صوف القريتين بلغ الى الموضع الذي وجد
فيه القاتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين وان وجد القاتل في مكان مملوك كانت
القسامة على الملاك والدية على عاقلة وان وجد القاتل في موضع مباح نحو القلعة الا ان في
الدين المسلمين كانت الدية في بيت المال وان وجد القاتل في دار امرأة كانت القسامة عليها
تختلف هي خمسين عينا في قول ابي حنيفة ومحمد والدية على عاقلة وان وجد القاتل في سوق المسلمين
او في مسجدهم ذكر في موضع ان الدية تكون في بيت المال ولا قسامة وذكر في موضع آخر ان الدية
والقسامة وانما اختلف الجواب لا خلا في الموضع موضع ما ذكرنا ان الدية تكون في بيت المال ولا
قسامة فيه اذ لم تكن السوق ملكا لهم بل كان السلطان فاذا كان السوق ملكا لهم كان وجوب
القاتل في السوق او في مسجدهم لوجوب القاتل في مسجد المحلة ونحوه بطلب القسامة على اهل المحلة
والدية على عاقلة وان وجد القاتل في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال والقسامة فيه
واذا وجد القاتل في محلة فها اصحاب الخطه ونها من اشترى كانت القسامة عليه والدية على عاقلة
لا على السكان والمشرقي في قوله الى حقه ومحمد حمله وقال ابو يوسف المشرقي وصاحب الخطه
سواء وان لم يكونا من اصحاب الخطه ونها سكان مشترين كانت القسامة على المشرقي دون اسكا
وهو قول ابو يوسف المولى ثم رجع وقال ابو حنيفة ومحمد وجد القاتل في مسجد كانت الدية على بيت
في قوله الى حقه وقال ابو يوسف على اهل المسجد وان وجد القاتل في دار رجل قد اشترى

وليس

في قوله الى حقه وقال ابو يوسف على اهل المسجد وان وجد القاتل في دار رجل قد اشترى

وليس من اهل الخطه واصحاب بيتا من ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة
وان كانت الدار من رجلين واحدهما اكثر نصيبا من الاخر كانت الدية على عاقلةما نصفتين وان
وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا بحسب القسامة ويكون الدية على عاقلة في قوله الى حقه
رحم الله وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليهم ولو وجد القاتل قتيلا في دار اشترىها لا يجزى فيه
شي في قولهم جميعا ولو وجد واحد من اهل المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة القاتل
عنده فاكل بيت به ان الضرب ولو جرح وان كان الدم تخرج من بعض مجاريه ان كان تخرج من موضع
تخرج منه الدم عادة فمضرب كالانف والمذنب والمذكر فلا قسامة فيه ولا يكون هو قتيلا وان كان
لا تخرج عادة الا ضرب جرح من البطن كالعنق فوق القتل وان كان الدم تخرج من المغم ان كان يعلو من
الجوف يكون قتيلا وان كان ينزل من الراس يكون قتيلا قتيلا وجد في محله فادعى ولي القاتل القتل
على رجل بعينه من اهل المحلة لا بسط القسامة والدية من اهل المحلة وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية يكون
ابا منه لاهل المحلة ولو اقام ولي القاتل شاهدين من غير اهل المحلة على ذلك الرجل وقد اثبت القتل
عليه بالحجة فيقتضون حقه وان اقام ولي القاتل على ذلك من شاهدين اهل المحلة لا يقبل اشهادهما
على قوله ابو يوسف كلف الشاهدان بالله ما قلناه قط وعلى قول محمد رحمه الله كلف الشاهدان بالله
ما قلناه وما علمنا له قائلا وادعى ولي القاتل القتل على رجلين من اهل المحلة كان ذلك اولى منه لاهل
المحلة لا يسع دعواه بعده لك على اهل المحلة وقد اقام ولي القاتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا يقبل
شهادتهما في قوله الى حقه ويقتضون حقه ثم القسامة على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية
ذلك اذا وجد القاتل القاتل والقسامة المصنف مع الدار وان وجد نصفا مشقوقا بالطول
او اقل من النصف مع الدار او وجد اليد والرجل والراس شيء فله وان وجد السكينة فلا شيء منه وان
بدنه تاما وبه ان القاتل هو قاتل كان فيه القسامة والدية وان وجد البيعة والدا به مقتوله فلا شيء
فيها وان وجد القاتل والدية والدية المولى في المحلة وجبت القسامة والقيمة على عاقلة في ثلاث سنين
وقد وجد القاتل قتيلا في دار مولا فلا شيء منه الا ان يكون عليه من حسنه كانت القيمة على مولا لغيره
حالة كالموت المولى ولو وجد القاتل قتيلا في دار مولا كانت قيمة على المولى مؤجلة في ثلاث سنين
يبقى منه كتابه وحكم كحرية وان بقي يكون ميراثا عنه لم يرثه ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبد الما دون
كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونا او لم يكن ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه
ارائه او المرأة في دار فله الدية والقسامة على العاقلة ولا يحرم على الميراث ولو وجد القاتل في نهر عظيم
بحري به الما فلا شيء عليه وان كان النهر صغيرا قوم معروفين فهو عليهم والمفرق بين الصغير والكبير
ما عرف الشفعة كل نهر سحي لا شفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة كالفراة والجحون فهو عظيم
وقد كان القاتل محبسا في جانب من النهر كانت الدية والقسامة على اهل الاراضي والقرى فيه القاتل الى
الموضع الذي احبس فيه اكان يصل صوف اهل الاراضي والقرى اليه والا فلا ولو وجد القاتل في قلاعة

وجد رجل قتيلا في دار نفسه

م

فليس فيه شيء قال الكوفي رحمه الله هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العريان فان كان قريبا
 تحت مبلغ صوت اهل العريان الى ذلك الموضع فهو عليهم **باب**
الوكالة بالدم الوكالة في ثبوت الدم مرجع الى المدعى عليه مقبولة في قوله ابي
 حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف الخمر لا تقبل وقوله محمد بن حنبل رحمه الله مضطرب واجمع على انه لا يقبل
 فيه الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضى الى القاضى ولا شهادة رجل وامرأتين وان كان كل
 استيفاء القصاص في النفس فمما دون النفس لم يكن للوكيل ان يستوفي الا بحضور من لكل عندنا
 وعلى قوله الشافعي رحمه الله ان يستوفي الوكيل باثبات الدم واذا اقره مجلس القاضى ان الطالب
 قد مضى اقراره وكذا في وكيل المطلوب اذا اقر بحرب القود على حمله في القصاص به
 اقراره ولا يصح استحسانا ولا اخذ ورثة المقتول والمقاتل ولم ير سقط القصاص عن القاتل
 بصحصة الباقين **باب** الوكالة بالثبات القتل لخطأ العدو من المرحاة التي لا قصاص فيها بمنزلة
 الوكالة في الماله رجل قتل عدما فاقام اخ المقتول بينه وبينه لا ورث له غيره واقام القتال
 منه ان له ابنا فان القاضى لا يقضى بينه والاخ وتبأ في ذلك وان اقام القتال بينه ان له ابنا
 وانه قد صالحه على الدية وقضيا عنه واقام بينه ان الابن قد عفى عنه قبلت بينه القتال لا يبر
 اثبت بينه الا حق له المدعى في استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر العفو والصالح كذلك
 القتال بان يعيد البينة على الابن ولا يقضى على الابن بالبينة التي اقامها القتال على الاخ لان
 الاخ لا يكون خصما عن الابن ولو كان للقتول اخوان فاقام القتال بينه على احد ما ان الاخ
 الغائب صالحه على خمسة الا في ذلك فان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف القتال عادة البينة
 بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا مع الابن بل يكون جنبا اما الاخوان كل واحد
 منهما يستحق القصاص على القتال فانه منه قامت على القتم فلا تكلف عادة البينة واذا لم يكلف
 عادة البينة فمنها يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب اذا ادعى بعض ورثة الرجل دية
 ابيه على رجل واقام البينة فان القاضى يحبس القتال لانه صار متما ولا يعمل باستيفاء القصاص
 فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون الغائب الذي حضر ان يستوفي القصاص مالم يبر هو البينة في
 قوله ابي حنيفة رحمه الله لان عند القصاص بحسب الوارثا ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما
 عن غيره في ثبات حتى الغير لم يكن من ضررته ثبوت القصاص الذي اقام البينة بشبهة لغيره بخلاف
 ما اذا كان القتل خطأ لان الدية يجب للمقتول او لا حتى يقضى فيها ديونه وينفذ ما يراه وكل واحد
 من الورثة يكون خصما فيما يدعى للبيت فلا يحتاج الغائب الى عادة البينة بخلاف العفو والصالح
 لان ذلك مما يثبت بالشهادة والقصاص لا يثبت رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ فأكلف
 عليه ثم ان المدعى مع المدعى عليه حكما رجلا يحكم الحكم بالقتل بغير حكمة في حق العاقلة رجل ادعى
 على رجل انه قتل اباه عدما واقام شاهدين شهدا انه ضرب فلانا بالسيف فلم يزل صاحب فراش

مات
 الخ

حتى مات

حتى مات فقلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص اذا شهدا انه لم يزل صاحب فراش حتى مات ولا يقضى
 للقاضي ان يسأل عن الشهود مات من ذلك او لا في العمد ولا في الخطا وهو قال لا ذلك لا يثبت شهادة
 ولا شهدا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزل العدو حيا جازت شهادتهما ويقضى بالقصاص وكذا
 اذا شهدا انه طعن برمح او رماه بسهم او شابه ذلك لا يكون عدما ويقضى بالقصاص كما لو شهدا انه
 ذبحه او شق بطنه بالسكين **باب** في جبا البقرة **باب** الخطأ والخطأ **باب** الخطأ والخطأ
 ربيع الشك والفساد ان ارسله وساقه الى الزرع كان خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان
 المار به في فرع ولم يعطف عينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا
 وان ذهب عينا وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق
 واحدا كان ضامنا وان ارسله فوقف لماعة ثم ذهب الى الزرع وانصرف لا يقضي للمارس بل رجل ارسل
 كلبا الى شاة او وقف ثم ذبح قتل الشاة لا يقضي فان ذهب في الزرع او قتل الشاة ذكر في
 الجامع الكبير انه لا يقضي اذا لم يكن سابقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القنطري روي عن ابي يوسف
 رحمه الله انه يكون ضامنا والمشايع اخذوا بقوله وذكر الفقهاء ابا الليث في شرح الجامع الصغير رجل
 ارسل كلبا فاصاب في فوه انسانا فقتله او شق ثيابه ضمن المارس لانه ما دام في فوه كان خلفه
 وذكر الناطقي رجل ارسل كلبه على رجل فعصقه او شق ثيابه لا يكون ضامنا في قوله ابي حنيفة رحمه الله
 ويقضي في قوله ابي يوسف والخيار القنطري قوله ابي يوسف لو ارسل كلبه الى صيد ولم يكن سابقا
 فاصاب انسانا لا يقضي في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة رجل التقيته في
 الطريق فهو ضامن لما اصاب حتى يزول ذلك المكان رجل وقف اية في طريق المسلمين ولم يشدها
 فسارت عن ذلك المكان وانلف ثوبا لا يقضي الرجل لانه اذا لم يسكها يكون بمنزلة المغفلة وكل
 او قف اية في الطريق فاطا انسانا يدها او رجلها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلة وان شئت
 برجلها او ذنبها وهي تسير لا يكون ضامنا وان كسرت بصير ضامنا وكذا اذا ضربت بيدها او ردت
 ربي تسير وخرج الغائب من فمها او سال عنها فاصاب انسانا او افسد ثوبا لا يقضي للراكب **باب** في
 حمارها حصاة او فلاة فاصاب انسانا او تسير لا يقضي للراكب الا اذا اثارته بحجر كبير او كلب
 تسير فقتلت بالثا وذاقت لا يقضي للراكب وان اوقتها الراكب بغير عروث او بول فبالثا وذا
 نابت له من ذلك نعمته الراكب وان اوقتها في غير ملكه فاضدت شيئا ضمن يستوي فيه اليد والخطأ
 وان اوقتها في ملكه لا ضمان عليه بحال وكذا لو كان في ملكه بينه وبين غيره ولو قاد قطارا في الطريق
 فاطا اول القطار فلو اخرجه من بين رجل او صدمه ضمن القاتل لما عطي به وان كان معه سابقا
 ضمان ذلك عليهما وما افسدت بشفة الرجل والذئب يكون على السابق حجة وان كان معها ثا
 سبق لا يلزم وسط القطار فما اصاب ثمل هو خطي هذا السابق وما بين يديه من شيء فهو
 عليهم ثلاثة لان له قابض سابق وان كان الرجل حيا ناو وسط القطار فاجبا نايتا واخرا حيا نا

بار

ال

يتقدم فهو منزلة السابق لان السابق قد يتقدم وقد يتأخر وقد يكون في وسط القطر
 فهو سابق على كل حال والراكب السابق والمقابلة والمدة فيها او طالت الدابة سواء كان
 رجلا يوقد قطاراً فيربط انسان في قطاره بعير والمقابلة يعلم بذلك فمضى هذا البعير
 انساناً فالتفت كانت الدابة على عاقلة العايد ثم يرجع عاقلة العايد على عاقلة الدابة وان
 كانت الدابة وقفاً لم يربط الرجل بعيراً فقاد صاحب القطر ولا يعلم كان الضمان على عاقلة
 العايد ولا يرجع عاقلة العايد على عاقلة الدابة وان رجلاً ضرط به راكباً ونحسب بدون
 امر المراكب فضررت بيدها او رجلا او نخت او كدمت او صدمت انساناً على فمرك كان الضمان
 على الناحس دون المراكب وان ضرب راكباً ونحسب فادوات انساناً على الفور كانت الدابة
 على عاقلة الناحس والراكب جميعاً لان الناحس منزلة السابق والراكب مع السابق اذا اجتمعوا
 فضمان ما او طالت الدابة يكون عليهما ولا يصح الناحس ههنا ما لا يصح المراكب من نخله الرجل
 والذئب وغير ذلك دابة لها سابق وقاية فخيرها رجل غير ان احدهما نخت انساناً كان ضمان الناحس
 على الناس فخيرها لان السابق والعايد لا يضمنان الناحس فان كان الناحس من احداهما لا يجب الضمان على
 احد **و** لو نخت رجل دابة راكباً غير امره وثبت والقتل المراكب من الناحس كذا لو نختها فخيرها
 في غير هاتين الناحس **و** لو نخت الناحس فخيرها كان هذا رجل يوقد دابة فقطش على رجل على
 الا بر على انسان او سقط سرج الدابة لجلها على انسان فقتله او سقط ذلك في الطريق فخره انساناً
 ومات بعض القابله وان كان معه سابق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان
 الحمل على البعير على وجه لا يستط **و** لو راكباً او قف الدابة على ايا السجدة فخرها للناس والدواب
 كان منزله الطريق **و** لو نختها في القلعة لا يضمن الا اذا اوقعت في الحجة لان الوقوف في القلعة
 لا يضمن للناس الا في الحجة ولا يضمن السابق والعايد في ملكه الا فيما طلبت الدابة بيد رجل رجل
 وجد في برعه في الليل فزمن فظن انها لاهل قرية فاذا كانا لاهل القرية فاردان بدخلهما
 سربط فدخل في المربط احداهما فخره الاخر فبقعه فلم يقد عليه وجا صاحب الثور وادله ان يضمنه
 قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان نيتة عند الاحتضان يضمنه عن صاحبه كان ضماناً وان
 كانت نيتة ان يخلع ليرده على صاحبه الا انه لم يقد على الاشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون
 ضماناً فقبل له ان كان ذلك في النهار قال ان كان الثور لغير اهل قرية كان حكمه حكم اللقطة
 لو اشهاد مع القدرة عليه يضمن وان لم يجد من يشهد يكون ذلك عندنا وان كان الثور لاهل
 قرية فلا يخرج من زرع ضماناً لان ما يكون لاهل القرية من الثور ان لا يكون حكمه
 اللقطة في النهار لانه لا يخاف عليها الضياع في النهار ولما يخاف عليه في الليل فاذا خرج يكون
 ضماناً وقال القاضي الامام على السعدى رحمه الله اذ اوجع في زرع دابة فساها بعيراً واخرجها
 عن ملكه لا يصح مضمونها عليه وان ساقها ورأى ذلك القدر يصير ضماناً بنفس السوق وهكذا

ال

لو نخت الناحس فخيرها لان السابق والعايد لا يضمنان الناحس فان كان الناحس من احداهما لا يجب الضمان على احد

قال ابو نصر الدين سمي رحمه الله الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضماناً وقال
 بعضهم اذ وجد الرجل ابرة في زرع فخرجها فقتلها سبع كان ضماناً لانه كسعى له ان يخرجها
 ولكن ينبغي ان يهدى على صاحبها حتى يخرجها صاحبها الصحيح ما قاله القاضي على السعدى ان له
 ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها واذ ذلك فان ساقها بعد ما خرجها عن ملكه يصير ضماناً
 وان ساقها ليردها على صاحبها فيطبخ في الطريق او انكسر رجلها كان ضماناً وان كان صاحب
 الزرع لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فاصدقت شيئاً في اخرجها قال القنعة ابو الليث
 لا يكون ضماناً لانه افسدت لانه اخرجها بامر **و** لو نختها قال لصاحب الدابة ان دابة في الزرع
 ولم يقل اخرجها فخرجها صاحبها فاصدقت شيئاً في اخرجها كان ضماناً قال ابو نصر في الزرع
 الاول يكون ضماناً ايضا لوجه السوق من صاحبها صاحب الزرع ما لم يرض بالفساد
 طلب منه الصيانة **و** لو نخت دابة رجل فقتلها او فخرها من غير ارباب فاصدقت زرع لا يجب
 الضمان على صاحبها لان فعل العجاء هو رجل يسوق حملاً في الطريق فقال كوش كوش
 وقدامه رجل لم يسمع ذلك صوت حتى اصاب ثوبه فخرق من السابق وكذلك لو سمع صوت الدابة
 لم يسمه اليه التي صيقت للموت لا فرق في هاتين الامور وغير وان ملكه التخي فلم يفتح بعد ما سمع
 السابق رجل وضع خشباً في طريق المسلمين اخرجوا وحيداً فخرت به دابة من غير سوق احد فخطبت
 بضمين واضع الحجر والخشب **فصل في ما يخرج من الطريق من اموال الناس او دابة**
 رجل وضع في الطريق حجراً او جذعاً او ثوباً فخره بناء او اخرج من حائط جذعاً او صخرة او شاة فخره
 كنيفاً او حماراً او ميراً او غلة فخطبت انسان كان ضماناً فان غرر الحذر في الطريق رجل وضع
 على آخرها ما كان الضمان على الذي احدثه في الطريق كان في ثوب الذي عثر به من غير ولا يضمن الذي
 عثر به لانه مدفوع في هذا الحالة والمدفع كالا لانه ينجى رجل ثوباً من ذلك عن نفسه فخطبت له
 رجل كان الضمان على الذي نكاه وكخرج الاول من الضمان قال ابو حنيفة رحمه الله اذ كان الطريق
 غيراً فخطبت لاهل الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويوضأ فيه وان
 خطبت بذلك انسان يضمن وان تقي فيه بناء او حفر فيه يبرأ فخطبت به انسان كان ضماناً وكل
 الدار من الاسراع بفناء ارضه من القاء الطين والحطب وربط الدابة وسائر الدكان والسور
 بشرط الدابة وذكر الشيخ الامام الزاهد المعروف بخمار زاده رحمه الله اذ احدث في سكة غير نافع
 سطران احدث ما لا يكون من حمله السكنى فقتل به انسان وجب الضمان يسقط من ذلك حصنة
 نفسه ويضمن حصنة الشراكا ايضا وان احدث ما هو من حمله السكنى كوضع المتاع وربط الدابة
 لا يكون ضماناً لان له ان يفعل ذلك ولو كانت الدار من رجلين ففعل احدهما فيها كان من حمله
 السكنى كوضع المتاع وربط الدابة جاز كما لو سكن ولما اذا اخرج من ارباب الى الطريق فسقط على رجل
 فقتله ينظر ان اصابه الطرف الخارج من الحائط فمن صاحب المزارب لانه متعدي في ذلك الطرف حيث

ان كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه ولم يكن متعدياً وان اصابه الطرف

او متاعا

خرج الماء منها الى غيرهما واخذت رعا او كبا لا يضمن نه يتصرف في ملكه فيباح له مطلقا وكذا
 الحرق حشيشا في ارضه او حياك او اجته في حبل النار الى ارض غيرم ولحققت شيئا لا يكون ضامنا
 لانه متصرف في ملكه قبل هذا اذا كانت الرياح ساكنة متى وقد النار طالما اذا كان اليوم يحيا يعلم
 ان النج يذهب النار الى ارض جاره كان ضامنا استحسانا كما اذا اصب الماء في ميزابه وكذا الميزاب
 متاع لا يضمن يضمنه كان ضامنا وكذا عند النار في داره او تنوره لا يضمن ما احترق به وكذا
 او خضره او بئر في داره فنزلت من ذلك ارض جاره لا يضمن ولا يضمن في الحكم ان كوله ذلك
 عن ارضه وفيما سنده ومن الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك او كان يتصرف به غير وان صبت
 الماء في ملكه فخرج من صفة ذلك الى ملك غير فامسك شيئا في القياس ليكون ضامنا لان صبت
 الماء في ملكه مباح له مطلقا ومن المشايخ من قال اذا اصب الماء في ملكه وهو يعلم انه سيعدي الى
 ارض غيرم يكون ضامنا لان لا يستل فاذا كان يعلم عند الصب ان سيل الماء جاره يكون ضامنا
 كما لو صبت الماء في ميزابه وكذا الميزاب متاع الانسان وذكر الفقهاء ابو جعفر رحمه الله اذا سقى
 ارض نفسه فتعدى الى ارض جاره قال هن المسئلة على وجوه ان اجري الماء في ارضه اجرا ولا
 يستقر في ارضه وانما يستقر في ارض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في ارضه ثم يعدى الى
 ارض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسك والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا ويكون
 هذا بمنزلة الاشهاد على الحايط المائل وان لم يتقدم عليه بالسك والاحكام حتى تعدى الماء الى
 ارض جاره لا يضمن وان كان ارضه في صعدت وارض جاره في هبط يعلم انه اذا سقى ارضه
 سعدى الى ارض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير انعا ونع من السقي قبل ان يضع
 المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي وان كان في ارضه ثقب ونحوه في ملكه ولم يسد
 حتى فسدت ارض جاره كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكر المناطقي رحمه الله اذا
 سقى ارض نفسه فخرج الماء الى ارض غيرم لا يضمن ولو صبت الماء في ارضه صبا خرج من ارضه
 الى ارض غيرم كان ضامنا رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة انها رصفا وتفتح
 فوهاها فدخل الماء في الانهار والصغار وفسدت بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام الاستاذ
 المرعيني ان يكون ضامنا كما انه اجري الماء فيها رجل احتقر بئر في ملكه ثم سقط فيها انسان عاود
 فسقط الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كان البئر
 في الطريق كان الضمان على جاف البئر فما اصاب الساقط والمستقط عليه لان الحافر اذا كان متعديا
 في الحفر كان غزله الدافع لمن سقط في البئر والساقط غزله المدفع فيكون تلف الكل مضافا الى
 الحافر اما اذا حفر في ملك نفسه فسقط لا يكون مضافا الى غيره فكان تلف المستقط عليه مضافا
 الى الساقط كرجل يجرى من جبل على رجل فيقتله يضمن دية العييل رجل حفر بئرا في الطريق فحفر
 انسان والقي فيها نفسه متعديا لا يضمن الحافر وان لم يدفع فيها نفسه فسقط وسلم من الوقوع

ومات

انما وضع قدمه في موضع بعضه من قبل الاول
 وبعضه من خذ الباني فاما اذا
 وضع الثاني فاعطيت
 يعلم انه اذا وضع

ومات فيها جوعا او غملا لا يضمن الحافر في قولنا الى حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ان ما
 فيها جوعا فكذلك وان مات غملا بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الحافر
 وقال محمد رحمه الله يضمن الحافر في الوجع كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البئر رجل
 حفر بئرا في الطريق فحفر فيها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس
 يضمن الاول وبه اخذ محمد لان الاول كالدافع لمن سقط في القعر الذي خرو صاحبه في اسفله
 وفي الاستحسان بحال الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعدي في الحفر وكذا حفر رجل بئرا في
 الطريق ثم جاعا لآخر وسع راسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان عليهما قالوا يا اي
 المسئلة ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم ان الواقع انما وقع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني
 كان لفظان على الثاني في دخل حفر بئر في الطريق وعند البئر حفر وضع انسان في الطريق فجا
 انسان وتعلق الحجر وسقط في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه عن له الدافع
 وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سبل عند النهر كان الضمان على جاف البئر رجل حفر بئرا في
 الطريق فحفر رجل وسقط فيها وعلق هذا الرجل برجل آخر وعلق الثاني بالآخر وقول
 جميعا واما ان لم يعلم كيف ماتوا ولم تقع بعضهم على بعض فدية الاول يكون على الحافر
 لانه ليس له من سبب سوى الوقوع في البئر ودية الثاني يكون على الاول لان الاول هو الذي
 او وقع حيث جرح الى نفسه ودية الثالث يكون على الثاني لانه المعنى وان كان مع بعضهم
 على بعض في البئر ولا يعلم كيف جازم في القياس وهو في حفر حفر الله دية الاول على عاقلة الثاني
 ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب ان فيها قول آخر
 من ذلك قولنا الى حنيفة والى يوسف رحمه الله قال دية الاول يكون ثلثا ثلثها على الحافر
 وثلثها على الثاني وثلثها على دية الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على
 الثاني وجهه من ذلك في الكتاب رجل حفر بئرا في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحكم
 انه التي نفسه فيها وكذا دية الدوزخ في ذلك كان القول قول الحافر في قولنا الى يوسف وهو
 محمد لان الظاهر ان البئر يجرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع نفسه فاذا وقع
 الشاك لا يجرى الضمان بالشاك رجل استاجر اربعة رهط كحرون له بئر فوقع عليهم من حفرهم فها
 احدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية الميت وسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم
 وكانوا عاشر من والميت مباحرا ايضا فخرج الدية عليهم ارباعا وسقط ربعها كجبة اثر الارباع
فصل في ما يجب على الممسك من السجدة اذا احتقر وليه
 المسجدة ماء المطر او وضعه فيه خبا يصير الماء فيه الواري او الحشيش والحب او كبا يا باي علقوا
 فيه القناديل او ظلال تعطي ذلك شي لا ضمان عليهم لان اهل المسجد فها هو من تبيد المسجد بمنزلة
 الملاذ وكذا لو فعل ذلك غيرهم بامرهم وان فعل غيرهم هم كان ضامنا لما عبط بذلك في قول

او طر حوافه

الى حنفه رحمه الله وقال صاحباه لا يفتن استحسانا اذا كان المسجد للامة الا في حفر البثر ولا
 يكون من باب التمكن لا قامة الصلوة لهما ان كل مسلم مندوب الى عمارة المسجد والى ما كان
 من باب التمكن لا قامة الصلوة وانما يخص اهل المسجد بالنساء وحفر البثر لا فما كان من باب
 التمكن لا قامة الصلوة ولا في حنفه رضي الله عنهما اهل المسجد يفتن في هذه البقرة
 ولهذا كان فتح الباب والاعلاق ونصب المؤذن والامام اليهم لا الى غيرهم **و** لو قعد الرجل في المسجد
 لخدمته او نام او قعد لغير الصلوة فمعه انسان فخطب كان ضامنا لما عطف عليه قوله الى حنفه كما
 لو قعد في الطريق وعلى قول صاحبه لا يكون ضامنا كما لو كان جالسا في الصلوة وقيل على قول
 الى حنفه انما يفتن اذا كان لما لشغولا يعمل لا يكتم في المسجد كمن يفتن وقراءة القرآن والحدث
 اما اذا كان حنكفا او كان جالسا لا ينتظر الصلوة لا يكون ضامنا عند الكل وقيل اذا لم يكن
 في الصلوة يكون ضامنا عندنا في حنفه وهو الصحيح لان المنظر للصلوة لا يكون في الصلوة كما
 جلوسه من باب التفتد بشرط الشك في الشك في الطريق ونحو ذلك **و** لو كان رجلا في سوق القمار
 او في غيره دكا فاعطيت شي ان فعل ذلك باذن الامام لا يكون ضامنا بغيره فيكون ضامنا
 كما لو وقع اشتهى السوق فان كان في السوق موضع لا يتعلق الدابة للبيع فاقف الدابة في ذلك
 الموضع ان عتوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطيت لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن
 الامام كان ضامنا لان السلطان اذا اذن بذلك خرج ذلك الموضع من ان يكون طريقا فيعتق
 في اتفاق القياس ويغادر السلطان لا يخرج من ان يكون طريقا **فصل**
في حياطة الحايطة رجل مال الحايطة داره الى الطريق او الى ملك انسان فسقط واتفق انسانا
 او مالا ان سقط قبل الاشهاد فلا ضمانا ولكن سقط بعد الاشهاد ضمن اذا لم يفرغ ذلك الموضع
 عن الحايطة مع القدرة عليه جانيا ان تلف به انسانا كان الدية على عاقلة وان اتلف مال انسان
 كان ضمانه على صاحب الحايطة في ماله ويحتمل القدرة على التفرغ من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
 من غير دخول الى القدرة فيما بين ذلك **و** صورة الاشهاد اذا كان مابلا الى الطريق ان يقبل له
 واحد من الناس ان حايطة هذا مابلا الى الطريق او مخوف او متصدع فاهجر وان كان مابلا الى
 ملك الغير سقط له ذلك صاحب الدار وشرط جوار الضمان على صاحب الدار المطالبة بالاصلاح
 والتفرغ ولا بشرط الاشهاد حتى لو طوبى التفرغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا ونحو
 قيل له ان حايطة مابلا ينبغي لك ان تهدم مكان ذلك مشورق ولا يكون طلبا واشهادا صحيح
 المطالبة بالتفرغ عند القاضي وعند غيره ان لم يكن هناك احد وانما ذكر الاشهاد حتى لا يترك
 صاحب الحايطة الطلب كنه اثباته بالبينة فان شهد بالطالب جلان او رجل وامرأتان ثبتت
 المطالبة في ثبوت ايضا كتاب القاضي الى القاضي **و** لو كان صاحب الحايطة بعد ما اشتهد عليه
 عن الضمان لا يبقى قادرا على العدم بعد البيع بخلافه اذا اشترع كنيفا او جاحا او غيرهما او

نصير

مطلب صورة الاشهاد في حياطة الحايطة

باع الحايطة
لا

وضع

وضع خشبة في الطريق فباع الدار او باع الخشبة فتلقت انسان بذلك او مال انسان كان ضامنا
 لانه ثمة مجرد اخراج الكنيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا يبطل البيع ولو كان صاحب الحايطة
 المائل عاقلا بلا لغا مسلما فاشهد عليه ثم جرح جوارا مطلقا او ارتد والعياذ بالله ونحو بدار
 الحرب وقضى القاضي لما حذر عاد مسلما فردت عليه الدار فسقط الحايطة انسانا كان هذا لا
 لم سق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجحون فلا يعود بعد ذلك وكذا اذا فاق الجحون وكذا
 لو باع الدار بعد ما اشتهد عليه ثم ردت عليه بغير بعض او غرم او بخان رفته او بخار شرط
 للمشتري ثم سقط الحايطة واتفق شيئا لا يجز الضمان الا باشهاد مستقبل بعد الردة ولو كان الحايطة
 للبايع ان ينقض البيع ثم سقط الحايطة واتفق شيئا كان ضامنا لان خيار البايع لا يبطل ولاية
 الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البايع خياره واوجب البيع بطل الاشهاد لا نه ازاله
 الحايطة عن ملكه وفي اخراج الكنيف والجناح والميزاب لا يبطل الضمان بشي من هذه الاشياء
و لو كان الحايطة المائل رضا فاشهد على المشتري ثم سقط الحايطة واتفق شيئا كان هذا لا
 المرئى لا يملك الاصلاح والمرئى ولو اشتهد على الراهن فسقط الحايطة واتفق شيئا كان ضامنا
 لان الراهن يملك الاصلاح وان ينقض دينه ويسترد الدار **و** لو كان الحايطة المائل امير في الدار
 فاشهد على بعض الورثة القياس لا يجز الضمان بسقوط الحايطة لان احدا الشركاء لا يملك
 نقض الحايطة وفي الاستحسان يضمن هذا الحادث الذي اشتهد عليه كخصه نفسه لا انه يتمكن
 من ان يطلب من الشركاء ليحققوا على هذه وان شهد على من كان ساكنا في الدار التي حايطها ما يمل
 لا يصح الاشهاد عليه سواء كان ساكنا باجرا او غير جرحه انه لا يتمكن من نقض الحايطة وان اشتهد
 على رجل بالبيع الاشهاد حتى يضمن ما تلف بسقوط الحايطة لانه يتمكن من النقض ولو كان الدار صغير
 فاشهد على الاب والوصي صح الاشهاد لانها مملكتان الاصلاح فان سقط الحايطة واتفق شيئا كان
 الضمان على الصغير لان الاب والوصي يقومان مقامه فكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الاب
 بعد البلوغ فان مات الاب والوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحايطة بعد
 ذلك واتفق ساكنا كان هذا لان ولا يتهما انقطعت الموت وفي المسعى رجل مات وترك دارا
 حايطها ما يمل الى الطريق ولم تترك الميت شيئا سوى هذه الدار وعليه دين اكثر من قيمة الدار
 وترك ابنا لا وارث له سواه فان لا شهدا في الحايطة المابل يكون على الابن وان ملكها الابن
 فان سقط الحايطة بعد ما اشتهد على الابن واتفق شيئا ان تلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب
 لا على عاقلة الابن **و** اذا شهد الرجل على حايطة من ار في يد فلم يهدر حتى سقط على رجل فقتله
 فانكرت العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندرى ان الدار له او لغير فلا شيء عليه حتى يقوم
 النسخة على الدار له لان قدام الدار على الدار وان كان دليلا على الملك له ظاهر الا ان الظاهر
 لا يصلح حجه لوجوب المال على العاقلة فلا يجز المال على العاقلة الا باثبات مات بسقوط الحايطة

بعد ذلك واتفق

سواء كان في الدار التي حايطها ما يمل الى الدار

لما اشتهد على رجل بالبيع الاشهاد حتى يضمن ما تلف بسقوط الحايطة

في حياطة الحايطة والثالث ان المشتري

عليه فان قد والميدان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجزى القيمان عليه قيا سالنا ان يجرى
 الدية على العاقلة والمقر على الغير اذ اصابه مكره با في قراره لا يضمن وفي الاستحسان عليه دية
 القتل ان اقر بالشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعدي فاذا تعدى لا يجازى على العاقلة بطريق
 التخلل عليه كمن اخرج جناحا من ارضه بتركه في الجناح على انسان فقتله وقاقت عاقلة ليست
 الدار له فاما اخرج الجناح بامر صاحب الدار وقد وليد يقران الدار له فانه يضمن لدية في ماله
 واذا كان لرجل على حائط له والحائط مائل وغير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله وسقط
 انسان فقتله كان ضامنا لما هلك بالحائط ان كان اشهد عليه في الحائط فلا ضمان عليه فيما
 سواه وان كان هو سقط من الحائط على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان
 هو ضامنا دية المقتول بمنزله نائم انقلب على انسان سقط فقتله فانه يكون ضامنا وان
 الساقط من كان في الطريق فان كان ذلك عيشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدي
 في المشي في الطريق ولا يمكنه الحزم عن سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقعا في الطريق
 قايما او قاعدا كان دية الساقط عليه لانه متعدي في الوقوف في الطريق والتعود والنوم
 فكون ضامنا لما تلف به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعديا في الوقوف
 والتعود والنوم في ملكه وعلى الا على ضمان الاسفل ان مات الاسفل به في الاحوال كلها لان
 الا على مباشر قتل الاسفل وفي المباشر الملك وغير الملك سواء كان في ملكه فانقلب على
 انسان فقتله كان ضامنا لانه مباشر قتله اذا اشهد على الحائط المائل واصاب عبدا او كافرا
 او عسكرا ثم اعنى العبدان او اسلم الكافران او بلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل واصاب
 انسانا فقتله يضمن صاحب الحائط فكذلك الاسفل قبل عن العبدان واسلام الكافرين
 وبلغ الصبيان ثم شهد اجازت شهادتهما لا يما من اهل الاداء بالقيط له حائط مائل فاشهد
 عليه فسقط الحائط وتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار كان متمكنا
 من الهدم والاصلاح فاذا لم يفعل يضمن ويكون ضمان جنائمه في بيت المال لان ميزانه يكون
 لبيت المال فجنائمه يكون في بيت المال وكذا الكافر اذا اسلم ولم يزل الحائط فهو للقط حائط مائل
 الى دار قوم فاشهد عليه القوم واحدهم ثم سقط الحائط فالتف انسانا من القوم او من غيرهم
 كان ضامنا وكذا العلق اذا او من او يصدق فاشهد اهل السفلى على اهل العلو وكذا الحائط اعلاه
 لرجل واسفله لآخر وهذا بخلاف الحائط اذا كان مائلا الى الطريق فيمكن احدهما ان لا يشهد
 على الحائط المائل الى ملك انسان يكون من المالك لا من غيره وفي الطريق يضمن من كل احد والثاني
 في الحائط المائل الى ملك انسان لو اخرج صاحب الملك بعد الاشهاد او ابراه يضمن وفي المائل الى الطريق
 لا يضمن بالخير والابى من الذي شهد حائط مائل لشركيين شهد على احدهما فهو بمنزلة الحائط
 المشترك من الوقف اذا شهد على احدهم فقد ذكرنا في القناس والاستحسان فلهذا لا يضمن

انه

او نايما

الرجل

الرجل بعضها بل الى الطريق وبعضه الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار فسقط ما كان مائلا الى
 الدار على اهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد فصح الاشهاد من اهل الدار فيما
 كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جملة العامة فصح اشهادهم فان
 كان الذي اشهد على صاحب الحائط من غير اهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق واذا
 صح الاشهاد في البعض صح في الكل حائط بعضه صحيح وبعضه وامي فاشهد عليه فسقط الواجب
 وغير الواجب وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلا بحيث وفي بعضه وب
 به بعضه فحينئذ يضمن ما اصاب العلو يمينه ولا يضمن ما اصاب الذي لم يبه لان الحائط اذا كان
 بهذه الصفة يكون منزله حائطين احدهما صحيح والآخر وامي فالاشهاد يصح في الواجب
 لا في الصحيح حائطان احدهما مائل والآخر صحيح فاشهد على المائل فلم يسقط المائل وسقط الصحيح
 فالتلف شكا كان هذا عذرا عبدا حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وتلف انسانا كانت
 الدية على عاقلة مولاة وكان على العبد دين اولم يكن وان تلف الحائط ما لا ضمان له
 يكون في عين العبد مباع منه وان اشهد على المولى صح الاشهاد ايضا لانه ان لم يكن على العبد
 دين فالحائط يكون لمولاة وان كان عليه دين كان لمولاة ولاية الاستخلاص ان يقضي الدين
 من مال نفسه فكون المولى منزله المالك يسقط لرجل وعلو لا يضمن في الكل فاشهد عليهما ثم سقط
 العلوان العلوان غير مدقوع بل سقط بنفسه فصح الاشهاد منه على صاحبه فاهلك بالعلو يضمن
 صاحبه رجل اشهد على حائط له الى الطريق فسقط الحائط على انسان وقوله ثم عثر رجل ينقض
 الحائط فعطب رجل بالقتل وعطى كضمان القتل الاول وضمان من هلك ينقض الحائط
 يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك بالقتل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتل
 من الطريق يكون الى اوليائه لا الى صاحب الحائط ورفع النقض يكون الى صاحب الحائط وهو كان
 جناحا اخرج به الى الطريق او كيفا فسقط وقتل انسانا ثم عثر رجل ينقض الجناح ورجل بالقتل
 فعطبا كان ضمانها على صاحب الجناح والكيف لان اخرج الكيف والجناح مباشرة للجناية
 ليحصل كانه التي عليهما ومن التي شيئا في الطريق كان ضامنا لما هلك به وان كان لا يملك رفعه
 حائط لرجل سقط قبل الاشهاد ثم اشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر
 آدمي او دابة وعطى كضمان ضامنا رجل شهد عليه في حائط مائل له وسقط ذلك الحائط على
 رجل فهدم ثم عثر رجل ينقض الحائط الاول ورجل ينقض الحائط الثاني فعطبا ضمان الحائط
 الثاني على صاحب الحائط الاول وله الخيار ان شاء فنه قتل الحائط ورفع النقض عليه وان شاء
 اخذ النقض ولا شيء عليه فيكون النقض لصاحبه ومن عثر ينقض الحائط الثاني ومن هدر
 نقض الثاني ملك صاحبه لا يملك صاحبا الاول رفعه وهو كان الاول اخرج جناحا يضمن الاول
 من عثر الثاني وعطى وان كان لا يملك رفعه وهو كان الحائط الثاني ملك صاحبه الحائط

العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب

كتاب الحروف

الحكمة خمسة حلل النما وحل الشرب وحل العقد وحل السرقة وحل قطع الطريق اما الزنا
فهو الاح الذك قبل الاجنبية فان تخضر حراما يجب الحد وان تملكته فيها الشبهة لا يجب الحد والشبهة
بلسه فيها ما منع الحد وان قال علمت انها حرام والثانية انها ما لا يمنع الحد وان قال طننت
انها تحل له والثالثة ما منع الحد ان قال طننت انها تحل له وكبح الحد اذا قال علمت انها حرام على
اما الاول رجل زني بكارية ابنه او ابن ابنه وان سفل لاحد عليه وان قال علمت انها لا تحل له
وفيهما اذا بان امراته بشيء من الكفايات ثم جامعها في العدة لاحد وان قال علمت انها على
حرام وكذا الى جعل امرأته يدها فاختارت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان
قال علمت انها حرام على وكذا لو ادت المرأة والعباد بالله وحرمته عليه او حرمته بجماع
امها وابنتها او عطاوة ابن الزوج ثم جامعها وقال انها على حرام لاحد عليه وكذا لو
زوج امة على عرو او تزوج بحبيسه او حسان في عقد او تزوج الخامسة في نكاح الاربع او
زوجت باخت امه او ابامها او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت انها على حرام او تزوج
مرأة بغير شهوة او تزوج بمجانعة او تزوج امرأة بغير ان مولاها والعبدة تزوج امرأة
غير ان مولاها ووطئها لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال علمت انها على حرام وكذا لو تزوج
بنات رحم محرم نحو ابنت والاخت والام والعمة والخالة وجامعها لاحد عليه في قول
احسنه ونهى الله عنه وان قال علمت انها على حرام عندا في حنفية رحمه الله العقد وان كان
حراما عند الكل ووطئها لا يجب الحد وعند صاحبيه ان علم بالمهر بجل الحد وان لم يعلم لا يجب
لها استاجار امرأة لينزى بها فزنى لا يحرم في قولنا في حنفية رحمه الله وان استاجرها للخدمة
فزنى بها حد ولو طلق امرأته ثلثا فوطئها في العدة ان طلقها ثلثا حيلة لاحد عليه جارية الرجل
اذا جنت حايه عمدا ثم زنى بها او الجنايه لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنايه خطأ فزنى
ها وفي الجنايه قال ابو حنيفة عليه محمد اختار مولاها اللعق والعتار وقال صاحباه ان اختار
اللعق فلا حد عليه وان اختار القتا عليه الحد وان قبل الرجل جنيته عن شهوة وانظر الى
زعمائهم بنزوح باعها لوابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام في قولنا في حنفية
رحمه الله ولا يبطل احصائه بهذه الوطئ حتى يجب الحد على قاذفه ولو وطئ امرأته او مملوكه
بى جانيص او نفساء او صابغة صوم الفرض او محررة او الى غيرها او ظاهر او حرمته عليه امرأته
وطئ الغير عن شبهة فوطئها في العدة لاحد عليه وكذا لو وطئ امة ويحرم عليه برضاع او
مهرية او كانت لامة محبوبة او مرتدة او وطئ مكاتبه او معتقة البعض وقال علمت
انها على حرام لاحد عليه عندا في حنفية رحمه الله وكذا لو وطئ جارية مكاتبه او جارية عمدا

مكتبة جامعة القاهرة

عند أبي حنيفة،

۱۷۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مشتبه

بشوات

المأذون عليه دين اولاد دين عليه علم بالحرمه اولم يعلم والحكم من قبل الاب اذا وطئ جارية
 ولعلك خلطت بين الاب لا حد عليه والواحد من لغاتين اذا وطئ جارية من الغنوه قبل
 القسمه لاحد عليه وان علم انها حرام والبا لغه العاقله اذا ادعت صبيا نجما معها لاحت عليها
 علمت بالحرمه اولم يعلم وعليها العت ولا مهر لها والبالغ الصحيح اذا اذني بصبيه انجنونه
 ونافه عليه الحد ولا حد عليها ولا كرهه المرأة على الزني لاحد عليها عند الكل والرجل اذا
 اكره بالزني قال ابن حنفه آخره هو قول صاحبه لاحد عليه وكان يقول اوله وهو قول
 زفر وعليه الحد والحكم المستامن اذا اذني في دار فاعسلة او ذميه قال ابن حنفه لاحد
 الرجل ويحد المرأة وقال ابو يوسف يحكمان جميعا وقال محمد لا يحكمان ولو كانت المرأة حرة
 مستأمنة فزني بها مسلم قال ابن حنفه رحمه الله ومحمد يحكم الرجل ولا يحكم المرأة وقال ابو
 يوسف يحكمان جميعا واذا وطئ الرجل الثوري اذني وقال علي انها حرام على محمد عليه واذا وطئ
 امرأة ابنه عن ابني حنفه رحمه الله في المحرم ان قال ظنت انها حلاله لا حد وان قال علت
 انها على حرام حد وان وطئ الابن امرأة ابيه حد وان قال ظنت انها حلاله ولو تزوج بال
 بامرأة ابيه بعد موت الاب فقلت منه قال الفقيه ابو بكر الاسكاف رحمه الله ان اقر بالولي
 اربع مرات في بجالس مختلفه خطبا جميعا ولا ثبت نسب الولد قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 هذا قول ابني يوسف ومحمد وبه تأخذ رجل زني بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة
 حدة وقال اهل البصر يعزرو ولا يحد قال الفقيه ابو الليث وبه يأخذ رجل زني لصغيرة كشتم
 الجماع فاقضها لاحد عليه في قولهم ثم نظروا الا قضاء ان كان يستمسك بالولد كان عليه
 المهر الوطئ وثلث الدية بالاقضاء وان كانت لا يستمسك بالولد كان عليه جميع الدية ولا مهر
 عليه في قول ابني حنفه وابي يوسف وقال محمد رحمه الله عليه الدية والمهر جميعا ايضا ولا
 يحكم عليه امها وابنتها بهذا الوطئ في قوله ابني حنفه ومحمد وقال ابو يوسف يحكم رجل زني بكا
 مملوكة وقبلها بالجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف
 من الامالي عن ابني حنفه ان عليه القمه والحد ايضا وقال ابو يوسف عليه القمه ولا حد
 عليه وهو الصحيح واذا زني بحرة فقتلها بالجماع كان عليه الحد والدية وان جامع اجنبية
 في دبرها او غلاما في دبره قال ابو حنفه رحمه الله تعزيرا شد التعزير ولا حد عليها قال اصحابنا
 عليها الحد والعقل في قولهم رجل زنت اليه غير مملوكة ولم يكن لها قبل ذلك فوطئها كان
 عليه المهر ولا حد عليه وذكر في الرضاع اخوان تزوج احدهما امرأة وتزوج الآخر بنت ملك
 المرأة ثم زنتا في ليلة واحدة فدخل كل واحد منهما بامرأة اخيه غلطا قال لاحد علي واحدهما
 وتزوج كل امرأة الى زوجها ولا يحل الزوجها ان يطاها ما لم يتكهن وعلى كل واحد منهما مثل المهر
 الذي وطئها فان اراد كل واحد منهما ان يمسه التي جامعها تزوج بعد ما طلقها زوجها وعليه

الزمن

جل

دین

حضرت بی بی زینب
رضی اللہ عنہا اور

افضل اور

في البيت

التي تخرجها من بيتها من الرجل غلطاً من العقد التي لم يحكمها نصف مهرها بالطلاق
 قبل الدخول **رجل** وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد عثر في جامع التي سقطت
 في فراشه وقال طنفت انها امرأتى قال لا يقبل قوله وعليه الحد لأنه ادعى الاشتباه **الاخي**
 اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال طنفت انها امرأتى كان عليه الحد وكان لا يعمى
 دعاء امرأته فاجابته غير ما فيها قال **الحمد** عليه الحد فاجابته وقالت ان فلانة بعني لمرأته
 فجامعها لا كحد فلان كان بصيراً لا يصدق على ذلك الا عي اذا وجد في فراشه او حيلة امرأة
 فجامعها وقال طنفت انها امرأتى قال لا يصدق كحد ولا يعزى وقال زفر لا حد عليه **رجل** عتي
 جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احد منظر ان كان المعتق موصلاً واختار النسبة
 لغيره ثم زنى بها المعتق لا حد عليه وان زنى بها الذي لم يعتقها لا حد عليه وان زنى بها
 المعتق كان عليه الحد وهذا كله قوله ابي حنيفة وقال صاحبها كحد الطلعي بعد الاغتاق في
 الاحوال كلها اربعة شهادات على رجل بالزنا فاقر الرجل بالزنا بعد شهادتهم ثم انكر ولم يقر
 اربع مرات لا حد عليه **رجل** زنى بامرأة فافتت المرأة بالزنا لا حد عليه في قول ابي
 حنيفة وقال صاحبها كحد وكذا لو اقرت المرأة فافتت زنت هذا الرجل فاكمل الرجل لا حد
 على واحد منهما في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبها كحد المرأة **رجل** قال زنت
 هذه المرأة وقالت المرأة كذا تزوجتني فانه لا يحد ولها عليه المهر وكذا لو اقرت من الزنا
 اربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا يحد تزوجها لا حد عليها ولها عليه المهر اربعة شهادات
 على رجل ان يافطرها اليها فاذا منى بغيره لا حد عليه ولا على الشبهة **رجل** اربعة شهادات
 على رجل ان زنى امرأة لا يعرفها ثم قالوا بانه لا حد **الشبهة** **رجل** اربعة شهادات
 في مجالس مختلفة ان زنى بامرأة ولم يقبل المرأة هذا الرجل اذا اقر المحبوب بالزنا او شهد عليه **الشبهة**
 لا يحد **رجل** اقر المحبوب ان زنى او شهد عليه **الشبهة** كحد العيني **رجل** اقر الاخر من الزنا اربع
 في كتاب كتيبه او اشار به لا يحد الا عي اذا اقر الزنا فهو بمنزلة البصير في حكمه الا اقر **رجل** شهد
 عليه **الشبهة** بالزنا لا يقبل عبداً او بالزنا اربع مرات حد وقال زفر اذا كذب المرء لا يحد **رجل**
 يمكن فيعني اذا اقر بالزنا في حال فاقته او شهد عليه **الشبهة** فهو كالبصير **رجل** اقر الرجل اربع
 مرات في مجالس مختلفة انه زنى فلانه كحد استحصانا في قوله ابي حنيفة الاخر وهو قول صاحبها
 باع جارية فوطئها قبل التسليم للمشتري وكان البيع فاسداً فوطئها المشتري قبل القبض او بعد
 عليه **رجل** باع جارية على انه بالخيار فوطئها المشتري او كان بالخيار للمشتري فوطئها البايع لا يحد
 بالمهر او لم يعلم **رجل** زنى بامرأة الغيرة ثم اشتراها او كره ثم تزوجها فانها كحدان في قوله ابي حنيفة
 ومحمد وعنه ابي يوسف في رواية كحد **رجل** اقرت بغيره ثم اشتريه فانها كحدان جميعاً اربعة
 شهادات على رجل انه زنى بامرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها بالبصر وشهد اثنان منهم انه زنى

في البيت
 في البيت
 في البيت

ان وفي رواية
يحدان

ما كونه

لا يحد

بمن المرأة

من هذا البيت

فساق

نهم

في الزنا شهر ومادون الشهر لا يكون
 متقادماً والشهر وما فوقه متقادماً
 مانع قبول الشهادة ٩ ٩

ما كونه لا يحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد **الشبهة** عندنا استحصانا والقاسم **رجل**
الشبهة حد القذف وهو قوله زفر **رجل** شهد اربعة على رجل انه زنى بامرأة فشهد اثنان
 منهم انه استكرهها وشهد اثنان لها طاعاً وعقد كحد على الرجل والمرأة في قوله ابي حنيفة **رجل**
 وقال صاحبها كحد الرجل ولا يحد المرأة **رجل** شهد اربعة على رجل انه زنى بامرأة عند
 الشمس بالخلعة وشهد اثنان زنى بها عند طلوع الشمس بغيره فانه لا حد على الرجل ولا على
 المرأة ولا على **الشبهة** في قولهم **رجل** شهد اربعة على رجل انه زنى بامرأة فشهد اثنان منهم
 انه زنى بامرأة في هذا البيت في الدار وشهد اثنان منهم انه زنى في هذا البيت الاخرين **رجل**
 لا يقبل شهادتهم **رجل** شهد اربعة على رجل ان زنى بامرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة وشهد
 اثنان منهم انه زنى بها يوم السبت وشهد اثنان منهم انه زنى بها في علو هذه الدار وشهد اثنان
 انه زنى بها في سفلى هذه الدار وشهد اربعة على رجل ان زنى بامرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها في دار
 فلان وشهد اثنان انه زنى بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لا حد على **الشبهة** عليه في هذه
 المسائل ولا على **الشبهة** **رجل** شهد اربعة فشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة في هذه الدار وشهد
 وشهد اثنان انه زنى بها في دار اخرى من هذه الدار كحد **الشبهة** عليه والمرأة في قوله
 اصحابنا استحصانا وفي القاسم كحد وهو قوله زفر **رجل** شهد اربعة على رجل انه زنى بامرأة
 وفلانة غيلة ذكر في الجامع الصغير كحد الرجل اربعة شهادات على رجل ان زنى بامرأة ومعه عيان ومحمد
 في زفر لا يحد **الشبهة** عليه كحد القذف وان كان لا يحد **الشبهة** ايضاً الشهادة على
 الزنا لا يقبل اذا كان **الشبهة** اقل من اربعة وان كان اقل من اربعة حد **الشبهة** حد القذف
 اذا طلب **الشبهة** عليه **رجل** اربعة متفرقين وشهد على الزنا واحد بعد واحد لا يقبل شهادتهم
 ويحدون حد القذف وان كثر قتلوا عن محله اذا كانوا قتلوا في موضع **الشبهة** فقام واحد بعد
 واحد وشهدوا الشهادة جازية وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد فخرج ثم
 دخل اخرج وشهد اذ دخل واحد بعد واحد وشهد لا يقبل شهادتهم ولا يقبل الشهادة على الزنا
 بعد تقادم العمد وابي حنيفة رحمه الله فوضه ذلك الى رضى القاضي ولم يقدح صاحبها قوله
 عليه الا عيما فان كان **الشبهة** في موضع لم يكن هناك قاض فحمل الى بلد فيه قاض جازت الشهادتين
 وان تقادمت وكذا جاء **الشبهة** من مصر اخر فهو عند محمد كحد شهادتهم فان شهدوا بن زنى
 متقادماً اختلف في منه قال بعضهم حد **الشبهة** حد القذف وقال بعضهم لا يحد **رجل** شهد اربعة على رجل
 بالزنا فشهدوا عند القاضي انهم طلقوه زنى بامرأة وقالوا رأينا ذكره في فرجها قد غاب
 يغيب البيل في المحلة جازت شهادتهم وان قالوا تعدينا النظر لان هذا النظر لا قاتل الحجة
 وتعني القاضي ان يسأل **الشبهة** على الزنا عن ما زنى وكيفته ووقته ومكانه وما في ذلك
 قصي البيا القذف كذا اذا اقر بالزنا فاذا وصف الزنى بتفصيله لعلمك زوجه او طعنتها بشبهة

ما كونه

ويظهر في عقله فان كان صحيح العقل سألته عن الاحصان فاذا خسر قبيل قوله ويقوم عليه
 الختان كان محصنا برجمه وان لم يكن جلده وكوشه الشهود على جل وقالا ان شهادته
 على هذه المرأة او شهادته الله جامعها او باضعها ولم يقولوا في هذا لا يقبل شهادته ثم
 شهدا برقة على رجل الزنا وشهدا انه قال لست املك هذه الجارية فادعى عند القاضي حبة
 او ساقب قولهم ولا يحكم وشهد جماعة على رجل بالزنا ثم ان المشهود عليه بعد ما شهدا الثالث
 والاربع اقر على نفسه بالزنا لا يحكم الا لم يقبل مع مرات في محاميل مختلفة عندنا فان اقر
 في مجلس مختلفة بحد باقراره والمتعادم لا يقع صحة الاقرار باننا وشهدا برقة على رجل
 بالنزاع ولم فساق لا يقبل شهادته ولا يحكم الشهود ايضا وان كانوا عيانا او عبيدا او محرمين
 في قدف حد الشهود **وما الوجه الثاني في الزنا** والوجه الثاني في الزنا ان طنت
 انها حملت اذا استلججارت من تحت ثوبها كان عليه الحد وان قال طنت انها حملت وكذا
 الرجل اذا زنى بامرأة الاب والجد والجدة والاخت فانه يحكمون قال طنت انها حملت
 وان كان في بشارته احد بويه او جارية امراته او جارية رجله فهو على وجوب ان تلقى الواطئ
 الموطوءة على انها بيمان بالحرمة فانها محكم وان قال الواطئ طنت انها حملت او قال الموطوءة
 لا يحكم الحد وكذا كان احدهما غائبا فقال الحاضر علت انها على حرام حتى الحاضر ولا واجب الحد على الزنا
 ان كان محصنا يرمي وان لم يكن يحكموا بغيره جارية ولا مملوكة وعلى المملوكة نصف ذلك
وما الوجه الثالث الذي يختلف بينا اذا ادعى الشبهة وبينما اذا لم يدع رجل ملق المن
 ثلثا ثم وطئها في العتق ان قال طنت انها حملت لا يحكمون قال علت انها على حرام حد وكذا في العتق
 ام ولد ثم وطئها في العتق ان قال طنت انها حملت لا يحكمون وان قال علت انها على حرام حد العتق
 اذا زنى بجارية مولا اذا قال طنت انها حملت لا يحكمون قال علت انها على حرام حد ولا يجمع بين
 والرجم عند امره العلماء بل يرجم المحصن وكذا غير وشروط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما
 وعقلهما وحرتهما والدخول بالنكاح الصحيح في القبل نزلا ولم ينزل وعند الشافعي رحمه الله
 اسلام الزوجين ليس بشرط واحدا من الزوجين ثم لا يصير الا خبره محصنا في قوله اي
 حنيفة رحمه الله ومحمد ومطهر قوله اي بن سفيان عاقلا بالغ العقل بن فوج امرأة صغيرة وامرؤ دخل
 بها او تزوج امرأه كما فاسدا ودخل بها او تزوج المسلم ذمي ودخل بها لا يصير محصنا وان دخل بغيره
 الصغيرة ثم بلغت ودخل بنكره الا ثم اعس في صير لهما محصنا ما لم يجامعا بعد البلوغ والحرمة
 في قوله واما الذميمة اذا سلمت لا يصير زوجها ولا هي محصنة ما لم يدخل بها بعد اسلامه في قوله اي حنيفة
 ومحمد رحمه الله والذميمة اذا دخل بامرأة الذميمة ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم يجامعا
 بعد الاسلام وثبت الاحصان بشهادة رجلين عند الكل وبشهادته رجل وامرأتين عندنا وقال
 زكريا لثبت وثبت بطلان انه تزوج امرأة حرة عاقلة بالغة مسلمة وجامعتها او قال باضعها

فائدة

لو شهدا برقة على رجل بالزنا ولم
 فساق لا يقبل شهادته ولا يحكم
 الشهود ايضا وان كانوا عيانا
 او عبيدا او محرمين

ثم لا يصير زوجها ولا هي محصنة
 ما لم يدخل بها بعد اسلامه في قوله اي حنيفة
 ومحمد رحمه الله والذميمة اذا دخل بامرأة الذميمة
 ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم يجامعا

الاحصان في قوله ولم شهدا انه دخل بها ثبت الاحصان في قوله اي حنيفة ولا ثبت في قوله لم
 ولا رواية فيها عن اي بن سفيان رحمه الله وآد اوله القاضي ان يرجع الزنا بعد ما ثبت عند بيده الشهود
 بالرجم ثم القاضي ثم الثاني اذا ثبت الزنا بالبيينة واذا ثبت بالادلة بعد القاضي ثم الناس
 ومن عاة الترتيب على هذا الوجه مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله ايم بدا حركه لا بداعى الترتيب عن
 محمد لم كان الشهود متطوعا لا يدي او من كان يستطيعون الذي يثبت الامام ثم الثاني في ناس كل
 من يرى ان يتعد بنبطه الا اذا كان ذار حرم منه فانه لا يستعمل ان يتعد بنبطه واذا اخاب
 بشهود الناس قبل الرجوع لا يرجع ما لم يحضر الشهود في طاهر الدلالة وعن اي بن سفيان رحمه الله يرجع في شرط
 حضور الشهود وكذا مسلم الشهود عن الدم او بعضهم او مات بعضهم او غاب اخر من اوعى او حن او
 ارتد او قد فزع محصنا حتى حد القذف لا يرجع المشهود عليه وعن اي بن سفيان اذا امتنعوا او غابوا رجعت
 اذا شهدا برقة على رجل بالنزاع وطلان على الاحصان فرجع ثم رجعت الشهود الاحصان كجبا
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم وكذا الحد على شهود الذي والمدينة في ما لم وقال في حد على
 ويكون بالدية على الزوجين نصفين ولو شهدا برقة بالزنا والاحصان جسداهم وعدهم نفقهم ثم
 رجعت للزنا وعن المزكية قال ابن حنيفة رحمه الله يجب الدية على قوله وقال صاحباه لا يجب الايمان على
 المزكية ولو لم يرجع المزكية عن المركة ولكن ظهر الشهود كانوا عبيدا او كفارا قال ابن حنيفة رحمه الله
 عند يجب الدية على المزكية في اموالهم وقال صاحباه يكون الدية في بيت المال ولو شهدا على رجل
 بالزنا وهو غير محصن فبغير الامام فخطه لسياط او مات ثم رجعت الشهود او ظهر واعبدا لا شيء على الحد
 في قوله ان حنيفة رحمه الله وقال صاحباه ان رجعا كان عليهم ضمان النقص لسياط وان ظهر واعبدا
 ضمان النقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه خطأ القاضي ولو شهدا برقة بالزنا
 والاحصان ثم رجعت وطلان رجعت قبل القضاء حد الرابع في قوله حد القذف وكذا الباقيون عندنا وقال
 زكريا كذا الباقيون وان رجعت بعد القضاء حد الرابع في قوله حد القذف وكذا الباقيون عندنا وقال
 اي بن سفيان لا حد وقال اي بن سفيان رحمه الله ورفعه لا حد ولا حد على الباقيين في قوله
 وعلى الرابع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قوله وفي رجعت جميعا بعد القضاء والامضاء حد
 عندنا وهيست الدية في اموالهم ومن قضى القاضي عليه بالرجم اذا قبله فاقبل الاقتصار عليه ويرحم الذل
 باعيا ولا يمسك ولا يربط ولا يجره وفي المرأة ان شأ الامام حفر لها وان شأ لم يحفر وكذا الرجل في الحد
 والمعر في انرا واحد وكذلك في حد الشرب ظاهر الدلالة وعن محمد لا حد في حد الشرب ولا حد
 في حد القذف ولكن ينزع عند الخشوع والفرو والمراة لا تمنع عنها ثيابها في سائر الحدود ولكن تمنع
 عنها الخشوع والفرو وتضرب المرأة قاعده حضيها لا تمنع قامة الحد عليها الا لفا اذا كانت حاملة لا
 حتى يضع حملها وفي حد الزنا اذا ضرب وبني سوط واحد من الشهود ضربوا حد القذف وقوله اي الشهود
 عليه ما تقي من الحد طوعهم الامام والشهود فلم يمت حتى رجعت بعضهم حد الشهود حد القذف ثم

فائدة

الامام

وان رجعت بعد القضاء والامضاء
 حد الرابع عندنا وقال في نفر
 لا حد ولا حد على الباقيين في
 قوله

جاء

وامر التي ولدت له مسلمة كان عليه الحد وان كانت كافرة لاحد عليه وتوكل يا ابراهيم
زانية يعتبر فيه حالة الام رجل قال الغيرة لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
كان ذلك في غضب ورضا وتوكل يا ابراهيم هذا البراءة لا يديه المعروف فان قال ذلك
في حالة الرضا او على وجه الاستغناء لا يكون قذفا وان قال ذلك في غضب وكان على
وجه التعيير كان قاذفا وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
في الغضب فهو قاذف لا ثم الخطا في ذلك الرجل الاجنبي ايضا وتوكل يا ابراهيم لست بك في
لاحد عليه وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
لجده لاحد عليه وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
او لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
او امه او اخاه او عمه حذو قال لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
الاخوان مطالب الحد له وكذا لو قذف ميتا والبيت بان من حد ما حد ما كان للاخوان
مطالب الحد رجل قال ابن وطي امراته الحايض وامته المجوسية يازاني كان عليه الحد وتوكل يا
امراته في نكاح فاسدا ووطي جارية مشتركة بينه وبين غيره او اشترى جارية فوطئها لم يمت
فقد فيه انسان وقال يا ابن النواخذة لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
قاذفه في قول في حقه رحمه الله وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
يوسف رحمه الله انه لا يثبت قاذفه ولا رواية فيه عن في حقه رحمه الله رجل زوج امه على حم
فوطئها او وطئ اجنبي على الامن فقد فيه انسان حذو قال لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة
فان قال الرسول للرسول اليه ان فلانا يقول لك يازاني لاحد على احد على الرسول ولا على
المرسل ولو ان المرسل لم يسمع عن المرسل ولكن قال المرسل اليه يازاني حذو قال لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة
الغيرة لست انت من بني فلان لثبته فلا حد عليه رجل قال لست انت لبيك ويا ابراهيم كافر
لا حد رجل قال العبد لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
بعده لك رجل قذف ميتة لها ابن احط قال لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
رجل قال لامرته زنت بغيري وحملا ووطئ الوعد حذو قال لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة
قال الغيرة يا ابن النواخذة لا يثبت يا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
قال اليهودي وانا نصراني او باجي على حد وكذا لو قال يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
النصارى وقال يا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
واحد يعرف له اب فقال لها انسان يازانية لاحد عليه رجل عن امراته بولد ثم قذفها انسان
لا يثبت وكذا لو قذفها بعد موت الوالد لا عن امراته بغير ولد ثم قذفها انسان يثبت قاذفا
الامام الذي ليس فوقه امام اذ ان في امرتي وشرب الخمر او قذف انسانا لاحد عليه وتوكل

اتلف مال انسان او قتل انسانا عمدا اخذه لان الحق فيه لصاحب المال وولي القتل هو تولى ذلك
نفسه كان له ذلك امرته تحت فوج حات بولد فقال زوجها ليس هو ابني ثم قال هو ابني حذو
قال هو ابني ثم قال ليس ابني ثم قال هو ابني كحد والولد ذلك وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
عليه ولا لعان رجلان شهدا على رجل انه قذف فلانا واختلعا في الوقت وفي المكان جازت
شهادتهما في قول في حقه رحمه الله وكذا القاذف وقال صاحباه لا يقبل شهادتهما ولا يحل الحد
ولو شهدا احدهما انه قذف يوم الخميس وشهد الاخر انه اقراة قذفه يوم الخميس لا يحل الحد على القاذف
في قولهم ولو شهدا احدهما انه قذفه بالعربية وشهد الاخر انه قذفه بالفارسية او بلغة اخرى
لا يقبل شهادتهما رجل قال الغيرة ما انا فلست بذي بريدك ذلك زاني لاحد عليه عندنا وقال مالك
عليه الحد نرى القذف بالزنا او لم ينو قال الشافعي ان قال بغير القذف بالزنا حذو الا فلا
رجل قال العبد الغيرة زاني فقال له العبد لا انت حذو العبد لا نه قذف المحسن ولا كحد الحرة نه قذف
غير محسن رجل قال الغيرة شهدك ذلك زاني فقال الاخر فلانا شهد ايضا لاحد على الثاني الا ان تولى
وانا شهد عليه مثل ما شهدت بغيره فيكون قاذفا وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
كان قاذفا فامه ان كانت محصنة حذو وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
يضر الحد لا م رجل قال لا خرايا بن ويا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
الشهداء رجل قال الغيرة يا ابن النواخذة ما مته ميتة ولها ابن من غير ذلك
جماعة لا يلزم الاحد واحد سوا قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد كلاما على حدة سوا حضروا
جميعا او حضروا واحدا وقال الشافعي رحمه الله اذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد
على حدة وتوكل يا ابراهيم لست بك في يوسف رجلا للهانة قد
ان اخذ القاذف ثمنه وولد الابن وولد البنت منه سوا في ظاهر الرقعة ولا يخلو بذلك اخ ولا
عم ولا خد اب الام ولا ام الام ولا مولا وقال محمد رحمه الله لكل من يرث ويورث منه ان يخلو
القاذف يخلو ويجوز للابعد من الولد ان يطالبه بالخروج بقاء الاقرب فيكون لابن الام ان
يطالب به الحد وان كان الابن جاعدا وقال رحمه الله ليس للابعد حق الطلب مع وجع الاقرب
وليس لوصي الميت ان يطالب به بالحد ولو كان الولد والوصي جاعدا او كافرا ذميا او قاتلا للمقتول
له ان يطالب القاذف بالحد اذا كان القاذف حرا مسلما وليس للولد ان يطالب اباه او جدته وان طالا
ولو قذف القاذف بعد ما اقيم عليه حذو القذف رجل اخذ ثلثي ولحقه بالقاذف تسعة
وسبعين سوطا ثم قذف اخا من سوط الاخير حذو

باب في رجل قذف امرته او غيرها

قال ابو حنيفة رجل قال الصلح يا فاسق افاجري يا خبيث يا خنزير يا جاحل
يا لقي يا كافرا يا زنديقا يا مقبوح يا ابن فجعة يا ابن قبطيا من يعمل عمل قوم لوط او قال يا ابن
ملعب الصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر وهو منه بريك يا مدبوث يا مخنث يا خاين يا غافل

بشرى الخمر في واحدة كحد في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا كحد في قول أبي يوسف حتى يفر من
 ولا كحد على ثلثه من السكر في قولهم إذا سكر من الخمر اختلقوا في وجوب الحد عليه والصحيح
 أنه لا يحد ولا يبع طلاقه ولا عتاقه ولا بيعه ولا إقراره ولا نكاحه ولا زوجه ولا سكران
 ما سوى الخمر من الشرية المخذ من العنب والتمر والزبيب كحد ويصح عنه هذه الردة فإنها
 لا يطع سكران في بيعه والعنف اغلا واشتد لم ينفذ لأن بشرية الإنسان وسكره كحد في قول
 أبي حنيفة رحمه الله حكمه حكم العصية عنك وعلى قوله صاحبه حكمه حكم الخمر وأما المخذ من الخمر
 والعنف كالمخطة والشعرية والدمع والدمع ما دام يحمل شره وإن غلا واشتد وقدر
 بالزبد وإن كان مطبوخا أدى طبعه حل شره في قوله أبي حنيفة وإلى يوسف منزلة نفع الزبيب
 والتمر إذا طبخ أدى طبعه لاختلاف المشايخ في قول محمد عند البعض كحل شره إلى القدر المسكر
 والصحيح من قول محمد أنه لا يحد إذا كان مطبوخا أدى طبعه وإن لم يطبخ وغلا واشتد في
 بالنزول عن أبي حنيفة وإلى يوسف رحمه الله فيه روايتان والصحيح أنه يحل شره إلا أن القبح
 المسكر والسكر حرام بالإجماع واختلف المشايخ في وجوب الحد عند المسكر من هذه الاشربة
 حكى عن القصة أبي جعفر أنه قال لا يحد كالحكماء من زوال عقله بالبيع وابن الزملاء وأما بقربا
 السكران من هذه الاشربة فالصحيح أنها لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي زال عقله بالبيع عن
 أبي حنيفة رحمه الله في رواية فمن زال عقله بالبيع ان علم حين كل أنه يبيع طلاقه وعتاقه
 وإن لم يعلم لا يبيع والصحيح أنه لا يبيع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الاشربة فهو مذكور
 في كتاب الاشربة وإذا التفتي التمسك في الخمر فصار متباين عن أبي يوسف في المال أن كانت الغلبة
 للخمر فلا بأس بكه وإن كانت الغلبة للتمسك فلا خيرة وأما قال لك لأن الغلبة إذا كانت
 للخمر حتى صار خلا أو متبايناً تحولت إلى الخمر وإلى المربي بقوى نفسه وطبعه فيصير التمسك تبعاً أما إذا
 كانت الغلبة للتمسك بصير حكمه الغالب فيكون التمسك نجساً وأما الحد الخامس حد السرقة
 وحدها قطع اليد اليمنى في المرة الأولى وفي الثانية رجله اليسرى ثم لا يقطع بعده لأن عندنا
 وكبس حتى يتوب وفي أي بلد من المال يقطع ومن أي حرف قطع فهو مذكور في كتاب السرقة
 وأما حد قطع الطريق فهو على ثلثه أوجه أن أخذ المال وقتل قال أبو حنيفة رحمه الله
 قطع يده ورجله من خلاف ثم يصلب جوارحه ويصلب يديه حتى يموت وقال أبو يوسف في
 يصلب جوارحه ولا يفعل به شيئاً آخر ولا يأخذ المال ولا يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة
 فتخلي سبيله وإن قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصاً ولا يفعل به غير ذلك وإن خرج على القافلة في
 الطريق وأخذ الناس ولم يأخذ المال ولم يقتل فإنه يعزى ويحلى سبيله والله أعلم به
 كما أنه لا يحد ولا يبع طلاقه ولا عتاقه ولا بيعه ولا إقراره ولا نكاحه ولا زوجه ولا سكران
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قوله صاحبه يتحقق من كل متغلب يقتل على تخيير ما هذه في عليه

لا يحد ولا يبع طلاقه ولا عتاقه ولا بيعه ولا إقراره ولا نكاحه ولا زوجه ولا سكران

طلب من لزمه
 مطالع الطريق

شدد وتده

الشرب

القسري وأن غاب المكن عن بصر من كرهه ينفذ الأكره وأنفس الامر من السلطان من غير قيد
 يكون كراهها وعندها ان كان الامر يعلم انه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يفعل السلطان كان
 الاكراه على من عمن ما ان يهدده بوعيد جسيم وقبلاً وهدده يقتل أو تلافى عضو
 كالسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك كالحواصير والمصابيح والاعضاء فالأكراه بوعيد الجسيم والمقتل
 يظهر في الأقوال كالحواصير والمصابيح والاعضاء ولا فرق بين كونه لا يبيع منه هذه التصرفات ولا يضر
 في الأحوال حتى لو أكرهه بوعيد قبيح أو جسيم أو على أن يطرح ماله في الماء أو في النار أو يبيع ماله
 إلى فلان فنفع الأمر ذلك لا يكون مكرهاً والأكراه بوعيد القتل والتلافى العضو يظهر
 الأفعال والأقوال جميعاً وتصرفات المكن على من عمنها ما يبيع منه ومنها ما لا يبيع أما الأقوال
 إذا أكره على النكاح فمن وجب صح نكاحه عتقاً وقال المشايخ لا يبيع مكرهاً لو أكره على الطلاق أو
 العتاق فطلق أو اعتق يبيع طلاقه وعتاقه عندنا ولو أكره ليقر بالطلاق فأن لا يبيع كالأقوال
 بالطلاق ما لا أو كذا أو كان اليربعتان أو نذراً وحداً وقطع أو نسب فاقرب ذلك
 لا يبرأه شيء ولو أكره ليحل طلاق امرأته أو عتق عبك بيده امرأته أو يبيع عبك أو يبيعها فطلق
 الموضع إليه أو اعتق يبيع الطلاق والعتاق ويصح التمسك بالأمور على الأقوال الطلاق قبل
 الدخول بنصف المهر ونفقة العبد فلا يرجع إذا أكره الرجل أن يزوج امرأته المطلقة ففعل
 صحته الرجعة ويعد النكاح وعلى قوله المشايخ لا يبيع الجعة ولو أكرهت المرأة على الرضا
 صغيراً أو أكره الرجل على أن يرضع من لبن امرأته صغيراً ففعل ثبت أحكام الرضا وعلم أن
 الرجل على أن يختلفان لا يدخل أو فلا ينفذ فنفذ المهر حتى لو دخل كان حائضاً وكذا لو أكره
 على ما بشر شرط الحنفية بأن حلقاً لا يدخل أو فلا ينفذ فلا نا أو يحل لك ثم أكره على
 الدخول والكلام ففعل كان حائضاً وإذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكبر على الدخول بها
 ثبت أحكام الدخول من كمال المهر وجوب العدة وحرمة نكاح بينهما غير ذلك ولو كان الرجل
 على رجل قصاصاً ولو أكره على أن يرضع من لبن امرأته صغيراً ففعل ثبت أحكام الرضا وعلم أن
 الإسلام فاسلم صح إسلامه وإن ارتد بعد ذلك جرح على الإسلام ولا يقتل وإنما لا يبيع من
 المكن من التصرفات إذا أكره أن يزوج ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفرها أو باقلاً من غير
 قبلها ففعل فإن كان النكاح باقلاً من غير المثل لا ينفذ النكاح إلا أن بلغ مهرها وإن لم يكن
 كفو لا يبيع النكاح وإن كانت المرأة بالغة فأكبر هت وعليها على النكاح ففعل أن لم يكن الزوج
 كفو كان للمرأة أن تتردد وإن رضيت المرأة كان الولي أن تتردد وإن كان النكاح مكرهاً ففعل
 أن تتردد فإن رضيت فلولي أن يتردد في قول أبي حنيفة رحمه الله خاصة وعند صاحبه ليس الولي
 أن تتردد عند المولى حق الرد لعدم الكفاة وليس الرد بنقصان المهر إذا أكره الرجل بوعيد
 أو جسيم على قتل مسلم ففعل لا يبيع الأكره وعلى القائل القصاص حتى لو أكره يقتل أو تلافى

طلاقاً أكرهه وعتاقه شرع عندنا

(مسألة)

(مسألة)

(مسألة)

عضوف فعل قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يبيع الاكره فوجب القصاص على الكافر دون المأمور
وقال ابو يوسف رحمهما الله يبيع الاكره ولا يجب القصاص على الكافر كان على الامر من مقتول
في ماله في اثلاث سنين وقال ابو حنيفة رحمهما الله باطل فوجب القصاص على القاتل وهو
المأمور وقال مالك والشافعي رحمهما الله يقتلان جميعا السلطان اذا قاتل الرجل قطع يده
هذا والاقتل وسبعة ان يقطع واذا قطع كان على الامر القصاص في قول ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله ولا رواية فيها عن ابو يوسف رحمهما الله وقال السلطان لرجل ائتني نفسك في الدار
والالاقتل ينظر ان كان النار قد بينت فيها ولا يجوز سبعة ان يلقى نفسه فيها فاذا القى فيها
كان على الامر القصاص في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابو يوسف رحمه في رواية
قال يجب القصاص في رواية لا يجب الدية في ماله وان كان النار بحيث لا يجوز منه ان
في القاتل النفس قليل الحجة كان له ان يلقى فيها فقتل ان هذا قول ابو يوسف رحمهما الله فان القى
نفسه فيها فقتل على الامر القصاص في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله في قول ابو يوسف رحمه في
الامر القصاص ولا يغسل هذا الميت فانه لم يكن في القاء النفس قليل الحجة ولا يجوز له الا يسعه
ان يلقى نفسه وان القى نفسه فيها فقتل فانه لم يكن له في الالقاء اذ في راحته لا يسعه الالقاء فان القى فقتل
من شانه الجبل والاقتل فانه لم يكن له في الالقاء اذ في راحته لا يسعه الالقاء فان القى فقتل
بهدر وان كان له فيها اذ في راحته وسعيان يلقى نفسه في قياس قول ابو حنيفة رحمهما الله فان
القي نفسه فقتل فدينته على عاقلة الامر في قول صاحبها لا يسعه ان يلقى نفسه فان فعل
وهلك كان على الامر القصاص وفي فرع مسألة القتل المقتل عند ابو حنيفة رحمهما الله ذلك
لا وجب القصاص وعند ما يجب وفعل المأمور كعمل الامر وهو القاء الامر عند ابو حنيفة
رحمهما الله لا يجب القصاص ويجب الدية وعند ما يجب القصاص وعن ابو يوسف رحمه في رواية
على الامر يتر في ماله وهو كان يخاف منه الهلاك ويحول الحجة فالقي نفسه فقتل كانت الدية
على عاقلة الامر في قولهم لانه كمال الخطاء وقال السلطان لرجل ائتني نفسك في هذا المآذ
والالاقتل ان كان يعلم انه لا يجوز له ان يفعل وان فعل بغيره وان كان له فيه
اذ في راحته وسبعة ذلك عند ابو حنيفة رحمهما الله وعند ما لا يسعه ان فعل كانت الدية على عاقلة
الامر في قول ابو حنيفة رحمهما الله كالملقاء الامر بنفسه وقال ابو يوسف رحمه في الامر في نفسه
ولا قصاص وقال محمد رحمهما الله عليه القصاص وعن ابو يوسف رحمه في رواية مثل قول محمد رحمه
واذا اكره على شئ من الاشياء او بيع بوجه قتل وتلف عضو او قتل جنس فباع واشترى
ان باع مكرها وسلم طاعة باع مكرها وسلم طاعة واشترى مكرها وسلم طاعة ان باع مكرها وسلم طاعة
وسلم طاعة كان باطلا وان باع مكرها وسلم طاعة لا يجوز البيع وعلمه المشتري اذا قبض
عندنا حتى لا عقده سقنا عتاقه فكذا ان يصر في المشتري تصرفا لا يحتمل القصاص بعد تصرفه

القصاص
كان
لا يجب

وكان عليه

وكان عليه قيمة المبيع ولو اجاز البائع البيع بعينه فلا الاكره والمبيع قائم صحته اذ زنته
ولو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل القصاص ثم اجاز البائع البيع لا يبيع اذ زنته وهو يضمن
المشتري قيمة المبيع ولو كان المشتري مكرها دون البائع فقتل المبيع عند المشتري ان هلك من غير
تعدى هلاك ماله ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض
البيع لا يبيع بغيره فقتل فقتل قبل القبض مع نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره
فقتل واحد منهما حق النفس قبل القبض وبعد القبض يكون النسخ الى المشتري دون البائع ولو باع
مكرها فقبضه المشتري وباعه من غير ويراد فت عليه العقود للبائع ان يسع فان اجاز له
من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعد ولو عتق المشتري الاخير قبل جازة البائع
جاز العتق على الذي اعنى قبض او لم يقبض فان اجاز البائع البيع الاول بعد ذلك لا يبيع
اذا زنته وكان له الخيار ان شاء من المشتري الاول وان شاء من غير فان ضمن المشتري الاول
جازت البياعات كلها وان ضمن غير مجزئ كل بيع بعده لك وبطل كل بيع كان قبله ولو كان
السلطان رجلا على الشراء او القبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فقتل المشتري الكافر
قبضه عقده او بتره او كانت امه فوطئها او قبلها بشئ كانت اجازة للشراء ولو كان المشتري
اشترى ولم يقبض حتى اعتقه البائع نفذ عقده وبطل البيع فان اعتقه المشتري قبل القبض
نفذ استحقاقا ولو اعتقا معا قبل القبض كان عتاق البائع اولى ولو كان البائع مكرها والمشتري
غير مكره لا يبيع عتاق المشتري قبل القبض ويبيع بعد القبض فان اجاز البائع بعد ما اعتقه
المشتري ينفذ البيع ولا ينفذ العتق قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فالعقد
بغيره كما جاز وان اجاز احدهما بطل خارجه ويبيع خيار الآخر ولو اكره بيع على جارية ولم يسم
احدا فباعها من انسان كان فاسدا ولو اكره على البيع فهو جاز ولو اكره على هبة جارية
لعبد الله فهو لعبد الله ولو اكره على الهبة في هبة زيد وبطلت في هبة عبد الله رجل
اكره على شراء جارية بعشرين الف درهم وفيها الف درهم فاشترىها باكثر من عشرين الف درهم
اكره على صلح الجارية على بيعها بالف درهم فعتقها عشرين الف درهم فباعها باقل من الف درهم استحقاقا
وهو قول علمائنا ولا يجوز قياسا وهو قول ابو حنيفة رحمهما الله ولو اكره على بيع جارية بالف درهم
فباعها بعرض او حوان قيمة الف درهم او اكره على ان يقر بالف درهم فاقطعته دينار فعتقها
الف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم ولو اكره على البيع بالف درهم فباعها بالف درهم جاز
بيع الكل لانه خلاف المكن لفظا وقصدا ولو اكره الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فاقطع
كحسمه لا يفسد استحقاقا ولا يلزمه المالك ولو اكره على ان يقر لفلان بالف درهم فباعها بالف درهم
ولا يلزمه قدها كان مكرها فقتل فقتل على ان يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بالف درهم
فان اقر فان حصل الغائب ولا على الشركة في المال المقربة فالأقرار باطل في قولهم وان اكره

مناقشة

في غيره

ولو اكره على بيع جارية فباعها باكثر من ثمنها الف درهم
فقتل البائع في قول علمائنا عليه ولا يفسد استحقاقا

ولا يرجع على الكائن وكذا الرجل اذا اكل على سبع عند غيبته ففعل لا يرجع وكذا اذا اكل على
المعدة بعوض بعد له في هبة ففعل لا يرجع على الكائن وكذا اذا اكل على قربة الهبة بعوض
لا يرجع وكذا اذا اكل الرجل على قربة بعوض ففعل لا يرجع القائل من الميراث وله ان
يقتل الكائن قصاصا مؤثره في قلبه الى خيفة ومخافة الله ولو كان الكائن صبيا او معتوها
تحكمها في الاكراه حكم البالغ العاقل ولو كان الكائن غلاما او معتوها استلزم ان القائل هو الكائن
لا المباشر للقتل فكذلك الذمة على عاقلة الكائن في ثلاث شئين وكذا اذا اكل الرجل على شئ
عبد اذا حرم حرمه او اكل على شئ عبد خلف بقتله ان ملكه وقد اكرهه على ان يشتره بعشرة
وخمسة الف درهم فاشترى وقبض العبد يعتق العبد ويجوز على المشتري ان يفرغه من لا يضمن
عليه بعتة ولا يرجع على الكائن لانه دخل في ملكه مثل ما اوجب عليه من ابدل فلا يرجع كما
اذا قال ان زوجت امرأة فاني فاكى على ان يتزوج امرأة منهن فلما جاز النكاح وتطلق
وعليه نصف المهر ولا يرجع ذلك على الكائن وكذا اذا اكل على شئ من ماله ملكه مما استقبل
فصحر فقال ذلك ثم ملك عبد اعتق ولا يرجع على الكائن بشئ واقرت عبدا في هذه الصورة عن
ويرجع على الكائن بعتة العبد استحسانا وكذا اذا اكل الرجل على ان يقيه العبد ان شئت فانت
وان دخلت الدار فانت حرم شاء العبد ودخل الدار عن ويرجع على الكائن بعتة العبد وكذا
اذا اكل على ان يقيه عتق عبد بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد منه كالصلوة والفرصة ونحوها
او كان فلا يخاف بتركها الهلاك كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على الكائن
وان اكل على ان يقيه عتق عبد بتقاضى غيره او ما اشبه ذلك ما لا بد منه لا يرجع على الكائن ولو كان
ذلك منزله الاكراه على الجنس وكذا اذا اكل الرجل على ان يقيه نفسه نذرا او صدقة او حبا او
من القرب ففعل ذلك لم يضره المذمة ولا يرجع على الكائن شئ وكذا اذا اكل على ان يظاهر امراته ففعل
كان مظاهرا وكذا اذا اكل على الايلاء ففعل صلا لا يلاء كما اذا اكل على المطلاق وتطلق بغير الطلاق
فان اكره على التكفير بعد ذلك من الطاهر ففعل فان كانت بعتة العبد مثل بعتة عبد وسط لا يرجع
على الكائن بشئ ان كانت بعتة اكثر من بعتة الكائن ما زاد على قيمة الوسط ٥٠ ٥٠ ٥٠
فصل فيما يحل للكره والايحلال وسأيل هذا الفصل على اقسام اربعة احدها
ان يكون الاقدام على الفعل او لم يتركه او بالترك بصيرا كما اذا اكل مسلما اهل الحرب والاص
الغالب الذي هو غير ماله على اكل ميتة احم خنزير او غيره مما لا يبيح الله ليعملوا هذا والا فذلك
او قطعت يدك او اذ لك او اضر بك مائة سوطا فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى يقطع عليه الله
امتنع عن ذلك حتى يقطع عليه الله وان كان لا يعلم انه يقطع ان يفعل قال رجوت ان لا يكون انما
وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعنده لحم ميتة او خنزير او يموت عطشا ففعل خنزير هو
على هذه من ان جوعا والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جوعا والامتناع

بقتل

وفي ميتة
انه يقطع

عليه لا يكون

عليه لا يكون انما هو الذي يكون اوله وهو من ذلك اذا اكل الكائن بقتل او تلف عضو على ان يكون الله
فاني حتى يقطع عليه الله بغير اكل كذا الكافر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يأثم فهو من جنس ذلك
وان لم يفعل كان افضل من الكافر على هذا بغير اكل وجسسه لسعة اكل كذا الكافر وان كان قلبه
مطمئنا بالايمان ولما القسم الثاني ما يكون ما جوعا والقسم الثاني ان يكون الاقدام عليه يكون آثما وصورة
ذلك اذا قال لا اكل لحم ولا يبيح الله ليعمل هذا المسلم او يفرغ المرأة لا يسعه ان يفعل فان فعل
بغير اكل وان لم يفعل حتى يقطع عليه الله بغير اكل وجسسه لسعة اكل كذا الكافر وان كان قلبه
عنه الفعل هو انما لا يكون الا على ثلاث مال الغير ولا يبيح الله ليعمل هذا الخنزير ولما على هذه الميتة
والا لا يقطع عليه الله او يقطع عليه ان يشرب ويشرب ويشرب ويشرب ويشرب ويشرب ويشرب ويشرب ويشرب ويشرب
لا يقطع هذا الرجل لا يسعه اكل كذا الكافر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يأثم فهو من جنس ذلك
الفعل على نفسه او تلف عضو منه في جميع ما ذكرنا انما يبيح الاكراه اذا كان يعلم بقتله او يكون
في غالب رايه انه لم يفعل ما امر به عليه ما هتفه وان كان في غالب رايه ان ذلك تخفيف
وتخفيفه وليس بمحقق لا يكون مكرها ولا يقطع عليه ليعمل عندك هذا من فلان بالف والا
لا يقطع اما ان فاعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها ومن الحسن ان يقطع عليه اذا قال الحر يبيح لرجل مسلم
ان يقطع الى هذه الطائفة لا يبيح يقطع اليك الذمة من المسلمين بغير اكل كذا الكافر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان
ان يرفع اليه الجارية وطالب بن جراح لوقا اهل الحرب النبي من الانبياء واخذت ان قلت لست نبي
ترى ما اذ وان قلت انما نبي فقلنا لا يسعه سوى ان يقطع على النبي او رسول الله وان قالوا لغير نبي
ان قلت هذا النبي نبي فقلنا لا وان قلت هو نبي فقلنا انما الله ان يقطع ليس بنبي حتى يرفع القتل
عن النبي وان كان النبي يبيح كذب وقيل النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب حتى الانبياء
اما قول غير النبي ليس بنبي ليس بحجة على الخلق فذلك لا يسعه اظهار ذلك عند الاكراه واذا اكل
الرجل الرجل بن عبد حرم او ضرب لا يخاف منه تلف عضو على ان يقطع الله بغير اكل كذا الكافر وان كان قلبه
كافرا يمين امراته فان قال كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يقطع واذا اكل الرجل على الكفر قال
كفرت بالله ولم يرجع الحريم من الماضي ولا غاصد حتى يكفر بين من امرته قضاء ود يائه وصيه
كما قال لا يقطع على الكافر من الاكراه باجر كذا الكافر من غير محرم وقد قال كفرت بالله وقلبه
مطمئن بالايمان لا يبيح امراته وكذا اذا اكل على شئ من النبي عمت محمدا وخطيبا له انه محمدا وخطيبا
بانت منه امراته ففعل وان لم يرد محمدا او غيره بين امرته قضاء ود يائه وان لم يخطب اليه غير النبي
فبمحرم وقلبه مطمئن بالايمان لا يبيح امراته لانه محرم والاكراه في هذه المسائل بغير اكل كذا الكافر
والحرمي يكون اكرها وفي البيع الاكراه بغير اكل كذا الكافر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يقطع
بمحرم البيع كذا الكافر والهيبة وغير ذلك وكذا اذا كان على رجل مال وكنا له ان حتى شتمه
واكل بغير اكل او قتل بغير اكل يكون البراءة باطلة وكذا اذا اكل كذا الكافر بغير اكل

فانما هو الذي يكون اوله وهو من ذلك اذا اكل الكائن بقتل او تلف عضو على ان يكون الله

فانما هو الذي يكون اوله وهو من ذلك اذا اكل الكائن بقتل او تلف عضو على ان يكون الله

لشئ

قالوا ان شهدنا على ما في هذا الكتاب فهو جائز استحسانا وان كتبنا غير ذلك فقال هو شاهد على ما
 في الكتاب لم يجز قال بغير كتب على بن احمد وصية وكذا عندنا وحضر هناك عدول فقروا عليهم في
 كتبنا شهدنا بهم ثم دخل جماعة من المشايخ فامرهم ان يكتبوا شهادتهم ولم يقر عليهم وعن ابي
 نصر الدين بن ميثاق شهد على كتاب الوصية من غير ان يقر على الشهود قال لا يسع للشهود ان
 يشهدوا حتى يقرأوا على الشهود او يقرأوا عليه وكذلك كتاب الاقرار قال ابو جعفر رحمه الله اذا
 كتب الرجل مكررا بين اقرارا بالمال ووصية ثم قال شهدنا عليها من غير ان يقرها او يقر عليه
 او سئل ان شهد وكجب على كل من شهد ان يكتب فلا يشهد على من لم يقر عليه فان فعل ذلك
 كان حمله او اقله عناية في امر الدين وذلك لا يجوز في الزيادة ولو كان في رجل انما وجد مكتوب
 من وصية والذي لم يكن فقد شهدنا بها او اقر بذلك ان اقر على نفسه اقرارا في مرضه قالوا
 هذا وصية ان صدقة الورثة مع تصديقهم وان كان ذلك من الثلث ولا يكون ذلك
 من جميع المال خلافا للدين انه لا طائل الا الله تعالى فكان حكمه حكم الكسبة والكفارات
 ورجل قال ثلث مالي وقت لم يزد على هذا قال ابو نصر ان كان ماله نقد فهذا القول باطل غزلة
 قوله هذه الدراهم وقت ذلك كان ماله ضياعا يصير نقدا على الفقراء ولو كان مريضا قال الخوا
 القاسم مالي وقال اخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا فأتى قال الفقهاء ابو بكران قال ذلك
 في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء واذا اقر على صدقة الوقف على رجل قيل له اموه كذا قال
 برأيه نعم لا يجوز ذلك وكذا اذا امتنع عن الكلام لاجل المريض وهو لا يقد على الكلام وانما
 برأيه لا يجوز ذلك وليس هذا كالآخرين لا يرجع منه الكلام واما الذي عتقل لسانه بالمريض
 فانه يرجع منه الكلام فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة وهو قيل لم يرض او هو شيء قال ثلث
 مالي ولم يزد على هذا قال الفقهاء ابو بكران كان هذا على قولنا لا يصرف ثلث ماله الى الفقراء
 وعن محمد بن سلمه انه يطلق الجواب وقال يصرف الى الفقراء ولم ينقل تفصيلا وعن محمد بن ابي
 رجل اوصى ان يعطى للناس الف درهم قال الوصية باطلة وهذا لا يصدق الف درهم فهو جائز
 ويصرف الى الفقراء وروى هشام عن محمد بن رجل قال ثلث مالي قال ابو جعفر رحمه الله هي باطلة
 كما لو قال البعد انت لله لا عني وقال محمد رحمه الله الوصية جازة ويصرف الى جميع البر
 مسألة العتق ان راد به العتق عني وان راد الصدقة بالعبد تصدق به وان اراد بمران كلها
 الله يسعه لا يلزمها شيء من ثمن قال الفارسيه صدقهم ان يخرجوا شئ كئيد قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال صدقهم ان يخرجوا
 كئيد كانت الوصية جازة لان هذا اللفظ يراد به القرية وقال القاضي الامام ابو علي محمد بن الحسن
 السرخسي رحمه الله يجوز له وان كئيد ليس من اسناننا فلا يعرف هذا رجل اوصى ان يدين في داره
 قال ابو القاسم هذه الوصية باطلة ميتة فن في قبره ميتة اخرى قال ابو القاسم ان بليت عظام

من هذا

بيده

الوصية

الوصية

الوصية

الاول ولم سق من عظامه شئ يدين فيه الثاني وان بقي من عظامه فانه هال عليه التراب
 ولا يحل اذا العظام ودين في الثاني بحسب الاول وان شأوا جعل منها حطب من لصعيد والاول
 بان يحل بعد موته الى موضع كذا ودين هناك وبني هناك وابط من ثلث ماله فأتى ولم يحل
 الى ذلك الموضع قال ابو القاسم وصيته بالرباط طائفة ووصيته بالحمل باطلة ولو حمله الوصي
 بضم ما اتفق في الحمل اذا حمله الوصي بخلاف الورثة فان حمله باذن الورثة لا يضمن في ما يلحق
 به في القبر تحت الميت مثل المصيبة ونحوها لا بائنا بل ابو نصر لا يضمن وهو كالمادة في الكفن وبعضهم
 انكروا ذلك وقالوا هي عبارة قبر للترين فهو باطلة ولو اوصى باخذ الطعام للميت بعد فاته ولم
 الذين يضررون الغربة قال الفقهاء ابو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحل للذين يطول مقامهم عند
 والذي يحل من مكان بعيد يستوي فيه الاغنياء والفقراء لا يجوز للذي لا يطول مساقاة ولا تقا
 وان فضل شئ كثير من الطعام بضم الوصي وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام ابو بكر
 النبي رجل اوصى بان يحل الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام قال الوصية باطلة وعن ابن القاسم
 يحل الطعام الى اهل المصيبة والاكل عند مم قال حل الطعام في الاثني عشر مكررا لا اشتغال اهل
 المصيبة بغير الميت ونحوه فاما حل الطعام من اليوم الثالث لا يستجيز في اليوم الثالث كتح
 النماكات فاعلم انه في ذلك اعانة على المعصية اذا اوصى لرجل ان يطبخ قبره او يضر به على قبره
 قبة كانت باطلة ورجل قال شهدنا الى فلان وصية فلان بالف درهم ووصيت لفلان في مالي
 الف درهم قال محمد رحمه الله الا لفلان الاولى وصية والاخرى اقرار ولو قال وصيت باني الف
 في مالي فهو اقرار ولو قال وصيت له بالف مالي كانت وصية رجل قال في صحة او ثم شهد ان
 حدث لي حدث فلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله انه قال سمعت اخنوخ رحمه الله ان هذا
 والحديث عندنا الموت وان لم يزل حديث الموت وكذا لو قال فلان الف درهم من مالي فهو وصية
 وان لم يذكر فيها الموت ولو قال فلان الف درهم من مالي او من نصف مالي او من ربع مالي فهو اقرار
 فان قال في صحة او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية رجل قال في مرضه اقر
 فلان كذا او جعلت ربع داري صدقة لفلان قال محمد بن حنبل هذا على وجه الصدقة وهو قال في مرضه
 الذي مات منه ان مات من مرضي هذا فلا تركة لامة محرم وما كان في يدها شئ فهو عليها صدقة قاله
 ابي ذلك جاز على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها يوم مات وعليها الشبهة ان هذا كان في يدها
 يوم مات وعن ابي يوسف رحمه الله من يقر قال اعطوا فلانة وصية كذا وقال اعطوا بعد موتي وقال
 اعطوا بلقي جاز لان الثلث يحل الوصية وان قال الربع او الخمس او شيئا مالا الثلث لا يكون وصية
 الا ان يكون ذكر الوصية او الموت وعن ابي يوسف رحمه الله من يقر قال اعطوا اوصى بصدقة على فلان
 يدارى وصية فلان عبيد فلا تركة لفلان كذا وكذا من مالي قال ما الصدقة والمهبة فلا
 يجوز شئ منها وهو على الصدقة والمهبة فان قبض الوصية او المصدق عليه جاز من الثلث

او يقر

او يقر

او يقر

ذلك

ان قال

هذا الحديث في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

قوله جعلت في وصية لا يشترط فيها القبض والا فلا **فصل فيكون**
وصيته وفيه لا يجوز وصية القسي اذا لم يكن من اهله او كان من اهله عندنا
ولا يجوز وصية المدبر والعبد وام الولد والمكاتب سواء ماتت عن ولاء او عن غير ولاء فبعت
العتق كان ذلك في قول الحنفية رحمه الله لا نه عن له المكاتب عندك والمجنون بمنزلة العبد
لما قل رجا كان وامرأة جارية وصية الذي ما يتقرب به المسلمون واهل الذمة كالعق
في الصلوات في قولهم جارية وان وصي الذي ما يتقرب به اهل الذمة دون ما يتقرب به اهل الاسلام
كحوالوصية بينا البيعة والكسبة والسراج فيها جازية في قول الحنفية ولا يجوز في قول صاحبه
والذي اذا بنى في حياته ثم مات فهو ميراث عنه ولا يجوز وصية الصبي والمجنون المحجور الذي بلغ
غير شيد قيا سا وجوز استحسانا وصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جازية ولا يجوز
الوصية للوارث عندنا الا ان يجزها الورثة ولو وصي لوارثه ولا جني يمت في حصة الاجني
ويتوقف في حصة الوارث على الجازية الورثة ان اجازوا جاز فان لم يجزوا بطل ولا يعتبر لجاز تم
في حق الوصي حتى كان لهم الرجوع بعده لك ولو وصي لاجنبيه ثم تزوجها ثم مات الوصي لم يرجع
ذلك صار ولنا بطلت وصية عندنا وكذا الوصي لاجنبيه ثم تزوجها ثم مات الوصي لم يرجع
وصية ولو وصي لقائه ان اجازت الورثة جاز ولا فلا عند الحنفية ومحمد قال ابو يوسف
ورثه رحمه الله لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل مبيها اجنبا لجازت له الوصية
وان لم يجز الورثة ولو وصي لقائه وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول الحنفية
ومحمد ولا يجوز في قول ابو يوسف رحمه الله ولو وصي لقاتله او لمدبر قاتله لا يجوز الا باجازة
الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمسلم ولا وصية المسلم لغيره ولو وصي لقاتل فله ثم مات الوصي
له قبل موت الوصي بطلت وصية ولو وصي لفلان وقلان واحد ما ميت وقت الوصية ذكر
في الاصل ان جميع الوصية يكون للميت منها وعن ابى يوسف انه قال ان لم يعلم الوصي بموته كان للميت
نصف الوصية ويبطل الوصية في النصف ذلك علم بموته كان جميع الوصية للميت ولو وصي لاجنبي
ثلاث ماله ثم مات احدهما قبل موت الوصي بقي نصف الوصية للميت منها ويعود النصف لوارث الوصي
ولو وصي لمخر في ستا من ثلث ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد رحمه الله وعني
حنفية لا يجوز هذه الوصية وان لم يكن المخرى ستا من ثلث ماله لا يجوز في قولهم جميعا وفي بعض الروايات
لا يجوز الوصية للمخرى ستا من ثلث ماله وان لم يكن اجازت الورثة ولم يجز ولو وصي لرجل ثلث
لاخته وصي لولده ثم ولد الوصي ابن ثم مات الوصي يمت الوصية لها ولو وصي لابن وارث جاز
وكذا الوصي لقاتل نفسه او لام ولد نفسه جاز الكل استحسانا ولو وصي لعبد العن ولا نه العتق
ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند الحنفية رحمه الله في الوصية للعق يقتضى ثلثه مما ناك
عليه لثاقمه وله ثلث ماله من ما يرثه فثلاثة اقسام ويطلق الفضل وعند صاحبه يقتضى

بيعة

وصية المدبر والعبد وام الولد والمكاتب سواء ماتت عن ولاء او عن غير ولاء فبعت العتق كان ذلك في قول الحنفية رحمه الله لا نه عن له المكاتب عندك والمجنون بمنزلة العبد

اولام ولد قاتله

وصية المدبر والعبد وام الولد والمكاتب سواء ماتت عن ولاء او عن غير ولاء فبعت العتق كان ذلك في قول الحنفية رحمه الله لا نه عن له المكاتب عندك والمجنون بمنزلة العبد

العبد

العبد كله تصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل من المثلث شيء كان الفضل للعبد وكذا
الوصية لوالده قاتله وان علا وكذا الولد قاتله وان سفل ولكاتب هو ولا وصية له
ومدبره ولو وصي لغيره المثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية ان لا
لاهم لا يورثون مع الابن فان كان له بنت جازت الوصية لاهل البيت والارواح لا سفل
الوصية للارواح لا سفل وام لانهم يورثون مع البنت وان لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية
كلها للارواح لا سفل وام لانهم يورثون مع البنت وان لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية
جني كان الاجني ينفق ماله والزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجني يأخذ
ثلث المال او لاهل البيت عتق فبقى ثلثا للمال فياخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث فيبقى
ثلث المال فياخذ الاجني تمام وصيته وهو السدس فيبقى السدس من ثلث المال ولو وصي
لقاتله نصف ماله ثم ماتت وترك زوجا ياخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم
على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف
مالها لزوجها ولم توفى من وصية اخرى كان جميع ماله للزوج للنصف حكم الميراث والنصف
حكم الوصية وكذا لو وصت لزوجها باخذ عتقها بعينه فان الزوج ياخذ العبد بن جميعا
لعدم حكم الميراث والاخر حكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأة ليس له وارث
غيرها او وصي لاجنبي جميع ماله ولا لاهل البيت جميع ماله ياخذ الاجني ثلثا للمال بلا منازعة
والمرأة ربع ما بقي وهو السدس من ثلث الميراث فيبقى نصف المال يكون بين الاجنبي
نصفان ولو كان امرأة ماتت ولو وصت جميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواء وصي
صت جميع ماله للاجنبي او وصت لكل واحد منهما نصف المال ياخذ الاجني اولا ثلثا للمال
بلا منازعة فيبقى ثلثا للمال للزوج نصف الثلث لان الوصية بعد الميراث للاجنبي مقدم على
الميراث سقى ثلثا للمال يكون بين الزوج والاجنبي ثلثا ثلث الثلث يكون للاجنبي وثلثاه
للزوج فبطل او وصي ان يجعل ارضه مقبرة للمسلمين او خطا للمائة او مقايير للعامه او وصي
بان يصرف الى كفاة من في المسلمين او يخرق بغيرهم فالوصية باطله في قول الحنفية وفي قول
محمد رحمه الله جازية ولو وصي ثلث ماله للمسلمين وعين المسجد ولم يعين في باطله في قول
ابى يوسف وجازية في قول محمد رحمه الله ولو وصي بان ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم
ولو وصي ثلث ماله لبيت المقدس قال جاز ذلك فينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراج
ويخرج ذلك قالوا هذا دليل على انه يجوز ان ينفق من وقف المسجد على قناده وله وشرجه وان
يشترى به ذلك البيت والقطعة للبناء على يد رمضان ولو وصي بعبد كخدم المسجد ويورث
فيه جاز ويكون كسبه لوارث الوصي ولو وصي ثلث ماله لاهل البيت ينفق ثلثه
في ما اراد السجود لان اصلاح السجود عامرته يكون على السلطان ولو وصي ان يخرج عنه من ثلث ماله

نا

لا نه لا يورثون مع الابن فان كان له بنت جازت الوصية لهم بالسوية ان لا

ما يحفظ طلبت وصية المرأة تزوجها

وصية المدبر والعبد وام الولد والمكاتب سواء ماتت عن ولاء او عن غير ولاء فبعت العتق كان ذلك في قول الحنفية رحمه الله لا نه عن له المكاتب عندك والمجنون بمنزلة العبد

وصية المدبر والعبد وام الولد والمكاتب سواء ماتت عن ولاء او عن غير ولاء فبعت العتق كان ذلك في قول الحنفية رحمه الله لا نه عن له المكاتب عندك والمجنون بمنزلة العبد

في قوله
فانه يخرج
من منزله

فانه يخرج من منزله **وقال** هو بان يخرج عنه ماله وثلاث ماله خمس ماله فانه يخرج عنه ماله
يلغ **وقال** هو بان يعيق عنه ماله دور ماله خمس ماله فانه يخرج عنه ماله
وفي قوله صلحيه يشترى عليك يولد ثلث ماله ويعيق عنه **وقال** هو بان يعزاه في سبيل
الله فانه يعطي نفقه الغنم ويحمله نفقها على نفسه في هابه ويحرمه وحال مقامه في الغنم
ولا ينفق عنه شيئا على اهله فان فصل شيء يرد ذلك على الورثة ويشترى ان يعزاه في سبيل
الموتى ويحمله الوصية بالحق فان كان الذي يعزاه عنه غنيا جاز **وقال** هو بان يعزاه في سبيل
ابن الموتى ويجوز للسلم ان يوصي لفقراء النصارى لان الوصية لفقراءهم ليس بوصية بخلاف سبيل
البيعة فان ذلك معصية في اعيان عليا فلا يكون **وقال** هو بان يعزاه في سبيل
سنة لكذا جاز فان كان في الاجرة باء كانت الحماية من الثلث **وقال** هو بان يعيق لثمة على
السجد جاز ويصرف الى عمارته وصراحه **وقال** هو بان يعزاه في سبيل الجوز في قوله ان يوسف يعيق
يسرج فيه **وقال** هو بان يبيع عبده ولم يسم المشتري الجوز الا ان يعيق وتصل قوله بعبده او يعيق
اي يعيق لثمة ويخط الثلث من المشتري **وقال** هو بان يعزاه في سبيل الجوز في قوله ان يوسف يعيق
اي هو ان يجل ان ينفق هو عشر الاث فانه ينفق كغير الوسيط من غير اشتراط ولا يغير رجل قال
ثلث مالى لفلان ولفلان او قال ثلث مالى لفلان ولفلان مات احداهما قبل موت الموتى
فانه يعود نصف الثلث الى ماله الموتى وان ماتت احداهما بعد موت الموتى يكون الثلث من
الحى منها ومن ورثة المشتري كان الثلث مقبوضا ولم يكن رجل قال ثلث مالى لفلان ولفلان
ذلك مولى لفلان احداهما اشغل وهو الذي اعقبه فلان والماتى هو المولى الا على وهو الذي اعقب
فلان ذكر في الاصل ان الوصية باطلة وفي بعض الكتب عن ابن حنيفة فيه ثلث وثلثات في ولاية
الثلث يكون بين الاعلى والاسفل خاصة في ولاية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالى لفلان
وللساكنين قال ابن حنيفة وابن يوسف رحمه الله يكون نصف الثلث لفلان والنصف للساكنين
وقال محمد رحمه الله لفلان ثلث الثلث وللساكنين ثلثا **وقال** ثلث مالى للساكنين وصية
وتجوز صرفها الى ساكنين ولا يخط في قوله ان حنيفة والماتى يوسف رحمه الله وقال محمد الجوز الصرف
الى ساكنين ويجوز صرفها الى ساكنين رجل قال اذا ماتت ففصام عبيد يوم فهو حرم ففصام العبد بعد
موت مولاه لا يعيق العبد والم يعقبه الورثة رجل او هو جميع ماله الفقراء ولا يجل بعينه لا يجوز في
الا من الثلث وان اجازت الورثة في حق المورث لا يجزى لفلان ثم كان لهم الرجوع وان اجاز
وابعد من ماله اجازة رجل قال او وصيت لفلان ثلث غنمي او قال ثلث مالى من غنمي او قال ثلث مالى
من ثباتي او قال بغير حنيفة من حنيفة ولم يكن ماله يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية
وقال او وصيت ثلث مالى لفلان وليس له مال ثم استفاد مالا ومات كان الموتى ثلث ما
ترك **وقال** هو بان يطل جارية لفلان ان كان في طهرها والديهم الوصية بان ولدت لفلان

في قوله
فانه يخرج
من منزله

في قوله
فانه يخرج
من منزله

في قوله
فانه يخرج
من منزله

اشهر

اشهر جازت الوصية وان ولدت لسته اشهر فصاعدا كانت الوصية باطلة **وقال** او وصيت بهذا
الكل الذي في ثلثي لفلان فصار يسرا قبل موت الموتى بطلت الوصية **وقال** او وصيت بهذا الطبيب
الذي في ثلثي فصار يسرا قبل موت الموتى في القياس بطلت الوصية ولا يبطل استحسانا **وقال**
او وصيت بعين هذا لفلان فصار يسرا قبل موت الموتى بطلت الوصية قياسا واستحسانا **وقال**
قال او وصيت بعين هذا لفلان وهو قبل ان يضر حنيفة او شعره بطلت الوصية وفي الوكالة
اذا اغيرت هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع شرط الخيار اذا اغيرت زمان الخيار لا يبطل البيع ولا
الخيار **وقال** او وصي بهذا لفلان فصار يسرا قبل موت الموتى بطلت الوصية **وقال** او وصيت بثلث
مالى لفلان او فلان كانت الوصية باطلة في قوله ان حنيفة **وقال** ابن يوسف رحمه الله وصيت
الوصية ويكون بينهما نصفين وقال محمد جازت الوصية ويكون للبيان الى الورثة ولا يكون
السان الى وصي الميت **وقال** هو الى رجلين سلك ماله ثم قال الموتى رجعت عن وصية احدهما
ولم يبين فاف يكون بينهما نصفين ولا يكون للبيان الى الورثة وروى ابن جماعة عن محمد بن
خزيمه ورثه وعن محمد بن قيس بن ربيعة له احداهما ثم مات قبل البيان يعيق النصف من كل واحد
منهما ولا يكون للبيان الى الورثة **وقال** محمد بن ابي ام ولدت ومات قبل البيان كان للسان الى
الورثة جميع او هو عند موتها بالفقير فانتهى والمقتل عند كان باطلا في قوله ان حنيفة رحمه
رجل او هو ان يعزاه من فلان كان باطلا **وقال** هو بان يعيق عنه المأثر في الموتى او في
سبيل الله كان باطلا وفي قوله ان حنيفة رحمه الله رجل وصيت بهذا الميت لدواب فلان كان
باطلا **وقال** لعلف بهاد وابلان كان جائزا **وقال** هو بان يعيق على فريش فلان كل شهر عشرة
درهم قال محمد جازت الوصية ويكون وصية مربية لصاحب الفريش فان هلك الفريش وباعه
بطلت الوصية **وقال** هو بان يسكن داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنه
مادام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله لا يجوز للورثة ان يبيع ثلث الدار في قوله ابن حنيفة
وقال ابن يوسف رحمه الله للورثة ان جميع الثلثين وله ان يقاسم الورثة ايضا ونظر الثلث الى
وقال هو بان يعطيه لرجل ويحبه لاخر او هو المم شاة معينة ويجعلها لاخر او هو يحفظه في
سبيلها الى رجلين لاخر جازت الوصية ما على الموتى لها ان يدوسا في سبيل الشاة وعن القسمة
ابن حنيفة رحمه الله في سبيل الشاة والعطن ان السبيل والحج يكون على صاحب اللحم والعطن **وقال** هو بان
سقط في سبيل سبيل لاخر الى سبيل سبيل فكان خراج العطن من السبيل على صاحب العطن في قوله
وقال هو بان يهدى هذا السم لفلان ويكسبه لاخر كان التخليص على صاحب اللحم **وقال** هو بان يهدى
هذه السم لفلان ويجعلها لاخر كان خراج الذي يهدى على صاحب اللحم **وقال** هو بان يحلقه لفلان لرجل
ويفضله لاخر جازت الوصية لهما فان كان في نزع ضرر نظر ان كان الحلقه اشرفه من النقص
نقال لصاحب الحلقه اضرر فمعه العطن ويكون النقص لك وان كان النقص كثر فمعه من الحلقه يقال

قال

قال

اشهر

لصاحب المص من قيمة الخلقة وهي كالدرجة اذا استلعت في الواسع انسان كان الجواب فيه
 على هذا الوجه ولكن كان له ارض فيها اكرم واشجار فان هي ارض اكرم لرجل وبالذات عين والاشجار
 والاغراس لا تخرق قطع الاشجار وخرق الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض
 كانت عليه تسوية الارض كما كانت وكذا اذا استباح رجل ارض غرس فيها الاشجار فقصت
 مدة الاجارة فقلع الاشجار كان عليه تسوية الارض وكذا ان يبيع رجل ارض وتختصم الآخر
 فنفقه العبد على صاحب الحدبة فان مرض العبد مرضا عجز عن الحدبة لم يملكه سواه وبغيرها
 كانت النفقة على صاحب الحدبة رجل قال عند موته لعمري كان عندك انظر لي ما يجوز لي ان ابيع
 فاعطى الفقهاء قال محمد رحمه الله يجوز بيع الوصية وهو الثلث وكذا قال ما يجوز لثان او من يعطى
 جاز وهو الى الورثة اي شيء اعطى قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون
 على الثلث رجل اوصى ثيابا بجدد لرجل جاز فيكون للموصي له من الثياب والقبض والادوية
 والسر والبلات والطبايسة والاكسية دون الفلاس والخفاف والجارب فان ذلك ليس من
 الثياب رجل اوصى لعبد بربقة روى ابن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وهو لا يملك
 على بيعه ابدا وكذا اوصيت لعبد بثلث مالي صار ثلثه مملوكا وهو يبيع لرجل وعلى
 العبد دين فأتى الموصي فقال في غريم العبد لا يجوز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة
 العبد ولو وجب عبد المدين من رجل في حياته كان لغريم العبد ان يبطل العبد وبيع الثياب
 العبد بدينه وما يفضل من الثمن يكون للوارثين لولا جواز لغريم هذه العبد جاز ولا حق للغريم
 حتى يمتلئ العبدان الموصي له بالعبد كاحد الوارثين والموصي له بمنزلة المشتري ورجل اوصى ارض
 فيها زرع يزرع بدون الزرع جاز وشره الزرع فيها باجر مثله حتى يحد الزرع **فصل**
في مسايل مختلفة رجل اعطى لاحد اولاده شيئا في وصية قال الفقهاء ابو بكر البلخي رحمه الله ان
 فعل ان يفعل ذلك لمن اذ تخذمة هو المولد وبن لا يملك له وان استوفى في ذلك لا ينبغي له ان
 ذلك وان تعطيه مالا يعطى غيره الا ان يكون الولد محتاجا فيعطيه قد روى في الخلف
 اذا جعل رجلا ولحقه قال الفقهاء ابو بكر البلخي رحمه الله لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الثاني
 ان يعملوا بما امر الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في جوفه ويعتبر به هو لا
 يكون له ذلك فكذلك بعد موته وعزم من المشايخ قالوا يجوز ان يفصل الخلافة الى غيره في جوفه
 بعد موته وهو كالوصي له اوصى الى غيره بعد موته وكذا قام غيره مقام نفسه في جوفه وعزم
 هو لا يصح رجل حلف ان لا يوصي بوصية فوهب في مرضه الذي مات فقالوا يشترى ابنه في هذه
 الحالة حتى يوصي عليه لا يكون حاشا ولو وهب شيئا وارثه من مرضه او وصي له بشيء وامر بتفريق
 قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله كلاما باطلا فان اجاز بيعه الوارث ما فعل وقال
 اجزا ما امر به الميت ينصرف الى الاجارة الى الوصية لانها ما مئى لا الى العبد ولما كانت الوارثة لرجل

في مرضه

ما فعله

ما فعله الميت صحته الاجارة في الوصية والوصية جميعا مريض اوصى بوصايا ثم برأه من مرضه
 وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت في مرضي هذا او قال ان لم ابرأه من مرضي
 هذا فعلى وصيتي بكذا او قال بالفارسية اكر مرانين بيماري مراد ابدى وقال ابن بيارى
 ميرم فحينئذ اذا ابرأ بطلت وصيته وكذا اوصى بوصية ثم جن قال محمد بن ابي حنيفة حتى بلغ
 ستة اشهر بطلت وصيته فان افاق قبل ذلك فابصاؤه وصية باقية وقد روى محمد بن المطين
 بسنة اشهر وعن ابي يوسف رحمه الله انه قد روى المطين بشهر وهو قول محمد ولا ثم قد روى بسنة
 او وصية ثم اخذ الوصا من نصار ومعناها فكذلك ذلك زمانا ثم مات بعده ذلك قال محمد
 وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأيه بوصية قال محمد بن
 جازت وصيته باشارته واصحابنا لم يجوزوا قال الناطقي ذكر في الكيسانيات رجل اصابه الفالج
 وذهب لسانه وعجز عن الكلام لمريض فاشار واكتب فقال ذلك وتقادم العبدان حكمه يكون حكم
 الاخرين فقال الناطقي ان راد بقوله طال ذلك اي مضت السنة على ذلك وذكر الناطقي رحمه الله ايضا
 المريض الذي يرسل تصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات المريض مالم يتناول قال ونفسا صانيا
 تطاول السيل السنة فاذا انصرف بعد سنة فهو الصحيح يجوز تصرفاته وعن الحسن بن زياد رجل
 دفع الى اخيه الفاق قال هذه الالف فلان فاذا مات انا فادفعها اليه فأتى الامران المامور بها
 الى فلان وعن ابي نصر المديني مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى اخي وقال لي
 اني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها لالاخي وقال لي ابني ولم يزد على هذا فان
 المامور يدفع الالف الى غوغاء الميت وعن نصير رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه الثياب
 الى فلان ولم يقل لي له ولا قال لي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
 مريض باع من ولده شيئا فاقب باستيفاء الثمن قال الشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله ان كان الغالب من حال المريض الضعاف والفرش فكان قيامه على تكلف وصيغة
 المريض لا يجوز بيعه في قول الحنفية رحمه الله رجل اوصى بوصايا وانفذ وصاياه بالدرهم
 المبيعة الردية اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كانت
 الوصية لقوم باحيائهم فترى ذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء وغيرهم
 كان ذلك في القياس قوله ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ولا يجوز في قياس قول محمد رحمه الله
 ويعطى الفضل للفقراء في قول محمد رحمه الله واصل هذا رجل له مائة دينار فباعها علىها الحول
 ووجبت الزكاة فادى زكاتها خمسة زواجا جاز عندنا رجل اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه
 ينفذ وصاياه بما هو الغالب في البياعا مريض اوصى بالف كسرة ودرهم صحاح فانه يشترى الدراهم
 الصحاح شيء ثم باع ذلك الشيء بالدرهم الكسرة وينفذ وصيته مريض قالوا له لم لا يوصي فقال
 قلنا وصيت بان يخرج من مالي فيصدق بها الف على المساكين ولم يزد حتى مات فاذا ثلث ماله

قال يدفعها المامور الى فلان كما امره ولم
 يقل في فلان ولكن قال دفعها الى
 فلان فأتى

دسم

الغان قال الشيخ الامام ابو القاسم لا تصدق الا بالف وهو قال الربيع وصيت ان يخرج
ثلث مالي ولم يزد عليه قال تصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد مريض
قال وصيت لفلان ثلث مالي وهو الف درهم فاذا الثلث اثنان لفلان له الثلث بالغنا
ما بلغ وكذا قال وصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له
ان خرج النصف من ثلث ماله وقال وصيت بالف درهم وهو عشر مالي لم يكن له الا
الالف كان لعشر قال واكثر وهو قال وصيت بجميع ما في هذا الكيس لفلان وهو الف درهم
فاذا اتيه الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس
دنانير او غير من الجواهر وغير ذلك وقال وصيت لفلان بالف درهم من جميع ما في الكيس
لم يكن له الا الف درهم وقال وصيت لفلان بما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصف ما في
هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة الف درهم كان له الف وان كان في الكيس الف كانت له وان
لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس نائير او جواهر او شيء له قال
الفقه ابو الليث رحمه الله على قياس قوله اي حنيفة واي يوسف ينبغي ان يعطى الموصي له
مقدرا الف درهم من ذلك لان عندنا يجوز الاستثناء من غير الجنس وهو قال لفلان جميع ما في
هذا البيت وهو كطعام فوجد فيه اكثر من كفا وجده فيه كحظته وكذا لو كان ذلك
للموصي له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله رجل وجب لرجل كسافه درهم فقال جميع ما في
هذا الكيس للف وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك او كان فيه دنانير
كان الكيس وما فيه للموصي له مريض قال يخرج من مالي عشرين لفلان فاعطوا فلانا دنانير
فلا تاكنا حتى بلغ احد عشر الفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث المال تسعة الاف قال الفقه
ابوبكر بن محمد وصيته كل منهم على تسعة اجزاء من عشرين جزاء قوله وما بقى للفقراء كانه سمي لهم تسعة
الاف لولا لانه ذكر في الاصل جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما قالوا اعطوا من
ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بما لها فان منها لا شيء للفقراء يعطى
اصحابه لوصاياهم كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزاء من وصيته فيبطل السهمان رجل
او مولى ان يباع داره ويشتري منها عشرة او ثمان حنطة والفقراء من خبره وقدا وصي بوصيته اخرى
فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال
ابو القاسم ان تبيع ثلث لك ولغيرها من لوصاياهم كل من ثلثه فصار كانه او مائة عشرة او قال
حنطه والف من خبره وقال لفلان ذلك من مالي كذا فجعل من غيرهم لم يضرهم الا ان يكون
ذلك المال دليل بان يكون امواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله لطيف فيخص ذلك المال بوصايا
رجل او مولى وصاياه فبلغ ورثة ان اباهم او مولى وصاياه ولا يعلمون ما وصي به فقالوا قد
اجننا ما وصي به ذكر في المنطق انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا جازوا بعد العلم رجل

واحد

ماله

او مولى

اخرج

او مولى الساكن بئر له كرمه ثلث سنين فمات ولم يترك كرمه ثلث سنين شيئا قال انفسر سطل صليبه
وقال محمد بن سلمة لا يبطل ويرتفع ذلك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله ما لم يتصدق بئر له
الكرم من ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث قول محمد بن سلمة يوافق قول اصحابنا فانهم قالوا
فمن او مولى كرمه بعد سنة لفلان وفلان غاب فلان العبد كرمه سنة بعد جوعه ولما وصي
لفلان كرمه بعد هذه السنة فقدم فلان بعد سنة بطلت وصيته وكذلك الغلة ونزل الكرم
رجل او مولى غلة كرمه لانسان قال الفقيه ابو بكر البلخي يدخل في هذه الوصية القوام والاولى ان
والثمار والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون هذه الاشياء بينهما كالنهر وتكون وصية غلة اذ
لا نسان قال ابو القاسم يوجب الدار ويدفع اليها غلتها وان اراد الموصي له بالغلة ان سكن
قال ابو بكر الا سكاف يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم ليس له ذلك
قال ابو بكر بن ابي سعيد لا ناله اطلقنا له السكون وما يظهر من على الميت فلا يمكن ان يصرف
الى الدين شيء وفي الغلة يمكن وقال ابو بكر الا سكاف للمدين موقوف وليس يعلم فلا يعتبر
الموقوف قال الا ترى انه نفقه وصاياه وان كان شوقهم طوبى الدين وقوم الدين لا يمنع سفك
الوصايا فذلك لك هذا رجل او مولى رجل ماله وادعى الفقراء ماله والموصي له يحتاج هل يعطى له من
نصيب الفقراء اختلفوا قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن ابي
سليط لا يعطى والاولى اصح رجل او مولى رجل بعينه بمائة فباع الوصي شيئا من ماله لثمن من الموصي
بالمائة قال محمد بن مقاتل يجوز ذلك الا ان رضي الموصي له بالمقابلة ولو ضاع على ثوب قيمة قلت
او كثرت جاز ذلك كانت الوصية بانه للمساكين فالحكم على عشرة فعلى الوصي ان يعطى تسعين درهما
للمساكين ولو ضاع على ثوب قلت قيمة الجوز ذلك ويستخرج الثوب رجل او مولى ثلث ماله لثمن فلان
وم ثلثة فمات احد من قبل موت الوصي قال ابي حنيفة ان كان ابوهم جينا فالثلث بينهما نصفان وان
كان مات ابوهم سيطر ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله كذا
للمساكين لان اباهم لما مات لا يتوقع له ولد سواء فاضرفت الوصية الى الوصية الى عدد من وصاياه
قال ثلث مالي لفلان وفلان فلان مات احد من بطلت وصيته رجل قال اعطوا ابني فلان
خمس دراهم قال في ثلث من ماله شيئا فان جرد فاعطوا وان لم يجدوا فاعطوا فوجدوا الميراث
الا بغيره قال ابو القاسم ان ادعت المرأة هذه قبل التوفي مهرها ولم يعرف ولدت سواها دفع اليها
مهرها وان لم تدفع المهر فقاتلت لن جها ولد تدفع اليها الثمن وان قاتلت ما كان له ولد تدفع اليها
الزوج امرأة قاتلت لزوجها في مهرها اجعل ارضي هذه لا ولد زوجي حتى يجاوزني في كل مال اقل القام
ان اجازت وشهدت ثم الامر ان ابراهيم بن ابي القاسم قال لا ولد زوجي حتى يجاوزني في كل مال اقل القام
المقتار من قيمة الميراث من بطلت الباقي فان خرج ذلك من ثلث ماله ما لم يبيع منهم او مولى من الميراث
الواجبة قبلها وان ابوا الصلح والميراث اعطوا ما اقرب من الورثة وان ادعى اولاد الزوج اكثر فظلم

بولد

مسكين غير جائز وعن ابراهيم بن يوسف رحمه الله رجل وصى لفقير او اهل بيته والفضل ان
يجوز له ان يعطي الفقير او غيره جائز فكذلك ان يعطي عشرة ايام فصدق في يوم واحد
رجل وصى ان يعطي ثلثه فقير حنطة بعد وفاته على الفقير ففرق الوصي ما بين فقير في يوم
قال ابو نصر نعم الوصي فرق في حق الوصي ويفرقها بعد وفاته بامر الحاكم حتى يخرج من الضمان
وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قبل له فان فرق بامر الورثة بعد وفاته
قال ان كان بينهم صغير لا يجوز ائتمهم وان لم يكن جائز ائتمهم فاذا فرق يخرج عن الضمان قال
رضي الله عنه يصح امر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصته الفقير رجل امر رجلان بصدق شيء
من ماله ودفن اليه فصدق الامور على نفسه او ابنه جائزا اجماعا بخلاف ما اذا باع الوكيل اياها
عن لا يقبل شهادتهم لان في البيع شتم ولا تتم في الصدقة رجل وصى بان يشتري بهذا الالف
شئعة في موضع كذا او يوقف على المساكين فلم يوجد هناك شئعة يشتري هل يجوز الوصي ان
يشترى في موضع آخر قال ابو نصر ليس الوصي ان يصرف ذلك الى مائة المساكين لم يجد الشئعة
في ذلك الموضع يشتري شئعة في قريب الموضع المسمى ويجعله وقفا على اسمي فان تلف الوصي
هذه الالف بغير الوصي مثلها واشترى بها الشئعة الوصي اذا اشترى خذرا او حنطة ليقصد
بها على الفقير فاذا جرح حال الخبز والحنطة على من يكون قال ابو نصر ان لم يبين المثلث شيئا
ليست الوصي لم يحل في ذلك بغير جرح يرفع ذلك اليه على وجه الصدقة وان لم يبين بان يحل ذلك
الى المساجد فالجرح يكون في مال الميت ولو امر الوصي ان يشتري اربعين قنينة حنطة بمائة درهم
في يصدق بها على المساكين فخصت الحنطة حتى يوجد بمائة شئون فقير قال ابو بكر بن زرار
اشترى بالفاضل الحنطة ايضا ويصدق بها ويجوز ان يرد الفاضل على الورثة قال هكنا راي
عن ابي يوسف رحمه الله رجل وصى بان يعطي ثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد
اخرى قالوا يعطي ثلث ماله للمساكين في بلد ووطنه فان لم يجد على المساكين في البلد التي هو فيها جاز
ايضا رجل وصى بان يعطي عن كفارة مائة مسكين وفضل اسم الوصي فما قال ابو بكر بن زرار
ويشترى غيرهم ولا ضمان على الوصي رجل وصى بان يصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي
ولم يملكه فاراد الوصي ان يجعل المال صدقة على الغائب والغاصب حرم قال ابو القاسم يجوز
ذلك رجل وصى بثلث ماله او بالف درهم للفقراء وكان في جوفه رجل غني ثم افسد بعد موت
الوصي ذلك الغاني انه يجوز ذلك ولو وصى بثلث ماله او بالف درهم لفقير هلك ذلك المسك
والمسك كالحال لا يجوز ان يعطي لهم رجل وصى وقال اعطوا من مالي بعد موت مساكين مسكة كذا
فلما مات الوصي في الوصي لئلا ياتي اهل المسكة فقالوا لا يزيد ليس لنا الحاجة قال ابو القاسم يرد
المال الى الورثة ولهم يرفع المال الى الورثة جاز لان المساكين لا يردوا واطلقت الوصية وصارت
ميراثا رجل وضع المال الى الوصي وامر بان يصدق بثلث ماله فوضع الوصي في نفسه لا يجوز

قال ابو القاسم رحمه الله
في رجل وصى بثلث ماله
للمساكين في بلد ووطنه
في بلد اخرى

قال ابو القاسم رحمه الله
في رجل وصى بثلث ماله
للمساكين في بلد ووطنه
في بلد اخرى

لقد دفع الوصي الى ابيه الكبير او الصغير الذي يعقل القنينة جاز وان لم يعقل لا يجوز قال ابو القاسم
ذا الوصي ان يعطي للفقير كذا او كذا من ماله قال ابو القاسم ان علم انه مال غيره لا يحل اخذ وان علم
انه مختلط بماله جاز اخذ وان لم يعلم جاز ايضا حتى يبين انه مال غيره قال ابو القاسم ان الميت
ان كان مختلط لا يجوز في قوله ابي يوسف رحمه الله عليه لانه على مالك صاحبه ولا وجه
الى ائتمه على صاحبه في قوله ابي حنيفة عليه السلام المختلط لا يجوز اخذ اذا كان في بقية مال الميت وفاء
معتق او ما يرضى خصاؤه وعن محمد بن ابي سنان مينا عمنهما قال ابو القاسم ان يصدق به على صاحب المتاع
قال ان عرف صاحب المتاع بوقد عليه وان لم يعرف يصدق به فان كتب الورثة مائة درهم في هذا
الاقرار يصدق من ذلك مقدار الثلث مائة قال هذا المال لم يقطر كان ثمانية دراهم ذكر في الا
من لا يصلح على قول محمد رحمه الله لا يصدق ولا يصدق وقال ابو يوسف يصدق من الثلث
عن محمد رحمه الله ان الناحية والمغنية اذا اخذت الاخرى على الشرط يرد على اربابها ولا يصدق
بها رجل وصى بثلث ماله للفقراء او لقراباته قال ابو نصر يكون الوصية من الفقراء والقرابات
بصدقين وقال محمد بن سلمة ان كانت القرابات محصورين فاشترى من الفقراء او القرابات لكل واحد
من القرابات سهم والفقراء سهم واحد وان كانوا لا يحصون فالثلث بينهم نصفان والمساكين خذ
هذا القول رجل وصى لذوي قرابة من الكفار قال محمد بن ابي سنان لا بأس من ميراث رجل وصى ان
يعطي مائة درهم للفقراء ومائة للاقرباء وان يعطي الفقراء المائتين من الصلوات فأت عليه
صلوات شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله نعم الثلث
على مائة للفقراء وعلى مائة للاقرباء وعلى ما يبلغ من مائة الطعام لكل صليق من مائة من الحنطة فاما
الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء او الطعام اذ في الطعام ويجعل النقصان في حصته
للفقر امرأة قالت في وصيتها ورثت من ماله مائة درهم فادى ما لها من ماله من ثلث ماله
الى ثلثها اذ رثت منها والفقير في ذلك لمن خالطته في الكلام يعطي ما لها قدر ما نشأ اذ في المظنون
عليه اسم الفقير لا يملك شيئا بعد وفاته في ذلك الى الخياط رجل حضرته الوفاة
فقال ان ارجل علي الف درهم ديني ولا يعرف محمد قال ابو نصر محمد بن ابي سنان رجل مات وعليه
دين محيط بجميع ماله او اكثر فادى رجل على الميت دينه فخرج من ثلثه الميتة قال ابو نصر ليس له
ان يستلم صاحب الدين او الورثة ان كان له دينه يبيها على الوصي وان لم يكن الميت وصي
جعل القاضي رجلا وصيا فان كان في مال الميت فضل على الدين كان له ان يستلم الورثة
رجل مات وترك وصيا عليه دين فاباد الورثة ان يعطوا دينه ليعطي الفقير لهم قال ابو
ان اتفقوا على ذلك ويجعلوا قضاء الدين وتنفذوا وصايا من امورهم كان لهم ذلك وان اختلفوا
فلو وصي ان ينفذ الوصايا ويقضي الدين من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا
تلتفت الى قول الورثة من يرضى اقران فلان على كذا وفلان على كذا قال وان جاز احد الوصايا

يجوز

واحد

واحد

قال ابو القاسم رحمه الله
في رجل وصى بثلث ماله
للمساكين في بلد ووطنه
في بلد اخرى

قال ابو القاسم رحمه الله
في رجل وصى بثلث ماله
للمساكين في بلد ووطنه
في بلد اخرى

الفصل في الوصية لا ينبغي لرجل ان يقبل الوصية الا بما امر على خطا روى عن ابي يوسف انه قال
الوصية في الوصية اول من غلط والثاني خيانه وعن غيره والثالث سرقة وعن بعض العلماء
لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يخرج عن القمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية الا اجمعي او لقى
فصل في ما يكون فيه لا في الوصية رجل قال لغريم انت وكيلي بعد موتي كون
وصيا ولي قال انت وصي في حياتي يكون وكيل لان التوكيل والايضا اقامتها الغير مقام نفسه
في التصرف الا ان اقامته بعد الموت نصا في الحق توكيل فيعتقد خطا بعبارة الاخرون
تم الايضا والا بقوله رجل وصي الى رجل في وجهه فقال الوصي لا اقبل صح رده ولا يكون وصيا
فان قال الوصي للوصي له ما كان ظني بك ان لا يقبل وصيتي فقال الوصي اليه بخ لا يصح قوله
ولو ان الوصي له سكنت ولم يقبل في وجهه لا اقبل ثم قال في غيبته في جوف الوصي او بعد موته
للمخافة بعد قبلة كان قبوله لا يكون وصيا سواء كان كخسر القاضي او كخسرته ولو ان القاضي
حين قال لا اقبل خرجه ثم قال اقبل لا يصح قطعه ولو قال في غيبته الوصي لا اقبل وصيته فبعث
بذلك رسول او كتابا الى الوصي فبلغ الوصي ثم قال اقبل لا يصح قوله ولو قبل في جوف الوصي ثم قا
بعد موته لا اقبل لزمه الوصية ولو سكنت في جوف الوصي فانت الوصي كان له الخيار ان شاء قبل
ان شاء رده ولو قبل الوصية في وجه الوصي فلا غاب الوصي قال الوصي اشهدوا لي خرجه عن الوصي
ذكر الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصح اخراجه ومثله ان الموكل يخرج الوكيل عن الوكيل له حال غيبته
لا يصح اخراجه في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف يصح اخراجه ولو ان الوصي رده
الوصية حال غيبته الوصي فرده باطل عندنا وهو نظير ما لو وصي ثلث ماله لرجل فقال الوصي له
في غيبته الوصي حال حيوته لا اقبل وصيته قبلت صح قبوله ولو ان رجلا وصي الى رجل ولم يعلم الوصي
بذلك فباع الوصي شيئا بعد موت الوصي من تركه الوصي جاز بعهه ويلزمه الوصية رجل اوصي
الى رجل فقال له اعمل برأي فلان فعمل وجهين احدهما ان يقول اعمل برأي فلان والثاني ان
لا يعمل الا برأي فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصي هو الخاطب فقال بعضهم
في الوجهين جميعا كلاما وصيانا كانه اوصي اليهما وقال بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو
الخطاب وفي قوله لا يعمل الا برأي فلان وصيانا واخبار الغيبة ابو الليث رحمه الله هل القول
فقال هذا شبه بطل اصحابنا فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع وقال له بعهه بشئ فباع
غيره فهو ولو بغيره ففان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصي الى رجل وقال له اعمل فلان كان له ان

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, diagonal watermark or stamp that reads "مكتبة جامعة القاهرة" (Library of Cairo University).

186

ابن فلان اذا ادرك وصي جازي ينبغي للقاضي ان يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا ادرك نصيب
 الابن وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصيا حتى مات وترك اولاد امتهان ولما انقضى
 القاضي جعلت فلانا قما في تركته لولده كان فلان ذلك ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا
 يشتري لهم شيئا وتومات للقاضي عزلا لا يسطر وكالة هذا الرجل وكذا القاضي جعلت فلانا وكلا
 فلان يبيع ما يرى ويشترى لهم ما يرى وينفق عليهم جازا لك ولهذا الرجل ان يبيع ويشترى لهم ما يرى
 وكالة ان مات القاضي وعزله وصي وكذا القاضي جعلت فلانا قما في تركته فلان الميت
 كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضي وعزله وان مات الا يتم بطلت وكذا القاضي
 جعلت فلانا وكلا يطل في تركته فلان يبيع ما يرى ويشترى لهم ما يرى وينفق عليهم جازا لك ولهذا الرجل ان يبيع ويشترى
 وكذا في الاصل اذا وكل الابن وكلا يبيع شيئا الصغير ومات الابن وبقي الصغير بطلت وكالة
 رجل وصي الى رجل فجن الى وصي جازي طبقا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي
 ذلك حتى فاق له وصي كان وصيا على حاله وكذا وصي الى وصي او معتق او مجنون مطبق لم يجز فان
 بعد ذلك اولى ينق وفي وكالة الاصل اذا وكل مجنون يبيع ما له ثم زال مجنونه كان على كالة رجل وصي
 ينسب بعض ذلك الى رجل وينسب البعض الى رجل آخر فما يشتركان في لكل وكذا وصي الى رجل يدين والي
 آخر ان يعتق عبدا وينفذ وصيته فيما وصيان في كل شيء في قوله الحنفية رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
 كل واحد منهما وصي على ما سمي له لا يدخل الاخر معه وكذا الوصي يميز في ذلك كذا الى رجل ويميز في
 ذلك اخرى الى اخر قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله اذا جعل الرجل وصيا على ابنه وجعل آخر وصيا
 ابنته وجعل لهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب كان شرط ان يكون
 كل واحد منهما وصيا فما وصي الى اخر فيكون الامر على ما شرط عند الكل فان لم يكن شرط ذلك فمستند
 يكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قولنا في حنفية رحمه الله رجل وصي الى ولد له جاز فان مات الوصي
 بعد موت مورثه وصي الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي وصي اليه جعلت وصيا في مالي وفي
 الميت الاول الذي انا وصيه فان وصي الثاني يكون وصيا في المتروكين جميعا ولو ان هذا الوارث الذي
 هو وصي قال للثاني او ميتت اليك ولم يرد على هذا كان الثاني وصيا في المتروكين جميعا عندنا وكذا
 هذا الوصي الثاني او ميتت اليك في تركتي عندنا في حنفية انه وصي في المتروكين جميعا وقال صاحب
 هو وصي في تركته للميت الثاني خاصة من بعض خايط جامع وقال لهم انطلقا وكذا بعد موت فلان
 صار كلاما وصيا وان سكتوا حتى مات الوصي ثم قبل بعضهم ثم كان القابل اثنين واكثر كانوا وصيا يجوز
 لهم تنفيذ وصية الميت ما لم يرفع الامر الى الحاكم فمقت الحاكم معه آخر لا يطل له ان يتصرف بنفسه لان
 هنا بمنزلة ما لو وصي الى رجلين فلا يتفرقا احدهما بالتصرف بجل وصي الى اعمى ولا يجوز ذلك
 وكذا وصي الى فاسق يخون عليه في الله ذلك الاصل ان الوصية باطلة قالوا معنا كخرجه القاضي
 عن الوصاية وروى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله اذا وصي الى فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج جرحه من الوصاية

هذا هو الوجه الذي عليه
 في تركته لولده كان فلان ذلك
 ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع
 لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا
 وتومات للقاضي عزلا لا يسطر
 وكالة هذا الرجل وكذا القاضي
 جعلت فلانا وكلا

رجل

هذا هو الوجه الذي عليه
 في تركته لولده كان فلان ذلك
 ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع
 لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا
 وتومات للقاضي عزلا لا يسطر
 وكالة هذا الرجل وكذا القاضي
 جعلت فلانا وكلا

ويجعل غيره وصيا اذا كان هو الفاسق بموجب ينبغي ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية فقصي
 هذا الوصي من الميت وبيع كما يبيع الا وصيا قبل ان يخرج القاضي كان جميع ما منع جازا وان لم يخرج
 نائب واصح قوله القاضي وصيا على حاله وكذا وصي مسلم الى وصي يخرج القاضي من الوصية فيجعل
 مكانه مسلما فان قاسم الذي على الصغير قبل ان يخرج القاضي جازت قسمته قبل قسمته الوصي المسلم
 الا اذا كان معسلا قال محمد بن جعفر على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويضع على يدي عبد رجل وصي
 الى عبد غير فباع هذا العبد شيئا من الثمن او تصدق جاز بعه وصلة وكذا وصي الى عبد نفسه فا
 كانت الورثة كلهم معسلا جازت الوصية في قولنا في حنفية ولا يجوز في قول صاحبنا ولو كانت الورثة
 كبارا وصغارا فان القاضي يخرج عن الوصية ان كان الكل كبارا كانت الوصية باطلة وكذا وصي مسلم
 الى حرين ثم اسلم الحرين كان وصيا على حاله وكذا اذا وصي الى مرتد فاسلم وتباع المرتد مال الصغير
 المسلم ثم اسلم المرتد وصي بن رستم عن محمد رحمه الله انه يجوز بيعه اذا ظهر عن الوصي خيانه قاله
 بعضهم القاضي يجعل مجزوا ولا يفرله وعن ابى يوسف القاضي يبطل عنه في الشتر ان كان ما ذكره في
 فان القاضي يجعل مكانه مكانه غير رجل وصي الى رجل واستاجر بماله درهم لا نفاد وصيته قالوا هذا
 لا يكون اجازة لان الوصي انما يصير وصيا بعد موت الوصي والاجازة تبطل بموت المستاجر واذا لم
 يكن اجازة يكون صلا فيعطى له من الثلث رجل قال غيره لك اجر مائة درهم على ان يكون وصي خلفك
 فيه قال ابي بصير الاجازة باطلة ولا شيء له وقال ابى حنيفة الشتر باطل والمائة تكون وصية له ويكون
 وصيا وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر وابو الليث وفي النوازل رجل قال لآخر استاجر بك على نفق وصايا
 بكذا فمات المستاجر اجازة وانما وصية بشرط العمل فان عمل وانفذ الوصايا استجرت الوصية والا فلا شيء
 للوصي ان يولج نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر والحيرة ولا نظر اليتيم في هذا
 لان ما يستحقه اليتيم على الوصي منفعة وما يجب للوصي حكم الاجازة عين والعين خير من الدن وكذا
 ولا اجر الوصي شيئا من متاعه في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز ولو ان الوصي استاجر اليتيم ليعمل الوصي جاز
 في قوله ابى حنيفة رحمه الله لان ما يجب للوصي هنا منفعة وما يجب للصبي عليه عين وهو الاجر فورا
 بين الوصي وبين الابن اذا جرح نفسه من ذلك الصغير او استاجر الصغير لنفسه ذلك القدر انه
 يجوز ووجه اخذ الشيخ الامام محمد بن الفضل وذكر القاضي الامام علي السعدي اذا اجر الابن الوصي
 من اليتيم جاز بالاعتاق والصحيح ما ذكره القنوري **فصل في تصرف الوصي في**
 مال اليتيم وتصرف الوصي في مال اليتيم الصغير وصي الابن اذا باع شيئا من تركته الابن فهو على وجهين
 احدهما ان يكون على الميت من ولا وصي هو وصيه والثاني ان يكون على الميت من ولا وصي
 ففي الوجه الاول قال في الكتاب الوصي ان يبيع ماسوي العقار لان ماسوي العقار يحتاج الى الحفظ
 وصي يكون حنظ الثمن ليس يبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الحنيفة
 المطاوعة رحمه الله ما قال في الكتاب قولنا سلفا ما على قولنا انما يخرج من لا يجوز الوصي بيع العقار

ولو وصي الى رجل فجن الى وصي جازي طبقا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي
 ذلك حتى فاق له وصي كان وصيا على حاله وكذا وصي الى وصي او معتق او مجنون مطبق لم يجز فان
 بعد ذلك اولى ينق وفي وكالة الاصل اذا وكل مجنون يبيع ما له ثم زال مجنونه كان على كالة رجل وصي
 ينسب بعض ذلك الى رجل وينسب البعض الى رجل آخر فما يشتركان في لكل وكذا وصي الى رجل يدين والي
 آخر ان يعتق عبدا وينفذ وصيته فيما وصيان في كل شيء في قوله الحنفية رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه

هذا هو الوجه الذي عليه
 في تركته لولده كان فلان ذلك
 ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع
 لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا
 وتومات للقاضي عزلا لا يسطر
 وكالة هذا الرجل وكذا القاضي
 جعلت فلانا وكلا

لا يشترط احدهما ان يرغب في فساد في شراها بضعف قيمتها او يحتاج الصغير منها لتفقدته
 او يكون على الميت دين لا وفاء الا بغيرها او يكون في التركة وصية من سلة يحتاج في تنفيذها الى
 من العقار او يكون بيع العقار خيرا لهم بان كان خيرا لهما ويؤتمن به على غلاتها او كان العقار
 حافيا او اذا اراد ان يتقضى ويقدح في الخراب وان وقعت الحاجة لصغيرها اذا خراجها
 فان كان في التركة مع العقار عرض بيع ما سوى العقار فان كانت الحاجة لا يندفع ما سوى العقار
 حشدت بيع العقار على القيمة او بغيره سيرة بيع الوصي بعين فاحش لا تغاير لداش مثله
 وكذا لو اشترى الوصي شيئا للتم لا يجوز شرائه بعين فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا
 فان كان لكل كبارهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا باذنهم وان كان الكبار غيبا
 لا يجوز بيع الوصي ويجوز بيع ما سوى العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي مملك حفظ مال الغائب
 وبيع العروض يكون من الحفظ اما العقار فمحافظة بنفسها الا ان يكون العقار كالحق لم يبع
 لحشدت بيع العقار بمنزله العروض وان كانت الورثة كبارا وكلهم بعضهم غيبا وواحد منهم غائب
 والباقي حضور فان الوصي مملك بيع نصيب الغائب فحاشا للعقار لا جل الحفظ عند الكل واذا اجاز بيعه
 في نصيب الحاضر ايضا عند حنفية رحمه الله وعند صاحبه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن
 في التركة دين فان كان عليه دين استغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين عوضا كان
 او عقارا فان كان الدين قليلا لاستغرق التركة بملاك الوصي بقدر الدين البيع عند الكل واذا
 ملك ذلك مملك بيع الباقي عند حنفية رحمه الله وعند مالك لا يملكه وكان في التركة وصية
 فان الوصي مملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض مملك الباقي عند حنفية
 رحمه الله وعند مالك لا يملكه ولو كان في الورثة صغير ولجاء والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية
 والتركة عرض فان الوصي مملك بيع نصيب الصغير عند الكل ومملك بيع الباقي في قوله ابي حنيفة فاذا باع
 الكل اجاز بيعه في الكل وعند مالك لا يجوز بيعه في نصيب كبار ولا يصل عند حنفية رحمه الله انه اذا ثبت
 للوصي بيع بعض التركة بشئ له ولا يبيع الكل ووصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب وكذا وصي الجد
 يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي القاضى بمنزلة وصي القاضى اذا كان
 عاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا مات الام وترك ابنا صغيرا وصيت الى رجل وامات الرجل
 وترك ابنا صغيرا ووصي الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فحاشا للعقار من تركه هذا الميت ولا يملك
 بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ وبيع ما سوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا
 للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من حمله حفظ الصغير واذا مات الرجل وترك ابنا صغيرا
 وابا ولم يوص الى احد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف بها اي تصرف كان وان
 كان على الميت دين كثير فان الاب وصي الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل
 اذا اذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والمشتري تصرف الابن تصرفا وكتبنا للدين

وكتبنا للدين

ثم مات

ثم مات هذا الابن وترك ابنا فان الابن مملك التصرف في تركة لقضاء الدين ووصي الميت اذا باع
 التركة لقضاء الدين والدين غير محبط خارجة عن حنفية رحمه الله ولا يجوز عند صاحبه وان
 لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضى كل التركة نقد بغيره في قوله ابي حنيفة
 فرق ابي حنيفة بين الوصي وابي الميت كقولنا ان يبيع التركة لقضاء الدين ويتقضى الوصية واما الميت
 وهو جده الاولاد الصغار له ان يبيع التركة على اولاد الصغار ذلك قال شمس الدية الحلواني
 هذه فابن حفظ من الحضانة واما محمدا قام الجدي مقام الابن في الكتاب اذا مات الرجل وترك
 وصيا وابا كان الوصي وصي من الاب فان لم يكن له وصي فالاب والام ثم الى ان قال في الرجل
 ثم وصي القاضى قال شمس الدية الحلواني رحمه الله بقول الحنفية في صغير ورثة الاولاد ابي حنيفة
 سئل مستحق الحجر على قوله من كونه الحجر لا يثبت الا بغير اللام ذكر شمس الدية الحلواني في شرح
 الاب القاضى اذا نصب القاضى وصيا للتم الذي لا يملكه كان وصي القاضى بمنزلة وصي الاب
 اذا جعله القاضى وصيا عما لم يملكه من انواع كلها وان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك
 النوع خاصة خلاف وصي الاب فان لا يقبل التخصيص ذلك الوصي الى رجل في نوع كان وصيا في النوع
 كلها ووصي الميت اذا كان غائبا كانا لا ينبغي للقاضى ان يبيع له وان لم يكن غائبا يوزع له ونصيبه
 آخر ولو كان غائبا غير كاف لا يوزع له وان كان غائبا كافلا يوزع له ونصيبه
 الكافي في غرضه كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي وعن بعض المشايخ لا يوزع العبد الكافي
 لغير القاضى انه مختار للميت فيكون مقدما على القاضى وذكر القاروري ليس للقاضى ان يخرج وصي
 الميت من الوصاية ولا يدخل مع غيره الا اذا اظهرت منه خيانة او كان كافيا فاشفا بالسر فخرج
 ونصيب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل مع غيره وهكذا ذكر في الاصل والظاهر في شرحه
 ولم يذكر انه لو عزل من غرضه قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله اذا عزل الوصي عن
 الوصاية للقاضى ان يعزله والوصي ان يبيع مال الميت ويضع وصيه للتم ويدفع مضايقه
 وله ان يفعل كل ما فيه خير للتم وكذا الاب واذا بلغ الصبي او طلب له من الوصي فقال الوصي
 من كان القول قوله لا امرامين ولو قال انعتت مالك عليك بصدق في نفقه مثله في تلك المدة ولا
 يقبل قوله فهايكذب الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات ابوك منذ عشرة سنين وقال اليتيم
 مات في منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الدية
 السرخسي رحمه الله المذكور في الكتاب قوله محمدا ما على قوله ابي بن علقم قوله الوصي وهاهنا اربع
 مسائل احدها ان القاضى اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا فانعتت عليهم الى وقت كذا ثم مات
 وكذا الابن قال محمد بن الحسن بن زياد القول قول الوصي في المسئلة الثالثة اذا ادعى الوصي ان غلاما
 لليتيم ابق فحاجبه رجل فاعطيت جعله ابي حنيفة وروى عن الابن يتكلم ابنا في كان القول قوله الوصي
 في قول ابي يوسف وفي قول محمد بن حسن بن زياد القول قوله الابن الا ان ياتي الوصي بينة

الميتة

وكتبنا للدين

والابن وقال يوسف بن القول قول الوصي

لستم جاز فكلنا اذا باع ماله من اليتيم جاز ان كان خيرا لليتيم وهذا قولنا في حنفية رحمه الله اما
على قولنا رحمه الله اذا باع ماله من اليتيم اذا اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعن
ابن سفيان رحمه الله ان كان يقول ولا كما قال محمد بن رجح في قولنا في حنفية رحمه الله ونفسه
الا عند الشتر حتى رحمه الله في حنفية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة دراهم
كخمسه دراهم يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر دراهم كان خيرا
لليتيم وقال بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة ثمانية يكون خيرا لليتيم وان
اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية عشر يكون خيرا لليتيم وهذا ثالث مسائل احدها
هذه والثانية الاب اذا اشترى لنفسه مال ولد الصغير ان كان شرا للولد لا يجوز وان لم
يكن شرا للولد جاز ولا بشرط ان يكون خيرا للولد والثالثة ان يبيع الوكيل بالبيع او بالشراء اذا اشترى
لنفسه مال الوكيل او باع مال نفسه للوكيل لا يجوز عند جميع اهل العلم كان خيرا للوكيل والوكيل او
شرا له باع احد الوصيين شيئا من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عندنا في حنفية ومحمد بن عيسى
الوصيين يتفرق بالتصرف اذا اقر الوصي بدين على الميت ولو صيته كان باطلا ولا يجوز للوصي
التجارة الطويلة في مال اليتيم لكان الدين الفاحش لآب والوصي مملك كل واحد منهما نزع
امته الصغيرة ولا يمكن نزع عيبه ولا نزع امته الصغيرة من عيبه استحسانا والآرواية عن ابي
يعقوب رحمه الله والصبي اما ذون لا يملك نزع امته عندنا في حنفية رحمه الله ولا عيبه نزع امته
من عيبه عند جميع اهل العلم ولا يجوز للوصي ان يكتب عيلا لليتيم استحسانا وكذلك الاب اذا كاتب عيلا
ولذلك الصغير جاز استحسانا وان كان الوصي والاب كاتب عيلا لليتيم ثم وهب المال من المكتبة لا يجوز
لان الوكيل الوكالة لا يملك قبض بدل الكتاب بطريق الاصله وكذلك الاب الوصي والوصي
الاب والوصي عيلا لليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحت له في قولنا في حنفية رحمه الله
ويضمن مثله وفيه المسئلة وان اقر الوصي والاب قبض بدل الكتاب صح اقرارهما بان قال الوصي
والاب كاتبنا وادى الى البدل لا يصدق وهناك كاتبنا دي المال الى الوصي بعد ما ادرك الصغير
لا يصح ولا يفتى الا اذا ادى الى الصبي وكذلك الاب ولا يجوز للوصي ان يبيع عيلا للصغير على مال
وكذلك الاب ولا يجوز للوصي ان يكتب اذا كانت الورثة كبارا او غيبا احضروا لان الاب يملك
وكذلك الوصي وكلنا اذا كان بعضهم متعاضدا ولم يرض الكبار بذلك لان للكبار حق النسخ ولو كان
الكل كبارا مكتبة بعض الشركاء كان للباقي حق النسخ وقيل في قولنا في حنفية رحمه الله لا يجوز كتابه
الوصي في بيع العيلا الى باع الوصي عقارا مشتركا بين الصغير والكبير يبيع البيع في كل عندنا في حنفية
ولا يصح هو الفرق بين الكتابه والبيع ويجوز للوصي ان يقاسم الوصي له فيما سوى العقار ويملكه
الصغار وان كان بعض الورثة كبارا غايبا ولو قاسم الوصي الورثة في تركه وصيه لانسان
والوصي له غايبة لا يجوز فسمه الوصي على الوصي له الغايبة ويكون الوصي له ان يشارك الورثة

في السنين الاولى
الكبار
في السنين الاولى

وله كانت الورثة كلهم صغيرا يقاسم الوصي الوصي له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة
جاز حتى لو ملك ما في يد الوصي الورثة لا يرجع الورثة على الوصي له بشئ ولا يجوز للوصي ان يبيع
لنفسه مال اليتيم او الميت فان فعل ونزع يضمن برأس المال ويصدق بالبيع في قولنا في حنفية
ومحمد بن عيسى في قولنا في حنفية لا يصدق بشئ والوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له
ان يواجر نفسه من اليتيم وليس للوصي ان يبيع مال اليتيم بغير عوض وغير عوض وكذلك الاب الوصي
وهذا ايضا للصغيرة فمعه عوض الاب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى الواجب حتى الرجوع في الهبة
كذلك الوصي الوصي من مال اليتيم الاب والوصي اذا اذن للصغير او لعبد في التجارة مع الاذن
يكونهما عند البيع والشراء يكون اذا نأ فان مات الاب الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن
وان بلغ الصبي والاب الوصي حي لا يبطل الاذن ولو وكل الاب الوصي بيع مال الصغير
او الشراء الصغير فان الاب او بلغ الصغير يبيع الوكيل القاضى اذا اذن للصغير او للمعتق المبيوع
في التجارة مع وكذا الوصي على عبد المعتق والوصي القاضى عبد المعتق يبيع ويشترى فسكت فيكون
ذلك اذا نأ القاضى اذا اذن ان ياذن للصغير او لعبد في التجارة فابى الاب الوصي فابا هو يملك
ما طاول من حرج الاب والوصي بعد اذن القاضى لم يصب حرجهما وكذا القاضى لا يبيع العبد الا
ان يرفع الامر الى قاض آخر حتى يحكم عليه فيخلفه ولا بد له هذا القاضى قبل ولاية الاول وهي باع عيلا
ليقتضيه بديون الميت وفي يد من مال ما يفي القضا والدين قال الشيخ الامام محمد بن الفضل جاز هذا
البيع لانه قائم مقام الوصي رجل الوصي يملك ماله وخلفه متوقفا من العقارات فباع الوصي منها القاضى
قال الوارثان لا يرضى الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يملك مع الثلث منه وصى اجر بعض التركة
لغضا ودين الميت قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز لفايه من الدين في الشرا لا في
ملايكة مات وادى الى رجل بعد بعض الورثة وباع بعض التركة فقتضى دينه وانفذ وصاياه فان
الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي شي غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ وصاياه
ويقتضى الدين لا يرد ببعده وهي نقض الوصية من مال نفسه قالوا ان كانت الوصية للعيادة يرجع
لان لها مطالبا من جهة العباد فكذلك القضاء والدين وان كانت الوصية لله عز سلطانه لا يرجع
وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وهو كالمكيل بالشرا اذا ادى الثمن من
مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما يفتق عليهم من مال
نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغير مر الورثة واشهد
على ذلك لا يكون متطوعا وكلنا بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كفى الميت من مال نفسه
او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع عن ما
الميت والتركة وكذا الوصي اذا ادى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولا
كفى الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ولو قسم الوصي تركة بين الورثة وكلهم صغيرا

من الوصي
طرد
قالوا البيع فاسد الا ان يكون لغير القاضى
وارث كبير باع شيئا من التركة او عتق
وقد بقي عليه دين وصا فاولد
ان كان الوصي وارث الميت يرجع في تركة
الميت والا فلا يرجع وفي

لا يجوز ان كان البعض بكرا ولم يمت وصغير حاضر فقام الوصي لا يجوز ان كان الوصي
بكرا وكلهم بعضهم غائب فقام الوصي مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز ولو اراد ان
يقضي دين الميت وان يكفنه بغير ماله وانه كان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى
كفنا واشترى الوارث ثم علم بالغيب في الكفن بعد ما دقن الميت كان للوارث والوصي
ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبا اشترى للميت كفنا فعلم بعيب بعد ما دقن الميت
ذكر الناطق ان لا يرجع بنقصان العيب في بعض الروايات يرجع الاجنبي ايضا والصحيح
ان الاجنبي لا يرجع لانه مشترك لنفسه والوارث والوصي مشتركان للميت لانهما يقومان
مقام الميت فكان لهما الرجوع بنقصان العيب غيبا في بيت رجل مات ولم يوص له
احد وترك ذراعه قال ابو القاسم يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا ولو
كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعها وعن محمد
رجاله اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك ما من تحول موت في بعض القرى او مات
في الطريق فباع رقاه متاعه جاز البيع ويجوز للمشتري ان ينفع بالمبيع فان جاء وارث
بعده لك ان اجاز البيع اخذ منه والا ان كان المتاع قايما فان شاخذ وان شاخذ الثمن
وان باعه بولس كان له ان يفكه قيمته ولو ان اهل السكة نصر فوا في مال الميت من البيع الشر
ولم يكون له وارث ولا وصي الا ان هذا الرجل علم انه يرفع الامر الى القاضي فان القاضي يبيع
وصيا فاخذ هذا الرجل ماله ولم يرجع الى القاضي فاستدرك عن ان يضر الدين ان يجوز
نصرف هذا الرجل وعن غيره قال سالت بشرب الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف جاء
وارثه وقال مات ثقي عليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص له احد وهو لا يقدر على اقامته
البينة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بعد المدة هل يكون للقاضي ان يقول
ان كنت صادقا فابع المالا حتى يقضي الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ان يضر رجل
مات وترك غراما في ورثته ان فلا نامات ولم يوص الى احد ولحاكم لا يعلم شيئا من ذلك
يقول له الحاكم ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت ان يكون في
سعة ويضرب الرجل وصيا ان كان صادقين امرأة او صبيت بثلث ماله او صبيت الى رجل
فاخذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي ان يترك في يد الورثة
قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة انهم يخرجون الثلث جاز له ان يترك في ايديهم وان علم
خلاف ذلك لا يسعه ان يترك في ايديهم ان كان على سراج المالا منهم رجل اشترى لولده الصغير
شيئا وادى الثمن من ماله نفسه ليرجع عليه ذكوة التواد وان لم يشهد عند ادائه الثمن ان الله
ادى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وقرى بين الوارثين الوصي الوصي اذا ادى الثمن من ماله
نفسه لا يحتاج الى الاشهاد والاب يحتاج لان الغالب من حال الوارثين انهم يقصدون الصلة

الميت

بعض

ولم يرفع الامر

والنزع يحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امراة ابنة ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام
اذا كانت وصية لولدها الصغير في منزلة الاب وان لم يشهد عند ادائه الدين لا يرجع ولو
او وصي الى رجلين قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد لا يفرق احد الوصيين بالنصرف ولا يفرق
احدهما الا باذن صاحبه الا في شيئا فان احدهما ينفق منها تجزئة الميت وكفنه وقضاء
دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت
الوصية في العين واعتاق النسيئة واداء الواجبات والغصب ولا يفرق احدهما بقبض
الميت ولا يقض دين لان ذلك من باب الامانة وينفرد احد الوصيين بالقبض في حقوق
الميت على الناس وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير بقسمة ما يكال ويوزن وباجاز
الينهم يعمل وتعلم وينفرد ايضا ببيع ما يخشى وعليه الفتوى والمختلف ولا يخرجوا الفكاك
وتحوا ولو وصي الميت ان يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يبق الثمن الا ينفرد به احد
الوصيين عند اخذ حقه ومحمد رحمه الله وعندنا يوصف ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك
احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف ان وصي شي المساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد
احدهما بالتنفيذ وعن ابو يوسف ينفرد وان عين المساكين ينفرد بذلك احدهما عند الكل
ولو وكل رجلين بان يعبا هذا العين ولم يعين الوصي له عندهما لا يفرق احدهما بذلك
وان عين الوصي له ينفرد احدهما عند الكل وهذا ثلاث مسائل احدهما هذه والثانية
رجلان ادعيا صغيرا لكل واحد منهما انه ابنه من امه مشتركة بينهما فانه ثبت نسبتهما
فان كان لهذا الولد مال ورثته من اخ الله لامة او هبة اخ لا يفرق احدهما بالنصرف في
ذلك المال عند اخيه حنيفة ومحمد وعندنا يوصف ينفرد والمسئلة الثالثة لقيط ادعياه رجلا
كل واحد منهما ادعى انه ابنه فانه يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عندنا يحنيفة ومحمد
لا يفرق احدهما بالنصرف وعندنا يوصف ينفرد وهذا اذا ادعى اليهما جملة في الكلام الخ
فان ادعى الى احدهما او لا ثم ادعى الى الاخر قال شمس الدببة الحلواني رحمه الله اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالنصرف في مستوى هذا القائل بين هذا وبين الوكيلين
اذا وكل الرجل رجلا ببيع شيء بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين يفرق
بالبيع وهو وكلهما جميعا لا يفرق احدهما بالبيع وقال بعضهم لا يفرق احدهما يوصف في
قولا يحنيفة ومحمد رحمه الله عليهما على كل حال او بخر اخذ شمس الدببة السرخسي رحمه الله رجل جعل رجلا
وصيا في شيء بعينه نحو النصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر ان قال جعلت وصيا في قضاء
ما على من الدين وقال الاخر وصيحتك في قيام ما على او جعل احدهما وصيا لهذا الولد في
وجعل الاخر وصيا في صبيته والآخر له او قال او صبيته في فلان بقضاء ديني ولم ادع اليه
غير ذلك او صبيته بجميع مالي فلا نا آخر لكل واحد من الوصيين كون وصيا في انواع كلها عند

ابى حنيفة والى يوسف رحمه الله كانه اوصى اليهما وعند محمد رحمه الله كل واحد منهما يكون وصيا
فما اوصى اليه وتكون رجلا اوصى الى رجلين فمات احدهما وصيبت على قلبه ابي حنيفة
محلا لا يتصرف الحي من ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى القاضي ان يجعله وصيا وحده
ويطلق له التصرف فعل وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول ابن
رحمه الله سفره الحي فمما بالتصرف كما في حاله الحي وعند ابي حنيفة في رواية وهو قول ابن ابي
ثعلبي ليس للقاضي ان يجعل الحي وصيا وحده وهو فعل لا ينفذ تصرف الحي اطلاق القاضي و
هذه ثلاث مسائل احدها هذه والثالثة اذ اوصى الى رجلين فمات الرجل وقيل احدهما
الوصية ولم يقبل الاخر ومات احدهما قبل موت الوصي وقيل الاخر عند ابي حنيفة ومحمد لا
ينفذ القاضي بالتصرف وعند ابي يوسف ينفذ والثالثة اذ اوصى الى رجلين فمات احدهما
كان للقاضي بالخيار ان شاء اطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الثاني
ثم العدول بالتصرف ومن عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف انه ان يتصرف رجل مات وله ديون
على الناس وعليه للناس ديون وتوكلت اموالا وورثه فاقام رجل شاهدين ان الميت اوصى اليه
والثاني فلان الغائب فان القاضي يقبل بيته هذا الرجل لانه اقام البيته على حقه وحقه متصل
بالغائب فيتصل بالحاضر فمما عن الغائب وصايا وصيبت ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف في قول
ابى حنيفة ومحمد رحمه الله ما لم يحضر الغائب في الاشياء التي ينفذ بها احدهما وصيبت فان حضر
الغائب بعلة للثان خالف الحاضر ولد على انه اوصى اليهما لا يكلف اعادة البيته وكان اوصيبت
وعند ابي يوسف لا يكون للغائب الذي حضر وصيا ما لم يبيته البيته وان حضر الغائب ومحمد
ان يكون وصيا كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم اليه الاول رجلا
اخر من رجل اوصى الى رجلين ليس له ان يشترى من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كان اوصيبت
صبيبتين ليشترى احدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصي ما مؤثر بالتصرف
على وجه النظر فلو تصرف احدهما على وجه النظر يتصرف به الاخر ولا يقتسمان مال اليتيم كما قلنا
ويتمان الكل واحد منهما وصي اقتسم الوصيان مالهما لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احدهما وصيبتين مال
من الوصي الاخر رجل مات ووصى الى رجلين فمات رجل واحد على الميت فقتضى الوصيان دينه
غير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضي لا يقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا الى المدعي ثم رآه الميت
وقد شهد له اولا فامرهما القاضي بقبض الدين فقتضى دينه لا يلزمهما الضمان وكذا في شهد الوارثان
على الميت بدوين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تسقط بعد الدفع وعلى الميت ان يدفع من البعض غير امر
القاضي كان ضامنا لفرع الميت وانه يقتضى امر القاضي دين البعض البعض والفرع الاخر لا يشترك
الاول فمما قبض رجل اوصى الى رجلين فمات احدهما وصيبت اوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه
ان يتصرف في احدهما الوصفي باذن صاحبه فيجوزها جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز

والصحيح

فيما اوصى اليه وتكون رجلا اوصى الى رجلين فمات احدهما وصيبت على قلبه ابي حنيفة محلا لا يتصرف الحي من ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول ابن رحمه الله سفره الحي فمما بالتصرف كما في حاله الحي وعند ابي حنيفة في رواية وهو قول ابن ابي ثعلبي ليس للقاضي ان يجعل الحي وصيا وحده وهو فعل لا ينفذ تصرف الحي اطلاق القاضي وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثالثة اذ اوصى الى رجلين فمات الرجل وقيل احدهما الوصية ولم يقبل الاخر ومات احدهما قبل موت الوصي وقيل الاخر عند ابي حنيفة ومحمد لا ينفذ القاضي بالتصرف وعند ابي يوسف ينفذ والثالثة اذ اوصى الى رجلين فمات احدهما كان للقاضي بالخيار ان شاء اطلق التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الثاني ثم العدول بالتصرف ومن عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف انه ان يتصرف رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وتوكلت اموالا وورثه فاقام رجل شاهدين ان الميت اوصى اليه والثاني فلان الغائب فان القاضي يقبل بيته هذا الرجل لانه اقام البيته على حقه وحقه متصل بالغائب فيتصل بالحاضر فمما عن الغائب وصايا وصيبت ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ما لم يحضر الغائب في الاشياء التي ينفذ بها احدهما وصيبت فان حضر الغائب بعلة للثان خالف الحاضر ولد على انه اوصى اليهما لا يكلف اعادة البيته وكان اوصيبت وعند ابي يوسف لا يكون للغائب الذي حضر وصيا ما لم يبيته البيته وان حضر الغائب ومحمد ان يكون وصيا كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم اليه الاول رجلا اخر من رجل اوصى الى رجلين ليس له ان يشترى من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كان اوصيبت صبيبتين ليشترى احدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصي ما مؤثر بالتصرف على وجه النظر فلو تصرف احدهما على وجه النظر يتصرف به الاخر ولا يقتسمان مال اليتيم كما قلنا ويتمان الكل واحد منهما وصي اقتسم الوصيان مالهما لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احدهما وصيبتين مال من الوصي الاخر رجل مات ووصى الى رجلين فمات رجل واحد على الميت فقتضى الوصيان دينه غير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضي لا يقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا الى المدعي ثم رآه الميت وقد شهد له اولا فامرهما القاضي بقبض الدين فقتضى دينه لا يلزمهما الضمان وكذا في شهد الوارثان على الميت بدوين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تسقط بعد الدفع وعلى الميت ان يدفع من البعض غير امر القاضي كان ضامنا لفرع الميت وانه يقتضى امر القاضي دين البعض البعض والفرع الاخر لا يشترك الاول فمما قبض رجل اوصى الى رجلين فمات احدهما وصيبت اوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف في احدهما الوصفي باذن صاحبه فيجوزها جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز

والصحيح هو الاول رجل اوصى الى رجلين فمات في يد واحد الانسان فقبض فلا ضمان عليه لو لم يكن على الميت من قبض احدهما ورثة يضمن حقيقة اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع كخاف على المال فلا يضمن مستحبا ولو كان على الميت من يخطو له انسان يورثه فادفع المستودع الوارثه الى وارث الميت فضاقت في يد صاحب الدين بالخيار وان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هنا كخاف المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احدهما وصيبت يملك الا من المودع والغاصب الا ان في الغصب كان في الورثة ما مون ثقة فالقاضي لاخذ المال من الغاصب وينفع الوارث وفي الوارثه عند المودع وصيان للميت استاجر احداهما ليرجل الجنازة الى القبر والاخر اضربها او استاجر الك بعض الورثة بخضرة الوصيين وما ساكتان جاز للوصي يكون ذلك من جميع المال وهو غزله شراء الكفن ولو كان الميت اوصى بالتصدق على الفقراء قبل بيع الجنازة بفعل للوصي وصيبت قال الفقهاء ابو بكر كان الحنطة في التركة جازد فيه وليس للاختلاف عنه وان لم يكن الحنطة في التركة فاشترى احدهما وصيبت حنطة فتصدق بها كانت الصدقة على المعطي قال الفقهاء ابو بكر اخذ بهذا القول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوم وطعام فادفع ذلك احدهما وصيبت الى التمتع جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى احدهما والاخر جاز لا يشترى لحدهما الا بامر الاخر ولو كان ميتا اوصى الى رجلين وقد كان باع عبدان حنة بالعبدة عينا فادفع على الوصيين كان لاحدهما ان يرد الثمن وليس له حصة من قبض المبيع من المشتري وكذا لو وصيبت ان يودع ما في يد من تركة الميت وتكون الميت اوصى بشئ عبدا بالاعتاق فاحدهما وصيبت لا يشترى بالمشاء بعد ما اشترى كان لاحدهما ان يعق رجل مات وورثة وبلغ الورثة ان ابا ما اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد جازنا ما اوصى به ذكر في المتنق انه لا يجوز انما يجوز اذا جاز بعد العلم وفي المتنق اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد المتم على نفسه انه قد دفع منه جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة والي الذي واقام البيته قبلت بيته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لابي له دين على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلا بان مصدق عنه بالف درهم بعينها فقبض الرجل من رجل الفاد يصدق بها عن الرجل ثم ادعى الف للرجل مكافاة ذكر في المتنق انه يجوز ذلك رجل اشترى لنفسه من مال ابيه الصغير فاستهلك مال ولد او اغتصب حتى يجبه عليه الضمان ذكر الحنفية انه لو اقر من ماله واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لا من الصغير جاز وصير قابضا ومن محمد انه لا يصير قابضا هذا القيد الا ان يشترى لا نه شيئا من الصغير عليه ويجوز ان لا يصير قابضا من نفسه بالاقول والا شهدا واجعلوا على ان لا يملكه وهو كونه الصغير شيئا قال قبضت هذا الذي فانه يصير قابضا لا يملكه وصي اجراد من اليتيم مزارعة قال الشيخ محمد بن الفضل ان شرط البذل على اليتيم لا يجوز لان الوصي

والصحيح هو الاول رجل اوصى الى رجلين فمات في يد واحد الانسان فقبض فلا ضمان عليه لو لم يكن على الميت من قبض احدهما ورثة يضمن حقيقة اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع كخاف على المال فلا يضمن مستحبا ولو كان على الميت من يخطو له انسان يورثه فادفع المستودع الوارثه الى وارث الميت فضاقت في يد صاحب الدين بالخيار وان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هنا كخاف المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احدهما وصيبت يملك الا من المودع والغاصب الا ان في الغصب كان في الورثة ما مون ثقة فالقاضي لاخذ المال من الغاصب وينفع الوارث وفي الوارثه عند المودع وصيان للميت استاجر احداهما ليرجل الجنازة الى القبر والاخر اضربها او استاجر الك بعض الورثة بخضرة الوصيين وما ساكتان جاز للوصي يكون ذلك من جميع المال وهو غزله شراء الكفن ولو كان الميت اوصى بالتصدق على الفقراء قبل بيع الجنازة بفعل للوصي وصيبت قال الفقهاء ابو بكر كان الحنطة في التركة جازد فيه وليس للاختلاف عنه وان لم يكن الحنطة في التركة فاشترى احدهما وصيبت حنطة فتصدق بها كانت الصدقة على المعطي قال الفقهاء ابو بكر اخذ بهذا القول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوم وطعام فادفع ذلك احدهما وصيبت الى التمتع جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى احدهما والاخر جاز لا يشترى لحدهما الا بامر الاخر ولو كان ميتا اوصى الى رجلين وقد كان باع عبدان حنة بالعبدة عينا فادفع على الوصيين كان لاحدهما ان يرد الثمن وليس له حصة من قبض المبيع من المشتري وكذا لو وصيبت ان يودع ما في يد من تركة الميت وتكون الميت اوصى بشئ عبدا بالاعتاق فاحدهما وصيبت لا يشترى بالمشاء بعد ما اشترى كان لاحدهما ان يعق رجل مات وورثة وبلغ الورثة ان ابا ما اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد جازنا ما اوصى به ذكر في المتنق انه لا يجوز انما يجوز اذا جاز بعد العلم وفي المتنق اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد المتم على نفسه انه قد دفع منه جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة والي الذي واقام البيته قبلت بيته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لابي له دين على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلا بان مصدق عنه بالف درهم بعينها فقبض الرجل من رجل الفاد يصدق بها عن الرجل ثم ادعى الف للرجل مكافاة ذكر في المتنق انه يجوز ذلك رجل اشترى لنفسه من مال ابيه الصغير فاستهلك مال ولد او اغتصب حتى يجبه عليه الضمان ذكر الحنفية انه لو اقر من ماله واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لا من الصغير جاز وصير قابضا ومن محمد انه لا يصير قابضا هذا القيد الا ان يشترى لا نه شيئا من الصغير عليه ويجوز ان لا يصير قابضا من نفسه بالاقول والا شهدا واجعلوا على ان لا يملكه وهو كونه الصغير شيئا قال قبضت هذا الذي فانه يصير قابضا لا يملكه وصي اجراد من اليتيم مزارعة قال الشيخ محمد بن الفضل ان شرط البذل على اليتيم لا يجوز لان الوصي

احد الوصيين الوارث من ماله الميت بنير ماله او يبيع ماله الميت بنير ماله الوصيين واليتيم ان يبيع ماله الميت بنير ماله

بالحنطة

المشتري

احد

احدهما

ولا

يصير مخرج نفسه من التيمم فلا يجوز في قياس قولنا وجب فيه رحمه الله الا ان يكون خير التيمم
وان كان المبتدئ من الوضوء كانت مزارعة عند الحنفية رحمه الله المزارعة فاسد حتى استهلك
مال التيمم قال ابو القاسم يخرج من الوضوء ما به فكل غير وضوء في دفع الغمائم اليه ثم يقبضه
منه الوضوء وعن ابى نصر الدين بن حجة الله اذ اباع وهو القاضى ميراثا لليتيم وقضى الغنم
الى حاجته نفسه ثم ان الوضوء ينفع على التيمم ويظهر مع ساير عياله على قدر الدين الذي التيمم
عليه قال هذه كبيرة لا يحل له استهلاك مال التيمم ولا يسقط عنه الدين لهذا الاطعام وعلى
اذا اخذ الوضوء من مال التيمم وانفقها في حاجة نفسه ثم وضع مثل ذلك المال لليتيم لا يبرأ الا بغير
التيمم فندفع اليه المال رجل او رجلين فقال لهما جميع ثلث مالي الى حيث شئتما او لمن
شئتما ثم مات احد الوضوءين قال ابن مقارن بطلت الوضوء وبعود الثلث الى الورثة الميت ولو
قال لهما جعلت ثلث مالي للمساكين وقال لهما ذلك ثم مات احد الوضوءين قال يحل للقاضى صيا
اخر وان شاء وقال للباقي منها انما كانت وحدك وفي قول ابى يوسف رحمه الله الاخر الباقي منهما ان
يقصد رجل واحد بنين دارين لا يصير بينهما عليه حصة واحدة ولا يسقط وكل صغير وصلى عليه
احدا الوضوءين مرة الجواز واما في الاخر قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتى ميراثا حتى
ينظر فيه ان كان في تركه ضرر عليهما اجبر الا في ان يبيع مع صاحبه قال ولهم هذا اذا كانا
كافرين ثم الا في رضي بخل الوضوء عليه فلا يجبر ما ههنا اورد الوضوء دخال الضرر على الصغير فيجوز ان
يتم مع صاحبه رجل او رجلين ان شئرا له من ثلث ماله جذا بكننا درهم ولا جذا الوضوءين
قيمة اكثر مما سمي الميت الوضوء فاذا الوضوء الاخران يشترى هذا العبد سمي الوضوء قال ابو القاسم
ان كان فوض الاصل كل واحد منهما جاز شرا هذا الوضوء من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحبه
العبد عبد من اجنى بطنه الله ثم يشترى جميعا الميت فلهذا اصوب وهو باع صبيعة لليتيم من
يعلم انه لا يقر على اداء الغنم قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة والقاضى يؤخر المشتري لثمة
وام فان وفي الغنم والا فوض البيع قال رضي الله عنه وسفي ان لا يجوز بيع الوضوء اذا كان يعلم ان المشتري
لا يقدر على اداء الغنم لان بيع الوضوء عن هذا حاله يكون استهلاكه اذ ادى الغنم قبل ان يقضى
القاضى سطلان البيع الا ان بيع هذا البيع لان القاضى يضبط فاضل خصوصا للضعفاء وعام النظر فيما
هو باع شيئا مالا لليتيم ثم طلب منه بالكثر على باع فان القاضى يرجع الى اهل البصر ان اخبر انسان من اهل
البصر والامانة انه باع بقبضة وان قيمة ذلك فان القاضى لا يلتفت الى من يريه فان كان في المذاق ما
يشترى باكثر وفي السوق باقل لا يتقاضى مع الوضوء لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر الا ان
كان جميع رجلان منهم على شيء فخذوا قولها وهذا قولنا على قولنا لو لم يكن كافي التركة
وتخوها على هذا قيمه اذ الجرم مستغل الوقت ثم حازوا في ذلك الجرم حتى باع تركه الميت لا فنادى
الميت بمحمد المشتري اشترى الخلف والوضوء يعلم انه كاذب في الغنم فان القاضى يقوله للوضوء ان كنت

هذا هو الوجه في بيع الوضوء
ان كان في تركه ضرر عليهما
اجبر الا في ان يبيع مع صاحبه

ان كان

الوضوء

بيع مال صغير بمنه
مطلوبه ووقف بمنه

خلفه الوضوء

صادقا

صادقا فقد سخط البيع بيمينه في ذلك وان كان تعليفا بالخط فاما يحتاج الى نسخ الحاكم
الوضوء لهم عزيم على ترك المضمومة كان نسخها بيمينه الاقالة فيلزم الوضوء كما لو تم لا حقيقة واذا
فسخ القاضى لم يكن اقاله فلا يلزم الوضوء بيمينات وعليه ديون تستغرق التركة في رجل واحد
على الميت ديونا واحدا الوضوء قال بعضهم بان الوضوء لا يصير خصما للدين لا يبرئ شيئا وعامة
المشايخ قالوا لا يكون الوضوء خفيا في دين الدين على الميت وان لم يبرئ فميتل بينة المدين على ان
يكون له بينة واذا جلف الوضوء لا يخلو عن الميت لا يستحق الغرماء ولا الوضوء ايضا وكان الوضوء
اخصر للمدين وهو الميت وادعى على الميت ديونا فان اقام الميتة ملك ميتة على الوضوء فان اراد استهلاك
لا يستحق وان لم يكن الميت وصى ولا ورثه حاضر فان القاضى يفتى ميتة ميتة المدين عليه
ولا يستحق الوضوء هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين لا يبق للورثة شيء بعد الدين فان
كان بغير الدين شيء ويكون القاضى ملوما فظاهر في هذا الوضوء يستحق الوضوء في هذا
الوجه وقد ادعى ديونا على الميت فحضر الوضوء فاقر الوضوء بالدين فان اراد المدين ان يثبت
الدين للميت ولا يكتفى باقراره قبلت ميتة وكذا الوضوء جميع الوضوء بالدين واقام المدين فيه
على الدين قبلت ميتة حتى يصير الدين اثنا بالدين فيظهر الحق الورثة وفي حق غرم آخر ظهر بعد
ذلك امرأة قالت لزوجها في مرض من تولى من سلم اولادى فقال الزوج اليك واسمك الى الله
تعالى قال نصيبك المرأة وصية الاولاد وكان ذلك من قوله قال لا خير فيما اراد ان يبرئ من
يشترى اتركه من يوتى كان ذلك ايضا رجل مات وعليه دين لرجل فقال لصاحبه الدين قبضت منه
في صحته الا لفلان كانت لي عليه غرماء الميت قال لا بل قبضت منه في موضع الذي مات في
حق المشاركة فما قبضت منه قالوا ان كانت الا لفلان الميتة فاية شاكرك فيها لان الاخذ بها
فيما في الاوقات وهو حاله الممن فان كانت الميتة ضد هالكه لا شيء لغرماء الميت فلهذا لا
انما يصرف الى قرب الاوقات بوع ظاهر والظاهر يصح للدفع لا لا يجاب الغنم فحال قيام الا
هو يدعى لنفسه سلامة المتبوعين والغرماء يتكروا ذلك وقد اجتمعوا على ان المتبوعين كان ملكا للميت
ولا يصح الظاهر ثمانية وبعد هلاك المتبوعين حطه الغرماء الى الجبابرة الغنم فلا يصح الظاهر
شاهدا لهم قوم ادعوا ديننا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوضوء يعلم بالدين قال نصيب بيع الوضوء التركة
من الغرم ثم محمد الغرم الوضوء فيصير خصما صاوي شدة عند عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف
درهم حتى عن ابن سلمان الجرجاني انه قال يبي الوضوء ان يعطيه المال فان خاف الوضوء للغنم على نفسه
وسعه ان يعطيه قبل ان كان مال المدين جارية يعينها يعلم الوضوء انها المدين وان الميت كان
منه قال الوضوء لا يفتى الى المتبوعين منه لانه لو منع بغيره صاها من الوضوء عليه للميت دين والميت
الوضوء بوضوءه يافى الوضوء ان يخرج عن عدل ما عليه قالوا بعد وصا بالميت ويقبض ديون الميت
من مال نفسه فيكون ذلك قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوى القضا حتى يقضى فيقول انقص من مالي

لو كان

القاضى

الدين فيصير ذلك قصاصا وان كانت
التركة خا منا بوج المال عند
الغرم ثم محمد الغرم

لا يرجع في مال الميت حتى يصير ذلك قضايا وهي باع دارهم ادعى بعتة ذلك ان الدار كانت بينه وبين الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته تصرف فيها من الاجارة والاعارة الى الميت لا قبل قول الوصي الابينة فيثبت القاضى وصيا للميت حتى يقيم هذا المدي البينة عليه شرطوا يكون ذلك قبل اليه دليلا على ان المالك ان يكون تصرفه ذلك ليس بشرط في ظاهر الحديث خصوصا اذا شهدوا انها كانت في يد الميت عند الموت وهي ادعى على الميت دينا اختلعا فان القاضى هل يخرج المال من يدك قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعى عنه انه له فخرجه القاضى من يدك وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضى يخرج عن الوصاية وقال الفقهاء ابوالمثني رحمه الله تعالى اما ان يدعى عن الميت يدعى بغير البينة عليه حتى يستوفى الدين والاخرجه عن الوصاية فان لم يتم اخراجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمه ان الوصي اذا ادعى دينا على الميت وليس له بينة فان القاضى يخرج عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضى ينصب للميت وصيا حتى يتم المدي البينة عليه ثم القاضى يختار ان شاء ترك الثاني وصيا ولا يخرج عن الوصاية وان شاء اعاد الاول الى الوصية بعد ما قضى بغيره وذلك لاختلاف ان القاضى يجعل للميت وصيا في مقدار الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضى اذا اتهم الوصي قال ابوحنيفة رحمه الله يجعل القاضى معه غيره ولا يخرج عنه وقال ابو يوسف رحمه الله هو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الابن جديا وخيف منه على مال ولدك الصغير فان القاضى يخرج المال من يدك فلا يولي ميت له على رجل دين ولو ادعى ابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز فمضى ولو كان الابن جديا بلغ ثمنه عن القبض لا يصح قبضه وهي عجز عن القيام بامر الميت فاقام القاضى وصيا آخر ثم قال الوصي بعتة ذلك صرف فادرك على القيام بامور الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هو وصي على طاله لا يحتاج الى اعادة لان القاضى ما اقام الثاني مقام الاول ليتصرف في ذلك عزما الاول وانما ذكر ان القاضى اقام فيما اخراجه هذا لا يقتضي عزما الاول وهي اخذ مال يتم في حرمه وانفق المال على نفسه ثم وضع له مثلهما انفق فانه لا يثبت حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرت المسئلة قبل هذا وعن ابن مقبل لا يجوز للوصي ان يقبض ذلك لليتيم فان اراد اليتيم ان يشتري لليتيم ما يجوز شرائه لليتيم ثم يقبل للشهود كان لليتيم على كذا فانا اشترى هذا المال له فيصير قضايا فيرأى من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر القاضى فيخرج عاقل فيضمنه القاضى ويأخذ منه المال فيثبت يبرأ فان لم يجد قاضيا او يخاف من القاضى على المال فيثبت يبرأ لليتيم شيئا من الماله نفسه وهي في يدك مال اليتيم فبلغ اليتيم قالوا انما يدفع المال اليه اذا بلغ وظاهر حديث في المال فان ظهر صلاحه ورشد حينئذ يدفع وان بلغ سفيها غير رشيد لا يدفع المال اليه عند اخيه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يدفع اليه الا ما دام سفيها رجل ملت وعليه القاضى يقضى مدون الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عليه وان قضى بغير الوصي غير الوارث فلهذا اراد مدون الميت قضى دين الميت كقضاء

بعد ذلك

بغير الوصي يبرأ عليه

بغير الوصي يبرأ عليه

قال محمد

قال محمد يقول عند القضاء هذه الالف التي لفان الميت على من الالف التي لك على الميت فحذف ولم يقل ذلك ولكن قضا الالف على الميت كان تبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستوعبا دما قضى دين صاحب الدية من الدية كان صاحب الدية بالخيار ان شاء اجاز قضاؤه وان شاء ضمن المستوعب وسلم المقبوض للقابض ميتا وهي الى امرته ونحوها لا للمرأة عليه مهرها ان ترك الميت مائتا مثقالا لم يكن لها ان يأخذ مهرها من المائتا مثقالا فظهرت بحسن وان ترك الميت مائتا مثقالا لم يكن لها ان يبيع ما كان اصلح للبيع ويستوفي صداقها من الثمن ويكون مات من ولد الدين وارثه او وصيه كان لها ان يرفع مقدار حصته من غير علم الورثة رجل مات عن اولاد وصغار ولم يوصي الى احد فنصب القاضى رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت دينا او دية او دعت المرأة مهرها قال ما الدين والدية فلا يقضى الا بعد شهادتها بالبينة وانما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهرها يدفع ذلك اليها وقال الفقهاء ابوالمثني رحمه الله ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فذلك لك وان كان بعد اسلمت نفسها الى الزوج منعها عنها مقدار ما جرت العادة بتجملته قبل تسليم النفس الى الظاهر انما لا يتم منعها الا بعد استيفاء المجل قال رضي الله عنه وفيه نوع نظر لان كل مهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى سقوط شيء منه بحكم الظاهر ان الظاهر لا يصلح جده لا يطال ما كان ثابتا لكن ينبغي للقاضى ان يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت يدفع اليها جميع المهر هذا كما قال اصحابنا ان الرجل اذا ادعى دينا على الميت وابنته بالبينة فان القاضى يحلفه بالله ما استوفيت منه شيئا ولا ابرأته يحلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه رجل ادعى ان يحكم عند الله سنة بعد موته ثم يفتى قال ابو نصران كانت الوصية لادب الام فالوصية طله لانها لو جازت يستوفيان في الخدمة فتكون وصية لادم بالزيادة على قدر ميراثها فيبطل وان وصي بذلك هو ارثين مستوفيان في الميراث جاز فيكون سبيله سبيل الميراث دون الوصية وقال الفقهاء ابوالمثني رحمه الله وان تفاخرا في الميراث جاز ايضا ويخبرها على قدر ميراثها لان للفظ عند الاطلاق كقولك لك والوصية يجب تفصيها ما امكن الا ان تقول في وصيته يخدمها على السوا فيسقط الا ان يحكم الوارث فيخدمها ثم يفتى على هذا ذكر في الكتاب اذا وصي بان يخدم عبدك جميع ورثة سنة ثم هو قال جاز رجل وصي الى امته والى اجني وادعى ان يحج عنه فامر الابن والوصي رجلا ليحج عن الميت وقد فعل اليه المال فخرج المأمور الى الحج ثم بدا له فخرج عن الطريق فانه يغرم ما انفق على نفسه من ذلك المال ثم صلح المأمور الابن والوصي على بعض ما دفعوا اليه وابراة عن بعتة ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الصلح باطل في قول محمد رحمه الله وعليه اذا ما عنه وانما في القياس قول ابي حنيفة رحمه الله فان لم يكن وارث سوى الابن جاز الصلح بعد ان يكون الباقي من المال ما يحج به عن الميت وان كان مع الابن وارثا فخرج جاز الصلح في حصته الابن ولا يجوز

مطلوب

مطلوب

مطلوب

بغير الوصي يبرأ عليه

في حصة سائر الورثة قال القاضي الامام علي السعدي جوابا في حقيقته مشكلا وانما اجاز لا
هنا المال في الحقيقة مال الوارث لنزول ملك الميت ولا تنقل الى الورثة وانما بقى على حكم
ملك الميت لحاجة الميت فقيل ان يميز في الحقيقة الميت يكون المال مال الوارث فاذا لم يحصل
غير الميت بقى المال على ملك الوارث ولهذا افترض الوارث والوصي الثلث لتنفيذ ما ربا
الميت فذلك المال في يد الوصي يملك مرجع المال فاذا صلح الوارث على بعض ذلك المال كان على
عن مال نفسه والله اعلم **كتاب** **الشفعة**

الشفعة

الشفعة هي الشرع لمن كان شركا او جارا عند البيع شئت في البيع وما كذا المطلب في ذلك بالشفعة
 او بالتسليم ما البيع الذي يثبت به الشفعة هو الاحتجاب الذي يزيل ملك البائع فاكفي في البيع خيا
 ان كان الخيار المشتري كان فيه الشفعة وان كان الخيار للبائع او لهما جميعا فلا شفعة فيه ما لم يشف
 الخيار **والخيار** هو الرقبة والعيب يمنع ثبوت الشفعة **ولا** شفعة في البيع الفاسد بل ان قيل
 المفسر لم يطل حتى المانع في الاسترداد **ولا** شفعة فيما يملك غيره بل ليس في الخيار الميراث والجهة
 والمنكاح والجاره بان يجعل الدار اجرا او صلح بان اخلفت المرأة من زوجها على ان **ولا** شفعة
 في عقار ملك بالصلح عن القصاص في النفس وفيما دون النفس **وقد** وجه ان لا يشترط العوض فلا
 شفعة فيها ما لم يتقابضا فاذا اتقا بضا وجبت الشفعة فيلحق الشفع الدار بمثل العوض ان كان **العوض**
 مثليا وان لم يكن بقيمة وان كانت الجهة بغير شرط العوض ثم عرضه بعد المصنف لا شفعة فيه **ولم**
 بيعت الدار بثمن مؤجل ان اطلد الشفع ان يأخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك
 ويكون له الخيار ان شاء واخذها بشرط حال وان شاء ينظر لحول الاجل وقد كان طلب المائدة **ويطلب**
 طلب الاشهاد فاذا لم يطلب ولشطر حول الاجل بطلت شفعته **والتسليم** والكاف والكبير والصغير **والذي**
والا نفي في الشفعة لهم وعليهم سواء **وكذا** العبد الماذون والمكاتب ومعنى البعض والمضم عن الصبيان
 في الشفعة لهم وعليهم بائيهم واوصياء الادبا عن عدلهم والاحقاد من قبل الاباء عند عدلهم فان لم يكن
 فاوصياء الاجداد فان لم يكن فالامام والحاكم تنعم لهم من ينوب عنهم في الخصومة **والطلب** في
 على عدل الرئي من عندنا قلت لا نصيبا وكثير **ومن** باع دارا وهو شفعها بدار له اخرى فلا
 شفعه له فيها باعها لنفسه او كان وكلا او قوما او وصيا **ولو** اشترى الاب دارا وله الصغير
 وهو شفعها كان له ان يأخذها لنفسه عندنا **ولو** اشترى الوصي للتم دارا يملك اخذها لنفسه
 بالشفعة **والبيع** الاب دارا **ولو** الصغير شفعها كان للصبي ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ **ولو** اشترى
 الاب لنفسه دارا وله الصغير شفعها كان للصبي اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة **ولو** باع
 المضاربة او الغير المضاربة كان لرب المال ان يأخذها بالشفعة بدار من المضاربة ويكون
 خاصة **ولو** باع رب المال دارا له خاصة والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان فيها ربح
 فله ان يأخذ لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح فلا يأخذ **واذا** بيعت الدار بخبز او مشرك

نظر:

مطلوب
لاشقق في المصحف العباسي والاصل
الاصغر في المصحف من الباطنية في الاستزاد

لا تسفنه فما يكره بغيره بل اودب له ليس بالي
كوا المرات والهنه والكاه والاعده

الكتاب المبدى بغير شرا العرف لم عوضه
بعد المدة ولم اسفه له

1751. 1752. 1753. 1754. 1755. 1756. 1757. 1758. 1759. 1760. 1761. 1762. 1763. 1764. 1765. 1766. 1767. 1768. 1769. 1770. 1771. 1772. 1773. 1774. 1775. 1776. 1777. 1778. 1779. 1780. 1781. 1782. 1783. 1784. 1785. 1786. 1787. 1788. 1789. 1790. 1791. 1792. 1793. 1794. 1795. 1796. 1797. 1798. 1799. 1800. 1801. 1802. 1803. 1804. 1805. 1806. 1807. 1808. 1809. 1810. 1811. 1812. 1813. 1814. 1815. 1816. 1817. 1818. 1819. 1820. 1821. 1822. 1823. 1824. 1825. 1826. 1827. 1828. 1829. 1830. 1831. 1832. 1833. 1834. 1835. 1836. 1837. 1838. 1839. 1840. 1841. 1842. 1843. 1844. 1845. 1846. 1847. 1848. 1849. 1850. 1851. 1852. 1853. 1854. 1855. 1856. 1857. 1858. 1859. 1860. 1861. 1862. 1863. 1864. 1865. 1866. 1867. 1868. 1869. 1870. 1871. 1872. 1873. 1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880. 1881. 1882. 1883. 1884. 1885. 1886. 1887. 1888. 1889. 1890. 1891. 1892. 1893. 1894. 1895. 1896. 1897. 1898. 1899. 1900. 1901. 1902. 1903. 1904. 1905. 1906. 1907. 1908. 1909. 1910. 1911. 1912. 1913. 1914. 1915. 1916. 1917. 1918. 1919. 1920. 1921. 1922. 1923. 1924. 1925. 1926. 1927. 1928. 1929. 1930. 1931. 1932. 1933. 1934. 1935. 1936. 1937. 1938. 1939. 1940. 1941. 1942. 1943. 1944. 1945. 1946. 1947. 1948. 1949. 1950. 1951. 1952. 1953. 1954. 1955. 1956. 1957. 1958. 1959. 1960. 1961. 1962. 1963. 1964. 1965. 1966. 1967. 1968. 1969. 1970. 1971. 1972. 1973. 1974. 1975. 1976. 1977. 1978. 1979. 1980. 1981. 1982. 1983. 1984. 1985. 1986. 1987. 1988. 1989. 1990. 1991. 1992. 1993. 1994. 1995. 1996. 1997. 1998. 1999. 2000. 2001. 2002. 2003. 2004. 2005. 2006. 2007. 2008. 2009. 2010. 2011. 2012. 2013. 2014. 2015. 2016. 2017. 2018. 2019. 2020. 2021. 2022. 2023. 2024. 2025. 2026. 2027. 2028. 2029. 2030. 2031. 2032. 2033. 2034. 2035. 2036. 2037. 2038. 2039. 2040. 2041. 2042. 2043. 2044. 2045. 2046. 2047. 2048. 2049. 2050. 2051. 2052. 2053. 2054. 2055. 2056. 2057. 2058. 2059. 2060. 2061. 2062. 2063. 2064. 2065. 2066. 2067. 2068. 2069. 2070. 2071. 2072. 2073. 2074. 2075. 2076. 2077. 2078. 2079. 2080. 2081. 2082. 2083. 2084. 2085. 2086. 2087. 2088. 2089. 2090. 2091. 2092. 2093. 2094. 2095. 2096. 2097. 2098. 2099. 2100. 2101. 2102. 2103. 2104. 2105. 2106. 2107. 2108. 2109. 2110. 2111. 2112. 2113. 2114. 2115. 2116. 2117. 2118. 2119. 2120. 2121. 2122. 2123. 2124. 2125. 2126. 2127. 2128. 2129. 2130. 2131. 2132. 2133. 2134. 2135. 2136. 2137. 2138. 2139. 2140. 2141. 2142. 2143. 2144. 2145. 2146. 2147. 2148. 2149. 2150. 2151. 2152. 2153. 2154. 2155. 2156. 2157. 2158. 2159. 2160. 2161. 2162. 2163. 2164. 2165. 2166. 2167. 2168. 2169. 2170. 2171. 2172. 2173. 2174. 2175. 2176. 2177. 2178. 2179. 2180. 2181. 2182. 2183. 2184. 2185. 2186. 2187. 2188. 2189. 2190. 2191. 2192. 2193. 2194. 2195. 2196. 2197. 2198. 2199. 2200. 2201. 2202. 2203. 2204. 2205. 2206. 2207. 2208. 2209. 2210. 2211. 2212. 2213. 2214. 2215. 2216. 2217. 2218. 2219. 2220. 2221. 2222. 2223. 2224. 2225. 2226. 2227. 2228. 2229. 2230. 2231. 2232. 2233. 2234. 2235. 2236. 2237. 2238. 2239. 2240. 2241. 2242. 2243. 2244. 2245. 2246. 2247. 2248. 2249. 2250. 2251. 2252. 2253. 2254. 2255. 2256. 2257. 2258. 2259. 2260. 2261. 2262. 2263. 2264. 2265. 2266. 2267. 2268. 2269. 2270. 2271. 2272. 2273. 2274. 2275. 2276. 2277. 2278. 2279. 2280. 2281. 2282. 2283. 2284. 2285. 2286. 2287. 2288. 2289. 2290. 2291. 2292. 2293. 2294. 2295. 2296. 2297. 2298. 2299. 2300. 2301. 2302. 2303. 2304. 2305. 2306. 2307. 2308. 2309. 2310. 2311. 2312. 2313. 2314. 2315. 2316. 2317. 2318. 2319. 2320. 2321. 2322. 2323. 2324. 2325. 2326. 2327. 2328. 2329. 2330. 2331. 2332. 2333. 2334. 2335. 2336. 2337. 2338. 2339. 2340. 2341. 2342. 2343. 2344. 2345. 2346. 2347. 2348. 2349. 2350. 2351. 2352. 2353. 2354. 2355. 2356. 2357. 2358. 2359. 2360. 2361. 2362. 2363. 2364. 2365. 2366. 2367. 2368. 2369. 2370. 2371. 2372. 2373. 2374. 2375. 2376. 2377. 2378. 2379. 2380. 2381. 2382. 2383. 2384. 2385. 2386. 2387. 2388. 2389. 2390. 2391. 2392. 2393. 2394. 2395. 2396. 2397. 2398. 2399. 2400. 2401. 2402. 2403. 2404. 2405. 2406. 2407. 2408. 2409. 2410. 2411. 2412. 2413. 2414. 2415. 2416. 2417. 2418. 2419. 2420. 2421. 2422. 2423. 2424. 2425. 2426. 2427. 2428. 2429. 2430. 2431. 2432. 24

روايت من الوحي للشيخ دارالانكبي

مطلوب
لرباع الاب داره وولد الصبي
شقيقه كان الصبي الملقب ان ياضا
بالشفيع

طالبان اسلامياد بطلت مشفقہ

من رجلين كان لكل واحد من الشريرين فيها الشفعة في تسليم احدهما الشفعة يصح في حق نفسه
دون صاحبه **وقد** باع الرجل دارا وعبد الماذون شفعها فان كان على العبد بن فلان الشفعة
وان لم يكن فلا شفعه له **وقد** باع العبد الماذون دارا ومولا شفعها فان لم يكن على العبد
شفعة للمولى وان كان عليه دين فلمولا الشفعة **وقد** باع المولى دارا ومكاتبه شفعها كان له
الشفعة وان كان البائع مكاتباً ومولا شفعها كان له الشفعة ايضا **وقد** مات الشفع لا يكون
لوارثه الشفعة وان مات البائع او المشتري والشفيع حي كان له الشفعة **فصل**

٢٩

الشفعة طلب الشفعة ثلثة طلب المواتة وطلب الاشهاد وطلب الخملك اما طلب المواتية فموقته فطلب العلم بالبيع ان اخبر بالبيع رجلان او رجل وامرأتان او رجل عبد فسكت الشفعة ولم تطلب الشفعة تطلبت شفعة فان اخبر بالبيع رجل واحد او امرأة او عبد وصبي ولم يطلب الشفعة لا يبطل شفعه في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله يبطل لان الشرط هو الطلب فور العلم بالبيع وعند صاحبيه الاعلام يحصل خبر الواحد عدا كان او عبدا صبيبا كان او بالغ او عبد ابى حنيفة رحمه الله بشرط العلم بشرط الشهادة وهو العدة او العتاة له وقد مر هذا في اليكاد اذ في واخبرت بالنكاح وسكنت وروى هشام عن محمد رحمه الله انه بشرط الطلب في مجلس العلم ان الطلب في مجلسه صح وان قام عن مجلسه قبل الطلب طلب شفعة وبطل الكدحى وقال هذا غير له خياف المخيرة والامر باليد وقبول البيع وذلك ينسب الى ان يوجد الاغراض وفي ظاهر الرواية يشترط الطلب قبل العلم واختلفوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم بقوله طلب الشفعة وانما طالبها وطلبها من قال بعضهم بطلب لفظ الماضي او المستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم بقل اطلب الشفعة لاخذ لان ذلك عند وقوله طلبت الشفعة واخذها يذكر الحال عرفا كقوله بعث واشترت والصحيح انه اذا طلب لى لفظ طلب الماضي او المستقبل يصح طلبه وهو اختيار الفقيه ابى جعفر والفقيه ابى الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان قوله وانما طالبها كان طالبا وكذا قوله ان الشفعة مراست خول ستم ويا فتم وقال بعضهم وقال الشفعة الشفعة الى طالبا واخذها يبطل شفعة لان قوله لى فهو لا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ انه قال الشفعة المشتري حين لقته انا شفعتك اخذ منك الدار بطل شفعة كما قال المشتري حين لقته كيف اصحت وكيف امسيت وذكرنا طغى رحمه الله اذ علم الشفعة بالبيع فقال الحمد لله قد ادعيت شفعتها او قال سبحان الله لا يبطل شفعته **و**وقال المشتري حين لقته السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة وقال كيف اصحت او قال كيف امست او قال الحمد لله او الله اكبر وعطس صاحبه فشمته ثم طلب الشفعة صح طلبه وكما له شيئا من الحاج ثم طلب يبطل الشفعة وقال لنا طغى على قنا من سبحان الله او كيف اصحت او كيف امست اذ قال المشتري اذ لقته اطال الله بقاؤه ثم طلب الشفعة لا يبطل شفعته **و**عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله رجل اشترى دارا فلقيه شفعتها والمشتري واقف مع ابنيه

لَوْ أَنَّ السَّمِيعَ لَأَكُونُ لَهُ أَرَضًا وَنَجْمًا
وَأَنْ مَّا تَالِيَا أَلْوَدَّ أَنْ يُشْفِقَ
فَإِنْ كَانَ لَا تُشْفِقُ

طائف

حَنِيمَةُ

ولا يقول طلبت الشفعة
وأخذت بها فان قال
بطلت شفعتك لا لا لك
كذب محض وقال بعضهم
لا يقول اطلب الشفعة كان

١٠٠

مستند

جنی

بین

وقضى في الشفعة وطلب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار الى الموكل قال الشيخ الامام
ابن محمد بن الفضل رحمه الله يصح طلبه ولو ان الشفعه سلم الشفعة للوكيل مع تسليمه سواء كانت
الدار في يد او لم يكن الوكيل يطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري من عند اخيه وفي
يوسف وهو منزه تسليم الاب والجد شفعة الصغير رجل له شفعة عند القاضي فانه يقدر
القاضي الى السلطان وان كان شفيعه عند السلطان وامنع القاضي عن اخضاره كان الشفعه على
شفيعه لانه تراضا طلب بعد رجل اشترى كلبه الصغير والاب شفيعه كان للاب ان
ياخذها بالشفعة فصيل الدار له لان الاب اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز له ان اراد
ان ياخذ ويطلب بغير اشتريته واخذت بالشفعة فصيل الدار له ولا يحتاج الى القضاء ولو
كان مكان الاب وفيه كالحجاب فيه كالحجاب في مال الله لنفسه على قول من يملك
ذلك يكون الوصي عزله الاب وعلى قول من لا يملك ذلك فله الشفعة ايضا لكن ينقل الشفعة
وطلب الشفعة ثم يرجع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي وصيا عن الوصي ولياخذ الوصي منه الشفعة
وسلم الوصي الثمن الى القيم ثم بعد ذلك سلم القيم الى الوصي الشفعة بالحوار اذا باع الدار التي
يسحق بها الشفعة الا شفيعا منها لا يبطل شفيعته لان ما بقي يكفي للشفعة ابتداء فكيف يبقاها
الشفيع اذا باع الشفعة بغيرها وجب له الشفعة لانها او غيرها لا يبطل شفيعته لان حق
لا يحتمل التملك فلو غلبت الحصة والبيع لم تصادق عليها الشفعة اذا ادعى رقبه الدار المشفوعة اياها
لا بالشفعة بطلب شفيعته وان طلب الشفعة ثم ادعى رقبه الدار المشفوعة انها له لا يسمع دعواه
لان طلب الشفعة او الاقرار بشفيعته لعدم الملك فلا يسمع دعواه ولو تصرف المشتري في الارض
المشفوعة قبل ان ياخذها الشفع بان ومبها من انسان وسلم او صدق بها او اجرها او جعلها
مسيحا وصلى فيها او جعلها مقبرة ومن بها او غيرها وقفا سبلا لا يبطل شفعة الشفع وله ان يفسخ
تصرفه المشتري وان باعها المشتري من غير ان كان الشفع بالخيار وان شاء اخذها بالبيع الاول وان
اخذها بالبيع الثاني ولو غلب المشتري فيها كذا او غيرها او غيرها من كان الشفع ان يفسخ
واخذ الارض الشفعة وان رزق المشتري فيها رزقا في القبال له ان يفسخ الرزق كما في الشجر وفي
الاستحسان ان يتوقف الى ان يفسخ الرزق ثم ياخذ الشفعة ويحل المشتري الرجل والارض غيرها
بالفقهاء شيء كثير كان للشفيع الخيار ان شاء اعطاه ما زاد فيه وان شاء ترك وان خطا الباع
شيئا من الثمن كان للشفيع ان ياخذ بما ورد المخطوط وكذلك المشتري باع في الثمن كان للشفيع
ان ياخذها بدون الزيادة ولو تعايل الباع والمشتري لا يبطل شفيعته وكذا الوضوح البيع بينهما
بخيار او شرط او رد بالشعب بعد القبض بفضا فاض ولو كانت الشفعة كالحجر فباع
الشفيع داره التي يسحق بها الشفعة بطلت شفيعته ولو اجر الرجل داره مدة معلومة ثم باعها
قبل مضي المدة والمستاجر شفيعها قال ابو نصر كجز البيع بين الباع والمشتري ولا يقدر الباع

هذا هو الحق في الشفعة

في الشفعة

في الشفعة

على تسليم

على تسليم الدار الارض والمستاجر واجازته فان طلب الشفعة كان عليه اجازة البيع
فبطل الاجازة وله الشفعة وهو مخالف لما اذا باع الدار وفي الشفعة الدار والمشتري ومن
التمن الباع فانه لا يكون له الشفعة لان تم تقطع فيما جاز البيع لهما فبطلت الشفعة بغير
الباع فلا يكون له الشفعة اما ههنا بيع المساجر جاز قبل اجازة المساجر فلا يبطل شفيعته باحدا
واذا طلب الشفع طلب الحاقبة والاشهاد او المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى
القاضي ويطلب منه التملك ولا يملكها الشفع الا بقضاء او بوضا حتى لا يمتد دار اخرى يجب
هذه الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع بالشفعة ودفعها اليه لا يكون لهذا الشفع ان ياخذ
الدار الثانية بالشفعة لان الشفع لم يكن جاز الدار الثانية قبل قضاء القاضي وكذا الوكيل
الشفع داره التي يسحق بها الشفعة مسجدا او قفلا مسجدا او جعلها مقبرة ثم قضى له بالشفعة
فانه لا يكون شفيعا الدار الثانية لان قيام الملك له فيما يسحق به الشفعة شرط وقت القضاء
والمسجد والوقف المسجل عزلة الزايل عن ملكه وان الشفع بعد طلب الحاقبة والاشهاد لم
يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من رفع امره وجس او منع مانع او لم يوجد من يملكه
بالخصومة لا يبطل شفيعته وان لم يرفع مع التمكن من المرافعة ذكره الكفاية انه على شفيعه بالدار
وان طال الزمان قالوا هذا قولنا في حنفية رحمه الله واختلف الروايات عن محمد بن حنبل في رواية
اذ امضى شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفيعته وفي رواية اذ امضى شهر وثلاثة ايام وفي رواية
اذ امضى ثلثة ايام ولم يرفع بطلت شفيعته واختلف الروايات عن ابو يوسف رحمه الله ايضا في رواية
على انه بعد شهر وكذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا كخبر المخم فان كانت
الدار في يد الباع يشترط السماع الدعوى حضرة الباع والمشتري لان الشفع بطلب القضاء والمالك
جميعا والمالك للمشتري واليد للباع فيشرط حضرة الباع والمشتري فان كانت الدار في يد المشتري كذا
المشتري واذا حضر المخم وجاء اوان الدعوى نقول ان هذا اشترى دارا بكذا وانا شفيعه بكذا
القاضي اين الدار التي تريد شفيعتها يتبين لي موضعها وحدها لان القاضي لا يتمكن من القضاء
الا معلوم والدار اذا لم يكن كحضرة لا يصير معلومة الا ببيان الحدود فاني بين الحدود ويقع له
القاضي باي سبب طلب الشفعة لان اسباب الشفعة مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان
السبب **فصل في طلب الشفعة** قال في الكفاية المخطوط وهو المشرك
في نفس البعثة احق من الشريك اراد بالشريك هو الشريك في حقوق الدار والمشارك احق من الجار
والجار احق من غيره وصوره هذا الترتيب منزل بين وجلين في دار شراكة بين احد هذين
الرجلين ومن رجل اخر سواهما هذه الدار في سكة فترافق وعلى طر هذا المنزل اراد رجل
اخر بان تلك الدار في سكة اخرى فباع احد الشريكين المنزل في الدار فصبه من المنزل كان الشريك
في المنزل او في الشفعة من غير ان له شريك في نفس البعثة البعثة فان سلم هو الشفعة كان الشريك

فخلاله فلا

وقفا

واليد

ذا

في الدار او في الشفعة من الشركاء في السكة لا نه شركاء في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار
 فان لم يكونا من اهل السكة اثنى بالشفعة لانهم شركاء في الطريق فان سلم اهل السكة كانت الشفعة
 للجار الملازم وهو الذي على ظهر المنزل ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا للوقوف عليه ولا
 شفعة في بيع الدار او في التي يكون على ظهر الموالى لان الدار تنقل ولا شفعة في المقولات
 ولا في الاراضي التي اجازها الامام لبيت المال وكذا الاراضي المباني وهيئة بزرعها الا ان
 يجوز بيعها ولا شفعة فيها المزاع فيها المزارع ويجوز بيع الدار اذا كان معلوما ولا شفعة
 فيها لما قلنا وجعل في بناية داره لرجل وبقيتها لآخر فيعتل دار بجب هذه الدار كانت
 الشفعة للرجل الذي له بالرقبة رجل اخذ ارضاً من ارضه وزرع فيها فلما صار لزراع بطلا اشترى
 المزارع الارض مع نصيب رطل الارض من الزرع ثم جاء الشفعة فله الشفعة في الارض
 في نصيب الزرع الا انه لا يأخذ بالشفعة حتى يملك الزرع لان نصف الارض شغل بنصيب
 المزارع دار فيها ثلاث بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني بجب هذه الدار ثم البيت الثالث
 بجب الثاني في كل بيت رجل واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار كان الشفعة للباقيين
 حكم الشركة في الطريق وان كان ابواب البيوت في سكة نافذة في الدار فان بيع البيت الاول
 فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل فيهما سواء لانها جاران متلازمان احدهما على المني والآخر
 على اليسار وان بيعت الدار الاول كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير له جار وان بيع
 الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا نه جار متلازم سكة غير نافذة فيها سكة اخرى غير
 نافذة بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة لاهل السكة السفلى لا سواهم في الشركة
 الطريق الخاص وفي السكة السفلى وفي بيعت في السكة العليا دار كانت الشفعة لصاحب السكة
 جميعا لا سواهم في الشركة في الطريق وكذا ارض من ارض قبيح ارض على النهر الصغير
 كانت الشفعة لصاحب النهر الصغير وتبيع ارض على النهر الاول كانت الشفعة لصاحب النهرين
 جميعا دار بيعت ولها بابان في السكتين فاني هذه الدار في القديم دارين بابا احدهما في سكة
 غير نافذة وباب الاخرى في سكة اخرى مثلها فاشترى بها رجل ورفع الحايطين الدارين حتى صار
 دارا واحدة فلا اهل كل سكة ان يأخذ الجاني الذي كان بابا في تلك السكة وان كانت هذه الدار
 المبيع في الاصل واحد ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين جميع الدار بالسوية انما اعتبر
 في هذا القديم دون الحادث وكذلك سكة غير نافذة ورفع حائطها الى الطريق الاعظم حتى صار
 نافذة بيعت فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه السكة وان جعلت نافذة
 لم يكن نافذة في القديم ولهم ان يسدوا الطريق وكذلك حين رفع الحايطين والواجب لنا ان نعلم
 للعامة لان لهم ان يسدوا ويجعلوها كما كانت سكة في اقصاها دار طريق هذه الدار في سكة
 غير نافذة بيعت هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا للعامة وليس لاهل السكة ان يمنعهم

شفعة
 كين
 واحد

فلا شفعة

فلا شفعة لاهل السكة انما الشفعة يكون لجار الدار فان كان طريق هذه الدار خاصة ولا اهل
 ان يمنع العامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل السكة وكذلك سائر السكة ان كانت
 في الخط نافذة فلا شفعة لهم وان لم تكن نافذة فله الشفعة سكة غير نافذة اقصاها مسجد طرف
 من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم ففي سكة نافذة وان كانت جوارب المسجد كلها بيوت الناس
 كان الشفعة لاهل السكة وهذا اذا كان المسجد خط فان لم يكن خطا وانما احدهم اهل السكة في
 لهم الشفعة وكذلك حكم السكة التي اقصاها الرادى بخلاف سكة نافذة لانهم يخرجون الى الرادى
 والرادى بمنزلة الطريق ولو جعلوا سكة في الطريق العلوي في السكة العلوي في السفلي في صاحب السفلي
 سكة كان لصاحب العلوي ان يأخذ السفلي بالشفعة لان السفلي متصل بالعلوي فاجازين وان
 طلب الشفعة فانهم العلوي ان يأخذوا كان فيهم رادى حتى يبيع السفلي كان لصاحب العلوي ان يأخذ
 السفلي بالشفعة في قولنا لان له حق التعلي على العلوي فاماخذ بذلك وقال ابو يوسف رحمه الله اذا
 اهدم العلوي شفعة له في صاحب السفلي بالشفعة العلوي حتى من الجار في قولنا الى حصة راحة الله
 دالم يكن الجار شركا في الطريق والشركة بالخشبة التي يكون له على حايطة النجيلة حتى وضع الخشبة
 لا غير كون جارا ولا يكون شركا سكة مستطيلة غير نافذة يشعب منها راحة مستطيلة بيعت
 دار من النافذة كانت الشفعة لاهل النافذة لان شركتهم في طريق خاص وان بيعت دار من السكة
 العليا كانت الشفعة لاهل السكة وان اربعة جميعا لا سواهم في الخروز في السكة العليا وكذلك
 لغير قوم يشعب منها ساقية قوم باع رجل من اهل الساقية ارضا منها من الساقية كانت الشفعة
 لاهل الساقية وان بيعت ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاهل النهر والساقية جميعا فارجح في
 وسطه ساقية جارية شرب القراح من الجانيين من الساقية فبيع القراح فاشفعوا بهذا القراح
 احدهما على عين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت الشفعة لهما جميعا لان الساقية من القراح
 فحازت من ارض القراح فكل واحد منهما يكون جارا للقراح ورجاله دار فيها مقاصد باع منها مقصود
 معينة او طائفة معلومة والدار جارة على جانب واحد منها كان لهذا الجار الشفعة وان لم يكن جارا
 لتلك المقصورة ولا تلك الطائفة لان المبيع من جملة الدار فكان جارا للدار جارة للمبيع وان
 الشفعة سلم سقته ثم ان المشتري باع تلك المقصورة بعد بيعها لم يبق من اجزاء الدار وكذلك الرجل
 اذا لم يكن هو جارا لتلك المقصورة لان المقصورة بعد بيعها لم يبق من اجزاء الدار وكذلك الرجل
 اذا اشترى بيتا من ارض الدار كلها لرجل واحد كان جارا للدار شفعة في البيت ذلك البيت كان
 لجار الدار شفعة في البيت وكان رجلا اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذ
 الدار الاولى بالشفعة لان المشتري وقت شرائها الدار الثانية هو من اهل السكة وكذلك الدار
 بين ثلثة نفر اشترى رجل نصيبا منهم فجارا لدارا باعها الثلث الاول اذا لم يأخذ الشريك
 ولا الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الآخرين لا بالمشتري شركا في الدار وقت شرائها الثلث

دار في سكة غير نافذة لم اشترى دارا في
 لم يكن شفعيا وقت شرائه الاول ثم صار شفعيا
 مع اهل السكة في الدار الثانية لان الشفعة

لا اشترى

الثاني والثالث فكون هو مقوما على الجار وكذا كانت الدار لا رغبة فخر فاشترى رجل نصيبا للثقة
واحد بعد واحد والشريك الرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيبه الا ان وهو في نصيب الآخرين
شفع فمع المشتري وكما اشترى احدا لا رغبة نصيب الا اثنين واحدا بعد واحد ثم حضر الرابع
كان شفيعا مع المشتري في النصيبين جميعا لان في هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء
النصيبين رجل له خمس منازل في سكة غير فاذن فباع هذه المنازل فطلب المشتري الشفعة
في منزل واحد منها ان طلب الشفعة بالجوار وجواره في هذا المنزل لا غير كان له ذلك لانه
جارها الواحد خاصة وحس هذه المسائل باق بعد هذا ففضل على رجل له خان فيه مسجدا
فرز صاحب الخان واذن للناس القاذون وصلوا للجماعة ففعلوا حتى صار مسجدا ثم باع صاحب الخان
كل حرم في الخان من رجل حتى صار ذبا ثم بيعت منها حرم قال محمد رحمه الله الشفعة بجميعها لا يشترط
في طريق الخان وقد كان طريق الخان مملوكا دار بيعت ولها شفيعان بالجوار فطلب الشفعة
من المشتري الى الحاكم الذي لا يرى الشفعة بالجوار جاء الشفع الآخر فقضى هذا القاضي الثاني
بالشفعة لم يكن للدار ان يشارك في الشفعة لان القاضي الاول قد ابطال شفيعه وجعل الشفعة
دارا واحدا فما شفيعها فلا شفعة للشفع فصار للاجنبي يتم الا بطلب الشفع البيع لنفسه ففهم
شريف القوم وادخل لهم افرهم فباع رجل أرضه والما ينقطع في النهر فلم الشفعة في قول محمد رحمه الله
وفي تماس قول ابي يوسف شفيعه لم تكن الشربة اذا كان الماء منقطع كما في العلو المنهدم رجل باع
دارا وابنه الصغير شفيعها ليس للدار ان يطلب الشفعة لانه لا باع والصغير على شفيعه اذا
بلغ اذا ثبت ان الشفعة ثبتت اسباب وبعضها اقوى من البعض فاذا اطلب الشفع القضاء بالشفعة
لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي انه باق سبب فقي فان بين المدين على السبب قال بداري ملازمي البيع
ثم دعوا فطلب المدين عليه بالجواب فان قال المدين عليه ما له فبطلت شفيعه كان جوابا تاما ثم يقول
للمدين قد انكرا ادعيت فان قال المدين حلفه القاضي ثم قال في الكتاب حلف بالله ما لهذا المدين فذلك
الشفعة هن الدار التي ادعاه المدين فان حلفا قطعت الخصومة بينهما الا ان يقوم المدين اليه
على ما ادعى وان كل المدين عليه لزمه الشفعة وان قال المدين عليه في الجواب في قد اشترت هذه
الدار التي بين المدين ودها الا ان الدار التي في يد المدين يطلب بها الشفعة ليس ان يكلف
اقامة اليه على ان ملك الدار في يده لانه فان اقام اليه على الملك يستحق بها الشفعة وان لم يكن
عنده على الملك لكن قال ان المشتري علم انها على حلف المدين عليه باه لم يعلم ان الدار التي في يد المدين
محبب الدار التي اشترتها لانه فان حلفه سئل عليه الا ان يقوم المدين اليه على الملك وان كل
الشفعة وان قال المشتري ان قد اشترت هذه الدار التي في يد المدين يطلب بها الشفعة منذ سنة وقد
علم هذا المدين بشرا ولم يطلب الشفعة فعلى القاضي الذي اشترى هذه الدار فان قال المشتري
طلبت الشفعة حتى علمت كان صحيحا كذا ذلك وان قال المشتري ما طلبت حتى علمت كان القول قول الشفع

في هذه الدار على قول من يرى ان الشفعة لا تكون الا في دار واحدة

ورفع احدهما المشتري ؟

لان شراء الاجنبي

يا حلفه

وان قال

وان قال الشفع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري لم تطلب كان القول قول المشتري وهو
كما لك اذا اشترت فبلغها فزوت فاختصما الى القاضي فقال الزوج حين بلغها الخبر سكتت
وقالت ردت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها
وقال الشفع لم اعلم بالشرا الا الساعة كان القول قوله وعلى المشتري اليه انه علم قبل ذلك
لم يطلب وان قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى يقضى وقال الشفع طلبت كان القول قوله
المشتري وكلفه الله انه لم يطلب الشفعة حتى يقضى ولو قيل للشفع متى علمت فقال امين وفي رواية
قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا بينة ولو ان رجلا ادعى شفعة بلجوا يقبل رجل لا يرى الشفعة
بالجوار فانك المدين عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله وكلفه الله ما لهذا فبطلت شفعة
على قول من يرى الشفعة بالجوار ولا حلفه الله ما لهذا فبطلت شفعة في هذا الدار لا حلفه على
هنا الوجه بناء على مذهبه فيقول حتى المدين وكان دارين متلازمتين لرجل ففصلت
صاحب إحدى الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل تحت من الارض وقبض للمصدق
عليه ثم باع داره من المصدق عليه ذكر المدا في رحمه الله انه لا يقع الجار شفيعا فان طلب الجار
يعين المشتري بالله ما فعل صاحب الدار ذلك ضررا او فسادا من الشفعة على وجه التلجئة كان
ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه بمختلف فان حلفه شفعة له وان نكل كان له الشفعة
لانه اقرانه بقران ملازم رجل اشترى من رجل عشرة ارض ودارين فبقيت الشفعة
بشر قليل كان الجار الشفعة البيع الاول دون الثاني لانه بالبيع الاول صار شريكا في نفس الشفعة
فكون هو الاول من الجار في البيع الثاني فان اراد الشفع ان حلفه الله ما اردت بذلك ابطال
الشفعة قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله لا يحلفه على هذا الوجه لانه لو اقره شيء لكان
اراد ان يحلف المشتري بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة كان ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر
بذلك حلفه قال ذكره الاصل ان الشفع اذا اراد بالاستحلاف انه لم يرد برباط الشفعة كان له
ذلك اي اذا ادعى عليه ان البيع كان تلجئة رجلا تبايعا فطلب الشفع الشفعة كخسر البايع
والمشتري فقال البايع كان البيع بيننا بيع على الشفع الا ان يكون البيع بمن لا يبيع مثله ذلك البيع
بل ذلك الثمن لقلة وجنبك يكون البيع بيع معاينة ولا يكون للشفع فيه الشفعة الا يرى
ان هذا الاختلاف يجري بين البايع والمشتري فقال البايع بعته معاينة وقال المشتري لا بل
كان البيع بيع رعية ان كان البيع بمن لا يبيع مثله ذلك البيع بمن لا يبيع مثله ذلك البيع
البايع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف بينهما وبين الشفع
وقال القاضي الامام على السعدى وان باع ما لا يبيع مثله لا يصدق ان على الشفع ايضا لان هذا قول
العام ان الثمن اذا كان لا يبيع مثله لا يجوز رجل اشترى دارا لابنه الصغير فادى الشفع ان يأخذ
الشفعة فاختصما مع الشفع في الثمن كان القول قوله لا بل لانه يتكبر حتى التملك بما ادعى من الثمن

في هذه الدار على قول من يرى ان الشفعة لا تكون الا في دار واحدة

على هذا الوجه
معاملة وصدة المشتري في ذلك
قال الشيخ الامام ابو بكر بن ابي بكر

حلفه
لان الدار

المدين

ولا يمين على اليمين فائدة الاستحسان لا قارون ولا قارون لا يمين على الشفع لا يصح اقراره
على الصغير **رجل** له دار ومغصوبة منه غاصب الغاصب كحل ملك المغصوب منه فيعتد به
بجانب من الدار والمغصوب منه شفع الدار المبيعة ثم خامم المشتري والغاصب الى القاضي
وقول هذا الرجل **شترى** هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة وفي شفعتها هذه التي غصبني هذا
الغاصب فان اقام البينة ان الدار والمغصوبة له فعلى القاضي له بالدار والمغصوبة وبالشفعة
ايضا وان لم يكن له بينة حلف الغاصب المشتري فان نكل الغاصب عن اليمين وحلف المشتري فقص
القاضي له بالدار والمغصوبة على الغاصب كقصي له بالشفعة لا يكون الغاصب يكون حجة على الغاصب
دون المشتري وان حلف الغاصب كل المشتري فقص القاضي له بالشفعة ولا يقضي له بالدار والمغصوبة
لان نكل الغاصب يكون حجة عليه دون الآخر واذا حلف الغاصب بالشفعة فان القاضي لا يقضي
بالشفعة حتى يحضر الثمن فان قال الشفع اقص له بالشفعة ودعا على الغاصب لا تسلم حتى يتيك
بالثمن قال محله بحجية القاضي في ذلك فان قال الشفع ان لم اجب بالثمن الى ثلثه ايام فانا نوري
من الشفعة ولم يجي بالثمن الى ثلثة ايام ذكر ابن رستم عن محمد بن سبط الشفعة لان تسلم الشفعة
استقاط محض الشرط ما لم يسلم بلسانه وكذا قال المشتري للشفيع هات الدار ثم وخذ شفعتك
فان امكنه احضار الدار في ثلثة ايام ولم يحضر بطلت شفيعته عند محمد رحمه الله ولو كان الشفع
احضر الدار في الثمن الدار ثم اخلف فيه والصحيح انه لا يبطل الوكيل بشراء الدار اذا كان ثمنها
قالوا هو يطلب الشفعة من الموكل وليس هو من اشترى لنفسه وهو شفع فانه يحتاج الى الطلب
قالوا قيل بان الموكل يقوم مقام الموكل في هذا حتى لا يحتاج الى الطلب فيعذر الا والاعمال كحل
بالشراء اذا اشترى فناء الشفع يطلب الشفعة من الموكل قال بعضهم ان كان الموكل سلم الدار الى الموكل
لا يصح الطلب منه وهكذا روي عن محمد بن الوكيل لا يبيح خصما بعد التسليم الى الموكل لا يصح الطلب منه
وهو ختم وقال الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله والقاضي الامام على السعدي صح الطلب سلم او لم سلم لانه
فحكم الحقوق عاقل لنفسه فكان بمنزلة المشتري والمشتري يكون خصما في طلب الشفعة كانت الدار
في يد او لم يكن **رجل** اشترى دارا بالكوفة ولم يترك خطه بغيره فخاصمه الشفع الى القاضي بمرور
بالكوفة او بمرور فقص القاضي له بالشفعة ذكر في النوادر ان كانت قيمة الكرى في الموضع سوا
اعطاء الشفع الكرى حيث قصي له القاضي بالشفعة وان كانت القيمة متفاضلة فان كان الكرى في
الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى غلا قيمة فذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء وان شاء الخصم
ورضى المشتري بذلك فذلك لا يعطيه الشفع حيث شاء وان لم يرضى المشتري بذلك اعطاه الشفع
في الموضع الذي يكون قيمة الكرى مثل قيمة في موضع الشراء **رجل** اشترى ارضا بمائة درهم
ورفع منها التراب وبلغ التراب بمائة درهم ثم جاء الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ محمد بن
الفضل ايخذ الشفع الارض بنصف الثمن وهو خسون درهمين تقسم الثمن على قيمة الارض قبل بيع

الدار

قال

انقص

التراب

هذا هو الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى غلا قيمة فذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء وان شاء الخصم

هذا هو الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى غلا قيمة فذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء وان شاء الخصم

هذا هو الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى غلا قيمة فذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء وان شاء الخصم

هذا هو الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى غلا قيمة فذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء وان شاء الخصم

التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح من الشفع ثمة التراب فاذا عاها كما كانت قبل ان يخذ
الشفع ثم حصل الشفع قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله يقال للمشتري ارفع من الارض
ما احببت ثم يكون الجواب فيه على ما قلنا المشتري اذا اشفع الى الشفع واستعمله شهر فاجعله ثم
رجع الشفع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفع اذا اختلفا في الثمن كان القول
قوله المشتري مع بينة وان اقاما البينة على ما ادعياء يقضي بينة الشفع في قوله اني خيفته
ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري الشفع اذا اخذ الدار من البائع كان
على البائع وان اخذها من المشتري كانت عليه على المشتري والشفيع جوارا له وله ان
بالعيب هو بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري اشترى الدار على ان البائع يرضى من كل
حسبها او كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان الشفع ان لا يرضى العيب ويرى الشفع
اذا اخذ الدار بالشفعة وبني فيها ثم استجبت الدار مع الشفع بالثمن على من اخذ منه الدار
ولا يرجع بقيمة البناء على احد خلا في المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البائع يرجع بقيمة
البناء ايضا الشفع اذا وكل رجلا ليأخذ الشفعة جازي بكيه فان قال المشتري بعد ما ابنت
الوكيل الشفعة انما اراد يدي الشفع انه لم يسم الشفعة يقال له سلم الدار الى الوكيل واسمع الموكل
وحلفه على ما يدعي **رجل** اشترى دارا بالبخاري ونفق الزوف فحوز به البائع فان الشفع يأخذ الجار
لانه اشترى بالبخاري **رجل** اشترى ارضا بمائة درهم وقبضها فحضر الشفع وطلب الشفعة وتكلم اليه
المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري نقض الثمن البائع فوجه البائع منها خمسة بعد ما اخذ الدار فعمل
الشفع بالهبة ليس له ان يسترد شيئا من المشتري من الثمن ولو كان البائع وجه من المشتري خمسة من
ثمن قبض الثمن والمسئلة كما كان الشفع ان يسترد من المشتري ما وجه البائع لان هبة شيء من
الثمن قبل قبض الثمن خط وخط يلحق باصل العقد كان الشفع ان يسترد من المشتري قدر ما خط عنه
البائع اما بعد قبض الثمن هبة البعض ليس بخط بل هو ملك مبتدأ له وفيه ما لا آخر الوكيل الباع
اذا باع دارا بالف ثم ان الوكيل خط عن المشتري مائة من الثمن فخط وخط من قدر الخطوط للامر
ويشترى عن المائة ويأخذ الشفع الدار جمع الثمن لان خط الوكيل لا يلحق باصل العقد **رجل** اشترى
نصف ارضا من رجل او جزا شيئا منها ثم ان المشتري قام البائع وحضر الشفع فان كانت القيمة
بعينها القاضي فان الشفع يأخذ من المشتري ما صار له بعد القيمة ولا يشترط ان يبطل القيمة في
قدارة واحدة وان كانت القيمة بغير فضاء له ان يبطل القيمة فيه روايان والصحيح انه
لا يبطل بل ان يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري **رجل** اشترى ارضا ومما شفعها ان
ولها شفع قال ايضا فاسلم المشتري ان ثم حضر الشفع الثالث كان له ان يقضي الشفعة كانت القيمة
بعضا او بغير فضاء **رجل** اشترى دارا ولها شفعان احداهما غاصب طلب احضر الشفعة فقصي له
القاضي ثم جاء الشفع الثاني وان الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي قصي له القاضي

ويشترى

لا المشتري لان الشفع الاول قائم مقام المشتري هذا اذا اطلب الشفع الحاضر جميع الدار والشفع
 فان طلب النصف على كل من انه لا يسمى الا النصف بطلب شفعة في النصف الذي لم يطلب واذا
 بطلت الشفعة في النصف بطلت في الكل رجل باع دارا في جارة رجل والمستاجر شفعها
 باع البيع في حق البائع والمشتري وتوقف في حق المستاجر فان كان المستاجر البيع بعد البيع
 الاول ما يجب التوقف ويكون للمستاجر ان ياخذ الدار بالشفعة وهذا بخلاف ما في باع دارا
 على ان يكفل فلان بالثمن وبالبركة وفلان شفع الدار فكل الشفع بطلت شفعة لان الكفالة
 اذا شرطت في البيع كان تمام البيع بالكفالة فصير ككفيل منزلة البائع اما ههنا البيع كان تاما
 من البائع والمشتري فلا يصير المستاجر باع جارة بمنزلة البائع فلا يبطل شفعة وكان المستاجر
 لم يخر البيع ولكنه طلب الشفعة كان طلب الشفعة فسحا للاجارة رجل اشترى دارا فحصل الشفع
 واداد ان ياخذ فقال المشتري اخذت فيها هذا البناء وقال الشفع بل اشترى بها مبنية كما هي
 كان القول قول المشتري وان قاما البينة كان بينه الشفع اولى وكذا لو اشترى رضا فحصل الشفع
 وفيها اشجار واختلفا على هذا الوجه وان يكون القول قول المشتري اذا لم يكن مكن باظهاره فان كان
 مكن باظهاره بان قال احدثت فيها الاشجار ومنع بقبول قول المشتري فان قال اشتريت عندك
 يوما واحدثت فيها الاشجار قبل قوله اذ ايتن وقما لا يكتبه الظاهر وان قال المشتري اشترى
 البناء فحسمته درهم ثم اشترت الارض بعد ذلك او قال اشترت الارض بدون البناء او لا
 ثم اشترت البناء بعد ذلك فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صار مقصودا وقال الشفع لا بل اشترى
 معا في صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان القول قول الشفع
 لان المشتري ينكر الشفعة في البناء لتعرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري
 وقال المشتري وهبت البناء او لا ثم اشترت الارض كان القول قول المشتري وياخذ الشفع
 الارض بدون البناء وكذا لو قال اشترت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفع اشترت
 الكل بعقد واحد كان القول قول الشفع استحسانا وان قاما البينة كانت البينة بينه المشتري
 في قوله ابي يوسف لانه هو المحتاج الى البينة وعلى قول محمد حماد البينة بينه الشفع وان ادعى
 المشتري انه اشترى الكل معا بعقد واحد وادعى الشفع انه اشترى متفرقا كان القول قول المشتري
 وان قال المشتري وهبت هذا البيت من الدار بطريقة الى باب الدار ثم باعني ما بقي من الدار والف
 درهم وقال الشفع بل اشترت كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت وياخذ الشفع
 كل الدار غير البيت وطريقه ان شاء بالف فحق البائع هبة البيت كان قوله مع عبته وان صدق
 البائع المشتري فما قال كان البيت للهويك ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار لان شركة
 المشتري قبل شراء الدار فصير المشتري شركا في الدار فقدم على الجار رجل اشترى دارا فادعى على
 الشفع ان المشتري قدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول قول المشتري والبينة بينه

في بيع الدار
 لا يشترط ان يكون
 الشفع من الدار
 بل من الدار
 او من الدار
 او من الدار

الدار

في بيع الدار
 لا يشترط ان يكون
 الشفع من الدار
 بل من الدار
 او من الدار
 او من الدار

الشفع

الشفع وان اوقفت شهوة صاحب البيت بغير البيت بينهما بصفين لا يتوانا في الحجة في قضى
 ببقية الدار الذي قام البينة على كل الدار ولا شفعة لاحد مما على الاخر لانه لم يثبت
 شراهما ولا اختلفا في دارين متلاقيين فان قام احدهما البينة انه اشترى هذه الدار
 بالدين من قبله فقام آخر البينة انه اشترى هذه الدار الاخرى من قبله فبعضى الثاني اشترى
 الدار الاخرى من قبله كما شهد به في بعض الدار ايضا بالشفعة في الدار الاخرى لان الشفع
 على جميع الدار الثانية ولم يوقت شهوة بغيره بغيره لكل واحد منهما بدارة ولا شفعة لواحدهما كحل
 كان المبيوعين كانا معا ولم يوقت احدهما ولم يوقت الاخر يقضى لصاحب الوقت بالشفعة على
 الاخر فصل في مال الشفع **في مال الشفع** اذا كان رجل اشترى دارا فحصل الشفع
 من الجارة فباعها من رجل اخر وكان بينهما الخيل فباع الخيل معا مائة او مائة من الجار بعد ما علم
 الجار ان الشفع اطلب الشفعة الدار لان اولاده على هذا القصر فباعوا العلم وضاع منه ثلث
 المشتري قبطل شفعة ولا اشترى بخلافه لانه لم يقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك ولا شفعة للشفع في الخيل
 لانه نقل فكنا لو اشترى من رجل اخر الدار لم يقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك كان للشفع الشفع
 في الارض خاصة ولا اشترى قرية فيها بيوت واشجار وخيل ثم اشترى الاشجار او البناء فقطع
 المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفع كان له الارض وما لم يقطع من الاشجار
 وما لم يهدم من البناء وليس له ان ياخذ ما قطع ويخرج عن الشفع حصة ما قطع من الشجر وما هدم
 من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن رجل اشترى دارا بصله ورجل اخر ارض في اعلى
 النهر جنبه ولا ارض في اسفل النهر جنبه فلما اشفعه جميعا من اصل النهر من علاه الى اسفله
 وكذا القناه والبيوت والمعين لهما من العقارات يسمى بالشفعة وكذا القناه في ارض وظهر
 ما رواه في ارض اخرى فحرق ابناء القناه من منتهى الى منتهى اشركا في الشفعة رجل له نصيب في النهر
 فوافق بالشفعة من بحري النهر في ارضه لان الذي بحري النهر في ارضه جاز وصاحب النصيب في النهر
 شريك في البيع فكان مقصودا على الجار رجل له ارض كثيرة الثمن والحراج لا يشترى احد فباعها
 انسان مع دار له فتمها الف وخسمائة بالف وخسمائة وللدار شفع فأبطل الشفع ان ياخذ الدار
 بالشفعة ولا ياخذ الارض قالوا ان كانت الارض كمال بشرها احد من اصحاب السلطان قسم الثمن
 وهو الف وخسمائة على الناس وعلى قيمة الارض وهي القدر الذي يشترى بها احد من اصحاب السلطان
 فاخذ الشفع الدار بالف لانه اذا اشترى به المشتري وان كانت الارض كمال لا يشترى بها احد من
 السلطان فكذلك ينعى بها لفظ القيمة الارض في آخر الوقت الذي ذهبت عند الناس عن ما قسم
 الثمن على ذلك لانه اذا لم يكن لها قيمة في الحال يستحقها في آخر الوقت الذي كانت مقومة
 رغبة الناس عنه رجل اشترى دارين في موضعين مختلفين احدهما بالشام والاخرى بالعراق
 في صفقة واحدة فان كان الشفع شفعا في الدارين جميعا بدارة وحصة له ودارين له فانه ياخذ

جوان سبق

الدارين

فإذا ثبت ملك النور فكيف لم يثبت له سبب الشفعة وهو الجوار وأما الجوار في انظار الشفعة
فإنه لا يثبت فيه ملكا ما يكون تقييدا على ملك الشفعة ومنها ما يكون بطلا لا أما بطلانها
إن يملك الجوار الملك المشتري ويثبت على الجبة والمقري بملك الثمن للبايع ويثبت عليه فلا يثبت
الشفعة إذا لم يكن الجبة بشرط العوض إلا أن هذه الجملة لا يملكها بعض الناس بها
ومن الناس من لا يملك التفرع عن الاب والوصى وغيرهما وإنما ان يتصدق بالدار على النسا
ثم المشتري يتصدق بمنزلة الثمن على البايع وهي والجهة سواء إلا أن في الجهة من الاحق بملك
الرجوع وفي الصدقة لا يملك ومنها ان سبب الشفعة من الدار قبل الحكم يرى هبة لشاع
فما تحمل القيمة فحكم كجواز الجهة ثم بيع بقعة الدار منه فيكون الموهوب له مقدما على الجار
ومنها ان يملك الدار بشرط العوض إلا ان هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة في التمتع
بشرط العوض ما في الروايات اظهرت ان ثبت الشفعة في الجهة بشرط العوض فإن راج
أن لا تأخذ الشفعة في ظاهر الرواية ينبغي أن يأخذ الموهوب له الدار لا الجار منها أو يأخذ
الموهوب كل العوض إلا إذا اتفق فلا يثبت الشفعة للشفيع فإن في الجهة بشرط العوض
قالوا أما يثبت الملك للموهوب له إذا قبض الكل أما إذا لم يقبض الكل لا يثبت له الملك
ولا ينقطع حق الموهوب بكون الموهوب له بجمع من غير قضاء ولا رضاً مروي ذلك عن محمد
أيضا فلو كان هذا كالباع بشرط الخيار للبايع ونحوه لا يثبت الشفعة للشفيع ما ينفي حتى البايع هذا
إذا كان الموهوب شيئا كمثل القيمة وإن كان لا يحمل القيمة كالبيت الصغير والحانوت
إذا و هو جزء معلوم شيئا كجواز عند الكل ولا يكون الجار ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشتري
البناء أو لا يصفقه ثم يشتري الموضع ثم قال فلا يثبت الشفعة في البناء لأنه نقل ولا
يرغب الشفع في هذا الموضع ثم قال فكان تقييدا وكذا هو في البناء بأصله ثم يشتري الموضع
ثم قال وكذلك في الكرم والارض في هذه القصة إذا أراد الشفع ان يحلف البايع
أو المشتري بالله ما فعل هذا فإذ عن الشفعة ان أراد تحليف البايع ليس له ذلك لأن كونه
لا يكون حجة على المشتري وإن أراد تحليف المشتري فكذلك لأنه يدعي عليه شيئا لا يقر به
لا يقر به من حيث الجبلة ان يشتري سهما معلوما ثم قال في صدقة وله حق ثم يشتري الباقي
ثمن بغير فلا يرغب الشفع فيما باع أو لا كثر الثمن ولا يمكنه اخذ الباقي لأن المشتري يصير
شريكا فلو كان مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار ثم قال ثم يأخذ البايع بذلك الثمن لا
آخر ولا يرغب الشفع في ان يأخذ الدار بالثمن كثره ولا يكون له ان يأخذها ابدأ بالثمن
لأن الثاني يدل على ان الثمن عن الدار وذكر الحنفية حجة لم يروها عن محمد وهي ان يدعي
ان الدار لابن صغير له في يد هذا الرجل ثم ان المالك يملك الذي في يده الدار على ان يبيع
اليه مائة دينار ولا يقبلها يقول من مال ابية على ان يسلم الذي في يده الدار فيجوز

ولا شفعة

ما يكون
كأن
ان

المشتري

بقية الجوار

ولا شفعة

لأن شفعه فيها لأن الاب لا يأخذ الدار بطريق المعاوضة وتنع الملك الابن دون الاب لان
هذا كذب فان اردنا بطلان الشفعة على وجه لا يكون كاذبا قال بطلان الشفعة على وجه لا يكون كاذبا
الدار من صاحبها لابن صغير له بالثمن الذي اتفقا عليه فيشتري المملوك ثم ان المولى يدعي
ان الدار لابنه الصغير ولا يدعي الشرا فيكون صادقا إلا ان هذا لا يجوز عن نوع شبهة لأن
الملك اغايبت الابن السبب فادعى الاب ملكا مطلقا كان مدعيها غير ذلك الملك لأن
الملك المطلق اقوى من الملك بالسبب ما عرفنا ان القضاء بالملك المطلق قضاء بالنزول في
القضاء بالملك بسبب يدخل للزوائد والشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بحيث لا يشهدوا
بالملك المطلق كانت شهادتهم بالأصل والزيادة واختلف المشايخ ان الشاهد اذا تحمل
على الملك بسبب ثم ان البايع غصب المبيع عن المشتري فما المشتري بالشهود امرهم ان يشهدوا
له بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا
تحملوا الشهادة على الدين سبب هل يباح لهم ان يشهدوا على الدين مطلقا وهو على هذا الخلاف
والخصاف يقول بالجواز ومن جملة الجبل ان يقر البايع بحجز معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع
الباقى منه إلا ان هذا يكون على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر بغير
يعني هل يثبت الملك للمقر له بالاقراء قال بعضهم لا يثبت من قال بعضهم لا لأن لا قول ليس من
الملك ولهذا يبيع من العبد المأذون ولو كان الاقراء من اسباب الملك كان لا قول الملك
بغير عوض والعبد المأذون لا ملك ذلك ومن الجبل ان يملك المشتري رجلا باشترا فيشتري في كل
ويجب لا يكون الموهوب خصما للشفيع إلا ان هذا على قوله محمد ما على قوله أبي يوسف يكون الموهوب
خصما للشفيع يطلب منه الشفعة فانه ذكر في المأذون اذا اشترى الرجل دارا وباع من آخر غار
المشتري الأول ثم جاء الشفع واداد ان يأخذ بالبيع الأول على قوله محمد لا ملك ذلك وعلى قوله أبي
يوسف ملك ذلك وعلى هذا الخلاف العبد المأذون المديون اذا باع المولى بغير إذن الغريم
وغاب حضر الغريم ولا خصومة لهم مع المشتري على قوله محمد وعلى قوله أبي يوسف للغريم وان كان
المشتري ومن الجبل في الشفعة ان يوجب المشتري من البايع ثوبا الى الليل بحجز من مائة جزء من
نقص اليوم ثم يبيع بقية الدار من صاحب الثوب فلا يكون الشفعة للشفيع اما في الجزء الأول فلا
صاحب الثوب ملك الجزء بالشفعة واما في بقية الدار لأن صاحب الثوب صار شركا في الدار كما
مقدما على الجار ومنها ان يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على ان يسقيه فلذا
سواء في ذلك المجلس فيملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو يكون أولى من
جعل الاجرة هنا بمنزلة المهر في الميسر جعل غير الاجرة بمنزلة البيع فانه قال لو كانت
الاجرة عبدا فباعه قبل القبض لا يجوز ولو استثنى العبد الذي هو كجبل الدار بطل العقد
والخصاف جعل الاجرة بمنزلة المهر ومن الجبل انه اذا اراد بيع الدار بعشر آلاف درهم

شرا

بشرط

ليست بربا

اسم:

وضع:

متن

۱۰۰

فَإِذَا قُضِيَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ خَسَفَ وَقِيلَ أَكُنْ مِنْ الْغَافِلِينَ

[illegible]

۵۰۴

کتابايشيد؟

ان یفر من اثین؟

اسیر فی دار الحرب ۶

فمنه الحرة كان عبد الله في الموضع ولما بشرى بقدومه فبقيت له أو بعني بغيره فاما ما ورد ان
بشرى السيل فقل الله الا بغيره بشرى فاشترى المأمور بالمال المدفع اليه بضمن المأمور ذلك الما
ويخرج على الاسير لا نه صا وفوقها اياه فيخرج عليه كمن يقي دين غيره بامن فانه يرجع عليه بما
من دون غيره وهو بخلاف الركيل بالمشرك اذا اشترى بالكره ما امر فانه يكون مشتريا لنفسه وان
هذا المأمور بشرى الاسير قال الاسير بعد ما قال الله الاسير بشرى بكنا انا اشترى بكنا بالمال المدفع
الى حسنة فاشترى به كان مشتريا لاصحابه خري دخل دارا بامان ومعه ابنة او
ابن غيره من اهل الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز بائنا الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو كان ملك
اهل الحرب اهدى الى الخليفة ذكوة الحرة انه يطيب المبتدئ اليه الا ان يكون من محارم المبتدئ
او ام ولد فانهم يعتقدون وروى هشام ان الحري اذا اهدى ابتغى الى الامام فهي حرة وكما
لها ان يرجع الى اهل الحرب وروى الحسن عن ابن حنفية رحمه الله وروى جماعة عن محمد بن الحنفية
اذ باع اباه او ابنته في دار الحرب لا يجوز فان اخرجته المشتري الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن بيننا
ما ان فلما حصل ان الحري اذ باع اباه او ابنته في دار الحرب من المسلم المستأمن يكون اطلاقه من رواته
الحسن عن ابن حنفية رحمه الله وروى هشام عن محمد بن ابي البايع جواز هذا البيع ولا يرى في
قوله عامة المشايخ منهم الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله وقال ابو الحسن الكشي ان كان البايع الحري
يرى جواز هذا البيع جاز والاذن لا يردى ابن حنيفة عن ابى يوسف رحمه الله ان الحري اذا
باع وملك في اهل الحرب من حري اخر او من مسلم مستأمن جاز عندنا في حنفية رحمه الله ولا يجزى المشتري
على ان يرد اخره في الرد وعن ابى يوسف اذا اخذهم في الرد كجبر على الرد عليهم وعن ابى نصر
الدعوى رحمه الله ان باعه الحري من مستأمن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حري اخر فملك
اليه ملك المشتري وغيره من المشايخ قالوا لا يباح للمشتري ان يشترى وان اشترى جاز ويكون
ريقا للمشتري وقال بعضهم ان اشترى المسلم دار الاسلام لا يملكه وان اشترى في دار الحرب
واخرجه الى دار الاسلام ملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحري وملك في دار الحرب وانفتحت
الروايات على انه لا يجوز معه في دار الحرب ومن لم يجز البيع في دار الحرب على العامة فان اخرجته
المشتري الى دار الاسلام اختلف العلماء فيه قال بعضهم ملكه لان البيع وان بطل فبقي اخرجته جبرا
ملكه والقول المبتدئ وقال بعضهم يكون خرا لان البايع لا يملك التصرف فيه لا يباع ولا وطافلا بملك
المشتري وقال بعضهم ان كان البايع يرى جواز هذا البيع لا يملك المشتري بالخراج الى دار الاسلام
اخرجه طاعا او مكرا وان كان البايع لا يرى جواز هذا البيع ان اخرجته المشتري كرها ملكه
وان اخرجته طوعا لا يملكه والصحيح انه ان اخرجته كرها ملكه وان جاء به طاعا لا يملكه سواء كان
البايع يرى جواز هذا البيع او لا يرى وان تزوج المسلم المستأمن حرة في دار الحرب دفع المصدا
الى بايعها وفي قلبه ان يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام ذكوة السير الكبر ان خرجت طابعة

في

فمنه الحرة كان عبد الله في الموضع ولما بشرى بقدومه فبقيت له أو بعني بغيره فاما ما ورد ان
بشرى السيل فقل الله الا بغيره بشرى فاشترى المأمور بالمال المدفع اليه بضمن المأمور ذلك الما
ويخرج على الاسير لا نه صا وفوقها اياه فيخرج عليه كمن يقي دين غيره بامن فانه يرجع عليه بما
من دون غيره وهو بخلاف الركيل بالمشرك اذا اشترى بالكره ما امر فانه يكون مشتريا لنفسه وان
هذا المأمور بشرى الاسير قال الاسير بعد ما قال الله الاسير بشرى بكنا انا اشترى بكنا بالمال المدفع
الى حسنة فاشترى به كان مشتريا لاصحابه خري دخل دارا بامان ومعه ابنة او
ابن غيره من اهل الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز بائنا الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو كان ملك
اهل الحرب اهدى الى الخليفة ذكوة الحرة انه يطيب المبتدئ اليه الا ان يكون من محارم المبتدئ
او ام ولد فانهم يعتقدون وروى هشام ان الحري اذا اهدى ابتغى الى الامام فهي حرة وكما
لها ان يرجع الى اهل الحرب وروى الحسن عن ابن حنفية رحمه الله وروى جماعة عن محمد بن الحنفية
اذ باع اباه او ابنته في دار الحرب لا يجوز فان اخرجته المشتري الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن بيننا
ما ان فلما حصل ان الحري اذ باع اباه او ابنته في دار الحرب من المسلم المستأمن يكون اطلاقه من رواته
الحسن عن ابن حنفية رحمه الله وروى هشام عن محمد بن ابي البايع جواز هذا البيع ولا يرى في
قوله عامة المشايخ منهم الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله وقال ابو الحسن الكشي ان كان البايع الحري
يرى جواز هذا البيع جاز والاذن لا يردى ابن حنيفة عن ابى يوسف رحمه الله ان الحري اذا
باع وملك في اهل الحرب من حري اخر او من مسلم مستأمن جاز عندنا في حنفية رحمه الله ولا يجزى المشتري
على ان يرد اخره في الرد وعن ابى يوسف اذا اخذهم في الرد كجبر على الرد عليهم وعن ابى نصر
الدعوى رحمه الله ان باعه الحري من مستأمن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حري اخر فملك
اليه ملك المشتري وغيره من المشايخ قالوا لا يباح للمشتري ان يشترى وان اشترى جاز ويكون
ريقا للمشتري وقال بعضهم ان اشترى المسلم دار الاسلام لا يملكه وان اشترى في دار الحرب
واخرجه الى دار الاسلام ملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحري وملك في دار الحرب وانفتحت
الروايات على انه لا يجوز معه في دار الحرب ومن لم يجز البيع في دار الحرب على العامة فان اخرجته
المشتري الى دار الاسلام اختلف العلماء فيه قال بعضهم ملكه لان البيع وان بطل فبقي اخرجته جبرا
ملكه والقول المبتدئ وقال بعضهم يكون خرا لان البايع لا يملك التصرف فيه لا يباع ولا وطافلا بملك
المشتري وقال بعضهم ان كان البايع يرى جواز هذا البيع لا يملك المشتري بالخراج الى دار الاسلام
اخرجه طاعا او مكرا وان كان البايع لا يرى جواز هذا البيع ان اخرجته المشتري كرها ملكه
وان اخرجته طوعا لا يملكه والصحيح انه ان اخرجته كرها ملكه وان جاء به طاعا لا يملكه سواء كان
البايع يرى جواز هذا البيع او لا يرى وان تزوج المسلم المستأمن حرة في دار الحرب دفع المصدا
الى بايعها وفي قلبه ان يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام ذكوة السير الكبر ان خرجت طابعة

بغيره
كان
او
المراد
بالمسلم

ملك

فمنه الحرة كان عبد الله في الموضع ولما بشرى بقدومه فبقيت له أو بعني بغيره فاما ما ورد ان
بشرى السيل فقل الله الا بغيره بشرى فاشترى المأمور بالمال المدفع اليه بضمن المأمور ذلك الما
ويخرج على الاسير لا نه صا وفوقها اياه فيخرج عليه كمن يقي دين غيره بامن فانه يرجع عليه بما
من دون غيره وهو بخلاف الركيل بالمشرك اذا اشترى بالكره ما امر فانه يكون مشتريا لنفسه وان
هذا المأمور بشرى الاسير قال الاسير بعد ما قال الله الاسير بشرى بكنا انا اشترى بكنا بالمال المدفع
الى حسنة فاشترى به كان مشتريا لاصحابه خري دخل دارا بامان ومعه ابنة او
ابن غيره من اهل الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز بائنا الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو كان ملك
اهل الحرب اهدى الى الخليفة ذكوة الحرة انه يطيب المبتدئ اليه الا ان يكون من محارم المبتدئ
او ام ولد فانهم يعتقدون وروى هشام ان الحري اذا اهدى ابتغى الى الامام فهي حرة وكما
لها ان يرجع الى اهل الحرب وروى الحسن عن ابن حنفية رحمه الله وروى جماعة عن محمد بن الحنفية
اذ باع اباه او ابنته في دار الحرب لا يجوز فان اخرجته المشتري الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن بيننا
ما ان فلما حصل ان الحري اذ باع اباه او ابنته في دار الحرب من المسلم المستأمن يكون اطلاقه من رواته
الحسن عن ابن حنفية رحمه الله وروى هشام عن محمد بن ابي البايع جواز هذا البيع ولا يرى في
قوله عامة المشايخ منهم الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله وقال ابو الحسن الكشي ان كان البايع الحري
يرى جواز هذا البيع جاز والاذن لا يردى ابن حنيفة عن ابى يوسف رحمه الله ان الحري اذا
باع وملك في اهل الحرب من حري اخر او من مسلم مستأمن جاز عندنا في حنفية رحمه الله ولا يجزى المشتري
على ان يرد اخره في الرد وعن ابى يوسف اذا اخذهم في الرد كجبر على الرد عليهم وعن ابى نصر
الدعوى رحمه الله ان باعه الحري من مستأمن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حري اخر فملك
اليه ملك المشتري وغيره من المشايخ قالوا لا يباح للمشتري ان يشترى وان اشترى جاز ويكون
ريقا للمشتري وقال بعضهم ان اشترى المسلم دار الاسلام لا يملكه وان اشترى في دار الحرب
واخرجه الى دار الاسلام ملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحري وملك في دار الحرب وانفتحت
الروايات على انه لا يجوز معه في دار الحرب ومن لم يجز البيع في دار الحرب على العامة فان اخرجته
المشتري الى دار الاسلام اختلف العلماء فيه قال بعضهم ملكه لان البيع وان بطل فبقي اخرجته جبرا
ملكه والقول المبتدئ وقال بعضهم يكون خرا لان البايع لا يملك التصرف فيه لا يباع ولا وطافلا بملك
المشتري وقال بعضهم ان كان البايع يرى جواز هذا البيع لا يملك المشتري بالخراج الى دار الاسلام
اخرجه طاعا او مكرا وان كان البايع لا يرى جواز هذا البيع ان اخرجته المشتري كرها ملكه
وان اخرجته طوعا لا يملكه والصحيح انه ان اخرجته كرها ملكه وان جاء به طاعا لا يملكه سواء كان
البايع يرى جواز هذا البيع او لا يرى وان تزوج المسلم المستأمن حرة في دار الحرب دفع المصدا
الى بايعها وفي قلبه ان يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام ذكوة السير الكبر ان خرجت طابعة

مستأمن

او زيادة على العوض
لان امير العسكر ينفذ بطريق النظم
كالقاضي ولا يستأجر القاضى ولا يبيع اجملا
بالاقتضى ان الناس فيه فعل لا يجبروا
نقصت المذ كانت الزيادة بالهالة
رجلهم

الآتي

الامان

نظام

[illegible]

پاکستان

وان لم يكن للمأخوذ في نفسه دليل على

المحكمة
الاولى

فہرست

او خرجوا في طلب العلف فما اصابوا يكون غنمة يجب فيه الخس في كل سنة وكذا في كل سنة
 قتلوا كما في افسله يكون غنمة لا يخس بها القاتل عندنا ولا يجب التفتيل للامام وامير العسكر
 فان قتل الامام او امير العسكر وجعل له شيئا من الغنمة ان جعله شيئا من الغنمة التي في وقت
 في يدك الغنمين وانما يجوز التفتيل بما كان قبل الاصابه واذا قتل الامام فقال من اصاب شيئا
 فهو له فاصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب فما اصاب يكون ميراثا عنه وتوفا قال من اصاب جارية فوج
 فاصاب رجل منهم جارية واشترها كخفصة في دار الحرب كل له وطها في قول ابى حنيفة وقال محمد
 رحمه الله بطلانها ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم كما في كان له سلبه والمسلم ان
 المقتول وسرجهما وما عليها من الالات ونيا بالمقتول وسلاحه وما معه من مال في جيبه او على
 او دابة وما عدا ذلك فليس يجب وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى فالتفتيل سلبه يجوز
 التفتيل بكل مال من الذهب والفضة عندنا وان قال المنقل من اصاب شيئا فله الدرع او النصف
 كان كما قال ولا خمس فيما سمي له وان بقي شيء مما لم يسم له فله الخمس والدرع اخص ذلك لسائر الغنم
 لشرك فيه المنقل وتوفا قال من اصاب شيئا فله الدرع او النصف بعد الخمس في كل شيء سمي له
فصل في قسمة الغنائم ينبغي للامام ان يرفع من الغنمة خمسها وينبغي
 هذا الخمس على ثلثة اسهم للثلاثي والمساكين وابن السبيل وان صرف الخمس الى غير ذلك من اهل البيت
 الثالث جاز عندنا وكان لرسول الله عليه السلام خمس من كل غنمة فله نصفها وثلثها
 لا يفتقر ويكون ذلك للامام عليه وسلم لذي القرنى ساقط عندنا وعند الشافعي لم يستطع
 هو صرف هذا السهم لذي القرنى لعله الفرجان ثم قسم اربعة الاقسام بين الجند ولا ينبغي ان
 يفتقر الى جند قبل الاسلام وان قسم بثلث فله ثلثه عند الكل ولا خلاف في الغنمة من التفتيل فلم
 يجد الامام حيلة يفتقر بها بين الجند جاز يعني قسمها بينهم على ما هم يستحقونها في الاسلام
 فان قسم المدة في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والاحرار وشركهم في الاخران شريكهم في الغنمة
 ولا يشترط لهم بقدر الاخراج ولا يقطع مشارقة المدة الا بقتلها واجرها احرار الغنائم بيد الامام
 والثاني قسمة الغنائم في دار الحرب والثالث ان يبيع الامام الغنمة في دار الحرب بقران المدة
 لا يشترط ان يبيع في المدة في اخذ المسلمين غنمة فلم يكره ما سمي عليهم العدة واخذوا الغنائم
 من المسلمين ثم جاء عسكر اخر واخذوا من الغنائم كانت الغنمة الاخرى من دار الحرب والاولى من دار السلام
 ذلك بعد الاخراج بدار الاسلام وجعل على الاخرين وقد اعلى الاولين الامام اذا قسم الغنائم
 فوقع اربعة الاقسام الى الجند وثلث الخمس في يد سائر المسلمين ولا خلاف في الاخرين اذا غزوا الثلث
 للمدينة للمساكين ولم يرفع اليهم حتى يملكه كان لهلاك على المسلمين ولا اعطى القليلين للدرهم
 الا الثلث للمساكين وملك الله في هلاك من الامة حصة خاصة وتوفا الامام او من يبعث
 الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لا يصح شيئا اذا اراد الامام قسمة الغنائم

في دار الحرب

ولا يشترط ان يبيع في المدة في اخذ المسلمين غنمة فلم يكره ما سمي عليهم العدة واخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر اخر واخذوا من الغنائم كانت الغنمة الاخرى من دار الحرب والاولى من دار السلام

ولا يشترط ان يبيع في المدة في اخذ المسلمين غنمة فلم يكره ما سمي عليهم العدة واخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر اخر واخذوا من الغنائم كانت الغنمة الاخرى من دار الحرب والاولى من دار السلام

بين الغنائم يضر من الفارس سهمين سهمها له وسهما الفارس العرب والبراذير فيه سوا
 وهو قول ابى حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله والمشا في ضرب الفارس ثلثة
 اسهم ثم في قول ابى حنيفة وزفر لا يسهم لا كثر من سهم واحد وقال ابو يوسف سهم الفارس
 ومن دخل دار الحرب فاصاب فقتل فرسه وقاتل راكبا كان له سهم الفارسان عندنا وعند
 الشافعي اذا مات فرسه قبل شهود الوقعة لا يستحق سهم الفارس وان قتل انسان فرسه
 قبل شهود الوقعة فغنمه القيمة فهو فارس وان غصبه غاصبه فغنمه القيمة فهو فارس
 وتوفا فرسه بعد حمله دار الحرب قبل اصابته الغنمة فله سهم رجل وتوفا باع بعد الغنمة
 فله سهم فارس وكذلك لو اجر فرسه او وهبها عار وقاتل فهو رجل وان استعار فرسا
 وجاز دار الحرب وقاتل فله سهم الفارسان وكذا اذا استاجر فرسا ودخل دار الحرب
 وقاتل فله سهم الفارسان ولو دخل دار الحرب ليلا ثم اشترى فرسا او وهب له او استاجر
 واستعار وقاتل فارسا فله سهم فارس ولو غلب المسلمون في النقيض معهم فليس لهم ان كان له
 فرس فله سهم فارس وهذا وما هو كما نوافي التوسعة **فصل**
فصل في ما في الجند ينبغي للامام ان يرفع على الجند من كان يصير باعنا والجند
 ويدهرها كان من العرب او من الجاهلي واذا اولا هم امير فارسهم الامير شيئا لا بد من
 يتفقون به ان كان عليهم طاعة ما لم يأمرهم بالمعصية او بما يكون الهلاك فيه غالبا
 فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فله الهلاك ومنهم من يقول فله النجاة فعلمهم طاعته لان
 مخالفته الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر على ان فيه الهلاك في بيعه وراي الاكثر وان
 الامام كتب الى امير العسكر انا ولينا فلا تاخذوا من العسكر كون امير على حاله بخلافه
 يكون الثاني امير فيل ان يصل الى العسكر ويكتب اليه انا قد عرفت انك فوصل اليه الكتاب
 فانه يصير معزولا فهو عزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصر انا قد عرفت انك فولا كان لا
 ان يصل الى الجمعية ما لم يحضر الثاني ولو كتب اليه انا قد عرفت انك فوصل اليه الكتاب ليس
 ان يصل الى الجماعة **فصل** في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين
 وهو استولى اهل الحرب على اموالنا واخذوا منها ثم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم
 بعد ذلك فوجدها المالك القديم قبل القسمة اخذت بغير شيء وان وجدك بعد القسمة في يدهم
 وقع في سهمه ان كان من وقت القسمة اخذت بغير شيء وان كان مثليا لا تاخذ بعد القسمة
 وان اشترى مسلم منهم في دارهم واخرج الى دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان شاء وان
 وجبه العدة من مسلم اخذ المالك القديم بالقيمة ان شاء ولو باق مملوك المسلم الى اهل
 الحرب ثم ظهر المسلمون عليه فان المالك القديم ياخذ قبل القسمة وبعد ما يغير شيء في قوله
 الى حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه ياخذ بعد القسمة بالقيمة وتوافق الكتاب والمذنب

فله سهم الرجل وقال ابو يوسف
 اذا دخل دار الحرب راكبا
 ثم اشترى فرسا او
 وهب له او استاجر
 فقتل
 فله سهم فارس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

العربي

مات خط

ك

حفی

اسلم فانت ابن بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الي هذا الوقت حتى ارثك فانه يصير موتا لا
تحي الكفر وذلك كقول رجل قال الخمر مثل المكتوبة فقال لا اصلها اليوم اخلفوا فيه
لناطفي رجلا الله قول الرجل لا اصل يحمل وجها اربعة احدها لا اصل فقد حملتها والثاني
لا اصل يقولك فقال له من هو خير منك ولثلاث خبيثا وبجانه من هذه الوجوه الثلاثة
لا يكفر ولا رابع لا اصل وليس يجب على الصلوة يعني جودها فاصبر كما قال لناطفي فعلى هذا
اذ اطلق فقال لا اصل لا يكفر لان اللفظ محتمل رجل مات غلامه فخرج وقال يا رب تأخذ عني
واخذوا لا تأخذ هو عشرة وانا في جميع المال اجتهد فكان ذلك ان تأخذ قال الشيخ محمد بن الفضل
رحمه الله ارجوان لا يصبر كما قال الله لم يصف الله تعالى بالظلم لان الظلم ان تأخذ ما ليس له
والدين والآخر كلها لها امرأة مات ولدها فقال من يكره اوى يا رب عيني مستدي ظلم
الشيخ الامام هذا لا يكفر لان الله تعالى ما اعطى الله ما اخذ من عيني مستدي عليه
فقال ان شئت فتوفيتي مسلما وان شئت فتوفيتي كافرا قال واحد من العلماء ايضا هو قائل
الرجل اذا ابتلى عصبيا فقال اخذت مالي واخذت قلبي واخذت كذا وكذا اذا فعل
ايضا ماذا البقي لم تفعله او ما شبه ذلك من اللفاظ اجاب هذا القائل وقال بانه يكفر
قبل له لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انه انما يجري على لسانه
خرفا واحدا وكذا لك اما قبل هذه الكلمات الطويلة الكثيرة لا يجري على لسانه من غير قصد
فلا يصديق رجل قال لي خذاي ردي برمي فراخ كن يا بازيك في من رديت كن يا برمي
جوزي مكن قال ابو نصر الدين سي كون كافرا بالله لان الله تعالى لا يشب الى الجور فمن قال ذلك
فقد كفر قيل لا مله ثم تجد مدي اتي فقلت لا قال بعضهم ان ارادنا انها لا تعرفه التي جند
الذي يقوله الصبيان في المكتبة يضربها وان ارادنا انها لا تعرفه وضربته الله تعالى لم يكن
مؤتمرا فلا يصح نكاحها اذا غنى الرجل النبي من الانبياء ان لا يكون نبيا فالوان اراد به لو لم يبعث
نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكون كافرا وان اراد به الاستحقاق والعاقبة كان كفرا ولو قال
بالفارسية اكر فلان بغير مبري يودي بوي نكر ويدي ان اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به
كافرا كما قال الامام في الله تعالى بامرنا لا اصل او قال لا اومن به او قال الامام في الله تعالى
بعشر صلوات افضل وقال لو كانت القبلة في هذه الناحية لم اصل كان كافرا في جميع هذه الكلمات
اذا غلب الرجل النبي عليه السلام في شيء كان كافرا وكذا قال بعض العلماء لو قال لشعر النبي شعير
فكفر وعن ابن جعفر الكبير من غاب النبي لم يشعر من شعرا نه يكون كفرا في كذا وكذا والاصل ان شعر
النبي هو كفرو وهو قال جعفر النبي لم ذكر في نوادر الصلوة انه كفرو ويجوز ان يقال غي على النبي عم
وعن ابن مقاتل من انكر شي من الخضر في الكفل قال كل من لم يجمع الاية عليه انه يكره ان يكره
نبوته ومن زعم ان المعوذتين ليسا من القرآن ذكر في النوادر انه لا يكون كافرا في من غنى

اولا اوامر

من

او

ان الله تعالى

ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر النبي رحمه الله لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا
في الاصل وكذلك البعير كالحمار والمجتمعة ان الله تعالى لم يفرض صوم رمضان الا
عليه لا يكون كافرا كذا قال الامام ابو بكر النبي رحمه الله وعن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه
الله لا يكون كفرا اذا اوى انه لا يمكنه ادا حقونه وقضى ان لا كل فوق الشيع لا يكون حراما
كان كفرا لان اباحه لا يليق بالحكمة وقال ان هذه الطاعات جعلها الله تعالى عذابا علينا
ان نوى ان طاعتها مشقة علينا لا يكون كفرا وقال الامام يفرض الله تعالى هذه الطاعات
كان حراما لا يكون كفرا ان تأول ذلك بما قلنا ونحكي انه لم يكره الزنا او الظلم او القتل وغير
حي او اللواط قال الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله هو كفرا لان اطلاق هذه الافعال خروج عن الحكمة
والعقل ورجلان اخفعا في شيء فقال احدهما المصاحفة يا ابن الزانية هو كفرا بلين نام است
وكان اسم المشتوم محمدا قال الشيخ ابو قاسم لم يكن كفرا لان او هاجم الناس لا يصرف الى النبي عم
فلم يكن كفرا ما لم يبين رجلا بينهما خصومة فقال احدهما نريد بان يذبحه باسنان برصه باخنا جندك
كن قال اكثرهم لا يكون كفرا وقال شواخذ ابي جندك كن قال بعضهم يكون كفرا واليه مال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال الشيخ الامام ابو بكر بن حاملا يكون كفرا ولا
يحد هذا الكلام ولو ان رجلا طأ بالمرطوق قال بالفارسية اكر في خذاي جهات است اكر في استام
قال الامام ابو القاسم يصير موقفا لا يدرى انه يغلب الله تعالى وقال بعضهم لا يكون كفرا لان
المراحم هذا الكلام في العرف المتولد ون الحقيق وقال اكر فلان بغير مبري است اكر في استام
لا يكون كفرا لان النبي عم مطالب اذا الحقوق ويشتوي من رجل قال الخمر اعطى حتى والاخذ
يوم القعة فقال الخاطب قوم كما يابى دران ابوي قال الشيخ ابو بكر النبي رحمه الله لم يكن هذا
كفرا رجلا نخاصا فقال احدهما والله تعالى يحكم بيني وبينك وقال الاخر بالفارسية خذاي حكاي
نشيدا وقال حكاي تراشايد قال ابو القاسم يصير موقفا لان الله تعالى يحكم بين عباد جميعا للشر
والذي والعوى والضعيف في حكم واحد رجل وضع ثيابه في موضع وقال سلمتها الى الله تعالى
فقال له غير سلمتها الى من لا يمنع المسارقي اذا سرق قال الشيخ محمد بن الفضل لا يصير كافرا رجل
بينه وبين غيره خصومة فقال رجل حكم خذاي جهات است فقال الاخر حكم خذاي راجه داغم
قال ابو القاسم هو كفرا لانه استحقاق بالله تعالى رجلا بينهما خصومة فخا احدهما يخطو الفقهاء
والفتوى فقال خصم ليس كالموت وقال لا يعمل بهذا ويحرم من الناس ان عليه التعزير رجل قال
قصعة يزيد جبر من الله تعالى لا يكون كفرا لا يدرى من الله تعالى قال الامام ابو بكر النبي رحمه الله
ان اراد به علم الدين كان كافرا رجل قال اكر ما دروغ حكوي خذاي وضع ثيابه لا يكون كفرا لان المراد
بهذا ان الله تعالى لا يكره رجل قال لا مراة في عصبية تراشايد وان بغاكة تراشايد وان بغاكة
تراشايد قال بعضهم يكون كفرا وسئل عن رجل يضر الدين في رجله الله عن هذه المسئلة فامل من ذلك

وغيره

صاحبه

حظ قاله

قال احدهما الاخر بياتا يعلم روم
فقال الاخر من علم راجه دانم قال
ابو بكر الا شكافه العياضي يحد
الجيب لانه استحقاق العلم رجلا ان
بينهما خصومة

روى

هذا ليست يكون كفرا لان الله تعالى لا يعصم من الشيطان رجل قال خذني راسي اني اذ
من جنبي نذرم كان كافرا لان الله تعالى يرى من لمكان رجل قال خذني راسي اني اذ
وبن مني فلو كان كفرا لما قلنا رجل قال قد استخفرت الله وانما است يكون كفرا عند البعض لا
يكون كفرا اذا لم يرد به الجارية رجل قال يا ربنا من سمع اذ ي ميسر قال بعضهم يكون كفرا
وقال بعضهم لا يكون لان الله يريد بهذا طلب النجاة من ظلمة والخلص عنه ولو قال خذني راسي
ستم كذبا لان الله تعالى يرى من سمع كذبا يكون كفرا عند الكل رجل قال اكرز راسي خذني
مراد اذ هدم من اذ خذني راسي وتو شام قال لا يكون كفرا لان الله تعالى في علمه رجل توجه عليه
المسلم فادان خلف الله تعالى فقال المستخلف سوكفتم كذا من كذا من سوكفتم بطاقي و
عناق خناهم اختلفوا فيه قال بعضهم بكفر المستخلف وقال بعضهم لا يكفر فان قال سوكفتم
خناهم لا يكون كفرا حتى يطلب من مسلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من ي دأتم كذا
قالوا يكفر وهكذا قال اليهودي الفصل في صفات ترساي جيت فقال انصراني لا ادري
انما انا اقول اني لم اصب مسلما في بكوني فقال لا ادري لا يكون مسلما عند عامة العلماء رجل
قال رجل اخذ خذني راسي باسنة بود يكون كفرا رجل يظلم غيره فقول له ان خذني راسي او يقال له
ان خذني راسي فقال لا يكون كفرا رجل قال اني وجبت عليه الزكاة اذ الزكاة فقال لا ادري
يكون كافرا قيل هذا اذا قال على وجه الرد والنجود الزكاة رجل قال تاسر فلان سببت مر
كفي ثم اوجال تادى بارزى من بجاليست مرا جيزي كم ياشك قال لا يكون كفرا رجل قال تاجر
فلان سببت مر اكي في نوح رجل قال جوارا فلان وخواهد شدن او قال جوارا فلان بران
كه كان في خواهد شدن اختلفوا فيه قال بعضهم يكون كفرا لان الله تعالى علم الغيب وقال بعضهم لا يكون
كفرا لان الله تعالى ذلك بناء على الدليل لان الله تعالى علم الغيب صاحب الجارية فقال لا يكون كفرا
ان مر اذ كسى خنجره في يده وقال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما قال على
وجه التغال رجل خرج الى السفر ففاح العيص فخرج ففاح على الخلاق ايضا رجل قال خذني راسي
خذاي قال لا يكون كفرا رجل قال لا غير مرا جيزي قال لا يكون كفرا لان الله تعالى علم الغيب
دسم قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لان الله تعالى علم الغيب فقال
فلان در جوي مرجه خفا كره واست كه سبب افرا امر مع وفكم قالوا يكون كفرا على رجل
در ايم فقال صاحب الدين للمدين ابنه كافر بين جها نيك كه ندان جهان بناي فقال له الله
دهم وكرهده تاهو بنيت بقيامت بارهم قال الشيخ محمد بن الفضل بكفر المدين لان هذا استخفاف
منه بالقيامته وقال غير من المشايخ لا يكفر رجل قال لا امرته خذني راسي قال لا يكون كفرا
قالا يكون كفرا قال الشيخ ابو بكر بن اسحق ان كان له رجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر
رجل قال لا غير جهود به ان نوا قال انصراني به ان لا يكون كفرا لان الله تعالى بهذا الشتم يتبع

مظلوم
ذو القدر

لانه

هذا ليس بكفر لان الله تعالى لا يعصم من الشيطان رجل قال خذني راسي اني اذ من جنبي نذرم كان كافرا لان الله تعالى يرى من لمكان رجل قال خذني راسي اني اذ

الافعال رجل قال لا غير اي مخ او قال اي ترسا او قال اي جهود لا يكون كفرا عند اكثر العلماء
فان قال الخاطب قري او سكت الخاطب لا يكفر الخاطب قلن قال الخاطب مجنون ام يكفر الخاطب
رجل قال لا غير وخر اخذني راسي است وان يمشي خذني راسي قال اكثر المشايخ يكون
ذلك كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا رجل قال لا امرته يا كافر فقالت اكر جنين بني مران
يكفر ولما قالت اكر جنينك مراد ان لا يكون كفرا ولما قال جنين بني بانق بنا شي على قول مجمل
ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء تكفر المرأة وقال بعض مشايخ بلج ردة المرأة لا
يعتبر ردة لاثنين من زوجها ويعتبرها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة معتبرتين
من زوجها الا ان القاضي يحرم على الاسلام وتحديد الكناح والعود الى الزوج امرأة قالت لها اي
مخ بكه او اي كاف بكه او اي جهود بكه قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا
وكذا قال الرجل هذه الالفاظ اولت اختلفوا ايضا والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يرد به كفى
نفسه رجل قال لا بانه اي كافر خذني راسي قال لا يكون كفرا لان الدواب عاتوا ولما لا يدرك
مثل هذا الجري على لسان الجمال ولا يردون به كفرا انفسهم رجل قال خذني راسي براسي كراه من
يكون كفرا لان الله تعالى يرى من لمكان رجل قال قولا كذا باضمع رجل وقال خذني راسي ردي
راست كره انديا كوكبك خذني راسي دروغ تو بركات كذا قال بعضهم هذا قوس من الكفر رجل قال
لا غير غار كن فقال اي مرد غار كن سخت كران كارست برين قالوا يكون كفرا رجل قال لا غير
خرام خود فقال كجلا خور غار كجلا بوي يمان اورم وپيش وي بچون كم يكون كفرا رجل قال لا غير
قال شادي مران ركه شادي ماشادست وكماست مران ركه شادي ماشادست يكون كفرا

المرتد واحكامها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر بواقعة في الملة ولا من مرتد آخر وقبره من المسلم من المرتد والتسبب
في طاله الاسلام عندنا وعند الشافعي رحمه الله بوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكسبه في طاله
الردة عندنا في حنيفة هو بمنزلة الفقي ويوضع ذلك في بيت المال وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا ورثة
المسلمين ويخرد الردة يكون عود الى الاسلام وادارته يعرض عليه الاسلام في الحال فان سلم والا
قتل الا ان يطلب التاجيل فياجل ثلثة ايام لينظر في امن ولا يؤجل اكثر من ذلك ويعرض عليه الاسلام
في كل يوم من ايام التاجيل فان سلم سقط عنه القتل وان لم يسلم يقتل وان تصرف بقصر في حقه
فموت على اربعة اوجه منها ما ينفذ في قتلهم نحو قبول العبة والاستيلاء اذ اجازت جارية بولد فادعى
التسبب ثبتت له ولد منه ورثة ذلك الولد منه مع ورثته وصير الجارية ام وولد له ونفذ منه
سليم الشفعة والحجر على عبد المأذون ومنها ما هو باطل بالالتفاق نحو النكاح لا يجوز ان يتزوج
امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا مينة لا حرة ولا مملوكة وتحرم ذبيحة وصبيك بالكلية والمباذير و
الرمي ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلم ميتة في قتلهم ان سلم

لانه

تفقدت المفارقة وان مات او قتل على يد غيره او حتى بدار الحرب ففقدت المفارقة
وتصير غنائم من الاصل عندنا في يوسف ومحمد وعندنا في حيفه رحمه الله بطلانها واختلافها
مثل ما وقع البيع والشراء والادارة والاعتاق والتدبير والكاتب والوصية ونقض الدين عندنا في
هذه النكاحات موقوفه ان اسلم فقدت وان مات او قتل لمحا قه بدار الحرب يبطل وعند صاحبه يفسد
في الحال الا عندنا في يوسف ينفذ كما ينفذ من الصحيح ويعتبر بغيره من جميع المال وقصر المكاتب في
نافذ في قتلهم وان اعتق المدين عبدك ثم اعتقه ابنه المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد
لا في الابن غايير منه بعد الموت لا قبله فاعتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق وهو خلاف ما اذا
مات الرجل وتولى عبدك وتركه مستغرقه بالدين فاعتق الوارث عبدك من تركه ثم سقط دين الغرماء
فان ينفذ اعتاق الوارث لا يترتب سبيل الملك للوارث وانما ينفذ الملك حتى الغرماء فاذا سقط حق الغرماء
نفذ اعتاقه واما في الميراث سبيل الملك للوارث غايير بعد موت الميراث مسلم الا في ابنته التي
مسلم فان ميراث الاب لا ينفذ لا لاعتق ابنته لان الابن غايير من ابنته الميراث من الميراث فاذا مات
الابن قبل موت الاب لم يرث الابن ولا خلفه الوارثات فمن يرث الميراث عن اخيه رحمه الله فتركت
روايات وروى الحسن عنه انه يرثه وقت الردة فيبقى ذلك الى ان يموت الميراث حتى لو اسلم بعض قرابته
بعد رده ثم اوفا له ولد من علوق حادث بعد الردة لا يرثه وعن ابن حيفه رحمه الله في رواية يرث
منه من كان ولد له وقت الردة وان لم يبق الى الموت لم يخلقه ولم يرثه من روى محمد عن ابن حيفه
رحمه الله انه يرث من الميراث من كان ولد له عند موته ولو عند قتله سواء كان موجودا عند الردة او حيا
بعد ذلك وقال شمس الدين السرخسي ان تصرف الوارث في مال الميراث قبل ان ينقسم القاضى ماله ولم ينقض
لمحا قه حتى يخرج الميراث الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان له قبل الردة لان المحاق قبل ان ينقض
بغير القضاء تكون منزلة الغيبة فكان هو والميراث في دار الاسلام سواء رجل ارتد مرارا وجدة الاسلام في كل
مرة وجدة الكراج على قتل ابن حيفه رحمه الله محل له امرأته من صابرة الزوج الثاني لان عند الردة لا
يكون طلاقا واباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا على قول ابن يوسف رحمه الله ردة واباء لا يكون
طلاقا وعند محمد كلاًهما طلاق وردة المرأة واباء لا يكون طلاقا ويقع الفرقة عند عامة العلماء برؤية
وعند البعض يقع اجمع اصحابنا على ان الردة يبطل عصمة النكاح فيقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي
لا يقع الفرقة الا بقضاء القاضى وردة الرجل يبطل عصمة نفسه حتى يموت فاما غير الميراث القاضى عندنا او
خطا او غير امر السلطان وان تلف عضو من اعضائه لم يثنى عليه ولا تقتل الميراث ولكنها تحبس بدار حتى يموت
وعند الشافعي رحمه الله يقتل ونصف اثمها فان لم يقتل المرأة الميراث تركت من زوجها الميراث في
قولهم والرجل المسلم يرث من امرأته الميراث اذا ماتت قبل ان تقضى الفلح استحسننا ولا يرث قبا ساهو
قوله زفر ورجح الميراث ان تزوج باختها واديع سواها اذ لم ينفذ الميراث كما كانت فانما جاز
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يشهد نكاح اختها واذا ارتدت المعتدة وحقت بدار الحرب

او تفقد القاضى

ثم مات الابن
مستحق مسلم

من كان وارثا له

ونقض القاضى

ونقض القاضى بطلت عندنا للباين البانين وانقطاع العصمة كانا ماتت فان رجعت بعد ذلك
الى سابقا قبل ان تقضى المدة العدة والحيف قال ابو يوسف لا ينفذ معتدة وقال محمد بن عيسى معتدة
كما كانت اذا جاز للميراث بدار الحرب خطا كان ارش الحما في ماله لا على العاقلة وفي بعض الروايات
يجزى ذلك في كسب الاسلام فان لم ينفذ ذلك بدار الحرب في من كسبه بدار الحرب لم يكن له الا كسب الردة
كان عليه الميراث في ذلك المال وعن العفقيه الى جعفر والعفقيه الى الله قال يورث في ذلك من ماله
الكسب في الردة فان لم ينفذ بدار الحرب من كسب الاسلام مسلم قطع بدار الحرب ثم ارتد لم يورث من ماله
قبل الموت بدار الحرب مات من ذلك القطع قال ابن حيفه وابو يوسف عليه جميع دية النفس
وقال محمد بن عيسى دية اليد غير قبا ساهو قطع مسلم ثم ارتد القاطع وقيل على ردة ثم مات
المقطوع بدار الحرب من ذلك القطع ان كان عبدا فلا شيء على احد وان كان حرا فخطا على عاقلة القاطع
الدور في ثلاث سنين منذ قضى القاضى عليهم ولو جاز في حال جوارحه بدار الحرب بطلت او شها حيا
يجزى ذلك في ماله حيا عاقلة الرجل فاجح حجة الاسلام ثم ارتد والعبادة بالله ثم اسلم كان عليه
اعاد حجة الاسلام ولا يترك الميراث على ردة باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد
ولا يجوز استرقاقه بعد الحرب بدار الحرب من ثلث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
بعد ما لحقت بدار الحرب واذا جاز الميراث بدار الحرب فنقض القاضى لمحا قه اعتقا يجوز قسمته ماله
وقال داود بن علي رحمه الله لا ينقسم ماله بين ورثته وان قضى القاضى لمحا قه وقال الشافعي ينقسم ماله بين
ورثته فنقض القاضى لمحا قه او لم ينقض وانفق على ان لا ينقسم ماله بين ورثته قبل حرقه بدار الحرب
واذا جاز الميراث بدار الحرب ونقض القاضى لمحا قه وعليه للباين دين مؤجله كانه عاق في معنى
امتهات او لاديه وعنده رجل يورثه وان رجح البنا مسلما لملك ان يبطل شيئا منها الا في اهلها
الميراث سطله وسره ماله من الميراث ان كان قايما والثاني ان كاتب ورثة عبد من ماله فان رجح
الميراث بعد ما ادى بدار الحرب لا يملك ابطالها وان رجح قبل ان يورث جميع ذلك الكتاب كان له يبطل
الكتابة رجل ارتد وعليه قضاء صلوات او صيام تركها في الاسلام ثم اسلم بعد ذلك قال شمس الدين السرخسي
رحمه الله عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوات والصوم معصية والمعصية تبقى بعد الردة
وما ادى من الصلوات والصيامات في اسلامه ثم ارتد يبطل طاعته ولكن لا يجب عليه قضاء ما تركها بعد الاسلام
او شيئا من القصاص او حدة سرقه ثم ارتد واصابته ذلك وهو ردة في دار الاسلام ثم جاز بدار الحرب
وجاز للمسلمين وما نأثم جاء مسلم فهو مأخوذ بجميع ذلك وهو اصابت ذلك بعد ما جاز بدار الحرب من ثلث
ثم احل بذلك كله موضوع منه لانه اصابت ذلك وهو كان حرا في دار الحرب والحري لا يورث بدار الحرب
ما كان اصابه حال كونه حرا بالمسلمين وما اصابه بالمسلمين من طرد الله تعالى نحو الزنا والسرقة
واقطع الطريق ثم ارتد واصابته ذلك بعد الردة ثم جاز بدار الحرب ثم جاء مسلما وكل ذلك يكون موضوع
عنه الا الله يضمن المال في السرقة وان اصابه ما في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان

ثم تاب

يد مسلم

بدار الحرب

مات

عندنا

ان
مسلم اصحاب ماله

فدية
فدية

من حقوق العباد كان المرتد ما خوفي بذلك وما اصابه قطع الطريق من القتل خطا فغيبه
 الله على عاقلة ان اصابه قبل الرد وفي ماله ان اصابه بعد الرد وان وجب على المسلم
 حشر بها الخبز او هذا السكك ارتد ثم اسلم قبل اللحق بدار الحرب فانه لا يولج به ذلك
 لان الكفر منع وجوب هذا الخبز ابتداء حتى لا يجلب على الذمي والمستامن في اللحق الكفر بعد الوجوب
 يمنع البقاء وكذا لو اصابه ذلك وهو من دمج في دار الامام فانه لا يولج بدار الحرب والسكك
 وما خوفي بما سوى ذلك من حدود الله تعالى لانه يعتقد حرمة سبب ذلك ويمكن الامام من
 اقامة هذا الحد اذا كان في ذلك فان لم يكن في دار الامام حتى اصابه ذلك ثم اسلم قبل اللحق بدار
 الحرب فذلك موضع عند اضرار رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فاجبر بمجرها
 فدارت ذلك عن الاسلام والخبر جازي ولو لم يكن او محدود في الغنم وهو ثقة عندك وسعه
 ان يصفه وتزوج اربعا سواها وكذا اذا كان غير ثقة والكفر يراه انه صادق وان كان
 اكثر رايه انه كاذب لا يخرج اكثر من ثلثة وان اخبرها سواه ان زوجها قد قتل فدلها ان
 تزوج بزوجة اخرى بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها ان
 تزوج قال تيسر الاجابة السرخسي الاصل رواية الاستحسان وتكون امرأة غاب زوجها فأتى
 مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلثا او مائة منها او لم يكن ثقة فانها يكتب كتاب من زوجها
 ولا بد من ان يكتبه ام لا الا ان كبر رايها الله حتى لا يباين ان يعتقد تزوج بزوج آخر **فصل**
 فما بطل الا نكاح اذا استاجر المسلم دارا او عقارا او منقولا ثم ارتد والعياذ بالله ولحق بدار
 الحرب ونقض القاضي لمخاطبة ويطلق الجارية كما مات وكذا اذا جرم ارتد ولو لم يجر رجل ثلث
 ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب ولم يلحق بطلت وصته وكذا لو اوصى الى رجل وجعله قواما له
 ثم ارتد ولحق بدار الحرب ولم يلحق بطل ايصاله وان وكل رجلا ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب
 بغير اوكيله في قولهم وان عاد اليها مسلما هل يعود وكذا ذكر في الوكالة انه لا يعود وذكر في
 السير كالبطلان يعود وكذا وان وكل رجلا بامر من الامور ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب ونقض
 لحقه ثم عاد اليها مسلما قال ابو يوسف يعود البتة وكذا وقال محمد يعود وكذا كما يكون قوم
 ارتدوا عن الاسلام في مدينة من مدائن الاسلام في ارض الحرب وجاروا المسلمين ومن ساءلهم
 وذرايعهم مرتدون معهم وليس في المدينة مسلما كانوا يقاتل المسلمين وفيه الخس وان ارتد اهل المدينة
 من المسلمين وعلينا عليها غير ان بها قوما من المسلمين امين وارادوا ساءلهم معهم ايضا ثم ظهر
 عليها قوم كرم احرار ومن وذرايعهم كذلك في قولنا في خنفة رجلا هذا اذا ارتدوا ولم يظهر
 فيها احكام الشر اذ لم يلب عليها المسلمون من ساءلهم فان النساء والذرايع كانوا احرارا في قولهم
 ونحن المستثناة بناء على مرفعه وهذه المسئلة ساءلهم مرفعه ما يصدر من الدار الحرب على قول
 ابي حنيفة لا يصير الا ثلثة احدها ان يكون متصلا بدار الحرب ليس بينهما وبين دار الحرب

هو

فان ارتدوا عن الاسلام في مدينة من مدائن الاسلام في ارض الحرب وجاروا المسلمين ومن ساءلهم
 وذرايعهم مرتدون معهم وليس في المدينة مسلما كانوا يقاتل المسلمين وفيه الخس وان ارتد اهل المدينة
 من المسلمين وعلينا عليها غير ان بها قوما من المسلمين امين وارادوا ساءلهم معهم ايضا ثم ظهر
 عليها قوم كرم احرار ومن وذرايعهم كذلك في قولنا في خنفة رجلا هذا اذا ارتدوا ولم يظهر
 فيها احكام الشر اذ لم يلب عليها المسلمون من ساءلهم فان النساء والذرايع كانوا احرارا في قولهم
 ونحن المستثناة بناء على مرفعه وهذه المسئلة ساءلهم مرفعه ما يصدر من الدار الحرب على قول
 ابي حنيفة لا يصير الا ثلثة احدها ان يكون متصلا بدار الحرب ليس بينهما وبين دار الحرب

موضع

موضع في يدا اهل الاسلام والثانية ان يجري فيها اهل الحرب احكامهم والثالثة ان لا يبقى
 فيها مسلم اذ في من الامان لا ولا حتى لو كان بين هذه المدينة التي ارتد اهلها وبين
 دار الحرب بلد فيها المسلمون او كان في البلد التي ارتد اهلها مسلم اذ في من الامان
 الاول لم يصح من البلد دار الحرب وقال صاحبنا اذا جرى اهل الحرب في بلد من بلاد
 اهل الاسلام احكام اهل الحرب يصير دار الحرب كيف ما كان واما السلطان قال علماؤنا
 السلطان يصير سلطانا بامر من بالمنايعة يعتبر في المنايعة مبايعة اشرا فهم واجبا لهم والثاني
 ان ينفذ حكمه على عينة خوفه من قهر وجوده فان ابيع الناس ولم ينفذ حكمه فيه لم يخرج عن
 قهرهم لا يصير سلطانا ولذا اصدار سلطان بالمنايعة فجار ان كان له قهر فخلقه لا ينفذ الا انه
 لو اصر على يصير سلطانا بالتقوى والمخلة فلا ينفذ وان لم يكن له قهر فخلقه لا ينفذ ولا ينفذ
 اذا اقتضاها وهو فاسق ومرفق فلم يعلم بذلك الا بعد حين روى الحسن عن ابي حنيفة انه قال
 ان بطلت قضاه وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف انه اذا جاز القاضى يصير عزلا عن
 ولم يعزل وقال الفقيه ابو الليثان كان الذي ولاه لم يعلم انه فاسق او مرتش فاذا ظهر له انه
 فاسق او مرتش فهو عزول لانه ولاه وقلنا على شرط العدل لظاهره اذا كان على خلاف
 ذلك لم يكن قاضيا وان كان الذي ولاه علم انه فاسق ومرفق لم يصير عزلا اذا افسق هو
 بمنزلة الامير والامير اذا جاز لا ينعزل اما لم يعزل فذلك القاضى اذا ولى وعلم انه فاسق مسلم
 استخاره دار الحرب وخرج الى دار الاسلام مسلما ومعه امرته فقال المرأة انك ارتدت في دار
 الحرب فانك انك الارتدج ذلك كان القول معه وان قال كملت بالكفر كفرها لم يكن مكرها كان القول
 قول المرأة فان صدقة المرأة فيما قال فالقاضي لا يصدقها في ذلك ولا يخذلها ولا يخذل في امر الزوج
 امرته ارتدت ولحق بدار الحرب ثم نسيب فانها مقبرة بدار الحرب وارتدوا والعياذ بالله والثاني
 بدار الحرب فمخلة امرته في دار الحرب وولدت ولدت ثم ظهر المسلمون على ولدها فانه يجبر على الاسلام
 اذا يعقل ولا يكون قتيلا وان مات هذا الولد وهذا الولد ولد ثم ظهر المسلمون على ولدها فانه
 فانه يكون قتيلا ولا يجبر على الاسلام حتى يدخل دارا لغراما فاحذر رجل مسلم فانه قتيلا وقيل
 لغراما المسلمين في قوله ابي حنيفة ويبيع ثم في بيت مال المسلمين وقال صاحبنا يكون
 رقا لا يخذل خاصة وعليه الحسن بن ابي حنيفة بعد ما دخل دارا بامان باذن مالك ثم
 اسلم عدنا فانه يباع ويبيع ثم ينفذ الى مولاه حر في دارنا فقال ان رسول الله اهل الحرب
 ان كان له علامات الرسل من الكتاب وكفى يكون امان حتى يودي الرسالة ويخرج ولم يكن معه
 كتاب يكون قتيلا جماعة المسلمين في قولنا في خنفة رجلا وفي قولنا في خنفة رجلا وفي قولنا
 خنفة الحرب في دارنا فقال اننا مستامن لا يملك فيكون في جماعة المسلمين في قولنا في خنفة رجلا
 قول صاحبنا هو الاخذ خاصة وان اقام بينة من المسلمين كان منا وان اقام الشهود من اهل الذمة

الاسلام

تقوى

وكيله

كان

تكون

وهو بمنزلة ما قال الرجل لا يملك
 انت طالق وقال عنيت
 من وثاق فصدقه المرأة
 فان القاضى يصير عزلا
 في ذلك

يكون
 بغير امان قبل ان يأخذ احد
 فعده لا يسيل عليه احد
 في قوله عبد حتى يذلي
 دخل ابي

في القتل لا يقبل شهادتهم ولا قبل استجدا انما من هذا كسبته في الحرب ما لا ثم ظهر للمسلمين على
المال كون فيا ووقوعه في الحرب فبدا الحرب واجتهدوا في ما له ولحق بذلك المال
بدا الحرب ثم ظهر للمسلمين عليه وعلى ذلك المال تكون المال مردودا على الورثة والكتب بعد
الرد في دار الاسلام قبل الحوزة في دار الحرب فان قبل المردود مات او لحق بدار الحرب كان ذلك
فيما عند الحوزة في قول صاحب جليله يكون للورثة ولا يكون فيا حوزة في دار ابا مان وله في
دار الحرب لم يرد في قول صاحب جليله ان لا يرد في دار الحرب ولا يرد في دار الاسلام فاسلم الحرب
في دار الاسلام ظهر للمسلمين على ذلك الدار فمن على ثلثة اوجه ان يخرج اليها وسلم في دار الاسلام
ثم ظهر للمسلمين في دارهم فجميع ذلك يكون فيا للمسلمين وان سلم هذا الحوزة في دار الحرب ثم خرج
اليها وظهر من الاضيق في دار الحرب ولا يرد في دار الاسلام للمسلمين وان كان من ماله ووجه
على سلم او في قوله وان لا يرد الكبار يكون فيا للمسلمين والمذنبون والمغضوبين والموافق
الحوزة يكون فيا وواو سلم هذا الحوزة في دار الحرب ثم خرج اليها وظهر للمسلمين على الدار قاله للفقهاء
الذي فيك يكون له وداره وعقاره يكون فيا حوزة عند الشافعي اذ وعقاره لا يكون فيا
كذا ما كان في يد غيره من غير ماله ولا يرد الكبار وعقار له ومن يقاتل من عبيد فوله واولاد الصغار
احرار ومسلمون لا يسلون الا كفارا اذا استولوا على مال المسلمين واخرجوها بدار الحرب مأكوها
ملا لا يبدل ان القتل كالموت واما الولد والمكاتب فانهم لا يملكونهم وكذا العبد الا ان يهدى اليهم فانهم يملكون
في قوله الى حقيقته رحمه الله وفي قول صاحب جليله ملكوا الا ان كان في ملك معتق المغضوب ان
عند أبي حنيفة هو بمنزلة الكاتب وعند صاحب جليله هو حر مدين وماله ملكه الكفار بعد احرازهم
اذا خرج اليها ان الحرب تاجر اشترى منهم فوله ولا يملكونهم بكون حق به من اشترى باخذ
من المشتري بالحق الذي اعطاهم وان خرج الغزاة ان يرد من صاحبه قبل القسمة بلحق بغيره
وان جدد بعد القسمة في دار الغزاة باخذ بالقسمة وان لم يرد من رجل من الغزاة
فلم يجد مولا ايضا حوزة الغزاة من رجل شئ معلوم ثم وجد مولا في ظاهر الدار لانه لا يرد
ان يرد من الغزاة فياخذ من المشتري بالحق الذي اشترى وعن محمد بن الحسن ان يرد من رجل
ويأخذ من الغزاة بالقسمة قال وهو بمنزلة رجل اشترى دارا وشيئا غائبا فباعها المشتري
ثم حضر الشئ كان الشئ ان يرد من البع الثاني واخذها بالبيع الاول بالحق الذي اشترى
الغزاة ولكن قطعت يد عنك واخذ الغزاة وشه ثم حضر مولا القديم فانه باخذ العبد من
الغزاة بالقسمة التي وصل اليها الغزاة ولا سبيل له على الاخذ عن محضه رواية يقطع حصه الا
من الحق وباخذ الباقي ولو فقار رجل عن هذا العبد قبل ان يرد مولا القديم وبيع الغزاة الى
الغزاة واخذ بجمه صحيحا ثم حضر مولا في ظاهر الدار لانه كان ان يأخذ من الذي في يده بجمه
اعني في قوله الى حقيقته وفي قول صاحب جليله باخذ بجمه صحيحا ولو كان في جارية فوليها العبد

عند المشتري

وكبار

سألك عن كذا كذا

هذا هو الحال في دار الحرب

هذا هو الحال في دار الاسلام

عند المشتري ثم مات الجارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه ياخذ بجميع الثمن الذي اشتراه التاجر
من العبد والمشتري من الغزاة في قوله الى حقيقته الاخرى كان هذا في دار الغزاة فان المولى العبد
ياخذ بجميع الثمن القسمة وقال ابو يوسف ولا يرد من المشتري باخذ باخذ من الثمن ويحضر من
القسمة عتداً من من خازن الى من يرد فاذن الكفار واشترى الرجل منهم بدارهم وجاهد الى ماله ولحق
ماله ووجه الى باعده ببيع الباقي قالوا المشتري من الكفار لا يرد المال من ولدهم **فصل**
في اهل الذمة وما يرد منهم من الجزية وما يرد من اهل الذمة من الجزية الى كيف يصير ذلك
علما وايضا مع على قد طاعة الرجل ان كان فقيرا حرة فايدك بوضع عليه اثنا عشر درهما في كل سنة وان
كان غنيا اكثر او خذ منه ثمانية واربعون درهما لان الجزية تؤخذ من المقاتلة والفقير يقاوم نفسه
لا غير وسط الحال يقاوم نفسه وشئ من ماله والمكاتب يقاوم نفسه وعقار له وعقار له ولا يرد
معرفة الفقير والمكاتب وسط الحال قال بعضهم الفقير هو الحر الذي لا يرد له ضياع ويعالج نفسه
والغني له ضياع وامواله يعمل باعواده بكون نفسه وقال الكوفي الفقير هو الذي يرد له ماله في كل سنة او في كل
والوسط هو الذي يرد له ثلثين الى عشرة آلاف درهم والمكاتب هو الذي يرد له في عشرة آلاف درهم
وقال عيسى بن ابيان الفقير هو الذي يرد له كل من كسبه ولا يرد له ثلثين او ثمانية عشر درهما وان كان له
غله الا انها لا يرد له على نفسه فهو وسط الحال يؤخذ منه اربعة وعشرون درهما واذ اذادت على ماله
يخرج اربعة درهما فهو وسط وان اذادت على اربعة درهما فهو مكاتب عن ابي بصير بن ابي سلام انه قال يعتبر فيه
عرف الناس ان كان ثلثين او اربعة وعشرون درهما فهو غني فهو غني وان كان يرد منه فقيرا فهو فقير وعن ابي يوسف انه
قال يعتبر الجزية البرار والعهد في غني كثر والغني وسط والمقصود والضياع والخياط وما اشبه ذلك
فقير وعن علي وعبد الله بن عمر انما قال اربعة آلاف ومائة درهم بغيره لا يكون غنيا قال مولا في
عنه الاعتماد في هذا على قول الكوفي رحمه الله ويوضع الجزية في بيت مال الخراج وتوزع المال اربعة
ست مال الغنيام والكوز والركاز ومصرف ذلك ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس
الاربعة وبيت مال الصدقات ومصرف ذلك ما قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين لا يربون بيت مال الخراج
والجزية والعشر ومصرف ذلك المقاتلة لانه مال حصل بقوتهم فيصرف اليهم وبيت مال الاموال ايضا لانه
التركاك التي لا يربون لها مصرف من ذلك الى عمارة القنطرة والخرق والرباطات التي لا توقف لها في
العلماء في القسمة والامنة والمعتدين والقضاء هل لهم حق في بيت مال الخراج قال بعضهم لا حق لهم فيه قال
الشيخ محمد بن الفضل واصحابه لهم حظ في بيت مال المسلمين لانهم يعلمون امر الدين فكانوا كالغزاة قال
الشيخ الامام في يومنا هذا يجوز للذين والامنة والمعتدين لانهم متعاونونهم من بيت مال الخراج واخلفوا
في سهم ذوي القربى وهم اقربا النبي عليه السلام كانت لهم في سهم النعم ثم سقط بعد وفاته عنه وقال
بعضهم سقط ذلك عن غني ذوي القربى ونقي فقرهم وقال الكوفي وعامة العلماء سقط حق الفقراء
والاعفاء وقال الشافعي سهم ذوي القربى باق لهم جميعا لا يرد الا ثلثين الاول الى وجهه لعل الخراج

في كل سنة

المال

فاذا ارادت غلته على نفسه فغني
وقال بعضهم الفقير هو الذي
له اقل من مائة درهم

اذا

وایضا

۱۰۱
 ۱۰۲

وان ما ما نأخذ النصف من هذا والنصف من ذلك واما من عليه الجزية او اسلم وتبقى عليه شيء من جزية لم يؤخذ ذلك البنا في عندنا وعند الشافعي يؤخذ لان عندنا الجزية يسقط بالاسلام والموت وعندنا لا يسقط وكذا اذا اعلى وصار مفعلا او مننا ان شجنا كبيرا لا يستطيع ان يعمل وصار فقيرا لا يقبل على شيء وتبقى عليه من جزية رأسه يسقط ذلك الباقي وكفى بيننا وبينهم من عليه قال بعضهم يأخذها الطالبيات لبيبة ويخرج منها ويأخذها لبيبة باعنا الجزية باعنا الله وقال بعضهم يأخذها بقائه ولو عشا الذي الجزية على أيه لا يقبل منه ما لم يأت بنفسه ويقوم بين يدي الطالبي والطاء فاعندنا ليس النصراني ان يضرب منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه هم اغاله ان يصلي فيه ولا يخرج الصليبي يوم عيدهم ويعنون من ذلك في غير من الارياك لاننا اعطى لهم الذمة بشرط ان لا يظهر من رسومهم ولا يؤخذ عبيدا اهل الذمة الكسبيات لان عبيدكم لا يلقوا مؤذ لك و كسبيات النصراني قلنسوة سوداء من البلد والفران من الصوف يجعل لك يحيط عظيم مشدود في وسطه واما لبس الحمام الزنار من الابريش فذلك جزية وفد جناها اهل الاسلام فلا يؤخذ من لحم ذلك ويؤمر من بما كان استخفا فاحم ويعنون عن تشبه المسلمين لباسهم وكعبهم وفي الركوب في سواق المسلمين فان احتاجوا الى ذلك ينبغي ان يكون سرهم على هيئة الكاف في مديونة مثل الاريات وتلبس الطالبيات والادوية لا مثل طبا لس المسلمين فان يتم بل يكون على خلاف ذلك ولو فرضوا هم بقراءة الزبور والابجمل ان كان فيه اظهار الشرك ينعون عنه ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا ينعون ويمنعون عن قراءة ذلك في اسواق المسلمين كما ينعون عن اخراج الصليب ضرب الناقوس لهم كما لا اذا ن لنا يقع بذلك اظهار الشرك وكذلك بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير للمسلمين وما كان في فناء المعركة لا بأس باخراج الصليب ضرب الناقوس من ذلكا وفي افية المضر وفي كل قرية او موضع ليس من اصدار المسلمين فانهم لا ينعون عنه ذلك وان كان لهم اعداء من المسلمين يسكنون فيها لان هذا ليس موضع اعلام الدين لا يقام فيه الجمعة والاعياد كذا قال محمد رحمه الله في السير كثير من امة الحج انما قال محمد ذلك في قرآنهم بالكوفة فان ثم عامة من سكنها اهل الذمة والروافض واما في ديارنا ينعون عنه ذلك في القرى كما ينعون منه في الاقصاد لانها موضع جماعات المسلمين وجوس الاعظمين والمسلمين بمنزلة اصدار المسلمين وشايعنا قالوا لا ينعون عن اظهار ذلك واحدا في القرى على كل حال وان اراد اهل الذمة احداث البيعة والكتايب او الحجى من اذ البلاد واحداث بيت الله وان ارادوا ذلك في اصدار المسلمين وفيما كان من فناء المضر مؤذ لك عند الكل وان ارادوا احداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه والاختلاف الرواية فيه اختلف المشايخ فيه قال مشايخ لم ينعون عنه ذلك الا في قرية غالب ساكنها اهل الذمة وقال مشايخ بخلافهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا ينعون وقال شمس الدمشقي السرخسي لا ينعون عن ذلك في السواد وقال في السير الكبير الا في قرية غالب ساكنها اهل الذمة فانهم لا ينعون ذلك وعن عمر بن الخطاب عمنه قال منع اهل الذمة عن احداث شيء من الكتايب في البلاد

الإنشاقوس

الموجبة من جيران ومصرها ولا اهدم شيئا وجندة قديما في ايديهم ما لم اطلب انهم الجندة والذلة
 وبعد ما صار ذلك الموضع مضافا الى مصر من المسلمين قال مشايخنا لا يهدم الكنائس والبيع والقرية
 في السواد والقرى وما في الامصار ذلك محمد رحمه الله في الاجابات انه لا يهدم ذلك في كتاب
 العشر والخراج انما اهدم في امصار المسلمين وقال محمد بن ابي القاسم السمرقاني رحمه الله لا يهدم عندى رواية
 الاجابات فان اهدم بيعة وكثيرة من كتابهم لقاعة فلم ان يهدمها في موضعها كما كان وان
 قالوا نحن نرى انها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يهدمها في ذلك الموضع على قولنا
 الاول ونعني عن الزيادة على البناء الاول الذي اذا اشترى ذاك في مصر ذكر في العشر والخراج انه
 لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترىها بغيره على بيعها من المسلم وذكر في الاجابات انه يجوز الشراء ولا
 يجوز على البيع الا اذا كثر ذلك في كبر ولا يترك الذي ان يتخذ بيته في الموضع موقعا في بيعه
 اراد الامام ان يهدم اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز ذلك بغيره عندى وكذا في العشر في ما اذا
 ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب لغيرهم ويقتلهم او يهدمهم او يخاف الامام منهم على المسلمين
 ان يجرى اهل الحرب جوار المسلمين في حال السلم عن طريق البيعة لا يقتل المسلم ان يدل على ذلك
 لا نرا عاقبة له على المعصية مسلمة ام لا ذمة اولية في السلم ان يقوته الى البيعة وله ان يقوته
 من البيعة الى المعصية وهذا كما لا يخلو المسلم على الحرب والتحليل ولكن يخل الى الحرب ولا يخل الى البيعة الى
 المعصية وله ان يخل الى المعصية مسلمة ام لا ذمة اولية في السلم ان يهدمها عن طريق الحرب لا يجوز
 حلال عندنا وله ان يهدمها عن طريق الحرب في المزة وليس له ان يجرى اهل الفيل من الجانبين لان ذلك
 ليس بواجب عليها واذا اذن المسلم خروجه في وقت الحرب وليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون
 اقاما يرى ذلك فلا يقفون وان كان مسلما له خروجه في وقت الحرب وليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون
 لا يهدم الحرب الا ما لا يستعمل في القتال ولا يهدم الا ما لا يهدم الا ان يكون اقاما يرى ذلك
 مباحا فلا يكون ضامنا **فصل في خراج الارض** الاولى لا يهدم في الخراج
 على وظيفة عمر رضى الله عنه وان كان ارضهم بطريق ذلك وقال محمد بن ابي القاسم السمرقاني رحمه الله عن
 الخليفة انه لا يهدم ولا يهدم من عجزوا على ان يهدموا على ان يهدموا في الامصار عند العجز والخلفاء في الزا
 اذ امانت اهل الخراج عن الزوايا والامام يهدم الارض في وقت الحرب ولا يهدمها في وقت السلم في بيت المال
 وان لم يوافق الكوفة من اهل الخراج والامام وليخذ من الارض في وقت الحرب ولا يهدمها في وقت السلم في بيت المال
 روى عنهم الباقي ولا يهدمها حتى يهدم السنة التي هي في وقت السلم في بيت المال ولا يهدمها في وقت الحرب
 اهل الخراج الامام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يهدم المسلمون ولا يهدموا في وقت السلم في بيت المال
 يكون للمسلمين وقال محمد بن ابي القاسم السمرقاني رحمه الله في الزوايا ان يهدموا من اهل الخراج عن عواقر ارضهم لم يكن للامام
 ان يهدمها ويهدمها الى غيرهم ولكن اخذها واخلها الخراج من الفقه وان لم يهدمها من اهل الخراج اهل الاما
 من يهدمها على خراجها قالوا يبيع الارض على قولنا لا يهدمها في وقت السلم في بيت المال ولا يهدمها في وقت الحرب

على البيع

ان شاء

جندة هو كما لا يبيع ماله عند الخسفة بالدين والنفقة ولكن يامر بالبيع وعند ماله ان يبيع بالدين
 والمنفعة منهم من قال يبيع لاجل الخراج عند الكل لان الخراج حتى متعلق برفقة الارض فيكون كالعبد المملوك
 والمقاضي يبيع العبد المملوك لتعلق الدين به فذلك الذي ههنا رجل اشترى ارض الخراج ان يبيع في السنة
 مقدار ما يقدر المشتري على رعايتها ويدرك الزرع فالخراج على المشتري والا على البائع رجل اشترى
 ارض الخراج ويهدمها كان الخراج على ربا الارض وان لم يهدمها الزراعة فالخراج على ربا الارض
 رجل له ارض عشرة اجزاء من غيرهم كان له عشر على صاحب الارض في قولنا في خسفة كل الاجزاء اكثر في
 قولنا صاحبها يكون العشر في الخراج وكذا لو كانت خراجها وخرابها مقاسمة فهو على هذا الخلاف وان كان
 خراجها وخرابها يكون الخراج على ربا الارض وان عاراضه ان كانت عشرة او خراجية خراج المقاسمة
 والعشر والخراج يكون على المستعير وان كان خراجها وخرابها وخرابها على ربا الارض وكذا غصب الارض
 غاصبا لم يكن للغاصب منه بيعة ولم ينفصها الزراعة فلا شيء على ربا الارض عشرة كانت
 وخرابها خراج مقاسمة او قطعة فجميع ذلك على الغاصب ان كان له بيعة ذكر هشام في النوادر
 ان جميع ذلك يكون على صاحب الارض وان نفصها الزراعة كان جميع ذلك على صاحب الارض في النقصا
 وكذا في الاجارة عندنا في خسفة رحمه الله وهو على الخلاف المذكور في الاجارة والمواعيد صاحب
 بعد ما مضت السنة ولا يهدم خراج ارضه لا يخذل خراج الارض من تركه في قولنا في خسفة والى قولنا
 في خسفة الخراج من عليه الخراج كما خرجت غلة فلا يخذل ولا يخل من عليه خراج الارض ان ياكل الغلة
 حتى يورث الخراج ولا يخل الاخذل الخراج ان يخل فيهم وبين الغلات حتى يستوفى الخراج فان اجمع الخراج
 عندنا في خسفة رحمه الله لا يخذل خراج هذه السنة ولا يخذل خراج السنة الاولى فيسقط عندنا كل ما
 قال في الجزية وقسمهم من يهدم لا يسقط الخراج بالا حجاج بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم
 يجرى في خسفة الخراج عندنا **فصل** في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب
 اذا استولوا اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب فسوا سببا يا صغارا بغير اباؤهم قال الناطق رحمه الله
 الفصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا استولوا فانهم لا يتحولون الى الشرك بالسبي والقتل
 اهل الاسلام صبيان اهل الحرب هم جند في دار الحرب فدخل باؤهم دار الاسلام وسلموا وبنوا فيهم
 صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخلوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم ينقطع الحرب اذا دخل
 دار الاسلام ذميان سبيهم لا يصير الا بغير اسلام لان تبعية الابوين باقية فصار كان الابوين سبي مع الاب
 رجل دخل دار الحرب بايمان وسرق صبيها فخرجه الى دار الاسلام فالصبي يصير مسلما بعد ما اذله
 الى دار الاسلام ولو اشترى هذا الصبي وخرجه الى دار الاسلام كان هو على دينه لانه قد ملكه قبل
 ان يذله دار الاسلام ولو كان حربيا دخل دارا بايمان وله عبد صغير فاسلم الحربى فالعبد كافرا لم
 يسلم وكذا لو لم يسلم الحربى ولكن اعده من علم لا نذر كان كافرا في دار الاسلام ولم ينجده منه سبب
 الاسلام اهل الحرب اذا استولوا اهل الذمة من بلاد المسلمين لم يملكوا لانهم احرار قوم من اهل الحرب

وذكر في السير الكبير ان انتم في الارض
 فافضاج على ربا الارض

ولم يورث
 ذلك

أخذوا في دار السلام فقالوا لاسلمنا في دار الحرب كاتفاقنا المسلمين في قولنا في حيفه رحمه الله
كتاب الرهن
 رجل عليه دين فاعطى المديون صاحبا الدين ثوبا فقال المالك حتى اعطيك ما لك قال اخذ
 رحمه الله هو من قال ابو يوسف هو ذبيحة ولا يكون رهنا وهو قال المالك هذا مالك
 رهنا في قولهم جميعا رجل اذا ان يدفع رهنا مال عليه فقال المالك من الرهن اخذ ما طلع
 على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال المالك نعم فالرهن جائز بالشرط باطل ان ضاع وهو
 بالمال رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبل المشتري الثوب المبيع وعطاه ثوبا اخر
 رهنا بالثمن قال محمد لم يكن هذا رهنا ولا لشيء ان يستر الثوب الثاني فان هلك الثوب
 الثاني عند المبيع وقبضه سوا مالك خمسة دراهم لانه كان مضمونا بخمسة رجل دفع الى اخو
 جارية وقال بها مالك اخبرني بسم الاجرة دفع اليه ثوبا رهنا بالاجرة فضاغ الرهن روي
 عن محمد رحمه الله انه لا يفهم رجل دفع الى رجل ثوبين وقال اخذتهما شيئا بالمال التي على اخذهما
 فضاغ في دين عن محمد انه لا يفهم رجل دفع الى رجل ثوبا رهنا بغيره رجل عليه عشرة دراهم دفع
 الى الطالب مائة درهم وقال اخذتها عشرة دراهم قبضها فضاغ عني في دين قبل ان ياخذها عشرة
 دراهم فضاغت من مال المديون والمدين على ماله وتودع اليه ثوبين وقال اخذتهما رهنا بمائة
 فاخذها وقبضها السرا قال محمد رحمه الله يذهب نصف قيمة كل منهما بالدين ان كان مثل الدين وروي
 ابن سماعه عن محمد رجل عليه مال فقبضه بعضهم بان دفع الى الدين عينا وقال هذا من عيناك
 ما بقي من ماله او قال هذا من عيناك شيئا ان كان بقي لك في لا ادري ابقى لك من مال لشيء
 او لم يبق فهو جائز وهو من ماله ما بقي وان كان لم يبق منه شيء فمالك العبد المدين من ماله ان
 عليه لانه لم ياخذ العبد على شيء مستحق وان المديون قبضه الدين ثم دفع اليه مالا وقال اخذ هذا
 رهنا عما كان فيها من زينة او شوق فهو رهن جائز ما كان شوقا ولا يكون رهنا عما كان زينة
 لان قبض الزينة استيفاء فلا يصح الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الشوق رجل عليه الف درهم
 غلة رجل فقال مالك هذه الالف الوضعية فمككك واشهد لي بالقبض قال هذا اقتضا وكذا قال
 ما شهد لي بالقبض فقال صاحبا الدين اعطيك حتى تشهد لك وهو قال اخذت الالف الوضعية حتى اتيك
 بمككك واشهد لي بالقبض فاخذ هو من ولا يكون اقتضا وعن ابو يوسف رجل على رجل انة درهم
 فاعطاه المديون ثوبا وقال اخذ هذا رهنا بقبضك فقبض فمالك قال فمككك بالقيمة وقال
 ابو يوسف يملك بما شاء المدين ويرجع على الرهن فضل قيمته رجل ارهن عند انسان ثوبا من غير ان
 يكون عليه دين وقال الرجع اليك واخذ منك شيئا فضاغ الثوب عند المدين ذكر ابو يوسف في
 الا مال انه يعطيه المدين ما شاء في قولنا في حيفه رحمه الله وكذلك قولنا رجل قال لرجل اقضني
 واخذ هذا الرهن ولم يستم المدين فاحذ الرهن ولم يعرفه شيئا فضاغ الرهن في ذلك قال ابو يوسف

لا يكون

على

وغيره من المديون
 في الرهن
 بقبضه

عليه

عليه قيمة الرهن رجل استقرض من رجل خمسين درهما فقال المدين انها لا يكفرك ولكن ابعت
 لي رجل حتى يعطيك اليك ما يكفرك فدفع اليه رهنا فضاغ في دين عن ابو يوسف رحمه الله انه
 قال على المدين لا يقل من قيمة الرهن وخمسين درهما رجل اعطى ما في بطن جارية رهنا عن ابى
 يوسف ان الرهن جائز فان ولدت فنقضتها الولادة فانه لا يذهب من الدين شيء بفصل الولادة
 رجل ارهن عند رجل ثوبين عليه عشرة دراهم فقال احدهما رهنا لك بعشرين او قال اخذتهما شيئا
 رهنا بدينك قال ابو يوسف هو اطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على جاله لكان
 عليه واما ان دفع اليه دينارين وقال اخذتهما فضاغ لك فضاغ عني في دين قبل ان ياخذ احدهما
 بدينه فدينه على جاله ولا يشبه هذا الرهن ولو ان من عينا انسان عينا بدين حنطة فمات العبد
 ثم ظهر ان الكرم لم يكن غلة الدار من كان على المدين الكرم الكرم عليه في الظاهر وجوب الكرم
 من حيث الظاهر كفي الصحة الرهن فيرجع على المدين لا للقيمة الرهن الرهن المظنون مضمون
 في قول محمد في قول ابو يوسف مضمون في ظاهر الرواية وفي رواية لا يكون مضمونا قالوا لا
 خلاف في ان رهنا ما انة لا دين ثم هلك الرهن يصير مضمونا فظهر انه لم يكن مال بملك مضمونا
 وكذلك رجل قتل عبدا ورهن قيمته شيئا فملك الرهن ثم ظهر ان المقتول كان حرا كان الرهن
 وكذلك استهلك ثاة مذبوحة ورهن الفمان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة وكن من عصير
 فمككك من ماله لكان رهنا على جاله يطرح من الدين ما نقض وعنده محمد رحمه الله انه تركه بالدين
 ومضمون المستحق المدين يملك الرهن بخلاف ما اذا ضمن الرهن فانه لا يبطل الرهن والعبد الرهن
 اذا ابنى يبطل الرهن فان عاد العبد من الاباق فاشهد رهنا وان قضى القاضى بعد الاباق فبطل العبد
 بالدين ثم عاد من الاباق فانه يعود رهنا ويجعل القاضى العبد بالدين بعد الاباق باطل وسقط
 من الدين بعد نقصان الاباق ان كان ذلك اولى مرة وكن من شيئين فاستحق احدهما عند
 المدين وطهر آخر فملك الاخر خمسة من الدين اذ ارهن المديون بالدين فضاغ وتودع اجني ثوبين
 متباعا آخر فان هلك رهن المديون يملك الجميع الدين وان هلك رهن الاجني يملك بهن المالك
 ولو كان على الرجل دين وبه كفيلا فاخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا وكل واحد من
 وقال ابو يوسف فملك احدهما قال ابو يوسف رحمه الله ان علم الثاني برهن الاول حين رهن بملك
 الثاني بقبض الدين وان لم يملك بملك الجميع الدين وقالوا بها هلك بملك الجميع الدين وقال القبيد
 ابو يوسف رحمه الله ان هلك الثاني يملك بملك الدين ولم يشترط العلم رهن عليه دين وكفيل
 انسان باذن المديون فاعطى المديون رهنا بدين رهنا بذلك ثم قضى الكفيل دين الطالب بملك
 الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المظنون على صاحب الدين
 بدينه وكذلك باع شيئا واخذ بالثمن كفيلا باذن المشتري ثم ادى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض
 فان الكفيل يرجع على المشتري لا على البايع ثم المشتري يرجع على البايع

لك ذلك

المكثري اذا رهن بالثمن شيئا
 فملك الرهن ثم استحق المبيع او

والثاء الرهن اذا هلكته فدفع
 حله ما يكون رهنا بمحضته
 ولو استحق الرهن عند المدين

زفرضى

المال

المديون

دفعه

هذا هو الحق الذي لا يفترونه
معا في الدنيا والآخرة

ونصفها غير مضمون مائة فبقدر المضمون نصيب المدين مستوفيا دونه بقي من دونه فم
فلما رجع على الراهن بالدين وحلف على رهنه فانفقت جميعا المدين في سقطة حتى من
دينه لان الدين لا يرد على غير مضمون ولو كانت شاة فشرها الى من رهنها كان ذلك محسونا
عليه من الدين لان الدين انشاء متقوم الراهن اذا اعطى العبد المهر هو او غيره او كانت
جارية فاستولدها فقد جميع ما وضع من رهنه كان الراهن او غيره وقال الشافعي رحمه الله ان
مهر لا ينقله عتاقه واذا انقضى عتاقه عند ابي ابي عبد الله لا نقل من قيمة ومن الدين وهو
ما دام نسعى في المستعير يبيع ما سعى على مولاه المهر في الاول فاما لا يرحل على
المولى والمهر من الخيار في المدين ان شاء رجع على الراهن وان شاع رجع على العبد في السعانة الله
بما كان السعانة في المدين من وجوه ثلاثة احدها ان المدين يسعي في جميع الدين لا يرد على الدين
من كسبه وكسبه مال المولى ولهذا لا يرجع على المولى ما سعى رجع وان كان مولاه من رهنه
اشترى من رجل عيدا ولم يقبضه ولم ينفذ المدين فاعطى العبد وهو عتاقه فلا يسعي العبد
للبايع في المدين في قول ابي حنيفة وكذا في قول ابو سفيان الاول وقال ابو يوسف في جميع قيمة
اذا طالت قيمته اقل من المدين ثم يبيع بذلك على المشتري رجل رهنه عتاقه وان لم يرد على
العبد حر اذا كان العبد قرا لورق عبد المدين يبيع المدين دينه عليه رجل اشترى من رجل عيدا في
المدين ويبيع المدين عتاقه لا يبيع عتاقه ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المشتري يبيع المدين
على البايع اذا حضر وعين ابي يوسف في الزاد انه لا يرجع كالا يرجع في الرهن ويحل في رهنه
رجل رهنه حرة ذات زوج يفرق الزوج مع الرهن وليس للمدين ان يبيع الزوج عن غشيا فافا
ما من من غشيا فافا ما من ما من امة مائة فيسقط دين المدين استعصا او القياس ان لا يسقط لان
الزوج اغان ظلمها يستلزم المولى فصار كان الراهن رهنه حرة في رهنه حرة ثم رجعها
للمدين اذن للمدين من فافا والاول سوادان رجعها بعد اذن المدين جاز الفكاك والمهر من ان يبيع
من غشيا بها الزوج لا يباع عتاقه المدين لم يكن مشغولا حتى الغفر فعلق حتى المدين جميع لجنها فكان
ان يبيع الزوج من غشيا فافا فان غشيا الزوج يصير للمدين رهنه حرة لان الجارية رهنه حرة
اجزاها متعلق به حتى المدين يفرقه المدين قبل الغشيان لا يكون للمدين رهنه لان المدين لا يملك قبل
الدخول فان ماتت الجارية من غشيا فافا في هذا الوجه كان المدين بالخيار ان شاء ضمن الراهن لان
الحلا لا يحصل تسلط وان شاء ضمن الزوج كالمولى قبل الزوج ثم يبيع الزوج على المولى اذا لم يعلم الزوج
بالرهن وكتم عتاقه المولى لا يفرقه من رهنه وان علم بذلك لا يرجع على المولى لانه لم يصرف مولا
من رهنه رجل رهنه حرة ولاح للمدين ان يشرها لجنها او ياكل ولا يكون ضامنا فان هلك الشاة
عتاق المدين بعد ذلك ضمن المدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الدين فما اصاب الشاة سقط ذلك
لقد من الدين ان اصاب الدين رجع المدين بذلك على الراهن لان شر المدين اذن الراهن

كان المدين ان يشر
من مال الدين يبيع
فان كان المدين يبيع
في مال الدين يبيع

كشرب

هذا هو الحق الذي لا يفترونه
معا في الدنيا والآخرة

كشرب الراهن واذا شر المدين لا يسقط فلا حصته من الدين كما لو الف الراهن عضوا من اعضائها
كان المدين ان يرجع على الراهن حصته ذلك من الدين وعلى هذا جميع الزيادة والماء رجل رهنه حرة
فلما رجع على الراهن حصته المدين واليسرى فذلك الخاتم كان ضامنا لا يرد استعوانه فافا من المدين
لا يبيع لان ذلك حفظ وهو موقوف بالحفظ وان رهنه فافا فان رهنه لا يبيع لان ذلك حفظ
وان ليس كما ليس لبايع فمن رهنه حرة او ثلثا وتقلها المدين في الثلث لا يبيع لان ذلك حفظ
في السنين يبيع اذ كان المدين من رهنه السنين لا يرد استعوانه وان ليس بالخاتم في خصوص اليسرى في
خاتم له لا يبيع لان اذ كان لا ليس من تجل تخاتين فيضرك ان ذلك استعمال وزين والاول
حفظ وما يولد من الرهن كاللبن والولد المصروف والتمر والاشجار تكون رهنه مع الاصل عتاقا
وللمدين ان يملك الكل الى ان تستوفي دينه ولا يسقط بهلاك الزادة شي من الدين فان هلك
قبل كذا الاصل الى تمام الرهن والمدين ان يبيع ما يخاف فساد به اذن القاضي في رهنه حرة
وان باع بغير اذن القاضي كان ضامنا **فصل في رهنه والغير**
رجل استعار من آخر عيدا رهنه دينه فافا رهنه حرة الاستعارة رهنه دينه بغيره وكثير
اذا اطلق المدين لم يتم ما رهنه به وان لم يرد المدين وجسا لا يجوز للمستعير ان يخاله فان خالفه
المستعير رهنه باقل مما سعى او اكثر او ينفذ آخر لا يجوز ويصير ضامنا ذلك في الاستعارة رهنه دينه
غيره او استعاره رهنه بالثمن بغيره بالبرقة والمدين ان يخلد من المدين فان هلك الدين فقال المدين
هالك عند المدين وقال المستعير هالك قبل ان رهنه ان رهنه ما رهنه وافككته كان القول في الدين
مع مدينه ولو رهنه المستعير على الوجه الذي اذن له المدين كان على المستعير ذلك وان كان الدين
عجز عن كذا الدين فبقي المدين من الدين كان المدين ان يرجع على الراهن بقدر ما يسقط من الدين
عند الفكاك ولا يرجع بالكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن لفا رهنه بالدين اذن المدين فافا
المال لا يفيدهم لا يرجع على المدين اكثر من ذلك وليس للمدين ان يبيع عن رهنه الدين من المدين
يجد على ذلك الحق يقبض بصل اليه الرهن وتكون المستعير وكل جلا ليقبض الرهن من المدين ويح
الى المدين كان المدين في عيال المستعير جاز ولا يبيع ان هلك المال في يد المدين فان لم يكن المدين
في عيال المدين ففلك المال في يد المدين في المدين وهذا الوجه رهنه المدين المستعير ان يبيع الراهن
ولا ان يستعارة قبل الرهن ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن وتو استعارة قبل الرهن ثم رهنه على قيمته
يرى من الضمان فليس هنا كرجل استعار شيئا ليقبض به فخالف ثم عاد الى الوفاق فانه لا يبرأ على الفكاك
رجل غصب من آخر عيدا رهنه دينه عند رجل ففلك المال عند المدين فان ضمن الغاصب المدين ان
الغاصب عند اداء الضمان مملكه من وقت الغصب يصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك المدين
كان للمدين ان يرجع على الراهن بما ضمن وسقط الرهن لان سبب ضمان المدين هو القبض على
الرهن كان قوله فلا يصير الرهن مملكه متاخرا عن العتاق ولو كان الغاصب مع العبد المصنوع

فلان بعينه رهنه عند
في يد المستعير ان هلك في دين قبل ان
يرهنه او هلك بعد ما رهنه فافا فافا
لا ضمان عليه وان هلك الرهن فقال
قد رهنه اسقط مدين الراهن رهنه
وكذلك لو دخل به عيب فسقط رهنه
الدين يبيع الراهن المدين قدره

كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب
وان شاء ضمن المدين

بشر المدين

مضمون بالدين فان كان الرهن اكثر من قيمة الدين وجعل وملاوات الجراحات والقروح الى غير ذلك
 ينقسم على قدر الامانة والقمان ولكن ان بيع الرهن اذ اخضع عنه الفساد باذن القاضي
 يكون الرهن رهنا في دين وان باع بغير اذن القاضي كان ضمانا واذا اخفى الرهن بالعدالة كان
 على المرتين اذا كان كله مضمونا بالدين وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة فالرهن يكون
 على الراهن والمرتين بعد المضمون يكون على المرتين وتقدر الامانة يكون على الراهن والراهن
 على الراهن اذا فعل المرتين بغير اذن الراهن يكون متطوعا وكذا ما يجب على المرتين اذا فعل الراهن
 بغير اذن المرتين يكون متطوعا وكذا انفق المرتين على الرهن امر القاضى او امر الراهن يرجع على
 الراهن وعن الجنبه رحمه الله اذا كان الراهن غائبا فانفق المرتين على الرهن القاضى يرجع على الراهن
 وان كان حاضر لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين جميعا **فصل**
 في احضار الرهن عند قضاء الدين رجل هو جارية يتساوى لها بالدين فحضر الرهن بطلب منه فانه
 يورث باحضار الرهن فاذا حضر الرهن يؤمن بالسلم ويقال للراهن سلم الدين او لا كما في البيع يوم
 المشتري يسلم الثمن ولا فان كان الرهن في يد غيره كان له ان يبيع به بالتقديس في
 ظاهر الرواية فان باعه حصة ثم جاز المرتين بطلبه لا يكون للراهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل
 احضار الرهن رجل هو جارية وضعت على يد عدل فباع بالعدل واودع الرهن عند روجه في
 غيره من هو في عياله فالمرجع يقول اودع عدل ولا ادري لمن هو او غاي عدل ولا تدري اين هو
 بطلب المرتين دينه فان الراهن يؤمن بقضاء الدين قبل احضار الرهن فان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك
 خلف المرتين على علم فان خلف الجير الراهن على قضاء الدين وان وكل لم يجبر وان كان المودع محمدا
 وادعى فقال له لا يجبر الراهن على قضاء الدين ثبت الوديعة ولو كان الرهن عند فقته رجل خاطف
 القيمة في ثلث سنين فان طلب المرتين دينه هذا لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا
 يجبر الراهن على قضاء الدين حتى سلم له كل القيمة فان كانت القيمة من جزاء الدين فكما حل شيء اقضاه
 المرتين بدينه وان كان ثلث القيمة من الادب والغنم وقضى القاضي بذلك كان ذلك رهنا بالدين في
 ان رجلا رهن عند انسان ثوبا فباع الراهن في مصر اخر فطالبه بقضاء الدين فان كان ثوب الرهن
 شيئا له حل وموت الجير الراهن على قضاء الدين ولا يؤمن المرتين بالاحضار فان قال الراهن ان الرهن
 قد هلك خلف المرتين بالله ما هلك الرهن ان خلف الجير الراهن على قضاء الدين وان وكل لا يجبر
 كان الرهن شيئا له حل وموت طلق المرتين الراهن في مصر اخر فطالبه بقضاء الدين في القياس يجبر على
 قضاء الدين وفي الاستحسان لا يجبر وموت المرتين بالاحضار رجلا له على رجل الف درهم بخلاف كل شهر
 كانا وعار من في ثوبه فطالبه بذلك القدر فقال الراهن اعطيك حتى يجبر فان كانا في غير مصر مما لا
 يجبر على الاحضار ولكن ادعى الراهن الهلاك وان كانا في مصر في القياس لا يجبر المرتين على احضار الرهن
 وفي الاستحسان يجبران جميعا الى مكان واحد وان شأ القاضي خلفه ولا يكلفه احضار المرتين له

القيمة

المرتين بقضاء

سفل

ينفصل الكتاب في هذا الفصل فيما له حل وموت وما لا له والظاهر انه لا يجبر على الاحضار في غير مصر
 وان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن فباعه البائع في غير مصر ما وطالبه بالثمن الى المشتري
 ان يدفع اليه الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء حل له
 او لم يكن فرق بينه وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن عوضان من كل وجه فاذا تأخر قبل احضار
 لا يفعل احدهما يتأخر الآخر اما الرهن ليس من كل وجه فتأخر احدهما لا يجوز تأخر الآخر الا ان
 في المبيع يوفى من المشتري قبل حتى يحضر ذلك المبيع او يوفى كلا المبيع الثمن ويخلف المبيع نظرا لما
كتاب الشركة
 شركة الاملاك وشركة العقود اما شركة الاملاك فهي على نوعين احدهما ان يصير كل واحد من الشركاء
 بينهما بغير اختيار بما يان اختلط ماله بالمال الاخر في اختيارهما اختلاطا لا يمكن التمييز بينهما اصلا ولا
 يمكن الاكتفح كحط الخطة بالشعير والثاني ان يصير المالان مشتركا بينهما باختيارهما وان ملكا اما بالشر
 او بالهبة او بالصدقة او بالاسيلة ففي النوع الاول باع احد من نصيبه من اخفى غير اذن الشريك
 لا يجوز وفي النوع الثاني اذا باع احد من نصيبه من صاحبه بغير اذن الشريك لا يجوز لاحد من نصيب
 في نصيب شركة الا باذن الشريك اما شركة العقود على نوعين شركة المال وشركة في العمل فاما
 عنان ومعاوضته وشروط جوارها ان يكون رأس مالها من الاثمان من الدراهم والدينار وان يكون
 المال حاضرا في المجلس وغايبا يحضر عند الشريك لا يصح ان يكون رأس المال دينيا ولو كان لاحد من الشركاء
 والاخر ذائبا ولا واحد منهما ذاهبا بغير والاخر ذاهبا وسود جازت الشركة عندنا والتبر من الذهب
 والفضة منزلة العروض والمكاي والموزون والحيوان في ظاهر الرواية لا يصح رأس مال الشركة
 ويجوز في رواية الا اذا كان في بلد يكون مبيعات الناس به بالتقديس يكون للتبر منزلة الدراهم
 الدينار والمصوغ منها بمنزلة العروض في الروايات كلها واما القلوس المناققة فهي بمنزلة العروض
 في المشهور عن أبي حنيفة والابن سفي رحمه الله ولا يجوز الشركة بها ويجوز في قول محمد ومحمد بن الرواحي
 عن أبي حنيفة والعروض لا يصح ان يكون رأس مال الشركة اي شركة كانت وان اشترك بمكيل او من
 من جنس واحد على منفه واحد او معدود خط المالان فهو بينهما وما بينهما فهو لها وعليها وينعقد
 يكون هذه الشركة شركة مالك لا شركة عقد وقد ذكر شيخنا الامام السرخسي رحمه الله ان هذا قول ابى
 يوسف اما على قول محمد رحمه الله فهي شركة عقد وشركة الاختلاف تظهر فيها اذا شرط لاحد من زيادة
 على قول ابى يوسف يستحق الزيادة وعلى قول محمد يستحق وان اشترك بالعروض وباعا العروض من
 واحد ينقسم الثمن بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لان الثمن مقابل ما يقسم عليهما على متاع
 كل واحد منهما يوم البيع فتكون لكل واحد منهما حصة عروضة وان كان لاحد من الحظفة والاخر شعيرا
 لا حظهما من والاخر زيت وخطاه كانت الشركة فاسدة عندهم يعني شركة العقد بخلاف خط
 الحظفة بالحظفة والشعير والشعير فان ثمة على قول محمد يعني بينهما شركة عقد صورة هذه الشركة

كان

يبحث

مال

من جنس غير ذائبا لا يصح
 احد من نصيبه

رأس

فيه

المتفاوضين على طعام جاز في ذلك على شركته من جنس التجارة ولو باع احدهما المتفاوضين من صاحبه
 ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد مقيد فان قبل هذا العقد لا يخفى في
 ملكه الثوب ويختص هذا العقد كذا في باع جارية من الشركة ليطاها او يطاها ليجعله رزقا
 لاهله جاز فيكون نصف الثمن والنصف لشركته كما لو باع من اخيه وراشري احداهما من صاحبه
 شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد يدين لم يكن قبل البيع وكان هذا المتفاوض
 باع شيئا ثم اقترقا ولم يعلم المشتري بقرائهما فلكل واحد منهما ان يقبض كل الثمن من المشتري وان علم المشتري
 باقترعها لم يكن للمشتري ان يدفع جميع الثمن الى الذي ولي البيع وهو وجه المشتري به عيبا لم يكن
 ان يخصه الا الذي ولي البيع ان علم باقترعها ولكن كان للمشتري رده على شركه البائع بالعيب قبل
 الفتره وقضى لها بالثمن لو نقصان العيب بعد الفتره ثم اقترقا كان لهما ان يخذل الثمن ايما شاد
 وهذا حتى البيع بعد الفتره والمشتري كان نقدا الثمن كان له ان يخذل الثمن ايما شاد خلا في الرد
 بالعب بعد الفتره لانه انما يجب الثمن على البائع وقت الرد فاذا كان الرد بعد الفتره لا يكون للمشتري
 ان يطالب بالآخر **فصل في شركة الوجوه** وصورتها ان يشترك الرجلان
 من غير مال على ان يبيعا ويشتريا بوجوهما على ان ما اشتريا كان بينهما او خصا فالا على ان ما اشترياه
 من البر فهو بينهما نصفين او شرطوا لاجلهما الثلثين والآخر الثلث فهو كاشطوا والربح يكون على
 الملك وان قالوا على ان ما اشترياه فلا لاجلهما الثلثان والآخر الثلث على ان الربح بينهما نصفان لا يجوز
 وانما يكون الربح بينهما على قدر الملك فاذا اشترى لاجلهما الثمن ربع ماله لا يجوز وما فيها جاز عليها
 منزلة شركتي العنان ولو اشترى بوجوهما شركة معاوضة كان جائزا فيثبت التساوي بينهما فيجب
 لكل واحد منهما وعليه فهايجز في شركة المعاوضة بالمال وتوان رجلان سلكا ثوبا في الخطا ليعطيه بنفسه
 وللخطا لشركته في الخطا معاوضة فلصاحب الثوب ان يطالب بالعمل ايما شاد لان الشركة اذا كانت
 في الخطا معاوضة فهايجز في المعاوضة فهايجز في المعاوضة فهايجز في المعاوضة فهايجز في المعاوضة
 لا يخذل الاخر بالعمل لان ما وجب له اتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان الشرط
 على الخطا ان يخط بنفسه لا يطالب الاخر حكم الكفالة لان الشرط على الخطا اذا كان خطا بنفسه
 لا يصح به الكفالة **فصل في شركة المعاوضة** وليس لها مال على ان يشترى بوجوهما ويلا بايديهما جاز
 الشركة بالعنان الا ان في المعاوضة لا يجوز ان يشترط التفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي
 تقبل الاعمال يصح منهما اشتراط التفاوت في الربح **فصل في شركة الاعمال**
 صورتها ان يشترط خطاطان او قصاران او خطا وقصاران ان سقلا الاعمال جاز عندنا ولا يشترط
 لهذا الشركة بيان المدة وحكم هذه ان يصير كل واحد منهما وكلا عن صاحبه سقلا الاعمال والتوكيل
 سقلا الاعمال جاز كان التوكيل بحسن مباشرة ذلك العمل ولا يحسن وهذا النوع من الشركة يكون
 عنانا وقد يكون معاوضة عند استجماع شرائط المعاوضة فتكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة

الشركة

ماوجب

ماوجب على صاحبه متى كان عنانا فاما يطالب به من بشر السبب دون صاحبه بقضيه لولا
 فان طلقت هذه الشركة عنانا او معاوضة كان الاخر بينهما على ما شرطوا او شرطوا لاجلها فافضل
 فيما حصل من الاخر جازا اذا كانا في شرط التفاضل فيما ان ما يقبلان وعن الحق له ما جئت
 بذلك لهما كان الضمان عليهما باخذل ايما شاد وعن ابى يوسف اذا مر من احد الشريكين او يسافرا
 فعل الاخر كان الاخر بينهما وكل واحد منهما ان اخذ الاخر الى ايما دفع الاخر يدين وان يقاوتها
 وهذا استحسان لان تقبل احداهما العمل ليعمل كقيل الاخر فصار في معنى المعاوضة في باب ضمان العمل
 وقوله على رجل على احداهما انه دفع اليه ثوبا ليطاها فقيه الاخر مع اقواله يدفع الثوب ويخذل الاخر
 لانهما كالمفاوضين فان كل واحد منهما يصح في حق الآخر وعن محمد ان الصديق المقرب حتى اشترى واخذ
 هو القياس وكذا في كل واحد منهما من من صاحبه ويحس لا يلزم الاخر قصاره اذا انقصا من
 والاخر يثبت اشتراكا على ان يعلل باداة هذا في بيت هذا على ان يكون الكسب بينهما نصفين كان جازا
 وكذلك كل من فخذل ان الكسب ببلد عن العمل والعمل يجب عليهما وهذه الشركة جائزة وان كانا معا
 لان هذا هو كعمل فحوزا صا كان او عام **فصل في الشركة الفاسدة**
 وجاز ان اشترى في الاحتياط والاحتشاش على ما اصحابا يكون بينهما كان فاسدا وما اخذاه يكون في ذلك
 بينهما ان اخذاه متفردين وخطاه وباعاه وقسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف ملك كل واحد
 منهما نصف كل واحد منهما الى النصف من الدابة على النصف عليه البيه لان هذه الشركة تعمل لولا
 وتكون كل انسانا فان يخطب له لا يصح التوكيل ويكون الخطيب هو كذا في التوكيل وكذا في استجار رجل
 لبيعه في الخطا بصف الحراج كانت التجارة فاسدة ويكون العيب لرجل المثل بالمعا بما بلغ وكذا في
 اشترى كما في الصلح جاز للمعاودة وانما الخطيب هو كذا في التوكيل واستقار للماء وتقبل الحصص والكل
 والمخرج من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة فان فعلا وظلما وباعا قسم الثمن بينهما على قدر ما اصاب
 في الكليل والموزون بغية الكليل والوزان في غير الكليل والموزون وقسم الثمن على قدر فقه ما اصاب
 كل واحد منهما فان عمل احدهما وباعا هذه الاخر جميع ما اخذ كان الثمن لغير المثل لا يجوز ونصف غيره
 عند ابى يوسف عند عمله له اجر مثله بالغاما بلغ وجميعه على انه يستحق اجر المثل وان لم يجمع المعين
 ماله فقه وان اشترى في الخطا بوجوهما طاب فاسدا وانما اصحاب الكليل يكون بينهما كما هو نصيبا بشركة
 وان اشترى كل واحد منهما خطا الخطا يكون لصاحبه لان ربيعا في الملك لا يصح بيعه من مال الملك
 وان كان كل واحد منهما خطا بوجوهما طاب فاسدا وانما خطا بوجوهما طاب فاسدا وانما خطا بوجوهما طاب فاسدا
 حاققة ولان اصحاب الكليلين صيدا فالحق فيهما وانما خطا بوجوهما طاب فاسدا وانما خطا بوجوهما طاب فاسدا
 عن ان يكون صيدا وان اشترى جميعا كان بينهما نصفين في الموزون في المشتري وان اشترى كل واحد منهما
 لا يخذل الاخر ولا يخذل الاخر بغير اشتراكا على ان يوزن في ذلك فافضل ان يوزن في ذلك فافضل ان يوزن في ذلك
 الشركة فاسدة ونقسم الاخر بينهما على اجر مثل البغل والبغلة والبغلة والبغلة والبغلة والبغلة والبغلة والبغلة

الشر

قد

كانت عنانا وان شرط المتفاوض
 كانت معاوضة فاذا اجد
 احد ما دون الآخر
 هو الشركة

ان يكون

مطلوع
الافول ان كنت بمنزلة
المنه في ان
المنه كما لا يخفى

التي هي
التي هي

1262

دستار

عندای بیوسف

تاریخ

المولى؟

تبرعات

44.

بیاض

تاریخ

مخاض الغريم في ذلك وما زاد
على مهر المثل لا يظفر في حق
الغريم الذي يجوز لاجله ٤

الخبر

١٢١

عن أبيه

فخيمه

عاجز

مال

اما العبد من الامير المكرم

1900
 1901
 1902
 1903
 1904
 1905
 1906
 1907
 1908
 1909
 1910
 1911
 1912
 1913
 1914
 1915
 1916
 1917
 1918
 1919
 1920
 1921
 1922
 1923
 1924
 1925
 1926
 1927
 1928
 1929
 1930
 1931
 1932
 1933
 1934
 1935
 1936
 1937
 1938
 1939
 1940
 1941
 1942
 1943
 1944
 1945
 1946
 1947
 1948
 1949
 1950
 1951
 1952
 1953
 1954
 1955
 1956
 1957
 1958
 1959
 1960
 1961
 1962
 1963
 1964
 1965
 1966
 1967
 1968
 1969
 1970
 1971
 1972
 1973
 1974
 1975
 1976
 1977
 1978
 1979
 1980
 1981
 1982
 1983
 1984
 1985
 1986
 1987
 1988
 1989
 1990
 1991
 1992
 1993
 1994
 1995
 1996
 1997
 1998
 1999
 2000
 2001
 2002
 2003
 2004
 2005
 2006
 2007
 2008
 2009
 2010
 2011
 2012
 2013
 2014
 2015
 2016
 2017
 2018
 2019
 2020
 2021
 2022
 2023
 2024
 2025
 2026
 2027
 2028
 2029
 2030
 2031
 2032
 2033
 2034
 2035
 2036
 2037
 2038
 2039
 2040
 2041
 2042
 2043
 2044
 2045
 2046
 2047
 2048
 2049
 2050
 2051
 2052
 2053
 2054
 2055
 2056
 2057
 2058
 2059
 2060
 2061
 2062
 2063
 2064
 2065
 2066
 2067
 2068
 2069
 2070
 2071
 2072
 2073
 2074
 2075
 2076
 2077
 2078
 2079
 2080
 2081
 2082
 2083
 2084
 2085
 2086
 2087
 2088
 2089
 2090
 2091
 2092
 2093
 2094
 2095
 2096
 2097
 2098
 2099
 2100
 2101
 2102
 2103
 2104
 2105
 2106
 2107
 2108
 2109
 2110
 2111
 2112
 2113
 2114
 2115
 2116
 2117
 2118
 2119
 2120
 2121
 2122
 2123
 2124
 2125
 2126
 2127
 2128
 2129
 2130
 2131
 2132
 2133
 2134
 2135
 2136
 2137
 2138
 2139
 2140
 2141
 2142
 2143
 2144
 2145
 2146
 2147
 2148
 2149
 2150
 2151
 2152
 2153
 2154
 2155
 2156
 2157
 2158
 2159
 2160
 2161
 2162
 2163
 2164
 2165
 2166
 2167
 2168
 2169
 2170
 2171
 2172
 2173
 2174
 2175
 2176
 2177
 2178
 2179
 2180
 2181
 2182
 2183
 2184
 2185
 2186
 2187
 2188
 2189
 2190
 2191
 2192
 2193
 2194
 2195
 2196
 2197
 2198
 2199
 2200
 2201
 2202
 2203
 2204
 2205
 2206
 2207
 2208
 2209
 2210
 2211
 2212
 2213
 2214
 2215
 2216
 2217
 2218
 2219
 2220
 2221
 2222
 2223
 2224
 2225
 2226
 2227
 2228
 2229
 2230
 2231
 2232
 2233
 2234
 2235
 2236
 2237
 2238
 2239
 2240
 2241
 2242
 2243
 2244
 2245
 2246
 2247
 2248
 2249
 2250
 2251
 2252
 2253
 2254
 2255
 2256
 2257
 2258
 2259
 2260
 2261
 2262
 2263
 2264
 2265
 2266
 2267
 2268
 2269
 2270
 2271
 2272
 2273
 2274
 2275
 2276
 2277
 2278
 2279
 2280
 2281
 2282
 2283
 2284
 2285
 2286
 2287
 2288
 2289
 2290
 2291
 2292
 2293
 2294
 2295
 2296
 2297
 2298
 2299
 2300
 2301
 2302
 2303
 2304
 2305
 2306
 2307
 2308
 2309
 2310
 2311
 2312
 2313
 2314
 2315
 2316
 2317
 2318
 2319
 2320
 2321
 2322
 2323
 2324
 2325
 2326
 2327
 2328
 2329
 2330
 2331
 2332
 2333
 2334
 2335
 2336
 2337
 2338
 2339
 2340
 2341
 2342
 2343
 2344
 2345
 2346
 2347
 2348
 2349
 2350
 2351
 2352
 2353
 2354

استقرت في سادى فانقرتها او قالوا عني في حال افسادها فانقرتها وقال صاحب المال
بلا اقرضتك في فسادك واستهلكته في صلاحك وقال المحرر اقرضتني في فسادى وانقرتها
في فسادى كان القول قول المحرر فان اقام صاحب المال البيه انه اقرضه في فساده
والله استهلكه في صلاحه قبلت بيته يتم ادراكه ففسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه و
حجر عليه القاضى او لم يحجر فامر وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاغ المال في يد
ضمير وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بمصلحة تضييع مضمون ولو ان مصلحا مصلحا غير
مفسد لم يضره فبيع الوصى اليه ماله واذن له في التجارة فضاغ المال في يد لا يضمن
الوصى ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع القاضى آخرنا طلقه ورفع حجر
فاجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لان قضاء الاول كان في فصل مجتهده وهذا اختلاف
في نفس القضاء اوله لان حجر لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه فينفذ قضاء
الثاني فهو غير له ماله قضى في حجره عليه فاذا اطلقه الثاني صح اطلاقه وليس للقاضي
الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول والمحرم في ذلك الحضانة القاضى اذا حجر على مفسد يستحق
الحجر ثم رفع القاضى آخرنا طلقه الثاني واجاز ما صنع المحرم صح اطلاق الثاني ما صنع المحرم
في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعد كان جازما لان حجر الاول مجتهده يستوفى
على المضاهاة من آخرنا قضى القاضى وهو محرم في قذف ايم قضاء ما لم يتصل به امضاء
قاض آخر فان رفع شئ من تبرعات المحرم الى القاضى الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضى الثاني
فنفذها وبطلان ثم رفع القاضى آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاه فلو ان الثاني لم ينفذ
حجر الاول واجاز ما صنع المحرم ثم رفع القاضى ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى
الثاني بالاطلاق لان القاضى الاول حين رفع اليه حجره فامضاه ذلك قضاء ومنه لا حجر
المقضى له والمقضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ بطلان الثاني حجر الاول وعن ان يكون
المحرم حرا لله انه اشترى من حجر عليه واقف فله بيعه له قال فينفذ بطلان الاول باذن القاضى
وقال ابو القاسم رحمه الله لا حجر وقفه وان اذن له القاضى فله اقباع الحجر
انما ينفذ على المار بالبيع كما هو عند هب الى في سفوح جهمان والله اعلم
في حجره من حجر هذا الكتاب قاضى خان في مجمل
واحد على يد القيد المضعف المحتاج الى
رحمة ربه عطاء الله ابن عبد الله
في انا مسط شرع بيع الاول
في انا مسط شرع بيع الاول
في انا مسط شرع بيع الاول
في انا مسط شرع بيع الاول

هذا الكتاب من
الكتب النادرة
والتي لم يبق
في المكتبات
الاسلامية
والتي لم يبق
في المكتبات
الاسلامية

الاول

هذا الكتاب من
الكتب النادرة



| | |
|----------|------------------------------------|
| Library | U. S. National Academy of Sciences |
| Acquired | Hacı Beşir Ağa |
| Year | |
| Serial | 325 |